

حواشي تحفة المحتاج بشرح المنهاج

للعلامتين الفهامين والامامين القدوتين العلامة العارف بالله
الشيخ عبد الحميد الشرواني نزيل مكة المكرمة والامام المحقق
والعلامة المدقق الشيخ احمد بن قاسم العبادي على تحفة
المحتاج بشرح المنهاج تأليف الامام العالم العلامة
الأوحد الفهامة خاتمة المحققين شهاب الدين احمد
ابن حجر الهيتمي الشافعي نزيل مكة المشرفة
تعمد الله الجميع برحمته امين

﴿ الجزء الثاني ﴾

﴿ وبهامشه تحفة المحتاج بشرح المنهاج ﴾

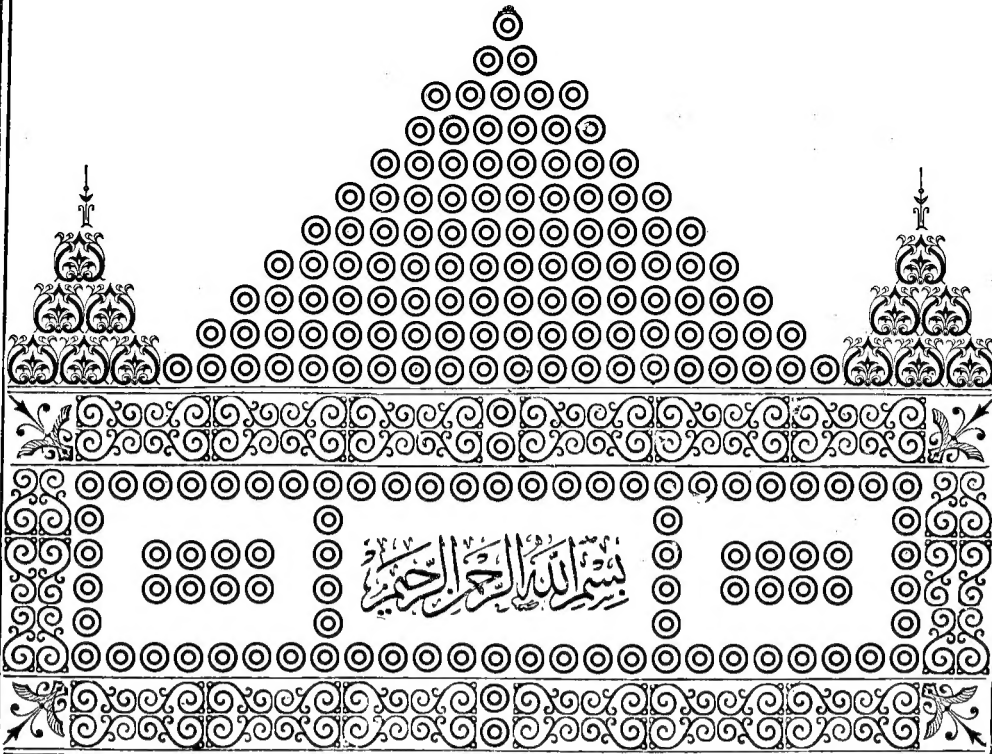
﴿ تنبيه ﴾ قد وضعت حاشية العلامة الشيخ عبد الحميد الشرواني
في أول كل صحيفة وحاشية الامام ابن قاسم العبادي في آخر كل
صحيفة مفصلاً لا يذنبهما جدول وجعلت التعقيب تابعة لحاشية الشرواني

﴿ روجعت وصححت على عدة نسخ بمعرفة لجنة من العلماء ﴾

يطلب من المكتبة التجارية الكبرى بأول شارع محمد علي بمصر

لصاحب مصطفى محمد

مطبعة مصطفى محمد
صاحب المكتبة التجارية الكبرى بمصر



(باب صفة الصلاة)

أى كيفيتها المشتمة على
فرض داخل فى ماهيتها
ويسمى ركنًا وخارج عنها
ويسمى شرطًا وهو ما قارن
كل معتبر سواء ومقارنة
الطهر للستر مثلاً وموجودة
حالة الصلاة

(باب صفة الصلاة)

(قوله أى كيفيتها) تفسير الصفة بالكيفية تفسير مراد كما أشار إليه الاسنوى ع ش (قوله المشتمة الخ)
فى التعبير عن الشرط الخارج بالاشتغال تسمح وكأنه أراد به مطلق المتعلق وذلك يستوى فيه الركن والشرط
ع ش وقد يقال خروج الشرط بالنسبة إلى نفس الصلاة والاشتغال عليه بالنسبة إلى كيفية الصلاة المعتر
فيها فلا تسمح (قوله وخارج الخ) الأولى أو (قوله وهو ما قارن الخ) عبارة المغنى والركن كالشرط فى أنه لا بد
منه ويفارقه بأن الشرط هو الذى يتقدم على الصلاة ويجب استمراره فيها كالطهر والستر وخروج بتعريف
الشرط التروك كترك الكلام الكثير فليست بشرط كما صوبه فى المجموع بل مبطل للصلاة كقطع النية
أهو كذا فى النهاية إلا قوله الذى إلى يستمر وقوله بل مبطل أى فى موانع (قوله ما قارن الخ) فان قلت هذا
لا يصدق على الولا الآتى فى الكلام على الترتيب أنه شرط وأن المراد به عدم تطويل الركن القصير أو عدم

(باب صفة الصلاة)

(قوله صفة الصلاة) قال السيوطى فى فتاويه ليست هذه الاضافة بيانية لان الاضافة البيانية هى اضافة الشىء
إلى مرادفه كسعيد كرزو بابه ولا تكون على تقدير حرف ولا هى من قسم المحضة عند الأكثرين بل هى إما غير
محضة على رأى الفارسى وغيره أو واسطة بين المحضة وغيره على رأى ابن مالك وصفة الشىء ليست من اضافة
الشىء إلى مرادفه لان الصفة غير الموصوف والكيفية غير المكيف وهى على تقدير اللام وهى محضة فتبين
مفارقة البيانية من هذه الوجوه الثلاثة أه وقوله لان الاضافة البيانية الخ بخالفه ما صرح به غير واحد
كالعصام من ضبط البيانية بان يكون بين المتضايفين عموم من وجه وقوله كسعيد كرزو بابه بخالفه ما صرحوا
به ان الاضافة فى ذلك من اضافة المسمى إلى الاسم (قوله وهو ما قارن) فان قلت هذا لا يصدق على الولا الآتى
فى الكلام على الترتيب أنه شرط وان المراد به عدم تطويل الركن القصير أو عدم طول الفصل إذا سلم فى غير
محله ناسياً أو عدم طول أو عدم مضى ركن إذا شك فى النية قلت العدم المذكور مقارن لساثر أجزاء الصلاة فتأمل

فلا تدخلها لمن زعمه ويأتي له تعريف آخر لكن ذلك باعتبار رسمه الاظهر وهذا باعتبار خاصته المقصودة منه وهي مقارنته لسائر معتبراتها
فكانه المقوم لها ومرفى الاستقبال أنه في نحو القيام بالصدر ونحو السجود بمعظم البدن (٣) وعلى ستة وهي اما تجبر بالسجود

وتسمى بعضها لانها لما
تأكدت بالجبر اشبهت
البعض الحقيقي وهو
الاول ولا تجبر به وتسمى
هيئة وقد شبهت الصلاة
بالانسان فالركن كراسه
والشرط كحياته والبعض
كعضوه والهيئة كشعره
(اركانها ثلاثة عشر) بناء
على ان الطمانينة في محالها
الاربعة صفة تابعة للركن
ويؤيده ما يأتي في بحث
التقدم والتأخر على الامام
وفي الروضة سبعة عشر بناء
على انها ركن مستقل
اي بالنسبة للعد لا للحكم
في نحو التقدم المذكور
فالخلف لفظي كذا اطبقوا
عليه وليس كذلك بل هو
معنوي اذ من الواضح انه
لوشك في السجود في طمانينة
الاعتدال مثلاً فان جعلناها
تابعة لم يؤثر شك كما لو
شك في بعض حروف
الفاتحة بعد فراغها او
مقصودة لزومه العود
للاعتدال فوراً كما لو شك
في اصل قراءة الفاتحة بعد
الركوع فانه يعود اليها كما
يأتي فان قلت المقرر في
كلامهم هو الثاني قلت
فيبطل قول من قال ان
الاستقلال إنما هو بالنسبة
للعد لا للحكم فان قلت
فاوجه الجمع بين جعلها

طول الفصل اذ اسلم في غير محله ناسياً أو عدم طول أو عدم مضي ركن اذ اشك في النية قلت العدم المذكور
مقارن لسائر اجزاء الصلاة فتأمل بلطف سم (قوله فلا ترد) اي الطهارة على جمع تعريف الشرط (قوله
ويأتي الخ) اي في الباب الاتي (قوله باعتبار رسمه الاظهر) اي في جميع افراد الشرط و (قوله وهذا باعتبار
خاصيته الخ) اي الخفية بالنسبة لبعض الافراد كالو لا فلذا كان الرسم الاتي اظهر من هذا الرسم لوجه يندفع
ما في سم (قوله ومرفى الاستقبال) جواب عما يقال ان تعريف الشرط بما ذكر لا يشمل الاستقبال لانه إنما
يعتبر في القيام والقعود دون غيرهما (قوله وهي اما) لا حاجة اليه (قوله الاول) اي الركن (قوله وقد شبهت
الخ) هذه حكمة لتقسيم ما تشتمل عليه الصلاة الى الاقسام الاربعة المذكورة عش (قوله بناء) الى قوله كذا
اطبقوا في المعنى والى قوله فان قلت فواجه الخ في النهاية (قوله في محالها الاربعة) وهي الركوع والاعتدال
والسجود والجلوس بين السجدين (قوله لم يؤثر شك) لك منع هذه الملازمة لان الطمانينة مع كونها صفة
تابعة للركن شرط في الاعتدال به فالشك فيها شك في الاتيان بالركن على الوجه المعتد به فجاز ان يؤثر بل هذا
هو الاوفق بكلامهم سم ويأتي عن النهاية وشيخنا ما يوافقهم مع الفرق بينه وبين الشك في بعض حروف
الفاتحة بغير ما يأتي في الشارح (قوله فان قلت الخ) عبارة النهاية ورد بتأثير شك فيها وان جعلناها تابعة
فلا بد من تداركها على كل حال و يفرق بينها وبين الشك في بعض حروف الفاتحة بعد فراغها منها بانهم
اغتفروا ذلك فيها لكثرة حروفها وغلبة الشك فيها اه زاد شيخنا فالحق ان الخلاف لفظي كما انحط عليه
كلام الرمي وابن حجر اه (قوله هو الثاني) اي لزوم العود سم (قوله قلت فيبطل الخ) البطلان
ممنوع لانه لم يقل لا للحكم مطلقاً بل قيده بقوله في نحو الخ وهو لا يشمل مسألة الشك لخروجه عن مقتضى
الاستقلال لمعنى مفقود فيها وبتقدير عدم وقوع ذلك القيد في كلام القائل ما ذكر بل هو زيادة من
الشارح فيمكن حمل كلامه عليه فابن البطلان فتأمل سم وقد يقال لو اتى الكلام على اطلاقه لا بطلان
ايضاً لان في مسألة الشك اعطى غير المستقل حكماً حكم المستقل حكماً لمعنى اقتضاه بصرى وقول سم عن
مقتضى الاستقلال لعل صوابه عن مقتضى عدم الاستقلال (قوله فيبطل قول من قال الخ) إنما يبطل ان
صرحوا بتفريع الثاني على الاستقلال فقط سم (قوله في مسئلتنا) اي مسألة الشك (قوله بان قاعدة
البناء على اليقين الخ) اي وطرح المشكوك فيه (قوله بخلاف التقدم والتأخر الخ) يعني واغفروا

بلطف (قوله باعتبار رسمه) يتأمل دعوى الرسمية ومقابلة الخاصة للرسم مع ان التعريف بالخاصة من قبيل
الرسم (قوله لم يؤثر شك) لك منع هذه الملازمة لان الطمانينة مع كونها صفة تابعة للركن شرط في الاعتدال به
فالشك فيها شك في الاتيان بالركن على الوجه المعتد به فجاز ان يؤثر بل هذا هو الاوفق بكلامهم واما استدلاله
بالقياس على الشك في بعض حروف الفاتحة فيرد عليه انه جعل الجامع التابعة كما يصرح به صنيعة حيث
جعلها على القول بالتبعية ملحقاً ببعض حروف الفاتحة وعلى القول بالاستقلال ملحقاً باصل الفاتحة ولا نسلم
ان بعض حروف الفاتحة تابع والفرق انها صفة للركن والصفة تابعة للموصوف وبعض الحروف ليس صفة
للفاتحة ولا لباقيها بل جزء منها والجزء ليس تابعا للكل لان التبعية توجب تقدم المتبوع ولو بالتبعية والفاتحة
غير متقدمة ولا بالتبعية على بعض حروفها على انه يجوز ان يكون اغتفار الشك في بعض حروف الفاتحة بعد
الفرغ من ختصاصها بالفاتحة وما في معناها لكثرة عروض الشك في ذلك فلا يلزم ان يلحق بها غيرهما ما ليس في
معناها فتأمل مع ذلك الموضوع في هذه الملازمة كما اقتضاه عبارته وعلى هذا امكن صحة قولهم ان الخلف
لفظي فليتأمل (قوله هو الثاني) ينبغي ان يكون المراد بالثاني لزوم العود ويحتمل ان المراد به ان اذ قلنا انها
مقصودة لزوم العود لكن في هذا نظر لان الظاهر انه لم يقع في كلامهم على هذا الوجه ولا يجوز ان المراد به مجرد
انها مقصودة اذ لا يترتب على ذلك قوله فيبطل الخ (قوله قلت فيبطل الخ) قلت البطلان ممنوع لانه لم يقل

مستقلة في مسئلتنا وتابعة في التقدم والتأخر قلت يوجه ذلك بأن قاعدة البناء على اليقين في الصلاة توجب التسوية بين التابع
والمقصود بخلاف التقدم والتأخر فانها منوطان بالامور الحسية التي يظهر بها خش المخالفة والطمانينة ليست كذلك فتأمل

ويفرق بينها وبين بعض
حروف الفاتحة بأنه ثم يتقن
أصل القراءة والأصل
مضيهما على الصحة وهنا
شك في أصل الطمانينة
فلا أصل يستند إليه وفقد
الصارف شرط للاعتداد
بالركن والولاء يأتي بيانه
والخلاف فيه في الثالث
عشر قيل وبقياس عد
الفاعل ركنًا في نحو الصوم
والبيع تكون الجملة أربعة
أو ثمانية عشر اهـ وقد يجاب
بأن جعل الفاعل ركنًا في
البيع خلاف التحقيق فلم
ينظر واليه هنا فان قلت
قياس عده شرطًا ثم عده
شرطًا هنا ولم يقولوا به
قلت الشرط ثم غيره هنا كما
هو واضح وأما جعله ركنًا
في الصوم فهو لأن ماهيته
لا وجود لها في الخارج
ولأنما تعقل بتعقل الفاعل
لجمل ركنًا لتكون تابعة له
بخلاف نحو الصلاة توجد
خارجًا فلم يحتاج للنظر لفاعلهما
أحدها (النية) لما مر في
الوضوء وقيل أنها شرط
لأنها قصد الفعل وهو خارج
عنه ويجب بانه بتمام
التكبير يتبين دخوله فيها من
أوله قيل وفائدة الخلاف
أنه لو افتتحها مع مقارنة
مفسد كخبر فزال قبل
تمامها لم تصح على الركنية
بخلاف الشرطية وفيه نظر

فهما ترك العمل بموجب تلك القاعدة لأنهما الخ (قوله ويفرق بينهما الخ) تقدم عن النهاية فرق آخر (قوله
فلا أصل الخ) قد يقال هو محل تأمل لأنه حيث فرض تبعيتها للاعتدال فهو أصل لها وقد يتقن الاثنان
به والأصل مضيهما على الصحة أي بان يؤتى به مع جميع متعلقاته فتأمل وقد يفرق بان حروف الفاتحة بعض
حقيق للقراءة المتينة والطمانينة مغايرة للاعتدال وان كانت تابعة لإذ هو العود إلى القيام بعد الركوع
وهي استقرار الأعضاء فلا يلزم من استتباع ذلك لتابعه استتباع هذا فقامل بصري وفي سم نظير استشكله
بلا جواب (قوله وفقد الصارف الخ) جواب عما يرد على حصر الأركان في الثلاثة عشر (قوله شرط الخ)
أي لاركن (قوله والخلاف فيه) أي في أنه هل هو ركن أو شرط كردى (قوله قيل) إلى المتن في النهاية
إلا قوله فان قلت إلى وأما جعله (قوله أربعة عشر) أي بناء على أن الطمانينة في محالها الأربعة صفة تابعة
(قوله أو ثمانية عشر) أي بناء على أنها ركن مستقل (قوله الشرط ثم غيره هنا) هذا بتقدير تسليمه لا يدفع
السؤال سم (قوله وأما جعله الخ) قد يقال ان كان اعتباره لتكون تابعة له في الوجود الخارجي فلا وجود
له فيه استقلالاً ولا تبعاً أو في الوجود الذهني فتعقلها لا يتوقف على تعقله بصري ولك منع قوله ولا تبعاً
بان المراد من الوجود بالتبع وجود بعض الأجزاء في الخارج أي الفاعل (قوله لا وجود لها في الخارج)
رده الشهاب سم بان ماهية الصوم الامساك بخصوص بمعنى كف النفس على الوجه المخصوص وهو فعل
موجود كما صرحوا به في الأصول انتهى وأقول الظاهر ان المراد هنا ان صورة الصلاة تشاهد بخلاف صورة
الصوم رشدي (قوله توجد خارجاً) أي عن القوى المدركة ومن ثم كانت القراءة فيها مسموعة والأفعال
مشاهدة ع ش (قوله لما مر) إلى المتن في النهاية (قوله لما مر) أي من قوله صلى الله عليه وسلم إنما الأعمال
بالنيات ولأنها واجبة في بعض الصلاة وهو أوهلها في جميعها فكانت ركنًا كالتكبير والركوع واجتمعت
الامة على اعتبار النية في الصلاة وبداها لان الصلاة لا تنعقد إلا بها مغنى ونهاية (قوله وهو خارج عنه) أي
وقصد الفعل خارج عن ذلك الفعل (قوله ويجب بانه الخ) قد يقال غاية ما يستلزم هذا ان تكون مقارنة
لاول الصلاة في الوجود وهو لا ينافي خروجها عن حقيقة الصلاة لأنها قصد فعل الصلاة وقصد فعل الشيء
خارج عن حقيقة ذلك الشيء بديه بصري عبارة سم فيه نظر ظاهر لان تبين دخوله فيها من اوله لا ينافي
خروج القصد كيف وخروج القصد عن المقصود ضروري فتأمل نعم يمكن دفع هذا القيل بأن سلمنا أن
القصد خارج عن ماهية المقصود ولكن مسمى الصلاة شرعاً مجموع القصد والمقصود فيكون داخلًا في ماهية
الصلاة مع كونه خارجاً عن المقصود فليتأمل اهـ (قوله وفائدة الخلاف الخ) قاله ابن شعبة وجزم به في المغنى
ونقله شيخنا في النهاية ثم قال والوجه عدم صحتهما مطلقاً انتهى بصري أي سواء قيل هي شرط أو ركن ع ش
(قوله لو افتتحها) أي النية و (قوله فزال) أي المفسد (قوله ضر عليهما) أي على قولي الشرط والركن

لأن الحكم مطلقاً بل قيده بقوله في نحو الخ وهو لا يشمل مسألة الشك لخروجه عن مقتضى الاستقلال لمعنى مفقود
فيها وبتقدير عدم وقوع ذلك القيد في كلام القائل ما ذكر بل هو زيادة من الشارح فيمكن حمل كلامه عليه
فأن البطلان فتأمل (قوله فيبطل) إنما يبطل ان صرحوا بتفريع الثاني على الاستقلال فقط (قوله وهنا شك
في أصل الطمانينة) رد على هذا الفرق انه جعل الطمانينة فيما سبق نظير بعض حروف الفاتحة فيكون مجموعها مع
الركن نظير مجموع الفاتحة وعلى هذا يقال ايضاً انه يتقن أصل الركن والأصل مضيهما على الصحة فان نظر لها
وحدانها مثله في المشكوك فيه من الفاتحة فتأمل (قوله غيره هنا) هذا بتقديره لا يدفع السؤال فتأمل (قوله
لا وجود لها في الخارج) هذا غير صحيح إذ فيه بحث ظاهر لان ماهية الصوم الامساك بخصوص بمعنى كف
النفس على الوجه المخصوص والكف المذكور فعل كما صرحوا به في الأصول موجود في الخارج كصراحه
ايضاً فيه حيث قالوا ان الفعل المكلف به الفعل بمعنى الحاصل بالمصدر ومثله بالهيئة المسماة بالصلاة وبالامساك
عن الفطرات لا بمعنى إيقاع ذلك لانه امر اعتباري لا وجود له في الخارج وعن صرح بذلك الكمال في حاشيته
على جمع الجوامع وشرحه في الكلام على تعريف الحكم (قوله ويجب الخ) فيه نظر ظاهر لان تبين دخوله فيها

(قوله لمقارنته) أى المفسد (قوله لبعض التكبير) أى وهو ركن بالاتفاق فيشترط فيه توفر الشروط وانتفاء الموانع رشيدى قول المن (فرضا) أى ولو نذر أو قضاء أو كفاية نهاية ومعنى (قوله من حيث) إلى قوله بل فى المغنى لا قوله فلا إلا وهى وإلى قوله وله ونظيره فى النهاية إلا ما ذكر (قوله من حيث كونه صلاة) أى لا من حيث كونه فرضا بدليل ما يأتى سمى أى من قول المصنف والأصح وجوب الخ (قوله ليعتبر) الأولى التانيث كإفى النهاية والمغنى وغيرهما عبارة شيعنا وإنما اشترط قصد فعلها التميز عن سائر الأفعال اهـ (قوله عن بقية الأفعال) أى التى لا تحتاج إلى نية أو لنية غير الصلاة قليوبى (قوله فلا يكفى احضارها الخ) أى الصلاة ولا يخفى أن مسمى الصلاة هو الحاصل بالمصدر لأنه الموجود المكلف به كما بين في شروح جمع الجوامع وحواشيهم فى الكلام على تعريف الحكم فقوله مع الغفلة عن خصوص الفعل يتعين أن يراد بالفعل هنا المغنى المصدرى فيشكل قوله لأنه يلزم أن يكون المطلوب غير المكلف به وأيضا فليس المحذور مجرد الغفلة عن خصوص الفعل إذا مجرد احضارها فى الذهن لا يكفى إذا احضارها فى الذهن تصويره وهو غير كاف فكان ينبغى أن يقول فلا يكفى احضارها فى الذهن بل لا بد من قصد إيجادها سمى (قوله وهى) أى الصلاة (هنا) أى فى النية لا فى نحو قولك الصلاة واجبه أو الصلاة أقوال وافعال فالمراد بها ما يشمل النية حفى (قوله والالزم التسلسل) عبارة المغنى لأنها لا تنزى للزوم التسلسل فى ذلك اهـ وعبارة النهاية لأنها لا تنزى وإلا لتعاقبت بنفسها أو افتقرت إلى نية أخرى اهـ (قوله ورود أصل السؤال) أى على كونها ركنًا بأنها لو كانت داخلية فى الصلاة لافتقرت إلى نية أخرى فيتسلسل (قوله لجواز تعلقها بنفسها الخ) أى فلا يحتاج لنية أخرى ليلزم التسلسل سمى (قوله لا يحتاج لنية له بخصوصه الخ) ولقائل أن يقول هذا لا يمنع ورود أصل السؤال لأن حاصله أن الواجب تعلق النية بالأجزاء حتى النية على وجه الأجمال لا على وجه الخصوص فتكون النية منوية على الأجمال فيتوجه أنه يحتاج لنية نيتها أيضا على الأجمال فيتسلسل وأما قوله لا يقتضى تعلقها بكل فرد الخ فعنه على الخصوص لا مطلقا والالزم أن بعض أركان الصلاة غير مقصود لا إجمالا ولا تفصيلا وهو باطل مستلزم للتحكم سمى (قوله وتعلقها بالمجموع الخ) لا يخفى أن تعلق الشيء بالمجموع من حيث هو مجموع لا يستلزم التعلق بكل فرد غير أن هذا لا يجدى فيما نحن فيه لأن المجموع عبارة عن الأجزاء المتألف منها مع الهيئة الاجتماعية فالنية أن كانت خارجة عن الأجزاء المتألف منها وعن الهيئة المذكورة ثبت المدعى وهو كون النية شرطا وأن كانت داخلية استلزم اعتبارها سرتين وهو ظاهر الفساد ولو سلم صحته فليس منافيا للمدعى المشار إليه إذ الكلام فى الأولى وهذا التقدير فيه تسليم لشرطيتها فالحق ما قاله حجة الاسلام أنها

من أوله لا ينافى خروج القصد كيف وخروج القصد عن المقصود ضرورى فتأمله وكأنه توهم أن المراد بكونه خارج الماهية عند هذا القائل أنه يوجد قبل وجودها فبين أنه بالتام يتبين الدخول من الأول فلا يكون القصد قبلها وليس كذلك وإنما المراد به أنه ليس تماما ولا جزاءا ضرورية إن قصد الشيء لا يكون ذلك الشيء ولا جزاءه فتدبر فإنه ظاهر نعم يمكن دفع هذا القيل باننا سلم أن القصد خارج عن ماهية المقصود ولكن مسمى الصلاة شرعا مجموع القصد والمقصود فيكون داخلها فى ماهية الصلاة مع كونه خارجا عن المقصود فليتأمل (قوله من حيث كونه صلاة) أى لا من حيث كونه فرضا بدليل ما يأتى (قوله فلا يكفى احضارها) أى الصلاة فى الذهن ولا يخفى أن مسمى الصلاة هو الحاصل بالمصدر لأنه الموجود المكلف به كما بين فقوله مع الغفلة عن خصوص الفعل يتعين أن يراد بالفعل هنا المغنى المصدرى فيشكل قوله لأنه لا يأتى الفعل المطلوب لأنه يلزم أن يكون المطلوب غير المكلف به وأيضا فليس المحذور مجرد الغفلة عن خصوص الفعل إذا مجرد احضارها فى الذهن تصويره وهو غير كاف فكان ينبغى أن يقول فلا يكفى احضارها فى الذهن بل لا بد من قصد إيجادها فليتأمل (قوله بل ومعها الخ) هذا مختصر من شرح البهجة ولنا فيه بحث ظاهر بها مش نسختنا منه (قوله لجواز تعلقها بنفسها أيضا) أى فلا يحتاج لنية أخرى ليلزم التسلسل (قوله لا يحتاج لنية له بخصوصه) فهى كذلك حاصل هذا كما ترى أن الواجب تعلق النية بالأجزاء حتى النية على وجه الأجمال لا على وجه

لمقارنته لبعض التكبير
(فإن صلى فرضا) أى أراد
صلاته (وجب قصد
فعله) من حيث كونه صلاة
ليتميز عن بقية الأفعال فلا
يكفى احضارها فى الذهن
مع الغفلة عن خصوص
الفعل لأنه المطلوب وهى
هنا ماعدا النية والالزم
التسلسل بل ومعها لجواز
تعلقها بنفسها أيضا كالعلم
بتعلق غيره مع نفسه ونظيره
الشاة من أربعين فإنها
تزكى نفسها وغيرها على
أن لك أن تمنع ورود أصل
السؤال بأن كل ركن غيرها
لا يحتاج لنية له بخصوصه
فهى كذلك وتعلقها
بالمجموع من حيث هو مجموع
لا يقتضى تعلقها

بالشروط أشبهه وكان رجه قوله أشبهه وعدم جزمه بشرطيتها مخالفتها لبقية الشروط في كون مقارنتها لجميع
الأفعال حكيمية لا حقيقية كما هو واضح فليتأمل وليحرر بصرى (قوله بكل فرد فرد من أجزائه) أى
بخصوصه سم (قوله من ظهر) إلى قوله انتهى في المعنى إلا قوله قيل (قوله من ظهر أو غيره الخ) ويظهر كما
بحسب بعضهم أنه يكفي في الصبح صلاة الغداة وصلاة الفجر لصدقتها علمها وفي أجزائها نية صلاة يشوب في أذائها
أو يقنت فيها البداع نية الصبح تردو الأوجه الأجزاء ويظهر أن نية صلاة يسن الأبراد لها عند توفر شروطه
مغنية عن نية الظهر ولم أر فيه شيئاً أه نهاية رقولها وفي أجزائها نية الخ نقل المعنى التردد المذكور عن العباب
ثم قال ويذبحى الاكتفاء اه وقولها ويظهر الخ متجه نعم تقييد بقوله عند الخ محل تأمل لأنه إما أن يكون المراد
به ملاحظته عند النية ولا معنى له لأن السن معنى عنه إذ لا يكون إلا عند توفرها مع عدم توقف تميزها عن غيرها
على ذكره وإما أن يكون المراد به تقييد الحكم أى إنما يكتفى بهذه النية عند توفر الشروط ولا وجه له أيضاً إذ
الغرض التمييز وهو حاصل بما ذكره مطابقاً لمتأمل بصرى أقول حمل على كلام النهاية على الأول ثم ذكر عنه
مر في هامش قوله مر عن نية الظهر مانصه أى وإن كان في قطر لا يسن الأبراد فيه اه (قوله ليمتيز) أى
ما قصد فعله (عن غيره) أى عن سائر الصلوات (قوله فلا تكفى نية فرض الوقت) ولورأى الامام يصلي العصر
فظهره يصلي الظهر فتوى ظهر الوقت لم يصح لأن الوقت ليس وقت الظهر أو ظهر اليوم صح لا ظهر يومه
شرح بأفضل (قوله قيل الخ) وافقه المعنى عبارة ولو عبر بقوله قصد فعلها أو تعيينها لكان أولى واستغنى عما
قدرته تبعاً للشرح فالمراد قصد فعل الفرض من حيث كونه صلاة لا من حيث كونه فرضاً وإلا لالتصمى قصد
الفرضية فإن من قصد فعل الفرض فقد قصد الفرضية بلا شك فلا يحسن بعد ذلك قوله والأصح الخ لأنه بمعنى
الأول اه (قوله فعلم الخ) أى إعادة الضمير للصلاة (قوله من إعادة الضمير الخ) أى الذى فى المتن (قوله
بمعناه) أى بمعنى قوله وجب قصد فعله (قوله وليس بسد يد الخ) لا يخفى أن حاصل هذا الرد تصحيح العبارة
ودفع التكرار بتأويلها وبيان قرينته وهذا إنما يدفع الاعتراض لو ادعى المعارض فساد العبارة وليس
كذلك بل إنما ادعى أولوية غيرها ولا ينافيه قوله لأنه يلزم الخ لأن معناه أن ذلك يلزم بحسب ظاهر العبارة ولا
يخفى أن ما يستغنى عن التأويل والقرينة أولى لما يحتاجهم ما هم (قوله إذ ضمير تعيينه يرجع للفعل) لا يصح
إرجاعه له إلا بضرب من التأويل إذ التعيين في متعلق الفعل مع ما فيه من التثنية فالاولى إرجاعه الفرض
فتأمل بصرى أى من حيث ذاته لا صفته (قوله كما قررتاه) أى فى حل المتن (قوله على أنه لو رجع الخ) يرد
عليه أن عبارة المعارض التى حكها ليس فيها استدلال باستلزام قصد المضاف للفرض لقصد الفرض
بخصوصه حتى يرد عليه منع الاستلزام بل حاصل كلامه أن ظاهر العبارة يفيد قصد الفرضية لأن الأخبار
بوجوب المقيد بشئ لا يفهم منه إلا وجوبه مع قيده على أنه لو سلم استدلاله بذلك لم يرد عليه المنع إذ لم يدع
استلزاماً قطعياً بل ظاهراً بحسب ظاهر العبارة ولا شك فيه ولم يرد أيضاً على التسليم أنه يلزم الاكتفاء بالأوامر
ولما يرد لو أريد بالاستلزام أنه إذا تحقق قصد الفعل تحقق قصد الفرض في ضمنه من غير قصد الفعل
بخصوصه وليس كذلك بل المراد إذا تحقق قصد الفعل تحقق قصد الفرض بخصوصه استقلالاً لا فى ضمنه ولا

بكل فرد فرد من أجزائه
(و) وجب (تعيينه) من
ظهر أو غيره ليمتيز عن
غيره فلا يكفى نية فرض
الوقت قيل الأصوب فعلها
وتعيينها لأنه يلزم من
إعادة الضمير على فرضا
الغاء قوله والأصح وجوب
نية الفرضية لأنه بمعناه اه
وليس بسديد إذ ضمير
تعيينه يرجع للفعل كما هو
واضح وضمير فعله يرجع
له من حيث كونه صلاة كما
قررتاه وقرينته وقوله
والأصح الخ فلم يلزم ما ذكر
أصلاً على أنه لو رجع ضمير فعله

الخصوص بأن تقصد الجملة المستدخلة لتلك الأجزاء ولقائل أن يقول هذا لا يمنع ورود أصل السؤال لأن
حاصل هذا أن النية منوبة على الأجمال فيتوجه أنه يحتاج لنية تثبتتها أيضاً على الأجمال وهكذا فيمتسلسل
فتأمل بلطف وأما قوله لا يقتضى تعلقها بكل فرد الخ فمعناه على الخصوص لا مطلقاً والأولم أن بعض أركان
الصلاة غير مقصود لا أجمالاً ولا تفصيلاً وهو باطل مستلزم للتحكم فإن قلت بل يجوز أن يراد مطلقاً ويكون
إشارة إلى عدم وجوب التعلق بالنية قلت فجمع للجواب الأول أن المراد هنا ما عدا النية فإن قلت لا يرجع له
لأن المراد على الأول التعلق تفصيلاً وعلى هذا التعلق أجمالاً قلت لا نسلم أن المراد على الأول التعلق التفصيلي
بدليل تصريحهم بعد ذلك بأنه لا يجب فيه شئ من الأركان على التفصيل (قوله من أجزائه) أى نصوصه
(قوله لأنه يلزم) أى بالنظر لظاهر المعنى حيث تدور التأويل (قوله وليس بسديد) لا يخفى أن حاصل هذا الرد

شبهة في أجزا ذلك وكأنه توهم أن المراد الأول فتدبر سم (قوله للفرض) أى مع قطع النظر عن الحيثية السابقة وغيرها كحيثية الفرضية حتى يصح قوله لم يلزم الخ بصرى (قوله فالتية لا يكتفى الخ) مما يقضى منه العجب إذ ما نحن فيه ليس من مقولة النية بل ذكر مسألة متعلقة بالنية وشتان ما بينهما وكون الدلالة الالتزامية لا يكتفى بها فيما نحن فيه غريب نعم بناء على التسليم المذكور يمكن الاعتذار عن المصنف رحمه الله تعالى بأن في ذكره ثانياً نصراً بما علم التزاماً وهو مستحسن مع ما فيه هنا من نسكته زائدة وهي الإشارة إلى الخلاف المذكور فتأمل له حق تأمله بصرى (قوله في مكتوبة) إلى قوله لنحكي في النهاية والمغنى إلا قوله كاصلى إلى وذلك وما أنبه عليه (قوله ونذر) وتكفى نية النذر في المنذور عن نية الفرضية كما قاله في الذخائر (فائدة) العبادات المشروط فيها النية في وجوب التعرض للفرضية خمسة أقسام الأول يشترط بلا خلاف كالزكاة هكذا في الدميرى وليس كذلك لأن نية الفرضية في المال ليست بشرط لأن الزكاة لا تقع إلا فرضاً الثاني عكسه الحج والعمرة الثالث يشترط على الأصح كالصلاة الرابع عكسه كصوم رمضان على ما في المجموع من عدم الاشتراط الخامس عبادة لا يكتفى فيها بذلك بل يضروهى التيمم فإنه إذا نوى فرضه لم يكف مغنى ونهاية وقوله لم يكف أى لم يكف بوضعه للصلاة عرش ومثل الكردي الأول نقلاً عن السيوطى بالكفارات (قوله كاصلى فرض الظهر) والأقرب أنه يكتفى أصلي الظهر الواجب والمتعين لئلا يفرض الواجب ولأن معنى التعيين أنه مخاطب به بخصوصه بحيث لا يسقط بفعل غيره وهذا عين الفرض عرش (قوله لتتمين) أى الصلاة المفروضة (قوله عن النفل) أى اشتباه بالنفل مع اعتبار التعيين سم عبارة البصرى قد يقال أن كان المراد به ماعدا المعادة فقد حصل التمييز بالتعيين أوهى فلا يحصل بالفرضية التمييز بناء على اشتراطها فيها اه وفي البحرى عن الحلبي وعش ما حاصله أن المراد بالنفل هنا المعادة وصلاة الصبي إذا كان النابى بالغاً غير معيد والغرض من نية الفرضية أحد أمرين إما التمييز كما مروا وما بيان الحقيقة في الأصل كما في المعادة وصلاة الصبي فينوى كل منهما بالفرض بيان الحقيقة الأصلية أو يطلق فلوارادانه فرض عليه بطلت وبهذا اندفع الاعتراض بأنه كيف يعمل اشتراط تعرض الفرضية بالتمييز عن النفل مع أنه حاصل بالتعيين اه أى والفرض المعتبر في غير المعادة وصلاة الصبي غير المعتبر فيهما فيحصل بذلك التمييز ويؤيد ذلك قول النهاية والمغنى وإنما وجبت نية الفرضية مع ما ذكرنا من قصد الفعل والتعيين الصادق بالصلاة

تصحيح العبارة ودفع التكرار بتأويلها وبيان قرينة على التأويل وهذا إنما يدفع الاعتراض لو ادعى المعارض فساد العبارة وليس كذلك بل إنما ادعى أولوية غيرها ولا ينافيه قوله لأنه يلزم الخ لأن معناه أن ذلك يلزم بحسب ظاهر العبارة ولا يخفى أن ما يستغنى عن التأويل والقرينة أولى بما يحتاجهما وقوله على أنه لو رجع الخ ترد عليه أن عبارة المعارض التي حكاها ليس فيها استدلال باستلزام قصد المضاف للفرض لقصد الفرض بخصوصه حتى يرد عليه منع الاستلزام وأنه على التسليم يلزم الاكتفاء في النية باللزام بل حاصل كلامه أن ظاهر عبارة المصنف تفيد قصد الفرضية لأنه أخبر بوجوب قصد الفعل المقيد بإضافته للفرض والأخبار بوجوب المقيد بشيء لا يفهم منه إلا وجوبه مع قيده لا يقال بمنع أن حاصل كلامه ذلك لأنه ظاهر عبارته ولو سلم فيكفى في ورود الاعتراض دعوى أن مراده ذلك ومجرد المناقشة في العبارة لا تغنى على أنه لو سلم استدلاله بالاستلزام المذكور لم يرد عليه منع الاستلزام إذ لم يدع استلزاماً قطعياً بل ظنياً بحسب ظاهر العبارة ولا شك فيه ولم يرد أيضاً على التسليم أنه يلزم الاكتفاء باللزام وإنما يرد لو ادعى الاستلزام أنه إذا تحقق قصد الفعل تحقق قصد الفرض في ضمنه من غير قصده بالفعل بخصوصه وليس كذلك بل المراد أنه إذا تحقق قصد الفعل تحقق قصد الفرض بخصوصه استقلالاً لا في ضمنه ولا شبهة في أجزا ذلك وكأنه توهم أن المراد الأول فتدبر (قوله قصد الفرض بخصوصه) تصريح بأن الذى ادعى لزومه قصد الفرض بخصوصه ولا شبهة في أجزا ذلك وأن جعل لازم ما فكيف يصح قوله بتسليم الخ (قوله لا يكتفى فيها باللزام) يرد عليه أنه جعل هذا اللازم قصد الفرض بخصوصه ولا شبهة لعاقل في أجزا ذلك (قوله لتتمين) أى اشتباه الفرض بالنفل مع اعتبار التعيين

للفرض لم يلزمه ذلك أيضاً
إذ لا يلزم من قصد المضاف
للفرض الذى هو الفعل
قصد الفرض بخصوصه
وبتسليمه فالتية لا يكتفى
فيها باللزام (تنبيه)
لا ينافى اعتبار التعيين هنا
ما يأتى أنه قد ينوى القصر
ويتم والجمعة ويصلى الظهر
لأن ما هنا باعتبار الذات
وصلاته غير مانواه ثم
باعتبار عارض اقتضاه
(والأصح وجوب نية
الفرضية) في مكتوبة ونذر
وصلاة جنازة كأصلي
فرض الظهر مثلاً أو
الظهر فرضاً والأولى أولى
للخلاف في أجزا الثانية
نظراً إلى أن الظهر اسم
للزمان وذلك ليتبين
عن النفل

ومعادة على ما يأتي فيها
لتحاكي الأصلية ومنه
يؤخذ اعتماد ما في الروضة
وأصلها من وجوب نية
الفرضية على الصبي لتحكي
الفرض أصالة وبؤيده
وجوب القيام عليه ولو
نظروا لكونها نفلا في
حقه لم بوجوبه فتصويب
الاسنوي وغيره تصويب
المجموع وغيره عدم
وجوبها عليه لذلك يرد
بما ذكرته فان قلت لم
يختلف المرجحون في
وجوب نية الفرضية في
المعادة وصلاة الصبي ولم
يختلفوا في وجوب القيام
فيها قلت لأن القصد
المحكاة وهي القيام حسي
ظاهر وبالنية قلبي خفي
والمحكاة إنما تظهر بالاول
فوجب دون الثاني فلم يجب
على قول (دون الاضافة
الى الله تعالى) فلا يجب أي
استحضار هافي الذهن لأنها
لا تكون أي باعتبار الواقع
الا له فاندفع ما قيل في
تصوير هذا اشكال لأن
فعل الفرضية لا يكون الا
لله فلا ينفك قصد الفرضية
عن نية الاضافة الى الله
تعالى اه فدعوى عدم
الانفكاك المذكور ليست
في محلها لكنها تسن
خروجها من خلاف من

المعادة لتعين نية الفرض للصلاة الاصلية اه (قوله ومعادة) غطف على مكتوبة (قوله على ما يأتي) أي
في صلاة الجماعة (قوله ومنه يؤخذ الخ) أي من قوله لتحكي الأصلية (قوله اعتماد ما في الروضة الخ) اعتمده
الشارح في غير هذا الكتاب ايضا وشيخ الاسلام زكريا والشهاب الرملي كردى (قوله لتحكي) أي
صلاة الصبي (قوله لم بوجوبه) قد منع هذه الملازمة بأن هذا النقل ليس بكيفية النوافل لأنه في ذاته فرض
وضع على الفرضية ولما شرع للصبي ليتمرن ويألفه إذا بلغ ناسب وجوب القيام ليتمرن عليه ويألفه ونية
الفرضية نية خلاف الواقع سم (قوله فتصويب الاسنوي الخ) اعتمده النهاية والمغنى والزبادى وغيرهم
من المتأخرين عبارة شيخنا والبجيرى ولا تجب نية الفرضية في صلاة الصبي على المعتمد لأن صلاته تقع
نفلا فكيف ينوى الفرضية وفارقت المعادة بأن صلاته تقع نفلا اتفاقا بخلاف المعادة ففيها خلاف إذ
قيل ان فرضه الثانية وقيل بحسب الله ما يشاء منهم ما وان كان الاصح ان فرضه الاول اه (قوله تصويب
المجموع الخ) توهم بعضهم ان قياس تصويب المجموع عدم وجوب نية الفرضية في الجمعة على من لا تجب
عليه كالعبد والمرأة وهذا قياس فاسد لأن الصبي لم يخاطب بفرض الوقت فلا معنى لوجوب الفرضية في
حقه بخلاف المذكورين بالنسبة للجمعة فانهم خوطبوا بفرض الوقت الصادق بالجمعة فهي فرض الوقت
بدلا من فرضه الثانية سم على حج اه ع ش (قوله لذلك) أي لكونها نفلا في حقه (قوله يرد الخ) خبر
فتصويب الاسنوي الخ (قوله المرجحون) أي المجتهدون في الفتوى (قوله دون الثاني) أي النية (قوله
لأنها) أي عبادة المسلم نهاية ومعنى (قوله أي باعتبار الواقع الخ) أي لكنه قد يغفل عن إضافتها اليه فتسن
ملاحظتها ليتحقق إضافتها من النواى ع ش (قوله فاندفع الخ) تفريع على قوله أي باعتبار الواقع
مع قوله السابق أي استحضار هافي الذهن (قوله ما قيل الخ) نقله المغنى عن الدميرى واقره (قوله في تصوير
هذا) أي عدم الاضافة الى الله تعالى معنى (قوله الفرضية) الاول الفرض كافي المغنى (قوله فدعوى عدم
الانفكاك الخ) أي بان الفرضية عبارة عن كون الشيء مطلوبا لله تعالى طلبا جازما وعدم انفكاك الاضافة
عن قصد الفرضية بهذا المعنى في غاية الظهور ويجب بان هذا إنما يستلزم عدم انفكاك الاضافة باعتبار
الطلب بمعنى أن كون الطالب هو الله تعالى لا ينفك عن قصد الفرضية وليس الكلام في الاضافة بهذا المعنى
بل في الاضافة بمعنى كون المعبود بتلك العبادة والمخدوم بها هو الله تعالى والاضافة بهذا المعنى ينفك في القصد
والتعقل عن قصد الفرضية على اننا منع عدم انفكاك الاضافة بالمعنى الاول ايضا لأنه يكفي في قصد الفرضية
قصد كون الشيء مطلوبا منه طلبا جازما مع الغفلة عن خصوص الطالب فليتأمل سم (قوله لكنها) إلى قوله
وان كان في النهاية والمعنى (قوله وعدد الركعات) وان عين الظاهر مثلا ثلاثا وخمسًا متعمدا لم تنعقد لتلاعبه
أو مخطئا فكذلك على الراجح أخذنا من قاعدة أن ما وجب التعرض له جملة أو تفصيلا يضر الخطأ فيه والظاهر مثلا
يجب التعرض لعدد جملة فضر الخطأ فيه إذ قوله الظاهر يقتضى ان يكون اربعا ولا يشترط ان يتعرض
لوقت فلو عين اليوم واخطأ صح في الاداء وكذا في القضاء ايضا كما يقتضيه كلامهما في التيمم وهو المعتمد نهاية

(قوله لم بوجوبه) قد منع هذه الملازمة بأن هذا النقل ليس بكيفية النوافل لأنه في ذاته فرض وضع على الفرضية
ولما شرع للصبي ليتمرن ويألفه إذا بلغ ناسب وجوب القيام ليتمرن عليه ويألفه ونية الفرضية نية خلاف
الواقع (قوله تصويب المجموع) توهم بعضهم ان قياس تصويب المجموع عدم وجوب نية الفرضية في
الجمعة على من لا تجب عليه كالعبد والمرأة وهذا قياس فاسد لأن الصبي لم يخاطب بفرض الوقت فلا معنى
لوجوب الفرضية في حقه بخلاف المذكورين بالنسبة للجمعة فانهم خوطبوا بفرض الوقت الصادق بالجمعة
فهى فرض الوقت بدلا من فرضه الثانية سم على حج اه ع ش (قوله فدعوى عدم الانفكاك) كون الفرضية عبارة عن كون
الشيء مطلوبا من الله تعالى طلبا جازما وعدم انفكاك الاضافة عن قصد الفرضية بهذا المعنى في غاية الظهور
ويجب بان هذا إنما يستلزم عدم انفكاك الاضافة باعتبار الطلب بمعنى أن كون الطالب هو الله تعالى
لا ينفك عن قصد الفرضية بهذا المعنى وليس الكلام في الاضافة بهذا المعنى بل في الاضافة بمعنى كون المعبود

لذلك (و) الأصح (أنه) لا
تجب نية الاداء ولا القضاء
بل تسن وإن كان عليه
فائسة مماثلة للوداة أو
المقضية خلافا لما اعتمده
الأذرعى بل تنصرف
للوداة وللسابقة من
المقضيات ويفرق بين
هذا وما يأتي في نحو سنة
الظهر والعيد بأنه لا يميز ثم
إلا الاضافة للتبوع من
حيث كونها قبله أو بعده
أو الوقت كعيد النحر وهنا
التمييز حاصل بذكر فرض
الظهر مثلا ويكون الوقوع
للسابق فلم يحتج لذكر أداء
ولا قضاء وما يوضح ذلك
أن الأول من وضع المشترك
والثاني من وضع العلم
وشتان ما بينهما فتأمل
وأنه (يصح الاداء بنية
القضاء وعكسه) أن عذر
بنحو غيم أو قصد المعنى
الغوى إذ كل يطلق على
الآخر لغة وإلا لم يصح
لتلاعبه وأخذ البارزى من
هذا أن من مكث بمحل
عشرين سنة يصلى الصبح
لظنه دخول وقته ثم بان
خطؤه لم يلزمه إلا قضاء
واحدة لأن صلاة كل يوم
تقع عما قبله إذ لا تشتط
نية القضاء ولا يعارضه
النص على أن من صلى
الظهر بالاجتهاد فبانت

قبل الوقت

زاد المغنى ومن عليه فوائت لا يشترط أن ينوى ظهر يوم كذا بل يكفيه نية الظهر أو العصر اه وزاد شيخنا
ولا يندب ذكر اليوم أو الشهر أو السنة على المعتمد فما جرى عليه المحتشى أى البرماوى تبعاً للقلوبى من ندب
ذلك ضعيف كما فى البليسى اه (قوله لذلك) أى للخروج من الخلاف (قوله للوداة والمقضية) نشر على
ترتيب اللف ولكن الأولى إسقاط قوله والمقضية (قوله بل ينصرف) أى المطلق (قوله بل ينصرف للوداة
الخ) بقى مالو اعاد المكتوبة فى وقتها جماعة أو منفردا حيث يطلب إعادتها كذلك وعليه فائسة ونوى ما يصلح
للاداء والقضاء ولم يتعرض لواحد منها فهل يقع فعله إعادة والفائسة باقية بحالها أو يقع عن الفائسة فيه نظر
وقدر جمع الأول أن الوقت للإعادة وقدر جمع الثانى وجوب الفائسة دون الإعادة سم أقول وقد تويد الثانى
مسئلة البارزى الاتية والله اعلم (قوله بأنه لا يميز ثم) إن اريد به عدم المميز عن غير المائل فمنوع أو عنه فسلم
وقوله الاتى وهما الخ ممنوع فليتا مل بصرى (قوله بذكر فرض الظهر الخ) قد يقال هذا موجود فى الاداء
والقضاء فكيف يحصل به تميز الأول و (قوله ويكون الخ) قد يقال لو ميز مجرد السابق لميز فى نحو سنة الظهر
بالأولى لدخول وقت السابقة دون المتأخرة وهذا دخل وقت المقضيات فاذا ميز السابق مع دخول وقت
الجميع فع دخول وقت السابق فقط أولى تأمل سم (قوله وما يوضح ذلك الخ) لا يخفى ما فيه من الحفاء
فليتا مل بصرى (قوله أن الأول) أى نحو سنة الظهر و (قوله والثانى) أى مثل فرض الظهر (قوله من وضع
العلم) أن اراد أنه من وضع العلم بالنسبة للاداء فقط فهو ممنوع أو بالنسبة للاعم لم يقدسم (قوله أن عذر)
إلى قوله ولا يعارضه فى المغنى وإلى قوله الأول فى النهاية إلا ما انبه عليه (أن عذر بنحو غيم) أى كان ظن
بقاء الوقت فنواها اداء فتبين خروجه أو ظن خروجه فنواها قضاء فتبين بقاؤه نهاية ومعنى قال غش
ولو نوى الاداء والقضاء مع الشك وبان خلافه فالأقرب الصحة لتعليقهم البطلان مع العلم بالتلاعب وهو
منتف بالشك ويحتمل فى الشك الصحة مع نية الاداء وعدمها مع نية القضاء نظرا إلى أن الأصل بقاء الوقت
وعدم خروجه اه (قوله إذ كل يطلق الخ) تقول قضيت الدين وادبته بمعنى قال تعالى فاذا قضيتم مناسككم
أى أدبتم نهاية ومعنى (قوله وإلا الخ) أى بأن قصد المعنى الشرعى أو أطلق وبذلك صرح شيخنا الزيادى
غش أى ولم يعذر بنحو غيم (قوله واخذ البارزى الخ) وبما اخذه افق شيخنا الشهاب الرملى وافق
ايضا فيمن عليه قضاء ظهر الاربعاء فقط فنوى قضاء ظهر الخميس غلطا بأنه لا يضر ويقع عن قضاء الاربعاء
لأن التعيين غير واجب فلا يضر الخطا فيه كفى تعيين الامام والجنائز سم ونهاية (قوله من هذا) أى
من قولهم يصح القضاء بنية الاداء أو من قولهم لا تجب نية الاداء ولا القضاء كما يشعر به كلامه بعد (قوله
لم يلزمه إلا قضاء واحدة) وهى الاخيرة سم (قوله لأن صلاة كل يوم تقع الخ) ظاهره وإن كان عين
كونها عن اليوم الذى ظن دخول وقته وبوافقه ما صرح به الشارح م من أنه لا يضر الخطأ فى اليوم وأنه
لو كان عليه ظهر الاربعاء فقط فنوى قضاء ظهر الخميس غلطا يقع عماعليه لكن فى سم على المنهج

بتلك العبادة والمخدومها هو الله تعالى والاضافة لهذا المعنى تنفك فى القصد والتعقل عن قصد الفرضية على
أن تمنع عدم انفكك الاضافة بالمعنى الأول ايضا لأنه يكفى فى قصد الفرضية قصد كون الشئ مطلقا منه طلبا
جازا مع الغفلة عن خصوص الطالب فليتا مل (قوله بل تنصرف للوداة الخ) بقى مالو اعاد المكتوبة فى
وقتها جماعة أو منفردا حيث يطالب إعادتها كذلك ولم ينرد اداء ولا قضاء وعليه فائسة ونوى ما يصلح للاداء
والقضاء ولم يتعرض لواحد منها فهل يقع فعله إعادة والفائسة باقية بحالها أو يقع عن الفائسة فيه نظر وقد
رجح الأول أن الوقت للإعادة وقدر جمع الثانى وجوب الفائسة دون الإعادة (قوله فرض الظهر) قد يقال
هذا موجود فى الاداء والنصا فكذا يكتفى به تميز الأول وقوله ويكون الخ قد يقال لو ميز مجرد السابق لميز
فى نحو سنة الظهر بالأولى لدخول وقت السابقة دون المتأخرة وهذا دخل وقت المقضيات فاذا ميز السابق مع
دخول وقت الجميع فع دخول وقت السابق فقط أولى تأمل (قوله والثانى من وضع العلم) إن اراد أنه وضع
العلم بالنسبة للاداء فقط فهو ممنوع أو بالنسبة للاعم لم يقد فتأمل (قوله واخذ البارزى الخ) وبما اخذه

والوجه أو يقال إن قصد بالصلاة فرض ذلك الوقت الذي ظن دخوله بخصوصه فالوجه عدم وقوعها لأن
القصد المذكور صارف عن الفائتة وإن لم يلاحظ كونها فرض ذلك الوقت فالوجه الوقوع عن الفائتة
فليتأمل ثم رايت شيخنا حجاج نقل عن ابن المقرئ خلاف مسألة البارزى ثم حملها على الحالين اللذين ذكرناهما
وذكر مر في مسألة البارزى نحو ذلك اهـ أى حمل مسألة البارزى على ما لو لم يلاحظ فرض الوقت الذي ظن
دخوله ولكن ما نقله سم عن مر لا يوافق ظاهر ما في الشارح مر كما تقدم ومعلوم أن المعول عليه ما في
الشارح مر عرش ولكن الظاهر هو التفصيل الذي جرى عليه الشارح وسم بل هو صريح قولهم
بالبطلان فيما لو قضى بنية الاداء الشرعى (قوله لم تقع عن فائتة عليه الخ) عبارة النهاية انعقدت نفلا لأن
ذلك محله فيمن لم يكن عليه مقضية نظير ما نواه بخلاف مسئلتنا اهـ (قوله من اشترط) إلى المتن في النهاية
والمغنى لإقوله وايضا إلى نعم وقوله بالنسبة إلى كتحية مسجد (قوله والوتر الخ) عبارة المغنى والوتر
صلاة مستقلة فلا يضاف إلى العشاء فإن أوتر بواحدة أو بأكثر ووصل نوى الوتر وإن فصل نوى بالواحدة
الوتر ويتخير في غير هاتين صلاة الليل ومقدمة الوتر وسنته وهى اولى أو ركعتين من الوتر على الأصح
قال الاسنوى ومحل ذلك إذا نوى عددان لم ينو فهل بلغوا لا بهامه أو يصح ويحمل على ركعة لأنه المتيقن
أو ثلاث لأنها أفضل كنية الصلاة فانها تعدد ركعتين مع صحة الركعة أو إحدى عشرة لأن الوتر له غاية
فحملنا الاطلاق عليها بخلاف الصلاة فيه نظر اهـ والظاهر كما قال شيخنا انه يصح ويحمل على ما يريد من
ركعة إلى إحدى عشرة وتر اهـ وكذلك في النهاية لإقوله أو ركعتين من الوتر على الأصح وإقوله والظاهر
الخ فقال بدله واستظهر الشيخ أنه يصح ويحمل على ما يريد من ركعة أو ثلاث أو خمس أو سبع أو تسع أو
إحدى عشرة ورجح الوالد رحمه الله تعالى الحمل على ثلاث ويوجهه بأنه أقل ما طلبه الشارع فيه فصار
بمثابه أقله إذا ركعة يكره الاقتصار عليها فلم تكن مطلوبة له بنفسها اهـ وعقبه سم بمأنه ورد على ما
رجحه مر أن من لازم الحمل على الثلاث الاتيان بها موصولة وقد ورد النهى عن ذلك إلا أن يجاب
بحمل النهى على ما إذا قصد الثلاث بخلاف ما إذا حمل الاطلاق عليها فليتأمل اهـ وقال عرش

لم تقع عن فائتة عليه لأن
محل هذا فيمن أدى بقصد
أنها التي دخل وقتها والاول
فيمن أدى بقصد التي عليه
من غير أن يقصد التي دخل
وقتها (والنفل ذو الوقت)
كالرواتب (أو السبب)
كالسكوف (كالفرض
فيما سبق) من اشتراط قصد
فعل الصلاة وتعيينها ما بما
اشتهر به كالترابيح
والضحى والوتر سواء
الواحدة والزائد عليها أو
بالإضافة كعيد الفطر
وخسوف القمر وسنة
الظهر القبلية

أفتى شيخنا الشهاب الرملى وقوله واحدة أى وهى الأخيرة (قوله لأن محل هذا الخ) أى أو فيمن لم يكن عليه فائتة
نظير ما نوى شرح مر (فرع) أفتى شيخنا الشهاب الرملى فيمن عليه قضاء ظهر الاربعاء فنوى قضاء ظهر
الخميس غاطا لم يضر ووقع عن قضاء الاربعاء لأن التعيين غير واجب فلا يضر الخطا فيه كفى تعيين الامام
والجنازة (فرع آخر) في الروض وغيره أنه لو ظن دخول الوقت فأحرم بالفرض فبان خلافه انقلب نفلا
اهـ وظاهره أنه لا فرق في انقلابه نفلا وصحته بين أن يتبين خلافه قبل فراغه أو بعده وهو متجه لكن في شرح
مر الجزم فيما لو بان خلافه قبل الفراغ أنه يتبين بطلانه كما لو صلى بالاجتهاد في القبلة فبين له الخطا في الصلاة
اهـ وقد يفرق بان تبين الخطا في القبلة يمنع صحة النفل وإن كان بعد الفراغ (قوله والوتر) قال في الروض
وينوى بجميعة الوتر ويتخير فيما سوى الأخيرة بين صلاة الليل ومقدمة الوتر وسنته اهـ ومحل إذا نوى
عددان لم ينو فهل بلغوا لا بهامه أو يصح ويحمل على ركعة لأنها المتيقن أو ثلاث لأنها الفضلة أو إحدى عشرة
لأن الوتر له غاية هى أفضل فحملنا الاطلاق عليها فيه نظر كذا نقل ذلك في شرح الروض عن المهمات ثم
قال والظاهر أنه يصح ويحمل على ما يريد من ركعة أو ثلاث أو خمس أو سبع أو تسع أو إحدى عشرة اهـ
ورجح شيخنا الشهاب الرملى أنه يصح ويحمل على ثلاث اهـ ويوجهه بان الثلاث أقل المطلوب للشارع
بخلاف الواحدة لكرهه الايتارها أى الاقتصار عليها وبرد على ما رجحه من لازم الحمل على الثلاث
الاتيان بها موصولة وقد ورد النهى عن ذلك قال في العباب فان وصل الثلاث كره اهـ وبعبارة الروض
وشرحه الوصل أى للثلاث بتشهد أفضل منه بتشهدين فرقا بينه وبين المغرب وورد لا توتر وأثلاث ولا
تشبهوا الوتر بالمغرب رواه الدارقطنى وقال رواه ثقات اهـ وقضيته حمل النهى على ما بتشهدين وقضية
العباب حمله على الأعم إلا أن يجاب بحمل النهى على ما إذا قصد الثلاث بخلاف ما إذا حمل الاطلاق عليها

وقوله مر ويوجه الخ وقياس ذلك انه لو نوى سنة الظهر التبتلية مثلاً فر كعتان أو الضحى فكذلك اه مؤلف ومثله في حاشية شيخنا الزياى ثم رايت في سم على حج في صلاة النفل نقلا عن مرمانه فرع يجوز ان يطلق في نية سنة الظهر المتقدمة مثلاً ويتخير بين ركعتين واربع اه مراه وبقي ما لو نذر الوتر واطلق فهل يحمل على ثلاث قياساً على ذلك او على ركعة او إحدى عشرة او تلغو نية فيه نظراً والقرب الاول اه اى قياساً على ما جرى عليه النهاية تبعاً لوالده واما على ما مر عن شيخ الاسلام والمغنى وعن سم عن مرمه فالأقرب التخيير كما هو ظاهر (قوله وإن قدمها) اى خلافاً لبعض المتأخرين نهاية اى حيث قال إن لم يكن صلى الفرض لا يحتاج النية القبليّة لأن البعدية لم يدخل وقتها فلا يشتبها ما نواه بغيره ع (قوله لا تخصص النيات) قدير دانها خصصت نية الجماعة تارة بالامام وتارة بالماوم سم (قوله نعم ما يندرج الخ) والتحقيق في هذا المقام عدم الاستثناء لأن هذا المفعول ليس عين ذلك المقيد وانما هو نقل مطلق حصل به مقصود ذلك المقيد نهاية (قوله كتحية مسجد الخ) أى وصلاة الحاجة وسنة الزوال وصلاة الغفلة بين المغرب والعشاء والصلاة في بيته إذا اراد الخروج للسفر والمسافر إذا نزل منزلاً و اراد مفارقتها نهاية قال ع ش قوله مر وصلاة الحاجة أقلها ركعتان وقوله مر وسنة الزوال الأقرب عدم فواتها بطول الزمن لأنها طابت بعد الزوال فالزوال سبب لطلب فعلها وهو باق وإن طال الزمن فلا يرجع وهذا حيث دخل الوقت ولم يصل ما تحصل به فإن كان صلى سنة الظهر أو تحية المسجد مثلاً بعد الزوال ثم اراد ان يصلها فالأقرب عدم الانقضاء لأنها غير مطلوبة حينئذ والاصل أن العبادة إذا لم تطلب لم تنعقد وقياس عدم حصول تحية المسجد إذا نفاها انتفاء سنة الزوال إذا فعل سنة الظهر مثلاً ونفى سنة الزوال عنها وقوله والصلاة في بيته الخ والمسافر الخ أقل كل منهما ركعتان وينبغي ان يلحق بذلك صلاة التوبة وركعتا القتل وعند الزفاف ونحو ذلك من كل ما قصد به مجرد الشغل بالصلاة وقوله لأن هذا المفعول الخ فلا يقال صلى تحية المسجد مثلاً وانما يقال صلى صلاة حصل بها المقصود من تحية المسجد وعلى هذا لو حلف لا يصلى تحية أو ضوء مثلاً لا يحث بما صلاه مما يحصل به مقصود ما حلف على عدم فعله وكذا لا يحصل ثوابها حيث لم تنو وان سقط الطاب كما صرح به خجرحم الله تعالى فلو اراد ان يعيد التحية مثلاً هل تصح ام لا لدخولها في ضمن ما فعله فيه نظراً والقرب الثاني لخصوصها بما فعله او لا ع ش (قوله قيل) إلى قوله ونقل الفخر في المغنى الا قوله لا سهواً وقوله وان شذالى التنبيه إلى قوله وإن كان الافضل الخ في النهاية إلا ما ذكر (قوله لازمة له) اى للتنفل نهاية ومغنى قال سم اى من غير التزام بالنذر سم (قوله هنا) اى في النفل المقيد بوقت أو سبب (قوله لا سهواً) خلافاً للنهاية والمغنى كما مر وعبارة سم قوله لا سهواً وفي الخادم لكن المنقول البطلان لأنه نقص أو زاد وذلك مناف لوضع الشرع اه ولا يخفى ان البطلان هو الجارى على القواعد لأن ما يجب التعرض له جملة أو تفصيلاً يضر الخطا فيه والعدد كذلك لأنه يجب التعرض له اجمالاً في ضمن التعرض لكونه ظهراً او صبحاً مثلاً اه (قوله لكن قضية كلام الشيخين الخ) وهو المعتمد نهاية ومغنى زاد سم فالمعتمد انه لا يضر الخطا في اليوم لا في الاداء ولا في القضاء ولا يشكل

قوله مر ويوجه الخ وقياس ذلك انه لو نوى سنة الظهر التبتلية مثلاً فر كعتان أو الضحى فكذلك اه مؤلف ومثله في حاشية شيخنا الزياى ثم رايت في سم على حج في صلاة النفل نقلا عن مرمانه فرع يجوز ان يطلق في نية سنة الظهر المتقدمة مثلاً ويتخير بين ركعتين واربع اه مراه وبقي ما لو نذر الوتر واطلق فهل يحمل على ثلاث قياساً على ذلك او على ركعة او إحدى عشرة او تلغو نية فيه نظراً والقرب الاول اه اى قياساً على ما جرى عليه النهاية تبعاً لوالده واما على ما مر عن شيخ الاسلام والمغنى وعن سم عن مرمه فالأقرب التخيير كما هو ظاهر (قوله وإن قدمها) اى خلافاً لبعض المتأخرين نهاية اى حيث قال إن لم يكن صلى الفرض لا يحتاج النية القبليّة لأن البعدية لم يدخل وقتها فلا يشتبها ما نواه بغيره ع (قوله لا تخصص النيات) قدير دانها خصصت نية الجماعة تارة بالامام وتارة بالماوم سم (قوله نعم ما يندرج الخ) والتحقيق في هذا المقام عدم الاستثناء لأن هذا المفعول ليس عين ذلك المقيد وانما هو نقل مطلق حصل به مقصود ذلك المقيد نهاية (قوله كتحية مسجد الخ) أى وصلاة الحاجة وسنة الزوال وصلاة الغفلة بين المغرب والعشاء والصلاة في بيته إذا اراد الخروج للسفر والمسافر إذا نزل منزلاً و اراد مفارقتها نهاية قال ع ش قوله مر وصلاة الحاجة أقلها ركعتان وقوله مر وسنة الزوال الأقرب عدم فواتها بطول الزمن لأنها طابت بعد الزوال فالزوال سبب لطلب فعلها وهو باق وإن طال الزمن فلا يرجع وهذا حيث دخل الوقت ولم يصل ما تحصل به فإن كان صلى سنة الظهر أو تحية المسجد مثلاً بعد الزوال ثم اراد ان يصلها فالأقرب عدم الانقضاء لأنها غير مطلوبة حينئذ والاصل أن العبادة إذا لم تطلب لم تنعقد وقياس عدم حصول تحية المسجد إذا نفاها انتفاء سنة الزوال إذا فعل سنة الظهر مثلاً ونفى سنة الزوال عنها وقوله والصلاة في بيته الخ والمسافر الخ أقل كل منهما ركعتان وينبغي ان يلحق بذلك صلاة التوبة وركعتا القتل وعند الزفاف ونحو ذلك من كل ما قصد به مجرد الشغل بالصلاة وقوله لأن هذا المفعول الخ فلا يقال صلى تحية المسجد مثلاً وانما يقال صلى صلاة حصل بها المقصود من تحية المسجد وعلى هذا لو حلف لا يصلى تحية أو ضوء مثلاً لا يحث بما صلاه مما يحصل به مقصود ما حلف على عدم فعله وكذا لا يحصل ثوابها حيث لم تنو وان سقط الطاب كما صرح به خجرحم الله تعالى فلو اراد ان يعيد التحية مثلاً هل تصح ام لا لدخولها في ضمن ما فعله فيه نظراً والقرب الثاني لخصوصها بما فعله او لا ع ش (قوله قيل) إلى قوله ونقل الفخر في المغنى الا قوله لا سهواً وقوله وان شذالى التنبيه إلى قوله وإن كان الافضل الخ في النهاية إلا ما ذكر (قوله لازمة له) اى للتنفل نهاية ومغنى قال سم اى من غير التزام بالنذر سم (قوله هنا) اى في النفل المقيد بوقت أو سبب (قوله لا سهواً) خلافاً للنهاية والمغنى كما مر وعبارة سم قوله لا سهواً وفي الخادم لكن المنقول البطلان لأنه نقص أو زاد وذلك مناف لوضع الشرع اه ولا يخفى ان البطلان هو الجارى على القواعد لأن ما يجب التعرض له جملة أو تفصيلاً يضر الخطا فيه والعدد كذلك لأنه يجب التعرض له اجمالاً في ضمن التعرض لكونه ظهراً او صبحاً مثلاً اه (قوله لكن قضية كلام الشيخين الخ) وهو المعتمد نهاية ومغنى زاد سم فالمعتمد انه لا يضر الخطا في اليوم لا في الاداء ولا في القضاء ولا يشكل

وإن قدمها أو البعدية وكذا كل ما للوراثية قبلية وبعدية ولا نظر إلى ان البعدية لم يدخل وقتها كما لا نظر لذلك في العيد إذ الاضحى أو الفطر المحترز عنه لم يدخل وقته وايضا فالقراين الحالية لا تخصص النيات كما مر في الضوء ونعم ما تدرج في غيرها لا يجب تعيينها بالنسبة لسقوط طلبها بل الحيازة ثوابها كتحية مسجد وسنة لإحرام واستخارة ووضوء وطواف (وفي) اشترط (نية النافلة وجهان) قيل يجب كالفرض وقيل لا (قلت الصحيح لا) تشرط نية النافلة والله أعلم) لأن النافلة لازمة له بخلاف الفرضية للظهر مثلاً إذ قد تكون معادة ويسن هنا ايضاً الاداء والقضاء والاضافة إلى الله تعالى والاستقبال وعدد الركعات ويبطل الخطا فيه عمد أو لا سهواً وكذا الخطا في اليوم في القضاء على ما قاله البغوى والمتولى لكن قضية

فليتأمل (قوله لا تخصص النيات) قدير دانها خصصت نية الجماعة تارة بالامام وتارة بالماوم سم (لأن النافلة لازمة) هل يشكل على اللزوم تعيينه بالنذر ويجاب بعد التسليم بان المراد من غير التزام اه (قوله عمدا لا سهواً) في الخادم وقضيته اى انه لا يشترط التعرض لعدد الركعات انه لو نوى الظهر ثلاث ركعات او خمساً ساهياً انه ينعقد لأنه إذا لم يشترط تعيينه إذا عين وخطا فيه لا يبطل لكن المنقول البطلان لأنه نقص من الفريضة أو زاد فيها وذلك مناف لوضع الشرع اه وقوله لكن المنقول هكذا في نسخة وفي اخرى لكن المشهور ولا يخفى ان البطلان هو الجارى على القواعد لأن ما يجب التعرض له جملة أو تفصيلاً يضر الخطا فيه والعدد كذلك لأنه يجب التعرض له اجمالاً في ضمن التعرض لكونه صبحاً او ظهراً مثلاً (قوله لكن قضية كلام الشيخين) هو المعتمد فالمعتمد انه لا يضر في اليوم لا في الاداء ولا في القضاء ولا يشكل بانه يضر في نظيره من الصوم لما بيناه في باب الصوم ومنه الفرق بان تعلق الصوم بالزمان اشد من تعلق الصلاة به فراجع (قوله

بانه يضرب في نظيره من الصوم للفرق بان تعلق الصوم بالزمان اشد من تعلق الصلاة به اه (قوله وجب) اي ثبت ع ش (قوله حصوله اي) الفعل (قوله وفي سائر ما تشرع الخ) ونبه بذلك هنا على جميع الابواب فانه لم يذكره إلا هنا معنى (قوله اذا خالف الخ) اي كان نوى الظهر وسبق لسانه الى العصر نهاية ومغنى وكذا لو تعدده ثم اعرض عنه وقصد ما نواه عند تكبيرة الاحرام ع ش (قوله ليساعد اللسان الخ) ولا لانه ابعد من الوسواس نهاية ومغنى (قوله على ما ياتي في الحج الخ) عبارة هناك مع المتن ينوى بقلبه وجوبا لخبر انما الاعمال بالنيات ولسانه تدبى بالاتباع اه (قوله من اوجبه) اي التلفظ بالنية في كل عبادة مغنى وع ش (قوله تنبيه الخ) ولو عقب النية بلا غطاء شاء الله او نواه او قصد بذلك التبرك او ان الفعل واقع بالمشيئة لم يضرب او التعليق او اطلق لم يصح للدفاقة ولو قلب المصلي صلاته التي هو فيها صلاة اخرى عالما بمدابطلت صلاته او أتى بما ينافي الفرض دون النقل كان احرم القادر بالفرض قاعدا او اجرم به الشخص قبل الوقت عامدا عالما بذلك لم تنقض صلاته لئلا عبه فان كان معذورا كمن ظن دخول الوقت فاحرم بالفرض او قلبه نفلا مطلقا ليدرك جماعة مشروعة وهو منفرد فسلم من ركعتين ليدركهما او ركع المسبوق قبل تمام التكبير جاهلا انقلب نفلا للعذر اذ لا يلزم من بطلان الخصوص بطلان العموم وخرج بذلك ما لو قلبها نفلا معينا كر كعتي الضحى فلا تصح لافتقاره الى التعيين وما اذا لم تشرع الجماعة كالمو كان صلى الظهر فوجد من يصلي العصر فلا يجوز القطع كما في المجموع وما لو علم انه احرم قبل الوقت في اثناء صلاته فانه لا يتمها التبين بطلانها وانما وقعت له نافلة لقيام العذر كمن صلى بالاجتهاد لغير القبلة ثم تبين له الحال فان كان ذلك بعد الفراغ منها وقعت له نافلة وان كان في اثنائها بطلت كما مر ولا يجوز له ان يستمر مغنى زاد النية ولو ظن انه في صلاة اخرى فرض او نقل فاتم عليه صحت صلاته ولا تبطل بشك جالس للتشهد الاول في طهره فقام لثالثة ثم تذكره اي الطهر ولا بالقنوت في سنة الصبح بظن انها الصبح وان طال الزمن واتى بركن فيما يظهر اه ثم رايت في المغنى ما يوافق هذه الزيادة الا في صورة الشك في الطهارة فقال فيها ما نصه ولو شك في الطهارة وهو جالس للتشهد الاول فقام الى الثالثة ثم ذكر الطهارة بطلت صلاته كالمو شك في النية ثم تذكر بعد احداث فعل بخلاف ما لو قام ليتوضا فتذكر فانها لا تبطل بل يعود ويبنى ويسجد للسجود اه قال ع ش قوله مر فسلم من ركعتين ظاهره انه لو قلبها الى اقل من ركعتين او اكثر قبل تلبسه بالثالثة لم يصح وهو كذلك وقوله مر فرض او نقل الخ دخل فيه ما لو كان في سنة الصبح فظن انها الصبح مثلا وعكسه فيصح في كل منهما ويقع عمناء اه باعتبار نفس الامر ثم ان تذكره فذلك وان لم تذكره اعاد السنة ندبا والصحيح وجوبه بالان الاصل بقاء كل منهما وخرج بالظن ما لو شك في ان ما نواه ظهر او عصر مثلا فيضرب حيث طال التردد او مضى ركن معه قال سم على حج فرع وفي الروض وغيره انه لو ظن دخول الوقت فاحرم بالفرض فبان خلافه انقلب نفلا هو ظاهره انه لا فرق في انقلابه نفلا وصحته بين ان يتبين خلافه قبل فراغه وبعده وهو متجه لكن في شرحه الجزم بخلافه في الاول قياسا على تبين الخطا في القبلة وقد يفرق بان تبين الخطا في القبلة يمنع صحة النقل وان كان بعد الفراغ اه ع ش (قوله او قصد دفع الخ) ظاهره العطف على قصده وفيه ما لا يخفى عبارة النهاية ولا تبطل بنية الصلاة ودفع الغريم او حصول دينار فيما اذا قيل له صل ولك دينار بخلاف نية فرض ونقل لا يندرج فيه للنشر يك بين عبادتين مقصودتين وبخلاف نية الطواف ودفع الغريم اي فلا ينعقد لانه من جنس ما يدفع به عادة بخلاف الصلاة اه (قوله صح) اي ما صلاه بذلك القصد (قوله ونقل الفخر الرازي الخ) عبارة المغنى خلافا للفخر الرازي اه (قوله وطلب الثواب) الو او بمعنى او كما عبر بها النهاية (قوله محمول الخ) خبر ونقل الخ (قوله على من محض الخ) لعل الوجه ان يقال ان اريد بالتمحيض المذكور انه لم يفعله الا لاجل ذلك بحيث انه لو لاه

وجب حصوله (والنية بالقلب) اجماعا هنا وفي سائر ما تشرع فيه لانهما القصد وهو لا يكون إلا به فلا يكفي مع غفلته نطق ولا يضرب اذا خالف ما في القلب (ويندب النطق) بالمنوى (قبيل التكبير) ليساعد اللسان القلب وخرجه من خلاف من اوجبه وان شذ وقاسا على ما ياتي في الحج المندفع به التمشيع بانه لم ينقل (تنبيهه) قيل له صل ولك دينار فصلي بقصده او قصد دفع غريم صح ولا دينار له ونقل الفخر الرازي اجماع المتكلمين مع ان اكثرهم من ائمتنا على ان من عبد او صلى لاجل خوف العقاب او طلب الثواب لم تصح عبادته محمول على من محض عبادته لذلك وخده

على من محض الخ) لعل الوجه ان يقال ان اريد بالتمحيض المذكور انه لم يفعله الا لاجل ذلك بحيث انه لو لاه ما فعل مع اعتقاده استحقاق الله ذلك لذاته فالوجه صحة عبادته كما قد يصرح بذلك فصوص الرغبة والترهيب اذا غاية الامر انه تعمد الاخلال بحق الخدمة مع اعتقاده ثبوته ومجر ذلك لا ينافي الصحة ولا الايمان

لكن النظر حيث نفي بقاء إسلامه وما يدل على ان هذا مراد المتكلمين انه محط نظرهم لمناقضته (١٣) لاستحقاقه تعالى العباد من الخلق لذاته

أما من لم يحضها بان عمل له
تعالى مع الطمع في ذلك وطلبه
فتصح عبادته جزما وان
كان الافضل تجريد العبادة
عن ذلك وهذا يحمل قوله
تعالى يدعون ربهم خوفا
وطمعا بناء على تفسير يدعون
بيعبدون والامر يرد إذ شرط
قبول الدعاء ان يكون كذلك
(الثاني تكبيرة الاحرام)
للحديث الصحيح تحريمها
التكبير وتحليلها التسليم مع
قوله للمسي صلواته في الخبر
المتفق عليه إذا قلت الى
الصلاة فكبر سميت بذلك
لتحريمها ما كان حلالا
قبلها واجعات فاتحة الصلاة
ليست تحضر المصلي معناها
الدال على عظمة من تها
لخدمته حتى تتم له الهيبة
والخشوع ومن ثم زيد في
تكريرها ليوم له استصحاب
دينك في جميع صلاته إذ
لا روح ولا كمال لها بدونها
والواجب فيها ككمل قولي
اسماع نفسه ان صح سمعه
ولا غلط او نحوه (ويتعين
على القادر) عليها لفظ
(الله أكبر) الاتباع مع
خبر البخاري صلوا كما
رايتموني اصلي اي علمتموني
إذا الاقوال لا ترى فلا يكفي
الله كبير ولا الرحمن أكبر
ويسن جزم الرأ وإيجابه
غلط وحديث التكبير جزم
لا اصل له وبفرض صحته
المراد به عدم مده كما حملوا

يفعل الا لاجل ذلك بحيث انه لو لا ما فعل مع اعتقاده استحقاق الله تعالى ذلك لذاته فالوجه صحة عبادته كما قد
صرح بذلك نصوص الترغيب والترهيب لإغاية الامر انه تعمد الاخلال بحق الخدمة مع اعتقاده ثبوته
ومجرد ذلك لا ينافي الصحة ولا الايمان وان اريد انه لم يفعل الا لاجل ذلك مع عدم اعتقاد الاستحقاق المذكور
فالوجه عدم إيمانه وعدم صحة عبادته فتأمل سم على حج اه عش (قوله لكن النظر حيث نذاخ) قد يقال
حيث اعتقد استحقاقه تعالى للعبادة فلا وجه الا سلامه لان غاية الامر ارتكاب المخالفة وهي مع اعتقاد
حق الألوهية لا تنقدح في الاسلام فليتأمل سم على حج اه عش (قوله ان هذا) اي الحمل رشيدى عبارة
عش اي من محض عبادته لذلك الخ اه زاد الكردى وخير انه ومنافاته يرجعان اليه اه والظاهر ان
ضمير هاراجع للتمحيض المذكور اي المنع منه (قوله لمناقضته الخ) الظاهر انه علة للاستدراك فكان
الاولى تقديم قوله وما يدل الخ على الاستدراك (قوله فتصح عبادته الخ) إذ طمعه في ذلك وطلبه إياه
لا ينافي صحته انما (قوله وهذا) اي من لم يحضها بان عمل الخ (قوله والا) اي بان يحمل يدعون على
ظاهره من الدعاء (قوله لم يرد الخ) توجيهه الايراد ان الله تعالى مدح المتعبدين خوفا وطمعا فلم قاتم
التجريد افضل (قوله كذلك) اي خوفا وطمعا قول الماتن (تكبيرة الاحرام) اي في القيام وبذلك نهاية
ومغنى (قوله للحديث) الى الماتن في النهاية والمغنى الا قوله ومن ثم الى الواجب (قوله مع قوله الخ) لعل
الاولى العطف كافي للمغنى ليفيد استقلال كل من الحديثين في الاستدلال (قوله للمسي صلواته الخ) اسمه
خلاد بن رافع الزرقى عميرة اه عش (قوله سميت بذلك) اي سميت هذه التكبيرة بتكبيرة الاحرام مغنى
(قوله لتحريمها) اي لانه يحرم بها على المصلي ما كان حلالا له قبله من مفسدات الصلاة كالاكل والشرب
والكلام ونحو ذلك مغنى ونهاية (قوله وجعلت) اي التكبيرة (قوله في تكريرها) اي تكرير التكبيرة
في الانتقالات (قوله اسماع نفسه) ظاهره ولو لحدة سمعه على خلاف العادة (قوله عليها) اي على
النطق بها نهاية (قوله للاتباع) الى قوله ونظير ذلك في المغنى الا قوله كما حملوا الى وعدم تكريرها وقوله وانما
صح الى وكذا وقوله وبحث الى ويسن وكذا في النهاية الا قوله ولا يضرب الى ويسن (قوله للاتباع) اي لانه
المأثور من فعله صلى الله عليه وسلم نهاية ومغنى (قوله إذا الاقوال لا ترى) اي فهذا قرينة إرادة العلم سم
(قوله فلا يكفي الله كبير) اي لفوات معنى الفعل وهو التفضيل (قوله ولا الرحمن) اي او الرحيم (أكبر)
أى ولا الله اعظم وأجل لانه يسمى تكبيرا نهاية (قوله ويسن جزم الرأ الخ) ولا يضرب ضمها كما افق به الوالد
رحمه الله تعالى خلافا لما اعتمدته جمع متأخرون نهاية قال عث وبقى ما لو فتح الهاء او كسر هاء من الله وما لو
فتح الراء او كسر هاء من أكبر هل يضرب او لا فيه نظر والاقرب عدم الضرر لما ياتي من ان اللحن في القراءة إذا لم
يغير المعنى لا يضرب ونقل بالدرس عن فتاوى والد الشارح ما يوافق ما قلناه في المسئلة الثانية اه عبارة المغنى
ولم يلجزم الرأ من أكبر لم يضرب خلافا لما اقتضاه كلام ابن يونس في شرح التنبيه اه (قوله لا اصل له الخ)
اي ولما هو قول النخعي انه على ذلك الحافظ ابن حجر في تخرىج احاديث الراعى وعلى تقدير وجوده فعنايه
عدم التردد فيه نهاية ومغنى (قوله عدم مده) اي التكبير (قوله وعليه الخ) اي عدم المد (قوله على ان
الجزم الخ) بل الجزم الاصطلاحي لا يتصور هنا سم (قوله الالفاظ الخ) اي السابقة عليه (قوله وعدم
تكريرها) عطف على قوله جزم الرأ عبارة المغنى ونقل عن فتاوى ابن رزين انه لو شدد الراء بطلت صلاته
واعترض عليه بان الوجه خلافه اه زاد النهاية إذا الرأ حرف تكرير فزيادته لا تغير المعنى اه (قوله)

عليه الخبر الصحيح السلام جزم على أن الجزم المقابل للرفع اصطلاح حادث فكيف تحمل عليه الالفاظ الشرعية وعدم تكريرها

ويضر زيادة واوسا كثة
لانه يصير جمع لاه ومتحركة
بين الكلمتين كمتحركة
قبلهما ولا تصحح والسلام
عليكم علي مافي فتاوى
القفال لتقدم ما يمكن
العطف عليه ثم لاهنا وكذا
كل ما غير المعنى كتشديد
الباء زيادة الف بعدها
بل ان علم معناه كفر
ولا تضر وقفة يسيرة بين
كلمتيه وهي سكتة التنفس
وبحث الاذرعى انه لا يضر
ما زاد عليها النحوى ويسن
ان لا يصل همزة الجلالة
بنحو مامو ما ولو كبر مرات
ناويا الافتتاح بكل

ويضر الخ) ظاهره ولو جاهلا بما ذكر ع ش (قوله زيادة واو الخ) اى ومدمرة الله نهاية ومغنى اى
لانه ينقلب من لفظ الخبر الانشائى الى الاستفهام شيخنا (قوله والسلام عليكم) اى فى التحليل (قوله) لتقدم
ما يمكن العطف الخ) قد ير د على هذا الفرق ان الواو يكون للاستئناف فملاصحت الواو قبلها محلا عليه
سم وقد يجاب بان الاصل فى الواو العطف بل انكر بهض النحاة مجيئها للاستئناف (قوله) كتشديد الباء
ووجهه انه لا يمكن تشديدها لا بتحرريك الكاف لان الباء المدغمة ساكنة والكاف ساكنة ولا يمكن النطق
بهما واذا حركت تغير المعنى لانه يصير اكبر مغنى (قوله) كتشديد الباء الخ) ظاهره ولو جاهلا ع ش (قوله)
وزيادة الف الخ) اى ولا بدال همزة اكبر واو امن العالم دون الجاهل وابدال الكاف همزة ولو زاد فى المدعى
الالف التى بين اللام والهاء الى حد لا يراه احد من القراء وهو عالم بالحال فيما يطرأ ضرورة نهاية قال ع ش
قوله مر دون الجاهل ظاهرة بقاء ما ذكره العالم ان تغيير غير العالم يضر مطلقا فى غير هذه الصورة ولو
قيل بعدم الضرر فى بقية الصور مع الجمل لم يبعد لانه مما يخفى لان يقال ما تغير به المعنى يخرج الكلمة عن
كونها تكبيرا ويصيرها اجنبية والصلاة وان لم تبطل بالكلمة الاجنبية لكن تبطل بنقصان ركن مطلقا
كالوجهل وجوب الفتحة عليه فصلى بدونها وقوله لا يراه احد من القراء اى فى قراءة غير متواترة
اذ يخبر به ذلك عن كونه لغة وغاية مقدار ما نقل عنهم على ما نقله ابن حجر سبع الفات وتقدر كل الف بحر كتين
وهو على التقريب ويعتبر ذلك بتحرريك الاصابع متوالية متقاربة للنطق بالمداه وجرى شيخنا على
اطلاق الضرر فى جميع ما تقدم فى الشرح الحاشية الا فى ابدال الهمزة واو اقيده بالعالم وفى مدا لالف التى
بين اللام والهاء فتركه بالكلمة ولم يذكروا (قوله) كفر) اى لانه يصير جمع كبر وهو الطبل الذى له وجه
واحد نهاية (قوله) ولا يضر وقفة يسيرة الخ) خلافا لظاهر قول شيخنا وتضر الوقفة الطويلة بينهما وكذا
اليسيرة على المعتداه (قوله) وبحث الاذرعى الخ) اعتمده النهاية ونقل البجيرى عن العباب ما يوافقه عبارته
قوله وعدم وقفة طويلة اى باز زادت على سكتة التنفس والعى كافى العباب اه (قوله) ويسن ان لا يصل الخ)
فالوصل خلاف الاولى نهاية ومغنى (قوله) بنحو مامو ما) اى مما قبل لفظة الجلالة كمتديا واماما (قوله)
ولو كبر مرات الخ) ولو شك فى انه احرم او لا فاحرم قبل ان ينوى الخروج من الصلاة لم تعتقد لانا شك فى
هذه النية انها شفع او وتر فلا تعتقد الصلاة مع الشك وهذا من الفروع النفيسة ولو اقتدى بامام فكبر
ثم كبر فهل يجوز له الاقتداء به حملا على انه قطع النية ونوى الخروج من الاولى او يمتنع لان الاصل عدم قطعه
للنية الاولى ليحتمل ان يكون على الخلاف فيما لو تنحج فى اثناء صلاته فانه محمله على السهو ولا يقطع الصلاة
فى الاصح ومقتضاها البقاء فى مسئلتنا وهو الوجه ولو احرم بركتين وكبر الاحرام ثم كبر له بنية اربع ركعات
فهذا يحتمل الابطال لانه لم يرفض النية الاولى بل زاد عليها فتبطل ولا تعتقد الثانية وهو الوجه نهاية وفى
سم ما يوافقه قال ع ش قوله لم يرفض احرم قبل ان ينوى اى وقبل طول الفصل فان طال بطلت صلاته وتعتد
بالثانية اه وقال السيد عمر البصرى قوله ومقتضاها البقاء الخ) اى ان كان اقتداء الماموم به بين التكبيرتين

(قوله) كمتحركة قبلهما) قال الناشرى واذا قال والله اكبر بزيادة الواو لم يجزه ذلك ذلك فى العجالة عن
فتاوى القفال واقره وقال ابن المنير المالكي ان الصلاة تصح لان الهمزة تبدل واو كابدل الواو وهمزة اه
كلام الناشرى وفيه تناف لا يخفى لان قوله بزيادة الواو يقتضى انه جمع بين الواو وهمزة الجلالة وهذا هو الذى
عناه الشارح بقوله كمتحركة قبلهما كما هو ظاهره وما نقله عن ابن المنير يقتضى انه اتى بالواو بدل همزة الجلالة
وهذه لم يذكروا الشارح هنا وذكروا فى شرح الارشاد بالنسبة لهمزة اكبر حيث قال وابدال اى ويضر
ابدال همزة اكبر واو امن العالم دون الجاهل فيما يظهر وان كان ظاهر كلام جمع الصحة مطلقا لانه
لغة اه واعلم ان ما ذكره عن ابن المنير لما نقله الشارح عنه فى همزة اكبر (قوله) لتقدم ما يمكن الخ) قد يرد
على هذا الفرق ان الواو تكون للاستئناف فملاصحت الواو قبلها محلا عليه (قوله) ولو كبر مرات ناويا
الافتتاح بكل الخ) فى شرح العباب قال القاضى ولو شك اثناء صلاته هل كبر للافتتاح فكبر حالاً ولم يسلم

دخل فيها بالوتر وخرج

بالشفع لأنه لما دخل
بالأولى خرج بالثانية لأن
نية الافتتاح بها متضمنة
لقطع الأولى وهكذا فان لم
ينو ذلك ولا تخلل بمطل
كإعادة لفظ النية فما بعد
الأولى ذكر لا يؤثر ونظير
ذلك ان حلفت بطلاقك
فانت طالق فاذا كرره
طلقت بالثانية وانحلت بها
اليمين الأولى وبالرابعة
وانحلت بها الثالثة
وبالسادسة وانحلت بها
الخامسة وهكذا (ولا
تضر زيادة لا تمنع الاسم)
أي اسم التكبير بان كانت
بعده مطلقا أو بين جزأيه
وقلت وهي من أو صافه
تعالى بخلاف هو ويارحم
(كالله) أكبر من كل شيء
وكالله (الأكبر) لأنها
مفيدة للبالغة في التعظيم
بإفادتها حصر الكبرياء
والعظمة بسائر أنواعها
فيه تعالى ومع ذلك هي
خلاف الأولى للخلاف
في إبطالها وقد يشكك هذا
بالبطلان في الله هو أكبر
مع أن هو كأل في الوضع
وإفادته الحصر إلا أن يفرق
بأن هو كلمة مستقلة غير
تابعة بخلاف أل (وكذا
الله الجليل) أو عز وجل
(أكبر في الأصح) لأنها
زيادة يسيرة بخلاف الطويلة

فصحيح لأن صلاته انعقدت صحيحة وشك في طرو مبطل للامام والأصل عدمه وتكون المسئلة حينئذ نظير مسألة
التنحج وان كان اقتداؤه به بعد التكبيرتين فباطل لأنه اقتدى بمن يشك في صحة صلاته فلا يكون جازما بالنية
هذا ما ظهر لي اه اقول قضية كلامه عدم صحة الاقتدا في مسألة التنحج بعده فليراجع (قوله) دخل فيها بالوتر
الخب) هذا ان لم ينو بينهما خروجا واقتداهما ولا فيخرج بالنية ويدخل بالتكبير نهاية ومعنى واسنى ونشرح
بافضل زاد شيخنا والوسوسة عند تكبيرة الاحرام من تلاعب الشيطان وهي تدل على خبل في العقل او
نقص في الدين اه (قوله) فان لم ينو ذلك) أي ان لم ينو بغير الأولى شيئا نهاية ومعنى (قوله) كإعادة لفظ
النية) أي وتردد في النية مع طول عيش (قوله) لا يؤثر الخ) ولا يؤثر ايضا كما هو ظاهر لو نوى ذلك وتخلل
نحو إعادة النية إذ بالتلفظ بالمطل يبطل الأول فلم تكن نية الافتتاح مع التكبير الثاني مثلا متضمنة لقطع
الأول ثم رابت في النهاية ما يقيد بذلك بصرى (قوله) ونظير ذلك) أي قولهم ولو كبر مرات الخ (قوله) فاذا
كرره) أي قوله ان حلفت بطلاقك الخ (قوله) وهكذا) انظر ما فائدته وقد تم الطلاق الثلاث بالسادسة إلا
أن يقال أنه على فرض الزيادة على الثلاث (قوله) أي اسم التكبير) إلى قوله وقد يشكك في المغنى وكذا في
النهاية لا قوله بعده مطلقا وقوله هو (قوله) مطلقا) أي قليلة أو طويلة (قوله) وهي من أو صافه تعالى) يخرج
لام التعريف بصرى وقديم مع بان مفاده من الحصر الاتي من أو صافه تعالى (قوله) بخلاف هو) أي الله هو
الأكبر معنى (قوله) وبارحم) عبارة النهاية ولو تخلل غير الدعوات كالله يا أكبر ضر مطلقا كما قاله ابن الرفعة
 وغيره ومثله الله يارحمنا أكبر ونحوه فيما يظهر لا يهاهما الاعراض عن التكبير إلى الدعاء اه (قوله) وكالله
الأكبر) مقتضى صنيعه أن هذا مثال الزيادة المتوسطة من أو صافه تعالى فلي تأمل ما فيه بصرى قد مر
انه في قوة الوصف له تعالى كما يفيد التعليل الاتي (قوله) لأنها مفيدة الخ) عبارة النهاية لأنها لا تغير المعنى بل
تقويه بإفادته الحصر اه (قوله) هي) أي الله الأكبر (قوله) للخلاف) أي المذكور في غير هذا الكتاب عبارة
الروضة ولو قال الله الأكبر أجزأه على المشهور رشيدى (قوله) هذا) أي عدم البطلان بزيادة أل (قوله)
مع أن هو كأل في الوضع الخ) يحتمل أن المراد به كون كل منهما مؤلفا من جزأين بصرى والظاهر بل المنع
أن المراد في المعنى الوضعي وأن قول الشارح وإفادته الحصر من عطف التفسير (قوله) وإفادته الحصر) فيه
نظر ظاهر بالنسبة لهو فان شرط ضمير الفصل المفيد للحصر أن يكون الخبر معرفة والخبر هنا نكرة (قوله)
بخلاف ال) مقتضى كلام النجاة انها مستقلة ولا ينافيه الاتصال الخطي بصرى وفيه ان المقرر في النجاة وفيه
اتصالا معنويا ولفظيا ايضا لكونه حرفا غير مستقل بالمفهومية كانه عليه النهاية (قوله) أو عز وجل) إلى
قوله لكن في النهاية (قوله) بخلاف الطويلة) أي بان كانت ثلاث كلمات فاكثر شيخنا وبجيرى (قوله) وبه)
أي بتمثيل التحقيق بما ذكر عبارة النهاية بخلاف ما إذا طال كالله لأنه لا هو الأكبر والتشثيل بما ذكرته هو ما في
التحقيق فقول الماوردي فيه انه يسير ضعيف وأولي منه أي بالضعف زيادة الشيخ الذي بعد الجلالة اه
(قوله) هذا) أي لا إله إلا هو الأكبر (قوله) مع زيادة الذي) أي لفظ الذي بعد الجلالة قول المتن

انعقدت صلاته لأن الأصل عدم الافتتاح لكن الاحتياط ان يسلم ثم يكبر اه وما ذكره أو لا يخالفه ما يأتي
عن ابن القاص والرافعي وما ذكره آخر افيه نظر فانه إن لم يؤثر شك حرم عليه الخروج من الفرض وإلا حرم
عليه التسليم لأنه تلبس بعبادة فاسدة فالسلام من الفرض حرام على كل تقدير فكيف يكون احتياطا ثم
رايت الزركشي صرح بنحو ذلك ثم قال في شرح العباب قال ابن القاص والرافعي ولو شك في الانعقاد فكبر
ثانيه قبل نية الخروج لم تنعقد لأنه يحصل بها الحل فلا يحصل بها العقد وللشك في هذه التكبير هل هي شفع أو
وتر ولا انعقاد مع الشك ونظر فيه بان شك في الاحرام يصيره ليس في صلاة فلا يحتاج لنية الخروج اه
واقول قياس ما مر انه حيث اثر الشك بان طال زمنه ومضى ما مر انعقدت بالثانية لأنه عند التلبس بها ليس
في صلاة ولا يخرج بها واحتاج لثالثة لان انعقاد اه كلام شرح العباب لكن قد يشكك على ما نقله عن الرافعي
ما ذكره قبيل سجدة التلاوة واللفظ للروض وان دخل في الصلاة وظن انه لم يكبر للاحرام فاستأنف الصلاة

كالله لا إله إلا هو أكبر كما في التحقيق وبه يدفع التشليل الغير الضار بهذا مع زيادة الذي والضرار بهذا مع زيادة الملك القدوس

(لا أكبر الله) هل ولو أتى بكبر ثانيا كان قال أكبر الله أكبر فيه نظر والا قرب أن يقال ان قصد أى بالله البناء ضرورياً بان قصد الاستئناف او اطلاق فلا عش (قوله اجزاء عليكم السلام الخ) أى فى التحليل نهاية ومعنى قول الماتن (ومن عجز الخ) وانفرد ابو حنيفة بجواز الترجمة للقادر معنى قال عش وفي طبقات الناج السبكي فى ترجمة الغزالي فقال يعنى ابا حنيفة المقصود من كلمة التكبير الشاء على الله بالكبرياء فلا فرق بينه وبين ترجمته بكل لسان وبين قول الله اعظم فقال الشافعى وبهم علمت انه لا فرق فى صفات الله تعالى بين العظمة والكبرياء مع أنه تعالى يقول العظمة لزارى والكبرياء رداً والرداء أشرف من الازار الخ اه (قوله باى لغة شاء) أى من فارسية وسريانية وعبرانية وغير هاتين بمدلول التكبير بذلك اللغة إذ لا اعجاز فيه بخلاف الفاتحة نهاية عبارة المغنى وقيل ان عرف السريانية او العبرانية تعينت لشرهما بانزال بعض كتب الله تعالى بهما وبعدهما الفارسية اولى من التركية والهندية (فائدة) ترجمة التكبير بالفارسية خدائى بزرگتر فلا يكفى خدائى بزرگ لترك التفضيل كالله كبير اه قال السكردى وفى الايعاب اخذ من الخلاف المذكور الاول تقديم السريانية والعبرانية ثم الفارسية والاولى اولى فيما يظهر لشرهما بانزال التوراة والانجيل بهما بخلاف الثانية فانه قيل انه انزل بها كتاب لىكن انظر فيه الزركشى اه وقديكر عليه ما فى صحيح البخارى عن ابي هريرة كان اهل الكتاب يقرؤن التوراة بالعبرانية ويفسرونها الخ إلا ان تكون قراءتهم التوراة بغير اللسان الذى انزل به اه (قوله ولا يعدل الخ) فلو عجز عن الترجمة هل ينتقل الى ذكر اخر او يسهط التكبير بالكلية فيه نظر والا قرب الثانى لىكن كلامه مر الا فى شرح قلت الاصح المنصوص جواز التفارقة الخ يقتضى خلافه عش قول الماتن (وجب التعلم الخ) ويجب على السيد تعلم غلامه العربية لاجل التكبير ونحوه او تخليته ليكتسب اجرة معلمه فان لم يعلمه واستكسبه عصى بذلك نهاية ومعنى قال عش قوله مر لاجل التكبير ونحوه يؤخذ منه انه يخص من الاثم بتعليمه من العربية ما يتمكن به من ذلك وقوله مر فان لم يعلمه الخ أى حيث لم يستكسبه فلا عصيان لا مكان ان يتعلم ولو بايجار نفسه ولا يقال العبد لا يؤجر نفسه لانا نقول الشرع جعل له الولاية فيما يضطر اليه وهذا منه لان الشرع الجاه لذلك اه وقال الرشيدى قوله مر واستكسبه الظاهر أنه ليس بقيد فى العصيان بل العصيان ثابت إذ لم يعلمه ولم يحله ليكتسب اجرة المعلم كان حبسه كما علم مما قدمه قبل هذا اه (قوله ان قدر عليه الخ) وفى العباب ويؤخر الصلاة أى وجوبه عن اول الوقت للتعلم أى ان امكنه فيه فان ضاق عنه أى التعلم ترجم عنه أى عن التكبير باى لغة شاء ثم إن قصر فى التعلم اعدوا لافلا اه بزيادة عن شرحه اه سم وفى الشارح والنهاية والمغنى ما يفيد (قوله ولو بسفر)

(لا أكبر الله) فانه لا يكفى
(على الصحيح) لانه لا يسمى
تكبيراً وبه فارق اجزاء عليكم
السلام الآتى (ومن عجز)
بفتح الجيم أفصح من كسر ها
عن النطق بالتكبير
بالعربية ولم يمكنه التعلم فى
الوقت (ترجم) عنه وجوبا
بأى لغة شاء ولا يعدل لذكر
آخر (ووجب التعلم إن
قدر) عليه ولو بسفر لىكن
إن وجد المؤمن المعبرة
فى الحج

فان علم بعد فراغ الثانية أى انه كان كبرتت بها الاولى أو قبله بنى على الاولى وسجد لاسم وفى الحالين اه إلا ان يطرق بين الظن والتردد باستواء فليتامل ثم اوردت ذلك على مر خاويل الفرق بمالم يظهر (قوله) دخل بالوتر وخرج بالشفع) قال فى الروض وشرحه هذا إن لم ينبى كل تكبيرتين خروجا وافتتاحا ولا فيخرج بالنية ويدخل بالتكبير ثم قال فى شرحه هذا كله مع العمدة كما قاله ابن الرفعة امام مع السهو فلا بطلان اه وظاهره رجوع قوله امام مع السهو الخ قوله إن لم ينبى بينهما الخ ايضا فليتامل فيه (فرع) كبر انسان مرتين فهل يمتنع على غيره الاقتداء به لانه خرج بالثانية أو يصح الاقتداء به حملا على الصحة لانها الظاهر من حال المصلى مع احتمال انه نوى الخروج بينهما فانه قد صدقت صلاته بالثانية او انه نوى بالاولى الافتتاح ولم ينبى بالثانية شيئا فمضى ذكر لا يؤثر فى استمرار انعقاد صلاته بالاولى فيه نظر والوجه الثانى وبؤيده مالم تنجح امامه فانه لا يلزمه مفارقتها لاحتمال تعدد ونسيانه ولو كبرناو بار كعتين ثم كبرناو بار يعافو وجه بطلان الاولى وعدم انعقاد الثانية نعم ان قصد الخروج بعد الاولى انعقدت الثانية كما هو ظاهر (فرع) نوى مع الله أكبر من قوله الله أكبر كبيرا الخ فهل تنعقد صلاته ولا يضرب ما وصله بالتكبير من قوله كبير الخ الوجه نعم مر (قوله ووجب التعلم إن قدر) قال فى العباب ويؤخر الصلاة أى وجوبه عن اول الوقت للتعلم فان ضاق عنه أى عن التكبير باى لغة شاء ثم إن قصر فى التعلم اعدوا لافلا اه وقوله عن اول

فيما يظهر وان امكن الفرق بان هذا فوري لانه لا ضبط يظهر هنا الا ما قالوه ثم نعم لو قيل (١٧) هنا يجب المثنى على من قدر عليه وان

طال كمن لزمه الحج فورالم
يبعد وذلك لان ما لا يتم
الواجب الا به وواجب وانما
لم يلزمه السفر لتحصيل ما
الطهر لانه لا يدوم نفعه
بخلاف التعلم ومن ثم لو
قدر عليه آخر الوقت لم تجز
الصلاة بالترجمة اوله بخلافها
بالتيسيم كما مر ويجب قضاء
ما صلاها بالترجمة ان ترك
التعلم مع امكانه ووقته من
الاسلام فيمن طرا عليه
وفي غيره من التمييز على
الوجه ويجزى ذلك في كل
واجب قولي وعلى اخرس
يحسن تحريك لسانه على
مخارج الحروف كما بحثه
الاذرعي ومن تبعه فتحريك
لسانه وشفتيه ولها ته قدر
امكانه لان الميسور لا يسقط
بالمعسور فان عجز عن ذلك
نواه بقلبه نظير ما ياتي فيمن
عجز عن كل الاركان اما
من لا يحسن ذلك فلا يلزمه
تحريكه لانه عبث وفارق
الاول بانه كناطق انقطع
صوته فانه يتكلم بالقوة
وان لم يسمع صوته بخلاف
هذا فانه كعاجز عن الفاتحة
وبدلهما فيقف بقدرها ولا
يلزمه تحريك فعل من هذا
ما يصرح به كلام المجموع
ان التحريك ليس بدلا عن
القراءة فان قلت اكتفى في
الجنب بتحريك لسانه على
راى ولم يذكر شفة ولا لاهة
وبالاشارة على راى وكل

أى إلى بلد آخر مغنى وعبرة النهاية سواء في ذلك التكبير والفتحة والتشهد وما بعده ولو يسفر أطاؤه وان
طال كما اقتضاه كلامهم اه (قوله فيما يظهر) اعتمده ع ش (قوله نعم لو قيل هنا الخ) اعتمده ع ش
(قوله وذلك) الى قوله اما من لا يحسن في النهاية ما يوافقه الا في قوله على الوجه (قوله وذلك) يرجع الى ما في
المتن (قوله لو قدر) الى قوله اما من لا يحسن في المعنى الا قوله ووقته الى ويجزى (قوله ويجب الخ) عبارة
النهاية ويجب عليه تاخير الصلاة لاجل التعلم الا ان يضيق وقتها فلا تجوز الصلاة للقادر عليه مادام الوقت
متسعا فان ضاق الوقت صلى لحرمة ما عاده ككل صلاة ترك التعلم لها مع امكانه اه (قوله وفي غيره من التمييز
الخ) قاله الا سنوى وغيره والوجه خلافه لما فيه من مؤاخذته بما مضى في زمن صباه ما ياتي فيكون من
البلوغ ع ش عبارة سم قوله من التمييز على الوجه والوجه انه من البلوغ اه وعبرة البصرى وقد
يقال ان كان مراد القائل بوجوب التعلم من التمييز الوجوب على الولي فظاهر او على الصبي فالظاهر خلافه
اه (قوله ويجزى ذلك) اى قوله ولو يسفر الى هنا (قوله وعلى اخرس الخ) قال بعضهم ان كان مراد الشافعى
والاصحاب بذلك من طرأ آخره أو خبل لسانه بعد معرفته القراءة وغيره من الذكر الواجب فهو واضح لانه
حينئذ يحرك لسانه وشفتيه ولها ته بالقراءة على مخارج الحروف ويكون كناطق انقطع صوته فيتكلم
بالقوة ولا يسمع صوته وان ارادوا الغم من ذلك اى بان ارادوا ما يشمل الخرس الطارى والاصلى فهو بعيد
والظاهر ان مرادهم الاول اى من طرأ آخره وإلا لا وجبوا تحريكه على الناطق الذى لا يحسن شيئا اذ لا
يتقاعده حاله عن الاخرس خلقة نهاية وفي سم بعد ذكر ما يوافقه عن الابهاب ما فيه وقد يقال قياس قوله او
عقل الاشارة الى الحركة الخ ان الناطق الذى لا يحفظ شيئا اذا عقل الاشارة الى الحركة لزمه اى التحريك ثم
بحث مع مر فبالفرق بين الاخرس والناطق المذكور والى تخصيص الوجوب على الاخرس بمن طرأ
خرسه اه (قوله نظير ما ياتي فيمن عجز الخ) قضيته ان هذا العاجز لا يلزمه تحريك لسانه وشفتيه ولها ته اللهم
الا ان يرجع هذا لما قبل فان ايضا اه سم (قوله لانه عبث) فيشبهه ان يكون بطلاسم على حج وقد يتوقف
فيه ويقال بعدم البطلان كالو حرك اصابعه في حرك او غيره لان هذه حركات خفيفة وهى لا تبطل وان
كثرت ع ش (قوله وفارق الاول) اى فارق من لا يحسن ذلك من يحسنه (قوله ما تقرر) اى من إيجاب
تحريك الشفة واللاهات (قوله للامام) الى قول المتن ويجب في النهاية والمعنى الا قوله لكن الى وغير المبلغ وقوله
بل الى المتن (للامام الجهر الخ) اى ليسمع المامو من فيعلموا صلاته بخلاف غيره من مامو ومنفرد فالسنة
في حقه الاسرار مغنى وشرح المنهج قال الجبري مى قضيته انهم لو علموا بانتقالاته من غير جهر لا ياتي به فيكون
مباحا ويحتمل الكراهة وعبرة الاطفيجى تقيده في المبلغ بالا احتياج يقتضى ان الامام يطلب منه الجهر مطلقا
وليس كذلك بل في كلامه ما يقتضى انه مقيد بالاحتياج فيهما وهو قوله فيعلموا صلاته اى بالرفع فلو علموه
بغير الرفع انتفى الاحتياج فيكون الرفع مكروها حينئذ ع ش وفيه وقفة فليراجع (قوله بتكبير تحرمه

الوقت للتعلم قال في شرحه ان أمكنه فيه انتهى (قوله من التمييز على الوجه) الوجه انه من البلوغ
(قوله وعلى اخرس الخ) قال في شرح العباب قال الاذرعي وتبعه الزركشى وهو ظاهر فيمن طرأ آخره او
عقل الاشارة الى الحركة لانه حينئذ يحسن التحريك على مخارج الحروف فهو كناطق انقطع صوته فيتكلم
بالقوة ولا يسمع صوته اما غيره فالظاهر انه لا يلزمه والوجه وجبوا تحريكه على ناطق لا يحفظ شيئا اذ لا يتقاعده
عن الاخرس خلقة ثم قال ولا احسب احدا يوجب على اخرس لا يعقل الحركة ان يحرك لسانه بل تحريكه
حينئذ نوع من اللعب فيشبهه ان يكون مطلقا اه ما في شرح العباب وقد يقال قياس قوله او عقل الاشارة الى
الحركة ان الناطق الذى لا يحفظ شيئا اذا عقل الاشارة الى الحركة لزمه ثم بحث مع مر فبالفرق بين
الاخرس والناطق المذكور والى تخصيص الوجوب على الاخرس بمن طرأ آخره (قوله نظير ما ياتي فيمن
عجز) قضيته ان هذا العاجز لا يلزمه تحريك لسانه وشفتيه ولها ته اللهم الا ان يرجع هذا لما قبل فان ايضا

(٣ - شروانى وابن قاسم - ثانى)

منهما ينافى ما تقرر قلت يفرق بان المدار هنا على ان الميسور

لا يسقط بالمعسور كما تقرر و ثم على القراءة وهى فى كل من الناطق والاخرس بحسبه (ويسن) الامام الجهر بتكبير تحرمه وانتقاله

بل لا بد أن يستحضر كل معتبر فيها غماز وغيره كالمقصود للقاصر وكونه اماما او (١٩) ماموما في الجمعة والقعدة لما موم

في غيرها اراد الافضل مع ابتدائه ثم يستمر مستصحباً لذلك كله الى الراء وقيل يجب تقدم ذلك علي اوله بيسير (وقيل) وصححه الرافعي في الطلاق (يكفي) قرنهما (باوله) لان استصحابها دواماً لا يجب ذكرها ورد بان الاعتقاد يحتاج له وفي المجموع والتفنيح المختار ما اختاره الامام والغزالي انه يكفي فيها المقارنة العرفية عند العوام بحيث يعد مستحضراً للصلاة وقال الامام وغيره والاول بعيد التصور او مستحيله انتهى لا يقال استحضار الجمل يمكن في ادنى لحظة كما صرح به الامام نفسه لانا نقول ذلك من حيث الاجمال وما نحن فيه من حيث التفصيل ولذلك صوب السبكي وغيره هذا الاختيار وقال ابن الرفعة انه الحق وغيره انه قول الجمهور والزركشي انه حسن بالغ لا يتجه غيره والاذرعي انه صحيح والسبكي من لم يقل به وقع في الوسواس المذموم وفي نحو الجليل من الله الجليل اكبر تجب مقارنة النية له أيضا كما يصرح به قولهم ثم يستمر الى آخره وهو

العرفان لا الحقيقان شيخنا وبجيرمي (قوله بل لا بد أن يستحضر الخ) اقتصر عليه النهاية وسكت عن الاختيار الآتي فقال بان يستحضر في ذهنه ذات الصلاة وما يجب التعرض له من صفاتها ثم يقصد فعل ذلك المعلوم ويجعل قصده هذا مقارناً لاول التكبير ولا يغفل عن تذكره حتى يتم تكبيره ولا يجزئه توزيعه فلو عزبت قبل تمامه لم تصح صلاته لان النية معتبرة في الانعقاد ولا يحصل الا بتام التكبير اه قال عرش قوله مر ويجعل قصده هذا مقارناً الخ اي فيكون كالمواظف يبصره الى شئ يقبل الشروع في التكبير وادام نظره اليه الى تمامه اه قال الرشيدى قوله مر وما يجب التعرض له الخ اي من التعيين والفرضية والمراد بذات الصلاة الافعال والاقوال المخصوصة اه (قوله غماز) اي من قصد الفعل والتعيين والفرضية في الفرض ومن الاولين في النقل المقيد والاول فقط في النقل المطلق (قوله اراد الافضل الخ) يفيد صحة نية الاقتداء بعد الا ابتداء وظاهره ولوفي بقية التكبير سم (قوله مع ابتدائه) متعلق بقوله ان يستحضر الخ والصمير للتكبير (قوله ثم يستمر) هذا احد وجهين في الاستحضار ورده السبكي بان استصحاب النية ليس بنية واجاب ما ليس بنية لا دليل عليه والثاني انه يوالى امثالها فاذا وجد القصد المعتبر جدد مثله وهكذا من غير تخلل زمن وقال السبكي وهذا الوجه فيه حرج ومشقة لا يتفطن له كل احد ولا يعقل انتهى عرش (قوله وقيل الخ) وذهب الائمة الثلاثة الى الاكتفاء بوجود النية قبيل التكبير عميرة اه عرش قول الماتن (وقيل يكفي باوله) اي بان يستحضر ما ينوبه قبله ولا يجب استصحابها الى آخره مغنى (قوله دواماً) اي الى آخر الصلاة (قوله وفي المجموع) الى قوله وفي نحو الجليل في المغنى الا قوله قال الامام الى صوب الخ (قوله المقارنة العرفية) ينبغى ان تحوز المقارنة العرفية فان القائمين بها اما ان يشترطوا مقارنة الاول فقط فلا يرجع الى القول السابق او مقارنة اى جزء من التكبير فيقتضى جواز خلو بعض الصلاة عن النية وهذا بعيد ايضا او توزيعها فلا يرجع الى التوزيع فليحذر ذلك ولا يرجع فاني خضعت عنها كثيراً فلم اربد اجمالها بالتفصيل واتى فيها بما يروى الغليل ثم رايت في شرح العباب للشارح بعد ان قرر المختار المذكور ما نصه وعليه فهل يجزى سبق اوله على استحضار تمام النية او لا بد من استحضارها كلها مع النطق باوله وان لم يستمر فضية اعتبار المقارنة العرفية الاول ثم رايت في الجواهر ما يؤيده وهو ان العراقيين جروا على المختار وعبروا عنها بانه مخير بين مقارنة النية للهمزة وبسطها على جميع التكبير قال وكلام الغزالي يوم انه يتخير بين التقديم على التكبير والبسط وليس كذلك انتهى بصري وتقدم عن شيخنا وبجيرمي كفاية المقارنة باى جزء من التكبير وكفاية البسط وتفارقة الاوصاف على الاجزاء (قوله والاول) اي ما في المتن من المقارنة والاستحضار الحقيقيين (قوله وكذلك) اي لكون الكلام في التفصيل ويجوز كون المشار اليه قوله والاول بعيد التصور (بحيث بعد الخ) ظاهره انه تصوير للمقارنة العرفية وليس كذلك بل هو تصوير للاستحضار العرفي في الكلام حذف تقديره كما يكفي فيها الاستحضار العرفي بحيث والحاصل ان الشارح ذكر المقارنة العرفية ولم يصورها صوراً الاستحضار العرفي ولم يذكره شيخنا وبجيرمي (قوله صوب السبكي) وقال ابن الرفعة الخ ولى بهما اسوة مغنى (قوله وفي نحو الجليل الخ) كان المناسب ان يقدمه على قول المصنف وقيل الخ (قوله يجب مقارنة النية له ايضا الخ) اي على الاول نهاية ومغنى (قوله وهو متجه الخ) المعتمد كما افق به الشهاب الرملى خلافة وان كلامهم خرج مخرج الغالب من عدم زيادة شئ بين لفظي التكبير فلا دلالة له على اشتراط المقارنة فيما عدا اللفظي التكبير نظر المعنى نهاية ومغنى وسم (قوله وان نوزع فيه الخ) اعتمد النزاع النهاية والمغنى كما مر آنفاً (قوله والالزم الخ) الاول يرجو على قوله يجب مقارنة النية الخ (قوله وهو بعيد) رده النهاية بما نصه ولما كان الزم يسير لم يقدح عزوها بينهما لشبهه بسكينة التنفس

(قوله اراد الافضل) يفيد صحة نية الاقتداء بعد الا ابتداء وظاهره ولوفي بقية التكبير (قوله كما يصرح به قولهم الخ) اي وكان نقل عن شيخ الاسلام صالح البلقيني وفي فتاوى شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله تعالى ظاهر كلامهم وجوب الاقتران وغندى لا يجب وكلامهم على الغالب اه مر

متجه وان نوزع فيه بان الاعتقاد لا يتوقف عليه ويرد بان له اذا زاده صار من جملة ما يتوقف عليه والالزام اجراء النية بعد عزوها وهو بعيد

الحصين وكانت به بواسير
صل قائما فان لم تستطع
فقاعدا فان لم تستطع فعلى
جنب رواه البخاري زاد
النسائي فان لم تستطع
فمستلقيا لا يكلف الله
نفسا الا وسعها وخرج
بالفرض النفل وسيأتي
وبالقادر غيره كراكب
سفينة خاف نحو دوران
رأس إن قام وركب غزاة
أو كمينهم خاف أن قام رؤية
العدو وفساد التدبير لكن
تجب الاعادة هنا لندوته
ومن ثم لو كان خوفهم من
قصد العدو ولم يجب وفاقا
للتحقيق وخلافا لجموع
لانه ليس بتأدير كما هو
واضح والتعليل بان العذر
هنا أعظم فيه نظر اذ
الاعظمية لا تدخل لها في
الاعادة وعدمها كما يعلم
من مبعتها وكسلس
لا يستمسك حدثه الا
بالقعود ولمريض امكنه
بلا مشقة قيام لو انفرادا
ان صلى في جماعة إلا مع
الجلوس في بعضها الصلاة
معهم مع الجلوس في
بعضها وان كان الافضل
انفراده لباتي بها كلها من
قيام وكان وجهه ان عذره
اقتضى مساحته بتحصيل
الفضائل فاندفع قول جمع
لا يجوز له ذلك لان القيام

والعيا اه وفيه ما لا يخفى قول المتن (الثالث القيام الخ) اي ولو بمعين باجرة فاضلة عن مؤنته ومؤنة بمونه
يومه ولينته مغنى وباتى في الشارح وعن النهاية مثله (قوله ولو في فرض) الى قوله ولا نه الخ في المغنى الا قوله
وخلافا الى وكسلس وقوله وكان وجهه الى واخروا الى المتن في النهاية الا قوله وخلافا الى وكسلس (قوله
ولو في فرض صبي) اي وفرض عارو (قوله ومعاذة) اي وفريضة مندورة واعلم انهم اوجبوا الذكر في قيام
الصلاة وجلس التشهد ولم يوجبوه في الركوع ولا في السجود لان القيام والقعود يقعان للعبادة والعادة
فاحتيج الى ذكر يخلصهما للعبادة والركوع والسجود يقعان خالصين لله تعالى اذ هما لا يقعان الا للعبادة فلم
يجب ذكر فيهما نهاية (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم الخ) ولانه اجمع الامة على ذلك وهو معلوم من
الدين بالضرورة مغنى (قوله لعمران بن الحصين الخ) وكانت الملائكة تصالحه فشكالا لني صلى الله عليه وسلم
من مرض الباسور فدعا له النبي صلى الله عليه وسلم اما واما مرضى يعود الباسور ومصالحه الملائكة بايلى وعش اه
عليه وسلم فقال له النبي صلى الله عليه وسلم اما واما مرضى يعود الباسور ومصالحه الملائكة بايلى وعش اه
بجبرمى (قوله بواسير) جمع باسورة وهى قروح المقعدة كرى (قوله كراكب سفينة الخ) فانه يصلى من
قعود ولا اعادة مغنى زاد النهاية كما في المجموع زاد في الكفاية وان امكنته الصلاة على الارض ومنازعة الاذرعى
والزركشى فيه اي في عدم الاعادة ممنوعة وقول الماوردى يجب الاعادة بحمل على ما اذا كان العجز للزحام اي
في السفينة لندوته اه قال عرش قوله لم روا ان امكنته الصلاة الخ اي ولو بلا مشقة فلا يكلف الخروج من
السفينة للصلاة خارجها على ما هو ظاهر عبارة الشارح م لكن قال سم على حج ولعل محله اذا شق الخروج
الى الارض او فوات مصلحة السفر اه (قوله خاف الخ) هل يضبط بمبيح التيمم او بمشقة لا تحتل عادة محل
تأمل ولعل الثاني اقرب لانه خفف فيه بالنسبة لغيره ثم هل يقال اذا علم او غلب على ظنه ذلك يجب عليه القعود
لما في قيامه من المفسدة محل نظر وباتى نظيره في الآتية وهى اولى بالوجوب بصري وقوله ولعل الثاني الخ
سيأتي في شرح ولو عجز عن القيام الجزم به وقوله وباتى نظيره الخ اقول ظاهر صنيع النهاية والمغنى الوجوب
في مسئلتى الرقيب والسكين وصرح الاول والايعاب بالوجوب في مسئلة السلس (قوله نحو دوران الخ)
اي كالغرق نهاية (قوله والتعليل بان الخ) جرى على هذا التعليل النهاية والمغنى (قوله فيه نظر) خبر
والتعليل (قوله من مبعتها) اي الاعادة (قوله وكسلس الخ) فانه يصلى قاعدا وجوبا كافي الانوار ولا اعادة
عليه نهاية وايعاب وفي المغنى ما يوافقه وقال سم وظاهر انه على الوجوب لوصلى قائما مع نزول البول لم تصح
صلاته اه واقره عرش (قوله ولمريض الخ) ولو قال له طبيب ثقة ان صليت مستلقيا امكن مداواتك
وبعينه مرض اي كما فله ترك القيام ولو كان الخبز له عدل رواية فيما يظهر او كان هو عارفا نهاية وكذا في
المغنى الا قوله ولو كان الخ قال عرش قوله م فله ترك القيام اي ولا اعادة عليه اه (قوله وكان وجهه)
اي وجه الجواز (قوله بتحصيل الفضائل) اي بسبب تحصيل الفضائل اي لاجلها فاجوز له القعود في بعض
الصلاة لتحصل اضية الجماعة عرش (قوله الامع الجلوس في بعضها) صادق بما اذا قام في ركعة وقعد في
اخرى وبما اذا جمع بين القيام والقعود في كل ركعة وحينئذ فله يتخير بين تقديميهما شاء او يتعين تقديم
القيام في الصورة الثانية ثم قعد فعند الركوع هل يركع من قعود او يرتفع الى حد الركع ثم يعتدل ثم يهوى
للسجود او ينتصب قائما ثم يهوى للركوع وباتى نظيره هذا التردد في مسئلة الصورة الآتية والاقرب الى
كلامهم عدم لزوم ذلك بل يركع من قعود بصري وباتى عنه خلافا (قوله ومن ثم) اي لاجل الوجه المذكور
(قوله خاف نحو دوران رأس) اي فيصلى قاعدا وان امكنه الصلاة قائما على الارض كما في الكفاية ولعل
محله اذا شق الخروج الى الارض او فوت مصلحة السفر (قوله لا يستمسك حدثه الا بالقعود) اي فيقعد قال
في شرح العباب اي وجوبا كما اقتضاه كلامهم وجرى عليه في الانوار وهو اوجه من قول ابن الرفعة ندبا وان
نقله عن الروضة ووجه الزركشى نسبته اليها ذلك ونقل عن الكافي مساعدته وجرى عليه بعض المتكلمين
على المنهاج ولا اعادة عليه انتهى وظاهر انه على الوجوب لوصلى قائما مع نزول البول لم تصح صلاته (قوله

جازله قراتها مع القعود وان كان الافضل تركها واخروا القيام عن سابقه مع تقدمه عامها (٢١) لانها ركزان حتى في النفل ولانه

قبلها شرط وركنيتها انما هي معها وبعدهما ويسن ان يفرق بين قدميه بشبر خلافا لقول الانوار باربع أصابع فقد صرحوا بالشبر في تفريقهما في السجود (وشرطه) الاعتماد على قدميه او احدهما كما يعلم مما ياتي و (نصب فقاره) وهو مفاصل الظهر لان اسم القيام لا يوجد لامعه ولا يضر استناده لما لو زال لسقط الا ان كان بحيث يمكنه رفع رجليه لانه الان غير قائم بل معلق نفسه ومن ثم لو امسك واحده من كفيه او تعلق بحبل في الهواء بحيث لم يصرفه اعتماد على شيء من قدميه لم تصح صلاته وإن مستا الارض ولا يضر قيامه على ظهر قدميه من غير عذر خلافا لبعضهم لانه لا ينافي اسم القيام وانما لم يحذف في السجود لانه ينافي وضع القدمين المأمور به ثم (فان وقف منحنيا) لامامه او خلفه بان يصير الى اقل الركوع اقرب تحقيقا في الاولى وتقديرا في الثانية ولا يضر في ذكر هذه هنا كون البطلان فيها لعدم الاستقبال ايضا لانه الان خارج بمقدم بدنه عن القبلة وذلك لانه يجوز اجتماع

(قوله جاز الخ) أي لتحصيل فضيلة السورة ع ش (قوله قراتها مع القعود) فيه حيث لم يقل جازله الصلاة مع القعود تصريح بانها انما يقعد عند العجز لا مطلقا فاذا كان يقدر على القيام الى قدر الفاتحة ثم يعجز قدر السورة قام الى تمام الفاتحة ثم قد حال قراءة السورة ثم قام للركوع وهكذا سم على حج اه ع ش وقوله تصريح الخ قابل للمنع (قوله وإن كان الافضل الخ) ولو شرع في السورة بعد الفاتحة ثم عجز في اثنا ثم اقدم ليكملها ولا يكلف قطعها ليركع وان كان ترك الترامه احب نهاية وقوله مر قعد ليكملها اي ثم يقوم للركوع كما يعلم من كلام سم المار ع ش (قوله واخروا القيام) أي في الذكر ع ش (قوله ولانه قبلها شرط الخ) يتجه الا كنفاء بمقارنته لها فقط وإن لم يتقدم عليهما إلا ان يكون ما قاله منقولا فلا بد من قبوله مع إشكاله او يكون شرطية قبلهما التوقف مقارنته لهما عادة على ذلك فان امكنت بدونه لم يشترط سم على حج اه ع ش (قوله ويسن ان يفرق الخ) ويكره الصاق رجليه وتقديم احدهما على الاخرى نهاية (قوله بشبر) اي بالنسبة للوسط المعتدل لا بالنسبة لنفسه (قوله فقد صرحوا بالشبر الخ) اي في قياس عليه ما هنا ع ش (قوله على قدميه او احدهما) ينبغي ولو البعض من ذلك سم (قوله او احدهما) الاولى والثانية (قوله مما ياتي) لعله اراد به قوله بحيث لم يصرفه اعتمادا على قول المتن (نصب فقاره) اي لا رقبته لانه يستحب كما مر اوراق الراس معنى وشرح بافضل (قوله وهو) الى قوله تحقيقا في النهاية الى قوله وان مستا الارض وكذا في المعنى لا قوله ومن ثم الى المتن (قوله وهو الخ) عبارة المعنى وهو بفتح الفاء عظام من الظهر او مفاصله اه (قوله لا لامعه) اي النصب (قوله ولا يضر استناده الخ) لكن يكره الاستناد نهاية ومعنى وشرح بافضل اي بلا عذر (قوله لما الخ) أي من جدار ونحوه (قوله ومن ثم) أي لانه الان غير قائم الخ (قوله لانه ينافي الخ) يتأمل سم وقد يقال المتبادر من وضع القدمين وضع اسفلهما (قوله بان يصير الخ) عبارة المعنى والنهاية والانتحاء السالب للاسم ان يصير الى الركوع اقرب كما في المجموع ومقتضاه انه لو كان اقرب الى القيام واستوى الامر ان صح وهو كذلك وإن نظر فيه الا ذرعى اه (قوله الى اقل الركوع الخ) خرج ما لو كان بينه وبين القيام على السواء فلا يضر وسياق في شرح ولو امكنه القيام الخ (قوله وإن كان اقرب الخ) فيفرق في ذلك بين القادر وغيره سم (قوله تحقيقا في الاولى الخ) فلو شك في كون قيامه اقرب الى اقل الركوع فالذي يظهر ان يقال إن كان بعد الاقتصار لم يضر او بعد النهوض ضرر عملا بالاستصحاب في المستاتين فليتأمل وليراجع بصري (قوله في ذكر هذه) اي مسئلة الوقوف منحنيا (هنا) اي في مبحث القيام (قوله ايضا) اي كعدم القيام (قوله الان) اي في الانتحاء (قوله وذلك) اي عدم المضرة (قوله سببي ابطال على شيء واحد) الاخصر سببين على شيء الخ (قوله الابطال) اي سببه (ليمنه) الى قوله وقول ابن الرفعة في النهاية لا مانع عليه وفي المعنى لا قوله ويقاس الى ولو عجز قول المتن (بحيث لا يسمى الخ) قد يقال لم يعتبر كونه اقرب الى اقل الركوع تقديرا كما اعتبر في المنحنى الى خلف وقد يفرق على بعد بان ذاك لما كان اقرب اليه منهما امكن تقديره فيه بخلافهما فلم يبق إلا النظر لكونه لا يسمى قائما فتامله بصري (قوله ويقاس بذلك الخ) عبارة النهاية وهل تبطل صلاة من يصلي قاعدا بالانتحاء في غير وضع الركوع الى حد ركوعه ام لا قال ابو شكيل لا تبطل ان كان جاهلا ولا بطلت اه قال ع ش صورته ان يحرم قاعدا ويقرأ الفاتحة ثم يتحنى بعد القراءة

جازله قراتها مع القعود) فيه حيث لم يقل جازله الصلاة مع القعود تصريح بانها انما يقعد عند العجز لا مطلقا فاذا كان يقدر على القيام الى قدر الفاتحة ثم يعجز قدر السورة قام الى تمام الفاتحة ثم قد حال قراءة السورة ثم قام للركوع وهكذا (قوله ولانه قبلها شرط) يتجه الا كنفاء بمقارنته لهما فقط وإن لم يتقدم عليهما إلا ان يكون ما قاله منقولا فلا بد من قبوله مع اشكاله او تكون شرطية قبلهما التوقف مقارنته لهما عادة على ذلك فان امكنت بدونه لم يشترط (قوله على قدميه او احدهما) ينبغي ولو البعض من ذلك (قوله لانه ينافي الخ) يتأمل (قوله الى اقل الركوع اقرب) خرج ما لو كان بينه وبين القيام على

سببي ابطال على شيء واحد على انه قد ينحصر الابطال في زوال القيام بان يكون في السكبة وهي مسقوفة فاندفع ما لا سنوي هنا (او مائلا) ليمينه او يساره (بحيث لا يسمى قائما) عرفا (لم يصح) لتركه الواجب بلا عذر ويقاس بذلك ما لو زال اسم الفعود الواجب بان يصير

إلى حذر كونه لا على نية الركوع بل تتميماً للقيام أمالو أحرم منحنياً أو انحنى عقب إحرامه وقرأ أفان كان عامداً لما بطلت صلاته وإن كان ناسياً أو جاهلاً فأن تذكر أو أعاد ما فعله من الجلوس استمرت الصحة واعتد بما فعله وإن سلم بأن على ما فعله وجبت الإعادة لأنه ترك ما هو بدل القيام مع القدرة عليه وقوله ولا يبطلت أي بان كان عالماً وفعل ذلك لا لعذر أمالو كان لعذر كان مجلس مفترشاً فتعبت رجلاه فاراد التورك فحصل انحناء بسبب الاتيان بالتورك فلا يضره أقول وظاهره أنه لا تنعقد صلاته فيما إذا أحرم منحنياً خلافاً لما يؤولونهمه صنيعة من التفصيل فيه (إلى أقل ركوع القاعد الخ) هذا في المنحنى لقدام أو خلف كما هو ظاهر أما المائل فقياس ما مر فيه أن يصير بحيث لا يسمى قاعداً وبهذا يظهر ما في صنيع الشارح فتدبر بصرى (قوله ضعيف) وفاقاً للنهاية والمغنى (قوله لأن محلها الخ) اعتمدهم رسم عبارة ع ش قوله لم ولولم يتمكن من القيام إلا متسكناً الخ ظاهره ولوفى داوم قيامه وفي سم على المنهج نقلاً عن الشارح مر أن محل ذلك في النہوض فإذا استوى قائماً استغنى عنه عبارته وأعلم أن مسألة العكازة لها حالان أحدهما أن يحتاج إليها في النہوض وإذا قام أمكنه القيام بعد النہوض بدونها وثانيهما أن يحتاج إليها في النہوض وفي القيام بعده أيضاً بحيث لا يمكنه القيام بعد النہوض بدونها فيجب في الحال الأول دون الثاني مر أقول وكذا يقال في المعين اه عبارة سم على البهجة قوله إلا بمعين وجب بخلاف مالو احتاج له في جميع صلاته ثم قال أي ع ش بعد ذكر كلام عن الروض وشرحه وفي النهاية والمغنى مثله ما نصه ويتحصل من ذلك أن من قدر بعد النہوض أي بمعين أو نجو عصا على القيام معتمداً على نحو جدار أو عصا لزمه أو بمعين لم يلزمه اه (قوله اه) أي ما قاله الغزى (قوله والوجه الخ) خلافاً لما مر عن سم وعن ع ش عبارة البجيرى بعد كلام وعبارة سم حار عمل مسألة المعين والعكازة أنه إن كان يحتاج إلى ذلك في النہوض فقط أي في كل ركعة ولا يحتاج إلى ذلك في دوام قيامه لزمه والابان احتاج ذلك في النہوض ودوام القيام فلا يلزمه وهو عاجز إلا أن أي فيصلي من قعوداه و فرق ع ش بين المعين والعكازة بأن الأول لا يجب إلا في الابتداء والثاني يجب في الابتداء والدوام للشقة في الأول دون الثاني واعتمده شيخنا الحنفى اه وكذلك اعتمده شيخنا بل هو ظاهر النهاية والمغنى والروض وشرحه كما مر (قوله بالمعين) شامل للآدمي ونحو العصا (قوله لكبر) إلى قوله وإن أمكن الخ في النهاية والمغنى (قوله تصحيحهما) أي الشيخين (قوله بأن ذاك) أي من صار كرا كع وقوله بخلاف هذا أي من أمكنه النہوض على ركبتيه (قوله فإن لم بقدر) إلى المتن أقره ع ش (قوله أن يصرف ما بعده الخ) يؤخذ من اقتصاره على الركوع والاعتدال أنه لا يعتبر لحظة للانتقال من القيام إلى الركوع وأخرى للانتقال من الركوع إلى الاعتدال وقد يوجه بأن الانتقال مقصود لغيره فلما لم يتحصل ذلك الغير فلا وجه لا اعتباره بصرى (ثم للاعتدال الخ) هل محل هذا إذا عجز أيضاً عن الإيما إلى الاعتدال بنحو رأسه ثم جفنه وإلا قدمه على هذا لأنه أعلى منه ما لفيه نظر ولعل المتجه الأول سم وجزم باتجاهه القليوبى وظاهر كلامه شامل للركوع أيضاً قول المتن (ولو أمكنه القيام الخ) قال في العباب وشرحه أو قدر على القيام والاضطجاع فقط أي دون الجلوس قام وجوباً لأن القيام قعوداً زيادة كافي الروضة عن البغوى وأوما قائماً بالركوع والسجود

السواء فلا يضر شيئاً في شرح ولو أمكنه القيام دون الركوع والسجود الخ قوله وإن كان أقرب الخ فيفرق في ذلك بين القادر وغيره (قوله لأن محلها الخ) اعتمده م ز (قوله إذا فرغ من قدر القيام الخ) قديقال هذا يخالف قول الروض وشرحه في بحث الاعتدال تبعاً للروضة وأصلها ما نصه ولو عجز الرا كع عن الاعتدال سجد من ركوعه وسقط الاعتدال لتعذره اه فإنه يدل على خلاف ما استظهره اللهم إلا أن يريد سقوط الاعتدال الأصلي ولكن لا بد من مكث بعد الركوع بقصد الاعتدال أو يحتمل على مالو طرأ العجز بعد الركوع ويفرق بين العجز الطارىء والسابق ثم إن سقوط الاعتدال بخالف ما تقرر من وجوب الإيما بالاركان بنحو الراس عند العجز عنها إلا أن يكون محل قول الروض بالسقوط إذا عجز عن الإيما أيضاً وفيه ما فيه (قوله ثم للاعتدال بطمانيته) هل محل هذا إذا عجز أيضاً عن الإيما إلى الاعتدال

أقرب فيما يظهر ولو عجز عن النہوض إلا بمعين لزمه ولو باجرة مثل طلبها فاضلة عما يعتبر في الفطرة فيما يظهر وقول ابن الرفعة لو قدر أن يقوم بعكاز أو اعتماد على شيء لم يلزمه ضعيف كما أشار إليه الأذرى أو محمول على ما قاله الغزى على ملازمة ذلك ليستمر له القيام فلا ينافى الأولى لأن محلها فيما إذا عجز عن النہوض إلا بالمعين لكنه إذا قام استقل اه والوجه أنه لا فرق فحيث اطاق أصل القيام أو دوامه بالمعين لزمه (فان لم يطق) انتصاباً (وصار كرا كع) لكبر أو غيره (فالتصحيح أنه يقف كذلك وجوباً بالقرب من الانتصاب (ويزيد) وجوباً (انحناء) لركوعه إن قدر (على الزيادة تمييزاً بين الواجبين وقول الأمام والغزالي يلزمه القعود لأنه لا يسمى قائماً برده تصحيحهما أنه لو عجز عن القيام على قدميه وامكنه النہوض على ركبتيه لزمه مع أنه لا يسمى قائماً وإن أمكن الفرق بأن ذاك انتقل إلى الركوع المنافي للقيام بكل وجه بخلاف هذا فإن لم يقدر لزمه كما هو ظاهر إذا فرغ من قدر القيام أن يصرف ما بعده للركوع بطمانيته ثم للاعتدال بطمانيته ويخص قولهم لا يجب قصد الركن بخصوصه

لعله بظهوره تمنع الانحناء
 (قام) وجوبا ولو بمعين بل
 وإن كان مائلا على جنب
 بل وإن كان أقرب إلى حد
 الركوع فيما يظهر (وعلهما
 بقدر إمكانه) فيجنى إمكانه
 صلبه ثم رقبته ثم رأسه ثم
 طرفه لأن الميسور لا يسقط
 بالمعسور ولو أمكنه الركوع
 فقط كره عنه وعن
 السجود فان قدر على زيادة
 على أكمله لزمه جعلها للسجود
 تمييزا بينهما وخرج بقولي
 منه من يقدر عليهما لو قعد
 فيصلي قاعدا ويتمها لا قائما
 ويؤى بهما على ما جزم
 به بعضهم وعلله بان اعتناء
 الشارع باتمامهما فوق
 اعتنائه بالقيام لسقوطه
 في صلاة النفل دونها وكذا
 في صلاة الفرض فيما لو كان
 لو قرأ السورة أو صلى
 مع الجماعة قعد فيقعد كما
 من تحصيلها لفضل السورة
 والجماعة ولا يؤى بذينك
 لاجل ذلك كما مر (ولو
 عجز عن القيام) بان لحقه
 به مشقة ظاهرة أو شديدة
 غبارتان المراد منهما واحد
 وهو أن تكون بحيث
 لا تحتمل عادة وان لم تبخ
 التيمم أخذنا من تمثيل
 المجموع لها بأن تكون
 كدوران رأس راكب
 السفينة واشترط إباحته
 وجهه ضعيف

قدرته أي بصلبه ثم رقبته ثم رأسه ثم طرفه وتشهد وسلم قائما اه سم وفي المغني والنهاية ما يوافق ذلك (قوله)
 لعله إلى قول المتن وعلهما في النهاية إلى قول الشارع وخرج في المغني إلى قوله وإن كان إلى المتن (قوله) ولو
 بمعين) أي في النحوض دون ما بعده على ما مر ع شر ورشيدى أي من الخلاف المتقدم انفا (قوله) ثم رأسه
 الخ) عبارة العباب وشرحه أو مأههما برأسه من قيام ولا يلزمه القعود للإيماء بالسجود كما يأتي ثم بطرفه إمكانه
 اه ولكن ينبغي القعود للتشهد سم أي والسلام (قوله فقط) أي دون السجود بمعنى (قوله) فان قدر الخ)
 قضيته أنه لا يلزمه جعل أقله للركوع وأكمل للسجود سم (قوله) وخرج بقولي منه الخ) أقول خروج ما ذكر
 بقوله منه ممنوع بل ذكر منه مدخل له إذا كان القيام دون الركوع والسجود من القيام صادق مع
 إمكانهما من غير القيام وهو القعود وإنما يخرج ما ذكر لو غير بدل قوله منه بقوله مطلقا أو بقوله منه ومن
 غيره فتأمل سم أي أو أطلقه بخذه كافي النهاية والمغني فان الإطلاق ظاهر في العموم (قوله) من يقدر عليهما
 الخ) يفهم منه تصوير المسئلة بما إذا كان لو قام عجز عن الركوع والسجود مطلقا ولو قعد قدر عليهما تامين من
 قعود أو ما لو كان إذا قام عجز عنهما السكينة بقدر بعد القيام على القعود والاثنيان بهما تامين من قعود فالظاهر
 أنه يلزمه القيام للقراءة ثم بقعد الاثنيان بهما من قعود فليتأمل فان ذلك قد يناهيه قوله وعلله الخ) لكن لا يتجه
 إلا ما ذكرناه سم على حج اه بصرى (قوله ويؤى الخ) الأولى حذف الواو (قوله) على ما جزم الخ)
 راجع إلى قوله فيصلي قاعدا الخ (قوله فيقعد الخ) أي حال العجز لا مطلقا فيقوم للنية وقراءة الفاتحة ثم
 بقعد للسورة ثم يقوم للركوع وهكذا كما هو ظاهر سم وهذا مخصوص بالصورة الأولى وتقدم عن
 قريب عن السيد البصرى بيان محال القعود في الثانية (قوله) تحصيلها لفضل السورة الخ) أي وإن كان
 الأفضل تركها كما مر (قوله والجماعة) الواو بمعنى أو (قوله) ولا يؤى بذينك لاجل ذلك) أي لا يصلي
 قائما يؤى بالركوع والسجود بل يقوم بعد السورة فيأتي الركوع من القيام ثم السجود لا اعتناء بالشارع
 باتمامهما (قوله كما مر) أي قبيل قول المتن وشرطه وكان ينبغي تقديمه على ولا يؤى الخ قول المتن (ولو
 عجز عن القيام الخ) وإذا وقع المطر وهو في بيت لا يسع قامته وليس هناك مكثت غيره فهل يكون ذلك عذرا
 في أن يصلي فيه مكتوبا بحسب الامكان ولو قعودا أم لا إلا إذا ضاق الوقت كما فهم من الروضة أم يلزمه أن
 يخرج منه ويصلي قائما في موضع يصيبه المطر فان قيل بالترخص فهل يلزمه الاعادة أم لا قال أبو شكيل ان
 كانت المشقة التي تحصل عليه في المطر دون المشقة التي تحصل على المريض لو صلى قائما لم يجز له أن يصلي قاعدا
 أي ونحوه وإن كانت مثلها جاز له ذلك ولا يصح ان التقديم حينئذ في أول الوقت أفضل ولا اعادة لان المطر من

بنحور رأسه ثم جفنه وإلا قدمه على هذا لانه أعلى منه أم لا فيه نظر ولعل المتجه الأول (قوله) ثم رأسه) عبارة
 العباب وشرحه ان عجز عن الانحناء أصلا أو مأههما برأسه من قيام ولا يلزمه القعود للإيماء بالسجود كما يأتي
 ثم بطرفه إمكانه لأن الميسور لا يسقط بالمعسور اه ولكن ينبغي القعود للتشهد ثم قال في العباب وشرحه
 أو قدر على القيام أو الاضطجاع فقط أي دون الجلوس قام وجوبا لأن القيام قعود زيادة كما في الروضة
 عن البغوي أو ما قاعدا بالركوع والسجود قدرته أي بصلبه ثم رقبته ثم رأسه ثم طرفه وتشهد وسلم قائما ولا
 يضطجع لما مر أن القيام قعود وزيادة اه (قوله) فان قدر الخ) قضيته أنه لا يلزمه جعل أقله للركوع وأكمل
 للسجود (قوله) وخرج بقولي منه من يقدر عليهما الخ) أقول خروج ما ذكر بقوله منه ممنوع بل ذكر منه
 مدخله له إذا كان القيام دون الركوع والسجود من القيام صادق مع إمكانهما من غير القيام وهو القعود
 وإنما كان يخرج ما ذكر لو غير بدل قوله منه بقوله مطلقا أو بقوله منه ومن غيره فتأمل سم بقوله من يقدر
 عليهما لو قعد الخ يفهم منه تصوير المسئلة بما إذا كان لو قام عجز عن الركوع والسجود مطلقا لا مريض
 عند القيام بمنع عنهما مطلقا ولو قعد قدر عليهما تامين من قعود أو ما لو كان إذا قام عجز عنهما من قيام لكنه
 يقدر بعد القيام على القعود والاثنيان بهما تامين من قعود فالظاهر أنه يلزمه القيام للقراءة ثم بقعد الاثنيان
 بهما من قعود فليتأمل فان ذلك قد يناهيه قوله وعلله الخ) لكن لا يتجه إلا ما ذكرناه (قوله فيقعد) أي حال

ولونهض متجشما المشقة لم
تجزله القراءة في نهوضه لانه
دون القيام الصائر اليه وقول
الفتي ومن تبعه تجزئه لانه
اعلى من القعود الذي هو
فرضه يزد بانه لما يكون
فرضه مادام فيه (وافتراشه)
ولو امرأة في محل قيامه في
فرض او نفل (افضل) من
توركه وكذا (من تربعه في
الاطهر) لانه المعروف في غير
محل القيام ما عدا التشهد
الاخير ولانه الذي تعقبه
الجر كة وتربعه ويعني
لبيان الجواز فافضل بمعني
فاضل وينبغي انه لو تعارض
التربع والتورك قدم التربع
لجريان الخلاف القوي في
أفضليته على الافتراش ولم
يجز ذلك في التورك (ويكره)
الجلوس ماذا رجليه و
(الاقفاء) في جزء من اجزاء
الصلاة للنهي الصحيح عنه
وفسره الجمهور (بان يجلس
على وركيه) وهما اصل نخذه
وهو الاليان كذا قاله
شيخنا ويلزمه اتحاد الورك
والالية وليس كذلك في
القاموس الفخذ ما بين
الساق والورك وهو ما فوق
الفخذ وتورك اعتمد على
وركه وتورك فلان الصبي
جعل له على وركه معتمدا
عليها وتورك في الصلاة
وضع الورك على الرجل
اليمنى وهذا منهي عنه

العجز لا مطالعة يقوم للنية وقراءة الفاتحة ثم بقعد للسورة ثم يقوم للركوع وهكذا كما هو ظاهر (قوله لم تجز له القراءة في نهوضه) بخلاف ما لو عجز عن القيام فهو للجلوس قال في العباب ولو طرأ على القادر عجز فإن كان في أثناء الفاتحة فعل مقدوره وله إدامة قراءة تها في هويته لا عليه خلافا للشيخين اهـ فعلى كلام الشيخين لو ترك القراءة في الهوى إلى أن قد فاتتها فهل تحسب هذه الركعة أو لا أو تبطل صلاته إن أعمد لتعمده تفويت القراءة في جهل أو تفويت الركعة إن لم يتعمد فيه نظر والاخير منقاس بل لا يتجبه غيره (قوله كذا قاله شيخنا)

أو وضع الالين أو لاحداهما على الارض والالية العجيذة أو ما يركب العجز
من شحم ولحم والمعجزة العجز وهو مؤخر الشئ، هذا حاصل ما فيه في محاله وهو صريح في تغاير الورك والالية والفخذ

لكنه لم يبين الحد الفاصل للورك عن الآخرين وبينه ما ساذكره في الجراح ان الورك هو المتصل بحل القعود من الالية وهو مخوف وله اتصال الجوف الاعظم بخلاف الفخذ ويصدق على ذلك المخوف ان اعلاه موضع عليه الصبي واسفله موضع على الارض فذكر القاموس لذين مشير لما ذكره فتأمل ما ذكره من كراهة وضعه على اليمنى واضح (ناصار كتيبه) زاد ابو عبيدة مع وضع يديه بالارض ولعل هذا شرط لتشميته اقامعة لا شرعا وحكمة كراهته ما فيه من التشبه بالكلاب والقردة كما في رواية وقيل ان يضع يديه بالارض ويقعد على اطراف اصابعه وقيل ان يفرش رجليه اى اصابعهما بان يمسق بطونها بالارض ويضع اليه على عقبه قال في الروضة (٢٥) وهذا غلط لخبر مسلم الاقواء سنة نبينا

وقد يمنع دعوى الصراحة في مغايرة الورك للالية (قوله لكنه) اى القاموس (قوله عن الاخيرين) اى الالية والفخذ (قوله من الالية) بيان لحل القعود (قوله وهو) اى الورك وكذا ضمير وله (قوله لذين) اى الوضعين (قوله لما ذكرته) اى من مغايرة الورك للالية (قوله من كراهة وضعه) اى الورك (قوله واضح) اى فان التورك المسنون ان يجعل الورك على الرجل اليسرى قول الماتن (ناصار كتيبه) اى بان يلقى اليه بوضع صلاته وينصب فخذه وساقه كهيئة المستوفى فنهاية ومغنى (قوله زاد) اى قوله فى الجلوس فى المغنى الا قوله ولعل الى وحكمة (قوله وحكمة) الى الماتن فى النهاية الا قوله وقيل الى وقيل (قوله ويقعد على اطراف اصابعه) ظاهره ان ينصب قدميه ويضع اليه على الارض فليراجع (قوله اى اصابعها الخ) ظاهره نصب قدميه مغنى وهذا اى تفسير الاقواء المسكروه بان يفرش رجليه الخ (قوله فى الجلوس بين السجدين) ظاهره نذب وضع اليدين بالارض حينئذ سم وفيه وقفة (افضل منه) اى من الاقواء المسنون (قوله كجلسة الاستراحة) وفى الجبرمى عن القليوبى وجلسة التشهد الاول اه فليراجع (قوله وجوبا) الى قوله وذلك فى المغنى ولما فى قول الماتن فان عجز عن القعود فى النهاية (قوله وذلك) اى ما ذكر من اقل واكمل ركوع القاعد (قوله اذ الاول) اى الاقل (يحاذى) اى القائم (فيه) اى الاول (قوله انهما) اى اقل واكمل ركوع القاعد (قوله بالمغنى السابق) اى بان يلحقه فى القعود مشقة لا تحتمل عادة وان لم تتبع التيمم عبارة المغنى والنهاية بان ناله من القعود تلك المشقة الحاصلة من القيام اه قول الماتن (صلى لجنبه الخ) (فرع) صلى مضطجعا وقرا الفاتحة ثم قدر على الجلوس فجلس سن له قراتها ثم قدر على القيام فقام سن له قراتها ايضا ولا يكون ذلك من التكرار المنهى عنه اه سم وياتى عن النهاية والمغنى ما يفيد (قوله ومقدم بدنه) اى بصدرة (قوله كذا قاله) وعن قال به شيخ الاسلام والمغنى وشرح بافضل (قوله هنا) اى فى الاضطجاع (قوله وقياسهما) اى القيام والقعود (قوله عدم وجوبه) خلافا لشيخ الاسلام والمغنى وشرح بافضل كما مر (قوله بينهما) اى بين الاضطجاع وبين القيام والقعود (قوله وتسميته) اى المصلى (مع ذلك) اى مع الاستقبال بالمقدم دون الوجه (قوله فى الكل) الاول تأخير عن قوله بمقدم بدنه (قوله وبهذا) اى بما ذكر من الامكان والتسمية (قوله بينه) اى المضطجع (قوله لانه ثم) اى المصلى فى الاستلقاء (قوله لم يجب بغيره) اى الوجه والاخصر الا واضح وجب به (قوله لكنه فى شرح منجه الخ) وافقه الخطيب وشيخنا (قوله هنا) اى كالمضطجع (قوله حينئذ) اى حين امكان استقبال المستلق بمقدم بدنه ووجه (قوله ويسن) الى قوله وان كان الخ فى النهاية الا قوله او باعلاها ما يصح استقباله وكذا فى المغنى الا قوله ولو بمرفة نفسه وقوله ولو عدل رواية فيما يظهر (قوله له)

وقد يمنع دعوى الصراحة في مغايرة الورك للالية (قوله لكنه) اى القاموس (قوله عن الاخيرين) اى الالية والفخذ (قوله من الالية) بيان لحل القعود (قوله وهو) اى الورك وكذا ضمير وله (قوله لذين) اى الوضعين (قوله لما ذكرته) اى من مغايرة الورك للالية (قوله من كراهة وضعه) اى الورك (قوله واضح) اى فان التورك المسنون ان يجعل الورك على الرجل اليسرى قول الماتن (ناصار كتيبه) اى بان يلقى اليه بوضع صلاته وينصب فخذه وساقه كهيئة المستوفى فنهاية ومغنى (قوله زاد) اى قوله فى الجلوس فى المغنى الا قوله ولعل الى وحكمة (قوله وحكمة) الى الماتن فى النهاية الا قوله وقيل الى وقيل (قوله ويقعد على اطراف اصابعه) ظاهره ان ينصب قدميه ويضع اليه على الارض فليراجع (قوله اى اصابعها الخ) ظاهره نصب قدميه مغنى وهذا اى تفسير الاقواء المسكروه بان يفرش رجليه الخ (قوله فى الجلوس بين السجدين) ظاهره نذب وضع اليدين بالارض حينئذ سم وفيه وقفة (افضل منه) اى من الاقواء المسنون (قوله كجلسة الاستراحة) وفى الجبرمى عن القليوبى وجلسة التشهد الاول اه فليراجع (قوله وجوبا) الى قوله وذلك فى المغنى ولما فى قول الماتن فان عجز عن القعود فى النهاية (قوله وذلك) اى ما ذكر من اقل واكمل ركوع القاعد (قوله اذ الاول) اى الاقل (يحاذى) اى القائم (فيه) اى الاول (قوله انهما) اى اقل واكمل ركوع القاعد (قوله بالمغنى السابق) اى بان يلحقه فى القعود مشقة لا تحتمل عادة وان لم تتبع التيمم عبارة المغنى والنهاية بان ناله من القعود تلك المشقة الحاصلة من القيام اه قول الماتن (صلى لجنبه الخ) (فرع) صلى مضطجعا وقرا الفاتحة ثم قدر على الجلوس فجلس سن له قراتها ثم قدر على القيام فقام سن له قراتها ايضا ولا يكون ذلك من التكرار المنهى عنه اه سم وياتى عن النهاية والمغنى ما يفيد (قوله ومقدم بدنه) اى بصدرة (قوله كذا قاله) وعن قال به شيخ الاسلام والمغنى وشرح بافضل (قوله هنا) اى فى الاضطجاع (قوله وقياسهما) اى القيام والقعود (قوله عدم وجوبه) خلافا لشيخ الاسلام والمغنى وشرح بافضل كما مر (قوله بينهما) اى بين الاضطجاع وبين القيام والقعود (قوله وتسميته) اى المصلى (مع ذلك) اى مع الاستقبال بالمقدم دون الوجه (قوله فى الكل) الاول تأخير عن قوله بمقدم بدنه (قوله وبهذا) اى بما ذكر من الامكان والتسمية (قوله بينه) اى المضطجع (قوله لانه ثم) اى المصلى فى الاستلقاء (قوله لم يجب بغيره) اى الوجه والاخصر الا واضح وجب به (قوله لكنه فى شرح منجه الخ) وافقه الخطيب وشيخنا (قوله هنا) اى كالمضطجع (قوله حينئذ) اى حين امكان استقبال المستلق بمقدم بدنه ووجه (قوله ويسن) الى قوله وان كان الخ فى النهاية الا قوله او باعلاها ما يصح استقباله وكذا فى المغنى الا قوله ولو بمرفة نفسه وقوله ولو عدل رواية فيما يظهر (قوله له)

قد يكون ما قاله الشيخ بيانا للبراد هنا (قوله فى الجلوس بين السجدين) ظاهره نذب وضع اليدين على الارض حينئذ (قوله صلى لجنبه الايمن) (فرع) صلى مضطجعا وقرا الفاتحة ثم قدر على الجلوس فجلس سن له قراتها ثم قدر على القيام فقام سن له قراتها ايضا ولا يكون ذلك من التكرار المنهى عنه (قوله أمكن

(٤ - شروانى وابن قاسم - ثانى) بالوجه هنا دون القيام والقعود نظر وقياسهما عدم وجوبه لاذلا فارق بينهما لا مكان الاستقبال بالمقدم دون وتسميته مع ذلك مستقبل فى الكل بمقدم بدنه وهذا يفرق بينه وبين ما يأتى فى رفع المستلق رأسه ليستقبل بوجهه بناء على ما أفهمه اقتصار شيخنا فى شرح الروض تبعا لغيره عليه لانه ثم لم يمكن بمقدم بدنه لم يجب بغيره لانه فى شرح منجه عبر هنا بالوجه ومقدم البدن والظاهر انه لا يخالف فيحمل الاول على ما اذا لم يمكنه الرفع الا بقدر استقبال وجهه فقط والثانى على ما اذا امكنه ان يستقبل بمقدم بدنه ايضا فحينئذ يستقبل بالاستقبال بالوجه لانه لا ضرورة اليه حينئذ ويسن كونه على جنبه (الايمن) كالبيت فى اللحد ويكره كونه على الايسر ان أمكنه على الايمن (فان عجز) عن الجنب بالمعنى السابق ولو بمرفة نفسه او بقول طيب ثقة ولو عدل رواية فيما يظهر له ان صليت مستلقيا امكن

مداواة عينك مثلاً (فستلقيا) (٢٦) يصلى على ظهره واخصاه إلى القبلة لخبر الناس السابق ويجب ان يضع تحت راسه نحو

متعلق بالقول (قوله مداواة عينك) ولا قضاء ولا يشك بان هذا العارض نادر لانه مرض وجنس المرض غير نادر مره سم وعش (قوله واخصاه الخ) بفتح الميم اشهر من ضمها وكسرها وبثليث الهمزة ايضا كما في الايعاب وهما المنخفض من قدميه بجري (قوله فلا يضرح الخ) جزم الاستاذ ابو الحسن البكري باشتراط الاستقبال بالرجلين وهو مقتضى اطلاقهم شوبرى وعبارة البرماوى قوله واخصاه الخ اى ندبا ان كان متوجها بوجهه ومقدم بدنه ولا فوجو بانتهى بجري (قوله بغيره) اى غير الوجه (قوله نعم ان فرض الخ) في هذا الاستدراك نظر لان الاستقبال له عضو مخصوص فالقياس انه اذا تعذر سقط كما في نظائره وانما يتجه ما قاله ان لو وجب الوجه والرجلين فيقال الميسور لا يسقط بالمعسور شوبرى اه بجري وكردى (قوله ثم ان اطاق) الى قوله اما اذا الخ في النهاية لا قوله ويقرب الى ويجعل وقوله وظاهر الى فان عجز واما وقوله كان اكره الى اجري وكذا في المغنى لا قوله ولا يجب الا فان عجز وقوله كالا فوال الى ولا إعادة (ثم ان اطاق الخ) اى المصلى قاعدا ومضطجعا ومستقليا بجري على الاقناع وقال في حاشية المنهج اى المستلقى لانه المحدث عنه ويأتى مثله ليمن صلى مضطجعا وعجز عن الجلوس ليسجد منه عش اه والا اول افيد (قوله ولا او ما بهما برأسه الخ) عبارة النهاية والمغنى ولو قدر المصلى على الركوع فقط كرره للسجود ومن قدر على زيادة على اكل الركوع تعينت تلك الزيادة للسجود لان الفرق واجب بينهما على المتمكن ولو عجز عن السجود إلا ان يسجد بمقدم راسه او صدغه وكان بذلك اقرب الى الارض وجب فان عجز او او ما برأسه والسجود اخفض فان عجز قال عش قوله لم راقرب الى الارض صورته ان يصلي مستلقيا ولا يمكنه الجلوس ليسجد منه ولكن قدر على جعل مقدم راسه على الارض او صدغه دون جبهته وجب ان يأتى بمقدوره حيث كانت جبهته اقرب الى الارض في تلك الحالة كما كانت عليه قبل السجود اه وقوله مستلقيا اى او مضطجعا (قوله ما امكنه) ظاهر في الركوع والسجود ثم قديتنا في مع قوله وظاهر الخ فليتامل سم وقد تندفع المناقاة بحمله وان كان بعيدا عن التصوير المار غن عش آتفا (قوله او ما بأجفانه) كذا عبر بالجمع شرح المنهج وعبر النهاية والمغنى وبافضل بالافراد وقال عش قال عميرة على البهجة ولو فعل بجفن واحد فالظاهر الاكتفاء اه (قوله على الاوجه الخ) اعتمده مره سم وكذا اعتمده شيخنا وفي الكردى به نقل اعتماده عن شرحى الارشاد والاياعاب والنهاية مانصه ونظر فيه سم واعتمدوا تبعه القليوبى وغيره وجوبه اه لكن لم يتعرض سم هنا بل اقر كلام الرملى كما مر وكذا لم يتعرض به الجري عنه هنا ولا عن غيره بل ذكر كلام النهاية واقره فليراجع (قوله اجري الافعال الخ) بان يمثل نفسه قائما وقائرا كعا لانه الممكن ولا يلزم نحو القاعد والموى اجراء نحو القيام والركوع والسجود على قلبه كما قاله الامام نهاية قال عش قوله ورا كعا اى ومعتد لا على ما مر عن حجج ولكن قال ابن المقرئ يسقط الاعتدال فلا تتوقف الصحة على تمثيلة معتدلا ولا على مضى من يسع الاعتدال وقوله لانه الممكن ولا يشترط فيما يقدر به تلك الافعال ان يسعها لو كان قادرا وفعلا بل حيث حصل التمييز بين الافعال في نفسه كان مثل نفسه را كعا ومضى من بقدر الطائفة فيه كفى اه وقال الرشيدى قوله لم ولا يلزم نحو القاعد الخ لعل المعنى انه لا يلزم القاعد اجراء القيام المعجوز عنه ولا الموى اجراء نحو الركوع والسجود المعجوز عنه على قلبه مع اتيانه بالايمان ولا فهو من افراد ما قبله اه (إذا اعتقل لسانه) قضيته ان هذا المعتقل لسانه لا يلزمه تحريك شفثيه ولسانه ولهاته ثم رأيت في شرح العباب عن الخادم خلافة فليراجع سم وقدمنا عن النهاية ما يوافقها ويقيدها ايضا قول عش هنا مانصه وهل يجب عليه مراعاة صفة القراءة من الادغام وغيره لانه لو كان قادر على النطق وجب عليه ذلك ولا فيه نظر والا قرب الثاني لان الصفات إنما اعتبرت عند النطق ليمتيز بعض الحروف عن بعض خصوصا المتماثلة

مداواة عينك) ولا قضاء ولا يشك بان هذا العارض نادر لانه مرض وجنس المرض غير نادر مره (قوله ما امكنه) ظاهر في الركوع والسجود ثم قديتنا في مع قوله وظاهر الخ فان قدر على اكثر من ذلك فليتامل (قوله على الاوجه) اعتمده مره (قوله إذا اعتقل لسانه) قضيته ان هذا المعتقل لسانه لا يلزمه

مخدة ليستقبل بوجهه القبلة لا السماء إلا ان يكون داخل الكعبة وهى مسقوفة او بأعلاها ما يصح استقباله وفي داخلها له أن يصلى منكبا على وجهه ولو مع قدرته على الاستلقاء فيما يظهر لاستواء الكيفيتين في حقه حينئذ وإن كان الاستلقاء أولى ويظهر أن قولهم واخصاه أو رجلاه للقبلة كالمختصر لبيان الافضل فلا يضرح إخراجها عنها لانه لا يمنع اسم الاستلقاء والاستقبال حاصل بالوجه كما مر فلم يجب بغيره مما لم يعهد الاستقبال به نعم ان فرض تعذره بالوجه لم يبعد إيجابه بالرجل حينئذ تحصيله له ببعض البدن ما أمكنه ثم ان اطاق الركوع والسجود أتى بهما ولا أو ما بهما برأسه ويقرب جبهته من الأرض ما أمكنه ويجعل السجود أخفض وظاهر أنه يكفي أدنى زيادة على الايمان بالركوع وان قدر على أكثر من ذلك خلافا لما توهمه بعض العبارات فان عجز أو ما بأجفانه ولا يجب هنا على الاوجه إيمان أخفض للسجود بخلافه فبما مر اظهر التمييز بينهما في الايمان بالرأس دون الطرف فان عجز كان أكره

على ترك كل ما ذكر في الوقت أجرى الافعال على قلبه كالا فوال إذا اعتقل لسانه وجوباً في الواجبة وندباً في المندوبة والمناقبة

والمتقاربة وعند العجز عنها إنما يأتي بها على وجه الإشارة إليها فلا يشتبه بعضها ببعض حتى يحتاج إلى التمييز
 اهـ (قوله ولا إعادة) هلا وجبت في الإكراه لندرتها إلا أن يرجع هذا القول كالأقوال الخ فقط وقد يدل على
 ذلك قوله الاتي ويلزمه الإعادة إذ لا يصلح لقوله أما إذا كره الخ لأنه لم يفعل شيئا حتى يقال يلزمه الإعادة بل
 المناسب فيه أن يعبر بالقضاء فليتأمل وفيه نظر بل المتبادر رجوع ذلك لقوله أما إذا كره الخ سم عبارة
 عرش وتوقف سم في عدم الإعادة ونقل عن فتاوى الشارح مر وجوب الإعادة وهو الأقرب لأن
 الإكراه على ما ذكر نادر إذ لا وقع لا يدوم والإعادة في مثله واجبة اهـ أى ولأن المسئلة الآتية أنفام وجود
 فيها ما هنا يزيد فيلزم من لزوم الإعادة فيها الزوم ما هنا بالاولى (قوله ولا تسقط عنه) وبذلك تعلم كفر من
 ادعى أن له حاله بينه وبين الله تعالى اسقطت عنه التكليف كما يفعله إلا باحيون شيخنا وزياى (قوله مادام
 الإكراه) هل يشكل بأن المحبوس على نجاسة يصلى سم (قوله ويحصل هنا) أى الإكراه في ترك الصلاة
 (قوله فيحصل الخ) (فروع) لو قدر في أثناء صلاته على القيام أو القعود أو عجز عنه أتى بالمقدور له وبني
 على قراءته ويستحب أعادتها في الأولى لين تقع حال الكمال وإن قدر على القيام أو القعود قبل القراءة قرأها
 أو قاعدا ولا يجزئه قراءته في نهوضه لقدرة عليها فيما هو أكمل منه فلو قرأ فيه شيئا أعاده وتجب القراءة في هوى
 العاجز لأنه أكمل مما بعده ولو قدر على القيام بعد القراءة وجب قيام بلا طائفة ليركع عنه لقدرة عليه وإنما
 لم تجب الطائفة لأنه غير مقصود لنفسه وإن قدر عليه في الركوع قبل الطائفة ارتفع لها إلى حد الركوع
 عن قيام فإن انتصب ثم ركع بطلت صلاته لما فيه من زيادة ركوع أو بعد الطائفة فقد تم ركوعه ولا يلزمه
 الانتقال إلى حد الركوع ولو قدر في الاعتدال قبل الطائفة قام واطمأن وكذا بعد ما أراد قنوتاً في محله
 وإلا فلا يلزمه القيام لأن الاعتدال ركن قصير فلا يطول وقضية المعلن أى قوله فلا يلزمه القيام جواز القيام
 وقضية التعليل أى قوله لأن الاعتدال الخ منعه وهو كما قال شيخنا أوجه فإن قنوتاً قاعداً بطلت صلاته مغنى
 ونهاية عبارة شرح بافضل ومتى قدر على مرتبة من المراتب السابقة في أثناء الصلاة لزمه الاتيان بها نعم لا تجزى
 القراءة في النهوض وتجزى في الهوى اهـ وتردد النهاية فيما إذا قام في أثناء الفاتحة هل يقوم مكبراً أم
 ساكناً وقال عرش المعتمد الثاني ثم قال قوله مر وتجب القراءة في هوى العاجز الخ أى فلو تركها عامداً
 عالماً بطلت صلاته لأنه فوت القراءة الواجبة بتفويت محلها اهـ وفي سم مثله قول المتن (والقادر) أى
 على القيام (التنفل) سواء الرواتب وغيرها ما تسن فيه الجماعة وما لا تسن فيه شيخنا ونهاية مغنى (ولو
 نحو عيد) إلى قوله وفى غير نبينا في المغنى وإلى قوله الذى يتجه في النهاية (قوله ولو نحو عيد) أى كالسكسوفين
 والاستسقاء نهاية ومغنى قول المتن (وكذا مضطجعا) أى مع القدرة على القيام نهاية ومغنى (قوله لحديث
 البخارى الخ) وهو وارد فيمن صلى النفل كذلك نهاية أى غير قائم مع القدرة على القيام (قوله ومحله الخ) أى
 محل نقصان أجر القاعد المضطجع عند القدرة وإلا فلا ينقص من أجرهما شئ ومغنى وشيخنا (أن تطوعه
 الخ) أى مع قدرته نهاية (قوله لأنه ما مون الخ) محل تأمل (قوله ويلزم) إلى قوله وإن تم في المغنى (قوله القعود
 للركوع والسجود) أى لياى بهما تأمين عرش عبارة الجبرى على المنهج انظر حكم الجلوس بين السجدين هل
 بقعده أو يكفيه الاضطجاع فيه تأمل ثم رأت في الإيعاب ويكفيه الاضطجاع بين السجدين وفى الاعتدال
 شوبرى اهـ (قوله فلا يصح الخ) بخلاف الانحناء فإنه لا يمتنع فيما يظهر خلافاً للاسنوى لأنه أكمل من
 القعود نعم إذا قرئ فيه أى الانحناء وأراد أن يجعله للركوع اشترط كما هو ظاهر مضى جزء منه بعد القراءة وهو
 مطمئن ليكون عن الركوع إذ ما قارنها لا يمكن حسباناً عنه نهاية (قوله وإن تم ركوعه الخ) عبارة غيره أتم من

ولا إعادة ولا تسقط عنه
 الصلاة مادام عقله ثابتاً
 أما إذا أكره على الثابت
 بفعل مناف للصلاة فلا
 شئ مادام الإكراه وإنما
 لزم المصلوب الإيماء لأنه لم
 يمنع من الصلاة وهذا منع
 منها مع زيادة التلبس بفعل
 المنافى وتلزمه الإعادة
 لندرة عذره ويحصل هنا
 بما يأتي في الطلاق كذا
 أطلقه بعضهم وقياس
 ما مر من سقوط نحو القيام
 بالمشقة السابقة أن ما هنا
 أوسع فيحصل بأدون مما
 هناك (وللقادر المتنفل) ولو
 نحو عيد (قاعداً) إجماعاً
 ولكثرة النوافل (وكذا
 مضطجعا) والأفضل كونه
 على البين (فى الاصح)
 لحديث البخارى صلاة
 القاعد على النصف من صلاة
 القائم وصلاة النائم أى
 المضطجع على النصف من
 صلاة القاعد ومحله فى القادر
 وفى غير نبينا صلى الله عليه
 وسلم إذ من خصائصه أن
 تطوعه غير قائم كمن قائماً
 لأنه ما مون الكسل ويلزم
 المضطجع القعود للركوع
 والسجود أما مستلقياً فلا
 يصح مع إمكان الاضطجاع
 وإن تم ركوعه وسجوده
 لعدم وروده

تحررك شفتيه ولسانه ولها ته ثم رأت فى شرح العباب عن الخادم خلافاً فليراجع (قوله ولا إعادة) هلا
 وجبت فى الإكراه لندرتها إلا أن يرجع هذا القول كالأقوال الخ فقط وقد يدل على ذلك قوله الاتي ويلزمه
 الإعادة إذ لا يصلح لقوله أما إذا كره الخ لأنه لم يفعل شيئا حتى يقال يلزمه الإعادة بل المناسب فيه أن يعبر
 بالقضاء فليتأمل وفيه نظر بل المتبادر رجوع ذلك لقوله أما إذا كره الخ (قوله مادام الإكراه) هل يشكل

اي والنائم إنما يتبادر منه المضطجع وتردد غير واحد في عشرين ركعة من قعود هل تساوى عشران قيام والذي يتجه ان العشرين افضل من حيث كثرة القراءة والتساويح ومحالها والعشر افضل من حيث زيادة القيام لانه افضل اركان الصلاة للحديث الصحيح افضل الصلاة طول القنوت ولان ذكره وهو لقراءة (٢٨) افضل من ذكر غيره وكون المصلي اقرب ما يكون من ربه اذا كان ساجدا إنما هو بالنسبة

لا استجابة الدعاء فيه فلا ينافي
افضلية القيام والحاصل ان
تطويله افضل من تكرير
غيره كالسجود وان الكلام
فيما اذا استوى الزمان
فالزمن المصروف لطول
القيام افضل من الزمن
المصروف لتكرير السجود
فان قلت ما الافضل من
تينك الزبادتين قلت هذا
الخبر يقتضي نهاية القيام
وخبر ومن صلى قاعدا فله
نصف اجر القائم يفهم
استواء همار كون المنطوق
اقوى من المفهوم يرجح
الاولى لاسيما والخبر الثاني
طعن في نسخه وادعى نسخه
وفي المجموع اطالة القيام
افضل من تكرير الركعات
وللتفضل قراءة الفاتحة في
هويه وان وصل لحد
الراكع فيما يظهر لان هذا
اقرب للقيام من الجلوس
ومن ثم لزوم العاجز كما مر نعم
ينبغي انه لا يحسب ركوعه
لا بزيادة انحناؤه بعد فراغ
قراءته لئلا يلزم اتحاد ركني
القيام والركوع ويحتمل
انه لا يشترط ذلك بل يكفي
زيادة طمانينة بقصد هولا
بعد في ذلك الاتحاد لا ترى
ان المصلي قاعدا انفلا يتحد
محل تشبهه الاول وقيامه
ويتميزان بذكر همار كون

الاتمام (قوله أي والنائم الخ) جواب سؤال منشؤه قوله لعدم الخ (قوله والذي يتجه الخ) والمعتمد كما أفتى به
الوالد رحمه الله تعالى تفضيل العشر من قيام لانها اشق نهاية وسم وياتي في آخر كلام الشارح ما يوافقه
(قوله طول الوقت أي القيام نهاية (قوله والحاصل الخ) لو اراد حاصل الذي يتجه الخ كما هو الظاهر فهو مع
عدم انفهامه منه كان يؤخر عن قوله قلت هذا الخ ولو اراد حاصل الخبر الصحيح فلا يناسب ادراج قوله
وان الكلام الخ في الحاصل (قوله هذا الخبر) أي افضل الصلاة طول القنوت (قوله اقوى من المفهوم الخ)
في كون ذلك من المفهوم الاصطلاحي نظر (قوله يرجع الاولى) تقدم عن النهاية ما يوافقه قال ع ش
والكلام في النفل المطلق اما غيره كالركوع والوتر فالحفاظة على العدد المطلوب فيه افضل ففعل الوتر احدى
عشرة في الزمن القصير افضل من فعل ثلاثة مثلاً في قيام يزيد على زمن ذلك العدد لكون العدد فيما ذكر
بخصوصه مطلوب بالشارع اه (قوله وللتفضل الخ) الى قوله ومن ثم في النهاية كما مر (قوله لزوم) أي حد الركوع
(قوله كما مر) أي في المتن (قوله نعم ينبغي الخ) الظاهر ان هذا الكلام محله فيما إذا اراد الركوع من قيام اما
إذا اراد ان يستمرها وبالي الجلوس ثم يركع من جلوس فلا مانع من ذلك وان قرأ الفاتحة في جميع هويه ولم
يكملها إلا بعد جلوسه سم (قوله ويحتمل الخ) اعتمده النهاية كما مر (قوله بحث الاول) أي قوله وللتفضل الى
ومن ثم (قوله لا للنفل الخ) عبارة النهاية وسئل الوالد رحمه الله تعالى عن يصولي النفل قائماً هل يجوز له ان يكبر
للا حرام حال قيامه قبل اعتداله وتنعقد به صلاته ولا فاجاب بانه يجوز له تكبيره ته المذكورة وتنعقد بها صلاته
لانه يجوز له ان ياتي بها في حالة قعود من حالته ولو في حالة اضطجاعه ثم يصلي قائماً ولا ينافي هذا ما أفتى به سابقاً من
اجزاء قراءته في هويه للجلوس دون عكسه لانه هنا لم يدخل في الصلاة إذ لا يتم دخوله فيها إلا بتمام تكبيره
بخلاف مسألة القراءة فسوحنها لم يسأخ به ثم اه قال سم وفي افتائه بامتناع القراءة في النفل في نهوضه الى
القيام نظر لعدم اشتراط القيام في النفل وكذلك الفرق لانه بتمام الاحرام يتبين الدخول من اوله ولا ينعقد له
ما يعتبر للصلاة كاجتناب المفسدات على انه قد ينعكس الفرق لانه يحتاج للانعقاد ما لا يحتاج لغيره لا ترى
لو شريك في تكبيرة الاحرام معه غيره بان قصد مع الاحرام غيره ضرب بخلاف ما لو قصد بالركن كالقراءة الركن
وغيره فانه لا يضار في عشرين الركعة ما يوافقه في النظر الاول حيث قالوا واللفظ الاول وفيه نظر لانه وان
كان صائراً لما هو اكل فليس بواجب لجواز فعل النفل جالساً فالقيام جواز قراءته في النهوض كما يجوز في
الحوي الى القعود اه (قوله تقييده) أي هذا البحث بما ذكر يعني به قوله نعم ينبغي انه لا يحسب ركوعه
لا بزيادة انحناؤه بعد فراغ قراءته (قوله وبعضهم الخ) عطف على قوله ببعضهم بحث كردى (قوله انحنى
عن القعود الخ) لعلة فيما اذا عجز عن القعود ولا يفتا في ما تقدم في شرح بحيث لا يسمى قائماً يصح ويحتمل
انه على اطلاقه وإنما المقصود من حكايته اخره وهو قوله وينبغي بد انحناؤه وان كان اطلاق اوله غير مرضي له
(قوله فيما قيدت به) وهو قوله نعم ينبغي الخ (قوله واعتراضه) أي الافتاء المذكور او التقييد المذكور (قوله

بان المحبوس على نجاسة يصلي (قوله والعشر افضل الخ) أفتى شيخنا الشهاب الرملی بان العشر افضل
(قوله اقوى من المفهوم) في كون ذلك من قبيل المفهوم الاصطلاحي نظر (قوله نعم ينبغي ان لا يحسب
ركوعه الخ) الظاهر ان هذا الكلام كله فيما اذا اراد الركوع من قيام اما اذا اراد ان يستمرها وبالي الجلوس
ثم يركع من جلوس فلا مانع من ذلك وان قرأ الفاتحة في جميع هويه ولم يكملها إلا بعد جلوسه (قوله لا للنفل
الخ) أفتى شيخنا الشهاب الرملی بجواز الاحرام بالنفل في نهوضه الى القيام بامتناع القراءة فيه في نهوضه
الى القيام واستشكل احدهما بالآخر وقرى بانه في الاول لم يدخل في الصلاة بعد فوسع فيه بخلافه في الثاني

ما هنا سنة وركنا وما هناك ركنا ليس له كبير تأثير في الفرق ثم رأيت بعضهم بحث الاول وأخذ من قوله ان الاتيان
بالزهر في حال الركوع أي صورته مناف للفرض لا للنفل فاذا جاز تحرره في الركوع فقرأته كذلك لكن ينبغي تقييد بما ذكرته وبعضهم
افني في ناعدا انحنى عن القعود بحيث لا يسمى قاعداً لا يبلغ مسجده وهو صريح فيما قيدت به ما مر واعتراضه

بقوله ان المضطجع الخ) اي فقياسه في مسئلته ان ينتصب ثم يركع (قوله هناك) اي في الاضطجاع (قوله قراءة الفاتحة في هويه) صورته ان يتذكر في هويه لسجود التلاوة انه ترك الفاتحة او شك فيها فيقرأها في الهوى كردى (قوله لما ياتي) اي لادلة تاتي في شرح وتعين الفاتحة قول المتن (بعد التحريم) قال في شرح العباب هو احسن من تعبير غيره بعقب اذا الظاهر انه لو سكت بعد التحريم طويلا لم يفت عليه دعاء الافتتاح انتهى بقى ما لو اتى بذلك غير مشروع قبل دعاء الافتتاح فهل يفوت حينئذ فيه نظر وفي العباب ولو ادر كذاى الماموم الامام في اثناء الفاتحة فاتمها الامام قبل افتتاحه امن لقراءة امامه ثم افتتح قال في شرحه لان التامين يسير فلا يفوت به سنة الافتتاح بخلاف التامين لقراءة غير امامه قياسا على ما ياتي في قطع موالاة الفاتحة اه وقوله قياسا الخ يدل على ترجيح الفوات بالذكر الغير المشروع فليتأمل وافاد الشارح في باب صلاة العيدين انه لا يفوت دعاء الافتتاح على الماموم بشروع امامه في الفاتحة (فرع) الوجه انه يجري في ترتيب دعاء الافتتاح وموالاة ما ياتي في التشهد وان يحصل اصل السنة ببعضه سم وقوله وفي العباب الخ اي وبفضل والنهاية وقوله يدل على ترجيح الخ ياتي عن عشرين وهو ترجيح عدم الفوات وعن السيد البصري ما يوافقه اي عشرين (قوله بقرض) الى قوله وكفى في النهاية الامانة عليه وكذا في المغنى الا قوله ولو على غائب الى المتن قول المتن (دعاء الافتتاح) اي دعاء يفتح به الصلاة وفي تسميته دعاء تجوز لان الدعاء طلب وهذا لا طلب فيه وانما هو اخبار فسمي دعاء باعتبار انه يجزى عليه كما يجزى على الدعاء كما قاله الاجمورى او باعتبار ان اخره دعاء وان لم يكن مذكورا هنا هو اللهم باعد بيني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب فان هذا منه شيخنا الحنفى اه بغيرى وقوله وانما هو اخبار فيه نظر ويأتى عن السيد البصري خلافه وقوله فان هذا منه فيه ان ذلك دعاء مستقل من ادعية الافتتاح كما ياتي عن النهاية (قوله الامن الخ) عبارة النهاية لمنفرد امام وماموم تمكن منه بان ادرك امامه في القيام دون الاعتدال اي وما بعده وان فوت الصلاة او الاداء وقد شرع فيها وفي وقتها ما يسع جميعها وغلب على ظنه انه مع اشتغاله به يدرك الفاتحة قبل ركوع امامه اه قال الرشيدى قوله مر وامن فوات الصلاة اي بان لا يخاف الموت بان لم يحضره ما يخشى منه الموت عاجلا وقوله مر وقد شرع الخ هذا قيد رابع وهو المراد بقول غيره وامن فوت وقت الصلاة والحاصل انه لا بد من امنه فوت الصلاة من اصلها كما رسمته وفوت الاداء كان لم يبق من الوقت الا ما يسع الصلاة لكن يرد عليه ان هذا يغني عما قبله وفي حاشية الشيخ الجواب عن هذا بما لا يشفي اه وقوله الا ما يسع الصلاة ياتي عن المغنى والاسنى ما يخالفه (قوله الامن ادرك الامام في غير القيام) وعليه فلو تعوذ ثم هوى ثم سلم الامام قبل ان يجلس فعاد فهل ياتي به لان التعوذ المذكور غير مشروع له او لا لوجود صورة التعوذ محل تأمل ولعل

بقوله ان المضطجع يرتفع
الركوع كقاع يرد بانه
لا يمكن هنا الركوع عما هو
فيه فلزمه الارتفاع الى المرتبة
التي قبله ثم الركوع فيها
بخلافه في مسئلته وبعضهم
جوز لمريد سجدة التلاوة في
النفل قراءة الفاتحة في
هويه الى وصوله للسجود
(الرابع) من الاركان
(القراءة) للفاتحة في القيام
او بدله لما ياتي (ويسن)
وقيل يجب (بعد التحريم)
بفرض او نفل ما عدا صلاة
الجنائزة ولو على غائب او قهر
على الوجه (دعاء الافتتاح)
الامن ادرك الامام في غير
القيام

وفي الافتاء الثاني نظر لعدم اشتراط القيام في النفل وكذا في الفرق لانه بنهاى الاحرام بتبين الدخول من اوله ولا نه يعتبر له ما يعتبر للصلاة كاجتناب المفسدات على انه قد ينكسر الفرق لانه يحتاط للانعقاد ما لا يحتاط لغيره الا ترى انه لو شرك في تكبيرة الاحرام معه غيره بان قصد مع الاحرام غيره ضربه بخلاف ما لو قصد بالركن كالقراءة الركن وغيره فانه لا يضر (بعد التحريم) قال في شرح العباب هو احسن من تعبير غيره بعقب اذا الظاهر انه لو سكت بعد التحريم طويلا لم يفت عليه دعاء الافتتاح اه بقى ما لو اتى بذلك غير مشروع قبل دعاء الافتتاح فهل يفوت حينئذ فيه نظر ويحتمل ان لا يفوت اذ لم يقدم عليه شيئا مطلقا في الصلاة ويحتمل الفوات كما تنقطع بذلك موالاة الفاتحة وفي العباب ولو ادر كذاى الامام الماموم في اثناء الفاتحة فاتمها الامام وقبل افتتاحه امن لقراءة امامه ثم افتتح قال في شرحه لان التامين يسير فلا يفوت به سنة الافتتاح بخلاف التامين لقراءة غير امامه قياسا على ما ياتي في قطع موالاة الفاتحة اه وقوله قياسا الخ يدل على ترجيح الاحتمال الثاني فليتأمل وافاد الشارح في باب صلاة العيدين انه لا يفوت دعاء الافتتاح على الماموم بشروع امامه في الفاتحة (فرع) الوجه انه يجري في ترتيب دعاء الافتتاح وموالاة ما ياتي في التشهد وانه يحصل اصل السنة ببعضه (قوله الامن ادرك الخ) اي فلا يستحب وهذا لا ينافي الجواز الامناع (قوله

الاول أقرب بصري (قوله ما لم يسلم الخ) أى او يخرج من الصلاة بحث أو غيره قبل ان يوافقه مغنى (قوله قبل ان يجلس) ظاهره ولو بعده يوجب للجلوس فليحذر بصري (قوله او الاعتدال) قد يشمله غير القيام (قوله إلا لمن) أى لما موم سم (قوله وإلا ان ضاق الخ) هذا يوافق ما تقدم فى بحث المد عن الانوار أنه لو بقي من الوقت ما يسع الاركان فقط استحب الاتيان بالسنن وإن لزم خروج الوقت قبل الفراغ نعم لا يبعد أن محل استحباب الاتيان بالسنن حينئذ ان ادرك ركعة فى الوقت مره سم وفى عشرين ما يوافق ويقيده ايضا قول المغنى والاسنى ولا يسمن لمن خاف فوت القراءة خلف الامام او فوت وقت الصلاة وقت الاداء بان لم يبق من وقتها الا ما يسع ركعة اه وياتى عن غش عند قول المتن ويسرهما توجه كلام الشارح (قوله فى هذه الثلاثة) أى المستثناة قديومهم انه اذا ادرك الامام فى غير القيام بشرطه يترك التعوذ مطلقا وليس بمراد ولذا قال فى النهاية ثم يسمن التعوذ بالشروط المتقدمة ما عدا الجلوس معه لأنه مفوت ثم لفوات الافتتاح به لانه لا يسهل لانه لم يشرع فيها اه وقال عشاى اما اذا ادرك ركعة فيه فانه يجلس معه ثم إذا قام تعوذ بخلاف ما مر فى الافتتاح فانه حيث ادرك فى غير القيام لا يأتى بالافتتاح ومثل الجلوس ما لو ادرك فى غيرهما لا يقرأ فيه عقب إحرامه كالا اعتدال وتابعه فيه اه (قوله وإلا ان شرع فى التعوذ الخ) ظاهره وإن اشتغل بأذى غير مشروع ونظر فيه سم على حج اقول الذى ينبغى اخذ من هذه العبارة ونحوها عدم الفوات عشاى وتقدم عن السيد البصرى ما يوافقه (قوله ولو سهوا) بخلاف ما اذا اراده فسبق لسانه إلى التعوذ فيما يظهر سم (قوله أدعية كثيرة الخ) منها الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيها ومنها الله أكبر كبيرا وسبحان الله بكرة واصيلا ومنها اللهم باعد بينى وبين خطاياى إلى اخره وبايا افتتح حصل اصل السنة لكن الاول أى وجهت وجهى الخ افضلها قاله فى المجموع وظاهر استحباب الجمع بين جميع ذلك لمنفرد وامام من ذكر أى جمع محصورين الخ وهو ظاهر خلافا لاذعى نهاية قال عشاى قوله إلى اخره أى كما باعدت بين المشرق والمغرب اللهم تقنى من خطاياى كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس اللهم اغسلنى من خطاياى بالماء والثلج والبرد رواه الشيخان انتهى شرح الروض والمراد المغفرة لا الغسل الحق بقبها اه (قوله وكفى) أى تجوز (قوله وينبغى محاولة الصدق الخ) كأن المراد الصدق فى الطلب وعدمه وإلا لحقيقة الصدق والكذب المعروفين لا تتماهى هنا إذ مورد هما الخير ومانحن فيه من حين الانشاء والدعاء بصري وقوله والدعاء قدم ما فيه نعم الظاهر انه لا إنشاء الا خلاص كانه عليه بعضهم وقد تقرر فى محله ان كل إنشاء متضمن لخبر (قوله وتأتى) إلى قوله ويؤيده فى النهاية إلا ما انبه عليه وإلى قوله ويرد فى المغنى إلا قوله قيل (قوله على إرادة الشخص الخ) نحو المسلمين غنى عن التاويل بإرادة الشخص بناء على التغليب المشهور فى نحو ذلك بصري عبارة النهاية ومعلوم ان المرأة تاتى بجميع ذلك بالفاظه المذكورة للتغليب الشائع لغة واستعمالا وإرادة الشخص فى نحو حنيقا محافظة على لفظ الوارد اه قال عشاى قوله مر وإرادة الشخص لعل المراد أنها تقوله ويحمل ذلك منها على إرادة الشخص لأن مشروعيته فى حقها تتوقف

ما لم يسلم قبل أن يجلس أو فى الاعتدال والآن خاف فوت بعض الفاتحة لو أتى به والا إن ضاق الوقت بحيث يخرج بعض الصلاة عنه لو أتى به والتعوذ مثله فى هذه الثلاثة وإلا أن شرع فى التعوذ أو القراءة ولو سهوا وورد فيه أدعية كثيرة مشهورة وأفضلها وجهت وجهى أى ذاتى وكفى عنها بالوجه إشارة إلى أن المصلى ينبغى أن يكون كله وجهها مقبلا بركيته على الله تعالى لا يلتفت لغيره بقلبه فى لحظة منها وينبغى محاولة الصدق عند التلفظ بذلك حذرا من الكذب فى مثل هذا المقام للذى فطر السموات والارض أى أبدعها على غير مثال سبق حنيقا أى مائلا عن كل الأديان والطرائق إلى دين الحق وطريقه وتأتى بهو بما بعده المرأة أيضا على إرادة الشخص

وإلا لمن) أى ما موم خاف الخ (قوله وإلا ان ضاق الوقت الخ) هذا يخالف ما تقدم فى بحث المد عن الانوار أنه لو بقي من الوقت ما يسع الاركان فقط فقد استحب الاتيان بالسنن وإن لزم خروج الوقت قبل الفراغ نعم لا يبعد أن محل استحباب الاتيان بالسنن حينئذ ان ادرك ركعة فى الوقت مر (قوله بحيث يخرج بعض الصلاة عنه) يفيد انه لو بقي من الوقت ما يسع اركان الصلاة فقط لم يستحب دعاء الافتتاح وإن جاز المد حينئذ فانظره مع ما تقدم عن الانوار فى المد انه لو بقي من الوقت ما يسع الاركان فقط استحب ان يأتى بالسنن ثم رايت الشارح فى شرح العباب بعد ان ذكر ان الأذعى والزركشى ترددا فى وجوب الترك قال وقد يؤخذ مما قرره فى كلام البغوى السابق اول التيمم وكتاب الصلاة انه إن شرع فى الصلاة وقد بقي من وقتها ما يسعها لم يجب الترك لان الاشتغال به حينئذ كغيره من السنن مدلهاه وهو جائز فى هذه الحالة اه وما وردناه غير ذلك لان كلام الانوار افاد ان الاتيان بالسنن سنة وهو غير المدفان المد جائز وليس بسنة فتأمل (قوله ولو سهوا)

ويؤيده أمره صلى الله عليه وسلم لفاطمة بان صلاتي الخ عند شهود أختيها وبه رد قول الاسنوي القياس المشتركات المسلمات وقول غيره القياس حنيقة مسلمة وهو حال من وجهي قيل لا من ضمير وجهي لئلا يلزم تأنيته ويرد بأنه إذا فرض ان المراد الشخص لم يلزم ذلك مسلما وما أنا من المشركين تأكيد لائق بالمقام إن صلاتي خصت لأنها أفضل أعمال البدن ولان الكلام فيها ونسكي أي عبادتي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا من المسلمين وكان صلى الله عليه وسلم تارة يقول هذا وتارة يقول ما في الآية لأنه أول المسلمين مطلقا ولا يجوز لغيره ذكره إلا ان قصد لفظ الآية ولا يزيد الامام على هذا إلا أن في مسجد غير مطروق بمحضرين رضوا بالتطويل ولم يطرا غيرهم وإن قل حضوره ولا تعلق بعينهم حتى كاجراء وارقاء ومتزوجات (ثم) بعده ان أتى به سن (التعوذ) فثم لندب ترتبه اذا ارادها لالني سنيته متعوذوا أراد الاقتصار عليه وذلك للآية المحمول فيها عند أكثر العلماء الامر على الندب وقرات

على الارادة اه (قوله ويؤيده الخ) عبارة المغنى ويدل له ما رواه الخاظم في مستدركه أنه عليه الصلاة والسلام قال لفاطمة رضي الله تعالى عنها قومي فاشهدي اذ كنت في الصلاة ونسكي إلى قوله من المسلمين وقال تعالى وكانت من القانتين أي من القوم المطيعين اه (قوله وبه) أي بالتاويل المذكور والامر المذكور (قوله برد قول الاسنوي القياس المشتركات الخ) ومع ذلك لو اتت به حصلت الفتحة وش وقال السيد البصري ما نصه في رد هذا القول بما افاده تامل اه (قوله قيل الخ) وافقه المغنى كما مر (قوله لئلا يلزم) أي في الاثني سم (قوله تأكيد الخ) قد يقال بل هو تخصيص بعد التعميم لا يقال فيه تأكيد للخاص لا ناقل في التفصيل زيادة على الاجمال بصري (قوله أي عبادتي) أي فهو من عطف العام سم (قوله ومحياي) بفتح الياء (ومماتي) باسكان الياء على ما عليه الاكثر فيهما ويجوز فيهما الاسكان والفتح مغنى (قوله وبذلك) هل المشار اليه الدعاء والصلاة والنسك او احدهما سم وقال البصري الاشارة إلى الاخلاص في العمل وعدم الرياء اه وهو الاقرب الموافق لما في بعض التفاسير (قوله وانا من المسلمين) فيه تأكيد سم (قوله لانه أول المسلمين مطلقا) عبارة المغنى والاسنوي أي والنهاية لانه أول مسلمي هذه الامة اه وما لإفادته بظواهر الفقه النسب وإن كان ما افاده الشارح اعذب وإلى التحقيق اقرب بصري عبارة ع ش م ر لانه أول مسمى هذه الامة أي في الوجود الخارج فلابد في انه أول المسلمين مطلقا كما في حج لتقدم خلق ذاته أي روحه وإفراغ النبوة عليه خالق جميع الموجودات اه (قوله ولا يجوز لغيره ذكره الخ) ظاهره الحرمة عند الاطلاق وقد تقتضي الحرمة البطلان لانه حينئذ كلام اجنبي مخالف للوارد في حق هذا القائل وقد يتوقف في كل من الحرمة والبطلان لانه لفظ قرآن ولا صارف إلا أن يدعى ان قرينة الافتتاح صارفة وفيه ما فيه ويبقى ما لواتي بمعنى من المسلمين كقوله وانا مسلم او وانا ثاني المسلمين في حق الصديق سم على حج اقول والظاهر الاكتفاء لانه مساو في المعنى لقوله وانا من المسلمين ع ش (قوله ولا يزيد على هذا) ويسن للماوم الاسراع به إذا كان يسمع قراءة إمامه نهاية ومغنى قال ع ش هذا صريح في انه يقرؤه وان سمع قراءة إمامه اه (قوله إلا ان أم في مسجد الخ) فيزيد كالمنفرد اللهم انت الملك لا إله إلا انت سبحانه وبحمده انت ربى وانا عبدك ظلمت نفسي واعترفت بذنبي فاغفر لي ذنوبي جميعا لانه لا يغفر الذنوب إلا انت واهدني لأحسن الاخلاق انه لا هدى لا حسنها إلا انت وأصرف عني سيئها لا يصرف عني سيئها إلا انت ليبيك وسعديك والخير كله في يدك وأشر ليس اليك أي لا يتقرب به اليك انا بك وإليك تباركت وتعاليت استغفرك واتوب اليك مغنى واسنى ونهاية (قوله رضاء بالتطويل الخ) قد يقال شرط الرضاء يغني عن شرط الحصر وترجع الشر وط إلى اربعة بصري (قوله بعده) إلى قوله وقضية كلامه في النهاية إلا قوله المحمول إلى أي أردتها قول الماتن (التعوذ) نقل عن خصائص الشامي والخصائص الصغرى للسيوطي أن من خصائصه عليه الصلاة والسلام وجوب التعوذ لقراءته عليه الصلاة والسلام اه وظاهره انه لا فرق في ذلك بين الصلاة وخارجها ع ش (المحمول الخ) قد ينفيه ما مر انفاعن ع ش عن الخصائص (أي إذا اردتها) أي إرادة متصلة بقراءته سم عبارة البجيرمي قال الشيخ بهاء الدين في عروس الافراح ورد عليه سؤال وهو ان الارادة إن أخذت مطلقا لم استحباب الاستعاذة بمجرد إرادة القراءة حتى لو أراد ثم عن له أن لا يقرأ استحبابه الاستعاذة وليس كذلك وإن أخذت الارادة بشرط اتصالها بالقراءة استحباب التعوذ قبل القراءة قال الدماميني وبقي قسم اخر باختياره يزول الاشكال وذلك انا ناخذ مقيمة بالا يعرض له صارف عن القراءة عناني

بخلاف ما إذا أراده فسبق لسانه إلى التعوذ فبما يظهر (قوله لئلا يلزم) أي في الاثني (قوله أي عبادتي) أي فهو من عطف العام (قوله وبذلك) هل المشار اليه الدعاء او الصلاة والنسك او احدهما (قوله وانا من المسلمين) فيه تأكيد (قوله مطلقا) عبارة شرح الروض لانه أول مسلمي هذه الامة (قوله ولا يجوز لغيره ذكره) إلا ان قصد لفظ الآية ظاهره الحرمة عند الاطلاق وقد تقتضي الحرمة البطلان لانه حينئذ كلام اجنبي مخالف للوارد في حق هذا القائل وقد يتوقف في كل من الحرمة والبطلان لانه لفظ

(قوله ومن ثم) يعني لا جل وروده هذا التفسير وكان ينبغي التنبيه عليه ولا حتى يظهر هذا التفرع عبارة سم وهو افضل من نحو انا عا نذ بالله من الشيطان الرجيم لانه لو اردوا اني بمعنى هذا الصيغ كاتخصن بالله او التجي اليه من الشيطان الرجيم فينبغي حصول المقصود في الجملة وان فاتته العمل بطلب خصوص تلك الصيغ اه عبارة النهاية والغنى ويحصل بكل ما اشتمل على التعوذ من الشيطان الرجيم وافضله اذ ذاب الله من الشيطان الرجيم اه زاد الثاني وقيل اعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم اه (قوله كان هذا هو افضل صيغة) اي بالنسبة للقراءة او مطلقا ولا فلا خفاء ان التعوذ الوارد لدخول المسجد والخروج منه او لدخول الخلاه الا افضل المحافظة فيه على لفظ الوارد رشيدي وقوله او مطلقا لعل صوابه لا مطلقا (قوله وبحت عدم نديه الخ) اعتمد المعنى عبارته (تنبيه) كلام المصنف يقتضي استحباب التعوذ لما اتى بالذكر للعجز كما انه ياتي بدعاء الافتتاح وقال في المهمات ان المتجه انه لا يستحب وهو ظاهر لان التعوذ لقراءة القرآن ولم يوجد بخلاف دعاء الافتتاح اه (قوله لان للنائب حكم المنوب عنه) قضية ذلك سن البسملة من احسنها ايضا وقد يقال اذا احسن البسملة وجبت لانها اية من الفاتحة ومن قدر على اية منها لزمته (فرع) تعارض التعوذ ودعاء الافتتاح بحيث لم يمكن الا احدهما دون الجمع بينهما فهل يراعى الافتتاح لسبقه او التعوذ لانه للقراءة الا افضل والواجبة فيه نظر سم على حجب اقول الا قرب الثاني لان المقصود منه التحفظ من الشيطان وايضا فهو مطلوب لكل قراءة غش (قوله ويفوت) اي التعوذ وقوله ولو نسهم واخرج به ما لو سبق لسانه فلا يفوت وكذا يطلب اذا تعوذ فاقصد القراءة ثم اعرض عنها بسماع قراءة الامام حيث طال الفصل باستماعه لقراءة امامه بخلاف ما لو قصر الفصل فلا ياتي به عش قول الماتن (ويسرها) اي بحيث يسمع نفسه لو كان سميعا ولو امكنه بعض الافتتاح او التعوذ اتى به محافظة على الماء وربه ما امكن وعلم عدم نديهما لغير الممكن بان اختل فيه شرط مما ذكرناه بل قد يجرمان واحدهما عند خوف ضيق الوقت نهاية قال عش وقوله مر اي بحيث يسمع اي فلا يزد على ذلك وظاهره ولو قصد تعليم الامومين للتعوذ والافتتاح لا مكان ذلك اما قبل الصلاة واما بعدهما وقوله ولو امكنه بعض الافتتاح الخ اي بان خاف من الاتيان بهما ركوع الامام وهو في أثناء الفاتحة وقوله او التعوذ الخ وهو اي بعض التعوذ صادق بان ياتي بالشيطان او الرجيم فقط ولعله غير مراد وان المراد الاتيان باعوذ بالله وقوله مر او احدهما عند خوف ضيق الوقت اي بان احرم بها وقد بقي من الوقت ما لا يسعها والافتقار انه ياتي بالسنن اذا احرم في وقت يسعها وان لزم صيرورتها قضاء لكن بشكل عليه ما يقتضيه كلام الروض من انه اذا شرع في الصلاة في وقت يسعها كاملة بدون دعاء الافتتاح ويخرج بعضها بتقدير الاتيان به تركه وصرح بمثله حجج ومن ثم قال سم في شرح الغاية يستثنى من السنن دعاء الافتتاح فلا ياتي به الا حيث لم يخف خروج شيء من الصلاة عن وقتها اه وعليه فيمكن الفرق بينه وبين بقية السنن بانه عهد طلب ترك دعاء الافتتاح في الجنازة وفيما لو ادرك الامام في ركوع او اعتدال فانحطت رتبته عن بقية السنن او بان السنن شرعت مستقلة وليست مقدمة لشيء بخلاف دعاء

علي اردت قراءته اي اذا اردتها قل اعوذ بالله من الشيطان الرجيم ومن ثم كان هذا هو افضل صيغته وسياتي في العيدان تكبيره بعد الافتتاح وقبل التعوذ وبحت عدم نديه لمن ياتي بذكر بدل الفاتحة مردود بان الاوجه خلافه لان للنائب حكم المنوب عنه ويفوت بالشروع في القراءة

قران ولا صارف الا ان يدعى ان قرينة الافتتاح صارف وفيه ما فيه ويبقى ما لو اتى بمعنى من المسلمين كقوله وانا مسلم او وانا ثاني المسلمين في حق الصديق (على اردت) اي ارادة متصلة بقراءته (قوله افضل صيغة) هو افضل من نحو انا عا نذ بالله من الشيطان الرجيم لانه لو اردوا اني بمعنى هذا الصيغ كاتخصن بالله او التجي اليه من الشيطان الرجيم فينبغي حصول المقصود في الجملة وان فاتته العمل بطلب خصوص تلك الصيغ (قوله لان للنائب حكم المنوب عنه) قضية ذلك سن البسملة من احسنها ايضا وقد يقال اذا احسن البسملة وجبت لانها اية من الفاتحة ومن قدر على اية منها لزمته (فرع) تعارض التعوذ ودعاء الافتتاح بحيث لم يمكن الا احدهما دون الجمع بينهما فهل يراعى الافتتاح لسبقه او التعوذ لانه للقراءة الا افضل والواجبة فيه نظر (قوله ويفوت الخ) لا يقال هو مكرر مع قوله السابق او القراءة ولو سهوا لان ذاك في الافتتاح وهذا

ولو سموا (ويسرهما) ندبا حتى في جهرية كسائر الأذكار وقضية كلامهم (٣٣) أنه خارجها يجهر به للفاتحة وغيرها

وعليه أئمة القراء ومجمله كما بحث أن كان ثم من يسمعه لينصت لئلا يفوته من المقروء شيء قيل وبهذا يفرق بينه وبين داخلها ويرد عليه الامام في الجهرية فانه يسره مع أن المأمومين مأمورون بالانصات له فالأولى التعليل بالتابع والأوجه أنه خارجها سنة عين ويفرق بينها وبين التسمية لأن كلين بان القصد ثم حفظ المعلوم من الشيطان وهو حاصل بالتسمية الواحدة وهنا حفظ القاري فطلبت من كل بخصوصه وبه يظهر أن التسمية في الوضوء سنة عين (ويتعوز كل ركعة على المذهب) لأن في كل قراءة جديدة وهو لها لا فتاحها ومن ثم سن في قراءة القيام الثاني من كل من ركعتي صلاة الكسوف وإنما لم يعبه لو سجد لتلاوة لقرب الفصل وأخذ منه أنه لا يعيد البسملة أيضا وإن كانت السنة لمن ابتداء من أثناء سورة أي غير براءة كما قاله الجعبري ورد قول السخاوي لافرق أن يبسمل وكسجود التلاوة كل ما يتعلق بالقراءة

الافتتاح عش (قوله ندبا) إلى قوله وقضية الخ في المغني (قوله حتى في جهرية الخ) وفي شرح الروض وقضية كلام المصنف أنه يجهر بالتعوذ وأن أسر بالقراءة وليس كذلك بل هو على سبيلها أن جهر الجهر وأن سراً فسر إلا في الصلاة فيسره به مطلقاً ويسن رفع الصوت بالقراءة ومحل افضليته إذا لم يخف براءه ولم يتأذ به أحد ولا فالأسرار أفضل انتهى سم (قوله ومجمله كما بحث الخ) تقدم خلافه أنفاً وبوافق ما تقدم قول عش وهما أي التعوذ والتسمية تابعان للقراءة أن سراً فسر وأن جهر الجهر لكن استثنى ابن الجزري في النشر من الجهر بالتعوذ غير الأول في قراءة الإدارة المعروف الآن بالمندارة فقال يستحب منه الأسرار لأن المقصود جعل القراءتين في حكم القراءة الواحدة اهـ وينبغي جريان مثله في التسمية للعلة المذكورة فليراجع اهـ وقد يقال مقتضى العلة المذكورة عدم استحباب التعوذ والتسمية بالكلية لأن ذنب الأسرار (قوله لينصت الخ) المتبادر رجوعه لقوله ومجمله الخ (قوله وبهذا) أي التعليل (قوله التعليل) أي لذنب الجهر في خارج الصلاة (قوله والأوجه أنه) أي التعوذ وقوله خارجها ليس احترازاً عن داخلها كما هو ظاهر وقوله سنة عين أي فيطالب من كل من المجتمعين للقراءة سم عبارة السيد البصري قوله سنة عين ينبغي أن يكون محل هذا حيث اجتمع جماعة على القراءة فانه الذي يتوهم فيه الاكتفاء بتعوذ واحد وإلا فلو قرؤا مرتين فلكل قراءة مستقلة فأن يتوهم الاكتفاء بتعوذ غير السابق لقراءة نفسه اهـ (قوله ويفرق بينهما) أي الاستعاذة (قوله وبه) أي بذلك الفرق قول الماتن (ويتعوز كل ركعة الخ) أي لحصول الفصل بين القراءتين بالركوع وغيره مغني ونهاية (قوله في كل) أي من الركعات (قوله وهو لها لا فتاحها الخ) أي والتعوذ للقراءة لا لافتتاح الصلاة وبه يعلم ما في الاضمار الأخير من الإيهام بصري (قوله ومن ثم) إلى قوله واخذ في النهاية والمغني ما يوافقه (قوله لقرب الفصل) قضيته أنه لو أطاله إعادة التعوذ وهو الوجه في شرح العباب وقياسه إعادة البسملة سم على حجج اهـ عش (قوله واخذ منه) أي من التعليل (قوله من أثناء السورة الخ) قوة هذا الكلام تقتضي أنه لا فرق في سن التسمية لمن ابتداء من أثناء سورة بين الصلاة وخارجها لكن خصه مر بخارجها فليحذر سم على حجج اقول ويوجه بان ما أتى به بعد الفاتحة من القراءة في صلاته يعد مع الفاتحة كانه قراءة واحدة والقراءة الواحدة لا يطلب التعوذ ولا التسمية في أثناءها نعم لو عرض للبصلي ما منعه من القراءة بعد الفاتحة ثم زال وأراد القراءة بعد سن له الاتيان بالبسملة لأن ما يفعله الآن ابتداء قراءة عش وقوله نعم لو عرض الخ قضيته أنه ليس للامام الاتيان بالبسملة فيما لو سكت بعد الفاتحة السكوت المسنون ثم ابتداء من أثناء السورة وقوله بالبسملة أي والتعوذ (قوله كما قاله الخ) أي استثناء براءة (قوله لافرق) اعتمده مراه سم عبارة السكردي قال القليوبي تكرر في أولها أي براءة وتندب في أثناءها عند شيخنا الرملي وقال ابن حجج والخطيب وابن عبد الحق تحرم في أولها وتكرر في أثناءها وتندب في أثناء غيرها اتفاقاً اهـ (قوله ان يبسمل) خبر كانت (قوله كل ما يتعلق بالقراءة) أي كاستيحي من نابه شيء في صلاته عش (قوله بخلاف ما إذا سكنت) إطلاقه صادق بالقليل وعبارة الأسنى ويكفيه التعوذ لو أحداً لم يقطع قراءته بكلام أو سكوت طويل ذكر ذلك في المجموع اهـ وقد يجمع بينهما بان ذلك في سكوت لا يكون بقصد الاعراض بصري

في التعوذ (قوله ولو سموا) انظر سبق اللسان (قوله حتى في جهرية الخ) في الروض في باب الاحداث وندب تعوذها أي للقراءة جهرها قال في شرحه وقضية كلام المصنف أنه يجهر بالتعوذ وأن أسر بالقراءة وليس كذلك بل هو على سبيلها أن جهر الجهر وأن سراً فسر إلا في الصلاة فيسره به مطلقاً على الأصح اهـ ثم ذكر أنه ليسن رفع الصوت بالقراءة ثم قال ومحل افضلية رفع الصوت إذا لم يخف براءه ولم يتأذ به أحد ولا فالأسرار أفضل اهـ (قوله والأوجه أنه) أي التعوذ وقوله خارجها ليس احترازاً عن داخلها كما هو ظاهر وقوله سنة عين أي فيطالب من كل من المجتمعين للقراءة (قوله لقرب الفصل) قضيته أنه لو طال أعاد التعوذ وهو الوجه وفي شرح العباب وقياسه إعادة البسملة (قوله لمن ابتداء من أثناء سورة) لافرق بين الصلاة وخارجها لكن خصه مر بخارجها فليحذر (قوله لافرق ان يبسمل) اعتمده مراه (قوله

بخلاف ما إذا سكنت إغراضاً أو تسكلم بأجنبي

(٥ - شرواني وابن قاسم - ثاني)

(قوله وإن قل) راجع للسكوت أيضا (قوله والحق الخ) قال في شرح العباب ويسن الاستياك أيضا كما قاله جمع متأخرون لكل سجدة تلاوة أو شكر سوا في الأول استاك للقرأة أم لا طال الفصل أم قرب غلي الوجه واما استياك للقرأة بعد السجود فينبغي بناؤه على الاستعاذة فان سنت سن وإلا وهو الأصح فلا ثم رايت بعضهم قال ولو قطع القرأة وعاد عن قرب فمقتضى ندب إعادة التعوذ إعادة السواك أيضا وهو ظاهر فيما ذكرته اه أي من بناء السواك على الاستعاذة سم (قوله بذلك) أي بإعادة التعوذ ذوق الماتن (وتتعين الفاتحة) أي قرأتها حفظا أو نظرا في مصحف أو تلقينا أو نحو ذلك وقوله كل ركعة أي في قيامها أو بدله المنفرد وغيره سرية كانت الصلاة أم جهرية فرضا أم نفلا مغنى زاد النهاية وقد يجب تكرير الفاتحة في الركعة الواحدة أربع مرات فأكثر كأن نذر أن يقرأ الفاتحة كلما عطس فعطس في صلاته فان كان في غير القيام وجب عليه أن يقرأ إذا فرغ من الصلاة وإن كان في القيام وجب عليه أن يقرأ إذا لا أن تكرير الفاتحة لا يضر كما ذكره القاضى حسين في فناويه اه قال ع ش قوله مر أن يقرأ إذا فرغ الخ ينبغي أن المعنى أنه يعذر في التأخير إلى فراغ الصلاة فلو خالف وقرأ في الركوع أو غيره اعتد بقرائه وقوله مر وجب عليه الخ ينبغي أن محل ذلك في المأموم مالم يعارضه ركوع الامام فان عارضه فينبغي أن يتابعه ويتدارك بعد وقوله مر حالا ظاهر أن عطس بعد فراغ القرأة الواجبة وإلا فينبغي أن يكمل الفاتحة عن القرأة الواجبة ثم يأتي بها عن النذر أم ركوع الامام كما تقدم وإلا آخرها إلى تمام الصلاة وبقي ما لو عرض له ذلك وهو جنب هل يقرأ وهو جنب أو يؤخر القرأة إلى أن يغتسل ويكون ذلك عذرا في التأخير فيه نظرو الأقرب الثاني حتى لو نذر أن يقرأ عقب العطاس كان محمولا على عدم المانع وبقي أيضا ما لو عطس قبل الشروع في القرأة فهل يشترط لوقوع القرأة عن الواجب القصد لأن طلبها للعطاس صارف عن وقوعها عن الواجب أم لا فاذا قرأها مرتين وقعت إحداها عن الركن والاخرى عن النذر وإن لم يعين مال لكل والأقرب الأول لأنه حيث لم يقصد وقت القرأة لغوا أو أوالوا اقتصر على مرة واحدة من غير قصد وركع فانه تبطل صلاته ع ش (قوله كل قيام) إلى قوله فلا اعتراض في النهاية والمعنى لإقوله ونفى الاجزاء إلى أنه صلى الله عليه وسلم (قوله وللخير المتفق عليه الخ) واما خبر من صلى خلف إمام فقرأه الامام له قرأة فضعيف عند الحفاظ كما بينه الدارقطني وغيره نهاية (قوله على الخلاف الشهير الخ) قال في جمع الجوامع وشرحه ونفى الاجزاء كنفى القبول أي في أنه يفيد الفساد والصحة قولان بناء للاول على أن الاجزاء السكفية في سقوط الطلب وهو الراجح وللثاني على أنه إسقاط القضاء فان ما لا يسقطه بان يحتاج إلى الفعل ثانيا قد يصح كصلاة فاقد الطهورين انتهى سم

وان قل والحق بذلك إعادة السواك (والأولى أكد) مما بعدها للاتفاق غلي ندبه فيها (وتتعين الفاتحة كل) قيام من قيامات الكسوف الأربعة وكل (ركعة) كما جاء عن نيف وعشرين صحابيا والخبر المتفق عليه لإصالة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب الظاهر في نفي الحقيقة لا كمالها وللخير الصحيح كما قاله أئمة حفاظ لا تجزئ صلاة لا يقرأ الرجل فيها بأمر القرآن ونفى الاجزاء وان لم يفد الفساد على الخلاف الشهير في الأصول

والحق بذلك إعادة السواك في شرح العباب في باب الوضوء في الكلام على الاستياك على الصلاة وأنه هل يأتي به في اثنا عشر ألفاظه ويسن أيضا كما قاله جمع متأخرون لكل سجدة تلاوة أو شكر وسكت عنهما لأن الصلاة قد تشملهما سوا في الأول استاك للقرأة أم لا طال الفصل أم قرب غلي الوجه واما الاستياك للقرأة بعد السجود فينبغي بناؤه على الاستعاذة فان سنت سن لأن هذه تلاوة جديدة وإلا وهو الأصح فلا ثم رايت بعضهم قال ولو قطع القرأة وعاد عن قرب فمقتضى ندب إعادة التعوذ وإعادة السواك أيضا وهو ظاهر فيما ذكرته اه باختصار وقوله فيما ذكرته اه أي من بناء السواك على الاستعاذة (قوله كل ركعة) (فرع) نذر قرأة الفاتحة كلما عطس فعطس في الصلاة في محل القرأة بعد قرأتها أيضا (قوله على الخلاف الشهير في الأصول) قال في جمع الجوامع قبيل العام وقيل إن نفي عنه القبول أي نفي عن الشيء يفيد الصحة وقيل بل النفي دليل الفساد ونفى الاجزاء كنفى القبول وقيل أولى بالفساد اه وقوله كنفى القبول قال في شرحه في أنه يفيد الفساد والصحة قولان بناء للاول على أن الاجزاء السكفية في سقوط الطلب وهو الراجح وللثاني على أنه إسقاط القضاء فان ما لا يسقطه بان يحتاج إلى الفعل ثانيا قد يصح كصلاة فاقد الطهورين ثم قال وفي الثاني أي وعلى الفساد في الثاني حديث الدارقطني وغيره لا تجزئ صلاة لا يقرأ الرجل فيها بأمر

لكن محله فيما لم تنف فيه العبادة لنفي بعضها وبفرض عدم هذا فلدليل على استعماله في الواجب (٣٥) الخبر الصحيح ايضا انه صلى الله عليه وسلم قال

للسنة صلاته اذا استقبلت
القبلة فكبر ثم اقرأ بأبم القرآن
ثم اصنع ذلك في كل ركعة
وصح ايضا انه صلى الله عليه وسلم كان
يقرأها في كل ركعة ومرو
خبر صلوا كما رأيتموني
أصلي وصح أنه نهي المؤمنين
به عن القراءة خلفه إلا بأبم
القرآن حيث قال لعلمكم
تقرؤن خلفي فلما نعم قال لا
تفعلوا إلا بفاتحة الكتاب
فانه لا صلاة لمن لم يقرأ بها
(إلا ركعة مسبوقة) فلا تتعين
فيها إلا نها وإن وجبت عليه
يتحملها الإمام عنه بشرطه
كما يأتي فلا اعتراض على
عبارة خلافه ما نزلنا زعماء
أن ظاهرها عدم وجوبها
عليه بالكلية وذلك لأن
المتبادر من تعيين الشيء عدم
قبوله لتحمل الغير له ومن
عدم تعيينه قبوله لذلك وقد
يتصور ذلك في كل الصلاة
لسبقه في الأولى وتحلفه عن
الإمام بنحو حجة أو نسيان
أو ببطء حركة فلم يرقم في
كل ما بعدها إلا والإمام
راكع (والبسطة) آية
كاملة (منها) عملا ويكفي
فيه للظن لاسيما إن قرب
من اليقين لاجتماع
الصحابة على ثبوتها في
المصحف بخطه مع تحريره
في تحريره عما ليس بقرآن
بل حتى عن نقطه وشكله
واثبات نحو أسماء السور

(قوله لكن محله) أي محل عدم الافادة أو محل الخلاف (قوله لم تنف فيه العبادة) كان المراد أجزاؤها
(قوله لنفي بعضها) قد يقال هذا يتوقف على كون الفاتحة بعضا من الصلاة وهو أول المسئلة إلا ان يقال كونها
بعضا في الجملة محل اتفاق إذ لا نزاع لاحد في أنها تكون من الصلاة بان قرئت فيها ولا في ثبوت قراءته عليه
الصلاة والسلام لا يها في الصلاة وإنما الخلاف في ان بعضيتها على وجه توقف الحقيقة عليها أو لا فليتأمل سم
(قوله وبفرض عدم هذا) أي قوله محله الخ (قوله على استعماله) أي نفي الاجزاء (قوله وصح انه الخ) واما قوله
تعالى فاقروا ما نيسر منه فوارد في قيام الليل أو محمول كخبر ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن على الفاتحة
أو على العاجز عنها جميعا بين الادلة مغنى زاد النهاية وخبر مسلم وإذا قرأنا فتصووا محمول على السورة لحديث
عبادة وغيره أي أنه صلى الله عليه وسلم نهي المؤمنين الخ ودل على أن محله القيام فلا تجزى في الركوع ما صح من قوله
صلى الله عليه وسلم اني نهيت أن أقرأ القرآن كما أوساجدا اه (قوله كما يأتي) أي في صلاة الجماعة مغنى (قوله
لا تفعلوا إلا بفاتحة الكتاب) هذا دليل دخول المأموم في عموم الاحاديث المتقدمة نهاية (قوله لمن ظنه)
عبارة للمغنى وظاهر كلامه عدم لزوم المسبوق الفاتحة وهو وجه والاصح انها وجبت عليه وتحملها عنه
الإمام وتظهر فائدة الخلاف فيما لو بان امامه محدثا أو في خامسة ان الركعة لا تحسب له لان الإمام ليس
اهلا لتحمل فعله المراد ان تعيينها لا يستقر عليه لتحمل الإمام لها عنه اه (قوله وذلك) أي عدم ورود
الاعتراض (قوله لتحمل الغير) صلة قبوله (قوله قبوله لذلك) قد يقال خصوص هذا القبول لا يفهم من عدم
التعين فضلا عن تبادره منه والمفهوم مجرد جواز الترك سم (قوله وقد يتصور) إلى قوله لا نهانزلت في المغنى
إلا قوله وفيه اصرح إلى ولا يكفرو قوله ولا بيقيني إلى والاصح وكذا في النهاية لا قوله واثبات إلى ولقوة
(قوله وقد يتصور ذلك الخ) أي سقوط الفاتحة في الركعات الاربع شرح بانض (قوله بنحو حجة الخ) أي
بان ادرك الإمام في ركوع الاولى فسقطت عنه الفاتحة لكونه مسبوقا ثم حصل له حجة عن السجود فيها
فتممكن منه قبل ان يركع الإمام في الثانية فأتى به ثم قام من السجود ووجده راكعا في الثانية وهكذا تأمل
زيادة اه ع ش (قوله ونسيان) أي للصلاة أو قراءة الفاتحة أو لشك فيها (قوله أو ببطء حركة) أي أو
قراءة (قوله بما بعدها) أي بعد الركعة الاولى (قوله راكع) أي أوها والركوع ولو نوى مفارقة امامه بعد
الركعة الاولى ثم اقتدى بامام راكع وقصد بذلك إسقاط الفاتحة عنه صححت في أوجه احتمالين كما في قوله بالوالد
رحمه الله تعالى واستقر رأيه عليه آخر انهاء وقوله ما لو فعل ذلك في بقية الركعات ع ش قول الماتن (والبسطة
الخ) ويجزئها حيث يجزئ بالفاتحة للاتباع رواه احدى عشر من صحابيا بطرق ثابتة كما قاله ابن عبد البر
نهاية (قوله كاملة) رد على من قال انها بعض اية كما قاله الشيخ عظيم شيخنا القول قد ينافيه قول المغنى وهي اية
كاملة من أول الفاتحة قطعاً وكذا فيما عدا برادة من باقي السور وعلى الاصح وفي قول انها بعض اية اه إلا ان
يكون الاول أي الخلاف من غير احتجابنا والثاني أي الاتفاق من أصحابنا (قوله في المصحف) أي في أوائل
السور نهاية ومغنى (قوله بخطه) أي المصحف في الكيفية واللون لا متبذرا عنه بلون أو كيفية ع ش (قوله مع
تحريره الخ) فلم يكن قرآنا لما أجازوا ذلك لانه يحمل على اعتقاد ما ليس بقرآن قرآنا ولو كانت للفصل كما
قيل لا ثبتت في أول برادة ولم تثبت في أول الفاتحة مغنى ونهاية (قوله واثبات نحو أسماء السور الخ) أي واما
نفس اسمائها فكما توقيفية ع ش ويجزئ (قوله والاعشار) أي الاحزاب والانصاف (قوله من بدع
الحجاج) ومع كون ذلك بدعة فليس محرما ولا مكروها بخلاف نقط المصحف وشكله فانه بدعة ايضا لكنه
سنة بجزمي (قوله ولقوة هذا) أي الظن (قوله ويؤيده) أي قول البعض (قوله واثباتها الخ) قال الزركشي

القرآن اه (قوله فيما لم تنف فيه العبادة) كان المراد اجزاؤها وقوله لنفي بعضها قد يقال هذا يتوقف على
كون الفاتحة بعضا من الصلاة وهو أول المسئلة إلا ان يقال كونها بعضا في الجملة محل اتفاق إذ لا نزاع لاحد
في أنها تكون من الصلاة بان قرئت فيها ولا في ثبوت قراءته عليه الصلاة والسلام لا يها في الصلاة وإنما
الخلاف في ان بعضيتها على وجه توقف الحقيقة عليها أو لا فليتأمل (قوله قبوله لذلك) قد يقال خصوص

والاعشار فيه من بدع الحجاج على انه جعلها بغير خطه ولقوة هذا قال بعض الأئمة انها منها يقينا ويؤيده واثباتها عند جماعة من قراء السبع

في البحر قال سليم الرازي في التريب لا يشترط وقوع العلم بالتواتر صفات المحدثين بل يقع ذلك باخبار المسلمين والكفار والعدول والفساق والاحرار والعبيد والكبار والصغار إذا اجتمعت الشروط اه وعبارة سم في شرح الورقات الصغير وهو اى التواتر ان يرويه جماعة يزيدون على الاربعة كما اعتمدته في جمع الجوامع ولو فساقا وكفار او ارقاء وانا انا اه وشمات العبارة للصبيان المميزين ع ش (قوله وصح من طرق الخ) فان قيل يشكل وجوبها في الصلاة بقول انس كان النبي ﷺ وابوبكر وعمر رضي الله تعالى عنهما يفتتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين كما رواه البخارى وبقوله ايضا صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم واني بكر وعمر وعثمان فلم اسمع احدا منهم يقول بسم الله الرحمن الرحيم كما رواه مسلم اجيب بان معنى الاول كانوا يفتتحون بسورة الحمد ويبدئونه ما صح عن انس كما قال الدارقطني انه كان يجهر بالبسملة وقال لا الوان اقتدى بصلاة النبي ﷺ واما الثاني فقال ائمتنا انه رواية للفظ الاول بالمعنى الذي عبر عنه الراوى بما ذكر بحسب فهمه ولو بلغ الخبر بلفظه كما في البخارى لا ضاب إذ اللفظ الاول هو الذي اتفق عليه الحفاظ معنى ونهاية (قوله ولا يبينى لم يصحبه تواتر الخ) قضيته أنه لا فرق بين العالم به وغيره ع ش (قوله من أول كل سورة الخ) قال النووي في التبيان ما حاصله وعلى هذا الواسط القارىء البسملة في قراءة الاسباع والاجزاء لا يستحق شيئا من المعلوم الذي شرطه الواقف ويوجه بان الواقف إنما شرط لمن يقرأ سورة يس مثلاً ومن ترك البسملة يصدق عليه انه لم يقرأ السورة المشروطة وقد يفرق بينه وبين مستاجر لعمل اتي ببعضه حيث يستحق القسط من المسمى بان المدار هنا على ما شرطه الواقف وهو لم يوجد فلا يستحق شيئا ع ش وقره المدابغى والاجهورى (قوله بالفرق) أى بين انا أعطيناك وغيرها من السور (قوله ما عدا براءة) استثناء من كل سورة (قوله ومن ثم حرمت الخ) عليه منع ظاهر وفي الجمعى ما يدل على خلافه فراجع سم عبارة ع ش قوله مر سورة براءة اى فلو اتي بها في اولها كان مكروها خلافاً للحج حيث قال بالحرمة اه عبارة شيخنا فتكره البسملة في اولها وتسئ في اثنائها كما قاله الرملى وقيل تحرم في اولها وتكره في اثنائها كما قاله ابن حج كابن عبدالحق والشيخ الخطيب اه قول المتن (وتشديداتها) اى لانها هيئات لحروفها المشددة وجوبها شامل لحياتها فالحكم على التشديد بكونه من الفاتحة فيه تجوز ولذا عبر في المحرر بقوله وجب رعاية تشديداتها فلو عبر بها لكان أولى معنى (قوله منها) الى المتن في النهاية والمعنى الى قوله كان قرأ الى يبطل (قوله وهى اربع عشرة) منها ثلاث في البسملة نهاية ومعنى (قوله فتخفيف مشدداً) اى حيث كان قادراً نهاية (قوله كان قرأ الرحمن الخ) اقره ع ش (قوله لان ظهورها لحن) قد يقال اللحن الذى لا يغير المعنى لا يبطل سم وقد يقال المراد باللحن هنا الابدال وفي الجبرى مانصه والمعتد انه متى تلم الابدال وعلم ضرورة وإن لم يغير المعنى والخلاف في تغيير المعنى إنما هو معتبر في اللحن اى في الاعراب ونحوه (قوله يبطل قراءته الخ) عبارة النهاية والمعنى لم تصح قراءة تلك الكلمة لتغييره نظماً اه أى فيعيد على الصواب ولا تبطل صلاته وإن كان عامداً عالماً حيث لم يغير المعنى ع ش (قوله لا عكسه) عبارة النهاية والمعنى والاسنى وشرح بافضل ولو شد تخففاً اسماً واجزاه اه اى اتي بسبب ع ش قال السيد البصرى انظر هل المراد مجرد التشديد او لومع زيادة حرف محل تأمل اه اقول وظاهر ان مرادهم هو الاول واما إذا شد تخفيف مع زيادة حرف اخر فيظهر اوفيه تفصيل الزيادة الاتي في التنبيه (قوله كفر) ينبغى ان اعتقد المعنى حينئذ بخلاف من اعتقد خلافه وقصد الكذب فليراجع سم عبارة الكردي عن الايعاب هذا اى الكفران قصده بخلاف ما إذا قصد القراءة الشاذة وان ايا انما خففت لكرهاته ثقل تشديدها بعد كسرة فانه يحرم ثم يحتمل عدم بطلان صلاته

هذا القول لا يفهم من عدم التعين فضلاً عن تبادره منه والمفهوم مجرد جواز الترك (قوله حرمت أولها) عليه منع ظاهر وفي الجمعى ما يدل على خلافه فراجع (قوله لان ظهورها لحن) قد يقال اللحن الذى لا يغير لا يبطل (قوله كفر) ينبغى ان اعتقد المعنى حينئذ بخلاف من اعتقد خلافه وقصد الكذب فليراجع (قوله ولا يسجد للسمر) يحتمل انه نفي لجموع علم وتعهد فيصدق بثلاث صور (قوله

وصح من طرق أنه ﷺ عدها آية منها وأنه قال إذا قرأتم الحمد فاقروا بسم الله الرحمن الرحيم انها ام القرآن وأم الكتاب والسبع المناني وبسم الله الرحمن الرحيم احدى آياتها وفيه اصرح رد على من كره تسميتها ام القرآن ولا يكفر نافي بالبسملة اجماعاً كما ثبتها خلافاً لمن وهم فيها لما تقرر ان الاصح ان ثبوتهما ظني لا يقيني ولا تكفير بظني ثبوتهما ولا نفياً بل ولا يبينى لم يصحبه تواتر وإن اجمع عليه كانكار ان لبنت الابن السدس مع بذت الصلب والاصح انها آية كاملة من اول كل سورة كما صرح به خبر مسلم في انا أعطيناك ولا قائل بالفرق ما عدا براءة لانها نزلت بالسيف باعتبار أكثر مقاصدها ومن ثم حرمت أولها كما هو ظاهر (وتشديداتها) منها وهى اربع عشرة فتخفيف مشدد كان قرأ الرحمن بفك الادغام ولا نظر لكون ال لما ظهرت خلفت الشدة ولم يحذف شيئاً لان ظهورها لحن فلم يمكن قيامه مقامها يبطل قراءته لانه حرمان اولها ما كان لا عكسه ولو علم معنى إياك التخفف وتعهد كفر

للسهو (و) تجبر رعاية جميع
حروفها فحينئذ (لو أبدل)
حاء الحمد لله هاء أو نطق
بقاف العرب المترددة
بينها وبين القاف والمراد
بالعرب المنسوبة إليهم
أخلاقهم الذين لا يتدبرهم
ولذا نسبها بعض الأئمة
لأهل الغرب وصعيد مصر
بطلت إلا إن تعذر عليه
التعلم قبل خروج الوقت
واقضاء كلام جمع بل
صريحه الصحة في قاف
العرب وإن قدر ضعيف
لما في المجموع أنه إذا نطق
بسين متزدة بينها وبين
الصاد بطلت إن قدر وإلا
فلا ويجزى ذلك في سائر
أنواع الأبدال وإن لم يتغير
المعنى كالعالمون فحينئذ لو
أبدل (ضادا) منها أي أتى
بدلها (بظام) وزعم أن
الباء مع الأبدال إنما تدخل
على المتروك مردود كما مر
مع تحريره في الخطبة (لم
تصح) قراءته لتلك الكلمة
(في الأصح) لتغييره النظم
والمعنى لأدضل بمعنى غاب
وظل يفعل كذا بمعنى فعله
نهارا ولا نطق لعسر التمييز
وقرب المخرج لأن الكلام
كما تقرر فيمكنه النطق
بها ومن ثم صرحوا بأن
الخلاف في قادر لم يعتمد
وعاجز أمكنه التعلم فترك

لأن المعنى لم يتغير عند مراعاة ذلك القصد ويحتمل البطلان لأن نقص الحرف في الشاذة مبطل وإن لم يتغير
المعنى وترك الشدة كثرة الحرف والوجه الأول لما يأتي من ردعلة الثاني اه (قوله لأنه) أي إلا بانهاية
ومعنى أي بالقصر عش (قوله ضوء الشمس) أي فكانه قال نعبد ضوء الشمس ومعنى ونهاية (قوله وإلا)
أي بان كان ناسيا أو جاهلا لنهاية ومعنى عبارة سم يحتمل أنه في المجموع علم وتعبد فيصدق بثلاث صور اه
(قوله سجد للسهو) أي في تخفيف إياك ومثله كل ما يبطل عمده ومثله كسر كاف إياك نعبد لاضها لأن
الكسرة يغير المعنى ومتى بطل المعنى أو استحال إلى معنى آخر كان مبطلا مع التعمد وهذا السجود للخلل
الحاصل بما فعله وليس لإرادته للسجود مغنية عن إعادته على الصواب وفي سم على المنهج (فرع) حيث
بطلت القراءة دون الصلاة فتى ركع عمدا قبل إعادة القراءة على الصواب بطلت صلاته كما هو ظاهر فليتأمل
عش (قوله) وأنطق بقاف العرب الخ) خلا فالشيخ الاسلام والنهائية والمعنى وغيرهم من المتأخرين كشيخنا
فاعتمدوا الصحة مع الكراهة قال الكردى وكلام سم في شرح أبي شجاع يميل إلى ما اختاره الشارح من
البطلان اه (قوله المنسوبة الخ) ضمة جرت على غير من هي له فكان الأولى الأبرار (قوله ويجزى) إلى قوله
قيل في النهاية والمعنى إلا قوله وإن لم يتغير إلى لو أبدل (قوله ويجزى ذلك) أي بطلان القراءة بالأبدال (قوله)
وإن لم يتغير المعنى الخ) وفاقا لاطلاق النهاية والمعنى وشرح المنهج (قوله) لم تصح قراءته لتلك الكلمة) أي
وتجب إعادتها وما بعده قبل الركوع فان ركع قبل إعادتها بطلت صلاته إن كان عامدا عالما وإلا لم تحسب
ركعته شيئا عبارة البجيرمي أي ويجب عليه استئناف القراءة ولا تبطل صلاته إلا أن غير المعنى وكان عامدا
عالما اه قلبوني والمعتمد أنه متى تعمد الأبدال ضرر وإن لم يتغير المعنى لأن الكلمة حينئذ صارت اجنبية كما نقله
سلطان عن مروقره العزبي اه وهو ظاهر النهاية والمعنى وشرح المنهج كما مروى عن عش ما يصح
به قول المتن (في الأصح) ولو أبدل الضاد بغير الظالم تصح قراءته قطعاً بانهاية ومعنى (قوله لتغييره النظم الخ)
وقياسا على باقي الحروف بانهاية ومعنى قال عش ومنها كما قاله حجج إبدال حاء الحمد هاء فتبطل به خلافا للقاضى
حسين في قوله لا تبطل به لأنه من المتن الذى لا يغير المعنى اه (قوله في قادر) أي بالنطق على الصواب (قوله)
وعاجز أمكنه التعلم الخ) ينبغى أن لا تنعقد صلاته إلا إذا ضاق الوقت ثم إن قصر في التعلم أعادوا إلا فلا وحينئذ
فقوله لم تصح قراءته لتلك الكلمة معناه بالنسبة لهذا أن صلاته لا تجزئه مع قراءة هذه الكلمة كذلك أن
كان قصر في التعلم ومعناه بالنسبة للقادر الذى لم يعتمد أن صلاته لا تصح ما لم يتدارك الصواب سم (قوله)
عنه) أي عن التعلم (قوله وقادر عليه) أي على النطق بالصواب سم (قوله أن علم) أي التحريم سم (قوله)
بذل الذين) (فرع) في فتاوى السيوطى مانصه مسئلة إذا قال المصلى الصراط الذين يزيادون هل تبطل

وعاجز أمكنه التعلم فترك) ينبغى أن يجزى فيه ما قدمناه في العاجز عن تكبيرة الإحرام في العباب ويؤخر أى
وجوب الصلاة عن أول الوقت للتعلم فان ضاق عنه أي عن التعلم ترجم عنه أي عن التكبير بآي لغة شاء ثم إن
قصر في التعلم أعادوا إلا فلا اه وحينئذ فقوله لم تصح قراءته لتلك الكلمة معناه بالنسبة لهذا أن صلاته لا تجزئه
مع قراءة هذه الكلمة كذلك أن كان قصر في التعلم ومعناه بالنسبة للقادر الذى لم يعتمد أن صلاته لا تصح ما لم
يتدارك الصواب (قوله وقادر عليه) يحتمل أن المراد وقادر على التعلم كما قد يتبادر من ذكر هذا عقب قوله اما
عاجز عنه أي عن التعلم كما هو المتبادر منه وفيه أنه قد يشكل قوله معتمده إذ لا يظهر الوصف بالتعمد إلا للقادر
على النطق على الصواب بالفعل وأيضا فظاهر قوله بل تبطل صلاته أنها تنعقد سواء اتسع الوقت أو ضاق ثم
تبطل عند النطق بما ذكر وفيه نظر بل ينبغى انعقادها عند ضيق الوقت وعدم بطلانها لكونه تلزمه الاعادة كما
تقدم نظيره في العاجز عن تكبيرة الإحرام بالبرنية أو ما عند اتساعه فيحتمل أن لا تنعقد ويحتمل أن يقال إن
احتمل التعلم عند الوصول إلى محل الخلل انعقدت إلا فلا ويحتمل أن المراد وقادر على النطق بالصواب فيكون
المراد بالقادر هنا هو المراد به في قوله أو لا بأن الخلاف في قادر لم يعتمد على هذا فلا إشكال هذا وينبغي رد
الاحتمال الأول (قوله ولو أتى بذال الذين) (فرع) في فتاوى السيوطى مانصه مسئلة إذا قال

أما عاجز عنه فيجزئه قطعاً وقادر عليه متممه له فلا يجزئه قطعاً بل تبطل صلاته إن علم ولو أتى بذال الذين

صلاته أم لا الجواب الظاهر التفرقة في ذلك بين العامد وغيره اه وكان وجهه أن زيادة أل نطق بأجني وهو يبطل مع العمداى وعلم التحريم ولا يبطل مع غير ذلك سم (قوله مهملة) أى وزايا وقال المستقيم بالهزة بدل القاف شيخنا (قوله مطلقا) أى قدر على النطق بالصواب أم لا تعمد أم لا (قوله ضعيف) إذا المعتمدان لا بدال مع العمد والعلم يبطل ولو بغير المعنى كما مر (قوله لا إيهام) مبالغة في نفي التنافي (قوله في نظيره) أى نظير ذلك البعض (قوله متى خفف القادر) أى على النطق بالصواب ومثله القادر على التعلم ولم يضق الوقت كما علم بما مر (قوله كانا أنطيناك) مثال لا بدال بالقراءة الشاذة (قوله في الفاتحة) تنازع فيه، لا أفعال الأربعة (قوله فان غير المعنى الخ) خرج به ما لو لحن لحننا بغير المعنى كفتح النون من مالك يوم الدين فان كان عامدا عالما حرم ولم تبطل به صلاته وإلا فلا حرمه ولا بطلان ومثله فتح دال نعيد ولا تضر زيادة بعد كاف مالك لان كثيرا ماتت وحروف الاشباع من الحركات ولا يتغير بها المعنى ع ش عبارة شيخنا وأما اللحن الذى لا يغير المعنى كان قال نعيد بكسر الباء أو فتحها فلا يضر مطلقا لكنه يحرم مع العمد والعلم اه وباتى عن سم ما يوافقه (قوله لا ضمها) أى فلا يضر مطلقا ويحرم مع العمد والعلم كما مر آنفا (قوله وعلم) أى التحريم سم (قوله بطلت صلاته) هذا واضح في الفاتحة إذالم يعده وفيها وفي غيرهما إذا صار كلاما اجنبيا أما إذا لم يخرج بالتغيير عن كونه ذكرا أو دعاء ولم يقصده القراءة لانه ان قصدها فتلاعب فيما يظهر فتبطل فجل تأمل ولعل الأقرب حيث نعدم البطلان بصرى وقوله إذالم يعده ليس بقيد وقوله ولم يقصده الخ يظهر ان الاطلاق هنا كقصد القراءة لان المقام صارف الى القراءة والله اعلم (قوله والافقراته الخ) ان رجع ايضا لقوله فان غير المعنى اقتضى بطلان القراءة بلحن لا يغير المعنى وهو ممنوع وأيضا يدخل في ذلك ابدال لا يغير المعنى كالعلمون بالواو فيفيد انه لا تبطل صلاته به مع القدرة والتعمد والعلم وفيه نظر وان كان نظيره ما افاده كلامهم في اللحن الذى لا يغير المعنى من عدم بطلان الصلاة مطلقا وقد قال مر بالبطلان اه سم عبارة ع ش وفي حج ان بما لا يغير المعنى قراءة العالمين بالواو أى بدل الياء اه اقول وينبغي بطلان صلاته به إذا كان عامدا عالما لانه ابدال حرفا بغيره اه اقول قديقال ان الابدال مستثنى منه بدليل قوله السابق آنفا وان لم يغير المعنى كالعالمون الصريح في أن تغيير المعنى ليس بشرط في الابدال بل قديم مع الرجوع الى تغيير المعنى قوله الآتى فيما إذا تغير الخ للزوم استدراكه لورجع الى ذلك ايضا (قوله فلا يبنى عليها) أى بعد إعادتها على الصواب (قوله واجروا هذا التفصيل) أى بطلان الصلاة مع العمد والعلم وبطلان القراءة بدونها كردى (قوله في القراءة الشاذة الخ) قضية ذلك انها لو تغير المعنى لم يبطل بها الصلاة ولا القراءة ويصرح بذلك قول الروض

المصلى الصراط الذين بزيادة أل هل تبطل صلاته أم لا الجواب الظاهر التفرقة في ذلك بين العامد وغيره اه وكان وجهه ان زيادة أل نطق بأجني وهو يبطل مع العمداى وعلم التحريم ولا يبطل مع غير ذلك وقد يقال قضية ما يأتى في الجماعة من صحة صلاة الفاظ والواو مع زيادة حرف أو أكثر إذ قد يتكرر التكرير ومن صحة صلاة من شدد مخففا وان تعمد مع انه زاد حرفا عدم البطلان هنا مطلقا إلا ان تخص الصحة في نحو الفاظ بالمعذور على ما يأتى لنا هناك ويفرق بين التشديد وغيره بعدم تميز الزيادة في التشديد فليتأمل وقد يفرق بان زيادة أل هنا ينافي ظاهرها الاضافة لانها لا تتبادر معها (قوله وإلا فقراته) ان رجع ايضا لقوله فان غير المعنى اقتضى بطلان القراءة بلحن لا يغير المعنى وهو ممنوع (قوله وإلا فقراته) يدخل فيه ابدال لا يغير المعنى كالعالمون بالواو فيفيد انه لا تبطل صلاته مع القدرة والتعمد والعلم وفيه نظر وان كان نظيره ما افاده كلامهم في اللحن الذى لا يغير المعنى من عدم بطلان الصلاة مطلقا وقد قال مر بالبطلان (قوله واجروا هذا التفصيل في القراءة الشاذة) قضية ذلك أنها لو لم تغير المعنى لم تبطل بها الصلاة ولا القراءة ويصرح بذلك قول الروض واغفر القراءات السبع حكم اللحن اه ولا شك ان اللحن الغير المتغير للمعنى لا يبطل الصلاة ولا القراءة وكذلك أصله وتصح القراءة الشاذة ان لم يكن فيها تغيير معنى ولا زيادة حرف ولا نقصانه اه ونؤخذ من ذلك ان إدغام ميم الرحيم في ميم مالك الذى هو قراءة شاذة لا يبطل الصلاة ولا القراءة لانه لا يغير

مهملة بطلت قيل على الخلاف وقيل قطعا فزعم عدم البطلان فيها مطلقا لانه لا يغير المعنى ضعيف (تنبيه) وقع في عباراتهم في فروع هنا ما يؤهم التنافي والتحقيق أنه لا إيهام وأنهم إنما أطلقوا في بعضها اتكالا على ما فهم من كلامهم في نظيره وقد بينت ذلك في شرح العباب بما حاصله أنه متى خفف القادر مشددا أو لحن أو أبدل حرفا بآخر ولم يكن الابدال قراءة شاذة كانا أنطيناك أو ترك الترتيب في الفاتحة أو السورة فان غير المعنى بأن بطل أصله أو استحال الى معنى آخر ومنه كمر كاف إياك لا ضمها وعلم وتعمد بطلت صلاته وإلا فقراته تلك الكلمة فلا يبنى عليها إلا ان قصر الفصل ويسجد للسهو فيما إذا تغير المعنى بما سها به مثلا لان ما أبطل عمده يسجد لسهوه وأجروا هذا التفصيل في القراءة الشاذة اذا غيرت المعنى وأطلقوا البطلان بها اذا اشتملت على زيادة حرف أو نقصه

ولغير القراء آت السبع حكم اللحن اهو لاشك أن اللحن الغير المغير للمعنى لا يبطل الصلاة ولا القراءة وكذا قول اصله وتصح بالقراءة الشاذة ان لم يكن فيها تغيير معنى ولا زيادة حرف ولا نقصائه اه سم (قوله حمله) اى اطلاقهم (قوله من عطف الخاص) وهو ما اشتملت على زيادة حرف او نقصه و (قوله على العام) وهو المغير للمعنى الصادق للمغير بهما وبدونهما و (قوله فيختص ذلك) اى ما اشتملت على زيادة حرف او نقصه (قوله بالزيادة الخ) اظهار في مقام الاضمار (قوله او النقص) الوجه انه يضر النقص من الفاتحة وان لم يغير المعنى سم اى كما يفيد اطلاقهم البطلان بتخفيف مشدد (قوله ويؤيده) اى الاختصاص (قوله لها) اى الاشتمال على زيادة حرف او نقصه (قوله لم تبطل مطلقا) اى بل ان كان مفهما سم (قوله وتصريحهم الخ) كقوله و اقتصاره الخ وانه الخ عطف على قوله حذف المصنف (قوله بذلك التفصيل) ظاهره بطلان الصلاة مع التغير والعمد والعلم و بطلان القراءة بدونها وفيه ما تقدم عن سم وايضا كلامهم كالصريح في ان تخفيف مشدد من الفاتحة يضر وان لم يغير المعنى (قوله هذا) اى تخفيف المشدد (قوله لان زيادة الحرف) حق المقام نقص الحرف (قوله تشمل ذلك) اى تخفيف التشديد (قوله مطلقا) اى غير المعنى اولا (قوله وتحرم القراءة بشاذ) الظاهر ان محله اذ قصد انه قران واما لو قرأها لا على انها قران فلا يحرم وينبغي ان يستثنى ما اذا قرأها ليعلمها الغير حتى تتميز عن غيرها من المتواتر ويعلم انها قد قرئ بها وانما روى واحدا سم (قوله مطلقا) اى غير المعنى اولا (قوله وهو ما رآه السبعة) اعتمد هذا غير واحد تبعه للتوى وغيره كردى (وقيل العشرة) قال البغوى وتبعه السبكي وولده التاج واعتمد الطبرلاوى وهو المعروف عند أئمة القراء كردى (قوله وتلفيق قراءتين الخ) اى يحرم كما هو صريح السياق اى بشرط ارتباط المقروء ثانيا بالمقرء واولا اخذنا ما ياتى عن المجموع وكأنه اى الشارح اشار الى ذلك بالمثال يجعله حالا مقيد وحينئذ هذا مفهوم قول المجموع الاتى بشرط ان لا يكون الخ وقوله لا يستلزمه الخ لتعليل للاشتراط المذكور والهاء فى لا يستلزمه راجعة للنفي فى قوله ان لا يكون الخ لا للنفي وقوله ثم ان غير الخ تفصيل للنفي دون النفي لانه مع

المعنى إلا أن يقال الحرفان المدغمان أقل من المظهرين فى الادغام نقص فى الجملة فتبطل ثم رأيت كلام الشارح الاتى فى شرح ولا يجوز نقص حروف البديل لا يقال القراءة الشاذة الادغام مع قراءة ملك بلا الف فلو ادغم مع قراءة ملك بالالف كان من قبيل زيادة الحرف فى الشاذة وهو مبطل لانا نقول الزيادة المبطله فى الشاذة هى الزيادة على القراءة المتواترة بان تتضمن زيادة ليست فى المتواترة والف ملك ليست كذلك لوجودها فى المتواترة على ان الشارح بين ان الزيادة لا تضر إلا ان غيرت وزيادة الف ملك لا تغير فليتأمل وفى التبيان للمصنف ما نصه فصل يجوز قراءة الفاتحة بالقراءة السبع المجموع عليها ولا يجوز بغير السبع ولا بالروايات الشاذة المنقولة عن القراء السبعة وسيأتى فى الباب ان شاء الله تعالى بيان اتفاق الفقهاء على استنباط من قرأ بالشواذ اقرأ بها قال أصحابنا وغيرهم لو قرأ بالشواذ فى الصلاة بطلت صلاته ان كان عالما وان كان جاهلا لم تبطل ولم تحسب له تلك القراءة وقد نقل الامام ابو عمرو وابن عبد البر الحفاظ اجماع المسلمين على انه لا يجوز القراءة بالشواذ وان لا يصلى خلف من يقرأ بها اه وقوله بطلت صلاته ان كان عالما يمكن محله على ما يغير المعنى فلا يخالف ما تقدم عن الروض واصله (قوله او النقص) الوجه انه يضر النقص من الفاتحة وان لم يغير المعنى (قوله لم تبطل مطلقا) اى بل ان كان مفهما (قوله وتحرم القراءة بشاذ) الظاهر ان محله اذ قصد انها قران واما لو قرأها على انها قران فلا تحريم وينبغي ان يستثنى ما اذا قرأها ليعلمها الغير حتى تتميز عن غيرها من المتواتر ويعلم انها قد قرئ بها وانما روى واحدا (قوله وتلفيق قراءتين) اى يحرم كما هو صريح السياق اى بشرط ارتباط المقرء ثانيا بالمقرء واولا اخذنا ما ياتى عن المجموع وكأنه اشار الى ذلك بالمثال يجعله حالا مقيد وحينئذ هذا مفهوم قول المجموع الاتى بشرط ان لا يكون الخ وقوله لا يستلزمه الخ لتعليل للاشتراط والهاء فى لا يستلزمه راجعة للنفي فى قوله ان لا يكون الخ لا للنفي وقوله ثم ان غير الخ تفصيل للنفي دون النفي لانه مع عدم الارتباط لا يتغير لاذن لازم تغير المعنى تحق الارتباط

ويتعين محله كما أشار اليه بعضهم على أنه من عطف الخاص على العام فيختص ذلك بما إذا تغير المعنى بالزيادة أو النقص ويؤيده حذف المصنف لهما فى فتاويه وتبيناه و اقتصاره على تغيير المعنى وأنه لو لفظ بحرف أجنبي لم تبطل مطلقا وتصريحهم بذلك التفصيل فى تخفيف المشدد مع ان فيه نقص حرف ولا يقال هذا ليس فيه الانقص هيئة لان زيادة الحرف فى الشاذ تشمل ذلك فاندفع الاخذ بظاهر كلامهم من البطلان فى الزيادة والنقص مطلقا وتحرم القراءة بشاذ مطلقا قيل اجماعا و اعترض وهو ما رآه السبعة وقيل العشرة وانتصر له كثيرون وتلفيق قراءتين كنصب آدم وكلمات أو رفعهما وفى المجموع يسن لمن قرأ بقراءة من السبع أن يتم بها ولا إجاز بشرط أن لا يكون مقرأه بالثانية مرتبطا بالاولى

عدم الارتباط لا يتغير المعنى إذ من لازم تغيير المعنى تحقق الارتباط سم (قوله أى لا استلزامه الخ) قديقال
هذا الاستلزام موجود مع الارتباط وعدمه وتغيير المعنى وعدمه فلو اقتضى المنع اقتضاه مطلقاً مع أنه ليس
كذلك سم ولك منع وجود ذلك الاستلزام مع عدم الارتباط (قوله بأن يأتى) الى قوله ولو ترك في النهاية
والمعنى لا قوله ومن ثم الى فلو وقوله خلافاً الى او طال وقوله بأن تعمد الى استأنفه وقوله وبه الى يفرق وقوله
ويحرم الى يحتاط (قوله مناط الاعجاز) اى مرجعه عش (قوله لم يعتد به) اى بالنصف الثانى (مطلقاً)
أى سواء كان البدء بذلك سهواً أو عداً (قوله ثم ان سها بتأخير الاول) أى بأن كانت بدايته بالنصف الثانى ثم
الاول على وجه السهو سم (قوله ولم يطل فصل) اى بين النصف الاول والمؤخر وإرادة التكميل سم
(قوله بنى عليه) اى على النصف الاول (قوله ان تعمد تأخير) ليس بقيد فان الاستئناف لا بد منه بكل حال
حيث قصد التكميل رشيدى وعش (قوله وقصد به التكميل) اى ولم يغير المعنى ولا بطلت صلانه نهاية
ومعنى (قوله كذلك) اى يجب استأنافه (قوله اى بين فراغه) اى النصف الاول (قوله وإرادة تكميله)
الاولى والبناء أو وتكميله لانه لا يلزم من إرادة التكميل التكميل فوراً مع أنه المقصود بجزمى (قوله لما
يأتى) اى انفافى الموالاة وهو تعليل للتقييد بالتعمد (قوله انه الخ) اى السكوت بيان لما يأتى (قوله إلا ان
يفرق كما يأتى) اى فى قوله وفارق ما سرفى الترتيب الخ وفى هذا الفرق الاثنى شىء لان طول الفصل به بعد فراغ
النصف الاول المؤخر إنما يفوت به الموالاة لا الترتيب سم وفى الرشيدى نحوه (قوله استأنفه) اى الاول
وجز بار هو جواب وان تعمد الخ (قوله وبه الخ) اى بالتعليل (قوله مطلقاً الخ) اى قصد التكميل اولا (قوله
ونظيره فى نحو الوضوء الخ) ومن النحورى الجمار عش (قوله والطواف) لم تظهر صورة الترتيب الحقيقي
فيه رشيدى (قوله مطلقاً) اى قصد به التكميل اولا عش (قوله بان هذا) اى ترتيب الفاتحة (قوله
ويحرم الخ) اى ترك الترتيب هو عطف على مناط الاعجاز ولو قال ويجب الخ لاستغنى عن تقدير الترك قال
سم كلامه تصريح بحرمة الابتداء بالنصف الثانى مع الاتيان بالاول بعده بقصد التكميل بل ينبغى حرمة
الابتداء بالنصف الثانى مطلقاً حيث قصد القراءة الواجبة بخلاف ما إذا اختار ان يأتى به وحده لا للقراءة
الواجبة ثم يأتى بتمامها اه (قوله استأنف قراءة تلك الكلمة) أى مطلقاً وينبغى حيث لم يطل الفصل
الا كتمام بالاتيان به إذا كان اخر او وما بعده إذا لم يكن سم (قوله وإلا فالصلاة) اى ان علم التحريم
(قوله حتى يأتى به الخ) كالصريح فى انه لا يجب استئناف قراءة تلك الكلمة ثم يحتمل تقييد الفصل بالعمداً اخذاً
بما يأتى ان الطول إنما يقطع الموالاة إذا كان عمداً ويحتمل الاطلاق ويفرق بين موالاة الحروف وموالاة
الكلمات إذا اختلل بفصل الحروف اشد واقرب الى اختلال المعنى وكذا قوله السابق استأنف قراءة تلك
الكلمة يحتمل تقييده بما إذا طال الفصل عمداً أو مطلقاً على ما تقرر وإلا كفى الاتيان بالحرف المترك
وما بعده سم ولعل الاقرب الاحتمال الثانى فيها لظهور الفرق المذكور (قوله بما مر) اى فى التنبيه
(قوله وتجب) الى قوله وقال فى المعنى لا قوله واستمر على الاوجه الى المتن فى النهاية (وتجب موالايتها)

(قوله أى لا استلزامه) قديقال هذا الاستلزام موجود مع الارتباط وعدمه وتغيير المعنى وعدمه فلو اقتضى
المنع اقتضاه مطلقاً مع أنه ليس كذلك (قوله ثم ان سها) اى بان كانت بدايته بالنصف الثانى ثم الاول على
وجه السهو (قوله ولم يطل فصل) اى بين النصف الاول والمؤخر وإرادة التكميل (قوله إلا ان يفرق كما
يأتى) اى فى قوله وفارق ما سرفى الترتيب الخ وفى هذا الفرق الاثنى شىء لان طول الفصل بعد فراغ النصف
الاول المؤخر إنما يفوت به الموالاة لا الترتيب فليتأمل (قوله بان هذا لكونه الخ) تصريح بحرمة الابتداء
بالنصف الثانى مع الاتيان بالاول بعده بقصد التكميل بل ينبغى حرمة الابتداء بالنصف الثانى مطلقاً حيث
قصد القراءة الواجبة بخلاف ما إذا اختار ان يأتى به وحده لا للقراءة الواجبة ثم يأتى بتمامها (استأنف
قراءة تلك الكلمة) مطلقاً ينبغى حيث لم يطل الفصل الا كتمام بالاتيان به إذا كان اخر او بما بعده إذا لم
يكن (قوله حتى يأتى به قبل طول الفصل) كالصريح فى انه لا يجب استئناف قراءة تلك الكلمة ثم يحتمل

أى لا استلزامه هيئته لم يقرأ
بها أحد ثم ان غير المعنى
ابطال وإلا فلا (ويجب
ترتيبها) بأن يأتى بها على
نظمها المعروف للاتباع
ولانه مناط الاعجاز ومن ثم
وجب ولو خارج الصلاة
فلو بدأ بنصفها الثانى مثلاً لم
يعتد به مطلقاً ثم ان سها
بتأخير الاول ولم يطل فصل
بنى عليه وان تعمد تأخير
وقصد به التكميل خلافاً
لما اوجهه كلام الزركشى
أنه إذا لم يقصد شيئاً كذلك
او طال فصل اى بين فراغه
وارادة تكميله بأن تعمد
السكوت لما يأتى انه سهو
لا يضرو لو مع طوله إلا ان
يفرق كما يأتى استأنفه لان
قصد التكميل به صارف
وبه يندفع ما اطال به
الاستنوى وغيره فى حسبان
مطلقاً ويفرق بين هذا
ونظيره فى نحو الوضوء
والاذان والطواف والسعى
فانه يعتد بما أتى به ثانياً فى
محله مطلقاً بان هذا لكونه
مناط الاعجاز ويحرم خارج
الصلاة أيضاً يحتاط له
أكثر ولو ترك حرفاً
مثلاً متعمداً استأنف
قراءة تلك الكلمة ان لم
يغير المعنى وإلا فالصلاة
أو غير متعمد لم يعتد بما
بعده حتى يأتى به قبل
طول الفصل كما علم مما مر
(و) تجب (موالاتها)

بان يفصل بين شيء منها وما بعده باكثر من سكتة التنفس او العلى للاتباع مع خبر صلوا كما (٤١) رايتموني اصلي (فان) فصل باكثر من

ذلك سهوا او لتذكر الآية
وان طال كما ياتي لم يضر كما
لو كرر آية منها في محلها ولو
لغير غرض كما قاله جمع المتقدمون
خلافا للاسنوي ومن تبعه
وعاد إلى ما قرأه قبل واستمر
على الاوجه قال البغوي ولو
شك انماها في البسمة
فاكملها مع الشك ثم ذكر
انه اني هالزمه إعادة ما قرأه
على الشك لاستئنافها لانه
لم يدخل فيها غيرها وقال
ابن سريج يجب استئنافها
وهو الاوجه لتقصيره بما
قرأه مع الشك فصار كأنه
اجنبي وإن (تخلل ذكر)
اجنبي لا يتعلق بالصلاة
كالحد للعاطس والفتوح
على غير الامام بالقصد
والقيد الاتيين والتسبيح
لنحو داخل (قطع الموالاة)
وإن قل لاشعاره بالاعراض
ومن ثم لو كان سهوا او جهلا
لم يقطعها وإن طال كما حررته
في شرح العباب وقال جمع
يقطعها كما يقطع الترتيب
فيما سرورده فرقم بين
نسيانته ونسيان الموالاة
بانها اسهل منه لانه مناط
الاعجاز بخلافها (فان تعلق
بالصلاة كتمامه لقراءة
امامه وفتح عليه) إذا
سكت بقصد القراءة ولو
مع الفتح ولا بطلت صلاته
على المعتمد وكسجوده
معه لتلاوة وكسؤال الرحمة
او استعاذة من عذاب
عند قراءة امامه آيتين

وهل يجري ذلك في البدل قال شيخنا البدل يعطى حكم المبدل منه أجهوري اه بجري (قوله بأن لا يفصل الخ)
ولو بالغ في الترتيل فحمل الكلمة كلمتين قاصدا لإظهار الحروف كالوقف اللطيفة بين السين والتاء من نستعين
لم يجز إذا لوجب ان يخرج الحرف من مخرجه ثم ينقل إلى ما بعده متصلا به بلا وقف وبه يعلم انه يجب على كل
قاري ان يراعي في تلاوته ما جمع القراء على وجوبه شرح بافضل (قوله سهوا الخ) أي اولغلبة سعال او
عطاس أو تناوب عيش وياق عن سم ما يخالفه (قوله وإن طال) أي الفصل سهوا او للتذكر (قوله كما
ياتي) أي انفا في شرح قطع الموالاة (قوله واستمر) أي بخلاف ما لو لم يستمر سم (قوله على الاوجه) وفاقا
للاسنوي والهامة وخلافا للمعنى عبارة ولو كرر آية من الفاتحة الاولى او الاخيرة او شك في غيرهما فكرر
لم يضر وكذا إن لم يشك على المذهب كما قاله الامام واعتمده في التحقيق وقال المتولي إن كرر الآية التي هو
فيها لم يضر وإن أعاد بعض الآيات التي فرغ منها بأن وصل إلى أنعمت عليهم ثم قرأ مالك يوم الدين فان استمر
على القراءة اجزأتها وإن اقتصر عمدا على مالك يوم الدين ثم عاد فقرأ غير المغضوب عليهم ولا الضالين لزمه
استئناف القراءة لأن هذا غير معهم وفي التلاوة اه واعتمد ما قاله المتولي في الانوار والاول اوجه اه
ما قاله الامام من الاجزاء وإن لم يستمر (قوله قال البغوي الخ) اعتمده المعنى وفاقا للشهاب الرملي (قوله ولو
شك انماها) أي الفاتحة في البسمة أي هل أتى بها (قوله ثم ذكر) أي بعد فراغ الفاتحة (قوله على الشك)
أي بعد الشك (قوله وهو الاوجه) وفاقا للهامة وخلافا للمعنى كما سرقول المتن (ذكر) الذكر باللسان ضد
الانصات وذال مكسورة وبالقلب ضد النسيان وذال مضمومة قاله الكشاف و قال غيره هما لغتان بمعنى
معنى ونهاية (قوله اجنبي) إلى قول المتن ويقطع في النهاية والمعنى لا قوله بالقصد والقيد الاتيين وقوله
وإن طال إلى المتن (قوله كالحمد للعاطس) أي وكاجابة مؤذن نهاية ومعنى (قوله بالقصد والقيد الخ)
الاخصر الاوضح بالقيدين الاتيين (قوله والقيد) إن أراد به قوله الآتي إذا سكت فأشاره إلى القطع إذا لم
يسكت بالاولى إذا ففتح حيث طاب إنما يطلب بعد السكوت سم (قوله والتسبيح) هلاقيده ايضا سم
(قوله لاشعاره) أي الاشتغال بذلك (قوله ومن ثم) أي لاجل عليه الاشعار المذكور (قوله لو كان) أي
التخلل (قوله وإن طال) كلام شرح المنهج بصرح بذلك سم (قوله بقطعها) أي قطع التخلل المذكور ولو
سهوا او جهلا قول المتن كتمامه لقراءة امامه) أي وإن لم يؤمن امامه بالفعل بخلاف غير امامه فاذا آمن
لقراءته قطعها شيخنا قول المتن (وفتحه عليه) أي في الفاتحة أو غيره عيش وشيخنا والفتح تلقين الآية عند
التوقف فيها نهاية ومعنى (قوله إذا سكت) عبارة المعنى والنهاية ومحلها كافي التهمة إذا سكت فلا يفتح عليه
مادام يردد التلاوة اه أي لا يسن فان فتح حينئذ انقطعت الموالاة عيش (قوله وإلا) أي بان قصد الفتح
فقط او اطلق شيخنا (قوله وكسجوده معه الخ) أي مع سجود امامه لها ولا بطلت صلاته كردى (قوله
وكسؤال الرحمة الخ) أي وصلاته على النبي ﷺ إذا سمع من امامه آية فيها اسمه عيش وشيخنا زاد القليوبي
وقيد شيخنا الرملي بالضمير فبالظاهر كاللهم صل على محمد تبطل الصلاة لشبهه بالركن اه وفي إطلاقه
نظر (قوله أو استعاذة) أي وقوله بلي عند سماعه أليس الله بأحكم الحاكمين وسبحان ربى العظيم عند فسيح
باسم ربك العظيم ونحو ذلك شرح بافضل (قوله عند قراءة امامه الخ) الاولى إسقاط امامه كافي النهاية
والمعنى عبارة شرح بافضل عند قراءة آيتين امامه او من امامه اه قول المتن (فلا في الاصح) قال الاسنوي

تقييد الفصل بالعمد أخذنا ما يأتى أن الطول إنما يقطع الموالاة إذا كان عمدا ويحتمل الإطلاق ويفرق بين
موالاة الحروف وموالاة الكلمات إذا خلا اختلال بفصل الحروف اشدي اقرب إلى اختلال المعنى وكذا قوله
السابق استأنف قراءة تلك الكلمة يحتمل تقييده بما إذا طال الفصل عمدا او مطافعا على ما تقرر وإلا كفى
الانبان بالحرف المتروك وما بعده (قوله واستمر) أي بخلاف ما لم يستمر (قوله قال البغوي الخ) الاوجه
في ضرورة البغوي انه يعيدها كلها (قوله والقيد) إن أراد به قوله الآتي إذا سكت فأشاره إلى القطع إذا لم
يسكت بالاولى إذا ففتح حيث طاب إنما يطلب بعد السكوت (قوله والتسبيح) هلاقيده ايضا (قوله وإن طال)

(فلا يقطعها) (في الاصح)

(٦ - شرواني وابن قاسم - ثاني)

لنذب ذلك لكن يسئل
الاستئناف خروجاً من
الخلاف بخلاف فتحه عليه
قبل سكونه لعدم ندبه
حينئذ (ويقطع) الموالاة
(السكوت) العمد
(الطويل) عرفاً وهو ما
يشعر مثله بقطع القراءة
بخلافه لعذر كسهو أو
جهل أو إعياء وفارق ما
مر في الترتيب بأنه لسكونه
مناط الاستئناف به
أكبر (وكذا يسير)
وضبطه المتولى بنحو
سكينة تنفس واستراحة
(قصده بقطع القراءة في
الاصح) لتأثير الفعل في
النية كقول الوديع الوديع
بنية الحيانة فإنه مضمن
وإن لم يضمن باحدهما
وحده وإنما بطلت الصلاة
بنية قطعها فقط لأنها ركن
تجب إدامتها بحكم القراءة
لا تغتفر لنية خاصة فلم
تؤثر نية قطعها قال
الاسنوي وقضيته أن نية
القطع لا تؤثر في الركوع
وغيره من الأركان
(فرع) شك قبل ركوعه
في أصل قراءة الفاتحة لزمه
قراءتها أو في بعضها فلا
وقياسه أنه لو شك في جلوس
التشهد مثلاً في السجدة
الثانية فإن كان في أصل
الائتيان بها أو بطمأنينتها
على ما مر لزمه فعلها أو في

مقتضى كلام الشيخين عدم القطع ولو طال وفيه نظر اه عميرة ومتتضي النظار هو المتمدعش أقول قضية
التعليل بنذب ذلك عدم الفرق يؤيده أي عدم الفرق قوله السابق انفاد وإن طال الخ فليراجع (قوله لنذب
ذلك) قد يشك لنذب مع طالب الاستئناف إذ هو نذب امر قاطع للقراءة ويجاب بمنع انه قاطع وإلا لوجب
الاستئناف فليتامل سم (قوله خروجاً من الخلاف) وبحال الخلاف في العامدان كان ساهياً لم يقطع ما ذكر
والاشكال أقوى جزماً معنى (قوله بخلاف فتحه عليه قبل سكونه الخ) أي فيقطع الموالاة سم (قوله العمد)
إلى قوله وقياسه في النهاية والمخني ما يؤيده إلا قوله قبل ركوعه قول المتن (ويقطع السكوت الخ) أي مختاراً
كان أو لعارض معنى عبارة سم قال الاسنوي وما ذكره المصنف محله إذا كان عامداً قال الرافعي سواء كان
مختاراً أم لعارض أي كالسعال والتوقف في القراءة ونحوهما فإن كان ناسياً لم يضر والإعياء كالنسيان
قاله في الكفاية اه كلام الاسنوي فعلم أن السعال ليس من العذر لكن ما ذكره في التوقف نقل خلافه
واقره في شرح الروض عن القاضي وغيره اه واعتمده النهاية والمغني أيضاً عبارتهما ويستثنى من كل من
الضابطين أي للسكوت الطويل ما لو نسي آية فسكت طويلاً فتذكرها فإنه لا يؤثر كقوله القاضي وغيره اه
(قوله الطويل عرفاً) (فرع) لو سكت في أثناء الفاتحة عمداً بقصد أن يطيل السكوت هل تنقطع بمجرد شروعه
في السكوت كما لو قصد أن يأتي بثلاث خطرات متواليات بمجرد شروعه في الخطوة الأولى ولا تنقطع إلا إن
حصل الطول بالفعل حتى لو عرض عارض ولم يطل لم تنقطع ويفرق بينه وبين ما ذكر فيه نظر ويتجه لأن
الثاني فلم يجز سم على المنهج وقد يقال يتجه الأول لأن السكوت بقصد الإطالة مستلزم لقصده القطع فاشبهه
ما لو سكت يسيراً بقصد قطع القراءة ع (قوله وهو ما يشعر الخ) عبارة النهاية بأن زاد على سكتة الاستراحة
والإعياء لا شعاره بالأعراض وإن لم ينو قطعها اه (قوله وفارق الخ) تقدم ما فيه عن سم والرشيدى
(قوله وإنما بطلت) عبارة المغني فإن لم يقصد القطع ولم يطل السكوت لم يضر كقول الوديع بلانية تعدو وكذا
أن نوى قطع القراءة ولم يسكت فإن قيل لم يطل الصلاة بنية قطعها فقط جيب بأن نية الصلاة ركن الخ (قوله
لأنها) أي نية الصلاة سم ونهاية (قوله تجب إدامتها حكماً) ولا يمكن ذلك مع نية القطع نهاية (قوله قال
الاسنوي الخ) وهو ظاهر نهاية ومعنى (قوله قبل ركوعه) ليس بقيد ولعله إنما ذكره ليظهر قوله لزمه قراءتها
(قوله في السجدة الثانية) أي هل أتى بها (قوله على ما مر) أي من أن الطمانينة ركن مستقل لاهية تابعة للركن
(قوله وقياسه الخ) سيأتي له اعتماداً وعن النهاية خلافه (قوله لكن ظاهر إطلاقهم) اعتمده النهاية بالنسبة
لغير التشهد عبارته ولو شك هل ترك حرفاً كثيراً من الفاتحة بعد تمامها لم يؤثر لأن الظاهر حينئذ مضى
تامة ولأن الشك في حروفها يكسر السكوتة حرّوفها فعنى عنه للشبهة فاكنتي فيها بغلبة الظن بخلاف
بقية الأركان أو شك في ذلك قبل تمامها أو هل قرأها أو لا استأنف لأن الأصل عدم قراءتها والأوجه
الحاق التشهد بها ما ذكر كما قاله الزركشي لاسائر الأركان فيما يظهر اه قال ع (قوله مر بخلاف بقية
الأركان أي فيضتر الشك في صفتها بعد قراءتها ومنها التشهد فيضتر الشك في بعضه بعد فراغه منه على ما
اقتضاه كلامه هذا لكن سيأتي له مر أن الأوجه خلافه قوله مر لاسائر الأركان أي فإنه إذا شك فيها أو

كلام شرح المنهج يصرح بذلك (قوله لنذب ذلك) قد يشك لنذب مع طالب الاستئناف إذ هو حينئذ
نذب امر قاطع للقراءة ويجاب بمنع انه قاطع وإلا لوجب الاستئناف فليتامل (قوله بخلاف فتحه الخ) أي
فيقطع الموالاة (قوله ويقطع السكوت الطويل) قال الاسنوي وما ذكره المصنف محله إذا كان
عامداً قال الرافعي سواء كان مختاراً أم لعارض أي كالسعال والتوقف في القراءة ونحوهما فإن كان
ناسياً لم يضر والإعياء كالنسيان قاله في الكفاية اه كلام الاسنوي فعلم أن السعال ليس من العذر
لكن ما ذكره في التوقف نقل خلافه واقره في شرح الروض عن القاضي وغيره (قوله وهو ما يشعر الخ)
عبارة الروض فإن سكت يسيراً مع نية قطعها أو طويلاً يزيد على سكتة الاستراحة استئناف
القراءة اه (قوله لأنها ركن) أي لأن نية الصلاة (قوله لا تؤثر في الركوع) اعتمده م ر

بعض أجزائها كوضع اليد فلا لكن ظاهر إطلاقهم في الشك

في صفتها واجب اعادة مطالقاً فوراً ومن ذلك بالو شك في شيء من الاعضاء السبعة هل وضعه أولاً فيعيد السجود وإن كان الشك بعد الفراغ منه هذا إذا كان اماماً أو منفرداً أو بعد سلام الامام إن كان مأموماً ماى حيث امتنع عليه الرجوع اليه بان تلبس مع الامام بما بعده اه (قوله في غير الفاتحة) ومنها التشهد فيضرب الشك في بعضه بعد فراغه منه على ظاهر اطلاقهم وسيأتي له رده (قوله مطلقاً) اي سواء كان الشك في اصل الاتيان به او في بعضه (قوله ويوجه) اي ظاهر اطلاقهم (قوله ويرده) اي التوجيه المذكور (قوله بين الشك فيها) اي في الفاتحة (قوله وهذا) اي الفرق المذكور و (قوله يأتي في غيرها) اي فؤثر الشك فيها في أصل الاتيان دون البعض كما في الفاتحة (قوله كلها) اي ومن ثم في النهاية والمغنى (قوله كلها) سيذكر محترزه (قوله بان يحجز الخ) عبارة الروض ويجب اي على العاجز عن قراءتها التوصل إلى تعلمها حتى يشرأ مصحف واستعارته او سراج في ظلمة فان ترك اعادة كل صلاة صلاها بلا قراءة بعد القدرة اه وقوله بعد القدرة ظرف لا عاد و عبارة العباب فان ترك الممكن اثم واعاد ما صلاها بلا فاتحة إذا قدر عليها انتهت وظاهر ان هذا يجري ايضا فيمن ترك الممكن من غيرها ما يأتي ثم قال في العباب وان تعذر كل ذلك أي الفاتحة ثم سبع آيات ثم سبع أنواع من الذكر لزمه القيام بقدر الفاتحة ولا اعادة عليه اه فعلم وجوب الاعداد حيث صلى بدون الفاتحة مع إمكان التوصل إلى قراءتها وعدم وجوبها إذا صلى بدونها ولم يمكنه التوصل إليها سم (قوله او عدم معلم او مصحف الخ) ولو لم يكن بالبلد إلا مصحف واحد ولم يمكن التعلم منه لم يلزم مالكة اعارته وكذا لو لم يكن بالبلد إلا معلم واحد لم يلزمه التعليم بلا اجرة على ظاهر المذهب كالأحوال احتاج إلى السترة والوضوء ومع غيره ثوب أو ما فيتنقل إلى البدل نهاية وفي سم بعد ذكر مثله عن شرح الروض وقوة الكلام تقتضي انه لا يلزم مالك المصحف اجارته بخلاف المعلم يلزمه التعليم بالاجرة ثم رايت الشارح سوى بينهما فانظر اه عبارة ع ش قال م ر والحمد لله ان يلهيه التعليم بالاجرة ولا يلزمه بدونها بخلاف مالك مصحف لا يلزمه اعارته ولا اجارته والفرق ان البدن محل التكليف ولم يعهد وجوب بذل مال الانسان لغيره ولو يعرض الا في المضطر سم على المنهج ومحل عدم وجوب الاعارة والاجارة ما لم تتوقف صحة صلاة المالك على ذلك والواجب كان توقفت صحة صلاة الجمعة على ذلك لكون من لم يحفظها من الاربعين اه (قوله أو باجرة مثل) ومتى أمكنه التعلم ولو بالسفر لزمه نهاية اي وان طال كما قدمناه في تكبيرة الاحرام ع ش اي ولو بما يجب صرفه في الحج شيخنا (قوله ولو عارية) قال الشارح في باب العارية عطفاً على ما يجب اعارته مانصه ومصحف او ثوب توقفت صحة الصلاة عليه اي حيث لا اجرة له لقلة الزمن والالم يلزمه بذله بلا اجرة فيما يظهر ثم رايت الاذرعى ذكره حيث قال الخ سم اي وهو يخالف ما تقدم عن م ر و شرح الروض الا ان يحمل ما تقدم على ما اذا طال

(قوله بان يحجز الخ) عبارة الروض ويجب أي على العاجز عن قراءتها التوصل إلى تعلمها حتى يشرأ مصحف او استعارته او سراج في ظلمة فان ترك اعادة كل صلاة صلاها بلا قراءة بعد القدرة اه وقوله بعد القدرة ظرف لا عاد و عبارة العباب فان ترك الممكن اثم واعاد ما صلي بلا فاتحة إذا قدر عليها اه وظاهر ان ذلك يجري ايضا فيمن ترك الممكن من غيرها ما يأتي ثم قال في العباب ولو لم يمكنه الفاتحة اي التوصل إلى قراءتها كما ذكره عرف قرآن لزمه سبع آيات فاكثر إلى ان قال وان تعذر كل ذلك لزمه القيام بقدر الفاتحة ولا اعاده عليه اه فعلم وجوب الاعداد حيث صلى بدون الفاتحة مع إمكان التوصل إلى قراءتها وعدم وجوبها إذا صلى بدونها ولم يمكنه التوصل إليها وفي شرح الروض قال في الكفاية ولو لم يكن بالبلد إلا مصحف واحد ولم يمكن التعلم إلا منه لم يلزم مالكة اعارته وكذا لو لم يكن إلا معلم واحد لم يلزمه التعليم اي بلا اجرة على ظاهر المذهب اه وقوة الكلام تقتضي انه لا يلزم مالك المصحف اجارته بخلاف المعلم يلزمه التعليم بالاجرة والفرق ان البدن محل التكليف ويتساح في منفعة مال لا يتساح في منفعة الاموال ولم يعهد وجوب بذل الاموال ولو يعرض الا للمضطر ثم رايت الشارح سوى بينهما فانظر اه (قوله ولو عارية) سيأتي في باب العارية قول الشارح عطفاً على ما يجب اعارته مانصه ومصحف او ثوب توقفت صحة الصلاة عليه اي حيث لا اجرة له لقلة

في غير الفاتحة لزوم الاتيان به مطلقاً ووجه بان حروفها كثيرة فسوح بالشك في بعضها بخلاف غيرها ويرده فرقهم بين الشك فيها وفي بعضها بان الاصل في الاول عدم الفعل والظاهر في الثاني مضيتها تامة وهذا يأتي في غيرها (فان جهل الفاتحة) كلها بأن يحجز عنها في الوقت لنحو ضيقه أو بلادة أو عدم معلم أو مصحف ولو عارية أو باجرة مثل وجدها فاضلة عما يعتبر في الفطرة (فسيج آيات) يأتي بها ان أحسنها

لان هذا العدد مرعى فيها
بنص قوله تعالى ولقد
آتيناك سبعا من المثاني
فرعيناه في بدلها وان لم
يشتمل على ثناء ودعاء وتس
ثامنة لنحصل السورة ولا
يجوز له أن يترجم عنها
لقوله تعالى انا انزلناه قرآنا
عربيا والعجمي ليس كذلك
ومن ثم كان التحقيق كما مر
امتناع وقوع المعرب فيه
وما فيه مما يوهى ذلك ليس
منه بل من توافق اللغات
فيه وللتعب بلفظ القرآن
وبه فارق وجوب الترجمة
عن تكبيرة الاحرام وغيرها
مما ليس بقرآن (متوالية)
على ترتيب المصحف فالنعمير
به يفيد وجوب ترتيبها
بخلاف عكسه فلا اعتراض
عليه خلافا لمن زعمه (فان
عجز) عنها كذلك (ففرقة
قلت الاصح المنصوص)
في الام (جواز المتفرقة)
وان لم تفد معنى منظوما كتم
نظر والحروف المقطعة
اوائل السور كما اقتضاه
اطلاقهم وان نازع فيه
غير واحد لكن بتجه في هذا
أنه لا بد أن ينوى به القراءة
لانه حينئذ لا ينصرف
للقرآن بمجرد التلفظ به
(مع حفظه متوالية والله
أعلم) كما في قضاء رمضان
ولحصول المقصود ولو
احسن آية او أكثر من

زمن الاعارة بحيث له أجرة (قوله لان هذا العدد الخ) أى السبع الأولى بسم الله الرحمن الرحيم الثانية الحمد لله
رب العالمين الثالثة الرحمن الرحيم الرابعة مالك يوم الدين الخامسة إياك نعبد وإياك نستعين السادسة اهدنا
الصراط المستقيم السابعة صراط الذين إلى آخر السورة وينبغي للقارىء مراعاة ذلك لان النبي ﷺ
كان يفعل ذلك (قوله عنها) أى الفاتحة (قوله لقوله تعالى الخ) ولان القرآن معجز والترجمة تخل باعجازه
عبارة الامداد فلا تجوز الترجمة عن القرآن مطلقا لان الاعجاز يختص بنظمه العربى دون معناه وعلية
فلو ترجم عامدا لعلمائه بطالت صلواته لان ما أتى به أجنبى عرش (قوله والعجمي ليس كذلك) عبارة
النهاية والمغنى فدل على ان العجمي ليس بقرآن اه (قوله كما س) أى فى شرح الخطبة (قوله امتناع وقوع
المعرب) أى من غير الاعلام كما س فى شرح الخطبة (قوله لا نعبد الخ) عطف على قوله لقوله تعالى الخ (قوله
وبه) أى بالتحليل الثانى (قوله وغيرها) كالخطبة والاثنيان بالشهادتين نهاية ومعنى (قوله على ترتيب
المصحف) إلى قوله فلا اعتراض فى النهاية والمغنى (بخلاف عكسه) أى التعبير بالمرتبة فانه لا يفيد وجوب
الموا لا فلا يخفى ما فى هذه العبارة من الايجاز المخل بصري عبارة النهاية بخلاف ما لو عبر بالمرتبة لم يستفد
منها التوالى اه (قوله فلا اعتراض) يراجع الاعتراض سم عبارة المغنى فان قيل كان الأولى للمصنف ان
يعبر بالمرتبة لان الموا لا تذكر فى مقابلة التفرق المرتب يذكروا مقابلة القلب بالتقديم والتأخير فتفريق
القراءة يخل بموا لانها ولا يخل بترتيبها وقد باتى بالقراءة متوالية لكن لا مع ترتيبها الجيب بان المراد بالمتوالية
التوالى على ترتيب المصحف فيستفاد الترتيب مع التوالى جميعا بخلاف ما لو عبر بالمرتبة فانه لا يستفاد منها
التوالى اه (قوله عنها) أى عن المتوالية نهاية و (قوله كذلك) أى كعجزه عن الفاتحة السابق تصويره
ويحتمل ان ضمير عنهما راجع إلى سبع آيات وقوله كذلك كناية عن متوالية (قوله وان لم تفد) إلى قوله وان
نازع فى النهاية (قوله كشم نظر) أى مع سنة قبلها لا تفيد معنى منظوما بجري (قوله والحروف المقطعة)
قديم منع انها لا تفيد معنى منظوما غاية الامر جهلنا بعين معناها سم (قوله كما اقتضاه) أى التعميم المذكور
(قوله وان نازع فيه غير واحد) ومنهم الاذرى وواقفه الخطيب عبارة وظاهر اطلاقهم انه لا فرق بين ان
تفيد المتفرقة معنى منظوما ام لا كشم نظر قال فى المجموع وهو المختار كما اطلقه الجمهور واختار الامام الاول
أى اشترط أن تفيد المتفرقة معنى منظوما وأقره فى الروضة وقال الاذرى المختار ما ذكره الامام واطلاقهم
محمول على الغالب ثم ما اختاره الشيخ أى المصنف إنما ينقدح إذا لم يحسن غير ذلك اما مع حفظه آيات متوالية
او متفرقة منتظمة المعنى فلا وجه له وان شمله اطلاقهم اه وهذا يشبه ان يكون جمعاً بين الكلامين وهو
جمع حسن اه وعقبه الجبرى بما نصه والمعتمد الاول أى الاطلاق والحسن غير حسن اه ويأتى عن
شيخنا مثله (قوله فى هذا) أى فيما لا يفيد معنى منظوما (قوله انه لا بد ان ينوى به القرآن الخ) أى فلو اطلق
بطالت صلواته لان ما أتى به كلام أجنبى (قائمة) لولم يحفظ غير التعوذ هل يكرره بقدر الفاتحة وهل يطلب
منه الاثنيان به او لا بقصد التعوذ المطلوب ام لافيه نظروا الاقرب فيهما نعم عرش قول المتن (مع حفظه
متوالية) أى منتظمة المغنى خلافا لمن قال انما تجزى المتفرقة التى لا تفيد معنى منظوما إذا لم يحسن غيرهما اما
إذا احسن غيرها فلا وجه لاجزائها وقد علمت ان المعتمد اجزاؤها مطلقا شيخنا وقوله خلافا لمن قال رد على
الاذرى والخطيب وعبارة النهاية بعد ذكر كلام الاذرى والمعتمد الاول مطلقا اه غش قوله الاول
هو قوله سواء افادت المتفرقة معنى منظوما ام لا وقوله مطلقا أى حفظ غيرهما ام لا اه (قوله ولو احسن)
لأن قوله ولا عبرة فى النهاية والمغنى لا قوله آية او أكثر وقوله من القرآن (قوله ولو احسن آية او أكثر من
الفاتحة الخ) عبارة النهاية والخطيب وشيخ الاسلام واللفظ الاول ولو عرف بعض الفاتحة فقط وعرف
لبعضها الاخر بدلا لآتى ببدل البعض الاخر موضعه مع رعاية الترتيب الخ قال عرش قوله لم روعف لبعضها

الزمن والام يلزمه بلا أجرة فيما يظهر ثم رأيت الاذرى ذكره حيث قال الخ (قوله فلا اعتراض) يراجع
الاعتراض (قوله والحروف المقطعة) قديم منع انها لا تفيد معنى منظوما غاية الامر جهلنا بعين معناها

الخ شامل للقرآن والذكر عند العجز عن القرآن ويصرح به قوله في شرح البهجة الصغير فلو حفظ أو لها فقط
 آخر الذكر عنه أو آخرها فقط قدم الذكر اه فتقيد حج البديل بكونه من القرآن لعله مجرد تصوير ومن ثم
 قال بعد فان لم يحسن بدلا كرر ما يحفظه ولم يقل فان لم يحسن قرانا اه (قوله آتى به) اى بما احسنه من
 الفاتحة اية أو أكثر (قوله ويبدل الباقي من القرآن) اى ان احسنه ثم من الذكر ان احسنه ولا يكفيه
 التكرار في ذلك خلافا لظاهر كلامه فليؤتى اى ولا يكفيه تكرار بعض الفاتحة فيما إذا احسن بدلا من
 ذكر عن البعض الآخر بجمري ويندفع بذلك وما مر عن عش أنفا قول البصرى مانصه قول ويبدل
 الباقي من القرآن مخرج المذكور اى فلا يأتى به بل يكررها وقوله الاق فان لم يحسن بدلا شامل للذكر فلا
 يكررها الا عند العجز عنه فليتاكمل وليحجرا اه (قوله فان لم يحسن بدلا الخ) ولو قدر على ثلثها الاول والاخير
 وعجز عن الوسط فهل يجوز له تكرير احدهما او يتعين الاول يظهر الاول شوبرى اه بجمري (قوله كرر
 ما يحفظه الخ) واما لو قدر على بعض الذكر او الدعاء فليلك عليه بالوقوف والمعتمد انه يكررها ايضا وهو
 واضح شيخنا و مر عن عش مثله (قوله كرر ما يحفظه منها الخ) انظر لو عرف بدل بعض ما لا يحسنه
 منها كان عرف منها ايتين وقدر على ثلاث من البديل او عكسه فهل الذى يكرر ما يحسنه منها او من البديل
 فيه نظر والا قرب ان الذى يكررها البديل اخذا من تعليمه مر السابق بان الشئ لا يكون اصلا وبدلا بلا
 ضرورة وهنا لا ضرورة الى تكرير الفاتحة التى هى اصل حقيقة ويحتمل التخيير بينهما لان البديل حينئذ
 منزل منزلة الاصل في وجوب الاتيان به عينا عش اقول الا قرب انه يكرر ما يحسنه من الفاتحة إذا الظاهر
 ان تكرير الفاتحة كالاصل لتكرير غير هابل الصورة المذكورة داخلية في قولهم فان لم يحسن بدلا الخ إذ
 البعض الذى يكرر لاجله يصدق عليه انه لا يحسن المصلى بدله (قوله بقدرها) الاولى هنا في نظيره الاق
 التذكير بارجاع الضمير الى ما لا يحسنه (قوله او من غيرها) عطف على قوله من الفاتحة (قوله من الذكر)
 اى او الدعاء (قوله ولا عبرة ببعض الآية) خلافا للنهية عبارة ولو عرف بعض اية لم يأتى به في تلك اى
 فيما إذا كان المحفوظ من الفاتحة دون هذى فيما إذا كان المحفوظ من غيرها كما اقتضاه كلام الروضة
 وخالف ابن الرفعة فجزم بعدم لزومه فيهما والذكرى والذرى وفيما زعمه ابن لرفعة انظر ظاهر اه
 و لظاهر الخطيب والروض حيث عبرا فى الموضع الاول ببعض الفاتحة و دبر فى الموضع الثانى الاول ببعض
 البديل والثانى بآية من غيرها وقال شارحه وتقييده كاصلة في هذه دون ما قبلها بالآية يقتضى انه لو عرف
 بعض اية لم يأتى به في تلك دون هذى الذى جزم به ابن الرفعة عدم لزوم الاتيان به فيهما والذكرى وفيما
 زعمه ابن الرفعة انظر ظاهر لاقتضائه ان من احسن معظم اية الدين او اية كان الناس امة واحدة لا يلزمه
 قراءته وهو بعيد بل هو أولى من كثير من الآيات القصار اه (قوله لكن نوزع فيه) (فرع)
 لو قدر على قراءة الفاتحة فى أثناء البديل او قبله لم يحجزه البديل واتى بها او بعد البديل ولو قبل الركوع اجزاء
 البديل روض مع شرحه زاد النهاية ومثل ذلك قدرته على الذكر قبل ان تمضى وقفة بقدر الفاتحة فيلزمه الاتيان
 به وهذا غير خاص بالفاتحة بل يطرد فى التكبير والتشهد اه وقوله مر قبل ان تمضى وقفة الخ اى بخلاف
 ما لو قدر عليه بعد وقفة تسهما فلا يلزمه لان الوقوف بدل وقد تم عش و سم و شيخنا قول المتن (اتى
 بذكر) ومقتضى ما تقدم فى القرآن وما سياتى فى الوقوف انه يأتى بذكر ايضا بدل السورة ولم ار من
 ذكره فابرجع بصرى (قوله متنوع) الى قوله ولو بالادغام فى المعنى لإاقوله اشار الى ولا يتعين الى
 التنبيه فى النهاية إلا ما ذكر (قوله قال قل سبحان الله والحمد لله الخ) قد يشكل هذا على من يعتبر بعض
 الآية من الفاتحة اى كالتهاية والخطيب وشيخ الاسلام كما مر فان الحمد لله بعض اية منها والمنقدم عليه
 وهو سبحان الله اقل من البسملة فان قيل الشرط فى البديل ان يكون سبع ايات او انواع من الذكر ببلغ
 مجموع حروفها قدر حروف الفاتحة وان لم تكن حروف كل اية او نوع من البديل قدر حروف كل

من البديل بقدر ما لم يحسنه
 قبله ثم يأتى بما يحسنه ثم
 يبدل الباقي فان لم يحسن
 بدلا كرر ما يحفظه منها
 بقدرها أو من غيرها آتى
 به ثم يبدل الباقي من الذكر
 ان أحسنه وإلا كرر
 بقدرها أيضا ولا عبرة
 ببعض الآية بلا خلاف
 ذكره ابن الرفعة لكن
 نوزع فيه (فان عجز)
 عن القرآن (أتى بذكر)
 متنوع الى سبعة أنواع
 ليقوم كل نوع مكان آية
 ولما فى صحيح ابن حبان
 وان ضعف أن رجلا
 جاء الى النبي ﷺ فقال
 يا رسول الله إني لا أستطيع
 أن أعلم القرآن فعلمنى
 ما يجزئنى من القرآن وفى
 لفظ الدارقطنى ما يجزئنى
 فى صلاتى قال قل سبحان
 الله والحمد لله ولا إله إلا
 الله والله أكبر ولا حول

(قوله ثم يبدل الباقي) قضيته وجوب تقديم التفريق (قوله قال قل سبحان الله والحمد لله الخ) قد يشكل

آية من الفاتحة فلا يضر نقص سبحانه الله عن حروف البسملة قلت لكن يجب الترتيب بين ما يحسنه من الفاتحة وبدل ما لم يحسنه فيجب الترتيب بين بدل البسملة والحمد لله ولا يحصل الترتيب بينهما إلا أن تقدم عليها قدر حروف البسملة فليتامل سم واجاب النهاية عن الاشكال المذكور بما لا يشفي العليل (قوله ولا قوة إلا بالله) زاد شيخنا ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن ثم يكرر ذلك او يزيد عليه حتى يبلغ قدر الفاتحة ولا فاعلم ان ذلك ينقص عنها اه عبارة ع ش قوله ولا قوة إلا بالله زاد الشيخ عميرة العلي العظيم ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن كذا ورد اه (قوله وهو لا يتعين الخ) خلافا للروض والنهاية والخطيب كما س (قوله ولا يتعين لفظ الخ) وهو الاصح وقيل يتعين ويضيف اليه كلمتين اى نوعين اخرين من الذكر نحو ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن لتصير السبعة انواع مقام سبع ايات وجرى على ذلك في التنبيه وقيل يكفي هذه الخمسة انواع لذكرها في الحديث وسكوته عليها ورد بان سكوته لا ينفى الزيادة عليها معنى (قوله وان حفظ ذكر الخ) لكن الاولى الذكر بجيرى (قوله غيره) لاحاجة اليه (قوله اجزاه) وبحث الشورى أن يحله حيث عجز عن الترجمة بالآخرى ولا يتعين كرى وبجيرى واعتمده شيخنا عبارته والدعاء كالتدكير لكن يجب تقديم ما يتعلق بالآخرة ولو بغير العربية ومنه اللهم ارزقنى زوجة حسنة على ما يتعلق بالدنيا كاللهم ارزقنى دينار اقول المتن (قوله ولا يجوز نقص حروف البدل الخ) المراد ان المجموع لا ينقص عن المجموع لان كل اية او نوع من الذكر او الدعاء من البدل قدر اية من الفاتحة معنى ونهاية (قوله عن حروف الفاتحة) وينبغي الاكتفاء بظن عدم النقص هنا كما ياتى في الوقوف لمشقة عدم ما ياتى به من الحروف بل قد يتعذر ذلك على كثير من الناس ع ش وحلى (قوله بقراءة ملك) أى بلا الف (قوله ولو بالادغام الخ) راجع للتين قال سم هذه الغاية تفيدان الادغام ليس انقص من عدمه اه (قوله وهو حرفان الخ) قاله في المجموع وتبعه ابن الرفعة في الكفاية وغيره وهو ظاهر خلافا لما في المطلب اه شرح العباب وغبارة مختصر الكفاية لابن النقيب والحرف المشدد من الفاتحة بحر فين ولا يراعى في الذكر التشديدات انتهت وظاهر ذلك انه يغنى عن المشدد من الفاتحة حرفان بلا تشديد لكن في الناشى ما نصه وذ كر المصنف اعتبار عدم نقص الحروف ولم يذ كر اعتبار تشديدات الفاتحة ولا بد من اعتبار وجود تشديدات بعد تشديدات الفاتحة وإن لم يمكنه ذلك جعل عوض كل تشديدة حرفا وكذا في الذ كراه وفيه تصريح بوجوب الاتيان بالتشديدات مع القدرة وانه لا يغنى معها عن المشدد حرفان بلا تشديد واعلم ان مقتضى

ولا قوة إلا بالله أشار فيه إلى السبعة بذكر خمسة منها ولعله لم يذكره الاخرين لان الظاهر حفظه للبسملة وشىء من الدعاء ولما كان الحمد لله بعض اية وهو لا يتعين قراءته على ما سلم يجب تعقيبه للبسملة او قدرها إن لم يحفظها ولا يتعين لفظ الوارد ويجزى الدعاء المتعلق بالآخرة اى سبعة انواع منه وإن حفظ ذكر غيره فان لم يعرف غير ما يتعلق بالدنيا أجزاه (ولا يجوز نقص حروف البدل) من قرآن أو ذكر (غن) حروف (الفاتحة) وهى البسملة والتشديدات مائة وخمسة وخمسون حرفا بقراءة ملك ولو بالادغام خلافا لبعضهم لان غايته أنه يجعل المدغم مشددا وهو حرفان من الفاتحة والبدل

هذا على من يعتبر بعض الاية من الفاتحة فان الحمد لله بعض اية منها والمتقدم عليه وهو سبحانه الله أقل من البسملة فان قيل الشرط في البدل ان يكون سبع ايات او انواع من الذكر يبلغ مجموع حروفها قدر حروف الفاتحة وإن لم يكن حروف كل اية او نوع من البدل قدر حروف كل اية من الفاتحة فلا يضر نقص سبحانه الله عن حروف الفاتحة قلت لكن يجب الترتيب بين ما يحسنه من الفاتحة وبدل ما لم يحسنه فيجب الترتيب بين بدل البسملة والحمد لله ولا يحصل الترتيب بينهما إلا أن تقدم ما لم يحسنه من الفاتحة وعلينا قدر حروف البسملة فليتامل (قوله عن حروف الفاتحة) هل يكتفى بظنه في كون ما أتى به قدر حروف الفاتحة كما كتفى به في كون وقوفه بقدرها كما ياتى (قوله ولو بالادغام) هذا يفيدان الادغام ليس انقص من عدمه (قوله من الفاتحة والبدل) في شرح العباب قال في المجموع وتبعه ابن الرفعة في الكفاية وغيره وبحسب الحرف المشدد بحر فين في الفاتحة والبدل وهو ظاهر خلافا لما في المطلب اه ما في شرح العباب وغبارة مختصر الكفاية لابن النقيب والحرف المشدد من الفاتحة بحر فين ولا يراعى في الذكر التشديدات انتهت وظاهر ذلك انه يغنى عن المشدد من الفاتحة حرفان بلا تشديد لكن في الناشى ما نصه وذ كر المصنف اعتبار عدم نقص الحروف ولم يذ كر اعتبار التشديدات ولا بد من اعتبار وجود تشديدات بعد تشديدات الفاتحة وإن لم يمكنه ذلك جعل عوض كل تشديدة حرفا وكذا في الذكر وفيه تصريح بوجوب الاتيان بالتشديدات مع القدرة وانه لا يغنى معها عن المشدد حرفان بلا تشديد واعلم ان مقتضى ما تقدم عن المجموع وغيره انه لو أتى في البدل بمشدد عن حرفين في الفاتحة كفى وقد

(تنبيه) ما ذكر من أن حروفاً بدون تشديداتها وبقراءة ملك بلا ألف ومائة وأخذوا بغيره هو ما جرى عليه الاسنوى وغيره وهو مبني على أن ما حذف رسماً لا يحدث في العدو بيان أن الحروف المملوطة بها ولو في حالة كالفات الوصل مائة وسبعة وأربعون وقد اتفق أئمة الرسم على حذف شت الفات الق اسم والف بعد لام الجلالة مرتين وبعد ميم الرحمن مرتين وبعد عين العالمين فالباقي ما ذكره الاسنوى وخالفه شيخنا في شرح البهجة الصغير فقال بعد ذكر أنها مائة وأحد وأربعون هذا ما ذكره الاسنوى وغيره وتبعتم في الاصل والحق أنها مائة وثمانية وثلاثون بالابتداء بالفات الوصل اهـ وكأنه نظر الى أن الف صراطي في الموضوعين والالف (٤٧) بعد ضاد الضالين محذوف رسم السكت

هذا قول ضعيف والارجح كما قاله الشاطبي صاحب المرسوم ثبوتها في الاولين والمشهور بل اقتضى كلام بعضهم انه متفق عليه ثبوت الثالثة وحينئذ اتجه ما ذكره الاسنوى وقول شيخنا بالابتداء الى اخره لا يختص بالحق الذي ذكره بل يأتي على كلام الاسنوى أيضاً نظراً لثبوتها في الرسم هذا واعتبار الرسم فيما نحن فيه لا وجه له لأن كلامنا في قراءة احرف بدل احرف عجز عنها وذلك إنما يناط بالمملوطة دون المرسوم لأنهم يسمون ما لا يتلفظ به ويعجزه لحكم ذكرها على انها غير طردة ولذا قالوا اخطان لا يقاس عليها خطأ المصحف الامام وخط العرويين فاصطلاح أهل الرسم لا يوافق اللفظ المنوطة به القراءة بوجه فالحق الذي لا يحصى عنه اعتبار اللفظ وعليه فهل تعتبر الفات الوصل نظر الى انه قد يتلفظ بها في حالة الابتداء أو لا لأنها محذوفة

ما تقدم عن المجموع وغيره أنه لو أتى في البديل بمشدد عن حرفين في الفاتحة كفي وقديتو تف فيه فليتمل فإن الوجه مر انه لا يكتفي سم وما ذكره عن مختصر الكفاية ذكره المغني وقره وقوله ان مقتضى ما تقدم عن المجموع الخ اي الذي جرى عليه الشارح والنهاية وقوله فان الوجه الخ اعتمده ع ش وغيره عبارة الاول قوله مر والبديل اي حيث لم تزد التشديدات في البديل على تشديدات الفاتحة والاسباب حرفاً واحداً اهـ وعبارة شيخنا والحلي والحرف المشدد من البديل كالحرف المشدد من الفاتحة والحرفان منه كالحرف المشدد منها لا عكسه اهـ (قوله ما ذكر) أي بطريق اللزوم سم (قوله مائة وأحد وأربعون) أي لأن ذلك هو الباقي بعد إسقاط التشديدات الاربعة عشر من المائة والخمسة والخمسين سم (قوله وبنيانه) اي ما جرى عليه الاسنوى (قوله وكله) اي شيخ الاسلام (قوله لكن هذا) اي الحذف في المواضع الثلاثة (قوله ثبوت الثالثة) خبر والمشهور (قوله هذا) اي خذ هذا (قوله في قراءة احرف الخ) الاولى الحروف (قوله وذلك) اي القراءة (قوله على انها) اي تلك الحكم (قوله ولذا) اي لعدم الاطراد (قوله الامام) صفة المصحف اي مصحف سيدنا عثمان رضي الله تعالى عنه (قوله وعليه) اي الحق المذكور (قوله والاول اوجه) اي لانه الاحتمال الموافق لما جرى عليه الاسنوى وشيخ الاسلام غيرهما به يندفع قول سم قديقال بل الثاني أوجه لعدم توقف الصحة على تلك الالفات بدليل الصحة اذا وصل الجميع اهـ وأيضا التوقف عليها عند الفصل الصحيح كاف في الترجيح (قوله لأن لام الرحمن الخ) قديقال الحق الذي لا يحصى عنه بناء على ما قرره من اعتبار اللفظ دون الرسم ان لا يعد نحو لام الرحمن (قوله قلت الممتنع الخ) ما تضمنه كلامه من حصر الامتناع فيما ذكر ممنوع ومناف لتصريحهم بان المشددة معد وجرفين وما ذكره بقوله وكما الخ ليس فيه تأكيد ادعاء فليتمل حق تأمل بصري (قوله لعارض الادغام) قديقال عارض الادغام إنما يقتضي غده صفة الحرف لا عده مرة اخرى فالوجه ان المشددة لا يعد إلا مرة واحدة لكن بحر فين ويعتبر صفة على ما تقدم عن الناشري سم (قوله كما لا يجوز) الى قوله وبحج في المغني (قوله إنما أجزأ الخ) رد دليل مقابل الاصح (قوله واستشكل الخ) عبارة المغني قال ابن الاستاذ قطوعا باعتبار سبع ايات واختل في عدد الحروف والحروف هي المقصودة لان الثواب عليها اهـ (قوله بوجوب السبع) اي الايات (قوله دون عدد الحروف) اي فلم يقطعوا بوجوبه سم (قوله بان خصوص كونها الخ) اي الفاتحة (قوله كما مر) اي في شرح فسيح ايات (قوله بذلك) اي بالسبع (قوله بها) اي بالحروف (قوله

يتوقف فيه فليتمل فان الوجه أنه لا يكتفي (قوله مائة وأحد وأربعون) أي لأن ذلك هو الباقي بعد إسقاط التشديدات الاربعة عشر من المائة والخمسة والخمسين فقوله تنبيه ما ذكره اي بطريق اللزوم (قوله والاول اوجه) قديقال بل الثاني اوجه لعدم توقف الصحة على تلك الالفات بدليل الصحة اذا وصل الجميع (لعارض الادغام) قديقال عارض الادغام إنما يقتضي غده صفة الحرف لا عده مرة اخرى فالوجه ان المشددة لا يعد إلا مرة واحدة لكن بحر فين ويعتبر صفة على ما تقدم عن الناشري (قوله بوجوب السبع) اي الايات وقوله

من اللفظ غالباً كل محتمل والاول اوجه فيجب مائة وسبعة وأربعون حرفاً غير الشدات الاربعة عشر فالجملة مائة واحد وستون حرفاً فان قلت يلزم على فرض الشدات كذلك عدد الحرف الواحد مرتين لأن لام الرحمن مثلاً حذف و حدها والراء حسبت و حدها ثم حسبتا واحداً في الشدة قلت الممتنع حسابه مرتين من جهة واحدة وما هنا ليس كذلك لأنها حسبتا ولا نظراً لاصل الفلك وثانياً انظر العارض الادغام وكما حسبت الفات الوصل نظر البعض الحالات فكذلك هذه فتأمل ذلك فانه مهم (في الاصح) كما لا يجوز النقص عن اياتها وإنما اجزأ قضاء يوم قصير عن طويل لعسر رعاية المائة في الايام واستشكل قطعهم بوجوب السبع في البديل دون عدد الحروف مع انها المقصودة بالثواب وبحجبان خصوص كونها سبعاً وقعت المنة به كما مر بخلاف خصوص عدد حروفها فكانت عنايتهم بذلك أقوى وإناطة الثواب بها لا تختص بالفاتحة نفع امرها

ويشترط) الى الماتن في النهاية إلا أنه أبطل الذي ذكره بالبطل وعبارة المغنى وشرح المنهج ولا يشترط في الذكر والدعاء ان يقصد بهما البدلية بل الشرط أن لا يقصد بهما غيرهما اه وهي كما صرح في موافقة ما في الشرح والنهاية من عدم جواز التشريك في قول الحلبي على المنهج ووافقه شيخنا ما نصه قوله غير ما اى فقط حتى في التعوذ والافتتاح إذا كان كل بدلا خلافا لحجر ضعيف ولذا عقبه البجيرمي بما نصه وقوله فقط اى لم يقصد البدلية وغيرهما لم يضر على كلامه والمعتمد انه يضر حينئذ بخلاف ما سياتى في قصد الركن مع غيره والفرق ان الركن اصل والبدل فرع والاصل يغتفر فيه شيئا وعبارة الاطفيحي قوله بل الشرط أن لا يقصد بهما غيرهما أى البدلية ولو معها الموافقة وتعود بقصد السنية والبدل لم يكفه شرح مراه وهو الذى اعتمدته ع ش كلام البجيرمي (قوله أن لا يقصد بالذكر الخ) شامل لما اذا لم يقصد شيئا ولو بالافتتاح والتعوذ وهو صريح قول الروض ولا يشترط قصد البدلية بل يشترط أن لا يقصد غيرهما فلو اتى بدعاء الاستفتاح ولم يقصد اعتد به بدلا اه سم (قوله بالذكر) ومثله الدعاء كما صرح به في غير هذا الكتاب كغيره وخرج بذلك القران فليراجع وعلى هذا فتفارق القراءة الذكر والدعاء بالاكتفاء بهما مع قصد البدلية وغيرهما فليحذر لئلا تكون عبارة الروض المتقدمة وقد عبر في شرحه بقوله ولا يشترط في البدل الخ شاملة للبدل اذا كان قرانا فقصيته انه يضر فيه قصد البدلية وغيرهما سم ويصرح بتلك القضية قول ع ش ما نصه قوله مر فلو افتتح وتعود بقصد السنية والبدل لم يكف ينبغى ان مثل ذلك ما لو قرأية تشمل على دعاء يقصد بهما الدعاء لنفسه والقران فلا تسكنى في اداء الواجب إن كانت بدلا ولا في اداء السورة إن لم تسكنى لانه لما نوى بذلك القران والدعاء اخرجهما بالقصد عن كونها قرانا حكما فلا يعتد بهما فيما توقف حصوله على القران اه لكن عقبه الرشيدى بما نصه قوله مر بقصد السنية والبدل لم يكف بحث الشيخ ع ش ان مثله ما اذا شرك في اية تتضمن الدعاء بين القرانية والدعاء لنفسه وفيه وقفة للفرق الظاهر اذ هو هنا شرك بين مقصودين لذاتهما للصلاة هما السنية والقرنية فاذا قصد احدهما فوت الاخر بخلافه في تلك مع ان موضوع اللفظ فيها الدعاء اه وياتى عن السيد البصرى ما وافقه (قوله ولو معها) يراجع سم قد قدمنا ما يزيل التوقف ويزيله ايضا قول البصرى ما نصه قوله ولو معها يؤخذ من قرينة التمثيل أن المراد منع التشريك بين البدلية وسنة مقصودة فلا يرد عليه أنه لا يضر في عدم الصارف قصد التشريك كنية التردد مع نية معتبرة في الوضوء وقصد الصلاة ودفع الغريم وما ياتى له في الاعتدال انما يضر رفع الراس بقصد الفرع وحده ونحو ذلك لان جميع ما ذكر ليس فيه تشريك بين مقصودين شرعا بفعل واحد حتى لو فرض في مسئلتنا قصد نحو الدعاء مع البدلية لم يضر اه وقدم عن الرشيدى ما يوافق اوله واما قوله حتى لو فرض الخ قد تقدم عن المغنى وشرح المنهج وسم ما يخالفه إلا ان يخص قوله المذكور بما إذا كان البدل قرانا (قوله من قران) الى قوله اى بالنسبة الى المغنى وشرح المنهج وكذا في النهاية إلا قوله وترجمة الذكر والدعاء (قوله وعجز عن التعلم) ينبغى وكذا لو قدر لكنه يقضى ما صلا لضيق الوقت قاله سم وهو يوم انعقاد صلاة القادر على التعلم مع سعة الوقت وقد تقدم عنه وفي الشرح خلافاه فالاولى إسقاط هذه

ويشترط أن لا يقصد بالذكر غير البدلية ولو معها فلو افتتح أو تعوذ بقصد السنية والبدل لم يكف (فان لم يحسن شيئا) من قرآن ولا غيره وعجز عن التعلم وترجمة الذكر والدعاء

دون عدد الحروف أى فلم يقطعوا بوجوبه (قوله أن لا يقصد بالذكر غير البدلية) شامل لما اذا لم يقصد شيئا ولو بالافتتاح والتعوذ وهو صريح قول الروض ولا يشترط قصد البدلية بل يشترط أن لا يقصد غيرهما فلو اتى بدعاء الاستفتاح ولم يقصد اعتد به بدلا اه وهو شامل للقران وغيره وقد عبر في شرحه بقوله ولا يشترط في البدل الخ (قوله بالذكر) ومثله الدعاء كما صرح به في غير هذا الكتاب كغيره وخرج بذلك القران فليراجع فان قضية قولهم انه لا يشترط قصد الركن لكن لا بد من عدم الصارف بان يقصد غيره فقط وإن القراءة كذلك وعلى هذا فتفارق القراءة الذكر والدعاء بالاكتفاء بهما مع قصد البدلية وغيرهما فليحذر لئلا تكون عبارة الروض وشرحه شاملة للبدل اذا كان قرانا فقصيته انه يضر فيه قصد البدلية وغيرهما فانظر ما نقلناه عنه فيما مر (قوله ولو معها) يراجع (قوله وعجز عن التعلم) ينبغى وكذا لو قدر لكنه يقضى ما صلا

نظير مامر (ونف) وجوبا (قدر الفاتحة) في ظنه أي بالنسبة لزوم قرأتها المعتدلة من غالب (٤٩) أمثاله نظير مامر فيمن خلق بالأنحو

مرفق أو حشفة وذلك لأن القراءة والوقوف بقدرها كانا واجبين فإذا تعذر أحدهما بقي الآخر ويلزمه القعود بقدر التشهد الأخير ويسن له الوقوف بقدر السورة والقنوت والقعود بقدر التشهد الأول (ويسن عقب الفاتحة) لقارنها ولو خارج الصلاة لسكنه فيها أكد ومثلها بدلها أن تضمن دعاء (آمين) مع سكتة لطيفة بينهم تميزا لها عن القرآن وحسن زيادة رب العالمين وذلك للخبر المتفق عليه إذا قال الإمام غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقولوا آمين فإنه من وافق قوله قول الملائكة أي في الزمن وقبل الإخلاص والمراد الملائكة المؤمنون على ادعية المصلين والحاضرون لصلاتهم غفر له ما تقدم من ذنبه وفي حديث البيهقي وغيره أن اليهود لم يحسدونا على شيء ما حسدونا على القبلة والجمعة وقولنا خلف الإمام آمين ﴿تزييه﴾ أفهم قوله عقب فوت التأمين بالتلفظ بغيره ولو سهوا كما في المجموع عن الأصحاب وأن قل نعم ينبغى استثناء نحو رب اغفر لي للخبر الحسن أنه صلى الله عليه وسلم قال عقب

القول (قوله نظير مامر) أي عجز انظير عجز مر في شرح فان جعل الفاتحة قول المتن (وقف الخ) ولا يجب عليه تحريك لسانه بخلاف الآخر الذي طرأ آخره شيخنا (قوله وذلك) أي وجوب الوقوف (قوله ويسن) إلى قوله والقنوت في النهاية والمغنى قول المتن (عقب الفاتحة) بعين مفتوحة وقاف مكسورة بعدها ياء موحدة ويجوز ضم العين وإسكان القاف وإما عقب ياء قبل الباء فلغة قليلة كردد (قوله لقارنها) وكذا لسانها كما نقله بعضهم عن الطوخى شيخنا ويأتى في الشرح ما يخالفه (قوله ولو خارج الصلاة) إلى قوله وينبغي في المغنى إلا قوله نعم إلى وأفهم وكذا في النهاية إلا ما ذكره وفي حديث إلى التنبيه (قوله لسكنه) أي التأمين (قوله ومثلها) أي الفاتحة (قوله أن تضمن دعاء) كذا في شرح مرو ظاهره ولو في أوله وفيه وقفه سم عبارة ع ش ظاهره أنه لا فرق بين تقدم الدعاء وتأخره لكن في سم على المنهج ما نصه قال مرو لآتى ببدل الفاتحة فان ختم بدعاء آمن عقبه أه وهو يقتضى أنه لا يؤمن حيث قدم لدعاء وقد يشير إليه قول الشارح مر محاكاة للمبدل أه وفي الجيرى عن البرماوى وفي السكرى عن القاوى أنه يؤمن ولو بدا في البدل بما تضمن الدعاء وختم بما لا يتضمنه أه والأقرب الأول أي مامر عن ع ش (قوله تميزا لها) أي لفظة آمين (وحسن الخ) عبارة المغنى والنهاية قال في الام ولو قال آمين رب العالمين وغير ذلك من الذكر كان حسنا أه (قوله وذلك للخبر المتفق عليه الخ) هذا لا يفيد حكم المنفرد والإمام صريحا سم عبارة النهاية لخبر أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا فرغ من قراءة أم القرآن رفع صوته فقال آمين بمد صوته أه زاد المغنى الخبر الذى في الشرح وعبارة شرح بافضل والمنهج للاتباع في الصلاة وقيس بها خارجها أه (قوله والحاضرون الخ) عطف على المؤمنون الخ والأولى قلب العطف (قوله غفر له ما تقدم الخ) والمراد الصغائر فقط وإن قال ابن السبكي في الأشباه والنظائر أنه يشمل الصغائر والكبائر نهاية (قوله عقب) أي إلى آخره (قوله ينبغى استثناء نحو رب الخ) وينبغي أنه لو زاد على ذلك ولو لدى وجميع المسلمين لم يضرب اضاع ش (قوله رب اغفر لي) ينبغى ندبه للحدث المذكور وعليه ينبغى أن يفصل بينه وبين آخر الفاتحة لما مر من التمييز بصرى (قوله نظير مامر) تقدم تقييد الطويل فيما مر بالعمد أه سم أي بخلافه لعذر كسهو وجمل أو أعياء فلا يضرب (قوله على من قال لا يفوت الخ) اعتمد هذا الاستاذ في السكتين سم أقول وكذا المغنى والنهاية حيث قال لا يفوت التأمين إلا بالشروع في غير أه على الأصح كما في المجموع أه قال ع ش قوله مر إلا بالشروع الخ ظاهره أنه لا يفوت بالسكوت وإن طال ولا ينافيه تعبيره بالعقب لجواز حمله على أن الأولى المبادرة إليه لأنها شرط لكن قال حج أنه يفوت بالسكوت إذا طال الخ أه وقال الرشيدى قوله مر إلا بالشروع الخ أي أو بطول الفصل بحيث تنقطع نسبته عن الفاتحة أه عبارة شيخنا والتقييد بالعقبة يفيد أنه يفوت بالتلفظ بغيره وإن قل ولو سهوا نعم

لضيق الوقت (قوله وقف قدر الفاتحة) ﴿فرع﴾ قالوا لو قدر على الفاتحة في أثناء البدل وجب قراءتها أو بعد فراغها ولو بعد الركوع فلا وبقي ما لو لم يحسن شيئا مطلقا وقد علمنا بعد الوقوف بقدرها فهل تسقط عنه كما لو قدر عليها بعد الفراغ من البدل بجامع أنه لو أتى بما لم يمه حينئذ أو لا لأنه لم يأت ببدل فان القيام ليس ببدل الفاتحة بل هو واجب آخر معها فيه نظر وقد بان أن الأول إلا أن وجود نقل بخلافه (قوله ومثلها بدلها) أن تضمن دعاء) أورد عليه أن قياس ما ذكره في بحث التعوذ من أن الوجه ندبه لمن يأتى بذكر بدل الفاتحة لأن للنائب حكم المذنب عنه أن يؤمن في البدل وأن لم يتضمن دعاء لأنه قضية إعطاء النائب حكم المذنب أه فليتأمل فان الفرق قريب بان معنى التعوذ والمقصود به وهو الاعتصام من الشيطان مناسب لكل مقروء من ذكر أو دعاء أو قرآن بخلاف التأمين الذى هو طلب الاستجابة لا يناسب ما لا دعاء فيه إذ لا معنى للتأمين على قوله لا إله إلا الله أو سبحان الله مثلا (قوله أن تضمن) كذا في شرح مرو وظاهره ولو في أوله وفيه وقفه (قوله وذلك للخبر المتفق عليه) هذا لا يفيد حكم المنفرد والإمام صريحا (قوله نظير مامر) تقدم تقييد الطويل فيما مر بالعمد (قوله وبما قرره يعلم الرد على من قال لا يفوت الخ) اعتمد هذا الاستاذ في السكتين

(٧ - شروانى وابن قاسم - ثانى) الضالين رب اغفر لي آمين وأفهم أيضا فوته بالسكوت أي بعد السكوت المستنون وينبغي أن يحمله أن طال نظير مامر في الموالاة وبما قرره يعلم الرد على من قال لا يفوت إلا بالشروع في السورة أو الركوع نعم ما أفهمه من فوته

يستثنى رب اغفر لي ونحوه الخ ويفوت بالشروع في الركوع ولو فوراً لا بالسكوت وان زاد على السكتة المطلوبة اه (قوله بالشروع في الركوع الخ) كان وجهه انه لما كان تنمة للفاتحة لا يفعل إلا في محلها نعم ظاهر كلامه انه يفوت بالشروع في الانحناء وإن لم يخرج عن حد القيام وهو محل تأمل لان الاصل لو بني منه شيء جاز له الاتيان به حينئذ فالو تابعه قليلاً تأمل وقد يقال لا يحصل الشروع فيه حقيقة الا بالوصول لاقوله بصري وينبغي حمل كلام الشارح على ظاهره إذا ظاهر ان وجه الفوت بذلك الاشعار بالاعراض كافي التلطف بلفظ قليل مع طلب ذكر خصوص للشروع في الركوع بل كلامهم كالصرح في الفوت بمجرد التكبير للركوع (قوله والا فصح) إلى قوله او مجرد الخ في النهاية والمغنى إلى قوله ويسكن إلى المتن وما انبه عليه قول المتن (ويجوز القصر) أي فهو لغة وإن أوهم التعليل خلافاً لرشيدى (قوله الامالة) أي مع المدة النهائية ومعنى عبارة شيخنا بمد الهزمة وتخفيف الميم مع الامالة وغدماً وبالقصر لكن المدافصح ويجوز تشديد الميم مع المد والقصر ففيه خمس لغات اه وقوله خمس لغات قضية ما قدمه ان لغاته ست إلا ان يراد بقوله مع المد والمد بلا امالة (قوله ومعناها الخ) ظاهر انها في التشديد مع القصر باقية على اصلها وهو ما صرح به شيخ الاسلام في الاسنى والغرر ومقتضى كلام الشارح في فتح الجواد انها ايضاً بمعنى قاصدين فليحذر بصري اقول وكذا ظاهر المغنى والنهاية انه راجع للتشديد مع القصر ايضاً عبارتهما وحكى التشديد مع القصر والمدادى قاصدين اليك وانت أكرم أن تخيب من قصدك وهو لحن بل قيل انه شاذ منكر ولا تبطل به الصلاة لقصد الدعاء كما في المجموع اه قال ع ش قوله مر وهو لحن الخ أي التشديد مع المد والقصر وبصرح في شرح الروض وقوله لقصد الدعاء قضيته انه لو لم يقصد به الدعاء بطأت وبصرح حجج اه وغبارة الرشيدى قوله مر أي قاصدين ظاهره انه تفسير للتشديد بقسميه القصر والمد وصرح به في الامداد لسكن في التحفة وشرح الروض وغيرهما انه للمدود فقط اه وقوله في الامدادى وشرح بافضل عبارته فان شدد مع المد والقصر وقصدان يكون المعنى قاصدين اليك الخ لم تبطل اه (قوله وكذا ان لم ير دشيئاً الخ) وفي البجيرى عن الشوبرى وفي الكردى عن القلوبى والمعتمد انها لا تبطل في صورة الاطلاق اه وجرى عليه شيخنا اعتبار تهو جعل الرملى التشديد اى بقسميه لحناً قال وقيل شاذ منكر لكن لا تبطل به الصلاة إلا ان تصدبه معناها الاصلى وحده وهو قاصدين بخلاف ما لو قصد الدعاء ولو مع معناها الاصلى أو أطلق فلا تبطل صلاته على المعتمد حينئذ اه وظاهر صنيعه ان الحصر المذكور عما قاله الرملى وعليه فله في غير النهاية وإلا فكلام النهاية كاسم كالمغنى ظاهر في موافقة التحفة فليراجع قول المتن (مع تأمين امامه) شمل ذلك ما لو وصل التأمين بالفاتحة وهو كذلك نهاية وقال ع ش قول المصنف مع تأمين امامه يخرج ما لو كان خارج الصلاة فسمع قراءة غيره من امام او ماموم أى او غيرهما فلا يسن التأمين اه (قوله لا قبله) إلى قوله وقد يشكل في المغنى إلا قوله ومن ثم إلى وليس إلى قوله وقضية الخ في النهاية إلا ما ذكر (قوله كما دل الخ) علة لقوله ليوافق الخ وهو علة للتكرار (قوله الخبر السابق) وجه الدلالة منه ان قوله فانه من وافق تأمينه الخ يدل دلالة إيماء على ان علة طلب موافقة الامام في التأمين هي موافقة تأمين الملائكة وإلا لم يكن لذكر فائدة فيعلم منه ان تأمين الامام يوافق تأمين الملائكة رشيدى (قوله وبه يعلم الخ) أي بسن المعية او بذلك الخبر (قوله ان المراد بامان الخ) وبوضحه خبر الصحيحين إذا قال الامام غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقولوا آمين نهاية وكذا في سم على السكندر (قوله اراد ان يؤمن) الانسب تاويله بشرع فتأمل ان كنت من اهله بصري (ولان التامين الخ) عطف على قوله ليوافق كردى ورشيدى (قوله إلا لتأمينه) فان لم يؤمن الامام ولم يسمعه ولم يدر هل امن او لا امن هو معنى واسنى (قوله إلا ان سمع قراءة امامه) الظاهر انه لا بد من سماع يميز معه الحروف لا مجرد صوت ولو سمع بعضها فهل يؤمن مطلقاً ولا يؤمن مطلقاً ويقال ان سمع ما قبل اهدنا لم يؤمن او هي وما بعدها امن محل

بالشروع في الركوع ولو فوراً متجه والا فصح الا شهر بها أن يأتي بها (خفيفة الميم بالمد) وهي اسم فعل بمعنى استجب مبنى على الفتح ويسكن عند الوقف (ويجوز) الامالة (والقصر) مع تخفيفها وتشديدها لانه لا يخل بالمعنى وفيها التشديد مع المد ايضاً ومعناها قاصدين فان أتى بها أو اراد قاصدين اليك وانت أكرم من أن تخيب قاصداً لم تبطل صلاته لتضمنه الدعاء أو مجرد قاصدين بطلت وكذا ان لم ير دشيئاً كما هو ظاهر (و) الافضل للمأموم في الجهرية انه (يؤمن مع تأمين امامه) لا قبله ولا بعده ليوافق تأمين الملائكة كما دل عليه الخبر السابق وبه يعلم أن المراد بأمن في رواية اذا أمن الامام فأمنوا أراد أن يؤمن ولان التأمين لقراءة امامه وقد فرغت لالتأمينه ومن ثم اتجه انه لا يسن للمأموم الا ان سمع قراءة امامه

فقال فان آخر لم تفت إلا بالشروع في السورة او الركوع اه (قوله في الركوع) ينبغي او في السورة (قوله ان المراد الخ) ويوضحه رواية إذا قال الامام غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقولوا آمين كنز (قوله

ويؤيده ما يأتي أن المأموم لا يؤمن لدعاء قنوت امامه إلا أن سمعه وليس لنا ما يسن فيه ثحري (٥١) مقارنة الامام سوى هذا فان لم تنفق له

موافقة آمن عقبه ولو أخره
عن الزمن المستنون امن
قبله ولم ينتظره اعتبارا
بالمشروع وقد يشكك عليه
ما يأتي في جهر الامام او
اسراره من ان العبرة فيهما
بفعله لا بالمشروع إلا أن
يجاب بان السبب للتأمين
وهو انقضاء قراءة الامام
وجد فلم يتوقف على شيء
اخر والسبب في قراءة
المأموم للسورة متوقف
على فعل الامام فاعتبر
وقضية كلامهم انه لا يسن
لغير المأموم وان سمع قيل
لكن في البخاري اذا أمن
القارئ فأمّنوا وعمومه
يقضي التندب في مسئلتنا
وفيه نظر اه (ويجهر به)
ندبا في الجهرية الامام
والمنفرد قطعا والمأموم (في
الظاهر) وان تركه امامه
لرواية البخاري عن عطاء
أن ابن الزبير رضى الله
عنهما كان يؤمن هو ومن
وراءه بالمسجد الحرام حتى
أن للمسجد للجنة وهي
بالفتح فالتشديد اختلاط
الاصوات وصح عن عطاء
أنه أدرك مائتي صحابي
بالمسجد الحرام إذا قال
الامام ولا الضالين
رفعوا أصواتهم بآمين
اما السرية فيسرون فيها
جميعهم كالقراءة (ويسن)
في سرية وجهرية لامام
ومنفرد كاموم لم يسمع

تأمل بصرى ونقل عن حاشية الشارح على فتح الجواد مانصه والذي يتجه أن العبرة بالآخر لانه الذي يليه
التأمين لكن هل يشترط كونه جملة مفيدة من الفاتحة او من غيرها الاقرب نعم فيمكن سماع ولا الضالين مثلا
اه (قوله) يؤيده ما يأتي (الخ) ويؤيده ايضا تخصيص هذا الحكم بالجهرية سم (قوله سوى هذا) يظهر ان اصل
نذب المقارنة يحصل بمقارنة جزء لجزء او اكملها مقارنة للجميع بصري (قوله ولو أخره) اى الامام افهم
انه لو لم يؤخره بان قصر الزمن بعد فراغ القراءة لا يؤمن حينئذ وعليه فلو اسرع بالتأمين قبل امامه فلا قرب
انه يعتد به في حصول أصل السنة فلا يحتاج في أدائها الى إعادة مع الامام ع ش (قوله آمن قبله الخ) قال في
المجموع ولو قرأ معه وفرغ معا كفى تأمين واحد او فرغ قبله قال البغوى ينتظره والاختار او الصواب انه يؤمن
لنفسه ثم للتابعين نهاية ومعنى قال ع ش قوله م كفى تأمين واحد اشعر بان تكرير التأمين اولى ويقدم
تأمين قراءته اه (قوله) وقد يشكك عليه اى على اعتبار المشروع هناك دون فعل الامام (قوله فاعتبر) اى
فعله ظاهر هذا الفرق انه يستحب التأمين لقراءة الامام اذا جهر فيها الامام فيجهر به المأموم كما اعتمدته الجمال
الرملى في شرح البهجة واقتضاء كلام الشارح في التحفة اه وسياق ما يتعلق بالمقام (قوله لغير المأموم) اى ولو
كان خارج الصلاة ع ش واقره البجيرى قول المتن (ويجهر به الخ) وجهر الاثنى والثنى به كجهرهما
بالقراءة وسياق الامام كن الذى يجهر فيها المأموم خلف امامه خمسة تأمينه مع امامه وفي دعائه في قنوت الصبح
وفي قنوت النازل في الصلوات الخمس وإذا فتح عليه نهاية ومعنى وينبغي ان يزاد على ذلك نحو والرحمة عند
قراءة ايها ونحو تكبير الاتقالات من مبلغ احتيج اليه وتنبه ما يغلط فيه الامام كالقيام لركعة زائدة إذا لم
يرد بالفتح ما يشمله كرى (قوله قطعا) وقيل فيهما وجه شاذ معنى (قوله ندبا في الجهرية) اى جهر ا
متوسطا وتكره المبالغة فيه ع ش (قوله والمأموم) اى لقراءة امامه ويسر به لقراءة نفسه عباب اه سم
قول المتن (في الاظهر) قال في المجموع وعمل الخلاف إذا امن الامام ولا استحب المأموم الجهر قطعا لسمعه
فيأتى به معنى فقول الشارح فان تركه امامه يؤم جريان الخلاف فيه ايضا ثم رايت ابن شعبة قال بعد ذكر
كلام المجموع وقضية كلام الروضة والكفاية ان ذلك طريقة مرجوحة وان المذهب اجراء الخلاف وان لم
يجهر الامام انتهى فلعل كلام الشارح مبنى عليه بصرى (قوله لرواية البخاري) الى المتن في النهاية (قوله
فيسرون الخ) عبارة شرح المنهج وفي سم عن السكز مثله فلا جهر بالتأمين فيها ولا معية بل يؤمن الامام
وغيره سرا مطلقا اه قال البجيرى قوله فلا جهر بالتأمين الخ ظاهره ولو سمع قراءة امامه وعبرة سم على
الغاية ولا يسن في السرية جهر بالتأمين ولا موافقة الامام فيه بل يؤمن كل سر انعم ان جهر الامام بالقراءة
فيها اى السرية لم بعد سن موافقة انتهت ومقتضى كلام شرح الروض ان المأموم لا يجهر بالتأمين في
السرية وان جهر امامه ع ش وقوله مطلقا اى سمع قراءة امامه أم لم يسمع ع ش اه كلام البجيرى
(قوله في السرية) الى قوله وقاعدة الخ في النهاية لا قوله وان طال الى نعم وكذا في المعنى لا قوله بل بعضها
الى والا فضل قول المتن (ويسن سورة الخ) لا اتباع بل قيل بوجوب ذلك شرح بافضل ويكره ترك قراءة
السورة كما قاله ابن قاسم شيخنا (قوله في سرية الخ) ولو كرر سورة في الركعتين حصل اصل السنة نهاية
وسم وفتح الجواد (قوله لم يسمع) ينبغي سماعا مفسرا سم (قوله في غير صلاة الخ) اى ولو كان الغير
منذورة خلافا لاسنوى نهاية (قوله الجنب) اى ونحوه (قوله وذلك) راجع الى المتن (قوله للحديث
الصحيح الخ) في تقريبه وقفة (قوله ام القرآن عوض من غيرها) يتأمل معناه فانها بحيث وجبت كان

ويؤيده ما يأتي (الخ) يؤيده ايضا تخصيص هذا الحكم بالجهرية (قوله ولو أخره) اى الامام (قوله
ويجهر به الخ) عبارة العباب وان يجهر به في الجهرية الامام والمنفرد والمأموم لقراءة امامه ويسرها
لقراءة نفسه (قوله اما السرية الخ) عبارة الاستاذ في كنزه ولا يجهر بالتأمين في السرية ولا يندب
فيها معية بل يؤمن الامام وغيره مطلقا سرا اه (قوله لم يسمع) ينبغي سماعا مفسرا

(سورة بعد الفاتحة) في غير صلاة فاقد الطهورين الجنب لحرمتها عليه وصلاة الجنائز لكرهاتها فيها وذلك للأخبار الكثيرة
الصحيحة في ذلك ولم تجب للحديث الصحيح أم القرآن عوض من غيرها وليس غيرها عوضا منها ويحصل أصل سنتها

بآية بل ببعضها ان أفاد على الأوجه (٥٢) والأفضل ثلاث وسورة كاملة أفضل من بعض طويلة وان طال من حيث الاتباع الذي قد يربو

ثوابه على زيادة الحروف نظير صلاة ظهر يوم النحر للحاج بمنى دون مسجد مكة في حق من نزل اليه لطواف الافاضة إذ لا يتابع من يربو على زيادة المضاعفة فاندفع ما لكثيرين هنا نعم البعض في التراخي افضل كما افتى به ابن الصلاح وعلمه بأن السنة القيام في جميعها بالقران ومثلها نحو سنة الصبح لورود البعض فيها ايضا وافهم قوله بعد الفاتحة انه لو قدسها عليها لم تحسب كالمكرر الفاتحة إلا إذا لم يحفظ غيرها على الأوجه (إلا في الركعة الثالثة) من المغرب وغيرها (والرابعة) من الرباعية وما بعد أول تشهد من النوافل (في الأظهر) لثبوته من فعله صلى الله عليه وسلم ومقابله ثبت في مسلم من فعله صلى الله عليه وسلم ايضا وقاعدة تقديم المثبت على النافي تؤيده فلذا صححه أكثر العراقيين واختاره السبكي وعليه يكون اقصر من الاولين لندب تقصير الثانية عن الاولى كما صرح به الخبر ولان النشاط في الاول وما يليه أكثر وبه يتوجه مخالفتهم لتلك القاعدة وحملهم قراءتها فيهما على بيان الجواز لان المعزوف المستمر

وجوبها أصليا وليست عوضا عن شيء وفي شرح الجامع الصغير ما حاصله ليس المراد بالنوع وض أنه كان ثم واجب وعوضت هذه عنه بل المراد انها اشتملت على ما فصل في غيرها من الذات والصفات والشأن وغير ذلك فقامت مقام غيرها في إفادة المعنى الذي اشتمل عليه غيرها وليس غيرها مشتملا على ما فيها حتى يقوم مقامها عشا (قوله بآية الخ) والوجه انه لو قرأ البسملة لا يقصد انما التي اول الفاتحة حصل اصل السنة لانها آية من كل سورة نهاية وفي الكردى بعد ذكر مثله عن فتح الجواد وغيره مانعه وفي الايعاب لا فرق بين ان يقصد كونها غير التي في الفاتحة أو يطابق اه (قوله بل ببعضها الخ) كذا في شرحي البهجة والمنهج لشيوخ الاسلام كردى (قوله على الأوجه) ولا يبعد التأدى بنحو الحروف في أوائل السور كالموصوق وون ان قلنا انه مبتدأ وخبر حذف خبره او مبتدؤه ولا حظ ذلك لانه حينئذ جملة والظاهر انه على هذا آية غاية الامر انه آية حذف بعضها وهذا لا ينافي إفادتها وفهم المعنى منها فليتامل سم (قوله وسورة كاملة افضل الخ) ومع هذا لو نذر بعضا من سورة معينة وجب عليه قراءته ولا تقوم سورة أخرى مقامه وان كانت اطول كالو نذر التصديق بقدر من الفضة وتصديق بدله بذهب فانه لا يجوز ثم وخرج بالمعينة ما لو قال الله على أن أقرأ بعض سورة فيبرامن عهدة النذر بقراءة بعض من اى سورة وبقراءة سورة كاملة عشا (قوله وان طال) المعتمد انه إنما هي افضل من قدرها من طويلة مر اه سم اى لا اطول منها نهاية ومعنى (قوله على زيادة الحروف) اى على ثوابها (قوله ما لكثيرين هنا) وافهم النهاية والمعنى كما مر انفا (قوله وعلمه بان السنة الخ) يؤخذ من ذلك ان محل كون البعض افضل اذا اراد الصلاة بجميع القران في التراخي فان لم يرد ذلك فالسورة افضل كما في سم على المنهج عن تصريح مر بذلك عشا ورشيدى (قوله ومثلها نحو سنة الصبح) قضيته ان البعض في سنة الصبح افضل ولعله بالنسبة لغير الكافرون والاختصاص سم عبارة الكردى فالبعض فيه افضل من سورة لم ترد واما الواردة كالكافرون والاختصاص في سنة الصبح فمما افضل من ايتى البقرة وال عمران فتنبه له اه (قوله لورود البعض الخ) اى ايتى البقرة وال عمران نهاية ومعنى (قوله اذالم يحفظ غيرها) شامل للذكر والدعاء فليست سم لكن المتبادر من المقام عدم الشمول قول الماتن (إلا في الثالثة الخ) شمل ذلك ما لو نوى الرباعية بتشهد واحد خلا القضية كلام الزركشى في باب النطوع نهاية يعنى لو فعلها كذلك إذ الكلام في الفرض بقريته ما يأتى له رشيدى وعشا (قوله وما بعد أول تشهد) عبارة النهاية ولو اقتصر المتفضل على تشهد سنت له السورة في الكل او أكثر سنت فيما قبل التشهد الاول اه (قوله تكونان اقصر من الاولين) اى وتكون الرابعة اقصر من الثالثة نهاية ومعنى (قوله لندب) الى المتن في النهاية (قوله في الاول) الاول الثانيت (قوله وبه) اى بقوله لان النشاط الخ (قوله يتوجه) الاولى بوجه من التوجيه (قوله من صلاة نفسه) اى بأن لم يدرك ثالثه ورابعته مع الامام سم (قوله كما يأتى الخ) اى في التنبيه في قوله وحينئذ يصدق الخ كردى (قوله سياقه) اى المتن (قوله منها معه) اى من صلاة امامه مع الامام

(قوله بآية) قال في العباب وتأدى السنة ببعض سورة ولو آية والاولى ثلاث آيات اه ولا يبعد التأدى بنحو الحروف في أوائل السور كالموصوق وون ان قلنا انه مبتدأ وخبر حذف خبره او مبتدؤه ولا حظ ذلك لانه حينئذ جملة والظاهر انه على هذا آية غاية الامر انه آية حذف بعضها وهذا لا ينافي إفادتها وفهم المعنى منها فليتامل (فرع) لو كرر سورة في الركعتين حصل اصل سنة القراءة مر (قوله بل ببعضها ان أفاد) كذا في شرح مر ولا يخفى أن اعتبار الافادة هنا لا تنافي قوله السابق في شرح قات الاصح المنصوص جواز المنفرة وان لم تقدم معنى منظوما لان ذاك عند العجز عن الواجب الاصلى وهذا عند القدرة على الاتيان بالسورة فانظر إذا عجز عن المقيد (قوله وان طال) المعتمد انه انما هو افضل من قدرها من طويلة مر (قوله ومثلها نحو سنة الصبح) قضيته ان البعض في سنة الصبح افضل ولعله بالنسبة لغير الكافرون والاختصاص (قوله اذالم يحفظ غيرها) شامل للذكر والدعاء فليست سم (قوله من صلاة نفسه) اى بأن لم يدرك ثالثه ورابعته مع الامام (قوله

من أحواله صلى الله عليه وسلم رعاية النشاط أكثر من غيره (قلت فان سبق بهما) أى بالثالثة والرابعة من صلاة نفسه كما يأتى بيانه أو بالاوليين الدال عليهما سياقه من صلاة امامه بأز لم يدركهما منها معه وإنما أدركه في الثالثة والرابعة منها (قوله

او من صلاة نفسه بان
ادركهما منها معه لكنه
لم يتمكن من قراءة السورة
فيهما (قراها فيهما) اى فى
الثالثة والرابعة بالنسبة
للماموم حين تداركهما فى
الحالة الاولى والثانية او
بالنسبة للمام او الاولى
والثانية بالنسبة للماموم
وهو خلف الامام فى الحالة
الثانية فيهما ان تمكن لنحو
بطء قراءة الامام ما لم تسقط
عنه لكونه مسبوqa فيما
ادركه لان الامام اذا تحمل
عنه الفاتحة فالسورة اولى
(والله اعلم) ثلثا تخلو
صلاته من السورة بلا عذر
ولما قضى السورة دون
الجهر لان السنة آخر
الصلاة ترك الجهر وليست
السنة آخرها ترك السورة
بل لا يسن فعلها وبين
العبارتين فرق واضح
(تنبيه) ما قررت به
المثنى من ان الضمير الاول
والثاني للاولين وللثالثة
والرابعة باعتبارين هو
التحقيق الذى يجمع به بين
كلام الشارحين وغيرهم
المتناقض فى ذلك واكثرهم
على غود الاول للاولين
والثاني للاخيرتين وزعم
بعضهم ان عودهما معا او
الاول وحده للاخيرتين
ممتنع لانه لا يعقل سبقه بهما مع
ادراك الاولين لبالنسبة
لصلاة نفسه ولا بالنسبة

(قوله او من صلاة نفسه) عطف على قوله من صلاة امامه (قوله لكنه لم يتمكن الخ) كان تخصيص هذه الصورة بهذا التقييد ليتحقق فيها السابق معنى والافهم معتبر فى بقية الصور المذكورة اخذنا مما ياتى انه اذا تمكن من قراءة السورة فلم يفعل لا يتداركها سم (قوله لكنه لم يتمكن الخ) اى فهذا معنى السابق بهما سم (قوله) فى الحالة الاولى او الثانية (لعل مراده بالحالة الاولى جعل ضمير بهما للثالثة والرابعة وبالحالة الثانية جعله للاولين فانه لم يتقدم الا هذان الحالان لكن فى جعل هذين حالتين تسميها فانه مجرد اعتبارين حاصلهما شىء واحد وهو انه لم يدرك الامام فى اولى الامام بل فى اخيرتى الامام وذلك حالة واحدة ثم على هذا قد يشكل قوله فى الحالة الثانية فى قوله لا بالنسبة للامام او الاولى الخ إذ يمكن ذلك فى الحالة الاولى ايضا فانه يعقل ان يقال ان سبق بالثالثة والرابعة من صلاة نفسه قراها فى ثالثة الامام واربعة اللتين ادركهما معه او فى اولتيه اللتين ادركهما مع الامام ولم يتمكن من قراءة الصورة فيهما فليتامل سم وقوله ولم يتمكن صوابه ان تمكن (قوله فيهما) خبر مبتدأ محذوف اى قوله وهو وخلف الامام الخ معتبر فى قوله اى فى الثالثة والرابعة بالنسبة للامام وقوله او الاولى والثانية بالنسبة للماموم (قوله) لنحو بطء قراءة الامام اى ككون الامام قراها فيهما نافية ومغنى (قوله) لكونه مسبوqa الخ) كأن وجد الامام را كما فاحرم وركع معه ثم بعد قيامه من الركعة نوى المفارقة ووجد اماما آخر را كما فادخل نفسه فى الجماعة وركع معه فقط سقطت عنه السورة فى الركعتين كالفاتحة فلا يقرأها فى باقى صلاته شيخنا عبارة البجيرمى وصور شيخنا السجىنى المسئلة بما اذا اذننى بالامام فى الثالثة وكان مسبوqa اى لم يدرك زمنا يسع قراءة الفاتحة للوسط المعتدل ثم ركع مع امامه ثم حمل له عذر كرحمة مثلاً ثم تمكن من السجود فسجد وقام من سجوده فوجد الامام را كما فيجب عليه ان يركع معه وسقطت عنه الفاتحة فى الركعتين فكذلك تسقط عنه السورة تبعاً وليس المراد ان الامام يتحمل عنه السورة حتى يردان الامام لا تسن له السورة فى الاخيرتين فكيف يتحملها عن الماموم اهـ (قوله لثلاثا) الى التنبيه فى النهاية والمغنى (قوله لان السنة الخ) ولان القراءة سنة مستقلة والجهر صفة للقراءة فكانت احق مغنى (قوله وبين العبارتين فرق) اى لان الاولى محتملة لكون الفعل مكروها وخلاف الاولى والثانية صادقة بكون الفعل مباحا ع ش (قوله بان الضمير الاول) اى ضمير بهما (والثاني) اى ضمير فيهما (قوله فى ذلك) اى فى مرجع الضميرين (قوله واكثرهم الخ) منهم شيخ الاسلام فى شرح منبه (قوله وزعم بعضهم الخ) مبتدأ خبره قوله الا فى رده الخ (قوله او الاول) اى عود الضمير الاول (قوله لانه لا يعقل الخ) قديقال سبقه بهما من صلاة نفسه مع ادراك الاولين منها تعقله فى غاية الوضوح فيمن ادرك اخيرتى الامام فانه سبق باخيرتى نفسه وادرك اولتيهما فاما معنى نفي تعقل ذلك مع وضوحه سم (قوله لا بالنسبة الخ) راجع لقوله سبقه بهما الخ (قوله لصلاة نفسه) اى لانه ياتى بهما ولا بدو (قوله ولا بالنسبة

لكنه لم يتمكن من قراءة السورة فيهما) كان تخصيص هذه الصورة بهذا التقييد ليتحقق فيها السابق معنى وإلا فهو معتبر فى بقية الصور المذكورة اخذنا مما ياتى انه اذا تمكن من قراءة السورة فلم يفعل لا يتداركها (قوله لكنه لم يتمكن الخ) اى فهذا معنى السابق بهما (قوله) فى الحالة الاولى او الثانية (لعل مراده بالحالة الاولى جعل ضمير بهما للثالثة والرابعة وبالحالة الثانية جعله للاولين فانه لم يتقدم الا هذان الحالان لكن فى جعل هذين حالتين تسميها فانه مجرد اعتبارين حاصلهما شىء واحد وهو انه لم يدرك الامام فى اولى الامام بل فى آخرتى الامام وذلك حالة واحدة ثم على هذا قد يشكل قوله فى الحالة الثانية بالنسبة للامام الخ إذ يمكن ذلك فى الحالة الاولى ايضا فانه يعقل ان يقال ان سبق بالثالثة والرابعة من صلاة نفسه قراها فى ثالثة الامام واربعة اللتين ادركهما معه او فى اولتيه اللتين ادركهما مع الامام ولم يتمكن من قراءة الصورة فيهما فليتامل سم وقوله ولم يتمكن صوابه ان تمكن (قوله فيهما) خبر مبتدأ محذوف اى قوله وهو وخلف الامام الخ معتبر فى قوله اى فى الثالثة والرابعة بالنسبة للماموم (قوله) لنحو بطء قراءة الامام اى ككون الامام قراها فيهما نافية ومغنى (قوله) لكونه مسبوqa الخ) كأن وجد الامام را كما فاحرم وركع معه ثم بعد قيامه من الركعة نوى المفارقة ووجد اماما آخر را كما فادخل نفسه فى الجماعة وركع معه فقط سقطت عنه السورة فى الركعتين كالفاتحة فلا يقرأها فى باقى صلاته شيخنا عبارة البجيرمى وصور شيخنا السجىنى المسئلة بما اذا اذننى بالامام فى الثالثة وكان مسبوqa اى لم يدرك زمنا يسع قراءة الفاتحة للوسط المعتدل ثم ركع مع امامه ثم حمل له عذر كرحمة مثلاً ثم تمكن من السجود فسجد وقام من سجوده فوجد الامام را كما فيجب عليه ان يركع معه وسقطت عنه الفاتحة فى الركعتين فكذلك تسقط عنه السورة تبعاً وليس المراد ان الامام يتحمل عنه السورة حتى يردان الامام لا تسن له السورة فى الاخيرتين فكيف يتحملها عن الماموم اهـ (قوله لثلاثا) الى التنبيه فى النهاية والمغنى (قوله لان السنة الخ) ولان القراءة سنة مستقلة والجهر صفة للقراءة فكانت احق مغنى (قوله وبين العبارتين فرق) اى لان الاولى محتملة لكون الفعل مكروها وخلاف الاولى والثانية صادقة بكون الفعل مباحا ع ش (قوله بان الضمير الاول) اى ضمير بهما (والثاني) اى ضمير فيهما (قوله فى ذلك) اى فى مرجع الضميرين (قوله واكثرهم الخ) منهم شيخ الاسلام فى شرح منبه (قوله وزعم بعضهم الخ) مبتدأ خبره قوله الا فى رده الخ (قوله او الاول) اى عود الضمير الاول (قوله لانه لا يعقل الخ) قديقال سبقه بهما من صلاة نفسه مع ادراك الاولين منها تعقله فى غاية الوضوح فيمن ادرك اخيرتى الامام فانه سبق باخيرتى نفسه وادرك اولتيهما فاما معنى نفي تعقل ذلك مع وضوحه سم (قوله لا بالنسبة الخ) راجع لقوله سبقه بهما الخ (قوله لصلاة نفسه) اى لانه ياتى بهما ولا بدو (قوله ولا بالنسبة

الصلاة الامام رده ماقررته من الاعتبارين المذكورين وفي المجموع عن التبصرة متى امكن المسبوق قراءة السورة في اوليه لنحو بطء قراءة الامام قراها المأموم معه ولا يعيدها في اخريه اى وان لم يقرأها معه ويوجه بانه لما تمكن فترك عدم قصره فلم يشرع له تداركها قال عنها متى لم يمكنه ذلك قراها في اخريه وعلى (٥٤) هذا وادرك ثانياً رابعة وامكنه السورة في اوليه تركها في الباقي اى لتقصيره كما علم بما

قدمته وان تعذرت في ثانيته دون ثالثته قراها فيها ولا يقرأها في رابعته اى بخلاف ما اذا لم تمكنه في ثالثته فيقرأها في رابعته كما افهمه كلامه اهل الاولى عودهما معا للاخيرتين لانهما المفوظ به الاقرب الذي يمنع تشتت الضمير ولا اشكال عليه لانه اذا ادرك الثالثة الامام ورابعته ولم يتمكن فيهما من السورة صار الذي ادركه مع الامام اولى بنفسه والذي فاته معه ثالثة نفسه ورابعته وحينئذ يصدق على هذه الصورة انه سبق بالثالثة والرابعة من صلاة نفسه وانه يقرأ في الثالثة والرابعة حين تداركهما والظهور هذا لسلكه الشارح المحقق واعتراض بعض الشارحين عليه علم رده بما قررته فتأمله وخرج بفيمها صلاة المغرب فان سبق بالاوليين بالا اعتبار السابق وتمكن من قراءة سورتيهما في الثالثة قراها فيها اخذاً من قولهم لئلا تخلو عنها صلاة تأه بالاولى قراها في الثانية والثالثة كما علم مما مروى في التمكن مع التفويت هنا مأمراً اتقن من عدم التدارك (ولا

لصلاة الامام) اى لانه ادر كهما معه سم (قوله من الاعتبارين المذكورين) اى الحالتين المذكورتين كرى (قوله وفي المجموع) الى قوله قال ذكر عرش عن الزبائى مثله (قوله وبوجه) قد يشكل على هذا التوجيه ما يأتى في الجمعة انه لو ترك سورة الجمعة في الاولى اى ولو عمد ا قراها مع المناققين في الثانية الا ان يفرق بان خصوص الجمعة في الجمعة آكد من مطلق السورة في غيرها فليتامل سم (قوله عداخ) جواب لما (قوله قال عنها) اى المجموع عن التبصرة (قوله وعلى هذا) اى على قوله ومتى لم يمكنه الخ (قوله وامكنه الخ) اى ولم يقرأ فيهما (قوله انتهى) اى كلام المجموع (قوله بل الاولى الخ) كان المناسب تقديمه على قوله وفي المجموع الخ كما هو ظاهر (قوله يمنع تشتت الضمير) اى لئلا تشتت في المعنى فتأمل سم اى بالنسبة للضمير الاول واما توجيهه بقوله السابق في التنبيه لانه اذا ادرك ثالثة الامام الخ فظاهر التكلف (قوله من صلاة نفسه) اى مع الامام و (قوله حين تداركهما) اى ثالثة ورابعة نفسه سم (قوله سلكه الشارح المحقق) اى والنهاية والمعنى (قوله عليه) اى الشارح المحقق (قوله مما قررته الخ) وهو قوله لانه اذا ادرك الخ (قوله وخرج الخ) كان مراده الخروج من العبارة بمعنى انها لا تشمل ذلك لا الخروج بمعنى المخالفة في الحكم لان ما ذكرهنا موافق لما تقدم كما يعرف بالتأمل و (قوله فيهما الخ) قد يقال هو خارج بما قبل فيهما سم (قوله بالا اعتبار السابق) لعل مراده به قوله السابق او من صلاة نفسه بان ادر كهما الخ لا قوله او بالاولين الدال الخ اذ لا يظهر عليه ما رتبته على ذلك (قوله او بالاولى) اى بذلك الاعتبار سم (قوله الذي يسمع) الى قوله وفارقهما في النهاية والمعنى الا قوله وقيل الى المتن وقوله وان نازع الى المتن وقوله وفعلها (قوله وقيل تحرم الخ) عبارة المعنى والاستماع مستحب وقيل واجب وجزم به الفارقي في فوائد المذهب اهـ (قوله واختير ان اذى غيره) والقياس انه ان غلب على ظنه الايذاء حرم والا كره بصرى (قوله بان لم يسمعها الخ) لا يخفى ما في هذا التصوير عبارة النهاية والمعنى فان لم يسمع قراءته كان بعد عن امامه الخ (قوله فيقرافى سرية جهر الامام فيها لا عكسه) الذى يظهر انه اذا جهر في السرية فليجرب ان الخلاف وجهه واما اذا سر في الجهرية فلا وجه للقول بعدم القراءة الا على الضعيف المقابل للاصح في السرية القائل بانه لا يقرأ فيها اخذاً بعموم النهى وقطعا للنظر عن المعنى الذى لا جله ورد انتهى عن القراءة فليتامل بصرى (قوله باعتبار فعل الامام) اعتمده شيخ الاسلام والنهاية والمعنى (قوله الحاضر) سيد كر محترزه (قوله لكن بالشروط) عبارة شرح بافضل و اشار بقوله للمنفرد الخ الى ان طوالة وكذا او ساطة لا تسن الا للنفرد و امام محصورين بمسجد غير مطروق لم يطرأ عليهم غيرهم وان قل حضوره رضوا بالتطويل وكانوا احرار او لم يكن فيهم متزوجات ولا اجراء عين ولا اشترط اذن السيد والزوجة والمستاجر فان

ويوجه الخ) قد يشكل على هذا التوجيه ما يأتى في الجمعة انه لو ترك سورة الجمعة في الاولى اى ولو عمد ا قراها مع المناققين في الثانية الا ان يفرق بان خصوص الجمعة في الجمعة آكد من مطلق السورة في غيرها فليتامل سم (قوله يمنع تشتت الضمير) اى لئلا تشتت في المعنى فتأمل سم (قوله من صلاة نفسه) اى مع الامام و (قوله حين تداركهما) اى ثالثة ورابعة نفسه سم (قوله وخرج الخ) كان مراده الخروج من العبارة بمعنى انها لا تشمل ذلك لا الخروج بمعنى المخالفة في الحكم لان ما ذكرهنا موافق لما تقدم كما يعرف بالتأمل (قوله فيهما) قد يقال هو خارج بما قبل قوله فيهما سم (قوله بالا اعتبار السابق) لعل مراده به قوله السابق او من صلاة نفسه بان ادر كهما الخ لا قوله او بالاولين الدال عليهما سياق الخ اذ لا يظهر عليه ما رتبته على ذلك (قوله او بالاولى) اى بذلك

سورة المأموم) الذى يسمع الامام في جهره (بل يستمع) لصحة نهيته عن القراءة خلفه ما عدا الفاتحة ومن ثم كرهت له وقيل اختل تحريم واختير ان اذى غيره (فان بعد) بان لم يسمعها او سمع صوتاً لا يميز حروفه وان قرب منه لنحو صمم به (او كانت سرية قرأ في الاصح) لفقد السماع الذى هو سبب النهى وقضية المتن اعتبار المشرع في سرية جهر الامام فيها لا عكسه وصححه في الشرح الصغير لكن الذى فى الروضة اقتضاء والمجموع تصحيحاً اعتبار فعل الامام (ويسن) للصلى الحاضرة ولو اماماً لكن بالشروط السابقة

في دعاء الافتتاح وإن نازع
 في اعتبارها هنا لا ذرعى
 (لصبح والظهر طوال)
 بضم الطاء وكسرها (المفصل)
 نعم يسن كما في الروضة
 وأصلها وغيرهما نقص
 الظن عن الصبح بان يقرأ
 فيها قريب طوله لما يأتي
 ولأن النشاط فيها أكثر
 (وللعصر والعشاء أو ساطه
 والمغرب قصاره) للخبر
 الصحيح الدال على ذلك
 وحكمته طول وقت الصبح
 مع قصرها فجبرت بالتطويل
 وقصر وقت المغرب على
 الخلاف فيه وفعلمها فجبرت
 بالتخفيف والثلاثة الباقية
 طويلة وقتا وفعلا فجبرت
 بالتوسط في غير الظن وبما
 مر فيه وفارقهما بأنه لقربه
 من الصبح النشاط فيه
 أكثر منه فهما وتراخى
 عنه لقلة النشاط فيه بالنسبة
 لها فهو مرتبة متوسطة بين
 الصبح وبين العصر والعشاء
 وطوله من الحجرات إلى عم
 فواسطه إلى الضحى فقصاره
 إلى الآخر على ما اشتهر
 (و) يسن (لصبح الجمعة) إذا
 اتسع الوقت (الم تنزيل)
 السجدة (وفي الثانية هل
 أتى) بكالها لثبوته مع دوامه
 من فعله صلى الله عليه وسلم وبه يتضح
 اندفاع ما قيل الأولى تركها
 في بعض الجمع حذرا من
 اعتقاد العامة وجوبها
 وحديث أنه قرأ في جمعة
 بسجدة غير الم تنزيل

اختل شرط من ذلك ندب الاقتصار في سائر الصلوات على قصر المفصل ويكره خلافه خلافا لما ابتدعه جهلة
 الائمة من التطويل الزائد على ذلك وكذا يقال في سائر اذكار الصلاة فلا يسن للامام تطويلها على اذى الكمال
 فيها إلا بهذه الشروط وإلا كره اه (قوله في دعاء الافتتاح الخ) أي في زيادة الامام فيه على ما تقدم بيانه
 سم قول المتن (طوال المفصل الخ) عبارة شرح الروض ومحل استحباب الطوال والاول ساطه إذا انفرد المصلي
 او اثر المحصورون التطويل والاختفاء اه سم وفي النهاية والمغنى ما يوافقها (قوله وحكمته الخ) اعلم ان
 الحكمة المذكورة تامة في الصبح وفي الثلاثة الاخيرة وأما في المغرب فمحل تأمل بل مقتضى ما ذكره فيها أن
 تكون كالثلاثة لأنها وجد فيها مقتضى للتخفيف وهو ضيق الوقت ومقتضى للتطويل وهو قصر الفعل
 فاستحب التوسط كما كان تلك وجد فيها مقتضى للتخفيف وهو طول الفعل ومقتضى للتطويل وهو طول الوقت
 بصري اقول ويفرق كما هو ظاهر بان مقتضى التخفيف هنا أقوى منه في الثلاثة ومقتضى التطويل بعكس
 ذلك ثم قوله الاخيرة حقه المتوسطة (قوله وفعلا) الأولى حذفه فتأمل (فجبرت بالتخفيف) يتأمل معنى
 كون التخفيف جبرا للقصر نعم يعني قصر الفعل وإلا فالمناسبة بالنسبة لقصر الوقت ظاهرة (قوله وبما مر)
 أي بقريب الطوال (فيه) أي في الظن (قوله وفارقهما) أي الظن والعصر والعشاء (قوله لقلة النشاط
 فيه الخ) ولطول فعله بالنسبة اليها المقتضى للتخفيف بصري (قوله فهي مرتبة الخ) وبقي حكمه الجهر ما هي
 ولعلمها انها لما كان الليل محل الخلوة ويطيب فيه السمر شرع الجهر فيه اظهار اللذة مناجاة العبد لربه وخص
 بالاوليين لنشاط المصلي فيها والنهار لما كان محل الشواغل والاختلاط بالناس طلب فيه الاسرار لعدم
 صلاحيته للتفرغ للمناجاة والحق الصبح بالصلاة الليلية لأن وقته ليس محل للشواغل عادة كيوم الجمعة ع ش
 (قوله إلى عم الخ) خلافا لنهاية والمغنى عبارة الاول وطوله كما قال ابن الرفعة وغيره كقاف والمرسلات
 واساطه كالجمعة وقصاره كالعصر وعبارة الثاني وطوله كالحجرات واقتربت والرحمن واساطه
 كالشمس وضحاها والليل إذا يغشى وقصاره كالعصر والاختلاف وقيل طوله من الحجرات إلى عم ومنها
 إلى الضحى واساطه ومنها إلى الآخر قصاره اه سيد عمر وفي شرح بافضل مثل ما في النهاية عبارة قال ابن معن
 وطوله من الحجرات إلى عم وفيه نظر والمنقول كما قاله ابن الرفعة وغيره أن طوله كقاف (على ما اشتهر)
 (فاائدة) قال ابن عبد السلام القرآن ينقسم إلى فاضل ومفصول كاية الكسرى وثبت فالاول كلام الله
 في الله والثاني كلام الله في غيره فلا ينبغي ان يداوم على قراءة الفاضل ويترك المفصول لأن النبي صلى الله عليه وسلم
 لم يفعلوه لانه يؤدى الى هجران بعض القرآن ونسيانه مغنى (قوله ويسن) أي للمصلي الحاضر قول المتن
 (لصبح الجمعة الخ) شمل ذلك ما إذا كان اماما لغير محصورين نهاية وهو صريح صنيع شيخ الاسلام في المنهج
 والاسنى والشارح في شرح بافضل بخلاف ظاهر صنيعه هنا قال السكردى وتبع الجلال الرملى على ذلك
 القليوبى والشوبرى والحلبى وغيرهم اه (قوله إذا اتسع) إلى قوله وبه يتضح في المغنى وإلى قوله وحديث
 الخ في النهاية (لثبوته) أي كالحق وكذا ضمير دوامه (قوله وبه الخ) أي بالتعليل (قوله ما قيل الأولى الخ)

الاعتبار (قوله في دعاء الافتتاح) أي في زيادة الامام فيه على ما تقدم بيانه (قوله طوال المفصل الخ) عبارة
 شرح الروض ومحل استحباب الطوال والاول ساطه إذا انفرد المصلي او اثر المحصورون التطويل والاختفاء
 (قوله فجبرت بالتخفيف) يتأمل معنى كون التخفيف جبرا للقصر (قوله لثبوته) قال الشارح في شرح
 المشكاة وتعليل المالكية لكرهه قراءة السجدة في الصلاة باشتغالها على زيادة سجدة في الفرض قال الفرطبي
 منهم فاسد بشهادة هذا الحديث وصح انه صلى الله عليه وسلم قرا سورة فيها سجدة في صلاة الظهر فسجد
 بهم فيها وزعم احتمال أنه قرأ في صبح الجمعة الم تنزيل السجدة ولم يسجد باطل فقد صح عن الطبراني
 انه صلى الله عليه وسلم سجد في صبح الجمعة في الم تنزيل اه وقوله بشهادة هذا الحديث أي ما ذكره صاحب المشكاة
 بقوله وعن ابي هريرة قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الفجر يوم الجمعة الم تنزيل في الركعة الاولى
 وفي الركعة الثانية هل أتى على الانسان وذكر الشارح في شرح هذا الحديث فوائد منها قوله على

مال اليه المغنى (قوله منظر في سنده) وبفرض صحته هو لبيان الجواز سم (قوله أتى بهما في الثانية) كذا في المغنى وشرح المنهج (قوله أو قرأ هل أتى في الأولى الخ) هـ لا يقال قراهما أيضا لأن الاتيان بكل في محلها مطلوب أيضا وفيما ذكره تدارك اصل الاتيان بهما وقد يقال بان ما ذكره بيان لأصل سنة الاتيان بهما وأما الكمال ففيما ذكر لا يقال يلزم عليه تطويل الثانية لأننا نقول لا مانع منه لاستدراك فضيلة الاترى انه لو ترك السجدة في الأولى قراها في الثانية وهو يبلغ في التطويل وانه لو تعارض التطويل والترتيب قدم الترتيب كما سيأتي بصري (قوله قطعها) ينبغي ان لا يسكون في أثناء كلام مرتبط فيما يظهر بصري (قوله أما إذا ضاق الوقت الخ) هذا الاطلاق قد يخالف ما تقدم عن الانوار في مبحث المدسم (قوله على الوجه) خلافا للاسنى والخطيب في شرح التبيين والنهاية حيث قالوا واللفظ للاخير ولو ضاق الوقت عن قراءة جميعها قرا ما أمكن منها ولو آية السجدة وكذا في الأخرى يقرأ ما أمكنه من هل أتى فان قرأ غير ذلك كان تاركا للسنة قاله الفارقي وغيره وهو المتمد وان نوزع فيه اهـ (قوله من تفرد الخ) عبارة المغنى قال الفارقي ولو ضاق الوقت عنهما أتى بالممكن ولو آية السجدة وبعض هل أتى على الانسان قال الأذرى ولم أره غير اهـ (قوله وأما المسافر) إلى قوله الحديث الخ في النهاية والمغنى إلا قوله في الجمعة وغيره قوله وأما المسافر أي وإن قصر سفره أو كان نازلا شرحه بأفضل (قوله في الجمعة وغيره) أي الجمعة هو ظاهر النهاية أيضا ويوجه بأنه لا يشغاله بامر السفر طلب منه التخفيف ثم ما ذكره شامل لما لو كان سائرا أو نازلا ليس متهيئا في رقة الصلاة للسير ولا متوقفا له ولو قيل إذا كان نازلا كما ذكر لا يطلب خصوص هاتين السورتين لأن طمأنينته لم يبعد عش (قوله الكافرون ثم الا خلاص الخ) وتسنن أيضا في سنة الصبح والمغرب والطواف والاحرام والاستخارة شرحه بأفضل (قوله وإيثارهم الخ) مقتضى كلام النهاية والمغنى انه أي المسافر بالنسبة لما عداها أي صلاة الصبح كغيره ومقتضى قول الشارح وإيثارهم المسافر بالتخفيف الخ خلافه فليحذر بصري أقول يفهم عموم التخفيف في حق المسافر تقييد الشارح سن ما ذكر في الصبح وغيره بكون المصلي حاضرا أو يصرح بذلك قوله في الامداد ولا يخص التخفيف في حق المسافر بالصبح اهـ وايضا قضية التخفيف في صلاة الصبح مع تأكد سورتيهما حتى طلبتا من امام غير محصورين طلب التخفيف في غيرها بالاولى وعبارة شيخنا وهذا في غير المسافر اما هو فيقر في صلاة الصبح وقيل في جميع صلاته بالكافرون والاخلاص تخفيفا عليه اهـ (ويسن الجهر) إلى قوله وفتاوى المصنف في النهاية والمغنى (في الصلوات الجهرية الخ) عبارة النهاية والمغنى في صبح واولي مغرب وعشاء وإمام في جمعة للتابع والاجماع في الامام وقيس عليه المنفرد ويسر كل منهما فيما سوى ذلك ثم ما تقرر في المؤداة اما الفاتمة فالعبارة فيها بوقت القضاء فيجهر من غروب الشمس إلى طلوعها ويسر فيما سوى ذلك نعم يستثنى صلاة العيد فيجهر في قضائها كالأداء هذا كله بالنسبة للذكر أما الأنثى والخنثى فيجهر أن لم يسمعهما اجنبي ويكون جهرهما دون جهر الذكر فان كان ثم اجنبي يسمعهما كره بل يسر ان فان جهرهما لم تطل صلاتهما وأما النوافل غير المطلقة فيجهر في صلاة العيدين وخسوف القمر والاستسقاء

أن الطبراني أخرجه عن أبي سعيد أنه صلى الله عليه وسلم كان يديم قراءة هاتين السورتين في صبح يوم الجمعة وتصويب أبي حاتم إرساله بتقدير تسليمه لا ينافي الاحتجاج به فان المرسل يعمل به في مثل ذلك إجماعا على ان له شاهدا أخرجه الطبراني أيضا في الكبير عن ابن عباس بلفظ كل جمعة وحيث تذا فلا يحتاج مع هذا إلى الاستدلال بكان السابقة نفيا ولا إناثا أو اقضح رد قول ابن دقيق العيد السابق أي انه ليس في حديث أبي هريرة ما يقتضي المداومة نعم قال بعضهم ثبت انه صلى الله عليه وسلم قرا بغيرهما لكنه نادر وقال غيره خبر انه قرأ فيهما بسجدة غير المتنزىل في إسناده نظر وبفرض صحته هو لبيان الجواز اهـ (قوله أما إذا ضاق الوقت عنهما) هذا الاطلاق قد يخالف ما تقدم عن الانوار في مبحث المد (قوله وقول الفارقي) ما قاله الفارقي هو المعتمد فالاتيان ببعضهما هو الأفضل مـ (قوله وأما المسافر) ظاهره ولو سفره قصير أفليراجع

منظر في سنده ويلزم من ذلك الجذر ترك أكثر السنن المشهورة ولا قائل به فان ترك المفي الأولى أتى بهما في الثانية أو قرأ هل أتى في الأولى قرا المفي الثانية لئلا تخلو صلاته عنهما وكذا في كل صلاة سن في أوليها سورتان معينتان وظاهر انه يسن لمن شرع في غير السورة المعينة ولو سبها قطعها وقراءة المعينة أما إذا ضاق الوقت عنهما فيأتى بسورتين قصيرتين على الوجه وقول الفارقي ومن تبعه ببعضهما من تفرد كما أشار إليه الأذرى وأما المسافر فيسن له في صبحه في الجمعة وغيرها الكافرون ثم الا خلاص الحديث فيه وإن كان ضعيفا وورد أيضا أنه صلى الله عليه وسلم في صبح السفر بالمعوذتين وعليه فيصير المسافر مخيرا بين ما في الحديثين بل قضية كون الحديث الثاني أقوى سندا وإيثارهم التخفيف للمسافر في سائر قراءته ان المعوذتين اولى ويسن الجهر بالقراءة لغير المأموم في الصلوات الجهرية المعلوم أكثرها من كلامه كركعتي الطواف ليلا ووقت صبح

ولو قضاء وقولهم العبرة في الجهر وضده في المقضية بوقت القضاء محله في غير حالان الجهر لما سن في محل الاسرار استصحب نعم المرأة لا تجبر إلا أن لم يسمعها اجنبي ومثلها الخنثى وليكن جهر همدون جهر الرجل ولا يجهر مصل ولا غيره ان شوش على نحو نائم او مصل فيكره كما في المجموع وفتاوى المصنف وبه رد على ابن العماد نقله عنها الحرمة ان كان مستمع والقراءة أكثر من المصلين نظر الزيادة المصلحة ثم نظريه وبحث المنع من الجهر بحضرة المصل مطلقاً لان المسجد وقف على المصلين اى اصالة دون (٥٧) الوعاظ والقراء ونوافل الليل المطلقة

يتوسط فيها بين الجهر والاسرار بأن يقرأ هكذا مرة وهكذا أخرى أو يدعى أن بينها واسطة بأن يرفع عن اسماع نفسه الى حد لا يسمعه غيره (فرع) تسن سكتة يسيرة وضبطت بقدر سبحان الله بين التحريم ودعاء الافتتاح وبينه وبين التعوذ وبينه وبين البسملة وبين آخر الفاتحة وآمين وبين آمين والسورة ان قرأها وبين آخرها وتكبير الركوع فان لم يقرأ سورة فبين آمين والركوع ويسن للامام أن يسكت في الجهرية بقدر قراءة المأموم الفاتحة ان علم أنه يقرأها في سكتته كما هو ظاهر وان يشتغل في هذه السكتة بدعاء أو قراءة وهي أولى وحينئذ فيظهر انه يراعى الترتيب والموا الة بينها وبين ما يقرأه بعدها لان السنة القراءة على ترتيب المصحف وموا الة وفارق حرمة تنكيس الاى بانه مع كون ترتيبها كما هي عليه من فعله صلى الله عليه وسلم اتفاقاً ينزل بعض أنواع الاعجاز بخلافه في السور ونقل

والتر اوجح والوتر في رمضان وركعتي الطواف وقت جهر اه بخذف (قوله ولو قضاء) اى كان قضاها بعد الزوال سم (قوله ولا يجهر مصل الخ) شامل للفرض وغيره (قوله على نحو نائم) ظاهره ولو في المسجد وقت اقامة المفروضه نظراً لانه مقصراً بالنوم حينئذ سم (قوله وبه) اى بقوله وفتاوى المصنف (قوله ان كان الخ) المناسب لما قبله وما بعده ان لم يكن الخ (قوله ثم نظريه) اى ابن العماد اى فيما نقله عن الفتاوى (قوله وبحت الخ) اى ابن العماد حيث قال ويحرم على كل احد الجهر في الصلاة وخارجها ان شوش على غيره من نحو مصل او قارىء او نائم المضررو يرجع لقول المتشوش ولو فاسقاً لانه لا يعرف إلا منه اه وما ذكره من الحرمة ظاهر لكن ينافية كلام المجموع وغيره فانه كالصريح في عدمها إلا ان يجمع بحمله على ما اذا خفف التشويش اه شرح المختصر للشارح اه بصرى ويأتى عن شيخنا جمع اخر (قوله مطلقاً) اى وان كان المصل اقل من مستمع القراءة (قوله ونوافل الليل) الى الفرع في النهاية والمغنى (قوله المطلقة) خرج به المقيدة بوقت او سبب فتح العيدين يندب فيه الجهر كما مر ونحو الرواتب يندب فيه الاسرار شرح بافضل (قوله يتوسط الخ) ان لم يخف رياء او تشويشاً على مصل او نائم ولا سن له الاسرار كما في المجموع ويقاس على ما ذكر من يجهر بذكر او قراءة بحضرة من يشتغل بمطالعة او تدريس او تصنف كما افق به الشهاب الرملى قال ولا يخفاء ان الحكم على كل من الجهر والاسرار يكون سنة من حيث ذاته نهاية ومغنى وقال ع ش قضية تخصيص ذلك التقييد بالنفل المطلق ان ما طالب فيه الجهر كالعشاء والتر اوجح لا يتركه فيه لما ذكر وهو ظاهر لانه مطلوب لذاته فلا يترك لهذا العارض اه وهذا يخالف لاطلاق الشارح المار ولا يجهر مصل الخ الذى كالصريح في العموم وقول السيد البصرى المتقدم هناك ثم رايت قال شيخنا في شرح والجهر في موضعه وهو الصحيح واولنا المغرب الخ مانصه ويحرم الجهر عند من يتأذى به واعتمد بعضهم انه يكره فقط ولعله محمول على ما لا ذم بتحقيق التأذى ويندب التوسط في نوافل الليل المطلقة بين الجهر والاسرار ان لم يشوش على نائم او مصل او نحوهما اه وهو صريح في العموم (قوله او يدعى ان بينها واسطة الخ) وهو الاولى مغنى ونهاية (قوله يسن) الى قوله ان علم في النهاية والمغنى لا قوله وضبطت بقدر سبحان الله وقوله وبينه وبين التعوذ وقوله وبين آمين والسورة (قوله ان يسكت) اى بعد تامينه (قوله وان يشتغل) الى قوله وحينئذ في النهاية (قوله والموا الة) فلوتر كما كان قرأ في الاولى المعزوة الثانية لا يلاف قرش كان خلاف الاولى ومنه يعلم ان ما يفعل الان في صلاة التراويح من قراءة الها كم ثم الا خلاص الخ خلاف الاولى ايضا الترك الموا الة وتسكير سورة الا خلاص ع ش ويستثنى من كراهة ترك الموا الة ما استثنى كالكافرون والا خلاص فيما سيجرى (قوله وفارق) اى تنكيس السور حيث كان مكروها (قوله بانه) اى تنكيس الاى (قوله مع كون ترتيبها الخ) معتمد وقيل اجتهد اى ع ش (قوله بخلافه) اى التنكيس (قوله من كل سورة) لعله ليس بقيد فمثله تفريق ايات سورة واحدة كما يشمله قول البيهقي الا نى (قوله يردده الخ) خبر لكن ظاهر الخ والضمير المنصوب راجع للباقلانى (قوله بكر اهته) اى الخلط (قوله وقريبه) كذا في النسخة المقابلة على اصل الشارح مراراً موضوعاً فوه صح وفي بعض النسخ وبجر منه (قوله والا اول اقرب) وفي اصل الشارح

(قوله ولو قضاء) اى كان قضاها بعد الزوال (قوله إلا ان لم يسمعها اجنبي) عبارة الروض عطف على مسنونات وان تجهر المرأة والخنثى حيث لا يسمع اجنبي اه (قوله على نحو نائم) ظاهره ولو في المسجد وقت اقامة

(٨ - شروانى وابن قاسم - ثانياً)

الباقلا فى الاجماع على حرمة قراءة آية من كل سورة لكن ظاهر قول الحلبي خاط سورة بسورة خلاف الادب واليهيقي الاولى بالقارى ان يقرأ على التاليف المنقول بزده ومن صرح بكراهته أبو عبيدو بحر مته ابن سيرين ولو تعارض الترتيب وتطويل الاولى كأن قرأ الا خلاص فهل يقرأ الفلق نظراً للترتيب أو السكوتر نظراً لنظر الى الاولى كل محتمل والا اول اقرب وكذا يسن لما موم فرغ من الفاتحة في الثالثة أو الرابعة أو من التشهد الاول قبل الامام

قراءة في الاولى وهى أولى
ولولم يسمع قراءة الامام
سن له وكذا في اولى السرية
ان يسكت بقدر قراءة
الامام الفاتحة ان ظن
ادراكها قبل ركوعه وحينئذ
يقبل ركوعه وحينئذ
يشتغل بالدعاء لا غير
لكراهة تقديم السورة
على الفاتحة قال في المجموع
ويسن وصل البسملة بالجملة
للإمام وغيره وان لا يقف
على انعمت عليهم لانه ليس
بوقف ولا منتهى اية عندنا
اه فان وقف على هذا لم
تسن له الاعادة من اول
الاية وما ذكره في الاول
عجيب فقد صح انه صلى الله عليه وسلم
كان يقطع قراءته آية آية
يقول بسم الله الرحمن
الرحيم ثم يقف الحمد لله رب
العالمين ثم يقف الرحمن
الرحيم ثم يقف ومن ثم قال
البهقي والحليمي وغيرهما
يسن الوقف على رؤس
الاي وان تعلقت بما بعدها
الاتباع (الخامس الركوع)
للكتاب والسنة واجماع
الامة وهو لغة الانحناء وشعا
انحناء خاص (واقله) للقائم
(ان يشتغل) انحناء خالصا
مشوبا بانحناس ولا يبطأ
(قدر بلوغ راحتيه) اى
كفيه (ركبتيه) لو اراد
وضعها عليهما مع اعتدال
خلقه وسلامه يديه وركبتيه
لانه بدون ذلك لا يسمى
ركوعا فلا نظر لبلوغ راحتي
طوبل اليدين ولا اصابع

بخطه والاقرب الاول وقال عبد الرؤف ويظهر غير ذلك وهو ان يقرأ بعض الفلق ويسلم بذلك من السكر اه
التي في تطويل الثانية على الاولى وعدم الترتيب اذ غاية الاقتصار على بعض الفلق انه مقضول وهو اهون من
السكر اه وبه صرح في النهاية بصرى (قوله ان يشتغل بدعاء الخ) الذى افق به شيخنا الشهاب الرملى
فيما اذا فرغ المأموم من التشهد الاول قبل الامام انه يسن له الاتيان بالصلاة على الاول وتوابعها مراهسم
واعتمده شيخنا (قوله ولولم يسمع) الى قوله ان ظن في النهاية لا قوله وكذا في اولى السرية (قوله ان ظن
ادراكها) يؤخذ منه انه لا نظر حينئذ لفوات السورة بصرى (قوله قال في المجموع) الى قوله اه اعتمده
المغنى (قوله وان لا يقف) اه اعتمده النهاية (قوله لم تسن له الاعادة الخ) كان وجه الخروج من
خلاف ابن سريج المار في الموالاة فتذكر بصرى وفيه ان خلاف ابن سريج المار إنما هو في تسهيل الفاتحة
مع الشك في اتيان البسملة (قوله الانحناء) وقيل الخضوع شيخنا قول المتن (واقله الخ) ولو عجز عنه إلا بمعين او
اعتماده على شىء او انحناء على شقه لزمه والعاجز ينحن قدر امكانه فان عجز عن الانحناء او ما براسه ثم يطره ولو
شك هل انحنى قدر انصل بهراحتاه ركبتيه لزمه اعادة الركوع لان الاصل عدمه نهاية وشيخنا وكذا في المغنى إلا
قوله ولو شك الخ قال ع ش قوله عجز عنه إلا بمعين الخ فضيته انه لا فرق بين ان يحتاجه في الابتداء او الدوام
وقوله او انحناء على شقه الخ فهل شرط الميل لشقه ان لا يخرج به عن الاستقبال الواجب سم على المنهج
اقول الظاهر نعم لان اعتناء الشارح به اقوى اه (قوله للقائم) اى امار ركوع القاعد فتقدم مغنى ونهاية
قول المصنف (ان ينحن) هذه لم توجد في خطأ المصنف وإنما هي ملحقة لبعض تلاذته تصحيحها للفظ ع ش
(قوله انحناء) الى قوله ومن ثم في المغنى والنهاية لا قوله ولا يبطأ وقوله وان نظر فيه الاسوى وقوله او قتل
نحو حية (قوله لا مشوبا بانحناس) وهو ان يطأى بعجزته ويرفع راسه ويقدم صدره ثم ان كان فعل ذلك
عامدا عالما بطلت صلاته ولا لم تبطل ويجب عليه ان يعود للقيام ويركع ركوعا كافيا ولا يكفيه هوى
الانحناس شيخنا وقوله ثم ان كان فعل ذلك عامدا عالما بطلت صلاته اى لان ذلك زيادة فعل غير مطلوب
ففى تلاعب او تشبهه ويأتى في الشرح ما يوافقه وان صرفه ع ش عن ظاهره (قوله ولا يبطأ) عبارة
النهاية وغيره فلا يحصل بانحناس ولا به مع انحناء اه قال ع ش قوله ولا به مع انحناء ظاهره مر كشيخ
الاسلام انه اذا اعاده على الصواب بان استوى وركع صحت صلاته كالأول بحرف من الفاتحة ثم اعاده على
الصواب وقضية كلام حج البطلان بمجرد ما ذكر لكن الاقرب لا تلاقيهم ما اقتضاه كلام الشارح مر كشيخنا
وحمل كلام حج بعد فرضه في العامد العالم على ما اذا لم يعده على الصواب اه وقوله بعد فرضه في العامد العالم
تقدم عن شيخنا خلاف هذا الفرض قول المتن (قدر بلوغ راحتيه الخ) هل يكفي بلوغ بعض الراحة لبعض
الركبة أو لا محل تأمل ولعل الثاني اقرب بصرى (قوله أى كفيه) اى بطنهما نهاية عبارة المغنى وشرح
المنهج وشرح بافضل والراحات ما عدا الاصابع من الكفين اه قال ع ش وهى اولى لاخراج الاصابع
صريحاه (قوله لو اراد وضعها الخ) اى لو اراد ذلك لو صلنا لجواب لو محذوف واتى بذلك لئلا يتوهم انه
لا بد من وضعها بالفعل شيخنا ولك ان تستغنى عن الحذف بجعل المصدرية وعلى كل الاولى حذف اراد
(قوله مع اعتدال خلقة) وظاهر ان المراد به اعتدال اليدين والركبتين بان يكون كل منهما مناسبا لاصل
خلقه بان لا تطول يده أو تقصر ابالنسبة لما تقتضيه خلقة بحسب العادة وان لا تقرب ركبته من وركيه او
من قدميه كذلك واما اعتدال اصل الخلقة بان لا يكون طويلا جدا ولا قصيرا فليس له دخل فيما نحن فيه ولا
يتعلق به حكم كما هو ظاهر ثم رايته كذلك في عبارة الشيخين ومن تبعها كالشارح المحقق فيعين جعل عطف
ما بعده من عطف التفسير بصرى وقوله فتعين الخ فيه نظر فقد اشار النهاية والمغنى الى محترز كل منهما
بقوله ولو طال يده او قصر تا او قطع منها شىء لم يعتبر ذلك اه وقال شيخنا ان الاول محترز الاول والثاني
محترز الثاني (قوله لا يسمى ركوعا) ان اراد لغة فمع منافاته لما قدمه لا يكفي في الاستدلال وان اراد شرعا ففيه
المفروضة وفيه نظر لانه مقصر بالنوم حينئذ (قوله ان يشتغل بدعاء) الذى افق به شيخنا الشهاب الرملى

وإن نظره الأسنوى ولا عدم بلوغ راحتي القصير ويجب أن يكون متلبسا (بطائنية) للامر به في الخبر المتفق عليه وضابطها أن تسكن وتستقر أعضاؤه (بحيث يفصل رقبته) منه (عن هويه) يصح أوله ويجوز ضمها إليه ولا يكفي عن ذلك زيادة الهوى (و) يلزمه أنه (لا يقصده) أي الهوى (غيره) أي الركوع لأنه يقصده نفسه لأن نية الصلاة منسجبة عليه (فلو هوى للتلاوة) (٥٩) أو قتل نحو حية (فجعله) عند بلوغه

حد الركوع (ركوعا لم يكف) بل يلزمه أن ينتصب ثم يركع لصرفه هويه لغير الواجب فلم يقم عنه وكذا سائر الأركان ومن ثم لو شرع مصل في فرض في صلاة أخرى سهو وقرأ ثم تذكر لم يحسب له ماقرأه إن كانت تلك نافلة لأنه قرأ معتقدا النفلية كذا أطلقه غير واحد وليس بصحيح لما يأتي قبيل الثاني عشر وفي سجود السهو واختلاف التصوير هنا وثم لا نظير إليه لاتحاد المدرك فيهما بل ذلك أولى كما هو ظاهر ولو شك وهو ساجد هل يركع لزمه الانتصاب فورا ثم الركوع ولا يجوز له القيام راكعا وإنما يحسب هويه عن الركوع كافي الروضة والمجموع فيما لو تذكر في السجود وأنه لم يركع ومنازعة الزركشي كالا سنوى فيه مردودة لأنه صرف هويه المستحق للركوع إلى أجنبي عنه في الجملة أذ لا يلزم من السجود من قيام وجود هوى الركوع وبه يفرق بين هذا وما لو شك غير مأوم بعد تمام ركوعه في الفاتحة

مصادرة (قوله) وإن نظره (أي في عدم كفاية ما ذكر من الأمرين) (قوله راحتي القصير) أي قصير اليدين وكذا إذا قطع منهما شيء كما مر انفا عن النهاية والمغنى ويمكن إدخاله في كلام الشارح بأن يراد به ما يشمل لقصر الطاري بنحو القطع (قوله عن ذلك) أي الطائنية مغنى قول المتن (ولا يقصده غيره) ينبغى أن المراد غيره فقط ولو قصد غيره أجزأه سم (قوله لأنه الخ) الأولى حذف الهاء (لأنه يقصده نفسه) أي فقط فلو أطلق أو قصد غيره لم يضر عش وحلي وكردى (قوله أو قتل نحو حية) صريح في أن الهوى لقتل حية لا يضر وإن وصل لحد الركوع أو أكثر سم زاد عش وهل يغتفر له الأفعال الكثيرة أم لا فيه نظر والأقرب الأول خلافا لما نقل عن فتاوى الشهاب الرملي لأن هذا الفعل مطلوب منه فاشبهه دفع العدو والأفعال الكثيرة في دفعه لا تضره (قوله لم يكف) ولو قرأ آية سجدة وقصد أن لا يسجد ويركع فلما هوى عنه لم يركع للتلاوة فإن كان قد انتهى إلى حد الركوعين فليس له ذلك وإلا جاز نهايته وسم (قوله تلك) أي الصلاة الأخرى المشروع فيها سهوا (قوله معتقدا النفلية) أي فقد صرف القراءة لغير الواجب سم (قوله وليس بصحيح) أي بل يحسب سم ومر عن النهاية والمغنى ما يوافقه (قوله بل ذاك) أي ما هنا أولى أي بالحسبان (قوله كما هو ظاهر) فيه تأمل (قوله ولو شك) أي غير المأموم (قوله كافي الروضة) اعتمده مره سم (قوله فيه) أي فيما في الروضة والمجموع (قوله لأنه الخ) متعلق بقوله وإنما لم يحسب الخ (قوله أذ لا يلزمه الخ) يتأمل جدا وكأنه يريد أن السجود عن قيام لم يوجد معه هوى للركوع سم عبارة البصري لا يخفى إمامي التطبيق بينه وبين معلله فلو جعله علة مستقلة لأصل الطلب لكان أنسب ثم هو يقتضى أنه لو تحقق وجود هوى الركوع يختلف الحكم ومقتضى إطلاقه السابق خلافه فليحذر اه (قوله وبه الخ) أي بقوله لأنه صرفه الخ (قوله فيحسب له انتصابه) قد يقال الرفع من الركوع إلى القيام حينئذ أجنبي بالنسبة للرفع عن الاعتدال إذا اعتبار الأول طاري لا دائم وتابع لأصلي بخلاف الهوى للسجود فيهما في المسئلة السابقة فليتا مل بصري (قوله وما لو قام من السجود الخ) أي فيحسب له ذلك الجلوس عن الجلوس بين السجدين أو الجلوس للشهادة الأخير (قوله في الأول) أي في الشك في الفاتحة (وبه الخ) أي بالفرق المذكور (قوله بل له الهوى الخ) وفي العباب وإن شك في السجدة الثانية من الثالثة

فما إذا فرغ المأموم من التشهد الأول قبل الإمام أنه يسئل له الاتيان بالصلاة على الآل وتوابعها مر (قوله) ولا يقصده غيره) ينبغى أن المراد غيره فقط ولو قصد غيره أجزأه كما يؤخذ مما يأتي في السجود فيما لو قصد الاستقامة والسجود أنه يجوز (فلو هوى للتلاوة فجعله ركوعا لم يكف) فلو اختار بعد إرادته جعله ركوعا والأعراض عن السجود للتلاوة أن يسجد للتلاوة عما انتهى إليه جاز لأن السجود مطلوب ولم ينقطع طلبه بمجرد قصد الأعراض عنه ولو هوى للركوع فلما وصل إليه أراد السجود للتلاوة فلينبغي امتناعه لأن محل السجود للتلاوة قبل الركوع فالتلبس بالركوع مفوت له لأن في الاتيان به في قطع فرض الركوع الذي تلبس به نعم لو أبطل الصلاة أو أتمها ولم يطل الفصل فيهما فلا مانع من السجود كذا وقع البحث فيه مع مروا استقرار على ذلك فليراجع (قوله أو قتل نحو حية) صريح في أن الهوى لقتل حية لا يضر وإن وصل لحد الركوع أو أكثر (قوله معتقدا النفلية) أي فقد صرف القراءة لغير الواجب (قوله وليس بصحيح) أي بل يحسب (قوله كما في الروضة) اعتمده مر (قوله أذ لا يلزم) يتأمل جدا وكأنه يريد أن السجود عن قيام لم يوجد معه هوى الركوع (قوله بل له الهوى الخ) في العباب في سجود السهو وإن شك في السجدة الثانية من الثالثة الرباعية

فعاد للقيام ثم تذكر أنه قرأ فيحسب له انتصابه عن الاعتدال وما لو قام من السجود يظن أن جلوسه للاستراحة أو التشهد الأول فيان أنه بين السجدين أو التشهد الأخير وذلك لأنه في الكل لم يصرف الركن لأجنبي عنه فإن القيام في الأول والجلوس في الأخيرين واحد وإنما ظن صفة أخرى لم توجد فلم ينظر لظنه بخلافه في مسئلة الركوع فإنه بقصده الانتقال للسجود لم يتضمن ذلك قصد الركوع معه لما تقرر أن الانتقال إلى السجود لا يستلزمه وبه يعلم أنه لو شك قائما في ركوعه فركع ثم بان أنه هوى من اعتداله لم يلزمه العود للقيام بل له الهوى من ركوعه

لان هوى الركوع بعض هوى السجود فلم يقصد اجنبيا كما تقرر فليتأمل ذلك كله فانه مهم وبه يتضح ان قول الزركشي لو هوى امامه فظنه يسجد للتلاوة فتابعه فبان انه ركع حسب له واغتر ذلك للمتابعة الواجبة عليه انما يأتي على نزاعه في مسئلة الروضة اما على ما فيها فواضح انه لا يحسب له لانه قصد اجنبيا كما قررته (٦٠) وظن المتابعة الواجبة لا يفيد كظن وجوب السجود في مسئلة الروضة فلا بد أن يقوم ثم يركع

وكذا قول غيره لو هوى معه ظانا انه هوى للسجود الركن فبان ان هوى للركوع أجزأه هو به عن الركوع لوجود المتابعة الواجبة في محلها بخلاف مسئلة الزركشي لا تأتي إلا على مقابل ما في الروضة ايضا كما علم مما قررته و اشارته لفرق بين صورته وصورة الزركشي مما يتعجب منه بل هما على حد سواء (واكمله) مع ماض (تسوية ظهره وعنقه) بان يمدحها حتى يصير كالصفحة الواحدة للاتباع (ونصب ساقيه) ونغذبه الى الحق ولا يثنى ركبتيه لفوات استواء الظاهر به (وأخذ ركبتيه بيديه) ويفرق بينهما كما في السجود (وتفريق اصابعه) للاتباع فيهما تفريقا وسطا (للقبلة) لانها اشرف الجهات بان لا يحرف شيئا منها عن جهتها يمنة او يسرة (و) من جملة الاكل ايضا انه (يكبر في ابتداء هويه) يعني قبيله (ويرفع يديه) كما صح عنه ^{عليه السلام} من طرق كثيرة ونقله البخاري عن سبعة عشر صحابيا وغيره عن اضعاف ذلك بل لم يصح عن واحد منهم عدم الرفع

الرابعة هل ركع فقام له ثم بان ركوعه مضى على صلاته ولا يسجد اه وقال في شرحه وقيامه بقصد تكميل الركعة الثالثة لا يمنع احتسابه عن قيام الرابعة لان القيام الواجب يقوم مقام بعض ومن هنا يظهر الفرق بين ان يقصد المصلي غير الركن من جنسه فيحسب وإن اختلف النوع او من غير جنسه كقصد السجود عن الركوع او عكسه فلا يحسب اه فانظر قوله او عكسه الخ مع قوله هنا بل له الهوى من ركوعه الخ سم (قوله لان هوى الركوع الخ) يتأمل جدا (قوله بعض هوى السجود) قد تمنع البعضية لان هوى السجود إنما هو عن الاعتدال المتأخر عن الركوع سم أى ولو سلم البعضية فكان السجود مستلزما لهوى الركوع ضرورة استلزام الكل لجزئه فينافي ما قدمه من دعوى عدم الاستلزام (قوله وبه الخ) أى بما قرره في مسئلة الركوع (قوله قول الزركشي الخ) اعتمده النهاية والمغنى وشيخنا (قوله ولو هوى امامه) أى عقب قراءة سجدة مغنى ونهاية (قوله حسب له) اعتمده مر سم (قوله انما يأتي الخ) خبر ان قول الزركشي الخ (قوله وكذا قول غيره) أى غير الزركشي (قوله معه) أى مع امامه (قوله لا يأتي الخ) خبر قوله قول غيره (قوله ايضا) أى مثل قول الزركشي (قوله وإشارته) أى ذلك الغير بقوله بخلاف مسئلة الزركشي والوجه الاجزاء في المسئلتين لان وجوب المتابعة يلغى قصده ويخرجه عن كونه صارفا سم (قوله كظن وجوب السجود الخ) الفرق واضح فان ظن وجوب السجود غير مطابق وظن المتابعة واقع إذ لا بد منها بكل تقدير سواء كان هوى الامام لسجود التلاوة او للركوع سم قول المتن (واكمله الخ) ويكره تركه نص عليه في الام نهاية ومغنى (قوله كالصنيع الخ) أى كاللوح الواحد من نحاس لا اعرجاج فيه شيئا (قوله ويفرق بينهما الخ) أى بين الركنين كسبر كرى قول المتن (وأخذ ركبتيه بيديه) أى بكفيه ولو تعذر وضع يديه أو إحداهما فعل الممكن نهاية (قوله الاتباع فيهما الخ) أى فى الاخذ والتفرقة (قوله تقريرا الخ) اخره عن قوله للاتباع ادم وروده عبارة المغنى والنهاية وتفرقة اصابعه تفريقا وسطا للاتباع فى غير ذكر الوسطاه (قوله بان لا يحرف الخ) فيه إشارة لاجاب عن قول ابن النقيب لم افهم معناه نهاية ومغنى أى معنى قول المصنف وتفرقة اصابعه للقبلة ع ش قول المتن (ويكبر) أى يشرع فى التكبير سم (قوله ونقله البخارى) أى فى تصنيفه فى الرد على من ذكر الرفع مغنى وع ش (قوله وغيره) أى ونقل الرفع غير البخارى ع ش (قوله منهم) أى من الصحابة مغنى (قوله اوجبه) أى الرفع (قوله بان يبداه الخ) الى قوله مادافى النهاية الا قوله ويداه الى مع ابتداء الخ والى قوله حتى فى جلسة الخ فى المغنى إلا ما ذكر (قوله مع ابتداء التكبير) متعلق ببيدا (قوله مادافى الخ) المتعلق بالرفع ع ش (قوله لانتها الخ) تعليل للاستدراك (قوله من ابتداء الخ) متعلق بيمد

هل ركع فقام له ثم بان ركوعه مضى على صلاته ولا يسجد اه قال ابن العباد وقيامه بقصد تكميل الركعة الثالثة لا يمنع احتسابه عن قيام الرابعة لان القيام الواجب يقوم مقام بعض الى ان قال عنه ومن هنا يظهر الفرق بين ان يقصد المصلي غير الركن من جنسه فيحسب وان اختلف النوع او من غير جنسه كقصد السجود عن الركوع او عكسه فلا يحسب اه فانظر قوله او عكسه الخ مع قوله هنا بل له الهوى من ركوعه الخ سم (قوله لان هوى الركوع الخ) يتأمل جدا (قوله بعض هوى السجود) قد تمنع البعضية لان هوى السجود إنما هو عن الاعتدال المتأخر عن الركوع (قوله حسب له) اعتمده مر سم (قوله كظن وجوب الفرق واضح فان ظن وجوب السجود غير مطابق وظن المتابعة مطابق إذ لا بد منها بكل تقدير سواء كان هوى الامام لسجود التلاوة او للركوع (قوله وإشارته) أى ذلك الغير بقوله بخلاف مسئلة الزركشي هذا والوجه الاجزاء فى المسئلتين لان وجوب المتابعة يلغى قصده ويخرجه عن كونه صارفا (يكبر) أى يشرع

ومن ثم أوجبه بعض أصحابه (ك) رفعه فى (إحرامه) بأن يبدأ به وهو قائم ويده مكشوفتان وأصابعهما منشورة مفارقة وسطا وقوله مع ابتداء التكبير فاذا حاذى كفاه منكبىه انحنى ماد التكبير الى استقراره فى الركوع لتلايخو جز من صلاته عن ذكر وكذا فى سائر الانتقالات من فى جلسة الاستراحة فيمده على الالف الى بين اللام والهاء لكن بحيث لا يتجاوز سبع ألفات لانتها غاية هذا المدة من ابتداء

ورفع رأسه إلى تمام قيامه (و) من جملته أيضا أنه (يقول) بعد استقراره فيه (سبحان ربّي العظيم) وبجده (ثلاثا) الاتباع وصرح أنه لما نزل فسمع باسم ربك العظيم قال **صلى الله عليه وسلم** اجعلوه في ركوعكم فلما نزلت سبح اسم ربك الأعلى (٦١) قال اجعلوه في سجودكم وحكمته أنه

ورد أقرب ما يكون العبد من ربه إذا كان ساجدا
نخص بالا على أي عن الجهات
والمسافات لئلا يتوهم
بالاقربية ذلك وقيل لأن
الأعلى أفعّل تفضيل وهو
أبلغ من العظيم والسجود
أبلغ في التواضع فجعل
الأبلغ للأبلغ وأقله فيهما
واحدة وأكمله لإحدى
عشرة ودونه تسع فسمع
نخمس فثلاث فهي أدنى
كأله كافي رواية (ولا يزيد
الإمام) عليها إلا بالشروط
المارة في الاقتراح (ويزيد
المنفرد) ندبا ومثله مأموم
طول امامه (اللهم لك ركعت
وبك آمنت ولك أسلمت
خشع لك سمعي وبصري
ونحي وعظمي وعصبي)
وشعري وبشري (وما
استقلت به قدمي) بالافراد
وإلّا لقال قدمي لله رب
العالمين لورود ذلك كله
وليصدق حينئذ لا يكون
كاذبا إلا أن يريده بصورة
الخاصة وإنما وجب للقيام
والجلوس الأخير ذكر
ليتميزا عن صورتهم
العادية بخلاف الركوع
والسجود إذ لا صورة لهما
عادة يميزان عنها والحق
وبهما الاعتدال والجلوس

(وقوله رفع رأسه) أي من السجود (وقوله وبجده) إلى المتن في النهاية لإقوله قبل وكذا في المغني لإقوله أنه
ورد إلى لأن الأعلى (وقوله وبجده) معناه أسجد حامدا له أو وبجده سجدته والتسبيح لغة التنزيه والتبديد
تقول سبحت في الأرض إذا بعدت مغني (وقوله لما نزل) وفي النهاية والمغني نزات بالثاء (وقوله فلما نزلت الخ)
كان نكتة التعبير هنا بالفاء الأشعار بآخر نزول هذه عن تلك وهل التعقيب مراد محل نظروا نكتة تانيث
الفعل هنا دون ما سبق التفتن والأشعار بجواز الأمرين بصري (وقوله وحكمته) أي تخصيص الأعلى بالسجود
مغني (وقوله ذلك) أي قرب الجهة والمسافة (وقوله لجعل الأبلغ الأبلغ) أي والمطلق مع المطلق مغني (وقوله
وأقله) أي التسبيح (فيهما) أي الركوع والسجود (وقوله واحدة) أي مع الكراهة عث (وقوله وأكمله
إحدى عشرة) كافي التحقيق وغيره واختار السبكي أنه لا يقيّد بعد دل يزيد في ذلك ما شاء مغني (وقوله عليهما)
إلى قوله وليصدق في المغني وفي النهاية لإقوله ومثله إلى المتن (وقوله عليهما) أي على الثلاث أي يكره له ذلك نهاية
ومغني قول المتن (لك ركعت الخ) إنما قدم الظرف في الثلاثة الأولى لأن فيها ردا على المشرّكين حيث كانوا
يعبدون معه تعالى غيره وأخره في قوله خشع الخ لأن الخشوع ليس من العبادات التي ينسبونها إلى غيره
تعالى حتى يرد عليهم فيها عث وإذا تعارض هذا الدعاء والتسبيحات قدمها ويقدم التسبيحات
الثلاث مع هذا الدعاء على أكمل التسبيح وهو إحدى عشر بحجري (وقوله خشع لك الخ) يقول ذلك وإن
لم يكن متصفا بذلك لأنه متعبد به وفاقا لم ر عث (وقوله سمعي وبصري) كان الحكمة والله أعلم في
الاقتصار على السمع والبصر دون بقية الحواس الظاهرة وقوع العبث بهما غالبا وفي تعميم الأعضاء
الظاهرة وقوعه بجميعها عادة وفي الاعتراض عن القوى الباطنة بالكلمة كونها من الأمور الدقيقة التي
تصان أفهام العوام عنها بصري قول المتن (وما استقلت به قدمي) أي حملته وهو جميع الجسد فيكون
من ذكر العام بعد الخاص شرح بأفضل (وقوله وليصدق الخ) قد يقال المقصود منه الانشاء وهو لا يوصف
بصدق ولا كذب فليتأمل بصري وقد يقال إن الصدق باعتبار ما تضمنه من الخير والدعاء (وقوله وإنما
وجب) إلى المتن في المغني لإقوله والحق إلى ويسن (وقوله يميزان عنها) يعني حتى يحتاج إلى التمييز عنها (وقوله
سبحانك اللهم الخ) ينبغي أن يكون ذلك قبل الدعاء لأنه أنسب بالتسبيح وإني قوله ثلاثا عث (وتكره)
إلى المتن في النهاية (وقوله وتكره القراءة الخ) وفي سم على المنهج عن شرح الروض قال الزركشي ومحل
كراهتها إذا قصد بها القرآن فإن قصد بها الدعاء والثناء فينبغي أن تكون كالوقت بآية من القرآن
أي فلا تكون مكروهة وينبغي أن مثل قصد القرآن مالم يطل فها يظهر أخذ ما يأتي في القنوت عث
(وقوله في غير القيام) أي من الركوع وغيره من بقية الأركان نهاية ومغني قول المتن (الاعتدال) أي ولو في
النافلة على المعتمد كما صححه في التحقيق نهاية ومغني قال عث وكلا اعتدال الجلوس بين السجدين في أنه
ركن ولو في نفل وهذه الغاية للرد على ما فهمه بعضهم من كلام النووي وقد جزم به ابن المقرئ من عدم وجوب
الاعتدال والجلوس بين السجدين في النفل وعلى ما قاله فهل يخسر ساجدا من ركوعه بعد الطمأنينة أو يرفع
رأسه قليلا كيف الحال ولعل الأقرب الثاني اه (وقوله أوقاعدا) إلى قوله وفي رواية في النهاية والمغني
الإقوله مثلا (وقوله أوقاعدا الخ) ولو ركع عن قيام فسهط عن ركوعه قبل الطمأنينة فيه عاد وجوبا إليه
وأطمان ثم اعتدل أو سهط عنه بعدها نض معتدلا ثم سجد وان سجد ثم نك هل أتم اعتداله اعتدل وجوبا
ثم سجد مغني ونهاية قال الرشيدى وعث قوله مر اعتدل وجوبا الخ أي إذا كان غير مأموم كما في حاشية

في التكبير (وقوله ويزيد المنفرد الخ) عبارة العباب وأن يسبح الله سرافي ركوعه وأقله مرة وأدنى كاله
سبحان ربّي العظيم وبجده ثلاثا وأعلامه المنفرد وإمام معصومين راضين إلى إحدى عشرة بالاول وتارثم اللهم

بين السجدين لأن اكتنفهما بما قباهما وما بعدهما يخرجهما عن العادي دلي أنهما وسيلتان لا مقصودان ويسن فيه
كالسجود سبحانك اللهم ربنا وبجده ثلاثا اللهم اغفر لي وتكره القراءة في غير القيام لأنها (السادس الاعتدال قائما) أوقاعدا مثلا

كما كان قبل ركوعه للحديث الصحيح (٦٢) ثم ارفع حتى تعتدل قائما ويجب ان يكون فيه (مطمئنا) للخبر الصحيح ثم ارفع حتى تأمئن قائما

الزيادة اه (قوله كما كان الخ) ولو صلى النفل مضطجعا جلس للركوع ثم ركع فهل يشترط في اعتداله عوده لا مضطجعا لانه محل قراءته او يكفي عوده للجلوس لانه ايضا كان قبل ركوعه واكمل من اضطجاعه والذي يظهر الثاني سم عبارة عرش قضيتهم مر انه اذا كان يصلي من اضطجاع لا يعود له وهو واضح في الفرض لانه متى قدر على حالة لا يجزى مادونهما فتى قدر على القعود لا يجزى مادونه واما في النفل فلا مانع من عوده للاضطجاع لجواز التنفل معه مع قدرته على القيام والقعود ثم المراد من عوده الى القعود انه لا يكلف ما فوقه في النافلة ولا يتمتع قيامه لانه اكمل من القعود اه (قوله فاقم صلبك الخ) في الاستدلال بهذا الحديث على الطمأنينة نظر ظاهر فليتأمل وكذا بالحديث الذي يليه لا تجزى الخ بصرى أى فان كلا منهما لما يفيد وجوب الاعتدال فقط (قوله ويجب) الى قوله او ضعيف في النهاية والمغنى كما مر (قوله ذينك) اى الاعتدال والجلوس (قوله بذلك الخ) متعلق بالجزم وكذا قوله غفلة متعلق به (قوله غفلة) الجزم بالغفلة ينبغي ان يكون غفلة فانه يجوز ان يكونوا اختاروا الاقتضاء على الصريح مع الاطلاع عليه لنحو ظهور الاقتضاء عندهم وقد قدم الاقتضاء على الصريح في مواضع في كلام الشيخين وغيرهما كما لا يخفى سم على حجج اه عرش وقد يجب بان هذا مسلم لو ثبت اطلاعه على الصريح ولو بالاشارة الى رد دليله واما اذا استندوا بالاعتداء فاستدلوا به كما هو صريح الشارح فظاهر المنع (قوله نعم لو قيل الخ) قد يقال ان العدول مشعر بمشأله واما خصوصه فن ابن يفهم وقد يجب بان الاشعار بالاول كاف واما الخصوص فنوط بالرجوع الى العلم او بامعان النظر مع مراجعة الاصول وهذا من مقاصد المصنفين تشجيذا لادهان المحصلين بصرى قول المتن (من شيء) اى كعقرب نهاية قول المتن (لم يكف) بقى ما لورفع راسه ثم شك هل كان رفعه للاعتدال ام لغيره هل يعتد به ام لا فيه نظروا الاقرب الثاني لان تردده في ذلك شك في الرفع والشك يؤثر في جميع الافعال عرش ويظهر تخصيصه بما اذا كان هناك ما يصلح للصرف كوجود حية والافلا قرب الاول فليراجع (قوله كما مر) اى في الركوع (قوله نظير) الى قوله وخرج في النهاية والمغنى (قوله فليعد اليه) اى الى الركوع ولو اقله في حالة كون ركوعه السابق اكمله فيما يظهر بصرى (قوله ضبط شارح الخ) وافقه النهاية والمغنى (قوله بل يتعين الفتح الخ) قد يقال يصح كسرهما ويعتبر قيد الحثية نعم الفتح اولى لسلامته عن التكلف ولذا اقتصر عليه المحلى لانه متمم فلينظر بصرى عبارة عرش ويمكن الجواب عن ذلك الشارح بان تعليق الحكم بالمستحق يؤذن بعلمية مامنه الاشفاق فكسر الزاى بهذا المعنى مساو للفتح وكانه قال فلورفع حال كونه فزعا لاجله اه (قوله لاجل الفزع وحده) يقتضى انه لو رفع له ولركن لا يضر وهو كذلك كما اذا دخل في الصلاة بقصدها وبقصد دفع الغريم وكما لو نوى بوضوئه رفع الحدث والتبرك ونحوه بصرى وتقدم عن سم وعرش ما يوافقه (قوله لاجله) اى فقط (قوله حذو منكبيه) الى قوله وما قيل في النهاية والمغنى قول المتن (مع ابتداء رفع راسه) اى مبتدئا رفعهما مع ابتداء رفعه ويستمر الى انتهائهما وراه الشيخان (قائلا) في رفعه (سمع الله لمن حمده) كذا في النهاية والمغنى وقد يؤخذ من هذا الصنيع انه يسن كون ابتداء التلاوة رفع اليدين والراس والسميع معا وانتهاؤها معا ولم ار من حرره فليتأمل بصرى (قوله اى تقبله منه) اطبقوا على تفسير سمع الخ بما ذكره مع ان في بقائه على ظاهره واستشعار معناه ما يحتمل المتكلم به على مزيد التوجه في الاتيان بالحمد الذي يعقبه بقوله ربنا الخ بصرى (قوله ويكفى الخ) اى في حصول اصل السنة والاول افضل مغنى ونهاية (قوله وخبر اذا الخ)

لك ركعت الخ (قوله كما كان قبل ركوعه) لو صلى النفل مضطجعا جلس للركوع ثم ركع فهل يشترط في اعتداله عوده لا مضطجعا لانه محل قراءته او يكفي عوده للجلوس لانه ايضا كان قبل ركوعه واكمل من اضطجاعه الذي يظهر الثاني (قوله غفلة الخ) الجزم بالغفلة ينبغي ان يكون غفلة فانه يجوز ان يكونوا اختاروا الاقتضاء على الصريح مع الاطلاع عليه لنحو ظهور الاقتضاء عندهم وقد قدم الاقتضاء على الصريح في مواضع في كلام الشيخين وغيرهما كما لا يخفى (قوله وخرج بفزعا) قد يقال حيث اعتبر مفهومه فيرد عليه

وفي رواية صحيحة ايضا فاذا رفعت راسك من الركوع فاقم صلبك حتى ترجع العظام الى مفاصلها وفي اخرى صحيحة ايضا لا تجزى صلاة الرجل حتى يقيم ظهره من الركوع والسجود ويجب الاعتدال والجلوس بين السجدين والطمأنينة فيهما ولو في النفل كما في التحقيق وغيره فاقضاء بعض كنبه عدم وجوب ذينك فضلا عن طمأنينتهما غير مراد او ضعيف خلافا لجزم الانوار ومن تبعه بذلك الاقتضاء غفلة عن الصريح المذكور في التحقيق كما تقرر وتعبيره بطمأنينة ثم ومطمئنا هنا تفنن كقوله في السجود ويجب ان يطمئن وفي الجلوس بين السجدين مطمئنا نعم لو قيل غير فيه كالاعتدال بمطمئنا دون الآخرين اشارة لمخالفتهم في الخلاف المذكور لم يبعد (ولا يقصد) بالقيام اليه (غيره فلورفع) راسه (فزعاً من شيء لم يكف) نظير مامر في الركوع فليعد اليه ثم يقوم وخرج بفزعا ما لو شك راكعا في الفتحة فقام ليقرأها فتذكر انه قرأها فانه يجزئه هذا القيام عن الاعتدال كما مر (تنبيه) ضبط شارح فزعاً بفتح الزاى وكسرها اى لاجل الفزع او حالته

وفيه نظر بل يتعين الفتح فان المضرب الرفع لاجل الفزع وحده لا الرفع المقارن للفزع من غير قصد الرفع لاجله فتأمل (ويسن رفع عبارة يديه) حذو منكبيه كما في التحريم لصحة الخبر به (مع ابتداء رفع راسه قائلا سمع الله لمن حمده) اى تقبله منه ويكفى من حمد الله سمعه

ويسن للامام والمبلغ الجهر به لانه ذكر الانتقال وإطباق اكثر عوام الشافعية على الاسرار به والجهر برئنا لك الحمد جمل وخبر إذا قال الامام سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا لك الحمد معناه قولوا ذلك مع (٦٣) ما علمتموه منى من سمع الله لمن

حمده لانه ^{صلى الله عليه وسلم} كان يجهر بهذه ويسر برئنا لك الحمد وقاعدة التأسي تحملهم على الاتيان بسمع الله لمن حمده وعدم علمهم برئنا لك الحمد يحملهم على عدم الاتيان به فامرهم به فقط لانه المحتاج للتبنيه عليه (فاذا انتصب) قائما ارسل يديه وما قيل يجعلهما تحت صدره كالقيام بأقربى رده (قال ربنا) او اللهم ربنا (لك) او ولك (الحمد) او لك الحمد ربنا او الحمد لربنا وافضلها ربنا لك الحمد عند الشيخين لانه اكثر الروايات او ربنا ولك الحمد فى الام ووجه يتضمنه جملتين حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه كافى التحقيق وصح انه صلى الله عليه وسلم رأى بضعا وثلاثين ملكا يستبقون إلى هذه ايمهم يكتبها او لا (ملء) بالرفع صفة والنصب حالا أى مائتا بتقدير تجسمه (السموات وملء الارض وملء ما شئت من شئ بعد) أى بعدهما كالكرسى والعرش وغيرهما لا يحيط به إلا علم علام الغيوب ويسن هذا حتى للامام مطلنا خلافا للمجموع انه لما يسن له ربنا لك الحمد فقط (ويؤيد المنفرد) وامام من م (أهل) أى

عبارة النهاية والمغنى ولا فرق في ذلك بين الامام والمأموم والمنفرد وخبر الخ (قوله الجهر به) أى بالتسميع ان احتيج اليه نهاية قال ع ش قوله مر ان احتيج اليه راجع لكل من الامام والمبلغ فالجهر به حيث لم يحتج اليه مكروه اه واعتمده شيخنا عبارة تهويجهر بالتكبيرات إن كان اماما ليسمعها المأمومون او مبالغا ان احتيج اليه بان لم يبلغ صوت الامام جميع المأمومين كذا قال المحشى يعنى البرماوى وظاهره ان الامام يجهر وإن لم يحتج اليه وقيد الشبراملى كلابا بالاحتياج وهو الظاهر ويقصدان الذكر وحده او مع الاعلام لا الاعلام وحده لانه يضمر وكذا الاطلاق فى حق العالم بخلاف العامى ولا بد من قصد الذكر عند كل تكبيرة عند الرملى ويكتفى قصده فى التكبيرة الاولى عند الخطيب اما المنفرد والمأموم غير المبلغ فيسران بالتكبيرات ويكره لها الجهر بها ولو من المرأة ولو امت المرأة نساء جهرت بالتكبيرات اقل من جهر الرجل بحيث لا يسمعها اجنبى كما قاله فى الجوهر اه اقول وميل القلب إلى ما قاله البرماوى من جهر الامام مطلقا لان الغالب الاحتياج إلى جهره ويؤيده تعبير المغنى بقوله ويسن الجهر به للامام والمبلغ إن احتيج اليه اه والرشىدى بقوله للامام والمبلغ المحتاج اليه اه (قوله ويسن للامام والمبلغ الخ) عبارة المغنى ويسن الجهر به للامام والمبلغ إن احتيج اليه لانه ذكر الانتقال ولا يجهر بقوله ربنا لك الحمد لانه ذكر الرفع فلم يجهر به كالتمسيح وغيره وقد عمت البلوى بالجهر به وترك الجهر بالتسميع لان اكثر الائمة والمؤذنين صاروا جهلة بسنة سيد المرسلين اه (قوله وإطباق اكثر عوام الشافعية) أى من الائمة والمؤذنين نهاية (قوله لانه الخ) تعليل لسكون المغنى ما ذكر (قوله يأتى قريبا الخ) أى فى شرح قوله ورفع يديه سم (قوله وقال) أى كل من الامام والمنفرد والمأموم سرا معنى وقول ابن المنذر ان الشافعى خرق الاجماع فى جمع المأموم بين سمع الله لمن حمده وربنا لك الحمد مردود إذ قال بقوله عطاء وابن سيرين واسحق وابو بردة وداد وغيرهم نهاية (قوله او اللهم) إلى قوله فالخبر الخ فى المغنى (قوله ووجه الخ) عبارة المغنى أى لانه جمع معنيين الدعاء والاعتراف أى ربنا استجب لنا ولك الحمد على هدايتك لانا اه وبه يندفع قول سم ما نصه قوله يتضمنه جملتين انظره مع ان كلا من الصيغ السابقة عليه ما عدا الحمد لربنا جملتان اه عبارة ع ش بعد ذكر توجيه الشارح المذكور نصها أى فان لك الحمد من ربنا لك الحمد جملة واحدة بخلاف ولك الحمد فان الواو تدل على محذوف والمقدر كالمفوظ فربنا لك الحمد جملتان وربنا لك الحمد ثلاث جمل بما دل عليه العاطف وبهذا يجاب عن عن تنظير سم فيه اه (قوله حمدا) إلى قوله فالخبر الخ فى النهاية الا قوله وصح الى المتن وقوله أى يا اهل إلى المتن وقوله او النسب (قوله كافى التحقيق) أى زيادة حمدا كثير الخ مغنى (قوله بضعا الخ) عبارة المغنى بضعة وثلاثين الخ وذلك لان عدد حر وفها كذلك اه وكذا فى ع ش عن المشكاة عن البخارى بضعة بالهاء (قوله اول) قال الجلال السيوطى اول بالضم على البناء والنصب على الحال وقال السكرمانى اول مبنى على الضم بان حذف منه المضاف اليه أى اولهم يعنى كل واحد منهم يسرع ليكتب هذه الكلمات قبل الاخر ويصعد بها إلى حضرة الله لعظم قدرها وفى بعضها اول بالفتح اه ع ش (قوله والنصب الخ) وهو المعروف فى روايات الحديث كرى (قوله تقدير تجسمه) راجع للرفع ايضا (قوله ويسن هذا) أى ربنا لك الحمد الخ (قوله مطلقا) أى وان لم يحضر المأمومون او لم يرضوا قول المتن (ويؤيد المنفرد اهل الشام الخ) أى ويكره له تركه عبا بوم اه ع ش (قوله وامام من م) أى ومأموم طول امامه أخذنا ما مر (قوله والسكرم) عبارة النهاية والمغنى وقال الجوهرى السكرم اه قال ع ش ويؤخذ من ذلك انه يطلق على كل منهما اه (قوله مبتدأ) ويحتمل كما قاله ابن الصلاح كون أحق خبرا لما قبله

انه يخرج ايضا نحو المورفع لتناول محترم من الهوى يتلف أو يضيع إن لم يتناول مع انه لا يكتفى هذا الرفع كما هو ظاهر إلا أن يجعل فى المفهوم تفصيل (قوله يأتى قريبا) أى فى شرح قوله ورفع يديه (قوله يتضمنه جملتين)

يا اهل ويجوز للرفع بتقدير أنت (الشاء) أى المدح (والمجد) أى العظمة والسكرم (أحق) مبتدأ (ما قال العبد وكلنا لك عبد) اعتراض والخبر (لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما منعت ولا ينفع ذا الجد)

بفتح الجيم اى صاحب الغنى او المال (٣٤) او الحظ والنسب (ملك الجدد) اى عندك جده واما الذى ينفعه عندك رضاك ورحمك

وهو ربنا ملك الحمد اى هذا الكلام احق نهاية ومعنى (قوله بفتح الجيم) وروى بالكسرو وهو الاجتهاد نهاية ومعنى اى فيهما ع ش (قوله فالخبر ما قال الخ) أو احق خبر ما قال سم عبارة البصرى قوله فالخبر ما قال العبد اى والمبتدأ احق وسوغ الابتداء به ما لوحظ فيه من التفعيم والتعظيم وعليه يتعين أن تكون ما موصوفة لا موصولة لتلازم الاخبار عن المعرفة بالنكرة وهو لا يجوز وإن تخصصت ويحتمل أن يكون احق خبر ما قدم ما والمبتدأ ما قال الخ وعليه يحتمل ما كلا المعنيين اه (قوله بعد ذكر) إلى قوله ولمن قال فى النهاية والمعنى ثم قال لا يمكن حمل الاول على المنفرد وامام المحصورين والثاني على خلافه اه قال الرشيدى وخيار الشارح مر هو الاول وهو طلب الراتب من كل أحد كما هو نص عبارته مر ولا يقدح فى اختياره قوله مر عقبه ويمكن الخ كما هو ظاهر اه (قوله بعد ذكر الاعتدال) اى الراتب كما ذكره البغوى ونقله من النص وفى العدة نحوه خلافا لما فى الاقليد نهاية ومعنى والاسنوى (قوله وهو الى من شئ بعد) ذكر مثله فى شرح الارشاد ايضا فقال بعد الذكر الراتب على الوجه وهو الى من شئ بعده وظاهر عبارة الشارح ان استحباب الاتيان بذكر الاعتدال الى من شئ بعد لا فرق فيه بين المنفرد والامام ولو امام غير محصورين او غير راضين ويصرح به صنيعة فى شرح الباب اى وصنيع المغنى سم واعتمده الحلبي وتقدم عن الرشيدى انه مختار النهاية (قوله فقسنا عليه هذا) اى على قنوت النازلة قنوت الفجر عبارة النهاية ولا يجزئ القنوت قبل الركوع وان صح انه صلى الله عليه وسلم قنت قبله ايضا لان رواة القنوت بعده اكثر واحفظ فهو اولى وعليه درج الخلفاء الراشدون فى اشهر الروايات عنهم واكثرها وشمل كلامه الادام والقضاء اه (قوله لم يجزئه) اى فيقنت بعده ويسجد للسهو وإن نوى بالاول القنوت وكذا لو قنت فى الاولى بنية او ابتداء فيها فقال اللهم اهدنى ثم تذكر عباب اه سم على المنهج وسياق ما يفيد عند قول المصنف فى سجود السهو ولو نوى ركنا قوليا ع ش عبارة شيخنا ولو فعله فى غير اعتدال الركعة الثانية بنية يسجد للسهو ومن ذلك ما لو فعله مع امامه المالكى قبل الركوع اه (قوله ويسجد للسهو) يظهر ان هذا السجود لعدم الاتيان به فى محله لا للاتيان به فى غير محله حتى لو اعاده فى محله فلا سجود بصري وتقدم عن العباب خلافا (قوله بحمل ما قبل على اصل السنة الخ) لا يتعين الحمل المذكور بل يحتمل الجمع باختلاف الاحوال مع عدم التفرقة به يعلم ان كون ما افاده قادحا فى حديث انس محل تأمل لجواز روايته لكل راو احدى الحالتين اللذين كانتا تقع منه صلى الله عليه وسلم لشعار ابان كلامهما كاف فى تحصيل سنة القنوت بصري بحذف (قوله فقسنا قاطا) قد يقال إنما يتساقطان إذا لم يمكن الجمع بما ذكره وهو ممكن ومعه لا يتأتى القدح فى الاولى بغير المفضولية سم (قوله وانس تعارض الخ) كذا فى اصله بخطه فهو من عطف الجملة بصري (قوله او التقدير واجعائى

لا غير وفى رواية حق بلا همزة كذا بلا واو فالخبر ما قال العبد وكلنا الى آخره بدل من ما (ويسن) بعد ذكر الاعتدال وهو الى من شئ بعد خلافا لمن قال الاولى أن لا يزيد على ربنا لك الحمد ولمن قال الاولى أن يأتى بذلك الذكر كله (القنوت فى اعتدال ثانية الصبح) للخبر الصحيح عن انس مازال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقنت فى الفجر حتى فارق الدنيا ونقل البيهقى العمل بمقتضاه عن الخلفاء الاربعة وصح من اكثر الطرق انه صلى الله عليه وسلم فعله للنازلة بعد الركوع فقسنا عليه هذا وجاء بسند حسن ان انا بكر وعمر وعثمان رضى الله عنهم كانوا يفعلونه بعد الركوع فلو قنت شافعى قبله لم يجزه ويسجد للسهو فان قلت قياس كلام ائمتنا الجمع بين الروايات المتعارضة هنا بحمل ما قبل على اصل السنة وما بعد على كمالها وكذا يقال فى نظائر لذلك لا سيما فى هذا الباب قلنا إنما خرجوا عن ذلك لانهم راوا امرجنا للثانية وقادحا فى الاولى هو ان اباه ريرة صرح ببعده وانس تعارض عنه حديث راويه محمد وعاصم فى القبل والبعد فقسنا قاطا وبقي حديث أبى هريرة الناص على البغدية بلا معارض فأخذوا به (وهو اللهم اهدنى فيمن هديت الخ)

الخ

هريرة الناص على البغدية بلا معارض فأخذوا به (وهو اللهم اهدنى فيمن هديت الخ)

اى وعافنى فيمن عافيت وتولنى فيمن توليت اى معهم لا ندرج فى سلكهم أو التقدير واجعائى مندرجاً فيمن هديت وكذا فى الاتيين بعده

فهو ابلغ مما لو حذف وبارك

لى فيما اعطيت وبقى شر
ما قضيت انك تقضى ولا
يقضى عليك انه لا يذل من
واليت تباركت ربنا
وتعاليت رواء جمع هكذا
بسنند صحيح في قنوت الوتر
كما في المجموع وقال البيهقي
صح ان تعليم هذا الدعاء وقع
لقنوت صلاة الصبح ولقنوت
الوتر وسياتي في رواية زيادة
فاء في انك وواو في انه وزاد
العلماء فيه بعد واليت ولا يعز
من عادت وانكاره مردود
بوروده في رواية البيهقي
وبقوله تعالى فان الله عدو
للكافرين وبعد تعاليت
فلك الحمد على ما قضيت
استغفرك واتوب اليك ولا
باس هذه الزيادة بل قال
جمع انها مستحبة لورودها
في رواية البيهقي ويسن
للمنفرد وامام من مران
يضم لذلك قنوت عمر الاتي
في الوتر وتقديم هذا عليه لانه
الوارد عنه صلى الله عليه وسلم
ومن ثم لو اراد احد هما فقط
اقتصر على هذا ولا تتعين
كلماته فيجزى عنها اية
تضمنت دعاء وشبهه كآخر
البقرة بخلاف نحو سورة تبت
ولا بد من قصده بالكرامة
القراءة في غير القيام فاحتج
لقصد ذلك حتى يخرج عنها
(والامام) يسن له ان يقنن
(بلفظ الجمع) لصحة الخبر
بذلك ولا ياتي في المنفرد فتعين
حمله على الامام للنهي عن
تخصيصه نفسه بالدعاء وانه
ان فعله فقد خانهم سنده

الخ) لا حاجة الى تقديره بل تكفي ملاحظة تضمين معنى الاندراج بصرى (قوله فهو ابلغ الخ) اى فهذا
الدعاء مع ذكر الجار والمجرور ابلغ منه لو حذف عنه ذلك وقال السكردى اى تقدير الاندراج في الكلام
ابلع من حذفه اه (قوله وقال البيهقي صح الخ) عبارة شرح المنهج والمغنى للاتباع رواء الحاكم
الاربنا في قنوت الصبح وصححه ورواه البيهقي فيه وفي قنوت الوتر اه (قوله وسياتي الخ) اى في قنوت
الوتر شرح بافضل وياتي في الشرح ما يفيد (قوله في رواية زيادة فاء في انك الخ) اى وفي اخرى حذفها
فلا يسجد لتر كما شيخنا وهو الظاهر وقال عرش في منواته ويسجد للسم واذ ترك فاء فانك وواو وانه
لانه ثبتت في بعض الروايات والزيادة من الثقة مقبولة اه ووافقه البجيرى فقال ولا يتعين ذلك للقنوت
بل كل ما تضمن ثناء ودعاء حصل به القنوت كآخر سورة البقرة ان قصده بالمكن ان شرع في قنوت النبي
الذى في الشرح اى المقرون بالثناء الو او اوفى قنوت عمر تعين لاداء السنة فلو تركه كغيره وترك كلمة او ابدل
جر فاجزى سجد للسم وكان ياتي مع بدل في قوله اهدنا مع من هديت او ترك الفاء فانك والواو من وانه
اه ويمكن الجمع بحمل هذا على ما اذا قصد رواية الثبوت والاول على عدمه (قوله وزاد العلماء) الى قوله
ويتعين في النهاية والمغنى (قوله ولا يعز) بكسر العين مع فتح الياء سم وعش (قوله مردود) اى نقلا
ومعنى (قوله فيجزى الخ) عبارة ته في شرح بافضل ويحصل اصل السنة بآية في هذا دعاء ان قصده وبدعاء محض
ولو غير ماثوران كان باخروي وحده او مع دنيوى اه وفي سم بعد ذكر مثله عن ايعاب الشارح ما نصه
وقد وافق الاذرى شيخنا الشهاب الرملى حيث ائق بانه لا بد في بدل القنوت ان يكون دعاء وثناء وقضية
اطلاقه اعتبار ذلك ايضا في الاية اه ووافقه ايضا ولده في النهاية كما ياتي واعتمده البجيرى كما مرو كذا شيخنا
قوله بآية تتضمن دعاء اى وثناء والاية ليست بقيد بل كل ما تضمن دعاء وثناء ولو اللهم اغفر لى يا غفور وصلى
الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم يكفي في القنوت فلو قال الشارح اى الغزى فلو قنن بما يتضمن دعاء
وثناء وقصد القنوت حصلت سنة القنوت لكان اعم والنسب اه (قوله وشبهه) عبارة النهاية او نحوه
قال الرشيدى قوله او نحوه مثله في الروضة او غيرها وانظر ما المراد بنحو الدعاء فان كان الثناء فكان المناسب
العطف بالواو دون او لما سياتي انه لا بد من الجمع بين الدعاء والثناء على انه قد يمتنع كون الثناء بنحو الدعاء
فليراجع اه وقد يقال المراد بذلك نحو اللهم انا عبد مذنب وانت رب غفور بما يستلزم الدعاء وليس
صريح فيه (قوله فاحتج لقصد ذلك) فان لم يقصد بذلك لم يجز ثم معنى زاد النهاية ويشترط في بدله ان يكون
دعاء وثناء كما قاله البرهان البيجورى وافق به الوالد رحمه الله تعالى اه قال السكردى بعد ذكره مر فهو
مخالف في ذلك للشارح وعبارته في الايعاب يكفي الدعاء فقط لكن بامور الاخرة او وامور الدنيا انتهت
اه (قوله للنهي الخ) الاولى ولورود النهى بالعطف ليظهر التعليل وزيادة المضاف ليظهر عطف قوله
الاتى وانه ان فعله الخ (قوله وانه ان فعله الخ) لا يظهر عطفه على ما قبله ولو قال فان فعله الخ كما هو الرواية

لا ياتي القدح في الاولى بغير المفضولية (قوله ولا يعز) سئل السيوطى هل هو بكسر العين او فتحها او ضمها
فاجاب بقوله هو بكسر العين مع فتح الياء بخلاف بين العلماء من اهل الحديث واللغة والتصريف قال
والفت في ذلك مؤلفا قال وقلت في اخره فظما الى ان قال :

عن المضاعف ياتي في مضارعه * تثليث عين بفرق جاء مشهورا
فما كفل وصد الدل مع عظم * كذا كرمت علينا جاء مكسورا
وما كعز علينا الحال اى صعبت * فافتح مضارعه ان كنت تحريرا
وهذه الخمسة الافعال لازمة * واضمم مضارع فعل ليس مقصورا
عززت زيدا بمعنى قد غلبت كذا * اعنته فكلا ذاجاء ماثورا
وقل اذا كنت في ذكر القنوت ولا * يعز يارب من عادت مكسورا

الخ اه (قوله ولا تتعين كلماته) قال في العباب وتحصل سنة القنوت بكل دعاء قال في شرحه ولو بعير ماثور
لكان اولى (قوله ولا ياتي الخ)

وقضيته ان سائر الادعية كذلك ويتعين حمله على ما لم يرد عنه عليه السلام وهو امام بلفظ الافراد وهو كثير بل قال بعض الحفاظ ان ادعيته كلها بلفظ الافراد ومن ثم جرى بعضهم على اختصاص الجمع بالقنوت وقرئ بان الكل مامورون بالدعاء الا فيه فان الماموم يؤمن فقط والذي يتجه ويجتمع به كلامهم والخبر انه حيث (٦٦) اخترع دعوة كره له الافراد وهذا هو محل النهي وحيث اتى بما ثور اتع لفظه (والصحيح سن

محل تأمل (قوله وقضيته) أى النهي (قوله ويتعين حمله الخ) خلافاً للنهاية والمغنى والشهاب الرملى وشيخنا عبارة الاول ولم يذكر الجمهور التفرقة بين الامام وغيره الا في القنوت فليكن الصحيح اختصاص التفرقة به دون غيره من ادعية الصلاة اه قال ع ش قوله فليكن الصحيح الخ اى خلافاً لابن حجر اه (قوله ومن ثم جرى بعضهم الخ) وفاقاً للنهاية والمغنى وعبارة ذكر ابن القيم ان ادعية النبي صلى الله عليه وسلم كلها بلفظ الافراد ولم يذكر الجمهور التفرقة بين الامام وغيره الا في القنوت وكان الفرق بين القنوت وغيره ان الكل مامورون بالدعاء بخلاف القنوت فان الماموم يؤمن فقط اه وهذا هو الظاهر افاً به شيخى اه (قوله والذي يتجه الخ) خلافاً للنهاية والمغنى والشهاب الرملى وشيخنا كما مر (قوله لصحته) اى ذكر للصلاة في آخر القنوت (قوله بلفظ الخ) متعلق بصحته الخ كرى (قوله وقيس به) اى بقنوت الوتر (قوله وخرج) الى قوله ويظهر في المغنى وإلى المتن في النهاية الا قوله لقولهم الى ولو قرأوا لهم او سمع (قوله اوله) اى ووسطه نهاية ومغنى (قوله اول الدعاء) اى ووسطه (لان هذا) اى القنوت (قوله ويسن أيضاً السلام وذكر الآل الخ) واستدل الاسنوى لسن السلام بالآية والزركشى لسن الآل بخبر كيف نصلى عليك مغنى ونهاية (قوله ان يقاس بهم) اى بالآل (قوله بذلك) اى بقياس الصحب على الآل (قوله يتنافيه) اى ذكر الصحب نهاية (قوله ثم) اى في صلاة التشهد (قوله لما علمت) يعنى قولهم لقولهم يستفاد الخ (قوله وكان الفرق) بين صلاة التشهد وصلاة القنوت حيث اقتصر وافي الاول على الوارد دون الثانى (قوله ولو قرأ المصلى الخ) وفي العباب (فرع) ولو قرأ المصلى اية فيها اسم محمد صلى الله عليه وسلم ندب له الصلاة عليه في الاقرب بالضمير كصلى الله عليه وسلم لا اللهم صل على محمد الاختلاف في بطلان الصلاة بركن قولى اه قال فى شرحه والظاهر انه لا فرق بين أن يقرأ أو يسمع وعلى هذا التفصيل يحمل افتاء النووى أنه لا يسن له الصلاة عليه وتر جميع الانوار وتبعه الغزى قول العجلى يسن الخ انتهى سم وعبارة النهاية والمغنى وما ذكره العجلى في شرحه من استحباب الصلاة عليه لمن قرأ فيها اية متضمنة اسم محمد صلى الله عليه وسلم افاً المصنف بخلافه اه قال ع ش قوله مر افاً المصنف الخ ظاهره اعتياد ما افى به وانه لا فرق في عدم الاستحباب بين كون الصلاة عليه بالاسم الظاهر او الضمير لكن حمله ابن حجج في شرح العباب على ما اذا كانت الصلاة بالاسم الظاهر دون ما لو كانت الضمير وقوله مر بخلافه نقل سم على المنهج عن الشارح مر طلبها اه ع ش (قوله ويسن) الى قوله ومنه يعلم في المغنى (قوله في جميع القنوت الخ) اى وفي سائر الادعية

الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم اخره) لصحته فى قنوت الوتر الذى عليه النبي صلى الله عليه وسلم للحسن بن على رضى الله عنهما مع زيادة فاه فى انك وواو فى انه بلفظ وصلى الله على النبي وقيس به قنوت الصبح وخرج بآخره اوله فلا يسن فيه خلافاً لمن زعمه ولا نظر لكونها تسن اول الدعاء لان هذا مستثنى رعاية للوارد فيه ويسن ايضا السلام وذكر الآل ويظهر ان يقاس بهم الصحب لقولهم يستفاد سن الصلاة عليهم من سنّها على الآل لانها اذا سئلت عليهم وفيهم من ليسوا صحابة فعلى الصحابة اولى ثم رأيت شارحاً صرح بذلك فان قلت يتنافيه لطباقتهم على عدم ذكرها فى صلاة التشهد قلت يفرق بانهم ثم اقتصر واعلى الوارد وهما لم يقتصر واعلى بل زاد واذكر الآل بحثاً فقسنا بهم الاصحاب لما علمت وكان الفرق ان مقابلة الآل بآل ابراهيم فى اكثر الروايات ثم تقتضى عدم التعرض لغيرهم وهنا لا مقتضى لذلك فان قلت لم لم يسن ذكر الآل فى

كافى المجموع عن الماوردى قال الاذرى وفي اطلاقه ويظهر أنه لا يكتفى الدعاء المحض ولا سيما بأمر الدنيا فقط بل لابد من تمجيد ودعاء اه والاوجه الاول فيكتفى الدعاء فقط لكن بأمر والاخرة او أمور الدنيا اه ما فى شرح العباب وقد وافق الاذرى شيخنا الشهاب الرملى حيث افى بانه لا بد فى بدل القنوت ان يكون دعاء وثناء وقضية لإطلاقة اعتبار ذلك ايضاً في الآية التى عبروا فيها بقولهم واللفظ للروض ويجزى به أى للقنوت آية فيها معنى الدعاء ان قصدها اه (قوله ولو قرأ المصلى الخ) فى العباب (فرع) ولو قرأ المصلى اية فيها اسم محمد صلى الله عليه وسلم ندب له الصلاة عليه في الاقرب بالضمير كصلى الله عليه وسلم لا اللهم صل على محمد الاختلاف في بطلان الصلاة بركن قولى اه قال فى شرحه والظاهر انه لا فرق بين ان يقرأ أو يسمع وعلى هذا التفصيل يحمل افتاء النووى أنه لا يسن له الصلاة عليه وتر جميع الانوار وتبعه الغزى قول العجلى يسن الخ اه (قوله وظيفة) قال فى شرح العباب اى وهى جعلها تحت صدره وهذا فى دعاء

التشهد الاول وما الفرق بينه وبين القنوت قلت يفرق بأن هذا محل دعاء فناسب ختمه بالدعاء لهم بخلاف ذلك ولو قرأ المصلى او نهاية سمع آية فيها اسمه صلى الله عليه وسلم لم تستحب الصلاة عليه كما افى به المصنف ويسن أن لا يطول القنوت فان طوله فسيأتى قريبا (و) (الصحيح سن) (رفع يديه) فى جميع القنوت والصلاة والسلام بعده الاتباع وسنده صحيح او حسن وفارق نحو دعاء الافتتاح والتشهد بان ليديه وظيفته ثم لا هنا

ومنه يعلم رد ما قيل السنة في الاعتدال جعل يديه تحت صدره كالقيام وبحيث أنه في حال رفعهما (٦٧) ينظر اليهما التعذر حينئذ الى وضع

السيجود ومحلها أن الصقها
لان فرقهما فان قلت
ما السنة من هذين قلت كل
سنة كادل عليه كلامهم في
الحج ويسن له ككل داع
رفع بطن يديه للسماء ان
دعا بتحصيل شيء وظهرهما
ان دعا برفعه (و) الصحيح انه
(لا يمسح وجهه) اي الاولى
تركه إذا لم يردو الخبر فيه واوه
على انه غير مقيد بالقنوت
اما خارجها تغير مندوب على
ما في المجموع ومندوب
على ما جزم به في التحقيق
(و) الصحيح (ان الامام
يجهر به) للاتباع المبط
لقياسه على بقية ادعية
لصلاة وسواء المؤداة المقضية
اما منفرد وماموم سن له
فيسر ان به (و) الصحيح
(انه) إذا جهر به الامام
(بؤن الماموم) جهرا
(الدعاء) للاتباع ومنه
الصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم على المعتمد وقول
شارح يشارك وان كانت
دعاء للخبر الصحيح رغم انف
من ذكرت عنده فلم يصل
على بردان التامين في معنى
الصلاة عليه مع أنه الالقي
بالماموم لانه تابع للداعي
فناسبه التامين على دعائه
قياسا على بقية القنوت
ولا شاهد في الخبر لانه في غير
المصلي (ويقول الثناء) سرا
وهو الاول والاوله انك تقضي
الخ أو يسكت مستمعا لمامه
أو يقول أشهد لانحو

نهاية ومغنى أى في خارج الصلاة كما هو ظاهر رشيدى وعش (قوله ومنه يعلم) منشأ العلم نفي أن لهما
وظيفة هنا سم (قوله قلت) الى قوله لانحو صدقت في النهاية لا قوله مع انه الى المتن (قوله كل سنة)
والضم اولى اه كرى عن فتاوى الجمال الرملى وعن عبد الرؤف في شرح مختصر الايضاح وظاهر
النهاية كالشارح التخيير عبارته وتحصل السنة برفعهما سواء كانتا متفرقتين ام ملتصقتين وسواء كانت
الاصابع والراحة مستويتين ام الاصابع اعلى منها واستحب الخطابي كشفهما في سائر الادعية ويكره
للخطيب رفع يديه حال الخطبة قاله البيهقي لحديث فيه في مسلم ويكره خارج الصلاة رفع اليد المتنجسة ولو
بجائل فيما يظهر والاوجه ان غاية الرفع الى المنكسب لان اشتداد الامر ولا يرفع بصره الى السماء قاله الغزالي
وقال غيره الاولى رفعه اليها في غير الصلاة ورجحه ابن العباد اه وقوله وقال غيره الاولى الخ معتمد اه
(قوله ويسن) الى المتن في المغنى قال عش قوله مر الى المنكسب اي الى محاذاته مع بقاء الكفين على
بسطهما (قوله ان دعا بتحصيل شيء) لدفع البلاء عنه فيما بقي من عمره شرح بافضل وسيد يوسف البطاح ويأتى
عن النهاية خلافة (قوله وظهرهما الخ) قبل يقلب كفيه عند قوله في القنوت وقضى شر ما قضيت او لا افتى
شيخى بانه لا يسن اي لان الحركة في الصلاة ليست مطلوبة معنى وهو الاقرب وفي السكردى مانصه وفي حواشى
المنهج للشوبرى مانصه قضيته ان يجعل ظهرهما الى السماء عند قوله وقضى شر ما قضيت قال شيخنا مر في
شرحه ولا يعترض بان فيه حركة وهى غير مطلوبة في الصلاة إذ عمله فيما لم يرد ولا يرد ذلك على اطلاق ما افتى به
الودانفا إذ كلامه مخصوص بتغير تلك الحالة التي تقلب اليه فيها انتهى مانقله الشوبرى عن الجمال الرملى
وهو كذلك في نهايته لكنه لم يصرح بانه في خصوص قوله وقضى شر ما قضيت كما نقله الشوبرى وفي حواشى
المنهج للحلبى ان دعا برفعه اى او عدم حصوله كما افتى به والدشيخنا وعليه في رفع ظهورهما عند قوله وقضى شر
ما قضيت اه ويؤيده ما في فتاوى الجمال الرملى وهو هل يطلب قلب كفيه في الدعاء برفع بلاء ولو في الصلاة
اجاب بنعم إذا اطلاقهم شامل لها وان كان مبنى الصلاة على الكف انتهى كرى (قوله ان دعا برفعه) اي
برفع بلاء وقع به شرح بافضل وخالفه النهاية فقال وسواء فيمن دعا لرفع بلاء في سن ما ذكرنا كان ذلك البلاء
واقعا ام لا كما افتى به الودانف رحمه الله تعالى اه قول المتن (ولا يمسح وجهه) واما مسح غير الوجه كالصدر فلا
يسن مسحه قطعاً بل نص جماعة على كراهته مغنى ونهاية اى ولو في خارج الصلاة شيخنا قال عش وأما
ما يفعله العامة من تقبيل اليد بعد الدعاء فلا اصل له اه (قوله ومندوب) وهو المعتمد كإسقاط جزءه به في
فصل الذكرك عقب الصلاة اه كرى على شرح بافضل قول المتن (وان الامام يجهر به) وليكن جهره به دون
جهره بالقراءة نهاية ومغنى وشرح بافضل قال عش اى وان ادى ذلك الى عدم سماع بعض المامومين
ابعدهم او اشتغالهم بالقنوت لا نفسمهم ورفع اصواتهم به اما لعدم علمهم باستحباب الانصات او لغيره اه وفي
البجيرى عن الحنفى مانصه قوله دون جهره الخ اى مالم يزد المامومون بعد القراءة وقبل القنوت ولا جهره به
بقدر ما يسمعون وان كان مثل جهره بالقراءة اه (قوله والمقضية) عبارة النهاية استحبابا في السرية كان
قضى صبحا او تر ا بعد طلوع الشمس والجمهورية فان اسر به حصلت سنة القنوت وفاته سنة الجهر خلافا
لما اقتضاه كلام الحاوى الصغير من فواتهما اه (قوله والصحيح) الى قوله لانحو صدقت في المغنى (قوله على
المعتمد) لكن الاولى الجمع شيخنا عبارة البصرى والاولى ان يؤمن على امامه ويقول بعد كما نقله المغنى عن بعض
مشايخه اه وعبرة السكردى وفي شرح الهجة للجمال الرملى ولو جمع بينهما فهو احب اه وهذا فيه
العمل بالرايين فلهذا اولى اه (قوله رغم الخ) بكسر الغين اى لصق انفه بالرغام بالفتح وهو التراب عش
(قوله لانه في غير المصلى) محل نظر بصرى (قوله وهو الاولى) اى قول الثناء (قوله او يقول أشهد) هل
يكبرها لكل مضمون او لا يزال يكرها او يأتى بها مرة بصرى ولعل الاقرب الاول (قوله لانحو صدقت
وبررت الخ) وفاقا للمغنى وخلافا للنهاية (قوله خلافا للغزالي) اعتمد شيخنا الشهاب الرملى ما قاله الغزالي

الاقتراح لافي التشهد (قوله ومنه يعلم) منشأ العلم نفي ان لهما وظيفة هنا (قوله خلافا للغزالي) اعتمد شيخنا

صدقت وبررت لبطان الصلاة به خلافا للغزالي وان جزم بما قاله جمع وزعم أن ندب المشاركة هنا اقتضى المسامحة وان هذا لا يقاس

باجابة المؤذن بذلك لسكر اهتيا في الصلاة لا يصح الا لو صح في خبر انه يقول هذا الخيت لم يصح ذلك بل لم ير دابطل على الاصل في الخطاب هذا كله ان سمع (فان لم يسمعه) لاسرار الامام به او لنحو يعداو صمم او سمع صوتا لا يفهمه (قنت) سرا كبقية الاذكار (ويشرع القنوت) اي يسن قال بعضهم وليس المراد به هنا ما مر (٦٨) في الصحيح لانه لم يرد في النازلة وانما الوارد الدعاء برفعه فهو المراد هنا قال ولا يجمع بينه

وبين الدعاء برفعها ثلاثا يطول الاعتدال وهو مبطل اه وظاهر المتن وغيره خلاف ذلك بل هو صريح اذ المعرفة اذا اعيدت بلفظها كانت عين الاولى غالبا وقوله وهو مبطل خلاف المنقول فقد قال القاضي لوطول القنوت المشروع زائدا على العادة كره وفي البطلان احتمالا ان وقطع المتولى وغيره بعدمه لان المحل محل الذكر والدعاء وبه مع ما ياتي في القنوت لغير النازلة في فرض او نقل يعلم ان تطويل اعتدال الركعة الاخيرة بذكر او دعاء غير مبطل مطلقا لانه لما عهده في هذا المحل ورود التطويل في الجملة استثنى من البطلان بتطويل القصير زائدا على قدر المشروع فيه بقدر الفاتحة اذا تقرر هذا فالذي يتجه انه ياتي بقنوت الصحيح ثم يتختم بسؤال رفع تلك النازلة له فان كانت جدبا دعا ببعض ما ورد في ادعية الاستسقاء (في سائر) اي باقى من السور وهو اليقية (المسكتوبات للنازلة) العامة او الخاصة التي في معنى العامة لود ضررها على المسلمين على الاوجه كواب

ووجهه بما رده الشارع بقوله وزعم الخ سم وكذا اعتمدته النهاية (قوله باجابة المؤذن بذلك) اي بطلان الصلاة باجابة المؤذن بنحو صدقت وبررت (قوله لسكر اهتيا) اي اجابة المؤذن مطلقا (قوله لا يصح) خبر وزعم ان الخ (قوله ابطال على الاصل الخ) وفاقا للنفى وخلافا للشهاب الرملي والنهاية كما مر (قوله هذا كله) اي ما ذكر في الماموم من الخلاف والتفصيل (قوله لاسرار الامام) الى قوله قال في النهاية والمغنى (قوله اي يسن) اي بعد التحميد معنى عبارة النهاية مع ما مر ايضا اه قال ع ش اي من الذكر المطلوب في الاعتدال من حيث هو وهو سماع الله لمن حمد الخ كما صرح به المنهج اه (قوله فهو المراد الخ) اي الدعاء بالرفع (قوله قال) اي ذلك البعض (قوله وهو الخ) اي تطويل الاعتدال (قوله خلاف ذلك) اي قول البعض وليس المراد الخ (قوله بل هو) اي المتن (صريح) اي في خلاف ما قاله ذلك البعض (قوله غالبا) يعني عند عدم الصارف ولا صارف هنا وبه يجاب عن قول السيد البصري مانصه تامل الجمع بين قوله صريح وقوله كانت عين الاولى غالبا اه (قوله وقوله) الى قوله وقطع في النهاية والمغنى ما يوافقه (قوله بعدمه) اي عدم البطلان بتطويله وهو كذلك كما افاده الشيخ نهاية (قوله وبه) اي بما ذكر عن القاضي والمتولى وغيره من كراهة التطويل وعدم البطلان به (قوله مع ما ياتي الخ) وهو قوله ولا كره وقول جمع (قوله ان تطويل) الى قوله لاذ تقرر في النهاية ما يوافقه ظاهر الا قوله مطلقا (قوله غير مبطل مطلقا) منعه مر اه سم اي وخصه بوقت النازلة واعتمده ع ش بحجري (قوله مطلقا) اي في الفرض وغيره لنازلة وغيره (قوله في الجملة) اي في الصحيح مطلقا وفي بقية المسكتوبات وقت النازلة (قوله فالذي يتجه الخ) وهو حسن شيخنا ويأتي عن النهاية ما يوافقه (قوله انه ياتي بقنوت الصحيح الخ) وفي حاشية السباطي على المحلى سكتوا عن لفظ قنوت النازلة وهو مشعر بانه لفظ قنوت الصحيح وقال الحافظ ابن حجر في كتابه بذل الماعون الذي يظمر انهم وكلوا الامر في ذلك الى المصلي فيدعو في كل نازلة بما يناسبها اه وفي فتاوى ابن زباد ما يقتضى موافقة ما نقل عن الحافظ ابن حجر من الاقتصار على رفع النازلة بصري (قوله اي باقى) الى قوله وقول جمع في النهاية والمغنى (قوله اي باقى) هذا التفسير يقتضى انه لا يشرع في الصبح للنازلة ومحل تامل فالاولى ان يفسر سائر بجمع وكون القنوت مطلوب فيها بالاصالة لا ينافي ما ذكر في اتي به بقصد الامر من معاوية يزيد عليه الدعاء بما يخص تلك النازلة هذا ما ظهر لي ببادى الراى ولم ارفيه شيئا فليتأمل وايراجع ويؤيد التعميم قنت شهرا متتابعين في الخمس يدعو الخ بصري ويصرح بالتعميم قول شيخنا ويستحب القنوت في كل صلاة في اعتدال الركعة الاخيرة منها للنازلة لكن لا يسن السجود لتركه لانه ليس من الابعاض اه ولعل تفسيرهم بالباقي انما هو لاجل قول المصنف الآتي لا مطلقا قول المتن (للازلة) اي لرفعها ولو لغير من نزلت به فيسن لاهل ناحية لم تنزل بهم فعل ذلك لمن نزلت به حلبي ونهاية (قوله وباء وطاعون) على المعتمد لان في مشروعيته عند هيجانه خلافا والاوجه طلبه وان كان الموت به شهادة قياسا على ما نزل بنا كفار فانه يشرع القنوت وان كان الموت بقتالهم شهادة شيخنا ونهاية (قوله وكذا مطرا الخ) في النهاية والمغنى ما يفيد (قوله بالثاني) اي الزرع (قوله في الاول) اي العمران (قوله وذلك) اي ترجيح العموم بالعمران (قوله وخوف عدو) اي ولو مسلمين نهاية وشرح بافضل وهو معطوف على قوله وباء (قوله وكاسر عالم الخ) عطف على كواب الخ ومثال للخاصة (قنت شهرا) متتابعين في الخمس في اعتدال الركعة الاخيرة يدعو الخ وبؤ من خلفه نهاية (و يدعو على قاتلي الخ) قال في النهاية ويؤخدمه استعجاب التعرض للدعاء برفع تلك النازلة في هذا القنوت

الشهاب الرملي ما قاله الغزالي ووجهه بما رده الشارح بقوله وزعم (قوله غير مبطل مطلقا) منعه مر (قوله

وطاعون ونحوه جراد وكذا مطر مضر بعمران او زرع وفا لجمع وخلافا لما نخصه بالثاني لانه لم يرد في الاول الدعاء وذلك ويؤخذ لان رفع وباء المدينة لم يرد فيه الا الدعاء ومع ذلك جعلوه من النازلة وخوف عدو وكاسر عالم او شجاع الاحاديث الصحيحة انه صلى الله عليه وسلم قنت شهرا يدعو على قاتلي اصحابه القراء بغير معونة لدفع تمردهم لا لتدارك المقتولين لتعذرهم وقيس غير خوف العدو عليه

ومحله اعتدال الأخيرة ويجزئ به الامام في السرية ايضا (لا) القنوت فيهن (مطلقا) اي لئلا تلو غير ما فلا يسن لغيره بل يكره (على المشهور) لعدم وروده لغير النازلة وفارقت الصبح غير ما بشر فها مع اختصاصها بالتأذين قبل الوقت (٦٩) وبالتثويب وبكونها أنصرهن فكانت

بالزيادة أليق أما غير المكتوبات فالجنازة يكره فيها مطلقا لبنائها على التخفيف والمنذورة والنافلة التي تسن فيها الجماعة وغيرهما لا يسن فيها ثم إن قنوت فيها النازلة لم يكره ولا كره وقول جمع يحرم وتبطل في النازلة ضعيف وكذا قوله بعضهم تبطل إن اطلال لاطلاقهم كراهة القنوت في الفرائض وغيرها لغير النازلة المقتضى انه لا فرق بين طويله وقصيره وفي الام ما يصرح بذلك ومن ثم لما ساقه بعضهم قال وفيه رد على الرمي وغيره في قولهم إن اطلال القنوت في النافلة بطلت قطعا (السابع السجود) مرتين في كل ركعة للكتاب والسنة واجماع الامة وكرر دون غيره لانه ابلغ في التواضع ولانه لما ترقى فقام ثم ركع ثم سجد واتى بنهاية الخدمة اذن له في الجلوس فسجد ثانيا شكرا على استخلاصه اياه ولان الشارع لما أمر بالدعاء فيه واخبر بانه حقيق بالاجابة سجد ثانيا شكرا على اجابته تعالى لما طلبه كما هو المعتاد فيمن سال ملكا شيئا فاجابه ذكر ذلك

ويؤخذ منه موافقته للشارح فيما افاده بقوله والذي يتجه أنه يأتي بقنوت الصبح الخ فتأمل بصرى (قوله ومحله) اي قنوت النازلة (ويجهر الخ) عبارة النهاية ويستحب مراجعة الامام الاعظم وناثيه بالنسبة للجوامع فان امر به وجب ويسن الجهر به مطلقا للامام والمنفرد ولو سرية كما فني به والدرجته الله تعالى اه قال ع ش قوله مر ويستحب مراجعة الامام الخ اي من ائمة المساجد واما ما يطرأ من الجماعة بعد صلاة الامام الراتب فلا يستحب مراجعته وقوله مر ويسن الجهر الخ ولعله انما يطلب الجهر من المنفرد هنا بخلاف قنوت الصبح لشدة الحاجة لرفع البلاء الحاصل فطلب الجهر لإظهار الملك الشدة اه (قوله وفارقت الصبح) الى قوله اما غير المكتوبات الا نسب تقديمه على قول المصنف ويشعر الخ كافي النهاية (قوله مطلقا) اي سواء كان لئلا تلو ولم يكن لها وهذا ما استظهره في الاسنى وتبعه المغنى والنهاية ولا فالمنقول عن نص الامام التفصيل نظير ما يأتي في كلامه في المنذورة والنافلة التي يسن فيها الجماعة بصرى (قوله لا يسن فيها) اي في المنذورة وقسمي النافلة (قوله وكذا قول بعضهم الخ) اي ضعيف و(قوله لا طلاقهم الخ) تعليل لما بعد وكذا (قوله بذلك) اي بعدم الفرق (قوله ساقه) أي كلام الام (قوله مرتين) الى قوله ذلك في النهاية وإلى المتن في المغنى الى قوله واجماع الامة وقوله ذلك القفال (قوله ولانه) اي المصلى و(قوله فقام) بيان للترقي و(قوله اذن له) جواب لما (وقوله استخلاصه) اي تاهله و(قوله اياه) اي السجود كرددى وعبارة ع ش (قوله على استخلاصه) اي إخراجهم من الخدمة التي طلبها منه بان اعانه على وفائها والفراغ منها اه (قوله ولان الشارع) اي مبين الشرع ﷺ (قوله سجد ثانيا) اي امر بالسجود ثانيا (قوله كما هو) اي الشكر على الاجابة (قوله ذلك) الظاهر أن الاشارة لكل من الحكم الثلاث (قوله وجعل المصنف الخ) عبارة النهاية والمغنى وإنما عدا ركنا واحدا لكونهما متحدين كما عد بعضهم الطمانينة في محالها الاربعة ركنا واحدا لذلك اه قال ع ش قوله مر لكونهما متحدين الخ فان قلت يخالف هذا عد هما في شروط القدوة ركنتين في مسئلة الرحمة ومسئلة التقدم والتأخر قلت لا مخالفة لان المدار ثم على ما يظهر به خش المخالفة وهي تظهر بنحو الجلوس وسجدة واحدة فعدا ركنتين ثم والمدار هنا على الاتحاد في الصورة فعدا ركنا واحدا ثم ما ذكر توجيهه المرجح وإلا ففي المسئلة خلاف كما صرح به حج اه (قوله انهم اركنان) خبر قوله والموافق (قوله وهو ما صححه في البسيط) وقد يقال هذا اقعد لجعلهم الجلسة الفاصلة بينهما ركنا مستقلا لا تابعان توابع السجود بصرى قول المتن (مباشرة بعض الجبهة) ويتصور السجود بالبعض بان يكون السجود على عود مثلا او يكون بعضها مستورا فيسجد عليه مع المكشوف منها ع ش قول المتن (بعض جبهته) واكتفى ببعضها وإن كره لصدق اسم السجود بذلك نهاية ومغنى وفي سم بعد ذكر فعل ذلك عن الاسنى ما نصه وهل يكره الاقتصار على البعض في غير الجبهة كعلى أصبع من اليد والرجل اه أقول ويصرح بذلك قول النهاية في شرح قلت الا ظهوره وجوبه الخ واكتفى ببعض كل وإن كره قياسا على ما مر من الاكتفاء ببعض الجبهة لما سبق في الجبهة اي من قوله لصدق اسم السجود بذلك اه بزيادة من ع ش (قوله وهما المنحدران) تأمل ما فيه من الدور الصريح بصرى وسم قول المتن (مصلاه) اي ما يصلى عليه من ارض او غير مناهية ومغنى (قوله للحديث) الى قوله وحكمته في المغنى وإلى المتن في النهاية لا قوله الموجب إلى فلو سجد وقوله لو يفرق إلى كفى وقوله مبيح تبسم (قوله اذا سجدت فمكن جبهتك الخ) هذا الدليل اخص من بعض جبهته (قال في شرح الروض واكتفى ببعض الجبهة وإن كان مكروها كما نص عليه في الام لصدق اسم السجود عليها بذلك اه وهل يكره الاقتصار على البعض في غير الجبهة كعلى أصبع من اليد والرجل (قوله وهما المنحدران) قد يقال فيه دور فتأمل

القفال وجعل المصنف السجدين ركنا واحدا هو ما صححه في البيان والموافق لما يأتي في مبحث التقدم والتأخر أنها ركنان وهو ما صححه في البسيط (وأقله مباشرة بعض جبهته) وهي ما اكتنفه الجبينان وهما المنحدران عن جانبيها (مصلاه) للحديث الصحيح اذا سجدت فمكن جبهتك من الارض ولا تنقر نقرا مع حديث انهم شكوا اليه صلى الله عليه وسلم

الأعضاء. وهو الوجهة لمواطئ
الأقدام ليتم الخضوع
والتواضع الموجب للاقربية
السابقة في خبر أقرب ما
يكون العبد من ربه إذا كان
ساجدا ولذا احتاج لمقدمة
تحصل له كمال ذلك وهي
الركوع فلو سجد على
جنبه أو أنفه أو بعض
عمامة لم يكف أو على شعر
بجمته أو ببعضها وإن طال
كما اقتضاه إطلاقهم ويفرق
بينه وبين ما مر في المسح بأنه
ثم يجعل أصلا فاحيط له
بكونه منسوباً لمحل قطعا
وهنا هو باق على تبعيته لمنبته
إذا السجود عليهما فلم يشترط
فيه ذلك كني كعصاة عمتها
لنحو جرح بخشى من أزالتها
مبيح تيمم ولا إعادة إلا أن
كان تحته نجس لا يعنى عنه
(فان سجد على) محمول له
(متصل به) جاز أن لم يتحرك
بحركته (كطرف عمامة
لأنه في حكم المنفصل عنه
فعد مصلى له حينئذ ولذا
فرع هذا على ما قبله بخلاف
ما إذا تحرك بها بالفعل
لا بالقوة في جزء من صلاته
فيما يظهر ثم رایت شيخنا
أفتى به لأنه حينئذ كیده وإنما
لم يفصلوا كذلك في ملاقاته
لنجس لمنافاته للتعظيم الذي
وجب اجتناب النجس لاجله
وهنا العبرة بكون الشيء
مستقرا كما افاده خبر مكن
جهتك ولا استقرار مع
التحرك ثم ان علم امتناع

(قوله إن لم يتحرك بحر كته) هل يجري هذا التفصيل في أجزاءه كان طالت ساعة ببدنه فيفصل في السجود على بعضها بين أن يتحرك بحر كته فلا يصح وأن لا يصح وفيه نظروا وتعليقهم عدم صحة السجود على ما يتحرك بحر كته بأنه كالجزء منه لا يدل على جريان هذا التفصيل في الجزء منه فتأمل وظاهر إطلاقهم عدم الأجزاء مطلقاً نعم شعر الجهة وطال وسجد عليه ينبغي أن يجزى لأنه في محل السجود (قوله لا بالقوة) أي بان صلي قاعداً لم يتحرك ولو صلى قائماً لتحرك لكن أفتي شيخنا الشهاب الرملی بعدم الصحة في المتحرك بالقوة

السجود عليه وتعمده بطلت صلاته ولا اعاده نعم بجزء على نحو عود

بالاسلام ونشأ بين أظهر العلماء ويوجه بأن هذا يخفى على العامة فيعذر فيه عش (قوله أو متدبل بيده) الظاهر منه انه ممسكه فيخرج مالم يوطئه بها فيضر ويظهر انه ليس بقيد فلا يضر سجوده عليه ربطه بيده ام لا عش واعتمده الحنفى (قوله لانه كفته) اى كعامة (قوله كسرير الخ) راجع لما قبل لا عبارة شرح المنهج وخرج بمحمول له مالم يوطئه على سيرير يتحرك بركته فلا يضر وله ان يسجد على عود بيده اه وفي شرح بافضل نحوها (قوله على نحو ورقة الخ) اى كتراب عش وشيخنا (قوله وليس بصحيح الخ) عبارة المغنى والنهاية فان التصقت بجبهته وارتفعت معه وسجد عليها ثانيا ضر وإن نحاها ثم سجد لم يضر اه فاقضى كلامهما كالشارح أن التصاقها لا يؤثر بالنسبة للسجدة الاولى باطلاقة وقد يقال ينبغي ان يكون محله إذا حصل الاتصاق بعد حصول ما يعتبر في السجود وإلا فلا يحصل قبل التحامل أو ارتفاع الاسفل أو نحوهما ضر لان حقيقة السجود لم توجد إلا بعد الاتصاق وهو حينئذ كالجزء فليتأمل وليحرر بصرى (قوله وارتفاعها مع الخ) فلوراه ملتصقا بجبهته ولم يدر في أى السجدة التصق فعن القاضى انه ان رآه بعد السجدة الأخيرة من الركعة الأخرى وجوز أن التصاقه قبلها أخذ بالأسوأ فان جوز أنه في السجدة الاولى من الركعة الاولى قدر انه فيها يكون الحاصل له ركعة إلا سجدة أو فيما قبلها قدره فيه ليكون الحاصل له ركعة بغير سجود أو بعد فراغ الصلاة فان احتمل طرؤه بعده فالاصل مضى على الصحة وإلا فان قرب الفصل بنى وأخذ بالأسوأ كما تقدم وإلا استأنف سم على حج أى وان احتمل انه التصق في السجدة الأخيرة لم يعد شيئا عش قول المتن (ولا يجب وضع يديه الخ) ويتصور اى على هذا القول مع جميعها كان يصلى على حجرين بينهما حائط قصير ينطح عليه عند سجوده ويرفعها نهاية ومعنى (قوله أى بطنهما) ضابطه ما ينقض مسه ولكن الظاهر انه لا يجوز بطن الاصبع الزائد وان نقض مسه لكونها على سمت الاصلية سم ونهاية (قوله أى اطراف الخ) التقييد بطراف لم يذكره في الروض وشرحه سم اقول وكذا لم يذكره النهاية والمغنى لكنه مذكور في الخبر الآتى (قوله في سجوده) متعلق بالوضع في المتن (قوله لان الجبهة) الى قوله بل يسن في النهاية وكذا في المغنى إلا قوله في ان الى المتن (قوله لوجب الايمان به الخ) اى والايمان بها غير واجب فلم يجب وضعها نهاية ومعنى قوله المتن (الظاهر وجوبه) اى ان امكن فلو تعذر وضع شئ من هذه الاعضاء سقط الفرض بالنسبة اليه فلو قطعت يده من الزند لم يجب وضعه ولا وضع رجل قطعت اصابعها لفوات محل الفرض نهاية ومعنى وقولها لم يجب وضعه الخ قال سم وعش وهل يسن فيه نظر ولا يبعد ان يسن اه (قوله على مصلاه) متعلق بضمير وجوبه الراجع للوضع (قوله في آن واحد) أى بأن يصير المجموع موضوعا في زمن واحد مع الطمأنينة حينئذ وان تقدم وضع بعضها على بعض عش وبجبرى (قوله للخبر المتفق عليه الخ) في الاستدلال بهذا الحديث نظر لانه ليس نصا في الوجوب وغاية ما يجب به ان الدليل على الوجوب امر اخر في الوجوب كما في شرح منهاج اليساوى وتبعه المحشى في الايات بصرى (قوله للخبر المتفق عليه الخ) (فرع) لو خلق له رأسان وأربع أيدي وأربع أرجل مثلا فان عرف الزائد فلا اعتبار به وان سامت وإنما الاعتبار بالاصلى وان كانت كلها اصلية اكتفى في الخروج عن عهدة الواجب بوضع بعض إحدى الجبهتين يدين وركبتين واصابع ورجلين والمراد انه يضع يدا من جهة اليمين ويدها من جهة اليسار وركبة من هذه وقدا

أيضا (قوله أى بطنهما) ضابطه ما ينقض مسه ولكن الظاهر انه لا يجوز بطن الاصبع الزائد وان نقض مسه لكونها على سمت الاصلية (فرع) لو خلق له رأسان وأربع أيدي وأربع أرجل وأربع ركب مثلا فينبغى ان يقال إن علمت اصالة الجميع كفى السجود على سبعة أعظم بان يسجد على بعض واحد من كل نوع بان يسجد على بعض جهة احد الراسين وعلى بعض كل من يد من تلك الايدي وبعض كل من ركبتي من تلك الركبتين وان علم زيادة البعض وتميز فالعبرة بالاصلى دون الزائد وان اشتبه الزائد بالاصلى وجب السجود على الجميع بأن يسجد على بعض كل من الجميع إذ لا يتحقق الخروج عن العهدة إلا بذلك مر وظاهر هذا الكلام فيما إذا علمت اصالة الجميع الاكتفاء بوضع يدين من أربع مثلا وإن

أو متدبل بيده لا نحو كفته
كسرير يتحرك بركته
لانه غير محمول له قيل
يستثنى سجوده على نحو
ورقة التصقت بجبهته
وارتفعت معه فان صلاته
صحيحة مع أنه سجد على ما
يتحرك بركته اه وليس
بصحيح لانها عند ابتداء
السجود عليها غير متحركة
بحركته وارتفاعها معه
إنما يؤثر فيما بعد (ولا يجب
وضع يديه) أى بطنهما
(وركبتيه) بضم أوله
(وقدميه) أى أطراف
أصابعهما في سجوده (في
الظاهر) لان الجبهة هي
المقصودة بالوضع كما مر
ولانه لو وجب وضع غيرها
لوجب الايمان به عند العجز
(قلت الاظهر وجوبه)
على مصلاه أى حال كونها
مطمئنة في آن واحد مع
الجبهة فيما يظهر (والله
أعلم) للخبر المتفق عليه
أمرت أن أسجد على
سبعة أعظم وذكر الجبهة

وهذه الستة نعم لا يجب وضع كلها بل (٧٢) يكفي جزء من كل بطنى كفيه او اصابعهما ومن ركبته ومن بطنى اصابع رجليه كالجبهة دون

ماعد ذلك كالحرف
وأطراف الاصابع وظهرها
ويسن كشفها إلا الركبتين
فيكره ولا يجب التحامل
عليها بل يسن كما تصرح به
عبارة التحقيق والمجموع
والروضة بخلاف الجبهة
لأنها المقصود الا اعظم كما
يجب كشفها والايامها او
تقريبها من الارض عند
تعذر وضعها دون البقية
ولا يجب وضع الانف بل
يسن لقوة الخلاف فيه ومن
ثم اختيار وجوبه لتصريح
الحديث به (تنبيه) لم
أر لاحد من أئمتنا تحديد
الركبة وعرفها في القاموس
بأنها موصول ما بين أسافل
أطراف الفخذ وأعلى
الساق اه وصرح ما يأتى
في الثامن وما بعده أنها من
أول المنحدر عن آخر
الفخذ إلى أول أعلى الساق
وعليه فكانهم اعتمدوا في
ذلك العرف لبعده تقييد
الاحكام بحدها اللغوى
لقلته جدا إلا أن يقال
أرادوا بالموصول ما قررناه
وهو قريب ثم راي
الصحيح قال والركبة
معروفة قبين أن المداور فيها
على العرف والكلام في
الشرع وهو يدل على أن
القاموس أن لم تحمل عبارته
على ما ذكرناه اعتمد في
حدها بذلك عليه وكثيرا

من هذه وقدمان هذه فلا يكفي وضعهما من جهة واحدة فان اشتبه الاصل بالزائد وجب وضع جزء من كل
منها ولا يكفي بوضع جزء من بعضها شيئا وسم وعش (قوله وهذه الستة) أى اليدين والركبتين وأطراف
القدمين شيخ الاسلام ونهاية ومعنى (قوله من بطنى كفيه) ولو خاف كفه مقلوبا وجب وضع ظهر كفه لانه في
حقه بمنزلة البطن بخلاف ما لو عرض الانقلاب فالأقرب أنه ان أمكنه وضع البطن ولو بعين وجب ولا فلا
ولو خاف بلا كف فقياس النظائر انه يقدر له مقدار هاعش وشيئا (قوله ومن ركبته) فلو منع من السجود
غلبها مانع كان جمعت ثيابا به تحت ركبته فنعت من وصول الركبة لمحل السجود وصار الاعتماد على أعلى الساق
لم يكف عش (قوله ومن بطنى اصابع رجليه) شامل لغير أطراف البطنين منهما كوسطهما بخلاف قوله
السابق أى أطراف بطون اصابعهما سم وتقدم ان ماسبق هو المرافق للحديث (قوله دون ماعد ذلك)
(فرع) لو حصل مصل اصل السجود ثم طوله قطر بلا كثير امع رفع بعض اعضاء السجود كيد ورجل
أفى الرمي بانه ان طوله عامدا لما يتجرعه بطلات صلاته ولا فلا تبطل وفيه وقفة والأقرب عدم البطلان
لان هذا مستصحب لما طلب فعله عش (قوله وأطراف الاصابع الخ) أى لليدين (قوله ويسن كشفها الخ)
قال في شرح العباب وينبغي كراهة السترة في الكفين للخلاف في امتناعه ثم راي الشافعى رضى الله عنه نص
على ذلك فانه كراهة الصلاة وبأهامة الجلدة التي يجربها وتر القوس بل قضيته كراهة الصلاة وبيده خاتم او نحوه
انتهى وقد يستثنى الخاتم نظر السنية لبسه وانظر السترة في القدمين سم (قوله فيكره) أى لانه يفضى إلى
كشف العورة معنى عبارة شيخنا ويسن كشف اليدين والرجلين ويكره كشف الركبتين ماعدا ما يجب ستره
منها مع العورة اه (قوله ولا يجب التحامل عليها) خلافا للشيخ في شرح منهجه نهاية ومعنى (قوله كما تصرح
به) أى بالنسب (قوله ولا يجب وضع الانف الخ) وفاقا للشيخ الاسلام والنهاية والمعنى (قوله لتصريح الحديث
به) ان رجوع الضمير للوجوب منع التصريح سم أى وكان الاولى تقديمه على ومن ثم الخ (قوله تنبيه) إلى المتن
اقره عش (قوله وعليه) أى على ما يأتى (قوله فكانهم) أى الفقهاء (قوله في ذلك) أى في تحديد الركبة
(قوله لقلته) أى الحد اللغوى أى اصدقه (قوله ارادوا) أى اللغويون و (قوله ما قررناه) أى من انها من
أول المنحدر الخ (قوله هنا) أى في تفسير الركبة (قوله والكلام في التشرية) أى البحث عن حقيقة الركبة في
علم التشرية ومن مسائله و (قوله هو) أى كلام الصحاح و (قوله على ما ذكرناه) أى من انها من أول المنحدر
الخ و (قوله عليه) أى علم التشرية و (قوله يقع له) أى للقاموس (قوله للامر) إلى قوله قهر فى المعنى وكذا فى
النهاية لإلا قوله وظهر إلى الخبر (قوله أى محل سجوده) ولو سجد على شئ خشن وذى جبهته مثلا فان زحزحها
من غير رفع لم يضر وان رفعها ثم أعادها فان لم يكن اطمان لم يضر ولا ضرر لزيادة سجوده ولو رفع جبهته من غير
عذرو أعادها ضرر مطلقا شيئا (بان يتحامل عليه الخ) ولا يكفي بارخاء راسه خلافا للامام قال الا ذرعى لو
كان لواعين لا يمكنه وضع الجبهة على الارض ونحوها هل يحى ماسبق فى إعادته على القيام لم ار له ذكر او الظاهر

كانت تلك اليدين من جهة واحدة والظاهر خلافه (قوله أى أطراف الخ) التقييد بأطراف لم يذكره
في الروض وشرحه (قوله قلت الاظهر وجوبه) قال في العباب كغيره وان تعذر وضعها أى الاعضاء
المذكورة لم يلزمه الايامها قال في شرحه فعلم انه لو قطعت يده من الزند لم يجب وضعه لفوات محل الفرض اه
وهل يسن فيه نظر ولا يبعد ان يسن وقياس ذلك انه لو قطعت اصابع قدميه لم يجب وضع (قوله ومن بطنى
اصابع رجليه) شامل لغير أطراف البطنين منهما كوسطهما بخلاف قوله السابق أى أطراف بطون
اصابعهما (قوله ويسن كشفها إلا الركبتين) قال في شرح العباب وينبغي كراهة السترة في الكفين
للخلاف فى امتناعه ثم راي الشافعى رضى الله تعالى عنه نص على ذلك فانه كراهة الصلاة وبأهامة الجلدة التي
يجربها وتر القوس قال لاني أمره أن يفضى ببطون أصابعه إلى الارض بل قضيته كراهة الصلاة وبيده خاتم
او نحوه اه وقد يستثنى الخاتم نظرا السنية لبسه وانظر السترة في القدمين (قوله لتصريح الحديث به)

ما يقع له الخروج عن اللغة إلى غيرها كما أتى أول التعزير (ويجب أن يطمن) فيه الأمر بذلك في خبر المسمى
صلاته (و) أن (ينال مسجده) بفتح جيمه وكسرها أى محل سجوده (نقل) فاعل (رأسه) بأن يتحامل عليه بحيث لو كان تحته

نحو قطن لانكيس وظهر
أثره على يده لو كانت تحته
لخبر إذا سجدت السابق
وتخصيص هذا بالجبهة
ظاهر فيما مر أنه لا يجب
تمكين غيرها (و) يجب
(أن لا هوى لغيره) نظير
ما مر في الركوع (فلو
سقط) من الاعتدال
(لوجهه) أى عليه قهرالم
يحسب له لأنه لا بد من نية
أو فعل أي اختياري ولم
يوجدوا أحدهما (وجب
العود إلى الاعتدال) مع
الطمأنينة إن سقط قبلها
لهوى منه فإن قلت ما وجه
هذا التفريع مع أن ما قبله
يفهم عدم وجوب العود
لأنه مع السقوط قهرا
يصدق عليه أنه لم هو للغير
قلت يوجه بأن الهوى للغير
المفهوم من المأن أنه لا يعتد
به صادق بمسئلة السقوط
لأنه يصدق عليها أنه وقع
هوى للغير وهو الالجام
وخرج بسقوطه من
الاعتدال ما لو سقط من
الهوى بأن هوى ليسجد
فسقط فانه لا يضر لأنه لم
يصر فيه عن مقصوده نعم
إن سقط على جبهته بقصد
الاعتدال عليها أو لجنبه
فانقلب بنية الاستقامة فقط
ولم يقصد صرفه عن السجود
وإلا بطلت لم يحزنه السجود

جيبه اه نهية قال ع ش قوله والظاهر بجيبه هذا هو المعتمد فيجب عليه الاستعانة اه (قوله نحو قطن) أى
كحشيش وتين (قوله لانكيس) أى اندك وهذا ظاهر إذا كان تحته قطن أو نحوه قليل وإلا كفي انكيساس
الطبقة العليا منه فقط وهى التى تلى جيبته بخلاف التى تلى الارض فلا يشترك انكيساسها شيخنا وع ش (قوله
وظهر اثره) أى اثر التحامل والمراد بآثره النقل و (قوله على يده) على بمعنى اللام فالمعنى وظهر الثقل الذى
هو اثر التحامل ليد له كان تحس يده بالثقل وتشعر به (قوله لو كانت تحته) أى تحت ذلك القطن مثلا إن كان
قليل أو الطبقة العليا منه إن كان كثير اشيخنا وهذا مبنى على ان قول الشارح وظهر اثره الخ معطوف على
قوله لانكيس ويمكن عطفه على قوله لو كان تحته الخ (قوله وتخصيص هذا) أى نيل الثقل و (قوله تمكين
غيرها) أى غير الجبهة من اليدين والركبتين والقدمين قول المأتن (لغيره) أى وحده سم (قوله نظير ما مر الخ)
عبارة النهاية بأن هوى بقصد اه أو لا بقصد شى اه قال ع ش أى أو بقصد هما ثم رأيت في نسخة بعد قوله مر
بقصد ه ولو مع غيره اه (قوله لأنه لا بد من نية الخ) يؤخذ منه ما نقله شيخنا الشهاب البرلى عن شرح البدر بن
شبهة ثم نظر فيه من أنه لو قصد الهوى ثم عرض له السقوط قبل فعل الهوى على جبهته ففيه تفصيل اه سم
واعتمد السكرى ما قاله البدر بلا عزو وقال ع ش و ظاهر كلام الشارح مر يعنى قوله وخرج بسقوطه
من الاعتدال الخ موافق للنظر ثم وجهه راجعه (قوله قلت بوجه الخ) اقره ع ش (قوله انه وقع هوى للغير
الخ) تقدم له في الركوع في شرح فلور رفع فز ع الخ ما يرد هذا فراجع بصري (قوله وخرج) إلى المأتن في النهاية
والمعنى إلا قوله بأن هوى ليسجد وقوله أدنى رفع إلى الجلوس (قوله بأن هوى ليسجد) قد يوهى ان المسئلة
مصورة بما إذا قصد هوى به السجود وكلام الروض وغيره مطلق فيصدق بصورة الاطلاق فيلحرج بصري
وقوله وغيره منه النهاية والمعنى كما مر (قوله فانه لا يضر) بل يحسب له ذلك بنحو دأنيته ومعنى (قوله بقصد
الاعتدال عليها) أى فقط كما هو ظاهر نخرج ما لو لم يقصد شيئا أو قصد هما أو السجود فقط سم وبصري (قوله
أو لجنبه) لعله مثال فالسقوط على الظهر والقفا كذلك فيجرب فيه التفصيل المذكور ويغتفر عدم الاستقبال
للضرورة مع قصر الزمان كما هو مغتفر في السقوط على الجنب لاستلزامه عدم الاستقبال سم على حج اه
ع ش (قوله ولم يقصد صرفه عن السجود) الظاهر انه قيد في مسئلتى الجبهة والجنب وإن كان الموجد في كلام
غيره تصويره في الثانية فقط إلا فارق بينهما بصري وقوله في كلام غيره منه المعنى والنهاية وقال ع ش قوله
مر صرفه أى الانقلاب اه (قوله وإلا بطلت) أى وإن قصد صرفه عن السجود بصري (قوله فيها) أى في
صورتى السقوط على الجبهة والسقوط للجنب (قوله لكن بعد أدنى الخ) اعتمده ع ش والرشيدى (قوله في
الاولى) أى لوجود الهوى المجزى فيها إلى وضع الجبهة ولم يخل إلا مجرد وضعها بقصد الاعتدال الغنى دون

إن رجع الضمير للوجوب منع التصريح (قوله وأن لا هوى لغيره) أى وحده (قوله لأنه لا بد من نية أو فعل
الخ) يؤخذ منه ما نقله شيخنا الشهاب عن شرح البدر بن شبهة ثم نظر فيه من أنه لو قصد الهوى ثم عرض له
السقوط قبل فعل الهوى كان كالهوى ليسجد فسقط من الهوى على جبهته ففيه تفصيل اه (قوله
بقصد الاعتدال عليها) أى فقط كما هو ظاهر نخرج ما لو لم يقصد شيئا أو قصد هما أو السجود فقط (قوله أو
لجنبه) لعله مثال فالسقوط على الظهر والقفا كذلك فيجرب فيه التفصيل المذكور ويغتفر عدم الاستقبال
قبل الاستقامة للضرورة مع قصر الزمان كما هو مغتفر في السقوط على الجنب لاستلزامه عدم الاستقبال
(قوله وإلا بطلت) لا يقال قصد صرفه هو قصد قطعه وتقدم ان نية قطع الركن لا تضر لانا نقول
صورة ما هنا أنه صرف الفعل من أوله بخلاف ما تقدم لم يصر فيه من أوله بل قصد حال تلبسه به قطعه فتأمل
فانه واضح (قوله للصارف) قد يقال هذا يقتضى انه صرفه عن السجود فديم يفارق هذا قوله السابق ولم يقصد
صرفه عن السجود وإلا بطلت إلا أن يجاب بأن في قصد صرفه عن السجود تلاعبا بخلاف مجرد قصد
الاستقامة مثلا فلا لعب فيه مع عذره واحتياجه اليه فلم تبطل الصلاة والحاصل الفرق بين حصول الصر
بلا قصد وبين قصده مع الاتيان به (قوله رفع في الاولى) أى لوجود الهوى المجزى فيها إلى وضع الجبهة

الهُوى إليه سم ويؤخذ منه ما قاله القليوبي أنه لو نوى الاعتماد في أثناء الهوى يجب العود إلى المحل الذي نوى الاعتماد فيه اهـ (قوله والجلوس في الثانية) أي لأنه لسقوطه على جنبه فان الهوى المعتبر لعدم الاستقامة فيه وعبارة الروض بل يجلس ثم يسجد اهـ وإنما وجب الجلوس لا اختلال الهوى قبل السجود سم (قوله فيجزئه) أي السجود من غير جلوس كما هو صريح صنيع المغنى وشرح بافضل خلافا لما نقله عن باقشير مما نصه قوله فيجزئه أي بعد جلوسه كما مر اهـ بل قضية ما مر انفا أنه لو جلس عامدا عالما بطلت صلاته قول المتن (وان ترتفع أسافله الخ) فلو صلى في سفينة مثلا ولم يتمكن من ارتفاع ذلك لميلانها أي مثلا صلى على حسب حاله ولزمه الاعادة لان هذا عذر نادر مغنى ونهاية وشيخنا قال ع ش قوله لم رضى على حسب حاله ينبغي تقييده بما إذا ضاق الوقت ولم يضق واسكن لم يرج التمكن من السجود على الوجه المجزئ. قبل خروجه الوقت كما لو فقد الماء والتراب اهـ (قوله عجزته وما حو لها) كذا في النهاية والمغنى وقال ع ش قوله مر أي عجزته الخ فيه تغليب في المختار العجز بضم الجيم مؤخر الشيء يذكر ويؤنث فيقال عجز كبير وكبيرة وهو للرجل والمرأة جميعا والعجيزة للمرأة خاصة اهـ ثم لا بد أن يكون الارتفاع المذكور بقیة فلو شك في ارتفاعها وعدمه لم يكف حتى لو كان بعد الرفع من السجود وجبت إعادته ﴿فرع﴾ لو تعارض عليه التنكيس ووضع الأعضاء فالأقرب أنه راعى التنكيس للاتفاق عليه عند الشيخين بخلاف وضع الأعضاء فان فيه خلافا اهـ قول المتن (على أعاليه) وهى رأسه ومنكباه شيخنا وفي سم بعد ذكر مثله عن الشارح في شرحى العباب والارشاد ما نصه وقضية إخراج الكفين ويظهر أن إخراجهما غير مراد وأن السكوت عنهما للزوم الارتفاع عليهما بحسب العادة وإن أمكن خلافه بأن يضعهما على دكة مرتفعة امامه ثم رابت التنييه الآتى اهـ (قوله ولا فهى) أي الأسافل (قوله ولا ترتفع) الظاهر التانيث إذا المسند إليه ضمير الأسافل لا موضع الجبهة (قوله للاتباع) إلى قوله ولا يتأق في النهاية والمغنى (قوله نعم من به علة الخ) هذا الاستدراك يفيد تقييد المتن بالتقادر ع ش (قوله إلا أن يمكنه الخ) قد يقال العلة المانعة من الارتفاع لا يزول منعها منه بوضع الوسادة سم أي فالمناسب فان أمكنه الخ كما عبر به غيره عبارة المغنى والنهاية والاسنى إن كان به علة لا يمكنه معها السجود إلا كذلك صح فان أمكنه أي العاجز عن وضع جبهته السجود على وسادة بتنكيس لزمه قطع الحصول هيئة السجود بذلك أو بلا تنكيس لم يلزمه السجود عليها خلافا لما في الشرح الصغير لفوات هيئة السجود بل يكفيه الانحناء الممكن اهـ قال ع ش قوله لم إلا كذلك صح أي ولا إعادة عليه وإن شفى بعد ذلك وينبغي أن مراده م بقوله لا يمكنه معها الخ أن يكون فيه مشقة شديدة وإن لم تبع التيمم اخذ بما تقدم في العصاة اهـ (قوله وضع نحو وسادة) أي ليسجد عليها ويبقى مالمو كان لو وضع الوسادة تحت أسافله ارتفعت على أعاليه ولو لم يضعها لم ترتفع فهل يجب م الوضع فيه نظر ويحتمل أن هذا ظاهر مما ذكر سم أي فيجب (قوله نحو وسادة) الوساد والوسادة بكسر الواو وفيهما المخدة والجمع وسائد وسد

والجلوس في الثانية ولا يقيم
ولا بطلت إن علم وتعمد
أما إذا انقلب بنية
السجود أولا بنية شيء
أو بنية ونية الاستقامة
فيجزئه (وأن ترتفع
أسافله) أي عجزته وما
حو لها (على أعاليه) إن
ارتفع موضع الجبهة ولا
فهى مرتفعة كذا قيل
وفيه نظر لأنه قد يستوى
ولا ترتفع لانحناس أو
نحوه (في الأصح)
للاتباع وسنده صحيح نعم
من به علة لا يمكنه معها
ارتفاع أسافله يسجد
أمكانه إلا أن يمكنه وضع
نحو وسادة

ولم يتخلل إلا مجرد وضعها بقصد الاعتماد فالغنى دون الهوى إليه (قوله والجلوس) أي لأنه لسقوطه على جنبه فأت الهوى المعتبر لعدم الاستقامة فيه وعبارة الروض بل يجلس ثم يسجد اهـ وإنما وجب الجلوس لا اختلال الهوى قبل السجود (قوله وان ترتفع أسافله الخ) فلوانعكس أو تساوى لم يجزه نعم لو كان في سفينة ولم يتمكن من ارتفاع ذلك لميلانها صلى على حسب حاله ووجبت عليه الاعادة لندرتهم (قوله على أعاليه) قال في شرح العباب وشرح الارشاد وهى رأسه ومنكباه اهـ وقضية إخراج الكفين ويظهر أن إخراجهما غير مراد وأن السكوت عنهما للزوم الارتفاع عليهما بحسب العادة وإن أمكن خلافه بأن لرفعهما على أسافله أو يساويهما ويضعهما على دكة مرتفعة امامه ثم رابت التنييه الآتى (قوله لا يمكنه معها) قد يقال العلة المانعة من الارتفاع لا يزول منعها منه بوضع الوسادة (قوله نحو وسادة) أي ليسجد عليها كما وقع التصوير بذلك في عبارتهم كقول الروض فلوانعكس العاجز السجود على وسادة بلا تنكيس لم يلزمه أو بتنكيس لزمه اهـ ويبقى مالمو كان لو وضع الوسادة تحت أسافله ارتفعت على أعاليه ولو لم يضعها لم ترتفع

ويحصل التنكيس فيجب ولا ينافي هذا قولهم لو عجز إلا أن يسجد بمقدم راسه (٧٥) أو صدغه وكان به أقرب به للأرض

وجب لأنه ليس هو
لأنه هنا قدر على زيادة
القرب وثم المقدور عليه
وضع الوسادة لا القرب
فلم يلزمه إلا مع حصول
التنكيس لوجود حقيقة
السجود حيث نعلم قد
يؤخذ من قولهم المذكور
أنه لو لم يمكنه زيادة الانحناء
إلا بوضع الوسادة لزمه
وضعها وهو محتمل
(تنبيه) اليدين من
الاعلى كما علم من جسد
الاسافل وحيث نعلم فيجب
رفعها على اليدين أيضاً
(وأكله) أنه (يكبر)
ندباً (لهويه) للاتباع (بلا)
رفع) ليديره راء البخاري
(ويضع ركبتيه) وقدميه
(ثم يديه) كما صرح عنه صلى
الله عليه وسلم (ثم جبهته
وأنفه) للاتباع أيضاً
ويسن وضعهما معاً وكشف
الانف (ويقول سبحان
ربي الاعلى) وبمحمده
(ثلاثاً) كما مر بما فيه في
الركوع (ويزيد) عليه
(المنفرد) وامام من مر
(اللهم لك) قدم للاختصاص
(سجدت وبك آمنت ولك
أسلمت سجد وجهي) أي
كل بدني وعبر عنه بالوجه
لنظير ما قدمته في الافتتاح
(للذي خلقه) أي أوجده
من العدم (وصوره) على
هذه الصورة البديعة

مختار اه ع ش (قوله) ويحصل التنكيس فيجب (أي والاسن نهاية) (قوله) ولا ينافي هذا (أي عدم الوجوب
إن لم يحصل التنكيس) (قوله) وكان به (أي بمقدم راسه أو صدغه) (قوله) أنه لو لم يمكنه زيادة الانحناء) فيه مام
عن سم آ نفاً (قوله) وهو محتمل) لعله بفتح التاء أي قريب (قوله) تنبيه اليدين (الخ) لعل المراد بهما السكفان
سم (قوله) اليدين من الاعلى) وفي ع ش عن الزيادة مثله (قوله) رواه البخاري) أي عدم رفعه صلى
صلى الله عليه وسلم قول المتن (يكبر لهويه) أي يتبدى التكبير من ابتداء الهوى ويمده إلى انتهائه فلو
أخره عن الهوى أو كبر معتدلاً أو ترك التكبير كره نص عليه في الام روض وشرحه اه سم (قوله)
وقدميه) أي اطرافهما ع ش وكتب السيد البصري أيضاً ما نصه قد وهم أن وضعهما مع وضع الركبتين
ويظهر أنه متقدم اه أي على وضع الركبتين قول المتن (ثم جبهته الخ) ويكره مخالفة الترتيب المذكور
وعدم وضع الانف نهاية ومغنى واسنى قول المتن (وانفه) وإتمام يجب وضع الانف مع أن خبر امرت أن
اسجد على سبعة أعظم ظاهره الوجوب للأخبار الصحيحة المقتصرة على الجهة قالوا وتحمل أخبار الانف على
التدب قال في المجموع وفيه ضعف لأن روايات الانف زيادة ثقة ولا منافاة بينهما أسنى ومغنى زاد النهاية
ويجب عنه يمنع عدم المنافاة إذ لو وجب وضعه لكأن الاعظم ثمانية فينافي تفصيل العدد مجمله وهو قوله سبعة
اعظم اه وقد يمنع المنافاة بعدم مجموع الجهة والانف للاتصال بينهما واحداً (للاتباع) إلى المتن في النهاية
والمغنى قول المتن (ويقول) أي بعد ذلك الامام وغيره نهاية ومغنى (قوله) بما فيه) أي من أنها أدنى الكمال ولا
يزيد عليها الامام قول المتن (اللهم لك سجدت) ولو قال سجدت لله في طاعة الله لم تبطل صلاته نهاية قال ع ش
ظاهره وان لم يقصد به الدعاء وينبغي أن محل ذلك إذا قصد به الدعاء فليراجع ونقل عن شيخنا الزياي
بالدرس أن مثل ذلك سجد الفاني للباقي أقول وقد يتوقف فيه بان هذا اللفظ أخبار محض اه (قوله) وامام
من مر) أي وامام اطال امامه سجوداً نهاية قال ع ش تقدم عن حج في اذكار الركوع أنه يزيد فيه
كالسجود سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم اغفر لي وينبغي أن محله قبل اللهم لك سجدت اه (قوله) قدم
للاختصاص) وكذا يقال فيما بعده سم (قوله) أي كل بدني (الخ) ولو قيل المراد بالوجه هنا العضو المخصوص
لكان وجهاً ويلزم منه سجوداً معاده بالاولى إذ هو أشرف ثم رايت في النهاية ما لفظه وخص الوجه بالذكر
لأنه أكرم جوارح الانسان وفيه باؤه وعظمته فاذا خضع وجهه لشيء خضع له سائر جوارحه بصرى
(قوله) بحوله الخ) عبارة المغنى والنهاية زاد في الروضة قبل تبارك بحوله وقوته قال فيها ويستحب فيه سبوح
قدوس رب الملائكة والروح ويسن للمنفرد ولا امام محصورين راضين بالتأويل الدعاء فيه وعلى ذلك
حمل خبير مسلم أقرب ما يكون العدم من ربه وهو ساجد فأكثروا فيه الدعاء وقد ثبت أنه ^{صلى الله عليه وسلم} كان يقول
فيه اللهم اغفر لي ذنبي كله دقه وجله وأوله وآخره وعلانيته وسره اللهم اني أعوذ برضاك من سخطك وبغفوك
من عقوبتك وأعوذ بك منك لا أحصى ثناء عليك أنت كما أئنت على نفسك وياتي الامام بما أمكنه من
ذلك من غير تحلف اه قال ع ش قوله مر ويستحب فيه سبوح الخ لعله يأتي به قبل الدعاء لأنه انساب

فهل يجب الوضع فيه نظراً ويحتمل أن هذا ظاهر ما ذكر (قوله) فيجب) أنظر صورة حصول التنكيس
بوضع الوسادة أن أريد السجود عليها (قوله) تنبيه اليدين) لعل المراد بهما السكفان (قوله) أنه يكبر لهويه)
عبارة الروض وشرحه مكبراً أي يتبدى التكبير من ابتداء الهوى كما سبق في تكبير الركوع بان يمد إلى
انتهاء الهوى فلو أخره عن الهوى أو كبر معتدلاً أو ترك التكبير كره نص عليه في الام اه فقد صرح
بان ابتداء التكبير مع ابتداء الهوى وقدم في التكبير للركوع ما ذكره الشارح هناك فيه مما حاصله أنه يتبدى
قائماً فقد يستشكل الغرق بينهما وقد يفرق بانه ثم يسن رفع يديه مع ابتداء التكبير والرفع حال الانحناء
متعذر أو متعسر فطالب كرم الابتداء قائماً ليسهل الرفع وهناك يسن الرفع فلا حاجة لابتدائه قائماً
فليتأمل (قوله) ثم جبهته وانفه) قال في شرح الروض فلو خالف الترتيب أو اقتصر على الجهة
كره كما نص عليه في الام انتهى (قوله) قدم للاختصاص) وكذا يقال فيما بعده

العجيبة (وشق سمعه وبصره) أي منفذها بحوله وقوته (تبارك الله أحسن الخالقين) أي في الصورة وأما الخلق الحقيقي فليس إلا له تعالى

بالتسبيح بل هو منه والمراد بالروح جبريل وقيل ملك له ألف رأس لكل رأس مائة ألف وجه وفي كل وجه مائة ألف فم وفي كل فم مائة ألف لسان تسبيح الله تعالى بلغات مختلفة وقيل خلق من الملائكة يرون الملائكة ولا تراهم الملائكة لهم للملائكة كالملائكة لبني آدم دميري وقوله مر اللهم اغفر لي الخ بقوله بعد قوله احسن الخالقين وقوله اوله وآخره كالتاكيد لما قبله والافقوله كله يشمل جميع الاجزاء وقوله واغوذ بك منك معناه استعين بك على دفع غضبك وقوله من غير تخلف اي بقدر ركن فيما يظهر اه ع ش قول المتن (ويضع يديه حذو منكبيه) ويسن رفع ذراعيه عن الارض معتمدا على راحتيه للامر به في خبر مسلم ويكره بسطهما للنهي عنه نعم لو طال سجوده وشق عليه الاعتماد على كفيه وضع ساعديه على ركبتيه اسنى ونهاية ومعنى (قوله) وعبرة النهاية) اي لامام الحرمين قول المتن (وبشرح الخ) قال في الروض فيه اي السجود وفي الجلسات ويفرجها قصد اي وسطا في باقي الصلاة وقال في شرحه كذا في الاصل والذي في المجموع لا يفرجها حالة القيام والاعتدال من الركوع فيستثنيان من ذلك انتهى سم قول المتن (مضمومة) اي مكشوفة نهاية ومعنى قال سم وتقدم في الركوع تفريقها وسطا والفرق واضح اه قول المتن (ويفرق) أي الذكركنهاية ومعنى (قوله) قدر شبر) راجع لقول المصنف ركبتيه ايضا فلو قدمه عليه كان أولى (قوله) موجهها اصابعهما (الخ) عبارة الروض وينصبهما موجهها اصابعهما الى القبلة اه (قوله) وبيرزهما من ذيله) اي وإن كان فيهما خف كركدي (قوله) حيث لا خف) قال في شرح العباب فلا يسن نزعهما منه لاجل ذلك بخلاف النعل ويظهر ان الخف الذي لا يجوز المسح عليه كالنعل ثم رايت في كلام الرافي وغيره ما يصرح بذلك انتهى اه كركدي (قوله) يفرق الخ) عبارة النهاية بالجميع وعبرة المغني بالثلاث قول المتن (وتضم الخ) قال السبكي وكان الايق ذكر هذه الصفات قبل قوله ويقول سبحانه الخ معنى قول المتن (المرأة) اي الاثني ولو صغيرة نهاية (قوله) بعضها الى بعض الخ) هذا قد يشمل ايضا ضم إحدى الركبتين الى الاخرى وإحدى القدمين الى الاخرى ويكاد ان يصرح بذلك تعبيره في شرح الارشاد سم اقول وكذا صنيع النهاية والمغني كالصريح فيه لكن صرح الشارح في شرح بافضل بخلاف عبارته ويسن فيه ايضا (بحافة الرجل) اي الذكرو لو صديقا بشرط ان يكون مستورا (مرفقيه عن جنبيه وبطنه عن نخذه وبخافي في الركوع كذلك وتضم المرأة) اي الاثني ولو صغيرة ومثل الخنثى (بعضها الى بعض) في الركوع والسجود كغيرها ثم قال ويسن فيه ايضا لكل مصل التفرقة بقدر شبر بين القدمين والركبتين والفخذين ووضع الكفين حذو المنكبين اه وهو مقتضى صنيع شرح المنهج وظاهر ما يأتي عن المغني ولكن التفرقة بقدر الشبر بين الركبتين والفخذين فيما حرج ومشقة (قوله) وتلصق الخ) اي فيما يأتي فيه الالتصاق كما هو ظاهر بصرى عبارة المغني (تضم والمرأة والخنثى) بعضهما الى بعض في ركوعهما وسجودهما بان يلصقا بطنهما بفخذيهما لانه استر لها واحوط له وفي المجمع عن نص الام ان المرأة تضم في جميع الصلاة اي المفردتين على الجنين لما تقدم والخنثى مثلها اه (قوله) في جميع الصلاة) ولو في خلوة نهاية (قوله) وكذا الذكر العاري الخ) وفاقا للنهاية وشرح بافضل عبارتهما ويظهر ان الافضل للمرأة الضم وعدم التفريق بين القدمين في الركوع والسجود وان كان خاليا ومقتضى كلامهم فيما تقدم في القيام وجوب الضم على سلس نحو البول اذا استمسك حدثه بالضم وان بحث الاذرعى انه افضل من تركه اه وفي سم عن شرح الارشاد للشارح مثلها

(ويضع يديه حذو) اي مقابل (منكبيه) وعبرة النهاية ويضع يديه على موضعهما في رفعهما انتهت وفي حديث التصريح بذلك (وينشر اصابعه مضمومة للقبلة ويفرق ركبتيه) وقدميه قدر شبر موجهها أصابعهما للقبلة وبيرزهما من ذيله مكشوفتين حيث لا خف (ويرفع بطنه عن نخذه ومرفقيه عن جنبيه) في متعلق بيفرق وما بعده (ركوعه وسجوده) للتابع المعلوم من احاديث متعددة في كل ذلك لا تفريق الركبتين ورفع البطن عن الفخذين في الركوع فقياسا على السجود (وتضم المرأة) ندبا بعضهما الى بعض وتلصق بطنها بفخذيهما في جميع الصلاة لانه استر لها ولحديث فيه لكونه منقطع (و) مثلها في ذلك (الخنثى) احتياطا وكذا الذكر العاري ولو بخلوة على ما بحثه الاذرعى (الثامن) الجلوس بين سجديته مطمئنا

(قوله) حذو منكبيه) قال في الروض رافعا ذراعيه أي عن الارض ويكره بسطهما اه (قوله) وينشر اصابعه مضمومة) قال في الروض فيه اي السجود وفي الجلسات ويفرجها قصد اي وسطا في باقي الصلوات قال في شرحه كذا في الاصل والذي في المجموع لا يفرجها حالة القيام والاعتدال من الركوع فيستثنيان من ذلك اه ثم قال في الروض ويفرق بين قدميه بشبر وينصبهما موجهها اصابعهما الى القبلة ويخرجهما عن ذيله مكشوفين حيث لا خف معتمدا على بطونهما قال في شرحه قال في الكفاية ويرفع ظهره ولا يحسد وباه (قوله) مضمومة) وتقدم في الركوع تفريقها وسطا والفرق واضح (قوله) بعضها الى بعض الخ) هذا قد يشمل ايضا ضم

ولو في النفل كما مر الخبر الصحيح فيه ثم ارفع حتى تطمئن جالسا (ويجب ان لا يقصد برفعه (٧٧) غيره) المورفع لنحو شوكة اصابته اعاد

(و) ويجب (أن لا يطوله ولا الاعتدال) لانها شرعا للفصل لالذاتيهما فكانا قصيرين فان طول أحدهما فوق ذكره المشروع فيه قدر الفاتحة في الاعتدال وأقل التشهد في الجلوس عامداً عالماً بطلت صلاته (وأكمل) أنه (يكبر) بلا رفع ليدبه مع رفع رأسه للاتباع (ويجلس مفترشا) للاتباع (واضع يديه) على فخذه ندبا فلا يضر ادامة وضعهما على الارض إلى السجدة الثانية اتفاقا خلافا لمن وهم فيه (قريبا من ركبتيه) بحيث تسامت أولهما رؤس الاصابع ولا يضر أى في أصل السنة انعطاف رؤسهما على الركبة ونزع فيه بانه يخل بتوجيهها للقبلة وبجواب بمنع اخلاعه بذلك من أصله وإنما يخل بكامله فلذلك لم يضر في أصل السنة كما ذكرته (وينشر أصابعه) مضمومة للقبلة كما في السجود (قائلا) رب اغفر لي وارحمني واجبرني وارفعني وارزقني واهدني وعافني للاتباع في الكل وسنده صحيح زاد في الاحياء وعافني (ثم يسجد) السجدة (الثانية كالاولى) في الأقل والاكمل (والمشهور

(قوله ولو في النفل) إلى قول المتن والمشهور في المغنى إلا قوله ونوزع إلى المتن وما أنبه عليه وكذا في النهاية إلا قوله المذكور وقوله ندبا إلى المتن قول المتن (غيره) أى فقط فلو قصد غيره فينبغي الاجزاء اخذاً مما تقدم في الانقلاب بنية السجود والاستقامة سم (قوله لنحو شوكة) أى فقط لما تقدم غير مرة ان الاشواك لا يضر (قوله فان طول الخ) عبارة النهاية والمغنى وسيأتي حكم تطويلهما في سجود السهو اه وذكر ع ش قول الشارح فان طول إلى المتن واقرة (قوله بطلت صلاته) تقدم استثناء تطويل اعتدال الركعة الأخيرة مطلقاً قول المتن (مفترشا) سيأتي بيانه (قوله للاتباع) ولا نه جلوس بعقبه حركة فكان الافتراض فيه اولى وروى عن الشافعي انه يجلس على عقبيه ويكون صدور قدميه على الارض وهذا نوع من الاقدام وتقدم انه مستحب هنا والافتراض اكمل منه نهاية ومغنى قول المتن (واضع يديه على فخذه الخ) والحكمة في ذلك منع يديه من العبث وإن هذه الهيئة اقرب إلى التواضع نهاية (قوله فلا يضر الخ) عبارة المغنى والروض وترك اليدين حواله على الارض كما رساله في القيام وسيأتي حكمه إن شاء الله تعالى اه (قوله خلافا لمن وهم فيه) أى فقال ان ادامتهما على الارض تبطل ع ش (قوله ونوزع الخ) عبارة المغنى كما قاله الشيخان وإن أنكره ابن يونس وقال ينبغي تركه لانه يخل الخ (قوله وبجواب بمنع الخ) لا يخفى ما في هذا المنع إذا مراد استقبال رؤس الاصابع كما هو ظاهر وهو يفوت بما ذكر فالأولى ان يجاب بان اخلاعه بسنة الاستقبال لا ينافي عدم اخلاعه باصل سنة وضع اليدين على الركبتين إذ كل منهما سنة مستقلة غير مرتبطة بالآخرى بصري وقديمع أو له إذا مراد استقبال الخ ويدعى ان المراد استقبال الاصابع تمامها بارجاع ضمير بتوجيهها الاصابع لأرؤسها قول المتن (وينشر الخ) وعلم من ذكر الواو أن كلا سنة مستقلة نهاية (قوله زاد في الاحياء الخ) وقال المتولى يستحب للمنفرد أى وامام من زمان يزيد على ذلك رب هب لي قلبا نقيا من الشرك بريالا كافرا ولا شقيا وفي تحرير الجرجاني يقول رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم انك انت الاعز الاكرم نهاية قال ع ش قوله يقول رب اغفر الخ أى زيادة على ما تقدم في كلام المصنف ولا فرق بين تقديمه على قوله رب هب لي الخ وبين تأخير عنه وكل منهما مؤخر عن قوله واعف عني اه قول المتن (سن جلسة الخ) لم يبين الشارح مر كان حجر ماذا يفعل في يديه حالة الاتيان بها وينبغي أن يضعهما قريبا من ركبتيه وينشر أصابعه مضمومة للقبلة فيراجع ع ش (قوله ولو في نفل) إلى قول المتن التاسع في النهاية والمغنى إلا قوله وكونها إلى وورد الخ وقوله خفيفة إلى يقوم قول المتن (فكل ركعة) خرج به سجدة التلاوة إذا قام عنها كما سيأتي في بابها مغنى ونهاية عبارة شيخنا ولا يستحب عقب سجود التلاوة في الصلاة اه (قوله كما أفتى به البغوي) فقال إذا صلى أربع ركعات بتشهد فانه يجلس للاستراحة في كل ركعة منها لانها إذا ثبتت في الاوتار ففي محل التشهد اولى مغنى (قوله رواه البخاري) زاد النهاية والترمذي عن ابي جريد الساعدي في

أحدى الركبتين إلى الأخرى وأحدى القدمين إلى الأخرى ويكاد أن يصرح بذلك تعبيره في الارشاد بقوله وسنذكر ولو صلياً تحوية بمجموعة وهي التفرج بان يفرق ركبتيه ويرفع بطنه عن فخذه ومرفقيه عن جنبتيه فيه أى في الركوع وفي السجود اما غير الذكر من الأنثى والخنثى ولو صديين فيضم بعضه إلى بعض في الركوع والسجود ولو في الخلوة على الأوجه وبحسب الأذرعى ان الأفضل للعرأة الضم وعدم تفرق القدمين في القيام والسجود ولو في الخلوة وكذا الملس إذا استمسك حدثه بالضم وفي الأخير نظرو قضية كلامهم في بابه وجوب الضم الذي يحصل به استمسك انتهى باختصار الأدلة لكن عبارة الروض قد تقدم عدم الضم في الركبتين ومثلها القدمان وقياس ما ذكره الأذرعى في العرأة افضلية عدم تفرق المرأة قدميهما في القيام ايضا إلا ان يفرقه (قوله ويجب ان لا يقصد برفعه غيره) أى فقط فلو قصد غيره فينبغي الاجزاء اخذاً مما تقدم في الانقلاب بنية السجود والاستقامة (قوله فلا يضر ادامة وضعهما) عبارة الروض وتركهما على الارض حواله كما رساله في القيام اه (قوله والمشهور سن جلسة خفيفة) قال في شرح الروض فلو تركها أى جلسة الاستراحة

يسن جلسة خفيفة) ولو في نفل وإن كان قويا (بعد السجدة الثانية في كل ركعة يقوم عنها) بان لا يعقبها تشهد باعتبار ارادته وإن خالف المشروع كما أفتى به البغوي وذلك للاتباع رواه البخاري وكونها لم ترد في أكثر الاحاديث لاحجة فيه لعدم ندبها وورد ما يخالف ذلك غريب

عشرة من الصحابة اه (قوله وتسمى جلسة الاستراحة) ولو تركها الامام فأتى بها المأموم لم يضر تخلفه لانه يسير
وبه فارق ما لو ترك التشهد الاول مغنى واسنى زاد النهاية بل أتى بها حينئذ سنه كما اقتضاه كلامهم وصرح به
ابن النقيب وغيره اه وفي سم بعد ذكره و اقراره لكن لو تخلف بركنين فعلمين عمدا بطلت صلاته مر قال
الاذرعى والظاهر ان التخلف لها لا يستحب وينبغي ان يكرهه ولا يجوز ويتعين الجزم بالمنع اذا كان بطيء
النهضة والامام سريعا وسريع القراءة بحيث يفوته بعض الفاتحة لو تأخر لها انتهى قال في شرح العباب
والنهاية وفيه نظر بل الاوجه عدم المنع مطلقا وأنه يأتي في التخلف لها ما يأتي في التخلف للافتتاح اه قات وقد
قدم الشارح انه لا يأتي بدعاء الافتتاح اذا خاف فوت بعض الفاتحة فينبغي ان يجري نظير ذلك هنا فليتأمل سم
(قوله لعدم نديها) متعلق بقوله حجة فيه (قوله ولا من الثانية) وظاهر فائدة الخلاف في التعاليق ع ش (قوله
انه لا يجوز الخ) خلافا للنهاية والمغنى حيث قالوا واللفظ الاول ويكره تطويلها على الجلوس بين السجدين كافي
التمتعة ويؤخذ منه عدم بطلان الصلاة به وهو المعتمد كما افتى به الوالد رحمه الله تعالى اه وزاد الثاني وإن خالفه
بعض العصريين اه وأقرسم افتاء الشهاب الرملى (قوله لا يجوز تطويلها الخ) وظاهر أن تطويلها يحصل
بقدر من يسع اقل التشهد فقط إذ لا ذكر هنا ويحتمل ابقاء الكلام على ظاهره لقولهم يسكن كونها بقدر
الجلوس بين السجدين وتكره الزيادة على ذلك لاحتمال ان يكون مرادهم بقدر الجلوس بين السجدين
على الوجه الاكمل وإن لم يشرع الذكر فيما نحن فيه ولعل الحكمة في عدم مشروعية الذكر فيها كون القصد
بها الاستراحة تخفيف على المصلي بعدم امره بتحريك شئ من الاعضاء او يقال مشروعية مد التكبير اسقط
الذكر بصرى أقول قول الشارح بضابطه السابق كالصريح في الاحتمال الثاني ويصرح به أيضا قول
السكردي ما نصه حاصل ما اعتمدته الشارح انها كالجلوس بين السجدين فاذا طوّلها زاد على الذكر المطلوب
في الجلوس بين السجدين بقدر اقل التشهد بطلت صلاته واقر شيخ الاسلام المتولى على كراهة تطويلها على
الجلوس بين السجدين في شرعى البهجة والروض واقتى الشهاب الرملى بعدم الابطال ايضا وتبعه الخطيب
في شرعى التنبيه والمنهاج والجمال الرملى في النهاية وغيرهم اه (قوله بضابطه السابق) وهو أطويله فوق ذكره
المشروع فيه قدر اقل التشهد (قوله سمي به) إلى قوله كما بسطته في النهاية والمغنى لا قوله وسيأتى إلى المتن وقوله
اجماعا وقوله ومنه يؤخذ إلى المتن وقوله يعنى إلى المتن وكذا في المغنى لا قوله وخولف إلى ولما (قوله إطلاق
الجزء الخ) اى اسمه (قوله كما يأتي) اى دليل فرضية الصلاة بعد التشهد ويحتمل دليل التقييد بالبعدية (قوله
وقعودها) ولم يجعل المصنف لجلوس الصلاة حكما مستقلا فله ادرجه في قعود التشهد لعدم تميزه عنه خارجا
ولا اتصاله به ع ش قول المتن (عقبهما) بابه قتل ع ش قول المتن (ركنان) اى فهمار كنان نهاية ومغنى قال
ع ش أشار به إلى أن في كلام المصنف حذف الفاء من جواب الشرط الاسمى وهو قليل كافي الاشئنى وقد
يقال ان فيه تقدما وتأخيرا والاصل فالتشهد وقعوده ركنان ان عقبهما سلام وعلى هذا لا يجوز الفاء وفي
بعض النسخ فركنان وهى ظاهرة اعبارة الرشيدى لا ينبغي ان تقدير فهمار في كلام المصنف يفيد ان ركنان خبر
محذوف والجملة جواب الشرط وهما خبر فالتشهد وقعوده وظاهر انه غير متعين بل المتبادر ان ركنان خبر
فالتشهد وقعوده وجواب الشرط محذوف دل عليه الخبر اه (قوله بقوله الخ) تصوير الامر (قوله وبانه فرض

وتسمى جلسة الاستراحة
وهى فاصلة ليست من الاولى
ولامن الثانية وأفهم قوله
خفيفة أنه لا يجوز تطويلها
كالجلوس بين السجدين
بضابطه السابق وهو كذلك
على المقول المعتمد كما بينته
في شرحى العباب والارشاد
وقوله يقوم عنها أنها لا تنس
لقاعد (التاسع والعاشر
والخامس عشر التشهد)
سمى به من باب إطلاق الجزء
وهو الشهادتان على الكل
(وقعوده الصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم) بعده كما
يأتى وقعودها وسيأتى أن
قعود التسليمة الاولى ركن
أيضا (فالتشهد وقعوده أن
عقبهما سلام ركنان) للخبر
الصحيح المصرح بالامر به
بقوله قولوا التحيات لله الخ
وبانه فرض بعد أن لم يكن

الامام فأتى بها المأموم لم يضر تخلفه لانه يسير وبه فارق ما لو ترك التشهد الاول اه وقوله لم يضر بل يسكن كما
قاله ابن النقيب وغيره ع ش مر (قوله لا يجوز تطويلها) اعتمد شيخنا الشهاب الرملى انه لا يضر تطويلها
اه ولو تركها الامام تخلف لها المأموم بركنين فعلمين عمدا بطلت صلاته مر قال الاذرعى والظاهر
ان التخلف لها لا يستحب وينبغي أن يكرهه أو لا يجوز ويتعين الجزم بالمنع اذا كان بطيء النهضة والامام
سريعا وسريع القراءة بحيث يفوته بعض الفاتحة لو تأخر لها انتهى قال في شرح العباب وفيه نظر بل
الاوجه عدم المنع مطلقا انه يأتي في التخلف لها ما يأتي في التخلف للافتتاح او التعوذ اه قات وقد قدم
الشارح انه لا يأتي بدعاء الافتتاح اذا خاف فوت بعض الفاتحة فينبغي ان يجري نظير ذلك هنا فليتأمل (قوله

وإذا ثبت وجوبه وجب فعوده باتفاق من أوجبه (وإلا) يعقبهما سلام (فستان) لجبرهما (٧٩) بالسجود في خبر الصحيحين والرمز

لا يجبر به (وكيف قعد) في
التشهدين وغيرهما بكلمة
الاستراحة وبين السجدين
ولمتابعة الإمام (جاء) إجماعاً
(ويسن في) التشهد (الأول)
الافتراش فيجلس على كعب
يسراه (بعد أن يضعهما
بحيث يلي ظهرهما الأرض
(وينصب يميناه) أي قدمه
اليمنى (ويضع أطرافه)
بطون (أصابعه) منها على
الأرض متوجهة للقبلة
(وفي) التشهد (الأخر)
بالمعنى الآتي (التورك) وهو
كالافتراش (في كنيته
المذكورة) (لكن يخرج
يسراه من جهة يمينه ويأخذ
وركة بالأرض) للاتباع
رواه البخاري وخواف
بينهما ليتذكر به أي ركعة
هو فيها وليعلم المسبوق أي
تشهد هو فيه ولما كان
الأول هو هيئة المستوفز
سن فيما عدا الأخير لأنه
يعقبه حركة وهي عنه أهل
والثاني هيئة المستقر سن في
الأخير إذ لا يعقبه شيء
(والأصح) أنه (يفترش
المسبوق) في تشهد إمامه
الأخير (والسأهي) في
تشهده الأخير قبل سجوده
السهو لأنه ليس آخر
صلاتهما ومحل أن نوى
السأهي السجود أو طاق
على الأوجه والأسن له
التورك (ويضع فيهما)
أي التشهدين (يسراه) على
طرف ركبته (اليسرى

الخ) أي والأمر والتعبير بالفرض ظاهر أن في الوجوب نهاية (قوله) وإذا ثبت وجوبه) أي في الجلوس آخر
الصلاة وهو محل (قوله) وجب فعوده) أي ثبت وجوب فعوده لأنه محله فيتبعه في الوجوب كذا في شرح المنهج
وبه يندفع اعتراض السيد البصري بما نصه تأمل في هذا الدليل من أي الأقسام هو اه لكن بقي اشكال آخر
ذكره البجيرمي بما نصه قال ع ش هذا لا يثبت كون ركنه الجواز أن يشرع للاعتداد بمتبوعه ومن أدلة
وجوبه استقلالاً وجوب الجلوس بقدر التشهد عند العجز عنه إذ لو كان وجوبه له لسقط بسقوطه (قوله)
باتفاق من أوجبه) إذ كل من أوجبه أي التشهد أوجب القعود له نهاية (قوله) يعقبهما) من باب نصر حلبي
(قوله) وبين السجدين الخ) أي والجلوس بين السجدين الخ (قوله في) التشهد) أي في جلوسه قول المتن
(الافتراش الخ) سمي بذلك لأنه يفترش فيه رجليه شيخنا قول المتن (فيجلس الخ) الفاء تفسيرية قول المتن
(وفي الآخر) أي وما معه مغنى ونهاية (قوله) بالمعنى الآتي) أي في شرح التشهد الأخير قول المتن (التورك)
سمي بذلك لأنه يلمص فيه وركبه بالأرض شيخنا (قوله) بينهما) أي الأول والأخير نهاية (قوله) وليعلم المسبوق
الخ) عبارة النهاية ولأن المسبوق إذا رآه علم في أي التشهدين هو اه وظاهر أن الضمير بن البارزين للإمام
وعبارة شيخنا ليعلم المسبوق حال الإمام اه (أي التشهد الخ) أي هل التشهد الأخير أو غيره واما أفراد الغير
فلا تتميز لأن هيئاتها واحدة فلو قال وليتذكر به المسبوق أنه مسبوق أي عند سلام إمامه لكان حسناً بصري
(قوله) ولما كان الخ) هذا بيان لحكمة تخصيص الأول بالافتراش والأخير بالتورك (قوله) هيئة المستوفز)
أي المتهيئ للحركة كركب قول المتن (يفترش المسبوق) يستثنى من المسبوق ما لو كان خليفة فانه يتورك
محاكاة لصلاة إمامه شيخنا وكذا في سم عن مر وذ كر ع ش عن العباب ما يوافقه وعن الشارح قبيل باب
شروط الصلاة ما يخالفه ثم قال وهذا أي عدم الاستثناء ظاهر المتن (قوله) وإلا) أي بان نوى تركه (سن له
التورك) فان عن له السجود بعد ذلك افترش وعكسه بعكسه على الأوجه المعتمد شيخنا وفي سم بعد ذكر
ما يوافقه فلو توقف افترشه على انحناء بقدر ركوع القاعد فهل تبطل به صلاته لزيادة ركوع أو لا تولده
من ما مور به فيه نظر وسيأتي في كلام الشارح الأول والأوجه وفاقلم الثاني ويؤيده انحناء القائم إلى حد
الركوع لنحو قتل حية لا يضراهما وجزم ع ش بالثاني قول المتن (ويضع فيهما يسراه) إلى قوله والآخر ضم
لا بهام الخ هل يطلب ما يمكن من هذه الأمور في حق من صلى مضطجعا أو مستلقيا أو أجرى الأركان على قلبه
فيه نظر والمتجه طلب ذلك والمتجه أيضاً وضع يمينه على يساره تحت صدره حال قراءته في حالتي الاضطجاع
والاستلقاء أيضاً سم على حج اه ع ش عبارة المغنى وكذا يسن لمن لا يحسن التشهد وجلس له فانه يسن في حقه
ذلك أي وضع اليدين على الكيفية المذكورة وكذا الوصل من الاضطجاع أو الاستلقاء عند جواز ذلك ولم ار
من تعرض لهذا وكذا في النهاية إلا أنه قال بدل ولم أر الخ فيما يظهر (قوله) بحيث تسامت) ولا يضرب في أصل
السنة فيما يظهر انعطاف رؤس الأصابع عن الركبتين والحكمة في ذلك الوضع منع يديه عن العبث مع كون

الافتراش) قال في الكنز والجلوس بين السجدين والاستراحة كجلوس التشهد الأول كما مر لأنه يعقبه حركة
(قوله) الآتي) أي في شرح قوله والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الأخير (قوله) يفترش
المسبوق) هل يشمل الخليفة وإن طلب منه الجري على نظم الإمام فيستثنى هذا الاحتياجه إلى الحركة بعده
فيه نظر ولا يبعد أنه كذلك مر (قوله) وإلا) أي بان نوى تركه فظاهر أنه بعدنية تركه لوركه لو نوى
الاتيان به افترش (قوله) وإلا سن له التورك) فلو قصد بعد ارادة تركه وتوركه الاتيان به افترش فلو توقف
افترشه على انحناء بقدر ركوع القاعد فهل تبطل به صلاته بزيادة ركوع أو لا تولده من مأوم به فيه نظر
وسيأتي في كلام الشارح الأول والأوجه وفاقلم الثاني ويؤيده انحناء القائم إلى حد الركوع لنحو قتل
حية لا يضرب (قوله) ويضع فيهما يسراه إلى قوله والآخر ضم الإبهام إليها كما قد ثلثا وخمسين) هل يطلب
ما يمكن من هذه الأمور في حق من صلى مضطجعا أو مستلقيا أو أجرى الأركان على قلبه فيه نظر والمتجه طلب
ذلك والمتجه أيضاً وضع يمينه على يساره تحت صدره حال قراءته في حالتي الاضطجاع والاستلقاء أيضاً (قوله)

بحيث تسامت رؤسها أول الركبة (منشورة الأصابع) للاتباع رواه مسلم (بلاضم) بل يخرجها تفرجاً وسطاً (قلت) الأصح الضم وإفهام

(لأن تفرجها يزيل بعضها) كالأبهام عن القبلة (ويقبض من يمينه) بعد وضعها على فخذه الأيمن عند الركبة (الخنصر والبنصر) بكسر الواو ولهما وثالثهما (وكذا الوسطى في الأظهر) للاتباع رواه مسلم وقيل يخلق بين الوسطى والأبهام بالتحديق بين رأسيهما وقيل بوضع أنملة الوسطى بين عقدتي الأبهام والخلاف في الأفضل (٨٠) وقدم الأول لأنه أصح ورواته أفعه (ويرسل المسبحة) في كل تشهد للاتباع وهي بكسر الباء التي

تلى الأبهام سميت بذلك لأنها يشار بها للتوحيد وتسمى أيضا السبابة لأنها يشار بها عند الخاصة والسب (ويرفعها) مع أمانتها قليلا ثلاثا تخرج عن سمت القبلة (عند) همزة (قوله إلا الله) للاتباع ولا يضعها إلى آخر التشهد قاصدا بذلك الإشارة لكون المعبود واحدا في ذاته وصفاته وأفعاله ليجمع في توحيده بين اعتقاده وقوله وفعله وخصت بذلك لا اتصالها بنياط القلب فكانها سبب لحضوره وتسكروا الإشارة بسبابة اليسار وإن قطعت يمينه لفوات سنة وضعها السابق ومنه يؤخذ أنه لا يسن رفع غير السبابة لو فقدت لفوات سنة قبضها السابق ويظهر فيما لو وضع اليمنى على غير الركبة أن يشير بسبابتها حينئذ لما هو واضح أن كلا من الوضع على الفخذ والرفع وغيرها مما ذكر سنة مستقلة (ولا يحررها) عند رفعها للاتباع وصح تحريكها فيحمل للجمع بينهما على أن المراد به الرفع لا سيما في التحريك قول بأنه حرام مبطل للصلاة فمن ثم قلنا بكراته (والأظهر ضم

هذه الهيئة أقرب إلى التواضع نهاية (قوله لأن تفرجها يزيل الخ) هذا جرى على الغالب حتى لو صلى داخل البيت ضم جميعها مع توجه الكل للقبلة لو فرجها نهاية ومغنى (قوله بعد وضعها الخ) أي منشورة لا صابع عرش (قوله الأيمن) نعت فخذه (قوله للتوحيد) لا يظهر من مجرد وجه المناسبة فينبغي أن يزاد عليه الالتزام له التنزيه إذ المراد التوحيد الكامل الشامل لتوحيد الذات والصفات والأفعال اه بصري عبارة سم قوله للتوحيد أي والتوحيد تسبيح لأنه تنزيه لله تعالى عن الشريك والتسبيح التنزيه اه وعبارة النهاية والمغنى إلى التوحيد والتنزيه اه قال عرش قضيته أنه يطلب الإشارة عنها عند التسبيح وعند التوحيد الماتى به في غير التشهد فليراجع اه قول المتن (ويرفعها) ولو كان له سبابتان أصليتان كمن رفع إحداها شيئا وقال عرش سئل المؤلف مر عن له سبابتان اشتبهت الزائدة منهما بالأصلية فاجاب القياس الإشارة عنها كذا بهامش وهو قريب أقول وينبغي أن مثل ذلك ما لو كانتا أصليتين فيشير بهما اه (قوله مع إمالتها) أي إرخاء رأسها إلى جهة الكعبة كردى وعرش قول المتن (عند قوله إلا الله) وظاهر كلامهم أن انتهاء الرفع لا يتقيد بحرف دون حرف نعم قد يؤخذ من عبارة المتن أن انتهاء مع الهاء وفيه معنى دقيق بذوقه من ثمل من رقيق التحقيق بصري (قوله إلى آخر التشهد) عارته في شرح بأفضل إلى السلام اه وعبارة شيخنا والنهاية إلى القيام في التشهد الأول وإلى السلام في التشهد الثاني اه وقال عرش هل المراد بالسلام تمام التسليمتين أو تمام التسليمة الأولى لأنه يخرج بهما من الصلاة فيه نظر والأقرب الأول لأن الثانية من توابع الصلاة لكن ظاهر عبارة حج أنه يضعها حيث تم التشهد قبل شروعه في التسليمة الأولى ويمكن رد ما قاله الشارح مر إلى ما قاله حج بجعل الغاية في كلام الشارح مر خارجة عن المغيا كما هو الراجح اه (ليجمع الخ) علة لقوله قاصدا بذلك الخ (وخصت بذلك) أي المسبحة بالرفع (قوله لا اتصالها الخ) نوزع فيه بأن اصحاب التشرع لم يذكروه كردى (بنياط القلب) أي عرقه وفي المصباح والنياط بالكسر عرق متصل بالقلب اه عرش (قوله فكانها) أي رفع المسبحة على حذف المضاف ويحتمل أن الضمير للإشارة بالمسبحة (قوله على أن المراد به الخ) على أنه يمكن أنه لبيان الجواز نهاية وشيخنا (قوله مبطل للصلاة) أي أن حرركها ثلاثا متواليات وظاهر أن محل الخلاف ما لم يترك الكف كذلك وإلا بطلت الصلاة جز ما شيخنا عبارة سم والكلام كما هو ظاهر ما لم يترك الكف وإلا بطلت صلاته بثلاث حركات متواليات عامدا وإن قطعت أصابعه مع الكف بطلت بتحريك الزند كذلك اه (عند متقدمي الحساب) وأكثرهم يسمون هذه الكيفية تسعة وخمسين وأثر الفقهاء الأول تبعها للفظ الخبر نهاية وشرح بأفضل (قوله بأن يجعل رأس الأبهام الخ) عبارة شيخنا والأفضل قبض الأبهام بجنبها أي المسبحة بأن يجعلها تحتها على طرف راحته اه (قوله على طرف راحته) عبارة غير راحته بالندكر (قوله وقيل الخ) لا يتضح الفرق بينهما وبين الأولى لا سيما على ما مر عن شيخنا (قوله وأن يجعلها) أي الأبهام (فائدة) الأبهام من الأصابع مؤنث ولم يحك الجوهرى غيره وحكى في شرح الجمل التذكير والثانيث وجمعها أبهام على وزن أكابر وقال الجوهرى أباهم بزيادة باء وقيل كانت سبابة قدم النبي صلى الله عليه وسلم أطول من الوسطى والوسطى أطول من البنصر والخنصر أطول من الخنصر وعبارة الدميرى توهم أن

للتوحيد اه أي والتوحيد تسبيح لأنه تنزيه لله عن الشريك والتسبيح التنزيه (قوله لفوات سنة وضعها السابق قد يؤخذ منه أنه لو قطعت مسبحة لا يشير بغيرها من بقية أصابع اليمنى لفوات سنة وضع البقية المعروفة (قوله ولا يحررها) والكلام كما هو ظاهر ما لم يترك الكف وإلا بطلت صلاته بثلاث حركات

الأبهام إليها) أي المسبحة (كما قد ثلاثه وخمسين) عند متقدمي الحساب بأن يجعل رأس الأبهام عند أسفلها على طرف راحته ذلك للاتباع رواه مسلم وقيل بأن يجعلها مقبوضة تحت المسبحة وقيل يرسل الأبهام أيضا مع طول المسبحة وقيل يضعها على أصبعه الوسطى كما قد ثلاثه وعشرين والخلاف في الأفضل ورجحت الأولى لنظير ما مر (والصلاة على النبي ﷺ) مع قعودها (فرض في التشهد)

يعني بعده فلا يجزى قبله خلا فاجمع (الآخر) يعني الواقع آخر الصلاة وإن لم يسبقه تشهد آخر كتشهد صبح وجمعة ومقصورة وذلك للخبر الصحيحة الدالة على ذلك بل بعضها مصرح به كإسطه في عدة كتب لاسيما شرح العباب والدر (٨١) المنصود في الصلاة والسلام على

صاحب المقام المحمود مع الرد
الواضح على من زعم شذوذ
الشافعي بإيجابها (والأظهر
سنها في الأول) لأنها ركن
في الأخير فسننت كالتشهد
(ولاتسن) الصلاة (على
الآل في) التشهد (الأول
على الصحيح) لبنائه على
التخفيف ولأن فيها تقل
ركن قولي على قول وهو
مبطل على قول واختير
مقابله لصحة حديث فيه
وآله مر أول الكتاب
وقيل كل مسلم أي في مقام
الدعاء ونحوه واختاره في
شرح مسلم (فرع) وقع
هذا للقاضي ومن تبعه أنه لو
شك أثناء الصلاة في مبطل
لطمارة أنه لا يؤثر كإثبات
والمعتمد أنه لا يؤثر كإثبات
في سجود السهو (وتسن)
الصلاة على الآل (في) التشهد
(الأخير) وقيل يجب (للامر)
بها أيضا بل قيل يجب على
إبراهيم لذلك أيضا (وأكمل
التشهد مشهور) وفيه
أحاديث صحيحة بالفاظ
مختلفة اختار الشافعي منها
تشهد ابن عباس لتأخره
وقوله أنه صلى الله عليه وسلم
كان يعلمهم إياه كما يعلمهم
السورة من القرآن ولزيادة
المباركات فيه فهو أوفق

ذلك في يده معنى (قوله يعني بعده) هل يشترط الموالاة بينهما فيه نظر ولا يبعد عدم الاشتراط لأن الصلاة ركن
مستقل ولا تجب موالاة الأركان حيث لا محذور يلزم من ترك الموالاة كتطويل ركن قصير سم (قوله كإسطه
الخ) وفي النهاية والمعنى هنا نوع بسط في ذلك أيضا (قوله على من زعم شذوذ الشافعي الخ) بل وافقه على قوله
بذلك عدة من أكابر الصحابة فمن بعدهم كعمر و ابنه عبد الله وابن مسعود و أبي مسعود البدرى وجابر بن عبد الله
من الصحابة وكثمة من ثعب القرظي والشعبي ومقاتل من التابعين وهو قول أحمد الأخير وإحقاق قول
لمالك واعتمده ابن الموازن من أصحابه وصححه ابن الحاجب في مختصره وابن العزى في سراج المريدين فهو لا
كلهم يوجبونها في التشهد حتى قال بعض المحققين لو سلم تفرد بذلك لكان حبذا التفرد نهاية وقال الزبدي
بل لم يحفظ عن أحد من الصحابة والتابعين غير النخعي تصرح بعدم وجوبها ع ش (قوله بإيجابها) أي إيجاب
الصلاة في التشهد (قوله لأنها ركن) إلى قوله وآله في المعنى قول الماتن (قوله ولا تسن على الآل الخ) لو فرغ المأموم
من التشهد الأول والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قبل فراغ الإمام سن له الاتيان بالصلاة على الآل
وتوابعها كما أفق به شيخنا الشهاب الرمي سم وتقدم في الشارح قبيل الحامش الركوع خلافة قول الماتن (على
الصحيح) والخلاف كما في الروضة وأصلها ما بيني على وجوبها في الآخر فإن لم تجب فيه وهو الراجح كما سيأتي لم
تسن في الأول جز ما معنى (قوله لصحة أحاديث فيه) أي ولا تطويل بزيادة أو آل محمود ونقل الركن
موجود في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم أيضا (قوله في النية) أي نية الصلاة (قوله لذلك) أي الأمر
بها (قوله وفيه أحاديث) إلى قوله وهو التحيات في المعنى (قوله وفيه الخ) أي في التشهد (قوله اختار
الشافعي تشهد ابن عباس الخ) أي على رواية ابن مسعود وهو التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك
الخ وعلى رواية عمر وهي التحيات لله الزاكيات لله الصلوات لله السلام عليك الخ إلا أنهما قالوا وأشهد أن
محمدًا عبده ورسوله قال المصنف وكلها مجزئة يتأدى بها الكمال وصحها خبر ابن مسعود ثم خبر ابن عباس
لكن الأفضل تشهد ابن عباس وعلى بما ذكر أي فالاختيار من حيث الأفضلية معنى وشرح بأفضل
(قوله لتأخره) أي عن تشهد ابن مسعود ومعنى وأسنى أي لأن ابن مسعود من متقدمي الصحابة وابن
عباس من متأخريهم والمتأخر يقضى على المتقدم ع ش (قوله وهو) أي تشهد ابن عباس (قوله
من الثناء) أي بقول أو فعل (قوله لأن كل ملك الخ) كذا قاله غير واحد وقد يقال فيه إيهام
التخصيص في الاختصاص فلعل نكتة الجمع التنصيص على التعدد سيما وفهمه بطريق اللزوم للشعور
المدلول للام بما لا يخفى على أفهام العوام بصرى (قوله كان له تحية مخصوصة) فكانت تحية ملك العرب بانعم
صباحا وملك الأكرسة بالسجود له وتقبيل الأرض وملك الفرس بطرح اليد على الأرض قدما ثم تقبيلها
وملك الحبشة بوضع اليدين على الصدر مع سكينته وملك الروم بكشف الرأس وتنكيسها وملك النوبة بجعل
اليدين على الوجه وملك حمير بالإيماء بالدعاء بالأصابع وملك النجاشية بوضع اليد على كتفه فان بالغ رفعها
ووضعها مرارًا شيخنا (قوله فجعل ذلك كله الخ) أي عفا فيه تعظيم شرعًا ليخرج مألوا اعتادوا نوعا من عفا عنه
في الشرع ككشف العورة والطواف بالبيت عريانا ع ش ولك أن تستغنى عن ذلك القيد بأن المراد
المقصود من ذلك وهو التعظيم (قوله لله) قديوم ثبوتها هنا أيضا ولم نزله لغيره فلعله لحل المعنى لا الرواية
بصرى أقول ويدفع الإيهام بشرة الأكل (قوله بطريق الاستحقاق الذاتي) كأن وجه الانعاز بهذا العدول

متواليه عامدا عالما وإن قطعت أصابعه مع السكف بطلت بتحريك الزند كذلك (قوله يعني بعده) هل
يشترط الموالاة بينهما فيه نظر ولا يبعد عدم الاشتراط لأن الصلاة ركن مستقل ولا تجب موالاة الأركان
حيث لا محذور يلزم من ترك الموالاة كتطويل ركن قصير (قوله ولا تسن الصلاة على الآل في الأول)
لو فرغ المأموم من التشهد الأول والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قبل فراغ الإمام سن له الاتيان بالصلاة على

(١١) - شرواني وابن قاسم - ثاني) بقوله تعالى تحية من عند الله مباركة طيبة وهو التحيات أي كل ما يحيا به من الثناء والمدح بالملك
والعظمة وجمعت لأن كل ملك من ملوك الدنيا كان له تحية مخصوصة فجعل ذلك كله لله تعالى بطريق الاستحقاق الذاتي دون غيره المباركات

عن التعبير عنه تعالى باسم الصفة إلى التعبير عنه باسم الذات بصري (قوله أى الناميات) أى الاشياء التى تنمو وتزيد شيخنا (قوله أى الخمس) هذا التفسير ظاهر على رواية ابن مسعود التى فيها العطف اما على رواية ابن عباس فلا إلا ان يكون على حذف العاطف إذ لا يجمع ان يكون وصفا للتحية لكونه اخص ولا بدل بعض لانه على نية طرح المبدل منه رشيدى (قوله وقبل اعم) أى كل الصلوات كما يحكى ابن شبة أى والمغنى وظاهر أنه أبلغ من الاول فواجهه ترجيعه فليتأمل بصري (قوله أى الصالحات الخ) عبارة المغنى الاعمال الصالحات وقيل الشئاء على الله تعالى وقيل ما طاب من الكلام اه (قوله للشئاء الخ) ما وجهه بعد تفسير الصلوات بما مر بصري واهله مبنى على ان الطيبات ودفع للصلوات فان جعل كما قبله نعمنا للتحية كما يأتى عن الرافعى من حذف العاطف كما يأتى عن شيخنا فلا إشكال (قوله وحكمة ترك العاطف الخ) ظاهره ان هذه الثلاثة نفوت للتحية كما هو ظاهر ما يأتى عن الرافعى وقال شيخنا أنها على حذف حرف العطف أى والمباركات والصلوات والطيبات اه (قوله اول الكتاب) أى فى الخطبة (قوله السلام عليك ايها النبي) انظر هل كان صلى الله عليه وسلم يقول فى تشهده هكذا او كان يقول السلام على فان كان الاول وهو الظاهر فيحتمل انه جرد من نفسه شخصا وخاطبه بذلك ويحتمل انه على سبيل الحكاية عن الحق سبحانه وتعالى فيكون المولى عز وجل هو المخاطب له بذلك شيخنا (قوله خوطب) أى منا (قوله السلام علينا) أى الحاضرين من امام ومأموم وملائكة وغيرهم مغنى ونهاية أى من انس وجن ويحتمل ان ضمير علينا لجميع الامة شيخنا (قوله أى جمع صالح) تأمل ما فى هذا التفسير بصري أى وكان يذغى إسقاطاى (قوله ومؤمنى الانس الخ) قد يقال ما وجه التخصيص مع ان الذى له حق يكون الاخلال به محلا بالآصاف بالصلاح بل والحيوانات كذلك فليتأمل بصري وهذا مبنى على أن قول الشارح من الملائكة الخ بيان لعباده وإذا جعل بيانا للقائم الخ كما هو الظاهر إشارة إلى ان المراد به القيام بالجملة كما قبله فلا إشكال ثم رايت عقبه بعض المتأخرين بما نصه اقول قوله من الملائكة الخ بيان للقائم للحقوق الخ لا يرد ما اورده اه عبارة عرش قوله مر وحقوق عباده أى فمن ترك صلاة واحدة فقد ظلم النبي صلى الله عليه وسلم وجميع عباد الله الصالحين بمنع ما وجب لهم من السلام عليهم وبيعض الهوامش ان هذا معنى خاص لأى الصالح ومعناه العام المسلم وهو المراد هنا اه وقد يقال بل الظاهر ما فى الاصل لانه إذا اراد عموم المسلمين يقتضى طلب الدعاء له صاف وهو غير لائق فى مقام طلب الدعاء اه وقوله وهو غير لائق فيه نظر إذ هم احوج للدعاء من غيرهم (قوله أشهد ان لا إله إلا الله) أى اقر واذن بانه لا معبود بحق يمكن إلا الله ويتعين لفظ أشهد فلا يقوم غير معناه لان الشارع أعبدناه شيخنا (قوله ولا يسن) إلى قوله وسكت وفى المغنى لا قوله واعترض وكذا فى النهاية إلا قوله والله (قوله والخبر فيه ضعيف) مجرد الضعف لا ينافى الاستحباب سم زاد الرشيدى كما هو مقرر فله شديد الضعف اه (قوله ولا يجب ترتيبه) أى ولكن يسن كما هو ظاهر ولو عجز عن التشهداتى ببدله كما هو ظاهر وينبغى اعتبار وجوب اشتمال بدله على الشئاء حيث أمكن وهل يعتبر اشتماله على التوحيد مع الامكان فيه نظرا ولو حفظ أوله وآخره دون وسطه سن كما هو ظاهر الترتيب بان يأتى بأوله ثم ببدله وسطه ثم بآخره سم وقوله وهل يعتبر الخ الظاهر أنه يعتبر بل هو اولى بالا اعتبار من الاشتمال على الشئاء (قوله بشرط ان لا يتغير الخ) كان قال السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله السلام علينا الخ (قوله ولا الخ) أى وإن غير المعنى كان قال التحيات عليك السلام لله شيخنا (قوله ان تعمدته) أى وعلم انه خلاف الوارد ولا فيبطل تشهده عبارة البصري وإلا لم يعتد بما أتى به كذلك فيعيدته أى ويسجد لله وفيما يظن لان تعمدته بطل اه

أى الناميات الصلوات أى الخمس وقيل أعم الطيبات أى الصالحات للشئاء على الله تعالى وحكمة ترك العاطف هنا مرت أول الكتاب لله السلام أى السلامة من الآفات عليك خوطب إشارة إلى أنه الواسطة العظمى الذى لا يمكن دخول خضرة القرب إلا بدلالته وحضوره إلى أنه أكبر الخلفاء عن الله فكان خطابه كخطابه أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أى جمع صالح وهو القائم بحقوق الله وحقوق عباده من الملائكة ومؤمنى الانس والجن أشهد ان لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله ولا يسن أوله بسم الله والله قليل والخبر فيه ضعيف واعترض ولا يجب ترتيبه بشرط أن لا يتغير معناه وإلا بطلت صلاته أن تعمدته

الآل وتوابعها كما أفنى به شيخنا الشهاب الرملى (قوله والخبر فيه ضعيف) مجرد الضعف لا ينافى الاستحباب (قوله ولا يجب ترتيبه) أى ولكن يسن كما هو ظاهر فلو عجز عنه أتى ببدله كما هو ظاهر وينبغى اعتبار اشتمال بدله على الشئاء حيث أمكن وهل يعتبر اشتماله على التوحيد مع الامكان فيه نظرا ولو حفظ أوله وآخره دون

وصرح في التتمة بوجوب موالاته وسكتوا عليه وفيه ما فيه (واقله التحيات لله (٨٣) سلام عليك ايها النبي ورحمة

الله وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله) لورود اسقاط المباركات بل صحته قال في المجموع ولورود اسقاط الصلوات الصلوات قال غيره والطيبات وردا بانها لم يرد اسقاطهما كما صرح به الرافعي وعلله بانها تابعان للتحيات واستفيد من المتن أن الافضل تعريف السلام وانه لا يجوز ابدال لفظ من هذا الاقل ولو برادفه كالنبي بالرسول وعكسه ومحمداً بآدم أو غيره وكذا في سلام التحلل ويفرق بينهما وبين ما يأتي في محمد في الصلاة عليه بان الفاظها الواردة كثر اختلاف الروايات فيها فدل على عدم التعبد بلفظ محمد فيها لا يقال قياسه أن لفظ الصلاة عليه لا يتعين لانا نقول إنما يتعين لما فيها من الخصوصية التي لا توجد في مرادها ومن ثم اخص بها الانبياء صلى الله عليهم وسلم وقضية كلام الانوار أنه يراعى هنا التشديد وعدم الابدال وغيرهما نظير ما مر في الفاتحة نعم النبي فيه لغتان الهمزة والتشديد

(قوله وصرح في التتمة بوجوب موالاته) اعتمده الانوار كما يأتي وكذا اعتمده النهاية والمغني وفاقا للشهاب الرملي واقره سم قول المتن (ايها النبي) ولا يضر زيادة يا قبله كما ذكره حجب في فصل تبطل بالنطق ثم نقله عن افتاء شيخ الاسلام واقره سم اه ع ش عبارة شيخنا ولا يضر زيادة يا النداء قبل ايها النبي ولا الميم في عليك اه قول المتن (واشهد الخ) ولا بد من الواو في جميع الروايات الثلاث وذكر اشهد معهما من الاكمل وقوله ان محمداً الاولى ذكر السيادة شيخنا (قوله بل صحته) اي لبثت اسقاطه في الصحيحين نهاية ومعنى قال السيد البصري وجه الترتيب أن الحسن كاف فيما نحن فيه اه (قوله وردا) اي قول المجموع وقول غيره كردي (قوله بانها لم يرد اسقاطهما الخ) اجيب كافي النهاية والمغني بان المثبت مقدم على النافي وهو وجهه إذ شان المصنف اجل من ان يسند الاسقاط لغير رواية له به وعبارة شرح المنهج وقل ما رواه الشافعي والترمذي وقال فيه حسن صحيح التحيات لله الخ انتهت وهي صريحة في ورود الاسقاط في رواية الشافعي والترمذي فاي حرر فاني راجعت تيسير الربيع النجني فلم أجده فيه مع انه ما تزم للترمذي وراجعت ترتيب الجامع الكبير للمحافظ السيوطي للشيخ المتقي فلم أجده فيه ايضاً بصري (قوله وعلله الخ) يتأمل تطبيقه (قوله بانها تابعان الخ) لعله بالنعنية (قوله واستفيد) الى المتن في النهاية لا قوله لان فيه الى واخذ (قوله واستفيد من المتن ان الافضل الخ) اي حيث جعل سلام من الاقل ع ش (قوله ان الافضل تعريف السلام) اعتمده المغني (قوله وانه لا يجوز الخ) في استفادته من المتن تأمل (قوله ويفرق بينهما) اي بين التشهد وسلام التحلل ع ش (قوله فدل) اي اختلاف الروايات بكثرة (قوله على عدم التعبد بلفظ محمد) بل يجوز غيره مما سيأتي من رسوله أو النبي لا مطلقاً خلافاً لما قد توهمه هذه العبارة ع ش (قوله قياسه) اي عدم تعين لفظ محمد (قوله وقضية كلام الانوار) عبارته وشرط التشهد رعاية الكلمات والحروف والتشديدات والاعراب المخل اي تركه والموالاته والالفاظ المخصوصة واسماع النفس كالفاتحة والقرأة قاعداً ولو قرأ ترجمته بلغة من لغات العرب او بالعجمية قادر على التعلم بطلت صلاته كالصلاة على النبي ﷺ انتهت وقوله والاعراب المخل ينبغي انه ان غير المعنى ابطال الصلاة مع التعمد والتشهد مع عدم التعمد والعلم بانه خلاف الوارد مع إرادة الوارد وفتي تأمل وقوله والموالاته ينبغي ان يجري فيها ما تقدم في موالاته الفاتحة من انه تخلل ذكر قطع الموالاته لان اتعلق بالصلاة كفته على الامام اذا توقف في التشهد بان جهر به فيما يظهر وان سكت واطال عمداً وقصد القطع انقطع ويتبين ان يغتفر تخلل ما يتعلق بكلمات التشهد نحو لفظ الكريم في قوله ايها النبي الكريم وحده لا شريك له في قوله اشهد ان لا إله إلا الله وحده لا شريك له سم (قوله وغيرهما الخ) كعدم الصارف شيخنا (قوله لا تركهما معا) اي وصلوا ووقف ع ش زاد شيخنا على المعتمد خلافاً للزيادة القائل بجوازه وبقا اه (قوله بخلاف حذف تنوين سلام الخ) يقتضي انه ليس فيه حذف حرف وليس كذلك إذ المدار على اللفظ لا الرسم كما سبق تحريره في كلامه رحمه الله تعالى والتنوين حرف باعتبار به بل كلمة حذفه اباع من حذف حرف من النبي لان ذلك لا يتخلل بالمعنى بخلاف هذا إذ مدلول التنوين الذي هو التفعيم في هذا المخل يفوت بحذفه بصري وفي ع ش عن سم في شرح الغاية مثله عن الزيادة الجزم بالبطلان في هذه الصورة وكذا جزم بذلك ايضا القليوبي وشيخنا ثم قالوا ولا يضر الجمع بين ال والتنوين وان كان لحننا

وسطه سن كما هو ظاهر الترتيب أي بأن يأتي بأوله ثم يبدله وسطه ثم بآخره (قوله بوجوب موالاته) أي وافق بالوجوب شيخنا الشهاب الرملي (قوله ايها النبي) لو صرح بحرف النداء فقال يا ايها النبي ففي فتاوى الشارح تبطل الصلاة بتعمد ذلك وعلم عدم وروده لانه زاد حرفين اه قلت وفيه نظر ظاهر لانها زيادة لا تغير المعنى بل هي تصریح بالمعنى وقد تقدم في القرأة الشاذة ان محل البطلان بزيادة حرف فيها ان يغير المعنى ولا فرق بين الحرف والحرفين ثم رايت الشارح في فصل تبطل بالنطق نقل ما فتى به عن افتاء بعضهم ثم رده فراجع ما يأتي (قوله وقضية كلام الانوار الخ) عبارته وشرط التشهد رعاية الكلمات والحروف والتشديدات والاعراب المخل اي تركه والموالاته والالفاظ المخصوصة واسماع النفس كالفاتحة

فيجوز كل منهما لا تركهما معا لان فيه اسقاط حرف بخلاف حذف تنوين سلام

اه (قوله أنه لو أظهر النون المدغمة في اللام الخ) قياسه أنه لو أظهر التنوين المدغم في الراء في وأن محمدا رسول الله أبطل فإن الادغام في كل منهما في كلمتين هذا وفي كل ذلك نظر لأن الاظهار لا يزيد على اللحن الذي لا يغير المعنى خصوصا وقد جوز بعض القراء الاظهار في مثل ذلك سم على حج اه عش ورشيدى ونقل السكردى عن فتاوى مر انه يضر الاظهار في كل من الموضعين ووجهه وكذا اعتمده شيخنا عبا ربه ويضر إسقاط شدة أن لا إله إلا الله وكذلك إسقاط شدة الراء من محمدا رسول الله على المعتمد وقال شيخنا انه يقتصر في الثانية للعوام اه (قوله لأن محل ذلك الخ) فيه أنه لم يترك هنا حرف فان قامت صفة قلنا وفاتت في اللحن الذي لا يغير مع أن هنار جوعا للاصل وفيه استقلال الحرفين فهو مقابل فوات تلك الصفة فليتامل سم على حج اه عش (قوله نعم لا يبعد الخ) معتمد عش وقلوبى (قوله لابن كبن) بفتح الكاف وكسر الموحدة المشددة ثم نون بصرى (قوله ومن جاهل حرام) في التحريم مع الجمل نظر سم عبارة البصرى وقول ابن كبن ومن جاهل حرام عجيب إلا أن يفرض في جاهل غير معذور لمخاطبته العلماء إذ هذا من الفروع الدقيقة التي لا يفتنى فيها العذر إلا بها وقوله إن لم يمكنه التعلم يقتضى الحرمة على جاهل لم يمكنه التعلم وهو أعجب وعلى القول بها فهل يؤمر بالتزك ويأتى بالبدل أو بالأتیان ويأثم محل تأمل اه (قوله لأنه ليس فيه تغيير للمعنى) أى ولا يحرم إلا ما يغيره وعليه فلو اتى بيا فى اللهم صل بسبب الاشباع للجر كنه لم يحرم ولم يبطل لعدم تغيير المعنى وبفرق بينه وبين القرآن حيث حرم فيه اللحن مطلقا باننا تعبدنا بالفاظه خارج الصلاة بخلاف هذا عش (قوله فلا حرمة الخ) فيه نظر بل نتيجة الحرمة عند القدرة فى كل ما ورد عن الشارع وجوب المحافظة على صيغته الواردة عنه إلا أن يروى بالمعنى بشرطه سم (قوله ولم يضم خبر الخ) اطلاق الخبر وتعليل عدم التقدير بالفساد يقتضى عدم البطلان مع التقدير ولو كان المقدر غير لفظ الرسول فليتامل وليجر بصرى وفيه وقفة ظاهرة (قوله لفساد المعنى) قضية هذا عدم الاعتداد به من الجاهل ايضا فقله بطل إن اراد بطل التشهد لم يتجه التقييد بالعالم سم (قوله لا غناء السلام) عبارة النهاية والمعنى رحمة الله

فانه مجرد لحن غير مغير للمعنى ويؤخذ مما تقرر فى التشديد أنه لو أظهر النون المدغمة فى اللام فى أن لا إله أبطل لتركه شدة منه نظير ما مر فى الرحمن باظهار ال فزعم عدم ابطاله لأنه لحن لا يغير المعنى ممنوع لأن محل ذلك حيث لم يكن فيه ترك حرف والشدة بمنزلة الحرف كما صرحوا به نعم لا يبعد عذر الجاهل بذلك لما زيد خفائه ووقع لابن كبن أن فتحة لا مرسل الله من عارف معتمد حرام مبطل ومن جاهل حرام غير مبطل إن لم يمكنه التعلم والا أبطل اه وليس فى محله لأنه ليس فيه تغيير للمعنى فلا حرمة ولو مع العلم والتعمد فضلا عن البطلان نعم أن نوى العالم الوصفية ولم يضم خبرا أبطل لفساد المعنى حينئذ (وقيل يحذف وبركاته) لا غناء السلام عنه (وقيل يحذف) (الصالحين)

والقرءة قاعدا ولو قرأ ترجمته بلغة من لغات العرب أو بالعجمية قادر على التعلم بطلت صلاته كالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم اه وقوله والاعراب المخل ينبغى انه إن غير المعنى أبطل الصلاة مع التعمد والتشهد مع عدم التعمد والعلم بأنه خلاف الوارد مع إرادة الوارد فليتامل وقوله والموا لا ينبغى أن يجرى فيما ما تقدم فى موا الة الفاتحة من أن تخل ذلك قطع الموا الة إلا أن تعلق بالصلاة كفتحه على الامام إذا توقف فى التشهد بان جهر به فيما يظهر وإن سكوت وإطال عمدا أو قصد القطع انقطع وينبغى أن يغتفر تخل ما يتعلق بكلمات التشهد نحو لفظ الكريم فى قوله السلام عليك ايها النبي الكريم ووحده لا شريك له فى قوله أشهد أن لا إله إلا وحده لا شريك له ولا يجب ترتيب التشهد لكن لو اخل تركه بالمعنى بطل وبطلت الصلاة إن علم وتعمد (قوله فانه مجرد لحن) لعل هذا فى الوصل (قوله أنه لو أظهر النون المدغمة فى اللام فى أن لا إله أبطل) قياسه أنه لو أظهر التنوين المدغم فى الراء فى وأن محمدا رسول الله أبطل فإن الادغام فى كل منهما فى كلمتين هذا وفى كل ذلك نظر لأن الاظهار لا يزيد على اللحن الذى لا يغير المعنى خصوصا وقد جوز بعض القراء الاظهار فى مثل ذلك ابن قال الجزرى فى باب أحكام النون الساكنة والتنوين مانصه وخير البرى بين الادغام والاظهار فىهما أى النون والتنوين عندهما أى عند اللام والراء الخ اه واما قوله لأن محل ذلك الخ فجوابه انه لم يترك هنا حرفا فان قلت فأتت صفة قلنا وفاتت فى اللحن الذى لا يغير مع أن هنار جوعا للاصل وفيه استقلال الحرفين فهو مقابل فوات تلك الصفة فليتامل (قوله حيث لم يكن فيه ترك حرف) لك أن تقول ليس فى اظهار النون ترك حرف لأنه عند التشديد ليس هناك إلا لام مشددة وهى بحر فى بحر فى وعند ترك التشديد واظهار النون هناك حرفان النون واللام المخففة فتأمل (قوله ومن جاهل حرام) فى التحريم مع الجمل نظر (قوله فلا حرمة الخ) فيه نظر بل نتيجة الحرمة عند القدرة فى كل ما ورد عن الشارع وجوب المحافظة على صيغته الواردة عنه إلا أن يروى بالمعنى بشرطه (قوله لفساد المعنى) قضية هذا عدم الاعتداد به من الجاهل

الحصول اسمها بذلك ويكفي
 الصلاة على محمدان نوى بها
 الدعاء فيما يظهر وصلى الله
 على محمد وأرسوله أو النبي
 دون أحمد ونحو الحاشر
 ويفارق ما يأتي في الخطبة
 بان الصلاة يحتاط لها أكثر
 فصينت عن أدنى إسهام
 ولا يجزى عليه هنا ولا ثم
 (والزيادة) على ذلك (إلى)
 قوله (حميد) أى حامد
 لأفعال خلقه باناتهم عليها
 أو محمود بأقوالهم وأفعالهم
 (مجيد) أى ماجد وهو
 الكامل شرفا وكرما (سنة
 في) التشهد (الآخر) ولو
 للإمام الأمر بها في
 الأحاديث الصحيحة فيقول
 اللهم صل على محمد عبدك
 ورسولك النبي الأمي وعلى
 آل محمد وأزواجه وذريته
 كما صليت على إبراهيم وعلى
 آل إبراهيم في العالمين
 إنك حميد مجيد وبارك على
 محمد وعلى آل محمد
 وأزواجه وذريته كما
 باركت على إبراهيم وعلى
 آل إبراهيم في العالمين إنك
 حميد مجيد وفي روايات
 زيادات آخر بينها مع ما
 يتعلق بهذه الألفاظ

أى في التشهد الأخير (قوله لحصول اسمها) أى اسم الصلاة المأمور بها في قوله تعالى صلوا عليه وسلموا
 تسليما فان قيل لم يأت بما في الآية لان فيها السلام ولم يأت به اجيب بانه حصل بقوله السلام عليك الخ
 واكمل من هذا ان يقول وعلى محمد مغنى (قوله ان نوى بها الدعاء الخ) فلا ذكره ايضا فيما يأتى سم
 عبارة السيد البصرى قوله وصلى الله على محمد مقتضى صنيعة ان صلى الله على محمد يكفي وان لم يقصد به الدعاء
 وقد يستشكل بسابقه فان كلا منهما لفظه لفظ الخبر ويستعمل في الانشاء مجازا وقد يجاب بان الثانية
 مستعملة في لسان الشارع صلى الله عليه وسلم في ذلك كما مر في الفتوت من رواية الحسن رضى الله تعالى
 عنه فهي موضوع شرعا كما صرحوا به في جملة الحمد لله فليتأمل اه زاد ع ش وقياسه أجزاء الصلاة
 على النبي او على رسوله حيث قصد بهما الدعاء وظاهر كلام الشارع م ر انه لا يكفي اصيل على محمد ولو قيل
 بالاكتفاء به لم يكن بعيدا فراجع اه (قوله انه لا يكفي الخ) لعل المراد بلا قصد الدعاء وإلا فلا يظهر
 الفرق بينه وبين الصلاة على محمد (قوله اورسوله) أى الرسول شيخنا وعش (قوله وصلى الله) الى قوله
 ويفارق في المغنى وإلى المتن في النهاية (قوله ما يأتى في الخطبة) من انه يجزى فيه الماحى والحاشر والعاقب
 أو البشير أو النذير نهاية (قوله ولا يجزى عليه) أى كان يقول اللهم صل عليه سم ومغنى (قوله لأفعال
 خلقه) أى القلبية والقلبية وبه يجاب عن قول سم لم يقل واقوالهم اه (قوله بأقوالهم الخ) فلا زاد
 واعتقاد انهم فانها اكل الثلاثة وعمادها بصرى (قوله ولو للإمام) أى لغير محصورين راضين بالتطويل
 نهاية ومغنى ويأتى في الشرح مثله (قوله فيقول) الى قوله وفي روايات في الاسنى والمغنى وفيهما ايضا وعليه
 اقتصر النهاية وشرح المنهج ما ذكر باسقاط عبدك إلى وعلى محمد واسقاط أزواجه وذريته في
 الموضوعين (قوله على محمد) والافضل الاتيان بلفظ السيادة كما قاله ابن ظهيرة وصرح به جمع وبه اتفق
 الشارح لان فيه الاتيان بما امرنا به وزيادة الاخبار بالواقع الذى هو أدب فهو أفضل من تركه وان تردد في
 افضليته الاسنوى راما حديث لا تسيدون في الصلاة فباطل لا اصل له كما قاله بعض متأخري الحفاظ وقول
 الطوسى انها مبطله غلط شرح م ر اه سم عبارة شرح بافضل ولا بأس بزيادة سيدنا قبل محمد اه وقال
 المغنى ظاهر كلامهم اعتماد عدم استحبابها اه وتقدم عن شيخنا ان المعتمد طلب زيادة السيادة وعبارة
 الكردى واعتمد النهاية استحباب ذلك وكذلك اعتمده الزيدى والحلبى وغيرهم وفي الابعاب الاولى سلوك
 الادب أى فى أتى بسيدنا وهو متجه اه قال ع ش قوله لم رلان فيه الاتيان الخ يؤخذ من هذا من سن الاتيان
 بلفظ السيادة في الاذان وهو ظاهر لان المقصود تعظيمه ^{صلى الله عليه وسلم} بوصف السيادة حيث ذكر اه (قوله وعلى
 آل محمد) وهم بنو هاشم وبنو المطلب شيخنا (قوله وعلى آل إبراهيم) وهم كما قال الزنجشرى اسمعيل
 وإسحق وأولادهما وإنما خص إبراهيم بالذكر لان الصلاة من الله هي الرحمة ولم تجمع إلى القرآن الرحمة
 والبركة لئلا يغيره قال تعالى رحمة الله وبركاته عليكم اهل البيت انه حميد مجيد فسأل الله عليه وسلم سبحانه
 وتعالى اعطاء ما تضمنته هذه الآية مما سبق اعطاؤه لابراهيم فان قيل نبينا صلى الله عليه وسلم افضل الانبياء
 كيف يسأل ان يصلى عليه كما صلى على ابراهيم اجيب بان الكلام قد تم عند قوله اللهم صل على محمد واستأنف
 وعلى محمد مغنى زاد النهاية ولا يشك على ان غير الانبياء لا تساوهم مطلقا لاننا نقول مرادنا بالمساواة
 على القول بحصولها بالنسبة لهذا الفرض بخصوصه إنما هو بطريق التبعية له ^{صلى الله عليه وسلم} ولا مانع من ذلك اه
 (قوله في العالمين) متعلق بمحذوف تقديره وادم في ذلك في العالمين و(قوله إنك حميد مجيد) تعليل لذلك
 المحذوف اول قوله صلى الله عليه وسلم (وفي روايات الخ) قال في الاذكار تبع للصعيد لاني وزيادة وارحم محمد وال

الروضة هو المعتمد (قوله ان نوى به الدعاء) فلا ذكره ايضا فيما يأتى (قوله ولا يجزى عليه) أى كان يقول
 اللهم صل عليه (قوله لأفعال خلقه) لم يقل واقوالهم (قوله على محمد) قال في شرح الروض قال في المهمات
 واشتهر زيادة سيدنا قبل محمد وفي كونه افضل نظري حفظي ان الشيخ عز الدين بناء على ان الافضل سلوك
 الادب أم امتثال الأمر فعلى الاول يستحب دون الثاني اه ما في شرح الروض واعتمد الجلال المحلى

ومقاله العلماء في هذا التشبيه
 وأنه لا دلالة فيه بوجه على
 افضلية ابراهيم على نبينا
 صلى الله عليه وسلم في الدر
 السابق آنفا ونزع الاذرعى
 في ندب هذا الامام غير من
 مرطولو له ثم بحث امتناعه
 لو خرج به وقت الجمعة
 ونظر في غيرها والاوجه
 كما علم ما قدمته في المد أنه متى
 شرع فيها وقد بقى وقت
 يسعها جاز الاتيان بذلك
 وان خرج الوقت والام
 يجوز (وكذا الدعاء بعده)
 أى بعدما ذكر كله سنقول
 للامام الأمر به في الاحاديث
 الصحيحة بل يكره تركه
 للخلاف في وجوب بعضه
 الا في وأما التشهد الاول
 فيكره فيه لبسائه على
 التخفيف الا ان فرغه قبل
 امامه فيدعو حينئذ كما مر
 ويلحق به كل تشهد غير
 محسوب للمأموم بل هذا
 داخل في الاول لان المراد
 به غير الاخير نظير ما مر في
 الاخر وقضية الماتن وغيره
 انه لا فرق بين الدعاء
 الاخرى والدينى وقال
 جمع انه بالاول سنة والثاني
 مباح أى ولو بنحو ارزقنى
 أمة صفتها كذا خلافا لمن
 منعه اما الدعاء بمحرم
 فيبطل لها (وما نوره)

محمد كرامت على ابراهيم بدعة واعتراض بورودها في عدة أحاديث صحح الحاكم بعضها منها وترحم على محمد
 ورد به بعض محققى اهل الحديث بان ما وقع للحاكم وهو بانها وان كانت ضعيفة لكنها شديدة الضعف فلا
 يعمل بها ويؤيده قول انى زرعة بعد ان ساق تلك الاحاديث وبين ضعفها ولعل المنع ارجح لضعف الاحاديث
 في ذلك اى لشدة ضعفها نهاية وفي المغنى ما يوافقه (قوله ومقاله العلماء في هذا التشبيه) عبارة شيخنا واجيب
 عن ذلك اى استشكل التشبيه باجوبة منها ان التشبيه من حيث الكمية اى العدد دون الكيفية اى القدر
 ومنها ان التشبيه راجع للآل فقط ولا يشكل بأن آل النبی ليسوا بأنبياء فكيف يساوون بآل ابراهيم
 وهم انبياء لانه لا مانع من مساواة آل النبي وإن كانوا غير انبياء لآل ابراهيم وإن كانوا انبياء بطريق
 التبعية له عليه السلام (قوله ومنها ان التشبيه الخ) تقدم هذا الجواب عن النهاية والمغنى (قوله وانه
 لا دلالة الخ) لعله معطوف على قوله هذا التشبيه (قوله ونزع) الى قوله واوجب هذا في النهاية لا لقوله
 للخلاف الى واما قوله ويلحق الى وقضية (قوله والاوجه الخ) وفاقا للنهية والمغنى كما مر (قوله جاز الاتيان
 الخ) بل القياس الاتيان بذلك حيث كان مستحبا اخذ اما تقدم في المد عن الانوار سم (قوله الاتيان بذلك
 الخ) اى بالزبادة في غير الجمعة (قوله لان خرج الوقت) اى في غيرها كما هو ظاهر (قوله والام يجوز)
 شامل لما اذا كان لم يدرك ركعة في الوقت وإن لم يأت بذلك فليراجع سم (قوله اى بعدما ذكر) الى قوله
 ويندب في المغنى الا لقوله الا ان فرغه الى وقضية وقوله اى ولو الى اما الدعاء (قوله ولو للامام) اى لغير
 المحصورين (الا ان فرغه الخ) عبارة النهاية ومحل ذلك في الامام والمنفرد اما المسبوق اذا درك ركعتين من
 الرباعية فانه يتشهد مع الامام تشهد الاخير وهو اول للمأموم فلا يكره الدعاء فيه بل يستحب والاشبه في
 الموافق انه لو كان الامام يطيل التشهد الاول اما لنقل لسانه او غيره واته المأموم سريرا انه لا يكره له الدعاء
 ايضا بل يستحب الى ان يقوم امامه اه قال ع ش قوله فلا يكره الدعاء فيه الخ والمراد بالدعاء الصلاة على
 الال وما بعده كما يصرح به ما ياتي عن سم وقوله مر انه لا يكره له الدعاء الخ ومنه الصلاة على الال
 كما نقله سم على حج عن افتاء الشهاب الرملى اه وقال الرشيدى قوله مر والاشبه في الموافق الخ صريح
 هذا الصنيع أن الموافق الذى أطال امامه التشهد الاول لا يأتى ببقية التشهد الا كل بل يشتغل بالدعاء والام
 يحسن التفريق بينهما وبين ما قبله في العبارة لسكن في حاشية الشيخ ع ش نقلا عن فتاوى والد الشارح مر
 انه مثله فليراجع وليحرر مذهب الشارح مر اه (قوله كما مر) اى قبيل الركن الخامس (قوله نظير
 ما مر في الاخر) اى في شرح فرض في التشهد الاخير (قوله انه لا فرق الخ) اعتمده النهاية (قوله والدينى)
 كاللهم ارزقنى جارية حسنة نهاية (قوله وقال جمع الخ) مال اليه المغنى (قوله بمحرم) ينبغى بخلاف المسكروه
 سم على حج وليس من الدعاء بمحرم ما يقع من الأئمة في القنوت من قولهم اهلك اللهم من بغى علينا واعتدى
 ونحو ذلك اما لا فلعدم تعيين المدعو عليه فاشبه لعن الفاسقين والظالمين وقد صرحوا بجوازه فهذا الاول منه
 واما ثانيا فلان الظالم المعتدى يجوز الدعاء عليه ولو بسوء الخاتمة وفي سم على اى شجاع وتوقف بعضهم في
 جواز الدعاء على الظالم بالفتنة في دينه وسوء الخاتمة ونص بعضهم على ان محل المنع من ذلك في غير الظالم المتمرد
 اما هو فيجوزواختلفوا في جواز سؤال العصمة والوجه كما قال بعضهم انه إن قصد التوق عن جميع المعاصي
 والذائل في جميع الاحوال امتنع لانه سؤال مقام النبوة أو التحفظ من الشيطان أو التخلص من أفعال السوء
 فهذا لا بأس به ويبقى الكلام في حال الاطلاق والمتجه عندى الجواز لعدم تعيينه للحدود واحتماله الوجه
 الجائز اه ع ش وقوله والوجه كما قال بعضهم الخ فيه توقف لانه يمنع عن كونه سؤال مقام النبوة
 في غير شره ان الافضل زيادتها واطال في ذلك وقال ان حديث لا تسيدونى في الصلاة باطل مر (قوله جاز
 الاتيان) بل القياس سن الاتيان بذلك حيث كان مستحبا اخذ اما تقدم في المد عن الانوار (قوله ون
 خرج الوقت) اى في غيرها كما هو ظاهر (قوله والام يجوز) شامل لما اذا كان لا يدرك ركعة في الوقت وان لم
 يأت بذلك فليراجع (قوله كما مر) تقدم عن فتوى شيخنا الرملى ما يتعلق بذلك (قوله بمحرم) ينبغى

اي المنقول منه هنا عنه عليه السلام (افضل) من غيره لانه صلى الله عليه وسلم المحيط بكل باللائق محل بخلاف غيره (ومنه اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت) لاستحالة فيه لانه طلب (٨٨) قبل الوقوع أن يغفر إذا وقع وإتمام المستحيل طلب المغفرة الآن لما سيقع (إلى آخره)

وهو ما أسررت وما أعلنت وما أسرفت وما أنت أعلم به مني أنت المقدم وأنت المؤخر لا إله إلا أنت رواء مسلم وروى أيضا إذا فرغ أحدكم من التشهد الأخير فليتبو ذمنا أربع من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن فتنة الحيا والمات ومن فتنة المسيح أي بالحاء لانه يسبح الارض كلها إلا مكة والمدينة وبالحاء لانه مسموخ العين الدجال أي الكذاب وأوجب هذا بعض العلماء ويندب التعيم في الدعاء لخبر المستغفرى ما من دعاء أحب إلى الله من قول العبد اللهم اغفر لامة محمد مغفرة عامة وفي رواية انه عليه السلام سمع رجلا يقول اللهم اغفر لي فقال ويحك لو عحمت لا استجيب لك وفي أخرى انه ضرب منكب من قال اغفر لي وارحمني ثم قال له عمم في دعائك فان بين الدعاء الخاص والعام كما بين السماء والارض وفي ذلك رد على من منع الدعاء بالمغفرة للمسلمين إذ لا يلزم منها ولو عامة عدم دخول بعض النار لصديقها بان تعم أفراد المسلمين دون ما عاينهم فان نوى بعمومها هذا أيضا امتنع بل ربما يكون كفرا لمخالفته ما علم قطعا ضرورة أنه لا بد من دخول جمع

ما سبق منه قبل هذا الدعاء من المعصية والردالة (قوله المنقول منه) أي من الدعاء (قوله وما أسرفت) كان وجه التعيير عن الاشتغال بما لا يعني من المعصية فادونها إلى الله والغفلة بما ذكر هو تشبيهه صرف اوقات العمر فيها بصرف المال في غير محله المسمى بالاسراف وهذا معنى دقيق لم أر من نبه عليه فليتأمل وليحرر (قوله وما أنت أعلم به مني) كان النسك في ذكر مني مع انه سبحانه وتعالى أعلم به من كل أحد هو ان الشخص ادري بحال نفسه من غيره فيلزمه اعلميته تعالى من الغير بالاولى وهذا البغ من التصريح لانه كالا استدلال على المقصود (قوله أنت المقدم وأنت المؤخر) أي الموجد بالحقيقة لما تقدم وما تأخر مني بحسب الصورة (قوله لا إله إلا أنت) عقبه كالا استدلال عليه فتأمله حتى تمامه بصري (قوله أي الموجد بالحقيقة الخ) وأولى منه أي الموصل لل مقامات العالية الدينية والدينية بالتوفيق والمانع والمنزل عنها بالخذلان (قوله وروى أيضا الخ) عبارة النهاية ومنه أيضا اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر ومن عذاب النار ومن فتنة الحيا والمات ومن فتنة المسيح الدجال اه قال ع ش قال الشيخ عميرة قال في القوت هذا ما كد فقد صح الامر به وأوجه قوم وأمر طاروس ابنه بالاعادة لتركه وينبغي أن يختم به دعاءه لقوله عليه السلام واجعلهن آخر ما تقول سم على المنهج وقوله ومن فتنة الحيا والمات يحتمل ان المراد بفتنة المات الفتنة التي تحصل عند الاحتضار وادفائها للمات لا تصالها به وان المراد بها ما يحصل عند الموت كالفتنة التي تحصل عند سؤال المالكين وهذا اظهر لان ما يحصل عند الموت شتمه فتنة الحيا اه علقمى اه ع ش (قوله واوجب هذا الخ) فكان افضل مما في المتن شرح بافضل (قوله وفي ذلك) أي في خبر المستغفرى وما ذكر بعده (قوله رد على من منع الخ) وفي سم على إني شجاع وقد يكون الدعاء حراما ومنه طلب مستحيل عقلا او عادة إلا لنحو ولي وطلب نفي مادل الشرع على ثبوته او ثبوت مادل على نفيه ومن ذلك اللهم اغفر لجميع المسلمين جميع ذنوبهم لدلالة الاحاديث الصحيحة على انه لا بد من تعذيب طائفة منهم بخلاف نحو اللهم اغفر للمسلمين او لجميع المسلمين ذنوبهم على الاوجه لصدقه بغفر ان بعض الذنوب للكل فلا منافاة للنصوص وقد يكون كفرا كالدعاء بالمغفرة لمن مات كافرا وقد يكون مكروها كما قال الزركشي الدعاء في كنيسة وحمام ومحل نجاسة وقدر ولعب ومعصية كالا سوا التي يغلب وقوع العقود والايان الفاسدة فيها والدعاء على نفسه او ماله او ولده او خادمه وفي اطلاق عدم جواز الدعاء على الولد والخادم نظر ويجوز الدعاء للكافر بنحو صحة البدن والهداية واختلفوا في جواز التامين على دعائه ويحرم لعن المسلم المتصل ويحوز لعن اصحاب الاوصاف المذمومة كالنفاقين والمصورين غير مقيدين بشخص وكالا انسان في تحريم لعنه بقية الحيوانات اه سم وقوله وقد يكون كفرا الخ لعله محمول على طلب مغفرة الشرك الممنوعة بنص قوله تعالى إن الله لا يغفر ان يشرك به ومع ذلك في كون ذلك كفرا شئى وقوله وحمام الخ قضيته انه لو توضا واغتسل في ذلك كره له ادعية الوضوء والغسل إلا ان يقال ان هذه ونحوها مستثناة وقوله وفي اطلاق عدم جواز الدعاء الخ المراد جواز امستوى الطرفين وهو الاباحة فلا ينافى ما تقدم من انه مكروه لا حرام وينبغي انه ان قصد بذلك تاديبه وغلب على ظنه افادته جاز كضربه بل اولى وقوله واختلفوا في جواز التامين الخ وينبغي حرمة لما فيه من تعظيمه وتخيل أن دعاءه مستجاب اه ع ش ومعلوم أن الكلام عند عدم الخوف والضرورة (قوله فان نوى بعمومها الخ) يؤخذ منه ان الاطلاق لا يضر وهو واضح إذ ليس في اللفظ ما يؤذن بعموم الاحوال بصري (قوله الامام) إلى قوله ومثله في النهاية والمعنى الا قوله فان ساواه كره قول المتن (على قدر التشهد) الوجه كالا يخفى ان المراد بقدر التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قدر بخلاف المكروه (قوله على قدر التشهد الخ) الوجه كالا يخفى أن المراد بقدر التشهد والصلاة على النبي عليه السلام قدر ما يأتى به منهما من اقلها او اكملها او غير ذلك اخذا من التعليل بالتبعية (قوله

وهو ما أسررت وما أعلنت وما أسرفت وما أنت أعلم به مني أنت المقدم وأنت المؤخر لا إله إلا أنت رواء مسلم وروى أيضا إذا فرغ أحدكم من التشهد الأخير فليتبو ذمنا أربع من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن فتنة الحيا والمات ومن فتنة المسيح أي بالحاء لانه يسبح الارض كلها إلا مكة والمدينة وبالحاء لانه مسموخ العين الدجال أي الكذاب وأوجب هذا بعض العلماء ويندب التعيم في الدعاء لخبر المستغفرى ما من دعاء أحب إلى الله من قول العبد اللهم اغفر لامة محمد مغفرة عامة وفي رواية انه عليه السلام سمع رجلا يقول اللهم اغفر لي فقال ويحك لو عحمت لا استجيب لك وفي أخرى انه ضرب منكب من قال اغفر لي وارحمني ثم قال له عمم في دعائك فان بين الدعاء الخاص والعام كما بين السماء والارض وفي ذلك رد على من منع الدعاء بالمغفرة للمسلمين إذ لا يلزم منها ولو عامة عدم دخول بعض النار لصديقها بان تعم أفراد المسلمين دون ما عاينهم فان نوى بعمومها هذا أيضا امتنع بل ربما يكون كفرا لمخالفته ما علم قطعا ضرورة أنه لا بد من دخول جمع

منهم النار (ويسن أن لا يزيد) الامام في الدعاء (على قدر) أقل (التشهد و) أقل (الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) بل الافضل ان ينقص عن ذلك كافي الروضة وغيرها لانه تبع لها

فان ساواهما كره اما المأموم فهو تابع لامامه واما المنفرد فقضية كلام الشيخين انه كالامام لكن اطال المتأخرون في ان المذهب انه يطل
 ماشاء مالم يخف وقوعه في سهو ومثله إمام من مروزا هرا ن محل الخلاف فيمن لم يسن له (٨٩) انتظار نحو داخل (ومن عجز عنهما) اي

التشهد والصلاة (ترجم)
 وجوباً في الواجب وندباً في
 المندوب لما مر في التحريم
 (ويترجم للدعاء) المأثور
 عنه ^{صلى الله عليه وسلم} في محل من الصلاة
 (والذكر المندوب) اي
 المأثور كذلك (العاجز) عن
 النطق بهما بالعربية كايترجم
 عن الواجب لحيازة الفضيلة
 ويتردد النظر في عاجز قصر
 بالتعلم هل يترجم عن
 المندوب المأثور وظاهر
 كلامهم هنا انه لا فرق وفيه
 ما فيه (لا العاجز عن غير
 المأثور منها فلا يجوز له
 أن يتخير غيرهما ويترجم
 عنه جزماً فتبطل به صلاته
 ولا (القادر) على مأثورهما
 فلا يجوز له الترجمة عنهما
 وتبطل بها صلاته (في الاصح)
 إذ لا حاجة اليها حيث شد
 ﴿فرع﴾ ظن مصلي فرض
 انه في نفل فكل عليه لم يؤثر
 على المعتمد وفارق مامر
 في وضوء الاحتياط بان
 النية هنا بنيت ابتداء على
 يقين بخلافها ثم وليس
 قيام النفل مقام الفرض
 منحصراً في التشهد الاول
 وجلسة الاستراحة ولا ينافي
 ذلك قول التنقيح ضابطاً ما
 ينادى به الفرض بنية النفل
 ان تسبق نية تشملهما ثم
 ياتي بشئ من تلك العبادة
 ينوي به النفل ويصادف
 بقاء الفرض عليه لأن معنى

ما يأتي به منهما من أقلهما أو أكملهما أو غير ذلك أخذ من التعليل بالتبعية سم ونهاية (قوله) فان
 ساواهما (الخ) قضية صنيع النهاية والمغنى ان المكره إنما هو الزيادة وان المساواة خلاف السنة فقط (قوله)
 كره) اي وبالأولى إذا زاد كما هو ظاهر سم (قوله) انه يطل ماشاء (الخ) جزم به جمع ونص عليه في الام
 وقال فان لم يرد على ذلك كرهته ومن جزم به المصنف في مجموعته اسنى ومغنى (قوله) إمام من مر) اي
 المحصورين الراضين بالتطوير قول المتن (ومن عجز عنهما الخ) (فرع) لو عجز عن التشهد إلا إذا كان
 قائماً كان مكره بانه وجد إذا قام براه وأمكنه قراءته وإذا جلس لم يره فهل يسقط في هذه الحالة ويجلس
 في موضعه من غير تشهد او يجب القيام وقراءته قائماً ثم يجلس للسلام فيسقط جلوس التشهد بحافظة على
 الايتان بالتشهد لانها كد من الجلوس له كما قلنا بحثاً فيما سبق ان من عجز في الفريضة عن قراءة الفاتحة إلا
 من جلوس لكونها منقوشة بمكان لا يراد إلا جالساً انه يجلس لقراءتها ويسقط القيام عنه فيه نظر ولا يبعد
 الاحتمال الثاني قياساً على ما ذكر فليتأمل اه سم على المنهج ر قوله ولا يبعد الاحتمال الثاني اي فيأتي
 بالتشهد وما يتبعه من الالفاظ المطلوبة بعده ولا يقتصر على الواجب فقط فيما يظهر بل لو قدر على التشهد
 جالساً ولم يقدر على الادعية المندوبة إلا قائماً بقياس ما مر عن ابن الرفعة فيما لو عجز عن السورة من انه يجلس
 لقراءتها ثم يقوم للركوع انه يقوم هنا بعد التشهد للادعية المطلوبة ثم يجلس للسلام وبقى ما لو عجز عن القعود
 وقدر على القيام والاضطجاع فهل يقدم الاول والثاني فيه نظر والا قرب تقديم القيام لان فيه قعوداً
 وزيادة وقياساً على ما لو عجز عن الجلوس بين السجدةين وقدر على ما ذكر ع ش (قوله) اي التشهد) إلى الفرع
 في النهاية والمغنى إلا قوله ويتردد إلى المتن (قوله) أي التشهد والصلاة) أي عن النطق بهما بالعربية نهاية
 (قوله) ترجم وجوباً (الخ) اي بى لغة شاء وعليه التعلم كما مر لكن إذا ضاق الوقت عن تعلم التشهد واحسن
 ذكر الاخر اى به وإلا ترجمه اما القادر فيمتنع عليه الترجمة وتبطل بها صلاته نهاية قال الرشيدى قوله لكن إن
 ضاق الوقت عن تعلم التشهد (الخ) صريح في تأخير الترجمة عن الذكر الذي ياتي به بدلاً عن التشهد وظاهر انه
 ليس كذلك ولينظر ماموقع هذا الاستدراك بعد المتن اه (قوله) لما مر الخ) من انه لا يجوز فيهما نهاية
 ومغنى قول المتن (ويترجم للدعاء والذكر المندوب) أي بالقنوت وتكبيراً انتقالاً وتسييحاً ركوع وسجود
 نهاية ومغنى (قوله) اي المأثور كذلك) اي في محل من الصلاة وان لم يكن مندوباً بخصوص هذا المصلي كادعية
 الركوع والسجود لا مام غير المحصورين فانها مأثورة في الجملة وليست مندوبة غش وفيه نظر لانه إذا لم
 يكن مندوباً له فكيف يندب في حقه ترجمته إلا ان يقال فائدة إنما هو بالنسبة لقول الشارح الا لا العاجز
 عن غير المأثور (الخ) اي فلا تبطل صلاته بترجمته نظر السكونه مأثور في الجملة (قوله) انه لا فرق) اي بين المقصر
 وغيره (قوله) فرع) إلى المتن أقره ع ش (قوله) لم يؤثر) أي في الاعتداد بما فعله ع ش (قوله) على المعتمد
 وفاقاً للنهاية والمغنى (قوله) بخلافها ثم) اي بخلاف النية في وضوء الاحتياط (قوله) ولا ينافي ذلك) اي
 عدم تأثير الظن المذكور (قوله) تشملهما) اي الفرض والنفل (قوله) لان معنى ذلك) علة لعدم المنافاة
 (قوله) للخبر) إلى قوله وبه فارق في النهاية إلا قوله والمغنى إلى المتن وقوله ولو مع عدم التفات إلى ويتجه
 (قوله) وتحليها) اي تحليل ما حرم بها ويباح في غير ما ع ش (قوله) ويجب إيقاعه (الخ) حاصل ما في حاشية شيخنا
 أن شروط السلام تسعة الاول التعريف بال فلا يكفي سلام أو سلامي أو سلام الله عليكم والثاني ضمير كم فلا
 يكفي نحو السلام عليكم أو عليه بل تبطل الصلاة بجميع ما ذكر ان تعمد وعلم في ضمير الغيبة والثالث وصل

فان ساواهما كره) أي وبالأولى إذا زاد كما هو ظاهر قال في الروض ويكره أن يزداد في التشهد الاول على
 الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فان طوله لم تبطل ولم يسجد للسهو اه ثم قال فان فرغ من التشهد الاول
 قام مكبراً ولا يرفع يديه وصحح النووي استحبابه اه (قوله) مالم يخف وقوعه في سهو) قال في شرح الروض

إحدى كلمتيه بالآخرى فلو فصل بينهما بكلام لم يصح نعم يصح السلام الحسن أو التام عليكم والرابع الموالاة فلو سكنت بينهما سكو تاطو ولاى عمدا أو قصيرا قصد به القطع ضر كافي الفاتحة والخامس كونه مستقبلا للقبلة بصدره فلو تحول به عنها ضر والسادس أن لا يقصد به الخير فقط بل يقصد به التحلل فقط أو مع الخير أو يطاق فلو قصد به الخير فقط لم يصح والسابع أن يأتي به بتامه من جلوس فلا يصح الاتيان به من قيام مثلاً والثامن أن يسمع به نفسه حيث لا مانع من السمع فلو لم يسمع به نفسه لم يكف والتاسع أن يكون بالعربية أن قدر عليها وإلا ترجم عنها اه (قوله أو بدله) يشمل الاستلقاء وقوله وصدره للقبلة لا يأتي فيه لأن استقباله إنما هو بوجهه رشيدى ويأتى ما فيه (قوله وصدره) الى قوله وتشرط في المعنى (قوله) وصدره للقبلة فلو انحرف به عامدا عالما بطلت صلاته أو ناسيا أو جاهلا فلا وهل يعتد بسلامه حينئذ لعذره ولا وتجب اعادته لا تبيانه به بعد الانحراف فيه نظر والاقرب الاول وعليه لا يسجد للسهو لانتهاء صلاته ع ش اقول بل قياس نظائره والثاني فيسجد للسهو ثم يعيد سلامه (قوله والمعنى فيه) اى في السلام ومشروعيته قول المتن (السلام عليكم) اى ولو سكن الميم ع ش (قوله أو السلام) الاولى تركه أو ذكره قبل عليك أو عليهم (قوله أو سلامى) اى أو سلام الله نهاية ومعنى (قوله أو عليهم الخ) اى وان قال (السلام عليهم) أو عليه أو عليهما أو عليهن فلا تبطل صلاته لكنه لا يجوز معنى ونهاية (قوله فلا لانه الخ) ينبغي أن محله ما لم يقصد به التحلل رشيدى (قوله لانه دعاء) اى والدعاء حيث لا خطاب فيه لا يضر وظاهره وان لم يقصد الدعاء نعم أن قصد به الاخبار فقياس التعليل بانه دعاء انه يضر سم (قوله ومر) اى في مبحث تكبير التحريم (قوله اجزاء عليكم السلام) اى وان لم يرد لتأنيده معنى الوارد ولوجود صيغته فيه وإنما هي مقلوبة ولذا كره نهاية ومعنى (قوله) وتشرط الموالاة الخ) اى وان لم يسمع نفسه وسيأتى في سجود السهو انه لو قام الخامسة بعد تشهده في الرابعة ثم تذكر عادوا أحزاه تشهده فبأتمى بالسلام من غير اعادته اى التشهد خلا للقاضى حيث اشترط اعادته في نظير ذلك ليكون السلام عقب التشهد الذى هو ركن شرح مر واطال الكلام في الروضة في سجود السهو بما يرد ما قاله القاضى من اشتراط أن يكون السلام عقب التشهد الذى هو ركن سم قال ع ش قوله مر الموالاة ينبغي اعتبارها بما سبق في الفاتحة وقوله مر وان يسمع نفسه اى فلو همس به حيث لم يسمعه لم يعتد به فتجب اعادته وان نوى الخروج من الصلاة بما فعله بطلت صلاته لانه نوى الخروج قبل السلام اه وينبغي استثناء ما لو قصد اخراج صوته بالسلام ومنعه طر ونحو سعال فلا تبطل حينئذ لكونه معذورا وليراجع (قوله) وان لا يزيد الخ) قضيته انه لو جمع بين ال والتوين أو زاد الواو في اول السلام لم يضر لان هذه الزيادة لا تغير المعنى وهذا هو الظاهر وقالم رسم على المنهج اه ع ش (قوله ما يغير المعنى) راجع لزيادة والنقص وخرج به ما اذا لم يغير المعنى ومثاله في النقص السلم عليكم الاتى رشيدى وسم وكتب عليه البصرى أيضا مانصه يقتضى أن نقص ما لا يغير المعنى لا يضر ويصرح به كلامه الآتى في السلم وقد يستشكل

عن المهمات جزم به خلا لث لا يحصون ونص عليه في الام وقال فان لم يزد على التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كرهت ذلك وقد جزم بذلك النووي في مجموعه فانه ذكر النص ولم يخالفه اه (قوله لانه دعاء) اى والدعاء حيث لا خطاب فيه لا يضر وظاهره وان لم يقصد الدعاء نعم أن قصد الاخبار فقياس التعليل بانه دعاء انه يضر (قوله) وتشرط الموالاة قال في شرح العباب قال القاضى وان يصدر عقب التشهد الذى هو ركن فلو صلى الظهر أربعاً ثم تشهد ثم شرع في السنة سهواً ثم تذكر بعد فراغها تشهد ثم يسجد للسهو ثم سلم وكذا الوشك في سجدة فى الاخير فأتى بهما ثم تذكر انه كان فعلهما فيستأنف التشهد وانه لو قام لخامسة بعد تشهده في الرابعة ثم تذكر عادوا اجزاه تشهده اه من نسخة سقيمة فليحذر واطال الكلام في الروضة في سجود السهو بما يرد ما قاله القاضى وفي شرح مر ويشترط أن يسمع نفسه وسيأتى في سجود السهو انه قام لخامسة بعد تشهده من الرابعة ثم تذكر عادوا اجزاه تشهده فبأتمى بالسلام من غير اعادته خلا للقاضى حيث اشترط اعادته في نظير ذلك ليكون السلام عقب التشهد الذى هو ركن اه (قوله ما يغير المعنى)

أو بدله وصدره للقبلة والمعنى فيه أنه كان مشغولاً عن الناس ثم أقبل عليهم كذائب حضر (وأقله السلام عليكم) لانه الثابت عنه صلى الله عليه وسلم فان قال عليك أو السلام عليكاً وسلامى عليكم متعمدا عالما بطلت أو عليهم فلا لانه دعاء ومر اجزاء عليكم السلام مع كراهته وتشرط الموالاة بين السلام وعلينكم وأن لا يزيد أو ينقص ما يغير المعنى نظير ما مر في تكبير التحريم (والاصح جواز سلام عليكم) كما يجوز في التشهد

بما مر في الفاتحة والتشهد ان النقص يضر اه (قوله ولقيام التنوين الخ) قضيته انه لو ترك التنوين على هذا لم يجز سم (قوله وغيرهما) يتامل مثاله واما تسويغ نحو الابتداء وبجيء الحال من فروع التعريف سم اى وكذا العهد والجنس ع ش وقد يقال ان من الغير المحسنات اللفظية (قوله ولو مع عدم التفات الخ) عبارة شيخنا ويجعلها اى المرة تلقاء وجهه حيث اقتصر عليها ولا يلتفت لحفاظة على العدل بين ملكيه اه وهو الظاهر الموافق للحديث الا فى خلافا لما يوهه صنيع الشارح وصرح به ع ش فيندب الالتفات مطلقا ثم رأيت قال السيد البصرى مانصه قوله كان يسلم مرة واحدة الخ يؤخذ منه انه لو اقتصر على المرة قالها كذلك ولا يلتفت فليحذر ويرا جع ثم رايته مصر حابه فى الروضة اه (قوله ويتجه الخ) قد يقال بناقضه ما مر له فى التشهد انه لا يجوز ابدال لفظ بمر اذ فيه فى سلام التحلل فتذكرو تدبر بصرى وقد يقال ان المتأخر فى كلام المؤلفين مستثنى من المتقدم المخالف له عند الامكان كما هنا وتقدم موافقة النهاية وشيخنا للشارح (قوله بكسر) اى اوفتح ع ش وشيخنا فى السلم ثلاث لغات (قوله ان نوى به السلام) اخرج الاطلاق سم (قوله به فارق الخ) قد يقال هذا القدر لا يكفي فى الفرق اذ هو فى سلامى بمعنى السلام فلا بد مع ذلك من زيادة مع افادته ما يفيد ذلك من العموم بخلاف سلامى وان جعلت الاضافة للاستغراق اذ هو مع ذلك اخص بكثير فليتامل الان يقال مراده بمعناه مجموع مفاده لا خصوص السلام بصرى وقوله اذ هو فى سلامى الاولى اسقاط هو فى (قوله ما مر فى سلامى) الاولى اسقاط ما مر فى قول المتن (وانه لا تجب نية الخروج) ولا يضر تعيين غير صلاته خطا بخلافه عمدا خلافا لما فى المهمات لما فيه من ابطال ما هو فيه نية الخروج عن غير شرح م و وفى شرح الروض ما يوافقه سم واعتمده شيخنا (قوله وعليه يجب) الى قوله اه فى النهاية والمعنى لا قوله قيل (قوله وعليه) اى على مقابل الاصح (قوله يجب قرننها باول السلام الخ) اى وان عزبت بعد ذلك ع ش (قوله فان قدمها عليه الخ) اى على الشروع فيه وليس من ذلك ما لو قصد فى اثناء التشهد او ابتداءه مثلاً ان ينوى الخروج عند ابتداء السلام لانه نوى فعل ما يطلب منه ع ش (قوله يستثنى) اى من قول المصنف والاصح انه لا تجب الخ ع ش (قوله ما لو اراد متفلا نوى عددا الخ) اى كان نوى عشر او اراد السلام قبل العاشرة ع ش (قوله لا تيانه الخ) متعلق بقوله يجب الخ وعقله (قوله قاله الامام) اعتمده النهاية والمعنى وكذا سم عبارة قوله قاله الامام اقول عبارة الخادم عن الامام من سلم فى خلال صلاته قصد ان قصد التحلل فقد قصد الاقتصار على بعض ما نوى وان سلم عمدا ولم يقصد التحلل فقد حمله الائمة على كلام عمدا مبطل وكانهم يقولون لا بد من قصد التحلل فى حق المتفلا الذى يريد الاقتصار اه ما فى الخادم عن الامام ولا يخفى ان قوله فقد قصد الاقتصار الخ دال على ان قصد التحلل مع التعمد متضمن لنية الاقتصار وان قوة الكلام دالة على ان صورة المسئلة انه اراد السلام فى خلال الصلاة اى بان نوى اربعا مثلاً ثم تشهد من ركعتين ثم اراد السلام بدون تقدم نية الاقتصار فان قصد التحلل كان

قضيته انه يتصور فيه نقص ولا يغير المعنى وانه لا يؤثر ولعل مثاله السلم الا فى (قوله ولقيام التنوين) قضيته انه لو ترك التنوين على هذا لم يجز (قوله وغيرهما) يتامل مثاله واما تسويغ نحو الابتداء وبجيء الحال من فروع التعريف (قوله ان نوى به السلام) اخرج الاطلاق (قوله انه لا تجب نية الخروج) قال فى الروض ويستحب ان ينوى بالسلام الخروج من الصلاة فلا يضر تعيين غير صلاته اه وقوله فلا يضر تعيين غير صلاته اى خطا كما قيد به فى شرحه ثم قال وتبعته فى تقييدى بالخطا الاصل وحذفه المصنف لقول المهمات المراد بذلك تعيين خلاف ما هو عليه عمدا اوسهوا فان الاكثرين عن تكلم على المسئلة قد صرحوا بذلك ثم نازعه فى دعواه انهم صرحوا بذلك وفى شرح م و لا يضر تعيين غير صلاته خطا بخلافه عمدا خلافا لما فى المهمات لما فيه من ابطال ما هو فيه بنية الخروج عن غيره (قوله دون الترك) قد يستدل على لياقتها به باستحبابها الا فى اذ لم تلق به لم تستحب فيه فتأمله الا ان يريد ان وجوب النية تليق بالفعل دون الترك وفيه ما فيه (قوله كما لو اخرها عن اوله) قضيته انها شرط على الضعيف (قوله قاله الامام) اقول عبارة الخادم

ولقيام التنوين مقام أل
(قلت الاصح المنصوص لا
يجزئه) بل تبطل به صلاته
أى ان علم وتعمد (والله
أعلم) لانه لم ينقل بخلاف
سلام التشهد والتنوين لا
يقوم مقام أل فى التعريف
والعموم وغيرهما والواجب
مرة واحدة ولو مع عدم
التفات فقد صح انه صلى
الله عليه وسلم كان يسلم مرة
واحدة تلقاء وجهه ويتجه
جواز السلم بكسر فسكون
وبفتحتين عليهما ان نوى به
السلام لانه يأتى بمعناه وبه
فارق ما مر فى سلامى (و)
الاصح (انه لا تجب نية
الخروج) من الصلاة كسائر
العبادات ولان النية تليق
بالفعل دون الترك فاندفع
قياس المقابل وعليه يجب قرننها
باول السلام كما يسن على
الآل خروجاً من الخلاف
فان قدمها عليه بطلت
عليهما كما لو اخرها عن اوله
على الضعيف قبل يستثنى
على الاصح مسئلة واحدة
تجب فيها نية التحلل وهى
ما لو اراد متفلا نوى عددا
النقص عنه لا تيانه فى صلاته
بما لم تشتمل عليه نيته فوجب
قصده للتحلل قاله الامام اه

قصد التحلل متضمنا قصد الاقتصار وصحت صلاته وإلا فلا وحينئذ يظهر اندفاع ما دفع به الشارح فقوله لا
 بذية اياه قبل فعله الخ قلنا لا امام يقول السلام على الوجه المذكور متضمن لنيته اياه وهو واقع قبل فعله ولا
 يضر تقدم التشهد لان زيادته في النفل وان لم يقصده ابتداء لا يؤثر فاندفع قوله وحينئذ تبطل الخ غاية الامر
 ان محل الاحتياج الى نية التحلل اذ لم يسبقها نية النقص وكلام الامام لا يناقض ذلك لكنه مفروض فيما اذا لم
 يسبق تلك النية السلام نعم للشارح ان ينازع الامام في كفاية نية التحلل عن نية النقص وهذا امر اخر
 فليتأمل انتهت عبارة سم (قوله وفيه نظر وما يدفعه) أى ما قاله الامام (قوله للخبر الصحيح فيه) أى في
 عدم المد (قوله لانه) إلى قول المتن وينو في المغنى الا قوله لا في الجنائز الى المتن وكذا في النهاية الا قوله لا في
 الجنائز وقوله وشك في مدة مسح وقوله ووجود دعا للستر وقوله والاولى اولى (لا في الجنائز) كذا
 قيل ويؤخذ من قول المصنف في الجنائز كغيرها عدم زيادة وبركاته فيها ايضا سم على حجج اه عبارة
 البصري قوله دون وبركاته كذا في النهاية والمغنى ولم يستثنيا صلاة الجنائز بل صرح بانها بعد الاستثناء
 اه (قوله بان فيه) أى في نقل وبركاته (قوله أحاديث صحيحة) ومن ثم اختار كثير ذهبها نية ومغنى قول المتن
 (مرتين يمينا وشمالا) قال في العباب ويسن ان يجعل الاول عن يمينه والثاني عن يساره وكره عكسه انتهى
 قال في شرحه بخلاف ما لو سلها عن يمينه او عن يساره او تلقاه وجهه فانه يكون تاركا للسنة ولا يكره اه
 بقى ما وسلم الاول عن اليسار فهل يسن حينئذ جعل الثاني عن اليمين ينبغي نعم سم على حجج اقول
 والاولى خلافه فيأتي بالثانية عن يساره ايضا لانها هيئتها المشروعة لها ففعلها عن يمينه تغيير للسنة
 المطلوبة فيها كالمقطعت سبابة اليمين لا يشير بغيرها لذلك اه ع ش ووافقه شيخنا (قوله ويسن
 الفصل الخ) أى بسكتة شيخنا قول المتن (ملفتنا الخ) يستثنى منه المستلحق فيمتنع عليه الالتفات لانه متى
 التفت خرج عن الاستقبال المشترط حينئذ هكذا ظهر وبه يلغز فيقال لنا مصل متى التفت للسلام بطلت صلاته
 رشدي رظا ه انه ما يتأتى على ما بحثه الشارح في السابق من انه اذا توجه بصدرة بان رفع صدره بنحو مخدة
 لا يشترط توجهه بوجهه قول المتن (حتى يرى خده الايمن الخ) أى لمن خلفه (قوله وتحرم الثانية) أى مع صحة

وفيه نظر وما يدفعه انه
 لا يجوز له النقص إلا بنية
 اياه قبل فعله وحينئذ تبطل
 علمته المذكورة لان نيته
 للنقص متضمنة لسلامه
 الذي اراده فلم يحتاج لنية
 اخرى ولعل مقالة الامام
 هذه مبنية على انه لا تجب
 نية النقص قبل فعله (واكملة
 السلام) ويسن ان لا يعد
 لفضاء للخبر الصحيح فيه (عليكم
 ورحمة الله) لانه المأثور
 دون وبركاته الا في الجنائز
 واعترض بان فيه احاديث
 صحيحة (مرتين يمينا) مرة
 (وشمالا) مرة ويسن
 الفصل بينهما (ملفتنا في)
 المرة (الاولى حتى يرى خده
 الايمن) لا خده (وفي) المرة
 (الثانية) حتى يرى خده
 (اليسر) لا خده للحديث
 الصحيح بذلك وتحرم الثانية
 ان وجد معها او قبلها

عن الامام قال وهذا دقيقة وهي أن من سلم في خلال صلاته قصد ان قصد التحلل فقد قصد الاقتصار على بعض
 مانوى وان سلم عمدا ولم يقصد التحلل فقد حمله الائمة على كلام عمده مبطل وكانهم يقولون لا بد من قصد التحلل في
 حق الممنفل الذي يريد الاقتصار اه ما في الخادم عن الامام ولا يخفى ان قوله فقد قصد الاقتصار الخ دال على
 ان قصد التحلل مع التعمد متضمن لنية الاقتصار وان قوة الكلام دالة على ان صورة المسئلة انه اراد السلام في
 خلال الصلاة أى بان نوى اربعا مثلاث تشهد من ركعتين ثم اراد السلام بدون تقدم نية الاقتصار فان قصد
 التحلل كان قصد التحلل متضمنا قصد الاقتصار وصحت صلاته وإلا فلا وحينئذ يظهر اندفاع ما دفع به الشارح
 فقوله لا بذية اياه قبل فعله الخ قلنا لا امام يقول السلام على الوجه المذكور متضمن لنيته اياه وهو واقع قبل
 فعله ولا يضر تقدم التشهد لان زيادته في النفل وان لم يقصده ابتداء لا يؤثر فاندفع قوله وحينئذ ما ذكره غاية
 الامر ان محل الاحتياج الى نية التحلل اذ لم يسبقها نية النقص وكلام الامام لا يناقض ذلك لكنه مفروض فيما
 اذا لم يسبق تلك النية السلام نعم للشارح ان ينازع الامام في كفاية نية التحلل عن نية النقص وهذا امر اخر
 فليتأمل لا يقال قول الامام الذي يريد الاقتصار يقتضى وجود نية الاقتصار فيشكل لانه لا حاجة معها لنية
 التحلل لان معنى كلام الامام انه لا بد من تحقق ارادة الاقتصار أى حيث لم ينو خصوصه من نية متحلل فتدبره
 فانه دقيق او مراده بالذي يريد الاقتصار الذى لا يكمل صلاته (قوله الا في الجنائز) كذا قيل ويؤخذ من قول
 المصنف في الجنائز كغيرها عدم زيادة وبركاته فيها ايضا (قوله مرتين يمينا وشمالا) قال في العباب وان أى
 ويسن ان يفصل بينهما وان يجعل الاول عن يمينه والثاني عن يساره وكره عكسه اه قال في شرحه بخلاف
 ما لو سلها عن يمينه او عن يساره او تلقاه وجهه فانه يكون تاركا للسنة ولا يكره الا على ما ياتي عن المجموع
 اه بقى ما وسلم الاول عن اليسار فهل يسن له حينئذ جعل الثاني عن اليمين ينبغي نعم (قوله وتحرم الثانية)

الصلاة كما هو ظاهر جلي و (قوله مبطل) أى للصلاة ع ش (قوله كحدث) أى وتحويل صدره بين التسليمتين وفي سم على حج وجه الحرم في هذه المسائل انه صار الى حالة لا تقبل هذه الصلاة المخصوصة فلا تقبل توابعها اهرع ش (قوله وشك الخ) أى وتحرق خف وانكشف غورة سقوط نجاسة غير معفو عنها عليه نهاية ومعنى قال ع ش أى انكشف ما يبطل للصلاة بان طال الزمان مثلاً و يقال نظيره في سقوط النجاسة (قوله ونية إقامة) أى ونية القاصر الإقامة (قوله وجود عار للستر) إن اريد ان تحرم الثانية مع العرى فواضح او مطلقاً ففيه نظر سم (قوله وخروج وقت جماعة) أى وتبين خطئه في الاجتهاد وعقبة مكشوفة الرأس ونحو ذلك معنى (قوله مع تمام التفاته) فلو تم السلام قبله فهل يتم لانه سنة مستقلة والظاهر نعم وفي عكسه يستمر حتى يتم السلام ولا يزبدى الالتفات فيما يظهر ايضاً بصري قول الماتن (ناويا السلام على من عن يمينه الخ) بحث الفاضل المحشى سم انه يشترط مع نية السلام او الرد على من ذكر نية سلام الصلاة ايضاً حتى لو نوى مجرد السلام او الرد ضرر وإن كان مأموراً به لوجود الصارف حينئذ كالتمسيح لمن نابه شيء والفتح على الامام فليتامل فان الفرق لا تخ من حيث اعتبار الأئمة لهذه النية من متمات الركن ومكملاته وهو لا يلائم كونه صار فله مخز جاله عن الاعتداد به بخلاف قصد الاعلام بالتلاوة والذكر فانه مناف لتمايمتها من تحجيز القصد لها فليتامل ثم رايته في حاشية شرح المنهج نقل عن مرانه اذا كره في هذا البحث فالإدعاء لا يشرط وقال لانه مأمور به ثم تعقبه باراد نحو التمسح إلى اخر ما تقدم وقد علمت وجه الفرق بصري ووافقه ع ش فقال بعد ما ذكر ما في حاشية سم على المنهج ما نصه وقوله وهو الوجه أى الاشتراط ذكر مثله في حاشيته على حج واقتصر عليه والا قرب ما مال اليه م من عدم الاشتراط ويوجه بما قاله ابن حجج من انه لو علم من عن يمينه بسلامه غلبه لم يجب عليه الرد لانه لسكونه مشروعا للتحلل لم يصلح للامان فكانه لم يوجده منه سلام على غيره وحيث كان كذلك لم يصلح صار فاو أقره البجيرمي (قوله ومؤمنى أنس وجن) الاحياء والاموات بجيرى عن الجففى أى إلى منقطع الدنيا شيخنا (قوله ثلاث يغفل عن المقتدين) قد يقال هو محل تأمل لان غير المقتدين مظنة الغفلة لا المقتدين فالأولى توجهه بما اشار اليه الشارح المحقق من أن في هذا عموم ما بالنسبة لما قبله باعتبار شموله المقتدين من خلفه بصري (قوله فينويه) إلى قوله والحقت في النهاية والمعنى لا ما يتعلق بالمأموم (قوله فينويه) الفاء تفسيرية (قوله كل) أى من الامام والمأموم (قوله على من عن يمينه الخ) أى ولو غير مصل ومع ذلك لا يجب على غير المصلى الرد وإن علم انه قصده بالسلام ثم رايته حجج نية عليه ع ش (قوله وعلى من خلفه) أى فى الامام والمأموم سم (قوله بالاولى الخ) هذا ليس على إطلاقه بالنسبة للمأمومين كما يعلم بما أتى عن سم فى الرد (قوله فى المأموم) وكذا فى الامام فى الكعبة إذا استقبله بعض المأموم وكذا فى الخوف سم عبارة البصري كان التقييد به أى بالمأموم للغالب وإلا فقد يتصور فى الامام كان كافى الكعبة أو حو لها كما هو ظاهره (قوله بالاولى) هذا فى المأموم محله كما هو ظاهر إذا اخر تسليمته عن تسليمته المسلم وإلا فإما ينوى بالاولى الابتداء والاخر برده عليه بالثانية إن تأخرت عن اولاه سم ويجرى مثله فى قوله السابق بالثانية

أقول وجه الحرم في هذه المسائل أنه صار إلى حالة لا تقبل هذه الصلاة المخصوصة فلا تقبل توابعها إلا أنه يشك وجود السترة (قوله ونية إقامة) أى نية القاصر (قوله وجود عار للستر) إن اريد انه تحرم الثانية مع العرى فواضح او مطلقاً ففيه نظر (قوله ناويا السلام على من عن يمينه الخ) شامل لغير المصلى ثم رايته ما أتى (تنبيه) هل يشترط مع نية السلام أو الرد فيما ذكر على من ذكر نية سلام الصلاة حتى لو نوى مجرد السلام أو الرد ضرر للصارف وقد قالوا يشترط فقد أصراف ولا يشترط فيكون هذه امتثالي من اشتراط قصد الصارف لوروده فيه نظراً ولعل الوجه الأول ولا يقال هذا مأمور به فلا يحتاج لفقد الصارف لأن نحو التمسح لمن نابه شيء والفتح على الامام مأمور به مع انه لو قصد فيه مجرد التمسح وبطلت صلاته فليتامل (قوله وعلى من خلفه) أى فيهما (قوله فى المأموم) وكذا فى الامام فى الكعبة إذا استقبله بعض المأمومين وكذا فى الخوف (بالاولى) هذا فى المأموم محله كما هو ظاهر إذا اخر تسليمته عن تسليمته المسلم

مبطل كحدث وشك في مدة مسح ونية إقامة ووجود عار للستر وخروج وقت جماعة ويسن ابتداءه في كل مستقبل وانهاؤه مع تمام التفاته (ناويا) المصلى اماماً أو مأموماً أو منفرداً (السلام على من) التفت اليه ممن (عن يمينه) بالتسليم الأولى (و) عن (يساره) بالتسليم الثانية (من ملائكة و) مؤمنى (لأنس وجن) للحديث الحسن بذلك قال الاسنوى ولا شك في نذب السلام على المخاضى أيضاً فينويه على من خلفه وإمامه بأيهما شاء والأولى أولى (وينوى الامام) والمأموم كما علم مما تقرروا احتجاً له ثلاثاً يغفل عن المقتدين (السلام) أى ابتداءه (على المقتدين) فينويه كل على من عن يمينه بالأولى وعلى من عن يساره بالثانية وعلى من خلفه أو امامه فى المأموم بأيهما شاء والأولى أفضل (وهم) أى المقتدون يسن لهم أن ينووا (الرد) على بعضهم ممن سلم عليهم و (عليه) أى الامام فمن على يمين المسلم ينويه عليه بالثانية ومن على يساره ينويه بالأولى

ومن خلفه وامامه بأيهما شاموا والاولى افضل لخبراني داود وغيره بذلك واستشكل ما ذكر فيمن على يساره بان الامام إنما ينويه عليه بالثانية فكيف يرد قبل السلام عليه وورد بان ذلك مبنى على الاصح ان الاولى للماموم ان يؤخر تسليمه الى فراغ تسليمته الامام واحتياج السلام لنية بانه لا معنى لها فان الخطاب كاف في الصريح اليهم فاي معنى لها والصريح لا يحتاج لنية ومن ثم لم يحتاج لها المسلم خارج الصلاة في اداء السنة ويوجب بان المسلم لم يوجد لسلامه صارف عن موضوعه فلم يحتاج لها واما فيها فكونه واجبا في الخروج منها صارف عن انصرافه للمقتدين بالنسبة للسنة فاحتيج لها لهذا الاسارف وان كان صريحا اذ هو عند الصارف يشترط فيه القصد والحقت الثانية بالاولى في ذلك لان تبعيتها لاصارف عن ذلك ايضا ولو كان عن يمينه او يساره غير مصل لم يلزمه الرد لانصرافه للتحلل دون التامين المقصود من السلام الواجب رده ولان المصلي غير متاهل للخطاب ومن ثم لو سلم عليه لم يلزمه الرد بل يسن كياتي وقياسه نده

فكان الانسب ذكره هناك (قوله وعلى من خلفه) أي خلف المسلم اماما كان أو مأموما (قوله وامامه) أي فيما إذا كان المسلم مأموما منظر الغالب كما مر (قوله بأيهما) هذا لا يأتي إذا توسطت تسليمته بين تسليمته المسلم وقد سلم عليه المسلم بثانيته مثلا سلم على حج أي فينوي حينئذ الرد لا السلام ع ش وقوله الرد لا السلام صوابه العكس (قوله لخبراني داود الخ) تعليل لقول المصنف ناويا السلام الخ (قوله ما ذكره الخ) أي كون الذي عن اليسار الامام ينوي الرد عليه بالاولى نهاية (قوله واحتياج السلام الخ) عطف على قوله ما ذكر عبارة النهاية واستشكل ايضا قولهم ينوي السلام على المقتدين بانه الخ (قوله بانه لا معنى لها) أي للنية نهاية (قوله فان الخطاب الخ) الاخصر الواضح فان الخطاب صريح في الصريح لا يحتاج لنية (قوله فاي معنى لها) يغني عنه قوله السابق لا معنى لها (قوله وامافيهما) أي واما السلام في الصلاة (قوله إذ هو) أي الصريح (قوله في ذلك) أي في الاحتياج للنية بالنسبة للسنة (قوله لان تعينها لها) أي تعين الثانية للصلاة وان لم تكن واجبة ويندفع بذلك ما كتب بعضهم هنا ما نصه قوله لان تعينها كذا في اصل الشارح مكشوفة مضبوطة بهذا الضبط بخطه وفي حاشية الزبدي وغيره من الاصول الصحيحة لان تبعيتها وهي ظاهرة او متعينة انتهى فان مبناه توهم رجوع ضمير لها الاول نعم كان الاول العطف ليفيد انه علة مستقلة كالاخلاق (قوله ولو كان عن يمينه) أي المصلي مطلقا (قوله او يساره) أي او خلفه او يساره (قوله لم يلزم) أي الغير (قوله الواجب رده) صفة السلام (قوله للخطاب) أي لان مخاطبه غيره بالرد كذا ظاهر سياقه ويرد عليه ان المصلي بسلامه لا سيما الثاني فرغ من الصلاة وصار اهل للخطاب ويحتمل ان المراد خطابه لغيره بالسلام ويؤيده ما بعده فلا اشكال حينئذ (قوله لو سلم) أي غير المصلي (بل يسن) أي بعد فراغ الصلاة كما يأتي ع ش (وقياسه نده هنا الخ) أي قياسه ان يندب لغير المصلي ان يرد السلام على المصلي وقد يفرق بان سلام غير المصلي على المصلي يتعين لسلام الامان المشروع فيه الرد غير ان المصلي لما لم يكن متاهلا للخطاب كانت مشروعية الرد في حقه على وجه التدب ولا كذلك سلام المصلي على غيره نعم ان دلت القرائن على انه قصد به ايضا ابتداء السلام عليه لم يبعد فليتأمل بصرى عبارة ع ش قوله وقياسه نده الخ أي حيث غلب على ظنه ذلك كان عليه من عادته باخباره له سابقا ولا يختص السلام بالحاضرين بل يعم كل من في جهة يمينه مثلا وان بعدوا الى آخر الدنيا وان اقضى قول البهجة ونية الحاضر بالتسليم تخصيصه بهم (فرع استطرادي) وقع السؤال عن شخصين تلاقيا مع شخص واحد فسلم احدهما عليه ناويا به الرد على من سلم والابتداء على من لم يسلم فهل تكفي هذه الصيغة عنهما او لا لان فيهما تشريكان فرض وهو الرد وسنة وهو الابتداء فيه نظر اقول والا قرب الاكتفاء بذلك ولا يضر التشريك المذكور اخذنا من قولهم في المامومين إذا نأخرا سلام بعضهم عن بعض فشكل ينوي بكل تسليمته السلام على من لم يسلم عليه والرد على من سلم عليه اه (قوله ايضا) وقياسه ايضا ندب رد بعض المامومين بعد تسليمته على من سلم عليه منهم إذا لم يأت الرد باحدهما كالمقارن في تسليمته تسليمته من على يمينه وقد نوى من على يمينه السلام عليه بالثانية فان ثانيته لا تصالح لرد سلام من على يمينه عليه بالثانية لمقارنتها اياها وقد خرجها فيبتيدي رد بعد الخروج فليتأمل سم قول المتن (الثالث عشر) بفتح الجزاين لانه مركب تركيبا عدديا وكذا الرابع عشر ونحوه شيخنا وسم (قوله كما ذكرنا في عدها) أي على الوجه الذي ذكرناه في عدا الاركان شيخنا (في عدها) الى قوله ومن ثم في المغني والى المتن في النهاية الا قوله

والا فانما ينوي بالاولى والآخر رد عليه بالثانية ان تأخرت عن اولاه (قوله بأيهما) لا يأتي إذا توسطت تسليمته بين تسليمته المسلم وقد سلم عليه المسلم بثانيته مثلا (قوله وقياسه نده هنا ايضا) قياسه ايضا ندب رد بعض المامومين بعد تسليمته على من سلم عليه منهم إذا لم يأت الرد باحدهما كالمقارن في تسليمته تسليمته من على يمينه وقد نوى من على يمينه السلام عليه بالثانية فان ثانيته لا تصالح لرد سلام من على يمينه عليه بالثانية لمقارنتها اياها وقد خرجها فيبتيدي مرادا بعد الخروج فليتأمل (قوله الثالث عشر) قال الدماميني في مثله في عبارة المغني هو بفتح التاء على انه مركب مع عشر وكذا الرابع عشر ونحوه ولا يجوز فيه الضم على

أو عدم مضي ركن (قوله المشتمل على قرن النية الخ) أي فالترتيب عند من أطلقه مراد في أعاد ذلك ومنه الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فانها بعد التشهد مغنى ونهاية (قوله في القيام والقراءة) عبارة النهاية والمغنى وجعلهما من القراءة في القيام اه (قوله فعده الخ) لا يظهر وجه التفريع ولذا عبر النهاية والمغنى وشرح المنهج بالواو ثم كان المناسب تأخيرها عن الدعوى وردها الابين كما في النهاية (قوله فيه تغليب) أي لان الترتيب ليس جزءا إذا الجزء امر وجودي والترتيب ليس كذلك وبحث فيه سم بما نضه أقول في كلام الأئمة أن صورة المركب جزء آمنه فالمانع أن يكون الترتيب بمعنى الحاصل بالمصدر إشارة إلى صورة الصلاة وانها جزء لها حقيقة فلا تغليب فتأمل انتهى وزاد عليه البصري ما لفظه ولا حاجة إلى اعتبار الحاصل بالمصدر لان النية من الأركان مع انها لا وجود لها في الحس وإنما هي عمل قلبي اه وبهذه الزيادة يندفع جواب ع ش عن بحث سم بما نضه أقول لكن حجج كشيخه والمحلى إنما بنوا ذلك على الظاهر من كونه أي الركن جزءا محسوسا في الظاهر فاحتاجوا للجواب بما ذكر اه (قوله وبمعنى الفرض صحيح) أي على وجه الحقيقة من غير احتياج إلى تغليب وإلا فالصحة ثابتة على تقدير كونه بمعنى الجزء أيضا ع ش ورشدي (قوله ومن ثم) أي من أجل الاحتياج إلى التغليب على الأول (قوله صحيح في التنقيح انه شرط) والمشهور عند الترتيب ركننا مغنى (قوله والجلوس الخ) و(قوله واستحضار النية الخ) أي لا بد من تقديمها على ما ذكر (قوله وهو) أي التقديم المذکور (قوله لا نفيده الخ) خبر قوله ودعوى الخ (قوله للمامر) أي في مباحث ما ذكر (قوله على أن في بعض ما ذكره نظرا) لعل منه منع اشتراط تقديم القيام على النية والتكبير بل يكفي مقارنته لها وكذا يقال في الجلوس والتشهد وفي استحضار النية والتكبير فليتأمل قاله سم وعليه يكون لفظ بعض مستدر كالأظاهر ما قاله البصري بما نضه كانه تقديم استحضار النية على التكبير لما تقدم أن ذلك مقالة ضعيفة والمعتمدان التقديم المذکور مندوب لا غير اه (قوله ويتعين) إلى المتن في المغنى (قوله لحسبان كثير الخ) لكن الحسبان مختلفان تقديم التعوذ على الافتتاح معتبر للاعتداد بهما حتى لو قدم المؤخر وهو التعوذ باعتدبه وفات الافتتاح بخلاف بقية المسائل المذكورة فإنه إذا قدم فيها المؤخر لم يعتد به ولم يفت المقدم بل يأتي بما بعده مثلا إذا قدم الصلاة على التشهد الأول لم يعتد به ولم يفت التشهد بل يأتي بالتشهد ثم بها بعده فليتأمل سم (قوله وهو المشهور) إذ هو بالترك أشبه بنهاية (قوله وهي عدم الخ) ويصدق على هذا العدم حد الشرط بأنه ما قارن كل معتبر سواء لأن هذا العدم متحقق من أول الصلاة الخ فتأمل بلطف فقيهه دقة دقيقة سم (قوله أو عدم طوله الخ) كان ينبغي التعبير بالواو في هذا وما بعده سم وبصري وقد يقال إن أو هنا لا اختلاف الأقوال كالمسبب النهاية والمغنى التصوير الأول للرافعي تبعا للامام والثاني لابن الصلاح والثالث لبعضهم (قوله أو عدم مضي ركن) أي قولي ولا فعل مغنى وكان الأولى ابدال أو بالواو (قوله أي الترتيب) إلى قول المتن فلو يتيقن في المغنى إلا قوله غير المأموم وقوله كما سر وقوله ولم يشترط إلى وفي تلك الأحوال وكذا في النهاية إلا قوله إن كان آخرها إلى المتن (مثلا) أشار به إلى أن البناء

المشتمل على قرن النية بالتكبير في القيام والقراءة به والتشهد والصلاة والسلام بعودها فعده ركننا بمعنى الجزء فيه تغليب وبمعنى الفرض صحيح ومن ثم صحيح في التنقيح انه شرط ودعوى أن بين ما ذكر ترتيبه باعتبار الابتداء إذ لا بد من تقدم القيام على النية والتكبير والقراءة والجلوس على التشهد واستحضار النية على التكبير وهو ترتيب حسي وشرعي لا نفيده لما مر مما يعلم منه أن ذلك التقديم شرط لحسبان ذلك لاركن على أن في بعض ما ذكره نظرا ويتعين الترتيب لحسبان كثير من السنن كالافتتاح ثم التعوذ والتشهد الأول ثم الصلاة فيه وكون السورة بعد الفاتحة وكون الدعاء آخر الصلاة بعد التشهد والصلاة في الروضة وأصلها أن الموا لا ركن وفي التنقيح أنها شرط وهو المشهور وهي عدم تطويل الركن القصير أو عدم طول الفصل إذا سلم في غير محله ناسيا أو عدم طوله أو عدم مضي ركن إذا شك في النية والا وجب الاستئناف (فان تركه) أي الترتيب (عمدا) بتقديم ركن قولي هو السلام أو فعل

الأعراب وإطال في بيانه (قوله فيه تغليب) أقول في كلام الأئمة أن صورة المركب جزء آمنه فالمانع أن يكون الترتيب بمعنى الحاصل بالمصدر إشارة إلى صورة الصلاة وانها جزء لها حقيقة فلا تغليب فتأمل (قوله نظرا) لعل منه منع اشتراط تقديم القيام على النية والتكبير بل يكفي مقارنته لها وكذا يقال في الجلوس والتشهد وفي استحضار النية والتكبير فليتأمل (قوله لحسبان كثير من السنن) لكن الحسبان مختلفان تقديم التعوذ على الافتتاح معتبر للاعتداد بهما حتى لو قدم المؤخر وهو التعوذ باعتدبه وفات الافتتاح بخلاف بقية المسائل المذكورة فإنه إذا قدم فيها المؤخر لم يعتد به ولم يفت المقدم بل يأتي به ثم يأتي بما بعده مثلا إذا قدم الصلاة على التشهد الأول لم يعتد به ولم يفت التشهد بل يأتي بالتشهد ثم بها بعده فليتأمل (قوله وهي عدم الخ) فان قلت هل يصدق على هذا العدم حد الشرط بأنه ما قارن كل معتبر سواء قلت نعم لأن هذا العدم متحقق من أول الصلاة الخ فتأمل بلطف فقيهه دقة دقيقة (قوله أو عدم) كان ينبغي التعبير بالواو في

مثلاً (بطلت صلاته) إجماعاً لتلاعبه أما تقديم القولى غير السلام على فعلى كتشهد على سجود أو قولى كصلاة على تشهد أخيراً فلا تبطل الصلاة لكنه يمنع حسبان ما قدمه (وإن سها) بتركه الترتيب (فما) أتى به (بعد المتروك لغو) لوقوعه في غير محله (فإن تذكر) غير المأموم المتروك (قبل بلوغ) فعل (مثله) من ركعة أخرى (فعله) بمجرد التذكر وإلا بطلت صلاته والشك كالتذكر فلو شك راعها هل قرأ الفاتحة أو سجد أهل ركع أو اعتدل قام فوراً وجوبا ولا يكفيه في الثانية أن يقوم راعها وكذا في التذكر كما مر فما اقتضاه كلامه من الاقتصار على فعل المتروك محله في غير هذه الصورة أو قائماً هل قرأ لم تلزمه القراءة فوراً لأنه لم ينتقل عن محلها (وإلا) يتذكر حتى يبلغ مثله في ركعة أخرى (تمت به) أى بالمثل المفعول (ركعته) إن كان آخرها كسجدها الثانية فإن كان وسطها أو أولها كالقيام أو القراءة أو الركوع حسب له عن المتروك وأتى بما بعده (وتدارك الباقي) من صلاته لأنه النقي ما بينهما

في كلام المصنف بمعنى الكاف ع ش قول المتن (بان سجد قبل ركوعه) أو ركع قبل قراءته وكثيراً يعبر المصنف ببيان غير مرادها الحصر بل بمعنى كان نهاية ومعنى (قوله كتشهد الخ) ينبغي إلا أن يطول سم أى التشهد في الاعتدال أو الجلوس بين السجدين (قوله لكنه يمنع الخ) فعليه إعادة في محله نهاية ومعنى (قوله غير المأموم) هذا القيد مستفاد من قول المصنف في كتاب الجماعة ولوعلم المأموم في ركوعه أنه ترك الفاتحة أو شك لم يعد إليها الخ فذاك مخصص لما هنا سم (قوله غير المأموم) قضيته أنه متى انتقل عنه إلى ركن آخر امتنع عليه العود لما فيه من مخالفة الإمام وعليه فلو تذكر في السجدة الثانية أنه ترك للطمانينة في الجلوس بين السجدين لم يعد له بل يأتي بركعة بعد سلام إمامه وقضيته أيضاً أنه لو انتقل معه إلى التشهد قبل الطمانينة في السجدة الثانية لم يعد لها لكن سيأتي ما يقتضى أنه يسجد ويلحق إمامه وأيضاً قضيته قوله في صلاة الجماعة أن محل امتناع العود إذا خشت المخالفة أنه تعود للجلوس بين السجدين إذ تذكر في السجدة الثانية ترك الطمانينة فيه ع ش (قوله وإلا) أى بان مكث قليلاً ليتذكر نهاية ومعنى (قوله بطلت صلاته) ظاهره مر وإن قل التأخر وسيأتي في فصل المتابعة ما يوافقه ع ش أقول بل هو صريح ما مر آنفاً عن النهاية والمغنى (قوله ولا يكفيه الخ) أى لما تقدم بيانه في شرح فلو هوى لتلاوة فجعله ركوعاً عالم يكف سم (قوله في الثانية) أى فيما لو شك سجد أهل ركع (قوله وكذا في التذكر الخ) عبارة النهاية والمغنى ويستثنى من قوله فعله ما لو تذكر في سجوده أنه ترك الركوع فإنه يرجع إلى القيام ليركع منه ولا يكفيه أن يقوم راعها لأن الانحناء أى الهوى غير معتد به في هذه الصورة زيادة على المتروك أه قال ع ش قوله مر فإنه يرجع إلى القيام الخ أى ومع ذلك لا يجب عليه الركوع فوراً ومثله ما لو قرأ الفاتحة ثم هوى ليسجد فتذكر ترك الركوع فعاد للقيام فلا يجب الركوع فوراً لأنه بتذكره عادماً كان فيه وهذا ظاهر وإن أوهى قول المصنف فإن تذكره قبل بلوغ الخ خلافه أه (قوله كما مر) أى في شرح فلو هوى لتلاوة الخ سم (قوله محله في غير هذه الخ) يمكن أن يستغنى عن ذلك لأن من جملة المتروك في هذه الصورة الهوى للركوع لأن الهوى السابق صرفه للسجود فلم يعتد به ومن لازم الاتيان بالهوى القيام ابن قاسم أى فلو فرض أنه لم يشك في الهوى لتذكره أنه قصد بهويه الركوع وإنما شك في الركوع للشك في نحو طمانينته فلا حاجة إلى الاستثناء أيضاً لأنه في هذه يكفيه العود إلى الركوع فقط بصري (قوله حتى بلغ مثله) أى ولو لمحض المتابعة كما لو أحرم منفرداً وصلى ركعة ونسى منها سجدة ثم قام فوجده مصلياً في السجود أو الاعتدال فاقتدى به وسجد معه للمتابعة فيجزئ ذلك وتكمل به ركعته كأنقل عن شيخنا الشمس الشوبرى ومنازعة شيخنا الشبرامسى فيه بان نية الصلاة لم تشمل مدفوعة بما نقله وقبل هذا عن الشهاب ابن حجر من قوله ومعنى الشمول أن يكون ذلك النفل أى ومثله الفرض بالاولى داخل الفرض في مسمى مطلق الصلاة بخلاف السجود والتلاوة انتهى إذ لا خفاء في شمول نية الصلاة لما ذكره هذا المعنى رشيدى (قوله إن كان الخ) أى المثل (قوله كالقيام الخ) نشر مشوش (قوله حسب له الخ) قد يكون هذا معنى التمام فلا حاجة للتقييد سم (قوله هذا الخ) أى قول المصنف تمت به ركعته ع ش (قوله كسجدة تلاوة) أى ولو لقراءة أياً بدلاً عن الفاتحة فيما يظهر خلافاً للركشى سم عن المنهج عن حج أه ع ش (قوله لم تجزئه) الاولى هذا وما بعده (قوله أما تقديم القولى غير السلام الخ) هذا وقد رد على المصنف لأن عبارته شاملة لذلك (قوله كتشهد الخ) ينبغي إلا أن يطول (قوله غير المأموم) هذا القيد مستفاد من قول المصنف في كتاب الجماعة ولوعلم المأموم في ركوعه أنه ترك الفاتحة لم يعد إليها الخ فذاك مخصص لما هنا (قوله ولا يكفيه في الثانية الخ) أى لما تقدم بيانه في شرح قول المصنف فلو هوى لتلاوة فجعله ركوعاً عالم يكف (قوله كما مر) أى في شرح فلو هوى لتلاوة الخ (قوله محله) يمكن أن يستغنى عن ذلك لأن من جملة المتروك في هذه الصورة الهوى للركوع لأن الهوى السابق صرفه للسجود فلم يعتد به ومن لازم الاتيان بالهوى القيام (قوله حسب له)

وعرف عين المتروك وعمله وإلا أخذ باليقين وأتى بالباقي نعم حتى جوز أن المتروك النية أو تكبيره الأحرام بطأت صلاته ولم يشترط طول ولا مضى ركن لأن هاتين تترك الضم أنجوز ما ذكر وهو أقوى من مجرد الشك في ذلك وفي تلك الأحوال كلها ما عدا ما بطل منها يسجد للسجود نعم إن كان المتروك السلام أتى به ولو بعد طول الفصل ولا سجود للسجود لفوات عمله بالسلام الماتى به (فلو تيقن في آخر صلاته) أو بعد سلامه قبل طول الفصل وتنجسه بغير معفو عنه وإن مشى قليلا وتحول عن القبلة وكذا يقال في جميع ما يأتي (ترك سجدة من) الركعة (الاخيرة بسجدها واغاد تشهده) للمار (أو من غيرها) أي الاخيرة (لزمه ركعة) الكمال الناقصة بسجدة مما بعدها والغاء باقيها (وكذا إن شك فيها) أي كونها من الاخيرة أو غيرها فيجعلها من غير هاتين لزمه ركعة لأنه لا سواهما واحوط (وإن علم في قيام (٩٧) ثانية ترك سجدة) من الاولى مثلا أو

شك فيها تظهر (فإن كان جلس بعد سجدة) التي فعلها من الاولى (سجد) فوراً من قيام واكتفى بذلك الجلوس وإن ظنه للاستراحة (وقيل إن جلس بنية الاستراحة) لظنه أنه أتى بالسجدة تين جميعاً (لم يكفه) السجود عن قيام بل لا بد من جلوسه مطمئناً ثم سجوده لقصدته النقل فلم ينب عن الفرض كالانقضاء سجدة التلاوة عن سجدة الفرض وردوه بأن تلك من الصلاة لتشمول نيتها لها بطريق الاصاله الا التبع فاجزأت عن الفرض كما يحجز التشهد الاخير وإن ظنه الاول وهذه ليست مثلها فلم تشملها نيتها أي بطريق الاصاله المقتضية للحسبان عن بعض اجزائها فلا ينافي شيوها لها بطريق تبعيتها للقرأة المندوبة فيها حتى لا تجب لها نية اكتفاء بنية الصلاة وبذلك يظهر اتجاه قول البغوي لو سلم الثانية على اعتقاد انه سلم

التذكير (قوله وعرف الخ) عطف على قوله كان المثل الخ (قوله والاخذ باليقين الخ) أي كما يعلم من قول المصنف وكذا إن شك فيها أو قوله وإن علم في آخر بابعية الخ (قوله ولم يشترط هنا طول) هذا يفيد البطلان وإن تذكر في الحال أن المتروك غيرهما فلتراجع المسئلة فإن الظاهر أن هذا ممنوع بل يشترط هنا الطول أو مضى ركن أيضاً وقد ذكرت ما قاله لم فأنكره سم على حج أقول وما قاله لم وهو مقتضى إطلاقهم عش (قوله في ذلك) أي في النية أو تكبيره التحريم (قوله أتى به ولو بعد طول الفصل) أي حيث لم يأت بما يبطل الصلاة كفعل كثير عش (قوله أو بعد سلامه) إلى قول المتن وقيل في النهاية والمغني الا قوله وإن مشى إلى المتن قول المتن (فلو تيقن) أي أمما كان أو ما وما منفرد عش (قوله قبل طول الفصل) أي فإن طال الفصل وجب الاستئناف عش (قوله وتنجسه) وانظر هل كشف العورة كذلك رشيدى والظاهر أنه كذلك إن تذكر فوراً (قوله وإن مشى الخ) أي وتكلم قليلاً كما هو ظاهر من قصة ذي اليمين سم وعش (قوله وتحول عن القبلة) أي وتذكر فوراً عش (قوله للمار) أي لو وقع تشهده قبل محله نهاية (قوله مما بعدها) الاولى منها (قوله مثلاً) ذكره النهاية والمغني عقب ثانية ثم قال الاول ولو كان يصلي حالاً جالس بقصد القيام ثم تذكر فالقياس أن هذا الجلوس يحجزه ما قال عش بل لا اكتفاء به اولى من الاكتفاء بجلوس الاستراحة لقصدته الفرض به اهـ ويعلم من هذا أن مثلاً تراجع للثانية فقط دون القيام (قوله أو شك فيها) الاولى التذكير قول المتن (فإن كان جلس) أي جلوساً معتداً به بأن اطمأن عش (قوله وردوه الخ) أي القياس المذكور (قوله بأن تلك) أي جلسة الاستراحة (قوله وهذه) أي سجدة التلاوة (قوله أي بطريق الاصاله الخ) هذا قوله السابق بطريق الاصاله زيادة على عبارة الاصحاب سم (قوله حتى لا تجب لها نية الخ) اعتمد شيخنا الشهاب الرملي وجوب النية لها وعليه لا يحتاج للتأويل بقوله أي بطريق الاصاله سم (قوله وبذلك) أي بالرد المذكور (يظهر اتجاه قول البغوي) اعتمده النهاية والمغني أيضاً الا أنهم اسقطوا قوله شك في الاولى (قوله اولا) وهو المعتمد مغني (قوله بذلك الخ) أي بالرد المتقدم (قوله لم يحجزه ذلك التشهد) أي فلا بد في صحة صلاته وتحلله منها من اعادة التشهد قول المتن (فليجلس مطمئناً ثم يسجد) ومثل ذلك يأتي في ترك سجدة تين

قد يكون هذا معنى التهام فلا حاجة للتقييد (قوله والاخذ باليقين وأتى بالباقي) أي كما يعلم من قول المصنف وكذا إن شك فيها أو قوله وإن علم في آخر بابعية الخ (قوله ولم يشترط هنا طول) هذا يفيد البطلان وإن تذكر في الحال أن المتروك غيرهما فلتراجع المسئلة فإن الظاهر أن هذا ممنوع بل يشترط هنا الطول أو مضى ركن أيضاً وقد ذكرت ما قاله لم فأنكره سم (قوله ولو بعد طول الفصل) قال في شرح الروض فيما يظهر لأن غايته أنه سكوت طويل وتعمد طول السكوت لا يضركم اهـ (قوله وتحول عن القبلة) أي وتكلم قليلاً كما هو ظاهر من قصة ذي اليمين (قوله أي بطريق الاصاله) هذا كقوله السابق بطريق الاصاله زيادة على عبارة الاصحاب (قوله حتى لا تجب لها نية الخ) اعتمد شيخنا الشهاب الرملي وجوب النية لها

(١٣) — شرواني وابن قاسم — ثاني) الاول ثم شك في الاول أو بان أنه لم يسلمها لم يحسب سلامه عن فرضه لأنه أتى به على اعتقاد النقل فليس يسجد للسجود ثم يسلم اهـ فوجه عدم حسبان الثانية أن نية الصلاة لم تشملها بطريق الاصاله لوقوعها بعد الخروج منها ولا اختلافهم في أنها من الصلاة ولا وفي فروع ما يقتضي كلا منهما وجمع بانها بطريق التبع لا الاصاله وحينئذ فهي كسجدة التلاوة ولا يست كجلسة الاستراحة وبذلك يتجه أيضاً ما بحث انه لو نوى نفلاً مطلقاً فتشهد أثناء بنية أن يقوم بعده إلى ركعة أو أكثر ثم بداله أن لا يقوم لم يحجزه ذلك التشهد لأنه لم يفعله في محله المتعين له بطريق الاصاله (والا) يكن قد جلس (فليجلس مطمئناً ثم يسجد) لأن الجلوس ركن لا رخصة في تركه (وقيل يسجد فقط) لأن الفرض الفصل وقد حصل بالقيام ورد به بان الفرض الفصل بهيئة الجلوس كما لا يقوم القيام مقام

جلوس التشهد (وان علم) اوشك (٩٨) (في اخر رابعة ترك سجدة) جهل موضعها وجبر ركعتان لان الاسوا تقدير ترك سجدة

من الاولى وسجد من
الثالثة فتعجز الاولى بالثانية
والثالثة بالارابعة ويلغو
باقيهما (أو) ترك ثلاث
جعل موضعها وجب
ركعتان) كما علم بالاولى
مما قبله وصوب الاسوى
ومن تبعه في هذه أن الاسوا
لزومها مع سجدة وان
الاول خيال باطل لان
الاسوا تقدير المترك اولى
الاولى وثانية الثانية
واحدة من الرابعة فترك
أولى الاولى يلغى الجلوس
لانه لم يسبقه سجود فيبقى
عليه منها الجلوس والسجدة
الثانية وجبته فيتعذر قيام
أولى الثانية مقام ثانية
الاولى لما تقرران الفرض
انه لا جلوس قبلها يعتد به
نعم بعدها جلوس التشهد
وهو يقوم مقام الجلوس
بين السجدة فيحصل له من
الركعتين ركعة إلا سجدة
فتكمل واحدة من الثالثة
ويلغو باقيها والرابعة ترك
منها سجدة فيسجد بها لتصير
هي الثانية ويأتي بركتين اه
وما ذكره هو الخيال الباطل
كما بينه النشائي وغيره
كالسبكي إذ ما ذكره خلاف
تصويهم لحصرهم المترك
حسا وشرعا في ثلاث وهذا
فيه ترك رابع هو الجلوس
واتفاقهم على ان المترك
من الثالثة واحدة يحيل

فأكثر تذكر مكانها أو مكانها فان سبق له جلوس فيما فعله من الركعات تمت ركعته السابقة بالسجدة الاولى
والا فبالثانية نهاية قول المتن (في اخر رابعة) قال الشيخ عميرة نسبة الى رابع المعدول عن اربع سم على المنهج
وقدم الرابعة ليتأتى جميع ما ذكره اما غير الرابعة فلا يتأتى جميع ذلك فيه وطريقه ان يفعل في كل مترك
تحققه اوشك فيه ما هو الاسوا ع (قوله جهل) الى قوله واتفاقهم في النهاية والمغنى ما يوافقهم إلا ما انبه
عليه (قوله ويلغو باقيها) اي الثانية والرابعة ع (قوله المتن) جعل موضعها اي الخمس في الموضعين
كذا قاله الشارح المحقق وصاحب النهاية والمغنى ويؤخذ من صنيع الشارح توجيه اخر وهو حذف الجملة
التي هي صفة الاولى لدلالة ما بعدها عليها بصري (قوله كما علم بالاولى الخ) اي بان يقدر مع ما ذكر في سجدة
ترك سجدة من الثانية والرابعة (قوله وصوب الاسوى الخ) عبارة النهاية والمغنى في شرح اوسيع فسجدة ثم
ثلاث ثم ما ذكره المصنف تبعاً للجزم وقد اعترضه جمع من المتأخرين كالاصفوني والاسنوي بانه يلزم بترك
ثلاث سجدة وسجدة ور كعتان لان اسوا الاحوال ان يكون المترك السجدة الاولى من الاولى والثانية من
الثانية فيحصل له منها ركعة إلا سجدة وانه ترك ثنتين من الثالثة فلا تتم الركعة إلا بسجدة من الرابعة ويلغو
ماسواها ويلزمه ترك الست ثلاث ركعات وسجدة الاحتمال انه ترك السجدة الاولى من الركعة الاولى الخ
ويلزمه بترك اربع سجدة ثلاث ركعات لاحتمال انه ترك السجدة الاولى من الاولى والثانية من الثانية
وثنتين من الثالثة وثنتين من الرابعة اه (قوله في هذه) اي ترك الثلاث سجدة (قوله وان الاول) اي
وجوب الركعتين فقط (قوله منها) اي الاولى (قوله الجلوس) اي بين السجدة (قوله نعم بعدها جلوس
التشهد) اي اوجلس الاستراحة ان كان ترك التشهد الاول وأتى بجلوس الاستراحة اوجلس الركعة الثانية
قبل سجدة الثانية كما هو قضية ان المترك منها السجدة الثانية فقط سم (قوله واحدة من الثالثة) اي
بالسجدة الاولى من الركعة الثالثة نهاية (قوله ويلغو باقيها) اي الثالثة (قوله لتصير هي) اي الرابعة (قوله
ما ذكره هو الخيال الخ) عبارة النهاية والمغنى واجيب بان ذلك خلاف فرض الاصحاب فانهم فرضوا ذلك
فيما اذا أتى بالجلسات المحسوبات بل قال الاسنوي إنما ذكرت هذا الاعتراض وان كان واضح البطلان لانه
قد يحتلج في صدر من لا حاصل له ولا فمن جق هذا السؤال السخيف ان لا يدون في تصنيف قال الرشيدى قوله
م بل قال الاسنوي هذا صريح في ان الاسنوي كره على اعتراضه بالابطال والواقع في كلامه وكلام الناقلين
عنه كالشهاب بن حجر وغيره خلافه وانما قال هذا في جواب سؤال اوردته من جانب الاصحاب على اعتراضه
ثم ساق الرشيدى عبارة المهيات راجعه (وهذا) اي ما ذكره الاسنوي (قوله واتفاقهم) مبتدأ خبره قوله
يحيل الخ (قوله لم يات منها بشيء) ان اراد شرعاً لا لغائاً بسبب عدم كمال ما قبلها يدونها فهذا لا يرد عليه بدليل
انه يرد عليهم نظيره لان الثانية باتفاقهم غير مترك منها شيء او المترك منها واحدة مع انها لا غية لعدم تمام
الاولى وان اراد لم يات منها بشيء محسباً فهو ممنوع فليتامل سم (قوله وعلى مقابله) عطف على قوله على الاصح
والضمير راجع اليه (قوله فالاعتراض الخ) متفرغ على قوعلى انهم لم يغفلوا الخ (قوله فالاعتراض
وعليه لا يحتاج للتأويل بقوله أى بطريق الاصاله (قوله جلوس التشهد) أى اوجلس الاستراحة ان
كان ترك التشهد الاول وأتى بجلوس الاستراحة اوجلس الركعة الثانية قبل سجدة الثانية كما هو قضية
ان المترك منها السجدة الثانية فقط (قوله حسا وشرعا) فان قلت لا يصح ارادة الترك حسا وشرعا وإلا
فالمترك اكثر من ثلاث سجدة إذ الركعة الثانية ايضا مثلاً متركه شرعاً على هذا التقدير (قلت) المراد
الترك من كل ركعة في حد نفسه مع قطع النظر عن لزوم الغائاً لمغنى آخر فتأمل (قوله لم يات منها بشيء)
ان اراد لم يات منها بشيء وشرعاً لا لغائاً بسبب عدم كمال ما قبلها يدونها فهذا لا يرد عليه بدليل انه يرد عليهم
نظيره لا الثانية باتفاقهم غير مترك منها شيء او المترك منها واحدة مع انها لا غية لعدم تمام الاولى وان
اراد لم يات منها بشيء محسباً فهو ممنوع فليتامل (قوله الجلوس) الذي ينبغي اوفى الشك انه ترك السجود

ما تخيله فانه لم يات منها بشيء على أنهم لم يغفلوا ما ذكره من فرض ترك الجلوس عليهم
بل ذكره في بعض المثل على طبق ما ذكره بناء على الاصح السابق أن القيام لا يقوم مقام الجلوس وعلى مقابله فالاعتراض

عليهم غفلة عن كلامهم الذي استفيد منه ان ما في المتن مفروض في ترك السجود فقط وما ذكره المعترضون مفروض فيمن ترك معه الجلوس شرعا وإن أتى به حسا (أو ترك) (أربع) جهل موضعها (فسجدة ثم ركعتان) يلزمه الاتيان (٩٩) بهما لاحتمال تركه واحدة من الاولى

وعليه إلى المتن: النهاية (قوله فيمن ترك معه الجلوس) ينبغي أو في الشك انه ترك السجود فقط أو مع الجلوس سم (قوله لاحتمال الخ) عبارة النهاية والمغنى لاحتمال انه ترك سجدة من ركعة وثنتين من ركعتين غير متواليين لم تتصلها كثيرا ترك واحدة من الاولى وثنتين من الثانية واحدة من الرابعة فالحاصل ركعتين إلا سجدة إذا الاولى تمت بالثالثة والرابعة ناقصة سجدة فيتمها ويأتي بركعتين بخلاف ما إذا اتصلتا كثيرا كثيرا ترك واحدة من الاولى وثنتين من الثانية واحدة من الثالثة فلا يلزم فيها سوى ركعتين اهـ (قوله فان فرض ترك الخ) هذا يقتضي تصويب الاسنوي ومن تبعه سم وفيه ان الشارح ومن وافقه كانهما والمغنى لم ينكروا ما قاله الاسنوي من كل وجه بل قالوا كما تقدم ان كلام الاسنوي في حد ذاته صحيح لكن اعترضه غير متوجه على كلام الاصحاب لان المفروض في كلامهم غير المفروض في كلامه (قوله واسو امناه الخ) صور هذا الروض سم عبارة البصري اقول وتقدير الاسو امتهن فيجب عليه حينئذ ثلاث ركعات فلا حاجة لقوله السابق وجب سجدة ثم ركعتان اهـ وقوله فلا حاجة لقوله الخ حق التفريع فلا صحة لقوله الخ وتقدم عن النهاية والمغنى على تصويب الاسنوي الاقتصار عليه اي الاسو اقول المتن (أوست) على تصويب الاسنوي الذي اعتمده في الروض يلزمه ثلاث وسجدة قال في الروض لا نأقول انه ترك السجدة الاولى من الاولى والثانية من الثانية وثنتين من الثالثة وثنتين من الرابعة سم وتقدم عن النهاية والمغنى مثل ما في الروض قول المتن (أوسم الخ) لم يقيده السبع والثمان بجمل موضعها لانه لا يحتاج اليه بل لا يتصور جهل الموضع لكن الاستاذ البكري قيد بجمل الموضع في كثره فليست مقصوده سم اقول وكذلك قيد بذلك المغنى فيهما والنهاية وشرح المنهج في السبع فقط وقال ع ش لم يقل م رهنا اي في الثمان جهل موضعها كانه لان الثمان من الرباعية محلها معلوم والمراد غالبا والافق لا يعلم كان اقتدى مسبقا في الاعتدال فاق مع الامام بسجدة من وسجدة امامه للسبع وسجدة من ركعة واحدة سجدة في ثابته مثلا وسجدة في اخر صلاته للسبع وامامه وقرافي ركعة التي انفرد بها اية سجدة ثم شك بعد علمه بانه ترك ثمان سجرات لكونها على عمامته في انها سجرات صلاته او ما أتى به للسبع والتلاوة والمناجاة او ان بعضه من اركان صلاته وبعضه من غيرها فتجمل المتروكة على انها سجرات صلاته وغيرها بتقدير الاتيان به لا يقوم مقام سجود صلاته لعدم شمول النية له اهـ عبارة البجيري ويمكن الجهل في الثمان أيضا كان اقتدى بالامام وهو في الاعتدال فانه يسجد معه سجدة من ولا تحسبان له فيمكن ان تنبيه الثمانية في عشرة شيخنا وكذلك يحصل الجهل إذا سجد للسبع اهـ قول المتن (فسجدة ثم ثلاث) اي ثلاث ركعات لان الحاصل له ركعة الاسجدة نهاية (قوله او ثمان) الى قوله ولو تذكر في النهاية والمغنى (قوله ويتصور الخ) نبيه عليه لكونه خفيا وقال القليوبي دفع لما يتوهم من انه إذا لم يسجد لم يتصور الشك او الجهل فتأمل بجيري (قوله بترك طمانينة) اي في السجرات (قوله بعد التكبير) شامل لتكبير انتقال يسن معه الرفع (قوله لفوات اسمه به) أي اسم الافتتاح بالتعوذ (قوله بعده) أي التعوذ (قوله ببقاء اسمهن) اي تكبيرات العيد (قوله اي المصلي) الى قوله ولو لم يستورة في المغنى الا قوله ولو اعصى والمي قوله اما إذا خشى في النهاية ما يوافقه في الاحكام قول المتن (ادامة نظره) اي بان يبتدى النظر إلى موضع سجوده من فقط أو مع الجلوس (قوله فان فرض ترك الخ) هذا يقتضي تصويب الاسنوي ومن تبعه (قوله واسو امناه) منه تقدير الخ) صور بهذا الروض (قوله أوست) على تصويب الاسنوي الذي اعتمده في الروض يلزمه ثلاث وسجدة قال في الروض لا نأقول انه ترك السجدة الاولى من الاولى والثانية من الثانية وثنتين من الثالثة وثنتين من الرابعة اهـ (قوله أوسم الخ) لم يقيده السبع والثمان بجمل موضعها لانه لا يحتاج اليه بل لا يتصور جهل الموضع لان المفروض ان الصلاة رباعية كما صرح به ومن لازم ترك الثمان من رباعية العلم بان كل ركعة ترك منها سجدة ثم ركعة من لازم ترك السبع منها العلم بترك سجدة من كل ركعة من ثلاث

واحدة من الرابعة وثنتي الثالثة فتمت الاولى بالثانية وتبقى عليه سجدة من الرابعة فيأتي بها ثم بركعتين او ترك سجدة في الاولى ولي واحدة من الثانية واحدة من الرابعة فالحاصل له أيضا ركعتان الاسجدة فان فرض ترك جلوس ايضا وجب سجدة ثم ركعتان بتقدير ترك أولى الاولى وثانية الثانية وثنتي الرابعة فحصل له من الثلاث ركعة ولا سجود في الرابعة واسو امناه بتقدير ترك ثنتي الثالثة بدل ثنتي الرابعة لانه حينئذ يلزمه ثلاث ركعات إذا الاولى تنجز بجلوس من الثانية وسجدة من الرابعة ويبطل ما عدا ذلك (أو) ترك (خمس أوست) جهل موضعها (فثلاث) من الركعات يلزمه الاتيان به لاحتمال ترك واحدة من الاولى وثنتي الثانية وثنتي الثالثة والسادسة من الاولى او الرابعة فتكمل الاولى بالاربعة ويبقى عليه ثلاث (أو) ترك (سبع فسجدة ثم ثلاث) او ثمان فسجدة ثم ثلاث ويتصور ذلك بترك طمانينة أو سجود على نحو عمامة وفي كل ذلك يسجد للسبع ولو تذكر ترك سنة أتى بها ما بقي محلها بخلاف رفع

اليد بعد التكبير والافتتاح بعد التعوذ لفوات اسمه به وفارق الاتيان بتكبير العيد بعده بقاء اسمهن فكان تقديمه عليه سنة لا شرطا قلت يسن ادامة (نظره)

كان عند الكعبة أو فيها (إلى موضع سجوده) في جميع صلاته لأن ذلك أقرب إلى الخشوع وموضع سجوده أشرف وأسهل نعم السنة أن يقصر نظره على مسبحة عند رفعها ولو مستورة في التشهد لخبر صحيح فيه وقول الماوردي والروائي يسن نظر الكعبة وجه ضعيف كاذ كرهه لاسيما البلقيني فانه بالغ في تزيفه وورده وبحت بعضهم أن المصلى على الجنازة ينظر اليها وكأنه أخذه من كلام الماوردي هذا وقد علمت ضعفه فلينظر لمحل سجوده لو سجد (قيل) أى قال العبد ربي من أصحابنا كيعض التابعين (يكره تغميض عينيه) لانه فعل اليهود وجاء النهي عنه لكن من طريق ضعيف (و) الافقه (عندى) انه لا يكره إن لم يخف ضررا يلحقه بسببه إذ لم يصح فيه نهى وفيه منع لتفريق الذهن فيكون سببا لحضور القلب ووجود الخشوع الذى هو سر الصلاة وروحها ومن ثم افق ابن عبد السلام بانه أولى إذا شوش عدمه خشوعه أو حضور قلبه مع ربه أما إذا خشى منه ضرر نفسه أو غيره فيكره بل يحرم أن ظن ترتب حصول ضرر عليه لا يحتمل عادة كما هو ظاهر وقول الأذرعى كان

ابتداء التحريم ويديه الى اخر صلاته إلا فيما يستثنى وينبغي أن يقدم النظر على ابتداء التحريم ليتأتى له تحقق النظر من ابتداء التحريم ع (قوله أى المصلى) إشارته إلى عود الضمير على مذكور بالقوة بكرى اه ع (قوله ولو اعمى) أى وفى ظلمة بأن تكون حالته حالة الناظر لمحل سجوده نهاية وشرح بافضل (قوله) وإن كان عند الكعبة) أى وإن صلى خلف نبي خلافا لمن قال ينظر إلى ظهره نهاية ومعنى (قوله أو فيها) أى ولا ينظر جزاء اخر من الكعبة ولا فحل سجوده جزء من الكعبة (قوله في جميع صلاته) وقيل ينظر في القيام إلى موضع سجوده وفي الركوع إلى موضع قدميه وفي السجود إلى أنفه وفي القعود إلى حجره لأن امتداد البصر يلهى فإذا قصر كان أولى وبهذا جزم البغوى والمتولى معنى وكذا جزم بذلك صاحب العوارف (لأن ذلك) أى جمع النظر في موضع معنى (قوله نعم السنة الخ) ويسن ايضا لمن فى صلاة الخوف والعدو امامه نظره الى جهة ثلثا يبعثهم شرح بافضل زاد النهاية ولمن صلى على نحو بساط مصور غم التصوير مكان سجوده ان لا ينظر اليه اه (قوله عند رفعها) أى مادامت مرتفعة والاندب نظر محل السجود دنياه وإيعاب وسم قال ع ش ويؤخذ من ذلك أنه لو قطعت سببته لا ينظر إلى موضعها بل إلى موضع سجوده كما أفق به الشارح مر اه (قوله وبحت بعضهم الخ) اعتمده المغنى (قوله فلينظر محل سجوده الخ) وفاقا للنهاية وخلافا للمغنى كما مر (قوله أى قال) إلى قوله لا يحتمل عادة فى المغنى (قوله والافقه الخ) عبر فى الروضة بالمختار معنى ونهاية قول الماتن (لا يكره) أى ولكن خالف الاولى ع ش قول الماتن (إن لم يخف ضررا) أى على نفسه أو غيره معنى (قوله بلحقه) أى أو غيره كما باتى فى الشارح وتقدم عن المغنى (قوله وفيه منع الخ) جملة حالية (قوله ومن ثم) أى من أجل أن فيه المنع المذكور (قوله إذا شوش عدمه الخ) أى كان صلى لحواط مزوق ونحوه مما يشوش فكره ويسن فتح عينيه فى السجود ليسجد البصر قاله صاحب العوارف واقره الزركشى وغيره نهاية قال ع ش قوله ونحوه الخ أى كالبساط الذى فيه صور اه أى وهما ش المطاف عند طواف الطائفين وقال الرشيدى قوله ليسجد البصر لا يخفى أن المراد هنا بالبصر محله أى لا يكون بينه وبين السجود حيلولة بالجفن وإلا فالبصر معنى من المعانى لا يتصف بالسجود فلا فرق فى ذلك بين الاعمى والبصير بل الحاق الاعمى بالبصير هنا أولى من الحاقه به فى النظر إلى محل السجود فى القيام ونحوه فافى حاشية الشيخ ع ش من نفى الحاقه به هنا والفرق بينه وبين ما مر فى غاية البعد اه (قوله بل يحرم الخ) وينبغي أن يجب التغميض فيما إذا لزم من تركه فعل محرم كمنظر محرم لا طريق إلى الاحتراز عنه إلا التغميض سم عبارة النهاية وقد يجب إذا كان العرايا صفوفا اه (قوله حصول ضرر عليه) أى أو على غيره فيما يظهر بالأولى نعم يظهر ايضا انه لا يقيد حينئذ بقوله لا يحتمل الخ إذ يحتمل للغير ما لا يحتمل للنفس بصرى أقول ويستفاد ما ذكره أولا من كلام الشارح بإرجاع ضمير عليه الى التغميض وجعله متعلقا بالترتيب كما هو ظاهر السياق (قوله كما هو ظاهر) أى التقيد بلا يحتمل عادة (قوله كان الاحسن ان يقول) أى بدل قول المصنف إن لم يخف ضررا (قوله ممنوع) كيف وهذا الذى زعم انه الاحسن صادق بما إذا خاف ضررا فتدل العبارة حينئذ بالمنطوق على عدم الكراهة عند خوف الضرر بالمفهوم على الكراهة عند المصلحة وكان الصواب ان يقول إن كان فيه مصلحة ولعله اراد ان يقول ذلك فسبق قلبه لما ذكره فليتامل

واحدة من الباقية وجعل موضع السابعة لا يتفاوت به الحال هنا فتامله ثم رأيت الأستاذ البكرى قيد بجعل الموضوع فى كثره فلينظر مقصوده (قوله ولو اعمى) أى وإن صلى خلف نبي خلافا لمن قال ينظر إلى ظهره مر (قوله عند رفعها) اخرج غير حالة رفعها وعبارة تفى شرح العباب والظاهر انه إنما يسن له نظرها مادامت مرتفعة والا فالسنة نظر محل السجود اه (قوله بل يحرم الخ) وينبغي أن يجب التغميض فيما إذا لزم من تركه فعل محرم كمنظر محرم لا طريق إلى الاحتراز عنه إلا التغميض (قوله ممنوع) كيف وهذا الذى زعم انه الاحسن صادق بما إذا خاف ضررا فتدل العبارة حينئذ بالمنطوق على عدم الكراهة عند خوف الضرر بالمفهوم على الكراهة عند المصلحة وكان الصواب ان يقول إن كان فيه مصلحة ولعله اراد

شبهه الكراهة ما نقل عن مجموعته انه يكره ترك سنة من سنن الصلاة إلا ان يجمع بأنه اطلق (١٠١) الكراهة على خلاف الاولى او مراده

السنن المتأكدة لنحو جريان خلاف في وجوبها كما يأتي أو آخر المبطلات بزيادة (و) يسن (الخشوع) في كل صلاته بقلبه بأن لا يحضر فيه غير ما هو فيه وإن تعلق بالآخرة ويجوز رده بأن لا يعيب بأحد ما هو ظاهر ان هذا هو مراده لانه سيذكر الاول بقوله وفراغ قلب إلا أن يجعل ذلك سبباً له ولذا خصه بحالة الدخول وفي الآية المراد كل منها كما هو ظاهر ايضاً وذلك لثناء الله تعالى في كتابه العزيز على فاعليه ولا تنفاه ثواب الصلاة بانتفاءه كما دلت عليه الاحاديث الصحيحة ولأن لنا وجهاً اختاره جمع انه شرط للصحة لكن في البعض فيكره الاسترسال مع حديث النفس والعبث كتسوية ردائه او عمامته لغير ضرورة من تحصيل سنة او دفع مضرة وقيل يحرم وما يحصل الخشوع استحضاره انه بين يدي ملك الملوك الذي يعلم السر واخفى انه يناجيهِ وانه ربما تجلى عليه بالقهر لعدم قيامه بحق ربوبيته فردد عليه صلاته (و)

سم أقول الظاهر بل المتعين من امامة الاذرعى ارجاع ضمير فيه في كلامه الى النظر وعدم التغميض فيندفع حينئذ الاشكال ويفيد كراهة التغميض ان ظن ترتيب فوت مصلحة عليه وإن لم يخف ضرراً بخلاف كلام المصنف فيظهر حينئذ وجه دعوى الاحسنية (قوله سلبه الكراهة) اي بقوله وعندي لا يكره (الخ) قوله انه يكره ترك سنة (الخ) اي وفي التغميض ترك سنة هي ادامة نظره الى موضع سجوده وقد يقال المراد بالنظر الى موضع السجود كونه بحيث ينظر الى موضع السجود وهذا صادق مع التغميض سم (قوله إلا ان يجمع بأنه الخ) وجمع أيضاً بأن محل كراهة ترك السنة ما اذا لم يكن بطريق يحصل للمقصود بتلك السنة كما هنا فان المقصود بادامة النظر لموضع السجود والخشوع والتغميض يحصله سم (قوله بأنه اطلق الكراهة الخ) اي على اصطلاح المتقدمين كردى (قوله لنحو جريان الخلاف الخ) متعلق بالمثاق كدة (قوله في كل صلاته) الى قوله من تحصيل سنة في النهاية إلا قوله لا ان يجعل الى وفي الآية وكذا في المغنى إلا قوله وظاهر الى وفي الآية (قوله غير ما هو فيه) وهو الصلاة عتس فلو اشتغل بذكر الجنة والنار وغيرهما من الاحوال السنية التي لا تعلق لها بذلك المقام كان من حديث النفس نهاية (قوله وإن تعلق بالآخرة) قد يشكل استجاب كثر الدماء في السجود والركوع والاستغفار وطلب الرحمة اذا مر بآية استغفار او رحمة والاستجارة من العذاب اذا مر بآية عذاب الى غير ذلك مما يحمل على طاب الدعاء في صلاته فان ذلك فرغ من التفكير في غير ما هو فيه ولا سيما اذا كان بطاب امر دينوى اللهم الا ان يقال ان هذا انشام من المطلوب في صلاته فليس اجنبياً عما هو فيه عتس (قوله وظاهر ان هذا) اي خشوع الجوارح رشيدى (قوله الاول) اي خشوع القلب و (قوله ذاك) أى فراغ القلب (سبباً له) اي الاول (ولذا خصه بحالة الدخول) قد يؤخذ منه عدم اغناء ما يأتي عن تعميم ما هنا للقلب وإن لم يجعل ذاك سبباً لان الخشوع بالقلب مطلوب في جميع الصلاة سم وجرى المغنى على ان كلامهما مراد هنا (قوله وفي الآية الخ) اي والخشوع في قوله تعالى قد افلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون (قوله ذلك لثناء الله تعالى الخ) عبارة المغنى والاصل في ذلك اي سن الخشوع قوله تعالى قد افلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون فسرده على رضى الله تعالى عنه بلين القلب وكف الجوارح اه (قوله على فاعليه) أى الخشوع عتس (قوله ولا تنفاه ثواب الصلاة بانتفاءه) اي ان فقده يوجب عدم ثواب ما فقد فيه من كل الصلاة او بعضها شرح بافضل (قوله لكن في البعض) اي بعض الصلاة فيشترط في هذا الوجه حصوله في بعضها فقط وإن انتفى الباقي رشيدى (قوله والعبث) عطف على الاسترسال (قوله كتسوية ردائه الخ) فلو سقط نحو ردائه او طرف عمامته كره له تسويته إلا للضرورة كما في الاحياء مغنى زاد النهاية وقد اختلفوا هل الخشوع من اعمال الجوارح كالسكون أو من اعمال القلوب كالخوف أو هو عبارة عن المجموع على احوال اه قال عتس والثالث هو الراجح اه (قوله لغير ضرورة) ومنها خوف الاستزاء عتس (قوله او دفع مضرة) اي كحرار برد (قوله وما يحصل) الى المتن في المغنى (قوله وقيل يحرم) ظاهره كل من الاسترسال والعبث (قوله اي تأمل) الى المتن في النهاية والمغنى إلا قوله اي إجمالاً الى قال (قوله لانه) اي التأمل التفصيلي (قوله ولان به الخ) معطوف في المغنى على قوله قال تعالى الخ (قوله مقصود الخشوع الخ) الاضافة للبيان (قوله وترتيلها الخ) عطف على تدبر القراءة عبارة النهاية ويسن ترتيلها وهو الثاني فيها فافراط الاسراع مكروه وحرف الترتيل

أن يقول ذلك فسبق قلبه لما ذكره فلي تأمل (قوله انه يكره ترك سنة الخ) أى وفي التغميض ترك سنة وهي ادامة نظره الى موضع سجوده وقوله إلا ان يجمع الخ يجمع أيضاً بان محل كراهة ترك السنة ما اذا لم يكره الترك بطريق يحصل للمقصود بتلك السنة كما هنا فان المقصود بادامة النظر لموضع السجود والخشوع والتغميض يحصله فان قلت فلتكن السنة احد الامرين قلت قد يلتزم بشرطه وقد يقال لما كان قد يضرب فعل اليهود لم يكن احداً ماصدق المسنون فلي تأمل (قوله انه يكره ترك سنة) اي وفي التغميض ترك سنة وهي ادامة نظره الى موضع سجوده وقد يقال المراد بالنظر الى موضع السجود كونه بحيث ينظر الى موضع

يكل مقصود الخشوع والادب وترتيلها وسؤال او ذكر ما يناسب المتلو من رحمة أو رهبة أو تنزيه أو استغفار

أفضل من حرفي غيره ويسن للقارىء مصليا أم غيره أن يسأل الله الرحمة إذا مر بآية رحمة ويستعين من العذاب إذا مر بآية عذاب فان مر بآية تسبيح أو بآية مثل تفكير وإذ اقرا اليس الله بأحكم الحاكمين سن له أن يقول بلى وأما على ذلك من الشاهدين وإذ اقرا فبأى حديث بعده يؤمنون يقول أمنت بالله وإذ اقرا فن يأتىكم بماء معين يقول الله رب العالمين اه وكذا في المغنى لإقوله وحرف إلى ويسن قال ع ش قوله مر ويسن ترتيبها أى القراءة ومحل حيث أحرم بها في وقت يسعها كاملة وإلا وجب الإسراع والاختصار على اخف ما يمكن وقوله مر وحرف الترتيل أى الثانى فى إخراج الحروف وقوله أفضل من حرفي غيره أى فن نصف السورة مثلا مع الترتيل أفضل من تمام بدونه ولعل هذا فى غير ما طلب بخصوصه كقراءة الكهف يوم الجمعة فإن إتمامها مع الإسراع لتحصيل سنة قراتها فيه أفضل من أكثرها مع الثانى وقوله مر إذا مر بآية رحمة الخ ينبغى أن محل استحباب الدعاء إذا لم يكن آية الرحمة أو العذاب فيما قرأه بدل الفاتحة وإلا فلا يأتى به لئلا يقطع الموالاة وقوله مر سن له أن يقول بلى الخ أى يقولها الإمام والمأموم سرا كالسبح والادعية الصلاة الاتية وهذا بخلاف ما لو مر بآية رحمة أو عذاب فانه يحجر بالسؤال ويوافق المأموم كما تقدم فى شرح ويقول الثناء بمآثره أن المأموم لا يؤمن فيما ذكر على دعائه وإن أتى به بلفظ الجمع اه ع ش (قوله كالقراءة الخ) عبارة المغنى قياسا على القراءة وقد يفهم من هذا أن من قال سبحان الله مثلا غافلا عن مدلوله وهو التنزيه يحصل له ثواب ما يقوله وهو كذلك وإن قال الاسنوى فيه نظر اه (قوله ولو بوجه) ومن الوجه الكافى أن يتصور أو فى التسبيح والتحميد ونحوهما تعظيم الله وثناء عليه ع ش (قوله لأنه تعالى) إلى قوله وفى الخبر فى النهاية والمغنى (قوله والسكسل الفتور الخ) أى وضده النشاط مغنى ونهاية (قوله عن الشواغل) قيد النهاية والمغنى بالدنوية وقضية صنع الشارح كشرح المنهج الاطلاق واعتمده الحلبي وفى النهاية قبل هذا ما يفيد (قوله وبه يتايد) أى بالخبر (قوله يبطل الثواب) لكن قضية الاماقل أن بطلان الثواب فيما وقع فيه الخلل فيه فقط سم وتقدم عن شرح بأفضل التصريح بذلك (قوله قول القاضى الخ) اقره المغنى وجزم به النهاية وهو عطف على قول من قال الخ (قوله ولا ينافيه) أى إطلاق قوله وفراغ قلب عن الشواغل الشامل للاخروية ويحتمل أن مرجع الضمير قول القاضى بكرة الخ (قوله كان يجهز الجيش) أى يدبر امر الجيش (قوله لأنه مذهب الخ) أو ما كان التجيز يشغله عما هو فيه كما هو اللاتى بعلم مقامه (قوله على أن ابن الرفعة اختار الخ) أى فعل عمر رضى الله تعالى عنه من أمور الآخرة فاختر ابن الرفعة يوافقه ويخالف ما سواه لا فقله إلا أن يريد الخ استثناء من هذا كرى (قوله لا بأس به) أى وأما فيما يقرؤه فستحب (فائدة) فيها بشرى روى ابن حبان فى صحيحه من حديث عبد الله بن عمر مرفوعا أن العبد إذا قام يصلى أتى بذنوبه فوضعت على راسه أو على عاتقه فكلما ركع أو سجد تساقطت عنه أى حتى لا يبق منه شئ وإن شاء الله تعالى اه مغنى (قوله ما سواه) إشارة إلى قوله وإن تعلق بالآخرة كرى ويظهر انه إشارة إلى ما ذكره عن القاضى من السكراته ويحتمل انه إشارة إلى قوله وفراغ قلب عن الشواغل الشامل لأمور الآخرة قول المتن (وجعل بديه الخ) أى فى قيامه أو بدله نهاية ومغنى قول المتن (أخذ بيمينه يساره) لا يبعد فيمن قطع كف يمينه مثلا وضع طرف الزند على يساره وفيمن قطع كفاه وضع طرف احد الزندين عند طرف الآخر تحت صدره سم (قوله والسنة الخ) والاصح كفى الروضة انه يحيط بديه بعد التكبير تحت صدره وقيل يرسلهما ثم يستأنف نقلهما إلى تحت صدره قال الامام والقصد من القبض المذكور تسكين اليدين فان أرسلهما ولم يعبث بهما فلا بأس كما نص عليه فى الام مغنى ونهاية قال ع ش قوله مر فلا بأس أى لا اعتراض عليه إلا فالسنة ما تقدم اه (قوله أن يقبض بكف يمينه الخ) أى ويفرج اصابع يساره

الاسجود وهذا صادق مع التغميض فليتأمل (قوله ولذا خصه بحالة الدخول) قد يؤخذ منه عدم اغناء ما يأتى عن تعميم ما هنا للقلب وإن لم يجعل ذلك سببا لان الخشوع بالقلب مطلوب فى جميع الصلاة (قوله يبطل الثواب) أى فيما وقع فيه الخلل فقط (قوله أخذ بيمينه يساره) لا يبعد فيمن قطع كف يمينه مثلا

وقيل يتخير بين بسط أصابع يمينه في عرض المفصل وبين نشرها صوب الساعد وقيل يقبض كوعه باهامه وكرسوعه بخصره ويرسل الباقي صوب الساعد ويظهر أن الخلاف في الأفضل وأن أصل السنة يحصل بكل والرسغ المفصل بين (١٠٣) الكف والساعد والكوع العظم الذي

بلى إهام اليد والكرسوع العظم الذي يلي خصرها وحكمة ذلك إرشاد المصلي إلى حفظ قلبه عن الخواطر لأن وضع اليد كذلك يحاذيه والعادة أن من احتفظ بشيء أمسكه بيده فامر المصلي بوضع يده كذلك على ما يحاذي قلبه ليتذكر به ما قلناه (و) يسن (الدعاء في سجوده) لخبر مسلم أقرب ما يكون العبد من ربه إذا كان ساجدا فاجتهدوا في الدعاء أي فيه ومأثوره أفضل وهو مشهور وروى ابن ماجه خبر من لم يسأل الله يغضب عليه (وأن يعتمد في قيامه من السجود والقعود) للاستراحة أو التشهد (على) بطن راحة وأصابع (يديه) موضوعتين بالارض لأنه أعون وأشبه بالتواضع مع ثبوته عنه صلى الله عليه وسلم ومن قال يقوم كالعاجن بالنون أراد في أصل الاعتماد لا صفته وإلا فهو شاذ ولا يقدم إحدى رجله إذا نهض للنهي عنه (وتطويل قراءة الاولى على الثانية في الاصح) لأنه الثابت من فعله صلى الله عليه وسلم بلفظ كان يطول في الركعة الاولى مالا يطول في الثانية وتأويله بأنه أحسن بداخل

وسطا كما هو قضية كلام المجموع نهاية قال ع ش قضيته أنه يضم أصابع اليمنى حالة قبضه بها اليسرى اه (قوله وقيل يتخير الخ) وكلام الروضة قدوم اعتاده ومن ثم اغتر به الشارح تبعاً لغيره والمعتد الاول نهاية (قوله والرسغ) إلى قوله وحكمة ذلك في المغنى وإلى قوله فامر في النهاية لإلا قوله والكرسوع إلى وحكمة (قوله والكوع الخ) أي واما البوع فهو العظم الذي يلي إهام الرجل نهاية ومعنى (قوله وحكمة ذلك) أي جعلها تحت صدره نهاية (قوله يحاذيه) أي القلب فإنه تحت الصدر مما يلي جانب الايسر نهاية أي فالمراد بالمحاذاة التقريبية لا الحقيقية خلافاً لما فعله بعض الطلبة من جعل الكفين في الجانب الايسر محاذيتين للقلب حقيقة فإنه مع ما فيه من الحرج يخالف قو لم وجعل يديه تحت صدره فان اليسرى حينئذ يجعل جميعها تحت الثدي الايسر بل في الجانب الايسر لا تحت الصدر (قوله ما قلناه) أي من حفظ قلبه عن الخواطر (قوله لخبر مسلم) إلى قوله ولا يقدم في النهاية والمغنى لإلا قوله فهو شاذ (قوله لخبر مسلم الخ) وروى الحاكم عن علي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الدعاء سلاح المؤمن وعماد الدين ونور السموات والارض وروى أيضا عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان البلاء لينزل فيملاقاه الدعاء فيعشجان إلى يوم القيامة نهاية ومعنى (قوله وهو مشهور) عبارة النهاية والمغنى ومنه أي المأثور اللهم اغفر لي ذنبي كله دقه وجله اوله وآخره سره وعلايته رواه مسلم اه قول المتن (وان يعتمد في قيامه الخ) أي ذكر اكان او قويا او ضدهما نهاية ومعنى (قوله كالعاجن) المراد به الشيخ الكبير لأنه يسمى بذلك لغة لكن كلام الشارح الاتي كالصريح في إرادة عاجن العجين فليتامل ومن إطلاقه على الشيخ الكبير وقول الشاعر:

فاصبحت كنتيا واصبحت عاجنا * وشر خصال المرء كنت وعاجن

رشيدى وكذا في المغنى إلا قوله لكن إلى ومن إطلاقه فقال بدله لا عاجن العجين كما قيل اه وفي القاموس والكنز ككرسى الشديد والكبير عجنه اعتمده عليه بجمع ككفر فلان نهض معتمدا على الارض كبيرا اه قول المتن (وتطويل قراءة الاولى الخ) وكذا يطول الثالثة على الرابعة إذا قرأ السورة فيهما معنى (قوله وتأويله) أي الحديث معنى (قوله نعم ما ورد الخ) عبارة النهاية والمغنى والثاني انهما سواء ومحل الخلاف فيما لم يرد فيه نص او لم تقتض المصلحة خلافه اما ما فيه نص بتطويل الاولى كصلاة الكسوف والقراء بالسجدة وهل أتى في صبح الجمعة او بتطويل الثانية كصبح وهل أتاك في صلاة الجمعة والعيد او المصلحة في خلافه كصلاة ذات الرقاع للإمام فيستحب له التخفيف في الاولى والتطويل في الثانية حتى تاتي الفرفة الثانية ويستحب للطائفين التخفيف في الثانية لثلاث أطول بالانتظار اه (قوله في مسألة الزحام) أي ليلحقه منتظر السجود معنى قول المتن (والذكر بعدها) قوة عباراتهم وظاهر كثير من الاحاديث اختصاص طلب ذلك بالفريضة واما الدعاء فيمنعه ان لا يتقيد بطلبه بها بل يطلب بعد النافلة ايضا فليراجع سم (قوله وثبت فيهما احاديث) فقد كان صلى الله عليه وسلم إذا سلم منها قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد رواه الشيخان وقال صلى الله عليه وسلم من سبح الله دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين وحمد الله ثلاثا وثلاثين وكبر الله ثلاثا وثلاثين ثم قال تمام المائة لا إله إلا الله وحده لا شريك له إلى قوله قدير غفرت خطاياهم وإن كانت مثل زبد البحر وكان صلى الله عليه وسلم إذا انصرف من صلاته استغفر ثلاثا أي يقول استغفر الله العظيم وقال اللهم انت السلام

وضع طرف الزند على يساره وفيمن قطع كفاه وضع طرف أحد الزندين عند طرف الآخر تحت صدره ولا ينافي ذلك سقوط السجود على اليد إذا قطع الكف لاحتمال ان المراد هناك سقوط الوجوب بسقوط مجله دون الاستحباب وايضا فيمكن الفرق (والذكر بعدها) قوة عباراتهم وظاهر كثير من الاحاديث اختصاص طلب ذلك بالفريضة واما الدعاء فيمنعه ان لا يتقيد بطلبه بها بل يطلب بعد النافلة ايضا فليراجع

برده كان الظاهرة في التكرار عرفا نعم ما ورد فيه تطويل الثانية يتبع كل أتاك في الجمعة أو العيد ويسن للإمام تطويل الثانية في مسألة الزحام وصلاة ذات الرقاع الآتية (والذكر) والدعاء (بعدها) وثبت فيهما احاديث كثيرة يثبتها مع فروع كثيرة تتعلق بهما

ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام نهاية وشرح المنهج زاد شرح بافضل مانصه ومن ذلك اي الماثور عقب الصلاة اللهم اعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك وقراءة الاخلاص والمعوذتين واية الكرسي والفاتحه ومنه لا اله الا الله وحده لا شريك له الخ بزيادة يحي ويميت عشر ا بعد الصبح والعصر والمغرب وسبحان ربك رب العزة الى اخر السورة واية شهد الله وقل اللهم مالك الملك الى بغير حساب اه قال ع ش قال البكري في الكنز ويندب عقب السلام من الصلاة ان يبدأ بالاستغفار ثلاثا ثم قوله اللهم أنت السلام ثم يقول اللهم لا مانع الخ ويختتم بعد ذلك بما ورد من التسبيح والتحميد والتكبير المشار اليه ثم يدعو فمهم ذلك كله من الاحاديث الواردة في ذلك اه وينبغي اذا تعارض التسبيح اي وماعه وصلاة الظهر بعد الجمعة في جماعة تقديم الظهر وان فاتته التسبيح وينبغي ايضا تقديم اية الكرسي على التسبيح فيقرأها بعد قوله منك الجد وينبغي ايضا ان يقدم السبعيات وهي القلائل لحث الشارع على طلب الفور فيها ولكن في ظني ان في شرح المناوي على الاربعين انه يقدم التسبيح وماعه عليها وينبغي ان يقدم ايضا السبعيات على تكبير العيد لما مر من الحث على فوريتهما والتكبير لا يفوت بطول الزمن اه (في شرح العباب) غبارته ثم رايت بعضهم تب شيئا مما روي فقال يستغفر ثلاثا اللهم أنت السلام الى والاكرام ثم لا اله الا الله وحده الى تقدير اللهم لا مانع الى الجد لا حول ولا قوة الا بالله لا اله الا الله ولا نعبد الاياه له النعمة وله الفضل وله الثناء الحسن لا اله الا مخاضين له الدين ولو كره الكافرون ثم يقرأ اية الكرسي والاخلاص والمعوذتين ويسبح ويحمد ويكبر العدد السابق ويدعو اللهم اني اعوذ بك من الجبن واعوذ بك من ان ارد الى ارضل العمر واعوذ بك من فتنة الدنيا واعوذ بك من عذاب القبر اللهم اعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك اللهم اذهب عني الهم والحزن اللهم اغفر لي ذنوبي وخطاياي كلها اللهم انعشني واجبرني واهدني لصالح الاعمال والاخلاق انه لا يهدي لصالحا ولا يصرف عني سيئا الا انت اللهم اجعل خير عمري اخره وخير عملي خواتمه وخير ايامي يوم لقائك اللهم اني اعوذ بك من الكفر والفقر وسبعان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين ويزيد بعد الصبح اللهم بك احوال وبك اصابول وبك اقاتل اللهم اني اسالك علما نافعا وعملا مقبلا ورزقا طيبا وبعده المغرب اللهم أجري من النار سبعيا وبعدهما بعد العصر قبل ان يثني الرجل لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحي ويميت وهو على كل شيء قدير عشر اه والظاهر انه لم يذكر ذلك مرتبا كذلك الا بتوقيف او عملا بما قدمته انتهت وقد ذكرت في الاصل مخرج ما ذكره هنامن الاذكار من الحديثين فراجعهم منه ان اردته كروى على بافضل (قوله ويسن) الى قوله رانصرافه في المغني والنهاية الا قوله ولو بالمسجد النبوي الى يميته (قوله لا اله الا الله) يريد التعليم اي تعلم المأمومين فيجهر بها فاذا تعلموا أسر شيخ الاسلام ومغني ونهاية قال ع ش قوله بهما اي بالذکر والدعاء الواردين هنا وينبغي جريان ذلك في كل دعاء وذكر فهم من غير انه يريد تعلمه ماموما كان او غيره من الادعية الواردة او غيرهما ولو دنيويا اه (قوله ان يقوم من مصلاة) ينبغي ان يستثني من ذلك الاذكار التي طلب الاتيان بها قبل تحوله ثم رايت في شرح العباب قال نعم يستثني من ذلك اعني قيامه بعد سلامه الصبح لما صح كان ^{صلى الله عليه وسلم} اذا صلى الصبح جلس حتى تطلع الشمس واستدل في الخادم بخبر من قال في دبر صلاة الفجر هو ثمان رجلا لا اله الا الله وحده لا شريك له الحديث السابق قال فقيه تصريح بانه ياتي بهذا الذكر قبل ان يحول رجليه ويأتي مثله في المغرب والعصر ورود ذلك فهما اه سم على حج وفي الجامع الصغير اذا صليت صلاة الفرض فقولوا عقب كل صلاة عشر مرات لا اله الا الله الى اخر الحديث وأقره المناوي وعليه في تقديمه اغل التسبيحات لحث الشارع عليها بقوله وهو ثمان رجلا الخ وورد ايضا من قرأ الله احدا مرة عقب صلاة الصبح ولم يتكلم غفر له وورد عليه سم في باب لجهاذسوا الا حاصله انه اذا سلم عليه شخص وهو مشغول بقرائتها هل يرد عليه السلام ولا يكون مقفوا للثواب

في شرح العباب بما لم يوجد
مثله في كتب الفقه ويسن
الاسرار بهما الا لامام يريد
التعليم والافضل للامام اذا
سلم أن يقوم من مصلاه

(قوله أن يقوم من مصلاه

الموعود به أو يؤخره إلى الفراغ ويكون ذلك عذرا فيه نظرا لها قول والاقرب الأول وجمل الكلام على اجنبى لا عذر له في الاتيان به وعلى ما ذكر فهل يقدم الذكر الذي هو لا اله الا الله الخ أو سورة قل هو الله احد فيه نظر ولا يعد تقديم الذكر لحث الشارع على المبادرة اليه بقوله وهو ثان رجله ولا يعد ذلك من الكلام لانه ليس اجنبيا عما يطلب بعد الصلاة ع ش (قوله عقب سلامه الخ) قاله الاصحاب لئلا يشك هو او من خلفه هل سلم او لا ولئلا يدخل غريب فيظنه بعد في صلاته فيقتدى به اه قال الاذرى والعلتان تنتفيان اذا حول وجهه اليهم او انحرف عن القبلة اه وينبغي كما بحثه بعضهم ان يستثنى من ذلك ما اذا قعد مكانه يذكر الله بعد صلاة الصبح الى ان تطلع الشمس لان ذلك كحجة وعمرة تامة رواه الترمذى عن انس معنى (وقوله وينبغي الخ) كذا في النهاية وتقدم عن سم عن شرح العباب مثله مع زيادة وعبارة شرح بافضل ويندب ان ينصرف الامام والمأموم والمنفرد عقب سلامه وفراغه من الذكر والدعاء بعده اه (قوله اذالم يكن خلفه نساء) فسياقنا نهاية (قوله ولو بالمسجد النبوى الخ) وفاقا لظاهر اطلاق الاسنى والمغنى وخلافا للنهاية عبارته ولو مكث الامام بعد الصلاة لذكر او دعاء فالأفضل جعل يمينه اليهم ويساره الى المحراب للاتباع رواه مسلم وقيل عكسه وينبغي كما قاله بعض المتأخرين ترجيح في محراب النبي ﷺ لانه ان فعل الصفة الاولى يصير مستدبرا للنبي ﷺ وهو قبلة ادم فمن بعده من الانبياء اى كل منهم يتوسل به الى الله سبحانه وتعالى ر شيدى (قوله ويؤيده) اى التعميم المذكور (قوله بمحرابه) اى بمصلاه فقد مر ان المحراب المعروف محدث (قوله فبحث استثنائه الخ) اى محرابه ﷺ بجعل يمينه فيه الى المحراب اعتمده الجمل الرملى واتباعه وعليه عمل الأئمة بالمدينة اليوم وللدويرى

وسن للامام ان يلتفتا * بعد الصلاة لدعاء ثبتا
ويجعل المحراب عن يساره * الاتجاه البيت في استنائه
ففى دعائه له يستقبل * وعنه للمأموم لا ينتقل
وان يكن فى مسجد المدينة * فليجعل محرابه يمينه
لكى يكون فى الدعاء مستقبلا * خير شقيق ونبي ارسل

اه كرى وقضية ما مر في النهاية من اقتصاره على استثناء محراب النبي ﷺ عدم اعتياد ما بحثه الدويرى بالنسبة الى تجاه البيت الشريف فليراجع (ولو فى الدعاء) وقال الصيمرى وغيره يستقبلهم بوجهه فى الدعاء وقولهم من ادب الدعاء استقبال القبلة مرادهم غالبا لا دائما ويسن الاكثار من الذكر والدعاء قال فى المهمات وقيد الشافعى رضى الله تعالى عنه استحباب الاكثار من الذكر والدعاء بالمنفرد والمأموم ونقله عنه فى المجموع لكن لقائل ان يقول يسن للامام ان يختصر فيها بحضرة المأمومين فاذا انصرفوا طول وهذا هو الحق انتهى وهم لا يمتنعون ذلك معنى (قوله على انه يؤخذ من قوله بعدها انه الخ) قال ع ش ظاهره مر انه لا فرق بين الاتيان بها اى التسبيحات على الفور وعلى التراخي والاقرب انها تقوت بفعل الراتبة قبلها الطول الفصل لكن قال حج انه لا يضر الفصل اليسير كالا شغال بالراتبة وظاهره ولو اكثر من ركعتين وقال سم عليه ما حاصله انه ينبغي فى اغتفار الراتبة ان لا يفحش الطول بحيث لا يعد التسبيح من توابع الصلاة عرفا ثم على هذا ولو الى بين صلاتي الجمع اخر التسبيح عن الثانية وهل يسقط تسبيح الاولى حينئذ او يكفي لها ذكر واحدا

عقب سلامه) ينبغي ان يستثنى من ذلك الاذكار التى طالب الاتيان بها قبل تحوله ثم رابته فى شرح العباب قال نعم يستثنى من ذلك اعنى قيامه بعد سلامه من الصبح لما صح كان ﷺ اذا صلى الصبح جلس حتى تطلع الشمس واستدل فى الخادم بخبر من قال دبر صلاة الفجر وهو ثان رجله لا اله الا الله وحده لا شريك له الحديث لما بقى قال فغيبه تصریح بانتهى بان هذا الذكر قبل ان يحول رجليه ويأتى مثله فى المغرب والعصر لورود ذلك فيها اه (قوله بفعل الراتبة) ظاهره وان طولها وفيه نظر اذا فحش التطويل بحيث صار لا يصدق على الذكر انه بعد الصلاة وقد يقال وقوعه بعد توابعها وان طال لا يخرج عنه كونه بعدها فليتامل

عقب سلامه اذالم يكن خلفه نساء فان لم يرد ذلك فالسنة له ان يجعل ولو بالمسجد النبوى على مشرفه افضل الصلاة والسلام كما اقتضاه اطلاقهم ويؤيده ان الخلفاء الراشدين ومن بعدهم كانوا يصلون بمحرابه صلى الله عليه وسلم ولم يعرف عن احد منهم خلاف ما عرف منه فبحث استثنائه فيه نظر وان كان له وجه وجيه لاسيما مع رعاية ان سلوك الادب اولى من امتثال الامر يمينه للمأمومين ويساره للمحارب ولو فى الدعاء وانصرافه لا يتنافى ندب الذكر له عقبها لانه يأتى به فى محله الذى ينصرف اليه على انه يؤخذ من قوله بعدها انه لا يفوت بفعل الراتبة

ولما الفاتت بها كاله لا غير (تنبيه) كثر الاختلاف بين المتأخرين فيمن زاد على الوارد كان سبحانه لا يفتح وقال غيره يحصل له الثواب المخصوص الزيادة ومقتضى كلام الزين العراقي ترجيحه لانه بالاثنيان بالاصل حصل له ثوابه فكيف يبطله زيادة من حسنه واعتمده ابن العباد بل بالغ فقال لا يحل اعتقاد عدم حصول الثواب لانه قول بلا دليل بل الدليل يردده وهو عموم من جاء بالحسنة فله عشر امثاله ولم يعثر العراقي على سر هذا العدد المخصوص وهو تسبيح ثلاث وثلاثين والحمد كذلك والتكبير كذلك بزيادة واحدة تكمل المائة وهو ان اسماء تعالى تسعة وتسعون وهي اما ذاتية كالله او جلالية كالسكبر (١٠٦) او جمالية كالحسن فجعل الاول التسبيح لانه تنزيه للذات وللثاني التكبير وللثالث التمجيد

ولا بد من ذكر لكل من الصلاتين فيه نظرا ولا يبعد ان الاولى افراد كل واحدة بالعدد المطلوب لها فلو اقتصر على احد العددين كفي في اصل السنة اه (قوله) ولما الفاتت بها كاله (الخ) يفيد ان الافضل تقديم الذكر والدعاء على الراتبة سم (قوله) (وايد) اي ما قاله العراقي (بانه) اي الوارد (قوله) مع الزيادة) اي على العدد الوارد (قوله) واعتمده ابن العباد الوجه الذي اعتمده جمع من شيوخنا كشيوخنا الامام البراسي وشيوخنا الامام الطبرلاوي حصروا هذا الثواب اذا زاد على الثلاث والثلاثين في المواضع الثلاثة فيكون الشرط في حصوله عدم النقص عن ذلك خلافا لمن خالف سم على المنهج اه عش (قوله) (وهو) اي الدليل (قوله) تسكئة المائة خبر مبتدا محذوف والجملة صفة لواحدة (قوله) (وهو) (الخ) قد يقال ان هذا السر لا يضر العراقي بل يؤيد كلامه (قوله) (ان اسماء تعالى) اي الحسنى (قوله) (وللثاني التكبير) سكنت عن وجهه لظهوره من قوله او جلالية كالسكبر (قوله) (ولا اله الا الله) اي الى قدير (قوله) (هذا الثاني) اي الذي قاله غير العراقي وهو حصول الثواب المخصوص مع الزيادة (قوله) (بل فيه الدلالة للبدعي) وهو حصول الثواب المخصوص مع الزيادة (قوله) (بل فيه الدلالة للبدعي) (قوله) (وهو حصول الثواب المخصوص مع الزيادة على العدد المخصوص) وقد يقال ان قول المستشكل لا لأن يقال الخ يؤيد نقيض المدعى فتأمل (قوله) (وذلك) اي اختلاف الروايات بالنقص والزيادة (قوله) (عدم التعبد به) اي بالثلاث والثلاثين (قوله) (التعبد به واقع) اي بالوارد (قوله) (والكلام) اي الخلاف (قوله) (بغير الوارد) اي لم يرد اصلا (قوله) (نعم يؤخذ الخ) عبارة المغني قال المصنف الاول يجمع بين الروايتين فيكبر اربعين وثلاثين ويقول لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير اه (قوله) (ان يختمها) اي ان يجعل خاتمة المائة واخرها (ورده) اي ندب الجمع بين كبير او كثير او يحتمل أن مرجع الضمير قول الشارح فيندب ان يختمها بهما (قوله) (ورجح بعضهم) عطف ايضا على قال العراقي وكذا قوله ووجه منه (قوله) (او لتعبد) اي على وجه انه مطلوب منافي هذا الوقت عش ولعل الاولى اي على انه هو الانسب هنا قال قول المتن (للفعل) اي او الفرض من موضع فرضه اي او نقله ولو قال وان ينتقل لصلاة او من محل اخر لكان اشمل واخص واستغنى عن التقدير المذكور مغني قول المتن (وان ينتقل للفعل) اي اما ما كان او غيره ولو خالف ذلك فاجرم بالثانية في محل الاولى فهل يطالب منه الانتقال بفعل غير مطلق في اثناء الثانية يتجه ان يطالب سواء خالف عمدا أو سهوا أو جهلا سم على المنهج اه عش (قوله) (وقضيته الخ) عبارة النهاية ومقتضى اطلاق المصنف عدم الفرق بين النافلة المتقدمة والمتأخرة لكن المتجه في المهمات في النافلة المتقدمة ما يشعر به كلامهم من عدم الانتقال لان المصلحة ما مور بالمبادرة في الصف الاول وفي الانتقال بعد استقرار الصفوف مشقة خصوص صامع كثرة المصلين كالجمعة اه فعلم ان محل استحباب الانتقال مالم يعارضه شيء اخر اه (وايه ينتقل لكل صلاة) قضية هذا الصنيع استحباب (قوله) (ولما الفاتت) يفيد ان الافضل تقديم الذكر والدعاء على الراتبة (قوله) (وانه ينتقل لكل صلاة) قضية هذا الصنيع استحباب الانتقال (قوله) (والفصل بالكلام لكل ركعتين من التوافل يقتضيهما ولو كثرت جدا

لانه يستدعي النعم وزيد في الثالثة التكبير ولا اله الا الله وحده لا شريك له الخ لانه قيل ان تمام المائة في الاسماء الاسم الاعظم وهو داخل في اسماء الجلال وقال بعضهم هذا الثاني اوجه نقلا ونظرا ثم استشكله بما لا اشكال فيه بل فيه الدلالة للبدعي وهو انه ورد في روايات النقص عن ذلك العدد والزيادة عليه كخمسة وعشرين واحدى عشرة وعشرة وثلاث ومرة وسبعين ومائة في التسبيح وخمس وعشرين واحدى عشرة وعشرة ومائة في التمجيد وخمس وعشرين واحدى عشرة وعشرة ومائة في التكبير ومائة وخمس وعشرين وعشرة في التهيل وذلك يستلزم عدم التعبد به لان يقال التعبد به واقع مع ذلك بان ياتي باحدى الروايات الواردة والكلام لئلا ما هو فيها لذاتك بغير الوارد نعم يؤخذ من كلام شرح مسلم انه اذا

تعارضت روايتان سن له الجمع بينهما كتختم المائة بتكبير أو بلا اله الا الله وحده الخ فيندب أن يختمها بهما احتياطا الانتقال وعملا بالوارد ما امكن ونظيره قوله في ظلمت نفسى ظلما كثيرا في دعاء التشهد روى بالوحدة والمثلية والاولى الجمع بينهما لذلك ورده العز بن جماعة بما رددته عليه في حاشية الايضاح في بحث دعاء يوم عرفة ورجح بعضهم انه إن نوى عند انتهاء العدد الوارد امتثال الامر ثم زاد ائيب عليه ما ولا فلا ووجه منه تفصيل اخر وهو انه ان زاد لنحو شك غدر او لتعبد فلا لانه حينئذ مستدرك على الشارع وهو متنجس (وان ينتقل للفعل) الراتب وغيره (من موضع فرضه) لشهده له وارضع السجود وقضيته ندب الانتقال للفرض من موضع نقله المتقدم وانه ينتقل لكل صلاة يقتضيهما من المقضيات والتوافل وهو متجه حيث يعارضه نحو فضيلة صف اول او مشقة خر ق صف مثلا

فان لم ينتقل فصل بنحو كلام انسان للنهي في مسلم عن وصل صلاة بصلاة إلا بعد كلام او خروج (وافضله) اى الانتقال للنفل يعنى الذى لا تسن فيه الجماعة ولو لمن بالكعبة والمسجد حوله (الى بيته) للخبر المتفق عليه صلوا اليها الناس في بيوتكم (١٠٧) فان افضل صلاة المزمع في بيته إلا

المكتوبة ولان فيه البعد عن الرياء وعود بركة الصلاة على البيت واهله كما في حديث ومحلة ان لم يكن معتكفا ولم يخف بتأخيرها للبيت فوت وقت او تهاونا وفي غير الضحى وركعتي الطواف والاحرام بمقتات به مسجد ونافلة المبكر للجمعة (وإذا صلى وراهم نساء مكشوا) ندبا (حتى ينصرفن) للاتباع ولان الاختلاط بهن مظنة الفساد وتنصرف الخنثاى فرادى بعدهن وقبل الرجال (وان ينصرف في جهة حاجته) اى ان كان له حاجة اى جهة كانت (ولما) يكن له حاجة في جهة معينة (ف) لينصرف (بمنه) لندب التيامن قال الاسنوى وينافيه انه يسن في كل عبادة الذهاب في طريق والرجوع في اخرى اه وبجواب بحمله على ما اذا امسكته مع التيامن ان يرجع في طريق غير الاولى والاراعى مصلحة العود في اخرى لان الفائدة فيه بشهادة الطريقين له اكثر (وتنقضى القدوة بسلام الامام) التسليمه الاولى لخروجه بها نعم يسن للبأوم أن يؤخرها الى فراغ امامه من تسليمته جميعا وإذا انقضت بالاولى

الانتقال أو الفصل بالكلام لكل ركعتين من النوافل يفتتحها ولو كثرت جداسم (قوله) فان لم ينتقل فصل بنحو كلام انسان) كذافي النهاية والمغنى وشرح المنهج لكن بدون لفظ نحو ولعل الشارح ادخل بها تحويل صدره عن القبلة (قوله او خروج) اى من محل صلاته الاولى عش (قوله اى الانتقال) الى قوله ويسن له هنا في النهاية الى ما فيه عليه وكذا في المغنى لا قوله يعنى الذي لا يسن فيه الجماعة وقوله وظاهر الى اوفيه (قوله) ولو لمن بالكعبة الخ) عبارة النهاية ولا فرق في ذلك بين المسجد الحرام ومسجد المدينة والاقصى والمهجور وغيرها ولا بين الليل والنهار ولا يلزم من كثرة الثواب التفضيل اه قول المتن (الى بيته) اى ما لم يحصل له شك في القبلة فيه فيكون حينئذ في المسجد افضل عش (قوله ولان فيه البعد الخ) عبارة المغنى والحكمة بعده من الرياء اه (قوله) ومحلة اى محل كون النفل في البيت افضل (قوله وان لم يكن معتكفا) اى ولما كتبنا بعد الصلاة لتعلم او تعلم ولو ذهب الى بيته لفاته ذلك نهاية (قوله فوت وقت) عبارة المغنى فوت الراتبة لضيق وقت او بعد منزله اه (قوله ونافلة المبكر الخ) اى القيامة وقد نظم ذلك الشيخ منصور الطبلاوى فقال
وسنة الاحرام والطواف * ونفل جالس للاعتكاف
وخائف القوات بالتأخير * وقادم ومنشئ للسفر
والاستخارة وللقبليه * لمغرب ولا كذا البعدي

اه عش وفي البحرى عن القليوبى ان مثل قبلة الجمعة كل راتبة متقدمة دخل وقتها وهو في المسجد اه وقد مر عن النهاية ما يفيد قول المتن (مكشوا) اى مكث الامام بعد سلامه ومن معه من الرجال يذكر الله تعالى نهاية ومعنى قول المتن (وان ينصرف الخ) وان يكث المأموم في مصلاه حتى يقوم الامام من مصلاه ان اراده عقب الذكر والدعاء اذ يكره للبأوم الانصراف قبل ذلك حيث لا عذر له بافضل مع شرحه قال السكردى عليه وظاهر كلامه في الايعاب ان انصرافه قبل الامام خلاف الاولى لا للكره اه (قوله تسكن له حاجة الخ) عبارة النهاية والمغنى اى وان لم تكن له حاجة او كانت لا في جهة معينة اه (قوله فليمنصرف بيمينه) ولا يكره ان يقال انصرافنا من الصلاة كما هو ظاهر كلامهم نهاية زاد المغنى وان استند الطبرى عن ابن عباس انه يكره ذلك لقوله تعالى ثم انصرفوا صرف الله قلوبهم اه قال عش وكذا لا يكره ان يقال جوابا لمن قال اصليت صليت اه (قوله بحمله) اى كلام المصنف (قوله مصلحة العود) لعل الانسب حذف المصلحة (قوله لخروجه بها) فلو سلم المأموم قبلها عامدا عالما من غير نية مفارقة بطلت صلاته ولو قارنه فيه لم يضر كبقية الاذكار بخلاف مقارنته لغير تكبيرة الاحرام كما سيأتى لانه لا يصير مصليا حتى يتمها فلا يبط صلاته بمن ليس في صلاة نهاية ومعنى قول المتن (فللأوم) اى الموافق ومعنى ونهاية قول المتن (ثم يسلم) وينبغي أن تسلمه عقبه اولى حيث اتى بالذكر المطلوب ولما بان اسرع الامام من البأوم الاتيان به عش (قوله ولا يبطل الخ) عبارة النهاية فان مكث عامدا عالما بالتحریم قدر ازا اندا على طمانينة الصلاة بطلت صلاته او ناسيا او جاهلا فلا اه وكذا في المغنى لا قوله قدر الى بطلت قال عش قوله مر او ناسيا او جاهلا فلا اى ولكن يسجد للسهول لانه فعل ما يبطل عمده اه (قوله ان محله) اى البطلان (قوله ان طوله كجلسة الاستراحة) والمعتمد ان طوله زيادة على قدر طمانينة الصلاة سم عبارة عش قوله مر كجلسة الاستراحة وفي نسخة يعنى للنهاية طمانينة الصلاة وهذه هي المعتمدة يمكن حمل النسخة الاخرى عليها بان يراد بجلسة الاستراحة اقل ما يجزى في الجلوس بين السجدين (قوله وفيه الخ) معطوف على في غير محل والضمير محل التشهد الاول للمسبوق (قوله ويسن له) اى للمسبوق (هنا) اى فيما اذا كان جلوسه مع امامه في محل تشهد الاول (قوله منه) اى من تشهده

(قوله ان طوله كجلسة الاستراحة) والمعتمد ان طوله زيادة على قدر طمانينة الصلاة

صار المأموم كالمنفرد (فللأوم أن يشتغل بدعاء ونحوه ثم يسلم) نعم ان سبق وكان جلوسه مع امامه في غير محل تشهد الاول لزمه القيام عقب تسليمته فور او لا بطلت صلاته كما بان ان علم وتعد وظهر ان محله ان طوله كجلسة الاستراحة وفيه كره له التطويل ويسن له هنا القيام مكبرا مع رفع يديه لانه سنة في القيام من التشهد الاول لزم لو قام الامام منه وخلفه مسبوق ليس في محل تشهد الاول فالوجه

الاول (أنه يرفع) أى المسبوق (قوله بخلافه هنا) (خاتمة) سئل الشيخ عز الدين هل يكره أن يسأل الله بعظم من خلقه كالنبي والمملك والولي فاجاب بانه جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه علم بعض الناس اللهم اني اقدم عليك بنبيك محمد بنى الرحمة الخ فان صح فينبغي ان يكون مقصورا عليه عليه الصلاة والسلام لانه سيد ولد ادم ولا يقسم على الله بغيره من الانبياء والملائكة لانهم ليسوا فى درجته ويكون هذا من خواصه اه والمشهور انه لا يكره شئ من ذلك معنى وفى ع ش بعد ذكر كلام الشيخ عز الدين مانصه فان قلت هذا قد يعارض ما فى البهجة وشرحها لشيخ الاسلام والافضل استسقاؤهم بالانقياء لان دعاهم ارجى للاجابة الخ قلت لا تعارض لجواز ان ما ذكره العزمفروض فيها لو سال بذلك على صورة الالتزام كما يؤخذ من قوله اللهم اني اقدم عليك الخ وما فى البهجة وشرحها موصورا بما اذا ورد على صورة الاستشفاع والسؤال مثل أسألك ببركة فلان أو بجرمته أو نحو ذلك اه

(باب شروط الصلاة)

(قوله تعليق أمر مستقبل الخ) انظر التعليق بلو سم عبارة البجيرى وقضية هذا الى التقييد بمستقبل أن التعليق بلولا يسمى شرطاً وفى العربية خلاف شوبرى أى لانها حرف شرط فى معنى اه (قوله بمثله) أى بأمر مستقبل (قوله أو إلزام الشئ الخ) عبارة شرح المنهج ويعبر عنه أى التعليق بالزام الخ (قوله وبفتحها العلامة) ظاهره انه بالسكون ليس بمعنى العلامة وورده النهاية والمغنى فقالا الشرط جمع شرط بسكون الراء وهو لغة العلامة ومنه اشراط الساعة أى علاماتها هذا هو المشهور وإن قال الشيخ الشرط بالسكون إلزام الشئ والتزامه لا العلامة وإن عبر به بعضهم فانها معنى الشرط بالفتح انتهى قال ع ش قوله مر وإن قال الشيخ الخ أى فى غير شرح منهجة تبعه الاسنوى عميرة ومن الغير شرح الروض وشرح البهجة اه (قوله واصطلاحاً) الى قوله فان قلت فى النهاية والمغنى لا قرله ويعبر الى ويرد قوله بانه الى بانه وقوله اشارة الى حسن (قوله ما يلزم الخ) فان قلت هذا التعريف غير مانع لانه يشمل الركن قلت يجوز ان يكون رسماً المقصود به تمييز الشرط عن بعض ما عده كالسبب والمانع ومثل ذلك جائز كما صرح به الائمة كالسيد ويجوز أن يفسر ما بالخارج بقرينة اشتها ان الشرط خارج أى عن الماهية وقد يقال الركن يلزم من وجوده الوجود ما لم يبطل فليتأمل سم اقول وينمع الجواب الاخير كما اشار اليه بقدر ان اللزوم فى الركن ليس لذاته بل عند استيفاء الشروط وبقية الاركان وانتفاء الموانع (قوله ولا عدم لذاته) نخرج بالقييد الاول أى ما يلزم من عدمه الخ المانع فانه لا يلزم من عدمه شئ وبالثانى أى ولا يلزم الخ السبب فانه لا يلزم من وجوده الوجود أى ومن عدمه العدم وبالثالث أى لذاته افتتان الشرط بالسبب كوجود الحول الذى هو الشرط لوجوب الزكاة مع النصاب الذى هو سبب للوجوب او بالمانع كالدين على القول بانه مانع لوجوبها أى المرجوح وإن لزم الوجود فى الاول والعدم فى الثانى لكان لوجود السبب والمانع لذات الشرط نهاية وع ش (قوله تقديم هذا) أى باب شروط الصلاة (قوله ويرد بانه) أى المصنف (اشار) أى بتاخير هذا الباب عن باب صفة الصلاة (قوله ما يجب تقدمه الخ) وجوب تقدمه ممنوع بل الوجه انه يمكن مقارنته فالاستقبال مثلاً

(باب)

(قوله أمر مستقبل) بالنظر للتعليق (قوله ما يلزمه من عدمه العدم الخ) فان قلت هذا التعريف غير مانع لانه يشمل الركن قلت يجوز ان يكون رسماً المقصود به تمييز الشرط عن بعض ما عده كالسبب والمانع ومثل ذلك جائز كما صرح به الائمة كالسيد ويجوز ان تفسر ما بخارج بقرينة اشتها ان الشرط خارج فليتأمل وقد يقال الركن يلزم من وجوده الوجود ما لم يبطل فليتأمل (قوله ما يجب تقدمه على الصلاة) وجوب تقدمه ممنوع بل الوجه انه يمكن مقارنته فالاستقبال مثلاً يمكن مقارنته للتكبيره الا حرام وما بعدها وإن لم تقدم عليها وتقدم نحو الطهارة لانه لا يتصور عادة حصولها مقارنته للتكبيره من غير تقدم عليها فى فتاوى السيوطى فى باب شروط الصلاة مسألة قال الاسنوى فى اول باب صلاة الجماعة احتراز المصنف

أنه يرفع تبعاله ويفرق بينه وبين ترك متابعتة فى التورك بان حكمة الاقتراش من سهولة القيام عنه موجودة فيه فتقدمت رعايتها على المتابعة بخلافه هنا (ولو اقتصر امامه على تسليمته سلم ثنتين والله أعلم) تحصيلاً لفضيلتهما لما تقرر أنه صار منفرداً

(باب)

بالتنوين (شروط الصلاة) جمع شرط بسكون الراء وهو لغة تعليق أمر مستقبل بمثله أو إلزام الشئ والتزامه وبفتحها العلامة واصطلاحاً ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجوداً ولا عدم لذاته قيل كان الاولى تقديم هذا على باب صفة الصلاة إذ الشرط ما يجب تقدمه على الصلاة واستمراره فيها ويعبر عنه بانه ما قارن كل معتبر سواه بخلاف الركن اه ويرد بانه أشار الى أهمية المقصود بالذات على المقصود بطريق الوسيلة

عليها الفصل الآتي داخلة في هذه الترجمة إشارة إلى اتحاد الشرط والمانع هنا وهو الوصف الوجودي الظاهر المنضبط المعروف بقيض الحكم في أنه لا بد من فقد هذا الوجود وذلك ومن ثم جعل تنفاه شرطاً حقيقة عند الرافعي وتجوزا عند المصنف ويؤيده ما يأتي أن الشرط من مخطبات الوضع من جميع حيثياتها بخلاف الموانع لا يفرق نحو الناسي وغيره هنا لا ثم حسن تأخيرها فإن قلت لم قدموا بحث ما عدا الستر ولم ينصوا على شرطية إلا هنا ما عدا الاستقبال قلت نظروا في البحث عن حقائقها إلى كونها وسائل مقدمة أمام المقصود وعن شرطيتها إلى كونها تابعة للمقصود أو مانعهم أو لا على شرطية الاستقبال فوقع استطراداً وأما تأخيرهم البحث عن الستر فإشارة إلى وجوبه لذاته تارة ومن حيث كونه شرطاً أخرى فاعدم اختصاصه بالصلاة لم يبحث عنه مع البقية أو لا ولكونه فيها شرط أدرجوه مع بقية شروطها المتكلم عليها هنا إجمالاً من حيث الشرطية مع ذكر توابعها فتأمل (خمسة)

يكفي لمقارنته لتكبيره الأحكام وما بعدها وإن لم يتقدم وتقدم نحو الطهارة لأنه لا يتصور عادة حصولها مقارناً للتكبير من غير تقدم عليها سم (قوله لما جعل المبطلات) عبارة النهائية والمغنى لما اشتمل على موانعها وهي لا تكون إلا بعد انعقادها حسن تأخيرها (قوله وهو الوصف الخ) عبارة الاسنى والمغنى والمانع لغة الحائل واصفلاً حاملاً يلزم من وجوده العدم ولا يلزم من عدمه وجوده لا عدم لذاته كالكلام فيها عمداً (قوله في أنه الخ) متعلق بالاتحاد (قوله من فقد هذا) أي المانع (ووجود ذلك) أي الشرط (قوله حقيقة عند الرافعي) أي لأنه لا يشترط كون الشرط وجودياً بجري (قوله وتجوزا عند المصنف) أي لأن مفهوم الشرط وجودي ومفهوم المانع عدمي زيادي وقوله ومفهوم المانع أي انتفاء المانع لأن الكلام في انتفائه وإلا فالمانع وجودي وقول الشارح تجوزا أي بالاستعارة المصرية بتشبيه انتفاء المانع بالشرط في توقف صحة الصلاة على كل منهما واستعارة لفظ الشرط لانتفاء المانع أهجيري (قوله ويؤيده) أي التجوز (قوله ما يأتي) أي عن قريب في شرح وطهارة الحدث (قوله من جميع حيثياتها) فيه بحث لأن من جملة حيثياتها فعلها وهي من جهة من قبيل خطاب التكليف ضرورة أن فعلها واجب يثاب عليه ويعاقب على تركه إلا أن يريد أن الشرط من جهة تركها من خطاب الوضع من جميع حيثياتها ويحتاج على هذا إلى بيان تعدد حيثيات الترك وبيانه أنه قد يكون عمداً وسهواً وجهاً (قوله بخلاف الموانع الخ) قد يدفع هذا بأن الموانع المذكورة هنا ليست موانع على الإطلاق بل على التفصيل الآتي بيانه ككون الكلام عمداً مع العلم بالتحريم لا مطلقاً فجعل انتفائها شروطاً حيث لا إشكال فيه إذ ليس لها حالة يخرجها من خطاب الوضع سم (قوله نحو الناسي) أي الجاهل (وغيره) أي العامد العالم (هنا لا ثم) أي في المانع دون الشرط (قوله حسن الخ) جواب لما جعل الخ (قوله عن حقائقها) أي ما عدا الستر والتأنيث باعتبار معنى ما والتذكير في قوله السابق على شرطية باعتبار لفظه (قوله لذاته) أي بقطع النظر عن نحو الصلاة (قوله مع ذكر توابعه) أي توابع شروط الصلاة (قوله ولا يرد الخ) عبارة النهائية وإن لم يعد من شروطها أيضاً السلام والتمييز والعلم بفرصتها وبكيفية تمييز فرائضها من سننها لأنها غير مختصة بالصلاة فلو جهل كون أصل الصلاة أو صلاته التي شرع فيها أو الوضوء أو الطواف أو الصوم أو نحو ذلك فربضاً أو علم أن فيها فرائض وسنن ولم يميز بينهما لم يصح ما فعله لتركه معرفة التمييز المخاطب به وافتى حجة الإسلام الغزالي بأن من لم يميز من العامة فرض الصلاة من سننها صححت صلاته أي وسائر عباداته بشرط أن لا يقصد بفرضه نفلًا وكلام المصنف في جمعه يشعر برجحانه والمراد بالعالمى من لم يحصل من الفقه شيئاً هتدى به إلى الباقي ويستفاد من كلامه أي المجموع أن المراد به هنا من لم يميز فرائض صلاته من سننها وأن العالم من يميز ذلك وأنه لا يغتفر في حقه ما يغتفر في حق العامى وكذا في المغنى لإقوله والمراد الخ (قوله تستلزمه) أي لتوقف الجزم بنية الطهارة على الإسلام

بالفرائض عن الثواب فإن الجماعة تسن في بعضها ثم قال وعن الصلاة التي تستحب إعادتها بسبب ما كاشك في الطهارة فقوله كاشك في الطهارة مخالف للتمتع له من أن الشك في الطهارة بعد الفراغ ميطل كاشك في النية (الجواب) يجاب عن ذلك بوجهين أحدهما أن يكون ذلك على الوجه القائل بعدم الإبطال والثاني أن أن يحمل على اختلاف الصورة فالإبطال فيما إذا شك هل كان متطهر أم لا والصحة واستحباب الاعادة فيما إذا كان متطهر أو شك في نقض الطهارة وهي مسألة تيقن الطهارة والشك في الحدث أو سياتى في سجود السهر تحرير المعتمد في الشك في الطهارة بعد الفراغ وتحرير تصورها (قوله من جميع حيثياتها) فيه بحث لأن من جملة حيثياتها فعلها وهي من جهة من قبيل خطاب التكليف ضرورة أن فعلها واجب يثاب عليه ويعاقب على تركه إلا أن يريد أن الشرط من جهة تركها من خطاب الوضع من جميع حيثياتها ويحتاج على هذا إلى بيان تعدد حيثيات الترك وبيانه أنه قد يكون عمداً وسهواً وجهاً (قوله بخلاف الموانع لا يفرق الخ) قد يدفع هذا بأن الموانع المذكورة هنا ليست موانع على الإطلاق بل على التفصيل الآتي بيانه ككون الكلام عمداً مع العلم بالتحريم لا مطلقاً فجعل انتفائها شروطاً حيث لا إشكال فيه إذ ليس لها حالة يخرجها

ولا يرد الإسلام لأن طهارة الحدث تستلزمه ولا العلم بالفرضية

وبالكيفية بأن يعلم فرضيتها مع تمييز فروضها من سننها لأنه شرط لسائر العبادات نعم أن اعتقد العايم أو العالم على الأوجه الكل فرضاً صحيح أو سنة فلا أو البعض والبعض صح مالم يقصد بفرض معين النفلية ولا التمييز لأن معرفة دخول الوقت تستلزمه أحداه (معرفة) دخول (الوقت) ولو ظنا مع دخوله باطنا فلو صلى غير ظان وإن وقعت فيه أو ظانا ولم تقع فيه لم تنعقد (و) ثانيها (الاستقبال) كما مر بيانه مع ما يستثنى منه (و) ثالثها (ستر العورة) عند القدرة وإن كان خالياً في ظلمة للخبر الصحيح لا يقبل أنه صلاة حائض أى بالغ إلا بخمار فان عجز بالطريق السابق في التيمم ومن ثم لم يمه هنا سؤال نحو العارية وقبول هبة تافهة كطين صلى عارياً وأتم ركوعه وسجوده وجوبا ولا إعادة عليه فان وجده فيها استبره فوراً وبني حيث لا تبطل كالاستدبار ويلزمه أيضاً سترها خارج الصلاة ولو في الخلوة لكن الواجب فيها ستر سواً من الرجل والامة وما بين سروركة الحرة فقط

(قوله نعم) الى قوله ولا التمييز في النهاية والمعنى لإقوله أو العالم على الأوجه بالنسبة لقوله أو البعض الخ (قوله أو البعض والبعض) صنيعة صريح في أنه لا فرق في هذا بين العايم والعالم وليس كذلك بل هذا خاص بالعايم كما يعلم في المراجعة سم وكلام المعنى صريح في اختصاصه بالعايم وتقدم عن النهاية ما يوافقه (قوله تستلزمه) قديم منع بانه قد يعرض بعد معرفته دخول الوقت ما يزيل التمييز سم (قوله ولو ظنا) أى بالاجتهاد أو ما في معناه كإخبار الثقة والمراد بالمعرفة هنا مطلق الإدراك مجاز أو الإحقيقة المعرفة لا تشمل الظن لأنها حكم الذهن الجازم المطابق لموجب بكسر الجيم أى لدليل قطعي ع ش (قوله مع دخوله باطناً) لعل المراد به أخذاً تاماً في كتاب الصلاة ما يشمل عدم تبين الحال (قوله ولم تقع فيه) أى ثم تبين أنها وقعت قبل الوقت (قوله لم تنعقد) أى لا فرضاً ولا نفلاً ع ش أى في الأولى بخلاف ما لو صلى بالاجتهاد ثم تبين أن صلاته كانت قبل الوقت فإنه إن كان عليه فائتة من جنسها وقعت عنها وإلا وقعت نفلاً مطابقاً لشيخنا وتقدم في الشارح ما يوافقه وقيد الحلبي وقوعها عن الفائتة بما إذا لم يلاحظ في النية صاحبة الوقت (قوله كما مر بيانه) أى في كتاب الصلاة (قوله مع ما يستثنى منه) أى من صلاة الخوف ونفل السفر وغيرهما قول المتن (وسر العورة) والعورة لغة النقصان والشيء المستقبح وسمى المقدار الآتي بيانه بذلك لقبح ظهوره وتطابق أيضاً شراً على ما يجب ستره في الصلاة وهو المراد هنا وعلي ما يحرم النظر اليه وسيأتي في النكاح أن شاء الله تعالى نهاية ومعنى (قوله عند القدرة) الى قوله لكن الواجب في المعنى لإقوله بالطريق الى صلى وقوله فان وجده الى ويلزمه والى المتن في النهاية إلا ما ذكره وقوله والامة وقوله تجمله (قوله وإن كان خالياً في ظلمة) أى بالاولى إذا كان خالياً فقط أو في ظلمة فقط شيخنا (قوله عند القدرة) وظاهر كلام الروضة أنه لا يجب سترها عن نفسه في الصلاة لكن المعتمد كإقوله شيخنا الرمي وجوب سترها عن نفسه في الصلاة حتى لو لبس غرارة وصار بحيث يمكنه رؤية عورتهم لم تصح صلاته سم ويأتي عن النهاية والمعنى ما يوافقه (قوله للخبر الصحيح الخ) ولقوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد قال ابن عباس المراد به الثياب في الصلاة نهاية ومعنى (قوله أى بالغ الخ) عبارة النهاية أى بالغاً إذا الحائض زمن حيضها لا تصح صلاتها بخمار ولا غيره وظاهر أن غير البالغة كالبالغة لسكنه قيد بها جرياً على الغالب أى من غلبته الصلاة من البالغات دون الصغيرات (قوله ومن ثم) الإشارة الى قوله بالطريق الخ (قوله سؤال نحو العارية) أى بمن ظن منه الرضاها شيخنا (قوله وقبول هبة تافهة الخ) فان لم يقبل لم تصح صلاته لقدرة على الستر ولا يلزم قبول هبة الثوب للمنة على الأصح شيخنا ونهاية ومعنى (قوله وجوبا) راجع لسلك من صلى وأتم (قوله صلى عارياً) أى الفرائض والسنن على ما مره مر في التيمم من اعتياده ولا يحرم عليه رؤية عورته في هذه الحالة فلا يكلف غض البصر ع ش (قوله ولو في الخلوة) وفائدة الستر في الخلوة مع أن الله تعالى لا يحجب به شيء فيرى المستور كما يرى المكشوف أنه يرى الأول متأدباً والثاني تاركاً للادب نهاية ومعنى (قوله ويلزم سترها أيضاً خارج الصلاة) لا إطلاق إلا أمر بالستر ولأن الله تعالى أحق أن يستحى منه معنى ونهاية (قوله والامة) المتجهة أنها كالجرة مراه سم عبارة النهاية والعورة التي يجب سترها في الخلوة السواً اتان فقط من الرجل وما بين السروركة من المرأة وظاهر أن الخنثى كالمرأة

من خطاب الوضغ (قوله أو البعض والبعض الخ) صنيعة صريح في أنه لا فرق في هذا بين العايم والعالم وليس كذلك بل هذا خاص بالعايم كما يعلم بالمراجعة (قوله تستلزمه) قديم منع بانه قد يعرض بعد معرفة دخول الوقت ما يزيل التمييز (فان قيل) إذا زاد التمييز بطلت الطهارة معاتها شرط أيضاً (قلت) فالمستلزم هي لا هو على أن هذا قد يمنع فان غير المميز يوضئه وليه لا طواف فقد وجدت الطهارة ولا تصح الصلاة لعدم التمييز فليتأمل (قوله وستر العورة) قال في الروضة ويجب أى سترها مطلقاً أى في الصلاة وغيرها ولو في خلوة لا عن نفسه اه وظاهر أنه لا يجب سترها عن نفسه في الصلاة لكن المعتمد كإقوله شيخنا الرمي وجوب سترها عن نفسه في الصلاة حتى لو لبس غرارة وصار بحيث يمكنه رؤية عورتهم لم تصح صلاته (قوله والامة) المتجهة أنها كالجرة مراه (فرع) تعلقت جلدة من غير العورة اليها أو بالعكس مع التصاق أو دونه

اه (قوله الا لادنى) الى المتن في المغنى الا قوله تجمله (قوله الا لادنى غرض الخ) فيجوز الكشف له أى بلا كراهة وليس من الغرض حاجة الجماع لان الستة فيه ان يكونا مستترين ع ش ورده الرشيدى فقال ومن الغرض كما هو ظاهر غرض الجماع وسن الاستر عنده لا يقتضى حرمة الكشف كما لا يخفى خلافا لما في حاشية الشيخ والالسان الستر عنده واجبالا مسنونا اه بخذف وقد يجاب بان قول ع ش وليس الخ راجع لنفى الكراهة لا لجواز الكشف (قوله كتبريد) أى واغتسال نهاية ومغنى (قوله على ثوب تجمله) قضية قول النهاية والمغنى وصيانة الثوب عن الادناس والغبار عند كنس البيت ونحوه اه باطلاق الثوب ان التجمل ليس بقيد فليراجع (قوله ويكره له نظره الخ) أى في خارج الصلاة واما فيها فممتنع فلورأى عورة نفسه في صلاته بطلت كما في فتاوى المصنف الغربية وافق به الوالد رحمه الله تعالى نهاية قال ع ش ظاهره ولو كان طوقه ضيقا جدا وهو ظاهر اه (قوله وصديا غير يميز) ويظهر فائدة في طوافه اذا احرم عنه وليه نهاية ومغنى (قوله نعم يجب الخ) استدراك على ما افاده لفظه بين عبارة النهاية اما نفس السرة والركبة فليست منها لكن يجب الخ وعبارة المغنى وخرج بذلك السرة والركبة فليست من العورة على الاصح وقبل الركبة منها دون السرة وقبل عكسه وقبل السرة اثنان فقط وبه قال مالك وجماعه اه (قوله ولو لمبعضه) الى قوله وللحاجة في النهاية والمغنى (قوله ما ذكر) أى ما بين السرة والركبة (فرع) تعلقت جملة من فوق العورة اليها او العكس مع التصاق او دونه فيحتمل ان يجرى في وجوب سترها وعدمه ما ذكر وفي وجوب الغسل وعدمه فيما لو تعلقت جملة من محل الفرض في اليدين الى غيره او بالعكس (فرع آخر) لو طال ذكره بحيث جاوز نزوله الركبتين فالوجه وجوب ستر جميعه ولا يجب ستر ما يحاذيه من الركبتين وما نزل عنهما من الساقين وكذا يقال في سلة أصلها في العورة وتدل حتى جاوزت الركبتين وكذا يقال في شعر العانة اذا طال وتدل حتى جاوز الركبتين (فرع آخر) فقد المحرم السترة الاعلى وجهه وجوب الفدية بان لم يجد الا قيصا لا يتأتى الانزاع به فهل يلزمه الصلاة فيه ويفدى أو لا يلزمه ذلك ولكن يجوز له أو يفصل فان زادت الفدية على اجرة مثل ثوب يستاجر أو ثمن مثل ثوب يبيع لم يلزمه كالا يلزمه استئجار الشراء حينئذ والالزوم فيه نظر والثالث قريب سم على حج وفي حاشية شيخنا العلامة الشوبرى على التحرير بعد قول سم في آخر الفرع الاول او بالعكس مانصه قلت ويحتمل وهو الوجه عدم وجوب الستري الاول لانها ليست من اجزاء العورة وجوبه في الثانية اعتبارا بالاصل والفرق ان اجزاء العورة لها حكمها من حرمة نظره وان انفصل من البدن بالكلية ولا كذلك المنفصل من محل الفرض اه ع ش (قوله والخنثى الخ) فان اقتصر على ستر ما بين سرتي وركبتي لم تصح صلاته على الاصح وصح في التحقيق الصحة واعتمد المولى الاول الى في النهاية

فيحتمل ان يجرى في وجوب سترها وعدمه ما ذكر وفي وجوب الغسل وعدمه فيما لو تعلقت جملة من محل الفرض في اليدين الى غيره او بالعكس (فرع آخر) لو طال ذكره بحيث جاوز في نزوله الركبتين فالوجه وجوب ستره جميعه ولا يجب ستر ما يحاذيه من الركبتين وما نزل عنهما من الساقين وكذا يقال في سلة أصلها في العورة وتدل حتى جاوزت الركبتين وكذا يقال في شعر العانة اذا طال وتدل حتى جاوز الركبتين (فرع آخر) فقد المحرم السترة الاعلى وجهه وجوب الفدية بان لم يجد الا قيصا لا يتأتى الانزاع به فهل يلزمه الصلاة فيه ويفدى أو لا يلزمه ذلك ولكن يجوز له أو يفصل فان زادت الفدية على اجرة مثل ثوب يستاجر أو ثمن مثل ثوب يبيع لم يلزمه كالا يلزمه الاستئجار الشراء حينئذ والالزوم فيه نظر والثالث قريب (و الخنثى الحر) فلو انكشف منه شئ مما عدا الوجه والسكفين لم تصح صلاته سواء وجد انكشف ذلك في الابداء أو الاثناء وفارق ما لو احرم بالجمعة أربعين وخنثى ثم بطلت صلاة واحد من الاربعين حيث لا تبطل الجمعة لتحقق انعقادها والاصل عدم المبطل لاحتمال ذكره الخنثى ولا تبطل بالشك بان الشك هنا في مرتبة علق به وهو ستر غورته وهناك في امر خارج عنه وهو تمام العدد ويغفر في الخارج ما لا يغفر في غيره كذا اعتمدته من ويحتمل صحة صلاته اذا طرأ الانكشاف في الاثناء للشك في المبطل بعد تحقق الانعقاد وهذا في غاية الاتجاه

الا لادنى غرض كتبريد
وخشية غبار على ثوب تجمله
ويكره له نظره سواء نفسه
بلا حاجة (وعورة الرجل)
ولو قنأ وصديا غير يميز (ما بين
سرتي وركبتي) لخبر به
له شواهد منها الحديث
الحسن غطت ذلك فان الفخذ
عورة نعم يجب ستر جزء
منهما ليحقق به ستر العورة
(وكذا الامة) ولو لمبعضه
ومكاتبه وأم ولد عورتها
ما ذكر (في الاصح)
كالرجل بجماع ان رأس
كل غير عورة اجماعا
(و) عورة (الحر) ولو غير
ميزه والخنثى الحر

وجمع الخطيب بين القولين فحمل الاول على ما اذا دخل في الصلاة مقتصر على ذلك فانه لا تصح صلاته حينئذ
 للشك في الانعقاد والاصل عدمه وحمل الثاني على ما اذا دخل مستورا كالمراة ثم طرا كشف شيء مما عدا ما بين
 السرة والركبة فانه حينئذ لا يضر للجزم بالانعقاد والشك في البطلان والاصل عدمه واعتمد هذا الجمع سم
 والزيادى والسيد البصرى وشيخنا قول المتن (في الاصح) والثاني عورتها كالخرة لا راسها اى عورتها
 ما عدا الوجه والكفين والراس والثالث عورتها ما لا يبدو منها في حال خدمتها بخلاف ما يبدو كالراس والركبة
 والساعد وطرف الساق معنى قول المتن (ماسوى الوجه والكفين) اى حتى شعر راسها وباطن قدميها ويكفى
 ستره بالارض في حال الوقوف فان ظهر منه شيء عند سجودها او ظهر عقبها عند ركوعها او سجودها بطلت
 صلاتها شيخنا عبارة غش ولو كان الثوب ساترا لجميع القدمين وليس ماسا لباطن القدم كفى السترة به
 لكونه يمنع ادراك باطن القدم فلا تكلف لبس نحو خف خلافا لما توهمه بعض ضعفة الطلبة لكون يجب
 تحرزها في سجودها عن ارتفاع الثوب عن باطن القدم فانه مبطل فتنبه له اه (قوله الى الكوعين) بادخال
 الغاية فالاولى الى الرسغين بصرى (قوله لقوله تعالى الخ) الاستدلال به يتوقف على انه وارد في الصلاة سم
 (قوله اى الا الوجه والكفين) قاله ابن عباس وعائشة نهاية ومعنى (قوله ولما حرم نظرهما الخ) اى الوجه
 والكفين من الخرة ولو بلا شهوة قال الزيادى في شرح المحرر بعد كلام وعرف بهذا التقرير ان لها ثلاث
 عورات عورة في الصلاة وهو ما تقدم وعورة بالنسبة لنظر الاجانب اليها جميع بدنها حتى الوجه والكفين
 على المعتمد وعورة في الخلوة وعند المحارم كعورة الرجل اه ويزدرابعة هي عورة المسلمة بالنسبة لنظر الكافرة
 غير سيدتها ومحرمها وهى ما لا يبدو عند المهنة ومحرم أيضا على المعتمد على المرأة نظرها من بدن الاجنبي ولو
 بغير شهوة ولم تخش فتنة كرى (قوله في الخلوة كامر او عند نحو عرم الخ) الا خصر في الخلوة ومثلها عند
 نحو المحارم مامر وادخل بالنحو مثلها والممسوح ومملوكها عبارة بافضل مع شرحه وعورة الخرة عند مثلها
 ومملوكها العفيف إذا كانت عفيفة ايضا من الزنا وغيره وعند المسوح الذى لم يبق فيه شيء من الشهوة وعند
 محارمها الذكور ما بين السرة والركبة فيجوز لمن ذكر النظر من الجانبين لما عدا ما بين السرة والركبة بشرط
 أمن الفتنة وعدم الشهوة اه (قوله والخشى رقاو حرية كالانثى) عبارة شيخ الاسلام والنهاية والمغنى والخشى
 كالانثى رقاو حرية اه (قوله عورة الذكر الخ) اى والخشى الرقيق (قوله على الضعيف ان عورة
 الانثى اوسع الخ) تقدم عن المغنى انفا ايضا اه (قوله الاحسن كونها مصدرية) اى لان الشرط المنع لا المانع
 الذى هو الساتر وجعله شرطا من حيث مانعته فيه استدراك وتكرار سم وحملها النهاية والمغنى على الموصوفة
 فقلا اى جرم اه قول المتن (منع ادراك لون البشرة) اى المعتدل البصر عادة كفاي نظاره كذا نقل عن فتاوى
 الشارح م وفي سم على المنهج اى في مجلس التخاطب كذا ضبطه به ابن عجيل ناشرى اه وهو يقتضى أن ما
 يمنع في مجلس التخاطب وكان بحيث لو تأمل الناظر فيه مع زيادة القرب للمصلى جدا لا يدرك لون بشرته لا يضر
 وهو ظاهر وينبغى ان مثل ذلك في عدم الضرر ما لو كانت ترى البشرة بواسطة شمس او نار ولا ترى عند غدها
 اه عش واقره البيهقي (قوله وان لم يمنع حجبها) اى كسر او يل ضيق لكن مكره للمرأة ومثلها الخشى
 فيما يظهر وخلاف الاولى للرجل نهاية ومعنى (قوله لان مقصود الستري يحصل بذلك) اقول ينبغى تعين ذلك
 عند فقد غيره لانه يستتر بعض العورة سم على المنهج وهو ظاهر بالنسبة للثوب الرقيق لستره بعض اجزائه اما
 الزجاج اى او الماء الصافي فان حصل به ستر شيء منها فكذلك ولا فلا عبرة به عش (قوله ولا الظلمة الخ) محترز
 قوله وشرطه ايضا الخ (قوله وبهذا) اى التعليل (قوله ايراد اصباغ الخ) اى على تعبيرهم بما يستر اللون سم
 وقديقتضى جعله كالانثى احتياطا للبطلان أيضا عند طرو الانكشاف (قوله لقوله تعالى الخ) الاستدلال
 به يتوقف على انه وارد في الصلاة (قوله الاحسن كونها مصدرية) اى لان الشرط المنع لا المانع الذى
 هو الساتر وجعله شرطا من حيث مانعته فيه استدراك وتكرار (قوله ايراد اصباغ الخ) اى على تعبيرهم
 بما يستر اللون لكن الاندفاع إنما يظهر بالنسبة لمن صرح بان اللون يسمى ساترا عرفادون من سكنت عنه

(ماسوى الوجه والكفين)
 ظهرهما وبطنهما إلى
 الكوعين لقوله تعالى ولا
 يبدن زينتهن إلا ما ظهر منها
 أى إلا الوجه والكفين
 وللحاجة لكشفهما وإنما
 حرم نظرهما كالزوائد على
 غورة الأمة لأن ذلك مظنة
 للفتنة وغورتها خارجها
 في الخلوة كامر وعند نحو
 محرم ما بين السرة والركبة
 وصورتها غير عورة
 (تنبيه) عبر شيخنا بقوله
 والخشى رقاو حرية كالانثى
 وقوله رقا غير محتاج اليه
 لان عورة الذكر والانثى
 القتين لا تختلف إلا على
 الضعيف ان عورة الانثى
 أوسع من عورة الذكر
 (وشرطه) أى الساتر (ما)
 الاحسن كونها مصدرية
 (منع ادراك لون البشرة)
 وإن لم يمنع حجبها وشرطه
 أيضا أن يشتمل على المستور
 لبسا أو نحوه فلا يكفي
 زجاج وماء صاف وثوب
 رقيق لان مقصود الستر لا
 يحصل به ولا الظلمة لانها
 لا تسمى ساترا عرفا وبهذا
 يدفع ايراد اصباغ

لأجرم لها فانها وان منعت اللون لا تسمى ساترا عرفا نظر الحقها الناشئة من عدم وجود جرم لها (ولو) هو حرير والاوجه أنه لا يلزمه قطع زائد على العورة ان نقص به الملقطوع ولو يسيرا لان الحرير يجوز لبسه لحاجة والنقص حاجة أى حاجة ونجس تعذر غسله كالأدم وفارق الحرير بان اجتناب النجس شرط لصحة الصلاة ولا كذلك الحرير وأيضا فهو عند عدم غيره مباح والنجس مبطل ولو عند عدم غيره و (طين) وجب وحفرة رأسه — ضيق بحيث لا يمكن رؤية العورة منه بخلاف نحو خيمة ضيقة ومثلها فيما يظهر قيص جعل جيبه بأعلى رأسه وزره عليه لانه حينئذ مثلها في أنه لا يسمى ساترا ويحتمل الفرق بأنها لا تعد مشتملة على المستور بخلافه ثم رأيت في كلام بعضهم ما يدل لهذا (وماء كدر) أو غلبت حضرته كان صلى فيه على جنازة أو بالآيما أو كان يطبق طول الانغاس فيه (والاصح وجوب التطين) ومثل ذلك الماء فيما ذكر وكذا لو أمكنه السجود على الشط مع

(قوله لا جرم لها) أى كالحرير والحناء مغنى قال عرش ومنها النيلة إذا زال جرمها وقي مجرد اللون اه قول الماتن (ولو طين) قد وجهه الرفع بعد لو كما هو عادة المصنف بان لو بمعنى ان وان يجوز دخوله على الجملة الاسمية عند السكوفين سم (قوله ولو هو حرير) إلى قوله وفارق في النهاية والمغنى (قوله ولو هو حرير) قيده العباب بما إذا لم يجد نحو الطين ويفهم منه انه لو وجد لم يصل في الحرير وينبغي كما وافق عليه مر جواز الصلاة في الحرير إذا اخل بمروته وحشمته سم على المنهج اقول وينبغي ان مثل نحو الطين الحشيش والورق حيث اخل بمروته فيجوز له حينئذ لبس الحرير اما لو لم يجد ما يستتر به إلا نحو الطين وكان يخل بمروته فهل يجب عليه ذلك أو لا فيه نظرو الظاهر الاول وانه في هذه الحالة لا يخل بالمروءة اعرض واعتمده شيخنا (والاوجه الخ) اعتمده مر و (قوله وان نقص به الملقطوع) قد يقال وكذا ان لم ينقص مطلقا إذا اخل الاقتصار على ستر العورة بمروته اه سم واعتمده شيخنا (قوله ان نقص به الملقطوع الخ) مفهومه انه لو لم ينقصه بالقطع لزمه وهو قضية قول الشارح مر لما في قطعه من إضاعة المال عرش (قوله كالأدم) أى فيقدم عليه الحرير في الصلاة وبالعكس في غيرهما لا يحتاج إلى طهارة الثوب شيخنا أى ولم يكن رطوبة في المنتجس ولا في البدن (قوله والنجس مبطل الخ) في مقابلة هذا لما قبله ما لا يخفى سم (قوله وطين الخ) ولو مع وجود الثوب عرش (قوله وحب) بضم الحاء وكسر هاو شد الباء الجررة والضخمة منها قاموس عبارة عرش وفي المصباح والحب بالضم الحائية فارسي معرب انتهى وهو هنا الزير الكبير اه (قوله نحو خيمة ضيقة) ينبغي تصوير ذلك بما إذا وقف داخلها بحيث صارت محيطه بأعلى وجوانبه اما لو خرق رأسها وأخرج رأسه منها وصارت محيطه ببقية بدنه فهي أولى من الحب والحفرة فتأمل سم (قوله ومثلها فيما يظهر قيص الخ) نقله سم على المنهج عن الطبرلاوى والشهاب الرملى وولده عرش (قوله ويحتمل الفرق الخ) على هذا لا بد ان يكون بحيث لا يرى عورة نفسه على ما تقدم على اعتماد شيخنا الرملى سم (قوله أو غلبت) إلى انت في النهاية وكذا في المغنى لا قوله أو بالماء (قوله أو غلبت الخ) عبارة المغنى والنهاية أى ونحو ذلك كما صاف متراكم بخضرة منع الادراك وصورة الصلاة في الماء ان يصل على جنازة الخ قول الماتن (والاصح وجوب التطين الخ) ويكفي الستر بلعاف التحف به امرأتان أو رجلان وإن حصلت مماسة محرمة في الاوجه لو كان بازاره ثقبه فوضع غيره يده عليها فانه لا يضر كما صرح به القاضى والخوارزمى واعتمده ابن الرفعة نهاية قال عرش قوله مر التحف به امرأتان الخ أى وان صار على صورة القميص لها وقوله أو رجلان أى أو رجل وامرأة بينهما محرمة اه (قوله ومثله) إلى قوله ومن ثم في النهاية لا قوله وكذا إلى ولا يلزمه (قوله ومثله ذلك الماء فيما ذكر) أى ومثل الطين الماء الكدر في وجوب الستر به (قوله مع بقاء ستر عورته به) تصور لا يخلو من اشكال بصرى (قوله ولا يلزمه ان يقوم فيه الخ) في نفي اللزوم اشعار بجواز ذلك وهو ظاهر واعلم ان حاصل ما يتجه في هذه المسألة انه ان قدر على الصلاة في الماء مع الركوع والسجود فيه بلا مشقة شديدة وجب ذلك او على القيام فيه ثم الخروج للركوع والسجود

(قوله ولو هو حرير) قد وجهه الرفع بعد لو كما هو عادة المصنف بان لو بمعنى ان وان يجوز دخوله على الجملة الاسمية عند السكوفين (قوله والاوجه الخ) اعتمده مر وقوله ان نقص به الملقطوع وقد يقال وكذا ان لم ينقص مطلقا إذا اخل الاقتصار على ستر العورة بمروته إلا ان يقال ما يفعل لاجل العبادة لا يكون بخلافه بالمروءة لكن قدر هذا انهم اسقطوا الجمعية على من لم يجد إلا لباسا لا يليق به (قوله والنجس مبطل الخ) في مقابلة هذا لما قبله ما لا يخفى (قوله نحو خيمة ضيقة) ينبغي تصوير ذلك بما إذا وقف داخلها بحيث صارت محيطه بأعلى وجوانبه اما لو خرق رأسها وأخرج رأسه منها وصارت محيطه ببقية بدنه فهي أولى من الحب والحفرة فتأمل (قوله ويحتمل الفرق) على هذا لا بد ان يكون بحيث لا يرى عورة نفسه على ما تقدم عن اعتماد شيخنا الرملى (قوله ولا يلزمه ان يقوم فيه ثم يسجد على الشط الخ) في نفي اللزوم اشعار بجواز ذلك وهو ظاهر واعلم ان حاصل ما يتجه في هذه المسألة انه ان قدر على الصلاة في الماء مع الركوع والسجود فيه بلا مشقة شديدة وجب ذلك او على القيام فيه ثم الخروج إلى الركوع والسجود في الشط بلا مشقة كذلك وجب أيضا

ان شق ذلك عليه مشقة شديدة لانه لا بعد يسورا حيث تفصل على الشط عاريا ولا يعيد هذا الذي يشبه في ذلك وبه يجمع بين إطلاق الدارمي عدم اللزوم وببحث بعضهم (١١٤) اللزوم (على) مريد صلاة وغيره خلافا لمن وهم فيه (فاقد) ساتر غيره من (الثوب) وغيره

الى الشط بلا مشقة كذلك وجب أيضا وإن ناله بالخروج لها في الشط مشقة كذلك كان بالخيار بين أن يصلي عاريا في الشط بلا إعادة وبين أن يقوم في الماء ثم يخرج الى الشط عند الركوع والسجود ولا إعادة أيضا سم على حج والمنهج ووافقه موالا قرب انه يشترط لصحة صلاته ان لا يأتي في خروجه من الماء وعورده بأفعال كثيرة اه ع ش واعتمده شيخنا (قوله إن شق عليه ذلك) أي فان لم يشق عليه المشقة المذكورة لزمه وهل هو على إطلاقه وإن أدى الى استتبار أو فعل كثير أو لا يصري وتقدم عن ع ش استتبار الثاني وجزم به الرشيدي وشيخنا فمفيد اللزوم بأن لا يترتب على الخروج العود أفعال مبطله (قوله مريد صلاة) إلى قوله ومن ثم في المغني (قوله وهم فيه) أي وفي غيره (قوله من الثوب وغيره) لو قدر على ثوب حرير فهل يجب تقديم التطين عليه أو لا فيه نظر وقد يقال ان ازرى به التطين أو لم يدفع عنه اذى نحو حر أو برد لم يجب تقديمه عليه والواجب سم وتقدم عن ع ش ما يوافقه (قوله بدليل الخ) راجع للمعظوف فقط (قوله أي الساتر) أي أو المصلي (قوله العورة الخ) متعلق بستر اعلاه (قوله على التقدير الاول) وهو رجوع الضمير الى الساتر واقتصر النهاية والمغني عليه ثم قال وستره مضاف لفاعله لدلالة تذكير الضمير في أعلاه وجوابه وأسفله ولو كان مضافا لمعوله لقال ستر اعلاها الخ مؤنثا اه (قوله لكن الاول احسن) أقول ومن مرجحات التقدير الاول سلامته بما يوهمه الثاني من وجوب ستر أعلى المصلي الزائد على العورة سم (قوله الى تقدير أعلى عورته أي ساترها) أي الى تقدير المضافين (قوله أي ساترها) قديم مع الاحتياج الى هذا للاكتفاء بما قبله والمعنى حينئذ ويجب على المصلي ان يستر أعلى عورته أو المغني ويجب أي يشترط ان يستر المصلي عورته فلم يرجع الاول فليتا مل سم (قوله وعورته) أي الآتي قول المتن (لا أسفله) أي ولو كان المصلي امرأة وخشيت نهاية ومغني (قوله ومنه) أي من التعليل (قوله لم يصح) اعتمده ع ش وشيخنا (قوله فلو صلي) الى التنبيه في النهاية والمغني لا قوله على ما يأتي الى حتى تكون وقوله وذلك الى فان لم يفعل (قوله الموصلي على حال الخ) أي كان يصلي على دكة فيها خرقة فروث منها شيخنا (قوله رؤية عورته) أي بالفعل شيخنا (قوله أي كانت بحيث يرى الخ) أي وان لم تر بالفعل نهاية قول المتن (من جيبه) وهو المنفذ الذي يدخل فيه الرأس مغني (قوله أي طوق قميصه) ليس بقيد بل مثله ما لو رويت عورته من كمه ع ش وشيخنا وتقدم في الشرح ما يفيد قول المتن (رويت عورته) أي المصلي ذكر اكان أو أنثى أو خنثى سواء كان الرائي لها هو أم غيره كافي فتاوى المصنف الغير المشهورة مغني ونهاية قول المتن (فليزره) باسكان اللام وكسرها نهاية زاد المغني وضم الراء على الاحسن ويجوز فتحها وكسرها اه (قوله على ما يأتي الخ) عبارة النهاية والمغني على الافصح ويجوز اسكانها اه (قوله ستر لحيته) أي أو شعر رأسه مغني ونهاية (قوله لو ستره) أي بعد إحرامه نهاية ومغني (قوله يجب) الى المتن في النهاية (قوله المقدرة الحذف الخ) يعني التي هي كالحذوفة لخفاها لانها من الحروف المهموسة فلم تعد فاصلا رشدي (قوله ضم الراء) أي بناء على الادغام قال السعد قالوا وإذا اتصل بالمحزوم أي

وإن ناله بالخروج اليهما في الشط مشقة كذلك كان بالخيار بين أن يصلي عاريا في الشط بلا إعادة وبين أن يقوم في الماء ثم يخرج الى الشط عند الركوع والسجود ولا إعادة أيضا (قوله من الثوب وغيره) لو قدر على ثوب حرير فهل يجب تقديم التطين عليه أو لا فيه نظر وقد يقال ازرى به التطين أو لم يدفع عنه اذى نحو حر أو برد لم يجب تقديمه عليه ولا واجب (قوله لكن الاول احسن) أقول من مرجحات التقدير الاول سلامته بما يوهمه الثاني من وجوب ستر أعلى المصلي الزائد على العورة (قوله أي ساترها) قد يمنع الاحتياج الى هذا للاكتفاء بما قبله والمغني حينئذ ويجب على المصلي ان يستر أعلى عورته فلم يرجع الاول فليتا مل (قوله ضم الراء) أي بناء على الادغام قال السعد قالوا وإذا اتصل بالمحزوم أي

لقد رتب به على السترو من ثم كفي به مع القدرة على الثوب (ويجب ستر اعلاه) أي الساتر أو المصلي بدليل قوله عورته الاتي (وجوابه) أي الساتر للعورة على التقدير الاول فهو عليه مصدر مضاف لفاعله وعلى الثاني لمفعوله لكن الاول احسن لانه الانسب بسياق المتن ولا احتياج الثاني الى تقدير أعلى عورته أي ساترها فراجع للاول ولا مبالاة بتوزيع الضمير في اعلاه وعورته لوضوح المراد (لا أسفله) لعسرته ومنه يؤخذ انه لو اتسع السكم فارسله بحيث ترى منه عورته لم يصح إذ لا عسر في الستر منه وايضا فهذه رؤية من الجانب وهي تضر مطلقا (فلو) صلى على عال أو سجد مثلام تضر رؤية عورته من ذيله أو صلى وقد رويت عورته أي كانت بحيث ترى عادة (من جيبه) أي طوق قميصه لسعته (في ركوع أو غيره لم يكف) هذا القميص للستر به (فليزره أو يشد وسطه) يفتح السين على ما يأتي في فصل لا يتقدم على امامه حتى تكون عورته بحيث لا ترى منه ويكفي ستر

لحيته لئلا يمنع رؤيتها منه وذلك للخبر الصحيح انا نصيذا فوصل في الثوب الو احد قال نعم وازرره ولو بشوكته فان لم يفعل ذلك انعقدت صلاته ثم تبطل عند انحناؤه بحيث ترى عورته وفائدة انعقادها دامها الو ستره وصحة القدوة به قبل اعلانها (تنبيه) يجب في زره ضم الراء على الاصح ليناسب الواو المتولدة لفظا من إشباع ضمة الهاء المقدرة الحذف لخفاها فكان الواو وليت الراء

وقيل لا يجب لأن الواو قد

يكون قبلها مالا يناسبها ويجوز في دال يشد الضم تباعا العين والفتح للفتحة قبل والكسر وقضية كلام الجار بردي كابن الحاجب استواء الا واين وقول شارح ان الفتح أفصح لعله لأن نظرم إلى إظهار الاخفية أكثر من نظرم إلى الانباع لانها انبب بالفصاحة والصق بالبلاغة (وله) بل عليه إذا كان في ستر عورته خرق لم يجد ما يسده غير يده كاهو ظاهر وفي هذه هل يبقها في حالة السجود إذا لم يمكن وضعها مع الستر بها لعذره او يضعها لتوقف صحة السجود عليها كل محتمل إذا الحاجة تجوز كلا من الكشف وعدم وضع بعض الاعضاء كالجنبه مع عدم الاعادة فهما رخيند فالذي يتجه تخييره إذ لا مرجح وليس هذا كماس قريبا في قولنا فيصلى على الشط المعلوم منه انه إذا تعارض السجود والستر قدم السجود لأن ذاك فيه تعارض أصلي السجود والستر وأصل السجود أكد لأنه ركن وما هنا تعارض فيه وضع عضو مختلف في وجوبه وستر بعض بعض ومختلف في اجزاء الستر به فتعين (ستر بعضها) أي العورة (بيده) حيث لا نقض (في الأصح) للحصول المقصود ودعوى ان بعضه لا يستره ممنوعة

ومثله الأمر حال الادغام هاء الضمير لزم وجه واحد نحو ردها بالفتح ورده بالضم على الافصح وروى رده بالكسر وهو ضعيف اه سم (قوله وقيل لا يجب) أي على الافصح رشيدى (قوله مالا يناسبها) أي كالفتح والكسر (قوله قبل والكسر الخ) وفي العزى وشرحه للسعد الجزم بجواز الحركات الثلاث سم عبارة المغنى ويشد بفتح الدال في الاحسن ويجوز الضم والكسر اه قول المتن (وله ستر بعض الخ) أي مع القدرة على الساتر سم (قوله بل عليه) قد يقال لو صح هذا لوجب على العارى العاجز عن الستر مطلقا وضع يديه على بعض عورته لأن القدرة على بعض الستر كالقدرة على كلفا في الوجوب كاهو ظاهر وإطلاقهم كالصرح في خلافه فليتأمل ومن هنا يظهر ضعف التخيير الذي بحثه ويظهر تعين مراعاة السجود لأن ركن فلا يجوز تفويته لمراعاة امر غير واجب سم واطال الكردي في تأييد كلام الشارح وتصحيحه ورد قول سم وإطلاقهم كالصرح في خلافه راجعه (قوله وفي هذه) أي صورة لوجوب (قوله عليها) أي على وضع اليد على حذف المضاف (قوله كل محتمل) قال القليوبي وبالأول أي بتقديم الستر على الوضع قال البلقيني وتبعه الخطيب واعتمده شيخنا الزياى وقال شيخنا الرملى بوجوب الوضع تبعا للرواى واعتمده سم اه كردي عبارة شيخنا وعند السجود هل يراعى السجود او الستر رجح الرملى تبعا لوجه تقديم السجود لأن الشارح اوجب عليه وضع الاعضاء السبعة فيه نصار عاجز عن الستر ورجح البلقيني تقديم الستر لأنه متفق عليه عند الشيخين ووضع اليد في السجود يختلف فيه ومراعاة المتفق عليه أولى من مراعاة المختلف فيه وهناك قول بأنه يخير بينهما اه واستقر ع ش ماقاله البلقيني من تقديم الستر على الوضع وفي البجيرى عن البرماوى قال العلامة ابن حجاج والخطيب يتخير بينهما اه وهو يخالف ما مر عن الكردي عن الخطيب فليراجع (قوله وليس هذا) أي تعارض الوضع والستر هنا (قوله فتعين التخيير) (فرع) لو تعارض عليه القيام والستر هل يندم الاول او الثانى فيه ونظرو الظاهر مراعاة الستر ونقل عن فتاوى الشارح ذلك فراجع ع ش (قوله أي العورة) إلى قوله ورابعها في النهاية والمغنى الا قوله وفارق إلى ويكفى وقوله فعلم إلى وانه يلزم (قوله حيث لا ناقض) أي بان يكون ذلك البهض من غير السوا او منها بلا من ناقض نهاية ومعنى (قوله لا يستره) أي لا يعد ساترا له معنى (قوله لا احترامها) الاولى باحترامها بالباء (قوله ويكفى بيد غيره الخ) وكذا الجمع المخرق من سترته وامسكه بيده نهاية ومعنى (وإن حرم) قضية جعل هذه الواو المبالغة انه قد لا يحرم وهو

الادغام هاء الضمير لزم وجه واحد نحو ردها بالفتح ورده بالضم على الافصح وروى رده بالكسر وهو ضعيف اه (قوله قبل والكسر) في العزى وشرحه للسعد الجزم بجواز الحركات الثلاث (قوله وله ستر بعضها بيده في الأصح) أي مع القدرة على الساتر والا فاع العجز لا معنى لمنع المقابل وحينئذ فلا معنى لادخال قوله بل عليه تحت مراد المتن إلا ان يجعل ترتيبا زائدا على المتن لا فائدة حكم زائد (قوله بل عليه) قد يقال لو صح هذا لوجب على العارى العاجز عن الستر مطلقا وضع يديه على بعض عورته لأن القدرة على بعض الستر كالقدرة على كلفا في الوجوب كاهو ظاهر وإطلاقهم كالصرح في خلافه فليتأمل ومن هنا يظهر ضعف التخيير الذي بحثه في قوله وفي هذه هل يبقها الخ ويظهر تعين مراعاة السجود لأن ركن فلا يجوز تفويته لمراعاة امر غير واجب على انه لو سلم الوجوب لم يتم التخيير لأنه يعد عاجز عن الستر دون السجود (قوله وإن حرم) قضية جعل هذه الواو المبالغة انه قد لا يحرم وهو كذلك اما اوله لأن الستر لا يستلزم المس لا مكان وضع يده على خرق الثوب بحيث يستمر ما يحاذيها من البدن من غير مش له ولا حرمة حينئذ كاهو معلوم وأما ثانيا فلعدم تحريم المس في صور منها ما لو وضع طيب يده على المحل المكشوف من العورة بقصد معرفة العلة ليدواها فان ذلك الوضع جائز مع حصول الستر به ومنها ان يضع رجل يده على ذلك المحل من رجل اخر لظنه انه زوجه او امته مع علم الموضوع عليه ان الواضع رجل او شكة في انه رجل فان ذلك الوضع ليس بحرام لظن المذكور ولا ناقض لأن لمس الرجل والمشكوك في انه رجل غير ناقض مع حصول الستر به كاهو ظاهر فان قلت يلزم الموضوع عليه رفع اليد الواضع لان وضعها حرام في الواقع فليس له السكوت عليه

وفارق الاستنجاء بيده لاحترامها والاستيائك بأصبعه لأنه لا يسمى استيائك عرا فويكفى بيد غيره قطعاً وإن حرم

كذلك لأن الستر لا يستلزم المس لا مكان وضع يده على حرف الثوب بحيث تستر ما يحاذيها من البدن من غير مس له ولا حرمة حينئذ كما هو معلوم سم (قوله كالوسترها بحريز) أي مع القدرة على غيره سم أي وإلا فلا حرمة بل يجب كما يأتي عن النهاية والمغني (قوله ويلزم المصلي الخ) ولو وجد المصلي سترة نجسة ولم يجد ماء يطهرها به أو وجدته وقد من يطهرها وهو عاجز عن فعل ذلك بنفسه أو وجدته ولم يرض إلا بالاجرة ولم يجدها أو وجدها ولم يرض إلا بالكثير من اجرة مثله أو خبس على نجاسة واحتاج إلى فرش السترة عليها صلى عاريا أو أتم الأركان كما سنهاية زاد المغني ولو أدى غسل السترة إلى خروج الوقت غسلها وصلى خارجها ولا يصلي في الوقت عاريا كما نقل القاضي الاتفاق عليه اه قال عرش قوله لم يرض بنفسه أي ولو شربها وقوله لم يرض الأركان قال الشيخ عميرة ولا إعادة في أظهر القولين أي في الصور كلها اه عرش (قوله بما وجدته) هل وإن لم يكن له وقع كقدر العدسة من نحو شمع أو طين يلصقه بيده سم (قوله لأن القصد منه) أي من الماء (قوله وفي تجزيه أي رفع الحدث) (قوله وهو يتجزى) أي بلا خلاف سم قول المتن (فان وجد الخ) تفريع على وجوب ستر البعض ولو عبر بالو أو كان أولى لأن الحكم المذكور لا يعلم بما قبله عرش (قوله أي قبله ودبره) المزايا بهما كما هو ظاهر ما نقص مسر ظاهر كلامهم ان بقية العورة سواء وإن كان ما قرب اليها الخش لكن تقديمه أولى نهاية وفي الكردى عن الامداد مثله قول المتن (أو أحدهما) فيه اشعار بان فرض المسئلة انه يكفي جميع أحدهما حتى لو فرض انه يكفي جميع أحدهما وبعض الآخر تعين للجميع بصري وعبرة عرش عن سم على المنهج قول المصنف فقبله ظاهره وإن كان لا يكفيه ويكفي الدبر فليتامل اه اقول ويؤيد الاول ما في الاسنى والمغني من أنه لو كفى الثوب الموصى به أو الموقوف لأولى الناس به للوقوف خرية كالرجل دون المقدم كالمرأة قدم المؤخر اه ثم رايت في الكردى عن الشوبري مانصه انه رأى في شرح الروض فيما لو وصى بثوب لأولى الناس به ما هو صريح في تقديم الدبر أي حيث كفاه دون القبل اه (قوله لانه بارز للقبلة) أي أو بدلهما مغني وسم وشيخنا (قوله انه يجب ذلك في غير الصلاة) اقره عرش ونقل البجيرمي عن الزياي والشوبري اعتماده (قوله وعند مثله) أي أو الفريقين نهاية (قوله لتعارض المعنيين) (فروع) ليس للعارى غضب الثوب من مستحقة بخلاف الطعام في الخمصة لأنه يمكنه أن يصلي عاريا ولا تلزم الاعادة إلا إن احتاج اليه لنحو دفع حر أو برد فانه يجوز له ذلك ويجب عليه قبول عاريتته وإن لم يكن للمعبر غيره وقبول هبة نحو الظنين لا قبول هبة الثوب ولا افتراضه لنقل المنية ويجب شرائه واستجاره بثمان المثل واجرة المثل ولو وصى بصرف ثوب لأولى الناس به في ذلك الموضع أو وقفه عليه أو وكل في إعطائه وجب تقديم المرأة ثم الخنثى ثم الرجل ولو صلت امرأة مكشوفة الرأس فعقتت في صلاتها ووجدت سترة بعيدة بحيث إن مضت اليها احتاجت إلى أعمال كثيرة وإن انتظرت من يلقيها اليها مضت مدة في التكشف بطالت صلاتها فأن لم تجد السترة بنت على صلاتها وكذا إن وجدت ثوبا قريبا منها فتناولتها ولم تستدبر قبلتها وسترته بها راسها فوراً ولو وجد عار سترته في صلاته فحكمه حكمها فيما ذكر ولو قال شخص لا مته إن صليت صلاة صحيحة فانت حرة قبلها

قلت هذا لا ينافي عدم حرمة الوضع على الواضع وحصول السترو وإن أتم الموضوع عليه باقراؤه ذلك على أنه قد لا يأنم لظنه جواز ذلك لنحو قرب عهده الاسلام ومنها ما لو اختلطت محرمة باجنبيات غير محصورات فتزوج واحدة منهن فسترته يدها بعض عورتها فانه لا تنتقض طهارته بذلك على المتجه للشك ولا يحرم وضع يدها لأن لها حكم الزوجة في جواز الاستمتاع بها فليتامل (قوله بحريز) أي مع القدرة على غيره (قوله بما وجدته) هل وإن لم يكن له وقع كقدر العدسة من نحو شمع أو طين يلصقه بيده سم (قوله وهو يتجزى) أي بلا خلاف (قوله بأنه بارز للقبلة الخ) عبارة شرح الروض بأنه يتوجه بالقبل القبلة فسترته أهم تعظيها لها ولأن الدبر مستور غالبا بالآلئين بخلاف القبل اه وقضية التعليل الثاني انه لو صلى لغير القبلة في نحو نقل السفرائه يستر القبل ايضا ولا ينافيه التعليل الاول لأن الاحمل ان كلا علة مستقلة فليتامل (فروع) له قبلان أصلي وزائد واشتبه أحدهما بالآخر ووجد ما يستر واحدا فقط من أحد القبليين والدبر فيحتمل ان يتخير

كما لو سترها بحريز ويلزم المصلي ستر بعض عورتها بما وجدته وتحصيله قطعاً وإنما اختلفوا في تحصيل واستعمال ماء لا يكفيها لظهره لأن القصد منه رفع الحدث وفي تجزيه خلاف وهنا المقصود السترو وهو يتجزى (فان وجد كافي سواً تيه) أي قبله ودبره سميماً بذلك لأن كشفهما يسوئ صاحبهما (تعين لهما) لفحشهما وللانفاق على انهما عورة (أو) كافي (أحدهما قبله) أي الشخص المذكور والآثى والخنثى يتعين ستره لانه بارز للقبلة والدبر مستور بالآلئين غالباً فليتامل أنه يجب ذلك في غير الصلاة أيضاً نظر البروز وانه يلزم الخنثى ستر قبله فان كفى أحدهما فقط فالأولى ستر آله ذكر بمحضرة امرأة وعكسه وعند مثله يتخير كما لو كان وحده (وقيل دبره) لانه الخش عند نحو السجود (وقيل يتخير) لتعارض المعنيين (و) رابعها (طهارة الحدث)

فصلت بلا ستر رأسها عازجة عن سترها عتقت وصحت صلاتها أو قادمة عليه صحت صلاتها ولم تعتق للدور إذ لو عتقت بطلت صلاتها وإذا بطلت صلاتها لا تعتق فأنابت العتق يؤدي إلى بطلانه وبطلان الصلاة فبطل وصحت ويسن للرجل أن يلبس للصلاة أحسن ثيابه ويتعمم ويتطيلس ويرتدى ويتزر أو يتسرول فإن اقتصر على ثوبين فقميص مع رداء أو أزار أو سراويل أولى من رداء مع أزار أو سراويل ومن أزار مع سراويل وباجملة فالمستحب أن يصلي في ثوبين فإن اقتصر على واحد فقميص فأزار فسر أو ويل ويتلحف بالثوب الواحد إن تسح ويخالف بين طرفيه فإن ضاق أثر به وجعل شيئاً منه على عاتقه ويسن للمرأة ومثلها الخنثى في الصلاة ثوب سابغ لجميع بدنها وخمار وملحفة كثيفة وأتلاف الثوب وبيعه في الوقت كالماء ولا يباع له مسكن ولا خادم كافي الكفاية ويكره أن يصلي في ثوب فيه صورة وأن يصلي عليه واليه وأن يصلي بالاضطباع وإن يغطي فاه فإن تشاب غطاء بيده أي اليسرى ندبا وإن يشتمل اشتغال الصماء بأن يحلل بدنه بالثوب ثم يرفع طرفيه على عاتقه اليسرى وأن يشتمل اشتغال اليهود بأن يحلل بدنه بالثوب بدون رفع طرفيه وأن يصلي الرجل مثلها والمرأة منتقبة مغنى قال عيش قوله مر أو يتسرول في تاريخ الأصهباني عن مالك بن عثامية أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن الأرض تستغفر للمصلي بالسراويل أه دميري وقوله مر فقميص مع رداء أو أزار أو سراويل لعل أولى هذه الثلاث فقميص مع السراويل ثم القميص مع الأزار ثم مع الرداء وقوله مر في ثوب فيه صورة ظاهره ولو أعمى أو في ظلمة أو كانت الصورة خلف ظهره أو ملاقية الأرض بحيث لا يراها إذا صلى عليه وهو ظاهر تباعد أعمافه الصورة المنهى عنها عيش (قوله بأقسامه) إلى قوله ولا يقاس في النهاية والمغنى لا قوله وإنما لم يؤثر إلى المتن وقوله أو أكره عليه وقوله وخرج إلى المتن (قوله لم يكن) الأولى النائيث (قوله لاسر) أي في باب التيمم (قوله إلا من نحو جنب) يفيد أنه لا يثاب عليها بل على قصدها فقط ونقل عن شيخنا الشهاب الرملي أن قراءة الجنب لا بقصد القرآن يثاب عليها الذكرو وهو لا ينافي ذلك لأنه هنا لم يصرفها عن القرآنية لنسيانها الجنابة ولم يوجد شرط ثوابها من الطهارة وهناك انصرفت عن القرآنية لعدم قصدها فصارت ذكراً فائيب على الذكر وقد يقال نسيانها الجنابة لا يقتضي قصد القرآنية فينبغي حينئذ أن يثاب عليها ثواب الذكرو لا نصرفها عن القرآنية بسبب الجنابة بل يبغي أن يثاب كذلك وإن قصدها إلغاء لقصدها لعدم مناسبتها سم على حجج عيش عبارة البصري قوله إلا من نحو جنب قد يقال القراءة من الجنب عبادة صحيحة وإن كانت محرمة كالصلاة في المغصوب لأنهم لم يجعلوا انتفاء الجنابة شرطاً للصحة القراءة بل جعلوا حرمة القراءة حكماً من أحكام الجنابة وحينئذ فينبغي أن يثاب عليها من حيث ذاتها وإن حرمت لخارج كالمنظر به ويرتب على وصفها بالصحة اجزأها عن القراءة المنذورة فلي تأمل وليراجع على أن لك أن تقول إثبات الثواب فيما نحن فيه بالأولى من مسألة المغصوب لأن الفرض هنا أنه ناس للجنابة وحينئذ فلا إثم بالكلية أه (قوله) وإنما لم يؤثر النسيان أي وإنما لم يغتفر فتصح الصلاة مع ترك الطهارة نسياناً سم (قوله هنا) أي في طهارة الحدث (وفيما يأتي) أي في طهارة النجس (قوله من باب خطاب الوضع) يرد عليه أن الموانع أيضاً من باب خطاب

بين القبليين ويدل عليه مسألة الخنثى المذكورة بجامع احتمال مطلق أصلي وزائد مع الاشتباه (قوله إلا من نحو جنب) يفيد أنه لا يثاب عليها بل على قصدها فقط ونقل عن شيخنا الشهاب الرملي أن قراءة الجنب لا بقصد القرآن يثاب عليها ثواب الذكرو وهو لا ينافي ذلك لأنه هنا لم يصرفها عن القرآنية لنسيانها الجنابة ولم يوجد شرط ثوابها من الطهارة وهناك انصرفت عن القرآنية لعدم قصدها فصارت ذكراً فائيب على الذكرو وقد يقال نسيانها الجنابة لا يقتضي قصد القرآنية فينبغي حينئذ أن يثاب عليها ثواب الذكرو لا نصرفها عن القرآنية بسبب الجنابة بل يبغي أن يثاب كذلك وإن قصدها إلغاء لقصدها لعدم مناسبتها سم (قوله على الأوجه) اعتمده مر (قوله) وإنما لم يؤثر النسيان أي وإنما لم يغتفر فتصح الصلاة مع ترك الطهارة نسياناً (قوله) لأن الشروط من باب خطاب الوضع الخ يردان الموانع أيضاً من باب خطاب الوضع ويؤثر

بأقسامه السابقة بماه أو
تراب وجده وإلا لم تكن
شرطاً لما مر من صحة صلاة
فاقد الطهورين فإن نسيه
وصلى أثيب على قصده
لا على فعله إلا ما لا يتوقف
على طهر كالدكرو وكذا
القراءة إلا من نحو جنب
على الأوجه وإنما لم يؤثر
النسيان هنا وفيما يأتي لأن
الشروط من باب خطاب
الوضع وهو لا يؤثر فيه

الوضع و يؤثر فيه النسيان كما في يسير الكلام أو ألا كل نسيانا فانه لا يضر واللائق أن يقال من باب المأمورات فلا يؤثر فيها النسيان وحيث فلا ترد الموانع لانها من باب المنهيات والنسيان يؤثر فيها سم (قوله ذلك) أي ونحوه وكان ينبغي أن يزيد هذا ليظهر قوله ومن ثم الخ (قوله لكنه ضعيف اتفاقا) أي باتفاق المحذنين كما في المجموع مغنى ونهاية (قوله مالمو نسيه فلا تنعقد الخ) هذا يقتضي أن الكلام في نسيانه قبل الدخول في الصلاة إذ نسيانه فيها لا يناسبه نفي الانعقاد بل الذي يناسبه البطلان وحيث فكيف يكون النسيان محترز قوله فان سبقه الخ المفروض في حال الصلاة فليتنا مل سم فالمناسب كما في المغنى أن يقول مالمو أحدث محتارا فتبطل صلاته قطعا (قوله كتنجس ثوبه الخ) أي أوبدنه بما لا يعنى عنه واحتياجه الى غسله نهاية ومعنى (قوله برطب) أي يبقى بعد إلقائه ما يدركه الطرف فيما يظهر بصرى (قوله إلا بفعل كثير الخ) لو أمكنه الوصول بفعل غير متوال وفعل فهل تصح مطلقا أو ان لم يطل الزمن وينبغي الثاني سم أي كما يفيد المأخذ المذكور (قوله بما قالوه الخ) تقدم تفصيله انما عن المغنى والنهاية راجعه قول المتن (بان كشفته ربح) أي أو كشفه آدمي أو حيوان آخر سم وغبار ع ش ورأيت بها مش عن سم مانصه وينبغي أن مثل الريح الأدمي الغير المميز والبهيمة ولو معللة اه ومفهوم قوله الغير المميزان المميز يضر ويوجه ذلك بان له قصدا فبعد إلحاقه بالريح ونقل عن شيخنا الزيادي الضرر في غير المميز أيضا وعلل بندرتة في الصلاة اه أقول وهو قياس ما قالوه في الانحراف عن القبلة مكرها فانه يضر وإن عاد حالا وعلوه بندرة الا كراه في الصلاة فاعتمده أي ما نقله عنه اه قول المتن (فستر في الحال) لو تكرر كشف الريح وتوالى بحيث احتاج في الستر الى حركات كثيرة متوالية فالتجبه البطلان بفعل ذلك لأن ذلك نادر ويؤيده ما قالوه في عتق أمة بعد سائرها عن اسم على حج اه ع ش (قوله فالفاء الخ) ينبغي أو غسلها حالا كان وقع عليه نقطة من بول وصب حالا الماء عليه بحيث ظهر مجاها بمجرد صبها حالا والمتجه ان البدن كالثوب ثم رأيت عن الفتى فيما لو اصابه في الصلاة نجاسة حكمية فغسلها فوراً ان أول كلام الروضة يفهم صحة صلاته واخوه يفهم خلافه (تنبيه) لو دار الامر بين القاء النجاسة حالا لتصح صلاته لكن يلزم القاءها في المسجد لكونه فيه وبين عدم القائها صونا للمسجد عن التنجس لكن تبطل صلاته فالتجبه عندى مراعاة صحة الصلاة والقاء النجاسة حالا في المسجد ثم إن التفافورا بعد الصلاة وقول في فالتجبه الخ وافق عليه م في الجافة ومنعه في الرطوبة وهو متجه ان اتسع الوقت سم على حج وقوله يفهم خلافه ظاهر لأنه يصدق عليه أنه حامل للنجاسة فاشبهه مالمو حمل الثوب الذي وقعت عليه نجاسة وفي كلام شيخنا الشوبري واما القاءها على نحو مصحف أو في جوف الكعبة أي كالحجر فالوجه مراعاتهما ولو جافة لعظم حرمتها اه ع ش (قوله أو نفضا عنه) قال في شرح العباب بتحريك ما هي عليه حتى وقعت أخذ من قول القاضي لو أخذ من مسجده الذي وقعت عليه نجاسة وزحزحه حتى سقطت

ذلك ومن ثم بطلت بنحو سبقه كما قال (فان سبقه) أي المصلي غير السلس ولو فاقد الطهورين على المعتمد الحدث أو أكره عليه (بطلت) صلاته لبطلان طهره إجماعا ولأن صلاة فاقدتها صحيحة منعقدة (وفي القديم) وقول في الحديد أيضا أنه يتطهر (وبني) وإن كان حديثه أكبر الخبر فيه لكنه ضعيف اتفاقا وخرج بسبقه مالمو نسيه فلا تنعقد اتفاقا (ويجربان) أي القولان (في كل مناقض) أي مناف للصلاة (عرض) للمصلي فيها (بلا تقصير) منه (واعتذر) دفعه عنه (في الحال) كتنجس ثوبه الذي لا يمكنه إلقاؤه فوراً برطب وكان طير الريح ثوبه لمحل بعيد أي لا يصله إلا بفعل كثير أخذ ما قالوه في عتق أمة بعد سائرها عنها (فان أمكن) دفعه حالا (بان كشفته ربح فستر في الحال) أو تنجس رداؤه فإلقاه أو نفضا عنه

فيها النسيان كما في يسير الكلام أو ألا كل نسيانا فانه لا يضر واللائق أن يقال من باب المأمورات فلا يؤثر فيها النسيان وحيث فلا ترد الموانع لانها من باب المنهيات والنسيان يؤثر فيها (قوله فلا تنعقد) هذا يقتضي أن الكلام في نسيانه قبل الدخول في الصلاة إذ نسيانه فيها لا يناسبه نفي الانعقاد بل الذي يناسبه البطلان وحيث فكيف يكون النسيان محترز قوله فان سبقه المفروض في حال الصلاة فليتنا مل سم (قوله إلا بفعل كثير) لو أمكنه الوصول بفعل كثير غير متوال وفعل فهل تصح مطلقا أو ان لم يطل الزمن ينبغي الثاني (قوله بأن كشفته ربح فستر في الحال) لو تكرر كشف الريح وتوالى بحيث احتاج في الستر الى حركات كثيرة متوالية فالتجبه البطلان بفعل ذلك لأن ذلك نادر ويؤيد البطلان ما قالوه فيما لو وصلت أمة مكشوفة الرأس فعقدت في الصلاة ووجدت خمارا محتاج في مضيقها اليه الى افعال كثيرة أو طالت مدة الكشف من أن صلاتها تبطل وما قالوه في دفع الجار من أنه لا يدفعه بفعل كثير متوال ولا بطلت صلاته وأما النصف المحتاج اليه في الأعلام اذا كثرت وتوالى نسيانها بطلت الصلاة عند الشارح كما في دفع المار لكن اعتمد شيخنا الشهاب الرملي أنه لا تبطل وفرق بينه وبين البطلان في دفع المار (قوله ربح) أو كشفه آدمي أو حيوان آخر (قوله أو نفضا عنه)

فالظاهر أنها لا تبطل أو ينفخها من غير أن يظهر منه حرفان وهي بإسبة لم يضراها وظاهر ما أخذه من كلام القاضى وما نقله عنه أنه لا فرق في عدم البطلان بين قبض طرف ما وقعت عليه وتحريكه بلا قبض وقد يشكك الأول بمسئلة العود وفي فتاوى شيخنا الشهاب الرملى فيما لو وقف على نحو ثوب متنجس الأسفل ورجله مبتلة ثم رفعت فارفع معها الثوب لا لتصاقه بها أنه ان انفصل عن رجله فورا ولو يتحرك يركبها صحت صلاته وإلا بطلت سم (قوله حالا) عبارة الروض وشرحه فإن نحى النجاسة ولورطبة بأن نحى محلها فوراً لم يضرب انتهى سم (قوله أو عود بيده) على أحد وجهين في الروض بلاتر جميع وفي شرحه أنه لا وجه سم قول المتن (بأن فرغت الخ) أى كما هو ظاهر أو لعدم كشف عورتها أو ملاسمة النجاسة سم قول المتن (بطلت) ولو افتصد مثلاً فخرج الدم ولم يلوث بشرته أو لو شاف قليلاً لم تبطل صلاته لأن المنفصل في الأول غير مضاف إليه وفي الثانية مغتفر ويسن لمن أحدث في صلاته أن يأخذ بأذنه ثم ينصرف ليوم أنه رغب ستر أعلى نفسه وينبغي أن يفعل كذلك إذا أحدث وهو منتظر للصلاة خصراً صالماً إذا قرب إقامتها أو أقيمت مغنى زاد النهاية ومنه يؤخذ أنه يستحب لكل من ارتكب ما يدعو الناس إلى الوقعة فيه أن يسره لذلك كما صرح به ابن العباد للحديث فيه أه قال ع ش قوله مر أو لو شاف قليلاً أفهم أنه إن لو شاف كثيراً بطلت صلاته ولعل وجهه أن الكثير إذا كان بفعله لا يعنى عنه واقتصاده من فعله وقياسه أنه إن فتح دمه فخرج منه دم ولو أنه كثير لا يعنى عنه وينبغي أن يحل إذا خرج الدم متصلاً بالفتح فلو خرج بعده بمدة بحيث لا ينسب خروجه للفتح لم يضرب وقوله مر لكل من ارتكب الخ أى ومع ذلك عقوبة الذنب باقية تحت المشيئة وقوله مر لذلك أى لا يلاخوض الناس فيه أه ع ش (قوله كذبه مختاراً) عبارة المغنى والنهاية لتقصيره حيث افتتحها في وقت لا يسمعها لأنه حينئذ يحتاج إلى غسل رجله فلو غسلها في الخف قبل فراغ المدة لم يؤثر لأن مسح الخف رفع الحدث فلا تأثير للغسل وكذا لو غسلها بعد المضي مدة وهو محدث حتى لو وضع رجله في الماء قبل فراغ المدة واستمر إلى انقضائها لم تصح صلاته لأنه لا بد من حدث ثم يرتفع وأيضاً لا بد من تجديدية

حالا) ينبغي أو غسلها حالا كأن وقع عليه نقطة بول فصب عليها حالا الماء بحيث طهر المحل بمجرد صبه حالا والمنتهى أن البدن كالثوب في ذلك يجامع اشتراط طهارة كل منهما فاذا وقع عليه نقطة بول مثلاً فصب فوراً الماء عليها بحيث طهر المحل بمجرد الصب حالا لم تبطل صلاته كما لو وقع عليه نجس جاف فالقاء عنه حالا بنحو أمالته فوراً حتى سقط عنه النجس إذ لا فرق في المعنى بين إلقاء النجس الجاف فوراً وصب الماء على النجس الرطب فوراً في كل منهما فليتأمل ثم رايت عن الفتى فيما لو أصابه في الصلاة نجاسة حكيمية فغسلها فوراً أن أول كلام الروضة يفهم صحة صلاته وآخره يفهم خلافه (تنبيه) لو دار الأمر بين إلقاء النجاسة حالا لتصح صلاته لكن يلزم القاءها في المسجد لكونه فيه وبين عدم القاءها صواباً للمسجد عن التنجيس لكن تبطل صلاته فالمنتهى عندى مرعاة صحة الصلاة وإلقاء النجاسة حالا في المسجد ثم إن النجاسة فوراً بعد الصلاة لأن ذلك لا يجمع بين صحة الصلاة وطهارة المسجد لكن يغتفر القاءها فيه وتأخير التطهير إلى فراغ الصلاة للضرورة فليتأمل وقولنا فالمنتهى الخ وافق عليه م في الجافة ومنعه في الرطبة وهو متجه إن اتسع الوقت (قوله أو نقصها عنه) قال في شرح العباب أو يتحرك ما هي عليه حتى وقعت أخذاً من قول القاضى لو أخذ طرفاً من مسجده الذى وقعت عليه نجاسة وزحزحه حتى سقطت فالظاهر أنها لا تبطل أو ينفخها من غير أن يظهر منه حرفان وهي بإسبة لم يضربها وظاهر ما أخذه من كلام القاضى وما نقله عنه أنه لا فرق في عدم البطلان بين قبض طرف ما وقعت عليه وتحريكه بلا قبض وقد يشكك الأول بمسئلة العود دون مسئلة القاضى فليتأمل فإنه لا يخفى ما فيه بل المتبادر خلافه وفي فتاوى شيخنا الشهاب الرملى فيما لو وقف على نحو ثوب متنجس الأسفل ورجله مبتلة ثم رفعت فارفع معها الثوب لا لتصاقه بها أنه ان انفصل عن رجله فوراً ولو يتحرك يركبها صحت صلاته وإلا بطلت (قوله حالا) عبارة الروض وشرحه فإن نحى النجاسة ولورطبة بأن نحى محلها فوراً لم يضرب (قوله أو عود بيده) على أحد وجهين في الروض بلاتر جميع وفي شرحه أنه لا وجه (قوله بأن فرغت مدة خف) أى كما هو

حالا (لم تبطل) صلاته
ويغفر هذا العارض
لقلته بخلاف ما لو نحاها
بنحو كنه أو عود بيده
لأنه حامل لها حينئذ ولا
يقاس المحل هنا بحمل الورقة
السابق قبيل فصل قضاء
الحاجة لأن المحل في كل
محل محمول على ما يناسبه
إذ ما هنا أضيق فأثر فيه
مالا يؤثر ثم ألا ترى أن
حمل المماس هنا مبطل وثم
لا يحرم وقدر سر ذلك في
مبحث السجود على مالا
يتحرك بحركته (وإن
قصر بأن فرغت مدة
خف فيها) فاحتاج لغسل
رجليه (بطلت) قطعاً
كحذته مختاراً

وبحث السبكي ان هذا اذا ظن بقاء المدة إلى فراغها وإلا لم تنعقد وفيه نظر لانه إذا ظن ذلك لم يقصر فلا يتأق القطع إلا ان يقال ان غفلته عنها حتى ظن ذلك تقصير ولا نه إذا افتتحها مع علمه بان قضاء المدة فيها يكون المبطل منتظرا وهو لا يتأق الانعقاد حالا كما مر فيمن أحرم مفتوح الجيب فالذي ينتجه انعقادها حتى تصح القدوة به (١٢٠) (و) خامسها (طهارة النجس) الذي لا يعني غنه (في الثوب) وغيره من كل محمول له وملاق

لذلك المحمول (والبدن) ومنه داخل القدم والانف والعين وإنما يجب غسل ذلك في الجنابة لان النجاسة اغاظ (والمكان) الذي يصلى فيه للخبر الصحيح فاغسل عنك الدم وصلى وصح خبر تنزهه من البول ثبت الامر باجتناب النجس وهو لا يجب في غير الصلاة فتعين فيها والامر بالشئ نهى عن ضده والنهى في العبادة يقتضى فسادهما وقولهم وهو لا يجب في غير الصلاة محله في غير التضمخ به في البدن فانه حرام وكذا في الثوب على تناقض فيه ويستثنى من المكان ذرق الطيور فيعني عنه فيه ارضه وكذا افراسه على الاوجه إن كان جافا ولم يتعمد ملاسته ومع ذلك لا يكلف تحرى غير محله لافي الثوب مطالقا على المعتمد (ولو اشتبه طاهر ونجس) كشو بين ومحلين (اجتهد) لما مر بتفصيله في الاواني

لانه حدث لم تشمله نية الوضوء الاول اه (قوله وبحث السبكي الخ) اعتمده النهاية والمغنى (قوله إذا ظن الخ) ينبغي أو شك سم (قوله وإلا الخ) عبارة المغنى والنهاية فان علم بان المدة تنقضى فيها فينبغي عدم انعقادها نعم إن كان في نفل مطلق بدرك منه ركعة فاكثرت انعقدت اه اى ويقصر على ما يمكنه فعله منه ع ش وقال الرشيدى قوله مر في نفل مطلق اى ولم ينو عددا كما هو ظاهر اه (قوله وإلا لم تنعقد) صادق بما إذا لم يخطر بباله شئ من الفراغ وعدمه وفى عدم الانعقاد حينئذ نظر ظاهر وعبارة المغنى والنهاية نقلا عن السبكي سالمة من هذا الايهام بصري (قوله فلا يتأق القطع) اى بالطلان (قوله ولا نه الخ) عطف على لانه إذا ظن الخ (قوله فيمن أحرم مفتوح الجيب) الفرق بين ما نحن فيه ومسئلة الجيب واضح لان المنافى هنا لا يمكن دفعه بخلافه ثم سم ونهاية (قوله فالذي ينتجه الخ) خلافا للنهاية والمغنى كما مر وقال ع ش وفى الروض وشرحه ما يوافق ما جرى عليه ابن حج من الانعقاد اه قول المتن (في الثوب الخ) ولورأينا نجسا في ثوب من يصلى او في بدنه أو مكانه لم يعلم وجب عليه إلا علامه ان ذلك مبطل في مذهبه وإن لم يكن عليه لائم لان الامر بالمعروف والنهى عن المنكر لا يتوقف على الاثم ألا ترى أنه لورأينا ضيائزا في بصرية وجب علينا منعها وإن لم يكن عليها لائم إلا أنه لم يترك صورة اه شيخنا وفى النهاية والمغنى ما يوافق (قوله الذى لا يعني) إلى قوله ومع ذلك فى المغنى إلا قوله وصح إلى ثبت وقوله فى البدن إلى ويستثنى وقوله فيه ارضه إلى ان كان وإلى قوله ومنه انه يجوز فى النهاية إلا قوله وصح إلى ثبت (قوله داخل القدم) هل ضابطه حد الظاهر سم (قوله والعين) اى والاذن نهاية ومغنى وسم (قوله نهى عن ضده) اى يفيدته وإلا فليس الامر بالشئ عين النهى ولا يستلزمه على الصحيح ع ش (قوله محله في غير التضمخ) من هنا يشكل الاستدلال ويجاب بان الامر باجتنابه شامل لغير التضمخ ايضا سم (قوله فانه حرام) اى إذا كان لغير حاجة نهاية (قوله وكذا في الثوب) هو الصحيح مر اه سم (قوله فيه ارضه الخ) كذا فى اصله رحمه الله تعالى والانساب الا عذب فى ارضه او ترك كذا بصري (قوله إن كان جافا) اى وكان هو ايضا جافا كما قاله شيخنا الشهاب الرملى سم اى وولده فى النهاية قال ع ش اى فتح الرطوبة من احد الجانبين لا يعنى عنه وظاهره وإن تعذر المشى فى غير ذلك المحل من موضع طهارته كان توضع من مطهرة عم ذرق الطير المذكور سائر اجزاء المحل المتصل بها ونقل عن ابن عبد الحق العفو حينئذ أقول وهو قريب اه (قوله ومع ذلك) أى مع اجتماع الشروط المذكورة غ ش (قوله لا يكلف تحرى غير محله) اى تحيى كثر فى المسجد وغيره بحيث يشق الاحتراز عنه لا يكلف غيره حتى لو كان بعض اجزاء المسجد خاليا منه ويمكنه الصلاة فيه لا يكلفه بل يصلى كيف اتفق وإن صادف محل ذرق الطير وهذا ظاهر حيث عم الذرق المحل فلو اشتمل المسجد مثلا على جهمتين إحداها خالية من الذرق والاخرى مشتملة عليه وجب قصد الخالية ليصلى فيها إذ لا مشقة كما يعلم مما ذكره فى الاستقبال غ ش (لا فى الثوب الخ) عطف على قوله فيه و (قوله مطلقا) اى عن الشرطين المذكورين (قوله لما مر الخ) الاولى كما

قول المحشى قوله بان ما تطهر به الخ وقوله قوله إذا كان ذا كرا للدليل الاول الخ هاتان القولتان ليستافى نسخ الشرح التى بايدنا وفى هامش نسخة منها عبارة نسخ الشيخ ابن قاسم ثم

ظاهر أو تعمد كشف عورته أو ملاسته النجاسة (قوله إذا ظن) ينبغي أو شك وإلا لم تنعقد (قوله فيمن أحرم مفتوح الجيب) الفرق بين ما نحن فيه ومسئلة الجيب واضح لان المنافى هنا لا يمكن دفعه بخلافه ثم (قوله داخل القدم) هل ضابطه حد الظاهر (قوله والعين) ينبغي والاذن (قوله محله في غير التضمخ) من هنا يشكل الاستدلال ويجاب بان الامر باجتنابه شامل لغير التضمخ ايضا (قوله وكذا في الثوب) هو الصحيح مر (قوله إن كان جافا) اى وكان هو ايضا جافا كما قاله شيخنا الشهاب الرملى (قوله بان ما تطهر به) هذا لا يظهر مع بقاء طهارته اى بقية ما تطهر منه (قوله إذا كان ذا كرا للدليل الاول) قضيته تقييد ما هنا

مخالفة لما فى هذه ونصم اعقب قوله كذا أطلقوه هنا ويفرق بينه وبين ما مر فى المياه بان ما تطهر به ثم انعدم فصار عند ارادة بالكاف التطهير ثانيا كما نه مبتدى طهارة جديدة نلزمه الاجتهاد بخلاف ما هنا فان ما استتر به باق بحاله فلا محوج لاعادة الاجتهاد به نظير ما مر فى القبة إذا كان ذا كرا للدليل وأما قول شيخنا الظاهر جملة على الغالب الخ اه ما فى الهاش وكذا يقال فى قوله انعدم وقوله وإذا اجتهد اه

ومنه انه يجوز ان قدر على طاهر بيقين كان يجدها يغسل به احدهما ويجب وسعاً بسعة الوقت (١٢١) ومضيقة بضيقه نعم لو صلى فيما ظنه

الطاهر منهما ثم حضر وقت صلاة اخرى لم يجب تجديده كذا اطلقوه هنا مع تصريحهم في المأين أنه إذا بقي من الاول بقية لزمه إعادة الاجتهاد وكانهم لمحو في الفرق ان الاعادة ثم فيها احتياط تام بتقدير مخالفة الاول لما يلزم عليه من الفساد السابق ثم بخلاف ما هنا إذ لا احتياط في الاعادة فلم يجب ولا فساد لو خالف الاجتهاد الثاني الاول لجاز الاجتهاد ووجب العمل بالثاني وأما قول شيخنا الظاهر حمل ما هنا على الغالب من أنه يستتر بجميع الثوب فان ستره بعضه كان ظن طهارته بالاجتهاد فقطع منه قطعة واستتر بها وصلى ثم احتاج للستر لتلف ما استتر به ولا لزمه إعادة الاجتهاد نظير ما مر في المأين وعليه فلا فرق بين المأين والثوبين إذ هما كائناً من الحاجة للستر كهي للتطهر وسائر العورة كالماء الذي استعمله انتهى فقيه نظر ظاهر لما علمت من اختلاف ملحظ الباين على أنه يلزم الشيخ أنه لو أكل من بعض الطعام الذي ظهر له حله بالاجتهاد ثم عاد لا كل باقية لزمه إعادة الاجتهاد وهو بعيد جداً فتأمل وظاهر أن محل العمل بالثاني هنا ما إذا لم

بالكاف كافي النهاية والمغنى (قوله ومنه) أي مامر (قوله ويجب وسعاً) كذا في أصله وكان الانسب أن يقيده بعدم القدرة على غيره ليصح اطلاقه وتحسن مقابلته بصري (قوله نعم) إلى قوله كذا اطلقوه في النهاية والمغنى (قوله لم يجب تجديده) الخ ولو غسل أحد ثوبين باجتهاد صححت صلاته فيها ولو مع جمعها عليه ولو اشتبه عليه اثنان تنجس بدن احدهما واران يقتدى باحدهما اجتهد بينهما وعمل بما ظهر له فانه ضلي خلف أحدهما ثم تغير ظنه إلى الآخر جازله الاقضاء بالآخر من غير إعادة كما لو صلى للقبلة باجتهاد ثم تغير اجتهاده لجهة اخرى فان تحير صلى منفرداً نهاية ومغنى واقره سم قال ع ش قوله م باجتهاد خرج به ما لو حجهم وغسل احدهما فليس له الجمع بينهما وقوله م ثم تغير ظنه أي ولو في الصلاة وقوله جازله الاقضاء بالآخر أي بان يدخل نفسه في القدوة به في اثناء الصلاة مع بقائها على الصحة لانه بتغير ظنه صار منفرداً وقوله فان تحير الخ أي سواء حصل التحير ابتداءً وبعد حصول القدوة باحدهما بالاجتهاد ثم طر التحير بان شك في امامه ولم يظهر له شيء وحينئذ يكمل صلاته منفرداً اه ع ش (قوله كذا اطلقوه الخ) عبارة المغنى والنهاية ولا يشكل ذلك بما تقدم في المياه انه يجتهد فيها السكك فرض لان بقاء الثوب او المكان كبقاء الظاهر ولو اجتهد فتغير ظنه عمل بالاجتهاد الثاني في الاصح فيصل في الآخر من غير إعادة كما لا يجب إعادة الاولى إذ لا يلزم نقض اجتهاد باجتهاد بخلاف المياه اه أي لان الثوب منفصل عنه فينزع الاول ويصلى بالثاني سم (قوله ان الاعادة) أي بان إعادة الاجتهاد الخ (قوله بجميع الثوب) أي الذي ظنه طاهر ا بالاجتهاد (قوله فقيه نظر) وافق عليه م اه سم أي والمغنى كما مر (قوله من بعض الطعام) لا حاجة لمن (قوله ولا فلا) أي لان صلاته تقارن نجاسة محقة ويؤخذ منه انه لو غسل بدنه قبل لبسه الثاني كان له ذلك وهو واضح بصري (قوله نظير ما مر في المأين) لكن تقدم في المأين انه حينئذ يتيمم بلا إعادة إن لم يبق من الاول بقية ومع الاعادة ان بقي منه بقية فهل يقال هنا على نظيره انه يصلي عارياً بلا إعادة ان تلف احد الثوبين وإلا فعمله او يقال يصلي في الثوب الاول ويفرق بعدم وجوب الاجتهاد هنا وقول الشارح ولا إعادة مطلقاً يقتضي عدم الاعادة واه تلف احد الثوبين او لا لكن هل هو مصور بما إذا صلى بالاول او عارياً فليحذر ذلك فان الوجه م وجوب الاعادة حيث صلى عارياً مع بقاء الثوبين لانه صلى مع وجود ثوب طاهر بيقين ويؤيد قوله ولو لم يظهر له شيء سم وقول الشارح ولا إعادة مطلقاً يقتضي الخ كمنعه بان المراد بالاطلاق سواء عمل بالثاني عند عدم المس المذكور او لم يعمل به عند وجوده وصلى عارياً أي مع تلف احد الثوبين اجازاً من قوله نظير ما مر الخ وقوله فان الوجه الخ قد يصرح بذلك قول

بما إذا كان ذا كرا للدليل الاول ونظير ذلك ان يكون في مسألة المياه قد بقي مما تطهر منه بقية أو يكون ذا كرا للدليل الاول فانظر الفرق حينئذ (فرع) في شرح م ولو غسل أحد ثوبين باجتهاد صححت صلاته فيها ولو مع جمعها ولو اشتبه عليه اثنان تنجس بدن احدهما ثم تغير ظنه إلى الآخر جازله الاقضاء بالآخر من غير إعادة كما لو صلى للقبلة باجتهاد ثم تغير اجتهاده لجهة اخرى فان تحير صلى منفرداً اه (قوله فقيه نظر) وافق عليه م (قوله انعدم ما فعله) فيه نظر (قوله وإذا اجتهد) أي وان لم يلزمه إعادة الاجتهاد كما تقرر (قوله وإذا اجتهد وتغير ظنه الخ) تقدم في الاجتهاد في المياه انه إذا تغير ظنه وهو بطهارة الاجتهاد الاول صلى بها وعن ابن العماد انه لا يصلي بها وقياسه هنا انه إذا تغير اجتهاده وهو لا بس الثوب الاول انه لا يصلي فيه بل ينزعه هذا على كلام ابن العماد واما على كلام الشارح فالظاهر انه يفرق بينهما لان الثوب منفصل عنه فينزع الاول ويصلى في الثاني (قوله ولا فلا) أي فلا يعمل بالثاني وهل له ان يعود إلى العمل بالاول او لا فيه نظر ويحتمل ان يكون حكمه كما لو تغير اجتهاده في المياه مع بقاء وضوئه بالاجتهاد الاول وقد قال الشارح هناك وظاهر كلامهم الاغراض عن الظن الثاني وما يترتب عليه وحينئذ فلو تغير اجتهاده وضوؤه الاول باق صلى به الخ والثوب الذي ظن طهارته بالاجتهاد الاول نظير الوضوء بالاجتهاد الاول بدليل انه لو أن صلى فيه ماشاء من الفرووس كالوضوء وقد قدمنا هناك خلاف ما قاله عن ابن العماد وقياسه انه إذا تغير اجتهاده هنا نزع الثوب الاول وصلى في الثاني (قوله في المأين) لكن تقدم

النهاية والمغنى ولو اجتهد في الثوبين أو البيتين فلم يظهر له شيء صلى عاريا وفي أحد البيتين لحرة الوقت وأعاد لتقصيره بعدم إدراك العلامة ولأن معه ثوبا في الأول وكأنا في الثاني طاهر ابيقين اه (قوله ولو لم يظهر الخ) راجع إلى المتن (قوله ولو لم يظهر له شيء الخ) أي من أحد الثوبين أو البيتين و (قوله صلى عاريا) أي وفي أحد البيتين و (قوله وأعاد) لعل محل إعادة أن في الثوبان جميعا سم وتقدم عن النهاية والمغنى ما يصرح بذلك (قوله وكسرها) اقتصر عليه في المختار غش قول المتن (بعض ثوب الخ) أي أو مكان ضيق نهاية ومغنى وبأني في الشرح مثله (قوله بمعنى أو) أي التي لمنع الخلو (قوله ذلك البعض) إلى قول المتن ولو غسل في النهاية إلا قوله وقد مر إلى أما إذا وقوله وقبل إلى ولو اشتبه وكذا في المغنى إلا ما نبه عليه قول المتن (وجب غسل كله) ولو شق الثوب المذكور نصفين لم يجز الاجتهاد بينهما لأنه بما يكون الشق في محل النجاسة فيكونان نجسين نهاية ومغنى وفي سم بعد ذكر مثله عن الروض مانصه أي فيصلي عاريا بان عجز عن غسله وهل تلزمه إعادة الاحتمال أن أحد النصفين طاهر لا تحصر النجاسة في الآخر أو لا تلزمه فيه نظر وقد يتجه الثاني إذ ليس معه طاهر بيقين اه (قوله وإنما لم ينجس الخ) قضية ذلك صحة الصلاة بعدمه بدون غسل مامسه سم (قوله مامسه الخ) أي طربا نهاية عبارة المغنى ولو أصاب شيء رطب بعض ما ذكر لم يحكم بنجاسته لأننا نتيقن بنجاسة موضع الإصابة ويفارق ما لو صلى عليه حيث لا تصح صلاته وإن احتمل أن المحل الذي صلى عليه طاهر بأن الشك في النجاسة مبطل للصلاة دون الطهارة اه وفي سم بعد ذكر مثل ذلك عن شرح الروض وقضيته أنه لو وقف عليه في أثناء الصلاة أو مسه فيه بطلت أيضا وقديوجه بأنه كما أعطى حكم المتن نجس جميعه ووجب اجتنابه في الصلاة وإن لم ينجس مامسه إلا لأنه يشكل م ر بصحة الصلاة بعدمه كما هو قضية قولهم أنه لا ينجس مامسه وحيث ينبغي أن يفرق م ر بأن الشك في الصلاة عليه أقوى منه في الصلاة مع مسه قبلها أو في أثناءها مع مفارقتها وفيه ما فيه وأما الوقوف عليه في أثناءها مع الاستمرار فوضع نظره والمتجه معنى أنه حيث أحرم خارجه ثم مسه أكمل الصلاة عليه صحته للشك في المبطل بعد الانعقاد اه وأقره غش (محل الإصابة) أي نجاسة محل الإصابة نهاية

في المأمين أنه حينئذ يتيمم بالإعادة إن لم يبق من الأول بقية ومع إعادة إن بقي منه بقية فهل يقال هنا على نظيره أنه يصلي عاريا بالإعادة إن تلف أحد الثوبين وإلا فاعلم أو يقال يصلي في الثوب الأول ويفرق بعدم وجوب إعادة الاجتهاد هنا وقول الشارح ولا إعادة مطلقا يقتضي عدم إعادة سواء تلف أحد الثوبين أو لا لكن هل هو مصور بما إذا صلى بالأول أو عاريا فليحذر ذلك فإن الوجه وجوب إعادة حيث صلى عاريا مع بقاء الثوبين لأنه صلى مع وجود ثوب طاهر بيقين ويؤيده قوله ولو لم يظهر له شيء الخ (قوله ولو لم يظهر له شيء) أي من أحد الثوبين أو البيتين وقوله صلى عاريا أي وفي أحد البيتين وقوله وأعاد لعل محل إعادة أن بقي الثوبان جميعا (قوله بمعنى أو) في الاحتياج إلى كونها بمعنى أو في الحكم في نفسه نظر فتأمل (قوله ووجب غسل كله) قال في الروض ولو شق الثوب نصفين لم يجز التجزئ اه أي لأنه بما يكون الشق في محل النجاسة فيكونان نجسين أي فيصلي عاريا بان عجز عن غسله وهل تلزمه إعادة الاحتمال أن أحد النصفين طاهر لا تحصر النجاسة في الآخر فهو كما في قوله ولو لم يظهر له شيء الخ أو لا يلزمه ويفرق بعدم تحقق طاهر منفصل عن غيره فيه نظر وقد يتجه الثاني إذ ليس معه طاهر بيقين (قوله وإنما لم ينجس مامسه) قضية ذلك صحة الصلاة بعدمه بدون غسل مامسه (قوله لعدم تيقن محل الإصابة) قال في شرح الروض ويفارق ما لو صلى عليه حيث لا تصح صلاته وإن احتمل أن المحل الذي صلى عليه طاهر بأن الشك في النجاسة مبطل للصلاة دون الطهارة اه وقضية قوله بأن الشك في النجاسة مبطل أنه لو وقف عليه في أثناء الصلاة أو مسه فيها بطلت أيضا وقديوجه بأنه لما أعطى حكم المتن نجس جميعه ووجب اجتنابه في الصلاة وإن لم ينجس مامسه ولا يلزم من الاجتناب التنجيس كما في النجس الخاف إلا أن ذلك يشكل بصحة الصلاة بعدمه كما هو قضية قولهم أنه لا ينجس مامسه وحيث ينبغي أن يفرق بأن الشك في الصلاة عليه أقوى منه في الصلاة مع مسه قبلها أو في أثناءها مع مفارقتها وفيه ما فيه وأما الوقوف عليه في أثناءها مع الاستمرار فوضع نظره والمتجه معنى أنه حيث أحرم خارجه

ولو لم يظهر له شيء صلى عاريا وأعاد (ولو نجس) بفتح الجيم وكسرها (بعض ثوب وبدن) (الواو بمعنى أو) (وجعل) ذلك البعض في جميعه (وجب غسل كله) لتصح الصلاة معه لأن الأصل بقاء النجاسة ما بقي جزء منه بلا غسل وإنما لم ينجس مامسه لعدم تيقن محل الإصابة وقد مر في مسألة الهرة ما يعلم منه أن الشك في النجاسة المعتضد

باصلا بقائها يقتضي بقاء نجاسته لا تنجيسه للماسه عملا باصل بقاء طهره اما اذا انحصر في بعضه (١٢٣) كقدمه فلا يلزمه الا غسل المقدم

فقط (فلو ظن) بالاجتهاد ان (طرفا) متميزا منه هو النجس كيدوكم (لم يسكف) غسله على الصحيح) لتعذر الاجتهاد في العين الواحدة وان اشتملت على اجزاء ومن ثم لو فصل الكم عنها جاز له الاجتهاد فيها فاذا ظن أن أحدهما هو النجس غسله فقط وقبل خبر عدل الرواية بالتنجس لثوب أو بعضه ان يبينه او كان فقيها موافقا لنظير ما مر ولو اشتبه مكان من نحو بيت أو بساط فلا اجتهاد بل ان ضاق عرفا وجب غسل كله والاندب الاجتهاد وله الصلاة بدونه لكن الى ان يبقى قدر النجس ولو تعذر غسل بعض ثوبه المتنجس وامكنه لو قطع المتنجس الستر بياقيه ولو لبعض العورة على ما بحثه الزركشي لزمه قطعه ان لم ينقصه أكثر من أجرة ثوب مثله يصلى فيه على المعتمد (ولو غسل نصف) هو مثال (نجس) كثوب (ثم باقيه) بصب الماء عليه لاني نحو جفنة وإلا لم يطهر منه شيء على المعتمد لان طرفه الآخر نجس مماس للماء قليل وارده وغلبه كايينته في شرح الارشاد وغيره (فالاصح ان غسل مع باقيه بجواره) من النصف

ومغنى وبصرى (قوله باصل بقاء طهره) أى المماس (وأما اذا انحصر الخ) محترز قوله في جميعه (قوله ومن ثم لو فصل الكم الخ) ينبغى ان محله ثلثا يخالف ما سر عن الروض من انه لو شق الثوب المذكور نصفين لم يحز التحري الخ ما لو تنجس احد كمي القميص مثلا واشكل سم اقول وهو صريح المغنى وشرح المنهج (قوله فاذا ظن الخ) أى بالاجتهاد مغنى (قوله غسله فقط) أى فلو غسله جاز له ان يصلى فيهما ولو جمعهما كالثوبين مغنى ونهاية (قوله نظير ما سر) أى في فصل الاجتهاد كرى (قوله ولو اشتبه مكان الخ) أى بعضه المتنجس في جميعه نهاية مغنى (قوله والا) أى بأن كان واسعا عرفا نهاية مغنى (قوله نذب الاجتهاد) لك ان تقول هذا مما يلغزه فيقال لنا اجتهاد في متحد بانفاق الشيخين بصرى (قوله ولو تعذر غسل الخ) أى كان لم يجد ماء يغسله به نهاية مغنى (قوله على ما بحثه الزركشي) اعتمده النهاية والمغنى (قوله من أجرة ثوب مثله ثم يصلى فيه) أى لو اكتره هذا ما قاله تبع المتولى وقال الاسوى يعتبر اكثر الامرين من ذلك ومن ثمن الماء لو اشتراه مع أجرة غسله عند الحاجة لان كلامها لو انفرد وجب تحصيله انتهى وهذا هو الظاهر مغنى (قوله على المعتمد) وفاقا للنهاية وخلافا للمغنى كما سر آتفا (قوله هو مثال) الى قوله وفيه الخلاف في المغنى لا قوله كما بينته الى المتن وكذا في النهاية لا قوله لمرشاده بنحوه (قوله بصب الماء الخ) أى او باراده في ماء كثير بصرى (قوله والا) أى بان غسله في إماء بكثرة ونحوها بان وضع نصفه ثم صب عليه ماء يغمره مغنى ونهاية (قوله لم يظهر منه شيء) محله اخذا من التعليل المذكور اذا اصاب الطرف النجس مماسا للماء وإلا كان صب على اعلى الطرف المدلى في الجفنة ونزل الماء على ما في الجفنة من باقيه واجتمع فيها ولم يصل الى اول المغسول طهر كالمغسول في غير الجفنة فليتأمل سم وعش (قوله على المعتمد) أى خلافا للشيخ الاسلام في شرح الروض والبهجة عش (قوله لا لاطرفه الاخر الخ) عبارة النهاية والمغنى لان ما في نحو الجفنة يلاقيه الثوب المتنجس وهو وارد على ماء قليل فينجسه وإذا تنجس الماء لم يطهر الثوب اه (قوله هو الذى يطهر) وهو الطرفان مغنى (قوله بخلاف المنتصف) أى فيبقى المنتصف نجسا حيث كانت النجاسة محققة نهاية مغنى أى في محل المنتصف خرج به ما إذا جهلت فلا يكون المنتصف نجسا لكنه يمتنع بعبارة الروضة وإن اقتصر على النصفين فقط طهر الطرفان وبقي المنتصف نجسا في صورة اليقين وجمته في الصورة الاولى معنى صورة الاشتباه فما في حاشية الشيخ عش مما يخالف هذا ليس في محله رشيدى عبارته أى الشيخ عش قوله

ثم مسه أو أكل الصلاة عليه صحت الشك المبطل بعد الانعقاد (قوله ومن ثم لو فصل الكم عنها جاز له الاجتهاد فيهما) سياقه كالصريح في التصوير بجهل النجاسة في جميع اجزاء الثوب وحينئذ يخالفه ما سر عن الروض من قوله ولو شق الثوب نصفين لم يحز التحري لان التصوير يكون الشق نصفين مثال لا قيد كما هو ظاهر فالوجه تقريره مسألة الكم ما في الروض حيث قال ولو تنجس احد كمي القميص واشكل فغسل احدهما بالاجتهاد لم تصح صلاته إلا ان فصله قبل التحري اه (قوله ولو غسل نصف نجس ثم باقيه الخ) هذا الحكم جار فيما لو اريد غسل ثوب تنجس بعضه وجمه ولهذا عبر في الروض بقوله وإن غسل نصفه أى ما جهل مكان النجاسة منه أو نصف ثوب نجس ثم النصف الثاني بما جاوره طهر ولو اقتصر عليه أى الثاني دون المجاور فالمنتصف منتجس من النجس المسكتسب من المتنجس اه وهذا ظاهر في الغسل بالصب لاني نحو جفنة واما في الغسل بالصب في نحو جفنة فاذا وضع نصف المشتبه فيها وصب عليه الماء فالوجه طهارة الماء المصبوب المجتمع في الجفنة لا لانا لننجس بالشك وهل يطهر النصف الموضوع المصبوب عليه لان الطرف المماس للماء الذى في الجفنة لم يتحقق نجاسة حتى يؤثر في الماء اولا يطهر لانا اعطيناه حكم ما تنجس جميعه في وجوب غسل الجميع فليكن مثله في كل ما يعتبر تطهيره فلا يطهر في هذه الصورة لانا لا نظهر بالشك وقد اعطينا الجزء المماس للماء حكم محقق النجاسة وإن حكمنا بطهارة الماء لانا لا ننجن بالشك فيه نظر (قوله وإلا لم يطهر منه شيء) محله اخذا من التعليل المذكور اذا اصاب الطرف النجس مماسا للماء والا

المغسول أو لا (طهر كله والا) يغسل معه مجاوره أى ولا يغسل (فغير المنتصف) بفتح الصاد هو الذى يظهر بخلاف المنتصف لانه رطب ملائق لنجس فيفسله وحده ولا تسرى نجاسة الملائق لملاقيه خلافا لمن زعمه والالتجس السمن الجا مد كله بالفأرة الميته فيه وهو خلاف النص

(ولا نصح صلاة ملاق) أى ماس (١٢٤) (بعض) بدله أو (لباسه) كهما مته (نجاسة) فى شئ من صلاته (وإن لم يتحرك بحر كته) لنسبته

اليه وخرج بلباسه وماله نحو سرير على نجس ففتح صلاته عليه (ولا) صلاة نحو (قابض طرف شئ) كحبل أو شاده بنحو يده (على نجس) وإن لم يشد به (إن تحرك) هذا الشئ الذى على النجس (بحركته) لعله متصلا بنجس وفيه الخلاف الآتى أيضا وإن أوم خلافة قوله (وكذا إن لم يتحرك) بها (فى الاصح) لنسبته اليه كالعامة وفرق المتماثل بينهما أنواع وإن رجعه فى الصغيرة واختاره الأذرعى ومراؤه لمسك لجام دابة وبها نجاسة ضر فليتنبه له وخرج بعلى نجس الحبل المشدود بطاهر متصل بنجس فلا يضر إلا أن كان ذلك الطاهر ينجر هو وما اتصل به من النجس بجره كسفينة صغيرة فى البر والذى يظهر اعتبار انجراره بالفعل لو اراده لا بالقوة لأنه لا يسمى حاملا له إلا حينئذ وعبروا فى النجس بالم متصل وفى الطاهر بالمشدود أى أو نحوه لو ضوح الفرق بينهما مما تقرروا أن محموله ماس لنجس فى الاول فلم يشترط فيه نحو شده به بخلافه فى الثانى فان بينه وبين النجاسة واسطة فاشترط ارتباط بين محموله والنجس ولا

حيث كانت النجاسة الخ أفهم أنه لو تنجس بعض الثوب واشتبه بفعل نصفه ثم باقيه طهر كله وإن لم يغسل المنتصف لعدم تحقق نجاسة مجاور المغسول اه قول المتن (ولا نصح صلاة ملاق الخ) وكذا لو فرش ثوبا مهلهلا عليه وماسه من الفرج ومن ثم لو فرش على الحرير اتجه بقاء التحريم نهاية وقوله وكذا الخ لاولى منه ما لو فرض الخ لأن هذا من أفراد ما فى المتن (قوله نحو سرير على نجس) أى قوائمه فى نجس قال فى المجموع ولو حبس بمحل نجس صلى وتجاوى عن النجس قدر ما يمكنه ولا يجوز له وضع جبهته بل ينحن للمجدد إلى قدر لو زاد عليه لافى النجس ثم يعيد مغنى ونهاية قال ع ش قوله مر صلى أى الفرض فقط وقوله مر لو زاد عليه الخ يؤخذ منه أنه لا يضع ركبته ولا كفيه بالأرض ونقل عن فتاوى الشارح من النصيح بذلك فلا يرجع اه ع ش (قوله أو شاده الخ) عطى على قابض عبارة المغنى نحو قابض كشاد بنحو يده (طرف شئ) كحبل طرفه الآخر بنجس أو موضوع (على نجس الخ) وهذا المزج أحسن (قوله قوله وكذا الخ) أى الفصل بكذا (قوله ومن) أى فى فصل الاستقبال (قوله وبها نجاسة) أى ولو فى غير محلها (قوله وخرج) إلى قوله فى البر زاد النهاية عقبه ام فى البحر كما افاده الشيخ خلافا للأسنوى اه (قوله وخرج بعلى نجس الخ) عبارة المغنى والأسنى ولو كان طرف الحبل ملقى على ساجور نحو كلب وهو ما يجعل فى عنقه أو مشدودا بدابة أو بسفينة صغيرة بحيث تنجر بجر الحبل أو قابضه يحملان نجسا أو متصلا به لم تصح صلاته بخلاف سفينة كبيرة لا تنجر بجره فانه كالدار ولا فرق بين السفينة وبين أن تسكن فى البحر أو فى البر خلافا لما قاله الأسنوى من أنها إذا كانت فى البر لم تبطل قطعا صغيرة كانت أو كبيرة اه وقوله أو متصلا به الخ قال الرشيدى بعد ذكره عن الأسنى وقضيته أنه لو كان على السفينة أو الدابة طرف حبل طاهر وطرفه الآخر موضوع على نجاسة بالأرض مثلاً وقبض المصلى حبلا آخر طاهر أمشدودا به أى عند النهاية والتحقه بل أو موضوعا عليها من غير شد على ما قدمناه عن شرح الروض أنه تبطل صلاته فلا يرجع اه (قوله المشدود) قيد عند النهاية أيضا واعتمده ع ش والشورى وشيخنا دون الأسنى والمغنى قال السكردى وحاصل ما اعتمده الشارح فى كتبه ووافق الخطيب والجمال الرملى فى النهاية والوده فى شرح نظم الزبد وغيرهم أنه إن وضع طرف الحبل بغير نحو شد على جزء طاهر من شئ متنجس كسفينة أو على شئ مظاهر متصل بنجس كساجور كلب يضر مطلقا أو وضعه على نفس النجس ولو بالنحو شد ضر مطلقا وإن شده على الطاهر المتصل بالنجس نظر أن انجر بجره ضر ولا فلا اه وقوله ووافق الخطيب لعله فى غير المغنى والافناع فلا يرجع ولا فخر فيهما موافقا لما فى الأسنى كما سريانى (قوله فى البر) ليس بقيد عند النهاية والمغنى وغيرهما كما مر (قوله لا بالقوة) ينظر ما المراد بالقوة التى نفاها فانه إن أراد بها أنه لم يجره بالفعل لكن يمكن أن يجره بالفعل فهذا معنى ما قبله وإن أراد غير ذلك فليبين سم أقول ويمكن أن يقال أنه أراد بذلك أنه ضعيف لطر ونحو مرض ولو كان صحيحا معتدل القوة أمكنه جره بالفعل والله اعلم (قوله أو نحوه) أى كاللصق (قوله فاشترط الخ) خلافا للأسنى والمغنى عبارة (تنبيه) لا يشترط فى اتصال بساجور الكلب ولا بما ذكر معه أى من الدابة والسفينة الصغيرة أن يكون مشدودا به بل الإلقاء عليه كاف كما عبرت به فى الساجور وقال شيخنا فى شرح الروض ولا حاجة لقول المصنف مشدود لأنه يهيم خلاف المراد اه (قوله أى طرف) إلى قول المتن ولو وصل فى النهاية والمغنى (قوله أى طرف مذكر) عبارة النهاية والمغنى أى طرف ماطرة الآخر نجس أو الكائن على نجس اه (قوله تحرك) أى بحر كته (قوله لأنه ليس حاملا) أى له ولا لا بسا نهاية ومغنى (قوله أو بعضه الخ) عطف

كان صب على أعلى الطرف المدلى فى الجفنة ونزل الماء على ما فى الجفنة من باقيه واجتمع فيها ولم يصل إلى أول المغسول طهر كالمغسول فى غير الجفنة فليتا مل (قوله لا بالقوة) ينظر ما المراد بالقوة التى نفاها فانه إن أراد بها أن لم يجره بالفعل لكن يمكن أن يجره بالفعل فهذا معنى ما قبله وإن أراد غير ذلك فليبين (قوله

يحصل ذلك إلا بنحو شد طرف الحبل بذلك الطاهر المتصل بالنجس (فلو جعله) أى طرف مذكر (تحت رجله) على وصلى (صحت) صلاته (مطلقا) تحرك أم لا لأنه ليس حاملا فأشبهه صلاته على نحو بساط مفروش على نجس أو بعضه الذى لا يماسه نجس

على مفروش قول المتن (ولا يضر الخ) أى فى صحة صلاته نهاية (قوله محل صلاته) وهو عماس بدنه وثوبه سم
 (قوله وان كان يحاذى صدره او غيره الخ) شمل ما ذكره مالى صلى ماشيا وبين خطواته نجاسة مغنى ونهاية
 (قوله نعم تذكره الخ) قال بعضهم وعموم كلامهم يتناول السفة ولا قائل به ويرد بان تارة يقرب منه بحيث
 يعد محاذيا له عرفا والسكر اهة حينئذ ظاهرة وتارة لا فلا كراهة نهاية ومغنى قول المتن (ولو وصل عظمه الخ)
 ظاهره ولو كان الواصل غير معصوم لكن قيده حج بالمعصوم ولعل عدم تقييد الشارح مر اى والمغنى
 بالمعصوم جرى على ما قدمه فى التيمم من أن الزانى المحصن ونحوه معصوم على نفسه وتقييد حج جرى على
 ما قدمه ثم من انه هدر عرش (قوله لا اختلا له) اى بكسر ونحوه نهاية ومغنى (قوله وخشية مبيح تيمم الخ)
 يؤخذ منه انه لو كان النجس صالحا والظاهر كذلك إلا ان الاول يعيد العضو ولما كان عليه من غير شين فاحش
 والثانى مع الشين الفاحش فيبغى تقديم الاول عرش (قوله من العظم) الى قوله كما اطلقاه فى المغنى لا قوله
 محترم وكذا فى النهاية لا قوله كان قال خير الى او مع وجوده (قوله من العظم الخ) ولو وجد عظم ميتة
 لا يؤكل لحما وعظم مغلظ وكل منهما صالح وجب تقديم الاول ولو وجد عظم ميتة ما يؤكل وعظم ميتة ما لا
 يؤكل من غير مغلظ وكل منهما صالح تخير فى التقديم لانها مستويان فى النجاسة فيما يظهر فيها وكذا يجب
 تقديم عظم الخنزير على الكلب للخلاف عندنا فى الخنزير دون الكلب عرش (قوله ومثل ذلك بالاولى الخ) لعل
 وجهها ان العظم بدوم ومع ذلك عفى عنه والدهن ونحوه مما لا يدوم فهو اولى بالعفو عرش (قول المتن لفقد
 الطاهر) اى بمحل يصل اليه قبل تلف العضو او زيادة ضرره اخذ اعماء تقدم فيمن عجز عن تكبيرة الاحرام او
 نحوها حيث قالوا يجب عليه السفر للتعلم وان طال وفرقوا بينه وبين ما يطلب منه الماء فى التيمم بمسقة تكرر
 الطلب للماء بخلافه هنا عبارة سم على حج لم يبين ضابط الفقد ولا يبعد ضبطه بعدم القدرة عليه بلامسقة
 لا تحتمل عادة وينبغى وجوب الطلب عند احتمال وجوده لكن اى حد يجب الطلب منه انتهى اقول ولا نظر
 لهذا التوقف عرش وهو الظاهر ومانقله عن سم هو الموافق لما فى ايدىنا من نسخه وفى البصرى بعد نقله
 عبارة سم من نسخة سقيمة مانصه وكان فى اخر عبارته سم سقطا اصله ان وجد بمحل يجب الطلب للماء منه
 كأنه يشير بذلك الى جى التفصيل المار فى التيمم وليس يعيد اه (قوله كان قال خير ثقة الخ) وفاقا للمغنى
 وخلافا لنهاية عبارته ولو قال اهل الخبرة ان لحم الادمى لا ينجس سر يعا لا بعظم نحو كلب قال الاسنوى فينتجه
 انه عذرو هو قياس ما ذكره فى التيمم فى بطل البره اه وما تفقعه مردود والفرق بينهما ظاهر وعظم غيره
 من الادميين فى تحريم الوصل به وجوب نزعه كالعظم النجس ولا فرق فى الادمى بين ان يكون محترما او لا
 كرتدو حرى خلافا لبعض المتأخرين فقد نص فى المختصر بقوله ولا يصل الى ما انكسر من عظمه إلا بعظم
 ما يؤكل لحمه ذكيا ويؤخذ منه انه لا يجوز الجبر بعظم الادمى مطلقا فلوجب نجسا يصاح وعظم آدمى
 كذلك وجب تقديم الاول اه وفى سم بعد ذكرها ووافق عرش والرشيدي مانصه وقضيته اى قوله
 مر وجب تقديم الاول انه لو لم يجد نجسا يصاح جاز بعظم الادمى اه قال عرش قوله مر خلافا
 لبعض المتأخرين هو السبكي تبعا للامام وغيره منهج ونقله المحلى عن قضية كلام التتمة وقوله مر وهو
 قياس ما ذكره الخ جرى عليه حج وقوله وعظم غيره الخ أى غير الواصل من الادميين ومفهومه ان عظم
 نفسه لا يتمتع وصله به ونقل عن حج فى شرح العباب جواز ذلك نقلا عن البلقينى وغيره لكن عبارة ابن عبد

(ولا يضر نجس) يجاور
 محل صلاته وان كان
 (يحاذى صدره) أو غيره
 (فى الركوع والسجود)
 أو غيرهما (على الصحيح)
 لعدم ملاقاته له نعم تذكره
 صلاته بازاء متنجس فى
 إحدى جهاته ان قرب
 منه بحيث ينسب اليه
 لا مطلقا كما هو ظاهر
 (ولو وصل) معصوم إذ
 غيره لا يأتى فيه التفصيل
 الآتى على الاوجه لانه لما
 أهدر لم يبال بضرره فى
 جنب حق الله تعالى وان
 خشى منه فوات نفسه
 (عظمه) لا اختلا وخشية
 مبيح تيمم ان لم يصله
 (بنجس) من العظم ولو
 مغلظا ومثل ذلك بالاولى
 ودهنه بمغلاظ أو ربطه به
 (لفقد الطاهر) الصالح
 للوصل كان قال خير ثقة
 ان النجس أو المغلظ
 أسرع فى الجبر

محل صلاته) وهو عماس بدنه وثوبه (قوله لفقد الطاهر) لم يبين ضابط الفقد ولا يبعد ضبطه بعدم القدرة عليه
 بلامسقة لا تحتمل عادة وينبغى وجوب الطلب عند احتمال وجوده لكن اى حد يجب الطلب منه (قوله
 كان قال خير ثقة الخ) فى شرح مر ولو قال اهل الخبرة ان لحم الادمى لا ينجس سر يعا لا بعظم نحو كلب قال
 الاسنوى فينتجه انه عذرو هو قياس ما ذكره وفى التيمم فى بطل البره اه وما تفقعه مردود والفرق ظاهر
 وعظم غيره من الادميين فى تحريم الوصل به وجوب نزعه كالعظم النجس ولا فرق فى الادمى بين ان يكون
 محترما او لا كرتدو حرى خلافا لبعض المتأخرين فقد نص فى المختصر بقوله ولا يصل ما انكسر من عظمه إلا

الحق وعظم الآدمي ولو من نفسه في تحريم الوصل به ووجوب نزعه كالنجس اه صريحة في الامتناع وينبغي ان محل الامتناع بعظم نفسه إذا اراد نقله الى غير محله اما إذا وصل عظم يده بيده مثلاً في المحل الذي ابين منه فالظاهر الجواز لانه اصلاح للمنفصل منه ثم ظاهر اطلاق الوصل بعظم الادمي اى إذا فقد غيره مطلقاً انه لا فرق بين كونه من ذكر او انثى فيجوز للرجل الوصل بعظم الانثى وعكسه ثم ينبغي انه لا ينتقض وضوءه وضوء غيره بمسه وان كان ظاهره مكشوفاً ولم تحمله الحياة لان العضو المباني لا ينتقض الوضوء بمسه إلا إذا كان من الفرج وأطاق عليه اسمه وقوله مطلقاً اى حيث وجد ما يصلح للجبر ولو نجس وقوله لم يوجب نجسا اى ولو مغلظاً اه ع ش (قوله محترم) ليس بقيد عند النهاية والمغنى كما مر (قوله فتصح صلاته الخ) قال مر وحيث عذر ولم يجب النزع صار لذلك العظم النجس ولو قبل استئثار باللحم حكم جزئه الظاهر حتى لا يضرمس غيره له مع الرطوبة وحمله في الصلاة ولا ينجس ما قليلاً لاقاه انتهى اه سم (قوله وان وجد الخ) ولم يخف من نزعه ضرراً خلافاً لبعض المتأخرين نهاية ومغنى (قوله وينبغي الخ) تقدم عن النهاية والمغنى أنه خلافه (قوله وان لم تنجس التيمم) فربذلك من لزوم اتحاد الشقين سم (قوله مع وجود طاهر الخ) اى او لم يحتاج للوصل نهاية ومغنى (قوله محترم) ليس بقيد عند النهاية والمغنى كما مر (قوله مع وجود نجس الخ) يفهم انه لو لم يجد الا عظم ادمى وصل به وهو ظاهر وينبغي تقدم عظم الكافر على غيره وان العالم وغيره سواء وان ذلك في غير النجس ع ش وفي سم والرشيدي مثله الا قوله وينبغي الخ قول المتن (وجب نزعه الخ) اى وان لم يكن الوصل مكلفاً مختاراً عند الشارح كما ياتي في الوشم وبشرط ان يكون مكلفاً مختاراً عند النهاية والمغنى قول المتن (ان لم يخف ضرراً الخ) ينبغي ان يكون وضعه إذا كان المقلوع منه من يجب عليه الصلاة فان كان من لا يجب عليه الصلاة كالمو صل به فلا يجبر على قلعه إلا إذا افاق او حاض لم يجبر إلا بعد الطهر ويشهد لذلك ما سياتي في عدم النزع إذا مات لعدم تكليفه اه حاشية الشهاب الرملى على شرح الروض اى ومع ذلك فينبغي انه إذا لاقى ما ناعاً وما قليلاً نجسه ولو قيل بوجوب النزع على وليه مراعاة للاصلاح في حقه لم يكن بعيداً وقد يتوقف ايضا في عدم وجوب النزع على الجائز لان العلة في وجوب النزع حمله لنجاسة تعدى بها وان لم تصح منه الصلاة ما ناع قام به ع ش (قوله وهو) الى قوله فان ضاق في المغنى والى المتن في النهاية (قوله لا تصح صلاته الخ) وينبغي على قياس ذلك نجاسة الماء القليل والمائع بملاقاة عضوه الموصول بالنجس قبل الجلد وعدم صحة غسل عضوه المذكور عن الطهارة بملاقاته وصحة غسله عن الطهارة للعفو عن النجس حينئذ وتنزله منزلة جزئه الظاهر سم (قوله لتعديه بحمله الخ) اى في غير معدنه بخلاف شارب الخمر فانه تصح صلاته وان لم يتقيا ما شر به تعدياً لحصوله في

أو مع وجوده وهو من آدمي محترم (فمقدور) في ذلك فتصح صلاته للضرورة ولا يلزمه نزعه ان وجد طاهراً صالحاً كما أطلقاه وينبغي حمله على ما إذا كان فيه مشقة لا تحتل عادة وان لم تبع التيمم ولا يقاس بما يأتي لعذره هنا لا ثم (ولاً) بأن وصله بنجس مع وجود طاهر صالح ومثله ما لو وصله بعظم آدمي محترم مع وجود نجس أو طاهر صالح (وجب نزعه ان لم يخف ضرراً ظاهراً) وهو ما يبيح التيمم وان تألم واستتر باللحم فان امتنع أجبره عليه الامام أو نائبه وجوباً ككرد المغصوب ولا تصح صلاته قبل نزع النجس لتعديه بحمله مع سهولة إزالته فان خاف ذلك

بعظم ما يؤكل لحمه ذكياً ويؤخذ منه انه لا يجوز الجبر بعظم الادمي مطلقاً ولو وجد نجساً يصلح وعظم آدمي كذلك وجب تقديم الاول اه وقضيته انه لو لم يجد نجساً يصلح جاز الوصل بعظم الادمي وقوله كالعظم النجس قضيته جواز الوصل به إذا فقد غيره وامتناعه إذا وجد غيره (قوله او مع وجوده وهو من ادمي) هذا إنما يقيد امتناع الجبر بعظم الادمي مع وجود الصالح من غيره ولو نجس ابق ما لو لم يجد صالحاً غيره فيحتمل حينئذ جواز الجبر بعظم الادمي الميت كما يجوز للبضطرأ كل الادمي الميت إذا فقد غيره وان لم يخش إلا مبيح التيمم فقط كما يفيد كلام الشارح الا في مبحث الاضطراب ويحتمل ان يفرق ببقاء العظم هنا فلا متهمان دائم بخلاف ذاك وبويد الاول قوله الا في مثله الخ (قوله فمقدور) قال مر حيث عذر ولم يجب النزع صار لذلك العظم النجس ولو قبل استئثاره باللحم حكم جزئه الظاهر حتى لا يضرمس غيره له مع الرطوبة وحمله في الصلاة ولا ينجس ما قليلاً لاقاه اه (قوله وان لم تنجس التيمم) فربذلك من لزوم اتحاد الشقين (قوله مع وجود طاهر) قضيته عدم الوجوب مع فقد ذكر (قوله ولا تصح صلاته) وينبغي على قياس ذلك نجاسة الماء القليل والمائع بملاقاة عضوه الموصول بالنجس قبل استئثاره بالجلد لملاقاة نجاسة غير

ولو نحو شين ويطء برء لم يلزمه نزعه لعذره بل يحرم كافي الانوار وتصح صلاته معه بلا إعادة (١٢٧) (قيل) يلزمه نزعه (وإن خاف) مبيح

معدن النجاسة مغنى ونهاية (قوله ولو نحو شين) ظاهره ولو كان في عضو باطن عرش (قوله قبله) ظرف لمات
والضمير للنزع (قوله لأن فيه) إلى قوله وإن فعل به صغير في المغنى ونهاية الاقوله قال الرافعي إلى لكن
الذي وقوله واشق إلى وفي الوشم (على الاول) هو قوله لأن فيه الخ (قوله دون الثاني) هو قوله او لسقوط
الخ (قوله عليه) أي الثاني (قوله والمشهور) أي الذي هو مذهب أهل السنة مغنى ونهاية (قوله لكن الذي
صرح به جمع ونقله الخ) وهذا هو المعتمد مغنى ونهاية وقضية صحة غسله وإن لم يستتر العظم النجس باللحم مع
انه في حال الحياة لا يصح غسله في هذه الحالة وكانهم اغتفروا ذلك اضرورة هتك حرمة سم على المنهيج اه
عرش (قوله الاول) أي في القبر (قوله ويجرى ذلك) أي التفصيل المذكور في الوصل بعظم نجس
(فرع) لو غسل شارب الخمر ونجس اخر فوصل صحت صلاته ووجب عليه ان يتقيا ان قدر عليه بلا
ضرر يبيح التيمم وإن شربه لعذر مغنى (قوله فيمن داو جرحه الخ) واما حكم المحصة في محل السكى المعروفة
فخاصله انه إن قام غير هامقامها في مداواة الجرح لم يعف عنها ولا تصح الصلاة مع حملها وان لم يقم غير هامقامها
صحت الصلاة معها ولا يضر انتفاخها وعظم في المحل مادامت الحاجة قائمة وبعدها انتهاء الحاجة يجب نزعا فان
تركة من غير عذر ضرر ولا تصح صلاته عرش وبرماوى (قوله او حشاه الخ) كان شق موضعاً من بدنه وجعل
فيه دما مغنى (قوله او خاطه به) أي يخط نجس مغنى (قوله دم كثير) أي لانه بفعله لم يعف عنه دم كثير سم
(قوله ثم بنى عليه) أي على الدم الكثير (قوله كالمو قطعت اذنه الخ) أي وانفصلت بالكلية بخلاف ما اذا بقي
لها تعلق بجلده لم لصقت بحرارة الدم فلا تلزمه ازالها مطلقا وتصح صلاته واما مته (قوله وفي الوشم) عطف
على قوله فيمن داوى الخ (قوله وإن فعل به صغير الخ) هذا ممنوع بل لا لزوم هنا وفيما لو أكره مطلقا مراه
سم عبارة النهاية فعم من ذلك أي من ان الوشم كالجبر في تفصيله المذكور ان فعل الوشم برضاه في حال
تكليفه ولم يخف من ازالته ضرر ابيح التيمم منع ارتفاع الحدث عن محله لتنجسه ولا عذر في بقائه وعفى عنه
بالنسبة له واغفره وصحت طهارته واما مته وحيث لم يعذ فيه ولا في ماء قليلا او ما تعلق اورطبان نجسه كذا افق به
الوالد رحمه الله تعالى اه وفي المغنى ما يوافقه وعيارة عرش قال في الذخائر في العظم قال بعض اصحابنا هذا
الكلام فيه اذ فعله بنفسه أو فعل به باختياره فان فعل به مكرها لم تلزمه ازالته قولا واحدا قلت وفي معناه الصبي
اذا وشمته امة بغير اختياره فبلغ واما الكافر اذا وشم نفسه او وشم باختياره في الشرك ثم اسلم فالتجسس وجوب
الكشط عليه بعد الاسلام لتعديده ولانه كان عاصيا بالفعل بخلاف المكره والصبي سم على المنهيج اه (قوله
فيما لم يتعده) أي على بحثه السابق في سم أي بقوله وينبغي حمله الخ الذي خالفه النهاية والمغنى كما سر (قوله
ولا فلا) منه أنه لا يتنجس مالا فاه فهل يقول بذلك اذا مسه انسان مع الرطوبة بلا حاجة فلا يتنجس أولا
فيه نجس فيه نظر سم على حج وقضية قول الشارح مرفعا مروي وعفى عنه بالنسبة له واغفره ان غيره مثله عرش
أي فلا يتنجس فيما ذكر (قوله في الحالة الاولى) أي فيما اذا امكنه ازالة بلا مشقة فيما لم يتعده وخوف
مبيح تيمم الخ (قوله ما لم يكس جلد الخ) محل تأمل لأن هذه الجلدة بفرض تصورها لا مادة لتكونها اذ
الرطوبة الغذائية المترسخة من البدن ولا يمر لها إلى سطح البدن لا محل الوشم فتنجس بملاقاته إن سلم خلوها

معفن عنها الوجوب ازالته وعدم صحة غسل عضوه المذكور عن الطهارة لنجاسة الماء المماس للنجس المتصل به
لعدم العفو عنه لوجوب ازالته بخلاف ما اذا لم يجب النزع فينبغي عدم نجاسة الماء القليل بملاقاته وصحة غسله عن
الطهارة فان قلت قضية ما ذكرته انه اذا مات المتعدى بالجبر قبل استتار النجس بالجلد لا يصح غسله وهو خلاف
مقتضى كلامهم قلت لعلمهم جعلوه بعد الموت بمنزلة غير المتعدى لسقوط وجوب النزع فليتأمل ثم رايت قول
الشارح الا انى وينجس به مالا فاه (قوله بل يحرم) قد تشكل الحرمة بالنسبة للبالغة المذكورة (قوله
حرمة) اعتمدهم (قوله دم كثير) أي لانه بفعله لم يعف عنه مع كثرة (قوله وان فعل به صغير اعلى
الاجرة) هذا ممنوع بل لا لزوم هنا وفيما لو أكره مطلقا مراه (قوله فيما لم يتعده) أي على بحثه السابق (قوله
ولا فلا) منه أنه لا يتنجس مالا فاه فهل يقول بذلك اذا مسه انسان مع الرطوبة بلا حاجة فلا يتنجس أولا

معتق عنها الوجوب ازالته وعدم صحة غسل عضوه المذكور عن الطهارة لنجاسة الماء المماس للنجس المتصل به
لعدم العفو عنه لوجوب ازالته بخلاف ما اذا لم يجب النزع فينبغي عدم نجاسة الماء القليل بملاقاته وصحة غسله عن
الطهارة فان قلت قضية ما ذكرته انه اذا مات المتعدى بالجبر قبل استتار النجس بالجلد لا يصح غسله وهو خلاف
مقتضى كلامهم قلت لعلمهم جعلوه بعد الموت بمنزلة غير المتعدى لسقوط وجوب النزع فليتأمل ثم رايت قول
الشارح الا انى وينجس به مالا فاه (قوله بل يحرم) قد تشكل الحرمة بالنسبة للبالغة المذكورة (قوله
حرمة) اعتمدهم (قوله دم كثير) أي لانه بفعله لم يعف عنه مع كثرة (قوله وان فعل به صغير اعلى
الاجرة) هذا ممنوع بل لا لزوم هنا وفيما لو أكره مطلقا مراه (قوله فيما لم يتعده) أي على بحثه السابق (قوله
ولا فلا) منه أنه لا يتنجس مالا فاه فهل يقول بذلك اذا مسه انسان مع الرطوبة بلا حاجة فلا يتنجس أولا

فتصح امامته ومحل تنجيسه لما لا فاه في الحالة الاولى ما لم يكس اللحم جلدا رقيقا لمنعه حينئذ من مماسة النجس

من شئ من اجزائه وقد يحجب بأن الرطوبة مادامت في الباطن لا يحكم عليها بالتنجس بصرى (قوله وهو الدم الخ) عبارة النهاية والمغنى وهو غرز الجلد بالابرة حتى يخرج الدم ثم يذرع عليه نحويلة ايزرق او يحضرا (قوله اولدم كثير او الجوف الخ) اي وطرفها بارز ظاهر سم على حج اقول وهذا القيد ماخوذ من قوله فغابت عرش (قوله لم تصح الصلاة) ينبغي ان يحمله اذالم يحضض رامن نزعا يبيع التيمم وان محله ايضا اذا غرزها لغرض اما اذا غرزها عينا فتبطل لانه بمنزلة التضمخ بالنجاسة عمد او هو يضر عرش (قوله لا اتصالا بنجس) (فروع) ويحرم على المرأة وصل شعرها بشعر طاهر من غير ادمى ولم ياذنها فيه زوج او سيد ويجوز ربط الشعر بخيوط الحرير الملونة ونحوها مما لا يشبه الشعر ويحرم ايضا تجعيد شعرها وشراسانها وهو تحديدها وترقيقها والخضاب بالسواد وتحمير الوجنة بالحناء ونحوه وتطريف الاصابع مع السواد والتميم وهو الاخذ من شعر الوجه والحاجب المحسن فان اذن لها زوجها او سيدها في ذلك جاز لازله غرضاني تزينه الكفاي الروضة وهو الوجه وان جرى في التحقيق على خلاف ذلك في الوصل والشرفا لهما بالوشم في المنع مطلقا ويكره ان ينتف الشيب من المحل الذي لا يطلب منه ازلة الشعره ويسن خضبه بالحناء ونحوه ويسن المرأة المزوجة والمملوكة خضب كنفها وقدمها بذلك تعميما لانه زينة وهي مطلوبة منها لحليها اما النقش والتطريف فلا يسن وخارج بالمزوجة والمملوكة غيرهما فيكره له وبالمرأة الرجل والخني فيحرم الخضاب عليهما الا لعذر نهاية ومعنى قال عرش قوله لم يضر اولدم كثير او الجوف لم تصح الصلاة لا اتصالا بنجس (ويعنى عن محل استجاره) بالحجر ونحوه المجزى في الاستنجاء في حق نفسه وان انتشر بعرق مالم يجاوز الصفحة او الحشفة واخذ من هذا انه لو مس راس الذكر موضعا مبتلا من بدنه لم ينجسه وفيه نظر لما مر ان محل النجوم متى طرا عليه رطب او جاف وهو رطب تعين الماء (ولو حمل) ميتة لادم لها سائل

وهو الدم المختلط بنحو النية ولو غرز ابرة مثلا ببدنه او انغرزت فغابت او وصلت لدم قليل لم يضر اولدم كثير او الجوف لم تصح الصلاة لا اتصالا بنجس (ويعنى عن محل استجاره) بالحجر ونحوه المجزى في الاستنجاء في حق نفسه وان انتشر بعرق مالم يجاوز الصفحة او الحشفة واخذ من هذا انه لو مس راس الذكر موضعا مبتلا من بدنه لم ينجسه وفيه نظر لما مر ان محل النجوم متى طرا عليه رطب او جاف وهو رطب تعين الماء (ولو حمل) ميتة لادم لها سائل

فيمتنجس فيه نظر وقد يؤيد الثاني ان من الظاهر انه لو مس مع الرطوبة نجاسة معفوة على غيره تنجس وقد يفرق بان الاحتياج الى البقاء هنا اتم بل هنا قد تتعذر الازلة وتمتنع فليتأمل (قوله اولدم كثير او الجوف) اي وطرفها بارز ظاهر (قوله ويعنى عن محل استجاره) في الرض فصل يعنى عن اثر الاستنجاء ولو عرق لان لاقى رطبا اخرها قال في شرحه لندرة الحاجة الى ملافة ذلك اه وقد يؤخذ منه استثناء ما يحاذى المحل من الشوب لعموم الاستثناء المحاذى لان يقال العموم ملاقة ذلك في الجملة لا مع الرطوبة (مالم يجاوز النخ) يتجه استثناء المحاذى لمحل الاستنجاء من الشوب لعسر الاحتراز عن ذلك (قوله واخذ الخ)

في بدنه أو ثوبه وإن لم يقصد
كقوله قتله فتعاق جلد
بظفره أو ثوبه فن أطلق أنه
لا بأس بقتله في الصلاة يتعين
أن مراده ما لم يحمل جلد
وكالذباب ولو بهكة زمن
الابتلاء به عقب الموسم
كما شمله كلامهم وصرح به
جمع متأخرون وإن أشار
بعضهم للعفو لأن ما يختص
الابتلاء به بزمان قليل مع
إمكان الاحتراز عنه ليس
في معنى ما سألوا به والعفو
عن نجاسة المطاف أيام
الموسم لأن صحته مقصورة
على محل واحد فلا ضطرار
إليه أكثر أو (مستجمر)
أو حامله أو ييضأ مذرا بان
أيس من يجيء فرخ منه
أو حيوانا بمنفذه نجس
أو ميتا طاهر أجبوفه نجس
أو قارورة فيها نجس ولو
معفوا عنه وإن ختمت
عليه بنحو رصاص في
جزء من صلاته (بطلت في
الأصح) إذ لا حاجة لمحل
ذلك فيها ومنه يؤخذ أن ما
يتخلل خياطة الثوب من
نحو الصنبان وهو يبيض
القمل يعنى عنه وإن
فرضت حياته ثم موته
وهو ظاهر لمعوم الابتلاء
به مع مشقة فتق الخياطة
لا خراج (وطين الشارع)

(قوله في بدنه أو ثوبه الخ) والقياس بطلانها أي أيضا بحمله ماء قليلا أو مائعا فيه ميتة لا نفس لها سائلة وقتلا
لا ينجس كما هو الأصح وإن لم يصرحوا به نهاية (قوله ما لم يحمل جلد) أي أو تطل عماسته لسم (قوله وكالذباب
الخ) عطف على قوله كقوله (قوله مع إمكان الاحتراز الخ) محل تأمل إذ الفرض عشر الاحتراز بصري
(قوله لأن صحته مقصورة الخ) محل تأمل بل يصح بياقي المسجد ومع ذلك فكلامهم صريح في أنه لا يكف
الخروج إليه والجأصل أن القول بالعفو أي عن الذباب المذكور وجيه بصري (قوله أو مستجمر) أي أو من
عليه نجاسة معفوها عنها كثوب به دم برغيث على تفصيل يأتي ويؤخذ مما مر في قبض طرف شيء متنجس فيها
أي الصلاة أنه لو أمسك المصلي بدن مستجمر أو ثوبه أو أمسك المستجمر المصلي أو ملبوسه أنه يضر وهو ظاهر
ولو سقط طائر على منفذه نجاسة في نحو ما منع لم ينجسه لعسر صوته عنه بخلاف نحو المستجمر فإنه ينجسه ويحرم
عليه ذلك لتضمنه نجاسة ويؤخذ منه حرمة نجاسة زوجه قبل استنجائه بالماء وأنه لا يلزمها حينئذ تمكينه
كما أتى به الوالد رحمه الله تعالى نهاية وكذا في المغني لإقوله كما أتى الخ وقال الرشدي قوله مر أنه لو أمسك
المصلي وفي حاشية الشيخ ع ش أن مثله ما لو أمسك المستنجي بالماء صليبا مستجمر بالاحجار فتبطل صلاة
المصلي المستجمر بالاحجار أخذنا من أن من اتصل بطاهر متصل بنجس غير معفو عنه تبطل صلاته أي وقد
صدق على هذا المستنجي بالماء الممسك للمصلي أنه طاهر متصل بنجس غير معفو عنه وهو بدن المصلي
المذكور لأن العفو إنما هو بالنسبة إليه وقد اتصل بالمصلي وهو في غاية السقوط كالأجنبي إذ هو غالبة
لا خفاء أن معنى كون الطاهر المتصل بالمصلي متصلا بنجس غير معفو عنه أنه غير معفو عنه بالنسبة للمصلي
وهذا النجس معفو عنه بالنسبة إليه فلا نظر لكونه غير معفو عنه بالنسبة للممسك الذي هو منشأ التوهم ولأننا
إذا عفوا ناعن محل الاستنجاء بالنسبة لهذا المصلي فلا فرق بين أن يتصل به بالواسطة أو بغير الواسطة وعدم
العفو إنما هو بالنسبة لخصوص الغير بل هو بالواسطة أولى بالعفو منه بعد ما الذي هو محل وفاق كما هو
ظاهر ويلزم على ما قاله أن تبطل صلاته بحمله كذا به التي لا يحتاج إلى حملها لصدق ما مر عليها ولا احسب
أحدًا وافق عليه اه وقال ع ش قوله أو أمسك المستجمر الخ أي ولم يتجه حالا وقوله طائر أي أو غيره
من الحيوانات وقوله على منفذه أي أو منقاره أو رجليه وقوله نجاسة أي محققة وقوله قبل استنجائه أي أو
استنجائها وقوله وأنه لا يلزمها الخ أي بل يحرم عليها ذلك وظاهر أن محل هذا ما لم يخش الزنا ولا فيجنون كافي
وطه الحائض اه (قوله أو حامله) إلى المتن في النهاية والمغني (قوله أو حامله الخ) هل يلحق بذلك من وصل
عظمه بنجس معذور فيه أم لا فيه نظر والاقرب عدم الضرر سم على حج ع ش (قوله بمنفذه الخ) أي
مثلا ع ش (قوله أو ميتا طاهر الخ) عبارة المغني والنهاية أو حيوانا مذبحا وإن غسل الدم عن مذبحه
أو آدميا أو سمكا أو جرادا ميتا اه (قوله أو قارورة الخ) أي أو عبئا استحال خمر مغني ونهاية (قوله في جزء
من صلاته) ظرف ولو حل الخ قول المتن (بطلت) أي حال في الصور المذكورة ع ش قول المتن (وطين
الشارع الخ) خرج به عين النجاسة كالبول الذي بالشارع قبل اختلاطه بطينه فلا يعنى عن شيء منه ومثله
ما لو نزل كلب في حوض مثلا ونزل عليه مطر أو ماء رشه السقاء انتفض وأصاب المارين منه شيء فلا يعنى عنه
ونقل عن شيخنا الشيخ سالم الشبشيرى العفو عما تطاير من طين الشوارع عن ظهر الكلب لمشقة الاحتراز
عنه وفيه وقفة ومثله أيضا ما جرت عادة الكلاب به من طلوعهم على الأسبلة ورقودهم في محل وضع الكيزان
وهناك رطوبة من أحد الجانبين فلا يعنى عنه وما يشمله طين الشارع ما يقع من المطر أو الرش في الشوارع
وتمر فيه الكلاب وترقد فيه بحيث يتيقن نجاسته بل وكذا لو بال فيه واختلط بولها بطينه أو مائه بحيث لم
يبق للنجاسة عين متميزة فيعنى عنه عما يمس الاحتراز عنه فلا يكلف غسل رجليه منه وينبغي أن مثل ذلك في
العفو ما وقع السؤال عنه من مشاة لمسجد برشيد متصلة بالبحر وطولها نحو مائة ذراع ترقد عليها الكلاب

قد يخالف هذا المأخوذ قول الروض لا أن لا يأتى أثر الاستنجاء رطبا آخر أي فلا يعنى عنه اه (قوله ما لم
يحمل جلد) أي أو تطل عماسته له (قوله مستجمر) قال في الروض أو من عليه نجاسة معفوها عنها قال في

يعني محل المرور ولو غير شارع كاهو (١٣٠) ظاهر (المتيقن نجاسته) ولو بمغلاظ مالم تبق عينه متميزة وان عمت الطريق على الاوجه خلافا

والزر كشي لندرة ذلك فلا
يعم الابتلاء به وفارق مامر
في نحو ما لا يدركه طرف
وما يأتي في دم الاجنبي بان
عموم الابتلاء به هنا اكثر
بل يستحيل عادة الخلوهنا
عنه بخلافه في تلك الصور
وكالتيقن اخبار عدل رواية
به (يعني عنه) اى في الثوب
والبدن وان انتشر بعرق
او نحوه مما يحتاج اليه نظير
ما يأتي دون المكان كاهو
ظاهر لاذ لا يعم الابتلاء به فيه
(عما يتعذر الاحتراز عنه
غالبا) بان لا ينسب صاحبه
لسقطه او قلة تحفظ وان كثر
كما اقتضاه قول الشرح
الصغير لا يبعد ان يعد اللوث
في جميع أسفل الخلف
واطرافه قليلا بخلاف مثله
في الثوب والبدن اه اى
ان زيادة المشقة توجب
عد ذلك قليلا وان كثر عرفا
فما زاد على الحاجة هنا هو
الضار وما لا فلان غير نظر
لكثرة ولا قلة ولا اعطمت
المشقة جدا فن عبر بالقليل
كالروضة اراد ما ذكرناه
(ويختلف) ذلك (بالوقت
وموضعه من الثوب
والبدن) في معنى في زمن
الشتاء وفي الذيل والرجل
عما لا يدعى عنه في زمن
الصيف وفي اليد والكم سواء
في ذلك الاعمى وغيره كما
يصرح به اطلاقهم نظر الما
شأنه من غير خصوص

وهي رطبة لمشقة الاحتراز عن ذلك ويحتمل عدم العفو فيها لو مشى على محل تيقن نجاسته منها وهو الاقرب
ويفرق بينه وبين طين الشارع بعموم البلوى في طين الشارع دون هذا اذ يمكن الاحتراز عن المشى عليها
دون الشارع عش وفي السكردي والبجيرى ومثل طينه ماؤه اه وفيما سر عن عش ما يفيد (قوله يعني)
الى قوله وان عمت في النهاية (قوله يعني محل المرور الخ) اى المعد لذلك كما هو ظاهر رشيدى وبعبارة عش
اى المحل الذى عمت البلوى باختلاطه بالنجاسة كدهليز الحمام وما حول حول الفساقى مما لا يعتاد تطهيره اذا
تنجس كما يؤخذ من قول المصنف عما يتعذر الاحتراز عنه غالبا واما ما جرت العادة بحفظه وتطهيره اذا اصابته
نجاسة فلا ينبغي ان يكون مراد من هذه العبارة بل متى تيقنت نجاسته وجب الاحتراز عنه ولا يعنى عن شيء
منه ومنه مشاة الفساقى فتنبه له ولا تغتر بما يخالفه اه وبذلك يندفع ما كتبه السيد البصرى هنا من
الاشكال (قوله ولو بمغلاظ) اى ولو دم كلب وان لم يعرف من المحض منه وان قل عش (قوله وان عمت الخ)
اى النجاسة المتميزة العين بحيث يشق المشى في غير محلها ومنها تراب المقابر المشبوشة عش (قوله خلافا
للزر كشي) مال اليه النهاية عبارة نعم ان عمتها فللزر كشي احتمال بالعفو وميل كلامه الى اعتياده كالعفو
الجراد ارض الحرم اه قال عش قوله مر وميل كلامه باعتياده معتمدا وعبارته مر على العباب امالو
عمت جميع الطريق فالوجه العفو عنها وقد خالف فيه حجج اه قال السكردي وكذا الشارح وافقه اى
الزر كشي في فتاويه فقال بالعفو فيها اذ عمت عين النجاسة جميع الطريق ولم ينسب صاحبه الى سقطه ولا
الى كبره وقلة تحفظ اه (قوله لندرة ذلك) اى عموم الطريق (قوله وفارق) الى المتن في النهاية (قوله وفارق)
اى المغلاظ المختلط بالطين حيث عفى عنه و (قوله مامر) الخ (وما يأتي) اى من أنه لا يفي عن دم المغلاظ (قوله
بل يستحيل الخ) لاسيما في موضع تكرر فيه الكلاب معنى (قوله وكالتيقن الخ) لما احتاج الى هذا بالنسبة
لمفهوم قول المصنف يعني عنه الخ لا لما طوقه لانه اذا عفى عن متيقن النجاسة من ذلك فظنوها او لى رشيدى
(قوله اى في الثوب الخ) وبحث الزر كشي وغيره العفو عن قليل منه تعاق بالخف وان مشى فيه بلانعل شرح
مر اقول قديقال قياس هذا البحث العفو عن قليل تعلق بالقدم اذ مشى فيه حافيا سم وعش (قوله
نظير ما يأتي) اى انفا (قوله دون المكان الخ) فان صلى في الشارع المذكور لم تصح صلاته حيث لا حائل
للملاقاة النجس ولا ضرورة للصلاة فيه حتى يعذر عش (اذ لا يعم الخ) قديتوقف فيه بالنسبة لمن اطردت
عادتهم بحمل ثوب للصلاة عليه واستصحابه دائمي الطراقات كالمسكين بصرى قول الماتن (عما يتعذر) اى
يتعسر نهاية ومعنى ولا فرق في ذلك بين ان يستعمل لباس الشتاء في زمنه او زمن الصيف عش (قوله بان
لا ينسب الخ) في النهاية والمغنى مايو افقه (قوله لسقطه) اى ولو بسقوط مراكبه عش (قوله اراد
ما ذكرناه) اى ما لا يزيد على الحاجة (قوله ذلك) اى المعفو عنه نهاية ومعنى (قوله فيعنى) الى قوله سواء في
المغنى (قوله والرجل) اى وان مشى حافيا كما مر عن سم وعش (قوله لا يجوز تلويث نحو المسجد الخ)
ظاهرة وان كان من ضرورة الصلاة في المسجد سم (قوله وخرج) الى قوله نعم في المغنى والنهاية (قوله

شرح كشيوب فيه دم براغيث معفو عنه وقديؤخذ منه ان حمل من جبر عظمه بنجس حيث لم يجب نزعه
يستتر بالمحم وجلد ظاهر كذلك لانه نجس معفو عنه كذلك الا ان يفرق بان هذا صار في حكم الجزء
فلا يضر الحمل معه ويؤخذ مما مر في قبض طرف شيء متنجس فيها انه لو امسك المستجمر المصلي
اولا وسه انه يضر وهو ظاهر ولو سقط طائر على منفذه نجاسة في نحو مائع لم ينجسه لعسر صونه عنه
بخلاف نحو المستجمر فانه ينجسه ويحرم عليه ذلك لتضمخه بالنجاسة ويؤخذ منه حرمة بجامعة زوجته
قبل استنجائه بالماء وانها لا يلزمها حينئذ تمكينه وبه ائفى شيخنا الشهاب الرملى (قوله اى في الثوب والبدن)
وبحث الزر كشي وغيره العفو عن قليل منه متعلق بالخف وان مشى فيه بلانعل شرح مر واقول قديقال
قياس هذا البحث العفو عن قليل تعلق بالرجل اذ مشى فيه حافيا (قوله والرجل) هل وان مشى
حافيا (قوله تلويث نحو المسجد) ظاهره وان كان من ضرورة الصلاة في المسجد

للزر كشي لندرة ذلك فلا
يعم الابتلاء به وفارق مامر
في نحو ما لا يدركه طرف
وما يأتي في دم الاجنبي بان
عموم الابتلاء به هنا اكثر
بل يستحيل عادة الخلوهنا
عنه بخلافه في تلك الصور
وكالتيقن اخبار عدل رواية
به (يعني عنه) اى في الثوب
والبدن وان انتشر بعرق
او نحوه مما يحتاج اليه نظير
ما يأتي دون المكان كاهو
ظاهر لاذ لا يعم الابتلاء به فيه
(عما يتعذر الاحتراز عنه
غالبا) بان لا ينسب صاحبه
لسقطه او قلة تحفظ وان كثر
كما اقتضاه قول الشرح
الصغير لا يبعد ان يعد اللوث
في جميع أسفل الخلف
واطرافه قليلا بخلاف مثله
في الثوب والبدن اه اى
ان زيادة المشقة توجب
عد ذلك قليلا وان كثر عرفا
فما زاد على الحاجة هنا هو
الضار وما لا فلان غير نظر
لكثرة ولا قلة ولا اعطمت
المشقة جدا فن عبر بالقليل
كالروضة اراد ما ذكرناه
(ويختلف) ذلك (بالوقت
وموضعه من الثوب
والبدن) في معنى في زمن
الشتاء وفي الذيل والرجل
عما لا يدعى عنه في زمن
الصيف وفي اليد والكم سواء
في ذلك الاعمى وغيره كما
يصرح به اطلاقهم نظر الما
شأنه من غير خصوص

شخص بعينه ومع العفو عنه لا يجوز تلويث نحو المسجد بشيء منه وخرج بالمتيقن نجاسته

مظنونها

مظنونها الخ) (فروع) ماء الميزاب الذي تظن نجاسته ولم تيقن طهارته فيه الخلاف في طين الشوارغ واختار المصنف الجزم بطهارته وسئل ابن الصلاح عن الجوخ الذي اشترى على السنة الناس ان فيه شحم الخنزير فقال لا يحكم بنجاسته الا بتحقيق النجاسة وسئل عن الاوراق التي تعمل وتيسط وهي رطبة على الحيطان المعمولة بمر ما دنس فقال لا يحكم بنجاستها اي عملا بالاصل ومحل العمل به اذا كان مستند النجاسة الى غلبتها والاى بان وجد سبب يحال عليه عمل بالظن فلو بالحيوان في ماء كثير وتغير وشك في سبب تغيره اهو البول او نحو طول المسكت حكم بتنجسه عملا بالظاهر لاستناده الى سبب معين مغنى وكذا في النهاية الا مسئلة الجوخ قال ع ش قوله مر المعمولة الخ الى التي جرت العادة ان تعمل بالرماد اما ماشوهد بناؤه بالرماد النجس فانه ينجس ما اصابه اذ لا اصل للطهارة يعتمد عليه حينئذ وقوله مر اى عملا بالاصل وعليه فلا تنجس الثياب الرطبة التي تنشر على الحيطان المعمولة بالرماد عادة لهذا العلة وكذا اليد الرطبة اذا لمس بها الحيطان المذكورة ا ع ش وقال الرشيدى قوله مر لا يحكم بنجاستها اي الاوراق اذا لم تتحقق نجاسة الرماد ولكن الغالب فيه النجاسة اخذا بما علل به اما اذا تحققت فيه النجاسة فظاهر انه ليس بطاهر لكن يعني عن الاوراق الموضوعه قال ابن العماد في معفواته

والنسخ في ورق اجره عجنوا * به النجاسة عفو وحال كتيبه

ما نجس قلبا منه وما منعوا * من كاتب مصحفان من حبر ليقته

اهو ويعلم بما ذكرناه لا يحكم بنجاسة السكر الا فرنجي الذي اشترى ان فيه دم الخنزير مالم يشاهد خااط الدم به بخصوصه ولا عبرة بمجر دجى عادة الكفار بعمل السكر بخلاطه لكن الورع لا يخفى (قوله منه) الجار والمجرور حال من مضمونها والضمير لطين الشارع و (قوله) ومن نحو ثياب خمار الخ معطوف على قوله منه على طريق التساهل للاختصار والافكان حقه ان يقال ومثله مظنونها من نحو ثياب خمار الخ (قوله وقصاب الخ) اى واطفال مغنى (قوله فكله طاهر الخ) سئل شيخنا الزياى عما يعتاده الناس من تسخين الخنزير الى الرماد النجس ثم انهم يفترونه في اللبن ونحوه فاجاب بانه يعفى عنه حتى مع قدرته على انه يخفيه في الطاهر ولو اصابه ثي من نحو ذلك اللبن لا يجب غسله كذا بهاء مش وهو وجيه مرضى بل به في غن ذلك وان تعاق به شى من الرماد وصار مشاهدا سو ا طاهره و باطنه بان تفتح بعضه ودخل فيه ذلك كدود الفاكهة والجنين ومثله الفطير الذى يذفن في النار الماخوذ من النجس ع ش اقول وهذا صريح فيما مر عن الرشيدى في مسئلة الاوراق المبسوطة على حيطان الرماد النجس خلافا للشراى ملى (قوله ويعفى) الى قوله رطبه اى في النهاية الا قوله والمكان وقوله كما مر قول ائمن (وعن قليل دم البراغيث) اى والقمل والبقر وده البعوض قاله في الصحاح والظاهر كما قاله الشيخ شموله للبق المعروف بيلادنا ناهية زاد المغنى والبراغيث جمع برغوث بالضم والفتح قليل ودم البراغيث رشحات تصبها من الانسان ثم تمسحها وليس لها دم في نفسها ذكره الامام وغيره اه (قوله والمكان) قضية ذلك العفو عن الكثير فيه على تصحيح المصنف الا ترى وقد يحتاج للفرق بينه وبين الصلاة على ثوب البراغيث كما ياتى فليتأمل ويمكن الفرق بان الاحتراز عن الصلاة على ثوب البراغيث لا عسر فيه بخلاف الاحتراز عن المكان قد يعسر سم اى فيكون ثوب البراغيث مستثنى عن قوله والمكان (قوله كما مر) اى في شرح ولو حمل الخ (قوله وفي معناها) الى قوله رطبه اى في المغنى (قوله وفي معناها) اى البراغيث (فروع) قرر مر انه لو غسل ثوب فيه دم براغيث لاجل تنظيفه من الاوساخ اى ولو نجسه لم يضر بقاء الدم فيه ويعفى عن اصابه هذا الماء فليتأمل سم على المنهج اى اما لو قصد غسل النجاسة التي هي دم البراغيث فلا بد من ازالة اثر الدم مالم يعسر يعفى عن اللون على ما مر ع ش (قوله

(قوله والمكان) قضية ذلك العفو عن الكثير فيه على تصحيح المصنف الا ترى وقد يحتاج للفرق بينه وبين الصلاة على ثوب البراغيث كما ياتى فليتأمل ويمكن الفرق بان الاحتراز عن الصلاة على ثوب البراغيث لا عسر فيه بخلاف الاحتراز عن المكان قد يعسر

مظنونها منه ومن نحو ثياب
خمار وقصاب وكافر متدين
باستعمال النجاسة وسائر
ما تغلب النجاسة في نوعه
فكله طاهر للاصل نعم
يشدب غسل ما قرب احتمال
نجاسته وقولهم من البدع
المذمومة غسل الثوب
الجديد محمول على غير ذلك
(و) يعنى في الثوب والبدن
والمكان (عن قليل دم
البراغيث) لاجلها كما مر
وفي معناها في كل ما ياتى كل
مالا نفس له سائلة (وونيم
الذباب) اى ذرقه ومثله بوله

ويول الخفاش ومثله روثه رطبه او يابسها في الثوب والبدن والمكلف على الاوجه خلافا لمن خص المكلف بالجاف وعمه في الاولين ولو عكس لكان أولى لما مر أن ذرق الطيور (١٣٣) يعنى عنه فيه دونهما بل بحث العفون ونم برأس كوزيمر عليه ما قليل فلا يتنجس به

رطبه) الى قوله وذلك أقره عش (قوله رطبه او يابسها) ظاهر صنيعة أنه بالرفع بدل عن قوله بوله وما بعده ويحتمل انه راجع لجميع ما تقدم من دم البراغيث وما بعده بتقدير الخبر اى سواء (قوله وبول الخفاش ومثله روثه) كالصرح في العفو عنهما في البدن والثوب ايضا فيخالف عدم العفو عن ذرق الطير في البدن والثوب مع ان الخفاش من جملة الطير واستحسن ذلك مر بعد البحث معه فيه فيكون مستثنى من الطير لعسر الاحتراز عنه سم (قوله ومثله روثه) الاولى اسقاط مثله (قوله لما مر) اى في شرح وطهارة النجس في الثوب الخ (قوله فيه) اى المكان (قوله دونهما) اى الثوب والبدن (فرع) في شرح مر اى النهاية الاوجه ان دم البراغيث الحاصل على حصر نحو المسجد من ينم عليها كذرق الطير خلافا لابن العماد انتهى سم اى فيعنى عنه ايضا حيث لم يتعمد المشى عليه ولم يكن ثم رطوبة وعم المحل كما تقدم عش (قوله وذلك) الى قوله والكثير في المغنى لا قوله وقبل الى وجمعه وقوله اى وجوبه الى معتبرا (قوله ابتداء) اى بلا اجتهد (قوله معتبر الزمن) الى قوله والكثير في النهاية (قوله معتبر الزمن) ولا يبعد جريان ضابط طين الشارع هنا نهاية (قوله حكم القليل عند الامام) اى وهو الراجح نهاية ومعنى وهذا لا ينافى ما تقدم أول الكتاب فيما لو تفرقت النجاسة التي لا يدركها الطرف ولو جمعت ادركها انه لا يعنى عنها على ما تقدم لان العفو في الدم اكثر والعفو عنه اوسع من العفو عن غير الدم من النجاسة كما هو ظاهر ولهذا عفى عما يدركه الطرف هنا لاثم سم وعش وفيه ان ما هنا ليس مختصا بالدم فانه شامل لو نم الذباب وما ذكر معه (قوله بل في المجموع) الى قوله كما اقتضاه في المغنى (قوله وان كثر) الى المتن في النهاية لا قوله ولا الى وخرج وقوله وفيه نظر الى وحيث كان (قوله وان كثر منتشرا الخ) وسواء أقصر كما أم زاد على الاصابع خلافا للأسنوى نهاية ومعنى (قوله وان جاوز البدن الخ) راجع لما في المتن من دم البراغيث ونحوه وفيما في الشرح من بول الذباب وبول الخفاش وروثه عش (قوله كما اقتضاه الخ) ولان الغالب في هذا الجنس عسر الاحتراز فيلحق غير الغالب منه بالغالب كالمسافر يترخص وان لم تنله مشقة لاسما والتمييز بين القليل والكثير مما يوجب المشقة لكثرة البلوى به نهاية ومعنى (قوله ما ياتى في دم نحو الفصد) اى من اشتراط عدم تجاوز المحل (قوله وطبق الثوب) اى خلافا للأذرعى نهاية اى حيث قيد بما لا يعم الثوب عش (قوله نعم محل العفو) الى المتن في المغنى لا قوله ولا الى وخرج وقوله وتنشيف الى ولا ينافى وقوله بل اطلق الى وحيث كان (قوله باجنبي) شامل للجامد كالتراب وفي شرح مرفان اختلط به اى بالاجنبي لم يعف عن شيء منه ويلحق بذلك ما لو حلق رأسه فخرج حال حلقة واختلط

(قوله وبول الخفاش ومثله روثه) كالصرح في العفو عنهما في البدن والثوب ايضا وعلى هذا فيخالف عدم الفرق عن ذرق الطير في البدن والثوب مع ان الخفاش من جملة الطير واستحسن ذلك مر بعد البحث معه فيه فيكون مستثنى من الطير لعسر الاحتراز عنه ويكون العفو عن روثه في المكان مع الرطوبة مستثنى من اشتراط الجفاف في العفو عن ذرق الطير في المكان (قوله بالجاف) هو قياس ذرق الطير لكن الفرق ظاهر ومن ثم لم يعف عن الزرق في الثوب والبدن كما ذكره الشارح (قوله فيه) اى المكان وقوله دونهما اى الثوب والبدن (فرع) في شرح مر والاوجه ان دم البراغيث الحاصل على حصر نحو المسجد مما ينم عليها كزرق الطير خلافا لابن العماد (قوله كان له حكم القليل عند الامام) اى وهو الراجح مر وهذا لا ينافى ما تقدم أول الكتاب فيما لو تفرقت النجاسة التي لا يدركها الطرف ولو جمعت ادركها انه لا يعنى عنها على ما تقدم لان العفو في الدم اكثر والعفو عنه اوسع من العفو عن غير الدم من النجاسة كما هو ظاهر ولهذا عفى عما يدركه الطرف هنا لاثم (قوله باجنبي) شامل للجامد كالتراب وفي شرح مرفان اختلط به اى بالاجنبي لم يعف عن شيء منه ويلحق بذلك ما لو حلق رأسه فخرج حال حلقة واختلط دمه قبل الشعرا وحك نحو دمل حتى ادماه ليس متمسك عليه الدراء ثم ذره عليه كما فتي به شيخنا الشهاب الرملى رحمه

وذلك لان ذلك كله ما تعم به البلوى ويشق الاحتراز عنه وهو مفرد وقيل جمع ذبابة بالياء لا بالنون لانه لم يسمع وجمعه ذبان كغربان واذبة كاغربة (والاصح) انه (لا يعنى عن كثيره) لندرتة (ولا عن قليل انتشر بعرق) لمجاوزته محله (وتعرف الكثرة) والقلة (بالعادة الغالبة) فيجتمد المصلى اى وجوبا ان تأهل والا رجع الى غارف يجتمد له فيما يظهر نظير ما مر بتفصيله في القلة نعم لا يرجع هنا بكثرة ولا اعلية لان الاصل القلة فلما اخذه بل لو قيل ياخذ به ابتداء لكان له وجه معتبرا الزمان والمكان فار اى انه مما يغلب التلطح به ويعسر الاحتراز عنه فقليل ولا فكثير ولو لشك في شيء أقليل او كثير فله حكم القليل هنا وفيما ياتى ولو تفرق النجس في محال ولو جمع لكثير كان له حكم القليل عند الامام والكثير عند المتولى والغزالي وغيرهما ورجحه بعضهم (قلت) الاصح عند المحققين بل في المجموع انه الاصح باتفاق الاصحاب (العفو مطلقا والله أعلم) وان كثر منتشرا بعرق وان جاوز البدن الى الثوب كما اقتضاه اطلاقهم ولا ينافيه ما ياتى في دم نحو الفصد لان الابتلاء هنا أكثر بل وان تفاش وطبق الثوب على المعتمد نعم محل العفو هنا وفيما مر ويأتى حيث لم يختلط بأجنبي ولا لم يعف عن شيء منه

كذا ذكره كثيرون ومحلّه

في الكثير وإلا نأفاه ما في
المجموع غن الأصحاب في
اختلاط دم الحيض بالريق
في حديث عائشة أنه مع ذلك
يعني عنه لقلته كما يأتي وخرج
بالاجنبي وهو ما لم يحتاج
للماسة نحو ماء طهر وشرّب
وتنشف احتاجه وبصاق
في ثوبه كذلك وماء بل رأسه
من غسل تبرّد أو تنظف
وماس آلة نحو فصاد من
ريق أو دهن وسائر ما احتيج
إليه كما صرح به شيخنا في
الآخر وغيره في الباقي قال
اعني شيخنا بخلاف اختلاط
دم جرح الرأس عند حلقه
ببل شعره أو بدواء وضع
عليه لندرتة فلا مشقة في
الاحتراس عنه أه وفيه
نظروا ما علل به ممنوع ولا
يتأني ما تقرر إطلاق أبي
على تأثير طوبه البدن لأنه
محمول على ترطبه بغير محتاج
إليه بل أطلق بعضهم
المساحة في الاختلاط بالماء
واستدل له بنقل الأصح
عن المتولي والمتأخرين
ما يؤيده وحيث كان في
ملبوس لم يتعدا صابته له
وإلا كان قتل قلا في بدنه أو
ثوبه فاصابه منه دم أو حمل
ثوبه فافيه دم براغيث مثلاً أو
صلى عليه لم يعف إلا عن
القليل نعم لما لبسه زائدا
لتجمل أو نحوه حكم ببقية
ملبوسه على الأوجه خلافاً
لقضية كلام القاضي بالنسبة

دمه ببل الشعر أو حك نحو دمل حتى أدماه ليستمسك عليه الدماء ثم ذره عليه كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى
انتهى سم وبقي انفا عن الشارح خلافاً في المسائلين قال ع ش قوله رمالو حلق رأسه الخ والاقرب العفو
مطلقاً سواء كان الدم من الجرح الحاصل بالحلق أو من البراغيث ونحوها المشقة الاحتراز عنه بل العفو عن
هذا أولى من العفو عن البصاق في كره الذي فيه دم البراغيث ر قوله رمالو حلق رأسه الخ والاقرب العفو عن
من غير حك فاختلط ما على اللصوق بما يخرج من الدم ونحوه وينبغي أنه لا يضر لأن اختلاطه ضروري
للعلاج ع ش (قوله كذا ذكره كثيرون) جرى على ظاهره النهاية والمغني (ومحلّه في الكثير الخ) يتحصل من
كلامه بالنظر لهذا أقسام ثلاثة غير مختلط فيعني عن قليله وكثيره ومختلط باجنبي فيعني عن قليله فقط ومختلط
بغير اجنبي فيعني عن قليله وكثيره سم (قوله ونحو ما طهر الخ) وما يتساقط من الماء حال شربه أو من الطعام
حال اكلمه نهاية زاد المغني أو جعل عن حرجه دواءه (قوله كذلك) أي احتياجه (قوله من غسل الخ) أي أو
حلق نهاية وصورتها أن بلل الرأس نزل على دم البراغيث فلا يتأني في عدم العفو في اختلاط دم جرح الرأس
ببل الحلق عند الشارح م ر رشيدى أي خلافاً للتحفة (قوله وسائر ما احتيج إليه) ومنه ما لو مسح وجهه المبتل
بطرف ثوبه ولو كان معه غيره ومالو عرق بدنه فمسحه بيده المبتلة وليس منه فيما يظهر ماء الورد وماء الزهر فلا
يعني عنه إذا رش عليه قليلاً أو كثيراً ما لم يحتاج إليه لمداد أو عينه مثلاً ع ش وتخاله الرشيدى في الآخر فقال
منه كما هو ظاهر ماء الطيب كما الوردان الطيب مقصود شراً خصوصاً في الأوقات التي هو مطلوب فيها كالعيدين
والجمعة بل هو أولى بالعفو من كثير مما ذكره هنا خلافاً لما في الحاشية أه وهو الظاهر (قوله اعني شيخنا الخ)
ووافقه شيخنا الرمي حيث أفتى به (تنبيه) قضية كلامهم أن من له ثوبان في أحدهما دم معفو عنه دون
الآخر أنه يجوز له لبس الأول والصلاة فيه وإن استغنى عنه بالثاني لأن منعه من لبس الأول بما يشق سم (قوله
ببل شعره) تقدم عن النهاية ما يوافقه (قوله أو بدواء وضع عليه) تقدم عن المغني وع ش ما يخالفه (قوله
ما تقرر) أي في قوله وخرج بالاجنبي نحو ماء طهر الخ (قوله تأثير طوبه البدن) أي فيما لو لبس ثوبه فافيه دم
نحو براغيث ر بدنه رطب مغني (قوله وحيث كان الخ) كقوله الاتي وبالنسبة الخ عطف على قوله حيث لم
يختلط الخ (قوله أو حمل ثوب الخ) أي وإن كان حمله لغرض كالخوف عليه ع ش (قوله لم يعف إلا عن قليل)
ولو نام في ثوبه فكش فيه دم البراغيث التحق بما يقتله منها عمد المخالفة السنة من العرى عند النوم ذكره ابن
العبد بحتا وهو محمول على عدم احتياجه للنوم فيه والاعني غنه نهاية زاد الامداد ومن علته يؤخذ أنه لو احتاج
إليه كان لم يعتده عني عنه وهو ظاهر على أن في أصل بحثه وفتة أه قال ع ش ومن الحاجة أن يخشى على نفسه
الضرر إذا نام عرياناً ولا يكلف أعداد ثوب لينام فيه لما فيه من الحرج أه وقال السيد البصرى أقول
بل لو قيل بالعفو أي عن ذلك الثوب مطلقاً لكان أوجه أه (قوله لتجمل الخ) أي بخلاف زائد ليس كذلك
فلا يعفي إلا عن القليل سم (قوله على الأوجه) وفي فتاوى الشارح م ر سئل عن رجل يقصع القمل على
ظفره فهل يعفي عن دمه لو كثر كخمسة إلى عشرين وإذا خالط دم القليل الجلد حينئذ هل يعفي عنه فاجاب
بأنه يعفي عن قليل دمه عرفاً في الحالة المذكورة لا كثيراً لكونه بفعله وماسته الجلد لا تؤثره ويبقى

الله تعالى (قوله ومحلّه في الكثير الخ) يتحصل من كلامه بالنظر لهذا أقسام ثلاثة غير مختلط فيعني عن
قليله وكثيره ومختلط باجنبي فيعني عن قليله فقط ومختلط بغير اجنبي فيعني عن قليله وكثيره (قوله نحو ماء
طهر وشرّب الخ) وما يتساقط من الماء حال شربه والطعام حال اكلمه م ر (قوله قال اعني شيخنا الخ) أي
ووافقه شيخنا الشهاب الرمي حيث أفتى به (تنبيه) قضية كلامهم أن من له ثوبان في أحدهما دم
معفو عنه دون الآخر أنه يجوز له لبس الأول والصلاة فيه وإن استغنى عنه بالثاني لأن منعه من لبس الأول
بما يشق ولأنه لا يشترط في العفو أن يضطر إلى نحو اللبس والالم تصح صلاة من حمل ثوب براغيث وإن قل دمها
ولأن كلامهم صريح في أنه لا يجب عليه غسل الدم إذا قدر عليه وإذا صح الصلاة في ثوب البراغيث مع إمكان
غسلها فلتصح فيها مع القدرة على ثوب آخر لادم فيه فليتامل (قوله لتجمل أو نحوه) أي بخلاف زائد ليس

لنحو الصلاة لا نحو ماء قليل

اي لم يحتاج لماسته فينجس به وان قل (١٣٤) (ودم البشرات) بفتح المثلثة جمع بشرة بسكونها وقد تفتح وهي خراج صغير (كالبراغيث)

الكلام فيما اذا مرت القملة بين أصابعه هل يعنى عنه أولا والا قرب عدم العفو لكثرة مخالطة الدم للجلد ع ش وفي الكردى عن الارشاد لا تبطل بدم نحو برغوث وبشرته ما لم يكسر بقتل وعصره (قوله ان لم يحتاج لماسته له) اخرج المحتاج لماسته فيقيد انه لو ادخل يده اثناء فيه ماء قليل او مائع او رطب لا خراج ما يحتاج لاخر اجه لم ينجس سم على حصى ومن ذلك ماء المر احيض واخراج الماء من زير الماء مثلاً فتنبه له وفيه سم على المنهج من مر ان من العفوان تكون باصابعه او كفه نجاسة معفو عنها فيا كل بذلك من اثناء فيه مائع اه ع ش (قوله وهى خراج) الى قوله كدم برغوث في النهاية والمغنى (قوله خراج) بالتخفيف ع ش (قوله مطلقاً) اى عن قليله وكثيره نهاية ومغنى قول المتن (والقروح) اى الجراحات شرح بافضل (قوله فيعنى) الى قوله فيه فى فى المغنى الى قوله وقيل فى النهاية (قوله من المشبه) وهو ما لا يدوم مثله غالباً (قوله والمشبه به) اى دم الاجنبى (قوله وهذا اولى الخ) وفاقاً للنهاية (قوله من جعله للاول الخ) هو ما جرى عليه الاذرى والمغنى ووجهه سم ثانياً (قوله والثانى الخ) هو ما جرى عليه الاسنوى والشارح المحقق ووجهه سم او لا (قوله فيما سر) اى فيعنى عن قليلها وكثيرها ما لم يكن بفعله او يجاوز محله وحاصل ماى الدماء انه يعنى عن قليلها ولو من اجنبى غير نحو كلب وكثيرها من نفسه ما لم يكن بفعله او يجاوز محله فيعنى حينئذ عن قليلها فقط نهاية قال الرشيدى قوله مر غير نحو كلب اى ما لم يختلط باجنبى لم تمس الحاجة اليه على ما مر فى طين الشارع اه زاد ع ش وقوله مر ما لم يكن بفعله ومنه ما يقع من وضع لصوق على الدم ليفتح ويخرج ما فيه فيعنى عن قليله دون كثيره واما ما يقع من ان الانسان قد يفتح راس الدم بالة قبل انتهاء المدة فيه مع صلاحة المحل ثم تنتهى مدته بعد فيخرج من المحل المنفتح دم كثير او نحو قبيح فهل يعنى عن ذلك ولا يكون بفعله لتأخر خروجه عن وقت الفتح أو لا لان خروجه مترتب على الفتح السابق فيه نظر والا قرب الثانى لما ذكر اه ع ش (و تناقض المصنف فى دم الفصد الخ) عبارة النهاية والمغنى وما وقع فى التحقيق والمجموع فى دم البشرات ونحوها محمول على ما حصل بفعله او انتقل عن محله اه (قوله ما ينسب اليه الخ) اى ما يغلب السيلان اليه عادة وما حاذاه من الثوب فان جاوزه عفى عن المجاوز ان قل شوبى فان كثر المجاوز فقياس ما تقدم فى الاستنجااء انه ان اتصل المجاوز بغير المجاوز وجب غسل الجميع وان انفصل عنه وجب غسل المجاوز فقط شيخنا العشماوى اه بيجرى عبارة الكردى عن الشهاب عميرة الظاهر ان المراد بالمحل الموضع الذى اصابه فى وقت الخروج واستقر فيه كظهيره من البول

لذلك فلا يعنى إلا عن القليل (قوله لم يحتاج لماسته له) اخرج المحتاج لماسته فيقيد انه لو ادخل يده اثناء فيه ماء قليل او مائع او رطب لا خراج ما يحتاج لاخر اجه لم ينجس (فرع) فى شرح م ر ولو نام فى ثوبه فكسر فيه دم البراغيث للتحقق بما يقتله منها عمداً لمخالفة من العرى عند النوم ذكره ابن العماد بحثاً وهو محمول على عدم احتياجه للنوم فيه ولا عفى عنه اه (قوله ولا فكدم الاجنبى فلا يعنى) اعلم انه وان كان المتبادر انه نائب ناعل يعنى ضمير المشبه لانه الموافق لسكون المقصود بالتشبيه بيان حكم المشبه لسكونه مجهولاً وكون حكم المشبه به معلوماً مستقراً ألا اذا كان فى عبارة المصنف مانع من ذلك وهو ان هذا الخلاف المذكور فى قوله فلا يعنى وقيل يعنى عن قليله إنما هو فى كلام الاصحاب اصالة فى دم الاجنبى الذى هو المشبه به ويصرح بذلك استدراك المصنف على ترجيح المحرر له انه لا يعنى بقوله ولا يظهر العفو عن قليل الاجنبى فان هذا رد على قول المحرر لا يعنى فهو مصرح بان الخلاف إنما هو فى دم الاجنبى فتعين ان الضمير فى يعنى المشبه به وهو دم الاجنبى وامتنع كونه للمشبه اولها (فان قلت) التشبيه لا يتفرع عليه بيان حكم المشبه به قلت الفاء المحرر العطف لا للتفريع وكان المصنف قال ولا فكدم الاجنبى ودم الاجنبى لا يعنى عنه وقيل يعنى عن قليله فيجوز ذلك بما ذكره ولا دخلت ذلك على ان الصواب رجوع الضمير للمشبه كما فعله المحقق المحلى فلهذا وهى ان الشارح لم يصب فيما فعل ولا فى قوله وهذا اولى الخ وان ذلك نشأ عن عدم تأمل كلام الشارح وسياقه فتأمل (قوله وهذا اولى الخ) فيه بحث بل قد يقال الاولى جعله للاول فقط لانه الموافق

فيعنى عنه حيث لم يعصر مطلقاً على الاصح لغلبة الابتلاء بها ايضاً (وقيل ان عصره فلا يعنى عنه) مطلقاً لاستغنائه عنه والاصح انه يعنى عن قليله فقط كدم برغوث قتله لان العصر قد يحتاج اليه قال بعضهم ويشترط هنا ايضاً ان لا ينتقل عن محله وإلا لم يعف إلا عن قليله اخذاً من كلام النووي وغيره وإنما يتجه ذلك فى غير محاذى الجرح من الثوب اما محاذيه فينبغى ان يلحق به لضرورة الابتلاء بكثرة انتقاله اليه (والدما ميل والقروح وموضع الفصد والحجامة قيل كالبراث) فيعفى عن دمها قليله وكثيره ما لم يكن بعصره فيعفى عن قليله فقط (والاصح) انه (ان كان مثله) اى ما ذكر (بدوم غالباً فكلا استباحة) فيجب الحشو والعصب كما سر فيها ثم ما خرج بعد عفى عنه (ولاً) بدم مثله غالباً فكدم الاجنبى (يصيبه) فلا يعنى عن شئ من المشبه والمشبه به وهذا اولى من جعله للاول وحده أو الثانى وحده كما قال بكل شارح (وقيل يعنى عن قليله قلت الاصح أنها كالبراث) فيما سر لانها غير نادرة وإذا وجدت دامت وتعدى الاحترار عن لطختها وتناقض المصنف فى دم

الفصد والحجامة والمتدمر قوله بدم العفو على ما اذا جاز محله وهو ما ينسب اليه عادة الى الثوب أو محل آخر فلا يعفى والفاظ لا عن قليله لانه بفعله وإنما لم ينظر لسكونه بفعله عنه عدم المجاوزة لان الضرورة هنا أقوى منها فى قتل نحو البرغوث وعصر نمحر البثرة

وقضية قول الروضة لو خرج من جرحه دم متدفق ولم يلوث بشرته لم تبطل صلاته انه اذا لو ابطل اي ان كثيرا فهمه كلام المتولي وفارق ما تقرر من العفو عن كثير دم الفصد في محله بان الفصد نعم البلوى به بخلاف تدفق الجرح (١٣٥) او انفتاحه بعد ربطه وقضيته ان

مثله حل ربط الفصد فلا يعني حينئذ الا عن قليله ثم رايه الرافعي والمصنف قالوا لو افتصد نخرج الدم ولم يلوث بشرته أو لو ثابا اي وهي خارجة عن محله قليلا لم تبطل صلاته (والاظهر العفو عن قليل دم الاجنبي) غير المغاظ (والله اعلم) لان جنس الدم يتطرق اليه العفو فيقع القليل منه في محل المساحة وإنما لم يقولوا بالعفو عن قليل نحو البول اي لغير السلس كما مر مع ان الابتلاء به اكثر لانه أقدر وله محل مخصوص فهل الاحتراز عنه بخلاف نحو الدم فيهما وبحت الاذرعى العفو عن قليل ذلك بمن حصل له استرخاء لنحو مرض وان لم يصبر سلسا وقياس ما مر العفو عن القليل من الاجنبي وان حصل بفعله وقيد بعضهم بما اذا لم يعتمد التلطيخ به لعصيانه حينئذ واستدل بقولهم لو تعدى تلطيخ اسفل الخف بالنجس وجب غسله حتى على القديم القائل بالعفو عنه في غير ذلك وقولهم لو حل ما فيه ذبابة مثلا او من به نجس معفو عنه بطلت صلاته ولا دليل له في ذلك لان تلطيخ الخف لم يصحوا فيه بخصوص الدم المتميز

والغاظ في الاستنجاء وحينئذ فلو مال وقت الخروج من غير انفصال لم يضر اه (قوله وقضية قول الروضة) الى قوله وفارق في النهاية (قوله ان كثر) اي وجاوز محله اخذ اماما سر نهاية وهذا يخالف قول الشارح الاتي وفارق الخ اي كثير الدم المتدفق (قوله وقضيته) اي الفرق (قوله ان مثله) اي المتدفق (قوله نخرج الدم الخ) صنيح الشارح قد يدل على ان المراد انه خرج بعد الربط فلا ينافي ما قررته في الفرق بين الفصد وغيره على ان له حاجة لذلك في عدم المنافاة مع قوله اي وهي خارجة من محله سم (قوله اي وهي خارجة الخ) اي اما اذا لم نخرج عنه فيعني عن الكثير الملوث لها أيضا فليتا مل سم (قوله عن قليل دم الاجنبي) أي ولو من نفسه بان عاد اليه بعد انفصاله عنه والقليل كافي الام ما تعافاه الناس اي عدوه عفو اناهية ومعنى وفي السكردي عبارة الروض والقليل ما يعسر الاحتراز عنه ويختلف باختلاف الاوقات والبلدان انتهت وقال الشارح في فتح الجواد والمرجح في القلة والكثرة العرف فايغلب عادة التلطيخ به ويعسر الاحتراز عنه قليل وما زاد عليه كثير ويختلف بالوقت والمحل وذكره في تقرير بيان طين الشارع لا يعد جريانه في لكل وما شك في كثرته له حكم القليل اه ونحوه في الامداد وغيره اه (قوله غير المغاظ) الى قوله وإنما لم يقولوا في النهاية والمغني (قوله غير المغاظ) اي مادم المغاظ من نحو كلب فلا يعني غشيء منه لغاظه وكذا لو اخذ ما اجنبيا ولطخ به بدنه او ثوبه عتافاه لا يعني عن شيء منه لتعديده بذلك فان التضمخ بالنجاسة حرام نهاية ومعنى قال ع ش قوله فلا يعني عن شيء منه الخ اي ما لم يتناه في القلة الى حد لا يدركه البصر المعتدل بناء على ما اعتمده الشارح مر فيما مر من ان ما لا يدركه الطرف لا ينجس وإن كان من مغاظ اه (قوله كما مر) اي في باب النجاسة (قوله فيهما) اي في الاقدرية وخصوص المحل (قوله عن قليل ذلك) اي نحو البول (قوله وقياس ما مر) اي قبيل قول المصنف ودم البثرات كروي (قوله عن القليل) اي قليل الدم (قوله وقيد بعضهم) هذا التقييد اعتمده شيخنا الشهاب الرمي بل لعله مراد الشارح بهذا البعض سم وكذا اعتمده النهاية والمغني كما مر انفا (قوله التلطيخ به) اي في بدنه او ثوبه لحرمة التضمخ في كل منهما اي عتافاه كما قيد بذلك شيخنا الشهاب الرمي سم (قوله بالعفو عنه) اي عن نجس اسفل الخف و (قوله في غير ذلك) اي غير التلطيخ عمدا (قوله وقولهم الخ) عطف على قولهم (قوله ما فيه الخ) اي ما قليلا او ما تعافاه الخ و (قوله مثلا) أي أو غيرهما لا نفس له سائلة و (قوله او من به نجس الخ) اي كالمستجمر بحجر نهاية (قوله ولا دليل له) اي لذلك البعض المستدل بما ذكر (قوله كما تقرر) اي انفا (قوله وبه) اي بتميز الدم عن غيره بذلك قول المتن (الذي له ريح) هو صفة الماء في قوله ماء القروح الخ سم (قوله او تغير لونه) بم يعرف لونه ليعرف تغيره إلا ان يقال بالغالب في

لسكون المقصود بالتشبيه بيان حكم المشبه لان حكم المشبه به مستقر معلوم لا بيان حكمهما وللتفريع المذكور إذ لا يفهم من التشبيه حكمهما حتى يفرع عليه بخلاف ما لو جعل الاول فقط لبناء ذلك على العلمية حكم المشبه به ولو ادعاه فالتفريع في غاية الظهور فليتام (قوله نخرج الدم) صنيح الشارح قد يدل على ان المراد انه خرج بعد الربط فلا ينافي ما قررته في الفرق بين الفصد وغيره على انه لا حاجة لذلك في عدم المنافاة مع قوله اي وهي خارجة عن محله (قوله اي وهي خارجة عن محله) اي اما اذا كان لم نخرج عنه فيعني عن الكثير الملوث لها أيضا فليتا مل سم (قوله عن قليل دم الاجنبي) أي ولو من نفسه بان عاد اليه بعد انفصاله عنه كما قاله الاذرعى مر (قوله وقيد بعضهم) هذا التقييد اعتمده شيخنا الشهاب الرمي بل لعله مراد الشارح بهذا البعض (قوله والتلطيخ به) اي في بدنه او ثوبه لحرمة التضمخ به في كل منهما اي عتافاه كما قيد بذلك شيخنا الشهاب الرمي ولا فجرد تعدد التلطيخ لا يمنع العفو ولا يقتضي العصيان إذ قد يكون الحاجة (قوله الذي له ريح) هو صفة ماء في قوله وكذا ماء القروح الخ وعبارة الروض وماء القروح طاهر ان لم يتغير كالنظايات اه (قوله او تغير لونه) بم يعرف لونه ليعرف تغيره إلا ان يقال بالغالب في مثله

على غيره بالمعفو عن جنسه كما تقرر وبه فارق حمل الميتة ومن به نجس معفو عنه (والقيح والصديد) وهو ماء رقيق أو قيح يخالطه دم (كالدم) في جميع ما مر فيه لانه اصلهما (وكذا ماء القروح والمتنفط الذي له ريح) فو تغير لونه (وكذا بلاريج) ولا تغير لون (في الاظهر)

كصديداريخ له (قلت المذهب طهارته والله اعلم) (فرع) يعني ايضا عن دم المنافذ كادل عليه كلام المجموع في رعايا الامام المسافر وفي اوائل الطهارة من العفو عن قليل دم الحيض وان مصعته بريقها اى اذمته به لقيح منظرة وقد بسطت الكلام على ذلك في شرح العباب بما لا يستغنى عن مراجعته ومنه قوله فعلم ان العفو عن قليل دم جميع المنافذ هو المنقول الذى عليه الاصحاب ومحل العفو عن قليل دم الفرجين اذالم يخرج من معدن النجاسة كالمثانة ومحل الغائط ولا تضر ملاقاته لمجرها في نحو الدم الخارج من باطن الذكر لانها ضرورية وفي كلام المجموع المذكور التصريح بانه لا اثر (١٣٦) لخلط الدم بالريق قصد اوبه يتايد قول المتولى لا يؤثر اختلاط الدم المعفو عنه برطوبة البدن

واقفى شيخنا بأنه لا أثر للبصاق على الدم المعفو عنه اذالم ينتشر به وكالدم فيما ذكر القيق والصديد ولو رعف في الصلاة ولم يصبه منه إلا القليل لم يقطعها وان كثر نزوله على منفصل عنه فان كثر ما اصابه لزمه قطعها ولو جمعة خلافا لمن وهم فيه ارقبها ودام فان رجا انقطاعه والوقت متدفع انتظره ولا تحفظ كالسلس خلافا لمن زعم انتظاره وان خرج الوقت كما يؤثر لغسل ثوبه النجس وان خرج ويفرق بقدرة هذا على إزالة النجس من أصله فلزمته بخلافه في مستثنائنا (ولو صلى بنجس) لا يعني عنه بشوبه او بدنه او مكانه (لم يعلبه) عند تحررها ثم بعد فراغها علم وجوده فيها (وجب) عليه (القضاء) في الجديد) لما مر ان الخطاب بالشروط من باب خطاب الوضع فلم يؤثر فيه الجهل كطهارة الحدث وخلعه

مثله سم (قوله كصديداريخ) أى قياسا عليه قول المتن (طهارته) اى مالاريخ له قياسا على العرق نهاية ومعنى (قوله) يعني ايضا عن دم المنافذ) خالفه النهاية والمعنى فقالوا واللفظ الاول ثم محل العفو عن سائر ما تقدم بما يعنى عنه ما لم يختلط باجنبي فان اختلط به ولو دم نفسه كالخارج من عينه او لثته او فمه او قبله او دبره لم يعف عن شئ منه اه (قوله من العفو الخ) بيان لكلام المجموع (قوله على ذلك) اى العفو عن دم المنافذ (قوله) ومنه اى بما بسطته على ذلك في شرح العباب (قوله) اى قول شرح العباب (قوله وفي كلام المجموع الخ) اى قوله وان مصعته بريقها (قوله وبه) اى بكلام المجموع الخ او بتصريحه بانه الخ (قوله) وكالدم الخ المتبادر دم المنافذ فالمراد من القيق والصديد حيث ذقيح المنافذ وصديدها (قوله لم يقطعها) لا يخفى ان هذا مبنى على ما قرره من العفو عن دم المنافذ سم (قوله عنه) اى المصلى (قوله او قبلها الخ) عطف على قوله في الصلاة قال سم قوله او قبلها الخ شامل لما اذا قل ما اصابه منه وما اذا كثر فليراجع فان قياس العفو عن قليل دم المنافذ ان لا يجب الانتظار ولا التحفظ اذا قل اه وقد يقال ان دوام الرعايا يلزم منه كثرة الاصابة عند حركات الصلاة (قوله عند تحررها) لم يظهر لي وجه التقييد بالتحريم ولا ابدله بقوله فيها او نحوه ليصدق حدوثها في الاثناء (قوله وخلعه) ودليل القديم عبارة المغنى والقديم لا يجب القضاء لعذره والحديث خلع النعلين في الصلاة وقال عليه السلام أى بعد فراغه منها ان جبريل أتاني فأخبرني أن فيهما قدرا وجه الدلالة منه انه لم يستأنف الصلاة واختار هذا في المجموع واجاب الاول بانه يحتمل ان يكون دما يسيرا وان يكون مستقدرا طاهر الخ (قوله ليس صريحا الخ) وقد يقال الظهور والتبادر كاف في الاستدلال (قوله لشموله للظاهر الخ) اى وانما فعله عليه السلام تنزهها نهاية ومعنى (قوله وبعد وضع الخ) وهو يصلى بمكة نهاية وكان بامر ابي جهل كرى (قوله سلى الجزور الخ) وهو اسم لما في الكرش من القدر لكن في الصحاح السلى بالفتح مقصور الجلد الرفيعة التي يكون فيها الولد من المواشى ع ش (قوله لم يجب اول الاسلام) اى ومن حينئذ اى الخلع وجب نهاية ومعنى (قوله به قبل الشروع) الى قوله ما لم يكن في النهاية والمغنى قول المتن (وجب القضاء) وظاهر ان القضاء في الصورتين على التراخي سم على حجج ويؤيده ما قالوه في الصوم من ان من نسي النية لا يجب عليه القضاء فوراً ع ش (قوله قبل التذكر) أى أو بعده وقبل امكن القضاء كما هو ظاهر سم والمراد بالتذكر ما يشمل العلم في الصورة الاولى عبارة النهاية قبل القضاء اه قال ع ش اى قبل العلم به او بعده وقلنا بان القضاء على التراخي كما مر عن سم اه وفيه نظر (قوله ومتى احتمل حدوث النجس الخ) اى انما تجب عليه إعادة كل صلاة تيقن فعلها مع النجاسة مغنى ونهاية قال ع ش فلو فلتش

(قوله لم يقطعها) لا يخفى أن هذا مبنى على ما قرره من العفو عن دم المنافذ (قوله او قبلها الخ) شامل لما اذا قل ما اصابه منه وما اذا كثر فليراجع فان قياس العفو عن قليل دم المنافذ ان لا يجب الانتظار ولا التحفظ اذا قل (قوله وجب القضاء) وظاهر ان القضاء في الصورتين على التراخي (قوله قبل التذكر) أى أو بعده وقبل امكن القضاء كما هو ظاهر

أن فيهما قدرا ولم يستأنف ليس صريحا في أن ذلك القدر نجس لا يعني عنه لشموله للظاهر وللعفو عنه واستمراره عمامته بعد وضع سلى الجزور على ظهره حتى جاءت فاطمة رضي الله عنها ونحته ليس فيه تصريح بانه علم انه سلى جزور وهو فيها وانما لم يستأنفها مع غلبه بذلك بعد احتمال انها نافلة على ان جمعا اجابوا بان اجتناب النجس لم يجب اول الاسلام (وان علم) به قبل الشروع فيها (ثم نسي) فصلى ثم تذكر (وجب) القضاء المراد به هنا وفيما مر ما يشمل الاعادة في الوقت (على المذهب) لنسبته بنسيانه الى نوع تقصير ولومات قبل التذكر فالمرجو من كرم الله تعالى كما افتى به البغوى وتبعوه ان لا يؤاخذه لرفعه عن هذه الامة الخطا والنسيان ومتى احتمل حدوث النجس بعد الصلاة لا قضاء ما لم يكن تيقن وجوده قبلها وشك في زواله قبلها على الاوجه كالتيقن الحدث وشك في الطهر

ولورای من یرید نحو صلاة و بشو به نجش غیر معفو عنه عنده لزمه اغلامه لان الامر بالمعروف (۱۳۷) لوال المفسدة وان لم یکن مضیا

كما قاله العزین عبد السلام
وكذا يلزمه تعلم من رآه یجمل
بواجب عبادۃ فی رأى مقلده
كفاية ان كان ثم غیره یقوم
به والا فعینا نعم ان قبل
ذلك باجرة لم یلزمه الا
بها علی المعتمد (فرغ)
أخبره عدل رواية بنحو
نجس او كشف عورة مبطل
لزمه قبوله او بنحو كلام
مبطل فلا یكاد یلده كلامهم
والفرق ان فعل نفسه لا
یرجع فيه لغيره وینبغی
أن محله فيما لا یبطل سهوه
لاحتمال أن ما وقع منه سهو
أما هو كالفعل أو الكلام
الكثیر فینبغی قبوله فيه
لانه حیث یستد كالنجس
(فصل) فی ذكر مبطلات
الصلاة وسننها ومكروها تها
(تبطل) الصلاة (بالنطق
بحرفین) من كلام البشر
ولو من منسوخ لفظه او
من حدیث قدسی وان لم
یقد السکن ان توالیا فیما
یظهر أخذنا بما أتى وذلك لخبر
مسلم ان هذه الصلاة
لا یصلح فیها شیء من كلام
الناس وقل ما یبنی علیه
الكلام لغة ای غالباً حرقان
لذهو یقع علی المفهم وغیره
وتخصیصه بالمفهم اصطلاح
حادث وافقی بعضهم بابطال
زیادة یا قبل ایها النبی فی
التشهاد أخذنا بظاهر كلامهم
هنا لکنه بعید لانه لیس

عمامة فرج. فیه افشر قل وجب علیه اعادة ما تیقن اصابتة فیها انتهى الزیادی أقول والا قرب ما نقل عن
ابن الماد من العرف لما صرح به من العفو عن قليل النجاسة الذی یشق الاحتراز عنه کیسیر دخان النجاسة
وغبار السرجین وشعر نحو الخمار فیقاس ذلك العفو عنه ولو فی الصلاة التی علم وجوده فیها بل الاحتراز عن
هذا الشق من الاحتراز عن دخان النجاسة ونحوه اه (قوله ولورای) الی قوله وكذا فی المغنی والی الفصل
فی النهاية (قوله ولورای) ای مكلف عبارة النهاية والمغنی راینا (قوله من یرید نحو صلاة و بشو به الخ) عبارة
شیخنا كما مر ولوراینا نجس فی ثوب من یصلی او فی بدنه او مكانه لم یعلمه وجب علینا اعلامه ان علمنا ان ذلك
مبطل فی مذهبه الخ (قوله لوال المفسدة) خبر ان (قوله وكذا یلزمه) ای المكلف (قوله ان كان ثم غیره)
ای ورآه ذلك الغير ایضاً والا فلا فائدة فی وجوده بصری عبارة ع ش ای ولم یعلم ای الرأى منه ای من الغير
انه لا یعلمه ولا یرشده للصواب والا فیصیر فی حقه عینا لان وجوده من ذكر وعدمه سواء اه (قوله لزمه قبوله)
ولو تعارض علیه عدول فی انه كشف عورته او وقعت علیه نجاسة فینبغی تقدیم الخبر بوقوع النجاسة او
انكشف العورة لانه مثبت وهو مقدم علی النافی وان كثر ع ش (قوله اما هو) ای ما یبطل سهوه (قوله ان
یحمله) ای محل ان فعل نفسه الخ (قوله فینبغی قبوله الخ) یشكل علیه ما تقدم فی اسباب الحدث من انه لو
أخبره عدل بخروج شیء منه وهو متوضی لا ینتقض طهره لان الیقین لا یرفع بالشك ع ش
(فصل فی مبطلات الصلاة) (قوله وسننها) ای ما یسن فعله فیها او لها و لیس منها ع ش (قوله
ومكروها تها معطوف كالذی قبله علی مبطلات الخ ع ش (قوله تبطل الصلاة) ای فرضا كانت او نقلاً
ومثلها یجدة التلاوة والشکر وصلاة الجنائز شیخنا قول المتن (بالنطق) الخ ای من الجارحة المخصوصة دون
غیرها كالیدو الرجل مثلاً فیما یظهر ونقل عن خط بعض اهل العصر البطلان بذلك فلیراجع وكذا نقل
عن مر انه اذا خلق الله تعالی فی بعض اعضائه قوة النطق وصار یتمكن صاحبها من النطق بها اختیاراً
متی اراد كان ذلك كنطق اللسان فتبطل الصلاة بنطقه بذلك بحرفین انتهى و قیاس ما ذكر ان ثبت لذلك
العضو جمیع احكام اللسان حتی لو قرأ به الفاتحة فی الصلاة کفی وكذا لو تعاطی به عقدا او صلی صح ع ش
عبارة الجبر می ای علی الاقناع ولو من نحو ید او رجل او جلد ان كان نطق ذلك العضو اختیاراً او الاقناع
یضر اه (قوله من كلام البشر) الی قوله وافقی فی النهاية الا قوله ای غالباً وكذا فی المغنی الا قوله لکن الی
وذلك (قوله من كلام البشر) ای الذی من شأنه ان یتكلم به الآدمیون فی محاوراتهم ولو خاطب به الجن
او الملك او غیر العاقل وخرج بذلك القرآن والذکر والدعاء شیخنا وع ش (قوله ولو من منسوخ الخ) ای
او من كتب الله المنزل غیر القرآن كما قاله فی شرح العیاب ای والكلام فیما لیس ذكر او لادعاء سم عبارة
ع ش وتبطل ایضاً بالتوراة والانجیل وان علم عدم تبدلها كما شمله قولهم بحرفین من غیر القرآن والذکر
والدعاء اه (قوله لفظه) ای وان بقى حکمه كالشیخ والشیخه اذا نیا الخ بخلاف منسوخ الحكم مع بقاء
التلاوة كآیه والذین یتوفون منكم و یذرون ازواج الخ شیخنا ونهاية ومعنی (قوله وان لم یقیدا) ای وان
كان لمصلحة الصلاة كقوله لا امامه اذا قام لم کعة زائدة لا تقم او اقعدا وهذه خامسة نهاية ومعنی وشیخنا
(أخذنا بما أتى) ای فی الافعال نهاية فلو قصد ان یأتی بحرفین بطأت صلاته بشروعه فی ذلك وان لم یأت
بحرف كامل اه بحیرى عن الحلبي (قوله ای غالباً) احتراز عما وضع علی حرف واحد كبعض الضائر
سم ورسیدی (قوله حرفان) ای علی ما اشتهر فی اللغة والافقی الرضی مانصه الكلام موضوع لجنس ما یتكلم
به سواء كان كلمة علی حرف کو او العطف او علی حرفین او اکثر أو كان أكثر من كلمة وسواء كان مهملاً أم لائماً
قال واشتهر الكلام لغة فی المربک من حرفین فصاعدا انتهى ع ش (قوله اصطلاح حادث) ای للنجاة
نهاية (قوله افقی شیخنا بانه الخ) و یؤیده ما قدمه الشارح فی القراءة من ان الزیادة التی لا تغیر المغنی لا تضر

(فصل فی ذكر مبطلات الصلاة وسننها ومكروها تها) (قوله ولو من منسوخ) ای أو من كتب الله المنزل
غیر القرآن كما قاله فی شرح العیاب ای والكلام فیما لیس ذكر او لادعاء (قوله ای غالباً) احتراز عما وضع

لا بطلان به (تنبيه) كان الكلام جائزاً في الصلاة ثم حرم قيل بمكة وقيل بالمدينة وبينت ما في ذلك من الاضطراب مع الراجح منه شرح المشكاة ومن اعتمد انه بمكة السبكي فقال اجمع (١٣٨) اهل السير والمغازي انه كان بمكة حين قدم ابن مسعود من الحبشة كما في صحيح

مسلم أي وغيره اهـ ولك ان تقول صح ما يصرح بكل منهما في البخاري وغيره فيتعين الجمع والذي يتجه فيه انه حرم مرتين ففي مكة حرم الحاجة وفي المدينة حرم مطلقاً وفي بعض طرق البخاري ما يشير الى ذلك (أو حرف مفهوم) كف وقوع ولوط لانه كلام تام لغة وعرفاً وان اخطأ بحذف هاء السكت وخرج بالنطق بذلك الصوت الغير المشتمل على ذلك من أنف أو فم فلا بطلان به وان افترن به همهمة شفقتي الاخرس ولو لغير حاجة وان فهم الفطن كلامه أو قصد محاكاة اصوات بعض الحيوانات كما أفنى به البلقيني لكن خالفه بعضهم قال لتلاعبه ويرد بانه ان قصد بشيء من ذلك اللعب فلا تردد في البطلان لما ياتي في الفعل القليل وإلا فلا وجه له وإن تكرر ذلك وفي الانوار لا تبطل بالبصق إلا ان تكرر ثلاث مرات متوالية أي مع حركة عضو يبطل تحركه به ثلاثاً كما في لاشفة كما هو ظاهر (تنبيه) هل يضبط النطق هنا بما في نحو قرادة الجنب والقراءة في الصلاة أو

سم (قوله لا بطلان به) أي وإن كان عامداً عالماً عرش (قوله الى ذلك) أي اجمع المذكور قول المتن (أو حرف مفهوم) ظاهره وإن اطلق فلم يقصد المعنى الذي باعتباره صار مفهماً ولا غيره وقد يقال قصد ذلك المعنى لازم لشرط البطلان وهو المعتمد وعلم التحريم سم على حجة وقد يوجه الاطلاق بان القاف المفردة مثلاً وضعت للطلب والالفاظ المرضوة إذا اطلقت حملت على معانيها ولا تحمل على غير ها الا بقرينة والقاف من الفلق ونحوه جز. كلمة لا معنى لها فاذا نواها عمل بذاته وإذا لم ينوها حملت على معناها الوضعي ولو اتى بحرف لا يفهم قاصداً به معنى المفهم هل يضر فيه نظرسم على المنهج اقول لعل الاقرب انه يضر لان قصد ما يفهم يتضمن قطع النية عرش قال البجيرمي واعتمد الشوبري الضرر في صورة الاطلاق وقرر شيخنا الحنفى ما استقر به عرش من الضرر في صورتي الاطلاق وقصد المعنى المفهم من حرف لا يفهم اهـ اقول وما استقر به عرش في الصورة الثانية مع كونه في غابة البعد يناقضه قوله الآتي في فتح نحو فم يؤد به ما لا يفهم فتأمل قول المتن (مفهم) أي بخلاف حرف غير مفهم مالم يكن قاصداً للاتيان بكلام مبطل وإلا بطلت صلاته لانه نوى المبطل وشرع فيه شيخنا وفي البجيرمي عن الشوبري قوله مفهم أي عند المتكلم وان لم يفهم عند غيره بخلاف ما إذا لم يفهم عنده وان افهم عند غيره لانه لم يوجد منه بحسب ظاهره ما يقتضي قطع نظم الصلاة اهـ (قوله وكف الخ) أي من الوفاء والوقاية والوعى والولاية والوظء شرح بافضل قال عرش ولا فرق في ذلك بين كسر الفاء مثلاً وفتحها لان الفتح لحن وهو لا يضر فتبطل الصلاة بكل منهما مالم يؤد به ما لا يفهم اهـ (قوله بذلك) أي بحرفين او حرف مفهم (من انف) افهم ضرر الصوت المشتمل على ذلك من الانف سم (قوله وان افترن الخ) عبارة شيخنا وخرج بالكلام الصوت الغفل أي الخالي عن الحروف كان نق نهيق الحمير او صهل صهيل الخيل او حاكى شيئاً من الطيور ولم يظهر من ذلك حرفان ولا حرف مفهم فلا تبطل به صلاته مالم يقصد به اللعب وكذا الواسار الاخرس بشفتيه ولو اشارة مفهمة للفطن او غيره اهـ (قوله ولو لغير حاجة) الاولى تقديمه على قوله وان افترن به الخ او تاخيره عن قوله وان فهم الفطن كلامه (قوله كما افنى به البلقيني) لا يخفى اشكال ما افنى به بالنسبة لصوت طال واشتد ارتفاعه واعوجاجه ويحتمل البطلان حينئذ سم اقول ويؤيد هذا الاحتمال قول الشارح الآتي لانه أي كثير الكلام يقطع نظم الصلاة الخ وتقيد الآتي لاغتفار نحو التنجيح بالقلة (قوله وإلا فلا وجه) قد يقول هذا البعض هذا بنفسه تلاعب سم أي كما هو الظاهر (قوله وفي الانوار) الى التنبيه (قوله لا تبطل بالبصق) أي حيث لم يظهر به حرفان او حرف مفهم كما هو ظاهر سم على حجة اهـ عرش (قوله لاشفة) أي ولا لسان سم (قوله بما مر الخ) أي من اعتبار اعتدال السمع (قوله والاقرب الاول) اقول الاقرب الثاني لان المدار على النطق وقد وجد عرش اقول وقد يعارض بمثله فيقال ان المدار فيما مر على القراء وقد وجدت فالظاهر عدم الفرق (قوله غير مفهم) الى قوله والحق في النهاية وكذا في المغنى الا قوله في حياته قول المتن (وكذا مدة بعد حرف) أي كمنغنى (قوله باجابه) أي بخلاف ما لو خاطبه ابتداء كقوله يا رسول الله فتبطل به الصلاة

على حرف واحد كعوض الضائر (قوله أي غالباً) خرج بحوق (قوله لا بطلان به) ويؤيد ما قدمه الشارح في القراءة من ان الزيادة التي لا تغير المعنى لا تضر (قوله او حرف مفهم) ظاهره وان اطلق فلم يقصد المعنى الذي باعتباره صار مفهماً ولا غيره وقد يقال قصد ذلك المعنى لازم لشرط البطلان وهو التعمد وعلم التحريم ولو قصد بالحرف المفهم الذي لا يفهم كان نطق بف قاصداً به اول حرف في لفظة في يحتمل انه لا يضر (من انف) افهم ضرر الصوت المشتمل على ذلك من الانف (قوله كما افنى به البلقيني) لا يخفى اشكال ما افنى به بالنسبة لصوت طال واشتد ارتفاعه واعوجاجه ويحتمل البطلان حينئذ (والا فلا وجه له) قد يقول هذا البعض هذا بنفسه تلاعب (قوله لا تبطل بالبصق) أي حيث لم يظهر به حرفان او حرف مفهم كما هو ظاهر (لا شفة)

ينزق بأن ما هنا أخشيق فيضرب سماع حديد السمع وان لم يسمع المعتدل كل محتمل والاول اقرب (وكذا مدة بعد شيخنا حرف) غير مفهم تبطل بهما ايضاً (في الاصح) لانها الف او واو او ياء فهم احرف فان نعم لا تبطل باجابة صلى الله عليه وسلم

شيخنا (قوله في حياته) كأن التقييده جرى على الغالب سم فكذا بعده وعش وشيخنا وبحيرى (قوله بقول الخ) ولا يبعد أن محله إذا كان بقدر الحاجة في الجواب حتى لو زاد على القدر المحتاج إليه فيه كان سألته عن زيد حاضر أو غائب واجابه بأخذهما وزاد شرح أحوال زيد في حضوره أو غيبته بطلت صلاته كذا بحث ذلك الاستاذ الشمس البكرى وهو وجه وعش (قوله والحق به عيسى الخ) ومقتضى كلام الراعى أن خطاب الملائكة وباقي الانبياء تبطل به الصلاة وهو المعتمد مغنى (قوله ولعل قائله) أى إلحاق (قوله من خصائصه الخ) فتبطل بإجابة عيسى عليه السلام ولا تجب إجابته لكن ينبغى أن يسن مر أه سم وقال شيخنا والحلي المعتمد أن إجابة عيسى تليق بإجابة نبينا صلى الله عليه وسلم في الوجوب لكن تبطل بها الصلاة أه (قوله ولا تجب في فرض الخ) بل تحرم فيه نهاية ومعنى وسم وشيخنا (قوله مطلقا) أى تأذيا بعدمها أم لا (قوله بل في نفل الخ) ظاهره عدم جواز الترك والمعتمد عدم وجوب إجابة الابوين في النفل أيضا ينبغى أن تسن بالشروط الذى ذكره مر أه سم وشيخنا وفي النهاية والمغنى ما يوافقه (قوله ولا تبطل) إلى قوله وصدقة في النهاية والمغنى (قوله وخلت عن تعليق الخ) أى بخلاف ما علق منه كالهم اغفر لى أن اردت وإن شفي الله سريضى فعلى عتق رقبة وإن كلمت زيدا فعلى كذا فتبطل به الصلاة نهاية ومعنى (قوله كذا) ومعلوم أن النذر إنما يكون في قرينة فنذر اللجاج أى كقوله لله على أن لا اكلم زيدا مبطل لكرامته وأن محل ذلك إذا أتى به قاصدا الانشاء لا الاخبار وإلا كان غير قرينة فتبطل به شرح مر أه سم واعتمده غش وشيخنا والمدابغى والخفى (قوله وخطاب مضر) أى خطاب المخلوق غير النبى صلى الله عليه وسلم من أنس وجن وملك ونى غير نبينا نهاية ومعنى وشرح بأفضل (قوله وصدقة) بحقه الأسنوى ولكن رده جمع بان الصدقة لا تتوقف على لفظ فالتلفظ بها في الصلاة غير محتاج إليه بل ولا تحمل به إذ لا بد فيها من القبض نهاية (قوله وصدقة وعق الخ) وفاقا لشيخ الاسلام والخطيب خلافا للنهاية والزبادى والحلي وغيرهم من المتأخرين عبارة شيخنا والمدابغى ويستثنى من ذلك التلفظ بنذر التبرر فقط بلا تعليق ولا خطاب كقوله لله على صلاة أو صوم أو عتق لأن نذر التبرر مناجاة لله بخلاف غيره ولو قرينة على المعتمد أه (قوله لأن ذلك) أى ما ذكر من النذر وما عطف عليه (حينئذ) أى حين أن يتلفظ به بالعربية (قوله وزعم أن النذر الخ) اعتمد مر هذا الزعم سم عبارة النهاية وبحيث الأسنوى إلحاق الوصية والعق والصدقة وسائر القرب المنجزة بالنذر لكن رده جمع بان الصدقة لا تتوقف على لفظ النخ وبأن النذر ينحو لله مناجاة لئلا يضمنه ذكر الإخلاف الاعتاق ينحو عدى حر والايضاء ينحو لفلان كذا بعد موتى أه قال

أى ولا لسان (قوله في حياته) كأن التقييد به جرى على الغالب (قوله بقول أو فعل وإن كثير) لا يبعد أن محله إذا كان بقدر الحاجة في الجواب حتى لو زاد على القدر المحتاج إليه فيه كان سألته عن زيد حاضر أو غائب ولا غرض له في سوى معرفة حضوره أو غيبته واجابه بأخذهما وزاد شرح أحوال زيد في حضوره أو غيبته وما اتفق له قيمها بطلت صلاته كذا بحث ذلك الاستاذ البكرى وهو وجه غير بعيد ولا يرد عليه أن الزائدة على الحاجة لا يزيد على مخاطبته عليه السلام ابتداء من غير سؤال كما سيأتى إذ خطاب النبى صلى الله عليه وسلم لا يبطل كما سيأتى وذلك أنه ليس على إطلاقه وأن المنتجه تخصيصه بما يتعلق بالصلاة والسلام عليه مع نزاع الأذرعى فيما لم يرد من ذلك فليتأمل (قوله من خصائصه عليه السلام) فتبطل بإجابة عيسى صلى الله عليه وسلم ولا تجب إجابته لكن ينبغى أن تسن مر (قوله ولا تجب) مفهوما الجواز في شرح مر بل تحرم فيه (قوله ولا تجب في فرض) قد يغهم جوازها قول السبكي المختار القطع بأنه لا يجيبهما في الفرض وإن اتسع وقته لأنه يلزم بالشروع خلافا للإمام وتجب في نفل أن علم تأذيهما بتركها ولكن تبطل أه وظاهره عدم الجواز والمادة عدم وجوب إجابة الابوين في النفل أيضا نعم ينبغى أن تسن بالشروط الذى ذكره مر (قوله كذا) ومعلوم أن النذر إنما يكون في قرينة فنذر اللجاج مبطل لكرامته وأن محل ذلك إذا أتى به قاصدا الانشاء لا الاخبار وإن كان غير قرينة فتبطل به شرح مر (قوله وزعم الخ) اعتمد مر هذا الزعم وقوله

في حياته بقول أو فعل وإن كثير والحق به عيسى صلى الله عليه وسلم إذ أنزل ولعل قائله غفل عن جعلهم هذا من خصائصه عليه السلام أو رأى أنه من خصائصه على الأمة لا على بقية الانبياء وهو بعيد من كلامهم وتبطل بإجابة الابوين ولا تجب في فرض مطلقا بل في نفل أن تأذيا بعدمها تأذيا ليس بالهين ولا تبطل بتلفظه بالعربية لقربة توقفت على اللفظ وحلت عن تعليق وخطاب مضر كذا وصدقة وعق ووصية لأن ذلك حينئذ لكون القرينة فيه أصلية مناجاة لله تعالى فهو كالذكر ونوزع فيه بما لا يصح وزعم أن النذر فيه مناجاة لله تعالى دون غيرهم

عش قوله لكن رده جمع الخ معتمد اه وقال الرشيدى قوله مر وبان النذر بنحو الله مناجاة الخ قضيته أنه لو لم يذكر لفظ الله بطل وأنه لو اتى بالفظته في نحو العتق لا يبطل كان قال عبدى حر لله ثم رايت في الامداد عقب ما قاله الشارح مر هنا ما لفظه وقدير بان قوله لله ليس بشرط فإى فرق بين كذا ونحو عبدى حر ولفلان كذا بعد موتى اه (قوله أنه لا يشترط ذكر الله) قد يجاب بأنه يتضمنه سم وقدير بان نحو العتق يتضمنه كذلك نأى فرق بينهما (قوله فنحو نذرت ازيد الخ) اى بدون لفظ الله (قوله وليس مثله) اى مثل التلفظ بالنذر وما عطف عليه قول المتن (والبكاء) أى وإن كان من خوف الآخرة نهاية ومعنى قول المتن (والنفخ) اى من انف او فم نهاية ومعنى قول المتن (إن ظاهره حرفان) اى او حرف مفهم كما هو ظاهر من قوله السابق تبطل بحر فين او حرف مفهم سم عبارة الرشيدى اى او حرف مفهم او محدود كما يفيد صنيع غيره كالهجة اه (قوله لاسر) وهو قوله وخرج بالنطق الصوت الخ كردى وعيارة عش اى من انها لا تبطل بدون حرفين او حرف مفهم اه (قوله عرفا) كذا فى النهاية والمغنى (قوله كالكلمتين والثلاث) وسينذكر فى الصوم انهم ضبطوا القليل بثلاث كلمات أربع وقال القليوبى والمعتمد عدم البطلان بالستة ودونها البطلان بما زاد عليها كردى عبارة شيخنا وضبط القليل عرفا بست كلمات عرفة فاقبل اخذنا من قصة ذى اليمين والكثير عرفا باكثر منها اه وباقى عن سم وعش ما يوافقه (قوله ثم) اى فى المضمر (قوله هنا) اى فى غير المضمر (قوله ولا يضبط) الى قول المتن او جهل فى النهاية والمغنى (قوله ولا يضبط) الاولى الثانيت (قوله بالكلمة عند النجاة الخ) اى من انها لفظ وضع لمعنى مفرد وعلى عدم الضبط بما ذكر يدخل اللفظ المهمل اذا تركب من حرفين عش (قوله كالناسى) أى الآتى آ نفاه (قوله كأن سلم فيها الخ) ولو سلم امامه فسلم معه ثم سلم الامام انايا فقال له الامام قد سلمت قبل هذا فقال الامام كنت ناسيا لم تبطل صلاة واحد منهما اما الامام فلان كلامه بعد فراغ صلاته واما الامام فانه يظن ان الصلاة قد فرغت فهو غير عالم بانها فى الصلاة لكن يسئل له سجود السهو ثم يسئل لانه تكلم بعد انقطاع القدوة شيخنا ومعنى ونهاية (قوله ثم تكلم قليلا الخ) قال سم وقد اشتملت قصة ذى اليمين على اتيانه بست كلمات فيضبطها الكلام اليسير انتهى واعله عدأصرت الصلاة كلمتين وأم نسيت كذلك ويارسول الله كذلك عش (قوله فى قصة ذى اليمين) واسمه الخرباق بن عمر والسلمى بكسر الخاء المعجمة وسكون الراء المهملة فباء موحدة والى وقاف لقب بذلك لطول يديه عش (قوله فلا يعذره) اى فانه كنسيان نجاسة نحو ثوبه ولو ظن بطلان صلاته بكلامه ساهيا ثم تكلم يسير اعاد الم تبطل نهاية ومعنى قال عش وهو ظاهر حيث لم يحصل من مجموعها كلام كثير متوال ولا بطات لانه لا يتقاعد عن الكثير سهوا وهو مبطل اه قول المتن (او جهل تحريمه) خرج به ما لو علمه وجعل كونه مبطلا فتبطل به كالمعلم تحريم شرب الخمر دون لإجابه الحد فانه يحذر حقه بعد العلم بالتحريم الكف نهاية ومعنى (قوله أى مأتى) الى قوله وقول اصل الروضة فى المغنى واعتمده عش وشيخنا (قوله اى مأتى به فيها وإن علم الخ) يؤخذ من ذلك بالاولى صحة صلاة نحو المبلغ والفائح بقصد التبليغ والفتح فقط الجاهل بامتناع ذلك وإن علم بامتناع جنس الكلام سم على حج وقوله نحو المبلغ اى كالامام الذى يرفع صوته بالتكبير لعلام الامام ومين فقط وقوله بقصد التبليغ اى وإن لم يحتاج اليه بان سمع الامامون صوت الامام عش وفى البجيرمى عن الاطفيحي وزاد سم على ذلك فى شرحه على الغاية بل ينبغى صحة صلاة نحو المبلغ حينئذ وإن لم يقرب عهده بالاسلام ولا لشايعيدا عن العلماء لمزيد خفاء ذلك اه (قوله وإن علم تحريم جنسه) نلوقال لامامه اقعدا وقم وجهل تحريم ذلك

لا يشترط فيه ذكر الله قد يجاب بأنه يتضمنه (قوله حرفان) أى او حرف مفهم كما هو ظاهر من قوله السابق تبطل بحر فين او حرف مفهم فسرى بينهما فى الابطال ولا مزىة للتنجيز ونحوه على عدمه كالألحجى (قوله والثلاث) ينبغى ان ما يغتفر القدر الواقع فى خبر ذى اليمين (قوله او جهل تحريمه اى مأتى به فيها وإن علم تحريم جنسه) يؤخذ من ذلك بالاولى صحة صلاة نحو المبلغ والفائح بقصد التبليغ والفتح فقط الجاهل بامتناع

لانه لا يشترط فيه ذكر الله فنحو نذرت لو يد بالف كأعتقت فلانا بسلا فرق وليس مثله التلفظ بنية نحو الصوم لانها لا تتوقف على اللفظ فلم يحتاج اليه (والاصح أن التنجيز والضحك والبكاء والابتن والنفخ والسعال والعطاس إن ظهر به) اى بكل مما ذكر (حرفان بطات وإلا فلا) جز ما لما مر (ويعذر فى يسير الكلام) عرفا كالكلمتين والثلاث ويظهر ضبط الكلمة هنا بالعرف بدليل تعبيرهم ثم يحرف وهنا بكلمة ولا تضبط بالكلمة عند النجاة ولا عند اللغويين (إن سبق لسانه) اليه كالناسى بل أولى إذ لا قصد (او نسي الصلاة) أى أنه فيها كأن سلم فيها ثم تكلم قليلا معتقدا كما لا لانه صلى الله عليه وسلم تكلم فى قصة ذى اليمين معتقدا انه ليس فى صلاة ثم بنى عليها وخرج بالصلاة نسيان تحريمه فيها فلا يندبره (أو جهل تحريمه) اى مأتى به فيها وإن علم تحريم جنسه وقول اصل الروضة لو علم أن جنس الكلام محرم ولم يعلم أن مأتى به محرم فهو معدور بعد ذكره التفصيل

بين المعذور وغيره في الجمل بتحريم الكلام يقتضي ان الاول معذور مطلقا وهو ما وقع فيه بعض نسخ شرح الروض لكنه في بعضه اوضح
المنهج مصرح باجراء التفصيل فيه ايضا والذي يظهر الجمل يحمل الاول على أن يكون مائتي به (١٤١) مما يجعله أكثر العوام فيعذر مطلقا

كما يؤخذ مما يأتي في مسألة
التنحيح المصرح بها في
الروضة وغيره او الثاني على
ان يكون مما يفرقه اكثر
فلا يعذر به الا (ان قرب
عمده بالاسلام) لان معاوية
ابن الحكم تكلم جاهلا بذلك
ومضى في صلاته بحضوره
صلوات الله عليه
او نشا بادية بعيدة
عن عالمي ذلك وإن لم يكونوا
علماء و يظهر ضبط البعد بما
لا يجردونه بحج بذهاب
الحج توصله اليه ويحتمل
ان ما هنا ضيق لانه واجب
فوري اصاله بخلاف الحج
وعليه فلا يمنع الوجوب
عليه الا الامر الضروري
لا غير فيلزمه مشي اطائه
وإن بعد ولا يكون نحو دين
ووجله عذرا له ويكلف
بيع نحو قته الذي لا يضطر
اليه وبحسب الاذرعى ان من
نشا بيننا ثم أسلم لا يعذر وإن
قرب إسلامه لانه لا يخفى عليه
امر ديننا اه ويؤخذ من
عائه ان الكلام في مخالط
قضت العادة فيه بانه لا يخفى
عليه ذلك وجعل ابطال
التنحيح عذرا في حق العوام
ويؤخذ منه ان كل ما عذروا
بجمله لخفاته على غالبهم
لا يؤخذون به ويؤيده
تصريحهم بان الواجب عينا
إنما هو تعلم الظواهر لا غير
(لا كثيره) عرفا فلا يعذر

لتعلقه بمصلحة الصلاة مع علمه بتحريم ما عدا ذلك من الكلام فهو معذور كما شمله كلام ابن المقرئ في روضه
شيخنا (قوله يقتضي الخ) خبر و قول اصل الروضة الخ (قوله بين المعذور الخ) اي بقرب إسلامه
وبعد عن العلماء و (قوله بتحريم الكلام) اي جنسه سم (قوله إن الاول) اي الجاهل بتحريم مائتي
به من الكلام مع علمه بتحريم جنس الكلام المتحقق في غيره شيخنا (قوله مطلقا) أي عن ذلك التفصيل
وهذا اعتمدهم اه سم وكذا اعتمده المغني و شيخنا كما سر (قوله لكنه) اي شيخ الاسلام (قوله ايضا)
اي كالجاهل بحرمة جنس الكلام (قوله يحمل الاول) اي مائتي بعض نسخ شرح الروض من عذر
الجاهل المذكور مطلقا و (قوله والثاني) اي مائتي بعض نسخ شرح الروض و شرح المنهج من اجراء
التفصيل في ذلك الجاهل ايضا قول المنن (إن قرب عمده بالاسلام) اي وإن كان بين المسلمين فيما يظهر نهاية
قال الكردي وكذا في شروح الشارح على الارشاد والعباب واقرب في التحفة ان المخالط لنا اذا قضت العادة
فيه بان لا يخفى عليه ذلك لا يعذر اه (قوله لان معاوية) الى قوله وإن لم يكونوا في المغني (قوله أو نشا) الى
قوله وإن لم يكونوا في النهاية (قوله أو نشا بادية بعيدة الخ) اي بخلاف من بعد إسلامه وقرب من العلماء
لتنقصيره بترك التعلم مغني (قوله و يظهر ضبط البعد الخ) ويحتمل ان يضبط بما لا حرج فيه اي مشقة
لا تحتمل عادة اه سم على حجب وينبغي ان الكلام فيمن علم بوجوب شيء عليه وأنه يمكن تحصيله بالسفر
امان نشا بادية وراى اهله على حالة يظن منها انه لا يجب عليه شيء الا ما تعلمه منهم وكان في الواقع ما تعلمه
غير كاف فمعذور وإن ترك السفر مع القدرة عليه ع ش (قوله بما لا يجردونه) قد يقال يؤدي ضبطه بذلك
الى تفاوته بتفاوت الأشخاص وهو مناف لجعله أي البعد صفة للبادية لا بن في البادية فلو ضبط بمسافة القصر
او بمحل يكثر قصده له محل عالمي ذلك لكان انسب فليتامل بصري (قوله وعائه) اي الاحتمال المذكور
(قوله وبحسب الاذرعى ان من نشا بيننا الخ) وهذا ليس بظاهر بل هو داخل في عموم كلام الاصحاب مغني
وتقدم عن النهاية وشروح الارشاد والعباب للشارح ما يوافقه (قوله أو جعل ابطال) الى قوله ويؤخذ في
المغني و شرح بافضل الى قوله نظير الخ في النهاية الى قوله وإن عذر (قوله وجعل ابطال التنحيح الخ) اي مع
علمه بتحريم جنس الكلام شرح بافضل ونهاية مغني وعبرة سم اي مع جعل تحريمه كذا ينبغي تأمل
ثم رأيت قول العباب أو عالما بتحريم التنحيح دون ابطاله بطلت اه وأقره الشارح اه ومعلوم أن الكلام
في التنحيح المشتمل على حرفين او حرف مفهوم ومدة وإلا فالصوت الغفل اي الخالي عن الحرف لا عبرة به
كما مروياتي (قوله عذر الخ) اي ان قل عرفا اخذنا ما سبق سم اي وما يأتي (قوله ويؤخذ منه الخ) لكن
هذا المأخوذ لا يتقيد بكونه نشا بعيدا عن العلماء وقرب عهد بالاسلام كما يفيد قوله ويؤيده الخ ع ش
و كردي (قوله في حق العوام) اي لخفاء حكمه عليهم مغني ونهاية (قوله عرفا) الى قوله نظير الخ في المغني
إلا قوله وإن عذر (قوله فلا يعذر) ثم قوله وإن عذر لعل الاول من حيث الابطال والثاني من حيث الاثم
بصري وقوله من حيث الاثم والاولى بكونه قرب العهد بالاسلام أو نشا بادية بعيدة الخ (قوله في الصور
الثلاث) اي سبق اللسان ونسيان الصلاة وجعل التحريم قول المانن (في الاصح) والثاني يسوى بينهما
في العذر كما يسوى بينهما في العمود مرجع القليل والكثير الى العرف على الاصح وصحح السبكي تبعه للمتولى

ذلك وإن علم امتناع جنس الكلام فتأمل (قوله المعذور) أي بقرب إسلامه أو بعده عن العلماء وقوله
بتحريم الكلام اي جنسه (قوله مطلقا) أي عن ذلك التفصيل وهذا اعتمدهم (قوله و يظهر ضبط الخ)
ويحتمل ان يضبط بما لا حرج فيه لا يحتمل عادة م (قوله وجعل ابطال التنحيح) اي مع جعل تحريمه
كذا ينبغي تأمل ثم رأيت قول العباب او عالما بتحريم التنحيح دون ابطاله بطلت اه وأقره الشارح وهو
ظاهر لانه لو علم التحريم وجعل الابطال بطلت كما صرحوا به فيمن علم تحريم الكلام وجعل الابطال به (وجعل

فيه في الصور الثلاث (في الاصح) وإن عذر لانه يقطع نظم الصلاة وهيئتها (و) يعذر (في التنحيح ونحوه) بما مر معه (لغلبة) عليه

أن الكلام الكثير ناسيا لا يبطل لقصة ذي اليمين معنى (قوله لكن إن قل) أي ما يظهر منه من الحروف
 إذ مجرد الصوت لا يضر مطلقا كما تقدم فلا يتأتى تقييده بالقلة سم وشرح بأفضل عبارة المغنى والنهاية
 ويعذر في اليسير عرفا من التنجیح ونحوه مما روي غيره كالسعال والعطاس وإن ظهر به حرفان ولو من كل
 نفخة ونحوهم قالوا فإن أكثر التنجیح ونحوه للغلبة وظهر به حرفان فأكثر وكثير عرفا ما يظهر من الحروف
 بطلت صلاته اه وهي موافقة لما قاله سم ومبين أن المدار في الحقيقة على قلة أو كثرة الحروف الظاهرة
 بنحو التنجیح للغلبة لا على قلة أو كثرة التنجیح للغلبة (قوله هل المعتمد) أي خلافا لما صوب به الاسنوى سم
 أي من عدم الإعلان في التنجیح والسعال والعطاس للغلبة وإن كثرت لا يمكن الاحتراز عنها مغنى وحمل
 النهاية كلام الاسنوى على الحالة الالائية في قول الشارح ولو ابتلى شخص الخ (فالذي يظهر العفو عنه) أي كن
 به سلس بول ونحوه بل أولى مغنى ونهاية قال ع ش فإن خلا من الوقت زمانيا سمعها بطلت بعروض السعال
 الكثير فيها والقياس أنه إن خلا من السعال أول الوقت وغلب على ظنه حصوله في بقية بحيث لا يخلو منه
 ما يسع الصلاة وجبت المبادرة للفعل وإنه إن غلب على ظنه السلامة منه في وقت يسع الصلاة قبل خروج
 وقتها وجب انتظاره وينبغي أن مثل السعال في التفصيل المذكور ما حصل له سبب كسعال أو نحوه يحصل
 منه حركات متوالية كارتعاش يداوراس ووقع السؤال عما لو كان السعال من مثا لكن علم من عادته أن الحمام
 يسكن عنه السعال مدة تسع الصلاة هل يكلف ذلك أم لا واجبت عنه بان الظاهر الأول حيث وجد اجرة
 الحمام فاضلة عما يعتبر في الفطرة وإن ترتب على ذلك فوات الجماعة وأول الوقت اخذنا ما قاله من وجوب
 تسخين الماء حيث قدر عليه إذا توقف الوضوء على تسخينه ع ش وقوله وأوجب عنه الخ وقوله اخذنا ما
 قاله الخ كل منهما محل نظر (بل قضية الخ) قضية هذا الكلام الجزم في مسألة الحكمة بعدم وجوب الانتظار
 فإن قيل به أيضا في مسألة السعال وإلا فلا بد من فرق ظاهر لكن قضية قوله وهو محتمل عدم الجزم في مسألة
 الحكمة بما ذكره فليراجع وقال مر يتجه انتظار زمن الخلو هنا وفي الحكمة سم وتقدم عن ع ش تقييده
 بما إذا غلب على ظنه السلامة من السعال في وقت يسع الصلاة قبل خروج وقتها (قوله الذي يخلو فيه الخ) قد
 يقال هذا لا يناسب فرض المسئلة المفهوم من قوله بحيث لم يخل زمن الخ سم (قوله أنه يكلف ذلك الخ)
 تقدم انفا عن سم عن مر اعتماده وبقية قضيه ايضا ما قدمناه عن المغنى والنهاية عن قريب (قوله ولو
 تنجیح) إلى المتن في النهاية والمغنى (ولو تنجیح امامه الخ) أي ولو تخالفا لانه اما ناس وهو منه لا يضر او عامدا
 فسكن ذلك لان فعل المخالف الذي لا يبطل في اعتقاده ينزل منزلة السهو ولو صلى خلف امام فوجده يحرك
 راسه مثلا في صلاته فينبغي ان يقال ان لم توجد قرينة تدل على ان ذلك ليس لمرض مزمن من صحت صلاة المأموم
 حملا على أن ذلك المرض مزمن ولا بطلت ع ش (على ما بحثه السبكي) اعتمده المغنى والنهاية (قوله لحنا
 يغير المعنى) أي كضم تاء انعمت أو كسر ها ع ش (قوله ولا عند الركوع الخ) هذا هو المعتمد ع ش
 (بل له انتظاره) أي في القيام فاذا قام من السجود وقرا على الصواب وافقه واتى بركة بعد سلام الامام ان
 لم يتبته وإن لم يقرأ الصواب استمر المأموم في القيام ويفعل ذلك في كل ركعة ولو إلى آخر الصلاة ع ش
 زاد سم ما نصه فان سلم لم يتدارك الصواب فيكمل هو صلاته حينئذ ولا يحكم بطلان صلاته لاننا لم نتحقق امية
 الامام لاحتمال انه سها بالحنه هكذا يظهر في جميع ذلك نعم ان كثر لحنه المغير للمعنى فينبغي وجوب مفارقه حالا

لكن ان قل عرفا على المعتمد
 ولو ابتلى شخص بنحو سعال
 دائم بحيث لم يخل زمن من
 الوقت يسع الصلاة بلا سعال
 مبطل فالذي يظهر العفو
 عنه ولا قضاء عليه لو شفى
 فظن ما يأتى فيمن به حكمة
 لا يصبر معها على عدم الحك
 بل قضية هذا العفو عنه
 وأنه لا يكلف انتظار الزمن
 الذي يخلو فيه عن ذلك لكن
 قضية ما مر في السلس أنه
 يكلف ذلك فيهما وهو محتمل
 ويحتمل الفرق بان بحثنا ط
 للنجس لقبه ما لا يحتاج
 لغيره ولو تنجیح امامه فبان
 منه حرفان لم تجب مفارقه
 لاجتماع عذره نعم ان دلت
 قرينة حاله على عدم العذر
 تعيذت مفارقه على ما بحثه
 السبكي ولو لحن امامه في
 الفاتحة لحنا يغير المعنى
 فالوجه أنه لا يجب مفارقه
 حالا ولا عند الركوع بل له
 انتظاره لجواز سهوه كالوقام
 خامسة أو سجد قبل ركوعه

ابطال التنجیح) أي ان قل عرفا أخذنا ما سبق (قوله ان قل عرفا) أي ما يظهر منه من الحروف إذ مجرد
 الصوت لا يضر مطلقا كما تقدم فلا يتأتى تقييده بالقلة وقوله على المعتمد خلافا لما صوب به الاسنوى (قوله
 بل قضية الخ) أي قضية هذا الكلام الجزم في مسألة الحكمة بعدم وجوب الانتظار فإن قيل به أيضا في مسألة
 السعال وإلا فلا بد من فرق واضح لكن قضية قوله وهو محتمل عدم الجزم في مسألة الحكمة بما ذكره فليراجع
 وقال مر يتجه انتظار زمن الخلو هنا وفي الحكمة (قوله الذي يخلو فيه) قد يقال هذا لا يناسب فرض
 المسئلة المفهوم من قوله بحيث لم يخل زمن الخ (قوله كالوقام الخامسة) يؤخذ منه أنه لا يتابعه وهو ظاهر

(و) يعذر في التنجح فقط
 أى القليل منه كما هو قياس
 ما قبله إلا أن يفرق ثم رأيت
 صنيع شيخنا في متن منهجه
 مصرحاً بالفرق وقد ينظر
 فيه بأن التقييد هنا أولى
 منه ثم لأنه لا فعل منه ثم
 بخلافه هنا فإذا قيد مالا
 اختيار له فيه فأولى ماله فيه
 اختيار وإن كان إنما فعله
 لضرورة توقف الواجب
 عليه الآن إذ غاية هذه
 لضرورة أنها كضرورة
 الغلبة بل هذه أقوى لأنه
 لا يحصى له عنها وتلك له عنها
 محيص بسكوته حتى يزول
 لأجل (تعذر القراءة)
 الواجبة أو الذكر الواجب
 بدونه للضرورة (لا)
 الذكر المندوب ولا
 (الجمهر) بالواجب أو غيره
 إذا توقف على التنجح
 فلا يعذر به (في الأصح)
 لأنه لا يكون سنة لا ضرورة
 إلى احتمال التنجح لأجله
 نعم بحث الاسنوى استثناء
 الجمهر بأذكار الانتقالات
 عند الحاجة إلى اسماع
 المأمومين أى بأن تعذرت
 متابعتهم له إلا به والأوجه
 في صائهم نزلت نخامة لحد
 الظاهر منه فله واحتاج في
 إخراجها لنحو حرفين
 اغتفار ذلك لأن قليل
 الكلام يغتفر فيها الاعتذار

لأنه صار كلاماً اجنبياً وهو مبطل إذا أكثر مطلقاً حتى مع السهو والجهل اهـ و (قوله نعم الخ) في الرشيدى
 مثله (قوله) ويعذر في التنجح فقط (قوله) كذا في النهاية والمغنى (قوله) فقط (قوله) أى دون نحوه مما مر معه من
 الضحك والبكاء والابتعاد والنفخ والسعال والعطاس (قوله) أى القليل منه (قوله) وفقاً لظاهر المغنى وخلافاً للنهاية
 والشهاب الرملى وشرح بافضل وكتب عليه السكرى ما نصه قوله وقد يعذر فيه أى في الكلام الكثير في
 التنجح لتعذر القراءة الواجبة وهو ظاهر شرح المنهج أو صريحه وصرح به القليوبى والزيادى والشوبرى
 ونقله عن النهاية وهو ظاهر إطلاق شرح البهجة للجمال الرملى ولكن الذى جرى الشارح عليه في شرحى
 الارشاد والخطيب في شرح التنبيه ونقله سم عن مر أن محل العفو في القليل عرفاً وإلا ضرر واعتمد
 الشارح في التحفة اهـ (قوله) قياس ما قبله (قوله) أى نحو التنجح للغلبة (قوله) هنا (قوله) أى في التنجح لأجل تعذر
 القراءة و (قوله) ثم (قوله) أى في التنجح لأجل تعذر القراءة (قوله) لا فعل منه (قوله) أى باختياره بل لضرورة
 الغلبة (قوله) إنما فعله (قوله) أى الاختيار (قوله) بل هذه (قوله) أى ضرورة الغلبة (قوله) وتلك (قوله) أى ضرورة
 توقف الواجب عليه (قوله) حتى يزول (قوله) أى المانع من القراءة (قوله) لأجل تعذر الخ (قوله) متعلق بقوله في
 التنجح (قوله) الواجبة (قوله) إلى قوله نعم في المغنى وإلى المتن في النهاية إلا قوله نعم إلى والأوجه (قوله) أو الذكر
 الواجب (قوله) أى من التشهد الأخير وغيره من الأركان القولية (قوله) أو غيره (قوله) أى من السنن كقراءة سورة
 وقوت وتكبير انتقال ولو من مبلغ يحتاج لاسماع المأمومين خلافاً للاسنوى إذ لا يلزمه تصحيح صلاة غيره
 نهاية ومعنى (قوله) نعم بحث الاسنوى الخ لم يرتض به النهاية والمغنى كما مر انفاً وكذا الزيادى والشوبرى
 والقليوبى وشيخنا السكندى استثنوا ما توقف صحته على الجماعة كالجمعة والمعادة ومنذور الجماعة (قوله) استثناء
 الجمهر (قوله) أعتمد شيخنا الشهاب الرملى عدم استثناء ذلك وعليه ينبغي استثناء الجمعة إذا توقفت متابعة الأربعين
 على الجمهر المذكور وكان ذلك في الركعة الأولى لتوقف صحة صلاته على متابعتهم المتابعة الواجبة لاشتراط
 الجماعة في الركعة الأولى لصحتم السكن لو كانوا مستمرين فى الركوع إلى أن يبقى من الوقت ما يسمع الجماعة زال
 المانع واستغنى عن التنجح فهل يجب ذلك فيه نظر وكذا ينبغي استثناء غير الجمعة إذا توقف حصول فرض
 السكفاية بهذه الجماعة على ذلك سم على جميع وقوله وكذا ينبغي استثناء غير الجمعة الخ وينبغي أن يباحق بها امام
 المعادة والمجموعة جمع تقديم بالمطر والمنذور فعلم الجماعة ويكفى في الثلاث اسماع واحد ففى امكانه اسماعه
 وزاد في التنجح لأجل اسماع غيره بطلت صلاته لأنه زيادة غير محتاج اليها بخلاف المبلغ لأن صحة صلاته
 لا تتوقف على مشار كنه لغير الامام فلا يعذر في اسماعهم وقوله فيه نظر الأقرب وجوب الانتظار اهـ ع ش
 ولا يخفى ما فى الانتظار المذكور من الحرج الشديد (قوله) والأوجه الخ عبارة النهاية ولو نزلت نخامة من
 دماغه إلى ظاهر الفم وهو في الصلاة فابتلعها بطلت فلو تشعبت في حلقه ولم يمكنه إخراجها إلا بالتنجح وظهر
 حرفين ومتى تركها نزلت إلى باطنه وجب عليه أن يتنجح ويخرجها وإن ظهر حرفان قاله في رسالة النور
 اهـ قال ع ش قوله مروى بوجوب عليه الخ أى ولا تبطل صلاته وقوله مر وإن ظهر منه حرفان أى أو أكثر بل
 قياس ما تقدم من اغتفار التنجح الكثير لتعذر القراءة عدم الضرر هنا مطلقاً وقوله في رسالة النور وهى اسم
 كتاب للشافعى اهـ (قوله) لنحو حرفين (قوله) أى أو أكثر على ما مر عن ع ش (قوله) وبه (قوله) أى بذلك التعليل (قوله)

ولإذا وصل إلى قراءة الركعة الأخرى فإن أتى بها على الصواب تابعه حينئذ ولا انتظار أيضاً وهكذا فإن سلم ولم
 يتدارك الصواب لم يكمل هو صلاته حينئذ ولا يحكم بطلان صلاته لأن ما لم تنحقق امية الامام لاحتمال انه سها
 ببلحه هكذا يظهر في جميع ذلك نعم ان كثر لحته المغير للمعنى فينبغى وجوب مفارقتها حالاً لأنه صار كلاماً اجنبياً
 وهو مبطل إذا أكثر مطلقاً حتى السهو والجهل هذا ولكن سياق في صلاة الجماعة أنه إذا أسر الامام في الجمهرية
 واحتمل انه أى ولم يفارقه حتى سلم لزمه الاعادة ما لم يتبين انه قارىء وقياسه هنا كذلك فليتأمل (قوله) وتعذر
 القراءة (قوله) أى وان كثر كما كتبه شيخنا الرملى بخطه بهامش شرح الروض (قوله) نعم بحث الاسنوى استثناء
 الجمهر الخ اعتمد شيخنا الشهاب الرملى عدم استثناء ذلك وعليه ينبغي استثناء الجمعة إذا توقفت متابعة

بين الفرض (الخ) اي من الصلاة (قوله ولا بين الصائم) اي نفلا كان او فرضا نهاية (قوله حذرا من بطلان صلاته الخ) اي لان تاثير المفطر في الصلاة فوق تاثير الكلام لا يغتفر جنس الكلام في الصلاة في الجملة سم قول المتن (ولو اكره على الكلام الخ) (فرع) لو جاءه كافر وهو يصلي وطلب منه تالقين الشهادتين على وجه يؤدي الى بطلان صلاته هل يجيبه او لا فيه نظر والظاهر انه خشى فوات اسلامه وجب عليه التلقين وتبطل به صلاته وان لم يخش فوات ذلك لم يجيب عليه ويعتقر التأخير للعدر بتأبسه بالفرض فلا يقال فيه رضاه بالكفر وعلى هذا يخص قول شيخنا الزياي في الرد ان منها ما لو قال لمن طلب منه تلقين الاسلام اصبر ساعة بما اذلم يكن له عذر في التأخير كما هنا عش (قوله على نحو الكلام) يشمل استدبار القبلة ويدخل فيه ايضا الاكل وهو ظاهر للتعليل المذكور سم وعش (قوله ولو حررين) الى قول بل قال في النهاية وكذا في المغني الا قوله وليس منه الى المتن وقوله او يذ كر الى المتن (قوله وليس منه) 'ي' بما يبطل الصلاة عش (قوله غصب السترة) اي بل تصح معه سم على حج وظاهره انه لا فرق في ذلك بين ان ياخذها الغاصب بلا فعل من المصلي كان تكون السترة معقودة على المصلي فيفسكها الغاصب قهر اعليه او يكرهه على ان ينزعها ويسلمها له ويوجه بان المدار هنا على كثرة وقوع العذر وقد اشار الشارح بقوله لانه غير نادر الى ذلك عش (قوله وفيه غرض) اي للغاصب عش (قوله كقوله لمن استاذنه الخ) اي وقوله لمن ينه عن فعل شيء يوسف اعرض عن هذا مغني ونهاية (قوله ادخلوها الخ) الاولى او ادخلوها الخ بزيادة او (قوله وكالفتح عليه) اي على الامام بالقران او الذكر كان ارتج عليه كلمة في نحو التشهد فقلها المأموم نهاية (قوله وكالتبليغ الخ) الظاهر انه لا فرق في جريان التفصيل المذكور في التبليغ بين ان يتعين التبليغ بان توقفت عليه صحة الجمعة او لا (قوله ولو من الامام) ظاهره وان لم يرفع صوته على العادة والمتجه انه لا بد من رفع زائد على العادة والام يؤثر الاطلاق لكن قياس قوله الاتي وان الاوجه انه لا فرق الخ انه لا فرق هنا بين الرفع المذكور وغيره ثم كلامه شامل لتبليغ تكبيرة الاحرام والسلام فيجزي فيها من الامام والمبايع التفصيل المذكور وهل يجزي في المأموم غير المنتصب اذا سمعه غير فيه نظر وقال لم لا يجزي الخ ظاهره بطلان صلاة المأموم المذكور وان قصد مع التبليغ المذكور وفيه وقفة ظاهرة (قوله لا يجوز) اي يحرم قول المتن (ان قصد مع الخ) الاولى فان قصد الخ بالقاء قول المتن (لم تبطل الخ) لو شك في الحالة المبطله كان شك هل قصد بما

الاربعين على الجهر المذكور وكان ذلك في الركعة الاولى لتوقف صحة صلاته على متابعتهم المتابعة الواجبة لاشراط الجماعة في الركعة الاولى لصحتها لكن لو كان لو استمر وافي الركوع الى ان يقي من الوقت ما يسع الجماعة زال المانع واستغنى عن التنحج فهل يجب ذلك فيه نظر وكذا ينبغي استثناء غير الجماعة اذا توقف حصول فرض الكفاية بهذه الجماعة على ذلك (حذرا من بطلان صلاته) اي لان تاثير المفطر في الصلاة فوق تاثير الكلام لا يغتفر جنس الكلام في الصلاة في الجملة (قوله على نحو الكلام) يشمل استدبار القبلة ويناسبه التعليل ويدخل فيه ايضا الاكل وهو ظاهر للتعليل المذكور (قوله غصب السترة) اي بل تصح معه (قوله) وكالتبليغ ولو من الامام) فيه امور الاول انه شامل لما اذلم يرفع صوته بزيادة على العادة بل يكفي ان يسمعه غيره والثاني انه شامل لتبليغ تكبيرة الاحرام والسلام فيجزي فيها من الامام والمبايع التفصيل المذكور والثالث انه هل يجزي في المأموم غير المنتصب اذا سمعه غير فيه نظر وقال لم لا يجزي فيه فليتنامل (قوله) وكالتبليغ الخ) الظاهر انه لا فرق في جريان التفصيل المذكور في التبليغ بين ان يتعين التبليغ بان توقفت عليه صحة الجمعة او لا ولا يقال حيث وجب لم يضرا الاطلاق وذلك لانه لا ضرورة اليه وقوله ولو من الامام ظاهره وان لم يرفع صوته على العادة وفي الروض وان فتح على امامه بالقران أو جهر بالتكبير بالاعلام لم تبطل اه قال في شرحه هذا من تصرفه وهو يوم عدم البطلان مع قصد الاعلام فقط وليس كذلك اه والمتجه انه لا بد من رفع زائد على العادة والام يؤثر عند الاطلاق لكن قياس قوله الاتي وان الاوجه انه لا فرق بين ان يتنهي الخ انه لا فرق هنا بين الرفع المذكور وغيره (قوله ان قصد مع الخ) لو شك في الحالة المبطله

بين الفرض والنفل بل يجب في الفرض ولا بين الصائم المفطر حذرا من بطلان صلاته بنزولها لوجة (ولو اكره على) نحو (الكلام) ولو حررين فقط فيها (بطلت في الاظهر) لندرتها فكان كالاكره على عدم ركن او شرط وليس منه غصب السترة لانه غير نادر وفيه عرض (ولو نطق بنظم القرآن) او بذكر اخر كما شمله كلام اصله (بقصد التفهيم ك) وقوله لمن استاذنه في اخذ شيء او دخول (ياجي خذ الكتاب) ادخلوها بسلام وكنيته امامه او غيره وكالفتح عليه وكالتبليغ ولو من الامام كما اقتضاه اطلاقهم بل قال بعضهم ان التبليغ بدعة منكورة باتفاق الائمة الاربعة حيث بلغ المأمومين صوت الامام لان السنة في حقه حينئذ ان يتولاه بنفسه ومراده بكونه بدعة منكورة انه مكروه خلافا لمن وهم فيه فاخذ منه انه لا يجوز (ان قصد معه قراءة لم تبطل)

لأنه مع قصده لا يخرج عن القرآنية بضم غير إليه فهو كالوقصد القرآن وحده (والإ) يقصد معه (١٤٥) قراءة بان قصد التفهيم وحده ولم

يقصد التفهيم ولا القراءة
بان اطلق وأعرض شمول
المقتن لهذه بان المقسم قصد
التفهيم فلا يشمل قصد
القراءة وحدها ولا الاطلاق
يرد بان إذا عرف ان قصده
مع القراءة لا يضرقصدها
وحدها ولي وبان الا تشمل
نفي كل من المقسم والقسم
كما تقرر وكان هذا هو
ملحظ المصنف في تصريحه
بشمول المقتن للصور الأربع
(بطلت) اما في الاولى فواضح
واما في الثانية التي شملها المقتن
كما تقرر وصرح بها في
الدقائق وغيرها وقال انها
نقيضة لا يستغنى عن بيانها
فلان القرينة المقارنة لسوق
اللفظ تصرفه اليها فلا يكون
المقتن به حينئذ قرآنا ولا
ذكر ابل يكون بمعنى ما دلت
عليه تلك القرينة من الكلمات
العادية كالله أكبر من المبلغ
فانها حينئذ بمعنى ركع
الامام كما يدل عليه تعليل
المجموع بقوله لأنه يشبهه
كلام الادعي فانضج ردما
لغير واحد هنا وان الوجه
أن لا فرق بين أن ينتهي
الامام في قراءته لتلك الآية
وان لا خلافا لما بحثه في
المجموع ولا بين ما يصلح
للتخاطب وما لا يصلح له خلافا
لجمع مقدمين وخرج بنظم
القرآن ما لو أتى بكلمات
مفرداتها منه كيا ابراهيم
سلام كن فان وصلها بطلت
مطلقا وإلا فلا ان قصد

أتى به تفهيم فقط أو أطلق أو لا فالوجه عدم البطالان لأن الصلاة انعقدت فلا نبطلها بالشك ومجرد الاتيان
بنظم القرآن ونحو غير مبطل مرهسم (قوله لأنه) إلى قوله واعترض في المغنى وإلى التنبيه في النهاية إلا قوله
فلا يكون إلى وان الاوجه (قوله لأنه الخ) ولأن عليا رضي الله تعالى عنه كان يصلي فدخل رجل من الخوارج
فقال لا حكم إلا الله ولرسوله فتلا على فاصبر ان وغدا لله حق مغنى (قوله مع قصده الخ) أي القرآن (قوله اولم
يقصد التفهيم الخ) ينبغي أو قصد احدا من المربين من التفهيم والقراءة ع ش (قوله شمول المقتن) أي قوله وإلا
(لهذه) أي صورة الاطلاق نهاية أي وصورة قصد القراءة وحدها مغنى (قوله فلا يشمل قصد القراءة الخ)
حق العبارة فلا يشمل الاطلاق كما لا يشمل قصد القراءة الخ رشيدى أي وبز يد عقب قوله لهذه ما قدمناه عن
المغنى وتكلف سم في التصحيح فقال قوله فلا يشمل أي ما قبل إلا وقوله والاطلاق أي ولا يشمل وإلا الاطلاق
اه (قوله ويرد بان الخ) والحاصل ان ما قبل والافى كلام المصنف يشمل صورتين احدهما بالمنطوق وهي
ما اذا قصد التفهيم والقراءة والاخرى بمفهوم الموافقة الاولى وهي ما اذا قصد القراءة فقط والاتشمل صورتين
باعتبار شمولها لنفي المقسم والقسم رشيدى (قوله أولى) أي فالمراد بالشمول بالنسبة لهذه الشمول ولو بحسب
مفهوم الموافقة الاولى سم (قوله وبان الا تشمل نفي كل الخ) فالمغنى والايكن النطق بقصد التفهيم وقصد القراءة
معه فالامثلة بقوله بقصد التفهيم الخ سم (قوله وكان هذا الخ) أي جميع ما ذكرنا لخصوص قوله وبان الا الخ
رشيدى وقال سم اقول إذا رجع النفي للمقسم والقسم شمل الصور الثلاث لكن يستثنى منها قصد القراءة بدليل
فهمها بالاولى من المقسم مع قيده اه (قوله في تصريحه) أي في الدقائق مغنى (قوله اما في الاولى) إلى قوله
ولا ذكر في المغنى (قوله اليها) أي إلى القرينة أي مدلولها (قوله حينئذ) أي حين وجود قرينة التفهيم
(قوله وان الاوجه الخ) عطف على قوله رداً الخ (قوله ولا فرق بين ان ينتهي الخ) لكن يتجه تقييده هنا بما إذا
احس الامام بتلك القرينة فتأمل له سم (قوله الامام) لا نسب المصلي بصري (قوله لما بحثه المجموع) أي من
الفرق بين ان يكون قد انتهى في قراءته اليها فلا يضرو ولا يفرض نهاية (قوله لتلك الآية) أي كان انتهى
في قراءته إلى قوله تعالى يا يحيى خذ الكتاب عند استئذانه في أخذ شيء سم (قوله خلا فاجمع متقدمين) أي
فانهم يخصون كلام المصنف بما يصلح للمخاطبة ع ش (قوله وخرج) إلى التنبيه في المغنى (قوله كيا ابراهيم
الخ) وفي المجموع عن العبادى لوقال والذين امنوا وعملوا الصالحات اولئك اصحاب النار بطلت صلاته إن
اعمدوا إلا فلا ويسجد للسجود وهو معتمد وفي فتاوى القفال ان قال ذلك متعمدا ومعتقدا كفر وياتى مثل
ما تقرر فيما لو وقف على ملك سليمان وما ثم سكت طويلا أي زائد على سكتة تنفس وعى فيما يظهر وابتدأ بما
بعدها نهاية وكذا في المغنى إلا قوله وياتى الخ قال ع ش قوله مر بطلت صلاته أي حيث لم يقصد بواوئك
الخ القراءة من آية أخرى وقوله مر وفي فتاوى القفال الخ معتمد وقوله مثل ما تقرر هو قوله ان قال ذلك الخ اه
ع ش (قوله مطلقا) أي ولو قصد بكل كلمة على انفرادها انها قرآن وهو ضعيف والمعتمد البحث الاتى ع ش
(قوله إن قصد القرآن) أي بكل كلمة على حالها (قوله وبحث الخ) اعتمده النهاية والمغنى وفاقا لشيخ الاسلام في

كان شك هل قصد بما أتى به تفخيما فقط أو أطلق أو لا فالوجه عدم البطالان لأن الصلاة انعقدت فلا نبطلها
بالشك ومجرد الاتيان بنظم القرآن ونحو غير مبطل مر (قوله فلا يشمل) أي ما قبل إلا ولا الاطلاق
أي ولا يشمل وإلا الاطلاق (قوله أولى) أي فالمراد بالشمول بالنسبة لهذه الشمول ولو بحسب مفهوم
الموافقة الاولى (قوله وبان الا تشمل نفي كل من المقسم والقسم) فالمغنى والايكن النطق بقصد التفهيم وقصد
القراءة معه فالامثلة بقوله بقصد التفهيم الخ (قوله وكان هذا هو ملحظ المصنف) اقول إذا رجع النفي
للمقسم والقسم شمل الصور الثلاث لكن يستثنى منها قصد القراءة وحدها بدليل فهمها بالاولى من المقسم
مع قيده (قوله ان ينتهي) لكن يتجه تقييده هنا بما إذا احس الامام بتلك القرينة فتأمل له (قوله لتلك
الآية) كان انتهى في قراءته إلى قوله تعالى يا يحيى خذ الكتاب عند استئذانه لا خذ شيء (قوله مفرداتها منه
الخ) في شرح مر ولو قال المصلي قاف او صا او نون وقصد به كلام ادميين بطلت وكذا لم يقصد شيئا نظير

شرح البهجة (قوله انه لو قصد الخ) ولو قال المصلي قاف أو صاد أو نون وقصد به كلام الادميين بطلت وكذا إن لم يقصد شيئا كما بحثه بعضهم أو القرآن لم تبطل وعلم بذلك أن المراد بالحرف ذير المفهم الذي لا تبطل الصلاة به وهو مسمى الحرف لا اسمه مغنى ونهاية ويجرى ما ذكر في كل ما لا ينصرف إلى القرآن بنفسه كزيد وموسى وعيسى فتبطل به الصلاة وإن كان من الفاظ القرآن إلا أن يقصد به القرآن سم (قوله فيما تقرر) أي فيما إذا قاله المصلي لنحو من استأذنه في الدخول (قوله أو أي جزء منها) ويأتي في الطلاق عن النهاية والمغنى أنه هو المعتمد (قوله مقارنة المانع) أي عن الإبطال وذلك المانع هو قصد القراءة (قوله لجميعه) ويحتمل إلا كتفاء بالمقارنة لأوله إذا قصد حينئذ الإتيان بالجميع سم على حج وهذا من العالم لما رعبه من أن الجاهل بعذر مطلقا ع ش (قوله ببعضه) أي الخالي سم (قوله وهذا أقرب) اعتمده النهاية وقال السيد البصري بعد سوق عبارته أي النهاية قد يقال لا يخفى ما في هذا من الخرج ولا دليل فيما استند إليه من عبارة المصنف عند التامل وقصد القراءة بجميع اللفظ ولو مع أول اللفظ لا يتجه فيه البطلان وإن عذب القصد بعد ذلك فالذي يتجه إلا كتفاء بوجود القصد أول اللفظ ثم رابت قول الفاضل المحشى سم قوله وهذا أقرب لا يبعد عليه أنه يكفي الاقتران بأوله إذا قصد حينئذ الإتيان بالجميع فليتأمل اه وتقدم أن ع ش أقره أيضا (قوله فانهم اغفلوه) قد يقال لا اغفال مع قولهم معه فإن المتبادر منه المعية لجميع الماتى به سم والظاهر أن الشارح إنما نسب الاغفال إلى المتأخرين لا الشيخين ومن عاصرهما أو سبقهما (قوله الجائز) إلى قوله وفيه نظر في النهاية والمغنى إلا قوله أو بدعاء منظوم إلى أو محرم (قوله الجائز) أي وإن لم يندبأ نهاية ومغنى (قوله وقد اخترعها) أي لم يكونا ماثورين كرى (قوله على ما قاله ابن عبد السلام) المتجه خلافا سم على حج وبصري أي فلا تبطل به لكنه مكروه وقضيته أنها لا تبطل بالدعاء والذكر المكروهين وعليه فما الفرق بينه وبين النذر المكروه حيث بطلت به ثم ظفرت للشيخ حمدان في ملاتي البحرين بفرق بينهما لا يظهر من كل وجه ع ش أقول وقد يفرق بان الدعاء والذكر من اجزاء الصلاة في الجملة بخلاف النذر فإن كان الشيخ حمدان فرق بهذا فهذا ليس ببعيد (قوله أو محرم) ومثل الدعاء المحرم المذكور صورته أن يشتمل الذكر على الفاظ لا يعرف مدلولها كما يأتي التصريح به في باب الجمعة رشيدى (قوله قال الله الخ) أي أو قال النبي كذا نهاية ومغنى (قوله بخلاف صدق الله) ومثله سجدت لله في طاعة الله كما أفق به شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله تعالى لأن فيه ثناء على الله تعالى ويتجه أن محله عند الإطلاق أو قصد الثناء بخلاف ما لو قصد مجرد الاخبار فيتجه البطلان حينئذ بل قد يتجه البطلان إذا محض قوله في السجود وسجد وجهى للذى خلقه وصوره الخ للاخبار مر اه سم قال ع ش وكذا لا يضرب لو قال امنت بالله عند قراءة ما يناسبه سم على المنهج اه (قوله إن لم يقصد تلاوة) أي في الصورة الأولى (قوله ولا دعاء) أي

على حيالها انها قرآن لم تبطل (تنبيه) ظاهر كلامهم أن نحو يا حي الخ فيما تقرر كالسكنانية في احتمال المراد وغيره وحينئذ فيؤخذ من قول المتن معه أنه لا بد من مقارنة قصد القراءة مثلا لجميع اللفظ لكن إنما يتجه ذلك أن قلنا في السكنانية بنظيره أما إذا قلنا فيها باذنه يكفي قرنها بأولها أو أي جزء منها فيحتمل أن يقال به هنا ويحتمل الفرق بأن بعض اللفظ ثم الخالي عن مقارنة النية له لا يقتضى وقوعه ولا عدمه بخلافه هنا فانه مبطل فاشترط مقارنة المانع لجميعه حتى لا يقع الإبطال ببعضه وهذا أقرب وبه يظهر اتجاه ما اقتضاه قول المتن هنا معه وحكاية الخلاف في السكنانية فتأمل ذلك فانهم اغفلوه مع كونه مهما أي مهم (ولا تبطل بالذكر والدعاء) الجائز لمشروعيتهما فيها ومن ثم لو أتى بهما بالعجمية مع احسانه العربية أولا مع احسانه وقد اخترعها أو بدعاء منظوم على ما قاله ابن عبد السلام أو محرم بطلت وليس منهما قال الله كذا لانه محض اخبار لا ثناء فيه بخلاف صدق الله ولو قرا الامام اياك نعبد واياك نستعين فقها الماموم أو قال استعنا بالله بطلت أن لم يقصد تلاوة ولا دعاء كما

ما مر وبحث بعض المتأخرين هنا أو القرآن لم تبطل وعلم من ذلك أن المراد بالحرف غير المفهم الذى لا تبطل به وهو مسمى الحرف لا اسمه اه ويجرى ما ذكر في كل ما لا ينصرف إلى القرآن بنفسه كزيد وموسى وعيسى فتبطل به الصلاة وإن كان من الفاظ القرآن كما في قوله زيد منها وطرا أو موسى وعيسى إلا أن يقصد به القرآن (قوله لجميعه) ويحتمل إلا كتفاء بالمقارنة لأوله (قوله ببعضه) أي الخالي وقوله وهذا أقرب وافقه مر لا يبعد عليه أنه يكفي الاقتران بأوله إذا قصد حينئذ الإتيان بالجميع فليتأمل (قوله فانهم اغفلوه) قد يقال لا اغفال مع قولهم معه المتبادر منه المعية لجميع الماتى به (قوله على ما قاله ابن عبد السلام) المتجه خلافا (قوله بخلاف صدق الله) ومثله سجدت لله في طاعة الله كما أفق به شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله تعالى لأن فيه ثناء على الله تعالى ويفارق استعنا بالله الاتى بوجود القرينة الصارفة ثم وهى قراءة الامام وقضيته انه يضرب صدق الله عند قراءة الامام وفيه نظر ويتجه أن محل ما أفق به شيخنا عند الإطلاق أو قصد الثناء بخلاف ما لو قصد مجرد الاخبار فيتجه البطلان حينئذ بل قد يتجه البطلان إذا محض قوله في السجود وسجد وجهى للذى خلقه فصوره الخ للاخبار فليتأمل مر (قوله بخلافه هنا) أن كانت القرينة هنا كونه بعد الامام فكانه جواب له تصور نظيره

لا ياك نعبد في قنوت الوتر
 لا ذل قرينة ثم تصرفه اليها
 بخلافه هنا فاندفع ما
 للاسئوى هنا وقضية ما
 تقرر عن التحقيق أنه لا أثر
 لقصد الشاء هنا وقد بوجه
 بأنه خلاف موضوع اللفظ
 وفيه نظر لأنه بتسليم ذلك
 لازم لموضوعه فهو مثل كم
 أحسنت إلى وأساءت فانه
 غير مبطل لافادته ما يستلزم
 الشاء أو الدعاء وحينئذ
 يؤخذ من ذلك أن المراد
 بالذكر هنا ما قصد بلفظه
 أو لازمه القريب الشاء على
 الله تعالى أخذاً بما مر في
 نحو الندور والعق ثم رأيت
 ما يصرح بذلك وهو افتاء
 الجلال البلقيني فيمن سمع
 فبرأه الله بما قالوا فقال برى
 والله من ذلك لعدم البطلان
 وتبعه غيره فأفتى به فيمن
 سمع وما صاحبكم بمجنون
 فقال حاشاه لكن الظاهر
 أن هذا إنما يأتي على
 الضعيف في استعنا بالله
 لأنه مثله بجامع أن في كل
 قرينة تصرفه اليها وليس
 منه افتاء أي زرعاً بأن صدق
 الله العظيم عقب سماع
 قراءة الإمام ذكر لـ كـ
 بدعة أي لأنه لا يختص
 بآية فلا قرينة وفيه ما فيه
 (إلا أن يخاطب) غير الله
 تعالى وغير نبيه صلى الله
 عليه وسلم ولو عند سماعه
 لذكره على الأوجه

في صورتين كدعى عبارة عرش قوله مر أن لم يقصد به تلاوة ولا دعاء أي بأن أطلق أو قصد الاخبار
 (فرع) لو قال الله فقط فهل يضر ذلك أو لا فيه نظر والأقرب أنه أن قصد به التعجب أي فقط ضرر وإن قصد
 الشاء لم يضر وإن أطلق فإن كان ثم قرينة التعجب كان سمع امرأ غريباً في القرآن فقال ذلك ضرراً ولا لم يضر
 لأنه لم يسم خاص الله تعالى وسئلت عن شخص يصلي فوضع أخريده عليه وهو غافل فزعم ذلك وقال الله فاجبت
 عنه بان الأقرب فيه الضرر إذ لم يقصد به الشاء على الله تعالى وسيأتي أنه لو قال السلام قاصداً اسم الله والقرآن
 لم تبطل انتهى وقضيته أنه لو أطلق بطلت وقياسه أن الله مثله عرش وقوله والأقرب أنه أن قصد به التعجب
 الخ وقد يقال إن التعجب متضمن للثناء وقوله فاجبت الخ هذا إنما يأتي إذا صدر عنه لفظة الله بالاختيار وإلا
 كما هو قضية الغفلة والأزعاج فلا وجه للضرر وقوله وسيأتي الخ أي في النهاية عبارة وافق القفال بأنه لو قال
 السلام قاصداً اسم الله أو القرآن لم تبطل وإلا بطلت ومثله الغافر وكذا النعمة والعافية بقصد الدعاء اه
 (قوله ولا ينافيه) أي البطلان بما ذكر (قوله بخلافه هنا) إن كانت القرينة هنا كونه بعد الإمام فكانه
 جواب له تصور نظيره هناك سم قول التصور هناك لا يخلو عن بعد (قوله أنه لا أثر لقصد الشاء الخ) اعتمده
 المغنى والنهاية وشيخنا عبارة الأولين ولو قرأ الإمامه إياك نعبد وإياك نستعين فقالها بطأت صلاته أن لم يقصد
 تلاوة أو دعاء كافي التحقيق فإن قصد ذلك لم تبطل أو قال استعنت بالله بطلت صلاته وإن قصد بذلك الشاء أو
 الذكر كافي فتاوى شيخنا قال إذ لا عبرة بقصد ما لم يقصد اللفظ ويقاس على ذلك ما شبهه اه ولعل الأقرب
 ما رجحه الشارح من عدم البطلان عند قصد الشاء (قوله هنا) أي في استعنا بالله نهاية ومغنى (قوله من
 ذلك) من عدم البطلان بمثل كم أحسنت وأساءت لافادته الخ (قوله فهو كمثل الخ) فإن قلت قضية تشبيهه به
 عدم البطلان وإن لم يقصد ثناء ولا غيره لأنه يفيد الشاء قلت لما وجدت هنا قرينة احتيج للقصد بخلاف
 ذاك سم (قوله فافق به) أي بعدم البطلان (قوله أن هذا) أي ما ذكره الجلال ومن تبعه سم (قوله
 على الضعيف الخ) وهو عدم البطلان مع الإطلاق (قوله بجامع أن في كل قرينة الخ) المتجه البطلان في هذا
 أي ما ذكره الجلال ومن تبعه مطلقاً إذ لا دعاء ولا ثناء على الله تعالى سم (قوله وليس منه) أي من قبيل
 ما ذكره الجلال ومن تبعه في البناء على الضعيف (قوله افتاء أي زرعاً الخ) اعتمده مر اه عرش وشيخنا
 (قوله أي لأنه الخ) علة لليسية و (قوله وفيه الخ) أي في التعليل المذكور (قوله غير الله) إلى قوله وروعي
 في النهاية والمغنى الأقوله وقياس إلى سواء (قوله غير الله الخ) أما خطاب الخالق كإياك نعبد وخطاب النبي
 صلى الله عليه وسلم ولو في غير التشهد خلافاً لا ذرعى فلا تبطل به نهاية عبارة المغنى قال لا ذرعى وقضيته
 أنه لو سمع بذكره ^{صلى الله عليه وسلم} فقال السلام عليك أو الصلاة عليك يا رسول الله أو نحو ذلك لم تبطل صلاته ويشبه
 أن يكون الأرجح بطلانها من العالم لمنعه من ذلك وفي إلحاقه بما في التشهد نظر لأنه خطاب غير مشروع
 انتهى والأوجه عدم البطلان إلحاقه بما في التشهد اه وفي سم بعد ذكر نحوها عن الاسنى مانعه
 وذلك مشعر اشعاراً ظاهراً بان اغتفار خطاب النبي صلى الله عليه وسلم على الإطلاق غير مسلم ولا معلوم

هناك (قوله أنه لا أثر لقصد الشاء) ذكر المازج في تجريد يد فيه وقال استعنا بالله أو نستعين أن الذي في فتاوى
 المصنف وتحقيقه تبعاً للبيان البطلان إلا أن يقصد الذكر أو الدعاء أو القراءة ثم قال وقال المحب الطبري بعد
 ذكر كلام البيان الظاهر الصحة لأنه ثناء على الله تعالى اه (فرع) في شرح مر وافق القفال أنه لو قال
 السلام قاصداً اسم الله أو القراءة لم تبطل وإلا بطلت ومثله الغافر وكذا النعمة والعافية بقصد الدعاء (قوله
 فهو مثل الخ) فإن قلت قضية تشبيهه بعدم البطلان وإن لم يقصد ثناء ولا غيره لأنه يفيد الشاء قلت لما وجدت
 هنا قرينة احتيج للقصد بخلاف ذلك (قوله أن هذا) أي ما ذكره الجلال ومن تبعه (قوله أن في كل قرينة)
 المتجه البطلان في هذا مطلقاً إذ لا دعاء ولا ثناء على الله تعالى (قوله غير الله تعالى وغير نبيه صلى الله عليه وسلم)
 عبارة الروض كاصله أو تضمن خطاب مخلوق غير النبي صلى الله عليه وسلم قال في شرحه أما خطاب الخالق
 كإياك نعبد وخطاب النبي صلى الله عليه وسلم كالسلام عليك في التشهد فلا يبطلان قال لا ذرعى وقضيته

وقياس مأمراً بما فيه من إلحاق عيسى به (١٤٨) إلحاقه به كسائر الأنبياء صلى الله على نبينا وعليهم وسلم هنا سواء في الغير الملك والشيطان

والميت والجماد على المعتمد
لكن اعترض حمل قوله
صلى الله عليه وسلم في صلاته
لا بليس العنك بلعنة الله على
انه كان قبل تحريم الكلام
بانه لا يتأني إلا على القول
بان تجريمه كان بالمدينة
لان قوله له ذلك كان بها
وأجيب بأنه يحتمل أنه
خصوصية وان قوله ذلك
كان نفسياً لا لفظياً كما أشار
اليه في المجموع وروعا
على خلاف الاصل لا إطلاق
او عموم ادلة البطلان وبعد
تقييدها أو تخصيصها
بمحتمل (كقوله العاطس
رحمك الله) لانه من كلام
الادميين حيثئذ كعليك
السلام بخلاف رحمه الله
وعليه لانه دعاء وليس لمصل
عطس أو سلم عليه أن يحمد
بحيث يسمع نفسه وان يرد
السلام بالاشارة باليد أو
بالراس ثم بعد سلامه منها
باللفظ وببحث تشميت
مصل عطس وحمد جبراً
(ولو سكت) أو نام فيها يمكنها
خلافاً لمن وهم فيه (طويلاً)
في غير ركن قصير في صورة
السكوت العمد كما هو معلوم
من كلامه (بلا غرض لم
تبطل في الاصح) لانه لا يحرم
هيتها أما اليسير فلا يضر
جزماً (ويسن لمن ناب عنه)
في صلاته (كتنبيه امامه)

نعم ما يتعلق بنحو الصلاة والسلام عليه لا كلام في اغتفاره غير بحث الاذرعى المذكور وأما ما لا يتعلق بذلك
كقوله جاءك فلان يا رسول الله او قد نصر ك الله في وقعة كذا من غير ان يسأله صلى الله عليه وسلم فالتجبه
البطلان به لانه كلام اجنبى غير محتاج اليه ولا دعاء فيه للنبي صلى الله عليه وسلم ولا جواب فليتام اه (قوله
وقياس مأمراً) والمعتمد ما اقتضاه كلام الرافعى من ان خطاب الملائكة وباقي الانبياء تبطل به الصلاة معنى
وعش (قوله سواء في الغير) في البطلان بخطاب غير الله وغير نبيه صلى الله عليه وسلم (قوله على انه) (الخ)
متعلق بقوله حمل الخ (قوله بانه) (الخ) متعلق بقوله اغترض (قوله وأجيب بأنه) (الخ) ويجوز أن يجاب بناء على
ما تقدم ان المتجبه في الجمع بين الروايات انه حرم مرتين او لا هما بمكة إلا الحاجة واخرهما بالمدينة مطلقاً بان قوله
له كان الحاجة ثم حرم الكلام مطلقاً سم (قوله وروعا) اى احتيالا لخصوصية وكون القول نفساً لا لفظياً
(قوله لا إطلاق) علة لكونهما خلاف الاصل (قوله تقييدها وتخصيصها) الاول نظر الاطلاق الادلة
والثاني نظر العموم (قوله لانه) الى قوله ويسن في المغنى الى قوله ثم بعد الخ في النهاية (قوله وان يرد السلام
بالاشارة) (الخ) أى ولو من ناطق نهاية (قوله تشميت مصل الخ) وهل يسن له أى للمصلي اجابة هذا التشميت
بلا خطاب سم اقول قضية قول النهاية ويجوز الرد بقوله وعليه والتشميت بقوله يرحمه الله لا تنفاه الخطاب اه
حيث عبر بالجواز عدم من اجابة التشميت قول المانن (ولو سكت طويلاً) اى عمد في غير ركن قصير معنى
ويأتى في الشرح مثله (قوله او نام) الى قوله قيل في النهاية إلا قوله في صورة الى المانن (قوله في صورة السكوت
الخ) ظاهره انه لا بطلان بالنوم الطويل في ركن قصير وكان وجهه انه غير مختار فيه وقد ينظر فيه باختياره
لمقدماته غالباً وقد دفع هذا بان النسيان لا يضر مع اختياره لمقدماته كذلك فليتام اه سم قول المانن (بلا
غرض) احترز به عن السكوت لتذكر شئ نسيه فلا صح فيه القطع بعدم البطلان معنى ونهاية قال عش قوله
مر نسيه اى ولو كان من امور الدنيا اه (قوله في صلاته) الى قول المانن بضرب الخ في المغنى إلا قوله
خلافاً الى وأشار (قوله كغافل الخ) اى ومن قصد دظام معنى (قوله او غير ميز) هذا محل تأمل إذ الظاهر
انه لا يفيد التسييح ولا التصفيق إلا ان يراد التمييز التام قول المانن (وتصفق المرأة) توهم بعض الطلبة أن
التصفيق بقصد الاعلام فقط مبطل كالتسييح بذلك القصد وهو خطاب لا بطلان بالتصفيق وان قصد به
بجرد الاعلام ولو من الذكر مر اه سم (قوله بقصد الذكر وحده الخ) فان قصد التفهم فقط بطلت
صلاته وإن قال في المذهب انها لا تبطل لانه مأمور به وسكت عليه المصنف وكذا إن اطاق معنى (قوله

انه لو سمع بذكره صلى الله عليه وسلم فقال السلام عليك أو الصلاة عليك يا رسول الله أو نحوه لم تبطل صلاته
ويشبه ان يكون الارجح بطلانها من العالم لمنعه من ذلك وفي إلحاقه بما في التشهد نظر لانه خطاب غير مشروع
اه وفي قوله ويشبه الخ وقفة اه ما في شرح الروض وسياتي تمثيله لخطاب النبي صلى الله عليه وسلم بما ذكر
وما نقله عن الاذرعى وتوقف فيه مشعر اشعار اظاهر بان اغتفاره خطاب النبي صلى الله عليه وسلم على الاطلاق
غير مسلم ولا معلوم نعم ما يتعلق بنحو الصلاة والسلام عليه لا كلام في اغتفاره على ما فيه من بحث الاذرعى
المذكور مع التوقف فيه وأما ما لا يتعلق بذلك كقوله جاءك فلان يا رسول الله أو نصر ك الله في وقعة كذا
من غير ان يسأله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فالتجبه البطلان به والله اعلم لانه كلام اجنبى غير محتاج اليه ولا
دعاء فيه للنبي صلى الله عليه وسلم ولا جواب فليتام (قوله كان بالمدينة) تقدم ان المتجبه في الجمع بين الروايات
انه حرم مرتين إحداها بالمدينة واو لا هما بمكة إلا الحاجة (قوله وأجيب) يجوز ان يجاب بناء على
الجمع السابق بين روايات التحريم بان قوله له ذلك كان الحاجة ثم حرم الكلام مطلقاً (قوله تشميت مصل)
هل يسن له اجابة هذا التشميت بلا خطاب (قوله في صورة السكوت الخ) ظاهره انه لا بطلان بالنوم الطويل
في ركن قصير وكان وجهه انه غير مختار فيه وقد ينظر فيه باختياره لمقدماته غالباً وقد دفع هذا بان النسيان
لا يضر مع اختياره لمقدماته كذلك فليتام (قوله وتصفق المرأة) توهم بعض الطلبة ان التصفيق بقصد

إذا سها (وإذنه لداخل) أى مر يد دخول استأذن فيه (وانذاره أعمى) أو نحوه كغافل أو غير ميز ان يقع به مملك أو نحوه (ان سن
يسبح) الذكر المحقق أى يقول سبحان الله بقصد الذكر وحده أو مع التنية (وتصفق المرأة) والختمى للحديث الصحيح بذلك قيل قضية عبارته

من التنبيه مطلقاً مع أنه قد يجب وقد يسن وقد يباح اه ويرد بأنها لا تقتضي ذلك بل أن السنة في سائر صور التنبيه التسبيح للذكر والتصفيق لغيره وهو كذلك فلو صنف وسبحت بخلاف السنة خلافاً لمن زعم حصول اصلها واثارها بالامثلة (٩٤) الثلاثة الى احكام التنبيه فالاول لندبه

والثاني لباحته والثالث لوجوبه فيلزمه ان توقف الانقاذ عليه بالقول او الفعل ومع ذلك تبطل بكثيرهما وبحث نذب التسبيح لها بحضرة نساء او عارم كالجهر بالقراءة وفيه نظر لان اصل القراءة مندوب لها بخلاف التسبيح للتنبيه واذا صفقت فالسنة ان يكون (بضرب) بطن وهو الاولى او ظهر (اليمين) على ظهر اليسار) وهذا ان اول من عكسهما كما افاده المتن وهو ضرب بطن او ظهر اليسار على ظهر اليمين وبقي صورتان ضرب ظهر اليمين على بطن اليسار وعكسه ولا يبعد انهما مفضلان بالنسبة لتلك الاربع لان المفهوم من صنيعهم أن تكون اليمين هي العاملة وان كون العمل بطن كفه كما هو المألوف اولي ثم كل ما كان اقرب الى هذه وابتعد عن البطن على البطن الذي هو مكروه يكون اولي مما ليس كذلك وعمل ذلك حيث لم تقصد اللعب ولا بطلت مالم تجمل البطن بذلك وتعذر وقول جمع في ضرب البطن على البطن لا بد مع قصد اللعب من علم التحريم يتنافيه

سن التنبيه الخ) اراد به ما يشمل الاذن والاذنار سم (قوله وقد يباح) أي وقد يحرم كالتنبيه لشخص يريد قتل غيره عدواً وانا وقد يكره كالتنبيه للنظر المكروه ع ش (قوله ويرد الخ) حاصل الجواب ان المصنف لما اراد التفرقة بين حكم الرجل وغيره بالنسبة الى التسبيح والتصفيق ولم يرد بيان حكم التنبيه وعلى هذا يفوته حكم التنبيه هل هو واجب او مندوب او مباح وان اشار الى ذلك بالامثلة مغنى (قوله للذكر) اي المحقق (قوله فلو صنف) الى المتن في النهاية لا قوله خلافاً الى وأشار (قوله بخلاف السنة) اي وليس مكروها ع ش (قوله لمن زعم حصول اصلها) ينبغي حصول اصلها وأن لا تبطل بالتصفيق المحتاج اليه في الاعلام وان كثرت وتوالي ولو من الذكر م ر اه سم وقوله وان لا تبطل الخ في النهاية ما يفيد (قوله بكثيرهما) ظاهره وعدم البطلان بقليل القول الاجنبى وفيه نظر ظاهر إلا ان يريد التفصيل في المفهوم سم عبارة المغنى والنهاية وإذا لم يحصل الاذنار الواجب إلا بالفعل المبطل او بالكلام وجب وبطلت صلته بالاول وكذا بالثاني على الاصح اه (قوله وبحث الخ) البحث للزركشى ووافقه شيخنا في شرح الروض ولم يعزه اليه مغنى (قوله وفيه نظر الخ) والمعتمد اطلاق كلام الاصحاب مغنى ونهاية (قوله وإذا صفقت الخ) يظهر اوصاف الرجل على خلاف السنة فليراجع (قوله وهو) اي عكسهما (قوله وبقي الخ) اقتصر النهاية والمغنى على الصور الاربع المتقدمة (قوله ومحل ذلك) اي جواز التصفيق مع النذب في غير صورة ضرب البطن على البطن ومع الكراهة فيها (قوله وإلا بطلت الخ) اي لانه منافي للصلاة ولهذا افق شيخنا الشهاب الرملى بطلان صلاة من اقام لشخص أصبعه الوسطى لا عبامعه نهاية ومغنى وسم (قوله مالم تجمل البطن وتعذر) أي فان جهلته وعذرت فلا بطلان وفيه بحث لان عدم البطلان حينئذ ان قيد بعلم التحريم او كان اعم منه اشكل بل القياس البطلان حينئذ كما قالوا به فيمن علم حرمة الكلام وجمل البطلان به وان قيد بجمل التحريم اقتضى اعتبار العلم بالتحريم في البطلان وهو منافي لمنزاعته فيه بقوله وقول جمع الخ فتأمل اه سم (قوله وقول جمع) اي منهم شيخ الاسلام (قوله لا بد الخ) اعتمده م ر اه سم وكذا اعتمده النهاية والمغنى (قوله يتنافيه تصريحهم الخ) لك منع المنافاة لان قوله وان ابيح ان لم يكونوا صرحوا به فظاهروا ان كانوا صرحوا به فيجوز ان يكون معناه وان ابيح في نفسه فلا يتنافى حرمة عند قصد

الاعلام فقط مبطل كالسبيح بقصد الاعلام فقط وهو خطأ بل لا بطلان بالتصفيق وإن قصد به مجرد الاعلام ولو من الذكر م (قوله سن التنبيه) اراد به ما يشمل الاذن والاذنار (قوله لمن زعم حصول اصلها) ينبغي حصول اصلها وان لا يبطل بالتصفيق المحتاج اليه في الاعلام وان كثرت وتوالي ولو من الذكر م (قوله تبطل بكثيرهما) ظاهره عدم البطلان بقليل القو والاجنبى وفيه نظر الا ان يريد التفصيل في المفهوم (قوله وفيه نظر) ووافقه م ر (قوله بطات) بقى ما لوضربت بطناً على بطن لا بقصد اللعب لكنه كثرت وتوالي فيجتمعل البطلان لانه فعل كثير غير مطلوب ويحتمل عدمه لانه من جنس المطلوب (قوله بطلت) وكذا اقام لشخص أصبعه الوسطى لا عبامعه كما افق به الشهاب الرملى (قوله مالم تجمل البطن بذلك وتعذر) أي فان جهلته وعذرت فلا بطلان وفيه بحث لان عدم البطلان حينئذ ان قيد بعلم التحريم او كان اعم منه اشكل بل القياس البطلان حينئذ كما قالوا به فيمن علم حرمة الكلام وجمل البطلان به وان قيد بجمل التحريم اقتضى اعتبار العلم بالتحريم في البطلان وهو منافي لمنزاعته فيه بقوله وقول جمع الخ فتأمل (قوله وقول جمع) أي منهم شيخ الاسلام وقوله لا بد الخ اعتمده م ر (قوله يتنافيه تصريحهم الخ) لك منع المنافاة لان قوله وان ابيح ان لم يكونوا صرحوا به فظاهروا ان كانوا صرحوا به فيجوز ان يكون معناه وان ابيح في نفسه فلا يتنافى حرمة عند قصد اللعب وأن يشترط في البطلان به حينئذ العلم بحرمته فليأمل (قوله وفي تصريحهم الخ) صرح الزركشى بالحرمة وقوله وشرطه ان يقل ان اراد بالقلة مادون الثلاث لم يحتج لقوله ولا يتوالى بل لا يصح او

تصريحهم الشامل لسائر صور التصفيق بأن محل عدم بطلان الصلاة بالفعل القليل وان ابيح مالم يقصده اللعب وفي تصريح ضرب البطن على البطن خارج الصلاة وجهان لا صحابنا وشرطه أن يقل ولا يتوالى نظير ما يأتي في دفع المار واقتضاء بعض العبارات

اللاعب وأن يشترط في البطلان به حينئذ العلم بحرمته فليتأمل سم (قوله وجهان) رجح الزركشي
منهما التحريم وهو المعتمد كذا بهامش وينبغي أن يحمله ما لم يحتاج إليه كما يقع الآن بمن يرد أن ينادى انسانا
بعيد عنه وتقل عن مر ما يوافق ذلك وفي فتاوى مر سئل عن التصفيق خارج الصلاة لغير حاجة فاجاب
أن قصد الرجل بذلك للهو أو التشبه بالنساء حرم والأكراه وعبارة حج في شرح الارشاد ويكره
على الاصح الضرب بالقضيب على الوساو منه يؤخذ حل ضرب إحدى الراحتين على الأخرى ولو بقصد
اللاعب وان كان فيه نوع طرب ثم رأيت الماوردي والشاشي وصاحبي الاستقصاء والكافي الحقوه بما قبله
وهو صريح فيما ذكرته وانه يجري فيه خلاف القضيب والاصح منه الحل فيكون هذا كذلك اه ع ش
(قوله وشرطه) أي شرط عدم البطلان بالتصفيق (قوله ان يقل) ان اريد بالقلة ما دون الثلاث لم يحتاج
لقوله ولا يتوالى بل لا يصح او ما يشمل الثلاث والاكثر فلا وجه لاشتراط القلة مع عدم التوالى فتأمل
سم (قوله انه لا يضر مطلقا) افتى به شيخنا الشهاب الرملي سم واعتمده النهاية والمغني فقالا واللفظ
للاول وشمل كلامه أي المصنف ما لو كثر منها وتوالى وزاد على الثلاث عند حاجتها فلا تبطل به كافي الكفاية
وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى وفرق بينه وبين دفع المار وانقاذ الغريق بأن الفعل فيها خفيف فأشبهه
تحريك الاصابع في مسجدة أو حرك ان كانت كف قارة كاسياتي فان لم تكن فيه قارة أشبه تحريكها للجرب
بخلافه في ذينك وقد كثر الصحابة رضي الله عنهم التصفيق حين جاء النبي ﷺ وابوبكر رضي الله
تعالى عنه يصلي بهم ولم يأمرهم بالاعادة اه قال ع ش قوله مر ما لو كثر منها وكذا من الرجل كما يدل عليه
استدلاله الاتي سم على المنهج وقوله وقد كثر الصحابة الخ وقوله مر وزاد على الثلاث الخ ظاهره
وان كان بضرب بطن على بطن وقوله مر فيها أي في مسألة التصفيق اه ع ش (قوله أي غير أفعالها)
الى قوله بل يجب في النهاية والمغني لا قوله ومنه الى المتن وقوله لاجل تدارك الى المتابعة (قوله المتن
ان كان الخ) الاولى فان الخ بالقاء (قوله كزيادة ركوع) مفهومه انه لو انحى الى حد لا تجزئه فيه القراءة
بان صار الى الركوع اقرب منه للقيام عدم البطلان لانه لا يسمى ركوعا ولعله غير المراد
وانه متى انحى حتى خرج عن حد القيام عامدا عالما بطلت صلاته ولو لم يصل الى حد الركوع لتلاعبه ومثله
يقال في السجود اه ع ش اقول وما ترجاه ياتي انفا في الشرح ما يصرح بذلك (قوله ومنه ان ينحى الخ)
فيه نظر سم عبارة السكودي ورايت في فتاوى الجمال الرملي لا تبطل صلاته بذلك إلا ان قصده زيادة
ركوع انتهى وقال القليوبي لا يضر وجود صورة الركوع في توركه وافتراشه في التشهد خلافا لابن
حجر اه (قوله لا التي هي الخ) عطف على التي هي ركن و (قوله كرفع اليدين) ينبغي إلا ان يكسر
ويتوالى سم قول المتن (إلا أن ينسى) ومن ذلك ما لو سمع المأموم وهو قائم تكبير افطن أنه امامه فرفع
يديه للهوى وحرك راسه للركوع ثم تبين له الصواب فكف عن الركوع فلا تبطل صلاته بذلك لان
ذلك في حكم النسيان ومن ذلك ايضا ما لو تعددت الائمة بالمسجد فسمع المأموم تكبير افطنه تكبير امامه
فتابعه ثم تبين له خلافه فراجع الى امامه ولا يضره ما فعله للاتباع لعذره فيه وان ا كثر ع ش (قوله بان علم الخ)
تفسيره للباقي بعد الاستثناء سم (قوله بامس الخ) أي من قرب العهد بالاسلام او البعد عن العلماء وقال
في الانوار ولو فعل ما لا يقتضي سجود سهو فظن أنه يقتضيه وسجد لم تبطل ان كان جاهلا لقرب عهده بالاسلام

ما يشمل الثلاث والاكثر فلا وجه لاشتراط القلة مع عدم التوالى فتأمل (قوله أنه لا يضر مطلقا) أفتى به
شيخنا الشهاب الرملي وفرق بينه وبين دفع المار وانقاذ الغريق بان الفعل فيهما خفيف فاشبه تحريك
الاصابع في مسجدة أو حرك ان كانت كف قارة كاسياتي فان لم تكن كف قارة أشبه تحريكها للجرب بخلافه
في ذينك ع ش مر ويمكن أن يفرق بأن من شأن المار الاندفاع بالقليل فان من شأن العاقل إذا علم أن
الدافع يصلى اندفع عنه بادنى إشارة (قوله ومنه ان ينحى) فيه نظر (قوله لا التي هي سنة) عطف على التي هي
ركن (قوله كرفع اليدين) ينبغي إلا ان يكسر ويتوالى (قوله بان علم الخ) تفسيره للباقي بعد الاستثناء

أنه لا يضر مطلقا أشار في
الكفاية الى حمله على ما اذا
كانت اليد ثابتة والمتحرك
إنما هو الاصابع فقط (ولو
فعل في صلاته غيرها) أي
غير أفعالها (ان كان)
المفعول (من جنسها) أي
جنس أفعالها التي هي ركن
فيها كزيادة ركوع أو
سجود وان لم يطمئن فيه
ومنه أن ينحى الجالس الى
أن تحاذي جبهته ما أمام
ركبتيه ولو لتحصيل توركه
أو افتراشه المندوب كما هو
ظاهر لان المبطل لا يغتفر
للمندوب ولا ينافيه ما يأتي
في الانحناء لقتل نحو الحية
لان ذاك الخشية ضرره صار
بمنزلة الضروري وسيأتي
اغتنار الكثير الضروري
فأولى هذا لا التي هي سنة
كرفع اليدين (بطلت إلا أن
ينسى) أو يحمل بأن علم
تحريم ذلك وتعمده لتلاعبه
بها ومن ثم لم يضر فعله وان
تكرر لنسيان أو لجهل ان
عذر بامس في الكلام

إلا في زيادة لاجل تدارك فيعذر مطاقا لانها تخفى او لم تابعة الامام بل تجب حتى تبطل بالتخلف (١٥١) عنه بركنين كما اقتضاه اطلاقهم فيما

إذا اقتدى به في نحو الاعتدال
لكن لو سبقه حينئذ كن
كان قام من سجدة الثانية
والمأموم في الجلوس بينهما
تابعه ولا يسجد لفوات
المتابعة فيما فرغ منه الامام
وتسن فيما إذا ركع قبله
مثلا متعمدا نعم لا يضرب
تعمدا جلوسه قليلا بان كان
بقدر الجلوس بين السجدةتين
وهو ما يسع ذكره دون قدر
التشهد بعد هويته وقبل
سجوده او عقب سجوده
تلاوة او سلام امام في غير محل
جلوسه بخلافه قبل الركوع
مثلا فاته بمجرد بل بمجرد
خروجه عن حد القيام في
الفرض تبطل وان لم يفهم
كما يأتي في شرح قوله وفي
الرابعة يسجد ولا يضرب انخاؤه
من قيام الفرض وان بالغ
فيه لقتل نحو حية ولو سجد
على شيء كخشن او يده
فانتقل عنه لغيره بعد رفع
رأسه مختارا له فآذني يتجه
ترجيحه اخذا من قولهم
السابق وان لم يطمئن بطلان
صلاته تحامل بشقل رأسه
ام لا لوجود صورة سجود
في الكل وهو تلاعب وقول
بعضهم لا تبطل بسجوده
على يده لانه كالتجود فهو
كالقرب من الارض ثم رفع
رأسه قليلا ثم سجد ذلك
لا يضرب لانه فعل خفيف إنما
يأتي على احد احتمالي
القاضي في المسئلة انه يشترط
ان يعتمد على جهته بشقل

أو لبعده عن العلماء مغنى (قوله إلا في زيادة الخ) استثناء من قول المتن بطلت فكان حقه العطف (قوله
لاجل تدارك) يتأمل المراد به والتعليل بالخفاء سم وقيل المراد بذلك ركوع المسبوق إذا لم يطمئن بقيتها
قبل رفع الامام عن اقله اه وفيه نظر (قوله مطلقا) اي ولو عامدا عالما (قوله فيما إذا اقتدى به الخ) متعلق
بقوله تجب (قوله سبقه) اي سبق الامام مأمومه المسبوق (قوله كان قام من سجدة الخ) قال في شرح العباب
اي والنهاية ولو ادرك مسبوق في السجدة الاولى مع الامام فحدث عقبها لم يسجد الثانية لانه يحدث الامام
صار منفردا في زيادة محضة لغير متابعة فيبطل تعمدها اي مع العلم بمنعها فيما يظهر اه كردى وفي
سم ما يوافق عبارته قوله كان قام من سجدة الخ اي وبطلت صلاته بعدها بل هو اولى من ذلك اه (قوله
في الجلوس بينهما) ظاهره وان كان تاخيره عنه بتقصير سم (قوله وتسن) الى قوله او سلام امام في المغنى
والنهاية إلا قوله بان كان الى بعده هويه (قوله وتسن الخ) عطف على قوله تجب الخ (قوله مثلا) اي او سجد
قبله مغنى (قوله او عقب سجوده تلاوة الخ) هذا مراد من غير بقوله او بعد السجود سم (قوله او سلام امامه
في غير محل جلوسه) تقدم آخر الباب السابق عن مر ان المعتمد البطلان بزيادة هذا الجلوس على قدر
طمانينة الصلاة سم على حجاج اه عرش (قوله بخلافه) اي تعمدا الجلوس سم (قوله ولا يضرب) الى قوله ولو سجد
في المغنى والنهاية وزاد الثاني ولا فعله الكثير لو صالت عليه وتوقف دفعها عليه اه (قوله نحو حية) كالعقب
(قوله فانتقل عنه الخ) يفهم انه لو لم ينتقل بل جريده حتى وصلت جهته للارض وانتقل بدون رفع رأسه لم يضرب
وهو ظاهر وظاهر ذلك انه لا فرق في عدم الضرر بين طول زمن سجوده على يده قبل الجرو والانتقال وبين قصره
وفيه نظر إذا كان بقدر الجلوس المبطل قبل السجود فليتأمل ثم رايت في شرح العباب ما يوافق ما استظهر به
اولا سم (قوله من قولهم السابق) أي آنفا في شرح ان كان من جنسها (قوله ام لا) خلافا للنهاية بقوله المغنى
عبارتها ولو سجد على خشن فرفع رأسه لثلاث تجرح جهته ثم سجد ثانيا بطلت صلاته ان كان قد تحامل على
الخشن بشقل رأسه في احد احتمالين للقاضي حسين يظهر ترجيحه وإلا فلا تبطل اه (قوله وقول بعضهم الخ)
اعتمده النهاية ونقل سم عن الكنز اعتماده (قوله إنما يأتي الخ) في الحصر نظر سم (قوله في المسئلة) اي
مسئلة السجدة على الخشن (قوله انه يشترط الخ) اعتمده النهاية والمغنى كما مر انفا (قوله يرد هذا الاحتمال)
في ردله نظر لانه يمكن تحقق الاعتماد المذكور بدون طمانينة ثم رايت في شرح العباب ذكر ما يوافق هذا

(قوله لاجل تدارك) يتأمل المراد به والتعليل بالخفاء (قوله كان من قام من سجدة الثانية) قال في خشن عب
ولو ادرك مسبوق السجدة الاولى مع الامام فحدث عقبها لم يسجد الثانية على الاصح لانه يحدث الامام صار
منفردا في زيادة محضة لغير متابعة تعمدها اي مع العلم بمنعها فيما يظهر اه (قوله كان قام من سجدة
الثانية) او بطلت صلاته بعدها بل هو اولى من ذلك (قوله الجلوس بينهما) ظاهره وان كان تاخيره
عنه بتقصير (قوله او عقب سجوده تلاوة الخ) مراد من غير بقوله او بعد السجود (قوله او سلام امام في غير
محل جلوسه) تقدم آخر الباب السابق عن مر ان المعتمد البطلان بزيادة هذا الجلوس على قدر طمانينة
الصلاة (قوله بخلافه) اي تعمدا الجلوس (قوله فانتقل عنه لغيره الخ) يفهم انه لو لم ينتقل بل جريده حتى
وصلت جهته للارض وانتقل بدون رفع رأسه لم يضرب وهو ظاهر وظاهر ذلك انه لا فرق في عدم الضرر
بين طول زمن سجوده على يده قبل الجرو والانتقال وبين عدمه وفيه نظر إذا كان بقدر الجلوس المبطل قبل
السجود فليتأمل ثم رايت في شرح العباب ما يوافق ما استظهرته اولاً وسيأتي (قوله تحامل بشقل رأسه ام لا)
في كنز الالاستاذ البكري مانصه ولو سجد على خشن فرفع رأسه لثلاث تجرح ثم سجد ثانيا لم تبطل وان تحامل على
الاجرة إذ لم يوجد تسكير السجود وكذا لو سجد على يده ثم رفعها ووضع الجبهة على الارض وقوله وان
تحامل اي ولم يطمئن والا حصل السجود فلا يعود إلا لتحصيل الرفع الواجب لا نصرا فبقصد الفرار عن
الانجراح وقوله وكذا لو سجد على يده الخ قد غلبت مخالفة الشارح فيه (قوله إنما يأتي) في الحصر نظر وقوله
انه يشترط اعتمده مر (قوله يرد هذا الاحتمال) في ردله نظر لانه يمكن تحقق الاعتماد المذكور بدون

رأسه وقد تقرر أن قولهم وان لم يطمئن يرد هذا الاحتمال ويرجح احتمال الآخرو هو البطلان مطلقا والقياس المذكور ليس في محله

لوجود صورة سجود في مسئلتنا (١٥٢) بخلاف المشبهة به وخرج بقولنا مختار اموالوا صاب جبهته نحو شوكة فرقع فانه لا بطلان بل يلزمه

العود لوجود الصارف كما عرف بما مر ولو هوى لسجدة تلاوة فله تركه والعود للقيام وبحث الاسنوى انه لو نسي الركوع فهو ليس بسجدة ثم تذكره فعاد اليه سجد للسموان صار للسجود اقرب لانه لو تعمده بطلت صلاته وظاهره انه لا يضر تعمده لذلك حيث لم يصر للسجود اقرب وان بلغ حد الركوع ووجهه بان الركوع هنا واجب المصلي وقد أوقعه في محله فلم يضر قصد غيره به ومرت في بحث الركوع ما يعلم منه ان هذا إنما يأتي على مقابل مافي الروضة السابق اعتماده وتوجيهه ثم بما يعلم منه انه لا نظر مع صرفه هوى الركوع لغيره إلى وقوعه في محله وخرج بفعل زيادة قولي غير تكبيرة الاحرام والسلام (والا) يكن المفعول من جنس افعالها كضرب ومشى (فتبطل) الصلاة (بكثيره) في غير صلاة شدة الخوف ونفل السفر وصيال نحو حية عليه كان حرك يده او رجله مرات لحاجة وذلك لانه يقطع نظمها ولا تدعو اليه حاجة غالبه غالباً (لا قليله) للاحاديث الصحيحة في ذلك كحمله عليه السلام امامة بنت بنته زينبرضى الله تعالى

النظر سم (قوله لوجود صورة سجود) قديدفعه قوله اى البعض كلا سجود سم (قوله بتمام) اى في الجلوس بين السجدة تين (قوله فرقع) اى ان كان هذا الرفع بعد سجود ويجزى بان تحامل واطمان فقد حصل السجود وجوب العود حينئذ ليس لتحصيل السجود بل لتحصيل الرفع منه وان كان هذا الرفع قبل سجود ويجزى بان رفع قبل التحامل او الطمأنينة فلا بد من وضع الجبهة مع التحامل والطمأنينة سم بخذف (قوله ولو هوى) إلى قوله وبحث في النهاية والمغنى (قوله ولو هوى لسجدة تلاوة) اى حتى وصل لحد الركوع مغنى ونهاية (قوله والعود للقيام) بل عليه ذلك ثم ركع ثانيا ولا يقوم ما أتى به عن هوى الركوع عش (قوله لانه لو تعمده) لا يخفى ان المراد هنا بالتعمد ان يتعمد الا تيان به في غير محله لان هذا هو المبطّل فقوله وظاهره انه لا يضر تعمده لذلك لا يفهم منه الا ان يتعمد الا تيان بذلك في غير محله لكن هذا لا يوافق قوله ووجه الخ بل ذلك التوجيه إنما يناسب من قصد السجود لظنه انه ركع ثم بان انه لم يركع فليحرر سم (قوله ان هذا) اى ما بحثه الاسنوى (قوله على مقابل مافي الروضة) اى فعلي مافي الروضة اذا تذكر عاد إلى القيام لان الهوى بقصد السجود لا يقوم مقام هوى الركوع سم وعش (قوله وخرج) إلى قوله وبثلاثة اعضاء في النهاية والمغنى لا قوله او شرع فيها (قوله زيادة قولي الخ) اى زيادة ركع قولي الخ فانها لا تضر على النص كما سيأتي في الباب الاقنى مغنى قول المتن (بكثيره) اى ولو سهوا مغنى (قوله وصيال نحو حية) اى توقف دفعها عليه مر اه سم (قوله كان حرك الخ) اى في صلاة شدة الخوف الخ وصيال الخ فانه لا يضر وان كثر مغنى (قوله وذلك) اى البطلان بالكثير المذكور قول المتن (لا قليله) اى ان لم يقصده لعلبا اخذ اعمامرو يستحب الفعل لقتل نحو عقرب ويكره لغير ذلك بلا حاجة ولو فتح كتابا وفهم مافي او قرأ في مصحف وان قلب أوزاقه أحيانا لم تبطل لان ذلك يسير او غير متوال لا يشعر بالاعراض نهاية ومغنى (قوله وخلعه نعليه) ووضعهما عن يساره نهاية ومغنى ((قوله وامره بقتل الاسودين) اى وكان قال خارج الصلاة اقتلوا الاسودين في صلاتكم وليس المراد انه قال ذلك وهو يصلى عش (قوله يعرفان) الاولى التانيث قول المتن (بالعرف) فإيعده الناس قليلا كنزع

طمأنينة ثم رأيت في شرح العباب ذكر ما يوافق هذا النظر فقال وللقاضى احتمالان فيمن سجد على خشن فرقع راسه ثم سجد ثانيا ويتجه منهما انه تحامل بثقل راسه بطلت صلاته لانه زاد سجودا غير محتاج اليه إذ يمكنه الزحف بجبهته قليلا من غير رفع راسه ومن ثم لم يمكنه ذلك او رفع من غير تعمدا فلا بطلان بل يلزمه العود حيث وجد صارف اه (قوله لوجود الخ) قديدفعه قوله كلا سجود (قوله فرقع) ان كان هذا الرفع بعد سجود ويجزى بان تحامل واطمان فقد حصل السجود وجوب العود حينئذ ليس لتحصيل السجود بل لتحصيل الرفع منه لان الرفع انصرف عن الواجب بقصد الفرار من أذى الشوكة وان كان هذا الرفع قبل سجود ويجزى بان رفع قبل التحامل أو الطمأنينة فان كلا منهما ينفصل عن الآخر فقد توجدا طمأنينة بلا تحامل والتحامل بلا طمأنينة كان السجود بمعنى وضع الجبهة ينفصل عنهما إذ يمكن حصوله بدونهما كان وجوب العود حينئذ لتحصيل السجود فلا بد من وضع الجبهة مع التحامل والطمأنينة (قوله لانه لو تعمده) لا يخفى ان المراد هنا بالتعمد ان يتعمد الا تيان به في غير محله لان هذا هو المبطّل فقوله وظاهره انه لا يضر تعمده لذلك لا يفهم منه الا ان يتعمد الا تيان بذلك في غير محله لكن هذا لا يوافق قوله ووجه الخ بل ذلك التوجيه إنما يناسب من قصد السجود لظنه انه ركع ثم بان انه لم يركع فليحرر (قوله على مقابل مافي الروضة) فعلي مافي الروضة اذا تذكر عاد إلى القيام لان الهوى بقصد السجود لا يقوم مقام هوى الركوع (قوله فتبطل بكثيره) وظاهره انه يحصل البطلان بمجرد الشروع في الفعل المحقق للكثرة كتحريك الرجل للخطوة الثالثة مالم يقصد الكثير ابتداء فتبطل بالشروع فيه كالشروع في الخطوة الاولى من ثلاث خطوات متواليه قصدها ابتداء (قوله نحو حية) اى توقف دفعها عليه مر (قوله لا قليله) قال في الروض والقليل مكروه

عنهما عند قيامه ووضعها عند سجوده وخلعه نعليه وامره بقتل الاسودين الحية والعقرب وإنما بطل قليل القول خف لانه لا يتعسر الاحتراز عنه بخلاف الفعل فعني عنه عما لا يخجل بالصلاة (والكثرة) والقلة يعرفان (بالعرف) المأخوذ مما ذكر

في الأحاديث ثم فصل العرف بذكر بعض الصور ليقاس به باقيها فقال (فالخطوتان) وان (١٥٣) اتسعا حيث لا وثبة (أو الضربتان

قليل) عرفا لحديث خلع
التعليلين نعم لو قصد ثلاثا
متواليين ثم فعل واحدة أو
شرع فيها بطلت كما يأتي
(و الثلاث كثيران تواتر)
اتفاقا وإن كانت بقدر خطوة
مغتفرة أو بثلاثة أعضاء
كتحريك يديه ورأسه معا
بخلاف ما إذا تفرقت بان
عد عرفا انقطاع الثاني عن
الأول و وحد البغوى بان
يكون بينهما قدر ركعة
غريب ضعيف كما في المجموع
ولو شك في فعل اقليل هو أو
كثير فكالقليل والخطوة
بفتح الحاء المرة وبضمها
ما بين القدمين وقضية تفسير
الفتح الأشهر هنا بالمرة
وقولهم ان الثاني ليس
مراداهنا حصولها بمجرد
نقل الرجل لا مام أو غيره
فاذا نقل الأخرى حسبت
أخرى وهكذا وهو محتمل
وإن جريت في شرح الارشاد
وغيره على خلافه وما يؤيد
ذلك جعلهم حركة اليدين
على التعاقب أو الجمعية مرتين
مختلفتين فكذا الرجلان
(وتبطل بالوثبة الفاحشة)
لما فاتها للصلاة لان فيها
انحناء بكل البدن وبه يعلم
ان لثا وثبة غير فاحشة وهي
التي ليس فيها ذلك الانحناء
فلا تضر على ما فهمه المتن
لكن قال غير واحد انها
لا تكون إلا فاحشة وانها
مبطله مطلقا والحق بها
نحوها كالضربة المفردة

خف ولبس ثوب خفيف فغير صار نهاية ومعنى (قوله في الأحاديث) أى المارة آنفا قول المتن (أو الضربتان)
أى المتوسطتان معنى (قوله نعم لو قصد الخ) وقياسه البطلان بحرف واحد إذا أتى به على قصد إتيانه بحرفين
نهاية زاد المغنى وهو الظاهر اه واعتدله سم وعش (قوله الثلاث) أى من ذلك أو من غيره نهاية ومعنى
(قوله كتحريك يديه ورأسه معا) ينبغى التنبيه لذلك عند رفع اليدين للتحريم أو الركوع أو الاعتدال فان
ظاهر هذا بطلان صلاته إذا حرك رأسه حينئذ ورايت فى فتاوى الشارح ما يصرح به وفيه من الحرج
ما لا يخفى لكن اغتفر الجاهل الرملى أى الخطيب توالى التصفيق والرفع فى صلاة العيد وهذا يقتضى أن
الحركة المطلوبة لا تعد فى المبطّل ونقل عن ابن عمر ما يوافقهم كرى (قوله بخلاف) إلى قوله وهو محتمل
فى المغنى والنهاية الا قوله وحد البغوى إلى ولو شك (قوله انقطاع الثاني) أى مثلاً (قوله عن الأول) أى
أو عن الثالث نهاية ومعنى (قوله الأشهر) أى الفتح (قوله وقولهم إن الثاني) أى وقضية قول الأصحاب
ان الخطوة بضم الحاء (قوله حصولها الخ) خبر وقضية الخ والضمير للخطوة بفتح الحاء (قوله فاذا نقل
الأخرى الخ) أى سواء ساوى بها الأولى أو قدمها عليها أم أخرها عنها إذا لم يعتبر تعدد الفعل نهاية (قوله
بمجرد نقل الرجل الخ) وينبغى فيما لو رفع رجله لجهة العلو ثم لجهة السفلى ان يعد ذلك خطوتين مرادهم أقول
وفى عش عن مخرجه وفى الجبرى بعد ذلك كرم مثل ما فى سم عن الحلبي مانصه والمعتمدان ذلك خطوة
واحدة كما يؤخذ من الزيادة وصرح به عش وقرره الحنفى اه واعتدله شيخنا (قوله وهو محتمل)
اعتمده النهاية والمغنى وفا قال للشهاب الرملى (قوله على خلافه) أى ان المجموع خطوة واحدة (قوله ذلك)
أى ان نقل الأخرى خطوة ثانية قول المتن (بالوثبة الفاحشة) أفنى شيخنا الشهاب الرملى بان حركة جميع
البدن كالوثبة الفاحشة فتبطل بها سم على حج وليس من حركة جميع البدن ما لو مشى خطوتين عش عبارة
شيخنا وكذا تحريك كل البدل أو معظمه ولو من غير نقل قدميه اه ويعلم بذلك ان المراد تحريك الكل أو
المعظم (قوله وبه الخ) أى بالنقيض بالفاحشة أى بالتعليل المذكور وهو الأقرب (قوله وهى التى
ليس فيها الخ) لا يخفى ان هذه شاملة لما معها ارتفاع عن الأرض فى الهواء نحو خمسة أذرع وعدم البطلان
فى ذلك بعيد فينتج عدم توقف البطلان على الانحناء المذكور وعلى هذا فلو حمله إنسان بغير اذنه ورفع عن
الأرض فالأقرب عدم ضرر ذلك وان زاد الارتفاع سم عبارة عش قال مر فى فتاويه وليس لمن الوثبة
ما لو حمله إنسان فلا تبطل صلاته بذلك اه وظاهره وإن طال حمله وهو ظاهر حيث استمرت الشروط
من الاستقبال وغير ذلك وليس مثل ذلك ما لو تعلق بحبل فتبطل صلاته بذلك (فرع) فعل مبطلا
كوثبة قبل تمام التكبيرة لأحرام ينبغى البطلان بناء على الأصح انه يتم التكبيرة يدين انه دخل فى الصلاة
من أول التكبيرة وفاقا لمراه (قوله لكن قال غير واحد الخ) جرى عليه النهاية والمغنى (قوله مطلقا)
أى وجد فيها انحناء بكل البدن أو لا (قوله والحق) إلى قوله ويؤخذ فى المغنى الا قوله أو اذنه إلى

لا فى مندوب كقتل حية وعقر اه وقوله والقليل قال فى شرحه أى من الفعل الذى يبطل كثيره إذا تعمد
بلا حاجة (قوله نعم لو قصد ثلاثا متواليين الخ) قال فى شرح العجائب ترد الزور كشى فيما لو نطق بحرف غير
مفهوم ونوى النطق باكثر قال إلا ان يفرق بان الفعل اغلاظاه والفرق أوجه ما فى العجائب والأوجه عدم
الفرق على انه قد يرد على إطلاق دعوى ان الفعل اغلاظان النطق اضيق فى هذا الباب من وجه بدليل
البطلان بتعمد قليله دون قليل الفعل فان تعمد الحرفين مبطل دون تعمد الفعلين فليتأمل (قوله بمجرد نقل
الرجل لا مام أو غيره) ينبغى فيما لو رفع رجله لجهة العلو ثم لجهة السفلى أن يعد ذلك خطوتين مر (قوله
بالوثبة الفاحشة) أفنى شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله تعالى بان حركة جميع البدن كالوثبة الفاحشة فتبطل
بها (قوله وهى) أى التى ليس فيها ذلك لا يخفى ان التى ليس فيها ذلك شاملة لما معها ارتفاع عن الأرض فى
الهواء نحو خمسة أو عشرة أذرع وعدم البطلان فى ذلك بعيد فينتج عدم توقف البطلان على الانحناء المذكور
وعلى هذا فلو حمله إنسان بغير اذنه ورفع عن الأرض فهل يضر ذلك فيه نظر ولا يبعد عدم الضرر وإن زاد

(لا) الفعل الملحق بالقليل نحو (١٥٤) الحركات الخفيفة المتوالية كتحرريك اصابعه مع قرار كفه (في سبحة او حرك في الاصح) ومثلها

تحرريك نحو جفنه أو شفته
أو لسانه أو ذكره أو اذنه على
الأوجه من اضطراب في ذلك
لأنها تابعة لمحاها المستقرة
كالاصابع فما ذكره ولذلك
بحث أن حركة اللسان إن
كانت مع تحويله عن محله
أبطل ثلاث منها وهو محتمل
أما إذا حركها مع الكف
ثلاثا متوالية فإنها مبطله
الأنحو حكمة لا يصبر معها
على عدمه بان يحصل له مالا
يطاق الصبر عليه عادة
ويؤخذ منه أن من ابتلى
بحركة اضطرابية ينشأ
عنها عمل كثير سوي فيه
ومرغم من ابتلى بسعال ماله
تعلق بذلك وذهاب اليد
وعودها أي على التوالي كما
هو ظاهر مرة واحدة وكذا
رفعها ثم وضعها السكن على
محل الحك ومن القليل قتله
لأنحو قلة لم يحمل جلدها ولا
مسه وهي ميتة وإن أصابه
قليل من دمها ويحرم رميها
في المسجد ميتة وقتلها في أرضه
وإن قل دمها لأن فيه قصده
بالمستقذروا ما القأوها و
دفنها فيه حية فظاهر فتاوى
المصنف حله ويؤيده ما جاء
عن أبي امامة وابن مسعود
ومجاهد أنهم كانوا يتفلون
في المسجد ويدفنون القمل
في حصاه وظاهر كلام
الجزائر تحريره به صرح
ابن يونس ويؤيده الحديث
الصحيح إذا وجد أحدكم
القملة في المسجد فليصرها

أما إذا ولى قوله وأما القأوها في النهاية إلا ما ذكر (قوله لا الفعل الملحق بالقليل الخ) لكنه خلاف الأولى
شرح بافضل ونقل سم عن الاسنى ما يوافقه وأقره وهو قضية صنع النهاية والمغنى قال الكردي وهو مراد
من عبر بالكرامة اه وقال عرش بعد ذكر كلام سم المذكور والكرامة هي القياس خرو وجامن خلاف
مقابل الاصح اه (قوله نحو الحركات الخ) ولونق نهيق الحمار أو صهل كالفرس أو حاكى شيطان
الحيوان من الطير ولم يظهر من ذلك حرف مفهم أو حرفان لم تبطل وإلا بطلت أفتى به البلقيني وهو ظاهر
ومحل جميع ذلك ما لم يقصد بما فعله لعبا أخذاء امر نهاية واعتمده شيخنا وقال عرش قوله مر أفتى به
البلقيني لا يخفى اشكال ما أفتى به بالنسبة لصوت طال واشتد ارتفاعه واعوجاجه فإنه يحتمل البطلان
حينئذ سم على حج اه أقول الاشكال قوى واحتمال البطلان هو الظاهر لظهور منافاة الصوت المذكور
للصلاة كالوثبة والضربة المفردة (قوله ومثلا) أي مثل الاصابع أي تحريكها على حذف المضاف
ويمكن رجوع الضمير للتحرريك واكتسب الجمعية من المضاف إليه (قوله تحريك نحو جفنه الخ) أي ونحو
حل وعقد وان لم يكن لغرض نهاية ومغنى (قوله وألسانه) عبارة النهاية ولا باخراج لسانه كذلك خلافا
للبلقيني لأنه فعل خفيف اه (قوله ولذلك) أي التعليل وبه يندفع قول البصري ليتأمل ترتيبه على
ما قبله اه (قوله بحث الخ) تقدم خلافا عن النهاية وفي الكردي على شرح بافضل قوله واللسان ظاهر
إطلاقه كفتح الجواد أنه لا فرق أي في عدم البطلان بين أن يخرج به إلى خارج الفهم أو يحركه في داخله واعتمده
الشهاب الرملي وولده ومال الشارح في الإيعاب إلى البطلان في الأول وافتى شيخ الإسلام بان الظاهر أنه
إن حركة بلا تحويل لم تبطل اه وقوله في الإيعاب الخ أي والتحفة (قوله سوي فيه) أي حيث لم يخل منه
زمن يسمع الصلاة قياسا على ما تقدم في السعال عرش وسم (قوله ومر الخ) ويؤخذ مما مر أن محل ما ذكر في
نحو الحكة ما إذا لم تختص ببعض الوقت وإلا انتظر الخلو وسم وعرش (قوله على محل الحك) ظاهر
صنيعه أن هذا القيد خاص بما بعد وكذا وعليه في الفرق بينه وبين ما قبله فليتنامل بصري (قوله ومن القليل)
إلى قوله ويحرم في المغنى الأقوله ولا مسه (قوله لنحو قلة) ومن النحو البرغوث (قوله قليل من دمها) ينبغي
أن تكون من بيانية لا تبعضية إذ دمها كلها قليل كما هو ظاهر رشيدى أقول ويغنى عن ذلك حمل القملة على
الجنس الصادق بالكثير (قوله تحريره) اعتمده النهاية عبارته ويحرم القاء نحو قلة في المسجد وإن كانت
حية ولا يحرم القأوها خارجا اه قال عرش قوله مر ويحرم القاء نحو قلة في المسجد ظاهره وإن كان
ترايبا ومن النحو البرغوث والبق وشمل ذلك ما لو كان منشؤه من المسجد فيحرم على من وصل إليه شيء
من هوام المسجد أعادته إليه وقوله مر وإن كانت حية أي لأنها ما إن تموت فيه أو تؤذى من به بخلاف
القاء خارجا بلا أذى لغيرها ومثل القاء ما لو وضعها في نعله مثلا وقد علم خروجها منه إلى المسجد
عرش (قوله والأول) أي الحل (قوله غير متيقن) فيه أن القاءها فيه مظنة موتها فيه مر اه

الارتفاع (قوله نحو الحركات الخفيفة الخ) قال في الروض والأولى تركه أي ترك ما ذكر من الفعلات
الخفيفة قال في شرحه قال في المجموع ولا يقال مكره ولكن جزم في التحقيق بكرامته وهو غريب اه ولونق
نهيق الحمار أو صهل كالفرس أو حاكى شيطان الحيوان أو من الطير ولم يظهر من ذلك حرف مفهم أو حرفان
لم تبطل وإلا بطلت أفتى به البلقيني وهو ظاهر ومحل جميع ذلك ما لم يقصد بما فعله لعبا أخذاء امر مر (قوله
الأنحو حكمة الخ) قد يشكك هذا المفروض مع الكثرة والتوالي بالبطلان في سعال المغلوب إذا كثرت وتوالت
كما تقدم إلا أن يقال الفعل أوسع من اللفظ أو يقال إنما نظير ما هنا المبطل بالسعال المار كما يشير إليه كلامه وقدمنا
هناك استروا ما هنا وما هنا في أنه إذا كان له حال يخلو منها عن ذلك تسع الصلاة قبل خروج الوقت أنه ينبغي
وجوب انتظارها (قوله ومر الخ) يؤخذ مما مر أن محل المساحة إذا استغرقت الوقت والانتظار من الخلو
عنها وإن محل ما ذكر في نحو الحكة ما إذا لم تختص ببعض الوقت والانتظار الخلو (قوله لأن موتها فيه

فيه تعذيب لها لأنها تعيش بالتراب مع أن فيه مصلحة كدفنها وهي الأمان من توقع ايذاءها لو تركت بلا رمي أو بلا دفن (وسهوا الفعل) أو الجهل بحرمة وان غدر به (كعمده) وعلمه (في الاصح) فيبطل مع الكثرة أو الفحش لندرتة فيها ولقطعه النظم بخلاف القول ومن ثم فرق بين سهوه وعمده ومشيه ^{صلوات الله} في قصة ذي اليمين يحتمل التوالى وعدمه فهي واقعة حال فعلية (وتبطل بقليل الاكل) أي المأكول أي بوصوله للجوف ولو مع اكراه لشدة منافاته لها مع ندرته أما المخف نفسه فلا يبطل قليلة كبقية الأفعال (تنبيه) مقتضى تفسير الاكل بما ذكرناه بضم الهمزة فليتنبيه له (قلت) إلا أن يكون ناسيا (أو جاهلا تحريمه) فيها وغدر بما مر فلا يبطل قطعا (والله أعلم) بخلاف كثيره عرفا ككثير الفعل وانما يبطل الصوم لأنه لا هيئة تذكر ثم بخلافه هنا فكان التقصير هنا أتم وإذا تقرر أن يسير المأكول يضر تعمده لانحو نسيانه فلا فرق بين أن يكون معه فعل قليل أولا (فلو كان بفمه سكرة) فذابت (فبلغ بكسر اللام) (ذوبها) أو أمكنه بجه

سم (قوله بل ولا غالب) فيه إشارة إلى أنه لو غالب ايذاؤها حرم القاؤها وهو متجه خلافا لما صمم عليهم من أنه لا يحرم إلا إذا قصد ايذاء الغير اه لأنه يكفي في التحريم تعمد الفعل المؤذى مع العلم بأنه مؤذون لم يقصد الايذاء كما يعلم بما ذكره في التصرف في نحو الشارع يحفر ونحوه فانهم لم يقيدوا حرمة التصرف المضرب بقصد الاضرار سم وقوله لما صمم عليهم مر أي في غير النهاية لما تقدم عنه انفا من الاطلاق الموافق لما رجحه سم (قوله وهي الأمان توقع ايذاءها) فيه أن الرمي في المسجد مظنة ايذاءها من به كما تقدم غش قول المتن (وسهوا الفعل) أي المبطل نهاية ومعنى (قوله أو الجهل) إلى التنبيه في النهاية والمغنى قول المتن (في الاصح) والثاني واختاره في التحقيق أنه كعمد قليلة واختاره السبكي وغيره نهاية ومعنى (قوله لندرتة) أي السهوه ومعنى (قوله بخلاف القول الخ) فيه أن كثير القول مبطل مع السهوه والجهل أيضا كما تقدم إلا أن يقال كثير القول المبطل مع المقايير كثير الفعل المبطل كذلك سم (قوله فهي واقعة حال فعلية) أي والاحتمال يبطلها غش وعبرة الرشيدي قضيته أن التوالى مبطل في هذه الواقعة وهو خلاف صريح كلامهم فانهم نصوا على أن من يقن بعد سلامه ترك شيء من الصلاة يعود إليها ويفعله ما لم يبطل الفصل وإن تكلم بعد السلام أو خرج من المسجد واستدبر القبلة فقولهم أو خرج من المسجد صادق بما إذا كان بفعل كثير بالنسبة للصلاة بل الخروج من المسجد لا يثاق بدون ذلك خصوصا ولم يقيدوا ذلك بما إذا كان بقرب باب المسجد فليراجع وليحذر اه عبارة التحفة في مسئلة يقن ترك شيء بعد سلامه وأن مشى قليلا اه وعبرة الكردى على شرح بافضل فيها قوله أن قصر زمته قال الخطيب في شرح التنبيه وإن خرج من المسجد اه قال في الايعاب أي من غير فعل كثير متوال كما هو ظاهر اه وكل منهما صريح في عدم اغتفار الفعل الكثير في تلك المسئلة والله أعلم قول المتن (بقليل الاكل) أي عرفا ولا يتقيد بنحو السمسمه ومثله مالم وصل مفطر جوفه كباطن اذن وإن قل نهاية (قوله أي المأكول) أي والمشروب ولو من الريق المختلط بغيره شيخنا (قوله للصلاة) إلى قول المتن ذوبها في المغنى وإلى التنبيه في النهاية (قوله بما مر) أي بقرب عمده بالاسلام أو بعده عن العلماء معنى (قوله فلا تبطل الخ) أي بقليله (قوله بخلاف كثيره الخ) أي ولو ناسيا أو جاهلا نهاية زاد المعنى وشرح المنهج ولو مفرقا اه (قوله لأنه لا هيئة الخ) هذا إنما يصلح فرقا للناسي دون الجاهل والفرق الصالح لذلك أن الصلاة ذات أفعال منظومة والفعل الكثير يقطع نظمها بخلاف الصوم فإنه كف ومعنى وشيخنا (قوله لانحو نسيانه) ادخل بالنحو الجهل (قوله بكسر اللام) وحكى فتحها نهاية ومعنى (قوله أو أمكنه الخ) عطف على قول المصنف فبلغ الخ وضمير بجه لذوبها (قوله أو أمكنه بجه فقصر الخ) أي بخلاف ما إذا جرى ريقه بياقي الطعام بين أسنانه وعجز عن تمييزه وبجه أو نزلت نخامة ولم يمكنه امساكها نهاية قال عش قوله مر وعجز عن تمييزه الخ أي أما مجرد الطعام أو اللون الباقي بعد شرب نحو القهوة مما يغير لون ريقه أو طعمه فالأقرب أنه لا يضر لأن مجرد اللون يجوز أن يكون اكتسبه الريق من مجاورته للأسود اخذنا ما قالوه في طهارة الماء إذا تغير بمجاور وقوله مر ولم

الخ القاؤها فيه مظنة موتها مر (قوله بل ولا غالب) فيه إشارة إلى أنه لو غالب ايذاؤها حرم القاؤها وهو متجه خلافا لما صمم عليهم مر أنه لا يحرم إلا أن قصد ايذاء الغير اه وفيه نظر لأنه يكفي في التحريم تعمد الفعل المؤذى مع العلم بأنه مؤذون لم يقصد الايذاء كما يعلم بما ذكره في التصرف في نحو الشارع يحفر ونحوه فانهم لم يقيدوا حرمة التصرف المضرب بقصد الاضرار سم وقوله لما صمم عليهم مر أي في غير النهاية لما تقدم عنه انفا من الاطلاق الموافق لما رجحه سم (قوله وهي الأمان توقع ايذاءها) فيه أن الرمي في المسجد مظنة ايذاءها من به كما تقدم غش قول المتن (وسهوا الفعل) أي المبطل نهاية ومعنى (قوله أو الجهل) إلى التنبيه في النهاية والمغنى قول المتن (في الاصح) والثاني واختاره في التحقيق أنه كعمد قليلة واختاره السبكي وغيره نهاية ومعنى (قوله لندرتة) أي السهوه ومعنى (قوله بخلاف القول الخ) فيه أن كثير القول مبطل مع السهوه والجهل أيضا كما تقدم إلا أن يقال كثير القول المبطل مع المقايير كثير الفعل المبطل كذلك سم (قوله فهي واقعة حال فعلية) أي والاحتمال يبطلها غش وعبرة الرشيدي قضيته أن التوالى مبطل في هذه الواقعة وهو خلاف صريح كلامهم فانهم نصوا على أن من يقن بعد سلامه ترك شيء من الصلاة يعود إليها ويفعله ما لم يبطل الفصل وإن تكلم بعد السلام أو خرج من المسجد واستدبر القبلة فقولهم أو خرج من المسجد صادق بما إذا كان بفعل كثير بالنسبة للصلاة بل الخروج من المسجد لا يثاق بدون ذلك خصوصا ولم يقيدوا ذلك بما إذا كان بقرب باب المسجد فليراجع وليحذر اه عبارة التحفة في مسئلة يقن ترك شيء بعد سلامه وأن مشى قليلا اه وعبرة الكردى على شرح بافضل فيها قوله أن قصر زمته قال الخطيب في شرح التنبيه وإن خرج من المسجد اه قال في الايعاب أي من غير فعل كثير متوال كما هو ظاهر اه وكل منهما صريح في عدم اغتفار الفعل الكثير في تلك المسئلة والله أعلم قول المتن (بقليل الاكل) أي عرفا ولا يتقيد بنحو السمسمه ومثله مالم وصل مفطر جوفه كباطن اذن وإن قل نهاية (قوله أي المأكول) أي والمشروب ولو من الريق المختلط بغيره شيخنا (قوله للصلاة) إلى قول المتن ذوبها في المغنى وإلى التنبيه في النهاية (قوله بما مر) أي بقرب عمده بالاسلام أو بعده عن العلماء معنى (قوله فلا تبطل الخ) أي بقليله (قوله بخلاف كثيره الخ) أي ولو ناسيا أو جاهلا نهاية زاد المعنى وشرح المنهج ولو مفرقا اه (قوله لأنه لا هيئة الخ) هذا إنما يصلح فرقا للناسي دون الجاهل والفرق الصالح لذلك أن الصلاة ذات أفعال منظومة والفعل الكثير يقطع نظمها بخلاف الصوم فإنه كف ومعنى وشيخنا (قوله لانحو نسيانه) ادخل بالنحو الجهل (قوله بكسر اللام) وحكى فتحها نهاية ومعنى (قوله أو أمكنه الخ) عطف على قول المصنف فبلغ الخ وضمير بجه لذوبها (قوله أو أمكنه بجه فقصر الخ) أي بخلاف ما إذا جرى ريقه بياقي الطعام بين أسنانه وعجز عن تمييزه وبجه أو نزلت نخامة ولم يمكنه امساكها نهاية قال عش قوله مر وعجز عن تمييزه الخ أي أما مجرد الطعام أو اللون الباقي بعد شرب نحو القهوة مما يغير لون ريقه أو طعمه فالأقرب أنه لا يضر لأن مجرد اللون يجوز أن يكون اكتسبه الريق من مجاورته للأسود اخذنا ما قالوه في طهارة الماء إذا تغير بمجاور وقوله مر ولم

فقص في تركه كما لو نزلت نخامة (٥٦) من راسه الى خد الظاهر من فيه نظير ما يأتي في الصوم ومن ثم اشترط هنا ان يكون عامدا عالما

بالتحريم أو قصر في التعلم فتعبيره ببلغ المشعر بالقصد والتعمد أولى من تعبير أصله بتسوغ وتذوب أي تنزل لجوفه بلا فعل لا هامة البطلان ولو مع نحو التسيان (بطلت) صلاته (في الاصح) لمسا مر (تنبيه) من المبطل أيضا البقاء في ركن مثلا شك في فعل ركن قبله لانه يلزمه العود اليه فورا كما مر وقصد مصلى فرض جالسا بعد سجودته الاولى الجلوس للقراءة مع التعمد والاحسب جلوسه عما بين السجدين ولم يؤثر ذلك القصد كما هو ظاهر بما مر في مبحث الركوع وقلب الفرض نفلا إلا لعذر كادراك جماعة والشك في نية التحريم او شرط لها مع مضى ركن او طول زمن او مع قصره ولم يعد ما قرأه فيه وخرج بالشك ظن أنه في غيرها كفرض اخر او نفل وان اتما مع ذلك كما مر ونية قطعها ولو مستقبلا او التردد فيه او تعليقه على شيء ولو محالا عاذا كما هو ظاهر لما فاته الجزم بالنية المشترط دوامه لاشتغالها على افعال متغيرة متوالية وهي لا تنتظم إلا به وبه فارق الوضوء والصوم والاعتكاف والنسك ولا يضرنية مبطل قبل الشروع فيه لانه لا ينافي الجزم بخلاف نحو تعليق القطع فنافي النية

يمكنه امسا كها أي أو أمكنه ونسي كونه في صلاة أو جهل تحريم ابتلاعها اه (قوله فقصر في تركه) أي فنزل بنفسه الى جوفه (قوله نظير ما يأتي) هنا نظير ما يأتي ثم فيما لو وضع نحو السكره في فيه بلا حاجة فذابت ونزلت الى جوفه فراجعهم عبارة شيخنا بدل قول الشارح المذکور إذا القاعدة ان كل ما يبطل الصوم يبطل الصلاة غالبا وخرج بقولنا غالبا ما لو اكل قليلا ناسيا فظن البطلان ثم اكل قليلا عامدا فان ذلك يبطل الصوم لانه كان من حقه الامساك وان ظن البطلان فلما اكل بطل صومه تغليظا عليه ولا يبطل الصلاة لانه معذور بظنه البطلان ولا امساك فيها وفي عش ما يوافقهم معلوم أن محل ذلك ما إذا كان مجموع الاكلين قليلا ايضا لان الاكل الكثير مبطل هنا مطلقا (قوله او قصر الخ) أي مقصر افهم ومن عطف الفعل على الاسم المتضمن بمعناه كما في فالتق الا صباح وجعل الليل سكنا (قوله لما مر) أي من منافاته للصلاة مع ندرته (قوله مثلا) أي اوسنة (قوله شك في فعل الخ) أي إذا شك الخ وبجوز كونه نعتا لركن (قوله اليه) أي المتروك (قوله كما مر) أي في الركن الثالث عشر كركدي (قوله وقصد الخ) كاقوله الاتية وقلب الخ والشك الخ ونية الخ عطف على قوله البقاء الخ (قوله مصلى فرض الخ) يفهم عدم البطلان في النفل مطلقا وفي الفرض قاتا فليراجع (قوله بعد سجودته) ظرف للقصد وقوله الجلوس الخ مفعوله (قوله الجلوس للقراءة) أي مع الاخذ في الجلوس سم (قوله ولا) أي بان نسي بقاء السجدة الثانية (قوله والشك في نية التحريم الخ) أي بان تردد هل نوى واتم النية أو اتى ببعض اجزاها الواجبة وبعض شروطها وهل نوى ظهرا او عصرا (قوله مع مضى الركن) أي قبل ان يجلا لانه بان قارنه من ابتدائه الى تمامه (قوله او طول زمن) أي عرفا شرح بافضل قال الكركدي والحاصل ان الصلاة تبطل باحد ثلاثة أشياء بعض ركن مطلقا او طول زمن وان لم يتم معه ركن او عدم إعادة ما قرأه في حالة الشك وان لم يطل الزمن ولم يمض ركن اه (قوله وخرج بالشك) أي في صحة النية (قوله ظن انه في غيرها) أي في صلاة اخرى والفرق ان الشك يضعف النية بخلاف الظن كركدي (قوله وان اتما مع ذلك) أي فانه تصح صلاته وان اتما الخ (قوله كما مر) أي قبيل الركن الثاني عشر كركدي (قوله كفرض الخ) أي سواء كان في فرض وظن انه في نفل او عكسه شرح بافضل أي أو في فرض وظن انه في فرض اخر او في نفل وظن انه في نفل آخر (قوله ولو محالا عاذا) زاد في شرح الارشاد لا عقليا فاما يظهر لان الاول قد ينافي الجزم لا مكان وقوعه بخلاف الثاني اه وفي الايجاب ما يوافقهم كركدي (قوله لنافاته) أي كل من هذه الثلاثة (قوله المشترط دوامه) أي الجزم (قوله لاشتغالها) متعلق بقوله المشترط والضمير للصلاة (قوله إلا به) أي بدوام الجزم (قوله وبه) أي بقوله المشترط دوامه الخ (فارق) أي الصلاة فكان الاولى التاثير (الوضوء والصوم الخ) أي فانه لا يشترط فيها دوام الجزم لعدم اشتغالها على ما ذكر فلا تبطل بنية القطع وما بعدها (قوله قبل الشروع) أي ومنقطعة حين الشروع وبه يندفع ما يأتي انقاع سم (قوله لانه) أي نية المبطل (قوله لا ينافي الجزم) يتامل سم (قوله ان يتوجه) الى المتن دفع المار في النهاية الا قوله أي عقبهما الى ثلاثة اذرع وقوله ابن حبان الى الصلاة في المطاف وقوله ولا فم الى ولو شرع وقوله الذي ليس في صلاة وكذا في المغني الا قوله عرضا وقوله فتى الى وإذا وقوله الحق الى ولو شرع قول المتن (ويسن للمصلي) أي لمريد الصلاة ولو صلاة جنازة وينبغي ان يعد التعش ساترا ان قرب منه فان بعد عنه اعتبر لحركة المرور وأمامه ستره بالشروط وينبغي ايضا ان في معنى الصلاة بسجدة التلاوة والشكر ونقل عن شيخنا الزيادة ذلك وان مرتبة التعش بعد العصا ع (قوله ان يتوجه) هذا التقدير لا يوافق ان نائب فاعل يسن قوله الاتي دفع المار ثم تقدير هذا يشكل مع قول

فسر الا كل فيما سبق بما كول فلا يتوقف البطلان على الفعل المبطل مر (قوله نظير ما يأتي في الصوم) يؤخذ منه انه يأتي هنا نظير ما يأتي ثم فيما لو وضع نحو السكره في فيه بلا حاجة فذابت ونزلت الى جوفه فراجعهم (قوله الجلوس للقراءة) أي مع الاخذ في الجلوس (قوله عاذا) اخرج العقلي فراجعهم (قوله لانه لا ينافي) يتامل (قوله ان يتوجه) هذا التقدير لا يوافق ان نائب فاعل يسن قوله الاتي دفع المار ثم تقدير هذا يشكل

أو سارية) أى عمود (أو عصا مغروزة) أو هنا وفيما بعد للترتيب وفيما قبل للتخيير لاستواء الأولين وتراخى الثالث عنهما فلم يسغ العدول إليه إلا عند العجز عنهما وكذا يقال فى المصلى مع العصا وفى الخط مع المصلى (أو بسط مصلى) بعد عجزه عما ذكر (أو خط) خطأ (قبالة) عرضاً أو طولاً وهو الأولى عن يمينه أو يساره بحيث يسامت بعض بدنه كما هو ظاهر بعد العجز عن المصلى فتى عدل عن مقدم ماؤخر مع سهولته ولا يشترط تعذره فيما يظهر كانت شترته كالعدم وإذا استتر كما ذكرناه وإن زالت بنحو ربيع أو متعد أثناء صلاته لكن بالنسبة لمن علم بها وقرب من سترته ولو مصلى وخطا لسنن العبرة بأعلاهما بأن كان بينهما وبين قدميه أى عقبهما أو ما يقوم مقامهما مما يأتى فى فصل لا يتقدم على إمامه فيما يظهر ثلاثة أذرع فأقل بذراع الأدنى المعتدل وكان ارتفاع أحد الثلاثة الأول ثلثى ذراع بذلك فأكثر ولم يقصر بوقوفه فى نحو مغضوب أو إليه

المصنف أو بسط بلفظ الفعل الماضى فتأمله فالأولى تقدير غيره إذا توجه وحينئذ فقوله أو بسط عطف على مصلى أو توجه فليتامل سم وقال الرشيدى قوله مر أن يتوجه أراد أن يفيد به قدراً زائداً على مفاد الماتن وهو سن التوجه إلى ما يأتى اهـ أى ويجوز للمازج ما لا يجوز للماتن قول الماتن (أو سارية) أى ونحوها نهاية زاد المغنى كخشبة مبنية اهـ قال ع ش قوله ونحوها أى ماله ثبات وظهور كظهور السارية اهـ قول الماتن (أو عصا الخ) أى ونحوها كمتاع معنى قول الماتن (أو بسط) من عطف الفعل على الاسم اعنى المصلى أى للذى صلى إلى ما ذكر أو بسط الخ كافى فأتى به نقعاً سم قول الماتن (مصلى) أى كسجادة بفتح السين معنى وشرح المنهج (قوله) بعد عجزه الخ وقوله بعد العجز عن المصلى تأكيد لما قدمه انفاً (قوله) كما ذكرناه) أى من الترتيب (قوله) لكن بالنسبة لمن علم بها) أى وإما غيره فلا يحرم عليه المرور ولكن المصلى دفعه لأنه لا يتقاعد عن الصبي والبهيمة ع ش أى على مرضى النهاية خلافاً لما يأتى فى الشرح من قوله لكونه مكلفاً ثم قوله بدليل أن المراهق لا يدفع الخ (قوله) وقرب الخ وقوله وكان الخ وقوله ولم يقصر الخ عطف على قوله استتر الخ (قوله) بأعلاهما وعلى هذا الوصل على فروعاً مثلاً طوله ثلاثاً ذراعاً وكان إذا سجد يسجد على ما وراءها من الأرض لا يحرم المرور بين يديه على الأرض لتقصيره بعدم تقديم الفروع المذكورة إلى موضع جهته ويحرم المرور على الفروع فقط ثم قضيته أنه لو طال المصلى أو الخط وكان بين قدم المصلى وأعلاهما أكثر من ثلاثة أذرع لم يكن سترة معتبرة ولا يقال يعتبر منها مقدار ثلاثة أذرع إلى قدمه ويجعل سترة وبلغنى حكم الزائد وقد توقف فيه مر ومال بالفهم إلى أنه يقال ما ذكر لكن ظاهر المنقول الأول فليحرر سم على المنهج أقول ما ذكره من التردد ظاهر فيما لو بسط نحو بسط طويل للصلاة عليه إماماً جرت به العادة من الحصر المفروشة فى المساجد فينبغى القطع بأنه لا يعد شئ منها سترة حتى لو وقف فى وسط حصير وكان الذى إمامه منها ثلاثة أذرع لم يكف لأن المقصود من السترة تنبيه المار على احترام المحل بوضعها وهذه الجربان العادة بدوام فرشها فى المحل لم يحصل بها التنبيه المذكور ع ش (قوله) أى عقبهما) والأوجه رؤس أصابعهما نهاية ومعنى (قوله) أو ما يقوم مقامهما) من الراس فى المستلقى وقضيته أنه يشترط أن يقرب السترة من رأسه ثلاثة أذرع فأقل وإن خرجت رجلاه مثلاً عن السترة فلا يحرم المرور ورأى سترته وإن وقع على بقية بدنه الخارج عن السترة سم أقول وينافيه قول الشارح مما يأتى الخ فإن عبارته هناك والاعتبار فى القيام بالعقب وفى القعود بالآلية وفى الاضطجاع بالجانب أى جميعه وفى الاستلقاء بالعقب ومحل ما ذكر فى العقب وما بعده إن اعتمد عليه وإن اعتمد على غيره كاصابع القائم وركبة القاعد اعتبر ما اعتمد عليه على الأوجه اهـ (قوله) وكان ارتفاع أحد الثلاثة الأول الخ) أى وامتداد الأخيرين أى المصلى والخط نهاية ومعنى واسئى (قوله) فى نحو مغضوب الخ) يفيد أنه لو صلى فى مكان مغضوب لم يحرم المرور بين يديه وإن استتر لأنه متعدد ومنوع من شغل المكان والمسكوت فيه فلا حرمة لسترته وبذلك أفق شيخنا الشهاب الرملى و (قوله) وأليه) يفيد أنه لو استتر بسترته مغضوب لم يحرم المرور بين يديه وهو متجه لأنه لا حرمة لها بالنسبة إليه وإن كان غاصباً غيره حيث لم يظن رضا مالكها بانتفاعها إذا لمسا كمالاً أو أقرار عليه حينئذ بمنعان لا يقال يذغى الاعتداد بالسترة فى المسئلتين لأن الحرمة الخارج لا نهى رده عدم الاعتداد بالسترة مع الوقوف

مع قول المصنف أو بسط بلفظ الفعل الماضى فتأمله فالأولى تقدير غيره إذا توجه وحينئذ فأو بسط عطف على مصلى أو توجه فليتامل (قوله) أو بسط) من عطف الفعل على الاسم اعنى المصلى أى للذى صلى إلى ما ذكر أو بسط الخ كافى فأتى به نقعاً (قوله) عرضاً وطولاً) عبارة شرح الروض طولاً لا عرضاً وفيه أيضاً قال فى المهمات وسكتوا عن قدرهما أى المصلى والخط والقياس أنها كالشخص اهـ (قوله) أى عقبهما) اعتمد مر أصابعهما (قوله) أو ما يقوم مقامهما) منه الرأس فى المستلقى وقضيته أنه يشترط أن تقرب السترة من رأسه ثلاثة أذرع فأقل وإن خرجت رجلاه مثلاً عن السترة فلا يحرم المرور ورأى سترته وإن وقع على بقية بدنه الخارج عن السترة (قوله) أحد الثلاثة) انظر مفهومه (قوله) فى نحو مغضوب) يفيد أنه لو صلى فى

في الطريق مع أن المنع لخارج ومع أنه لا حرمة بالوقوف فيها ومع استحقاقه الانتفاع بها في الجملة بل عدم الاعتداد بما نحن فيه أولى سم (قوله أو في طريق) أي أو شارع أو درب ضيق أو نحو باب مسجد كالحل الذي يغلب مرور الناس به في وقت الصلاة ولوفي المسجد كالمطاف شرح مر اه سم قال الرشيدى قوله مر أو نحو باب مسجد الخ ينبغي أن يكون محله ما لم يضطر إلى الوقوف فيه بأن امتلا المسجد بالصفوف ثم رايت الشيخ ع ش في الحاشية ذكر ذلك احتمالا ثم قال ويحتمل عدم حرمة المرور لعذر كل من المار والمصلي أما المصلي فأعدم تقصيره وأما المار فلا استحقاقه بالمرور في ذلك المكان على أنه قد يقال بتقصير المصلي حيث لم يبادر المسجد بحيث يتيسر له الجلوس في غير الممر ولعل هذا أقرب اه وقد يقال عليه إذا كان الصورة ما ذكر فلا بد من وقوف بعض المصلين بالباب بالضرورة فلا تقصير اه أي فالأقرب الأول (قوله) والحق بها) أي بالصلاة في الطريق (قوله) وإن كثرت) وهم من ظن أن هذه المسئلة كسئلة التخطي يوم الجمعة فقيدها بصفين نهاية (قوله) فإن لم يقصروا لنحو جذب منفرد الخ) أي آت بعد تمام الصف بحيث لم يتبق فرصة تسعه فإنه يجذب من الصف واحدا ليصف معه فيصير محل المجذب فرصة بصرى عبارة ع ش يؤخذ من التعبير بالتقصير أنه لو لم يوجد من المامومين تقصير كان كملت الصفوف في ابتداء الصلاة ثم بطلت صلاة بعض من نحو الصف الأول لم يكن ذلك مسقطا لحرمة المرور ولا سن الدفع وظاهره أنه لا فرق في ذلك بين تحقق عروض الفرجة والشك فيه وهو محتمل لأن العمل تسوية الصفوف وسن الدفع حتى يتحقق ما يمتعه اه (قوله لم يتخط لها) هل المراد لم يطلب التخطي لها ولم يجز التخطي لها وينبغي أن يقال إن اكتفينا في الستر بالصفوف أي كما هو مختار الشارع حرم التخطي لها إن لم يمتعه المرور بين يدي المصلي وإن لم نكتف بذلك أي كما هو مختار النهاية والمغنى لم يحرم وإن لم يمتعه ذلك سم (قوله بمزوق الخ) ظاهره وإن كان لشاخص المزوق من أجزاء المسجد وخلا من أسفل الشاخص عن التزويق ما يساوى السترة ويؤد عليها فينتقل عنه ولو إلى الخط حيث لم يجد غيره فتنبه له فإنه يقع كثير في مساجد مصر ناع ش (قوله أو بامرأة الخ) ويكره كافي المجموع أن يصلي وبين يديه رجل أو امرأة يستقبله ويراه نهاية ومغنى أي ولو بمحائل ولو كان ميتا أيضا ع ش (قوله وإلا فهو ستره) خلا للنهاية عبارته بعد حكاية ما في الشرح والأوجه عدم الاكتفاء بالستره بالأدنى ونحوه أخذنا بما يأتي أن بعض الصفوف لا يكون ستره لبعض آخر اه قال ع ش قوله بالأدنى ظاهره أنه لا فرق في عدم الاكتفاء بالأدنى بين كون ظهره للمصلي أولا كما يصرح به عدم الاكتفاء بالصفوف فإن ظهورهم إليه خلا فالأدنى حج وقوله ونحوه أي كالدابة اه (قوله فعلم أن كل صف ستره لمن خلفه الخ) والأوجه أن بعض الصفوف لا يكون ستره لبعضها كما هو ظاهر كلامهم نهاية ومغنى (قوله فوضعت له الخ) أي بلا ذنه نهاية أي فينبغي للغير وضعها حيث كان للمصلي عذر في عدم الوضع ويحتمل أن يسن مطلقا لأن فيه إمانا على خير والأقرب الأول ع ش (قوله على ما قاله ابن الاستاذ) اعتمده النهاية والمغنى (قوله سن له الخ) جواب قوله السابق إذا استتر كما ذكرناه الخ سم (قوله على خلاف القياس) أي فان قضية كونه من باب النهي عن المنكر وهو قادر على إزالته وجوب الدفع وقد بحثه الأسنوى مغنى (قوله

أو في طريق وألحق بها ابن خبان في صحيحه وهو معدود من أصحابنا وتبعه غير واحد الصلاة في المطاف وقت مرور الناس به أو بوقوفه في صف مع فرجة في صف آخر بين يديه لتقصير كل من وراء تلك الفرجة بعدم سدها المفوت لفضيالة الجماعة فللداخل خرق الصفوف وإن كثرت حتى يسدها فإن لم يقصروا لنحو جذب منفرد لمن بها ليصف معه لم يتخط لها أو بسترته بمزوق ينظر إليه أو براحلة نفور أو بامرأة قد يشتغل بها أو برجل استقبله بوجهه وإلا فهو ستره فعلم أن كل صف ستره لمن خلفه إن قرب منه ولو شرع مع عدم السترة فوضعت له وهو في الصلاة حرم المرور بينه وبينها على ما قاله ابن الاستاذ نظرا لصورتهما لا لتقصيره سن له ولغيره الذي ليس في صلاة ولم يجب على خلاف القياس

مكان مغصوب لم يحرم المرور بين يديه وإن استتر لأنه متعد ومغنى من شغل المكان والمسكث فيه فلا حرمة لسترته وبذلك أفتى شيخنا الشهاب الرملي بأنه لو استتر في مكان مغصوب لم يحرم المرور بينه وبينها ولم يكره وقوله أو في طريق أي أو شارع أو درب أو نحو باب مسجد مر (قوله لم يتخط لها) هل المراد لم يطلب التخطي لها ولم يجز التخطي لها وينبغي أن يقال إن اكتفينا في الستر بالصفوف حرم التخطي لها إن لم يمتعه المرور بين يدي المصلي وإن لم نكتف بذلك لم يحرم وإن لم يمتعه ذلك سم (قوله وإلا فهو ستره) ينبغي أن يمتنع على قوله عقبه أن كل صف ستره لمن خلفه فعلى أنه ليس ستره يكون هنا كذلك فليتام ولا يبعد الاعتداد بسترته بنحو مزوق ينظر إليه وإن كرهه من جهة أخرى فيحرم المرور حيث نذر مر (قوله حرم المرور) اعتمده مر (قوله سن له ولغيره) هو جواب قوله السابق وإذا استتر كما ذكرناه الخ (قوله ولم يجب على خلاف القياس

احتراما للصلاة الخ قال في شرح العباب ثم رأيت جمعا أجابوا عنه بأجوبة هذا أحسنها ومنها ان شرط الوجوب تحقق الاثم وهنا يحتمل كونه جاهلا او ناسيا او غافلا او اعشى ويرد بان الكلام في ما راى ثم ولا يكون اثما الا ان تحقق انتفاء جميع الموانع عنه فلا يجوز له الدفع فضلا عن ندمه الا او تحقق انتفاء جميعها انتهى وقضية قوله فلا يجوز ان الاعشى لا يدفع مطلقا والوجه انه يدفع ان علم بالستره والا فيدفع برفق بحيث لا يتأذى ولا يخفى ان المفهوم من الجواب الذي حكاه بقوله وإن شرط الوجوب الخ ندم دفع الجاهل وما عطف عليه وله اتجاه وهو ظاهر الاخبار وإن خالفه في شرح الارشاد فقال نخرج الصبي والمجنون والجاهل والمعدور فلا يجوز دفعهم على الوجه انتهى سم (قوله بينه) الى قوله ومع ذلك في المغنى لا قوله وقد تعدى الى الماتن وقوله للاتباع الى خبر الحاكم وقوله وفي رواية الى وخبر ابي داود وقوله الخبر الدال الى ويسن وكذا في النهاية لا قوله واما من دفع الى وافاد (قوله لكونه مكلفا) قد يقال الدفع هنا من باب دفع الصائل لان المار صائل عليه في صلاته مفوت عليه كالماله او من باب إزالة المنكر وغير المكلف يمنع من كل من صياله وارتكابه المنكر وإن لم يأثم فليتأمل فالوجه أن الدفع منوط بوجود السترة بشروطها وأن الحرمة منوطة بالتكليف والعلم مر وفي شرح العباب بعد كلام قررره ومنه ان ظاهر حديث ابن ماجه عن ام سلمة دفع غير المكلف مانصه فالذي يتجه ندم الدفع ولو لغير المكلف لكن بلطف بحيث لا يؤذيه انتهى واعتمد مر انه لا فرق بين المكلف وغيره كما مر سم قول المتن (والصحيح تحريم المرور الخ) قال سم ويلحق بالمرور جلوسه بين يديه ومده رجليه واضطجاعه انتهى ومثله مد يده لياخذ من خزائنه متاعا لانه يشغله وربما يشوش عليه في صلاته ع ش وقوله لياخذ الخ اي ونحوه كالمصاحفة لمن في جنب المصلي قول الماتن (تحريم المرور) اي على المكلف العالم مر اه سم وفي البجيرمي عن العزيرى أنه من الكبائر أخذ من الحديث اه (قوله أى حين إذ سن له الدفع) اي وهو في صلاة صحيحة في اعتقاد المصلي فيما يظهر فرضا كانت او نفلا شرح مر اه سم (قوله وإن لم يجد المار سبيلا) نعم قد يضطر المار الى المرور بحيث تلزمه المبادرة لا سببا لا يخفى

احتراما للصلاة الخ قال في شرح العباب ثم رأيت جمعا أجابوا عنه بأجوبة هذا أحسنها ومنها أن المرور مختلف في تحريمه ولا ينكر إلا بجمع عليه ويرد بان ما يعتقد الفاعل تحريمه كالجمع عليه وإن شرط الوجوب تحقق الاثم وهنا يحتمل كونه جاهلا او ناسيا او غافلا او اعشى ويرد بان الكلام في ما راى ثم ولا يكون اثما الا ان تحقق انتفاء جميع الموانع عنه فلا يجوز له الدفع فضلا عن ندمه الا ان تحقق انتفاء جميعها اه وقضية قوله فلا يجوز الخ ان الاعشى لا يدفع مطلقا والوجه انه يدفع ان علم بالستره والا فيدفع برفق بحيث لا يتأذى ولا يخفى ان المفهوم من الجواب الاخير الذي حكاه بقوله وإن شرط الوجوب الخ ندم دفع الجاهل وما عطف عليه وله اتجاه وهو ظاهر الاخبار وإن خالفه في شرح الارشاد فقال نخرج الصبي والمجنون والجاهل والمعدور فلا يجوز دفعهم على الوجه اه (قوله لكونه مكلفا) قد يقال الدفع هنا من باب دفع الصائل لان المار صائل عليه في صلاته مفوت عليه كالماله او من باب إزالة المنكر وغير المكلف يمنع من كل من صياله وارتكابه المنكر وإن لم يأثم فليتأمل فالوجه أن الدفع منوط بوجود السترة بشروطها وأن الحرمة منوطة بالتكليف والعلم مر وفي شرح العباب بعد كلام قررره ومنه ان ظاهر حديث ابن ماجه عن ام سلمة دفع غير المكلف مانصه فالذي يتجه ندم الدفع ولو لغير المكلف لكن بلطف بحيث لا يؤذيه ثم نقل عن الاذرعى ان ظاهر إطلاقهم انه لا فرق بين المكلف وغيره وان فيه نظر اثم قال وهو غير مسلم بل ظاهر تقييدهم سن الدفع بل جوازه بحرمة المرور ان غير المكلف والحامل غير المقصر لا يدفعان اي الا بلطف على ما مر اه واعتمد مر انه لا فرق بين المكلف وغيره كما مر (قوله تحريم المرور) اي على المكلف العالم وقوله حينئذ اي اذا كان المصلي في صلاة صحيحة في اعتقاده فيما يظهر مر (قوله وإن لم يجد المار سبيلا) نعم قد يضطر المار بحيث تلزمه المبادرة لا سببا لا يخفى كذا نحو مشرف على الهلاك تعين المرور طريقا لا نقاذه مر (فرع) حيث ساغ الدفع فتلف المدفوع لم يضمنه وان كان رقيقا لانه لم يدخل في يده بمجرد الدفع فلو وقف دفعه على دخوله في يده بأن لم يندفع بقضه عليه وتحويله

احتراما للصلاة لان وضعها
عدم العبث ما أمكن وتوفر
الخشوع والدفع ولو من
الغير قد ينال فيه (دفع المار)
بينه وبين سترته المستوفية
للشروط وقد تعدى بمروره
لكونه مكلفا (والصحيح
تحريم المرور) بينه وبين
سترته (حينئذ) أى حين
اذسن له الدفع وإن لم يجد
المار سبيلا اما سن الصلاة
لما ذكر مع تعيين الترتيب
السابق فيه فللا تبايع في
الاسطوانة والعصا مع خبر
الحاكم استروا في صلاتكم
ولو بسهم وفي رواية صحيحة
أيضا ولو بدقة شعرة وخبر
أبي داود إذا صلى أحدكم
فليجعل أمام وجهه شيئا فان
لم يجد فليكن صبا غصافان لم
يكن معه عصا فليخط
خطا ثم لا يضربه ما من أمامه
أى في كمال صلاته

مرور شيء للأحاديث فيه وقاسوا المصلي بالخط بالأولى لأنه أظهر منه في المراد ولذا قدم عليه كما مر وما من دفع المار إذا وجدت تلك الشروط ولا حرم دفعه لأنه لم يرتكب محرماً بل خلاف الأولى وهو مراد من عبر بالكراهة ولو في محل السجود خلافاً للخوارزمي بل لو قصر المصلي بما سأل بكرة المرور بين يديه فللخبر الصحيح إذا صلى أحدكم إلى شيء يستره من الناس فأراد أحد أن يجتاز بين يديه فليدفعه فإن أرى فليقاتله فأنما هو شيطان أي معه شيطان أو هو شيطان الأنس وأفاد قوله **صلى الله عليه وسلم** أن أي شيء يلزم الدافع تحرى الأسهل فالأسهل كالصائل ولا يدفعه بفعل كثير متوال ولا بطلت صلاته وعليه يحمل قولهم ولا يحل المشي إليه لدفعه وأما حرمة المرور عليه حينئذ فللخبر الصحيح لو يعلم المار بين يدي المصلي أي المستتر بستره يعتد بها كما أفاده الحديث السابق ماذا عليه من الأثم لكان أن يقف أربعين خريفاً سنة كما في رواية خير اله من أن يمر بين يديه والخبر الدال على عدم الحرمة ضعيف ويسن وضع السترة عن يمينه أو يساره ولا يستقبلها بوجهه للنهي عنه ومع ذلك

كانذار نحو مشرف على الهلاك تعين المرور لا نقضه شرح مر اه سم قال ع ش قوله مر كانذار نحو مشرف الخ وخطف نحو عمامته وتوقف إنقاذها من السارق على المرور فلا يحرم المرور بل يجب في إنقاذ نحو المشرف ويحرم على المصلي الدفع إن علم بحاله أو عبارة الكردي وفي الإيعاب قال الأذرعى ولا شك في حل المرور إذا لم يجد طريقاً سواه عند ضرورة خوف نحو بول أو لعذر يقبل منه وكل ما راجحت مصلحته على مفسدة المرور فهو في معنى ذلك انتهى وما ذكره في الضرورة ظاهر بخلاف ما بعده على إطلاقه كلام الإيعاب ونقل الامام عن الأئمة جواز المرور إن لم يجد طريقاً واعتمده الأسنوى والعباب وغيرهما اه (قوله إذ مذهبنا أنه لا يبطل الصلاة مرور شيء الخ) أي بين يديه كمرأة وكلب وحمار وأما خبر مسلم يقطع الصلاة المرأة والكلب والحمار فالمراد منه قطع الخشوع للشغل بهانهاية ومغنى وقال أحمد لا شك في قطع الكلب الأسود وفي قلبه من الحمار والمرأة شيء كردي (قوله ولا يحرم) ينبغي أن يحمله إن أذى ذلك الدفع وإلا بان خف وسو ح به عادة لم يحرم سم (قوله خلافاً للخوارزمي) حيث قال بحرمة المرور في محل السجود مطلقاً نهاية (قوله بل لو قصر الخ) يغنى عنه ما قبله (قوله فليدفعه) (فرع) حيث ساغ الدفع فلف المدفوع لم يضمه وإن كان رقيقاً لأنه لم يدخل في يده بمجرد الدفع فلو توقف دفعه على دخوله في يده بان لم يدفعه إلا بقضه عليه ضمنه اخذاً بما يأتي في الجر في صلاة الجماعة سم على حج وقدي توقف في الضمان حيث عدم دفع الصائل فان دفعه يكون بما يمكنه وإن أدى إلى استيلاء عليه حيث تعين طريقاً في الدفع ويفرق بينه وبين مسألة الجربان الجر لنفع الجار لا لدفع ضرر المجرور ع ش ولعله هو الظاهر (قوله أو هو شيطان الأنس) أي يفعل فعل الشيطان لأنه يصدد شغل المسلم عن الطاعة حلبي وكردي (قوله كالصائل) فان أدى إلى موته فهدم مغنى عبارة سم قضية إلحاق ما هنا بالصائل جواز دفعه وإن جهل التحريم اه وعبارة ع ش قال مر لا فرق بين البهيمة والحي والمجنون وغيرهم لأن هذا من باب دفع الصائل والصائل يدفع مطلقاً سم على المنهج اه (قوله ولا يدفعه الخ) عبارة المغنى قال الأصحاب ويدفعه بيده وهو مستقر في مكانه ولا يحل المشي إليه لأن مفسدة المشي أشد من المرور وقضية هذا أن الخطوة والخطوتين حرم أولاً لم تبطل بها الصلاة وليس مراد أي لا يحل حلاً مستوي الطرفين فيكره ولو دفعه ثلاث

مرات متواليات بطلت صلاته كما في الأنوار اه (قوله وعليه يحمل الخ) وعلى الكثير المتوالي بحمل الخ وتقدم عن المغنى محل آخر (قوله وضع السترة عن يمينه الخ) هذا لا يتأتى في الجدار كما هو معلوم وقدي يتأتى فيه بان يتفصل طرفه عن غيره وحينئذ فهل السنة وضعها عن يمينه ويشمل المصلي فهل السنة وضعها عن يمينه وعدم الوقوف عليها في نظر ويحتمل على هذا أن يكفي كون بعضها عن يمينه وإن وقف عليها سم على حج اه ع ش وفي الكردي قال القليوبي خرج المصلي كالسجادة لأن الصلاة عليه لا إليه انتهى أي في جعله بين عينيه اه (قوله هل العبرة هنا الخ) المنتجة اعتبار اعتقاد المصلي في جواز الدفع واعتقاد المار في الأثم وعدمه سم ومال إليه النهاية واعتمده ع ش (قوله عن يمينه الخ) نقل عن الإيعاب لحج أن الأولى جعلها عن يساره وفيه وقفة وأقول ينبغي أن الأولى أن تكون عن يمينه لشراف اليمين ع ش (قوله ولا يستقبلها الخ) أي بل يفعل إمالة قليلة بحيث تسامت بعض بدنه ولا يبلغ في الإمالة بحيث تخرج بها عن كونها سترة له وليس من السترة الشرعية ما لو استقبل القبلة واستند في وقوفه إلى جدار عن يمينه أو يساره فيما يظهر لأنه لا يعد سترة عرفاً

(تنبيه) هل العبرة هنا في حرمة المرور المقتضية للدفع باعتقاد المصلي أو المار أو هما كل محتمل إذ قضية جعلهم هذا من باب النهي عن المنكر الثاني إذ لا يتكرر إلا لجمع عليه أو الذي اعتقد الفاعل تحرمة وقولهم ما مرفى ثم لا يضره ما من إمامه الأول لأن هذا حقه لصونه به عن نقص صلاته فليعتبر اعتقاده وقولهم لولم يستتر بسيرة معتبرة حرم الدفع الثالث وهو الذي يتجه لأن الذي دل عليه كلامهم أن علة الدفع مركبة من عدم تقصير المصلي وحرمة المرور وبديل أن المراهق لا يدفع وإن وجدت السيرة المعتبرة فإذا قصر المصلي بأن لم توجد سيرة معتبرة في مذهبه لم يدفع المار وإن اعتقد حرمة المرور كالأستر بما لم يعتد المار الحرمة معناه نعم إن ثبت (١٦١) أن مقلد ينهه عن إدخاله النقص على

صلاة مقلد غيره رعاية لا اعتقاده دفعه حينئذ ولو تعارضت السيرة والقرب من الإمام أو الصف الأول مثلا فما الذي يقدم كل محتمل وظاهر وقولهم يقدم الصف الأول في مسجده وإن كان خارج مسجده المختص بالمضاعفة تقديم نحو الصف الأول (قلت يكره) للصلي الذكر وغيره ترك شيء من سنن الصلاة وفي عمومها نظر والذي يتجه تخصيصه بما ورد فيه نهى أو خلاف في الوجوب فإنه يفيد كراهة الترك كما صرحوا به في غسل الجمعة وغيره ثم رأيت أن الكراهة إنما هي عبارة المذهب فعدل المصنف عنها في شرحه إلى التعبير بيبغى أن يحافظ على كل ما ندب إليه الدال على أن مراد المذهب بالكراهة اصطلاح المتقدمين وحينئذ فلا إشكال و(الالتفات) في جزء من صلاته بوجهه يمينا أو شمالا وقيل يحرم واختير للخبر

عش (قوله الثاني) أي اعتبار اعتقاد المار (قوله وقولهم الخ) عطف على جعلهم الخ (قوله الأول) أي اعتبار اعتقاد المصلي (قوله أن المراهق لا يدفع الخ) الوجه أنه يدفع سم (قوله وإن اعتقد) أي المار (قوله كما لو استتر بما الخ) أي بسيرة معتبرة في مذهبه (قوله أن مقلده) بفتح اللام (قوله مقلد غيره) بكسر اللام (قوله تقديم نحو الصف) خبر قوله وظاهر الخ (قوله وفي عمومها الخ) أي في عموم القول بكرهية ترك شيء من سنن الصلاة (قوله أو خلاف في الوجوب) الأولى أو قيل وجوبه (قوله فإنه) أي الخلاف في الوجوب (قوله في شرحه) أي المذهب (قوله اصطلاح المتقدمين) لعل مراده أن الكراهة في اصطلاح المتقدمين تصدق بالخفيفة التي يبرهن عنها المتأخرون بخلاف الأولى وإلا فالكراهة عند المتقدمين أعم كما لا يخفى سم (قوله في جزء) إلى قوله وفي رواية في المغني إلا قوله وزعم إلى فقد صح وكذا في النهاية إلا قوله وقيل إلى للخبر وقوله وصح إلى ومن ثم (قوله أنه اختلاس) أي سبب اختلاس قال الشوبري أي اختطاف بسيرة ولعل المراد حصول نقص في الصلاة من الشيطان لأنه يقطع منها شيئا أو يأخذ به بغير رضى وقوله سبب اختلاس لعل الأولى مسبب اختلاس (قوله ولو تحول صدره) أي حوله نهاية ومغنى (قوله كالأمر قصد به) أي بالالتفات بوجهه سم وعش قول المتن (إلى السماء) ومثلها ما عدا كالسقف إيعاب اه كرى (قوله بجر دلمح العين) أي بدون الالتفات (مطلقا) أي لحاجة أو لا (قوله كلا منها) أي الالتفات لحاجة وجر دلمح العين لغير حاجة مغنى (قوله ما بال أقوام) أي ما حالهم وأهم الرفع لئلا يتكرر خاطره لأن النصيحة على رؤس الأشهاد فضيحة و (قوله لينتهن) جواب قسم محذوف و (قوله عن ذلك) أي عن رفع البصر إلى السماء في الصلاة و (قوله أو لتخطفن الخ) بضم الفوقية وفتح الفاء مبنيًا للفعول و (قوله لتخير تهديدا) أو هو خبر بمعنى الأمر والمغنى ليكون منهم الانتهاء عن الرفع أو خطف الابصار عند رفعها من الله تعالى أمارف البصر إلى السماء في غير الصلاة لدعاء ونحوه فجوزوا لا كثرون وكرهه آخرون اه زيادى وفي عميرة عن الدميري عن الأحياء ويستحب أن يرمق ببصره إلى السماء في الدعاء بعد الوضوء عش و تقدم أن السماء قبل الدعاء (قوله ومن ثم) أي من أجل الثناء على الخشوع في أول السورة المذكورة (قوله في خميسة) هي كساء مربع فيه خطوط (قوله وقال الهتني الخ) إنما قال ذلك بيانًا للغير وإلا فهو وإن شاء الله لا يشغله شيء عن الله تعالى عش قول المتن (وكف شعره و ثوبه الخ) وينبغي كراهة ذلك للطائف أيضا نظرا لقوله الاتي مع كونه هيئة تنافي

بهيئته وعدم الوقوف عليها فيه نظر ويحتمل على هذا أن يكفي كون بعضها عن يمينه وإن وقف عليها (قوله هل العبرة) المتهمة اعتبار اعتقاد المصلي في جواز الدفع واعتقاد المار في الاثم وعدمه (قوله أن المراهق لا يدفع) الوجه أنه يدفع (قوله فإذا قصر المصلي الخ) لو أزيلت سيرة حرمة علي من علمها المرور كما بحثه الأذرى لعدم تقصيره م (قوله اصطلاح المتقدمين) لعل مراده أن الكراهة في اصطلاح المتقدمين تصدق بالخفيفة التي يعبر عنها المتأخرون بخلاف الأولى وإلا فالكراهة عند المتقدمين أعم كما لا يخفى (قوله كالأمر قصد به) أي بالالتفات بوجهه (قوله وكف شعره و ثوبه الخ) وينبغي كراهة ذلك للطائف أيضا نظرا لقوله الاتي مع

(٢١) - شرواني وابن قاسم - ثاني) الصحيح لا يزال الله مقبلا على العبد في مصلاه أي برحمته ورضاه ما لم يلتفت فإذا التفت أعرض عنه وصح أنه اختلاس يختلسه الشيطان من صلاة العبد ولو تحول صدره عن القبلة بطلت كالأمر قصد به اللعب (لا الحاجة) فلا يكره كما لا يكره بجر دلمح العين مطلقا لأنه وإن شاء الله فعل كلامها كما صح عنه (ورفع بصره إلى السماء) خبر البخاري ما بال أقوام رفعون أبصارهم إلى السماء في صلاتهم فاشتد قوله في ذلك حتى قال لينتهن عن ذلك أو لتخطفن أبصارهم وصح أنه وإن شاء الله كان يرفعه فلما نزل أول سورة المؤمنين طأطأ رأسه ومن ثم كرهت أيضا في مخطوط أو إليه أو عليه لأنه يخل بالخشوع أيضا وزعم عدم التأثير به جافة فقد صح أنه وإن شاء الله مع كاله الذي لا يداني لما صلى في خميسة لها اعلام نزعا وقال الهتني اعلام هذه وفي رواية كادت أن تفتني اعلامها (وكف شعره)

الخشوع والتواضع وإن تخلف فيه معنى السجود معه سم (قوله بنحو عقصه) إلى قوله أى غالباً في المغنى
وإلى قوله وفي الأحياء في النهاية إلا قوله مع كونه إلى ويسن (قوله بنحو عقصه الخ) وينبغي كما قال الزركشي
تخصيصه بالرجل أما المرأة ففي الأمر بنقضها الضفائر مشقة وتغيير لهيئتها المنافية للتجمل وبذلك صرح في
الأحياء وينبغي إلحاق الخنثى بها شرح مر أه سم قال ع ش قوله مر كما قال الزركشي الخ معتمد أه وقال
القليوبي بل يجب كنف شعر امرأة أو خنثى توقفت صحة الصلاة عليه أه (قوله أو شد وسطه) ظاهره ولو
على الجلد ولا ينافيه العلة لجواز أنها بالنظر للغالب ع ش أقول ويأتى تقييد الكراهة بما ذكر بعدم الحاجة
وهل يعد من الحاجة هنا اعتياده الشد أم لا فيه نظر وقضية ما مر عن الامداد في مسألة كثرة دم البراغيث
في ثوبه بسبب نومه فيه من أنه لو احتاج إلى النوم فيه لعدم اعتياده العرى عند النوم عني عنه الأول والله أعلم
(قوله وحكمته منع ذلك من السجود الخ) ولهذا نص الشافعى على كراهة الصلاة وفي إيهامه الجملة التي
يجربها وتر القوس قال لا تضره أن يقضى بيطون كفيه إلى الأرض نهاية ومغنى قال ع ش قوله مر لا تضر
أمره الخ هذا التعليل يقتضى كراهة الصلاة وفي يده خاتم لأنه يمنع من مباشرة جزء من يده للأرض ولو
قليل بعدم الكراهة فيه لم يعد لأن العادة جارية في أن من لبسه لا يزرعه نوماً ولا يقظة في تكليفه قلعه في كل
صلاة نوع مشقة ولا كذلك الجلد فانها إما تلبس عند الاحتياج إليها أه وقال الرشيدى ويفرق أيضاً بأن
التختم مطلوب في الجملة حتى في حال الصلاة وبأن الذى يستره الخاتم من اليد قليل بالنسبة لما استره الجملة
أه (قوله أى غالباً) أى والحكمة الشاملة أن في الكنف مشابهة المنكسر شورى أه بجبرى (قوله مع
كونه) أى الكنف (قوله أن يحله الخ) نعم لو بادر شخص وحل كفه المشمر وكان فيه مال وتلف كان ضامناً
له كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى وسيأتى نظيره في جزه آخر من الصف فتبين أنه رقيق شرح مر أه (قوله
إلا لعذر) كرو بر د قال ع ش أو استهزاء أه (قوله يؤخذ الخ) في شرح المنهج ما يوافقه وعبرة النهاية
هو راجع لما قبله أيضاً فعندها لا كراهة كان تناء بل يستحب له وضع يده على فيه ويسن اليسرى ولعل
وجهه أنه لما كان الغرض حبس الشيطان ناشب أن يكون بها نعم الأوجه حصول السنة بغيرها أيضاً وتحصل
السنة بوضع يده اليسرى على ذلك سواء أوضع ظهرها أم بطنها ويكره التثاؤب لخبر مسلم إذا تناءب أحدهم
وهو في الصلاة فليرد ما استطاع فإن أحدهم إذا قال هاها ضحك الشيطان منه ولا تختص الكراهة بالصلاة
بل خارجها كذلك أه وفي المغنى نحوها إلا قوله هو راجع لما قبله أيضاً قال ع ش قوله مر ويسن
اليسرى والأولى أن يكون بظهرها لأنه أقوى في الدفع عادة كذا قيل لكن قول الشارح مر وتحصل
السنة بوضع يده اليسرى على ذلك سواء أوضع ظهرها أم بطنها قد يقتضى التسوية بين الظهر والبطن
وسيأتى النص يرجح به في كلامه ويوافق الأول قول المناوى على الجامع عند قوله إذا تناءب أحدهم فليضع
يده على فيه نصه أى ظهر كنف يسراه كما ذكره جمع ويتجه أنه لا كمال وإن اصل السنة تحصل بوضع العين
أه وقوله مر ويكره التثاؤب أى حيث أمكنه دفعه وعبرة المناوى على الجامع قال الحافظ ابن حجر
والمراد بكونه مكروهاً أن يجرى معه وإلا فدفعه ورده غير مقدور له انتهت ع ش (قوله بل الظاهر
الخ) الأوجه حصول السنة بكل وإن الأولى اليسار سم ومغنى ونهاية عبارة البجيرى والأولى أن
يكون بظهرها إن تيسر وإلا فبطنها إن تيسر أيضاً وإلا فاليمين أه وتقدم عن المناوى ما يوافقه (قوله

كونه هيئة تنافى الخشوع والتواضع وإن تخلف فيه معنى السجود معه على أن ذلك حكمة لا يلزم إطرادها
ويجوز أن يستخرج حكمة أخرى نظراً فليتنامل (قوله ولا شعراً) وينبغي كما قال الزركشي تخصيصه في الشعر
بالرجل أما المرأة ففي الأمر بنقضها الضفائر مشقة وتغيير لهيئتها المنافية للتجمل وبذلك صرح في الأحياء
وينبغي إلحاق الخنثى بها مر (قوله أن يحله) فلو حله فسقط منه شيء وضاع أو تلف ضمنه كما أفق بذلك شيخنا
الشهاب الرملى وسيأتى نظيره في جزه آخر من الصف فتبين أنه رقيق مر (قوله بل الظاهر الخ) الأوجه حصول

عمامته (أو ثوبه) بنحو
تشمير كنه أو ذبله أو شد
وسطه أو غرز عذبه أو
دخول فيها وهو كذلك
وإن كان إنما فعله لشغل
أو كان صلى على جنازة
للخبر المتفق عليه أمرت
أن أيسجد على سبعة أعظم
ولا أكف ثوباً ولا شعراً
وحكمته منع ذلك من
السجود معه أى غالباً فلا
ترد صلاة الجنازة مع
كونه هيئة تنافى الخشوع
والتواضع ومن ثم كره
كشف الرأس أو المنكب
والاضطباع ولو من فوق
القميص خلافاً لبعضهم
لما يأتى في الحج ويسن لمن
راه كذلك ولو مصلياً
آخر أن يحله حيث لا فتنة
وفي الأحياء لا يرد رداءه
إذا سقط أى إلا لعذر
ومثله العمامة ونحوها
(ووضع يده على فمه)
لصحة النفي عنه ولتأنيته
لهيئة الخشوع وإشارة
مفهمة (بلا حاجة) يؤخذ
من ذكره له هنا أن ما في
معناه مما قبله وبعده مقيد
بذلك فلا اعتراض عليه
وأيضاً فالراجح في القيد
المتوسط أنه يرجع للكل
والاكتناؤب سن له
وضعها لصحة الخبر به قال
شارح والظاهر أنه يضع
اليسرى لأنه لتنجية الأذى

عليه وجودا وعدمادون المعنوى على انها هنا ليست للتنحية اذى معنوى ايضا بل هي لرد الشيطان كما فى الخبر اذاراه على الفم لا يقربه فائى اذى نحاه بها وفى الحديث الثاوب فى الصلاة والعطاس والبصاق والمخاط من الشيطان قال بعض (١٦٣) الحفاظ نهى ^{صلى الله عليه وسلم} عن الصلاة

عن مسح الحصى ومسح الجبهة من أثر التراب والنفخ وتقبيع الاصابع وتشبيكها والتسديل وتغطية الفم والانف وتغميض العين والنمطى اه وجزمه بالنهى عن تغميض العين مع كونه ضعيفا كما يريد على تساهله فى جزمه بقوله نهى الى اخره (والقيام على رجل) بان يرفع الاخرى لانه تكلف يتنافى الخشوع نعم لا يكره الحاجة ولا الاعتماد على احدهما مع وضع الاخرى على الارض (والصلاة حاقنا) بالنون اى بالبول (او حاقبا) بالباء اى بالغائط او حاذقا اى بالريح للخبر الاقوى لانه يغفل بالخشوع بل قال جمع ان ذهب به بطلت ويسن له تفرغ نفسه قبل الصلاة وإن فاتت الجماعة وليس له الخروج من الفرض إذا طرأ له فيه ولا تأخيرها إذا ضاق وقته إلا أن ظن بكتمه ضررا يبيح له التيمم خيفة منه حتى الإخراج عن الوقت وجوز بعضهم قطعه لمجرد فوت الخشوع به وفيه نظر والعبرة فى كراهة ذلك بوجوده عند التحرم وينبغي أن يلحق به ما لو عرض له قبل التحرم وعلم من الخ عش (قوله بتثليث) الى قوله وحديث الخ فى المغنى الا قوله لا نحوا الى لكن (قوله بالمشاة) اى من تحت وفوق عش عبارة المغنى بالتاء المشاة من فوق اه (قوله اى يشتاقي) تفسير مراد من التوق ولا فهو شدة الشوق رشيدى عبارة عش قوله اى يشتاقي أى وان لم يشتد جوعه ولا عطشه فيما يظهر اخذنا ما ذكره فى الفاكهة ونقل عن بعض اهل العصر التقييد بالشديد فاحذره وعبارة الشيخ غير قوله يتوق شامل لمن ليس به جوع وعطش وهو كذلك فان كثيرا من الفواكه والمشارب اللذيذة قد تتوق النفس اليها من غير جوع ولا عطش بل لو لم يحضر ذلك وحصل التوق كان الحكم كذلك اه (قوله اى كاملة) يجوز نصبه صفة للصلاة ورفع صفة لها بالنظر للدخل (قوله بحضرة طعام) خبره (قوله) وهو يدافعه الاخبثان) فيه أن الواو لا تدخل على الخبر ولا على الصفة كما هو مقرر عندهم إلا أن تجعل جملة وهو يدافعه الاخبثان حالا ويقدر الخبر كاملة اى لا صلاة كاملة حال مدافعة الاخبثين عش (قوله به) متعلق بقوله والحق (قوله فى حضوره) متعلق بضمير به الراجع بالتوقان (قوله وقيدته) اى اللاحاق (قوله بما إذا قرب حضوره) اى رجبى حضوره عن قرب بحيث لا يفحش معه التأخير وإن كان نهو

عليه) أى على الحسى (قوله دون المعنوى) قد يراد عليه نظيره من الرجل حيث طلب تقديم اليمين فى دخول ماله شرف معنوى كالمساجد واليسار فى دخول ماله خبث معنوى كالاسواق ومحال المعاصى سم (قوله ليست للتنحية اذى الخ) قد يقال يكفى فى كونها للتنحية اذى معنوى انها لدفع دخول الشيطان الى الفم الذى هو اعنى دخوله اذى معنوى سم ونهاية (قوله قال بعض الحفاظ الخ) عبارة النهاية والمغنى ويكره النفخ فيها لانه عبث ومسح نحو الحصى لسجوده عليه للنهى عن ذلك وللخالفته التواضع والخشوع اه قال عش قوله ومسح نحو الحصى الخ ظاهره ولو قبل الدخول فى الصلاة وينبغي ان محل كراهة ذلك ما لم يترتب عليه تشويه كأن كان يعلق من الموضع تراب بجبهته أو عمامته اه وعبارة السكردى على شرح بافضل قوله ومسح غبار جبهته وتسوية الحصى الخ وفى العباب لغير حاجة وإلا فلا كراهة لعذره كالمسح نحو غبار بجبهته يمنع السجود او كاله اه اقول ويفيده ايضا قول الشارح السابق يؤخذ من ذكره هنا الخ (قوله كما مر) اى فى زيادة المصنف عقب الاركان كرى (قوله يدل على تساهله الخ) فيه نظر سم قول المتن (والقيام على رجل) اى وتقديمها على الاخرى ولصقتها بالاخرى شرح بافضل (قوله بان يرفع) الى قوله وليس فى المغنى الا قوله ولا الاعتماد الى المتن وإلى قوله وحديث اذا التفت فى النهاية الا ما ذكره بل قال الى ويسن وقوله وجوز الى والعبرة وقوله لا نحوا الى لكن (قوله الحاجة) اى كوجع الاخرى سم ونهاية ومغنى (قوله اى بالبول) اى مدافعه مغنى ونهاية (قوله او حاذقا الخ) اى او حاقبا بها نهاية ومغنى (قوله ان ذهب به) اى بالبول والغائط والريح (قوله ويسن له الخ) اى حيث كان الوقت متسعا نهاية ومغنى اى والا وجبت الصلاة مع ذلك حيث لا ضرر يحتمل عادة إلا ان قوله مر الاقوى يبيح التيمم فدية تضي خلافة وانه لا فرق فيما يؤدى الى خروج الوقت بين حصوله فيها أولا كما يفيد قوله مر ولا يجوز له الخروج من الفرض الخ عش (قوله من الفرض) خرج به النفل فلا يحرم الخروج منه وان نذرا تمام كل نفل دخل فيه لان وجوب الاتمام لا يلحقه بالفرض وينبغي كراهته عند طرؤ ذلك عليه عش (قوله ما لو عرض له قبل التحرم) اى فردوه علم الخ عش (قوله بتثليث) الى قوله وحديث الخ فى المغنى الا قوله لا نحوا الى لكن (قوله بالمشاة) اى من تحت وفوق عش عبارة المغنى بالتاء المشاة من فوق اه (قوله اى يشتاقي) تفسير مراد من التوق ولا فهو شدة الشوق رشيدى عبارة عش قوله اى يشتاقي أى وان لم يشتد جوعه ولا عطشه فيما يظهر اخذنا ما ذكره فى الفاكهة ونقل عن بعض اهل العصر التقييد بالشديد فاحذره وعبارة الشيخ غير قوله يتوق شامل لمن ليس به جوع وعطش وهو كذلك فان كثيرا من الفواكه والمشارب اللذيذة قد تتوق النفس اليها من غير جوع ولا عطش بل لو لم يحضر ذلك وحصل التوق كان الحكم كذلك اه (قوله اى كاملة) يجوز نصبه صفة للصلاة ورفع صفة لها بالنظر للدخل (قوله بحضرة طعام) خبره (قوله) وهو يدافعه الاخبثان) فيه أن الواو لا تدخل على الخبر ولا على الصفة كما هو مقرر عندهم إلا أن تجعل جملة وهو يدافعه الاخبثان حالا ويقدر الخبر كاملة اى لا صلاة كاملة حال مدافعة الاخبثين عش (قوله به) متعلق بقوله والحق (قوله فى حضوره) متعلق بضمير به الراجع بالتوقان (قوله وقيدته) اى اللاحاق (قوله بما إذا قرب حضوره) اى رجبى حضوره عن قرب بحيث لا يفحش معه التأخير وإن كان نهو

السنة بكل وان الاولى اليسار (قوله دون المعنوى) قد يراد عليه نظيره من الرجل حيث طلب تقديم النوى فى دخول ماله شرف معنوى كالمساجد واليسار فى دخول ماله خبث معنوى كالاسواق ومحال المعاصى (قوله ليست للتنحية اذى) قد يقال يكفى فى كونها للتنحية اذى معنوى انها لدفع دخول الشيطان الى الفم الذى هو اعنى دخوله اذى معنوى (قوله يدل على تساهله) فيه نظر (قوله الحاجة) اى كوجع الاخرى (قوله)

فى الصلاة (او بحضرة) بتثليث الحاء (طعام) ما كؤل أو مشروب (يتوق) بالمشاة أى يشتاقي (اليه) خبره مسلم لا صلاة أى كاملة بحضرة طعام ولا وهو يدافعه الاخبثان اى البول والغائط والحق جمع التوقان اليه فى غيبته وفى حضوره وقيدته ابن دقيق العيد بما اذا قرب حضوره لزيادة التوق حيث لا قضية التعبير بالتوقان انه لا ياكل إلا ما يكرهه الانحولين ياتى عليه دفعة لكن الذى صوبه المصنف

أنه يأكل حاجته وحديث إذا وضع عشاء أحدكم وأقيمت الصلاة فابدؤا به قبل أن تصلوا صلاة المغرب صريح فيه وحمله على نحو ثمرات يسيرة فيه نظر فإنه بعد الإقامة وادنى شيء (١٦٤) يفوتها حينئذ (وإن يبصق) في صلاته وكذا خارجها وهو بالصاد والزاي والسين (قبل وجهه)

وإن لم يكن من هو خارجها مستقبلاً كما أطلقه المصنف (أو عن يمينه) ولو في مسجده ^{صلى الله عليه وسلم} على ما اقتضاه إطلاقهم لكن بحث بعضهم استثناءه وقد يؤيد الأول أن أمثال الأمر خير من سلوك الأدب على قول فالنهي أولى لأنه يشدد فيه دون الأمر كما أرشد إليه حديث إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم وإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه وذلك لصحة النهي عنهما بل عن يساره وتحت قدمه اليسرى أو في ثوبه من جهة يساره وهو أولى ولا بعد في مراعاة ملك اليمين دون ملك اليسار اظهار الشرف الأول وقضية كلامهم أن الطائف يرعى ملك اليمين دون السكبة وهو محتمل نعم إن أمكنه أن يطأ راسه ويبصق لا إلى اليمين ولا إلى اليسار فهو الأولى وكذا في مسجده ^{صلى الله عليه وسلم} ولو كان على يساره فقط إنسان بصق عن يمينه إذا لم يمكنه ما ذكر كما هو ظاهر سواء من بالمسجد وغيره لأن البصاق إنما يحرم فيه أن يبقى جرمه لأن استهلك في نحو ماء مضمضة وأصاب جزءاً من أجزائه دون هوأه سواء من به وخارجها إذا الملحظ التقدير

الأكمل إنما يأتي بعد مدة قليلة غش (قوله أنه يأكل حاجته) رهو الأقرب ومحل ذلك حيث كان الوقت متسعاً نهاية ومغنى أي بأن يسعها كلها أداء بعد فراغ الأكل عش (قوله صوبه المصنف) أي في شرح مسلم نهاية ومغنى (قوله صريح فيه) أي فيما صوبه المصنف (قوله وحمله) أي العشاء في الحديث المذكور وكذا ضمير فانه الخ (قوله في صلاته) إلى المتن في النهاية والمغنى (قوله وإن لم يكن الخ) خلافاً للنهاية والمغنى عبارتهما لكن حيث كان من ليس في صلاة مستقبلاً كما بحثه بعضهم أكراماً لها ونقل سم عن شرح البهجة لشيخ الإسلام مثله وأقره (قوله لكن بحث بعضهم استثناءه) اعتمده النهاية والمغنى واليعاب قال الكردى وكذا اعتمده الزبائدي والشووي وغيرهما عبارة المغنى قال الدميري وينبغي أن يستثنى من البصاق عن يمينه ما إذا كان بمسجد النبي ^{صلى الله عليه وسلم} فإن بصاقه عن يمينه أولى لأن النبي ^{صلى الله عليه وسلم} عن يساره اه وهو ظاهر إذا كان القبر الشريف عن يساره اه وفي النهاية نحوها وعبارة اليعاب بعد حكاية مامر عن الدميري وهو متجه كالأولى كان على يساره جماعة ولم يتمكن منه تحت قدمه فإن الظاهر أنه حينئذ عن اليمين أولى اه قال الرشيدى قوله لم لأن النبي ^{صلى الله عليه وسلم} عن يساره يؤخذ منه أن محله إذا كان عن يمين الحجرة الشريفة وهو مستقبل القبلة اه (قوله وذلك) إلى قوله كالفصد في المغنى الاقوله وقضية كلامهم إلى سواء وإلى المتن في النهاية إلا ما ذكر وقوله وإن ارصد إلى ودون تراب وقوله وعلى من دلكها إلى وفي الرياض (قوله نعم إن أمكنه) أي الطائف (قوله دون السكبة) يؤيد ذلك قوله السابق ولو في مسجده ^{صلى الله عليه وسلم} بل مراعاته عليه أفضل الصلاة والسلام فوق مراعاة السكبة سم (قوله ولو كان على يساره فقط إنسان الخ) قد يقال فكيف جزم هنا باليمين وتردد في سيد النوع الإنسانى وحرمة ^{صلى الله عليه وسلم} بعد وفاته كحرمة في حياته لأنه حتى في قبره ^{صلى الله عليه وسلم} كردى (قوله ما ذكر) أي أن يطأ راسه الخ (قوله سواء من في المسجد الخ) راجع إلى قوله بل عن يساره اه وتحت قدمه اليسرى الخ عبارة النهاية ومحل ما تقرر أي قولها بل عن يساره اه وتحت قدمه في غير المسجد فإن كان فيه بصق في ثوبه في الجانب الأيسر وحك بعضه ببعض ولا يبصق فيه فانه حرام كما صرح به في المجموع والتحقيق وإنما يجرم فيه أن يبقى جرمه الخ (واصاب الخ) عطف على بقى عش (قوله دون هوأه) حال من جزء الخ مفعول أصاب (قوله سواء من به) أي في عدم حرمة البصاق في هوأه المسجد عبارة النهاية سواء كان الفاعل داخله أم خارجه لأن الملحظ الخ (قوله رلو غير حاجة) وينبغي المبادرة إلى إخراج الدم اخذاً من قوله الاتى ويجب إخراج نجس سم (قوله وزعم حرمة الخ) أي رمى البصاق (قوله وإن الفصد) معطوف على حرمة (قوله اليه فيه) أي إلى الفصد في المسجد (قوله بعيد الخ) خبر وزعم (قوله فوراعينا على من علم به) أي فإن أخر حرم عليه فلو علم به غيره بعد صارت الإزالة فرض كفاية عليهم ما ثم أن أزالها الأول سقط الحرج وينبغي دفع الأثم عنه من أصله على نظير ما يأتى في البصاق والثاني سقط الحرج ولم تنقطع حرمة التأخير عن الأول إذ لم يحصل منه ما يكفر ما عش وكذا خارجها) في شرح البهجة لشيخ الإسلام مانصه وظاهر أن محل كراهة ذلك أي البصق أمامه على قول النووي أي وهو الكراهة خارجها إذا كان متوجهاً إلى القبلة اه وقد خالفه الشارح بقوله الاتى وإن لم يكن الخ (قوله لكن بحث بعضهم) عبارته في شرح العباب قال الدميري وينبغي أن يستثنى من كراهة البصاق على اليمين من بالمسجد النبوى مستقبل القبلة فإن بصاقه عن يمينه أولى لأنه صلى الله عليه وسلم عن يساره اه وهو متجه كالأولى كان على يساره جماعة ولم يتمكن منه تحت قدمه فإن الظاهر أنه حينئذ عن اليمين أولى اه (قوله دون السكبة) يؤيد ذلك قوله السابق ولو في مسجده ^{صلى الله عليه وسلم} بل مراعاته عليه أفضل الصلاة والسلام فوق مراعاة السكبة (قوله ولو غير حاجة) وينبغي المبادرة إلى إخراج الدم اخذاً

وهو متنفذ فيه كالفصد في اناء أو على قامة به ولو غير حاجة كما اقتضاه إطلاقهم وزعم حرمة في هوأه وإن لم يصب شيئاً (قوله من أجزائه) وأن الفصد مقيد بالحاجة إليه فيه بعيد غير معول عليه ويجب إخراج نجس منه فوراعينا على من علم به وإن لم يتعد به واضمه

وان ارصد لازالته من يقوم بها بمعلوم كما اقتضاه اطلاقهم ودون تراب (١٦٥) لم يذخل في وقفه قبل ودون حصره

أى لکن یحرم علیها من
جهة تقذیرها كما هو ظاهر
ولذا حرم فيه ثم دفنه
انقطعت الحرمة من حیثئذ
ومن ثم أطلق المصنف
وغیره وجوب الانكار
على فاعله فيه وعلى من
دلکما باسفل نعله المتنجس
أو القذران خشى تنجیس
المسجد أو تقذیره وفى
الریاض المراد دفنها فى
ترابه أو رمله بخلاف
المبطل فدلکما فيه لیس
بدفن بل زیادة فى التقذیر
وبحث بعضهم جواز الدلک
لذا لم یبق له اثر البتة
والمراد ان ذلک یقطع
الحرمة من حیثئذ (ووضع
یده على خاصرته) لغير حاجة
للهی الصحیح عن الاختصار
وأصح تفاسیر ما ذکره
وعلمته انه فعل السکفار
أو المتکبرین لما صبح انه
راحة اهل النار أو
الشیطان لما فی شرح مسلم
ان إبلیس هبط من الجنة
کذلک ولا فرق فيه بین
الرجل والمرأة والخشی
وذكر الرجل فى الخبر للغالب
(والمبالغة فى خفض الرأس)
عن الظاهر (فى رکوعه)
وکذا خفضه عن أكمل
الرکوع وان لم یبالغ کادل
علیه کلام الشافعی
والاصحاب والخبر الصحیح
کان صلی الله علیه وسلم إذا رکع لم
فعه ولم یصوبه أى یخفضه

(قوله وان أرسد الخ) أقره سم وعش (قوله ودون تراب الخ) ينبغى إلا إذا كان يبق هو أو أثره ويتأذى به المصلون أو المعتكفون ولو بنحو إصا به أو إهابهم أو أبدانهم واستقدار ذلك سم (قوله قيل الخ) عبارة النهاية ولا يحرم البصق على حصر المسجد ان أمن وصول شيء منه له من حيث البصاق في المسجد اهـ وان حرم من حيث ان فيه تقدير حق الغير وهو المالك ان وضعها في المسجد لمن يصلي عليها من غير وقف ومن ينتفع بالصلاة عليها ان كانت موقوفة للصلاة عش ورشيدى (قوله ثم دفنه الخ) فلو اتصل الدفن بالبصق مع قصده ابتداء بان حفر في ترابه على قصد البصق في الحفرة ورد التراب عليه حالا قبل تنتفي الحرمة راسا فيه نظر سم واعتمده الحلبي واقره البجيرى (قوله انقطعت الحرمة من حينئذ) وفاقا للنهاية وفي سم مانصه ويحتمل مر انقطاعها مطلقا كما هو ظاهر الحديث فانه حكم بالخطيئة على نفس الفعل فقوله فيه وكفارتها اى الخطيئة دفنها صريح في تكفير الخطيئة على الفعل فترفع الحرمة مطلقا فليتأمل اهـ اى ابتداء ودوام واقره عش ونقل عن الزبائى الجزم بذلك (قوله ومن ثم الخ) اى من اجل ان الدفن إنما يقطع دوام الحرمة ولا يرفعها من أصلها (قوله وجوب الانكار على فاعله الخ) اى بشرط كون الفاعل يرى حرمة ويحتمل وجوبه هنا مطلقا تعدى ضرره الى الغير رشيدى وهذا الاحتمال هو ظاهر اطلاقهم بل هو الاقرب لما ذكره (قوله وعلى من دلسها الخ) اى البصاق والثابت باعتبار الخطيئة (قوله إن خشى الخ) ومن رأى بصاقا أو نحوه في المسجد فالسنة ان يزيله وان يطيب محله قاله في المجموع فان قيل لماذا لم تجب الازالة لان البصاق فيه حرام كما راجب بانه مختلف في تحريمه كما قالوه في دفع المار بين يدى المصلى كما مر مغنى ونهاية قال عش قوله مر ويسن تطيب محله الخ اى بنحو مسك أو زباد أو بخور ومحل عدم الوجوب حيث لم يحصل ببقائه تقدير للمسجد وعبارة سم على المنهج لكن تجب ازالته اى البصاق لانه مستقدر مر اهـ (قوله وفي الرياض) اى رياض الصالحين للمصنف كرى (قوله وبحث بعضهم الخ) معتمد عش (قوله جواز ذلك) اى ذلك البصاق في الملبط (قوله يقطع الحرمة حينئذ) تقدم ما فيه قول المتن (ووضع يده الخ) ويكره ان يروح على نفسه في الصلاة وان يفرقع اصابعه أو يشبكها لانه عبث وان يمسح وجهه فيها وقبل انصرافه مما يتعلق به من نحو غبار نهاية ومعنى قال البصرى ويظهر أن ترويح الغير عليه كذلك لانه من أفعال المتكبرين بالصلاة ويظهر ان محل ذلك حيث لا حاجة اهـ وقال عش قوله مر او يشبكها اى في الصلاة وكذا خارجها ان كان منتظرا لها وقوله وقبل انصرافه اى من محل صلاته اهـ (قوله لغير حاجة) الى قوله والخبر في النهاية والى قول المتن والصلاة في المغنى لا قوله وكذا خفصه عن اكل الركوع (قوله ما ذكر) اى في المتن (قوله او المتكبرين) او لتبوع الخلاف (وقوله لما صح الخ) تعليل لسلك من القولين المذكورين و(قوله أو الشيطان) عطف على أو المتكبرين عبارة المغنى واختلاف في علة النهى فقول لانه فعل الكفار وقيل فعل المتكبرين وقيل فعل الشيطان وحكى في شرح مسلم ان إبليس هبط من الجنة كذلك اهـ (قوله ولا فرق فيه) اى في كراهة ذلك الوضع (قوله وكذا خفصه) اى الراس و(قوله عن اكل الركوع) قضيته انه لو اتى بالخفص في اقل الركوع لا يكره وانه بحسب ما فهمه من كلام الشافعى والاصحاب والافلام الشافعى الذى نقله الاذرى معترضا به تقييد المصنف بالمبالغة بل وكلام الاصحاب كما يدل عليه سياقه ليس فيه تقييد ذلك بأكل الركوع رشيدى عبارة المغنى وقضية كلام المصنف ان خفض الراس من غير مبالغة لا كراهة فيه والذى دل عليه كلام الشافعى والاصحاب كما قاله السبكي وجرى عليه شيخنا في منهجه

ایشخص رأسه ای لم یرفعه ولم یصوبه ای یخفضه

(و) يكره تنزيها ايضا (الصلاة في الحمام) الجديد وغيره ولو بمسلكه للخبر الصحيح الارض كلها مسجد الا المقبرة والحمام ولا نه محل الشياطين
لكشف العورات به ومثله كل محل (١٦٦) معصية او غضب كارض ثمود او محسر فيما يظهر (والطريق) في صحراء بنيان وقت مرور

الناس به كالحطاف لانه يشغله ومن ثم كان استقباله كالوقوف به والتعليل بغلبة النجاسة فيه من ردود بان مقتضى الكراهة تحققها فقط (والمزلة) اي محل الزبل ومثله كل نجاسة متيقنة لانه بفرشه طاهرا عليها يحاذيها ومن كراهة محاذاتها (والكنيسة) وهي بفتح الكاف متعبد اليهود وقيل النصراني والبيعة وهي بكسر الباء متعبد النصراني وقيل اليهود ونحوهما من اما كن الكفر لانهما ماوى الشياطين ويحرم دخولها على من منعوه وكذا ان كان فيها صورة معظمة كاسياني (وعطن الابل) ولو طاهرا وهو ما تنهى اليه اذا شربت ليشرب غيرهما فاذا اجتمعت سبقت منه البرغى للخبر الصحيح صلوا في مراض الغنم اي مراقدها والمراد جميع محالها ولا تصلوا في اعطان الابل فانها خلقت من الشياطين وفي رواية انها جن خلقت وبه علم ان الفرق ان الابل خلقت من الشياطين بل في حديث ان على سنم كل واحد منها شيطانين والصلاة تكره في ماوى الشياطين والغنم بركة لخبر ابي داود والبيهقي انها من دواب الجنة وايضا

الكرهية وهو المعتمد اه قول المتن (والصلاة في الحمام) وتندب اعادتها ولو منفردا للخروج من خلاف الامام احمد وكذا كل صلاة اختلفت في صحتها يستحب اعادتها على وجه يخرج به من الخلاف ولو منفردا وخارج الوقت ومرار ع ش (قوله الجديد الخ) خلافا للنهاية عبارته وخارج بالحمام سطحها فلا تكره فيه كما في الحمام الجديد كما ذكره الودرحه الله تعالى في شرحه على الزبد وافق به اه واقره سم وعش والرشيدي (قوله ولو بمسلكه) الي قوله ومن ثم في النهاية والمغنى لا قوله بل او غضب الى المتن (ولو بمسلكه) وفي الامداد هو محل سلخ الثياب اي طرحها كركدي (قوله ومثله كل محل معصية) اي كالصاغة ومحل المكس وان لم تكن المعصية موجودة حين صلاته لان ما هو كذلك ماوى للشياطين عش قول المتن (والطريق الخ) وتكره في الاسواق والرحاب الخارجية عن المسجد كما في الاحياء نهاية ومغنى وينبغي ان محل الكراهة في الرحاب حيث كان ثم من يشغله ولو احتمالا اما اذا قطع بانتفاء ذلك ككونه في حجرة خالية ليلا فلا كراهة ومثله يقال في الاسواق حيث لم تكن محل معصية عش (قوله وقت مرور الناس) وفي الرشيدي بعد كلام مانصه فتلخص ان المدار في الكراهة على كثرة مرور الناس وفي عدمها على عدمه من غير نظر الى خصوص البنين والصحراء اه (قوله كان استقباله) اي الطريق عش (قوله كالوقوف به) ينبغي حمله على ما لا ذم يبعد عن الطريق على الوجه الذي في الايعاب عبارته لكن ينبغي انه لا بد من نوع بعد عنها بحيث لو نظر لمحل سجوده فقط لم يشتغل بمرور الناس انتهت وفي سم على المنهج عن مرانه لو صلى حيث يقع المرور بين يديه فان كان بحيث يذهب الخشوع كرهه ولا كان غرض عينه ولم يذهب خشوعه فلا كركدي قوله المتن (والمزلة) بفتح الباء وضما ونحوها كالجزرة نهاية ومغنى (قوله اي محل الزبل) الى قول المتن والمقبرة في النهاية لا قوله وقيل النصراني وقوله وقيل اليهود وقوله والمراد جميع محالها وقوله وفي رواية الى قوله وايضا وقوله ودلت الى ان نحو البقر وكذا في المغنى لا قوله وكذا الى المتن (قوله متيقنة) خرج به غير المتيقنة بما غلبت فيه النجاسة فلا كراهة مع بسط الطاهر عليها كما اقتضاه كلام الراعي لضعف ذلك بالحائل سم ونهاية ومغنى (قوله بفرشه طاهر الخ) اذ بدون فرشه لا تصح صلاته سم ونهاية ومغنى قول المتن (والكنيسة) ولو جديدة فيما يظهر ويفرق بينها وبين الحمام اي على مختار النهاية بغاظ امرها بكونها معدة للعبادة الفاسدة فاشبهت الخلاء الجديد بل اولى منه عش (قوله ونحوهما) اي من كل ما يعظمونه عش (قوله من منعوه) اي على مسلم منعه اهل الذمة من الدخول مغنى (قوله ويحرم دخولها الخ) عبارة الكركدي ومحل الكراهة كما في الايعاب ان دخلها باذنهم ولا حرمت صلاته فيها لان لهم منعنا من دخولها هذا ان كانوا يقرنون عليها ولا فلا الخ اه (قوله صورة معظمة) اي لهم عش (قوله وبه) اي بما ورد في حق الابل (قوله والغنم بركة) مبتدأ وخبر او معطوفان على قوله الابل خلقت الخ اي على الفرقين (قوله فالاول وجه ما قاله جمع الخ) هو المعتمد مره سم (قوله ان نحو البقر كالغنم الخ) وهو المعتمد وان نظر فيه الزركشي نهاية ومغنى (قوله كالعطن) اي وان كانت مر بوطرة بطارية لا احتمال ان يحصل منها وان كانت كذلك ما يذهب الخشوع عش (قوله لعلتين) اي النفار ومحاذاة النجاسة (قوله

فانه حكم بالخطيئة على نفس الفعل فقوله فيه وكفارتها اي الخطيئة دفنها صريح في تكفير الخطيئة على الفعل فترفع الحرمة مطلقا فليتامل (قوله الجديد وغيره) افق شيخنا الشهاب الرملي بعدم الكراهة في الحمام الجديد لا انتفاء العلل وخارج بالحمام سطحها فلا يكره فيه كما ذكره شيخنا الشهاب الرملي في شرحه على الزبد (قوله متيقنة) خرج غير المتيقنة فلا كراهة مع بسط الطاهر عليها كما اقتضاه كلام الراعي لضعف ذلك بالحائل مر (قوله طاهر) اذ بدون فرش طاهر لا تصح صلاته (قوله فالاول وجه ما قاله جمع) هو

فالابل من شأنها ان يشتد نفارها فتشوش الخشوع وعليها فالاول وجه ما قاله جمع ودلت له رواية لكن في سندها مجهول لعلته ان نحو البقر كالغنم لكن نظر فيه الزركشي وانه لا كراهة في عطن الابل الطاهر حال غيبته عينه وجميع مباركها ليلا او نهارا كالعطن لكنه اشد لان نفارها فيه اكثر ومتى كان بمحل الحيوان نجاسة فلا فرق بين الابل وغيرها لكن الكراهة فيها حينئذ لعلتين وفي غيرها

لعلة واحدة) أى محاذاة النجاسة (قوله بتثليث الباء) إلى قوله لأنه يعتبر في المغنى إلا قوله سواء إلى أمامقبرة الانبياء وإلى الباب في النهاية إلا قوله وكذا إلى وإنما (قوله سواء ماتحت الخ) سكت عما خلفه وقد يقال قياس أن العلة المحاذاة للنجاسة أنه كذلك وكذا ما فوقه فليراجع سم أقول تقدم في خامس الشروط في الشرح وعن النهاية والمغنى ما يعم الخاف والفوق وعن تصريح الاخيرين كراهة محاذاة السقف المتنجس القريب عرفا (قوله وفرش عليها حائل) أى أو نبت عليها حشيش غطاها كما هو ظاهر لطهارته غش (قوله وعلته) أى النهى أو كون الصلاة في المقبرة الطاهرة مكروهة (قوله والجديدة) هذا ظاهر إذا مضى زمن يمكن فيه خروج النجاسة منه أما إذا لم يمض زمن يمكن فيه خروج النجاسة منه كان صلى عقب دفن صحيح البدن فلا يتجه الكراهة حينئذ إلا محاذاة النجاسة ثم رايته في شرح العباب نبه عليه سم (قوله وإن كان) أى المصلى أو انتفاء المحاذاة (فيها) أى المقبرة (قوله أمامقبرة الانبياء) أى ارض ليس فيها مدفون إلا نبي أو انبياء نهاية ومعنى أى وأما إذا دفن مع الانبياء فيها غيرهم فإن حاذى فيها غير الانبياء فى صلواته كرهه ولا فلا عش أى من حيث محاذاة النجاسة بل من حيث استقبال القبر على التفصيل الآتى (قوله فلا تذكره الخ) معتمد عش (قوله لانهم احياء في قبورهم الخ) ويلحق بذلك كما قاله بعض المتأخرين مقابر شهداء المعركة لانهم احياء نهاية ومعنى واعتمده عش وكذا سم عبارته قال في شرح العباب فان قلت قضية التعليل بحياتهم أن الشهداء مثلهم قلت بمنوع لظهور الفرق بين الحياتين فان حياة الانبياء أتم واكمل انتهى وفيه نظر وقد اعتمد مر أنهم كالانبياء في ذلك اه أقول ويؤيد ما في شرح العباب أن حياة الشهداء الثابتة بنص القرآن مخصوصة بمن يجاهد لله لا لغرض دنيوى ومن ان لنا علم بذلك (قوله لا ينافى ذلك) أى استثناء مقبرة الانبياء (قوله لأنه يعتبر هنا) أى يشترط في تحقق الحرمة ترشيدى (قوله خلافا لمن زعمه) هو الزركشى وجعل المدار في حرمة استقبال قبور الانبياء على رؤسها حيث قال في تقرير اعتراضه على استثناء قبورهم لاسيما مع تحريم استقبال راس قبورهم سم (قوله لتبرك أو نحوه) زاد النهاية عقبه ولا يلزم من الصلاة اليها استقبال راسه ولا اتخاذ مسجدا اه وظاهر إطلاق المغنى أنه أى قصد نحو التبرك ليس بقيد عبارته ويكره استقبال القبر في الصلاة نعم يحرم استقبال قبره صلى الله عليه وسلم كما جزم به في التحقيق ويقاس به سائر قبور الانبياء عليهم افضل الصلاة والسلام (فائدة) اجمع المسلمون إلا الشيعة على جواز الصلاة على الصوف وفيه ولا كراهة في الصلاة على شئ من ذلك إلا عند مالك فإنه كره الصلاة عليه تنزيها وقالت الشيعة لا يجوز ذلك لأنه ليس من نبات الارض اه (قوله على أن استقبال قبر غيرهم الخ) صادق بما إذا كان مع قصد التبرك أو نحوه وهو محل تأمل والذي يظهر أنه أولى بالحرمة حينئذ ما ذكره في الانبياء ويتردد النظر ايضا في استقبال قبور الانبياء إذا خلا عن قصد نحو تبرك فان مقتضى كلامه عدم الحرمة حينئذ وعليه فهل هو مكروه أو لا محل تأمل بصرى أقول ويمكن أن يراد بقوله مكروه ما يشمل الحرمة كما يفيد قوله ايضا فما استظهره أو لا يشمل كلام

المعتمد مر (قوله سواء ماتحت الخ) سكت عما خلفه وقد يقال قياس أن العلة المحاذاة للنجاسة أنه كذلك وكذا ما فوقه فليراجع (قوله والجديدة) هذا ظاهر إذا مضى زمن يمكن فيه خروج النجاسة منه أما لو لم يمض زمن يمكن فيه خروج النجاسة منه كان صلى عقب دفن صحيح البدن فلا يتجه الكراهة حينئذ إلا محاذاة النجاسة إلا أن ينظر للنجاسة باطنه مع انتفاء الحياة الدافعة لا اعتبار هائم رايته في شرح العباب قال ومنه أى من التعليل بمحاذاة النجاسة يؤخذ أنه لا كراهة في مقبرة جديدة خلافا لمن زعم أنه لا فرق والتعليل بان سبب الكراهة في المقبرة احترام الموق ضعيف اه (قوله لانهم احياء في قبورهم) قال في شرح العباب فان قلت قضية التعليل بحياتهم أن الشهداء مثلهم قلت بمنوع لظهور الفرق بين الحياتين فان حياة الانبياء أتم واكمل كما يؤيده ما صح من رؤيته صلى الله عليه وسلم لهم على كفيات متباينة كالصلاة والطواف وكون بعضهم في الارض وبعضهم في السماء اه وفيه نظر وقد اعتمد مر أنهم كالانبياء في ذلك (قوله خلافا لمن زعمه) هو الزركشى وجعل المدار في حرمة استقبال قبور الانبياء على رؤسها حيث قال في تقرير

لعلة واحدة (والمقبرة)
بتثليث الباء (الطاهرة)
لغير الانبياء صلى الله عليهم
وسلم بان لم يتحقق نبشها
او تحقق وفرش عليها حائل
(والله أعلم) للخبر السابق
مع خبر مسلم لا تتخذوا
القبور مساجد أى أنها كم
عن ذلك وصح خبر لا
تجلسوا على القبور ولا
تصلوا لها وعلته محاذاته
للنجاسة سواء ماتحت أو
أمامه أو بجانبه نص عليه
في الام ومن ثم لم تفرق
الكرامة بين المنبوشة
بحائل وغيرها ولا بين
المقبرة القديمة والجديدة
بان دفن فيها أول ميت بل
لو دفن ميت بمسجد كان
كذلك وتنتفى الكراهة
حيث لا محاذاة وان كان
فيها لبعد الموت عنه عرفا
أمام مقبرة الانبياء فلا تكره
الصلاة فيها لانهم احياء في
قبورهم يصلون فلا نجاسة
والنهي عن اتخاذ قبورهم
مساجد فتحرم الصلاة اليها
لا ينافى ذلك خلافا لمن
زعمه لأنه يعتبر هنا قصد
استقبالها لتبرك أو نحوه
على أن استقبال قبر
غيرهم مكروه

الشارح وأما قوله فهل هو مكره أو لا الخ فقول الشاح حينئذ الكراهة لشئين الخ كالصريح في الأول (قوله أيضا) أي كمنع استقبال قبور الأنبياء (قوله وهذا الثاني) أي محاذاة النجاسة و(قوله والأول) أي الاستقبال (قوله يقتضي الحرمة) أي فقوله أما مقبرة الأنبياء فلا تسكره الخ أي إذا انتفى القيد المذكور أو من حيث النجاسة وإن حرمت من جهة أخرى فليتامل سم (قوله بالقيد الذي ذكرناه) أي قصد استقبالها لتبرك أو نحوه رشيدى وعش زاد الكردى وأما إذا لم يوجد ذلك القيد فلا حرمة ولا كراهة لعدم علتها اه وفيه نظر ظاهر لما سألنا (قوله وتكره) إلى قوله ومحل الكراهة في المغنى (قوله دون غيره من الأودية) أي وإن أطلق الرافعى تبعاً للامام والغزالي الكراهة في بطون الأودية مطلقاً وعلوه باحتمال السبل المذهب للخشوع مغنى ولا ينافيه قول مختصر بأفضل مع شرحه للشارح وفي بطن الوادى أن كل واد مع توقع السبل لخشية الضرر وانتفاء الخشوع اه لأن الأول يقتضى الكراهة وإن لم يتوقع السبل (قوله وكذا فوات جماعة الخ) لعل المراد في غير الصلاة حافوا أو نحوه لما سمر من كراهة ذلك وأن خاف فوت الجماعة عش (قوله فلم يقتض فسادها) (خاتمة) في أحكام المسجد يحرم تمكين الصبيان غير المميزين والمجانين والبهايم والحيض ونحوهن والسكران من دخوله إن غلب تنجيسهم والا كره كما يعلم مما سيأتى في الشهادات وكذا يحرم دخول الكافر له إلا باذن مسلم قال الجوينى مكلف قال الأذرى ولم يشترط على الكافر في عهده عدم الدخول كما صرح به الماوردى وغيره وإن أذن له أو قعد قاض للحكم فيه وكان له حكومة جاز له الدخول ولو كان جنباً لأنه لا يمتنع حرمة ذلك ويستحب الاذن له فيه لسماح قرآن ونحوه كفقعه وحديث رجاء إسلامه لا لا كل ونوم فيه فلا يستحب الاذن له بل يستحب عدمه وهو ظاهر بل قال الزركشى ينبغي تحريمه والكلام في غير المسجد الحرام لأن في دخول حرم مكة تفصيلاً يأتى في الجزية إن شاء الله تعالى ويكره نقش المسجد واتخاذ الشرفات له بل إن كان ذلك من ريع ما وقف على عمارته فحرام ويكره دخوله بلا ضرورة لمن أكل ماله ربح كربه كشوم بضم المثناة وبقريحه وحفر بئر وغرس شجرة فيه بل إن حصل بذلك ضرر حرم وعمل صناعة فيه إن كثر هذا إذا لم تكن خسيصة تبنى بالمسجد ولم يتخذها حانوتاً يقصد فيه بالعمل وإلا فيحرم ذكره ابن عبد السلام في فتاويه ولا بأس باغلاقه في غير أوقات الصلاة صيانته وحفظ المافية ومحله كافى المجموع إذا خيف امتناعه وضياح مافية ولم تدع حاجة إلى فتحه وإلا فالشنة عدم إغلاقه ولو كان فيه ماء مسيل للشرب لم يجز غلقه ومنع الناس من الشرب ولا بأس بالنوم والوضوء والا كل فيه إذا لم يتأذى بشيء من ذلك الناس ولحائط ولو من خارجه مثل حرمة في كل شيء من إصااق وغيره ويسن أن يقدم رجله اليمنى دخولا ويسرى خروجا وإن يقول أعوذ بالله العظيم وبوجهه الكريم وسلطانه القديم من الشيطان الرجيم الحمد لله اللهم صل وسلم على محمد وعلى آل محمد اللهم اغفر لى ذنوبى وافتح لى أبواب رحمتك ثم يقول بسم الله ويدخل وكذا يقول عند الخروج إلا أنه يقول أبواب فضلك قال فى المجموع فإن طال عليه هذا فليقتصر على ما فى مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قال إذا دخل أحدكم المسجد فليقل اللهم افتح لى أبواب رحمتك وإذا خرج فليقل اللهم انى أسالك من فضلك وتسكركه الخصومة ورفع الصوت ونشد الضالة فيه ولا بأس أن يعطى السائل فيه شيئاً ولا بانشاد الشعر فيه إذا كان مدحاً للنبوة أو للإسلام أو كان حكمة أو فى مكارم الأخلاق أو الزهد أو نحو ذلك مغنى وروض مع شرحه

(باب سجود السهو)

(قوله بالتنون) إلى قوله ما عدا صلاة الجنائز في المغنى وإلى قول المتن أو بعضاً في النهاية (قوله في بيان سبب سجود السهو) أي السجود الذى سببه سهو فهو من إضافة المسبب للسبب والسهو لغة نسيان الشيء والغفلة

اعتراضه على استثناء قبورهم لاسيما مع تحريم استقبال رأس قبورهم (قوله يقتضى الحرمة) فقوله أما مقبرة الأنبياء فلا تسكره الصلاة فيها إذا انتفى القيد المذكور أو من حيث النجاسة وإن حرمت من جهة

(باب)

أخرى فليتامل (قوله سجود السهو) هو اعنى السهو جائز على الأنبياء بخلاف النسيان لأنه نقص وما فى الأخبار من نسبة

أيضا كما أفاده خبر ولا تصلوا اليها فحينئذ الكراهة لشئين استقبال القبر ومحاذاة النجاسة وهذا الثاني منتف عن الأنبياء والأول يقتضى الحرمة فيهم بالقيد الذى ذكرناه لأنه يؤدى إلى الشرك وتكره أيضاً على ظهر السكبة لأنه خلاف الأدب وفى الوادى الذى نام فيه صلى الله عليه وسلم عن صلاة الصبح لنصه على أن فيه شيطاناً دون غيره من الأودية ومحل الكراهة فى الكل مالم يعارضها خشية خروج وقت وكذا فوات جماعة على الأوجه وانما لم تقتض الفساد عندنا بخلاف كراهة الزمان لأن تعلق الصلاة بالأوقات أشد لأن الشارع جعل لها أوقاتاً مخصوصة لا تصح فى غيرها فكان الخلل فيها أعظم بخلاف الإمكانة تصح فى كلها ولو مغبوباً لأن النهى فيها كالحرير ولا مخرج ينفك عن العبادة فلم يقتض فسادها (باب بالتنون) فى بيان سبب سجود السهو

الآتي (سنة) متأكدة ولو
في النافلة ماعدا صلاة
الجنائزة كذا قالوه وظاهره
ان سجدة التلاوة والشكر
كالنافلة فان قلت كيف يجبر
الشيء باكثر منه قلت ان
اريد به انه جابر للبترك
او المفعول بمعنى انه نائب
حتى يصير الاول كالمفعول
والثاني كالعدم فهو قد يكون
اكثركم واترك كلمة من
القنوت او زيادة سجدة
او جلسة او انه جابر لنفس
الصلاة اي دافع لنقصها
وهو لا يكون الا اقل منها
فمنوع اذا الجابر لا ينحصر
في ذلك الا ترى ان المجامع
في يوم من رمضان اذا لم
يقدر على العتق بصوم
شهرين وهما اكثر من
من المجبور سواء جعلناه
اليوم او الشهر لا يقال
الصوم بدل عن العتق
لان هذا راي والاصح
ان كلام من خصص الكفارة
الاخيرتين مستقل لا بدل
عما قبله وذلك للاجناد
الآتية ولم يجب لان لم ينب
عن واجب بخلاف جبران
الحج وإنما يسن (عند
ترك ما مور به) من الصلاة
ولو احتمالا بان شك هل
فعله او لا (او) عند (فعل)
شيء (منه) عنها فيها ولو
احتمالا فلا يرد عليه خلافا
لمن زعمه ما لو شك اضلي
ثلاثا ام اربعا فان سجوده
بفرض عدم الزيادة

عنه والمراد به هنا مطلق الخلل الواقع في الصلاة سواء كان عمدا او نسيانا فصار حقيقة عرفية في ذلك واسبابه
خمس تفصيلا الاول تيقن ترك بعض من الابعاض الثاني الشك في ترك بعض معين الثالث تيقن فعل منهى
عنه سهوا عما يبطل عمده فقط الرابع الشك في فعل منهى عنه مع احتمال الزيادة الخامسة نقل مطلوب قولي
الى غير محله بذنبه شيخنا وبجبري (قوله واحكامه) والمراد به ما يتعلق به اثباتا ونفيًا ع ش قول المتن
(سجود السهو الخ) قدمه لكونه لا يفعل إلا في الصلاة اي وما يلحق بها ثم سجود التلاوة لكونه يفعل فيها
وفي خارجها ثم سجود الشكر لانه لا يفعل الا خارجا نهاية ومعنى السهو جاوز على الانبياء بخلاف النسيان
لانه نقص وما في الاخبار من نسبة النسيان اليه ^{صلى الله عليه وسلم} فالمراد بالنسيان فيه السهو وفي شرح المواقف الفرق
بين السهو والنسيان بان الاول زوال الصورة عن المدركة مع بقائها في الحافظة والنسيان زوالها
عنهما معا فيحتاج في حصولها الى كسب جديد سم على حج اه ع ش (قوله سنة مؤكدة) اي إلا لامام
جمع كثير يخشى منه التشويش عليهم بعدم سجودهم معه ويفرق بينهما وبين ما يأتي في سجدة التلاوة بانه أكد
منه حلي اه بجبري م و ك ر د ي (قوله ماعدا صلاة الجنائزة) فانه لا يسن فيها بل انه فعله فيها عا م د ا عا لما بطلت
صلاته ع ش (قوله وظاهره ان سجود التلاوة الخ) قد يقال في هذا الاخذ نظر لان المراد الصلاة وهما ليسا
منها واستثناء صلاة الجنائزة لا يشكل لانها تسمى صلاة عند البعض والحاصل انه ثبت نقل صريح عن
الاصحاب بنسب سجود السهو فيهما فلا يحيد عنه ولا فحل تامل لعدم ما يدل عليه من كلامهم ومن الاحاديث
لان موردها الصلاة ثم رابت في سم على المنهج قوله في الصلاة خرج به نحو سجدة التلاوة خارج الصلاة
بصري عبارة ع ش وفي دعوى الظهور مساحاة لان سجود التلاوة ليس من الصلاة لكنه ملحق بها اه
اقول والنظر قوي جدا وان وافق النهاية للشارح هنا واعتمده الزيادي والحلي والرشيدى وشيخنا (قوله
بمعنى انه نائب) ليتامل بالنسبة للمفعول بصري (قوله كسهو) اي كسجود السهو (قوله في ذلك) اي في الاقل
(قوله وذلك) الى قوله وفيه نظر في المغنى إلا ما انه عليه (قوله وذلك) اي سن سجود السهو (قوله لانه لم ينب
عن واجب) اي والبدل اما كالبديل او اخف منه معنى ونهاية (قوله وإنما يسن الخ) سقط بذلك ما قيل انه
لا يسن السجود لكل ترك ما مور به ولا لكل فعل منهى عنه قول المتن (عند ترك ما مور به) اي سواء تركه
عمدا ليسجد ام لا كما شمله كلامهم شيخنا الزيادي اه ع ش وحلي قال سم ونقل ان شيخنا الشهاب
الرملي افنى بذلك اه (قوله بان شك هل فعله الخ) اي المأمور به المعين كالقنوت بخلاف الشك في ترك
مندوب في الجملة كان يقول هل اتيت بجميع المندوبات او تركت شيئا منها وبخلاف الشك في ترك بعض
مبهم كان ترك مندوب او شك هل هو بعض او لا وكان شك هل ترك بعضا او لا فلا يسجد في هذه الصور شيخنا
(قوله ولو احتمالا) هذا التعميم يشكل بقول المصنف الاتي او ارتكب منهى فلا اللهم إلا ان يريد ولو
احتمالا في الجملة فليتامل فانه مشكل فان مجرد احتمال فعلي المنهى ليس هو المقتضى لسجود السهو فيما ذكره
ذكره وإنما المقتضى له انحصار الامر في احد الامرين منه ومن ترك التحفظ سم وعبارة المغنى سالمة عن هذا
الاشكال والاشكال الآتي حيث قال مانصه ولو بالشك كما سيأتي بيانه فيما لو شك هل صلى ثلاثا ام اربعا
وغير ذلك فسقط بذلك ما قيل انه اهمل سببا ثلثا وهو إيقاع بعض الفرض مع التردد في وجوبه كما اذا شك هل
صلى ثلاثا ام اربعا فانه يقوم الى الرابعة ويسجد كما سيأتي قاله الاسنوى وغيره ورده في الخادم ايضا بان سبب

النسيان اليه عليه افضل الصلاة والسلام فالمراد بالنسيان فيه السهو وفي شرح المواقف الفرق بين السهو
والنسيان بان الاول زوال الصورة عن المدركة مع بقائها في الحافظة والنسيان زوالها عنهما معا فيحتاج في
حصولها الى سبب جديد اه (قوله ولو احتمالا) هذا التعميم مشكل بقول المصنف الآتي او ارتكب
نهي فلا اللهم إلى ان يريد ولو احتمالا في الجملة فليتامل فانه ايضا مشكل فان مجرد احتمال فعل المنهى عنه
ليس هو المقتضى لسجود السهو فيما ذكره وإنما المقتضى له انحصار الامر في احد الامرين منه ومن ترك

لتركه التحفظ المأمور به وبفرضا الفعل المنهى عنه فيها فهو لم يخرج عنهما (فالاول) وهو المأمور به المتروك من حيث هو (ان كان ركنا وجب تداركه) ولا يغني عنه سجود السهو لتوقف وجود الماهية عليه (وقد يشرع السجود) للسهو مع تداركه (كزيادة) بالكاف (حصلت بتدارك ركن كما سبق) بيان تلك الزيادة (في) آخر مبحث (الترتيب) وقد لا يشرع كما اذا كان المتروك السلام فاذا ذكره اوشك فيه ولم يات بمبطل اتى به وان طال الفصل ولا يسجد لفوات محل السجود به او النية او التحريم فاذا ذكره استأنف الصلاة وكذا ان شك فيه بشرطه قيل قوله كزيادة الخ غير محتاج اليه لانه معلوم من قوله او فعل منهى عنه واجيب بان المراد بالمنهى عنه ما ليس من افعال الصلاة وهذه الزيادة من افعالها لسكن لم يعتد بها لعدم الترتيب اه وفيه نظر لما مر من شمول كلامه لمسئلة الشك فالوجه انه انما ذكره ايضا حاشا (او) كان المتروك (بعضا) من اول صفة الصلاة وجه تسميته بذلك (هو القنوت) السابق في الصبح او وتر نصف رمضان الثاني دون قنوت النازلة

السجود التردد في ان الركعة المعقولة زائدة و هو راجع لارتكاب المنهى عنه اه (قوله لتركه التحفظ المأمور به) قديقال التحفظ الذي هو عبارة عن الاحتراز عن الخلل وان كان مأمورا به لكنه ليس من الصلاة بل هو شرط او ادب خارج عنها كالاحتراز عن نحو الكلام وقيد المأمور به بكونه من الصلاة ففي قوله فهو لم يخرج عنهما نظرا رسم ورشيدى (قوله من حيث هو) اى بقطع النظر عن السجود لتركه سم (قوله بالكاف) احتراز عن الموقر باللام فانه يقتضى ان الزيادة تارة يشرع معها السجود وتارة لا مع انه ليس بمراد الزيادة مقتضية للسجود ابداعا ش زاد سم ومع انه لا ربط مع اللام بما قبله فتأمل اه (قوله) ولم يات بمبطل اى اما لوقا به فان كان يبطل عمده وسهوه كالفعل الكثير والكلام الكثير استأنف الصلاة وان كان ما يبطل عمده وسهوه ككلام قليل اتى به لظن خروجه من الصلاة سجدا للسهو ثم سلم وسجوده ليس للتدارك بل لفعل ما يبطل عمده ع ش (قوله وان طال الفصل) هذا كالصريح في ضرر المبطل مع قصر الفصل ايضا لكن في شرح العباب عن الفتى ما نصه لا فرق بين طول الفصل وقصره نعم يختلفان ان صدر منه مبطل كالسلام اى القليل والاستدبار فحينئذ ان طال الفصل بطلت ولا فلا ويسجد للسهو وانتهى وسياق عقب قول المصنف اوسه او طال الفصل فات في الجديد قول الشارح ما نصه كالمشى على نجاسة وكفعل او كلام كثير بخلاف استدبار القبلة انتهى وهو صريح في اغتفار اليسير مع قصر الفصل شم وقديجاب بان في المفهوم هنا تفصيلا وهذا لا يعد عيبا (قوله ولذا ذكره) اى احدا لا مريين من النية او التحريم (قوله) استأنف الصلاة) اى ويصدق حينئذ انه لا يشرع وكذا في الشك سم (قوله بشرطه) اى من مضى ركن او طول زمن التردد (قوله) لانه معلوم من قوله او فعل منهى عنه) اى فهو من القسم الثاني لا الاول وحينئذ فكان اللائق في الايراد ان يقال السجود في هذه ليس اترك المأمور بل لفعل المنهى عنه فذكره في الاول في غير محله رشيدى (قوله وفيه نظر) قد يجاب بانه يكفي في الحاجة اليه دفعه وهم اختصاص المنهى عنه بما ليس من افعال الصلاة فليتأمل سم (قوله وجه تسميته بذلك) عبارة هناك لانها لما تكدت بالجبر اشبهت البعض الحقيقي وهو الاول اه اى الاركان (قوله السابق) الى قوله ومحل الخ في المغنى ولى قوله ولو اقتدى في النهاية (قوله السابق في الصبح الخ) حتى لو جمع بين قنوت النبي صلى الله عليه وسلم وقنوت عمر وترك شيئا من قنوت عمر فالتوجه السجود ولا يقال بل المتوجه عدم السجود لان ترك بعض قنوت عمر لا يزيد على تركه بجملة وهو لا سجود له لا نأقول لما ورد بان خصوصهما مع جمعه لها صار كالقنوت الواحد والقنوت الواحد يبطل السجود لترك بعضه بخلاف ما لو غزم على الاتيان بهما ثم ترك احدهما فالاقرب عدم السجود

التحفظ فتأمل (قوله لتركه التحفظ المأمور به) قديقال التحفظ وان كان مأمورا به لكنه ليس من الصلاة وقيد المأمور به بكونه من الصلاة ففي قوله فهو لم يخرج عنهما نظر لا يقال يمنع منها فانه عبارة عن الاحتراز عن الخلل وذلك شرط او ادب خارج عنها كما ان الاحتراز عن نحو الكلام والاتفات شرط او ادب وليس جزء منها فليتأمل (من حيث هو) اى بقطع النظر عن السجود لتركه (قوله بالكاف) اى لا باللام لثلاث يقتضى قدح انه يشرع السجود للزيادة ولا يشرع لها اخرى مع انه يشرع لها اى بدافى الجملة بل مطلقا في السابقة في ركن الترتيب ومع انه لا ربط مع اللام بما قبله فليتأمل (قوله) ولم يات بمبطل اتى به وان طال الفصل كالصريح في ضرر المبطل مع قصر الفصل ايضا لكن في شرح العباب عن الفتى ما نصه لا فرق بين طول الفصل وقصره خلافا لما يقتضيه تقييد الروضة وغيرها بقصره لان ترك السلام يكون بالسكوت نعم يختلفان ان صدر منه مبطل كالسلام اى القليل والاستدبار فحينئذ ان طال الفصل بطلت ولا فلا ويسجد للسهو اه وسياق عقب قول المصنف اوسه او طال الفصل فات في الجديد قول الشارح ما نصه كالمشى على نجاسة وكفعل او كلام كثير بخلاف استدبار القبلة اه وهو صريح في اغتفار اليسير مع قصر الفصل وكان يمكن ان يفرق بين ما قبل السلام وما بعده بانه بعده اخف (قوله استأنف الصلاة) اى ويصدق حينئذ انه لا يشرع وكذا في الشك (قوله وفيه نظر) يمكن ان يجاب بان شمول كلامه لما ذكر يمنع زيادة هذا على قوله او فعل

لأنه لا يتعين إلا بالشروع فيه عش وشيخنا (قوله أو كلمة منها) قال الغزالي والمراد مالا بد منه في حصوله بخلاف ما لو ترك أحد القنوتين كان ترك قنوت سيدنا عمر رضي الله عنه لأنه أتى بقنوت تام وكذا لو وقف وقفة لا تسع القنوت إذا كان لا يحسنه لأنه أتى باصل القيام فأداه شيخنا رحمه الله تعالى وسيأتي أن ذلك لا يكفي كذا في المغني وما أشار إليه بقوله وسيأتي الخ هو ما ذكره بعده بقوله ويتصور ترك قعود التشهد وقيام القنوت بأن لا يحسنهما فإنه يسن له أن يقف أو يجلس بقدره فإن لم يفعل سجد للسهو أو وقوله قاله الغزالي إلى قوله فأداه الخ في النهاية ثم قال على ما نقل عن الوالد رحمه الله تعالى نعم يمكن حمل ذلك على ما إذا كانت الوقفة لا تسع القنوت المعهود وتسع قنوتنا مجزيا ما لو كانت لا تسع قنوتنا مجزيا أصلا فلا وجه السجود أو بصرى (قوله أو كلمة منه) ومنها الفاق في فائك والواو في وأنه وإن أتى بدل المتروك بما يرادفه كعم بدل فيمن هديت والقياس أن مثل ذلك ما لو ترك قوله فلك الحمد على ما قضيت استغفرك وأتوب إليك أو شيئا منه لما مر عن الروضة من استحباب ذلك في القنوت عش (قوله ومحل عدم الخ) عبارة النهاية وإن قلنا بعدم تعيين كلماته لأنه بشر وعه يتعين لأداء السنة ما لم يعدل إلى بدله اه قال عش أي ما لم يقطعه ويعدل إلى آية تتضمن ثناء ودعاء فلا سجود من جهة ترك القنوت بخلاف ما إذا قطعه واقتصر على ما أتى به منه ولو اقتصر ابتداء على قنوت عمر فلا سجود لا تيانه بقنوت كامل أو أتى ببعضه وبعض القنوت الآخر فينبغي أن يسجد لعدم إتيانه بواحد كامل منهما سم على حجاجه عبارة الرشيدى قوله لم يعدل إلى بدله صادق بما إذا كان البديل وارداً أو بما إذا كان من غير الوارد وهو ما اقتضاه كلام الشهاب سم على التحفة لكنه صرح بخلافه في حواشي المنهج وذكر أن الشارح مر وافقه عليه فليراجع اه (قوله وفارق بدله) أي بدل القنوت الوارد كآية تتضمن ثناء ودعاء (قوله زيادة على ذكر الاعتدال الخ) وعليه فلو وقف وقفة تسع القنوت وقد ترك ذكر الاعتدال فالظاهر صرف تلك الوقفة للقنوت فإن تركه ذكر الاعتدال قرينة على أنه لم يرد فلا تكون الوقفة عند عدم ذكر الاعتدال إلا للقنوت عش (قوله فاذا تركه) أي القيام المذكور فيشمل ترك بعضه ومر عن النهاية والمغني ما يوافقه (قوله ويقول في زيادة الخ) أي المفيدان القيام بعض مستقل (قوله قيامه) أي القنوت و (قوله لتركه) أي القيام (قوله فعل) أي ندبا و (قوله وإلا فلا) أي فلا يندب ويبطل إن تخلف بركنين سم (قوله لأنه يتركه الخ) قضيته أنه لو أتى به إمامه الحنفى لم يسجد وهو أيضا قضية قول المغني والنهاية ولو ترك القنوت تبعاً للإمام الحنفى سجد للسهو لأن العبرة بعقيدة المأموم على الأصح خلافاً للفقهاء في عدم السجود فإنه بناء على طريقته المرجوحة من أن العبرة بعقيدة الإمام اه واعتمد عش تلك القضية عبارته ومحل السجود ما لم يأت به إمامه الحنفى فإن أتى به فلا سجود لأن العبرة بعقيدة المأموم ويصرح بذلك ما قالوه فيما لو افتصد إمامه الحنفى من صحة صلاته خلفه اعتباراً بعقيدة المأموم لا بعقيدة الإمام اه وفي البجيرمي بعد سوق عبارة عش المذكورة وقال القليوبي يسجد الشافعي المأموم وإن قنت كل من الإمام والمأموم لأنه غير مشروع للإمام ففعله كالعدم اه والمعتمد الأول اه

منهى عنه حتى يستغنى عنه على أنه يكفي في الحاجة إليه دفعه توهم اختصاص المنهى عنه بما ليس من أفعال الصلاة فليتامل (قوله ومحل عدم تعيين كلماته إذا لم يشرع فيه) هو جواب إشكال وعبارة شرح الروض ويحاجب بأنه إذا شرع في قنوت تعيين أداء السنة ما لم يعدل إلى بدله اه وقضيته أنه إذا شرع في القنوت الوارد ثم قطعه وعدل إلى آية تتضمن ثناء ودعاء فلا سجود من جهة ترك القنوت بخلاف ما إذا قطعه واقتصر على ما أتى به منه ولو اقتصر ابتداء على قنوت عمر فلا سجود لا تيانه بقنوت كامل أو أتى ببعضه وبعض القنوت الآخر فينبغي أن يسجد لعدم إتيانه بواحد كامل منهما (قوله زيادة على ذكر الاعتدال) تقدم أن آخر ذكره المطلوب قبل القنوت من شيء بعد وقوله فاذا تركه هذا الترك يصدق بما إذا قام بقدره لا بقدره مع ذكر الاعتدال فقضيته طالب السجود حينئذ فليراجع (قوله فعل) أي ندبا وقوله وإلا فلا أي فلا يندب ويطلب

أو كلمة منه ومحل عدم تعيين كلماته إذا لم يشرع فيه وفارق بدله بأنه لا أحد له (أو قيامه) بأن لم يحسنه فإنه يسن له القيام بقدره زيادة على ذكر الاعتدال فاذا تركه سجد له ويقول في زيادة الخ اندفع ما قيل قيامه مشروع لغيره وهو ذكر الاعتدال فكيف يسجد لتركه ولو اقتدى شافعي بخنفي في الصباح وأمكنه أن يأتي به ويلحقه في السجدة الأولى فعل وإلا فلا وعلى كل يسجد للسهو على المنقول المعتمد بعد سلام إمامه لأنه يتركه له لحقه سهوه في اعتقاده

أى ما قاله ع (قوله بخلافه في سنة الصبح) المتبادر أن معناه أنه لا يسجد دهنًا مطلقا وكان وجهه أنه إن أتى به بأن أمكنه مع الاتيان به إدراك الامام في السجدة الاولى فواضح وإلا فالامام يتحمله ولا خلل في صلاة الامام لعدم مشروعية القنوت له فليتأمل ثم رايت في العباب ما نصه لو اقتدى في فرض الصبح بمن يصلي سنته لم يقنت واحد منهما ولا يسجد المأموم للسهو وقال في شرحه بعد كلام ما نصه وقد يقال المتجه عدم السجود مطلقا إذ لا خلل في صلاة الامام وعدم مشروعية القنوت له لا يمنع من تحمله لأن وضع الامام تحمل الخلل وإن كان بما لا مشروعية فيه له فليتأمل ثم رايت ما سياتي في صلاة الجماعة في اقتداء مصلي الصبح بمصلي الظهر إذ لم يتمكن من القنوت وقول الروضة كاصلها لاشي عليه قال الجلال المحلى أى لا يجبره بالسجود لأن الامام تحمله عنه اه وهو يعين عدم السجود دهنًا وقد يقاس تحمل الامام عنه أنه لا يسجد وإن أمكنه بأن وقف الامام يسيرا فلم يمشى مر على أنه يسجد المأموم إن لم يتمكن منه فان فعله فلا يسجد وسم واعتمده أى عدم السجود مطلقا الشيخ سلطان وكذا ع كذا بقاى انفا (قوله فلم يحصل منه الخ) أى فلا يطلب من المأموم يسجد وترك إمامه القنوت لعدم طلبه من الامام بل هو انتهى عنه ومثل سنة الصبح كل صلاة لا قنوت فيها على الراجح ع (قوله أى الواجب) إلى قوله وقياس الخ في النهاية والمغنى (قوله أو بعضه) ومنه الواو في شاهد ع (قوله إن قلنا بنبذ الخ) عبارة شيخنا البكرى في كنزه ولو في النفل إذا كان التشهد راتبا فيه كصلاة التسبيح وسنة الظهر إذا صلاها أربعاء ولو صلى أربع ركعات نفلا واطلق أو قصد تشهدين وترك الاول منهما عمدا أو سهوا لم يسجد انتهت سم (قوله على الاوجه) قاله جمع متأخرون لكن الذى

بخلافه في نحو سنة الصبح
إذ لا قنوت يتوجه على
الامام في اعتقاد المأموم
فلم يحصل منه ما ينزل منزلة
السهو (أو التشهد الاول)
أى الواجب منه في التشهد
الاخير أو بعضه (أو قعوده)
بأن لم يحسنه نظير ما مر فيه
من اشتراط كونه راتبا
اشتراط ذلك هنا أيضا
فيسجد إذا أتى بصلاة
التسبيح أو راتبة الظهر
أربعاء وترك التشهد الاول
إن قلنا بنبذ حينئذ دون ما
إذا صلى أربعاء نفلا مطلقا
بقصد أن يتشهد تشهدين
فانقصر على الاخير ولو
سهوا على الاوجه (وكذا
الصلاة على النبي ﷺ فيه)

إن تخلف بركنين (قوله بخلافه في نحو سنة الصبح) يحتمل أن معناه أنه لا يسجد دهنًا مطلقا وهو المتبادر من عبارة وكان وجهه أنه إذا أتى به بأن أمكنه مع الاتيان به إدراك الامام في السجدة الاولى فواضح وإلا فالامام يتحمله ولا خلل في صلاة الامام لعدم مشروعية القنوت له ويحتمل أن معناه أنه إذا أتى به فلا يسجد لعدم الخلل في صلاته بالاتيان به وفي صلاة الامام بعد مشروعيته له فليتأمل ثم رايت في العباب وشرحه ما نصه لو اقتدى في فرض الصبح بمن يصلي سنته معتقدا أنه يصلي الصبح وحذفه المصنف لأنه ليس بقيد لم يقنت واحد منهما ولا يسجد المأموم للسهو و فرق اعنى الزركشى بأنه في مسألة القفال ربط صلاته بصلاة ناقصة فشرح له بخلافه هنا اه ويرد بان السجود ليس لذلك لحسب بل لترك البعض ايضا فالذى يتجه أنه لا فرق فيسجد المأموم هنا أيضا اه وما قبل الرد المذكور يدل على أن المراد لا يسجد دهنًا مطلقا وأنه لا يقنت المأموم أيضا لكن لعل محل هذا إذ لم يمكنه القنوت بأن يمكنه مع الاتيان به لجوقة في السجدة الاولى وإلا فيأتى به كاصرحوا بذلك في الاقتداء في الصبح بمصلي الظهر واما السجود الذى بحثه في الرد المذكور فلعلم وجهه أنه وإن لم يحصل خلل في صلاة الامام لكنه لا يصلح لتحمل ترك القنوت لعدم مشروعيته له فليراجع وقد يقال المتجه عدم السجود مطلقا إذ لا خلل في صلاة الامام وعدم مشروعية القنوت له لا تمنع من تحمله لأن وضع الامام تحمل الخلل وإن كان بما لا مشروعية فيه له فليتأمل ثم رايت ما سياتي في صلاة الجماعة في اقتداء مصلي الصبح بمصلي الظهر إذ لم يتمكن من القنوت وقول الروضة كاصلها لاشي عليه قال الجلال المحلى أى لا يجبره بالسجود لأن الامام تحمله عنه اه وهو يعين عدم السجود دهنًا وسم أى أنه يسجد المأموم إن لم يتمكن منه فان فعله فلا يسجد (قوله بخلافه في نحو سنة الصبح) في الروضة كاصلها في باب الجماعة في مصلي الصبح خلف الظهر إن أمكنه القنوت بأن وقف الامام يسيرا أتى به وإلا فلا شي عليه قال المحلى أى لا يجبره بالسجود لأن الامام تحمله عنه اه وقياس تحمل الامام عنه أنه لا يسجد وإن أمكنه بأن وقف الامام يسيرا فلم يمشى مر (قوله ان قلنا بنبذ حينئذ) عبارة شيخنا الامام أبى الحسن البكرى في كنزه ولو في النفل إذا كان التشهد راتبا فيه كصلاة التسبيح وسنة الظهر إذا صلاها أربعاء ولو صلى أربع ركعات نفلا واطلق أو قصد تشهدين وترك الاول منهما عمدا أو سهوا لم يسجد اه (قوله على الاوجه) أى الذى قاله جمع متأخرون لكن الذى القاضى

أى القنوت أو التشهد الأول وقصر رجوعه على الثاني وزعم فرق بينهما غير حسن لأن المذهب باو فافراد ذلك لالاختصاص به بالتشهد
ووجوبها في التشهد في الجملة لا يصلح مانعاً للاحاق من القنوت بهما من التشهد لان المقتضى (١٧٣) للوجود ايس هو الوجوب في الجملة

لقصوره ولئلا يلزم عليه
إخراج القنوت من اصله
بل كون المتروك من الشعار
الظاهرة بالخصوصة بمحل
منها إستقلالاً لا تبعاً كما
يأتى وهما مستويان في ذلك
(في الاظهر) ويضم لذلك
القيام لها في الاول والقعود
لها في الثاني إذا لم يحسنها
فالابعض المذكورة
والاخرى اثنا عشر بل اربعة
عشر ان قلنا بنسب الصلاة
على الاصحاب في القنوت
(سجد) إتباعاً في ترك التشهد
الاول وقياساً في الباقي وهو
ظاهر الا في القنوت وتوابعه
فوجهه انه ذكر لم يشرع
خارج الصلاة بل فيها مستقلاً
بمحل منها غير مقدمة ولا
تابع لغيره فخرج نحو دعاء
الافتتاح والسورة
وتكبيرات العيد
والتسبيحات والادعية
ولونحو سجدة وجهي
لثبته في سجود التلاوة
والشكر ايضاً وهما ليسا
من الصلاة (وقيل ان ترك)
بعضاً من هذه الابعاض
تركا (عمداً فلا) يسجد
لتركه لتقصيره بتقويت
السنة على نفسه وردوه بان
خلل العمداً أكثر فكان الى
الجبر احوج كالقتل العمداً
بالنسبة الى الكفارة
(قلت وكذا الصلاة على
الآل حيث سننها والله
اعلم) وذلك في القنوت

قاله القاضي والبعوى أنه يسجد في صورة القصد ان تركه سهواً أو عمداً وهو المعتمد نهاية ومعنى (قوله اى
القنوت) الى قوله بل اربعة عشر في النهاية وكذا في المعنى الا قوله وقصر الى المتن (قوله اى القنوت الخ) يمنع
من رجوع الضمير لكل منهما ان الخلاف المذكور هنا مبني على الخلاف في سن الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم في
التشهد الاول وهو احوال واما الخلاف في سنهما في القنوت فهو اوجه ولا يتأتى ترتيب الاقوال على الوجه
فتعين رجوع الضمير الى التشهد فقط رشيدى (قوله بينهما) اى بين التشهد والقنوت رشيدى (قوله من
القنوت) حال و (قوله من التشهد) حال ايضاً اى بعده عش (قوله مستويان) الاول الثاني اذ الضمير
للمصلاة في التشهد وفي القنوت (قوله بل اربعة عشر) بل خمسة عشر بزيادة التحفظ كما مر ويأتى بصري وقال
سم قديقال بل ستة عشر ان قلنا بنسب السلام والقيام له كما قدمه في باب صفة الصلاة في الكلام على القنوت
اه وعبارة شيخنا وبالجملة فالابعض عشرون التشهد الاول والقعود له والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعده
والقيام لها والصلاة على الال بعد الاخير والقعود لها والقنوت والقيام له والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعده
والقيام لها والصلاة على الال والقيام لها والصلاة على الصاحب والقيام لها والسلام على النبي والقيام له
والسلام على الال والقيام له والسلام على الصاحب والقيام له اه (قوله ان قلنا الخ) اى اذ الصلاة حينئذ
والقيام لها تضمنان الى الاثنى عشر سم قول المتن (سجد) راجع للصور كلها نهاية ومعنى (قوله فوجهه)
اى وجه القياس في القنوت وتوابعه (قوله لم يشرع خارج الصلاة) قد تردد عليه الصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم فانها تشرع خارج الصلاة شوبرى (قوله فخرج نحو دعاء الافتتاح الخ) اى خرج بقوله لم
يشرع الخ تكبيرات العيد الخ وبقوله غير مقدمة دعاء الافتتاح الخ والتعوذ وما بعده السورة بحجى
(قوله لثبته الخ) قد يراد عليه ان الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مندوبة خارج الصلاة ايضاً سم (قوله
بعض) الى قوله واستشكل في المعنى والى قوله واول في النهاية الا قوله اى مقتضيه (قوله وذلك في القنوت
الخ) فهذه اربعة وما تقدم ثمانية سم اى بل عشرة ان قلنا بنسب الصلاة على الاصحاب في القنوت (قوله لها)
يعنى لترك الصلاة على الال (قوله ان يتيقن قبل سلامه الخ) اى بان اخبره امامه بعد سلامه بانه تركها او
كسب له ان تركتها او سمعه يقول اللهم صل على محمد السلام عايكم شيخنا (قوله وقبل طول فصل) اى واثبات
ما يبطل عمده وسهوه (قوله او بعده) عبارة شيخنا او بعده وقبل طول الفصل فكذلك او بعد طول الفصل
فانت ولا سجود وكذا لو تركها عمداً او سلمها اى اتى بمبطل بحجى مى (قوله فات محل السجود الخ) لك ان
تقول السجود لا يفوت بالسلام سهواً كما يأتى الا ان يوجه الفوات بان العود بعد السلام بقصد السجود يستلزم
الدور لانه لو عاد لاجل السجود دصار في الصلاة فيطلب الاثبات بالمتروك لوجود محله فاذا اتى به لم يتصور بعد

والبعوى انه يسجد في صورة القصد ان تركه سهواً أو أى أو عمداً وهو المعتمد (قوله اى القنوت) تقدم في باب
صفة الصلاة في الكلام على القنوت انه يسن ايضاً السلام وذكر الال وانه يظهر ان يقاس بهم الصاحب فلو
ترك السلام او ذكر الال او الصاحب فهل يسن السجود فيه نظرو لا بعد ان يسن ايضاً ثم رايت قول الشارح
ان قلنا بنسب الصلاة على الاصحاب ومعلوم انه اذا سن السلام من القيام بقدره ايضاً (فرع) لو تعمد ما
يقضى السجود ليس سجدة فهل هو كالمعمد قرأه آية سجدة ليس سجدة حتى تبطل صلاته بالسجود القياس انه
كذلك ويحتمل الفرق ثم نقل ان شيخنا الشهاب الراملى افتى بعدم بطلان الصلاة وفرق بان سبب السجود ثم
ممتنع بخلافه هنا فليحذر (قوله بل اربعة عشر الخ) قد يقال بل ستة عشر ان قلنا بنسب السلام والقيام له كما
نقلنا عنه ما يفيد ذلك (قوله ان قلنا الخ) اى اذا الصلاة حينئذ والقيام لها ايضاً الى الاثنى عشر (قوله لثبته)
قد يراد ان الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مندوبة خارج الصلاة ايضاً (قوله وذلك في القنوت الخ) فهذه
اربعة وما تقدم ثمانية (قوله فات محل السجود) لك ان تقول السجود لا يفوت بالسلام سهواً كما يأتى الا ان

ومثلها قيامهما في التشهد وفي التشهد الاخير ومثلها قعودها وصورة السجود لها ان يتيقن قبل سلامه او بعد سلامه وقبل طول
الفصل ترك امامه لها فاندفع استشكله بانه ان علم تركها قبل سلامه اتى بها او بعد فات محل السجود (ولا تجبرها السن) اى باثباتها بالسجود في الاصل

لأنها ليست في معنى الوارد فان سجد لشيء منها بطلت صلاته إلا ان يسهو أو يعذر بجمله واستشكل بان الجاهل لا يعرف مشروعية سجود السهو ومن عرفه عرف محله أي مقتضيه ويرد بمنع هذا التلازم لان الجاهل قد يسمع مشروعية سجود السهو وقيل السلام لا غير أيضا من عمومها لكل سنة وأولت محله بما ذكرناه الذي نحن فيه والالم يبق للاشكل وجه اصلا ثم رايت شارحاً فهمه على ظاهره واجاب عنه بما لا يلاقى ما نحن فيه إذ الكلام وليس في سجوده في غير محله (١٧٤) وهو قبيل السلام بل في سجوده في محله لكن لنحو تسبيح الركوع فتعين ما ذكرته

ذلك السجود وتركه وما أدى وجوده إلى العدم ينبغي انتفاؤه من أصله سم وعش وحفى (قوله) لأنها ليست في معنى الوارد) أي حتى تقاس عليه (قوله) أو يعذر بجمله) أي بان يكون قريب عهد بالسلام أو بعيدا عن العلماء قاله البغوي في فتاويه مغنى ونقل سم عن الاسني مثله وقره وعبرة الرشيدى أي بان كان قريب العهد بالسلام وانشأ بادية بعيدة عن العلماء لان هذا امر ادهم بالجاهل المذخور خلافا لما وقع في حاشية الشيخ عش اه عبارته وقضية اطلاق الجمل انه لا فرق بين قريب العهد بالسلام وغيره وقيدته البر ماوى نقلا عن البغوي بقريب العهد بالسلام وعبر به في العباب ايضا لكن لم ينقله عن احد ولعل الاقرب ما اقتضاه كلام الشارح مر فان مثل هذا مما لا يخفى فلا يفرق فيه بين قريب العهد بالسلام وغيره اه (قوله من حيث هو) أي لا بقيد السجود له سم (قوله) ولا لعمده) إلى قول المتن وتطويل الخ في النهاية والمغنى الا قوله ما حول إلى ومالو سها بعد سجود (قوله لما يأتى) أي من قول المتن ولو نقل ركنا قوليا الخ وما زاده الشارح هناك (قوله) كر كعة زائدة) أي أو ركوع أو سجود أو قليل اكل أو كلام مغنى (قوله) لانه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر الخ) أي ويقاس غير ذلك عليه مغنى (قوله) هذا ان لم تبطل الصلاة بسهوه) أي كالمثلة المذكورة مغنى (قوله في الاصح) أي قول المصنف في الاصح (قوله راجع للمثال) أي لبطلان الصلاة بكثير الكلام سهوا (قوله لا الحكم) أي عدم السجود سم وعبرة النهاية والمغنى في الاصح راجع للمثال وهو الكلام الكثير لا الحكم وهو قوله سجد ولو سكنت عن المثال لكان اخصر وابعدهن الا بهام إذ لا سجود مع الحكم بالبطلان اه أي بالاتفاق (قوله من هذه القاعدة) أي المأخوذة من قوله والاسجد الخ وهي ما يبطل عمده دون سهوه يسجد لسهوه (قوله فانه لا يسجد الخ) هذا ما صححه في المجموع وغيره والمعتمد كما مر في فصل الاستقبال انه يسجد وصححه الرافعي في شرحه الصغير وجزم به ابن المقرئ في روضه وقال الاسنوي انه القياس وافق به وشيخنا الشهاب الرملى نهاية ومغنى وسم واعتمده شرح المنهج ايضا (قوله على المعتمد) خلافا للنهاية والمغنى وشرح المنهج كما مر آنفا (قوله ورد) أي قوله مع الخ سم (قوله) ومالو سها بعد سجود السهو) أي بان تكلم ناسيا مثلاً عش (قوله لهذا السجود) أي الذي فعله ساهيا (قوله بان يزيد) إلى قوله وقول في المغنى الا قوله في تلك الصلاة إلى قدر الفاتحة وإلى قول المتن فيسجد في النهاية الا قوله أي بين المقدمة إلى وخرج (قوله) ذا كرا كان الخ) أي أو قارئاً نهاية (قوله كذلك) أي في تلك الصلاة بالنسبة الخ (قوله ليس المراد الخ) الانسب لقوله الاقرب ان يقول كما في النهاية يحتمل ان يراد به من حيث

(والثاني) أي فعل المنهى عنه من حيث هو (إن لم يبطل عمده) الصلاة (كالاتفات والخطوتين لم يسجد لسهوه) ولا لعمده غالباً لما يأتى من المستثنيات (ولما) بان ابطال عمده كر كعة زائدة (سجد) لسهوه لانه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خمساً وسجد للسهو متفق عليه هذا (ان لم تبطل الصلاة بسهوه) فان بطلت بسهوه (ككلام كثير) فانه يبطلها (في الاصح) كما مر لم يسجد لانه ليس في صلاة في الاصح راجع للمثال لا للحكم واستثنى من هذه القاعدة مالو حول المتنقل دابته عن صوب مقصده سهوا ثم عا د فوراً فانه لا يسجد لسهوه على المعتمد مع ان عمده مبطل ويفرق بينه وبين سجوده بجموحها وعودها فوراً بانه هنا مقصر بركوبه الجموح أو بعدم ضبطها بخلاف الناسى يخفف عنه لمشقة السفر وان قصر وما لوسها بترك السلام فانه لا يسجد لسهوه مع ابطال تعمده ورد بانه ان تركه وفعل منافياً فهو المبطل والا فهو سكوت وهو

يو جه الفوات بأن العود إلى السجود وتركه وذلك لانه لو عاد إلى السجود صار في الصلاة فبطلت الا تيان بالترك لو جرد محله فاذا أتى به لم يتصور بعد ذلك السجود وتركه وما أدى وجوده إلى العدم ينبغي انتفاؤه من أصله فليتأمل والحاصل ان العود لا أجل للسجود وتركه يقتضى ان لا يتصور السجود وذلك يقتضى منع العود (قوله) فان سجد لشيء منها الخ) عبارة شرح الروض فان سجد لشيء منها ظاناً جوازه بطلت صلاته الا لمن قرب عهده بالسلام أو نشأ بادية بعيدة عن العلماء قاله البغوي في فتاويه (قوله من حيث هو) أي لا بقيد السجود له (قوله راجع للمثال) أي لبطلان الصلاة بكثير الكلام سهوا وقوله لا الحكم أي عدم السجود (قوله على المعتمد) وهو ما صححه في المجموع لكن الذى صححه الرافعي في الشرح الصغير انه يسجد وقال شيخنا الشهاب الرملى انه المعتمد مر (قوله ورد) أي قوله مع الخ

غير مبطل وان طال ومالو سها بعد سجود السهو فسجد للسهو ساهيا فانه لا يسجد لهذا السجود مع ابطال عمده (وتطويل الركن ذاتها القصير) بان يزيد على قدر ذكر الاعتدال المشروع وفيه تلك الصلاة بالنسبة للوسط المعتدل لا لحال المصلى فيما يظهر قدر الفاتحة ذا كرا كان أو ما كذا وعلى قدر ذكر الجلوس بين السجدين المشروع وفيه كذلك قدر التشهد الواجب وقول في تلك الصلاة ليس المراد به من حيث ذاتها بل من حيث الحالة الراهنة فلو كان اماماً لا تسن له الاذكار التي تسن للمنفرد اعتبر التطويل في جمعه بتقدير كونه منفرداً

على الأول وبالنظر لما يشرع له الآن من الذكر على الثاني وهو الأقرب الكلامهم (بطل عمده) الصلاة (في الأصح) لأنه غير ما وضوعه إذ هو غير مقصود في نفسه وإنما شرع للفصل أي بين المقدمة وهو الركوع أو شبهها وهو السجود (١٧٥) الثاني لما مر أنه شكر لما أهل له

من القرب بالسجود الأول وبين المقصود بالذات وهو السجود الأول فيهما وخرج بقولي المشروع فيه الخ تطويله بقدر القنوت في محله أو التسبيح في صلاته أو القراءة في الكسوف فلا يؤثر واختير جواز تطويلها للصحة الأحاديث فيه ومن ثم كان إلا كثرون عليه وصححه في التحقيق في موضع وقد يتمحل للتعتمد بانها وقائع فعلية محتملة (فيسجد لسهوه) وإن قلنا لا يبطل عمده لتركه التحفظ المأمور به على التأكيد (فلا اعتدال قصير) لما مر أنه للفصل بدليل أنه لم يجب فيه ذكر مع أنه عادي ومن ثم لما كان القيام وجلس التشهد الأخير عاديين وجب لهما ذكر صرفا لهما عن العادة بخلاف نحو الركوع وجوب الطمانينة فيه ليحصل الخشوع والسكينة المطلوبان في الصلاة (وكذا الجلوس بين السجدين في الأصح) لما ذكر في الاعتدال حرفا بحرف بل هو أولى لأن ذكره أقصر فقلت ما وجه اختصاص الخلاف بهذا قلت لأن بعده جلوس طويل في نفسه يشبهه وهو جلوس التشهد والاستراحة

ذاتها أو من حيث الخ (قوله على الأول) أي من حيث ذاتها (قوله على الثاني) أي من حيث الحالة الراهنة (قوله لما مر) أي في أركان الصلاة كركي (قوله أنه الخ) أي السجود الثاني (قوله وبين المقصود الخ) عطف على قوله بين المقدمة (قوله وخرج) إلى قول المتن فلا اعتدال في المغنى لإقوله وقد يتمحل إلى المتن (قوله وخرج الخ) ما طريق الخروج سم وأشار إلى الركود إلى الجواب عنه بما نصه أي وخرج عن التطويل المبطل بسبب قولي الخ اه (قوله تطويله الخ) بل له أن يطيله بما شاء من الذكر والدعاء وكذا بالسكوت سم أي لما قدمه الشارح في صفة الصلاة أن تطويل اعتدال الركعة الأخيرة بذكر أو دعاء غير مبطل مطلقا وأنه مشتمل من البطلان بتطويل القصير زائدا على قدر المشروع فيه بقدر الفاتحة اه (قوله بقدر القنوت) أي المشروع فيه ولعل المراد القنوت مع ما تقدم عليه من الأذكار المشروعة وعمر رشيدى أقول بل يصرح بذلك المراد قول الشارح المتقدم بأن يزيد الخ (في محله) أي المشروع هو فيه بالأصالة وهو ثانية الصبح وأخيرة الوتر في النصف الثاني من رمضان وأخيرة سائر المكتوبات في النازلة كافي حاشية الشيخ ع ش ويدلله قول الشارح مر الآتي في شرح وعلى هذا تستثنى هذه الصورة من قولنا إلى الخ ويمكن حمل الخ فالشارح مخالف لما أفنى به الشهاب ابن حجر من أن المراد محله اعتدال أخيرة سائر المكتوبات رشيدى وتقدم عن الشارح انفا ما يفيد أن محله اعتدال الأخيرة مطلقا ولو في النفل (قوله واختير الخ) كان ينبغي تأخير عن قول المتن فلا اعتدال قصير رشيدى (قوله لصحة الأحاديث الخ) كخبر مسلم عن أنس قال كان صلى الله عليه وسلم إذا قال سمع الله من حمده قام حتى يقول القائل قد نسي معنى عبارة ع ش وفي سم على المنهج أن حديث أنس ورد في مسلم بتطويل الجلوس بين السجدين أيضا اه أي كما ورد بتطويل الاعتدال اه (قوله لتركه التحفظ الخ) لتعليل للمتن فقط وإلا فلا ترك بالنسبة لمقابل الأصح المشار إليه بالغاية (قوله لما مر) أي انفا (قوله مع أنه عادي الخ) أي والعادي يجب فيه الذكر ومن ثم لما كان القيام الخ (قوله وجوب الطمانينة الخ) أي فلا يردان وجوب الطمانينة ينافي ذلك أي كونه للفصل ع ش (قوله فيه) أي في الاعتدال ع ش (قوله بهذا) أي بالجلوس بين السجدين (قوله لأن بعده جلوس) كذا في أصله بخطره رحمه الله تعالى واسم أن ضمير الشأن وقد يقال والاعتدال قبله القيام بل هو أولى بهذا القياس لأن أشبه الطويل قبله مطرد بخلاف الجلوس بين السجدين فإنه إنما يتأتى إذا عقبه جلوس تشهد وليس مطرد ومن المعلوم أن التفاوت بالتقبلية والبعدية لا يؤثر بتسليم ذلك كله لا يخفى ضعفه بصري (قوله بناء على أنه) أي جلوس الاستراحة (طويل) أي والأصح خلافه كركي أي عند الشارح خلافا للنهاية والمغنى وللشهاب الرملي كما مر (قوله وظاهر ما مر الخ) بل صريحه (قوله أن الخلاف الخ) خبر قوله وظاهر الخ (قوله فينا في) أي ما مر (قوله مع كونه) أي المتن (قوله فذاك) أي ما مر و (قوله وهذا) أي ما في المتن (قوله ما تقرر الخ) قد تقدم ما فيه (قوله أن بعده طويل) كذا في أصله أيضا بخطره رحمه الله تعالى وبوجه بنظير

(قوله وهو الأقرب) مثله في شرح مر (قوله وخرج بقولي الخ) ما طريق الخروج (قوله بقدر القنوت) قد يدل على ضرر الزيادة على قدر القنوت الوارد ووجه خلافه لأنه لا يتعين للقنوت ذكر ولا دعاء مخصوص ولا حد للذكر والدعاء فله أن يطيل بما شاء منهما بل يتجه وكذا بالسكوت فليتامل (لا يبطل) زيادة هذا القيد توجب سماجة وركعة في الكلام إما أن يريد به لا يبطل عمده ولا يبطل عمده ولا سهوه فإن أراد الأول صار تقدير الكلام ولو نقل ركنا قوليا لا يبطل عمده لم يبطل عمده وإن أراد الثاني صار التقدير ولو نقل ركنا قوليا لا يبطل عمده ولا سهوه ولم يبطل عمده ولا يخفى ما في ذلك من الضعف والفساد فكان الصواب الإطلاق ثم استثناء السلام والتسكين من عدم البطلان مع العمد فامل

بناء على أنه طويل فأمكن قياسه عليه والاعتدال ليس بعده طويل يشبهه هذا وظاهر ما مر عن الأكثرين أو الخلاف فيهما فينا في المتن مع كونه على طبق عبارة المجموع إلا أن يجاب بأن جريانه فيهما لا يقتضي أنه في الجلوس أقوى فذاك من حيث أصل جريانه فيعمهما وهذا من حيث قوة الخلاف وهو مختص بالثاني ووجه ما تقرر أن بعده طويل يشبهه بخلاف الاعتدال ولا ينافي ما تقرر من أنهما غير

ما تقدم بصري (قوله كافر) في أركان الصلاة كرهى قول المتن (ولو نقل الخ) قضيته أنه لا يسجد لشكرير الفاتحة أو التشهد لأنه لم ينقله إلى غير محله لكن عبارة حج وشرح الإرشاد ويضم إلى هذا أي نقل الركن القولى تكرير الفاتحة خلافاً لبعضهم اهـ وخرج بتكرير الفاتحة تكرير السورة فلا يسجد له وقياس ما ذكره في تكرير الفاتحة أنه يسجد بتكرير التشهد إلا أن قضية قول الشارح لو قدم الصلاة على النبي لا يسجد لأن القعود الخ عدم السجود بتكرير الركن القولى عش قول المتن (ركنا قوليا) أي غير سلام وتكبير لإحرام أو بعضه إلى ركن طويل وأما نقل ذلك إلى ركن قصير فإن طوله فيبطل كافر وإلا ففيه الخلاف أي الابقى معنى (لا يبطل إلى قول المتن ولو نسي في النهاية لا قوله وحينئذ إلى المتن وقوله إلا إذا إلى المتن وقوله ومالو نقل إلى ومالو فرقمه وقوله ونظر إلى وليس (قوله لا يبطل) زيادة هذا القيد توجب سباجة وركعة في الكلام لأنه يصير تقدير الكلام ولو نقل ركنا قوليا لا يبطل عمده لم يبطل عمده ولا يخفى ما في ذلك من الضعف والفساد فكان الصواب الاطلاق ثم استثناء السلام والتكبير من غير البطلان مع العمدة سم (قوله نخرج السلام عليكم) نعم لو أتى به سهواً وسجد للسهو كما هو ظاهر ومثله مالو أتى بتكبيره الإحرام بنيته اذ عمدها مبطل فيسجد للسهو ها على القاعدة التقييد بقوله لا يبطل لاجل قول المصنف لم يبطل عمده سم أي وإن ترتب عليه ما من السباجة والركعة (قوله السلام عليكم) أي وإن لم يقصد سلام التحلل لما فيه من الخطاب عش (قوله بان كبر بقصده) أي الإحرام صريح في أن تعمد التكبير بقصد الإحرام مبطل وهو صريح ما قرره في مسألة الدخول باللاتار والخروج بالاشفاع وإن توقف فيه السيوطي في فتاويه سم (قوله وحينئذ) أي حين التقييد بقصد تجديد الإحرام (قوله لا نظرية) أي في نقل التكبير مبطل سم (قوله وكتشدها الخ) أي أو بعضه نهاية زاد الإيعاب ولو لفظ التحيمات اهـ (قوله بخلاف الفعلي) أشار به إلى رد توجيهه مقابل الأصح الذي عبر المحلى بقوله الثاني يبطل كنف الركن الفعلي عش (قوله نظير مامر) أي قبيل قول المصنف فالاعتدال قصير كرهى (قوله وكذا العمدة) إلى المتن في المغنى (قوله ونقل بعضه ككله) يدخل فيه التسمية أول التشهد كما يأتي سم (قوله إلا إذا اقتصر الخ) هذا لا يناسب تقييد القولى بقوله لا يبطل الخ إذا السلام ليس منه سم (قوله مالم ينو معه أنه بعض سلام التحلل) إن فرض هذا فيما إذا عزم على الاتيان بجميع السلام ثم اقتصر على البعض فتحتمل كما لو نوى الاتيان بالفعل المبطل وشرع فيه وإن لم يتمه أما إذا نوى الاقتصار ابتداء على بعض السلام فأوجه البطلان لأن الظاهر أن البطلان في الاتيان بالسلام اشتتاله على خطاب الأدميين فليتام بصري أقول وقد وجه البطلان بأن نية كونه بعض سلام التحلل كنية الخروج من الصلاة ومستلزمة لها قول المتن (هذه الصورة) هي قوله ولو نقل ركنا قوليا الخ عش (واستثنى) إلى المتن في المغنى لا قوله وقيامه إلى ومالو فرقمه وقوله ونظر إلى وليس وقوله أو مصل نقلا

(قوله نخرج السلام عليكم) نعم ولو أتى به سهواً وسجد للسهو كما هو ظاهر مأخوذ بما يأتي فيما لو سلم الأمام فسلم معه المسبوق سهواً ومثله مالو أتى بتكبيره الإحرام بنيته اذ عمدها مبطل فيسجد للسهو ها على القاعدة التقييد بقوله لا يبطل لاجل قول المصنف لم يبطل عمده (قوله بان كبر بقصده) أي الإحرام صريح في أن تعمد التكبير بقصد الإحرام مبطل وهو صريح ما قرره في مسألة الدخول باللاتار والخروج بالاشفاع لكن في فتاوى السيوطي بعد تكلمه على تنظير السنوى في أن تعمد التكبير مبطل ما نضه والحاصل أنه لو قصد أي بالكثير الذكر المحض لم تبطل قطعاً ولو قصد قطع الإحرام الأول وتجديد الإحرام جديد بطلت قطعاً ولو اقتصر على قصد التجديد والنقل دون القطع فهي المسئلة أي مسألة تنظير السنوى وهي رتبة وسطى فتحتمل البطلان وعدمه وهو محل توقف اهـ وفيه نظر والوجه أن لا توقف لأن الفرض قصد تجديد الإحرام كما قال ولو اقتصر على قصد التجديد وهذا يقتضى البطلان كما هو صريح مسألة الدخول باللاتار والخروج بالاشفاع (قوله ونقل بعضه) يدخله فيه التسمية أول التشهد كما يأتي (إلا إذا اقتصر على لفظ السلام الخ) هذا لا يناسب تقييد القولى بقوله لا يبطل الخ إذا السلام ليس منه إلا أن يكون

مقصودين فلا يطولان ما وقع في عبارات أنهما مقصودان لأن معناه أنه لا بد من وجود صورتهما مع عدم الصارف لهما كما مر (ولو نقل ركنا قوليا) لا يبطل نخرج السلام عليكم وتكبير التحريم بأن كبر يقصده وحينئذ لا نظرية خلافاً للسنوى (كفاتحة في ركوع أو) جلوس (تشهد) آخر أو أول وتقييد شارح بالآخر ليس في محله وكتشدها من قيام أو سجود (لم يبطل عمده في الأصح) لأنه غير محل بصورتها بخلاف الفعلي (ويسجد للسهو في الأصح) لركعة التحفظ نظير مامر وكذا العمدة كما في المجموع ونقل بعضه ككله إلا إذا اقتصر على لفظ السلام فإنه من أسماء الله تعالى مالى بنو معه أنه بعض سلام التحلل أو الخروج من الصلاة سهواً لكن هذا من القاعدة لأن عمده مبطل حينئذ (وعلى هذا) الأصح (تستثنى هذه الصورة من قولنا) السابق (مالا يبطل عمده لا سجود للسهو) واستثنى معها

مطلقاً (قوله ايضاً) يغني عنه ما قبله (قوله) مالو أتى بالقنوت (الخ) أي عمداً وسهواً غني (قوله) بنية (الخ) فان أتى به لا بنية القنوت لم يسجد قاله الخوارزمي غني (قوله) قبل الركوع ومثل ذلك مالو فعله امامه المخالف قبل الركوع لان فعله عن اعتقاد ينزل عندنا منزلة التسويع (قوله في الوتر) ينبغي ان مثله في ذلك بقية الصلوات كالظهر سم وورشيدى (قوله فانه يسجد) ولو تعمد لم تبطل صلاته لكنه مكروه وذكره في صلاة الجماعة ويمكن حمله على ما اذا لم يبطل به الاعتدال ولا بطلت نهاية ومغني قال عرش قوله ولا بطلت هذا يخالف من حيث شموله للركعة الأخيرة على ما أفق به حج من عدم البطلان بتطويل اعتدال الركعة الأخيرة اه اي مطلقاً كما مر نقله عنه في بحث تطويل الركن القصير (قوله) ومالو قرأ (الخ) اي بقصد القراءة سم لكن ظاهر صنيع الشارح كشرح المنهج والنهاية والمغني وصرح فتح الجواد ان الفاتحة والسورة والتشهد لا يشترط في نقلها النية واستظهره عرش والحلي عبارتهما واللفظ للاول قوله مر غير الفاتحة اي شيئاً من القرآن غير الفاتحة (الخ) وظاهره انه اذا قرأ في غير القيام لا يشترط للسجود نية القراءة لكن في حاشية شيخنا الزيادي خلافاً حيث قال قوله وقنوت بنية وكذلك التشهد والقراءة لا بد من نية ما قياسي على القنوت اه وما اقتضاه كلام الشارح مر من ان التشهد والقراءة لا يشترط لهما نية في اقتضاء السجود ظاهر لان القراءة والفاظ التشهد كلاهما متعين مطلوب في محل مخصوص بخلاف القنوت فان الفاظه تستعمل في غير الصلاة ويقوم غيرهما من كل ما يتضمن دعاءاً وثناءً مقامها فاحتاج في اقتضاء السجود للنية اه (قوله) ومالو نقل ذكرنا) وفاقاً للشيخ الاسلام وخلافاً للنهاية والشهاب الرملي والمغني عبارة الاخير قال الاسنوي وقياسه أي نقل السورة السجود للتيسيح في القيام وهو مقتضى ما في شرائط الاحكام لابن عبدان اه والمعتمد عدم السجود اه ووجهه سم بان جميع الصلاة قابلة للتيسيح غير منهي عنه في شيء منها بخلاف القراءة ونحوها فانها منهي عنها في غير محلها اه (قوله) ويؤخذ منه (الخ) يتجه السجود للبسملة اول التشهد إذا قصد بها القرآن لانها من القرآن قطعاً وللصلاة على الال في غير التشهد الاخير بقصد انها ذكر الاخير لانها نقل بعض الى غير محله لكن خالف مر في شرحه ولو صلى على الال في التشهد الاول او بسمل اول التشهد لم يسجد له سجود السهو كما اقتضاه كلام الاصحاب وهو ظاهر عملاً بقاعدتهم ما لا يبطل عمده لا يسجد له سجود السهو الا باستثنى والاستثناء معيار العموم اه واقول قد يستشكل عدم السجود فيما لو بسمل اول التشهد لان البسملة اية من الفاتحة ففيه نقل بعض الفاتحة سم عبارة عرش قوله مر او بسمل الخ ظاهره انه لا يسجد وإن قصد انها من الفاتحة لكن عبارة حج ويؤخذ منه انه لو بسمل الخ والاقرب ظاهر اطلاق الشارح مر لما علل به سماه التشهد محل الصلاة على الال في الجملة لكن يرد عليه ان البسملة مطلوب ولى نقله الى غير محله اه (قوله) انه لو صلى (الخ) اي في التشهد الاول لنهاية اي مثلاً (قوله) وعليه يحمل (الخ) اي على الصلاة

في هذه النسخة سقم ثم رأيت غير هذه النسخة كذلك (قوله في الوتر) ينبغي أن مثله في ذلك بقية الصلوات كالظهر (قوله) فانه لم يسجد) ولو تعمد لم تبطل صلاته لكنه مكروه وذكره الرافعي في صلاة الجماعة ويمكن حمله على ما اذا لم يبطل به الاعتدال ولا بطلت اخذاً بامر مر (قوله) ومالو قرأ) اي بقصد قراءة القرآن (قوله) وقياسه انه لو صلى (الخ) اعتمد مر قال الاسنوي وقياسه السجود للتيسيح في القيام لكن افاد شيخنا الشهاب الرملي ان المعتمد عدم السجود مر وقد يوجه بان جميع الصلاة قابلة للتيسيح غير منهي عنه في شيء منها بخلاف القراءة ونحوها فانها منهي عنها في غير محلها (قوله) ويؤخذ منه (الخ) يتجه السجود للبسملة اول التشهد اذا قصد بها القرآن لانها من القراءة قطعاً لنهاية من النمل قطعاً ومن اول كل سورة عندنا واية من القرآن غير النمل عند كل سورة وإن لم تكن اية من نفس الصورة عنداني جنيفة ويتجه ايضاً السجود بالصلاة على الال في غير التشهد الاخير بقصد انها ذكر الاخير لانها نقل بعض الى غير محله لكن خالف مر في شرحه ولو صلى على الال في التشهد الاول او بسمل اول التشهد لم يسجد له سجود السهو كما اقتضاه كلام الاصحاب وهو ظاهر عملاً بقاعدتهم ما لا يبطل عمده لا يسجد له سجود السهو الا باستثناء معيار

أيضاً مالو أتى بالقنوت أو بكلمة منه بنية قبل الركوع أو بعده في الوتر في غير نصف رمضان الثاني فانه يسجد ومالو قرأ غير الفاتحة في غير القيام بخلافه قبلها لانه محلها في الجملة وقياسه أنه لو صلى على النبي صلى الله عليه وسلم قبل التشهد لم يسجد لان القعود محلها في الجملة ومالو نقل ذكر اختصاص محل لغيره بنية أنه ذلك الذكر ويؤخذ منه أنه لو بسمل اول التشهد أو صلى على الآل بنية أنه ذكر التشهد الاخير يسجد للسهو وعليه يحمل كلام شيخنا في فتاويه

وغيرها ومن اعترضه بأنه مبني على (١٧٨) ضعيف ان الصلاة على الال ركن في الاخير فقد ابدلما تقرر ان نقل المندوب كذلك بشرطه

ومالو فرقه في الخوف اربع فرق وصلى بكل فرقة ركعة او فرقتين وصلى بواحدة ثلاثا فانه يسجد لخالفته بالانتظار في غير محله الوارد فيه ونظر فيها بانه يسجد لعدم ذلك ايضا وورد بان هذه الصورة كلها يسجد لعدمها ايضا كصورة المتن وليس منها زيادة القاصر او مصل فغلا مطلقا من غيرنية سهوا لان عمده ذلك مبطل فهو من القاعدة (ولو نسي) الامام او المنفرد (التشهد الاول) وحده او مع قعوده (فذكره بعد انتصابه) اي وصوله لحديث يجزى في القيام (لم يعد له) اي يحرم عليه العود لاحاديث صحيحة فيه ولتلبسه بفرض فعلي فلا يقطعه لسنة (فان عاد) عامدا (علما بتحريمه بطلت) صلاته لزيادته قعودا بلا عذره وهو مغير لحيث الصلاة بخلاف قطع القول لنقل كالفاتحة للعود والافتتاح فانه غير محرم نعم لا تبعد كراهته (او) عادله (ناسيا) أنه في صلاة أو حرمة عوده ويفرق بينه وبين ماسر من ابطال الكلام اذا نسي تحريمه بان ذلك اشهر فنسيان حرمة نادر فابطل كالا كراهته ولا كذلك هذا (فلا) تبطل لرفع القلم عنه نعم يلزمه القيام فورا عند التذكر (ويسجد للسهو)

على الال في التشهد الاول بنية أنه ذكر التشهد الاخير (قوله وغيرها) أي كشرح منهجه (قوله ومن اعترضه الخ) المعترض هو شيخنا الشهاب الرملي في فتاويه ويؤيده ان عدم السجود هو مقتضى قاعدتهم ان ما لا يبطل عمده لا يسجد للسهو الا ما استثنى والاستثناء معيار العموم كما تقدم سم اي عن شرحه (قوله) ومالو فرقه في الخوف الخ) وكذا في الامن بل اولي ومالو وقع انتظار مكره بان طول ليلحق اخرون فكلامهم كالصريح في عدم سن السجود لهذا التطويل اه سم يحذف (قوله فانه يسجد الخ) وينبغي أن غير الفرقة الاولى مثله لاقتدائهم بمن حصل منه مقتضى السجود ومفارقة الاولى قبل الانتظار المقتضى له سم وعش (قوله في غير محله الخ) اي ومحله في صلاة الخوف التشهد او القيام في الثالثة وفي غيرها التشهد او الركوع كودي ويجزى (قوله ونظر فيها) اي في صورة التفريق و (قوله بان هذه الصور) اي المازيدة في الشرح (قوله وليس منها) اي من المستثنيات (قوله من غيرنية) متعلق بالزيادة و (قوله سهوا) معمول له ايضا (قوله هو الخ) اي السجود لتلك الزيادة من قاعدة ما يبطل عمده فقط يسجد للسهو (قوله الامام) الى قوله لوقوع الخلاف في النهاية لا قوله نعم الى المتن وقوله ولم يجلس للاستراحة وقوله ان علم الى ولو انتصب وقوله وكذا الى ولو قعد (قوله وحده) اي بان جلس للتشهد ونسيه (قوله او مع قعوده) اي او قعوده وحده فيما اذا لم يحسن التشهد معني وعش (قوله اي وصوله لحديث يجزى في القيام) اي بان صار الى القيام اقرب منه الى الركوع او اليهما على السواء عش قول المتن (لم يعد له) ظاهره وان نذر به بوجه بان الكلام في الفرض الاصل وهذا فرضه عارضة ولهذا التركة عمدا بعد نذره لم تبطل صلاته عش (قوله اي يحرم عليه العود) كذا في المعنى (قوله بفرض فعلي) أي أما القول فسياتي عش قول المتن (علما بتحريمه) اي ذا كراهه سم (قوله بطلت صلاته) ظاهره انه لا فرق في ذلك بين الفرض والنفل كان احرم بربع ركعات فغلا بتشهدين وترك التشهد الاول وتلبس بالقيام فلا يجوز له العود وهو ظاهر لتلبسه بالقيام الذي هو فرض واما اذا تذكر في هذه الحالة قبل تلبسه بالفرض فلا قرب انه ينبغي على انه اذا قصد الاتيان به ثم تركه لم يسجد ولا فان قلنا بما قاله القاضي والبعري من السجود واعتمده الشارح مر عادله لانه صار في حكم البعض بقصده وان قلنا بكلام غيرهما من عدم السجود أي واعتمده التحفة لم يعد له عش (قوله انه في صلاة) قد يقال لا يتصور عوده لاجل التشهد مع نسيانه انه في صلاة اذ التشهد ليس الا فيها فلعل اللام في له بمعنى الى اي عاد الى التشهد بمعنى محله شديدي (قوله او حرمة عوده) اي واناسيا حرمة عوده عش (قوله ويفرق بينه) اي بين عدم بطلانها بعوده ناسيا حرمة نهاية (قوله بان ذلك) اي ابطال الكلام و (قوله هذا) اي ابطال العود (قوله نعم) الى قوله اي ان علم في المعنى الا قوله ولم يجلس للاستراحة (قوله فورا عند التذكر) اي فان خالف بطلت ان علم وتعمد سم (قوله او جاهلا تحريمه) اما اذا علم التحريم وجعل الا بطل فتبطل نظير ماسر في الكلام ولو تردد في جواز العود وعاد مع التردد فقتضى كلام

العموم بل قيل ان الصلاة على الال في الاول سنة وكذا الاتيان بسم الله قبل التشهد اه وأقول قد يستشكل عدم السجود فيما لو بسمل اول التشهد لان البسملة اية من الفاتحة ففيه نقل بعض الفاتحة (قوله) ومن اعترضه الخ) المعترض هو شيخنا الشهاب الرملي في فتاويه ويؤيده ان عدم السجود هو مقتضى قاعدتهم ان ما لا يبطل عمده لا يسجد للسهو الا ما استثنى والاستثناء معيار العموم كما تقدم (قوله لوفرقة في الخوف اربع فرق الخ) لوقع مثل ذلك في الامن بان فارقه المامون بعد الركعة الاولى واتوا لانفسهم واستمر في قيام الثانية الى ان اتوا وجاء غيرهم فاقتدى به ثم فارقه بعد قيامه للثالثة وهكذا ينبغي السجود لهذا الانتظار كما في الخوف بل اولي ومالو وقع انتظار مكره بان طول ليلحق آخرون فكلامهم كالصريح في عدم سن السجود لهذا التطويل (قوله فانه يسجد) سكت عن المامومين وينبغي سجود من عاد الاولى لمفارقتها قبل الانتظار المقتضى للسجود فراجع ما ياتي في صلاة الخوف (قوله علما بتحريمه) أي ذا كراهه (قوله فورا عند التذكر) أي فان خالف بطلت ان علم وتعمد (قوله او جاهلا) قال في شرح

صلاته (في الاصح) لما ذكر ويلزمه القيام فوراً عند تعلمه ويسجد للسهو وفيما إذا تركه الامام (١٧٩) ولم يجلس للاستراحة لا يجوز

للأمر التخليف له ولا لبعضه بل ولا الجلوس من غير تشهد لأن المدار على فحش المخالفة من غير عذر وهي موجودة فيما ذكر ولا بطلت صلاته إن علم وتعمد ما لم ينو مفارقه وهو فراق بعذر فيكون أولى فإن جلس لها جازله التخليف لأن الضار إنما هو لإحداث جلوس لم يفعله الإمام على ما يأتي في فصل المتابعة (تنبية) ظاهر كلامهم هنا أنه حيث لم يجلس الامام للاستراحة أبطل جلوس المأموم وإن قل وفيه نظر وقوله لا يضرب تخلف المأموم بقدر جلسة الاستراحة لأنه ليس فيه فحش مخالفة يقتضي أنه لا يضرب جلوسه هنا بقدرها وإن أتى فيه ببعض التشهد لعدم فحش المخالفة ولو انتصب معه فعاد له لم يعد لأنه أما متعمد فصلاته باطله أو ساه أو جاهل وهو لا يجوز موافقته بل ينتظره قائماً محملاً لعوده على السهو أو ينوي مفارقه وهو الأولى وكذا لو قام من جلوسه بين السجدين فينتظره في سجوده أو يفارقه ولا يجوز له متابعتها ولو قعد فانتصب امامه ثم عاد لزوم المأموم القيام فوراً لأنه توجه

الجواهر أنه لا يضرب وهو ظاهر بل هو داخل في كلامهم لأنه جاهل شرح العباب اه سم (قوله لما ذكر) أي من أن هذا ما يخفى على العوام معنى (قوله فوراً عند تعلمه) أي فإن خالف بطأت سم أي أن علم وتعمد اخذاً بمأمر ويأتي (قوله ولم يجلس الخ) ليس بقيد عند النهاية والمغني كما يأتي (قوله وهي موجودة) أي المخالفة الفاحشة من غير عذر (قوله ولا بطلت صلاته) أي وإن قل التخليف حيث قصده عش ويأتي في التنبيه خلافه (قوله فإن جلس لها) أي جلس الامام للاستراحة (قوله جازله التخليف لأن الضار الخ) هذا ممنوع لأن جلوس الاستراحة هنا غير مطلوب معنى زاد النهاية كما أتى به الوالد رحمه الله تعالى اه ولك أن تقول وإن كان جلوس الاستراحة ليس بمطلوب وأصل الجلوس مطلوب وقد أتى به وإن اخطأ في اعتقاده أنه للاستراحة وعدم استمراره بصري عبارة عش قوله مر ليس بمطلوب لعل المراد بطريق الاصل ولا لجلوس الاستراحة ستة في حقه إذا ترك التشهد الأول اه وعبارة الرشيدى قوله مر ليس بمطلوب يؤخذ منه أنه لو جلس للتشهد فعن له القيام ان للمأموم ان يجلس ويأتي بالتشهد فليراجع اه واعتمد شيخنا وغيره من المتأخرين ما في النهاية والمغني ومال إليه سم (قوله على ما يأتي في قبيل فصل المتابعة) وكلامه هناك كما ترد في ذلك لكن ميله إلى أن جلوسه للاستراحة كعدم جلوسه ومال إليه ايضا في الاعاب ونقله عن اقتضاء كلامهم واعتمده المغني والنهاية خلافاً لشيخ الاسلام في شرح الروض كرده (قوله أنه لا يضرب جلوسه هنا الخ) وقياس ما في فتاوى شيخنا الشهاب الرملة أنه يضرب الجلوس للتشهد أو بعضه وإن كان بقدر جلسة الاستراحة سم وتقدم عش ما يوافقه (قوله بقدرها) وهو دون مقدار ذكر الجلوس بين السجدين وأقل التشهد الواجب عند الشارح كرده (قوله ولو انتصب معه) أي انتصب المأموم مع امامه (فعاد) أي الامام (قوله وهو) أي الساهي أو الجاهل (قوله لم يعد الخ) فإن عاد معه عامداً لما بالتحريم بطلت صلاته واناسيا أو جاهلاً فلا معنى في شرحه بافضل (وكذا لو قام) أي الامام (قوله فينظره في سجوده) صادق بالاول والثاني وينبغي ان الحكم فيهما واحد سم (قوله ولو قعد) أي المأموم للتشهد الاول (قوله وفراقه هنا الخ) أي فهو مخير بين الانتظار في القيام والمفارقة وهي أولى كالأولى قبلها عش (قوله إذا انتصب) إلى قوله كذا قالوه في المغني الا قوله مثلاً إلى قوله لوقوعه الخ في النهاية لا قوله كذا قالوه إلى ولو لم يعلم وقوله قال البيهقي (قوله إذا انتصب وحده) أي أو نهض ساهواً وماعواً ولكن تذكر الامام فعاد قبل انتصابه وانتصب المأموم معنى (سهواً) ينبغي أو جهلاً ثم علم سم قول الماتن (قلت الاصح وجوبه)

العباب أما إذا علم التحريم وجهل الابطال فيبطل نظيره مأمراً في الكلام ولو تردد في جواز العود وعاد مع التردد فقتضى ما في الجواهر عن الروايات أنه لا يضرب كالمعمل عمل عملاً في الصلاة وشك اقليل هو وكثير وهو ظاهر بل هو داخل في كلامهم لأنه جاهل اه (فوراً عند تعلمه) أي فإن خالف بطأت (ولا الجلوس) ينبغي الا الجلوس للاستراحة ثم رأت ما يأتي (قوله جازله التخليف) أفتى بامتناع هذا التخليف شيخنا الرملة لأنه أحدث جلوس تشهد لم يفعله الامام وجلوسه للاستراحة هنا ليس بمطلوب مر (قوله أنه لا يضرب جلوسه هنا) قياس ما في فتاوى شيخنا الشهاب الرملة أنه يضرب الجلوس للتشهد أو بعضه وإن كان بقدر جلسة الاستراحة (قوله وهو الاولى) كذا في شرح الروض واعتمده مر (قوله فينظره في سجوده) صادق بالاول والثاني وينبغي ان الحكم فيهما واحد (قوله وفراقه هنا الخ) اعتمده مر (قوله وللمأموم إذا انتصب وحده سهواً الخ) في شرح مر وما ذكرناه من التفصيل بين العمد والسهو يجرى في السابق امامه إلى السجود وترك القنوت كما أفتى به شيخنا الشهاب الرملة فقد قال في الروضة كاصلها وترك القنوت يقاس بما ذكرناه في التشهد وفي التحقيق والانوار الجواهر نحوه ويؤخذ منه ان المأموم ان ترك القنوت ناسياً وجب عليه العود لمتابعة الامام او عامداً نذبه اه ويؤخذ منه ايضا ان الساهي لو سجد الامام قبل تذكره لم يجب العود للاعتدال بل لم لم يحز (قوله سهواً) ينبغي أو جهلاً ثم علم (قوله قلت الاصح وجوبه) أي الا ان ينوي

عليه بانتصاب امامه وفراقه هنا أولى ايضا لوقوع الخلاف القوي في جواز الانتظار كما يعلم مما يأتي فيما لو قام امامه لخامسة (وللمأموم) إذا انتصب وحده سهواً (العود لمتابعة امامه في الاصح) لعذره (قلت الاصح وجوبه والله اعلم) لوجوب متابعة الامام اما إذا تعمد ذلك فلا يلزمه العود

فان لم يعد أى فور ولم ينو المفارقة بطلت صلاته نهاية ومعنى أى ان علم وتعمد شرح بافضل قال الرشيدى قوله مر ولم ينو المفارقة قضيته ان له نية المفارقة وعدم العود وسياق ما يصرح به اه اى فى النهاية والمغنى وكذا يصرح بذلك قول الشارح الآتى بل يوقف حسبانه على نية المفارقة اه (قوله بل يسن الخ) وما ذكرناه من التفصيل بين العمد والسهو يجرى فيما لو سبق امامه الى السجود وترك القنوت كما افق به الوالد رحمه الله تعالى فلو ترك المأموم القنوت ناسيا وجب عليه العود للمتابعة امامه أو عامدا ندب نهاية قال عرش قوله مر وجب عليه العود ما افاده من التقييد بترك الامام فى القنوت لا بتقيد بذلك بل يجرى فيما اذا تركه فى اعتدال لا قنوت فيه وخر ساجدا سهوا كما وافق على ذلك الطبرلاوى ومر وهو ظاهر سم على المنهج وفى حج الجزم بذلك اه وعبارة سم بعد ذكر كلام النهاية المتقدم ويؤخذ منه ان الساهى لو سجد الامام قبل تذكره لم يجب العود للاعتدال بل لم يجز اه أى خلافا لما يأتى فى الشرح (قوله كما اذا ركع الخ) اى عامدا فيسن له العود (قوله من واجب) هو المتابعة و (قوله لمثلته) هو القيام سم (قوله وخير بينهما) أى لم يجب العود ولا فالعود سنة كما مر آتفا (قوله فكانه لم يفعل شيئا) أى فكانه لم ينتقل من واجب المتابعة سم اى فلتزمه المتابعة كالمولم يقم معنى (قوله بخلافه هنا) اى فى مسئلة المتن (قوله ويرد عليه) اى على قولهم وإنما تخير من ركع مثلاً الخ الشامل للصورتين الآتيتين (قوله فان جريان ذلك) أى التخير سم (قوله هنا) اى فى كل من الصورتين المذكورتين (قوله تخصيص ذلك) اى التخير سم (قوله ما مر فى التشهد) أى من وجوب العود فى السهو وندبه فى العمد (قوله فرقم المذكور) أى فى قول الشارح لعدم خش المخالفة فيه بخلافه هنا (قوله استشكل ذلك) اى جريان تفصيل التشهد فى تلك الصورتين و (قوله ثم فرق) أى ثم أجاب عن استشكله بالفرق بين التشهد وبين تلك الصورتين بما يأتى (قوله بخلافه ثم) أى فى الصورتين المذكورتين (قوله ثم ابطله) اى الفرق المذكور و (قوله بما لو سجد قبله الخ) اى الا فى تفصيله فى قول الشارح وبما تقرر يعلم الخ لكن لا يظهر وجهه الا بطلان ذلك إذ فمما يأتى طول الانتظار قائما الى فراغ القنوت نظير ما فى التشهد بخلاف الصورتين المذكورتين فليتأمل (قوله وبه) اى بابطال الفرق المذكور (يتجه ما ذكرته) أى اتيان تفصيل التشهد فى الصورتين المذكورتين (قوله للساهى ثم) أى فيما اذا ركع قبل الامام سم (قوله حتى قام امامه) او سجد من القنوت وينبغى انه لو لم يعلم حتى سجد امامه لا يعتد بطمأنينته قبل سجود الامام كما لا يعتد بقرائه ويحتمل الفرق بأن الطمأنينة هيئة للسهو بخلاف القراءة فانها ركع عرش وقوله او سجد من القنوت تقدم عن سم مثله ويأتى فى الشرح خلافه (قوله لم يعد) أى فان عاد عامدا عالما بالتحريم بطلت صلاته كما هو ظاهر أو ساهيا أو جاهلا فلا كما هو ظاهر أيضا وهل

المفارقة أخذ من قوله الآتى فى الفرق بل يوقف حسبانه على نية المفارقة (قوله وجوبه) ينبغى إلا أن ينوى مفارقتها بخلاف ما يأتى فيما لو ظن المسبوق سلام امامه إذ يجب العود لا باعتبار نية المفارقة والفرق لا نفع وما يؤيد الفرق ان تعمد القيام هنا غير مبطل بخلاف تعمد المسبوق القيام قبل سلام الامام وأنه لو قام الامام قبل عوده امتنع عليه العود ولو سلم الامام قبل عود المسبوق لم يسقط وجوب عوده للجلوس ولو قام الامام سهوا فتذكر حين صار الى القيام أقرب اتجه وجوب العود بل هو أولى مما لو انتصب كما هو ظاهر أو حين صار الى القعود أقرب أو حين صار بينهما على السواء فهل يجب العود أو لا يجب لعدم الفحش فيكون كالوركع قبله سهوا أو يجب فى الثانى دون الاول فيه نظر وحيث قلنا لا يجب العود فانتصب اتجه انه كتعمد لا تنصا من الابتداء حتى لا يجب العود بل يسن فليتأمل (قوله من واجب) هو المتابعة وقوله لمثلته هو القيام (قوله فكانه لم يفعل شيئا) اى فكانه لم ينتقل عن واجب المتابعة (قوله فان جريان ذلك) اى التخير (قوله تخصيص ذلك) اى التخير (قوله للساهى ثم) اى فيما اذا ركع قبل الامام (قوله ولو لم يعلم الساهى حتى قام امامه لم يعد) اى فان عاد عامدا عالما بالتحريم بطلت صلاته كما هو ظاهر أيضا وهل يصير متخلفا بعذر أو لا فيه

بل يسن له كما اذا ركع مثلاً قبل امامه لان له قصدا صحيحا بانتقاله من واجب لمثلته فاعتد بفعله وخير بينهما بخلاف الساهى فكانه لم يفعل شيئا وإنما تخير من ركع مثلاً قبل امامه سهوا لعدم خش المخالفة فيه بخلافه هنا كذا قالوه ويرد عليه مالمو سجد وامامه فى الاعتدال أو قام وامامه فى السجود فان جريان ذلك فى كل منهما الذى زعمه شارح مشكل إذ المخالفة هنا أخش منها فى التشهد فالذى يتجه تخصيص ذلك بركوعه قبله وهو قائم وبسجوده قبله وهو جالس وأن تبتك الصورتين يأتى فيهما ما مر فى التشهد كما اقتضاه فرقم المذكور ثم رأيت شارحا استشكل ذلك أيضا ثم فرق بطول الانتظار قائما هنا الى فراغ التشهد بخلافه ثم ثم ابطله بما لو سجد قبله وهو فى القنوت وبه يتجه ما ذكرته وكان وجه عدم ندبهم العود للساهى ثم أن عدم الفحش لما أسقط عنه الوجوب أسقط عنه أصل الطلب لعذره ولو لم يعلم الساهى حتى قام امامه لم يعد قال البغوى

ولم يحسب ما قرأه قبل قيامه كالوظن مسبق سلامه فقام لما عليه فانه يلغو كل ما فعله قبل سلامه لوقوعه في غير محله مع مقارنة نية قطع القدوة له فكان أخش من مجرد القيام في مسئلته و يفرق بين حسابان قيام الساهي إذا وافقه الامام فيه (١٨١) وعدم حسابان قراءته بأن القيام لم يقع في غير محله من كل وجه إذ

لو تعدده جاز فلم يبلغ من اصله بل توقف حسبانها على نية المفارقة أو موافقة الامام له فيه واما القراءة فشرط حسابها وقوعها في قيام محسوب للقارى وقد تقرر ان قيامه لا يحسب له إلا بعد موافقة الامام فيه وبما تقرر يعلم ان من يسجد سهوا او جملا وإمامه في القنوت لا يعتدله بما فعله لانه لم يقع عن روية فيلزمه العود للاعتدال وإن فارق الامام اخذا من قولهم لو ظن سلام إمامه فقام ثم علم في قيامه انه لم يسلم لزمه الجلوس ليقوم منه ولا يسقط عنه بنية المفارقة وإن جازت لان قيامه وقع لغوا ومن ثم لو اتهم جاهلا لما أتى به فيعيده ويسجد للسهو وفيما إذا لم يفارقه إن تذكر أو علم وإمامه في القنوت فواضح أنه يعود اليه أو وهو في السجدة الاولى عادلا للاعتدال اخذا بما تقرر في مسألة المسبوق ويسجد مع الامام لما تقرر من الغاء ما فعله ناسيا أو جاهلا أو فيما بعده فالذي يظهر انه يتابعه ويأتي بركعة بعد سلام الامام كما لو علم ترك الفاتحة وقد ركع مع الامام ولا يمكن هنا من العود

يصير متخلفا بعذر أو لافيه نظر سم (قوله ولم يحسب ما قرأه) جزم به في شرح الروض واعتمدهم وخرج من تعدد القيام فظاهره انه يحسب له ما قرأه قبل قيام إمامه سم (قوله سلامه) أي الامام سم (قوله مع مقارنة نية الخ) لعل المراد مع مقارنة اعتقاد انقطاع القدوة فليتامل سم (قوله فكان أخش الخ) أي ولهذا كان غير المحسوب في مسئلته القراءة وحدها وفي المسبوق جميع ما فعله قبل سلام إمامه من القيام والقراءة وغيرهما كروى (قوله في مسئلته) أي قيام المأموم عن التشهد دون إمامه (قوله إذا وافقه الامام) أي كان قام بعد تشهده (قوله فيه) أي في القيام (قوله وعدم حسابان قراءته) أي الساهي (قوله على نية المفارقة) هذا يفيد تقييد الوجوب في مسألة الملتزم بما إذا لم ينو المفارقة قسم وتقدم عن النهاية والمغنى ما يصرح بذلك (قوله فشرط حسابها الخ) و (قوله وقد تقرر الخ) يتلخص منهما مع التامل استواء القيام والقراءة في عدم حسابها قبل موافقة الامام أو نية المفارقة وفي الاعتداد بها بعد ذلك فامعنى قصد الفرق بينهما سم اقول كلام الاسنى والنهاية كقول الشارح السابق قال البغوي ولم يحسب الخ صريح في أن ما قرأه المأموم قبل قيام إمامه لا يحسب مطلقا فبحمل كلام الشارح هنا عليه بان يراد بقوله في قيام محسوب الخ المحسوب حال القراءة تنجزا كما هو المتبادر لا ما يعم الموقوف على موافقة الامام أو نية المفارقة يندفع الاشكال والله اعلم (قوله وبما تقرر) أي بما سر عن البغوي (قوله وإن فارق الامام) ينبغي أو بطلت صلاة الامام ثم في تلك الغاية نظر كاسياتي بيانه سم (قوله لو ظن) إلى قوله وفيما إذا في النهاية والمغنى (قوله لو ظن الخ) أي المسبوق (قوله أو هو الخ) أي إمامه (قوله عاد الخ) يأتي ما فيه من السؤال والجواب (قوله أو فيما بعده الخ) عطف على قوله في السجدة الاولى (قوله كما لو علم الخ) قد يقال قياسه عدم جواز العود فيما لو تذكر في السجدة الاولى ايضا (قوله هنا) أي في قوله أو فيما بعده (قوله ما ذكرت آخر) وهو قوله أو وهو في السجدة الاولى الخ (قوله يخالفه قولهم الخ) أي السابق انفا في قوله ولو لم يعلم الساهي حتى قام الخ (قوله حتى لو قام إمامه) أي من التشهد (قوله قلت بفرق الخ) قد يقال لا يبعد ان يسوى بينهما في عدم وجوب العود إذا لحقه الامام أو نوى المفارقة ويفرق بينهما وبين مسألة المسبوق بموافقة الامام فيه بعد لحوقه لوصوره بعده لذلك الفعل مع عدم ظنه انقطاع القدوة بسلام الامام ولا كذلك في مسألة المسبوق تامل والحاصل ان التسوية بينهما هي التي تظهر الان والله اعلم ثم بحثت مع مر فوافقتي لكن قد تقتضى التسوية بينهما ان لا يحسب السجود إلا بعد لحوق الامام أي أو نية المفارقة سم عبارة البصري كلام الروضة وغيرهما من الامهات كالصريح في رد ما أفاده الشارح فالاقرب إلى المنقول أنه إن لم يتذكر حتى يسجد إمامه سقط عنه العود ثم رأيت في فتاوى الشهاب الرملي انه سئل عن مأموم ترك القنوت مع إمامه وسجد فاجاب بانه أتى فيه التفصيل فيمن جلس إمامه للتشهد الاول فقام كما يؤخذ من كلام الشيخين وغيرهما و تقدم عن النهاية اعتماد الافتاء المذكور ايضا وفرق هو والمغنى بين مسئلتى التشهد والمسبوق بالفرق المتقدم عن سم (قوله مطلقا) أي وإن

نظر (قوله ولم يحسب ما قرأه) جزم به في شرح الروض واعتمدهم وخرج من تعدد القيام فظاهره انه يحسب له ما قرأه قبل قيام إمامه (قوله سلامه) أي الامام (قوله مع مقارنة الخ) لعل المراد مع مقارنة اعتقاد انقطاع القدوة فليتامل (قوله على نية المفارقة) هذا يفيد تقييد الوجوب في مسألة الملتزم بما إذا لم ينو المفارقة (قوله فشرط حسابها) اعلم ان قوله فشرط حسابها الخ وقوله وقد تقرر الخ يتلخص منهما مع التامل الصادق استواء القيام والقراءة في عدم حسابها قبل موافقة الامام أو نية المفارقة وفي الاعتداد بها بعد ذلك فامعنى قصد الفرق بينهما فان قلنا اراد بالقيام النهوض قلت هذا لا يوافق قوله وقوعها في قيام محسوب الخ فتأمل بلطف تدركه (قوله وإن فارق الامام) ينبغي أو بطلت صلاة الامام (قوله وإن فارق الامام) فيه نظر كاسياتي بيانه (قوله قلت بفرق الخ) قد يقال لا يبعد ان يسوى بينهما في عدم وجوب العود إذا لحقه

للاعتدال لفحش المخالفة حينئذ فان قلت ما ذكرته آخر من عوده للاعتدال يخالفه قولهم حتى قام إمامه لم يعد قلت يفرق بان مانحن فيه المخالفة فيه أخش فلم يعتد بفعله مطلقا بخلاف قيامه قبله وهو في التشهد فلم يلزمه العود إلا حيث لم يقم الامام

نوى المفارقة أو لحقه الامام في السجود (قوله) ويؤيد ذلك قول الجواهر لا يظهر وجه تأييده للفرق المتقدم إلا ان يكون التأييد بمجموع قول الجواهر الخ وقوله وبوافقه الخ ويكون محط التأييد قوله وفرقوا بينه الخ (قوله ان هاتين) اي مسئلتى التقدم سهوا على الامام في الرفع من السجود وفي الركوع (قوله في القيام) اي في مسئلة الركوع و (قوله والقعود) اي في مسئلة الرفع من السجود (قوله غير) خبر ان وكان المناسب إسقاط الفاء (قوله ما لم يقم) اي اول بنو المأموم المفارقة (قوله مطلقا) اي وإن لحقه إمامه قبل التذكر وقدم ما فيه (قوله قال القاضي وبما لا خلاف فيه) اعلم انه سيأتي في صلاة الجماعة عقب قول المتن ولو تقدم بفعل كر كوع وسجود ان كان بركنين بطلت اي ان علم وتعمد لفحش المخالفة قول الشارح مانصه فان سهوا او جهل لم يضرب لكن لا يعتدله بها فاذا لم يعد للاتيان بهما مع الامام سهوا او جهلا في بقية الصلاة بعد سلام إمامه بركة ولا اعادها اه وسيأتي ان الصحيح ان التقدم بركنين هو ان يفصل بينهما والامام فيما قبلهما وحينئذ ففهوم الكلام انه اذا لم يفصل بينهما بان تلبس بالثاني منهما والامام فيما قبل الاول لا تبطل صلاته عند التعمد ويعتدله بهما وإن لم يعد هما فالمراد في ذلك في مسئلة القاضي المذكورة لان المأموم بمنزلة الساهي والجاهل نظرا لظنه المذكور انه ان بان الحال له بعد رفع راسه من السجدة الثانية والامام في الاولى فان عاد إلى الامام أدرك الركعة وإن لم يعد سهوا او جهلا في بقية الصلاة بعد سلام الامام بركة وإن بان له الحال قبل رفعه من السجدة الثانية وعاد إلى الامام واستمر في الثانية إلى ان أدركه الامام فيها او رفع راسه منها بعد رفع الامام من الاولى بحيث لم يحصل سبقة بركنين فقد أدرك هذه الركعة ويمكن حمل كلام القاضي على ذلك بان يريد انه بان له ذلك بعد رفعه من الثانية ولم يعد الامام في الاولى الى ان وصل اليه بخلاف كلام الشارح لتصريحه بالالغاء في التقديم بركن وبعض ركن فليتامل (قوله لا) والامام الخ) مفهوما انه اذا علم قبل ذلك كفي السجود وجازله المشي على نظم صلاته وهو ظاهر حيث لم يتقدمه بركنين ولم يعد ههما معه سم وقوله ولم يعد هما الخ لعل الواو فيه بمعنى او (قوله او جالس) قد يقال ينبغي هنا ان يجوز له ان يسجد الثانية ثم يجلس مع الامام حيث لم يتحقق تقدمه عليه بركنين وإن خالفه ظاهر قول القاضي ويتابع الامام كالمشرك في الجلوس الاخير مع الامام في انه يسجد

الامام أو نوى المفارقة و يفرق بينهما وبين مسئلة المسبوق بموافقة الامام فيه بعد لجوقه له أو ضروره بعده لذلك الفعل مع عدم ظنه انقطاع القدوة بسلام الامام ولا كذلك في مسئلة المسبوق تامل والحاصل ان التسوية بينهما هي التي تظهر الان والله اعلم ثم بحث مع مرفوفاتى لكن قد تقتضى التسوية بينهما ان لا يحسب السجود إلا بعد لجوق الامام (قوله قال القاضي وبما لا خلاف فيه الخ) اعلم انه سيأتي في صلاة الجماعة عقب قول المتن ولو تقدم بفعل كر كوع وسجود ان كان بركنين بطلت اي ان علم وتعمد لفحش المخالفة قول الشارح مانصه فان سهوا او جهل لم يضرب لكن لا يعتدله بها فاذا لم يعد للاتيان بهما مع الامام سهوا او جهلا أتى بعد سلام إمامه بركة ولا اعادها اه وسيأتي ان الصحيح ان التقدم بركنين هو ان يفصل بينهما والامام فيما قبلهما وحينئذ ففهوم الكلام انه اذا لم يفصل بينهما بان تلبس بالثاني منهما والامام فيما قبل الاول لا تبطل صلاته عند التعمد ويعتدله بهما وإن لم يعد هما فالمراد في ذلك في مسئلة القاضي المذكورة لان المأموم فيها بمنزلة الساهي والجاهل نظرا لظنه المذكور انه ان بان الحال له بعد رفع راسه من السجدة الثانية والامام في الاولى فان عاد إلى الامام أدرك الركعة وإن لم يعد سهوا او جهلا أتى بعد سلام الامام بركة وإن بان له الحال قبل رفعه من السجدة الثانية وعاد إلى الامام واستمر في الثانية إلى ان أدركه الامام فيها أو رفع راسه منها بعد رفع الامام من الاولى بحيث لم يحصل سبقة بركنين فقد أدرك هذه الركعة ويمكن حمل كلام القاضي على ذلك بان يريد انه بان له ذلك بعد رفعه من الثانية ولم يعد الامام في الاولى الى ان وصل اليه بخلاف كلام الشارح لتصريحه بالالغاء في التقديم بركن وبعض ركن فليتامل (قوله لا) والامام الخ) مفهوما انه اذا علم قبل ذلك كفي السجود وجازله المشي على نظم صلاته وهو ظاهر حيث لم يتقدمه بركنين ولم يعد هما معه (قوله او جالس) قد يقال ينبغي هنا ان يجوز له ان يسجد الثانية ثم

ويؤيد ذلك قول الجواهر عن القاضي عن العبادى لو ظن أن إمامه رفع من السجود فرفع فوجد فيه تخير وبوافقه مذكروه فيمن ركع قبل إمامه سهوا أنه غير وفرقوا بينه وبين ما مر في مسئلة التشهد بفحش المخالفة فالحاصل أن هاتين لقلة المخالفة فيهما إذ ليس فيهما إلا مجرد تقدم مع الاستواء في القيام أو القعود غير ومسئلة التشهد لما كان فيها ما هو أخش من هذين وجب العود للامام ما لم يقم ومسئلة القنوت لما كان فيها ما هو أخش من الكل وجب العود للاعتدال مطلقا وبما يدل على أن للأخشية تأثيرا أنه في مسئلة التشهد يسقط عنه العود بنية المفارقة فكذا بقيام الامام ولا كذلك في مسئلة المسبوق قال القاضي وبما لا خلاف فيه قوله لم يرفع رأسه من السجدة الاولى قبل إمامه طائفا أنه رفع وأتى بالثانية طائفا أن الامام فيها ثم بان أنه في الاولى لم يحسب له جلوسه ولا سجدة الثانية ويتابع أى فان لم يعلم بذلك إلا والامام قائم أو جالس

الثانية فانه يأتي بها ثم يوافق الامام في الجلوس بجماع أن كلامها رجب عليه السجدة الثانية فتأمل وأما لو تحقق تقدمه عليه بركنين ثم علم واعادها معه أدرك الركعة وإلا فلا تأمل سم (قوله) وهي تقدمه بركن وبعض آخر الخ) لقائل أن يقول قوة كلامهم في باب الجماعة تدل على أن التقدم بركن وبعض ركن لا يقتضي الإلغاء لانهم اقتصروا في الركن وبعضه على عدم البطلان وخصوص التفصيل بين بطلان الصلاة وبطلان الركعة بالركنين فهذا الصنيع منهم مخالف لما ذكره ثم بحثت مع مر في ذلك فتوقف فيما قاله القاضي ومال جدا إلى خلافه ويمكن تأويل كلام القاضي دون كلام الشارح فراجع ما تقدم ويتجه أنه لو تذكر والامام فمقابل الركنين فعاد اليه وأدركهما معه أن يدرك الركعة اه سم بخذف (قوله) وما قبلها) يعني مسألة الرفع من السجود (قوله الامام) إلى قوله لكن بقيدته في النهاية والمعنى (قوله) بالمعنى السابق) أي بان لم يصل لحد تجزئه فيه القراءة ع ش (قوله) بخلاف ما إذا كان إلى القعود أقرب اليهما الخ) أي فلا يسجد لسهو له فاعله حينئذ وهذا التفصيل هو المصحح في الشرحين وهو المعتمد وإن صحح في التحقيق أنه لا يسجد مطلقا وقال في المجموع أنه لا يصح عند الجمهور معنى ونهاية ومنهج (قوله) بقيدته (الآتي) أي في التنبيه عن المجموع (قوله) مطلقا) أي وإن كان صار إلى القيام أقرب (قوله) (الوجه الخ) وفاقا للنهاية والمعنى والمنهج (قوله) (الاول) أي التفصيل بين أن يصير إلى القيام أقرب وبين خلافه غ ش (قوله) (عليه) أي على الاول المعتمد (قوله) للنهوض مع العود) أي لا للنهوض وحده لانه غير مبطل بخلاف ما لو قام امامه إلى خامسة ناسيا فقارقه بعد بلوغه حد الراكعين حيث يسجد للسهو لان تعمد نهوض الامام هذا مبطل سم ومعنى (قوله) أي قاصدا تركه) احتريزه عما إذا تعمد زيادة النهوض كان أتى به قاصدا الرجوع عنه إلى الجلوس ثم القيام بعده فانه تبطل صلاته بمجرد انفصاله عن اسم القعود لشروعه في مبطل رشيدى وع ش (قوله) (قوله الخ) أي المصنف ولا معنى (قوله) فعاد له عمدا) أي وعلم تحريره (قوله) (اليهما على السواء) ويكفي في ذلك غلبة الظن ولا سجود عليه لقلة ما فعله ع ش (قوله) وهذا مبنى على ما قبله الخ) أي وهذا التفصيل مبنى على التفصيل المتقدم ايضا معنى ونهاية قال الرشيدى قوله لم مبنى على ما قبله بمعنى أنه ما خوذ منه ومستخرج من حكمه وإلا

يجلس مع الامام حيث لم يتحقق تقدمه عليه بركنين وإن خالفه ظاهر قول القاضي ويتابع الامام كالمشك في الجلوس الاخير مع الامام في انه سجد الثانية فانه يأتي بها ثم يوافق الامام في الجلوس بجماع أن كلامها رجب عليه السجدة الثانية فتأمل وأما لو تحقق تقدمه عليه بركنين ثم علم واعادها معه أدرك الركعة وإلا فلا تأمل (قوله) أتى بركة بعد سلام الامام) فان قلت لا جازله المشى على نظم صلاته لانه معذور بظنه المذكور وقد تخلف بركنين لعدم الاعتداد بما فعله فهو بمنزلة المتخلف ناسيا بركنين وحكمه جواز المشى على نظم صلاته ما لم يسبق بأكثر من ثلاثة أركان قلت ليس هذا متخلفا بل هو متقدم بركنين وحكمه عدم الاعتداد بهما لكن راجع ما تقدم (قوله) وهي تقدمه بركن وبعض آخر) لقائل أن يقول قوة قولهم في باب الجماعة واللفظ للروض وشرحه فلو سبقه بركن كان ركع ورفع والامام قائم ووقف ينتظر حتى رفع واجتماع في الاعتدال لم تبطل صلاته وإن حرم أو سبقه بركنين فان كان عامدا عالما بالتحريم بطلت صلاته لفحش المخالفة وإلا بان كان ناسيا أو جاهلا فالركعة وحدها تبطل فيأتي بعد سلام الامام بركة اه يدل على أن التقدم بركن وبعض ركن لا يقتضي الإلغاء لانهم اقتصروا في الركن وبعضه على عدم البطلان وخصوص التفصيل بين بطلان الصلاة وبطلان الركعة بالركنين فهذا الصنيع منهم مخالف لما ذكره القاضي ثم بحثت مع مر في ذلك فتوقف فيما قاله القاضي ومال جدا إلى خلافه ويمكن تأويل كلام القاضي دون كلام الشارح فراجع ما تقدم ويتجه أنه لو تذكر والامام فمقابل الركنين فعاد اليه وأدركهما معه أن يدرك الركعة (قوله) (الوجه الاول) وهو المعتمد مر (قوله) للنهوض مع العود) أي لا للنهوض وحده لانه غير مبطل بخلاف ما لو قام امامه إلى خامسة ناسيا فقارقه بعد بلوغه حد الراكعين حيث يسجد للسهو لان تعمد نهوض الامام هذا مبطل (قوله) بخلاف ما إذا كان الخ) سكت هنا عن السجود وقياس قوله السابق في نظيره في

الاكثرين لا بطلان وإن كان للقيام أقرب

لكن بقيد الآتي ويوجه مع ما فيه بأنه متى لم يبلغ القيام لم يتلبس بالفرض فجازله الغود للتشهد وإن كان قد نوى تركه (تنبيه) في المجموع أن محل هذا التفصيل في البطلان أن قصد (١٨٤) بالنهوض ترك التشهد ثم بدله العود إليه فعادله لأن نهوضه حيث جازز أمالوزاده النهوض

عمدا لا لمعنى فان صلاته تبطل بذلك لا خلاه بنظمها اه وبه يعلم ما في قول غير واحد السابق لأن تعمدهما مبطل لانهم إن أرادوا القسم الاول أعنى ما إذا قام تاركا للتشهد فالمبطل العود لا غير لما تقرر أن النهوض جائز أو الثاني أعنى ما إذا تعمد زيادة النهوض لا لمعنى أبطل مجرد خروجه عن اسم القعود وإن كان إليه أقرب لا خلاه بالنظم حيث جازز أو الثالث حمل عبارة أولئك على ما إذا نهض بنية أنه إذا وصل للقرب من القيام عاد فالت بعيد بل الذى ينبغى في هذه أنه كتعمد النهوض لا لمعنى فيبطل بمجرد دخوله عن اسم القعود ولو ظن مصلى فرض جالساً أنه تشهد فقرأ في الثالثة لم يعد للتشهد لأن القعود بدل عن القيام فهو كما لو قام وترك التشهد الاول لا يعود بخلاف ما إذا سبقه لسانه بالقراءة وهو ذاكر لأن تعمدها كتعمد القيام وسبق اللسان إليها غير معتد به كذا قالوه وقضيته بل صريحه البطلان هنا في الاول ووجهه ما تقرر أن هذا القعود بعد تعمد القراءة بدل عن القيام

ففي الحقيقة أن ذلك ينبى على هذا كما هو ظاهر وإنما قلنا ان المراد هنا بالبناء ما سألنا حكم السجود وعدمه المذكور في المتن طريقة القفال واتباعه توسطيين وجمين مطلقين أحدهما ما ذكره الشارح عقبه ولم يتعرض القفال لحكم العمد على طريقته فأخذ تلميذه البيهقي من كلامه عملاً بقاعدة ان ما يبطل عمده يسجد سهو اه (قوله بقيد الآتي) أى في التنبيه عن المجموع (قوله ويوجه) أى عدم البطلان (قوله ومع ما فيه) أى لأن المعتمد خلافه نهاية ومعنى (قوله ان محل التفصيل الخ) أى بين ان يصير إلى القيام أقرب وخلافه (قوله عمدا لا لمعنى) أى كان أتى به قاصدا الرجوع عنه إلى الجلوس ثم القيام بعده سم ورشيدى وعش (قوله بذلك) أى بمجرد النهوض سم ورشيدى وعش (قوله السابق) أى قبيل قول المصنف ولو نهض الخ (قوله لأن تعمدهما مبطل) بدل من قول غير واحد (قوله تاركا للتشهد) أى قاصدا تركه (قوله فالمبطل العود الخ) قد يجاب بان هذا لا يمنع صحة نسبة الابطال إلى المجموع سم (قوله مجرد خروجه عن اسم القعود) بل ينبغى البطلان بمجرد الشروع وإن لم يخرج عن اسم القعود لأن الشروع في المبطل مبطل سم (قوله أولئك) أى غير الواحد (قوله كتعمد النهوض) بل هذا من تعمد النهوض لا لمعنى بلاتردد سم وعش (قوله فيبطل) أى النهوض بتلك النية وباء بمجرد اللباس وفي نسخة مصححة فتبطل بالتاموهى ظاهرة المعنى (قوله ولو ظن) إلى قوله كذا قالوه في النهاية والمعنى لا قوله فرض (قوله جالسا) أى أو مضطجعا (قوله ان تشهد) أى التشهد الاول نهاية (قوله فقرأ في الثالثة) أى افتتح القراءة في الثالثة نهاية ومعنى أى وإن قلت كان نطق بيسم من بسم الله الرحمن الرحيم لأن افتتاح القراءة ينزل منزلة القيام ومفهومه أنه لو أتى بالقعود مرربا القراءة لا يمنع عليه العود عش (قوله بخلاف ما إذا سبقه الخ) أى فيجوز له العود إلى قراءة التشهد نهاية ومعنى أى ويجوز عدمه وعليه فينبغى إعادة ما قرأه لسبق اللسان وأنه لا يطالب منه بسجود سهو عش (قوله وهو ذاكر) أى أنه لم يتشهد نهاية ومعنى قال سم قوله وهو ذاكر كذا في الروض وظاهره عدم العود إذ لم يكن ذاكرا اه (قوله لأن تعمدها الخ) راجع إلى قوله لم يعدو (قوله وسبق اللسان الخ) راجع إلى قوله بخلاف ما سبقه في كلامه لف ونشر مرتب والعبارة للروض وشرح رشيدى (قوله غير معتد به) قد يؤخذ من ذلك أن من سبق لسانه للتعوذ مع تذكره الافتتاح يعود دليه سم (قوله وقضيته الخ) العمل بمقتضى هذه القضية لا يخلو عن شيء فراجع بصري أى فانه فرق بين الشيء وبدله (قوله فلا يشكل ذلك الخ) أى فان قطع القولى لنفل لا يغير هيئة الصلاة كما مر أقول بعد تسليم الصراحة مع موافقة الاسنى والنهاية والمعنى للشارح فيما حكاه وجزمهم بذلك لا وجه للتوقف (قوله في القيام) يظهر أنه راجع للمعطوف فقط واحترزه عن موضوع المسئلة وهو مصلى الفرض جالسا قول المتن (ولو نسي قنوت الخ) أى وان تعمد الترك لم يعدوان لم يتلبس بالفرض فان كان عامدا عالما بالتحريم بطلت صلاته شيخنا ومعنى (قوله إمام) إلى قوله نظير ما إذا جلس في النهاية لا قوله بشروطها وقوله وبه يعلم إلى ويجرى قول المتن (فذكره في سجوده) أى

السهو بخلاف الخ عدمه (قوله عمدا لا لمعنى) أى كان أتى به قاصدا الرجوع عنه إلى الجلوس ثم القيام بعده (قوله بذلك) أى بمجرد النهوض (قوله فالمبطل العود لا غير) قد يجاب بان هذا لا يمنع صحة نسبة الابطال إلى المجموع (قوله عن اسم القعود) بل ينبغى البطلان بمجرد الشروع وإن لم يخرج عن اسم القعود لأن الشروع في المبطل مبطل والنهوض مبطل فالشروع فيه شروع في المبطل (قوله كتعمد النهوض) بل هذا من تعمد النهوض لا لمعنى بلاتردد (قوله وهو ذاكر) كذا في الروض وظاهره عدم العود إذ لم يكن ذاكرا (قوله غير معتد به) قد يؤخذ من ذلك أن من سبق لسانه للتعوذ مع تذكره الافتتاح يعود دليه (قوله وتسمى قنوتا) عبارة المنهج في هذه ومسئلة التشهد ما نهضه ولو نسي تشهدا اول وقنوتا وتلبس بفرض فان عاد وبطلت لانسبا او جالسا لكانه يسجد ولا مأمو ما بل عليه عود وان لم يتلبس به عاد وسجدان

فصار عوده بعدها للتشهد كعوده للتشهد بعد قيامه عنه فلا يشكل ذلك بعدم البطلان بقطعه الفاتحة
للافتتاح أو للتشهد في القيام (ولو نسي) امام أو منفرد (قنوتا) فذكره في سجوده لم يعد له لتلبسه بفرض فان عاد عامدا عالما بطلت صلاته بعد

(أو) ذكره (قبله) أى قبل تمام سجوده بأن لم يكمل وضع الاغضاء السبعة بشروطها (عاد) لعدم تلبسه بفرض (وسجد للسهر) ان بلغ (هوبه) (حد الراكع) لأنه يغير النظم حينئذ ومن ثم لو تعدد الوصول اليه ثم العود بطلت صلاته بخلاف ما إذا لم يبلغه نظير ما مر في التشهد وبه يعلم أن المدار هنا في السجود بناء على ما مر عن المنهاج لا على مقابله كما قاله شارح وهو محتمل وان أمكن الفرق على أن يصير أقرب إلى أقل الركوع لأن هذا هو نظير صيرورة الجالس إلى القرب من القيام بجماع القرب من الركن الذى يلي ما هو فيه في كل ثم رأيت ابن الرفعة صرح بذلك وواضح أنه يأتي هنا نظير ما مر عن المجموع في الهوى تاركا للقنوت ولا لمعنى وما يترتب على كل منهما ويجرى في المأموم هنا جميع ما مر ثم بتفصيله حرفا بحرف وكذا في غيره الجاهل والناسي ما مر ثم أيضا نعم للمأموم هنا التخلف للقنوت مالم يتسبق بركنين فعليين كما سيأتى قبيل فصل متابعة

بعد أن يضع أعضاء السجود كلها مع التنكيس والتحمل وان لم يطمئن شيخنا (قوله بأن لم يكمل) الى قوله وبه يعلم في المعنى إلا قوله بشروطها (قوله بأن لم يكمل الخ) أى وان كان ظاهر كلام ابن المقرئ انه لو وضع الجبهة فقط لا يعود معنى ونهاية (قوله وضع الاغضاء السبعة الخ) أى مع التحامل والتكيس شيخنا قول الماتن (عاد) أى ندبا شرح بافضل وعش وفي سم والكردى عن الايعاب مانصه وبحث الاذرعى انا حيث قلنا في مسألة القنوت او التشهد بجواز العود كان أولى للمنفرد وامام القليلين دون امام الجمع الكثير لئلا يحصل لهم اللبس لا سيما في المساجد العظام ويؤيده ما يأتي في سجود التلاوة انه حيث خشي به التشويش على المأمومين لجهلهم او نحوه سن له تركه وقد يؤخذ من هذا تقييد بسجود السهو واللامام بذلك إلا ان يفرق بانه أكد من سجود التلاوة كما هو ظاهر فليفعّل وان خشي منه تشويش انتهى وتقدم عن الحلبي ترجيح التقييد المذكور قول الماتن (ان بلغ الخ) قيد في السجود للسهو وخاصة لافى العود ونهاية ومعنى وسم قول الماتن (حد الراكع) أى اقل الركوع نهاية ومعنى وشيخنا وباتى عن عميرة وسم وعش اعتاده خلافا لما باتى في الشرح (قوله بخلاف ما إذا لم يبلغه الخ) أى بأن انحى الى حد لا نتال را حنا ركبته وان كان الى الركوع اقرب منه الى القيام فلا يسجد لقلة ما فعله وان خرج به عن مسمى القيام الذى تجزئه فيه القراءة عش وحفى (قوله نظير ما مر الخ) أى فلا يسجد معنى (قوله في السجود الخ) أى فى طلب سجود السهو وسم (قوله على ما مر الخ) أى فى قول المصنف وسجدان كان صار الى القيام اقرب و (قوله لا على مقابله الخ) أى المذكور هناك على الاكثرين (قوله على ان يصير اقرب الخ) خلافا للنهاية والمعنى وغيرهما كما مر انفا (قوله نظير صيرورة الخ) وقد يفرق بقلة القرب الى حد أقل الركوع بخلاف القرب الى حد القيام سم (قوله نظير ما مر الخ) أى فى التنبيه (قوله فى الهوى) بدل من قوله هنا ويحتمل ان فى فية بمعنى من بيان للنظير وكان حق المقام ان يقول يأتى هنا فى الهوى تركا للقنوت اولا لمعنى نظير ما مر عن المجموع فى التشهد من النهوض تركا للتشهد اولا لمعنى وما يترتب الخ (قوله تركا للقنوت) حال من فاعل الهوى أى فيما لو هوى عن الاعتدال قاصدا ترك القنوت و (قوله ولا لمعنى الخ) عطف على الحال المذكور أى عامدا الهوى لا لمعنى أى كان أتى به قاصدا الرجوع عنه الى الاعتدال ثم الهوى بعده (قوله على كل منهما) أى من قسمى الهوى (قوله هنا) أى فى القنوت (قوله جميع ما مر ثم) أى فى التشهد (قوله فى غيره) أى غير المأموم من الامام والمنفرد (قوله ما مر ثم الخ) فاعل يجرى المقدر بعد وكذا لو اخر قوله جميع ما مر الخ عن قوله وكذا فى غيره

قارب القيام أو بلغ حد الراكع ولو تعدد غير مأموم تركه فعاد بطلت ان قارب أو بلغ ما مر اه وقوله ان قارب أو بلغ ما مر قال شيخنا الشهاب البرلسى مراده من هذه العبارة ان قارب القيام أو بلغ حد الراكع ولا فقضية تنازع الفعلين فى الوصول المذكور ان من عاد الى القنوت بعد مقاربه حد الراكع تبطل صلاته وليس كذلك بل عندى توقف فى البطالان إذا بلغ حد الراكع فاقى لم ار التصريح به لغيره وقضية قول الرافعى وغيره ان ترك القنوت يقاس بترك التشهد اختصاص البطالان بما لو صار الى السجود اقرب ثم عاد الى القنوت أعنى بعد تركه عمدا ثم رأيت الجوزجى فى شرح الارشاد صرح بما قلناه وهو الحق إن شاء الله تعالى اه وبه تعلم ما فى كلام الشارح فى هذا المقام. قوله على ان يصير اقرب الى اقل الركوع وان ادعى ان ابن الرفعة صرح به فليتأمل (قوله اوقبله عاد الخ) قال الشارح فى شرح العباب وبحث الاذرعى انا حيث قلنا هنا فى مسألة القنوت وفيما مر فى مسألة التشهد بجواز العود كان أولى للمنفرد وامام القليلين دون امام الجمع الكثير لئلا يحصل لهم اللبس لا سيما فى المساجد العظام ويؤيده ما باتى فى سجود التلاوة انه حيث خشي به التشويش على المأمومين لجهلهم أو نحوه سن له تركه وقد يؤخذ من هذا تقييد بسجود السهو واللامام بذلك إلا ان يفرق بانه أكد من سجود التلاوة كما هو ظاهر فليفعّل وان خشي منه تشويش اه (قوله بأن لم يكمل) اعتمده مر (قوله ان بلغ هوبه) قيد فى السجود خاصة مر (قوله فى السجود) أى فى طلب السجود للسهو (قوله نظير صيرورة الخ) قد يفرق بقلة القرب الى حد أقل الركوع بخلاف القرب الى

الجاهل والناسي لكان أخصر وأسبك وأوضح (قوله بذلك) أي بجواز تخلف المأموم للتشهد فيما إذا جلس الإمام للاسْتِراخَة (قوله لأن استواءهما) أي الإمام والمأموم هنا أي في مسألة القنوت (فرع) أو تشهد سهواً في الركعة الأولى أو الثالثة الرباعية أو قد سهواً بعد اعتداله من أولى أو غيرهما أو تشهد أو بعضه أو جلس لاستراحة أو بعد اعتدال سهواً بلا تشهد فوق جلسة الاستراحة ثم تذكر تدارك ما عليه وسجد للسهو أما في الأخيرة فلزيادة قعود طويل وإما في غيرهما فلذلك والنقل ركن قولي أو بعضه فإن كانت الجلسة في الأخيرة كجلسة الاستراحة فلا سجود لأن عمدتها مطلوب أو مغتفر ولو مكث في السجود يتذكر هل ركع أو لا وأطال بطلت صلاته أو هل سجد السجدة الأولى أو لا لم تبطل وإن طال إلا بلزومه ترك السجود في هذه بخلافه في تلك فلو قعد في هذه من سجودته وتذكر أنها الثانية وكان في الركعة الأخيرة فتشهد قال البغوي في فتاويه إن كان قعوده على الشك فوق القعود بين السجدةتين بطلت صلاته لأن عليه أن يعود إلى السجود ولو لا فلا تبطل ولا يسجد للسهو ولو سجد ثم ذكر في سجوده أنه لم يركع لزمه أن يقوم ثم يركع ولا يكفيه أن يقوم كما لا نه قصد بالركوع غيره معنى (قوله من الأبعاض) إلى قوله ومن أزع في بعض نسخ النهاية وفي المعنى لإقوله أو علم إلى لانه (قوله كقنوت) ظاهره أن الشك في بعضه بعد الفراغ منه لا يضر وهو ظاهر قياساً على ما تقدم في قراءة الفاتحة من أنه لو شك فيها وجب إعادة أو في بعضها بعد فراغها لم يجب لكثرة كلماتها عَش (قوله كآلو عليه الخ) التفات بينه وبين ما يأتي في قوله في ترك بعض مبهم ظاهره هنا يتقن ترك بعض مبهم وشك في عينه وفيما يأتي شك في ترك البعض المبهم بصرى وبأني مثله عن سم وغيره (قوله وشك أمتركه القنوت الخ) كان نوى قنوت النصف الثاني من رمضان بتشهدين فشك هل ترك التشهد الأول أو القنوت سم ورشدي وعش (قوله أو التشهد) أي أو غيره من الأبعاض فإنه في هذه يسجد لعله بمقتضى السجود بمعنى (قوله بخلاف ما لو شك في ترك بعض مبهم) كان شك في المترك هل هو بعض أو لا لضعفه بالأبهام وبهذا علم أن التقييد بالمعين معنى خلافاً لمن زعم خلافه فجعل المبهم كالمعين ولا يما يكون كالمعين فيما إذا علم أنه ترك بعضاً وشك هل هو قنوت مثلاً أو تشهد أول أو غيره من الأبعاض فإنه في هذه يسجد لعله بمقتضى السجود بمعنى ونهاية عبارة سم صورة المسئلة كما هو ظاهر أنه شك أترك شيئاً من الأبعاض أو أتى بجميعها وبذلك يتضح مغايرة هذه لقوله السابق كآلو عليه وشك أمتركه القنوت أو التشهد خلافاً لما يتوهم لانه في تلك تحقق ترك بعض وشك أهو القنوت أو التشهد وفي هذه لم يتحقق ترك شيء وإنما شك أترك شيئاً منها أو لا فليتأمل أهو في الرشدي ما يوافقه أو لم يكن لا تظهر مغايرة هذه لقوله الاتي أو علم ترك مسنون الخ ولعل لهذا ترك المعنى القول الاتي ثم رايت أن عَش نبيه عليه (قوله أو في أنه سهاً أو لا) أي كان بقول هل أتيت بجميع المندوبات أو تركت مندوباً منها شيئاً (قوله واحتمل كونه بعضاً) أي وكونه هيئة (قوله لانه) لتعليل لقوله بخلاف ما لو شك الخ (قوله مع حذف البعض المبهم الخ) وبما تقرّر علم أن للتقييد بالمعين معنى خلافاً لمن زعم خلافه كالزكريا والأذرى فجعل المبهم كالمعين نهاية قال عَش قوله مر خلافاً لمن زعم خلافه هذا الزعم هو الحق لمن أحسن التأمل وراجع فليتأمل وليراجع سم على المنهج ووجهه ما ذكره قبل من أنه لو شك في أنه هل أتى بجميع

حد القيام (قوله وشك أمتركه القنوت أو التشهد) انظر صورة ذلك فإنه لا يجتمع القنوت والتشهد أي الأول إذ هو الذي يجزى بالسجود في غير الرباعية ولا قنوت في الرباعية إلا للتمازلق وتقدم أنه لا يجوز بترك قنوت النازلة إلا أن يصور ذلك في الوتر في النصف الثاني من رمضان إذا وصله وقصد الاتيان فيه بتشهدين وقضية ذلك أن ترك أولها حينئذ يقتضى السجود وقد اعتمد الشارح فيما تقدم وفي شرح الارشاد فيما لو نوى أربع ركعات تطوعاً عازاً ما على الاتيان بتشهدين أنه لا يسجد بترك الأول منهما وهذا لا يشكل على هذا التصوير لظهور الفرق بؤيده ما قدمه فيمن صلى رابعة الظهر أو بعاد وترك التشهد الأول وما على ما اعتمده غيره من السجود فهو موافق لهذا التصوير بل يؤخذ منه السجود فيه بالاولى (قوله بخلاف ما لو شك في ترك بعض مبهم) صورة المسئلة كما هو ظاهر أنه شك أترك شيئاً من الأبعاض أو أتى بجميعها وبذلك يتضح مغايرة هذه

بذلك لأن استواءهما هنا في الاعتدال أصلي لا عارض بخلافه ثم (ولو شك) مصل (في ترك بعض) من الأبعاض السابقة معين كقنوت (سجد) لأن الأصل عدم فعله (أو) في (ارتكاب نهي) أي منهي عنه يجزى بالسجود (فلا) يسجد لأن الأصل عدم ارتكابه ولو علم سهواً وشك أنه بالاول أو بالثاني يسجد كآلو عليه وشك أمتركه القنوت أو التشهد بخلاف ما لو شك في ترك بعض مبهم أو في أنه سهاً أو لا أو علم ترك مسنون واحتمل كونه بمضاً لانه لم يتقن مقتضيه مع ضعف البعض المبهم بالأبهام (ولو سهاً) بما يقتضى السجود (وشك هل سجد) أولاً أو هل سجد سجودتين أو واحدة (فليسجد) ثنتين في الأولى وواحدة في الثانية لأن الأصل عدم سجوده وهذا كله جرى على القاعدة المشهورة أن المشكوك فيه كالمعذور والمراد بالشك هنا وفي معظم الأبواب

مطلق التردد (ولو شك أصلي ثلاثاً أم أربعاً أتى بركعة) لأن الأصل عدم فعلها ولا (١٨٧) يرجع لظنه ولا لقول غيره وأفعله

وان كثروا ما لم يبلغوا
عدد التواتر بحيث يحصل
العلم الضروري بأنه فعلها
لأن العمل بخلاف هذا
العلم تلاعب ومن نازع فيه
يحمل كلامه على أنه
وجدت صورة تواتر
لا غاية ولا لم يبق لزاعه
وجه (وسجد) للسو ولخير
مسلم إذا شك أحدكم في
صلاته فلم يدرك أصلي ثلاثاً
أم أربعاً فليطرح الشك
وليبن على ما استيقن ثم
يسجد سجدتين قبل أن
يسلم فإن كان صلى خمسا
شفعن له صلاته وان كان
صلى اتماماً لأربع كانتا
ترغيباً للشيطان ومعنى
شفعن له صلاته رد
السجدتين مع الجلوس
بينهما صلاته الأربع
لجبرهما خاسل الزيادة
كالنقض لأنهن صيرنهما
ستا وخبر ذي الدين لم
يرجع فيه صلى الله عليه
وسلم لخبر غيره بل لعلمه كما
في رواية على أنهم كانوا
عدد التواتر وقد قدمنا
الرجوع اليه وأشار الخبر
إلى أن سبب السجود هنا
التردد في الزيادة لأنها ان
ان كانت واقعة فواضح
ولما فوجود التردد
يضعف النية ويحوج
للجبر ومن ثم سجد وان

الابعض أو ترك منها شيئاً سجدوا أنه لو علم أنه ترك بعضاً وشك أنه قنوت أو غيره سجداه (مطلق التردد)
أي الشامل للوهم والظن ولو مع الغلبة وليس المراد خصوص الشك المصطلح عليه وهو التردد بين أمرين على
السواء ومن الشك في عدد الركعات ما لو أدرك الإمام ركعة وشك هل أدرك الركوع معها ولا قال أصح أنه
لا نحسب له الركعة في تدارك تلك الركعة ويسجد للسو لأنه أتى بركعة مع احتمالها الزيادة وهي مسألة
يغفل عنها أكثر الناس فليتنبه لها شيخنا قول المتن (ولو شك الخ) أي تردد في رابعة نهاية ومغنى أي فرضاً
كانت أو نفلاً ع (قوله ما لم يبلغوا الخ) قضيته أنه يرجع لفعل غيره إذا بلغوا عدد التواتر لكن الذي
أفتى به شيخنا الشهاب الرملي آخر أنه ليس الفعل كالقول فلا يرجع لفعلهم وإن بلغوا عدد التواتر رسم وفي
المغنى ما يوافق كلام الشارح عبارة قال الزركشي وينبغي تخصيص ذلك أي عدم جواز اخذ قول الغير بما
إذا لم يبلغوا أحد التواتر وهو بحث حسن وينبغي أنه إذا أصلي في جماعة وصلوا إلى هذا الحد أنه يكتفي بفعلهم
أهو في نسخ النهاية اختلاف عبارته في نسخة بعد استثنائه التواتر القولي نصاً ويحتمل أن يلحق بما ذكره ما لو
صلى في جماعة وصلوا إلى هذا الحد فيكتفي بفعلهم فيما يظهر لكن أفتى الوالد رحمه الله تعالى بخلافه ووجهه
أن الفعل لا يدل بوضعه اه قال الرشدي قوله لم يرجع لغيره بل يرجع إلى ما لم يبلغوا عدد التواتر في بعض النسخ
مع زيادة لفظ فيما يظهر قبل قوله لكن أفتى الوالد الخ وظاهره اعتماد خلاف افتاء والده وفي بعض النسخ
الجمع بين يحتمل وفيما يظهر وفيه تدافع اه وقال ع ش قوله مر فيكتفي بفعلهم فيما يظهر جزم به ابن
حجج في شرحه واعتمده شيخنا الزبدي ونقله سم على المنهج عن الشارح مروماً نقله عن والده لا يتأني اعتماد
لنقدمه واستظهره اه وقال البصري ويمكن الجمع بين الكلامين بحمل الأول اكتفاء بالتواتر الفعلي على
ما إذا علم أنه لم يتخلف عنهم وإنما تردد في مفعولهم هل هو ثلاث أو أربع فان هذا التردد على هذا التقدير
خيال باطل بعد التعويل عليه وعدم الاكتفاء به الذي أفتى به الشهاب الرملي على ما إذا تردد في موافقته
لهم في جميع ما فعلوه وتخلفه عنهم في بعضه اه (قوله لأن العمل بخلاف هذا العلم الخ) علة لما يفهمه قوله
ما لم يبلغوا عدد التواتر الخ عبارة النهاية فان بلغوا عدده بحيث يحصل العلم الضروري بأنه فعلها
رجع لقولهم لحصول اليقين له لأن العمل الخ (قوله لا غاية) وهي حصول العلم الضروري كركي
(قوله للسو) إلى قوله كافي رواية في المغنى لا قوله مع الجلوس بينهما وإلى المتن في النهاية (قوله شفعن
له الخ) قد يقال ما الحكمة في جمع ضمير شفعن وتثنية ضمير كانتا ولعلمنا أن الارغام في السجدتين
أظهر فلذا خص بهما بخلاف الجبر فساواهما فيه الجلوس بينهما ويحتمل أن يقال الجمع حينئذ نظراً
للكركة الزائدة بصري (قوله ترغيباً) عبارة المغنى رغماً اه ولعل الرواية متعددة (قوله ومعنى شفعن
له صلاته الخ) أشار به إلى دفع سؤال تقديره كان الظاهر أن يقال شفعتا له صلاته لأن المحدث عنه
السجدتان وحاصل الجواب أن الضمير للسجدتين والجلوس بينهما وهي جمع ع ش ورشدي (قوله
لجبرهما) لا نسب لما قبله وما بعده جمع الضمير (قوله وخبر ذي الدين الخ) جواب السؤال منشؤه قوله ولا
لقول غيره الخ فكان حقه أن يذكر هنا كما في النهاية والمغنى (قوله بل لعلمه) أي لتذكره بعد مراجعته
مغنى (قوله على أنهم كانوا عدد التواتر) برده عليه أن المجيب له صلى الله عليه وسلم سيدنا أبو بكر وسيدنا عمر
وأقل ما قيل فيه أن يزيد على الأربع اللهم إلا أن يقال لما سكنت بنية الصحابة على ذلك نسب إليهم كلهم ع ش
قول المتن (وان زال شك الخ) قد يقال زواله يبين أحد طرفيه فواجه اقتصار الشارح على أحدهما بعينه في
قوله بان تذكر الخ ويمكن أن يحجب بان التقييد به للخلاف بصري أقول بل ذكر الشارح في شرح أوفى

لقوله السابق كما وعلمه وشك أم تركه القنوت أو التشهد خلافاً لما قد يتوهم لأنه في تلك تحقق ترك بعض
وشك هو القنوت أو التشهد وفي هذه لم يتحقق ترك شيء وإنما شك ترك شيئاً منها لا فليتامل فان هذا وان
كان رجحاً في المعنى إلا أنه خلاف ظاهر العبارة وقوله مع ضعف البعض المبهم بالابهام وقد يمنع أنه خلاف
ظاهر العبارة (قوله ما لم يبلغوا عدد التواتر) قضيته أنه يرجع لفعل غيره إذا بلغوا عدد التواتر لكن

زال تردده قبل سلامه كما قال (والأصح أنه يسجد وان زال شك قبل سلامه)

بان ذكر انهار اربعة (وكذا حكم) كل (ما يصليه مترددا واحتمل كونه زائدا) فيسجد لتردده في زيادته وان زال شك قبل سلامه (ولا يسجد لما يجب بكل حال اذا زال شك مثاله شك) مصلى رباعية (في الثالثة) منها باعتبار ما في نفس الامر اذا الفرض انه عند الشك جاهل بالثالثة (الثالثة هي أم رباعية فتذكر فيها) أي قبل القيام للرباعية انها ثالثة (لم يسجد) لاذ ما أتى به مع الشك واجب بكل تقدير (أو) تذكر بعد تمام القيام بخلافه قبله وان ضار اليه قرب على ما جرى عليه ابن العباد وغيره مخالفين للاسنوي في اعتماده هذا التفصيل لان تعمد صيرورته اليه ليس مبطلا وحده بل مع عوده كذا قالوه (١٨٨) وفيه نظر بل لا يصح لان الذي بينته في شرح العباب ان الهوى المخرج عن جد القيام في

الفرض والنهوض اليه من نحو التشهد الاخير مبطل بمجرد عوده وان لم يعد لالكونه زيادة من جنسها فان شرطها ان تكون على صورة الركن بل لا بطلان الركن ومن ثم صرحوا في الفعلة الفاحشة بانها إنما أبطلت مع قائلها لما فيها من الانحناء المخرج عن حد القيام ومر آتفا عن المجموع التصريح بذلك بقوله أما لو زاد هذا النهوض عمدا لالمعنى فان صلاته تبطل بذلك لا خلافا بنظمها فهو صريح في ان تعمد نهوض عن جلوس في محله مخرج عن حده مبطل فينبغي السجود لسهوه وان لم يقرب من القيام لما مر أن ما أبطل عمده يسجد لسهوه وبفرض التزل وعدم القول بهذا فلا أقل من السجود اذا صار الى القيام اقرب وان لم نقل بذلك فيما مر من النهوض عن التشهد الاول لما مر فيه عن المجموع ان الفرض

الرباعية يسجد ما يعلم منه حكم الطرف الآخر (قوله بان تذكر) الى قوله أو تذكر في النهاية والى قوله كذا قالوه في المغنى (قوله اذ الفرض الخ) تعليل للتعميد بقوله باعتبار ما في نفس الامر (قوله على ما جرى عليه الخ) اعتمده شيخ الاسلام والمغنى ع ش عبارة للمغنى وقضية تعبيرهم بقبل القيام انه لو زال تردده بعد نهوضه وقبل انتصابه لم يسجد لادحقيقة القيام الانتصاب وما قبله انتقال لقيام قال شيخنا فقول الاسنوي انهم اهلوه مردود وكذا قوله والقياس انه ان صار الى القيام اقرب يسجد وإلا فلا لان صيرورته الى ما ذكر لا تقتضي السجود لان عمده لا يبطل وإنما يبطل عمده مع عوده كما مر به على ذلك ابن العباد اه وما ل النهاية كالشارح الى ما قاله الاسنوي حيث عقب كلام شيخ الاسلام المار انفا عن المغنى بما نصه وما ذكره في الروضة من ان الامام لو قام الخامسة الى آخر ما يأتي في الشرح صريح او كالصريح فيما قاله الاسنوي اه وأقره سم (قوله في اعتماده هذا التفصيل) وهو انه ان صار الى القيام اقرب يسجد وإلا فلا سم (قوله لان تعمد الخ) علما جرى عليه ابن العباد وغيره (قوله بل مع عوده) اي ولا عودتها (قوله وفيه نظر) اي فيما قالوه من عدم السجود في التذكر قبل تمام القيام وان صار الى القيام اقرب (قوله والنهوض اليه) اي الى القيام (قوله بل لا بطلانها) اي تلك الزيادة من الهوى او النهوض (قوله بذلك) اي بابطال ذلك النهوض (قوله فهو) اي قول المجموع (قوله وان لم يقرب من القيام) اي حيث خرج عن مسمى القعود لكن قضية ما ياتي عن الروضة ان مجرد الخروج عن مسمى القعود لا اثر له ثم رايست سؤال الشارح وجوابه الاتيين سم (قوله بهذا) اي بان تعمد نهوض عن جلوس في محله الخ (قوله وان لم نقل بذلك) اي بالسجود اذا صار الى القيام اقرب (قوله وهنا) اي في مسألة الشك في ركعة ثالثة الخ (قوله لا يتصور الخ) لعل المراد على فرض ان المشكوك فيهما اربعة في نفس الامر (قوله وما يؤيد) الى قوله فان قلت في النهاية (قوله تفصيل الاسنوي) اي انه ان صار الى القيام اقرب يسجد وإلا فلا وظاهر كلامه اي النهاية اعتماده ع ش (قوله فان قلت هذا) اي تفصيل الاسنوي (قوله ما تقرر) اي ما نقله عن شرح العباب (قوله ان المدار الخ) بيان لما تقرر (قوله المرادف الخ) اصدفة القرب (قوله القرب الخ) متعلق بالمرادف (قوله ذلك النهوض) اي المخرج عن حد الجلوس (قوله في حال العمدة الخ) اي فابطلوا به الصلاة (قوله في نفس الامر) الى قوله ولو شك في تشهد في المغنى والى قوله فتعين في النهاية (قوله فقد اتى بزائد بتقدير) وإنما كان التردد في زيادتها مقتضيا للسجود لانها ان كانت زائدة فظاهر وإلا فتردده اضعف النية واحوج الى الجبر نهاية ومغنى (قوله ثم يسجد) قضية لا بد من الجلوس قبل هويه للسجود ويحتمل ان يكفي نزوله من القيام ساجدا لان التشهد بجلوسه تقدم وجلوسه

الذي أفتى به شيخنا الشهاب الرمي آخر أنه ليس الفعل كالقول فلا يرجع لعلهم وان بلغوا عدد التواتر (قوله في اعتماده هذا التفصيل) اي وهو انه ان صار الى القيام اقرب يسجد وإلا فلا (قوله من القيام) اي حيث خرج عن مسمى القعود لكن قضية ما ياتي عن الروضة ان مجرد الخروج عن مسمى القعود لا اثر له ثم رايست سؤال الشارح وجوابه الاتيين (قوله قول الروضة) هذا الذي قاله في الروضة صريح او كالصريح أن نهوضه جائز وهنا لا يتصور جواز تعمد نهوضه وما يؤيد تفصيل الاسنوي قول الروضة وان قام الامام الى خامسة ساهيا للسلام فنوى المأموم مفارقه بعد بلوغ الامام في ارتفاعه حد الرا كعين سجدا لما دوسم السهو وان نواها قبله فلا يسجد فان قلت هذا يخالف ما تقرر الموافق لصريح المجموع وغيره أن المدار على مجاوزة اسم القعود وعدمه الا على القرب من أقل الركوع المرادف كما هو ظاهر للقرب من القيام فالجمع قلت لاجمع بل هو تخالف حقيقى إلا ان يحاب على بعد بانهم ساءحوا في حال السهو فلم يجعلوا ذلك النهوض مقتضيا للسجود لانه قد يجوز نظيره كما علم امر في التشهد مع عدم الفحش فيه لافي حال العمدة لفحشه (في الرابعة) في نفس الامر الماتى بها ان ما قبلها ثالثة (سجد) لتردده حال القيام اليها في زيادتها المحتملة فقد اتى بزائد بتقدير فان تذكر انها خامسة لزمه الجلوس فورا ويتشهد ان لم يكن تشهد

للسلام يأتي بعد سجود السهو فلا معنى لتعين جلوسه قبل السجود ع ش ولعل هذا الاحتمال هو الظاهر (قوله ولا) أي وإن كان قد تشهد في الرابعة وكذا إذا لم يتذكر حتى قرأه في الخامسة معنى (قوله وقد قام الخ) ولو زال شك قبل قيامه ينبغي أن يجري فيه ما تقدم عن ابن العباد وغيره سم قول المتن (بعد السلام) سيذكر الشارح محترزه (قوله الذي) إلى قوله فتعين في المغنى (قوله الذي لا يحصل الخ) سيذكر محترزه (قوله في ترك فرض غير النية الخ) بقي الشك في النية والتكبير والشرط قبل السلام قال في شرح البهجة وأفهم كلامه أن الشك في النية وتكبيره التحريم والطهر مبطل أي بشرطه فقوله الآتي وقوله أي السلام يأتي به ثم يسجد بقيد غير ذلك انتهى ولا يخفى صراحة هذا الكلام في تصوير الشك في الطهر بالشك في أصله إذا الشك في بقاءه بعد تيقن وجوده غير مبطل وهذا قرينة على تصوير مقابله وهو الشك في الطهر بعد السلام بالشك في أصله أيضا فليتامل (فرع) من الشك في الطهارة بعد السلام الشك في نيتها فلا يؤثر في صحة الصلاة وإن اثر الشك بعد الطهارة في نيتها بالنسبة لها حتى لا يجوز افتتاح صلاة بهذه الطهارة فلم أن للشك في نية الطهارة بعد الطهارة حالين وأنه إذا شك في نيتها بعد السلام لم يؤثر في صحة السلام التي سلم منها ويؤثر في المستقبل فيمتنع عليه افتتاح صلاة أخرى مع ذلك الشك وجميع ما ذكرناه في هذا الفرع إنما يظهر إن لم يؤثر الشك في أصل الطهارة وإلا كما هو صريح كلام الشارح فلا وحاصل كلام الشارح تصوير مسألة الشك بعد السلام في الطهارة مثلا بما إذا تيقن الطهارة وشك في طرو الحدث وقد يستبعد هذا الظهور عدم تأثير الشك في طرو الحدث بعد تيقن الطهارة فلا يظهر كونه محل هذا النزاع الكبير ولا مانع من تصويرها بالشك بعد السلام في أصل الطهارة كما أنها مصورة في الأركان بالشك في أصل وجودها نعم هذا قريب فيما إذا لم يتيقن بسبق حدث ولا طهارة أو تيقن سبقتها وجعل السابق منهما ما لو تيقن سبق الحدث ثم شك في وجود الطهارة فعدم التأثير هنا بعيد فليتامل سم و (قوله وقد يستبعد الخ) حكاه الرشدي عنه ثم جزم بتصوير المسئلة بالشك بعد السلام في أصل الطهارة وكذا جزم بذلك الحنفى (قوله غير النية الخ) سيذكر محترزه (قوله ولا لعسر الخ) أي خصوصاً على ذوى الوسواس نهاية ومعنى (قوله وبه) أي بالتعليل الثاني وقال السكردى بقول المصنف في ترك فرضه (قوله ينتج أن الشرط كالركن الخ) وهو المعتمد شيخ الاسلام ونهاية ومعنى

فما قاله الاسنوى هنا وفيما مر في القيام عن التشهد وعبرة الروض وإن قام أي الامام الخامسة أي ناسيا فقارقه بعد بلوغ حد الرأى كعين لا قبله يسجداه (قوله وقد قام) لو زال شك قبل قيامه ينبغي أن يجري فيه ما تقدم عن ابن العباد وغيره (قوله في ترك فرض غير النية الخ) بقي الشك في النية والتكبير والشرط قبل السلام قال في شرح البهجة وأفهم كلامه أن الشك في النية وتكبيره التحريم والطهر مبطل أي بشرطه فقوله الآتي وقوله أي السلام يأتي به ثم يسجد بقيد غير ذلك اه ولا يخفى صراحة هذا الكلام في تصوير الشك في الطهر بالشك في أصله إذا الشك في بقاءه بعد تيقن وجوده غير مبطل وهذا قرينة على تصوير مقابله وهو الشك في الطهر بعد السلام بالشك في أصله أيضا فليتامل (فرع) من الشك في الطهارة بعد السلام الشك في نيتها فلا يؤثر في صحة الصلاة وإن اثر الشك بعد الطهارة في نية الطهارة بعد الطهارة حالين وأنه إذا شك في نيتها بعد السلام لم يؤثر في صحة الصلاة التي سلم منها ويؤثر في المستقبل فيمتنع عليه افتتاح صلاة مع ذلك الشك وجميع ما ذكرناه في هذا النوع إنما يظهر إن لم يؤثر الشك في أصل الطهارة وإلا كما هو صريح كلام الشارح فلا وحاصل كلام الشارح تصوير مسألة الشك بعد السلام في الطهارة مثلا بما إذا تيقن الطهارة وشك في طرو الحدث وقد يستبعد هذا الظهور عدم تأثير الشك في طرو الحدث بعد تيقن الطهارة فلا يظهر كونه محل هذا النزاع الكبير ولا مانع من تصويرها بالشك بعد السلام في أصل الطهارة كما أنها مصورة في الأركان بالشك في أصل وجودها نعم هذا قريب فيما إذا لم يتيقن سبق حدث ولا طهارة أو تيقن سبقتها وجعل السابق منهما ما لو تيقن سبق الحدث ثم شك في وجود الطهارة

ولم تلزمه اعادته ثم يسجد للسهو ولو شك في تشده أهو الاول أو الآخر فإن زال شك فيه لم يسجد لأنه مطلوب بكل تقدير ولا نظر إلى تردده في كونه واجبا أو نفلا أو بعده وقد قام بسجد لأنه فعل زائد بتقدير (ولو شك بعد السلام) الذي لا يحصل بعده عود للصلاة (في ترك فرض) غير النية وتكبيره التحريم (لم يؤثر على المشهور) ولا لعسر وشك ولأن الظاهر مصبها على الصحة وبه يتجه أن الشرط كالركن خلافا لما وقع في المجموع فقد صرحوا بأن للشك في الطهارة بعد طواف الفرض لا يؤثر

و يجوز دخول الصلاة بطهر مشكوك فيه فيما إذا تيقن الطهر وشك هل أحدث فتبين حمل قول المجموع ولو شك به دلالته دل كان من طهر الم لا
اثر على ما إذا لم يتيقن الطهر قبل ودعوى (١٩٠) أن الشك في الشرط يستلزم الشك في الاعتقاد بردها كلامهم المذكور لأنهم إذا جوزوا له

الدخول فيها مع الشك كما علمت فأولى أن لا يؤثر طهره على فراغها فعلم أنهم لا يلتفتون لهذا الشك عملاً باصل الاستصحاب واما قوله أن الشك بعد السلام في كون امامه ما موما يوجب الاعادة فهو مما نحن فيه لانه لا اصل هنا يستصحب فهو كما لو شك بعد السلام في اصل الطهارة والاستقبال او الستر وإنما وجبت الاعادة فيما لو توضحا ثم صلي ثم يتيقن ترك مسح من أحد الوضوءين لانه لم يتيقن صحته وضوئه الاول حتى يستصحب فالاعادة هنا مستندة لتيقن ترك لا لشك فليست مما نحن فيه اما سلام حصل بعده عود للصلاة كما يأتي فيؤثر الشك بعده لتبين انه لم يخرج من الصلاة والشك في السلام نفسه يوجب الاتيان به من غير سجود لفوات محله بالسلام كما مر وفي انه سلم الاولى مرفى ركن الترتيب واما الشك في النية وتسكيرة الاحرام فيؤثر على المعتمد خلافاً لمن اطل في عدم الفرق لشكة في اصل الاعتقاد من غير اصل يعتمد منه ما لو شك انوى فرضا ما نفل لا الشك في نية القدوة في غير الجمعة وإنما لم يضر الشك بعد

وزيادى عبارة شرح بافضل وإلا الشك في الطهارة وغيرهما من بقية الشروط على ما في موضع من المجموع لكن المعتمد ما فيه في موضع آخر وفي غيره من انه لا يضر الشك فيه بعد تيقن وجوده عند الدخول في الصلاة إلا في الطهارة فانه يكفي تيقن وجودها ولو قبل الصلاة اه قال السكري قوله إلا في الطهارة هكذا فرق الشارح بين الطهارة وغيرهما من بقية الشروط هنا وفي شرح الارشاد واطلق في التحفة عدم ضرر الشك في الشرط بعد الصلاة ولم يفرق بين الطهر وغيره من الشروط وكذلك النهاية والزيادة وغيرهما اه (قوله ويجوز الخ) عطف على قوله بان الشك الخ (قوله ودعوى) الى قوله وإذا بنى في النهاية إلا قوله واما قوله الى وإنما وجبت وقوله أما سلام الى واما الشك (قوله لأنهم إذا جوزوا له الدخول فيها مع الشك الخ) فيه أن هذا الشك لا عبرة به مع تيقن الطهارة بخلاف الشك الذي الكلام فيه كما علمت فالاولوية بل المساواة تنوعه رشيدى (قوله واما قوله) اى المجموع كرى (قوله فهو وكالو شك بعد السلام الخ) قد مر عن سم وغيره ما فيه (قوله لانه لا اصل له الخ) اى لاجل هذا وجبت الاعادة للشك في الشرط كرى (قوله كلامهم المذكور) وهو تصريحهم بجواز دخول الصلاة الخ (قوله كما يأتي) أى في آخر الباب (قوله يوجب الاتيان به) أى ما لم يأت بمبطل ولو بعد طول الفصل كما مر في اول الباب ع ش (قوله في ركن الترتيب) عبارة هناك لو سلم الثانية على اعتقاد انه سلم الاولى ثم شك في الاولى او بان انه لم يسلمها لم يحسب سلامه عن فرضه انتهت اه سم (قوله واما الشك) الى قوله لا الشك في المعنى (قوله فيؤثر الخ) اى فتلزمه الاعادة مغنى وشرح بافضل (قوله على المعتمد) اى ولو كان طر والشك بعد طول الفصل من السلام ع ش (قوله لشكة الخ) متعلق بيؤثر (قوله ومنه) اى من الشك في النية (قوله انوى فرضا الخ) قال البغوى ولو شك ان ماداه ظهر او عسرو قد فاتاه لزمه إعادةهما جميعا مغنى (في غير الجمعة) ينبغى والمعادة بصرى عبارة ع ش ينبغى ان يلحق بهما ما يشترط فيه الجماعة كالمعادة والمجموعة جمع تقديم بالمطر بخلاف المنذور فعلاها جماعة لان الجماعة ليست شرطا لصحتها بل واجبة لوقاه بالنذر اه (قوله بعد فراغ الصوم) مفهومه انه إذا شك قبل فراغه ضرر فيجب الامساك وقضاؤه ان كان فرضا ع ش (قوله لمشقة الاعادة فيه الخ) عبارة المغنى لان تعلق النية بالصلاة اشد من تعلقها بالصوم بدليل انه لو شك فيها في الصلاة وطال الزمن بطلت ولا كذلك الصوم اه (قوله انه ان كان) اى الشك قبل السلام و(قوله في ترك ركن الخ) اى وان كان في شرط ابطال بشرطه كما تقدم عن شرح البهجة سم (قوله ان بقى عله) يعنى بان لم يبلغ مثله كاعلم بما قدمه في صفة الصلاة و(قوله وإلا فبركة) اى لان نظيره يقوم مقامه ويلغو ما بينهما فيبقى عليه ركعة رشيدى (قوله لاحتمال الزيادة) هذا ظاهر فيما لو شك عقب الركن قبل أن يأتي بركن غيره وإلا فالزيادة محققة وعلى كل حال فكان الاولى حذف الاحتمال لا غناء قوله او لضعف الخ عنه رشيدى (قوله وبه) اى بالتعليل الثانى (قوله فاحرم الخ) ولا يشك ما هنا بما مر من انه إذا اتى بتسكيرة التحريم بقصد التحريم بطل الصلاة التى هو فيها لان المبطل هناك ما يلزم التحريم من قطع الصلاة التى هو فيها وهذا لا يتأتى هنا لانه إنما اتى بهذا التحريم لظن ان الاولى قد انقضت ولم يتصور منه قصد قطعها بخلاف ما مضى بصرى (قوله فورا) اى من غير طول فصل كما يعلم بمابعده ومن محترزه الا أنى فليس المراد الفورية الحقيقية رشيدى (قوله لم تعتقد) اى الاخرى (قوله ثم ان ذكر الخ) عبارة المغنى والاسنى وخرج بالشك العلم فلو تدكر بعده انه ترك ركنائى على ما فعله ان بطل الفصل ولم

فعدم التأثير هنا بعيد فليتأمل (قوله مرفى ركن الترتيب) قال هناك بعد كلام قرر هو به يظهر اتجاؤه قول البغوى لو سلم الثانية على اعتقاد انه سلم الاولى ثم شك في الاولى او بان انه لم يسلمها لم يحسب سلامه عن فرضه اه (قوله واما الشك الخ) اى بعد السلام في ترك ركن اى وان كان في شرط ابطال بشرطه كما تقدم عن شرح

فراغ الصوم في نيته لمشقة الاعادة فيه ولانه اغتفر فيها فيه ما لم يغتفر فيها هنا واما هو قبل السلام فقد علم بما قبله انه ان كان يطا في ترك ركن اتى به ان بقى محله وإلا فبركة وسجد للسهو فيهما لاحتمال الزيادة او لضعف النية بالتردد في مبطل وبه فارق ما لو شك في قضاء فائنة فانه يعيدها ولا يسجد إذ يقع فيها تردد في مبطل ولو سلم وقد نسى ركنها فاحرم فورا باخرى لم تعتقد لانه في الاولى ثم ان ذكر

يطأ نجاسة وإن تكلم قليلا واستدبر القبلة وخرج من المسجد وتفرق هذه الامور وطء النجاسة باحتمالها في الصلاة في الجملة والمرجع في طوله وقصره الى العرف اه (قوله قبل طول فصل) اي عرفا (قوله وإن تخلل الخ) غيبة عرش (قوله يسير) اخرج الكثير المتوالي يبطل حتى مع السهو والجهل سم وفي عرش ما وافقه (قوله حسب له الخ) خلافا للنهاية عبارة ومتى بنى لم تحسب قراءته ان كان قد شرع في نفل فان شرع في فرض حسبت لاعتقاده فرضيتها قاله البغوي ثم قال وهذا إذا قلنا انه إذا تذكر لا يجب القعود ولا فلا تحسب وعندى لا تحسب انتهى وهو الاوجه اه قال عرش قوله وعندى لا تحسب الخ اي بل يجب العود للقعود والغاء قيامه اه وقال سم بعد نقله عن اليعاب وشرح البهجة مقالة البغوي المذكورة بتمامها وقوله وعندى لا تحسب هو الاوجه مر وقضيته وجوب القعود عند التذكر وبذلك كله يعلم مخالفة الشارح هنا لما ذكره البغوي وسياق في صلاة المسافرين في شرح ولوجع ثم علم ترك ركن من الاولى الخ قول الشارح اما إذا لم يطل فيلغو ما أتى به من الثانية ويبني على الاولى انتهى وهو مخالف لما هنا وموافق لما قاله البغوي من عدم الحسبان مطلقا اه وعبارة الرشيدى قوله مر وعندى لا تحسب أي لوجوب القعود عليه كما هو ظاهر السياق وانظر ما وجهه فيما لو كان الركن المشكوك فيه من الاركان التي لا تتعلق بالقعود كالركوع مثلا وهلا كان العود للقعود في هذه الحالة مبطلا لانه حينئذ زيادة ركن في غير محله فكان المتبادر عوده الى ما شك فيه وانظر ما صورة حسبان القراءة وعدم حسبانها فانه لم يظهر لي اه اقول كلام البغوي كافي سم عن شرح البهجة مفروض فيما إذا سلم ناسيا من ركعتين فشرع في اخرى وقرأ ثم تذكر انه لم يتم الاولى فما يقتضيه السياق من وجوب القعود انما هو لذلك الفرض فلو كان المتركون نحو ركوع فيجب العود اليه كما هو معلوم مما مر في صفة الصلاة وبذلك الفرض تظهر أيضا صورة الحسبان أو عدمه (قوله كما مر) أي قبيل الركن الثاني عشر (قوله تفصيل الشك الخ) اي قبل السلام الآتي قبيل قول المصنف وسهوه بعد سلامه

البهجة (قوله وإن تخلل الخ) أي بخلاف ما لو وطئ نجاسة أخذ من قول الروض وشرحه فلو تذكر بعده اي السلام انه ترك ركنا بنى على ما فعله إن لم يطل الفصل ولم يطأ نجاسة وان تكلم قليلا واستدبر القبلة وخرج من المسجد ويفارق هذه الامور وطء النجاسة باحتمالها في الصلاة في الجملة اه (قوله يسير) اخرج الكثير وقياسه الفعل الكثير المتوالي ثم رأيت ما تقدم ويأتي (قوله أو استدبر القبلة) قال في العباب وفارق مصلاه قال في شرحه كشرح الروض وخرج من المسجد أي من غير فعل كثير متوالي كما هو ظاهر اه وهو ظاهر لان الفعل الكثير المتوالي يبطل حتى مع السهو والجهل (قوله وإذا بنى حسب له ما قرأه وان كانت الثانية نفلا الخ) قال في شرح البهجة ولو سلم ناسيا من ركعتين فشرع في صلاة أخرى وقرأ ثم تذكر انه لم يتم الاولى فان كان قد شرع في نفل لم تحسب قراءته او فرض حسبت لاعتقاده فرضيتها قاله البغوي في فتاويه ثم قال وهذا إذا قلنا انه إذا تذكر لا يجب القعود ولا فلا يحسب وعندى لا يحسب انتهى ما في شرح البهجة وقوله وهذا اي حسبان القراءة إذا شرع في فرض كما هو صريح السياق لانها التي ذكر الحسبان وقوله وعندى لا يحسب هو الاوجه وقضيته وجوب القعود عند التذكر ثم رأيت في شرح العباب للشارح ما نصه وقال البغوي إن شرع في نافلة لم يحسب ما أتى به أي من قول أو فعل أو في فرض حسب بناء على انه إذا تذكر لا يلزمه القعود فان اوجبت على المعتمد السابق لم يحسب اه وبذلك كله يعلم مخالفة الشارح هنا لما ذكره البغوي وسياق في باب صلاة المسافرين في شرح قول المصنف ولو جمع ثم علم ترك ركن من الاولى بطلنا قول الشارح اما إذا لم يطل فيلغو ما أتى به من الثانية ويبني على الاولى اه وهو مخالف لما هنا وموافق

قبل طول فصل بين السلام وتيقن الترك ولا نظر هنا لتحريمه بالثانية خلافا لمن وهم فيه بنى على الاولى وان تخلل كلام يسير أو استدبر القبلة أو بعد طوله استأنفها لبطلانها به مع السلام بينهما وإذا بنى حسب له ما قرأه وإن كانت الثانية نفلا في اعتقاده ولا أثر لكونه قرأ بطن النفل عن الاوجه كما مرو من ثم لو ظن أنه في صلاة أخرى فرض أو نفل فآتم عليه لم يؤثر ولا يأتي فيه تفصيل الشك في النية

لأنه يضعفها بخلاف الظن ولذلك لا يعتد بما يقرؤه مع الشك فيها الغير المبطل لها وخرج به ورا ما لو طال الفصل بين السلام ونجس الثانية فيصح التحريم بها ومن قال هنا بين السلام (١٩٣) وتيقن الترك فقد وهم ولا يشكل على ما تقرر بخلاف الزركشي أنه لو تشهد في الرابعة ثم قام

الخامسة سهوا كفاء بعد فراغها ان يسلم وإن طال الفصل لأنه هنا في الصلاة فلم يضر زيادة ما هو من أفعالها سهوا أو ثم خرج منها بالسلام في ظنه فإذا انضم إليه طول الفصل صار قاطعا لها عما يريد كما لها به (وسهوه) أي المأموم أي مقتضاه من سن السجود له (حال قدوته) ولو حكمية كما يأتي أول صلاة الخوف وكما في المرحوم (يحملة امامه) المتطهر كما يتحمل عنه الفاتحة وغيرها ومن ثم لم يحمله المحدث وذو الخبث الخفي لعدم صلاحيته للتحمل أو لذلك لو أدركه راكعا لم يدرك الركعة وإنما أثيب المصلي خلفه على الجماعة لوجود صورتها إذ يغتفر في الفضائل ما لا يغتفر في غيرها كالتحمل هنا المستدعي لقوة الرابطة وخرج بحال القدوة بعدها وسيأتي قبلها فلا يتحمل على المعتمد وإنما لحقه سهوا امامه قبل اقتدائه به لأنه عهد تعدى الخلل من صلاة الامام لصلاة المأموم دون عكسه (فلو ظن سلامه فسلم فبان خلافه) أي خلاف ما ظنه (سلم معه) أي بعده (ولا يسجد) لأنه سهو في حال القدوة (ولو ذكر) المأموم (في) جلوس (تشهده ترك ركن غير) سجدة من

والمار قبيل بيان السجدة (قوله لأنه) أي الشك في النية (يضعفها) أي النية (قوله بخلاف الظن) ففيه التفرقة بين الظن والشك سم وعش (قوله ولذلك) أي لاجل ان الشك في النية يضعفها (قوله وخرج) إلى المتن في النهاية (قوله ما لو طال الفصل الخ) رافق الوالد رحمه الله تعالى فيمن سلم من ركعتين من رباعية ناسيا وصلى ركعتين نفلا ثم تذكر بوجوب استئنافها لأنه إن حرم بالنفل قبل طول الفصل فتحرم به لم يعتد ولا ينبغي على الأولى لطول الفصل بالركعتين أو بعد طوله بطلت نهاية قال عش قول لم رطو طول الفصل قد يؤخذ منه ان الركعتين يحصل بهما طول الفصل وينبغي ان يعتبر ذلك بالوسط المعتدل لأنه المحمول عليه غالباً عند الاطلاق اه (قوله على ما تقرر) وهو قوله ما لو طال الفصل الخ (قوله انضم اليه) أي إلى الخروج عش (قوله أي المأموم) إلى قول المتن وسهوه في النهاية إلا قوله وذو الخبث الخفي وقوله وغير السلام إلى المتن (قوله أي مقتضاه الخ) هذا التفسير لا يلتزم مع قول المصنف حال قدوته الخ (قوله ولو حكمية) عبارة المغنى الحسية كأن سها عن التشهد الأول أو الحكمية كان سهت الفرق الثانية في ثابتهما من صلاة ذات الرقاع اه قول المتن (يحملة امامه) أي وإن بطلت صلاة الامام بعد سهو المأموم سم على حج أي فيصير المأموم كأنه فعله حتى لا ينقص شيء من نوابه عش (قوله وغيرها) كالسورة والجهر مغنى (قوله لعدم صلاحيته) أي غير المتطهر من الحدث وذو الخبث وكذا ضمير أدركه وضمير خلفه (قوله ولذلك) أي لعدم الصلاحية (قوله خلفه) أي خلف المحدث وذو الخبث الخفي الذي لم يعلم بذلك وقت النية عش (قوله وخرج) إلى قول المتن وسهوه في المغنى إلا قوله سجدة إلى المتن وقوله أو في أنه إلى أتى وقوله أو الشك إلى يبطل (قوله وسيأتي) أي آنفاً في المتن (قوله أي بعده) أي كما علم باماره الأولى نهاية عبارة المغنى أو بعده وهو الأولى اه (قوله في جلوس تشهده) أي في أثناء تشهده أو قبله أو بعده نهاية ومغنى (قوله لما مر في ركن الترتيب) كأنه إشارة إلى قوله ثم فلو تيقن أي المصلي ترك سجدة من الأخيرة سجدها أو أعاد تشهدها اه وهذا يفيد ان المأموم في ذلك كغيره ووجهه انه لم ينتقل مع الامام لما بعد المتروك بل تبين انه في الجلوس بين السجدين و (قوله وغير السلام الخ) لا حاجة لهذا بل لا معنى له هنا لأن الكلام فيما قبل سلام الامام كما يصرح به قول المصنف قام بعد سلام الامام سم (قوله أو شك فيه) أي في ترك الركن المذكور مغنى (قوله لما مر فيه) أي في ركن الترتيب (قوله بما مر ثم) أي في ركن الترتيب (قوله ولا يجوز له العود الخ) أي مع بقاء القدوة نهاية قال عش احترامه عما لو نوى مفارقه اه (قوله لما فيه من ترك المتابعة) قد يؤخذ من هذا التعليل انه لو اتفق سلام الامام بمجرد التذكر وكان المتروك ركوع الأخيرة مثلاً جازله العود لتداركه فلا يرجع سم ويؤيده ما يأتي عنه قبيل الفرع وما

لما قاله البغوي من عدم الحسبان مطلقاً فليتأمل (قوله بخلاف الظن) ففيه التفرقة بين الظن والشك (قوله يحملة امامه) أي وإن بطلت صلاة الامام اخذ من قول الروض وشرحه في باب الجمعة في بحث الاستخلاف مانصه ويسجدون لسهوه أي سهوا والخليفة الحاصل بعد الاستخلاف بل بعد البطلان لا قبله تبعاً له فيها وإنما لم يسجدوا لسهوه قبله لتحمل امامه اه وشمل قوله امامه الامام المخالف وإن اعتقد ان ما جرى ليس بسهو ويدل عليه ما يأتي في الباب الاتي فيما لو سجد امامه المخالف لسجدة صر وقولهم في ذلك ان المأموم إذا انتظره لا يسجد لأن المأموم لا يسجد لسهوه فتأمل اه (قوله لما مر في ركن الترتيب) كأنه إشارة إلى قوله ثم فلو تيقن أي المصلي ترك سجدة من الأخيرة سجدها أو أعاد تشهده هذا يفيد ان المأموم في ذلك كغيره ووجهه انه لم ينتقل مع الامام لما بعد المتروك بل تبين انه في الجلوس بين السجدين (قوله وغير السلام لما مر فيه) أقول لا حاجة لهذا بل لا معنى له هنا لأن الكلام فيما قبل سلام الامام كما يصرح به قوله قام بعد سلام امامه ويصرح به تعليل قوله الاتي ولا يسجد ولا يخفى أن سلام المأموم مادام مأموماً لا يكون قبل سلام الامام حتى يتأقتر كركه ثم تذكره قبل سلام الامام فتأمل اه (قوله لما فيه من ترك المتابعة) قد يؤخذ

الاخيرة لما مر في ركن الترتيب وغير السلام لما مر فيه وغير (النية والتكبير) للتحريم أو شك فيه (قام بعد سلام امامه إلى ركعته) مر الفاتحة بفوات الركن كما علم بما مر ثم ولا يجوز له العود لتداركه لما فيه من ترك المتابعة الواجبة (ولا يسجد) في التذكر لو وقع سهو حال

القعدة بخلاف الشك لفعله بعد هازا نداء بتقدير ومن ثم لو شك في إذرارك ركوع الامام أوفى (١٩٣) أنه أدرك الصلاة معه كاملة وناقصة

ركعة أتى بركعة وسجد فيها
لوجود شكه المقتضى
للسجود بعد القعدة أيضا
أما النية وتكبيرة التحريم
فتذكر أحدهما أو الشك
فيه أو في شرط من شروطه
إذا طال أو مضى معه
يبطل الصلاة كما
(وسهوه) أى المأموم (بعد
سلامه) أى الامام (لا
يحملة) الامام لانقضاء
القعدة (فلوسلم المسبوق
بسلام امامه) أى بعده ثم
تذكر (بني) ان قصر الفصل
(وسجد) لأن سهوه وقع
بعد انقضاء القعدة وحله
كما قاله البغوي ان أتى بعلينكم
لان السلام من اسمائه تعالى
وحله إن لم ينو معه الخروج
من الصلاة لانه يبطل
تعمده حينئذ وعليه يحمل
قول الانوار السلام في غير
وقته مبطل وان لم يتمه
أما لو سلم معه فلا يسجد
كما رجحه ابن الاستاذ
لوقوع سهوه حال القعدة
وله احتمال انه يسجد
لانقطاع قدوته بشروعه
فيه وفيه نظر لما يأتى في
الجماعة انها تدرك فيها لو
نواها المأموم بعد شروع
الامام في السلام وقبل لظقه
بالميم من عليكم فخصوها
حينئذ صريح بقاء القعدة
فان قلت لم يحكموا بانها براء
التحريم يتبين دخوله في
الصلاة من حين النطق
بالهمزة كما مر ومع ذلك
لا تصح القعدة به قبل الراء

مر آتقاع النهاية وغش (قوله بخلاف الشك) أى يسجد فيه سم ونهاية عبارة المغنى وخرج بذكر مالو
شك في ترك الركن المذكور فانه يأتى ويسجد للسهو كافي التحقيق ولا علم يتحملة عنه لانه شك فيما أتى به بعد
سلام امامه (قوله أتى بركعة) أى بعد سلام الامام سم عبارة ع ش قوله أتى بركعة أى وجوباً وسجد
أى ندباً اه وعبارة المغنى فانه يسجد للسهو للتردد فيما انفرد به ولو تذكر بعد القيام انه أدرك الركوع لان
ما فعله مع تردده فما ذكر محتمل لازيادة اه (قوله بعد القعدة) ظرف لوجود شكه (قوله فتذكر أحدهما)
أى ترك أحدهما نهاية عبارة المغنى أما النية وتكبيرة الاحرام فالنار ك لو واحدة منهما ليس في صلاة اه وهى
احسن (قوله أوفى شرط) خرج به الشك في طر والمنازع فلا يؤثر لان الاصل عدمه سم (قوله من شروطه)
أى شروط أحدهما (قوله إذا طال) هذا بخلاف الشك بعد السلام فانه لا اثر له بعد زواله وإن طال كما هو
ظاهر لظهور الفرق بين ما قبل وما بعده ثم رايت الشارح ذكره في شرح العباب سم (قوله أو مضى معه ركن)
هو صادق باقل الاركان نحو اللهم صل على محمد وكالركن بعده وهو ظاهر فليراجع ع ش اقول تقدم قبيل
بحث السترة أن المبطل أحد الامور الثلاثة طول الزمن عرفا وان لم يمض ركن أو مضى ركن وان لم يطل الزمن
أو عدم اعادة ما فراه في حالة الشك وان لم يطل الزمن ولم يمض ركن فعلم بذلك ان قوله وكالركن بعضه ليس على
اطلاقه (قوله كما مر) أى قبيل بيان السترة كرى (قوله أى المأموم) إلى قوله وعليه يحمل في النهاية وإلى
قوله وله احتمال الخ في المغنى الا قوله وعليه الى المالم (قوله أى بعده) أى بعد الفراغ منه بقرينة ما يأتى
رشيدى (قوله ومحله) أى محل السجود (قوله ان أتى بعلينكم) قد يقال ينبغى انه لو نوى الايتان به كان الحنك
كذلك لما مر أن نية المبطل مع الشروع فيه مبطله بصرى (قوله ومحله) أى محل عدم السجود إذا لم يأت
بعلينكم بل اقتصر على السلام كما فهم من قوله الاول ومحله الخ للضمير عائد على ما فهم مما تقدم او محل ان
السلام من اسمائه تعالى فلا يؤثر سم (قوله ان لم ينو معه الخ) أى ولا يسجد وان لم يأت بعلينكم سم (قوله
الخروج الخ) أى او كونه بعض سلام التحلل كما سبق في اوائل الباب مع ما فيه (قوله وعليه يحمل الخ)
أى مالونوى مع السلام الخروج من الصلاة (قوله اما لو سلم معه) أى مقارنا له سم (قوله فلا يسجد
الخ) وفاقا للمغنى وخلافا للنهاية كما يأتى آنفا (قوله وله احتمال أنه يسجد الخ) وهو الوجه لضعف
القعدة بالشروع فيه وان لم تنقطع حقيقتها لا بتمام السلام ويؤيد ذلك ما سياتى انه لو اقتدى بعد
شروعه في السلام وقبل عليكم لم تصح القعدة على المعتد بنهاية وفي سم عن الشهاب الرملى ما يوافق (قوله
وفيه نظر) أى فى احتمال السجود (قوله لما يأتى في الجماعه انها الخ) تقدم عن النهاية ووالد صاحبه خلافا

من هذا التعليل أنه لو اتفق سلام الامام بمجرد التذكر وكان المتروك ركوع الاخيرة مثلاً جاز له العود
لتداركه فليراجع (قوله بخلاف الشك) أى يسجد فيه (قوله أتى بركعة) أى بعد سلام الامام (قوله
لوجود شكه) يؤخذ منه مسئلة وقع السؤال عنها وهى مالور كع مصلى العشاء او لته فاقضى به مصلى المغرب
وركع معه ثم شك في ادراك أحد الاجزاء في هذا الركوع فلا تحسب له هذه الركعة وعليه اخرى وهى رابعة
للامام ولا يسجد للسهو لان الركعة التى يكمل بها التى هى رابعة للامام وان احتمل زيادتها لكانت فى محل
القعدة فليتأمل (قوله أو فى شرط من شروطه) ظاهره شمور الشرط الذى هو انتفاء مانع كاتفاء تحلل
ذكر مؤثر بين جزاى التكبير لان الشك فى الانتفاء حاصل ويحتمل استثناء الشرط المذكور لان الاصل
عدم المانع وهذا اقرب (قوله إذا طال) هذا بخلاف الشك بعد السلام فانه لا اثر له بعد زواله وان طال كما
هو ظاهر لظهور الفرق بين ما قبل وما بعده ثم رايت الشارح ذكره في شرح العباب (قوله ومحله) أى محل
عدم السجود إذا لم يأت بعلينكم بل اقتصر على السلام كما فهم ذلك من قوله الاول ومحله الخ للضمير عائد على
ما فهم مما تقدم او محل ان السلام من اسمائه تعالى فلا يؤثر (قوله ان لم ينو معه) أى ولا يسجد وان لم يأت
بعلينكم (قوله اما لو سلم معه) أى مقارنا له (قوله وله احتمال أنه يسجد) هو الوجه مر (بعد شروع الامام)
جزم شيخنا الشهاب الرملى في شروط الامامة بعدم انعقاد الاقتداء حينئذ وقياسه ترجيح الاحتمال الثانى

قلت يفرق بان القول بالتبين هنا يلزمه (١٩٤) فسادوه وان السلام ليس من الصلاة وذلك مخالف لصرايح الاحاديث وحيث يتوجه

قول المخالف أنه يخرج منها بالحدث ونحوه واما القول بالتبين ثم فلا يلزمه شيء وكان مقتضاه صحة القدوة لكن تركوه احتياطا للانعقاد (ويلحقه) اى المأموم (سهو امامه) المتطهر دون غيره حال وقوع السهو منه كما يتحمل الامام سهوه (فان سجد) امامه (ازمه متابعتة) وإن لم يعرف أنه سهوا وإلا بان هوى للسجدة الثانية كما يعلم مما يأتى فى المتابعة لانه حيث تيسره بركنين بطأت ان تعمد نعم ان تيقن غلطه فى سجوده لم يتابعه كان كتب أو أشار أو تسكلم قليلا جاهلا وعذرا وسلم عقب سجوده فراهوا وبا للسجود لبطء حر كته أو لم يسجد لجهله به فاخبره ان سجوده لترك الجهر أو السورة فلا إشكال فى تصور ذلك خلافا لمن ظنه واستشكل حكمه بان من ظن سهوا فسجد فإن عدمه سجد ثانيا سهوه بالسجود فبفرض ان الامام لم يسه فمسجوده وإن لم يقتض موافقة المأموم يقتضى سجوده جوابه ان الكلام إنما هو فى أنه لا يوافقه فى هذا السجود لانه غلط واما كونه يقتضى سجوده للسهو بعد نية المفارقة او سلام الامام لمدر ك آخر فتلك مسألة اخرى ليس الكلام فيها مع وضوح حكمها ولو

(قوله قلت يفرق الخ) الحاصل ان كلاما من التكبير والسلام جزء من الصلاة وذلك يستلزم اعتبار تبين الدخول فى الاول وعدم تبين الخروج فى الثانى سم (قوله وذلك) اى كون السلام خارجا من الصلاة (قوله وحيث يتوجه) اى وحين يكون السلام خارجا من الصلاة بصري (قوله انه يخرج الخ) اى يجوز الخروج (قوله اى المأموم) الى قوله بل يفارقه فى المغنى وإلى قوله ولا ينافى فى النهاية قول المتن (ويلحقه سهو امامه) ولو كان اقتداؤه بعد سجود الامام للسهو وقبل سلامه فهل يلحقه سهوه فيسجد فى اخر صلاته فيه نظر والظاهر انه يلحقه سم وقال ع ش والا قرب أنه لا يلحقه لانه لم يبق فى صلاة الامام خلل حين اقتدائه اه وهو ظاهر (قوله المتطهر) اى وإن احدث بعد ذلك نهاية ومغنى (قوله حال الخ) ظرف المتطهر (قوله حال وقوع السهو الخ) فلو بان امامه محدثا فلا يلحقه سهوه ولا يتحمل هو عنه إذ لا قدوة حقيقة حال السهو ومغنى و سم قول المتن (لزمه متابعتة) اى مسبوقا كان او موافقا شرح بافضل (قوله وإن لم يعرف انه سهوا) حملاه على السهو حتى لو اقتصر على سجدة واحدة بسجد المأموم اخرى لاحتمال ترك الامام لها سهوا ونهاية ومغنى (قوله بأن هوى للسجدة الخ) محل ذلك حيث لم يقصد ابتداء عدم السجود أصلا ولا اقتبيل بمجردهوى الامام للسجود لشروع المأموم فى المبطل ع ش (قوله لانه حيث يتخذ الخ) عبارة النهاية والمغنى لمخالفته حال القدوة اه (قوله بركنين) ليس المراد كما هو واضح بركنين للصلاة بل المراد لسجود السهو وكان يكفى ان يقال بفعلين وإن لم يكونا ركنين للصلاة سم (قوله إن تعمد) اى وعلم شرح بافضل ويأتى فى الشرح ما يفيد (قوله إن تيقن) اى المأموم (غلطه) اى الامام ع ش (قوله فى سجوده) اى فى ظنه بسبب السجود كان ظن ترك بعض يعلم المأمور فعله مغنى (قوله كأن كتب) اى الامام ع ش (قوله كأن كتب الخ) لا يقال هذه الامور لا تفيد اليقين لانه بعد تسليم ان المراد به حقيقة يمكن ان تفيد به بواسطة القرائن سم عبارة المغنى قال بعض المتأخرين وهو اى استثناء ما لو تيقن غلط الامام فى سجوده مشكل تصوير او حكما واستثناء فتامله انتهى وجه اشكال تصويره كيف يعلم المأموم ان الامام سجد لذلك جوابه ان يغلب على ظنه انه سجد لذلك وهو كاف ووجه اشكال حكمه انه إذا سجد الامام لشيء مظهره سها به وتبين خلافه يسجد لذلك وإذا سجد ثانيا لزم المأموم متابعتة وجوابه انه لا يسجد معه أولا وان سجد معه ثانيا ووجه اشكال استثناءه أن هذا الامام لم يسه فكيف يستثنى من سهو الامام وجوابه انه استثناء صورة اه (قوله او اشار) اى إشارة مفهومة (قوله لجهله به) اى بوجوب المتابعة (قوله فى تصور ذلك) اى تيقن غلط الامام ع ش (قوله واستشكل حكمه) اى حكم تيقن الغلط من عدم جواز المتابعة (قوله يقتضى سجوده) اى المأموم اخذ ما يأتى (قوله بعد نية الخ) و (قوله لمدر ك الخ) كل منهما متعلق لقوله سجوده (قوله فتلك الخ) جواب اما (قوله ولو قام امامه الخ) (فرع) جلس الامام للتشهد فى ثالثة الرباعية سهوا فشكل المأموم اى ثالثة ام رابعة فقضية وجوب البناء على اليقين انه يجعلها ثالثة ويمتنع عليه موافقة الامام فى هذا الجلوس وهذا التشهد فهل تتعين عليه المفارقة ويجوز له انتظار الامام قائما فاعله بتذكر او يشك فيقوم فيه نظروا لعل الا قرب الثانى سم (قوله

وإن لم يسلم لا تقطع القدوة بالشروع لانه يكفى اختلاها وضعفها بذلك (قوله قلت يفرق الخ) الحاصل ان كلاما من التكبير والسلام جزء من الصلاة وذلك يستلزم اعتبار تبين الدخول فى الاول وعدم تبين الخروج فى الثانى (قوله ويلحقه سهو امامه) لو كان اقتداؤه بعد سجود الامام للسهو وقبل سلامه فهل يلحقه سهوه فيسجد فى اخر صلاته فيه نظر والظاهر انه يلحقه وجبه بالسجود قبل الاقتداء لا يمنع للحق ويؤيده انه لو أدركه قبل وسجد معه طلب منه سجود آخر صلاته لكن يمكن الفرق فلا تأيد (قوله المتطهر) أى بخلاف المحدث حيث يتخذ (قوله حال وقوع السهو) فلو تبين حدثه حيث نلحقه سهوه (قوله بركنين) ايش المراد كما هو واضح بركنين للصلاة بل المراد لسجود السهو فقد يقال إنما يضرب السبق بركنين للصلاة فليتامل (قوله كأن كتب الخ) لا يقال هذه الامور لا تفيد اليقين لانه بعد تسليم ان المراد به حقيقة يمكن ان يفيد به بواسطة القرائن (قوله ولو قام امامه لزيادة الخ) (فرع) جلس الامام للتشهد فى ثالثة الرباعية سهوا فشكل

قام امامه لزيادة كخامسة سهو الم يجوز له متابعتة ولو مسبوقا أو شاكا فى فعل ركعة ولا نظر لاحتمال أنه تركه . كنمان ركعة لان

لان الفرض الخ) عبارة النهاية والمغنى لان قيامه أى الماموم الخامسة غير معهود بخلاف سجوده فانه معهود
لسهوا ماماه ولا يرد ما سياتى فى الجمعة ان المسبوق لو راى الامام يتشهد نوى الجمعة لاحتمال نسيانه بعض اركانها
فياق بركعة لانه انما يتابعه فيما يأتى اذا علم ذلك كما افاده الودرحه الله تعالى وهنالم يعلم اعبارة سم
قولان الفرض انه علم الحال الخ قضيته انه لو لم يعلم ذلك ولم يظنه جازت المتابعة لكن انما يظهر ذلك ان كان
مسبوقا او شا كفى فعل ركعة بخلاف ما ذالم يكن كذلك لانه اذا ادرك مع الامام جميع الصلاة من غير
حصول خلل فى فعل نفسه تمت صلاته وان تبين اختلال بعض ركعات الامام فحينئذ ليس له متابعتها فى تلك
الركعة التى قام لها نعم ينبغى ان شرط جواز المتابعة للمسبوق او الشاك ان ظن او علم انه ترك ركنا بخلاف
ما ذا شك فليتا مل ثم رايت الشارح فى الجمعة صرح بذلك الشرط سم (قوله بل يفارقه الخ) وهى اولى
قياسا على ما سر فيما لو عاد الامام للعود بعد انتصابه ع ش (قوله قضية كلامهم الخ) جزم بهذه القضية شيخ
الاسلام فى فتاويه وقضية قوله بفعل الامام انه لا يستقر قبل فعله حتى لو فارقه الماموم قبل فعله سقط عنه وهو
الظاهر سم وقوله قبل فعله المتبادر منه قبل فراغه منه فيجوز المفارقة حينئذ قبل هويه للسجدة الثانية
اخذاما تقدم انفا فى شرح لزمه متابعتها فليراجع (قوله ان سجود السهو الخ) هل سجود التلاوة كذلك
او يفرق فيه نظروا لعل الفرق اظهر كما يفيد ما يأتى فى سجود التلاوة انه لو لم يعلم سجود امامه الا بعد رفعه منه
لا يسجد سم وع ش و (قوله بفعل الامام الخ) هو مفروض فيما لو سجد الامام قبل السلام فلو كان
يرى السجود بعد السلام كالحنفى فسلم ثم سجد فهل يستقر على الماموم المخالف فى هذه الحالة حتى يلزمه
السجود قبل سلامه ام لا اعتبارا باعتقاده فيه نظر ويظهر الثانى ثم رايت ما ذكره الشارح قبيل قول
المصنف الاقنى ولو سها امام الجمعة وقوله هنا واعتقاد انه بعد السلام سم على حج وهو ظاهر وكتب على سم
شيخنا الشورى لا وجه لهذا التردد لانه بسلام الامام انقطعت القدوة فهو باق على سنته انتهى اه ع ش
(قوله على الماموم الخ) هذا فى الموافق اما المسبوق اذا تخلف عن سجود الامام لعذر الى ان سلم الامام فلا يلزمه
السجود دلفواته والفرق ان سجود الموافق ليس لمحض المتابعة بل لجبر خلل الصلاة ايضا بخلاف المسبوق فان

لان الغرض انه علم الحال
او ظنه بل يفارقه ويسلم
أو ينتظره على المعتمد
(تنبيه) قضية كلامهم
ان سجود السهو بفعل
الامام له يستقر على الماموم
وبصير كالركن حتى لو سلم
بعد سلام امامه ساهيا عنه

الماموم اهى ثالثة امر رابعة فقضية وجوب البناء على اليقين انه يجعلها ثالثة ويمتنع عليه موافقة الامام فى هذا
الجلوس وهو التشهد فهل يتعين عليه مفارقة الامام او يجوز له القيام وانتظار الامام قائما فاعله يتذكر
او يشك فيقوم فيه نظر و لعل الاقرب الثانى (قوله لان الفرض انه علم الحال او ظنه) قضيته انه لو لم يعلم ذلك
ولم يظنه جازت المتابعة لكن انما يظهر ذلك ان كان مسبوقا او شا كفى فعل ركعة بخلاف ما ذالم يكن كذلك
لانه ان ادرك مع الامام جميع الصلاة من غير حصول خلل فى فعل نفسه تمت صلاته وان تبين اختلال بعض
ركعات الامام كالتبني حدث الامام فانه لا يضرب تمام صلاة الماموم فحينئذ ليس له متابعتها فى تلك الركعة
التي قام لها نعم ينبغى ان شرط جواز المتابعة للمسبوق او الشاك ان ظن او علم انه ترك ركنا بخلاف ما اذا شك
فليتا مل ثم رايت فى شرح قول المصنف فى الجمعة وان ادركه بعده فاقته الى قوله والاصح انه ينوى فى اقتدائه
الجمعة قول الشارح ولان القياس لا يحصل الا بالاسلام اذ قد يتذكر الامام ترك ركن فياق بركعة ويعلم
الماموم ذلك فيدرك مع ركعة الجمعة وانما قلنا ويعلم الخ لقولهم لا يجوز متابعة الامام فى فعل السهو ولا فى
القيام الخامسة (قوله تنبيه قضية كلامهم) جزم بهذه القضية شيخ الاسلام فى فتاويه وقوله بفعل الامام قضيته
انه لا يستقر قبل فعله حتى لو فارقه الماموم قبل فعله سقط عنه وهو الظاهر (قوله يستقر على الماموم) فيه
امر ان الاول انه ان كان يرى السجود بعد السلام فسلم ثم سجد فهل يستقر على الماموم المخالف فى هذه الحالة
حتى يلزمه السجود قبل سلامه ام لا اعتبارا باعتقاده فيه نظر ويظهر الثانى ثم رايت ما ذكره الشارح قبيل
قول المصنف الاقنى ولو سها امام الجمعة الخ مما يتعلق بذلك وقوله هنا واعتقاد انه بعد السلام والثانى ان هذا
فى الموافق اما المسبوق اذا تخلف عن سجود الامام لعذر كسهو الى ان سلم الامام فلا يلزمه السجود دلفواته
والفرق ان سجود الموافق ليس لمحض المتابعة وقد فاقت مر (قوله يستقر على الماموم ايضا) هل سجود

لومه ان يعوذ اليه ان قرب الفصل (١٩٦) ر إلا اعادة صلاة كالوتر كمن ار كنا ولا ينافي ذلك ما يأتي انه لو لم يعلم بسجود دامامه للتلاوة إلا وقد

فرغ منه لم يتابعه لأنه ثم فاته محله بخلافه هنا وظاهر أن البطلان بسبقه لامامه بسجدة وهوى لاخرى كالخلف بل اولى لان التقدم اخش (والا) يسجد الامام عمدا أو سهوا أو اعتقادا انه بعد السلام (فيسجد) المأموم (على النص) جبر للخلل الحاصل في صلاته من صلاة امامه هذا في الموافق (و) اما لو اقتدى مسبوق بمن سها بعد اقتدائه وكذا لو اقتدى بمن سها (قبله في الصبح) وسجد الامام لسهوه (فالصحيح) فيها (أنه) أي المسبوق (يسجد معه) للتبابعة فلا نظر إلى أن موضعه إنما هو آخر الصلاة ومن ثم لو اقتصر امامه على سجدة لم يسجد اخرى بخلاف الموافق كما يأتي (ثم) يسجد أيضا (في آخر صلاته) لأنه محل سجود السهو الذي لحقه فلا نظر إلى انه لم يسهه إذ صلاته إنما كانت بسبب اقتدائه بالامام فتطرق نقص صلاته اليه كما مر (فان لم يسجد الامام يسجد) ندبا المسبوق المقتدى به (آخر صلاة نفسه) في الصورتين (على النص) لما مر في الموافق ولو اقتصر امامه على سجدة سجد ثنتين لكن لا يفعل الثانية إلا بعد سلام امامه لاحتمال سهوه وتداركه للثانية قبل سلامه

يسجده الآن لمحض المتابعة وقد فاتت مراه سم واعتمده عش (قوله لومه أن يعوذ اليه الخ) لعله حيث لم يوجد ما ينافي السجود فان وجد كدنه فلا اخذ بما يأتي انفا عن النهاية والمغنى عند قول المتن على النص فليراجع (قوله و ظاهر الخ) عكس قوله السابق والابان هوى للسجدة الثانية الخ (قوله والا يسجد الامام) إلى المتن في المغنى وإلى قوله و بقی في ذلك في النهاية إلا قوله لكن لا يفعل إلى وإتمام يات وقوله والذي يتجه الخ فقال بدله وقد يوجه الخ (قوله والا يسجد الامام الخ) أي أو بطلت صلاة الامام كان احدث قبل تمامها وبعد وقوع السهو منه أو فارقته شرح بافضل (قوله أو اعتقاد الخ) أي كالخني قول المتن (فيسجد الخ) أي ندبا كما هو ظاهر سم (قوله فيسجد المأموم) أي بعد سلام امامه نهاية ومغنى وسيأتي هذا في الشرح بقي ما لو أخر الامام السلام بعد سجوده وقد سها المأموم عن سجوده ثم تذكر قبل سلام الامام ويظهر انه يسجد ولا ينتظر سلام الامام كالو سبقه الامام باقل من ثلاثة اركان طويلة لسهوه عن متابعتة فانه يمشي على نظم صلاة نفسه سم على حج اه عش قول المتن (على النص) وعليه لو تخلف بعد سلام امامه لم يسجد فعاد الامام إلى السجود لم يتابعه سواء اسجد قبل عود امامه ام لا لقطعه القدوة بسجوده في الاولى وباستمراره في الصلاة بعد سلام امامه في الثانية بل سجد فيها منفردا بخلاف ما لو قام المسبوق ليأتي بما عليه فالقياس كما قاله الاستوى لزوم العود للمتابعة والفرق ان قيامه لذلك واجب وتخلفه ليسجد بخير فيه وقد اختاره فانقطعت القدوة فلو سلم المأموم معه ناسيا فعاد الامام إلى السجود لزمه موافقته فيه لموافقته له في السلام ناسيا فان تخلف عنه بطلت صلاته أي عند عدم المنافي للسجود كالواحد او نوى الإقامة وهو قاصر أو بلغت سفينة دار اقامته أو نحو ذلك وان سلم عامدا فعاد الامام لم يوافقته لقطعه القدوة بسلامه عمدا مغنى ونهاية ويأتي جميع ما ذكر في الشرح إلا قوله أي عند عدم المنافي الخ قول المتن (فالصحيح انه يسجد معه) أي وجوبا (ثم في آخر صلاته) أي ندبا شرح بافضل وسم (قوله ان موضوعة) المناسبة موضعها باسقاط الواو الثاني (قوله ومن ثم) إشارة إلى قوله للمتابعة (قوله كما يأتي) أي انفا في شرح على النص (قوله كما مر) أي قبيل قول المصنف فلو ظن الخ قول المتن (فان لم يسجد الامام) أي عمدا أو سهوا أو اعتقادا انه بعد السلام (قوله في الصورتين) أي في السهو بعد الاقتداء والسهو قبله (قوله لما مر) أي انفا من قوله جبر للخلل الخ (قوله ولو اقتصر امامه) أي الموافق (قوله سجد ثنتين) هل تستقر ان على أن المأموم على ما تقدم في التنبيه أو لا لان الامام في معنى التارك له إذ لا يحصل بالسجدة الواحدة فيه نظر ولعل الوجه الثاني سم اقول صنيع النهاية والمغنى في شرح قول المصنف المتقدم فان يسجد لزمه متابعتة كالصريح في الاستقرار وبطلان الصلاة بالترك فليراجع (قوله أو ترك الخ) غطف على قوله اقتصر الخ (قوله اعتقاد الخ) عبارة للمغنى ولو كان امامه جنفيا فسلم قبل ان يسجد للسهو وسجد المأموم قبل سلامه اعتبارا بعقيدته ولا ينتظره ليسجد معه لأنه فارق بسلامه هذا إذا كان موافقا اما المسبوق فيخرج

التلاوة كذلك أو يفرق فيه نظر ولعل الفرق أظهر ويؤيده ما يأتي في سجود التلاوة أنه لو لم يعلم بسجود دامامه إلا بعد دفعه منه لا يسجد بل هذا بما يعين الفرق ويحيل غيره ولا يتصور سجود الامام للقراءة في الجلوس قبل السلام لان الجلوس ليس محل قراءة فلا يطلب السجود للقراءة فيه (قوله لم يتابعه) أي لا يأتي بسجود التلاوة كما يأتي بالتشهد الاول إذ اتركه الامام وذلك لوقوعها خلال الصلاة فلو انفرد بهما لخالف الامام واختلت المتابعة وما هنا إنما يأتي به بعد سلام امامه مرسيا في هذا في الشرح وهو واضح بما ذكره هنا وقوله وما هنا إنما يأتي به بعد سلام امامه بقي ما لو أخر الامام السلام بعد سجوده وقد سها المأموم عن سجوده ثم تذكر قبل سلام الامام ويظهر انه يسجد ولا ينتظر سلام الامام كالو سبقه الامام باقل من ثلاثة اركان طويلة لسهوه عن متابعتة فانه يمشي على نظم صلاة نفسه (قوله فيسجد على النص) أي ندبا كما هو ظاهر (قوله ثم يسجد ايضا) هل هو وجوبا كما تقدم في التنبيه أو يخص ذلك بغير المسبوق الظاهر الثاني لان الواجب للمتابعة وقد وجدت بالسجود معه ويؤيده قوله فان لم يسجد الامام يسجد ندبا الخ (قوله سجد ثنتين) هل يستقر ان على المأموم على ما تقدم في التنبيه أو لا لان الامام في معنى التارك له إذ لا يحصل بالسجدة الواحدة فيه نظر

نفسه ويتم لنفسه ويسجد آخر صلاته وظاهر هذا انه ينوي المفارقة إذا قام ليأتي بما عليه والظاهر انه لا يحتاج الى نية المفارقة لقولهم وتنقض القدوة بسلام الامام اه (قوله اعتقاد اتي به الخ) منه ان يقتضى الشافعي بالحنفي في صلاة الصبح فيسن للشافعي السجود قليل سلامه وبعد سلام امامه سواء اتي المأموم بالقنوت اولم يات به لان سجوده لترك امامه القنوت لا لترك نفسه لان تركه يتحمله الامام ومن ثم لو اقتدى الشافعي في صلاة الصبح بمن يصلي الظهر او سنة الصبح مثلاً لا يطلب منه سجود السهو سواء اقتت المأموم ام لا لان ترك المأموم له يتحمله عنه الامام وصلاة الامام لم يدخلها نقص يقتضى السجود في عقيدة المأموم اذا قنوت عند المأموم في الظهر وسنة الصبح حتى يسجد لترك امامه له واعلم ان سجود الشافعي للسهو وخلف الحنفي لا يختص بصلاة الصبح بل الظاهر طلب السجود من الشافعي اذا صلى خلف الحنفي في الصلوات الخمس وإن لم اقف على من نبه عليه وذلك لان الحنفي لا يصل على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الاول بحيث لو صلى فيه عليه صلى الله عليه وسلم يسجد للسهو وتر كماله للصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الاول ويتوجه سجود السهو على المأموم فتنبه له كرى اقول قد يمكن الفرق بين القنوت والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بكون الاول جهرياً والثاني سرى فلا يعلم المأموم ترك امامه الحنفي لها الاحتمال تقليده لمن يرى الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الاول كالشافعي وفي الحاشية الشامية على الدر المختار من كتب الحنفية ما نصه هذا كله اى وجوب سجود السهو في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الاول على قول ابي حنيفة ولا فقي التتارخانية عن الخاوى انه على قولها لا يجب السهو مالم يبلغ الى قوله حميد مجيد اه ويؤيد الفرق المذكور عدم نقل السجود في غير الصبح قولاً او فعلاً من احد من اصحابنا سلفاً وخلفاً مع شيوع مذهب الحنفي في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الاول فالسجود في غير الصبح في قوة مخالفة الاجماع المذهبي والله اعلم (قوله اتي به) اى ندبا كاهو ظاهر سم (قوله فتختل المتابعة) قد يفهم انه لو لم تختل بان نوى المفارقة عقب ترك الامام التشهد الاول او سجود التلاوة اتي به وهو ظاهر في ترك التشهد الاول دون سجود التلاوة لقولهم ان المأموم يسجد لسجدة امامه لا لقراءته سم (قوله بخلاف ما هنا) اى سجود السهو (قوله فرع يسجد الامام) الى قوله وبقي في ذلك في النهاية الا انه لم يقل فيما ياتي والذي يتجه بل ذكر الاحتمالين وتوجيه كل منهما ثم قال هذا والذي افتى به الوالد رحمه الله تعالى انه يجب عليه اتمام كلمات التشهد الواجبة ثم يسجد للسهو اه مافى النهاية والاحتمال لان مفرعان على مقتضى كلام الخادم والبحر من وجوب المتابعة اقول القلب الى ما افتى به الشهاب الرملى اميل وظاهر كلامه انه يتمه وإن استمر فيه حتى شرع امامه في الهوى للسجدة الثانية بصرى وقوله ما افتى به الشهاب النخ في السكردى عن الایعاب ما يوافقه وقوله وظاهر كلامه الخ ياتي عن سم ما يوافقه (قوله الموافق الخ) اى اما السيوق فيوافقه وجوباً مطلقاً كما مر (قوله من اقل التشهد) اى مع الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم سم وفي السكردى عن الایعاب مثله (قوله وافقه وجوباً) اى فتخلفه تخلف بغير عذر سم (قوله ما مر انفا) اى في شرح لزمه متابعته (قوله لان للمأموم التخلف بعد سلام الامام) وظاهر انه حينئذ لا ياتي بشئ من اذكار التشهد ولا ادعيته لان سجوده وقع في محله وليس لحض المتابعة وسجود السهو المحسوب لابعقه الا السلام كما سيأتي ما يصرح به غاية الامر انه اغتفر له التخلف فلا تبطل به صلاته خلافاً لما وقع في حاشية الشيخ ع شرشيدى عبارة قوله لان للمأموم التخلف الخ اى فلا يكون سجوده مع الامام مانعاً له من الاذكار الماثورة او غيرها اه (قوله او قبل اقله تابعه الخ) خالفه شيخنا الشهاب الرملى فافق بانه

اعتقاد اتي به بعد سلام امامه
وانما لم يات بنحو تشهد اول
او سجود تلاوة تركه امامه
لانه يقع خلال الصلاة فتختل
المتابعة بخلاف ما هنا لانه
انما ياتي به بعد سلام امامه
كما تقرر (فرع) يسجد
الامام بعد فراغ المأموم
الموافق من اقل التشهد
وافقه وجوباً في السجود
فان تخلف تاتي فيه مامر
انفا وندبا فيما يظهر في
السلام خلافاً لما اقتضاه
كلام بعضهم لان للمأموم
التخلف بعد سلام الامام او
قبل اقله تابعه وجوباً كما
اقتضاه كلام الخادم كالبجر
ثم يتم تشهده

ولعل الوجه الثاني (قوله اتي به) اى ندبا كاهو ظاهر (قوله فتختل المتابعة) قد يفهم انه لو لم تختل بان نوى المفارقة عتب ترك الامام التشهد الاول او سجود التلاوة اتي به وهو ظاهر في ترك التشهد الاول دون سجود التلاوة لقولهم ان المأموم يسجد لسجدة امامه لا لقراءته ان يقال انما شرط سجود الامام ما دامت القدوة ثلاثاً تختل المتابعة وفيه نظر (قوله اقل التشهد) اى مع الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (قوله وافقه وجوباً) اى فيخلفه تخلف بغير عذر (قوله او قبل اقله تابعه وجوباً) خالف ذلك شيخنا الشهاب

كألو سجدة للتلاوة وهو في الفاتحة وعليه فهل يعيد السجود أيا ن قضية الخادم نعم ويوجه بأنه قياس ما تقرر في المسبوق والذي يتجه أنه لا يعيده ويفرق بينه وبين المسبوق بأن الجلوس الأخير محل سجود السهو في الجملة كما قالوا في السورة قبل الفاتحة لا يسجد لنقلها لأن القيام محلها في الجملة وبقي في ذلك مزيد بيئته في شرح العباب (١٩٨) ثم رأيت في شرح المذهب قطع بما رجحته من عدم إعارته وحاصل عبارته في صلاة

لا يتابعه بل يتخلف لان تمام التشهد الواجب ثم يسجد عملا بقاعدة أن سجود السهو بين التشهد والسلام اه وعلي هذا فلا يضر تخلفه بالسجودين مع الجلوس بينهما لانه يتخلف بعذر فصلاته صحيحة وان سلم الامام وهو في التشهد إذ لم يتأخر عنه بأكثر من ثلاثة طوية فعليه سم (قوله) تابعه وجوباً (الخ) وهو الأقرب لان الاصل وجوب متابعة الامام في فعله فلا يتركه إلا لعارض اللهم إلا ان يقال ان هذا كبطل في القراءة فيعذر في تخلفه لاتمامه كما يعذر ذلك في تمام الفاتحة ع (قوله) وبقي في ذلك (أي في سجود الامام قيل فراغ المأموم الموافق من أقل التشهد (قوله) ثم رأيت (الخ) أي المصنف (قوله) وحاصل عبارته (أي شرح المذهب (قوله) فتشهد أي الامام (قوله) قبل تشهدهم أي قبل فراغهم عنه (قوله) أحدهما (الخ) قد يشير بتقدمه الى رجحانه كما اختاره الشهاب الرمي والشارح في الايعاب (قوله) فعلى هذا (أي الثاني (قوله) انتهت أي حاصل عبارة شرح المذهب والتاثير باعتبار المضاف اليه (قوله) انهم لا يعيدونه (الموافق لما مر في اول الفرع الا فراد بارجاع الضمير للمأموم الموافق (قوله) له فيه (أي للامام في السجود و (قوله) منه (أي من التشهد (قوله) في كلامه (أي شرح المذهب (قوله) يسجد معه ثم آخر صلاته (أي ومقابلة لا يسجد معه نظر الى ان موضع السجود آخر الصلاة وبملاحظة هذا التقدير كونه بدلا من القولان في المسبوق (قوله) وإنما قطع أي المصنف في مسألة صلاة الخوف (قوله) فتأمل ذلك (الخ) أي الحاصل المذكور وتوجيه الشارح لقطع المصنف بعدم الاعادة (قوله) ولم يره (أي القطع بعدم الاعادة كرهى (قوله) بينهما جليلة) الى قوله وقضية التشبيه في النهاية وكذا في المغنى لا قوله واحتمال البطان الى قوله بخلاف (قوله) وان كثر السهو فلو أحرم منفر داب رباعية وأتى منها بر كعة وسها فيها ثم اقتدى بمسافر قاصر فسها امامه ولم يسجد ثم أتى هو بالرباعية بعد سلامه فسها فيها كفى للجميع سجدة ثان نهاية ومغنى (قوله) مع تعدده (أي السهو (قوله) ما لم يخصه ببعضه (أي ولا فيحصل ويكرن تاركاً للباقي نهاية ومعنى أي ثم لو غن له السجود للباقي لم يجز وإذا فعله عامدا عالما بطلان صلاته لانه زيادة غير مشروعة لفواته بتخصيص السجود الذي فعله ببعض المقتضيات ولو نوى السجود لترك التشهد الاول مثللا وترك السورة فالظاهر ان صلاته تبطل لان السجود دبال سبب ممنوع وبنية ما ذكر شرك بين مانع ومقتض فيغلب المانع وبقي ما لو قصد أحدهما لا يعينه هل يضر أم لا فيه نظر والأقرب الاول لان أحدهما عاقد بما يشرع له السجود وما لا يشرع له فلا يصح ترديده النية بينهما ع (قوله) ولو نوى (الخ) أي عامدا عالما اخذما أقدمه ونظائره (قوله) واحتمال البطان (أي بطلان الصلاة بالتخصيص ببعض (قوله) الذي (الخ) نعت الاحتمال (قوله) لانه (أي التخصيص (قوله) الان (أي حين تعدد السهو (قوله) بل هو (الخ) أي السجود (قوله) انها اذا خلت (السجدة المطلوبة لا لاسباب متعددة (قوله) ولو اقتصر (أي المصلى ع (قوله) ومن ثم (أي لعدم مشروعية الاقتصار على سجدة واحدة (قوله) أبطلت (أي السجدة

الخوف في الفرقة الأخيرة وإذا قلنا يقومون عقب السجود وينظرون بالتشهد فتشهد قبل فراغهم فادركوه في آخر التشهد فسجد للسهو قبل تشهدهم فهل يتابعونه فيه وجهان أحدهما بل يتشهدون ثم يسجدون للسهو ثم يسلم والثاني يسجدون لانهم يتابعون له فعلى هذا هل يعيدونه بعد تشهدهم قالوا فيه القولان وينبغي أن يقطع بانهم لا يعيدونه انتهت فهي موافقة لما رجحته انهم لا يعيدونه ومفيدة أن في وجوب الموافقة له فيه قيل فراغ المعلوم منه وجهين لم يرجح منهما شيئا نعم ما رجحته من الوجوب ظاهر كما لا يخفى بما قررته والقولان في كلامه هما القولان في المسبوق يسجد معه ثم آخر صلاته وإنما قطع بعدم الاعادة لوضوح الفرق بان المسبوق لم يسجد والاخر صلاة نفسه بخلاف هذا لما قررته أن التشهد الأخير محل سجود السهو في الجملة فتأمل ذلك كله فانه مهم ولم يره من نقل فيما ذكر احتمالات الروايات وغيره (وسجود السهو وان كثر)

الرمي رحمه الله تعالى فأفتى بأنه لا يتابعه بل يجب عليه اتمام التشهد قبل السجود ثم يسجد وقد يستشكل وجوب ذلك بان التشهد وان وجبت مولاته لا يقطع السجود في اثنا منه مولاته كما ان الفاتحة تجب وانها لا يقطع السجود للتلاوة في اثناها تبعاً للامام وانها لا تجب بان هذا الوجوب ليس للمؤلة بل لان السجود إنما هو بعد التشهد فليتأمل (قوله) تابعه وجوباً (خالف هذا شيخنا الشهاب الرمي فأفتى بأنه لا يتابعه بل يتخلف لان تمام التشهد الواجب ثم يسجد عملاً بقاعدة أن سجود السهو بين التشهد والسلام اه وعلي هذا فلا يضر تخلفه بالسجودين مع الجلوس بينهما لانه يتخلف بعذر فصلاته صحيحة وان سلم الامام وهو في التشهد إذ لم يتأخر عنه بأكثر من ثلاثة طوية فعليه (قوله) كألو سجدة للتلاوة (لا يقال بفرق بينهما بفحش التخلف

السهو (سجدة ثان) بينهما جليلة لاقتصاره عليه ما في قصة ذي اليمين مع تعدده فيها لانه سلم من اثنين وتحكم ومشى المختصر والوجه أنه يقع جابر الكل ما سها به ما لم يخصه ببعضه واحتمال البطان الذي قاله الروايات لانه غير مشروع الآن بر دمنع ما علل به بل هو مشروع لكل على انفراده وإنما غاية الامر أنها اذا خلت فاذا نوى بعضها فقد أتى ببعض المشروع بخلاف ما لو اقتصر على سجدة ومن ثم أبطلت

الصلاة لكن محلة ان نوى الاقتصار عليها ابتداء ما لو عرض بعد فعلها فلا يؤثر كما هو ظاهر (١٩٩) لانها نقل وهو لا يصير واجبا بالشروع

فيه وكونه يصير زيادة من جنس الصلاة وهي مبطله محله كما وان تعمدتها وهنا لم يتعمدها كما تقرر وعلى هذا التفصيل يحمل ما نقل عن ابن الرفعة من اطلاق البطلان وعن القفال من اطلاق غدهم وهما كالجلسة بينهما (كسجود الصلاة) والجلوس بين سجديهما في واجبات الثلاثة ومندوباتها السابقة كالكسوف فيها وقيل يقول فيهما سبجان من لا ينام ولا يسهر وهو لا تق بالجلال لكن ان سهلا ان تعمد لان اللاتق حينئذ الاستغفار ولو اخل بشرط من شروط السجدة او الجلوس فظاهر انه يأتي مامر في السجدة من انه ان نوى الاحلال به قبل فعله او معه وفعله بطلت صلاته وان طرأ له اثناء فعله الاخلال به فاخل وتركه فورا لم تبطل وعلى هذا الاخير يحمل اطلاق الاسنوى عدم البطلان ونوزع فيه بما رده ما قرره وقضية التشبيه انه لا تجب نية سجود السهو وهو قياس عدم وجوب نية سجدة التلاوة لكن الوجه الفرق فان سببها القراءة المطلوبة في الصلاة فشملتها ابتداء من هذه الحثية وان لم تشملها من حيث قيامها مقام سجدة الصلاة لانها ليست من افعالها المطلوبة فيها من حيث كونها

المقتصر عليها (قوله لكن محله) أى الا بطل (قوله وكونه) أى ما اقتصر عليه من السجدة الواحدة ولو أنث لا ستغنى عن التاويل المذكور (قوله كما مر) أى فى فصل مبطلات الصلاة (قوله كما تقرر) أى فى قوله اما لو عرض بعد فعلها الخ ع (قوله يحمل ما نقل عن ابن الرفعة الخ) أى فى حمل الاول على ما لو نوى الاقتصار على سجدة ابتداء والثانى على ما لو عرض بعد فعلها (قوله كالجلسة) المناسب والجلسة بالعطف (قوله فى واجبات الثلاثة ومندوباتها الخ) كوضع الجبهة والطائفة والتحامل والتكيس والافتراش فى الجلوس بينهما والتورك بعدهما ويأتى بذكر سجود الصلاة فيهما قال الاذرى وسكتوا عن الذكر بينهما والظاهر انه كالكسوف بين سجدي صلب الصلاة مغنى ونهاية (قوله مامر فى السجدة) أى فى الاقتصار عليها (قوله به) أى بالشرط (قوله قبل فعله) أى فعل احد المذكورين سابقا من السجدة والجلوس ويجوز ارجاع الضمير للسجدة المذكورة آنفا فى قوله مامر فى السجدة وكذا الضمير فى قوله وفعله وقوله اثناء فعله وقوله وتركه (قوله وان طرأ له الخ) أى كان طرأ له الرفع من السجدة قبل الطمأنينة سم (قوله وعلى هذا الاخير) أى الطرو (قوله ما قرره) أى فى قوله اما لو عرض بعد فعلها الخ (قوله لكن الوجه الفرق الخ) وفاقا لشيخ الاسلام والمغنى وخلافه لانه عبارة فيه نزاع كسجود التلاوة والمعتمد كما فى به الوالد رحمه الله تعالى وجوب النية فى كل منهما أى على الامام والمنفرد فيما يظهر لا على المأموم وهى القصدا أى قصد خصوص السهو وخصوص التلاوة بقرينة ما يأتى رشيدى عبارة سم الوجه تخصيص وجوب نية سجود السهو بغير المأموم فلا تجب عليه لان وجوب المتابعة يغنى عنها وكيفية سجود السهو نية سجود التلاوة عنده من يقول بوجوبها ايضا كشيخنا الرملى فيختص بوجوبها بغير المأموم لما ذكر (فرع) هل تجوز نية سجود السهو وان صدر السبب عمدا بناء على ان سجود السهو صار علما فى الشرع على السجود للخلل مطلقا فيه نظرو ولا يبعد الجواز ما لم يقصد بالسهو حقيقة لان ذلك تلاعب فليتام له (قوله فان سببها القراءة الخ) عبارة المغنى فى سجدة التلاوة لنصها ونوى وجوبها لان نية الصلاة لم تشملها كما صرحوا بذلك فى ترك السجدة فقالوا لو ترك سجدة سهوا ثم سجد للتلاوة لا تسكنى عنها لان نية الصلاة لم تشملها بخلاف ما لو ترك الجلوس بين السجدين وجلس للاستراحة فانه يكفي لان نية الصلاة شملتته فهى كسجود السهو وكذا قيل والوجه قول ابن الرفعة ولا تجب على المصلى نيتها اتفاقا لان نية الصلاة تندرج عليها بواسطة وهذا يفرق بينها وبين سجود السهو ولا ينافى ذلك ما تقدم من قولهم ان نية الصلاة لم تشملها الا بواسطة والسنة التى تقوم مقام الواجب ما شملته النية بلا واسطة اه (قوله من هذه الحثية) أى من حيث ان سببها القراءة الخ (قوله بل لعروض القراءة) أى قراءة آية السجدة

عن سجود التلاوة بخلاف التخلف عن سجود السهو لاننا نقول هذا ممنوع فان التخلف عن سجود السهو فاحش ايضا بدليل ان المأموم الغير المعذور اذا تخلف عن الامام الى ان هوى للسجدة الثانية منه بطلت صلاته كما تقدم ولو لا فحش التخلف به ما بطلت فلا بد من فرق واضح على طريقه شيخنا الرملى والظاهر انه على طريقته لا تبطل صلاة المأموم وإن لم يتم التشهد الا بعد سلام الامام لانه متخلف بعذر ولم يلزم التخلف باكثر من ثلاثة افعال طويلة مع ان ما تخلف به ليس من اركان الصلاة وغايته ان ينزل منزلتها فليتامل نعم يمكن ان يفرق على طريق شيخنا بان سجود التلاوة ومع كون التخلف عنه فاحشا يفوت ولا كذلك سجود السهو (قوله وان طرأ له) أى كان طرأ له الرفع من السجدة قبل الطمأنينة (قوله وقضية التشبيه انه لا تجب الخ) الوجه تخصيص وجوب نية سجود السهو بغير المأموم فلا تجب عليه لان وجوب المتابعة يغنى عنها وكيفية سجود السهو نية سجود التلاوة وعند من يقول بوجوبها ايضا كشيخنا الرملى فيختص بوجوبها بغير المأموم لما ذكر وقد يؤيد التخصص قولهم واللفظ للعباد ومن سجد امامه فى السرية من قيام سجد معه فاعله سجد للتلاوة فان سجد ثانية لم يتابعه بل يقوم اه فانه صريح فى وجوب سجود معه وان جهل انه عن التلاوة ومن جهل لا تنافى منه النية التى شرطها الجزم فليتامل (فرع) هل تجوز نية سجود السهو وان صدر السبب عمدا بناء على ان يسجد السهو صار علما فى الشرع على السجود للخلل مطلقا فيه نظرو ولا يبعد الجواز ما لم

صلاة بل لعروض القراءة فيها التى قد توجد ولا بخلاف جلسة الاستراحة أو ما سجد السهو فليس سببه مطلوب بافعالها وإنما هو منهي عنه فلم تشمله

نيتها ابتداء فوجب اي على الامام والمنفرد دون المأموم كما هو واضح لان افعاله تنصرف لمحض المتابعة بلا نية منه وقدم انه يلزمه موافقته فيه وإن لم يعرف سهوه فكيف تتصور نيته بان يقصده عن السهو عند شروعه فيه وبقوله غن السهو علم ان معنى النية المثبت وجوبها هنا قصد السجود عن خصوص السهو والمنفي وجوبها في سجود التلاوة قصد عنها فطلق قصده يكتفي في هذه دون تلك وهذا رد على من توهم اتحاد النية التي هي مطلق القصد في البابين فاعترض الفرق بينهما بان الصواب وجوبها فيهما اذ لا يتصور الا اعتداد بسجود بلا قصد قال وقول ابن الرفعة لا تجب نية سجدة (٢٠٠) التلاوة ضعيف إلا أن يريد أنه لا يجب فيها تحريم وليس كما زعم بل هو صحيح لما تقرر من معناها

هنا المفارق لمعناها ثم فتأمل ذلك فانه مهم قيل ولا تبطل بالتلفظ بهذه النية وفيه نظر بل لا وجه له لانه لا ضرورة لذلك نظير ما مر في نية نحو الصوم (والجديد ان محله) اي سجود السهو الزيادة ونقص او هما (بين تشهده) وما يتبعه من الصلاة على النبي ﷺ وعلى اله ومن الاذكار بعدهما (وسلامه) من غير فاصل بينهما لما مر في خبر مسلم انه ﷺ امر به قبل السلام مع الزيادة لقوله عقبه فان كان صلى خمسا إلى اخره ولقول الزهري ان السجود قبل السلام اخر الامرين من فعله ﷺ والخلاف في الجواز وقيل في الافضل وهو ضعيف وإن جرى عليه الماوردي بل نقل اتفاق الفقهاء عليه وقال ابن الرفعة انه الطريقة المشهورة وسيعلم من كلامه في الجملة ان من استخلف عن عليه سجود سهو سجد هو والمأمومون آخر صلاة الامام ثم يقوم

(قوله لان افعاله) أي المأموم (قوله وقدم) أي في المتن عن قريب (قوله نيته) أي المأموم (له) أي لسجود السهو (حيث) أي حين جهله بسهو الامام (قوله نيته بان الخ) فاعل فوجبت (قوله وبقوله غن السهو علم معنى النية) إلى قوله قيل الخ انكره النهاية فقال ومن ادعى ان معنى النية المثبت الخ فهو خطأ فاحش اه قال ع ش قوله مر ومن ادعى الخ مر اده حج وقوله فهو خطأ الخ اي إذ يجب التعرض لخصوص السهو والتلاوة ولا يكتفي مطلق السجود فيها اه (قوله وهذا) اي بقوله وبقوله غن السهو علم الخ (قوله بينهما) اي بين سجدي التلاوة والسهو (قوله قال الخ) اي المتوهم المذكور (قوله كما زعم) اي المتوهم (قوله بل هو صحيح) اي قول ابن الرفعة وكذا اعتمد شيخ الاسلام والمغني كما مر (قوله من معناها هنا) اي معنى النية في سجدة التلاوة و (قوله ثم) اي في سجود السهو (قوله ولا تبطل) اي الصلاة (هذه النية) اي نية سجود السهو او التلاوة (قوله بل لا وجه الخ) وفاقا للنهاية (قوله اي سجود السهو) إلا قوله ولا رد في المغني إلا قوله والخلاف إلى وسيعلم وإلى المتن في النهاية إلا قوله وقد يؤخذ إلى واخذ (قوله من الاذكار) اي والادعية مغني (قوله من غير فاصل الخ) اي بشيء من الصلاة فلا يضطر طول الفصل بينهما اي السجود والسلام بسكوت طويل كما في به شيخنا الشهاب الرمي نهاية وسم وياتي في الشرح ما يتعلق بذلك (قوله لما مر الخ) دليل الجديد (قوله مع الزيادة الخ) المفيدة انه لا فرق بين الزيادة والنقصان وفيه رد على القديم القائل بانه ان سها بتقص سجد قبل السلام او بزيادة فبعده (قوله لقوله الخ) صلة للزيادة و (قوله عقبه) اي الامر ظرف للزيادة وكان الاولى تقديمه على لقوله و (قوله فان كان الخ) مقول القول (قوله ولقول الزهري الخ) ولا نه لمصلحة الصلاة فكان قبل السلام كالمؤنسى سجدة منها واجابوا عن سجوده بعده في خبر ذي اليمين بحمله على انه لم يكن عن قصد مع أنه لم يرد لبيان حكم سجود السهو ونهاية مغني أي بل لبيان أن السلام سهو لا يبطل ع ش (قوله وهو ضعيف) اي القول بان الخلاف في الافضل وكذا ضمير انه الطريقة الخ (قوله وقال الخ) عطف على جرى (قوله من كلامه) اي المصنف (قوله ان من استخلف) اي المسبوق بقريته ما بعده وهو بكسر اللام و (قوله عن الخ) اي عن امام و (قوله سجد هو) اي المستخلف بفتح اللام و (قوله ثم يقوم هو) اي ويقارقه المأمومون مغني (قوله ولا يرد) اي ما سيعلم من كلامه في الجملة (قوله لان سجوده هنا) اي سجود الخليفة في اخر صلاة الامام (قوله كما في المسبوق) اي الذي تقدم حكمه في المتن سم (قوله وبالمأثور) اي او غيره (قوله في نحو سجدة التلاوة) أدخل بالنحو سجدة الشكر (قوله لسكن مر) أي في أول الباب (قوله أن الاوجه الخ) مر ما فيه فلا تغفل بصري (قوله واخذ من قولهم بين المفيد الخ) لا إفادة في ذلك لما ادعاه هذا المدعى فتأمل بصري (قوله وليس الخ) اي الاخذ (قوله وعلى الجديد) إلى قول المتن وإذ اسجد في النهاية إلا قوله بخلاف إلى المتن وقوله وإن لم يبق إلى فان قلت إذا (قوله لقطعه له) اي لطلب السجود و عبارة الاسني والمغني

يقصد بالسهو حقيقة لان ذلك تلاعب فلي تأمل (قوله من غير فاصل) أي بشيء من الصلاة فلا يضطر طول الفصل بينهما بسكوت طويل كما في به شيخنا الشهاب الرمي (قوله كما في المسبوق) اي الذي تقدم

هو لما عليه ويسجد آخر صلاة نفسه أيضا ولا يرد لان سجوده هنا لمحض المتابعة كما في المسبوق و ظاهر أنه لو سجد للسهو قبل الصلاة على الال ثم اتى بها بالمأثور حصل اصل سنة سجود السهو ولم تجز له إعادته وقيل يؤخذ من قوله بين تشهده وسلامه انه لا سجود للسهو في نحو سجدة التلاوة لكن مر ان الاوجه خلافه في سجد بعدها وقبل السلام سجدتين ويحمل كلامهم على الغالب واخذ من قولهم بين المفيد أنه لا يتداخل بينهما وبين السلام شيء أنه لو أعاد التشهد بطأت لأحداه جلوسا لا نقطاع جلوس تشهده بسجوده وليس في محله وما عال به ممنوع إذ عدم ذلك التخلل إنما هو مندوب لا غير كما عرح به الجلال البلقيني وغيره وعلى الجديد (فان سلم عمدا) بان علم حال السلام ان عليه سجود السهو (فات) السجود وإن قرب الفصل (في الاصح) لقطعه له بسلامه (اوسهوا) اوجهلا انه عليه ثم علم فيما يظهر

لانه قطع الصلاة اه وهي أحسن قول المتن (وطال الفصل الخ) وكذا لو لم يرد السجود وإن قرب الفصل فلا يجوز لعدم الرغبة فيه فصار كالمسلم عمد في أنه فوته على نفسه بالسلام مغنى وغرر واسنى وشرح بافضل (قوله) وطال الفصل عرفا) أى بين السلام وتيقن الترك بان مضى زمن يغلب على الظن أنه ترك السجود قصد أو نسيانا شرح بافضل (قوله) كالمشى على نجاسة لو كانت جافة معفو عنها ولم يعتمد المشى عليها وفارقها حالا اتجه أنه لا أثر للمشى حينئذ عليها سم عبارة البجيرى قوله ولم يبطأ نجاسة أى رطبة غير معفو عنها بان لم يبطأ نجاسة أصلا أو وطئ نجاسة جافة وفارقها حالا أو وطئ نجاسة معفو عنها (قوله) (أى وأراد مغنى وشرح بافضل (قوله) ومحل) إلى قوله قال جمع فى المغنى وفى شرحى الروض والمنهج (قوله) فلا يفوت) أى ويندب العود إلى السجود شرح بافضل (قوله) (والاحرم) أى فلو فعل ذلك لم يصير عائدا به إلى الصلاة ع ش واسنى ومغنى عبارة السكردي وإذا عاد لم يصير عائدا إلى الصلاة كفى الغاز الاسنوى وحواشى المنهج للزيادة والحلبى واستقر به الشارح فى الایعاب ورايته فى عدة مواضع من فتاوى مر ونقل سم فى حواشى المنهج عن مر أنه يحرم العود وإذا عاد إليه أى فى الجمعة صار عائدا ووجب إتمامها ظهرا إذا خرج الوقت اه أقول كلام الاسنوى كفى سم عن الایعاب صريح فى استثناء القاصر وفى البجيرى عن عميرة ما يوافقه وعن الحابى الجزم بذلك عبارته فلو تعدى وسجد فى الجميع ما عد القاصر بقسميه لا يصير عائدا للصلاة قال الاسنوى لانه ليس مأمورا به حلبى اه وقوله بقسميه أى من نوى الإقامة ومن انتهى سفره (قوله) كان

(وطال الفصل) عرفا (فات
فى الجديد) لتعذر البناء
بالطول كالمشى على نجاسة
وكف عمل أو كلام كثير بخلاف
استدبار القبلة لسقوطها فى
نقل السفر فسوخ فيها
أكثر (ولا) بطل (فلا)
يفوت على (النص) لعذره
ولانه صلى الله عليه وسلم
صلى الظهر خمسا فقبل له
فسجد للسهو بعد السلام
متفق عليه ومحل حيث لم
يطرأ مانع بعد السلام وإلا
حرم

حكمه فى المتن (قوله) وطال الفصل) قال فى شرح الروض أو لم يطل لكن لم يرد السجود اه وقد يتوقف فى فواته حينئذ كيف يسقط المطلوب شرعا بإرادة تركه (قوله) كالمشى على نجاسة لو كانت جافة معفو عنها ولم يعتمد المشى عليها وفارقها حالا اتجه أنه لا أثر حينئذ للمشى عليها (قوله) (والاحرم) لو خالف فى هذه المسائل وسجد هل يعود إلى الصلاة أو لا فيه نظر وصريح قول الروض فان خرج وقت الجمعة أو نوى الإقامة بعد السلام وقبل السجود فات اه أنه لا يعود فليتام ثم رآيته فى شرح العیاب ترد فى ذلك وقال ان مقتضى تعبيرهم بفات أنه لا يعود ثم رأيت الاسنوى فى الغازه ذكر فى بعضها أنه لا يعود حيث قال فى بيان الصور التى يسلم فيها ناسيا وتذكر على الفور ومع ذلك لا يسجد ما نصه وصورة ثانية وهى ما إذا وقع ذلك فى الجمعة وخرج الوقت عقب السلام فانه لا يجوز له العود إذ لو عاد لعاد إلى الصلاة كما هو الصحيح المشهور فى المذهب ولو عاد إلى الصلاة بطلت الجمعة لأن شرطها وقوع جميعها فى الوقت ولا يجوز تفويت الجملة مع إمكان فعلها وهذه المسئلة ذكرها البغوى فى فتاويه وهو ظاهر إلا أنه ضم إليها القاصر ايضا وهو مردود وقد علم بما ذكرناه ايضا أنه لو تعدى وسجد لم يعد إلى الصلاة لانه ليس بمأمور به اه وقضية تعالیه لانه ليس بمأمور به لو سجد فى مسئلة الضيق كبقية المسائل لم يعد إلى الصلاة فليتامل واما قوله فيما نقله عن فتاوى البغوى وهو مردود فان صور بعروض موجب الاتمام وتبين ان محل السجود دائما هو آخر الصلاة فالإتيان بالسجود يقتضى تركه فلا يكون مطلوبا وقد دفع هذا بان المختار عند الاسنوى غير حصول العود بإرادة السجود فبمجرد الإرادة يعد فىجب الاتمام ويؤخر السجود إلا أن يقال انما يحصل بالإرادة إذا اتصل الفعل بها فليتامل ثم رأيت الاسنوى نقل عن فتاوى البغوى أنه قال إذا صلى الجمعة أو قصر المسافر فخرج الوقت بعد ان سئلوا ناسين لما عليهم من السجود فلا يسجد اه وهو تصريح بتصوير مسئلة القاصر بما إذا لم يعرض موجب الاتمام وبما إذا خرج الوقت بعد السلام ناسيا وحينئذ فيوجه كلامه بأنه يلزم إخراج بعضهما عن الوقت وفيه نظر ثم رآيته فى شرح الباب دال الفوات إذا عرض موجب الاتمام بعد سلام القاصر بقوله ولانه فى الثانية بنية الاتمام يكون سجوده آخر صلاته والزامه الاتمام غير ممكن لان نيته بعد سلامه فهى كن نسي سجود السهو وسلم ثم احدث ثم قال نعم قوله أى ابن العماد ماقاله أى البغوى فى القصر مبنى كما اشار فى تهذيبه على الضعيف ان الوقت شرط فى صحة القصر لوجه ظاهر اه وذكر ما يحتاج اليه فى المقام إلا ان النسخة سقيمة (قوله)

كان خرج وقت الجمعة أو عرض موجب الاتمام أو رأى متيماً الماء وانتهت مدة المسح أو أحدث وتطهر على قرب أو شفى ذائماً الحدث أو تخرق الخف قال جمع متأخرون أو ضاق (٢٠٢) الوقت وعلوه باخراجه بعضاً عن وقتها وفيه نظر لأن الموافقة لما مر في المداهنة أن شرع وقد

بقي من الوقت ما يسعها لم يحرم عليه ذلك لجواز المد له حينئذ وإن خرج الوقت والعود مدوان لم يبق منه ما يسعها لم يتصور ذلك ثم رايت بعضهم صرح بذلك فقال زعمان هذا أخراج بعض الصلاة عن وقتها فيحرم غير صحيح لجواز مدّها حينئذ اهـ ولك أن تقول إنما يتوجه الاعتراض أن قلنا المراد بيسعها يسع أقل مجزئ من أركانها بالنسبة لحاله عند فعلها أما إذا قلنا بأن ذلك بالنسبة للحد الوسط من فعل نفسه وهو ما جريت عليه في شرح العباب فيتصور أنه يسعها بالنسبة لأقل الممكن من فعله للحد الوسط فإذا شرع فلها ولم يبق بالنسبة للثاني أتجه ما قالوه لحُرمة مدّها حينئذ فإن قلت إذا لم يحرم ذلك فهل هو أولى قلت صرح البغوي بأنه لو كان لو اقتصر على الأركان أدرك ولو أتى بالسنن خرج بعضها أتى بالسنن وإن لم يجز بالسجود قال ويحتمل أنه لا يأتي بما لا يجزئ أن لم يدرك ركعة في الوقت وتنظير السنوي فيه بأنه ينبغي أن لا يأتي بها لحُرمة أخراج بعض الصلاة عن وقتها مردود والذي

خرج الخ) مثال لطر والمانع بعد السلام (قوله كان خرج وقت الجمعة) ينبغي أو ضاق عن السلام مع السجود وهل محله فيمن تلزمه الجمعة أو لا فرق ولا يبعد الأول فغيره كغيره سم (قوله وتطهر عن قرب) قيد به ليصح مثلاً لعدم طول الفصل (قوله قال جمع الخ) اعتمده في شرحه بفضل (قوله وعلوه) أي التحريم عند ضيق الوقت (قوله لأن الموافقة الخ) وللجمع المذكور أن يقولوا هذه حصل فيها خروج بالتحليل صورة ولا ضرورة مع ضيق الوقت إلى العود فيها لأنه يشبه إنشاءه ولا كذلك مسألة المد لم يحصل فيها صورة خروج بحال نهاية وسم (قوله أنه الخ) بيان للموافقة الخ (قوله أن شرع) أي من سلم ساهياً ثم تذكر قبل طول الفصل (قوله لم يحرم عليه ذلك) أي العود (قوله وأن خرج الوقت) أي ولم يدرك فيه ركعة نهاية (قوله حينئذ) أي حين إذ شرع وقد بقي الخ (قوله وأن لم يبق) أي حين الشروع في الصلاة (قوله لم يتصور ذلك) أي ضيق الوقت بعد السلام لخروجه قبله (قوله بذلك) أي النظر المذكور و (قوله أن هذا) أي العود عند ضيق الوقت و (قوله حينئذ) أي حين إذ شرع في الصلاة وقد بقي من الوقت ما يسعها (قوله ولك أن تقول الخ) جواب باختيار الشق الثاني ومنع عدم التصور (قوله بأن ذلك) أي المراد بيسعها و (قوله بالنسبة للحد الوسط) أي يسعها بالنسبة للحد الخ (قوله بالنسبة للثاني) أي للحد الوسط و (قوله ما قالوه) أي الجمع المذكور (قوله إذا لم يحرم ذلك) أي العود إذ شرع في الصلاة وقد بقي من الوقت ما يسعها بالنسبة للثاني (قوله قلت صرح البغوي الخ) أي فمتضاه سن العود (قوله أني بالسنن) ظاهره وإن لم يدرك ركعة في الوقت ويؤيده أو يعينه قوله قال ويحتمل الخ فتأمله لكن قرر مر خلاف ذلك فشرط ركعة في الوقت سم أي في سن المد (قوله قال) أي البغوي (قوله: تنظير السنوي فيه) أي فيما صرح به البغوي من سن الاتيان بالسنن (قوله بها) أي بالسنن (قوله مردود الذي يتجه الخ) عبارة التهاية مردود بما تقدم من جواز المد حيث شرع فيها وفي الوقت ما يسع جميعها وإن لم يدرك فيه ركعة اهـ (قوله فله ذلك مطلقاً) أي الاتيان بالسنن وإن لم يدرك في الوقت ركعة (كيف يسن هذا) أي الاتيان بالسنن ويحتمل أن المشار إليه إليه (قوله يمكن الجمع الخ) ويمكن الجمع أيضاً بأن المد الذي هو خلاف الأولى المد بتطويل نحو القراءة والذي هنا هو المد بالاتيان بالسنن ولعل هذا أقرب وأوفق بل هو المراد أن شاء الله تعالى سم وفيه تأمل (قوله بحمل هذا الخ) أي ما قاله البغوي من سن الاتيان بالسنن قال الرشدي كان المراد أن محل قولهم أن المد خلاف الأولى فيما إذا لم تقع ركعة في الوقت وهذا وقعت ركعة بل الصلاة بجمعها فيه اهـ وهذا مبني على تفسير اسم الإشارة بالعود لكن الظاهر تفسيره بالاتيان بالسنن كما هو قضية ما مر عن سم (قوله وذلك) أي قولهم المد خلاف الأولى قول المتن (وإذا سجد) أي أراد السجود وإن لم يشرع فيه بالفعل كما يشعر به كلام الامام والغزالي وغيرهما أفتي به شيخنا الشهاب الرملي نهاية ومعنى وسم (قوله وكذا إن نواه الخ) اقتصر على ما قبله في شرحه بفضل قال السكودي وكذا اعتمده في شروحه على الارشاد والعباب وزاد في التحفة وكذا أن

كان خروج وقت الجمعة) ينبغي أو ضاق عن السلام مع السجود وهل محله فيمن تلزمه الجمعة أو لا فرق ولا يبعد الأول فغيره كغيره سم (قوله وفيه نظر) هذا النظر لا يأتي في الجمعة كما هو ظاهر وقوله لأن الموافقة الخ لهم أن يقولوا قد حصل هنا خروج بالتحليل صورة ولا ضرورة مع ضيق الوقت إلى العود فيها بحال (قوله أني بالسنن) ظاهره وإن لم يدرك ركعة في الوقت ويؤيده أو يعينه قوله قال ويحتمل الخ فتأمله لكن فرق مر خلاف ذلك فشرط ركعة في الوقت (قوله يمكن الجمع) ويمكن الجمع أيضاً بأن المد الذي هو خلاف الأولى المد بتطويل نحو القراءة والذي هنا هو المد بالاتيان بالسنن ولعل هذا أقرب وأوفق بل هو المراد أن شاء الله تعالى (قوله وإذا سجد) أي أراد السجود كما أفتي به شيخنا الشهاب الرملي رحمه الله تعالى (قوله قول الامام

يتجه أنه أن شرع وقد بقي ما يسعها فله ذلك مطلقاً وإلا فلا أخذاً بما تقر في المد فان قلت كيف يسن هذا مع قولهم نواه المد خلاف الأولى قلت يمكن الجمع بحمل هذا على ما إذا وقع ركعة وذلك على ما إذا لم يقعها (وإذا سجد) أي شرع في سجود السهو بان وصات جهة الارض وكذا أن نواه على ما يشعر به قول الامام والغزالي وغيرهما وإن عن له أن يسجد تيناً أنه لم يخرج من الصلاة

(صار عائد الى الصلاة في الاصح) اي بان لم يخرج منها لاستحالة حقيقة (٢٠٣) الخروج منها ثم العود اليها وإن سلامه

وقع لغوا لعذره بكونه لم يأت به إلا لانسائه ما عليه من السهو فيعيده وجوبا وتبطل صلاته بنحو حدث ويلزمه الظهر بخروج وقت الجمعة والاطمأن بحدوث وجبه وإذ أعاد الامام لزم المأموم العود ولا بطلت صلاته ما لم يعلم خطأه فيه فيما يظهر اخذ الامام او يعتمد السلام لعزمه على عدم فعل السجود له او يتخلف ليسجد سواء أسجد قبل عود امامه ام لا لقطعه القدوة بتعمده ويتخلفه لسجوده فيفعله منفردا وفارق هذا ما لو قام مسجوق بعد سلامه فانه يعود به يلزمه العود لمناعبته لان قيامه الواجب عليه فلم يتضمن قطع القدوة وتخلفه هنا ليسجد بخير فيه فاذا اختاره كان اختياره له متضمنا لقطعه ولو سلم امامه الحنفى مثلا قبل أن يسجد ثم سجد لم يتبعه بل يسجد منفردا لفراقه له بسلامه في اعتقاده والعبرة به لا باعتقاد الامام كما يأتي (و) مر أن سجود السهو وإن تعدد سجدتان لكنه قد يتعدد صورة فقط في صور منها المسبوق وخليفة الساهي وقدر انقا ومنها (لوسها امام الجمعة) أو المقصورة (وسجدوا) للسهو (فبان)

نواه الخ وهذا معتمد الجمال الرملي وغيره اهـ وتقدم عن النهاية والمغنى وسم اعتماده قول المتن (صار عائدا الخ) ظاهر هذا الكلام انه بارادة السجود تبين انه لم يخرج من الصلاة حتى يحتاج لاعادة السلام وتبطل بحدوثه قبله وإن اعرض عن السجود ولو قبل الهوى له ويحتمل ان ذلك التبيين مشروط بالسجود او الشروع فيه او في الهوى له سم وهذا الاحتمال بعيد بل لا يظهر عليه ثمرة الخلاف المار عن الكردي (قوله اي بان) الى الباب في المغنى إلا قوله يعلم خطاه الى يعتمد السلام وكذا في النهاية إلا قوله ولو سلم الى وم (قوله إلا لانسائه الخ) أي أو جهله أنه عليه كما مر (قوله فيعيده الخ) أي بعيد السلام ولا بعيد التشهد مغنى وهذا مقرر على المتن (قوله ويلزمه الظهر بخروج وقت الجمعة) أي بعد العودة فلا ينافي ما مر من حرمة السجود وعدم صيرورته عائدا الى الصلاة ع ش وكتب عليه سم ايضا مانصه هذا ظاهر إن كان بقى من الوقت حين العوماسيع السجود والسلام فاطال حتى خرج الوقت قيل السلام اما اذا لم يبق ما يسع ذلك فهل الحكم كذلك أولا بل لا يصير عائدا الى الصلاة كالأخرج الوقت عقب السلام على ما مر عن الاسنوى فليراجع وظاهر عبارة الروض كغيره ان الحكم كذلك لكن المتجه خلافه وغاية في الروض وغيره إطلاق لا ينافيه التقييد بل القياس بطلان الصلاة بالسجود حيث اذا تعمده وعلم التحريم لانه زيادة غير مطلوبة بل محرمة ثم بحث بذلك مع مر مخالف وصمم على حرمة السجود والعود به وانقلابها ظهرا اهـ اقول الاقرب الموافق لما مر عن ع ش والاسنوى والمغنى الشق الثاني وهو قوله أولا بل لا يصير عائدا الى الصلاة (ولا بطلت صلاته) أي حيث لم يوجد ما ينافي السجود فان وجد فلا كونه اوية لإقامته هو قاصر او بلوغ سفينته دار إقامته ونحو ذلك نهاية ومغنى (قوله ما لم يعلم خطاه) أي أو ينو مفارقه قبل تخلف مبطل فيما يظهر سم (قوله بتعمده) أي السلام (قوله لسجوده الخ) متملق بالتخلف (قوله قبل عود امامه ام لا) صادق بما إذا سجد بعد عود الامام وبما اذا لم يسجد بالكلية وكان وجهه في الثاني انقطاع القدوة بصرى (قوله فيفعله منفردا) أي نذبا نظير ما يأتي عن سم ويصرح بذلك ما مر عن البصرى (قوله وفارق هذا) أي المتخلف للسجود حيث لم يلزمه العود للمتابعة (قوله فانه) أي المسبوق (بعوده) أي امامه (قوله لان قيامه) أي المسبوق (قوله وتخلفه) أي المأموم الموافق (قوله فاذا اختاره) أي التخلف (قوله بل يسجد منفردا) ينبغى نذبا فلا يلزمه السجود في هذه الصورة فليراجع سم وتقدم عن البصرى ما يوافقه قول المتن (فبان فوتها) فيه اشعار بتصوير ذلك بما اذا ظنوا اسعة الوقت للسجود والسلام فلو علموا وظنوا ضيقه غن ذلك كان الحكم كذلك فيما يظهر ان ظنوا جواز السجود في هذه الحال ولا فيحتمل امتناعه لما فيه من تفويت الجمعة بل القياس البطلان ان علوا

الخ) يمكن حمل المتن عليه بجعل المغنى واذا أراد السجود كما في قرأت القرآن فاستعذ بالله (قوله صار عائدا الى الصلاة) ظاهر هذا الكلام انه بارادة السجود تبين انه لم يخرج من الصلاة حتى يحتاج لاعادة السلام ويبطل حديثه قبله وان اعرض عن السجود ولو قبل الهوى له ويحتمل ان ذلك التبيين مشروط بالسجود او الشروع فيه او في الهوى له (قوله ويلزمه الظهر بخروج وقت الجمعة) هذا ظاهر ان كان بقى من الوقت حين العود ما يسع السجود والسلام فاطال حتى خرج الوقت قبل السلام اما اذا لم يبق ما يسع ذلك فهل الحكم كذلك أولا بل لا يصير عائدا الى الصلاة كما خرج الوقت عقب السلام على ما مر عن الاسنوى كما قد يؤخذ من تعليقه بانه غير ما مر به في ذلك نظر فليراجع وظاهر عبارة الروض كغيره ان الحكم كذلك بل المتجه خلافه وغاية ما في الروض وغيره إطلاق لا ينافيه التقييد بل القياس بطلان الصلاة بالسجود حيث اذا تعمده وعلم التحريم لانه زيادة غير مطلوبة بل محرمة ثم بحث بذلك مع مر مخالف وصمم على حرمة السجود والعود به وانقلابها ظهرا (قوله ما لم يعلم خطاه الخ) أي أو ينو مفارقه قبل تخلف مبطل فيما يظهر (قوله فانه يعود) أي الامام (قوله بل يسجد منفردا) ينبغى نذبا فلا يلزمه السجود في هذه الصورة فليراجع (قوله فبان فوتها) فيه اشعار بتصوير ذلك بما اذا ظنوا اسعة الوقت للسجود والسلام فلو علموا وظنوا ضيقه عن ذلك كان الحكم كذلك فيما يظهر ان ظنوا جواز السجود في هذه الحالة ولا فيحتمل

بعد سجود السهو (فوتها) أي الجمعة أو موجب إتمام المقصورة (أتموا ظهرا وسجدوا) للسهو ثانيا آخر صلاتهم

ليبان أن الأول ليس باخر الصلاة وأنه وقع لغوا (ولو ظن سهوا فسجد فبان عدمه) أي السهو (سجد في الاصح) لزيادته السجود الأول المبطّل
تعمده ولو سجد للسهو ثم سها بنحو (٣٠٤) كلام يسجد ثانيا لأنه لا يأمن وقوع مثله فربما تسلسل أو سجد لمقتض في ظنه فبان أن

المقتضى غير لم يعد لا تجار
الخلل ولا عبرة بالظن
البين خطؤه

(باب في سجود التلاوة
والشكر) وقدم سجود
السهو لا اختصاصه بالصلاة
ثم التلاوة لأنه يوجد فيها
وأخارجها وآخر الشكر
لحرمة فيها (تسن سجودات)
بفتح الجيم (التلاوة)
للاجتماع على طلبها ولم تجب
عندنا لأنه ^{صلى الله عليه وسلم} تركها في
سجدة والنجم متفق عليه
وصح عن ابن عمر رضي الله
عنه التصريح بعدم وجوبها
على المنبر ولا يقوم الركوع
مقامها كذا عروا به
وظاهره جواز وهو بعيد
والقياس بجرمته وقول
الخطابي يقوم شاذ ولا
إقتضاء فيه للجواز عند غيره
كما هو ظاهر (وهن في الجديد
أربع عشرة) سجدة (منها
سجدة) سورة (الحج) لما
جاء عن عمرو بن العاص
رضي الله تعالى عنه بسند
حسن وإسلامه إنما كان
بالمدينة قبيل فتح مكة أقر
أن رسول الله ^{صلى الله عليه وسلم} خمس
عشر سجدة في القرآن منها
ثلاث في المفصل وفي الحج
سجدة تان وروى مسلم عن
أبي هريرة وإسلامه سنة

الامتناع لكن ظاهر عبارتهم خلاف ذلك كله كما أشرنا إليه سم (قوله لبيان أن الخ) أي لتبين أن الخ (قوله
بنحو كلام) كان سجود للسهو ثلاثا مغنى (قوله لم يسجد ثانيا الخ) وضابط هذا أن السهو في سجود السهو لا
يقتضى السجود والسهو به يقتضيه نهاية ومغنى (قوله فربما تسلسل) قال الدميري وهذه المسئلة التي سأل
عنها أبو يوسف الكسائي لما ادعى من أن تبجر في علم اهتدى به إلى سائر العلوم فقال له أنت امام في النحو
والادب فهل تهتدى إلى الفقه فقال سل ما شئت فقال لو سجد سجود السهو ثلاثا هل يلزمه أن يسجد قال لا
لان المصغر لا يصغر مغنى وشيخنا

(باب في سجود التلاوة والشكر)
(قوله وقدم) إلى قوله وصح في المغنى إلى قوله ولا يقوم في النهاية (قوله لا اختصاصه بالصلاة) أي وما ألحق
بها على ما مر من سن سجود السهو في سجدي التلاوة والشكر مع ما فيه (قوله بفتح الجيم) أي لان السجدة اسم
على وزن فعلة وما كان كذلك من الاسماء يجمع على فعلات بفتح العين ومن الصفات على فعلات بالسكون
عش قول المتن (تسن سجودات التلاوة) قال في التوسط ذكر في البحر أنه لو نذر سجود التلاوة في غير الصلاة
صح وفيها فاقرب الوجهين عدم الصحة كنذر صوم يوم العيد قال الأذرعى ولم يتضح التشبيه اه أي حرمة
الصوم دون السجود إلا ان يحمل على أن مراده سجدة الشكر بدليل التشبيه اه شرح العباب اه سم ولعل
هذا الخل متعين وإن كان بعيدا (قوله على طلبها) إنما لم يقل على سنه وإن كان هو المناسب للاستدلال
لان باحتمية وجوبها وسيأتى الإشارة إلى رد دليله رشيدى (قوله وصح عن عمر الخ) عبارة لا سنى لقول ابن
عمر أمرنا بالسجود يعني للتلاوة فن سجدة فقد أصاب ومن لم يسجد فلا ثم عليه رواه البخارى اه زاد المغنى
وفي النهاية مثله فان قيل قد ذم الله تعالى من لم يسجد بقوله تعالى وإذا قرأ عليهم القرآن لا يسجدون اجيب بان
الآية في الكفار بدليل ما قبلها وما بعدها (قوله التصريح بعدم وجوبها على المنبر) أي وهذا منه في هذا
الموطن العظيم مع سكوت الصحابة دليل إجماعهم نهاية (قوله والقياس حرمة) أي لانه تقرب بركوع لم
يشرع قول المتن (وهن في الجديد الخ) واسقط القديم سجودات المفصل لخبر ابن عباس الاتى مع جوابه معنى
ونهاية قول المتن (منها سجدة) الحج الخ) أي واثننا عشرة في الاعراف والردو والنمل والاسراء ومريم والفرقان
والنمل والم تنزيل وحم السجدة والنجم والانشقاق والعلق وصرح المصنف كاصله بسجدة في الحج لخلاف
أنى حنيفة في الثانية مغنى (قوله لما جاء) إلى التنبيه في المغنى وكذا في النهاية إلا الاقوال الضعيفة في وأخر
الآيات (قوله قرأتى) أي عدلى أو علنى أو تلا على بحيرى (قوله خمس عشرة) منها سجدة ص وسيقاى حكمها
مغنى (قوله منها ثلاث في المفصل وفي الحج سجدة تان) خصها بالاستدلال لان باحتمية بقول ليس في الحج إلا
السجدة الاولى وإن مالكا وقولا قديما لما يرى أن لا سجدة في المفصل أصلا بحيرى (قوله وخبر ابن عباس
الخ) رد لدليل القديم ومالك رضي الله تعالى عنه (ناف وضعيف) أي وخبر غيره صحيح ومثبت أسنى ومغنى
(قوله نعم الاصح الخ) سئل السيوطى رحمه الله تعالى عن سجودات التلاوة التي تختلف في محلها كسجدة حم

امتناعه لما فيه من تفويت الجمعة بل القياس البطلان ان علوه الامتناع لكن ظاهر عبارتهم خلاف ذلك
كله كما أشرنا إليه والله اعلم

(باب في سجود التلاوة والشكر)
في شرح العباب ما نصه فرع قال في التوسط ذكر في البحر أنه لو نذر سجود التلاوة في غير الصلاة صح أو فيها
لم يصح الشرط وفي صحة النذر وجهان الأقرب عدم الصحة كنذره صوم يوم العيد قال الأذرعى ولم
يتضح التشبيه اه ووجهه عدم اتصاحه حرمة الصوم دون السجود إلا ان يحمل على أن مراده سجدة
الشكر بدليل التشبيه اه ما في شرح العباب (قوله نعم الاصح الخ) سئل السيوطى رحمه الله تعالى عن

سبب أنه سجد مع النبي ^{صلى الله عليه وسلم} في الانشقاق وأقر أسمر بك وخبر ابن عباس لم يسجد رسول الله ^{صلى الله عليه وسلم} في شىء من المفصل منذ
تحول إلى المدينة ناف وضعيف على أن التبرك إنما ينافى الوجوب ومخالها معروفة نعم الاصح أن آخر آيتهم في النحل يؤمرون وقيل يستكبرون

له الاذرعى ورد قول
المجموع أنه باطل وفي ص
وأنا وب قيل مأب وفي
فصلت يسأمون وقيل
تعبدون وفي الانشقاق
يسجدون وقيل آخرها
(تنبية) إن قيل لم اختصت
هذه الاربع عشرة بالسجود
عندها مع ذكر السجود
والامر به صلى الله عليه
وسلم في آيات أخر كآخر
الحجرو هل أتى قلنا لان
تلك فيها مدح الساجدين
صريحاً وذم غيرهم تلويحاً
او عكسه فشرع لنا السجود
حينئذ لغم المدح تارة
والسلامة من الذم اخرى
وأما ما عداها فليس فيه ذلك
بل نحو أمره صلى الله عليه
وسلم مجرد اعن غيره وهذا
لا دخل لتأنيده فلم يطلب منا
سجود عنده فتأمل سبها
وفهم ما يوضح لك ذلك وأما
يتلون آيات الله اثناء الليل
وهم يسجدون فهو ليس بما
نحن فيه لانه مجرد ذكر
فضيلة لمن آمن من اهل
الكتاب (لا) سجدة (ص)
وقد تكتب ثلاثة حروف
إلا في المصحف فانها ليست
سجدة تلاوة وإن كان خلاف
ظاهر حديث عمرو (فانها
سجدة شكر) لله تعالى للتخبر
الصحيح سجدة داود توبة
ونحن نسجدها شكراً أى

هل يستحب عند كل محل سجدة عملاً بالقولين فاجاب بقوله لم أقف على نقل في المسئلة والذى يظهر المنع لانه
حينئذ يكون آتياً بسجدة لم تشرع والتقرب بسجدة لم تشرع لا يجوز بل يسجد مرة واحدة عند المحل الثاني
ويجزئ عنه على القولين اما القائل بانه محلهما فواضح واما القائل بان محلهما الآية قبلها فقرة آية لا تطيل الفصل
والسجود على قرب الفصل مجزئ سم عبارة ع ش والاولى تاخير السجود دخرو جامن الخلاف وسئل
السيوطى الخ (قوله وفي النمل العظيم الخ) سئل الجلال السيوطى ان العلماء الذين عدوا الاى جزموا بان
قوله تعالى في سورة النمل الله لا اله الا هو رب العرش العظيم آية وكذا قوله تعالى في حم فان استكبروا الى
يسامون آية فهل إذا قرأ كلاماً من هاتين يسن له السجود او لا حتى يضم اليهما ما قبلهما وهو قوله ان لا يسجدوا
الى قوله وما يعلنون وقوله ومن آياته الليل الى قوله يبعثون فاجاب بقوله نعم يسن له للسجود ولا يحتاج
الى ضم ما قبل انتهى وقد يستغرب وينبغي ان يراجع فانه يتبادر من كلامهم خلافة او وردته على مرفوق
ونازع فيه سم (قوله او عكسه) وهو المدح تلويحاً والذم صريحاً وللفظة والتوزيع (قوله لانه مجرد ذكر
فضيلة لمن آمن الخ) أى فهو مدح لطائفة مخصوصة وكلامنا في مدح عام لكن يرد على الفرق المذكور كلا
لا تطعه واسجد واقترب فانه يسجد لها مع ان فيها امره صلى الله عليه وسلم تأمل بجزئى (قوله فتأمل) أى
تأمل ما عداها و(قوله سبها) أى احاطة للجميع و(قوله ذلك) أى قوله فليس الخ كرى (قوله لا سجدة
ص) يجوز قراءته بالاسكان وبالفتح وبالسكسر بلا تنوين وبه مع التنوين و(قوله وقد تكتب الخ)
وممنهم من يكتبها حرفاً واحداً وهو الموجود في نسخ المائتين و(قوله إلا في المصحف) أى فيكتب فيه حرفاً واحداً
ع ش ومغنى (قوله فانها ليست سجدة تلاوة) فلو نوى بها التلاوة لم تصح حلي وباتى عن ع ش ما يفيد (قوله
وإن كان الخ) أى كونها ليست سجدة تلاوة (قوله خلاف حديث عمرو) أى المار آنفاً (قوله ونحن نسجدها
شكراً) أى سجودنا يقع شكر افلا يشترط ملاحظته ولا العلم به قليوبى واعتمده الحنفى بجزئى وباتى في
الشرح خلافاً وعن ع ش ما يتعلق بذلك واليه ميل القلب (قوله أى على قبول توبة نبيه الخ) فضيته انه

سجدات التلاوة التى اختلفت في محلها كسجدة حم هل يستحب عند كل محل سجدة عملاً بالقولين فاجاب
بقوله لم أقف على نقل في المسئلة والذى يظهر المنع لانه حينئذ يكون آتياً بسجدة لم تشرع والتقرب بسجدة لم
تشرع لا يجوز بل يسجد مرة واحدة عند المحل الثاني ويجزئ عنه على القولين اما القائل بانه محلهما فواضح واما
القائل بان محلهما الآية قبلها فقرة آية لا تطيل الفصل والسجود على قرب الفصل مجزئ سم عبارة ع ش والاولى تاخير السجود دخرو جامن الخلاف وسئل
السيوطى الخ (قوله وفي النمل العظيم الخ) سئل الجلال السيوطى ان العلماء الذين عدوا الاى جزموا بان
قوله تعالى في سورة النمل الله لا اله الا هو رب العرش العظيم آية وكذا قوله تعالى في حم فان استكبروا الى
يسامون آية فهل إذا قرأ كلاماً من هاتين يسن له السجود او لا حتى يضم اليهما ما قبلهما وهو قوله ان لا يسجدوا
الى قوله وما يعلنون وقوله ومن آياته الليل الى قوله يبعثون فاجاب بقوله نعم يسن له للسجود ولا يحتاج
الى ضم ما قبل انتهى وقد يستغرب وينبغي ان يراجع فانه يتبادر من كلامهم خلافة او وردته على مرفوق
ونازع فيه سم (قوله او عكسه) وهو المدح تلويحاً والذم صريحاً وللفظة والتوزيع (قوله لانه مجرد ذكر
فضيلة لمن آمن الخ) أى فهو مدح لطائفة مخصوصة وكلامنا في مدح عام لكن يرد على الفرق المذكور كلا
لا تطعه واسجد واقترب فانه يسجد لها مع ان فيها امره صلى الله عليه وسلم تأمل بجزئى (قوله فتأمل) أى
تأمل ما عداها و(قوله سبها) أى احاطة للجميع و(قوله ذلك) أى قوله فليس الخ كرى (قوله لا سجدة
ص) يجوز قراءته بالاسكان وبالفتح وبالسكسر بلا تنوين وبه مع التنوين و(قوله وقد تكتب الخ)
وممنهم من يكتبها حرفاً واحداً وهو الموجود في نسخ المائتين و(قوله إلا في المصحف) أى فيكتب فيه حرفاً واحداً
ع ش ومغنى (قوله فانها ليست سجدة تلاوة) فلو نوى بها التلاوة لم تصح حلي وباتى عن ع ش ما يفيد (قوله
وإن كان الخ) أى كونها ليست سجدة تلاوة (قوله خلاف حديث عمرو) أى المار آنفاً (قوله ونحن نسجدها
شكراً) أى سجودنا يقع شكر افلا يشترط ملاحظته ولا العلم به قليوبى واعتمده الحنفى بجزئى وباتى في
الشرح خلافاً وعن ع ش ما يتعلق بذلك واليه ميل القلب (قوله أى على قبول توبة نبيه الخ) فضيته انه

من خلاف الاولى الذي ارتكبه غير لائق بعلى كماله اعصمته كسائر الانبياء صلى الله عليهم وسلم عن وصمة الذنب . ظلالا خلافا لما وقع في كثير من التفاسير بما كان الواجب تركه لعدم صحته بل لوصح وجب تاويله لثبوت صحته . وجوب اعتقاد نزاهتهم عن ذلك السفساف الذي لا يقع من أقل صالحى هذه الامة فكيف بمن اصطفاهم الله لنبوته وأهلهم لرسالته وجعلهم الواسطة بينه وبين خلقه فان قلت ما وجه تخصيص داود بذلك مع وقوع نظيره لادم وايوب (٢٠٦) وغيرهما قلت وجهه والله اعلم انه لم يحك عن غيره انه اتى بما ارتكبه من الحزن والبكاء حتى نبت

العشب من دموعه والقلق المزعج ما لقيه إلا ما جاء عن ادم لكنه مشوب بالحزن على فراق الجنة فجوزى بامر هذه الامة بمعرفة قدره وعلى قربته وانما نعم الله عليه نعمة تستوجب دوام الشكر من العالم إلى قيام الساعة وايضا فوقع له ان توبته من إضماره ان وزيره ان قتل تزوج بزوجته المقتضى للعتب عليه بارسال الملكين له يختصمان عنده حتى ظن انه قد فتن اى اعظم ذلك الاضمار الذى هو خلاف الافضل فتاب منه مشابه لما وقع لنبينا ﷺ في قصة زينب المقتضى للعتب عليه بقوله تعالى له وتحق في نفسك الاية فلما استويا في سبب العتب ثم تعويضهما عنه غابة الرضا كان ذكر قصة داود وما الت اليه من على النعمة مذكر القصة نبينا وما الت اليه مما هو ارفع واجل فاقتضى ذلك دوام الشكر باظهار السجود له فقام له واستفيد من قوله شكر انه ينويه بها ولا ينافية قوهم سببها التلاوة لانها سبب لتذكر قبول تلك التوبة

لا بد لصحتها من ملاحظة كونها على قبولها وليس مراد اثم رأيت في سم على المنهج ما نصه هل يتعرض لكونه شكر القبول توبه داود عليه الصلاة والسلام او يكفي نية مطلق نية الشكر ارتضى بالثاني الطلاوى و مرأه بقى ما لو قال نويت السجود لقبول توبة داود هل يكفي ام لا فيه نظر والا قرب الاول وما لو نوى الشكر والتلاوة معا خارج الصلاة وينبغي فيه الضرر لانه نوى مبطلا وغيره فيغلب المبطل ع ش (قوله اى على قبول) إلى قوله وايضا في النهاية (قوله من خلاف الاولى) يتعلق بتوبة ع ش (قوله الذى ارتكبه الخ) اى من إضماره ان وزيره ان قتل تزوج بزوجته كما ياتى (قوله عن وصمة الذنب) اى عن عيبه (قوله مطلقا) اى صغيرا وكبيرا قبل النبوة وبعدها كرى اى عمد او سهوا (قوله بما كان الواجب الخ) اى انه ارتكب امر احراما اى وهو كافى قصص الثعلبي امره حين ارسل وزيره للقتال بتقديمه امام الجيش ليقول ع ش (قوله عن ذلك السفساف) هو الردى من كل شئ كرى ع ش (قوله بذلك) اى بسجودنا شكر اعلى قبول التوبة (قوله مع وقوع نظيره) اى من ارتكاب ما ينافى كمالهم فندامتهم وقبول الله تعالى توبتهم ع ش (قوله انه لم يحك الخ) ولانه وقع في قصته التنصيص على سجوده بخلاف قصص غيره من الانبياء فانه لم يرد عنهم سجود عند حصول التوبة لهم ع ش ورشيدى وبصرى (قوله والقلق) اى الاضطراب كرى (قوله من الحزن والبكاء الخ) الاولى تاخير ع ش قوله ما لقيه (قوله وبه نعم الخ) عطف على معرفة الخ (قوله تستوجب دوام الشكر) اى تستدعى ثبوت الشكر ع ش (قوله فما وقع الخ) مبتدأ وقوله مشابه الخ خبره (قوله فاقتضى ذلك) اى ذكر قصة داود داخل المذكر لقصة نبينا الخ (قوله واستفيد) إلى قوله ويأتى في النهاية (قوله انه ينويه بها) لكن هل يكفي نية الشكر مطلقا او لا بد من نية كونه على قبول توبة السيد داود فيه نظرا رسم وتقدم عن ع ش وغيره اعتماد كفاية الاطلاق (قوله ولا ينافية) اى قوله ينوى بها سجدة الشكر نهاية (قوله لانها) اى التلاوة (قوله ولا جل هذا) اى كون التلاوة سببا للتذكر قول الملتن (تستحب في غير الصلاة) شمل ذلك قارئها وسامعها ومستمعها وشمل لإطلاقة الطواف وهو متجه نهاية أى فسجد فيه شكر اخلافا لخرج ع ش (قوله فسجد وسجد الناس الخ) هذا يدل على استحباب السجود لمستمع بل وسامع قراءة سجدة ص وقد استدلل الاصحاب بهذا الحديث الدال على ذلك وسكتوا عليه و (قوله انها لا تفعل في الطواف) الذى فى العباب يسن السجود للقارئ ايتها والمستمع وسامعه ولو فى الطواف او كان القارئ محدثا اه ومثله فى شرح مرأه سم (قوله فلم تطلب الخ) وإنما انعقد مع عدم الطلب لان المنع لخارج فاشبه الصلاة فى نحو المجزرة بصرى (قوله مثلها) يعنى مثل حرمتها فى الصلاة (قوله وتبطل) إلى قوله وبفرق فى النهاية (قوله وتبطل) اى الصلاة (قوله وإن ضم لقصد الشكر الخ) الحكم صحيح بلا شك وتوجيه ان قصد التلاوة ليس

التلاوة ولم يصح لكن قوله الآتى وإن ضمها لقصد الشكر قصد التلاوة كما هو ظاهر الخ قد يقتضى أنه لو اقتصر على نية سجود التلاوة صح فليحذر (قوله ان ينويه بها) لكن هل يكفي نية الشكر مطلقا او لا بد من نية كونه على قبول توبة السيد داود فيه نظر (قوله فسجد وسجد الناس) هذا يدل على استحباب السجود لمستمع بل وسامع قراءة سجدة ص وقد استدلل الاصحاب بهذا الحديث الدال على ذلك وسكتوا عليه (قوله أنها لا تفعل في الطواف) الذى فى العباب يسن السجود للقارئ ايتها والمستمع وسامعه ولو فى الطواف أو كان القارئ محدثا اه ومثله فى شرح مرأه (قوله قصد التلاوة) قد يكفي ان يقال لما يكن السجود

أى ولا جل هذا لم ينظر هنا لما يأتى فى سجود الشكر من هجوم النعمة وغيره فهى متوسطة بين سجدة محض التلاوة وسجدة محض الشكر (تستحب فى غير الصلاة) للخبر الصحيح انه ﷺ قراها على المنبر ونزل فسجد وسجد الناس معه ويأتى فى الحج انها لا تفعل فى الطواف لانه يشبه الصلاة المحرمة هى فيها فلم تطلب فيما يشبهها وإنما لم تحرم فيه مثلها لانه ليس ملحقا بها فى كل أحكامها (وتحرم فيها) وتبطل (فى الاصح) كسائر سجود الشكر وإن ضم لقصد الشكر قصد التلاوة كما هو ظاهر لانه إذا اجتمع المبطل وغيره غلب المبطل

ويفرق بين هذا وقصد التفهيم والقراءة أو الذكر بأن قصد التفهيم ثم عارض (٢٠٧) للفظ فلم يبق على البطلان إلا إذا

لم ينضم له ما يضافه بما هو موافق لمقتضى اللفظ بخلاف السجدة هنا فانها من حيث هي لا تختص بتلاوة ولا شكر فأثر قصد المبتطل بها وإنما تبطل ان تعتمد وعلم التحريم وإلا فلا ويسجد للسوء ولو سجدها امامه الذي يراها لم تجزله متابعتها بل له ان ينتظره وأن يفارقه فان قلت ينفيه ما ياتي ان العبرة باعتقاد المأموم قلت لا منافاة لأن محله فيما لا يرى المأموم جنسه في الصلاة ومن ثم قالوا يجوز الاقتداء بخفي يرى القصر في إقامة لانراها نحن لان جنس القصر جائز عندنا وبهذا تصح ما في الروضة من عدم وجوب المفارقة واما قولها أنه لا يسجد للسوء لان المأموم لا يسجد للسوء نفسه فعناه أنه لو سلم أن هذا سوء نظرنا الى انه انتظر من ليس في صلاة عقيدته لولا ما قرره كان غير مقتضى للسجود لان الامام تحمله نعم يسجد لسجود امامه كما علم بما قالوه في ترك امامه الخفي للنفوت لانه لما اتى بمبطل في اعتقاد المأموم واغتفر لما كان بمنزلة الساهي وتعليل الروضة المذكور مشير لهذا فلا

باعتبار هنا أو ما توجه الشارح فغير محتاج اليه مع ما فيه من التكلف والاهام فانه يقتضى أنه لو قصد التلاوة فقط لم يضر وليس بصحيح كما هو ظاهر فالحق ان فما ذكره اجتماع مبطلين لا مبطل وغير مبطل فليتامل بصرى وعش ورشيدى (قوله ويفرق بين هذا الخ) عبارة عش وإنما لم يضر قصد التفهيم مع القراءة مع ان فيه جمعا بين المبطل وغيره لان جنس القراءة مطلوب وقصد التفهيم طارىء بخلاف السجود بلا سبب فانه غير مطلوب اصلا وهذه السجدة لما لم تستحب في الصلاة كانت كالتى بلا سبب اه وفي سم نحوها (قوله وإنما تبطل) الى قوله كما علم في النهاية والمغنى (قوله وإلا فلا) أى وان كان ناسيا أو جاهلا فلا تبطل صلاته لعذره مغنى ونهاية قال عش قوله ناسيا أى انه في صلاة محلى ومفهوما انه لو نسي حرمة السجود ضرر وهو قياس ما تقدم من ان تكلم في الصلاة لنسيانه حرمة الكلام فيها بطلت وقياس عدم الضرر فيما لو قام عن التشهد الاول وسهوا وعاد لنسيانه الحكم عدم الضرر فليحرق عش ولعل الاقرب الثانى لشدة خفاء الحرمة هنا كسئلة العود بخلاف حرمة الكلام في الصلاة (قوله امامه الذى يراها) كالخفي مغنى (قوله له بل ان ينتظره وأن يفارقه) ونحصل فضيلة الجماعة بكل منهما وانتظاره أفضل نهاية وسم وقال السيد البصرى الوجه أن المفارقة اولى اه كما هو قياس ما عرفنا لو عاد الامام للعود بعد ان تصابوه وفيما لو قام امامه لحامسة وقال عش ولعل الفرق بين هذا وبين ما تقدم أن هذا زمنه قصير وذاك زمنه طويل فكان انتظاره هنا اولى اه (قوله ينفيه) أى التخيير (ما ياتي الخ) أى المقتضى لوجوب المفارقة (قوله لان محله) أى ما ياتي (قوله ومن ثم) أى لاجل تقييد ما ياتي بما ذكر (قوله في إقامة لانراها) أى لاترى القصر فيها رشيدى أى كالتلاوة على ثمانية عشر يوما مع التردد (قوله وبهذا) أى بقوله لان محله الخ (قوله واما قولها) الى قوله كما علم عبارة النهاية وقولها انه لا يسجد أى بسبب انتظار امامه قائما وان سجد للسوء لا اعتقاده ان امامه زاد في صلاته ما ليس منها اه قال عش قوله وان سجد للسوء الخ ما ياتي ما لو نوى المفارقة قبل سجود امامه وينبغى ان يقال ان نوى المفارقة قبل خروجه عن مسمى القيام لم يسجد لان الامام لم يفعل ما يبطل عمده في زمن القدوة وان نواه بعد خروجه عن ذلك بان كان الى الركوع اقرب او بلغ حد الرأى كعين مثلا سجد لفعل الامام ما يبطل عمده قبل المفارقة اه (قوله أن هذا) أى الانتظار (قوله لولا ما قرره) يعنى أن كون الانتظار سهوا وانما هو بالنسبة الى اطلاق ما ياتي وعدم تقييده بقولنا ومجمله الخ واما بالنسبة الى التقييد بذلك فليس ذلك الانتظار سهوا (قوله كان غير مقتضى الخ) جواب لو واسم كان ضمير الانتظار (قوله نعم يسجد الخ) هذا لا يحصى عنه وان كان عبارة الروضة كالمصرحة بخلافه وهى إذا انتظره قائما فهل يسجد للسوء وجهان قلت الاصح لا يسجد لان المأموم لا يسجد لسوءه ووجه السجود انه يعتقد ان امامه زاد في صلاته اه فانظر قوله ووجه السجود الذى هو مقابل الاصح أنه يعتقد الخ فانه صريح في أنه على الاصح لا يسجد لسجود امامه وبهذا يظهر ما في قوله أى الشارح وتعليل الروضة الخ اذ لو سلم إشارته لذلك عارضه صريح هذا الكلام الذى لا يقبل التأويل فليتامل سم (قوله لما اتى بمبطل) وهو سجود سجدة ص (قوله لما مر) وهو قوله قلت

للتلاوة لم يقد قصدنا (قوله ويفرق بين هذا وقصد التفهيم) قد يقال يكفي في الفرق أن أصل السجود الزائد منافاة الصلاة وإبطالها وأصل القراءة الزائدة مناسبة الصلاة وعدم إبطالها فبقي كل على أصله مع التشريك لضعفه عن الإخراج عن الأصل (قوله بل له ان ينتظره وان يفارقه) أى ويحصل فضل الجماعة بكل منهما وانتظاره أفضل (قوله فان قلت ينفيه) قد يجاب بأن سجود الامام هنا من باب المبطل وهو لا يؤثر مع الجهل والامام بمنزلة الجاهل الخطئ في اعتقاده عندنا بخلاف ما ياتي فانه فيما لا يتأثر بالجهل كترك الشرط وارتكاب نواقض الطهارة وقد يؤيد ذلك ان ما هنا نظير ما لو قام الامام سهوا أو جهلا لحامسة (قوله نعم يسجد لسجود امامه) هذا لا يحصى عنه وان كانت عبارة الروضة كالمصرحة بخلافه وهى ولو سجد امامه في ص لكونه يعتقد ما يتابعه بل يفارقه وينتظره قائما وإذا انتظره قائما فهل يسجد للسوء وجهان قلت الاصح لا يسجد لان المأموم لا يسجد لسوءه ووجه السجود انه يعتقد ان امامه زاد في صلاته وحكى صاحب البحر

اعتراض عليها خلافا للأسنوى وغيره فتأمل (وبسن) السجود

لا منافاة لان محله الخ قول المتن (للقارىء) شمل ذلك ما لو قرأ آية بين يدي مدرس ليفسر له معناها فيسجد لذلك كل من القارىء ومن معه لانها قراءة مشروعة بل هي اولى من قراءة الكافر شرح مر ولو صرف القارىء قراءته عن القرآن كان قصده الذكرا او مجرد التفهيم هل ينتفى طاب السجود عنه وعن سامعه ونقل عن شيخنا الشهاب الرملي عدم الانتفاء وانكر هذا النقل مر اه سم وما قدمه عن النهاية ياتى في الشرح خلافا (قوله ولو صليا) الى قوله ومن بخلاء في النهاية والمغنى الا قوله اى رضى اسلامه كما هو ظاهر وقوله قيل وقوله وقد ينافي به الى دون جنب وقوله وان لم يتعد كمجنون (قوله ولو صليا) اى يميزا نهاية وسم اى ولو جنبنا لعدم نهيه عن القراءة عشا وفي السكردي عن الزياى وسم والحلي والشورى مثله (قوله وامرأة) اى بحضرة رجل اجنبى اذ حرمة رفع صوتها عند خوف الفتنة انما هو لعراض لالذات القراءة لان قراءتها مشروعة في الجملة شرح مر اه سم (قوله ومحدثا الخ) اى او مصليا ان قرأ في قيام نهاية اى بخلاف ما لو قرأ في الركوع او نحوه فلا يسجد لقراءته لعدم شروعيتهما ثم عشا عبارة بالمغنى ولو قرأ آية سجدة في غير محل القراءة كان قراها في ركوعه او سجوده لم يسجد بخلاف قراءته قبل الفاتحة لان القيام محل القراءة في الجملة وكذا ان قراها في الركعة الثالثة والرابعة لانها محل القراءة (قوله وخطيبا) اى واسامعه الحاضر كما هو ظاهر ولا ياتى فيه حرمة الصلاة وقت الخطبة لان سبب الحرمة الاعراض عن الخطبة بالصلاة ولا اعراض في والسجود لكن هذا ظاهر اذا سجد الخطيب واما اذا لم يسجد فينبغى ان يكون سجوده حينئذ كسجود لقراءة غير الخطيب من نفسه او غيره وقد بحث الشارح في باب الجمعة عدم حرمة كما ياتى وعبارته في شرح العباب ولا يبعد حل الثلاثة اى الطواف وسجدة التلاوة والشكر اذ ليس فيها من الاعراض عن الخطيب ما في الصلاة ولان كلامها لا يسمى صلاة حقيقة انتهت وبحت مر امتناع سجدة التلاوة على سامع الخطيب وان سجد هو لمظنة الاعراض وقد يسبقه الخطيب او يقطع السجود وفي فتاوى الشارح ان الوجه تحريم سجدة التلاوة الحاقا لها بالصلاة سم وفي البجيرى عن القليوبى والحفى اعتماد ما بحثه مر (قوله

(للقارىء) ولو صليا
وامرأة ومحدثا تطهر على
قرب وخطيبا امكنه

وجها انه يتابع الامام في سجوده والله اعلم اه فانظر قوله ووجه السجود الذى هو مقابل الاصح انه يعتقد الخ فانه صريح في انه على الاصح لا يسجد لسجود امامه وبهذا يظهر ما في قوله وتعليل الروضة الخ اذ لو سلم اشارته لذلك عارضه صريح هذا الكلام الذى لا يقبل التأويل فليتأمل (قوله للقارىء) وشمل كلامه ما لو قرأ آية بين يدي مدرس ليفسر له معناها فيسجد لذلك كل من القارىء ومن سمعه لانها قراءة مشروعة بل هي اولى من قراءة الكافر لا يقال انه لم يقصد التلاوة فلا يسجد لانا نقول بل قصد تلاوتها لتقرير معناها نرح مر وقرر انه لا يسجد لقراءة المستدل اه ولو صرف القارىء قراءته عن القرآن كان قصده الذكرا او مجرد التفهيم هل ينتفى طلب السجود عنه وعن سامعه (قوله ولو صليا) اى يميزا فيما يظهر ويؤيده ما ياتى في المجنون ثم رايته صرح به في شرح العباب (قوله وامرأة) ولو رفع صوتها بحضرة اجانب ولو مع خوف فتنة او شهوة لان قراءتها مشروعة في الجملة مر (قوله وخطيبا الخ) بحث مر امتناعها على سامعه وان سجد هو لمظنة الاعراض وقد يسبقه الخطيب او يقطع السجود (قوله وخطيبا الخ) اى واسامعه الحاضر كما هو ظاهر ولا ياتى فيه حرمة الصلاة وقت الخطبة لان سبب الحرمة الاعراض عن الخطبة بالصلاة ولا اعراض في السجود لكن هذا ظاهر اذا سجد الخطيب واما اذا لم يسجد فينبغى ان يكون سجوده حينئذ كسجود لقراءة غير الخطيب من نفسه او غيره وقد بحث الشارح في باب الجمعة عدم حرمة حيث قال وبحر بعد جلوس الامام على المنبر صلاة فرض او نقل ولا تنعقد لا طواف وسجدة تلاوة او شكر فيما يظهر فهما اخذان تعليلهم حرمة الصلاة بان فيها اعراضا عن الخطيب بالكلية اه باختصار وعبارته في شرح العباب ثم مانعه ويتردد النظر في الطواف وسجدة التلاوة والشكر ولا يبعد حل الثلاثة اذ ليس فيها من الاعراض عن الخطيب ما في الصلاة ولان كلامها لا يسمى صلاة حقيقة اه وفي فتاوى الشارح ان الوجه تحريم سجدة التلاوة الحاقا لها بالصلاة كما الحقوها في الاوقات المكروهة بل اولى لان ما هنا اضيق بدليل عموم التحريم هنا لذات السبب

بلا كلفة على مثبره واسفله إن قرب الفصل (والمستمع) لجميع آية السجدة من قراءة مشروعة كقراءة يمزو ملك وجنى ومحدث وكافراى رجبى
إسلامه كما هو ظاهر وامرأة كافى المجموع قيل لأن استماع القرآن مشروع لذاته واقتران (٣٠٩) الحرمة به إنما هو لعروض الشهوة وقد

ينافيه قولهم لا يجوز للقراءة
في غير قيام الصلاة لكرهاتها
ولا لقراءة الجنب لحرماتها
فالوجه التعليل بأن المدار
كما علم من كلامهم على حل
القراءة والسمع أى عدم
كرهاتها بخلافها برفع
صوت بحضرة اجانب
وبخلافه مع خشية فتنة او
تلدن به فيما يظهر وقد يجاب
بأن الكراهة والحرمة في
ذنبك لذات كونها قراءة
بخلاف ما في المرأة مطلقا فان
حرماتها كالسمع لعارض
دون جنب وساء ونائم
وسكران وإن لم يتعد
كمجنون وطير ومن بخلاء
ونحوه من كل من كرهت
قراءته من حيث كونها
قراءة فيما يظهر وما في
التبيان في السكران يتعين
حملة على سكران له نوع تمييز
وفي الجنب يتعين حملها ايضا
على جنب حملت له القراءة
لكن يحدسه ما ياتي في نحو
المفسر لان في كل صارفا
ولو قرأ آيتها في صلاة
الجنابة لم يسجد لها عقب
سلامه لانها قراءة غير
مشروعة والوجه في مستمع
لها قبل صلاته التحية انه
يسجد ثم يصلي التحية لانه
جلوس قصير لعذره ولا
يفوتها (تنبيه) مقتضى
قولهم لجميع آية السجدة

بلا كلفة) أى والاسن تركه كافى شرح الروض ع ش قول المتن (والمستمع) أى ولو لبعض الآيات كان سمع
بعضها واشتغل بكلام عن استماع البعض الآخر ولكن سمع الباقي من غير قصد السماع وبقي ما لو اختلف
اعتقاد القارىء والسماع كان قراحتي جنب اغتسل من غيرنية وسمعها شافعى وينبغي ان كلا منهما يعمل
باعتقاد نفسه لإذ لا ارتباط بينهما ع وشوقه وسمعها شافعى أى أخبره القارىء بذلك وإلا فيسجد الشافعى
ايضا تحسينا للظن (قوله ان رجبى اسلامه الخ) واعتمد الزيادة الاطلاق وافق به الجلال الرملى كرى
وبجبرى عبارة سم قوله وكافراى ولو جنبيا وإن لم يرج اسلامه وإن كان معاندا لأن قراءته مشروعة في
الجملة أى حيث حملت مرأه واقره الرشيدى (قوله وقد ينافيه) أى تعليل القيل كرى (قوله أى عدم
كرهاتها) أى وإن لم يند بأسر بافضل (قوله بخلافها) أى قراءة المرأة (قوله وبخلافه) أى السماع من
المرأة (قوله وقد يجاب الخ) اعتمده الجلال الرملى والزبادى كما مر انفا (قوله في ذنبك) أى قراءة المصلى في غير
القيام وقراءة الجنب (قوله وساء ونائم) أى عدم قصد هما التلاوة ومغنى (قوله وسكران الخ) أى لا تميزه
رشيدى (قوله وطير) كدرة ونحوها نهاية ومغنى (قوله ومن بخلاء) قد يمنع ان الكراهة في الخلاء من حيث
القراءة سم (قوله حملت له القراءة) وفي هاشم بلا عزوبان نسي كونه جنبيا وقصد القراءة اه (قوله لكن
يحدسه الخ) هذا يدل على انه اراد بالجنب الذى حملت له القراءة من لم يقصد بها القرآن او من اطاق ايضا لان
الجنب صارفة عند الاطلاق ولا لم تحل قراءته سم اقول وبالحل على ما تقدم عن الهامش يندفع الخدش
(قوله ولو قرأ) إلى التنبيه في النهاية والمغنى (قوله مستمع الخ) أى أو سامع وقارىء نهاية ومغنى (قوله أنه
يسجد الخ) هل يغتفر تقديم سجدة الشكر ايضا قبل التحية او يفرق مر بان سجدة التلاوة إنما قدمت للخلاف
في وجوبها سم وقد يرجح الاول التعليل الا ترى (قوله لانه جلوس قصير الخ) وعليه فلو تكرر سماعه لاية
السجدة من قارىء او أكثر احتمل ان يسجد لما لا تفوت معه التحية ويترك لما زاد ويحتمل تقديم السجود
وإن فاتت به التحية وهو الاقرب اخذ من قول مر الا ترى فان اراد الاقتصار على احدهما أى السجود
والتحية فالسجود افضل لاختلاف في وجوبه اه ع ش (قوله كل لنصفها) الاولى من كل نصفها (قوله
يسجد اعتبارا بالسمع الخ) قد يقال انه المتجه بصري (قوله ويحتمل المنع) اعتمده مرأه سم عبارة البجيرى
عن الحنفى قوله لجميع آية السجدة أى من واحد فقط على الوجه من احتمالين في حج فلا يسجد إذا سمعها
من قارئين ومثل ذلك أن يقرأ بعضها ويسمع الآخر كما هو ظاهر وهل يشترط أن يقرأها في زمن واحد
بان يوالى بين كلماتها وان يسمع السامع كذلك او لا كل محتمل فليحذر شوبرى والاقرب الثانى إن
قصر الفصل اه (قوله قد يقتضيه الخ) أى المنع (قوله فروعا) مفعول ذكر واو (قوله الاول) أى الاضافة

ومال مر لذلك وتقدم بحقه اه (قوله وكافر) ولو جنبيا وإن لم يرج اسلامه وإن كان معاندا لأن قراءته
مشروعة في الجملة أى حيث حملت ويقار المسلم الجنب بانه لا يعتد حرمة القراءة مع الجنابة فلم تكن الجنابة
صارفة عن القرآنية كما في المسلم مر (قوله دون جنب وساء الخ) ظاهره عدم سجود مستمع وسامع قراءة
المذكورين ونقل عن شيخنا الشهاب الرملى خلافه في قراءة الجنب ومن قصد بها الذكر فقط وانكر هذا
النقل مر (قوله ومن بخلاء) قد يمنع بان الكراهة في الخلاء من حيث القراءة (قوله لكن يحدسه) هذا يدل
على أنه اراد بالجنب الذى حملت له القراءة من لم يقصد بها القرآن أو من أطلق ايضا لان الجنابة صارفة عند
الاطلاق ولا لم تحل قراءته (قوله لانه قراءة غير مشروعة) انظر لو قرأها فيما بدلا عن فاتحة جهلها هل ياتي
فيه ما سياتى عن الامام وغيره (قوله انه يسجد ثم يصلي التحية الخ) هل يغتفر تقديم سجدة الشكر ايضا قبل
التحية او يفرق بان سجدة التلاوة إنما قدمت للخلاف في وجوبها (قوله ويحتمل المنع) اعتمده مر (قوله

(٢٧) — شروانى وابن قاسم — ثانى) إلى آخره أنه لو استمع الآية من قارئين كل لنصفها مثلاً يسجد اعتباراً بالسمع دون المسموع
منه ويحتمل المنع لانه بالنظر لكل على انفرادهم بوجد السبب في حقه والاصل عدم التلقيق وتصوير المجموع قد يقتضيه وهو الذى يتجه
ثم رأيت أصحابنا ذكروا فيما اذا ترك السبب من متعدد أن الحكم هل يضاف للاخير أو للمجموع فروعا بعضها يقتضى الاول كما لو

رمى إلى صيد فلم يزنه ورمى إليه آخر فاز منه ففي ذلك الصيد منها وجهان أحدهما أنه الثاني لكون الأزمان عقب فعله وقيل لها إذ لو لأفعل
 الأول لم يحصل الأزمان ولو ملك عليها طائفة واحدة فقال له إن طلقته في ثلاث ألاف فطلقها تلك الطائفة استحق الألف لا سناد البيهوتة لها
 وقيل ثلثا لأنه لو لا تقدم ثنتين قبلها لم يحصل وكل من هذين الفرعين وما شابههما يؤيدوا ويصرح بما ذكرته في مسئلتنا إذ إضافة الحكم لسمع الثاني
 الذي هو قياس ما ذكره في هذين يمنع اعتبار السماع الأول ويوجب اشتراط سماع جميع الآية من شخص واحد ويوافقه قولهم أيضا علة الحكم
 إذا زالت وخلفتها علة أخرى أضيف للثانية ويلزم من إضافته هنا للسمع الثاني وحده عدم السجود كما تقرروا يأتي أول البيع ماله تعاقا بذكر
 القاعدة الأولى وغيرها ومقتضى (٢١٠) تعليلهم عدم السجود في نحو الساهي بعدم القصد اشتراط قصد القراءة في الذا كرو ليس

مراد افيا يظهر وإنما الشرط
 عدم التصارف وقولهم لا
 يكون القرآن قرآنا إلا
 بالقصد محله عند وجود
 قرينة صارفة له عن
 موضوعه ويؤيد ذلك ما في
 المجموع من عدم نديها
 للفسر أي لانه وجد منه
 صارف للقراءة عن
 موضوعها ومثله المستدل
 كما هو ظاهر قال السبكي
 اتفق القراء على أن التليذ
 إذا قرأ على الشيخ لا يسجد
 فإن صح ما قالوه لحديث
 زيد بن الصديقين أنه قرأ
 على النبي ﷺ سورة
 والنجم فلم يسجد حجة لهم
 أنه وفيه نظر ظاهر بل لا
 حجة لهم فيه أصلا لأن
 الضمير في لم يسجد للنبي
 ﷺ كما يصرح به قول
 زيد بن أرقم أن النبي ﷺ
 فلم يسجد وسببه بيان جواز
 ترك السجود كما صرح به
 أئمتنا فترك زيد للسجود
 إنما هو لتركه صلى الله
 عليه وسلم له ودعوى

للجزء الأخير (قوله ولو ملك الخ) عطف على قوله لورمى الخ (قوله من هذين الفرعين) أي تصحيح أن الصيد
 للثاني في مسئلته وتصحيح استحقاق الألف في مسئلة الطلاق (قوله بما ذكرته الخ) أي من ترجيح المنع (قوله
 يؤيده الخ) فيه تأمل (قوله إذ إضافة الحكم) وهو طالب السجود (قوله الذي الخ) نعت الإضافة (قوله ويوجب
 الخ) قديم منع ويدعى اخذاً من الفرعين المذكورين أنه يوجب إن كان الكل سمع من الثاني (قوله ويوافقه) أي
 ما ذكره من ترجيح المنع وقال الكردى أي يوافق قوله وكل من هذين الخ (قوله قولهم أيضا علة الحكم الخ)
 قد يمنع كون ذلك من هذا بل هما جزءا علة واحدة فان علة السجود سماع آية السجدة لا بعضها وهذا واضح
 لا غبار عليه بل سبق في كلامه انفا ما يؤيد هذا وهو قوله إذا ترك السجود فمات مع هذا يظهر ما فيه من التدافع
 بصري (قوله ويلزم الخ) فيه ما مر (قوله بذكر القاعدة الأولى) أي قوله إذا ترك السبب الخ (قوله في نحو
 الساهي) أي كالتأثم معنى (قوله محله الخ) خبر وقولهم الخ (قوله ويؤيد ذلك) أي تقييد قولهم المذكور
 بوجود القرينة الصارفة (قوله من عدم نديها الخ) خلافاً للنهاية كما مر (قوله ومثله المستدل الخ) وافقه من
 أه سم (قوله لا يسجد) أي التليذ (قوله ما قالوه) أي القراء (قوله وسببه) أي عدم نجوده ﷺ (قوله
 لذلك) أي لحديث زيد وكذا مرجع ضمير فيه (قوله مطلقا) يعني لا للشيخ ولا للتليذ كرى (قوله
 للاتفاق) إلى قوله فاعتراض البلقيني في المغنى لا قوله واقتهدى إلى حرم وقوله وكلام التبيين إلى لأن الصلاة
 وإلى قوله وينبغي في النهاية إلا ما ذكر (قوله وإذا سجده) أي في غير الصلاة النهائية ومعنى (قوله فالأولى
 أن لا يقتدى به) فلو فعل كان جائزا نهائية ومعنى وينبغي جواز عكسه أيضا بان يقتدى القارىء بالمستمع
 وكذا بالسامع سم وعش (قوله وهو) أي السامع (قوله لما صرح الخ) دليل لقول الماتن ويسن للقارىء إلى
 هنا (قوله ولو قرأ آية سجدة الخ) قضية هذه العبارة البطلان بمجرد القراءة ولعله غير مراد سم أقول
 صرح بتقييد البطلان بفعل السجود من بافضل وشرحه والمغنى وعش وان قول الشارح كانهائية لأن
 الصلاة منهى الخ كالصريح فيه بل قول الشارح وينبغي أن محل الحرمة الخ صرح فيه (قوله أو سورتها الخ)
 أي غير الم تنزيل في صبح يوم الجمعة نهاية ومعنى وياتي في الشرح ما قد يفيد خلافة (قوله لغرض السجود
 فقط) راجع للجميع ومفهومه الجواز وعدم البطلان إذا قصده مع غيره مما لا يضر سم عبارة المغنى نقلا عن
 الروضة والمجموع وهذا إذا لم يتعلق بالقراءة لغرض سوى السجود وإلا فلا كراهة مطلقا وعبارة شرح
 الفضل بخلاف ما لو ضم إلى قصد السجود قصدا صحيحا من مندوبات القراءة أو الصلاة فإنه لا بطلان لمشرعية

من عدم نديها للفسر (خو لفرم (قوله ومثله المستدل) وافقه من (قوله فالأولى أن لا يقتدى به) فعلم جواز
 اقتدائه به وينبغي جواز عكسه أيضا بان يقتدى القارىء بالمستمع وكذا بالسامع (قوله ولو قرأ آية سجدة
 الخ) قضية هذه العبارة البطلان بمجرد القراءة ولعله غير مراد له (قوله لغرض السجود فقط) راجع للجميع
 ومفهومه الجواز وعدم البطلان إذا قصده مع غيره مما لا يضر قصده وقد يستشكل بما تقدم في قوله

العكس المنقولة عن أبي داود عجبية فان قال القراء أن التليذ لا يسجد إذا لم يسجد الشيخ كذلك قلنا لا حجة فيه أيضا لأن ترك القراءة
 زيد يحتمل أنه لتجويزه للنسخ فلا حجة فيه للترك مطلقا والحاصل أن الذي دل عليه كلام أئمتنا أنه يسن لكل من الشيخ والتليذ وإن ترك
 أحدهما لا يقتضى ترك الآخر له (ويتأ كدله بسجود القارىء) للاتفاق على طلبها منه حينئذ وجريان وجه بعده إذا لم يسجد وإذا سجد
 معه فالأولى أن لا يقتدى به (قامت ويسن للسامع) لجميع الآية من قراءة مشروعة كما ذكر وهو غير قاصد السماع ويتأ كدله بسجود القارىء
 لكن دون تأ كدها للمستمع (والله أعلم) لما صرح أنه ﷺ كان يقرأ في غير صلاة فيسجد ويسجدون معه حتى ما يجد بعضهم موضعا لجميته
 ولو قرأ آية سجدة أو سورتها خلافاً لمن زعم بينهما فإني الصلاة أو الوقت المسكروه واقتدى بالامام في صبح الجمعة لغرض السجود فقط

او سجد المصلى لغير سجدة امامه كما يعلم بما سيذكره حرم وبطلت صلاته ان علم وتعمد وكلام (٢١) البيان لا يخالف ذلك خلافا لمن ولم

فيه لان الصلاة منهي عن زيادة سجود فيها لا لسبب كما ان الوقت المكروه منهي عن الصلاة فيه لا لسبب فالقراءة فيها بقصد السجود فقط كاعتاطي السبب باختياره فيه ليفعل الصلاة كدخول المسجد بقصد التحية فقط فاعتراض البلقيني ذلك بان السنة الثابتة قراءة الم تنزيل السجدة في اولى صبح الجمعة وذلك يقتضى قراءة السجدة ليسجد مردود كما بسطه ابو زرعة وغيره بان القصد هنا اتباع سنة القراءة المخصوصة والسجود لها وذلك غير مأمور من تجريد قصد السجود فقط وإنما لم يؤثر قصده فقط خارج الصلاة والوقت المكروه لانه قصد عبادة لا مانع منها هنا بخلافه ثم وينبغي أن يحل الحرمة فيما مر في الفرض لان النفل يجوز قطعه إلا أن يقال السجود فيها بذلك القصد تلبس بعبادة فاسدة فيحرم حتى في النفل كما أنه يبطله وخرج بالسامع غيره وإن علم برؤية السجود وزعم دخوله في وإذ أقرى عليهم القرآن لا يسجدون برد بانه لا يطلق عليه انه قرى عليه إلا أن سمعه وصح عن جمع صحابة رضی الله عنهم السجدة على من استمع أى سمع (فان قرأ في الصلاة)

القراءة والسجود حينئذ اه (قوله وبطلت صلاته الخ) أى بالسجود لا بمجرد القراءة ع ش ومغنى عبارة سم قوله وبطلت الخ ينبغي حصول البطلان بمجرد الشروع في الهوى المخرج عن حد القيام لشروعه في المبطل حينئذ لان نفس الهوى للسجود زيادة يبطل تعمدها اه (قوله ان علم الخ) (فرع) لو قصد سماع الآية لغرض السجود فقط فينبغي ان يكون كقراءتها لغرض السجود فقط (فرع) لو سجد مع امامه ثم تبين أن الامام قرأ بقصد السجود فقط فهل تصح صلاته لان القصد بما يخفى لا يبعد نعم سم (قوله وتعمد) أى السجود شرح بافضل (قوله فالقراءة فيها) أى في الصلاة (قوله فيه) أى في الوقت المكروه (قوله كدخول المسجد الخ) أى في الوقت المكروه ونهاية ومعنى (قوله فاعترض البلقيني الخ) وافق مر أى والخطيب البلقيني (فرع) لو قرأ هل أتى في اول صبح الجمعة سن له قراءة الم تنزيل في الثانية ويتجه سن السجود هنا قراءة مشروعة وأنه لا يضر السجود وإن قرأها بقصد السجود لانها مطلوبة بخصوصها بخلاف ما لو قرأ في الاولى او الثانية اية سجدة غير الم تنزيل بقصد السجود فيضر وفاق في ذلك لم اه سم أى وخلافا لما مر انما في رد اعتراض البلقيني المفيد انه تبطل الصلاة بالسجود فيها إذا قرأ بقصد السجود فقط مطلقا حتى بالم تنزيل في اول صبح يوم الجمعة عبارة الكردي ولا فرق في الحرمة عند الشارح بين الم تنزيل وغيره فى صبح الجمعة وغيره واستثنى في النهاية ألم تنزيل في صبح الجمعة اه وقوله في النهاية وكذا في المغنى وسم كما مر (قوله وإنما لم يؤثر قصده الخ) قد يدل على انه يسجد حينئذ لكن الاقرب في شرح الروض انه لا يسجد لعدم مشروعية القراءة في صلاة الجنائز انتهى وقضية التشبيه عدم صحة السجود وقد يفرق سم عبارة الكردي وإذا قرأها في غير هذين بقصد السجود فقط يسجد لذلك كما هو ظاهر التحفة وظاهر الامداد عدم الصحة وفي الايعاب لا يسن السجود لعدم مشروعية القراءة كهي في صلاة الجنائز ومثله في الاسنى وأقره الزبائدي والحلي وقال العناني وافقه مر اه اقول ويوافق ما قاله الشارح من عدم التأثير قول المغنى والنهاية ما نصه وفي الروضة والمجموع لو اراد ان يقرأ اية سجدة وايتين فيهما سجدة ليسجد لم فيه نقلا عندنا وفي كراهته خلاف للسلف ومقتضى مذهبنائنا انه ان كان في غير وقت السجدة وفي غير الصلاة لم يكره اه قال ع ش قوله مر لم يكره أى بل هو مستحب اه (قوله فيحرم الخ) أى السجود وكذا الضمير في قوله كما انه الخ (قوله وخرج) الى قوله وزعم الخ في المغنى وإلى قوله وصح في النهاية (قوله وصح الخ) لعله إنما ذكره لانه نص فيما زاده المصنف (قوله عن جمع صحابة) بالاضافة ويجوز التوصيف (قوله أى قيامها) الى قوله وجوز في المغنى

وإن ضم لقصد الشكر قصد التلاوة كما هو ظاهر النخ ولعل الفرق ان مجرد قصد التلاوة لا يكون سببا للسجود هناك بخلافه هنا فلم يؤثر قصد هما هناك واثرها (فرع) لو قصد سماع الآية لغرض السجود فقط فينبغي ان يكون كقراءتها لغرض السجود فقط (فرع) سجد مع امامه ثم تبين مع السلام ان الامام قرأ بقصد السجود حيث يبطل ذلك فهل تصح صلاته لان القصد بما يخفى لا يبعد نعم اه (قوله وبطلت صلاته) ينبغي حصول البطلان بمجرد الشروع في الهوى بحيث يخرج عن حد القيام المجزى لشروعه في المبطل حينئذ لان نفس الهوى للسجود زيادة يبطل تعمدها (قوله كدخول المسجد) أى في الوقت المكروه كما صور به في شرح الروض (قوله فاعتراض البلقيني الخ) وافق مر البلقيني واستثنى ما لو قرأ في الاولى هل أتى فانه يقرأ في الثانية الم تنزيل لكن لو قرأها بقصد السجود لم يجوز ان يسجد فان سجد بطلت صلاته اه وفيه نظر ثم رايته في مرة وافق على عدم البطلان كما في الحاشية الاخرى ثم تكرر منه هذه الموافقة وزدانه ولم تطلب منه قراءتها في الثانية لكونه هو أو امامه قد قرأها في الاولى ثم قرأها في الثانية بقصد السجود أبطل لانها حينئذ غير مشروعة في الثانية (فرع) لو قرأ هل أتى في اول صبح الجمعة سن له قراءة الم تنزيل في الثانية ويتجه سن السجود لانها قراءة مشروعة وأنه لا يضر السجود وان قرأها بقصد السجود لانها مطلوبة بخصوصها بخلاف ما لو قرأ في الاولى او الثانية اية سجدة غير الم تنزيل بقصد السجود فيضر وفاق في ذلك لم اه (قوله وإنما لم يؤثر قصده خارج الصلاة والوقت المكروه الخ) قد يدل على انه يسجد حينئذ لكن الاقرب في شرح

أى قيامها أو بدله ولو قبل الفاتحة لانه محلها في الجملة (سجد الامام والمنفرد) الواو بمعنى أو وبديل افراد الضمير في قوله لقراءته

إلا قوله الواو إلى أى كل وإلى قول الشارح وفيهما نظري النهاية إلا قوله وجوز إلى المتن (قوله وآثرها الخ) فيه بحث لأن الاجودية إنما هي للواو الباقية على معناها كما يعلم ذلك من توجيههم للاجودية لا للتي بمعنى أو أيضا كهذه كما قال فتأمل سم (قوله أى كل منهما) حل معنى لا عراب لأنه بعد جعل الواو بمعنى أو لا يحتاج إلى التأويل بكل عش (قوله فحينئذ) أى حين التأويل بكل منهما نهاية ومعنى ويحتمل أن المراد حين التأويل بأو (قوله تنازعه) أى تنازع في الامام والمنفرد معنى (قوله وجزاء الخ) عبارة النهاية والمغنى فالقراء يعملون ما فيه والسكسائي يقول حذف فاعل الاول والبصريون يبرزونه والفاعل المضمر عندهم مفرد لا معنى لأنه لو كان ضمير تنزية لبرز على رأيهم فيصرون قرايم الافراد مع عوده على اثنين بتأويل كل منهما كما تقدم فالتركيب صحيح على مذهب البصريين كغيره من المذهبيين قبله (قوله على حدثهم بداهم) أى بان يكون مرجع الضمير المستتر مدلولاً عليه بلفظ الفعل كما في قولهم لقد حيل بين العير والنزوان وقوله أى بدو فاعل بد المدلول عليه بلفظه و (قوله قارىء) فاعل قر المدلول عليه بلفظه أيضا قاله السكسائي لكن المعروف في كتب النحو تفسير حدثهم بداهم يكون الفعل مستندا إلى ضمير مصدره وجعل الفعل بمعنى وقع ومعلوم أنه ليس من هذا قوله أى فان قارىء الخ ولعل هذا من جملة ما اشار اليه الشارح بصيغة التريض (قوله دون غير) أى من وصل وغيره ولا بطلت صلاته وإن علم وتعمد شرح بأفضل ونهاية ومعنى (قوله نعم استثنى الامام الخ) اعتمده النهاية وقالوا الله (قوله ووجهه بان ما الخ) وقد بوجه ما قاله الامام ايضا بان المبدل حكم المبدل منه والفتاحة لا سجود لقراءتها فكذلك بدلها ولو اية سجدة نعم لم يحسن إلا قدر الفتاحة لقراءتها عنها ثم عن السورة فالوجه انه يسجد لقراءته هو اه سم على حجج اه ع شر (قوله لثلاثة قطع القيام المفروض) أى لأنه قيام لمفروض وهو بدل الفتاحة وخرج به القيام للسورة شدي (قوله الاما لا بد منه) أى كالسجود لمتابعة الامام رشدي (قوله وفيهما الخ) أى في تعليلي الامام والسبكي و (قوله لان ذلك) أى لتعديل كل منهما (قوله اما هو) أى القطع (قوله على انه) أى القطع او السجود (لذلك) أى لما هو من مصالح ما هو فيه (قوله لقراءة غير امامه) شمل ما لو تميز له حدث امامه عقب قراءتها نهاية أى فلا يسجد لتبين انه ليس بامام له وخرج بذلك ما لو بطلت صلاة الامام عقب قراءة آية سجدة وقبل السجود أو فارقه المأموم حينئذ كما يفهمه وقوله لوجود الخالفة الفاحشة لاننا منعنا انفراد السجود بالمخالفة وقد زالت رشدي و سم (قوله مطلقا) أى من نفسه او غير نهاية (قوله ولقراءة امامه الخ) يستثنى منه ما لو سلم الامام ولم يسجد وقصر الفصل فيسن للمأموم السجود كما يأتي وهذا سجود لقراءة الامام سم (قوله ومن ثم كره الخ) أى ومن اجل عدم جواز سجود المأموم لقراءة غير امامه عبارة المغنى والروض مع شرحه ويكره للمأموم قراءة آية سجدة واصغاء لقراءة غير امامه لعدم تمكنه من السجود ويكره ايضا المنفرد والامام الاصغاء لغير قراءتهما ولا يكره لهما قراءة آية سجدة ولو في السرية لكن يستحب للامام تأخيرها فيها إلى فراغه منها

الروض أنه لا يسجد لعدم مشروعية القراءة كالقراءة في صلاة الجنائز اه وقضية تشبيهه بالجنائز عدم صحة السجود وقد يفرق بان القراءة مشروعة في الجملة خارج الصلاة والوقت الممكروه بخلاف الجنائز لا يقال بل هي مشروعة فيها ايضا في الجملة وذلك إذا عجز عن الفتاحة وحفظ آيات السجود لا نأقول هذا العارض مع ان المعتمدان من قرايات السجود وبدل الفتاحة لا يسجدان لعل المبدل حكم المبدل (قوله وآثرها الخ) فيه بحث لأن الاجودية إنما هي للواو الباقية على معناها كما يعلم ذلك من توجيههم للاجودية لا للتي بمعنى أو ايضا كهذه كما قاله فتأمل (قوله ووجهه بان ما لا بد منه الخ) قد بوجه ما قاله الامام بان المبدل حكم المبدل منه والفتاحة لا سجود لقراءتها فكذلك بدلها ولو اية سجدة نعم لم يحسن الفتاحة لقراءتها عنها ثم عن السورة فالوجه ان يسجد لقراءته عن السورة مر (قوله بان ما لا بد منه) يحتمل ان المراد بما لا بد منه الاول القيام (قوله ولقراءة امامه إذا لم يسجد) يستثنى ما لو سلم الامام ولم يسجد وقصر الفصل فيسن للمأموم والسجود وهذا سجود لقراءة الامام (قوله ومن ثم كره للمأموم قراءة الخ) قال في شرح الروض لعدم تمكنه من السجود (قوله

وآثرها لانها في التقسيم كما هنا أجود من أو أى كل منهما فحينئذ تنازعه كل من قرأ أو سجد وجزاء الخ أحدهما من غير محذور فيه وجوز عدم التنازع بجعل فاعل قرأ مستترا فيه على حدثهم بداهم أى بدو أى فان قرأ قارىء إلى آخره (لقراءته فقط) أى كل لقراءة نفسه دون غيره نعم استثنى الامام من قرأ بدلا عن الفتاحة لعجزه عنها آية سجدة قال فلا يسن له السجود لثلاثة قطع القيام المفروض واعتمده التاج السبكي ووجهه بان ما لا بد منه لا يترك الاما لا بد منه اه وفيهما نظر لأن ذلك إنما يتأتى في القطع لا جنبي اما هو لما هو من مصالح ما هو فيه فلا محذور فيه على أنه لذلك لا يسمى قطعاً كما هو واضح (و) سجدة (المأموم لسجدة امامه) فقط فتبطل بسجوده لقراءة غير امامه مطلقا ولقراءة امامه إذا لم يسجد ومن ثم كره للمأموم قراءة آية سجدة

ومحله عند قصر الفصل اه (قوله ومنه يؤخذ الخ) قد يمنع الأخذ بأن محل الكراهة ما لم يطلب ما فيه آية سجدة بخصوصه في الصلاة كما في صحيح الجمعة ولا سئلت قراءته وإن لم يتمكن من السجود فلو قرأ لا يسجد كما هو ظاهر وظاهره ولو بعد سلامه وإن قصر الفصل لأن المأموم لا يسجد إلا للسجود أمامه سم وفي الكردى عن الجمال الرملى والزياى ما يوافقه قول المتن (فتخلف) انظر ما ضابطه وينبغي البطلان باستمراره في القيام قاصدا ترك السجود مع شروع الامام في الهوى لأن استمراره المذكور شروع في المبطل الذى هو ترك السجود مع الامام سم قول المتن (بطلت صلاته) أى إن علم وتعمد فيهما ولم ينو المفارقة شرعيا بفضل ومغنى (قوله لما فيه) إلى المتن في النهاية (قوله من المخالفة الفاحشة) أى من غير عذر قال في شرح العباب بخلاف ما إذا نسي أو جهل وإن لم يكن قريب عهد باسلام نظير ما مر والكلام حيث لم ينو مفارقتها اه فان قلت المأموم بعد فراقه غايته انه منفرد والمنفرد لا يسجد لقراءة غيره قلت فرق بينهما لأن قراءة الامام تتعلق بالمأموم ولذا يطلب الاصفاء لها فتأمل سم وقوله فان قلت الخفى عشم مثله (قوله انتظره الخ) ويجرى هذا كما في العباب وشرحه فيما إذا هوى مع الامام لكن تأخر لعذر كضعف أو بطء حركة أو نسيان كردى (قوله أو قبله هوى) أى وإن ظهر له ان لا يدركه فيه بان رآه متنبها للرفع منه لاحتمال استمراره في السجود اه كردى عن الایعاب (قوله إلا ان يفارقه) إلى المتن في المغنى الا قوله واعترض إلى ولو تركه (قوله إلا ان يفارقه الخ) راجع للمتن كما هو صريح صنيع المغنى وشرحه العباب وبفضل (قوله إلا ان يفارقه الخ) ظاهره انه بعد المفارقة يجوز سجوده بل يطلب ويؤيده قوله وهو فراق بعذر سم ورشيدى عبارة البصرى قوله إلا ان يفارقه أى فيسجد هذا مقتضى كلامه وهو ظاهر في مأموم سمع آية السجدة لأنه مأمور بالسجود استقلالاً ولو لا مانع القدوة فلما زال رجع إلى الاصل إماماً مأموم لم يسمع قراءتها فسجد وحل تأمل لأنه لمحض المناجعة وقد انقطعت القدوة بنية المفارقة فليحذر اه (قوله مطلقاً) أى في السرية والجهرية (قوله لكن يسن له في السرية الخ) محله إذا قصر الفصل نهاية ومغنى واسنى قال الرشيدى ظاهر هذا التعبير انه إذا لم يقصر

ومنه يؤخذ الخ) قد يمنع الأخذ بأن محل الكراهة ما لم يطلب ما فيه آية السجدة بخصوصه في الصلاة كما في صحيح الجمعة ولا سئلت قراءته وإن لم يتمكن من السجود فلو قرأ لا يسجد كما هو ظاهر وظاهره ولو بعد سلامه كامامه وإن قصر الفصل لأن المأموم لا يسجد إلا للسجود أمامه (قوله في المتن فتخلف عنه) انظر ما ضبط التخلف المبطل وينبغي انه إذا استمر في القيام قاصدا ترك السجود بطلت بتلبس الامام بالسجود وان لم يرفع عنه لفحش هذه المخالفة بل ينبغي البطلان قبل تلبس الامام بالسجود ايضا لأن الشروع في المبطل مبطل واستمراره في القيام قاصدا الترك مع أن شروع الامام في الهوى شروع في المبطل الذى هو ترك السجود مع الامام (قوله بطلت صلاته لما فيه من المخالفة الفاحشة) من غير عذر قال في شرح العباب بخلاف ما إذا نسي أو جهل وإن لم يكن قريب عهد باسلام نظير ما مر والكلام حيث لم ينو مفارقتها ثم هل ذلك فراق بعذر مقتضى كلام المجموع نعم ونقله ابن الرفعة في سجود السهو عن التهذيب لكنه قال هنا انها بغير عذر بخلاف تركه نحو التشهد لأن الخلل يفقده اعظم اه ما في شرح العباب فان قلت المأموم بعد فراقه غايته انه منفرد والمنفرد لا يسجد لقراءة غيره قلت فرق بينهما لأن قراءة الامام تتعلق بالمأموم ولذا يطلب منه الاصفاء لها فتأمل سم (قوله لما فيه من المخالفة الفاحشة) قد يؤخذ منه انه لو بطلت صلاة الامام عقب قراءة آية السجدة وقبل سجوده وفارقه المأموم حينئذ انه يسجد لعدم المخالفة وقد سمع قراءة مشروعة تقتضى طلب السجود منه كامامه وانما منعنا انفراد السجود بالمخالفة وقد زالت وهو محل نظر وعليه لا ينافيه قولهم فسجد المأموم اسجد امامه لا لقراءته لأن ذلك مع استمرار القدوة ولأن المنفرد لا يسجد لقراءة الامام لأنه لا علاقة بينهما ولا انفراد هنا عارض (قوله إلا ان يفارقه) ظاهره أنه بعد المفارقة يجوز سجوده بل يطلب ويؤيده قوله وهو فراق بعذر (قوله وهو فراق بعذر) كذا شرح مر (قوله لكن يسن له في السرية تأخير

ومنه يؤخذ أن المأموم في صحيح الجمعة إذا لم يسمع لا يسن له قراءة سورتها وقراءته لما عدا آياتها يلزمه الاخلال بسنة الموالاة (فان يسجد امامه فتخلف عنه) (أو انعكس) الحال بأن يسجد هو دون امامه (بطلت صلاته) لما فيه من المخالفة الفاحشة ولو لم يعلم إلا بعد رفعه رآه من السجود وانتظره أو قبله هوى فاذا رفع قبل سجوده رفع معه ولا يسجد إلا أن يفارقه وهو فراق بعذر ولا يكره لامام قراءة آية سجدة مطلقا لكن يسن له في السرية تأخير

السجود إلى فراغه لتلايشوش غلى المامومين بل بحث نذب تاخير في الجهرية ايضا في الجوامع العظام لانه يخلط على المامومين واعترض الاول بما صححه الله سبحانه وتعالى سجدة في الظهر للتلاوة ويحاجب بانه كان يسمعه الاية فيها احيا نافع له اسمعهم ايها مع قلتهم فامن عليهم التشويش أو قصد بيان جواز ذلك ولو تركه الامام سن للماموم بعد السلام ان قصر الفصل لما يأتي من فواتها بطوله ولو لعذر لانها تقضى على المعتمد (ومن سجد) اي اراد ان يسجد (٢١٤) (خارج الصلاة نوى) سجود التلاوة وإن لم يعين ايها الحديث انما الاعمال بالنيات ويسن

الفصل لا يستحب له التأخير أي بل يسجد وإن شرس على المامومين وصرح به الشيخ عرش في الحاشية جازما به من غير عز ولكن عبارة العباب ويندب للامام تأخير سجوده في السرية عن السلام وفعلا بعده إن قرب الفصل انتهت اه اي وهي محتملة لان يكون قوله إن قرب الفصل قيذا المعطوف فقط فتفيد حينئذ نذب التأخير مطاقا (قوله لتلايشوش الخ) منه يؤخذ انه لو امنه لفقاه المامومين نذب له فعلها من غير تأخير وليس بعيدا يعاب كرده (قوله واعترض الاول) اي نذب التأخير في السرية (قوله لو ترك الخ) راجع إلى المتن (قوله أي اراد) إلى قوله وأن لا يطول في المغنى إلى قوله ويسن له إلى المتن وقوله فان اقتصر إلى المتن وقوله وقضيته إلى المتن إلى قوله ولو هو في النهاية لا قوله ولخبر إلى المتن وقوله ويسن ويكره إلى المتن وقوله لما صح إلى ويلزم قول المتن (نوى) اي وجوب بانهاية ومغنى (سجود التلاوة) اي فلو نوى السجود واطلق لم يصح عرش قول المتن (وكبر للاحرام) يؤخذ بما يأتي في السلام انه لو كبرها ويا لم يضرو وهو واضح بصري قول المتن (رافعا الخ) اي نذبا مغنى (قوله ولا يسن له ان يقوم) اي فاذا قام كان مباحا على ما يقتضيه قوله لا يسن الخ دون يسن ان لا يقوم عرش (قوله ثم كبر الخ) أي نذبا بانهاية ومغنى قول المتن (ورفع رأسه) أي بالرفع يديه مغنى (قوله ثم سلم كسلام الصلاة) يتردد النظر فيما لو سلم قبل رفع رأسه او بعده وقبل الوصول لحد الجلوس بصري عبارة عرش وفي سم على المنهج هل يجب هذا الجلوس لاجل السلام ولا حتى لو سلم بعد رفع رأسه يسيرا كفي مال م إلى الوجوب والطلب لاوى إلى خلافه اه والا قرب ما قاله م اه وياتي ما يتعلق به قول المتن (وتكبير الصلاة الاحرام الخ) اي مع النية كما مر مغنى (قوله اي لا بد منها الخ) وكثيرا ما يعبر المصنف بالشرط ويريد به ما قلناه مغنى (قوله ولا يسن تشهد) أي فلو أتى به لم يضر غايته انه طول الجلوس بعد الرفع من السجود وما أتى به من التشهد مجرد ذكر وهو لا يضر بل قضية كلامه عدم الكراهة عرش (قوله وقضية كلام الخ) عبارة النهاية وقضية كلام بعضهم انه لا يسلم من قيام وهو الوجه نعم يظهر جواز سلامه من اضطجاع قياسا على النافلة اه قال عرش قوله م وهو الوجه اي فلو خالف وقام بطلت وقوله من اضطجاع لا ينافي هذا ما مر عنه من وجوب الجلوس لانه إنما اوردته في مقابلة الاكتفاء بمجرد الرفع فكانه قال يجب الجلوس أو بدله بما يجوز في النافلة اه وهذا مفاد كلام الشارح كانه سم عليه (قوله نعم هو سنة) اي الجلوس قول المتن (شروط الصلاة) اي كالا استقبال والسترة والطهارة نهاية ومغنى (قوله عن مفسداتها) كاكل وكلام وفعل مطل نهاية (قوله وان لا يطول فصل عرف الخ) قياس ما تقدم فيمن سلم من ركعتين من ذباعية ناسيا وصلى ركعتين فلائم تذكر الخ من انه يحصل الطول بقدر ركعتين من الوسط المعتدل انه هنا كذلك عرش (ما ياتي) اي في قول المصنف فان لم يسجد وطال الفصل لم يسجد (قوله في غيرها) اي من النوافل قول المتن (كبر للهوى الخ) اي نذبا بانهاية ومغنى (قوله ويلزمه ان ينتصب منها قائما الخ) فلو قام را كعا لم يصح ويستحب ان يقرأ قبل ركوعه في قيامه من سجوده شيئا من القرآن مغنى

له التلطف بالنية (وكبر للاحرام) بها كالصلاة ولخير فيه لكنه ضعيف (رافعا يديه) كرفعه السابق في تكبيرة الاحرام ولا يسن له أن يقوم ليكبر من قيام لانه لم يرد (ثم كبر للهوى) للسجود (بلا رفع) ليدنيه فان اقتصر على تكبيرة بطلت مالم ينو التحريم فقط نظير ما يأتي (ثم سجد) واحدة (كسجود الصلاة) في واجباته ومنذوباته (ورفع رأسه) من السجود (مكبرا و) جلس ثم (سلم) كسلام الصلاة في واجباته ومنذوباته (وتكبيرة الاحرام شرط) فيها (على الصحيح) اي لا بد منها لانها كالنية ركن (وكذا السلام) لا بد منه فيها (في الاظهر) قياسا على التحريم ولا يسن تشهد وقضية كلام بعضهم ان الجلوس للسلام ركن وهو بعيد لانه لا يجب التشهد النافلة وسلامها بل يجوز مع الاضطجاع لهذه أولى نعم هو سنة (ويشترط لها) (شروط الصلاة) والكسوف عن مفسداتها السابقة لانها وإن لم تكن صلاة حقيقة

السجود إلى فراغه قال في العباب كشرح الروض تبعاللاستوى وفعله أي وندب له فعله أي السجود بعده اي بعد السلام إن قصر الفصل اه (قوله وجلس ثم سلم) يفيد انه لا يكفي السلام قبل الجلوس ثم رايت قوله الاتي وقضية كلام بعضهم الخ (قوله وقضية كلامهم بعضهم الخ) قد يكون مراد هذا البعض الاحراز عما لو لم يوجد جلوس ولا مافي معناه مما يجري في النافلة كالاضطجاع بان سلم بمجرد رفع جبهته عن الارض ادنى

ملحقة بها قراءة أو سماع جميع آياتها فان سجد قبل انتهائها بحرف فسدت لعدم دخول وقتها ونهاية وأن لا يطول فصل عرفا بين آخر الاية والسجود كما يعلم مما يأتي ويسن ويكره فيها كل ما يسن ويكره في غيرها بما يتصور مجيئه هنا كما هو ظاهر (ومن سجد) أي اراد السجود (فيها) أي الصلاة (كبر للهوى) اليها (وللرفع) منها لما صح أنه صلى الله عليه كان يكبر في كل خنض ورفع في الصلاة ويلزمه أن ينتصب منها قائما ثم يركع لان الهوى من القيام واجب ولو قرأ آيتها فركع

بان بلغ أقل الركوع ثم بداله السجود لم يجز لفوات محله أو فسجد ثم بداله العود قبل اكملها جاز لانها نفل فلم يلزم بالشروع ولو هوى للسجود فلما بلغ حد الركوع صرفه لم يكفه عنه كما مر والذي يتجه انه لا يسجد منه لها لانه بنية الركوع (٢١٥) لزمه القيام كما علم بما مر في الركوع

نعم إذا عاد للقيام له الهوى منه للسجود كما هو ظاهر (ولا يرفع يديه) فيها لعدم وروده (قلت ولا يجلس) ندبا بعدها (لا استراحة والله اعلم) لعدم وروده أيضا ولا يجب لها نية كما جكي ابن الرفعة الاتفاق عليه ومرتوجيه في سجود السهو وانه لا ينافي قوله لم تشملها نية الصلاة (ويقول) فيها في الصلاة وخارجها (سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره بحوله وقوته) فتبارك الله احسن الخالقين رواه جمع بسند صحيح إلا وصوره فرواها البيهقي وهذا الفضل ما يقال فيها وان ورد غيره والدعاء فيها بمناسب سياق ايتها حسن (ولو كرر آية) فيها سجدة تلاوة خارج الصلاة أي أتى بها مرتين (في مجلسين سجد لكل) عقبها لتجدد السبب بعد توفية الاول مقتضاه فان لم يسجد للمرة الاولى كفاها عنها سجدة جزما كذا اطلاقه شارح ومحل ان قصر الفصل بين الاولى والسجود كما هو ظاهر وقضية تعبيرهم بكفاه أنه يجوز تعددها وهو نظير ما يأتي فيمن طاف أسابيع ثم كرر صلواتها

ونهاية أي للفصل بين السجدة والركوع ع ش (قوله بأن بلغ أقل الركوع) قال في شرح الروض فلو لم يبلغ حد الركوع جاز اه فانظر هل يسجد من ذلك الحد أو يعود للقيام ثم يسجد والسابق الى الفهم منه الاول سم ويؤيد ما مر عن البصري من جواز تسكيرة التحريم ها يا (قوله لفوات محله) أي وهو هو به من قيام ع ش (قوله ولو هوى للسجود داخ) يتردد النظر في هذه الصورة هل يسجد للسهو نظر الزيادة صورة الركوع المبطله لولا العذر ولعل الاقرب نعم بصري ولا يخفى انه لو سلم معنى على قول الشارح والذي يتجه الخ وياتي عن سم ما فيه (قوله كما مر) أي في الركوع (قوله والذي يتجه الخ) قد يقال قضية قوله الاتي نعم الخ ان له السجود منه لها لانه إذا لم يلزمه تقديم الركوع بعد العود للقيام فلا يلزمه قبله ولزوم القيام بنية الركوع إنما يظهر إذا اراد ترك السجود مطلقا فليتأمل سم (قوله لها) أي للتلاوة (قوله فيها) الى قوله ومر في المغنى (قوله ندبا الخ) بل بكرة تنزيها ولا تبطل به صلاته مغنى (قوله ولا يجب الخ) وفاقا لشيخ الاسلام والمغنى وخلافه لانه عبارة ونوى سجود التلاوة حتما من غير تلفظ ولا تسكير اه (قوله ومر توجيها في سجود السهو الخ) تقدم في الهامش ثم ان المعتمد عند شيخنا الشهاب الرملي وجوب النية لها في حق غير المأموم وهو الموافق لقولهم لم تشملها نية الصلاة واما توجيه الشارح فلا يخفى انه تكلف سم (قوله فيها في الصلاة) الى قوله فاذا كررها في النهاية لا فوله رواه الى وهذا قوله كذا اطلقه شارح (قوله احسن الخالقين) زاد الاسنى والمغنى ويقول اللهم اكتب لي بها عندك اجر او اجعلها لي عندك ذخرا وضع عني بها وزرا واقبل امني كما قبلتها من عبدك داود رواها الخا كم وصححهما ويندب كما في المجموع عن الشافعي ان يقول سبحانه ربنا ان كان عدو بنا لمفعول لا قال في الروضة ولو قال ما يقوله في سجود صلاته جاز أي كفي اه (قوله وان ورد غيره) منه ما تقدم انفا (قوله والدعاء) الى قوله كذا اطلقه في المغنى (قوله بمناسب سياق ايتها الخ) فيقول في سجدة الاسراء اللهم اجعلني من البا كين اليك والخاصين لك وفي سجدة الم السجدة اللهم اجعلني من الساجدين لوجهك المسبحين بحمدك واعوذ بك ان اكون من المستكبرين عن امرك وعلي اوليائك اسنى ومغنى (قوله أي أتى بها مرتين) أي أو أكثر وحكمة تفسيره بما ذكر ان حقيقة التكرار كافي المصباح اعادة الشيء مرارا وقل ما يصدق عليه ذلك اعادة الشيء بعد المرة الاولى مرتين بناء على ان اقل الجمع اثنان ع ش (قوله ومحل ان قصر الفصل الخ) أي فان طال فوات سجود الاولى سم قال غ ش لم يبين ما يحصل به الطول هنا ويحتمل ضبطه بقدر ركعتين اه (قوله وهو نظير ما يأتي الخ) قضية ان الافضل هنا التعدد لانه افضل هناك سم (قوله ثم كرر صلواتها) كذا في اصله رحمه الله تعالى بصيغة الجمع وحينئذ فالانسب فعل لا كرر فتأمل ان كنت من اهله بصري (قوله إلا ان يفرق الخ) أي والاصل عدم الفرق فيقال بالسنية هنا غ ش قول المتن (في الاصح) وقد علم مما تقرر ان محل الخلاف إذا سجد للاولى ثم كرر الآية فيسجد ثانيا اما لو كررها قبل السجود فانه يقتصر على سجدة واحدة قطعا مغنى (قوله سجد لكل في الاصح) وقياس ما تقدم

رفع (الأن يلزم أجزاء هذا السلام أيضا (قوله بأن بلغ أقل الركوع) قال في شرح الروض فلو لم يبلغ حد الركوع جاز اه فانظر هل يسجد من ذلك الحد أو يعود للقيام ثم يسجد والسابق الى الفهم منه الاول (قوله والذي يتجه انه لا يسجد منه لها) قد يقال قضية قوله الاتي نعم الخ ان له السجود منه لها لانه إذا لم يلزمه تقديم الركوع بعد العود للقيام فلا يلزمه قبله ولزوم القيام بنية الركوع إنما يظهر إذا اراد ترك السجود مطلقا فليتأمل (قوله ومر توجيها في سجود السهو) تقدم ثم ان المعتمد عند شيخنا الشهاب الرملي وجوب النية لها في حق غير المأموم وهو الموافق لقولهم لم تشملها نية الصلاة واما توجيه الشارح فلا يخفى انه تكلف (قوله ومحل ان قصر الفصل) أي فان طال فوات سجود الاول (قوله وهو نظير ما يأتي) بل قضية تنظره بما ذكر ان الافضل التعدد لانه الافضل هناك (قوله فاذا كررها في ركعة سجد لكل في الاصح) وقياس ما تقدم

إلا أن يفرق بأن سنة الطواف لما اغتفر فيها التأخير الكثير سوح فيها بما لم يسأخ به هنا (وكذا المجلس في الاصح) لما ذكر (وركة كمجاس) وان طالت (وركعتان كمجاسين) وان قصر تانظرا للاسم فاذا كررها في ركعة سجد لكل في الاصح وفي ركعتين فكل ذلك بلا خلاف

وعلى التعدد فظاهر انه ياتي بالثانية عقب الاولى وهكذا من غير قيام ولا فيظهر البطلان لانه زيادة صورة ركن من غير موجب (فان) قرأ الآية او سمعها ولم يسجد وطال الفصل (٢١٦) عرفا بين اخرها والسجود (لم يسجد) وان عذر بالتأخير لانها من توابع القراءة مع انه لا مدخل

للقضاء فيها لانها لسبب عارض كالسكوف فان لم يطل اتي بها وان كان محدثا بان اظهر من قرب كما مر (وسجدة الشكر لا تدخل الصلاة) لان سببها لا يتعلق له بها فان فعلها فيها عامدا عالما بطلت صلاته (و) انما (تسن لهجوم نعمة) له او لنحو ولده او لعموم المسلمين ظاهرة من حيث لا يحتسب وان توقعها قبل كولد او وظيفة دينية ان تاهل لها وطلب منه قبولها فيما يظهر او مال او جاه او نصر على عدو او قدوم غائب او شفاء مريض بشرط حل المال وما بعده كما هو واضح وليس الهجوم مغنيا عن القيد ببعده ولا تمثيلهم بالولد منافيا للاخير خلافا لواعيها لان المراد بهجوم الشيء مفاجاة وقوعه الصادق بالظاهر ومالا ينسب عادة لتسببه وضدهما وبالظهور ان يكون له وقع عرفا بالاخير ان لا ينسب وقوعه في العادة لتسببه والولد وان تسبب فيه لكنه كذلك (ار) هجوم (اندفاع نقمة) عنه او عمن ذكر ظاهرة من حيث لا يحتسب كذلك كنجاة عما الغالب وقوع نحو الهلاك فيه كهدم وغرق للخبر الصحيح انه صلى

في تكريرها في مجلس أنه لو لم يسجد للمرة الاولى كفاه لها سجدة وقضية التعبير بكفاه أنه يجوز تعددها وأنه لا يضر الصلاة لانه سجود مطلوب فليتأمل سم اقول يصرح بذلك قول الشارح وعلى التعدد الخ (قوله وعلى التعدد) اي جوازه فيما برى قول المتن (كمجلسين) (فرع) لو قرأ اية خارج الصلاة وسجد لها ثم أعادها في الصلاة أو عكس سجدة ثانيا نهاية (قوله فكذلك) اي سجد لكل (قوله قرأ الآية) الى قول المتن وسجدة الشكر في النهاية والمغنى قول المتن (وطال الفصل) اي يقينا عش (قوله اتي بها الخ) فان لم يتمكن من التطهر او من فعلها لشغلة قال اربع مرات سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم قياسا على ما قاله بعضهم سن ذلك مان لم يتمكن من تحية المسجد لحدث او شغل وينبغي ان يقال مثل ذلك في سجدة الشكر ايضا عش (قوله كما مر) اي في شرح ويسن للقارى (قوله لان سببها) الى المتن في المغنى والى قوله وقول الخوارزمي في النهاية الا قوله وان توقعها قبل وقوله كذا قيل الى واما اخرج وقوله لفقير (قوله من حيث لا يحتسب) قضيته انه لو كان يتوقعها وحصلت له في الوقت الذي يتوقعها فيه لم يسجد وفي الزيادة خلافه عبارة سواء كان يتوقعها قبل ذلك ام لا ويصرح بما اقتضاه كلامه قوله الاتي وبالاخير الخ عش ولعل مانته عن الزيادة هو الاقرب للموافق لقول الشارح وان توقعها قبل واما قول ويصرح الخ ففي حين المنع (قوله اوله ونحو ولده) اي كاخيه وشيخه وتلميذه (او لعموم المسلمين) اي كالمطر عند القحط بحجري اي ونصرة عساكر الاسلام على الكفار (قوله لا يحتسب) اي لا يدري نهاية ومعنى (قوله كولد) اي ولو ميتا قد نفخت فيه الروح لانه ينفعه في الآخرة شوبري اه كرى وبحجري (قوله كولد) اي او نحو اشرح بافضل وعش (قوله او مال) قد يقال قياسه الوظيفة الدنيوية سم (قوله وما بعده الخ) وصورته في الجاه ان لا يكون منصب ظلم وفي النصر ان لا يكون العدو محقا وفي قدوم الغائب ان لا يكون بحيث يترتب على قدومه مفسدة وفي شفاء المريض ان لا يكون نحو ظالم وكذا يعتبر في الولدان لا يكون فيه شبهة رشیدی (قوله عن القيدن الخ) هما ظاهره ومن حيث لا يحتسب عش (قوله مفاجاة وقوعه) اي حدوثه نهاية ومعنى (قوله بالظهور ان يكون له وقع الخ) يوافقه ما نقل عن الامام انه يشترط في النعمة ان يكون لها بال وبسط الشارح تأييد هذا ورد ما قاله شيخ الاسلام تبعا لابن العماد مما حاصله ان المراد الظهور للناس في شرح العباب نقلا ومعنى سم (قوله وبالاخير) وهو قوله من حيث لا يحتسب (قوله لكنه كذلك) اي لا ينسب اليه عادة اي لوجود الوط في كثير مع عدم وجود الولد قال في الايعاب وايضا فهو وان سبب في اصل الولد فلا تسبب له في خلقه ونفخ الروح فيه وسلامته حيا الى الولادة كرى (قوله او عمن ذكر) اي عن نحو ولده وعموم المسلمين (ظاهرة) صفة نعمة و (قوله من حيث الخ) المناسب تعلقه باندفاع سم (قوله كذلك) اي وان توقعه قبل (قوله فيها) اي في حدوث النعمة واندفاع النعمة و (قوله كالا سلام والعافية) نشر مرتب (قوله والعافية) اي للصحيح عش (قوله لانه الخ) اي السجود لاستمرارهما (قوله يقيد به الخ) وهما الظهور والكون من حيث لا يحتسب (قوله وبالظهور الخ) وقوله الاتي وبالاخير الخ عطف على قوله الهجوم الخ (قوله الفقير)

في تكريرها في مسجد انه لو لم يسجد للمرة الاولى كفاه لها سجدة وقضية التعبير بكفاه انه يجوز تعددها وان ذلك لا يضر الصلاة لانه سجود مطلوب فليتأمل (قوله او مال) قد يقال قياسه الوظيفة الدنيوية (قوله وبالظهور ان يكون له وقع عرفا) يوافقه ما نقل عن الامام انه يشترط في النعمة ان يكون لها بال (قوله ان يكون له وقع الخ) بسط تأييد هذا ورد ما قاله شيخ الاسلام تبعا لابن العماد مما حاصله ان المراد الظهور للناس في شرح العباب نقلا ومعنى (قوله ظاهرة) صفة نقمة (قوله من حيث) المناسب تعلقه باندفاع (قوله

الله عليه وسلم كان إذا جاءه أمر يسر به خسر ساجداً ورواه في دفع النقمة ابن حبان وخارج الهجوم فيها استمرارها كالا سلام اسقطه والعافية لانه يؤدي الى استغراق العمر في السجود كذا قيل وقد يعكر عليه قولهم في مواضع لا ننظر لذلك لاننا نأمر به إلا إذا لم يعارضه ما هو أهم منه فالوجه التاميل بان ذلك لم يرد له نظير بخلاف الهجوم يتقيد به المذكورين وبالظهور ما لا وقع له كحدث درهم لفقير واندفاع مالا وقع

لا يذاته عادة لو اصابه واما
اخراج الباطنة كالمعرفة
وستر المساوى ففيه نظر
ظاهر لانهما من اجل النعم
فالذى يتجه السجود
لحدوثهما وبالاخير ما
يحصل غقب أسبابه عادة
كربح متعارف لتاجر
ويسن اظهار السجود لذلك
إلا ان تجددت له ثروة أو
جاه أو ولد مثلاً بحضرة من
ليس له ذلك وعلم بالحال
لئلا ينكسر قلبه ولوضم
للسجود صدقة أو صلاة
كان أولى أو أقامها مقامه
لحسن وقول الخوارزمي
لا يغنيان عنه أى لا يحصلان
الاكمل (أو رؤية مبتلى)
في عقله أو بدنه شكراً لله
سبحانه على سلامته منه
لخبر الحاكيم أنه عليه السلام سجد
لرؤية زمين وفي خبر مرسل
انه سجد لرؤية رجل ناقص
خلق ضعيف حركة بالغ
قصر وقيل مبتلى وقيل
مختلط عقل وبسن من رأى
مبتلى أن يقول الحمد لله
الذى عافاني وما ابتلاني
وفضلني على كثير من خلقه
تفضيلاً لخبر الترمذي من
قال ذلك عوفى من ذلك
البلاء ما عاش (أو رؤية
عاص) أو كافر أو فاسق
متجاهر قال الأذرعى أو
مستتر مصر ولو على صغيرة

أسقطه النهاية وقال ع ش قوله مر كدوث درهم أى لغير محتاج اليه اه ولعل هذا هو الاقرب (قوله
واما إخراج الباطنة الخ) وعن أخرجه شيخ الاسلام والمغنى (قوله فالذى يتجه الخ) معتمد ع ش (قوله
لذلك) أى لكل من هجرم النعمة وهجرم اندفاع النعمة (قوله وعلم) أى من ليس الخ (قوله وعلم
بالحال) ينبغى ان يكون محله فيمن لم يعلم منه انه لا يؤثر عنده ذلك بالكلية لمزيد كاله بصرى (قوله أو
صلاة) الانسب وصلاة كما عبر به في الروض تبعاً للمجموع بصرى عبارة المغنى (خاتمة) يسن مع سجدة
الشكر كافي المجموع الصدقة والصلاة للشكر وقال الخوارزمي لو أقام التصدق أو صلاة ركعتين مقام
السجود كان حسناً اه وقوله للشكر قد بوم انه ينوى بالصلاة الشكر لكن في ع ش خلافه عبارته
قوله أو صلاة أى بنية التطوع لا بنية الشكر اخذاً عما ذكره في الاستسقاء من انه ليس لنا صلاة سببها الشكر
اه قول المتن (أورؤية مبتلى) أى ولو غير آدمى مبتلى بما يحصل للآدمى في العادة فيما يظهر سم وع ش
(قوله في عقله أو بدنه) أى أو نحوهما نهاية ومعنى (قوله لخبر الحاكيم الخ) والاولى عطفه على قوله شكراً الخ
كافي المغنى (قوله وفي خبر مرسل الخ) أى واعتضد بشواهدا كدته نهاية (قوله ان يقول الخ) أى سراج حيث
ان لا يسمع المبتلى كرى عبارة البصرى قوله ان يقول الحمد لله الخ ينبغى ان لا يسمعه اخذاً بما باتى وان
يقوله من رأى العاصى وان يقوله بحيث يسمعه اه (قوله أورؤية عاص) وينبغى أورؤية مرتكب
خارج المروعة ع ش (قوله أى كافر) أى ولو تكررت رؤيته أما لو رأى جملة من الكفار دفعة فيمكن لرؤيتهم
سجدة واحدة ع ش (قوله أو فاسق) أى فلا يجوز لرؤية مرتكب الصغيرة حيث لا إصرار لعدم فسقه
وجرى على هذا شيخ الاسلام والشارح في شرح الارشاد والعباب أى والمغنى وجرى الجمال الرولى على انه
يسجد لرؤية مرتكب الصغيرة المتجاهر مطلقاً ونقله عن والده ووافقه الزبائدى وغيره كرى وقوله وجرى
الجمال الرولى الخ عبارة النهاية ولا يشترط في معصيته التى يتجاهر بها كونها كبيرة كما افق به الوالد رحمه الله
تعالى اه قال ع ش قوله مر كونها كبيرة أى فيسجد للصغيرة وان لم يصبر عليها اه (قوله متجاهر) أى
بخلاف من لم يتجاهر بمعصيته اولم يفسق بها بان كانت صغيرة ولم يصبر عليها فلا يسجد لرؤيته مغنى قال
ع ش ومن التجاهر بالمعصية لبس القواويق القطيفة للرجال لحرمة استعمالهم الحرير وللنساء لما فيه من
التشبه بالرجال (فائدة) ينبغى فيما لو اختلفت عقيدة الرأى والعاصى ان العبرة في استحباب السجود
بعقيدة الرأى وفي اظهار السجود بعقيدة المرئى فان الغرض من اظهاره زجره عن المعصية ولا يزجر بذلك
إلا حيث اعتقد ان فعله معصية ع ش (قال الأذرعى الخ) لم يرتض به النهاية والمغنى وشيخ الاسلام وشرطوا
الاعلان والتجاهر وكذا الشارح في الاعاب عبارة سم وفي العباب وشرحه أو فاسقا أى لمن رأى فاسقا قال في
الكفاية عن الاصحاب وار تضاء الاسنوى متجاهر بمعصيته وقول الزركشى كالأذرعى المتجه عدم الفرق بين
المتجاهر وغيره كما اطلقه الرافعى ظاهر من حيث المعنى لما علمت ان المنقول خلافه وبوجه بان الاخفاء افاده
نوع احترام الا ترى انه يجوز غيبة الفاسق المتجاهر بخلاف غيره ثم قال وعدل عن تعبيرهم بالعاصى إلى
الفاسق تبعاً لكثيرين قال ابو زرعة وغيره وهو متعين وعليه فلا يسجد لمرتكب صغيرة وان اصر الان غلبت
معاصيه التى يتجاهر بها طاعة خلافاً لمن اطلق لرؤية المصر لانه لا يفسق بالاصرار بل بالغلبة المذكورة

في المتن أورؤية مبتلى) أى ولو غير آدمى فيما يظهر ويحتمل تقييد بلائه حيثئذ بما يمكن ان يحصل للآدمى في
في العادة ويحتمل خلافه لا مكان حصوله ولعل الاول اقرب (في المتن أو عاص) هو يشمل ما بعده ولا يشترط
في المعصية التى يتجاهر بها كونها كبيرة كما افق به شيخنا الشهاب الرولى رحمه الله مر والاوجه ان الفاسق
إذا رأى فاسقا فان قصد بالسجود زجره بسجده مطلقاً أو الشكر على السلامة مما ابتلى به لم يسجد ان كان مثله من
كل وجه أو كان فسق الرأى اقبح ويجرى ذلك فيما إذا اشار كفى ذلك البلاء مر وفي العباب وشرحه أو فاسقا
أى أو لمن رأى فاسقا قال في الكفاية عن الاصحاب وار تضاء الاسنوى متجاهر بمعصية وقول الزركشى
كالأذرعى المتجه عدم الفرق بين المتجاهر وغيره كما اطلقه الرافعى لان القصد التعيير لير تدفع فبتر كما ظاهر من

إلا إذا لم يوجد، أو أهم منه
يقدم عليه (ويظهرها)
أي سجدة الشكر ندبا
لهجوم نعمة أو اندفاع نقمة
ما لم يكن بحضرة من يتضرر
بذلك كما مر ويظهرها ندبا
أيضا (للعاصي) الذي
لا يترتب علي إظهارهالة
مفسدة تعبيره لعله يتوب
(لا للبتلي) غير الفاسق
لئلا ينكسر قلبه فإن أسر
الأولي و أظهر هذه فالذي
يظهر فوات السكال ثم
والكر اهة هذا لان فيه نوع
ايداء كما صرح به تعليمهم
المذكور اما فاسق كقطر ع
في سرقة لم يتب يقينا و اظنا
لقيام القرائن بذلك فيما
يظهر فيظهرهاله و صرحوا
بمعان الاظهار في الحقيقة
للفسق المستمر لئلا يتوهم
ان بليته دافعة لذلك ومن
ثم لو كانت بليته لم تنشأ عن
فسقه اظهرها له أيضا على
الأوجه لكن يبين له انها
لفسقه لئلا يتوهم انها
لبليته فينكسر قلبه
(وهي) أي سجدة الشكر
(كسجدة التلاوة) المفعولة
خارج الصلاة في کیفیتها
وواجباتها و من دوباتها
(والأصح) جوازهما علي
الراحلة للمساقر بالأيام
لانهما نفل فسوح فلهما

حيث المعنى لما علمت أن المنقول خلافه ويوجه بأن الاخفاء أفاده نوع احترام ألا ترى أنه يجوز غيبة الفاسق المتجاهر بخلاف غيره وسببه حرمة إيداعه ثم قال وعدل عن تعبيرهم بالعاصي إلى الفاسق تبعاً لكثيرين قال أبو زرعة وغيره وهو متعين وعليه فلا سجود لرؤية من تركب صغيرة وإن أصر إلا أن غلبت معاصيه التي تجاهر بها طاعاته خلافاً لمن أطلق السجود لرؤية المصر لأنه لا يفسق بالأصرار بل بالغلبة المذكورة اهـ (وإنما يسجد لرؤية المبتلى السليم من بلائه) وكذا فيما يظهر غير السليم منه إذا تقاوتان في نحو القدر أو المحل أو الالم كان يكون ما بالمرئى أكثر أو في نحو الوجه وما بالرائى في نحو الرجل أو الم بالمرئى أشد من الم بالرائى وقد يشمل هذا قول السليم من بلائه وكذا يقال في العاصي إذا رأى عاصياً فإن كان ما بالمرئى أقبح سجداً وإلا فلا والكلام إذا قصد بالسجود السلامة بما به فإن قصد السجود لجزءه فلا يبعد طلبه مطلقاً ونظيره أن من تركب المنكر ينهى عن المنكر (قوله) لكن يبين له أنها لفسقه كما افتى به شيخنا الشهاب الرملى (قوله) بينها وبين سبئها) ينبغى أن يكون المراد بالسبب فيما إذا بلغه النعمة أو اندفاع النعمة بالأخبار هو ذلك البلوغ اهـ

وان اذهب الایماء اظهر اركانها من تمسكين الجبهة بخلاف الجنائز وجوازهما للبائس المسافر لا خلاف فيه لقوات تعليل المقابل بدعة
الذى اشرت رده بقولى ان اذهب الایماء الى آخره (فان سجد) متمكانا في مرقد او (لتلاوة صلاة جاز عليها) بالایماء (قطعا) تبعا للتألفه
ولا ياتي هذا في سجدة الشكر لما امر ان لا يدخل الصلاة (تذنيه) تقوت هذه بطول الفصل عرا فياينها وبين سببها نظير ما مر في سجدة التلاوة

(باب) بالشوئين في صلاة النفل * هو السنة والتطوع والحسن والمغرب فيه والمستحب والمندوب والاولى ما رجح الشارع فعله على تركه مع جواز هـ كلها مترادفة خلافا للقاضي وثواب الفرض بفضله بسبعين درجة (٢١٩) كافي حديث صحيحه ابن خزيمة قال

الزركشي والظاهر انه لم يرد بالسبعين الحصر وزعم ان المندوب قد يفعله كبراء المعسر وانظاره وابتداء السلام ورده مردود بان سبب الفضل في هذين اشتغال المندوب على مصلحة الواجب وزيادة اذبالا براه زال الانظار وبالا ابتداء حصل أمن أكثر مما في الجواب وشرع لتكميل نقص الفرائض بل وليقوم في الآخرة لا الدنيا أيضا خلافا لبعض السلف مقام ماترك منها لعذر كنسيان كائن عليه وعليه يحمل الخبر الصحيح ان فريضة الصلاة والزكاة وغيرهما إذا لم تتم تكمل بالتطوع وأوله البيهقي بأن المكمل بالتطوع هو ما نقص من سننها المطلوبة فيها أي فلا يقوم التطوع مقام الفرض مطلقا وجمع مرة أخرى بينه وبين حديث لا تقبل نافلة المصلي حتى يؤدي الفريضة بحمل هذا ان صحح على نافلة هي بعض الفرض لان صحتها مشروطة بصحته والاول على نافلة خارجة عن الفرض وظاهره حسب ان النفل عن فرض لا يصح فينا في ما قدمه ويؤيد

بدعة ضلالة الا ما استثنى وبما يحرم ما يفعله كثير من الجملة من السجود بين يدي المشايخ ولو إلى القبلة او قصده لله تعالى وفي بعض صور هـ ما يقتضى الكفر غفانا الله تعالى من ذلك اهـ (باب في صلاة النفل) (قوله في صلاة النفل) إلى قوله وثواب الفرض في النهاية والاولى لا قوله ولا ولي إلى كمالها (قوله في صلاة النفل) هو لغة الزيادة واصطلاحا ما عدا الفرائض سمي بذلك لانه زائد على ما فرضه الله تعالى نهاية ومعنى (قوله والاولى) زاد سم في شرح الورقات والاحسان عـش (قوله مع جواز هـ) أي الترك احترام عن الواجب (قوله مترادفة) فيه بحث بالنسبة للحسن لانه اعم لشموله الواجب والمباح ايضا كما في جمع الجوامع إلا ان يراد مرادفة الحسن اصطلاح آخر للفقهاء أو غيرهم فليتامل سم على حج اهـ عـش (قوله خلافا للقاضي) وذهب القاضي وغيره إلى ان غير الفرض ثلاثة تطوع وهو ما لم يرد فيه نقل بخصوصه بل ينشئه الانسان ابتداء وسنة وهو ما واطب عليه النبي صلى الله عليه وسلم ومستحب وهو ما فعله احيانا او امر به ولم يفعله ولم يتعرضوا للقيمة لعمومها الثلاثة مع انه لا خلاف في المعنى فان بعض المسنونات اكدم من بعض قطعا وإنما الخلاف في الاسم نهاية ومعنى (قوله بان سبب الفضل الخ) هذا لا يمنع ان المندوب بفضله سم وبصري عبارة الكردي وانت خير بانه قد سلم ذلك واورد وجه ما فضل به النفل على الفرض بلفظ الرد فراجع به بانصاف اهـ وأشار عـش إلى جواب إشكالهم بما نصه أي فضله عليه من حيث اشتغاله على مصلحة الواجب لا من حيث ذاته ولا من حيث كونه مندوبا اهـ (قوله اذبالا براه الخ) لا يخفى ما في هذا التعبير ولعل الا قد أن يقال الانظار عبارة عن عدم الطلب إلى امدعين او غير معين والابراء عبارة عن إسقاط الحق اللازم له عدم الطلب إلى الابد فهم مشتمل على الاول بزيادة بصري (قوله خلافا لبعض السلف) راجع لقوله لا الدنيا الخ (قوله مقام ماترك الخ) أي من اصلها (قوله وعليه الخ) أي على تكميل نقص الفريضة (قوله واوله الخ) أي الخبر المذكور (قوله بان المكمل بالتطوع هو ما نقص من سننها الخ) اعتمده النهاية والمعنى (قوله المطلوبة فيها) أي كالخشوع وتدبر القراء نهاية ومعنى (قوله مطلقا) أي سواء ترك من أصله أو فعل غير صحيح (قوله وجمع) أي البقي (قوله بينه) أي بين ذلك الخبر (قوله بحمل هذا) أي حديث لا تقبل الخ (قوله والاول) أي وحمل الخبر السابق (قوله فينا في ما قدمه) أي ينافي جمعه المذكور تاويله المتقدم (قوله ويؤيد تاويله الخ) ان كانت الهام في تاويله للبيهقي في موافقة تاويله الاول للحديث المذكور نظر ظاهر سم أي فلا بد من ارجاعه إلى ما تضمنه قوله وعليه يحمل الخ (قوله زيد عليها من سببها الخ) ينبغي ان ينظر هل المضاعفة في نحو مكة تلحق بالتطوع في جبر الفرائض في الآخرة بصري أي والظاهر نعم (قوله الاحتساب مطلقا) ان اريد بالاطلاق ما يشمل تعدد الترك فيه

والله اعلم (قوله فهي كلها مترادفة) فيه بحث بالنسبة للحسن لانه اعم لشموله الواجب والمباح ايضا كما في جميع الجوامع الحسن المأذون واجبا ومندوبا ومباحا اهـ إلا ان يراد ان الترادف بالنسبة اليه بالنسبة لبعض ما صدقاته فليتامل او ان مرادفة الحسن اصطلاح آخر للفقهاء أو غيرهم فليتامل (قوله بان سبب الفضل الخ) قد يمنع ورود هذا على هذا الزاعم ومنافاة زعمه له (قوله بان سبب الخ) هذا لا يمنع ان المندوب بفضله (قوله وشرع لتكميل نقص الفرائض الخ) عبارة العباب وإذا انتقص فرضه كل من تأله وكذا باقي الاعمال اهـ وقوله نقله قد يشمل غير سنن ذلك الفرض من النوافل ويوافقه ما في الحديث فان انتقص من فريضته شيئا قال الرب سبحانه انظروا هل لعبدي من تطوع فيكمل به ما انتقص من الفريضة اهـ بل قد يشمل هذا تطوعا ليس من جنس الفريضة فليتامل (قوله ويؤيد تاويله الخ) ان كانت الهام في تاويله للبيهقي في موافقة تاويله الاول للحديث المذكور نظر ظاهر (قوله وظاهر كلام الغزالي الاحتساب مطلقا) ان اريد

تاويله الاول الحديث الصحيح صلاة لم يتمها زيد عليها من سببها حتى تتم فجعل التتميم من السبحة أي النافلة لفريضة صليت نافلة لا تزكك من أصلها وظاهر كلام الغزالي الاحتساب مطلقا وجري عليها ابن العربي وغيره لحديث أحمد الظاهر في ذلك

والأفضل عبادات البدن بعد الشهادتين (٢٢٠) الصلاة ففرضها أفضل الفروض ونقلها أفضل النوافل ولا يرد طلب العلم وحفظ القرآن

لأنهما من فروض الكفايات ويليهما الصوم فالحج فالزكاة على ما جزم به بعضهم وقيل أفضل الزكاة وقيل الصوم وقيل الحج وقيل غير ذلك والخلاف في الأكثر من واحد أي عرفا مع الافتصار على الآكد من الآخر وإلا فهو يوم أفضل من ركعتين وقس على ذلك نعم العمل القلبي لعدم تصور الرياء فيه أفضل من غيره قال الحليمي ثبت بالكتاب والسنة أن كل عمل لم يعمل لمجرد التقرب به إلى الله تعالى لم يثبت عليه وإن سقط بالفرض منه الوجوب ومراده السالم من الرياء وأما ما صاحبه غيره كالحج بقصده وبقصد التجارة فله ثواب بقدر قصده العبادية كانص عليه لأن ما قرنه بها غير مناف لها بخلاف الرياء كما اشرت لذلك في باب الوضوء وأطلت الكلام فيه في حاشية إيضاح المناسك (صلاة النفل قسمان قسم لا يسن جماعة) تمييز محمول غن نائب الفاعل لاحال لفساد المعنى إذ مقتضاه نفى سنيته حال الجماعة لا الانفراد وهو فاسد بل هو مسنون فيهما والجائز بلا كراهة هو وقوع الجماعة فيه (فنه الرواتب مع الفرائض) وهي السنن التابعة لها

نظر ظاهر سم (قوله) أفضل عبادات البدن إلى قوله ويليهما في المغنى وإلى قوله قال الحليمي في النهاية إلا قوله وقيل أفضل الزكاة وقوله أي عرفا (قوله) عبادات البدن احتراز بالبدن عن القلب كما يأتي فتشمل عبادة البدن العبادة اللسانية والعبادة المالية كما يفيد قوله بعد الشهادتين وقوله وقيل أفضل الزكاة (قوله) بعد الشهادتين أي أما النطق بهما فهو أفضل مطلقا عن (قوله) ولا يرد الخ لا يخفى ما في هذا من المنافاة لما سبق له في شرح الخطبة من أن الفرض العيني من العلم أفضل الفروض حتى الصلاة وكذا الكلام في فرض الكفاية ونقلها أفرأجه بصري (قوله) على ما جزم به الخ يظهر من كلام الشارح مر أي النهاية اعتماده أيضا وهو ظاهر عرش (قوله) وقيل الصوم الخ وقيل إن كان بمكة فالصلاة أو بالمدينة فالصوم مغنى (قوله) وقيل غير ذلك) وقال في الأحياء العبادات تختلف أفضليتها باختلاف أحوالها وفعالها فلا يصح إطلاق القول بأفضلية على بعضها بعض كالأصلح إطلاق القول بأن الخبز أفضل من الماء فان ذلك مخصوص بالجائع والماء أفضل للعطشان فان اجتمعوا نظر للأغلب فتصدق الغنى الشديد بالبخل بدرهم أفضل من قيام ليلة وصيام ثلاثة أيام لما فيه من دفع حب الدنيا والصوم لمن استحوذت عليه شهوته من الأكل والشرب أفضل من غيره نهاية (قوله) والخلاف إلى قوله قال الحليمي في المغنى (قوله) مع الافتصار على (الآكد) ومنه الرواتب غير المؤكدة ومن ثم عبر بالآكد دون المؤكدة فليتأمل سم على حج وقوله ومنه أي من الأحكام المقابلة للآكد عرش (قوله) نعم العمل القلبي الخ أي كالإيمان والمعرفة والتفكير أي في مصنوعات الله تعالى والتوكل والصبر والرضا والخوف والرجاء ومحبة الله تعالى ومحبة رسوله والتوبة والتطهر من الرذائل وأفضلها الإيمان ولا يكون إلا واجبا وقد يكون تطوعا بالتجديد نهاية ومغنى قال عرش قوله وقد يكون الخ ومثله ويقال في التوبة اه (قوله) أفضل من غيره ظاهره وإن قل كتفكر ساعة مع صلاة ألف ركعة سم على حج اه عرش ورشيدى (قوله) كالحج أي كسفر الحج (قوله) في باب الوضوء) حيث قال والوجه إن قصد العبادية يثاب عليه بقدره وإن انضم له غيره بماعد الرياء ونحوه مساويا وأوراجحا سم (قوله) تمييز إلى المتن في المغنى وإلى قوله ومبادرته في النهاية إلا قوله ويسن هذان إلى المتن وقوله للخبر إلى وصح (قوله) تمييز محمول عن نائب الفاعل أي والأصل لا تسن فيه الجماعة مغنى (قوله) هو مسنون فيهما الخ أي ويثاب على ذلك مطلقا لسنن الأولى ترك الجماعة عرش (قوله) ويسن تخفيفهما) وله في نيهما عشر كيفيات فينوي بهما سنة الفجر أو ركعتي الفجر أو سنة الصبح أو ركعتي الصبح أو سنة الغداة أو ركعتي الغداة أو سنة البرد أو ركعتي البرد أو سنة الوسطى أو ركعتي الوسطى بناء على القول بأنها الصلاة الوسطى شيخنا ونهاية (قوله) يأتي البقرة وآل عمران) وهما قوله تعالى قولوا آمنا بالله إلى قوله مسلمون وقوله

بالإطلاق ما يشمل تعدد الترك فقيه نظر ظاهر (قوله) مع الافتصار على (الآكد) ومنه الرواتب غير المؤكدة ومن ثم عبر بالآكد دون المؤكدة فليتأمل (قوله) نعم العمل القلبي الخ ظاهره وإن قل كتفكر ساعة مع صلاة ألف ركعة (قوله) ومراده السالم من الرياء الخ) في حاشية الإيضاح من جملة كلام طويل مانصه ويحجب عن الخبر أي الذي استدلل به ابن عبد السلام على أنه حيث اجتمع قصد نيوى وأخرى فلا ثواب أصلا وهو ما صح من قوله صلى الله عليه وسلم عن الله من عمل عملا أشرك فيه غيري فأنما منه برىء هو الذي أشركت بحمله ليوافق ما مر على ما إذا قصد بعمله الرياء ونحوه لأنه لا قصد محرم فلا يمكن مجامعة الثواب له اه (قوله) وأما ما صاحبه غيره الخ) في مقابلته لما قاله الحليمي مع قوله ومراده الخ نظر (قوله) كالحج بقصده وبقصد التجارة) وقد يقال الحج عبارة عن الأحرام والأعمال المخصوصة ولا يقصد بها التجارة نعم قد يقصد بوسيلتها من السفر ذلك فهل هذا هو المراد حتى ينقص ثواب من قصد سفره الحج والتجارة إن أتى بأحرامه وما بعده لمجرد التقرب (كما اشرت لذلك في باب الوضوء) عبارته هناك عقب مسئلة نية التردد مع نية معتبرة فلا تشريك من حيث الصحة بخلافه من حيث الثواب ومن ثم اختلفوا في حصوله والأوجه كما بينته بادلته الواضحة في حاشية الإيضاح وغيره إن قصد العبادية يثاب عليه بقدره وإن انضم له غيره بماعد الرياء ونحوه مساويا وأوراجحا

أوبالكافرون والاخلاص
 وأن يضطجع والاولى كونه
 على شقه الايمن بعدهما
 وكان من حكمه أنه يتذكر
 بذلك ضجعة القبر حتى
 يستفرغ وسعه في الأعمال
 الصالحة ويتيمأ لذلك فإن لم
 يرد ذلك فصل بينهما وبين
 الفرض بنحو كلام أو تحول
 ويأتي هذا في القضية وفيما
 لو أخر سنة الصبح عنها كما
 هو ظاهر (وركعتان قبل
 الظهر وكذا) ركعتان
 (بعدها) ركعتان (بعد
 المغرب) وفي الكفاية يسن
 تطويلهما حتى ينصرف
 أهل المسجد رواه
 أبو داود لكن قضية ما في
 الروضة من أنه يندب فيها
 الكافرون والاخلاص
 خلافه إلا أن يحمل على أنه
 بيان لأصل السنة وذلك
 لكانها ويسن هذان أيضا
 في سائر السنن التي لم ترد لها
 قراءة مخصوصة كما بحث
 (و) ركعتان (بعد العشاء)
 ولوللحاج بمزدلفة وإتمام
 له ترك النفل المطلق
 ليستريح ويتيمأ لما بين يديه
 من الأعمال الشاقة يوم النحر
 وذلك للاتباع في الكل
 (وقيل لارتابة للعشاء) لأن
 الركعتين بعدها يجوز

قل يا أهل الكتاب إلى قوله مسلمون أيضا ع ش (قوله أوبالكافرون والاخلاص) قضية التعبير بأو أنه
 لا يطلب الجمع بينهما ويوجه بان المطلوب تخفيف الركعتين والجمع بينهما فيه تطويل وقد يقال إن ثبت ورود
 كل في رواية فلا مانع من أن الجمع بينهما افضل ليتحقق العمل بجميع الروايات ولو اراد الاقتصار على احدها
 فالأقرب تقديم الكافرون والاخلاص لما ورد فيهما ثم رايت في حج على الشمايل ما نصه المراد بتخفيفهما عدم
 تطويلهما على الوارد فيهما حتى لو قرأ الشخص في الاولى اية البقرة والم نشرح والكافرون وفي الثانية اية
 آل عمران وألم تركيف والاخلاص لم يكن مطولا لهما تطويل يخرج به عن حد السنة والاتباع اه ع ش
 وقوله فالأقرب الخ خالفه شيخنا عبارته ويسن تخفيفها وان يقرأ فيهما بآية البقرة واية آل عمران والا
 فبسورتي الم نشرح والم تركيف ولا فبسورتي الكافرون والاخلاص فلو جمع بين ما ذكر كان أولى اه
 وقوله ثم رايت في حج على الشمايل الخ اشار بأقشير الى رده بما نصه وقضية او انه لا يجمع بينهما السنية التخفيف
 وإن قال في بعض كتبه يجمع ككثير أو كبير في التشهد لبوت كل في صلاة واحدة وهذا ثابت في صلاتين فلا
 يجمع بينهما في صلاة واحدة اه وهذا أظهر والله أعلم (قوله وأن يضطجع الخ) ويحصل أصل السنة بأى
 كيفية فعلت والاولى ان يستقبل القبلة بوجهه ومقدم بدنه لانها الهيئة التي تكون في القبر فهي اقرب
 لتذكير احواله فان لم يتيسر له تلك الحالة في محله انتقل الى غيره مما يسهل فعلها فيه ع ش (قوله بعدهما)
 جرى على الغالب من تقديمهما على الفرض بدليل قوله فان لم يرد ذلك فصل بينهما الخ فاذا قدم الفرض فعل
 الضجعة بينهما فليراجع رشيدى ويأتى عن شيخنا ما يوافقه وعن ع ش ما يخالفه (قوله بنحو كلام) ظاهره
 ولو من الذكرو القرآن لان المقصود منه تمييز الصلاة التي فرغ منها من الصلاة التي شرع فيها وينبغي أن اشتغاله
 بنحو الكلام لا يفوت سن الاضطجاع حتى لو اراده بعد الفصل المذكور حصل به السنة ع ش (او تحول)
 عبارة شيخنا فان لم يضطجع اتى بذكر او دعاء غير دنيوى فان لم يأت بذلك انتقل من مكانه اه (قوله وفيما لو أخر
 سنة الصبح) قضيةه انه إذا أخر سنة الصبح عنها ندب له الاضطجاع بعد السنة لا بين الفرض وبينهما والظاهر
 خلافه لان الغرض من الاضطجاع الفصل بين الصلاتين كما يشعر به قوله فان لم يرد ذلك فصل بينهما الخ ع ش
 وخالف شيخنا فقال ما نصه ولو أخرهما عن الفرض اضطجع بعد السنة كما في حواشى الخطيب خلافا لما قاله
 المحشى وغيره فالمتعمدان الاضطجاع بعد السنة سواء قدمها او أخرها اه وتقدم عن الرشيدى ما يوافقه
 لكن ميل القاب الى ما قاله ع ش والله اعلم (قوله يسن تطويلهما الخ) لا يخفى ان تطويلهما سنة اكل اهل
 المسجد فلا يتصور ان يغنى بانصراف اهل المسجد إلا ان يراد سن ذلك لكل احد حتى ينصرف من ينصرف
 عادة او من دعاه الى الانصراف امر عرض له سم على حج والكلام حيث فعلهما في المسجد فلا ينافى ان
 انصرافه ليفعلهما في البيت افضل ويالحق بهما في سن التطويل المذكور بقية السن المتأخرة وإنما نص
 عليهم الجريان العادة بالانصراف عقب فعل المغرب ع ش (قوله على انه) أى ما في الروضة (قوله وذاك)
 أى ما في الكفاية (قوله لكانها) وينبغي حيث اراد الاكمل ان يقدم الكافرون لورودها بخصوصائهم
 يضم اليها ما شاء ومثله يقال في الركعة الثانية فيقدم الاخلاص والخ والاولى فيما يصح رعايته ترتيب المصحف
 فان لم يتيسر له إذا راعى ذلك تطويل ذلك الى ذلك ما شاء وإن خالف ترتيب المصحف ع ش (ويسن هذان
 الخ) عبارة استاذنا أن الحسن البكرى في كنزه وبقراءة الاولى من جميع الروايات قبل ما يها الكافرون وفي
 الثانية الاخلاص إلا اذا وردت سنة بخلافه وكذلك الركعتان قبل المغرب وبقية السنن اه سم (قوله
 وللحاج) إلى المتن في المغنى (قوله لان الركعتين الخ) يؤيده الخبر الاتى في شرح وهو افضل (قوله
 اه (قوله يسن تطويلهما) لا يخفى أن تطويلهما سنة لكل اهل المسجد فلا يتصور أن يغنى بانصراف اهل
 المسجد إلا ان يراد سن ذلك لكل احد حتى ينصرف من ينصرف عادة او من دعاه الى الانصراف امر عرض له
 (قوله ويسن هذان ايضا في سائر السنن الخ) عبارة استاذنا أن الحسن البكرى في كنزه وبقراءة الاولى من
 جميع الروايات قبل ما يها الكافرون وفي الثانية الاخلاص إلا اذا وردت سنة بخلافه وكذلك الركعتان قبل

ان يگو نامن صلاة الليل ويرده انه (٣٣٣) صلى الله عليه وسلم كان يؤخر صلاة الليل ويفتحها بركعتين خفيفتين ثم يطولها فدل ذلك على

ان تينك ليستأمنها ويؤخذ من قوله الاتي وإنما الخلاف إلى اخره ان هذا الوجه انما ينفي التاكيد لا اصل السنة ومعنى تعليله بما ذكرناه إذا جاز كونها من صلاة الليل انتفت المواظبة المقتضية للتاكيد (وقيل اربع قبل الظهر) لانه ^{صلى الله عليه وسلم} كان لا يدعها رواه البخاري (وقيل واربع بعدها) للخبر الصحيح من حافظ على اربع ركعات قبل الظهر واربع بعدها حرره الله تعالى على النار (وقيل واربع قبل العصر) للخبر الحسن انه ^{صلى الله عليه وسلم} كان يصلي قبلها أربعا يفصل بينهما بالتسليم وصح رحم الله امرا صلى قبل العصر اربعا (والجميع سنة) راتبة قطعاً لورود ذلك في الاخبار الصحيحة (وإنما الخلاف في الراتب المؤكد) من حيث التاكيد فعلى الاخير الكل مؤكد وعلى الاول الراجح المؤكد تلك العشر لا غير لانه ^{صلى الله عليه وسلم} واظب عليها أكثر من الثمانية الباقية وكان في الخبرين السابقين في اربع الظهر واربع العصر لا تقتضي تكراراً على الاصح عند محققي الاصوليين ومبادرته منها أمر عرفت لا وضعي لكن هذا إنما يظهر في الثانية

أن يكونا) الاولى التأييد (قوله بركعتين خفيفتين) وحكمة تخفيفهما المبادرة إلى حل العقدة التي تبقى بعد حل العقدتين قبلها وذلك لانه ورد أن الشيطان يأتي للانسان بعد نومه فيعقد عليه ثلاث عقد ويقول له عليك ليل طويل فارقد فإذا استيقظ وذكّر الله تعالى انحلت واحدة وإذا توضأ انحلت الثانية وإذا صلى ركعتين انحلت الثالثة ع (قوله ثم يطولها) أي صلاة الليل ع (قوله فدل ذلك الخ) منه يعلم انه يسر تعجيل سنة العشاء البعدية وإن كان له تجدد وثق باليقظة ع (قوله على ان تينك) أي الركعتين الخفيفتين ع (قوله ثم يطولها) أي ركعتين بعد العشاء (قوله ويؤخذ من قوله الخ) انظر هل يشكل على هذا قول الشارح لان الركعتين بعدها الخ ثم رايت سم على جميع قال بعد ذكره الاشكال فالوجه استثناء هذه من القطع الاتي بان الجميع سنة اه لكن قول الشارح م كحج ومعنى تعليله بما ذكرناه الخ يدل على جريان الخلاف فيها كغيرها ع (قوله ان هذا الوجه) أي وقيل لاراتبه للعشاء (قوله بما ذكر) أي بقوله لان الركعتين الخ رشيدى (قوله انتفت المواظبة) هذا اللزوم ممنوع سم أي لان الترك في بعض الاحيان لا سيما لعذر لا ينافي المواظبة (قوله رحم الله الخ) مراده الدعاء ع (قوله لانه ^{صلى الله عليه وسلم}) إلى قوله وكان في المغنى لإقوله للخبر إلى وصح (قوله من حيث التاكيد) بيان لقوله في الراتب شارح اه سم (قوله واظب عليها أكثر الخ) فلامواظبة سم وعبارة المغنى عليها دون غيرها اه (قوله وكان الخ) أي لفظة كان (قوله في اربع الظهر) أي القبلية (قوله لا تقتضي تكرار الخ) فيه تأمل للقطع بتحقيق التكرار هنا وعدم استلزامه للمواظبة الموجبة إن كان للتاكيد وادى وجه لنفي اقتضاها التكرار وادى حاجة اليه فليتأمل على أن دعوى أن عدم اقتضاها التكرار هو الاصح الخ ممنوع وأيضا يكفي الاستناد في بيان التكرار منها إلى العرف فليتأمل قال المحلى في شرح جمع الجوامع وقد تستعمل كان مع المضارع للتكرار وعلى ذلك جرى العرف اه وقوله وقد تستعمل أي قليلا لغة كافي حاشيته للكمال وقوله وعلى ذلك الخ ينه على كثرة ذلك الاستعمال في العرف كما في الكمال سم (قوله لكن هذا) أي قوله وكان لا تقتضي تكراراً و (قوله في الثانية) أي في اربع العصر (قوله بانه) أي لا يدع (قوله بدليل انه ترك الخ) فيه أن الكلام في قبلية الظهر فلا تقرب ونظر فيه سم أيضا بما نصه في هذا الاستدلال نظر وإنما يظهر لو تركها مطلقا بخلاف ما إذا تركها ثم قضاه اه أي فانه يقوى التاكيد (قوله ولو اقتصر) إلى قوله وكان عذره في النهاية (قوله ولو اقتصر على ركعتين الخ) افهم انه لو صلى الاربع القبلية مثلا بسلامتين لا يتعين انصراف الاولييين للثبوت كدوقضية قوله لانه المتبادر الخ انصرافهما له مطلقا وهل القبلية افضل او البعدية او هما على حد سواء نقل عن بعضهم ان البعدية افضل لتوقفها على فعل الفريضة أقول والاقرب التساوى كما يدل عليه كلام البهجة ع (قوله ولم ينو المؤكد) قضيته انه لو

المغرب وبقية السنن اه (قوله ويرده أنه الخ) يتأمل (قوله أنه إذا جاز كونها الخ) فيه خفاء لانه ان أراد أنه يجوز كونها من صلاة الليل في بعض الاحيان فهو خلاف مراد هذا القائل كما هو ظاهر وان اود أنه يجوز ذلك حيث فعلها صلى الله عليه وسلم فهذا كما ينبغي في المواظبة ينفي الراتبية مطلقا لظهور التنافي بين الكون من صلاة الليل والراتبية مطلقا فليتأمل فالوجه استثناء هذه من القطع الاتي بان الجميع سنة (قوله انتفت المواظبة) هذا اللزوم ممنوع (قوله من حيث) بيان لقوله في الراتب ش (قوله واظب عليها أكثر) فلا مواظبة (قوله لا يقتضي تكرار الخ) فيه تأمل للقطع بتحقيق التكرار ههنا وعدم استلزامه للمواظبة الموجبة ان كان للتاكيد وادى وجه لنفي اقتضاء التكرار وادى حاجة اليه فليتأمل على أن دعوى أن عدم اقتضاها التكرار هو الاصح عند محققي الاصوليين ممنوع وأيضا يكفي الاستناد في بيان التكرار منها إلى العرف فليتأمل (قوله إلا ان يحجب الخ) لك ان تجيب ايضا بمنع اخذ التاكيد من لا يدع لان لا تنفيذ تأييد النفي فيصدق بوجوده في بعض ازمنة المستقبل دون بعض (قوله بدليل انه ترك الخ) في هذا الاستدلال نظر

لا الاولى لان التاكيد لا يؤخذ فيها من كان بل من لا يدع إلا ان يحجب بانه لا غالب بدليل انه ترك بعدية الظهر لا شغاله بوفد اقتصر قدم عليه وقضاها بعد العصر ولو اقتصر على ركعتين قبل الظهر مثلا ولم ينو المؤكد ولا غيره انصرف المؤكد كما هو ظاهر لانه المتبادر والطلب

فيه أقوى (وقيل) من السنن (رغم أن خفيفة أن قبل المغرب) لما باتوا (قامت هماسة) خير (٣٣) وكذا (دلى الصحيح في صحيح البخاري

الامر بهما) لكن بلفظ
صلوا قبل صلاة المغرب قال
في الثالثة لمن شاء كراهية
ان يتخذها الناس سنة اى
طريقة لازمة فليس المراد
نفي سنتيهما بالمعنى الذى نحن
فيه لان ثبوت ذلك مدلول
صلوا اول الحديث لا سيما
وقد صرح ان كبار الصحابة
رضي الله عنهم كانوا يبتدرون
السورى لهما اذا اذن المغرب
حتى ان الرجل الغريب
ليدخل المسجد فيحسب ان
الصلاة قد صليت من
كثرة من يصليهما
والمراد صلوا ركعتين
كما صرح به رواية ابى
داود صلوا قبل المغرب
ركعتين وقول ابن عمر
ما رايت احدا يصليهما
على عهد رسول الله صلى
الله عليه وسلم نفي غير محصور
وزعم انه محصور عجيب
اذ من المعلوم ان كثير من
الازمنة في عهده صلى
الله عليه وسلم لم يحضره ابن
عمر ولا احاط بما وقع فيه
على انه لو فرض الحصر
فالمثبت معه زيادة علم فليقدم
كأقدم رواية مثبتت صلاته
صلى الله عليه وسلم في الكعبة
على رواية نافيها مع اتفاقهما
على انهما كانا معه فيها
وبقرض التساقيط معنى
صلوا قبل المغرب ركعتين
اذلا معارض له والخبر
الصحيح السابق بين كل
اذنين اى اذان واقامة

اقتصصر في نيته على غير المؤكد اختص به وبقي ما لو اطاق سنة الظهر القبلية أو البعدية بان لم يتعرض لعدد
هل يقتصر على اثنين او يتخير بينهما وبين اربع قال شيخنا الزبائدى بالاول ونقل سم عن مر الثاني واقره
لكن في كلام مر على البيهقي لو اطلق السنة في تحية المسجد او في الضحى حمل على ركعتين فليراجع فانه
يحمل الفرق بين الضحى وتحية المسجد وبين الرواتب ع ش اقول وقضية قول الشارح الآتى ولو احرم
بالوتر ولم ينو عددا صبح واقتصر على ماشاء منه الخ الثانى اى التخير ثم رايت السيد البصرى نبه على ذلك في
مبحث الوتر (قوله من السنن) أى الرواتب الغير المؤكدة نهاية ومعنى (لما باتوا) أى آنفا (قوله في
الثالثة) اى من المرات و (قوله لمن شاء) مقول قال و (قوله كراهية الخ) ففعول له لقال (قوله فليس
المراد) اى من قوله كراهية ان يتخذها الناس سنة (قوله بالمعنى الذى نحن الخ) اى المتقدم فى اول
الباب (قوله لان ثبوت ذلك) اى كونهم سنة بذلك المعنى (قوله يبتدرون السورى لهما) اى يستبقون
العمد للركعتين شيخنا (قوله والمراد) اى يصلوا فى اول الحديث المتقدم (قوله صرح به)
اى بلفظ ركعتين (قوله نفي) التنوين و (قوله غير محصور) بنى نفي مطلق لاستغراق جميع الازمنة
(قوله وزعم انه الخ) عبارة بالمعنى لانه ادعى عدم الرؤية ولا يلزم من عدم رؤيته ان لا يكون غيره راى اه
(قوله فالمثبت معه الخ) خصوصاً ما ثبت اكثر عدداً من نفي معنى (قوله مع اتفاقهما) اى المثبت
والثانى ع ش (قوله معنى صلوا الخ) كذا فى النهاية واكثر نسخ الشرح باليام فى نسخة منه معنا الخ
بالالف وهى الاولى (قوله والخبر الصحيح) اى ويبقى معنى الخبر الصحيح ع ش (قوله من ثم اخذوا منه
الخ) عبارة شرح المذهب (فرع) يستحب ان يصلى قبل العشاء الاخير ركعتين فصاعداً الحديث بين كل
اذنين صلاة بين كل اذنين صلاة بين كل اذنين صلاة قال فى الثالثة لمن شاء رواه البخارى اه وقضية
استدلاله بهذا الحديث مع قوله فصاعداً المطلوب قبل المغرب ايضاً ركعتان فصاعداً السكن فى الحديث
السابق فى الشرح التقييد بالركعتين سم (قوله اخذوا) الى قوله وكان عذره فى المعنى (قوله ويسن
فعلهما) اى اللتين قبل المغرب وكذا سائر الرواتب القبلية وإنما خص هاتين بالذكر لما جرت به العادة من
المبادرة بفعل المغرب بعد دخول وقتها ومنه يعلم ان ما جرت به العادة فى كثير من المساجد من المبادرة لصلاة
الفرض عند شروق المؤذن فى الاذان المقوت لا جابة المؤذن وفعل الراتبة قبل الفرض مما لا ينبغي بل هو
مكروه ع ش (قوله فان تعارضت الخ) عبارة شرح العباب اى والمعنى ويسن ان لا يشتغل بالمقدمة عن
اجابة المؤذن بل يصبر لفرأغه فان كان بينه وبين الاقامة زمن يسع فعلها ولا فلا إذخل نذب تقديمها كفى
المجموع ما لم يشرع المقيم فى الاقامة قال فانه يكره الشروع فى شئ من الصلوات غير المكتوبة بعد الشروع

وإنما يظهر لو تركها مطلقاً بخلاف ما إذا تركها ثم قضاها قال المحلى فى شرح جميع الجوامع وقد تستعمل كان
مع المضارع للتكرار وعلى ذلك جرى العرف اه باختصار قوله وقد تستعمل اى قليلا لغة كما بينه الكمال فى
حاشيته وقوله وعلى ذلك جرى العرف ينبه على كثرة ذلك الاستعمال فى العرف كما قاله الكمال ثم قال والتحقيق
كما قاله شيخنا فى تحريره وفاقا لدولى سعد الدين فى حواشيه ان المفيد للاستمرار هو لفظ المضارع وكان للدلالة
على مضى ذلك المعنى وتعبيره بالاستمرار يقتضى ان المراد بالتكرار الاستمرار ويجاب بان المراد الاستمرار
التجددى وهو معنى التكرار فليأتا مل (قوله ومن ثم أخذوا منه نذب ركعتين قبل العشاء) عبارة شرح المذهب
(فرع) يستحب ان يصلى قبل العشاء الاخرة ركعتين فصاعداً الحديث عبد الله بن مغفل رضى الله عنه ان
النبي صلى الله عليه وسلم قال بين كل اذنين صلاة بين كل اذنين صلاة بين كل اذنين صلاة قال فى الثالثة لمن شاء رواه
البخارى ومسلم والمراد بالاذنين الاذان والاقامة باتفاق العلماء اه وقضية استدلاله بهذا الحديث مع
قوله فصاعداً أن المطلوب قبل المغرب ايضاً ركعتان فصاعداً لكن فى الحديث السابق فى الشرح التقييد
بالركعتين (قوله ويسن فعلها بعد اجابة المؤذن فان تعارضت الخ) عبارة شرح العباب ويسن ان لا يشتغل
بالمقدمة عن اجابة المؤذن وكلام المجموع لا يخالف ذلك خلافاً لما فهمه الاستوى وغيره بل يصبر لفرأغه فان

صلاة اذ هو يشملم ما نصوا من ثم أخذوا منه نذب ركعتين قبل العشاء ويسن فعلها بعد اجابة المؤذن فان تعارضت هى وفضيلة التحريم لا سراع

الامام بالفرض عقب الاذان اخرهما (٣٣٤) الى ما بعده ولا يقدهم على الاجابة على الواجهة (وبعد الجملة اربع) الامر بها في الخبر

فيها فليؤخرها الى ما بعد المغرب حرصا على إدراك فضيلة التحريم ما أمكن انتهى سم (قوله آخرهما الى ما بعده) أي ويكون ذلك عذرا في التأخير ولا مانع أن يحصل له مع ذلك فضل كالحاصل مع تقديمهما لكن ينبغي أنه لو علم حصول جماعة أخرى يتمكن معها من فعل الرتبة القبلية وإدراك فضيلة التحريم مع امام الثانية سن تقديم الرتبة وترك الجماعة الأولى ما لم يكن في الأولى زيادة فضل ككثرة الجماعة أو فقه الإمام ع ش (قوله ولا يقدهم على الاجابة الخ) أي لأنها تفوت بالتأخير وللخلاف في وجوبها ع ش (قوله أي أربع الخ) خبر الترمذي أن ابن مسعود كان يصلي قبل الجمعة أربعاً وبعد أربعاً والظاهر أنه بتوقيف من النبي صلى الله عليه وسلم مغنى وشيخنا (قوله في سنتها المتأخرة) أي بان تكون الأربع بعد الجمعة مؤكدة (قوله على هذه) أي السنة المتأخرة للجمعة (قوله يمنع حملها الخ) إذ صلاته قبل مجيئه المسجد لا يمكن أن تكون للتحية سم (قوله أي وحدها حتى لا ينافي الاستدلال الخ) قد يقال المتبادر بقرينة قبل أن تجي أن المطلوب تداركه ما كان يفعله قبل أن يجي وما عداها خلاف الظاهر فيشكل الاستدلال المذكور سم (قوله وينوي) إلى قوله إذا الفرض في النهاية إلا قوله كالبعدية (قوله كالبعدية) أي كما أنه ينوي بالسنة المتأخرة البعدية حيث علم صحة الجمعة أو ظنها كما يفيد قوله إذا الفرض أنه ظن الخ والأصلي الظاهر ثم نوى بعديته ع ش عبارة شيخنا ومحل سن البعدية للجمعة إن لم يصل الظهر معا والاقامت قبلية الظهر مقام بعدية الجمعة فيصلي قبلية الجمعة ثم قبلية الظهر ثم بعديته ولا بعدية للجمعة حينئذ اه وياتي عن النهاية ما يوافقه وعن الرشيدى ما يفيد به ما إذا كان فعل الظهر على وجه الوجوب (قوله ولا نظر لاحتمال أن لا تقع) أي الجمعة باختلاف شرط من شرط وطهارشيدى (قوله إذا الفرض أنه ظن وقوعها الخ) وفي نسخة أي للنهاية إذا الفرض أنه كلف بالاحرام بها وإن شك في عدم اجزائها اما البعدية فينوي بها بعد فعل الظهر بعديته لا بعدية للجمعة ومنه الخ وقوله في هذه النسخة وإن شك في عدم الخ ينافيه قوله بعد وخرج الخ ثم رأت قوله وخرج الخ مضروبا عليه ايضا وعليه فلا إشكال وما في الأصل كان تبع فيه حج ثم رجع عنه وضرب عليه بخطه وكتب بدله ما في صدر القول فهو المعتمد المعلوم عليه ع ش وقال الرشيدى قوله رام البعدية فينوي بها بعد فعل الظهر الخ أي أن فعله وظاهره ولو على وجه الاستحياء وانظر وجه حينئذ والظاهر أنه غير مراد اه (قوله فان لم تقع) أي الجمعة سم (قوله لم تكف) أي سنة الجمعة القبلية (قوله وقال بعضهم تكفي) أي سنة الجمعة القبلية إذ لم تقع صلاته جمعة عن سنة الظهر القبلية ع ش (قوله كما يجوز بناء الظهر عليها) أي إذا خرج الوقت وهم فيها أو منع مانع من اكملها جمعة كأنفضاض بعض العدد ع ش (قوله ويرد الخ) فيه تأمل سم (قوله) بأنه وجد ثم بعضها فامكن البناء عليه) لعل الضمير في بعضها للجمعة والمعنى أنه وجد ثم بعض الجمعة فقط فامكن بناء الظهر عليه وهنا وجد كل سنة الجمعة القبلية بقصد ما فلا يتصور بناء لكن قوله لم يوجد شيء بالخ لا يناسب ذلك فليحذر سم أقول بل معنى قول الشارح وهنا لم يوجد الخ وفيما إذا لم تقع الجمعة صحيحة وفعل الظهر استثنى فامكن بحسب شيء من الجمعة عن فرض الوقت فلم يمكن إقامة سنتها القبلية مقام قبلية الظهر وهذا لا غبار عليه إلا أنه عبر عن هذه الإقامة بالبناء للمشاكلة (قوله فلم يمكن البناء) أي فيأتي بسنن الظهر القبلية والبعدية

كان بينه وبين الإقامة من يسعها فعلموا وإلا فلا إذ محل ندب تقديمها كافي المجموع ما لم يشرع المقيم في الإقامة قال فانه يكره الشرع في شيء من الصلوات غير المكتوبة بعد الشرع فيها فليؤخرهما خلافا لمن نازع فيه حينئذ الى ما بعد المغرب حرصا على إدراك فضيلة التحريم ما أمكن اه باختصار (قوله يمنع حملها على تحية المسجد) إذ صلاته قبل مجيئه المسجد لا يمكن أن تكون للتحية (قوله أي وحدها حتى لا ينافي الاستدلال به الخ) قد يقال المتبادر بقرينة قبل أن تجي أن المطلوب تداركه ما كان يفعله قبل أن يجي وما عداها خلاف الظاهر فيشكل الاستدلال المذكور (قوله لا احتمال أن لا تقع) أي الجمعة (قوله إذا الفرض أنه ظن الخ) قد يقال ظن وقوعها لا يكفي في وقوعها فلا يسوغ السنة البعدية (قوله على الواجهة وقال بعضهم الخ) كذا مر (قوله ويرد بانه الخ) فيه تأمل (قوله ويرد بانه وجد ثم بعضها فامكن البناء عليه) لا يقال ليس ثم بعض

الصحيح ثنتان منها مؤكداً (وقبلها ما قبل الظهر والله أعلم) أي أربع منها ثنتان مؤكداً فمضى كالظاهر في المؤكد وغيره قبلها وبعدها كما صرح به في التحقيق خلافاً لما قد يتوهم من العبارة من مخالفتها الظهر في سنتها المتأخرة وكان عذره أنه لم يرد النص الصحيح المشتهر الأعلى هذه فقط ومن ثم قال جمع أن ما يصلي قبلها بدعة لكنه غير شديد للخبر السابق بين كل أذانين صلاة والخبر ابن ماجه أنه صلى الله عليه وسلم قال لسليكم لما جاء وهو يخاطب أصليت قبل أن تجيء قال لا قال فصل ركعتين ويجوز فيهما وقوله أصليت إلى آخره يمنع حملها على تحية المسجد أي وحدها حتى لا ينافي الاستدلال به لنسبها للدخل حال الخطبة فينويها مع سنة الجمعة القبلية أن لم يكن صلاتها قبل وينوي بالقبلية سنة الجمعة كالبعدية ولا نظر لاحتمال أن لا تقع إذا الفرض أنه ظن وقوعها فان لم تقع لم تكف عن سنة الظهر على الواجهة وقال بعضهم تكفي كما يجوز بناء الظهر عليها ويرد بانه وجد ثم بعضها فامكن البناء عليه وهنا لم يوجد شيء منها فلم يمكن البناء وخرج بظن

وقوعها الشك فيه فلا يأتي بشيء حتى يتبين الحال خلافاً لمن قال ينوي سنة الوقت وإن قال ينوي سنة الظهر (ومنه) ع ش

أي مالا يسن جماعة (الوتر) بفتح الواو وكسر هاء الخبر المتفق عليه هل غلى غير ما قال لا إلا أن تطوع وتسميته واجبا في حديث كتسمية غسل الجمعة كذلك فالمراد به مزيد التأكيد ولذا كان أفضل مالا يسن له جماعة وما اقتضاه المتن من (٢٢٥) أنه ليس من الرواتب صحيح خلافاً لما

اعترضه لأنها تطلق تارة على ما يتبع الفرائض فلا يدخل ومن ثم لو نوى به سنة العشاء أو راتبتها لم يصح وتارة على السنن المؤقتة فيدخل وجريا عليه في مواضع ولو صلى ماعدا ركعة الوتر فالظاهر أنه يثاب على ما أتى به ثواب كونه من الوتر لأنه يطلق على مجموع الاحدى عشرة وكذا من أتى ببعض التراويح وليس هذا كمن أتى ببعض الكفارة خلافاً لمن زعمه لأن خصلة من خصاها ليس له أبعاض متباينة بنيات متعددة يجوز الاقتصار على بعضها بخلاف ما هنا على أنه لا جامع بينهما كما هو واضح (وأقله ركعة) للخبر الصحيح من أحب أن يوتر بركعة واحدة فيفعل وصح أنه صلى الله عليه وسلم أوتر بواحدة وبه اعترض قول أبي الطيب يكره الايتار بها ويحجب بان مرادة ان الاقتصار عليها خلاف الاولى لمخالفته لاكثر أحواله صلى الله عليه وسلم لا أنها في نفسها مكروهة ولا خلاف الاولى ولا ينافيه الخبر لأنه لبيان حصول أهل السنة بها (واكثره إحدى

عش (قوله أي مالا يسن) إلى قوله وتسميته في المغنى والى قوله على أنه لا جامع في النهاية (قوله للخبر المتفق الخ) أي وأنما لم يجب كما قال بوجوبه أبو حنيفة للخبر الخ وقوله تعالى والصلاة الوسطى إذ لو وجب لم يكن للصلاة وسطى وقد قال ابن المنذر لا أعلم أحداً وافق أبا حنيفة على وجوبه حتى صاحبه نهاية (قوله للخبر المتفق الخ) والخبر الصحيحين في حديث معاذ أن الله افترض عليكم خمس صلوات في اليوم والليلة غنى (قوله وتسميته واجبا الخ) عبارة النهاية والمغنى ولفظ الامر في خبر الوتر وان الله تعالى وتر يحب الوتر للندب لا رادة مزيد التأكيد (قوله كذلك) أي بالواجب (قوله فالمراد به) أي بالتعبير بالوجوب (قوله من اعترضه الخ) منهم المغنى (قوله في مواضع) منها الروضة نهاية (قوله فالظاهر ان يثاب على ما أتى به الخ) أي وان قصدا لاقتصار عليه ابتداء رشيدى عبارة سم ظاهره وان قصدا ابتداء لاقتصار على ما أتى به وهو الظاهر وما في شرح البهجة مما يوم مخالفة ما ذكره أي الشارح وما ذكرناه ليس مخالفاً لذلك عند التامل الصحيح فتأملها وعبارة البصري ظاهر إطلاقه أنه لا فرق بين أن يقصد لاقتصار ابتداء على الشفع وبين أن يعن له بعد عزمه على الايتار ولو فرق بين الحالين كان له وجه في الجملة فليتأمل وليحرر اه وتقدم عن سم والرشيدى الجزم بتقدم الفرق (قوله ثواب كونه من الوتر) أي لا ثواب النفل المطابق (قوله على مجموع الاحدى عشرة) الأنسب بما هو بصدد جميع لا مجموع فليتأمل بصري وقديم صحة التعبير بالجميع هنا (قوله وكذا من أتى ببعض التراويح) أي كالاقتصار على الثانية فيثاب عليها ثواب كونها من التراويح وان قصدا ابتداء لاقتصار عليها كما هو المعتاد في بعض الاقطار (قوله وليس هذا كمن أتى ببعض الكفارة) أي حيث لا يثاب عليه ثواب بعض الكفارة بل ان تعم ذلك لم يصح أصلاً وان لم يعتمد لكن عرض له ما يمنع إكمال وقع فعلاً مطلقاً عش (قوله يجوز الاقتصار على بعضها) ماعدا هذا القيد ما تقدم موجود في الصوم من خصال الكفارة وأما هذا فإثباته في الوتر دون الكفارة هو محل النزاع فكيف ساغ الفرق به سم (قوله للخبر) إلى قوله ويحجب في المغنى والى قول المتن وقيل في النهاية إلا قوله لمخالفته إلى ولا ينافيه (قوله وبه الخ) أي بما ذكر من الخبرين (قوله ولا ينافيه) أي كون الاقتصار خلاف الاولى و (قوله الخبر) ال فيه للجنس فيشمل الخبرين السابقين قول المتن (واكثره إحدى عشرة) شمل ما لو أتى ببعض الوتر ثم تنفل ثم أتى بياقيه نهاية (قوله للخبر) إلى المتن في المغنى (قوله وأدنى الكمال ثلاث) إلى قوله (وأكل منه خمس الخ) لو فعل واحدة من هذه المراتب كثلاث حصل الوتر وسقط الطلب وامتنعت الزيادة بعد ذلك أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرملي وهو ظاهر فإذا أتى بثلاث بنية الوتر ثم أراد أن يشفعها وياتى بأكمل الوتر مثلاً كان ممتعاً بهم وياتى في

ظهر سابق حتى يأتى قوله البناء عليه ولو أسقط لفظ عليه لا يمكن أن يكون حاصل الفرق أنه يفعل بعض الظاهر بعد فوات شرط الجمعة فامكن ان يقع المجموع ظهر أو في مسئلة السنة لا يأتى ببعض سنة الظاهر بعد فوات الشرط مطلقاً بل تمحض الماتى به لسنة الجمعة فلم يقع عن الظاهر فليتأمل لا نأقول الضمير في بعضها للجمعة والمعنى أنه وجد ثم بعض الجمعة فقط فامكن بناء الظاهر عليه وهنا وجد كل سنة الجمعة القبلية بقصدها فلا يتصور بناء لكن قوله لم يوجد شيء لا يناسب ذلك فليحرر (قوله فالظاهر أنه يثاب على ما أتى به الخ) ظاهره وان قصدا ابتداء لاقتصار على ما أتى به وهو الظاهر وما في شرح البهجة مما يوم مخالفة ما ذكره وما ذكرناه وليس مخالفاً لذلك عند التامل الصحيح فتأمل (قوله يجوز الاقتصار على بعضها) ماعدا هذا القيد مما تقدم موجود في الصوم من خصال الكفارة وأما هذا فإثباته في الوتر دون الكفارة هو محل النزاع فكيف ساغ الفرق به (قوله ولا ينافيه الخبر) لا ينافي الكراهة أيضاً لجواز حمله على بيان الجواز إلا ان الكراهة لا تثبت بغير دليل إلا أنهم قد ثبتت رخصتها بخلافه تا كد الطلب هذا ومطلق الكراهة لا يتوقف عند الاقدمين على نهى مخصوص (قوله وأدنى الكمال ثلاث إلى قوله وأكل منه خمس فسيح الخ) لو فعل واحدة

(٢٩ - شروانى وابن قاسم - ثانى) عشرة) ركعة للخبر المتفق عليه عن عائشة وهي أعلم بحاله من غيرها ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى ركعة وأدنى الكمال ثلاث للخبر الصحيح كان صلى الله عليه وسلم يوتر بثلاث الحديث وأكل منه خمس

فسمع فتسبع (وقيل ثلاث عشرة) (٢٣٦) لما صح عن أم سلمة كان صلى الله عليه وسلم يوتر بثلاث عشرة وأوله الأولون على ما فيه بحمله

ليوافق ما مر الأصح منه على أنها حسبت منها سنة العشاء ورواية خمس عشرة حسب من ذلك وافتتاح الوتر وهو ركعتان خفيفتان فلوزاد على إحدى عشرة بنية الوتر لم يصح السك في الوصل ولا الأحرام الأخير في الفصل ان علم وتعهد وإلا صحت نفلا مطلقا ولو أحرم بالوتر ولم ينو عدد أصح واقتصر على ما شاء منه على الأوجه وكان بحث بعضهم إلحاقه بالنفل المطلق في أن له إذا نوى عددان يزيد وينقص توهمه من ذلك وهو غلط صريح وقوله ان في كلام الغزالي عن الفوراني ما يؤخذ منه ذلك وهم أيضا كما يعلم من البسيط ويجرى ذلك فيمن أحرم بسنة الظهر الأربع بنية الوصل فلا يجوز له الفصل بان يسلم من ركعتين وان نواه قبل النقص خلافا لمؤهم فيه أيضا (ولمن زاد على ركعة الفصل) بين كل ركعتين بالسلام للاتباع الآتي وللخبر الصحيح كان صلى الله عليه وسلم يفصل بين التسليم والوتر بالتسليم (وهو أفضل) من الوصل الآتي ان ساواه عددا لان أحاديثها أكثر في المجموع منها الخبر المتفق عليه كان صلى الله عليه وسلم يصلي

شرح فان أوتر ثم تهجد الخ في الشرح كالتنبيه والمغنى ما يصرح بذلك فما استقر به عرش بما نصه (فرع) لو صلى واحدة بنية الوتر حصل الوتر ولا يجوز بعده أن يفعل شيئا بنية الوتر لحصوله وسقوطه فان فعل عمد لم تنعقد وإلا انعقدت نفلا مطلقا وكذا الوصل ثلاثا بنية الوتر وسلم كذا نقل مر عن شيخنا الرمي ورايت شيخنا حج أفتى بخلاف ذلك سم على المنهج أي فقال لإذ صلى ركعة من الوتر أو ثلاثة مثلاً جازله ان يفعل بآية أقول والأقرب ما قاله حج أه ضعيف مخالف لما اتفق عليه الشرح الثلاثة (قوله فسمع فتسبع) لا يخفى أن ما تفهمه هذه العبارة أن أكلمية السبع فالتسبع مؤخره عن أكلمية الخمس غير مراد سم وغير النهاية والمغنى بسم بدل الفاء (قوله على ما فيه الخ) قال المصنف وهو تأويل ضعيف مباعد للاخبار قال السبكي وأنا أقطع بحل الأيتار بذلك وصحته ولكن أحب الإقتصار على إحدى عشرة فإقل لأنه غالب أجواله ^{صلى الله عليه وسلم} مغنى ونهاية (قوله على أنها حسبت منها سنة العشاء) قديقال الانسب أن يقال حسبت منها افتتاح الوتر لأنها أقرب إليه من سنة العشاء بصرى (قوله حسب) أي راوى هذه الرواية (قوله ذلك) أي سنة العشاء (قوله فلوزاد) إلى قوله ولو أحرم في النهاية والمغنى (قوله فلوزاد على إحدى عشرة الخ) أي كان أحرم بانى عشرين (قوله ولا الأحرام الأخير) الحسن أن يقال ولا الأحرام السادس وما بعده لا قضاء عبادته صحة السادس وان لم تكن مراد الله بصرى عبارة النهاية وان سلم من كل ركعتين صح ما عدا الأحرام السادس فلا يصح وتر أه (قوله واقتصر على ما شاء الخ) الذى اعتمده شيخنا الشهاب الرمي أن أحرامه من حط على ثلاث سم عبارة شيخنا ولو نوى الوتر واطلق فاعتمده أنه يحمل على الثلاث كما قال الرمي لأنه أدنى التكامل وقال ابن حجر والخطيب يتخير بين الثلاث وغيرها وهو ضعيف أه وعبارة عشرين (فرع) نذر أن يصلى الوتر لزمه ثلاث ركعات لأن أقل عدده من مطلوب لا كراهة في الإقتصار عليه هو الثلاث فيحط النذر عليه ولهذا قلنا إذا اطلق بنية الوتر انعقدت على ثلاث مرقوله لزمه ثلاث ركعات هل يمتنع عليه الزيادة أم لا فيه نظروا الأقرب الثاني ثم ان أحرم بالثلاث ابتداء حصل بها الوتر وبرى من النذر ولا يجوز الزيادة عليها على ما اعتمده مر وان أحرم بركعتين ركعتين أو بالأحدى عشرة دفعة واحدة لم يمتنع ويقع بعض ما أتى به واجبا وبعضه مندوبا أه (قوله إلحاقه) أي الوتر (قوله توهمه من ذلك) أي توهم البعض ذلك البحث من التخيير عند إطلاق النية (قوله وقوله) أي ذلك البعض (قوله ما يؤخذ منه ذلك) أي الإلحاق المذكور (قوله ويجرى ذلك) أي عدم جواز النقص (قوله بسنة الظهر الأربع الخ) أي أو بركعتين فليس له أن يزيد كما هو واضح وهل له أن ينوى بغير عدد ثم يفعل ركعتين أو أربعاً مقتضى ما مر في الوتر نعم وليس ببعيد ثم رايت المحشى قال (فرع) يجوز ان يطلق في سنة الظهر المتقدمة مثلاً ويتخير بين ركعتين أو أربع مر انتهى بصرى (قوله بنية الوصل) ما فائدته بصرى قول الماتن (ولمن زاد على ركعة الفصل) وضابط الفصل ان يفصل الركعة الأخيرة عما قبلها حتى لو صلى عشر أحرام وصى الركعة الأخيرة بأحرام كان ذلك فصلاً وضابط الوصل ان يصل الركعة الأخيرة بما قبلها شيخنا (بين كل ركعتين) إلى قوله ويظهر في النهاية والمغنى (قوله بين كل ركعتين الخ) أي مثلاً مغنى عبارة سم والنهاية هذا هو الأفضل ولو صلى أربعاً بتسليم واحد وستاً بتسليم واحد جاز كما اعتمده الشهاب الرمي خلافاً لبعض المتأخرين أه قول الماتن (وهو أفضل) ولا فرق بين أن يصلى منفرداً أو في جماعة نهاية زاد المغنى وكل هذا أي من الأقوال المختلفة في الأيتان بثلاث فان زاد فالفضل أفضل قطعاً كما جزم به في التحقيق أه وفي عشرين عن عميرة مثله (قوله منها الخبر

من هذه المراتب كالثلاث حصل الوتر وسقطوا امتنعوا الزيادة بعد ذلك أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرمي وهو ظاهر فاذا أتى بثلاث بنية الوتر ثم اراد أن يشفعها ويأتى بكامل الوتر مثلاً كان متمتعاً والله أعلم (قوله فسمع فتسبع) لا يخفى أن المفهوم من هذه العبارة أن أكلمية السبع فالتسبع على أدنى التكامل ومؤخره الترتيب على أكلمية الخمس وهو مع كونه غير المراد ممنوع فقامله سم (قوله واقتصر على ما شاء منه على الأوجه) الذى اعتمده شيخنا الشهاب الرمي ان أحرامه ينحط على ثلاث (قوله بين كل ركعتين) هذا هو الأفضل ولو صلى كل أربع

فيما بين أن يفرغ من صلاة العشاء إلى الفجر إحدى عشرة ركعة يسلم من كل ركعتين ويوتر بواحدة الخ

ولأنه أكثر عملا والمانع له الواجب للوصل مخالف للسنة الصحيحة فلا يراعى خلافه ومن (٢٢٧) ثم كره بعض اصحابنا الوصل وقال غير

واحد منهم انه مفسد للصلاة
للنهي الصحيح عن تشبيه
صلاة الوتر بالمغرب وحينئذ
فلا يمكن وقوع الوتر متفقا
على صحته اصلا (و) له
(الوصل بتشديد او تشهدين
في الركعتين) (الاخيرتين)
لثبوت كل منهما في مسلم
عن فعله ^{صلى الله عليه وسلم} والاول
أفضل ويمتنع أكثر من
تشهدين وفعل اولهما قبل
الاخيرتين لأن ذلك لم يرد
ويظهر أن محل ابطاله
المصرح به في كلامهم ان
كان فيه تطويل جلسة
الاستراحة كما يأتي اخر الباب
ويسن في الاولى قراءة سبع
وفي الثانية الكافرون وفي
الثالثة الاخلاص والمعوذتين
للاتباع وقضيته ان ذلك إنما
يسن إن أوتر بثلاث لأنه
إنما ورد فيهن ولو أوتر
بأكثر فهل يسن ذلك في
الثلاثة الاخيرة فصل او
وصل محل نظر ثم رايت
البلقيني قال انه متى أوتر
بثلاث مفصولة عما قبلها
كثمان أو ست أو أربع
قرا ذلك في الثلاثة الاخيرة
ومن أوتر بأكثر من ثلاث
موصولة لم يقرأ ذلك في
الثلاثة أي لثلاث يلزم خلو
ما قبلها عن سورة او تطويلها
على ما قبلها أو القراءة على
غير ترتيب المصحف او على

الخ) خبر فبتدأ أو الضمير لاحاديث الفصل (قوله ولأنه أكثر عملا) أي لزيادة عليه بالسلام مغنى (قوله
والمانع له الخ) وهو ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه نهاية (قوله ومن ثم) أي لاجل مخالفته للسنة الصحيحة
(قوله للنهي الصحيح عن تشبيه صلاة الوتر الخ) ظاهر هذا السياق شامل للاحدى عشرة وغيرهما من المراتب
الموصولة لكن في بعض العبارات ما يدل على خلاف ذلك ومن ذلك قول العباب فان وصل الثالث كره
اه وقول الاستاذ في كثره ويكره الوصل عند الاتيان بثلاث ركعات فان زاد وصل بخلاف الاولى اه
وفي العباب بعدما تقدم وإذا وصله في رمضان أسرف في الثالثة أي دون الاثنين قال في شرحه ويوجه بانه في
رمضان يسن الجهر فيه وعند وصله هو تشبيه بالمغرب فيستن له الجهر في الاثنين فقط تشهد تشهدين ام
تشهدا لان المغرب كذلك ثم رايتهم صرحوا بذلك الخ اه سم قول المتن (بتشهد) أي في الاخيرة مغنى
(قوله والاول افضل) أي والوصل بتشهد افضل منه بتشهدين كما في التحقيق فرقا بينه وبين المغرب وللنهي
عن تشبيه الوتر بالمغرب نهاية ومغنى قال ع ش قوله مر والوصل بتشهد افضل الخ أي وان احرم باحدى
عشرة قول ولوجه التشبيه بالمغرب فيما ذكر أن الاول منهما بعد شفع والثاني بعد فرد ثم قوله افضل يفيد
ان الوصل من حيث كونه بتشهدين ليس مكروها وإنما هو خلاف الافضل وقوله مر وللنهي عن
تشبيه الوتر الخ أي بجعله مشتملا على تشهدين اه (قوله ويمتنع الخ) عبارة المغنى وليس له غير ذلك فلا
يجوز له ان يتشهد في غيرهما فقط او معهما او مع احدهما اه (قوله ويظهر الخ) الوجه انه حيث جلس بقصد
التشهد البطالان لانه قصد المبطل وشرع فيه سم (قوله ان محل ابطاله) أي ابطال ما ذكر من الزيادة على
التشهدين وفعل أولهما قبل الاخيرتين (قوله إن كان فيه) أي في التشهد الزائد أو المقفول قبل الاخيرتين
(وقوله تطويل جلسة الاستراحة) أي بان يجلس للتشهدا أكثر من قدر جلسة الاستراحة (قوله ويسن)
إلى قوله وقضيته في النهاية والمغنى (وفي الثالثة الاخلاص والمعوذتين) ظاهره وان وصل وان لم يوصل
الثالثة على الثانية سم على حج وقد يقال هذا مخالف لما تقدم من انه لا تسن سورة بعد التشهد الاول الا
ان يقال هذا مختص له لتعاقب الطلب به بخصوصه ع ش (قوله وقضيته الخ) عبارة المغنى وينبغي ان
الثلاثة الاخيرة فيما إذا زاد على الثلاثة أن يقرأ فيها ذلك اه زاد النهاية كما بحثه البلقيني اه وظاهرهما كما
قال ع ش سواء وصلها بما قبلها ام لا فيخالف ما سبق نقله الشارح عن البلقيني إلا ان ينحصر كلاهما بالفصل
فليراجع (قوله ان ذلك) أي قراءة ما ذكر (قوله فصل الخ) أي الثلاثة الاخيرة عما قبلها (قوله كثمان
الخ) مثال لما قبل الثلاث (قوله قرا ذلك) أي ما ذكر من السور الثلاث (في الثلاثة الاخيرة) أي وان
وصل فيها (قوله وان يقول) إلى التنبيه في المغنى وإلى المتن في النهاية (قوله وان يقول الخ) عطف على قوله في
الاولى قراءة سبع الخ (قوله بعد الوتر) أي بعد فراغ الوتر ركعة كان او أكثر ع ش (قوله ثلاثا سبحان
الملك القدوس) ويرفع صوته بالثالثة مغنى وإيعاب اه بصرى (قوله ثم اللهم اني الخ) أي وان يقول بعده

بتسليم واحد أو ستا بتسليم واحد جاز كما اعتمدته شيخنا الشهاب الرملي خلافا لبعض المتأخرين (قوله للنهي
الصحيح عن تشبيه صلاة الوتر بالمغرب) ظاهر هذا السياق ان التشبيه المنهى عنه شامل للاحدى عشرة
وغيرها من المراتب الموصولة لكن في بعض العبارات ما يدل على خلاف ذلك كما تقدم في هامش النية اول
باب صفة الصلاة ومن ذلك قول العباب هنا فان وصل الثلاث كره اه وعبارة استاذنا اني الحسن البكري في
كثره ويكره الوصل عند الاتيان بثلاث ركعات فان زاد وصل بخلاف الاولى وفي العباب بعدما تقدم وإذا
وصله في رمضان أسرف في الثالثة أي دون الاثنين قال في شرحه ويوجه بانه في رمضان يسن الجهر فيه وعند وصله
هو تشبيه بالمغرب فيستن له الجهر في الاثنين فقط سواء تشهد تشهدين ام تشهد لان المغرب كذلك ثم رايتهم
صرحوا بذلك الخ اه (قوله والاول افضل) الاول هو الوصل بتشهد (قوله ويظهر ان محل ابطاله الخ) الوجه
انه حيث جلس بقصد التشهد البطالان لانه قصد المبطل وشرع فيه (قوله وفي الثالثة الاخلاص والمعوذتين

غير تواليه وكل ذلك خلاف السنة اه نعم يمكن ان يقرأ فيها الوتر بخمس مثلا المطهفين والانشاق في الاولى والبروج والطارق في الثانية
وحينئذ لا يلزم شيء من ذلك وان يقول بعد الوتر ثلاثا سبحان الملك القدوس ثم اللهم اني اعوذ برضاك من سخطك وبمعافاتك من عقوبتك

أنت كما أثبت على نفسك
 (تنبيه) قضية كلام
 بعضهم أنه لا تحصل فضيلة
 الوتر إلا أن يصلي أخيرته
 وهو متجه إن أراد كمال
 الفضيلة لا أصلها كما قدمته
 انفا (ووقته) أي الوتر
 (بين صلاة العشاء) ولو بعد
 المغرب في جمع التقديم
 (وطلوع الفجر) للخبر
 الصحيح بذلك ووقت
 اختياره إلى ثلث الليل في
 حق من لا يريد تهجدا أو
 لم يعتد الاستيقاظ آخر الليل
 ولو خرج الوقت جاز له
 قضاؤه قبل العشاء كالرواتب
 البعدية على ما رجحه بعضهم
 قصرا للتبعية على الوقت
 وهو كالتحكم بل هي موجودة
 خارجة أيضا إذا القضا يحكي
 الأداء فالوجه أنه لا يجوز
 تقديم شيء من ذلك على
 الفرض في القضاء كالإداء
 ثم رایت ابن عجيل رجح هذا
 أيضا وبحت بعضهم أنه لو
 أخر القبلة إلى ما بعد الفرض
 جاز له جمعها مع البعدية
 بسلام واحد وقرئ بين هذا
 وامتناع نظيره في العيدين
 بأن الصلاة ثم يصير نصفها
 قضاء ونصفها أداء ولا نظير
 له وبأنها اشبهت الفرض
 بطلب الجماعة فيها فلا تغيز
 عما ورد فيها كالترأويج
 وما بحثه أولا فيه نظر ظاهر
 لاختلاف النية فلعل بحثه
 مبنى على الضعيف أنه
 لا تجب نية القبلة والبعدية

اللهم الخ مغنى (قوله وبك) عبارة المغنى وأعوذ بك اه وعبارة عش قوله وبك منك أى أستجير بك من
 غضبك اه (قوله لما قدمته انفا) أى فى قوله ولو صلى ماعدا ركعة الوتر الخ (قوله ولو بعد المغرب إلى المثنى
 فى المغنى وإلى قوله ولو خرج فى النهاية (قوله فى جمع التقديم) ظاهره وإن صار مقبلا قبل فعله وبعد فعل
 العشاء كان وصلا سفيته دار إقامة بعد فعل العشاء أو نوى الإقامة لكن نقل عن العباد أنه لا يفعل فى
 هذه الحالة بل يؤخره حتى يدخل وقته الحقيقي وهو ظاهر لأن كونه فى وقت العشاء انتفى بالإقامة عش
 قول المثنى (وطلوع الفجر) أى الصادق نهاية (قوله إلى ثلث الليل الخ) وفى المغنى إلى نصف الليل اه (قوله
 أو لم يعتد الخ) لعل أو بمعنى الواو كما عبر بها النهاية (قوله وهو) أى القصر (قوله بل هي) أى التبعية شارح
 اه سم (قوله فالوجه الخ) وفاقا للنهاية ووالده والمغنى قال البصرى قوله فالوجه الخ فديقال الانسب
 التعبير بالواو اه وفيه نظر إذ تفرعه على ما قبله ظاهر (قوله من ذلك) أى من الوتر والرواتب البعدية
 كما هو ظاهر بصرى (قوله وبحت بعضهم) هو الشهاب الرملى بصرى واعتمد ذلك البحث النهاية
 والمغنى عبارة سم اعتمد هذا البحث شيخنا الرملى وعليه فلو أحرم بالجميع وأدرك ركعة واحدة فى
 الوقت فهل يصير بالجميع أداء فيه نظرو وينبغى أن يصير لأنها صارت صلاة واحدة م وافق أيضا بامتناع
 جمع سنة الظهر مع سنة العصر فى وقت العصر باحرام واحد إذ يلزم أن يكون صلاة بعضها أداء وبعضها
 قضاء ولا نظير لذلك وقضيته جواز جمع سنة الظهر مع سنة العصر بعدهما فى جمع التقديم وفيما إذا قضاها
 أعنى الظهر والعصر إذ كل الصلاة حينئذ أداء وقضاء وفى الغاز الأسوى ما يؤيده تأييد ظاهر السكت اعتمد
 شيخنا الشهاب الرملى امتناع جمع الوتر مع غيره كسنة العشاء والفرق بين الوتر وغيره ممكن اه (قوله بأن
 الصلاة ثم يصير الخ) قضية هذا التعليل الجواز بعد فوات العيدين وقضية ما بعده المنع سم ورشيدى عبارة
 عش قوله وبأنها اشبهت الفرائض الخ وعلى هذا لو فاته عيد الفطر والاضحى لا يجوز الجمع بينهما باحرام
 واحد مع انتفاء العلة الأولى لأن الحكم إذا كان معللا بعلمتين يبقى ما بقيت أحدهما وكذا لو نوى بر كفى العيد
 والضحى فلا يجوز لأنهما سمتان مقصودتان اه (قوله وما بحثه أولا) أى جواز جمع القبلة مع البعدية
 باحرام ولعل ثانيه امتناع نظيره فى العيدين (قوله لاختلاف النية) فديقال لا يؤثر (قوله فلعل بحثه مبنى

ظاهره وإن وصل وإن لزم تطويل الثالثة على الثانية (قوله بل هي) أى التبعية ش (قوله وبحت بعضهم الخ)
 اعتمد هذا البحث شيخنا الرملى وعليه فلو أحرم بالجميع وأدرك ركعة واحدة فى الوقت فهل يصير بالجميع
 أداء فيه نظرو وينبغى أن يصير لأنها صارت صلاة واحدة م وافق أيضا بامتناع جمع سنة الظهر مع سنة
 العصر فى وقت العصر باحرام واحد إذ يلزم أن تكون صلاة بعضها أداء وبعضها قضاء ولا نظير لذلك وقضيته
 جواز جمع سنة الظهر مع سنة العصر بعدهما فى جمع التقديم وفيما إذا قضاها أعنى الظهر والعصر إذ كل
 الصلاة حينئذ أداء وقضاء وفى الغاز الأسوى ما نصه مسألة شخص أتى بعدد من الركعات باحرام واحد
 ينوى فى أحرامه إيقاع بعض تلك الركعات غن صلاة وبعضها عن صورة أخرى وصورته فى الوتر فانه يجوز
 أن يأتى بثلاث ركعات ينوى ببعضها الوتر وبعضها غيره كذا نقله صاحب البيان عن القفال وغيره فانه لما
 تكلم على الأفضل الفصل أو الوصل حكى فيه أربعة أوجه فقال أحدها الأفضل أن يفصل بين الشفع والوتر
 بالتسليم والثانى الأفضل أن يجمع ثم قال والثالث وهو اختيار القفال أن الأفضل أن يجمع بين الجميع بتسليمه
 إلا أن يكون ركعتان للصلاة وركعة للوتر فالأفضل أن يفصل الركعة هذا لفظ صاحب البيان ومنه يؤخذ
 ما ذكرناه اه كلامه لا لغاؤه وهذا يؤيد البحث المذكور تأييد ظاهر فتأمله لكن اعتمد شيخنا الشهاب
 الرملى امتناع جمع الوتر مع غيره كسنة العشاء والفرق بين الوتر وغيره ممكن (فرع) يجوز أن يطلق
 فى نية سنة الظهر المتقدمة مثلا ويختبر بين ركعتين وأربع م (قوله بأن الصلاة ثم يصير نصفها قضاء ونصفها
 أداء) قضية هذا التعليل الجواز بعد فوات العيدين وقضية ما بعده المنع (قوله لاختلاف النية) قد
 يقال لا يؤثر (قوله فلعل بحثه مبنى على الضعيف) لا يلزم هذا البناء لأن فرض المسئلة أن يتغرض فى

وليست القبلية والبعدية كذلك لاختلافها وقتا وغيره (وقيل شرط) جواز (الابتداء بركة) (٢٢٩) سبق نفل بعد العشاء) ولو من غير

سنتها لتقع هي مؤثرة لذلك
النفل وردوه بأنه يكفي
كونها وترافي نفسها ومؤثرة
لما قبلها ولو فرضا (ويسن)
لمن وثق يققته وأراد صلاة
بعد نومه (جعلها) كله (آخر
صلاة الليل) التي يصلها بعد
نومه ولم يحتج اليه لأنها
حيث اطلقت انصرفت
لذلك من راتبة وتراويح
او تهجد لا مر به في الخبر
المثقف عليه وذلك للاتباع
وبه يحصل فضل التهجد
لما بينهما من العموم
والخصوص الوجهي إذ
يجمعان في صلاة بعد النوم
بنية الوتر وينفرد الوتر
بصلاته قبل النوم والتهجد
بصلاة بعده من غير نية الوتر
فما وقع لهما من صدقة
عليه لا ينافي قولها في
النكاح انه غيره على ان
القصد هنا مجرد التسمية وثم
بيان ان التهجد الواجب
عليه صلى الله عليه وسلم ولا
لا يكفي عنه الوتر وان الذي
اختلف في نسخ وجوبه عنه
ماعد الوتر وخرج بكاه
بعضه فلا يصلح جماعة اثر
تراويح قبل النوم ثم باقية
بعده فان اراد الجماعة معهم
فيه نوى نفلا مطلقا (فان
او تر ثم تهجد) او عكس
اولم تهجد اصلا (لم يعده)
اي لم يندب اي يشرع له
اعادته فان اعاده بنية الوتر
فالقياص بطلانه من العالم
بالنهي الآتي وإلا وقع له

(الخ) لا يلزم هذا البناء لان فرض المسئلة أنه يتعرض في نيته كون ركعتين السنة المتقدمة وركعتين السنة
المتأخرة مراه سم (قوله وليست القبلية والبعدية الخ) وكذا سنة الظهر والعصر بالاولى خلافا لما مر من
بحث سم (قوله ولو من غير سنتها) الى المتن في النهاية والمغنى (قوله ولو فرضا) اي كالعشاء (قوله لمن وثق) الى
قوله ولو او تر في النهاية إلا قوله التي لا مر وقوله على ان الى وخرج وقوله او عكس وقوله ولا غيره الى قول
المتن (ويسن جعله الخ) اي ولو نام قبله مغنى وشرح بافضل قال ع ش يؤخذ من تخصيص سن التأخير بالوتر
استحباب تعجيل راتبة العشاء البعدية وقد قدمنا ما يدل عليه اه (قوله وأراد صلاة بعد نومه) قد يقال الجعل
المذكور مسنون وان لم يرد صلاة بعد النوم لان طالب الشيء لا يسقط بارادة الخلاف فواجه التقييد وقد
يجاب انه احتراز عما لو عزم على ترك الصلاة بعد النوم ولا نه ليصدق قوله اي المصنف جعله آخر صلاة الليل
سم على حجاج اه رشدي عبارة المغنى فان كان له تهجد آخر الوتر الى ان يتهجد ولا او تر بعد فريضة العشاء
وراتبها هذا ما في الروضة وقيد في المجموع بما إذا لم يثنى يققته ولا افتاخير اه افضل مطلقا اه وباتي عن
شرح بافضل ما يوافق نقله عن المجموع (قوله التي يصلها بعد نومه) قد يقال عبارة المصنف على
اطلاقها افضل لاقتضاء تقييده بذلك ان من ليس له صلاة بعد النوم لا يسن له ان يجعله آخر صلاته قبل
النوم وليس كذلك كما هو ظاهر بصرى عبارة بافضل مع شرحه للشارح وتأخير صلاة الليل من
نحو راتبة او تراويح او تهجد وهو الصلاة بعد النوم او صلاة نفل مطلق قبل النوم او فائتة اراد قضاءها
ليلا افضل من تقديمه عليها سواء كان ذلك اي الوتر بعد النوم او قبله وتأخيرها الى آخر الليل فيما إذا كان
من عادته ان يستيقظ لآخره بنفسه او غيره افضل من تقديمه أوله اه (قوله ولم يحتج اليه) اي الى قيد التي
يصلها بعد نومه (لأنها الخ) اي صلاة الليل (قوله لذلك) اي لما بعد النوم (قوله للامر) الى قوله
على ان القصد في المغنى (قوله وبه الخ) اي بالوتر بعد النوم (قوله فاما وقع لهما الخ) اي في غير المنهاج
(قوله من صدقة عليه) اي صدق التهجد على الوتر ويحتمل العكس (قوله أولا) اي قبل النسخ (قوله وان
الذي اختلف الخ) عبارة الروض في باب النكاح ونسخ وجوب التهجد عليه لا الوتر انتهت سم
(قوله فلا يصلح الخ) اي فالأفضل تأخير كل ما وان صلى بعضه أول الليل في جماعة وكان لا يدركها آخر الليل
ولهذا اتفقوا والد رحمه الله تعالى فيمن يصلي بعض وتر رمضان جماعة ويكمل بعد تهجده بان الأفضل تأخير
كله نهاية قال ع ش قوله بان الأفضل تأخير كل ما لم يخف من تأخير فوات بعضه والاصل ما يخاف فوته
واخر باقيه ويكون ذلك عذرا في التقديم لما صلاه اه (قوله نوى الخ) اي او تر آخر الليل نهاية لكن لو كان
اماما وصلي وتر رمضان بنية النفل المطلق كره القنوت في حقه ع ش (قوله اولم تهجد) الى قوله وقصيته في
المغنى قول المتن (لم يعده) اي ولو في جماعة فيستثنى هذا مما سياتي ان النفل الذي تشرع فيه الجماعة يسن
اعادته جماعة ع ش (قوله فالقياص بطلانه من العالم) جزم بذلك اي عدم الانعقاد للمغنى وكذا النهاية تبعا
لوالده (قوله ولا الخ) اي بان اعاده جاهلا او ناسيا نهاية (قوله ولا يكره تهجد الخ) لكن لا يستحب تعمله
وقال في الباب يسن ان يصلي ركعتين بعد الوتر قاعدا متر بعا يقرأ في الاولى بعد الفاتحة إذا زلزلت وفي الثانية

نيتها لو كعتي السنة المتقدمة وركعتي السنة المتأخرة مراه (قوله وأراد صلاة بعد نومه) قد يقال الجعل المذكور
مسنون وان لم يرد صلاة بعد النوم لان طالب الشيء لا يسقط بارادة الخلاف فواجه التقييد وقد يجاب بأنه
احتراز عما لو عزم على ترك الصلاة بعد النوم ولا نه ليصدق قوله جعله آخر صلاة الليل (قوله وان الذي
اختلف في نسخ الخ) عبارة الروض في باب النكاح ونسخ وجوب التهجد عليه لا الوتر اه (قوله ولا يكره
تهجد ولا غيره بعد وتر) هذا لا يفيد ندب ترك التهجد بعد الوتر وقد صرح به في العباب تبعا للمجموع
والتحقيق كما بينه في شرحه فقال ويندب ولا يتنفل بعد وتره وصلاته صلى الله عليه وسلم ركعتين بعده جالسا
ليان الجواز اه وعبارة التحقيق بعد ان قال ولو او تر ثم تهجد لم ينقضه ويقال نقضه اول قيامه بركعة ثم يؤثر
بعده اه ما نصه ولو او تر ثم اراد نفلا جاز بلا كراهة ويستحب ان لا يتعمد صلاة بعده واما حديث مسلم ان

نفلا مطلقا وذلك للخبر الصحيح لا وتران في ليلة ولا يكره تهجد ولا غيره بعد وتر

قل يا أيها الكافرون فاذا ركع وضع يديه على الأرض ويثنى رجليه وجزم بذلك الطبري أيضا وأنكر في المجموع على من اعتقد سنية ذلك وقال أنه من البدع المنكرة وقال في العباب ويندب أن لا يتنفل بعد وتره وصلاته صلى الله عليه وسلم ركعتين بعده جالس البيان الجواز مغنى عبارة سم قوله ولا يكره تهجد ولا غيره الخ هذا لا يفيد ندب ترك التنفل بعد الوتر وقد صرح به في العباب تبعاً للمجموع والتحقيق كما بينته في شرحه فقال ويندب أن لا يتنفل بعد وتره وصلاته صلى الله عليه وسلم بعده جالس البيان الجواز وقد يستثنى من ذلك أى ندب عدم التنفل بعد الوتر للمسافر فقد ذكر ابن حبان في صحيحه الأمر بالركعتين بعد الوتر لمسافر خاف أن لا يستيقظ للتهجد ولو بدا له تهجد بعد الوتر فالأولى أن يؤخره عليه قليلاً نص عليه انتهى وفي هذا الكلام إشعار بأن فعل الوتر لا يمنع التهجد لكن إن أرادته في الحال فالأولى أن يؤخره قليلاً فليتأمل اه (قوله) لكن ينبغي تأخير (ه) أى الوتر (عنه) أى عما ذكر من التهجد وغيره (قوله) ثم أراد (أى حالاً) (صلاة) أى تهجداً أو غيره (قوله) آخرها قليلاً لعل حكمته المحافظة بحسب الظاهر على جعل الوتر آخر صلاة الليل صورة فانه لما فصل بين الركعة الأخيرة وما بعدها كان ذلك كأنه ليس من صلاة الليل لفصله وتقدير أنه منها ينزل ذلك منزلة من أراد الإقتصار على الوتر ثم عرض له ما يقتضى التهجد بعده عشاء (قوله) أن يصلى (أى قول المتن) ومنه في النهاية لا قوله نعم إلا ما (قوله) حتى يصير وتره الخ) أى ثم يتهجد ما شاء مغنى زاد الجمل على النهاية ثم يعيده كذا في الروضة أما الوصير شفعائهم أوتر بعده من غير تخلل تهجد فلا يجوز جزماً اه (قوله) جمع الخ) منهم ابن عمر رضى الله تعالى عنهما مغنى (قوله) عنه (أى عن نقض الوتر مغنى) (قوله) عليه (أى المصنف قول المتن) (فى النصف الثانى الخ) لو فات وتر النصف الثانى من رمضان فقصاه نهراً أو فى غير رمضان ينبغي أن يقنت لأن القضاء يحكى الأداء سم (قوله) وعلى الأول) هو قول المصنف فى النصف الثانى من رمضان عشاء (قوله) يكره ذلك (أى القنوت فى غير النصف مغنى) (قوله) وقضيته (أى قضية إطلاقهم كراهة القنوت فى غير النصف) (قوله) ومرئى ما يوافقه) عبارته هناك فى شرح ويندب القنوت فى سائر المكتوبات للنازلة الخ أما غير المكتوبات كالجنازة فيكره فيها مطلقاً لبنائها على التخفيف والمنذورة والنافلة التى يسن فيها الجماعة وغيرهما لا يسن فيها ثم انقنت فيها للنازلة لم يكرهه ولا كره وقول جمع يحرم ويبطل فى النازلة ضعيف وكذا قول بعضهم يبطل أن طال لا إطلاقهم كراهة القنوت فى الفرائض وغيرها لغير النازلة لمقتضى أنه لا فرق بين طويله وقصيره وفى الام ما يصرح بذلك ومن ثم لما ساقه بعضهم قال وفيه رد على الرىمى وغيره فى قولهم إذا طال القنوت فى النافلة بطلت مطلقاً انتهت اه سم (قوله) وبه (أى بقوله

لكن ينبغي تأخير ه عنه ولو أوتر ثم أراد صلاة آخرها قليلاً) وقيل يشفعه بركة) أى يصلى ركعة حتى يصير وتره شفعاً (ثم يعيده) ليقطع الوتر آخر صلاته كما كان يفعله جمع من الصحابة رضى الله عنهم ويسمى نقض الوتر لكن فى الأحياء أنه صح النهى عنه (ويندب القنوت آخر وتره) أى آخر ما يقع وتره فشمّل الأيتار بركة كما هو ظاهر خلافاً لمن أوردها عليه (فى النصف الثانى من رمضان) لأن أبى بن كعب فعل ذلك لما جمع عمر الناس عليه فى التراويح رواه أبو داود (وقيل) يسن فى أخيرة الوتر (كل السنة) واختير لظاهر الخبر الصحيح عن الحسن بن على رضى الله عنهما علمنى رسول الله صلى الله عليه وسلم كلمات أقولهن فى الوتر أى قنوته اللهم اهدنى فيمن هدى الى آخر ما سن فى قنوت الصبح وعلى الأول يكره ذلك وقضيته أن أطويله لا يبطل ومرئى ما يوافقه وبه

النبي صلى الله عليه وسلم ركعتين بعد الوتر جالساً ففعله لبيان الجواز والذى واظب عليه وأمر به جعل آخر صلاة الليل وتره وفى شرح العباب وقد يستثنى من ذلك أى ندب عدم التنفل بعد الوتر للمسافر فقد ذكر ابن حبان فى صحيحه الأمر بالركعتين بعد الوتر لمسافر خاف أن لا يستيقظ للتهجد ثم روى عن ثوبان كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى سفر فقال إن هذا السفر جهد وثقل فاذا أوتر أحدكم فليركع ركعتين فإن استيقظ ولو لم يكن له تهجد بعد الوتر فالأولى أن يؤخره عنه قليلاً نص عليه اه وفى هذا الكلام إشعار بأن فعل الوتر لا يمنع التهجد لكن إن أرادته فى الحال فالأولى أن يؤخره قليلاً فليتأمل مل (قوله) فى المتن فى النصف الثانى من رمضان) لو فات وتر النصف الثانى من رمضان فقصاه نهراً أو فى غير رمضان ينبغي أن يقنت لأن القضاء يحكى الأداء (قوله) ومرئى ما يوافقه) عبارته هناك بعد شرح قول المنهاج ويندب القنوت فى سائر المكتوبات للنازلة لا مطلقاً على المشهور أما غير المكتوبات كالجنازة فيكره فيها مطلقاً لبنائها على التخفيف والمنذورة والنافلة التى يسن فيها الجماعة وغيرهما لا يسن فيها ثم انقنت فيها للنازلة لم يكرهه ولا كره وقول جمع يحرم ويبطل فى النازلة ضعيف وكذا قول بعضهم يبطل أن اطال لا إطلاقهم كراهة القنوت فى الفرائض وغيرها لغير النازلة لمقتضى أنه لا فرق بين طويله وقصيره وفى الام ما يصرح بذلك ومن ثم لما ساقه بعضهم قال وفيه رد على الرىمى وغيره فى قولهم أن اطال القنوت فى النافلة بطلت مطلقاً اه (قوله) وبه

يرد قول شيخنا هنا ولعل محله إذا لم يبطل الاعتدال أو كان شهوا نعم في الأنوار ما قد يوافقه (وهو كقنوت الصبح) في لفظه ومحله والجواب به ورفع
اليد في غير ذلك مما مر ثم (ويقول) ندباً (قبله اللهم إنا نستعينك ونستغفرك إلى آخره) (٢٣١) وهو مشهور قليل ويزيد فيه آخر

البقرة وردوه بكراهة
القراءة في غير القيام (قلت
الاصح) انه يقول ذلك
(بعده) لأن قنوت الصبح
ثابت عن النبي ﷺ في
الوتر والآخر لم يأت عنه
ﷺ فيه شيء وإنما اخترعه
عمر رضي الله عنه وتبعوه
فكان تقديمه أولى وإنما
يجمع بينهما امام لمخضوريين
بشروطه السابقة وإلا
اقتصروا على قنوت الصبح
(و) الاصح (أن الجماعة
تندب في الوتر) إذا فعل في
رمضان سواء أ فعل عقب
التراويح أم بعدها أم من
غير فعلها وسواء أ فعلت
التراويح (جماعة) أم لا
(والله أعلم) لنقل الخلاف
ذلك عن السلف نعم من له
تهجد لا يؤثر معهم بل يؤخر
وتره لما بعد تهجده أما وتر
غير رمضان فلا يسن له
جماعة كغيره (ومنه) أي
ما لا يسن له جماعة (الضحى)
الأخبار الصحيحة الكثيرة
فيها ومن نفاها إنما أراد
بحسب عليه (وأقلها
ركعتان) لخبر البخاري
عن أبي هريرة أنه ﷺ
أوصاهما وأنه لا يدعها
وأدنى كالمها أربع لما
صحح كان ﷺ يصلي

وقضيته أن تطويله لا يبطل الخ (قوله) رد قول شيخنا الخ) اعتمد مر قول الشيخ سم وكذا اعتمده
الخطيب عبارة النهاية والمغنى وعلى الأول لو قنت فيه في غير النصف المذكور ولم يبطل به الاعتدال كره
ويجوز للسهر وإن طال به وهو عام مدعاه بالتحريم بطلت صلاته وإلا فلا ويسجد للسهر اه قال ع ش قوله
مر لو قنت فيه الخ ومثله لو قنت في غير الصبح فإن طال به الاعتدال ولو من الركعة الأخيرة بطلت صلاته
حيث كان عامدا عالما وإلا فلا ويسجد للسهر على ما اعتمده الشارح مر وافق به حجج بان تطويل الاعتدال
من الركعة الأخيرة لا يضر مطلقا لأنه عهد تطويله بقنوت النازل وقوله عليه فلا يسجد لانه لم يفعل ما يبطل عمده
اه (قوله) ولعله محله) أي عدم الإبطال (قوله) قد يوافقه) أي قول الشيخ (قوله) في لفظه) إلى قوله لنقل
الخلاف في المغنى (قوله) وغير ذلك الخ) أي كاقضاء السجود بتركه مغنى (قوله) آخر البقرة) أي ربنا
لا تؤاخذنا إلى آخر السورة نهاية ومغنى (قوله) يقول ذلك) أي اللهم إنا نستعينك الخ قول المتن (بعده)
أي بعد قنوت الصبح مغنى (قوله) والآخر) اللهم إنا نستعينك الخ (قوله) تقديمه) أي قنوت الصبح
(قوله) بشروطه السابقة) أي في دعاء الافتتاح كركى (قوله) أم بعدها) هلا قال أم قبلها سم عبارة
البصري قوله أم بعدها لعل الأصوب قبلها ووقع السؤال في قضاء وتر رمضان بعد خروجه هل تسن له
الجماعة والقنوت الظاهر نعم اه وقد يجاب بأنه يعني عن أم قبلها قوله نعم من له تهجد الخ أي كما مر قبيل قول
المتن فإن أوتر الخ (قوله) كغيره) أي من القسم الأول (قوله) أي ما لا يسن) إلى قوله قال بعضهم في
النهاية والمغنى لإفوله لما صحح إلى فست (قوله) ومن نفاها الخ) أن أراد بالنافي عائشة رضي الله عنها كان
ينبغي أن يقول إنما أراد بحسب رؤيته بدل علمه لأن عائشة إنما قالت ما رأيته يصليها رشيدى قول المتن
(الضحى) وهي صلاة الاشراق كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى وأن وقع في العباب أنها غيرها وعلى ما فيه
يندب قضاءها إذا فاتت لأنها ذات وقت نهاية ويأتي في الشرح خلاف ذلك لافتاء عبارة ع ش قوله مر
وهي صلاة الاشراق عبارة سم على المنهج فرع المعتمد أن صلاة الاشراق غير صلاة الضحى مر وفي حج
ما يوافقه اه وعبارة شيخنا وهل هي صلاة الاشراق أو غيرها الذي في شرح الرملی انها هي وقال ابن حجر
انها غيرها ونقل ابن قاسم عن الرملی أيضا في غير الشرح وعليه فصلاة الاشراق ركعتان يحرمهما بنية
سنة لأشراق الشمس ويتأكد على الشخص قضاؤها إذا فاتت لأنها ذات وقت وهو وقت طلوع الشمس ولا
تسكرها حينئذ كما علمت أنها ذات وقت اه وقوله وهو وقت الخ يأتي في الشرح خلافه وعن شرح الشياكل
للشارح وفاقه (قوله) ومن نفاها الخ) أي كابن عمر رضي الله تعالى عنهما حمل على مر قول المتن (وأقلها
ركعتان) ودعاء صلاة الضحى اللهم ان الضحاه ضحاؤك والبهاء بهاؤك والجمال جمالك والقوة قوتك
والقدرة قدرتك والعصمة عصمتك اللهم ان كان رزقي في السماء فأنزله وان كان في الارض فاخرجه وان كان
معسرا فيسره وان كان حرا فاطهره وان كان بعيدا فقر به بحق ضحائك وبهائك وجمالك وقوتك وقدرتك
آتى ما آتيت عبادك الصالحين وما يقال من أن صلاة الضحى تقطع الذرية لا اصل له وإنما هي نزغة ألقاها
الشیطان في اذهان العوام ليحملهم على تركها شيخنا (قوله) وأنه الخ) أي وبأنه الخ (قوله) فست الخ)
عطف على قوله أربع وكان الأول العطف بشم (قوله) قال بعضهم الخ) عبارة النهاية ويسن أن يقرأ فيهما

يرد قول شيخنا) اعتمد مر قول الشيخ (قوله) في المتن ونستغفرك الخ) سئل الجلال السيوطي عن قوله فيه
ونخفد هل هو بالمهملة أو بالمعجمة فاجاب بقوله هو بالمهملة والفت في ذلك كتابا الخ اه (قوله) أم بعدها)
هلا قال أم قبلها (قوله) قال بعضهم ويسن فيهما قراءة الشمس والضحى الخ) عبارة شيخنا الامام العارف او
الحسن البكري في كنزه يقرأ فيهما أي ركعتي الضحى قل هو الله أحد والكافرون لخبر ضعيف وفي آخر مثله في
الأولى والشمس وضحاها وفي الثانية الضحى وفيه مناسبة فهما سنتان والأول أولى لفضل السورتين إذ ورد

الضحى أربعاً ويزيد ما شاء فست فتان قال بعضهم ويسن فيها قراءة الشمس والضحى لحديث فيه رواه البيهقي اه ولم يبين أنه يقرأها
فيها إذا زاد على ركعتين في كل ركعتين من ركعاتها أو في الأولى فقط وعليه فما عداها يقرأ فيه الكافرون والاخلص كما غل

مأمر (وأكثرها ثنتا عشرة ركعة) لخبر فيه ضعيف ومن ثم صحح في المجموع والتحقيق ما عليه الاكثرون ان أكثرها ثمان وينبغي حمله ليوافق عبارة الروضة على أنها أفضلها لأنها أكثر ما صح عنه عليه السلام وان كان أكثرها ذلك لوروده والضعيف يعمل به في مثل ذلك حتى تصح نية الضحى بالزائد على الثمان والافضل السلام من كل ركعتين وكذا في الرواتب وإنما امتنع جمع أربع في التراويح لأنها أشبهت الفرائض بطلب الجماعة فيها ولا يرد الوتر فانه وإن جاز جمع أربع منه مثلاً بتسليمة مع شبهه كذلك لكنه ورد الوصل في جنسه بخلاف التراويح ووقتها من ارتفاع الشمس كمرح كما في التحقيق والمجموع كالشرحين وقول الروضة عن الاصحاب من الطلوع قال الاذرعى غريب أو سبق قلم إلى الزوال وهو مراد من عبر بالاستواء ووقتها المختار إذا مضى ربع النهار ليكون في كل ربع منه صلاة وللخبر الصحيح

الكافرون والاخلاص وهما أفضل في ذلك من الشمس والضحى وان ورد تأييد الاخلاص تعدل ثلث القرآن والكافرون تعدل ربه بلا مضاعفة اه وفي سم عن كنز الاستاذ البكري مثله واعتمده شيخنا قال ع ش قوله مر الكافرون والاخلاص ويقرؤهما ايضا فاما الوصل أكثر من ركعتين ومحل ذلك ما لم يصل اربعا أو ستا باحرام فلا تستحب قراءة سورة بعد التشهد الأول ومثله كل سنة تشهد فيها بتشهدين فانه لا يقرأ السورة فيما بعد التشهد الاول اه اى إلا في الوتر كما تقدم وقال الرشيدى قوله مر بلا مضاعفة اى في القرآن فهذا الثواب بالنظر لاصل ثواب القرآن والمراد ايضا ثلث القرآن أو ربه الذى ليس فيه الاخلاص بل الكافرون اه (قوله بمأمر) اى في سنة المغرب كرى (قوله ومن ثم) اى لاجل ضعف الخبر (قوله صحح في المجموع والتحقيق ما عليه الاكثرون الخ) وهذا هو المعتمد كما جرى عليه ابن المقرئ وقال الاسنوى بعد نقله ما رآه من الظاهر ان ما في الروضة والمنهاج ضعيف انتهى مغنى عبارة النهاية وسم والمعتمد كما نقله المصنف عن الاكثرين وصححه في التحقيق والمجموع وافق به شيخنا الشهاب الرملى ان أكثرها ثمان وعليه فلوراد عليهم يجوز ولم يصح ضحى ان احرم بالجميع دفعة واحدة فان سلم من كل ثنتين صح إلا الاحرام الخامس فلا يصح ضحى ثم ان علم المنع وتعمده لم ينقد ولا وقع نقلا كتنظيره بمأمر اه (قوله وينبغي حمله الخ) وفاقا للتمهيد وخلافا للنهية والمغنى وفاقا للشهاب الرملى (قوله وينبغي حمله الخ) اى ما في المجموع والتحقيق (قوله على انها) اى الثمان (قوله ذلك) اى ثنتا عشرة (قوله حتى تصح نية الضحى الخ) خلافا للنهية ووالده والمغنى ووافقهم المتأخرين عبارة شيخنا وأفضلها وأكثرها ثمان ركعات على الصحيح المعتمد فلوراد احرم باكثر من الثمان لم ينقد احرامه المشتمل على الزائد ان كان عامدا ولا انعقد نفلا مطلقا اه وفي سم ما يوافقه وعبارة البصرى قوله حتى تصح الخ فيه مخالفة لما جزم به في الامداد وشرح العباب من عدم الصحة إذا نوى بالزائد على الثمان الضحى وهو ما يفهمه كلام الروض وشرحه فتمام اه (قوله والافضل) الى التنبيه في النهاية وكذا في المغنى إلا قوله وكذا في الرواتب الى ووقتها من ارتفاع الشمس (قوله والافضل الخ) ويجوز فعل الثمان بسلام واحد وينبغي جواز الاقتصار على تشهد واحد في الاخيرة وجواز تشهد في كل شفع من ركعتين أو اربع وهل يجوز تشهد بعد ثلاث أو خمس ثم آخر في الاخيرة أو تشهد بعد الثالثة وآخر بعد السادسة وآخر بعد الاخيرة فيه نظر سم على حج اه شوبرى اقول قياس كلامهم الا فى النفل المطلق الجواز (قوله من كل ركعتين) يتردد النظر فيما لو اتى بالضحى بتسليمة واحدة هل يقتصر على تشهد واحد الا قرب نعم وإنما اغتفر الثاني في الوتر لوروده بصرى ولعل الاقرب ما مر عن سم انفا من جواز الزيادة على تشهد واحد (قوله مثلاً) اى اوست أو ثمان أو عشر (قوله في جنسه) كان المراد فيه فلفظ جنس مقحم رشيدى (قوله غريب) اى نقلا جمل على مر (قوله اوسبق فلم) اى ولهذا قال الشارح كانه سقط من القلم لفظه بعض قبل اصحابنا ويكون المقصود بذلك حكاية وجه نهاية (قوله إذا مضى ربع النهار الخ) اى من وقت الفجر كما هو ظاهر لانه اول النهار شرعا بصرى (قوله ليكون الخ) لعل المراد تقريبا سم (قوله في كل ربع منه الخ) اى في الربع الاول الصبح

ان الاخلاص تعدل ثلث القرآن والاخرى تعدل ربه اه (قوله ومن ثم صحح في المجموع والتحقيق ما عليه الاكثرون ان أكثرها ثمان) افق به شيخنا الشهاب الرملى فلوراد عليهم يجوز ولم يصح ضحى ان احرم بالجميع دفعة واحدة فان سلم من كل ركعتين صح إلا الاحرام الخامس فلا يصح ضحى ثم ان علم المنع وتعمده لم ينقد ولا وقع نقلا مر ش (قوله وينبغي حمله الخ) وعلى اجرائه على ظاهره إذا صلى الاثنى عشر باحرام واحد لم ينقد ما عدا الاحرام الرابع علم وتعمد ولا انعقد نفلا مطلقا (قوله والافضل السلام من كل ركعتين) يجوز فعل الثمان بسلام واحد وينبغي جواز الاقتصار على تشهد واحد في الاخيرة وجواز تشهد في كل شفع من ركعتين أو اربع وهل يجوز تشهد بعد ثلاث أو خمس ثم آخر في الاخيرة أو تشهد بعد الثالثة وآخر بعد السادسة وآخر بعد الاخيرة فيه نظر (قوله ليكون في كل ربع) لعل المراد تقريبا (قوله

صلاة الاوابين حين ترمض الفصال اى بفتح الميم تبرك من شدة الحر في اخفافها (تنبيه) ما ذكر من ان الثمان افضل من الثنتي عشرة لا ينافي قاعدة ان كلما كثر وشق كان افضل لخبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم قال لعائشة اجر ك على قدر نصيبك وفي رواية نفقتك لانها اغلبية لتصريحهم بان العمل القليل يفضل العمل الكثير في صور كالقصر افضل من الاتمام بشرطه وكالوتر بثلاث افضل منه بخمس اوسع او تسع على ما قاله الغزالي لكنه مردود وكالصلاة مرة في جماعة افضل منها خسا وعشرين مرة وحده كذا (٢٣٣) ذكره الزركشي ولا يصح لان اعادة

الصلاة مع الانفراد لغير

وقوع خلل في صحتها لا تجوز

فلا تنعقد كما ياتي وكركة

الوتر افضل من ركعتي

الفجر وتجد الليل وإن

كثر ذكره في المطلب قال

ولعل سبب ذلك انسحاب

حكمها على ما تقدمها اى

كونها تصير وظائف يومه

وليلته وترا والله تعالى وتر

يحب الوتر وتخفيف ركعتي

الفجر افضل من تطويلهما

بغير الوارد ركعتي العيد

افضل من ركعتي الكسوف

بكيفيتيهما الكاملة لان

العيد لتوقيتته اشبه القرض

مع شرف وقته وكوصل

المضمضة والاستنشاق

افضل من فصلهما وبقيت

صور اخرى ولك ان تقول

لا يرد شيء من ذلك على

القاعدة لان هذه كلها من

تحصل الافضلية فيها من

حيث عدم اشقيتها بل من

حيثية اخرى اقترنت بها

كالاتباع الذي يربو ثوابه

على ثواب الكثرة والمشقة

فتامله لتعلم ما في كلام

الزركشي وغيره وان

المجتهد قد يرى من المصالح

المختفة بالقليل ما يفضل

على الكثير ومن ثم قال

وفي الثاني الضحى وفي الثالث الظهر وفي الرابع العصر ع ش ولعل الانسب البدء بالضحى والختم بالمغرب (قوله صلاة الاوابين) اى صلاة الضحى ع ش (اى بفتح الميم) فيه قلب مكان وحق لفظه اى ان تكتب قبيل تبرك كما غير الشارح (قوله لخبر مسلم الخ) علة القاعدة (قوله لانها الخ) علة عدم المنافاة (قوله بشرطه) وهو ان يكون المسافة ثلاث مراحل (قوله لكنه مردود) ما يرد قوله السابق واكمل منه خمس الخ سم (قوله ولا يصح الخ) اى ما ذكره الزركشي وقد يجاب بان ضمير منها في كلامه راجع للصلاة من حيث جنسها لا شخصها فالعنى ان الظهر مثلاً في يوم مرة جماعة افضل منها في ايام اخر خمساً وعشرين مرة منفرداً (قوله وان كثر) اى التهجيد (قوله قال) اى ابن الرفعة صاحب المطلب (قوله اى كونها تصير وظائف يومه وليلته وترا) اى محتومة بالوتر وبه يتدفع ما في سم (قوله بل من حيثية اخرى) اطال البصرى في استشكله وكتب سم ما نصه قوله بل من حيثية الخ هذا لا ينافي انها اغلبية بل بحقه لان معناه خروج بعض الصور عنها وقد تحقق وان كانت الافضلية من تلك الحيثية الاخرى اه (قوله وان المجتهد الخ) معطوف على قوله تصريحهم بالخ ويحتمل على قوله ان العمل الخ (قوله ما يفضله) الضمير المستتر لما والبارز للقليل (قوله ونظير ذلك) اى القاعدة المتقدمة والتذكير بتاويل الضابط قول المتن (وتحية المسجد) قال الزركشي كان العباد هذه الاضافة غير حقيقية اذ المراد انها تحية لرب المسجد تعظيماً له لا للبقعة فلو قصد سنة البقعة لم تصح الخ شوبرى قال في الايعاب لان البقعة من حيث هي بقعة لا تنقص بالعبادة شرعاً ولا عما قصد لا يباع العبادة فيها لله تعالى انتهى كرى وبجيزى قول المتن (وتحية المسجد) شمل ذلك المساجد المتلاصقة والذي بعضه مسجد وبعضه غيره كما بحثه الاسنوى اى على الاشاعة وخرج بالمسجد الرباط ومصلى العيد وما بنى في ارض مستأجرة على صورة المسجد واذن بانيه في الصلاة فيه نهاية وقوله مردود ما بنى في ارض الخ اى والصورة انه لم يبن في ارضه نحو دكة اما اذا فعل ذلك ووقفه مسجد افانه تصح فيه التحية رشيدى عبارة ع ش ومثلاً اى الارض المستأجرة المحتكرة والارض التي لا تجوز عمارتها كالتى بحريم الانهار ومحل ذلك في الارض اما ما فيها من البناء ومنه البلاط ونحوه فيصح وقفه مسجد احيث استحق اثباته فيها كان استأجرها لمنافع تشمل البناء ونحوه وتصح التحية فيه اه وظاهر انه يجزى ما ذكر في الاعتكاف ايضاً (قوله الخالص) خلافاً للنهاية كما مر آنفاً وشرح العباب عبارة سم قوله الخالص اخرج المصارع وفي شرح

لكنه مردود) مما يرد قوله السابق واكمل منه خمس الخ (قوله اى كونها تصير وظائف يومه وليلته وترا) فيه بحث لان وظائف اليوم والليلة سواء اريد بها مجرد الفرائض او مجموع الفرائض وروايتها وتر في نفسها بدون انضمام ركعة الوتر اليها بل انضمام ركعة الوتر اليها يصيرها شفعاً فاختر ذلك يظهر لك (قوله من حيثية اخرى) هذا لا ينافي انها اغلبية بل بحقه لان معناه خروج بعض الصور عنها وقد تحقق وإن كانت الافضلية فيها من تلك الحيثية الاخرى (قوله في المتن وتحية المسجد) لو خرج من المسجد قبل تمام التحية كان احرم بالتحية في سفينة فيه ثم خرجت به السفينة قبل تمامها فالتجته انه ان تعمد ذلك بان اخرج السفينة باختياره بطلت لان شرطها المسجد فلا بد من وجودها في جميعها وان لم يتعمد ذلك بان خرجت السفينة قهر عليه انقلبت نفلاً مطلقاً (قوله الخالص) اخرج المصارع وفي شرح العباب ومرفى الغسل ان ما وقف

(٣٠ - شرواني وابن قادم - ثاني) الشافعي رضى الله عنه استكثر قيمة الاضحية احب الى من استكثر عدددها والعق بالعكس لان القصد ثم طيب اللحم وهنا تخليص الرقة لا ينافيه حديث خير الرقاب انفسها عند اهلها واغلاها ثمنا لا مكان حمله بل تعينه على من اراد الافتصار على واحدة ونظير ذلك قاعدة ان العمل المتعدي افضل من القاصر فهي اغلبية لان القاصر قد يكون كالايامان افضل من نحو الجهاد واختار ابن عبد السلام كالا حياء ان فضل الطاعات على قدر المصالح الناشئة عنها كتهدي بخيل بدرهم فانه افضل من قيامه ليلة وصومه اياماً (و) منه (تحية المسجد) الخالص

العباب ومرو في الغسل ان ما وقف بعضه مشاءا مسجدا يحرم المكث فيه على الجنب وقياسه هنا انه يسن لداخله التحية لكن مشى جمع على انها لا تسن له وهو قياس عدم صحة الاعتكاف فيه وقد يقال بتدب التحية لداخله وإن لم يصح الاعتكاف فيه وهو الاقرب ثم فرق بما ااصله في التحية اجتماع المقتضى وغيره وفي الاعتكاف اجتماع المانع والمقتضى (قوله غير المسجد) الى قول المتن وتحصل في النهاية لا قوله وعبارته الى ولم يستحضره وكذا في المغني لا قوله ولو مدرسا الى ان زحفا وقوله او حبوا وقوله وايدى الى المتن (قوله غير المسجد الحرام) اي اما هو فلا تسن لداخله بالقيدين الا يمين وشيدي عبارة عن شوا اذا دخل المسجد الحرام يريد الطواف واراد ركعتين تحية المسجد قبل الطواف فهل تعتقد قال الشيخ الرمي ينبغي انها تعتقد وخالف شيخنا الزبائدي وقال بعدم الانعقاد وسئل عن ذلك في مجلس آخر فقال بالانعقاد (فرع) لو وقف جزء مشاء مسجدا استحب التحية ولم يصح الاعتكاف سم على المنهج اه (قوله او حدث) اي وتطهر عن قرب نهاية (قوله ينتظر) ببناء المفعول اي ينتظره الطلبة (قوله واذا وصل مجلس الدرس) قضية ما بعده وان لم يكن من المسجد فيخالف اختصاص التحية بالمسجد (قوله او زحفا) عطف على مدرسا اي ولو دخل زحفا وهو المشى على الايتين والحبو هو المشى على اليمين والركبتين (قوله وقوله) اي قول الخبر وهذا مستند الشيخ نصر (قوله للغالب) اي من جلوس داخل المسجد فيه (قوله اذا العلة الخ) تعليل لقوله للغالب (قوله كره تركها) اي التحية (قوله ان قرب قيام مكتوبة الخ) اي او قيمت مغنى (قوله انتظره) اي قيام المكتوبة (قوله على الاوجه) اي خلافا لما في شرح الروض عن بحث المهمات من عدم الكراهة ان كان قد صلاها جماعة سم (قوله كرهه) وكذا تركه الخ ظاهره انعقادها في هذه المواضع مع الكراهة سم (قوله الخطيب الخ) اي ولمن دخل والامام في مكتوبة نهاية زاد المغني او دخل بعد فراغ الخطيب من خطبة الجمعة او وهو في آخرها قال الشيخ ابو محمد ورمي يدعي دخول هاتين الصورتين في قولهم او قرب اقامتها الخ اه (قوله دخل) اي الخطيب (قوله وقت الخطبة) عبارة المغني وقد حانت الخطبة اه (قوله متمكن منها) اي الخطبة وكأنه احترزه عما اذا لم يتمكن منها كان لم يكمل العدد رشدي (قوله واريد طواف الخ) لو بدا بالتحية في هذه الحالة فينبغي انعقادها لانها مطلوبة في الجملة ولو بدا بالطواف كما هو الافضل ثم نوى بالركعتين بعده التحية فينبغي صحة ذلك ويندرج فيها سنة الطواف مراه سم (قوله من هذين) اي اعادة الطواف والتمكن منه (قوله للحديث) اي المار انفا (قوله ولمن خشى الخ) ويحرم الاشتغال بها عن فرض ضاق وقته نهاية

بعضه مشاءا مسجدا يحرم المكث فيه على الجنب وقياسه هنا انه يسن لداخله التحية لكن مشى جمع على انها لا تسن له وهو قياس عدم صحة الاعتكاف فيه الى ان قال وقد يقال بتدب التحية لداخله وإن لم يصح الاعتكاف فيه وهو الاقرب ويفرق بانه قد ماش جزءا من المسجد فسننت له تحية ذلك الجزء الذي مسه مبالغة في تعظيمه وإشارة الى ان عمامة غيره لا تؤثر فيما طالب له من مزيد التعظيم بخلاف صحة الاعتكاف فانه يلزم عليه ان يكون معتكفا في جزء غير المسجد وفيه اخلال بالتعظيم الى آخر ما اطال به وقد يدعى هذا الفرق انه ايضا يلزم ان يكون مصليا التحية في جزء غير مسجد لان يقال هذا لا يخل بالتعظيم لان عقاد الصلاة في الجملة في غير المسجد بخلاف الاعتكاف فليتأمل (قوله قبل جلوسه) قد يقال هلا اعتبر الجلوس اليسير للوضوء كالمجلس الاحرام بالتحية من جلوسه او سجود التلاوة اذا سمع آية السجدة عند دخوله ثم اتى بالتحية ثم رايت كلام الشارح الآتي وفيه نظر (تنبيه) مسجدان متلاصقان دخل احدهما وصلى التحية ثم دخل منه للآخر فهل يطالب له تحية او لا لانهما في حكم مسجد واحد فيه نظر ولا يبعد ان تطالب له لانه مسجد آخر حقيقة (قوله وإن كان قد صلاها جماعة او فرادى على الاوجه) اي خلافا لما في شرح الروض عن بحث المهمات من عدم الكراهة ان كان قد صلاها جماعة (قوله كرهه) وكذا تركه الخ ظاهره انعقادها في هذه المواضع مع الكراهة (ولم يردطواف دخل المسجد متمكنة فيه) ولو بدا بالتحية في هذه الحالة فينبغي انعقادها لانها مطلوبة منه في الجملة غاية الامر انه طلب منه تقديم الطواف لحصولها بسنته ولو بدا بالطواف

غير المسجد الحرام لداخله على طهر او حدث وتوضا قبل جلوسه ولو مدرسا ينتظر كما في مقدمة شرح المذهب وعبارته واذا وصل مجلس الدرس صلى ركعتين فان كان مسجدا تاكد الحث على الصلاة انتهت ولم يستحضره الزركشي فنقل عن بعض مشايخه خلافة او زحفا او حبوا وان لم يرد الجلوس خلافا للشيخ نصر للخبر المتفق عليه اذا دخل احدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلى ركعتين وقوله فلا يجلس للغالب اذا العلة تعظيم المسجد ولذا كره تركها من غير عذر نعم ان قرب قيام مكتوبة جمعة او غيرها وقد شرعت جماعتها وإن كان قد صلاها جماعة او فرادى على الاوجه وخشى لو اشتغل بالتحية فوات فضيلة التحريم انتظره قائما ودخلت التحية فان صلاها او جلس كرهه وكذا تكره لخطيب دخل وقت الخطبة متمكن منها خلافا لمن نازع فيه واريد طواف دخل المسجد متمكن منه لحصولها بر كعتيه فان اختلف شرط من هذين سنته له قال المحاملي ولمن خشى فوت سنة راتبة وايدبانه بآخر طواف القدوم اذا خشى فوت سنة مؤكدة (وهي ركعتان) للحديث اي افضلها ذلك

فتجوز الزيادة عليهما بتسليمه وإلا لم تنعقد الثانية إلا لنحو جاهل فتعقد نفلا مطلقا (وتحصل ٢٣٥) بفرض أو نفل آخر) وإن لم ينو هامعه

لأنه لم يهتك حرمة المسجد المقصودة أي يسقط طلبها بذلك أما حصول ثوابها فالوجه توقيفه على النية لحديث إنما الأعمال بالنيات وزعم أن الشارع أقام فعل غيرها مقام فعلها فيحصل وإن لم تنو بعيد وإن قيل أن كلام المجموع يقتضيه ولو نوى عدمها لم يحصل شيء من ذلك اتفاقا كما هو ظاهر أخذنا مما بحثه بعضهم في سنة الطواف وإنما ضرت نية ظهر وسنته مثلا لأنها مقصودة لذاتها بخلاف التحية (لاركة) فلا تحصل بها (على الصحيح) للحديث (قلت وكذا الجنازة وسجدة التلاوة) وسجدة (الشكر) فلا تحصل بهذه ولا ببعضها على الصحيح للحديث أيضا (وتكرر) التحية أي طلبها (بتكرار الدخول على قرب في الأصح والله أعلم) لتجدد السبب ويسقط نيتها بتعمد الجلوس ولو للوضوء لمن دخل محدثا على الأوجه لتقصيره مع عدم احتياجه للجلوس وبه فارق ما يأتي في العطشان وبطوله مطلقا لا بقصره مع نحو سهو أو جهل ولا بقيام وإن طال أو أعرض عنها كما هو ظاهر فيصليها وله على الأوجه إذا نواها قائما أن يجلس ويتمها لأن المحذور الجلوس في غير الصلاة ولو دخل عطشان

(قوله فتجوز الزيادة الخ) في التعبير بالجواز إشارة إلى عدم طلب الزيادة وإن أئيب عليها فلي تأمل سم قول المتن (وتحصل بفرض الخ) ينبغي أن محل ذلك حيث لم ينذر لها ولا فلا بد من فعلها مستقلة لأنها بالنذر صارت مقصودة فلا يجمع بينهما وبين فرض ولا نفل ولا تحصل بواحد منها ع ش (قوله فالوجه توقيفه الخ) وفاقا لشيخ الإسلام وخلافه لنهاية المغنى والزيادة ووافقهم شيخنا (قوله فيحصل) أي ثوابها سم (قوله بعيد) قد يمنع البعد ويستند المنع بأن الشارع كما أقام فعل غيرها مقام فعلها في سقوط الطلب فكذا في الثواب سم (قوله شيء من ذلك) أي من سقوط الطلب وحصول الثواب وكان المناسب بشيء الخ بالباء (ولو نوى عدمها الخ) كذا في النهاية وهو جواب سؤال منشؤه قول المصنف وتحصل الخ قول المتن (وكذا الجنازة) وينبغي أن لا تفوت بها أن لم يطل بها فصل ع ش (قوله بهذه) أي بمجموع هذه الثلاث قول المتن (بتكرار الدخول الخ) أي ولو دخل من مسجد إلى آخر وهما متلاصقان مغنى وسم (قوله لتجدد السبب) إلى قوله ولو دخل في النهاية والمغنى لإاقوله ولو للوضوء اه وبطوله وقوله ولا بقيام إلى (بتعمد الجلوس) أي متمكنا بخلافه مستوفزا كعلي قدميه م راه سم (قوله على الأوجه) قد يقال هلا غتفر الجلوس اليسير للوضوء كالجلاس الاحرام بالتحية من جلوس أو سجود والتلاوة إذا سمع أية السجدة عند دخوله ثم أتى بالتحية سم (قوله وبه) أي بالعليل (قوله وبطوله الخ) عطف على قوله بتعمد الجلوس (قوله مع نحو سهو الخ) انظر ما أدخله بلفظة نحو وقد أسقطها غيره (قوله وإن طال) خلافا للنهاية والمغنى ومن تبعهما عبارتهما واللفظ للاول وبطول الوقوف أيضا كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى اه قال ع ش قوله لم وبطول الوقوف أي قدر أن اذنا على ركعتين وخرج بطول الوقوف ما لو اتسع المسجد جدا فدخله ولم يقف فيه بل قصد المحراب مثلا وزاد مشيه إليه على مقدار ركعتين فلا تفوت التحية بذلك ع ش والموافق لما قدمه غير مرة أن يقول قدر ركعتين (قوله إذا نواها قائما الخ) ولو أحرم بها جالسا فالوجه كما أفاده الوالد رحمه الله تعالى جوازها حيث جلس لياتي بها إذ ليس لنا نافلة يجب التحريم بها قائما نهاية قال ع ش قوله لم حيث جلس لياتي بها خرج صورة الإطلاق فتفوت التحية بالجلوس وشمل ذلك قوله م السابق وتفوت بجلوسه قبل فعلها وإن قصر الفصل اه (قوله لم تفت بشر به جالسا الخ) خلافا للنهاية عبارة سم ويتجه الفوات أن جلس متمكنا م راه وقال ع ش ويقرب أن يحمل كلام التحفة على ما إذا اشتد العطش وكلام النهاية على ما إذا لم يشتد لأنه متمكن من أن يشرب من

كاهو الأفضل ثم نوى بالركعتين بعد التحية فينبغي صحة ذلك ويندرج فيها سنة الطواف لأن التحية لم تسقط بالطواف بل اندرجت في ركعتيه لجواز أن ينوى خصوصها ويندرج فيها سنة الطواف م (قوله فتجوز الزيادة) في التعبير بالجواز إشارة إلى عدم طلب الزيادة وإن أئيب عليها فلي تأمل (قوله في المتن وتحصل بفرض أو نفل آخر) في البيهجة وفضلها بالفرض والنفل حصله أن نويت أو لا اه (قوله للحديث إنما الأعمال بالنيات) قد يقال هذا الحديث يشكل على حصولها بغيرها إذا لم ينوها ويحجب بأن مفاد الحديث توقف العمل على النية أعم من نيته بخصوصه وقد حصلت النية ههنا وإن لم يكن المنوى خصوص التحية فتدبر (قوله فيحصل) أي ثوابها وإن لم تنو بعيد قد يمنع البعد ويستند المنع أن الشارع كما أقام فعل غيرها مقام فعلها في سقوط الطلب فكذا في الثواب (قوله ويسقط نيتها بتعمد الجلوس) أي متمكنا بخلافه مستوفزا كعلي قدميه م قال في شرح الإرشاد بل كلام ابن العباد صريح في جواز الاحرام بها إذا جلس بنية صلاتها جالسا اه وسياق في قول الشارع ومن ثم الخ اعتماده واعتمده شيخنا الشهاب الرملي أيضا بالقييد المذكور (قوله ولا بقيام وإن طال) اعتمد شيخنا الشهاب الرملي الفوات إذا طال القيام كافي نظائره كالوطال الفصل بين قراءة أية سجدة وسجودها أو بين السلام وسهو عن سجود السهو وتذكره (قوله ولو دخل عطشان لم تفت بشر به جالسا على الأوجه) ويتجه الفوات أن جلس متمكنا م (قوله للخلاف الشهير في وجوبها) قضية هذا التعليل أن لا تلحق بسجدة التلاوة سجدة الشكر في ذلك م (قوله

لم تفت بشر به جالسا على الأوجه لأنه أعذر وسر ندب تقديم سجدة التلاوة عليها لأنها آكد منها للخلاف الشهير في وجوبها

وأنها لا تفوت بها لأنه
جلوس قصير لعذرو من ثم
لم يتعين الاحرام بها من قيام
خلافا للاسنوي وهنا آراء
بعيدة غير ما ذكر فاحذرهما
ويتردد النظر في أن فواتها
في حق ذي الحب أو الزحف
بما ذاول وقيل لا تفوت إلا
بالاضطجاع لأنه رتبة
أدون من الجلوس كما أن
الجلوس أدون من القيام
فكما فاتت هذا فانت بذلك
لم يبعد وكذا يتردد في حق
المضطجع أو المستلق أو
المحمول إذا دخل كذلك
ويكره للمحدث دخوله
ليجلس فيه فإن فعل أو
دخل غيره ولم يتمكن منها
قال أربع مرات سبحان
الله والحمد لله ولا إله إلا الله
والله أكبر لاها الطيبات
الباقيات الصالحات وصلاة
الحيوانات والجمادات
(ويدخل وقت الرواتب)
اللاتي (قبل الفرض بدخول
وقت الفرض و) يدخل
وقت الاتي (بعده بفعله)
كالوتر (ويخرج النوعان)
الذان قبل الفرض وبعده
(يخرج وقت الفرض)
لأنهما يتابعان له نعم
يفوت وقت اختيار القلبية
بفعله وإذا لم يصله تكون
البعدية قضاء لم يدخل
وقت أدائه ويظهر أن قوله

وقوف من غير مشقة اه (قوله وأنها لا تفوت بها) ينبغي أن لا تفوت بسجود الشكر أيضا سم (قوله ومن ثم الخ) قد يؤخذ منه أن الاحرام بها من قيام افضل سم (قوله لم يبعد) اعتمدهم اه سم (قوله وكذا يتردد
النظر في حق المضطجع الخ) وعلى قياس ما ذكره ولا تفوت في حق المضطجع بالاستلقاء لأنه رتبة أدون
من الاضطجاع وفي الامداد قياس ما سبق من عدم الفوت بالقيام أنها لا تفوت في حق المقعد إلا باضطجاعه
وهو محتمل نعم يتردد النظر في الداخل مضطجعا والمستلقيا ولا يبعد فواتها عليه بطول الزمان عرفاه وفي
النهاية قياس ما مر أن من دخل غير قائم وطال الفصل قبل فعلها فواتها أيضا اه كرده (قوله ويكره) إلى
المتن في النهاية والمغني إلا قوله ليجلس فيه (قوله ويكره للمحدث الخ) ما جزم به هنا من كراهة دخول
المحدث للجلوس يخالف ما اعتمده في شرح العباب من عدم كراهة جلوس المحدث في المسجد إلا أن يفرق
بين الدخول للجلوس وبين نفس الجلوس ولا يخفى ما فيه فليتأمل سم (قوله ليجلس فيه) زاد في فتح الجواد
لأنه محروور لما أنه خلاف الاولى للجنب إلا لعذر اه كرده وقضية إطلاق النهاية والمغني هنا كراهة
دخول المحدث في المسجد وإن لم يرد الجلوس (قوله ولم يتمكن منها) أي لشغل أو نحوه نهاية ومغني (قوله
قال أربع مرات سبحان الله الخ) فانها تعدل ركعتين في الفضل نهاية ومغني قال سم يتجه أن محل ذلك حيث لم
يحكم بفوات التحية إلا بان مضى زمن يفوتها لو كان على طهارة فلا يطاق له ذلك القول ولا يقع جازا
أتركها فليتأمل اه وهو قريب وقال ع ش وينبغي أن محل هذا بالنسبة للمحدث حيث لم يتيسر له الوضوء
فيه قبل طول الفصل وإلا فلا يحصل لتقصيره ترك الوضوء مع تيسره اه وهو بعيد (قوله والله أكبر)
زاد ابن الرفعة ولا حول ولا قوة إلا بالله وغيره زاد العلي العظيم نهاية ريباني في الشرح مثله (قوله لأنها الخ) عبارة
المغني فائدة إنما استحب الاتيان بهذه الكلمات الأربع لأنها صلاة سائر الخليفة من غير الآدمي من الحيوانات
والجمادات في قوله تعالى وإن من شيء إلا يسبح بحمده أي بهذه الأربع وهي الكلمات الطيبات والباقيات
الصالحات والقرض الحسن والذكر الكثير في قوله تعالى والباقيات الصالحات وفي قوله تعالى من ذا الذي
يقرض الله قرضا حسنا وفي قوله تعالى واذكر والله ذكرا كثيرا (قوله وصلاة الحيوانات الخ) (فرع)
أن التحيات متعددة فتجوز المسحبة بالصلاة والبيت بالطواف والحرم بالا حرام ومنى بالرمي وعرفة بالوقوف
ولقاء المسلم بالسلام ونحية الخطيب يوم الجمعة بالخطبة نهاية ومغني قول المتن (ويدخل وقت الرواتب الخ)
ويسن فعل السنن الراتبة في السفر سواء أقصر أم أتم لكنها في الحضر آكد وسيأتي في الشهادات أن من
واظب على ترك الراتبة قدرت شهادته مغني ونهاية قال ع ش قوله على ترك الراتبة أي كلها وكذا بعضها ولو غير
مؤكد على الأقرب ع ش (قوله اللذان) إلى قوله وإذا لم يصله في المغني وإلى المتن في النهاية إلا قوله ويظهر إلى
وبحث (قوله اللذان قبل الفرض) عبارة المغني أي وقت الذي قبله والذي بعده اه وهي احسن (قوله تكون
البعدية قضاء الخ) ومثلها الوتر والترابيح مراه سم (قوله وإذا لم يصله الخ) ولو فعل البعدية قبله لم تنعقد

وأنها لا تفوت بها) ينبغي أن لا تفوت بسجود الشكر أيضا (قوله ومن ثم الخ) قد يؤخذ منه أن الاحرام بها
من قيام افضل (قوله لم يبعد) اعتمدهم ر (قوله ويكره للمحدث دخوله ليجلس فيه) في شرح العباب قبيل
السجدة ما نصه ويكره دخوله بلا حاجة بغير وضوء كذا في شرح م ر على ما في الاحياء واستدل له الزركشي
بما فيه نظر ثم رأيت في المجموع ما رده وهو أنه يجوز الجلوس فيه للمحدث إجماعا ولو لغير غرض ولا كراهة
فيه وقول المتولي يكره لغير غرض لا أعلم احدا وافقه واعتضه الزركشي بان الروايي وافقه الحديث إنما
بنيت المساجد لذكر الله أي ومع ذلك هو ضعيف وإن جزم به في الانوار إلى أن قال وبحث الزركشي تقييد
ما ذكر في المحدث بما إذا لم يضيق على المصلين أو المعتكفين والاحرام اه وما اعتمده من عدم كراهة جلوس
المحدث بخالف ما جزم به من كراهة الدخول للجلوس إلا أن يفرق بين الدخول للجلوس وبين نفس الجلوس
ولا يخفى ما فيه فليتأمل (قوله والله أكبر) زاد ابن الرفعة بعد قوله الله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله وغيره
العلي العظيم شرح م ر (قوله وإذا لم يصله تكون البعدية قضاء) مثلها الوتر والترابيح م ر (قوله

فتكون راتبتها اداء وان فعلها في وقت الثانية لان الجمع مير الوقتين كالوقت الواحد كما يصرح (٣٣٧) به كلامهم وبحيث بعضهم فوت سنة

الوضوء بالاعراض قال
يخلاف نحو الضحى وان
اقتصصر على بعضها في الوقت
بقصد الاعراض عن باقيها
فيسن له قضاؤه وبعضهم
بالحدث وبعضهم بطول
الفصل عرفا وهذا الوجه

وبدل قول الروضة ويستحب
لمن توجها ان يصلي عقبه
وقولها في بحث الوقت

المكروه ومنه ركعتان عقب

الوضوء وإطلاق الشيخين

ان من توجها في الوقت

المكروه يصلي ركعتين

يحمل على ما اذا قصر الزمن

خلاف لمن عكس لحمل

الاول على ندب المبادرة

وهذا على امتداد الوقت ما

بقيت الطهارة لان القصد

بها صيانتها عن التعطيل

(ولوفات النفل المؤقت)

كالعيد والضحى والرواتب

(ندب قضاؤه) ابدان في

الاظهر لاحاديث صحيحة

في ذلك كقضاءه صلى الله عليه وسلم سنة

الصباح في قصة الوادي بعد

طلوع الشمس وسنة الظهر

البعدي بعد العصر لما اشتغل

عنها بالوفد وفي خبر حسن

من نام عن وتره أو نسيه

فليصل اذا ذكره وخرج

بالمؤقت ذو السبب

الكسوف والاستسقاء

والتحية فلا مدخل للقضاء

وان كان الفرض قضاء في ارجح الوجهين لان القضاء يحكي الاداء ومقتضى كلامه عدم اشتراط وقوع
الراتبة بقرب فعل الفرض وهو كذلك خلافا للشامل نهاية ومغنى (قوله) وإن فعلها في وقت الثانية) يؤيده
ما يأتي في هامش صلاة المسافر في مبحث الجمع عن شرح العباب عن الجلال البلقيني انه لو جمع العصر تقديما مع
الظهر فخرج وقت الظهر قبل فراغ العصر لم تبطل ولم تصرف قضاء وإن لم يدرك منهار كعة في وقت الظهر لان
الوقت في الجمع وقت لها سم (قوله) كما يصرح به (اي بالتصيير (قوله) بخلاف نحو الضحى) اي من النفل
الوقت (قوله) على بعضها (اي بعض نحو الضحى (قوله) فيسن له قضاؤه (لعله) سمح سم (قوله) قضاؤه (اي
الباقى (قوله) وبعضهم بالحدث) تقدم في الوضوء انه الذي افتى به السهم ودى ومن تبعه وانه وجيهه من
حيث المعنى لموافقته الحديث المستدل به لندبها بصري (قوله) وبعضهم بالحدث (الخ) من العطف على معدول
عاملين مختلفين بدون تقدم المجرور (قوله) وبعضهم بطول الفصل (الخ) (فرع) لو توجها فدخل المسجد
قالا قرب انه ان اقتصصر على ركعتين بنوى هما احاد السببين او هما كتي في به في اصل السنة والا فضل ان يصلي
اربعا وينبغي ان يقدم تحية المسجد ولا تفوت به اسنة الوضوء لان سنة الوضوء فيها الخلاف المذكور ولا
كذلك تحية المسجد ع (قوله) وهذا الوجه (اي الثالث نهاية قال الرشيدى وحينئذ فاذا حدث وتوجها عن
قرب لا تفوت سنة الوضوء الاول فله ان يفعلها وظاهر انه يكفي عن الوضوء من ركعتان لتداخل سنتيهما وهل
له ان يصلي لكل ركعتين فاي ارجع اه والظاهر عدم الجواز لحصول الفصل الطويل بالركعتين (قوله) يصلي
ركعتين (اي) ولا يمتنع ذلك مع كونه وقت كراهة لكونها صلاة لها سبب ومحل الصحة ما لم يتوجها ليصلها في
وقت الكراهة كما مر من ان من دخل المسجد في وقت الكراهة بقصد التحية فقط لم تصح صلاته ع (قوله)
لحمل الاول (اي) قول الروضة (قوله) وهذا (اي) اطلاق الشيخين (قوله) لان القصد بها (اي) بسنة الوضوء
(قوله) صيانتها (اي) الطهارة كرده (قوله) كالعيد (اي) قوله وما لا يسرى في النهاية والمغنى الا قوله وفي خبر
الى وخرج (قوله) كالعيد (اي) مما سئت الجماعة فيه (قوله) والضحى (الخ) (اي) عالم تسن فيه قول الماتن (ندب
قضاؤه (الخ) ولا فرق في ذلك بين الحضر والسفر كما صرح به ابن المقرئ نهاية ومغنى قال ع ش انظر هل
يقضى النفل من الصوم ايضا اذا فاتته كيوم الاثنين ويوم عاشوراء فيه نظر وينبغي ان يندب القضاء اخذاء
هنا ثم رايتم في سم على شرع البهجة مانصه وفي فتاوى الشارح انه اذا فاتته صوم وموقت واتخذة ورد اسن له
قضاؤه انتهى وهو يفيد سن قضاء نحو الخميس والاثنين وست شوال اذ فات ذلك اه (قوله) فلا مدخل للقضاء
(الخ) ظاهره ولو نذر غش اقول قضية قوله الاتى نعم لو قطع نفلا وجوب قضاء المندور مطلقا (قوله)
ركعتان عقب الا شراق (الخ) لم يبين هو ولا غيره منتهى وقتها فيحتمل ان يقاس على الضحى ويحتمل ان يفوت
بظول الفصل عرفا فليحجروا هل قوله بعد خروج وقت الكراهة لتوقف دخول الوقت عليه كالضحى او
للاحتراز عن وقت الكراهة ويظهر فائدة الخلاف في الحرم المسكى فان قلنا بالاول فلا فرق او بالثاني اتجه
الفرق وفي شرح الشماثل له وسنة الا شراق غير الضحى وهى ركعتان عند شروق الشمس وحلتا مع كونهما في
وقت الكراهة لانهما من ذوات السبب المقارن انتهى بصري وما نقله عن شرح الشماثل تقدم عن شيخنا

فتكون راتبتها اداء وان فعلها في وقت الثانية) يؤيد ذلك ما يأتي في هامش صلاة المسافر في مبحث الجمع من
شرح العباب عن الجلال البلقيني خلافا لوالده انه لو جمع العصر تقديما مع الظهر فخرج وقت الظهر قبل
فراغ العصر لم تبطل ولم تصرف قضاء وان لم يدرك منهار كعة في وقت الظهر لان الوقتين في الجمع وقت لها (قوله)
وهذا الوجه (اي) اعتمدهم (قوله) ويستحب لمن توجها ان يصلي عقبه (ولو توجها خارجا لم يدخله في الحال
نفل يطلب منه افراد كل من التحية وسنة الوضوء عن الاخرى ولا تفوت المؤخرة بالمقدمة مطلقا او بشرط قصر
الفصل او لا يطلب الا افراد بل المطلوب ركعتان بنوى بهما كلامهما فيه نظر فاي ارجع وفي شرح مر
ولا فرق في استحباب السنن الراتبة بين السفر والحضر سواء كان قصيرا ام طويلا في الحضر اكدا
وسياقي في الشهادات رد شهادة من واظب على ترك الراتبة اه (قوله) سن قضاؤه (لعله) سمح (قوله)

من النفل المطلق ندب له قضاؤه جزما قاله الاذرعى وما لا يسن جماعة ركعتان عقب الا شراق بعد خروج وقت الكراهة

وهي غير الضحى ووقع في عوارف المعارف للإمام السهروردي أن من جلس بعد الصبح يذكر الله إلى طلوع الشمس وارتفاعها كرمح يصلي بعد ذلك ركعتين بنية الاستعاذة بالله من شر يومه وليلته ثم ركعتين بنية الاستخارة لئلا يعمل عمله في يومه وليلته قال وهذه تكون بمعنى الدعاء على الإطلاق والإفلاستخارة التي وردت بها الأخبار هي التي يفعلها امام كل أمر يريددها وهذا عجيب منه مع امامته في الفقه أيضاً وكيف راج عليه صحة وحل صلاة بنية مخترفة لم يرد لها أصل في السنة ومن استحضر كلامهم في رد صلوات ذكرت في أيام الأسبوع علم أنه لا يجوز ولا تصح هذه الصلوات بتلك النيات التي استحسنها الصوفية من غير أن يرد لها أصل في السنة نعم أن نوى مطلق الصلاة ثم دعا بعدها بما يتضمن نحو استعاذة واستخارة مطلقة لم يكن بذلك بأس وعند ارادة سفره بمنزله وكما نزل وعند قدومه بالمسجد وبعد الوضوء والخروج من الحمام وعند القتل وعند دخول بيته والخروج منه وعند الحاجة وعند التوبة وصلاة

اعتماده وهو الأقرب وإن مال السيد البصري إلى الاتحاد كما يأتي وقول الشارح عقب الاشارة قد يشير إلى الاحتمال الثاني في كل من التردد بين (قوله وهي غير الضحى) مال العارف الشعراني في العهود والمحمدية إلى انها منها والقلب اليها ميل ثم رايت كلام النهاية السابق عند الضحى المصرح باتحادها خلافاً للعباب فكان الشارح تبع صاحب العباب بصري ومال سموعش إلى ما في الشرح الذي وافقه من غير النهاية من المغاربة كاسر (قوله يصلي الخ) خبر أن (قوله قال) أي السهروردي (قوله وهذه) أي الاستخارة المذكورة (قوله ايضاً) أي كالتصوف (قوله في رد صلوات ذكر الخ) أي ذكرها الغزالي في الاحياء كروى (قوله) نعم إن نوى مطلق الصلاة الخ الظاهر انه مراد الشيخ المذكور فراه بقوله بنية كذا بيان أن ذلك لا مر باعث على فعل الصلاة المذكورة لانية المرادة للفقهاء المقترنة بالتكبير وحمل كلامه عليه أو من التشنيع ويعضد هذا الاستحسان منهم ما صح عنه عليه السلام من تقديم الصلاة عند عرض أمر يستدعي الدعاء بصري (قوله وعند ارادة سفر) إلى قوله ويكبر عند ابتدائها في النهاية إلى قوله وعند دخول بيته والخروج منه وقوله العلي العظيم وما انبه عليه وكذا في المغني إلى قوله وصلاة الزوال اربع عقبه (قوله وعند ارادة سفر الخ) عطف على قوله عقب الاشارة (قوله وكما نزل) أي وإن لم يطل الفصل بين الزوالين عش (قوله وعند قدومه بالمسجد) أي قبل أن يدخل منزله ويكتفى بهما عن ركعتي دخوله وعند خروجه من مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم للسفر وعند دخول ارض لا يعبد الله فيها كدار الشرك نهاية وشرح بافضل زاد المعنى وعند مروره بارض لم يمر بها قط اه قال عش قوله ارضاً لا يعبد الله الخ منها اما كن اليهود والنصارى المختصة بهم فإن عبادتهم فيه باطلة فكانه لا عبادة اه (قوله وبعد الوضوء) والحق به البلقيني الغسل والتيمم ينوي بهما سنته وركعتان للاستخارة وتحصل السنن بكل صلاة كالتحية نهاية وقوله مر السنن أي الاستخارة والوضوء وما الحق به عش وفي سمع عن العباب وركعتان للاحرام وبعد الطواف وبعد الوضوء ولو مجدداً ينوي بكل سنته وتحصل كلها بما تحصل به التحية اه (قوله والخروج من الحمام) ويكره فعلهما في مسلحة فيفعلهما في بيته أو المسجد وينبغي أن محل ذلك إذا لم يطل الفصل بحيث تنقطع نسبةهما عن كونهما للخروج من الحمام عش (قوله وعند القتل) أي بحق أو غيره وقبل عقد النكاح وبعد الخروج من السكبة مستقبلاً بهما وجهها وعند حفظ القرآن نهاية قال عش قوله لم وقبل عقد النكاح ينبغي أن يكون ذلك لازج والولي لتعاطيهما للعقد دون الزوجة وينبغي ايضاً أن فعلهما في مجلس العقد قبل تعاطيهما وقوله مر وعند حفظ القرآن أي ولو بعد نسيانه وقد صلى للحفظ الأول اه (قوله وعند دخول بيته الخ) أي ولما زفت إليه امرأة قبل لوقاع وتندبان لها أيضاً نهاية ومعنى (قوله وعند الحاجة) أي التي يهتم بها عادة وينبغي أن فعلها عند ارادة الشرع في طلبها حتى لو طال الزمن بين الصلاة والشرع في قضائها لم يعتمد عليها وتقع له نفلاً مطلقاً عش (قوله وعند التوبة) عبارة النهاية وللتوبة قبلها وبعدها ولو من صغيرة اه قال عش أي وإن تكررت أي التوبة وتسبب في المذكورات نية اسبابها كان يقول سنة الزفاف فلو ترك ذكر السبب صحت صلاته وتكون نفلاً مطلقاً حصل في ضمنه ذلك المقيد اه (قوله وصلاة الاوابين) عطف على قوله ركعتان (قوله عشرون ركعة الخ) أي وهي عشرون

وبعد الوضوء عبارة العباب وركعتان للاحرام وبعد الطواف وبعد الوضوء ولو مجدداً ينوي بكل سنته وتحصل كلها بما تحصل به التحية اه وقوله للاحرام قال في شرحه في غير الوقت أي قبله بحيث ينسب إليه عرفاً فيما يظهر اه وقوله وبعد الوضوء أي وبعد الغسل والتيمم قال في شرحه كما شمله كلام الشيخين ولو في الاوقات المسكرة قال البلقيني كالأسنوي وهو القياس انتهى وقوله بما تحصل به التحية قال في شرحه من فرض أو نفل آخر أن نويت وكذا إن لم تنو على التفصيل والخلاف السابقين ونظر النووي في الحاق سنة الاحرام بالتحية بانها سنة مقصودة واجاب عنه الاذرعى بأنه لما توجه ان ثبت انه صلى الله عليه وسلم صلى ركعتي الاحرام لاجل الاحرام خاصة اه شرح العباب ولا يخفى أن قضية ما تقرر من أن سنة الوضوء تحصل بما تحصل به التحية انه لو نواها مع الفرض لم يضر لانها حاصلة وان لم ينوها كالتحية خصوصاً مع تخصيص نظر النووي المذكور بغيرها فانه

بين المغرب والعشاء ومن تسمية الضحى بذلك ايضا وصلاة الزوال اربع عقبه وصلاة التيسيح كل وقت وإلا فهو وموالية او احدىهما ولا فاسبوع وإلا فشهروا لا فسنه والافالعمر وحديثها حسن لكثرة طرقه وهم من زعم وضعه وفيه ثواب لا يتناهى ومن ثم قال بعض المحققين لا يسمع بعضهم فضلها ويركها الا متهاون بالدين والطعن في نديها بان فيها تغيير النظم الصلاة (٢٣٩) لما يتأتى على ضعف حديثها فاذا

ارتقى إلى درجة الحسن اثبتها وإن كان فيها ذلك على انه ممنوع بان النقل يجوز فيه القيام والقعود وفيه نظر فان فيها تطويل نحو الاعتدال وهو مبطل لولا الحديث وهي اربع بتسليمه أو تسليمتين في كل ركعة خمسة وسبعون سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر وزيدنا وفيما في التحية ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم خمسة عشر بعد القراءة وعشر في كل من الركوع والاعتدال والسجود والجلوس والسجود وجلسة الاستراحة أو التشهد ويكره عند ابتدائها دون القيام منها ويجوز جعل خمسة عشر قبل القراءة وحينئذ تكون عشر جلسة الاستراحة بعد القراءة قال البغوي ولو ترك تسبيح الركوع لم يحز العود اليه ولا فعلهما في الاعتدال بل ياتي بها في السجود (تنبيه) هل يتخير في جلسة التشهد بين كون التسبيح قبله أو بعده كم في القيام أو لا يكون إلا قبله كما يصرح به كلامهم ويفرق بانه إذا جعله قبل

الخ ورويت ستا وأربعين فيهما أقلها نهاية عبارة شيخنا وأقلها ركعتان وغالبها ست ركعات وأكثرها عشرون ركعة اهـ (قوله بين المغرب والعشاء) أي بين صلاة المغرب والعشاء ومنه يعلم انها لا تحصل بنقل قبل فعل المغرب وبعد دخول وقته وعليه فلو نواها لم تنعقد لعدم دخول وقتها وإذا فاتت سن قضاؤها وكذا سنة الزوال لان كلاهما وقت ويحتمل عدم سن قضاء سنة الزوال لتصریحهم بانها ذات سبب فاذا صلى سنة الظهر حصل بها سنة الزوال ما لم ينقلها قياسا على ما مر في تحية المسجد ع (قوله اربع) أو ركعتان نهاية (قوله صلاة الزوال) وهي غير سنة الظهر كما يعلم من أفرادها بالذكر بعد الرواتب وتصير قضاء بطول الزمن عرفا ع (قوله عقبه) فلو قدمها عليه لم تنعقد خلافا للناوي ع (قوله كل وقت والاف يوم وليلة أو احدىهما الخ) عبارة النهاية والمغني مرة في كل يوم والاف جمعة والاف شهر الخ (قوله فيوم وليلة أو احدىهما الخ) وهو المعتمد نهاية (قوله وفيه) أي فعل صلاة التيسيح (قوله ذلك) أي تغيير نظم الصلاة (قوله على انه) أي قول الطاعن أن فيها تغيير الخ (قوله وفيه نظر) أي في المنع المذكور (قوله بتسليمه) وهو الاحسن نهارا وقوله او بتسليمتين وهو الاحسن ليلا كما في الاحكام نهاية (قوله وهي اربع) قال السيوطي رحمه الله تعالى يقرأ فيها الحاكم والعصر والكافرون والاحلاص انتهى اهـ ع (قوله ولا حول ولا قوة إلا بالله الخ) وبعدها قبل السلام اللهم إني أسألك توفيق أهل الهدى وأعمال أهل اليقين ومناجحة أهل التوبة وعزم أهل الصبر وجدل الخشية وطلب أهل الرغبة وتعبد أهل الورع وعرفان أهل العلم حتى أخافك اللهم إني أسألك تخافة تحجزني عن معاصيك حتى أعمل اطاعتك عملا استحق به رضاك وحتى أناصحك بالتوبة خوفا منك وحتى أخلص لك النصيحة حياء منك وحتى أتوكل عليك في الامور كلها احسن ظن بك سبحانه خالق الناراه من كتاب الكلم الطيب والعمل الصالح للسيوطي وفي رواية النور و ينبغي ان المراد بقول ذلك مرة ان صلاها باحرام واحد ومرة تين ان صلى كل ركعتين باحرام ع وش في الكردى عن الايعاب مثله بلا عزو (قوله بعد القراءة) أي قراءة الفاتحة والسورة نهاية (قوله وجلسة الاستراحة) عبارة شرح الروض أي والنهاية والجلوس بعد رفعه من السجدة الثانية سم (قوله عند ابتدائها) أي جلسة الاستراحة (قوله ويجوز جعل خمسة عشرة) إلى قوله قال الخ اقتصر المغني على هذه السكيفة وإلى التنبيه اقره ع (عشر الجلسة الاخيرة) أي للاستراحة أو التشهد (قوله ولو ترك تسبيح الركوع الخ) بقي ما لو ترك التسبيح كله وبعضه لم يتداركه هل تبطل به صلاته أو لا وإذا لم تبطل فهل يثاب عليها أو لا باب صلاة التيسيح أو النقل المطلق فيه نظر والاقرب انه إن ترك بعض التسبيح حصل له اصل سنتها وان ترك الكل وقعت له نفلا مطلقا ع (الا قرب الاول) أي التخيير وفيه توقف فكيف يجوز القول بخلاف ما صرح به الاصحاب (قوله والصلاة) إلى قوله وبين ابن عبد السلام في النهاية والمغني (قوله المعروفة ليلة الرغائب) وهي ثلثا عشرة ركعة بين المغرب والعشاء ليلة اول جمعة من رجب (قوله ونصف شعبان) وهي مائة ركعة مغني (قوله بدعة قبيحة الخ) وقد بالغ في المجموع في انكارها ولا فرق بين صلاتها جماعة أو فردى كما يصرح به كلام المصنف ومن زعم عدم الفرق في الاولى أي صلاة ليلة الرغائب وان الثانية أي صلاة ليلة نصف شعبان تندب فردى قطعا فقد وهم نهاية قول الماتن (وقسم يسن جماعة) أي تسن الجماعة فيه إذ فعله مستحب مطلقا صلى جماعة أو لا مغني ونهاية (قوله واضلها) إلى الفرع في المغني لإقوله فلو تولى الماتن وقوله وابتداء حدرت إلى ويجب التسليم إلى قوله وعكسه القديم في النهاية إلا ما ذكر (قوله واضلها) أي افضل الصلوات التي صريح في انه لا كلام في انها سنة غير مقصودة فليتامل سم (قوله وجلسة الاستراحة) عبارة شرح

الفاتحة يمكنه نقل ما في الجلسة الاخيرة بخلافه هنا كل محتمل والاقرب الاول والصلاة المعروفة ليلة الرغائب ونصف شعبان بدعة قبيحة وحديثها موضوع وبين ابن عبد السلام وابن الصلاح مكاتبات وافاآت متناقضة فيها يبينهما مع ما يتعلق بها في كتاب مستقل سميته الايضاح والبيان لما جاء في اياتي الرغائب والنصف من شعبان (وقدم) من النقل (يسن جماعة كالعيد والكسوف والاستسقاء) لما ياتي في ابوابها وافضلها العيد ان النحر فافعلوا وعكسه ابن عبد السلام ومن تبعه اخذوا من تفضيلهم تكبير النحر له عليه

تسن فيها الجماعة فلا يقال تعقيب الاستسقاء بالتراويح أى في النهاية والمغنى غير صحيح لأن الوتر والرواتب مقدمة على التراويح لأن ذلك إنما رد لوقيل الفضل النفل ع ش عبارة المغنى والفضل هذا القسم اه لكن قضية قول الشارح الاتي فالوتر الخ أن الضمير لمطلق النوافل (قوله فالوتر) عبارة النهاية والمغنى ثم التراويح (قوله وغيره) لعل المناسب لغيره بالفاء و (قوله عمار) أى بما لا يسن جماعة (قوله ومشايتها للفرائض) عطف على تأكيدها ويحتمل على أن مطلوبيتها عبارة النهاية فاشبهه الفرائض اه وهى احسن (قوله تفضيل الجنس على الجنس الخ) أى ولا مانع من جعل الشارح العدد القليل افضل من العدد الكثير مع اتحاد النوع بدليل القصر في السفر فع اختلافه أولى قاله ابن الرفعة نهاية ومغنى (قوله من غير نظر لعدد) أى وعليه فما قدمه من افضلية ركعة الوتر على ركعتي الفجر سببه ان الوتر مقدم على الرواتب ع ش قول المتن (لكن الاصح تفضيل الراتبة الخ) أى المؤكدة وغيرها ع ش زاد الكردى وعبارة الجمال الرملى الرواتب ولو غير مؤكدة افضل من التراويح الخ اه (قوله لمواظبته صلى الله عليه وسلم الخ) قضية هذا التعليل ان الافضل من التراويح هو الراتب المؤكد وقال شيخنا الزيدى والمعتمد انه لا فرق بين المؤكد وغيره اه ويوافقه عدم تقييد الشارح لكلام المصنف وإن اقتضى تعليله بالمواظبة خلافه ع ش وكلام الشارح في التنبيه الاتي صريح في عدم الفرق (قوله دون هذه الخ) ان التراويح فيه ماسياتى في كلامه انه صلى الله عليه وسلم صلاحها في بيته باقى الشهر وهذه مواظبة إلا أن يكون مراده بقوله دون هذه أى جماعة كردى على شرح بافضل وحفى (قوله فانه صلاحها ثلاث ليال) عبارة المحلى وروى ابنا خزيمه وحبان عن جابر قال صلى بنار رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان ثمانى ركعات ثم اوتراها قول واما البقية فيحتمل انه صلى الله عليه وسلم كان يفعلها في بيته قبل مجيئه او بعده وكان ذلك في السنة الثانية حين بقى من رمضان سبع ليال لكن صلاحها متفرقة ليلة الثالث والعشرين والخامسة والسابعة ثم انتظروه فلم يخرج وقال خشيت الخ ع ش عبارة شيخنا بعد كلام مانصه والمشهور انه خرج لهم ثلاث ليال وهى ليلة ثلاث وعشرين وخمس وعشرين وسبع وعشرين ولم يخرج لهم ليلة تسع وعشرين ولم يخرج صلى الله عليه وسلم على الولاة فقام بهم وكان يصلى بهم ثمان ركعات لكن كان يكملهم عشرين في بيته وكانت الصحابة تكملها كذلك في بيوتهم بدليل انه كان يسمع لهم ازيز كازين النحل ولم يكمل بهم العشرين في المسجد شفقة عليهم اه (قوله حتى غص الخ) أى امتلا كردى (قوله تركها الخ) عبارة شرح بافضل تاخرو صلاحها في بيته باقى الشهر وقال خشيت ان تفرض عليكم فتعجزوا عنها اه (قوله ونفى الزيادة الخ) جواب سؤال سم عبارة شيخنا واستشكل قوله صلى الله عليه وسلم خشيت ان تفرض عليكم بقوله تعالى في ليلة الاسراء هن خمس والثواب خمسون لا يدل القول لدى واجيب باجوبة احسنها ان ذلك في كل يوم وليلة فلا ينافى فرضية غيرها في السنة اه (قوله مثلها) أى الخمس (قوله فلم يناف خشية فرض هذه) أى التراويح لانها لا تتكرر كل يوم في السنة مغنى ونهاية (قوله للاتباع اولا) عبارة النهاية لانه صلى الله عليه وسلم صلاحها ليال واجمع عليه الخ وعبارة المغنى لخبر الصحيحين عن عائشة رضى الله تعالى عنها صلى الله عليه وسلم صلاحها ليال فصلوها معه ثم تاخرو صلاحها في بيته باقى الشهر وقال خشيت الخ ولان عمر جمع الناس على قيام شهر رمضان الرجال على ابي بن كعب والنساء على سليمان بن ابي حشمة رواه البيهقى اه (قوله فاصل مشروعتها الخ) أى التراويح بقطع النظر عن العدد والجماعة ولعل الاولى لعدم ظهور تقريره على ما قبله او اوبدل الفاء كفاى النهاية (قوله كما طبقوا الخ) عبارة شرح بافضل وتعيين كونها عشرين جامى حديث ضعيف لكن اجمع عليه الصحابة رضوان الله تعالى عليهم اجمعين ورواية ثلاث وعشرين مرسله او حسب معها الوتر فانهم كانوا يوترون بثلاث اه قال الكردى قوله ورواية ثلاث الخ أى الواقعة في زمن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه اه (قوله جمع الناس على امام واحد) أى الرجال على ابي بن كعب والنساء على سليمان بن ابي حشمة

وبحساب بأنه لا تلازم
فالكسوفان الكسوف
فالخسوف فالاستسقاء
فالوتر فغيره مما مر كما قال
(وهو افضل مما لا يسن
جماعة) لان مطلوبيتها فيها
تدل على تأكيدها
ومشايتها للفرائض
والمراد تفضيل الجنس على
الجنس من غير نظر لعدد
(لكن الاصح تفضيل
الراتبة) للفرائض على
التراويح لمواظبته صلى
الله عليه وسلم على تلك
دون هذه فانه صلاحها
ثلاث ليال فلما كثر الناس
في الثالثة حتى غص بهم
المسجد تركها خوفا من أن
تفرض عليهم ونفى الزيادة
ليلة الاسراء نفى لفرض
متكرر مثلها فلم يناف خشية
فرض هذه (و) الاصح
(ان الجماعة تسن في التراويح)
للاتباع اولا واجمع عليه
الصحابة رضى الله عنهم
أو أكثرهم فأصل
مشروعيتها بجمع عليه وهى
عندنا لغير أهل المدينة
عشرون ركعة كما أطبقوا
عليها في زمن عمر رضى
الله عنه لما اقتضى نظره
السديد جمع الناس على امام
واحد فوافقه

الروض والجلوس بعد رفعه من السجدة الثانية (قوله ونفى الزيادة ليلة الاسراء) جواب سؤال (قوله)

وكانوا يوترون عقبها بثلاث
وسر العشرين أن الرواتب
المؤكدة في غير رمضان
عشر فوضعت فيه لأنه
وقت جد وتشمير ولهم
فقط لشر فهم بجواره صلى الله عليه وسلم
ست وثلاثون جبراً لهم
زيادة ستة عشر في مقابلة
طواف أهل مكة أربعة
أسباع بين كل ترويجة من
العشرين سبع وابتداء
حدوث ذلك كان أو آخر
القرن الأول ثم اشتهر ولم
ينسكركان بمنزلة الاجماع
السكوتى ولما كان فيه ما
فيه قال الشافعى رضى الله
عنه العشرون لهم أحب
إلى وقال الحلبي عشرون
مع القراءة فيها بما يقرأ فى
ست وثلاثين أفضل لأن
طول القيام أفضل من كثرة
الركعات ويجب التسليم
من كل ركعتين كما مر فإن
زاد جاهلاً صارت نفلاً
مطلقاً وإن ينوى التروايح
أو قيام رمضان ووقتها
كالوتر وسميت تروايح
لأنهم أطول قيامهم كانوا
يسترجون بعد كل تسليمة من
(فرج) ما اعتيد من
زيادة الوقود عند
ختمها جائز

وقد انقطع الناس عن فعلها جماعة في المسجد إلى زمن عمر رضى الله عنه وإنما صلاها صلى الله عليه وسلم بعد ذلك فرادى
لخشية الاقتراض كما مر وقد زال ذلك المعنى مغنى وكذا في النهاية إلا قوله وإنما صلاها صلى الله عليه وسلم (قوله) وكانوا
يوترون الخ) عبارة المغنى وروى مالك في الموطأ بثلاث وعشرين وجمع البيهقي بينهما بأنها كانوا يوترون
بثلاث وماروى أنه صلى الله عليه وسلم صلى بهم عشرين ركعة كما قاله الرافعى ضعفه البيهقي اه (قوله فوضعت الخ)
لعل المعنى فزيد قدرها وضعفه لا فزيد عليها قدرها لأنه ليس كذلك سم على حج وهذا كما ترى مبنى على
أن ضعف الشيء مثله أما إذا قيل أن ضعفه مثله فلا تأويل وهذا الأخير هو المشهور ع (قوله) ولهم
فقط أى ولاهل المدينة والظاهر أن المراد بهم من بها حين فعل التروايح وإن لم يكن متوطناً بل ولا مقبلاً
ويبقى الكلام فيمن أراد فعلها خارجاً بحيث يجوز له قصر الصلاة هل له أيضاً الزيادة على العشرين مطلقاً
أو لا مطلقاً أوله ذلك إن كان من متوطنين بها دون غيرهم أو من المقيمين بها دون غيرهم فيه نظر والثالث غير
بعيد إذ بعد منع من أراد من أهلها فعلها بجانب السور بل قد بعد منع من كان منهم بنحو حدائقها وما ينسب
اليها فليتأمل سم عبارة ع ش فرع قال مر في جواب سائل المراد بأهل المدينة من بها وإن كانوا غرباء
لا أهلها بغيرها وأظنه قال ولا أهلها حكمهم وإن كانوا حولها فليتأمل سم على المنهج اه وعبارة شيخنا
والمراد بأهل المدينة من كان بها أو في مزارعها وقت أدائها ولهم قضاءها ولو في غير المدينة ستة وثلاثين
بخلاف غيرهم فلا يقضها كذلك اه (قوله في كل ترويجة) الأولى الثانية عبارة المغنى والنهاية ولاهل
المدينة الشريفة فعلها ستا وثلاثين لأن العشرين خمس ترويجات فكان أهل مكة بطوفون بين كل ترويجتين
سبعة أشواط فجعل أهل المدينة بدل كل أسبوع ترويجة ليسا وهم قال الشيخان ولا يجوز ذلك لغيرهم
لأن لا أهلها شرفاً بهجرتهم وبدفته صلى الله عليه وسلم وهذا هو المعتمد خلافاً للحليمي ومن تبعه وفعلها بالقرآن في جميع
الشهر أفضل من تكرير سورة الاخلاص اه قال ع ش قوله مر وهذا هو المعتمد فلو فاقته واحداً
من أهلها وأراد أن يقضيها في غيرها فعلها ستا وثلاثين وعكسه يفعلها عشرين لأن القضاء يحكى الاداء
شيخنا الزيدى وقوله مر خلافاً للحليمي أى حيث قال ومن اقتدى بأهل المدينة فقام بست وثلاثين فحسن
أيضاً لأنهم إنما أرادوا بما صنعوا الاقداء بأهل مكة في الاستكثار من الفضل لا المنافسة كما ظن بعضهم
شرح الروض اه ع ش (قوله) وابتداء حدوث ذلك أى زيادة أهل المدينة (قوله) ولما كان الخ) عبارة
شيخنا الزيدى أما أهل المدينة فلم ستا وثلاثين وإن كان اقتصارهم على العشرين أفضل انتهت وعليه فالاجماع
لأنما هو على جواز الزيادة لأهلها ومع ذلك إذا فعلت يثابون عليها فوق ثواب النفل المطلق كما هو قضية
كلهم وينوون بالجميع التروايح ع ش (قوله) وإن ينوى التروايح) كالصريح في كفاية اطلاق التروايح أو
قيام رمضان بدون تعرض لعدد خلافاً للظاهر النهاية والمغنى عبارتهما ولا تصح بنية مطلقة كما في الروضة
بل ينوى ركعتين من التروايح أو من قيام رمضان اه قال ع ش قوله مر بل ينوى ركعتين الخ قضيته أنه لو
لم يتعرض لعدد بل قال أصلي قيام رمضان أو من قيام رمضان لم تصح نيته وينبغي خلافه لأن التعرض للعدد
لا يجب وتحتل نيته على الواجب في التروايح وهو ركعتان كما لو قال أصلي الظهر أو الصبح حيث قالوا
فيه بالصحة وتحمل على ما يعتبر فيه من العدد شرعاً وهو ظاهر اه عبارة البصرى يتردد النظر فيما لو نوى
التروايح أو قيام رمضان وأطاق هل يصح ويأتى ركعتين كما يصح الاطلاق في الوتر كما تقدم أو لا بد من
التعرض للعدد ركعتين من التروايح مثلاً ويفرق بينهما أى الوتر والتروايح قضية صنيغ التحفة

فضرعت فيه) لعل المعنى فزيد قدرها وضعفه لا فزيد عليها قدرها لأنه ليس كذلك (قوله) ولهم فقط
أى ولاهل المدينة والظاهر أن المراد بهم من بها حين فعل التروايح وإن لم يكن متوطناً بل ولا مقبلاً ويبقى
الكلام فيمن أراد فعلها خارجاً بحيث يجوز له قصر الصلاة هل له أيضاً الزيادة على العشرين مطلقاً أو لا
مطلقاً أوله ذلك إن كان من متوطنين بها دون غيرهم أو من المقيمين بها دون غيرهم فيه نظر والثالث غير بعيد
إذ بعد منع من أراد من أهلها فعلها ستا وثلاثين بجانب السور بل قد بعد منع من كان منهم بنحو حدائقها

إن كان فيه نفع وإلا حرم ما لا نفع فيه (٢٤٢) كفايه نفع وهو من مال عجزوا ووقف لم يشترطه واقفه ولم تبارد العادة به في زومه وعلمها

(تنبيه) علم عام وغيره
أن الأفضل عيد النحر
فالفطر فالكسوف
فالخسوف فالاستسقاء
فالوتر فركعتا الفجر
وعكسه القديم وأطول في
الاستدلال له وورده في
الخلاف في الوتر وكل ما كان
أقوى كانت مراعاته أكد
وقد قال بعض المحققين لا يترك
الراجع عند معتقده مراعاة
مروج من مذهبه أو غيره
إلى أن قوى مدركه بأن يقف
الذهن عنده لا بأن تنهض
حجته ولم يؤد خرق إجماع
وأمكن الجمع بينه وبين مذهبه
ببقية الرواتب وبحث تفاوت
فضليتها بتفاوت متبوعها
ويرد بان العصر أفضلها ولا
مؤكدها والمغرب أدونها
ولها مؤكدها ومؤكدها أفضل
لجعله المفضل ونفيه عن
الفاضل أوضح دليلا على
رد ذلك البحث فالترابيح
فالضحى فماتعلق بفعل كسنة
طواف للخلاف في وجوبها
وتأخرها إلى هنا مع قوة
الخلاف في وجوبها مشكل
فتحية لتحقق سببها فاحرام
لاحتمال أن لا يقع سببها
كذا قيل فسنة وضوء فما
تعلق بغير سبب منه كسنة
الزوال فالنفل المطلق
وبعضهم أخر سنة الوضوء
عن سنة الزوال (ولا حصر
للفل المطلق) وهو ما لا
يتقيد بوقت ولا سبب

الاول وقول الروضة ولا تصح بنية مطلقة بل بنوى ركعتين من الترابيح الثاني لكن تعقبه في الانوار بقوله
الصواب بل بنوى سنة الترابيح في كل ركعتين كافي فتاوى القاضي لان التعرض لعدة الركعات ليس
بواجب انتهى فليتأمل اه (قوله ان كان فيه نفع الخ) يحتمل او تفريج ولده الذي ام الترابيح وعياله
وإدخال السرور عليهم اه سم واستبعد بانه لما يكون بما وافق الشرع (قوله ان الأفضل) إلى قوله
وبعضهم في النهاية والمغنى إلى قوله وعكسه إلى بقية الرواتب وقوله وبحث إلى فالترابيح وما انبه عليه (قوله
ويرده) أي القديم (قوله وقد قال بعض المحققين الخ) تأييد لقوله وكل ما كان أقوى (قوله ولم يؤد الخ)
(قوله وامكن الخ) معطوفان على قوله قوى الخ (قوله ببقية الرواتب) هل المراد ان ركعتي الفجر افضل
من جملة بقية الرواتب والمراد من ركعتين منها وكيف الحال ومعلوم ان مؤكدا الرواتب افضل من غير
مؤكدها سم على حجب وقد تقدم انه يقابل بين زمي العبادتين فإزاد منه كان ثوابه افضل وقضيته انه
لا فرق بين كونهما من نوع او أكثر كما قلنا بل بين صوم يوم وصلاة ركعتين ع ش وقد يعكس عليه ما مر في
الشرح من ان ركعة الوتر افضل من ركعتي الفجر (قوله لجعله) أي المؤكد (قوله فماتعلق بفعل الخ) عبارة
المغنى والنهاية ثم ما يتعلق بفعل غير سنة الوضوء كركعتي الطواف والاحرام والتحتية وهذه الثلاثة في الافضية
شواها كما صرح به في المجموع ثم سنة الوضوء ثم النفل المطلق اه قال ع ش قوله مر ثم ما يتعلق بفعل الخ منه
ما قدمه من سن ركعتين عند إرادة سفر بمنزلة الخ فيكون جميع ما قدمه بعد الضحى وقبل سنة الوضوء وقوله
مر وهذه الثلاثة الخ يشعر بان غيرها مما دخل تحت الكاف ليس في رتبها وإن كان مقدما على سنة الوضوء
اه وما دخل تحت الكاف سنة الزوال فقدمه على سنة الوضوء عند النهاية والمغنى خلافا للشارح (قوله
فتحية الخ) عطف على سنة طواف (قوله فسنة وضوء) عطف على ما تعلق بفعل (قوله منه) أي من المصلى
(قوله وبعضهم أخر الخ) اعتمده النهاية والمغنى كما مر آنفا (قوله وهو ما لا يتقيد) إلى قوله وظاهر كلامهم
في المغنى وإلى قوله وهو مشكل (قوله للخبر الصحيح الخ) عبارة للمغنى قال صلى الله عليه وسلم لا يذر الصلاة خير
موضوع استكثر او اقل رواه ابن ماجه وروى ان ربيعة بن كعب قال كنت اخدم النبي صلى الله عليه وسلم
واقوم له في حوائجه نهارى اجمع وإذا صلى العشاء الآخرة أجلس بيابه إذا دخل بيته لمعه يحدث له صلى الله
عليه وسلم حاجة حتى تغلبني عيني فارقد فقال لي يوما يا ربيعة سألني فقلت انظر في امرى ثم اعلمك قال فذكرت
في نفسي وعلت ان الدنيا منقطعة وزائلة وان لي فيها رزقا يا نبني قلت يا رسول الله اسالك ان تشفع لي ان
يعتقني الله من النار وان اكون رفيقك في الجنة فقال من امرك بهذا يا ربيعة قلت ما امرني به احد فصمت
صلى الله عليه وسلم طويلا ثم قال إني فاعل ذلك فاعنى على نفسك بكثرة السجود اه (قوله خير موضوع) أي
خير شئ موضعه الشارع ليتعبد به فهو بالاضافة ليطر به الاستدلال على فضل الصلاة على غيرها واما ترك
الاضافة وان صح لا يحصل معه المقصود لان ذلك موجود في كل قرينة (فائدة) قالوا طول القيام افضل من
كثرة العدد فمن صلى اربعامثلا وطول القيام افضل عن صلى ثانيا ولم يطوله وهل يقاس بذلك ما لو صلى قاعدا
ركعتين مثلا وطول فيهما وصلى آخر اربع أو ستا ولم يطول فيهما زيادة على قدر صلاة الركعتين ام لا فيه نظر
والا قرب الثاني للمشقة بطول القيام دون طول القعود ع ش وميل القلب إلى رجحان الاول إذا الظاهر ان
المراد بالقيام محل القراءة فيشمل القعود (قوله فله صلاة ماشاء الخ) أي ان يحرم ركعة وبما تارة ركعة مغنى
عبارة ع ش أي فاذا احرم واطاق له ان يفعل ماشاء من غير علم بعدد ركعاته فافهمه ثم رايت في شرح
الروض ما يفيد ذلك وفي سم على المنهج عن العباب فله ان يصلى ماشاء ويسلم متى شاء مع جهله كم صلى

وما ينسب اليها فليتأمل ولا يفهم من التعبير بلهم في قوله ولا هل المدينة فعلها ستا وثلاثين عدم استحباب
الزيادة لان تقديره وهى لهم لغير اجمع النقل (قوله ان كان فيه نفع) يحتمل او تفريج ولده الذي ام الترابيح
وعياله وإدخال السرور عليهم (قوله ببقية الرواتب) هل المراد ان ركعتي الفجر افضل من ركعتين من
الرواتب او من الرواتب كلها وكيف الحال ومعلوم ان مؤكدا الرواتب افضل من غير مؤكدها (قوله

ولو ركعة بتشهد بلا كراهة (فإن أحرم بأكثر من ركعة الله التشهد في كل ركعتين) (٢٤٣) كالأربعية وفي كل ثلاث وكل أربع

وهكذا لأن ذلك معهود في الفرائض في الجملة بل (وفي كل ركعة) لحل التطوع بها (قلت الصحيح) منعه في كل ركعة والله اعلم) لأنه لم يعمد له نظير أصلاً وظاهر كلامهم امتناعه في كل ركعة وأن لم يطول جلسة الاستراحة وهو مشكل لأنه لو تشهد في المكتوبة الرباعية مثلاً في كل ركعة ولم يطول جلسة الاستراحة لم يضر كما هو ظاهر فاما أن يحمل ما هنا على ما إذا طول بالتشهد جلسة الاستراحة لما مر أن تطويلها مبطل أو يفرق بأن كيفية الفرض استقرت فلم ينظر لأحداث ما لم يعمد فيها بخلاف النقل ويأتي هذا فيما روي في منع في أكثر من تشهدين في الوتر الموصول وله جمع عدد كثير بتشهد آخره وحينئذ يقرأ السورة في الشكل والافقيماً قبل التشهد الأول كما مر (وإذا نوى عدداً) ومنه الركعة عند الفقهاء وإن كان الواحد غير عدد عند أكثر الحساب (فله أن يريد) عليه في غير مأمور في متمم رأى الماء أثناءه (و) أن (ينقص) عنه إن كان أكثر من ركعة (بشرط تغيير النية قبلهما)

اه (قوله ولو ركعة الخ) أي بأن ينويها أو يطلق في نية ثم يسلم منها ع ش عبارة المغنى ولو أحرم مطلقاً لم يكره له الافتصار على ركعة في أحد وجهين يظهر ترجيح بل قال في المطلب يظهر استحبابه حرو وجامن خلاف بعض أصحابنا وإن لم يخرج من خلاف أبي حنيفة من أنه يلزمه بالشروع ركعتان اه (قوله وفي كل ثلاث الخ) أي بعد كل ثلاث وبعد كل أربع الخ ولا يشترط تساوى الأعداد قبل كل تشهد فله أن يصلي ركعتين ويتشهد ثم ثلاثاً ويتشهد وهكذا ع ش (قوله وهكذا) يفيد جواز التشهد في كل ثلاث وفي كل خمس مثلاً فإن قلت هذا اختراع صورة لم تعمد في الصلاة فليمتنع كالتشهد في كل ركعة قلت التشهد بعد كل عدد معهود بخلافه بعد كل ركعة سم على المنهج اه ع ش (قوله لأن ذلك معهود) أي التشهد في أكثر من ركعة رشيدى (قوله لحل التطوع بها) أي مع التحلل منها فيجوز له القيام حينئذ لا خرى نهاية ومغنى قول الماتن (قلت الصحيح منعه في كل ركعة الخ) لعل محل المنع عند فعل ذلك قصد بخلاف ما لو قصد الافتصار على ركعة فأتى بها وتشهد ثم عن له زيادة أخرى فقام إليها بعد النية وأتى وتشهد وهكذا فإنه لا يبعد جواز ذلك فليتامل سم وتقدم عن النهاية والمغنى آتفا ما يفيد ويأتى آتفا عن الإيعاب ما يصرح بذلك قول الماتن (منعه في كل ركعة) قضيته أنه إذا أحرم بعشر ركعات إنما تبطل إذا تشهد عشر تشهدات بعدد الركعات وليس مراد أبى تشهد بعد ركعة منفردة ولو كانت هي التي قيلت الأخيرة بطلت ع ش وفيه توقف عبارة المنهج فإن نوى فوق ركعة تشهد آخر أو تشهداً آخر وكل ركعتين فأكثراه وفي الكردى عن الإيعاب ولو نوى عشر مثلاً فصل خمساً تشهد في كل ركعة وخمساً تشهد في آخرها فالأقرب عدم الصحة والأوجه فيما إذا نوى ركعة فلما تشهد نوى أخرى وهكذا الجواز اه قول الماتن (في كل ركعة) أي من غير سلام امام مع التسليم فيجوز ولو بعد كل ركعة ولكن كونه مثنى أفضل كردى عن الإيعاب (قوله وأن لم يطول جلسة الاستراحة) أي وأن لم يزد التشهد عليها والمعتمد عند الشارح م أنه متى جالس بقصد التشهد بطلت صلاته وأن لم يزد ما فعله على جلسة الاستراحة ع ش (قوله لم يضر الخ) فيه نظر ظاهر بل المتجه أنه حيث جالس وتشهد وضروا خف الجلوس وكان بلا قصد التشهد سم (قوله على ما إذا طول الخ) أي بأن زاد التشهد على جلسة الاستراحة (قوله ويأتى هذا) أي ما ذكر من الأشكال وجوابه (قوله وله جمع) إلى قوله وظاهر كلامهم في المغنى وإلى قوله وبينه وبين ما في النهاية لا قوله وتعمد ذلك وقوله أما إذا إلى الماتن (قوله وإلا) أي بأن صلى بتشهدين فأكثر مغنى (قوله فقيماً قبل التشهد الأول) ولعل الفرق بين هذا وبين ما لو ترك التشهد الأول للفريضة حيث لا يأتى بالسورة في الأخيرتين أن التشهد الأول فيها لما طاب له جابر وهو السجود كان كالماتى به بخلاف هذا ع ش (قوله عند الفقهاء) عبارة المغنى عند النجاة (قوله وإن كان الواحد غير عدد عند أكثر الحساب) إذا تعدد عند جمهور الحساب ما سوى نصف مجموع حاشيته القريبتين أو البعديتين على السواء نعم العدد عند النجاة ما وضع لكمة الشيء فلو واحد عندهم عدد فيدخل فيه الركعة مغنى (قوله أثناءه) أي أثناء عدد نواه نهاية (قوله لما تقرر) تعليل لجواز الزيادة والنقص بالنية (قوله فتبطل الصلاة بذلك) أي أن صار إلى القيام أقرلاً منه إلى القعود في مسألة الزيادة أو جلس وتشهد وسلم في مسألة النقص حي وقال البرماوى تبطل بشروعه في القيام اه يجزى أي بعد

ولو ركعة) عبارة الروض وفي كراهة الافتصار على ركعة أي فيما لو أحرم مطلقاً وجهان اه (قوله بلا كراهة) كذا شرح م (قوله في الماتن قلت الصحيح منعه في كل ركعة) لعل محل المنع عند فعل ذلك قصد بخلاف ما لو قصد الافتصار على ركعة فأتى بها وتشهد ثم عن له زيادة أخرى فقام إليها بعد النية وأتى بها وتشهد ثم عن له أخرى فأتى بها كذلك ثم عن له أخرى فأتى كذلك مثلاً فإنه لا يبعد جواز ذلك فليتامل (قوله لم يضر كما هو ظاهر) فيه نظر ظاهر بل المتجه أنه حيث جلس بقصد أن يتشهد فجلس وتشهد وضروا خف الجلوس جداً وقد يحمل كلامه على ما إذا جلس لا بقصد التشهد لكنه تشهد ولم يطول الجلوس فإنه قد يتجه عدم امتناع ذلك وفيه نظر بل يتجه الامتناع لأن التشهد في هذا الجلوس يجعله جلوس تشهد (قوله

أي الزيادة والنقص لما تقرر أنه لا حصر له (وإلا) بغير النية قبلها وتعمد ذلك (فتبطل) الصلاة بذلك لأن الذي أحدثه لم يشمل نية

أما إذا سها فبعد دلتا نوى ويسجد للسهو (فلونوى ركعتين فقام إلى الثالثة سها) ثم تذكر (فالأصح أنه يقعد) وجوبا (ثم يقوم للزيادة أن شاء) ها
ثم يسجد للسهو آخر صلاته لأن تعمد قيامه للثالثة مبطل وإن لم يشأ فقد تم تشهد ثم يسجد للسهو ثم سلم وظاهر كلامهم هنا أنه إذا زاد الزيادة بعد
تذكره ولم يصبر للقيام أقرب أنه يلزمه (٢٤٤) العود للفقود لعدم الاعتداد بحركته هو فلا يجوز له البناء عليها وعليه يفرق بين هذا والتفصيل

قصده لأنه قصد المبطّل وشرع فيه ويقال بنظيره في مسألة النقص (قوله أما إذا سها الخ) (فرع) لونوى عدد
جلس قبل استيقاظه من قيام سها أو بدله أن يكمله من جلوس فالظاهر أن له ذلك غاية الأمر أنه يطلب منه
سجود السهو سم على المنهج ويؤخذ من هذا بالاولى أنه لو أتى ببعض الركعة من قيام ثم أراد فعل باقيها من
الجلوس لم يمتنع وله أن يقرأ في هويته لأن ما هو فيه حالة الهوى اكمل بما هو صائر إليه من الجلوس ع شر (قوله
أما إذا سها الخ) وأما الوجه فينبغي صحة صلاته في الزيادة دون النقص فليتامل سم (قوله ويسجد للسهو)
أي أن صار إلى القيام أقرب كما يأتي عن البصري مثله قول المتن (فلونوى ركعتين) أي مثلاً نهاية ومعنى قول
المتن (ثم يقوم) أي أو فعله من قعود بر ماوى (قوله قد تم) الاولى حذفه (قوله ثم يسجد للسهو) محل السجود
في المسئلةين إذا قام وصار إلى القيام أقرب كما هو ظاهر بصرى (قوله والتفصيل السابق في سجود السهو الخ)
أي يسجد للسهو في الاول دون الثاني (قوله حتى لا يجوز له البناء الخ) قضية هذا الفرق أنه لا يسجد للسهو
بذلك وهو ظاهر مما مر ع ش (قوله وبينه وبين ما لو سقط الخ) يتأمل سم (قوله أي النفل) إلى قوله
كما وله في المغنى إلا قوله أو ثلثه إلى لقلة المعاصى وكذا في النهاية إلا قوله وروى إلى المتن (قوله أي النفل
المطلق الخ) وبهذا التفسير اندفع ما وردة الاسنوى على المتن من اقتضائه أن رتبة العشاء افضل من ركعتي
الفجر مثلاً مع أنهما افضل منهما ع ش ومعنى (قوله لما مر في غيره) أي غير النفل المطلق (قوله افضل
من طرفيه) هذا مع قوله الآتى أو ثلثه الآخر الخ يفيد افضلية الثالث الآخر على الاول ومفضوليته بالنسبة
إلى الوسط سم (قوله أو ثلثه الآخر الخ) عبارة ع ش وكذا لو قسمه اثلاثاً أو ارباعاً على نية أنه يقدم
ثلثاً واحداً أو ربعاً واحداً وينام الباقي فالاولى أن يجعل ما يقوم به آخر بخلاف ما لو قسمه اجزاء بنام جزءاً
ويقوم جزءاً ثم ينام الآخر فالأفضل أن يجعل ما يقوم به وسطاً فلوراد أن يقوم ربعاً على هذا الوجه فالاولى
أن يقوم الثالث اه (قوله لقلة المعاصى فيه) أي فيما ذكر من النصف والثالث الآخر (قوله ينزل ربنا
الخ) قال في فتح البارى بفتح الياء وضمها روايتان ع ش (قوله ومعنى ينزل ربنا ينزل امره) أي أو
ملائكته أو رحمته أو هو كناية عن مزيد القرب وبالجملة فيجب غلى كل أن يعتقد من هذا الحديث وما شابهه
من المشكلات الواردة في الكتاب والسنة كالرحن على العرش استوى ويبقى وجه ربك ويد الله فوق
أيديهم وغير ذلك مما شاكه أنه ليس المراد بها ظواهرها لاستحالتها عليه تبارك وتعالى عما يقول الظالمون
والجاحدون علواً كبيراً ثم هو بعد ذلك بخير أن شاء وألها بنحو ما ذكرناه وهي طريقة الخلف وأثرها
لكثرة المبتدعة القائلين بالجملة والجسمية وغيرهما ما هو محال على الله تعالى وأن شاء فوض عملها إلى الله
تعالى وهي طريقة السلف وآثروها لخلو زمانهم عما حدثت من الضلالات الشنيعة والبدع القبيحة فلم يكن
لهم حاجة إلى الخوض فيها شرح بأفضل (قوله ينزل امره) قال الاسنوى يدل عليه ما في الحديث أن الله
عز وجل يهمل حتى يمضى شطر الليل ثم يامر منادياً بنادى فيقول هل من داع انتهى عميرة اه ع ش وبدل
عليه ايضاً رواية ينزل بضم الياء كما مر (قوله أنه عبد الخ) مقول ابن جماعة والضمير لابن تيمية (قوله
والأفضل) إلى قوله وبحث في النهاية إلا قوله أو نوى إلى وذلك وقوله من هجد إلى ويسن وقوله وفيه حديث
ضعيف وإلى قوله قال الأذرعى في المغنى إلا قوله أو نوى إلى وذلك وقوله سمو وقوله كاتم إلى ويسن وقوله ولو

أما إذا سها الخ) وأما الوجه فينبغي صحة صلاته في الزيادة دون النقص فليتامل (قوله وبينه وبين ما لو سقط)
يتأمل (قوله افضل من طرفيه) هذا مع قوله الآتى أو ثلثه الآخر الخ يفيد افضلية الثالث الآخر على
الاول ومفضوليته بالنسبة للاوسط (قوله أو ثلثه الآخر الخ) فالثالث الآخر فاضل بالنسبة إلى الاول

السابق في سجود السهو بين
كونه للقيام أقرب وأن لا
بأن الملاحظ ثم ما يبطّل
تعمره حتى يحتاج لجبره
وهنا عدم الاعتداد بحركته
حتى لا يجوز له البناء عليها
وبينه وبين ما لو سقط لجنبه
السابق في السجود بأنه ثم لم
يفعل زيادة بخلافه هنا
(قلت نفل الليل) أي النفل
المطلق نهراً للخبر مسلم
أفضل الصلاة بعد الفريضة
صلاة الليل وحملوه على
النفل المطلق لما مر في غيره
وروى ايضاً أن كل ليلة فيها
ساعة إجابة (وأوسطه
أفضل) من طرفيه إذا قسمه
اثلاثاً لأن الغفلة فيه أتم
والعبادة فيه أثقل وأفضل
منه السدس الرابع
والخامس للخبر المتفق
عليه أحب الصلاة إلى الله
تعالى صلاة داود كان ينام
نصف الليل ويقوم ثلثه
وينام سدسه (ثم آخره) أي
نصفه الآخر أن قسمه
نصفين أو ثلثه الآخر أن
قسمه اثلاثاً أفضل من اوله
لقلة المعاصى فيه غالباً
وللحديث الصحيح ينزل
ربنا تبارك وتعالى إلى سماء
الديان في كل ليلة حين يبقى

ثلث الليل الاخير فيقول من يدعونى فأستجيب له ومن يسألنى فأعطيه ومن يستغفرنى فأغفر له ومعنى ينزل ربنا
ينزل أمره كما أوله به الخلف وبعض أكابر السلف ولا التفات إلى ما شنع به على المؤولين بعض من عدم التوفيق ومن ثم قال
ابن جماعة في ابن تيمية رأسهم أنه عبد أضله الله وخذله نسأل الله دوام العافية من ذلك بمنه وكرمه (و) الأفضل للمتأمل ليلاً أنهاراً

(ان يشلم من كل ركعتين) بان ينويهما ابتداء او يقتصر عليهما فيما اذا اطلق ونوى اكثر (٢٤٥) منها بشرط تغيير النية لكن في هذه

تردد إذ لا يبعد أن يقال
بقاؤه على منويته اولى وذلك
للخبر المتفق عليه صلاة الليل
مثنى مثنى وفي رواية صحيحة
والنهار (ويسن التهجّد)
إجماعاً وهو التفتل ليلاً
بعد نوم من هجد سهر او
نام وتهجّد ازال النوم
بتكليف كائناً ما كان اي تحفظ
عن الاثم ويسن للتهجّد
نوم القيلولة وهو قبيل
الزوال لانه له كالسجود
للصائم وفيه حديث ضعيف
(ويكره قيام) اي سهر
(كل الليل) ولو في عبادة
(دائماً) للنهي عنه في الخبر
المتفق عليه ولانه يضر كما
اشار اليه الحديث اي من
شانه ذلك ومن ثم كره قيام
مضر ولو في بعض الليل
وبحث المحب الطبري عدم
كراهته لمن يعلم من نفسه
عدم الضرر اصلاً قال
الأذرعى وهو حسن بالغ
كيف وقد عد ذلك من
مناقب ائمة اه ويجاب
بان أولئك مجتهدون
لا سيما وقد أسعفهم الزمان
والأخوان وهذا مفقود
اليوم فلم يتجه إلا للكرامة
مطلقاً للغلبة الضرر او الفتنة
بذلك وخرج بكل الى اخره
قيام ليال كاملة لانه صلى
الله عليه وسلم كان يفعل
ذلك في العشر الاخير من
رمضان وانما لم يكره صوم
الدهر بقية الآتى لانه
يستوفى في الليل ما فاتته

في عبادة وقوله ضعيف وقوله ولانه الى ومن ثم قول الماتن (أن يسلم من ركعتين) أى أما التفتل بالاولى وتأخير
مستحب نهاية ومعنى اى ولا مكروه كما مرعش (قوله او يقتصر عليهما) ظاهره انه لا يحتاج في هذا
الاقتصار الى نية سم (قوله في هذه) اى الثالثة (قوله) إذ لا يبعد ان يقال (الخ) اقره عش وقد يشير الى
اعتماده اقتصار شرح المنهج والنهاية والمعنى على الصورتين الاولتين (قوله وفي رواية الخ) عبارة المعنى وفي
السنن الاربعة صلاة الليل والنهار مثنى مثنى وصححه ابن حبان وغيره اه قول الماتن (ويسن التهجّد)
ذكر أبو الوليد النيسابورى أن المتهمجد يشفع في أهل بيته وروى ان الجنيد روى في النوم فقبل له ما فعل
الله بك فقال طاحت تلك الاشارات وغابت تلك العبارات وفقدت تلك العلوم ونفذت تلك الرسوم وما
نفعنا إلا ركعات كنا نركعها عند السحر مغنى وعش زاد شيخنا والمقصود من ذلك ان هذه الاله ورلم نجد لها
ثواباً لا فتراها برباء ونحوه إلا الركعات المذكورة للاخلاص فيها وإنما قال ذلك حثاً على التهجّد وبياناً
لشرفه وإلا فيبعد على مثله اقتران عمله برباء ونحوه مع كونه سيد الصوفية اه (وهو التفتل الخ) كذا في
النهاية والمعنى وشرح المنهج قال عش ظاهره اخراج فعل الفرائض بان قضى فوائت سم على حجج ونقل
عن افتاء الشارح مر ان التفتل ليس بقيد اه عبارة شيخنا وهو لغة دفع النوم بالتكليف واصطلاحاً
صلاة بعد فعل العشاء ولو بمجموعة مع المغرب جمع تقديم وبعد نوم ولو كان النوم قبل وقت العشاء سواء
كانت تلك الصلاة نفلاً راتباً او غيره على ما ذكره وغيره ومنه سنة العشاء والنفل المطلق والوتر او فريضاً قضاء
او نذر افتقيد به بالنفل جرى على الغالب اه (قوله بعد نوم) اي وبعد فعل العشاء كما وجد بخط شيخنا الرملى
الامام شهاب الدين وان كان النوم قبل فعلها بان نام ثم فعل العشاء وتفتل بعد فعلها وهل يكفى النوم عقب
الغروب يسير او الى دخول وقت العشاء فيه نظر وقد يستبعد الا كتفاء بذلك سم على حجج اى فلا بد من كون
النوم بعد دخول وقت العشاء ولو قبل فعلها ويوافقه ما نقل حاشية الشهاب الرملى على الروض من انه لا بد
ان يكون اى النوم وقت نوم ومقتضى كلام حجج في شرح الارشاد انه لا يتقيد بدخول وقت العشاء فليراجع
عش وتقدم انفا عن شيخنا اعتماد عدم التقيد بذلك (قوله نوم القيلولة) الاضافة للبيان (قوله وهو قبيل
الزوال) اى النوم قبيل الزوال وعند المحدثين الراحة قبيل الزوال ولو بلا نوم شيخنا قال عش وينبغي أن
قدره يختلف باختلاف عادة الناس فيما يستعينون به على التهجّد اه (وبحث المحب الطبري الخ) اقره الشارح
في الايعاب كاياتى واعتمده المعنى عبارة ما من لا يضره ذلك فلا يكرهه في حقه وقال المحب الطبري ان لم يجد
بذلك مشقة استحب له لا سيما المتلذذ بمناجاة الله تعالى وان وجدها نظر ان خشى منها عذورا كرهه وإلا فلا
اه وعبارة السيد البصرى القلب الى ما قاله المحب اميل ولا بعد في تخصيص كلام الاصحاب به اه (قوله وهو
حسن الخ) اى ما ذكره المحب كلام حسن يعضده ما اشتهر عن خلائق من التابعين وغيرهم من صلاة الغداة
بوضوء العشاء اربعين سنة او اقل او اكثر اه كرى عن الايعاب (قوله وقد أسعفهم) اى اعانهم كرى
(قوله فلم يتجه إلا للكرامة مطاقاً) هذا بخلاف لما فى العباب من تقييده ذلك بمن يضره قال الشارح في شرحه
وذكر المحب الطبري قريبا منه فقال ان لم يجد بذلك مشقة استحب لا سيما المتلذذ بمناجاة الله تعالى وان
وجدها نظر ان خشى منها عذورا كرهه وإلا فلا ورفقه بنفسه أولى انتهى قال الأذرعى الخ اه كرى
(قوله وخرج) الى الكتاب في النهاية والمعنى إلا ما نبه عليه (قوله قيام ليال كاملة) يظهر ان محله ما لم يضر
اخذاً بما تقدم له في بعض الليل وقد يقال هو شامل له بصرى (قوله لانه صلى الله عليه وسلم الخ) اى فيستحب
لان الخ نهاية ومعنى (قوله بقية الآتى) وهو عدم الضرر وعدم فوت حق (قوله ما فاتته) اى من اكل

مفضول بالنسبة الى الاوسط (قوله او يقتصر عليهما) ظاهره انه لا يحتاج في هذا الاقتصار الى نية (قوله
وهو التفتل) ظاهره اخراج فعل الفرائض بان قضى فوائت (قوله بعد نوم) اي وبعد فعل العشاء كما
وجد بخط شيخنا الرملى الامام شهاب الدين وان كان النوم قبل فعلها بان نام ثم فعل العشاء وتفتل بعد فعلها
وهل يكفى النوم عقب الغروب يسير او الى دخول وقت العشاء فيه نظر وقد يستبعد الا كتفاء بذلك (قوله

وهنا لا يمكنه نوم النهار لتبذر ضرورياته الدينية والدنيوية (و) يكره (تخصيص ليلة الجمعة بقيام)

أي صلاة للنهي عنه في خبر مسلم (٢٤٦) واخذ منه كالمتن زوال الكراهة بضم ليله قبلها او بعدها نظير ما يأتي في صوم يومها وغدم كراهة

تخصيص ليلة غير هاو توقف فيه الاذرعى وابدى احتمالا بكرهته ايضا لانه بدعة (و) يكره (ترك تهجد اعتاده) بلا ضرورة (والله اعلم) لقوله ﷺ لعبد الله بن عمرو بن العاص لا تكن مثل فلان كان يقوم الليل ثم تركه ويسن بل يتاكدان لا يحل بصلاة في الليل بعد النوم ولو ركعتين لعظم فضل ذلك بل ورد فيه ما ينبغى لمن أحاط به أن لا يألو جهدا في المثابة عليه ما أمكنه وان يكثرفيه من الدعاء والاستغفار ونصفه الاخير اكد وافضله عند السحر لقوله تعالى والمستغفرين بالاسحار وبالاسحار هم يستغفرون وان يوقظ من يطمع في تهجده حيث لا ضرر ﴿كتاب﴾ كأن حكمة الترجمة به دون جميع ما ذكر في كتاب الصلاة إلى الجنائز ان الجماعة صفة زائدة على ماهية الصلاة وليست فعلا حتى تكون من جنسها فكانت كالاجنبية من هذه الحيثية فافردها بكتاب ولا كالاجنبية من حيث انها صفة تابعة للصلاة فوسطها بين ابوابها ولما كانت صلاة الجنائز مغارة لمطلق الصلاة مغارة ظاهرة أفردها بكتاب متأخر عن

النهار مغنى (أي صلاة) أما إحياءها بغير صلاة فغير مكره كما أفاده شيخنا الشهاب الرملي لاسما بالصلاة والسلام عليه ﷺ لان ذلك مطلوب فيها نهاية ومغنى سم وشيخنا عبارة السكردي قال في الأيعاب اما إحياءها بغير صلاة فلا يكره كما أفهمه كلام المجموع وغيره ويوجه بأن في تخصيصها بالافضل نوع تشبه باليهود والنصارى في إحياء ليلة السبت والاحد اه (قوله زوال الكراهة بضم ليله الخ) وهو كذلك نهاية ومغنى (قوله وعدم كراهة الخ) اعتمده في الأيعاب كرمي (قوله وتوقف الاذرعى الخ) عبارة النهاية والمغنى وهو كذلك وإن قال الاذرعى فيه وقفة اه (قوله ويكره ترك تهجده اعتاده) اي ونقصه شرح بافضل وفي الجمل على مر ومثل التهجد غير من العبادات كقراءة وذكر اه وفي البجيرمي وانظر ما المراد بالعادة وقياس نظائره من الحيض وتجدد الوضوء وصوم يوم الشك حصوها بكرة كما في الشوبري اه (قوله مثل فلان الخ) أراد به عبد الله بن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنهما ع ش (قوله ويسن الخ) ويسن كما في المجموع ان ينوى الشخص القيام عند النوم نهاية ومغنى اي حيث جوزه فان قطع بعدم قيامه عادة فلا معنى لنيته ع ش (قوله أن لا يحل الخ) وأن لا يعتاد منه إلا لما يظن إدامته عليه نهاية ومغنى (قوله أن لا يألو) أي لا يقصر (قوله في المثابة) أي المواظبة (قوله وأن يكثرا الخ) وأن يمسح المتيقظ النوم عن وجهه وان ينظر إلى السماء وان يقرأ في خلق السموات والارض إلى اخر السورة وان يفتح تهجده بركعتين حفيفتين وإطالة القيام في سائر الصلوات أفضل من تكثير الركعات وأن ينام أو يستريح من نعلس أو فتور في صلاته حتى يذهب نومه أو فتورة نهاية ومغنى وشرح بافضل (قوله حيث لا ضرر) أي وإلا فلا يستحب ذلك بل يحرم مغنى ﴿كتاب صلاة الجماعة﴾

(قوله به) أي بالكتاب (قوله ولا كالاجنبية) عطف على كالاجنبية (قوله من حيث الخ) قيد للنفي (قوله مغارة لمطلق الصلاة) هذا ممنوع قطعاً لان مطلق الصلاة هو القدر المشترك بينها وبين غير هافهى من افراده كما أن بقية الصلاة من أفرادها وصواب العبارة أن يقول مغارة لبقية الصلوات سم وقديحاج بما مر في أول كتاب الصلاة عن البصري عن فتح الجواد ان صلاة الجنائز لا تسمى صلاة وكذا تقدم هناك عن نفس المحشى ما يشعر بذلك (قوله نظر التلك الخ) هذا تأكيده كما أفاده لما السببية قول المتن (صلاة الجماعة) وفي الإحياء عن أنى سليمان الداراني أنه قال لا يفوت أحد صلاة الجماعة إلا بذنب أذنيه قال وكان السلف يعززون أنفسهم ثلاثة أيام إذا فاتتهم التكبيرة الأولى وسبعة أيام إذا فاتتهم الجماعة مغنى وع ش زاد شيخنا وصيغة التعزية ليس المصائب من فارق الأحياء بل المصائب من حرم الثواب وهى أى الجماعة من خصائص هذه الأمة كما نقل عن ابن سرافقة اه (قوله عى مشروعة) إلى قوله كما يفيد في المغنى وإلى قوله فبنا بمجلى الخ في النهاية إلا قوله كما يفيد إلى المتن وقوله كما يفيد إلى وخارج (قوله وشرعت الخ) الانسب تأخيرها عن قوله وإجماع الأمة بصرى (قوله بالمدينة الخ) استشكل بصلاته ﷺ والصحابة صبيحة الاسراء جماعة مع جبريل وبصلاته ﷺ بعلى وبخديجة فكان أول فعلها بمكة وأجيب بأن المراد وأول إظهار فعلها مع المواظبة عليها كان بالمدينة شيخنا وع ش واجهورى وكذا يستشكل بما في الصحيحين في خبر استماع الجن القرآن فر

أي صلاة) أما إحياءها بغير صلاة فغير مكره كما أفاده شيخنا الشهاب الرملي لاسما بالصلاة والسلام على النبي ﷺ لان ذلك مطلوب فيها شرح مر (قوله وعدم كراهة تخصيص ليلة غيرها) هو كذلك وإن توقف فيه الاذرعى شرح مر ﴿كتاب صلاة الجماعة﴾

(قوله ولما كانت صلاة الجنائز مغارة لمطلق الصلاة) هذا ممنوع قطعاً لان مطلق الصلاة هو القدر المشترك بينها وبين غير هافهى من افراده كما أن بقية الصلاة من افرادها وصواب العبارة أن يقول مغارة لبقية الصلوات

جميع أبواب الصلاة نظرا لتلك المغارة (صلاة الجماعة) هى مشروعة بالكتاب لانه تعالى أمر بها في الخوف النفر فحسرة النساء في الامن أول السنة للأخبار الآتية وغيرها وشرعت بالمدينة دون مكة لقهر الصحابة بها وإجماع الأمة وأقلها

هنا إمام ومأموم كما يفيد
قوله وما كثر جمعه أفضل
لخبر صحيح به (هي في
الفرائض) أي المكتوبات
قال للعبد الذكري في قوله أول
كتاب الصلاة المكتوبات
خمس فساوى قول أصله في
الخمس واندفع الاعتراض
عليه (غير) بالنصب حالا أو
استثناء ويمتنع الجر لانها
لا تعرف بالاضافة إلا ان
وقعت بين ضدين (الجمعة)
لما يأتي أنها فيها فرض عين
وشرط صحتها اتفاقا (سنة
مؤكدة) للخبر المتفق عليه
صلاة الجماعة أفضل من
صلاة الفداى بالمعجمة بسبع
وعشرين درجة والافضلية
تقتضى الندية فقط ولا
تعارض هذه رواية خمس
وعشرين لان القاعدة في
باب الفضائل الاخذ بأكثرها
ثوابا لانه صلى الله عليه وسلم كان يخبر
بالقليل أو لا ثم بالكثير
زيادة في النعمة عليه وعلي
امته وحكمة السبع والعشرين
أن فيها فوائد تزيد على صلاة
الفرد بنحو ذلك كما بينته في
شرح العباب وخرج
بالفرائض بالمعنى المذكور
المنذورة فلا تشرع فيها
لاختصاصها بانها شعار
المكتوبة كالآذان فيناء
يجل لهذا على انه يسلك
بالنذر مسلك واجب
الشرع أو جائزه غلطو
فيه والكلام في منذورة

النفر الذين أخذوا نحو تامة وهو بنخلة عامدين إلى سوق عكاظ وهو يصلي بأصحابه صلاة الفجر الخ فقال
النووي في شرح مسلم قوله وهو يصلي بأصحابه الخ فيه إثبات صلاة الجماعة وانها مشروعة في السفر وانها
كانت مشروعة من أول النبوة اه (قوله هنا) احتراز عن الجمعة (قوله كما يفيد) قوله الخ لا يخفى ما في
دعوى الافادة من الخفاء بصري وسم (قوله لخبر صحيح الخ) عبارة النهاية لخبر الاثنان فما فوقهما جماعة
اه (قوله فساوى الخ) المساواة ممنوعة لظهور انه لا يفهم من الخمس إلا المقصود بخلاف الفرائض يتوهم
منه خلاف المطلوب لا سيما مع استثناء الجمعة فانه يقوى التوهم اذ لم يعد في المكتوبات والعهدية المذكورة
لا قرينة عليها خصوصاً مع بعد ما بين المحدثين سم قول المتن (هي الخ) أي صلاة الجماعة من حيث الجماعة بيجري
وعبرة شيخنا في العبارة قلب والاصل جماعة الصلاة ليصح الاخبار بقوله سنة وإلا فصلاة فرض لاستثناء
(قوله واستثناء) أي بمعنى الاعتراف بغير اعراب المستثنى وضيفت اليه نهاية ومغنى زاد شيخنا وهو الاقعد ليعد
المقام عن الحالية اه (قوله يمتنع الجر لانها الخ) وقد يقال ان اللام للجنس فلا يضر الوصف بالنسبة لان
المعرف بها في المعنى كالنسبة لنهاية قال الرشيدى وجعلها للجنس يلزمه فساد ولا يخفى مع انه يتنافى الاستثناء
منه لذهو اية العموم اه وقال شيخنا ولو جعل الجر على البداية لكان اصوب اه (قوله لا تعرف) بفتح التاء
على حذف إحدى التامين وفي بعض النسخ باثبات التامين وهو يؤيد ما ذكره على م (قوله لان) وقعت
بين ضدين) قد يقال المراد بالفضائل هنا ماعدا الجمعة من الخمس والجمعة مضادة لماعداها من الخمس لذهما
وجوديان لا يصدقان على ذات واحدة من جهة واحدة فلتعرف غير هنا قليلا سم (قوله إن وقعت بين
الضدين) ومثله لذلك بقولهم الحركة غير السكون ع ش قول المتن (سنة مؤكدة) أي ولوللنساء مغنى
(قوله من صلاة الفذ) أي المنفرد (قوله بسبع وعشرين الخ) وذكروا في المجموع ان من صلى في عشرة الاف
له سبع وعشرون درجة ومن صلى مع اثنين له ذلك اسكن درجات الاول اكمل نهاية ومغنى (قوله درجة) قال ابن
ذريق العيد الاظهر ان المراد بالدرجة الصلاة ورد كذلك في بعض الروايات وفي بعضها التعبير بالضعف
وهو مشعر بذلك اه ع ش (قوله فقط) أي دون الفرضية (قوله لان القاعد الخ) او لان الاخبار بالقليل لا
ينفى الكثير أو أن ذلك يختلف باختلاف أحوال المصلين أي من خشوع وتدبر قراءة وغيرهما وان الاولى
في الصلاة الجهرية والثانية في السرية نهاية (قوله يخبر) ببناء المفعول من الاخبار (قوله بالمعنى المذكور)
أي المكتوبات (قوله لا اختصاصا الخ) قد يقال فلم شرعت في بعض النوافل ولم تمنع مطلقا كالآذان بصري
(قوله لهذا) أي لمشروعية الجماعة في المنذورة يعني ان المحل بناء على الخلاف في انه هل يسلك الواجب بالنذر
مسلك واجب الشرع حتى تسن فيه الجماعة أو جائزة حتى لا تسن فيه وفي قواعد الزركشى ما حاصله انه لا خلاف
في وجوب المنذورة وإنما الخلاف في أن حكمه كالجائز في القرى أو كالواجب إصالة فيها أو الأرجح حمله غالبا
على الواجب ولهذا لا يجمع بين فرض ومنذور بتيمم واحد ولا تصلى المنذورة على الرحلة ويجب التثبيت في
الصوم المنذور على الصحيح كروى (والكلام الخ) يغنى عنه اعتبار قيد الحيثية المتبادر الى الأذهان باعتباره
بصري (لا تسن فيها الجماعة فيها قبل) أي قبل النذر كسنة الظهر مثلا ولو نذر ان يصليها جماعة ولا ينعقد نذره
لان الجماعة فيها ليست قرينة بخلاف ما شرعت الجماعة فيها لو نذر ان يصليها جماعة فينعقد نذره ولو صلاها

لا يقال كونها من أفراد القدر المشترك لا يمنع المغايرة له لان كل فرد مغاير لكتابه لا نافي قول المراد بالمغايرة هنا
المباينة لا معناها الظاهر وإلا فكل صلاة مغايرة لمطلق الصلاة كما لا يخفى (قوله كما يفيد الخ) يتأمل (قوله
فساوى قول أصله في الخمس) المساواة ممنوعة لظهور انه لا يفهم من الخمس إلا المقصود بخلاف الفرائض
يتوهم منه خلاف المطلوب لا سيما مع استثناء الجمعة فانه يقوى التوهم اذ لم يعد في المكتوبات فيما تقدم
فاستثنى ما يؤم انه اراد غير ما تقدم والعهدية المذكورة لا قرينة عليها خصوصاً مع بعد ما بين المحلين (قوله
إلا ان وقعت بين ضدين) قد يقال المراد بالفرائض هنا ماعداها من الخمس بصريح قوله للعبد الذكري
في قوله أول كتاب الصلاة الخ والجمعة مضادة لماعداها من الخمس اذ هما امران وجوديان لا يصدقان على ذات

فهى تسن فيها للاندز
وفيالم تنذر الجماعة فيها
ولا اوجبت الجماعة فيها
بالنذر والنافلة ومرو
مشروعيتها في بعضها دون
بعض (وقيل) هي (فرض
كفاية للرجال) البالغين
العقلاء الاحرار المستورين
المقيمين في المؤداة فقط
للخير الصحيح مامن ثلاثة في
قربة ولا بد ولا تقام فيهم
الجماعة وفي رواية الصلاة
لا يستحوذ اى غلب عليهم
الشيطان فعليك بالجماعة
فانما ياكل الذنب من
الغم القاصية واذا تقرر انها
فرض كفاية (فتجب)
ليسقط الحرج عن الباقيين
لإقامتها في كل مؤداة من الخمس
بجماعة ذكر احرار بالغين
على الاوجه ثم رايت شارحا
رجحه ايضا وعليه فيفرق
بين هذا وسقوط فرض
صلاة الجنازة بالصبي بان
القصد ثم الدعاء وهو منه
اقرب للاجابة وسقوط
فرض احياء السكبة بنحو
الصبيان والارقاء على ما فيه
بان القصد ثم حضور جمع
من المسلمين في تلك المواضع
حتى تذني عنهم وصية اهلها
وهذا حاصل بالناقصين
ايضا وهنا اظهار الشعار
الآتي وهو يستدعى كمال
القائمين به

منفردا صحت لكن هل تجب عليه اعادتها جماعة لتندروا ان خرج وقتها أو لا قال سم فيه نظرو في الروض
وشرحه في باب النذر حكاه خلاف عرا الاصحاب والمتمدمنة الوجوب فليراجع وليحرر عرش (قوله) فهى
تسن فيها) اى يستمر على سنيتها قليوبى (قوله) وفيما الخ) اى في نفل تسن فيها الجماعة (قوله) والنافلة) عطف
على المنذورة (قوله) ومراخ) يعنى ان في مفهوم القرائض تفصيلا (قوله) البالغين) الى المتن في المعنى لا قوله
وفي رواية الصلاة ولى قوله وظاهر تمثيلهم في النهاية إلا ما ذكره وقوله ثم رايت الى وتعدد محالها (قوله) المقيمين
الخ) أى غ. المعذورين بعذر مما يأتي شرح بافضل وشيخنا (قوله) في المؤداة الخ) أى في الركعة الاولى منها
شيخنا وزياى (قوله) ما من ثلاثة الخ) لفظة من زائدة عرش اى في المبتدأ بجري (قوله) لا تقام فيهم الخ)
عبر بذلك دون لا يقيمون ليفيد الا كتفاء باقامة بعضهم سم (قوله) لا استحوذ الخ) اى وغلبته يلزم منها البعد
عن الرحمة في الحديث الوعيد الشديد على ترك الجماعة فدل على فرضية الجماعة برماوى وحلى اه بجري
(قوله) القاصية) اى البعيدة عرش (قوله) ليسقط الحرج الخ) هل يسقط الفرض باقامة العراة ويفرق
بينهم وبين المسافرين بانهم من أهل الوجوب فيه نظر سم على حجو ويصرح بعدم السقوط قول شيخنا الزياى
ولا يسقط الفرض بمن لا يتوجه الفرض عليها كالنساء والصبيان ونحوهم انتهى ومن النحو العراة والارقاء
عرش (قوله) بالغين) اى ومقيمين اخذاما باقى وهذا السياق يشعر بان الكلام في الادميين لانهم هم
الذين يوصفون بالحرية والرق والبلوغ والصبا فيخرج به الجن فلا يكتفى باقامتها بهم في بلد وان ظهر بهم
الشعار عرش وفي البجيري عن الاجمورى ما نصه وينبغى انهم لو كانوا على صورة البشر اكنى بهم او على
صورهم فلا يكتفى بهم اه (قوله) على الاوجه) وافق شيخنا الشهاب الرملى بأنه لو اقامها المسافرون يسقط
الفرض لانهم ليسوا من اهل الفرض وقضية هذه العلة ان العراة كذلك وبانه يكتفى في سقوط الفرض
حصول الجماعة في ركعة انتهى ومنه يعلم عدم السقوط بفعل الصبيان بالاولى وقد يقال قياس عدم السقوط
هنا بفعل الصبيان عدم سقوط احياء السكبة بفعلهم خلاف ما ذكره لشارح سم وافر النهاية ما مر من
الاقتنائين لو والده (قوله) وعليه فيفرق الخ) يبينها وبين الجنازة مسلم واما الفرق بينها وبين احياء السكبة
فمحل تأمل بل لو عكس الحكم فيهما لكان أقرب بصري (قوله) وسقوط فرض صلاة الجنازة الخ) ويفرق
بين هذا وسقوط الجهاد بان المقصود به اعلام كلمة الدين فاذا حصل بفعل ضعفتا وهم الصبيان كفى وكان ابلغ

واحدة من جهة واحدة فلتعرف غير هنا فليتامل (قوله) في المتن وقيل فرض كفاية) سياق أنه الصحيح
ومعلوم ان فرض الكفاية يعرض له التعيين كان لم يوجد زيادة على اقل من يقوم كامام وما موم هنا (فرع)
لوظاق الوقت وجد مصليا راكعا ولو احرم معه ادرك معه الركوع وادرك هذه الركعة في الوقت ولو احرم
منفردا لم يدرك في الوقت الركعة فينبغى ان يتعين عليه الاحرام معه لقد رته على ايقاع الصلاة مؤداة فليس له
تفويتها وايقاعها قضاء (قوله) المستورين) هل يسقط الفرض باقامة العراة ويفرق بينهم وبين المسافرين
بانهم من أهل محل الوجوب فيه نظرو على الاكتفاء يحتمل ان محله ما لم يكن غيرهم بصرا في ضوء لانهم يشق
عليهم الحضور مع العراة لمشقة التحرز عن النظر وينبغى ان لا يشق الحضور مع الجماعة لكل من ارادها
فليتامل (قوله) لا تقام فيهم الجماعة) عبر لا تقام فيهم دون لا يقيمون ليفيد الا كتفاء باقامة بعضهم
(قوله) بالغين على الاوجه) مشى عليه مر وافق شيخنا الشهاب بانه لو اقامها المسافرون لم يسقط الفرض
لانهم ليسوا من اهل الفرض قضية هذه العلة ان العراة كذلك وبانه يكتفى في سقوط الفرض حصول الجماعة
في ركعة اه ومنه يعلم عدم السقوط بفعل الصبيان بالاولى وقد يقال قياس عدم السقوط هنا بفعل الصبيان
عدم سقوط احياء السكبة بفعلهم خلاف ما ذكره لشارح واما ما ابداه من الفرق فلا يخفى ما فيه بخلاف
الجهاد فقد يوجه سقوطه بفعل الصبيان بان المقصود اعلام كلمة الدين فاذا حصل بفعل ضعفتا وهم الصبيان
كفى وكان ابلغ في الدلالة على الاعلام لانه ادل على قوتنا فليراجع (قوله) على ما فيه) عبارة شرح العباب
وسياق في سقوط فرض الحج والعمرة بهم اى بالصبيان وبنحو الارقاء كلام لا يبعد بجيئه اه (قوله)

في محل الإقامة أي الذي تنعقد فيه الجمعة لو وجبت فلا يعتد بها خارجه بحيث لا يظهر بها الشمار عرفا فيه فيما يظهر وتعدد محالها (بحيث يظهر) بها (الشعار) في ذلك المحل البادية أو غيرها وضبط بان يكون سريدها لو سمع إقامة وتظهر أمكنه إدراكها وفيه ضيق والظاهر ان الامر أوسع من ذلك وأنه يكفي أن يكون كل من أهل محلها أو قصد من منزله محلا من محالها لا يشق (٢٤٩) عليه مشقة ظاهرة فعلم أنه يكفي (في

القرية) الصغيرة أي التي فيها نحو ثلاثين رجلا إقامتها بمحل واحد وان الكبيرة لا بد من تعدد محالها كما تقرر وظاهر تمثيلهم للصغيرة بما فيها ثلاثون ولما بعده بما يأتي ان مداو في الصغير والكبير على قلة الجماعة وكثرتهم لا على اتساع الخطة وضيقها وقد يستشكل لان المدار على دفع مشقة الحضور وهو يقتضي النظر للثاني وقد يوجه الاول بان سبب المشقة انما نشأ من تفرق مساكنهم فلم ينظر لمشقتهم واكتفى بمحل واحد في حقهم وان كانت قريتهم بقدر بلد كبيرة خطة ولو عددها بعض المقيمين دون جمهورهم وظهورهم الشعار كفي ولو قل عدد سكان قرية أي بحيث لو اظهروا الجماعة لم يظهر بهم شعار قال الامام لم تلزمهم وسكت عليه في الروضة لكنه عبر بقوله عقبه هذا كلام الامام واختار في المجموع خلافه وهو الوجه لخبر مامن ثلاثة المذكور ولان الشعار امر نسبي فهو في كل محل بحسبه ولا يكفي فعلها في البيوت وقيل يكفي وينبغي حمله على ما اذا فتحت ابوابها

في الدلالة على الاعلاء سم وعش (قوله في محل الإقامة الخ) متعلق بقوله لإقامتها (قوله بحيث لا يظهر بها الشعار عرفا) فيه دلالة على كفاية لإقامتها خارجه اذا ظهر بها الشعار فيه سم وعش (قوله عرفا فيه) أي في محل الإقامة (قوله وتعدد محالها) عطف على قوله لإقامتها الخ (قوله البادية) عبارة النهاية وتلزم اهل البوادي الساكنين بها اه زاد المعنى والاسنى بخلاف الناجعين لرعي ونحوه اه (قوله وضبط) أي تعدد المحال كردى (قوله والظاهر الخ) عبارة النهاية وكلامهم بمحل في القرية الصغيرة وفي الكبيرة والبلد بمحلين مثلا مفروض فيما لو كان بحيث يمكن من يقصدها إدراكها من غير كبير مشقة فيما يظهر فلا يشترط إقامتها في كل محلة منها خلافا لجمع اه (قوله أي التي فيها نحو ثلاثين) قال الشيخ ابو حامد والظاهر انه تقريظ بل لو ضبط ذلك بالعرف لكان اقرب إلى المعنى نهاية (قوله كما تقرر) أي بان يكون كل من أهل محلها الخ وقال السكردي اراد به قوله بان يكون سريدها الخ اه (قوله ولما بعده) يعني الكبيرة (قوله بما يأتي) أي في الجمعة كردى (قوله وقد يستشكل الخ) قد يقرر الاشكال على اسلوب اخر فيقال المدار على ظهور الشعار وعدمه وبإقامتها بمحل واحد من القرية المفروضة لا يظهر إشعار فليتامل وأما ما ذكره الشارح رحمه الله تعالى فلا يخلو عن شيء لان الاكتفاء بإقامتها بمحل واحد فيما ذكر فيه توسيع لهم وما ذكره يقتضي التضييق عليهم فإني يصلح توجيهه فليتامل وليحذر بصرى (قوله وقد يوجه الاول الخ) وقد يوجه ايضا بتمكنهم من دفع المشقة بأن يعددوها على وجه لا يشق بأن يقيمها كل جماعة بمقاربة المساكن في محلهم سم (قوله ولو عددها) إلى قوله ولو قل في المعنى وإلى التنبيه في النهاية إلى قوله ولو قل إلى ولا يكفي الخ (كفي) أي ولا ائتم على المتخلفين نهاية (قوله) لكنه عبر بقوله عقبه هذا كلام الامام وبمراجعة الروضة يعلم ان قوله هذا الخ ليس للتبري عن ذلك بل للاستدراك على مسألة أخرى بصرى (قوله واختار في المجموع الخ) وهو الوجه وعلى هذا لم يكن في القرية الا اثنان اتجه تعيينها علمها سم (قوله ولان الشعار الخ) محل تامل لانه وإن كان نسبيا يتفاوتت بتفاوت كبر المحل وصغره إلا ان الفرض هنا ان المحل صغير بالنسبة لمن يقيم الجماعة فيه بحيث لا يظهر الشعار فالأولى التوجيه بان اصل الجماعة مشروع في حدوداته وكونه بحيث يظهر بها الشعار مشروع اخر فحيث تأتى وجب اعتباره وحيث تعذر سقط بخلافها إذ الميسور لا يسقط بالمعسر وبصرى (قوله وينبغي حمله) وفاقا للمعنى (قوله في الاسواق الخ) أي وفي المحلات الخارجة عن السور ايضا حيث يظهر منها الشعار سم على حج بالمعنى اه عش (قوله كذلك) أي فتحت ابوابها بحيث الخ (وهي الخ) أي اجل علامات الايمان (قوله بظهور اجل صفاتها الخ) فيه إيجاز محل واصل العبارة وبظهوره ظهور اجل الخ (قوله وهي الخ)

فلا يعتد بها خارجه بحيث لا يظهر بها الشعار عرفا فيه فيما يظهر) فيه نظر ولا يبعد أنه حيث ظهر الشعار فيما بينهم وسهل حضور الجماعة لفاصدها كفي ذلك سواء كانت إقامتها في محل الإقامة أو خارجها فليتامل (قوله بحيث لا يظهر بها الشعار عرفا) فيه دلالة على كفاية إقامتها خارجه اذا ظهر بها الشعار فيه فليتامل لكن في شرحه الصغير للارشاد ما نصه ولا يكفي إقامتها خارج محل في محل الإقامة لا تجوز إقامة الجمعة فيه كما هو ظاهر ويؤيده تعبير بعضهم باسقاط ظهور شعارها بمحل إقامتها اه فليتامل فانه يحتمل الاكتفاء بإقامتها خارج محل الإقامة وقد يؤيد بان لهم ترك البلد لإقامة خارجه وان دخل الوقت فليتامل (قوله وقد يوجه الاول الخ) قد يوجه ايضا بتمكنهم من دفع المشقة بان يعددوها على وجه لا يشق كان يقيمها كل جماعة بمقاربة المساكن في محلهم (قوله واختار في المجموع خلافه وهو الوجه) على هذا

(٣٢) — شرواني وابن قاسم — ثاني) بحيث صارت لا يحتمش كبير ولا صغير عن دخولها ومن ثم كان الذي يتجه الاكتفاء بإقامتها في الاسواق إن كانت كذلك وإلا فلا لان لاكثر الناس سرات تأتي دخول بيوت الناس والاسواق (تنبيه) الشعار بفتح اوله وكسره لغة العلامة والمراد به هنا كما هو ظاهر اجل علامات الايمان وهي الصلاة بظهور اجل صفاتها الظاهرة وهي الجماعة

(فان) لم يظهر الشعار كما
تقرر بأن (امتنعوا كلهم)
أو بعضهم كأهل محلة من
قرية كبيرة ولم يظهر الشعار
الابهم (قولوا) أي قائل
المتنعين الإمام أو نائبه
لاظهار هذه الشعيرة العظيمة
وعلى أنها سنة لا يقاثلون
ويظهر انه لا يجوز له أن
يفجأهم بالقتال بمجرد الترك
كما يرمى إليه قوله امتنعوا
بل حتى يأمروهم فيمتنعوا من
غير تاويل اخذ مما يأتي
في ترك الصلاة نفسها (ولا
يتأكد الندب للنساء
تأكدته للرجال) بناء على
أنها سنة لهم (في الاصح)
لخشية المفسدة فيهن مع
كثرة المشقة فيكره تركها
لهم لاهن (قلت الاصح)
المنصوص انها) إذا وجدت
جميع الشروط السابقة (فرض
كفاية) للخبر السابق و ذكر
أفضل في الخبر قبله محمول على
من صلى منفرد القيام غيره
بها أو لعذر كمرض أو إذا
اختلف شرط مما مر فلا تجب
وإن تمحض الارقاء في بلد
وعجيب تردد شارح في
هذه مع قولهم ان الارقاء
لا يتوجه اليهم فرض الجماعة
بل قد تسن وقد لا تسن
لامرأة وخثى ولمميز نعم
يلزم وليه امره بها
ليتوعدا إذا كمل

أي أجل صفاتها (قوله فان لم يظهر) إلى قوله ويظهر في النهاية والمعنى (قوله الإمام الخ) أي دون أحاد الناس
معنى (قوله لا يقاثلون) أي على أحد الوجهين شورى ومحلى اه ع ش (قوله كما يؤمى إليه قوله امتنعوا الخ)
وجه الاماء إليه ان تعليق الحكم بالمشق يؤذن بعلمية ماخذ الاشتقاق ع ش (قوله بل حتى يأمروهم الخ)
أي فهو كقتال البغاة ع ش قول المتن (للنساء) ومثلن الخنثى نهاية ومعنى (قوله لخشية المفسدة فيهن الخ)
أي لأنها لا تتأتى غالباً إلا بالخروج إلى المسجد نهاية قول المتن (أنها فرض كفاية) وظاهر أنها فرض عين
على هذا إذا لم يكن في القرية إلا إمام ومأموم وقد تكون فرض عين أيضاً في غير ذلك كالأول وجد الإمام
راكعاً آخر الوقت ولو لم يحرم ويركع معه لم يدرك في الوقت ركعة ثلاثاً يفوته إلا دأبهم وشيخنا زاد البصري
وقد يقال بل ينبغي تعين ذلك أيضاً إذا ترتب عليه تتميم الصلاة قبل خروج الوقت اه (قوله إذا وجدت) إلى
قول المتن وفي المسجد في النهاية وكذا في المعنى إلا قوله و ذكر أفضل إلى أما إذا وقوله وإن تمحض إلى بل قد
تسن وقوله وظاهر النص إلى والمصلين وقوله وهم إلى المتن (قوله السابقة) أي في قوله للرجال البالغين الخ
(قوله السابق) أي في شرح وقيل فرض كفاية الخ (قوله أو لعذر الخ) هل يأتي على القول بأن من تركها
لعذر كتب له ثوابها سم (قوله وإن تمحض الارقاء الخ) أي من فيه رقب ولو مبغضاً وإن كان بينه وبين سيده
مهاياة والنوبة له وسيأتي حكم الاجراء في باب الاجارة نهاية قال ع ش فرع إذا علم الاجير ان المستاجر
يمنعه من الجمعة أو من الجماعة وكان الشعار يتوقف على حضوره هل يحرم عليه إيجار نفسه بعد الفجر أو بعد
دخول الوقت فليأتمل وقد يفصل بين أن يحتاج أو يضطر لذلك الإيجار فليحرم رسم على المنهج وينبغي أن
يكتفي هنا بآدى حاجة اخذاً من تجوزهم السفر يوم الجمعة لمجرد الدوحة بانقطاعه عن الرفقة وحيث لا حاجة
حرمت الاجارة وعليه فلو تعدى وأجر نفسه هل تصح أو لا قال سم بالصحة قياساً على البيع وقت نداء الجمعة
انتهى وقد يفرق بأن البيع مشتمل على جميع الشروط والحرمة فيه لا مخرج وأما هنا فالمرء عاجز عن
التسليم شرعاً فاشبهه بالبيع الماء الذي يحتاجه لظهاره بعد دخول الوقت فإنه لا يصح ولا يجوز له التيمم ان
قدر على استرجاعه اه (قوله بل قد تسن الخ) عطف على قوله فلا تجب سم (قوله ولمميز) أي يكتب له ثوابها
دون ثواب الواجب لانه مخاطب بها على سبيل السنية فإنه لا خطاب يتعلق بفعل غير البالغ العاقل ع ش

للمبكرين في القرية إلا اثنا ان اتجه تعينها عليهم اه (قوله في المتن قلت الاصح المنصوص أنها فرض كفاية الخ)
أفتي شيخنا الشهاب الرملي في طائفة مسافرين أقاموا الجماعة في بلدة وأظهروا بعدد الشعار بهم وأنه لا يسقط
فعلهم الطلب عن المقيمين شرح مر (قوله في المتن فرض كفاية) وظاهر أنها فرض عين على هذا إذا لم يكن
في القرية إلا إمام ومأموم وقد تكون فرض عين أيضاً في غير ذلك كالأول وجد الإمام راكعاً آخر الوقت
ولو لم يحرم ويركع معه لم يدرك في الوقت ركعة ثلاثاً يفوته إلا دأبهم وشيخنا زاد البصري
الأذرع والظاهر ان المستاجر لا يلزمه تمكينه أي الاجير من الذهاب إلى المسجد للجماعة في غير الجمعة ولا
شك فيه عند بعده عنه فان كان بقره جداً ففيه احتمال اللهم إلا ان يكون امامه ممن يطيل الصلاة فلا ولا على
الاجير ان يخفف الصلاة مع إتمامها ثم محل تمكينه من الذهاب إلى الجمعة إذا لم يخش على عمله الفساد وهو ظاهر
انتهى ومفهومه انه إذا خشي على عمله الفساد لا يلزمه تمكينه فهل هذا وان وقع الإيجار بعد الفجر مع العلم
أو الظن بخشية الفساد على عمله إذا تركه وذهب إلى الجمعة وهل يصح الإيجار حينئذ ولا فيه نظر وكذا يقال
في غير الجمعة إذا توقف جماعته عليه وقد يقال وقوع الإيجار بعد الفجر على الوجه المذكور غاية انه حرام
لكنه ليس حراماً لذاته ولا لازمه لان سبب التحريم خوف فوات الجمعة وهو يحصل قطعاً بغیره فهو كالبيع
وقت النداء وذلك لا يقتضى الفساد لكن إذا قلنا بالتحريم فهل يجوز له تعاطي العمل عند خوف فساد وان
فوت الجمعة فيه نظر (قوله أو لعذر كمرض) هل يأتي على القول بأن من تركها لعذر كتب له ثوابها (قوله)
فلا تجب وإن تمحض الارقاء في بلد الخ) لا تجب على من فيه رقب ولو مبغضاً لمهاياة ووقعت في نوبته (قوله)
بل قد تسن) عطف على قوله فلا تجب (قوله ولمميز) ان اراد انه نفسه مخاطب على وجه السنية نافي ما تقرر

(قوله ولمن فيه رق) قال القاضي ولا يحتاج الى اذن السيد فيها الا ان زاد من فعل الفرض في الجماعة عليه منفردا وكان شغل ولم يقصد تفويت الفضيلة والوجه الاحتياج الى الاذن مطلقا لانها صفة تابعة فليست كالسنن الرواتب وهذا اولى من قول الاذرعى ويظهر ان الجماعة ان كانت تقام بقرب محل السيد وزمن الزيادة والذهاب اليها يسير يحتمل تعطل منافعه فيه عادة لم يحتج لاذنه والاحتياج انتهى اه شرح العباب اه سم وقال ع ش ر اعتمد رانه لا يحتاج الى اذن السيد اذا كان زمنها على العادة وان زاد على زمن الانفراد سم على المنهج اه وهو موافق لما مر عن الاذرعى (قوله ولمساافرين) ظاهر وان قصر السفر سم عبارة ع ش اى وان كانوا على غاية من الراحة اه (قوله مقضية اتحدت) اى نو عا بان اتفاقا عين المقضية كظهيرين أو عصرين ولو من يومين بخلاف ظهر وعصر وان اتفاقا في كونهم رابعا عين ع ش عبارة شيخنا ولا تجب في مقضية لكن تسن في مقضية خلف مقضية من نوعها كظهر خلف ظهر بخلاف مقضية خلف مودة أو بالعكس او خلف مقضية ليست من نوعها كظهر خلف عصر فلا تسن في ذلك بل تكون خلاف السنة وقيل تكراه اه (قوله وقيل هي فرض عين) وعلى هذا القول فليست شرطان في صحة الصلاة كما في المجموع نهاية ومغنى (قوله ان امر بالصلاة) اى يؤذن للصلاة فانه الكردى ويظهر ان فتقام تفسير الامر بالصلاة فالمراد به الاقامة وهي الكلمات المخصوصة (قوله فيصلى بالناس) اى يكون اماما لهم كردى (قوله معنى برجال) لعل قوله معنى حال من رجال قدم عليه مع جره بالباء كما جوزه ابن مالك (قوله معهم حزم) بضم الحاء المهملة وروى بكسر هاء مع فتح الزاى المعجمة فيهما جمع حزمة أى حملة من اعداء الخطب قليوبى (قوله فأحرق) بتشديد الراء وروى باسكان الحاء وتخفيف الراء وهما لغتان والتشديد ابلغ فى المغنى شيخنا الشوبرى على المنهج اه ع ش (قوله عليهم) يشعر بأن العقوبة ليست قاصرة على المال بل المراد تحريق المقصودين والبيوت تتبع للقاطنين بها فتح البارى اه ع ش (قوله بالنار) تأكيد كرايت بعينى وسمعت باذن سم (قوله قوم منافقين) يتخلفون عن الجماعة ولا يصلون فرادى نهاية ومغنى وشرح المنهج اى فالتحريق انما هو لترك الصلاة بالسكية حلبي (قوله بقرينة السياق) وهو قوله صلى الله عليه وسلم اثقل الصلاة على المنافقين صلاة العشاء والفجر ولو يعلمون ما فهم لا اتوها ولو حبوا ولقد هممت الخ شيخنا الزيادى اه ع ش (قوله وهمه بالاحراق الخ) جواب عما يقال ان الاحراق مثله والتعذيب بالمثللة حرام فكيف يتصور منه صلى الله عليه وسلم كردى (قوله قبل تحريم المثللة) اى بالمسلمين والكافرين ع ش (قوله والختمى) الى قوله فان قلت فى المغنى الا قوله وقيل الى اما المرأة الى قول المتن وما كثر فى النهاية الا قوله وانه الى وذلك قوله فان قلت الى ومن ثم كره (فى بيته خبر افضل الخ) اى صلاته فى بيته ع ش (قوله الا المكتوبة) وسياقى فى ابواب العيد والكسوف ونحوهما

ان شرط الخطاب البلوغ وان الخطاب على ذلك الوجه هو وليه اى خطب كذلك بان يامره نافي قوله نعم يلزم وليه الخ فتأمل (قوله ولمن فيه رق) قال فى شرح العباب قال القاضي ولا يحتاج الى اذن السيد فيها الا ان زاد فعل الفرض في الجماعة عليه منفردا وكان له شغل ولم يقصد تفويت الفضيلة ثم نقل عن غير القاضي كلاما آخر ثم قال والوجه الاحتياج الى الاذن مطلقا لانها صفة تابعة فليست كالسنن الرواتب وهذا اولى من قول الاذرعى عقب مامر ويظهر ان الجماعة ان كانت تقام بقرب محل السيد وزمن الزيادة والذهاب اليها يسير لا يحتمل تعطل منافعه فيه عادة لم يحتج لاذنه والاحتياج انتهى اه (قوله ولمساافرين) ظاهره وان قصر السفر (محمول على نحو عاص بسفره) ينبغى أن محل الوجوب على العاصى بسفره اذا توقف حصول الفرض عليه والالم يتجه الوجوب اذ غاية انه مقيم والمقيم لا تلزمه الجماعة اذا قام غيره بالفرض وينبغى انه اذا وصل الى حيث لا يمكنه ادراكها لورجع اليها ان ينقطع العصيان بالسفر ان كان بسببها وان لا يلزمه العود لما دخل وقته بعد سفره لعدم مخاطبته به عند سفره (قوله فى الحديث بالنار) تأكيد كرايت بعينى وسمعت باذن (قوله فى الحديث المكتوبة) ظاهره انها فى المسجد ولو فرادى افضل منها فى غيره وسياقى فى ابواب العيد والكسوف ونحوهما ما يعلم منه أن بعض النوافل التى تسن جماعة كالمكتوبة فى انها فى

ولمن فيه رق ولعراة عمى أوفى
ظلمة والافهى لهم مباحة
ولمسافرين وظاهر النص
المقتضى لوجوبها عليهم
محمول على نحو عاص بسفره
ولمصلين مقضية اتحدت
(وقيل) هى فرض (عين
والله أعلم) للخبر المتفق عليه
لقد هممت أن آمر رجلا يصلى
فتقام ثم أمر رجلا فيصلى
بالناس ثم أنطلق معنى برجال
معهم حزم من حطاب الى
قوم لا يشهدون الصلاة
فأحرق عليهم بيوتهم بالنار
وأجابوا عنه بانه واد فى قوم
منافقين بقرينة السياق
وهمه بالاحراق كان قبل
تحريم المثللة (و الجماعة
فى المسجد لغير المرأة)
والختمى من ذكر لوصيا
أفضل منها خارجه للخبر
المتفق عليه أفضل الصلاة
صلاة المرأة فى بيته الا المكتوبة
أى فهمى فى المسجد أفضل
نعم ان وجدت فى بيته فقط
فهو أفضل وكذا لو كانت
فيه أكثر منها فى المسجد على
ما اعتمده الاذرعى وغيره

والأوجه خلافه لاغتناء الشارح بأحياء (٢٥٣) المساجد اكثروا بحث الاسنوى والأذرعى أن ذهابه للمسجد لوفوتها على أهل بيته كان

إقامتها معهم أفضل قيل
وفيه نظر اه وكان وجهه
أن فيه إثارة بقربة مع
امكان تحصيلها لهم بأن
يعيدها معهم ويرد بأن
الفرض فواتها لو ذهب
للمسجد وأن جماعته
لا تتعطل بغيبته وذلك
لا إيثاره لان حصولها
لهم بسببه ربما عادل فضلها
في المسجد أو زاد عليه فهو
كمساعدة المجرور من
الصف أما المرأة فجماعتها
في بيتها أفضل للخبر الصحيح
لا تمنعوا نساءكم المساجد
وبيوتن خير لهن فان قلت
إذا كانت خيرا لهن فما
وجه النهي عن منعن
المستلزم لذلك الخبر قلت
اما النهي فهو للتنزيه كما
يصرح به سياق هذا
الحديث ثم الوجه حمله على
زمنه صلى الله عليه وسلم أو
على غير المشتبهات إذا كن
مبتذلات والمعنى أنهن وان
أريد بهن ذلك ونهى عن
منعن لأن المسجد لهن
خير أفبيوتن مع ذلك خير
لهن لأنها أبعد عن التهمة
التي قد تحصل من الخروج
لا سيما ان اشتبهت أو تزينت
ومن ثم كره لها حضور
جماعة المسجد إن كانت
تشتبه ولو في ثياب رثة ولا
تشتبه وبها شيء من الزينة
أو الطيب وللإمام أو نائبه
منعهن حينئذ كما أن له منع

ما يعلم منه أن النوافل التي تسن جماعة كالمكتوبة في أنها في المسجد أفضل سم (قوله والأوجه الخ) أى كما
افتي به شيخنا الشهاب الرملى سم (قوله خلافه) أى أن قليل الجمع في المسجد أفضل من كثيره في البيت
مغنى ونهاية (قوله أو فترها الخ) قد يخرج به ما لو أمكنه فعلها في المسجد ثم بيته باهله فهو أفضل من اقتصاره
على أحدهما وهو قريب سم (قوله لو فترها الخ) وكذا فوات الصلاة عليهم كلهم أو بعضهم مغنى (قوله
وكان وجهه) أى النظر (قوله فواتها) أى الجماعة على أهل بيته (قوله وأنه الخ) عطف على قوله فواتها (قوله
لا يتعطل) أى المسجد عن الجماعة (قوله أما المرأة الخ) ومثلها الخنثى نهاية ومغنى (قوله فجاءتها في بيته
الخ) قضية أن جماعة النساء يبيتون أفضل وإن كن مبتذلات غير مشتميات ولكن لو حضرن لا يكره لهن
الحضور عش (قوله المستلزم الخ) صفة المنع (قوله فهو للتزنية) خلافا للمغنى عبارته ويكره لذوات
الهيئات حضور المسجد مع الرجال ويكره للزوج والسيد والولى تمكينهن منه لما فى الصحيحين عن عائشة
رضى الله تعالى عنها لو أن رسول الله ﷺ رأى ما أحدثت النساء لمنعن المسجد وخوف الفتنة أما
غيرهن فلا يكره لهن ذلك ويندب لمن ذكر إذا استأذنه أن يأذن لهن إذا أمن الفتنة لخبر مسلم الخ فان لم
يكن لهن زوج أو سيد أو ولى ووجدت شروط الحضور حرم المنع اهـ (قوله سياق هذا الحديث) لعل
المراذبه التفضيل في قوله خير لهن سم (قوله حملة) أى النهى وعبارة العيى على السكنى ولا يحضرن أى
النساء سواء كن شوابا وبجائز الجماعات لظهور الفساد وعند ابن حنيفة للعجوز أن تخرج في الفجر والمغرب
والعشاء وعندهما تخرج في الكل وبه قالت الثلاثة والفتوى اليوم على المنع فى الكل فلذلك أطلق المصنف
ويدخل فى قوله الجماعات الجمع والأعياد والاستسقاء ومجالس الوعظ لاسيما عند الجهال الذين تحلو بأحلية
العلماء وقصدهم الشهوات وتحصيل الدنيا اهـ بجبرى (قوله مبتذلات) يحتمل قراءته بسكون الموحدة
ثم يفتح الفوقية ويحتمل تقديم التاء الفوقية على الباء الموحدة ثم تشديد الذال المسكورة عش (قوله
والمعنى أنهن الخ) لحاصل المعنى يكره لهن منعهن بهذا الشرط لانه منع عن خير وإن كانت البيوت أكثر
خير أوله نظائر كالأقراء الذى بين السجدةين فانه سنة مع أن الافتراش أفضل منه فليتأمل سم (قوله
بهذا الشرط) يعنى عدم الاشتباه مع الابتدال (قوله وإن أريد بهن ذلك) يعنى طوبلت النساء شرعا بحضور
الجماعة و(قوله ونهى الخ) عطف تفسير على قوله أريد بهن الخ و(قوله لأن فى المسجد الخ) متعلق بهما
(قوله لاسيما إن اشتبهت الخ) قد يشكك بأن قضية المبالغة به على ما قبله كراهة المنع حال التزنى مع أنه يكره
الحضور حينئذ فكيف يكره المنع تأمل سم (قوله وللإمام الخ) أى يجوز له ولو قيل بوجوبه حيث راه
مصلحة لم يكن بعيدا لانه عليه رعاية المصالح العامة عش وقد يجاب بأنه جواز بعد الا امتناع فيشمل الوجوب
(قوله بغير إذن ولى) أى فى الخلية و(قوله أو حليل) أى فى المزوجة ثم قضية العطف بأو أنه لا يشترط لجواز
الخروج أذنه ما وينبغى اشتراط اجتماعهما فى الإذن حيث كان ثم رتبة لأن المصلحة قد تظهر للولى دون

المسجد أفضل (قوله والاوجه) أى كما أفقئ به شيخنا الشهاب (قوله وفوتها) قد يخرج به ما لو أمكنه فعلها في المسجد ثم بيته بأهله فهو أفضل من اقتصاره على أحدهما وهو قريب (قوله وذلك لا إثار فيه) دفع لما يقال في فعلها حينئذ في البيت إثار بالقرب وهو منهي عنه (قوله كما يصرح به سياق هذا الحديث) لعل المراد به التفضيل في قوله خير لهن (قوله والمعنى انهن وان اريدن الخ) لحاصل المعنى يكره لكم منعن بهذا الشرط لانه منع عن خير وان كانت البيوت أكثر خير الكن هذا أغنى كون البيوت أكثر خير او قوله السابق اما المرأة فجاءتها في بيتها افضل قد يخالفان ما صرح به في شرح الروض من انه يستحب حضور المسجد لمن لا تشتهى لاذيلزم ان يكون المفضل مستحبا ومطلوبا فليتامل فقد يمنع بطلان هذا اللازم بل له نظائر كالاقعاء الذي بين السجدتين فانه سنة مع ان الافتراش افضل منه فليتامل (قوله فيبوتهن مع ذلك خير لهن) فيه منافرة لما صرح به في شرح الروض من انه يتدب الحضور للعجوز التي لا تشتهى وان لم ينافه (قوله لاسيما ان اشتبهت الخ) قد يشكك بان قضية المبالغة به على ما قبله كراهة المنع خال

من أكل ذاريج كربه من دخول المسجد ويحرم عليهم بغير إذن ولي أو حليل أو سيد أوهما في أمة متزوجة الحليل

ومع خشية فتنة منها أو عليها
واللاذن لها في الخروج
حكمه ومثلها في كل ذلك
الخنثى وبحسب الحاق الامر
الجليل بها في ذلك ايضا وفي
اطلاقه نظر (تنبيه)
تكره اقامة جماعة بمسجد
غير مطروق له امام راتب
بغير اذنه قبله أو معه أو بعده
ولو غاب الراتب انتظر ندبا
ثم ان أرادوا فضل أول
الوقت ام غيره وان لم يريدوا
ذلك لم يؤم غيره إلا ان خافوا
فوت الوقت كله ومحل ذلك
حيث لا فتنة وإلا صلوا
فرادى مطلقا والجماعة في
الجمعة ثم في صبحها ثم في
الصبح ثم في العشاء ثم العصر
افضل ولا ينافيه ان العصر
الوسطى لأن المشقة في
ذنبك أعظم ويظهر تقديم
الظهر على المغرب افضلية
وجماعة (وما كثر جمعه)
من المساجد او غيرها
(افضل) للخبر الصحيح وما
كان أكثر فهو واجب الى
الله تعالى نعم الجماعة في
المساجد الثلاثة افضل منها
في غيرها وان قلت بل قال
المتولى ان الانفراد فيها
أفضل من الجماعة في غيرها
لكن الاوجه خلافه (إلا
لبدعة امامه) التي لا تقتضى
تكفيره كرافضى أو فسقه
ولو بمجرد التهمة أى التي
فيها نوع قوة كما هو واضح

الحليل أو عكسه ع ش (قوله ومع خشية الخ) عطف على قوله بغير اذن ولي فلا تتوقف حرمة الحضور على
عدم الاذن ع ش (قوله ومع خشية فتنة الخ) ظاهره وان لم يحصل ظن ذلك سم (قوله حكمه) أى حكم
الخروج سم (قوله وفي اطلاقه نظر) يظهر ان الامر عند جوف الفتنة منه أو عليه حكمه حكمه وعند
الا من حكمه حكم غيره من الرجال ويمكن تنزيل قول الشارح وفي اطلاقه على هذا بصرى عبارة الرشيدى
أى بل إنما يلحق بها في بعض الاحوال لا على الاطلاق ولعله إذا خشي به الافتتان اه (قوله بمسجد غير
مطروق) أى أما المطروق فلا يكره اقامة الجماعة فيه بغير اذن راتبه قبله أو بعده او معه كما افق به شيخنا
الشهاب الرملى سم ونهاية (قوله او بعده) قد يشكل خصوصا إذا حصل للجائين بعد الجماعة الاولى عذر
اقتضى التأخير فاعل المراد انه يكره تحرى ايقاع الجماعة بعده ع ش (قوله ولا صلوا فرادى مطلقا) شامل
لما إذا خافوا فوت الوقت كله ويخالفه قوله في العباب فاما إذا خافوا فوت الوقت بان لم يبق منه إلا ما يسع
تلك الصلاة فقط لا ركعة فانهم يجمعون وان خافوا فتنة كافي المجموع ويلزمهم التجميع في هذه الحالة ان لم
يكن بالبلد ما يظهر به الشعار إلا هذا المحل انتهى فكان المطابق لذلك ان يقول بعده قوله مطلقا إلا إذا خافوا
فوت الوقت كله فتأمل ويتجه ان يقال ان كانت الفتنة المخوفة بحيث تؤدى الى تلف نفس أو عضو أو نحوهما
لم يصلوا الجماعة سم (قوله ثم في صبحها الخ) ولا يبعد ان يكون جماعة عشاء ومغرب وعصر الجمعة افضل من
جماعة عشاء ومغرب وعصر غير هاعلى قياس ما تقرر في صبحها مع صبح غير هاسم على حج اه ع ش (قوله
من المساجد او غيرها) قضيته ان كثير الجمع في البيت افضل من قليله في المسجد وقد بين في شرحى الارشاد
أن المعتمد عكس ذلك وكذا بين ذلك الشهاب الرملى وكذا بين هو هنا بقوله السابق والاوجه خلافه سم
عبارة النهاية والمغنى وما كثر جمعه من المساجد افضل مما قل جمعه منها وكذا ما كثر جمعه من البيوت افضل
مما قل جمعه منها اه (قوله للخبر) الى قوله وان اتى بها في المغنى إلا قوله لكن الاوجه خلافه وقوله ولو بمجرد
الى او غيرهما الى قوله وبما تقرر في النهاية إلا قوله لكن الاوجه خلافه وقوله بل الانفراد (قوله كرافضى)
أى وبجسم وجهوى وقد رى وشيعى وزيدى شرح بافضل (قوله بل قال المتولى الخ) اعتمده النهاية والمغنى
وشرح المنهج وقال سم قياس ما قاله المتولى ان الانفراد في المسجد الحرام افضل من الجماعة في مسجد
المدينة مر اه (قوله لكن الاوجه الخ) خلافا لنهاية والمغنى وشرح المنهج (قوله وفسقه) معطوف على

الترين مع انه يكره الحضور حينئذ فكيف يكره المنع تأمل (قوله ومع خشية فتنة الخ) ظاهره وان لم
يحصل ظن ذلك (قوله ولللاذن لها في الخروج حكمه) أى حكم الخروج شارح (قوله تكره اقامة
جماعة بمسجد غير مطروق) اما المطروق فلا يكره اقامة الجماعة فيه بغير اذن راتبه قبله أو بعده او معه كما
افق به شيخنا الشهاب الرملى (قوله ولا صلوا فرادى مطلقا) شامل لما إذا خافوا فوت الوقت كله ويخالفه
قول المجموع إذا خافوا الفتنة انتظروا فان خافوا فوت الوقت كله صلوا الجماعة اه ثم رأيت في العباب قال
فاما إذا خافوا فوت الوقت بان لم يبق منه إلا ما يسع تلك الصلاة فقط لا ركعة فانهم يجمعون وان خافوا فتنة
كما في المجموع ويلزمهم التجميع في هذه الحالة ان لم يكن بالبلد ما يظهر به الشعار إلا هذا المحل اه فكان
المطابق لذلك ان يقول بعده قوله مطلقا إلا إذا خافوا فوت الوقت كله فتأمل ويتجه ان يقال ان كانت الفتنة
المخوفة بحيث تؤدى الى تلف نفس أو عضو أو نحوهما لم يصلوا الجماعة (قوله ثم في صبحها ثم في الصبح الخ)
لا يبعد ان يكون جماعة عشاء ومغرب وعصر الجمعة افضل من جماعة عشاء ومغرب وعصر غير هاعلى قياس
ما تقرر في صبحها مع صبح غيرها (قوله من المساجد او غيرها) قضيته ان كثير الجمع في البيت افضل من
قليله في المسجد وقد بين في شرحى الارشاد ان المعتمد عكس ذلك وكذا بين ذلك شيخنا الرملى وكذا بين
هو هنا بقوله السابق والاوجه الخ خلافه (قوله بل قال المتولى الخ) قياس ما قاله المتولى ان الانفراد في
المسجد الحرام افضل من الجماعة في مسجد المدينة مر (قوله وفسقه) معطوف على قول المتن إلا لبدعة

بدعة امامه سم أي فسقه بغير البدعة (قوله أو غيرهما الخ) كلام شرح الروض صريح في كراهة الصلاة خلف المخالف كالحنفى سم (قوله بل الانفراد الخ) جزم به الروض ايضا وكذا جزم بقوله بعد وكذا لو كان لا يعتقد الخ سم (قوله لو كان لا يعتقد الخ) كحنفى أو غير دنياه ومغنى (قوله وإن أتى بها الخ) يؤهم صحة الاقتداء به إذا لم يأت بها وليس كذلك فالنوع بالغاية ليس في محله رشيدى (قوله والاقتداء به) أي بمن لا يعتقد وجوب ما ذكر (قوله مطلقا) راعى الخلاف أو لا (قوله وإلا) أي وإن قلنا بطلان الاقتداء بمن لا يعتقد وجوب ما ذكر (قوله لسقوط الخ) متعلق بلانظر وعللة لعدم النظر (قوله وبما تقرر الخ) وافق السبكي مرثم صنيع الشارح يشعر بفرض اختيار السبكي في حالة أعذرهما الا خلف هؤلاء سم (قوله اختيار السبكي الخ) اعتمده النهاية عبارة تهو مقتضى قول الاصحاب الخ حصول فضيلة الجماعة خلف هؤلاء وإنما افضل من الانفراد قال السبكي ان كلامهم يشعر به وجزم به الدميرى وقال الكمال بن ابي شريف لعله الاقرب وهو المعتمد به ائمة والدرجته الله تعالى اه وظاهر كلام المغنى اعتماده ايضا قال الرشيدى قوله مر حصول الجماعة خلف هؤلاء الخ وفي حصولها مع كراهة الاقتداء بهم المصرح بها فيما مر حتى فيما لو تعذرت الجماعة إلا خلفهم وقفة ظاهرة سيما والكراهة فيها ذكر من حيث الجماعة وسيأتي في كلامه ان الكراهة إذا كانت من حيث الجماعة تفوت فضيلة الجماعة اه (قوله افضل من الانفراد) وبذلك ائمة شيخنا الشهاب الرملى وقضية ذلك عدم الكراهة حينئذ لان افضليتهما من الانفراد يقتضى طلبها إذ ليس معناه إلا انها أكثر ثوابا وفيه نظر ثم بحث فيه مع مر فوافق على هذا الجواب وعلى أنه لا فرق في افضليتهما بين وجود غيرها وعدمه وقياس ذلك أن الاعادة مع هؤلاء افضل من عدمها بالمعنى المذكور رسم ويأتى في الاعادة عنه عن مر خلافة وقوله فوافق على هذا الجواب أي مخالفا لما مر عن نهايته من أنه لو تعذرت الجماعة الا خلف من يكره الاقتداء به لم تنتف الكراهة (قوله قلت الخ) هذا الجواب يفيد انتفاء فضيلة الجماعة خلف المخالف سم أي خلافا للنهاية والشهاب الرملى والطلابوى كردى (قوله أو كون القليلة) إلى قوله كما اطبقوا في النهاية والمغنى إلى قوله بل بحث الى ولو تعارض (قوله اول الوقت) أي وقت الفضيلة ع ش (قوله أو امامه الخ) عطف على قوله متيقن الخ (قوله أو يطيل الخ) عبارة النهاية والمغنى أو امام الجمع الكثير سر ريع القراءة والمأموم بطيئها لا يدرك معه الفاتحة ويدركها مع امام الجمع القليل اه قال ع ش ويبلغى ان يستثنى ايضا ما لو كان امام الجمع القليل افضل من امام الجمع الكثير بفقده ونحوه مما يأتى في صفة الائمة اه (قوله أو تعطل مسجد الخ) (فرع) إذا كان عليه الامامة في مسجد فلم يحضر معه أحد يصلى معه وجبت أي لا يستحق المعلوم الصلاة فيه وحده لان عليه شئتين الصلاة في هذا المسجد والامامة فيه فاذا فات احداهما لا يسهط الاخر بخلاف من عليه التدريس إذا لم يحضر احد من الطلبة لا يجب ان يدرس لنفسه لان المقصود منه التعليم ولا يتصور بدون متعلم بخلاف الامام المقصود منه امران كما تقدم سم على المنهج اه ع ش

أو غيرهما مما يقتضى كراهة الاقتداء به فالأقل جماعة بل الانفراد أفضل وكذا لو كان لا يعتقد وجوب بعض الأركان أو الشروط وإن أتى بها لأنه يقصد بها النافلة وهو مبطل عندنا ومن ثم أبطل الاقتداء به مطلقا بعض أصحابنا وجوزه الأكثر رغبة لمصلحة الجماعة واكتفاء بوجود صورتها وإلا لم يصح اقتداء بمخالف وتعطلت الجماعة ولو تعذرت الا خلف من يكره الاقتداء به لم تنتف الكراهة كما شمله كلامهم ولا نظر لادامة تعطلها لسقوط فرضها حينئذ وبما تقرر علم ضعف اختيار السبكي ومن تبعه أن الصلاة خلف هؤلاء منهم المخالف أفضل من الانفراد فان قلت ما وجه الكراهة التي ذكرتها في المخالف قلت ما يعلم مما يأتى في مبحث الموقف ان كل ما وقع الاختلاف في الإبطال به من حيث الجماعة يقتضى الكراهة من تلك الحيثية (أو) كون القليلة بمسجد متيقن حل أرضه ومال بانيه أو امامه يبادر بالصلاة أول الوقت أو يطيل القراءة حتى يدرك بطيء القراءه الفاتحة والكثيرة بغير ذلك أو (تعطل مسجد قريب) أو بعيد

عن الجماعة فيه (لغيبته) عنه لكونه إمامه أو يحضره الناس بحضوره لقليل الجمع في ذلك أفضل من كثيره بل بحث شارح ان الانفراد بالمعطل
عن الصلاة فيه لغيبته أفضل لكن الوجه خلافه واما اعتماد شارح التقييد بالقرب لازله حق الجواروه ومدعو منه فردو دبانه مدعو من
البعيد أيضا وحق الجوار يعارضه خبر مسلم أعظم الناس في الصلاة أجزأ أبعدهم اليها ممشي ولو تعارض الخشوع والجماعة فهي أولى كما
أطبقوا عليه حيث قالوا ان فرض الكفاية أفضل من السنة وايضا خلاف في كونها فرض (٢٥٥) عين وكونها شرط الصحة الصلاة

أقوى منه في شرطية
الخشوع وافتاء ابن
عبد السلام بأنه أولى مطلقا
لأنما يأتي على أنها سنة وكذا
افتاء الغزالي بأنه إذا كان
الجمع يمنع الخشوع في
أكثر صلاته فالانفراد
أولى على أنه بعيد لأن
القائلين بشرطيته مع
شدوهم إنما يقولون بها في
جزء الصلاة لا في كلها فان
قلت تقديمها ينافي ما يأتي
من تقديمه في ذي جوع
أو عطش قلت لا يتنافيه
لأن ما هنا مفروض فيمن
يتوهم فواته بهام من حيث
ايشاره العزلة فامر بها قبرا
لنفسه المتخيلة ما قد يكون
سببا لاستيلاء الشيطان
عليها كما دل عليه الخبر
السابق إنما ياكل الذئب
من الغنم القاصية وأما ذلك
فمنه ظاهر فقدم لأنه يعد
عذرا كدافعة الحديث ثم
رايت للغزالي افتاء آخر
يصرح بما ذكرته متأخرا
عن ذلك الافتاء فيمن لازم
الرياضة في الخلوة حتى
صارت طاغته تنفر عن عليه
بالاجتماع بأنه رجل مغرور

وفي البجيري عنه والخطيب كالمدرس ومثله الطلبة أي المقررين في الوظائف إذ لم يحضر الشيخ لأنه لا تعلم
بدون معلم اه (قوله عن الجماعة) متعلق بتعطل سم (قوله التقييد) أي تقييد المصنف للمسجد (قوله
لأن له حق الجوار الخ) ولو استوى مسجد جماعة قدم الأقرب مسافة لحرمة الجوار ثم ما انتفت الشبهة فيه
عن مال بانيه ووافقه ثم يتخير نعم ان سمع النداء مرتبا فينبغي كما بحثه الأذرعى ان يكون ذهابه الى الاول أفضل
لأن مؤذنه دعاه أو لانهاية ومعنى أي مع استوائهم في سائر الوجوه (قوله ولو تعارض الخ) عبارة النهاية
والمعنى وافق الغزالي بأنه إذا كان لو صلى منفردا خشع أي في جميع صلاته ولو صلى في جماعة لم يخشع فالانفراد
أفضل وتبعه ابن عبد السلام قال الزركشي تبعا للأذرعى واختار بل الصواب خلاف ما قاله وهو كذلك
(قوله أقوى منه الخ) أي من الخلاف (قوله بانه) أي الخشوع و(قوله مطلقا) أي في أكثر صلاته أو كلها
(قوله على أنه) أي افتاء الغزالي (قوله تقديمها) أي الجماعة و(قوله من تقديمه) أي الخشوع (قوله قلت
لا يتنافيه الخ) ويمكن ان يحجب أيضا بأن الاجتماع ليس سببا معتادا في منع الخشوع بخلاف نحو الجوع
والعطش فلم يعتد بمنع الاول واعتد بمنع الثاني سم (قوله فامر بها) أي بالجماعة (قوله السابق) أي في
شرح وقيل فرض كفاية الخ و(قوله إنما ياكل الخ) بدل من الخبر السابق (قوله فأنه) أي مانع
الخشوع (قوله متأخر الخ) حال من افتاءه و(قوله فيمن لازم الخ) وقوله بانه الخ) متعلقان به أي بافتاء
آخر (قوله مع الامام) الى قول المتن والصحيح في النهاية والمعنى لا قوله لفرق الى المتن (قوله صفوة الصلاة)
أي خالصها ع ش أي لتوقف انعقادها عليها (قوله كافي حديث البزار) راجع للتعليل (قوله ضعيف)
أي والضعيف يعمل به في فضائل الاعمال سم ونهاية ومعنى (قوله اربعين يوما) أي في الصلوات الخمس
ع ش (قوله بحضوره الخ) كان الاولى تأخير عن قول المصنف بالاستشغال الخ مع التعبير مع بدل الباء كافي
النهاية والمعنى (قوله نعم يغتفر له وسوسة الخ) وكذا يغتفر له اشتغاله بدعاء الاقامة إذا تركه الامام كما
مر عن ع ش في آخر باب الاذان (قوله أو تراخي الخ) أي ولو لمصلحة الصلاة كالطهارة ومعنى (قوله
خفية) بأن لا تكون بقدر ما يسعركين على المعتمد شيخنا عبارة ع ش وهي التي لا يؤدي الاشتغال بها
الى فوات ركعتين فعليين كما يفيد قوله واستشكل الخ ولعله غير مراد بل المراد ما لا يطول بها زمان عرفا
حتى لو أدت وسوسته الى فوات القيام أو معظمه فانت فضيلة التحريم اه (قوله حينئذ) أي حين إذا كانت
بقدر ركعتين فعليين (أي بالركوع الاول) اشار به الى ان اول ركوع من اضافة الصفة للوصف (قوله

وقال ظاهر كلام المجموع ضعيف ويوجه الخ (قوله عن الجماعة) متعلق بتعطل (قوله بل بحث شارح
الخ) هذا البحث يوافق ما مر عن العباب في الهامش (قوله واما اعتماد شارح التقييد بالقرب الخ) ولو
استوى مسجدا جماعة قدم الأقرب مسافة لحرمة الجوار ثم ما انتفت الشبهة فيه عن مال بانيه ووافقه
ثم يتخير نعم ان سمع النداء مرتبا فذهبا به الى الاول أفضل كما بحثه الأذرعى لأن مؤذنه دعاه أو لا شرح مر
(قوله فان قلت تقديمها ينافي ما يأتي الخ) يمكن ان يقال ان الاجتماع ليس سببا معتادا في منع الخشوع بخلاف
نحو الجوع والعطش فلم يعتد بمنع الاول واعتد بمنع الثاني (قوله كما في حديث ضعيف) والحديث
الضعيف يعمل به في الفضائل (قوله في المتن اول ركوع) من اضافة الصفة للوصف

لأنما يحصل له في الجماعة من الفوائد أعظم من خشوعه وأطال في ذلك (وادرأك تكبيرة الاحرام) مع الامام (فضيلة) مأمورها
لكونها صفوة الصلاة كافي حديث البزار ولأن ملازمها اربعين يوما يكتب له برائة من النار وبرائة من النفاق كما في حديث ضعيف (ولأنما
تحصل) بحضور تكبيرة الامام و(بالاشتغال بالتحريم عقب تحريم امامه) فان لم يحضرها أو تراخي فاته نعم يغتفر له وسوسة خفيفة
واستشكل بعدم اغتفارهم الوسوسة في التخلف عن الامام بتمام ركعتين فعليين ويرد بانها حينئذ لا تكون إلا طهارة فلا تنافي وفرق بأشياء
غير ذلك فيها نظر (وقيل) تحصل (بادراك بعض القيام) لأنه محل التحريم (وقيل) تحصل بادرأك (اول ركوع) أي بالركوع الاول لأن

حكم قيامها) أى تكبيرة التحريم (قوله ومحلهما) أى الوجهين المذكورين (قوله وإلا) أى بان حضره وأخر
و (قوله فاتته عليهما الخ) أى وإن أدرك الركعة ولو خاف فوت التكبير فلو لم يسرع لم يندب له الإسراع ل
يمشى بسكينة كالولم يخف فوتها نعم لو ضاق الوقت وخشى فواته فليسرع كما لو خشى فوت الجمعة وكذا لو امتد
الوقت وكانت لا تقوم إلا به ولو لم يسرع لتعطلت أفعال وخاف فوات الجمعة فالتأخير كفى المجموع وغيره أنه
لا يسرع وإن كان قضية كلام الراقع وغيره أنه يسرع مغنى ونهاية قول الماتن (والصحيح إدراك الجماعة الخ)
اعتمد شيخنا الشهاب الرملى عدم صحة الاقتداء بعد شروع الإمام في السلام لضعف حاله بشر وعه في التحلل
وقياسه عدم انعقاد الصلاة راسا كما لو أحرمت ناويا الاقتداء بمن ليس في صلاة وقد يفرق سم ويأتى عن المغنى
وشيوخنا اعتماد الانعقاد (قوله في غير الجمعة) تبع فيه الزركشى وغيره ولا حاجة إليه لأن إدراك الجماعة
لا يتوقف على ركعة بل يحصل بما يأتى حتى في الجمعة بقريته ما يحشوه وهو متعين وإماما ذكره وفي الجمعة فشرط
من شروط صحة الجمعة فليتأمل بصرى وقال شيخنا بعد ذكر نحو الاعتراض المذكور عن القليوبى مانصه
وأجيب بأنه لم يدرك جماعة الجمعة في هذه الصورة لفوت الجمعة فالجماعة المقيدة بالجمعة متوقفة على الركعة
كما قاله الشارح اه (قوله ومنه) أى من مدرك الجماعة قول الماتن (مالم يسلم) أى بان انتهى سلامه عقب
تحريمه وإن بدا بالسلام قبله أما إذا سلم مع تحريمه بان انتهى تحريم الماء ومعه انتهاء سلام الإمام فلا تحصل له
فضيلة الجماعة بل تنعقد صلاته فرادى كما يؤخذ من كلام الاسنوى مغنى وعبارة شيخنا أى مالم يسرع في
السلام فإن شرع فيه انعقدت صلاة المأموم فرادى وقبل لا تنعقد أصلا أو مالم يتم السلام فلو أحرمت الماء ومعه
شروع الإمام في سلام انعقدت صلاته جماعة فالتأويل الأول على كلام الشيخ الرملى والتأويل الثانى على
كلام الشيخ ابن حجرى والخطيب اه (قوله أى ينطق بالميم الخ) وقال المغنى وخلافاً للنهابة (قوله وإن لم
يجلس معه) أى بان سلم عقب تحريمه شيخ الاسلام قال ع ش ويحرم عليه الجلوس حينئذ لأنه كان للمتابعة
وقد فانت بسلام الإمام فان جلس عامدا عالما بطلت صلاته وإن كان ناسيا أو جاهلا لم تبطل ويجب القيام
فور إذا علم ويسجد للسجدة فى آخر صلاته لأنه فعل ما يبطل عمده اه (قوله وللإتفاق الخ) هذا بالنسبة
لشموله للاقتداء بعد شروع الإمام في السلام ممنوع وينافيه ما فى شروط الإمامة لشيخنا الشهاب الرملى مما
نصه ويصح الاقتداء بالمصلى مالم يسرع في السلام وقيل ولو بعد قوله السلام وقيل عليكم ويكون بذلك مدركا
للجماعة على ما جرى عليه بعضهم انتهى سم عبارة النهاية فلو أتى بالنية والتحريم عقب شروع الإمام في
التسليم الأولى وقبل تمامها فهل يكون محصلا للجماعة نظر إلى إدراك جزء من صلاة الإمام أو لا نظر إلى أنه
إنما عقد النية والإمام في التحلل فيه احتمالا لأن جزء الاسنوى بالاول وقال انه مصرح به أو بزرعة في تحريره
بالثانى قال الكمال ابن أبى شريف وهو الأقرب الموافق لظاهر عبارة المنهاج ويفهمه قول ابن النقيب في
التهذيب اخذ من التنبيه وتذكر بما قبل السلام اه وهذا هو المعتمد كما اتفق به والدرجته الله تعالى اه
(قوله لا أدراكه) إلى قوله ويظهر في المغنى لا قوله وشمل إلى ومعنى الخ (قوله أما الجمعة) إلى الماتن في النهاية
(قوله من أدراك الخ) أى في غير الجمعة (قوله بذلك) أى بأدراك جزء من أفعالها الخ (قوله لو أمكنه أدراك
بعض جماعة الخ) ظاهره أنه لا فرق في ذلك بين أدراك الإمام الاوى بعد ركوع الركعة الأخيرة وبين أدراكه

(قوله والصحيح أدراك الجماعة مالم يسلم) اعتمد شيخنا الشهاب الرملى عدم صحة الاقتداء بعد شروع الإمام في
السلام لضعف حاله بشر وعه في التحلل وقياسه عدم انعقاد الصلاة راسا كما لو أحرمت ناويا الاقتداء بمن ليس في
صلاة وقد يفرق كما هو ظاهر كلام من ذكر ذلك (قوله أى ينطق بالميم من عليكم) عبارة شروط الإمامة لشيخنا
الشهاب الرملى ويصح الاقتداء بالمصلى مالم يسرع في السلام وقيل ولو بعد قوله السلام وقيل عليكم ويكون
بذلك مدركا للجماعة على ما جرى عليه بعضهم (قوله وللإتفاق على جواز الاقتداء حينئذ الخ) هذا الاتفاق
بالنسبة لشموله للاقتداء بعد شروع الإمام في السلام ممنوع وينافيه ما فى شروط الإمامة لشيخنا الرملى
فانظره في الحاشية الاخرى (وراجع جماعة اخرى) ظاهره لو اقل من الاوى وهو متجه لأن حصول الجماعة

حكمه حكم قيامها ومحلهما
إن لم يحضر أحرار الإمام والا
فاتته عليهما أيضا (والصحيح
إدراك الجماعة) في غير
الجمعة ومنه فيما يظهر
مدرك ما بقدر كوعها الثانى
فيحصل له فضل الجماعة في
ظهوره لأنه أدراك بعضها في
جماعة (مالم يسلم) الإمام أى
ينطق بالميم من عليكم لأنه
لا يخرج إلا به على ما مر فيه
أواخر سجود السهو ففى
أدركه قبله أدر كما وإن لم
يجلس معه لا أدراكه معه
ما يعتدله به من النية وتكبيرة
الأحرار وللإتفاق على جواز
الاقتداء حينئذ فلم يحصلها
به لا بطل الصلاة لأنه زيادة
بلا فائدة أما الجمعة فلا تدرك
إلا بركعة كما يأتى وشمل
كلامه من أدراك جزء من
أفعالهم فارق بعد ذلك وأخرج
الإمام بنحو حدث ومعنى
أدراكها بذلك أنه يكتب له
أصل ثوابها وأما كماله فأنما
يحصل بأدراك جميعها مع
الإمام ومن ثم قالوا لو أمكنه
أدراك بعض جماعة ورجا
جماعة أخرى

فالا فضل انتظارها ليحصل له كمال فضيلتها تامه ويظهر ان محله ما لم تفت بانتظارهم فضيلة اول (٢٥٧) الوقت او وقت الاختيار سرا في ذلك

الرجاء واليقين ولا ينافيه
ما مر في منفرد رجاء الجماعة
لوضوح الفرق بينهما وافتى
بعضهم بانه لو قصدوا فلم
يدركها كتب له اجرها
لحديث فيه وهو ظاهر
دليلا لانقلا (وليخفف
الامام) ندبا (مع فعل
الاباعاض والهيأت) أى
بقية السنن جميع ما يأتى به
من واجب ومنسوب بحيث
لا يقتصر على الأقل ولا
يستوفى الا كمال السابق في
صفة الصلاة والا كره
بل يأتى بادنى الكمال كما مر
ثم للخبر المتفق عليه إذا ما
أحدكم الناس فليخفف فان
فيهم الصغير والكبير
والضعيف والمريض وذا
الحاجة وإذا صلى أحدكم
لنفسه فليطل ماشاء (إلا ان
يرضى) الجميع (بتطويله)
باللفظ لا بالسكون فيما يظهر
وهم (محضورون) بمسجد
غير مطروق لم يطرا غيرهم
ولا تعلق بعينهم حق كجره
عين على عمل ناجز وارقاء
ومتزوجات كما مر فيندب له
التطويل كما في المجموع عن
جمع واعتمده جمع متأخرون
وعليه تحمل الاخبار
الصحيحة في تطويله صلى
الله عليه وسلم أحيانا أما
إذا انتفى شرط مما ذكر
ففيكره له التطويل وإن أذن
ذو الحق السابق في الجماعة
لأن الأذن فيها لا يستلزم

قبله كان أدركه في الركعة الثانية أو الثالثة وأنه لا فرق بين كون الجماعة الأولى أكثر أو لا وبعبارة شيخنا
الزيادى ويسن الانتظار لو سبق ببعض الصلاة ورجاء جماعة يدرك معهم الكل وكانوا مساوين لهذه الجماعة
في جميع ما مر فتنى كان في هذه شيء مما يقدمها الجمع القليل كان أولى عرش ووجهه سم الأول بما نصه قوله
ورجاء جماعة الخ ظاهره ولو أقل من الأولى وهو متجه لأن حصول الجماعة بالأولى في جميع صلاته حكمى
لا حقيقى مر اه قوله ورجاء جماعة أخرى أى غلب على ظنه وجودهم عرش (قوله فالا فضل الخ) هذا إذا
اقتصر على صلاة واحدة إلا فالا فضل له ان يصليها مع هؤلاء ثم يعيدها مع الأخرى مغنى (قوله فالا فضل)
لعل محله في المطروق سم (قوله ان محله وقوله سواء في ذلك) أى افضلية الانتظار (قوله ولا ينافيه) أى
التعميم بقوله سواء الخ (قوله ما مر الخ) كأنه يريد به ما مر في التيمم في شرحه ولو تيقنه آخر الوقت فانتظاره
افضل أو ظنه فتعجيل التيمم افضل مما نصه وتيقن السترة والجماعة والقيام آخره وظنها كتيقن الماء وظنه
انتهى سم (قوله لوضوح الفرق الخ) وهو انه فيما نحن فيه أدرك الجماعة في الصلاتين غايته انها في الثانية
أكمل عرش (قوله لو قصدوا) أى الجماعة (قوله ندبا) الى قول المتن إلا ان يرضى في المغنى الى قوله وفيه
نظر في النهاية الا قوله لا بالسكوت فيما يظهر (قوله أى بقية السنن) تفسير للميات (جميع ما يأتى به) مفعول
يخفف سم (قوله ولا يستوفى الا كمال الخ) والوجه استيفاء الم وهل أتى يوم الجمعة ونحو ذلك مما ورد
بخصوصه ثم رايت مر جزم بذلك سم على المنهج اه عرش (قوله والا الخ) أى وان اقتصر على الأقل
أو استوفى الا كمال (قوله بل يأتى بادنى الكمال) ومنه الدعاء في الجلوس بين السجدين فيأتى به الامام ولو
لغير محصورين لقلته عرش عبارة سم عن شرح العباب وظاهر ان ذكر الجلوس بين السجدين يأتى به
كله لقصره اه (قوله والضعيف) أى من به ضعف بنية كنجافة ونحوها بدون مرض من الأمراض
المتعارفة عرش (قوله الجميع) اندفع به ما يوهمه المتن من انه متى رضى محصورون وإن كانوا بعض القوم
يندب التطويل سم ومغنى (قوله لا بالسكوت الخ) خلافا للنهية عبارة لفظا أو سكوتا مع علمه برضاهم
فما يظهر اه واعتمده البصرى وكذا سم عبارة ما المانع من اعتبار السكون مع غلبة الظن بالرضا بواسطة
قرينة اه ويفيده ايضا قول المغنى فان جعل حالهم أو اختلفوا لم يطول اه (قوله بمسجد) المراد به محل
الصلاة كما يفيد صنيع المغنى هنا وغبر به الشارح في مسألة الاحساس الآتية (قوله لم يطول) الى قوله اما إذا
في المغنى (قوله لم يطول غيرهم) صفة كاشفة لقوله غير مطروق كدى عبارة البصرى وتقييد المسجد بغير
المطروق يغنى عنه قولهم لم يطرا الخ فليتأمل اه (قوله كما مر) أى في دعاء الافتتاح كدى (قوله
وعليه تحمل) أى على رضا المحصورين بشرطهم المذكورة وقد يحدش هذا الحمل ان مسجده صلى الله
عليه وسلم كان مطروقا (قوله السابق) بالجر صفة الحق وإشارة الى قوله ولا تعلق بعينهم حق الخ (قوله في
الجماعة) متعلق بقوله اذن (قوله نعم) الى قوله وفيه نظر في المغنى (قوله افتى ابن الصلاح الخ) اعتمده النهاية

بالأولى في جميع صلاته حكمى لا حقيقى مر (قوله فالا فضل) لعل محله في المطروق (قوله ولا ينافيه ما مر
في منفرد رجاء الجماعة) كأنه يريد بما مر قوله في شرح قول المصنف في التيمم ولو تيقنه آخر الوقت فانتظاره
افضل أو ظنه فتعجيل التيمم افضل مما نصه وتيقن السترة والجماعة والقيام آخره وظنها كتيقن الماء وظنه
نعم يسن تأخير ان يفحش عرفا لظان جماعة أثناء الوقت ويظهر ان الآخرين كذلك اه (قوله جميع
ما يأتى به) هو مفعول يخفف (قوله ولا يستوفى الا كمال السابق الخ) قال في شرح العباب وظاهر ان ذكر
الجلوس بين السجدين يأتى به كله لقصره اه (قوله والا كره) كذا مر (قوله في المتن الا ان
يرضى بتطويله محصورون) هذا بمجرد صدق بكون المحصورين الراضين بعض الجملة الغير المحصورة
فدفعه الشارح بتقدير فاعل يرضى لفظ الجميع (قوله لا بالسكوت) ما المانع من اعتبار السكوت مع
غلبة الظن بالرضا بواسطة قرينة (قوله فيندب له التطويل) اعتمده مر

(٣٣ - شروانى وابن قاسم - ثانى) الاذن في التطويل فاحتيج للنص عليه نعم افتى ابن الصلاح فيما إذا لم يرض واجدا واثنا
أو نحوهما العذر بانه يراعى في نحو مرة لا أكثر رغبة لحق الراضين لئلا يفوت حقهم بواحد أى مثلاً وفي المجموع انه حسن متعين

والمغنى (قوله ولم يستفصل) أى عن نحو المارة والاكثر سم (قوله وبأن مفسدة الخ) قد يقال الموافق للطلوب ان يقال وبأن مصلحة الراضى لا تساوى مفسدة تنفير غير الراضى سم (قوله مصلحته) أى مصلحة الراضى سم ورشيدى (قوله وان كان الخ) اشارة الى ان الكراهة لا تختص بقصد لحوق الآخرين بل هى ثابتة مطلقاً أى الا ان رضى المحصورون على ما تقدم نعم التطويل لتكثير الجماعة ان تلحقه مكروه وان رضى الحاضرون كما فى شرح الروض عن المجموع وبقي ما لو طول لا لتكثير الجماعة بل للحقوق الآخرين واعانتهم على ادراك الاقتداء وصرح المتن كراهة ذلك وظاهره ولو فى الركوع أو التشهد الاخير وهو كذلك لان الفرض أنه غير داخل وسيأتى كراهة انتظار غير الداخل ولو فهمنا نعم قضية تعليل الشارح الكراهة هنا باضرار الحاضرين مع تقصير المتأخرين انتفاء الكراهة اذ رضى الحاضرون المحصورون فلا يرجع فانه خلاف ظاهر المتن سم اقول قضية تعليل المغنى بقوله للاضرار بالحاضر ولتقصير المتأخرين ولان فى عدم انتظارهم حثا لهم على المبادرة الى فضيلة تكبيرة الاحرام الكراهة مطلقاً حيث جعل كل من التقصير والحث علة مستقلة (قوله لا ضراره) الى قوله اه فى النهاية الا قوله قيل (قوله واعترض الخ) عبارة المغنى ولا يشكل ذلك بتصریحهم باستحباب تطويل الركعة الاولى على الثانية لان ذلك انما هو فى تطويل زائد على هيات الصلاة ومعلوم ان تطويل الاولى على الثانية من هياتها اه وأجاب النهاية بهذا الجواب أيضاً لکن بعد اجابته بالجواب الا فى الشرح (قوله قيل) عبارة ته فى شرح العباب قال الا ذرعى كالسبكي وتبعهما

(قوله ولم يستفصل) أى عن نحو المارة والاكثر سم (قوله وبأن مفسدة تنفير غير الراضى الخ) قد يقال الموافق للطلوب عكس هذا الكلام بان يقال وبأن مصلحة الراضى لا تساوى مفسدة تنفير غير الراضى فتأمل تعرفه (قوله لا تساوى مصلحته) أى مصلحة الراضى شارح (قوله وان كان) اشارة الى ان الكراهة لا تختص بقصد لحوق الآخرين بل هى ثابتة مطلقاً الا ان رضى المحصورون على ما تقدم نعم التطويل لتكثير الجماعة بمن يلحقه مكروه وان رضى الحاضرون كما فى شرح الروض عن المجموع فالتطويل لا بقصد التكثير مكروه الا ان رضى المحصورون فيندب كما تقدم وبقصد مكروه مطلقاً وبقي الكلام فيما لو طول للحقوق الآخرين لا لتكثير الجماعة بل لاعانتهم على ادراك الاقتداء وصرح المتن كراهة ذلك وظاهره ولو فى الركوع أو التشهد الاخير وهو كذلك لان الفرض انه غير داخل وسيأتى كراهة انتظار غير الداخل ولو فهمنا نعم علل الشارح الكراهة هنا بقوله لا ضرار الحاضرين مع تقصير المتأخرين وقضيته انتفاء الكراهة اذ رضى الحاضرون المحصورون فلا يرجع فانه خلاف ظاهر المتن (قوله وان كان ليلحق آخرون) يشمل التطويل ليلحق آخرون ولا بقصد تكثير الجماعة مع رضا المحصورين مع عدم الكراهة بل ومع استحبابه فى هذه الحالة كما صرح به قول المصنف الا فى الان رضى بتطويله محصورون مع قول الشارح فى شرحه فيندب له التطويل كما فى المجموع (قوله قيل فلتستثنى الاولى من اطلاقهم) عبارة فى العباب قال الا ذرعى كالسبكي وتبعهما الزركشى وفيما اطلقوه فى الاولى نظر لانه يسن اطلاقه الاولى على الثانية وعلوه بانه يدركها قاصداً للجماعة وصح أنه صلى الله عليه وسلم كان يطيل فى الاولى من الظهر كى يدركها الناس فالتخار دليلاً لعدم الكراهة او يحتمل كلامهم على تطويل زائد على هيات الصلاة ومعلوم ان تطويل الاولى على الثانية من هياتها انتهى وفى قوله فالاولى الخ نظري يعلم بما سأل ذكره الى أن قال والذى يتجه لى رد ذلك كما فانه لا يلزم من تعليلهم بكون قاصداً للجماعة يدركها قصد الامام بتطويله ذلك فقصد له مكروه فى الاولى وغيرها وان ثبت عليه مصلحة ومن ثم لم يعتبر رضا المأمومين بالتطويل وان وجدت فيهم الشرط السابقة كما علمته عن المجموع فالوجه ما يصرح به كلامهم من كراهة التطويل بهذا القصد سواء أ زاد به على هيات الصلاة ام لا وسواء رضا به ام لا وسواء قلنا يطول الاولى على الثانية ويندب له طوال المفصل وقسيمها ام لا ثم رايته فى المجموع علل كراهة انتظارهم بانهم مقصرون بالتأخير وبان فى عدمه حثا لهم على مسارعة ادراك التحريم وهو يؤيد ما ذكرته وظاهر كلامهم ان التطويل لا بقصد تكثير اى للجماعة ولا انتظار اى لذى

واعترضه الا ذرعى كالسبكي بانه صلى الله عليه وسلم خفف لبكاء الصبي وشد الدنكير على معاذ فى تطويله ولم يستفصل وبأن مفسدة تنفير غير الراضى لا تساوى مصلحته وأجيب بأن قضى بكاء الصبي ومعاذ لا كثرة فيهما وفيه نظر (ويكرهه) للامام (التطويل) وان كان (يلحقه) (آخرون) لا ضراره بالحاضرين مع تقصير المتأخرين بعدم المبادرة وإن كان المسجد بمحل عادتهم ياتونه أ فواجب واعترض بأن فى احاديث صحيحة أنه صلى الله عليه وسلم كان يطيل الاولى ليدركها الناس قيل فلتستثنى الاولى من اطلاقهم ما لم يبالغ فى تطويلها اه والذى دل عليه كلامهم ندب تطويلها على الثانية لكن لا بهذا القصد بل لكون النشاط فيها أكثر الوسوسة أقل ومن صرح بان من حكمه فى الامام أن يدركها قاصداً الجماعة

لا أنه يقصد تطويلها لذلك
وقول الراوى كى يدر كها
الناس تعبير عما فهمه لا عن
أنه صلى الله عليه وسلم قصد
ذلك فالحق ما قالوه قيل إنما
جزموا انها بالكرهه وحكموا
الخلاف فى المسئلة عقبها لان
تلك فممن دخل وعرف به
الامام بخلاف هذه اه وهو
بعيد إذ معرفته ان اريد بها
معرفة ذاته تقتضى زيادة
الكرهه ومن ثم كان
الاكثرون عليها فيما يأتى
لان فيه تشرىكا ولو قصد به
التودد اليه كان حراما على
ما يأتى والاحساس بدخوله
لم يكن ذلك بمجرده كافيا فى
الفرق فالوجه الفرق بان
الداخل ثم تاكد حقه
بل حقه فيما يتوقف انتظاره
فيه على ادراك الركعة او
الجماعة فعذر بانتظاره
بخلافه هنا (ولو احس)
الامام إذا الخلاف والتفصيل
الاقى إنما يأتى فيه واما
منفرد احس بدخل يريد
الاقتداء به فينتظره ولو مع
نحو تطويل إذ ليس ثم من
يتضرر بتطويله ويؤخذ
منه ان امام الراضين
بشروطهم المذكورة كذلك
وهو متجه نعم لا بد هنا ان
يسوى بينهم فى الانتظار لله
ايضا (فى الركوع) الذى
تدرك به الركعة (او التشهد

الزركشى الخ سم (قوله مراده أن هذا من فوائدها الخ) قديقال القياس الظاهر عدم النهى عن ان
يقصد بالتطويل ما هو من فوائده فتامله فانه حسن و اوضح فى انتاج ما قرره ان الحق ما قالوه فيه ما فيه كما
لا يخفى على نبيه سم (قوله تعبير عما فهمه الخ) فيه بحث وهو ان الذى فهمه هو انه صلى الله عليه وسلم قصد
ذلك فالاثبات فى قوله تعبير عما فهمه والنقي فى قوله لا عن انه صلى الله عليه وسلم قصد ذلك متناقضان فتامله
فانه فى غاية الوضوح سم وقدي يمنع التناقض بان المراد من النقي المذكور لا عما صدر عنه صلى الله عليه وسلم
بما تشعر بذلك القصد (قوله فالحق ما قالوه) أى من تطويل الاولى على الثانية وأنه لا منافاة كرى وبجمل
كلام الشارح على هذا يندفع استشكل سم بما نصه قوله فالحق ما قالوه ان اراد انهم انصوا على محل
النزاع وهو انه يطول فى الاولى بشرط ان لا يقصد إدراك الناس فمنوع او ان اطلاقهم صادق بذلك فلا
يناسب التعبير عن ذلك بان الحق ما قالوه فليتأمل اه (قوله فى المسئلة عقبها) وهى قول المصنف ولو احس
فى الركوع الخ (قوله تشرىكا) أى فى العبادة (قوله على ما يأتى) أى عن الفورانى (قوله والاحساس الخ)
عطف على قوله معرفة ذاته (قوله لم يكن ذلك بمجرده كافيا الخ) أى بل لا بد من زيادة وتاكده حقه (قوله فيما)
أى فى ركن يتوقف انتظاره الخ فيه ان الامر بالعكس إذ المتوقف هو الادراك لا الانتظار قول الماتن (ولو
احس) هى اللغة المشهورة قال الله تعالى هل تحس منهم من احد وفى لغة غريبة بلاهزمة نهاية ومعنى
(قوله إذا الخلاف الخ) توجيهه لجعل ضمير احس للامام لا للمصلى الشامل للمنفرد (قوله واما منفرد) إلى قوله
ويؤخذ فى المغنى وإلى قوله نعم فى النهاية لكنه صدره بلفظ فقيل وتعقبه بما نصه لكن مقتضى كلام المصنف
عدم الانتظار مطلقا كما قاله الاسنوى اه قال ع ش قوله مر عدم الانتظار معتمد وقوله مر مطلقا
أى اما او غيره رضى المامون او لا اه وقال الرشيدى قاله الشهاب بن حجر والشارح مر كان
تبعه او لا كما فى نسخ ثم رجع فالحق فى نسخ لفظ فقيل ثم اعقبه بقوله لكن مقتضى الخ اه ويأتى عن سم
عن مر اعتماد ما قال الشارح فلعله فى غير النهاية او فيها قبل الحاق ما مر ولم يطلع سم على ذلك اللاحق
(قوله فينتظره الخ) لا يبعد ان ينتظر ايضا غير الدخول ولو مع نحو تطويل لتحصيل الجماعة سم (قوله ولو
مع نحو تطويل) انظر ما أدخله بلفظه النحو وقد حذفها المغنى (قوله كذلك) أى كالمنفرد (قوله وهو متجه)
اعتمده مر ايضا سم (قوله هنا) أى فى المنفرد و امام المحصورين واقصر الكردى على الثانى (قوله
الذى) إلى قوله ثم رايت فى النهاية والمغنى إلى قوله والامام إلى على انه يمكن الخ وما انبه عليه (قوله الذى يدر ك
به الركعة) احتزبه عن الركوع الثانى من صلاة الكسوف كما يأتى قول الماتن (لم يكره) بل بياح مغنى (قوله
لعذره) أى الامام و (قوله بادراكه) أى بقصد ادراك الماموم الركعة الخ ولو قال بتحصيل الركعة او الجماعة

منصب لا يكره بل هو خلاف السنة فقط لكن اطلق المتولى وآخرون كراهته ونقلها فى التحفة عن النص
ومرادهم به خلاف الاولى ليوافق ما مر الخ انتهى واثبات الكراهة او خلاف الاولى فى هذه الحالة إذا كانوا
محصورين راضين مشكل لانه تطويل للعبادة بلاخذور فيه إلا ان يكون هذا الكلام فيما إذا لم يكونوا
محصورين راضين فليتأمل (قوله مراده ان هذا من فوائدها الخ) قديقال القياس الظاهر عدم النهى
عن ان يقصد بالتطويل ما هو من فوائده فتامله فانه حسن و اوضح فى انتاج ما قرره ان الحق ما قالوه فيه ما فيه كما
لا يخفى على نبيه سم (قوله تعبير عما فهمه لا عن انه صلى الله عليه وسلم قصد ذلك) فيه بحث وهو ان الذى فهمه هو
انه صلى الله عليه وسلم قصد ذلك فالاثبات فى قوله تعبير عما فهمه والنقي فى قوله لا عن انه صلى الله عليه وسلم
قصد ذلك متناقضان فتامله فانه فى غاية الوضوح (قوله فالحق ما قالوه) ان اراد انهم انصوا على محل النزاع وهو
انه يطول فى الاولى بشرط ان لا يقصد إدراك الناس فمنوع او ان اطلاقهم صادق بذلك فلا يناسب التعبير
عن ذلك بالحق ما قالوه فليتأمل (قوله لم يكن ذلك بمجرده كافيا) فيه تأمل (قوله فينتظره) ولو مع نحو تطويل
لا يبعد انه ينتظر ايضا غير الداخل لو مع نحو تطويل لتحصيل الجماعة ويقارق ما تقدم من كراهة الانتظار
لتكثير الجماعة بوجود اصلها ثم لا هنا (قوله وهو متجه) اعتمده مر ايضا

الاخير بدخل) إلى محل الصلاة يريد الاقتداء به لم يكره انتظاره فى الاظهر لعذره بادراكه الركعة أو الجماعة

وخرج بشره الكلام في انتظاره في الصلاة انتظاره قبلها بان اقيمت فان الانتظار حينئذ يحزم اتفاقا كما حكاها الماوردي والامام وقره ابن الرفعة وغيره لكنها عبر بالبحل (٣٦٠) وظهره ذلك لانه يشكل لانهم بسبيل من الصلاة بدونه على انه يمكن حمل لم يحل على نفي الحل

المستوى الطرفين ثم رأيت بعضهم صرح بالكرهه وهو يؤيد ما ذكرته هذا (ان لم يبالغ فيه) اي الانتظار والابان كان لوزع على جميع افعال الصلاة لظهر له اثر محسوس في كل على انفراد كره ولو لحق اخر في ذلك الركوع او ركوع اخر وانتظاره وحده لا مبالغة فيه بل مع ضمه للاول كره ايضا عند الامام (ولم يفرق) بضم الراء (بين الداخلين) بانتظار بعضهم لنحو ملازمة اودين او صداقة دون بعض بل يسوي بينهم في الانتظار لله تعالى بنفع الادمي فان ميز بعضهم ولو لنحو علم او شرف وابوة او انتظارهم كلهم لا لله بل للتودد اليهم كره وقال الغوراني يحرم للتودد في الكفاية تفرعاً على الاستحباب الاتي ان قصد بانتظاره غير وجه الله تعالى بان كان يميز في انتظاره بين داخل وداخل لم يصح قولاً واحداً لكن اعترضه ابن العباد بانه سبق قلم من لم يستحب الى لم يصح لانه حكى بعد في البطلان قولين وخرج بداخل من احس به قبل شروعه في الدخول فلا ينتظره لانه الى الآن لم يثبت له حق وبه يندفع استشكله

لداخل كان اوضح ع ش (قوله ولو خرج الخ) عبارة المغني فلم يدخل الامام في الصلاة وقد جاء وقت الدخول وحضر بعض القوم ورجوا زيادة تدب له ان يعجل ولا ينتظرهم لان الصلاة اول الوقت بجماعة قليلة افضل منها اخره بجماعة كثيرة فلو اقيمت الصلاة قال الماوردي لم يحل للامام ان ينتظر من لم يحضر لا يختلف المذهب فيه اي لا يحل حلا مستوى الطرفين بل يكره كراهة تنزيهه على ذلك شيخنا اه وقوله فلو اقيمت الصلاة الخ في النهاية مثله (قوله لكنها الخ) اي الماوردي والامام (قوله وظاهره) اي لم يحل (ذلك) اي يحرم (الا انه) اي التحريم (قوله لانهم) اي الحاضرين و (قوله بدونه) اي الامام (قوله حمل لم يحل الخ) جرى على هذا الحمل شيخنا الشهاب الرملي سم اي النهاية والمغني كما مر انفا (قوله بعضهم) لعلم الشهاب الرملي اخذ اماماً رافقاً (قوله هذا) اي عدم كراهة الانتظار (قوله اي الانتظار) الى قول المتن ويسن في النهاية الا قوله نعم الى المتن وقوله كما بينته في شرح العباب وما انبه عليه (قوله كره) باق عن المغني خلافة وفي سم مانصه علوه اي الكراهة بضرر الحاضرين ويؤخذ منه انه لو احس المنفرد بدخول يريد الاقتداء به سن له انتظاره وان طال لعدم الضرر مر اه (قوله ولو لحق اخر في ذلك الركوع الخ) قياسه ان الاخر اذا دخل في التشهد كان حكمه كذلك ع ش (قوله بضم الراء) اي من باب قتل وبها قر السبعة في قوله تعالى فافرق بيننا وبين القوم الفاسقين وفي لغة من باب ضرب وقرأ بها بعض التابعين اه مصباح وعليه فلعل اقتصار الشارح على الضم لكونه اوضح ع ش (قوله ولنحو علم الخ) اي كسيادة مغني (قوله كره) وفاقاً للنهاية والمنهج وخلافاً للمغني كما ياتي (قوله وقال الغوراني الخ) عبارة النهاية وان ذهب الغوراني الى حرمة عند قصد التودد اه (قوله يحرم الخ) جزم به في شرح بافضل عبارة نعم ان كان الانتظار للتودد حرم وقيل يكفر اه اي لانه يصير حينئذ كالعابد لو داه الله تعالى كردى (قوله على الاستحباب الاتي) اي انفا في المتن (قوله لم يصح قولاً واحداً) وعلله بالتشريك مغني (قوله لانه حكى الخ) اي صاحب الكفاية بعد ذلك نهاية (قوله فلا ينتظره) اي يكره الانتظار كما ياتي التصريح به في الشرح والنهاية خلافاً للمغني عبارة اما اذا احس بخارج عن محل الصلاة ولم يكن انتظاره لله تعالى او بالغ في الانتظار او فرق بين الداخلين وانتظره في غير الركوع والتشهد كان انتظاره في الركوع الثاني من صلاة الخسوف فلا يستحب قطعاً بل يكره الانتظار في غير الركوع والتشهد الاخير واما اذا خالف في غير ذلك فهو خلاف الاولى لا مكره وبه على ذلك شيخنا اه وقوله تنبه على ذلك شيخنا باق عن النهاية ما يخالفه (قوله وبه يندفع الخ) اي بالتعليل بقوله لانه الى الان الخ ع ش (قوله لكن) الى قوله او كانوا في المغني (قوله بالشروط السابقة) اي السكون في الركوع أو التشهد الاخير وعدم المبالغة وعدم الفرق سم وكون الانتظار لله تعالى وكون الاحساس بعد الدخول (قوله وان لم تغن) كفا قد الظهورين مغني والمتيمع بمحل يغلب فيه وجود الماء ع ش (قوله مما مر) وهو قوله ويؤخذ منه ان امام الراضين الخ (قوله شرط التطويل) كله يريد به عدم المبالغة في الانتظار سم (قوله ينتظر مادام يسمع الخ) انظر هل يفيد

(قوله حمل لم يحل الخ) جرى على هذا الحمل شيخنا الشهاب الرملي (قوله كره) علوه بضرر الحاضرين ويؤخذ منه انه لو احس المنفرد بدخول يريد الاقتداء به سن له انتظاره وان طال لعدم الضرر مر (قوله لكن بالشروط السابقة) اي السكون في الركوع أو التشهد الاخير وعدم المبالغة وعدم الفرق بين الداخلين (قوله وان لم تغن الخ) جرى عليه مر (قوله لا ياتي فيهم شرط التطويل) كانه يريد به عدم المبالغة في الانتظار (قوله ينتظر مادام يسمع الخ) انظر هل يفيد ان السماع كان بعد الدخول في الركوع أو التشهد او يتأنيه او لا يفيد ولا يتأنيه

بان العلة ان كانت التطويل انتقض بخارج قريب مع صغر المسجد ودخل بعيد مع سعة (قلت المذهب استحباب انتظاره) ان لكن بالشروط السابقة وان لم تغن صلاة المامومين عن القضاء على الواجهة او كانوا غير محصورين نعم علم امامان المحصورين الراضين لا ياتي فيهم شرط التطويل (والله اعلم) لخبر ابي داود كان صلى الله عليه وسلم ينتظر مادام يسمع وقع نعل ولانه اعانة على خير من ادراك الركعة

او الجماعة نعم ان كان الداخل يعتاد البطء و تاخير الاحرام الى الركوع من عدمه زجره او (٢٦١) غشى خروج الوقت بانتظاره حرم

في الجمعة وكذا في غيرها ان كان شرع وقد بقي مالا يسعها لا متناع المد حيثنذ كما مر أو كان لا يعتقد ادراك الركعة بالركوع او الجماعة بالشهد كره كالا انتظار في غيرهما لان مصلحة الانتظار للمأموم ولا مصلحة له هنا كما لو أدركه في الركوع الثاني من صلاة الكسوف (ولا ينتظر في غيرهما) أى الركوع والشهد الاخير فيكره لعدم فائده نعم ينس انتظار الموافق التخلف لاتمام الفاتحة في السجدة الاخيرة لفوات ركعته بقيامه منها قبل ركوعه كما ياتى وبحث الزركشى سن انتظار بطيء القراءة او النهضة فيه نظر والذي يتجه أنه ان ترتب على انتظارهما ادراك سن بشرطه وإلا فلا (تنبيه) ما قرره من كراهة الانتظار عند اختلال شرط من شروطه السابقة حتى على تصحيح المتن النذب هو مافي التحقيق والمجموع كما بينته في شرح العباب فقول الشارح انه مباح لا مكروه مردود ولوراي مصل نحو حريق خفف وهل يلزمه القطع وجهان والذي يتجه انه يلزمه لا نقاذ خيوان محترم ويجوز له لا نقاذ نحو مال كذلك (ويسن للصلى) فرضا مؤدى غير المنذورة

أى السماع كان بعد الدخول في الركوع أو التشهد أو بنافيه أو لا يفيدوه ولا بنافيه سم والا قرب الثالث وقد يقال انه الثانى اذا لاطلاق ظاهر في العموم (قوله نعم ان كان) الى قوله نعم تسن في المغنى لإمامنا عليه (قوله سن عدمه الخ) وينبغي انه لو لم يفد ذلك معه لا ينتظره ايضا لئلا يكون انتظاره سببا لتهاون غيره ع ش (قوله او كان الخ) او كان لو انتظره في الركوع لا حرم كما يفعله كثير من الجبهة حلبي اه بجري (قوله لا يعتد الخ) أى او اراد جماعة مكروهة شرح بانفضل أى كقضية خلف مؤداة كرى (قوله كره) عبارة المغنى لم يستحب اه قول المتن (ولا ينتظر في غيرهما) لا يخفى أن الانتظار غير التطويل فلا ينافى سن التطويل برضا المحصورين كما علم مما سبق سم (قوله لعدم فائده) نعم ان حصلت فائدة كان علم انه إن ركع قبل إخراج المسبوق احرم هاو ياسن انتظاره فاماسم على المنهج أى وإن حصل بذلك تطويل الثانية مثلا على ما قبلها ع ش (قوله في السجدة الاخيرة) مقتضى تعبيره بالانتظار في السجدة الاخيرة وإطلاقه أنه ينتظره فيها حتى يلاحظه فيها ومقتضى تعليقه بقوله لفوات الخ وتقييده بحث الزركشى الا فى بقوله والذي يتجه الخ انه لا يسن له انتظاره فيها الا الى شروعه في الركوع فليحرر بصري ولعل الظاهر هو الثانى فان مقتضيه اسم الفاعل كالصريح فيه بخلاف مقتضى الاول ولان الضرورة بقدرها (قوله بشرطه) لعله أراد به شروط الانتظار في الركوع والشهد (قوله حتى على تصحيح المتن النذب الخ) انظر فى أى محل قرر ها على ذلك إلا ان يقال سكونه بعد ذكر تصحيح المتن عن الحكم عند اختلال الشرط بعد ان بينه على تصحيح المحرر يدل على أنه كما بينه عليه فليتأمل سم (قوله هو مافي التحقيق الخ) وجرى عليه الشيخ في شرح منبهه تبعها لصاحب الروض واتفق به الوالد رحمه الله تعالى وهو المعتمد نهاية وقوله واتفق به الخ تقدم عن المغنى ما يخالفه (قوله انه مباح) أى على تصحيح المصنف نهاية (قوله ولوراي مصل) (فرع) وجد مصليا جالسا وشك هل هو في التشهد أو القيام لعجزه فهل له أن يقتدى به أو لا وكذا لوراءه في وقت الكسوف وشك في أنه في كسوف أو غيره قال الزركشى المتجه عدم الصحة معنى (قوله خفف) أى ندبا ع ش (قوله والذي يتجه انه يلزمه الخ) هل محله إذا لم يمكنه إنقاذه إذا صلى كشدة الخوف او يجب القطع وإن أمكنه ذلك فيه نظرو لا يبعد الاول قياسا على ما قالوه فيمن خطف لعله في الصلاة (قوله ويجوز الخ) قضية التعبير بالجواز عدم سنه والا قرب خلافه (قوله لا نقاذ نحو مال) ظاهره ولو كان ليمت وإنه لا فرق بين القليل والكثير ع ش اقول وقد يستفاد مما ذكره جواز صلاة الخوف لا نقاذ نحو كتاب عن المطر الحادث في الصلاة فليراجع (قوله كذلك) أى محترم (قوله فرضا) الى قوله نعم في المغنى لا قوله لما مر الى وغير صلاة الجنائز و الى قوله لا الاصولى في النهاية لا قوله وغير صلاة الخوف الى غير صلاة الجنائز وقوله مقصورة الى مغربا وقوله وتر رمضان وقوله قيل (غير المنذورة) أى فلا تسن إعادة المنذورة بل لا تنعقد نهاية أى للعالم ع ش (قوله غير المنذورة) يشمل نحو عيد منذورة والمتجه سن أعادتها لانها مسنونة بدون نذرها فلا ينبغي تغير الحكم بنذرها سم (قوله لما مر) أى في أول الباب (قوله وغير صلاة الخوف الخ) ظاهر التعليق تصوير المسئلة بما إذا أراد أعادتها في حالة الخوف وقضيته انه لو أراد أعادتها بعد الامن على صفتها حال الامن سنت ولا مانع من ذلك فليراجع سم عبارة البصرى ينبغي ان يكون محله أى الاستثناء حيث اشتملت على مبطل كما يؤخذ من التعليق وإلا فلا

(قوله في المتن ولا ينتظر في غيرهما) لا يخفى أن الانتظار غير التطويل فلا ينافى سن التطويل برضا المحصورين كما علم مما سبق (قوله والذي يتجه انه الخ) كذا شرح مر (قوله حتى على تصحيح المتن النذب الخ) انظر فى أى محل قرر ها على ذلك إلا ان يقال سكونه بعد ذكر تصحيح المتن عن الحكم عند اختلال الشرط بعد ان بينه على تصحيح المحرر يدل على أنه كما بينه عليه فليتأمل (قوله فقول الشارح انه مباح لا مكروه مردود) اجاب شيخنا الشهاب البرلى عن الشارح في هامش شرح المنهج (قوله والذي يتجه الخ) كذا مر (قوله غير المنذورة) فلا تسن إعادة المنذورة بل لا تنعقد شرح مر وينبغي استثناء نحو عيد منذورة (قوله غير المنذورة) يشمل نحو عيد منذور والمتجه سن أعادتها لانها مسنونة بدون نذرها فلا ينبغي تغير الحكم بنذرها (قوله لانه احتمال المبطل فيها)

لما مر فيها وغير صلاة الخوف أو شدته على الاوجه لانه احتمال المبطل فيها للحاجة فلا يكررو غير صلاة الجنائز نعم لو أعادها

وجه للنبع فلي تأمل اه (قوله صحت) أى ولو مرات كثيرة عش (قوله ووقعت نفلا) يعنى يحصل له ثواب النفل وان لم يحصل له ثواب الاعادة كرى (قوله عن نظائرها) عبارة النهاية عن سنن القياس اه (قوله ان الاعادة الخ) بيان لما قبله و (التوسعة) خبر كان سم عبارة الكرى بيان لخروجها عن نظائرها أى كانت القاعدة كلما كان الاعادة غير مندوبة لم تنعقدوا لجازة ليست كذلك وقوله التوسعة خبر كان اه (قوله ولو مقصورة) غاية لقوله فرضا سم (قوله تأمة الخ) وفاقا لما فى اكثر نسخ النهاية وخلافا لما فى بعضها ورجح عش الاول (قوله ونظيره) أى نظير هذا الزعم فى البعد (قوله اعادة الكسوف بعد الانجلاء) جزم فى شرح العباب بعدم جوازها سم (قوله ولو مغربا) معطوف على قوله قبل ولو مقصورة وكذا قوله بعد وفرضا سم أى وقوله وجمعة وقوله وظهر معذور الخ (قوله وجمعة) إلى قوله لا الاصولى فى المغنى لا قوله وفرضا إلى وظهر الخ وقوله فيها إلى او نفلا وقوله ووتر مضان وقوله وقيل (او جاز تعددها) خرج به ما لم تعدد بان لم يكن فى البلد إلا جمعة واحدة فلا تصح اعادتها لا ظهرا ولا جمعة حيث صحت الاولى بخلاف ما لو اشتملت على خلل يقتضى فسادها وتعدت لإعادتها جمعة فيجب فعل الظهور وليس باعادة بالمعنى الذى الكلام فيه ومحل كونها لا تعاد جمعة إذا لم ينتقل محل اخر وادرك الجمعة تقام فيه واما كونها لا تعاد ظهرا فهو على اطلاقه كما يصرح بما ذكره كلام شرح الارشاد عش (قوله وفرضا يجب كقيم تيمم) ومحل سن الاعادة لمن لو اقتصر عليها لاجزائه بخلاف التيمم لبردا وفقداء بمحل يغلب فيه وجود الماء كذا جزم به فى الاسنى والمغنى وذكره فى النهاية ثم تعقبه بقوله كذا قيل والاوجه خلافه لجواز تنفله اه فيكون صاحبها موافقا للشارح سيد عمر بصرى وخلافه (١) الاسنى والمغنى (قوله كقيم تيمم) هو الاوجه خلافا لما جزم به فى شرح الروض لان من يجب عليه القضاء يجوز له التنفل والاعادة تنفل وخرج بقولنا يجوز له التنفل فاقد الطهورين فلا تصح اعادته لانه ليس له التنفل مر اه سم (قوله وظهر معذور الخ) عبارة النهاية ولو صلى معذور الظاهر ثم أدرك الجمعة أو معذورين يصلون الظاهر سن الاعادة كما شمله كلامهم وافق به الوالد رحمه الله تعالى اه زاد سم عن شرح الارشاد مانصه ولا تجوز اعادة الجمعة ظهر او كذا عكسه لغير المعذور (قوله فيهما) أى المقيم التيمم وظهر المعذور (قوله فى الاولى) أى التيمم

الخ) ظاهره تصوير المسئلة بما إذا أراد اعادتها فى حالة الخوف وقضيتها أنه لو أراد اعادتها بعد الا من على صفتها حال الا من سنت ولا مانع من ذلك فليراجع (قوله ان الاعادة الخ) بيان لما فيه والتوسعة خبر كان (قوله ولو مقصورة) غاية لقوله قبل فرضا (قوله ونظيره اعادة الكسوف بعد الانجلاء) فى شرح العباب قال الادرى وقضية اطلاقه أى النص انه لا فرق بين ان يكون ادراكه أى ادراك الامام الذى يعيد معه قبل التجلى او بعده ولعله اراد الاول والافواه توافق صلاحة كسوف بعد التجلى أى وهذا لا يجوز اه ما فى شرح العباب فلو اراد اعادتها بعد الانجلاء كسنة الظاهر فهل يطلب رديقال قياس اشتراط بقاء الوقت فى الاعادة انه لا يطلب فلي تأمل (قوله مغربا) معطوف على قوله قبل ولو مقصور وكذا قوله بعد وفرضا (وفرضا يجب قضاؤه كقيم تيمم) هو الاوجه خلافا لما جزم به فى شرح الروض لان من يجب عليه القضاء يجوز له التنفل والاعادة تنفل وخرج بقولنا يجوز له التنفل فاقد الطهورين فلا تصح اعادته لانه ليس له التنفل مر (قوله وظهر معذور فى الجمعة) فى شرح الارشاد ولو صلى معذور الظاهر ثم أدرك الجمعة أو معذورين يصلون الظاهر سنت الاعادة فيهما افق بذلك شيخنا الشهاب الرملى ولا تجوز اعادة الجمعة ظهر او كذا عكسه لغير المعذور اه وقد يكون وجه ذلك انه بالتاكيد من ادراك الجمعة لا تصح ظهره فلا تنافى اعادتها جمعة كان تفوته الجمعة فيصبح ظهره ثم يسافر لبلد اخرى ويدرك جمعتهما فهل يتصور وحينئذ فعلهما معهم اعادة واعلم ان الجمعة إذا تعددت رجز ناه من فعل الظاهر بعدها وجامن خلاف من منع التعدد مطلقا فقوله ولا تجوز اعادة الجمعة ظهر الا يشمل ذلك (فرع) هل بسن اعادة الرواتب أى فرادى اما القبلية فلا يتجه لإلعدم اعادتها لانها واقعة فى محلها سواء قلنا الفرض الاولى او الثانية او احدهما لا يعينها يحتسب الله

صحت ووقعت نفلا كما فى المجموع وكان وجه خروجها عن نظائرها ان الاعادة إذا لم تطلب لا تنعقد التوسعة فى حصول نفع الميت لاحتياجه له أكثر من غيره ولو مقصورة أعادها تأمة سفرا أو بعد اقامته وزعم أنه يعيدها بعد الإقامة مقصورة مع من يقصر لانها حاكية للاولى يعيدون نظيره اعادة الكسوف بعد الانجلاء ومغربا على الجديد لان وقتها عليه يسع تكرارها مرتين بل أكثر كما علم بما مر فيه وجمعه حيث سافر لبلد أخرى أو جاز تعددها ونوزع فيه بما لا يصح وفرضا يجب قضاؤه كقيم تيمم وظهر معذور فى الجمعة على الاوجه خلافا للأذرى فيهما وإنما يتجه ما ذكره فى الاولى ان قلنا يمنع النفل لانه لا ضرورة به اليه

١ كذا بخطه ولعل صوابه ومخالفا اه مصححه

(قوله) أما إذا قلنا (الخ) أى وهو المعتد (قوله) أو نفلا (الخ) عطف على قوله فرضاه ودى (قوله) تسن فيه الجماعة) (فرع) هل تسن إعادة رواتب المعادة أى فرادى أما القبلية فلا يتجه إلا عدم إعادتها لأنها واقعة فى محلها سواء قلنا الفرض الأول أو الثانية أو أحدهما لا يعينها يحتسب الله ما شاء منهم ما أو أما البعدية فيحتمل من إعادتها مراعاة لقول الثالث لجواز أن يحتسب الله له الثانية فيكون ما فعله بعد الأول واقعا قبل الثانية فلا يكون بعدية لها سم على حج وعبارته على المنهج الظاهر وفاقا لم رانه لا يحتسب إعادة رواتب المعادة لأنها لا تطلب الجماعة فى الرواتب وإنما يعاد ما تطلب فيه الجماعة انتهى والاقرب ما قاله على حج ع ش أى وإعادة هنا بالمعنى اللغوى نظير ما يأتى فى تذكرة الفائتة فى مؤداة (قوله) ككسوف) خرج ما لا تسن فيه الجماعة كالرواتب وصلاة الضحى إذا فعل جماعة فلا تسن إعادة وقياس أن العبادة إذا لم تطلب لا تنعقد عدم انعقادها أيضا سم (قوله) كما نص عليه) قال الأذرى وقضية إطلاقه أى النص أنه لا فرق بين أن يكون إدراكه أى إدراك الإمام الذى يعيد معه قبل التجلى أو بعده ولعله أراد الأول والافهوا افتتاح صلاة كسوف بعد التجلى أى وهذا لا يجوز شرح العباب اه سم (قوله) ووتر رمضان) وعليه خبر لا وتران فى ليلة محله فى غير ذلك فليحذر لكن قال مر لا تعاد الحديث لا وتران الخ وهو خاص فيقدم على عموم خبر إعادة انتهى أقول بل بينهما عموم من وجه وتعارض فى إعادة الوتر سم على المنهج اه ع ش ومال البصرى إلى ما جرى عليه مر من عدم إعادة ونقل عن الزيدى موافقته مر وهو الأقرب (قوله) وأفضل (الخ) ككون إمامها أعلم أو أروع أو كون المكان أشرف شيخ الإسلام ونهاية ومغنى (قوله) معناها اللغوى) وهو فعلها ثانيا مطلقا ع ش (قوله) لا الأصولى (الخ) قد يقال إعادة بالمعنى اللغوى لا يعتبر فيها الوقت فالحلل عليها مفوت لهذه الفائدة الجلية فالأولى الحمل على المعنى الأصولى مع ملاحظة تجربته عن كون ذلك الحلل أن مشينا على القول الأول الأشهر عند الأصوليين وأن مشينا على الثانى فلا إشكال كما أشار إليه الشارح بصرى (قوله) بناء على أنها) أى المعادة بقرينة ما بعده فى كلامه استخدام (قوله) أما إذا قلنا أنها ما فعل (الخ) رجحه ع ش (قوله) رجاء الثواب) بل هو حينئذ أعم من ذلك فتأمل سم وقد يجاب بارجاع هو إلى المعنى الأصولى المراد هنا (قوله) زيادة إيضاح) أى قوله يدركها ش اه سم (قوله) أو المراد يدرك فضلها) أى على حذف المضاف (قوله) كباياتى) أى فى التنبيه وقيله (قوله) لا أقل (الخ) مقتضاه أنه لا تندب إعادة حينئذ ويحتمل أن يقال تندب ويتمها ظهرا كالمكانت مبتدأة فلي تأمل وليراجع بصرى والأول هو الظاهر المتعين اخذنا ما مر عن ع ش وسم أن الجمعة لا تعاد ظهرا (قوله) ودونها (الخ) أى دون ركعة (تنبيه) أفتى شيخنا الشهاب الرملى بأن شرط صحة المعادة وقوعها فى جماعة من أهلها إلى آخرها أى بأن يدرك ركوع الأولى وان تباطأ قصد فلا يكتفى وقوع بعضها فى جماعة حتى لو أخرج نفسه فيها من القدوة أو سبقه الإمام ببعض الركعات لم تصح وقضية ذلك أنه لو وافق الإمام من أهلها لكن تأخر سلامه عن سلام الإمام بحيث عدم قطعاعنه بظلمات وأنه لو رأى جماعة وشك هل هم فى الركعة الأولى أو فيما بعدها امتنعت إعادة معهم مر وكلام الشارح مصرح بخلاف ذلك كله وعليه غيره من مشايخنا وعلى الأول فلو لحق الإمام سهو فسلم ولم يسجد فنتجه أن

ما شاء منهما وأما البعدية فيحتمل سن إعادتها مراعاة للقول الثالث لجواز أن يحتسب الله له الثانية فيكون ما فعله بعد الأولى واقعا قبل الثانية فلا تكون بعدية لها (قوله) تسن فيه الجماعة) خرج ما لا تسن فيه كالرواتب وصلاة الضحى إذا فعل جماعة فلا تسن فيه إعادة وهل تنعقد فيه نظر وقياس أن العبادة إذا لم تطلب لا تنعقد عدم الانعقاد (قوله) كما نص عليه) وقضية إطلاقه أنه لا فرق بين أن يكون إدراكه أى إدراك الإمام الذى يعيد معه قبل التجلى أو بعده ولعله أراد الأول والافهوا افتتاح صلاة كسوف قبل التجلى أى وهذا لا يجوز ع ش (قوله) ووتر رمضان) اعلم أن بين خبر لا وتران فى ليلة وخبر إعادة الحديث إذا صليت فى رجال كما عموما وخصوصا من وجه وتعارض فى إعادة الوتر فلي تأمل يرجح إعادة (قوله) رجاء الثواب) بل هو حينئذ أعم من ذلك فتأمل (قوله) زيادة إيضاح) أى قوله يدركها ع ش (قوله) ودونها) أى دون ركعة

أما إذا قلنا له النفل توسعة فى تحصيل الثواب فلا وجه لمنع إعادة بل يتعين نذرها لذلك أو فلا تسن فيه الجماعة ككسوف كما نص عليه ووتر رمضان (وحده) وكذا جماعة فى الأصح وإن كانت أكثر وأفضل ظاهر من الثانية (إعادتها) قيل المراد هنا معناها اللغوى لا الأصولى أى بناء على أنها عندهم ما فعل للحلل فى الأولى من فقدركن أو شرط أما إذا قلنا أنها ما فعل للحلل أو عذر كالثواب فتصح إرادة معناها الأصولى إذ هو حينئذ فعلها ثانيا رجاء الثواب (مع جماعة يدركها) زيادة إيضاح أو المراد يدرك فضلها فتخرج الجماعة المكروهة كما يأتى ويدخل من أدرك ركعة من الجمعة المعادة لأقل إذ لا تنعقد جمعة ودونها فى غيرها

من آخرها وهو ظاهر وكذا من اولها (٢٦٤) وان فارق لغير عذر فيما يظهر ثم رايت الزركشي صرح بذلك فقال لو اعاد الصبح والعصر

في جماعة ثم اخرج نفسه منها
بغير عذر احتمل البطلان
هنا لا يباعه نافلة في وقت
الكرامة والاقرب الصحة
لان الاحرام بها صحيح وهي
صلاة ذات سبب فلا يؤثر
الانفراد في ابطالها لان
الانفراد وقع في الدوام اه
او مع واحد مرة كما نص
عليه لا ازيد منها في الوقت كما
في المجموع ولم يره من نقله
عن المتأخرين لا خارجا عن
بان يقع تحريمها فيه ولو
وقع باقيا خارجا فيما يظهر
ويؤيده قولهم لو احرم
بالعمرة اخر جزء من
رمضان ووقع باقيا في
شوال كانت كالواقعة كلها
في رمضان ثوابا وغيره ثم
رايت شيخنا بعد ان ذكر
ان الاكثر على ان الاعادة
قسم من الاداء اخص منه
وان البضاي في منهاجه
وتبعه الفتاوى ان على انها
قسم له قال ويؤخذ من
كونها قسما من الاداء اي
وهو الصواب انها تطلب
وتكون اعادة اصطلاحية
على الصحيح وان لم يبق من
الوقت ما يسع ركعة اه وهو
موافق لما ذكرته الا انه لا
يوافق كلام الاصوليين في
تعريف الاداء ولا كلام
الفقهاء من اشتراط ركعة
وانما الذي يوافق الاول
بحث اشتراط وقوعها كلها
في الوقت لسكته مع ذلك
بعيد لان المدار في الفروع

للباموم المعيد ان يسجد اذ لم يتاخر كثيرا بحيث يعد منقطعا عنه ولو شك المعيد في ترك ركن فهل تبطل
صلاته بمجرد الشك لانه يحتاج للانفراد بركة بعد سلام الامام والانفراد في الاعادة ممنوع ولا تبطل بمجرد
ذلك لاحتمال ان يتذكر قبل سلام الامام عدم ترك شيء فيه نظرو الثاني اقرب مرسى على حج وقوله امتنعت
الاعادة معه أي وان تبين انه في الركعة الاولى عشا ووافق الشهاب الرمي النهاية عبارتها ولو اخرج نفسه
المعيد من الجماعة كان نوى قطع القدوة في اثباتها بطلت كما في به الوالد رحمه الله تعالى اذ المشروط ينتفي بانتفاء
شرطه وشرط صحتها الجماعة وانما فيها بمنزلة اه (قوله من اخرها) كان ادرك الامام في الركعة
الاخيرة والتأنيث هنا وفي قوله الاتي من اولها الرعاية معنى الغير (قوله ذات سبب) وهو وجود جماعة بعد فعل
الصلاة (قوله او مع واحد) الى قوله كافي المجموع في النهاية والمعنى (قوله او مع واحد) معطوف على قول
المتن مع جماعة سم عبارة النهاية ولو لمع واحد وان كان صلى او لا مع جماعة كثيرة كادل هذا الخبر اه اي خبر
مسجد الخفيف الاتي وعبارة المعنى (تنبيه) قول المصنف مع جماعة يفهم انه لا يستحب ان يعيد هاهنا مع منفرد
وليس مراد بل تستحب اعادتها معه جز ما ولو كان صلى او لا في جماعة اه (قوله مرة) اي الصلاة لا استسقاء
فتطلب اعادتها اكثر من مرة الى ان يسبقهم الله تعالى من فضله كردد (قوله في الوقت) كقوله المار مرة
متعلق بقول المتن اعادتها (قوله في الوقت) أي بان تقع اداء بان يدرك ركعة في الوقت مرسى على حج قوله
ويؤخذ ذلك من قوله او لا مؤدى اذا الاداء لا يكون بدون الركعة عشا (قوله ولم يره) اي ما في المجموع
(قوله بان يقع الخ) تصوير لقوله في الوقت لا خارجا (قوله فيما يظهر) هل يخالف هذا قوله الاتي فالذي
يتجه الخ نعم وقوله الاتي رجوع عما استظهره هنا كما يفيد صنيعة هناك (قوله ويؤيده) أي
التصوير المذكور (قوله كانت كالواقعة في رمضان الخ) اي في اصل الثواب المرتب على عمرة رمضان لاني كاله
فلا ينافي ما سياتي بصري (قوله وغيره) اي كعدم وجوب دم التمتع (قوله اخص منه) اي لتبديده بالثانوية
(قوله على انها قسم له) لعلمه باعتباره في تعريف الاداء قيد سقوط الطلب (قوله ويؤخذ من كونها
الخ) يتامل وجه الاخذ سم اقول ولعدم ظهوره تعقبه الشارح بقوله الا انه الخ (قوله وهو) اي قول الشيخ
(قوله لما ذكرته) اي من كفاية وقوع التحريم فقط في الوقت (قوله الا انه) اي ما قاله الشيخ او ما ذكرته
(قوله من اشتراط الخ) بيان لكلام الفقهاء (قوله يوافق الاول) أي كلام الاصوليين (قوله بحث اشتراط
وقوع الخ) جرى عليه الشهاب الرمي وولده كما مر (قوله لسكته) اي ذلك البحث (مع ذلك) اي موافقته
لكلام الاصوليين (قوله فالذي يتجه) تفريع على المدار المذكور (قوله الآن) اشارة الى رجوعه عن
التصوير المتقدم (قوله اشتراط ركعة) اي لتسكون اداء ولا يكفي اقل من ركعة وان شرع فيها في وقت يسع

(تنبيه) أفنى شيخنا الشهاب الرمي بان شرط صحة المعادة وقوعها في جماعة من اولها الى آخرها فلا يكفي
وقوع بعضها في جماعة حتى لو اخرج نفسه فيها من القدوة أو سبقه الامام ببعض الركعات لم تصح وقضية ذلك
انه لو وافق الامام من اولها لكان تأخر سلامه عن سلام الامام بحيث عد منقطعا عنه بطلت وانه لو راى
جماعة وشك هل هم في الركعة الاولى أو فيما بعدها امتنعت الاعادة معهم مر وكلام الشارح مصرح
بخلاف ذلك كله وعليه غير من مشايخنا ايضا وعلى الاول فلو لحق الامام سهو فسلم ولم يسجد فیتجه ان للباموم
المعيد ان يسجد اذ لم يتاخر كثيرا بحيث يعد منقطعا عنه مر ولو شك المعيد في ترك ركن فهل تبطل صلاته
بمجرد الشك لانه يحتاج للانفراد بركة بعد سلام الامام والانفراد في المعادة ممنوع ولا تبطل بمجرد ذلك
لاحتمال ان يتذكر قبل سلام الامام عدم ترك شيء فيه نظرو الثاني اقرب مرسى (قوله او مع واحد) معطوف على
قول المتن مع جماعة (قوله في الوقت) اي بان تقع اداء بان يدرك ركعة في الوقت وقضية ذلك انه لو تذكر
فائدة فضاءه ولم تستحب اعادتها مر (قوله فيما يظهر) هل يخالف هذا قوله الاتي فالذي يتجه الخ (قوله
ويؤخذ من كونها الخ) يتامل وجه الاخذ (قوله فالذي يتجه الان اشتراط ركعة) اي لتسكون اداء ولا

الفقهاء على ما يوافق كلام الفقهاء الاصوليين فالذي يتجه الان اشتراط ركعة وان كان ظاهر كلام المجموع يؤيد اشتراط السك

ولو وقت الكراهة إماما كان أو ماموما في الأولى أو الثانية للخبر الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم لمسلم من صلاة الصبح بمسجد الحيف رأى رجلا لم يصليا فأسألهما فقالا صلينا في رحا لنا فقال إذا صلينا في رحا لنا ثم أتينا مسجد جماعة فصليا ها معهم فانها الكنا فلة وصلينا يصدق بالانفراد والجماعة وخبر من صلى وحده ثم أدرك جماعة فليصل إلا الفجر والعصر أعل بالوقف ورد بأن نقه (٣٦٥) وصله ويحاج بأن المصرح بالجواز في

الوقتين أصح منه وهو الخبر الأول والخبر الآخر وهو أن رجلا دخل بعد صلاة العصر فقال صلى الله عليه وسلم من يتصدق على هذا فيصلي معه فصلي معه رجل أي أبو بكر رضي الله عنه كما في سنن البيهقي فيه نذب صلاة من صلى مع الداخل ونذب شفاعته من لم يرد الصلاة معه إلى من يصلي معه وإن المسجد المطروق لا تسكره فيه جماعة بعد جماعة كذا في المجموع وفيه نظر إذا الجماعة الثانية هنا باذن الإمام وإن أقل الجماعة إمام وماموم وجوز شارح الإعادة أكثر من مرة وقال أنه مقتضى كلامهم وأن التقييد بالمرة لم يعتمد سوى الأذرعى والزركشى اه ويره مامر أنه المنصوص وأشار إليه الإمام وقال لم ينقل فعلها أكثر من مرة واعتمده آخرون غير ذينك فبطل ما ذكره وحينئذ يندفع بحث أنها إنما تسن إذا حضر في الثانية من لم يحضر في الأولى وإلا لزم استغراق الوقت ووجه اندفاعه أنه لا استغراق إذ لا تنذب الإعادة إلا مرة وإلا لم تنعقد كالإعادة منفردا أي إلا لعذر كان

جميعها ومد مر اه سم (قوله ولو وقت كراهة) إلى قوله وجوز شارح في النهاية والمغنى لإلقوله وخبر إلى والخبر وقوله أي إلى فيه نذب وقوله وفيه نظر إلى وإن قل (قوله ولو وقت الكراهة) غاية لقوله في الوقت كما في المجموع (قوله إماما كان الخ) تعميم للمعيد (قوله مسجد جماعة) أي صلاة جماعة فاطلق المحل وأراد الحال بحيزي (قوله فصليا) عبارة غير فصليا ها بالضمير ولعل الرواية متعددة (قوله وصلينا يصدق الخ) عبارة النهاية دل ببركة الاستفصال مع إطلاق قوله إذا صلينا على أنه لا فرق بين من صلى جماعة ومنفردا ولا بين اختصاص الأولى أو الثانية بفضل أو لا (قوله أعل الخ) خبر قوله وخبر من صلى (قوله في الوقتين) أي ما بعد صلاة الفجر وما بعد صلاة العصر (قوله والخبر الآخر) عطف على الخبر الأول (قوله فيه نذب صلاة الخ) خبر المبتدأ أي في الخبر الآخر دلالة على نذب ما ذكر وكان الأولى وفيه الخ بالواو (قوله مع الداخل) متعلق بصلاة سم (قوله من لم يرد الصلاة الخ) قيده غيره بقوله لعذر وإطلاق الشارح أقعد بصري (قوله معه) أي الداخل (قوله وإن المسجد المطروق الخ) عطف على قوله نذب صلاة الخ وكذا قوله وإن أقل الجماعة الخ (قوله باذن الإمام) وهو النبي صلى الله عليه وسلم أي وحل كراهة ذلك إذ لم ياذن الإمام ع ش (قوله ويرده الخ) جرى على هذا الراد النهائية والمغنى (قوله مامر) أي آتفا (قوله أنه المنصوص) أي التقييد بالمرة (قوله ذينك) أي الأذرعى والزركشى (قوله ما ذكره) أي الشارح المذكور (قوله وحينئذ) إلى قوله وكان شيخنا في المغنى وإلى قوله وإنما شاهدته في النهاية (قوله وحينئذ) أي حين إذ ثبت أن المعتمد التقييد بالمرة (قوله يندفع الخ) جرى على الدفع النهائية والمغنى (قوله بحث أنها الخ) أي بحث الأسنوى أنها الخ نهاية ومغنى وفي السكردى أن هذا البحث معتمد في السكسوف خاصة اه (قوله في الأولى) أي في الصلاة الأولى جماعة أو انفردا إذا ما يأتي في رد كلام شيخ الإسلام (قوله وإلا) أي بأن زادت على مرة (كان وقع خلاف في صحة الأولى) أقول إطلاقهم الخلاف صادق بالقوى والضعيف المذهبي وغيره وليس يبعد فليحجر بصري وقال ع ش وينبغي وفاقا لم أنه يشترط قوة مدرك ذلك القول فهل من ذلك ما لو مسح الشافعي بعض راسه وصلى يستحب له الوضوء بمسح جميع الرأس والإعادة مراعاة لخلاف مالك يتجه نعم فليتامل وهل من ذلك الصلاة في الحمام لقرل أحمد بطلانها لا يبعد نعم أن قوى دليله على ذلك فليتنظر دليله سم على المنهج وهل بما قوى مدركه ما تقدم عن أبي إسحق المروزي من أن الصلاة خلف المخالف لا فضيلة فيها أم لا فيه نظر والأقرب أنه لا تسن الإعادة وسئلت عمالو أحرارم خلف الإمام بعيدا عن الصف فهل تسن له الإعادة منفردا كراهة فعل ذلك فأجبت عن ذلك بأنه لا وجه للإعادة لأنه ليس كل صلاة مكروهة تطلب أعادتها وإعادة الصلاة في الحمام إنما هو لقول الإمام أحمد بطلانها لا يجوز دكونها مكروهة وقوله والأقرب الخ أقول قضية ما تقدم في شرح إلا لبعدة إمامه من أن بعض أصحابنا يبطل الاقتداء بالخالف أنه تسن الإعادة لقوة مدركه كما تقدم (قوله لو ذكر في مؤداة الخ) قضية أنه لا تسن الإعادة إذا أحرارم بالحاضرة عالما بأن عليه فائنة ولعله غير مراد بل استحباب الإعادة في هذه أولى من تلك لتقصيره بتقديم الحاضرة ع ش (قوله من الخلاف) أي خلاف من أبطل الحاضرة المقدمة على الفائنة (قوله وكان شيخنا) أي في غير شرح منهجه ع ش (قوله هذا البحث) أي بحث الأسنوى أنها إنما تسن الخ (قوله فيمن صليا الخ) يريدانها صليا في محل واحد ليكون كل حاضرا يكفي أقل من ركعة وأن شرع فيها في وقت يسع جميعها ومد لا نه وإن جاز المدوان لم يدرك ركعة معه إلا أنه هنا لا بد من كونه أداما وهو لا يحصل بدون ركعة معه في الوقت م روانه لا فرق بين الإعادة في وقت الكراهة وفي غيره ش مر (قوله مع الداخل) متعلق بصلاة ش (قوله وحينئذ يندفع) جرى على الدفع مر

(٣٦) - شرواني وابن قاسم - ثاني) وقع خلاف في صحة الأولى فيما يظهر ثم رأيت كلام القاضي صريحافيه وهو لو ذكر في مؤداة أن عليه فائنة أتم ثم صلى الفائنة ثم أعاد الحاضرة خروجاً من الخلاف وكان شيخنا اعتمد هذا البحث حيث قال فيمن صليا فريضة منفردين الظاهر أنه لا يسن لأحدهما الاقتداء بالآخر في أعادتها فلا تسن الإعادة وإن شمله كلام المنهاج وغيره لقولهم إنما تسن

عند الآخر لان البحث في ذلك كرهى (قوله لغير من الانفراد له افضل) أى وما هنا كذلك لان الانفراد افضل من الاقتداء بالمعيد لانه صلاة فرض خلف نفل وليس بما يكون الانفراد فيه افضل القدوة بالخالف لما مر من فى شرح أو تعطل مسجد قريب الخ من حصول الفضيلة معه وانما افضل من الانفراد وتقدم هناك عن سم على حجج القياس ان الجماعة خلف الفاسق والمخالف والمبتدع افضل من عدمها أى فتجوز الاعادة من كل منهم وقوله من الانفراد الخ مثله من الانفراد له مساو للجماعة له كما يأتى فى العروة ع ش وقوله لانه صلاة فرض الخ هذا بيان لمراد شيخ الاسلام وبأقرب ردده وقوله أى فتجوز الاعادة الخ سيأتى فى التنبيه وقبله وعن سم عن مرهناك خلافه (قوله وبما قررت الخ) كانه اراد به ما قدمه من دفع البحث لكن لا يظهر وجه علم النظر الا فى ذلك ولذا عدل النهاية عن تعبيره المذكور إلى ما نصه وقول الشيخ فيمن صليا الخ فيه نظر ظاهر بل الاقتداء هو الافضل لتحصيل فضيلة الجماعة فى فرض كل وقولهم المذكور لا يشمل هذه الصورة كما هو ظاهر اه وقوله مر كما هو ظاهر قال ع ش أى لان محل الكراهة فى فرض خلف نفل محض وما هنا ليس كذلك وان صلاة كل منهما نفل على أن محل كراهة الفرض فى غير النفل فى غير المعادة اه (قوله لما ذكره) أى من عدم سن الاعادة لمن صليا فرضة منفردين (قوله حيث لا مانع) أى من نحو الفسق وعدم اعتقاد وجوب بعض الاركان او الشروط (قوله التى ذكرها) أى ذلك الباحث (قوله اشتراطية الامامة) أى فى اعادة الامام (قوله وهو الاوجه) وفاقا للنهاية (قوله وهى لا نعتقد) أى لا لسبب كأن كان فى صلاته الاولى خلل لجريان الخلاف فى بطلانها نهاية (قوله كما تقرر) أى انفاى قوله كالاعادة منفردا الخ (قوله وقضيته) أى ما فى المجموع (ان صلاته) أى الامام الذى لم ينو الامامة (قوله دونه) أى الامام (قوله لا نعتقد الجمعة) أى للامام (حينئذ) أى عند عدم نيته الامامة (قوله الا ترى الخ) تايد للبلل لازمة فى قوله والا لا نعتقد الخ (قوله كما انها هنا) أى الجماعة فى المعادة (قوله انما سن الاعادة) شامل لمن صلى جماعة ومن صلى منفردا وعبارة المغنى بلا عزو وانما تستحب إذا كان الامام بمن لا يكره الاقتداء به اه (قوله إن كان ممن لا يكره الاقتداء به) وفى سم بعد كلام مانصه والاوجه ان يقال لا تسن الاعادة خلف من يكره الاقتداء به لنحو فسق او بدعة او عدم اعتقاد وجوب بعض الاركان لكن تحصل الفضيلة مال اليه ثم مال إلى عدم الاعتقاد راسا اخذ من ان الاصل فيما لم يطلب ان لا ينعقد اه أى وفاقا لما يأتى فى الشرح (قوله والا) أى كان كان لعدم اعتقاد بعض الاركان سم أى كالحنفى وغيره من المخالفين (قوله ووجه ظاهر) هو من كلام الاذرى (قوله صلى) أى شرع فى الصلاة (قوله والاوجه الخ) تقدم انفا عن المغنى و مر وسم

(قوله فيه نظر ظاهر لان الخ) كذا مر (قوله وهو الاوجه) كذا مر (قوله إن كان ممن لا يكره الاقتداء به) هذا يقتضى عدم التدب عند ارتكاب مكرود فى الصلاة من حيث الجماعة كافتراء عن الصف على ما فيه او من حيث الصلاة ككونها فى الحمام للفرق بين كراهة الاقتداء والكراهة المصاحبة له فليراجع (قوله إن كان الخ) قد يقال بل ينبغى سن الاعادة وإن كره الاقتداء به إن قلنا بحصول فضيلة الجماعة مع كراهة الاقتداء به لان المقصود بالاعادة حصول الفضلة وهى حاصلة على ذلك التقدير ويشكل عليه ان يسن الاعادة حينئذ يقتضى سن الاقتداء به وهو يتنافى كراهة الاقتداء به المستلزم للنهى عن الاقتداء به فليتأمل والاوجه ان يقال لا تسن الاعادة خلف من يكره الاقتداء به لنحو فسق او بدعة او عدم اعتقاد وجوب بعض الاركان لكن تحصل الفضيلة مال اليه مر ثم مال إلى عدم الاعتقاد راسا اخذ من ان الاصل فيما لم يطلب ان لا ينعقد الا ما خرج لدليل كاعادة صلاة الجنائز للنفر لان المقصود بالشفاعة ولم يتحقق قبول الاولى ولان المقصود بالذات الدعاء ولا مانع من تكراره إذ لا منافاة بين عدم سن الشىء وحصول فضيلته بل قد يحرم الشىء وتحصل فضيلته وانما نعتقد الاعادة هنا دون مسئلة العروة لاثنية لان الجماعة فيها من حيث هى جماعة غير مطلوبة بخلافه هنا فانها من حيث هى جماعة مطلوبة وانما نهى عنها لمعنى خارج لا من حيث هى جماعة فليتأمل (قوله او بدعته لم يعدها معه والا اعادها ووجهه ظاهر ثم تردد فيما لورأى

اه وبما قررت يعلم أن قوله لقولهم الى اخره فيه نظر ظاهر لان قولهم المذكور لا شاهد فيه لما ذكره اصلا لمنع أن الانفراد هنا افضل بل الافضل الاقتداء حيث لا مانع وانما شاهده ذلك البحث لكن مع قطع النظر عن الملازمة التى ذكرها وبحت جمع اشتراطية الامامة قال بعضهم فى الصبح والعصر وقال اكثرهم بل مطلقا وهو الاوجه لان الامام إذا لم ينوها تكون صلاته فرادى وهى لا نعتقد كما تقرر فان قلت قال فى المجموع المشهور من مذهبي أنه لا يشترط لصحة الجماعة نية الامامة وقضيته ان صلاته جماعة لكن لا ثواب فيها وبه يرد انها انعدت له فرادى قلت يتعين تاويل عبارته بأنها جماعة بالنسبة للسامومين دونه والا لا نعتقد الجمعة حينئذ اكتفاء بصورة الجماعة الا ترى ان الجماعة المكروهة لنحو فسق الامام يكتفى بها لصحة صلاة الجمعة مع كونها شرطا لصحتها كما أنها هنا كذلك قال الاذرى ما حاصله انما تسن الاعادة مع المنفرد إن كان ممن لا يكره الاقتداء به وبحسن ان يقال إن كانت الكراهة لفسقه او بدعته لم يعدها معه والا اعادها ووجهه ظاهر ثم تردد فيما لورأى

انه لا فرق بين الفسق والبدة وغيرهما لان العلة وهي حرمان الفضيلة وجودة في الكل اذ كل مكره من حيث الجماعة يمنع فضلهما وإن كانت الصلاة جماعة صورة بسقط بها فرض الكفاية بل ويكتفي بها في الجمعة مع انها شرط فيها (٢٦٧) والوجه فيما تردد فيه انه حيث لم

يكن المسجد مطروقا وله امام راتب لم ياذن لا يصلي معه مطلقا لكرهه إقامة الجماعة فيه بغير إذن امامه وإلا صلى معه وبحث الزركشي كالاذرعي أن محل سن الاعادة مع جماعة إذا كانوا بغير مسجد تتركه إقامة الجماعة فيه ثانيا وهو يؤيد ما رجحته ويظهر أن محل ندها مع المنفرد أن اعتقد جوازها أو ندها وإلا لم تنعقد لانه لا فائدة لها تعود عليه وبحث أيضا أنها لا تسن إذا كان الانفراد أفضل وانه لو أعادها نحو العرة فان سئلت لهم الجماعة فواضح وإلا لم تنعقد قال الاذرعي ولا يخف أن محل سنها ما لم يعارضها ما هو أهم منها وإلا فقد تحرم وقد تكرر وقد تكون خلاف الاولى اه ولا ينافي ما تقرر من عدم الانعقاد لمن لم تشرع له الجماعة لان الحرمة ومقابلها هنا المعنى خارج فلا ينافي ومشروعية الجماعة وفضلها (تنبيه) وقع في شرعي الارشاد والعياب مع الإشارة في الثاني الى التوقف في ذلك النظر لكلام المتأخرين الدال على أن سبب نذب الاعادة لمن صلى منفردا وجود فضل الجماعة تارة وصورتها اخرى ولمن صلى جماعة رجاء كون الفضل في الثانية ولو دون الاولى لما في الخبر المتفق عليه

ما يوافق (قوله انه لا فرق) أي في عدم نذب الاعادة سم (قوله يمنع فضلها الخ) قضية ذلك عدم الانعقاد اخذا من قوله الآتي قبيل التنبيه ولا ينافي الخ فليراجع سم اقول تقدم عنه عن م ما يصرح بتلك القضية (قوله لكرهه إقامة الجماعة الخ) شامل لا قامتها بعد إقامة امامه ووجهه ان فيها قد حافيه وفي جماعته سم وتقدم في اوائل الباب عن ع ش استشكله (قوله وإلا صلى الخ) أي ندها بحيث لم يكن فاسقا أو نحوه (قوله ما رجحته) يعني قوله والوجه انه لا فرق الخ (قوله ويظهر) الى قوله قال في النهاية (قوله ان محل ندها الخ) عبارة النهاية ومحل نذب الاعادة لمن صلى جماعة الخ ويأتي في الشرح ما يفيد قال ع ش قوله من صلى جماعة أي واداعا عاداتها التحصيل الفضيلة لغيره اه (قوله لم تنعقد) عبارة النهاية فلا يعيد اه قال ع ش أي فلو أعاد لم تنعقد اه (قوله لانه لا فائدة الخ) هلا كفي عودها على المأموم والمتجه جوازها بل ندها خلف من لا يعتد جوازها للحصول للجماعة للمأموم وان لم يعتد بها الا امام سم وظاهره ولو صلى المأموم جماعة وكان الامام ممن يكره الاقتداء به وهو يخالف ما مر آنفا عن النهاية وما ينافي في الشرح بقوله ثم نظرت الخ (قوله وبحث) الى قوله قال الخ عزاء المعنى الى الاذرعي واقره (قوله إذا كان الانفراد افضل) أي لنحو فسق الامام سم (قوله نحو العرة) انظر ما دخل بلفظة النحو وقد تكرر كما في النهاية والمعنى (قوله فان سئلت لهم الخ) أي بان لم يكونوا بصراء في ضوء ع ش (قوله ما هو أهم منها) أي كافتاد محترم من الحيوان او المال او الاختصاص (قوله ولا ينافي) أي ما قاله الاذرعي فقوله ما تقرر مفعول ينافي ش اه سم (قوله لان الحرمة ومقابلها هنا المعنى خارج) قد يقال لكرهه مع فسق الامام او بدعته أو نحوه هما ايضا معنى خارج لالذات الجماعة كفسق الامام وبدعته واعتقاد عدم وجوب بعض الاركان سم وقد يقال ان فسق الامام وما بعده خارج لازم وحكمه حكم الذاتي كما تقرر في الاصول والمراد بالخارج في كلام الشارح الغير اللازم (قوله في الثاني) أي في شرح العباب و (قوله الى التوقف) أي عدم ترجيح وجهه (قوله في ذلك) إشارة الى كلام المتأخرين و (قوله النظر) فاعل وقع كردد (قوله النظر لكلام المتأخرين الخ) وهو ظاهر النهاية والمعنى (قوله ان سبب الاعادة) عبارة شرح الارشاد ووجهه سن الاعادة فيمن صلى منفردا تحصيل الجماعة في فريضة الوقت كأنها فعلت كذلك وجماعة احتمال اشتغال الثانية على فضيلة وان كانت الاولى اكمل منها ظاهرا انتهى سم (قوله وصورتها الخ) أي كما يأتي في قوله فان قلت بحث بعضهم الخ (قوله رجاء كون الخ) عبارة شرح العباب احتمال اشتغال الثانية على فضيلة لم توجد في الاولى وان كانت الاولى اكمل في الظاهر انتهى اه سم (قوله لما في الخبر الخ) تغليل للغاية (قوله فبينت على ذلك) أي على النظر لكلام المتأخرين كردد (قوله حمل تلك الابحاث السابقة) أي في قوله والوجه انه لا فرق الخ وقوله والوجه فيما تردد الخ

أنه لا فرق) أي في عدم نذب الاعادة على ما يدل عليه احتجاجة بقوله لان العلة الخ (قوله يمنع فضلها) قضية ذلك عدم الانعقاد اخذا من قوله الآتي قبيل التنبيه ولا ينافي الخ فليراجع سم اقول تقدم عنه عن م ما يصرح بتلك القضية (قوله لكرهه إقامة الجماعة الخ) شامل لا قامتها بعد إقامة امامه ووجهه ان فيها قد حافيه وفي جماعته سم وتقدم في اوائل الباب عن ع ش استشكله (قوله وإلا صلى الخ) أي ندها بحيث لم يكن فاسقا أو نحوه (قوله ما رجحته) يعني قوله والوجه انه لا فرق الخ (قوله ويظهر) الى قوله قال في النهاية (قوله ان محل ندها الخ) عبارة النهاية ومحل نذب الاعادة لمن صلى جماعة الخ ويأتي في الشرح ما يفيد قال ع ش قوله من صلى جماعة أي واداعا عاداتها التحصيل الفضيلة لغيره اه (قوله لم تنعقد) عبارة النهاية فلا يعيد اه قال ع ش أي فلو أعاد لم تنعقد اه (قوله لانه لا فائدة الخ) هلا كفي عودها على المأموم والمتجه جوازها بل ندها خلف من لا يعتد جوازها للحصول للجماعة للمأموم وان لم يعتد بها الا امام سم وظاهره ولو صلى المأموم جماعة وكان الامام ممن يكره الاقتداء به وهو يخالف ما مر آنفا عن النهاية وما ينافي في الشرح بقوله ثم نظرت الخ (قوله وبحث) الى قوله قال الخ عزاء المعنى الى الاذرعي واقره (قوله إذا كان الانفراد افضل) أي لنحو فسق الامام سم (قوله نحو العرة) انظر ما دخل بلفظة النحو وقد تكرر كما في النهاية والمعنى (قوله فان سئلت لهم الخ) أي بان لم يكونوا بصراء في ضوء ع ش (قوله ما هو أهم منها) أي كافتاد محترم من الحيوان او المال او الاختصاص (قوله ولا ينافي) أي ما قاله الاذرعي فقوله ما تقرر مفعول ينافي ش اه سم (قوله لان الحرمة ومقابلها هنا المعنى خارج) قد يقال لكرهه مع فسق الامام او بدعته أو نحوه هما ايضا معنى خارج لالذات الجماعة كفسق الامام وبدعته واعتقاد عدم وجوب بعض الاركان سم وقد يقال ان فسق الامام وما بعده خارج لازم وحكمه حكم الذاتي كما تقرر في الاصول والمراد بالخارج في كلام الشارح الغير اللازم (قوله في الثاني) أي في شرح العباب و (قوله الى التوقف) أي عدم ترجيح وجهه (قوله في ذلك) إشارة الى كلام المتأخرين و (قوله النظر) فاعل وقع كردد (قوله النظر لكلام المتأخرين الخ) وهو ظاهر النهاية والمعنى (قوله ان سبب الاعادة) عبارة شرح الارشاد ووجهه سن الاعادة فيمن صلى منفردا تحصيل الجماعة في فريضة الوقت كأنها فعلت كذلك وجماعة احتمال اشتغال الثانية على فضيلة وان كانت الاولى اكمل منها ظاهرا انتهى سم (قوله وصورتها الخ) أي كما يأتي في قوله فان قلت بحث بعضهم الخ (قوله رجاء كون الخ) عبارة شرح العباب احتمال اشتغال الثانية على فضيلة لم توجد في الاولى وان كانت الاولى اكمل في الظاهر انتهى اه سم (قوله لما في الخبر الخ) تغليل للغاية (قوله فبينت على ذلك) أي على النظر لكلام المتأخرين كردد (قوله حمل تلك الابحاث السابقة) أي في قوله والوجه انه لا فرق الخ وقوله والوجه فيما تردد الخ

أن معاذ كان يصلي مع النبي ﷺ ثم يذهب ويصلي باصحابه مع كون الجماعة الاولى اكمل وأتم فبينت على ذلك حمل تلك الابحاث السابقة

غلى الثاني لانه الذى تربط اعادته برجاء الثواب دون الاول لان القصد وجود صورة الجماعة في فرضه ليخرج عن نقص عدم الجماعة فيه ويؤيد الاكتفاء بالصورة في هذا اكتفاؤهم في الجماعة كما مر اذ لو صليت في جماعة مكروهة انعدت مع كون الجماعة شرطا لصحتها كالمادة فاذا اكتفى ثم بصورتها فهم في المنفرد اولى ثم نظرت كلام المجموع والروضة وغيرهما في آيته ظاهرا في ان سبب الاعادة في القسمين حصول الفضيلة وعبرة الروضة كالمذهب واقره في شرحه ويستحب لمن صلى اذ ارأى من يصلى تلك الفريضة وحده ان يصليها معه لتحصل له فضيلة الجماعة وعبرة الكفاية وتسبب الاعادة ايضا (٢٦٨) مع من رآه يصلى منفردا ليحصل للثاني فضيلة الجماعة بالاتفاق لورود الخبر بذلك اى

السابق وهو من يتصدق على هذا واذا تقرر ان ملحظ نذب الاعادة رجاء الثواب مطلقا اتجهت تلك الابحاث التى حاصلها انه لا تنذب الاعادة بل لا تجوز للمنفرد وغيره الا اذا كانت الجماعة التى يعيد معها فيها ثواب من حيث الجماعة اسكن يؤخذ مما مر عن الزركشى في مسئلة المفارقة ان العبرة في ذلك بتحررها وان انتفى الثواب بعد ذلك من حيث الجماعة لنحو انفراد عن الصف او مقارنة افعال الامام فان قلت لم اشترطوا هذا ذلك واكتفوا في الجمعة بصورة الجماعة وان كرهت مع كونها شرطا للصحة كل منهما قلت يفرق بان الفرض هنا قد وقع فلم يكن للانيان بالثاني مسوغ لارجاء الثواب ولا كان كالعيب وثم الفرض منوطة صحته بوقوعه في جماعة فوسع للناس فيها بالاكتفاء صورتها اذ لو كلفوا بجماعة فيها ثواب لشق

وقوله ويظهر الخ وقوله وبحت انها الخ لكن في تقرير علة الحمل بالنسبة للبحث الثالث تأمل (قوله على الثاني) اى من صلى جماعة (قوله دون الاول) اى من صلى منفردا والظرف من الثاني (قوله في هذا) اى في الاول (قوله كما س) اى قبيل التنبيه (قوله ثم) اى في الجمعة (قوله فهنا) اى في المعادة (قوله وغيرهما) اى الكفاية اخذنا مما يأتى (قوله فآيته ظاهرا الخ) فيه نظر لان مفاد ما يدكره عن الروضة والكفاية ان سبب الاعادة في القسمين مع المنفرد حصول الفضيلة له وظاهره ولو كان ذلك المنفرد نحو فاسق ولم يحصل فضيلة للمعيد وانما سكت عن الاعادة مع الجماعة فهو عليه لاله فتأمل (قوله مطلقا) اى سواء صلى المعيد منفردا او جماعة (قوله للمنفرد وغيره) اى لمن صلى منفردا او جماعة (قوله مامر) اى فى اول السوادة (قوله في ذلك) اى في الثواب من حيث الجماعة (قوله بعد ذلك) الانسب تاخير عن قوله من حيث الجماعة (قوله لم اشترطوا هذا ذلك) اى ان يكون الجماعة التى يعيد معها فيها ثواب من حيث الجماعة سم (قوله هنا) اى في الاعادة (قوله بالثاني) الاول الثاني (قوله فيها) اى في الجمعة او في جماعتها (قوله بحث بعضهم الخ) والظاهر ان ما بحثه هذا البعض خلاف قوله السابق قال الازرعى ما حاصله سم وظاهر اطلاق النهاية والمغنى اعتماد هذا البحث مر ويأتى عن سم اعتماده (قوله في المنفرد) اى فيمن يصلى منفردا (قوله والاقتداء به وان كره) اى الاقتداء لنحو فسق الامام اى فالاقتداء مندوب ومكروه بجهتين سم (قوله لان السكر اه الخ) علة للنذب (قوله يوافق ما قدمته الخ) اى من الاكتفاء بصورة الجماعة لمن صلى منفردا لكن ظاهر ما هنا انه لا فرق بينه وبين من صلى جماعة في اطلاق دعوى الموافقة نظر (قوله واما ما هنا) اى على النظر لظاهر كلام المجموع والروضة وغيرهما (قوله فالمدار فيه على ثواب عند التحرم الخ) هلا كفى في الاعادة وندها حصول ذلك الثواب بالنسبة للمقتدى حيث لم يكره اقتداؤه بل لا يتجه الا ان الامر كذلك سم (قوله في صلاة المنفرد) اى في الصلاة مع المنفرد او الاعادة معه (قوله وفي هذه) اى فيما اذا كان المنفرد بمن يكره الاقتداء به (قوله وقال للذى اعاد الخ) هو محط الاعتراض (قوله من الاول) اى مامر في التيمم عبارة السكردى هو قوله لم تسن الخ اه (قوله لان ذاك) اى الاول قول المتن (وفرضه الاول) ولما يكون فرضه الاول اذا غنت عن القضاء ولا يفرضه الثانية المغنية عنه على هذا المذهب كذا في المغنى والنهاية وهو متجه على

وجماعة احتمال اشتغال في الثانية على فضيلة وان كانت الاولى اكمل منها ظاهرا اه وعبرة شرح العباب في الثاني واما فيمن صلى جماعة فلا احتمال اشتغال الثانية على فضيلة لم توجد في الاولى وان كانت الاولى اكمل في الظاهر الخ (قوله لم اشترطوا هذا ذلك) اى ان تكون الجماعة التى يعيد معها فيها ثواب من حيث الجماعة (قوله والاقتداء به وان كره) اى فالاقتداء مندوب ومكروه اى بجهتين (قوله وان كره) اى الاقتداء لنحو فسق الامام والظاهر ان ما بحثه هذا البعض خلاف قوله السابق قال الازرعى ما حاصله الخ (فالمدار فيه على ثواب عند التحرم الخ) هلا كفى في الاعادة وندها حصول ذلك الثواب بالنسبة للمقتدى حيث لم يكره اقتداؤه بل لا يتجه الا امر كذلك (قوله وقال الذى اعاد بالوضوء لك الاجر مرتين) قد يجاب

ذلك عليهم فان قلت بحث بعضهم في المنفرد نذب الاعادة معه والاقتداء به وان كره لان السكر اهة تختص طريقة بالمسلى معه انتصيره بالاقتداء به ومع ذلك يكتب له ثواب الاعادة فالسكر اهة لا مر خارج اه قلت هذا البحث يوافق ما قدمته عن الشرحين السابقين واما ما هنا فالمدار فيه على ثواب عند التحرم في صلاة المنفرد من حيث الجماعة وفي هذه لا يحصل ذلك خلافا لهذا الباحث ومر في التيمم انه لو صلى به ولم يرج الماء ثم وجده لم تسن له اعادتها واعترض بما صح انه صلى الله عليه وسلم قال لمسافر تيمم وصلى اجزأتك صلاتك واصبت السنة وقال للذى اعاد بالوضوء لك الاجر مرتين ولا يؤخذ من الاول عدم نذب اعادتها مع جماعة خلافا لمن زعمه لان ذاك في اعادتها منفردا لاجل الماء واما اعادتها مع الجماعة فلا نزاع فيه لان التيمم في الاعادة جماعة كالموضىء (وفرضه الاول) المغنية عن القضاء

وطريقه صاحب المغنى المتقدمة وأما على طريقة صاحب النهاية فلا ماسبق من أنه موافق للشارح فيما مر
فليحذر بصرى ولك ان تقول مخالفة المغنى للشارح والنهاية إنما هو في جواز الاعادة بصفة عدم الاغناء كاعادة
المقيم المقيم بالتيميم وكلام النهاية والمغنى هنا في الاعادة بصفة الاغناء كاعادة المقيم بالوضوء ما صلاه بالتيميم
فلا منافاة بين كلامى النهاية ثم رايت في المكردى مانصه قوله وغيره اعطف على المغنية أى وفرضها الاولى
الغير المغنية ايضا بناء على ما مر قبيل قول المصنف وحده من نذب إعادة غير المغنية يعنى إذا كانت المعادة
ايضا غير مغنية عن القضاء ففرضه الاولى الغير المغنية وأما إذا كانت مغنية لا الاولى ففرضه الثانية وهو
ظاهره (قوله وغيره) أى غير المغنية (قوله من نذب إعادتها) أى غير المغنية شأه سم (قوله للخبر
الاول) إلى المتن في المغنى وإلى قوله ولا ينافيه في النهاية إلا قوله مع اشتراطهم إلى يتجه وقوله على المنقول إلى
نعم يؤخذ (قوله للخبر الاول) أى فانها الكفاية لنهاية قول المتن (في الجديد) والقديم ونص عليه في الاملاء
ايضا ان الفرض لاحداهما يحتجب أى يقبل منهما ما شاء وقيل الفرض كلاهما والاولى مسقطه للخرج لا مانعة
من وقوع الثانية فرضا كصلاة الجماعة لو صلاها جمع مثلا سقط الحرج عن الباقي فلو صلاها طائفة اخرى
وقعت الثانية فرضا ايضا وقيل الفرض اكملها نهاية ومغنى (قوله ولسقوط الطالب بها) ولا ينافى سقوطه
وجوب القضاء في غير المغنية لانه بامر جديد سم قول المتن (والاصح) أى على الجديدنهاية ومغنى (قوله
صورة) أى لا الحقيقى ع ش (قوله حتى لا تكون نفلا مبتدأ) أى لا لاجل ان لا تكون نفلا لم يسبق له اتصاف
بالفرضية بجبرى (قوله أو ما هو فرض على المكلف الخ) أى من حيث هو بقطع النظر عن خصوص حال الفاعل
ولذلك قال في الجملة لا عليه والظاهر انه لا يجب ان يلاحظ ما ذكر في نيته بل الشرطان لا ينوى حقيقة الفرض
كما قاله الحلبي اه بجبرى ويأتى عن سم والطبلاوى وم ما يوافقه (قوله لانه الخ) تعليل للمتن (قوله وهذا)
أى بالتعليل الثانى (قوله يتجه ما هنا) أى فى المنهاج عبارة النهاية وما تقرر من وجوب نية الفرضية هو
المعتمد وإن رجح في الروضة ما اختاره الامام من عدم وجوبها وأنه يكفي الخ واعتماد الخطيب في الاقتناع
ما اختاره الامام وقال في المغنى بعد ذكر الوجهين مانصه وجمع شىخى بين ما فى الكتاب وما فى الروضة بان
ما فى الكتاب إنما هو لاجل محل الخلاف وهو هل فرضه الاولى أو الثانية أو يحسب الله ما شاء منهما وما فى
الروضة على القول الصحيح وهو ان فرضه الاولى والثانية نقل فلا يشترط فيها نية الفرضية وهذا جمع حسن
اه (قوله انه يكفي نية الظاهر الخ) أى ولا يتعرض لفرضية مغنى (قوله اعترض ايضا بانه الخ) قد يقال اختيار
الامام لا ينحط عن احتماله أى الامام المعدود وعند الشيخين من الوجوه سم (قوله اما إذا نوى حقيقة الفرض
الخ) أى أو أطلق أخذاً من قوله صورة أو ما هو فرض على المكلف الخ لكن فى سم على المنهج مانصه فرع
المتجه وفاقا لشيخنا الطبلاوى وم انه إذا أطلق نية الفرضية فى المعادة لم يضر وإن لم يلاحظ كونها فرضا
صورة او فرضا على المكلف فى الجملة اه ع ش (قوله ولو بان) إلى قوله كذا قيل فى المغنى إلا قوله
وتبعه إلى على رايه (قوله وكثيرين) عطف على المصنف (قوله غافلين) أى ابن العماد والشيخ (قوله
عن بناءه الخ) أى الغزالي و (قوله ان الفرض الخ) بيان لراى الغزالي (قوله على القولين) هل المراد بهما
الاصح ومقابله بدليل التوجيه سم (قوله اما على الثانى) أى مقابل الاصح (قوله عن ذلك) أى عن

بحمله على أنه كان راجيا للماء وقد رد هذا بأنها واقعة حال قوله والاحتمال بعهما فليتأمل (قوله وغيره) أى
وغير المغنية ش (قوله من نذب إعادتها) أى غير المغنية ش (قوله ولسقوط الطالب بها) ولا ينافى سقوطه وجوب
القضاء فى غير المغنية لانه بامر جديد (قوله ولا ينافى الخ) ضرب على هذه القولة بالقلم ثم كتب الظاهر ان
المضروب عليه صحيح فتأمل (قوله وبهذا مع اشتراطهم فى الوضوء المجدد الخ) قد يقال هذا لا يؤيده ما هنا لانه
يكفى فى الوضوء المجدد النية المناسبة له والاصل كنية الوضوء ولا تجب له النية التى لا تناسب إلا الاصل كنية
رفع الحدث بخلاف ما هنا حيث أو جبو انية الفرضية التى لا تناسب إلا الاصل (قوله اعترض ايضا بأنه اختيار
للامام) قد يقال اختيار الامام لا ينحط عن احتماله المعدود وعند الشيخين من الوجوه (قوله على القولين)

بنية غير الفرض و كذا على الاول لانه ينوى به غير حقيقته وتأييد الاجزاء بغسل اللبعة في الوضوء للتثليث واقامة جلسة الاستراحة مقام الجلوس بين السجدين ليس في محله لان (٢٧٠) ما هنا في فعل مستأنف فهو كإغسال اللبعة في وضوء التجديد وقد قالوا بعدم أجزاءه لان

نيته لم توجه لرفع الحدث اصلها فذا هو نظير مسئلتنا واما غسلها للتثليث فانما اجزا لان نيته اقتضت ان لا يكون ثانية ولا ثالثة الا بعد تمام الاولى ولا جلسة استراحة الا بعد جلوس بين السجدين فنيته متضمنة حسيان هذين واما نيته في الاولى هنا فلم يتعرض لفعل الثانية بوجه وجودا ولا عدما فائر فيها ما قارنها بما منع وقوعها فرضا كما تقرر نعم يؤخذ من كلامهم في غسل اللبعة للسيان انه لو نسي هنا فعل الاولى فصلى مع جماعة ثم بان فساد الاولى اجزائه الثانية لجزمه بنيتها حينئذ (تنبيه) يجب فيها القيام كما مر ويحرم القطع لانهم اثبتوا لها احكام الفرض لكونها على صورتها ولا ينافيه جواز جمعها مع الاضلية بتيمم واحد ويفرق بان النظر هنا لحيثية الفرض وثم لصورته لما تقرر انها على صورة الاصلية فروعى فيها ما يتعلق بالصورة وهو النية والقيام وعدم الخروج ونحوها لا مطلقا فتامله (ولا رخصة في تركها) اى الجماعة (وان قلنا) انها (سنة) لتاكدها (الا لعذر) للخبر الصحيح من سمع النداء فلم يأتها فلا صلاة له اى كاملة الا من عذر قيل السنة في

الفرضية (قوله بنية غير الفرض) لعل الانسب بعدم نية الفرضية (قوله على الاول) اى الاصح (قوله بغسل اللبعة) اى باجزائه (قوله ليس في محله) خبر وتأييد الاجزاء (قوله فمذا) اى الاغسال في التجديد (قوله واما غسلها للتثليث) كان ينبغي ليطابق سابقه ويصح عطف قوله ولا جلسة الخ على قوله ثانية الخ ان يزيد هنا قوله ولا جلسة الاستراحة فتامل (قوله ثانية الخ) فاعل تكون (قوله فنيته) اى المذكور من المتوضىء والمصلى (قوله حسيان هذه) اى غسل اللبعة وجلسة الاستراحة (قوله واما نيته في الاولى) اى نية المعبد في الصلاة الاولى (قوله فلم يتعرض) الاولى التائيت (قوله فيها) اى الثانية (قوله كما تقرر) اى في قوله اما على الثانى الخ (قوله مع جماعة) يظهر انه تصوير لا تقييد فتامل بصرى اى لما ذكره لكون الكلام في اعادة شرط الجماعة (قوله ويحرم القطع) فيه نظرو الظاهر خلافا لمرأيتي في شرح العباب قال مانصه وقضية مامر من وجوب القيام ونية الفرضية ان المعادة تلزم بالشروع فلا يجوز قطعها من غير عذر فيه نظر بل الذى يظهر جوازها وان قلنا بذلك لان القصد بها حكاية الصورة واما جواز الخروج فهو حكم من احكام النفل لا تتعلق له بتلك الحكاية فكان على اصله ويؤيده قول الشيخ ابى على ونحوه بجواز فعل المعادة مع الاولى بتيمم واحد انتهى سم (قوله ولا ينافيه) اى ما ذكر من وجوب القيام وحرمة القطع (قوله هنا) اى في جواز الجمع بتيمم واحد (قوله ونحوها) لعله ادخل به الاستقبال في السفر (قوله لا مطلقا) اخرج به عدم جواز الجمع بتيمم واحد قول المتن (ولا رخصة) والرخصة بسكون الحاء ويجوز ضم الغة التيسير والتسهيل واصطلاحا الحكم الثابت على خلاف الدليل لعذر نهاية ومعنى قال ع ش قوله واصطلاحا الحكم الخ ويعبر عنها ايضا بانها الحكم المتغير اليه السهل مع قيام السبب للحكم الاصلى وقوله على خلاف الدليل الخ دخل فيه مام يسبق امتناعه بل ورد ابتداء على خلاف ما يقتضيه الدليل كالسلم فان مقتضى اشتراكه على الغرر عدم جوازه فجوازه على خلاف الدليل اه (قوله اى الجماعة) الى قول المتن وكذا وحل في المعنى لا قوله ويرد قول المتن (الا لعذر) فلا ترد شهادة المداوم على تركها لعذر بخلاف المداوم عليه بغير عذر نهاية ومعنى قال ع ش لعل المراد بعدم المواظبة عدمها عرفا بحيث يعد غير معتن بالجماعة لا ترك الجماعة في جميع الفرائض اه (قوله مطلقا) اى لعذر وبدونه (قوله فكيف ذلك) اى قولهم لا رخصة في تركها وان قلنا سنة لا لعذر مقتضى منع الحرمة) اى حيث توقف واجب الشعار عليه كما هو ظاهر سم (قوله على السنة) اى او فلما لا يتوقف الشعار عليه (قوله ومن ثم) اى من اجل ان المراد ما ذكر (قوله وترد شهادته) اى شهادة المداوم على الترك نهاية ومعنى (قوله وتجب الخ) اى أن الامام اذا أمر الناس بالجماعة وجبت الا عند قيام الرخصة فلا تجب عليهم طاعته لقيام العذر ومعنى نهاية قال ع ش قوله مر لقيام العذر ظاهره وان علم به وامره بالحضور معه ويحتمل انه امرهم بالجماعة امرا مطلقا ثم عرض لهم العذر فلا يجب عليهم الحضور لحمل امره على غير اوقات العذر وقوله ثم عرض الخ اى اوفهم معذور بالفعل لا يعلمه الا امام وقوله على غير اوقات العذر اى

المراد بهما الاصح ومقابله بدليل التوجيه (قوله أجزأته الثانية) اعتمده مر (قوله ويحرم القطع) فيه نظر ظاهره والظاهر خلافا لمرأيتي في شرح العباب قال مانصه وقضية مامر من وجوب القيام ونية الفرضية ان المعادة تلزم بالشروع فلا يجوز قطعها من غير عذر وفيه نظر بل الذى يظهر جوازه وان قلنا بذلك لان القصد بها حكاية الصورة واما جواز الخروج فهو حكم من احكام النفل لا تتعلق له بتلك الحكاية فكان على اصله ويؤيده قول الشيخ ابى على ونحوه بجواز فعل المعادة مع الاولى بتيمم واحد اه (قوله في المتن لا لعذر) فلا ترد شهادة المداوم على تركها لعذر بخلاف المداوم عليه بغير عذر ش مر (قوله ان المراد لا رخصة تقتضى منع الحرمة) اى حيث توقف واجب الشعار عليه كما هو ظاهر (قوله

تركها رخصة مطلقا فكيف ذلك وجوابه اخذاً من المجموع أن المراد لا رخصة تقتضى منع الحرمة على الفرض وعلى المكره على السنة لا لعذر ومن ثم فرع على السنة أن تاركها يقاتل على وجهه وترد شهادته وتجب بامر الامام الا مع عذر (عام كطار)

وعلى غير المذكورين (قوله وتلج) الى قول المتن وجوع في النهاية لا قوله أو الزاق وقوله من غير سموم وقوله
أما حر الى ولا فرق وما نبيه عليه (قوله وتلج) عبارة النهاية وشرح بانفضل كطروا تلج ويرد بيل كل منها ثوبه
او كان نحو البرد كبر اتؤذى اه (قوله امر بالصلاة الخ) اى زمن الحديبية معنى عبارة النهاية في سفره ا وقال
غش في الاستدلال به شئ لما تقدم من ان الجماعة لا تجب على المسافرين لكنها تسن فعل الاستدلال به على
كونه عذرا في الجملة اه (قوله اما اذا لم يتاذلخ) اشار به الى ان المدار على التاذى والمشقة لا البيل (قوله او كن)
كجناح يخرج من الحائط كرى وفي الابعاب ولو كان عنده ما يمنع بالله كلبا لم ينتف عنه كونه عذرا فيما يظهر
لان المشقة مع ذلك موجودة ويحتمل خلافه (قوله من سقوفه) اى السكن عبارة غيره من سقوف الاسواق اه
(قوله على ما قاله الخ) عبارة النهاية والمعنى كافي السكافية عن القاضي الخ (قوله لان الغالب الخ) علة التقييد
بعدم الخشية عن التقطير (قوله اى شديد الخ) ينبغى ان يكون ضابطا لشدته في الريح والظلمة حصول التاذى
بهما وان يعتبر في الريح الباردة ايضا اخذنا ما تقرر في المطر ثم عدم اعتبار هذه اى الريح الباردة في النهار هل
هو على اطلاقه أو ما لم يحصل به تاذى كالتاذى به في الليل ويكون ذكر الليل في كلامهم للغالب محل نظر ولعل
الثاني اقرب ثم رايت في فتح الجواد ما نصه بخلاف الخفيفة ليلا والشديدة نهارا نعم لو تاذى بهذه كذا به
بالو حل لم يعد كونها عذرا أو يؤيده قولهم السموم وهو الريح الحار عذرا ليلا ونهارا انتهى ونحوه في الامداد
ورايت المحشى سم قال قوله اوريح بارد يحتمل ان محله ما لم يشتد برده وإلا كان عذرا نهارا ايضا اخذنا
ياق لان حينئذ يشدد وزيادة ريح انتهى بصرى قول المتن (وكذا وحل الخ) ومثل الوجه فيما ذكر
كثرة وقوع البرد أو الثلج على الارض بحيث يشق المشى على ذلك كشقته في الوجه نهاية (قوله اسكنها)
وهو لغة رديئة نهاية (قوله بان لم يامن) الى قوله وقول جمع في المعنى لا قوله اى وان وجد الى اما حروما
انه عليه (قوله وحذف في التحقيق والمجموع التقييد الخ) وجرى ابن المقرئ في روضه تبعالا لصله على التقييد
وهو الاوجه واما حديث ابن حبان امر رسول الله صلى الله عليه وسلم لما اصابهم مطر لم يبيل اسفل نعالم
ان ينادى بصلاتهم في رحالمهم ففرض في المطر وكلامنا هنا في وحل من غير مطر نهاية ومعنى وقديقال
الانصاف ان الحديث المذكور دال على ما اعتمده الاذرى والجواب عنه لا يخفى ما فيه نعم المعنى يشهد
للتقييد فانه اذا فرض انه لا زاق فيه ولا تلويث فلا مشقة في الذهاب معه الى الجماعة بصرى (قوله التلوث)
اى لنحو ملبوسه كما هو ظاهر لالتحوا اسفل الرجل وما في حاشية الشيخ ع ش من تفسيره بذلك لا يخفى بعده
خصوصا مع وصنه بالثدة على انه يلزم عليه ان لا يتحقق خفيف اذ كل وحل بلوث اسفل الرجل رشيدى
(قوله واعتمده) اى الحذف الذى مقتضاه عدم الفرق بينه وبين الخفيف قول المتن (كمريض الخ) اى وشدة
نعاس ولو في انتظار الجماعة معنى (قوله مشقته كشقة المشى الخ) اما الخفيف كوجع ضرر وصداع يسير
وحى خفيفة فليس بعذر مغنى ونهاية (قوله لكن الذى الخ) عبارة النهاية وحر وان لم يكن وقت الظهر كما شمله
اطلاقه تبعالا لصله وجرى عليه في التحقيق وتقييده بوقت الظهر كافي للمجموع والروضة واصلها جرى على
الغالب ولا فرق بين ان يجد ظلا يمشى فيه أولا اه (قوله اول كلامه الخ) لكن كلامه بعد بقتضى عدم
التقييد به وهذا هو الظاهر قال الاذرى وصرح به بعضهم فقال ليلا ونهارا انتهى معنى (قوله تقييد الحار
بوقت الظهر) اعتمد النهاية والمعنى الاطلاق كما مر آنفا (قوله وان وجد ظلا يمشى فيه) لا يخفى ان هذا مما لا وجه

في المتن اوريح عاصف بالليل قال في البهجة ما اشترط اى الحاوى لظلمته قال شيخ الاسلام بل كل من الظلمة
وشدة الريح عذر بالليل قاله المحب الطبري اه (قوله اوريح بارد) يحتمل انه ما لم يشتد برده وإلا كان عذر
نهارا ايضا اخذنا بما ياتى لانه حينئذ يشدد وزيادة ريح (قوله او وقت الصبح) اى على المتجه في المهمات
قال لان المشقة فيه أشد منها في المغرب (قوله تقييد الحار بوقت الظهر) التقييد به جرى على الغالب شرح
مر (قوله وان وجد ظلا يمشى فيه) اقول لا يخفى على متأمل ان هذا الكلام مما لا وجه له وذلك لان من
البدهى ان الحر انما يكون عذرا اذا حصل به التاذى فاذا وجد ظلا يمشى فيه فان كان ذلك الظل دافعا

وبه فارق مسألة الإبراد أما حر نشأ من السموم وهي الريح الحارة فهو وغذر ليلا ونهارا حتى على ما فهمها ولا فرق هنا بين من أفهمها أو لأن المدار على ما به التأذي والمشقة وصوب عد (٢٧٢) الروضة وغير هالهما من العام ويحجب بأن الشدة قد تختص بالمصلي باعتبار طبعه فيصح عد هما

له لأن من البديهي أن الحر إما يكون عذرا إذا حصل به التأذي فإذا وجد ظلا يمشي فيه فإن كان ذلك الظل دافعا للتأذي بالحر فلا وجه حينئذ لكون الحر عذرا وإن لم يكن دافعا لذلك كان مقتضيا للإبراد أيضا ولا يصح الفرق حينئذ بين البابين إذ ليس المدار إلا على حصول التأذي بالحر فالخاص أنه يطلب الإبراد بالظهور في الحر بشرطه فإن خالفوا أو أقاموا الجماعة أو الوقت عذر من تخلف لعذر الحر فتأمل سم (قوله وبه فارق الخ) قد مر ما فيه سم (قوله) أما حر نشأ من السموم الخ عبارة المغني ومن العام السموم وهو بفتح السين الريح الحارة والزوالة وهي بفتح الزاى تحرك الأرض لمشقة الحركة فيهما ليلا كان أو نهارا اه (وهي الخ) أي السموم والثاني ثلث لرعاية الخبر (قوله حتى على ما فهمها) أي ما في الروضة وأصلها من التقيد (قوله أو لا) الأولى وغيره (قوله) ويحجب الخ عبارة النهاية والمغني ولا تعارض بينهما كما أشار إليه الشارح فالأول محمول على ما أحس بهما ضعيف الخلقه دون قوئها فيكونان من الخاص والثاني على ما أحس بهما قويا فيجس بهما ضعيفها من باب أولى فيكونان من العام اه (قوله) فيصح عد هما من الخاص الخ) قد يقال ينبغي حينئذ أن لا يطلق القول بأنهما من الخاصة أو من العامة بل يقال هما قسمان فإن كان بحيث يتأذى منهما كل واحد فن العامة وإلا فمن الخاصة بصري (قوله) أي شديد (قوله) إلى قول المتن ومدافعة حدث في النهاية إلا قوله أي أن إلى بانه وقوله وشدهما إلى والحاصل (قوله) لكن بحضرة ما كوله) أي وكان تأثرا لذلك نهاية ومعنى قال الرشيدى كأنهم راجتز به عن طعام لم تتق نفسه إليه وإن كان به شدة الجوع كان تكون نفسه تنفر منه اه (قوله) لكن بحضرة ما كوله أو مشروب) ويشترط أن يكون حلالا فلو كان حراما حرم عليه تناوله ومجمله إذا كان يترقب حلالا فلو لم يترقبه كان كالمضطرع ش (قوله) وكذا أن قرب حضوره) يحتمل أن يكون ضابطا القرب أن يحضر قبل فراغ الجماعة بصري (قوله) وعبره آخرون الخ) عبارة النهاية والمغني وقول الاسنوى في المهمات الظاهر الاكتفاء بالتوقان وإن لم يكن به جوع وعطش فإن كثيرا من الفواكه والمشارب اللذيذة تتوق النفس إليها عند حضورها بلا جوع ولا عطش مردود كما قاله شيخنا بانه يعبد مفارقة التوقان إذا التوقان إلى الشيء الاشتياق له لا الشوق فشهوة النفس لهذه المذكورات بدونها لا تسمى توقانا وإنما سباه إذا كانت بهما بل لشدهما اه (قوله) وهو مساو) الانسب التفرغ (قوله) كخبر إذا حضر الخ) لا يخفى أن هذين الخبرين ساكتان عن قرب الحضور (قوله) ولنصوص الشافعي الخ) عطف على قوله للاخبار (قوله) انتهى) أي الرد (قوله) والذي يتجه الخ) عبارة النهاية ويمكن حمله الخ (قوله) لانه) أي كل واحد من الجوع والعطش (حينئذ) أي حين إذا شد بحيث يحتمل به أصل خشوعه (قوله) ولا نه الخ) أي مشقة الجوع أو العطش بالحيشية السابقة (قوله) يبدأ باكل لقم الخ) نصيب المصنف الشيع وان كان ظاهرا من حيث المعنى إلا أن الأصحاب على خلافه نعم يمكن حمل كلامهم على ما إذا وثق من نفسه بعدم التطلع بعد كل ما ذكر وكلامه على خلافه ويدل له قولهم تذكره في حالة تنافي خشوعه نهاية قال ع ش قوله مر إلا أن الأصحاب على خلافه هذا معتمد سم على المنهج عن الشارح مر وقوله مر في حالة تنافي خشوعه منها ما لو تآقت نفسه للجماع بحيث يذهب خشوعه لو صلى بدونه اه وقال البصري يظهر أن محل الخلاف إذا ظن أن الأكل إلى الشبع بقوت الجماعة دون الأكل للقم وإلا فإى فائدة حينئذ للخلاف اه (قوله) ما ذكرته) أي في قوله والذي يتجه الخ (قوله) فالجماعة أولى) لا يخفى

من الخاص أيضا ثم رأيت شارحا أشار لذلك (وجوع وعطش ظاهرين) أي شديدين لكن بحضرة ما كوله أو مشروب وكذا أن قرب حضوره وعبر آخرون بالتوقان إليه ولا تنافي لأن المراد به شدة الشوق لأضله وهو مساو لشدة أحد ذينك وقول جمع متأخرين شدة أحدهما كافية وإن لم يحضر ذلك رد أي أن أرادوا ولا قرب حضوره بانه مخالف للاخبار كخبر إذا حضر العشاء وأقيمت الصلاة فابدؤا بالعشاء وخبر لأصلاة بحضرة طعام ولنصوص الشافعي وأصحابه اه والذي يتجه حمل ما قاله أولئك على ما إذا اختل أصل خشوعه لشدة جوعه أو عطشه لأنه حينئذ كدافعة الحدث بل هو أولى من المطر ونحوه مما مر لأن مشقة هذا الشدول أنها تلازمه في الصلاة بخلاف تلك وحمل كلام الأصحاب على ما إذا لم يختل خشوعه إلا بحضرة ذلك أو قرب حضوره فينبدا باكل لقم يكسر بها حدة جوعه إلا أن يكون مما يستوفى دفعة كلبن ويؤيد ما ذكرته كراهة الصلاة

في كل حال يسوء خلقه وشدهما تسمى الخلق كما صرحوا به وكل ما اقتضى كراهة الصلاة عذر هنا من ثم عدم ان بعضهم من الاعذار هنا كل وصف كرهه معه القضاء كشدة الغضب والحاصل أنه متى لم تطلب الصلاة فالجماعة أولى (ومدافعة حدث)

بول او غائط او ریح لم یکنه تفریغ نفسه والتطهر قبل فوت الجماعة لكرامة الصلاة حينئذ (٢٧٣) وحل ما ذكر في هذه الثلاثة ان اتسع

الوقت بحيث لو قدمها أدرك الصلاة كاملة فيه وإلا حرم ما لم يخش من ترك أحدها مبيح تيمم وإلا قدمه وإن خرج الوقت كما هو ظاهر (وخوف ظالم) مضاف لمفعوله (على) معصوم من عرض أو (نفس أو مال) أو اختصاص فيما يظهر له أو لغيره وإن لم يلزمه الذنب عنه فيما يظهر أيضا خلافا لمن قيده وذكر ظالم تمثيل فقط وإن خرج به ما ياتي إذ الخوف على نحو خبزه في تنور عذر أيضا هذا إن لم يقصد بذلك إسقاط الجماعة وإلا لم يعذر ومع ذلك لو خشى تلفه سقطت عنه كما هو ظاهر للنهي عن إضاعة المال وكذا في أكل الكربة بقصد الإسقاط فيأثم بعدم حضور الجماعة لوجوبه عليه حينئذ ولو مع ربح المئتين لكن يسن له السعي في إزالته إن أمكن ولا فرق عند عدم قصد ذلك بين عمله بنضجه قبل فوت الجماعة وعدمه على الوجه بشرط أن يحتاج إليه وأن يخشى تلفه لو لم يخزه أما خوف غير ظالم كذی حق عليه واجب فوراً فيلزمه الحضور وتوفيته وكخوفه على نحو خبزه خوفه عدم إنبات بذره أو ضعفه أو أكل نحو جراد له أو فوت نحو مغسوب لو اشتغل عنه بالجماعة ويظهر في تحصيل تلك مال

ان معنى عدم طلب الصلاة لاجل الجوع المذكور أنه يقدم الاكل ثم يصلي والصورة أن الوقت باق فلا محذور في التأخير بهذا الزمن القصير وهذا بعينه موجود فيما نحن فيه مع زيادة فوت الجماعة فإن الأولوية بل إن المساواة شيدى (قوله بول) إلى قوله ما لم يخش في المغنى وإلى قول بائتين ملازمة الخ في النهاية إلا قوله ولا فرق إلى أما خوف الخ (قوله) وحل ما ذكر الخ) أي محل هذه الثلاثة من أعذار الجماعة (قوله في هذه الثلاثة) هي البول والغائط والريح قاله الكردى وقضية صنيع المغنى والنهاية أن المراد به أشدة الجوع وشدة العطش ومدافة الحدث (قوله) ولو قدمها) أي هذه الثلاثة (قوله فيه) أي الوقت (قوله) وإلا حرم) أي وإن خشى بتخلفه لما ذكر فوت الوقت صلى وجوباً مدام فاعوا وجائعا وعطشانا ولا كراهة لحرمة الوقت مغنى ونهاية وفي سم عن شرح العباب نعم أخذ من إطلاقهما كغيرهما تقديم الصلاة حيث ضاق الوقت أنه لا تسقط الجماعة حيث أمكنت في هذه الحالة (قوله) وإلا قدمه الخ) والوجه أنه لو حدث له الحق في صلاته حرم عليه قطعها وإن كانت فرضاً إلا أن اشتد الحال وخاف ضرر إنهاءه أي ضرراً يبيح التيمم أيضاً لقطع بل قد يجب عرش (قوله معصوم) إلى قوله ومع ذلك في المغنى إلا قوله وإن لم يلزمه إلى وذكر ظالم (قوله أو نفس) أي أو عضو أو منفعة نهاية ومعنى (قوله أو اختصاص) عبارة النهاية أو حق ولو اختصاصاً (قوله الخ) أي للشخص الذي تطلب منه الجماعة بجبري (قوله) وإن لم يلزمه الذنب عنه) وفاقاً للنهاية وخلافاً لشرح المنهج ولشروح بافضل والارشاد للشارح وللخطيب وغيرهم والمراد بما يلزمه الذنب عنه أن يكون ذارحاً ونحوه ودعيه عنده كردى (قوله) وإن خرج به ما يأتى) فهو مثال باعتبار وقيد باعتبار رشيدى (قوله على نحو خبزه الخ) أي كطبخه في القدر على النار ولا متعبد بخلفه مغنى (قوله إذا الخوف الخ) أي ولو بنحو تعيب رشيدى (قوله ما يأتى) أي في قوله أما خوف غير ظالم الخ (قوله هذا) أي كون الخوف على الخبز نحو عذرا (قوله إسقاط الجماعة) أي أو الجمعة كافي شرحي الارشاد كردى (قوله سقطت عنه) تأمل الجمع بينهما وبين قوله السابق لم يعذر وقوله اللاحق فيأثم الخ هذا ولو قيل بكرة لا تيان بالمسقط بقصد الإسقاط في غير الجمعة ويحرم فيها فإن أتى به فلا حرمه في تركها ولا كراهة في ترك غيرهما لا تضح المقال وانهمزت كتيبة الاشكال فليتأمل وليحرر بصري ويأتى عن الرشيدى عن الشارح ما يوافقه (قوله وكذا في أكل الكربة الخ) وفي الكردى عن الأيعاب عن الزركشى ويجرى هذا في تعاطي الأشياء المسقطة للجمعة كفصل ثوبه الذي لا يجد غيره انتهى (قوله فيأثم بعدم حضور الجمعة) وكذا الجماعة إن توقفت عليه كما هو ظاهر وإنما فرضه في الجمعة لتأتى ذلك فيها على الإطلاق وقد يستفاد من جعله لا ثم بعدم الحضور أنه لا ياتم بالاكل وفي سم على المنهج نقلاً عن الشارح مر التصريح بذلك وعن الشهاب ابن حجر أن الأكل حرام أيضاً رشيدى (قوله لكن يسن له السعي الخ) ظاهره عدم الوجوب وإن علم تاذى الناس به سم على حج وهو قريب لأن ذلك مما اعتيدوا بما يحتمل إذاه عادة عرش وصرح الشارح في شرح بافضل بالوجوب عبارته وإلا أي إن أكله بقصد إسقاط الجمعة لزمه إزالته ما أمكنه ولا تسقط عنه (قوله أما خوف غير ظالم) إلى قوله وكخوفه في المغنى (قوله) وكخوفه على نحو خبزه الخ) وأقوى الود بأنه تسقط الجمعة عن أهل محل عمهم عذر كطربهاية (قوله) أو أكل نحو جراد الخ) من النحو والحام والعصافير ونحوهما عرش (قوله أن احتاج إليه حالاً) هل مثله مالو احتاج إليه ما لا يمكنه تعلم أنه لو لم يحصله إلا أن لا يمكنه تحصيله عند الاحتياج إليه محل تأمل بصري وقد يقال هذا أولى بأن يعذر به مما يأتى من استيحاش بالتخلف عن الرفقة (قوله أو حبس) إلى قول المتن وأكل ذى ریح في النهاية إلا قوله على ما ذكره شارح إلى وإنما جازو قوله ونظيره إلى المتن وكذا في المغنى إلا قوله

شرح العباب تنبيه وقع في كلام الشيخين تقييد كراهة المدافة بسعة الوقت ولم يجعله قيداً في كونها عذراً وهو متجه نعم أخذ من إطلاقهما كغيرهما تقديم الصلاة حيث ضاق الوقت أنه لا تسقط الجماعة حيث أمكنته في هذه الحالة (قوله) لكن يسن له السعي في إزالته إن أمكن) ظاهره عدم الوجوب وإن علم تاذى

ينون غريم لانه حينئذ الدائن ومثله وكيله أو لمفعوله فينون لانه حينئذ المدين وهذا إن عجز عن إثبات اعساره أو عسر عليه وإلا بان كان له به بيعة وهناك حاكم يقبلها قبل الحبس وإلا فبكالعدم كما بحث أو كان مما يقبل فيه دعوى الاعسار يمينه كصداق ودين اتلاف فلا عذر (وعقوبة) تقبل العفو كقود وحد فذف وتعزير الله تعالى أو لآدمي و (يرجى تركها) ولو على بعد ولو بمال (إن تغيب أيا ما) يعني زمنا يسكن فيه غضب المستحق بخلاف نحو وحد الزنا إذا بلغ الإمام وإلا كان تغيبه عن الشهود عذرا حتى لا يرفعوه على ما ذكره شارح وبخلاف ما علم من مستحقه بقرائن أحواله أنه لا يعفو عنه وإنما جاز التغيب مع تضمنه منع حق يلزمه تسليمه فوراً لانه وسيلة للعفو والمندوب اليه ونظيره جواز تأخير الغاصب الرد الواجب عليه فوراً إلى الأشهاد لعذره بعدم تصديقه في دعوى الرد (وعرى) بان لم يجد ما تحتل مزوانه بتركه من اللباس لان عليه مشقة بتركه (وتأهب لسفر) مباح (مع رفقة ترحل) قيل صلاة الجمعة قولوا تخلف لها لا ستوحش للمشقة في

ومثله إلى هذا قوله ولو على بعد ولو بمال وقوله وإلا كان إلى وبخلاف (قوله مصدر الخ) أي قول المصنف ملازمة الخ (قوله قبل الحبس الخ) أي وقبل اخذ شي ولو اختصا صا اخذاً من في خوف الظالم (قوله وإلا) أي بان كان الحاكم لا يقبل البيعة إلا بعد الحبس نهاية ومغنى أي أو بعد اخذ شيء (قوله فبكالعدم) أي فوجود البيعة كعدمها (قوله كصداق الخ) أي ونحوهما من الديون اللازمة لافي مقابلة مال وكذا إذا ادعى الاعسار وعلم المدعي باعساره وطلب يمينه على عدم علمه فرد عليه الدين فالتبعية أنه لا يكون عذراً مغنى (قوله وحد فذف الخ) أي كان رأى الإمام المصاحبة في تركه فانه يجوز له العفو عنه حينئذ ع ش (قوله يعني زمنا يسكن فيه الخ) وعلم بما قررناه ان مراد المصنف بإياما مادام يرجو العفو ولو على بعد أنه لو كان القصاص لصبي وحصل رجاءه لقرب بلوغه فالحكم كذلك فقدير رفع أمره لمن يرى القصاص المولى أو لمن يحبس خشيته من هربه شرح مر اه سم وقال الرشيدى بعد كلام مانصه فكان الأولى أن يقول مر وعلم بما قررنا به كلام المصنف ان مراده بإياما طاق الزمان الصادق بالقليل والكثير لم يمتد فلا معنى لتقييد هذه المسئلة بقوله لقرب بلوغه اه وفي ع ش ما يوافقه وعبرة المغنى (تنبيه) قال بعضهم يستفاد من تقييد الشيخين رجاء العفو بتغيبه إياما ان القصاص لو كان لصبي لم يجز التغيب لان العفو إنما يكون بعد البلوغ فيؤدى إلى أن يترك الجمعة سنين وقال الأذرى قولها إياما أمره إلا في كلامهم ما والشافعى والأصحاب اطلقوا ويظهر الضبط بانه مادام يرجو العفو يجوز له التغيب فان يئس أو غلب على ظنه عدم العفو حرم التغيب انتهى وهذا هو الظاهر ولذلك ترك ابن المقرئ هذا التقييد اه (قوله بخلاف نحو وحد الزنا) أي كحد السرقة والشرب ونحوهما من حدود الله تعالى نهاية (قوله إذا بلغ الإمام) أي وثبت عنده لانه لا يرجو العفو عن ذلك فلا رخصة به بل يحرم التغيب عنه لعدم فائدته شرح مر اه سم قال الرشيدى قوله مر أى وثبت عنده أى وطلب المستحق بالنسبة للسرفقة اه (قوله وإلا) أى وإن لم يبلغ الإمام بصري (قوله عذرا حتى لا يرفعوه) يفيد تصور ذلك بما إذا علم الشهود فلزم بعدوا فلا عذر وكذا لو علموا ونسوا ولم يرج تذكرم فان رجاء تذكرم عذر سم (قوله بان لم يجد الخ) أي كعدم عمامة أو قباء وإن وجد سائر خورته والأوجه أن فاقد ما يركبه من لا يلبس به المشى كالعجز عن لباس لا ثاق نهاية قال ع ش ومثل فقد المار كوب فقد ما لا يلبس به ركوبه وظاهره وإن قربت المسافة جدوا هو ظاهر حيث عدا زراه اه (قوله لان عليه مشقة بتركه) كذا علل في المجموع ويؤخذ منه ان من اعتاد الخروج مع ستر العورة فقط أنه لا يكون عذرا عند فقد الزائد عليه وهو كذلك وإن من وجد ما لا يلبس به كالقباء للفقير كالمعدوم قال في المهمات وبه صرخ بعضهم مغنى وفي النهاية ما يوافقه (قوله لسفر مباح) أى ولو سفر نزهة سم على جميع واستظهر شيخنا الزياى خلافه ع ش عبارة البجيرمى ولو كان السفر للنزهة كما اعتمده الحنفى خلافا للزياى اه قول الماتن (واكل ذى ربح كربه) قد تقرر ان هذه المذكورات اعذار في الجمعة ايضا وقضية ذلك سقوطها عن اكل ذى الربح أى بلا قصد إسقاطها وإن لزم تعطيل الجمعة بان كان تمام العدد أو لم يكن فيهم من يحسن الخطبة غيره سم (قوله كشوم) إلى قوله إلا لعذر في النهاية إلا قوله خلافا لى وذلك وقوله إلا ان اكله إلى ويكره وكذا فى المغنى إلا قوله

الناس به (قوله فى المتن إن تغيب أيا ما) قال فى شرح الروض قال بعضهم ويستفاد منه أن القصاص لو كان لصبي لم يجز التغيب لان العفو إنما يكون بعد البلوغ فيؤدى إلى أن يترك الجمعة سنين وقال الأذرى قولها إياما أمره إلا فى كلامهم ما والشافعى والأصحاب اطلقوا ويظهر الضبط بانه مادام يرجو العفو يجوز له التغيب وإن يئس أو غلب على ظنه عدم العفو وحرم التغيب اه قال مر فى شرحه وعلم بما قررناه ان مراد المصنف بإياما مادام يرجو العفو ولو على بعد وأنه لو كان القصاص لصبي وحصل رجاءه لقرب بلوغه فالحكم كذلك فقدير رفع أمره لمن يرى القصاص المولى أو لمن يحبس خشيته من هربه ش مر (قوله إذا بلغ الإمام) أى وثبت عنده ش مر (قوله عذرا حتى لا يرفعوه) يفيد تصور ذلك بما إذا علم الشهود فلزم بعدوا فلا عذر وكذا لو علموا ونسوا ولم يرج تذكرم فان رجاء تذكرم عذر (قوله فى المتن واكل ذى ربح كربه) قد تقرر ان

ولو مطبوخا إلى ذلك (قوله وجل) أي لمن يتجشأ منه لا مطلقا صرح بذلك النووي تبعاً للقاضي سم على العباب قال الشيخ حمدان بعد مثل ما ذكر وهو ظاهر إذ لا كراهة لريحه إلا حينئذ عش وفي البجيرمي مأنصه (فائدة) قال بعض الثقات أن من أكل الفجل ثم قال بعده خمس عشرة مرة اللهم صل على النبي الطاهر في نفس واحد لم يظهر منه ريح ولا يتجشأ منه قاله شيخنا الحنفى وقد جرب وبشارة الشيخ عبد البر من قال قبل أكله الخ فراجم وينبغي أن يجمع بينهما اه (قوله لم تسمل معالجته) سيد كر محترزه (قوله ولو مطبوخا الخ) وفاقا للنهاية وخلافا للمعنى وشرح المنهج (قوله على الأوجه) أي وإن كان خلاف الغالب وقول الرافعي يحتمل الريح الباقي بعد الطبخ محمول على ريح يسير لا يحصل منه أذى شرح مر اه سم (قوله يغتفر ريحه الخ) اعتمده المعنى كما مر (قوله وذلك) راجع لما في المتن (قوله من أكل الخ) مفعول لا مره الخ (قوله من ذلك) أي من الثوم والبصل والكرات (قوله أن يجلس الخ) على تقدير الباء متعلق بامر (قوله ومن ثم كره لا كل ذلك الخ) قضيته عدم الحرمة وإن تضرر به الناس سم (قوله وكذا دخوله المسجد) وينبغي أن موضع الجماعة خارج المسجد حكمه حكم المسجد فليتامل سم على خج اه عش (قوله بلا ضرورة) ينبغي رجوع هذا لما قبل وكذا الخ أيضا سم (قوله إلا أن أكله لعذر الخ) والأوجه كما يقتضيه إطلاقهم عدم الفرق بين المعذور وغيره لوجود المعنى وهو التاदी نهاية ومعنى وسم (قوله قيل ويكره الخ) عبارة النهاية وهل يكره أكله خارج المسجد أو لا ففي الدررجه الله تعالى بكر اهته نيتا كما جزم به في الأنوار قال عش وينبغي أن محل الكراهة ما لم يحتاج لا كره كفقده ما ياتدم به أو توقان نفسه إليه ويحمل عليه قوله صلى الله عليه وسلم كرهه فاني أنا حى من لا تناجى اه وأيضا أن قوله صلى الله عليه وسلم كرهه الخ كان في المطبوخ لافى النوى (قوله فلعل صرح به) أي قول شرح الروض صرح به الخ (قوله ولو قيدت بما إذا الخ) وتقدم عن عش التقييد بعدم الاحتياج أيضا (قوله للشبهه) وهو الكراهة في حقه صلى الله عليه وسلم (قوله أن الشيخ) أي شيخ الاسلام (قوله لما ذكر به) وهو قوله ولم أر التصريح الخ (قوله وعبارتها) أي تلك النسخة المعتمدة (قوله صرح به صاحب الأنوار الخ) عبارة الأنوار وكرهه ليعنى للنبي صلى الله عليه وسلم أكل الثوم والبصل والكرات وإن كان مطبوخا كما كره لنا نيتا انتهت اه تهايه وسم (قوله والحق به) إلى قوله ويسن في المعنى الا قوله وينفق إلى اماما تسمل وإلى المتن في النهاية الا ما ذكر (قوله والحق به) أي بذى ريح كره به كرى والاولى بما

هذه المذكورات أعذار في الجمعة أيضا وقضية ذلك سقوطها عن آكل ذى الريح الكرى به وإن لزم تعطيل الجمعة بان كان تمام العدد ولم يكن فيهم من يحسن الخطبة غيره (قوله على الأوجه خلافا لمن قال الخ) وقول الرافعي يحتمل الريح الباقي بعد الطبخ محمول على ريح يسير لا يحصل منه أذى شرح مر (قوله لا يذاته الملائكة) قد يقتضى أن المراد بهم غير الكاتبين لأنها لا يفارقانه بقى أن الملائكة موجودون في غير المسجد أيضا فأوجه التقييد بالمسجد وقد يجاب بان المنع من غير المسجد تضيق لا يحتمل وما من محل الا وتوجد الملائكة فيه وأيضا يمكن الملائكة البعد عنه في غير المسجد بخلاف المسجد فانهم يحبون ملازمته فليتامل نعم موضع الجماعة خارج المسجد ينبغي أن حكمه حكم المسجد فليتامل (قوله ومن ثم كرهه لا كل ذلك الخ) قضيته عدم الحرمة وإن تضرر الناس (قوله وكذا دخوله المسجد بلا ضرورة ولو خاليا) قال في شرح العباب وقول الماوردى لو أكله أهل المسجد كلهم لم ينعوا منه مردود ومرافقا أن من كرهه بقصد الاسقاط كرهه له هنا وحرم عليه في الجمعة ولم تسقط بخلافه لشهوة أو تداو ولو بعد الفجر مع الفرق بينه وبين السفر فقول البرماوى الذى اعتقده وادى الله به أنه يحرم بعد الفجر كالسفر إلى أن قال بعد كلام فيه نظر اه (قوله بلا ضرورة) ينبغي رجوع هذا لما قبل كذا أيضا (قوله ولو خاليا إلا أن أكله لعذر فيا يظهر الخ) في شرحه للارشاد ولا يكره للمعذور دخول المسجد ولو مع الريح الكرى كما صرح به ابن حبان بخلاف غيره وإن كان المسجد خاليا اه والأوجه كما يقتضيه إطلاقهم عدم الفرق بين المعذور وغيره لوجود المعنى وهو التاذى شرح مر (قوله وعبارتها صرح به صاحب الأنوار مقيدا بالنهى انتهت) عبارة الأنوار وكرهه ليعنى للنبي صلى الله عليه وسلم

في الحديث من الصوم وما معه (قوله كل ذي ربح كربه الخ) عبارة النهاية من ثيابه أو بدنه ربح كربه كدم فصد وقصاب وارباب الحرف الخبيثة وذو البخر والصنان المستحكم والجراحت المنقطة والمجذوم والابرص ومن داوى جرحه بنحو ثوم لأن التاذي بذلك أكثر منه بكل نحو الثوم ومن ثم نقل القاضي عياض عن العلماء منع الاجذم والابرص من المسجد ومن صلاة الجمعة ومن اختلاطها بالناس اه قال ع ش قوله ربح كربه ومن الربح السكرية ربح الدخان المشهور لان جعل الله عاقبته كانه ما كان اه (قوله فيلزمه الحضور في الجمعة) وكذا الجماعة اذا توقفت عليه رشيدى وياتى عن سم مثله (قوله فعلم الخ) لا يظهر وجه التفريع فالأولى الواو كافي النهاية (قوله ويسن السعى الخ) ظاهره عدم الوجوب وان تحقق تاذى الناس به سم وتقدم عن شرح بافضل خلافه وقد يفهمه قوله الا تى انفاو لان تعدر از الله فينا أتض ما هنا فتأمل (قوله ان شرط اسقاط الجماعة الخ) وفي شرح العباب ومر انفاو من اكله بقصد الاسقاط كره له هنا وحرم عليه في الجمعة ولم تسقط اه وينبغي حرمة هنا ايضا اذا توقفت الجماعة المجزئة عليه وقضية تعبيره بالقصد انه لو لم يقصد الاسقاط لم يأنهم وتسقط عنه وإن تعدد أكله وعلم أن الناس يتضررون به بقى ان من مثل أكل ما ذكر بقصد الاسقاط وضع قدره في الفرن بقصد الاسقاط لكن لا يجب الحضور مع تاديته لتلفه سم على حيج اه ع ش (قوله كاس) اى فى شرح وخوف ظالم على نفس او مال قول المتن (وحضور قريب) ظاهره ولو غير محترم كزان محصن وقاطع طريق ونقل ذلك عن فتاوى الشارح مر رجه الله تعالى ع ش (قوله او نحو صديق) الى الفصل فى النهاية الا قوله ووجه منه بما الى وقد يجاب وكذا فى المغنى الا قوله وعنى الى التنبيه (قوله او نحو صديق الخ) اى كزوجة وصهر بافضل وشرح المنهج ومغنى (قوله او مولى) اى عتيق أو معتق نهاية ومغنى (قوله لانه الخ) اى الحاضر و (قوله فراقه) اى المختضر فهو من اضافة المصدر الى مفعوله بقرينة ما بعده وكلام المغنى كالصريح فيما ذكر واختار ع ش ارجاع الضميرين الاولين للمختضر وينمعه قول الشارح بعد فيتشوش الخ ولكن صنيع النهاية تختم له وشرح المنهج كالصريح فيه قول المتن او مريض بلامتعهد) اى اذا خاف هلا كه ان غاب عنه وكذا لو خاف عليه ضرر اظهر اعلى الاصح ومغنى (قوله اوله متعهد الخ) هذا داخل فى المتن فلا وجه لزيادته فقد بر بصرى وقد يقال زاده كغيره لزيادة الايضاح (قوله او حضور قريب او نحوه) كما فى المحرر وإن اقتضت عبارته ان الانس عذرى فى القريب والاجنبى ولو قال وحضور قريب محتضر او كان يانس به او مريض بلامتعهد لكان أولى مغنى عبارة المنهج مع شرحه وحضور مريض بلامتعهد او كان نحو قريب محتضرا او يانس به ونحو من زيادى وكذا التقييد بقريب فى الايناس اه (قوله من مر) اى فى قوله او نحو صديق الخ (قوله نحو زلزلة الخ) اى وكو نه منها اى بحيث يمتعه الهم من الخشوع والاشتغال بتجهيز ميت وحله ودفعه وجود من يؤذيه فى طريقه اى أو المسجد ولو بنحو شتم مالم يمكن دفعه من غير مشقة ونحو النسيان والا كراهه وتطويل الامام على المشروع وتركه سنة مقصودة وكونه سريع القراءة والمأموم بطيئها او بمن يكره الاقتداء به والاشتغال بالمسابقة والمناضلة وكونه يخشى الافتتان به لفرط جماله وهو امرد وقياسه ان يخشى هو افتتاناً من هو كذلك نهاية وكذا فى شرح بافضل الا قوله ونحو النسيان والا كراهه وقوله والاشتغال بالمسابقة والمناضلة قال ع ش قوله والاشتغال وسلم أكل الثوم والبصل والسكرات وإن كان مطبوخا كما كره لنا نيتا اه وبكر اهته لنا نيتا أفتى شيخنا الشهاب الزملى شرح مر (قوله ويسن السعى الخ) ظاهره عدم الوجوب وإن تحقق تاذى الناس به (قوله فعلم ان شرط إسقاط الجمعة والجماعة الخ) وفي شرح العباب ومر انفاو من اكله بقصد الاسقاط كره له هنا وحرم عليه في الجمعة ولم تسقط اه وينبغي حرمة هنا ايضا اذا توقفت الجماعة المجزئة عليه وقضية تعبيره بالقصد انه لو لم يقصد الاسقاط لم يأنهم وتسقط عنه وإن تعدد أكله وعلم أن الناس يتضررون به وقوله ولم تسقط يقتضى وجوب الحضور وإن تاذى به الحاضر ونحو ان مثل اكل ما ذكر بقصد الاسقاط وضع قدره فى الفرن بقصد ذلك لكن لا يجب الحضور مع تاديته لتلفه (قوله لا لان يقصد باكله الاسقاط) تقدم

كل ذي ربح كربه من بدنه او عماسه وهو متجه وان نوزع فيه ومن ثم منع نحو ابرص واجذم من مخالطة الناس وينفق عليهم من بيت المال اى فيما سير نافيما يظهر اما ما تسهل معالجته فليس بعذر فيلزمه الحضور فى الجمعة ويسن السعى فى از الله فعلم ان شرط اسقاط الجماعة والجمعة أن لا يقصد باكله الاسقاط كاس وان تعدر از الله (وحضور قريب) او نحو صديق او مملوك أو مولى أو استاذ (مختضر) اى حضره الموت وإن كان له متعهد لانه يشق عليه فراقه فيتشوش خشوعه (أو) حضور قريب او اجنبى (مريض بلامتعهد) له اوله متعهد شغل بنحو شراء الادوية لان حفظه اهم من الجماعة (او) حضور قريب او نحوه ممن مر له متعهد لكن (يانس به) اى بالحاضر لان تانيسه اهم ومن أعذارها أيضا نحو زلزلة وغلبة نعاس وسم مفرط لخبر صحيح فيه وليالى زفاف فى المغرب والعشاء

ولا أثر لاحتسانه المشي
بالعصا إذ قد تحدث وهذه
يقع فيها

(تنبيه) هذه الأعذار

تمنع الإثم أو الكراهة

كأمر ولا تحصل فضيلة

الجماعة كما في المجموع

واختار غيره ما عليه جمع

متقدمون من حصولها

ان قصدها لولا العذر

والسبكي حصولها من كان

يلازمها الخبر البخاري

الصريح فيه وأوجه منهما

حصولها من جمع الأمرين

الملازمة وقصدها لولا

العذر والأحاديث

بمجموعها لا تدل على

حصولها في غير هذين وقد

يجاب بان الحاصل له

حينئذ أجر محاك لأجر الملازم

الفاعل لها وهذا غير أجر

خصوص الجماعة فلا

خلاف في الحقيقة بين

المجموع وغيره فتأمل

ثم هي إنما تمتنع ذلك فيمن لم

يتأت له إقامة الجماعة في

بيته وإلا لم يسقط الطلب

عنه لكراهة الانفراد له

وان حصل الشعار بغيره

(فصل في صفات الأئمة

ومتعلقاتها) (لا يصح

اقتداؤه بمن يعلم بطلان

صلاته) لعلمه بنحو حديثه

لتأليه (أو يعتقده) أي

البطلان كان يظنه ظنا

بتهيئته الخ أي حيث لم يقم غيره مقامه اه وقوله أو يمكن يكره الاقتداء به تقدم أن الجماعة خلف من يكره
الاقتداء به أفضل من الانفراد وعليه فينبغي أن لا يكون ذلك عذرا اه وقوله أي حيث الخ فيه توقف لاسما
إذا كان نحو قريب وقوله فينبغي الخ فيه أن الكراهة تسكن في سقوط الطلب (قوله وسعى الخ) عبارة النهاية
والسعى في استرداد مغصوب له أو لغيره اه زاد المغنى وشرح بأفضل والبحث عن ضالة يرجوها اه (قوله
إذ قد تحدث وهذه الخ) أي أو غيرها مما يتضرر بالتعثر به كائنا قال توضع في طريقه ودواب توقف فيها سم
وعش (قوله تمنع الإثم) أي على قول الفرض (والكراهة) أي على قول السنة مغنى (قوله كما مر) أي في
شرح الإلحذر (قوله ولا تحصل فضيلة الجماعة) معتمد ع ش واعتمد الخطيب وشيخنا ما يأتي من الجمع
المتقدمين (قوله والأحاديث بمجموعها لا تدل الخ) محل تأمل بل تدل على حصولها بأحدهما كما يظهر بالتتابع
بصري (قوله وقد يجاب الخ) أي عن طرف المجموع وعبارة النهاية وحمل بعضهم كلام المجموع على متعاطي
السبب كالربط ونوم وكون خبزه في الفرن وكلام هؤلاء على غيره كطروح ومرض وجعل
حصولها له كحصولها لمن حضرها لا من كل وجه بل في أصلها الثلاثا فيه خبر الاعمى وهو جمع لا باس
به اه وكذا في المغنى إلا أنه قال وهو جمع حسن اه (قوله حينئذ) أي حين إذ وجد أحد الأمرين أو
هما معا (قوله الملازم) الأولى إسقاطه (قوله ثم هي) أي الأعذار و (قوله ذلك) أي طلب الجماعة
(فصل في صفات الأئمة) (قوله في صفات الأئمة) إلى قوله وبؤخذ منه في النهاية والمغنى (قوله في صفات
الأئمة) أي الأمور المتعلقة في الأئمة على جهة الاشتراط والاستحباب وبذلك الثاني بقوله والعدل إلى الخ والاول
بقوله لا يصح اقتداؤه الخ فكانه قال شرط الامام أن تكون صلاته صحيحة في اعتقاد المأموم وان يكون غير
مقتدر وان لا تلزمه إعادة وان لا يكون أميا إذا كان المأموم قارئاً وان لا يكون انقص من المأموم ولو احتملا
وهذه شروط خمسة لصحة الاقتداء تضم للسبعة الأتية في الفصل الاتي فيكون المجموع اثني عشر شرطا
لكن ما هنا مطلوب في الامام وما يأتي مطلوب في المأموم بحري (قوله ومتعلقاتها) أي متعلقات الصفات
كوجوب إعادة ومسئلة الاواني وفي سم على المنهج قد يتعين ان يكون الانسان إماما كالاصم الاعمى
الذي لا يمكنه العلم بانتقالات غيره فانه يصح ان يكون اماما ولا يصح ان يكون مأموما مر اه ع ش
(قوله بنحو حديثه) أي المتفق عليه اما المختلف فيه فسيأتي في قوله ولو اقتدى الخ ع ش ويأتي عن المغنى
ما يوافقه وادخل الشارح بالنحو نحو كفره ونجاسة ثوبه (قوله ظنا غالبا) كان التقييد بالغالب ليكون
اعتقاد السك لا يبعد الا كنفاء بأصل الظن المستند للاجتهاد بل الوجه أن يراد بالاعتقاد هنا ما يشمل أصل
الظن بدليل المثال فان الاجتهاد المذكور غالبا أو كثيرا إنما يحصل أصل الظن سم على حج اه ع ش
(قوله مستندا للاجتهاد) اخرج ظنا لا مستند له من الاجتهاد فلا أثر له كما هو ظاهر سم على حج أي كظن
منشؤه غلبة النجاسة مثلا المعارضة بأصل الطهارة كان ترضا امامه من ماء قليل يغلب ولوغ الكلب من
مثله فلا التفتات لهذا الظن استصحابا لأصل الطهارة ع ش (قوله في نحو الطهارة) لعل المراد طهارة
النجس إشارة إلى المسئلة الأتية اما ظن حدث الامام بالاجتهاد في نحو طهارته عن الحدث فينبغي ان لا
أثر له فليراجع نعم لو سمع صوت حدث بين اثنين تناكراه فله الاقتداء بأحدهما بلا اجتهاد فيه نظر
والاوجه ان له ذلك سم عبارة المغنى أو يعتقده أي بطلانها من حيث الاجتهاد في خير اختلاف المذاهب في

في شرح قوله في الصفحة السابقة وكذا في الراجح السكريه بقصد الاسقاط فيأتيهم بعدم الحضور الخ (قوله إذ
قد تحدث وهذه) أي أو غيرها مما يتضرر بالتعثر فيه كائنا قال توضع في طريقه ودواب توقف فيه
(فصل لا يصح اقتداؤه بمن يعلم الخ) (قوله أو يعتقده) الوجه أن العلم بمعناه فلا أثر للظن إلا أن يستند
لاجتهاد مؤثر (قوله كان بظنه ظنا غالبا) كان التقييد بالغالب ليكون اعتقادا لكن لا يبعد الا كنفاء
بأصل الظن بل الوجه أن يراد بالاعتقاد هنا ما يشمل أصل الظن بدليل المثال فان الاجتهاد المذكور غالبا أو
كثيرا إنما يحصل أصل الظن (قوله مستندا للاجتهاد) اخرج ظنا لا مستند له من الاجتهاد فلا أثر له كما هو

اجتهادا (في القبلة) ولو بالتيا من واليتاسرو ان اتحدت الجهة (أو) في (إنامين) لما طاهر ونجس بأن أدى اجتهاد كل لغير ما أدى اليه اجتهاد الآخر فصل في كل جهة أو تواضع من اناء فليس لاحدهما الاقتداء بالآخر لا اعتقاده بطلان صلاته (فان تعدد الظاهر) من الانية كالمثال الاتي ولم يظن من حال غيره شيئا (فالاصح ٢٧٨) الصحة في اقتداء بعضهم ببعض (مالم يتعين اناء الامام للنجاسة) لما يأتي ويؤخدمه كراهة الاقتداء

هنا للخلاف في بطلانه وانه لا ثواب في الجماعة لما يأتي في بحث الموقف ان كل مكروه من حيث الجماعة يمنع فضلها (فان ظن) بالاقتداء (طهارة اناء غيره) كانه (اقتدى به قطعا) اذ لا تردد وانجاسته امتنع قطعا (ولو اشتبه خمسة) من الانية (فيها) اناء (نجس على خمسة) من الناس واجتهد كل واحد (فظن كل طهارة اناءه) الاضافة للاختصاص من حيث الاجتهاد لالذلك اذ لا يشترط فيما يجتهد فيه ان يكون ملكه كما مر ثم رايت اكثر النسخ اناء وجهته لا اشكال (فتوضا به) ولم يظن شيئا من احوال الاربعة (وام كل) منهم الباقيين (في صلاة) من الخمس ميتدين بالصباح (ففي الاصح) السابق اناء (يعيدون العشاء) لان النجاسة تعينت بزعمهم في اناء امامها فان قلت ما وجه اعتبار التعيين بالزعم هنا مع ان المدار انما هو على علم المبطل المعين ولم يوجد بخلاف المذهب لما مر من صحة صلاة اواربع ضلوات بالاقتداء الى اربع جهات قلت لما

الفروع اما الاجتهاد في الفروع فسيأتي اه (قوله اجتهادا) أي اختلف اجتهادهما فهو تمييز محول عن الفاعل ع ش (قوله من الانية) جمع اناء قال في المصباح الا اناء الانية الوعاء والوعية وزن او معنى انتهى هو اف ر نشر مرتب وجمع الانية ازان كافي مختار الصحاح ع ش (قوله ولم يظن من حال غيره) تقييد لمحل الخلاف كما سيأتي ولقوله الاتي (الامامها) فيعيد المغرب ع ش عبارة البصري ظاهر كلا مهم هنا ان الحكم كذلك ان علم حال الاقتداء ان امامه طاهر باحد الانية التي هو شك فيها ولو قيل بمنع الاقتداء عند علمه بحاله حالة الاقتداء اتردده في النية المستند الى تردده في صحة صلاته امامه لكان متبجها ومقيسا على البحث في اقتداء الشافعي بالحنفي المجتهد اه و لك ان تفرق بينهما بتلاعب الامام هناك لعلمه بفصده حال نيته وعدم تلاعبه هنا ثم رايت ما يأتي عن ع ش انفا الصريح في جواز الاقتداء بما ذكر (قوله لما يأتي) اي في قول المصنف في الاصح يعيدون الخ (قوله ويؤخدمه الخ) اي من قول المصنف فالاصح الخ (قوله ان لا ثواب الخ) عطف على قوله كراهة الخ فيه انه انما يؤخذ من الكراهة لا من مجرد الخلاف المذكور في المتن فكان الاولى فلا ثواب الخ تفرع على الكراهة (قوله كانه) الى التنبيه في النهاية لا لقوله ثم رأيت الى المتن وكذا في المغني لا لفرله الاضافة الى المتن وقوله فان قلت الى المتن (قوله كما مر) اي في شرح ولو اشتبه ما الخ كردى (قوله ميتدين بالصباح) قيد به لاجل قول المصنف يعيدون العشاء ع ش (قوله لان النجاسة تعينت الخ) يؤخذ منه انه لو زادت الاواني على عدد المجتهدين كثلث او ان كان فيها نجس ييقن مع شخصين اجتهدا احدهما فظن طهارة احدهما ولم يظن شيئا في الباقيين واجتهد الاخر فيهما فظن طهارة احدهما ولم يظن شيئا في الاخرين صح اقتداء احدهما بالآخر لاحتمال ان كلا منهما صادق الطاهر وعليه فلو جاء اخر واجتهد وادى اجتهاده لطهارة الثالث بعد اقتدائه باحد الاولين فليس بالمقتدى من الاولين بالآخر ان يقتدى بالثالث لانحصار النجاسة في اناءه ولو كانوا خمسة والاواني ستة كان الحكم كذلك فذلك من الخمسة ان يقتدى بالبقية وليس لواحد منهم ان يقتدى بمن طهر من السادس ع ش بادي تصرف (قوله بزعمهم) اي باعتبار اقتدائهم بمن عده سم (قوله بخلاف المذهب) اي فليس المدار عليه و (قوله لما مر الخ) علة لكون المدار ليس على علم المبطل المذهب ع ش (قوله به) اي فعل المكلف (قوله صونه الخ) خبر كان (قوله اضطررنا الخ) جواب لما (قوله الى اعتباره) اي اعتبار التعيين بالزعم هنا مع كون المدار الخ ع ش (قوله لا اختيار له) اي لا اختيار المكلف الاقتداء بهم (قوله لكل اجتهاد الخ) اي صادر منه وبه فارق مسألة المياه اذ لا اجتهاد فيها من غيره وكان الاولى في التعيين فصلاته لكل جهة وقعت باجتهاد منه صحيح رشيدى قول المتن (الامامها) اي العشاء (قوله لصحة ما قبلها الخ) محل تأمل بصري (قوله لتعين امام المغرب الخ) اي في حق امام العشاء ومردم يتعين النجاسة عدم بقاء احتمال وجودها في حق غيره نهاية اي بالنسبة للمقتدى ع ش (قوله والضابط) اي ضابط ما يعاد (قوله لو كان في الخمسة نجسان الخ) اي او كان النجس ثلاثة بخلاف واحد فقط وعلم من

ظاهر وقوله في نحو الطهارة لعل المراد طهارة النجس إشارة الى المسئلة الانية ما ظن حدث الامام بالاقتداء في نحو طهارته عن الحدث فينبغي ان لا اثر له فليراجع نعم لو سمع صوت حدث بين اثنين تناكراه فهل له الاقتداء باحدهما بلا اجتهاد فيه نظر والوجه ان له ذلك وعلى المنع فهل يجزى هنا الاجتهاد كما في مسألة الاواني النجسة فيه نظر وجهه الجواز امكن ادراك حدث احدهما بنحو راحة (قوله تعينت بزعمهم) أي باعتبار اقتدائهم بمن عده (قوله قلت لما كان الاصل الخ) انظر هل يصح ايضا الجواب بانه لما مكن هنا

كان الاصل في فعل المكلف وهو اقتداؤه بهم هنا صوته عن الابطال ما مكن اضطررنا لاجل ذلك الى اعتباره وهو الضابط لاختياره له بالتشهي يستلزم اعترافه بطلان صلاة لاخير فاخذنا به وأما ثم فكل اجتهاد وقع صحيحا فلزمه العمل بقضيته ولم يبال بوقوع مبطل مبهم (الامامها فيعيد المغرب) لصحة ما قبلها بزعمه وهو متطهر بزعمه في العشاء فتعين امام المغرب للنجاسة والضابط ان كلا يعيد ما اتم فيه آخر او لو كان في الخمسة نجسان صحت صلاة كل خلف اثنين فقط ولو سمع صوت حدث أو شبه بين خمسة وتناكروا في صلاة

الضابط المتقدم أن من تأخر منهم تعين الاقتداء به للبطلان ولو كان النجس أربعة امتنع الاقتداء بينهم مغنى ونهاية (قوله فكما ذكر) أى فى الاوائى لكن هذا بحسب الظاهر والانكار وإلا فصاحب الحدث عالم بنفسه فصلواته كلها باطلة سواء ما اقتدى فيه وما أم فيه كما هو ظاهر سم وعبارة ع ش لكن لو تعدد الصوت المسموع لم يعد كل الاصله واحدة لاحتمال ان الكل من واحد وفى سم على المنهج قرع راي انسانا تواضا واغفل لمعة فهل يصح اقتداء به لاحتمال ان هذا الموضوع تجد ايدوا لا يصح لان الظاهر انه عن حدث فيه تردد قال مر الاصح منه عدم الصلوة اه اى ولو كان بمن يعتاد التجديده (قوله يحرم عليهم) اى على غير امام العشاء (قوله فعل العشاء) اى مع امامها (قوله لا تأمنا بتعين) الاولى التانيث (قوله بالفعل لهما) اى فعل العشاء والمغرب (قوله لا قبل لهما) اى لا قبل فعلهما ولو افراد الضمير لاستغنى عن تقدير المضاف المذكور (قوله لدليل) يغنى عنه ما بعده وكان الاخصر الاولى الاعتقاد الناشئ عن الاجتهاد فى الفروع عبارة المغنى ثم شرع فى اختلاف المذاهب فى الفروع فقال ولو اقتدى الخ (قوله مثلا) الى قوله وبحت جمع فى المغنى وإلى قوله وايضا فى النهاية لانه جكى الرد الى بقيل ثم اجاب عنه (قوله كان مس فرجه) أى أو ترك الطعام نيتة أو البسملة أو الفاتحة أو بعضها مغنى قول المتن (فالاصح الصحة فى الفصد الخ) قضيته ان هذا الامام يتحمل عن المأموم كغيره وتترك الركعة بادرا كذا كما فى محرر رسم على المنهج اقول وهو ظاهر لان اعتقاد صحته صيرة من اهل التحمل ع ش قول المتن (دون المس) اى ونحوه مما تقدم (اعتبارا بنية المقتدى) والثاني عكس ذلك اعتبارا باعتقاد المقتدى به مغنى قول المتن (اعتبارا بنية المقتدى) ولا يشكل على هذا حكمنا باستعمال مائه وعدم مفارقتها عند سجوده لص ولا قولهم لو نوى مسافرا ن شافعى وحنفى إقامة أربعة ايام بموضع انقطع بوصولها سفر الشافعى فقط وجازله ان يكره الاقتداء بالحنفى مع اعتقاده بطلان صلاته لان كلامهم هنا فى ترك واجب لا يجوز الشافعى مطلقا بخلافه ثم فانه يجوز الفصد فى الجملة نهاية زاد المغنى مانصه والمعتمد ما قاله الشيخ ابو حامد وغيره ان صورة ذلك اذا لم يعلم انه نوى القصر فان علم انه نواه فمقتضى المذهب انه لا يصح صلاته خلفه كجهندين اختلاف فى القبلة فصلى أحدهما خلف الآخر اه (قوله عنده) أى المقتدى ع ش (قوله دون الفصد) ولو اقتدى شافعى بمن يرى تطويل الاعتدال فطوله لم يوافق بل يسجد وينتظره ساجدا كما ينتظره قائما اذا سجد فى سجدة ص وإن اقتضى كلام الفقهاء انه ينتظره فى الاعتدال وكلام شيخنا يجوز كل من الامرين مغنى وقوله بل يسجد وينتظره ساجدا قال ع ش ذكر ذلك الفاضل وكلام البغوى يقتضيه قال الزركشى وهو واضح واعتمده مر اه سم على المنهج اه (قوله وبحت جمع الخ) اعتمده النهاية والمغنى وسم والبصرى وكذا الشهاب الرملى والطلبلاوى كما فى ع ش عن سم على المنهج (قوله ان محله) اى محل الصحة فى الفصد (قوله اذ انسيه) اى نسى الامام كونه مقتصدا نهاية

الاحتراز عن الاقتداء الذى هو سبب الاعادة ضويق فيه ولا كذلك هناك إذ لا يمكن الاحتراز عن الاشتباه والتحير فسوجب فيه وبانه ثم توجه الى كل جهة بالا جتهاد بخلافه هنا فانه لم يقيد بكل امام بالا جتهاد (قوله فكما ذكر) لكن هذا بحسب الظاهر والانكار وإلا فصاحب الحدث عالم بنفسه فصلواته كلها باطلة سواء ما اقتدى به وما أم فيه كما هو ظاهر (قوله فى المتن فالأصح الصحة فى الفصد دون المس اعتبارا بنية المقتدى) استشكل ذلك بما فى الروضة اخر صلاة المسافر من انه لو سافر شافعى وحنفى فى مدة قصر ثم نوى الحنفى الإقامة وشرع فى صلاة مقصورة جازل للشافعى ان يقتدى به وقد سئل الجلال السيوطى عن ذلك فاجاب بقوله مانصه لا إشكال لان الحنفى لا تبطل صلاته إلا عند السلام وحينئذ يفارقه المقتدى ويقوم وأما قبل السلام فاحرامه بالصلاة صحيح فصح الاقتداء به مادامت صلاته صحيحة وقد يقال فيه نظر لان الشافعى يعتد عدم انعقاد صلاته لانه صار مقبلا بنية الإقامة والمقيم اذا نوى القصر لا تنعقد صلاته فلم ينتف الاشكال فليتأمل وقد يجاب بان الحنفى بمنزلة الجاهل بالحكم لا اعتقاده الجواز وانوية القصر جهلا لا تضر وهذا الجواب يتوقف على ان

فكما ذكر (تنبيه) يؤخذ مما تقرر من لزوم الاعادة أنه يحرم عليهم فعل العشاء وعلى الامام فعل المغرب لما تقرر من تعين النجاسة فى كل فان قلت إنما يتعين بالفعل لهما لا قبلهما قلت ممنوع بل المعين هو فعل ما قبلهما لا غير كما هو صريح كلامهم (و) شمل قوله يعتقده الاعتقاد الجازم لدليل نشأ عن الاجتهاد فى الفروع فعليه (لو اقتدى شافعى بحنفى) مثلا أتى بمبطل فى اعتقادنا أو اعتقاده كأن (مس فرجه أو اقتصد فالأصح الصحة فى الفصد دون المس اعتبارا) فيها (بنية المقتدى) أى اعتقاده لانه محدث عنده بالمس دون الفصد وبحت جمع أن محله اذ انسيه لتكون نيته للصلاة جازمة فى اعتقاده

عبارة سم بعد كلام نصها والحاصل أنه حيث علم المأموم الحدث لا يصح اقتداؤه علم الامام حال نفسه أو جهله وحيث علم المأموم الفصد فان علمه الامام ايضا لم يصح ولا يصح وان جهله صح علم الامام او لا فتأمل (قوله فان علم الامام الخ) اي وعلم المأموم علمه به بخلاف ما اذا شك فيه فيصح كما ياتي عنه انفا (قوله اذا علمه الخ) ينبغي ان يكون البطلان على هذا مخصوصا بما اذا علم المأموم فصد الامام وعلم علمه به حال النية فان شك في ذلك فينبغي الصحة ولو علم ذلك بعد الصلاة كما لو بان حدث الامام فان ذلك حدث عند الامام ولم يبين الا بعد الصلاة سم (قوله ايضا) اي كما انه متلاعب في اعتقاده (قوله ويرد) اي تصوير الخلاف بكون الامام ناسيا (قوله بان هذا لو كان) اي النسيان (قوله فرض المسئلة) خبر كان (قوله لم يات الخ) جواب لو والجملة الشرطية خبر ان (قوله عدم صحتها الخ) مفعول علل (قوله من اعتبار نية الامام) بيان لما علل الخ (قوله لان الخ) تعليل لاستلزام ذلك الاعتبار عدم الصحة ويحتمل ان الاول متعلق بعدم صحتها الخ والثاني بدل لما علل الخ (قوله منه صحيحة) أي من الامام نية صحيحة (قوله عند علمه) أي الامام الخفي (قوله قلت كونه متلاعبا عندنا ممنوع الخ) اقول لا يخفى ما في هذا الجواب فان علمه بمبطل في اعتقاده يوجب قطعا عدم جزمه بالفعل في الواقع واعتقاده عدم المبطل انما يقتضي الجزم لمن قام به ذلك الاعتقاد لا لمن قام به نقيضه فنحن مع اعتقاده ان عدم المبطل نعلم ونعتقد انه لم يحصل له جزم بالفعل بل حصل له بالفعل عدم الجزم وذلك مضر واما ان

بخلاف ما اذا علمه لانه متلاعب عندنا ايضا لعلمنا بأنه لم يجزم بالنية ويرد بان هذا لو كان فرض المسئلة لم يأت ما علل به مقابل الاصح عدم صحتها خلف المفتصد من اعتبار نية الامام لانه متلاعب فلا تقع منه صحيحة فلم يتصور جزم المأموم بالنية فالخلاف انما هو عند علمه حال النية بفصده فان قلت فما وجه صحة الاقتداء به حينئذ وهو متلاعب عندنا كما تقرر قلت كونه متلاعبا عندنا ممنوع ادغاية أمره أنه حال النية عالم بمبطل عنده وعلمه به مؤثر في جزمه عنده

الشافعي المقيم لا تضره نية القصر مع الجهل فليراجع (قوله بخلاف ما اذا علمه) ينبغي أن يكون البطلان على هذا مخصوصا بما اذا علم فصد وعلمه به حال الاقتداء فان لم يعلم ذلك الا بعد الصلاة فالوجه الصحة كما لو بان حدث الامام بان هذا حدث عند الامام ولم يبين الا بعد الصلاة وظهور الفصد غالبا لا يزيد على ظهور نحو المس واللبس كذلك الا ان يفرق بان نحو الفصد من شأنه ان يطالع عليه ويقصد اظهره ونحو المس واللبس من شأنه أن لا يطالع عليه وأن يكتم أمره فهو مقصر بعدم العلم في الاول دون الثاني وفيه نظر واعلم أنه ينبغي أن محل الكلام اذا علم المأموم ان الامام فصد فان شك في ذلك فينبغي الصحة (قوله ويرد الخ) قد يرد ايضا بصحة الصلاة خلف المحدث العالم بحدث نفسه مع اتفاقها على انه حدث فلتصح مع اختلافها بالاولى ولا مما صح هنا مع علم المأموم ايضا نظر الاقتداء انه ليس حدثا يوجب بان صحتها خلف المحدث العالم بحدث نفسه شرطها جهل الامام والحكم في نظره هنا بان علم الامام فصد نفسه وجهله المأموم هو الصحة ايضا وانما الكلام مع علم المأموم فلا يصح الاقتداء في صورة الحدث وان جهل الامام حدث نفسه ويصح في صورة الفصد ان جهل الامام الفصد لا ان علم والحاصل انه حيث علم المأموم الحدث لا يصح اقتداؤه علم الامام حال نفسه او جهله وحيث علم المأموم الفصد فان علمه الامام ايضا لم يصح ولا يصح وان جهله صح علم الامام او لا فتأمل (قوله انما هو عند علمه حال النية بفصده) قال في شرح العباب ويؤيده ما ياتي من صحة الصلاة خلف المحدث العالم بحدث نفسه وإن كان متلاعبا وبالله الشافعي قول انها لا تصح خلف العالم لتلاعبه فلا شك انما يتوجه على هذا القول الضعيف بل انكر الاكثر ونسبته للشافعي فان قلت يفرق بان المأموم هنا عالم بتلاعب الامام بخلافه في الحدث قلت العبرة في الشروط بما في نفس الامر ايضا فاستويا من هذه الحثية الخ ما اطل به فراجع ولفاقل أن يقول بما يقطع بالفرق بين المسئلتين وأن احدهما لا يخرج عن الاخرى بطلان اقتداء العالم بحدث الامام ابتداء وإن نسي هو حدث نفسه وعلم المأموم انه نسيه بخلاف العالم بافتصاد الامام يصح اقتداؤه به وحينئذ يشدفع التأييد المذكور وبما يوضح اندفاعه ان الصلاة خلف المحدث مطلقا لا تصح بشرط جهل المأموم بحدثه بخلاف الصلاة خلف المفتصد وانما لم يضر علمه بحدث نفسه لجهل المأموم بالحدث وكونه ممنوعا ولا كذلك مسألة الفصد لمرضاها في علم المأموم بالفصد فلا بد من كون الامام ناسيا له لئلا يكون متلاعبا عند المأموم فلا يتأتى ارتباطه به واما ما ذكره من السؤال فظاهر واما جوابه عنه فيرد عليه ان اعتبار نفس الامر في صلاة الفاعل وهو هذا الامام واما بالنسبة لغيره كالمقتدى به فيجاز ان يفرق الحال لمعنى يقتضي الافتراق (قوله قلت كونه متلاعبا عندنا ممنوع الخ) اقول لا يخفى ما في هذا الجواب فان علمه

ما حصل له من عدم الجزم خلاف مقتضى اعتقادنا فهذا شئ آخر لا ينفى التأثير في جزئه وعدم حصوله فتدبر فانه واضح سم وبصري (قوله لا عندنا) لك ان تقول اعتقادنا انما يمنع تأثير العلم المذكور حيث وافقنا المباشر في اعتقادنا لا حيث خالفنا سم (قوله وهذا مبطل عندنا) قد يجاب بمنع إطلاقه وانما يبطل عن اعتقاد ركنية المتروك سم وفيه نظر إذ الكلام هنا في الاعتقاد سواء اتى ما اعتقد عدم وجوبه او تركه (قوله اغتفار اعتقاده مبطلا) اى كعدم وجوب بعض الاركان سم (قوله ولو شك) الى قوله وكذا لا يضر في النهاية والمغنى (قوله ولو شك شافعى في اتيان المخالف الخ) قد يؤخذ منه عدم تأثير الشك في اتيان المخالف بالا بعض عند المأموم فلا يسن للشافعى بل لا يجوز له سجود السهو فيما إذا شك في اتيان امامه الحنفى بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الاول مثلاً ويأتى عن سم ما يفيد عدم التأثير وان علم الشافعى انه لا يطلب عند ذلك المخالف الخروج من الخلاف في المشكوك فيه لكونه مكرهاً عنده مثلاً فظهر بذلك اندفاع ما ادعاه بعض المناخرين من سن سجود السهو للشافعى المقتدى بالحنفى الصحيح ايضا إذا الظاهر ترك الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الاول لا اعتقاده كراهتها (قوله لم يؤثر الخ) ظاهره وان علم الشافعى انه لا يطلب عند ذلك المخالف وتوقى ذلك الخلاف وليس بعيد الاحتمال أن يأتى بها احتياطاً وان لم يطلب عنده توقى الخلاف فيها سم وبذلك يظهر اندفاع ما توهم من عدم صحة اقتداء الشافعى بالحنفى في صلاة الجنازة إذا الظاهر تركه لفاحشة فيها لا اعتقاده كراهتها فراهتها في صلاة الجنازة (قوله وفي صحة الاقتداء به) ولو اخبره بعد ترك شئ من الواجبات فهل يؤثر وتجب الاعادة ولا للحكم بمضى صلاته على الصحة فيه نظر والا قرب الاول قياساً على ما يأتى من انه لو كان امامه تاركاً للتكبيرة الاحرام وجبت الاعادة الا ان يفرق بان التحريم من شأنه جهر الامام به فينسب المأموم لتقصير في عدم العلم بالاتيان به من الامام ولو كان بعيداً ولا كذلك غيره من الواجبات ويؤيد الفرق ما صرحوا به من ان الامام لو شك بعد احرام المأموم فاستأنف النية وكبر ثانياً لا تجب على المأموم اعادة الصلاة اذا علم بحال الامام مع انه بذلك يتبين تقدم احرام امامه وعللوا ذلك بمسألة الاطلاع على حال الامام وانه لا يلزمه تامل حاله في بقية صلاته عش وتقدم عن سم ما يؤيد الفرق ويأتى عنه ما يصرح به (قوله تحسیناً للظن به) قال في الروض وشرحه ومحافظة على الكمال عنده انتهى وقد يعترض على كلا التعليلين بانه قد لا يكون المتروك عنده من الكمال ولا بما يطلب الخروج من الخلاف فيه عنده فلا يكون الظاهر الاتيان بجميع الواجبات سم على المنهج بقى ان يقال سلمنا انه اتى به اسكن على اعتقاد السنية ومن اعتقد بقرض معين نقلاً كان ضاراً واثار شرح الروض الى دفعه بما حاصله ان اعتقاد عدم الوجوب انما يؤثر اذا لم يكن مذهباً للبعث والابان كان مذهباً له لم يؤثر ويكتفى منه بمجرد الاتيان به عش وتقدم انفاع سم ما يندفع به الاعتراض الاول ايضا (قوله وكذا لا يضر الخ) قاله الحليمي واستحسنه بعد نقل ما عن تصحيح الاكثرين وقطع جماعة بعدم الصحة وهو المعتمد مغنى ونهاية عبارة سم قوله وكذا لا يضر اخلاقه الخ المعتمد الضرر مر اه (قوله بواجب) كالبسمة نهاية

بمبطل في اعتقاده بوجوب قطعاً عدم جزئه بالفعل في الواقع بل وعدم نية مطلقاً كذلك اذا يتصور مع ارتكاب المبطل والعلم به نية كإها معلوم واعتقادنا عدم المبطل انما يقتضى الجزم لمن قام به ذلك الاعتقاد لا لمن قام به نقيضه فنحن مع اعتقادنا عدم المبطل نعلم او نعتقد انه لم يحصل له جزم بالفعل بل حصل له بالفعل عدم الجزم وذلك مضر وأما ان ما حصل له من عدم الجزم خلاف مقتضى اعتقادنا فهذا شئ آخر لا ينفى التأثير في جزئه وعدم حصوله فتدبر فانه واضح لتعلم ان هذا الجواب ليس بشئ (قوله ما عندنا) لك ان تقول اعتقادنا انما يمنع تأثير العلم المذكور حيث وافقنا المباشر في اعتقادنا لا حيث خالفنا (قوله وهذا مبطل عندنا) قد يجاب بمنع إطلاقه وانما يبطل عن اعتقاد ركنية المتروك سم (قوله اغتفار اعتقاده مبطلا) كعدم وجوب بعض الاركان (قوله لم يؤثر) ظاهره وان علم الشافعى انه لا يطلب عند ذلك المخالف وتوقى ذلك الخلاف وليس بعيداً لاحتمال ان يأتى بها احتياطاً وان لم يطلب عنده توقى الخلاف فيها (قوله وكذا لا يضر اخلاقه الخ)

لا عندنا فتأمله وأيضاً فالمدار هنا على وجود صورة صلاة صحيحة عندنا وإلا لم يصح الاقتداء بمخالف مطلقاً لانه معتقد لعدم وجوب بعض الاركان وهذا مبطل عندنا فاقضت الحاجة للجماعة اغتفار اعتقاده مبطلا عندنا واتيانه بمبطل عنده وإن تعمد ولو شك شافعى في اتيان المخالف بالواجبات عند المأموم لم يؤثر في صحة الاقتداء به تحسیناً للظن به في توقى الخلاف ومر في سجدة ص أن المبطل الذي يغتفر جنسه في الصلاة لا يضر اتيان المخالف به وكذا لا يضر اخلاقه بواجب ان كان ذا ولاية

خوفا من الفتنة فيقتدى به الشافعي ولا إعادة عليه وكانهم إنما لم يوجبوا عليه موافقته في الأفعال مع عدم نية الاقتداء به لعسر ذلك وإلا فهو يحصل لدفع الفتنة ولصحة صلاة الشافعي بغيره ويشكل على ذلك ما يأتي أنه لا نصح الجمعة المسبوقه وإن كان السلطان معها الصادق بكونه إمامها إذ قياس ما هنا صحة اقتدائهم به خوف (٢٨٢) الفتنة بل هي ثم اشد ويحجب بانه عهد بإقاع غير الجمعة مع اختلال بعض شروطها العذر ولم

يعهد ذلك في الجمعة بعد تقدم جمعة أخرى فان اضطروا للصلاة معه نوا ركعتين نافلة (تنبيه) رجع مقابل لأصح جماعة من أكابر أئمتنا بل الف فيه بجلى ونقل عن الأكثرين لكن نوزع فيه واختاره جمع محققون متأخرون وعلى المذهب فرق ابن عبد السلام بين ما هنا وعدم صحة اقتداء أحد مجتهدين في الماء والقبلة إذا اختلف اجتمعا - أحدهما بالآخر بان المنع مطلقا هنا يؤدي الى تطيل الجماعة المطلوب تكثيرها بخلافه في ذينك لندرتهم فان قلت يؤيد المقابل المذكور ما هو معلوم ان من قلد تقليدا صحيحا كانت صلاته صحيحة حتى عند المخالف قلت معنى كونها صحيحة عند المخالف انها تبرى فاعلمها عن المطالبة بها ونحو ذلك لا انا نربط صلاتنا بها لان هذا تخلفه مفسدة أخرى وهي اعتقادنا انه غير جازم بالنسبة اليها فنحن نربط لذلك لا لا اعتقادنا بطلان صلاته بالنسبة لا اعتقاده فالحاصل انها من حيث ربطنا بها

ومعنى كأن سمعه يصل تكبيرة النحر أو القيام بالحمد لله ع ش (قوله خوفا من الفتنة) هذا التعليل ممنوع فقد لا يعلم الا امام بعدم اقتدائه او مفارقتة كان يكون في الصف الأخير مثلاً او يتابعه في أفعاله من غير ربط وانتظار كثير فينتفي خوف الفتنة نهاية (قوله فبو الخ) أى الموافقة من غير ربط وانتظار كثير نهاية (قوله فيقتدى به الشافعي الخ) خلافاً للنهاية والمعنى كما مر انفا (قوله غلى ذلك) أى على قوله وكذا لا يضر لإخلاله الخ (قوله ويجاب بانه عهد الخ) لا يخفى ما فيه على المتأمل سم (قوله للصلاة معه) أى لصلاة الجمعة المسبوقه مع السلطان (قوله ونقل) أى مقابل الأصح أو ترجيحه (قوله لكن نوزع فيه) أى في النقل (قوله واختاره) أى مقابل الأصح (قوله وعلى المذهب) أى الراجح الذى عبر عنه المنهاج بالأصح (قوله فرق الخ) فديقال لا حاجة للفرق بل ما ذكر على حد ما هنا من اعتبارانية المقتدى فان كلام من المجتهدين يعتقد نجاسة ماء الآخر وان جهته غير قبله سم (قوله بين ما هنا) أى صحة الاقتداء في نحو الفصد وإن شئت تقول أى في الفروع والخلافية فصحتوا فيها الاقتداء في نحو الفصد دون نحو المس (قوله بالآخر) متعلق بالاقتداء (قوله بأن المنع) أى منع صحة الاقتداء مطلقاً أى سواء أتى الامام بمبطل عندنا أو عنده (هنا) أى في الفروع والخلافية في المذاهب (قوله المقابل الخ) يعنى الصحة في نحو المس (قوله ونحو ذلك) عطف على قوله انها تبرى الخ (قوله لا انا نربط الخ) أى وليس معناه انه يصح لنا الاقتداء به (قوله لان هذا) أى صحة الربط وتكثير الجماعة (قوله انه غير جازم الخ) فيه نظر سم (قوله لذلك) أى لا اعتقادنا انه غير جازم الخ (قوله انها) أى صلاة المخالف مع نحو المس (قوله لذلك) أى للربط فاللام للتعدية و (صاحبة) على ظاهره ويحتمل أن المشار اليه اعتقادنا انه غير جازم الخ فاللام للتعليل وصاحبة بمعنى صحيحة ويؤيده قوله ظاهر افهما الخ (قوله فكل من صلاتنا) أى مع نحو الفصد و (صلاته) أى مع نحو المس (قوله على كل مقلد) بكسر اللام (قوله انه يجب تقليد الراجح الخ) أى والأصح خلافه كما باتى في القضاء كرى (قوله عنده) أى المقلد (قوله مقلد) بفتح اللام (قوله لما فيه) أى في الواقع ونفس الامر (قوله بغيره) إلى قوله ولا اثر في المغنى وإلى التنبيه في النهاية إلا قوله ولا اثر إلى وخرج وقوله في الثانية وقوله فيلزمه مفارقتة وقوله جهلا (قوله ولو احتمالا) عبارة المغنى والنهاية ولا بمن توهمه وأظنه ما موما كأن وجدر جلين يصليان جماعة وتردد في إيهما الامام ومجمله كما قاله الزركشى ما إذا هجم فان اجتهد في إيهما الامام واقتدى بمن غاب على ظنه انه الامام فينبغي ان يصح كما يصل بالاجتهاد في القبلة والثوب والا واني وان اعتقد كل من مصلين انه الامام صحت صلاتهما إذ لا مقتضى للبطلان وانه ماموم بطلت صلاتهما لان كلا مقتد بمن يقصد الاقتداء به وكذا لو شك فن شك ولو بعد السلام كما في المجموع انه امام او ماموم بطلت صلاته لشك انه تابع او متبوع ولو شك أحدهما وظن الآخر صحت للظان انه امام دون الآخر وهذا من المواضع التي فرقوا فيها بين الظن والشك اه (قوله ولو بعد السلام الخ) أى بأن شك بعد السلام في كون امامه ماموماً إلا ان محل هذا المالم بين اماما كما هو ظاهر ولا ينافية وإن بان اماما لجواز تخصيصه بغير هذه الصورة بل يتعين ذلك

المعتمد الضرر مر (قوله ويجاب بانه عهد الخ) لا يخفى ما فيه على المتأمل (قوله وعلى المذهب فرق ابن عبد السلام الخ) قد يقال لا حاجة للفرق بل ما ذكر على حد ما هنا من اعتبارانية المقتدى فان كلام من المجتهدين يعتقد نجاسة ماء الآخر وإن جهته غير قبله (قوله انه غير جازم بالنسبة) فيه نظر (قوله ولو بعد السلام) أى بان شك بعد السلام في كون امامه ماموماً إلا ان محل هذا المالم بين اماما كما هو ظاهر ولا ينافية وإن بان اماما لجواز تخصيصه بغير هذه الصورة بل يتعين ذلك ولو شك كل من اثنين في انه امام او ماموم لم تصح صلاته

غير صالحة لذلك ومن حيث إراؤها لزمة فاعلمها صالحة له ظاهر افهما وأما باطنا فكل من صلاتنا وصلاته يحتمل الصحة سم
وغيرها لان الحق ان المصحب في الفروع واحد لكن على كل مقلدان يعتقد بناء على انه يجب تقليد الراجح عنده ان مقاله مقلده اقرب إلى موافقة ما في نفس الاسماء قاله غيره مع احتمال مصادفة قول غيره لما فيه فتأمل له (ولا تصح قدوة بمقتد) بغيره إجماعاً ولو احتمالا ولو بعد السلام

سم على حج اه ع ش و يأتي عن البصري ما يوافقه وقوله بغير هذه الصورة أي بالشك قبل السلام (قوله كما
 مر) أي في شرح ولو شك بعد السلام لم يؤثر على المشهور (قوله وان بان اماما) أي ان طال زمن التردد أو
 مضى ركن كما هو ظاهر سم على حج اه ع ش عبارة البصري وقوله ولو بعد السلام كما مر في سجود السهو
 وان بان اماما مقتضى هذا الصنيع انه لو شك بعد السلام ثم زال الشك وبان انه امام عدم الصحة وهو بعيد
 جدا فالذي يظهر الصحة مطلقا طال الزمن للشك ولم يطل اه (قوله وذلك) راجع للمتن (قوله ولا اثر عند
 التردد للاجتهاد الخ) خلافا للنهاية والمغنى كما مر آنفا (قوله خلافا للزركشي) أقول الوجه ما قاله الزركشي
 واما قوله ولا مجال لها هنا فهو بمنوع إذ قد تفيد القرائن الظن بل القطع بكونه اماما او مامو ما و بكونه نوى
 الامامة او الائتمام ويؤيد ذلك نظائر في كلامهم سم بحذف (قوله لان شرطه ان يكون الخ) رده النهاية بما
 نصه ومعلوم ان اجتهاده بسبب قرائن تدل على غرضه لا بالنسبة للنية لعدم الاطلاع عليها فاسقط القول بان
 شرط الاجتهاد ان يكون الخ اه (قوله وهي لا يطلع عليها) فيه نظر إذ قد يستدل عليها بقرائن سم (قوله
 في غير الجمعة) أي اما فيها فلا تصح لان فيه انشاء الجمعة بعد اخرى ع ش (قوله على المعتمد الخ) متعلق بتصحيح
 وحاصله انه يصح الاقتداء في الصورة الثانية وهو قوله ومسبوقون الخ في غير الجمعة على المعتمد لكن مع
 الكراهة راما في الاولى فيصح في الجمعة ايضا وبلا كراهة مطلقا اه من نسخة سقيمة للكردي بفتح الكاف
 الفارسي على التحفة وفي الكردي بضم الكاف العربي على شرح بافضل مانصه قوله وخرج بمقتد الخ فيصح
 في غير الجمعة اما هي فلا مطلقا عند الجلال الرملي وفي الثانية عند الشارح اما في الاولى فتصح عنده لكن بكره
 الاقتداء بالمسبوق المذكور اه واسقط النهاية لفظ في الثانية كما مر وكتب ع ش عليه مانصه عليه قوله مر
 لكن مع الكراهة ظاهرة في الصورتين وعليه فلا ثواب فيها من حيث الجماعة وفي حج التصريح برجوعه
 للثانية فقط والكراهة خروجا من خلاف من ابطالها وسياتي في كلام المحلى قبيل صلاة المسافر ما يصرح
 بتخصيص الخلاف بالثانية اه اقول بل كلام الشارح كالنهاية كالصرح في الرجوع للصورتين معا كما مر
 عن الكردي بضم الكاف خلافا لما مر عن الكردي بفتح الكاف وع ش واما قوله وسياتي في كلام
 المحلى الخ فقهه ان المحلى إنما ذكر هناك الصورة الثانية والخلاف فيها ثم اجمع وسكت عن الصورة الاولى
 بالكلية ولم يتعرضوا اصلا وهذا لا يشعر بتخصيص الخلاف بالثانية فضلا عن التصريح بذلك قول المتن
 (ولا بمن تازمه عادة) وان جهل انه تلزمه الاعادة فاذا بان بعد الصلاة وجب القضاء مر اه سم قول المتن
 (كقيم تيمم) لا يبعد ان شرط هذا العلم بحاله ويستثنى مر سم قول المتن (كقيم تيمم) هل شرط هذا العلم

لشكه في انه تابع أو متبوع ذكره في المجموع (قوله وان بان اماما) أي ان طال زمن التردد أو مضى ركن
 كما هو ظاهر (قوله خلافا للزركشي) اقول الواجب ما قاله الزركشي واما قوله ولا مجال لها هنا فهو بمنوع
 إذ قد تفيد القرائن الظن بل القطع بكونه اماما او مامو ما و بكونه نوى الامامة او الائتمام ويؤيد ذلك نظائر
 في كلامهم كقولهم يصح بيع الوكيل المشروط فيه الاشهاد بالكفاية عند توفر القرائن كما هو المعتمد الذي
 ذكره الغزالي وأقره عليه الشيخان مع ان الكفاية لا بد لها من نية فلو لا ان للقرائن مجالا في النية ما يأتي هذا
 الكلام منهم ولا الاشهاد على هذا البيع المتوقف على النية فليتامل وكقولهم في مصلين تردد كل في انه امام
 او ماموم انه لو ظن احدهما انه امام وشك الاخر سحت للظان انه امام دون الاخر ولا خفاء ان ظن احدهما
 انه امام لم يستند فيه إلا للقرائن إذ الظن بلا سند لا اعتبار به فدل هذا على ان للقرائن مجالا في ظن السكون اماما
 لا يقال هذا في ظن نفسه اماما والانسان اعرف بحال نفسه بخلاف ما نحن فيه فانه في ظن غيره اماما لا نأقول
 هذا الا بقدر ح في الدلالة على أن للقرائن مدخلا فيما ذكره فتدبره (قوله وهو لا يطلع عليها) فيه نظر إذ قد
 يستدل عليها بقرائن (قوله في المتن ولا بمن تازمه عادة) وان جهل انه تلزمه الاعادة فاذا بان بعد الصلاة
 وجب القضاء مر (قوله في المتن كقيم تيمم) لا يبعد ان شرط هذا العلم بحاله ويستثنى مر (قوله ايضا
 كقيم تيمم) هل شرط هذا العلم المأموم بحاله حال الاقتداء وقبله ونسي فان لم يعلم مطلقا لا بعد الصلاة سحت

كما مر في سجود السهو وان
 بان اماما وذلك لاستحالة
 اجتماع كونه تابعا متبوعا
 ولا أثر عند التردد للاجتهاد
 فيما يظهر خلافا للزركشي
 لأن شرطه أن يكون
 للعلامة فيه مجال ولا مجال
 لها هنا لان مدار المأمومية
 على النية لا غير وهي
 لا يطلع عليها وخرج
 بمقتد ما لو انقطعت القدوة
 كان سلم الامام فقام مسبوق
 فاقتدى به آخر أو مسبوقون
 فاقتدى بعضهم ببعض
 فنصح في غير الجمعة في
 في الثانية على المعتمد
 لكن مع الكراهة (ولا
 بمن تازمه عادة) وان
 اقتدى به مثله (كقيم
 تيمم) لتقص صلاته

المأموم بحاله حال الاقتداء أو قبله ونفسه فان لم يعلم مطلقا إلا بعد الصلاة صحت ولا قضاء لأن هذا الامام محدث وتبين حدث الامام بعد الصلاة لا يضر ولا يوجب القضاء أو لا فرق هنا ويخص ماسياتي بغير ذلك ويفرق فيه نظر والتسوية قريبة أي فلا قضاء هنا كما لو بان حدث امامه إلا ان يظهر فرق واضح سم على حج وفي كلام الشارح مرفى باب التيمم ما يصرح بالتسوية بينه وبين المحدث ع ش قول المتن (ولا قارىء بامى) (فرع) علم اميته وغاب غيبة يمكن التعلم فيها فهل يصح اقتداؤه به ام لا فيه نظر والا قرب الثاني لان الاصل بقاء الامية ونقل عن فتاوى الشارح م ر انه لو ظن انه تعلم في غيبته صح الاقتداء به وقد يتوقف فيه لما قدمناه ولا يشكل على ما قلت قرح لم يصح الاقتداء بمن علم حدثه ثم فارقه مدة يمكن فيها طهره لان الظاهر من حال المصلي انه يظهر بعد حدثه انصح صلاته وليس الظاهر من حال الامى ذلك فان الامية علمة من متنا والاصل بقاؤه ع ش قول المتن (في الجديد) راجع الى اقتداء القارىء بالامى لا الى ما قبله والقديم يصح اقتداؤه به في السرية دون الجهرية بناء على ان المأموم لا يقرأ في الجهرية بل يتحمل الامام عنه فيها وهو القول القديم ايضا نهاية زاد المغنى وذهب المزن الى صحة الاقتداء به سرية كانت أو جهرية ومحل الخلاف فيمن لم يطاوعه لسانه أو طواعه ولم يرض من يمكنه فيه التعلم ولا فلا يصح الاقتداء به قطعاه (قوله وان لم يمكنه) الى التنبيه في المغنى إلا قوله فيلزمه مفارقتة (ولا علم حاله الخ) فلا تنعقد للجاهل بحاله فلا بد من القضاء وان لم يكن الجاهل إلا بعد سم على حج ع ش (قوله ولا علم حاله الخ) عبارة المغنى وتصح الصلاة خلف المجهول قراءته أو اسلامه لان الاصل الاسلام والظاهر من حال المسلم المصلي انه يحسن القراءة فان اسره في جهرية اعاد المأموم لان الظاهر انه لو كان قارئ الجهرية ويلزمه البحث عن حاله كما نقله الامام عن أئمتنا لان أسرار القراءة في الجهرية يخيل انه لو كان يحسنها للجهر بها فان قال بعد سلامه من الجهرية نسي الجهر او تعمدت لجوازه اى وجهل المأموم وجوب الاعادة كما قاله السبكي لم يلزمه الاعادة بل تستحب كمن جهل من امامه الذي له حاله جنون وافاقة واسلام وردة وقت جنونه او ردت فانه لا يلزمه الاعادة بل تستحب امان السرية فلا اعادة عليه عملا بالظاهر ولا يلزمه البحث عن طهارة الامام نقله ابن الرفعة عن الاصحاب اه وكذا في النهاية إلا قوله اى وجهل المأموم وجوب الاعادة كما قاله السبكي (قوله فيلزمه مفارقتة الخ) خلافا للنهاية والمغنى وعبارة سم المعتمد انه لا يلزمه مفارقتة وانه اذا استمر ولو مع العلم خلافا لتقييد السبكي بالجهر حتى سلم لزمه الاعادة ما لم يكن

(ولا) قدوة (قارىء) (بأى فى الجديد) وان لم يمكنه التعلم ولا علم بحاله لانه لا يصلح لتحمل القراءة عنه لو أدركه راكعا مثلاً ومن شأن الامام التحمل ويصح اقتداؤه بمن يجوز كونه أمياً إلا إذا لم يجهر فى جهرية فتلزمه مفارقتة

ولا قضاء لأن هذا الامام محدث وتبين حدث الامام بعد الصلاة لا يضر ولا يوجب القضاء كما سيأتى أو لا فرق هنا ويخص ماسياتي بغير ذلك ويفرق فيه نظر والتسوية قريبة إلا ان يظهر فرق واضح فان قيل على التسوية هلا كفى عن هذا المثال بمسئلة الحدث الانية قلنا يفوت التنبيه على ان المسافر المتيمم يصح الاقتداء به وان كان حدثه باقياً تامل (قوله ولا علم حاله الخ) فلا تنعقد للجاهل بحاله فلا بد من القضاء وان لم يكن الجاهل إلا بعد (قوله) ويصح اقتداؤه بمن يجوز كونه أمياً إلا إذا لم يجهر الخ) عبارة العباب وكذا اى يعيد وجوبا ان اقتدى بمن جهل أى جهل كونه قارئاً أو أمياً ان كان اقتداؤه به فى الجهرية لكن اسر فيها قال فى شرحه بخلاف ما إذا كان فى سرية فانه لا اعادة عليه اى لسكنها تندب على ما قاله ابن دقيق العيد ذكر ذلك فى المجموع وحكى فيه الاتفاق الى ان قال الذى يظهر انه إذا جهر ولم يسمع لم تلزمه الاعادة اه ثم قال فى العباب ويلزمه البحث اى عن حاله حينئذ قال فى شرحه فان صلى من غير بحث لم تصح صلاته اه وقد يقال عدم الصحة لا يوافق ما نقلناه فى الحاشية الاخرى عنه من الجواب (قوله فتلزمه مفارقتة) المعتمد انه لا تلزم مفارقتة وانه إذا استمر ولو مع العلم خلافا لتقييد السبكي بالجهر حتى سلم لزمه الاعادة ما لم يكن انه قارىء م (اقول) والفرق بين هذا وعدم اعادته عملاً خلف مخالف شك فى اتيانه بواجب وان لم يكن الجاهل لا تمنع ثم ما ذكره من لزوم المفارقة اخذ فى شرح العباب من كلام السبكي والاسنوى والاذرنعى ثم رده فانه قال وسيأتى ما يؤخذ منه مع رده انه بمجرد ادساره فى الركعة الاولى تلزمه مفارقتة ثم نقل عبارة الثلاثة وبين اخذ ذلك منها ثم قال وقد يجاب عن ذلك جميعه بان لا نسلم ان مجرد ادساره فى الصلاة يبطل الاقتداء به لاحتمال ان يخبر بعد سلام بنسيان

فان استمر جهلا حتى سلم
لزمته الاعادة مالم بين انه
قارىء (تنبيه) لزوم
المفارقة هنا يشكك عليه
مامران امامه لو لحن مغيرا
في الفاتحة لم تلزمه مفارقتها
لا احتمال نسيانه وهذا موجود
هنا وقد يجاب بحمل ذلك
على ما اذا لم يجوز كونه اميا
والا لزمته كما هنا لان عدم
جهره او لحنه يقوى كونه
اميا وقضيته انه متى تردد في
مانع اقتداء وقامت قرينة
ظاهرة على وجوده لزمته
المفارقة ومر عن السبكي
ما يؤيده (وهو من يخل
بحرف أو تشديدة من
الفاتحة) بان لم يحسنه وهو
نسبة لامه حال ولادته
وحقيقته لغة من لا يكتب
ومن يحسن سبع آيات مع
من لا يحسن إلا الذكر
وحافظ نصف الفاتحة الأول
بحافظ نصفها الثاني مثلا
كقارىء مع أمي (ومنه
ارت) بالمشاة (يدغم
بإبدال (في غير موضعه) أي
الادغام المفهوم من يدغم
فلا يضر إدغام فقط كتشديد
لام أو كاف مالك (والفتح)
بالمثناة (يبدل حرفا) أي
يأتي بغيره بدله كرام بغين
وسين بشاء نعم لا تضرك لغة
يسيرة بان لم تمنع أصل
مخرجه وإن كان غير صاف
(وتصح) ولو في الجملة
بتفصيله الاتي فيها

أنه قارىء مر اه (قوله جهلا) وفاقا للمغنى وخلافا للنهية كما مر آنفا عبارة سم مفهومه أنه لو استمر مع
العلم بطلت صلاته وإن بان قارئاً وقضية الروض كغيره خلافه اه (قوله جهلا) أي لزوم الاعادة رشدي
(قوله مالم بين انه قارىء) شامل لما اذا لم بين شيء سم (قوله) يشكك عليه مامرا الخ وفي سم بعد كلام
ما نصه فالوجه عدم لزوم المفارقة ثم ان بان قارئاً ولو لا لزمته الاعادة كما جرى عليه في شرح العباب اه (قوله
وهذا) أي احتمال النسيان (قوله وقضيته) أي قضية الجواب (قوله مامرا) أي في شرح ويعذر في التنجس
للغلبة كرى قول المتن (وهو من يخل بحرف الخ) هذا تفسير الامي ونبه بذلك على ان من لم يحسنه بطريق
الاولى ولو احسن اصل التشديد وتعدت عليه المبالغة صح الاقتداء به مع الكراهة كما في الكفاية عن
القاضي مغنى ونهاية قول المتن (من الفاتحة) خرج به التشهد ونحوه كالتكبير والسلام فلن لا يخل بذلك فيه
الاقتداء بمن يخل بذلك فيه ويفرق بان شأن الامام ان يتحمل الفاتحة والمخل لا يصلح للتحمل وليس من شأنه
تحمل نحو التشهد سم ونهاية وتعقبه البرماوى كافي الجيرى بان هذا غير مستقيم لما تقدم ان الاخلال
ببعض الشدات في التشهد يخل أيضاً فلا يصح حينئذ صلاته ولا امامته اه وعبارة الشارح في التشهد
وقضية كلام الانوار انه يراعى هنا التشديد وعدم الابدال وغيرهما نظير مامرا في الفاتحة اه وقال شيخنا
وهذا أي مامرا عن النهاية وسم هو المعتمد اه اقول ويؤيد مامرا عنهما قول الاصنف الاتي فان كان في
الفاتحة فكما في الاقتضاء صلاته والقراءة به (قوله بان لم يحسنه) الى قول المتن وتصريح في النهاية والمغنى (قوله
حال ولادته) عبارة غير كانه على الحالة التي ولدته امه عليها اه (قوله من لا يكتب) أي ولا يقر شيخنا
(قوله ومن يحسن الخ) عبارة المغنى ومن يحسن سبع آيات من غير الفاتحة مع من لم يحسن إلا الذكر كالقارىء
مع الامي قاله في المجموع وكذا اقتداء حافظ النصف الاول بحافظ النصف الثاني وعكسه لان كلاهما
يحسن شيئاً لا يحسنه الاخر اه (كقارىء مع امي) هذا واضح فيمن يحفظ القرآن مع من يحفظ الذكر واما
من يحفظ نصف الفاتحة الاول مع من يحفظ الثاني فكما بين اختلاف في المعجوز عنه فلا يصح اقتداء احدهما
بالآخر عرش وتقدم عن المغنى ما يوافقه (قوله فلا يضر ادغام فقط) أي بلا ابدال سم (ولو في الجملة)
الى قول المتن فان عجز في النهاية الا قوله واخرس وقوله ولو في غير الفاتحة وقوله ويظهر الى واعاد قول المتن
(وتصح مثله) علم منه عدم صحة اقتداء اخرس باخرس ولو عجز امامه في أثناء صلاته عن القراءة لخرس له

أو نحوه بل الظاهر الذي يصرح به كلامهم أن الصلاة تصح خلفه ظاهر اثم بعدها ان أخبر بذلك تينما وافقة
الظاهر للباطن فلا اعادة ولا بان مخالفته له ولو ظنا للقرينة فلزمته الاعادة اه وقوله بل الظاهر الخ وهو
المعتمد (قوله فان استمر جهلا حتى سلم الخ) مفهومه انه لو استمر مع العلم بطلت صلاته وان بان قارئاً
وقضية الروض كغيره خلافه (قوله مالم بين انه قارىء) شامل لما اذا لم بين شيء (قوله) يشكك عليه مامرا
الخ اقول يشكك عليه ايضاً ان لزوم المفارقة إن كان للحكم باميته فينبغي عدم الاعتقاد لزوم مجرد المفارقة
المقتضى الانعقاد ولا فلا وجه للزوم المفارقة فالوجه عدم لزوم المفارقة ثم ان بان قارئاً ولو لا لزمته الاعادة
وقد يشكك عليه ايضاً صحة الاقتداء بمخالف شك في اتيانه بالواجبات من غير قضاء إلا ان يفرق بان
الاسرار في مواضع الجهر قرينة عدم إحسان القراءة فقد قامت قرينة البطلان ولا كذلك هناك بل
الظاهر الاتيان بالواجبات مراعاة للخلاف فليتأمل فان قلنا بعدم لزوم المفارقة كما مشى عليه في شرح
العباب فلا إشكال لكن قياس ما هنا من وجوب الاعادة اذ لم يتبين الحال لزومه هنا كما اذا لم يتبين الحال
وليس بعيد وقد يفرق (قوله ولا لزمته كما هنا) فيه ان اللزوم هنا انما اذا سر في الجهرية وجوابه
ان اللحن هناك نظير الاسرار هنا ايضاً واللزوم هنا لم يرتب على مجرد التجويز (قوله في المتن) وهو من
يخل بحرف أو تشديد من الفاتحة خرج نحو التشهد فلن لا يخل بذلك فيه الاقتداء بمن يخل بذلك فيه
مر ويفرق بان من شأن الامام ان يتحمل الفاتحة والمخل لا يصلح للتحمل وليس من شأنه تحمل التشهد
ومما يدل على ان التشهد اوسع انه لا يشترط فيه الترتيب (قوله فلا يضر ادغام فقط) أي بلا ابدال

مفارقة بخلاف ما لو عجز عن القيام لان اقتداء القائم بالقاعد صحيح ولا كذلك القارىء بالآخرس قاله البغوى
 فى فتاويه فلم يعلم بخبره حتى فرغ من صلاته اعاد لان حدوث الخرس نادر بخلاف طروا الحدث نهاية
 وقوله ولو عجز الخ فى الاسى والمعنى مثله (قوله واخرس بمثله) تقدم عن النهاية خلافه وعبارة سم جزم شيخنا
 الشهاب الرملى بامتناع اقتداء اخرس باخرس ووجهه بما حاصله الجمل بتمائلها لجواز ان يحسن احدهما
 ما لا يحسن الاخر لو كانا ناطقين انتهى وهو ظاهر فى الخرس الطارىء ويوجه فى الاصل بانه قد يكون
 لاحدهما قرة بحيث لو كان ناطقا احسن مالم يحسنه الاخر سم ولا يخفى بعد كل من التوجيهين لاسيما
 الثانى وفى البجيرمى عن الشورى والسلطان ويؤخذ من كلام النهاية انه لو كان خرسا او خرس الماموم
 فقط اصليا صح بخلاف ما لو كان خرسا او خرس الماموم فقط عارضا فلا يصح اه (قوله بالنسبة) الى قول
 المتن فان عجز فى المعنى الاقوله ويظهر الى واعاد (قوله بالنسبة للمعجوز عنه) ينبغى ان يؤخذ من ذلك صحة
 اقتداء احدهما بالاخر اذا كان احدهما يضم تاء النعمت والاخر يكسر ها للاتفاق فى المعجوز عنه
 فليتامل سم (قوله وابدلها احدهما غينا الخ) قال عميرة ومثله اى فى الصحة فيما يظهر لو كان احدهما
 يسقط الحرف الاخير والاخر يبده انتهى اقول قد يفرق بينهما بانها وان اتفقا فى المعجوز عنه لكن
 الاقنى بالبدل قراءته اكمل واتم لم يات لها يبدل ع ش وقد يمنع الاكلمية بان الاول فيه نقص فقط
 والثانى فيه نقص وزيادة قول المتن (وتكره بالتمام الخ) ولا فرق بين ان يكون ذلك فى الفاتحة او غير ما اذلا فاه
 فيها نهاية ومعنى (قوله وهو من يكرر التاء الخ) الاقرب انه لا فرق بين العمد وغيره لان المكرر حرف قرانى
 كثر او قل ع ش (قوله لعذره) يفهم انه لو لم يعذر ضرر والظاهر خلافه مر لان مجرد زيادة الحرف
 لا تضر سم وعبارة ع ش والاقر ب انه لا يضر لما مر من ان ما يسكره حرف قرانى اه قول المتن
 (واللاحن) اللحن يسكون الحاء الخطا فى الاعراب غ ش اى والمراد به هنا الخطا مطلقا فى الاول او فى الاثناء
 او فى الاخر بجيرمى (قوله كفتح دال نعبدا الخ) وضم صاد الصراط وهمة اهدنا ونحوه كاللحن الذى لا يغير
 المعنى وان لم تسمه النحاة لحنانية ومعنى (قوله كاسر) اى فى باب صفة الصلاة سم (قوله كالمستقين)
 التمثيل به لا يظن ع ش عبارة الرشيدى هذا ليس بلحن بل ابدال حرف اه (قوله لفهمه الخ) او

(قوله قدوة اى واخرس بمثله) بخلافه بغير مثله كما تقدم قال فى شرح الروض فلو عجز امامه فى اثناء الصلاة عن
 القراءة لخرس فارقه بخلاف عجزه عن القيام لصحة اقتداء القائم بالقاعد بخلاف اقتداء القارىء بالآخرس قاله
 البغوى فى فتاويه قال ولو لم يعلم بحدوث الخرس حتى فرغ من الصلاة اعاد لان حدوث الخرس نادر بخلاف
 حدوث الحدث اه (قوله واخرس) جزم شيخنا الرملى فى شروط الامامة بامتناع اقتداء اخرس باخرس
 ووجهه بما حاصله للجمل بتمائلها لجواز ان يحسن احدهما ما لا يحسن الاخر لو كانا ناطقين اه وهو
 واضح فى الخرس الطارىء ويوجه فى الاصل بانه قد يكون لاحدهما قرة بحيث لو كان ناطقا احسن مالم يحسن
 الاخر اه (قوله بالنسبة للمعجوز عنه) ينبغى ان يؤخذ من ذلك صحة اقتداء احدهما بالاخر اذا كان
 احدهما يضم تاء النعمت والاخر يكسر ها للاتفاق فى المعجوز عنه فليتامل (قوله لعذره) يفهم انه لو لم
 يعذر ضرر والظاهر خلافه لان مجرد زيادة الحرف لا تضر (لعذره) كذا فى شرح الروض وغيره وقضية
 انه لو لم يعذر ضرر لكن صرح الماوردى وغيره بما جزم به فى العباب فى باب صفة الصلاة بانه لو شدد تخففا اجزا
 وكره وقال الشارح فى شرحه ووضح مما يأتى فى اللحن الذى لا يغير المعنى انه مع التعمد حرام فليحمل الجواز
 اى الذى عبر به الماوردى وغيره على الصحة لا الحل ولا ينافيه ما مر فى المبالغة اى فى التشديد لانها زيادة وصف
 وما هنا زيادة حرف وبه يندفع تنظير القمولى فيه اه وهو صريح فى الصحة مع تشديد التخفيف وان تعمده مع
 ان فيه زيادة حرف اللهم الا ان يفرق بين التشديد وبين ما هنا بعدم تميز الزيادة فى التشديد وقياس حرمة تعمد
 تشديد التخفيف حرمة تعمد نحو الفافاة (قوله لحن لا يغير المعنى الخ) وضم صاد الصراط وهمة اهدنا
 ونحوه كاللحن الذى لا يغير المعنى وان لم تسمه النحاة لحننا شرح مر (قوله كاسر) اى فى باب صفة الصلاة

قدوة اى واخرس (بمثله)
 بالنسبة للمعجوز عنه وان
 لم يكن مثله فى الابدال كما اذا
 عجزا عن الرأ وابدلها
 احدهما غينا واخر لا ما
 بخلاف عاجز عن راء عاجز
 عن سين وان اتفقا فى البدل
 لاحسان احدهما مالم يحسنه
 الاخر (وتكره) القدوة
 (بالتتام) وهو من يكرر
 التاء والقياس التثنية
 (والفافاة) بهمزتين والمد
 وهو من يكرر الفاء والواو
 وهو من يكرر الواو وكذا
 سائر الحروف لزيادته ونفرة
 الطبع عن سماعه ومن
 ثم كرهت له الامامة وصحت
 لعذره مع اتيانها باصل
 الحذف (واللاحن) لحننا
 لا يغير المعنى كفتح دال نعبدا
 وكسر بائها ونونها لبقاء
 المعنى وان اتم بتعمد ذلك
 (فان) لحن لحننا (غير معنى)
 ولو فى غير الفاتحة وكاللحن
 هنا الابدال لكنه لا يشترط
 فيه تغيير المعنى كما مر
 (كانعمت بضم او كسر)
 او ابطاله كالمستقين وحذفه
 من اصله لفهمه بالاولى
 (ابطل صلاة من امكنه
 التعلم) ولم يتعلم لانه ليس
 بقرآن

نعم ان ضاق الوقت صلى لحرمته ويظهر انه لا ياتي بتلك الكلمة لانها غير قرآن تطاعنا لم (٢٨٧) تتوقف صحة الصلاة حيثئذ عليها بل

تعمدها ولومن مثل هذا
مبطل واعاد لتقصيره
وحذف هذا من أصله لانه
معلوم ولا يجوز الاقتداء
به في الحالين (فان عجز
لسانه او لم يضر من امكان
تعلمه) من حين اسلامه فيمن
طر الاسلامه ومن التمييز في
غيره على الوجه كما مر لان
الاركان والشروط لا فرق
في اعتبارها بين البالغ وغيره
(فان كان في الفاتحة) او
بدلها ولو الذكركا هو ظاهر
(فكفى) ومر حكمه (والا)
بان كان في غيرها وغير
بدلها (فتصح صلاته
والقدوة به) وكذا ان جهل
التحریم وعذرا ونسى انه
لحن او في صلاة فعلم ان
صلاته لا تبطل بالتغيير في
غير الفاتحة او بدلها الا اذا
قدروا علم وتعمد لانه حيثئذ
كلام اجنبي وشرط ابطاله
ذلك بخلاف ما في الفاتحة
او بدلها فانه ركن وهو لا
يسقط بنحو جهل او نسيان
نعم لو تفتن للضوابط قبل
السلام بنى ولم تبطل صلاته
وحيث بطلت صلاته هنا
يبطل الاقتداء به لكن للعالم
بحاله كما قاله الماوردي
ويفرق بينه وبين ما ياتي
في الامي بان هذا يعسر
الاطلاع على حاله قبل
الاقتداء به واختار السبكي
ما اقتضاه قول الامام ليس

لانه ليس من اللحن حقيقة وان كان مرادهم هنا ما هو اعم من الابدال كما اشار اليه الشارح رشیدی (قوله)
نعم ان ضاق الوقت الخ اي وقد امكنه التعلم سم (قوله) لتقصيره اي بترك التعلم سم (قوله) وحذف
(هذا) اي الاستدراك المذکور (قوله) ولا يجوز الاقتداء الخ هل شرط بطلان الاقتداء فيهما العلم بحاله او
لا فرق لانه كما في الذي ينبغي الثاني ان كان في الفاتحة فان كان في غيرها وبطلت صلاته فسياتي في قوله
وحيث بطلت صلاته الخ سم (قوله) في الحالين اي في ضيق الوقت وسعته (قوله) من حين اسلامه) الى قوله
المتن ولا تصح في المغني الا قوله او في صلاة وقوله وحيث الى واختاره (قوله) ومن التمييز في غيره والوجه
خلافه لما يلزم عليه من تسكفه بها قيل بلوغه والخطاب في ذلك متوجه لوليه دونه نهاية وسم اي فيسكون
من البلوغ ع شر (قوله) ومر حكمه) الى قول المتن وتصح في النهاية الا قوله وحيث الى واختار (قوله) ومر
حكمه) يؤخذ منه بطلان اقتداء الجاهل بحاله ايضا سم قول المتن (والا تصح صلاته الخ) افاد ضعف ما
ياتي عن الامام فليتنبه له ع شر لكن ظاهر صنيع الشارح والنهاية والمغني اقرار ما ياتي واعتماده وياتي
أنفاعة الرشیدی ما يفيد الاعتماد وجزم شيخنا باعتماده ايضا (قوله) وكذا الخ عبارة المغني اذ كان عاجزا
او جاهلا لم يضر من امكان تعلمه او ناسيا له (قوله) او في صلاة) فيه وقفة والقياس البطلان لانه كان
من حقه السكف عن ذلك رشیدی وهذا مبني على ما ياتي عن السبكي فيفيد اعتماده خلافا لما مر وياتي عن
ع شر (قوله) في غير الفاتحة) اي اما في الفاتحة فيبطل وان لم يكن عامدا عالما لكن بشرط عدم التدارك قبل
السلام لالسكونه لحنا لما ذكره الشارح بعذر رشیدی (قوله) او بدلها) الاولى الواو (قوله) وشرط ابداله)
مبتدأ والضمير للكلام الاجنبي (قوله) ذلك) خبره والاشارة لما ذكر من القدرة والعلم والعمد (قوله) قبل
السلام) اي او بعده ولم يطل الفصل ع شر (قوله) وحيث بطلت صلاته الخ اي صلاة اللاحن في غير
الفاتحة بان قدروا علم وتعمد كرهى اي ولم يتدارك (قوله) هنا) اي في اللحن في غير الفاتحة وغير بدلها (قوله)
وبين ما ياتي في الامي) اي حيث بطل اقتداء الجاهل به ايضا (قوله) يعسر الاطلاع على حاله الخ) اي لان
الفرض انه قادر فيعسر الاطلاع قبل الصلاة على انه يغير فيهما عالما بما سم (قوله) واختار السبكي الخ)
ضعيف ع شر وتقدم ما فيه (قوله) ليس لهذا) اي اللاحن نهاية (قوله) من البطلان) بيان لقوله ما اقتضاه
الخ غ شر (قوله) مطلقا) اي في القادر والعاجز غنى ونهاية عبارة سم اي سواء قدروا عجز كما عجز بذلك
عنه في شرح الروض فلا يقتضى البطلان عنده مع الجهل والنسيان ايضا اي الامع السكثرة كما هو معلوم بما
تقدم في شروط الصلاة اه قول المتن (ولا تصح قدوة رجل الخ) (فرع) هل يصح الاقتداء بالملك
الوجه الصحة لانه ليس بانى وان كان لا يوصف بالذكورة (فرع) هل يصح الاقتداء بالجنى الوجه الصحة
اذا علم ذكوره فهل يصح الاقتداء به وان تطور بصورة غير الادى كصورة حمار او كلب يحتمل ان
يصح ايضا الا انه نقل عن القمولى اشتراط ان لا يتطور بما ذكر الا ان يكون مقصوده اشتراط ذلك ليعلم
انه جنى ذكر فحيث علم بضر التطور بما ذكر فليحرم سم على المنهج اه ع شر وميل القلب الى اطلاق

(قوله) نعم ان ضاق الوقت) اي وقد امكنه التعلم قبل (قوله) لتقصيره) اي بترك التعلم (قوله) ولا يجوز
الاقتداء به في الحالين) هل شرط بطلان الاقتداء فيهما العلم بحاله او لا فرق لانه كما في الذي ينبغي الثاني
ان كان الفاتحة اخذا من اطلاق قوله لا ياتي فان كان في الفاتحة فكفى بل اولي لوجود القدرة هنا لانهم فان
كان في غير الفاتحة وبطلت صلاته فسياتي في قوله وحيث بطلت صلاته الخ (قوله) ومن التمييز في غيره
على الوجه) الا وجه خلافه شرح مر (قوله) ومر حكمه) يؤخذ منه بطلان اقتداء الجاهل بحاله ايضا
(قوله) لا اذا قدر) ينبغي او كان في حكم القادر اخذا من قول المصنف والشارح ابطال صلاة من
امكنه التعلم ولم يتعلم (قوله) وحيث بطلت صلاته هنا) وهو ان يكون في غير الفاتحة (قوله) ويفرق بينه وبين
ما ياتي في الامي) اي حيث بطل اقتداء الجاهل به ايضا (قوله) بان هذا يعسر الاطلاع على حاله الخ) اي لان
الفرض انه قادر فيعسر الاطلاع قبل الصلاة على انه يغير فيهما عالما بما سم (قوله) من البطلان) طافا) اي سواء

لهذا قراءة غير الفاتحة لانه يشكك بما ليس بقرآن بلا ضرورة من البطلان مطلقا (ولا تصح قدوة رجل)

أي ذكر ولو صليا (ولا خشي) مشكل (٢٨٨) (بامراة ولا خشي) مشكل إجماعا في الرجل بالمرأة إلا من شد كما زني ولا احتمال انوثة

الامام وذكورة الماموم في خشي بخشي وذكورة الماموم في خشي بامراة وانوثة الامام في رجل بخشي اما قدوة امرأة بامراة أو خشي أو رجل وخشي برجل ورجل برجل فصحيحة فالصور تسع لبيكره اقتداء برجل بخشي اتضحت ذكوره وخشي اتضحت انوثته بامراة ومحل ان اتضح بظني كقوله للشك (وتصح) القدوة (للتوضي بالمتيمم) الذي لا يلزمه قضاء الكمال صلاته (و) للتوضي (بما سح الخف وللقائم بالقاعد والمضطجع) والمستلقي ولوموميا ولا حدم بالآخر لذلك وللاتباع في الثاني قبل موته صلى الله عليه وسلم يوم او يومين وهو ناسخ الخبر وإذا صلى جالسا فصلوا جلوسا اجمعون وزعم انه لا يلزم من نسخ وجوب القعود وجوب القيام يرد بان القيام هو الاصل وإنما وجب القعود لمتابعة الامام حين اذ نسخ ذلك زال اعتبار المتابعة فلزم وجوب القيام لانه الاصل (والكامل) أي البالغ الحر (بالضي) المميز ولو في فرض لخبر البخاري ان عمرو بن سلمة بكسر اللام كان يؤم قومه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ابن ست او سبع نعم البالغ ولو

مانقل عن القمولى من اشترط عدم التطور بصورة غير الآدمي (قوله أي ذكر) إلى قول المتن وتصح في المغني لا قوله إجماعا إلى الاحتمال الخ (قوله ولو صليا) أي غير ما غني قول المتن (بامراة) أي اوصية بمراة مغني (قوله فالصور تسع) أي خمسة صحيحة واربعة باطله نهاية ومعني (قوله اتضحت ذكوره) أي بعلامه غير قطعية عش (قوله كقوله) أي قول الخشي انا ذكر او انثى (قوله للشك) متعلق بيكره (قوله الذي) إلى قول المتن ولو بان في النهاية الا قوله واختير إلى اما إذا وكذا في المغني الا قوله وزعم إلى المتن وقوله ونحوه إلى المتن (قوله ولو موميا) أي حيث علم الماموم بانتقاله رلو بطريق الكشف وهذا بالنسبة له اما بالنسبة لغيره كما لو كان رابطة فلا يعمل على ذلك وإنما اغتفر ذلك في حقه لعلمه بحقيقة الحال ومحل كون الخوارق لا يعتد بها إنما هو قبل وقوعها واما بعدها فيعتد بها في حق من قامت به فمن ذهب من محل بعيد إلى عرفة وقت الوقوف بها وادى أعمال الحج ثم حجه وسقط عنه الفرض عش (لذلك) أي لكامل صلاته (قوله في الثاني) أي في القائم بالقاعد (قوله قبل موته الخ) وكان ذلك يوم السبت او الاحد وتوفي صلى الله عليه وسلم يوم الاثنين نهاية ومعني قال عش قوله مر يوم السبت الخ أي في صلاة الظهر دميراه (قوله لا يلزم الخ) أي لما تقرر في الاصول من تصحيح انه إذا نسخ الوجوب بقي الجواز أي عدم الخرج سم (قوله ذلك أي وجوب العقود) (قوله لانه الاصل) قديقال اصالة لا تفيد مع شمول القاعدة لذلك سم (قوله لخبر البخاري الخ) أي وللاعتداد بصلاته نهاية ومعني (قوله بالصبي المميز الخ) أي ولو قبل بلوغه سبع سنين اخذ من الخبر الآتي واما امره بها فيتوقف على بلوغه ذلك فتنبه له عش (قوله ولو مفضولا الخ) شامل لامتياز الصبي باصل الفقه سم عبارة النهاية والمغني ولو كان الصبي اقر او اقله اه (قوله للخلاف الخ) لك ان تقول اني يراعى الخلاف مع مخالفته للسنة الصحيحة الا ان يقال ليست صريحة في المدعى لاحتمال عدم اطلاعه صلى الله عليه وسلم على ذلك وفعل عمر والمذكور اجتهاد لبعض الصحابة وان كان بعيدا من سياق الحديث بصري (قوله ومن ثم كره الخ) قد اشكل الكراهة بوقوعه في عهده صلى الله عليه وسلم مع تكراره وعدم انكاره عليه الصلاة والسلام الا ان يدعى ان محل الكراهة اذا وجد صالح للامامة وغيره ويحمل ما ورد على انه لم يوجد صالح سم واجاب عش بما نصه الا ان يقال وجه الكراهة الخروج من خلاف من منع الاقتداء به وهذا لم يكن موجودا في عهده صلى الله عليه وسلم وعروض الخلاف بعده لا يضر لاحتمال النسخ عند المخالف اه قول المتن (والعبد) لو حذف المصنف الو او منه لكان أولى ليستفاد منه صحة قدوة الكامل بالصبي العبد بالمنظوق وبالصبي الحر وبالعبد الكامل بطريق الاولى ومعني (قوله لما صح الخ) أي ولان صلاته معتد بها نهاية ومعني (قوله نعم الحر أولى منه) أي وان قل ما فيه من الرق والظاهر تقديم المبعوض على كامل الرق ومن زادت حرته على من نقصت منه نهاية ومعني (قوله الا ان تميز بنحو فقه الخ) أي فهماسوا على ما يأتي سم ومعني (قوله مطلقا) أي تميز العبد بنحو فقهه او لا عش (قوله لان دعاءه الخ) عبارة المغني لان القصد منها الشفاعة والدعاء والحر بهما اليق اه (قوله اقرب للاجابة) قديقال ان ثبت فيه نقل فواضح والا فمحل تأمل

قد رأو عجز كاعبر بذلك في شرح الروض فلا يقتضى البطلان غنده مع الجهل والنسيان أيضا أي الا مع الكثرة كما هو معلوم مما تقدم في شروط الصلاة (وزعم انه لا يلزم من نسخ وجوب القعود وجوب القيام) أي لما تقرر في الاصول من تصحيح انه إذا نسخ الوجوب بقي الجواز أي عدم الخرج (قوله لانه الاصل) قد يقال اصالة لا تفيد مع شمول القاعدة لذلك (قوله نعم البالغ ولو مفضولا الخ) شامل لامتياز الصبي باصل الفقه (قوله ومن ثم كره الخ) كما في البيهقي (قد استشكل الكراهة بوقوعه في عهده عليه الصلاة والسلام مع تكراره وعدم انكاره عليه الصلاة والسلام وباحتجاجه في شرح الروض على ان البالغ الحر أولى من الصبي والعبد بقوله وخروج من خلاف من كره الاقتداء به أي بالصبي والعبد اه فتأمله الا ان يدعى ان محل الكراهة إذا وجد صالح للامامة غيره ويحمل ما ورد على انه لم يوجد صالح (قوله الا ان تميز بنحو فقهه) أي فهمما

مفضولا أو قنا أولى منه للخلاف في صحة الاقتداء به ومن ثم كرهه في البيهقي (والعبد) ولو صليا لما صح ان هاتمة كان يؤمها عبدها ذكر ان نعم الحر أولى منه إلا ان تميز بنحو فقهه كما يأتي والحر في صلاة الجنائز أولى مطلقا لان دعاءه اقرب للاجابة بصري

وتسكروه امامة الاقلف ولو بالغنا كما في روضة شريح (والاعشى والبصير سواء على النص) (٢/٩) إذا اتحد احارية اور قامثا لان الاعشى

أخضع والبصير عن الخبث
احفظ نعم صرح جمع بان
البصير اولى من اعشى مبتذل
ورد بان الاعشى في عكسه
كذلك واختير ترجيح
البصير مطلقا لان الخبث
مفسد بخلاف ترك الخشوع
اما إذا اختلفا فخر اعشى
اولى من فن بصير (والاصح
صحة قدوة) نحو (السليم
بالسلس) اي سلس البول
ونحوه ممن لا تلزمه اعادة
(والظاهر بالمستحاضة غير
المتحيرة) لكمال صلاتهما
أيضا وكونها للضرورة لا
ينافي كمالها وإلا لوجبت
اعادتها اما قدوة مثلها ما بها
فصحيحة جز ما واما المتحيرة
فلا يصح الاقتداء ولو لمثلها
بها لوجب الاعادة عليها
(ولو بان امامه) بعد الصلاة
على خلاف ظنه (امراة)
أو خنثى (أو كافرا معلنا)
كفره كذمى (قيل أو) بان
كافرا (مخفيا) كفره
كزندق (وجبت الاعادة)
لتنقصيره لترك البحث
لظهور اماره المبطل من
الانوثه والكفر وانتشار
امر الخنثى غالبا بخلافه في
الخنثى وبقبل قوله في كفره
على مانص عليه في الام
قيل ولولا لكان الاقرب
عدم قبوله إلا بعد اسلامه
اه وفيه نظر بل الاقرب
قبوله مالم يسلم ثم يقتدى

بصري (قوله وتسكروه امامة الاقلف الخ) لعل وجهه ان القلف قد يمانعت وصول الماء الى ماتحتها واحتمال
النجاسة كاف في السكراهة ع ش قول المتن (والاعشى الخ) والاصم كالاعشى فيما ذكر معنى عبارة النهاية
ومثله فيما ذكر اى من الاستواء السميع مع الاصم والفحل مع الخصى والمجبوب والاب مع ولده والقروى
مع البلدى اه (قوله إذا اتحد احارية الخ) عبارة النهاية ومعلوم ان الكلام في حالة استوائهما في سائر
الصفات والا فالقدم من ترجيح بصفة من الصفات الاتية اه (قوله من اعشى مبتذل) اى ترك الصيانة عن
المستقدرات كان لبس ثياب البذلة ومعنى ونهاية (قوله في عكسه) اى فيما لو تبذل البصير و (قوله كذلك)
اى كان اولى من البصير نهاية ومعنى (قوله مطلقا) اى ولو كان مبتذلا (قوله نحو السليم الخ) اى كالمستور
بالعارى والمستنجى بالمستحجر والصحيح بمن به جرح سائل او علي ثوبه نجاسة معفو عنها نهاية ومعنى (قوله
ونحوه الخ) اقتصر الجلال المحلى اى والمغنى على التفسير بسلس البول كالروضة كانه لا نه محل هذا الخلاف
فغيره تصح به القدوة جز ما اوفيه خلاف غير هذا رشيدى (قوله وكونها الخ) رد الدليل المقابل (قوله بعد
الصلاة) الى قوله قال الخناطى في المغنى لا قوله على مانص الى مالم يسلم وإلى قول المتن لا جنبافى النهاية إلا
ما ذكر (قوله على خلاف ظنه الخ) اراد بالظن ما قابل العلم فيدخل فيه من جعل اسلامه او قراءته تصح
القدوة به حيث لم يتبين به نقص يوجب الاعادة كما تقدم له مر وهذا يندفع ما يقال ان قوله على خلاف
ظنه يفيد انه لو لم يظن ذكوره ولا اسلامه لم تصح القدوة به وهو مخالف لما قدمه على انه قد يقال جهل
الاسلام يفيد الظن بالنظر للغالب على من يصلى انه مسلم فهو داخل في عبارته ع ش ويأتى في الشرح كانه نهاية
والمغنى التصريح بجواز الاقتداء بمجهول الاسلام وقياسه جواز الاقتداء بمجهول الذكورة كما مر عن ع ش
خلافا لما في البجيرمى بلا عز ومن اشترط ظن الذكورة قول المتن (امراة) المتجه انه تميز بحول عن الفاعل
كطاب زيد نفسا والتقدير بان من جهة كونه من امراة اى بانث انوثه امامه ولا يصح كونه مفعولا به لان
بان لازم ولان كونه حالا لا نه قيد للعامل وانه بمعنى في حال وهو غير متجه هنا ولا كونه خبرا على انها من
اخوات كان لانها محصورة معدودة ولم بعده احد منها سبوا على ع ش (قوله او خنثى) اى او مجنون او ولو
بان امامه قادر على القيام فكالو بان اميا كما صرح به ابن المقرئ هنا في روضه وهو المعتمد ولا يخالفه ما اقتضاه
كلامه في خطبة الجمعة انه لو خطب جالسا فبان قادر افكن بان جنبافى لان الفرق بينهما كما افاده لو درجه
الله تعالى ان القيام هنا ركن وثم شرط ويغفر في الشرط ما لا يغفر في الركن شرح مر اه سم وفي المغنى
ما يوافقه قال ع ش قضية هذا الفرق انه لو تبين قدرة الامام المصلى عاريا على الستره عدم وجوب الاعادة
وهو ما نقله سم على المتبع عن حج واقره لكان في حاشية الزيدى عن والد الشارح مر خلافه اه اى ان
الستره كالقيام في الصلاة واعتمده الخفى قول المتن (او كافرا الخ) وكذا إذا بان مرتداه غنى (قوله كزندق)
يطلق على من يظهر الاسلام ويخفى الكفر وعلى من لا ينتحل دين او المراد هنا الاول ع ش (قوله لظهور
امارة المبطل) اى إذا تمتاز المرأة بالصوت والهيئة وغيرهما يعرف معان الكفر بالغيار وغيره معنى
(قوله وانتشار امر الخنثى الخ) وكذا الجنون معنى (قوله بخلافه) اى المقتضى (في الخنثى) وسيأتى ترجيح
عدم الفرق بين الخنثى وغيره في كلامه نهاية ومعنى (قوله ولولا اه) اى النص (قوله بل الاقرب الخ) اعتمده
النهاية والمغنى (قوله قبوله) اى قبول قول الامام في كفره نهاية ومعنى (قوله مالم يسلم الخ) اى في غير صورة
ان يسلم ثم يقتدى به مسلم ثم يقول الكافر لذلك المسلم لم اكن اسلمت الخ فلا يقبل قوله في تلك الصورة فقط
كردى (ثم يقول له بعد الفراغ) اطلاقه شامل لما لو قال انى مسلم الان ولكننى ما كنت مسلما حين امامتى

سواء على ما يأتى (قوله إذا اتحد احارية اورقا) والظاهر تقديم المبهض على كامل الرق ومن زادت حرية
على من نقصت عنه شرح مر (قوله ورد بان الاعشى) رده ايضا في شرح الروض بانه معلوم مما يأتى في نظافة
الثوب والبدن (قوله في المتن) لو بان امامه امراة الخ) قال في الروض او قادر على القيام (قوله وفيه نظر بل

به ثم يقول له بعد الفراغ لم أكن أسلمت حقيقة أو ارتدت

وفيه توقف يؤيده التعليل بقوله الاتي لكفره بذلك فايراجع (قوله لكفره بذلك) أى مع تناقضه إذ إسلامه ولا يتنافى مادعا الان سم عبارة الرشيدى اى بذلك القول فامتنع قبوله فيه اه (قوله فلا يقبل خبره) اى فلا تجب الاعادة (قوله بخلافه في غير ذلك) اى في غير ما سلم ثم اقتدى به ثم لما ان الخ فمراده بالغير كما هو ظاهر اخباره عن كفره الذى استثنى منه هذه الصورة المذكورة وقوله لقبول اخباره الخ تعليل له رشيدى وعبارة المغنى بخلاف ما لو اقتدى بمن جهل اسلامه او شك ثم اخبر بكفره اه (قوله ويصح) الى قوله اه في المغنى لا قوله في المجموع (قوله ويصح الاقتداء بمجموع الاسلام الخ) لعل المراد غير المقتطوع باسلامه كما يرشد اليه التعليل لا ما يشمل المردد في اسلامه على السواء والمتوهم اسلامه لعدم جزم المقتدى بالنية بصرى وتقدم عن المغنى انما ما هو صريح في خلاف ما ترجمه (قوله وفي المجموع لو بان ان امامه الخ) ظاهره وان لم يقصر بان كان بعيدا بحيث لا يسمع الا امام وكان وجهه النظر لما من شأنه سم ومال البصرى الى خلافه عبارته هل هو على اطلاقه أو محله فيمن شأنه ان يسمع لو اصغى بخلاف المصلى في اخريات المسجد القلب الى الثانى اميل وإن كان ظاهر كلامهم ان الاول اقرب ويأتى نظير هذا في مسئلة الخبث الظاهر الاتية اه وجزم ع ش بالاول عبارته اى ولو كان بعيدا فانه يفرض قريبا منه اه (قوله بطلت صلاته) أى تبين عدم انعقادها ع ش (قوله لانها لا تخفى غالبا) قد يؤخذ منه عدم البطلان إذا بان أن امامه لم يقرأ الفاتحة في السرية وقضيته عدم البطلان ايضا إذا بان امامه المالكي لم يقرأ البسملة ولو في الجهرية لانه لا يجزى بها مطلقا فليراجع سم اقول بصرح بما قاله او لا ما قدمه بما نصه قال ابن العماد ولو أخبره بأنه لم يقرأ الفاتحة لم يجب القضاء كما لو أخبره بأنه محدث اه و قول البجيرمى ومثل الحدث ما لو بان تاركا للنية بخلاف ما لو بان تاركا للتكبير الاحرام او للسلام او للاستقبال فانها كالنجاسة الظاهرة ومثل حديثه ايضا ما لو بان تاركا للفاتحة في السرية او للتشهد مطلقا لان هذا مما يخفى اه (قوله او كبر ولم ينو فلا) أى لان النية محمها القلب وما فيه لا يطلع عليه ع ش (قوله ثم كبر ثانيا) أى الامام (قوله لم يضر في صحة الاقتداء الخ) اى ولو في الجمعة حيث كان زائدا على الاربعين كما لو بان اماما محدثا واما الامام فان لم ينقطع الاولى مثلا بين التكبيرتين فصلاته باطلة لخروجها بالثانية وإلا فصلاته صحيحة فرادى لعدم تجديد دينية الاقتداء به من القوم فلو حضر بعد نية من اقتدى به ونوى الامامة حصلت له الجماعة وعليه فان كانت في الجمعة لا تنعقد له لغوات الجماعة ع ش (قوله وان بطلت صلاة الامام) محل البطلان للثانية إذ لم يوجد بينهما

لكفره بذلك فلا يقبل خبره بخلافه في غير ذلك لقبول اخباره عن فعل نفسه ويصح الاقتداء بمجموع الاسلام ما لم يبين خلافه ولو بقوله لان اقتداه على الصلاة دليل ظاهر على اسلامه وفي المجموع لو بان أن امامه لم يكبر للاحرام بطلت صلاته لانها لا تخفى غالبا أو كبر ولم ينو فلا اه قال الخناطى وغيره ولو أحرم باحرامه ثم كبر ثانيا بنية ثانية سرا بحيث لم يسمع المأموم لم يضر في صحة الاقتداء وان بطلت صلاة الامام أى لان هذا مما يخفى ولا أماره عليه

الا قرب الخ) كذا شرح مر (قوله لكفره بذلك) فلا مع تناقضه إذ إسلامه ولا يتنافى مادعا الان (قوله بخلافه في غير ذلك) في شرح العباب وقول الادريعى لولا النص لكان هو القياس لانه من باب الخبر يرد بان ما لا يطلع عليه الا من الخبر يقبل اخباره به وإن كان كافرا او فارقا مقلبه بان هذا لم يصدر منه فعل ما يكذب به بخلاف ذلك فاندفع استشكل هذا بذلك قال ابن العماد ولو أخبره بأنه لم يقرأ الفاتحة لم يجب القضاء كما لو أخبره بأنه محدث اه (قوله لقبول اخباره عن فعل نفسه) أخبره فاسق بحدثه قال بعض الناس لا يقبل خبره ويصح الاقتداء به وفيه نظر بل المتجه خلافه لاخباره عن فعل نفسه او ما في حكمه اى فيقبل خبره (اقول) قد تقدم في باب الطهارة تقييد قبول خبر نحو الفاسق إذا أخبر عن فعل نفسه بما إذا بين السبب او كان فقيها موافقا فليراجع وليعيد ما هنالك فتأمل (قوله وفي المجموع لو بان امامه لم يكبر للاحرام بطلت صلاته) ظاهره وان لم يقصر بان كان بعيدا بحيث لا يسمع الا امام وكان وجهه النظر لما من شأنه وقوله لانها لا تخفى غالبا قد يؤخذ منه عدم البطلان إذا بان ان امامه لم يقرأ الفاتحة في السرية وقضيته عدم البطلان ايضا إذا بان ان امامه المالكي لم يقرأ البسملة ولو في الجهرية لانه لا يجزى بها مطلقا فليراجع (قوله وفي المجموع) قال في العباب ونقله في شرحه عن التحقيق والمجموع عن نص البيهقي ما نصه ويبطال الاقتداء بمن بان انه لم يتحرم ولعل المراد انه لم يكبر للاحرام بخلاف تارك النية فانه كالمحدث اه عبارة الروض ولا بمن أى ولا قدوة بمن بان انه ترك

مبطل الاولى كنيته قطعها عن ش (قوله لا ان بان) الى قوله فان قلت في النهاية الا قوله واعترض الى بل الذي
يتجه الخ وكذا في المغنى الا قوله فلا فرق الى بل الذي الخ (قوله ولم يحتمل تطهره الخ) اي عند المأموم بان لم
يتفرقا كما عبر به المحلى ومفهوما انه اذا مضى زمن يحتمل فيه الطهارة لا تجب الاعادة على من اقتدى به وان
تبين حديثه لعدم تقصيره وما نقل عن الزيايدي من انه اتي بوجوب الاعادة في هذه الصورة اذ لا عبرة بالظن
البيان خطأه فلا يخفى ما فيه لانه لو نظر الى مثله لم وجوب الاعادة بتبين الحدث مطلقا عن ش (قوله ورجح
المصنف الخ) عبارة النهاية والمغنى وهو أي لزوم الاعادة في الظاهرة المعتمدة وإن صح في تحقيقه عدم الفرق
بين الظاهرة والخفية في عدم وجوب الاعادة وقال الاسنوي انه الصحيح المشهور اه (قوله والاوجه الخ)
عبارة المغنى والاحسن في ضبط الخفية والظاهرة ما ذكره صاحب الانوار وهو ان الظاهرة ما تكون بحيث
لو تأملها المأموم رآها والخفية بخلافها وقضية ذلك كما قال الاذرعى الفرق بين المقتدى الاعمى والبصير حتى
لا يجب القضاء على الاعمى مطلقا هو كذلك اه وعبارة النهاية والخفية هي التي يباطن الثوب والظاهرة
ما تكون بظاهرة نعم لو كان بعمامة أو مكشرويتها إذا قام غير انه صلى جالس العجزه فلم يمكنه رؤيتها لم يقض
لأن فرضه الجلوس فلا تفریط منه بخلاف ما إذا كانت ظاهرة واشتغل عنها بالصلاة أو لم يرها بعده عن
الامام فانه يجب الاعادة ذكر ذلك الرويانى قال الاذرعى وغيره مقتضى ذلك الفرق بين المقتدى الاعمى
والبصير اى حتى لا يجب القضاء على الاعمى مطلقا لانه معذور بعدم المشاهدة وهو كما قال فالاولى الضبط بما فى
الانوار ان الظاهرة ما تكون بحيث لو تأملها المأموم ابصرها والخفية بخلافها فلا فرق بين من يصلى قائما وجالسا
اه وكتب عليه الرشيدى مانصه قوله فلا فرق الخ فيه منافاة مع الذى قبله وهو تابع في هذا للشهاب بن حجر في
تحفته بعد ان تبع شرح الروض في جميع المذكور قبله لكن الشهاب المذكور إنما عقب ضابط الانوار
بذلك بناء على ما فهمه منه من ان مراده بقوله بحيث لو تأملها المأموم الخ اى مطلقا اى سواء كان على الحالة
التي هو عليها من جلوسه وقيام الامام مثلام على غير ما بان تفرضه قائما إذا كان جالسا ونحو ذلك حتى تلزمه
الاعادة وإن كانت بنحو عمامته وهو قائم والمأموم جالس لعجزه لا نالو فرضا قايما وتامام الراى وشيخ
الاسلام في شرح الروض فهم منه ان مراده ان يكون المأموم بحيث لو تأملها على الحالة التي هو عليها لرآها فلا
يفرض على حالة غيرها حتى لا تلزمه الاعادة في نحو الصورة التي قد منها فتؤدى ضابط الانوار وضابط الرويانى
عنده واحد بناء على فهمه المذكور ومن ثم فرع الثانى على الاول بالقام معبر عنه بقوله فالاولى ولم يقل والاصح
او نحوه وإنما كان الاول لانه لا يحتاج الى استثناء شىء منه مما استثنى من ضابط الرويانى والشهاب المذكور
لما فهم المغايرة بين الضابطين كما قرناه عبر عن ضابط الانوار بقوله والاوجه في ضبط الظاهرة الخ لكونه
استثنى من عموم ذلك الاعمى والشارح م ر رحمه الله تعالى تبع شرح الروض أولا كما عرفت ثم ختمه بقول
الشهاب المذكور فلا فرق الخ فنفاؤه من صرح بان يؤدى الضابطين واحدا والشارح م ر في فتاويه لكن
مع قطع النظر عما استثناء الرويانى من ضابطه لضعفه عنده فساواته له عنده لعماءه بالنظر لاصل الضابط فهو
موافق للشهاب المذكور في المعنى والحكم وإن خالفه في الصنيع وموافق لما فى شرح الروض في الصنيع
ومخالف له في الحكم كما يعلم بعبارة فتاويه فقد صرح فيها برجوع كل من الضابطين الى الآخر وبالجملة
فالشارح م ر لم يظهر من كلامه هنا ما هو معتمد عنده في المسئلة لكن نقل عنه الشهاب سم ما يوافق ساقى
فتاوى والده الموافق للشهاب بن حجر وهو الذى انحط كلامه هنا اخر وان لم يلائم ما قبله كما عرفت وإنما
اطلت الكلام هنا محل الحاجة مع اشتباه هذا المقام على كثير وعدم وقوفى على من حقه حقه اه ويتبين
بذلك ان ما فى ع ش بعد كلامه وتبعه البيهيمى مما نصه فيصير الحاصل ان الظاهرة هي العينية والخفية هي
الحكمية وانه لا فرق بين القريب والبعيد ولا بين القائم والقاعد ولا بين الاعمى والبصير ولا بين باطن الثوب

(لا) ان بان امامه محدثا أو
(جنبيا أو ذانجاسة خفية)
فى ثوبه أو ملاقيه أو بدنه
ولو فى جمعة إن زاد على
الاربعة كما يأتى اذلا أمارة
عليها فلا تقصير ومن ثم
لو علم ذلك ثم نسيه واقتدى
به ولم يحتمل تطهره لزمته
الاعادة أما إذا بان ذانجاسة
ظاهرة فتلزمه الاعادة
لتقصيره ورجح المصنف
فى كتب أن لا إعادة مطلقا

تكميلة الاحرام لا النية اه وكلام الشارح صريح فى أن المجموع صرح بالامر من (قوله لا ان بان امامه محدثا
او جنبيا الخ) قال العراقى وتحريره يستثنى ايضا المستحاضة تعريعا على منع الاقتداء بها فى الكفاية عن

أن تكون بحيث لو تأملها المأموم رآها فلا فرق بين من يصلي امامها قائما وجالسا ولو قام رآها المأموم وفرق الروياني بين من لم يرها بعده أو اشتغاله بصلاته فيعيد ومن لم يرها لكونها بعامة ويمكنه رؤيتها إذا قام فجلس عجزا فلم يمكنه رؤيتها فلا يعيد لعذرهما واعترض بأنه يلزمه الفرق بين البصير والاعمى أى وهم لم يفرقوا وقضيته أن الاعمى يفصل فيه بين أن يكون بفرض زوال عماء بحيث لو تأملها رآها وان لا وفيه نظر بل الذي يتجه فيه أنه لا تلزمه إعادة لعدم تقصيره بوجه فلم ينظر للحيثية المذكورة فيه فان قلت فما وجه الرد على الروياني حينئذ قلت وجهه ما افاده كلامهم أن المدار هنا على ما فيه تقصير وعدمه وبوجود تلك الحيثية يوجد التقصير نظير ما سر في نجس يتحرك بحر كته أن المدار على الحركة بالقوة بخلافه في السجود على متحرك بحر كته لفحش النجاسة وما هنا نجاسة فكان الحاقها بها أولى (قلت الاصح المنصوص وقول الجمهور أن مخفي الكفر هنا كعملته والله اعلم) لعدم اهلية الكافر للصلاة بوجه بخلاف غيره (والامى كالمرأة في الاصح)

وظاهره لكن ينافي ضبط الظاهرة والخفية بما ذكره قول حج في الابعاب ووضح أن التفصيل إنما هو في الخبيث العيني دون الحكمي لأنه لا يرى فلا تقصير فيه اه مخالف لما اتفق عليه الشارح والمغنى والشهاب الرملي والنهاية من الفرق بين الاعمى والبصير وعدم لزوم الاعادة على الاعمى مطلقا وبعد هذا كله قيل القلب إلى ما مر عن شرح الروض الذي تبعه النهاية أولا ومال إليه السيد البصري كما مروى يأتي عن الابعاب ما يوافقه (قوله والأوجه الخ) معتمد ع ش (قوله أن تكون بحيث لو تأملها الخ) أى والخفية بخلافها نهاية ومغنى قال ع ش يدخل فيه ما في باطن الثوب فلا تجب الاعادة وهو موافق لما قدمه مر في ضبط الخفية لكن قياس فرض البعيد قريبا أن يفرض الباطن ظاهرا اه واعتمده البجيرى وشيخنا وفاقا لظاهر صنيع التحفة وخلاف الصريح شرح الروض وصريح النهاية أولا (قوله رآها) هذا يخرج الحكمية مطلقا فلا تكون الاخفية وهو متجه والعينية التي لا تدرك الا برائعتها وهو محل نظر فايراجع سم وفي ع ش عن الزيادة ما نصه قوله رآها مثال لا قيد فلا فرق بين الادراك بالبصر وغيره من بقية الحواس اه (قوله فلا فرق بين من يصلى الخ) ولو لم يرها المأموم لبعده أو اشتغال بالصلاة أو ظلمة أو حائل بينه وبين الامام تلزمه الاعادة عند الشارح والجمال الرملي واختلفا في الاعمى فاعتمد الشارح عدم وجوب الاعادة عليه مطلقا واعتمد الجمال الرملي أنه لا فرق بين الاعمى والبصير وفي الابعاب أن مثل الاعمى فيما يظهر مالم يكن في ظلمة شديدة لمنعها اهلية التامل وان الخرق في سائر العورة كالخبيث فيما ذكره من التفصيل اه كرى وقوله اعتمد الجمال الرملي الخ أى في غير النهاية (قوله لكونها بعامة) أى أونحو صدره كما هو ظاهر رشيدى (قوله ويمكنه) أى المأموم ع ش (قوله واعترض) أى فرق الروياني (قوله وقضيته) أى ما ذكره الروياني ع ش ويظهر أن مرجع الضمير الاعتراض المذكور (قوله بل الذي يتجه الخ) وفاقا للمغنى والنهاية كما مروى خلافا لما في ع ش حيث قال بعد حمل كلام النهاية على خلاف صريحه ما نصه فالمستفاد من كلامهم مر حينئذ التسوية بين الاعمى والبصير ونقله سم على حج غنه لكن في حاشية ابن عبدالحق أن المتجه عدم القضاء على الاعمى مطلقا ونقل سم على المنهج عن حج مثله وعن مر خلافه اه (قوله ما وجه الرد الخ) أى الاعتراض المذكور (قوله حينئذ) أى حين التنظير في القضية المذكورة وكون المتجه عدم لزوم الاعادة على الاعمى مطلقا (قوله وبوجود تلك الحيثية) أى قوله بحيث لو تأملها الخ و (قوله يوجد التقصير) أى عن نحو الجالس فانه بحيث لو قام لراى فهو مقصر كرى وفيه توقف فان فرض المسئلة كما تقدم أن المصلى جالسا لعجزه فرضه الجلوس فلا تفرط منه اصلا (قوله أن المدار الخ) بيان لما مر (قوله بخلافه) أى المدار و (قوله في السجود) أى فان المدار فيه على التحرك بالفعل كرى ولعل الاولى ارجاع ضمير بخلافه إلى قول الشارح ما مر في نجس الخ قول المتن (الاصح) أى الراجح ع ش قول المتن (هنا) إلتماقيد به لانهم في غير هذا المحل فرقوا بينهم ما ومنه ما قالوه في الشهادات أنه لو شهد حال كفره وردت شهادته ثم أسلم وأعادها فان كان ظاهر الكفر قبلت الاعادة منه وإن كان مخفيا له فلا تقبل لانها مر ع ش (قوله لعدم) أى قوله بخلاف ما الخ في النهاية والمغنى قول المتن (والامى كالمرأة الخ) أى فيعيد القارىء المؤتم به مغنى ونهاية (قوله ذلك) أى كون الامام اميا (قوله نحو الحدث الخ) أى كالتبى (قوله والخبيث) أى الخفى والضابط أن كل ما لو تبين بعد الفراغ تجب معه الاعادة إذا بان في الاثنائين يجب به الاستئناف وما لا تجب الاعادة معه مما تنفع القدوة مع العلم به إذا بان في الاثنائين وجبت به نية المفارقة ودخل في قوله غير نحو الحدث ما لو تبين

الماوردى أنها كالحدث لأن الاستحاضة مما يخفى وهذا وارد على المنهاج أيضا لمنعه الاقتداء بالمتحيرة ثم لم يستشها هنا ولا يقال دخلت في الحدث لأن الاقتداء بها لم يطل لأجل الحدث بدليل صحة الاقتداء بالاستحاضة غير المتحيرة وإنما هو لو وجوب القضاء عليها (ان تكون بحيث لو تأملها المأموم رآها) هذا ضبط الانوار واخذ منه شيخنا الشهاب الرملي أنه لو اقتدى بمن يسجد على متصل به يتحرك بحر كته فان كان بحيث لو تأملها رآها بطلت صلاته والا فلا شرح مر (قوله رآها) هذا يخرج الحكمية مطلقا فلا تكون الاخفية وهو متجه والعينية

قدرة المصلي غاربا وقاعدا على السترة أو القيام عشا (قوله بخلاف ما لو بان حدثه الخ) أى أو نحوهما مما مر في الشرح والحاشية (قوله أو خبثه) ينبغى أن المراد خبثه الخفى أما الظاهر فقياس وجوب الاعادة إذا بان بعد الصلاة وجوب الاستئناف إذا بان في اثنتائها ولا يجوز الاستمرار مع نية المفارقة وما يدل عليه كلام الروض من جوازه مبنى على المرجوح من أنه إذا بان بعد الصلاة تنجسه بالظاهرة لم يجب القضاء قاله سم وتقدم عن عشا ما وافقه (قوله فانه تلازمه مفارقتها) أى عقب عليه بذلك قال في المجموع ولا يغنى عنها ترك المتابعة قطعاً مغنى وفي سم بعد ذكر مثله عن شرح الروض ما نصه وعبارة شرح العباب قال في المجموع بل تبطل صلاته إذا مضت لحظة ولم ينو ذلك أى المفارقة ويظهر أن الحكم كذلك إذا طرأ حدث الإمام مثلاً وعلم به بل قد يقال بالاولى ثم رايت صرح بذلك الشارح في فصل خرج الإمام وظاهر ما تقدم أن البطلان لا يتوقف على انتظار كثير بخلاف ما يأتى فيمن لم ينو الاقتداء والفرق أنه لم يتقدم هناك اقتداء بخلافه هنا فانه سبق الاقتداء اهـ (قوله والفرق أن الوقوف الخ) قد يقال أيضاً والقراءة ركن والطهارة شرط ويحتاج للاول ما لا يحتاج للثاني بصرى (قوله بخلاف القراءة) أى بخلاف صيرورته أمياً بعد ما سمع قراءته مغنى (قوله أو خبثه بامرة) أى ولم يعلم بخالها بل ظهر رجلاً كما يفيد صنيع الشارح (قوله فبان الخ) أى الخبث المأموم (قوله أو خبثه بخبث) أى في ظنه مغنى (قوله فباناً مستويين مثلاً) أى باناً وجليين أو امرأتين أو بان المأموم امرأة مغنى (قوله وخرج الخ) عبارة النهاية والمغنى وصوراً المأوردى وغيره مسألة الكتاب بما إذا لم يعلم بحاله حتى بان رجلاً قال الأذرى وهذا الطريق اصح والوجه الجزم بالقضاء على العالم بخنوته لعدم انعقاد الصلاة ظاهراً واستحالة جزم النية انتهى والوجه الجزم بعدم القضاء إذا بان رجلاً في تصوير المأوردى لا سيما إذا لم يمض قبل تبين الرجولية من طويل وأنه لو ظهر رجلاً ثم بان في اثنتائها خنوته وجب استئنافاً نعم لو ظنه في الابتداء رجلاً ثم لم يعلم بحاله حتى بان رجلاً فلا قضاء والاوجه أن التردد في النية لا فرق فيه بين أن يكون في الابتداء أو الدوام لكن في الابتداء يضرب مطلقاً وفي الاثناء ان طال الزمان أو مضى ركن على ذلك ضرورة لا فلا اهـ عبارة سم بعد ذكره عن الاعباب مثل قولهما وأنه لو ظنه رجلاً إلى نعم نصها وقد يتجه أن يقال ان تبين في الاثناء خنوته ثم ذكرته قبل طول الفصل ومضى ركن بنى بل لو تبين ذلك قبل المفارقة استمرت الصحة ولم تجب المفارقة وان لم تبين إلا الخنوة أو تبينت المذكورة أيضاً بعدها لكن مع طول الفصل أو مضى ركن استأنف لبطلانها بالتردد في الاقتداء بمن لا يصح الاقتداء به فليتأمل قال عشا قوله مر والاوجه أن التردد في النية الخ أى في نفس النية كان ترددياً ذكره كورة امامه بان عليه خبثه وتردد في أنه ذكر في نفس الامر أو انثى وأما التردد في النية على وجه أنه هل بقي في الصلاة أو يخرج منها

التي لا تدرك الا برأيتها وهو محل نظر فلا يرجع (قوله بخلاف ما لو بان حدثه أو خبثه الخ) ينبغى أن المراد خبثه الخفى أما الظاهر فقياس وجوب الاعادة إذا بان بعد الصلاة وجوب الاستئناف إذا بان في اثنتائها ولا يجوز الاستمرار مع نية المفارقة فادل عليه قول الروض فرع إذا بان في اثناء الصلاة حدث امامه أو تنجسه أى ولو بنجاسة خفية كما في شرحه والعباب فارقه أو بعد غير الجمعة لم يقض اهـ من أنه إذا بان في الاثناء تنجسه بنجاسة ظاهرة كفت مفارقتها ولم يجب الاستئناف ينبغى أن يكون مبني على ما مشى عليه كما افاده اطلاقه من أنه إذا بان بعد الصلاة تنجسه بالظاهرة لم يجب القضاء فليتأمل (قوله فانه يلزمه مفارقتها) قال في شرح العباب بالنية اهـ ويظهر أن الحكم كذلك إذا طرأ حدث الإمام مثلاً وعلم به بل قد يقال بالاولى فتأمل وراجع ثم رايت الشارح صرح بذلك في فصل خرج الإمام من صلاته قبل ولو أحرمت منه فرداً فراجعته قال في شرح الروض قال في المجموع ولا يغنى عن المفارقة ترك المتابعة فطاماً بل تبطل به صلاته لأنه صلى بعض صلاته خلف من علم بطلان صلاته وعبارة شرح العباب عن المجموع بل تبطل صلاته إذا مضت لحظة ولم ينو ذلك أى المفارقة الخ وظاهر هذا الكلام أن البطلان لا يتوقف على انتظار كثير بخلاف ما يأتى فيمن لم ينو الاقتداء والفرق أنه

بخلاف ما لو بان حدثه أو
خبثه أثناءها فانه يلزمه
مفارقتها وبني والفرق أن
الوقوف على نحو قراءته
أسهل منه على طهره لانه
وإن شوه حدث الحدوث
بعده قريب بخلاف القراءة
(ولو اقتدى) رجل (بخبثه)
في ظنه (فبان رجلاً) أو
خبثه بامرأة فبان انثى أو
خبثه بخبث فباناً مستويين
مثلاً (لم يسقط القضاء في
الظاهر) لعدم انعقاد
صلاته لعدم جزم نيته وخرج
بقولنا في ظنه ما لو كان خبثه
في الواقع بان كان اشتباه حاله
موجوداً حينئذ

فيضرمطلقا طال زمن التردد أو قصر اه (قوله) لكن ظنه رجلا الخ يخرج مالوشك فيما يظهر ويفارق قوله فيما سبمن يجوز كونه اميا بان الامي يجوز اقتداء الذكر به في الجملة اي إذا كان مثله بخلاف الخنثي فليراجع سم وتقدم عن النهاية والمغني وعش ما يوافقه (قوله) كما صححه الروياني اي وجوب الاعادة والذي يظهر في هذه المسئلة عدمها الا لردد حينئذ مغني عبارة عش بعد سوق كلام الشارح لكن نقل سم عن شرح العباب له خلافا وهو قريب ووجهه ان الخنثي جازم بالنية وبانت مساواته لامامة في نفس الامر فلا وجه للزوم الاعادة ولا يكون المرأة لها علامات تدل عليها وفي سم على الغاية الجزم بما في شرح العباب اه (قوله) ولوقنا إلى قوله قال الماوردي في المغني الا قوله ولخبر الحاكم إلى صح ان الخ إلى قول المتن لا ورع في النهاية الا قوله في مرسل إلى صح ان الخ وقوله وهي إلى وتكره وقوله غير نحو ما ذكر إلى قال قول المتن (من الفاسق) اي ان اختص بصنات مرجحة ككفره افاقه او اقراره مغني (قوله) ولو حرا فاضلا شامل لما اذا كان الفاسق فقيها والعدل غير فقيه سم (قوله) ان سرهم اي ان اردتم ما يسركم و (قوله) فانهم وفدكم أي الواسطة بينكم وبين ربكم وذلك لانه سبب في حصول ثواب الجماعة للمامومين وهو يتفاوت بتفاوت احوال الائمة عش (قوله) في مرسل صلوا الخ اي وانما سبحت خلف الفاسق لما في خبر مرسل الخ (قوله) وكفي به الخ عبارة النهاية والمغني قال الامام الشافعي وكفي به فاسقا اه (قوله) وتكره اي الصلاة خلفه اي الفاسق مطلقا كما مر في شرح وما كثر جمعه افضل الابدعة امامه وفي عش مانصه واذا لم تحصل الجماعة الا بالفاسق والمبتدع لم يكره الائتمام طباوى ومراه سم على المنهج اه وفي البجيرمي عن البرماوى مانصه ويحرم على أهل الصلاح والخير الصلاة خلف الفاسق والمبتدع ونحوهما لانه يحتمل الناس على تحسين الظن بهم اه (قوله) وتكره امامة من يكرهه الخ عبارة المغني تنمة يكره تنريها ان يؤم الرجل قوما كثيرا لم يكره له كارهون لا مر مذموم شرعا كوال ظالم او متغلب على امامة الصلاة ولا يستحقها ولا يحتز من النجاسة او يمحو هيئات الصلاة او يتعاطى معيشة مذمومة او يعاشر الفسقة ونحوهم وان نصبه لها الامام الاعظم اما إذا كرهه دون الاكثر او الاكثر لا لامر مذموم فلا يكره الامامة فان قيل إذا كانت الكراهة لا مر مذموم شرعا فلا فرق بين كراهة الاكثر وغيرهم اجيب بان ضرورة المسئلة ان يختلفوا في انه بصنفة الكراهة ام لا فيعتبر قول الاكثر لانه من باب الرواية قال في المجموع ويكره ان يولى الامام الاعظم على قوم رجلا يكرهه اكثرهم نص عليه الشافعي وصرح به صاحب الشامل والتممة ولا يكره ان كرهه دون الاكثر بخلاف الامامة العظمى فانها تكره إذا كرهها البعض ولا يكره ان يؤم من فيهم ابوه واخوه الا كبير اه (قوله) اكثر القوم الخ اي وتحرم عليه وكذا

لم يتقدم اقتداء هناك بخلافه هنا فانه سبق الاقتداء (قوله) لكن ظنه رجلا يخرج مالوشك فيما يظهر ويفارق قوله فيما سبمن يجوز كونه اميا بان الامي يجوز اقتداء الذكر به في الجملة اي إذا كان مثله بخلاف الخنثي فليراجع (قوله) فلا تلزمه اعادة على الاوجه للجزم بالنية بخلاف مالوصلى خنثي الخ ذكر الروياني في البحر فيما إذا فندى خنثي بامرأة معتقد انها رجل ثم بان ان الخنثي انثى عن والده احتمالين احدهما الصحة لا اعتقاده جواز الاقتداء وقد بان في المال جوازه والثاني عدم الصحة لتفريطه حيث لم يعلم كونها امرأة قال وهذا اصح قال وعلى هذا الوجه الحاكم في الحدود وهو يعتقه رجلا ثم بان كذلك فالجزم صحيح على الاول دون الثاني ولا يختلف الحكم في حد الشرب وغيره بين الرجل والمرأة بل في القصاص قال الاذرعى ولو ظنه رجلا اي عند الاقتداء به فبان في اثباتها خنثيته لزمه مفارقة وهل يبنى او يستأنف فيه نظر اه قال الشارح في شرح العباب فظاهر كلامهم الذي في المتن ان المعتمد فانظر فيه الاستئناف اه وقد تبين ان تبين في لا اثناء خبره ثم ذكرته قبل طول الفصل ومضى ركن بنى بل لو تبين ذلك قبل المارفة استمرت الصحة ولم تجب المفارقة ان لم تبين الا الخنثية او تدينه الذكر او ايضا بعد ما لكان مع طول الفصل او مضى ركن استأنف لبطاها بالتردد في الاقتداء بمن لا يصح الاقتداء به فليتامل (قوله) ولو حرا فاضلا شامل لما اذا كان

لكن ظنه رجلا ثم بان خنثي بعد الصلاة ثم اتضح بالذكرة فلا تلزمه اعادة على الاوجه للجزم بالنية بخلاف مالوصلى خنثي خلف امرأة طائنا انهار جل ثم تبين انونه الخنثي كما صححه الروياني لان للمرأة علامات ظاهرة غالبا تعرف بها فهو هنا مقصود ان جزم بالنية (والعدل) ولو قنا مفضولا (اولى) بالامامة (من الفاسق) ولو حرا فاضلا اذا لا وثوق به في المحافظة على الشروط ولخبر الحاكم وغيره ان سرهم ان تقبل صلاتكم فليؤمكم خياركم فانهم وفدكم فيما بينكم وبين ربكم وفي مرسل صلوا خلف كل بروفاجرو يعصده ماضح ان ابن عمر رضى الله عنهما كان يصلى خلف الحجاج وكفي به فاسقا وتكره خلفه وهي خلف مبتدع لم يكفر ببدعته اشد لان اعتقاده لا يفارقه وتكره امامة من يكرهه اكثر القوم

لذموم فيه شرعى غير نحو ما ذكرته لورود تعاليل في السنة حتى اخذ منها بعضهم ان ذلك كبيرة لا الاتمام به قال الماوردى ويحرم على الامام نصب الفاسق اماما للصلاة لانه مأور بمراعاة المصالح. ليس منها أن يوقع الناس في صلاة (٢٩٥) مكروهة او يؤخذ منه حرمة

نصب كل من كره الاقتداء به وناظر المسجد ونائب الامام كمؤفى بتحريم ذلك كما هو ظاهر (والاصح ان الافة) في الصلاة وما يتعلق بها وان لم يحفظ غير الفاتحة (اولى من الاقرا) غير الافة وان حفظ كل القرآن لان الحاجة للغة اهم لعدم انحصار حوادث الصلاة ولانه صلى الله عليه وسلم قدم ابابكر على من هم اقرا منه لخبر البخارى لم يجمع القرآن في حياته صلى الله عليه وسلم إلا اربعة انصار خزرجيون زيد بن ثابت واني بن كعب ومعاذ بن جبل وابوزيد رضى الله عنهم وخبر احقهم بالامامة اقروهم بحمول على عرفهم الغالب ان الاقرا افة لانهم كانوا يضمون للحفظ معرفة فقه الاية وعلومها نعم يتساوى قن فقيه وجر غير فقيه كفى المجموع وينبغى حمله على قن افة وجر فقيه لان مقابلة الحرية بزيادة الفقه غير بعيدة بخلاف مقابلتها باصل الفقه فهو اولى منها لتوقف صحة الصلاة عليه دونها ثم رايت السبكي اشار لذلك (و) الاصح ان الافة اولى من (الاورع) لان حاجة الصلاة الى الفقه أهم كما مر ويقدم الاقرا على الاورع والوجه ان

لو كرهه كل القوم كفى الروضة ونص عليه الشافعى انتهى مناوى ونقل عن حواشى الروض لو الدال شارح من التصريح بالحرمة على الامام فيما لو كرهه كل القوم اقول والحرمة مفهوم تقييد الشارح الكراهة بكونها من اكثر القوم عش (قوله لا امر مذموم شرعا) اما لو كرهه لغير ذلك فلا كراهة في حقه بل اللوم عليهم عش (قوله غير نحو ما ذكر) اى كوال ظالم ومن تغلب على امامة الصلاة ولا يستحقها او لا يحرز عن النجاسة او بمحو هيئات الصلاة او بتعاطي معيشة مذمومة او بعاشر الفاسق ونحوهم انتهى مناوى اه عش وتقدم عن المغنى مثله (قوله لا الاتمام به) اى لا يكره الاقتداء به حيث كان عدلا ولا يلزم من ارتكابه المذموم نفي العدالة عش (قوله ويحرم على الامام نصب الفاسق الخ) لم يصرح ببطلان النصب وسيأتى تعرض الشارح له في شرح وطيب الصنعة ونحوها سم عبارة عش اى ولا تصح توليته كما قاله حج ومعلوم انه حيث لم تصح توليته لا يستحق ما رتب للامام اه وجزم شيخنا بذلك بلا عزو وعبارة الاقتناع وليس لاجد من ولا الامور تقرير فاسق اماما في الصلوات كما قاله الماوردى فان فعل لم تصح كما قاله بعض المتأخرين اه (قوله وناظر المسجد) اى اذا كانت التولية له عش (قوله في الصلاة) الى قوله والوجه في المغنى لا قوله كفى المجموع الى المتن قول المتن (اولى من الاقرا) ظاهره ولو عاريا وغيره مستور وينبغى خلافه لما تقدم من كراهة الصلاة خلف العارى عش (قوله لخبر البخارى لم يجمع القرآن الخ) قال الجعبرى في شرح الرائية والصحابة الذين حفظوا القرآن في حياة النبي صلى الله عليه وسلم كثيرون فمن المهاجرين ابو بكر وعمر وعثمان وعلي وابن مسعود وابن عباس وحذيفة وسالم وابن السائب وابو هريرة ومن الانصار ابي وزيد ومعاذ وابو الدرداء وابوزيد وجميع فعنى قول انس لم يجمع القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا اربعة ابي وزيد ومعاذ وابوزيد انهم الذين تلقوه مشافهة من النبي صلى الله عليه وسلم او الذين جمعوه بوجوه قراءته انتهى وكل من هذين الجوابين وان استبعده بعض اهل العصر كاف في دفع الاشكال عش (قوله وخبر احقهم الخ) رد لدليل مقابل الاصح (قوله بحمول على عرفهم الغالب الخ) لعل من غير الغالب الصديق فلا ينافى ذلك ما تقدم فيه سم (قوله وينبغى حمله) اى حمل ما في المجموع (قوله فهو اولى الخ) اى القن المختص باصل الفقه سم (قوله لان حاجة الصلاة) الى قول المتن ومستحق المنفعة في النهاية لا قوله لعموم خبر مسلم بتقديم الاسن وقوله وخبر الى وتعتبر وقوله اى بان لم يسم الى ثم وقوله فوجها وقوله ولا ية صحيحة الى او كان (قوله ويقدم الاقرا على الاورع) اى كما قاله في الروضة عن الجمهور فعنى قال البصرى في النفس شىء من تقديم الاقرا على الاورع الذى يقرأ قراءة صحيحة وان كان ذلك اصح قراءة أو أكثر قرأنا اه (قوله الاصح قراءة) اى لما يحفظه وان قل فيقدم وان كان غيره يحفظ أكثر منه لكن بقي ما لو كان احدهما يحفظ القرآن بكامله مثلاً ويصحح ايات قليلة كما و آخر السور اطردت عاداته بالامامة بها والاخر يحفظ نصف القرآن مثلاً ويصححه بتمامه فن يقدم منهما فيه نظروا اطلاقهم قد يقتضى تقديم من يحفظ النصف ولو قيل بتقديم من يحفظ الكل لان المدار على صحة ما صلى به لم يبعد عش (قوله في ذلك) اى فى صحة القراءة (قوله من ذلك) اى من الاصح قراءة (قوله وتردد) اى الاسنوى (قوله لا عبرة بها الخ) اى فلا يقدم صاحبها على غيره عش (قوله وبحث ايضا الخ) اقره النهاية والمغنى ايضا عبارة المغنى واما الزهد فهو ترك ما زاد على الحاجة وهو اعلى من الورع اذ هو فى الحلال والورع فى الشبهة قال فى

الفاسق فقيها والعدل غير فقيه (قوله ويحرم على الامام نصب الفاسق الخ) لم يصرح ببطلان النصب وسيأتى تعرض الشارح له اى فى شرح قول المتن وطيب الصنعة ونحوها (قوله بحمول على عرفهم الغالب) لعل من غير الغالب الصديق فلا ينافى ذلك ما تقدم فيه (قوله فهو) اى القن المختص باصل الفقه (قوله ثم رايت السبكي اشار لذلك) كذا شرح م

المراد بالاقرا الاصح قراءة فان استوفى ذلك قال أكثر قراءة وبحث الاسنوى أن التيز بقراءة السبع أو بعضها من ذلك وتردد فى قراءة مشتملة على لحن لا يغير المعنى ويتجه انه لا عبرة بها وبحث ايضا تقديم الازهد على الاورع لانه اعلى منه اذ الزهد تجنب فضل الحلال والورع تجنب الشبه

خوفان الله تعالى زيادة فهو زيادة على (٢٩٦) العدالة بالعفة وحسن السيرة ولوتيمز المفضل من هؤلاء الثلاثة ببلوغ أو تمام غدالة

أو معرفة نسب كان أولى (ويقدم الاقفة والاقرا) أي كل منهما وكذا الاورع (على الاسن والنسب) فعلى أحدهما أولى لأن فضيلة كل من الأولين لها لها تعلق تام بصحة الصلاة أو كمالها بخلاف الآخرين (والجديد تقديم الاسن) في الاسلام (على النسب) لأن فضيلة الأول في ذاته والثاني في آبائه إذ هو المنسوب لمن يعتبر في الكفاءة كالعرب بتفصيلهم وكالعلماء أو الصلحاء ولا عبرة يسن في غير الاسلام فيقدم شاب اسلم أمس على شيخ اسلم اليوم نعم بحث المحب الطبري انها لو اسلمها معا واستويا في الصفات قدم الاسن لعموم خبر مسلم تقديم الاسن ومن أسلم بنفسه أولى من أسلم بالتبعية لأن فضيلته في ذاته نعم أن كان بلوغ التابع قبل اسلام المستقل قدم التابع لأنه أقدم اسلاما حينئذ وخبر وليؤمكم أكبركم كان لجميع متقاربين في الفقه كما في مسلم وفي رواية في العلم وتعتبر الهجرة أيضا فيقدم أفقه فأقرأ فأورع فأقدم هجرة بالنسبة لآبائه إلى رسول الله ﷺ وبالنسبة

المهمات ولم يذكروا في المرحلات واعتباره ظاهر حتى إذا اشتركا في الورع وامتاز أحدهما بالزهد قدمناه انتهى زاد النهاية وهو ظاهر إذ بعض الأفراد للشيء قد يفضل بآية اه (قوله فهو زيادة الخ) لا موقع له هنا عبارة المغني والنهاية عقب المتن أي الاكثر ورعا والورع فسر في التحقيق والمجموع بأنه اجتناب الشهوات خوفان الله تعالى وفي أصل الروضة بأنه زيادة على العدالة من حسن السيرة والعفة اه (قوله ولوتيمز المفضل الخ) فلو كان الاقفة أو الاقرا أو الاورع صديقا أو قاصرا في سفره أو فاسقا أو ولد زنا أو مجبول الأب فضده أو ولي نعم أن كان المسافر السلطان أو نائبه فهو أحق وأطلق جماعة أن أمانة ولد الزنا ومن لا يعرف أبوه مكروهة وصورته أن يكون في ابتداء الصلاة ولم يسأله المأموم فإن سأواه أو وجده قد أحرم وأقضى به فلا بأس مغني ونهاية أي فلا لوم في الاقتداء ومعلوم منه نفي السكر اه ع ش عبارة الرشيد أي قال كراهة إنما هي في تقدمه على غيره الذي ليس مثله مع حضوره وليس راجعة إلى نفس أمانته اه (قوله من هؤلاء الثلاثة) أي التي في المتن ومثلها الا زهد الذي في الشارح (قوله أو تمام) أي بان لا يكون مسافرا أو قاصرا ع ش أي والمأمومون متممون وعلة في شرح الروض اختلاف بين صلاتيهما أقول ولوقوع بعض صلاتهم من غير جماعة بخلافها خلف المتم رشيد (قوله أو غدالة) أي زيادتها أو أصلها بان يكون أحدهما عدلا والاخر فاسقا ع ش وكتب عليه البصري أيضا ما نصه كيف يتأق التميز بالعدالة في غير الاورع بالنسبة الاورع فليتامل اه (قوله كان أولى) وتقدم عن البويطي كراهة الاقتداء بالصبي للخلاف في صحته وأما الثلاثة الباقية هنا فالناسق ومجبول النسب أي كالقبط يكره الاقتداء بهم ما وينبغي أن الاقتداء بالقاصر خلاف الأولى (فائدة) سألني عمي الواسم شخص ومكث مدة كذلك ثم ارتد ثم أسلم شخص آخر ثم جد المر تداسلامه واجتمعنا من المتقدم منها والجواب أن الظاهر تقديم الثاني لأن الردة إبطت شرف الاسلام الأول ومن ثم لا ثواب له على شيء من الأعمال التي وقعت فيه ع ش (أي كل منهما) إلى قوله ران ذكر النسب في المغني لا أقوله وخبرني وتعتبر (قوله من الأولين) أي الاقفة والاقرا (قوله بخلاف الآخرين) أي الاسن والنسب ع ش (قوله إذ هو الخ) عبارة النهاية والمغني والمراد بالنسب من ينسب إلى قريش أو غيره ممن يعتبر في الكفاءة كالعلماء والصلحاء فيقدم الهاشمي والمطلبي ثم سائر قريش ثم العربي ثم العجمي ويقدم ابن العالم أو الصالح على ابن غيره اه قال ع ش قوله ثم العربي أي باقي العرب وقوله مر ويقدم ابن العالم الخ أي بعد الاستواء فيما تقدم اه (قوله ومن أسلم بنفسه) أي وان تأخر اسلامه سم (قوله لأن فضيلته في ذاته) قد يقال والاخر كذلك فلو قال بذاته لكان النسب بصري (قوله وخبر وليؤمكم الخ) كان ينبغي تقديمه على قول المتن والجديد (قوله فأورع الخ) وينبغي أخذنا مقدمه من البحث فازهد فأورع (قوله فأقدم هجرة بالنسبة الخ) وقياس ما مر من تقديم من أسلم بنفسه على من أسلم تبعا لتقديم من هاجر بنفسه على من هاجر أحدا بآئته وان تأخرت هجرة تبعا لمغني زاد الإيعاب وظاهر تقديم من هاجر أحدا صوله إليه صلى الله عليه وسلم على من هاجر أحدا صوله إلى دار الاسلام لا على من هاجر بنفسه إليها وهل يدخل في الاصول هنا لا شيء ومن ادلى بها كافي الام قياس الكفاءة لا وقد يفرق بان المدار هناك على شرف ما يظهر عادة التفاهة وبه هنا على أدنى شرفه وان لم يكن كذلك اه سم (وبالنسبة بنفسه الخ) لا يظهر وجه لتخصيص الهجرة إلى دار السلام بالهجرة بالنفس فتأق في الآباء أيضا بصري (قوله إلى دار السلام) أي بعده ﷺ من دار الحرب مغني (قوله فعلم أن المنتسب الخ) كذا في شرح المنهج ولفظه وبما تقرر علم أن المنتسب إلى من هاجر مقدم على المنتسب إلى قريش مثلاً اه وكتب شيخنا العلامة الشهاب البرلسي

(قوله ولوتيمز المفضل من هؤلاء الثلاثة الخ) تقدم في شرح قول المتن والكامل بالصبي قول الشارح نعم إلى الخ ولو مفضل لا أو قلنا أولى منه أي من الصبي اه (قوله ومن أسلم بنفسه) أي وان تأخر اسلامه (قوله لأنه أقدم اسلاما) قد يقال هو أقدم اسلاما وان كان بلوغه بعد اسلام المستقل حيث تقدم اسلام متبوعه على اسلام المستقل إلا أن يقيد باسلامه قبل البلوغ (قوله فعلم أن المنتسب الخ) كذا في شرح المنهج

لنفسه إلى دار الاسلام فأسن فأنسب فعلم أن المنتسب للأقدم هجرة مقدم على المنتسب لقريش مثلاً وان ذكر النسب لا يغني عن ذكر الأقدم هجرة (فان استويا) في الصفات المذكورة في المتن وغيره كالهجرة (فنتظافه) الذكريات بها مشه

بها مشه ما نصه قوله وبما تقرر الخ شبهته في هذا أن الهجرة مقدمة على النسب ويرده أمران الأول تصريح
الرافعي بأن فضيلة ولد المهاجر من حيز السب مع تصريح الشيخين بتقديم قریش على غيرها الثاني أنه يلزمه أن
يقول بمثل ذلك في ولد الاسن والاورع وهذا لا قرأوا لافقه من غير قریش مع ولد القرشي ولا يجوز أن يذهب
ذاهب إلى ذلك لا اتفاق الشيخين على تقديم قریش على غيرها انتهى اه سم وعبارة الحلبي قوله وبما تقرر اي
من تقديم المهاجر على المنتسب علم ان المنتسب الخ وعلى قياسه يكون المنتسب لمن يقدم مقدما على المنتسب
لمن يؤخر فان لافقه مقدم على ابن الاقرأ وابن الاقرأ مقدم على ابن الاورع ولا مانع من التزام ذلك ثم رأيت
ان الشهاب البرلسي اعترض الشارح بان هذا مخالف لاتفاق الشيخين على ما تقدم قریش على غيرها من
العرب والعجم اقول مراد الشيخين تقديم قریش على غيرها من العرب والعجم لا على لافقه ومن بعده من
المراتب التي ذكرها اه (قوله بان لم يسم من الخ) يدخل فيه من لم يعلم حاله أو وصف بخارم المروءة ع ش (قوله
بنقص يسقط العدالة) لم لا يقال بمذموم شرعي وإن لم يسقط العدالة بصري قول الماتن (وحسن الصوت) اي
ولو كانت الصلاة سرية كما اقتضاه إطلاقه والمراد هنا بيان الصفات الفاضلة وأما الترتيب بينها فمسيأني ع ش
(قوله من الاوساخ) الى قوله وهو من ولاه في المعنى إلا انه قال فوجها بدل فصورة (فصورة) كذا في المنهج
والنهاية لكن باسقاط قول الشارح المتقدم فوجها وكذا اسقطه المعنى وشرح المنهج وشرح بافضل لكنهم
عبروا هنا بغيره عن التحقيق بالوجه بدل الصورة وقال ع ش قوله مر فصورة لعل المراد بالصورة سلامته في
بدنه من افة تنقصه كرج وشلل لبعض اعضائه والمناسب الموافق لهذه الكتب ان يحذف قوله فوجها وقول
سم قوله فصورة تميز عن فوجها السابق اه لا يخفى بعده (قوله فبدنا) لا يبعد تقديم ما يظهر منه كيدور جل
على ما هو مستتر بصري (قوله اقرع) اي حيث اجتمع في محل مباح او كما ما مشر كين في الامامة لما يأتي من
انهم المالكون كما ناسريكين في مملوك وتنازعا لا يقرع بينهما بل يصل كل منفردا ع ش (قوله حيث لا امام راتب
عبارة المعنى إذا كانوا في موات او في مسجد ليس له امام راتب (قوله واسقط حقه الخ) فلو عن له الرجوع
رجع قبل دخول من اسقط حقه له في الصلاة ع ش (قوله والا قدم الراتب) اي وإن كان مفضولا في جميع
الصفات ومثله مالو عين شخصا بدله لتنزيله منزله ع ش (قوله وهو من ولاه الناظر) قضيته أن ما يقع من
اتفاق اهل محلة على امام يصلي بهم من غير نصب الناظر انه لاحق له في ذلك فيقدم غيره عليه لكن في الایعاب
خلافه وعبارته (فرع) في الكفاية والجواهر وغيرهما تبع الماوردي احاصله تحصل وظيفة امام غير
الجامع من مساجد المحال والعشائر والاسواق بنصب الامام شخصا او بنصب شخص نفسه لها برضا جماعته
بان يتقدم بغير إذن الامام ويؤم بهم فاذا عرف به ورضيت جماعة ذلك المحل بامامته فليس لغيره التقدم عليه
لا باذنه وتحصل في الجامع والمسجد الكبير والذى في الشارع بتولية الامام او نائبه فقط لانها من الامور
العظام فاخصت بنظره فان فقد من رضىه اهل البلد اي اكثرهم كما هو ظاهر انتهى اه ع ش (قوله من
ولاه الناظر) اي ولو عام كما في كلام غيره رشدي (قوله بان لم يكره) تصويروا لتولية الصحيحة (قوله اخذا
مما مر) اي في شرح اولي من الفاسق (قوله او كان بشرط الواقف) ظاهره وإن كره الاقتداء به وإن يعتد
بشرط الواقف جز ما سمع اقول كلام الشارح المار في شرح اولي من الفاسق كالصريح في خلافه واعتاده
البجيرمي فقال واعلم ان الامام الاعظم والواقف والناظر يحرم عليهم تولية الفاسق ولا يصح توليته ولا

ولفظه وبما تقرر علم ان المنتسب إلى من هاجر مقدم على المنتسب إلى قریش مثلا اه وكتب شيخنا العلامة
الشهاب البرلسي بهامشه ما نصه قوله وبما تقرر الخ شبهته في هذا ان الهجرة مقدمة على النسب ويرده
امران الاول تصريح الرافعي بان فضيلة ولد المهاجر من حيز النسب مع تصريح الشيخين بتقديم قریش على
غيرها الثاني أنه يلزمه أن يقول بمثل ذلك في ولد الاسن والاورع والافره من غير قریش مع ولد
القرشي ولا يجوز ان يذهب ذاهب إلى ذلك لا اتفاق الشيخين على تقديم قریش على غيرها والله اعلم اه
(قوله ضرورة) عطف على فوجها السابق (قوله او كان بشرط الواقف) ظاهره وإن كره الاقتداء به وإن تقيده

لم يسم أي من لم يعلم منه
عداوته بنقص يسقط
العدالة فيما يظهر ثم نظافة
(الثوب والبدن) من
الاساخ (وحسن الصوت
وطيب الصنعة) بأن يكون
كسبه فاضلا كتجارة
وزراعة (ونحوها) من
الفضائل يقدم بكل منها على
مقابله لافضائه إلى استالة
القلوب وكثرة الجمع ومن
ثم قدم على الاوجه من
تناقض للمصنف عند
الاستواء في جميع ما مر آنفا
الاحسن ذكر اثم الانظف
ثوب فوجها فبدنا فصنعة ثم
الاحسن صوتا فصورة
فان استويا وتشاحا اقرع
هذا كله حيث لا امام راتب
أو أسقط حقه الأولى
ولا قدم الراتب على الكل
وهو من ولاه الناظر ولاية
صحيحة بأن لم يكره الاقتداء
به أخذنا ما مر عن الماوردي
المقتضى عدم الصحة لأن
الحرمة فيه من حيث
التولية أو كان بشرط
الواقف (ومستحق المنفعة)

يعنى من جازله الانتفاع
بمحل كما اشارت اليه عبارة
أصله (بملك) له (ونحوه)
كاجارة وإعارة ووقف
وإذن سيد (أولى) بالإمامة
فيما يسكنه بحق من غيره
وإن تميز بسائر مامر
فيؤمهم إن كان أهلا ولو
نحو فاسق على ما اقتضاه
إطلاقهم بناء على ما هو
المتبادر أن المراد بالأهل
من تسيح إمامته وإن كرهت

(فإن لم يكن) المستحق
للنفع حقيقة فهو من عدا
نحو المستعير إذ لا تجوز
الإنابة إلا لمن له الإعارة
والمستعير من المالك لا يعبر
وكذا الفن المذكور حضر
المعبر والسيد أو غابا خلافا
لتقييد شارح الامتناع
بحضرة المعبر وبما تقرر
علم أن في كلامه نوع
استخدام (أهلا) للإمامة
كإمام كرامة الرجال أو
للصلاة كالكاثر وإن تميز
بسائر مامر (فله) إن كان
رشيدا (التقديم) لأهل
يؤمهم أى يندب له ذلك
لخبر مسلم لا يؤمن الرجل
الرجل في سلطانه وفي رواية
لأبي داود في بيته ولا في
سلطانه أما المحجور عليه
إذا دخلوا بيته لمصلحته
وكان زمنها بقدر زمن
الجماعة فإن أذن وليه لو أحد
تقدم والأصلوا فرادى
قاله الماوردى والصيمرى

ونظر فيه القمولى

يستحق المعلوم اه (قوله يعنى) إلى قوله ولو نحو فاسق في المغنى وإلى قول المتن والأصح في النهاية إلا قوله
ولو نحو فاسق إلى المتن وقوله خلافا إلى المتن وقوله قاله الماوردى إلى المتن (قوله يعنى من جاز الخ) أى والا
فنهو المستعير لا يستحق المنفعة سم عبارة المغنى وفي عبارة المصنف قصور فانها لا تشمل المستعير والعبد
الذى أسكنه سيده في ملكه فانها لا تستحقان المنفعة مع كونها أولى فلو عبر كالحرر بساكن الموضوع بحق
لشملهما اه (قوله كاجارة الخ) أى وصية نهاية ومعنى (قوله من غيره) متعلق بأولى (قوله وإن تميز الخ)
أى الغير (قوله بسائر مامر) أى من الألفه وغيره من جميع الصفات معنى (قوله وهو من عدا نحو المستعير)
أى فإن المستعير لا يملك المنفعة فلا يستحقها قال الأسوى بل ولا الانتفاع حقيقة انتهى وأما العبد فظاهر
عش (قوله نحو المستعير) أى كالعبد الذى أسكنه سيده في ملكه (قوله إذ لا تجوز إلا بانه الخ) يؤخذ منه
أن محل ذلك في غير نحو عبده وولده من يجوز له استنابته في استيفاء منفعة المعار كما يأتى في باب بصري (قوله
والمستعير الخ) ظاهر إطلاقه أنه لا فرق بين المستعير الأهل وغير الأهل في عدم استحقاقه التقديم لكن ينافيه
ما سيأتى في كلام مر من أنه لو حضر أحد الشريكين والمستعير من الآخر لا يتقدم غيرهما إلا باذنها فلعل
ما اقتضاه التعليق هنا غير مراد فلا يراد به أن المستعير المستقل أو أن ما يأتى مستثنى
بما هنا (قوله من المالك) ليس بقيد عش (قوله وبما تقرر) أى من تفسير مستحق المنفعة بمن جازله
الانتفاع بمحل وتفسير ضميره المستكن في لم يكن بالمستحق للمنفعة حقيقة إلا خص من المرجع (قوله
للإمامة) إلى قول المتن والأصح في المغنى إلا قوله وكان زمنها إلى فان أذن وقوله قال إلى المتن (قوله كإمام) أى
مثل أهل مر في قوله أن المراد الخ كرى (قوله كإمامة الخ) أى وخشى معنى (قوله وإن تميز) أى غير الأهل
عش قول المتن (فله التقديم) أى فلو تقدم واحد بنفسه من غير أذنه ولا ظن رضاه حرم عليه ذلك لأنه قد يتعلق
غرضه بواحد بخصوصه فلو دللت القرينة على عدم تعلق غرض صاحب المنزل بواحد منهم بل أراد الصلاة
وانهم يقدمون بانفسهم من شأوا فلا حرمة عش (قوله إن كان رشيدى) سيدكر محترزه (قوله لأهل
يؤمهم) أى وإن كان مفضولا وعليه فلو قال بجمع ليتقدم واحد منهم لعل يقرع بينهم أو يقدم أفضلهم أو
لكل منهم أن يتقدم وإن كان مفضولا لعموم الأذن فيه نظر ولعل الثانى أظهر لأن أذنه لو أحد منهم تضمن
اسقاط حقه وحيث سقط حقه كان أفضل أولى فلو تقدم غيره لم يحرم مالم تدل القرينة على طلب واحد على
ما مر فتنبه له وعليه فثبت كان كذلك فالأولى عدم التقدم حيث علم أن هناك الأفضل منه وليس له الأذن لهذا
الأفضل بل عليه الامتناع فقط لأنه لم ياذن له في الأذن لغيره عش (قوله أما المحجور عليه) أى إن كان صيبا
أو مجنونا أو نحو ذلك معنى (قوله وكان زمنها بقدر زمن الجماعة) فيه أن هذا الشرط يلزم عليه أنهم إذا
صرفوا هذا الزمن للجماعة لم يكن لهم المسك بعده للمصلحة لمضى زمنها ويلزم عليه تعطيلها رشيدى (قوله فإن
أذن الخ) قد يؤخذ من ذلك أن المالك الرشيد لو لم يتقدم ولا أذن لأحد وجاز لهم المسك بقدر الصلاة صلوا
فرادى فتأمل له لكن فيهما نظر والمتجه أنه حيث جازت الصلاة ولم يزد من الجماعة على زمن الانفرادان لهم
الجماعة ويتقدم أحدهم بالصفات المتقدمة ثم رايت في شرح العباب ما هو كالصريح في ذلك سم ويأتى عن
البصرى ما يؤلفه (قوله والأصلوا فرادى) كذا في شرح مر أى والخطيب وهلا يقدم واحد بالصفات

بشرط الواقف حينئذ كذا شرح مر (قوله يعنى من جازله الانتفاع الخ) أى والا فنهو المستعير لا يستحق
المنفعة (قوله فإن أذن) قد يؤخذ من ذلك أن المالك الرشيد لو لم يتقدم ولا أذن لأحد وجاز لهم المسك بقدر
الصلاة صلوا فرادى فتأمل له لكن فيهما نظر والمتجه أنه حيث جازت الصلاة ولم يزد من الجماعة على زمن الانفراد
أن لهم الجماعة ويتقدم أحدهم بالصفات السابقة ثم رايت في شرح العباب ثم قوله أى الماوردى ليس لهم
أى الحاضرين بملك إنسان أن يجمعوا إلا باذن المالك إن أراد أن محل ذلك إن كان حاضر أفصح إذ لا يجوز
لأحد التقدم عليه بغير أذنه أو علم رضاه وإن أراد أنه أذن بالصلاة في ملكه من غير نص على الجماعة ولم يحضر فلا
وجه لامتناع الجماعة حينئذ إلا أن زاد زمنها على زمن الصلاة مع الانفراد اه (قوله والأصلوا فرادى) كذا

ينوب الولي عنه فيه وهو ممنوع لان سببه الملك فهو من توابع حقوقه وللولي دخل فيها (ويقدم) السيد (على عبده الساكن) بملك السيد وهو واضح لانهما ملكه أو بملك غيره لان السيد هو المستعير في الحقيقة (لا) على (مكاتبه في ملكه) أي المكاتب يعني فيما استحق منفعة ولو بنحو اجارة واعارة من غير السيد بدليل كلامه السابق فلا يقدم سيده عليه لانه أجنبي منه ويؤخذ منه بالاولى أنه لا يقدم على قته البعض فيما ملكه ببعضه الحر (والأصح تقديم المستعير) ومقرر نحو الناظر (على المكري) والمقرر نظرا لملك المنفعة وقيد شارح المكري بالمالك وهو موهوم إلا أن يراد المالك للمنفعة ومع ذلك هو موهوم أيضا إذ لا يكرى إلا مالك لها فهو لبيان الواقع لا للاحتراز (والغير على المستعير) لملك الرقبة والمنفعة واختار السبكي تقديم المستعير لشمول في بيته المار في الخبر له وللا لزم تقديم نحو المؤجر أيضا ويحاج عنه بان الاضافة للملك أو الاختصاص

السابقة سم وعبارة البصري قوله ونظر فيه القمولى الخ قد يقال الاقرب التنظير في قولها والاصلوا فرادى فليتأمل ثم رايته قال في فتح الجواد ما نصه والوجه ان الولي لاحق له في ذلك مطلقا وأنه حيث جاز إقامة الجماعة في ملك المولى بان حضروا فيه الحاجة او مصلحة له قدم بالصفات الاتية اه بصري (قوله فرادى) أي ثم إن كانوا قاصدين انهم لو تمسكوا من الجماعة فعملوها كتب لهم ثواب القصد ع ش (قوله وكأنه لمح ان هذا الخ) قد يكون محل النظر قوله والاصلوا فرادى ويوجه بما قدمت انفا سم (قوله وهو) أي مالمح اليه بالتنظير (قوله السيد) أي لا غيره معنى (قوله أو بملك غيره) أي وان اذن له في التجارة أو ملكه المسكن معنى قول المتن (لا مكاتبه) أي كتابة صحيحة معنى زاد ع ش لانه هو الذي يستقل بنفسه اه (قوله بدليل) متعلق بقوله يعني الخ (وقوله السابق) إشارة إلى ونحوه كردى (وقوله فيما ملكه ببعضه) ظاهره وإن كان بينهما ما يارة ووقع ذلك في نوبة سيده وهو ظاهر فيقدم على سيده لملك الرقبة والمنفعة ع ش (قوله نظرا) إلى الفصل في النهاية إلا قوله بخلاف إلى ولولى (قوله وقيد شارح) هو الجلال المحلى وإنما قيد بذلك لانه محل الخلاف كما يعلم من تعليل المقابل الا فى فلا يتوجه ما ذكره الشارح م ر كان حجر رشيدى وسيأتى عن البصري مثله مع زيادة (قوله وهو موهوم) أي لخلاف المقصود وهو أى المقصود كون المكري اعم من المالك وغيره كالمستأجر كردى (قوله إذ لا يكرى الا مالك) يراد عليه نحو الناظر والولى رشيدى عبارة البصري قوله إذ لا يكرى الخ قد يقال بمنوع لان وكيل مالك المنفعة يكرى هذا والوجه حمل كلام الشارح المذكور على المتبادر منه وهو مالك الرقبة ولا يهايم فيه بوجه إذ عرضه من ذلك الاشارة إلى محل الخلاف فان المقابل على تقديم المكري بانه مالك الرقبة وهذا لا يتأتى فى غير فليتأمل ثم رأيت فى المعنى ما نصه ومقتضى التعليل كما قال الاسنوى جريان الخلاف فى الموصى له بالمنفعة وان المستأجر إذا جره غيره لا يقدم بلا خلاف اه ومنه يؤخر ما ذكرته اه (قوله فهو لبيان الواقع) أي ولدفع توهم ان المراد به مالك العين لكن قوله م ر فى تعليل القول الثانى لانه مالك الرقبة اقوى من ملك المنفعة يقتضى تخصيص المكري بمالك العين وليس كذلك بل المكري قد يكون مالكا للمنفعة فقط كالواستأجر دارا ثم اكرها لغيره واجتمع كل من المكري والمكترى فالمكترى مقدم لانه مالك للمنفعة الا ع ش وتقدم عن البصري والرشيدى ما يعلم منه جوا به (قوله للملكه) إلى قوله بل يظهر فى المعنى إلا قوله الرقبة وقوله بخلاف إلى وعلم وإلى الفصل فى النهاية إلى قوله الرقبة قول المتن (على المستعير) قال فى الايعاب لو اعار المستعير وجوزناه للعلم بالرضا به وحضر فالذى يظهر ان المستعير الاول اولى لان الثانى فرعه ويحتمل استواءهما لانه كالوكيل عن المالك فى الاعارة ومن ثم لو اعاره باذن استواء فيما يظن اه وفيه نظر لانه إن كان اعارته للثانى باذن من المالك انزل المستعير الاول باعارة الثانى فيسقط حق المستعير الاول حتى لو رجع فى الاعارة لم يصح رجوعه وإن كان باذن فى اصل الاعارة بدون تعيين كالوايعار بعلمه برضا المالك وقد قدم فيه ان المستعير الاول أحق أى لانه متمكن من الرجوع متى شاء وهذا بعينه موجود فى المأذون فى الاعارة فلا تعيين لاحد فلا وجه للتسوية بينهما فيه بناء على انه يعلم الرضا يكون الحق الاول ع ش (قوله للملكه الرقبة) هذا لا يشمل المستأجر المعير سم أى ويشمله قول المعنى ويقدم المعير المالك للمنفعة ولو بدون الرقبة وقول النهاية للملكه المنفعة اه وفيهما ايضا ولو حضر الشريك اواحد هما والمستعير من الاخر فلا يتقدم غيرهما إلا باذنهما ولا احدىهما إلا باذن الاخر والحاضر منهما احق من غيره حيث يحوز انتفاعه بالجميع والمستعيران من الشريكين كالشريكين فان حضر الاربعة كفى اذن الشريكين اه (المار فى الخبر) الاول القلب (قوله له) أى المستعير واللام متعلق بالشمول (قوله لانه غير مالك) قد يقال الاضافة إن كانت للملك خرج المستأجر لانه

شرح م ر ولا يقدم واحد بالصفات السابقة (قوله وكأنه لمح ان هذا الخ) قد يكون محل النظر قوله وإلا صلوا فرادى ويوجه بما فى الحاشية الاخرى (قوله للملكه الرقبة) هذا لا يشمل المستأجر المعير (قوله لانه غير مالك لها) هذا لا يدل على الخروج لان عدم الملك لا يستلزم عدم الاختصاص وقد فرق ابن الخشاب بين

وكلاهما متحقق فى ملك المنفعة فدخل المستأجر وخرج المستعير لانه غير مالك لها

ليس مال الكليد وإن ملك منفعة أو الاختصاص دخل المستعير ودعوى دخول الأول على التقدير الأول
 وخروج الثاني على التقدير الثاني محل نظر سيد عمر عبارة سم قوله لأنه غير مالك الخ هذا لا يدل على الخروج
 لأن عدم الملك لا يستلزم عدم الاختصاص وفرق ابن الخشاب بين الاختصاص والاستحقاق والملك في معاني
 اللام بأن ما لا يصلح له التملك اللام معه لام الاختصاص وما يصلح له التملك ولكن اضيف اليه ما ليس بمملوك
 له اللام معه لام الاستحقاق وما عدا ذلك فاللام فيه للملك فإن أراد الشارح بالاختصاص هذا المعنى ورد عليه
 أن الإضافة لا تنحصر في الملك والاختصاص بهذا المعنى وإن أراد ما يشمل الاستحقاق فهو متحقق في المستعير
 فتأمل اهـ قول المتن (والو إلى الخ) وقع السؤال عن الامام الأعظم إذا أراد الإذن هل يقدم على المؤذن الراتب
 كما يقدم في الإمامة على الامام الراتب والوجه أنه يقدم إذ لا فرق بينهما وأما عدم أذانه عليه السلام فللعذر كما بينوه
 سم قول المتن (أولى الخ) أي تقديم ما تقدم ما غنى وشرح بأفضل (قوله السابق) أي في شرح فله التقديم (قوله)
 وظاهر أن محل الأول) أي مسألة الو إلى المذكورة رشیدی (قوله أو نائبه) شامل لقاضي البلد سم أي فيقدم
 من ولاه قاضي البلد عليه لأن القاضي مجرد وسيلة فالمولى حقيقة منبیه وهو الامام الأعظم خلافا لما يأتي عن
 الرشیدی (قوله على الوجه) أي كما قاله الأذرعى وغيره نهاية قال الرشیدی عبارة الأذرعى ويقدم الو إلى
 على إمام المسجد قلت وهذا في غير من ولاه الامام الأعظم ونوابه امامن ولاه الامام الأعظم ونحوه في جامع
 أو مسجد فهو أولى من وإلى البلد وقاضيه بلا شك انتهت ومراده بنواب الامام الأعظم وزرؤه بدليل قوله
 في المقوم امامن ولاه الامام الأعظم ونحوه لا يدع في تقديم هذا على وإلى البلد وقاضيه امامن ولاه قاضي البلد
 فلا شك في تقديم القاضي عليه لأنه مولى وعلى قياس هذا ينبغي أن يكون قول الشارح بل يظهر الخ مفروضا
 فيمن ولاه نفس الامام فتأمل اهـ وقوله امامن ولاه قاضي البلد الخ فيه فتأمل والوجه حمل قول الشارح بل
 يظهر الخ على إطلاقه كما مر عن سم وقال هنا قوله على من عدا الامام الخ شامل لنائب الامام الذي ولاه اهـ
 ﴿فصل في بعض شروط القدوة﴾ (قوله في بعض شروط القدوة) إلى التنبيه في النهاية إلى قوله أي فيما إلى
 وكذا (قوله في بعض شروط القدوة) وشروطها سبعة وهي عدم تقدم المأموم على إمامه في المكان والعلم
 بانتقالات الامام واجتماعها بمكان واحد وفيه الاقتران والجماعة وتوافق نظم صلاتها والموافقة في سنن
 تفحش المخالفة فيها والتبعية بان يتأخر تحرمة عن تحريم الامام بحجري (قوله ومكروها) أي بعض
 مكروهاها نهاية قول المتن (لا يتقدم الخ) ظاهر إطلاقهم أنه لا فرق في ذلك بين العالم والجاهل والناسي وفي
 الإيعاب نعم بحث بعضهم أن الجاهل يغتفر له التقدم لأنه عذر بأعظم من هذا وإنما يتجبه في معذور بل بعد محله
 أو قرب إسلامه وغلبه فالناسي مثله اهـ إلا أن يقال إن الناسي ينسب للتقصير لغفلته باهماله حتى نسي الحكم
 عش (قوله لا بقيد الوقوف) أي يشمل مكان القعود والاضطجاع مغنى أي وألا ستلقاء والركوع
 والسجود (قوله أو التقييد) عبارة النهاية فالتقييد الخ بالفاء (قوله به) أي بالموقف عش (قوله للغالب)
 أي باعتبار أكثر أحوال المصلحة أو بأشرف أحواله وهو الوقوف شوبرى (قوله لأن ذلك لم ينقل) أي

الاختصاص والاستحقاق والملك في معاني اللام بأن ما لا يصلح له التملك اللام معه لام الاختصاص وما
 يصلح له التملك ولكن اضيف اليه ما ليس بمملوك له اللام معه لام الاستحقاق وما عدا ذلك فاللام فيه
 للملك فإن أراد الشارح بالاختصاص هذا المعنى ورد عليه أن الإضافة لا تنحصر في الملك والاختصاص
 بهذا المعنى وإن أراد به ما يشمل الاستحقاق فهو متحقق في المستعير فتأمل (قوله وهو أولى من الراتب
 الخ) وقع السؤال عن الامام الأعظم إذا أراد الإذن هل يقدم على المؤذن الراتب كما يقدم في الإمامة على
 الامام الراتب والوجه أنه يقدم إذ لا فرق بينهما وأما عدم أذانه عليه السلام فللعذر كما بينوه على أن عدم
 أذانه لا ينافي أنه أحق به إذا أراد وأما مخالفة بعض الناس محتجا بأن الإمامة أعظم رتبة فينا فيه أن
 الإذن أفضل منها مع أن اعظمية الرتبة لا تقتضى فرقا بينهما (قوله أو نائبه) شامل لقاضي البلد
 (قوله على من عدا الامام) شامل لنائب الامام الذي ولاه ﴿فصل﴾ لا يتقدم على إمامه الخ

(والو إلى في محل ولايته
 أولى من الألقه والمالك)
 الآذن في الصلاة في ملكه
 وإن لم يأذن في الجماعة
 بخلاف ما إذا لم يكن فيهم
 وال لا تقام الجماعة فيه إلا
 بأذنه فيها لئلا يلزم تقدم
 غيره بغير إذنه وهو ممتنع
 وظاهر أن محل الأول إن
 لم يزد زمن الجماعة وإلا
 احتيج لأذنه فيها وعلم من
 كلامه تقدمه على غير ذنبك
 بالاولى وذلك للخبر
 السابق ويقدم من الولاية
 الأعم ولاية وهو أولى من
 الراتب إن شملت ولايته
 الإمامة بخلاف ولاية نحو
 الشرطة على الوجه ولو
 ولى الامام أو نائبه الراتب
 قدم على وإلى البلد وقاضيه
 على الوجه أيضا بل يظهر
 تقدمه على من عدا الامام
 الأعظم من الولاية
 ﴿فصل﴾ في بعض شروط
 القدوة وكثير من آدابها
 ومكروهاها (لا يتقدم)
 المأموم (على إمامه في
 الموقف) يعنى المكان
 لا بقيد الوقوف أو التقييد
 به للغالب لأن ذلك لم ينقل
 (فإن تقدم)

القائم او غيره عليه يقيناً في غير صلاة شدة الخوف وفاقا لابن ابي عمير (بطلت) ان كان في (٣٠١) الابتداء والاثناء وتسمية ما في

الابتداء بطلا نائيل ولا

ففى لم تنعقد (في الجديد)

لان هذا أخش من المخالفة

في الافعال المبطل لما يأتي

أما لو شك في التقدم عليه فلا

تبطل وإن جاء من امامه لان

الاصل عدم المبطل فقدم

على أصل بقاء التقدم (ولا

تضر مساواته) للإمام لعدم

المخالفة لكنها مكروهة

مفوتة لفضيلة الجماعة اى فيما

ساوى فيه لا مطلقا وإن

اعتد بصورتها في الجماعة

وغيرها حتى يسقط فرضها

فلا تنافي خلافاً لظنه وكذا

يقال كما يصرح به كلامهم

لا سيما كلام المجمع في كل

مكروه من حيث الجماعة

كمخالفة السنن الآتية في هذا

الفصل والذين بعده

المطلوبة من حيث الجماعة

(تنبيه) من الواضح مما

مر أن من أدرك التحريم

قبل سلام الامام حصل

فضيلة الجماعة وهي السبع

والعشرون لكنها دون

من حصلها من أولها بل أو

في أثنائها قبل ذلك أن

المراد بالفضيلة الفائتة هنا

فيما إذا ساواه في البعض

السبعة والعشرون في ذلك

الجزء وما عداه بمالم يساوه

فيه يحصل له السبع

والعشرون لكنها متفاوتة

كما تقرر وكذا يقال في كل

مكروه هنا أمكن تبغيضه

لأن المتقدمين بالنبي ﷺ وبالخلفاء الراشدين لم ينقل عن أحد منهم ذلك أى التقدم ولقوله ﷺ إنما جعل الامام ليؤتم به والاتباع والمتقدم غير تابع معنى ونهاية (قوله القائم) إلى قوله أى فيما ساوى في المعنى (قوله وفاقا لابن ابي عمير) فقال ان الجماعة في صلاة شدة الخوف افضل وان تقدم بعضهم على بعض وهو المعتمد وان خالفه كلام الجمهور ونهاية ومعنى اى نقالوا ان الانفراد افضل ع ش قول المتن (في الجديد) اى والقديم لا تبطل مع السكر اهته نهاية ومعنى (قوله المبطل) صفة بالمخالفة قال شيخنا ولعل وجه الاخشية خروجه بتقدمه عليه عن كونه تابعا كافي الاطفيحي وقال شيخنا الحنفى وجهها انه لم يعهد ذلك التقدم في غير شدة الخوف بخلاف المخالفة في الافعال فانها عادت لا عذار كثيرة بجبري (قوله لما يأتي) عبارة النهاية والمعنى كما سيأتى اه (قوله فلا تبطل الخ) ظاهره وان وقع الشك في حال النية سم وع ش قال الجبري والمعتمد انه يضر تغليباً للمبطل اه فليراجع (قوله اما لو شك الخ) قضيته بمقابله ليقين ان المراد بالشك هنا ما يشمل الظن فليراجع (قوله من امامه) أى قدماه كرى (قوله فقدم الخ) اى فيما جاء من امامه سم (قوله وان اعتد بصورتها) غاية لقوله مفوتة الخ والضمير في صورتها يرجع للجماعة سم (قوله في الجمعة وغيرها الخ) اى من حصول الشعار فبسطها فرض الكفاية ويتحمل الامام عنه القراءة والسمو وبلحقه سهواً امامه ويضر التقدم عليه بركنين فعليين كما يأتى وغير ذلك ع ش (قوله فلا تنافي) اى بين السكر اهته وبين عدم الضرر كرى (قوله المطلوبة) صفة للسنن (قوله عمار) اى فى إدراك فضيلة تكبيرة التحريم كرى (قوله ان من أدرك الخ) بيان لما (قوله ان المراد) مبتداً خبره (من الواضح) المتقدم سم (قوله السبعة والعشرون الخ) اى التى تخص ذلك الجزء الذى قارنه فيه وإيضاحه ان الصلاة في جماعة تزيد على الانفراد بسبع وعشرين صلاة والركوع في الجماعة يزيد على المنفرد بسبع وعشرين ركوعاً فإذا قارن فيه دون غيره فانت الزيادة المختصة بالركوع وهى السبع والعشرون التى تتعين له فقط دون السبع والعشرين التى تخص غيره كالسجود ع ش (قوله في ذلك الجزء) ان كان المراد به فوات فضيلة السبع والعشرين من حيث ذلك المندوب الذى قوته اى فوات فضيلته فواضح وإن كان المراد مطلقاً فحل تأمل لان المضاعفة في الجماعة فيما يظهر لا شتاً لها على فضائل عديدة تخلو عنها صلاة الفذ والحكم بان عدم الاتيان بفضيلة منها يلغى الاتيان ببقية الفضائل التى آتى بها محض تحكم مالم يرد به نص من الشارع فلعل الاقرب والله اعلم توجيه كلام المجمع وغيره بما اشترت اليه انه تقوته فضيلتها بالنسبة لما قوته لا مطلقاً ثم رايت سم على المنهج قال قوله وكراهه ما موم انفراد الخ ومع انفرادهم كراهته لا تقوته فضيلة الجماعة خلافاً للحل بل فضيلة الصف وفاقاً للطبلاوى والبرلى نعم فضيلته دون فضيلة من دخل الصف والرملى وافق المحلى اه بصرى وفى الكرى بعد ذكره مانصه وفى فتاوى السيد عمر المذكور لعله اى ما قاله الطبلاوى والبرلى الاقرب ان شاء الله تعالى انتهى وهو اوجه مما سبق اه (قوله تحصل له السبع والعشرون) اى المخصوصة بما عدا ذلك الجزء كما هو صريح العبارة فحينئذ فامعنى قوله لكنها الخ (قوله كما تقرر) اى انفا (قوله نعم) إلى قول المتن بالعقب في النهاية قول المتن (قليل) اى عرفاً فيما يظهر ولا يزيد على ثلاثة اذرع نهاية اى فان زاد كرهه وكان مفوتاً لفضيلة الجماعة كما يعلم مما يأتى رشيدى (قوله في العراة) اى وفي امامة

(قوله وفاقا لابن ابي عمير) اى في انه لا يضر التقدم فيها (قوله فلا تبطل) ظاهره وان وقع الشك حال النية (قوله فقدم على اصل بقاء التقدم) اى فيما إذا جاء من امامه (قوله وان اعتد بصورتها) غاية لقوله مفوتة الخ والضمير في صورتها يرجع للجماعة ع ش (قوله ان من أدرك الخ) بيان لما وقوله أن المراد مبتداً خبره من الواضح المتقدم (قوله فيما إذا ساواه في البعض السبعة والعشرون) هلا قال ما يخص ذلك البعض من السبع والعشرين وهو جزء من كل واحدة من السبع والعشرين بالنسبة فان الظاهر ان السبع والعشرين لجملة الجماعة في جملة الصلاة لالكل جزء فليشأمل وما يكاد ان يقطع بالظاهر المذكور انه لو كانت السبع والعشرون لكل جزء لزادت درجات الجماعة على السبع والعشرين

(ويندب تخلفه) عنه (قليل) بأن تأخر أصابعه عن عقب امامه فيما يظهر لانه لا ادب نعم قد تسن المساواة كما يأتى في العراة والتأخر الكثير

كافي امرأة خلف رجل (والاعتبار) (٣٠٢) في التقدم والتأخر والمساواة في القيام وكذا الركون وكذا ظاهر (بالعقب) الذي اعتمد عليه

وان اعتمد على التأخرة
أيضا كما هو قياس نفاظر
خلافا للبغوى وهو ما يصيب
الارض من مؤخر القدم
دون اصابع الرجل لان
خش التقدم إنما يظهر به فلا
اثر لتقدم اصابع المأموم مع
تاخر عقبه بخلاف عكسه
ولا للتقدم ببعض العقب
المعتمد على جميعه تصور
فما يظهر ترجيحه من خلاف
تحكاؤه ابن الرفعة عن القاضي
وعلى الصحة بانها مخالفة
لا تظهر فاشتهت المخالفة
اليسيرة في الافعال وبه يفرق
بين ما هنا وضرر التقدم
ببعض نحو الجنب فيما ياتي
لان تلك مخالفة فاحشة كما
هو ظاهر وفي القعود بالالية
ولورا كبار في الاضطجاع
بالجنب اى جميعه وهو ما
تحت عظم الكتف إلى
الخاصرة فما يظهر وفي
الاستلقاء بالعقب ان اعتمد
عليه أيضا وإلا فآخرا
اعتمد عليه فيما يظهر ثم
رايت الاذرعى قال هنا
يحتمل ان العبرة براسه
ويحتمل غير ذلك وما ذكرته
أوفق بكلامهم كما هو واضح
سواء في كل ما ذكر اتحادا
قياما مثلا ولا ولا محل ماذكر
في العقب وما بعده ان اعتمد
عليه فان اعتمد على غيره
وحده كاصابع القائم
وركة القاعد اعتبر ما
اعتمد عليه على الاوجه حتى

النسوة مغنى (قوله كافي امرأة الخ) أى بشرط أن لا يزيد على ثلاثة أذرع على ما يفيد قوله مر الآتى ويسن أن
لا يزيد ما بينه وبينهما كما بين كل صفين على ثلاثة أذرع ثم رايت بهما مش عن فتاوى ابن حجر ما نصه قال القاضي
وغيره وجزم به في المجموع السنفان لا يزيد بين الامام ومن خلفه من الرجال على ثلاثة أذرع تقريبا كما بين
كل من صفين اما النساء فيسن لهن التخلف كثيرا انتهى عرش (قوله وان اعتمد على المناخر ايضا الخ) خلافا
للتأخر والمغنى عبارتهما ولو اعتمد عليهما صحت القدوة كما اقتضاه كلام البغوى زاد الاول وافق به الوالد
رحمه الله اه (قوله خلافا للبغوى) وفي القوت عن البغوى فلو تقدم باحد العقبين فان اعتمد على القدم بطالت
صلاته وان لم يعتمد عليه لم تبطل وكذا لو اعتمد عليهما قلت وفيه نظر انتهى وبالصحة فيما اذا اعتمد عليهما
أفتى شيخنا الشهاب الرملى سم (قوله وهو) اى العقب إلى قوله ولا للتقدم في النهاية والمغنى (قوله به) اى
بالعقب (قوله بخلاف عكسه) اى تقدم عقبه وتأخر اصابعه فيضر لان تقدم العقب يستلزم تقدم المنكب
مغنى وفي سم بعد ذكر مثله عن شرح الروض ما نصه وقد يقتضى انه يضر تقدم المنكب وإن لم يتقدم العقب
بان انحنى يسير إلى جهة الامام بحيث صار منكبه مقدما فلا يرجع اه اقول وقد يمنع الاقتضاء المذكور بان
معنى التعليل المذكور ان تقدم العقب يستلزم تقدم المنكب فيظهر خش التقدم بجميع البدن او معظمه
بخلاف تقدم الاصابع فقط فلا يستلزم ذلك فلا يظهر خش التقدم ومثل التقدم بالاصابع فقط التقدم
بالمنكب فقط في عدم ظهور المخالفة (قوله ان تصور) أى كمن يقتدى بمن توجه لركن البيت الشريف
(قوله وعلل) اى ابن الرفعة و(قوله الصحة) مال اليها مر سم على المنهج عرش (قوله بانها) اى المخالفة
بتقدم بعض العقب (قوله وبه) اى يكون المخالفة يسيرة (قوله بين ما هنا) اى عدم ضرر التقدم ببعض
العقب (قوله وفي القعود) إلى قوله اى جميعه في النهاية والمغنى (قوله وفي القعود الخ) عطف على قوله في
القيام (قوله بالالية) اى ولو في التشهد نهاية ومغنى (قوله يحتمل ان العبرة براسه) وهو الاوجه نهاية ومغنى
عبارة سم قوله يحتمل أن العبرة برأسه جرى عليه مر وهو شامل للمستلحق معترضا بأن جعل رأسه لجهة
يمين الامام او يساره او امتد في جهة اليمين او اليسار اه (قوله وما ذكرناه اوفق الخ) اعتبار الراس حيث
اعتمد عليه كما هو الغالب لانه آخر ما يعتمد عليه بما إلى المأموم وهو على وزان العقب من القائم بخلاف العقب
في المستلحق فانه على وزان الاصابع من القائم فتدبر بصرى (قوله سواء) إلى قوله ويتردد في النهاية والمغنى
(قوله اتحادا) اى الامام والمأموم عرش (قوله كاصابع القائم) اى والساجد كما نقله سم عن الشارح مر
عرش (قوله اعتبر ما اعتمد عليه الخ) يؤخذ منه بالاولى انه لو صار قائما على اصابع رجله خلقة كانت العبرة
بالاصابع وهو ظاهر وانه لو انقلبت رجله كانت العبرة بما اعتمد عليه عرش (قوله بان لم يمكنه الخ)
اى اما إذا تمكن من الصلاة على غير هذا الوجه فصلاته غير صحيحة نهاية وسم (قوله لا ان يقال

التي اقتصر واعليها بأضعافها فليتأمل (قوله خلافا للبغوى) في القوت عن البغوى فلو تقدم بأحد
العقبين فان اعتمد على المقدم بطالت صلاته وإن لم يعتمد عليه لم تبطل وكذا لو اعتمد عليهما قلت وفيه نظر اه
وبالصحة فيما اذا اعتمد عليهما افتى شيخنا الشهاب الرملى (قوله بخلاف عكسه) قال في شرح الروض لان
تقدم العقب يستلزم تقدم المنكب اه وقد يقتضى انه يضر تقدم المنكب وإن لم يتقدم العقب بان
انحنى يسيرا إلى جهة الامام بحيث صار منكبه متقدما فلا يرجع (قوله بالجنب اى جميعه) ان كان المراد
أنه لا بد من التأخر بجزء من الجنب في جميع طوله المذكور فواضح أنه لا بد من التأخر بجميع عرض
الجنب فتشكل إذلا مخالفة مع التأخر ببعضه فلعل المراد الاول وقد يتجه انه يضر التقدم ببعض عرض
الجنب كالتقدم ببعض العقب إن قلنا انه يضر ولا فيحتمل الفرق ثم رايت كلام الشارح السابق (قوله
يحتمل ان العبرة براسه) جرى عليه مر وهو شامل للمستلحق معترضا بأن جعل رأسه لجهة يمين الامام او
يساره او امتد في جهة اليمين او اليسار (قوله بان لم يمكنه غير هذه الخ) احتراز عن امكنه غيرها كالاتحاد

لوصلى قائما معتمدا على خشبتين تحت إبطيه فصارت رجلاه معلقتين في الهواء او بماسيتين الأرض من غير اعتماد
بأن لم يمكنه غير هذه الهيئة اعتبرت الخشبتيان فيما يظهر ويتردد النظر في مصلوب اقتدى بغيره لانه لا اعتماد له على شيء إلا أن يقال

اعتماده في الحقيقة على منسكبيه لانهما الحاملان له فليعتبر او كان هذا هو (٣٠٣) ماحظ الأسنوى في اعتبارهما فيمن

تعلق بحبل ورده ببطلان
صلاته إنما هو من حيثية
أخرى هي أن هذه الهيئة
يوجب اختيارها عدم
انعقاد الصلاة كما علم مما
مر في مبحث القيام ولم
أر لهم كلاماً في الساجد
ويظهر اعتبار اصابع
قدميه ان اعتمد عايبها
أيضاً وإلا فآخر ما اعتمد
عليه نظير مامر ثم رأيت
بعضهم بحث اعتبار أصابعه
ويتعين حمله على ما ذكرته
(ويستديرون) أي المأمومون
ندبا ان صلوا (في المسجد
الحرام حول الكعبة) كما
فعله ابن الزبير رضي الله
عنهما وأجمعوا عليه
بأن فيه اظهاراً لتمييزها
وتعظيمها وتسوية بين
الكل في توجههم اليها وبه
يتجه اطلاقهم ذلك الشامل
لكثرة الجماعة وقتلهم
خلافاً لمن قيد الندب
بكثرتهم ويندب أن يقف
الامام خلف المقام للاتباع
ومعلوم ما مر في الاستقبال
أنه لو وقف صف طويل
في أخريات المسجد الحرام
صح بقيد السابق ثم
(ولا يضركونه أقرب
الى الكعبة في غير جهة
الامام في الاصح) إذ
لا يظهر بذلك مخالفة
فاجشة بخلافه في جهته

اعتماده في الحقيقة على منسكبيه) جزم به المغني (قوله يوجب اختيارها الخ) احتراز عن الاضطرار اليها عبارة
النهاية ولو تعلق مقتد بحبل وتعين طريقاً ايضاً اعتبر منسكبه ايضاً فيما يظهر اه قال ع ش قوله مر وتعين
طريقاً اي بان لم تمكنه الصلاة إلا على هذه الحالة اه (قوله ويظهر اعتبار اصابع قدميه الخ) لا يعد فيه غير
ان اطلاقهم بخلافه نهاية عبارة قسم قوله اعتبار اصابع قدميه الخ لا يعد خلاف ذلك وان يغتفر التقدم باصابع
قدميه حال السجود وان اعتمد عليها وان المعتبر العقب بان يكون بحيث لو وضع على الارض لم يتقدم على
عقب الامام وان كان مرتفعاً بالفعل مر اه وعبارة ع ش وقوله اي حج ويظهر اعتبار اصابع الخ معتمد
ونقل سم على المنهج عن الشارح مر انه رجع اليه اخر اه قول المتن (ويستديرون الخ) اي والاستدارة
افضل من الصفوف ويصرح به قول الشارح مر استعجاباً ع ش ودعوى التصريح محل تأمل إذ قد يتفاوت
السنن بالنسبة لشيء واحد ولذا جمع المغني بين ندب الاستدارة والفضلية الصفوف منها على طريق نقل
المذهب كما يأتي نعم ظاهر صنيع النهاية والشارح افضلية الاستدارة (قوله اي المأمومون) الى قوله ومعلوم
في النهاية وكذا في المغني الا قوله كما فعله الى وبوجه (قوله ندبا) اي فيكره في حق من هو في غير جهة الامام عدم
الاستدارة ع ش قول المتن (قوله في المسجد الحرام) اي وان لم يضق خلافاً للزركشي نهاية وياتي في
الشرح ما يفيد وزاد المغني عقب ذلك لكن الصفوف المفضل من الاستدارة اه (قوله لتمييزها الخ) اي
الكعبة (قوله وتسوية بين الكل الخ) فيه تأمل سم عبارة البجيرمي قوله اليها اي الى جميع جهاتها وإلا فلو
وقفوا اصفاً خلف صف فقد توجهوا اليها اه وهذا التفسير ظاهر لتعليل المغني بقوله لاستقبال الجميع اه اي
بإضافة المصدر الى مقعوله ولك ان تدفع الاشكال بان معنى قول الشارح في توجههم اليها في توجه كل من
المقتدين الى الكعبة المشرفة بلا حائل ما يمكن (قوله وبه) اي بذلك التوجيه (قوله ذلك) اي ندب
الاستدارة (قوله لمن قيد الخ) وهو الزركشي نهاية ومغني (قوله خلف المقام) قال شيخنا الزيادي وظاهر ان
المراد بخلافه ما يسمى خلفه عرفاً وان كان اقرب منه كان افضل ابن حجر اه و اشار بذلك الى دفع ما يقال كان
المناسب ان يقول امام المقام يعني بان يقف قبالة بابه لانه إذا وقف خلف المقام واستقبل الكعبة صار المقام
خلف ظهره ع ش وعبارة البجيرمي ر في القليوبي قوله خلف المقام اي بحيث يكون المقام بين الامام
والكعبة لان وجهه اي بابه كان من جهتها اه اي فالتعبير بالخلف صحيح بالنظر الى ما كان اولاً وان ما هو عليه
الان قد حدث فالتوقف إنما هو بالنظر اليه واما بالنظر لحاله الاول فلا وقفة اصلاً قال سم ولا نظر لتفويت
ركعتي الطواف ثم على الطائفتين لانهم ليسوا الاولى منه على ان هذا الزمن قصير ويندرو وجود طائفت حينئذ
فيكان حق الامام مقدماً انتهى اه (قوله للاتباع) اي الى صلى الله عليه وسلم وللصحابة من بعده شرح المنهج
(قوله بقيد السابق) وهو الانحراف بحيث لو قرب من الكعبة لما خرج من سمتها واعتمد المغني الصحة مطلقاً
وظاهر النهاية موافقة الشارح كما وصحه الرشدي مشيراً الى رد ما جرى عليه ع ش من حمل كلام النهاية على
موافقة ما في المغني من الصحة وان كانوا بحيث يخرج بعضهم عن سمتها لو قربوا وفي البسيرى بعد ذكر الخلاف
المذكور مانعه وجزم البر ماوى بوجوب الانحراف وهو المعتمد اه (قوله إذ لا تظهر) الى قوله وشمل في النهاية
(قوله بخلافه في جهته) فلو توجه الامام الركن الذي فيه الحجر مثلاً لجهته بمجموع جهتي جانبيه فلا يتقدم عليه
المأموم المتوجه له ولا لاجدى جهته نهاية ومغني وياتي في الشرح ما يفيد اه ع ش انظر هل من الجهتين
الركناني المحاذيان للجهتين زيادة على الركن الذي استقبله الامام ولا حتى لا يضرك تقدم المستقلين لذينك
الركنين على الامام فيه نظر والاقرب الضرر فتكون جهة الامام ثلاثة اركان من جهة الكعبة اه (قوله

ويؤخذ من هذا الخلاف القوى

ان هذه الاقربية مكروهة (الخ) انظر المساواة سم على حج أقول يحتمل الكراهة أخذاً من كراهة مساواة له في القيام المتقدم ويحتمل الفرق بأن سبب الكراهة هنا الخلاف القوي وهو متنفذ في المساواة ولم يظهر بها مساواة للإمام في الرتبة حيث اختلفت الجهة ولعل هذا أقرب ثم راي في كلام شيخنا العلامة الشوري ما يوافقه ع ش وفي هامش سم مانصه قوله سم انظر المساواة يمكن انها خلاف الاولى لا مكروهة لاننا لم نحكم بالكراهة إلا لوجود قوة الخلاف في القرب ولا خلاف في المساواة (قوله مفوته لفضية الجماعة) وقد أفق بفواتها شيخنا الشهاب الرمي بنهاية وسم (قوله ولو توجه احدهما (خ) اما لو وقف الامام بين الركنتين فجئته تلك الجهة والركنان المتصلان بهما من الجانبين ع ش (قوله فكل من جانيه (خ) اي مع الركنتين المتصليين بهما زيادة على الركن الذي استقبله الامام كما مر عن ع ش (قوله بان كان) إلى قوله فايراد هذه في المغنى (قوله وشمل كلامهم (خ) ذكره البجيرى عن السلطان وأقره (قوله في هذه) أى في مسئلة التقدم عند وقوفهما في السكبة مع اتحاد جهتهما (قوله والمأموم اليه) أى إلى مستقبلهما (قوله ان ظهره) أى المأموم (قوله ولو كان بعض مقدمه (خ) أى كان استقبل الامام إحدى جهات الاربع واستقبل المأموم الركن الذي إحدى جهتيه جهة الامام بصرى أى وكعكس ذلك (قوله ضر على الاوجه) ان اراد بالمقدم العقب يخالف قوله السابق ولا للتقدم ببعض العقب (خ) وإن أراد غير العقب خالف قوله ان الاعتبار بالعقب إلا أن يكون هذا الكلام مفروضاً في غير من العبرة فيه بالعقب بل بنحو الجنب وان يكون المراد بمقدمه منكبه كما في شرح الروض سم (قوله اما لو كان) إلى المتن في المغنى وشرح المنهج (قوله الامام) أى فقط (قوله فلا حجر على المأموم) أى فله التوجه إلى أى جهة شاء مغنى (قوله او المأموم) أى فقط (قوله امتنع توجهه (خ) أى كان يكون وجهه الامام إلى ظهره لأن الجهة التي توجهها اليها واحدة وإن كان توجه كل منهما إلى جدار بخلاف ما إذا كان وجهه إلى وجهه فإنه يصح بجيرى قول المتن (ويقف) أى ندباً بنهاية ومغنى (قوله عبر) إلى قول المتن ويقف في النهاية (قوله للغالب) أى فلم يوصل واقفاً كان الحكم كذلك نهاية (قوله ايضاً) أى كتعبيره السابق بما وقف وبوقفاً (قوله ولو صلياً) إلى قول المتن ويقف في المغنى (قوله لم يحضر (خ) حال من الذكر قول المتن (عن يمينه) قال في الارشاد بترأخ يسير وقال الشارح في شرحه بأن لا يزيدا بينهما على ثلاثة أذرع أخذاً بما أتى ويحتمل ضبطه بالعرف انتهى سم (قوله وإلا (خ) أى ولا يقف عن يمينه من له تحويلة فلو خالف ذلك كرهه وفاتت فضيلة الجماعة كما أفق به شيخنا الشهاب الرمي ولا يظهر فرق واضح بين فوت فضيلة الجماعة في ذلك وعدم فواتها فيما لو وقف منفرداً كما قاله كثير من المشايخ فان الكراهة في الجميع ليست إلا من حيث الجماعة (فرع) صلى جماعة على وصف يقتضى كراهة نقص الصلاة كالحقن فالوجه فوات فضيلة الجماعة أيضاً لا يتجه فوات ثواب

ان هذه الاقربية مكروهة) انظر المساواة (قوله مفوته لفضية الجماعة) أفق بالفوات شيخنا الشهاب الرمي (قوله بل متجه) اعتمدهم (قوله لان الخلاف المذهبي احق) في إطلاقه انظر (قوله لتقدمه عليه) وقد افاد في المشبه انه يضر التقدم في جهته فكذلك المشبه (قوله ولو كان بعض مقدمه لجهة الامام) قضية كون الاعتبار في التقدم والمساواة وغيرهما بالعقب ان يكون المراد بالمقدم العقب وحينئذ فان اراد بان بعض لجهة الامام (خ) أن بعض كل من العقبين المعتمد عليهما لجهة الامام والبعض الآخر لغيرها أو ان بعض العقب الواحد المعتمد عليه فقط لجهة الامام وبعضه الآخر لغيره فاقتدي بخالف قوله السابق ولا للتقدم ببعض العقب المعتمد على جميعه وإن اراد ان إحدى العقبين المعتمد عليهما لجهة الامام والاخرى لغيره فاقتدي بفرع على ما تقدم عن البغوى وغيره فيما لو قدم إحدى رجليه واخر الاخرى واعتمد عليهما وان اراد بالمقدم غير العقب خالف قوله ان الاعتبار بالعقب إلا أن يكون هذا الكلام مفروضاً في غير من العبرة فيه بالعقب بل بنحو الجنب ويكون المراد بمقدمه منكبه كما في الحاشية الاخرى عن شرح الروض (قوله ضر على الاوجه) هل يشكل بقوله السابق ولا للتقدم ببعض العقب (خ) (قوله في المتن عن يمينه) قال في الارشاد بترأخ يسير قال الشارح في شرحه بأن لا يزيدا بينهما على ثلاثة أذرع أخذاً بما أتى ويحتمل ضبطه بالعرف اه (قوله وإلا)

مفوته لفضية الجماعة وهو محتمل بل متجه كالانفراد عن الصف بل أولى لان الخلاف المذهبي أحق بالمرعاة من غيره ولو توجه أحدهما للركن فكل من جانيه جهته (وكذلك الووقفا في السكبة واختلاف جهتهما) بأن كان وجهه لوجهه أو ظهره لظهره أو وجهه أو ظهر أحدهما الجنب الآخر فتصح وإن تقدم عليه حينئذ بخلاف ما إذا كان وجه الامام لظهر المأموم كما أفهمه المتن لتقدمه عليه مع اتحاد جهتهما فايراد هذه عليه في غير محله وشمل كلامهم في هذه المساواة استقبلاً سققها وكان المأموم أرفع من الامام لصديق تقدمه عليه في جهته حينئذ إذ الظاهر أن تصويرهم بكون ظهر المأموم إلى وجه الامام ليس للتقييد بل المراد أن يكون مستقبلهما واحداً والمأموم اليه أقرب وإن لم يصدق أن ظهره لوجهه ولو كان بعض مقدمه لجهة الامام وبعضه لغيرها وتقدم ضر على الاوجه تغليباً للبطل اما لو كان الذي فيها الامام فلا حجر على المأموم أو المأموم امتنع توجهه لجهة امامه لتقدمه عليه في جهته (ويقف) عبر

أصل الصلاة وحصول ثواب وصفها فليتم أمرا به سم عبارة شرح بأفضل أما إذا لم يقف عن يمينه أو تأخر كثير فإنه يكره له ذلك ويفوته فضيلة الجماعة اه قال السكردي عليه ولا تغفل عما سبق عن السيد البصري في المراد من فوات فضيلة الجماعة اه وقوله اى سم لا يظهر فرق الخاى وفاقا للتخفة والمحلى والنهاية والمغنى وقوله كثير من المشايخ اى كالطبرلاوى والبرلسى والشهاب الرملى وياتى عن البجيرى ما يفيدان المتأخرين اعتمدوا الاول أى عدم الفرق (قوله سن للإمام تحويله) وبه يعلم أنه يندب للإمام إذا فعل أحد الماء ومين خلاف السنة أن يرشده إليها بيده وغيره اى وإن وثق منه بالامتنال شرح بأفضل زاد النهاية والامداد ولا يبعد أن يكون المأموم في ذلك مثله في الارشاد المذكور ويكون هذا مستثنى من كراهة الفعل القليل ومقتضى كلام المجموع والتحقيق عدم الفرق بين الجاهل وغيره وهو الاقرب وان اقتضى كلام المذهب اختصاص سن التحويل بالجاهل اه عبارة المغنى فان وقف عن يساره أو خلفه سن له أن يندار مع اجتناب الافعال الكثيرة فان لم يفعل قال في المجموع سن للإمام تحويله اه قول المتن (أحرم عن يساره) اى نذبا ولو خالف ذلك كره وفاتت به فضيلة الجماعة كما أفق به الوالد رحمه الله نعم ان عقب تحريم الثانى تقدم الامام أو تأخر هما نالا فضيلتهما وإلا فلا تحصل لواحد منهما نهاية قال الرشيدى قوله وإلا فلا تحصل له الخ ظاهره ان فضيلة الجماعة تنفى في جميع الصلاة وإن حصل التقدم أو التأخر بعد ذلك وهو مشكل وفي فتاوى والده في محل آخر ما يخالف ذلك فليراجع اه قول المتن (ثم يتقدم الامام) ظاهره استمرار الفضيلة لما بعد تقدم الامام وإن دام على موقعهما من غير ضم أحدهما إلى الآخر وكذلك لو تأخر أو لا بعده فيه لطلبه منهما هنا ابتداء فلا يخالف ما سياتى برماوى وعبارة العزيزى قوله أو يتأخر ان اى مع انضمامه أو كذا بنضبان لو تقدم الامام اه ويدل له قوله في الحديث فاخذ بايدينا فامنا خلفه الخ بحججى (قوله في القيام) ومنه الاعتدال ع ش قول المتن (أفضل) اى من تقدم الامام مغنى (قوله والحق به الركوع) اى كما يحسنه شيخنا مغنى ونهاية (قوله وإلا) اى إن لم يمكن إلا احدهما لضيق المكان من احدا الجانبين أو نحوه كالأول كان بحيث لو تقدم الامام سجد على نحو تراب يشوه خلقه أو يفسد ثيابه أو يضحك عليه الناس ع ش (قوله تعين ماسهل منهما) يتردد النظر فيما لو ترك المتعين عليه ذلك فعليه هل يكون مفوته فضيلة الجماعة بالنسبة اليه فقط لان الآخرين أو الاخر لا تقصير منهما او منه او بالنسبة للجميع لوجود الخلل في الجماعة في الجملة ولعل الاول أوجه بصري زاد ع ش وسئل الشهاب الرملى عما أفق به بعض اهل العصر انه إذا وقف صف قبل إتمام ما ماماه لم تحصل له فضيلة الجماعة هل معتمد ام لا فاجاب بانه لا تفوته فضيلة الجماعة بوقوفه المذكور وفي ابن عبدالحق ما يوافقه وعليه فيكون هذا مستثنى من قولهم مخالفة السنن المطلوبة في الصلاة من حيث الجماعة مكروهة مفوتة للفضيلة

أى وأن لا يفعله بأن لم يقف عن يمينه سن له تحويله فلو خالف ذلك كره وفاتت فضيلة الجماعة كما أفق به شيخنا الرملى ولا يظهر فرق واضح بين فوات فضيلة الجماعة في ذلك وعدم فواتها فاني لو وقف منفردا كما قاله كثير من المشايخ فان السكراهة في الجميع ليست إلا من حيث الجماعة ((فرع)) صلى جماعة على وصف يقتضى كراهة نفس الصلاة كالحقن فالوجه فوات فضيلة الجماعة أيضا إذ لا يتجه فوات ثواب اصل الصلاة وحصول ثواب وصفها فليتم أمر (قوله في المتن ثم يتقدم الامام أو يتأخر ان) لو لم يتقدم الامام ولا تأخر ا كره وفاتت فضيلة الجماعة كما هو ظاهر لكن هذا واضح بالنسبة للمأموم اما الامام فهل تثبت السكراهة وفوات الجماعة في حقه ايضا والان طلب التقدم والتأخر لإتمامه ومصالحه المأموم فيه نظر ولا يبعد ثبوت ذلك في حقه أيضا حيث أمكنه التقدم ولا نسلم أن طلب ما ذكره لمصلحة المأموم فقط بل لمصلحته هو أيضا فليتم أمر ويجرى التردد المذكور فمالو وقف المأموم عن يساره وامكنه تحويله إلى اليمين أو انتقاله هو بحيث يصير المأموم عن يمينه (قوله والحق به الركوع) اعتمدهم وروى مشى الشارح في شرح الارشاد على خلاف اللاحق فقال بخلاف ما إذا كان في غير القيام ولو الركوع كما يحسنه البلقينى أو التشهد الأخير خلافا لما يرويه كلام الروضة اه ومشى في شرح الروض على اللاحق فقال والظاهر ان الركوع كالقيام (قوله

سن للإمام تحويله للاتباع
(فان حضر آخر أحرم عن
يساره) فان لم يكن يساره
محل أحرم خلفه ثم تأخر
اليه من هو على اليمين (ثم)
بعد إحرامه لا قبله (يتقدم
الامام أو يتأخر ان) في
القيام والحق به الركوع
(وهو) أى تأخرهما
(أفضل) للاتباع أيضا
ولان الامام متبوع فلا
يناسبه الانتقال هذا إن
سهل كل منهما السعة المكان
وإلا تعين ماسهل منهما
تحصيلا للسنة أما في غير
القيام والركوع فلا تقدم
ولا تأخر

اه وتعقبه البجيرى بقوله واعتمد مشايخنا خلافة أى وفاقا للتحفة والنهاية والمغنى (قوله لعسره الخ) عبارة
 شرح المهجة أى والمغنى إذ لا يتأتى إلا بعمل كثير ويؤخذ منه أنه لا يندب ذلك للعاجزين عن القيام انتهت
 سم قول المتن (صفا الخ) أى بحيث لا يزيد ما بينه وبينها على ثلاثة أذرع وكذا ما بين كل صفين مغنى ونهاية
 ويأتى فى الشرح مثله (قوله أى قاما صفا) قضية هذا الحل أن يقرأ قول المصنف صفا بفتح الصاد مبنيًا
 للفاعل وهو جائز كبنائه للمفعول فإن صف يستعمل لازما ومتعديا ع (قوله للاتباع الخ) فلو قفا
 عن يمينه أو يساره أو أحدهما عن يمينه والآخر عن يساره أو أحدهما خلفه والآخر بجنبه أو خلف الأول
 كره كافى المجموع عن الشافعى مغنى (قوله وإن كن محارمه) أى أو زوجته نهاية ومغنى (قوله أو ذكر
 وامرأة الخ) ظاهره وإن كانت المرأة محرما للذكر وهو موافق لقوله المتقدم وإن كن محارمه وهو ظاهر
 لاختلاف الجنس وعبارة عميرة لو كانت المرأة محرما للرجل فالظاهر أنها يصفان خلفه ع (قوله أو
 بالغ وصبي) أى أو صبيان (قوله وهى وخنى خلفهما) وحيتن يحصل لكل فضيلة الصف الأول لجنسه كافى
 الخ لى بجيرى (قوله والخنى خلفهما) هلا قال خلفه أو الذكر كما قال فيما سبق لأن الخنى كالانثى سم عبارة
 ع (قوله والخنى خلفهما) أى بحيث يحاذيهما لكن قضية قوله لا احتمال أنوته أن الخنى يقف خلف
 الرجل وصدق عليه أنه خلفهما اه واجاب البجيرى عن إشكال سم بما نصه إنما يقل كذلك لاحتمال غود
 الضمير للإمام اه (قوله ولورقاء) وكذلك لو كانوا أفسدة فيما يظهر وفى سم على حج لو اجتمع الاحرار
 والارقاء ولم يسعهم صف واحد فيتجه تقديم الاحرار لأنهم أشرف نعم لو كان الارقاء أفضل بنحو علم
 وصلاح ففيه نظر ولو حضر وأقبل الاحرار فمل يؤخرون الاحرار فيه نظرا اه وقوله ولا ففيه نظر مقتضى
 ما نقل عن شرح العباب لحج من أن القوم إذا جاؤا معا ولم يسعهم صف واحد ان يقدم هنا بما يقدمون به فى
 الامامة تقديم الاحرار مطلقا وقوله ثانيا فى نظره أى والاقرب أنهم لا يؤخرون كما أن الصبيان لا يؤخرون
 للبالغين ع (ان تم) إلى قوله وقول جمع فى المغنى إلى قوله ويتردد إلى اما إذا لم يتم وقوله متى كان إلى وفصل
 صفوف الخ إلى قوله وقد رجحوا فى النهاية إلا ما ذكر (قوله وإن كانوا افضل الخ) أى يعلم أو نحوه نهاية
 (قوله والصبيان) أى الصلحاء مغنى (قوله اما إذا لم يتم الخ) أى بان كان فيه فرجة بالفعل فيكمل بالصبيان
 وظاهر كلامهم أنه إذا كان تاما بان لم يكن فيه خلو بالفعل ولكنه بحيث لو نفذ الصبيان بين الرجال وسعهم
 الصف لم يكمل هم لكن قال الاذرى كمل بهم حيثن فعل ان مسئلة الاذرى غير قو لهم اما إذا لم يتم الخ ولا فلا
 حاجة لذكره لها لأنها ذكرها اه سم يحذف وعبارة النهاية اما إذا كان تاما لكن بحيث لو دخل الصبيان
 معهم فيه لو سعهم فالوجه تأخيرهم عنه كما اقتضاه إطلاق الاصحاب خلافا للاذرى وبذلك علم أن كلامنا
 الاول أى قو لهم اما إذا لم يتم الخ غير فرض الاذرى اه واعتمد المغنى مقالة الاذرى (فيكمل بالصبيان)
 أى ويقفون على أى صفة اتفقت سواء كانوا فى جانب أو اختلطوا بهم ع (قوله وإن لم يكمل صف من
 قبلهم) وهم الصبيان ع (ثم النساء) ظاهره ان البالغات وغيرهن سواء وهلا قيل بتقديم
 البالغات كما قيل به فى الرجال وهلا كانت غير البالغات منهن يحمل قوله ^{صلى الله عليه وسلم} فى الثالثة ثم الذين يلونهم
 إذ لم يكن فى عصره عنده خنائى بدليل ان احكامهم غالبا مستنبطة ولو كانوا موجودين ثم إذ ذاك
 لنص على احكامهم فان قلت العلة فى تأخير الصبيان عن الرجال خشية الافتتان بهم وهذا منتف فى النساء

لعسره حتى يقوموا (ولو
 حضر) ابتداء معا أو مرتبا
 (رجالان) أو صبيان (أو
 رجل وصبي صفا) أى قاما
 صفا (خلفه) للاتباع
 أيضا (وكذا لو حضر
 امرأة أو نسوة) فقط
 فتقف هى أو هن خلفه
 وان كن محارمه للاتباع
 أيضا أو ذكر وامرأة فهو
 عن يمينه وهى خلف الذكر
 أو ذكران بالغان أو بالغ
 وصبي وامرأة أو خنى
 فهما خلفه وهى أو الخنى
 خلفهما للاتباع أو ذكر
 وخنى وأثنى وقف الذكر
 عن يمينه والخنى خلفهما
 والأثنى خلف الخنى
 (ويقف خلفه الرجال)
 ولورقاء كاهو ظاهر (ثم)
 ان تم صفهم وقف خلفهم
 (الصبيان) وان كانوا
 أفضل خلافا للدارى ومن
 تبعه ويتردد النظر فى
 الفساق والصبيان وظاهر
 تعبيرهم بالرجال تقديم
 الفساق أما إذا لم يتم فيكمل
 بالصبيان لما يأتى أنهم من
 الجنس ثم الخنائى وان لم
 يكمل صف من قبلهم
 (ثم النساء)

قلت ينقض ذلك أن الحكم المتقدم في الرجال والصبيان عام حتى في المحارم ومن ليس مظنة للفتنة رشيدى
عبارة عش وينبغي تقديم البالغات منهن شيخ حدان اه (قوله كذلك) أى وان لم يكمل صف من
قبلهم وافضل صفوفهن آخرها البعده عن الرجال عش (قوله أى بتشديد النون) عبارة شرح العباب
بيام مفتوحة بعد اللام وتشديد النون وب حذف اليا و تخفيف النون روايتان انتهت واقول توجيه ذلك ان
اللام جازمة لانها لام الامر إلا ان الفعل مبنى على فتح اخره وهو الياء لانه اتصل به نون التوكيد الخفيفة
المدغمة في نون الوقاية فهو في محل جزم و (قوله وب حذفها وتخفيف النون) اقول وجه حذفها ان الفعل معتل
الاخر دخل عليه الجازم وهو لام الامر لحذف اخره وهو الياء والنون للوقاية سم و (قوله الخفيفة الخ)
اى او الثقيلة مع حذف نون الوقاية كافي للجيرى عن البرماوى (قوله ثلاثا) اى قالها ثلاثا بالمره الاولى
عش اى بعد المره الاولى واحده اعنى قوله ليلينى منكم اولو الاحلام فالمراد انه قال ثم الذين يلونهم مرتين
مع هذه وإنما كان هذا مراداً لانه لم يكن في زمنه صلى الله عليه وسلم خنثائى كما يؤخذ من الرشيدى وقال شيخنا
الحنفى انه شامل للخنثائى ونص عليهم لعلمه بوجودهم بعد فيكون قوله ثلاثا راجعاً لقوله ثم الذين يلونهم اى
قالها ثلاثا غير الاولى وكان حق التعبير في الثالثة التى المراد منها النساء ثم اللاتى يلينهم وإنما عبر بالذين
لمشاكلة المره الثانية الواقعة على الصبيان بجيرى وقوله فيكون قوله الخ تقدم عن الرشيدى ما وافقه (قوله
ولا يؤخر الخ) اى ندباً ما لم يخف من تقدمهم فتنة من خلفهم والاخر واندباً كما هو ظاهر لما فيه من دفع
المفسدة عش (قوله صبيان) اى حضروا اولاً و (قوله البالغين) اى حضروا بعد الصبيان ولو قبل
احرامهم حلي (قوله بخلاف من عداهم) هل ولو بعد الاحرام ثم رأيت في شرح العباب للشارح والظاهر أن
الرجال إذا حضروا أثناء الصلاة اخر لهم العراة والخنثى وإن كان فيه عمل قليل لمصلحة الصلاة قاله القاضى
وغيره انتهى سم عبارة عش فرع لو لم يحضر من الرجال حتى اصطف النساء خلف الامام واجر من هل
يؤخرن بعد الاحرام اولاً فيه نظر ويظهر الثانى وفاقاً لم ثم رأيت في شرح العباب لشيخنا عن القاضى
ما يفيد خلافه سم على المنهج اقول الاقرب الاول حيث لم يترتب على تاخرهن افعال مبطله اه
(ويسن ان لا يزيد الخ) اى فان زادت فالت فضيلة الجماعة كما علم بما رس رشيدى (قوله ومتى كان الخ) ويسن

الصبيان بين الرجال وسعهم الصف لم تكمل بهم لكن قال الأذرى وإنما يؤخر الصبيان عن الرجال إذا لم يسعهم
صف الرجال والاى وان وسعهم بان كانوا نفوذوا بين الرجال وسعهم وان لم يكن فيه خلو بالفعل كمل بهم
لا محالة اه فعلم ان مسئلة الأذرى غير قوهم اما إذا لم يتم وإلا فلا حاجة لذكره لها لانهم ذكروها فليتأمل
وقد يقال الحاجة لذكره لها التنبيه على ان كلامهم شامل لها وان مرادهم بعدم التمام يشمل ما إذا لم
يكن فيه خلو بالفعل ولكنه بحيث يمكن نفوذ الصبيان فيه بين الرجال (قوله اى بتشديد النون) عبارة
شرح العباب بيام مفتوحة بعد اللام وتشديد النون وب حذف اليا و تخفيف النون روايتان واخطأ رواية
ولغة من ادعى ثالثة إسكان الياء وتخفيف النون اه (قوله اى بتشديد النون بعد الياء) عبارة شرح
العباب بيام مفتوحة بعد اللام وتشديد النون اه واقول توجيه ذلك ان اللام وان كانت جازمة لانها لام
الامر إلا ان الفعل مبنى على فتح اخره وهو الياء لانه اتصل به نون التوكيد الخفيفة المدغمة في نون الوقاية فهو
في محل جزم فليتأمل وقوله وب حذفها وتخفيف النون اقول وجه حذفها ان الفعل معتل الاخر دخل عليه
الجازم وهو لام الامر لحذف اخره وهو الياء والنون للوقاية قال في شرح العباب واخطأ رواية ولغة من
ادعى ثالثة إسكان الياء وتخفيف النون انتهى واقول في خطئه لغة نظر لان بقاء حرف العلة مع الجازم كافي
نحو قوله الم ياتيك والابناء تنمى وان كان ضرورة عند الجمهور الا ان بعضهم قال انه يجوز في سعة الكلام
وانه لغة لبعض العرب وخرج عليه قراءة لا تخف دركا ولا تخشى انه من يتقى ويصبر ولا يقال فيما قال بعضهم
انه جائز في السعة وانه لغة لبعض العرب أنه خطأ لغة وحينئذ فيجوز أن يخرج على ذلك هذه اللغة الثالثة التى
ادعاها بعضهم ولا تكون خطأ لغة فليتأمل (قوله بخلاف من عداهم) هل ولو بعد الاحرام ثم رأيت

كذلك لخبر مسلم ليلينى أى
بتشديد النون بعد الياء
وبحذفها وتخفيف النون
منكم أولو الاحلام والنهى
أى البالغون العقلاء ثم
الذين يلونهم ثلاثا ولا
يؤخر صبيان لبالغين
لاتحاد جنسهم بخلاف من
عداهم لاختلافه ويسن
أن لا يزيد ما بين كل صفين
والاول والامام على
ثلاثة أذرع ومتى كان

بين صفين أكثر من ثلاثة
أذرع كره للدخلين أن
يصطفوا مع المتأخرين فإن
فعلوا لم يحصلوا فضيلة الجماعة
أخذنا من قول القاضي لو
كان بين الإمام ومن خلفه
أكثر من ثلاثة أذرع فقد
ضيّعوا حقوقهم فللدخلين
الاصطفاف بينهما وإلا
كره لهم وأفضل صفوف
الرجال أولها ثم ما يليه
وهكذا وأفضل كل صف
يمينه وقول جمع من الثاني
أو اليسار يسمع الإمام
ويرى أفعاله أفضل بمن
بالأول أو اليمين لأن
الفضيلة المتعلقة بذات
العبادة أفضل من المتعلقة
بمكانها مردود بأن في الأول
واليمين من صلاة الله تعالى
وملائكته على أهلها كما
صح ما يفوق سماع القراءة
وغيره وكذا في الأول من
توفير الخشوع ما ليس في
الثاني لاشتغالهم بمن أمامهم
والخشوع روح الصلاة
فيفوق سماع القراءة وغيره
أيضا فما فيه يتعلق بذات
العبادة أيضا وقد رجحوا
الصف الأول على من
بالروضة الكريمة وإن
قلنا بالأصح أن المضاعفة
تختص بمسجده ^{صلى الله عليه وسلم}
والصف الأول هو ما يلي
الإمام وأن تخلله منبر أو
نحوه وهو بالمسجد الحرام

سد فرج الصفوف وأن لا يشرع في صف حتى يتم الأول وأن يفسح لمن يريد وجميع ذلك سنة لا شرط فلو
خالفوا صححت صلاتهم مع الكراهة نهاية ومغنى قال ع ش قوله مر حتى يتم الأول أي وإذا شرعوا في الثاني
ينبغي أن يكون وقوفهم على هيئة الوقوف خلف الإمام فإذا حضر واحد وقف خلف الصف الأول بحيث
يكون محاذي اليمين الإمام فإذا حضر آخر وقف في جهة يساره بحيث يكونان خلف من يلي الإمام وقوله مر
صححت صلاتهم مع الكراهة ومقتضى الكراهة فوات فضيلة الجماعة كما يصرح به قوله مر قبل ويجرى
ذلك في كل مكروه من حيث الجماعة المطلوبة اه ع ش (قوله بين صفين) أي وبين الأول والإمام كما يأتي
(قوله كره للدخلين الخ) أي أن وسع ما بينهما وإلا فالظاهر عدم الكراهة لعدم التقصير منهم وباتى
مثله في مسألة القاضي الآتية فليراجع (قوله فان فعلوا لم يحصلوا الخ) قضية هذه العبارة في هذا المقام
ونظائره أن الفائت ثواب الجماعة لا ثواب أصل الصلاة سم (قوله وأفضل صفوف الرجال) أي الخلف
وخرج به الخنثى والنساء بأفضل صفوفهم آخرها بعده عن الرجال وإن لم يكن فيهم رجل غير الإمام سواء كن
اناثا فقط أو البعض من هؤلاء البعض من هؤلاء فالأخير من الخنثى أفضلهم والآخر من النساء أفضلهن
ع ش عبارة المغنى وأفضل صفوف الرجال ولو مع غيرهم والخنثى الخلف والنساء كذلك أولها وهو الذي
يلي الإمام وأن تخلله منبر أو نحوه ثم الأقرب فالأقرب اليه وأفضلها للنساء مع الرجال والخنثى وللخنثى مع
الرجال آخرها لأن ذلك ألبق وأستر نعم الصلاة على الجنائز صفوفها كلها في الفضيلة سواء إذا اتحد الجنس
لأن تعدد الصفوف فيها مطلوب والسنن أن يوسطوا الإمام ويكتنفوه من جانبيه اه وعلم بذلك أن قول
ع ش أي الخلف ليس بقيد (قوله أولها) ظاهره أن اختص غيره من بقية الصفوف بفضيلة في المكان
كان كان في أحد المساجد الثلاثة والصف الأول في غيرها والظاهر خلافه أخذنا من قولهم أن الانفراد في
المساجد الثلاثة أفضل من الجماعة في غيرها وكما لو كان في الصف الأول ارتفاع على الإمام بخلاف غيره
والظاهر أن الذي يلي الأول أفضل أيضا بل ينبغي أن الذي يليه هو الأول لكرامة الوقوف في وضع الصف
الأول والحالة ما ذكر ع ش وقوله والظاهر خلافه يخالف قول الشارح الآتي وقد رجحوا الخ وقوله
لكرامة الوقوف الخ يعارضها كراهة الزيادة على ثلاثة أذرع إلا أن هذه الزيادة لعذر (قوله وأفضل كل
صف الخ) لعله بالنسبة يساره لا لمن خلف الإمام سم عبارة ع ش أي بالنسبة لمن على يسار الإمام أمامه
خلفه فهو أفضل من اليمين كأنقل عن شرح العباب لمج اه (قوله يمينه) أي وإن كان من اليسار يسمع
الإمام ويرى أفعاله نهاية أي دون من يمين الإمام على المعتمد ع ش ويجرى (قوله يسمع الإمام الخ)
صفة من الثاني الخ (قوله بالأول أو اليمين) أي الخالي من ذلك نهاية (قوله مردود) خبر وقول جمع الخ (قوله
على أهلها) أي اليمين والأول ع ش (قوله بمسجده الخ) أي لأصلي دون المزيدي عليه (قوله والصف
الأول) إلى قوله فمن أمامهم في النهاية (قوله وأن تخلله منبر) أي حيث كان من بجانب المنبر محاذي المنبر
الإمام بحيث لو أزيل المنبر وقف موضعه شخص مثلا صار الكل صفوا واحدا ع ش (قوله أو نحوه) أي
كالقصور نهاية (قوله وهو بالمسجد الحرام الخ) عبارة شرح بأفضل والزيادة على شرح المنبر وإذا
استداروا في مكة فالصف الأول في غير جهة الإمام ما اتصل بالصف الذي وراء الإمام لا ما قرب من الكعبة

في شرح العباب للشارح والظاهر أن الرجال إذا حضروا أثناء الصلاة آخر لهم العراة والخنثى وإن كان فيه
عمل قليل لمصاحبة الصلاة قاله القاضي وغيره اه (قوله فان فعلوا لم يحصلوا فضيلة الجماعة) قضية هذه العبارة
في هذا المقام ونظائره أن الفائت ثواب الجماعة لا ثواب أصل الصلاة أيضا (قوله وأفضل كل صف يمينه) لعله
بالنسبة ليساره لا لمن خلف الإمام وعبارة العباب وشرحه والوقوف بقرب الإمام في صف أفضل من البعد
عنه فيه وعن يمين الإمام وإن بعده أفضل من الوقوف عن يساره وإن قرب منه ومحاذاته بان يتوسطوه
ويكتنفوه من جانبيه أفضل اه باختصار الأدلة (أو اليمين) أي وهو لا يسمع ولا يرى (وهو بالمسجد
الحرام) عبارة في شرح الصغير للإرشاد والصف الأول في غير جهة الإمام ما اتصل بالصف الذي وراء

على الوجه اه وياتي مثلها عن سم فتح الجواد وعبارة النهاية في شرح ويستديرون في المسجد الحرام حول الكعبة نصها والصف الاول صادق على المستدير حول الكعبة المتصل بما وراء الامام وعلى من في غير جهته وهو اقرب الى الكعبة منه حيث لم يفصل بينه وبين الامام صف اه قال الرشيدى قوله مر وعلى من في غير جهة الامام الخاى فكل من المتصل بما وراء الامام وغيره وهو اقرب منه الى الكعبة في غير جهة الامام يقال له صف اول في حاله واحدة وهو صادق بما اذا تعددت الصفوف امام الصف المتصل بصف الامام لكن يخالفه التعليل الاقنى في قوله مر وما عقلت به افضليته اى الاول الخشوع لعدم اشتغاله بمن امامه وقوله مر وهو اقرب الى الكعبة منه اى من المستدير اى والصورة انه ليس اقرب اليها من الامام اخذ من قوله مر الاقنى عقب المتن الاقنى على الاثر والوجه فوات فضيلة الجماعة بهذه الاقنية الخ والاقنى معنى لعدة صفا اول مع تفويته لفضيلة الجماعة فليحذر قوله مر حيث لم يفصل بينه وبين الامام الخ قيد في قوله مر والمستدير حول الكعبة المتصل بما وراء الامام اى بان كان خلف الامام صف امام هذا غير مستدير فالصف الاول هو هذا الغير المستدير الذى يلى الامام ويكون المستدير صفائيا لكن ينبغي ان يحل في جهة الامام اما في غير جهته فينبغى ان يكون هذا المستدير صفا اول اذا قرب من الكعبة ولم يكن امامه غيره اخذ من قوله مر وعلى من في غير جهته بالاولى فليراجع ولا يصح ان تكون هذه الحثية قيد اقنى قوله مر وعلى من في غير جهته وان كان متبادرا من العبارة لعدم تاتييه اه وقوله قيد في قوله المستدير الخ واقفه فيه الجمل عبارة قوله مر حيث لم يفصل الخ مرتبط بقوله والصف الاول صادق على المستدير فهو قيد له والمراد لم يفصل بينه وبين الامام صف في جهة الامام لا مطلقا اه وقوله اى بان كان الخ ياتى عن الكردي وعش خلافة وقوله قرب من الكعبة فتأمل المراد به وقوله ولا يصح ان يكون الخ محل تأمل واراد به الرد على عش عبارته وياتى عن الكردي ما يوافق قوله مر حيث لم يفصل بينه الخ المتبادر ان الضمير راجع لقوله مر وهو اقرب الى الكعبة منه وهو يقتضى انه لو وقف صف خلف الاقرب وكان متصلا بمن وقف خلف الامام كان الاول المتصل بالامام لكن فى سم على المنهج ما يخالفه عبارته (فرع) اثنى شيخنا الشهاب الرملى كما نقله مر بما حاصله ان الصف الاول فى المصلين حول الكعبة هو المتقدم وان كان اقرب فى غير جهة الامام اخذ من قوله الصف الاول هو الذى يلى الامام لان معناه الذى لا واسطة بينه اى ليس قدامه صف آخر بينه وبين الامام وعلى هذا فاذا اتصل المصلون من خلف الامام الواقف خلف المقام وامتدوا خلفه فى حاشية المطاف ووقف صف بين الركنين اليمانيين قدام من فى الحاشية من هذه الحلقة الموازين لمن بين الركنين كان الصف الاول من بين الركنين لا الموازين لمن بينهما من هذه الحلقة فيكون بعض الحلقة صفا اول وهم من خلف الامام فى جهته دون بقيته فى الجهات اذا تقدم عليهم غيرهم وفى حفظى ان الزركشى ذكر ما يخالف ذلك اه فى كلام شيخنا الزبادى ما نصه والصف الاول حينئذ فى غير جهة الامام ما اتصل بالصف الاول الذى وراءه لا ما قارب الكعبة انتهى وهذا هو الاقرب الموافق للمتبادر المذكور اه وقوله مر يقتضى الخ محل تأمل وقوله وان كان اقرب فى غير جهة الامام مر عن الرشيدى رده وقوله وهو الاقرب الموافق للمتبادر الخ اى وفتح الجواد وشرح بافضل كما مر اى وفاقا لشرح بافضل وفتح الجواد كما مر (قوله من بحاشية المطاف) عبارة فى شرحه الصغير للارشاد والصف الاول فى غير جهة الامام ما اتصل بالصف الذى وراءه لا ما قارب الكعبة كما بينه ثم اى فى الاصل انتهى سم (قوله فن امامهم) هو عطف على من بحاشية الخ اشارة الى ان الذى يلى الصف الاول هو من امامه لا من يليه او هو مبتدا خبره دون من الخ اشارة الى ان من بالحاشية متأخر الرتبة عن يليهم وهو المتأخر عنهم سم والاحتمال الاول هو المتبادر ولذا اقتصر عليه الكردي عبارة قوله فن امامهم اى بعد من بحاشية المطاف الصف الاول من قدامهم اى فى

من بحاشية المطاف فن
امامهم ولم يكن اقرب الى
الكعبة من الامام فى غير
جهته

الامام لا ما قارب الكعبة كما بينه ثم اى فى الاصل انتهى (قوله فن امامهم) هو عطف على من بحاشية اشارة الى ان الذى يلى الصف الاول هو من امامه لا من يليه او هو مبتدا خبره دون اشارة الى ان من امام من بالحاشية

لما مر دون من يلهم ولا عبرة بتقدم (٣١٠) من بسطح المسجد على من بارضه كما هو ظاهر لكر اهة الارتفاع حتى في المسجد كما ياتي

ولندرة ذلك فلم يرد من
النصوص (وتقف امامتهن)
انه قال الرازي لانه قياسي
كان رجله تانيث رجل وقال
القونوي بل المقيس حذف
التاء إذ لفظ امام ليس صفة
قياسية بل صيغة مصدر
اطلقت على الفاعل فاستوى
المذكرو المؤنث فيها وعليه
فأتى بالتاء لثلا يوم أن
امامهن المذكور كذلك
(وسطهن) ندب الثبوت ذلك
من فعل عائشة وام سلمة
رضي الله عنهما فان امهن
خشي تقدم كالذكر والسين
هنا ساكنة لا غير في قول
وفي آخر السكون أفصح
من الفتح كسكل ما هو بمعنى
بين بخلاف وسط الدار مثلا
الافصح فتحه ويجوز اسكانه
والاول ظرف وهذا اسم
وامام عراة فيهم بصيرولا
ظلمة كذلك وإلا تقدم
عليهم ومخالفة جميع ما ذكر
مكروهة مفوتة لفضيلة
الجماعة كما مر (ويكره وقوف
الماموم فردا) عن صف من
جنسه للنهي الصحيح عنه
ودل على عدم البطلان عدم
امره عليه السلام لفاعله بالاعادة
فامر به في رواية للندب على
ان تحسب الترمذي لهذا
وتصحيح ابن حبان له
معرض بقول ابن عبد البر انه
مضطرب والبيهقي انه ضعيف
ولهذا قال الشافعي رضي
الله عنه لو ثبت قلت به

غير جهة الامام وحاصله ما في النهاية والصف الاول صادق على المستدير حول الكعبة المتصل بما وراء الامام
وعلى من في غير جهة الامام والامام اقرب منهم إلى الكعبة ولم يفصل بينهم وبين الامام صف في مقابله من
نسخة سقيمة (قوله لما مر) اي في شرح ولا يضر كونه اقرب الخ من ان هذه الاقربية مكروهة الخ (قوله
دون من يلهم) اي دون من يلي من في القدام قاله السكردى والصواب من يلي من بخاشية المطاف (قوله
انه) إلى قول المتن والافى النهاية لا قوله لا غير الى وامام عراة وقوله اي من غير الى وإن لم تكن وقوله وسعة
إلى صفوف وقوله أو السعة إلى نعم (قوله لانه قياسي) لعل الاول إسقاط اللام (وعليه) أي قول القونوي
(قوله فأتى بالتاء الخ) كان وجه عدم الاكتفاء بقاء تقف في رفع الابهام ان النقط كثير اما تسقط ويتساهل
فيها بخلاف الحرف بصرى (قوله لثلا يوم) اي إسقاط التاء قول المتن (وسطهن) المراد ان لا تقدم عليهن
وليس المراد استواء من على يمينها ويسارها في العدد وفي سم على المنهج قرر مر انها تتقدم يسيرا بحيث
تتمازغن وهذا لا ينافي انها وسطهن اه فان لم يحضر الامراة فقط وقتت عن يمينها اخذ اماما تقدم في
الذكور عرش (قوله ندبا) إلى قوله ويؤخذ في المغنى لا قوله لا غير إلى كسكل ما هو الخ عبارة
المغنى فائدة كل موضع ذكر فيه وسطان صلح فيه فهو بالتسكين كما هنا وان لم يصلح فيه ذلك كجلست وسط
الدار فهو فيه بالفتح اه (قوله اسكانه) اي وسط الدار (قوله والاول ظرف الخ) اي ان ما بمعنى بين ظرف
فيقال جلست وسط القوم بدون في وان ما ليس بمعنى بين اسم لما بين طرفي الشيء فلا يقال اكلت وسط الدار بل
في وسط الدار (قوله وهذا اسم) اي للجزء المتوسط منها سم (قوله وامام عراة الخ) اي إذا كان ايضا عاريا
ولافلو كان مستورا تقدم ووقف البصير أي المستور بحيث لا يرى أصحابه سم عبارة المغنى ومثل المرأة
في ذلك عارام بصرام في ضوء فلو كان عراة فان كانوا عماريا وفي ظلمة او ضوء لكن امامهم مكتس استحب ان
يتقدم امامهم كغيرهم بناء على استحباب الجماعة لهم وإن كانوا بصرام بحيث يتأق نظر بعضهم بعضا فالجماعة
في حقهم وانفرادهم سواء كما مر فان صلوا جماعة في هذه الحالة وقف الامام وسطهم اه (قوله ولا ظلمة) اي
مثلا فيما يظهر فمثلها البعد ونحوه من موانع الرؤية بصرى (قوله كذلك الخ) هذا كما جزم به المصنف في
مجموعه إذا أمكن وقوفهم صفوا والاقفوا صفوا مع غض البصر وإذا اجتمع الرجال مع النساء والجميع
عراة لا يقفن معهم لافي صف ولا في صفين بل يتحنن ويجلسن خلفهم ويستدبرن القبلة حتى تصلي الرجال
وكذا عكسه فان أمكن ان يتوارى كل طائفة بمكان حتى تصلي الطائفة الاخرى فهو افضل كما ذكر ذلك في
المجموع نهاية ومغنى قال عرش قوله مر لا يقفن معهم انظر هل ذلك على سبيل الوجوب والندب فيه
نظرو الاقرب الثاني ويؤمر كل من الفريقين بغض البصر وقوله مر فهو افضل اي من جلوسهن خلف
الرجال واستدبارهن القبلة وقوله مر تستوي صفوفهم الخ وصلاة الجنابة تستوي صفوفها في الفضيلة عند
اتحاد الجنس ظاهره وإن زادت على ثلاثة فليراجع عرش (قوله ومخالفة جميع ما ذكر) اي في قول المصنف
(ويقف الذكرا الخ) وفي شرحه قول المتن (ويكره وقوف الماموم فردا) ويؤخذ كما قال الشارح من
الكر اهة فوات فضيلة الجماعة على قياس ما سياتي في المقارنة نهاية ومغنى (قوله مر جنسه) اي اما إذا اختلف
الجنس كامرأة ولا نساء او خثى ولا خثاني فلا كراهة بل بنى اي الانفراد كما علم مما مر مغنى ونهاية (قوله
فامر به في رواية الخ) إن كانت الواقعة متعددة فهذا اقرب أو واحدة فلا لأن زيادة الثقة مقبولة تسم وكلام
المغنى كالصريح في تعدد الواقعة (قوله لهذا) اي لامره عليه السلام بالاعادة اي لروايته (قوله ولهذا) اي
لضعفه مغنى (قوله ويؤخذ من قولهم الخ) في هذا لاخذ نظر ظاهر إذ لم يكن هناك خلاف راعاه النبي صلى الله عليه وسلم
في امره رشيدى وعبارة عرش هذا الصنيع يقتضى ان الوقوف منفردا عن الصف في الصحة

متأخر الرتبة عن يأتيهم وهو المتأخر عنهم (قوله وهذا اسم) أي للجزء المتوسط منها (قوله وامام عراة) أي
إذا كان ايضا عاريا ولافلو كان مستورا تقدم ووقف البصير بحيث لا يرى أصحابه (قوله فامر بها) في
رواية للندب إن كانت الواقعة متعددة فهذا اقرب أو واحدة فلا لأن سكوت بعض الرواة عن الاعادة لا ينافي

ولو وحده كما مر (بل يدخل الصف إن وجد سعة) بفتح السين فيه بان كان لو دخل فيه وسعة أي (٣١١) من غير إلحاق مشقة لغيره كما هو

ظاهر وإن لم تكن فيه
فرجة ولو كان بينه وبين
ما فيه فرجة أوسع كما في
المجموع واقتضاء ظاهر
التحقيق خلافاً غير مراد
وإن وجه بانه لا تقصير
منهم في السعة بخلاف
الفرجة لأن تسوية الصفوف
بان لا يكون في كل منها
فرجة ولا سعة متأكدة
الندب هنا فيكره تركها
كأعلم بما مر صفوف كثيرة
خرقها كلها ليدخل تلك
الفرجة أو السعة لتقصيرهم
بتركها لكره الصلاة
لكل من تأخر عن صفها
وبهذا كالذي مر عن القاضي
يعلم ضعف ما قيل من عدم
قوت الفضيلة هنا على
المتأخرين نعم إن كان
تأخرهم لعذر كوقت الحر
بالمسجد الحرام فلا كراهة
ولا تقصير كما هو ظاهر
وتقييد الأسنوي بصفين
ونقله عن كثيرين روده بأنه
التبس عليه بمسئلة التخطي مع
وضوح الفرق لانهم إلى الآن
لم يدخلوا في الصلاة فلم
يتحقق تقصيرهم ويؤخذ
من تعليلهم بالتقصير انه
لوعرضت فرجة بعد كمال
الصف في أثناء الصلاة لم
يخرق اليها وهو محتمل
(والا) يجدسعة (فليجر)
ندباً لخبر يعمل به في الفضائل
وهو المصلح لا دخالت
في الصف أو جررت رجلاً
من الصف فيصلي معك أعد
صلاتك ويؤخذ من فرضهم

معه خلاف وإن إعادة تسن للخروج منه وهو أي ثبوت الخلاف فيها قضيه قوله مر الآتي في شرح فليجر
(الخ) خروجاً من الخلاف وفي سم على المنهج فرع صار وحده في أثناء الصلاة ينبغي أن يجر شخصاً فان تركه مع
تيسره ينبغي أن يكرهه مر رحمه الله تعالى انتهى أي وتفوته الفضيلة من حيث أنه (قوله ولو وحده) أي
وبعد خروج الوقت أيضاً ع (قوله كما مر) أي في بحث إعادة (قوله بان كان الخ) عبارة المغني نقلاً عن
المصنف الفرجة خلافاً ظاهر والسعة أن لا يكون خلافاً ويكون بحيث لو دخل بينهما لو سعه (قوله لغيره)
ينبغي ولو لنفسه بصري (قوله وإن لم تكن) إلى قوله ويؤخذ في المغني لا لقوله كما في المجموع إلى صفوف
وقوله لكره الصلاة إلى وتقييد الأسنوي (قوله أو سعة) وفاقاً للشيخ الاسلام والمغني وخلافاً للصنيع النهاية
حيث جرى على ما اقتضاء ظاهر التحقيق فاقصر على الفرجة احترازاً عن السعة كما نبه عليه الرشيدى (قوله
خلافاً) أي من أنه لا يتخطى للسعة رشيدى (قوله لأن تسوية الصفوف الخ) علة لقوله غير مراد (قوله فيكره
تركها الخ) أي التسوية هل يخالف هذا ما قدمنا عن ظاهر كلامهم أو لا لأن ذلك خاص بالصبيان وهذا
لغيرهم ثم هذا صريح في أن الاصطفاق مع إبقاء السعة المذكورة مكروه سم (قوله صفوف الخ) لاسم كان
(قوله خرقها الخ) جواب لو (قوله خرقها كلها الخ) ولو كان عن يمين الامام محل يسعه وقف فيه ولم
يخرق نهاية قال الرشيدى قوله ولو كان الخ كان صورته فيما لو اتى من امام الصفوف وكان هنا فرجة خلفه
فلا يخرق الصفوف المتقدمة لعدم تقصيرها وإنما التقصير من الصفوف المتأخرة بعدم سد ما قبل اجمع
اه وعبارة ع ش قوله مر ولم يخرق إلا أن يصل فرجة في الصف الثاني مثلاً وينبغي في هذه الصورة
أنه لا تفوت الفضيلة على من خلفه ولا على نفسه لعدم التقصير ومعلوم أن محله حيث لم يجد خلافاً يذهب
منه بلا خوف للصفوف اه (قوله لعذر الخ) يتردد النظر في هذه الصورة في أنه هل يتعين عليهم أقرب
محل إلى الامام لأن الميسور لا يسقط بالمعسور ولا يتعين لأن الاتصال المطلوب للمافات فلا فرق بين بقية
الاماكن محل تأمل ولعل الأقرب الأول بصري أي كما هو قضية نظائره فيطالب كل من حضر أو يحضر بعد
الوقوف في أقرب محل من الامام خال عن نحو الحر ويتعين عليه ذلك ظاهره وإن أدى إلى الانفراد عن
الصفوف لحضوره وحده أو لعدم موافقة غيره له في التقدم إلى الأقرب ولم يمكنه جرح شخص عن امامه والله أعلم
(قوله كوقت الحر) أي ونحو المطر (قوله فلا كراهة الخ) أي فلا تفوتهم الفضيلة ع ش عبارة الرشيدى
أي فليس لغيرهم خرق صفوفهم لاجلها اه (قوله التبس الخ) أي مانع فيه من مسئلة خرق الصفوف
عبارة المغني والنهاية التبس عليه مسئلة بمسئلة فان من نقل عنهم إنما فرضوا المسئلة في التخطي يوم الجمعة
والتخطي هو المشي بين القاعدين والكلام هنا في شق الصفوف وهم قيام وقد صرح المتولى بكونها مسئلتين
والفرق بينهما أن سد الفرجة التي في الصفوف مصلحة عاملة له وللقوم باتمام صلاته وصلاتهم فان تسوية
الصفوف من تمام الصلاة كما ورد في الحديث بخلاف ترك التخطي فان الامام يستحب له أن لا يحرم حتى
يسوى بين الصفوف اه (قوله لانهم إلى الآن الخ) أي في مسئلة التخطي (قوله انه لو عرضت فرجة الخ)
أي بان علم عروضها مالو وجدها ولم يعلم هل كانت موجودة قبل او طرات فالظاهر انه يخرق ليصلها إذ
الاصل عدم سد ما سبها بما إذا كان ذلك من احوال المأمومين المعتادة لهم ع ش (قوله لم يخرق اليها) هذا هو
المعتمد ع ش عبارة سم قوله لم يخرق الخ ظاهره وإن لم يزد على صفين اه قول المتن (فليجر الخ) أي في
القيام نهاية ومغني (قوله ندباً) كذا في النهاية والمغني (قوله لخبر الخ) أي وخروجاً من خلاف من قال من
العلماء لا تصح صلاته منفرداً خلف الصف مغني ونهاية (قوله ويؤخذ من فرضهم الخ) لا ينبغي ما فيه وإن
كان الحكم وجيهاً بصري (قوله فرجة) الأولى هنا وفيما يأتي سعة (قوله حرمة الخ) وظاهر أن مجملها إذا لم

نقل بعضهم لها الواجب القبول لأن زيادة الثقة مقبولة (قوله فيكره تركها) أي التسوية كما علم الخ هل
يخالف هذا ما مر عن ظاهر كلامهم أو لا لأن ذلك خاص بالصبيان وهذا صريح في أن الاصطفاق مع إبقاء
السعة المذكورة مكروه (قوله لم يخرق اليها) ظاهره وإن لم يزد على صفين (قوله حرمة على من وجدها)

ذلك فيمن لم يجد فرجة جرّمته على من وجدها لتفويته الفضيلة على الغير من غير عذر (شخصاً) منه حر القبال دخوله في ضمانه بوضع يده عليه

يعلم منه بقرائن احواله انه يطيعه (٣١٢) (بعد الاحرام) لاقبله فيحرم عليه كافي الكفاية وإن نوزع فيه بل في اصل كون الجذب بعد

الاحرام بأنه إذا أحرم منفردا لا تمتنع صلاته عند المخالفين وفيه نظر فان الفرض انهم يجدف رجة في الصف فلا تقصير منه يقتضي بطلان صلاته عندهم وذلك لا ضرار له بتصديره منفردا ويؤخذ منه حرمة ايضا فيها ولم يكن في الصف الذي يحرم منه الا اثنان فيحرم جر احدهما اليه لانه يصير الاخر منفردا بفعل احده يعود نفعه اليه وضرره على غيره وهنا فيما إذا أمكنه الخرق ليصطف مع الامام خرق وله أن وسعهما مكانه جرهما اليه (وليأصده المجرور) ندبا لان فيه إغانة على برمع حصول ثواب صفه له لانهم يخرج منه إلا لعذر (ويشترط عليه) أي المأموم وأراد بالعلم ما يشمل الظن بدليل قوله أو مبلغا (بانتقالات الامام) ليمكن من متابعتة (بأن) أي كأن (براه أو) يرى (بعض صف) من المقتدين به أو واحدا منهم وإن لم يكن في صف (أو يسمعه أو) يسمع (مبلغا) بشرط كونه ثقة كما قاله جمع متقدمون ومتأخرون أي عدل رواية لأن غيره لا يقبل اخباره نعم مر قبول اخبار الفاسق عن فعل نفسه فيمكن القول

يظن رضاه سم وينبغي وعلم بالحرمة (قوله منه) إلى قول المتن بعد الاحرام في النهاية (قوله منه) أي الصف (قوله قنا الخ) ظاهر هذا الصنيع انه لا يستحب جر القن لكن قد يؤخذ من تعليقه المذكور انه لو أمكنه جره بحيث لا يدخل في ضمانه استحب كان يمسسه فيتأخر بدون قبض شيء من اجزائه وهو متبججه سم (قوله لدخوله في ضمانه) حتى لو جره ظاهرا حرته فتبين كونه رقيقا دخل في ضمانه كما أفق بذلك شيخنا الشهاب الرملي سم ونهاية (قوله يعلم الخ) عبارة النهاية والمغني وعمل ذلك إذا جاوز موافقته له والا فلا جر بل يمتنع لخوف الفتنة اه (قوله فيحرم الخ) اعتمد النهاية والمغني الكراهة عبارة سم الذي أفق به شيخنا الشهاب الرملي أنه مكروه لاحرام شرح مر وقد يقال قياس ما أفق به عدم الحرمة ايضا فيما لو جره وقد وجدف رجة أو جر احد الذين في الصف وإن صير الاخر منفردا ووجه عدمه ان الجر مطلوب في الجملة سم (قوله كافي الكفاية) عبارة في شرح العباب كما صرح به ابن الرفعة والفارقي وسبقهما اليه الروياني في حليته وقال ابن يونس انه الاصح وعبارة الاذرعى ذكره ابن الرفعة وغيره ذلك لئلا يصير منفردا فيفوت عليه الفضيلة ويؤيده ما يأتي من حرمة إزالة الدم الشهيد انتهت وقد يفرق بأنه هنا الغرض مأذون في أصله سم عبارة البصري وقد يفرق بعدم التحقق أي تقويت الفضيلة هنا لان المجرور بسبيل من عدم الموافقة اه (قوله وإن نوزع الخ) اعتمد النهاية والمغني والنزاع كما مروى قال سم هل يجري هذا النزاع في الحرمة على من وجدف رجة وفيما لو لم يكن في الصف الذي يحرم منه الا اثنان والمنجبه الجريان لان المعنى واحدا في الجميع سم وتقدم منه مثله (قوله بانه الخ) متعلق بقوله نوزع (قوله منفردا) أي عن الصف (قوله وفيه نظر) أي في النزاع المذكور (قوله عند المخالفين) أي كابن المنذر وابن خزيمة والحيدى شورى أي والامام أحمد اه بجرى (قوله فرجة) الاولي الموافق لما قدمه ان يقول سعة (قوله وذلك) أي حرمة الجر قبل الاحرام أو كون الجر بعد الاحرام (قوله ويؤخذ) إلى المتن في النهاية والمغني (قوله وهنا) أي ما إذا كان في الصف اثنان فقط (قوله وله ان وسعهما مكانه جرهما الخ) والخرق افضل من الجر حيث امكن كل منهما اه (قوله جرهما اليه) صادق بما إذا أدى ذلك إلى بعدهم عن الامام باكثر من ثلاثة أذرع وهو محل تأمل إلا ان يقال يتعين على الامام التخلف حينئذ أخذا مما تقدم ويأتي فيما لو ترك التخلف نظير التردد السابق فلا تغفل بصرى أي في هامش قول الشارح ولا تعين ما سهل الخ (قوله من المقتدين) إلى قوله على ما وقع في النهاية لا قوله نعم إلى وما قول المجموع وقوله فلو كان إلى وسواء (قوله من المقتدين الخ) أي العالمين بانتقالاته (قوله أو واحدا الخ) قضية كلامه الاتي اشتراط كونه ثقة أو وقوع صدقة في قلبه قول المتن (أو مبلغا) أي وإن لم يكن مصليا نهاية ومعنى وإيعاب والصحيح عند الحنفية اشتراط كونه مصليا كردد وفي الحلبي وكذا الصبي المأموم والفاسق إذا اعتقد صدقه ويأتي مثله في الشرح في الفاسق وعن ع ش في الصبي (قوله بشرط) إلى قوله وإن نقله في المغني لا قوله أي عدل إلى وما قول المجموع (قوله نعم مر الخ) أي في الاجتهاد بين المامنين

وظاهر أن محلها إذا لم يظن رضاه (قوله لا قنا) ظاهر هذا الصنيع أنه لا يستحب جر القن لكن قد يؤخذ من تعليقه المذكور انه لو أمكنه جره بحيث لا يدخل في ضمانه استحب كان يمسسه فيتأخر بدون قبض شيء من اجزائه وهو متبججه (قوله لدخوله في ضمانه) أي وإن ظن حرته فتبين كونه قنا كما أفق بذلك شيخنا الشهاب الرملي (قوله فيحرم عليه الخ) الذي أفق به شيخنا الشهاب الرملي أنه مكروه ولا حرام شرح مر وقد يقال قياس ما أفق به عدم الحرمة ايضا فيما لو جره وقد وجدف رجة أو جر احد الذين في الصف وإن صير الاخر منفردا ووجه عدمه ان الجر مطلوب في الجملة (قوله كافي الكفاية) عبارة في شرح العباب كما صرح به ابن الرفعة والفارقي سبقهما اليه الروياني في حليته وقال ابن يونس انه الاصح وعبارة الاذرعى ذكره ابن الرفعة وغيره وذلك لئلا يصير منفردا فيفوت عليه الفضيلة ويؤيده ما يأتي من حرمة إزالة الدم الشهيد اه وقد يفرق بانه هنا الغرض مأذون في أصله (قوله وإن نوزع فيه) هل يجري هذا النزاع في الحرمة على من وجدف رجة وفيما

كردى (قوله ويأتى) لعل فى الصيام (قوله جواز اعتماده) أى إخبار الفاسق (قوله فضيف) أى أو هو محمول على ما إذا لم توجد قرينة تغلب على الظن صدقه ع ش عبارة الجمل أو محمول على ما لو اعتقد المأموم صدقه اه (قوله فعلية) أى قول المجموع (قوله ولنحو أعمى الخ) عبارة للمغنى والنهاية أو بان يهديه ثقة إذا كان أعمى أصم أو بصير فى ظلمة أو نحوها اه (قوله لزمه) أى المأموم ع ش (قوله نية المفارقة) ظاهره فوراً وقد بوجه بانه عند عدم رجاء ما ذكر متلاعب بالاستمرار بصري (قوله مالم يرجع عوده الخ) ولولم يكن ثم ثقة وجهل المأموم أفعال إمامه الظاهرة كالركوع والسجود لم تصح صلاته فيقضى لتعذر المتابعة حينئذ نهاية قال ع ش قوله مروج وجهل المأموم الخ أى بان لم يعلم بانتقاله لا لبعده مضى ركنين فعليين كذا ذكر وههنا وسيأتى فى فصل يجب متابعة الإمام انه إن كان تقدمه ركنين بطلت إن كان عامدا عالما بتعريضه بخلاف ما إذا كان ساهياً أو جاهلاً فانه لا يضر غير أنه لا يعتد بهما اه وعليه فالمراد ببطان القدوة لعدم العلم هنا أنه إذا اقتدى على وجه لا يغلب على ظنه فيه العلم بانتقالات الإمام لم تصح صلاته أى تمتنع القدوة حينئذ بخلاف ما إذا ظن ذلك وعرض له ما منعه من العلم بالانتقالات وعليه فلو ذهب المبلغ ورجى عوده فاتفق انه لم يعد ولم يعلم بانتقالات الإمام الا بعد مضى ركنين فينبغى عدم البطان لعذره كالجاهل اه (قوله عوده الخ) أى أو انتصاب مبلغ آخر سم (قوله قبل مضى ما يسع ركنين) أى فعليين ووجه انهما هما الذى يضر التأخر أو التقدم هما كما يأتى رشيدى قول المتن (وإذا جمعا مسجد الخ) عبارة للمغنى والشرط الثالث من شروط الاقتداء أن يعدا مجتمعين ليظهر الشعار والتواودد والتعااض إذ لو اكتفى بالعلم بالانتقالات فقط كما قاله عطاء لبطل السعى المأمور به والدعاء إلى الجماعة وكان كل أحد يصلى فى سوقه أو بيته بصلاة الإمام فى المسجد إذا علم بانتقالاته ولا اجتماعهما أربعة أحوال لانها إما ان يكونا بمسجد أو بغيره من فضاء أو بناء أو يكون أحدهما بمسجد والآخر بغيره وقد أخذ فى بيانها فقال وإذا جمعهما الخ اه وفى النهاية نحوها قال ع ش قوله مروج أو يكون أحدهما بمسجد الخ فيه صورتان وذلك اما ان يكون الإمام فى المسجد والمأموم خارجه أو بالعكس اه (قوله ومنه) الى قوله بخلاف ما إذا سمعت فى المغنى الا قوله وانها غير مسجد الى حريمه وقوله خلافاً الى وسواء (قوله ورحبته) أى وان كانت منتسكة نهاية (قوله وهى ما حجب عليه) أى ولم يعلم كونها شارعا قبل ذلك أو نحوه سواء اعلم وقفتها مسجد أم جهل أمرها عملاً بالظاهر وهو التحويط عليها نهاية (قوله وإن كان بينهما طريق) أى الا ان يكون قديماً اخذاً مما يأتى سم ومعنى (قوله وانها الخ) التعبير بأولى بصري (قوله حدوثها) أى الرحبة سم (قوله ومنازلته الخ) عبارة النهاية كبر ومنازلته داخله فيه اه (قوله التى بابا فيه الخ) قضيته ان مجرد كون بابا فيه كاف فى عهدها من المسجد وان لم تدخل فى وقفيته وخرجت عن سمته بنائه ع ش وقوله وان لم تدخل الخ يعنى وان لم يعلم دخولها فيها اخذاً مما فى الرحبة فلو يتقن عدم الدخول فمما بناء ومسجد وسيأتى حكمهما (قوله لا حريمه الخ) ويلزم الواقف تمييز الرحبة من الحرم كما قاله الزركشى لتعطى حكم المسجد نهاية أى فى صحة اقتداء من فيها بإمام المسجد وان بعدت المسافة وحالت ابنية نافذة ع ش (قوله المتنافذة الابواب الخ) ولا بد ان يكون التنافذ على العادة كما قاله بعض المتأخرين واعلم ان التسمير للابواب يخرجهما عن الاجتماع فاذا لم تتنافذ ابوابها اليه ولم يكن التنافذ على العادة فلا يعدا لجامعهما جامعا واحداً وان خالف فى ذلك الاستوى فيبضر الشباك فلو وقف من وراءه بجوار المسجد ضرر مغنى عبارة النهاية بخلاف ما إذا كان فى بناء غير نافذ كان سمر باباً وان كان الاستطراق ممكناً من فرجة من أعلاه فيما يظهر لأن المدار على الاستطراق العادى وكسطحه الذى ليس له مرقى اه وعبارة ع ش قوله مر المتنافذة الابواب قال مر المراد نافذة نفوذاً يمكن

ويأتى جواز اعتماده إن وقع فى قلبه صدقه فيأتى نظيره هنا وأما قول بمجموع يكفى إخبار الصبي فيما طريقه المشاهدة كالغروب فضيف وان نقله عن الجمهور واعتمده غير واحد فعليه لا يشترط كون نحو المبلغ ثقة ولنحو أعمى اعتماد حركة من بجانبه إن كان ثقة على ما تقرر ولو ذهب المبلغ فى أثناء الصلاة لزمه نية المفارقة أى مالم يرجع عوده قبل مضى ما يسع ركنين فى ظنه فيما يظهر (وإذا جمعا مسجد) ومنه جداره ورحبته وهى ما حجب عليه لأجله وإن كان بينهما طريق مالم يتيقن حدوثها بعده وأنها غير مسجد ومنازلته التى بابا فيه أو فى رحبته لا حريمه وهو ما يهمل لالقاء نحو قرامته (صح الاقتداء) إجماعاً (وإن بعدت المسافة وحالت الابنية) التى فيه المتنافذة الابواب اليه

للم يكن فى الصف الذى يحرم منه الا اثنان والمنتجه الجريان لا والمغنى واحد فى الجميع (قوله وأما قول المجموع الخ) كذا شرح مروج (قوله أى مالم يرجع عوده الخ) كذا شرح مروج (قوله مالم يرجع عوده) أى أو انتصاب مبلغ آخر (قوله وان كان بينهما طريق) أى الا ان يكون قديماً اخذاً مما يأتى (قوله مالم يتيقن حدوثها)

او الى سطحه كما افهمه كلام الشيخين (٣١٤) خلافا لما يوهمه كلام الانوار فلو كان بوسطه بيت لا باب له اليه وانما ينزل اليه من سطحه كفى

استطرافه عادة فلا بد في كل من البرو والسطح من امكان المرور منهما الى المسجد عادة بان يكون لهما مرقى الى المسجد حتى قال في ذكره المؤذنون في المسجد لورفع سلمها المتنع اقتداء من بها بمن في المسجد لعدم امكان المرور عادة ميم على المنهج قول ومجمله اذ لم يكن للدكة باب من سطح المسجد والاصح وقوله يمكن استطرافه عادة يؤخذ منه ان سلام الابار المعتادة للزول منها لاصلاح البرو ما فيها لا يكتفي بها لانه لا يستطرق فيها الا من له خبرة وعادة بنزولها بخلاف غالب الناس اه وفي الجبرمي عن الحفني قوله مر على الاستطراق العادي اى بحيث يمكن الاستطراق من ذلك المنفذ عادة ولولم يصل من ذلك المنفذ الى ذلك البناء الا بازورار وانعطاف بحيث يصير ظهره للقبلة (او الى سطحه) اى وان خرج بعض الممر عن المسجد حيث كان الباب في المسجد اى اورحبه كما هو الفرض ولم تطل المسافة عرفا فيما يظهر عرش عبارة الرشيدى قوله او الى سطحه اى الذى هو منه كما هو ظاهر عما ياتى اى والصورة ان السطح نافذا الى المسجد اخذا من شرط التنافذ فليراجع اه (قوله لما يوهمه كلام الانوار) اى من عدم اشتراط تنافذ ابواب ابنية المسجد (قوله فلو كان بوسطه بيت) اى ثابت المسجدية والافهما ببناء ومسجد وسياق حكمهما كما هو ظاهر سم وقوله اى ثابت المسجدية اى لم يتيقن انه غير مسجد اخذا عما مر في الرحبة (قوله وانما ينزل اليه) اى نزولا معتادا بان كان له من السطح ما يعتاد المرور منه اليه بخلاف نحو التسلق منه اليه (قوله من سطحه) اى الذى بينه وبين المسجد نفوذ يمكن المرور فيه منه اليه على العادة سم عبارة البصرى قد يقال ان كان احدهما في السطح والآخر في البيت المذكور فواضح ولا وجه للتوقف وان كان احدهما في البيت او في سطحه والآخر في بقية المسجد كما هو المتبادر في تصوير المسئلة فينبغي ان لا يصح لعدم الاستطراق من محل الامام الى محل المأموم فليس بمثابة المحل الواحد الذى هو مناط الصحة ولعل توقف الشارح المذكور محمول على هذه الصورة ثم رايت الفاضل المحشى قيد بقوله نزولا معتادا الخ اه (قوله اغلقت تلك الابواب) اى وان ضاع مفتاح الغلق لانه يمكن فتحه بدونه من الغلق القفل فلا يضر وان ضاع مفتاحه ظاهره ان كان ذلك في الابتداء او في الاثناء وينبغي عدم الضرر فيما لو سمرت في الاثناء اخذا عما ياتى فيما لو بنى بين الامام والمأموم حائل في انه لا يضر وعلله بانه يعترف في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء عرش (قوله بخلاف ما اذا سمرت) اعتمده مر اه سم اى والمغنى كما مر آنفا (قوله سدت الخ) المتبادر انه ببناء المفعول (قوله ولك ان تقول الخ) محل تامل فالحق ان افتاء شيخ الاسلام اما يتضح على طريقة الاسنوى والبقينى من عدم اعتبار تنافذ ابنية المسجد اما على اعتباره كما هو مقتضى كلام الشيخين ومشى عليه شيخ الاسلام في عامة كتيبه فلا يتضح بصري (قوله والمساجد) الى قوله بان سيقا في النهاية الا قوله نعم الى ويشترط والى المتن في المغنى الا ما ذكر (قوله المتنافذة الابواب كما ذكر) اى التى تنفذ ابواب بعضها الى بعض معنى اى او سطحه (قوله كمسجد واحد) اى في صحة الاقتداء وان بعدت المسافة واختلفت الابنية معنى (قوله ويشترط ان لا يحول الخ) يعلم منه انه يضر الشباك فلو وقف من ورائه بجدار المسجد ضرر كما هو المقول من الرافعى فقول الاسنوى لا يضر سهو كما قاله الحصنى نهاية ومعنى ويأتى في الشرح مثله (قوله بان سبعا) الاولى الافراد (قوله اذلا يعدان) اى الامام والمأموم (قوله فيكونان) اى المكانان في الصور الست المذكورة (قوله وسياق) اى حكمهما قول المتن (قوله كانا) اى الامام والمأموم نهاية (قوله كبيت) الى قول المتن فان كانا في بناء في النهاية الا قوله وقيل الى المتن (قوله كبيت واسع الخ) عبارة النهاية اى مكان واسع كصحراء او بيت كذلك وكالوقوف الخ (قوله والآخر بسطح الخ) قضيته انه لا يشترط امكان الوصول من احد السطحين الى الآخر عادة وبه صرح سم على المنهج

وان توقف فيه شارح وسواء اغلقت تلك الابواب ام لا بخلاف ما اذا سمرت على ما وقع في عبارات لكن ظاهر المتن وغيره انه لا فرق وجرى عليه شيخنا في تناويه فقال في مسجد سدت مقصورته وبقي نصفين لم ينفذ احدهما الى الآخر انه يصح اقتداء من في احدهما بمن في الآخر لانه يعد مسجدا واحدا قبل السد وبعده اه ولك ان تقول ان فتح لكل من النصفين باب مستقل ولم يمكن التوصل من احدهما الى الآخر فالوجه ان كلا مستقل حينئذ عرفا ولا فلا وعليه يحمل كلام الشيخ وسياق فيما اذا حال بين جانبي المسجد نحو طريق ما يؤيد ما ذكرته فتأمله والمساجد المتلاصقة المتنافذة الابواب كما ذكر كمسجد واحد وان انفرد كل بامام وجماعة نعم التسمير هنا ينبغي ان يكون مانعا قطعيا ويشترط ان لا يحول بين جانبي المسجد او بينه وبين رحبته او بين المساجد نهرا وطريق قديم بان سبقا وجوده او وجودها اذ لا يعدان مجتمعين حينئذ بمحل واحد فيكونان كالمسجد وغيره وسياق (ولو كانا بفضاء) كبيت واسع وكالوقوف احدهما بسطح والآخر بسطح وان حال بينهما شارع ونحوه (شرط ان لا يزيد ما بينهما على ثلثائة ذراع)

بذراع البدل المعتدلة لان العرف يعد هما مجتمعين في هذا دون ما زاد عليه (تقريباً) لعدم ضابط له من الشارح (وقيل تجديد) وغلط فعلي الاول لا تضر زيادة غير متفاحشة كشلاثة اذرع ونحوها وما قاربها واستشكل بانهم على (٣١٥) التقريب في القلتين لم يغتفروا الانقص

رطلين فما الفرق مع ان الزيادة كالنقص وقد يفرق بان الوزن اضبط من الذرع فضايقوا ثم اكثر لانه الا ليق به على ان الملاحظ يختلف لاذ هو ثم تاجر الماء بالواقع فيه وعدمه وهنا عد اهل العرف لهما مجتمعين او غير مجتمعين فلا جامع بين المسئلتين (فان تلاحق) اي وقف خلف الامام (شخصان او صفان) مترتبان وراءه وعن يمينه او عن يساره (اعتبرت المسافة) المذكورة (بين) الشخص او الصف (الاخير) (و) الصف او الشخص (الاول) فان تعددت الاشخاص او الصفوف اعتبرت بين كل شخصين او صفين وان بلغ ما بين الاخير والامام فراسخ بشرط ان يمكنه متابعتها (وسواء) فيما ذكر (الفضاء المملوك والوقف) والموات (والمبعض) الذي بعضه ملك وبعضه وقف ومثله ما بعضه ملك او وقف وبعضه موات سواء في ذلك المسقف كله وبعضه وقيل يشترط في المملوك الاتصال كالا بنية (ولا يضر) في الحيلولة بين الامام والمأموم (الشارع المطروق) اي بالفعل فاندفع اعتراضه بان كل شارع

عن الشارح مرأولاً ثم قال لكن به بعد ذلك قال ان الاقرب أن شرط الصحة امكن المرور من أحد السطحين الى الآخر على العادة وسياتي في كلامه مرأولاً ع (قوله بذراع اليد) الى قوله ونحوها في المغنى (قوله بذراع البدل) وهو شبران نهاية ومغنى (قوله لان العرف الخ) قضيته انه لو حلف لا يجتمع معه في مكان واجتماع في ذلك حث ولعله غير مراد وان العرف في الايمان غيره هنا بدليل انه لو حلف لا يدخل عليه في مكان او لا يجتمع عليه فيه فاجتمع به في مسجد ونحوه لم يحنث ع (قول المتن) (تقريباً) قال الامام ونحن في التقريب على عادة غالبية بصرى (قوله وعلى الاول الخ) اي وعلى الثاني يضر اي زيادة كانت مغنى ونهاية (قوله ونحوها) قضيته انه يغتفر ستة اذرع لان نحو الثلاثة مثله وليس المراد به مادونها لثلاث يتحد مع قوله وما قاربها لكن سيأتي عن سم على المنهج خلاف تلك القضية وهو الاقرب ويمكن ان يجعل وما قاربها عطف تفسير للنحو ع (قوله وما قاربها) اي ما هو دون الثلاثة لا ما زاد فقد نقل سم على المنهج عن الشارح مرأولاً انه يعتمد التقييد بالثلاثة وكذا نقل بالدرش عن جواشي الروض لو الد الشارح انه تضر الزيادة على الثلاثة ع (قوله) وكذا قضية اقتصر المغنى وشرح المنهج على الثلاثة اعتماد التقييد بها ثم تفسير قول الشارح كالنهاية وما قاربها بما مر عن ع (قوله) يرد عليه انه يغنى عنه حيثما ذكره عبارة الجعفي وقوله اي الحلبي وما قاربها تابع فيه مرأولاً في النهاية والاولى حذفه لانه ان كان مراده ما قاربها من جهة النقص كان مفهوماً بالاولى وان كان مراده ما قاربها من جهة الزيادة لم يصح لان ما زاد يضر وان قل على المعتمد كما قاله ع (قوله) وقرر شيخنا الحنفى اه (قوله اي وقف) الى قول المتن ولا يضر في المغنى الا قوله وقيل الى المتن (قوله) (اعتبرت) اي المسافة ع (قوله) بشرط ان يمكنه متابعتها اي عليه بالتقلا لانه (قوله) المسقف كله وبعضه) هلا زاد وغير المسقف مطلقاً سم عبارة المغنى والنهاية المحو طو والمسقف وغيره اه (قوله) كالا بنية اي على الطريق الاول الاتي (قوله) في الحيلولة الخ) عبارة المغنى بين الشخصين او الصفين اه قول المتن (ولا يضر الشارع المطروق الخ) اما الشارع الغير المطروق والنهر الذي يمكن العبور من احد طرفيه من غير سباحة بالوثوب فوقه أو المشي فيه أو على جسر مدود على حافته فغير مضر جز ما نهاية ومغنى وينافي قول الشارح الاتي كالنهاية ورد الخ (قوله) اي بالفعل فاندفع الخ) انظره مع قوله الاتي مع عدم الطروق سم عبارة البصرى يرد عليه ما يرد على التوجيه الاتي فلا تغفل اه (قوله) وعن غيره المنع (قوله) يمكن حمله على ما اذا لم يمكن التوصل منه اليه عادة ع (قوله) (والاصح الاول) اي مع امكن التوصل له عادة نهاية وسم اي بان يكون لكل من السطحين الى الشارع الذي بينهما سلم يسلك عادة سم على المنهج ع (قوله) والمراد بالاول ما قاله الزاجي من الصحة (قوله) كما مر) اي في شرح ولو كانا بفضاء قول المتن (والنهر المحوج الى سباحة) اي وان لم يحسنها وقال حج في شرح الحضرمية ولا يضر تخلل الشارع والنهر الكبير وان لم يمكن عبوره والنار ونحوها ولا تخلل البحر بين السفينتين لان هذه لا تعد للحيلولة فلا يسمى واحداً منها حائلاً عرفاً اه ع (قوله) (قوله) اي الشارع المطروق والنهر الخ (قوله) مكشوفتين) اي اما المسقفتان فكالدارين ع (قوله) (او صحن) الي التنبيه في النهاية الا قوله يراه المقتدى الى وهذا الواقع وقوله دون التقدم الى ولا يضر وقوله الدال الى اندفع وقوله ولا امكنه فتحه وقوله لتقصير الى المتن وقوله او فضاء وكذا في المعنى الا قوله بان كان يرى الى المتن (صحن او صفة) اشارة الى ان بيت في المتن يصح عطفه على قوله صحن فيقدر لفظه بعد او ويصح

(قوله) سواء في ذلك المسقف كله وبعضه) هلا زاد وغير المسقف مطلقاً (قوله) اي بالفعل فاندفع الخ) انظره مع قوله مع عدم الطروق (قوله) فغن الزاجي الصحة) وهو الاصح اي مع امكن التوصل له عادة شرح مر (قوله) اي والاصح الاول) يؤيده مسألة النهر المذكورة فتأمل

مطروق أو المراد كثير الطروق لانه محل الخلاف على ما ادعاه الاسنوي ورد بحكاية ابن الرفعة للخلاف مع عدم الطروق فيما لو وقف بسطح بيته والامام بسطح المسجد بينهما ماء فغن الزاجي الصحة وعن غيره المنع اي والاصح الاول كما مر (والنهر المحوج الى سباحة) بكسر السين اي عزم (على الضحيح) فيها لان ذلك لا يحد حائلاً عرفاً كالأواني سفينة فتي في البحر (فان كانا في بناءين كصحن و صفة او صحن او صفة

(بيت) من مكان واحد كدرسة مشتملة على ذلك او من مكانين وقد حاذى الاسفل الاعلى ان كانا على ما ياتي (فطريقان احدهما ان كان بناء الماموم) اي موقفه (يميننا) للامام (٣١٦) (او شمالا) له (وجب اتصال صف من احد البنائين بالآخر) لان اختلاف الابنية يوجب

الاقتراق فاشترط الاتصال ليحصل الربط والمراد بهذا الاتصال ان يتصل منسكب آخر واقف ببناء الامام بمنسكب آخر واقف ببناء الماموم وما عدا هذين من اهل البناء لا يضر بعدم عنها بثلاثة ذراع فاقول ولا يكفي عن ذلك وقوف واحد طرفه بهذا البناء وطرفه بهذا البناء لانه لا يسمى صفا فلا اتصال (ولا تضر فرجة) بين المتصلين المذكورين (لا تسع واقفا) او تسعه ولا يمكنه الوقوف فيها (في الاصح) لا تخاذ الصف معها عرفا (وان كان) الواقف (خلف بناء الامام) فالصحيح صحة القدوة بشرط ان لا يكون بين الصنفين المصلي احدهما ببناء الامام والاخر ببناء الماموم اي بين آخر واقف ببناء الامام واول واقف ببناء الماموم (أكثر من ثلاثة أذرع) تقريرا لان الثلاثة لا تخل بالاتصال العرفي في الخلف بخلاف ما زاد عليها (والطريق الثاني لا يشترط الا القرب) في سائر الاحوال السابقة بأن لا يزيد ما بينهما على ثلثائة ذراع (كالفضاء) اي قياسا عليه لان المدار على العرف وهو لا يختلف

عطفه على قوله صفة فيقدر لفظها بعداً ورشيدى (قوله على ذلك) أي المذكور من الصحن والصفة والبيت (قوله ان كانا) أي الاسفل والاعلى سم (قوله على ما ياتي) أي في قول الرافي ولوقوف في علو الخ قول المتن (احدهما) أي عند الرافي و (اتصال صف الخ) ليس بقيد بل لوقوف الامام بالصفة والماموم بالصحن كفي على هذا الطريق عش قول المتن (اتصال صف من احد البنائين الخ) أي كان يقف واحد بطرف الصفة واخر بالصحن متصلا به مغنى ويأتي في الشرح مثله (قوله وما عدا هذين) أي الواقفين على الاتصال المذكور (قوله وقوف واحد الخ) أي بدون اتصال ببعض اهل البناء به بخلاف ما إذا اتصل به يميناً ويساراً من اهل البناء فيمكنه اخذاً من التعليل الاتي (قوله طرفه الخ) أي احد شقيه في بناء الامام والشق الاخر في بناء الماموم مغنى قول المتن (فرجة) بفتح الفاء وضماً كغرفة مغنى (قوله ولا يمكنه الوقوف فيها) أي كعبه فان وسعت واقفاً كثيراً لم يتعذر الوقوف عليها ضرناً ومغنى وفي الجمل على النهاية قوله من كعبته أي مسنمة بحيث لا يمكن الوقوف عليها اه (قوله الواقف) عبارة للمغنى ببناء الماموم قول المتن (بين الصنفين) أي والشخصين الواقفين بطرفي البناءين نهاية ومغنى (قوله في سائر الاحوال) أي سواء كان بناء الماموم يميناً ام شمالاً ام خلف البناء الامام مغنى (قوله ما بينهما) أي الامام والماموم مغنى ولعل الاولى أي بين الواقفين بطرفي البناءين (قوله على هذا) أي الطريق الثاني قول المتن (ان لم يكن حائل) أي يمنع الاستطراق نهاية ومغنى (قوله أو بعض المقتدين) أي من الرائيين سم (قوله من غير ازورار) بيان للاستقبال (قوله ولا انعطاف) عطف تفسير عش (قوله بقيد الاتي الخ) أي بان يتي ظهراً للقبلة رشيدى أي بخلاف ما إذا كانت على يمينه او يساره فانه لا يضر سم قول المتن (او حال باب الخ) يجوز حمله على حذف مضاف أي ذواب نافذ سم (قوله وقف مقابلة الخ) عبارة الروض وشرح العباب اشترط ان يقف واحد بجزاء المنفذ يشاهده أي الامام او من معه في بنائه انتهت وقضية اشترط المشاهدة عدم الانعقاد عند انتفاؤها وقد تقتضى العبارة أن مشاهدة الواقف بجزاء المنفذ كما هي شرط لصحة صلاة من خلفه شرط لصحة صلاة الواقف ايضاً سم اقول القضية الثانية بعيدة جداً واما القضية الاولى فقد اعتمده الشورى عبارة وقضية كلام شرح الروض ان الرابطة لو كان يعلم بانتقالات الامام ولم يره ولا احداً من معه كان سمع صوت المبلغ انه لا يكفي وهو كذلك انتهت والخفي ايضاً عبارته ومقتضاه اشترط كون الرابطة بصيراً وانه إذا كان في ظلمة بحيث تمنعه من رؤية الامام او احد من معه في مكانه لم يصح اه (قوله كاذكرناه) أي مع الاستقبال (قوله كالامام الخ) ولو تعددت الرابطة وقصد الارتباط بالجميع فهل يتمتع كالامام مال من المنع ويظهر خلافه فيمكنه انتفاء التقدم المذكور بالنسبة لواحد من الواقفين لانه لو لم يوجد الا هو كفي مراعاته سم على حج اه عش قال البصري وهو وجيه اه أي ما استظهره سم (قوله فلا يتقدموا عليه) ولو وجد عدم التقدم اتفاقاً لم يقصد مراعاته بذلك مع العلم بوجوده فالوجه الا كنفاء بذلك لحصول الربط بمجرد وجوده وعدم التقدم عليه ولو مع الغفلة عن مراعاة ذلك فلو لم يعلم

(قوله ان كانا) أي الاسفل والاعلى ش (قوله أو بعض المتقدمين) أي الرائيين (قوله أو حال بينهما حائل فيه باب نافذ) يجوز جعل باب نافذ على حذف مضاف أي ذواب نافذ (قوله وقف مقابلة واحد او أكثر) عبارة الروض اشترط ان يقف واحد بجزاء المنفذ يشاهده أي الامام او من معه في بنائه اه وقضية اشترط المشاهدة عدم الانعقاد عند انتفاؤها وعبارة شرح العباب ويشترط في هذا الواقف قبالة المنفذ ان يكون يرى الامام او احداً من معه في بنائه اه وقد تقتضى العبارة ان مشاهدة الواقف بجزاء المنفذ كما هي شرط لصحة صلاة من خلفه شرط لصحة ذلك الواقف ايضاً (قوله فلا يتقدموا عليه

فنشأ الخلاف العرف كما هو ظاهر وإنما يكفي بالقرب على هذا (ان لم يكن حائل) بأن كان يرى الامام أو بعض المقتدين به بوجوده ويمكنه الذهاب اليه لو اراده مع الاستقبال من غير ازورار ولا انعطاف بقيد الاتي في أبي قبيس (او حال) بينهما حائل فيه (باب نافذ) وقف مقابلة واحد او أكثر اه المقتدى ويمكنه الذهاب اليه كاذكرناه وهذا الواقف بازاء المنفذ كالامام بالنسبة لمن خلفه فلا يتقدموا عليه

بوجوده لكن اتفق عدم التقدم عليه فهل تنعقد أو لا لانه مع اعتقاد عدمه لا يكون جازما بالنية والثاني
منقاس ولو نوى قطع الارتباط بالرابطة فهل يؤثر ذلك فيه نظر ومال الى أنه يؤثر ويظهر لي خلافه لان
الشرط وجود الارتباط بالفعل من غير ارتباط نية (قوله بالا حرام الخ) ولا يركعون قبل ركوعه مغنى
زاد النهاية ولا يسلمون قبل سلامه اه قال الرشيدى قوله مر ولا يركعون قبل ركوعه شمل ما اذا كان
الرابطة متخلفا بثلاثة أركان لعذر فيعترف لهذا المأوم ما يغتفر له مما سيأتى وهو في غاية البعد فليراجع اه
وقال ع ش قوله مر ولا يسلمون الخ وفي شرح العباب بعد أن رد القول باعتبار عدم التقدم عليه في
الافعال أن بعضهم نقل عن بحث الاذرعى أنهم لا يسلمون قبل سلامه ثم نظر فيه انتهى وأقول لا وجه لمنع
سلامهم قبله لا نقطاع القدوة بسلام الامام ويلزم من انقطاعها سقوط حكم الربط لصيرورتهم منفردين
فلا محذور في سلامهم قبله سم على حج وعموم قوله ولا يسلمون الخ شامل لما لو بقي على الرابطة شئ من صلاته
كان علم في آخر صلاته أنه كان يسجد على كور عمامته مثلاً فقام ليأتى بما عليه فيجب على من خلفه انتظار
سلامه وهو بعيد بل امتناع سلام من خلفه قبل سلامه مشكل اه ع ش وقال الجمل قوله مر ولا يركعون
الخ المعتمد انه لا يضر سبقهم في الافعال والسلام متى علموا الافعال الامام اه (قوله دون التقدم الخ) خلافا
للهاية والمغنى والروض وفي ع ش مانعه وعلى ما قاله ابن المقرئ فلو تعارض متابعة الامام والرابطة بان
اختلف فعلاهما تقدم ما تأخر فهل يراعى الامام او الرابطة فيه نظر فان قلنا يراعى الامام ذلك على عدم

بالاحرام والموقف) أى ولا تضر المساواة في الموقف لكن هل تكره كفى الامام فيه نظر ولو تعددت
الرابطة وقصد الارتباط بالجميع فهل يمتنع كالا امام مال مر بالمنع ويظهر خلافه وقد يدل قوله فلا يتقدموا
عليه الخ بعد قوله واحداً وأكثر على امتناع تقديمهم فيما ذكر على الاكثر والظاهر وهو الوجه انه غير مراد
بل يكفي انتفاء التقدم المذكور بالنسبة لواحد من الواقفين لانه لو لم يوجد الا هو كفى مراعاته ولو وجد عدم
التقدم المذكور اتفاقاً بان لم يقصد مراعاته بذلك مع العلم بوجوده فالوجه الاكتفاء بذلك لحصول الربط
بمجرد وجوده وعدم التقدم عليه ولو مع الغفلة عن مراعاة ذلك فلولا يعلم بوجوده لكن اتفق عدم التقدم
عليه فهل تنعقد الصلاة أو لا لانه مع اعتقاد عدمه لا يكون جازما بالنية لان وجوده شرط للصحة فيه نظر والثاني
منقاس ولو نوى قطع الارتباط بالرابطة فهل يؤثر ذلك فيه نظر ومال الى أنه يؤثر ويظهر لي خلافه لان
الشرط وجود الارتباط بالفعل عن غير اعتبار نية فلا يسقط اثره بنية قطعه (قوله دون التقدم بالافعال)
قال في شرح الارشاد على الوجه خلافا للمصنف اه وعلى ما قاله ابن المقرئ فلو تعارض متابعة الامام
والرابطة بان اختلف فعلاهما تقدم ما تأخر فهل يراعى الامام او الرابطة فيه نظر فان قلنا يراعى الامام دل ذلك
على عدم ضرر التقدم على الرابطة او يراعى الرابطة لزوم عدم ضرر التقدم على الامام وهو لا يصح او يراعيهما
الا اذا اختلفا في راعى الامام او اذا اختلفا فالقياس وجوب المفارقة فلا يخفى عدم اتجاهاه وقد يؤخذ من
توقفه في وجوب المفارقة وجواز التأخر عن الامام دون اعداهما ان الاقرب عنده مراعاة الامام فيتابعه
ولا يضر تقدمه على الرابطة ورأيت الجزم به بخط بعض الفضلاء قال لان الامام هو المقتدى به فليتأمل اه
شيخنا ع ش وفي شرح العباب بعد ان رد القول باعتبار عدم التقدم عليه في الافعال ان بعضهم نقل عن
بحث الاذرعى أنهم لا يسلمون قبله ثم نظر فيه ايضا لمنع سلامهم قبله لا نقطاع القدوة بسلام الامام ويلزم من
انقطاعها سقوط حكم الربط لصيرورتهم منفردين فلا محذور في سلامهم قبله وقوله ولا يضر زوال هذه
الرابطة اثناء الصلاة الخ قال في شرح العباب وما تقررياتي فيما لو زالت الصفوف بين الصف الاخير والامام
وما بينهما فوق الثلثة ذراع ورجح الاذرعى انه لو نوى بين الامام والمأوم حائل في أثناء الصلاة يمنع الاستطراق
والمشاهدة لم يضر وان اقتضى اطلاق المنهاج وغيره خلافه وظاهر مما مر ان محله ما اذا لم يكن البناء بامره
انتهى وهل يشترط في مسئلة الصفوف ان لا يتقدم كل صف بينه وبين الامام اكثر من ثلثة اذراع على
الصف الذى امامه في الافعال على ما مر كفى في الرابطة بجامع توقف صحة الاقتداء عليه فيه نظر ولعل الوجه

بالاحرام والموقف فيضر
أحدهما دون التقدم
بالافعال لانه ليس بامام
حقيقة

ضرر التقدم على الرابطة أو يراعى الرابطة لزوم عدم ضرر التأخر عن الامام وهو لا يصح أو يراعى بهما إلا إذا
اختلفا فإيراعى الامام أو إلا إذا اختلفا فالقياس وجوب المفارقة فلا يخفى عدم اتجاهاه سم على حج وقد يؤخذ
من توقيفه في وجوب المفارقة وجواز التأخر عن الامام أن الاقرب عنده مراعاة الامام فيتبعه ولا يضرتقدمه
على الرابطة ورايت الجزم به بخط بعض الفضلاء قال لان الامام هو المقتدى به اه (قوله ومن ثم اتجه الخ)
خلافا للنهاية عبارة به ويؤخذ من جعله كالامام أنه يشترط أن يكون بمن يصح اقتداؤه وهو كذلك فيما يظهر
ولم ارفيه شيئا اه قال ع ش قوله فيما يظهر اى خلافا للحج فقوله ولم ارفيه شيئا لعلمه لم يرفيه نقلا لبعض
المتقدمين اه (قوله جواز كونه امرأة الخ) وقياسه جواز كونه اميا او بمن يلزمه القضاء كقيم تيمم ويحتمل
اعتبار كونه ذكر بالنسبة للذكور ولولم يسمع قنوت الامام وسمع قنوت الرابطة لجهه به على خلاف السنة
فالظاهر أنه لا يؤمن بل يقنن لنفسه لانه ليس بامام له حقيقة سم (قوله وبما قررته) أى بتقدير حائل فيه
بعد احوال عبارة المغنى قدرته بالدال (قوله الدال الخ) ماوجه الدلالة سم (قوله او جدار) لم يقل فان حال
ما يمنع المرور الخ (قوله اعتراضه) اى قول المصنف او حال باب نافذ مغنى (قوله والباب المردود) ليس مثالا
لما يمنع المرور لا الرؤية وإن اوهمة كلامه اذ هو عكس ذلك ولكن ملحق به فى الحكم والاولى ان يقول ويلحق
به الباب المردود كاصنع الجلال رشيدى وع ش عبارة البصرى ليتأمل تمثيلة لما لا يمنع الرؤية بالباب
المردود مع تصريحه فيما يأتى فى شرح قول المصنف وكذا الباب المردود الخ بانه يمنع المشاهدة وهذا الثانى هو
الذى يظهر ثم رايت فى المغنى ما نصه فان حال ما يمنع المرور لا الرؤية كالشباك او يمنع الرؤية لا المرور كالباب
المردود فوجهان الخ انتهى وهو كاترى فى غاية الحسن واما صاحب النهاية فتبع الشارح فيما ذكره اه
قول المتن (فوجهان) (فائدة) ليس فى المتن ذكر خلاف بلا ترجيح سوى هذا وقوله فى النفقات
والوارثان يستويان ام يوزع بحسبه وجهان ولا ثالث لهما فيه الا ما كان مفرعا على ضعيف كالا قوال
المفرعة على البيتين المتعارضتين هل يقرع ام يقسم اقوال بلا ترجيح فيها مغنى ونهاية (قوله ان هذا) اى
البطالان (قوله كالمدراس الخ) اى كشباييكها (قوله بجدر المساجد الثلاثة) اى مسجد مكة ومسجد
المدينة ومسجد القدس (قوله صلاة الوقت فيها) اى فى الجدر (قوله والحيلولة فيه) اى فى المسجد (قوله رده
جمع الخ) هذا الرد هو المعتمد وقد افراد الكلام عليه السيد السمو دى بالتأليف واطال فى بيانه وفى فتاوى
السيد عمر البصرى كلام طويل فيه حاصله انه يجوز تقليد القائل بالجواز مع ضعفه فيصل بالمشاييك التى
بجدار المسجد الحرام وكذلك مسجد المدينة وغيره اه كرى وقوله يجوز تقليد القائل الخ كما يفيد تعبيرهم
هنا بالاصح دون الصحيح (قوله بان الخ) متعلق برده الخ (قوله كامر) اى فى شرح وإذا جمعهما مسجد صح
الاقتداء الخ (قوله كبناء فيه) اى فى المسجد (قوله من غير ان يزور كامر فى غير المسجد الخ) وواضح ان عمله
إن لم يمكن الا سطر اق من الباب إلى الشباك إلا بعد الخروج عن سمت الجدار اما لو كان الا سطر اق إلى الشباك
فى نفس الجدار بحيث لا يخرج عن سمتة فينبغى أن يصح مطلقا كبقية أبنية المسجد فتدبر بصرى عبارة
ع ش فى مسألة اى قبس الاتية نصها قوله لا يلتفت عن جهة القبلة الخ هذا قد يؤخذ منه ان مسألة الاسنوى
التي حكم الحصنى عليه بالسهم فيها شرطها ان يكون بحيث لو اراد الذهاب إلى الامام من باب المسجد احتاج
إلى استدبار القبلة ولا يضرت حاجته إلى التيامن والتياسر فليتأمل فيه جدا سم على المنهج ويؤخذ من
الاشتراط وقوله ورجح الاذرى الخ قديله أنه لا يضرتاد الباب فى الاثناء فليتأمل (قوله ومن
ثم اتجه جواز كونه امرأة) وقياسه جواز كونه اميا او بمن يلزمه القضاء كقيم تيمم ويحتمل اعتبار كونه
ذكرا بالنسبة للذكور فيمتنع كونه امرأة او خنثى وعلى هذا يمكن أن يكتب بالامى ومن يلزمه
القضاء لانه غير امام حقيقة لكن قياس اشتراط الذكورة ونحوها عدم الاكتفاء بهما ولولم يسمع
قنوت الامام وسمع قنوت الرابطة لجهه به على خلاف السنة فالظاهر انه لا يؤمن بل يقنن لنفسه لانه
ليس بامام له حقيقة (قوله ولا يضرتزال الخ) اعتمده مر (قوله وبما قررته فى حال الدال) ماوجه الدلالة

ومن ثم اتجه جواز كونه
امرأة وان كان من خلفه
رجالا ولا يضرتزال هذه
الرابطة أثناء الصلاة فيتمونها
خلف الامام ان علوا
بانتقالاته لانه يغتفر فى
الدوام ما لا يغتفر فى الابتداء
وبما قررته فى حال الدال
عليه مقابلته بقوله الآتى
أو جدار اندفع اعتراضه
بان النافذ ليس بحائل ثم
رايت شارحا ذكر ذلك أيضا
أخذنا من اشارة الشاح
اليه (فان حال ما) أى بناء
(يمنع المرور لا الرؤية)
كالشباك والباب المردود
(فوجهان) أصحهما فى
المجموع وغيره البطلان
وقوله الاتى الشباك يفهم
ذلك فلذا لم يصرح هنا
بتصحيحه وبحث الاسنوى
ان هذا فى غير شبك بجدار
المسجد والامام المدراس التى
بجدر المساجد الثلاثة صحت
صلاة الواقف فيها لان
جدار المسجد منه والحيلولة
فيه لا تضرت رده جمع وان
انتصر له آخرون بأن شرط
الابنية فى المسجد تنافذ
أبوابها على مامر فغاية
جدار المسجد أن يكون
كبناء فيه فالصواب انه لا بد
من وجود باب

أو خو خة فيه يستغرق منه اليه من غير أن يزور كافر في غير المسجد ويظهر أن المدارغى (٣١٩) الاستطراق العادى (أو) خال (جدار)

ومنه أن يقف في صفة شرقية
أو غربية من مدرسة بحيث
لا يرى الواقف في أحدهما
الامام ولا أحدا خلفه أو باب
مغلق ابتداء (بطلت)
القدوة أى لم تنعقد (باتفاق
الطريقين) أو دواما وعلم
بانتقالات الامام ولم يكن
بفعله ولا امكته فتحه لم يضر
على الوجه لان حكم الدوام
اقوى مع عدم نسبته
لتقصير بعدم احكام فتحه
اولا اذ تكليفه بذلك مع
مشقته وعدم دليل يصرح
به بعيد (قلت الطريق الثانى
اصح) لان المشاهدة قاضية
بان العرف يوافقها وادعاء
اولئك موافقة ما قالوه
للعرف لعله باعتبار عرفهم
الخاص وهو لا نظر اليه
اذا عارضه العرف العام
(والله اعلم واذ اصح اقتداؤه
في بناء) اخر غير بناء الامام
للا اتصال على الاولى او مطلقا
على الثانية (صح اقتداء
من خلفه وإن حال جدار)
او جدر (بينه وبين الامام)
اكتفاء بهذا الرابطة وانه
لمن خلفه كالامام في التقدم
عليه موقفا وإحراما نعم
لا يضر بظلال صلاته في
الامام لان الدوام اقوى
نظير ما مر في الباب (و) من
تفاريغ الطريقة الاولى
خلا فالجمع انه (لو وقف في
علو او امامه في سفلى او عكسه

قوله ولا يضر احتياجه الخ أنه لو كان يمكنه الوصول الى الامام من غير استدبار القبلة لكن يحتاج فيه الى انحراف كان احتياجه في مروره لتعدية جدار قصير كالعتبة لم يضر ذلك لانه لا يصدق عليه انه استدبر القبلة اه
(قوله او خو خة الخ) يفيد ان قصر الباب المحوج الى استطراق الراس وانحناء الظهر قليلا لا يضر واما ما يبلغ الى هيئة الراكع ففيه تردد (قوله كافر) اى انفا (قوله ومنه) اى من هذا القسم (قوله او باب الخ)
معطوف على جدار فى الماتن و (قوله ابتداء) متعلق بحال (او دواما الخ) فلو بنى بين الامام والمأموم حائل لم يضر كما رجحه ابن العماد والاذرعى اخذا بعموم القاعدة السابقة اى انه يغتفر فى الدوام ما لا يغتفر فى
الابتداء وظاهر مما مر ان محله ما لم يكن البناء بأمره أى المأموم نهاية (قوله ولا امكته فتحه) الاولى وإن لم
يمكنه فتحه عبارة النهاية والمغنى قال البغوى فى فتاويه ولورد الريح الباب فى اثناء الصلاة فان تمكن من فتحه
فعل ذلك حالا ودوام على متابعته وإلا فارقته كذا نقل الاذرعى عنها ذلك ونقل الاسنوى عن فتاويه انه لو
كان الباب مفتوحا وقت الاحرام فرده الريح فى اثناء الصلاة لم يضر اه ولعل افتاء البغوى تعدد الثانى اوجه
كنظائره اه واقره سم قال ع ش قوله مر والثانى اى عدم الضرر اوجه هو المعتمد ومحل حيث علم
بانتقالات الامام كاه و ظاهره وإن لم يتمكن من فتحه لان رد الباب ليس من فعله وقوله مر كنظائره
منها ما لورفع السلم الذى يتوصل به الى الامام فى اثناء الصلاة اه ع ش قول الماتن (قلت الطريق الثانى الخ)
وهذا ما عليه معظم العراقيين والاولى طريقة المراوزة معنى قول الماتن (من خلفه) اى او يجنبه معنى ونهاية
(قوله لمن خلفه) اى او يجنبه معنى (نعم لا يضر الخ) يمكن ان يكون فى حيز و مر لان قوله السابق ولا يضر
زوال هذه الرابطة الخ يفيد هذا بل يشمل سم ولكن يمنع الدخول فى حيز و مر قوله الاتى نظير ما مر الخ
وعبارة البصرى هو ما مر فواجه استدراكه فالاولى إسقاطه أو التغير بأن يقال وانه لا يضر الخ فليتأمل
اه (قوله ومن تفاريغ الطريقة الاولى الخ) اى وكلام المصنف يؤم ان اشتراط المحاذاة باقى على الطريقين
معافاته ذكره مجزوما به بعيد استيفاء ذكر الطريقين وليس مراد فلو ذكر ذلك فى اثناء الطريقة الاولى
لاستراح من هذا الايهام معنى ونهاية قول الماتن (فى علو) اى فى غير مسجد كصفة مرتفعة وسط دار مثلا
(وقوله فى سفلى) اى كصحن تلك الدار و (قوله عكسه) اى الوقوف اى وقوف عكس الوقوف المذكور ولو
عبر بقوله او بالعكس كما عبر به فى المحرر لكان أوضح وخرج بقولنا فى غير مسجد ما اذا كانا فيه فانه يصح
مطلقا باتفاقهما ولو كانا فى سفينتين مكشوفتين فى البحر فكأقتداء احدهما بالاخر فى الفضاء فيصح بشرط ان
لا يزيد ما بينهما على الثمانية ذراع تقريبا وإن لم تشد احدهما بالاخرى فان كانتا مسقفتين او احدهما فقط
فكأقتداء احدهما بالاخر فى بيتين فيشترط مع قرب المسافة وعدم الحائل وجود الواقف بالمنفذ ان كان
بينهما منفذو السفينة التى فيها بيوت كالدار التى فيها بيوت والسرادات بالصحراء قال فى المهمات والمراد
بها هنا ما يدار حول الخباء كسفينة مكشوفة وخيام كاليوت معنى ونهاية قول الماتن (شرط الخ) اى مع ما مر
من وجوب اتصال صف من احدهما بالاخر حتى لو وقف الامام على صفة مرتفعة والمأموم فى الصحن فلا
بدعى الطريقة المذكورة من وقوف رجل على طرف الصفة ووقوف اخر فى الصحن متصلا به كما قاله
الرافعى واسقطه من الروضة معنى (مطلقا) اى وجد المحاذاة ام لا (الا القرب) اى ما تقدم من عدم حائل

(قوله أو دواما وعلم الخ) فى شرح الروض عن فتاوى البغوى ولورد الريح الباب فى اثناء الصلاة فان امكته
فتحه حالا فتحه ودوام على المتابعة وإلا فارقته ثم فرق بينه وبين زوال الرابطة بانه مقصر بعدم احكامه فتح
الباب وما نسبته لفتاوى البغوى هو ما نقله الاذرعى عنها الذى نقله الاسنوى عنها انه لو كان الباب
مفتوحا وقت الاحرام فرده الريح فى اثناء الصلاة لم يضر اى مطلقا وهذا اوجه كنظائره ولعل افتاء البغوى
تعدد واختلاف لوبنى بين الامام والمأموم حائل لم يضر كما رجحه ابن العماد والاذرعى اخذا بعموم القاعدة
السابقة وظاهر مما مر ان محله ما لم يكن البناء بأمره ش مر (قوله نعم لا يضر بظلال صلاته فى الاثناء)

شرط محاذاة بعض بدنه بعض بدنه (بأن يكون بحيث يحاذى رأس الأسفل قدم الأعلى مع فرض اعتدال قامة الأسفل اما على
الثانية المعتمدة فلا يشترط إلا القرب نعم إن كانا بمسجد أو فضاء صح مطلقا باتفاقهما (تنبيه) فرع أبو زرعة على اعتبار المحاذاة

انه لو قصر فلم يحاذ ولو قدر معتدلا حاذى ضح وهو ظاهر وانه لو طال لحاذى ولو قدر معتدلا لم يحاذ لم يصح وتبعه شيخنا وقد يستشكل بانه اذا كتفى بالمحاذاة التقديرية فيأمر (٣٢٠) فلهذا التي بالفعل أولى إلا أن يقال المدار في هذه الطريقة على القرب العرفي وهو لا يوجد

إلا بالمحاذاة مع الاعتدال
لا مع الطول ونظيره ان من
جاوز سمعه العادة لا يعتبر
سماعه لنداء الجمعة بغير
بلده فلا يلزمه بتقدير انه
لو اعتدل لم يسمع وأن من
وصلت راجته لركبته
لطولها ولو اعتدلتا لم
تصل لم يكف (ولو وقف في
موات) او شارع (وامامه
في مسجد) اتصل به الموات
أو الشارح أو عكسه (فان لم
يحل شيء) مما مر بينهما
(فالشرط التقارب) بان
لا يزيد ما بينهما على ثلثائة
ذراع واعترض قوله لم يحل
شيء بانه لو كان بجوار المسجد
باب ولم يقف بجذائه احد
لم تصح القدوة ويرد بان هذا
فيه جائل كما علم من كلامه
فلا يرد عليه (معتبرا) ذلك
التقارب (من اخر المسجد)
اي طرفه الذي يلي من هو
خارج له لانه لما بنى للصلاة
لم يعد فصلا (وقيل من اخر
صف) فان لم يكن فيه الا الامام
فن موقوفه ومحل ان لم يخرج
الصفوف عنه ولا فن اخر
صف قطعاً (وإن حال جدار
او باب مغلق منع) لعدم
الاتصال (وكذا الباب
المردود) وإن لم يغلق خلافا
للإمام (والشباك في الاصح)
لمنع الاول المشاهدة والثاني
الاستطرار وبما تقر علم
صححة صلاة الواقف على ابي

أو وقف واحد في المنفذ (أنه لو قصر الخ) وكذا لو كان قاعدا ولو قام لحاذى كفي (تنبيه) المراد بالعلو
البناء ونحوه واما الجبل الذي يمكن صعوده فدخل في الفضاء لان الارض فيها عال ومستوفى لمعتبر فيه القرب
فقط فالصلاة على الصفا والمروة او جبل ابي قبيس بصلاة الامام في المسجد صحيحة وإن كان اعلى منه كائنص
عليه الشافعي رضي الله تعالى عنه معنى (قوله) وقد يستشكل الخ) ولك ان تقول الاشكال قوي والجواب
لا يخفى ما فيه والفرق بينه وبين ما يأتي واضح فان الملاحظ في مسئلة الجمعة كون البلد التي لا تقام فيها الجمعة قريبة
من بلد الجمعة حتى تلحق بها فتعين الضبط بسماع المعتدل اذ هو الغالب واعتباره أولى من النادر وفي مسئلة
الركوع وجود حقيقة التي هي الانحناء وهي مفقودة في الصورة المذكورة بصري (قوله) او شاع الى
قوله ومن ثم اطلقه في المغنى الا قوله وإن لم يغلق خلافا للامام وقوله بحيث لا يصل الى المتن الى قوله كما فهمه
قول المجموع في النهاية الا قوله وإن لم يغلق خلافا للامام وقوله ومن ثم الى ظاهر وقوله ولا ينافيه الى وم
وقوله ومثله الى المتن وقوله ويؤخذ الى المتن وقوله وإن لم يخش الى وقبل (وعكسه) اي بان كان الامام وم في
المسجد والامام خارجه معنى (قوله) عمامر) لعل الاولى بما يأتي (قوله) من كلامه) وهو قوله أو حال باب نافذ
كردي قول المتن (اخر المسجد) ومن المسجد رحبته كركدي (قوله) لانه الخ) اي المسجد كله نهاية (قوله) اي
طرفه) اي المسجد عرش (قوله) فان لم يكن الخ) مفرع على القيل (قوله) ومحل) اي الخلاف و(قوله) عنه
اي المسجد و(قوله) فن اخر صف) اي خارج المسجد نهاية ومعنى قول المتن (وإن حال جدار) اي لا باب
فيه نهاية ومعنى (قوله) لعدم الاتصال) قال الاسنوي نعم قال البغوي في فتاويه لو كان الباب مفتوحا
وقت الاحرام فانغلق في أثناء الصلاة لم يضر اه وقد قدمنا الكلام عليه معنى قول المتن (وكذا الباب
المردود) وفي الامداد نقل ابن الرفعة ان السترمسترخي كالباب المردود كركدي (لمنع الاول المشاهدة)
فيه شيء مع تمثيله قول المصنف السابق فان حال ما يمنع المرور لا الرؤية بقوله كالشباك والباب المردود
سم وتقدم عن البصري وغيره مثله (قوله) وبما تقر الخ) وهو قوله اتصل به الموات الخ كركدي (قوله)
علم صححة صلاة الواقف الخ) فتحرر رانه يعتبر في صححة الاقتداء لمن باني قبيس بامام المسجد الحرام قرب المسافة
وعدم الازورار والانعطاف بالمعنى الذي افاده الشارح ويظهر ايضا اخذ امام في شرح قول المصنف
فالشرط التقارب انه يعتبر ايضا في الصححة ووقف شخص بجذائه المنفذ الى المسجد بحيث يراه المقتدي باني
قبيس وظاهر ان محل اعتبار الرابطة اذ المير الامام او بهض المقتدين خاصة لاشتراط رؤية الامام وبعض
المقتدين بمن بالمسجد او الرابطة الواقف بجذائه المنفذ بصري (قوله) محمول على البعد الخ) عبارته في شرح
بافضل محمول على ما اذا لم يمكن المرور للامام الا بالانعطاف من غير جهة الامام او على ما اذا بعدت المسافة
او حالت ابنية هناك منعت الرؤية فعلم انه يعتبر في الاستطرار ان يكون استطرار قاعدا وان يكون من جهة
الامام وان لا يكون هناك ازورار وانعطاف بان يكون بحيث لو ذهب الى الامام لا يلتفت عن القبلة بحيث
يبقى ظهره اليها والاضر لتحقق الانعطاف حيثئذ من غير جهة الامام وانه لا فرق في ذلك بين المصلي على نحو
جبل او سطح اه قال الكركدي قوله واسطح قال القليوبي على المحلى وإن كانا على سطحين بينهما شارع مثلا
فلا يصح الا اذا كان لكل منهما درج مثلا من المنخفض بحيث يمكن استطرار كل منهما الى الآخر من غير
الاستثناء ولو حذف لفظة لا من لا يلتفت وجعل قوله المذكور تصويرا للمنطوقه كان أولى وقول الرشيدى
تصوير للنص الاول وفي بعض النسخ م حذف لفظ لا من لا يلتفت فيكون تصويرا للنص الثاني وهو

يمكن أن يكون في حيز ومرة لان قوله السابق ولا يضر زوال هذه الرابطة الخ يفيد هذا بل قد يشمله (قوله)
لمنع الاول المشاهدة) فيه شيء مع تمثيله قول المصنف السابق فان حال ما يمنع المرور لا الرؤية بقوله

قبيس بمن في المسجد وهو مانعه عليه ونصه على عدم الصححة محمول على البعد أو على ما اذا حدثت أبينة بحيث لا يصل
الى بناء الامام لو توجه اليه من جهة امامه إلا بازورار أو انعطاف بأن يكون بحيث لو ذهب الى الامام من مصلاه لا يلتفت عن جهة القبلة

بحيث يبقى ظهره اليها) خرج مالو كان بحيث يبقى يمينه أو يساره اليها سم وعش
 وقلوبى وحلى قول المتن (يكراه ارتفاع المأموم الخ) وفي فتاوى الجلال الرملى اذا ضاق الصف الاول عن
 الاستواء يكون الصف الثانى الخالى عن الارتفاع اولى من الصف الاول مع الارتفاع كردى (لا يلتفت
 الخ) شمل مالو احتاج في ذهابه الى الامام الى ان يمشى القهقرى مسافة ثم ينحرف الى جهة اليمين أو اليسار فيصل
 الى الامام من غير التفات فلا يضر لانه صدق عليه انه يمكنه الوصول الى الامام من غير ازورار وانعطاف
 وباحتمال الضرر لان المشى القهقرى ليس معتادا في المشى الموصل الى المقصود ولعله الاقرب عس (قوله
 اذا امكن الخ) اى والا فلا كراهة مغنى عبارة عس اى فان لم يمكن ذلك كان وضع المسجد مشتملا
 على ارتفاع وانخفاض ابتداء كالغورية فلا كراهة وبه صرح حجج في شرح العباب كذا نقله العلامة الشوبرى
 عنه لىكن الذى رايته في الشرح المذكور نصه واما استثناء بعض محققى المتأخرين للمسجد زاعمان ذلك في
 الام فليس في محله وعبارة الام لا تشبهه ثم قال بعد سر دلفظ الام تجده انما استدل على عدم بطلان الصلاة
 بالارتفاع على نبي الكراهة في مثل هذا المقام ثم رأيت البلقينى فهم من النص ما فهمته منه حيث ساقه
 استدلالا على الصحة مع الارتفاع على ان للشافعى نصا اخر صريحاً بان الكراهة حاصلة حتى في المسجد اه
 وبقى مالو تعارض عليه مكروهان كالصلاة في الصف الاول مع الارتفاع والصلاة في غيره مع تقطع الصفوف
 فهل يراعى الاول او الثانى فيه نظروا الاقرب الثانى لان في الارتفاع من حيث هو ما هو على صورة التفاضل
 والتعاضل بخلاف عدم تسوية الصفوف فان الكراهة فيه من حيث الجماعة لا غير اه وفيه ان عدم
 الوجدان لا يدل على عدم الوجود فيمكن أن حجج ذكرى في الابعاب في موضع آخر ما يوافق قوله الآتى هنا فان لم
 تتعلق بها ولم يجد الخ فاطلع عليه الشوبرى ونقله عنه (قوله وإن كانا في المسجد) اى وإن كان وضع المسجد
 ابتداء مشتملا على ارتفاع وانخفاض كما هو قضية إطلاق الشارح والنهاية والمغنى وتقدم وياتى عن عس
 ما يصرح بذلك (قوله ومن ثم) اى لاجل النص على الكراهة في المسجد ايضا (قوله وعند ظهور الخ) عطف
 على قوله في المسجد الخ (قوله لذلك) اى النص الاخر (قوله وذلك) اى الكراهة (قوله على الثانى) اى
 العكس (قوله للاول) اى ارتفاع المأموم (قوله كتبليغ توقف اسماع المأمومين الخ) يؤخذ منه ان
 ما يفعله المبلغون من ارتفاعهم على الدكة في غالب المساجد وقت الصلاة مكروه ومفوت لفضيلة الجماعة لان
 تبليغهم لا يتوقف على ذلك إلا في بعض المساجد في يوم الجمعة خاصة وهو ظاهر عس (قوله فيستحب
 الارتفاع الخ) يظهر ان محله في غير الجمعة اما فيها فيجب نعم يتردد النظر فيما لو كان الذى لا يسمع صوتا ولا
 يرى احدا من المقتدين زائدا على الاربعين فهل يجب التبليغ لتصح صلاته أو لا يجب لان الانسان لا يخاطب
 بتصحيح صلاة الغير محل تأمل بصرى (قوله تتعلق) الى قوله وفي الكفاية في المغنى (قوله فان لم تتعلق بها) اى
 الخاصة بالصلاة (قوله ولم يجد الخ) يحترز قوله اذا امكن الخ عس (قوله وايصح) في الافتصار على الاباحة
 حينئذ وقفة لتوقف الجماعة المطلوبة على الارتفاع حينئذ الا ان يراد لم يجد بما يصلح لحاجته لا مطلقا فليتأمل
 ثم رايته في شرح العباب عقبه بقوله على ما قيل سم ولعل الاولى ان يحجب بان المراد بالا بابه عدم الكراهة
 كما عبر به المغنى فيشمل الواجب والمندوب ايضا (قوله ويحجب بان علة النهى الخ) واما تخصيصه بالنهى
 فلعل حكم العكس بالأولى بصرى قول المتن (ولا يقوم) أى ندبا غير المقيم من مريد الصلاة مغنى وعبارة
 شرح ما فضل مريد الجماعة غير المنعم اه (قوله مريد القدوة) الى قوله كما أفهمه قول المجموع الا قوله ولا
 ينافيه الى مروقوله ومثله الى المتن وقوله لا يؤخذ الى المتن وقوله اى ان لم ينحس الى وقبل (قوله مريد القدوة)
 عبارة المحلى مريد الصلاة وظاهرها استواء الامام والمأموم في ذلك وهو ظاهر ولعل ما ذكره الشارح مر

بحيث يبقى ظهره اليها) قلت
 يكره ارتفاع المأموم على
 امامه) إذا أمكن وقوفها
 بمستوى (وعكسه) وإن كانا
 في المسجد كان نص عليه ومن
 ثم أطلقه الشيخان كالأصحاب
 ولم ينظروا إلى نفيه الآخر
 بخلافه لأن الملاحظ أن رابطة
 الاتباع تقتضى استواء
 الموقف وهذا جار في المسجد
 وغيره وعند ظهور تكبير من
 المرتفع وعدمه خلافا لمن
 نظر لذلك وذلك النهى عن
 الثانى رواه ابو داود والحاكم
 وقياس الاول عليه وظاهر
 أن المدار على ارتفاع يظهر
 حسا وإن قل ثم رأيت عن
 الشيخ أنى حامد أن قلة
 الارتفاع لا تؤثر وينبغي حمله
 على ما ذكرته (إلا الحاجة)
 تتعلق بالصلاة كتبليغ
 توقف اسماع المأمومين
 عليه وكتعلمهم صفة الصلاة
 (فيستحب) الارتفاع
 لما فيه من مصلحة الصلاة
 فان لم تتعلق بها ولم يجد إلا
 موضعا عاليا أيسح وفي
 الكفاية عن القاضي أنه اذا
 كان لا بد من ارتفاع أحدهما
 فليكن الامام واعترض بأنه
 محل النهى فليكن المأموم
 لأنه مقيس ويحجب بأن علة
 النهى من مخالفة الادب مع
 المتبوع أتم في المقيس فكان
 إيثار الامام بالعلو أولى
 (ولا يقوم) مريد القدوة

كالشباك والباب المردود (قوله بحيث يبقى ظهره اليها) خرج مالو كان بحيث يبقى يمينه أو يساره
 اليها (قوله فان لم تتعلق) اى الحاجة ش (قوله ولم يجد الام موضعا عاليا أيسح) في الافتصار على
 الاباحة حينئذ وقفة لتوقف الجماعة المطلوبة على الارتفاع حينئذ الا ان يراد لم يجد بما يصلح لحاجته

ولو شيئا اي لا يسن له قيام ان كان (٣٢٢) جالسا وجلس ان كان مضطجعا وتوجه ان اراد ان يصلي على الحالة التي هو عليها (حتى

كأن حج مجرد تصوير لان المأمومين هم الذين يبادرون بالقيام عند شروع المؤذن في الاقامة عشا وتقدم عن المعنى وشرح بافضل ما يصرح بذلك الاستواء (قوله ولو شيئا) اي ولا تفوته فضيلة التحريم عشا اقول وقد ينافي هذه الغاية قوله الا في ولو كان بطيئ النهضة الخ (قوله وتوجه الخ) كقوله وجلس الخ عطف على قوله قيام الخ (قوله على الحالة التي هو عليها) اي من القيام والقعود وغيرهما (قوله فايثارة الخ) اي المؤذن (قوله للغالب) اي او المراد بالمؤذن المعلم شورى (قوله لحسب) اي ولا مفهوم له ولو حذف لفظ المؤذن وقال بعد الفراغ من الاقامة لكان اخصروا شمله غنى (قوله ولا ينافية) اي ما افهمه الغاية من سن القيام عقب الفراغ (قوله اذا اقيمت الصلاة الخ) يجوز ان يراد به اذا اخذ في اقامتها فيكون المقصود النهي عن القيام قبل فراغها سم (قوله عقب الاقامة) اي لاني اثنائها (قوله ولو كان بطيئ النهضة الخ) ومثل ذلك ما لو كان المأموم بعيدا او اراد الصلاة في الصف الاول مثلا وكان لو اخر قيامه الى فراغ المؤذن وذهب الى الموضع الذي يصلي فيه فاته فضيلة التحريم عشا (قوله به) اي بالقيام في هذا الوقت والجاء متعلق بادراكه فكان الاولى تاخيرها عنه (قوله فيسن قيام المقيم الخ) اي ان كان قادر امعنى (قوله لكرهه الجلوس من غير صلاة الخ) ويؤخذ منه انه لو كان جالسا قبل ثم قام ليصلي راتبة قبلية مثلا فاقبعت الصلاة وقرب قيامه ان لا يكون استمرار القيام افضل من القعود لعدم كراهة القعود من غير صلاة فيتخير بين استمرار القيام والقعود فضيئته ايضا انه لو كان في غير مسجد لم يكره الجلوس عشا اقول قضية تعليمهم ثواب تاخير القيام الى الفراغ من الاقامة بالاستئصال بالاجابة ان استمرار القيام هنا افضل بل قول الشارح الا في ويؤخذ الخ كاهم في ذلك (قوله حينئذ) اي حين الاقامة او قربها (قوله ذلك) اي ابتداء النفل (قوله ويؤخذ ما تقرر الخ) كان حقه ان يقدم على قول المصنف ولا يبتدىء الخ (قوله اتجهه الاقتصار على ركعتين) اي او على ركعة على ما ياتي عن النهاية وسم (قوله لاحرازه الفضيلتين) اي فضيلة النفل وفضيلة الجماعة وفي بعض النسخ هنا مضروبة عليه في اصل الشارح كانه عليه أي الضرب بعضهم مانعه ويتجاف في نافلة مطلقة الاقتصار على ركعتين اخذا بما ياتي في الفرض فان كان راتبة كما كثر الوتر فهل يسن قبلها نافلة مطلقة ويقتصر على ركعتين اخذا من ذلك ايضا او يفرق بان الفرض جنس مغاير للنفل من كل وجه فامكن القاب اليه وياتي فيه التفصيل الا في بخلاف الراتبة والمطلقة فلم يبق الا النظر لفوت الجماعة وخدمه كما تقرر لكل محتمل والثاني اقرب اكلامهم انتهى وكتب سم على هذه النسخة مانعه قوله ويتجه الخ وفي العباب فرع منفرد اقيمت الجماعة وهو في صلاة فان كانت نفلا نذب قطعها الخوف فوت الجماعة انتهى وقال في شرحه وظاهر كلامهم انه لا فرق بين النافلة المطلقة وغيرها لكن قال الاذرعى والزركشي كابن الرفعة اذا نوى عددا كثيرا اي في النفل المطلق اقتصر على ركعة او ركعتين ثم يسلم ولا يقطعها لما فيه من ابطالها واثار الاذرعى الى انه لم لا كان الاول في النفل غير المطلق ايضا الاقتصار على ركعة او ركعتين اذا نوى اكثر من ذلك لما في القطع من الابطال مع إمكان الصحة وكان القمولى لحظ هذا المعنى فخرى على قضيته ويجاب بان الاقتصار يكون بنية ولم تعهد في غير النفل

لامطلقا فليتأمل ثم رأيت في شرح العباب: برب قوله ولو لم يجد المأموم إلا محلا مرتفعاً فلا كراهة ولا نذب بل هو مباح على ما قيل اه (قوله اذا اقيمت) يجوز ان يراد باذا اقيمت اذا اخذ باقامتها فيكون المقصود النهي عن القيام قبل فراغها (قوله ويتجه الخ) في العباب فرع منفرد اقيمت الجماعة وهو في صلاة فان كانت نفلا نذب قطعها الخوف فوت الجماعة اه قال في شرحه وظاهر كلامهم انه لا فرق بين النافلة المطلقة وغيرها لكن قال الاذرعى والزركشي كابن الرفعة اذا نوى عددا كثيرا اقتصر على ركعة او ركعتين ثم يسلم ولا يقطعها لما فيه من ابطالها واثار الاذرعى الى انه لم لا كان الاول في النفل غير المطلق ايضا الاقتصار على ركعة او ركعتين اذا نوى اكثر من ذلك لما في القطع من الابطال مع إمكان الصحة وكان القمولى لحظ هذا المعنى فخرى على قضيته ويجاب بان الاقتصار إنما يكون بنية ولم تعهد في غير النفل المطلق ولا يمكن هنا

يفرغ المؤذن) يعني المقيم ولو الامام فايثارة للغالب لحسب (من الاقامة) جميعها لانه وقت الدخول في الصلاة وهو قبله مشغول بالاجابة ولا ينافية الخبر الصحيح اذا اقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني قد خرجت لانه ^{صلى الله عليه وسلم} كان يخرج عقب الاقامة ولو كان بطيئ النهضة بحيث لو اخر الى فراغها فاته فضيلة التحريم مع الامام قام في وقت يعلم به إدراكه للتحريم ومر ندب الاقامة من قيام فيسن قيام المقيم قبلها والاولى للدخول عندها او وقد قربت ان يستمر قائما لكرهه الجلوس من غير صلاة والنفل حينئذ كما قال (ولا يبتدىء نفلا) ومثله الطواف كما هو ظاهر (بعد شروع) اي المقيم (فيها) اي الاقامة وكذا عند قرب شروع فيها اي يكره لمن اراد الصلاة معهم ذلك كراهة تنزيه للخبر الصحيح اذا اقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة ويؤخذ مما تقرر ان من ابتدئت الاقامة وهو قائم لا يسن له الجلوس ثم القيام لانه يشغله عن كمال الاجابة فهو كقيام الجالس المذكور في المتن (فان كان فيه) اي النفل حال الاقامة (اتمه) ندبا سواء الراتبة والمطلقة اذا نوى عددا فان

لم ينوه اتجهه الاقتصار على ركعتين (ان لم يخش فوت الجماعة والله أعلم) لاحرازه الفضيلتين ويتجه في نافلة مطلقة الاقتصار المطلق على ركعتين اخذا بما ياتي في الفرض فان كان في راتبة كآثر الوتر فهل يسن قبلها نافلة مطلقة ويقتصر على ركعتين

المطلق ولا يمكن هنا القلب اليه فتعين القطع اه يتأمل وجه ذلك و(قوله بخلاف الراتبة والمطلقة) أى فان الاولى ليست جنسا مغايرا للثانية من كل وجه حتى يمكن قلبها اليه اه سم (قوله فان خشى فوتها) إلى قوله قطعه شامل لما لو كان في نافلة مطلقة وقد فعل ركعتين فها سن حينئذ نية الاقتصار على ركعتين والسلام منهما وكان أولى من القطع وقد يلتزم ذلك سم وقوله قد فعل ركعتين الخ ومثلها الثلاث كما يفيد ما تقدم عن الاذرعى والزركشى وما يأتى عن عش (قوله إن آتمه) قيد لقوله فوتها وقوله بأن يسلم الخ تتعلق به ايضا (قوله قطعه) يظهر انه يثاب على ما مضى قبل القطع لانه خروج بعذر بصرى (قوله وجود جماعة اخرى) أى ولو مفضولة عش (قوله فيجب قطعه الخ) المراد انه يجب قطع النفل إذا كان لو آتمه فات الركوع الثانى للجمعة مع الامام عش (قوله فاذا كان الخ) عبارة المغنى ولو اقيمت الجماعة والمنفرد يصلى حاضرة صبحا أو ثلاثية أو رباعية وقد قام فى الاخيرتين إلى ثالثة آتم صلاته ودخل فى الجماعة وإن لم يقم فيهما إلى ثالثة استحب له قلبها نفلا ويقتصر على ركعتين ثم يدخل فى الجماعة نعم إن خشى فوت الجماعة لو آتم الركعتين استحب له قطع صلاته واستثنافها جماعة ذكره فى المجموع اه زاد النهاية قال الجلال البلقينى لم يتعرضوا للركعة والمعروف ان للنفل الاقتصار على ركعة فمل تكون الركعة الواحدة كالركعتين لم ار من تعرض له ويظهر الجواز إذ لا فرق اه وما ذكره ظاهر وإنما ذكروا الافضل اه وافره سم (قوله فى تلك الحاضرة) أى التى اقيمت جماعتها سم (قوله آتمها الخ) وقياس ما يأتى عن البلقينى ان هذا هو الافضل ويجوز قلبها نفلا ويسلم من ثلاث ركعات لما عتل به من جواز النفل بالواحدة والثلاث مثلها عش (قوله آتمها ندبا) قال فى الروض أى والنهاية والمغنى ودخل فى الجماعة اه وعبارة العباب فان كانت صبحا آتمها وادرك الجماعة وكذا غير ما بعد قيامه للثالثة انتهت ولا يخفى ظهور هذه المسئلة فى انه لا يشترط فى صحة المعادة وقوع جميعها فى الجماعة بالفعل لان الجماعة التى يدخل فيها هنا إعادة والغالب ان من كان فى الثالثة لا يدرك بعد فراغ الثالثة والرابعة والتشهد والسلام الركعة الاولى مع الجماعة فتجوزهم دخوله فى الجماعة بعد فراغه يدل على عدم اشتراط ما ذكر وانما إذا انقضت الجماعة التى دخل فيها يقوم هو لا تمام ما بقى عليه ولا تبطل صلاته نعم يمكن حمل ذلك على ما إذا فرغ وادرك ركوع امام الجماعة فى ركعتها الاولى لكنه بعيد من هذه العبارة فليتأمل سم على حجب وقد يقال لا بعده فيه مع ملاحظة ما قدمه من اشتراط الجماعة فى المعادة بنهاها ويمكن تصويره بما إذا قرأ الامام سورة طويلة بل لا يتوقف على طولها لان الغالب أن زمن دعاء الافتتاح والحمد وسورة بعدها لا يندر تكميل الثالثة التى رأى الجماعة تقوم وهو فيها والاتيان بركعة بعدها عش وقد يؤيده فرقه بين القيام فى الثالثة وما قبله (قوله بما يأتى) أى انفا (قوله وقبل القيام لها) عطف على قوله وقام الخ ولو عبر باو بدل الواو كان أولى (قوله بقلبها نفلا) أى ويكون مستثنى من بطلان الصلاة بتغيير النية عش

القلب اليه يتأمل وجه ذلك فتعين القطع اه (قوله أخذ من ذلك) أى بما يأتى ش (قوله بخلاف الراتبة والمطلقة) أى فان الاولى ليست جنسا مغايرا للثانية من كل وجه حتى يمكن قلبها اليه (قوله فان خشى فوتها إلى قوله قطعه) شامل لما لو كان فى نافلة مطلقة وقد فعل ركعتين فها سن حينئذ نية الاقتصار على ركعتين والسلام منهما وكان أولى من القطع وقد يلتزم ذلك (قوله فى تلك) أى التى اقيمت جماعتها (قوله آتمها ندبا) قال فى الروض ودخل فى الجماعة اه وعبارة العباب فان كانت صبحا آتمها وادرك الجماعة وكذا غير ما بعده قيامه للثالثة اه ولا يخفى ظهور هذه المسئلة فى انه لا يشترط فى صحة المعادة وقوع جميعها فى الجماعة بالفعل لان الجماعة التى يدخل فيها هنا إعادة والغالب ان من كان فى الثالثة لا يدرك بعد فراغ الثالثة والرابعة والتشهد والسلام الركعة الاولى مع الجماعة فتجوزهم دخوله فى الجماعة بعد فراغه يدل على عدم اشتراط ما ذكر وانما إذا انقضت الجماعة التى دخل فيها يقوم هو لا تمام ما بقى عليه ولا تبطل صلاته نعم يمكن حمل ذلك على ما إذا فرغ وادرك ركوع امام الجماعة فى ركعتها الاولى لكنه بعيد من هذه العبارة فليتأمل (قوله وقبل القيام لها بقلبها نفلا) ويقتصر على ركعتين (عبارة العباب ويسلم من ركعتين

أخذنا من ذلك أيضا أو
يفرق بأن الفرض جنس
مغاير للنفل من كل وجه
فأمسكن القلب اليه ويأتى
فيه التفصيل الآتى بخلاف
الراتبة والمطلقة فلم يبق إلا
النظر لفوت الجماعة وعدمه
كما تقرر كل محتمل والثانى
أقرب إلى كلامهم فان خشى
فوتها وهى مشروعة له إن
آتمه بأن يسلم الامام قبل
فراغه منه قطعه ودخل
فيها ما لم يغلب على ظنه
وجود جماعة أخرى فيتمه
كما أفهمه المتن بجعل أل فى
الجماعة للجنس والكلام
فى غير الجمعة أمافها فيجب
قطعه لا دراكها بادراك
ركوعها الثانى وخروج
بالنفل الفرض فاذا كان
فى تلك الحاضرة وقام
لثالثتها آتمها ندبا أى إن لم
يخش فوت الجماعة كما هو
ظاهر بما يأتى وقبل القيام
له بقلبها نفلا

ويقتصر على ركعتين
 مالم يخش فوت الجماعة لو
 صلاهما وإلا ندب له قطعها
 ولو خشى فوت الوقت أن
 قطع أو قلب حرم وإن كان
 في فائتة حرم قلبها نقلا
 وقطعها لأن تلك الجماعة
 غير مشروعة فيها ويجب
 قلبها نقلا إن خشى فوت
 الحاضرة كما أفهمه قول
 المجموع سلم من ركعتين
 ليستغل بالحاضرة وظاهر
 أن له بعد قلبها نقلا قطعها
 بل ينبغي وجوبه ابتداء إذا
 توقف الإدراك عليه
 والحاصل أنه إن أمكنه
 القلب إلى ركعتين وإدراك
 الحاضرة بعد السلام منهما
 وجب وعليه يحمل قول
 القاضى الذى أقره عليه فى
 المجموع أنه يحرم قطعها
 وإلا بأن كان القلب إلى
 ركعتين يفوت الحاضرة
 وجب القطع وعليه يحمل
 ما قدمته أوائل الصلاة تبعا
 لشيخنا وغيره أنه يجب
 قطعها ﴿ فصل فى بعض
 شروط القدوة أيضا ﴾
 (شرط) انعقاد (القدوة)
 ابتداء كما أفاده ما سيذكره
 أنه لو نواها فى الأثناء جاز
 فلا اعتراض عليه خلافا لمن
 وهم فيه (أن ينوى المأموم
 مع التكبير) للتحريم

(قوله ويقتصر على ركعتين) قال فى شرح العباب وظاهر كلامهم أنه لا يجوز الاقتصار على ركعة فقط
 وبوجه بان الفرائض لم يعمد فيها اقتصار على ركعة فامتنع ذلك فهاها فليتأمل فانه بعد القلب صارت الصلاة
 نقلا والنفل يجوز فيه الاقتصار على ركعة سم وتقدم عن النهاية ما يوافقه (قوله ندب له قطعها) هل اندب
 الاقتصار على ركعة حينئذ وكان أولى من القطع سم (قوله ندب له قطعها) أى ويكون مستثنى من حرمة
 قطع الفرض ع ش (قوله لأن تلك الجماعة غير مشروعة الخ) يؤخذ منه أنها لو كانت مشروعة بان اتحدت
 الفائتة جاز القطع والقلب كما صرح به فى شرح العباب سم عبارة النهاية والمغنى أما إذا كانت فى صلاة فائتة فلا
 يقلبها نقلا لصليتها جماعة فى حاضرة أو فائتة أخرى فإن كانت الجماعة فى تلك الفائتة بعينها ولم يكن قضاؤها
 فورا جاز له قطعها من غير ندب وإلا فلا يجوز كما قاله الزركشى اه (قوله بل ينبغي وجوبه الخ) أى القطع
 ع ش (قوله إذا توقف الإدراك) أى إدراك الحاضرة عليه أى القطع (قوله وجب) أى القلب (قوله)
 إلى ركعتين (أى إلى ركعة على قياس ما مر عن البلقينى (قوله وجب القطع) ينبغي أن يكون محله
 إذا لم يدرك الركعة وإلا فلا يتعين القطع بل له قلبها حينئذ على كلام الجلال البلقينى
 ﴿ فصل فى بعض شروط القدوة أيضا ﴾ (قوله ابتداء) إلى قوله وبه يعلم فى المغنى وإلى قوله ثم رأيت فى النهاية
 (قوله ابتداء) كان المعنى أن حصول القدوة من أول صلاة يتوقف على نيته مع التكبير سم (قوله كما أفاده) أى
 التقييد بالابتداء (قوله أنه الخ) بيان لما قول المتن (مع التكبير) ينبغي الاعتقاد إذا نوى فى أثناء التكبير
 أو آخرها ويكون من باب الاقتداء فى الأثناء سم أقول وقول الشارح الآتى وخرج مع التكبير كالصرح
 فى أنه من الاقتداء ابتداء (قوله مع التكبير للتحريم) أى ولو مع آخر جزء منه وعبارة سم على المنهج ولو نوى
 مع آخر جزء من التحريم ينبغي أنه يصح ويصير ما وما من حينئذ وفائتة أنه لا يضر تقدمه على الامام فى الوقوف
 قبل ذلك انتهت وينبغي أن لا تفوته فى هذه فصيلة الجماعة من أولها ويفرق بينهما وبين ما لو نوى القدوة فى خلال
 صلاته بأن السكراهة المفوتة لفصيلة الجماعة ثم خروجا من خلاف من ابطال به وقد يؤخذ من قوله الآتى ولو

ليدرك الجماعة إن تمكن منه أى من إدراكها فإن لم يتمكن منه أى من إدراك الجماعة لو تم ركعتين سن قطع
 صلاته إن لم يخف فوت الوقت وفعلها جماعة وإلا بان خشى فوت الوقت لو قطع أو سلم من ركعتين بان يخرج
 بعض الصلاة عنه ولو احتسبها كفى المجموع لم يقطعها أى لم يجوز له قطعها ولا السلام منها من ركعتين اه وذكر
 الشارح فى شرحه أنه عبر فى المجموع بقوله سن أن يتم ركعتين ويسلم منهما وتسكون نافلة ثم دخل الجماعة فإن
 لم يفعل استحب أن يقطعها ثم يستأنفها فى الجماعة اه قال وبه يعلم أن قول المصنف إن تمكن منه ليس فى
 محله لاهامه خلاف المراد المصرح به عبارة المجموع المذكورة من أنه يخير بين القلب والقطع ولو مع التمكن
 نعم إن أراد المصنف أن التمكن قيد فى فضلية القلب وعدمه قيد فى أفضلية القطع لا فى أصل السنة اتجه ما
 قاله اه (قوله ويقتصر على ركعتين) مالم يخش فوت الجماعة لو صلاهما وإلا ندب له قطعها قال الجلال
 البلقينى لم يتعرضوا للركعة والمعروف أن للتنفل الاقتصار على ركعة فهل تكون الركعة الواحدة
 كالركعتين لم أر من تعرض له ويظهر الجواز إذ لا فرق اه وما ذكره ظاهر وإنما ذكر والافضل شرح
 مر وقال فى شرح العباب وظاهر كلامهم أنه لا يجوز الاقتصار على ركعة فقط فامتنع ذلك فيها اه
 فليتأمل فانه بعد القلب صارت الصلاة نقلا والنفل يجوز فيه الاقتصار على ركعة (قوله وإلا ندب
 له قطعها) هل اندب الاقتصار على ركعة حينئذ وكان أولى من القطع (قوله لأن تلك الجماعة غير
 مشروعة فيها) يؤخذ منه أنها لو كانت مشروعة بان اتحدت الفائتة جاز القطع والقلب ولهذا قال
 فى العباب أو فريضة مقضية حرم قطعها إلا مع فائتة مثلها اه قال الشارح فى شرحه فانه يجوز
 القطع والقلب لكنه لا يندب كذا قاله جمع وعبارة المجموع صريحة فى الندب وهى الخ ما بينه عنها
 ﴿ فصل شرط انعقاد القدوة الخ ﴾ (قوله ابتداء) كان المعنى أن حصول القدوة من أول الصلاة يتوقف
 على نيته مع التكبير (قوله أنه لو نواها فى الأثناء) ينبغي أن يشمل أثناء التكبير (قوله فى المتن مع التكبير)

أحرم منه رد الخ أن الاقتداء مع آخر التحريم لا خلاف في صحته ويؤخذ من قول سم ويصير مأمو ما من حينئذ أنه لا بد في الجماعة من نية الاقتداء من أول الهمزة إلى آخر الراء من اكبر وإلا لم تنعقد جمعة وبه صرح العباب اه ع ش وقوله خر وجامن خلاف الخ الاخصر الاولي لخلاف من ابطال به قول المتن (الاقتداء الخ) قضية اقتضاه عليه كالتهاية كفاية ذلك وقضية قول شرحي المنهج وبافضل وراغبانية اقتداء واقتيام بالامام او جماعة معه عدم اكتفائه وبه صرح المغني فزاد على قولها المذكور ولا يكفي كما قال الاذرعى إطلاق نية الاقتداء من غير إضافة إلى الامام اه عبارة الكردى على شرح بافضل قوله بالامام الخ ذكر في الایعاب في اشتراط ذلك خلافاً وبلا اعتمد منه الا كنفاء بنية الاقتيام والاقتداء او الجماعة وهو كذلك في شرحي الارشاد والتحفة والنهاية واعتمد الخطيب في المغني خلافاً فقال لا يكفي كما قال الاذرعى الخ (قوله عمل) يعنى وصف للعمل وإلا فالتبعية كونها تابعا لامامه وهذا ليس عملا بحري (قوله ولا يضرب الخ) جواب اشكال كياتي (قوله ايضا) اى كما يصلح للماموم (قوله لان اللفظ المطلق الخ) العبارة بالقلب دون اللفظ فلا قال لان المعنى المطلق سم عبارة البصرى قوله اللفظ الخ فيه اشعار بحمل الجماعة في قول المعترض أن الجماعة الخ على لفظها وعليه فأنافاده متجه لكن تقرير الاشكال على هذا النظم مشعر بجزء بدضعفه لان النية إنما هي الامر القلي فلو قرر بحمل الجماعة في كلام المعترض على الامر الذهني الذي هو مطلق الربط الذي يتحقق تارة مع التابعة وتارة مع المتبوعة لم يبق لقول الشارح لان اللفظ الخ جردى في الجواب وحينئذ يظهر اى الجواب عن الاشكال باحد وجهين اما بان يمنع ان ذلك مقتضى كلامهم لانهم اطلقوا اللفظ وارادوا به المقيد بقرينة السياق واما بان ياتزم ذلك ويدعى أن الجماعة المطلقة يكفي قصد ما لانها صفة زائدة على حقيقة الصلاة فوجب التعرض لها واما خصوص كونها في ضمن التابعة او المتبوعة فلا والثاني ان نسب بقولهم لان المتابعة عمل الخ والله اعلم اه ولك ان تجيب بان مراد الشارح اللفظ المطلق من حيث وجوده في الذهن لا الخارج وقد تقرر في محله انه لا يمكن نقل المعاني للخارج بدون نقل الفاظها (قوله فهمى من الامام الخ) اى فعنى الجماعة بالنسبة للماموم وربط صلته بصلاة الامام وبالنسبة للامام ربط صلاة الغير بصلاته بحري (قوله فنزلت في كل الخ) اى مع تعيينها بالقرينة الحالية لاحدهما نية ومعنى والقرينة كتقدم الامام في المكان او في التحريم بحري (قوله على ما يليق به) ويكفي مجرد تقدم احرام احدهما في الصرف إلى الامامة و تاخر الاخر في الصرف إلى المامومية فان احراما معا ونوى كل الجماعة ففيه نظر سم عبارة ع ش اى فان لم تكن قرينة الحالية وجب ملاحظة كونه اماما او ماموما وإلا لم تنعقد صلته لتردد حاله بين الصفتين ولا مرجح والحمل على احدهما تحكما (قوله وبه يعلم الخ) ووجه علم ضعفه بما ذكر ان الرافعى فهم من كلام الاصحاب انهم قائلون بالصحة في صورة نية الجماعات وإن لم يستحضر الاقتداء بالحاضر حتى ترتب عليه اشكاله الذي مرث الاشارة اليه بالجواب عنه ولو كانت الصورة ما ادعاه هذا الجمع لم يأت اشكاله رشيدى (قوله وإلا لم يأت اشكال الرافعى الخ) قلنا ممنوع لجواز ان يراد بنية الجماعة نية الجماعة مع الحاضر وهذه النية تصلح لكل من الامام والماموم اذا الحاضر يصلح لكل منهما فيرد الاشكال وباتى الجواب فليتأمل سم (قوله المذكور الخ) أى اشارة بقوله ولا يضرب كون الجماعة الخ (قوله والجواب الخ) غطف على اشكال الرافعى الخ (قوله عنه) اى عن الاشكال المذكور (قوله قلب النية هنا الخ) هذا غير متات في الجمعة والمعادة بصرى يعنى التعليل الاول والاظهار الثانى يتأتى فيهما ايضا (قوله النية هنا الخ) يرد على هذا

ينبغى الانعقاد إذ انوى في أثناء التكبيرة أو آخرها (قوله لان اللفظ المطلق الخ) العبارة بالقلب دون اللفظ فملا قال لان المعنى المطلق (قوله فنزلت في كل على ما يليق به) ويكفي مجرد تقدم احرام احدهما في الصرف إلى الامامة و تاخر الاخرى في الصرف إلى المامومية فان احراما معا ونوى كل الجماعة ففيه نظر ويحتمل انعقادها فرادى لكل فتلغونيتها الجماعة نعم أن تعتمد كل مقارنة الآخر مع العلم بها فلا يبعد البطلان ويحتمل عدم انعقادها مطلقا اخذ من قوله الاق فان قارنه لم يضرب إلا تكبيرة الاحرام ويفرق على الاول بان نية الجماعة لم تتبين (قوله وبه يعلم الخ) للجمع المذكور ان يمنع ذلك (قوله وإلا لم يأت اشكال الرافعى الخ) قلنا

(والاقتداء أو الجماعة) أو
الاقتيام أو كونه مأمو ما
أو مؤتملا لان المتابعة عمل
فافتقرت للنية ولا يضرب
كون الجماعة تصلح للامام
أيضا لان اللفظ المطلق ينزل
على المعهود الشرعى فهمى
من الامام غيرهما من الماموم
فنزلت في كل على ما يليق به
وبه يعلم أن قول جمع لا يكفي
نية نحو القدوة أو الجماعة بل
لا بد أن يستحضر الاقتداء
بالحاضر ضعيف وإلا لم
يأت اشكال الرافعى المذكور
في الجماعة والجواب عنه
بما تقرر أن اللفظ المطلق
إلى آخره فان قلت مرأن
القرائن الخارجية لا عمل
لها في النيات قلت النية
هنا وقعت تابعة لأنها غير
شرط للانعقاد لأنها محصلة
لصفة تابعة فاعتذر فيها ما لم
يغتفر في غيرها ثم رأيت
بعض المحققين صرح بما
ذكرته من أخذ ضعف
ما ذكره

أولئك من إشكال الرافعي
 وجوابه ثم قال فكل منهما
 صريح في أن نية الاقتداء
 بوضع الشرع ربط صلاة
 المأموم بصلاة الإمام
 الحاضر فلا يحتاج لنية ذلك
 فتعبر كثيرين بأنه يكفي نية
 الاقتداء بالإمام الحاضر
 مرادهم نية ما يدل على ذلك
 وقد تقرر أن نية الاقتداء
 بمجرد ما موضوعه لذلك
 شرعا وخرج مع التكبير
 تأخيرها عنه فتعقد له
 فرادى ثم إن تابع فسيأتي
 (والجمعة كغيرها) في اشتراط
 النية المذكورة (على
 الصحيح) وإن اختلف في أن
 فقدنية القدوة مع تحررها
 يمنع انعقادها بخلاف
 غيرها وكون صحته متوقفة
 على الجماعة لا يغني عن
 وجوب نية الجماعة فيها و
 في المعادة ما يعلم منه وجوب
 نية الاقتداء عند تحررها
 فهي كالجمعة (فلو ترك هذه
 النية) أو شك فيها في غير
 الجمعة (وتابع) مصليا
 (في الأفعال) أو في فعل
 واحد كان هوى الركوع
 متابع له وإن لم يطمئن كما
 هو ظاهر أو في السلام
 بأن قصد ذلك من غير اقتداء
 به وطال عرفا

الجواب أنهم اكتفوا في الغسل بنية رفع الحدث مع كونه محتملا للصغر والكبر اكتفاء بالقرينة مع أن
 نية ما ذكر ليست تابعة لشيء فالأولى أن يجاب بان عدم التعويل على القرينة غالب لا لازم عش (قوله
 أو تلك) أي الجمع المتقدم (قوله من إشكال الرافعي الخ) متعلق بالاخذ (قوله منهما) أي من الإشكال
 وجوابه (قوله صريح الخ) قد منع لصراحة سم (قوله ربط صلاة المأموم الخ) أقول بالتأمل فيه وفي سابقه
 يظهر أنه لا خلاف بين الفريقين إذ النية عمل قلبي متعلق بملاحظة المعاني الذهنية ولأدخل فيها للالفاظ
 لحيث إن لاحظ الربط المطلق لم يصح باتفاقهما أو المقيد صح باتفاقهما بصري وقوله يظهر أنه لا خلاف الخ
 فيه وقفة ظاهرة وقوله لم يصح باتفاقهما فيه نظر ظاهر (قوله وخرج) إلى قوله ومن ثم في النهاية (قوله وخرج
 مع التكبير تأخرها الخ) ولا يخفى أن ذلك من قبيل نية الاقتداء في الأثناء فيشكل قوله ثم أن تابع الخ لأنه
 مفروض عند ترك النية وإسائه يمكن أنه يوجد كلامه بان المراد ثم أن تابع أي قبل وجود النية المتأخرة سم
 وللفرار عن الإشكال المذكور عدل النهاية عن قول الشارح تأخرها عنه إلى قوله ما لم ينو كذلك اهـ (قوله في
 اشتراط النية) إلى قوله لو يؤخذ منه في المعنى لا قوله بدليل إلى ومن ثم (قوله مع تحررها) أي من أول الهمة إلى
 آخر الرأى من أكبر ولا لم تنعقد لانه باخر الرأى من أكبرتين دخوله في الصلاة من أولها اطفئ حتى وحفي
 اهـ بحجري وتقدم عن عش مثله وقد يقال إن قياس كفاية المقارنة العرفية في نية الصلاة كفايتها في نية
 الجماعة في نحو الجمعة فيقتبين بنية الجماعة في أثناء التكبير دخوله فيها أي الجماعة من أول الصلاة كما هو ظاهر
 صنيعهم (قوله يمنع انعقادها) أي الجماعة أي ونحوها مما تنوقف صحها على الجماعة شيخنا (قوله وكون
 صحتها الخ) رد لتعليل مقابل الصحيح عش (قوله وجوب نية الاقتداء الخ) وذلك في المعادة التي قصد بفعلها
 تحصيل الفضيلة بخلاف ما قصد بها جبر الخلل في الأولى كالمعادة خروجها من خلاف من ابطلها فان الجماعة
 فيها ليست شرطاً عش (قوله فهي كالجمعة) وكذا المنذورة جماعة والمجموعة بالمطر بحجري (قوله أو شك
 فيها) هو المعتمد خلاف مقتضى كلام العز بن الاتي ولعل المراد بالشك ما يشمل الظن كما هو الغالب في أبواب
 الفقه سم على حج اهـ عش (قوله في غير الجمعة) أي وما الحق بهما من المعادة والمجموع بالمطر كما يأتي
 عن البصري والكردي قول المتن (في الأفعال) أل للجنس سم ومعنى (قوله أو في فعل الخ) أي ولو مندوبا
 كان رفع الإمام يديه ليركع فرفع معه المأموم يديه بأبلى واطفيحي اهـ بحجري عبارة سم قوله أو في فعل
 واحد أي ولو بالشروع فيه مر اهـ (قوله أو في السلام) فلو عرض له الشك في التشهد الأخير لم يجز أن
 يوقف سلامه معنى (قوله بان قصد ذلك الخ) تصور للمتابعة عش (قوله وطال عرفا الخ) يحتمل
 أن يفسر بما قالوه في ركوعه بداخل يريد الاقتداء به من أنه هو الذي لو وزع على جميع الصلاة
 ممنوع لجواز أن يراد بنية الجماعة نية الجماعة مع الحاضر وهذه النية تصلح لكل من الإمام والمأموم إذا الحاضر
 يصلح لكل منهما فيرد الإشكال ويأتي الجواب فتأمل (قوله ثم قال فكل منهما صريح) قد منع الصراحة
 (قوله وخرج مع التكبير تأخرها عنه) ولا يخفى أن ذلك من قبيل نية الاقتداء في الأثناء فيشكل قوله ثم أن
 تابع الخ لأنه مفروض عند ترك النية وإسائه لا يقال المراد بتأخرها عنه تركها إرسالا لنا نقول هذا خارج بقوله
 أن ينوى لا بمجرد مع التكبير كما قاله ويمكن أن يوجه كلامه بان المراد ثم أن تابع أي قبل وجود النية المتأخرة
 بقي ما إذا فانه آخر التكبير دون أهله هل تنعقد جماعة ويكون من باب الاقتداء في الأثناء الوجه نعم (قوله
 أو شك فيها) هو المعتمد خلاف مقتضى كلام العز بن الاتي وهل المراد بالشك هنا التردد باستواء أو ما يشمل
 الظن كما هو الغالب في أبواب الفقه وعلى الثاني فالفرق بين هذا والشك في مقارفة تحريم الإمام فان المراد به
 المستوى حتى لو ظن عدم المقارنة صح إحرامه لا تخ هذا ولعل الأظهر الثاني (قوله أو شك فيها) فعلم أنه في حال
 الشك منفرد فليس له المتابعة وهذا بخلاف ما لو شك في أنه إمام أو مأموم لأن صح صلاته كما تقدم في الها مش
 والفرق ظاهر فانه هناك تحقق نية أحد الأمرين المتعارضين وهما لم يتحقق والاصل العدم فهو منفرد (قوله
 في المتن في الأفعال) ال للجنس (قوله أو في فعل واحد) ولو بالشروع فيه مر (قوله في المتن بطلت) هل

لظهر أثره ويحتمل أن ما هنا أضيف وهو الأقرب ويوجه بأن المدار هنا على ما يظهر به كونه رابطا أصلا به بصلاة إمامه وهو يحصل بما دون ذلك (فرع) لو انتظره للركوع والاعتدال والسجود وهو قليل في كل ولكنه كثير باعتبار الجملة فالظاهر أنه من الكثير واعتمد شيخنا الطيلاوي أنه قليل سم على المنهج أقول والأقرب ما قاله الطيلاوي ع وش وقال البجيرمي والمراد بالانتظار الطويل هو الذي يسع الركوع وإن لم يفعل كما قرره شيخنا اه وفيه نظر (قوله انتظاره الخ) واعتبار الانتظار للركوع مثلاً بعد القراءة الواجبة سم وعش (قوله له) أي للمتابعة شرح المنهج قول المتن (بطلت صلاته) هل البطلان عام في العالم بالمنع والجاهل أم يختص بالعالم قال الأذري لم أرفه شيئا وهو محتمل والأقرب أنه يعذر الجاهل لكن قال أي الأذري في التوسط الأشبه بعدم الفرق وهو الوجه شرح مر اه سم قال عش ش بقى الموتر كنية للاقتداء وقصد أن لا يتابع الإمام لغرض ما فسما عن ذلك فانتظره على ظن أنه مقتد به فهل تضر متابعته حينئذ لا فيه نظرو لا يبعد عدم الضرر ثم رابت الأذري في القوت ذكر أن مثل العالم والجاهل العامد والناسي فيضر اه (قوله ذلك) أي المتابعة مغنى وشرح المنهج (قوله أو انتظره يسيرا) أي مع المتابعة سم (قوله أو كثيرا بلا متابعة) وينبغي أن يزيد أو كثيرا أو تابع لا لاجل فعله اخذ من قوله له سم وعش عبارة البجيرمي ولم يذكر محترزه قوله للمتابعة ومحترزه ما لو انتظر كثيرا لاجل غيرها كان لا يحب الاقتداء بالامام لغرض ويخاف لو انفرد عنه حسا صولة الامام او لوم الناس عليه لانها مبالغة عن الجماعة فاذا انتظر الامام لدفع نحو هذه الريبة فلا يضر كما قرره شيخنا الحفني اه أي كافي المحلى والنهاية والمغنى ما يفيد (قوله هنا) أي في نية الاقتداء (قوله بدليل قول الشيخين الخ) فاتقدم في مسئلة الشك هو المعتمد نهاية ومغنى (قوله كالمفرد) أي والمفرد لا تبطل صلاته بالانتظار الطويل بلا متابعة (قوله ومن ثم) أي من اجل أن الشاك في نية القدوة كالمفرد (قوله او مضى الخ) عطف على طال زمنه (قوله لان الجماعة الخ) مقتضاء ان المعادة بالجمعة فيكون الشك في نية القدوة فيها كالشك في اصل النية بصري وكردى (قوله فهو) أي الشك في نية القدوة في الجمعة (قوله كالشك في اصل النية فتبطل) الجمعة بالشك في القدوة إن طال زمنه او مضى معه ركن (قوله منه) أي من أن الشك هنا في الجمعة كالشك في اصل النية (قوله فيها) أي في الجمعة سم (قوله فيستثنى الخ) أي الشك في الجمعة بعد السلام (قوله من إطلاقهم) ينبغي أن يستثنى منه المعادة أيضا بصري أي والمجموع بالمطر وكذا المنذور جماعة على ما يأتي عن النهاية (قوله انه هنا بعده) أي ان الشك في القدوة بعد السلام سم (قوله لانه الخ) متعلق بقوله لا يؤثر وعلته لعدم التأثير (قوله استثناءها) أي الجمعة يعني الشك في القدوة فيها بعد السلام قول المتن (ولا يجب الخ) أي على المأموم في نيته نهاية (قوله باسمه) إلى قوله كافي عبارة في النهاية والمغنى (قوله باسمه) أي كريد او عمرو ومغنى (قوله او الإشارة) عطف على اسمه (قوله ولو بان يقول لنحو التباس الامام الخ) وينبغي اشتراط إمكان المتابعة الواجبة لكل من احتمل انه الامام سم على حجج أي ثم ظهر له قرينة تعين الامام فذاك وإلا لاحظهما فلا يتقدم على واحد منهما

البطالان عام في العالم بالمنع والجاهل أو يختص بالعالم قال الأذري لم أرفه شيئا وهو محتمل والأقرب أنه يعذر الجاهل لكن قال في التوسط أن الأشبه بعدم الفرق وهو الوجه شرح مر (قوله أو انتظره يسيرا) أي مع المتابعة وينبغي أن يقال أو كثيرا أو تابع لا لاجل فعله اخذ من قول الجلال المحلى عقب قول المصنف على الصحيح لانه وقفها على صلاة غيره من غير ربط بينهما والثاني يقول المراد بالمتابعة هنا ان ياتى بالفعل بعد الفعل لا لاجله وان تقدمه انتظار كثير فلا نزاع في المعنى اه والفرق بين الحالين أنه في الأول لم يقصد ربط فعله بفعله وإنما اختار ان يتأخر فعله عن فعله وفي الثاني قصد الربط بقى انه متى ابتدئ الانتظار للركوع مثلا وتبين ان ابتداءه إذا قصد بعد قراءة الواجب (قوله غير مراد) كذا مر (قوله انه يؤثر الشك فيها) أي الجمعة (قوله انه) أي الشك هنا أي في نية القدوة بعد السلام لا يؤثر ولو شك بعد السلام في انه نوى الاقتداء مع علمه بمتابعته مع الانتظار الكثير قبله فهل يحكم بطلان صلاته لبطانها بالمتابعة المذكورة ولو مع الجهل

نويت القدوة بالامام منهم
لان مقصود الجماعة لا يختلف
قال الامام بل الاولى عدم
تعيينه (فان عينه) باسمه
(وأخطأ) فيه بأن نوى
الافتداء بزيد واعتقد وظن
أنه الامام فبان عمرا
(بطلت صلاته) إن وقع
ذلك في الاثم والالم تنعقد
وان لم يتابع على المنقول
ونظر فيه السبكي ومن تبعه
بما رده عليهم الزركشي
وغیره من ان فساد النية
مبطل او مانع من الاعتقاد
كما يأتي فيمن قارن في التحرم
ووجه فساد هاربطها بمن لم
ينو الاقتداء به كافي عبارة
اي وهو عمر او بمن ليس
في صلاة كما في أخرى أي
مطلقا وفي صلاة لا تصلح
للربط بها وهو زيد فالمراد
بالربط في الاولى الصوري
وفي الثانية المنوى وخرج
بعينه باسمه إلى آخره مالم
علق بقلبه القدوة بالشخص
سواء اعبر فيه عن ذلك بمن
في المحراب او بزید هذا أو
الحاضر أم عكسه أم بهذا
الحاضر أم بهذا أم
بالحاضر وهو يظنه أو
يعتقده زيدا فبان عمرا
فيصح على المنقول المرجع
في الروضة والمجموع
وغیرهما وإن اطلال جمع في
ردة و فرق ابن الاستاذ بانه
ثم تصور في ذهنه معينا اسمه
زيد وظن أو اعتقد أنه

ولكنه يوقع ركوه بعدهما فلو تعارض عليه تعينت نية المفارقة ع (قوله نويت القدوة بالامام منهم) نعم
لو كان هناك امامان لجماعتين لم تسكف هذه النية لانها لا تتميز واحدا منهما ومتابعة احدهما دون الآخر
تحكم مر انتهى سم على حج اه بصري وعش (قوله لا يختلف) اي بالتعيين وعدمه مغنى (قوله قال
الامام الخ) اي وغيره مغنى (قوله بل الاولى عدم تعيينه) اي لانه ربما عينه فبان خلافه فتبطل صلاته
مغنى ونهاية (قوله فان عينه باسمه) كان المراد بالتعيين بالاسم ملاحظة المسمى بذلك الاسم بقلبه كما يفيد فرق
ابن الاستاذ الاتى سم (قوله فبان عمرا) أى أو بان ان زيدا ماموم أو غير مصل مغنى (قوله وإن لم يتابع
الخ) راجع للبتن (قوله ونظر فيه السبكي الخ) عبارة النهاية وبحث السبكي وتبعه عليه جمع انه ينبغي ان
لا تبطل إلا لنية الافتداء ويصير منفردا ثم ان تابعه المتابعة المبطلة بطلت وإلا فلا رده الزركشي وغيره بان
فساد النية مبطل للصلاة كالموافق في شك في انه ماموم اه (قوله من افساد النية الخ) ظاهر صنيعه ان من
هذه بيانية لما في قوله بما رده الخ ولاصح له كما هو واضح لان ما عبارة عما انظر به السبكي وبحرور من المذكورة
ليس هو ذلك النظر بل رده فينبغي أن تحمل من على التعليل سم أى فلو قال بأن فساد الخ بالبلاء
لكان اخصر ووضح (قوله ربطها بمن الخ) لك ان تقول هو لم يربط صلاته بعمره وقال توجيه الثاني اوجه نعم
يؤخذ منه ان زيدا لو كان من جملة الجاهلين ولم يمنع مانع من الافتداء به صح اقتداؤه به ولا بعد في التزام
ذلك فليتأمل ثم رايت الشارح قال المراد بالربط في الاولى الصوري وفيه روى الى ما اشرنا اليه من المنع اي
للتوجيه الاول ولكنه غير واف بالتوجيه لان الربط الصوري لا يضرو انما يضرب بشرط المتابعة بالفعل مع
الانتظار الطويل ولا كلام فيه حيث تدو انما الكلام في البطلان بمجرد النية بصري (قوله أو بمن ليس في صلاة
الخ) الموافق لادخال هذا تحت المتن ان يزيد بعد قوله السابق فبان عمر اقله او بان انه غير مصل او ماموم سم
اي كما زاده المغنى (قوله اي مطلقا) اي بان لم يكن زيد في صلاة و (قوله او في صلاة لا تصلح) اي بان كان زيد
ماموما سم وقضية هذا الصنيع وقولى الشارح الاتى في الاولى وفي الثانية ثم قوله للعلتين المذكورتين
ان قول الشارح او في صلاة الخ معطوف على قوله مطلقا واستظهر السيد البصري انه معطوف على من ليس
في صلاة وهو مع كونه خلاف ظاهر صنيع الشارح كان حقه ان يحذف منه لفظة من (قوله في الاولى) اي
العبارة الاولى او العلة الاولى (قوله وخرج) الى قوله وما تقر في النهاية والمغنى (قوله ام عكسه) وهو بهذا
زيد او بالحاضر زيد (قوله بانه ثم) اي في قول المصنف فان عينه واخطا الخ ع (قوله للعلتين الخ)

كما تقدم أو لا احتمال انه كان نوى ولا تبطل بالشك فيه نظر ولعل الوجه الثاني وقد يرد بانه لو أثر هذا
الاحتمال لم تضر المتابعة حال الشك قبل السلام وهو خلاف مقتضى كلامهم فليتأمل وبجواب بان المتابعة حال
الشك قبل السلام او جدها مع تحقق امتناعها لانه بمنع المتابعة حال الشك واما فيما نحن فيه فلم يتحقق صدور
المتابعة الممتنعة فهو شاك في المبطلة فليتأمل (قوله نويت القدوة بالامام منهم) نعم لو كان هناك امامان
الجماعتين لم تسكف هذه النية لانها لا تتميز واحدا منهما ومتابعة احدهما دون الآخر تحكمه و ينبغي اشتراط
امكان المتابعة الواجبة لكل من احتمل انه الامام (قوله باسمه) كان المراد بالتعيين بالاسم ملاحظة المسمى
بذلك الاسم بقلبه وإلا فالثنين انما يعتبر مع التكبير وحيث لا يتصور تعيين لفظا ثم رايت فرق ابن الاستاذ
الاتى المفيد لذلك (قوله من أن فساد النية مبطل او مانع الخ) لا يخفى أن المفهوم من هذه العبارة ان من هذه
بيانية لما في قوله بما رده مع عدم صحة ذلك لان ما عبارة عما انظر به السبكي وبحرور من المذكورة ليس هو
ذلك النظر بل رد لان ذلك النظر هو انه ينبغي ان لا تبطل إلا لنية الافتداء ويصير منفردا ثم ان تابع فكا
تقدم وهذا متناف لمجرد من المذكورة قطعا فانه واضح وحيث ينبغي ان يحمل من على التعليل سم
(قوله او بمن ليس في صلاة الخ) الموافق لادخال هذا تحت المتن ان يزيد بعد قوله السابق فبان عمر اقله او
بان انه غير مصل او ماموم (قوله اي مطلقا) اي بان لم يكن زيد في صلاة وقوله او في صلاة لا تصلح الخ اي
بان كان زيد ماموما الخ (قوله للعلتين المذكورتين الخ) اي وهما قوله ربطها بمن لم ينو الاقتداء به او

وهنا جزم في كل تلك الصور بامامة من علق اقتداه بشخصه وقصده بعينه لكنه اخطا في الحكم عليه اعتقادا او ظنا بان اسمه زيد هو اغنى الخطا في ذلك لا يؤثر لانه وقع في امر تابع لا مقصود فهو لم يقع في الشخص لعدم تأتبه حيث ذفيه بل (٣٣٩) في الظن ولا عبرة بالظن البين خطؤه

وهذا يتضح قول ابن العباد محل ما صححه النووي من أنه متى علق القدوة بالحاضر الذي يصلي لم يضر اعتقاد كونه زيدا من غير ربط باسمه علق القدوة بشخصه وإلا بان نوى القدوة بالحاضر ولم يخطر بباله الشخص فلا يصح كأنقله الامام عن الأئمة لأن الحاضر صفة لزيد الذي ظنه وأخطأ فيه ويلزم من الخطأ في الموصوف الخطأ في الصفة أي فبان أنه اقتدى بغير الحاضر وبما تقر من أن القدوة بالحاضر لا تستلزم تعليق القدوة بالشخص ومن فرق ابن الاستاذ السابق يندفع استشكل الامام تصور كون نية الاقتداء بزيد الذي هو الربط السابق يوجد مع غفلته عن حضوره لاستلزام ذلك الاقتداء بمن لا يعرف وجوده وبعد صدور ذلك من عاقل وقول ابن المقرئ الاستشكل هو الحق ثم اجاب بما لا يلاقيه مردود ولا ينافي ما مر في زيد هذا تخرج الامام وغيره الصحة فيه على ان اسم الإشارة فيه بدل وهو في نية الطرح فكانه قال خلف هذا وعدمها على انه عطف بيان فهو عبارة زيد وزيد لم يوجد

وهما ربطا بمن لم ينو الاقتداء به وربطها بمن ليس في صلاة سم (قوله وهنا) أي فيما علق بقلبه القدوة بالشخص سواء الخ (قوله بان اسمه الخ) متعلق بالحكم (قوله فهو) أي الخطأ (قوله لعدم تأتبه الخ) أي لان الشخص تصور والخطأ لا يقع فيه ولان الشخص انذى اشار اليه وقصده لم يتغير والخطأ انما يقع في التصديق اطفحى اه بيجرى (قوله وبهذا) أي الفرق المذكور (قوله متى علق القدوة الخ) حاصله ان الحاضر صفة لا بدله من ملاحظة موصوف فان لاحظ المقتدى ان موصوفه الشخص صح او زيد لم يصح لكن يشكل ذلك بما تقدم من صحة الاقتداء بزيد الحاضر إلا ان يقال ان محل ما تقدم إذا لاحظ الشخص بعد تعقل زيد وقبل تعقل الحاضر ليكون الحاضر صفة له لا لزيد بصري اقول لا ضرورة إلى تصويره المذكور بل متى لاحظ الشخص سواء قبل تعقل زيد او بعده صح الاقتداء (قوله بالحاضر) أي كان قال بزيد الحاضر او بزيد هذا نهاية (قوله ان علق الخ) خبر قوله محل ما صححه النووي الخ (قوله بان نوى القدوة بالحاضر) أي بان لاحظ مفهوم الحاضر فقط سم (قوله وبما تقر الخ) يعني في قول ابن العباد المار (قوله يندفع استشكل الامام الخ) في الاندفاع بحث لان عدم الاستلزام وفرق ابن الاستاذ لا ينافيان البعد الذي ادعاه الامام لانهما يجامعانه كما لا يخفى مع ادنى تأمل سم (قوله تصور كون الخ) مفعول الاستشكل الخ (قوله السابق) أي في المتن (قوله توجدا الخ) خبر كون نيته الخ (قوله لاستلزام الخ) متعلق بقوله استشكل الخ ولو عبر بالباء كان اوضح و (قوله ذلك) أي المتصور المذكور (قوله وقول ابن المقرئ) مبتدا وخبره مردود (قوله تخرج الامام الخ) لا يخفى ما في هذا التخريج فان كونه في نية الطرح بالمعنى المقرر في محله لا ينافي كونه مقصودا سنويا ايضا وذلك كاف سم ونهاية (قوله ما مر الخ) أي من الصحة على المنقول المرجح الخ (قوله الصحة الخ) مفعول التخريج و (قوله عدمها) عطف عليه (قوله وهو الخ) أي المبدل منه المفهوم من السياق بصري وسم (قوله فهو عبارة عن زيد) هو عبارة عنه ايضا على البدلية سم (قوله لبيان مدرك الخلاف) أي السابق في قوله فيصح على المنقول الخ وان اطال جمع في رده (قوله لان الخ) متعلق بقوله ولا ينافي الخ وعللة لعدم المنافاة و (قوله هذا) أي التخريج المذكور و (قوله فهو ما قدمته) أي من التفصيل بين التعليق بالشخص وعدمه وقال المحشى الكردى أي قوله فبان عمر افيصح اه (قوله ومن ثم استوى الخ) حاصل كلام الشارح فيما يظهر انه عند ملاحظة الربط بالشخص لا فرق في الصحة بين ملاحظة البدلية والبيانية بصري (قوله فانما يتأتى الخ) فيه بحث لان محل النية المعتد بها إنما هو زمن تكبيرة الاحرام وفي زمنها لا يتصور النطق بزيد وهذا فليس الكلام في هذين اللفظين بل في معناهما ويلزم من ملاحظة معناهما تعليق القدوة بالشخص سواء اعتبرت معنى البدل او عطف البيان فان حقيقة اسم الإشارة يعتبر فيه الشخص فالنظر للبدل وعطف البيان يستلزم ذلك الربط فكيف يقال لا يتأتى إلا عند عدمه ومن هنا يشكل تخرج الامام لان ملاحظة معنى اسم الإشارة تقتضى الربط بالشخص مطلقا إلا ان يجاب بانه يمكن ان يريد باسم الإشارة مفهوم المشار اليه من غير ملاحظة الشخص وان كان خلاف حقيقة معناها فليتأمل سم وتقدم ما يعلم منه اندفاع هذا البحث من ان مراد الشارح بزيد وهذا وجودهما الذهني لا الخارجي (عند عدم ذلك الربط)

بمن ليس في صلاة (قوله وإلا بان نوى القدوة بالحاضر) أي بأن لاحظ مفهوم الحاضر فقط (قوله يندفع استشكل الامام تصور الخ) في الاندفاع بحث لان عدم الاستلزام وفرق ابن الاستاذ لا ينافيان البعد الذي ادعاه الامام لانهما يجامعانه كما لا يخفى مع ادنى تأمل (ولا ينافي ما مر في زيد هذا تخرج الامام وغيره الخ) لا يخفى ما في هذا التخريج فان كونه في نية الطرح بالمعنى المقرر في محله لا ينافي كونه مقصودا سنويا ايضا وذلك كاف فتأمل (قوله وهو في نية الطرح) أي زيد لا بدل لفساده تأمل (قوله فهو عبارة عن زيد) هو عبارة عنه ايضا على البدلية (قوله فانما يتأتى عند عدم ذلك الربط) فيه بحث لان محل النية المعتد بها إنما

والمراد بهما هنا معناه لان البحث (٣٣٠) في النية القلبية ومن ثم قالوا لا يخرج الخلاف هنا في بعت هذه الفرس فبانت

بغلة لان للعبارة المعارضة
للاشارة مدخلات لا هنا
ولو تعارض الربط بالشخص
وبالاسم كخلف هذا ان
كان زيدا لم يصح كما هو ظاهر
ما تقرر لان الربط بالشخص
حيثما ابطله التعليق المذكور
وبحث بعضهم صحتها بيده
مثلا لان المقتدى ببعض
مقتد بالكل اي لان الربط
لا يتبع بعض وبعضهم بطلانها
لانه متلاعب ويرد بمنع
ما علل به على الاطلاق
ومع ذلك هو الاوجه لا
لما علل به لحسب بل لان
الربط انما يتحقق ان ربط
فعله بفعله وهذا مفهوم من
الاقتداء به لا بنحو يده
أورأسه أو نصفه الشائع
إلا ان نوى انه عبر ببعض
عن الكل وتخريج هذا
على قاعدة ان ما قبل التعليق
كطلاق وعق تصح
إضافته إلى بعض محله
وما لا كشكاح ورجعة
لا يصح فيه ذلك والامامة
من الثاني فيه نظر لان
القاعدة في الامور المعنوية
الملاحوظ فيها السرية
وعدمها وانحن فيه ليس
كذلك لان المنوى هنا
المتابعة وهي امر حسي
لا يتصور فيه تجزؤا ولا
يتحقق الا ان ربط بالفعل

قديقال النظر المذكور توجيه للخلاف وقد افاد التقرير السابق أن موضعه أي الخلاف الربط المذكور
وايضا اذا كان النظر لهما إنما هو عند عدم الربط فكيف يصح التخرج إذ يلزم ان يكون الصحيح مفروضا
مع عدم الربط سم (قوله هنا) متعلق بالخلاف و (قوله في بعت الخ) يتخرج سم (قوله لا يتخرج
الخلاف) وفي مسئلة البيع وجهان الاوجه منهما البطلان بصرى (قوله كما هو ظاهر مما تقرر) وفي
دعوى الظهور من ذلك توقف (قوله وبحت) إلى قول وتخرج هذا في النهاية (قوله صحتها) اي القدوة
(قوله ويرد بمنع الخ) لا يخفى بعد هذا المنع بصرى (قوله هو الاوجه) أي عدم الصحة نهاية (قوله لا بنحو
يده الخ) معظوف على قوله به باعادة الخافض (قوله إلا ان نوى الخ) قديقال ليس لهذا الاستثناء معنى
لان اصل الكلام مفروض في النية القلبية كما هو ظاهر بصرى عبارة سم فيه بحث لان الكلام في النية
القلبية فلا يتصور فيها تعبير ببعض عن الكل لان ذلك إنما يتصور في الالفاظ لا يقال المراد
انه اراد من الاقتداء باليد الاقتداء بالكل لا نقول ان قصد الاقتداء بالكل فهو اقتداء بالكل وهو
داخل في كلامهم لا يحتاج الى بحثه ولو فرض انه لاحظ معه اليد أيضا لم يخرج أيضا عن كونه
اقتداء بالكل ولا يصح انه اراد بالبعض الكل وان لم يقصد الاقتداء بالكل فليس في هذا ارادة الكل
بالبعض فليتأمل فانه ظاهر امر (قوله وتخرج هذا) اي عدم الصحة (قوله فيه نظر) خبر وتخرج الخ (قوله
وهي امر حسي الخ) فيه نظر ظاهر بل المتابعة امر معنوي لانها عبارة عن وقوع الفعل بعد الفعل مثلا
وذلك معنوي قطعاً غاية الامر ان متعلقها حسي وهو الفعل فتأمل سم (قوله وبه الخ) اي بقوله ولا
تنحى الخ قول المتن (ولا يشترط للامام الخ) (فرع) نقل عن شيخنا الشوبرى ان الامام اذا لم يراع
الخلاف لا يستحق المعلوم قال لان الواقف لم يقصد تحصيل الجماعة لبعض المصلين دون بعض بل قصد حصولها
لجميع المقتدين وهو انما يحصل برعاية الخلاف المانع من صحة صلاة البعض او الجماعة دون البعض انتهى وهو

هو من تكبيرة الاحرام وفي زمنها لا يتصور نطق بربو هذا فليس الكلام في هذين اللفظين بل في معناهما
كما ذكره بان لاحظ حال التكبير معناهما ويلزم من ملاحظة معناهما تعليق القدوة بالشخص سواء
اعتبرت معنى البدل أو عطف البيان لان حقيقة معنى اسم الاشارة يعتبر فيه الشخص فالنظر للبدل وعطف
البيان يستلزم ذلك الربط فكيف يقال لا ياتي الا عند غدمه كما زعمه ولو كان الكلام في هذين اللفظين لزم
ما ذكرناه ايضاً لانه ليس الكلام في اللفظين بدون تصور معناهما فتأمل ولا تغفل ومن هنا يشكل تخريج
الامام لان ملاحظة معنى الاشارة تقتضي الربط بالشخص مطلقاً الا ان يجاب بانه يمكن ان يريد بمعنى اسم
الاشارة مفهوم المشار اليه من غير ملاحظة الشخص وان كان خلاف حقيقة معناه فليتأمل (قوله عند عدم
ذلك الربط) قديقال النظر المذكور توجيه للخلاف وقد افاد التقرير السابق ان موضعه الربط المذكور
وايضا اذا كان النظر لهما إنما هو عند عدم الربط فكيف يصح التخرج إذ يلزم ان يكون الصحيح مفروضا
عدم الربط (قوله لا يتخرج الخلاف هنا في بعت الخ) هنا متعلق بالخلاف وفي بعت يتخرج (قوله الا ان
نوى الخ) فيه بحث لان الكلام في النية القلبية فلا يتصور فيها تعبير ببعض عن الكل لان ذلك إنما يتصور
في الالفاظ لا يقال المراد انه اراد من الاقتداء باليد الاقتداء بالكل لا نقول ان قصد الاقتداء بالكل
فهو اقتداء بالكل وهو داخل في كلامهم لا يحتاج الى بحثه ولو فرض انه لاحظ معه اليد ايضاً لم يخرج عن
كونه اقتداء بالكل ولا يصح انه اراد بالبعض الكل وان لم يقصد الاقتداء بالكل فليس في هذا ارادة الكل
بالبعض فليتأمل فانه ظاهر امر حسي (قوله وهي امر حسي) فيه نظر ظاهر بل المتابعة امر معنوي لانها عبارة عن
وقوع الفعل بعد الفعل مثلا وذلك معنوي قطعاً غاية الامر ان متعلقها حسي وهو الفعل فتأمل (قوله وهي
امر حسي الخ) قديناقش بان كونه حسياً يظهر دليل على كونه مانعاً من جريان القاعدة فيه وعدم تصور
التجزؤ موجود في نحو الطلاق والنكاح والرجعة مع جريان القاعدة فيها فدل على ان ذلك غير مانع

قريب حيث كان امام المسجد واحد بخلاف ما اذا شرط الواقف أئمة مختلفين فينبغي أنه لا يتوقف استحقاق
المعلوم على مراعاة الخلاف بل وينبغي ان مثل ذلك ما لو شرط كون الامام حنفيا مثلاً فلا يتوقف استحقاقه
المعلوم على مراعاة غير مذهبه او جرت عادة الأئمة في ذلك المحل بتقليد بعض المذاهب وعلم الواقف بذلك
فيحمل وقفه على ما جرت به العادة في زمنه فيراعيه دون غيره نعم لو تعذرت مراعاة الخلاف كان اقتضى بعض
المذاهب بطلان الصلاة بشيء من بعضها وجوبه او بعضها استحباب شيء وبعضها كراهته فينبغي ان يراعى
الامام مذهب مقلده ويستحق مع ذلك المعلوم ع ش أقول ويظهر أن المراد من الخلاف في كلام الشوبري
الخلاف الذي لا يمنع مذهب الامام عن رعايته بوجهه على هذا المراد فلا يظهر تقييد ع ش بقرب ما نقله عن
الشوبري بقوله حيث كان إلى قوله نعم الخ بل الظاهر إطلاق ما قاله الشوبري فليراجع (قوله في صحة الاقتداء)
إلى قوله رنية المأموم في النهاية والمغنى (قوله في صحة الاقتداء به) كلامهم كالصريح في حصول احكام الاقتداء
كتحمل السهو والقراءة بغير نية الامامة سم على جميع وفيه وقفة والميل إلى خلافه ع ش وفي البجيرمي على
الحنفى وإذالم ينو الامام الامامة استحق الجعل المشروط له لأنه لم يشترط عليه نية الامامة وإنما الشرط ربط
صلاة المأمومين بصلاته وتحصل لهم فضيلة الجماعة ويتحمل السهو وقراءة الفاتحة في حق المسبوق على المعتمد
و صرح به سم خلافا لع ش على مرأه قول المتن (نية الامامة) (فرع) لو حلف لا يؤم قام من غير نية الامامة
لم يحث كذا ذكره الفقهاء وقال غيره بالحديث لأن مدار الايمان غالباً على العرف واهله يعدونه مع عدم نية
الامامة اماماً اه ح في الايعاب شرح العياب والا قرب الاول لأنه حلف على فعل نفسه وحيث لم ينو
الامامة فصلاته فردى وبقي ما لو كانت صيغة حلفه لا اصله اماماً هل يحث ام لا فيه نظروا الا قرب الثاني لأن
معنى لا أصلي اماماً لا او جد صلاة حاله كوني اماماً وبعد اقتداء القوم به بعد احرامه منفرداً إنما حصل منه
اتمام الصلاة لا إيجادها بل ينبغي انه لا يحث ايضاً لو نوى الامامة بعد اقتدائهم به لما مر ان الحاصل منه اتمام
لا إيجاد ع ش (قوله نية الامامة) فاعل تلزمه وفاعل لزمته ضمير مستتر يعود إلى الجمعة سم (قوله مع التحريم)
ويأتى هنا ما تقدم في اصل النية من اعتبار المقارنة لجميع التكبير ع ش (قوله والا) اي وإن لم ينو الامامة سم
(قوله في المعادة الخ) ومثلها في ذلك المنذورة جماعة إذا أصلي فيها اماماً نية وسم قال ع ش قوله م ومثلها في
ذلك المنذورة الخ اي فللم ينو الامامة لم تنعقد وفيه نظر لأنه لو صلاها منفرداً انعقدت واثم بعدم فعل ما ألزمه
ويجب عليه اعادةها بعد في جماعة ويكتفى بركعة فيما يظهر خروجاً من عدة النذر على ما ذكره في الروض
و شرحه قوله من المنذورة جماعة أي والمجموعة جمع تقديم بالمطر والمراد الثانية كما هو ظاهر لأن الاولى تصح
فردى اه ع ش ووافقه شيخنا عبارته وظاهر ان المعادة والمجموعة بالمطر جمع تقديم والمنذور جماعة
كالجمعة في وجوب نية الامامة فيها لكن المنذور جماعة التورك فيها هذه النية انعقدت مع الحرمة اه وقال
الرشيدى قوله من المنذورة الخ اي بان نذر ان يصلي كذا من النفل المطلق جماعة كما هو ظاهر من جماعها كالجمعة
التي النية المنذورة شرط لصحتها وفي حاشية الشيخ ع ش حملها على الفريضة ولا يخفى ما فيه إذ ليست النية
شرطاً في انعقادها فلا تكون كالجمعة بخلاف النفل المنذور جماعة فان شرط انعقاده بمعنى وقوعه عن النذر
ما ذكره قتال اه (قوله وهو زائد عليهم) قد يقال لا وجه للتقييد به هنا لأن الحكم كذلك مطلقاً فالتقييد موهوم

من الجريان (قوله في صحة الاقتداء به) كلامهم كالصريح في حصول احكام الاقتداء كتحميل السهو
والقراءة بغير نية الامامة (قوله فتلزمه إن لزمته نية الامامة) فاعل يلزمه نية وفاعل لزمته مستتر يعود إلى
الجمعة (قوله والا) اي وإن لم ينو الامامة (قوله) ومراته في المعادة الى قوله كالجمعة (ولو نذر الجماعة في
صلاة ام فيها لزمته نية الامامة فهي ايضاً كالجمعة) (فرع) المتبادر من كلامهم ان من نوى الامامة وهو
يعلم اي لا حدير بد الاقتداء به لم تنعقد صلاته لتلاعبه وانه لا اثر لمجرد احتمال اقتداء جنى او ملك به نعم
ان ظن ذلك ام بحد وجواز نية الامامة او طلبها ثم رايته في شرح العياب قال اي التوركش بل ينبغي نية
الامامة وإن لم يكن خلفه احد إذا وثق بالجماعة اه وقد يقال يؤخرها لحضور الموثوق بهم اه (قوله)

في صحة الاقتداء به في غير
الجمعة (نية الامامة) أو
الجمعة لا استقلاله بخلاف
المأموم فإنه تابع أما في
الجمعة فتلزمه ان لزمته نية
الامامة مع التحريم وإن زاد
على الاربعين وإلا لم تنعقد
له فان لم تلزمه وأحرم بها
وهو زائد عليهم اشترطت
أيضاً وإن أحرم بغيرها فلا
ومراته في المعادة تلزمه نية
الامامة فتكون حينئذ
كالجمعة (وتستحب) له (نية
الامامة) خروجاً من
خلاف من أوجبها وليقال
فضل الجماعة

نعم ينبغي تأييد قوله الاتي وإن حرم بغيرها الخ بصري (قوله ووقتها عند التحريم) (فرع) رجل شرط عليه
 الامامة بموضع هل يشترط نيته الامامة يحتمل وفاقا لم رانه لا يجب لان الامامة كونه متبوعا للغير في الصلاة
 مربوطا لصلاة الغير به وذلك حاصل بالجماعة للمامومين وان لم ينو الامامة بدليل انعقاد الجماعة خلف من لم
 ينو الامامة إذ الم يمكن من اهل الجماعة ونوى غيرها سم على المنهج (فرع) المتبادر من كلامهم ان من نوى الامامة
 وهو يعلم ان لا احد ثم يريد الاقتداء به لم تنعقد صلاته لتلاعبه وانه لا اثر لمجرد احتمال اقتداء جنى به نعم ان ظن
 ذلك لم يعد جواز نية الامام أو طلبها ثم رأيت في شرح العباب قال أي الزركشي بل ينبغي نية الامامة وإن لم
 يكن خلفه احد إذ اوثق بالجماعة اه وقد يقال يؤخرها لحضور الموثوق بهم سم على حج وقوله اقتداء جنى أي
 أو ملك ع ش عبارة شيخنا وتستحب النية المذكورة وإن لم يكن خلفه احد حيث رجا من يقتدى به وإلا فلا
 تستحب لكن لا تضر كذا بخط الميداني ونقل عن ابن قاسم انها تضر لتلاعبه الا ان جواز اقتداء ملك او جنى
 به فلا تضر اه (قوله ويبطله) أي ما قيل (قوله حصل له الفضل الخ) ظاهره وإن اخرها للاثناء بلا عذر سم
 (قوله من حينئذ) بخلاف نظيره من الاقتداء في الاثناء فانه مكرره ومفوت للفضيلة والفرق استقلال الامام سم
 عبارة غش بخلاف الموالوا حرم والامام في التشهد فان جميع صلاته جماعة ويفرق بان الجماعة وجدت هنا
 في اول صلاته فاستصحبت بخلافه هناك سم على المنهج اه (قوله في غير الجماعة) أي وما الحق بها مغنى ونهاية
 (قوله على تركها) أي النية سم (قوله بخلاف نيته الخ) عبارة النهاية والمغنى اما لو نوى ذلك في الجمعة او
 ما الحق بها فانه يضر لان ما يجب التعرض له جملة وتفصيلا يضر الخطا فيه كما مر اه وقوله فانه يضر الخ
 قال شيخنا ما لم يشر اليهم اه (قوله في الجمعة) أي فيضر الخطا في تعيين تابعه فيها وهذا امران الاول أن ما أفاده
 هذا الكلام من انه لو اصاب في تعيين تابعه في الجمعة لم يضر هل شرطه ان يكون من عينه قدر العدد المعتبر فيها
 حتى لو عين عشرة فقط ضر فيه نظرو لا يبعد اشتراط ذلك لان شرط صحة جمعة ان تكون جماعة بالعدد المعتبر
 فيها فاذا قصد الامامة بدو نه فأت هذا الشرط والثاني انه لو عين جمعا يزيد على العدد المعتبر واخطا في تعيين قدر
 ما زاد على العدد المعتبر فهل يضر ذلك ولا فيه نظرو لا يبعد عدم الضرر لانه يكفي التعرض لما يتوقف عليه صحة
 جمعة فليتامل سم وقوله ولا يبعد عدم الضرر اعتمده شيخنا (قوله توافق نظم صلاتيهما) احتراز عما ياتي في
 في قول المصنف فان اختلف فعلمهما الخ (قوله في الافعال) خرج به الاقوال كاقتراد من لا يحسن الفاتحة مثلا
 بمن يحسنها و (الظاهرة) خرج به الباطنة كالنية ع ش قول المتن (وتصح قدوة المؤدى بالقاضى والمفترض
 بالمتنفل الخ) قضية كلام المصنف كالشارح مر ان هذا بما لا خلاف فيه وعبارة الزيادة وحج والافراد
 هنا افضل خروجا من الخلاف فيحتمل انه خلاف لبعض الأئمة وانه خلاف مذهبي لم يذكره المصنف لكن
 قوله أي حج يعد على ان الخلاف في هذا الاقتداء ضعيف جدا ظاهر في ان الخلاف مذهبي ع ش (قوله أي
 بعكس كل الخ) أي القاضى بالمؤدى والمتنفل بالمفترض وفي العصر بالظهر نهاية (قوله والافراد هنا الخ)
 عبارة المغنى والنهاية ومع صحة ذلك يسن تركه خروجا من الخلاف لكن محله في غير الصلاة المعادة اما فيها فيسن
 كفعل معاذ نبه على ذلك شيخنا اه (قوله وقضية الخ) أي التعليل و (قوله انه لا فضيلة للجماعة)

ووقتها عند التحريم وما قيل
 انها لا تصح معه لانه حينئذ
 غير امام قال الاذرعى
 غريب ويبطله وجوبها
 على الامام في الجمعة عند
 التحريم وإلا لم تنعقد له فان لم
 ينو ولو اعدم عليه بالمقتدين
 حازوا الفضل دونه وإن
 نواها في الاثناء حصل له
 الفضل من حينئذ (فان
 أخطأ) الامام (في تعيين
 تابعه) في غير الجمعة كان
 نوى الامامة يزيد فبان عمرا
 (لم يضر) لأن خطاه في
 النية لا يزيد على تركها وهو
 جائز له بخلاف نيته في الجمعة
 ونية الماموم (و) من شروط
 القدوة توافق نظم صلاتيهما
 في الافعال الظاهرة في حينئذ
 (تصح قدوة المؤدى بالقاضى
 والمفترض بالمتنفل وفي
 الظاهر بالعصر وبالعكس)
 أي بعكس كل بما ذكر نظرا
 لتوافق الفعل في الصلاتين
 وإن تخالفت النية والافراد
 هنا أفضل وعبر بعضهم
 بأولى خروجا من الخلاف
 وقضيته أنه لا فضيلة للجماعة
 نظير ما مر في فصل الموقف

حصل له الفضل من حينئذ) ظاهره وان اخرها للاثناء بلا عذر ثم حصو له بخلاف نظيره من الاقتداء في الاثناء
 فانه مكرره ومفوت للفضيلة والفرق استقلال الامام (قوله لا يزيد على تركها) أي للنية (قوله بخلاف نيته في
 الجماعة) أي فيضر الخطا في تعيين تابعه فيها وهذا امران الاول أن ما أفاده هذا الكلام من انه لو اصاب
 تعيين تابعه في الجمعة لم يضر هل شرطه ان يكون من عينه قدر العدد المعتبر فيها حتى لو عين عشرة مثلا فقط
 ضر لان شرط صحة جمعة ان تكون جماعة بالعدد المعتبر فاذا قصد الامامة بدو نه فأت هذا الشرط فيه نظرو لا
 يبعد اشتراط ذلك والثاني أنه لو عين جمعا يزيد على العدد المعتبر واخطا في تعيين قدر ما زاد على العدد المعتبر
 فهل يضر ذلك ام لا فيه نظرو لا يبعد عدم الضرر لانه يكفي التعرض لما يكفي عليه صحة جمعة فليتامل (قوله

ورد بقوله لم يلق الا انتظار افضل اذ لو كانت الجماعة مكروهة لم يقولوا ذلك ونقل الاذرعى ان الانتظار ممنوع او مكروه ضعيف على ان الخلاف في هذا الاقتداء ضعيف جدا فلم يقض تقويت فضيلة الجماعة وإن كان الانفراد افضل وقد نقل الماوردى اجماع الصحابة على صحة الفرض خلف النقل وصح ان معاذاً كان يصلى مع النبي ﷺ ثم بقومه هـ له تطوع ولهم (٣٣٣) مكتوبة والاصح صحة الفرض خلف

صلاة التيسيح وينظره في السجود إذا طول الاعتدال أو الجلوس بين السجدين وفي القيام إذا طول جلسة الاستراحة وبه يعلم أنه لو فقدى شافعي بمثله فقرا إمامه الفاتحة وركع واعتدل ثم شرع في الفاتحة مثلاً أنه لا يتبعه بل ينتظره ساجداً وبه صرح القاضي واقتضاه كلام البغوي واستوضحه الزركشي وأما ما اقتضاه كلام القفال أن له انتظاره في الاعتدال ويحتمل تطويل الركن القصير في ذلك فبعيد وإن مال إليه شيخنا بخبره بين الأمرين وذلك لأن تطويل القصير مبطل والسبق بالانتقال للركن غير مبطل فروعى ذلك لحظره مع عدم محوج للتطويل فإن قلت هل يفترق الحال بين أن يعود إلى الامام إلى القيام ناسياً أو لتذكره أنه ترك الفاتحة والفرق أنه في الأول لم يسبقه إلا بالانتقال كما ذكر بخلافه في الثاني فإنه لما بان أنه إلى الآن في القيام كان انتقال المأموم إلى السجود سبقاً له بركنين

اعتمده في شرحه بافضل (قوله) ورد بقوله لم (الآتي الخ) فديقال قولهم الآتي ليس في هذه المسئلة إلا أن يقال يؤخذ منه الحكم فيما هنا أيضا سم (قوله) فلم يقتض تقويت فضيلة الجماعة) وفاقا للنهائية قال البجيرمي لكنه مشكل لان الجماعة في هذه غير سنة كما مرو وما لا يطلب لا ثواب فيه (قوله) ان معاذا كان يصلي الخ) اى عشاء الاخره نهائية ومعنى (قوله) والاصح مع صحة الفرض) وفاقا للنهائية والمعنى (قوله) في السجود الخ) اى الاول عند تطويل الاعتدال والثاني عند تطويل الجلوس (قوله) وفي القيام الخ) عطف على قوله في السجود (قوله) وبه يعلم الخ) اى بقوله ينتظره الخ (قوله) أنه لا يتبعه الخ) القياس جريان ذلك فيما اذا اقتدى بمن يرى تطويل الاعتدال (قوله) بل ينتظره الخ) جرى عليه مراه سم (قوله) وذلك الخ) اى وجوب الانتظار في السجود وعدم جواز التبعية (قوله) فبعيد الخ) فديقال تقدم ان تطويل الاعتدال إنما يحصل بان يستمر فيه بقدر الفاتحة زيادة على الذكر المشروع فيه فان كان الكلام مفروضا فيما لو شرع فيها بعد الاتيان بالذكر المشروع فهو قابل للخلاف وإن كان القلب إلى ما قاله شيخ الاسلام اميل ويؤيده قول المتن الآتي فلا يضر متابعة الامام الخ وإن كان مفروضا فيما اذا شرع فيها ابتداء فحل تأمل لان الصبر إلى إتمام الفاتحة وركوعه ثم اعتداله لا يطول به اعتدال المأموم كما هو ظاهر بصري (قوله) فروعى ذلك) اى المبطل (قوله) لحظه مع عدم حوج للتطويل) وفي بعض نسخ الشارح هنا زيادة على ما في اصل الشارح مانصه فان قلت هل يفرق الحال بين ان يعود الامام إلى القيام ناسيا اى لذكركه انه ترك الفاتحة والفرق انه لم يسبقه في الاول الا بانتقال كما ذكر بخلافه في الثاني فانه لما بان انه إلى الان في القيام كان انتقال المأموم إلى السجود سبقا له بركنين وبعض الثالث أو هما سواء قلت هما سواء ويبطل ذلك الفرق أن شرط البطلان بالتقدم كالتأخر علم المأموم بمنعه وتعمده له حالة فعله لما تقدم به وهما لم يوجد المأموم حال الركوع والاعتدال واجد من هذين فلم يكن لها دخل في الابطال ولم يحسب من التقدم المبطل فلمزم انه لم يسبقه الا بالانتقال إلى السجود عادلا لقيام ناسيا او متعمدا قول المتن (وكذا الظاهر) اى نحوه كالعصرو (قوله) وهو) اى المقتدى حينئذ ومعنى ونهاية (قوله) فاذا سلم) اى الامام (قوله) في القنوت في الصبح) وهل مثل ذلك ما لو اقتدى بمصلي العشاء بمصلي الوتر في النصف الثاني من رمضان فيكون الافضل متابعتة في القنوت أولا كما لو اقتدى بمصلي التسبيح لكونه مثله في النفلية فيه نظرو الظاهر الاول والفرق بينه وبين المقتدى بصلاة التسبيح مشاهمة هذا للفرض بوقيته وتأكيده عشا قول وقد يدعى ان الوتر المذكور هو المراد من نحوه المغرب في قول الشارح ونحوهما (قوله) كالمسبوق) إلى قوله ويشكل في النهاية والمعنى لإاقله وجلسة الاستراحة بالتشهد (قوله) بل هي افضل الخ) فديقتضى ندب الاتيان بدعاء القنوت وذكر التشهد فليتأمل وايراجع بصري اقول ويؤيده قولهم

وردد قولهم الآتي) ليس في هذه المسائل إلا أن يقال يؤخذ منه الحكم فيما هنا أيضا (قوله) إذ لو كانت الجماعة مكرهة لم يقولوا ذلك) انظر هل ير د عليه ما نافي قيل قول المصنف وما أدركه المسبوق الخ من قوله وهو الأفضل مع حكمه قبل بالكرهه وفوات فضيلة الجماعة كما بيناه بالهامش هناك فذكر الأفضلية لا ينافي الكراهة وفوات الفضيلة فليتامل فالوجه لا يقتصر في توجيه الرد على قولهم الانتظار الأفضل بل يجعل وجه الرد قولهم في تعليل الأفضلية ليقع سلامه مع الجماعة فإنه يشعر بحصول فضيلة الجماعة وإلا فلا فائدة في طلب وقوع السلام في جماعة أن لم يحصل فضلها فيه فليتامل (قوله) والاصح صحة الخ) كذا مر (قوله) انه لا يتبعه) القياس جريان ذلك فيما إذا اقتدى بمن يرى تطويل الاعتدال (قوله) بل ينتظره) جرى عليه مر

وبعض الثالث أو هما سواء قلت هما سواء ويبطل ذلك الفرق أن شرط البطلان بالتقدم كالتأخر علم المأموم بمنعه وتعنده له حالة فعله لما تقدم به وهنالم يوجد من المأموم حال الركوع والاعتدال واحد من هذين فلم يكن لهما دخل في الإبطال ولم يحسب من التقدم المبطل فلزم أنه لم يسبقه إلا بالانتقال إلى السجود عاد للقيام ناسيا متعمدا (وكذا الظهر بالصبح والمغرب) ونحوهما (وهو كالمسبوق) فإذا سلم قام واتم (ولا تضر متابعة الإمام في القنوت) في الصبح (والجلوس الأخير في المغرب) كالمسبوق بل هي أفضل من فراقه

وان لزم عليها تطويل اعتداله بالقنوت (٣٣٤) وجلسة الاستراحة بالشهد لأنه لأجل المتابعة وهو لا يضرب ويشكل عليه ما مرفى صلاة

التسليم الظاهر في وجوبه
إلا ان يفرق بان هيئة تلك
غير معبودة ومن ثم قيل
بعدم مشروعيةها بخلاف
ما هنا (وله فراقه إذا اشتغل
بهما) وهو فراق بعذر فلا
يفوت به فضيلة الجماعة كما
قاله جمع متأخرون واجروا
ذلك في كل مفارقة خير بينها
وبين الانتظار (وتجوز
الصباح خلف الظهر في
الظهر) كمكسه وكذا كل
صلاة أقصر من صلاة الامام
لا تفارق نظم الصلاتين (فاذا
قام) الامام (لثالثة ان شاء
فارقه) بالنية (وسلم) لان
صلاته قد تمت وهو فراق
بعذر (وان شاء انتظره) ليسلم
معه قلت انتظاره) ليسلم معه
(أفضل والله أعلم) ليقع
سلامه مع الجماعة وعند
الانتظار يتشهد كما قاله
الامام ثم يطيل الدعاء على
الأوجه من تردد فيه
للأذرعى فان قلت تشهده
قبله ينافي ما يأتي أن تقدمه
عليه بركن قولي قولاً بعدم
الاعتداده قلت الظاهر ان
محل ذلك في متابع للامام
لانه الذي تظهر فيه المخالفة
امام تخالف عنه قصد افلا
يتأتى فيه ذلك القول اذ
لا مخالفة حينئذ وخرج
بفرضه الكلام في الصباح
المغرب خلف الظهر فاذا
قام للرابعة امتنع على الماموم
انتظاره وان جلس

ان الصلاة لا سكوت فيها الا ما استثنى وما هنا ليس منه (قوله ما مرفى صلاة التسليم) أى من الانتظار في
السجود او الجلوس من السجدة (قوله إلا ان يفرق الخ) الظاهر انه يكفى في الفرق ان تطويل الاعتدال
بالقنوت معهم وكذا تطويل الجلوس بالشهد وتوابعه بخلافهما بالتسليم فليتامل سم (قوله إلا ان يفرق
الخ) عبارة عش إلا ان يقال المالم يكن لها وقت معين وكان فعلها بالنسبة لغيرها نادراً نزلت بمنزلة صلاة
لا يقول الماموم بتطويل الاعتدال فيها اه (قوله غير معبودة) وكغير المعهود التطويل الغير المطلوب
المبطل لعدمه كافي مسألة اقتداء الشافعى بمثله المذكورة سم قول المتن (وله فراقه الخ) أى بالنية (قوله
بهما) أى القنوت والجلوس نهاية ومعنى (قوله وهو فراق) إلى قول المتن وإن أمكنه في النهاية إلا قوله
من تردد والى خرج وقوله كما يصرح إلى وذلك وقوله فليس التعبير إلى ويصح (قوله فلا تفوت به فضيلة
الجماعة) أى فيما أدركه مع الامام وفيما فعله بعدم مفردا عش (قوله كما قاله جمع متأخرون الخ) وقال جماعة
منهم لك ان تقول إذا كان الأولى الانفراد أى كما مر فلم حصلت له فضيلة الجماعة لانها خلاف الأولى
نهاية قول المتن (وتجوز الصبح الخ) وتعبيره يجوز إيماء إلى ان تركه أولى ولو مع الانفراد ولكن يحصل
بذلك فضيلة الجماعة وان فارق امامه عند قيامه للثالثة كما افق به الوالد رحمه الله تعالى شرح مر اه سم قال
عش قوله مر ولكن يحصل بذلك الخ قد يؤخذ منه صحة المعادة خلف المقضية لحصول فضيلة الجماعة فيها
اه قول المتن (في الاظهر) محل الخلاف إذا لم يسبقه الامام بقدر الزيادة فان سبقه بها اتفى معنى قول
المتن (وان شاء انتظره الخ) هذا إذا لم يخش خروج الوقت قبل تحلل امامه وإلا فلا ينتظره معنى ونهاية
عبارة سم سيأتى تقييد الأذرعى جواز الانتظار بما إذا يلزم عليه خروج الوقت وقول الشارح هذا ظاهر
ان شرع وقد بقى من الوقت ما لا يسعها ولا جاز وان خرج الوقت لانه مدو هو جائز اه وفي عش ما
يوافقه بلا عزو (قوله) وعند الانتظار يتشهد أى يتمه ان شرع فيه قبل قيام امامه وإلا فيأتى به من اصله
هذا ما يظهر وإن كانت عبارته قد توهم الغام ما تى به مع الامام وانه لا بد من الاتيان بجميع التشهد في زمن
الانتظار فليتامل وليراجع بصرى ويوافقه قول عش ما نصه قوله ثم يطيل الدعاء الخ أى ندباً ولا يكرر
التشهد فلولم يحفظ الادعاء قصيراً كرره لان الصلاة لا سكوت فيها وإن لم يكرر التشهد خروجا من خلاف
من ابطال بتكرار الركن القولى اه (قوله ان محل ذلك) أى القول المذكور (قوله) وخرج إلى قوله فليس

(قوله) وان لزم عليها تطويل اعتداله الخ) لا يشكل على ذلك أنه لو اقتدى بمن يرى تطويل الاعتدال لبس له
متابعته بل يسجد وينتظره او يفارقه لان تطويل الاعتدال هنا يراه الماموم في الجملة وهناك لا يراه الماموم
اصلاً شرح مر (قوله إلا ان يفرق الخ) يشكل على هذا الفرق ما سياتى قريباً فيما لو اقتدى شافعى بمن
يرى تطويل الاعتدال وطوله عن القاضى من انه ينتظره ساجداً إلا ان يعتمد الشارح فيه ما قاله القفال على
خلاف ما اعتمدته فيما مر قريباً ثم الظاهر انه يكفى في الفرق ان تطويل الاعتدال بالقنوت معبود وكذا
الجلوس بالشهد وتوابعه بخلافهما بالتسليم فليتامل (قوله غير معبودة) وكغير المعهود التطويل الغير
المطلوب المبطل لعدمه كافي مسألة اقتداء الشافعى بمثله المذكورة (قوله في المتن) وتجوز الصبح الخ) في تعبيره
بتجوز إيماء إلى ان تركه أولى ولو مع الانفراد لكن يحصل بذلك فضيلة الجماعة وان فارق امامه عند قيامه
لثالثة كما افق شيخنا الشهاب الرملى ولا يخالف ذلك قول بعض المتأخرين ان صلاة العرأة ونحوهم جماعة
صحيجة ولا ثواب فيها لانها غير مطلوبة اه أى لان انتفاء طلبها منهم لعدم اهليتهم لها بسبب صفة قائمة بهم
مستلثنا شرح مر (قوله في المتن) وان شاء انتظره ليسلم معه) سياتى في قول المصنف قبيل وما أدركه المسبوق
وان شاء انتظره تقييد الأذرعى جواز الانتظار بما إذا يلزم عليه خروج الوقت وقول الشارح انه ظاهر ان
شرع وقد بقى من الوقت ما لا يسعها ولا جاز وان خرج الوقت لانه مدو هو جائز (قوله في المتن) قلت انتظره
أفضل) أى ان لم يخش خروج الوقت قبل تحلله وعلم منه حصول فضيلة الجماعة شرح مر (قوله)

للاستراحة كما يصرح به كلام الشيخين وغيرهما خلافاً لمن جوزه إذا جلس للاستراحة كما بينته في شرح العباب التعبير

التعبير في المعنى (قوله وذلك) أي امتناع الانتظار (قوله لأنه يحدث به الخ) يؤخذ من هذا الاستدلال أن له انتظاره في السجود الثاني فليراجع سم على حج أقول وانتظاره افضل ع ش (قوله لم يفعله الامام الخ) اخذ بعضهم منه انه لو فعله الامام سهوا جاز للمأموم انتظاره انتهى وهو ممنوع لأنه لا اعتداد بما يفعله الامام سهوا ولا يجوز موافقته فيما يفعله سهوا م ا ه سم (قوله ولا أثر لجلسة الاستراحة هنا ولا لجلوسه الخ) أي خلافا للاقرب في شرح الروض سم (قوله في الصبح بالظهر) فيجب على المأموم المفارقة وبالأولى إذا ترك الجلوس والتشهد جميعا كما أفتى به والده رحمه الله تعالى نهاية أي فتبطل بتخلفه بعدم قيام الامام سم (قوله لأنه) أي الجلوس و (قوله تابع له) أي للتشهد و (قوله فلم يعتد به بدونه) هو ظاهر أن علم من حال الامام انه لم يتشهد واما لو لم يعلم ذلك بان ظنه وتبين خلافه فيذبح عدم الضرر لأنه كالجاهل وهو يغتفر ما لا يغتفر لغيره ع ش (قوله وعلم من هذا) أي من قوله ولا لجلوسه للتشهد الخ (قوله فليس التعبير الخ) إشارة إلى قول شرح الروض ويؤخذ من التعبيرين أي تعبير الروض واصله معا انه لو ترك امامه الجلوس والتشهد في تلك لزمه مفارقه ويحتمل عدم لزومها تنزيلا لمحل جلوسه وتشهده نزلتهما ويكون التعبير بهما جريا على الغالب انتهى و (قوله في تلك) أي الصبح خلف الظهر سم عبارة المحشى الكردى قوله فليس التعبير الخ أي تعبير العلماء اه (قوله ويصح الخ) وتصح صلاة العشاء خلف من يصلي التراويح كما لو اقتدى في الظهر بالصبح فاذا سلم الامام قام إلى باقي صلاته والأولى أن يتبعا منفردين فان اقتدى به ثانيان ركعتين أخريين من التراويح جاز كنفر د اقتدى في أثناء صلاته بغيره وتصح الصبح خلف من يصلي العياد والاستسقاء وعكسه لتوافقهما في نظم أفعالهما والأولى أن لا يوافق في التكبير الزائدان صلى الصبح خلف العياد والاستسقاء ولا في تركه ان عكس اعتبار ابصلا ته ولا تضرموافقته في ذلك لان الاذكار لا يضرفعلها وان لم تندب ولا تركها وان ندبت معنى ونهاية (قوله في التشهد) أي الأخير سم عبارة البصري وظاهر أن المارده الأخير وحينئذ فالحكم فيها لو كان في الأول هل تبين المتابعة الاقرب نعم ان اراد استمرار القدرة وإلا فواضح ان له المفارقة اه (قوله وهو فراق بعذر) قد يشعر هذا بحصول فضيلة الجماعة لمن ذكر وهو قضية قوله هنا وهو افضل الخ أيضا لكن قضية ماسيأتي أن الاقتداء في أثناء الصلاة مكره ومفوت لفضيلة الجماعة حتى فيما ادر كه مع الامام عند حصول الفضيلة هنا اللهم إلا ان يقال انه إذا نوى الاقتداء وان لم تحصل له فضيلة الجماعة لم يكن تحصل فضيلة في الجملة فاذا نوى المفارقة لمخالفته للامام من حيث كونه قائما وهو قاعد مثلا يكون ذلك عذرا غير مفوت لما حصل له من الفضيلة الحاصلة بمجرد بط صلاته بصلاة الامام ع ش (قوله الى انه احدث جلوسا الخ) فيه مسامحة إلا لأحداث هنا شدي قول المتن (وان أمكنه) أي من يصلي

وذلك لأنه يحدث به الخ) يؤخذ من هذا الاستدلال أن له انتظاره في السجود الثاني فليراجع سم على حج أقول وانتظاره افضل ع ش (قوله لم يفعله الامام الخ) اخذ بعضهم منه انه لو فعله الامام سهوا جاز للمأموم انتظاره انتهى وهو ممنوع لأنه لا اعتداد بما يفعله الامام سهوا ولا يجوز موافقته فيما يفعله سهوا م ا ه سم (قوله ولا أثر لجلسة الاستراحة هنا ولا لجلوسه الخ) أي خلافا للاقرب في شرح الروض سم (قوله في الصبح بالظهر) فيجب على المأموم المفارقة وبالأولى إذا ترك الجلوس والتشهد جميعا كما أفتى به والده رحمه الله تعالى نهاية أي فتبطل بتخلفه بعدم قيام الامام سم (قوله لأنه) أي الجلوس و (قوله تابع له) أي للتشهد و (قوله فلم يعتد به بدونه) هو ظاهر أن علم من حال الامام انه لم يتشهد واما لو لم يعلم ذلك بان ظنه وتبين خلافه فيذبح عدم الضرر لأنه كالجاهل وهو يغتفر ما لا يغتفر لغيره ع ش (قوله وعلم من هذا) أي من قوله ولا لجلوسه للتشهد الخ (قوله فليس التعبير الخ) إشارة إلى قول شرح الروض ويؤخذ من التعبيرين أي تعبير الروض واصله معا انه لو ترك امامه الجلوس والتشهد في تلك لزمه مفارقه ويحتمل عدم لزومها تنزيلا لمحل جلوسه وتشهده نزلتهما ويكون التعبير بهما جريا على الغالب انتهى و (قوله في تلك) أي الصبح خلف الظهر سم عبارة المحشى الكردى قوله فليس التعبير الخ أي تعبير العلماء اه (قوله ويصح الخ) وتصح صلاة العشاء خلف من يصلي التراويح كما لو اقتدى في الظهر بالصبح فاذا سلم الامام قام إلى باقي صلاته والأولى أن يتبعا منفردين فان اقتدى به ثانيان ركعتين أخريين من التراويح جاز كنفر د اقتدى في أثناء صلاته بغيره وتصح الصبح خلف من يصلي العياد والاستسقاء وعكسه لتوافقهما في نظم أفعالهما والأولى أن لا يوافق في التكبير الزائدان صلى الصبح خلف العياد والاستسقاء ولا في تركه ان عكس اعتبار ابصلا ته ولا تضرموافقته في ذلك لان الاذكار لا يضرفعلها وان لم تندب ولا تركها وان ندبت معنى ونهاية (قوله في التشهد) أي الأخير سم عبارة البصري وظاهر أن المارده الأخير وحينئذ فالحكم فيها لو كان في الأول هل تبين المتابعة الاقرب نعم ان اراد استمرار القدرة وإلا فواضح ان له المفارقة اه (قوله وهو فراق بعذر) قد يشعر هذا بحصول فضيلة الجماعة لمن ذكر وهو قضية قوله هنا وهو افضل الخ أيضا لكن قضية ماسيأتي أن الاقتداء في أثناء الصلاة مكره ومفوت لفضيلة الجماعة حتى فيما ادر كه مع الامام عند حصول الفضيلة هنا اللهم إلا ان يقال انه إذا نوى الاقتداء وان لم تحصل له فضيلة الجماعة لم يكن تحصل فضيلة في الجملة فاذا نوى المفارقة لمخالفته للامام من حيث كونه قائما وهو قاعد مثلا يكون ذلك عذرا غير مفوت لما حصل له من الفضيلة الحاصلة بمجرد بط صلاته بصلاة الامام ع ش (قوله الى انه احدث جلوسا الخ) فيه مسامحة إلا لأحداث هنا شدي قول المتن (وان أمكنه) أي من يصلي

وذلك لأنه يحدث به الخ) يؤخذ من هذا الاستدلال أن له انتظاره في السجود الثاني فليراجع سم (قوله لم يفعله الامام الخ) اخذ بعضهم منه انه لو فعله الامام سهوا جاز للمأموم انتظاره اه وهو ممنوع لأنه لا اعتداد بما يفعله الامام سهوا ولا يجوز موافقته فيما يفعله سهوا بل لو جلس الامام بقصد الاستراحة وتبرع بالتشهد في هذا الجلوس امتنع انتظاره أيضا لان التشهد في غير محله عمدا مبطل وان لم يقصد الجلوس له فسهو به سهو بمبطل فلا يجوز متابعتة فيه ولا انتظاره شرح م (قوله ولا أثر لجلسة الاستراحة) أي خلافا للاقرب في شرح الروض (قوله ولا لجلوسه الخ) كذا م ر خلافا للاقرب في شرح الروض (قوله في الصبح بالظهر) تجب على المأموم المفارقة وبالأولى إذا ترك الجلوس والتشهد جميعا كما أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرمل وهو ظاهر (قوله في الصبح بالظهر) أي فتبطل بتخلفه بعد قيام الامام (قوله فليس التعبير بالجلوس والتشهد جريا على الغالب بل فائدتها الخ) هذا إشارة إلى قوله في شرح الروض ويؤخذ من التعبيرين أي تعبيري الروض واصله معا انه لو ترك امامه الجلوس والتشهد في تلك لزمه مفارقه ويحتمل عدم لزومها تنزيلا لمحل جلوسه وتشهد منزلهما ويكون التعبير بهما جريا على الغالب اه وقوله في تلك أي الصبح خلف الظهر (قوله ويصح اقتداء من في التشهد) أي الأخير بالقائم الخ وفي شرح الروض في بحث الزحمة قضية

وذلك لأنه يحدث به الخ) يؤخذ من هذا الاستدلال أن له انتظاره في السجود الثاني فليراجع سم (قوله لم يفعله الامام الخ) اخذ بعضهم منه انه لو فعله الامام سهوا جاز للمأموم انتظاره اه وهو ممنوع لأنه لا اعتداد بما يفعله الامام سهوا ولا يجوز موافقته فيما يفعله سهوا بل لو جلس الامام بقصد الاستراحة وتبرع بالتشهد في هذا الجلوس امتنع انتظاره أيضا لان التشهد في غير محله عمدا مبطل وان لم يقصد الجلوس له فسهو به سهو بمبطل فلا يجوز متابعتة فيه ولا انتظاره شرح م (قوله ولا أثر لجلسة الاستراحة) أي خلافا للاقرب في شرح الروض (قوله ولا لجلوسه الخ) كذا م ر خلافا للاقرب في شرح الروض (قوله في الصبح بالظهر) تجب على المأموم المفارقة وبالأولى إذا ترك الجلوس والتشهد جميعا كما أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرمل وهو ظاهر (قوله في الصبح بالظهر) أي فتبطل بتخلفه بعد قيام الامام (قوله فليس التعبير بالجلوس والتشهد جريا على الغالب بل فائدتها الخ) هذا إشارة إلى قوله في شرح الروض ويؤخذ من التعبيرين أي تعبيري الروض واصله معا انه لو ترك امامه الجلوس والتشهد في تلك لزمه مفارقه ويحتمل عدم لزومها تنزيلا لمحل جلوسه وتشهد منزلهما ويكون التعبير بهما جريا على الغالب اه وقوله في تلك أي الصبح خلف الظهر (قوله ويصح اقتداء من في التشهد) أي الأخير بالقائم الخ وفي شرح الروض في بحث الزحمة قضية

كان فيه الامام ويصح اقتداء من في التشهد بالقائم ولا تجوز له متابعتة بل ينتظره الى أن يسلم معه وهو افضل وله مفارقه وهو فراق بعذر ولا نظر هنا الى أنه أحدث جلوسا لم يفعله الامام لان المحذور احداثه بعدنية الاقتداء لا دوامه كما هنا (وان أمكنه القنوت في الثانية)

الصحيح خلف غير هانهاية (قوله بأن وقف) الى قوله قال الخ في النهاية والمغنى (قوله بأن وقف امامه الخ) هذا التصوير لنسب الاتيان بالقنوت رشيدى والاولى لا مكان الاتيان الخ قول الماتن (قنت) ويظهر انه لو امكنه الاتيان بالقنوت لو ترك ذكر الاعتدال اتى به لانه لا كدلا محتياجه الى الجهر بسجود السهو وبخلاف ذكر الاعتدال وأنه لو أمكنه الاتيان ببعضه ندب له أيضا إذ الميسور لا يسقط بالمعسور بصري (تركة ندبا) أى وله فراقه كإسنيان رشيدى (قوله ثم رايت غير هجزم بعدم السجود الخ) وفي الروضة والعياب ما يوافقهم (قوله وهو القياس) وفاقا للنهية والمغنى وشرح المنهج (قوله بالنية) الى قوله ومن ثم في النهاية والمغنى (قوله وهو فراق بعذر الخ) أى تركه افضل مغنى وبصري وفي البجيرى عن ع ش مثله (قوله إذا لحقه في السجدة الأولى) أى أو الجلوس بين السجدين على ما يأتى في قوله لكن ينافيه إطلاقهم الخ ع ش (قوله وفارق الخ) أى القنوت (قوله ومقتضى ما قدمته الخ) وهو قوله ولا اثر لجلسة الاستراحة الخ (قوله انه يضرب) وفاقا للنهية والمغنى (قوله ثم ظاهر قول الشيخين) الى الماتن في النهاية لا قوله بل بركنين ولو طوي بلين (قوله إذا

بان وقف امامه يسيرا
(قنت) ندبا تحصيل للسنة
مع عدم المخالفة (ولما)
يمكنه (تركة) ندبا خوفا
من التخلف المبطل قال
الاسنوى والقياس انه
يسجد للسهو اه وكأنه لم
ينظر لتحمل الامام لان
صلاته ليس فيها قنوت
وفيه نظر ثم رأيت غيره
جزم بعدم السجود وهو
القياس (وله فراقه) بالنية
(ليقنت) تحصيل للسنة
وهو فراق بعذر فلا يكره
ولو لم يفارق وقنت
بطلت صلاته بهوى امامه
الى السجود كما لو تخلف
للتشهد الاول كذا أفق به
القفال والمعتمد عند
الشيخين انه لا بأس
بتخلفه له إذا

ما تقدم في الهامش عن م من الفرق بين قول المصنف ولا يضرب متابعة الامام في القنوت وبين ما لو اقتدى
بمن يرى تطويل الاعتدال منع ما جوزه الدارمى إذا حصل تطويل الاعتدال فليتامل ثم بحث في ذلك مع م
فقال الى منع جواز المتابعة في الاعتدال مع تطويله الى انه يجوز ان يسبقه الى السجود وينتظر فيه ولا يرد
انه يلزمه سبقه بركنين الركوع والاعتدال لانه فعلمهما قبل اقتدائه به اه فليتامل انه يجوز الدارمى وغيره
للمنفرد ان يقتدى في اعتدال بغيره قبل ركوعه ويتابعه اه وظاهره انه يغتفر له هنا تطويل الاعتدال وهو
موافق لما نقله في شرح الروض في باب صفة الاثمة عن قضية كلام القفال بعد نقله ما يخالفه عن غيره حيث
قال ولو اقتدى شافعى بمن يرى تطويل الاعتدال فطوله لم يوافق بل يسجد وينظره ساجدا كما ينتظره قائما في
سجدة ص وكما لو اقتدى شافعى بمثله فقرأ امامه الفاتحة وركع واعتدل ثم شرع في قراءة الفاتحة فانه لا يتبعه
بل يسجد وينظره ساجدا ذكره القاضى وكلام البغوى يقتضيه قال الزركشى وهو واضح قلت وكلام
القفال يقتضى انه ينتظره في الاعتدال ويحتمل تطويل الركن القصير في ذلك واختار جواز كل من الامرين
وقد اقيمت به في نظيره من الجلوس بين السجدين اه وقوله وركع واعتدل ثم شرع في قراءة الفاتحة
الظاهر ان مثله ما لو ركع واعتدل ثم شك بعده في قراءة الفاتحة فقصد العود للقيام ليأتى بها فعند القاضى
ليس للمأموم الاستمرار في الاعتدال مع تطويله والظاهر انه ليس له أن يسجد وينظره ساجدا لأن في ذلك
سبقه بركنين إلا ان يمنع ذلك بانه فعلمهما معه فليتامل وهو ممتنع وحينئذ فيحتمل ان تتعين المفارقة ويحتمل
ان لا تتعين بل يجوز ان يقصد الرجوع الى القيام مع الامام فيقطع حكم الاعتدال لا يقال كيف يرجع
للقيام بالقصد لا نأقول كارجع الامام عليه بذلك فليراجع نعم قد يقال كيف تنصور المسئلة إذ من اين له
العلم بشك الامام في الفاتحة وان رجعت لداركها وقد تنصور بما إذا أخبره معصوم او كتب له الامام مثلا فلو
لم يحصل له العلم فالظاهر انه كما تقدم في قوله وكما لو اقتدى شافعى بمثله الخ بل هو شامل لهذه فان قلت ما الفرق
بين صورة الشك المذكورة وما تقدم في قوله المذكور حتى سلمت جواز الانتظار في السجود دفيا تقدم لافي
صورة الشك قلت هو انه في صورة الشك قد انغى ركوعه واعتداله وصار في القيام فالانتظار في السجود يستلزم
السبق بركنين بخلاف ما تقدم فانه في الاعتدال وان شرع في القراءة فالانتظار في السجود لا يستلزم ذلك
فليتامل (قوله ثم رايت غير هجزم بعدم السجود) يوافق قول الروضة كاصلها الاشئ عليه قال المحلى أى
لا يجبره بالسجود لان الامام يحمله عنه اه ونظير ذلك ما في العباب في باب سجود السهو لو اقتدى في فرض
الصحيح بمصلى سئل لم يقنت احد منهما ولا يسجد المأموم للسهو اه وقد ذكره جماعة منهم القمولى لكن
مشى المشارح في شرح الارشاد على السجود وقد ظهر لك ان الموافق لما في الروضة هو عدم السجود وقوله لم
يقنت واحد منهما قياس قول المصنف وان امكنه القنوت الخ انه يقنت المأموم إذا امكنه الخ (قوله انه يضرب)

الحقة في السجدة الاولى وفارق التشهد بأنهما هنا اشتركا في الاعتدال فلم ينفرد به المأموم وثم انفرد بالجلوس ومن ثم لو جالس الامام ثم الاستراحة لم يضر التخلف له على ما اقتضاه هذا الفرق ومقتضى ما قدمته آنفاً أنه يضر ثم ظاهر قول الشيخين وغيرهما هنا إذا لحقه في السجدة الاولى انه لو لم يلحقه فيها بطلت صلاته لكن ينافيه اطلاقهم الاتي ان التخلف بركن بل بركنين (٣٣٧) ولو طوي لين لا يبطل فان قلت هذا فيه

فحش مخالفة وقد قالوا لو خالفه في سنة فعلا او تركا وخشيت المخالفة كسجود التلاوة والتشهد الاول بطلت صلاته والتخلف للقنوت من هذا قلت لو كان من هذا التبعين اعتماد كلام القفال وقياسه على التشهد الاول وقد تقرر انه غير معتمد فتعين ان التخلف للقنوت ليس من ذلك ويفرق بان التخلف لنحو والتشهد الاول أحدث سنة يطول زمنها ولم يفعلها الامام اصلا ففحشت المخالفة واما تطويله للقنوت فليس فيه احداث شيء لم يفعله الامام فلم تفحش المخالفة إلا بالتخلف بتمام ركنين فعليين كما أطلقوه والحاصل أن الفحش في التخلف للسنة غيره في التخلف بالركن وان الفرق ان احداث ما لم يفعله الامام مع طول زمنه فحش في ذاته فلم يحتاج اضم شيء اليه بخلاف مجرد تطويل ما فعله الامام فانه مجرد صفة تابعة فلم يحصل الفحش به بل بانضمام توالي ركنين تامين اليه فتأملوه وحينئذ فقولهم هنا إذا لحقه في السجدة الاولى فيه لعدم الكراهة لا للبطلان حتى يهوى للسجدة الثانية وعلى

الحقة في السجدة الاولى) مقول القول و (قوله أنه لو لم يلحقه) خبر قوله ثم ظاهر الخ (قوله بل بركنين) ممنوع ثم انظره مع قوله الاتي اي بان تأخر بركنين سمى اي ومع ما ياتي من قوله فلم تفحش المخالفة إلا بالتخلف الخ ومن قوله بل بانضمام توالي الخ فانه مناقض لكل مما ذكر وقد يجاب بان مراد الشارح بركنين هنا تمامهما بدون فراغ الامام عنهما (قوله هذا) اي تخلفه للقنوت (قوله كسجود التلاوة) اي بان تركه الامام وفعله المأموم وعكسه و (قوله والتشهد الاول) اي بان تركه الامام وفعله المأموم وكذا إذا فعله الامام وتركه المأموم ناسيا ولم يعد عند التذكرة وأما لو تركه عمدا فلا تبطل شرح بافضل (قوله اعتمادا كلام القفال) أي من بطلان صلاته بهوى إمامه الى السجود (قوله وقياسه الخ) بالجر عطفاً على كلام القفال ويحتمل رفعه عطفاً على الاعتماد وعلى كل فالضمير للقنوت (قوله ويفرق بان التخلف الخ) فيه ما اشار اليه آنفاً من الحكم في التشهد كذلك وان جلس الامام للاستراحة فليتامل بصري (قوله لنحو والتشهد الاول) اي كسجود التلاوة (قوله أحدث سنة) وهي الجلوس للتشهد رشدي (قوله في التخلف للسنة) اي الجلوس للتشهد بقريئة مأمروا لا فهو في مسألة القنوت أيضاً متخلف لسنة وإنما عبر هنا باللام وفيما بعده بالباء للإشارة للفرق بينهما بما يؤخذ مما ذكرته رشدي (قوله صفة تابعة) اي لأصل الاعتدال (قوله بل بانضمام توالي ركنين الخ) اي ولو غير طويلين كما يقتضيه اطلاقه وحكمه بالبطلان بهوى إمامه للسجدة الثانية كما سيأتي فليتامل بصري عبارة الحلبي فلا تبطل إلا إذا تخلف بتمام ركنين فعليين ولو طويلاً وقصيراً بان يهوى الامام للسجود الثاني اهـ (قوله قيد لعدم الكراهة الخ) اي ولندب القنوت سم ورشدي عبارة الكردى على بافضل سبق انه ان ادرك الامام في السجدة الاولى ندب له التخلف للقنوت وان لم يهوى المأموم إلا بعد جلوس الامام بين السجدين كره له التخلف له وان هوى الامام للسجدة الثانية قبل هوى المأموم الاولى بطلت صلاة المأموم اهو عبارة البصري قوله قيد لعدم الكراهة الخ مقتضاه انه إذا لحقه في السجدة الاولى لا كراهة وان تخلف عنه في الهوى وهذا قياس ما ياتي ان السنة في حق المأموم في كمال المتابعة ان لا ينتقل عن الركن الاول حتى يصل الامام للثاني لكن يحتمل ان يقال هنا ان الاولى في حقه المتابعة بمجرد الهوى خروجهما من خلاف القفال ولعل هذا الوجه ويكون ذلك مستثنى مما ياتي لما عارضه من جريان الخلاف القوي بالبطلان فليتامل اهـ (قوله للبطلان الخ) عبارة النهاية فلا بطلان حتى الخ (قوله حتى يهوى الخ) أي هو يخرج به عن حد الجلوس وإلا فواضح انه لا يضر بصري (قوله وعلى هذا) اي التخلف بركنين (قوله المعروف الخ) مقول القول (قوله بدليل قوله الخ) اي الزركشي والجار متعلق بقوله يحمل الخ (قوله الخلاف في ذلك) اي في البطلان و (قوله لا خلاف الخ) مقول الزركشي في محل اخر اي بدليل قول الزركشي لا خلاف الخ مع انه قد حكى الخلاف في البطلان وعدمه كردى (قوله فيه) اي في فحش المخالفة (قوله بدليل قوله) اي الرافعي والجار متعلق بقوله ليس الخ قول الماتن (فعلهما) أي الصلاتين و (قوله أو جنازة) أي أو مكتوبة وجنازة مغنى (قوله قال) الى الفصل في النهاية لإلا قوله و آخر تكبيرات الجنازة الي و علم وقوله وان لم يفرغ الى فان خالف (قوله قال البلقيني الخ) اعتمده النهاية والمغنى (قوله وسجدة تلاوة أو شكر) نعم بظهر صحة الاقدام في الشكر بالتلاوة وعكسه نهاية وشرح بافضل قول الماتن (لم يصح الخ) ولا فرق في عدم الصحة بين ان يعلم نية الامام لها او يحتملها وان بان له

كذا مر (قوله بل ركنين) هذا ممنوع ثم انظره مع قوله الآتي أي بان تأخر بركنين (قوله قيد لعدم الكراهة) اي ولندب القنوت (قوله في الماتن كسكتوبة وكسوف أو جنازة قال البلقيني الخ) في شرح العباب وإذا اقتدى في صورة ما ذكر لزمه الاستئناف وان جهل نية الامام وبان له ذلك قبل التكبير الثانية

(٤٣) — شرواني وابن قاسم — ثاني) هذا يحمل قول الزركشي المعروف للأصحاب أن التخلف للقنوت مبطل بدليل قوله في محل اخر وقد حكى الخلاف في ذلك لا خلاف بل القول بالبطلان مصوراً بما إذا خشيت المخالفة اي بان تأخر بركنين وليس كلام الرافعي فيه بدليل قوله إذا لحقه على القرب (فان اختلف فعلهما كسكتوبة وكسوف أو جنازة) قال البلقيني وسجدة تلاوة أو شكر

ذلك قبل التكبيرة الثانية من صلاة الجنازة خلافا للروايات ومن تبعه نهاية وفي سم عن الایعاب مثله (قوله) وبه فارق الانعقاد في ثوب ترى منه الخ) اي لانه يمكنه الاستمرار بوضع شيء يستعمره نهاية عبارة البصري فانه غير متعذر لجواز حصول السقوط قبل الركوع فتستمر على الصحة اه (قوله) وفي ثاني قيام ركعة السكوف الخ) عبارة النهاية وفي القيام الثاني فابعد من الركعة الثانية من صلاة السكوف اه قول غش قال الزیادی وقضيته حصول الركعة وهو المعتمد اه (قوله الثاني) كذا في الاسنى وغيره وفي النهاية للجمال الرملى التصريح بادراك الركعة بالركوع وكذا رأيت في كلام غير واحد من اتباعه واعتمده الزیادی ولم أر شيئا من ذلك في كلام الشارح وقوة كلامه بما نفيد عدم إدراك الركعة به وهو الذى يظهر للفقير كرى على بافضل (قوله) واخر تكبيرات الجنازة الخ) والوجه استمرار المنع في الجنازة وسجدتي الشكر والتلاوة الى تمام السلام لاذم موضوع الاولى على المخالفة الى الفراغ منها بدليل ان سلامها من قيام ولا كذلك غيرها واما في الآخرين فلانهما ملحقان بالصلاة وليستامنها مع وجود المخالفة شرع مراه سم (قوله) ومثلها الخ) أى مثل ثاني قيام ركعة السكوف الثانية وآخر تكبيرات الجنازة في الصحة ما بعد سجود التلاوة والشكر ومرانفا عن النهاية خلافا (قوله) فيما قاله البلقينى) اي من عدم صحة اقتداء المكتوبة بسجدة تلاوة او شكر (قوله) اما لو صلى الى قوله وقام منه في المغنى (قوله) فيصح الاقتداء بها) اي سواء كان في الركعة الاولى او الثانية غش (قوله) وعلم من كلامه الخ) اعتذار عن عدم ذكر المصنف لهذا الشرط هنا (قوله) انه يشترط الخ وقوله موافقة الامام الخ) وهو الشرط السادس من شروط الاقتداء والشرط السابع منها المتابعة أفعال الصلاة كما قال فصل يجب متابعة الامام الخ غنى (قوله) وفي قيام الخ) ظاهره أنه معطوف على قوله في سنن الخ وظاهر قول النهاية وقام الخ بخذف في أنه معطوف على قوله وتشهد اول (قوله) منه) اي من التشهد الاول (قوله) عنه) اي التشهد الاول سم (قوله) بعد ما أتى به) اي بعد اتيان الامام بالتشهد الاول والظرف متعلق بقوله قائم (قوله) فان خالف الخ) عبارة النهاية خالفه فيها عامدا الخ اي خالف المأموم الامام في السنن المذكورة ورجعه سم الى التشهد فقط فقال قوله فان خالف الخ كان المراد سيما بقرينة نعم الخ فان خالف بالتخلف للتشهد الاول حتى فيما اذا لم يفرغ من سجوده الاول والاوامام قائم عنه بعد ما أتى به ولا يخفى انه في الحالة المذكورة بقولنا حتى الخ قد تخلف عن الامام بركنين فلا بد ان يكون هذا التخلف بعذر وإلا بطلت صلاته وبقي ما لو فرغ من سجوده الثاني فوجد الامام قام عن التشهد بعد ما أتى به ومثله ما لو فرغ من الركوع فوجد الامام هوى عن الاعتدال بعد ما أتى بالقنوت فهل يتخلف للتشهد او القنوت او يمتنع فيه نظرو قديريد الامتناع انه لو سبقه بسجود التلاوة امتنع عليه بصري (قوله) بقيد الا تى الخ) وهو قوله لاذ

من صلاة الجنازة كما جزم به في التنبيه قال البلقينى كابن النقيب ووجهه في البحر كالصلاة خلف الكافر لان العلامة ظاهرة لكن في الجواهر عن الروايات ان الاصح الصحة كاقتمام الجنب ونقله ابن الرفعة عن بعض الشارحين وعليه فان اقتدى به جاهلا وفارقه فوراً لم يضر والاوجه الاول اه (فرع) الظاهر امتناع اقتداء من في سجود السهو في الصلاة بمن في السجود والتلاوة لانه اقتداء لمن في الصلاة بمن ليس في صلاة وانه يجوز اقتداء ساجد التلاوة بساجد الشكر والعكس مراه (قوله) ومثلها ما بعد السجود فيما قال البلقينى) والاوجه استمرار المنع في الجنازة وسجدتي الشكر والتلاوة الى تمام الصلاة لاذم موضوع الاولى على المخالفة الى الفراغ منها بدليل ان سلامها من قيام ولا كذلك غيرها واما في الاخيرتين فانهما ملحقان بالصلاة وليستامنها مع وجود المخالفة شرح مراه (قوله) وسجود سهو) قد يستشكل بالنسبة للترك لانه اذا تركه الامام وسلم جاز بل ندب للمأموم الا تيان به ويوجب بأن المراد امتناع فعله على المأموم قبل سلام الامام (قوله) وتشهد اول) قد يقتضى هذا بعد قوله فعلا وترك اشتراط الموافقة في فعله مع انه لو تركه عمدا وانتصب للقيام وقد جلس الامام لفعله لم تبطل صلاته ولم يجب عليه العود كما تقدم (قوله) عنه) اي التشهد الاول (قوله) فان خالف عامدا الخ) كان المراد سيما بقرينة نعم الخ فان خالف بالتخلف للتشهد الاول حتى فيما اذا

(لم يصح) الاقتداء فيهما (على الصحيح) لتعذر المتابعة مع المخالفة في النظم وزعم الصحة في القيام الاول منهما لاذل مخالفة فيه ثم يفارقه برد بأن الربط مع تخلف النظم متعذر فنع الانعقاد وبه فارق الانعقاد في ثوب ترى منه عورته عند الركوع وفي ثاني قيام ركعة السكوف الثانية وآخر تكبيرات الجنازة لانقضاء تخالف النظم ومثلها ما بعد السجود فيما قاله البلقينى أما لو صلى السكوف كسنة الصبح فيصح الاقتداء بها وعلم من كلامه في سجودى السهو والتلاوة أنه يشترط أيضا لصحة الاقتداء به موافقة الامام في سنن تفحش المخالفة فيها فعلا وترك كسجدة تلاوة وسجود سهو وتشهد اول وفي قيام منه وان لم يفرغ من سجوده الا والامام قائم عنه بعد ما أتى فان خالف عامدا علما بطلت صلاته نعم لا يضر تخلف لاتمامه بقيد الا تى في شرح قوله فان لم يكن غذر

قام امامه وهو في أثناءه أى بعد ان فعله الامام كما علم مما مر وافصح عنه الشهاب سم فيما يأتي في حاشية حج واعلم ان الكلام هنا في كون التخلف حينئذ مبطلا او غير مبطل ولا خلاف فيه بين الشارح مر والشهاب ابن حجر وفيما يأتي في كونه يعذر بهذا التخلف حتى يعتذر له ثلاثة اركان طويلة اولا يعذر به فعند الشارح مر يعذر كما يأتي وعند الشهاب المذكور لا تقتبه لذلك رشيدى (قوله بخلاف نحو جلسة الاستراحة) يحترز قوله تفحش المخالفة فيها رشيدى

(فصل يجب متابعة الامام في أفعال الصلاة) قول المتن (في أفعال الصلاة) احتزبه عن الاقوال كالقراءة والتشهد فيجوز فيها التقدم والتأخر إلا في تكبيرة الاحرام كما يعلم من مساقى وإلا في السلام فيبطل تقدمه إلا ان ينوى المفارقة نهاية زاد المعنى ولو عبر المصنف بالتبعية بدل المتابعة لكان أولى لان المتابعة تقتضى (٩) غالبا اه (قوله لخبر الصحيحين) إلى قوله وتسمية الترك في النهاية (قوله ويؤخذ من قوله في أفعال الصلاة الخ) أى لان الترك لا يسمى فعلا في اصطلاح الفقهاء (قوله لو ترك فرضا الخ) لك ان تقول انما يؤخذ منه عدم وجوب المتابعة فيما ذكر لعدم جوازها الذى هو المقصود بالافادة بصرى (قوله لم يتابعه في تركه الخ) أى ثم ان كان الموضع محل تطويل كان ترك الركوع انتظره في القيام والا كان طول الامام الاعتدال انتظره المأموم فيما بعده وهو السجود هنا ع (قوله وتسمية الترك الخ) جواب ما يرد على ويؤخذ الخ ثم قد يقال الاصولى لم يسم الترك فعلا وإنما اطلق الفعل على الكف الذى مع الترك فتأمل سم (قوله بان يتأخر الخ) أى يقينا او ظنا ومحل هذا الشرط إذا نوى الاقتداء فى تحرره بخلاف ما إذا نواه فى الاثناء فلا يشترك التأخر بحجى رياتى فى الشارح ما يوافقه (قوله بركنين) أى ولو غير طويلين شرح المنهج (قوله وكذا بركن الخ) وكذا ببعض ركن كما يصرح به قول شرح الروض فان فعل شيئا من ذلك بان سبقه بركن فاقبل او قارنه او تأخر إلى فراغه لم تبطل صلاته وكرهه كراهة تحريم فى سبقه وكرهه تنزيه فى الآخرين انتهى اه سم ويأتى فى آخر الفصل عن النهاية والمعنى ما يصرح بذلك ايضا (قوله ولا يتأخرهما) أى بلا عذر و (قوله أو باكثر الخ) أى ولو بعدد سم (قوله وهذا كله الخ) اعتذار عن ترك المصنف تفسير المتابعة الواجبة (قوله وأما المندوبة) ثم قوله الآتى ودل على أن هذا الخ لعل الاقعد من هذا ان يجعل هذا تمثيلا للمتابعة الواجبة فان هذا اقرب إلى كلام المصنف بل الحمل على خلافه فى غاية المخالفة للظاهر المتبادر بلا ضرورة وكون هذا تمثيلا للواجب لا ينافى اجزاء ما هو دونه وحاصله ان المتابعة الواجبة تحصل بوجوده منها هذا وهو اولها فهو واجب من حيث وجوبه مندوب من حيث خصوصه فلذا

لم يقرع من سجوده الاول إلا الامام قائم عنه بعد ما أتى به ولا يخفى أنه فى الحالة المذكورة بقولنا حتى الخ قد تخلف عن الامام بركنين فلا بد ان يكون هذا التخلف بعذر وإلا بطلت صلاته وإذا كان بعذر فهل يكون كبطي والقراءة وإن لم يتخلف ايضا للتشهد وبقي ما لو فرغ من سجوده الثانى فوجد الامام قام عن التشهد بعد ما أتى به ومثله ما لو فرغ من الركوع فوجد الامام هوى عن الاعتدال بعد ما أتى بالقنوت فهل يتخلف للتشهد والقنوت او يمتنع فيه نظر وقد يؤيد الامتناع انه لو سبقه بسجود التلاوة امتنع عليه (فصل) يجب متابعة الامام الخ (قوله وتسمية الترك لتضمنه الكف فعلا اصطلاح أصولي) جواب ما يرد على ويؤخذ الخ ثم قد يقال الاصولى لم يسم الترك فعلا وإنما اطلق الفعل على الكف الذى بمعنى الترك فتأمل سم (قوله وكذا بركن) وكذا ببعض ركن كما يصرح به قوله فى شرح الروض فان فعل شيئا من ذلك بان سبقه بركن فاقبل او قارنه او تأخر إلى فراغه لم تبطل صلاته وكرهه كراهة تحريم فى سبقه وكرهه تنزيه فى الآخرين اه لا يقال لا حاجة إلى استدراك هذا لان الكلام فى وجوب تبطل مخالفته والمخالفة ببعض الركن ليس كذلك لاننا نقول هذا لا يصح فى الركن لان المخالفة به لا تبطل ايضا مع انه ذكره (قوله ولا يتأخر بهما) أى بلا عذر (قوله أو بأكثر) أى ولو بعدد (قوله وأما المندوبة) ثم قوله الآتى ودل على أن هذا الخ لعل الاقعد من هذا ان يجعل هذا تمثيلا للمتابعة الواجبة فان هذا اقرب إلى كلام المصنف بل الحمل على

بخلاف نحو جلسة الاستراحة

(فصل) فى بعض شروط القدوة أيضا (تجب متابعة الامام فى أفعال الصلاة) لخبر الصحيحين إنما جعل الامام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه فإذا كبر فكبروا وإذا ركع فاركعوا ويؤخذ من قوله فى أفعال الصلاة أن الامام لو ترك فرضا لم يتابعه فى تركه لانه ان تعمد أبطل وإلا لم يعتد بفعله وتسمية الترك لتضمنه الكف فعلا اصطلاح اصولي ثم المتابعة الواجبة إنما تحصل (بأن) يتأخر جميع تحرره عن جميع تحرره وأن لا يسبقه بركنين وكذا بركن لكن لا بطلان ولا يتأخر بهما أو بأكثر من ثلاثة طويلة ولا يخالفه فى سنة تفحش المخالفة فيها وهذا كله يعلم من مجموع كلامه وأما المندوبة فتحصل بأن (يتأخر ابتداء فعله) أى المأموم (عن ابتدائه) أى فعل الامام

ه هنا يياض بالأصل

صح التثليل به للواجب مع التنبيه بعده على أن وجوبه من حيث العموم فليتامل سم (قوله) ويتقدم
 انتهاء فعل الامام على فراغه الخ) عبارة المحلى اى والمغنى ويتقدم ابتداء فعل المأموم على فراغه منه اى فراغ
 الامام من الفعل انتهت قال الشهاب سم وهي اقرب إلى عبارة المصنف اه ولم يذنبه على وجه عدول
 الشارح م كالشهاب ابن حجر عن ذلك الاقرب واقول وجهه لينا فى محل ما فى المتن على الاكمل الذى
 سيذكره هو الاقرب المصنف باعتبار حل الجلال صادقة بما اذا تأخر ابتداء فعله عن ابتداء فعل الامام لكنه
 قدم انتهاءه على انتهائه بأن كان سريع الحركة والامام بطيها وظاهر أن هذا ليس من الاكمل رشيدى
 وفى عش ما يوافقه (قوله) واكمل من هذا الخ) كذا فى النهاية ايضا واما صاحب المغنى فقد اقتصر على حمل
 ما فى المتن على صورة الكمال كما صنعنا ولم يستدرك ما ذكره بقولهما واكمل الخ بصرى وقدي وجهه صنيع
 المغنى بان ما ذكره اداخل فى صورة الكمال خلافا لما يقتضيه صنيعهما (قوله) فلا يشرع حتى يصل الخ) قضيته
 انه يطلب من المأموم ان لا يخرج عن الاعتدال حتى يتلبس الامام بالسجود وقدي توقف فيه اه سم واقره
 الها تفى واقول لا توقف فيه فقد ثبت فى الاحاديث الصحيحة ما يفيد كخبر البخارى وه سلم و ابن داود
 والترمذى والنسائى وغيرهم كان رسول الله ﷺ اذا قال سمع الله من حمد لم يحن احد مناظره حتى يقع النبي
 صلى الله عليه وسلم ساجدا ثم تقع سجودا وفى بعض الروايات حتى يضع جبهته على الارض نعم رايبت فى شرح
 مسلم للنوى استثناء ما اذا علم من حاله انه لو اخر الى هذا الحد لرفع امام قبل سجوده انتهى وهو ظاهر ولعله
 وجه توقف سم فيما ذكر كرى على بافضل وهو الظاهر واما جواب عش بما نصه اللهم الا ان يقال
 اراد الشارح بالوصول للحقيقة أنه وصل إلى ابتداء مسمى الحقيقة وهو يحصل بوضع الركبتين لانهما بعض
 اعضاء السجود اه فيرده الاحاديث المتقدمة (قوله) على ان هذا) اى قول المصنف بان يتاخر الخ (قوله)
 قوله فان قارنه) اى إلى الفصل (قوله) السياق) يعنى قول المصنف فى افعال الصلاة (قوله) فلا يستثناء) اى
 الا فى المتن (منقطع) اى إذ التكبير ليس من جنس الفعل (قوله) وعدم ضرر المقارنة الخ) جواب عما يرد
 على التقييد بقوله فى الافعال من افهامه ضرر المقارنة فى الاقوال (قوله) او الاقوال) عطف على ما يفيد
 الاقتصار على الافعال أى فقط (قوله) والاستثناء الخ) عطف على حذف المعمول قول المتن (لم يضر) أى لم
 ياتم معنى قال عش ومثل ذلك فى عدم الضرر ما لو عزم قبل الاقتداء على المقارنة فى الافعال لان القصور
 الخارجة عن الصلاة قبل التلبس بها لا اثر لها اه (قوله) لا نظام) إلى قوله كما مر فى النهاية والمغنى (قوله)
 وتفوت بها الخ) قال الزركشى ويجرى ذلك فى سائر المكروهات اى المتعلقة بالجماعة وضابطه انه حيث
 فعل مكروها مع الجماعة من مخالفة ما موربه فى الموافقة والمتابعة كالانفراد عنهم فانه فضلها إذا لمكروه
 لا ثواب فيه مع ان صلاته جماعة إذ لا يلزم من انتفاء فضلها انتفاؤها فان قيل ففائدة حصول الجماعة مع
 انتفاء الثواب فيها اجيب بان فائدته سقوط الاثم على القول بوجوبها اما على العين او على الكفاية
 والكرهية على القول انها سنة مؤكدة لقيام الشعائر ظاهر او اما ثواب الصلاة فلا يفوت بارتكاب مكروه فقد
 صرحوا بانه إذا صلى بارض مغضوبة ان المحققين على حصول الثواب للمكروه اولى معنى (قوله) فيما
 وجدت فيه) اى فيما قارن فيه فقط سواء كان ركنا او اكثر معنى ونهاية (قوله) ذلك) اى قول المصنف بان
 يتاخر الخ (قوله) ايضا) اى كما يصح ان يكون تفسير المتابعة الكاملة المشار اليه بقول الشارح واما

(ويتقدم) انتهاء فعل
 الامام (على فراغه) أى
 المأموم (منه) اى من فعله
 وأكمل من هذا ان يتاخر
 ابتداء فعل المأموم عن
 جميع حركة الامام فلا يشرع
 حتى يصل الامام لحقيقة
 المنتقل اليه ودل على أن
 هذا تفسير لكمال المتابعة
 كما تقرر لا بقيد وجوبها
 قوله (فان قارنه) فى الافعال
 كادل عليه السياق فلا يستثناء
 منقطع وعدم ضرر المقارنة
 فى الاقوال معلوم بالاولى
 لانها اخف او الاقوال
 ولو السلام كادل عليه حذف
 المعمول المفيد للعموم
 والاستثناء الا فى الاصل
 فيه الاتصال (لم يضر)
 لا نظام القدوة مع ذلك نعم
 تذكره المقارنة وتفوت بها
 فيما وجدت فيه فضلة
 الجماعة كما مر مبسوطا فى
 فصل لا يتقدم على امامه
 ويصح أن يكون ذلك
 تفسير للواجبة ايضا

خلافه فى غاية المخالفة للظاهر المتبادر بلا ضرورة وكون هذا تمثيلا لا يتألف اجزاء ما هو دونه وحاصله ان
 المتابعة الواجبة تحصل بوجوه منها هذا وهو ألا ما فهو واجب من حيث عموم منه مندوب من حيث خصوصه
 فلمذاصح التثليل به للواجب مع التنبيه بعده على ان وجوبه من حيث العموم فليتامل (قوله) ويتقدم
 انتهاء فعل الامام على فراغه الخ) عبارة المحلى ويتقدم ابتداء فعل المأموم على فراغه منه اى فراغ الامام من
 الفعل انتهى وهي اقرب إلى عبارة المصنف (قوله) حتى يصل الامام الخ) قضيته ان يطلب من المأموم ان

المندوبة الخ (قوله بأن براد الخ) أو بأن تحمل بأن على معنى كان لأن المتابعة الواجبة تتأدى بوجوده ما ذكره
 أحدها سم (قوله المفهومين من عبارته الخ) يعنى مفهوم مخالفة (قوله المبطل منهما) نائب فاعل قوله
 بأن يراد يعنى مفهوم قوله بأن يتأخر الخ أن لا يتقدم تقدمه مبطلا ومفهوم قوله ويقدم الخ أن لا يتأخر تأخره
 مبطلا كردى اى وبه يتدفع ما لسمه: انما نصه قوله المفهومين من عبارته ان اراد قوله بأن يتأخر الخ فحمل
 التأخر والتقدم فيه على المبطل فاسد كما لا يخفى او غيره فاین اه (قوله الدال عليه) اى على المبطل (قوله
 كلامه بعد) اى قول المصنف الآتى آنفاً وبركنين الى وان كان الخ قوله الآتى فى آخر الفصل ولو تقدم
 الى ولا لزوم الخ (قوله ولا ترد عليه) صورة لا يراد انه يلزم على كون ذلك تفسير للمتابعة الواجبة بأن يراد
 بالتأخر الخ انحصارها فى عدم التقدم والتأخر لمبطلين الدال عليهما كلامه بعدم ان منها عدم المقارنة فى
 التحريم وعدم التخلف بسنة فتجش المخالفة فيها كما مر وحاصل الجواب منع لزوم الانحصار بان سكوت
 عنهما هنا للعلم بهما من كلامه (قوله المقارنة التحريم) قد يقال التحريم غير فعل فالمتابعة فيه مسكوت
 عنها فى التفسير راسا سم وقد يجاب عن اشكاله بان السكوت فى مقام البيان يفيد الحصر (قوله للعلم
 بهما الخ) اى بالاول من قوله فان قارنه الخ وبالثانى فى لعله من سجودى السهو والتلاوة كما ذكره قبيل
 الفصل سم (قوله على الاول) اى على تقدير فى الافعال فقط (قوله فانه لا تجب المتابعة فيها الخ) ان اراد
 بالمتابعة فيها ما تقدم فى المن خالف قوله بل تسن الخ سنية تأخر الماموم بكل من الفاتحة والتسليمة عن جميع
 فاتحة الامام وتسليمه واقتضى أنه يسن تأخر ابتداء الماموم للشهادة عن ابتداء الامام وسيأتى ما يفيد وان
 ارادها التأخر بالجميع اشكل بالشهد والذى بعده وان ارادها ما يشمل التأخر كلا او بعضا والمقارنة اشكل
 بالفاتحة والسلام لما تقرر اللهم إلا ان يرادها مجرد عدم التقدم واما التأخر والمقارنة فخكمه متفاوت فى
 الاقوال وقضية هذا سن عدم التقدم بالشهد سم (قوله وردت جلسة الاستراحة) اى فيقتضى حرمة مخالفة
 الامام فيها فعلا وتركها وليس كذلك (قوله ورد بالشهد الخ) اى فيفهم جواز اتيان الماموم به مع جلوسه اذا
 تركها الامام وليس كذلك (قوله فتنصر) الى قوله فان قلت فى المغنى الا قوله يقيناً وقوله واقتفاء البغوى الى
 ولو زال وقوله للخبر الى رافهم والى قوله فقولى فى النهاية الا قوله يقيناً وقوله واقتفاء البغوى الى ولو زال وما انبه
 عليه (قوله المقارنة فيها) اى اى فى بعضها نهاية ومعنى (قوله اذ انوى الاقتداء مع تحرره) هذا الاحترار عن
 احرم منفرد اثم اقتدى فانه تصح قدوته وإن تقدم تكبيره على تكبير الامام مغنى ونهاية (قوله ولو بان شك)
 اى فى اثنائها اى تكبيرة الاحرام او بعدها نهاية ومعنى قال ع ش قوله او بعدها اى بعد تكبيرة الاحرام وقبل
 الفراغ من الصلاة ما لوعرض بعد فراغ الصلاة ثم تذكر لا يضر مطلقا كالشك فى اصل النية اه (قوله يقيناً)

لا يخرج عن الاعتدال حتى يتلبس الامام بالسجود وقد يتوقف فيه (قوله بأن يراد بالتأخر والتقدم الخ)
 او بان يحمل بان على معنى كان لأن المتابعة الواجبة تتأدى بوجوده ما ذكره أحدها سم (قوله المفهومين من
 عبارته) ان اراد قوله بأن يتأخر الخ فحمل التأخر والتقدم فيه على المبطل فاسد كما لا يخفى او غيره فاین (قوله
 ولا ترد عليه حينئذ المقارنة) قد يقال التحريم غير فعل فالمتابعة فيه مسكوت عنها فى التفسير راسا سم (قوله
 للعلم بهما من كلامه) الاول من قوله فان قارنه الخ والثانى لعله من سجودى السهو والتلاوة كما ذكره قبيل
 الفصل (قوله فانه لا تجب المتابعة فيها بل تسن) ان اراد بالمتابعة فيها ما تقدم بالتأخر بالا ابتداء عن
 الابتداء الخ خالف قوله بل تسن سنية تأخر الماموم بكل من الفاتحة والتسليمة عن جميع فاتحة الامام وتسليمه
 واقتضى أنه يسن تأخير الماموم ابتداء الشهادة عن ابتداء الامام وسيأتى ما يفيد وان ارادها التأخر بالجميع
 عن الجميع اشكل بالشهد والذى بعده الذى قد يفيد سن تأخر جميع تشهده عن جميع تشهد الامام وإن
 ارادها ما يشمل التأخر كلا او بعضا والمقارنة اشكل بالفاتحة والسلام لما تقرر فليتأمل اللهم إلا ان يرادها
 مجرد عدم التقدم واما التأخر والمقارنة فخكمه متفاوت فى الاقوال وقضية هذا سن عدم التقدم بالشهد
 (قوله ورد بالشهد) ما صورة الايراد (قوله عن جميع تكبيرة الامام يقيناً) اى او ظنا ما باتى آنفاً (قوله)

بأن يراد بالتأخر والتقدم
 المفهومين من عبارته
 المبطل منهما الدال عليه
 كلامه بعد ولا ترد عليه
 حينئذ المقارنة فى التحريم
 ولا التخلف بالسنة السابقة
 للعلم بهما من كلامه وخرج
 بالافعال على الاول الاقوال
 فانها لا تجب المتابعة فيها
 بل تسن إلا تكبيرة الاحرام
 قيل ليجابه المتابعة ان اراد
 به فى الفرض والنفل وردت
 جلسة الاستراحة أو فى
 الفرض فقط ورد بالشهد
 الاول اه وليس بسديد
 لما مر قبيل الفصل أن
 الذى دل عليه كلامه ان
 المراد الاول لكن لا مطلقا
 فى النفل بل فيما تفحش فيه
 المخالفة وجلسة الاستراحة
 ليست كذلك (إلا تكبيرة

الاحرام) فتضر المقارنة فيها
 إذ انوى الاقتداء مع تحرره
 ولو بان شك هل قارنه فيها
 أولا وكذا التقدم ببعضها
 على فراغ منها إذ لا تعمده
 صلاته حتى يتأخر جميع
 تكبيرته عن جميع
 تكبيرة الامام يقيناً لان
 الاقتداء به قبل ذلك اقتداء

بمن ليس في صلاة إذ لا يتبين دخوله فيها إلا بتمام التكبير وإيراد ما بعد كذا عليه يندفع بحمل المقارنة على ما يشماها في البعض والكل ولو ظان
أو اعتقد تأخر جميع تكبيراته صح ما لم يبين خلافه وإفتاء البغوي بأنه لو كبر فبان إمامه لم يكبر انعقدت له منفردا ضعيف وإن اعتمده شارح
والذي صرح به غيره أنها لا تنعقد (٣٤٢) وإن اعتقد تقدم تحريم الامام وهو الذي دل عليه نص البيهقي وكلام الروضة ولو زال شك

في ذلك عن قرب لم يضرب
كالشك في أصل النية (وإن
تخلف بركن) فعلى قصر
أو طويل (بأن فرغ الامام
منه) سواء أو صل للركن
الذي بعده ام كان فيهما بينهما
(وهو) أي المأموم (فيما)
أي ركن (قبله) لم تبطل
في الاصح) وإن علم وتعمد
للخبر الصحيح لا تبادروني
بالركوع ولا بالسجود
فهما أسبقكم به إذا ركعت
تدركوني به إذا ركعت وافهم
قوله فرغ أنه متى أدركه قبل
فراغه منه لم تبطل قط ما فإن
قلت علم من هذا ان المأموم
لو طول الاعتدال بما لا يبطله
حتى سجدا الامام وجلس بين
السجدين ثم لحقه لا يضرب
وحينئذ يشكل عليه مالو
سجدا الامام للتلاوة وفرغ
منه والمأموم قائم فان صلاته
تبطل وإن لحقه قلت الفرق
ان سجدة التلاوة لما كانت
توجد خارج الصلاة ايضا
كانت كالعمل الاجنبي
فمحشيت المخالفة بها بخلاف
ادامة بعض اجزاء الصلاة
فانه لا يفحش الا ان تعدد
(أو) تخلف (بركنين)
فعلين متواليين (بأن فرغ)

أي أو ظانا لما يأتي آنفا سم (قوله بمن ليس في صلاة) أي لم يتيقن كونه في صلاة بصري (قوله ما لم يبين
خلافه) أي فإذا بان خلافه لم تنعقد صلاته نهاية ومعنى (قوله أنها لا تنعقد الخ) اعتمده النهاية والمعنى
ايضا كما مر آنفا (قوله في ذلك) أي المقارنة (قوله كالشك في أصل النية) يؤخذ منه انه لو مضى معه ركن
ضروا نزال عن قرب فليئلا ثم رايته صرح به في فتح الجواد بصري قولي المقتن (وإن تخلف الخ)
أي من غير عذر نهاية ومعنى (قوله سواء أو صل الخ) عبارة المغني كان ابتدا الامام رفع الاعتدال والمأموم
في قيام القراءة اه (قوله لم تبطل قطعا) وكذا إذا اختلف بركن بعذر لم تبطل قطعا معنى (قوله ثم لحقه
الخ) أي بأن هوى للسجود الاول قبل هوى الامام للسجدة الثانية ع ش (قوله وفرغ منه الخ)
خرج به مالو هوى للسجود قبل فراغ الامام منه فلا تبطل صلاته وإن قام الامام من السجود قبل ثلث المأموم
به ويجب عليه العود مع الامام رشدي (قوله والمأموم قائم) أي لم يسجد فيدخل فيه مالو كان في هوى
السجود مع تخلفه عن السجود بعدا حتى قام الامام عنه ع ش (قوله وإن لحقه) انظر ما مرجع الضمير المرفوع
والمضروب رشدي اقول الظاهر ان الاول للمأموم والثاني للامام (قوله ان سجدة التلاوة) هذا ما رجع
اليه الشارح بعد ان ضرب على قوله اولان القيام لمالم يفت بسجود التلاوة لرجوعهما اليه لم يكن للمأموم
شبهة في التخلف فبطلت صلاته به بخلاف ما نحن فيه فان الركن يفوت بانتقال الامام عنه فكان للمأموم شبهة
في التخلف لا كماله في الجملة فمنعت فحش المخالفة ولم تبطل صلاته بذلك انتهى واقتصر مر على الفرق المضروب
سم (قوله لما كانت الخ) كان حاصله ان سجدة التلاوة لما كانت عبادة تامة مستقلة بدليل انها تفعل خارج
الصلاة ايضا منفردة كانت المخالفة فيها فحش بخلاف سجدة هي جزء من الصلاة بصري ولعل هذا احسن من
قول سم مانصه قوله توجد خارج الصلاة أي وليست من الصلاة ولذا وجبت نيتهما سم (قوله إلا ان تعدد)
هذا الاستثناء منقطع (قوله بان ابتدا الامام الهوى الخ) أي والمأموم في قيام القراءة معنى وسم زاد
البصري وكأنه تركه الشارع لوضوحه اه اقول ولعله من قوله بعد بان تخلف الخ (قوله بان كان
اقرب للقيام الخ) أي او اليهما على السواء كما صرح به الزبدي ع ش (قوله فقولي الخ) أي في تصوير
التخلف بركنين سم (قوله أي منه الى السجود او اكمل الركوع) اعلم ان كلا من الاحتمالين لا يرفع
الاشكال في عبارة شرح الارشاد من اصله لانه اذا كان اقرب الى القيام من اقل الركوع يصدق عليه
كل من العبارتين المذكورتين بصري (قوله حتى ركع الامام) أي أو قارب الركوع كما يأتي عن
شرح بافضل (قوله كقراءة السورة الخ) أي وتسبيحات الركوع والسجود معنى (قوله لسنة
الخ) منها مالو اشتغل بتكبير العيدين وقد تركه الامام فلا يكون معذورا ع ش (قوله ومثله) أي
التخلف لقراءة السورة (قوله اولان تمام التشهد الخ) أي الذي أتى به الامام سم ورشدي (قوله)

قلت الفرق أن سجدة التلاوة لما كانت توجد خارج الصلاة الخ) هذا ما رجع الشارح اليه بعد أن ضرب على
قوله اولان قلت الفرق ان القيام لمالم يفت بسجود التلاوة لرجوعهما اليه لم يكن للمأموم شبهة في التخلف فبطلت
صلاته به بخلاف ما نحن فيه فان الركن يفوت بانتقال الامام عنه فكان للمأموم شبهة في التخلف لا كماله في الجملة
فمنعت فحش المخالفة ولم تبطل صلاته بذلك هو اقتصر مر على الفرق بالمضروب (قوله لما كانت توجد
خارج الصلاة) أي وليست من الصلاة ولذا وجبت نيتهما (قوله الهوى للسجود) أي والمأموم في القيام
(قوله لقولي في شرح الارشاد) أي في تصريح التخلف بركنين (قوله اولان تمام التشهد) لا يقال ان قضية

الامام (منها هو فيها قبلها) بان ابتدا الامام الهوى للسجود يعني زال عن حد القيام فيما يظهر وإلا بان كان اقرب للقيام وقول
من اقل الركوع فهو الى الآن في القيام فلا يضرب قولهم هوى للسجود فيهم ذلك فقولي في شرح الارشاد وان كان للقيام اقرب أي منه الى
السجود او اكمل الركوع (فان لم يكن عذر) بان تخلف لقراءة الفاتحة فمعدن كما حتى ركع الامام اول سنة كقراءة السورة ومثله مالو
تخلف لجلسة الاستراحة او لاتمام التشهد الاول إذا قام امامه وهو في اثنيائه لتقصيره بهذا الجلس الغير المطلوب منه

وقول كثيرين الخ) اعتمده النهاية وقال سم منهم السيد السهمودي وقيد الطلب بما اذا أمكنه ادراك القيام مع الامام وهو نظير ما قالوه في التخلف للقنوت اذا تركه الامام وسجد وقضية هذا التقييد انه اذا لم يمكنه الادراك المذكور لا يطلب التخلف ولكنه يجوز الا انه يصير متخلفا بغير عذر فليتما مله واقره ع وش والرشيدى (قوله الغير المطلوب) فيه نظر فانه مطلوب منه ما لم يؤدى الى تخلف كما هنا لان يكون مراده المؤدى اليه جهل على النهاية (قوله لاتمام التشهد) اى الاول وخرج بالاتمام ما لو كان الامام سريع القراءة واتفق به قبل رفع الماموم رأسه من السجود و قام فينبغى للماموم متابعتة وعدم اتيانه بالتشهد في الحالة المذكورة فلو تخلف للتشهد كان كالتخلف بغير عذر ع ش اى باتفاق الجميع (قوله مطلوب كالما وافق المعذور) قياس ذلك ان تخلف مصلى الصبح خلف مصلى الصبح لاتمام القنوت كذلك بخلاف ما تقدم في مصلى الصبح خلف الظهر وكان الفرق عدم

كونه غير معذور للتخلف باتمامه بطلان صلاته اذا انتصب الامام فتخلف هو لاتمامه لفحش المخالفة فيما ليس مطلوب بالكلية وانصب عنه فتخلف بخلاف ما لو قلنا بطلب التخلف لاتمامه فلا بطلان كما هو ظاهر بمجرد انتصاب الامام لاننا منع ان قضية ذلك اذ لم يحدث ما لم يحدث الامام من جلوس او تشهد اذ الامام قد اتى بهما لكنه قام قبل فراغه هو من التشهد ولورفع رأسه من السجدة الثانية فوجد الامام تشهد ثم قام فينبغى انه ياتى في تخلفه للتشهد ما قيل في تخلفه لاتمامه من كونه غير معذور فيه لعدم طلبه او معذورا لطلبة الشرط المذكور فيما ياتى قريبا عن السيد ولا يقال ينبغى عدم جواز تخلفه لان لم يحدث بتخلفه ما لم يحدث الامام من الجلوس للتشهد وان لم يجتمع معاه في فليتما مل ثم راي ما ياتى عن فتاوى السيوطى فليتما مل وليحرر وفي شرح العباب بعد كلام طويل من جملة نقله عن الشرف المناوى فيما لواتى الامام ببعض التشهد الاول انه يجوز للماموم اتمامه مانصه قال تلميذه السيد السهمودي بل ينبغى ان يكون الاتمام مندوبا هناك حيث امكنه ادراك القيام مع الامام وهو اولى من نذب الاتيان بالقنوت وجلسة الاستراحة مع ترك الامام لها فلو ركع الامام قبل ان يتم هذا المتخلف لاتمام التشهد الفاتحة فالظاهر انه لمشروعية التخلف له يكون معذورا فيتم الفاتحة ويسمى على نظم صلاة نفسه ما لم يسبق باكثر من ثلاثة اركان مقصودة وقد اختلفت فتاوى اهل العصر في ذلك اه وفيما ذكره اخر انظر والذي يظهر انه كالتخلف لدعاء الافتتاح والتعوذ فيما ياتى حيث شرع له الاتيان به قد يفرق بان هذا لم يطلب منه في هذا الجلوس الا التشهد فلا تقصير منه بوجه في الاشتغال به بخلافه هناك طلب شىء آخر وجوبه وهو الفاتحة بان ظن ان ما أدركه من الزمن يسعه مع الفاتحة فركع الامام فيها على خلاف ظنه اه ثم ذكر فيمن اشتغل بالافتتاح والتعوذ فركع الامام قبل اتمامه الفاتحة سواء كان ظن ان ما أدركه من الزمن يسع ما اشتغل به مع الفاتحة أم لا اذا تخلف بعد ركوع الامام لياتى بما الزمناه به من قرأته من الفاتحة بقدر ما اشتغل به نزاعا كبيرا في انه حينئذ كبطىء القراءة او لا واطن في تأييده انه كبطىء القراءة على خلاف ما مشى عليه فيما سأتى اى عقب قوله الاتى فعذور في هذا الشرح وحينئذ يشكل تنظيره فيما قاله السيد ولواتى الامام ببعض القنوت وترك الباقي فتخلف له الماموم فهل يكون كبطىء القراءة عند السيد على قياس ما ذكره في مسألة التشهد مع قوله والذي يظهر انه كالتخلف الخ لما علمت انه رجع في المتخلف المذكور انه كبطىء القراءة الا ان يكون التنظير من حيث الجزم وانه ينبغى اجراء النزاع الاتى فيه ثم حيث مشى الشارح في هذا الشرح على انه لا يطلب التخلف لاتمامه احتاج الى الفرق بين ذلك ومسئلة القنوت المذكور فليتما مل (قوله رقول كثيرين ان تخلف لاتمام التشهد مطلوب) منهم السيد السهمودي وقيد المطالب بما اذا امكنه ادراك القيام مع الامام كما هو منقول عنه فيما سره وهو نظير ما قالوه في التخلف للقنوت اذا تركه الامام وسجد وقضية هذا التقييد انه اذا لم يمكنه الادراك المذكور لا يطلب التخلف ولكنه يجوز الا انه يصير متخلفا بغير عذر فليتما مل ثم على التخلف لاتمام التشهد بخلاف عذر التخلف لاتمام السورة بان السورة لا ضابط لها ويحصل المقصود بآية واقل واكثر والتشهد محدود مضبوط طمر (قوله مطلوب فيكون كالما وافق المعذور) قياس ذلك ان تخلف مصلى الصبح خلف مصلى الصبح لاتمام القنوت اذا

وقول كثيرين ان تخلفه
لاتمام التشهد مطلوب
فيكون كالما وافق المعذور

ممنوع كقول بعضهم انه كان المسبوق (٣٤٤) ثم رايت شيخنا وغيره صرحوا بما ذكره ومرارنا في تخلفه للقنوت ما يوافق هذا على ان

طلب القنوت من الامام هناك فليتأمل وبخلاف ما لو تخلف لا تمام السورة لان السورة لا ضابط لها وتحصل
بأية او اقل او اكثر والتشهد مضبوط ومحدود وبخلاف ما لو تخلف لا طالة السجود لان اطالته بعد رفع الامام
عنه غير مطلوب سم (قوله) كالواقف المعذور اي فتغفر له ثلاثة اركان طويلة ع (قوله) ممنوع (قوله) خلافا
للهاية كما مر (قوله) انه كالمسبوق اي فيركع مع الامام ويتحمل عنه الفاتحة (قوله) بما ذكرته اي من
ان تخلفه لا تمام التشهد الاول غير مطلوب فيكون كالواقف الغير المعذور (قوله) وموافقا (قوله) لعله قبيل قول
المصنف فان اختلف فعلم ما الخ (قوله) لعل اللام بمعنى في (قوله) بخلاف هذا اي التخلف لا تمام
التشهد فانه تخلف فعلى مسنون هو الجلوس للتشهد الاول قول المتن (بطلت) اي سواء كانا طويلا كان
تخلف الماموم في السجدة الثانية حتى قام الامام وقرأ ركع ثم شرع في الاعتدال اذ قصير او طويلا كان
ابتدا الامام هو السجود والماموم في قيام القراءة كونها قصيرين فلا يتصور معنى (قوله) اي وجد
الى قوله وقد ينظر فيه في النهاية لا قوله ولم يتعد الى امام من تخلف ر قوله كنعتمد تركها الى فله التخلف (قوله)
والماموم بطى القراءة كذا في النهاية وشرح المنهج وقال المغني او كان الماموم بطى القراءة ويوافق قول
شرح بافضل او اسرع الامام قراءته وركع قبل ان يتم الماموم فاتحته وان لم يكن بطى القراءة اه وعبرة
البيجري على المنهج قوله كان اسرع امام قراءته المراد منه انه قرأ بالوسط المعتدل اما لو اسرع فوق العادة
فلا يتخلف الماموم لانه كالمسبوق ولو في جميع الركعات كما في ع ش على م و قوله وهو بطى القراءة
لعل المراد بطى بالنسبة لاسرع الامام لا بطى في ذاته مطلقا ولا ورد ما لو كان الامام معتدلا للقراءة فان
الظاهر ان الحكم فيها كذلك شورى اه (قوله) تركع عقبها اي فورا او بعد مضى زمن يسير كقراءة
سورة قصيرة ويؤخذ من قولهم او انتظر الخ انه لو علم من حال الامام المبادرة بالركوع بعد الفاتحة فليس
بمعذور بصري اقول ويأتي قبيل قول المصنف ولو تقدم الخ ما يصرح بهذا الماخوذ (قوله) على الاوجه اي
خلافا لقول الزركشي تسقط عنه الفاتحة سم ونهاية (قوله) او سها عنها اي بخلاف ما لو تركها عمدا حتى
ركع امامه فلا يكون معذورا ع ش اي كما تقدم ويأتي في الشرح (قوله) ولم تقيد الوسوسة هنا الخ خلافا
للهاية ولكن اعتمد محشياه ع ش والرشيدي مقالة الشارح (قوله) لا هنا محل تأمل بناء على ان المراد
بالظاهرة ما يطول زمنها عرفا لان الامام اذا أسرع في الركوع والرفع منه والهوى تحقق التأخر المذكور
مع انه لم يمتد زمن طويل عرفا فيما يظهر بصري ومراعاة ع ش والرشيدي كلام الشارح (قوله) فلا
يسقط الخ) لو قال فلا يغفر له ثلاثة اركان طويلة كان احسن لان عدم السقوط مشترك بينه وبين غيره
جمل (قوله) شى منها الى القراءة (قوله) ما في بطى الحركة اي فيحتمل الامام الفاتحة عنه (قوله) وما بعد
قولى ومثله) معطوف على قوله كنعتمد تركها ومن جملة ما بعد قوله المذكور ما لو تخلف لا تمام التشهد
الاول فيفيد كلامه ان له التخلف الى قرب فراغ الامام من الركوع ولو قام هذا فوجد الامام را كعافقيا
ما ذكره امتناع الركوع معه لانه غير مسبوق لعدم عذره بالتخلف بدليل بطلان صلاته بتخلفه بركنين كما
صرح به كلامه وحينئذ فالظاهر على ما قاله انه يتخلف ايضا القراءة الفاتحة الى قرب فراغ الامام من الاعتدال
فيلزمه عند قرب فراغه من ذلك قبل فاتحته نية المفارقة سم (قوله) فراغ الامام من الركن الثاني) أى بأن
يشرع في هوى السجود بحيث يخرج به عن حد القيام ع ش (قوله) فحينئذ اي حين قرب ذلك قبل
اكمال الفاتحة (قوله) لا كاله اي ما بقى من الفاتحة والجار متعلق بقوله نية المفارقة (قوله) ان محل اغتفار
ركنين الخ) قد يوهم هذا انه يغفر له التخلف بركنين مع انه ليس بمراد كما علم مما تقر بصري اي بل المراد

ذلك مستديم لو اوجب هو
الاعتدال فلم يتخلف لفعلى
مسنون بخلاف هذا (بطلت)
صلاته لفحش المخالفة وان
كان اي وجد عذر (بان
اسرع) الامام (قراءته)
والماموم بطى القراءة ليعجز
خاقي لالوسوسة او انتظر
سكنته الامام ليقرا فيها الفاتحة
فر كع عقبها على الاوجه او
سها عنها حتى ركع الامام ولم
تقيد الوسوسة هنا بالظاهرة
وان قيدت بها في ادراك
فضيلة التحريم لتأتي التفصيل
ثم لا هنا الاذالتخلف لها الى
تمام ركنين يستلزم ظهورها
امام من تخلف الوسوسة فلا
يسقط عنه شى منها كنعتمد
تركها وينبغي في وسوسة
صارت كالحلقية بحيث يقطع
كل من رآه بأنه لا يمكنه
تركها ان يأتي فيه ما في بطى
الحركة وما بعد قولى ومثله
فله التخلف لا كاله الى قرب
فراغ الامام من الركن الثاني
فحينئذ يلزم له بطلان صلاته
بشروع الامام فيما بعده نية
المفارقة وان بقى عليه شى منها
لا كاله وبحيث ان محل
اغتفار ركنين فقط
للوسوس إذا استمرت
الوسوسة بعد ركوع الامام
فان تركها بعده اغتفر
التخلف لا كاله امام يسبق
بأكثر من ثلاثة طويلة
لانه لا تقصير منه الآن
وفيه نظر بل الاوجه
أنه لا فرق لان تفويت

سجد الامام وهو في أثناء ذلك بخلاف ما تقدم في مصلى الصبح خلف الظاهر وكان الفرق عدم طلب القنوت
هناك من الامام فليتأمل وبخلاف ما لو تخلف لا تمام السورة لان السورة لا ضابط لها وتحصل بأية او
تخلف لا طالة السجود لان اطالته بعد رفع الامام عنه غير مطلوب (قوله) على الاوجه اي خلافا لقول
الزركشي تسقط عنه الفاتحة (قوله) ما بعد قولى ومثله الخ) معطوف على قوله كنعتمد ش ومن جملة

اعتقار قرب الفراغ من ركعتين (قوله أنشأ ذلك) أي ترديد الكلمات (قوله أم من شك الخ) أي بعد فراغه منها نهاية أي من الفاتحة ما لو شك في ترك بعض الحروف قبل فراغ الفاتحة وجبت إعادته وهو معذور وصورة ذلك أن يشك في أنه أتى بجميع الكلمات أو ترك بعضها كان شك قبل فراغ الفاتحة في البسمة فرجع إليها بخلاف ما لو شك بعد فراغ الكلمة في أنه أتى بحروفها على الوجه المطلوب فيها من نحو الخمس والرخاوة فأعادها لياقي بها على الاكمل فإنه من الوسوسة فيما يظهر عرش أقول الظاهر أن ضمير منها في النهاية راجع إلى الحروف فصورة الشك حينئذ ما ذكره عرش آخر أقوله بخلاف ما لو شك الخ (قوله تركه) أي ترك المرسوس الوسوسة (قوله رفع ذلك الخ) مفعول ثان ليفيد (قوله والحق الخ) اعتمده النهاية وقالوا الله ومال إليه سم ثم قال وقياس ما أفنى به شيخنا من الالحاق اعتداء إفتاء الآخرين الاتي واعتماد خلاف ما يأتي في قوله ومن ثم لو نسي الاقتداء في السجود الخ (قوله وقد ينظر فيه) أي في الالحاق (قوله من ذينك) أي المنتظر والساهي (قوله كن تخلف الخ) فيكون مسبوقا في الصورة المفروضة سم أي غير كع مع الامام ويتحمل عنه الفاتحة (قوله وقد أفنى جمع فيمن سمع تكبيرة الرفع الخ) بقي ما لو كان مع الامام جماعة فكبر شخص للأحرار فظن أحدا ما مومين أن الامام ركع فركع قبل تمام قراءة الفاتحة فتبين أن الامام لم يركع فيجب عليه العود للقيام لسكن هل يكون الركوع المذكور قاطعا للوالة فيستأنف قراءة الفاتحة ولا وإن طال فبتم عليها فيه نظروا الأقرب الثاني لأن ركوعه معذور فيه فاشبهه السكوت الطويل سهوا وهو لا يقطع المرواة وبقي أيضا ما لو كان مسبوقا فركع والحالة ما ذكر ثم تبين له أن الامام لم يركع فقام ثم ركع الامام عقب قيامه فهل يركع معه نظر السكونه مسبوقا ولا بل يتخلف وبقراء من الفاتحة بقدر ما فوته في ركوعه فيه نظروا الأقرب الثاني أيضا عرش (قوله فكبر) أي الامام و (قوله فظنه) أي المأموم التكبير (قوله بأنه الخ) متعلق بقوله أفنى (قوله وبه الخ) أي بإفتاء الجمع المتقدم رشيدى (قوله إفتاء الآخرين الخ) اعتمده النهاية بصرى (قوله بأنه الخ) أي من سمع تكبير الرفع الخ والجار متعلق بالافتاء (قوله كالناسي للقراءة) أي فيكون كبطي القراءة سم (قوله ومن ثم الخ) أي من أجل كون هذا الافتاء مزودا يحتمل من أجل

ما بعد قوله المذكور ما لو تخلف لا تمام التشهد الأول فيفيد كلامه أن له التخلف إلى قرب فراغ الامام من الركوع لأن الركن الثاني من الأركان الفعلية التي هي المعتبرة هنا ولو قام هذا فوجد الامام راكعا فقياس ما ذكره امتناع الركوع معه لأنه غير مسبوق لعدم عذره بالتخلف بدليل بطلان صلاته بتخلفه بركتين كما صرح به كلامه وحينئذ فالظاهر على ما قاله أنه يتخلف أيضا لقراءة الفاتحة إلى قرب فراغ الامام من الركن الثاني ما بعد القيام بأن يفرغ من الاعتدال فيلزمه عند فراغ الامام من ذلك قبل فاتحة نية المفارقة وهكذا فليتأمل (قوله رالحق بمنظر سكتة الامام والساهي عنها من نام متمكنا الخ) أفنى هذا الالحاق شيخنا الشهاب الرملي والفرق بينهما وبين المزمع إلزامه بالتخلف لما عليه المفوت لمحل القراءة ويفرق بينهما وبين بطي الحركة بقدرته في نفس الامر على إدراك محل القراءة بخلاف البطي وقياس ما أفنى به شيخنا اعتماد إفتاء الآخرين الآتي واعتماد خلاف ما يأتي في قوله ومن ثم لو نسي الاقتداء في السجود الخ فليتأمل (قوله أو بطء حركة) أي فيكون مسبوقا في الصورة المفروضة (قوله وبه رد إفتاء الآخرين) اعتمده هذا الإفتاء مر (قوله بأنه كالناسي للقراءة) أي فيكون كبطي القراءة (فرع) سئل الجلال السيوطي عن مأموم اشتغل عن التشهد الأول بالسجود الذي قبله فلما فرغ من السجود وجد الامام قد تشهد وقام فهل يتشهد ثم يقوم أو يترك التشهد ثم يقوم وأطال السائل في التفصيل والتفريع فأجاب بقوله قد تردد نظري في هذه المسئلة مرات والذي تحرر لي بطريق النظر تخريجنا أن له ثلاثة أحوال الأول أن يكون هذا البطء لقراءة فتاخر لا تمام الفاتحة وافرغ منها قبل مضى الأركان العترة وأخذ في الركوع وما بعده فلما فرغ من السجود قام الامام عن التشهد وهذا حكمه وأضح في التخلف للتشهد وسقوط الفاتحة عنه لإذا قام وقد ركع الامام ظاهرا الثاني أن يكون أطال السجود غفلة وسهرا وهذا السبيل إلى تركه التشهد لأنه لزمه المتابعة لسكن

أنشأ ذلك من تقصيره في التعلم أم من شك في إتمام الحروف فلا يفيد تركه بعد ركوع الامام رفع ذلك التقصير والحق بمنظر سكتة الامام والساهي عنها من نام متمكنا في تشهده الأول فلم يتنبه إلا لا الامام راكع وقد ينظر فيه بالفرق بينهما بأن كلا من ذينك أدرك من القيام ما يسمعها بخلاف النائم فالوجه أنه كن تخلف لرحمة أو بطء حركة وقد أفنى جمع فيمن سمع تكبير الرفع من سجدة الركعة الثانية فجلس للتشهد ظانا أن الامام يتشهد فاذا هو في الثالثة فكبر للركوع فظنه لقيامها فقام فوجده راكعا بأنه يركع معه ويتحمل عنه الفاتحة لعذره أي مع عدم إدراكه القيام وبه يرد إفتاء آخرين بأنه كالناسي للقراءة ومن ثم لو نسي الاقتداء في السجود مثلا ثم ذكره فلم يقم عن سجدة إلا والامام راكع

إفتاء الجمع المتقدم (قوله ركع معه الخ) ضعيف غش عبارة سم الاوجه أنه كبطي القراءة على قياس مامر في الها مش عن شيخنا الشهاب الرملي اه (قوله كالمسبوق) اى غير ركع مع الامام وتسقط عنه القراءة (قوله ففرقهم بين هاتين الصورتين الخ) اى صورتى نسيان القراءة ونسيان كونه مقتديا كما هو ظاهر لا بهما محل وفاق فالضمير في فرقهم للاصحاب واما قول الشهاب سم كان مراده صورة من سمع تكبير الرفع وصورة الناسى القراءة فعجيب لانه ان كان الضمير في فرقهم للاصحاب فلا يصح لان مسئلة من سمع تكبير الرفع ليست محل وفاق حتى تستند للاصحاب وينسب اليهم انهم فرقوا بينها وبين مسئلة الناسى للقراءة وان كان الضمير فيه للجمع المفتين بما مر فلا يصح ايضا اذ لم يتعرضوا في افتائهم للفرق كما ترى ولا لمسئلة النسيان رشيدى وفى البصرى والكردى ما يوافقه اى الرشيدى في تفسير الصورتين (قوله فيما ذكرته الخ) اى في قوله وقد ينظر فيه بالفرق الخ (قوله من يدرك قيام الامام) اى كمنظر السكينة والناسى للقراءة و (قوله ومن لا يدركه) اى كالتائم في التشهد والسامع لتكبير الرفع من السجدة والناسى للاقتداء في السجود واعتمد النهاية في هذه المسائل الثلاث انه فيها كالتائم للقراءة فيجربى على نظم صلاة نفسه مالم يسبق بأكثر من ثلاثة أركان طويلة قول المتن (وركع قبل إتمام المأموم الفاتحة الخ) أى والحال أنه لو اشتغل باتمام الاعتدال الامام وسجد قبله كذا في النهاية والمغنى وأشار بذلك إلى ان المراد بالمقسم هنا وهو التخلف بركنين ما يشمل ما بالقوة فيندفع حينئذ استشكل سم للبتن بما نصه قوله فقيل يتبعه وتسقط البقية كيف يصدق على هذا المقسم وهو التخلف بركنين اه (قوله وجوبا) إلى المتن في النهاية والمغنى (قوله إلى الرابع) اى كالقيام في المثال الاثني و (قوله او ما على صورته) اى كالتشهد الاول فيه (قوله فتى قام) أى الامام (قوله وإن تقدمه) أى القيام أو التلبس به (قوله أو بالجلوس) عطف على قوله بالقيام (قوله ولو للتشهد الاول) اى كما يكون للاخير سم (قوله بان تلك) اى جلسة الاستراحة (قصيرة الخ) اى فالحقت بالركن القصير في عدم الحسبان (قوله سعى الخ) جواب فتى قام الخ سم (قوله او بعد تلبسه) عطف على قوله قبل تلبس الامام الخ و (قوله فكما قال الخ) عطف على قوله سعى الخ (قوله بما ذكر) إلى المتن في المغنى وإلى قول المتن ولو لم يتم في النهاية (قوله بما ذكر) اى من الثلاثة (قوله إلى الرابع الخ) فلو كان السبق باربعة اركان والامام في الخامس كان تخلف بالركوع والسجدتين والقيام والامام حينئذ في الركوع بطلت

الأوجه عندي أنه يجلس جلوسا قصيرا ولا يستوعب التشهد لانه لا يلزمه بحق المتابعة إلا الجلوس دون ألفاظه بدليل انه لو جلس مع الامام ساكنا كفاه وإن قام وقد ركع الامام في سقوط القراءة عنه نظر لعدم صدق الضابط عليه الثالث ان يكون اطال السجود عمدا وهذا اولى من الحال الثاني بقصر الجلوس واما سقوط القراءة فلا سبيل اليه جز ما لا نه غير معذور اصلا بل عندي انه لو قيل بان هذا التخلف مبطل لفحشه لم يبعد لكن لا مساعدا عليه من المنقول حيث صرحوا بان التخلف بركن ولو بغير عذر لا يبطل ولم يفرقوا بين ركن وركن والجربى على إطلاقهم أولى اه وأقول أاما ما ذكره في الحال الثاني من انه لا سبيل إلى ترك التشهد ففيه نظر لان كلام التشهد الاول وجلوسه سنة لا تتوقف صحة الصلاة عليه وإنما يجب متابعتها الامام فيه إذا كان فيه بدليل انه لو تركه والامام فيه عمدا لا يلزمه العود اليه او شهوا فقام الامام قبل تذكره لا يعود اليه ومن التوقف فيما إذا قام وجد الامام قد ركع في سقوط الفاتحة فينبغى ان يجربى فيه ما في قول الشارح ومن ثم لم يسن الافتداء في السجود داخرا أما الحال الثالث فينبغى أن يتخلف بغير عذر فتبطل بتخلفه بفعلين وان يجربى فيه بالنسبة لقراءة الفاتحة إذا ركع الامام ما جربى فيما إذا وقف عمدا بلا قراءة إلى ان ركع الامام فليتامل سم (قوله ركع معه) الاوجه انه كبطي القراءة على قياس مامر في الها مش عن شيخنا الشهاب (قوله هاتين الصورتين) كان مراده بالصورتين صورة من سمع تكبير الرفع وصورة الناسى للقراءة فليتامل (قوله في المتن فقيل يتبعه وتسقط البقية) كيف يصدق على هذا المقسم وهو التخلف بركنين (قوله ولو للتشهد الاول) اى كما يكون للاخير (قوله سعى الخ) جواب فتى قام

ركع معه كالمسبوق ففرقهم بين هاتين الصورتين صريح فيما ذكرته من الفرق بين من يدرك قيام الامام وبين من لا يدركه (وركع قبل إتمام المأموم الفاتحة فقيل يتبعه وتسقط البقية) لعذره كالمسبوق (والصحيح) أنه (يتمها) وجوبا وليس كالمسبوق لانه أدرك محلها (ويسعى خلفه) على ترتيب صلاة نفسه (مالم يسبق بأكثر من ثلاثة أركان مقصودة) لذاتها (وهي الطويلة) فلا يحسب منها الاعتدال ولا الجلوس بين السجدتين لانها وإن قصدا لكن لالذاتها بل لغيرهما كما مر في سجد السهو ولا بد في السابق بالاكثر المذکور أن ينتهى الامام إلى الرابع أو ما هو على صورته فتى قام من السجود مثلا ففرغ المأموم فاتحته قبل تلبس الامام بالقيام وإن تقدمه جلسة الاستراحة أو بالجلوس ولو للتشهد الاول كما اقتضاه كلامهم فيها ويفرق بأن تلك قصيرة يبطل تطويلها فاغتفرت بخلاف التشهد الاول سعى على ترتيب نفسه أو بعد تلبسه فكما قال (فان سبق بأكثر) بما ذكر بأن انتهى إلى الرابع

كان ركع والمأموم في الاعتدال أو قام أو قعد وهو في القيام (فقليل يفارقه) بالنية وجوبا (٣٤٧) لتعذر الموافقة (والاصح) انه

لا تلزمه مفارقتها بل
(يتبعه) وجوبا ان لم ينو
مفارقته (فيما هو فيه) لفحش
المخالفة في سعيه على ترتيب
نفسه ومن ثم أبطل من
عامد عالم وإذ اتبعه فركع
وهو الى الان لم يتم الفاتحة
تخلف لا كمالها مالم يسبق
بالاكثر ايضا (ثم يتدارك
مافاته بعد سلام الامام)
كالمسبوق (ولو لم يتم)
المأموم (الفاتحة لشغله
بدعاء الافتتاح) مثلاً وقد
ركع امامه (فمعدور) كبطل
القرأة فخكه مامرو ظاهر
كلامهم هنا عذره وان لم
يندب له دعاء الافتتاح
بأن ظن أنه لا يدرك الفاتحة
لواشتغل به وحينئذ يشك
بما مر في نحو تارك الفاتحة
متعمداً إلا أن يفرق بأن له
هنا نوع شبهة لا اشتغاله
بصورة سنة بخلافه فيما مر
وأيضاً فالتخلف لا تمام
التشهد الحش منه هنا وبما
ياتي في المسبوق ان سبب
عدم عذره كونه اشتغل
بالسنة عن الفرض إلا ان
يفرق بان المسبوق يتحمل
عنه الامام فاحتيط له
بان لا يكون صرف
شيئاً غير الفرض والموافق
لا يتحمل عنه فعدر للتخلف
لا كمال الفاتحة وان قصر
بصره ببعض الزمن لغيرها
لان تقصيره باعتبار ظنه
دون الواقع والحاصل

صلاته قاله البلقيني نهاية ما يأتى ما يتعلق به (قوله كان ركع) أى الركوع الركعة الثانية (قوله في الاعتدال)
أى اعتدال الركعة الاولى مثلاً ع (قوله أو قام أو قعد وهو في القيام) أقول إذا قعد وهو في القيام فقدمه
كما هو الواجب عليه ثم قام للركعة الاخرى فهل يبني على ما قرأه من الفاتحة في الركعة السابقة الوجه انه لا يجوز
البناء لا لقطاع قرأته بمفارقة ذلك القيام الى قيام اخر من ركعة اخرى بخلاف ما لو سجد لتلاوة في أثناء
الفاتحة كان تابع امامه فيها الرجوع بعد السجود الى قيام تلك الركعة بعينه واما مسألة ما لو قام أى الامام وهو
أى المأموم في القيام فلا يبعد حينئذ بناؤه على قرأته لعدم مفارقتها حينئذ قيامه فليتأمل سم على حج
ولكنه اعتمد في حاشية المنهج البناء في المستثنين ونقله عن ابن العماد أقول وهذا هو الاقرب والقلب اليه
اميل ع (قوله بل يتبعه الخ) قضية كلام الشيخ ع انه لا بد من قصد المتابعة وهو احد احتمالات ثلاثها ابدالها
الشهاب سم في المنهج الثاني انه يشترط ان لا يقصد البقاء على نظم صلاة نفسه والثالث وهو الذي استظهره
انه لا يشترط شيء من ذلك بل يكفي وجرد التبعية بالفعل وقول الشارح الاتي قريباً وإذ اتبعه فركع
الخ يؤيد ما قاله شيخنا ع (قوله بل يتبعه الخ) قضية كلام الشيخ ع انه لا بد من قصد المتابعة وهو احد احتمالات ثلاثها ابدالها
ما ذكره الاستظهره سم يلزم منه ضعف حكم البلقيني بالبطان في الضرورة المتقدمة التي ذكرها الشارح
مر فتأمل رشيدى وقوله وما استظهره سم يلزم منه الخ لم يظهر لي وجه اللزوم (قوله وجوبا) فاذا كان قائماً
وافقه في القيام ويعتد بما أتى به من الفاتحة وان كان جالساً جلس معه وحينئذ لا عبرة بما قرأه وان هوى ليجلس
فقام الامام ينبغي أن يقال ان وصل الى حد لا يسمى فيه قائماً بعد ما قرأه ولا اعتد بذلك لان ما فعله من
الهُوى لا يلغى ذلك فان لم يتبعه حتى ركع الامام بطلت صلاته ان كان عامداً لما حكي اهبجى ع (قوله ومن
ثم) أى لفحش المخالفة (قوله أبطل) أى سعيه سم (قوله وإذ اتبعه) أى بالقصد كما علم مما مر رشيدى
(قوله أى فركع أى الامام وهو الخ) أى المأموم (قوله المأموم) أى الموافق كما يأتى (مثلاً) الى قوله ولو شك
في النهاية لا لقوله وايضاً الى وبما يأتى وقوله كما بيئته في شرح الارشاد وغيره وما انبه عليه (قوله مثلاً) أى او
التعذر بمعنى أى وانتظار سكتة الامام كما تقدم (وقد ركع امامه) أى وقارب الركوع شرح بافضل قول
المتن (فمعدور) أى في التخلف لا تمامها معنى (قوله فخكه مامراً) أى من اغتفار التخلف بثلاثة اركان طويلة
وقد علم مما مر ان المراد بالفراغ من الركن الانتقال عنه لا الاتيان بالواجب منه نهاية زاد المغنى وانه لا فرق
بين ان يتلبس بغيره ام لا وهو الاصح كما في التحقيق وقيل يعتبر ملازمة الامام ركناً اخر (قوله بما مر الخ)
أى في شرح فان لم يكن عذراً الخ (قوله في نحو تارك الفاتحة الخ) أى كالتخلف لو سوسسته او لجلسة الاستراحة
أو لا تمام التشهد الاول (قوله إلا ان يفرق الخ) كذا شرح مر وهذا الفرق قريب ان لم يعتدده أنه
لا يندب له حينئذ دعاء الافتتاح سم (قوله وايضاً فالتخلف لا تمام التشهد الخ) وعلى ما تقدم فيه عن
الكثيرين لا اشكال به سم (قوله بخلافه فيما مر) فيه نظر بالنسبة للتخلف لجلسة الاستراحة (قوله وبما
ياتى الخ) معطوف على قوله بما مر سم (قوله دون الواقع) فيه نظر ظاهر إذ لا معنى للتقصير في الواقع الا كون

(قوله كان ركع والمأموم في الاعتدال أو قام أو قعد وهو في القيام) أقول إذا قعد وهو في القيام فقدمه كما
هو الواجب عليه ثم قام للركعة الاخرى فهل يبني على ما قرأه من الفاتحة في الركعة السابقة الوجه انه لا يجوز
البناء لا لقطاع قرأته بمفارقة ذلك القيام الى قيام اخر من ركعة اخرى بخلاف ما لو سجد لتلاوة في أثناء
الفاتحة كان تابع امامه فيها الرجوع بعد السجود الى قيام تلك الركعة بعينه واما مسألة ما لو قام وهو في
القيام فلا يبعد حينئذ بناؤه على قرأته لعدم مفارقتها حين قيامه فليتأمل (قوله ومن ثم أبطل) أى سعيه
(قوله إلا ان يفرق الخ) كذا شرح مر وهذا الفرق قريب ان لم يعتدده أنه لا يندب له حينئذ دعاء الافتتاح
(قوله وبما يأتى) معطوف على قوله بما مر وعلى ما تقدم فيه عن الكثيرين لا اشكال (دون الواقع) فيه نظر
ظاهر إذ لا معنى للتقصير في الواقع الا كون مقتضى الواقع انه لا يشتغل بغير الفاتحة وهنا كذلك لكون

من كلامهم اننا بالنسبة للعذر وعدمه ندير الامر على الواقع وبالنسبة لندب الاتيان لنحو التعوذ للمسبوق ندير الامر على ظنه

(هذا كله في) المأموم (الموافق) وهو (٣٤٨) من أدرك من قيام الإمام من مئاسع الفاتحة بالنسبة إلى القراءة المعتدلة لا لقراءة الإمام ولا

لقراءة نفسه على الوجه كما بينته في شرح الارشاد وغيره وقول شارح هو من احرم مع الامام غير صحيح فان احكام المواقف والمسبوق تأتي في كل الركعات الا ترى ان الساعي على ترتيب نفسه ونحوه كبطي النهضة اذا فرغ من سعيه على ترتيب نفسه فان أدرك مع الامام زمانا يسع الفاتحة فوافق والافسبوق ولو شك اهو مسبوق او موافق لزمه الاحتياط فيتخلف لا تمام الفاتحة ولا يدرك الركعة على الوجه من تناقض فيه للمتأخرين لانه تعارض في حقه اصلان عدم ادراكها وعدم تحمل الامام عنه فالزماناء اتمامها رعاية للثاني وفاته الركعة بعدم ادراك ركوعها رعاية للاول احتياط فيهما وقضية كلام بعضهم ان محل هذا ان لم يحرم عقب احرام الامام او عقب قيامه من ركعته وإلا لم يؤثر شكه وانما يأتي على ان العبرة في الموافق بادراك قدر الفاتحة من قراءة الامام والمعتمد خلافه كما تقر (فاما مسبوق ركع الامام في فاتحته فالاصح انه ان لم يشتغل بالافتتاح والتعوذ بأن قرأ عقب تحرره ترك قراءته وركع) وإن كان بطي القراءة فلا يلزمه

مقتضى الواقع أن لا يشتغل بغير الفاتحة وهنا كذلك لكون ما أدركه لا يسع في الواقع غير الفاتحة سم على حج اه رشدي وأشار السكردى الى دفع النظر بماضيه قوله دون الواقع اى لان الواقع قديطابق ظنه وقد لا يخلف تقصير المسبوق فانه باعتبار الواقع لانه يتحقق عدم إدراكه الفاتحة لو اشتغل بالسنة اه (قوله هذا كله) اى قوله وإن كان بان اسرع الخ (قوله وهو من) الى قوله لا لقراءة الامام في المغنى (قوله وهو من أدرك الخ) هذا لا يشمل من احرم عقب احرام الامام بلا فاصل ولم يدرك من قيام الامام ما ذكر ولا يتجه لإلجاءه موافقاً رابت قوله الآتى وهو انما يأتي الخ وقضيته خلاف ذلك وأنه قد يكون مسبوقاً سم (قوله على الوجه) أى وإن رجح الزركشى اعتبار قراءة نفسه نهاية وكذا روجه البصرى عبارته والذى يظهر ان ناطة الحكم بقراءة نفسه اولى من لئان طنه بالقراءة المعتدلة اه (قوله وقول شارح هو من احرم الامام الخ) من احرم مع الامام موافق ايضاً مراه سم (قوله غير صحيح) عبارة النهاية قيل مردود اه (قوله فان احكام الموافق الخ) يمكن الجواب بان من عبر بذلك اراد الموافق الحقيقي فان ما ذكره من بطي النهضة ونحوه مسبوق حكماً ع ش ورشدي وبصرى (قوله ونحوه الخ) بالنصب عطف على الساعي (قوله والافسبوق) اى غير ك معه وتحسب له الركعة ومن ذلك ما يقع لكثير من الائمة انهم يسرعون القراءة فلا يمكن المأموم بعد قيامه من السجود وقراءة الفاتحة بتأما قبل ركوع الامام فيركع معه وتحسب له الركعة ولو وقع له ذلك في جميع الركعات فلو تخلف لا تمام الفاتحة حتى رفع الامام راسه من الركوع او ركع معه ولم يطمئن قبل ارتفاعه عن اقل الركوع فاتته الركعة فيتبع الامام فيما هو فيه وياتى بركعة بعد سلام الامام ع ش (قوله ولو شك اهو مسبوق) أفنى شيخنا الشهاب الرملى بأن حكمه حكم الموافق سم ووافقه المغنى والنهاية عبارته وهل يلحق به اى بالموافق في سائر احكامه من شك هل أدرك زمانا يسع الفاتحة لان الاصل وجوبها في كل ركعة حتى يتحقق مسقطها وعدم تحمل الامام لشيء منها وحيداً في تأخر ويتم الفاتحة ويدرك الركعة لم يسبق باكثر من ثلاثة اركان طويلة في ذلك ترد للمتأخرين والمعتمد كما أفنى به الوالد رحمه الله تعالى نعم لما مر وسواء في ذلك اكان إحرامه عقب إحرام إمامه ام عقب قيامه من ركعته ام لا اه قال ع ش قوله مر نعم لما مر جواب لقوله في تأخر ويتم الفاتحة أى فيكون كالموافق فيغترف له ثلاثة اركان طويلة اه (قوله لزمه الاحتياط) قديتوهم منه ان ماساكة هو الاحوط مطلقاً وليس كذلك لاحتمال ان يكون موافقاً في نفس الامر فالركعة زائدة وبالجملة فلا يمكن إيقاع هذه الصلاة متفقاً على صحتها لم ينو المفارقة ولو قيل بتعيينها لكان مذهباً متبعها السلامة من الخلل بكل تقدير بخلاف بقية الاراء بصرى (قوله فيتخلف لا تمام الفاتحة) اى ويسعى على ترتيب صلاته ما لم يسبق باكثر من ثلاثة اركان طويلة الخ هذا ما يقتضيه اطلاقه وعليه فلك ان تقول قديتو حينئذ الى بطلان صلاته بقرض كونه مسبوقاً بان يهوى امامه للسجدة قبل اتمامها فتأمل بصرى (قوله ولا يدرك الركعة) اى اذا لم يدرك ركوع الامام سم (قوله على الوجه) تقدم عن النهاية خلافه (قوله ان محل هذا) اى قوله لزمه الاحتياط فيتخلف لا تمام الفاتحة الخ (قوله لم يؤثر شك) اى لحكمه حكم الموافق (قوله كما تقر) اى في قوله بالنسبة الى القراءة المعتدلة الخ (قوله بان قرأ الخ) لعل المراد بدون ابطاء عمداً قول المتن (ترك قراءته وركع) فان تخلف لا تمام الفاتحة وفاته الركوع معه وادركه في الاعتدال بطلت ركعته لانه لم يتابعه في معظمها فكان تخلفه بلا عذر فيكون مكروهاً ولا تبطل صلاته محلي ونهاية مغنى (قوله غير ما أدركه) اى غير ما قرأه من الفاتحة (قوله بخلاف ما مر في الموافق) اى من انه يتم التامحة ويسعى خلفه الخ (قوله

ما أدركه لا يسع في الواقع غير الفاتحة فليتأمل (قوله وهو من أدرك من قيام الامام زمانا يسع الخ) هذا لا يشمل من احرم عقب احرام الامام بلا فاصل ولم يدرك من قيام الامام ما ذكر ولا يتجه لإلجاءه موافقاً رابت قوله الآتى وهو انما يأتي الخ وقضيته خلاف ذلك وانما قد يكون مسبوقاً (وقول شارح هو من احرم مع الامام الخ) من احرم مع الامام موافق ايضاً مراه (ولو شك اهو مسبوق او موافق) أفنى شيخنا الشهاب الرملى بان حكمه حكم الموافق (قوله ولا يدرك الركعة) اى اذا لم يدرك ركوع الامام (قوله في المتن ترك قراءته وركع)

(وهو) بر كوعه معه وقبل

قيامه عن أقل الركوع
(مدرك للركعة) بشرطه
الآتي لأنه لم يدرك غير
ما قرأه فيتحمل الامام عنه
ما بقي كما يتحمل عنه الكل
لو أدركه راكعاً أو ركع
عقب تحريمه (ولاً) بأن
اشتغل بهما أو بأحدهما
أولم يشتغل بشيء بأن سكت
زمناً بعد تحريمه وقبل
قراءته وهو عالم بأن
واجبه الفاتحة (لزمه قراءة)
من الفاتحة سواء علم أنه
يدرك الامام قبل سجوده
أم على الأوجه (بقدره)
أي ما أتى به أي بقدر حرره
في ظنه كما هو ظاهر أو بقدر
زمن ماسكته لتقصيره في
الجملة بالعدول من الفرض
إلى غيره وإن كان قد أمر
بالافتتاح والتعود لظنه
الادراك فركع على خلاف
ظنه وعن المعظم بركع
وتسقط عنه البقية واختير
بل رجحه جمع متأخرون
وأطالوا في الاستدلال له
وان كلام الشيخين يقتضيه
وعلى الأول متى ركع قبل
وفاء ما لزمه بطلت صلاته
ان علم وتعمد كما هو ظاهر
ولاً لم يعتد بما فعله ومتى
ركع الامام وهو متخلف
لما لزمه وقام من الركوع
فاتته الركعة بناء على أنه
متخلف بغير عذر ومن
عبر بعذره

بر كوعه) إلى قول المتن لزمه في النهاية إلا قوله بشرطه الآتي (قوله بشرطه الآتي) أي في الفصل الآتي في قول
المتن مع الشارح قلت إنما يدركها بشرط أن يكون ذلك الركوع محسوباً له وإن يطمئن الخ (قوله لأنه لم يدرك
غير ما قرأه) لا يظن وجه مناسبة هنا وذكره النهاية والمغني عقب قول المتن وركع (قوله أو ركع) أي
الامام (قوله ولم يشتغل الخ) هل زاد أو أبطأ في القراءة على خلاف عادته بغير عذر (قوله وهو عالم الخ) يأتي
محتز به سم (قوله وهو عالم بان واجبه الخ) الظاهر أنه قيد في الجميع حتى الاشتغال بما مروى هل يكتب في يكونه عالماً
بذلك وإن كان ناسياً حينئذ الحكم أو لا بد من كونه ذا كراهية حينئذ محل تأمل والقاب إلى الثاني أميل فليراجع
بصري (قوله على الأوجه) أي خلافاً لما في شرح الروض عن الفارقي سم عبارة النهاية قال الفارقي
وصورة تخلفه للقراءة أن يظن أنه يدرك الامام قبل سجوده وإلا فلا يتابعه قطعاً ولا يقرأ وذكر مثله الروياني
في حليته والغزالي في أحيائه لكن الذي نص عليه في الامام ان صورتها أن يظن أنه يدرك في ركوعه والا
فيفارقه ويتم صلاته به على ذلك الأذرعى وهو المعتمد لكن يتجه لزوم المقارنة عند عدم طه ذلك وان لم
يفعل أثم ولكن لا تبطل صلاته حتى يصير مختلفاً بركنين اه وفي المغني وسم مثلها إلا أنها قالاً بطل وهو
المعتمد الخ وهذا كما قال شيخنا وهو المعتمد لكن لا يلزمه المفارقة إلا عند هوى السجود لأنه يصير مختلفاً
بركنين اه أي المغني (قوله أي ما أتى به) إلى قوله ثم رأيت في النهاية إلا قوله وان كان قد أمر إلى وعن المعظم
وقرله وأطالوا إلى وعلى الأول وقوله وكذا حيث فاته الركوع (قوله أو بقدر زمن ماسكته) أي من القراءة
المعتدلة على قياس ما سار له في ضابط الموافيق فليراجع رشيدى (قوله ماسكته) عبارة النهاية سكونه (قوله
لتقصيره في الجملة الخ) قال الأذرعى وقضية التعليل بما ذكرناه إذا ظن إدراكه في الركوع فأتى بالافتتاح
والتعود فركع الامام على خلاف العادة وأعرض عن السنة التي قبلها والتي بعدها ركع معه وإن لم يكن قرا
من الفاتحة شيئاً ومقتضى إطلاق الشيخين وغيرهما أنه لا فرق اه وهذا مقتضى كإقال شيخنا هو المعتمد
لبقاء محل القراءة ولا نسلم ان تقصيره بما ذكره منتفى في ذلك إذ لا عبرة بالظن البين خطؤه ومغني ونهاية وقولها
ومقتضى إطلاق الشيخين وغيرهما أنه لا فرق أي بين ظنه إدراك الفاتحة وعدمه وعليه فان كان أدرك مع
امامه زمناً يسع الفاتحة فهو كبطيء القراءة والافقير بقدر ما فوته عش وسم (قوله فركع) أي الامام
(قوله وعن المعظم) عبارة النهاية والمغني والثاني يوافقهم مطلقاً ويسقط باقي الخبر إذ ركع فاركعوا واختاره
الأذرعى تبعاً لترجيح جماعة اه (قوله وان كلام الشيخين الخ) عطف على قوله رجحه الخ (قوله وعلى
الأول) إلى قوله ثم إذا فرغ في المغني إلا قوله ان علم إلى متى (قوله وعلى الأول) أي الأصح من لزوم القراءة
بقدر ما أتى به أو زمن سكونه (كما هو الخ) أي التقيد بالعلم والعمد (قوله والا) أي بان كان جاهلاً أو ناسياً
عش (قوله لم يعتد الخ) أي فيأتي بركعة بعد سلام امامه عش قال الرشيدى وهل يجب عليه العود لتتميم
القراءة مع نية المفارقة إذا هو الإمام للسجود إذا علم بالحال إذ حر كته غير معتد بها حينئذ فلا وجه لمضيه
فيما هو فيه ولا يجب والظاهر الأول فليراجع اه أقول وجزم بالثاني الجمل على النهاية وهو قضية ما مر عن
عش أنفاً (قوله ومن عبر بعذره الخ) عبارة المغني ولا ينافيه قول البغوى بعذره في التخلف لأن معناه أنه
يمدبر بمعنى أنه لا كراهة ولا بطلان بتخلفه قطعاً لا بمعنى أنه ان لم يدرك الامام في الركوع لم تنفك الركعة اللهم إلا
فلو تخلف لقرأته حتى رفع الامام من الركوع فاتته الركعة قال المحلى ولا تبطل (قوله وهو عالم) يأتي محتز به
(قوله على الأوجه) أي خلافاً لما في شرح الروض عن الفارقي ان صورتها أن يظن أنه يدرك الامام قبل سجوده
والافتتاح قطعاً ولا يقرأ لكن الذي نص عليه في الامام ان صورتها أن يظن أنه يدرك الامام في ركوعه وإلا
فيفارقه ويتم صلاته به على ذلك الأذرعى وهو المعتمد لكن لا يلزم المفارقة إلا عند هوى السجود لأنه يصير
متخلفاً بركنين شرح مر (قوله لتقصيره) قال في شرح الروض قال الأذرعى وقضية التعليل بتقصيره بما
ذكرناه إذا ظن إدراكه في الركوع فأتى بالافتتاح والتعود فركع الامام على خلاف العادة بان قرا الفاتحة
وأعرض عن السنة التي قبلها والتي بعدها ركع معه وان لم يكن قرا من الفاتحة شيئاً ومقتضى إطلاق الشيخين

أن يريد أنه كبطي القراءة فانه لا تفوته الركعة إذالم يدرك الامام في الركوع اه (قوله فعبارته مؤولة)
عبارة النهاية نظر إلى انه لم يزم بالقراءة كما اشار إلى ذلك الشارح اه (قوله ثم) اي بعد ان اشتغل المسبوق
باتيان ما لزمه (قوله إذا فرغ) اي من اتيانه (قوله ولا إلخ) اي وإن لم يتابعه ركع (قوله وكذا حيث إلخ)
المراد به الاشارة إلى ما لو ادرك الامام بعد رفعه عن اقل الركوع فتجب متابعة الامام فيها وفيه حتى لو ركع
عامدا علما بطلت صلاته هذا ومقتضى إطلاقهم هنا ان ذلك لا يبطل من الجاهل وإن كان غير معذور كلامهم
في موطن كثير قاض بالتفصيل فليتلأمل بصري وقوله وكلامهم في موطن إلخ وقد يقال ان ما هنا يخفى على
بعض العلماء فضلا عن الجاهل (قوله وإن لم يفرغ إلخ) عطف على قوله إذا فرغ إلخ (قوله لا نية المفارقة)
ومعلوم انه إذا نوى المفارقة وجب عليه إتمام الفاتحة فلو اراد بعد نية المفارقة ان يحدد الاقتداء به فهل إذا
جده يتابعه ويسقط قراءة ما كان وجبت قراءته أولا فيه نظروا لعل الوجه الثاني فيراجع سم (قوله بكل
تقدير) اي من تقديري التخلف والسجود مع الامام سم ورشدي (قوله ويشهد له) اي لزوم نية المفارقة
و (قوله ما مر) أي في شرح وإن كان بان أسرع قراءته (قوله ثم رأيت شيخنا أطلق إلخ) كان مراده به أنه
لم يفصل بين ان يكون فرغ مما لزمه أولا واعلم ان كلام التحقيق صريح في تفرغ لزوم المتابعة في الهوى على
القول الضعيف انه يلزم المسبوق إذا ركع الامام ان يركع معه مطلقا وإن كان اشتغل بغير الفاتحة فراجع سم
عبارة النهاية وما نقله الشيخ عن التحقيق واعتمده من لزوم متابعتي الهوى حيثئذ يوجه بانه لما لزمه إلخ
بحسب ما فهمه من كلامه والافعال بركته صريحة في تفرغه على المرجوح اه (قوله اما إذا جهل) إلى المتن في
النهاية (قوله أما إذا جهل إلخ) محترز قوله وهو عالم بأن واجبه إلخ رشدي (قوله فهو بتخلفه لما لزمه) متخلف
إلخ قال الشهاب سم قضية هذا انه كبطي القراءة مع انه فرضه في المسبوق والمسبوق لا يدرك الركعة إلا
بالركوع مع الامام اه اقول يحتمل ان يكون هذا سداد القاضي فيكون مخصصا لقوله ان المسبوق لا يدرك
الركعة إلا بالركوع مع الامام فيكون محله في العالم بان واجبه القراءة ويحتمل وهو الاقرب واقتصر عليه
شيخنا ع ش في الحاشية ان مراد القاضي ان صلاته لا تبطل بتخلفه إلى ما ذكر فيكون محل بطلانها بهوى

وغيرهما أنه لا فرق اه وهذا المقتضى هو المعتمد لبقاء محل القراءة ولا ندلم أن تقصيره بما ذكر منتف في
ذلك ولا عبرة بالظن البين خطؤه اه ما في شرح الروض واقول ينبغي ان المراد بالمقتضى المذكور انه إن
كان الزمن الذي ادركه يسع جميع الفاتحة تخلف لها كبطي القراءة او بعضها لزمه التخلف لقراءة قدره
فليتلأمل (قوله ثم إذا فرغ إلخ) هل يأتي هذا على ما مر عن النص انه اذا لم يظن انه يدركه في ركوعه يفارقه
فيكون محل وجوب المفارقة ما لم يفرغ قبل هوى الامام للسجود والاسقط الوجوب او لا فتلزمه المفارقة
مطلقا (قوله فلا خلاص له عن هذين الآية المفارقة) معلوم انه اذا نوى المفارقة وجب اتمام الفاتحة ولو اراد
بعد نية المفارقة ان يحدد الاقتداء به فهل اذا جدد يتابعه ويسقط عنه قراءة ما كان وجب قراءته أولا فيه
نظروا لعل الوجه الثاني فيراجع سم (قوله بكل تقدير) اي من تقديري التخلف والسجود مع الامام (قوله
ثم رأيت شيخنا أطلق إلخ) كان مراده به انه لم يفصل بين ان يكون فرغ مما لزمه أولا واعلم ان كلام التحقيق
صريح في تفرغ لزوم المتابعة في الهوى على القول بانه يلزم المسبوق إذا ركع الامام ان يركع معه مطلقا
وان كان اشتغل بغير الفاتحة فراجع سم (قوله ويمكن توجيهه إلخ) يمكن توجيهه ايضا بانه يرفع الامام عن
الركوع تحقق عدم إدراك الركعة فلا فائدة في التخلف للقراءة بعد ذلك وقد يمنع في الفائدة بان الامام قد
يتذكر ما يقتضى عدم اجزاء ركوعه وعوده اليه فيدرك معه الا ان قضية هذا اللزوم المتابعة في الاعتدال
قبل الهوى ويمكن ان يكون هذا مراد الشيخ وانما ذكر الهوى لانه الذي تظاهر به المخالفة بخلاف ما قبله فانها
متوافقان في صورته مشتركان فيها وقد يمنع قولنا لا فائدة في التخلف بان فائدته تدارك ما لزمه قراءته
الا ان يقال برفع الامام سقط اللزوم إذا القراءة بعدها لا متابعة فيها ولا تحصل الركعة فليتلأمل واعلم ان ما نسب
للتحقيق لم يذكروه فيه الا على وجه ضعيف كما يعلم بمراجعته (قوله فهو بتخلفه لما لزمه) متخلف بعذر قضية

فعبارته مؤولة ثم إذا فرغ
قبل هوى الامام للسجود
وافته ولا يركع ولا
بطلت ان علم وتعمد وكذا
حيث فانه الركوع وإن لم
يفرغ وقد أراد الامام
الهوى للسجود فقد تعارض
في حقه وجوب وفاء ما لزمه
وبطلان صلاته بهوى
الامام للسجود لما نقرر أنه
متخلف بغير عذر فلا خلاص
له عن هذين الآية المفارقة
فتتبعين عليه حذر ان بطلان
صلاته عند عدمها بكل
تقدير ويشهد له ما مر في
متعمد ترك الفاتحة وبطيء
الوسوسة ثم رأيت شيخنا
أطلق نقلا عن التحقيق
واعتمده أنه يلزمه متابعتي
في الهوى حيثئذ ويمكن
توجيهه بانه لما لزمته المتابعة
قبل المعارضة استصحب
وجوبها وسقط موجب
تقصيره من التخلف لقراءة
قدر ما لحقه فغلب واجب
المتابعة فعليه ان صح لا
تلزمه مفارقتها أما إذا جهل
ان واجبه ذلك فهو بتخلفه
لما لزمه متخلف بعذر قاله
القاضي

(ولا يشتغل المسبوق بسنة بعد التحريم) أي لا يسن له الاشتغال بها (بل بالفاتحة) لأنها الأهم ويسرع فيها ليدركها (الا) منقطعان أريد بالمسبوق من مر باعتبار ظنه ومتصل أن أريد به من سبق بأول القيام لكنه يقتضي أن من لم يسبق به يشتغل بهامطلقا والظاهر خلافه وأنه لا فرق بين من أدرك أول القيام واثناه في التفصيل المذكور وحينئذ فالتعبير بالمأموم أولى (ان يعلم) أي يظن لا اعتيادا لا امام التطويل (ادراكها) مع ما يأتي به فيأتي به نداء بخلاف ما إذا جهل حاله أو ظن منه الاسراع وأنه لا يدركها معه فيبدأ بالفاتحة (ولو علم المأموم في ركوعه) أي بعد وجود أقله أنه ترك الفاتحة أو شك في فعلها (لم يعد إليها) أي محلها فإن فعل بطلت صلاته أن علم وتعمد لفوات محلها (بل يصلي ركعة بعد سلام الامام) تدارك لما فاتته كالمسبوق (فلو علم أو شك) في فعلها (وقد ركع الامام ولم يركع هو) أي لم يوجد منه أقل الركوع وإن هوى له (قراها) بعد عوده للقيام فيما إذا هوى لبقاء محلها (وهو متخلف بعذر) فيأتي فيه حكمه السابق من التخلف لاتمامها بشرطه ويؤخذ منه أنها حيث قلنا بعوده للركن كان متخلفا

الامام للسجود إذا لم يفارقه في غير هذه الصورة لكن تفوته الركعة وليس معنى كونه متخلفا بعذر أنه يعطى حكم المعذور من كل وجه ولا إشكال في ذلك وإن أشار الشهاب المذكور إلى إشكاله بما ذكره رشدي قول المتن (ولا يشتغل المسبوق الخ) أي من لم يدرك أول الركعة وإن أدرك زمانا يسع الفاتحة سم وهذا إنما يناسب اتصال الاستثناء دون انقطاعه الذي قدمه الشارح فيما يأتي قول المتن (بسنة الخ) أي كدعاء افتتاح أو تعوذ نهاية ومعنى (قوله أي لا يسن) إلى قول المتن (بل يصلي) في النهاية (قوله أي لا يسن) هلا قال أي يسن أن لا يشتغل بها سم أي كافي بالمنهج (قوله من سر) أي ضد الموافق المفسر بما مر (قوله من سبق بأول القيام) أي وإن أدرك زمانا يسع الفاتحة (قوله لكنه) أي التفسير بمن سبق الخ (قوله مطلقا) أي وإن ظن من الامام الاسراع وأنه لا يدركها معه (قوله وأنه لا فرق الخ) عطف على خلافه أي والظاهر عدم الفرق (قوله المذكور) أي الاتي في المتن وشرحه انفا (قوله أي يظن الخ) فلو اختلف ظنه اتجه أنه كبطل القراءة إن أدرك ما يسع الفاتحة سم أي وإن لم يدركه فحكمه من انفا في قول المصنف وإلا لزمه قراءة الخ وشرحه (قوله مع ما يأتي به) أي مع اشتغاله بالسنة (قوله فيأتي به ندبا) أي ثم يأتي بالفاتحة حيازة لفصليتها معنى (قوله أو ظن منه الاسراع الخ) أي أو ظن أنه لا يقرأ السورة أو يقرأ سورة قصيرة معنى (قوله فيبدأ بالفاتحة) أي يسن أن يقرأ الفاتحة مع الامام معنى قول المتن (في ركوعه) أي مع الامام معنى (قوله أي بعد وجود أقله) الظاهر ولو قبل الطائفة سم قول المتن (لم يعد إليها الخ) فلو علم الامام أو المصلي منفردا ذلك وجب عليه العود كما تقدم في ركن الترتيب لكن إذا عاد الامام فهل المأمومون ينتظرونه أو يعودون معه أو يفارقونه بالنية أم كيف الحال ثم رأيت بها مش بخط بعض الفضلاء بعد كلامه ما نصه قال شيخنا الرمي بالاول ويعتذر التطويل في الاعتدال للضرورة ثم رجع عن ذلك واعتمد أنهم ينتظرونه في السجود ويعتذر سبقهم بركنين للضرورة وهذا هو الاصح لأنه ركن طويل أه عش وعبارة البجيرمي عن السلطان فلو شك الامام في الفاتحة وجب عليه العود اه مطلقا وجب على المأموم انتظاره في الركوع أن لم يرفع معه وإلا انتظره في السجود لافي الاعتدال فلو شك معا ورجع الامام للقراءة وعلم المأموم منه ذلك وجب عليه الرجوع ايضا فان لم يرجع الامام وعلم منه المأموم ذلك وجب عليه نية المقارنة لأنه يصير كمن ترك امامه الفاتحة عمدا وإلا بطلت صلاته اه وهي أحسن قول المتن (بل يصلي الخ) قال في شرح الروض أي والمغني قال الزركشي فلو تذكر في قيام الثانية أنه قد كان قراها حسبته لتلك الركعة بخلاف ما لو كان منفردا أو اماما فاشك في ركوعه في القراءة من غير تدارك عامدا عالما بالتحريم ثم تذكر في قيام الثانية مثلاً أنه قد كان قراها في الاولى فان صلاته تبطل إذ لا اعتداد بفعله مع الشك اه سم (قوله ان علم وتعمد) أي وإلا لم تبطل ولا يدرك هذه الركعة وإن قراها بعد عوده كما هو ظاهر سم (وإن هوى له) ظاهره إن كان أقرب إلى أقل الركوع سم وعش قول المتن (قراها) أي وجوباً بمعنى (قوله فيما إذا هوى) قيد لقوله بعد عوده الخ (قوله لبقاء محلها) تعليل للمتن (قوله بشرطه) أي ما لم يسبق بها أكثر من ثلاثة أركان طويلة (قوله يؤخذ منه أنها حيث الخ) تأمل فيه من حيث الأخذ لا من هذا أنه كبطل القراءة مع أنه فرضه في المسبوق والمسبوق لا يدرك ركعة إلا بالركوع مع الامام (قوله في المتن ولا يشتغل المسبوق) أي من لم يدرك أول الركعة وإن أدرك زمانا يسع الفاتحة (قوله أي لا يسن) هلا قال أي يسن أن لا يشتغل بها (قوله أي يظن) فلو اختلف ظنه اتجه أنه كبطل القراءة إن أدرك ما يسع الفاتحة (قوله أي بعد وجود أقله) الظاهر ولو قبل الطائفة (قوله لم يعد إليها) بل يصلي ركعة بعد سلام الامام قال في شرح الروض قال الزركشي فلو تذكر في قيام الثانية أنه قد قراها حسبته لتلك الركعة بخلاف ما لو كان منفردا أو اماما فاشك في ركوعه في القراءة فحصى ثم تذكر في قيام الثانية أي مثلاً أنه كان قد قراها في الاولى فان صلاته تبطل إذ لا اعتداد بفعله مع الشك اه وقوله فان صلاته تبطل أي ان مضى عامدا عالما بالتحريم أو لم يتدارك الركعة وإلا لم تبطل كما هو ظاهر (قوله ان علم وتعمد) أي وإلا لم تبطل ولا يدرك هذه الركعة وإن قراها بعد عوده كما هو ظاهر (قوله أي لم يوجد منه أقل الركوع) ظاهره

بعذر فيأتي به ويسعى على نظم نفسه ما لم يسبق بأكثر من ثلاثة طويلة

والأوافق الامام واتى بركة بعد (٣٥٢) سلامه (وقيل بركة) للمتابعة (ويتدارك بعد سلام الامام) ما فاته وافهم قوله وقد ركع الامام

انه لو ركع قبله ثم شك لزومه العود ويوجه بان ركوعه هنا يسن أو يجوز له تركه والعود للامام فكان ذلك بمنزلة شك قبل أن يركع بالكلية ويأتى ذلك في كل ركن علم المأموم تركه أو شك فيه بعد تلبسه بركن بعده يقيناً أى وكان في التخلف له خش مخالفة كما يعلم من المثل الآتية فيوافق الامام ويبقى بدله بركة بعد سلام امامه فلم أنه لو قام امامه فقط فشك هل سجد معه سجد كما نقله القاضي عن الائمة لانه تخلف يسير مع كونه لم يتلبس بعده بركن يقيناً لان احد طر فنه في شك يقتضى انه في الجلوس بين السجدين ومثله ما لو شك بعد رفع امامه من الركوع في انه ركع معه ولا فيركع لذلك أى كون تخلفه يسيراً مع ان احد طر في شك يقتضى انه باقى في القيام الذى قبل الركوع بخلاف ما لو قام هو أى مع امامه أو قبله فيما يظهر ثم شك في السجود فلا يعود اليه لفحش المخالفة مع يقين التلبس بركن بعده وهو القيام ومثله لو شك وهو ساجد معه هل ركع معه أولاً فلا يركع لذلك وظاهر ذلك انه لو شك وهو جالس للاستراحة أو ناهض للقيام في السجود عادله وان كان الامام في

حيث الحكم فانه كما قال بصري (قوله وإلا) أى إن سبق بذلك بان انتهى إلى الركن الرابع (قوله وافهم قوله) إلى قوله لذلك وظاهر في المغنى لا قوله أى ركن إلى فعله وقوله لانه تخالف إلى ومثله وقوله أى كون تخلفه إلى بخلاف وقوله أو قبله فيما يظهر وقوله لفحش المخالفة إلى ومثله (قوله لزومه العود) فلور كع الامام قبل عوده فهل يمتنع فيه نظر ولا يبعد الامتناع سم اقول ويؤيد الامتناع لتعليل المغنى بقوله لاذلا متابعة حينئذ فهو كالمفرد اه (قوله يسن) أى إن كان التقدم بالركوع عمداً (قوله أو يجوز) أى إن كان سهواً (قوله تركه) تنازع فيه يسن ويجوز ع ش اه سم (قوله قبل أن يركع) أى قبل أن يوجد الركوع بالكلية أى لامن وامامه (قوله ويأتى) الى قوله فعلم في النهاية الا قوله أى وكان الى فيوافق الامام (قوله ويأتى ذلك) أى التفصيل الذى تضمنه قول المصنف ولو علم المأموم في ركوعه الخ (قوله بعد تلبسه بركن) أى مع الامام مغنى وبصري (قوله أى وكان في التخلف الخ) قضية سكوت النهاية والمغنى عنه انه ليس بقيد عندهما خلافاً للشارح (قوله فقط) أى فلو قام معه ثم شك في ذلك لم يعد للسجود كما افق به القاضي مغنى (قوله سجد) أى ثم تابع الامام مغنى (قوله لانه تخلف يسير) قديناز ع فيه مع انه لا حاجة اليه إذ يكفي عدم التلبس بركن يقيناً بصري (قوله بركن يقيناً) مقتضاه أنه متلبس به على احتمال وقديتوقف فيه فان الفرض انه في جلوس وان الركن الذى بعد سجوده القيام لا يقال قوله يقيناً قيد للنفي لاللتفى لانا نقول لا يلائمه قوله لان احد طر في شك الخ فتأمل بصري وقد يجاب بان قوله يقيناً لمجرد رعاية لفظ الضابط المتقدم في قوله ويأتى ذلك في كل ركن الخ (قوله ومثله) أى الشك في السجود بعد قيام امامه فقط (قوله أو قبله فيما يظهر) مقتضى كلامهم خلاف هذا البحث وعبارة شرح الروض أى والمغنى وضابط ذلك انه إن يقين فوت محل المتر وكتلبسه مع الامام بركن لم يعد والاعاد انتهت والقلب إلى هذا أميل بصري (قوله اليه) أى السجود (قوله ومثله لو شك الخ) عبارة للمغنى ولو سجد معه ثم شك في انه ركع معه ام لا لم يعد الركوع قاله البلقينى اه (قوله لذلك) أى لفحش المخالفة الخ وكذا الاشارة التى بعد (قوله وظاهر) الى قوله لانه لم يتلبس في النهاية (قوله وهو جالس الخ) عبارة شرح الروض أى والمغنى ولو شك بعد قيام امامه في انه سجد معه ام لا سجد ثم تابعه الخ سم و (قوله بعد قيام امامه) أى فقط كما في المغنى والاسنى فهذا مكرر مع قول الشارح المتقدم فعلم انه لو قام الخ (قوله عادله) أى بخلاف ما لو قام معه ثم شك لا يعود للسجود شرح الروض

وإن كان أقرب الى أقل الركوع (قوله لزومه العود) فلور كع الامام قبل عوده فهل يمتنع فيه نظر ولا يبعد الامتناع (قوله تركه) تنازع فيه يسن ويجوز ش (قوله ويأتى ذلك في كل ركن الخ) قد يرد على ذلك انه لو شك قبل سلام الامام هل سجد معه سجد كما قال في الروض في باب الجمعة وان شك مدرك الركعة الثانية مع الامام قبل السلام هل سجد مع الامام سجدوا تمها جماعة اه مع انه تلبس بركن بعد السجود وهو الجلوس للتشهد الا ان يجاب بانه بالشك هنالم يعلم تلبسه مع الامام بما بعد المتر و لانه كان جالسا هو والامام قبل التشهد فلمعله استمر في ذلك الجلوس لكن هذا الجواب قد يخالف قوله وينتجه في جلوس التشهد الاول انه جالوس التشهد الاخير لدلالته على ان التلبس بجلوس الاخير مانع من العود للسجود وان لا يحمل على ما اذا كان المشكوك فيه غير السجود كالركوع او على ما اذا علم انه قصد الجلوس للتشهد فيه نظر لان قصد الجلوس للتشهد لا يخرج عن كونه فيما قبله في الواقع عند تبين ترك السجود والشك فيه فيلتأمل ثم راي في فتاوى السيوطى مأموم شك في السجدة الاخير من آخر صلاته وهو في التشهد الاخير فهل يسجد ها قبل سلام الامام او لا يسجد ها الا بعد سلامه لاجل المتابعة الجواب الذى عندي انه يسجد ها عند التذكر قبل سلام الامام وليس كمن ركع مع الامام ثم شك في الفاتحة لانه ثم انتقل من ركن فعلى الى فعلى يجب متابعة الامام فيه وهنالم ينتقل بان استمر في الجلوس بين السجدين وان فرض احد في التشهد فهو نقل لركن قولى في غير موضعه لانه انتقال هذا ملخص ما ذكره في كلامه ثم اطال في ذلك وقد غلبت ان المسئلة في الروض (قوله وهو جالس الخ) عبارة شرح الروض ولو شك بعد قيام امامه في انه سجد معه او لا ثم تابعه الخ (قوله عادله) أى بخلاف

في الركعة الأخيرة فهل جلوسه لتشهد الأخير كقيامه فيما ذكر بجماع أنه تلبس في كل بركن أو يفرق بأنه في صورة القيام قد تلبس بركن يقيناً مع خش المخالفة بالعود بعد ما بين القيام والسجود بخلافه في صورة الجلوس فإنه (٣٥٣) لم تلبس بركن يقيناً لما تقرر أن أحد

طرفي شكه يقتضي أنه إلى الآن في الجلوس بين السجدين مع عدم خش المخالفة لقرب ما بين الجلوس والسجود ويؤيده صورة الركوع فإن هذين وجودان فيهما القرب ما بين القيام والركوع ولأن أحد طرفي شكه يقتضي أنه إلى الآن في القيام فلم يتلبس بركن يقيناً وهذا القرب ولا يخالفه ما في المتن في الفاتحة لانه بالركوع تلبس بركن أي بصورته إذ هو المراد في الضابط المذكور على كل من طرفي الشك أي سواء أقرض أنه قرأها أم لا فإن قلت عدم العود هنا يدفع ما تقرر من التقييد بفحش المخالفة قلت لا يدفعه لأن محل التقييد في ركنتين فعليين لأنهما اللذان يظهر فيهما خش المخالفة وعدمه بخلاف القول والفعل ومن ثم لم يعودوا على السبق والناظر بالقول مطلقاً (ولو سبق إمامه بالتحرّم لم تنعقد) صلاته كما علم بالأولى بما مر في مقارنته له فيها وذكره هنا توطئة لما بعده (أو بالفاتحة أو التشهد) بأن فرغ من أحدهما قبل شروع الإمام فيه (لم يضره ويجزئه) لا تبيانه به في محله من غير خش مخالفة (وقيل

أي والمغنى سم (قوله في الركعة الأخيرة) خبر كان (قوله مع عدم خش الخ) متعلق بلم يتلبس الخ (قوله ويؤيده) أي الفرق ونقل سم عن الروض وفتاوى السيوطي التصريح بأنه لو شك في جلوس التشهد الأول أو الأخير في السجود لم يعدله وأقره الرشيدى (قوله صورة الركوع) أي المتقدمة في قوله ومثله ما لو شك بعد رفع إمامه من الركوع الخ (قوله فإن هذين) أي عدم التلبس وعدم الفحش (قوله وهذا) أي الفرق وكذا ضمير ولا يخالفه ورجعه السكردى إلى أقرب (قوله في الضابط المذكور) أي المتقدم في قوله ويأتي ذلك في كل ركن الخ (قوله فإن قلت الخ) وقع السؤال عما لو شك وهو جالس مع إمامه بين السجدين هل أطمان في السجدة الأولى أم لا الجواب أن قضية تقييد الشارع بعدم العود بفحش المخالفة مع تصريحه في الشك في السجود في الركعة الأخيرة بفقدان خش المخالفة بين الجلوس والسجود وأنه يعود إلى السجدة وإن قضية إطلاق الاسنى والنهاية والمغنى وسكوهم عن التقييد المذكور أنه لا يعود إلى السجدة بل ما في سم عن الروض وفتاوى السيوطي وأقره الرشيدى أنه لو شك في جلوس التشهد في السجود لم يعدله صريحاً في أنه لا يعود إليها والله أعلم (قوله على كل الخ) متعلق بقوله تلبس (قوله أي سواء الخ) تفسير لقوله على كل من طرفي الشك (قوله هنا) أي في مسألة المتن (قوله ما تقرر) مفعول يدفع وفاعله ضمير عدم العود (قوله من التقييد الخ) أي للضابط المذكور (قوله في ركنتين الخ) أي أحدهما متروك والاخر متلبس به (قوله مطلقاً) أي واحداً كان أو متعدداً (قوله بخلاف القول الخ) قد يقال المراد بالقول هنا الفعل كما أشار إليه الشارح بقوله أي محله (قوله لم تنعقد صلاته) محله فيما إذا نوى المأموم الاقتداء مع تحرّمه أوالنواة في أثناء صلاته فلا يشترط تأخر تحرّمه بل يصح تقدمه على تحرّم الإمام الذي اقتدى به في الأثناء وكذا لو كبر عقب تكبير إمامه ثم كبر إمامه ثانياً خفية لشكه في تكبيره مثلاً ولم يعلم به المأموم لم يضر على أصح الوجهين وهو المعتمد قليوبى وحلى وعش اه بجري و قوله وكذا الخ تقدم في الشارح ما يوافقه (قوله كما علم) إلى قوله مدر كافي النهاية (قوله فيها) أي في تكبيرة التحريم (قوله بأن فرغ) إلى قوله ويسز في المغنى (قوله بأن فرغ من أحدهما الخ) أفهم أنه لو تأخر شروعه عن شروع الإمام ولكن فرغ الإمام قبله لياتى هذا الخلاف وكذا لو سبقه ولكن لم يفرغ قبل شروع عميرة اه ع (قوله أو بعده وهو الأولى) كذا مر وهو يفيد سن تأخر جميع تشهد المأموم عن جميع تشهد الإمام ولعله خاص بالأخير وإلا اشكل إذ كيف يطلب التأخر بالأول المقتضى للتخلف عن قيام الإمام وهذا على هذا القول كما هو ظاهر العبارة فليتنظر الحكم على الراجح وفي شرح العباب للشارح عن المجموع والجواهر ويسن أن يكون مع الإمام في الأقوال غير التحريم والتأمين كالأفعال بأن يتأخر ابتداءه بالقول عن ابتداءه وفراغه عن فراغه انتهى سم عبارة شرح بأفضل وأما المتابعة المندوبة فهي أن يجزى على أثره في الأفعال والأقوال بحيث يكون ابتداءه بكل منهما

ما لو قام معه ثم شك لا يعود للسجود شرح الروض (قوله ^(١) ويتجه في جلوس التشهد الأول الخ) كذا شرح مر وقضيته أن من شك في جلوس التشهد الأول أو الأخير في السجود لم يعدله وهو ممنوع مخالف لما في الحاشية عن الروض (قوله وهو الأولى) كذا مر وهو يفيد سن تأخر جميع تشهد المأموم عن جميع تشهد الإمام ولعله خاص بالأخير وإلا اشكل إذ كيف يطلب التأخر بالأول المقتضى للتخلف عن قيام الإمام وهذا على هذا القول كما هو ظاهر العبارة فليتنظر الحكم على الراجح ولما قال في العباب والأولى تأخر ابتداءه بالركان غير التحريم عن ابتداء الإمام وتقدمه على فراغه قال الشارح في شرحه كذا قاله الشيخان في الأركان الفعلية ولم يقيّد المصنف بها القول بالمجموع والجواهر ويسن أن يكون معاً في الأقوال كذلك بأن يتأخر ابتداءه بالقول عن ابتداءه إلا في التأمين كما مرى ويتقدم فراغ الإمام منها على فراغ المأموم اه (قوله ويسن مراعاة هذا الخلاف) قضية سن المراعاة أن الأفضل عدم التقدم فهل قضيتها أيضاً أن الأفضل التأخر بجميع

ولوفى أولى السرية تأخير جميع فاتحته (٣٥٤) عن فاتحة الامام إن ظن انه يقرأ السورة فان قلت لم تقدمتم رعاية هذا الخلاف على خلاف

متأخر عن ابتداء الامام ومتقدما على فراغه منه اهـ وتقدم أن الافضل أن يكون المأموم عقب سلام الامام ولا يشتغل بما بقى من الاذكار والادعية الماثورة اى إلا إذا تركها الامام كما مر عن الامام ع (ش) وهو الاولى اى إن تمكن مغنى (قوله جميع فاتحته) اى وجميع تشهد ايضاً قوله ع ش وفيه توافق ظاهر كما مر عن سم (قوله يقرأ السورة) اى التى يسمع منها الفاتحة كما باتى (قوله انه إذا تعارض الخ) خبر والقاعدة (قوله هذا الخلاف اقوى) يغنى عنه قوله الاتى وهكذا كذلك (قوله للخروج الخ) علة للمنفى (قوله لو وقع الخ) علة للمنفى (قوله وما ذكرته أوجه الخ) اعتمده مر اهـ سم (قوله وفيه) اى فى الانوار (قوله وفى قوله لزمه الخ) عبارة النهاية لىكن الذى اقبل به الود رحمه الله تعالى عدم وجوب ذلك على المأموم الموافقة فيها فقد قال صاحب الانوار كاشيخين وغيرهما الخ فقوله فعليه ان يقرأ الفاتحة معه مراده به الاستحباب اهـ (قوله باكثر من ركعتين) ينبغى بركنين بصرى (قوله لانه لو سكنت عنها الخ) اى مع علمه ان امامه يقتصر على الفاتحة (قوله نحو منتظر سكتة الخ) اى كبطىء القراء والناسى لها (قوله لانه لم يعلم الخ) يفيد انه لو علم من حال الامام المبادرة بالركوع بعد الفاتحة فليس بمعذور كما مر عن البصرى (قوله فعلم) الى المتن فى النهاية (قوله وان محل ندب سكوت الامام الخ) انظر من اين يعلم هذا شيدى قول المتن (بفعل) اراد به الجنس ليتأتى التفصيل سم قول المتن (بركنين) اى ولو غير طويلين مغنى (قوله فعليين) الى قوله وان ير كع فى النهاية والمغنى (قوله ان تعمد وعلم الخ) هل يلحق بالعالم الجاهل الغير المعذور فيه مأمور فليراجع بصرى اى ومقتضى إطلاقهم هنا انه من الجاهل لا يضروا ان كان غير معذور وكلامهم فى مواطن كثيرة قاض بالتفصيل (قوله فان سها أو جهل) ينبغى أن يقال فيما لو هو للسجود مع الامام ثم عاد لا مالم للقيام أنه إن علم أنه عاد للفاتحة لعلمه بتركها او شك فيها كان اخبره معصوم ان عوده لذلك كان كمن تقدم بركنين سهوا او جهلا حتى يجب العود هنا ان اوجبه هنا كى كياتى ترجيحه وان لم يعلم انه لذلك انتظره سم اى فى السجود (قوله سهوا أو جهلا) فيه اشارة الى انه يجب العود الى الامام عند زوال السهو والجهل وهو قريب وعبارة شيخنا الشهاب البرلى لو علم الحال بعد ذلك فظاهر وجوب عوده الى الامام بخلاف ما اذا سبقه بركن واحد سهوا فانه مخير كما سياتى على الاصح انتهى اهـ سم وينبغى اخذاً بمأمر عنه فى تذكر ترك الفاتحة فى ركوعه قبل امامه

البطلان بشكرير القولى قلت لان هذا الخلاف اقوى والقاعدة اخذامن كلامهم انه إذا تعارض خلا فان قدم أقواهما وهذا كذلك لان حديث فلا تختلفوا عليه يؤيده وتكرير القولى لا نعلم له حديثا يؤيده ثم رأيت الانوار قال فى التقدم بقولى لا تسن اعادته للخروج من الخلاف لو وقع فى الخلاف اهـ وما ذكرته أوجه مدركا وفيه كالتمة لو علم ان امامه يقتصر على الفاتحة لزمه أن يقرأ الفاتحة مع قراءته اهـ وفى قوله لزمه نظر ظاهر إلا ان يكون مراده انه متى أراد البقاء على متابعتها وعلم من نفسه انه بعد ركوعه لا يمكنه قراءتها لا وقد سبقه باكثر من ركعتين يتحتم عليه قراءتها معه لانه لو سكنت عنها الى ان ركع يكون متخلفا بغير عذر لتقصيره بخلاف نحو منتظر سكتة الامام لانه لم يعلم من حال الامام شيئا فعلم ان محل ندب تأخير فاتحته ان رجاء ان امامه يسكت بعد الفاتحة قدر أيسرها أو يقرأ سورة تسعها وإن محل ندب سكوت الامام اذ لم يعلم أن المأموم قرأها معه أولا يرى قراءتها (ولو تقدم)

التشهد الامام لقوله على هذا القول وهو الاولى (قوله لوفى أولى السرية) فيه اشارة الى أن سن تأخير قراءته الفاتحة عن قراءة الامام إياها انما يكون فى الاولين (قوله وما ذكرته أوجه مدركا) اعتمده مر (قوله لزمه ان يقرأ الفاتحة الخ) افتى شيخنا الشهاب الرملى بانه لا يجب ذلك على المأموم الموافقة فيها ش مر (قوله فى المتن ولو تقدم بفعل) اراد به الجنس ليتأتى التفصيل (قوله فان سها أو جهل) ينبغى ان يقال فيما لو هو للسجود مع الامام ثم عاد الامام للقيام انه إن علم انه عاد للفاتحة لعلمه بتركها او شك فيه كان اخبره معصوم ان عوده لذلك كان كمن تقدم بركنين سهوا أو جهلا حتى يجب العود اليه هنا ان اوجبه هنا كى كياتى به بل يحتمل ان يمتنع العود فيه كالأنتصب مع الامام تاركين التشهد الاول ثم عاد الامام اليه وقد يفرق فليتامل (قوله سهوا أو جهلا) فيه اشارة الى انه يجب العود الى الامام عند زوال السهو والجهل وهو قريب ويوجه بان فى السبق بهما خش المخالفة ولهذا علموا به البطلان عند التعمد والسبق سهوا أو جهلا إذا كان مع خش اقتضى وجوب العود الى الامام كالأولى فى التشهد الاول وانتصب سهوا أو جهلا فانه يجب عليه العود بل قد يقال الوجوب هنا اولى لان الفحش هنا اتم بدليل البطلان عند التعمد هنا الاشم وقد قال شيخنا العلامة الشهاب البرلى رحمه الله فيما نحن فيه مانصه لو علم الحال بعد ذلك فظاهر وجوب عوده الى الامام بخلاف ما اذا سبقه بركن واحد سهوا فانه مخير كما سياتى على الاصح وقد يقال فى

على امامه (بفعل ركوع وسجود فان كان) ذلك (بركنين) فعليين متوالين (بطلت) صلاته ان تعمد وعلم التحريم ومما لفحش المخالفة فان سها أو جهل لم يضرك لكن لا يعتد بهما فاذا لم يعد للاتيان بهما مع الامام سهوا أو جهلا أتى بعد سلام امامه بركة

وما يأتي عن ع ش في التقدم بركن تقييد الوجوب بما إذا لم يدركه الامام قبل العود ولا فيمتنع (قوله ولا أعادها) أى وإن لم يأت بالركعة أعاد الصلاة (قوله والامام قائم) هذا التصوير هو الاصح سم ونهاية ومعنى (قوله وان يركع الخ) هذا التثليل للراقيين وهو ضعيف لانه ليس فيه إلا السبق بركن او بعضه بجري وعبارة السكردى على شرح بافضل رجحه اى التصوير الثانى في شروحه على الارشاد والعباب وفى الاسنى هو الاولى ورجح شرح المنهج والمغنى والنهاية قياس التقدم على التأخر اه (قوله وفارق الخ) والمعتمد انه لا فرق وأن التقدم والتأخر المضرين صورتها واحدة وهى ان يسبق او يتخلف المأموم بنام ركنين فعليين بجري وتقدم عن النهاية والمغنى وسم ما يوافقه (قوله مامر) اى من اعتبار التأخر بنام ركنين فعليين بأن يفرغ الامام منهما والمأموم فيما قبلهما (قوله حرم) الى قوله والكلام فى النهاية (قوله حرم يركن الخ) ويؤخذ من خبر أما يخشى الذى يرفع رأسه قبل رأس الامام أن يحول الله رأسه رأس حمار ان السبق ببعض ركن كان ركن قبل الامام ولحقه الامام فى الركوع انه كالسبق بركن وهو كذلك كما جرى عليه الشيخ نهاية ومعنى عبارة سم قوله بركن اى او ببعضه كما بيناهما مش اول الفصل اه (قوله سن له العود الخ) أى ليركع معه مثلاً وإذا عاده فل يحسب له ركوعه الاول او الثانى فيه نظر والا قرب انه يحسب له ركوعه الاول ان اطمان فيه والا فالثانى ثم على حسيان الاول ولو ترك الطمانينة فى الثانى لم يضر ولو لم ينطق له بعد عوده ركوع حتى اعتدل الامام فهل يودو بركنه لوجوبه عليه بفعل الامام او لا لانه كان لمحض المتابعة وفاتت فاشبهه ما لو لم ينطق له سجود التلاوة مع امام حتى قام فيه نظر والا قرب الثانى فيسجد مع الامام (فائدة) قال حجج فى الزواجر عندنا مسابقة الامام من الكباثر هو صريح ما فى الاحاديث الصحيحة وبه جزم بعض المتأخرين ومذهبنا ان مجرد رفع الرأس قبل الامام أو القيام أو الهوى قبله مكروه كراهة تنزيه فان سبقه بركن كان ركع واعتدل والامام قائم لم يركع حرم عليه ولا يبعد ان يحمل الحديث على هذه الحالة وتكون هذه المعصية كبيرة انتهى أقول وقوله ومذهبنا ان مجرد رفع الرأس الخ لا ينافى كون السبق ببعض الركن حراما لانه لا يتحقق السبق ببعض الركن الا بالانتقال من القيام مثلاً الى مسمى الركوع أو السجود والهوى من القيام وسيلة الى الركوع أو السجود والرفع من السجود وسيلة الى القيام أو الجلوس بين السجدين فلم يصدق عليه انه سبق بركن ولا ببعضه ع ش (قوله بان تقدم بركن فعلى الخ) اى او بركنين فعليين غير متواليين كان ركع ورفعه قبل ركوع الامام واستمر فى اعتداله حتى لحقه الامام فسجد معه ثم رفع قبله وجلس ثم هوى للسجدة الثانية فلا يضر ذلك لعدم تواليهما ع ش (قوله اى بالميم الخ) هذا يفيد انه إذا سبق الامام بما عدا الميم الاخيرة من التسليمة الاولى وتأخر بالميم عن تسليمة الامام او قارن آخرها به لم يضر وفيه نظر فليتنظر سم عبارة ع ش قوله اى بالميم الخ بل بالهمزة إن نوى عندها الخروج بهما من صلاته اه (قوله فهو به) أى التقدم بالسلام و (قوله يفهمه) أى البطلان بذلك (قوله ان هذا) اى البطلان بتعمد المسبوق القيام (قوله غير صحيح) خبر وقول الانوار الخ

الاولى الواجب عوده الى الامام او الى الركن الذى لا يبطل السبق اليه ولم أر فى ذلك شيئاً وعليه فلو هوى للسجود والامام بعد فى القيام ثم علم الحال جازله العود الى الاعتدال او الركوع كما يجوز الى القيام وهو محل نظر وعوده الى الاعتدال لا يظهر على طريق القاضى إذ اُلزم تطويله (قوله والامام قائم) هذا هو الاصح (قوله ومن ثم حرم بركن) اى او ببعضه كما بيناهما مش اول الفصل (قوله ومن تقدم بركن سن له العود ان تعمداً ولا تخييراً) فاذا عاده به لم يضر الركوع الذى اتى به او لا بل هو محسوب له وركوعه مع الامام لمحض المتابعة حتى لو رفع منه قبل ان يطمئن المأموم لم يلزم لطمأنينة فيه نظر فان قلت إذا عاده الى الامام صار هذا اعتدالاً ويلزمه تطويله قلت لا نسلم انه اعتدال له بل هو موافقة للامام فى قيامه (قوله اى بالميم الخ) هذا يفيد انه إذا سبق الامام بما عدا الميم الاخيرة من التسليمة الاولى وتأخر بالميم عن تسليمة الامام او قارن آخرها بها لم يضر وفيه نظر فليتنظر

ولما أعادها وصورة التقدم بهما أن يركع ويعتدل ثم يهوى للسجود مثلاً والامام قائم أو أن يركع قبل الامام فلما أراد الامام أن يركع رفع فلما أراد الامام أن يرفع سجد فلم يجتمع معه فى الركوع ولا فى الاعتدال وفارق مامر فى التخلف بأن التقدم الخش ومن ثم حرم بركن إن علم وتعمد بخلاف التخلف به فانه مكروه ومن تقدم بركن سن له العود إن تعمداً ولا تخييراً (ولما) بأن تقدم بركن فعلى أو بركنين قوليين او قولى وفعل كالفاتحة والركوع (فلا) تبطل وإن علم وتعمد لقلة المخالفة (وقيل تبطل بركن) تام مع العلم والتعمد لفحش التقدم بخلاف التأخر والكلام فى غير التقدم بالسلام أى بالميم آخر الاولى فهو به مبطل ويفهمه بالاولى ما يأتى أنه لو تعمداً المسبوق القيام قبل سلام إمامه بطلت وقول الانوار أن هذا مبنى على ضعف ان التقدم بركن مبطل غير صحيح نقلاً ومعنى فاذاً بطل القيام لما فيه من المخالفة الفاشخة فالسلام أولى لانه الخش

﴿ فصل ﴾ في زوال القدوة وإيجادها وإدراك المسبوق للركعة ﴿ فصل ﴾ في زوال القدوة وإيجادها وإدراك المسبوق للركعة وأول صلاته وما يتبع ذلك إذا خرج الإمام من صلاته بحدث أو غيره (انقطعت القدوة) أي ومع ذلك تجب نية المفارقة لإزالة القدوة الصورية حيث بقي الإمام على صورة المصلين أما لو ترك الصلاة وانصرف أو جلس مثلاً على غير هيئة المصلين فلا يحتاج لنية المفارقة كما أشار إليه شيخنا الزبلي وصرح به ابن حجب في شرح قول المصنف الاتي وتركه سنة مقصودة الخ عرش (قوله بتأخر الإمام الخ) أي بتأخر عقبه عن عقب المأموم مثلاً عرش (قوله ويؤخذ منه) أي من التعليل (قوله حيث لزمته الجماعة) أي لبطلان صلاته حينئذ سم (قوله وسيعلم بما يأتي) يريد عليه أنه اخذ من توجيهه ما سيأتي بما سيعلم عدم لزوم فاقاله هنا من اللزوم وأنه سيعلم بما سيأتي كان قبل ظهور التوجيه الاتي له وإلحاقه فليتام أقول قد أسقط قوله وسيعلم الخ من النسخ المعتمدة سم (قوله بما يأتي) أي أنفاً في السوادة (قوله انقطاعها أيضاً الخ) أي فلا بد من نية المفارقة حينئذ كما هو ظاهر سم قول المصنف (فإن لم يخرج) أي الإمام نهاية (قوله بأن نوى المفارقة) إلى قول المتن وفي قول في المغنى قول المتن (جاء) محله كما بحث بعض المتأخرين إذا لم يترتب على القطع تعطيل الجماعة كان لم يكن في المحل إلا اثنان فأحرم أحدهما خلف الآخر ثم أراد المفارقة قبل حصول ركعة وإلا فيحرم القطع ومحله أيضاً في غير الركعة الأولى من الجمعة سم ويأتي عن النهاية والمغنى مثله وعن عرش ما يتعلق به (قوله مع الكراهة الخ) وظاهر أنها لا تفوت حيث حصت ابتداء في المفارقة المخيرة كما سر نهاية (قوله المفقوتة الخ) أي حتى فيما أدركه مع الإمام شرح مر اه سم (قوله حيث لا عذر) أي بخلاف مفارقتها بعذر فلا تكرر وصلاته صحيحة في الحالين نهاية ومعنى قال الرشيدى قوله لم بخلاف مفارقتها بعذر أي من الاغذار المشار إليها بما يأتي في المتن وإن كانت مذكورة فيه في حين القديم اه (قوله لأن مالا يتعين الخ) عبارة النهاية والمغنى لأنها ماسنة على قول والسن لا تلزم بالشروع فيها إلا في الحج والعمرة أو فرض كفاية على الجميع فكذلك إلا في الجهاد وصلاة الجنائز والحج والعمرة اه (قوله وصلاة الجنائز) وكذا غسله وحمله ودفنه فلا يجوز بعد الشروع في شيء من ذلك قطعه بغير عذر حيث عداها ونوا لإعراضها عنه لأنه أضرار به بخلاف التناوب في تحو حفر قبره وحمله لاستراحة أو تبرك مر اه سم عبارة عرش أي وإن تادى الفرض بغيره كان صلى عليه من سقط الفرض به ثم صلى عليه غيره فيحرم عليه قطعها لأنها تقع فرضاً وإن تعدد الفاعلون وترتبوا أو أوالوا أعادها شخص بعد صلاته عليه أو لا فتقع له نقلاً وعليه فالظاهر جواز القطع ثم ظاهر كلامهم أنه لا فرق في حرمة قطع صلاة الجنائز بين كونها على حاضر أو غائب أو قبره وظاهر لما في القطع من الأضرار بالميت في الجملة (قوله والنسك) أي ولو سنة نهاية ومعنى أي حج وعمرة الصبي والرقيق فإنها ماسنة ومع ذلك يحرم قطعها بمعنى أن الولي يحرم عليه تمكين الصبي من القطع أما الرقيق فالحرمة

﴿ فصل ﴾ في زوال القدوة وإيجادها وإدراك المسبوق للركعة (قوله في زوال القدوة) إلى قول المتن وفي قول في النهاية إلا قوله وإنما لا تنقطع إلى الإمام (قوله وما يتبع ذلك) أي كقيام المسبوق بعد سلام إمامه مكبراً أو غير مكبر عرش (قوله أو غيره) أي كوقوع نجاسة رطبة عليه بشرطه سم (قوله بحدث) ومنه الموت عرش قول المتن (انقطعت القدوة) أي ومع ذلك تجب نية المفارقة لإزالة القدوة الصورية حيث بقي الإمام على صورة المصلين أما لو ترك الصلاة وانصرف أو جلس مثلاً على غير هيئة المصلين فلا يحتاج لنية المفارقة كما أشار إليه شيخنا الزبلي وصرح به ابن حجب في شرح قول المصنف الاتي وتركه سنة مقصودة الخ عرش (قوله بتأخر الإمام الخ) أي بتأخر عقبه عن عقب المأموم مثلاً عرش (قوله ويؤخذ منه) أي من التعليل (قوله حيث لزمته الجماعة) أي لبطلان صلاته حينئذ سم (قوله وسيعلم بما يأتي) يريد عليه أنه اخذ من توجيهه ما سيأتي بما سيعلم عدم لزوم فاقاله هنا من اللزوم وأنه سيعلم بما سيأتي كان قبل ظهور التوجيه الاتي له وإلحاقه فليتام أقول قد أسقط قوله وسيعلم الخ من النسخ المعتمدة سم (قوله بما يأتي) أي أنفاً في السوادة (قوله انقطاعها أيضاً الخ) أي فلا بد من نية المفارقة حينئذ كما هو ظاهر سم قول المصنف (فإن لم يخرج) أي الإمام نهاية (قوله بأن نوى المفارقة) إلى قول المتن وفي قول في المغنى قول المتن (جاء) محله كما بحث بعض المتأخرين إذا لم يترتب على القطع تعطيل الجماعة كان لم يكن في المحل إلا اثنان فأحرم أحدهما خلف الآخر ثم أراد المفارقة قبل حصول ركعة وإلا فيحرم القطع ومحله أيضاً في غير الركعة الأولى من الجمعة سم ويأتي عن النهاية والمغنى مثله وعن عرش ما يتعلق به (قوله مع الكراهة الخ) وظاهر أنها لا تفوت حيث حصت ابتداء في المفارقة المخيرة كما سر نهاية (قوله المفقوتة الخ) أي حتى فيما أدركه مع الإمام شرح مر اه سم (قوله حيث لا عذر) أي بخلاف مفارقتها بعذر فلا تكرر وصلاته صحيحة في الحالين نهاية ومعنى قال الرشيدى قوله لم بخلاف مفارقتها بعذر أي من الاغذار المشار إليها بما يأتي في المتن وإن كانت مذكورة فيه في حين القديم اه (قوله لأن مالا يتعين الخ) عبارة النهاية والمغنى لأنها ماسنة على قول والسن لا تلزم بالشروع فيها إلا في الحج والعمرة أو فرض كفاية على الجميع فكذلك إلا في الجهاد وصلاة الجنائز والحج والعمرة اه (قوله وصلاة الجنائز) وكذا غسله وحمله ودفنه فلا يجوز بعد الشروع في شيء من ذلك قطعه بغير عذر حيث عداها ونوا لإعراضها عنه لأنه أضرار به بخلاف التناوب في تحو حفر قبره وحمله لاستراحة أو تبرك مر اه سم عبارة عرش أي وإن تادى الفرض بغيره كان صلى عليه من سقط الفرض به ثم صلى عليه غيره فيحرم عليه قطعها لأنها تقع فرضاً وإن تعدد الفاعلون وترتبوا أو أوالوا أعادها شخص بعد صلاته عليه أو لا فتقع له نقلاً وعليه فالظاهر جواز القطع ثم ظاهر كلامهم أنه لا فرق في حرمة قطع صلاة الجنائز بين كونها على حاضر أو غائب أو قبره وظاهر لما في القطع من الأضرار بالميت في الجملة (قوله والنسك) أي ولو سنة نهاية ومعنى أي حج وعمرة الصبي والرقيق فإنها ماسنة ومع ذلك يحرم قطعها بمعنى أن الولي يحرم عليه تمكين الصبي من القطع أما الرقيق فالحرمة

﴿ فصل في زوال القدوة الخ ﴾ (قوله أو بحدث أو غيره) أي كوقوع نجاسة رطبة عليه بشرطه (قوله كما يعلم بما يأتي) يريد عليه أنه اخذ من توجيهه ما سيأتي بما سيعلم عدم لزوم فاقاله هنا من اللزوم وأنه سيعلم بما سيأتي كان قبل ظهور التوجيه الاتي له والحالة هذه فليتام (أقول) قد سقط قوله كما يعلم الخ من النسخ المعتمدة (قوله حيث لزمته الجماعة) أي لبطلان صلاته حينئذ سم (قوله وسيعلم بما يأتي انقطاعها الخ) أي فلا بد من نية المفارقة حينئذ كما هو ظاهر (قوله في المتن جاء) يحتمل أن محل الجواز مالم يلزم على مفارقتها انتفاء حصول فرض الجماعة كان لم يكن في المحل إلا اثنان فأحرم أحدهما خلف الآخر ثم أراد المفارقة قبل حصول ركعة وعلى هذا يفرق بينه وبين جواز السفر يوم الجمعة وإن فوت الجمعة حيث جاز وعلى هذا فهل انعدم الجواز بمجرد الاثم أو لبطلان الصلاة كما هو على المقابل فيه نظر ولعل الوجه هو الاول لأن الجماعة وإن تعينت لكنها ليست شرطاً في صحة الصلاة ثم رأيت أن بعض المتأخرين بحث عدم جواز الخروج إذا ترتب عليه تعطيل الجماعة (قوله جاء) محله في غير الركعة الأولى من الجمعة (قوله وصلاة الجنائز) وكذا غسله

فان فعل بطلت صلاته والمراد به كما قاله الامام ما (يرخص في ترك الجماعة) ابتداء فانه يجوز قطعها لان الفرقة الاولى في ذات الرقاق فارقت النبي صلى الله عليه وسلم بعد ما صلى بهم ركعة (ومن العذر) الملحق بذلك ويؤخذ من الحاقه بالمرخص في الائناء الحاقه به في ترك الجماعة ابتداء وهو متجه وتخييل فرق بينهما بعيد بل ربما يقال ذلك اولى (تطويل الامام) القراءة أو غيرها كما هو ظاهر وتعبيرهم بالقراءة لعله للغالب لكن لا مطلقا بل بالنسبة لمن لا يصبر لضعف أو شغل ولو خفيفا بأن يذهب خشوعه فيما يظهر وظاهر كلامهم أنه مع ذلك لا فرق بين أن يكونوا محصورين رضوا بتطويله بمسجد غير مطروق وان وأن لا وهو متجه لما صح أن بعض المؤمنين بمعاذ قطع القدوة لتطويله بهم ولم ينكر عليه صلى الله عليه وسلم ورواية مسلم أنه استأنف معارضة برواية أحمد أنه بنى على أن الاولى شاذة وبفرض عدم شدوذا فهي حجة أيضا

متعلقة به نفسه لتكليفه ع (قوله فان فعل بطلت صلاته) قد يشكل بأن الجماعة ليست شرطا في صحة الصلاة سم (قوله والمراد به) أي بالعذر (قوله ابتداء) كذا في النهاية والمغنى وقال ع ش قوله مر ابتداء قضيته ان ما لالحق هنا بالعذر كالطويل وترك السنة المقصودة لا يرخص في الترك ابتداء قال مر وهو الظاهر فيدخل في الجماعة ثم إذا حصل ذلك فارق ان اراد سم على المنهج وفي حاشية شيخنا الحلبي بعد مثل ما ذكر ولا يبعد ان يكون التطويل من المرخص ابتداء حيث علم منه ذلك اه وعلي هذا لو كان من عادة الامام التطويل المؤدى لذلك منعه الامام منه وما ذكر من أن المرخص في ترك الجماعة ابتداء يرخص في الخروج منها يقتضى ان من كل ذاربع كرهه ثم اقتدى بالامام انه يجوز له قطع القدوة ولا تقوته فضيلة الجماعة والذي ينبغي ان هذا ونحوه ان حصل بخروجهم عن الجماعة دفع ضرر الحاضرين او عن المصلي نفسه كان حصل ضرر بشدة حر او برد كان ذلك عذرا في حقه والافلا اه ع ش وما نقله الحلبي هو الظاهر الموافق لما ياتي في الشرح آنفا (قوله فله يجوز قطعها) أي فللعذر المرخص يجوز القطع اتفاقا (قوله لان الفرقة الخ) استدلال على قوله فله يجوز الخ سم (قوله الملحق بذلك) أي بما يرخص في ترك الجماعة في جواز القطع بلا كراهة ع ش (قوله ويؤخذ من الحاقه بالمرخص الخ) اقول يمكن حمل المتن على ان المراد ومن العذر المذكور وهو المرخص في ترك الجماعة ابتداء قال في العذر للعهد وإذا كان ما ذكره مرخصا ابتداء رخص في الائناء وعلى هذا يستغنى عن اللاحق والاخذ المذكورين فليتامل سم (قوله وهو متجه) تقدم عن الرملى خلافة قوله وتخييل فرق بينهما أي بين المرخص والملحق به (قوله ذاك اولى) أي الملحق بالمرخص اولى منه بالتجوز ابتداء (قوله القراءة) الى قوله نعم في النهاية الا قوله معارضة الى شاذة وقوله وفي القصة الى واستدلالهم قول المتن (تطويل الامام) أي وزيادة اسراره بحيث لا يتمكن الامام ومعه من الاتيان بالواجب او بالسنة المتأكدة بصري (قوله او غيرها) أي ترك كوع او سجود بجبر ممي (قوله لكن لا مطلقا) راجع للمتن عبارة النهاية ومحل ذلك حيث لم يصبر الامام ومعه عليه لضعف وعبارة المغنى عقب المتن والامام لا يصبر على التطويل لضعف أو شغل اه (قوله بان يذهب الخ) تصوير لعدم الصبر والضمير المستتر للتطويل ويحتمل أن يذهب من الثلاثي وخشوعه فاعلم ومتعلقه محذوف أي به أي بالتطويل (قوله مع ذلك) أي عند وجود المشقة نهاية (قوله رضوا بتطويله الخ) بقي ما لو علم ابتداء انه يطيل تطويلا لا يصبر عليه لما ذكر فاقضى به على عزم انه إذا حصل الطول المؤثر فافرقه فهل نقول ايضا لا تنكره المفارقة حينئذ سم اقول وتقدم عن ع ش وعن سم على المنهج ما يقتضى عدم الكراهة حينئذ (قوله لما صح) الى قوله وفي القصة في المغنى (قوله ولم ينكر عليه) أي على البعض ولم يامر به بالاعادة مغنى (قوله معارضة الخ) خبر ورواية مسلم الخ (قوله على ان الاولى شاذة) انفردها محمد بن عباد عن شفيان ولم يذكرها أكثر اصحاب سفيان نهاية ومغنى (قوله

وحمله ودفته فلا يجوز بعد الشرع في شيء من ذلك قطعه بغير عذر حيث عدتها ونابها واعراضا عنه لانه ازراء به بخلاف التناوب في نحو حفر قبر وحمله لا ستراحة او ترك مر (قوله فان فعل بطلت صلاته) قد يشكل بأن الجماعة ليست شرطا في صحة الصلاة (قوله لان الفرقة الخ) انظر وجه دلالته على ان المراد بالعذر ما ذكره الا ان يجاب بان المراد الاستدلال على الجواز في قوله فانه يجوز قطعها لا على كون المراد بالعذر ما ذكره (قوله ويؤخذ من الحاقه بالمرخص الخ) اقول يمكن حمل المتن على ان المراد من العذر المذكور وهو المرخص في ترك الجماعة ابتداء قال في العذر للعهد وان كان ما ذكره مرخصا ابتداء رخص في الائناء وعلى هذا يستغنى عن اللاحق والاخذ المذكور فليتامل (قوله رضوا بتطويله الخ) في ما لو علم ابتداء انه يطيل تطويلا لا يصبر عليه لما ذكر فاقضى به على عزم انه إذا حصل الطول المؤثر فافرقه فهل نقول ايضا لا تنكره المفارقة حينئذ (قوله على ان الاولى شاذة) قال في شرح المذهب وفيه نظر اذا المقرر المعلوم عند الجمهور قبول زيادة الثقة نعم أكثر المحدثين يجعل هذا شاذا ضعيفا فالشاذ عندهم ان يروى ما لا يروى به سائر الثقات خالفهم ام لا ومذهب الشافعي وهو الصحيح وقول المحققين ان الشاذ ما يخالف الثقات اماما لا يخالفهم بمعناه مع تعارض الروايتين

لأنه إذا جاز إبطال الصلاة (عبارة النهاية والمغنى إذا دل على جواز إبطال أصل العبادة فعلى إبطال صفتها أولى اه
(قوله التعدد) أي لتعدد القطع (قوله أنهما شخصان) أي أحدهما بنى والاخر استأنف ولعل الأولى أفراد
الضمير بار جاءه إلى البعض في خبر معاذ المار (قوله ثم قطعه للصلاة مشكل) أي لأن قضية كلامهم أنهم لا
يقولون بجواز إبطال الصلاة للتطويل وقد يقال لا إشكال مع قوله لأنه إذا جاز إبطال الصلاة الخ لا أن يبنى هذا
على الشذوذ سم أي كما هو صريح صنيع النهاية والمغنى كما تقدم (قوله مع ما في الخبر الخ) أي كما بينه في شرح
الروض سم (قوله الموجب الخ) أي العمل (قوله وثبت الخ) عطف على قلنا الخ قول المتن (أو تركه سنة الخ)
أي أنه مفارقة له لآتي بتلك السنة ومحل جواز القطع في غير الجمعة ما في الركعة الأولى منها فتمتتع لما سياتي
أن الجماعة في الركعة الأولى فيها شرط بخلاف الثانية فيجوز الخروج فيها ولو ترتب على خروجه من الجماعة
تعطيلها وقلنا أنها فرض كفاية أي وهو الراجح أتجه كما قاله بعض المتأخرين عدم الخروج منها لأن فرض
الكفاية إذا انحصر في شخصين تعين نهاية ومغنى قال ع ش قوله مر فله مفارقتها يشعر بأن الاستمرار
معه أفضل وقوله مر في غير الجمعة أي وما لحق بها مما يجب فيه الجماعة من المعادة والمندور فعلها جماعة
والثانية من المجموعة تقديمها بالمطر على ما نقل عن الشارح مر من اشتراط الجماعة في الركعة الأولى كل ما منها
وأما على ما تقدم عن سم على حج في صلاة المسافر من أنه يكفي لصحة الثانية عقد هاهنا مع الإمام وإن فارقته حالا
فلا تحرم المفارقة لحصول المقصود بالنية وقوله مر أتجه الخ قد يشك على امتناع المفارقة ما تقدم من أن
لعذر يجوز الترك وإن توقف ظهور الشعار على من قام به إلا أن يخص ما هنا بما إذا لم يكن عذر ع ش (قوله
وكذا سورة الخ) وينبغي أن مثل ترك السورة ترك التسيحات للخلاف في وجوبها وأنه ليس مثلها تكبير
الاتقالات وجلسة الاستراحة ورفع اليدين عند القيام من التشهد الأول لعدم التقويت فيه على المأموم لأنه
يمكنه الاتيان به وإن تركه أمامه بخلاف التسيحات فإن الاتيان بها يؤدي لتأخر المأموم عن أمامه ع ش
(كان عرض) عبارة النهاية وقد تجب المقارنة كان رأى أمامه متلبسا بما يبطل الصلاة ولو لم يعلم الإمام به كان
رأى على ثوبه نجاسة غير معفو عنها أي وهي خفية تحت ثوبه وكشفها الريح مثلا أو رأى خفه تحرق وكذا في
المغنى لا قوله أي إلى أو رأى قال ع ش قوله مر رأى وهي خفية أي أما الظاهرة فالواجب فيها الاستئناس لعدم
انعقاد الصلاة كما مر ثم ذلك بناء على ما قدمه من أن الظاهرة هي التي لو تأملها البصر ما بان كانت بظهر الإمام مثلا
أما على ما تقدم من أن مقتضى الضبط بما في الأنوار أن يقرض باطن الثوب ظاهر أو ما في الثوب السافل أعلى
وأن الظاهرة هي العينية وأن الخفية هي الحكيمة فقط فلهذه من الظاهرة وعليه فيجب الاستئناس لا المفارقة
ع ش وقوله بناء على ما قدمه الخ تقدم هناك أنه هو المعتمد (قوله ويوجهه بان المتابعة الخ) كأنه للإشارة إلى
الجمع ما بين ما هنا وبين ما مر أنه إذا خرج الإمام من الصلاة لنحو حدث انقطعت القدوة فانه مصرح بعدم
الاحتياج إلى نية المفارقة بصري قول المتن (ولو أحرمت منفردا الخ) إنما قيد به لأنه إذا فتحت في جماعة جاز

إلا أن ينظر لتعدد الواقع كهذه الزيادة فيحتاج به اه (قوله لأنه إذا جاز إبطال الصلاة لعذر الخ) قد يقال قضية
هذا الجواب التزام جواز إبطال الصلاة للتطويل وقضية كلامهم أنهم لا يقولون به وقد يجاب بأنه لعل الواقع
في قصة معاذ تطويل أدى به إلى ضرر ويجوز الإبطال فليتأمل ثم رأيت بقية كلام الشارح وأعلم أن هذه
القضية كانت في المغرب كما في رواية أبي داود والنسائي وفي رواية الصحيحين وغيرهما أنها كانت في العشاء
وإن معاذ افتتح البقرة وفي رواية لأحمد أنها كانت في العشاء فقررت قال في المجموع فيجمع بين
الروايات بأن يحمل على أنهما قضيتان لشخصين ولعل ذلك كان في ليلة واحدة فإن معاذ لا يفعله بعد النبي
وبعد أنه نسبه ورجح البيهقي رواية العشاء لأنها أصح وهو كما قال لكن قال الجمع أولى بين رواية البقرة
وأقربت بأن قرأ هذه في ركعة وهذه في ركعة ع ش (قوله ثم قطعه للصلاة مشكل) قد يقال لا إشكال
مع قوله لأنه إذا جاز إبطال الخ لا أن يبنى على هذا الشذوذ (قوله واستدلنا لهم بهذه القضية) أي كما يعلم من
شرح الروض (قوله مع ما في الخبر) أي كما بينه في شرح الروض (قوله أتجه عدم وجوبها) قد يرد

لأنه إذا جاز إبطال الصلاة
لعذر فالجماعة أولى وفي
القصة ما يدل للتعدد
فيحتمل أنها شخصان وأنه
شخص واحد مرة بنى ومرة
استأنف ثم قطعه للصلاة
مشكل إلا أن يجاب بأنه ظن
أن التطويل يجوز للقطع
واستدلنا لهم بهذه القضية
للمفارقة بغير عذر عجيب
مع ما في الخبر أن الرجل
شكا العمل في حره الموجب
لضعفه عن احتمال التطويل
فاندفع ما قيل ليس فيها غير
بجرد التطويل وهو غير
عذر نعم أن قلنا بأنهما
شخصان وثبت في رواية
شكاية مجرد التطويل اتضح
ما قالوه (وتركه سنة
مقصودة كتشهد) أول
وقنوت وكذا سورة إذ
الذي يظهر في ضبط المقصودة
أنهما ما جبرت بسجود
السهو أو قوى الخلاف
في وجوبها أو وردت
الأدلة بعظيم فضلها وقد
تجب المفارقة كان عرض
مبطل لصلاة أمامه وقد
علمه فيلزمه نيتها فوراً ولا
بطلت وإن لم يتابعه اتفاقاً
كما في المجموع ويوجهه بأن
المتابعة الصورية موجودة
فلا بد من قطعها وهو
متوقف على نيته وخيئذ
فلو استدبر الإمام أو تأخر

بلا خلاف كافي المجموع ولو قام المسبوقون او المقيمون خلف مسافر امتنع اقتداء بعضهم ببعض على ما في
 الروضة في باب الجمعة من عدم جواز استخلاف المأمومين في الجمعة إذا تمت صلاة الامام دونهم وكذا غيرها
 في الاصح لان الجماعة حصلت فاذا اتوا هافر ادى نالوا فضلها السكن مقتضى كلام اصلها الجواز في غير الجمعة
 وهو المعتمد كما ساقى مسبوقا في باب الجمعة نهاية ومعنى قول المتن (جاز في الاظهر) والمستحب ان يتمم ركعتين
 اى بعد قلبها انفلا ويسلم منها فتكون نافلة ثم يدخل في الجماعة فان لم يفعل استحبان يقطعها ويفعلها جماعة
 سم على المنهج ويؤخذ من ذلك ان قولهم قطع الفرض حرام محله ما لم يترتب عليه التوصل بالقطع الى ما هو
 اعلى مما كان فيه عشاء عبارة المغنى والسنة ان يقلب الفريضة نفلا ويسلم من ركعتين اذا وسع الوقت كما
 مر اه قول المتن (في الاظهر) ومقابله لا يجوز وتبطل به الصلاة نهاية ومعنى قول المتن (في خلال
 صلاته) اى قبل الركوع او بعده نهاية ومعنى (قوله فلا تبطل) الى قوله قال الجلال في النهاية (قوله مع
 الكراهة) الى قوله وصح في المغنى (قوله مع الكراهة المفوتة الخ) وإذا احرم مع الجماعة ثم فارق ثم اقتدى
 بآخر كره وهل تفوت فضيلة اقتدائه بالامام الاول ولا تفوت افضلية الاقتداء بالثاني فيه نظر ولا يبعد
 الثاني مر اه سم (قوله وصح انه صلى الله عليه وسلم الخ) هذا يشكك على قوله الآتي وهو الى الثاني
 اميل لانه عليه الصلاة والسلام انما جاء واحرم ليقعدوا به على انه ما انكر عليهم سم (قوله احرم بهم الخ)
 وفي البخارى ومسلم ان ذلك كان قبل الاحرام وفي فتح الباري انه معارض لما روى ابو داود وابن خبان
 عن ابي بكر ان النبي ﷺ دخل في صلاة الفجر فكبر ثم اوما اليهم ولما لك من طريق عطاء بن يسار
 مرسل انه صلى الله عليه وسلم كبر في صلاة من الصلوات ثم اشار بيده ان امكثوا ويمكن الجمع بينهما بحمل
 قوله كبر على ارادة ان يكبروا بانهم واقعتان ابداء عياض والقرطبي احتملا وقال النووي انه الاظهر
 وجزم به ابن خبان كما تدته فان ثبت والافاقى الصحيح اصح غش (قوله هنا) اى بعد ذهابه صلى الله عليه
 وسلم (قوله به) اى صلى الله عليه وسلم (بخلاف ما ياتي قريبا) اى في قوله اما ولا في الصحيحين الخ (قوله هنا)
 اى في الاقتداء في اثناء الصلاة (قوله كافي صورة الخبر) هو قوله احرم بهم ثم تذكر الخ غش (قوله
 ليتحمل عنه الخ) يفيدان من احرم منفردا جازله قبل قراءة الفاتحة اى في ركعة كان لاقتداء بمن في
 الركوع فتسقط عنه لكن هذا ظاهر اذا اقتدى عقب احرامه اما لو مضى بعده ما يسع الفاتحة او بعضها من
 غير قراءة نهل تسقط عنه او يجب عليه قراءتها في الاول وبعضها في الثاني وعلى هذا هل هو في الاول كالموافق
 وفي الثاني كالمسبوق او كيف الحال فيه نظر سم على حج اقول الاقرب انه كالمسبوق لانه لم يدرك معه بعد
 اقتدائه به ما يسع الفاتحة ولا نظر لما مضى قبل الاقتداء بعد الاحرام لانه كان منفردا فيه حقيقة عشاء
 (قوله نظير مامر) اى في قطع المأموم القدوة سم (قوله او يفرق بانه مع العذر ثم لا خلاف الخ) اى فلا
 تكره الصلاة ولا تبطل قطعها واما هنا فالعذر وان اعتبرناه هنا فمقابل الاظهر لا يكتفى بذلك بل يقول بطلان

عليه انه لو تقدم على الامام بطلت صلاته كما تقدم أى ما لم ينو المفارقة كما هو ظاهر فلو كنى زوال الصورة عن
 نية المفارقة لم تبطل إلا ان يفرق بتعدى المأموم بالتقدم وعدم تعديه بتأخر الامام (قوله مع الكراهة المفوتة
 لفضيلة الجماعة) إذا احرم مع الجماعة ثم فارق ثم اقتدى بآخر كره وهل تفوته فضيلة اقتدائه بالامام الاول ولا
 تفوت افضلية الاقتداء بالثاني فيه نظر ولا يبعد الثاني مر (المفوتة) اى حتى فيما ادركه خلافا للزركشى
 هنا وظاهر انها لا تفوت في المفارقة الخيرة شرح مر (قوله وصح انه صلى الله عليه وسلم الخ) هذا يشكك على
 قوله الآتي الى الثاني اميل لانه عليه السلام انما جاء واحرم ليقعدوا به على انه ما انكر عليهم (قوله لم يترتب
 بصلاة امام) فيه نظر (قوله كان اقتدى ليتحمل عنه الفاتحة) يفيدان من احرم منفردا جازله قبل قراءة
 الفاتحة اى في اى ركعة الاقتداء بمن في الركوع فتسقط عنه لكن هذا ظاهر اذا اقتدى عقب احرامه اما لو
 مضى بعده ما يسع الفاتحة او بعضها من غير قراءة نهل تسقط عنه او يجب عليه قراءتها في الاول وبعضها في
 الثاني وعلى هذا هل هو في الاول كالموافق وفي الثاني كالمسبوق او كيف الحال فيه نظر (قوله نظير مامر)

جاز) فلا تبطل صلاته به
 (في الاظهر) مع الكراهة
 المفوتة لفضيلة الجماعة
 وذلك لما فعله الصديق
 رضى الله عنه لما جاء ﷺ
 وهو امام فتأخروا اقتدى
 به اذا لامام في حكم المنفرد
 وصح انه صلى الله عليه وسلم
 بهم ثم تذكر في صلاته انه
 جنب فذهب فاغتسل ثم
 جاء واحرم بهم ومعلوم
 انهم انشؤا نية اقتداء به
 لان صلاتهم هنا لم ترتبط
 بصلاة امام بخلاف ما ياتي
 قريبا وهل العذر هنا كافي
 صورة الخبر وكان اقتدى
 ليتحمل عنه الفاتحة
 فيدرك الصلاة كاملة في
 الوقت مانع للكراهة
 نظير مامر او يفرق بانه
 مع العذر

ثم لا خلاف فيه بخلافه هنا على ما اقتضاه (٣٦٠) كلامهم محل نظره هو الى الثاني اميل قال الجلال البلقيني لم يتعروضوا للامام اذا اراد أن

يقضى بآخر ويمرض
عن الامامة وهذه وقعت
للصديق مع النبي صلى الله
عليه وسلم لما ذهب للصلح بين
جماعة من الانصار وفي
مرض موته ثم جاء وهو في
الصلاة فاخرج نفسه من
الامامة واقتدى بالنبي صلى
الله عليه وسلم والصحابة
رضي الله عنهم اخر جوا
انفسهم عن الاقتداء به
واقتدوا بالنبي صلى الله عليه
وسلم وقضية استدلالهم بالاول
للاظهار كما رجوا ذلك بل
الاتفاق عليه والثاني ظاهر
اهم لمخصا واستظهاره للثاني
فيه نظر بل لا يصح اما ولا
في الصحيحين ان ابا بكر
استخلف النبي صلى الله عليه
وسلم وعند الاستخلاف
لا يحتاج المأمومون لنية بل
لو خرج الامام من الصلاة اى
او الامامة كما صرح به قولهم
اذا جاز الاستخلاف مع عدم

الصلاة لتقدم احرام المأموم على احرام الامام واقتضت مراعاة ذلك بقاء الكراهة ع ش (قوله ثم) يغنى عنه
ضمير بانه الراجع لما مر (قوله بخلافه هنا) والاولى بخلاف ما هنا (قوله وهو) اى النظر والفكر او
القلب وكلامهم (قوله الى الثاني اميل) هو قوله او يفرق وهذا والمعتمد ع ش وكتب عليه سم ايضا
ما نصه قديش كل عليه واقعة الصديق مع عدم انكاره عليه الصلاة والسلام عليه وعدم بيان الحال مع ان
ذلك الوقت وقت بيان الوجه استثناء فعل الصديق نفسه بكل حال اذ للنبي صلى الله عليه وسلم من الجريمة
والاجلال وللصلاة خلفه من الفضل والسكالم ليس اغير هما (قوله وفي مرض موته) اى ولما تاخر ولم
يخرج الى المسجد في مرض الخ (قوله وقضية استدلالهم بالاول) اى اخراج الصديق نفسه من الامامة رشيدى
عبارة ع ش وهو اقتداء الصديق بالنبي صلى الله عليه وسلم (قوله كما مر) اى في قوله وذلك لما فعله الصديق
(قوله والثاني) اى اخراج المأمومين انفسهم من الاقتداء والاقتداء بآخر رشيدى عبارة ع ش قوله والثاني
هو اقتداء الصحابة بالنبي صلى الله عليه وسلم (قوله ظاهر) اى في نفسه لوضوح انهم لا يتابعون غير الامام
الاول بدون نية اقتداء (قوله واستظهاره للثاني فيه نظر الخ) وما يؤيد كلام الجلال ماسياقي في الاستخلاف
انه ممنوع قبل الخروج من الصلاة وقضية قول الفقهاء لو اقتدى الامام بآخر في بطلان صلاته قولان كالأول احرر
منفردا ثم نوى جماعة يوافقوه ما قاله الجلال من الجواز لانه هو الراجع في المسئلة وبني الفقهاء على الجواز نصيب
المقتدين به منفردين وان لهم الاقتداء بمن اقتدى به مستدلا بقصة ابي بكر وفي ذلك تصريح منه بما مر عن
الجلال من انها من قبيل انشاء القدوة لا الاستخلاف وفي الخادم ما يؤيد ذلك شرح م راهم قال الرشيدى
قوله م ر وما يؤيد الخ وجه التأييد انه لو كان ما فعله الصديق من باب الاستخلاف لكان اخرج نفسه من الصلاة
قبل تاخره عنه صلى الله عليه وسلم لانه شرط الاستخلاف اى والواقع في القصة خلاف ذلك لكن لك ان تقول
اذا كان الاستخلاف فيها ثابتا في الصحيحين لا يسوغ انكاره وحينئذ فلا بد من جواب عن فعل الصديق ليوافق
ما قالوه و اجاب عنه الشهاب سم بانه ليس المراد بالاستخلاف في القصة الاستخلاف الشرعى (اه) (قوله في
الصحيحين ان ابا بكر استخلف) فقد يقال ليس الاستخلاف الشرعى سم (بشرطه) وهو عدم مخالفة غير المقتدى
للامام في ترتيب صلاته (سقط اقتداؤهم به الخ) وهل يحتاجون حينئذ الى نية المفارقة لوجود المتابعة ظاهرا
اولا فيه نظر ولعل الاول اقرب و اما لو اخرج الامام نفسه من الامامة بمجرد الدنية من غير تاخر ولا اقتداء
بغيره فالوجه بقاء اقتداؤهم به ووجوب متابعتهم لان اخر اوجه نفسه من الامامة لا ين بدعى ترك نية الامامة

اى في قطع القدوة (قوله وهو الى الثاني اميل) قديش كل عليه واقعة الصديق رضى الله عنه مع عدم
انكاره عليه الصلاة والسلام عليه وعدم بيانه الحال مع ان ذلك الوقت وقت البيان والوجه استثناء فعل
الصديق نفسه بكل حال اذ للنبي صلى الله عليه وسلم من الجريمة والاجلال وللصديق خلفه من الفضل والسكالم
ما ليس لغيرهما (قوله واستظهاره للثاني فيه نظر بل لا يصح الخ) وما يؤيد كلام الجلال ماسياقي في
الاستخلاف من انه ممنوع قبل الخروج من الصلاة بل من الامامة وقضية قول الفقهاء لو اقتدى الامام بآخر
في بطلان صلاته قولان كالأول احرر منفردا ثم نوى جماعة يوافقوه ما قاله الجلال من الجواز لانه هو الراجع في
المسئلة وبني الفقهاء على الجواز نصيب المقتدين به منفردين وان لهم الاقتداء بمن اقتدى به مستدلا بقصة ابي
بكر وفي ذلك تصريح منه بما مر عن الجلال من انها من قبيل انشاء القدوة لا الاستخلاف وفي الخادم ما يؤيد
ذلك ش م (قوله بان الامام لو اقتدى بآخر سقط اقتداؤهم به) ظاهره انه لا يحتاج في صحة اقتدائه
بآخر الى اخراج نفسه من الامامة قبل الاقتداء بل اقتداؤه بالآخر يتضمن خروجه من الامامة وفيه نظر
وهل يحتاج المقتدى به حينئذ الى نية المفارقة لوجود المتابعة ظاهرا اولا فيه نظر ولعل الاول اقرب و اما لو
اخرج الامام نفسه من الامامة بمجرد الدنية من غير تاخر ولا اقتداء بغيره فالوجه بقاء اقتداؤهم به ووجوب
متابعتهم لان اخر اوجه نفسه من الامامة لا ين بدعى ترك نية الامامة وذلك لا يمنع الاقتداء خلافا في ذلك لما
يقتضيه اطلاق عبارة الشارح وباتى في الاستخلاف آخر باب الجملة سننبه عليه بها مش ذلك المحل وفاقا لمقتضى

بطلان صلاة الامام فع
بطلانها اولى ثم قدم هو او
بعض المأمومين او تقدم
اجنبى ولو غير مقتد به
بشرطه لم يحتاجوا لنية
بالخليفة كما باتى فاندفع قول
الجلال والصحابة اخر جوا
انفسهم الخ ووجه اندفاعه
ان الجماعة باقية في حقهم
لكن رابطة الاول زالت
وخلفتها رابطة الثاني من
غير استئناف نية منهم واما
ثانيا فقد صرح الفقهاء بان
الامام لو اقتدى بآخر سقط

اقتداؤهم به وصاروا منفردين ولهم الاقتداء بالامام الثاني الذى اقتدى به الامام لقصة الصديق فقوله صاروا منفردين وذلك

وإن كان ضعيفا كما غم بما تقرر يرد قول الجلال آخر جوا انفسهم عن الاقتداء به واما قوله (٣٦١) واقتدوا بالنبي ﷺ اي تابعوه

لما تقرر أنهم لا يحتاجون
لنية فصحيح كما صرحت
به رواية الصحيحين
والحاصل أن أبا بكر أخرج
نفسه عن الامامة بتأخره عنه
ﷺ الثابت في الصحيحين
ثم نوى الاقتداء به ﷺ
والصحابة بتقديمه ﷺ
بعد استخلاف أبي بكر له
صاروا مقتدين به وإن لم
ينووا ذلك ومعنى رواية
والناس يقتدون بأبي بكر
أنه كان يسمعون تكبيره
ﷺ لا متتابع الاقتداء
بالمأموم اتفاقا (تنبية)
في المجموع في روايات قليلة
ذكرها البيهقي وغيره أن
النبي ﷺ صلى في مرض
وفاته خلف أبي بكر واجاب
الشافعي والاصحاب عنها
إن صحت بانها كانت مرتين
مرة كان صلى الله عليه وسلم
مأموما ومرة كان إماما اه
وقد يجمع بأنه ولا اقتدى
بأبي بكر ثم تأخر أبو بكر
واقتدى به ولعل الجمع بهذا
اقرب لتصريحهم بأنه
ﷺ لم يصل وراء أحد
من أئمة إلا وراء عبد الرحمن
ابن عوف في تبوك (وإن
كان في ركعة أخرى) غير
ركعة الامام متقدما عليه
او متأخرا عنه إذ لا يترتب
عليه محذور لأنه يلغى نظم
صلاة نفسه ويتبعه كما قال
(ثم) بعد اقتدائه به (يتبعه)
وجوبا (فإنما كان أو قاعدا)

وذلك لا يمنع الاقتداء سموعش (قوله وإن كان ضعيفا) في اطلاق تصغيره نظرا لإيجز الاقتداء الامام
باخر لا يستلزم تحقق استخلافه سم (قوله مما تقرر) اي في قوله ووجه اندفاعه الخ (قوله يرد قول الجلال
آخر جوا الخ) اي لانه يدل على خروجهم من غير إخراج سم (قوله واما قوله) اي الجلال البلقيني سم
(قوله اي تابعوه) فيه ان ظاهر كلام الجلال أنهم احدثوا نية الاقتداء سم (قوله لما تقرر الخ) تعليل
لقوله اي تابعوه (قوله بتأخره عنه الخ) فيه ان مجرد تأخره عنه ﷺ لا يقتضي خروجه من الامامة
بل لا بد من تأخره عن المأمومين وتأخره عنه لا يستلزم تأخره عنهم بل عدم تأخره عن الجميع قطعي للقطع
بأنه لم يصروا جميعا فالوجه ما قاله الجلال من أنه اخرج نفسه بالنية نهاية ونسم (قوله والصحابة الخ)
اي وإن الصحابة الخ (قوله ومعنى روايته الخ) الي التنبيه في النهاية (قوله في المجموع) خبر مقدم لما بعده مراداه
لفظه (قوله في روايات) خبر مقدم لقوله ان النبي الخ (قوله عنها إن صحت) اي تلك الروايات (قوله بانها
الخ) اي والقضية (قوله اه) اي ما في المجموع (قوله وقد يجمع) اي بين تلك الروايات والرواية السابقة
عن الصحيحين (قوله لم يصل الخ) أي صلاة كاملة قول المتن وإن كان في ركعة الخ هو غاية عش (قوله غير
ركعة الامام) إلى قوله ومر في النهاية والمغنى (قوله متقدما عليه الخ) اي في افعاله (قوله لأنه يلغى صلاة نفسه
الخ) اي في المستقبل لا في الماضي حتى إذا اقتدى بعد طمأنينة ركوعه بقائمه حسب له هذا الركوع دون
ما ياتي به مع الامام بل ذاك للمتابعة سموعش (قوله ثم يتبعه قائما كان أو قاعدا مثلا) اي اورا كعا او

قوله أول الفصل وأنها لا تنقطع بنية الامام قطعها الخ (قوله وإن كان ضعيفا) في اطلاق تصغيره نظر إذ
مجرد اقتداء الامام باخر لا يستلزم تحقق استخلافه (ي رد قول الجلال آخر جوا انفسهم) اي لأنه يدل على
خروجهم من غير إخراج (قوله واما قوله) اي الجلال (قوله اي تابعوه) لا يقال كيف يلتزم هذا مع قول
الجلال آخر جوا انفسهم الخ الذي اعترض عليه فيه بما تقدم فهذا محل للمعطوف في كلام على ما ينافيه
المعطوف عليه في ذلك الكلام لا نأقول إنما يرد هذا لو كان إخراجهم انفسهم عن الاقتداء مانعا عن
الاستخلاف وهو موعش (قوله اي تابعوه الخ) فيه أن ظاهر كلام الجلال أنهم احدثوا نية الاقتداء (قوله
بتأخره عنه ﷺ) فيه امور احداها ان مجرد تأخره عنه لا يقتضي خروجه من الامامة بل لا بد من
تأخره عن المأمومين وتأخره عنه لا يستلزم تأخره عنهم بل عدم تأخره عن الجميع قطعي للقطع بأنه لم يصر
وراء الجميع الثاني ان الامام إذا تأخر هل يجب على المأموم نية المفارقة أو لافواته صورة الاقتداء والمنتجه
الثاني ثم رايت ما تقدم الثالث قد يتوهم بطلان صلاة المأموم بتأخر الامام و ليس كذلك لان المبطل تقدم
المأموم لا صيرورته متقدما بلا نعت منه (والصحابة بتقديمه) أي صاروا مقتدين قال في شرح الارشاد ويكره
ذلك اي الاقتداء المنفرد دون المأموم الا في ما في المجموع من انه لو افتتح جماعة ثم نقلها إلى جماعة أخرى
بان احرم خلف جنب او محدث جهل حاله ثم علم الامام فخرج وتطهر ثم رجع فاحرم بالصلاة فالحق المأموم
صلا نه بصلا نه ثانيا او جاء اخر فالحق صلاته بصلاته بعد عليه محدث الاول جاز ذلك بلا خلاف وتكون
صلاة المأموم ان عقدت جماعة ثم صارت بعد ذلك جماعة بخلاف من احرم منفردا وكذا إذا حدث الامام
واستخلف فان المأمومين نقلوا اصلاتهم من جماعة إلى جماعة اه وبه يعلم انه لو كان في جماعة فنوى قطعها من
غير تبين نقص في الامام ثم اقتدى بامام آخر كره له لوجود الخلاف في البطلان خلافا لمن وهم فيه ولو
فارق الاول لعذر آثم منفردا ويكره له الاقتداء باخر فيما يظهر اه ما في شرح الارشاد (قوله لأنه يلغى
نظم صلاة نفسه) أي في المستقبل فلا ينافي أنه قد يلتزم أنه لا يلغيه في الماضي حتى إذا اقتدى بعد طمأنينة
ركوعه بقائمه حسب له هذا الركوع دون ما ياتي به مع الامام بل ذاك للمتابعة (قوله في المتن ثم يتبعه قائما
كان أو قاعدا مثلا) اي اورا كما او ساجدا وقضية ذلك انه لو اقتدى من في الركوع او السجدة الاولى
بمن في القيام قام من ركوعه او سجده اليه وعلى هذا فهل يعتدله ركوعه او سجده الذي فعله قبل
الاقتداء حتى إذا قام عنه اليه لا يلزمه قراءة الفاتحة الظاهر ان الامر كذلك وقضيته ايضا انه لو اقتدى من

ساجدا وقضية ذلك أنه لو اقتدى من في الركوع أو السجدة الأولى بمن في القيام قام من ركوعه أو سجوده اليه وعلى هذا هل يعتدله بركوعه أو سجوده الذي فعله قبل الاقتداء حتى إذا قام عنه إليه لا يلزمه قراءة الفاتحة الظاهر أن الأمر كذلك بقضية أيضا أنه لو اقتدى من في الاعتدال بمن في القيام وافقه وإن لزمه تطويل الاعتدال لأنه ليس باعتدال بل موافقة للإمام في قيامه اهـ سم وبقي ما لو اقتدى من في الجلوس بين السجدين بمن في التشهد فهل له أن يأتى بالسجدة الثانية أم لا فيه نظر والأقرب بل المتعين الثاني لوجوب تبعية الإمام فيما هو فيه ثم إن كان الاقتداء في التشهد الأول وافق الإمام فيما هو فيه وأتى بركعة بعد سلام إمامه وإن كان في الأخير وافقه فيما هو فيه ثم أتى بسجدة بعد سلام إمامه وإن طال ما بين السجدين وينبغي أن مثل الاقتداء في التشهد الأخير ما لو اقتدى به في السجدة الأخيرة من صلاته بعد الطمأنينة فينتظره في السجود ولا يتبعه فيما هو فيه ع ش بخذف (قوله في تشهد) أي الأخير ومثله السجدة الأخيرة من الركعة الأخيرة والضابط أنه يتبعه إلا إذا كان الإمام من في التشهد الأخير أو السجدة الأخيرة من الركعة الأخيرة بجمري ومرو أنفا عن ع ش ما يوافقه (قوله ولو في الجمعة) ظاهره وإن نوى به المقتدى الجمعة فتحصل له الجمعة مع فعل أربعين لها وبذلك اتفق الشارح فليتنظر سم (قوله واقتداؤه بغيره الخ) تقدم عن قريب عن النهاية والمغنى ما يوافقه (قوله بالنية) إلى قول المتن فبعد في النهاية (بالنية) (فرع) لو تلفظ بنية المفارقة بعد بطلت صلاته كما هو واضح وفا لا جزم به م سم على المنهج أي بخلاف ما لو كان ناسيا أو جاهلا فلا تبطل صلاته لكن الأقرب أنه يسجد لسهو حينئذ لأن القدوة اختلت بالتلفظ بنية المفارقة ع ش قول المتن (وإن شاء انتظره) قال في شرح العباب قال الأذرعى ويجب الجزم بحرمة الانتظار إذا كانت صلاة الإمام يقع بعضها خارج الوقت وهو ظاهر إن شرع وقد بقي من الوقت ما لا يسعها وإلا جاز لأنه مد لها وهو حينئذ جائز كما س اه سم (قوله ببقيدته السابق الخ) أي بأن لا يحدث جلوس تشهد لم يحدثه إمامه ع ش عبارة سم يحتل أن مراده أن لا يكون الانتظار في جلوس أحدته ولم يحدثه الإمام كما في مصلى المغرب خلف العشاء مثلا اه (قوله وهو الأفضل) أي على قياس ما مر في اقتداء الصبح بالظهر مغنى عبارة سم وكونه الأفضل لا ينافي أنه لا فضيلة فيه من حيث الجماعة اه وعبارة ع ش والرشيدى قديقال كيف يكون أفضل مع حكمه بكرامة الاقتداء وقد يجاب بأن سبب ذلك ما في المفارقة من قطع العمل وذلك لا ينافي الكرامة وفوات فضل الجماعة باعتبار معنى آخر اه عميرة اه (قوله فانه) أي فعل ما لا يعتدله (قوله وما يفعله) إلى قول المتن فيعيد في المغنى (قوله وما فاتكم فأتوا) قديقال حمل فأتوا على ظاهره وتاويل واقتض ماسبق ليتفقا ليس

في الاعتدال بمن في القيام وافقه وإن لزمه تطويل الاعتدال وفي هذا كلام تقدم في هامش فصل يجب متابعة الإمام فراجع ثم بعد ذلك وقع البحث فيما لو اقتدى من في السجدة الأولى من آخر صلاته بمن في القيام فهل يجوز له انتظاره في السجود وجوز مر أنه يجوز له انتظاره فيه وقد يؤيده أنه لو اقتدى مصلى المغرب بالظهر فانه يجوز له انتظاره في سجود ركعته الأخيرة كما هو الظاهر فليتأمل (قوله ولو في الجمعة) ظاهره وإن نوى به المقتدى الجمعة فتحصل له الجمعة لفعله إياها جماعة مع فعل أربعين لها وبذلك اتفق الشارح فليتنظر (قوله في المتن وإن شاء انتظره) قال في شرح العباب واستشكل جواز الانتظار بأنه يلزم عليه تكرره بتكرار الاقتداء ويرد بأنه لا يحذور فيه في ذلك خلافا لمن وهم فيه قال الأذرعى ويجب الجزم بحرمة الانتظار إذا كانت صلاة الإمام يقع بعضها خارج الوقت وهو ظاهر إن شرع وقد بقي من الوقت ما لا يسعها وإلا جاز لأنه مد لها وهو حينئذ جائز كما س اه (بقيدته السابق) يحتل أن مراده أن لا يكون الانتظار في جلوس أحدته لم يحدثه الإمام كما في مصلى المغرب خلف العشاء مثلا (وهو الأفضل) وكونه الأفضل لا ينافي أنه لا فضيلة فيه من حيث الجماعة بدليل قوله السابق مع الكرامة المفروطة لفضيلة الجماعة إذا كانت فضيلة الجماعة فاته لم تحصل في السلام مع الإمام فقول المحلى وظاهر أنها لا تفوت في المفارقة المخير بينهما وبين الانتظار في غير ذلك مما لم يحكم بفوات الجماعة فيه كما في الصبح خلف الظهر فليتأمل (قوله وما فاتكم فأتوا) قديقال حمل فأتوا على ظاهره وتاويل

ومر في فصل نية القدوة أنه لو اقتدى به في تشهده انتظره ولا يتابعه (فإن فرغ الإمام أو لافوه كسبوق) فيقوم ويتم صلاته وحينئذ يجوز الاقتداء به ولو في الجمعة واقتداؤه بغيره إلا فيها (أو) فرغ (أو) أي المأموم أولا (فإن شاء فارقه) بالنية وسلم ولا كراهة لأنه فرأى لعذر (وإن شاء انتظره) ببقيدته السابق في فصل نية القدوة (ليسلم معه) وهو الأفضل (وما أدركه المسبوق) مع الإمام مما يعتدله به لا كالاقتدال وما بعده فانه لمحض المتابعة فلا يكون من محل الخلاف (فاول صلاته) وما يفعله بعد سلام الإمام فأخر صلاته للخبر المنفق عليه فأدركتم فصلوا وما فاتكم فأتوا والتمام يستلزم سبق ابتداء

نفيهم مسلم واقض ما سبقك يحمل القضاء فيه على المعنى اللغوي لانه مجاز مشهور على انه (٣٣٣) يتعين ذلك لاستحالة حقيقة القضاء

الشرعية هنا (فيعيد في الباقي)
من الصحيح مثلان ادرك
ثانيتها معه التي هي اولى
المأموم وقتت معه فيها كما
هو السنة كما مر وافاده قوله
يعيد (القنوت) لان محله
آخر الصلاة وفعله قبله مع
الامام لمحض المتابعة (ولو
أدرك ركعة من المغرب)
مع الامام (تشهد في ثانيته)
إذ هي محل تشهده الاول
وتشهده مع الامام في اولى
نفسه لمحض المتابعة وهذا
اجماع منا ومن المخالف
وهو حجة لنا على ان ما يدركه
معه اول صلاته ومرأه لو
أدرك في أخيرتي رباعية مثلا
فان أمكنه فيهما قراءة
السورة معه قرأ أو لا قرأها
من غير جهر لانه صفة لا
تقضي في أخيرتي نفسه
تداركا لها لعذره (وان
أدركه) أي المأموم الامام
(را كما أدرك الركعة) أي
ما فاتته من قيامها وقراءتها
وان قصر بتأخير تحرمة لا
لعذر حتى ركع للخبر
الصحيح بذلك وبه علم انه
لا يسن الخروج من خلاف
جمع من أصحابنا وغيرهم انه
لا يدركها لمخالفتهم لسنة
صحيحة فقول الأذري
الاحتياط توقي ذلك إلا
أن يضيق الوقت أو تكون

أولى من العكس إلا أن توجه الأولوية باستحالة حقيقة القضاء الشرعية إلا أن يقال يحتمل أن له حقيقة
أخرى شرعية سم (قوله نفيهم مسلم الخ) أي المأموم سبق الآخر (قوله فمحمول على القضاء الخ) وقد يقال
وهو وان حملناه على المعنى اللغوي فللفظ ما سبقك يشعر بما مر منه رشیدی (قوله يتعين ذلك) أي جملة
على القضاء اللغوي عش (قوله لاستحالة حقيقة القضاء الخ) أي لانه عبارة عن فعل الصلاة خارج
وقتها معنى وقد تمنع دلالة هذه الاستحالة على التعيين لجواز ان للقضاء شرعا معنى آخر كوقوع الشيء في غير
محله وان كان في وقته سم على حج اه عش (قوله مثلا) أي او من الوتر في النصف الاخير من رمضان
(قوله لان محله) إلى قول المتن وإن أدركه في النهاية والمعنى إلا قوله من غير جهر لانه صفة لا تقضي (قوله
ومن المخالف) وهو مالك وابو خنيفة رضي الله تعالى عنهما يجزى (قوله و) أي في صفة الصلاة (قوله
مثلا) أي أو ثلاثية كالمغرب وفي الحلبي عن اليعاقبة انه يكرر السورة مرتين في ثالثة المغرب اه (قوله
والاقرأها) الاولى هنا وفي قوله الآتي لها الافراد (قوله لانه الخ) علة لقوله من غير جهر والضمير
للجهر (قوله في خبرتي الخ) متعلق بقوله قراهما (قوله تداركا الخ) عبارة المعنى لئلا تخلو صلاته منها اه
وعبارة الرشیدی قوله تداركا الخ أي لئلا تخلو صلاته عن قراءة السورة حيث لم يفعلها ولم يدركها مع الامام
وليس المراد هنا التدارك بمعنى القضاء بدليل انه لو أدرك القراءة في أخيرتي الامام فعلها ولا تدارك اه (قوله
أي المأموم) إلى قوله وبه علم في المعنى وإلى قول المتن ويكره في النهاية قول المتن (را كما) أي أو قريبا من
الركوع بحيث لا يمكنه قراءة الفاتحة جميعا قبل ركوعه شرح بافضل قول المتن (أدرك الركعة) ظاهره انه
لا فرق في إدراكها بذلك بين ان يتم الامام الركعة ويتمها معه أو لا كان احدث في اعتداله وهو كذلك نهاية
ومعنى قال عش قوله في اعتداله أي أو في ركوعه بعد طمأنينة المسبوق اه زاد الرشیدی ويشمل هذا قوله
الآتي قريبا فلا يضطر طر وحديثه الخ وصرح به الشهاب ابن حجر نقلا عن القاضي في شرح العباب اه
(قوله أي ما فاتته من قيامها الخ) أي ولا ثواب له فيها لانه إنما يثاب على فعله وغاية هذا ان الامام تحمل عنه
لعذره عش وفي البجيرمي عن الشوري قوله أدرك الركعة أي وثوابها كافي المحلى في كتاب الصوم حتى
ثواب جماعتها اه (قوله وبه) أي بذلك الخبر (قوله لمخالفتهم الخ) متعلق بعدم سن الخروج من الخلاف
وعلة (قوله توقي ذلك) أي خلاف الجمع (قوله برد الخ) خبر فقول الأذري الخ (قوله ولو ضاق الوقت الخ)
أي عما يسع ركعة كاملة عش (قوله لزمه الاقتداء به) ظاهره وان عذر بالتأخير وفيه وقفة سم على حج اه
رشیدی (قوله لزمه الاقتداء الخ) كان وجهه لتصير صلاته اداء لا قضاء يظهر انه لو كان ذلك وسيلة إلى وقوع
جميع الصلاة في الوقت وجب ايضا لئلا يؤدي تركه إلى إخراج جزء من الصلاة عن الوقت بصري أقول كلام
الشارح والنهاية المتقدم في شرحه ولو اجزم منفردا الخ كالصريح في خلاف ما استظهره وعلى فرض تسليمه
ينبغي تقييده بما مر آنفا في هامش قول المصنف وان شاء انتظر (قوله إنما يدركها) إلى قول المتن قبل ارتفاع
الخ في المعنى وإلى قوله ويكره في النهاية (قوله بشرط ان يكون ذلك الركوع محسوبا الخ) ولو اتى المأموم مع
الامام الذي لم يحسب ركوعه بالركعة كاملة بان أدرك معه قراءة الفاتحة حسبت له الركعة لان الامام لم
يتحمل عنه شيئا نعم ان علم سهوه او حدثه ثم نسي لزمته الاعادة لتقصيره كما علم بما مر نهاية ومعنى (قوله

واقض ما سبقك ليعتد ليس اولى من العكس إلا ان توجه الأولوية باستحالة حقيقة القضاء الشرعية إلا ان
يقال يحتمل ان له حقيقة أخرى شرعية (قوله لاستحالة حقيقة القضاء الخ) قد تمنع دلالة هذه الاستحالة على
التعيين لجواز ان للقضاء شرعا معنى آخر كوقوع الشيء في غير محله وإن كان في وقته (قوله لزمه الاقتداء به)
ظاهره وان عذر بالتأخير وفيه وقفة (قوله فلا يضطر طر وحديثه الخ) قال في شرح العباب ولو احدث الامام
في سجوده لم يؤثر في إدراك المأموم الركعة بخلاف كافي المجموع قال لانه أدرك ركوعا محسوبا للامام
ذكره البغوي وغيره وهو ظاهر والذي يظهر ان حدثه بعد أن أدركه المأموم في الركوع واطمأن كذلك

ثانية الجملة يرد بما ذكرته ولو ضاق الوقت وأمكنه إدراك ركعة بادره ركوعها مع من يتحمل عنه الفاتحة لزمه الاقتداء به كما هو ظاهر
(قوله انما يدركها) (بشرط أن) يكون ذلك الركوع محسوبا له كما يفيد كلامه في الجملة بأن لا يكون محدثا عنده فلا يضطر طر وحديثه

بعد إدراك المأموم له معه) ظاهره وإن لم يدرك السجود سم بل وإن لم يدرك الاعتدال كما مر عن النهاية والمغني
والإيعاب (قوله أن ركوع صلاته الثاني) أي من الركعة الثانية أو الأولى إذا كان المأموم موافقا للإمام في
صلاته لما مر من عدم صحته نحو المكتوبة بمصلي الكسوف في الركعة الأولى مطلقا ع ش (قوله لا تدرك به
الركعة) أي ركعة الكسوف نعم لو اقتدى به أي في الركعة الثانية من الكسوف في غير مصليها أدرك الركعة
لأنه أدرك مع ركوعها محسوبا شرح مر اه سم قال الرشدي قوله غير مصليها أي أو مصليها كسنة الظاهر
فيما يظهر اه (قوله لا بالامكان الخ) وصورة الامكان كان زادا في انحناؤه على أقل الركوع قدر الوتركة
لأطمان و (قوله يقينا) متعلق بيطمنن ع ش (قوله يقينا) إلى قوله ويسجد الشاك في المغني (قوله يقينا)
وذلك المشاهدة في البصير ووضع يده على ظهره في الأعلى بحري قول المتن (قبل ارتفاع الإمام) دخل فيه
مالو كان الإمام أتى بأكمل الركوع وزاد في الانحناء ثم اقتدى به المأموم فشرع الإمام في الرفع والمأموم في
الهوى وأطمان يقينا قبل مفارقة الإمام في ارتفاعه لأقل الركوع وهو ظاهر ويصرح به كلام شيخنا
الزبادي ع ش قول المتن (ولو شك الخ) أي المسبوق المقتدى ابتداء واما إذا قرأ المنفرد الفاتحة ثم اقتدى بمن
في الركوع ثم شك في إدراك حد الأجزاء فلا يضرب لأنه لما أتى بالفاتحة قبل الركوع كان بمنزلة الموافقة فيدرك
الركعة وإن لم يطمئن قبل ارتفاع الإمام أو شك وفاقا لمر اه سم (قوله وكذا إن ظن الخ) أي وإن نظر فيه
الزركشي نهاية ومغني (قوله بل غاب على ظنه) يتجهه الاكتفاء بالاقتداء الجازم مر اه سم عبارة الكردى
على بأفضل قوله يقينا هذا منقول المذهب وفي سم على التحفة نقلا عن بحث مر أنه يكفي الاعتقاد الجازم
عبارة القليوبي على المحلى ومثل اليقين ظن لا تردد معه كما هو ظاهر في نحو بعيد وأعمى واعتداه شيخنا الرملى
ونظر العلامة ملا إبراهيم الكوراني في منقول المذهب بما بينه في الأصل وكذلك نظر فيه الزركشي ولا يسع
الناس إلا هذا ولا يلزم أن المقتدى بالإمام في الركوع مع البعد لا يكون مدركا للركعة مطلقا اه وعبارة عميرة
ونقل عن الفارق أنه إذا كان المأموم لا يرى الإمام فالمعتبر أن يغلب على ظنه أنه أدرك الإمام في القدر المجزئ
اه (قوله ويسجد الشاك الخ) يؤخذ من التعليل أن محله أن استمر الشك إلى ما بعد سلام الإمام بصري
(قوله لأنه شاك الخ) يؤخذ منه أنه لا يسجد فيما لو اقتدى بمصلي المغرب بمصلي العشاء في ركوع الإمام وشك
في إدراك حد الأجزاء لأنه وإن الغي هذه لكن ثالثه بدر كها مع الإمام كما هو ظاهر سم قول المتن (ويكبر
للأحرار) أي وجوبا كغيره في القيام أو بدله فإن وقع بعضه في غير القيام أي بأن كان في محل لا تجزئ فيه
القرأة لم تنعقد صلاته فرضا ولا نفلا نهاية ومغني وعميرة قال الرشدي قوله لم تنعقد صلاته فرضا ولا نفلا
ظاهره ولو جاهلا ويوافقه ما نقل عنه في شرح هدية الناصح لكن يخالفه ما قدمه في هذا الشرح في صفة
الصلاة قبيل الركن الثاني اه وقال ع ش قوله فرضا ولا نفلا كذا في نسخة وظاهره أنه لا فرق في ذلك
بين العالم والجاهل لكنه قال في صفة الصلاة ما نصه أو ركع مسبوق قبل تمام التكبير جاهلا انقلاب

بعد إدراك المأموم له معه
ولا في ركوع زائد سبابه
وسند ذكر في الكسوف أن
ركوع صلاته الثاني لا يدرك
به الركعة أيضا لأنه وإن
حسب له بمنزلة الاعتدال
وأن (يطمنن) بالفعل
لا بالامكان يقينا (قبل
ارتفاع الإمام عن أقل
الركوع والله أعلم ولو شك
في إدراك حد الأجزاء)
بأن شك هل اطمان قبل
ارتفاع الإمام عن أقل
الركوع (لم تحسب ركعته
في الأظهر) وكذا إن ظن
إدراك ذلك بل أو غلب على
ظنه لأن هذا رخصة وهي
لا بد من تحقق سببها فلم
ينظر لأصل بقاء الإمام فيه
ويسجد الشاك للسمو لأنه
شاك بعد سلام الإمام في
عدد ركعاته فلم يتحمله
عنه (ويكبر)

أخذا من العلة المذكورة ثم رأيت القاضي صرح بما يؤيد ما ذكرته الخ اه (قوله بعد إدراك المأموم له معه)
ظاهره وإن لم يدرك السجود (قوله وسند ذكر في الكسوف أن ركوع صلاته الثاني لا يدرك به الركعة) أي
ركعة الكسوف نعم لو اقتدى به في غير مصليها أي في الركعة الثانية أي من الكسوف أدرك الركعة لأن
أدرك مع ركوعها محسوبا شرح مر (قوله وإن يطمئن قبل ارتفاع الإمام عن أقل الركوع والله أعلم ولو
شك في إدراك حد الأجزاء لم تحسب ركعته) وقع البحث هل يجري ذلك في منفرد أو الفاتحة ثم اقتدى بمن في
الركوع فهل يشترط في إدراك الركعة أن يطمئن قبل ارتفاع الإمام عن أقل الركوع ويضربه الشك في
إدراك حد الأجزاء لأنه لم يدرك بعد اقتدائه قدر الفاتحة كان بمنزلة المسبوق فله حكمه أو لا يجري م ذلك فيه
لأنه لما أتى بالفاتحة قبل ركوع الإمام كان بمنزلة الموافقة فيدرك الركعة وإن لم يطمئن قبل ارتفاع الإمام أو
شك فيه ونظر والظاهر وفاقا لمر الثاني فليتامل (قوله وكذا إن ظن الخ) يتجهه الاكتفاء بالاقتداء الجازم مر
(قوله لأنه شاك بعد سلام الإمام الخ) يؤخذ منه أنه لا يسجد فيما لو اقتدى بمصلي المغرب بمصلي العشاء في

المسبوق (للاحرام ثم الركوع) ومثله هنا وفيما يأتي من ريدي سجدة تلاوة خارج الصلاة لانه (٢٦٥) تعارض في حقه قرينة الافتتاح والحوى

لاختلافهما وحينئذ لا يحتاج لنية احرام بالاولى لاذلا تعارض ويظهر ان محله ان عزم عند التحريم على ان يكبر الركوع أيضا مالو كبر للتحريم غافلا عن ذلك ثم طرأ له التكبير الركوع فكبر له فلا تفيد هذه التكبيرة الثانية شيئا بل بل يأتي في الاولى التفصيل الآتي (فان نواهما) أى الاحرام والركوع (بتكبيرة) واحدة اقتصر عليها (لم تنعقد) صلاته (على الصحيح) لانه شرك بين فرض وسنة مقصودة فأشبهه نية الظهر وسنته لا الظهر والتحية (وقيل تنعقد) له (فلا) كما لو اخرج خمسة دراهم مثلا ونوى بها الفرض والظهور فاتها تقع له تطوعا وعلى الاول يفرق بأن النية ثم يغتفر فيها ما لا يغتفر هنا وايضا فالنفل ثم لا يحتاج لنية فلم يؤثر فيه فساد النية بالتشريك وهنا لا ينعقد إلا بنية فآثر فيه اقترانها بمفسد وهو التشريك المذكور ولعل هذا وملحظ من قال لاجامع معتبر بين المسئلتين (وان) نوى بها التحريم فقط واتمها وهو الى القيام مثلا أقرب منه الى أقل الركوع انعقدت صلاته وان (لم ينو) بها

نفلا لعذره لاذلا يلزم من بطلان الخصوص بطلان العموم اه وهو الأقرب لما علل به اه وياتى انفا عن سم عن شرح الارشاد ما وافقه (قوله المسبوق) اى الذى ادرك امامه فى الركوع معنى قول المتن (ثم الركوع) اى ندب لانه محسوب له فندب التكبير نهاية ومعنى (قوله ومثله هنا وفيما يأتي سجدة تلاوة الخ) فيكبر للاحرام بهائم هووى للسجود سم (قوله وحينئذ) اى حين اذ يكبر لكل منهما سم (قوله ويظهر ان محله الخ) اى عدم الاحتياج فهذا تقييد لقوله وحينئذ لا يحتاج الخ الظاهر فى انه يكفي تعدد التكبير مطلقا وبه يندفع اعتراض سم بما نصه قوله لاذلا تعارض فيه نظر بل التعارض ثابت حين الاتيان بالاولى لانفرادها حينئذ وتبين عدم الانفراد عند الثانية لا يفيد فلو شرط هنا عند الابتدائية الاحرام او نحوها كعزم الاتيان بالتكبير الركوع كان متجها وان كان خلاف ظاهر كلامهم (قوله ان عزم عند التحريم) يتردد النظر فيما لو عزم عند التحريم على الاتيان بتكبيرتين ثم اتى بواحدة من غير قصد تحريم ثم اعرض عن الثانى هل تصح الصلاة الظاهر نعم بصري اى كما يفهمه قول الشارح اما لو كبر للتحريم الخ (قوله للتحريم) اى التحريم قول المتن (فان نواهما بتكبيرة الخ) أفهم أنه لا يضر الاطلاق فيما لو أتى بتكبيرتين لصرف الاولى للتحريم مع عدم المعارض والثانية للركوع وهو ظاهر وفي فتاوى الشارح مر ما يوافق به هذه يسهط ما نظر به سم على حجة في هذه الصورة ونص الفتاوى سئل عن وجد الامام راكعا فكبر واطلق ثم كبر اخرى بقصد الانتقال فهل تصح صلاته فاجاب تصح صلاته خلافا لبعضهم غش اقول هذه الفتوى تخالف قول الشارح المتقدم ويظهر الخ كما يخالف كلام سم المتقدم هناك وان قوله اى عزم مع عدم المعارض يقبل المنع فلا يدفع اشكال سم المتقدم (قوله اى الاحرام) الى قوله وعلى الاول فى المغنى لا قوله واحدة الى المتن والى قوله وتزاد فى النهاية لا قوله اقتصر عليها وقوله ولعل الى المتن (قوله اقتصر عليها) يفهم الانعقاد اذالم يقتصر بان اتى بتكبيرتين ونواهما بالاولى لكن قضية تعليل الصحيح عدم الانعقاد هو الوجه سم (قوله ولعل هذا الخ) اى الفرق الثانى وفى النهاية والمغنى ما نصه على ان القياس مدفوع وليس فيه جامع معتبر لان صدقة الفرض ليست شرطاً فى صحة صدقة النفل فاذا بطل الفرض صح النفل بخلاف تكبيرة الاحرام فانها شرط فى صحة تكبيرة الانتقال فلا جامع بينهما حينئذاه (قوله وهو الى القيام مثلا) اى ان كان فرضه القيام رشيدى (قوله أقرب منه الى أقل الركوع) يخرج ما اذا صار بينهما على السواء عبارة شرح الارشاد تدخله وهى وان يتنهما الى التكبيرة الواحدة التى اقتصر عليها اى ناويا بالاحرام فقط قبل ان يصير أقرب الى أقل الركوع والى لم تنعقد إلا للجاهل فتنعقد له نفلا اما اذا نوى الركوع وحده او مع التحريم او احدهما لا بعينه او اطلق فلا تنعقد صلاته فرضا مطلقا ولا نفلا مالم يكن جاهلا انتهت سم وتقدم عن عزم اعتاده (قوله لم تنعقد صلاته) ظاهر كلامهم ولو جاهلا وهو بما نعم به البلوى ويقع كثير اللعوم وفى شرح الارشاد وتنعقد نفلا للجاهل اه حلى وتقدم عن سم وعش ما يوافق (قوله عنهما) الاولى عن الثانى (قوله وبه يرد الخ) اى بالتعليل المذكور (قوله له) اى للصحيح المذكور (قوله محله) اى عدم الاشتراط (قوله من

ركوع الامام وشك فى ادراك الحد لانه وان الغنى هذه لكن ثالثه يدر كجامع الامام كما هو ظاهر (ومثله هنا وفيما يأتي من ريدي سجدة تلاوة الخ) فيكبر للاحرام بهائم هووى للسجود (قوله وحينئذ) اى حين اذ يكبر لكل منهما (لاذلا تعارض) فيه نظر بل التعارض ثابت حين الاتيان بالاولى لانفرادها حينئذ وتبين عدم الانفراد عند الثانية لا يفيد فلو شرط هنا عند الاطلاق نية الاحرام او نحوها كعزم الاتيان بالتكبير للركوع كان متجها وان كان خلاف ظاهر كلامهم (قوله اقتصر عليها) يفهم الانعقاد اذالم يقتصر بان اتى بتكبيرتين ونواهما بالاولى لكن قضية تعليل الصحيح عدم الانعقاد هو الوجه (قوله أقرب منه الى أقل الركوع) يخرج ما اذا صار بينهما على السواء عبارة شرح الارشاد تدخله فتامله وهى وان يتنهما الى التكبيرة الواحدة التى اقتصر عليها ناويا بالاحرام فقط قبل ان يصير أقرب الى أقل الركوع والى لم تنعقد إلا

(شيثا لم تنعقد) صلاته (على الصحيح) لان قرينة الافتتاح تصرفها اليه وقرينة الحوى تصرفها اليه فاجتيج لقصده صارف عنها وهو نية التحريم فقط لنعارضها وبه يرد استشكل الاسموى له بأن قصد الركن لا يشترط لان محله حيث لا صارف وهذا صارف كما علمت وعلم ان

كلامه ما باصلة ان نية الركوع فقط (٣٦٦) كذلك إذ لا تحرم وكذا نية احد فهاهما للتعارض هنا ايضا ويزاد سادسة وهي ما لو شك

أنوى بها التحريم وحده
اولا إذ الظاهر في هذه
البطلان أيضا (ولو أدركه)
أي الامام (في اعتداله)
مثلا (فما بعده انتقل معه)
وجوبانعم يظهر فيما لو احرم
وهو في جلسة الاستراحة
انه لا يلزمه موافقته فيها
أخذ اماما أن المخالفة فيها
غير فاحشة ومصر في شرح
ولو فعل في صلاته غيرها
ما يتعلق بما هنا فراجع
(مكبرا) ندبا وان لم يحسب
له موافقة له في تكبيره
(والاصح أنه موافقه)
ندبا ايضا (في) اذكار
ما أدركه معه وان لم يحسب
له كالتحميم والدعاء
(والتشهد والتسبيحات)
وقيل تجب موافقته في
التشهد الاخير وغلط وقيل
تجب في القنوت والتشهد
الاول واعترض نذب
الموافقة في التشهد بان فيه
تكرير ركن قولي وفي
ابطاله خلاف ويرد
بشدوذه او منع جريانه هنا
لانه لصورة المتابعة وبه
يتجه موافقته في الصلاة
حتى على الآل ولو في تشهد
الماموم الاول ولا نظر لعدم
ندبها فيه لما تقرّر ان ملحظ
الموافقة رعاية المتابعة
لا حال الماموم (و) (الاصح
(ان من أدركه) أي الامام
فيما لا يحسب له كان أدركه

كلامه) أي المصنف (قوله إذ الظاهر الخ) هل هو على إطلاقه أو يقيد بما إذا طال الزمن أو مضى معه ركن
لان الشك فيما ذكر لا يزيد على الشك في اصل النية محل تأمل ولعل الثاني اوجه وان كان خلاف ظاهر
اطلاقه بصري (قوله مثلا) يغني عنه قول المصنف فابعد (قوله وهو الخ) أي الامام إلا ان يدخل بذلك
الانتقال الى ركوع الامام مع علمه بانه لا يمكن له الطائفة قبل قيام الامام من اقل الركوع (قوله اخذ اماما
م) أي قيل قول المتن لا تكبيرة الاحرام (قوله ومصر في شرح الخ) أي في فصل تبطل بالنطق بحرفين
كردي (قوله وان لم تحسب) الظاهر التذكير قول المتن (في التشهد الخ) ويوافقه في اكمال التشهد ايضا
نهاية ومعنى (قوله ندبا) الى قوله وغلط في النهاية والمعنى (قوله في اذكار ما أدركه الخ) هذا قد يخرج رفع
اليدين وعند قيام الامام من التشهد الاول حيث لم يكن اول للماموم ويظهر الان انه يأتي به متابعة لامامه
ونقل عن حجب في شرح الارشاد انه يات به وان لم يات به امامه فليراجع عرش وفي البجيرمي مانصه قال الشوبري
وافهم كلامه هنا وصرحوا به انه لا يوافقه في كيفية الجلوس بل يجلس مفترشا وان كان الامام متوركا ومنه
يؤخذ انه لا يوافقه في رفع اليدين عند قيام الامام من تشهده الاول حيث لم يكن اول للماموم انتهى اقول
وفي الاخذ توقف (قوله كالتحميم) أي في الاعتدال بجيرمي (قوله والدعاء) أي حتى عقب التشهد والصلاة
على النبي صلى الله عليه وسلم كما اعتمد ذلك شيخنا الرملي ووجهه بان الصلاة لا سكوت فيها سم على المنهج اه
عش (قوله بان فيه تكرير ركن الخ) انظر من اين لزوم التكرير المذكور مع اختلاف محل هذا التشهد وما
يأتي به بعد سم (قوله بشدوذه الخ) أي الخلاف المذكور (قوله حتى على الآل) كذا مر اه سم (قوله
ولو في تشهد الماموم الاول) خلافا لنهاية عبارة وهو ظاهر كلامهم انه يوافقه حتى في الصلاة على الآل في غير محل
تشهده وهو ظاهر اه قال الرشيدى قوله لم يرد في غير محل تشهده أي بان كان تشهدا اوله فلا يأتى بالصلاة على
الآل وهو ظاهر لا خراج التشهد الاول عما طالب فيه وليس حينئذ لمجرد المتابعة وأظن قد تقدم في صفة
الصلاة في الشرح ما يؤخذ منه ما ذكره لكن الشهاب بن حجر يخالف في ذلك وكان الشارح مر اشار بما
ذكر الى مخالفته فليراجع اه (قوله أي الامام) الى قوله اه في المعنى الى قوله وكذا الناس في النهاية إلا
قوله والمراد الى وان سها قول المتن (في سجدة الخ) الظاهر انه يشترط شروط ما أدركه فيه كطمانينة السجود
فان تركها عمدا بطلت صلاته مر اه سم (قوله مثلا) أي او جلوس بين السجدين او تشهدا اول او ثان معنى
عبارة النهاية ومثلها كل ما لا يحسب له اه (قوله ولا هو محسوب له) قال شيخنا عرش في الحاشية يؤخذ منه
انه لا يجب عليه وضع الاعضاء السبعة في هذا السجود وفي هذا الاخذ نظر ظاهر إذ لا توجد حينئذ حقيقة
السجود فلا يصدق عليه انه تابعه في السجود على ان هذا الاخذ مبنى ان الضمير في ولا هو الخ للسجود وظاهر
انه ليس كذلك بل هو كالاشارة التي قبله للانتقال المذكور كما هو ظاهر وحاصل التعليل الذي في الشرح ان
التكبير إما ان يكون المتابعة او المحسوبة له والانتقال المذكور ليس واجدا منهم رشيدى اقول تقدم
آتفا عن سم ما يوافق النظر وأما قوله وظاهر انه ليس الخ فصرح صانع المعنى ان الضمير للسجود والاشارة
لانتقال (قوله بخلاف الركوع) أي فانه محسوب له نهاية (قوله ما قدمه الخ) أي المصنف في قوله ولو أدركه

(في سجدة) أولى أو ثانية مثلا (لم يكبر للانتقال اليها) لانه لم يتابعه في ذلك ولا هو محسوب له بخلاف الركوع
وافهم قوله اليها ما قدمه انه يكبر بعد ذلك إذا اتقى معه من السجود أو غيره وهو موافقه له وخارج بأولى أو ثانية ما لو أدركه في سجدة التلاوة

قال الأذرعى فالذى يتقدح انه يكبر للمتابعة فانها محسوبة له قال واما جدتا السهو فينتدح (٧٣٦) في التكبير لما خلاصه والخلاف

في أنه يعيدها آخر صلاته
اولا ان قلنا لا يكبر ولا فلا
اه وفي كون التلاوة
محسوبة له نظر ظاهر إذ من
الواضح أنه إنما يفعلها
للمتابعة حينئذ الذي يتجه
أنه لا يكبر الانتقال إليها
(وإذا سلم الإمام قام) يعني
انتقل ليشمل المصلي غير قائم
(المسبوق مكبر إن كان)
جلوسه مع الإمام (موضع
جلوسه) لو انفرد كان أدركه
في ثالثة رابعة أو ثانية
ثالثة وافهم كلامه انه
لا يقوم قبل سلام الإمام فان
تعمده بلانية مفارقة أبطل
والمراد هنا كما علم بأمور في
سجود السهو عن المجموع
مفارقة حد القعود وإن سها
أو جهل لم يعتد بجميع
ما أتى به حتى يجلس ثم يقوم
بعد سلام الإمام ومتى علم ولم
يجلس بطلت صلاته وبه
فارق من قام عن إمامه في
التشهد الأول عامدا فانه
يعتد بقراءته قبل قيام
الإمام لانه لا يلزمه العود له
وكذا التامى على خلاف
ما مر في المأتن (والا) يكن
محل جلوسه لو انفرد كان
أدركه في ثانية أو رابعة
رابعة أو ثالثة ثالثة (فلا)
يكبر عند قيامه أو بدله (في
الأصح) لانه ليس محل
تكبيره وليس فيه موافقة
الإمام ومر أن الأفضل

في اعتداله الخ (قال الأذرعى الخ) عبارة المغنى والاولى كما قال الأذرعى أن يقال أنه يكبر في سجدة التلاوة
لأنها محسوبة له أي إذا كان سمع قراءة آية السجدة واما سجود السهو فينبغي على الخلاف في أنه يعيده في آخر
صلاته أم لا إن قلنا بالاول وهو الصحيح لم يكبر والا كبر اه (يتقدح) أي يظهر ظهورا واضحا ع ش
(قوله للمتابعة) فديتجه إسقاطه إذا لم يتابعه هنا وإنما كبر لأنها محسوبة له لا للمتابعة في الانتقال إليها إذا لا
متابعة في ذلك وكان ينبغي إبدال قوله للمتابعة بقوله للانتقال سم (قوله والا فلا) أي وهو الراجح ع ش
(قوله وفي كون الثلاثة الخ) أي سجود التلاوة وسجدة السهو وكان الصواب وفي كون سجدة التلاوة
سجدة السهو لم ينقل فيهما عن أحدهما محسوبتان له وإنما لمحض المتابعة بخلاف سجدة التلاوة
ع ش عبارة الرشيدى ولا يخفى انه كان المناسب وفي كون سجود التلاوة محسوبا ولا فلا الأذرعى لم يدع
حسبان سجدة السهو له وإنما بنى التكبير وعدمه فيهما على الخلاف المقرر فيهما (قوله حينئذ الذي يتجه)
فان قيل يمكن حمل كلام الأذرعى بالنسبة لسجدة التلاوة على ما إذا سمع قراءة آية السجدة قبل الاقدام به ثم
اقتدى به ساجدا اذ هي حينئذ محسوبة له قلت زعم حسبنا أنه حينئذ ممنوع إذ لا يسن للمصلي سجود لما سمع
قراءته قبل الدخول في الصلاة ولو من اقتدى به فهذا السجود ليس إلا للمتابعة سم (قوله أنه لا يكبر
لانتقال الخ) خلافا للبغنى بالنسبة لسجدة التلاوة كما مر (قوله إليها) أي إلى السجدة الثالثة ع ش
(قوله يعني انتقل الخ) أي أو هو للغالب سم (قوله كان أدركه الخ) عبارة المغنى بأن الخ (قوله والمراد الخ)
أي بالقيام في قولهم فان تعمده الخ (قوله مفارقة حد القعود) قد يقال ينبغي البطلان بمجرد الاخذ في
النموس وإن لم يفارق حد القعود لانه شروع في المبطل وهو مبطل كالقصد ثلاث خطوات متوالية فان
بجرد الشروع في الاولى مبطل فليتامل سم أقول وقد يفرق بان ما هنا مقصود باعتبار الأصل بخلاف ذلك
(قوله حتى يجلس) أي وإن سلم الإمام قبل أن يجلس وإذا جلس قبل سلام الإمام وكان موضع جلوسه كما هو
الفرض لم يجب قيامه فور بعد سلام الإمام كما لو لم يقوم وكذا إذا جلس بعد سلام الإمام فيما يظهر لان قيامه
لغو فكانه باقى في الجلوس ويعلم من قوله المذكور انه إذا لم يجلس لا يعتدله بالركعة التي قام إليها وهل يعتدله
بما بعدهما الجلوسه بعدها قبل القيام إليه وإن كان يقصد الجلوس بين السجدةتين أو الاستراحة فيقوم مقام
الجلوس الذي تعمده ولا يقدرح في ذلك قصد ما ذكر فيه نظر ولا يبعد الاعتداد لما ذكره سم وقوله وكذا إذا

بطلت صلاته مر (قوله قال الأذرعى فالذى يتقدح انه يكبر للمتابعة فانها محسوبة له) فديتجه إسقاط قوله
للمتابعة إذا لم يتابعه هنا وإنما كبر لأنها محسوبة له لا للمتابعة في الانتقال إليها إذا لا متابعة في ذلك وكان ينبغي
إبدال قوله للمتابعة بقوله للانتقال فليتامل (قوله للمتابعة) لعل الوجه إسقاطه (قوله الذي يتجه انه لا يكبر
لانتقال إليها) فان قيل يمكن حمل كلام الأذرعى بالنسبة لسجدة التلاوة على ما إذا سمع قراءته آية السجدة
قبل الاقدام به ثم اقتدى به ساجدا اذ هي حينئذ محسوبة له قلت زعم حسبنا أنه حينئذ ممنوع إذ لا يسن
للمصلي سجود لما سمع قراءته قبل الدخول في الصلاة ولو من اقتدى به بدليل انه لو انفرد هنا عقب إحرامه لم
يجز له السجود لسماعه قبل الإحرام فهذا السجود ليس إلا للمتابعة فلا يسن التكبير لانتقاله مر (قوله يعني
انتقل الخ) أي أو هو للغالب (قوله مفارقة حد القعود) قد يقال ينبغي البطلان بمجرد الاخذ في النموس
وإن لم يفارق حد القعود لانه شروع في المبطل وهو مبطل كالقصد ثلاث فولات متوالية فان مجرد الشروع
في الاولى مبطل فليتامل (قوله حتى يجلس) علم منه انه إذا يجلس لا يعتدله بالركعة التي قام إليها وهل يعتدله
بما بعدهما الجلوسه بعدها قبل القيام إليه وإن كان يقصد الجلوس بين السجدةتين أو الاستراحة فيقوم مقام
الجلوس الذي طلب منه ولا يقدرح في ذلك قصد ما ذكر فيه نظر ولا يبعد الاعتداد لما ذكره (قوله حتى يجلس)
أي وإن سلم الإمام قبل أن يجلس وإذا جلس قبل سلام الإمام وكان موضع جلوسه كما هو الفرض لم يجب
قيامه فوراً بعد سلام الإمام كما لو لم يقوم وكذا إذا جلس بعد سلام الإمام فيما يظهر لان قيامه لغو فكانه باقى في
الجلوس وهو لو بقي في الجلوس لم يلزمه القيام فوراً بعد سلام الإمام (على خلاف ما مر) أي على تصحيح المحرر انه

للمسبوق أن لا يقوم إلا بعد تسليمه الإمام ويجوز بعد الاولى فان مكث في محل جلوسه لو انفرد لم يضر وإن طال أو في غيره

بطلت صلاته إن علم وتعمد لجوب (٣٨٨) القيام عليه فوراً وإلا سجد للسهو ويظهر أن الخلل بالفورية هنا وما يزيد على قدر جاسة

الاستراحة وقد مر أن تطويلها المبطل بقدر بما يقدر به تطويل الجلوس بين السجدين وذلك لأن قدرها عدوه تطويلاً غير فاحش وكذا يقال في كل محل قالوا فيه بحجب على المأموم القيام أو نحوه فوراً فيضبط الفورية بتعين بما ذكرته ثم رأيت في المجموع صرح بذلك وعبارته وإن لم يكن في اشتغال المأموم بها تخلف فاحش بأن ترك الإمام جلسة الاستراحة أتى بها المأموم قال أصحابنا لأن المخالفة فيها يسيرة قالوا ولهذا لو زاد قدرها في غير موضعه لم تبطل صلاته اه فتأمل قوله لو زاد قدرها في غير موضعه فإنه صريح في أن كل ما وجب الفور في الانتقال عنه إلى غيره فتخلف بقدر جلسة الاستراحة لا يضرب لانه الآن قد زاد قدر جلسة الاستراحة في غير محله وقد علمت أنهم مصرحون بأن زيادة قدرها لا تضر (باب كيفية صلاة المسافرين) من حيث السفر وهي القصر ويتبعه الكلام في قصر فوائت الحضر والجمع ويتبعه الجمع بالمطر فاندفع اعتراضه بأن الترجمة ناقصة على أن المعيب النقص عما فيها لا الزيادة عليه والاصل في القصر قبل الإجماع آية النساء

جلس الخ استظهر الرشيدى وجوب فورية القيام في هذه الصورة (قوله بطلت صلاته) أي لعدم الاتيان بالجلوس الواجب ع ش (قوله وبه الخ) أي بقوله ومتى علم الخ أي المفيد لزوم العود للجلوس (قوله وكذا الناسي) أي لا يلزمه العود كرى (قوله على خلاف مامر) أي على تصحيح الحرر أنه لا يلزمه العود لمتابعة الامام سم (قوله مامر في المتن) أي في سجود السهو كرى (قوله والا يكن) أي قوله وقدر في النهاية والمغنى (قوله كان أدركه الخ) عبارة المغنى بأن الخ (قوله ويجوز بعد الأولى) قضيته أنه لا يجوز معها وبه صرح في شرح البهجة حيث قال ويجوز أن يقوم عقب الأولى فإن قام قبل تمامها عمدا بطلت صلاته وظاهره ولو عامياً وينبغي خلافه حيث جهل التحريم لما تقدم من أنه لو قام قبل سلام امامه سهواً أو جهلاً لا تبطل صلاته لكن لا يعتد بما فعله فيجلس وجوباً ثم يقوم ع ش (قوله أو في غيره بطلت صلاته الخ) لا يشكل بما مر من عدم البطلان بتطويل جلسة الاستراحة خلافاً لما في حاشية الشيخ إذ لا جامع و فرق بين جلوس مطلوب في أصله وجلوس منهى عنه بعد انقطاع المتابعة رشيدى (وإلا سجد للسهو) أي وإن كان ساهياً أو جاهلاً لم تبطل ويسجد للشهوة نهاية ومغنى (قوله ويظهر أن الخلل بالفورية هنا الخ) هذا الضبط على اعتماد الشارح البطلان بتطويل جلسة الاستراحة أما على اعتماد شيخنا الشهاب الرملى عدم البطلان به فيضبط الخلل بالفورية بما يزيد على طمانينة الصلاة مر اه سم أقول في النهاية والمغنى هنا ما يوافق كلام الشارح هنا كما أشرنا إليه (قوله ما يزيد على قدر جلسة الاستراحة) أي ما قدرها فتعترف بنهاية ومغنى (قوله وذلك) أي الضبط المخل بما ذكر (قوله وضبط بالفورية) يعني ضبط المخل بها (قوله بما ذكرته) كان الأولى تقديمه على قوله يتعين (قوله ثم رأيت) أي المصنف (قوله بذلك) أي الضبط المذكور (قوله في اشتغال المأموم بها) أي بجملة الاستراحة (قوله قالوا) أي الأصحاب (في غير موضعه) أي موضع جلوس الاستراحة (قوله وقد علمت) أي انفاً (قوله أنهم مصرحون بأن الخ) هذا الكلام يشكل على ضبط مر الخلل بالفورية بما يزيد على طمانينة الصلاة سم أقول ودفع النهاية الاشكال كما رخصه الرشيدى بأن التعبيرين أي على قدر طمانينة الصلاة وعلى قدر جلسة الاستراحة آسواءً وإنما الخلاف في العبارة

(باب صلاة المسافر)

(قوله من حيث السفر) إلى قول المتن من سافر في النهاية إلا قوله نعم إلى وفي خبر مسلم وقوله وعم إلى المتن وقوله إلا من شد (قوله وهي) أي كيفية صلاة المسافر من حيث السفر (قوله ويتبعه) أي الكلام في قصر السفر (قوله والجمع) عطف على القصر ع ش (قوله فاندفع اعتراضه الخ) فيه نظر سم عبارة البصرى قوله ويتبعه الخ قد يقال أنه لا يرفع الاشكال لأن ما افاده إنما يصلح للتبعية المصححة لاصل ما ذكر في هذا الباب فالأول الاقتصار في الجواب على قوله أن المعيب الخ اه أقول وقد أشار الشارح إلى ذلك النظر بذكر الجواب الثاني بالعلاوة (والاصل) إلى قوله نعم في المغنى قوله آية النساء وهي إذا ضربتم في الأرض الآية وهي مقيدة بالخوف لكن صح جوازها في الأمن بخبر لما سأل عمر النبي ﷺ عن ذلك فقال صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوها ويجوز فيه الاتمام لما صح عن عائشة أنها قالت يا رسول الله قصرت بفتح التاء وأتممت بضمها وأفطرت بفتحها وصمت بضمها فقال أحسنت يا عائشة وأما خبر فرضت الصلاة ركعتين أي في السفر فعنه لمن أراد الاقتصار عليها جميعاً بين الأدلة نهاية ومغنى (قوله مكتوبة) الظاهر أنه يجوز قصر المعادة ولا ينافيه قولهم شرط القصر المكتوبة لأن المراد المكتوبة ولو أصالته ولهذا يجوز للصبي القصر مع أنها غير

لا يلزمه بعود الامام (قوله ويظهر أن الخلل بالفورية هنا هو الخ) هذا الضبط ظاهر على اعتماد الشارح البطلان بتطويل جلسة الاستراحة أما على اعتماد شيخنا الشهاب الرملى عدم البطلان به فيضبط الخلل بالفورية بما يزيد على طمانينة الصلاة مر (قوله وقد علمت أنهم مصرحون بأن الخ) هذا الكلام يشكل على ضبط مر الخلل بالفورية بما يزيد على طمانينة الصلاة اه

(باب كيفية صلاة المسافر) (قوله فاندفع اعتراضه الخ) فيه نظر

لأنه مندورة (رباعية) لا يصح ومغرب إجماعاً نعم حكى عن بعض أصحابنا جواز قصر الصبح (٣٦٩) في الخوف إلى ركعة وفي خبر مسلم أن

الصلاة فرضت في الخوف ركعة وحملوه على أنه يصلها فيه مع الإمام وينفرد بأخرى وعم ابن عباس ومن تبعه القصر إلى ركعة في الخوف في الصبح وغيرها لعموم الحديث المذكور (مؤدة) وفائقة السفر الآتية ملحق بها فلا ينافي الحصر أو أنه اضافي (في السفر الطويل) اتفاقاً الامن وعلى الاظهر في الخوف (المباح) أى الجائز في ظنه كمن ارسل بكتاب لم يعلم فيه معصية كما هو ظاهر سواء الواجب والمنسحب والمباح والمكروه ومنه ان يسافر وحده لا سيما في الليل لخبر احمد وغيره كره صلى الله عليه وسلم الوحدة في السفر ولعن ركب الفلاة وحده ان ظن ضرراً بلحقه وقال الراكب شيطان والراكبان شيطان والثلاثة ركب فيكره ايضا اثنان فقط لكن الكراهة هنا خفيفة وصح خبر لو يعلم الناس ما أعلم في الوحدة ما ساروا كبليل وحده والاوجه ان من أنس بالله بحيث صار يأنس بالوحدة كأنس غيره بالرفقة عدم الكراهة كالأودع لانفراد حاجة والبعد عن الرفقة حيث لا يلحقه غوهم كالوحدة كما هو ظاهر (لا فائقة الحضر) ولو احتمالا ومثله في جميع ما يأتي سفر

مكتوبة في حقه وله إعادتها تامة أى أن صلاحها مقصورة ولو صلاحها تامة ينبغي أن يمتنع إعادتها مقصورة سم على المنهج وينبغي أن يحل ذلك إذا لم يعد لها خلل في الأولى أو غروها من الخلاف وإلا جازله قصر الثانية وإتمامها حيث كان يقول به المخالف وسيأتى للشارح مران الاوجه لغادتها مقصورة بعد قول المصنف ولو اقتضى بتم الخ ع ش (قوله لا نحو مندورة) عبارة المغنى فلا تقصر المندورة كان نذر ان يصلي أربع ركعات ولا النافلة كان نوى أربع ركعات سنة الظهر القبلىة مثلاً لعدم ورودها (قوله فلا ينافي الحصر) أى لان المعنى حينئذ مؤدة وما ألحق به دليل ما يأتي ولو أريد مؤدة في السفر ولو بالامكان بأن يمكن فعلها حال وجوبها مؤدة فيه لم ترد فائقة السفر اصلاً سم (قوله او انه اضافي) أى لا فائقة الحضر سم ومغنى (قوله اتفاقاً) الى قوله لا سيما في المغنى (قوله اتفاقاً الخ) عبارة المغنى فلا تقصر في القصر أو المشكوك في طوله في الامن بلا خلاف ولا في الخوف على الاصح اه (قوله وعلى الاظهر في الخوف) لعل مقابل الاظهر لا يشترط الطول في الخوف فليراجع رشيدى (قوله كمن ارسل الخ) وكن خرج لجهة معينة تبعاً لشخص لا يعلم سبب سفره نهاية ومغنى قال الرشيدى قوله لم لا يلزم سبب الخ أنهم أنه إذا علمه وأنه معصية لا يقصر وأشار الشيخ ع ش في الحاشية الى ان هذا المفهوم غير مراد اخذ من قول الشارح مر في الفصل الاقرب عقوب قول المصنف لا يعلم موضع وان امتنع على المتبوع القصر الخ وقد يمنع هذا الاخذ بعمومه لان ما يأتي مفروض في الاثير فهو مقهور فلم يوجد منه تسبب في معصية اصلاً فلا يؤخذ منه حكم عموم التابع وان لم يكن مقهوراً فليراجع اه (قوله لم يعلم فيه معصية) يتردد النظر فيما لو تبين له بعد انتهاء السفر انه سفر معصية فهل يقضى نظر الواقع أو لا يقضى نظر الظن محل تأمل ويؤيد الاول قولهم العبرة في العبادات الخ ويتردد النظر ايضا فيما لو علم في أثناء سفره هل يمتنع عليه الترخص من حينئذ نظراً لكون سفره من حينئذ سفر معصية او لا نظر الاصل السفر وطرو وما ذكر كطرو والمعصية في السفر محل تأمل ايضا ولعل الاول اقرب ثم رابت قول المصنف الاقرب ولو انشأ الخ وهو صريح في ذلك بصرى وقوله ويؤيد الاول قولهم الخ محل نظر إذ التبيين المذكور لا يجعله عاصياً في الواقع بالسفر المذكور (قوله كما هو ظاهر) وينبغي ان مثل ذلك مالوا كره على إيصاله وعلم ان فيه معصية ع ش عبارة البصرى وقع السؤال عما لو كره على سفر المعصية والظاهر الترخص لانه يصير حينئذ مباحاً لا كراه اه (قوله سواء الواجب) أى كسفر حج (والمندوب) أى كزيارة قبره ^{صلى الله عليه وسلم} (والمباح) أى كسفر تجارة مغنى (قوله ومنه) أى من المكروه (أن يسافر الخ) أى ولو قصر السفر عن (قوله ان يسافر وحده) أى وان يسافر للتجارة بقصد جمع المال والزيادة فيه على امثاله والمباح في غير ذلك كرى على شرح بافضل (قوله أى ان ظن الخ) هذا لما يحتاج اليه بالنسبة للحديث الثانى لان اللعن يؤذن بالحرمة فهو قاصر عليه رشيدى (قوله الراكب شيطان) أى كالشيطان فى انه يبعد عن الناس اثلاً يطلع على افعاله القبيحة ومثله يقال فيما بعده ع ش (قوله والاوجه ان من انس الخ) لا يخفى ما في صنيعه من حيث الصناعة بصرى أى وكان حقه أن يبدل أن بنى أو عدم الكراهة بلا يكره في حقه (قوله أخف) أى من الواحد (قوله ما ساروا كبليل الخ) خص الراكب والليل لانهما مظنة الخوف اكثر ولا فضل الراكب الماشى ومثل الليل النهار ع ش (قوله والبعد الخ) مبتدأ وخبره قوله كالوحدة أى في الكراهة اه (قوله ولو احتمالا) أى بان شك افادت سفر او حضرا سم وع ش زاد المغنى احتياطاً لان الاصل الاتمام (قوله ومثله) أى الحضر (فى جميع ما يأتي) أى من الترخصات بالسفر (قوله فلا يقصرها) الى قوله وبه فارق فى

(قوله فى المتن مؤدة) لو أريد مؤدة في السفر ولو بالامكان بأنه يمكن فعلها حال وجوبها مؤدة فيه لم ترد فائقة السفر اصلاً (قوله فلا ينافي الحصر) أى لان المعنى حينئذ مؤدة او ما ألحق بدليل ما يأتي (قوله او انه اضافي) أى لا فائقة الحضر (فرع) هل يجوز قصر المعادة لانها ليست نفلاً محضاً سواء قصر الاولى او لا او بشرط قصر الاولى فيه نظر (قوله كمن ارسل بكتاب الخ) مشى عليه مر وكذا قوله والاوجه ان من انس بالله الخ (قوله ولو احتمالا) أى بان شك افادت سفر او حضرا

ولو سافر وقد بقي من الوقت
 مالا يسعها فان قلنا انها
 قضاء لم تقصر ولا اقصر
 (ولو قضى فائتة السفر)
 المبيح للقصر (فالاظهر
 قصره في السفر) الذي
 فائتة فيه أو سفر آخر
 يبيح القصر وان تخللت
 بينهما إقامة طويلة لوجود
 سبب القصر في قضائها
 كأدائها وبه فارق عدم
 قضاء الجمعة جمعة وما ذكر
 في السفر الآخر لا يرد عليه
 وان قلنا بالمشهور أن
 المعرفة إذا أعيدت تكون
 عين الأولى لأن قوله دون
 الحضر يبين أنه لا فرق
 ومحل تلك القاعدة على
 نزاع فيها حيث لا قرينة
 تصرف الثانية لغير الأولى
 أو ما هو أعم منها (دون
 الحضر) ونحوه لفقد
 سبب القصر حال فعلها
 ودعوى أنه لا يلزمه في
 القضاء إلا ما كان يلزمه
 في الأداء ممنوعة (ومن
 سافر من بلدة فأول سفر
 مجاوزة سورها) المختص
 بها وان تعدد ان كان لها
 سور كذلك ولو في جهة
 مقصده فقط لكن ان
 بقيت تسميته سورا

المغنى إلا قوله إلا من شذ (قوله ولو سافر الخ) هل صورة المسئلة أنه شرع في الصلاة أدرك في الوقت ركعة حتى
 لولم يشرع فيها بل أخرجهما عن الوقت امتنع قصرها او مجرد بقاء قدر ركعة من الوقت بعد السفر يجوز
 لقصرها وان أخرجهما عن الوقت وكلام الشارح في شرح الارشاد الصغير وكذا كلام البهجة كالصريح في
 الثاني لكن نقل عن فتاوى شيخنا الشهاب الرملي الاول وفيه نظر ظاهر فليتامل سم قال ع ش والرشيدى
 ورجع النهاية الى الثاني بعد جريانه على الاول وهو اى الثاني المعتمدا هو جرى المغنى على الاول ثم قال وهذا
 ظاهر لمن تأمله وان لم يذكره أحد فيما علمت وقد عرضت ذلك على شيخنا الشيخ ناصر الدين الطبري فقبله
 واستحسنه ما اى انه يشترط وقوع ركعة في السفر ولا فتكون مقضية حضر فلا تقصر (قوله مالا يسعها)
 اى الصلاة بتمامها (قوله فان قلنا انها قضاء الخ) عبارة المغنى فان بقي ما يسع ركعة الى اقل من اربع ركعات
 قصر ايضا ان قلنا انها ادا هو الاصح ولا فلا اه (قوله انها قضاء) اى بان لم يبق قدر ركعة من الوقت على
 الراجح رشيدى وع ش (قوله لوجود سبب القصر الخ) وهو السفر (قوله وبه فارق الخ) اى بقوله لوجود
 سبب الخ (قوله وعدم قضاء الجمعة) أى لا تنفاه سبب كونها جمعة وهو الوقت ع ش (قوله وما ذكر في
 السفر الخ) اى من انه مثل السفر الذى فائتة فيه (قوله لا يرد عليه) اى المصنف سم (قوله وان قلنا بالمشهور
 الخ) لك ان تقول المراد باللام في السفر الاول للجنس وحينئذ فلا اشكال وان قلنا بمقتضى تلك القاعدة كما هو
 ظاهر بصري (قوله ان المعرفة الخ) هو بفتح الهمزة بدل من المشهور والبدل على نية تكرار العامل فالباء
 مقدرة فيه ع ش والظاهر انه على تقدير من البيانية (قوله ان المعرفة الخ) ليست بقيد بل الاسم مطلقا اذا
 أعيد معرفة يكون عين الاول أو نكرة يكون غيره كما تقرر في محله (قوله لان الخ) علة لعدم الورد (قوله يبين
 انه لا فرق) اى بين السفر الذى فائتة فيه وغيره كردى وع ش (قوله ومحل تلك القاعدة الخ) على انها
 اكثرية سم (قوله حيث لا قرينة الخ) اى قد وجدت القرينة هنا وهى دون الحضر ع ش (قوله لغير
 الاولى) اى لمباينها (قوله او ما هو أعم منها) اى كما هنا (قوله ونحوه) اى كسفر المعصية ع ش عبارة سم اى
 كسفر غير القصر اه (قوله ممنوعة) اى كليا سم (قوله المختص بها) الى قوله وبعضه في المغنى إلا قوله
 لكن الى لان والى المتن في النهاية إلا ما ذكر قول المتن (بجائزة سورها) اعلم أن العادة أن باب السور له
 كتفان خارجان عن محاذة عتبته بحيث ان الخارج يجاوز العتبة وهو في محاذة الكتفين فهل يتوقف جواز
 القصر على مجاوزة محاذة الكتفين فيه نظر ومال مر للتوقف فليحرج اه سم اى مال لتوقف
 القصر على المجاوزة ولعل وجهه انه لا يعد مجاوز للسور إلا بمجاوزة جميع اجزائه ومنها الكتفان ع ش
 (قوله وان تعدد الخ) والظاهر ان فيه ما قاله ابن ابي الدم اخذ من كلام البغوى واقره الزركشى من انه لو كان
 البلد محلين كبيرين يجمعهما سور واحد وبينهما سور داخل البلد كبلد حماة أى والمدينة المنورة قصر
 عند مفارقة محلته وان كان داخل البلد كردى (قوله كذلك) اى مختص بها سم (قوله ان بقيت الخ) عبارة
 (قوله ولو سافر وقد بقي من الوقت الخ) هل صورة المسئلة أنه شرع فيها أو أدرك في الوقت ركعة حتى لولم يشرع بل
 أخرجهما عن الوقت امتنع قصرها او مجرد بقاء قدر ركعة من الوقت بعد السفر يجوز لقصرها وان أخرجهما
 عن الوقت وكلام الشارح في شرح الارشاد الصغير كالصريح في الثاني وكان وجهه انها حينئذ فائتة سفر
 وقول البهجة ولو آخر وقت فرضه وقد بقي بقدر ركعة دال على الثاني دلالة لا خفاء معها بل لا يكاد يحتمل
 غيره لكن نقل عن فتاوى شيخنا الشهاب الرملي الاول وفيه نظر ظاهر فليتامل (قوله لا يرد عليه) أى المصنف
 (قوله ومحل تلك القاعدة الخ) على انها اكثرية (قوله ونحوه) اى كسفر غير القصر (قوله ممنوعة) اى كليا
 (قوله مجاوزة سورها) اعلم ان العادة ان باب السور له كتفان خارجان عن محاذة عتبته بحيث ان الخارج
 يجاوز العتبة وهو في محاذة الكتفين فهل يتوقف جواز القصر على مجاوزة محاذاته الكتفين فليس له
 القصر قبل مجاوزة ذلك وان انفصل عن العتبة فيه نظر ومال مر للتوقف فليحرج (قوله كذلك) اى
 مختص بها (قوله لكن ان بقيت تسميته سورا) في شرح الروض قال الاذرعى وهل للسور المنهدم حكم العامر

لأن ما في داخله ولو خرابا ومزارع محسوب من موضع الإقامة والخندق كالسور وبعضه (٣٧١) كبعضه وإن لم يكن فيه ماء على الأوجه

ويظهر أنه لا عبرة به مع وجود السور والحق الأذرعى به قرية أنشئت بجانب جبل يشترط فيمن سافر في صوبه قطع ارتقاعه إن اعتدل وإلا فما نسب اليها منه عرفا ويلحق بالسور أيضا تحويط أهل القرى عليها بالتراب أو نحوه (فإن كان وراءه عمارة اشترط مجاوزتها في الأصح) لأنها تابعة لداخله فيثبت لها حكمه وإطال الأذرعى في الاقتصار له (قلت الأصح) الذي عليه الجمهور أنها (لا تشترط والله أعلم) لأنها لا تعد من البلد ودعوى التبعية لا تفيد هنا لأن المدار فيه على محل الإقامة ذاتا لا تبعاً على أن التبعية هنا ممنوعة ألا ترى إلى قول الشيخ أبي حامد لا يجوز لمن في البلد أن يدفع زكاته لمن هو خارج السور لأننا نقل للزكاة قولاً ينافي ما يأتى أنه لو اتصل ببناء قرية بأخرى اشترطت مجاوزتهما لأنهم جعلوا السور فاصلاً بينهما ومنه يؤخذ أن من بالعمارة الذي وراء السور لو أراد أن يسافر من جهة السور لم تشترط مجاوزة السور لأنه مع خارجه كبلدة منفصلة عن أخرى ولا إطلاق المصنف فيمن سافر قبل فجر رمضان اعتبار العمران لأنه محمول

النهاية ولو كان السور منهدماً وبقيت له بقايا اشترط مجاوزته أى السور الذى بقي منه شئ ولا أفلاها وفي سم بعد ذكر مثله عن شرح الروض وقد يقال إن كان المنهدم يفيد فواء السور أو بعضها فالوجه اعتباره وإلا فالوجه أن حكمه حكم بقية الخراب والفرق بينهما بعيد فليتامل (قوله لأن الخ) راجع للثمن (قوله لا عبرة به) أى بالخندق ع ش (قوله به) أى بالسور (قوله قرية أنشئت بجانب جبل) أى ليكون كالسور لانهما قال ع ش هذا التعليل يشعر بأنهم لم يقصدوا كونه كالسور بل حصل ذلك بحسب ما اتفق عند إرادة البناء لعدم صلاحية غير ذلك الموضع مثلاً لم يشترط مجاوزته وأسقط هذا التعليل حججاً فاقضى أنه لا فرق وهو ظاهر حيث حصل به منفعة لأهل القرية (قوله وبعبارة البصرى) إنما يظهر أى إلحاقاً إذا كان بقصد التسور بالجبل أما إذا كان الخوف من نحو سيل فلا يظهر وجهه أى إلحاقاً (قوله يشترط الخ) أى فقال يشترط الخ قول المتن (فإن كان وراءه عمارة) أى كدور متلاصقة له عرفاً نهاية ومعنى (قوله ويلحق بالسور) أيضاً تحويط أهل القرى (الخ) أى لإرادة حفظها من الماء مثلاً أما ما جرت العادة به من إلقاء الرماد ونحوه حول البلد فليس مما نحن فيه فلا يكون كالسور لسكنه لعدم مرافقها كفى سم عن مره ع ش (قوله أو نحوه) أى كشركة (قوله لأنها لا تعد) إلى قوله ولا ينافيه فى المعنى إلا قوله ودعوى إلى ألا ترى وإلى قوله والفرق فى النهاية إلا ما ذكره وقوله ومنه يؤخذ إلى ولا إطلاق المصنف (قوله لمن هو خارج السور) أى ولو كان الأخذ من الذين يبيتهم داخل السور فليتنبه له فإنه يقع بمصرنا كثيراً ع ش (قوله ولا ينافيه) أى تصحيح المصنف عدم الاشتراط (ما يأتى) أى فى شرح القرية كبلدة (قوله لأنهم) أى هنا (قوله جعلوا السور فاصلاً الخ) أى ولا فاصل فى الاتصال المذكور سم وبواقفه قول السكرى قوله فاصلاً بينهما أى بين بلد مسور وعمارة وراءه (قوله فاصلاً بينهما) أى فارقاً بين المسكنين (قوله بخلاف الظاهر بل الصور) (قوله ومنه يؤخذ الخ) أى من قوله لأنهم جعلوا الخ (قوله لأنه) أى المسور (قوله ولا إطلاق المصنف الخ) عطف على قوله ما يأتى أنه الخ سم (قوله اعتبار العمران) أى الشامل لما وراء السور سم (قوله محمول على ما هنا الخ) عبارة النهاية محمول على سفره من بلدة لا سور لها لوافق ما هنا زاد المعنى وهذا هو المعتمد وقد يبتقى على إطلاقه ويفرق بأنه ثم لم يأت للعبادة ببديل بخلافه هنا (قوله فالركعتان) أى المتركتان (قوله لم يأت ببديل) قد يناقش بأن الركعتين المفعولتين بدل عن مجموع الأربع الأصلية سم (قوله فيه) أى الوقت (قوله أيضاً) أى كالصوم وقال السكرى أى كفى غير الوقت (قوله مطلقاً) إلى قول المتن والقرية فى المعنى إلا قوله ومنه إلى المتن إلى قول المتن وأول سفر فى النهاية إلا ما ذكره وما أنبه عليه (قوله

فيه نظر قلت الأقرب أن له حكمه وسيأتى فى كلامه قريباً ما يؤيده (قوله وأراد بالآتى فى كلامه المذكور ما نقله عنه بعد فى الخراب إذا بقيت بقايا حيطانه قائمة ولم يتخذوه مزارع ولا هجروه بالتحويط على العامر دونه من قوله الصحيح الأقرب إلى النص ص الاشتراط (قوله وقد يقال إن كان المنهدم يفيد فواء السور أو بعضها فالوجه اعتباره وإلا فالوجه أن حكمه حكم بقية الخراب والفرق بينهما بعيد فليتامل (قوله ويظهر أنه لا عبرة) اعتمدهم (قوله ألا ترى إلى قول الشيخ أبي حامد الخ) قد يقال الشيخ أبو حامد من المخالفين فلا يكون حجة على غيرهم (قوله لأنهم) أى هنا جعلوا السور فاصلاً بينهما أى ولا فاصل فى الاتصال المذكور (قوله لم تشترط مجاوزة السور الخ) ومعلوم أن العمارة لو لاصقت السور لم يتحقق مجاوزتها إلا بعبور السور ولو بان يصير فى وراءه بخلاف ما إذا انفصلت عنه فقد يتحقق مجاوزتها قبل عبوره فليتامل (قوله ولا إطلاق المصنف الخ) معطوف على قوله ما يأتى أنه الخ ولا يقال هذا لا يتوهم منافاته لما الكلام فيه ليجتاح للجواب فتأمل (قوله اعتبار العمران) أى الشامل لما وراء السور (قوله لأنه محمول على ما هنا من التفصيل) أى فهو محمول على بلدة لا سور لها شرح مر (قوله والفرق بأنه ثم الخ) عبارة شرح العباب والفرق بأنه ثم لم يأت للعبادة ببديل بخلافه هنا لا تأثير له لأن مدار البابين على وجود السفر بشروطه السابقة وقد صرحوا

على ما هنا من التفصيل بين وجود سور وعدمه والفرق بأنه ثم لم يأت ببديل بخلافه هنا يرد بأنه ثم يأتى بالقضاء وكفى به بدلاً فإن أريد فى الوقت فالركعتان هنا لم يأت لها ببديل فيه أيضاً فاستويا (فإن لم يكن) لها (سور)

مطلقا) أى أصلا نهاية (قوله كقرى متفصلة الخ) أى ولومع التقارب نهاية ومغنى وفى السكردى على
 بأفضل بل ولومع الاتصال وعبارة السيوطى فى مختصر الروضة ولوجع سور قرى متصلة أو بلدتين لم تشترط
 مجاوزته اه أى السور وإنما تشترط مجاوزة القريتين أو البلدتين المتصلتين فقط وجود السور الغير
 المختص كعمده اه قول الماتن (فاوله) أى سفره نهاية (قوله ليس به اصول الخ) أى فإيه ذلك أولى
 رشيدى عبارة ع ش قوله ليس به الخ صفة الخراب والمعنى أن الخراب المتخلل بين العمران وإن صار أرضا
 محضة لا أثر للبناء فيه يشترط مجاوزته اه (قوله لانه الخ) أى العمران وكذا ضمير قوله ومنه الخ (قوله على
 ما بحثه الأذرى) ومضى عليه جماعة ووافق عليه م ر سم على المنهج وبقى ما لو هجرت المقبرة المذكورة
 واتخذ غير هاهل يشترط مجاوزتها ام لافيه نظروا الاقرب الاول لنسبتهم لهم واحترامها نعم لو اندرست
 وانقطعت نسبتهم لهم فلا يشترط مجاوزتها ع ش وتعقبه البجيرى بما نصه وضعفه الحنفى واعتمد ان القرية
 يكتفى فيها بمجاوزة احدى مورثاتها السور أو الخندق وإن لم يكن سور أو العمران إن لم يكن سور ولا
 خندق فافهم اه وهو الموافق لصريح الشارح الآتى ولصنيع النهاية والمغنى حيث اعتبر ما ذكر فى الحلقة ولم
 يتعرض له فى القرية (وإن كلام) يظهر انه عطف على وينت الخ ويحتمل عطفه على قوله ما فيه وعليه كان
 المناسب تقديم قوله فى شرح العباب على قوله ما قيس (قوله صاحب المعتمد) وهو البينديجى (مصرح
 بخلافه والفرق) تقدم عن م ر خلافه ع ش (قوله والفرق بينهما) أى المقابر المتصلة بالعمران ومطرح
 الرماذ الخ (قوله هنا) أى فى بلدة لا سور لها (بعده) أى بعد العمران رشيدى (قوله أو هجره بالتحويط)
 يخرج ما لو هجر بمجرى ترك التردد اليه سم وشورى (قوله على ما العامر) أى وإن جعل للخراب سور لاذلا
 عبرة به مع وجود التحويط على العامر ع ش (قوله اصول ابنته) الظاهر ان المراد الاساسات بصرى عبارة
 النهاية والمغنى اصول حيطانه اه (قوله كالمتمت) أى المزارع ع ش (قوله بالاولى) أى لان البساتين
 تسكن فى الجملة بخلاف المزارع بغيرى (قوله وإن حوطت الخ) أى البساتين والمزارع ع ش (قوله إن كان
 فيها) أى فى البساتين مغنى ونهاية أى ومثلها المزارع (قوله عدم الا شراط) أى عدم اشتراط مجاوزة بساتين
 فيها قصورا أو دور تسكن فى بعض فصول السنة أو فى جميعها على الظاهر فى المجموع شيخنا وقوله أو فى جميعها
 فيه وقفة (قوله واعتمده الاسنوى الخ) وهو المعتمد نهاية ومغنى (قوله والقريتان الخ) أى فاكثر شيخنا
 ولعل المواد بالقريتين هنا ما يشمل القرية والبلدة (قوله وإن اتصلتا) أى ولم يكن بينهما سورا ولا اشتراط
 مجاوزة السور فقط وبه يعلم انه يقصر بمجاوزة باب زويلة ع ش زاد البجيرى ومثله مجاوزة باب الفتوح
 لانها مطرف القاهرة حنفى اه (قوله وإلا) أى ان لم تنصلا عرفا (قوله وقوة والموردى الخ) قد وبافقه قول
 المغنى والمنفصلتان ولو يسيرا يكتفى بمجاوزة أحدهما (قوله فى إطلاقه نظر) عبارة النهاية جرى على الغالب
 والمعول عليه العرف اه قال الرشيدى قوله م جرى على الغالب يتأمل اه (قوله اعتمده) أى الضبط
 بالعرف سم قول الماتن (ساكن الخيام) أى كالاعراب (فائدة) الخيمة اربعة اعداد تنصب وتسقف
 بشئ من نبات الارض وجمعها خيم كتمرة وتمر ثم تجمع الخيم على الخيام ككباب وكلاب فالخيام جمع الجمع واما
 المتخذ من ثياب أو شعر أو صوف أو وبر فلا يقال له خيمة بل خباء فقديت جوزون فيطلقونه عليه مغنى وع ش
 قول الماتن (مجاوزة الحلقة) والحلتان كالقريتين مغنى (قوله فقط) الى قوله ويفرق فى المغنى الا قوله وإن

بحصوله فيما لو سور بمجاوزته فالتوقف حيث توقف على مجاوزة ما وراءه من العمران لا معنى له اه وقوله
 فالركعتان هنا الخ قد يناقش بان الركعتين المقعولتين بدل عن مجموع الاربع الاصلية (قوله أو هجره
 بالتحويط على العامر) يخرج ما لو هجره بمجرى عدم التردد اليه ويؤيده قوله فى شرح العباب بخلاف ما اذا
 لم يتخذوه مزارع ولا هجره بما ذكر فلا من مجاوزته وإن لم يكن مسكونا على المعتمد لانه صالح للسكنى
 فهو من العمران اه لكن قضيته انه اذ لم يصلح للسكنى ولا ذهبت اصول ابنته لا يعتبر وفيه نظر فليتأمل
 (واعتمده الاسنوى وغيره) وهو المعتمد شرح م ر (ثم رايت الأذرى وغيره اعتمده) عبارة شرح

لها سور غير مختص بها
 كقرى متفصلة جمعها سور
 (فاوله مجاوزة العمران)
 وإن تخلل خراب ليس به
 أصول أبنية أو نهرو وإن كبر
 أو ميدان لانه محل الإقامة
 ومنه المقابر المتصلة به
 ومطرح الرماذ وملعب
 الصبيان ونحو ذلك على
 ما بحثه الأذرى وينت ما فيه
 فى شرح العباب وإن كلام
 صاحب المعتمد والسبكي
 مصرح بخلافه والفرق بينهما
 هنا فى الحلقة الاتية واضح
 (لا الخراب) الذى بعده إن
 اتخذوه مزارع أو هجره
 بالتحويط على العامر أو
 ذهبت اصول ابنته وإلا
 اشترطت مجاوزته (و) لا
 (البساتين) والمزارع كما
 فهمت بالاولى وإن حوطت
 واتصلت بالبلد لانها لم تتخذ
 للسكنى نعم إن كان فيها أبنية
 تسكن فى بعض ايام السنة
 اشترطت مجاوزتها على
 ما جز ما به لسكنه استظهر فى
 المجموع عدم الاشتراط
 واعتمده الاسنوى وغيره
 (والقرية كبلدة) فى جميع
 ما ذكر والقريتان ان اتصلتا
 عرفا كقرية وإن اختلفتا
 اسما وإلا كفى بمجاوزة قرية
 المسافر وقول الماوردى
 ان الانفصال بذراع كاف
 فى إطلاقه نظر والوجه
 ما ذكرته من اعتبار العرف
 ثم رايت الأذرى وغيره

اتسعت وقوله هذا إلى فان وقوله وهي بجميع العرض وقوله أو كانت ببعض العرض وإلى قوله ولو اتصل في النهاية إلا قوله وإن اتسعت وقوله وهي بجميع العرض وقوله وبفرق إلى والنازل (قوله فقط) أي لا مع العرض بجري (قوله بحيث يجمع الخ) أي بالقوة وهو قيد لقوله أو متفرقة بجري (قوله للسمر) وهو الحديث ليلاو (قوله في ناد الخ) وهو يجمع القوم ومتحدثهم ع ش (قوله ويستعير بعضهم الخ) أي وإلا فكما قرئتين فيما مر شرح بافضل (قوله ويشترط مجاوزة مرافقها الخ) قضية اعتبار ما ذكر في الحلة وعدم التعوض له في عقوبة أنه لا يشترط مجاوزته فيها وتقدم عن سم عن مر أي في غير الشرح ما يخالفه فليراجع وجرى عليه حج ع ش عبارة البجري لم يعتبر وامله في القرية لأن لها ضابطا وهو مفارقة العمران أو السور أو الخندق كذا قرره شيخنا الزبدي اه شورى واعتمد سم انه يعتبر فيها ايضا وضعفه شيخنا الحنفى اه (قوله وكذا ما وحطب الخ) ظاهره وإن بعدا ولو قيل باشتراط نسبتها اليها عرفا لم يكن بعيدا ع ش عبارة المغنى وإن نولو اعلی محتطب او ماء فلا بد من مجاوزته إلا ان يتسع بحيث لا يخص بالنازلين اه ويؤيد ذلك قول الصراح الاتي أي التي تنسب الخ ثم قوله وما ينسب اليه الخ (قوله فلا ترد) أي المرافق المذكورة (عليه) أي المصنف (قوله وذلك) أي اشتراط مجاوزة المرافق (قوله هذا) أي الاكتفاء بمجاوزة الحلة ومرافقها (قوله فان كانت بواد) انظر ما معنى كون الوادي من جملة مفهوم المستوى لا يقال مراده بالمستوى بالنسبة اليه الما عدل فقد استعمل لفظ المستوى في حقيقته مما ليس فيه صعود ولا هبوط بالنسبة للربوة والوعدة وفي مجازة بالنسبة للوادي لا نأقول يتنافى هذا قوله بعد ان اعتدلت هذه الثلاثة فتأمل رشيدى أقول المتن ما بين جبلين نحو هما والمراد بالمستوى هنا ما ليس فيه صعود ولا هبوط ولا بين نحو جبلين فلا إشكال (قوله وهي) أي البيوت (بجميع العرض) ليس في النهاية كإنيها عليه قال البصري وامله لسقم نسخته فانه ذكر بعد ذلك محترزه بقوله أو كانت ببعض العرض الخ اه (قوله أو ربوة) عطف على بواد سم (قوله اشترطت الخ) هل يشترط مع مجاوزة العرض وما عطف عليه مجاوزة المرافق المتقدمة فان اشترطت لم يخالف هذه ما في المستوى فتشكل التفرقة بينهما وإن لم يشترط لم يظهر الضبط بمجاوزة العرض لان الغرض انها عمت العرض فيكون الضبط بمجاوزتها اسم عبارة ع ش قوله ومحل الهبوط ومحل الصعود أي إن استوعبتها البيوت أخذنا ما مر وما يأتي هذا ويقال عليه حيث كانت المسئلة صورة بما ذكر فلا حاجة إلى ذكر اشتراط مجاوزة العرض أي وما عطف عليه إذ البيوت المستوعبة لذلك داخلية في الحلة والظاهر ان من اشتراط مجاوزة العرض أي وما عطف عليه لا يشترط استيعاب البيوت له ومن اشترط استيعابها لم يذكره اشتراط مجاوزة ما ذكر بعد الحلة ولعلهما طريقتان إحداها ما صرح به الجهمور من انه يشترط مع مجاوزة الحلة مجاوزة العرض أي وما عطف عليه حيث كانت الحلة ببعض ذلك لاجمعه والثانية ما قاله ابن الصباغ من ان الحلة إن كانت بجميع ذلك فيشترط مجاوزتها وإن كانت ببعضه اشترطت مجازة الحلة فقط واعتمد الأولى والشهاب الرملی فاذا كانت الحلة بمرافقها في ثناء الوادي وأراد للسفر إلى جهة العرض لا تسكني مجاوزة الحلة بمرافقها بل لا بد من مجاوزة العرض ايضا فتأمل ثم جزم مر بخلافه فقال بل

فقط وهي بكسر الحاء بيوت
مجتمعة أو متفرقة بحيث
يجتمع أهلها للسمر في ناد
واحد ويستعير بعضهم من
بعض ويشترط مجاوزة
مرافقها كطرح رماد
وملعب صبيان وناد
ومعاطن إبل وكذا ماء
وحطب اختصاصها وقد
يشمل اسم الحلة جميع هذه
فلا ترد عليه وذلك أن هذه
كلها وإن اتسعت معدودة
من مواضع إقامتهم هذا
إن كانت بمنسوبة فإن كانت
بواد وسافر في عرضه
وهي بجميع العرض أو
بربوة أو وعدة اشترطت
مجاوزة العرض ومحل
الهبوط ومحل الصعود
إن اعتدلت هذه الثلاثة
فان أفرطت سعتها أو كانت

العياب ثم رأيت الأذرعى استحسن الضبط بالعرف (قوله وكذا ما وحطب اختصاصها) عبارة شرح العياب
ويظهر جريان ذلك في نحو مطرح الرماذ ايضا وكان وجه التخصيص ان الغالب في هذين الاشتراك فاحتج
لتقييدهما بما ذكر بخلاف غيرهما فلم يحتج لتقييده بذلك اه (قوله وكذا ما وحطب الخ) انظر لوانفصلا
غنها وعن بقية مرافقها (قوله أو ربوة) عطف على بواد ش (قوله اشترطت مجاوزة العرض الخ) هل
يشترط مع مجاوزة العرض وما عطف عليه مجاوزة المرافق المتقدمة فان اشترطت لم يخالف هذه ما في المستوى
فتشكل التفرقة بينهما وإن لم يشترط لم يظهر الضبط بمجاوزة العرض لان الغرض انها عمت العرض فيكون
الضبط بمجاوزتها مال مر إلى ذلك إلى أن تصوير المسئلة بما لا يعد حلة واحدة فلا بد من مجاوزة العرض أن
عمته ولا يجب مجاوزة ما زاد عليه وإن عمته ايضا وحيث تظاهر التفرقة بينهما وبين ما في المستوى لانه مفروض

تسكنى كفى شرح الروض اه ع ش أى وفى التحفة والنهاية (قوله ببعض العرض) أى ومحل الهبوط أو الصعود (قوله ويفرق الخ) تقدم عن سم ما فيه إلا أن يرجع هذا إلى قوله أى التى الخ فتأمل (قوله بينها) أى بين الحلة التى فى الوادى أو الربوة أو الوهدة (قوله وبين الحلة فى المستوى الخ) إن أريد الحلة المعتدلة أتضح الفرق سم (قوله لا يميز ثم) أى فى الحلة التى فى المستوى (قوله وما ينسب إليه الخ) كانه إشارة إلى نحو مطرح الرماط وملعب الصبيان سم (قوله وهذا يحمل ما بحث الخ) عبارة المغنى وشرح المنهج وظاهر أن ساكن غير الابنية والخيام كسنازل بطريق خال عنها رحله كالحلة فيما تقرر اه (قوله أى الذى لا سور له الخ) وفاقا للمغنى وخلافا للنهاية حيث جرى على أن أهل البلد المتصل بساحل البحر لا يعد مسافرا إلا بعد جرى السفينة أو الزورق إليها وإن كان لها سور عبارة سم قوله أى الذى لا سور لها وكذا ذو السور مر اه (قوله لوضوح الفرق الخ) اعتمدته الخطيب وعلى هذا فالساحل الذى له سور العبرة فيه بمجاوزه سور وه الذى فيه عمران من غير سور العبرة فيه بجرى السفينة أو الزورق كرى على بأفضل عبارة السكردى بفتح الكاف على الشرح قوله أى الذى لا سور لها احتراز عن الذى له سور فان الشروط فيه بمجاوزه السور فقط اه (قوله بساحل البحر) متعلق بأفضل وفى الإعياب مانصه خرج بانصال الساحل بالبلد أى بعمرانه ما لو كان بينهما فضاء فترخص بمجرده بمفارقة العمران كرى على بأفضل (قوله اشترط جرى السفينة الخ) ومعلوم أن هذا فى حق أهل البلد المجاور للبحر أما غيرهم ممن يأتى إليهم بقصد نزول السفينة فلا يتوقف قصرهم على سير السفينة لأنهم بقصرهم بمجاوزه عمران بلدهم أو سورها ع ش (قوله أو زورقها) وهذا يكون فى السواحل التى لا تصل السفينة إليها القلة عمق البحر فيها فيذهب إلى السفينة بالزورق فاذا جرى الزورق إلى السفينة كان ذلك أول سفره قال الزبادى أى وع ش أى آخر مرة فمادامت تذهب وتعود فلا يترخص اه كرى على بأفضل وفى البحير مى عن الحلبي فلن بالسفينة أن يترخص إذا جرى الزورق آخر مرة وإن لم يصل إليها اه (قوله وإن كان) أى جرى السفينة (قوله فى هواء العمران الخ) أى فى مسامحة العمران بصرى وقول السكردى على الشرح قوله وإن كان أى البحر فى هواء العمران بأن يستتر البحر بعض العمران لانه حينئذ كالعدم اه لا يخفى ما فيه (قوله كما اقتضاه إطلاقهم) أى خلافا لبعض المتأخرين عبارة السكردى على بأفضل قال الزبادى ومحل ما تقدم مأم تجر السفينة محاذية للبلد كان سافر من بولاق إلى جهة الصعيد وإلا فلا بد من مفارقة العمران اه وعبارة الرشيدى قوله مر جرى السفينة ظاهرة وإن كان فى عرض البلد لكن عن الشهاب ابن قاسم أن محله إذا لم يكن فى عرض البلد وكذلك هو فى حاشية الزبادى وإن خالف فيه الشهاب ابن حجر اه وقوله فى عرض البلد الأولى فى طول البلد كما فى البحير مى عبارته تنبيه سير البحر كالبر فیهعتبر بمجاوزه العمران إن سافر فى طول البلد كان سافر من بولاق إلى جهة الصعيد وسير السفينة أو جرى الزورق

ببعض العرض اكتفى بمجاوزه الحلة ومرافقها أى التى تنسب إليه عرفا كما هو ظاهر ويفرق بينها وبين الحلة فى المستوى بأنه لا يميز ثم بخلافه هنا النازل وحده بمحل من البادية بمرافقه وما ينسب إليه عرفا فيما يظهر وهذا يحمل ما بحث فيه أن رحله كالحلة فيما تقرر ولو اتصل البلد أى الذى لا سور له من جهة البحر كما هو ظاهر لوضوح الفرق بين العمران والسور بساحل البحر اشترط جرى السفينة أو زورقها وإن كان فى هواء العمران كما اقتضاه إطلاقهم

فما بعد حلة واحدة وعلى هذا فلو عدم ما مع العرض أو خرج عنه حلة واحدة ساوى ما فى المستوى إلا أن هذا لا يتناسب فرق الشارح ثم رايت فى شرح العباب استدلالا على شىء مقرر مانصه ثم رايت فى المجموع ما يوضح ما ذكرته وهو لا فرق فى اعتبار مجاوزه عرض الوادى والهبوط والصعود بين المنفرد فى خيمة ومن هو فى جماعة أهل خيام على التفصيل المذكور قال أصحابنا ولو كان من أهل خيام قائما يترخص إذا فارق الخيام كلها ولو متفرقة إذا كانت حلة واحدة اه فافهم أن أهل الخيام التى هى حلة لا بد من مجاوزتها ولو أفرطت سعتها وإن هبط أو نزل أو جاوز العرض وأنه يكتب فيها وإن قصرت عن العرض والمهبط والمصعد وإن محل ما مر فى الثلاثة فى غير ذى الخيام التى هى حلة واحدة اه لكن انظر قوله بين المنفرد فى خيمة مع قوله فى شرح الروض ومحل اعتبار مفارقة عرضه فيما إذا اعتدل إذا كانت البيوت فى جميع عرضه فإن كانت فى بعضه فبان يفارقها نقله ابن الصباغ عن أصحابنا أه اللهم إلا أن تصور مسئلة الأفراد فى خيمة بما اذا سمت عرضه وإن كان فى غاية البعد (قوله ويفرق بينهما وبين الحلة الخ) إن أريد الحلة المعتدلة أتضح الفرق (قوله وما ينسب إليه) كأنه إشارة إلى نحو مطرح تلمع الصبيان (قوله أى الذى لا سور له) وكذا ذو السور مر (قوله

اليها آخر مرة ان سافر في عرضه اه (قوله وينتهي) الى المتن في النهاية (قوله بما مر) أى من السور وغيره (قوله ذلك) أى البلوغ (اول بلوغه اليه) أى بان قصد محلا لم يدخله قبل (قوله من سفره) أى من موضع قول المتن (ولما رجع) ينبغى او وصل مقصده فينقطع سفره ببلوغه ما يشترط مجاوزته في ابتداء السفر من المقصد وكان هذا معنى قول الشارح سواء كان ذلك اول دخوله اليه سم وقوله فينقطع سفره الخ أى إذا نوى الإقامة في المقصد والإفلا ينقطع بذلك كما يأتى عن النهاية والمغنى (قوله المستقل الخ) إنما يظهر مفهومه بالنسبة الى قوله او الى غير الخ (قوله من مسافة قصر) الى التنبيه في المغنى الا قوله وخرج الى وبين مسافة قصر وان الفصل في النهاية الاما ذكر وقوله وحكى الاجماع عليه وما انبه عليه (قوله مطلقا) أى وان لم يجرى الإقامة به (قوله بنية الإقامة) أى المؤثرة قول المتن (انتهى سفره ببلوغه الخ) أى ولو مكرها او ناسيا فيما يظهر عن ش وانظر هل يخالف هذا قول الشارح المار انفا والى غير بنية الإقامة قول المتن (انتهى سفره الخ) ظهر للفقير في ضبط اطراف هذه المسئلة ان السفر ينقطع بعد استجماع شروطه باحد خمسة اشياء الاول بوصوله الى مبداء سفره من سور او غيره وإن لم يدخله وفيه مسئلتان احدهما ان يرجع من مسافة القصر الى وطنه وقيدته التحفة بالمستقل ولم يقيد به ذلك النهاية وغيره الثانية ان يرجع من مسافة القصر الى غير وطنه فينقطع بذلك ايضا لكن بشرط قصد إقامة مطلقا او اربعة ايام كوامل الثاني انقطاعه بمجرد شروعه في الرجوع وفيه مسئلتان احدهما رجوعه الى وطنه من دون مسافة القصر الثانية الى غير وطنه من دن مسافة القصر بزيادة شرط وهو نية الإقامة السابقة الثالث بمجرد نية الرجوع وان لم يرجع وفيه مسئلتان احدهما الى وطنه ولو من سفر طويل بشرط ان يكون مستقلا ما كثر الثانية الى غير وطنه فينقطع بزيادة شرط وهو نية الإقامة السابقة فيما نوى الرجوع اليه فان سافر من محل نيته فسفر جديد والتردد في الرجوع كالجزم به الرابع انقطاعه بنية إقامة المدة السابقة بموضع غير الذى سافر منه وفيه مسئلتان احدهما ان ينوى الإقامة المؤثرة بموضع قبل وصوله اليه فينقطع سفره بوصوله اليه بشرط ان يكون مستقلا الثانية نيتها بموضع عند او بعد وصوله اليه فينقطع بزيادة شرط وهو كونه ما كثر عند النية الخامسة انقطاعه بالإقامة دون غير ها وفيه مسئلتان احدهما انقطاعه بأقامة اربعة ايام كوامل غير يومى الدخول والخروج ثانيتهما انقطاعه بأقامة ثمانية عشر يوما صحاحا وذلك فيما اذا وقع قضاء وطره قبل مضى اربعة ايام كوامل ثم وقع ذلك قبل مضىها وهكذا الى ان مضت المدة المذكورة فتأخذ انقصاء السفر باخذ من الخمسة المذكورة وفي كل واحد منها مسئلتان فهى عشرة وكل ثمانية من مسئلتين تزيد على اولهما بشرط واحد كرى على بافضل (قوله من سور او غيره الخ) أى فيترخص الى وصوله لذلك نهاية ومعنى أى ان كانت نيته للرجوع وهو غير ما كثر فان كان ما كثر انقطع ترخصه بمجرد دنية العود فليس له الترخص مادام ما كثر حتى يشرع في العود فهو حينئذ سفر جديد كما سيأتى في الفصل الآتى رشيدى (قوله وان لم يدخله) أى السور او نحوه (قوله لان السفر على خلاف الاصل) أى فانه قطع بمجرد وصوله وان لم يدخله فعلم انه ينتهى بمجرد بلوغه مبداء سفره من وطنه ولو مارا به في سفره كان خرج منه ثم رجع من بعيد قاصدا مروره به من غير إقامة لا من بلد مقصده ولا بلده فيها اهل وعشير لم ينو الإقامة بكل منهما فلا ينتهى سفره بوصوله اليهما بخلاف ما لو نوى الإقامة بهما فانه ينتهى سفره بذلك نهاية ومعنى قال الرشيدى قوله لم يروى ما رآه أى والصورة انه وصل مبداء سفره كما هو الفرض كفى حاشية الشيخ من صدق ذلك بما كان المرور من بعيد يحاذيه ليس فى محله اه (قوله لا بمجرد رجوعه) عطف على قول المتن ببلوغه سم (قوله وسيأتى الخ) أى فى الفصل الآتى (قوله وبين مسافة قصر الخ) يتردد النظر فيما لو سافر الى محل بينه وبينه مسافة قصر ولكن وطنه

وينتهى السفر ببلوغ
ما شرط مجاوزته ابتداء
مر سواء كان ذلك اول
دخوله اليه ام لا بان رجع
من سفره اليه كما قال (واذا
رجع) المسافر المستقل
من مسافة قصر الى وطنه
مطلقا والى غير بنية الإقامة
(انتهى سفره ببلوغه ما شرط
مجاوزته ابتداء) من سور
او غيره وإن لم يدخله لان
السفر على خلاف الاصل
بخلاف الإقامة فاشترط في
قطعها الخروج لا بمجرد
رجوعه وخروج يرجع نية
الرجوع وسيأتى الكلام
فيها وبين مسافة قصر
مالو رجع من دونها

ولما رجع) ينبغى او وصل مقصده فينقطع سفره ببلوغه ما يشترط مجاوزته لو ابتدأ السفر في المقصد وكان هذا هو معنى قول الشارح سواء كان ذلك اول دخوله اليه (قوله لا بمجرد رجوعه) عطف على قول المتن ببلوغه ش وعبرة الروض فرغ فارق البنيان ثم رجع من قرب لحاجة او نواهى مستقلا ما كثر فان كانت وطنه

في أثناء الطريق بحيث يكون المسافة بينه وبينه دون مسافة القصر فهل يسوغ له الترخيص مطلقا أو يفصل بين أن يقصد المرر إلى وطنه وأن لا يقصده محل تأمل ولعل الثاني أقرب كما يؤخذ من قول الشارح الآتي وشمل بوصول الخرج عليه فيظهر أنه يستمر بترخص إلى أن يصله فإذا وصله انقطع ترخصه ثم ينظر فيما بعد ذلك إذا شرع في السير إلى كان بمقدار مسافة القصر ترخص وإلا فلا ويتردد النظر فيما بين له وطنان فهل يكون مروره بكل منهما ما نفا من الترخيص فيه الظاهر نعم بصرى وقوله فهل يسوغ له الترخيص مطلقا الخ أقول الأقرب الذي يفهمه قول النهاية والمغنى ثم رجع من بعيد الخ في كلاهما المار آتيا أنه لا يسوغ له الترخيص مطلقا إلى أن يصل وطنه بعد ما يأتي آتيا عنهما عن شرح بأفضل كالصريح في ذلك (قوله لحاجة) أي كتمطر واخذ متاع نهاية ومعنى وظاهر أنه إنما يظهر فائدته بالنسبة لقوله الاتي أو غير وطنه الخ (قوله وهي) أي البلدة التي رجع إليها (قوله فيصير مقيما الخ) أي لا يترخص في رجوعه إلى مفارقة وطنه تغليبا للوطن نهاية ومعنى وشرح بأفضل أي ويكون ما بعد وطنه سفر امتدادا فان وجدت الشروط ترخص وإلا فلا كما هو ظاهر عرش (قوله خلافا لما نازعوا فيه) عبارة المغنى وحكى فيه أصل الروضة وجهها إذا كان يترخص إلى أن يصله اه والأول هو المعتمد وإن نازع فيه البلقيني والأذري وغيرهما اه (قوله ولو كان قد أقام بها) أي لا تنقأ الوطن نهاية ومعنى (قوله أو للاقامة) عطف على قوله لحاجة (قوله مطلقا) أي كانت وطنه أو لا سم (قوله وهو مستقل) سيأتي تحريزه في قوله اما غير المستقل كزوجة الخ سم (قوله ولو نوى المسافر الخ) أي ولو محاربا نهاية ومعنى قول المتن (قوله ولو نوى إقامة الخ) أي سواء كان ذا حاجة أو لا وسواء كان وقت النية ما كثا أو سائرا بجمري (قوله وإي لم يصلح للاقامة) عملا بنية وإن لم يمكنه التخليف عن القافلة عادة ثم ان اتفقت له الاقامة فذاك وإلا فيكون مسافرا سفر اجديدا بمجازة ما نوى الاقامة به عرش (قوله وإن لم يصلح الخ) أي كتمارة مغنى (قوله عينه) مفهومه أنه لو نوى الإقامة في أثناء سفره من غير تعيين محل لم ينقطع سفره إلا ان مكث بمحل قاصدا للاقامة به فليراجع الكلام إذا قصد ذلك بعد انعقاد سفره وإلا ففي انعقاده نظر (تنبيه) لو تردد هل يقيم أو لا يحتمل أن يقال إن وقع التردد حال سفره بعد انعقاد السفر لم يؤثر وإلا أثر سم أي اخذنا ما يأتي في الفصل الاتي في التردد في الرجوع (قوله وهو ما كثر الخ) حال من الضمير المستتر في قوله أو نواها (قوله أو مادون الأربعة الخ) أي أو نوى إقامة مادون الأربعة الخ فهو معظوف على ضمير النصب في قوله أو نواها مع حذف المضاف (قوله أو أقامها) أي الأربعة أيام (قوله إقامة) الأولى التعريف (قوله وهو سائر الخ) محله إذا نوى الإقامة في ذلك الموضع وهو سائر فيه أم لو نوى وهو سائر أن يتم في مكان مستقبل فانه يؤثر إذا وصل إليه كردد (قوله لم يؤثر) أي لأن سبب القصر السفر وهو موجود حقيقة مغنى (قوله وأصل ذلك) أي ما ذكر في المتن والشرح (قوله لا تؤثر) أي بخلاف الأربعة مغنى (قوله أباح للمهاجر الخ) أي مرخصا لهم برخص السفر بجمري (قوله مع حرمة المقام الخ) أي قبل الفتح وإني به لينه على أن الثلاثة ليست إقامة لأنها كانت محرمة عليهم بجمري (قوله والحق بأقامتها الخ) أي الأربعة وفي معنى الثلاثة ما فوقها ودون الأربعة مغنى وشرح المنهج وكردي (قوله وشمل بوصوله) أي قول المصنف بوصوله (قوله ثم عن له الخ) أي ثم نوى بعدم مفارقة العمران أو السور أن يقيم أربعة أيام بمكان ليس في مسافة القصر نهاية ومعنى (قوله فله القصر الخ) أي وكذا غيره من بقية الرخص عرش (قوله ما لم يصله)

صار مقيما وإلا ترخص وإن دخلها ولو كان قد أقام بها اه (قوله أو للاقامة) عطف على قوله لحاجة (قوله مطلقا) أي كانت وطنه أو لا (وهو مستقل) سيأتي تحريزه في قوله اما غير المستقل كزوجة وقن فلا أثر لنيته الخالفة لنية متبرعه وقضيته أنه لو نوى الإقامة بموضع لا ينقطع سفره بوصول أو نواها عند وصوله أو بعده وهو ما كثر لم ينقطع سفره وسيأتي أنه لو نوى الحرب إن وجد فرصا والرجوع أن زال مانعه لم يترخص قبل مرحلتين فيلزم الفرق بين نية الإقامة ونية الحرب والرجوع المذكورين (عينه) مفهومه أنه لو نوى الإقامة بمكان غير معين بان عزم على الإقامة في أثناء سفره من غير تعيين محل لم ينقطع سفره إلا ان مكث بمحل

لحاجة وهي وطنه فيصير مقيما ابتداء رجوعه خلافا لمن نازعوا فيه أو غير وطنه فيترخص وإلا دخلها ولو كان قد أقام بها أو الإقامة فينقطع بمجرد رجوعه مطلقا (ولو نوى) المسافر وهو مستقل (إقامة) مدة مطلقه أو (أربعة أيام) بلياليها (بموضع) عينه قبل وصوله (انقطع سفره بوصول) وإن لم يصلح للاقامة أو نواها عند وصوله أو بعده وهو ما كثر انقطع سفره بالنية أو مادون الأربعة لم يؤثر أو أقامها بلانية انقطع سفره بتأثير أو نوى إقامة وهو سائر لم يؤثر وأصل ذلك أنه تعالى أباح القصر بشرط الضرب في الأرض أي السفر وبينت السنة أن إقامة مادون الأربعة لا يؤثر فانه صلى الله عليه وسلم أباح للمهاجر إقامة ثلاثة أيام بمكة مع حرمة المقام بها عليه والحق بأقامتها نية إقامتها وشمل بوصولها خرج ناويا مرحلتين ثم عن له أن يقيم ببلد قريب منه فله القصر ما لم يصله لانعقاد سبب الرخصة في حقه فلم ينقطع

الابعد وصول ماغير اليه (تنبيه) يقع لكثير من الحجاج انهم يدخلون مكة قبل الوقوف (٣٧٧) بنحو يوم ناوين الاقامة بمكة بغد وجوهم

من منى أربعة أيام فاكثر
فهل ينقطع سفرهم بمجرد
وصولهم لمكة نظر النية
الاقامة بها ولو في الاثناء او
يستمر سفرهم إلى عودهم
اليها من منى لانه من جملة
مقصدهم فلم تؤثر نيتهم
الاقامة القصيرة قبله ولا
الطويلة إلا عند الشروع
فيها وهي إنما تكون بعد
رجوعهم من منى ووصولهم
مكة للنظر فيه بحال وكلاهم
محتمل والثاني اقرب (ولا
يحسب منها يوما) او ليلتنا
(دخوله وخروجه على
الصحيح) لان فيهما الحظ
والترحال وهما من اشغال
السفر المقتضى للترخص
وبه فارق حسابهما في مدة
مسح الحظ وقول الداركي
لودخل ليل لم يحسب اليوم
الذي يليها ضعيف اما غير
المستقل كروجة وقن فلا
اثر لنية المخالفة لنية متبوعه
(ولو اقام ببلد) مثلا (بنية
ان يرحل اذا حصلت حاجة
يتوقعها كل وقت) يعني
قبل مضي أربعة ايام صحاح
بدليل قوله بعد ولوعلم بقاءها
إلى اخره ومن ذلك انتظار
الريح لمسافر في البحر
وخروج الرفقة لمن يريد
السفر معهم إن خرجوا والا
فوحده (قصر) يعني ترخص
اذ المنقول المعتمدان له سائر
رخص السفر ولا يستثنى
سقوط الفرض بالتيمم لان
مداره على غلبة الماموقده

ولو كانت الاقامة بالموضع القريب المذكور معلقة كان قصدا لاقامة به ان وجد كذا ولا استمرار فهل ينقطع
السفر بمجرد وصوله اليه مطلقا وإن لم يوجد المعلق عليه فيه نظر ولا يبعد عدم الانقطاع بمجرد ما ذكر سم
(قوله مالم يصله) فاذا وصله امتنع عليه الترخص وعليه فاذا فارق به ينظر لما بقى فان كان مقدار مسافة القصر قصر
والا فلا لا ينقطع حكم السفر بالاقامة بصري ومرعن الرشيدى وغيرهما يوافقه (الابعد وصول ماغير اليه)
نعم ان قارن وصوله ماغير اليه الاعراض عن الاقامة وقصد الاستمرار على السفر فينبغي ان يستمر حكم
السفر سم (قوله بنحو يوم) أى بدون الاربعة (قوله لانه) أى منى (والثاني اقرب) وفاقا للنهاية وخلافا
للحاشية والفتح وناتى قول المتن (ولا يحسب منها أى الاربعة يوما دخوله الخ) أى وتحسب الليلة التى تلى يوم
الدخول وكذا اليوم الذى يلي ليلة الدخول وبه يظهر رد ما قاله الداركي ع ش (قوله او ليلتنا دخوله الخ) أى
او يوم دخوله وليلة خروجه او بالعكس سم (قوله لان فيهما الحظ الخ) أى فى الاول الحظ وفى الثانى الرحيل
نهاية ومعنى (قوله وبه) أى بذلك التعليل (فارق حسابهما) أى يومى الحدث والنزع عبارة المغنى والنهاية
والثاني يحسبان كما يحسب فى مدة المسح يوم الحدث ويوم النزع وفرق الاول بان المسافر لا يستوعب النهار
بالسير وإنما يسير فى بعضه وهو فى يومى الدخول والخروج سائر فى بعض النهار بخلاف اللبس فانه مستوعب
للمدة اه (قوله وقول الداركي) قال فى الانساب بفتح الراء نسبة الى دارك قرية باصبهان سيوطى اه ع ش
(قوله اما غير المستقل) الى قول المتن وقيل اربعة فى المغنى الا قوله يعنى الى ومن ذلك (قوله فلا اثر لنيته الخ)
أى كما قال فى شرح الروض وكذا أى لا اثر لنية الاقامة اذ انواها غير المستقل كالعبد ولو ما كذا كما سيأتى
فى متن الروض اه لكن لا يبعد أنه لو نوى الاقامة ما كذا وهو قادر على المخالفة رغم على قصد المخالفة أثرت
نيته سم على حج وقوله وهو قادر الخ أى كنساء اهل مصر ع ش وقول سم وصمم الخ قياس ما تقدم عنه عند
قول الشارح وعينه ان التردد كالتصميم قول المتن (كل وقت) يعنى مدة لا تقطع السفر كيوم او يومين
او ثلاثة وليس المراد كل لحظة بحجى (قوله يعنى قبل مضي اربعة ايام) هذا يفيد انه اذا جوز حصول الحاجة
قبل مضي الاربعة وتأخر حصولها عن ذلك جاز له القصر سم (قوله بدليل قوله بعد ولوعلم الخ) فيه
نظر إذ لا دلالة فى هذا على ما ادعاه لان هذا يخرج ما لو شك هل تنقضى حاجته قبل الاربعة او بعدها فيشمله
الكلام الاول سم على حج اه ع ش ولك ان تقول او مدعى الشارح تفسير كل وقت بما ذكره بقطع النظر
عما قبله (ومن ذلك انتظار الريح الخ) ولو فارق مكانه ثم ردت الريح اليه فاقام فيه استأنف المدة لان اقامته
فيه اقامة جديدة فلا تظم الى الاولى بل تعتبر مدها وحدها ذكره فى المجموع عن اية ومعنى (قوله ولا فوجده)

قاصدا لاقامة به فليراجع والكلام اذا قصد ذلك بعد انعقاد سفره ولا فى انعقاده نظر (تنبيه) لو تردد
هل يقيم او لا يحتمل ان يقال ان وقع التردد حال سيره بعد انعقاد السفر لم يؤثر الاثر (الابعد وصول ماغير
اليه) نعم ان قارن وصوله ماغير اليه الاعراض عن الاقامة وقصد الاستمرار على السفر فينبغي ان يستمر حكم
السفر ولو كانت الاقامة بالموضع القريب المذكور معلقة كان قصدا لاقامة به ان وجد كذا والا استمرار
فهل ينقطع السفر بمجرد وصوله اليه مطلقا وإن لم يوجد المعلق عليه فيه نظر ولا يبعد عدم الانقطاع بمجرد
ما ذكره فليتأمل (والثاني اقرب) اعتمدهم (قوله او ليلتنا دخوله وخروجه) أى او يوم دخوله وليلة خروجه
او بالعكس (وبه فارق حسابهما فى مدة مسح الحظ) قال فى شرح العباب لان اللبس يستوعب المدة فلم يبالغ
منهما شىء والسفر لا يستوعبهما فالغنى ما هو من توابعه اه (فلا اثر لنيته المخالفة لنية متبوعه) أى كما قال فى
شرح الروض وكذا أى لا اثر لنية الاقامة اذ انواها غير المستقل كالعبد ولو ما كذا كما سيأتى فى متن الروض
اه لكن لا يبعد أنه لو نوى الاقامة ما كذا وهو قادر على المخالفة وصمم على قصد المخالفة أثرت نيته (قوله يعنى
قبل مضي اربعة ايام) هذا يفيد أنه اذا جوز حصول الحاجة قبل مضي الاربعة وتأخر حصولها عند ذلك جاز
له القصر (قوله بدليل قوله بعد ولوعلم الخ) فيه نظر إذ لا دلالة فى هذا على ما ادعاه لان هذا يخرج ما لو شك هل
تنقضى حاجته قبل الاربعة او بعدها فيشمله الكلام الاول (قوله ولا فوجده) أى بخلاف ما اذا اراد

كاملة غير يومى الدخول والخروج (٣٧٨) لانه ^{صلى الله عليه وسلم} اقامها بعد فتح مكة لحرب هو اذن يقصر الصلاة حسنة الترمذى ولم ينظر لابن

جدعان أحد رواته وان
ضعفه الجمهور لان له شواهد
تجبه وصحت رواية عشرين
وتسعة عشر وسبعة عشر
ويجمع بحمل عشرين على
عدي يومى الدخول والخروج
وتسعة عشر على عدا حدهما
وسبعة عشر او خمسة عشر
بتقدير صحتها على انه بحسب
علم الراوى وغيره زاد عليه
فقدم (وقيل اربعة) لا زيد
عليها اى ولا مساويها بل
لا بد من نقص عنها لان نية
اقامتها تمنع الترخص فاقامتها
أولى (وفي قول ابداء) وحكى
الاجماع عليه لان الظاهر
انه لودامت الحاجة لدام
القصر (وقيل الخلاف) فيما
فوق الاربعة (في خائف
القتال لا التاجر ونحوه) فلا
يقصران فيما فوقها اذ
الوارد إنما كان في القتال
والمقاتل احوج للتخص
واجيب بان المرخص انما
هو وصف السفر والمقاتل
وغيره فيه سواء (ولو علم
بقاءها) اى حاجته او اكره
وعلم بقاء اكرامه كما هو
ظاهر ومن بحث جواز
الترخص له مطلقا فقد
ابعداوسها (مدة طويلة)
بان زادت على اربعة ايام
صحاح (فلا قصر) اى
لا ترخص له بقصر ولا غيره
على المذهب) لبعده عن هيئة
المسافرين واجراء الخلاف
في غير المحارب الذى اقتضاه
المتن غلط كما في الروضة

أى بخلاف ما إذا أراد أنهم إن لم يخرجوا رجع فلا قصر له سم ونهاية ومغنى قال ع ش ثم إذا جاءت الرفقة
فالظاهر انه لا قصر له بمجرد مجيئهم بل بعدم مفارقة محلبهم لانهم محكوم باقامتهم ماداموا بمحلبهم اه (قوله لابن
جدعان) بضم الجيم وسكون الدال المهملة وبالعين المهملة كما في جامع الاصول ع ش (قوله وان ضعفه) اى
ابن جدعان ع ش (قوله لان له شواهد الخ) اى فهو حسن بالغير لا بالذات رشيدى (قوله بتقدير صحتها) اى
رواية خمسة عشر (قوله وغيره) اى غير راوى هذين يعنى راوى ثمانية عشر (قوله لان نية اقامتها) اى
الاربعة مغنى (قوله فاقامتها أولى) اى لان الفعل أبلغ من النية مغنى (قوله انه لودامت الحاجة الخ) اى لو
زادت حاجته ^{صلى الله عليه وسلم} على ثمانية عشر لقصر في الزائد ايضا مغنى (قوله فيما فوق الاربعة) هل المراد
بالمعنى المراد في القول الثانى سم عبارة البصرى الانسب بما قدمه في الاربعة فافواها قول المتن (ونحوه)
اى كالمنفقة نهاية ومغنى اى يريد الفقه بان يأتى بقصد السؤال عن حكم في مسئلة او مسائل معينة مثلاً وإذا
تعلمها رجع الى وطنه ع ش (قوله مطلقاً) اى علم بقاء الاكرام ولم يعلم ع ش قول المتن (مدة طويلة)
وهى الاربعة فافواها نهاية ومغنى وهى أنسب من تفسير الشارح بصرى (قوله بان زادت على اربعة
الخ) لعل المراد بالزيادة على الاربعة الصحاح فلما تامل سم (قوله واجراء الخلاف) اى المذكور بقوله على المذهب (قوله
الذى اقتضاه المتن) اى إذا ظاهره رجوع ضمير علم لمطلق المسافر (قوله كافي الروضة) اى كاذ كرى الروضة
ان حكاية الخلاف في غير المحارب غلط بل المعروف في غير المحارب الجزم بالمنع مغنى (قوله فتعين الخ) قد
يمنع التعيين بناء على انه يكفى لصحة التعبير بالمذهب حكاية طريقين في المذهب وان غلطت حكاية احدهما
ولذا عبر في الروضة في غير المحارب بالمذهب مع تغليطه حكاية القولين حيث قال وإن كان غير محارب
كالمنفقة والتاجر فالمذهب انه لا ترخص ابداً وقيل هو كالمحارب وهو غلط اه فلولاه انه يكفى لصحة
التعبير بالمذهب ما ذكر ما عبر به مع تصريحه بالتغليط المذكور ولو سلم فيجوز تعميم الضمير لانه لا فيد
ولا ينافيه التعبير بالمذهب بناء على التغليب وكونه في مجمرع الامرين فلما تامل سم على حجج اه ع ش
(فصل في شروط القصر وتوابعها) (قوله في شروط القصر) الى قوله كذا قالوه في النهاية والمغنى

انهم ان لم يخرجوا رجع فلا قصر له (قوله وتسعة عشر على عدا حدهما) يحتمل أن السبب قلة ما بقى من ذلك
اليوم فلم يعتد به او عدم اطلاعه على قصره فيه (قوله في المتن وقيل اربعة) قال الاسنوى والتعبير الذى
ذكره المصنف غلط سببه القياس موقع في المحرر والروضة والصواب ان يقول دون اربعة كما وضعه الرافعى
في شرحه اه وقد يحاج بان المراد اربعة بيومى الدخول والخروج (قوله كاملة) لعله حال من الهام في عنها
ومعنى كما لها انه لا يحسب منها يومى الدخول والخروج على انها ساقطتان من بعض النسخ (قوله وقيل الخلاف
فيما فوق الاربعة) هل المراد بالمعنى المراد في القول الثانى (قوله في المتن مدة طويلة) هى الاربعة فافواها
شرح مر (قوله بان زادت على اربعة ايام صحاح) ولعل المراد بالزيادة على الاربعة الصحاح فلما تامل (قوله فتعين رجوع
الابعد تمام الاربعة الصحاح) لانها لا تحصل الا بعد زيادة على الاربعة الصحاح فلما تامل (قوله فتعين رجوع
ضمير علم الخائف القتال) قد يمنع التعيين بناء على انه يكفى لصحة التعبير بالمذهب حكاية طريقين في المذهب
وان غلطت حكاية احدهما ولهذا عبر في الروضة في غير المحارب بالمذهب مع تغليطه حكاية القولين من حيث
قال وإن كان غير محارب كالمنفقة والتاجر فالمذهب انه لا ترخص ابداً وقيل هو كالمحارب وهو غلط اه فلولاه
لصحة انه يكفى التعبير بالمذهب ما ذكر ما عبر به مع تصريحه بالتغليط المذكور وقال الاسنوى في تعبیر المصنف
هنا بالمذهب ما نصه وقد علم من التعبير بالمذهب الاشارة الى طريقين فاما المحارب فحكاية الرافعى من غير
ترجيح لحداهما قاطعة بالمنع والثانية بالتخريج على الكلام في المتوقع واما غير المحارب فالمعروف فيه الجزم
بلمنع والتخريج على التوقع شاذ وغلط كما قاله في الروضة اه ولو سلم فيجوز تعميم الضمير لانه لا فيد ولا ينافيه
التعبير بالمذهب بناء على التغليب وكونه في مجموع الامرين فلما تامل (فصل في شروط القصر وتوابعها

(قوله)

فتعين رجوع ضمير علم لخائف القتال (فصل في شروط القصر وتوابعها)

واعترض بان الذي صححه ابن عبد البر وهو ثلاثة الاف ذراع وخمسمائة هو الموافق لما ذكره في تحديد ما بين مكة ومنى وهي ومزدلفة وهي وعرفة ومكة والتنعيم والمدينة وقياء (٣٨٠) وأحد بالاميال اه ويرد بان الظاهر أنهم في تلك المسافات قلدو المحددين لها من غير اختبارها

لبعدا عن ديارهم على ان بعض المحددين اختلفوا في ذلك وغيره اختلفا كثيرا كما بينته في حاشية إيضاح المصنف وحيث فلا يعارض ذلك ما حدوده هنا واختبروه لاسيما قول مثل ابن عباس وابن عمر وغيرهما ان كلا من جدة والطائف وعسفان على مرحلتين من مكة صريح فيما ذكره هنا نعم قد يعارض ذكر الطائف قوهم في قرن انه على مرحلتين ايضا مع كونه اقرب إلى مكة بنحو ثلاثة اميال أو أربعة وقد يحجب بان المراد بالطائف هو ما قرب اليه فشمّل قرن (قلت وهو من حلتان بسير الانتقال) وديبب الاقدام على العادة وهما يومان أو ليئتان أو يوم وليلة معتدلان أو يوم وليلة أو عكسه وان لم يعتدلا كما أفهمه كلام الاسنوى ومن تبعه وبه يعلم أن المراد بالمعتدين ان يكونا بقدر زمن اليوم بليته وهو ثلثمائة وستون درجة مع النزول المعتاد لنحو الاستراحة والاكل والصلاة فيعتبر زمن ذلك وإن لم يوجد كما هو ظاهر (والبحر كالبر) في اشتراط المسافة المذكورة (فلو قطع الاميال فيه في ساعة)

على الغزى مثله لانه فسر البرذون بالبغل وعبرة الشورى والشعيرة ستة شعرات من ذنب البغل (قوله واعترض) اي قوهم المليل ستة الاف ذراع (قوله وهو الخ) بدل من الوصول والضمير لليل (قوله هو الموافق الخ) خبر ان (قوله ورد) اي ذلك الاعتراض (قوله انهم) اي الاصحاب يعني ما ذكره (قوله في تلك المسافات) اي في تحديد ما بين مكة ومنى الخ على حذف المضاف (قوله فلا يعارض ذلك) اي ما ذكره في تحديد ما بين تلك الاماكن (قوله هنا) اي في مسافة القصر (قوله صريح الخ) يتأمل سم (قوله مع كونه اقرب الخ) اي من الطائف (قوله فيشمّل قرن) كذا في اصله بخطه رحمه الله تعالى واعلمه استعمله ممنوعا من الصرف بتاويل البقعة بصرى قول المتن (قلت) اي كما قال الراغب في الشرح محلي ومعنى ونهاية قول المتن (وهي) اي الثمانية وأربعون ميلا وعبرة النهاية والمغنى وهو اى السفر الطويل اه قول المتن (يسير الاثقال) اي الحيوانات المثقلة بالاجمال نهاية ومعنى قال ع ش قوله مر اي الحيوانات ظاهره سواء الجمال والبغال والخيول لكن ببعض الهوامش ان المراد بالاثقال الجمال ويلحق بها البغال فليراجع ع ش وفي البجيري والكردي على بافضل عن الحلبي والشورى المراد بالاثقال لان خطوة البعير اوسع حينئذ اه (قوله رديب) اي قوله فيعتبر في المغنى لا قوله او يوم وليلة وقوله وان لم يعتدلا الى مع النزول وإلى قوله وبه يفرق في النهاية لا ما ذكره وقوله فيعتبر إلى المتن (قوله على العادة) اى صفة السير بحيث لا يكون بالنأي ولا الاسراع وهو غير ما يأنى في قوله مع النزول المعتاد الخ فهما قيدان مختلفان ع ش (قوله معتدلان) راجع للجميع سم (قوله ان المراد بالمعتدين) اي لما رانفا (قوله مع النزول المعتاد الخ) صريح صنيع المغنى والنهاية انه متعلق بسير الاثقال وقال الكردى انه متعلق بقدر زمن اليوم الاخر الخ (قوله فيعتبر من ذلك الخ) اي حتى لو كانت المسافة تطيع في دون يوم وليلة اذالم يوجد ما ذكر من النزول وغيره ولو وجد لم تقطع الا في يوم وليلة جاز القصر فليتأمل سم قول المتن (فلو قطع الخ) لا يقال هذا مشكل لانه رتب القصر على قطع المسافة المعبر عنه بقطع الاميال وبعد قطع المسافة لا يتصور قصر لان محله المسافة لا نائفول لانسلم ان غيراته تقتضى تأخر القصر عن قطع المسافة اذ لا يجب تغير زمان الشرط مع زمان جزائه بل يجوز اتحادهما فالمعنى الاميال في ساعة قصر في تلك الساعة وبول المعنى الى انه لو كان بحيث يقطع المسافة في ساعة جازله القصر ولو سلم فلا نسلم انه بعد قطع المسافة لا يتصور قصر لتصوره في عودته وفي مقصده حيث لا إقامة قاطعة فليتأمل سم (قوله اشددة الهواء) عبارة النهاية والمغنى لشددة جرى السفينة بالهواء ونحوه اه قال غ ش ومن النحو مالوكان وليا اه اي مالوكان جربان السفينة بالبخار (قوله ومركوب جواد) اي ونحوه كالارابة النارية (قوله ان اعتياد الخ) بالدال المهملة (قوله في اعتبارها) اي هذه المسافة بالراء (قوله مطا) يعني في الغالب (قوله فاندفع ما قد يقال الخ) في اندفاعه بما ذكر نظر ظاهر اذ حاصله الاعتراض على المصنف بان عبارته في هذا التفرع توهم انه لا يقصر في البحر الا اذا قطع المسافة بالفعل وليس كذلك وهو لا يندفع بما ذكره وانما يندفع به ما قد يقال لا وجه لاحاق البحر بالبر لان العادة قطع المسافة فيه في ساعة فيبغى تقديره بمسافة اوسع من مسافة البر ففرع عليه المصنف ما ذكره للاشارة الى انه لا اثر لذلك فتأمل رشدي (قوله لذكرك ذلك) اي التفرع المذكور (قوله بل بقصد موضع الخ) يعني بل العبرة بقصد موضع

والقدم نصف ذراع (قوله صريح فيما ذكره هنا) يتأمل (قوله معتدلان) راجع للجميع (قوله فيعتبر من ذلك) اي حتى لو كانت المسافة تقطع في دون يوم وليلة اذالم يوجد ما ذكر من النزول وغيره ولو وجد لم يقطع الا في يوم وليلة جاز القصر فليتأمل (قوله في المتن فلو قطع الاميال الخ) لا يقال هذا مشكل لانه رتب القصر على قطع المسافة المعبر عنه بقطع الاميال وبعد قطع المسافة لا يتصور قصر لان محله المسافة لا نائفول

اشددة الهواء (قصر والله اعلم) كما لو قطعها في البر في بعض يوم على مركوب جواد وكان وجه هذا التفرع بيان أن اعتبار قطع هذه المسافة في زمن قليل في البحر لا يؤثر في حوقه بالبر في اعتبارها مطلقا فاندفع ما قد يقال ليست العبرة بقطع المسافة حتى يخرج ان ذلك بل بقصد موضع عليها القصره بمجرد ذلك قبل قطع شيء منها (و) ثانيا علم مقصده حينئذ (يشترط قصد موضع)

مشمتمل على المسافة بدليل جواز قصره بمجرد قصد ذلك الموضع أى بعد انعقاد سفره (قوله معلوم) أى من حيث قدر مسافته لا من حيث ذاته وإلا ساوى المعين فلا فائدة في العدول وحينئذ فيجوز أن يراد بالمعين المعين من حيث قدر المسافة فلا فرق فتأمل سم عبارة الرشيدى قوله معلوم أى من حيث المسافة كما يؤخذ بما يأتى ويؤخذ منه أنه لو صمم الهائم على سائر مرحلتين فأكثر من أول سفره لكان لم يعينها في جهة كان قال أن سافرت لجهة الشرق فلا بد من قطع مرحلتين أو لجهة المغرب فلا بد من ذلك أنه يقصر وهو واضح بقيدته الآتى فليراجع اه أى مع وجود الغرض الصحيح (قوله معلوم) أى بالمسافة ع ش (قوله فلا اعتراض) أى على المصنف نهاية قول المتن (أولا) أى أول سفره نهاية (قوله فيقصر) أى أولا فلا نهاية (قوله نعم لو سافر الخ) استثناء من قولهم يعتبر العلم بطول المسافة بصري أى المشار إليه بقول الشارح ليعلم أنه طويل الخ (قوله ولا يعرف مقصده) أى لا يعرف التابع مقصد المتبوع سم (قوله قصر بعد المرحلتين) أى حتى ما فاتته في المرحلتين كما هو ظاهر سم عبارة المغنى والنهاية (فائدة) متى فات من له القصر بعد المرحلتين صلاة فيهما قصر في السفر لأنها فائتة سفر طويل كما شمل ذلك قولهم تقصر فائتة السفر في السفر نية على ذلك شيخى اه أى الشهاب الرملى قوله مر قصر بعد المرحلتين أى وإن لم يعلم مقصد متبوعه أو علمه وكان الباقي دونها ع ش (قوله لنحقق طول سفره) أى مع العذر القائم به فيفارق الهائم الآتى رشيدى (قوله ما لو قصد كافر) أى غير عاص بسفره سم أى لو كان سافرا لقطع الطريق مثلا لحكمه حكم العاصى بسفره بصري (قوله فانه يقصر فيما بقى) أى وإن كان أقل من مرحلتين ع ش (قوله وبه يفرق الخ) أى بقوله بقصده الخ (قوله وهذا) أى الذى لم يسلك طريقا ع ش اه سم عبارة المغنى والنهاية قال أبو الفتح العجلي هما عبارة عن شىء واحد وقال الدميرى وليس كذلك بل الهائم الخارج على وجهه لا يدرى أين يتوجه وإن ملك طريقا مسلوكا ورأى كعب التعاسيف لا يسلك طريقا فهما مشتركان في أنها لا يقصدان موضعا معلوما وإن اختلفا فيما ذكرناه انتهى ويدل له جمع الغزالي بينهما اه أى إذ الأصل في العطف المغايرة فعلى هذا فبينهما عموم وخصوص مطلق ع ش قول المتن (وإن طال تردده) أى إذ شرط القصر أن يعزم على قطع مسافة القصر مغنى ونهاية (قوله وبلغ) أى قوله قال الزركشى في النهاية (قوله لأنه عابث) وبه فارق نحو الأسير رشيدى (قوله وسيعلم بما يأتى الخ) أى في شرح لا يترخص العاصى بسفره الخ (قوله أن بعض أفراد الخ) وهو الآتى في قوله ومن سفر المعصية الخ أما من ساح بقصد الاجتماع بعالم أو صالح فلا يحرم عليه ذلك وإن قصد عليه أنه هائم لأنه لا يقصد مجالا معلوما بصري (قوله مطلقا) أى سواء كان خروجه لغرض أو لا ع ش (قوله

لا نسلم أن عبارة تقتضى تأخر القصر عن قطع المسافة إذ لا يجب تغير زمان الشرط مع زمان جزائه بل يجوز اتحادهما فالمعنى لو قطع الأميال في ساعة قصر في تلك الساعة ويؤى المعنى إلى أنه لو كان بحيث يقطع المسافة في ساعة جاز له القصر ولو سلم فلا نسلم أنه بعد قطع المسافة لا يتصور قصر لتصوره في عودته وفي مقصده حيث لا إقامة قاطعة فليتأمل سم (قوله معلوم) أى من حيث قدر مسافته لا من حيث ذاته وإلا ساوى العين فلا فائدة في العدول وحينئذ فيجوز أن يراد بالمعين المعين من حيث قدر المسافة فلا فرق فتأمل (قوله ولا يعرف مقصده) أى ولا يعرف التابع مقصد المتبوع ع ش (قوله قصر بعد المرحلتين) أى حتى ما فاتته في المرحلتين كما هو ظاهر (قوله ما لو قصد كافر) أى في غير عاص بسفره وفي الروض آخر الباب وإن نوى الكافر أو الصبي مسافة القصر ثم أسلم أو بلغ في اثنا عشر قصر في البقية قال في شرحه وما ذكره في الروضة في الصبي نقل عن الروبانى وقضيته أنه لا يصح قصره قبل بلوغه وهو ممنوع لأنه من أهل القصر كما صرح به البغوى والصواب صحته منه وقد قالوا لو جمع تقديم ما ثم بلغ والوقت باقى لم يحتج لاعادتها نية على ذلك الأذرى والزركشى ولم يثبت عليه إلا سنوى بل نية على غيره فقال ما ذكر في الصبي متجه أن يعنه عليه فإن سافر بغير أذنه فلا اثر لما قطعه قبل بلوغه وإن سافر معه فينتجه أن يحجى فيه مامر في غيره من التابعين (قوله وهذا) أى الذى لم يسلك طريقا ش (قوله وسيعلم بما يأتى الخ) كذا مر

معلوم ولو غير (معين) وقد يراد بالمعين المعلوم فلا اعتراض (أولا) ليعلم أنه طويل فيقصر فيه نعم لو سافر متبوع بتابعه كأسير وقن وزوجة وجيش ولا يعرف مقصده قصر بعد المرحلتين لنحقق طول سفره وقد يدخل في عبارته ما لو قصد كافر مرحلتين ثم أسلم أثناءهما فانه يقصر فيما بقى لقصده أولا ما يجوز له القصر فيه لو تأهل للصلاة وبه يفرق بين هذا وعاص تاب في الانشاء لأنه لم يتأهل للترخص مع تأهله للصلاة فلم يحسب له ما قطعه قبل التوبة (فلا قصر للهائم) وهو من لا يدرى أين يتوجه سلك طريقا أم لا وهذا يسمى راكب التعاسيف أى للطرق المائلة التى يضل سالكها من تعسف مال أو عسفه تعسيفا أنعبه (وإن طال تردده) وبلغ مسافة القصر لأنه عابث فلا يليق به الترخص وسيعلم بما يأتى أن بعض أفراد حرام فلذا ذكره بعضهم هنا وبعضهم ثم فإأوهمه كلام بعضهم أنه عاص بسفره مطلقا ممنوع

وما يرد قولهم الآتي لو قصد مرحلتين قصر فيهما (ولا طالب غريم) لا طالب (أبق) عقد سفره بنية أنه (يرجع متى وجده) أى مظلومه منهما (ولا يعلم موضعه) وإن طال سفره لأنه لم يعزم على سفر طويل ومن ثم لو علم أنه لا يلقاه إلا بعد مرحلتين قصر فيهما قال الزركشى لا فيما زاد عليهما إذ ليس له مقصد معلوم حينئذاه وظاهر أنهما مثال فلو علم أنه لا يجده قبل عشر مراحل قصر في العشر فقط وقول أصله ويشترط أن يكون قاصدا لقطعه أى الطويل فى الابتداء يشمل هذا والهائم إذا قصد سفر مرحلتين أو أكثر فيقصّر فيما قصده لا فيما زاد عليه أما إذا طرأ له ذلك العزم بعد قصد محل معين أو لا وبجائزة العمران فلا يؤثر كما مر فى شرح قوله بوصوله فيترخص إلى أن يجده (ولو كان لمقصده) بكسر الصاد كما بخطه (طريقان) طريق (طويل) أى مرحلتان (و) طريق (قصير) أى دونهما (فسلك

وما يرد قولهم الآتي لو قصد مرحلتين قصر فيهما (ولا طالب غريم) لا طالب (أبق) عقد سفره بنية أنه (يرجع متى وجده) أى مظلومه منهما (ولا يعلم موضعه) وإن طال سفره لأنه لم يعزم على سفر طويل ومن ثم لو علم أنه لا يلقاه إلا بعد مرحلتين قصر فيهما قال الزركشى لا فيما زاد عليهما إذ ليس له مقصد معلوم حينئذاه وظاهر أنهما مثال فلو علم أنه لا يجده قبل عشر مراحل قصر فى العشر فقط وقول أصله ويشترط أن يكون قاصدا لقطعه أى الطويل فى الابتداء يشمل هذا والهائم إذا قصد سفر مرحلتين أو أكثر فيقصّر فيما قصده لا فيما زاد عليه أما إذا طرأ له ذلك العزم بعد قصد محل معين أو لا وبجائزة العمران فلا يؤثر كما مر فى شرح قوله بوصوله فيترخص إلى أن يجده (ولو كان لمقصده) بكسر الصاد كما بخطه (طريقان) طريق (طويل) أى مرحلتان (و) طريق (قصير) أى دونهما (فسلك

(قوله أى مظلومه منهما) يجوز أن يستغنى عن ذلك بجعل جملة يرجع الخ صفة لأحد المتعاطفين من غريم وأبق حذف نظيرها من الآخر بقرينتها والشارح أشار إلى جعلها لطالب كما هو الظاهر فاحتاج إلى تأويل الضمير ويرد على ما قلنا أن الصفة حينئذ جارية على غير من هى له فكان الواجب إبراز ضمير يرجع وبحاج بحمله على مذهب الكوفيين المجوزين عدم إبراز عند من اللبس والمراد هنا واضح لا لبس فيه فقام له (قوله قصر فيهما) ظاهر كلام الروضة استمرار الترخيص ولو فيما زاد على مرحلتين وهو كذلك كما أفاده شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله خلافا للزركشى شرح مر (قوله لا فيما زاد عليهما) الوجه أنه يقصر فيما زاد عليهما أيضا إلى أن ينقطع سفره ولا يضر أنه ليس له مقصد معلوم لأن اعتبار معلومية المقصد إنما هو ليعلم طول السفر فإذا علم أنه لا يجده قبل مرحلتين فقد علم طولها فإذا شرع فيه انعقد وجاز الترخيص إلى انقطاعه وكذا يقال فى مسألة الهائم إذا قصد مرحلتين أو أكثر وفى مسألة طريان العزم المذكور فلا يمتنع ترخصه بمجرد الدخول حتى لو استمر على السفر بعد الدخول فدينغى أن له القصر (قوله فيقصّر فيما قصده) أى حيث لم يحصل آعاب نفسه أو دابته بلا غرض آعابا بالوقع والإفلا لأنه حينئذ عاص بسفره كما هو ظاهر (قوله فى المتن لغرض صحيح) أى انضم له ما ذكر ولهذا قال الشيخ أن الوجه أن يفرق

كسولة او امن) او زيارة وإن قصد مع ذلك استباحة القصر وكذا المجرد تنزله في الأوبى لا أثر فيه وادله وازالة الشك وردنا النفسية
برؤية مستحسن يشغلها به عنها ومن ثم لو سافر لاجله قصر ايضا بخلاف مجرد رؤية البلاد ابتداء (٣٨٣) او عند العدول لانه غرض فاقصد

ولزوم التنزه له لا نظر اليه
على انه غير مطرد (قصر)
لوجود الشرط (والا) يكن
له غرض صحيح وكذا ان كان
غرضه القصر فقط كما باصه
وكلامه قد يشمله (فلا)
يقصر (في الاظهر) لانه
طوله على نفسه من غير
غرض فاشبهه من سلك قصيرا
وطوله على نفسه بالتردد
فيه حتى بلغ قدر مرحلتين
ومنه يؤخذ ان الكلام في
معتمد ذلك بخلاف نحو
الغالط والجاهل بالاقرب
فان الاوجه قصرهما وان
لم يكن لهما غرض في سلوكه
امالو كانا طويلين فانه يقصر
مطلقا قطعاً ونظراً فيما اذا
سلك الاطول لغرض
القصر فقط بان اتعب
النفس بلا غرض حرام
ويجانب بان الحرمة هنا
بتسليمها لا مر خارج فلم
تؤثر في القصر لبقاء الاصل
السفر على اباحته (تنبيه)
ما تقرر من ان ماله طريقان
طويل وقصير تعتبر
الطريق المسلوكة قد
ينافيها قولهم في نحو قرن
الميقات انها على مرحلتين
من مكة مع ان لها طريقين
طويلا وقصيرا وقد يجاب
بان الكلام ثم في بقعة معينة
هل يعدسا كنهما من حاضري
الحرم او مكة وحيث كان
بينهما مرحلتان ولو من

فيه لغة اخرى عش (قوله او زيارة) اي او عيادة او للسلامة من المكاسين او رخص سعر مغنى ونهاية
(قوله يشغلها) اي النفس (به) اي المستحسن (عنها) اي السكورة شاه سم (قوله قصر ايضا) خالفه
النهاية والمغنى فاعتمدا انه لا فرق بين التنزه ورؤية البلاد فان كان واحداً منهما مسبباً لاصل السفر فلا يقصر او
للعدول الى الطويل في قصر (قوله على انه الخ) اي اللزوم (قوله لوجود الشرط) وهو السفر الطويل المباح
نهاية ومعنى قول المتن (والا) بان سلكه لمجرد القصر او لم يقصد شيئاً كما في المجموع نهاية ومعنى
وسم (قوله قد يشمله) اي بان يراد بالعرض الغرض الصحيح غير القصر اخذ من التمثيل او القصر ليس
منه اخذ من التعليل (قوله بالتردد فيه) اي بالذهاب يمينا ويساراً مغنى (قوله ومنه يؤخذ) اي من التعليل
(قوله في معتمد ذلك) اي سلوك الطويل (قوله امالو كانا طويلين الخ) عبارة المغنى والنهاية وخرج بقوله
طويل وقصير مالو كانا طويلين فذلك الاطول ولو لغرض القصر فقط قصر فيه جزماً (قوله فيما اذا سلك
الاطول) اي من الطويلين سم (قوله بان الحرمة هنا الخ) على ان الاتعب غير لازم لجواز سيره على وجه
لا تعب معه لانه لا يتعب نفسه ولا لداً به سم (قوله لا مر خارج فلم تؤثر الخ) هذا قد يخالف قوله السابق وسيعلم الى فما
او همه بعضهم الخ لداً لانه على تسليم انه عاص بسفره في الجملة الا ان يفرق بان الاتعب وانتفاء الغرض هنا
انما هو بالنسبة للعدول دون اصل السفر سم (قوله لبقاء اصل السفر الخ) هذا قد يشكك بما ياتي من انه
يلحق بسفر المعصية ان يتعب نفسه ودأبه بالكف من غير غرض والاولى ان يقتصر هنا على منع تسليم
الحرمة فان العدول بمجرد لا يستلزم اتعب النفس لجواز ان تكون المشقة الحاصلة في الطريق الاطول
قريبة من المشقة الحاصلة في الطريق الآخر مع اشتراكهما في الوصول الى المقصد ولا كذلك الركض الآتي
فانه محض عبث والتعب معه محقق او غالب عش (قوله ما تقرر الخ) اي في المتن (قوله هل يعد ساكنها
الخ) اي فلا يلزمه دم التمتع والقران و (قوله لا بعد الخ) اي فيلزمه ذلك (قوله لا يعرف ذلك) اي حصول
المشقة (قوله وعرة) الوعر ضد السهل قاموس (قوله ومن ذلك) اي من اعتبار الابعاد من طريق الميقات
(قوله اعتبر الابعاد) اي فيجوز الحكم على الغائب في ذلك المحل (قوله او الاسير) الى قوله بخلافه في النهاية
والمغنى قول المتن (ولو تبع العبد الخ) والمبعض لاذ لم يكن بينه وبين سيده ما ياءه فكالعبد وان كانت في

بان التنزه هنا ليس هو الحامل على السفر بل الحامل عليه غرض صحيح كسفر التجارة ولكنه سلك ابعداً
الطريقين للتنزه فيه بخلاف مجرد رؤية البلاد فيما ياتي فانه الحامل على السفر حتى لو لم يكن هو الحامل عليه
كان كالتنزه هنا وكان التنزه هو الحامل عليه كان كمجرد رؤية البلاد في تلك احواله وهو المعتمد وان نوزع فيه
وبه يعلم انه لو اراد التنزه لازالته مرض ونحوه كان غرضاً صحيحاً خالفاً فيما قدمه فلا يعترض عليه به شرح مر
(قوله في المتن كسولة او امن) اي وكفرار من المكاسين شرح مر (قوله يشغلها) اي النفس به اي
المستحسن عنها اي السكورة عش (قوله ولا يكن له غرض صحيح) دخل مالو سلكه لغرض مطلقاً وهو
ما في المجموع (قوله وكذا ان كان غرضه القصر فقط) يفارق جواز الاقتداء بمن في الركوع لقصد سقوط
الفاتحة عنه بان الجماعة مطلوبة لذاتها في الصلاة مطلقاً في الجملة بخلاف القصر وبان الجماعة مشروعة سفراً
وحضراً بخلاف القصر فكانت اهم منه وبان فيه اسقاط شرط الصلاة بخلاف الاقتداء المذكور (قوله
ونظر فيما اذا سلك الاطول) اي من الطويلين بدليل فلم تؤثر في القصر لاذ لا قصر في هذه الحالة في مسألة المتن
الاعلى المقابل (قوله بان الحرمة هنا بتسليمها لا مر خارج فلم تؤثر في القصر) هذا قد يخالف قوله السابق
وستعلم الى فما او همه كلام بعضهم الخ لداً لانه على تسليم انه عاص بسفره في الجملة الا ان يفرق بان الاتعب
وانتفاء الغرض هنا انما هو بالنسبة للعدول دون اصل السفر على ان الاتعب غير لازم لجواز سيره على وجه

احدى الطرق لا يعد من حاضري ذلك وهنا على مشقة سير مرحلتين ولا يعرف ذلك إلا بالطريق المسلوكة وايضاً فالقصيرة ثم وعرة جداً
فعدم اعتبارهم لها ثم لعله لذلك ومن ذلك يؤخذ انه لو كان محل طريقان الى بلد القاضى احدهما مسافة العدوى والاخر دونها اعتبر الا بعد لا
ان يفرق بان الاصل منع الحكم على الغائب حتى يتحقق بعد محله من كل وجه (ولو تبع العبد او الزوجة او الجندي) او الاسير (مالك امره)

نوبته كالخروج في نوبة سيدة كالعبء وعليه فلو سافر في نوبته ثم دخلت نوبة السيد في أثناء الطريق فينبغي ان يقال ان امكنه الرجوع وجب عليه وان لم يمكنه اقام في محله ان امكن وان لم يمكن واحد منهما سافر وترخص لعدم عصيانه بالسفر حينئذ قياسا على ما لو سافرت المرأة باذن زوجها ثم لزمها العدة في الطريق فانها يلزمها العود الى المحل الذي سافرت منه او الاقامة بمحلها ان لم يتفق عودها وان لم يمكن واحد منهما اتتمت السفر وانقضت عدتها فيه عس (قوله لفقد الشرط) وهو علمه بطول السفر (قوله بل بعدهما) اي حتى ما فاتته في المرحلتين لانها فاقته سفر طويل سم ونهاية زاد المغنى وان لم يقصر المتبوعون اه (قوله كامر) اي في شرح ويشترط قصد موضع معين او لا (قوله ان علموا) اي كان اخبر نحو السيد عبده بان سفره طويل ولم يعين موضعا مغنى (قوله لوجود الشرط) اي لتبين طول سفرهم مغنى (قوله نعم من نوى الخ) اي في الابتداء فيما يظهر فلو علموا ان سفره يبلغهما ثم بعد شروعه في السفر معه نوا ذلك لم يؤثر فيما يظهر كالمقصود بعد الشروع في السفر الاقامة بمحل قريب اقامة وثرة فانه يترخص اليه تأمل سم (قوله منهم الخ) اي من التابعين العالمين بطول سفر المتبوع نهاية ومغنى وكردى وقد ينافية قول الشارح الآتي ولا تتحقق الخ (قوله لم يترخص الا بعدهما) ووجه جواز ترخصه حينئذ مع عدم جزمه كونه تابعا لمن هو جازم ويقصر بعدهما ما فاتته قبلهما كما شمله كلام شيخنا الشهاب الرملي سم (قوله سبب ترخصه الخ) وهو السفر الطويل المباح (قوله قطعه) مفعول قصده و (قوله قبل الخ) متعلق بقصده (قوله وبهذا) اي بقوله لانه حينئذ وجد الخ (قوله هناك) اي فيما مر الخ (قوله نيتين) اي للتابع ومتبوعه (قوله والوجه) الى المتن في النهاية (قوله خلافا لاذرعى الخ) الوجه ما قاله الاذرعى حيث ظن بهذه القرينة طول السفر لانه حينئذ من باب الاجتهاد وهو كاف هنا والتيقن غير معتبر هنا كما هو ظاهر سم عس (قوله فيقصر) وان امتنع على متبوعه الخ (قضية ذلك انه لو امتنع القصر على المتبوع لسكون سفره معصية لم يمتنع على التابع وقد يوجه بانه قصد قطع مسافة القصر ولا يلزم من عصيان المتبوع بالسفر عصيان التابع به لان الفرض انه لم يقصد بسفره ما قصده المتبوع به ولا قصد معاونة المتبوع على المعصية سم عبارة القليوبي قوله ولو ان امتنع على متبوعه الخ اي لعدم غرض وعصيان لعدم سرعان معصيته على التابع اه (قوله وحدهم) الى قوله لانهم كالا جرا في النهاية والمغنى ما يوافقه (قوله وحدهم دون متبوعهم الخ) قال المحقق المحلى مانصه وفي شرح المهذب قال البغوي لو نوى المولى

لا تعب معه لان نفسه ولا لدايته (قوله فلا قصر قبل مرحلتين الخ) ولو فات من له القصر بعد مرحلتين صلاة فله قصر هاء في السفر لانها فاقته سفر طويل كما شمل ذلك كلامهم اول الباب نبه على ذلك شيخنا الشهاب الرملي رحمه الله شرح مر (قوله نعم من نوى منهم الحرب) اي في الابتداء فيما يظهر فلو علموا ان سفره يبلغهما ثم بعد شروعه في السفر معه نوا ذلك لم يؤثر فيما يظهر كالمقصود بعد الشروع في السفر الاقامة بمحل قريب لاقامة وثرة فانه يترخص اليه تأمل (قوله لم يترخص الا بعدهما على الوجه) اعتمده مر ووجه جواز ترخصه حينئذ مع عدم جزمه كونه تابعا لمن هو جازم وهل يقصر بعدهما ما فاتته قبلهما كما شمله المنقول عن شيخنا الشهاب الرملي المارآ نفا (قوله فيما يظهر خلافا لاذرعى) الوجه ما قاله الاذرعى حيث ظن بهذه القرينة طول السفر لانه حينئذ من باب الاجتهاد وهو كاف هنا والتيقن غير معتبر هنا كما هو ظاهر (قوله فيقصر) وان امتنع على متبوعه القصر فيما يظهر من كلامهم (كذا شرح مر وقضية ذلك انه لو امتنع القصر على المتبوع لسكون سفره معصية لم يمتنع على التابع وقد يوجه بانه قصد قطع مسافة القصر ولا يلزم من عصيان المتبوع بالسفر عصيان التابع به لان الفرض ان لم يقصد بسفره ما قصده المتبوع به ولا قصد معاونة المتبوع على المعصية ولا موافقته فيها نعم قد يخالف ذلك قول الاسنوي في قول المصنف السابق انما يقصر رابعة الخ مانصه فرع اشتراط الاباحة يقتضى امتناع القصر ان خرج الى جهة معينة تبعها الشخص لا يعلم سبب سفره او حامل الكتاب لا يدري ما فيه والمتجه خلافا له فان مفهوما انه لو علم سبب سفره لانه معصية امتنع القصر لان يحمل على ما اذا سافر معه على وجه يصير عاصيا به فليتا مل (قوله وحدهم دون متبوعهم

لفقد الشرط بل بعدهما كما مرو كذا قبلهما ان علموا ان سفره يبلغهما لوجود الشرط نعم من نوى منهم الحرب ان وجد فرصة او الرجوع ان زال مانعه لم يترخص الا بعدهما على الوجه لانه حينئذ وجد سبب ترخصه يقينا فلم يؤثر فيه قصده قطعه قبل وجوده بخلافه قبلهما لم يوجد ذلك ولا تتحقق نية متبوعه فائرت نيته للقاطع لضعف السبب حينئذ وبهذا اتضح الفرق بين ما هنا وما مر قبل ولو اقام ببلد لان هناك نيتين متعارضتين فتعين تقديم مقتضى نية المتبوع لانها اقوى وهنا نية التابع وفعل المتبوع فلا تعارض وعند عدمه ينظر لقوة السبب وضعفه كما تقرر والوجه ايضا ان روية قصر المتبوع العالم بشرط القصر بمجرد مفارقتها لمحله كعلم مقصده بخلاف اعداده عدة كثيرة لا تكون الا لسفر طويل عادة فيما يظهر خلافا للاذرعى لان هذا لا يوجب تيقن سفر طويل لاحتماله مع ذلك لنية الاقامة بمفازة قريبة من طويلا اما اذا عرف مقصد متبوعه وانه على مرحلتين فيقصر وان امتنع على متبوعه القصر فيما يظهر من كلامهم (فلو نوا

والزوج الاقامة لم ثبت حكمها للعبد والمرأة بل لها الترخص اه كلام المحقق وظاهره أنه لا فرق في ذلك بين علمها بنية المتبوع الاقامة وجهلها بذلك وبوجه بان من انعقد سفره لا بقطعه الا نيته الاقامة او اقامته دون نية واقامة غيره ولم يوجد واحد منهما وانه لا فرق فيه بين كون التابع عند نية متبوعه ما كشأ وكونه سائرا وبوجه بما تقدم لكن قال الشارح في شرح العباب وهو اى ما قاله البغوى مشكل إذ قضيته انه لو نوى اقامة الحد القاطع ونوى تابعه السفر يقصر التابع وكلامهم صريح في خلافه فينبغي حمله على ما إذا نوى المتبوع الاقامة وهو ما كثرت التابع سائر فلا تؤثر نية المتبوع في حق التابع حينئذ إلى آخر ما أطال به وقد ير دعى قوله فينبغي الخ ان نية التابع وحده السير لا يؤثر بدليل قول المصنف ولو نوا مسافة القصر الخ والفرق بين الاقتداء والائناء بعيد سم ولك ان تمنع البعد بانه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء (قوله بخلافهما) اى فنيتهما وكالعدم نهاية (قوله وبه يعلم الخ) اى بالتعليل (قوله فلا تنافي بين قولهم) عبارة المغنى اما المثبت في الديوان فهو مثلها لانه مقهور تحت يد الامير ومثله الجيش إذ لو قيل بانه ليس تحت قهر الامير كالا حاد لعظم الفساد في تنبيهكم قول المصنف مال ك أمره لا ينافيه التعليل المذكور في الجندى غير المثبت لأن الامير المالك لا أمره لا يبالى بانقراده عنه ومخالفته له بخلاف مخالفة الجيش اى والمثبت في الديوان إذ يختلف بها نظامه اه وباتى عن النهاية مثله بزيادة (قوله وكذا جميع الجيش) ظاهره ولو متطوعا وفيه نظر رسم وتقدم انفا ما يندفع به النظر (قوله لانهم كالا جراء) فيه نظري المتطوع سم ويتضح النظر مع جوابه بكلام النهاية عبارته ولا تناقض بين هذا اى مسألة الجيش وما تقر في الجندى إذ قيل صورة المسئلة هنا فيما إذا كان الجيش تحت امر الامير وطاعته فيكون حكمه حكم العبد لان الجيش إذا بعته الامام وأمر أمير اعليه وجبت طاعته شرعا كما يجب على العبد طاعته سيده فصورة المسئلة في الجندى ان لا يكون مستأجرا ولا مؤمرا عليه فان كان مستأجرا اى او مؤمرا عليه فله حكم العبد ولا يستقيم حمله على مستأجرا او مؤمرا عليه لانه إذا خالف امر الامير وسافر يكون سفره معصية فلا يقصر اصلا او يقال الكلام في مسئلتنا فيما إذا نوى جميع الجيش فنيته كالعدم لانهم لا يمكنهم التخلف عن الامير والكلام في المسئلة الثانية في الجندى الواحد من الجيش

أو جهلوا حاله) قال المحقق المحلى ما نصه وفي شرح المذهب قال البغوى لو نوى المولى والزواج الاقامة لم ثبت حكمه للعبد والمرأة بل لها الترخص اه كلام المحقق وظاهره أنه لا فرق في ذلك بين علمها بنية المتبوع الاقامة وجهلها بذلك بل وانه لا فرق بين نية المتبوع ايضا الاقامة او لا لان نية غير المستقل لا تؤثر وهذا محل نظر وبوجه بان من انعقد سفره لا بقطعه الا نيته الاقامة او اقامته دون نية واقامة غيره ولم يوجد واحد منهما وقد يستدل عليه بانه لو قيد بجهلها فاما ان يجب القضاء إذا علم بعد أو لا فان كان الاول فلا فائدة لذكر هذه المسئلة لانه على هذا تكون نية المتبوع قاطعة للسفر في حق التابع ايضا غاية الامر انه إذا لم يعلم بها حكم بصحة قصره ظاهر فاذا علم تبين عدم الصحة وجب القضاء وهذا لا يختص بذلك وإن كان الثاني فاما ان يكون سببه عدم انقطاع السفر او انقطاعه فان كان الثاني فسادا واضح وإن كان الاول لم يعقل انقطاعه مع العلم وعدمه مع الجهل وهذا يندفع تقييد المسئلة بحالة الجهل كما وقع لبعض المشايخ الموجودين وانه لا فرق بين كون التابع عند نية متبوعه ما كشأ وكونه سائرا وبوجه بما تقدم لكن قال الشارح في شرح العباب وهو اى ما قاله البغوى مشكل إذ قضيته انه لو نوى اقامة الحد القاطع ونوى تابعه السفر يقصر التابع وكلامهم صريح في خلافه لانهم إنما لغوا نية التابع في مسألة المقتن اى وهى ما إذا نوى التابع الاقامة لعدم استقلاله فكانت نيته كالعدم وواضح ان ذلك لا يقال في المتبوع فينبغي حمله على ما إذا نوى المتبوع الاقامة وهو ما كثرت التابع سائر فلا تؤثر نية المتبوع في حق التابع حينئذ لانه لو كان مستقلا ونوى حينئذ لم يؤثر فالاولى ان لا يؤثر نية متبوعه إلى آخر ما أطال به اه وقد ير دعى قوله فينبغي الخ ان نية التابع وحده السير لا يؤثر بدليل قول المصنف ولو نوا مسافة القصر الخ والفرق بين الابتداء والائناء بعيد (قوله وكذا جميع الجيش) ظاهره ولو متطوعا وفيه نظر (قوله لانهم كالا جراء) فيه نظري المتطوع

أو جهلوا حاله (قصر الجندى دونهما) لانه ليس تحت يد الامير وقهره بخلافهما كالا سير وبه يعلم أن الكلام هنا في جندى متطوع بالسفر مع أمير الجيش فهو مالك أمره باعتبار تطوعه بالسفر معه مدفوعا أمره اليه وليس تحت قهره باعتبار أن له مفارقتة وليس للامير اجباره على السفر معه فلا تنافي بين قولهم او لا مالك أمره والتعليل بأنه ليس تحت قهره فاندفع ما لشارح هنا أما جندى مثبت في الديوان فلا أثر لنيته وكذا جميع الجيش لانهم تحت يد الامير وقهره إذ له اجبارهم لانهم كالا جراء تحت يد المستأجرو به يعلم أن أجير العين تابع لمستأجره

لان مفارقة الجيش ممكنة فاعتبرت نيته ولذا عبر هنا بالجيش وقد أشار لهذا الأخير الشارح بقوله وقوله ومالك امره لا ينافيه التعليل المذكور في الجندی لان الامير المالك لامره لا يبالى بانفراده ومخالفته له بخلاف مخالفة الجيش إذ يختل بها نظامه وهذا الوجه ومعلوم ان الواحد والجيش مثال ولا فالمدار على ما يختل به نظامه لو خالفه وما لا يختل بذلك اه وعبارة البجيرى على المنهج قوله بخلاف غير المثبت اى ما لم يكن معظم الجيش او معروفا بالشجاعة بحيث يختل النظام بمخالفته ولو واحد او لا كان كالمثبت فالمدار على اختلاف النظام فن يختل به النظام لا تعتبر نيته وان لم يثبت ومن لا يختل به النظام اعتبرت نيته وان أثبت اه (قوله كالزوجة لزوجها) وكذا الصبي مع وليه فقد قال في شرح الروض بعد ان قرر ما حاصله ان الصبي لو قصد مسافة القصر قصر ما نصه قال الاسنوى ما ذكر في الصبي متجه ان بعثه وليه فان سافر بغير اذنه فلا اثر لما قطعه قبل بلوغه وان سافر معه فينتجه ان يجيء فيه ما مر في غيره انتهى اه سم قول الماتن (ثم نوى الخ) قال في شرح المنهج اى والمغنى ولو من طويل انتهى وفي شرح الروض والبهجة كلام في المسئلة سم (قوله المستقل) الى قول الماتن ولا يترخص في المغنى الا قوله لجهة مقصده وإلى قوله ورابعها في النهاية الا قوله كما في قوله (قوله المستقل) خرج به غير فلا اثر لنيته الرجوع أو تردده فيه نعم لو شرع في الرجوع بأن سار راجعا والمحل قريب لا يبعد الا انقطاع وان كان بعيدا فينتجه الا انقطاع حيث امتنع الرجوع لانه حينئذ عاص بالسفر سم (قوله او تردد الخ) اى وان قل التردد ع ش (قوله مطلقا) اى الحاجة او لا ع ش (قوله لغير حاجة) عبارة المغنى للاقامة اه (قوله انقطع سفره الخ) ومتى قيل بانتهاء سفره امتنع قصره مادام في ذلك المنزل كما جزموا به نهاية ومغنى (قوله بمجرد نيته الخ) ولا يقضى ما قصره او جمعه قبل هذه النية وان قصرت المسافة قبلها مغنى (قوله لجهة مقصده) مفهومه انه اذا نوى الرجوع وهو سائر لغير مقصده الاول لا ينقطع ترخصه وسياتي ما فيه في قوله فان سافر فسفر جديد ع ش (قوله لما مر) اى في شرح ولونوى إقامة الخ (قوله لهذا القيد) اى ان كان نازلا (قوله بنظير ما مر) اى في ابتداء السفر من مجاوزة سور او عمران البلد والقرية ومجاوزة مرافق الحلة (قوله اما اذا نواه الخ) عبارة شرح بافضل وخرج به اى بالوطن غيره وان كان له فيه اهل او عشيرة فيترخص وان دخله كسائر المنازل وبنية الرجوع مالور جمع اليه ضالا عن الطريق اه فانه يترخص ما لم يصل وطنه حينئذ يمتنع ترخصه كرى (قوله جواز سفره الخ) المراد بالاجاز ما ليس حراما فيشمل الواجب والمندوب والمكروه كالسفر للتجارة في كافان الموتى بجيرى اى كما مر في اول الباب (قوله الا التيمم الخ) لعله في التيمم لفقد الماء بخلافه لنحو مرض الا ان تاب سم عبارة المغنى قال في المجموع والعاصى بسفره يلزمه التيمم عند فقد الماء لحرمة الوقت والاعادة لتقصيره بترك التوبة اه (قوله كما مر) اى في التيمم قول الماتن (العاصى بسفره) يدخل فيه ما لو قصد بسفره المعصية وغيرها كان قصد به قطع الطريق وزيارة اهله سم قول الماتن (كابق وناشزة) والظاهر أن الآبق ونحوه ممن لم يبلغ كالبالغ وان لم يبلغه الا نهم نهاية اى فاذا سافر الصبي بلا اذن من وليه لم يقصر قبل بلوغه وبه صرح سم وكذا الناشزة الصغيرة وينظر فيما بقى من المدة بعد البلوغ فان بلغ

كالزوجة لزوجها (ولو قصد سفرا طويلا فسار ثم نوى) المستقل (رجوعا) أو تردد فيه إلى وطنه مطلقا أو إلى غيره لغير حاجة (انقطع) سفره بمجرد نيته إن كان نازلا لا سائرا لجهة مقصده لما مر أن نية الإقامة مع السير لا تؤثر فنية الرجوع معه كذلك ويدل لهذا القيد قوله (فان سار) لمقصده الاول أو لغيره ولو لما خرج منه (فسفر جديد) فلا يترخص إلا ان قصد مرحلتين وفارق محله نظير ما مر اما إذا نواه إلى غير وطنه لحاجة فلا ينتهى سفره بذلك (و) ثالثها جواز سفره بالنسبة للقصر وسائر الرخص إلا التيمم فانه يلزمه لكن مع اعادة ماصلاه به كما مر حينئذ (لا يترخص العاصى بسفره كابق وناشزة)

(قوله كالزوجة لزوجها) اى وكذا الصبي مع وليه فقد قال في شرح الروض بعد ان قرر ما حاصله ان الصبي لو قصد مسافة القصر قصر ما نصه قال الاسنوى ما ذكر في الصبي متجه ان بعثه وليه فان سافر بغير اذنه فلا اثر لما قطعه قبل بلوغه وإن سافر معه فينتجه ان يجيء فيه ما مر في غيره اه (قوله في الماتن ثم نوى رجوعا) قال في شرح المنهج ولو من طويل اه وفي شرح الروض والبهجة كلام في المسئلة (قوله المستقل) خرج غيره فلا اثر لنية الرجوع او التردد فيه نعم لو شرع في الرجوع بأن سار راجعا والمحل قريب ففيه نظر ولا يبعد الا انقطاع فان كان المحل بعيدا فينتجه الا انقطاع حيث امتنع الرجوع لانه حينئذ عاص بالسفر (قوله انقطع سفره الخ) ومتى قيل بانتهاء سفره امتنع قصره مادام في ذلك المنزل كما جزموا به وما افهمه كلام الحاوى الصغير ومن تبعه من انه يقصر فقير معمول به لمخالفته المنقول شرح مر (قوله الا التيمم) لعله في التيمم لفقد الماء بخلافه لنحو مرض الا ان تاب (قوله في الماتن لا يترخص العاصى بسفره) يدخل فيه ما لو قصد بسفره المعصية

مرحلتين قصر أو إلا فلا لأنهم وإن لم يكونوا حال السفر لكن لهم حكم العصاة وقال حج في الإيعاب ما حاصله أن الصبي يقصر قبل البلوغ وبعده وإن سافر بلا إذن من وليه لأنه ليس بعاص وامتناع القصر في حقه يتوقف على نقل بخصوصه في أن من فعل ما هو بصورة المعصية له حكم العاصي وأتى بذلك انتهى ع ش (قوله ومسافر بلا إذن الخ) أي وقاطع طريق نهاية ومعنى (قوله يجب استئذانه) أي في ذلك السفر كان أراد السفر للجهاد أو أصله مسلم ع ش (قوله دين حال الخ) أي وإن قل و (قوله من غير إذن دائنه) أي أو ظن رضاه و (قوله لأن الرخص الخ) ظاهره وإن ردد عن محل رب الدين وتعدر عليه العود أو التوكيل في الوفاء وهو ظاهر أن لم يعزم على توفيقه إذا قدر بالتوكيل أو نحوه ولم يندم على خروجه بلا إذن قياساً على ما لو عجز عن رد المظالم وعزم على ردها إذا قدر كما اقتضى كلام الشارح مرفى أول الجنائز قبول توبته ع ش (قوله أما العاصي) إلى قوله اه في المغنى إلا قوله وفي الثاني إلى المتن وقوله ولو احتمل لا وقوله أو مغرب وما أنبه عليه (قوله أن يتعب نفسه الخ) لعل المراد أن يعقد سفره بذية أن يتعب الخ بخلاف ما إذا طرأ ذلك الاتعاب في أثناء السفر المبيح للقصر فيأتي حكمه في قول المصنف فلو أنشأ مباحاً الخ (قوله من غير غرض) أي صحيح رشیدی (قوله أو يسافر لجر دروئية البلاد) الوجه تقييد كون هذا معصية بما إذا أتعب نفسه أو دابته بالرخص لأنه لا يزد على الهائم المقيد بذلك كما علم مما تقدم ولو عبر بقوله كالسفر لجر دروئية البلاد أو بقوله أو في السفر لجر دروئية البلاد كان معطوفاً على قوله من غير غرض فيكون مقيداً بما ذكر فليتمامل سم (قوله وإن قال بجلى الخ) أي في الذخائر معنى (قوله في الأول) هو قوله أن يتعب نفسه الخ و (قوله في الثاني) هو قوله أن يسافر لجر دروئية البلاد ع ش (قوله سفر أ) أي طويلاً معنى قول المتن (ثم جعله معصية) أي كالسفر لا خذ مكس أو لزنا بامرأة معنى (قوله قصر جز ما) أي وإن كان الباقي أقل من مرحلتين نظر الأوله وآخره نهاية زد سم لكن ظاهر قول الشارح كافي قوله الخ خلافه اه ووافق المغنى للشارح فقال مشيراً إلى رد النهاية ما نصه ولو تاب ترخص جز ما كما ذكره الرافعي في باب اللقطة أي بشرط أن يكون سفره من حين التوبة مسافة القصر كما يؤخذ من كلام شيخنا في شرح منهجه وإن خالف في ذلك بعض المتأخرين معللاً بأن أوله وآخره مباحان اه قول المتن (ولو أنشأ عاصياً الخ) ولو نوى الكافر أو الصبي سفر قصر ثم أسلم أو بلغ في الطريق قصر في بقيته كافي زوائد الروضة نهاية ومعنى قال ع ش قوله لم قصر في بقيته أي وإن كان دون مرحلتين ثم قضيته أن الصبي ليس له القصر قبل البلوغ وليس مراداً لأن الفرض أنه سافر بأذن وليه فلا معصية اه قول المتن (فمنشأ السفر) هو بفتح الميم والشين أي فوضع لإنشاء السفر يعتبر من حين الخ هذا وعبارة المحلى أي والمغنى هو بضم الميم وكسر الشين اه وهى تفيد أنه اسم لذات المسافر لا لمكان السفر ومآلها واحد ع ش (قوله مرحلتان الخ) وينبغي أن يكون ابتداء المرحلتين بعد مفارقة محل التوبة من قرية أو بادية على التفصيل السابق في بيان ابتداء السفر سم (قوله من حين التوبة مطلقاً) أي بقي مرحلتان أم لا ع ش (قوله بل حتى تقوت الجمعة) أي ومن وقت فواتها يكون ابتداء سفره كافي المجموع نهاية ومعنى قال ع ش (قوله حتى تقوت الجمعة) أي بسلام الإمام منها باعتبار غلبة ظنه وقضيته أنه قبل ذلك

وغيرها كان قصد به قطع الطريق وزياره أهله لأنه لم يخرج عن كونه عاصياً بسفره (قوله أو يسافر لجر دروئية البلاد) الوجه تقييد كون هذا معصية بما إذا أتعب نفسه أو دابته بالرخص لأنه لا يزد على الهائم المقيد بذلك كما علم مما تقدم ولو عبر بقوله كالسفر لجر دروئية البلاد كان معطوفاً على قوله من غير غرض فيكون مقيداً بما ذكر فليتمامل (قوله فإن تاب قصر جز ما) كذا قاله الرافعي وظاهره أنه يقصر وإن كان الباقي دون مرحلتين وليس بعيداً لأنه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء لكن ظاهر قول الشارح كافي قوله خلافه فليتمامل بقي أنه هل اشترط أن يكون بمجموع الباقي وما قبل جمعه معصية مرحلتين أو لا كما هو ظاهر المتن قول عن الرافعي (قوله فإن كان بين محلها ومقصده مرحلتان الخ) وينبغي أن يكون ابتداء المرحلتين بعد مفارقة

(و) رابعها عدم اقتدائه بتمم و (لو) احتمالا فتنى (اقتدى بتمم) ولو مسافرا (لحظة) ولو دون تكبيرة الاحرام كما مر قبيل الاذان مع الفرق كان أدركه في آخر صلاته ولو من صبح أو جمعة (٣٨٨) أو مغرب أو نحو عيد أو راتبة وزعم أن هذه الصلوات لا تسمى تامة وأنها ترد على المتن غير

صحيح (لومه الاتمام) لأن ذلك سنة أبي القاسم محمد صلى الله عليه وسلم كما صح عن ابن عباس قبل تأخير لحظة عن متم يومه أنه لو لم الامام الاتمام بعد فراق المأموم له لومه الاتمام وليس كذلك اهـ والايهام لا يختص بذلك بل يأتي وإن قدمه على أنه بعيدا ذمتم اسم فاعل وهو حقيقة في حال التلبس فيفيد أن الاتمام حالة الاقتداء فلا يرد ذلك راسا (ولو رغب) بتثليث عينه وإفصاحها الفتح وهو مثال إذا المداور على بطلان الصلاة (الامام المسافر) القاصر (واستخلف) لبطان صلاته برعافه لكشرتة كما علم مما قدمته في شروط الصلاة (متنا) ولو غير مقتد به (اتم) المقتدون المسافرون وأن لم ينووا الاقتداء به لأنهم بمجرد الاستخلاف صاروا مقتدين به حكما ومن ثم لحقهم سهوه وتحمل سهوهم نعم أن نوا فراقه حين أحسوا بأول رعافه أو حدثه قبل تمام استخلافه قصروا كما لو لم يستخلفه هو ولا المأمومون واستخلف قاصرا (وكذا لو عاد الامام واقتدى به) يازمه الاتمام لاقتدائه بتمم في جزء من صلاته (ولو لم الاتمام

لا يترخص وإن بعد عن محل الجمعة وتعذر عليه إدراكها (قوله ورابعها) إلى التنبيه في النهاية لا قوله ولو دون تكبيرة الاحرام إلى كان أدركه قوله لكشرتة إلى المتن وقوله كما لو اقتدى إلى أو الحدث وقوله وفي الظاهر إلى امالو محنت (قوله ولو احتمالا) قد يقال بنا فيه ماسيا في قول المصنف أو شك في نيته قصر شديد (قوله مع الفرق) أي بان المداور في وجوب الصلاة على إدراك قدر جزء محسوس من الوقت وما دون التكبير ليس كذلك وفي وجوب الاتمام على مجرد الربط (قوله كان أدركه الخ) أي أو أحدث هو عقب اقتدائه مغنى وشرح بأفضل قال الكردى قوله أو أحدث الخ أي الامام أو المأموم اهـ (قوله غير صحيح) أي لأنها تامة في نفسها نهاية ويقال لفاعلها أنه قد أتى بصلاة تامة مغنى قول المتن (لومه الاتمام) والوجه جواز قصر معادة صلاها أو لا مقصورة وفعلها ثانيا اماما أو مأموما بقاصر نهاية ومغنى (قوله قبل تأخير لحظة الخ) قاله الاسنوى وأقره المغنى (قوله على أنه) أي الايهام (قوله فيفيد أن الاتمام حالة الاقتداء) فيه نظر دقيق سم ولعل وجهه أن حق المقام العكس أي أن الاقتداء حالة الاتمام (قوله فيفيد الخ) وتنعقد صلاة القاصر خلف المتم وتلغوية القصر بخلاف المقيم إذ انوى القصر فإن صلاته لا تنعقد لأنه ليس من أهل القصر والمسافر من أهله فاشبهه ما لو شرع في الصلاة بنية القصر ثم نوى الاتمام أو صار مقيما مغنى وفي النهاية مثله إلا أنه قيد المسئلة الاولى بجعل المأموم حال امامه وبأى ما في التقييد بالجلل قول المتن (ولو رغب) أي سأل من أنفه دم أو أحدث مغنى (قوله بتثليث عينه) إلى قوله وخرج في المغنى لا قوله لبطان صلاته إلى المتن (قوله لكشرتة الخ) تقدم عن المغنى والنهاية خلافه وعبارة الثاني هنا لأنه لا يعنى عنه هنا سواء كان قليلا أم كثيرا على المعتمد لا اختلاطه بغيره من الفضلات مع ندرته فلا يشق الاحتراز عنه اهـ (قوله بما قدمته) أي من أنه يعنى عن قليل دم جميع المنافذ (قوله أو حدثه) ظاهره أنه عطف على رعافه (قوله قبل تمام استخلافه) أي سواء كان قبل الاستخلاف أو معه عرش (قوله كما لم يستخلفه الخ) أي والاستخلف نفسه سم (قوله أو استخلف قاصرا) أي أو استخلفه مغنى أي أو استخلف نفسه كما مر عن سم وفي النهاية والمغنى ولو استخلف المتمون متما والقاصرون قاصرا فلكل حكمه اهـ (قوله ومنه) أي من المحدث (قوله أو ذاتجاسة الخ) عطف على محدثا (قوله وخرج بفسدت الخ) قال الأذرعى والضابط في ذلك أن كل موضع يصح شروعه فيه ثم يعرض الفساد يلزمه الاتمام وحيث لا يصح الشروع فيه لا يكون ملزما للاتمام بذلك مغنى وفي النهاية والضابط كما افاده الأذرعى أن كل ما عرض بعدم وجب الاتمام فسادا يجب إتمامه وما لا فلا اهـ فتأمل هل بينهما تفاوت أو لا بصرى وكتب الرشيدى على الثاني مانصه هو قاصر على ما إذا فسد صلاة المقتدى اهـ (قوله ما لو بان الخ) ولو أحرم منفردا ولم ينو القصر ثم فسد صلاته لزمه الاتمام كما في المجموع ولو فقد الطهورين فشرع بنية الاتمام فيها سم قدر على الطهارة قال المتولى وغيره قصر لأن فعله ليس بحقيقة صلاة قال الأذرعى ولعل ما قاله بناء على أنها ليست بصلاة شرعية بل تشبهها والمذهب خلافه والوجه الاول لأنها وإن كانت صلاة شرعية لم يسقط بها طلب فعلها وإنما اسقطت حرمة الوقت فقط وكذا يقال فيمن يصلى بتيميم من تلزمه الاعادة بنية الاتمام ثم اعادها نهاية وفي الغنى مثله إلا أنه استظهر مقالة الأذرعى (قوله عدم انعقادها) أي عدم انعقاد صلاته وإن

محل التوبة من قرينة أو حلة أو بادية على التفصيل السابق في بيان ابتداء السر (قوله ورابعها عدم اقتدائه بتمم الخ) قال في العباب ويصح احرام مسافر يتم بتم بنية القصر بخلاف المقيم اهـ وعبارة شرح المذهب متى علم أو ظن أن امامه مقيم لزمه الاتمام فلو اقتدى به ونوى القصر انعقدت صلاته ولغت بنية القصر باتفاق الاصحاب اهـ (قوله فيفيد أن الاتمام الخ) فيه نظر دقيق (قوله كما لو لم يستخلفه هو ولا المأمومون) أي ولا استخلف نفسه (قوله وخرج بفسدت إلى فله قصرها) والضابط كما افاده الأذرعى أن كل ما عرض بعدم موجب الاتمام فسادا يجب إتمامه وما لا فلا شرح مر (قوله ما لو بان عدم انعقادها) أي عدم انعقاد

مقتديا ففسدت) بعد ذلك (صلاته أو صلاة امامه أو بان امامه محدثا) ومنه الجنب أو ذاتجاسة خفية كما هو ظاهر لما مر أن صحت الصلاة خلف كل صحيحة وجماعة (اتم) لأنها صلاة لزمه إتمامها فلم يجزله قصرها كفاتحة الحضر وخرج بفسدت الخ ما لو بان عدم انعقادها

صحت صلاة الامام أو عدم انعقاد صلاة الامام بما يقتضى عدم انعقاد صلاة المأموم فخرج مالمو كان عدم انعقاد صلاة الامام لحديث أو نجاسة خفية فلذا قال لغير الحدث الخ وقد يشكل هذا الاحتراز مع كون الفرض انه لزم الاتمام إذ لا يجتمع مع عدم الانعقاد لغير ما ذكر سم عبارة ع ش اى صلاة المأموم بان بان له حدث نفسه أو نجاسة في نحو بدنه أو كون امامه ذانجاسة ظاهرة أو اميا أو نحو ذلك اه (قوله لغير الحدث والحدث الخ) اى بالامام سم (قوله فتوى القصر) الى قوله وبه فارق في المعنى إلا قوله ولم يعلم من حاله شيئا وقوله كالمواقتدى بمن علمه مقبلا (قوله ولم يعلم من حاله شيئا) كان المراد أنه ذاهل عند النية عن حالة الامام ولم يخطر بباله لئلا يكتفى بنوى القصر باعتبار شيدى قول الماتن (مقبلا) اى فقط معنى (قوله لتقصيره الخ) هذا لا يظهر بالنسبة لقوله يعنى متناول مسافرا (قوله شعار المسافر غالبا) اى والاصل الاتمام نهاية ومعنى (قوله او الحدث) عطف على الإقامة (قوله او بانامعا) اى كان يقول له واحدا مامك مقبلا وآخر امامك كان محدثا مع الاخبار الاول بيجري (قوله إذ لا قدوة باطنا) انظر مع قوله الاتى بل حقيقةها ويتامل ايضا مع قولهم الصلاة خلف المحدث جماعة سم عبارة الرشيدى قوله لم يباطنا الا ولى بل الصواب اسقاطه اه (قوله وبه فارق ماسر) اى بقوله وفي الظاهر الخ واما الجزء الاول من العلة فمشارك بينهما شيئا اه بيجري وهذا لم يما يظهر منعه بادنى تامل (قوله ومن ثم) اى لاجل الفرق بما ذكر ومدخلية الظن في جواز القصر (قوله ثم احدث الامام) وبالا ولى إذا بان محدثا فقام له سم (قوله وظن من عروض حدثه) سيد كر محترزه بقوله اما لو صحت القدوة الخ سم (قوله منع النظر الخ) محل تامل (قوله ثم احدث) اى الامام ع ش (قوله ولم يظن ذلك) اى لم يظن مع عروض حدثه أنه نوى القصر ش (فرع) الاوجه أن كل من لزمته الاعادة إذا صلاها تامة جاز له القصر إذا أعادها سواء في ذلك فاقد الظهورين وان قلنا ان ما فعله حقيقة صلاة وغيره شرح مر ولو صلى تامة ثم اراد أعادتها مع جماعة فينبغى امتناع قصرها م راه سم واعتمده شيخنا وخالف المعنى فقال وقال لا ذرى بعدم جواز القصر في الاعادة الواجبة المسبوقه بفعلها تامة مطلقا (قوله وان علم)

صلاته وان صحت صلاة الامام أو عدم انعقاد صلاة الامام بما يقتضى عدم انعقاد صلاة المأموم فخرج مالمو كان عدم انعقاد صلاة الامام لحديث أو نجاسة خفية فلذا قال لغير الحدث الخ وقد يشكل هذا الاحتراز مع كون الفرض انه لزم الاتمام إذ لا يجتمع مع عدم الانعقاد لغير ما ذكر (قوله لغير الحدث والحدث) اى بالامام حتى يصح التقييد بغير ذلك (قوله لغير الحدث الخ) لا يقال يقبهم عدم انعقادها في الحدث والحدث والحدث الخ من الامام وليس كذلك بل هي منعقدة وجماعة كما هو ظاهر لان هذا الكلام بالنسبة لصلاة الامام لا المأموم (قوله إذ لا قدوة باطنا) انظر مع قوله الاتى بل حقيقةها ويتامل ايضا مع قولهم الصلاة خلف المحدث جماعة (قوله وبه فارق مامر) لاجاز ان تكون المفارقة لما مر بقوله إذ لا قدوة باطنا لحدثه لوجود الحدث هناك ايضا فان كانت بقوله وفي الظاهر ورد عليه انه هناك قد يظن في الظاهر مسافرا لان ذلك لا يتنافى لزوم الاتمام لجواز ان يتردد مع ذلك في انه يقصر ام يتم ثم رايته في العباب جعل كشرح الروض هذا الفرق بين هذا ومسئلة اخرى حيث قال وبهذا فارق مالمواقتدى بمن ظنه مسافرا ثم فسدت صلاته بحدث ثم بان متما حيث يتم وان بان حدثه او لا ولا يشكل على ذلك ما مر من ان الصلاة خلف المحدث جماعة ومن ثم صحت الجمعة خلفه لما مر في سجود السهو من بيان معنى كونها جماعة وصحة الجمعة خلفه انما هو لتبعض الصلاة القوم ومن ثم اشترط زيادته على الاربعين اه (قوله وبه فارق) قد يقال الفرق بين هذا وما مر بناء على ما هو ظاهر غنى عن هذا لان ما مر قد لزم فيه الاتمام قبل تبين الحدث بخلاف هذا فليتامل (بمن ظن سفره ثم احدث) وبالا ولى إذا كان محدثا فقام له (قوله وظن مع عروض حدثه الخ) بهذا تفارق هذه المسئلة ما مر قريبا عن شرح العباب وهو ما ذكره هنا بقوله اما الخ (قوله مع النظر الى كون الصلاة خلف المحدث جماعة) لا شك ان انعقاد الاقتداء به سبق الحدث لان الفرض طرؤه وهو اقتداء بمقيم فلا بد ان يقال ايضا ان ظن السفر او لا مع ظن نيته القصر عند عروض الحدث الغنى النظر لا انعقاد الاقتداء السابق (قوله ولم يظن ذلك) اى مع عروض

لغير الحدث والحدث الخ
فله قصرها (ولو اقتدى بمن
ظنه مسافرا) فتوى القصر
الظاهر من حال المسافر انه
ينويه (فبان مقبلا) يعنى
متما ولو مسافرا (أو بمن
جهل سفره) بان شك فيه
أو لم يعلم من حاله شيئا فتوى
القصر ايضا (أنتم) وان بان
مسافرا قاصرا لتقصيره
بشرؤه مترددا فيما يسهل
كشفه لظهور شعار المسافر
غالبا وخرج بمقبلا مالمو بان
مقبلا محدثا فان بانت
الإقامة أو لا وجب الاتمام
كالمواقتدى بمن علمه مقبلا
فبان حدثه أو الحدث أو لا
أو بانا معا فلا إذ لا قدوة
باطنا لحدثه وفي الظاهر
ظنه مسافرا وبه فارق مامر
في قوله أو بان امامه محدثا
ومن ثم لو اقتدى بمن ظن
سفره ثم أحدث الامام
وظن مع عروض حدثه
أنه نوى القصر ثم بان مقبلا
قصر أى لأن ظنه نية القصر
عند عروض حدثه منع
النظر إلى كون الصلاة
خلف المحدث جماعة أما
لو صحت القدوة بأن اقتدى
بمن ظنه مسافرا ثم أحدث
ولم يظن ذلك ثم بان مقبلا
فانه يتم وان علم حدثه أو لا

وإنما صحت الجمعة مع تبين حدث امام الزائد على الأربعين اكتفاء فيها بصورة الجماعة بل حقيقة القولهم أن الصلاة خلفه جماعة كاملة كما مر ولم يكتف بذلك في إدراك المسبوق الركعة خلف المحدث لأن تحمله عنده رخصة والمحدث لا يصلح له فاندفع ما لا سنوى هنا (تنبيه) كلامهم المذكور في اقتدائه بمن عليه مقيما (٣٩٠) فبان حدثه مصرح بأنه نوى القصر وإلا لم يحتاجوا القولهم لزمه الاتمام وحينئذ فيشكل انعقاد

صلاته بهذه النية لأنها تلاعب لسكرتهم أشاروا للجواب بأن المسافر من أهل القصر بخلاف مقيم نواه وإيضاحه أنه وإن علم إتمام الامام يتصور مع ذلك قصره بأن يتبين عدم انعقاد صلاته بغير نحو الحدث فيقصر حينئذ فافادته نية القصر ولا كذلك المقيم (ولو عليه) أو ظنه بل كثير مما يريدون بالعلم ما يشمل الظن (مسافرا وشك) أي تردد (في نيته) القصر لكونه لا يوجب جزم هو بنية القصر (قصر) إذا بان قاصرا لأنه الظاهر من حاله ولا تقصير (ولو شك فيها) أي نية امامه (فقال) معلقا عليها في نيته (ان قصر قصرت وإلا) بقصر (اتممت قصر في الاصح) ان قصر لانه صرح بما في نفس الامر من تعلق الحكم بصلاة امامه وان جزم فلم يضره ذلك ولو فسدت صلاة الامام وجب الاخذ بقوله في نيته ولو فاسد اخذا من قولهم يقبل اخباره عن فعل نفسه فان جهل حاله وجب الاتمام احتياطا (و) خامسها نية القصر أو ما في معناه كصلاة السفر أو الظاهر مثلا ركعتين وان لم ينو ترخصا وإنما اتفقوا

الوأي حاله (قوله) وإنما صحت الجمعة الخ (جواب سؤال منشؤه قوله السابق لإذ لا قدوة باطنا لحدثه (قوله) بل حقيقة (قوله) أي بوجود حقيقة تعاش (قوله) لا يصلح له أي للتحمل (قوله) تنبيه كلامهم المذكور الخ أي السابق في قوله كما لو اقتدى الخ وهذا التنبيه صريح في انعقاد صلاته مع العلم بالحال قال الشارح في شرح العباب هذا ما اقتضاه اطلاقهم ثم رأيتهم صرح به في المجموع نقلا عن اتفاق الأصحاب والأذرعى قال ان هذا مشكل جدا لانه متلاعب فالقياس عدم انعقادها وتبعه الزركشي ثم اجاب الشارح عنه واطال به نعم نقل ان شيخنا الشهاب الرملي أفنى بعدم الانعقاد عند العلم بالحال لتلاعبه سم وكلام المغنى كالصريح في الانعقاد عند العلم وقال عشي وهو المعتمد اه أي الانعقاد (قوله) وإيضاحه أي الجواب (قوله) يتصور مع ذلك الخ فيه نظر فان أقل اموره إذا علم إتمام الامام يتردد في أنه يضرب أو يتم وذلك يوجب الاتمام فليتأمل جدا سم (قوله) أو ظنه إلى قوله ويرد في المغنى لإلا قوله قيل وإلى قول المتن والقصر افضل في النهاية لإلا قوله يأتي إلى المتن وقوله وكذا لو صار إلى المتن قول المتن (وشك في نيته) احترزه عما لو عليه مسافرا ولم يشك كان كان الامام حنفيا في دون ثلاث مراحل فانه يتم لامتناع القصر عنده في هذه المسافة ويتجه كما قاله الاسنوى أن يلحق به ما إذا اخبر الامام قبل إحرامه بان عزمه الاتمام مغنى ونهاية وأقره سم قال عشي قوله مر ويتجه الخ أي فيجب على المأموم الاتمام وان قصر امامه لان صلاته تنعقد تامة لظنه اتمام امامه اه (قوله) لكونه لا يرجبه الخ أي لكونه غير حنفى عشي (قوله) إذا بان قاصرا أي فان بان انه متم ولم يظهر حاله اتم نهاية ومغنى (قوله) ان قصر أي فان بان تما اتم نهاية ومغنى (قوله) من تعلق الحكم بيان لما في نفس الامر و (قوله) وان جزم أي المأموم بنية القصر غاية لذلك البيان (قوله) ذلك أي التعليق (قوله) ولو فسدت وقوله فان جهل كل منهما راجع لكل من المستثنين (قوله) وان لم يتوالخ غايته لقوله أو الظاهر مثلا الخ (قوله) عنه أي عن الاصل سم (قوله) بخلاف الاتمام أي فانه الاصل فيلزم وان لم ينوه عشي (قوله) كسائر النيات عبارة المغنى وشرح المنهج كاصل النية اه (قوله) إذا لا اصل هنا الخ) وقديميغ بان الاصل هنا الانفراد ولذا إذا لم ينو القدوة وانعقدت صلاته فرادى (قوله) وسادسها التحرز الخ) أي لاستدامة نية القصر بمعنى انه يلاحظ اتماما

حدثه الخ ش (فرع) الأوجه أن كل من لزمته الاعادة إذا صلاها تامة جاز له القصر إذا أعادها سواء في ذلك فاقد الطهورين وان قلنا ان ما فعله حقيقة صلاة وغيره شرح مر ولو صلى تامة ثم اراد إعادة تمام مع جماعة فينبغي امتناع قصرها مر (قوله) تنبيه كلامهم المذكور الخ أي السابق في قوله كما لو اقتدى الخ وهذا التنبيه صريح في انعقاد صلاته مع العلم بالحال ولما قال في العباب يصبح إحرام مسافرا يتم بنية القصر قال الشارح في شرحه وان نواه مع علمه باتمام امامه على ما اقتضاه اطلاقهم وفيه ما فيه ثم رأيتهم صرح به في المجموع فقال متى علم أو ظن أن امامه مقيم لزمه الاتمام فلو اقتدى به ونوى القصر انعقدت صلاته ولغت نية القصر باتفاق الأصحاب اه والأذرعى قال ان هذا مشكل جدا لانه متلاعب فالقياس عدم انعقادها وتبعه الزركشي ثم اجاب الى اخر ما اطال به عنه وما يتعلق به اه نعم نقل ان شيخنا الشهاب الرملي أفنى بعدم الانعقاد عند العلم بالحال لتلاعبه سم (قوله) يتصور مع ذلك قصره الخ فيه نظر فان أقل اموره إذا علم إتمام الامام يتردد في أنه يقصر أو يتم وذلك يوجب الاتمام فليتأمل جدا (قوله) يتصور الخ قد يقال ماسر من قول شرح المذهب ولغت نية القصر بدل على عدم تعويلهم على ذلك (قوله) في المتن وشك خرج ما لو لم يشك كان الامام حنفيا في دون ثلاث مراحل فانه يتم لامتناع القصر عنده في هذه المسافة ويتجه كما قاله الاسنوى أن يلحق به ما إذا اخبر الامام قبل إحرامه بان عزمه الاتمام شرح مر (قوله) فاحتاج لصارف عنه أي عن الاصل

على انه (يشترط للقصر نيته) لانه خلاف الاصل فاحتاج لصارف عنه بخلاف الاتمام ويشترط وجود نيته (في الاحرام) فليست كسائر النيات بخلاف نية الاقتداء لانه لا بدع في طر والجماعة على الانفراد كما عكسه إذا أصل هنا يرجع اليه بخلاف القصر لا يمكن طر وه على الاتمام لانه الاصل كما تقرر (و) سادسها (التحرز عن مناهيا) أي نية القصر (دواما) أي في دوام الصلاة بأن لا يتردد الاتمام فضلا عن

الجزم به كما قال (ولو) عبارة اصله فلو قيل وهي احسن لان هذا بيان للتحرز ورد بانها ملزمة للمحترز ما ليس منه وهو قوله او قام ايثار للاختصار لم يحسن التفريع (احرم قاصرا ثم تردد في انه يقصر ام يتم او) احرم ثم شك (في انه نوى القصر) او لا قيل هذا تركيب غير مستقيم لانه قسم لمن احرم قاصر الا قسم منه اه ويرد بان كونه قاصرا في احدا الاحتمالين المشكوك فيهما (٣٩١) سوغ جعله قسما (او قام) عطف على

احرم (امامه لثالثة لشك)

أى تردد (هل هو متم ام)

ياتي في الوصية ما في العطف

بام في حين هو مبسوطا

(سأه اتم) وان بان أنه ساء

للتردد في الاولى المفهوم

منها الجزم به الذي بأصله

بالاولى ولان الاصل في

الثانية عدم النية وتذكرها

عن قرب لا يفيد هنا لمضى

جزء من صلاته على الاتمام

لان صلاته منعقدة وبه

فارق نظيره في الشك في

اصل النية لان زمنه غير

محسوب وإنما عني عنه

لكثرة وقوعه مع زواله

عن قرب غالبا وللزوم

الاتمام على احدا احتمالين في

الثالثة كالثانية وفارق مامر

في الشك في نية الامام المسافر

ابتداء بان ثم قرينة على

القصر وهنا القرينة

ظاهرة في الاتمام وهو قيامه

لثالثة ومن ثم لو اوجب

امامه القصر لحقني بعد

ثلاث مر اجل لم يلزمه الاتمام

حلا لقيامه على السهو (ولو

قام القاصر لثالثة عمدا بلا

موجب للاتمام بطلت

صلاته) كما لو قام المتم

لخامسة (وان كان) قيامه

لها (سهو) فتذكر او جملا

فعل (عاد) وجوبا (وسجد

فليست بشرط معنى وشيخنا (قوله وهي) أى عبارة الاصل (قوله لان هذا) أى تركيب ولو احرم الخ بقطع النظر عن خصوص الفاء او الواو (قوله ايثار) مفعول له لقوله ضم (قوله ثم شك) هل المراد بالشك هنا مطلق التردد باستواء اور جحان كما هو المراد في غالب الابواب والمناسب لامر النية سم اقول قول الشارح في شرح بافضل ويستديم الجزم بها بان لا ياتي بما ينافيها الخ كالصريح في ارادة مطلق التردد (قوله قيل هذا) اي قول المصنف او في انه نوى القصر معنى (قوله ويرد بان كونه الخ) لا يخفى ما فيه من الخفاء وهذا وقد يجاب بان الشك المذكور بحسب الظاهر وكونه قاصرا بحسب نفس الامر فهو قسم منه ولا محذور ولا يقال يلزم عليه تخصيص الحكم بالقاصر في نفس الامر دون المتم فيه مع انه جار فيه بلا شك لانا نقول ذاك حينئذ يعلم بالاولى كما هو ظاهر بصرى اقول قول المصنف ثم تردد الخ كالصريح في ان كونه قاصرا بحسب نفس الامر والظاهر معا والحاصل ان الاشكال في غاية القوة ولذا جزم به بالمعنى ولم يجب عنه (قوله عطف على احرم) الاولى عطفه على تردد لان عطفه على احرم يصير التقدير اولم يحرم قاصرا بل متما وقام امامه الخ كما هو قاعدة العطف بأو من تقدير نقيض المعطوف عليه وذلك ليس بمزاد هنا بل صورته انه احرم قاصرا ثم قام امامه الخ لان ايجاب بان تلك القاعدة اغلبيه فيجوز ان يجعل التقدير هنا ولو قام الامام الخ ع ش قول المتن (اتم) فهل ينتظر في التشهد ان جلس امامه له حملا له على انه قام ساهيا او تتعين عليه نية المفارقة فيه نظرا والاقرب الثاني فليراجع ع ش ولعل الاقرب الاول اي جواز الانتظار نظير ما ياتي عنه وعن غيره انفا في الاقتداء بالحنفي (قوله وان بان الخ) اي حالا (قوله الجزم به) اي بالاتمام (قوله وتذكرها) اي نية القصر في الثانية (قوله لمضى جزء الخ) علة لقوله لا يفيد (قوله لان صلاته) علة للمضى (قوله وبه فارق) اي بقوله لمضى جزء الخ (قوله لان زمنه غير محسوب الخ) اي بخلافه هنا فان الموجود حال الشك محسوب من الصلاة غلى كل حال سواء كان نوى القصر ام الاتمام لو جود اصل النية فصار مؤديا جزءا من الصلاة على التمام كما مر نهاية ومعنى (قوله لكثرة وقوعه) اي ومشقة الاحتراز عنه معنى (قوله مع زواله عن قرب غالبا) لا حاجة اليه ولذا اسقطه المعنى (قوله وللزوم الاتمام) عطف على قوله للتردد الخ (قوله وفارق) اي ما هنا ايضا (مامر) اي في قول المصنف أو شك في نية قصر (قوله قرينة على القصر) وهي ان الظاهر من حال المسافر انه نوى القصر (قوله وهو) اي القرينة والتذكير لرعاية الخبر (قوله لم يلزمه الاتمام الخ) اي ويتخير بين انتظاره ومفارقته ويسجد فيهما لسهوا امامه الا لاحق له امداد وزيادى ع ش قول المتن (بلا موجب للاتمام) اي كنيته او نية اقامة معنى (قوله كالمقام) الى قوله وقد يجب في المعنى لا قوله وكذا الو صار المتن وقوله او كان الى بل يكره (قوله الخامسة) عبارة غير لازمة (قوله بل وان لم يصر الخ) اقره سم وع ش واعتمده الحلبي والحنفي قول المتن (فان اراد الخ) فان لم ينو الاتمام سجد للسهو وهو قاصر ولو لم يتذكر حتى اتى بر كعتين ثم نوى الاتمام لزمه ركعتان وسجد للسهو ندبا معنى (قوله اي ناويا للاتمام) قد يشكل اعتبار نية الاتمام مع قوله فان اراد ان يتم فان ارادته الاتمام لا تنقص عن التردد في انه يتم بل يزيد مع انه موجب للاتمام فاي حاجة الى نية الاتمام إلا ان يجاب بانهم يقصد اعتبار نية جديدة للاتمام بل ما يشمل نيته الحاصلة بارادة الاتمام احترازا

(قوله أو احرم ثم شك) هل المراد بالشك هنا مطلق التردد باستواء اور جحان كما هو المراد عند الاطلاق في غالب الابواب والمناسب لامر النية (قوله اي ناويا للاتمام) قد يشكل اعتبار نية الاتمام مع قوله فان اراد ان يتم فان ارادته الاتمام لا ينقص عن التردد في انه يتم بل يزيد مع انه موجب للاتمام فاي حاجة الى نية الاتمام إلا ان يجاب بانهم يقصد اعتبار نية جديدة للاتمام بل ما يشمل نيته الحاصلة بارادة الاتمام احترازا عما لو صرف

له) أى لهذا السهو لان عمده مبطل وكذا الو صار للقيام أقرب لما مر في السجود السهو بل وان لم يصر اليه أقرب لما مر ثم عن المجموع ان تعمد الخروج عن جدا الجلوس مبطل (وسلم فان اراد) حين تذكره (ان يتم عاد) وجوبا للجلوس (ثم نهض متما) اي ناويا للاتمام لان نهوضه النى لسهوه فوجب اعادته وسابعادوام السفر في جميع صلاته كما قال (ويشترط) للقصر ايضا (كونه) اي النوى له (مسافرا

في جميع صلاته فلو نوى الإقامة) المنافية لأخرى (فيها) أو شك في نيتها (أو بلغت سفينة) فيها (دار إقامته) أو شك هل بلغتها (اتم) لزوال تحقق سبب الرخصة وثامنها كونه عالما (٣٩٢) بجواز القصر فإن قصر جاهلا به لم تصح صلاته لتلاعبه (والقصر أفضل من الاتمام على المشهور وإذا

عمل الوصف القيام غير الاتمام سم على حج اه ع ش واعتمد الشورى والسلطان والحفنى ما هو ظاهر كلام الشارح والنهاية والمغنى من أنه لا بد من نية جديدة بعد العود ولا يكتب في الأولى لأنها في غير محلها (قوله) في جميع صلاته (أي ولا يتحقق ذلك إلا بالاتباع بالميم من عليكم ع ش) (قوله) ثامنها كونه عالما (الخ) أي كما في الروضة قال الشارح وكأنه تركه ليعلم أن بقصر من لم يعلم جوازه نهاية ومغنى (قوله) فإن قصر جاهلا به (الخ) أي كان قصر لمجرد رؤيته أن الناس بقصرون قول المتن (والقصر أفضل من الاتمام (الخ) فلو نذر الاتمام فينبغي أن لا ينقض نذره لكون المنذور ليس قرينة ع ش وفيه وقفة ظاهرة فإن قول المصنف أفضل يقتضى الاشتراك في أصل الفضيلة وتقدم عن المغنى أنه روى البيهقي بإسناد صحيح عن عائشة قالت يا رسول الله قصرت بفتح التاء واتممت بضمهم وا فطرت بفتحها وصحت بضمهم ا قال احسنت يا عائشة (قوله) السفر (الخ) إلى الفصل في النهاية إلا قوله أمالو كان إلى والملاح وقوله ثم رأيت إلى المسافر قول المتن (إذا بلغ ثلاث مراحل) أي إذا كان أمده في نية وقصده ذلك فيقصر من أول سفره حينئذ ع ش وبر ماوى (قوله) فالأتمام أفضل ولا يكره القصر لكونه خلاف الأولى وما نقل عن الماوردي عن الشافعى من كراهة القصر محمول على كراهة غير شديدة فهي بمعنى خلاف الأولى نهاية ومغنى (قوله) خروجا من إيجاب أبي حنيفة القصر في الأول) وهو ما إذا بلغ سفره ثلاث مراحل وهذا أطبق عليه أئمة السكندر رأيت في الأعلام للقطبي الحنفى بعد أن ذكر أن بين جدة ومكة مرحلتين وما يتعلق بذلك مانصه وما رأيت من علمائنا من صرح بجواز القصر فيها بل رأيت من أدركته من مشايخ الحنفية يكملون الصلاة فيها وأما أنا فارى لزوم القصر فيها لأن مدة مسافة القصر عندنا ثلاث مراحل بقطع كل مرحلة في أكثر من نصف النهار من قصر الأيام بسير الانتقال وهاتان المرحلتان يكونان على هذا الحساب ثلاث مراحل فازيد إلى آخر ما قاله لكن المسئلة عندهم خلافية وكان أئمة السكندر لا حظوا غير ما لا حظوا للقطبي من الأقوال عندهم كرى (قوله) وجد في نفسه كراهة القصر) أي لا يثارة الأصل وهو الاتمام لا رغبة عن السنة لأنه كفر شرح بأفضل (قوله) أو شك فيه) أي لم تطمئن نفسه إليه مغنى ونهاية عبارة البجيرى أي شك في دليل جوازه لنحو معارض اه (قوله) مطلقا) أي سواء بلغ سفره ثلاث مراحل أم لا ع ش (قوله) لو قصر خلا من صلاته (الخ) أي ولو أتم حجى حدثه فيها مغنى ونهاية (قوله) والملاح (الخ) عطف على لمن وجد الخ (قوله) بل يكره له) أي لكل من المستثنى الثلاث (قوله) معه اهله) أي إن كان له أهل وأولاد فإن لم يكن له شيء منها كان كمن له ذلك وهم معه فيكون إتمامه أفضل ع ش عبارة البجيرى قوله معه اهله ليس قيداً اه (قوله) مطلقا) أي سواء بلغ سفره ثلاث مراحل أم لا ع ش (قوله) وقدم) أي خلاف أحمد فيها مغنى (قوله) ومثل ذلك) أي مثل ما ذكر من المستثنى الأخيرين (قوله) كالواقع في الثانية عشر (الخ) أي فيما زاد على أربعة أيام الحاجة بقى فيها كل وقت نهاية ومغنى (قوله) لذلك) أي للخروج من الخلاف (قوله) كان آخر الظاهر (الخ) ويجرى ما ذكر في العشاء أيضا إذا أخر المغرب ليجتمع معها نهاية (قوله) وقد يجب القصر) أي واجتمع معاشيخنا (قوله) ثم قصر العصر) ويجوز مدها وإن خرج بعضها عن الوقت سم أي فقول الشارح لتقع كلها الخ أي ولو حكا (قوله) وبه يعلم الخ) أي بذلك البحث (قوله) عن الطهارة والقصر

بلغ) السفر المبيح للقصر (ثلاث مراحل) وإلا فالأتمام أفضل خروجا من إيجاب أبي حنيفة القصر في الأول والأتمام في الثاني نعم الأفضل لمن وجد في نفسه كراهة القصر أو شك فيه أو كان ممن يقتدى به بحضرة الناس القصر مطلقا بل يكره له الاتمام وكذا الدائم حدث لو قصر خلا زمن صلاته عن جريانه كما يحتمل الأذرعى أمالو كان لو قصر خلا من وضوئه وصلاته عنه فيجب القصر كما هو ظاهر وملاح معه اهله الأتمام مطلقا لأنه وطنه وخروجا من منع أحمد القصر له وكذا من لا وطن له وإدام السفر برا وقدم على خلاف أبي حنيفة لا اعتضاده بالأصل ومثل ذلك كل قصر اختلف في جوازه كالواقع في الثانية عشر وما فالأفضل الاتمام لذلك وقد يجب القصر كان آخر الظاهر ليجتمع تأخيرها إلى أن لم يبق من وقت القصر إلا ما يسع أربع ركعات فيلزمه قصر الظهر ليدرك العصر ثم قصر العصر لتقع كلها في الوقت كذا يحتمل الاستوى وغيره اخذنا من قول ابن الرفعة لو ضاق الوقت وأرهقه

القيام لغیر الاتمام (قوله) وإلا فالأتمام أفضل الخ) وما نقله الماوردي عن الشافعى من كراهة القصر محمول على كراهة غير شديدة فهو بمعنى خلاف الأولى شرح مر (قوله) فيجب القصر كما هو ظاهر) فإن قلت هلا وجب الجمع في نظيره مع أنه أفضل فقط كما سيأتى في أول الفصل قلت قد يفرق بلزوم إخراج إحدى الصلاتين عن وقتها فلم يجب فليتأمل (قوله) كالواقع في الثانية عشر يوما) عبارة الناشئ عطفها على المستثنى ومن أقام على نجاح حاجته مدة تزيد على أربعة أيام وقبلنا يقصر فالأتمام له هنا أفضل قطعا إلى أن قال قال المحب الطبري الاتمام أفضل في كل ما وقع فيه الاختلاف في جواز القصر (قوله) فيلزمه قصر الظهر) لا يقال هلا جاز

الحدث بحيث لو قصر مع مدافعته أدركها في الوقت من غير ضرر ولو أحدث وتوضأ لم يدركها فيه كان
لومه القصر وبه يعلم أنه من ضاق الوقت عن الاتمام وجب القصر وأنه لو ضاق وقت الأولى عن الطهارة والقصر لزمه نية تأخيرها

الى الثانية لقد رتة على

ايقاعها به أداء (والصوم)

في رمضان ويلحق به كما هو

ظاهر كل صوم واجب بنحو

نذر أو قضاء أو كفارة ثم

رأيت الزركشي نقل عنهم

أن هذا التفصيل يجري في

الواجب وغيره لمساfer سفر

قصر (أفضل من الفطران

لم يتضرر به) تعجيلا لبراءة

ذمته ولأنه لا كثير من

أحواله صلى الله عليه وسلم

فان تضرر به لنحو ألم يشق

احتماله عادة فالفطر أفضل

لخبر الصحيحين أنه صلى الله

عليه وسلم رأى رجلا صائما

في السفر قد ظلال عليه فقال

لبس من البر أن تصوموا في

السفر اما اذا خشى منه نحو

تلف منفعة عضو فيجب

الفطر فان صام عصي

واجزأه ولو خشى ضعفا

مألا لاحالا فالأفضل الفطر

في سفر حج أو غزو وهو

أفضل مطلقا لمن شك فيه

أو وجد في نفسه كراهة

الترخص أو كان ممن يقتدى

به بحضرة الناس وكذا

مآثر الرخص

(فصل) في الجمع بين

الصلاتين (يجوز الجمع بين

الظهر والعصر تقديمًا في

وقت الاولى لغير المتحيرة

لان شرطه ظن صحة الاولى كما

يأتي وهو منتف فيهما والحق

بها كل من تلزمه الاعادة

وفيه نظر ظاهر لان الاولى

مع ذلك صحيحة فلا مانع

كان المراد قصر الاولى لكن يرد عليه أن هذا إنما يأتي على القول بأنه يكفي نية التأخير إذا بقي من الوقت ما يسع ركعة لان الفرض ضيقه عن القصر فلم يبق منه ما يسع ركعتين مع الطهارة وقد يجاب بمنع ذلك لان ضيقه عن الطهارة والقصر صادق بعدم ضيقه عن القصر وحده ونية التأخير حينئذ كافية لمن عزم على القصر بناء على أنه لا يشترط كون نية التأخير في وقت يسعها مع طهارتها كما هو ظاهر عبارتهم الثانية فليتامل سم وعش (قوله الى الثانية) أي الى وقتها قول المتن (والصوم أفضل الخ) ولم يراع منع أهل الظاهر الصوم لان محقق العلماء لا يقيمون لمذهبهم وزنا قاله الامام مغني (قوله في رمضان) الى الفصل في المعنى الا قوله ثم رأيت الى المتن وقوله فان صام عصي واجزأه (قوله به) أي بما ذكر من القصر (قوله بنحو نذر الخ) أي كصيام الحج (قوله ان هذا التفصيل يجري في الواجب وغيره) اعتمده سم وعش (قوله لمساfer الخ) متعلق بالصوم في المتن (قوله تعجيلا لبراءة) هذه العلة قاصرة على الواجب (قوله ولا نذر الخ) يشمله والنفل اذا كان ورد له كصوم الاثنين والجميس كما ذكره الحلبي بجري (قوله يشق احتماله عادة) أي وان لم يسع التيمم عش (قوله في سفر حج أو غزو) مفهومة أن الصوم في غيرهما أفضل مع خوف الضعف ما لا عش (قوله وهو) أي الفطر عش (قوله مطلقا) أي سواء تضرر بالصوم أم لا (قوله أو كان ممن يقتدى به الخ) أي يفطر القدر الذي يحمل الناس على العمل بالرخصة عش

(فصل في الجمع بين الصلاتين) أي للسفر ونحو المطر عش قول المتن (يجوز الجمع الخ) أي خلافا لابي حنيفة والمزني إلا في عرفات ومزدلفة فجوزاه فيهما للفنسك لا للسفر سم وبر ماوى وعش اه بجري (قوله في وقت الاولى) الى قول المتن فان كان في النهاية لا قوله اختير وقوله أو كان ممن يقتدى به وكذا في المعنى الا قوله وفيه نظر الى وكالظاهر (قوله في وقت الاولى) ظاهره أنه لا بد من فعلهما ابتماهما في الوقت فلا يكفي ادراك ركعة من الثانية فيه وتردد في ذلك سم علي حج ونقل في حاشية المنهج عن الرويان عن والده أنه يكتفي بأدراك ركعة من الركعة الثانية وعن مرانه وفاقه اقوال وبؤيد الجواز ما يأتي من الاكتفاء في جواز الجمع بوقوع تحريم الثانية في السفر وان اقام بعده فكما اكتفى بعقد الثانية في السفر فينبغي ان يكتفى به في الوقت عش واعتمده شيخنا كما يأتي (قوله كما يأتي) أي في قوله المصنف البداءة بالاولى فلو صلاهما الخ (قوله والحق بها) اعتمده المعنى وشرح بأفضل قال السكردى عليه وجرى على هذا في شرح الارشاد وفي حاشية الايضاح وافرقة شيخ الاسلام في الاسنى والخطيب رابن علام اه (قوله وفيه نظر الخ) هو الوجه لا والمنحية انما استثنيت لعدم تحقق صحة صلاتها وهذه الملاحظات تحققنا الصحة فيها ولا يضرب لزوم القضاء سم عبارة النهاية وقول الزركشي ومثلها فاقد الطهورين وكل من لم تسقط صلاته بالتيمم محل وقفة إذا شرط ظن صحة الاولى وهو موجود هنا ولو حذف بالتيمم كما قاله الشيخ كان أولى اه قال عش قوله مر محل وقفة نقل سم علي حج عن الشارح مر اعتماد هذا ونقل على المنهج عنه اعتماد ما قاله الزركشي وهو الأقرب اه واعتمده شيخنا الاول عبارته وبزاد ايضا صحة الاولى يقينا وظنا ولو مع لزوم الاعادة فيجمع فاقد الطهورين والمتيمم ولو بمحل

الانمام لانه مدوه وجائز لا نأقول شرط المدان يشرع فيها في وقت يسع جميعها والباقي هنا لا يسعها تمامتين نعم اذا قصر الظهر ثم نوى قصر العصر جاز مدها وان خرج بعضها عن الوقت (قوله عن الطهارة والقصر) ان كان المراد قصر الاولى فهذا إنما يأتي على القول بأنه يكفي نية التأخير إذا بقي من الوقت ما يسع ركعة لان الفرض ضيقه عن القصر فلم يبق منه ما يسع ركعتين مع الطهارة وان كان المراد قصر الصلاتين فلزوم نية التأخير بعينها منوع بل هي ارفعل الاولى وجدها في وقتها وقد يجاب باختيار الاول ومنع قوله فهل انما يأتي الخ لان ضيقه عن الطهارة والقصر صادق بعدم ضيقه عن القصر وحده ونية التأخير حينئذ كافية لمن عزم على القصر بناء على أنه لا يشترط كون نية التأخير في وقت يسعها مع طهارتها كما هو ظاهر عبارتهم الثانية فليتامل (قوله في رمضان الخ) قد قيد الصوم بالقرض فما المانع من جريان هذا التفصيل في غيره (فصل في الجمع بين الصلاتين) (قوله وفيه نظر ظاهر) هو الوجه لان المتحيرة انما استثنيت لعدم تحقق

وكالظهر الجمعة في هذا خلافاً لمن نازع (٣٩٤) فيه (وتأخيراً) في وقت الثانية (و) بين (المغرب والعشاء كذلك) أي تقديماً وتأخيراً (في السفر

يغلب فيه وجود الماء على المعتمد لوجود الشرط كما قاله الرملي وابن حجر خلافاً للزركشي وإن اعتمده ابن قاسم في بعض كذا بابه واستمر به الشبر المسمى اه (قوله مع ذلك) أي لزوم الاعادة (قوله فلا مانع) أي من الجمع (قوله وكالظهر الجمعة الخ) أي بشرط أن تغني عن الظهر بأن لم تعدد في البلد زيادة على قدر الحاجة فإن لم تغن عن الظهر فلا يصح الجمع معها لعدم شرطه من صحة الأولى بقينا وظناً شيخنا (قوله في هذا) أي جمع التقديم كان دخول المسافر قرية بطريقه يوم الجمعة فالأفضل في حقه الظهر لكن لو صلى الجمعة معهم فيجوز له أن يجمع العصر معها تقديماً لطيفيحي اه بغير مسمى أي واما جمع التأخير في الجمعة فلا يصح لأنه لا يتأتى تأخيرها عن وقتها كما أنه عليه النهاية والمغني ثم قول الاطفيحي فالأفضل في حقه الخ انظر هل هذا يخالف ما يأتي في باب الجمعة عن سم عن الاسني من استحباب الجمعة للمسافر (قوله أي تقديماً) أي لغير المتحيرة سم (قوله ويمتنع جمع العصر الخ) ويمتنع الجمع أيضاً في الحضر وفي سفر قصير ولو مكيا وفي سفر معصية نهاية ومعنى (قوله كالنتفل الخ) راجع للنت (قوله وأشار بيجوز الخ) أي لأنه إذا قيل يجوز ذلك يفهم منه في عرف المتخاطب أن تركه أولى حقي (قوله إلى أن الأفضل ترك الجمع) أي فيكون الجمع خلاف الأولى ع وشيأتي ما فيه (قوله خروجا) لأن فيه اخلاء أحد الوقتين عن وظيفة فتح الجواد وشيخنا (قوله من خلاف من منعه) أي من خلاف أبي حنيفة نهاية ومعنى (قوله وقد يشك الخ) أي رعاية الخلاف هنا (قوله سنة الخ) أي خبر اصحاح ش (قوله أن تأويلهم الخ) وهو أن المراد بالسنة الصحيحة الجمع الصوري بأن آخر الأولى إلى آخر وقتها وصلى الثانية في أول وقتها لكن هناك أحاديث صحيحة لا تقبل هذا التأويل كما ذكرت شيئاً منها في غير هذا المحل كرى (قوله نوع تماسك) أي قوة و (قوله وفي صحتها) أي السنة ع ش (قوله وهو للسفر الخ) أي في الاظهر كما سيأتي أن شاء الله تعالى في الحج وإن صحح المصنف في منسكه الكبير أن سببه النسك لأنه خلاف ما صححه في سائر كتبه معنى (قوله وكذا يغيرهما) أي وكذا يسن الجمع في غير عرفة ومزدلفة (قوله فيسن الخ) يعني أن الأفضل للمسافر الحاج جمع العصرين تقديماً بمسجد نمر وجمع العشاءين تأخيراً بمزدلفة أن كان يصلحهما قبل مضى وقت الاختيار للعشاء شرح بافضل أي فإن خشى مضيه صلاهما تأخيراً قبل وصوله مزدلفة كرى (قوله كخلوع عن جريان حدث سلس الخ) قياساً ما تقدم في القصر أنه إذا كان لو جمع خلا عن حدثه الدائم في وضوئه وصلاته وجب الجمع هنا إلا أن يفرق باتفاق القصر دون الجمع إلا في عرفة ومزدلفة للنسك وهذا أولى من فرق سم بما نصه قلت يفرق بلزوم إخراج إحدى الصلاتين عن وقتها فلم يجب الجمع انتهى لأنه قد يمنع أن في التأخير إخراج الصلاة عن وقتها لأن العذر صير وقت الصلاة إحداهما (قوله بل قد يجب في هذين) في ذكر قد إشارة إلى أنه تارة يجب وتارة لا وكان وجهه أنه إن تعين طريقاً في إدارته كما ذكر وجب وإلا كان كان أقرب إلى إدارته نذب سم عبارة ع ش افاد كلامه أنه قد يجب في بعض الصور ولعل المراد بذلك البعض ما لو تحقق فوت عرفة وانفاذاً لا سير بترك الجمع فينقذاً لا سير ويدرك عرفة ثم يجمع الصلاةين تأخيراً اه قوله قول المتن (سائر أوقات الأولى) أي ونازلاً في وقت الثانية و (قوله والا) أي بأن كان نازلاً في وقت الأولى وسائر أوقات الثانية معنى ونهاية (فالتقديم أولى الخ) والذي يظهر أن التأخير أفضل لأن وقت الثانية وقت الأولى حقيقة أي ولو بلا عذر بخلاف العكس معنى ونهاية (قوله والا) مقول القول و (قوله دون الثانية) مفعول أراد و (قوله أي والايسر الخ) بيان للشمول (قوله والايسر وقتهما) أي بأن نزل في وقتيهما سم (قوله لأن فيه المسارعة الخ) الأولى تقديمه

صحة صلاتها وهذه الملحقات تحققنا الصحة فيها ولا يضرب لزوم القضاء (قوله وكالظهر الجمعة) اعتمدهم ر (أي تقديماً) أي لغير المتحيرة (قوله بل قد يجب في هذين) في ذكر قد إشارة إلى أنه تارة يجب وتارة لا وكان وجهه أنه إن تعين طريقاً في إدارته كما ذكر وجب وإلا كان كان أقرب إلى إدارته نذب (قوله في المتن سائر أوقات الأولى) أي ونازلاً وقت الثانية (قوله فالتقديم أولى) الوجه أو لولية التأخير م (قوله أي والايسر وقتهما)

الطويل) المجوز للقصر
للا تبايع الثابت في الصحيحين
وغيرهما في جمعي التأخير
والتقديم فيمتنع جمع العصر
مع المغرب والعشاء مع
الصبح وهي مع الظهر
اقتصاراً على الوارد (وكذا
القصير في قول) اختيار
كالنتفل على الراحلة وأشار
بيجوز إلى أن الأفضل ترك
الجمع خروجا من خلاف
من منعه وقد يشك بقولهم
الخلاف إذا خالف سنة
صحيحة لا يراعى إلا أن يقال
أن تأويلهم له أنه نوع تماسك
في جمع التأخير وطمعهم في
صحتها في جمع التقديم محتمل
مع اعتضادهم بالأصل فروعى
نعم الجمع بعرفة ومزدلفة
يجمع عليه فيسن ولو للسفر
للا للنسك وكذا يغيرهما المن
شك فيه أو وجد في نفسه
كراهته أو كان ممن يقتدى
به ولأن لو جمع اقترنت صلاته
بكمال كخلوع عن جريان
حدث سلس وعرى وانفراد
وكادراك عرفة واسير بل
قد تجب في هذين (فإن كان
سائر أوقات الأولى) وإراد
الجمع وعدم مراعاة
خلاف أبي حنيفة (فتأخيرها
أفضل وإلا فعكسه) للتأني
ولأنه الأرفق وإن كان
سائراً أو نازلاً وقتها
فالتقديم أولى فيما يظهر ثم
رايت شيخنا أشار إليه وقد
يشمله قول المتن وإلا أن أراد
بسائر أوقات الأولى دون

الثانية أي والايسر وقتهما أو سار وقتهما أو وقت الثانية دون الأولى لأن فيه المسارعة لبراءة الذمة بقولي وإراد الجمع الخ على

على قوله ثم رأيت الخ (قوله) واندفع ما يقال الخ) قد يمنع ورود هذا من الابتداء إذ ليس التفصيل بين الجمع وتركه بل بين إفراده وهي تقبل ذلك وإن كان مفضولا إذا مفضول يتفاوت إفراده سم (قوله) أي فهو مباح قد يمنع كونه مباحا بان خلاف الأفضل خلاف الأولى يكون مكروها كراهة خفيفة يعبر عنها بخلاف الأولى ع ش وقد يمنع كلية ما قاله بان الغالب رجوع النفي للقيد فقط وهو هنا زيادة الفضيلة فيبقى أصل الفضيلة (قوله) ومر (أي انفا) (قوله) ويرجحه (أي على ترك الجمع) (قوله) ذلك (أي الاقتران بالكمال) (قوله) بل أربعة (أي قوله) ولو نوى تركه في النهاية والمغنى (قوله) بل أربعة الخ) و زاد أيضا أن لا يدخل وقت الثانية قبل فراغها على ما قاله بعضهم والمعتمد خلافه فيجوز جمع التقديم وإن دخل وقت الثانية قبل فراغها وإن لم يدرك منها في وقت الأولى إلا بعض ركعة لأن لها في الجمع وقتين فلم تخرج عن وقتها فتكون أداء قطعاً كما قاله الروياني شيخنا وتقدم عن ع ش ما يوافقه قال البجيرمي و زاد ما دس هو ظن صحة الأولى لتخرج المتحيرة قاله شيخنا اه (قوله) فهي باطلة) ينبغي أن يقيد ذلك بما يأتي في قوله أي لم تقع عن فرض الخ ع ش عبارة شيخنا والمراد لم يصح فرضا ولا نفلا إن كان عامداً عالما بأن كان ناسياً أو جاهلاً وقت نفلا مطلقاً إن لم يكن عليه فائتة من نوعها وإلا وقعت عنها اه ويجرى هذا التفصيل فيما يأتي أيضاً كما يأتي عن ع ش قول الماتن (فبان فسادها) أي بفوات ركن أو شرط نهاية ومغنى (قوله) كالأحرار بالظهور الخ) محل ذلك أخذنا بما مره من حيث لم يكن عليه فرض مثله وإلا وقع عنه ومحله وقوعه نفلا أيضاً حيث استمر جملة إلى الفراغ منها وإلا بطلت كما تقدم له من ع ش (قوله) ليميز (أي التقديم المشروع نهاية) (قوله) الأصلي) عبارة المغنى الفاضل ثم قال وقدرت الفاضل تبعاً للشارح لآجل الخلاف بعدم الصحة فيما إذا نوى في أثناءها فانه لا فضل فيه اه (قوله) هو الأفضل) عبارة النهاية هو المطلوب كما أشار لذلك الشارح بقوله الفاضل لا سيما مع وجود الخلاف بعدم الصحة الخ (قوله) ولو تغير اختياره الخ) أشار به إلى دفع ما في شرح الروض من أنه لو لم يكن السفر باختياره فالوجه امتناع الجمع سم عبارة المغنى ولو شرع في الظهر أو المغرب بالبلد في سفينة فسارت فنوى الجمع فان لم تشتط النية مع التحرم أي كما هو الراجح صح لوجود السفر وقتها وإلا فلا قال بعض المتأخرين أي شيخ الإسلام في شرح الروض ويفرق بينهما وبين حدوث المطر في أثناء الأولى حيث لا يجمع به كما سيأتي بان السفر باختياره فنزل اختياره في ذلك منزلة بخلاف المطر حتى لو لم يكن أي السفر باختياره فالوجه امتناع الجمع والمعتمد الفرق بين المستثنين وهو أنه لا يشترط نية الجمع في أول الأولى بخلاف عذر المطر فاذا افرق في المسافر

بأن نزل في وقتيهما (قوله) اندفع ما يقال) قد يمنع ورود هذا من الابتداء إذ ليس التفصيل بين الجمع وتركه بل بين إفراده وهي تقبل ذلك وإن كان مفضولا إذا مفضول يتفاوت إفراده (قوله) وشروط جمع التقديم الخ) قال في العباب الرابع دوام السفر إلى عقد الثانية فإن أقام في الأولى أو قبل عقد الثانية فلا جمع وكذا لو نوى بعد الأولى ترك الجمع اه وفي التجريد لوجع تقديم فلما شرع في العصر نسي أنه في الصلاة فقال نويت الجمع بطلت صلاته لا من جهة الكلام بل لأنه يقتضي بطلان نية الجمع وهو يقتضي بطلان نية القصر إذ شرط الجمع بقاء نيته إلى الفراغ بدليل أنه لو نوى إبطال نية الجمع بطلت صلاته وإن لم يتلفظ اه عبارة شرح العباب ولو نوى بعد الأولى ولو في أثناء الثانية ترك الجمع فلا جمع كافي الجواهر وغيرها قالوا الآن شرط هذا الجمع بقاءه على نيته إلى الفراغ منه فبطل لا عراضه عنه صرحا وبه يفرق بين هذا وما مر في الردة الخ اه وقول التجريد السابق بطلت صلاته يتجه محله إذ لم تذكر طول الفصل وإلا فيتجه عدم بطلان الصلاة لأن إعادة النية سهو لا يبطل النية السابقة كما علم مما تقدم أول صفة الصلاة في الشرح وهامشه فيما لو كبر مرات ناويا الافتتاح بكل والفصل اليسير مغتفر كما علم في أصل النية فليتامل (قوله) ومع تحملها) أي وإن قلنا أنه بتمامه يتبين الخروج من أوله لو قرعها قبل تحقق الخروج فكفت ولذا ذهب بعضهم إلى صحة الاقتداء حينئذ وعدت للتسليم الأولى منها وإن تبين الخروج باولها وعلى منع صحة الاقتداء حينئذ فالفرق بينه وبين

اندفع ما يقال مر أن ترك الجمع أفضل أي فهو مباح فكيف يكون أفضل فيما ذكره ومران اقتران الجمع بكمال يرجحه فكذا هنا إذا اقترن أحد الجمعين به بأن غلب ذلك على ظنه كما هو ظاهر يرجح على الآخر سواء كان سائراً أم نازلاً (وشروط) جمع (التقديم ثلاثة) بل أربعة أحدها (البداء بالأولى) لأن الوقت لها والثانية تتبع لها والتابع لا يتقدم على متبوعه (فلو صلاهما) مبتدئاً بالثانية فهي باطلة وله الجمع أو بالأولى (فبان فسادها فسدت الثانية) أي لم تقع عن فرضه لفوات الشرط أما وقوعها له نفلا مطلقاً فلا ريب فيه لعذره كالأحرار بالظهور قبل الوقت جاهلاً بالوقت (و) ثانيها (نية الجمع) لتمييز عن تقديمها سهواً أو عبثاً (ومحلها) الأصلي ومن ثم كان هو الأفضل (أول الأولى) كسائر المنويات فلا يكفي تقديمها عليه اتفاقاً (ويجوز في أثناءها)

بين أن يكون السفر باختياره أو لا كما قاله شيخنا اه وفي النهاية نحوها (قوله ولو بعد نية فعله ثم تركه) قال في شرح الروض كالمولى الجمع ثم نوى تركه ثم نواه اه اى قبل الخروج من الاولى الى الجميع اما لو نوى الجمع ثم نوى تركه قبل السلام ثم نواه بعد السلام فلا يجمع لان نية الجمع قبل السلام بطلت بنيتته تركه قبل السلام ووجودها بعده لا اثر له لان مقتضى شرطها من كونها فى الاولى ولو نوى الجمع قبل السلام ثم بعده نوى تركه ثم اراده جازا لم يطل الفصل فيما يظهر ثم رايت الشارح قال فيما ياتى انفا ان ذلك هو الوجه ثم رجع عن ذلك فضرب على قوله ثم اراد قبل طول الفصل جاز على الوجه بعد قوله ولو نوى تركه بعد التحلل وأثبت مكانه ولو فى أثناء الثانية ثم اراده ولو فوراً لم يحز كما بينته فى شرح العباب ومنه الخ والمضروب الوجه كما جرى عليه مر اى فى النهاية اه سم بحذف واستوجه ع ش والرشيدي ما رجع اليه الشارح كما ياتى (قوله وإن انعقدت الخ) الو او خالية (قوله بان الجمع الخ) اى وبان من شأن السفر ان يكون بالاختيار بخلاف المطر سم (قوله اقوى منه بالمطر) اى للخلاف فيه نهاية (قوله فلم تفرغ الاولى) اى بفرغ ميم عليكم (قوله ذلك) اى النية فى الانشاء (قوله بعده) اى المضى (قوله ولو نوى تركه بعد التحلل) اى مع وجود نية مع التحلل أو قبله سم (قوله لم يحز الخ) والوجه انه لو تركه بعد تحلل ثم اراده قبل طول الفصل جاز كما يؤخذ مما نقله فى الروضة عن الدارمى انه لو نوى الجمع اول الاولى ثم نوى تركه ثم نوى تركه ثم قصد فعله ففيه القولان فى نية الجمع فى انشائه نهاية واعتداه سم كما رشحنا وهو ظاهر اطلاق المغنى ومال ع ش والرشيدي الى ما قاله الشارح عبارة الاول وقد يمنع الاخذ من ذلك ويفرق بان محل النية فيما نقله عن الدارمى باق الى الفراغ من الصلاة الاولى فرفض النية فى انشائه ينزل الاولى منزلة العدم ويجعل الثانية نية مبتدأة ولا كذلك ما لو ترك النية بعد الفراغ من الاولى فانه قد يقال رفض النية بعد الفراغ بطل النية الاولى وتعدت نية الجمع لفوات محلها ثم رايت فى حج

ومع تحللها ولو بعد نية فعله
ثم تركه لبقاء وقتها أو بعد
سير ولو بغير اختياره على
الوجه وإن انعقدت الصلاة
فى الحضر ويفرق بين هذا
وما ياتى فى المطر بان الجمع
بالسفر أقوى منه بالمطر
(فى الاظهر) لانه ضم الثانية
للاولى فلم تفرغ الاولى
فوقعت ذلك الضم باق
ولما امتنع ذلك فى القصر
لمضى جزء على التمام وبعده
يستحيل القصر كما مر او
نوى تركه بعد التحلل ولو فى
أثناء الثانية ثم اراده ولو
فوراً لم يحز بينته فى شرح
العباب

ما نحن فيه ممكن (قوله ومع تحللها) اى بخلافها بعد التحلل لا اثر لها مطلقاً (قوله ولو بعد نية فعله ثم تركه) قال فى شرح الروض كالمولى الجمع ثم نوى تركه ثم نواه اه اى قبل الخروج من الصلاة الى الجميع كما هو ظاهر لان شرط نية الجمع وجودها قبل الخروج من الاولى اما لو نوى الجمع ثم نوى تركه قبل السلام ثم نواه بعد السلام فلا يجمع لان نية الجمع قبل السلام بطلت بنيتته تركه قبل السلام ووجودها بعده لا اثر له لفقد شرطها من كونها فى الاولى ولو نوى الجمع قبل السلام ثم بعده نوى تركه ثم اراده جازا لم يطل الفصل فيما يظهر لان النية وجدت فى الاولى فلا تؤثر فيها نية الترك بعد السلام فلا مانع من الجمع حينئذ لا ترك الفصل كسائر صور ترك الفصل فليتأمل ثم رايت الشارح قال انفا ان ذلك هو الوجه ثم رايت رجوع عن ذلك كما ترى اى فانه ضرب على قوله ثم اراد قبل طول الفصل على الوجه بعد قوله ولو نوى تركه بعد التحلل وأثبت مكانه ولو فى أثناء الثانية ثم اراده ولو فوراً لم يحز كما بينته فى شرح العباب ومنه الخ والمضروب الوجه كما جرى عليه مر (قوله ولو بغير اختياره) اشار به بقوله ويفرق الخ الى دفع ما فى شرح الروض حيث قال فى المجموع قال المتولى ولو شرع فى الظهر بالبلد فى سفينة فسارت فنوى الجمع فان لم يشترط النية منع التحريم صح لوجود السفر وقتها ولا فلا ويفرق بينهما وبين حدوث المطر فى أثناء الاولى حيث لا يجمع به كما سياتى لان السفر باختياره فنزل اختياره فى ذلك منزلة بخلاف المطر حتى لو لم يكن اختياره فلولجه امتناع الجمع على ان ما قاله المتولى هنا ذكر مثله ثم فعله لا فرق اه (قوله على الوجه) كذا مر (قوله ويفرق الخ) ويفرق ايضا بان من شأن السفر ان يكون بالاختيار والمطر ان لا يكون بالاختيار (قوله ولو نوى تركه بعد التحلل) اى مع وجود نية مع التحلل أو قبله وفى العباب ولو اراد بعد الاولى وأسلم فوراً فى جمعة تردد اه قال الشارح فى شرحه اى احتمل ان الرى بانى والذى يتجه ترجيحه منهما انه يجمع إذ الردة لا تحبط العمل ولا تنافى النية لانقضاء وقتها بسلام الاولى وبه يفرق بين ما هنا وبين ما لو اراد نوى الصوم ليلا ثم أسلم قبل الفجر بناء على القول بانه يجد وقت النية حينئذ اه ثم ذكر ما يتعلق بذلك مما ينبغى مراجعته وبارجعه من انه يجمع افعى به شيخنا الشهاب الرملى (قوله ثم اراده) قبل طول الفصل جاز على الوجه كما يؤخذ مما نقله فى الروضة عن

ومنه ان وقت النية انقضى فلم يعد العود اليها شيئا ولا لزما - زواها بعد التحلل الاول وبه فرق (٣٩٧) بين هذا والردة اذا انقطع فيها

ضمني وهنا صريح ويغتفر في
الضمني ما لا يغتفر في الصريح
(و) ثالثها (الموالة بأن
لا يطول بينهما فصل) لانه
المساوور ولهذا تركت
الرواتب بينهما وكيفية
صلاتها ان يصلي سنة الظهر
القبلية ثم الفرضين ثم سنة
الظهر البعدية ثم سنة العصر
وكذا في جمع العشاءين
وخلاف ذلك جائز نعم
لا يجوز تقديم راتبة الثانية
قبلها في جمع التقديم ولا
تقديم بعدية الاولى قبلها
مطلقا كما علم بامر (فان طال)
الفصل بينهما (ولو بعد)
يكنون (وجب تأخير
الثانية) إلى وقتها والزوال
رابطة الجمع (ولا يضر
فصل يسير) ولو بنحو
جنون وكذا ردة أو تردد
في انه نوى الجمع في الاولى
إذا تذكرها على قرب على
الوجه فيهما لانه صلواته
أمر بالاقامة بينهما وإنما
اثيرت الردة في نية الصوم
قبل الفجر على الراجح لانها
لعدم اتصالها بالمنوى
ضعيفة فأثيرت فيها الردة
بخلافها هنا ولا تجب هنا
إعادة النية بعدها ما لم يفرق
بينها هنا وإثناء الوضوء
بأن وقت النية ثم باقي كما
يشهد له جواز تفريق النية
على الاعضاء بخلافه هنا
وأضافا بعدها ثم توقف

ما يؤخذ منه ذلك وعبارته ولو نوى تركه بعد التحلل الخ اه (قوله ومنه) أي بما في شرح العباب (قوله وبه
يفرق الخ) فيه ان مقتضاه عدم انقضاء وقت النية في صورة الارترداد وليس كذلك كما يأتي وفي سم مانصه وفي
العباب ولو ارتد بعد الاولى واسلم فوراً في جمعه تردد اه قال الشارح في شرحه أي احتمالاً لان الروايات
والذي يتجه ترجيحه منها انه يجمع إذا ردة لا تحبط العمل ولا تنافي النية لا نقضاء وقتها بإسلام الاولى انتهى
وبما رجحه من انه يجمع اثنى به شيخنا الشهاب الرملي اه وهذا الفرق هو الظاهر (قوله إذا انقطع الخ)
لا يخفى أنه فرق آخر لا علم لما ذكره فكان ينبغي ان يقول وبان القطع الخ (قوله ولهذا) الى المتن في المغني
وإلى قوله وإنما اثيرت في النهاية (قوله ولهذا) أي لا شرائط الموالة (قوله تركت الرواتب) أي وجوباً بالصحة
الجمع ع ش (قوله وكيفية صلاتها) أي الرواتب ع ش (قوله ان يصلي سنة الظهر الخ) عبارة النهاية والمغني
إذا جمع الظهر والعصر قدم سنة الظهر القبلية وله تأخيرها سواء اجمع تقديمها أو تأخيرها أو توسطها ان جمع
تأخيراً سواء اقدم الظهر أم العصر وأخر عنهما سنة العصر وله توسطها أو تقديمها ان جمع تأخيرها أو قدم
أقدم الظهر أم العصر وإذا جمع المغرب والعشاء أخر سنتهما وله توسط سنة المغرب ان جمع تأخيرها أو قدم
المغرب أو توسط سنة العشاء ان جمع تأخيرها أو قدم العشاء وما سوى ذلك منوع وعلى ما مر من ان المغرب
والعشاء سنة مقدمة فلا يخفى الحكم مما تقرّر في جمعي الظهر والعصر كذا افاده الشيخ في شرح الروض اه
(قوله ولا تقديم بعدية الاولى) الاولى ترك الاولى فتأمل بصرى (قوله مطلقاً) أي سواء اجمع تقديمها
أو تأخيرها (قوله بامر) أي في باب صلاة النفل كرى قول المتن (فان طال الخ) (فرع) لو شك هل طال
الفصل أو لا ينبغي امتناع الجمع ما لم يتذكر عن قرب م ر اه سم على المنهج اه ع ش (قوله يكنون) أي
وإغماء وسهونها ومغني قول المتن (ولا يضر فصل يسير الخ) وضبطوه بما ينقص عما يسع ركعتين بأخف
يمكن على الوجه المعتاد فلا يضر الفصل بوضوء ولو مجدداً وتيمم وطلب خفيف وإن لم يحتج اليه وزمن اذان
وإن لم يكن مطلوباً وزمن اقامة على الوسط المعتدل في ذلك حتى لو فصل بمجموع ذلك لم يضر حيث لم يطل
الفصل شيخنا (قوله ولو بنحو جنون الخ) عبارة النهاية وشمل ذلك ما لو حصل الفصل اليسير بنحو جنون أو
ردة وعاد للإسلام عن قرب بين سلامه من الاولى وتحريمه بالثانية كما اثنى به الوالد رحمه الله تعالى أو تردد بين
الصلاتين في انه نوى الجمع في الاولى ثم تذكر انه نواه قبل طرل الفصل كما قاله الروايات فلا يضر في الصور كلها
اه (قوله لانه الخ) تعليل لقول المتن ولا يضر الخ (قوله في نية الصوم الخ) أي فيما لو ارتد نوى الصوم ليلا ثم
أسلم قبل الفجر بناء على القول بأنه يحدد النية حينئذ سم (قوله هنا) أي فيما بين الصلاتين حيث لا تجب إعادة
النية بعد الردة والإسلام (قوله بعدها) أي الردة أي وبعد الإسلام (قوله للماسر) أي انفا (قوله ويفرق
بينها هنا الخ) أي حيث لا تجب إعادة النية بعد الردة والإسلام بين الصلاتين دون إثناء الوضوء (قوله ثم)
أي في الردة في إثناء الوضوء (قوله بخلافه) أي وقت النية (قوله هنا) أي في الردة بين الصلاتين (قوله فلم
يحتج) أي فعل الثانية (قوله وقصره) إلى قول المتن ويجب في النهاية إلا قوله بان كان دون قدر ركعتين كما علم
وكذا في المغني إلا قوله ولو بأخف يمكن إلى امتن وقوله في غير النية والتحريم وقوله لبيان الموالة (قوله لانه لم
يرد له ضابط) أي في الشرع ولا في اللغة وما كان كذلك يرجع فيه إلى العرف كالحرز والقبض مغني ونهاية
(قوله قدر صلاة ركعتين) فنقض الصلاة أي الركعتان بينهما مطلقاً ولو راتبة ومثلها صلاة جنازة ولو باقل
مجزئ والظاهر انه ليس مثلها بسجدة التلاوة أو الشكر حيث لم يطل الفصل بها عرفاً بل قال بعضهم انه لو صلى
ركعتين وخففهما عن القدر المعتاد لم يضر شيخنا (قوله ولو بأخف يمكن) عبارة سم على المنهج وظاهره وفاقا
لم رانه لو صلى الراتبة بينهما في مقدار الفصل اليسير لم يضر انتهت أقول يمكن حمل قوله اليسير على زمن لا يسع
ركعتين بأخف يمكن بالفعل المعتاد وعلى هذا فلا يخالف ما في الشارح م ر ع ش (قوله كما اقتضاه الخ) أي
الداري أنه لو نوى الجمع أول الاولى ثم تركه ثم قصد فعله فقيه القولان في نية الجمع في أثناءه شرح م ر

عليه صحة ما قبلها فاحتاج ما بعدها لنية جديدة وهذا الاولى لا تتوقف على فعل الثانية فلم يحتج لنية أخرى (ويعرف طوله) وقصره (بالعرف)
لانه لم يرد له ضابط ومن الطويل قدر صلاة ركعتين ولو بأخف يمكن كما اقتضاه اطلاقهم (وللتيمم) بين الصلاتين (الجمع

على الصحيح ولا يضر تخلط (٣٩٨) خفيف) بان كان دون قدر ركعتين كالم كالأقامة بل أولى لانه شرط دونها (ولو جمع)

العموم المذكور بالغاية قول المتن (على الصحيح) أى كالموضوع بينهما وقال أبو إسحق لا يجوز لانه يحتاج إلى الطلب فإشار المصنف إلى رد ذلك بقوله ولا يضر الخ معنى (قوله بان كان دون قدر ركعتين) أى بان كان زمنه مع التيمم فيما يظهر دون زمن ركعتين وإلا بان كان زمنه منفردا دون ذلك ومع التيمم يبلغ ذلك فقد حصل الفصل الطويل وقد تقدم أنه يضر ولو بعد بصري عبارة الحلبي وفي الروض وشرحه وللمتيمم الفصل بينهما أى بالتيمم وبالطلب الخفيف أى من خد الغوث وإقامة الصلاة أى بشرط أن لا يبلغ زمنها قدر ركعتين معتدلتين اهـ وتقدم عن شيخنا مثله بزيادة (قوله كالأقامة) أى قياسا عليه (قوله لانه) أى الطلب (قوله وقد طال الفصل) هـ لا يرجع أيضا لقوله بعد فراغها والوجه رجوعه له أيضا سم اقول صنيع المغنى وعش والحلي صريح في الرجوع للمعطوف فقط وكذا قول الشارح الاقنى اما إذا لم يطل كالصريح فيه وايضا يغنى عن اشتراط طول الفصل في الصورة الاولى وفعل الصلاة الثانية (قوله والثانية بالمعنى السابق) أى وبطلت الثانية بمعنى عدم الوقوع عن فرضه سم وعش (قوله وذكر هذه أولا) أى بقوله فلو صلاهما فبان فسادها الخ (قوله ثم هنا) أى ثم ذكر هاهنا عش (قوله لبيان الموالاة) فيه بحث لتوقفه على ترتيب هذا الحكم على الموالاة مع انه ينتظم وإن لم يشترط الموالاة بل لا يعقل في هذا القسم اعنى علم ترك ركن من الاولى كون البطالان ترك الموالاة سم (قوله أو تأخير) أى حيث نوى التأخير وقد بقي من الوقت ما يسعها كاملة وإلا فلا تأخير ويجب الاحرام قبل خروج وقتها إن أمكنه ذلك لثلاثين كليا قضاء ولا إثم عليه في ذلك لعذره عش (قوله اما إذا لم يطل الخ) يحتز قوله قبل أو في أثناء الثانية وقد طال الفصل الخ عش (قوله فيلغو الخ) هذا مخالف لما ذكره الشارح في باب سجود السهو في شرح ولو شك بعد السلام في ترك فرض لم يؤثر الخ وموافق لما بيناه في هامشه من البغوى فراجعته وتامله سم (قوله ويبنى على الاولى) أى وله الجمع سم وتقدم عنه في باب سجود السهو انه يبنى على الاولى فيما ذكر وان تخلل كلام يسير واستدبر القبلة (قوله غير النية والتحرر) أفهم أن الشك فيها يؤثر أى يوجب بطلان الاولى وهو كذلك ولا يمتنع الجمع سم قول المتن (فان لم يطل فصل الخ) أى ولا وجد مناف اخر على ما تقرر في نظائره سم (قوله ها) أى بالثانية الباطلة (قوله بعدها) أى بعد الثانية عش (قوله نعم له جمع التأخير الخ) تبع فيه شيخ الاسلام وفيه بحث او ضحناه هـ ماش الفتاوى وشرح الارشاد سم اقول وكذا تبعه النهاية والمغنى واعتمده شيخنا وكذا الحلبي كما يأتى ثم في جواز جمع التأخير هنا ما مر عن عش آنفا (قوله إذ لا مانع له على كل تقدير) لان غاية الشك ان يصيره كأنه لم يفعل واحدة منهما ولا نه على احتمال كونه من الاولى واضح وكذا على احتمال كونه من الثانية لان الاولى وإن كانت صحيحة في نفس الامر إلا انه تلزمه إعادة ها والمعادة يجوز تأخيرها إلى الثانية لتصل مع ما في وقتها وكونه على هذا الاحتمال لا يسمى جمعا حينئذ لا ينظر اليه لعدم تحقق هذا الاحتمال كما

تقدما (ثم علم) بعد فراغها
أوفى أثناء الثانية وقد طال
الفصل بين سلام الاولى
ولتذكر (ترك ركن من
الاولى بطلت) الاولى
لترك الركن وتعد التدارك
بطول الفصل والثانية
بالمعنى السابق لبطلان
شرطها من صحة الاولى
وذكر هذه أولا لبيان
الترتيب ثم هنا لبيان
الموالاة وتوطئة لقوله
(ويعيد هـا جامعا) إن شاء
تقدما عند سعة الوقت أو
تأخير لانه لم يصل اما إذا
لم يطل فيلغو ما تى به من
الثانية ويبنى على الاولى
وخرج بالعلم الشك في غير
النية والتحرر فلا يؤثر
بعد فراغ الاولى كما علم
مما مر في سجود السهو (أو)
علمه (من الثانية) بعد
فراغها (فان لم يطل) فصل
عرفا بين سلامها وتذكرها
(تدارك) وصحتها (ولا)
بأن طال (فباطلة) لتعذر
التدارك (ولا جمع) لطوله
فيعيد الوقتها (ولو جهل)
فلم يدرك من أهما هو (أعادهما
لوقتهما) رعاية للاسوا في
إعادتهما وهو تركه من
الاولى وفي منع الجمع وهو
تركه من الثانية فيطول
الفصل هـا بالاولى المعادة
بعدها نعم له جمع التأخير
إذ لا مانع له على كل تقدير
ورابعها دوام سفره إلى

(قوله وقد طال الفصل) هـ لا يرجع أيضا لقوله بعد فراغها والوجه رجوعه له أيضا (قوله بالمعنى السابق) أى عدم الوقوع عن فرضه (قوله لبيان الموالاة) فيه بحث لتوقفه على ترتيب هذا الحكم على الموالاة مع انه ينتظم وإن لم يشترط الموالاة بل لا يعقل في هذا القسم اعنى علم ترك ركن من الاولى كون البطالان ترك الموالاة (قوله فيلغو الخ) هذا مخالف لما ذكره الشارح في شرح قول المصنف في باب سجود السهو ولو شك بعد السلام في ترك فرض لم يؤثر على المشهور موافق لما بيناه في هامشه عن البغوى فراجعته وتامله (قوله ويبنى على الاولى) أى وله الجمع (قوله في غير النية والتحرر) أفهم أن الشك فيها يؤثر أى يوجب بطلان الاولى وهو كذلك ولا يمتنع الجمع لا يقال ينبغي امتناعه لاحتمال انه أتى بها فتصح الاولى فلو جمع لطل الفصل باعادة الاولى كما سيأتى في قوله ولو جهل الخ لانا نقول لو أتى بها وصحت الاولى بالجمع لم يحتج لاعادته وايضا فنشأ امتناع الجمع فيما أتى احتمال أن الترك من الثانية كما يعلم من كلام الشارح الآتى وهذا منتف هنا فليتأمل (قوله في المتن فان لم يطل فصل الخ) أى ولا وجد مناف على ما تقرر في نظائره (قوله نعم له جمع التأخير الخ) تبع فيه شيخ الاسلام وفيه بحث او ضحناه هـ ماش الفتاوى وشرح الارشاد (قوله وسيدكره)

أفتى به الوالد رحمه الله تعالى نهاية وفي البجيرى بعد سرد كلام النهاية المذكور مانصه فسططه للشيخ عميرة أى
واقره سم في هذا المقام جلبي وهو انه يلزم علي جمع التأخير حينئذ فعل المعادة خارج وقتها مع ان شرط
المعاده وقوعها في الوقت وحاصل الجواب ان الجمع صير الوقتين كوقت واحد قال ع ش ومقتضى كونها
معادة اشتراط وقوعها في جماعة ولم يتعوضوا له إلا ان يقال الاعادة غير محقة تدبر اه كلام البجيرى قول
المتن (لم يجب الترتيب الخ) لم يقل لم يجب شى مما تقدم مع انه اخصر لانه لا يعلم منه ما يقوله الثاني ع ش (قوله
ولانية الجمع في الاولى) أى كأنها لا تجب في الثانية ع ش (قوله لان الوقت الخ) عبارة المغنى أما عدم الترتيب
فلان الوقت للثانية فلا تجعل تابعة وانما عدم الموالاته فلان الاولى بخروج وقتها الاصل قد اشبهت الفائتة
بدليل عدم الاذان لها وإن لم تكن فائتة ويغنى على عدم وجوب الموالاته عدم وجوب نية الجمع اه (قوله
والذي يجب) إلى قوله لما تقرر في النهاية إلا قوله ركعة (قوله) وسيدكره) أى بقوله وقبله يجعل الاولى قضاء
سم (قوله في وقت الاولى) المعتمد انه لا بد ان تكون نية الجمع قبل خروج الوقت بزمن يسع جميع الصلاة
والفرق بينه وبين جواز القصر لمن سافر وقد بقي من الوقت ما يسع ركعة واضح فان المعتبر ثم كونهما وفاة
والمعتبر هنا ان تميز النية هذا التأخير تعديا فلا يحصل إلا وقد بقي من الوقت ما يسع الصلاة سم
ونهاية مغنى أى يستعيا تامة إن لم يرد القصر ومقصورة ان اراده شيئا عبارة ع ش أى مقصورة إن اراد
القصر والافتامة قد خلت حالة الاطلاق اه الزيادة ولا يشترط ان يضم إلى ذلك قدر زمن الطهارة لا مكان
تقديمها اه وفي سم ايضا ولو عزم على القصر ونوى وقد بقي قدر ركعتين ثم ما دخل وقت الثانية اختار
الاتمام فهل يضر حتى يصير الاولى قضاء أو لافيه نظر والاول محتمل والثاني غير بعيد وعلى الاول فهو قضاء
لا اثم فيه كما هو ظاهر ولو كانت المسئلة بحالها لكن لما دخل الوقت عرض مانع من الجمع كالاقامة صارت
الاولى قضاء ولا اثم كما هو ظاهر اه (قوله لافيه) أى كالتنوى في اول السفر انه يجمع كل يوم نهاية (قوله ونية
الصوم الخ) رد دليل الاحتمال المذكور (قوله وذلك) أى وجوب كون التأخير بالنية (ليتميز) أى
التأخير المباح (قوله من قوله الجميع) أى من إضافة النية إلى الجمع (قوله) انه لا بد من نية إيقاع الخ) أى بان
يقول نويت تأخير الاولى لافعلها في وقت الثانية فان لم يأت بما ذكر كان لغوا ع ش (قوله عصي) أى لان
مطلق التأخير صادق بالتأخير الممتنع سم على حجج أى بخلاف ما تقدم من انه يكفي في القصر نية صلاة

أى بقوله وقبله يجعل الاولى قضاء (قوله في المتن ويجب كون التأخير بنية الجمع) قال الاسنوى لو نسي النية
حتى خرج الوقت لم يطل الجمع لانه معذور قاله الغزالي في الاحياء اه وفي القوت مانصه فرع من الاحياء
انه لو ترك نية التأخير حتى خرج الوقت لنوم او شغل لم يكن عاصيا إلى اخر ما طال به ثم قال وهل يلحق الجاهل
بوجوب نية التأخير بالناسى فيه احتمال اه وفي كل من عدم بطلان الجمع وعدم العصيان نظر واضح
ثم رأيت في شرح مسلم له عدم العصيان دون عدم بطلان الجمع (قوله في المتن بنية الجمع) وإذا نواه ثم مات قبل
دخول وقت الثانية لم يائمه لان وقت الثانية وقت شرعى للاولى ايضا م (قوله في وقت الاولى لافيه الخ)
المعتمد انه لا بد ان تكون نية الجمع قبل خروج الوقت بزمن يسع جميع الصلاة والفرق بينه وبين جواز القصر
لمن سافر وقد بقي من الوقت ركعة واضح فان المعتبر ثم كونهما وفاة والمعتبر هنا ان تميز النية هذا التأخير عن
التأخير تعديا فلا يحصل إلا وقد بقي من الوقت ما يسع الصلاة نعم هل المراد ما يسع جميع الصلاة تامة أو
مقصورة فيه نظره ويحتمل ان يقال إن كان عازما على الاتمام اعتبر وقت الاتمام وعلى القصر كفى ما يسعها
مقصورة ويبقى الكلام فيما لو لم يعزم على شى مفليتا مل وقد يقال الاصل الاتمام فهو المعتبر ما لم يعزم على
القصر وقد يقال يعتبر القصر لانه سائق وعلى ما تقرر فلو عزم على القصر ونوى وقد بقي قدر ركعتين ثم لما
دخل وقت الثانية اختار الاتمام فهل يضر حتى يصير الاولى قضاء أو لافيه نظر والاول محتمل والثاني غير بعيد
وعلى الاول فهو قضاء لا اثم فيه كما هو ظاهر ولو كانت المسئلة بحالها لكن لما دخل الوقت عرض مانع من الجمع
كالاقامة صارت الاولى قضاء ولا اثم كما هو ظاهر (قوله عصي) أى لان مطلق التأخير صادق بالتأخير الممتنع

(لم يجب الترتيب و) لا
(الموالاته) بينهما (و) لا (نية
الجمع) في الاولى (على
الصحيح) لان الوقت هنا
لثانية والاولى هى التابعة
فلم يحتج لشي من تلك الثلاثة
لانها إنما اعتبرت ثم لتتحقق
التبعية لعدم صلاحية الوقت
لثانية نعم تسن هذه الثلاثة
هنا (و) الذي (يجب) هنا
شيان أحدهما دوام سفره
إلى تمامهما وسيدكره
وثانيهما (كون التأخير
بنية الجمع) في وقت الاولى
لا قبله خلافا لاحتمال فيه
لوالد الرويانى ونية الصوم
خارجة عن القياس فلا
يقاس عليها وذلك لتمييز عن
التأخير المحرم ويؤخذ من
قوله الجمع أنه لا بد من نية
إيقاعها في وقت الثانية فلو
نوى التأخير لا غير عصي
وصارت الاولى قضاء (ولا)
ينو أصلا أو نوى وقد بقي
من وقت الاولى

الظهر ركعتين وإن لم ينوتر خصالان وصف الظهر مثلاً ركعتين لا يكون إلا قصرهما صدق القصر وصلاة
الظهر ركعتين واحد عش (قوله ما لا يسعها) أي جميعها نهاية قول المتن (فيعصى الخ) وقول الغزالي
لو نسي النية حتى خرج الوقت لم يعص وكان جامعاً لأنه معذور صحيح في عدم عصيانه غير مسلم في عدم بطلان
الجمع لفقد النية نهاية ومغنى وفي الكردى عن الإيعاب يتجه أن الجاهل كالمجاهل لان هذا ما يخفى اه
(قوله لان التأخير إنما جاز الخ) صريح هذا التعليل انه لو نوى وقدي ما يسعها لم يندفع عصيانه بترك العزم
من أول الوقت والحاصل انه إذا دخل وقت الظهر مثلاً فان نوى التأخير للجمع فلا ثم مطلقاً وكذا ان فعل أو
عزم على الفعل في الوقت وكذا ان عزم على احد الامرين من الفعل قبل خروج الوقت او نية التأخير فيه
للجمع فان لم يفعل ولا عزم إلى بقاء قدر ركعة فنوى التأخير للجمع بناء على صحة النية حينئذ اندفع عنه اثم
الاخراج عن وقت الاداء واثم بترك الفعل او العزم من اول الوقت فليتأمل سم وقوله بناء على صحة النية الخ
أي على طريقة الشارح وشيخ الاسلام وهي مرجوحة والراجح أي الذي جرى عليه النهاية والمغنى وسم وعش
أنه لا بد أن يكون الباقي يسعها تاماً إن لم يرد القصر ومقصورة ان اراده كسر شيخنا (قوله ما لا يسع ركعة)
هذا على طريقة شيخ الاسلام واعتمد النهاية والخطيب وغيرهما من المناخين انه لو أخر النية إلى ما لا يسع
الصلاة كاملة عصي وتكون قضاء (قوله وقدي ما يسع الصلاة) أقول او وقدي ما لا يسعها لكنه كان عزم
من اول الوقت على الفعل في الوقت او التأخير بنية الجمع أي على احد الامرين فيما يظهر فليتأمل سم (قوله
وما ذكرته الخ) قديقال لا حاجة إلى ذلك بل يصح ان يجعل الشرط في الامرين وجود النية وقدي ما يسع
الصلاة لان المراد أنه أخر الاولى حتى دخل وقت الثانية وهو حينئذ قضاء وإن كان نوى وقدي ما يسع أكثر من
ركعة فتأمل سم وهو معتمد النهاية والمغنى كسر (قوله هو المعتمد) أي وفاقاً لشيخ الاسلام وعليه فلا يلزم من
صحة الجمع عدم العصيان وهي طريقة مرجوحة لان ادراك الزمن ليس كادراك الفعل وإلا لزم انه لو أحرم
بها والباقي من الوقت ما يسع ركعة فأكثروا لم يقع منها ركعة فيه بالفعل كانت اداءه وليس كذلك فالراجح انه
لا بد ان يكون الباقي يسعها تاماً او مقصورة كما علمت شيخنا (قوله وبه يجمع الخ) فيه نظر ظاهر إذا الذي

(قوله لان التأخير إنما جاز الخ) صريح هذا التعليل انه لو نوى وقدي ما يسعها لم يندفع عصيانه بترك العزم
من اول الوقت (قوله وما ذكرته الخ) قديقال لا حاجة إلى ذلك بل يصح ان يجعل الشرط في الامرين وجود النية
وقدي ما يسع الصلاة لان المراد انه أخر الاولى حتى دخل وقت الثانية وهو حينئذ قضاء وإن كان نوى وقدي
ما يسع أكثر من ركعة فتأمل سم (قوله من ان شرط عدم العصيان الخ) ووافقه ما في شرح المنهج وظاهره انه لو
أخر النية إلى وقت لا يسع الاولى عصي وإن وقعت اداء اه وذكر غيره مثله كالب شبهة وبه يعلم ان نية الجمع
بعد التأخير إلى ما لا يسع وإن أجزأت لا تمنع الاثم ولا تدفعه أي بالنسبة لما تقدم وإن منعه من الآن فان الصبر
بالصلاة من الان إلى خروج الوقت حرام لوانية التأخير بنية الجمع والحاصل انه إذا دخل وقت الظهر مثلاً
فان نوى التأخير للجمع فلا ثم مطلقاً وكذا ان فعل أو عزم على الفعل في الوقت وكذا ان عزم على احد الامرين
من الفعل قبل خروج الوقت او نية التأخير فيه للجمع فان لم يفعل ولا عزم إلى بقاء قدر ركعة فنوى التأخير
للجمع بناء على صحة النية حينئذ اندفع عنه اثم الاخراج عن وقت الاداء واثم بترك الفعل العزم من اول
الوقت فليتأمل (قوله وقدي ما يسع الصلاة) أقول أو وقدي ما لا يسعها لكنه كان عزم من اول الوقت على
الفعل في الوقت او التأخير بنية الجمع أي على احد الامرين فيما يظهر فليتأمل (قوله في المتن) ولوجمع تقديم
فصار بين الصلاتين مقبلاً بطل الجمع الخ) قال في شرح العباب وبحت بالقبلة يعني انه لو خرج وقت الاولى واشك
في خروجه وهو في الثانية بطل الجمع وتبطل الثانية او تقع نفلاً على الخلاف في نظائره وظاهره انه لا فرق
بين ان يخرج قبل مضى ركعة من الثانية او بعده وليس كذلك فيهما ومن رد عليه ولده الجلال قال الذي
يقضيه اطلاقهم الجواز لانه متصل لها في الوقت يقيان اذ وقت الاولى إن بقي فهو جامع وإلا فهو موقع لها في
وقتها الاصل ويمكن وقوع بعضها في وقت الاولى وبعضها في وقتها فيجوز الجمع وإن لم يبق من وقت الاولى

ما لا يسعها (فيعصى) لان
التأخير إنما جاز عن أول
الوقت بشرط العزم على
الفعل فكان انتفاء العزم
كانتفاء الفعل ووجوده
كوجوده (و) فيما إذا ترك
النية من أصلها أو نوى وقد
بقي من الوقت ما لا يسع ركعة
(تكون قضاء) لما تقر أن
العزم كالفعل وبعدم ركعة
في الوقت تكون قضاء فكذا
بعدم العزم قبل ما يسع
ركعة تكون قضاء وما
ذكرته من ان شرط عدم
العصيان وجود النية وقد
بقي ما يسع الصلاة وشرط
الاداء وجودها وقدي
ما يسع ركعة هو المعتمد وبه
يجمع بين ما وقع للمصنف
من التناقض في ذلك

(ولو جمع) أي أراد الجمع (تقدما) بأن صلى الأولى بنيتها (فصار بين الصلاتين) أو قبل (٤٠١) فراغ الأولى كما باصه وعدل عنه

لا يهاجمه وفهمه بما ذكر
(مقيا) بنحو نية إقامة أو
شك فيها (بطل الجمع)
لزوالم سيده فيوخر الثانية
لوقتها والأولى صحيحة
(و) إذا صار مقيا (في
الثانية و) مثلما إذا صار
مقيا (بعدها لا يبطل) الجمع
(في الأصح) اكتفاء
بأقران العذر بأول الثانية
صيانة لها عن البطلان بعد
الانقضاء وإنما منعت
الإقامة أثناءها القصر لأنها
تنافيه بخلاف جنس الجمع
لجوازها بالمطر وإذا تقرر
هذا في أثناءها فبعد فراغها
أولى ومن ثم كان الخلاف
فيه أضعف (أو) جمع
(تأخير أقام بعد فراغها
لم يؤثر) اتفاقا كجمع
التقديم وأولى (و) إقامته
(قبله) أي فراغها ولو في
أثناء الثانية خلافا لما في
المجموع (يجعل الأولى
قضاء) لأن الأولى تتبع
للثانية فاعتبر وجود سبب
الجمع في جميع المتبوعة
وقضيتها أنه لو قدم المتبوعة
وأقام أثناء التابعة أنها
تكون أداءا لوجود العذر
في جميع المتبوعة وهو قياس
ما مر في جمع التقديم
ذكره السبكي واعتمده
جمع وخالفه آخرون
وفرقوا بين الجمعين بما

في الروضة وأصلها نقل عن الأصحاب أنه لا بد من وجود النية المذكورة في زمن لو ابتدئت الأولى فيه لوقعت
إدائها الذي في المجموع وغيره عنهم وتشتط هذه النية في وقت الأولى بحيث يبقى من وقتها ما يسعه أو أكثر
فإن ضاق وقتها بحيث لا يسعها عصي وصارت قضاء وهو مبين كما قال الشارح إن مراده بالأداء في الروضة الأداء
الحقيقي بأن يؤتى بجميع الصلاة قبل خروج وقتها بخلاف الاتيان بركعة منها في الوقت والباقي بعد ذلك تسميته
إدائها بتبعية ما بعد الوقت لما فيه كما تقدم في كتاب الصلاة وقد علم مما مر أن كلام الروضة محمول على كلام
المجموع نهاية معنى (قوله أي أراد) إلى قول المتن ويجوز في النهاية والمغنى (قوله أي أراد الجمع) أي بدليل
فصار الخ فهو مجاز مع قرينه والمجاز باطل من الحقيقة سم (قوله بأن صلى الأولى الخ) وهل يشترط لجواز
الجمع بقاء الوقت إلى فراغ الثانية أو إلى عقدها فقط كالسفر فيه نظر والذي يفيد كلام سم على المنهج
الاكتفاء بالتحريم وقد تقدم نقل عبارته عن ش وتقدم عن شيخنا اعتمادا وعبارة سم هنا قال في شرح العباب
وبحث البلقيني أنه لو خرج وقت الأولى أو شك في خروجه وهو في الثانية بطل الجمع وتبطل الثانية أو تقع
نقل على الخلاف في نظائره ورد عليه ولده الجلال فقال الذي يقتضيه إطلاقهم جواز الجمع وإن لم يبق من
وقت الأولى إلا ما يسع ركعة من الثانية بل ينبغي جوازه وإن لم يبق إلا ما يسع بعض ركعة وتكون أداء قطعاً
لأن لها في الجمع وقتين فلم يخرج عن وقتها وهو ظاهر وقد سبقه إليه الروياني وهو قد يشك على قوله بل
ينبغي جوازه الخ قول المصنف السابق وإلا فيعصى وتكون قضاء إلا أن يخص بغير مرید التقديم أو غير من
شرع فيه وإن قل الوقت عند الشروع انتهت بخذف (قوله بنيتها) أي الجمع (قوله كما باصه) أي يدل قوله بين
الصلاتين ع ش (قوله لا يهاجمه) أي الإيهام ما باصه خلاف المقصود كدوى (قوله وفهمه) أي ولا تفهام
ما في أصله بالأولى (قوله بنحو نية إقامة) أي كاتنها السفينة إلى المقصد معنى (قوله والأولى صحيحة) عطف
على قول المصنف بطل الجمع وبيان لمفهومه (قوله ومثلها الخ) أي بل أولى كما باني (قوله وإنما منعت الخ) رد
لدليل مقابل الأصح من القياس على القصر (قوله وإذا تقرر هذا) أي قوله صيانة لها الخ كدوى (قوله ومن
ثم كان الخلاف الخ) وعليه فكان ينبغي للذين أن يقول وفي الثانية لا تبطل في الأصح وكذا بعدها على
الصحيح ع ش قول المتن (أو تأخيراً فأقام الخ) قال في شرح العباب قال الروياني ولو جمع تأخيراً وتيقن في
تشهد العصر ترك سجدة لا يدرى أنها منها أو من الظهر أتى بركعة وأعاد الظهر ويكون جامعا غاية الأمر أنه
قدم العصر اه أقول لعل ذلك إذا طال الفصل بين السلام والأحرام بالعصر وإلا فعلى تقدير أن الترك من
الظهر لم تنعقد العصر فكيف يبرأ منها مع هذا الاحتمال سم أي فإني حينئذ بركعة وأعاد العصر فبرأ من
كل منها قول المتن (يجعل الأولى قضاء) أي فائدة حضر فلا تقصر شورى أي لو تبين فيها فسد وأعادها
فيعيدها تامة ومع كونها قضاء لا إثم فيها فاندفع ما يقال أنها فعلت فكيف قال فلا تقصر بجرى (قوله
وقضيتها) أي التعليل (قوله أنه لو قدم المتبوعة) وهي العصر أو العشاء (قوله أنها تكون الخ) أي
التابعة ع ش (قوله وخالفه آخرون الخ) منهم الطائوسى وأجرى الكلام على إطلاقه فقال وإنما اكتفى

ما يسع ركعة من الثانية لأنه إذا قدم يكون وقت الأولى وقتها والصلاة الواقعة منها ركعة في الوقت أداء بل
ينبغي جوازه وإن لم يبق إلا ما يسع بعض ركعة وتكون أداء قطعاً لأن لها في الجمع وقتين فلم يخرج عن وقتها
اه وهو ظاهر وقد سبقه إليه الروياني إلى آخر ما أطال به وقد يشك على قوله بل ينبغي جوازه الخ قول
المصنف السابق وإلا فيعصى وتكون قضاء إلا أن يخص بغير مرید التقديم أو غير من شرع فيه وإن قل الوقت
عند الشروع (قوله أي أراد الجمع) أي بدليل فصار الخ فهو مجاز مع قرينه والمجاز باطل من الحقيقة (قوله
ومثلها إذا صار مقيا) ذكر المثلثة لا يناسب قوله إلا في بعد فراغها أولى فأنامله (قوله أو جمع تأخيراً)
فأقام الخ) قال في شرح العباب قال الروياني ولو جمع تأخيراً وتيقن في تشهد العصر ترك سجدة لا يدرى
أنها منها أو من الظهر أتى بركعة وأعاد الظهر ويكون جامعا غاية الأمر أنه قدم العصر اه شرح العباب
أقول لعل ذلك إذا طال الفصل بين السلام من الظهر والأحرام بالعصر وإلا فعلى تقدير أن الترك

ولولمقيم (الجمع) بين ما مروته (٢٠٤) الجمعة بدل الظهر (بالمطر) وإن ضعف بشرط أن يبل الثوب ومنه شقان وهو ربح باردة فيها

في جمع التقديم بدوام السفر إلى عقد الثانية ولم يكتف به في جمع التأخير بل شرط دوامه إلى تمامها لأن وقت الظهر ليس وقت العصر إلا في السفر وقد وجد عند عقد الثانية فيحصل الجمع وأما وقت العصر فيجوز فيه الظهر بعذر السفر وغيره فلا ينصرف فيه الظهر إلى السفر إلا إذا وجد السفر فيهما الذي هو الأصل وهذا أي كلام الطائوسى هو المعتمد نهاية ومعنى وعش وشيخنا (قوله ولولمقيم) إلى قوله وتيقنه في المغنى إلا قوله فاندفع إلى الماتن وقوله فاشترط العزم إلى الماتن وإلى قوله وقال كثيرون في النهاية إلا قوله فاشترط العزم إلى الماتن (قوله ولولمقيم) انظر ما مراده بهذه الغاية قاله الشوبرى وأقول يجوز أن تكون ردا على الحنفية القائلين بعدم جواز الجمع بالمطر سفرا وحضر بجبرى (قوله ومنه) أي مامر (قوله الجمعة الخ) أي مع العصر خلا فالروايات في منعه ذلك مغنى ونهاية (قوله وإن ضعف) أي المطر عش (قوله بشرط أن يبل الثوب) عبارة الغزى في شرح أبي شجاع أعلى الثوب وأسفل النعل اه قال شيخنا في حاشيته الو او بمعنى أو كما قاله الشوبرى لمسى فالشرط أحدهما أي كونه بحيث يبل أعلى الثوب وأسفل النعل اه (قوله ومنه) أي من المطر الذي شرطه أن يبل الثوب عش (قوله شقان) بفتح المعجمة وتشديد الفاء مغنى (قوله فيها مطر خفيف) أي يبل الثوب سم (قوله بشرطه السابقة) أي في قول المصنف وشروط التقديم ثلاثة الخ عش وسم (قوله سبعا) أي المغرب والعشاء (قوله وثمانيا) أي الظهر والعصر نهاية ومعنى (قوله قال الشافعى كالك الخ) ويؤيده جمع ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم بالمطر مغنى وشرح بافضل (قوله أرى) بضم الهمزة وفتحها أي اظن أو اعتقد قليوبى على المحلى اه كردى على بافضل (قوله واعترض) أي التاويل المذكور مغنى (قوله بروايته) أي مسلم (قوله بأنها شاذة) أي والأولى رواية الجمهور وهى أولى مغنى (قوله أو لا مطر كثير) عبارة المغنى وبأن المراد لا مطر كثير أو لا مطر مستدام فلعله انقطع في أثناء الثانية اه زاد النهاية أو أراد بالجمع التأخير بأن آخر الأولى إلى آخر وقتها أو وقع الثانية في أول وقتها اه (قوله أخذنا ثمة) أي كان المنذر من أصحابنا وأبى إسحاق المروزي وجماعة من أصحاب الحديث و (قوله بظاهرها) أي من جواز الجمع في الحضر بلا سبب كردى قول الماتن (والجديد منعه الخ) أي والقديم جوازه ونص عليه في الاملاء قياسا على السفر نهاية ومعنى (قوله لأن المطر الخ) عبارة النهاية والمغنى لأن الاستدامة المطر لا اختيار للجامع فيها فقد ينقطع الخ بخلاف السفر اه (قوله عليه) أي السفر (قوله وفيه نظر الخ) وقد يجاب بأن قوله عليه حذف مضاف أي على استمراره (قوله على ضده) أي ضد السفر قول الماتن (وجوده) ولها (الخ) أي يقيتنا أو ظنا شيخنا وبأى عن سم مايو افقه (قوله وقضيته) أي قضية تحقق الاتصال سم وعش (قوله وهو كذلك) والحاصل أنه يشترط وجود المطر في أول الصلاتين وبينهما وعند التحلل من الأولى ولا يضر انقطاعه في أثناء الأولى أو الثانية أو بعدهما شيخنا (قوله وتيقنه له الخ) ولا يبعد الاكتفاء بظن البقاء والاستمرار بالاجتهاد كما أنه يكفي في القصر ظن طول السفر بالاجتهاد مع أن القصر رخصة سم (قوله بعد سلامه) أي من الأولى (قوله بطل جمعه للشك الخ) هل محله ما لم يتبين بقاءه واستمراره فيه نظر ولا يبعد أن محل ذلك حيث لم يطل الفصل سم عبارة عش وأقرها الحنفى قوله بطل جمعه الخ قضيته البطالان وإن أخبره بانقطاعه فوراً بحيث زال شكه سرى قياس ما مر فيها لو ترك نية الجمع ثم نواه فوراً من عدم الضرر أنه لا يضر هنا كذلك ويؤيده ما تقدم للشارح من أنه لو تردد بين الصلاتين أنه نوى الجمع في الأولى ثم تذكر أنه نواه قبل طول الفصل لم يضر اه وقوله بانقطاعه صوابه بعدم انقطاعه (قوله ولعله الخ) أي النقل عن القاضى عدم البطالان (قوله وهو القياس الخ) عبارة النهاية وإدعى غيره أنه القياس والأوجه

من الظهر لم تعقد العصر فكيف يبز أمنا مع هذا الاحتمال (قوله فيها مطر خفيف) أي يبل الثوب (قوله بشرطه السابقة) أي الرابع أو المراد المذكورة في الماتن (قوله وقضيته) أي قضية التحقق وجرى على هذا القضية مر أيضا (قوله بطل جمعه للشك) هل محله ما لم يبين بقاءه واستمراره فيه نظر ولا يبعد أن محل ذلك حيث لم يطل الفصل وبذنى أن محله أيضا في شك باستمراره أو رجحان عدمه وإلا فلا يبعد الاكتفاء بظن البقاء

خفيف (تقدما) بشرطه السابقة لخبر الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم صلى بالمدينة سبعا جميعا وثمانيا جميعا زاد مسلم من غير خوف ولا سفر قال الشافعى كالك رضى الله عنهما أرى لذلك لعذر المطر واعترض بروايته أيضا من خوف ولا مطر واجب بانها شاذة أو ولا مطر كثير فاندفع أخذنا ثمة بظاهرها (والجديد منعه تأخيرا) لأن المطر قد ينقطع فيؤدى إلى إخراج الأولى عن وقتها بغير عذر وفارق السفر بأنه إليه فاشترط العزم عليه عند نية التأخير كذا عبر به بعضهم وفيه نظر وصوابه فاشترط عدم عزمه على ضده عند نية التأخير (وشروط التقديم وجوده) أي المطر (أو لهما) أي الصلاتين ليتحقق الجمع مع العذر (والأصح اشتراطه عند سلام الأولى) ليتحقق اتصال آخر الأولى بأول الثانية في حال العذر وقضيته اشتراط امتداده بينهما وهو كذلك وتيقنه له وأنه لا يكفي الاستصحاب وبه صرح القاضى فقال لو قال لاخر بعد سلامه انظر هل انقطع المطر أو لا بطل جمعه للشك في سببه ونقله بعضهم عن غير القاضى وعن القاضى خلافاً ولعله سهو أن لم يكن القاضى تناقض فيه على أن الأسنوى مال إلى أنه يكفي الاستصحاب وهو القياس

الاول ويؤيده أنه رخصة فلا بد من تحقق سببها اه (قوله إلا أن يقال أنه رخصة الخ) ينبغي أن يقال فيه ما قيل في إدراك ركوع الامام مع انه رخصة من الاكتفاء بالظن او بالاعتقاد الجازم سم وتقدم عن شيخنا اعتماد قول الماتن (والثلج والبرد) أي وكذا السيل م ر اه سم (قوله كذلك) أي بحيث يلبس الثوب (قوله ومشقة الخ) جواب سؤال (قوله لم يرد) أي في الشرع الجع بذلك النوع قول الماتن (بالمصلي جماعة) أي وإن كرهت ولم يحصل لهم شيء من فضلها كما اقتضاه اطلاقهم وبوجه بان المداور إنما هو على وجود صورتها لا ندفاع الاثم والقتال على قول فرضيتها شرح عباب (تنبيه) ينبغي الاكتفاء بالجماعة عند انعقاد الثانية وإن انفردوا في الاولى جميعها وفي الثانية قبل تمام ركعتي الاولى ولا بد من نية الامام الجماعة او الامامة في الثانية وإلا لم تنعقد صلاته ثم إن علم المأمون بذلك لم تنعقد صلاتهم أيضا وإلا انعقدت ولو تباطأ عنه المأمون بحيث لم يدركوا معه قبل الركوع ما يسع الفاتحة ضرر فيشترط أن يقندوا به قبل الركوع بما يسع الفاتحة ولا يشترط هنا البقاء الى الركوع بخلاف الجماعة م ر اه سم واعتمد ذلك التنبيه شيخنا وفي ع ش بعد ذلك التنبيه مانصه وقد يقال أي داع لا اعتبار أدراك زمن يسع الفاتحة مع عدم اشتراط بقاء القدوة الى الركوع والاكتفاء بجزء في الجماعة اه (قوله أو بغيره) أي كدرسة أو رباط أو نحوهما من مواضع الجماعة شيخنا (قوله أو بغيره) الى قوله وبما فهمه في المغنى لإقوله تأذيا الى الماتن (قوله عن محله) أي عن باب داره معنى (قوله بحيث يتأذى الخ) هل المراد تأذى الشخص بانفراده التأذى باعتبار غالب الناس ولعل الثاني هو الوجه فليحذر رشوبرى اه بجيرى والا قرب الاول كافي التيمم والجلوس في الفرض وأعدار الجماعة (قوله حينئذ) أي حين اجتماع الشروط المذكورة (قوله كأن كان الخ) أي بان كان (قوله منفردا بالمصلي) أي ولو لمسجد ع ش (قوله ولا ينافيه) أي قوله أو قرب منه أو قول الماتن

والاستمرار بالاجتهاد كما أنه يكفي القصر ظن طول السفر بالاكتفاء مع أن القصر رخصة (قوله إلا أن يقال أنه رخصة) ينبغي أن يقال فيه ما قيل في إدراك ركوع الامام الذي قيل فيه مع انه رخصة بالاكتفاء بالظن أو بالاعتقاد الجازم (قوله في الماتن والثلج والبرد) أي وكذا السيل م ر (قوله في الماتن بالمصلي جماعة) أي وإن كرهت لم يحصل لهم شيء من فضلها كما اقتضاه اطلاقهم وبوجه بان المداور إنما هو على وجود صورتها لا ندفاع الاثم والقتال على ترك فرضيتها شرح عباب (تنبيه) ينبغي الاكتفاء بالجماعة عند انعقاد الثانية وإن انفردوا قبل تمام ركعتي الاولى ولا بد من نية الامام الجماعة او الامامة وإلا لم تنعقد صلاته ثم إن علم المأمون لم تنعقد صلاتهم وإلا انعقدت ولو تباطأ عنه المأمون فهل تبطل صلاته لصيرورته منفردا ينبغي أن يتخرج على التباطؤ في الجمعة وقد تقرر فيها أنه لا بد أن يجرى مو أو قد بقي قبل الركوع ما يسع الفاتحة فيشترط هنا أن يقندوا به قبل الركوع بما يسع الفاتحة وإلا بطلت صلاته لكن لا يشترط البقاء هنا الى الركوع بخلافه في الجمعة لأنه يشترط فيها وقوع الركعة الاولى جميعها في جماعة بخلافه هنا فإنه يظهر الاكتفاء بالجماعة عند انعقاد الثانية فليتأمل م ر (قوله أو يصلي منفردا بالمصلي) عبارة الروض أو صلاوا فرادى في المسجد فلا جمع انتهى وهو ادل دليل على أن ما نقله في شرحه عن المحب الطبري وهو ما ذكره الشارح بقوله وما ناتفق وجود المطر وهو بالمسجد الخ معناه أن له الجمع بشرط الجمع التي منها الجماعة خلا فالما توههم منه بض الطلبة فاحذر انه انتهى (تنبيه) قد اشترطوا الجماعة في الجمع بالمطر كما تقرر لكن هل هي شرط في كل من الاولى والثانية أو يكفي وجودها في الثانية لأن الاولى في وقتها بكل حال فيصح الجمع وإن صلى الاولى منفردا إذا نوى الجمع في أثنائها فيه نظر وهل يشترط الجماعة في جميع الصلاة كالمعادة على اعتماد شيخنا الشهاب الرملى أو في الركعة الاولى فله الانفرد في الثانية كالجمعة أو في جزء من أولها ولو دون ركعة فيه نظر وبوجه أنه لا يشترط الجماعة في الاولى وإنه يكفي وجودها عند الاحرام بالثانية وإن انفرد قبل تمام الركعة وأنه لو تباطأ المأمون عن الامام اعتبر في صحة صلاته إحرارهم في زمن يسع الفاتحة قبل ركوعه واختار م مرة اشتراط الجماعة عند التحلل من الاولى

إلا أن يقال أنه رخصة فلا بد من تحقق سببها ويؤيده ما مر فيما لو شك في انتهاء سفره (والثلج والبرد كطران ذابا) وبلا الثوب لوجود ضابطه فيهما حينئذ بخلاف ما إذا لم يذوبا كذلك ومشقة هما نوع آخر لم يرد نعم إن كان أحدهما قطعاً كبارا يخشى منه جاز الجمع على ما صرح به جمبع (والأظهر تخصيص الرخصة بالمصلي جماعة بمسجد) أو بغيره (بعيد) عن محله بحيث (يتأذى) تأذيا لا يحتمل عادة (بالمطر في طريقه) لأن المشقة إنما توجد حينئذ بخلاف ما إذا انتفى شرط من ذلك كأن كان يصلي ببيته منفردا أو جماعة أو يمشى الى المصلي في كن أو قرب منه أو يصلي منفردا بالمصلي لا تنفاه التأذى فيما عدا الأخيرة والجماعة فيها ولا ينافيه جمعه صلى الله عليه وسلم مع أن بيوت أزواجه يحجب المسجد لأنها كلها لم تكن كذلك بل أكثرها كان بعيدا عنه

فعله كان فيه حين جمع على أن (٤٠٤) للامام أن يجمع بهم وان كان مقيا بالمسجد ولمن اتفق وجود المطر وهو بالمسجد أن يجمع

بعيد (قوله كان فيه) أي في البعيد (قوله على أن للامام الخ) قضية الاقتصار على الامام أن غيره من المجاورين بالمسجد ومن بيوتهم بقرب المسجد وحضر وامع من جاءه من بعدانهم لا يصلون مع الامام إذا جمع تقديم بل يؤخرونه الى وقتها وان أدى تأخيرهم الى صلاتهم فرادى بان لم يكن هناك من يصلح للامامة غير من صلى ولعله غير مراد لما فيه من نفوت الجماعة عليهم عش (قوله وان كان مقيا بالمسجد) صرح به ابو هريرة وغيره والاوجه تقييده بما إذا كان اماما راتبا ويلزم من عدم امامته تعطيل الجماعة نهاية زاد شيخنا وقال القليوبي يجوز لامام المسجد مجاوريه أن يجمعوا اتباعا غيرهم لكنه ضعيف بالنسبة للمجاورين اه (قوله ولمن اتفق الخ) أي وهو من غير اهل المسجد كما يدل عليه التعليل أي وصرح به النهاية اما اهله كالمجاورين بالازهر فلا يجمعون على المعتمد ويستثنى منهم الامام الراتب بغيره أي ومن يتعطل الجماعة بعدم امامته كما مر عن عش (قوله ولمن اتفق الخ) هذا تقييد لقول المصنف بعيد أي فحل اشترط البعد في الخارج عن المسجد اه بغيره وقال شيخنا ومن ذلك يعلم أنه لا يشترط وجود المطر في جميعه من بيته الى المسجد بل يكفي ما لو اتفق وجوده وهو بالمسجد اه (قوله ان يجمع الخ) أي بشروط الجمع التي منها الجماعة سم وعش (قوله وفيه) أي في تحصيله الجماعة في صلاة العصر او العشاء (قوله ولا يجوز الجمع بنحو وحل الخ) عبارة النهاية وعلم بما مر انه لا يجمع بغير السفر والمطر كرض وريح وظلمة وخوف وحل وهو الاصح المشهور لانه لم يفعل والخبر المواقيت ولا يخالف إلا بصرح وان اختار المصنف في الروضة جواز في المرض وحكي في المجموع عن جماعة من أصحابنا جواز به المذكورات وقال انه قوي جدا في المرض والوحل اه وكذا في المغني الا قوله الاصح ولقطة ان في وان اختار المصنف الخ (قوله وقال كثير من يجوز الخ) وهو مذهب الامام احمد وقال الاذرعى انه المقتضى به ونقل انه نص للشافعي رضي الله تعالى عنه وبه يعلم جواز عمل الشخص به لنفسه وعليه فلا بد من وجود المرض حالة الاجرامهما وعند سلامة من الاولى وبينهما كافي المطر اه قليوبي وهو واضح خلافا لما وقع للعناني من عدم جواز تقليده كردى وبغيره (قوله واختير جوازه الخ) واختاره في الروضة وجرى عليه ابن المقرئ قال في المهمات وقد ظفرت بنقله عن الشافعي انتهى وهذا هو اللائق بحاسن الشريعة وقد قال تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج مغنى زاد شيخنا فيجوز تقليد ذلك اه (قوله ويراعى الارفق) أي ندبا مغنى وشيخنا (قوله بشروط التقديم) أي من الترتيب والمواالات ونية الجمع في الاولى وتقدم انفاعن الكردى والبيجرى شروط اخر (قوله بنية الجمع) أي ودوام المرض عبارة المغنى وشيخنا بالامر من المتقدمين اه (قوله ما قررته) هو قوله فان كان يزاد مرضه الخ (قوله في كلامهم هذا) أي قولهم فن تيمم في رقت الثانية يقدمها الخ (قوله وقضيته) أي جواز ما ذكر (قوله وعلاه) أي الحل (قوله لم يستمرى) أي لم يشته (قوله لاشتغال البدن) أي بالحي (قوله ونظيره) أي حل الفطر المذكور (قوله انتهى) أي ما قبل (قوله وهو الاوجه الخ) نحوه في الايعاب وجرى في شرحى الارشاد على الاول بل قال في الامداد ولا يصح ضبطه بغير ذلك كردى (قوله بما قدمته) أي في ركن القيام (قوله في ضابط الثانية) وهو قوله بحيث يتأذى الخ كردى

(باب صلاة الجمعة)

هى افضل الصلوات وبومها افضل ايام الاسبوع وخير يوم طلعت فيه الشمس يعتق الله فيه ستمائة الف عتيق من النار من مات فيه كتب له اجر شهيد ووقى فتنة القبر والجديدانها ليست ظهر ام قصورا وان وقتها وقته

أيضا (قوله على ان للامام الخ) والاوجه تقييده بما إذا كان اماما راتبا ويلزم من عدم امامته تعطيل الجماعة شرح مر (قوله ان يجمع) أي بالشروط هذا معنى ما ذكره المحب فليس له ان يجمع منفردا ويفارق لإيراد المنفرد بان في هذا تقديم الصلاة على وقتها الاصلى هو والله اعلم

(باب صلاة الجمعة)

ولما احتاج الى صلاة العصر او العشاء في جماعة وفيه مشقة عليه سواء أقام ام رجع ثم عاد ولا يجوز الجمع بنحو وحل ومرض وقال كثير من يجوز واختير جوازه بالمرض تقديم وتأخيرا ويراعى الارفق به فان كان يزاد مرضه فان كان يجمع مثلاً وقت الثانية قدمها بشروط جمع التقديم او وقت الاولى آخرها بنية الجمع وبما افهمه ما قررته ان المرض موجود وإنما التفصيل بين زيادته وعدمه عادة يندفع ما قيل في كلامهم هذا جواز تعاطى الرخصة قبل وجود سببها اكتفاء بالعادة وقضيته حل الفطر قبل مجئ الحمى بناء على العادة وعلمه الخفية بانه لو صير لمجيئها لم يستمرى بالطعام لاشتغال البدن ونظيره ندب الفطر قبل لقاء العدو إذا ضعفه الصوم عن القتال اه وضبط جمع متأخرون المرض هنا بانه ما يشق معه فعل كل فرض في وقته كمشقة المشى في المطر بحيث تبطل ثيابه وقال آخرون لا بد من مشقة ظاهرة زيادة على ذلك بحيث تبيح الجلوس في الفرض وهو الاوجه على أنها متقاربان كما

من حيث ما تميزت به من اشتراط امور لصحتها واخرى لزومها وكيفية لادائها وتوابع لذلك (٤٠٥) ومعلوم انها ركعتان وكان حكمة

تخفيف عددها ما يسبقها
من مشقة الاجتماع المشرط
لصحتها وتحتم الحضور
وسماع الخطبتين على انه
قليل انهما ثابتا مناب
الركعتين الاخيرتين وهي
باسكان الميم وتثليثها والضم
افصح سميت بذلك لاجتماع
الناس لها أو لان خلق آدم
ﷺ وعلى نبينا افضل
الصلاة والسلام جمع فيها
اولا انه اجتمع فيها مع حواء
في الارض وهي فرض عين
وقيل فرض كفاية وهو
شاذ وفي خبر رواه كثيرون
منهم احمد ان يومها سيد
الايام وأعظمها وأعظم
عند الله من يوم الفطر ويوم
الاضحى وفيه ان فيه خلق
ادم واهباطه إلى الارض
وموته وساعة الاجابة
وقيام الساعة وفي خبر
الطبراني وفيه دخل الجنة
وفيه خرج وصحح ابن
حبان خبر لا تطلع الشمس
ولا تغرب على يوم افضل
من يوم الجمعة وفي خبر
مسلم فيه خلق آدم وفيه
أدخل الجنة وفيه أخرج
منها وفيه تقوم الساعة
وأنه خير يوم طلعت عليه
الشمس وصحح خبر وفيه
تيب عليه وفيه مات واخذ
احمد من خبري مسلم وابن
حبان انه افضل حتى من
يوم عرفه وفضل كثير من
الحنابلة ليلته على ليلة القدر
ويرد هذان لذنيك دلائل
خاصة فقدمت وفرضت

تتدارك به بل صلاة مستقلة لانه لا يغني عنها ولقول عمر رضي الله تعالى عنه الجمعة ركعتان تمام غير قصر على
لسان نبيكم ﷺ وقد خاب من اقترى اى كذب رواه الامام احمد وغيره نهاية ومعنى وشيخنا قال ع ش
قوله من مات فيه اى اوفى ليلته وقوله ووقى فتنة القبر اى المترتبة على السؤال واما هو فلا بد منه لكل
احد ما عدا الانبياء فلا يستلون قطعا وكذا الصبيان على الاصح وما وقع في كلام بعضهم من ان الميتم يوم
الجمعة لا يستل فالمراد منه لا يفتن بان يلهم الصواب اه (قوله من حيث) إلى قوله وقيل في النهاية والمغنى
إلا قوله وكان حكمة إلى وهي باسكان الميم (قوله من حيث ما تميزت به) أى لا من حيث أركانها وشروطها أى
المطابقة ع ش (قوله وكيفية الخ) و(قوله وتوابع الخ) عطفان على قوله اشتراط الخ (قوله ومعلوم) اى من
الدين بالضرورة ع ش (قوله ومعلوم انها ركعتان) اى فلذا لم يصرح به المصنف سم (قوله لاجتماع
المشرط الخ) ولا يغني عنه ما بعده كما قد يتوهم إذ الحضور لا يستلزم الاجتماع (قوله وهي باسكان الميم
وتثليثها الخ) وجمعها جمعات باسكان الميم وتثليثها تابعا للبفردي لغاته المذكورة ويزيد المفرد الساكن
الميم بجمعه على جمع وهذه اللغات في اسم اليوم واما اسم الاسبوع فهو بالسكون فقط شيخنا أى فبالسكوت
مشارك بين يوم الجمعة وايام الاسبوع كافي ع ش (قوله والضم افصح) اى والسكسر اضعف (قوله سميت
الخ) اى صلاة الجمعة بالنظر للوجه الاول ويوم الجمعة بالنظر للوجهين الاخيرين عبارة شيخنا وإنما سمي
اليوم بذلك لما جمع فيه من الخير وقيل لانه جمع فيه خلق آدم عليه السلام وقيل لاجتماعه فيه مع حواء في
الارض بسر نديب على الراجح بعد أربعين يوما وقيل غير ذلك وكان يسمى في الجاهلية يوم العروبة أى البين
المعظم ثم قال وكما يسمى اليوم بالجمعة لما تقدم تسمى الصلاة به لاجتماع الناس لها اه في كلام الشارح
استخدام واستعمال المشترك في معنييه وحذف مضاف في الاخيرين اى في يومها (قوله لها) اى صلاة الجمعة
(قوله جمع) أى كل ع ش (قوله فيها) أى في آخر ساعة من يوم الجمعة قليوبى (قوله اجتمع فيها) أى في
يوم الجمعة (قوله وهي فرض عين الخ) وهي من خصائصنا جعلها الله تعالى محط رحمة ومطهرة لانام
الاسبوع ولشدة اعتناء السلف الصالح بها كانوا يبكرون لها على السرج فاخذ ان تتهاون في تركها مسافرا
أو مقبيا ولو مع دون أربعين بتقليد والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم اه حاشية الشيخ عبد الله
الجزمي الزبيدي على شرح بافضل وياتى عن فتح المعين ما يوافقه (قوله وفيه) اى في ذلك الخبر (قوله
وفيه خلق الخ) ببناء المفرد (فقدمت) والحاصل ان افضل الايام عندنا يوم عرفته ثم يوم الجمعة ثم يوم
عيد الاضحى ثم يوم عيد الفطر وإن افضل الليالي ليلة المولد الشريف ثم ليلة القدر ثم ليلة الجمعة ثم ليلة
الاسراء هذا بالنسبة لنا واما بالنسبة له ﷺ فليلة الاسراء افضل الليالي لانه رأى فيها ربه بعينى راسه على
الصحيح والليل افضل من النهار شيخنا (قوله وفرضت) إلى قوله وذكروا في المغنى وإلى قوله وهل من العذر في
النهاية إلا قوله وذكروا إلى المتن (قوله بمكة) وما نقل عن الحفاظ بن حجر انها فرضت بالمدينة فيمكن حمله على
معنى انها استقر وجوبها في المدينة والحاصل انه طلب فعلها بمكة لكن لما لم يتفق فعلها للعذر لم يوجد
شرط الوجوب ووجد بالمدينة فكانه لم يخاطب بها إلا فيها ع ش (قوله بالمدينة) أى بجهة المدينة سم
على حج اى او اطلق المدينة على ما يشمل ما قرب منها ع ش (قوله اسعد بن زرارة الخ) عبارة الدميري
واول جمعة صليت بالمدينة جمعة اقامها اسعد بن زرارة في بني بياضة بنقيع الخضعات وكان النبي صلى الله
عليه وسلم انفذ مصعب بن عمير أميرا على المدينة وأمره أن يقيم الجمعة فنزل على اسعد وكان النبي ﷺ جعله
من النقباء الاثني عشر فاخبره بامر الجمعة وأمره ان يتولى الصلاة بنفسه وفي البخارى عن ابن عباس ان
اول جمعة جمعت بعد جمعة في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم جمعة بجو اثنى قرية من قرى البحرين انهم
وفي القسطلاني على البخارى اى في مسجد عبد القيس بجو اثنى بضم الجيم وتخفيف الواو وقد تمز ثم

(قوله ومعلوم انها ركعتان) أى فلذا لم يصرح به المصنف (قوله وأول من اقامها بالمدينة) أى بجهة المدينة

بمكة ولم تقم بها فقد العدد أولان شعارها الاظهار وكان صلى الله عليه وسلم يهاجها مستخفيا وأول من اقامها بالمدينة قبل الهجرة اسعد بن زرارة

مثلية خفيفة مفتوحة مقصورة اه عش (قوله بقرية الخ) واسمها نقيع الخضيات بنون مفتوحة
 فقف مكسورة فتحية ساكنة فعين مهملة فاء معجمة مكسورة فميم فالف فاخرة فوقية وكانوا اربعين
 رجلا قليوبى وبرماوى اه بحيرى (قوله كاعلم الخ) هلا اخر هذا عن مكلف فانه علم من ثم ايضا قد يحجب
 بان مقصوده الاعتذار عن ترك المصنف اياه وقدبر دانه اذا كان العلم بما هناك يقتضى الترك فينبغى ترك
 قوله مكلف ايضا وبحباب بانه يقتضى جواز الترك سم اى لا وجوبه اقول قد اجاب الشارح عن السؤال
 الثانى بقوله الا ترى وذكر الخ وهو احسن من جواب المحشى (قوله فتلزمه الخ) اى فيما ثم بتركها سم (قوله
 فيقتضيهما ظهرا الخ) اى فالمراد بالزوم فى حقه لزوم انعقاد السبب حتى يجب القضاء لا لزوم الفعل
 كرى وعش (قوله وذكرا) اى البالغ والعافل بقوله مكلف او اى المسلم والمكلف وفيه نظر اذا المسلم
 غير مذكور فى المتن فلا يصلح ان يكون توطئة للمتن الا ترى سم وأشار الكردى الى الجواب عن النظر
 المذكور بما نصه قوله وذكرا اى المسلم والمكلف لكن المسلم ذكر ضمنا كما صرح به قوله وإن لم يختصا
 بها اى وإن لم يختص شرطيهما بوجوب الجمعة بل تعم سائر الصلوات كما مر اول الصلاة لكنهما ذكرا
 هنا توطئة لما هو مختص بها اه وفيه ما لا يخفى (قوله مقيم بمحلها) اى بالمحل الذى تقام فيه شرح بافضل اى
 وإن اتسع الخطة فراسخ وإن لم يسمع بعضهم النداء وإن لم يستوطنه لكنه لا يحسب من الاربعين كرى
 وشيخنا قول المتن (ونحوه) اى كخوف وعرى وجوع وعطش مغنى ونهاية قال عش قوله مر وجوع
 وعطش اى شديدين بحيث يحصل بهما مشقة لا تحتل عادة وإن لم تبيح التيسر اه (قوله وإن كان اجير عين
 الخ) انظر ايجاره نفسه بعد جرحه ما لا يخفى فساد بهيئته سم وميل القلب الى عدم صحة الاجارة والله اعلم
 (قوله ما لم يحش فساد العمل) ومعلوم ان الاجارة متى اطلقت انصرفت للصحيحة واما ما جرت به العادة من
 احضار الخبز لمن يجزه ويعطى ما جرت به العادة من الاجرة فليس اشتغاله بالخبز عذرا بل يجب عليه حضور
 الجمعة وإن ادى الى تلفه ما لم يكن له صاحب الخبز على عدم الحضور فلا يعصى وينبغى انه لو تعدى ووضع يده
 عليه وكان لو تركه رذهب الى الجمعة تلف كان ذلك عذرا وان اثم باصل اشتغاله به على وجه يؤدى الى تلفه
 لو ذهب الى الجمعة ومثله فى ذلك بقية العملة كالنجار والبناء ونحوهما وظاهر اطلاعه مر كحجر أنه حيث
 لم يفد عمله يجب عليه الحضور وان زاد زمنه على زمن صلاته بمحل عمله وغيرة الايعاب والمعتدان الاجارة
 ليست عذرا فى الجمعة فقد ذكر الشيخان فى بابها انه يستثنى من زمنها من الطهارة وصلاة الراتية والمكتوبة
 ولو جمعة وبحث الاذرى انه لا يلزم المستأجر تمكينه من الذهاب الى المسجد للجمعة فى غير الجمعة قال ولا شك
 فيه عند بعده او كون امامه يظيل الصلاة انتهى وعليه فيفرق بين الجمعة والجماعة بان الجماعة صفة تابعة
 وتكرر فاشتراط لا غتفارها لا يطلو زمانها غاية لحق المستأجر واكتفى بتفريغ الذمة بالصلاة فادى
 بخلاف الجمعة فلم تسقط وان طال زمنها لان سقوطها يفوت الصلاة بلا بدل عش (قوله وذلك) اى تعين
 الجمعة على من ذكر واشترط وجوب الجمعة بما ذكر (قوله الا اربعة الخ) ان نصب فلا إشكال فابعد ان
 نصب فبدل منه وان رفع شجره محذوف اى او خبر محذوف وان رفع اى الاربعة فعلى تاويل الكلام بالمتن
 كانه قيل لا يترك الجمعة مسلم فى جماعة الا اربعة او على ان الابعنى لكن واربعة مبتدأ موصوف بمحذوف
 مفهوم من السياق اى من المسلمين فعبد الخ بدل والخبر محذوف اى يجب عليهم سم بزيادة وعبرة النهاية

بقرية على ميل من المدينة
 وصلاتها افضل الصلوات
 (انما تتعين) اى يجب عينها
 (على كل) مسلم كاعلم من
 كلامه اول كتاب الصلاة
 (مكلف) اى بالغ عاقل
 ومثله كاعلم من كلامه ثم
 متعدد بمزيل عقله فتلزمه
 كغيرها فيقتضيهما ظاهر وان
 كان غير مكلف وذكر وان
 لم يختص بها توطئة لقوله
 (حر ذكر مقيم) بمحلها أو
 بما يسمع منه النداء (بلا
 مرض ونحوه) وان كان
 أجير عين ما لم يحش فساد
 العمل بهيئته كما هو ظاهر
 وذلك للخبر الصحيح
 الجمعة حق واجب على
 كل مسلم فى جماعة الا اربعة
 عبد مملوك

(قوله بقرية) هذا يوجب التسميح فى قوله قبله بالمدينة (قوله كاعلم من كلامه) هلا اخر هذا عن مكلف فانه
 علم ثم ايضا قد يحجب بان مقصوده الاعتذار عن ترك المصنف اياه وقدبر دانه اذا كان العلم بما هناك يقتضى
 الترك هنا فينبغى ترك قوله مكلف ايضا وبحباب بانه يقتضى جواز الترك (قوله فتلزمه) اى فيما ثم بتركها
 (قوله وذكرا) اى البالغ والعافل بقوله مكلف او اى المسلم والمكلف وفيه نظر اذا المسلم غير مذكور فى المتن فلا
 يصلح ان يكون توطئة للمتن الا ترى (قوله وطئة) اى ردفع التوهم اختصاصها بغيرها (قوله وإن كان أجير
 عين) انظر ايجاره نفسه بعد جرحه ما لا يخفى فساد بهيئته (قوله الا اربعة الخ) ان نصب فلا إشكال وما بعده

وهو أى رفع أربعة صحيح فقد قال ابن مالك وقال أبو الحسن بن عصفور فان كان الكلام الذى قبل الاموجبا
جاز فى الاسم الواقع بعد الاوجهان افسحهما النصب على الاستثناء والاخران تجعله مع الاتباع الاسم
الذى قبله فتقول قام القوم الا يزيدا بنصبه ورفعهم وقال ابن جنى ويجوز ان تجعل الاصفة ويكون الاسم الذى بعد
الامر با بارعاب ما قبلها تقول قام القوم الا يزيدا ورايت القوم الا يزيدا ومررت بالقوم الا يزيدا فيعرب
ما بعد الا بارعاب ما قبلها لان الصفة تتبع الموصوف وكان القياس ان يكون الاعراب على الا ولكن الاحرف
أى فى الصورة لا يمكن اعرابه فنقل اعرابه الى ما بعده على أنه نقل عن الصدر الاول انهم يكتبون المنصوب
بهية المرفوع لان ما بعد الامنصب بها اه بحذف قال عرش لعل اقتصاره عليه الصلاة والسلام على
اربعة لكونهم كانوا موجودين اذذاك ويقاس عليهم غيرهم بما يأتى اه (قوله او امرأة الخ) او بمعنى الواو
يجرى (قوله فلا جمعة الخ) بيان محترزات القيود الخمسة على اللف والنشر المرتب اى فلا تجب الجمعة على
من ذكر (قوله على غير مكلف) اى كصبي ومجنون ومغنى عليه والسكران غير المتعدى اما المتعدى
فتجب عليه صلاتها ظهر او كذلك التام ثم إن نام قبل دخول الوقت فلا اثم عليه وإن علم أنه يستغرق الوقت
ولو جمعة على الصحيح ولا يلزمه القضاء فورا وإن نام بعد دخول الوقت فان غلب على ظنه الاستيقاظ قبل
خروج الوقت فلا اثم عليه ايضا وإن خرج الوقت لكنه يكره ذلك إلا ان غلبه النوم بحيث لا يستطيع دفعه
وإن لم يغلب على ظنه الاستيقاظ اثم ويجب على من علم بحاله إيقاظه حيث نذ بخلافه فيما سبق فانه يندب لإيقاظه
شيخنا (قوله ومن الحق به) اى كالتعدى بسكره سم (قوله ومسافر) اى سفر أمياحا ولو قصر اقال فى
شرح الروض نعم ان خرج الى قرية يبلغ أهلها انداء بلدته لزمته لان هذه مسافة يجب قطعها للجمعة فلا تعد
سفرا مسقطا لها كالمكان بالبلدة وداره بعيدة عن الجامع ذكره البغوى فى فتاويه فحل عدم لزومها له فى
غير هذه اه وسياق مثله فى كلام الشارح قبيل ويحرم على من لزمته الخ سم (قوله لكن يجب امر الصبي
الخ) اى اسبع وضربه على تركها لعشر كرى (قوله ويسن الخ) فى الروض وشرحه لكن تستحب
له اى للمسافر وللعبد باذن سيده وللعجوز باذن زوجها او سيدها وللخنثى والصبي إن امكن اه سم
(قوله ولعجوز فى بذلتها) أى يسن الحضور لعجوز الخ حيث اذن زوجها أو كانت خلية ومفهومه
انه يكره الحضور للشابة ولو فى ثياب بذلتها ع ش اى واذن زوجها (قوله وكذا مريض) اى يسن له
الحضور (قوله اطاقه) اى الحضور ع ش (قوله وضابطه) اى المريض الذى لا تجب الجمعة عليه كرى
وبجوز ارجاع الضمير الى المرض المسقط للوجوب (قوله ونازع الخ) اى الاذرى (قوله لم افهم لها) اى
لفظة ونحوه (قوله لان المراد به) اى بقوله ونحوه (قوله الاعذار الخ) اى غير المرض (قوله ورد) اى
الجواب (قوله بأنه ذكرها عقبها) أى ذكر تلك الاعذار عقب لفظة ونحوه (قوله ويرد) أى الرد المذكور
(قوله بان هذا) اى ما ذكره عقبها خلافا لما فى حاشية الشيخ ع ش رشيدى اى من قوله اى المرض ونحوه اه
(قوله بالضابط) اى قوله لكل مكلف الخ رشيدى (قوله كقوله ومكاتب الخ) اى كانه تصريح ببعض ما خرج
بالضابط (قوله وحاصله) اى حاصل الجواب او رد الرد (قوله ذكر الضابط) اى ضابط الوجوب (ذا كرا
فيه المرض) اى على سبيل التني (قوله وما قيس الخ) عطف على المرض اى اذا كراهيه المرض وما قيس به
رشيدى (قوله بقوله الخ) متعلق بذا كرا (قوله بعض ما خرج به) اى بالضابط رشيدى (قوله ومنه)

بدل منه ان نصب وان رفع فخره محذوف وان رفع امكن توجيهه بان الابعنى لكن وأربعة مبتدأ موصوف
بمحذوف مفهوماً من الشياق اى من المسلمين وعبد الخ بدل والخبر محذوف اى لا يجب عليهم (ومن الحق
به) اى كالتعدى بسكره (قوله ومسافر) اى سفر أمياحا ولو قصر اقال فى شرح الروض نعم ان خرج الى قرية
يبلغ أهلها انداء بلدته لزمته لان هذه مسافة يجب قطعها للجمعة فلا تعد سفرا مسقطا لها كالمكان بالبلدة
وداره بعيدة عن الجامع ذكره البغوى فى فتاويه فحل عدم لزومها له فى غير هذه اه وسياق فى كلام
الشارح قبيل ويحرم على من لزمته (قوله ومسافر الخ) فى الروض وشرحه لكن تستحب له اى للمسافر

أو امرأة أو صبي أو مريض
فلا جمعة على غير مكلف
ومن ألحق به ولا على من فيه
رق وان قل كما يأتى وامرأة
وخنثى ومسافر ومريض
للخبر لكن يجب أمر الصبي
بها كبقية الصلوات كما مر
ويسن لسيدق أن يأذن
له فى حضورها ولعجوز فى
بذلتها حيث لا فتنة أن
تحضرها كما علم بما مر اول
صلاة الجماعة وكذا مريض
أطاقه وضابطه أن يلحقه
بالحضور مشقة كمشقة
المشي فى المطر أو الوحل وان
نازع فيه الاذرى ونازع
أيضا فى قوله ونحوه وقال لم
أفهم لها فائدة وأجاب غيره
بأن المراد به الاعذار المرخصة
فى ترك الجماعة ورد بأنه
ذكرها عقبها ويرد بان
هذا تصريح ببعض ما خرج
بالضابط كقوله ومكاتب
الى اخره وحاصله انه ذكر
الضابط مستوفى ذا كرا
فيه المرض لانه منصوص
عليه فى الخبر وما قيس به
من بقية الاعذار مشير الى
القياس بقوله ونحوه ثم
بين بعض ما خرج به
لاهميته ومنه ما خرج
بذلك النحو المجهم

أى مما خرج بالضابط أو من بغضه (قوله بما شمل الخ) متعلق بين و (قوله وهو) أى ما شمل الخ قول المتن (على معذور بمرخص الخ) وليس من ذلك ما جرت به عادة المشتغلين بالسبب من خروجهم للبيع ونحوه بعد الفجر حيث لم يترتب على عدم خروجهم ضرر كفساد متاعهم فليتنبه لذلك فإنه يقع في قوى مصرنا كثيرا عش (قوله لا كالريح بالليل) إنما يتأتى على ظاهر كلامهم أما على ما بحثناه ثم أنه حيث وجدت بالنهار وترتب على حضور الجماعة معها مشقة كمشقة الليل كانت عذرا وإن كلامهم خرج مخرج الغالب فلا استثناء. بصرى قال ع ش قال بعضهم يمكن تصوير مجيئه أى الريح هنا أيضا وذلك في بعيد الدار إن لم تمكنه الجمعة إلا بالسعى من الفجر فإنه يسقط الوجوب عنه لأن وقت الصبح ملحق بالليل أه وهو تصوير حسن أه (قوله واستشكله) أى قول المصنف ولا جمعة الخ (قوله من ذلك) أى المرخص في ترك الجماعة (قوله ويعد الخ) عبارة في شرح العباب وفي الجواهر فيبعد عدا الجوع من عذار الجماعة أه ولا بعد فيه إذ اشق عليه الحضور معه كمشقة على المريض بضابطه السابق أه وانظر لو تمكن من الأكل الدافع للجوع فأخره بلا عذر إلى حضورها بحيث يفوتها الاشتغال به وقد يخرج على ما لو تعمد أكل ذى الريح السكرية لا سقاطها إلا أن يخشى نحو تلف نفس لو حضرها مع الجوع سم وتقدم عن النهاية والغنى ما يوافق ما ذكره عن شرح العباب من عدم البعد (قوله وبأنه كيف يلحق الخ) قد يقال لا مانع منه غاية الأمر أنه قياس أدون سم (قوله مستندهم) أى الأصحاب في قياس الجمعة على الجماعة مغنى (قوله ويحجب) أى عن الأشكال الثاني (قوله بما اشترت له آنفا) أى بقوله وحاصله الخ كردى عبارة الرشيدى أى في قوله ذا كراهية المرض لأنه منصوص عليه في الخبر أه (قوله بل صح بالنص الخ) بيان للمراد من قوله وهو منع قياس الجمعة على الجماعة رشيدى (قوله بالنص) أى بالخبر الصحيح المتقدم الجمعة حق واجب الخ (قوله من عذارها) أى الجمعة ع ش (قوله وهو) أى ما هو في معنى المرض (قوله سائر عذار الجماعة) لا يخفى ما فيه بصرى (قوله سائر عذار الجماعة) أى ومنها الجوع أى الذى مشقته كمشقة المرض كما علم من القياس وبهذا يندفع الأشكال الأول ولأنما يتصله الشارح لعلم جوابه من كلامه كما قررناه رشيدى (قوله فأنضح ما قالوه) أى من أنه لا جمعة على معذور بمرخص الخ ع ش (قوله ومن العذر هنا الخ) ومنه أيضا الاشتغال بتجهيز الميت وإسهال لا يضبط الشخص نفسه معه ويخشى منه تلويث المسجد كما في التتمعة وذكر الرافى في الجماعة أن الحبس عذر إذا لم يكن مقصرا فيه فيكون هنا كذلك رافى البغوى بأنه يجب إطلاقه لفعلها والغزالي بأن القاضى أن رأى المصلحة في منعه منع وإلا فلا وهذا أولى ولو اجتمع في الحبس أربعون فساعدوا قال السنوى فالقياس أن الجمعة تلزمهم وإذا لم يكن فيهم من يصلح لأقامتها فهل لو أحد من البلد التى لا يعسر فيها الاجتماع إقامة الجمعة لهم أم لا أه والظاهر أن له ذلك مغنى ونهاية وشيخنا وياتى في الشرح ترجيح خلاف ما قاله السنوى قال ع ش قوله لم الاشتغال بتجهيز الميت أى وإن لم يكن المجهز من له خصوصية بالميت كابنه وأخيه بل المتبرع بمساعدة أهله حيث احتج إليه معذورا ما من يحضر عند المجهزين من غير معاونة للمجاملة فليس ذلك عذرا في حقهم ومثلهم بالطريق الأولى ما جرت به العادة من الجماعة الذين يذكرون الله أمام الجنازة ونقل عن شيخنا العلامة الشوبرى عن جواهر القمولى أن من العذر أيضا ما لو اشتغل برذو وجته الناشئة أه هل مثل زوجه وزوجة غيره أه ولا فيه نظر والأقرب عدم إلحاق لأنه لا يترك الحق الواجب عليه لمصلحة لا تتعلق به وظاهره ولو كان له به خصوصية كزوجه ولده ولو قيل بإلحاق هذه بزوجه

بما شمل المقيس كالمقيس عليه وهو قوله (ولا جمعة على معذور بمرخص في ترك الجماعة) بما يمكن مجيئه هنا لا كالريح بالليل واستشكله جمع بان من ذلك الجوع ويعد ترك الجمعة به وبأنه كيف يلحق فرض العين بما هو سنة أو فرض كفاية قال السبكي لكن مستندهم قول ابن عباس رضى الله عنهما الجمعة كالجماعة ويحجب بما اشترت إليه آنفا وهو منع قياس الجمعة على الجماعة بل صح بالنص أن من عذارها المرض فالحقوا به ما هو في معناه مما مشقته كمشقته وأشد وهو سائر عذار الجماعة فأنضح ما قالوه وبأن أن كلام ابن عباس مقول ما سلكوه لأنه الدليل لما ذكره ومن العذر هنا

وللعبد باذن سيده وللمعوز باذن زوجها أو سيدها وللخنثى والصبي إن أمكن انتهى (قوله ويعد ترك الجمعة به) عبارة في شرح العباب وفي الجواهر يعد عدا الجوع من عذار الجمعة انتهى ولا بعد فيه إذ اشق عليه الحضور معه كمشقته على المريض بضابطه السابق انتهى وانظر لو تمكن من الأكل الدافع للجوع فأخره بلا عذر إلى حضورها بحيث يفوتها الاشتغال به وقد يخرج عمالو تعمد أكل ذى الريح السكرية لا سقاطها إلا أن يخشى نحو تلف نفس لو حضرها مع الجوع (قوله بما هو سنة أو فرض كفاية) قد يقال لا مانع غاية الأمر أنه

مالو تعين الماء لظهر محل النجس ولم يجد ماء الا بحضرة من يحرم نظره لعورته ولا يغض (٤٠٩) بصره عنها لان في تكليف

الكشف حينئذ من المشقة ما يزيد على مشقة كثير من العذار وهل من العذر هنا حلف غيره عليه ان لا يصليها لخشيته عليه عذوره او خرج اليها لكن المحلوف عليه لم يخشه وذلك لان في تخيذه حينئذ مشقة عليه بالحاقه الضرر ولمن لم يتعد بحلفه فإبراره كتمانيس مريض بل اولى وايشا فالضابط السابق يشمل هذا اذ مشقة تخيذه اشد من مشقة نحو المشي في الوحل كما هو ظاهر او ليس ذلك عذرا لان مبادرته بالحلف في هذا قد ينسب فيها الى تهور فلا يراعى كل محتمل ولعل الاول اقرب ان عذره في ظنه الباعث له على الحلف لشهادة قرينة به (و) لا على (مكاتب) لانه عباد ما بقي عليه درهم وقيل تجب عليه (وكذا من بعضه رقيق) لاجتماعه عليه واو في نوبته (على الصحيح) لعدم استقلاله وعطفهما مع عدم وجوب الجماعة عليهما ايضا ليشير للخلاف في المبعوض وكذا المكاتب كما مر وان كان المتن مصرحا بانه لا خلاف فيه (ومن صححت ظهره) بمن لاجتماعه عليه (صححت جمعته) اجماعا قيل تعبير اصله باجزائه

فيكون عذره لم يكن بعيدا فليراجع وقوله برز وجهه اى حيث توقف ردها على فوات الجمعة بان كان هو او هي متبعا للسفر والا فلا يكون عذرا وقوله م والظاهر انه له ذلك ينبغي ان محله ما لم يترتب على ذلك تعطيل الجمعة على غير اهل الحبس ولا احرار عليه ذلك حيث لم يتيسر اجتماع الكل في الحبس وفعلها فيه اه ع ش رعد شيخنا من العذر هنا تشييع الجنائز واطلاقه قد ينافي قول ع ش ومثلهم بالطريق الاولى الخ بل وقوله امامنا من يحضر الخ ايضا اذا الحضور عند المجهرين بلا معاونة لا ينقص عن التشييع بلا معاونة فليراجع (مالو تعين الماء الخ) اى كان انتشار الخارج سم (قوله ولم يجد ماء الا بحضرة من يحرم الخ) اى اما اذا قدر على غيره كان امكنه الاستنجاء ببيته مثلا او تحصيله بنحو ابريق يعترف به ولو بالشراء فلا يكون ذلك عذرا في حقه (وقوله ولا يغض نظره) اى بان ظن منه ذلك ولو ظنا غير قوى ع ش (قوله لان في تكليف الكشف حينئذ من المشقة الخ) نعم هو جائز اذا اراد تحصيلها فان خاف فوت وقت الظهر او غيرها من الفرائض وجب عليه الكشف وعلى الحاضرين غض البصر اذا الجمعة لها بدل بخلاف الوقت افتى بذلك الوالد رحمه الله تعالى شرح م راه سم (قوله وهل من العذر هنا الخ) ولو حلف لا يصلي خلف زيد امام الجمعة سقطت عنه قاه لم يرهم قال لكن السقوط يشكل بما لو حلف لا ينزع ثوبه فاجنب واحتاج لنزعه في الغسل فانه يجب النزاع ولا حث لانه مكره شرعا لان ان يفرق ثم قرر بعد ذلك سقوطها سم على المنهج وقال حج ان السقوط هو الاقرب ونقل عن شيخنا الزياى وجوب الصلاة خلفه ولا حث لانه مكره شرعا وصورة المسئلة انه لم يكن عالما حين الحلف انه امام ولا وجبت عليه ويحتمل كالمحلف انه لا يصلي الظهر ع ش عبارة البجيرمى ومن العذر من حلف انه لا يصلي خلف زيد فولى زيدا اماما في الجمعة وقيل يصلي خلفه ولا يحتمل لانه مكره شرعا انتهى قليوبى اه (لخشيته عليه عذوره الخ) احتراز عما لو لم يخش ذلك لتعديده بالحلف حينئذ فالجواب حينئذ لا يكون عذرا في حق الحالف بل يجب عليه الحث في حق غيره اولى سم (قوله مشقة عليه) اى على المحلوف عليه (قوله فالضابط السابق) اى للمريض وهو قوله ان يلحقه الخ كردى (قوله او ليس ذلك الخ) عطف على قوله من العذر الخ (قوله الى تهور) اى وقوع في الامر بقلة بمبالاة ع ش (قوله ولعل الاول اقرب الخ) وعليه فلو صلاها حث الحالف به لكن سبق عن الزياى خلافه ع ش وفي البجيرمى عن الحنفى انه ضعيف اه اى ما سبق عن الزياى انه يصلي خلفه ولا يحتمل (قوله وعطفهما الخ) الانسب لقوله الآتى وان كان المتن الخ وعطف المبعوض مع عدم وجوب الجماعة عليه الخ (قوله ايضا) اى كاجتماعه (قوله ليشير الخ) قد يقال ولعدم تبادلهما من قوله معذور الخ سم (قوله وكذا المكاتب) اى فيه الخلاف ايضا (قوله كما مر) اى في الشرح آتفا (قوله وان كان المتن الخ) اى صنيعه حيث لم يفصله بكذا قول المتن (و من صححت ظهره الخ) اى كالصبي والعبد والمرأة والمسافر بخلاف المجنون ونحوه نهاية ومعنى (قوله بمن لاجتماعه) الى قوله اما قبل الوقت في النهاية لا قوله فتخييل عدم الى المتن وقوله ولو اكل كربه الى المتن (قوله اجماعا) اى لانها اجزات عن السكاملين الذين لا عذر لهم فاصحاب العذر بطريق الاولى ولا تناسقت عنهم رفقا بهم فاشبه مالو تكلف المريض القيام معنى (قوله قيل الخ) وافقه المعنى (قوله باجزائه) اى جمعته (وقوله اصوب) اى من تعبير المصنف بصحته جمعته (بخلاف الصحة)

قياس ادون (قوله مالو تعين الماء لظهر محل النجس) اى كان انتشار الخارج (قوله لان في تكليف الكشف حينئذ من المشقة ما يزيد الخ) نعم هو جائز له اذا اراد تحصيلها فان خاف فوت وقت الظهر او غيرها من الفرائض وجب عليه الكشف وعلى الحاضرين غض البصر اذا الجمعة لها بدل بخلاف الوقت افتى بذلك شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله تعالى شرح م (لخشيته عليه عذوره) لو خرج اليها احتراز عما لو لم يخش ذلك لتعديده بالحلف حينئذ بل الحالف حينئذ لا يكون عذرا في حق الحالف بل يجب عليه الحث في حق غيره اولى (قوله وعطفهما) قد يكفى في عطفهما بيان محترز حر (ليشير الخ) قد يقال ولعدم تبادلهما من قوله معذور

اي بدليل صحة جمعة المتيمم بموضع يغلب فيه وجود الماء ولا تجزئه مغنى (قوله بل هما سواء الخ) اي بل الصحة والاجزاء سواء في ان كلا منهما لا يستلزم سقوط القضاء على الراجح ويستلزمه على المرجوح كما يعلم من جمع الجوامع وغيره سموعش ولك ان تجيب بان كلام جمع الجوامع فيما اذا وقعا في كلام الشارع وكلام القيل فيما اذا وقعا في كلام المصنفين قول المتن (وله ان ينصرف من الجامع) يشمل من اكل ذاريح كربه وهو ظاهر خلافا لابن حجر وعبارة سم على المنهج هنا يشمل من اكل ذاريح كربه فليست بما تقدم في الجماعة بالهامش انتهت وعبارته ثم لا فرق على الواجهة بين من اكل ذلك لعذر او غيره ولا بين ان يصلي مع الجماعة في مسجد او غيره نعم ان اكل ذلك بقصد اسقاط الجمعة والجماعة اثم في الجمعة ولم تسقط عنه كالجاعة وقضية عدم السقوط عنه انه يلزمه الحضور وان تماذى الناس به واعتمده مر انتهت غش (قوله به) اي بالانصراف نهاية (قوله لا يستلزم الترك) اي تركه للجمعة مع حضور محلها رشيدى (قوله وهو صريح في ان له الترك الخ) فيه بحث لانه انما هو صريح في الترك من اصله قبل الحضور واما بعدهم الكلام فيه فيجوز ان يتغير الحكم ولذا نقل هذا المعترض وهو الاسنوى وجهان العبد اذا حضر لزمته الجمعة بل الجواب ما يفهم من الاستثناء الذى ذكره المصنف من ان المتبادر من قوله الآتى فيحرم انصرافه لزوم الجمعة وهذه قرينة على ان المراد من قوله هنا وله ان ينصرف الانصراف المانع من اللزوم ستم وقوله من ان المتبادر الخ باقى عن عش ما يخالفه قول المتن (من الجامع) ينبغي ان يكون حضوره نحو باب الجامع مما لا يبقى معه مشقة كحضوره في نفس الجامع حتى يمتنع الانصراف منه بشرطه سم (قوله يعنى) الى قوله اما قبل الوقت في المغنى الا قوله ولو اكل كربه الى المتن (لان الاغلب الخ) اي او اراد بالجامع المعنى اللغوى اي المكان الذى يجتمعون فيه سم (قوله قبل الاحرام) متعلق بقول المصنف ان ينصرف عبارة المغنى واحترز بقوله من الجامع عن الانصراف من الصلاة فانه يحرم سواء في ذلك العبد والمرأة والحائض والمسافر والمريض ولو قبلها ظهر التلبسهم بالفرض اه (قوله لان نقصه) اي نقص من لا تلزمه الجمعة من نحو المرأة والحائض والرقيق فهذا علة لجواز انصراف الباقي بعد الاستثناء (قوله المانع) اي من الوجوب صفة للنقص (قوله بمن عزربم خص الخ) اي من الحق بالمريض كاعنى لا يجزى قائدانهية ومغنى (قوله ولو اكل كربه) قد مر ما فيه و (قوله وتضرر الحاضرين الخ) يرد عليه انه لو نظر الى ذلك لم يكن اكل ذى الریح الكربة عذرا مطلقا عش (قوله ولو اكل كربه) هل باقى فيه نظير الاستثناء الآتى فيقال الا ان يزبد ضرر الحاضرين سم (قوله ذلك) اي قول المصنف ونحوه قول المتن (فيحرم انصرافه ان دخل الوقت) فلو انصرف حينئذ اثم وهل يلزمه العود الوجه لا وفاقا لم رسم على المنهج اه عش وحلي وشوبرى (قوله ما لم تقم الخ) اي فان اقيمت امتنع على المريض ونحوه بخلاف العبد والمرأة ونحوهما فانما يحرم عليهم الخروج منها فقط نهاية قال عش قوله لم فان اقيمت امتنع الخ نعم ان كان صلي

بل هما سواء كما هو مقرر في
الاصول (وله) اي من
لا تلزمه (ان ينصرف) قيل
تعبيره به لا يستلزم الترك
اه وليس في محله لان
الكلام في المعذور الذى
لا تلزمه وهو صريح في
ان له الترك من اصله
فتخيل عدم ذلك الاستلزام
عجيب وحاصل كلامه ان
جواز الترك من اصله
المعذور لا تفصيل فيه وإنما
التفصيل في الانصراف
بعد الحضور (من الجامع)
يعنى من محل اقامتها وآثر
الجامع لان الاغلب اقامتها
فيه قبل الاحرام بها لا بعده
لان نقصه المانع لا يرتفع
بحضوره (الا المريض
ونحوه) بمن عذربم خص
في ترك الجماعة ولو اكل
كربه كما شمله ذلك وتضرر
الحاضرين به يحتمل او
يسهل زواله بتوقى ريحه
(فيحرم انصرافه) ان دخل
الوقت لزوال المشقة
بحضوره (الا ان يزبد
ضرره بانتظاره) لفعلها
فيجوز انصرافه ما لم تقم

الخ (بل هما سواء كما هو مقرر في الاصول) اي بل هما اي الصحة والاجزاء سواء اي في ان كلا منهما لا يستلزم سقوط القضاء فان ذلك هو الصحيح في الاصول كما يعلم من جمع الجوامع وغيره لا في ان كلا منهما يستلزم سقوط القضاء فان ذلك قول مرجوح في الاصول كما يعلم بما ذكر ايضا فان اراد هذا الثاني فهو ممنوع كما تبين (قوله وهو صريح في ان له الترك من اصله) فيه بحث لانه انما هو صريح في الترك من اصله قبل الحضور واما بعدهم الكلام فيه فيجوز ان يتغير الحكم ولذا نقل هذا المعترض وهو الاسنوى وجهان العبد اذا حضر لزمته الجمعة وكذا ايضا لزمه نحو المريض اذا دخل الوقت بشرطه بل الجواب ما يفهم من الاستثناء الذى ذكره المصنف تأمل (قوله به) اي التفصيل في الانصراف (في المتن من الجامع) ينبغي ان يكون حضوره نحو باب الجامع مما لا يبقى معه مشقة كحضوره في نفس الجامع حتى يمتنع الانصراف منه بشرطه (قوله وآثر الجامع لان الاغلب الخ) او اراد بالجامع المعنى اللغوى اي المكان الذى يجتمعون فيه (قوله ولو اكل كربه) هل باقى فيه نظير الاستثناء الآتى فيقال الا ان يزبد ضرر الحاضرين (في المتن فيحرم انصرافه الخ) المتبادر منه

إلا إذا تفاحش ضرره بأن زاد على مشقة المشي في الوخل زيادة لا تحتل عادة (٤١١) فيما يظهر فله الانصراف وإن

أجزم بها أما قبل الوقت
فله الانصراف مطلقا ولو
أعنى لا يجد قائدا كما شمله
اطلاقهم وإن حرم انصرافه
بعد دخول الوقت اتفاقا
واستشكل ذلك السبكي
وتبعه الأسنوي والأذري
بأنه ينبغي إذا لم يشق على
المعذور الصبر أن يحرم
انصرافه كما يجب السعي قبله
على بعيد الدار ويحجب بأن
بعيد الدار لم يقم به عذر مانع
وهذا قام به عذر مانع فلا
جامع ثم رأيت شيخنا أجاب
بما يؤول لذلك فإن قلت فلم
فرق فيه بين دخول الوقت
وعدمه مع زوال المشقة في
كل قلت لأنه عهد أنه يحتاج
للخطاب بعده لكونه إلزاميا
مالا يحتاج قبله لسكونه
اعلاميا وأما بعيد الدار فهو
الزاي فيها فاستويا في حقه
وتردد الأذري في قن أحرم
بها بغير إذن سيده وتضرر
بغيرته ضررا لا يحتمل
والذي يتجه أنه إن ترتب
على عدم قطعة فوت نحو
مال للسيد قطع كما يجوز
القطع لأنقاذ المال أو نحو
أنس فلا (تفسيه)
ظاهر كلامهم أنه لو كان
أربعون من نحو المرضى
بمحله لم تلزمهم إقامة الجمعة
فيه وإن جوزنا تعددها
لقيام العذر بهم

الظهر قبل حضوره فالوجه جواز الانصراف كما يؤخذ من قول المصنف الآتي فلو صلى قبل فوتها الظهر ثم
زال عذره الخ فتأمل سم على المنهج اه (قوله إلا إذا تفاحش ضرره) أي كاسهال به ظن انقطاعه فحضر
ثم أحسن به بل لو علم من نفسه سبقة وهو محرم في الصلاة لو مكث فله الانصراف كما قاله الأذري ولو زاد
تضرر المعذور بطول صلاة الإمام كان قرا بالجمعة والمنافقين جاز له الانصراف كما بحثه الأسنوي سواء كان
أحرم معه أم لا نهاية ومعنى وشرح بافضل قال ع ش قوله مر فله الانصراف بل ينبغي وجوبه إذا غلب
على ظنه تلوث المسجد وقوله مر جاز له الانصراف أي بأن يخرج نفسه من الصلاة إن كان ذلك في الركعة
الأولى وبأن ينوي المفارقة ويكمل منفردا إن كان في الثانية حيث لم يلحقه ضرر بالتكميل ولا جاز له قطعها
اه (قوله مطالعا) أي زيادة ضرره بالانتظار أولا (قوله اتفاقا) راجع لقوله وإن حرم الخ (قوله واستشكل
ذلك) أي جواز الانصراف قبل الوقت سم (قوله إن يحرم انصرافه) أي قبل الوقت (قوله قبله) أي
الوقت (قوله ويجاب الخ) ناقش فيه سم راجعه (قوله فيه) أي في نحو المريض الحاضر (قوله قلت لأنه
عهد الخ) وفي سم بعد كلام مانصه فاصل الاشكال أن هؤلاء لا خطاب في حقهم إلزاميا قبل الحضور لا قبل
الوقت ولا بعده وإذا خوطبوا إلزاما بعد الحضور بعد الوقت فليخاطبوا كذلك بعد الحضور قبله وهذا
لا يندفع بما ذكره من الفرق لأنه إن فرضه قبل الحضور فهو ممنوع إذا خطاب قبله مطلقا أو بعده فهذه
التفرقة هي أول المسئلة فكيف يسوغ التمسك بها تأمل اه وقد يجاب بأن حاصل الجواب أن الشأن
في غير بعيد الدار أن لا يخاطب قبل الوقت إلزاما وبما قدمه سم نفسه من أن هذا لا يزيد على غير المعذور
الذي يجوز له الانصراف قبل الوقت وأما اشتراط جواز الانصراف هناك بقصد الرجوع لأقامتها
وعدمه هنا فلا مر آخر وهو أن يشق الرجوع هناك (قوله فاستويا في حقه) أي استوى
الخطاب قبل الوقت والخطاب بعده في حق بعيد الدار في إثنين إلزاميان (قوله قطع) هل جواز كالمعذور به
أو يفرق سم ولعل الأقرب الفرق بأن هنا زيادة على ما هناك تاذي سيده وعدم وجوب الاحرام من أصله
(قوله لم تلزمهم الخ) الأقرب للزوم وفاقا لم سم على المنهج اه ع ش (قوله لقيام العذر الخ) علة

نحو لزوم الجدة في هذه الحالة فهذا قريبه على أن المراد بقوله السابق وله أن ينصرف الانصراف المانع للزوم
وبهذا يندفع الاعتراض السابق بأن الانصراف لا يستلزم الترك (قوله إلا إذا تفاحش ضرره الخ) أي
كاسهال به ظن انقطاعه فحضر ثم أحسن به بل لو علم من نفسه سبقة له وهو محرم في الصلاة لو مكث فله الانصراف
كما قاله الأذري ولو زاد تضرر المعذور بطول صلاة الإمام كان قرا بالجمعة والمنافقين جاز له الانصراف
أيضا كما بحثه الأسنوي سواء كان أحرم معه أم لا شرح مر (واستشكل ذلك) أي جواز الانصراف قبل الوقت
(قوله ويجاب الخ) قد يتخذ منه أن ذلك العذر إنما هو مانع لوجوب الحضور لمشقته ولو وجوب الاستمرار بعد ان
زاد الضرر بحيث حضروا لازية للضرر لم يبق مانعا إلا أنه يربد حينئذ أن هذا لا يزيد على غير المعذور الذي يجوز
له الانصراف قبل الوقت لكن بشرط الرجوع لأقامتها وهذا يرجع لوقع في المشقة قد يقال بل يزيد لأن
جواز انصراف غير المعذور قبل الوقت مشروط بقصد الرجوع لأقامتها والكلام هنا في المعذور في انصرافه
على قصد الاعراض عنها أسافلي تأمل (قوله قلت لأنه عهد الخ) هذا قد يدل على مخاطبة المعذورين بعد الوقت
إلزاما وهو ممنوع إذ لو خوطبوا إلزاما بعد الوقت لزوم الحضور وليس كذلك كما هو ظاهر نعم إذا تبرعوا
بالحضور وبعد الوقت خوطبوا حينئذ بذلك إلزاما بشرط مواعيد هذا فاصل الاشكال أن هؤلاء لا خطاب
في حقهم إلزاميا قبل الحضور لا قبل الوقت ولا بعده وإذا خوطبوا إلزاما بعد الحضور بعد الوقت فليخاطبوا
كذلك بعد الحضور قبله هذا لا يندفع بما ذكره من الفرق لأنه إن فرضه قبل الحضور فهو ممنوع إذا خطاب
قبله مطلقا أو بعده فهذه التفرقة هي أول المسئلة فكيف يسوغ التمسك بها تأمل (قوله قطع) هل جواز أقط
كالمعذور به أو يفرق (فرع) الزوم يوم الجمعة بعد الفجر وقبل الزوال إذا لم يظن الانتباه منه وادراك الجمعة
هل يجب تركه بحرم التمسك به فيه نظرو قياس وجوب السعي من الفجر على بعيد الدار وجوب تركه وحرمة

وليس كما لو حضر المريض مع غيره لان المانع مشقة الحضور وقد زالت بحضوره مع كونه تابعاهم ومتحلا مشقة الحضور واما مسئلتنا فليس فيها ذلك لان الفرض انهم بمحل (٢١٤) واحد كما تقرر ويؤخذ من ذلك ترجيح ما قاله السبكي انه لو اجتمع في الحبس اربعون لم تلزمهم

لعدم اللزوم (قوله كما لو حضر المريض الخ) أى فى محل الجمعة (قوله ويؤخذ من ذلك الخ) قضية الاخذ منه انه نظيره وحينئذ فقياس ما قاله الاسنوى اى الذى اعتمده النهاية والمغنى لزومها لاربعين مرضى او عيانا بلا قائد تيسر لهم اقامتها بحلهم واما ما اشار اليه الشارح من الفرق بين حضور المرضى وعدم حضورهم فلا يخفى ما فيه ولا نسلم ان التبعية التى ذكرها لها مدخل فى الوجوب فليتأمل سم (قوله بل لم تجز لهم الخ) لوجه لعدم الجواز حيث جاز التعدد وما استدلل به لا يفيد عدم الجواز و(قوله مع ان حبس الحجاج كان يجتمع فيه العدد الكثير الخ) لعلمهم منعوا من اقامتها وهى وقائع حالية محتملة سم (قوله فقول الاسنوى الخ) اعتمده النهاية والمغنى كما مر (قوله لان الحبس عذر مسقط الخ) للاسنوى ان يقول إنما يسقط إذا احتيج الحضور محل آخر لا مطلقا فهو عذر مسقط للحضور ولا لفعل الجمعة فى محلهم فلا استدلال بانه عذر مسقط استدلال ساقط بل لا منشأ له الا الالتباس سم (قوله وبه يندفع قوله ايضا الخ) اعتمده مر اللزوم سم عبارة النهاية وحينئذ فيتجه وجوب النصب على الامام اه اى نصب الخطيب والامام ع ش (قوله من يقيم الخ) اى اماما يقيم الخ ع ش (قوله لا ينافى ذلك) اى اللزوم (قوله بما يأتى) اى فى الشرط من شروط الصحة (قوله والزمان) عطف على الهرم (قوله والعامة) اى الاقوال المتن (مر كبا) اى مملوكا او مؤجرا او معار او لوداميا كما فى المجموع نهاية ومعنى (قوله لم يزر به الخ) اى لا يخل بمروءته عادة قال ع ش هو نعت لقوله ولو ادما اه وهو ظاهر صنيع الشارح كالتبعية ويجوز كونه نعتا لمر كبا وعلى كل فضمير به لمن ذكر من الشيخ الهرم والزمن وضمير ر كبه للادى على الاول وللركب المغيا بقوله ولو ادما على الثانى (قوله كما هو ظاهر) اى التقييد بعدم الاضرار (قوله باعادة الخ) يجوز تعلقه بالغاية لا باصل الكلام فتشمل العبارة حينئذ الملك والاعارة والاجارة لغير الادى لكن سكوتهم عن الملك فى الادى كعبده فيه نظر سم وقد يمنع السكوت فتدبر (قوله اى لا منه فيها الخ) فلو وهب له مر كوب لم يجب قبوله مغنى وع ش وشيخنا ونقله سم عن مر واقره (قوله او اجارة) الى قوله وان قرب فى النهاية (قوله او اجارة الخ) وهل يجب السؤال فى العبارة وكذا الاجارة فيه نظر والذى يظهر الوجوب كافى طلب المام فى التيمم وقد يفرق بوجود البدل هنا برماوى اه بجيرى (قوله فاضلة عما يعتبر فى الفطرة الخ) ينبغى وعن دينه ع ش (قوله

التسبب فيه وبادر مر بالمنع وحاول الفرق بما لم يتضح فليحذر (قوله ويؤخذ من ذلك الخ) قضية الاخذ منه انه نظيره وحينئذ فقياس ما قاله الاسنوى لزومها لاربعين مرضى او عيانا بلا قائد تيسر لهم اقامتها بحلهم واما ما اشار اليه الشارح من الفرق بين حضور المرضى وعدم حضورهم فلا يخفى ما فيه ولا نسلم ان التبعية التى ذكرها لها مدخل فى الوجوب فليتأمل (قوله انه لو اجتمع فى الحبس اربعون لم تلزمهم الخ) والحبس كاقال الغزالي عذر ان منعه الحاكم وله ذلك لمصلحة رعاها ولا فلا وان اتى البغوى بوجوب اطلاقه لفعلها وذكر الرافعى فى الجماعة انه عذر ان لم يقصر فيه فيكون هنا كذلك شرح مر (قوله بل لم تجز لهم الخ) لوجه لعدم الجواز حيث جاز التعدد وما استدلل به لا يفيد عدم الجواز (قوله مع ان حبس الحجاج كان يجتمع فيه العدد الكثير من العلماء وغيرهم) لعلمهم منعوا من اقامتها وهى وقائع حالية محتملة (قوله فقول الاسنوى القياس انها تلزمهم الخ) ويبقى النظر فى انه اذا لم يكن فيهم من يصلح فهل يجوز لواحد من البلد التى لا يعسر فيها الاجتماع اقامة الجمعة لهم لانها جمعة صحيحة ومشروعة ام لا لانما يجوزنا بالضرورة ولا ضرورة فيه الاوجه الاول شرح مر (قوله لان الحبس عذر مسقط) للاسنوى ان يقول إنما يسقط إذا احتيج الحضور محل آخر لا مطلقا فهو عذر مسقط للحضور ولا لفعل الجمعة فى محلهم فلا استدلال بانه عذر ساقط بل لا منشأ له الا الالتباس (قوله به يندفع قوله ايضا يلزم الامام الخ) اعتمده مر اللزوم (قوله باعادة الخ) يجوز تعلقه بالغاية لا باصل الكلام فتشمل العبارة الملك والاعارة والاجارة لغير الادى لكن سكوتهم عن الملك فى الادى كعبده

بل لم تجز لهم اقامة الجمعة فيه لقيام العذر بهم وايداه بانه لم يعهد فى زمن اقامتها فى حبس مع ان حبس الحجاج كان يجتمع فيه العدد الكثير من العلماء وغيرهم فقول الاسنوى القياس انها تلزمهم لجواز التعدد عند عسر الاجتماع فعند تعذره اولى فيه نظر لان الحبس عذر مسقط وبه يندفع قوله ايضا يلزم الامام ان ينصب من يقيم لهم الجمعة اه ولو قيل لو لم يكن بالبلد غيرهم وامكنهم اقامتها بحلهم لم تلزمهم لم يعهد لانه لا تعدد هنا والحبس إنما يمنع وجوب حضور محلهما وقول السبكي المقصود من الجمعة اقامة الشعائر لا ينافى ذلك لان اقامته موجودة هنا الا ترى ان الاربعين لو اقاموها فى صفة بيت واغلقوا عليهم بابها صحت وان فوتوها على غيرهم كما يعلم بما يأتى (وتلزم الشيخ الهرم والزمن) يعنى من لا يستطيع المشى وان لم يوجد حقيقة الهرم وهو اقصى الكبر والزمان وهى الابتلاء والعامة (ان وجدنا مر كبا) ولو ادما لم يزر به ر كبه كما هو ظاهر باعادة اى لامنة فيها بان تفهم المنفعة جدا فيما يظهر ويحتمل انه فى الادى

لا فرق اخذنا ما يأتى فى بذل الطاعة له ومنه وبفى الحج وعلاؤه باعتياد المساحة بالار تفاق فى بدن الغير ما لم يعتد به فى ماله كشقة وقد يفرق بأن الحج يحاط له اكثر لانه لا يجب فى العمر الا مرة ولا يجزى عنه او اجارة باجرة مثل وجدها فاضلة عما يعتبر فى الفطرة كما هو

كمشقة المشى الخ) فان شق عليها مشقة شديدة لا تحتل غالبا فلا وإن لم يبع التيمم نهاية قول المتن (والاعنى
 يبدل الخ) أى فى محل يسهل عليه تحصيله منه عادة بلامشقة ع ش (قوله قاتدا) أى تليق به مراقبته فيما يظهر
 لا نحو فاسق شورى اه بجزى (قوله ولو باجرة مثل) أى او متبرعا وملكه نهاية وغنى وشرح المنهج
 (قوله كذلك) أى وجدها فاضلة عما يعتبر فى الفطرة نهاية أى وعن دينه غ ش (قوله وان قرب الجامع الخ)
 المتجه وجوب الحضور إذا قرب بحيث لا يناله ضرر نهاية وغنى وسم وشيخنا (قوله مثلا) أى ومثل
 القرية البلدة (قوله أى تنعقد) إلى قوله ومن ثم فى المغنى لا قوله ولو بان امتنع إلى المتن وقوله أى من آخر
 إلى المتن ولفظة ان فى قوله وان لم يكن على عال والى قوله ولا تسقط فى النهاية إلا ما ذكر (قوله لزمتهم الخ)
 جواب ان كان الخ (قوله بل يحرم الخ) أى وتسقط عنهم الجمعة بفعلهم لها فى بلد أخرى نهاية وغنى قال ع ش
 ويجب على الحاكم منعهم من ذلك ولا يكون قصد البيع والشراف المصر عذر فى تركهم الجمعة فى بلدتهم إلا
 إذا ترتب عليه فساد شىء من اموالهم واحتاجوا إلى ما يصرفونه فى نفقة ذلك اليوم الضرورية ولا يكلفون
 الاقراض اه (قوله تعطيل محلهم الخ) ولو صلاها الأربعةون فى قرية أخرى ثم حضروا قريتهم وأعادوها
 فيها فينبغى صحة تلك الاعادة وهل يسقط عنهم اثم التعطيل او تدفعه إذا قصدوا ابتداء ان يعودوا إلى قريتهم
 لا عادتها فيه نظر سم ولعل الأقرب الثانى إذ قد يعرض لهم بعد قصدهم الاعادة ما يمنعه عنها فلا يمنع ذلك
 القصد الا اثم (قوله والذهاب إليها فى بلد أخرى) ظاهر وان كان الذهاب قبل الفجر وسياق فى باب الحج فى
 هامش شرح قول المصنف وان يخرجهم من غدا إلى متى ما يتعلق به وقد يستدل على جواز الذهاب قبل الفجر
 وان تعطلت الجمعة بعدم الخطاب قبل الفجر ويحاج بان المراد ليس لهم الذهاب والاستمرار إلى فواتها بل
 يلزمهم العود فى وقتها فعلها وقدمال مر بعد البحث معه إلى امتناع الذهاب قبل الفجر بالمعنى المذكور
 سم ولا ينفى قوة الاستدلال وبعد الجواب ثم رايته فيما يأتى فى بحث حرمة السفر بعد الزوال ذكر ما يرجح
 الجواز والاستمرار معا ويأتى هناك ايضا عن الكردى عنه فى شرح ابن شجاع وعن ابن الجبال ما يوافق
 (قوله ولو بان امتنع الخ) توقف فيه مر وجوز ما هو الاطلاق من انه حيث كان فيهم جمع تصح به الجمعة ثم
 تركوا إقامتها يلزم من ارادها السعى إلى القرية التى يسكنها لانه معدور فى هذه الحالة لانه يولد الجمعة
 والمانع من غيره بخلاف ما إذا لم يكن فيهم جمع تصح به الجمعة لان كل واحد فى هذه الحالة مطالب بالسعى إلى
 ما يسكنه نداه وهو محل جمعة اصله سم (قوله يعنى معتدل السمع الخ) أى وان كان واحدا نهاية وغنى (قوله
 إذا أصغى إليه) أى فالمدار على البلوغ بالقوة حلى (قوله ويعتبر كونه فى محل مستوا الخ) قال ابن الرفعة سكتوا
 عن الموضوع الذى يقف فيه المستمع والظاهر انه موضوع إقامته برأسى ومال مر إلى هذا الظاهر وقال من سمع من
 موضع إقامته وجب عليه ومن لا فلا سم على المنهج اه ع ش اقول ويخالف ذلك قول الشارح أى من آخر
 طرف الخ وايضا يلزم على الظاهر المذكور ان بعضهم يجب عليه الجمعة وبعضهم لا يجب عليه وكلام الشارح
 والنهاية والمغنى كالصريح بل صريح فى انه يجب على كلهم بسماع بعضهم (قوله من آخر طرف الخ) صفة لمحل

فيه نظر (قوله باعارة الخ) فلو وهب له مركوب لم يجب قبوله للثمة مر (قوله وان قرب الجامع منه الخ) المتجه
 وجوب الحضور إذا قرب بحيث لا يناله ضرر شرح مر (قوله والذهاب إليها فى بلد أخرى) ظاهره وان كان
 الذهاب قبل الفجر وسياق فى باب الحج فى قول المصنف وان يخرجهم من غدا إلى متى ما ناله وان يخرج
 بهم فى غير يوم الجمعة وفيه وان لم تلزمهم ولا فاقيل للفجر مالم تعطل الجمعة بمكة انتهى وسياق فى هامشه
 ما يتعلق به وقوله مالم الخ يحتمل ان معناه انها إذا تعطلت بسبب غير جازان يخرج بعد الفجر لان معناه انها
 إذا تعطلت بسبب خروجه قبل الفجر امتنع فليراجع وقد يستدل على جواز الذهاب قبل الفجر وان تعطلت
 الجمعة بعدم الخطاب قبل الفجر ويحاج بان المراد انه ليس لهم الذهاب والاستمرار إلى فواتها بل يلزمهم
 العود فى وقتها فعلها وقدمال مر بعد البحث معه إلى امتناع الذهاب قبل الفجر بالمعنى المذكور (قوله
 أوليس فيهم جمع كذلك) ولو بان امتنع بعض من تنعقده الخ توقف فيه مر وجوز ما هو الاطلاق من

مستوى الخ عبارة الجبري والمراد بلغه ذلك وهو واقف طرف بلده الذي يلي المؤذن بان يكون في محل لا تقصر فيه الصلاة (عما يلي) الاولى حذف مما قول المتن (صوت) وإن لم يميز الكلمات والحروف حيث علم انه نداء الجمعة مرادهم عبارة النهاية والامداد ويعتبر في البلوغ العرف اى بحيث يعلم منه ان ماسمعه نداء الجمعة وان لم يميز كلمات الاذان فيما يظهر بخلاف المتن شرط ذلك اه قول المتن (عال) صادق بالمفرد بحيث يسمع من نصف يوم وهو مشكل من حيث المعنى لما فيه من الحرج فليتأمل ثم رايته في شرح العباب قيده بالمعتدا وافادانه غالبا لا يزيد على نحو ميل بصري عبارة السكردى على بافضل قوله على الصوت اى معتدل في العلوقا في الارباع لا كالعباس فقد جاء عنه ان صوته سمع من ثمانية اميال اه اقول افاد قيد الاعتدال هنا قول الشارح عرفا (قوله إذا كان يؤذن الخ) الاولى تركه لا يهامه واغناء سابقه عنه بصري (قوله) وان لم يكن على عال) هذه المبالغة تقتضى اللزوم عند سماع الاذان على العالى وان كان لا يسمعه لو كان على الارض ويخالفه قوهم والمعتبر كون المؤذن على الاوض لا على عال انتهى فكان ينبغي اسقاط الواو اى كما اسقطه النهاية والمغنى اللهم الا ان تجعل واو الحال سم (قوله كطبرستان) هى بفتح الباء وكسر الراء وسكون السين اسم بلاد بالعجم مصباح اه ع ش (قوله لا نا الخ) تعليل لقوله سواء الخ (قوله في هدو الاصوات الخ) وإنما اعتبر سكون الاصوات لانها تمنع من الوصول وسكون الارباع لانها تارة تعين عليه وتارة تمنع منه بجبري ونهاية قول المتن (من طرف يليهم الخ) ضابطه ما تصح الجمعة فيه بان يتمتع القصر قبل مجاوزته ع ش وشوربى قول المتن (لزمهم) رلو سمع المعتدل النداء من بلدين فحضور الاكثر جماعة اولى فان استويا فالوجه مراعاة الاقرب كمنظيره في الجماعة ويحتمل مراعاة الابعد اكثرة الاجر نهاية ومغنى (قوله اربعون) الاولى الاربعون بالتعريف اى اربعون كاملون مستوطنون (ولو استوت لسمعوا) المراد لو فرضت مسافة انخفاضا تمتد على وجه الارض وهى على اخرها لسمعت هكذا يجب ان يفهم فليتأمل وقيس عليه نظيره في الاولى كذا بخط شيخنا الشهاب البرلسى بهامش المحلى وهو حق وجهه وان تبادل من كلام الشارح ان المراد ان تفرض القرية على اول المستوى فلا تحسب مسافة الانخفاض في الثانية ولا العلوقا الاولى لان في هذا نظرا لا يخفى إذ يلزم عليه الوجوب في الثانية وان طال مسافة الانخفاض بحيث لا يمكن ادراك الجمعة مع قطعها وعدم الوجوب في الاولى وان قلت مسافة الارتفاع بحيث يمكن الادراك مع قطعها ولا وجه لذلك ثم رايته شيخنا الشهاب الرملى اقتصر في فتاويه على ان المفهوم من كلامهم ما تقدم انه المتبادر من كلام الشارح سم على حجج وعبارة على المنهج عقب ذكر كلام البرلسى المتقدم واعتمد مر كايه نحو هذا وهى مخالفة لما فى الشرح مر والاقر ب ما فى سم ووجهه ان المدار على المشقة

انه حيث كان فيهم جمع تصح به الجمعة ثم تركوا اقامتها لم يلزم من ارادها السعى إلى القرية التي يسمع نداءها لانه معذور في هذه الحالة لانه ببلد الجمعة والمانع من غيره بخلاف ما اذا لم يكن فيهم جمع تصح به الجمعة لان كل احد في هذه الحالة مطالب بالسعى إلى ما يسمع نداءه وهو محل جمعته (قوله في المتن صوت) اى وان لم يميز الكلمات والحروف حيث علم انه نداء الجمعة مر (قوله) وإن لم يكن على عال) هذه المبالغة تقتضى اللزوم عند سماع الاذان على العالى وان كان لا يسمع لو كان على الارض ويخالفه قول الروض كغيره والمعتبر نداء صيت يؤذن كعادته وهو على الارض لا على عال انتهى فكان ينبغي اسقاط الواو اللهم إلا ان تجعل واو الحال فليتأمل (ولو استوت لسمعوا) المراد لو فرضت مسافة انخفاضا تمتد على وجه الارض وهى على اخرها لسمعت هكذا يجب ان يفهم فليتأمل وقيس عليه نظيره في الاولى كذا بخط شيخنا الشهاب البرلسى بهامش المحلى رجاء الله وهو حق وجهه وان تبادل من كلام الشارح ان المراد ان تفرض القرية على اول المستوى فلا تحسب مسافة الانخفاض في الثانية ولا العلوقا الاولى لان في هذا نظرا لا يخفى إذ يلزم عليه الوجوب في الثانية وإن طال مسافة الانخفاض بحيث لا يمكن ادراك الجمعة مع قطعها مثلا وعدم الوجوب في الاولى وان قلت مسافة الارتفاع بحيث لا يمكن الادراك مع قطعها ولا وجه لذلك فان قلت بشرط في

ما يلي بلد الجمعة كما هو ظاهر (صوت عال) عرفا من مؤذن بلد الجمعة إذا كان يؤذن كعادته في علو الصوت في بقية الايام وان لم يكن على عال سواء في ذلك البلد الكثيرة التخل والشجر كطبرستان وغيرها لانا نقدر البلوغ بتقدير زوال المانع كما صرح به قوهم (في هدو) للاصوات والارباع (من طرف يليهم ليلد الجمعة لزمهم) لخير الجمعة على من سمع النداء وهو ضعيف لكن له شاهد قوى كما بينه البيهقي (ولا) يكن فيهم اربعون ولا بلغهم صوت وجدت فيه هذه الشروط (فلا) تلزمهم لعذرهم وأفهم قولنا ولو تقدير انه لو علت قرية بقلعة جبل وسمعوا ولو استوت لم يسمعوا أو انخفضت فلم يسمعوا ولو استوت لسمعوا وجبت في الثانية دون الاولى نظر التقدير الاستواء بان يقدر نزول العالى وطلوغ المنخفض

وعدمها عش وقوله مخالفة لما في الشرح إى شرح م الصريح فيما يتبادر من كلام التحفة عبارته م ر وهل المراد بقوله لو كان بمنخفض لا يسمع النداء ولو استوت لسمعه الخ أن تبسط هذه المسافة وأن يطالع فوق الأرض مسامتا لما هو فيه المفهوم من كلامهم المذكور الاحتمال الثاني كما افاده الوالد رحمه الله تعالى في فتاويه انتهت وفي البجيرى عن الحلبي والحفنى إعتاده أى ما في النهاية من ترجيح الاحتمال الثاني وفي الكردي بعد سرد عبارتي سم والنهاية ما نصه فتلخص أن التحفة والنهاية متفقان وأن ابن قاسم مال في حواشي التحفة إلى ما قالاه وأشار للر جوع عن موافقة البرلسى اهو قوله وأن ابن قاسم مال الخ فيه نظر ظاهر كما يظهر بالتأمل في عبارته المقدمة (قوله مسامتا لبلد النداء) ينبغى تنازع نزول وبلوغ (١) فيه سم (قوله نظر التقدير الاستواء الخ) أى والخبر السابق يحول على الغالب مغنى ونهاية (قوله لمن) أى لا هل القرية الذين يبلغهم النداء نهاية ومغنى (قوله حضر والعيد الخ) أى بقصد صلاة العيد بان توجهوا إليها بنيتهم وإن لم يدر كوها وأمالو حضر والبيع أسبابهم فلا يستطعونهم الحضور وسوارجعوا إلى محلم أم لا عش قال البجيرى أى ولو صلوأ ورجعوا إلى محلم اهو فيه وقفة ويظهر أن التشر يك هنا لا يضركفى نظائره فليراجع (قوله قبل دخول وقتها) أى فإن دخل وقت الجمعة عقب سلامهم من العيد مثلاً لم يكن لهم تركها كما استظهره الشيخ نهاية ومغنى (قوله وعدم العود لها الخ) فتستثنى هذه من إطلاق المصنف مغنى ونهاية (قوله طلقاً) ظاهره سواء نداء بلدته التى سافر منها ونداء غيرها وجرى على هذا الظاهر العزيزى فقال ومن هذا ما يقع في بلاد الريف من أن الفلاحين يخرجون للحصاد من نصف الليل ثم يسمعون النداء من بلدتهم أو من غيرها فتجب عليهم الجمعة فيما يسمعون منه النداء والمعتمد ما قاله الحلبي ووافقه العناني من عدم الوجوب على نحو الحصادين إذا خرجوا قبل الفجر إلى مكان لا يسمعون فيه نداء بلدتهم وإن سمعوا نداء غيرها لأنه يقال لهم مسافرون والمسافر لا تجب عليه الجمعة وإن سمع النداء من غير بلدته اهو بجيرى بتصرف ويأتى عن سم ما يوافقه أى الحلبي وعبارة الكردي قوله مطلقاً أى سواء كان السفر للعيد أو غيره لكن يلزم أن يقيد هذا بمن انقطع سفره في المحل المنتقل إليه بأن لم يقصد السفر أكثر من ذلك المحل لثلاً ينافى ما سمن سقوط الوجوب ببلوغه إلى خارج السور أو العمران اهو (لأنه) أى محل السماع (معها) أى مع بلدة الجمعة التى سافر منها وبالنسبة إليها (كمحلة منها) أى فكانه لم يسافر وهذا التعليل ظاهر فيما سمن عن الكردي من تفسير الإطلاق وعن الحلبي من تخصيص الوجوب وعدم السقوط بمن يسمع نداء بلدتهم ويأتى عن سم ما يوافقه أى الحلبي (قوله وإن لم تنعقد به) إلى قوله فإن هناك بدلا في المغنى إلا قوله كما في أصله إلى وذلك وقوله فإن فرض إلى أما إذا وكذا في النهاية إلا قوله أما إذا إلى المتن (قوله تقيم لا يجوز الخ) أى بان أقام أو نوى إقامة أربعة أيام بخلاف ما إذا كانت المدة دون ذلك فإن له حكم المسافرين ولا تلزمه الجمعة بصرى وقوله إقامة أربعة الخ أى أو إقامة مطلقة (قوله لدخول وقتها) أى لوجوبها عليه بمجرد دخوله فلا يجوز له تقويتها بالسفر نهاية (قوله بان يغلب على ظنه الخ) لو تبين خلاف ظنه بعد فلا شتم والسفر غير معصية كما هو نعم إن أمكن عوده وإدراكها فينتجه وجوبه سم وعش (قوله وهو الخ) أى الظن الغالب وظاهره أن مجرد الظن لا يكفي هنا ويأتى عن عش ما يؤيده لكن قضية ما يأتى في محترز غلبة الظن أنه يكفي فليراجع (قوله ويريدون الظن) أى غلبة الظن مغنى (قوله الظن) الأولى ما يشمل الظن بصرى (قوله ويجوز القضاء بالعلم) أى بالظن أن تلك الواقعة كذلك ولكن لا بد من كونه ظناً غالباً

الوجوب في الثانية إمكان الادراك وإلا فلا وجوب فيها قلت فاما أن نشترط في عدم الوجوب في الأول عدم إمكان الادراك ولا ثبت الوجوب فلا وجه للفرقة بين صورتين على هذا التقدير لاستواءهما عليه في المعنى وأما أن لا نشترط فيه ذلك بل نقول عدم الوجوب ثابت مطلقاً بخلاف الوجوب في الثانية فلهذا لا وجه له كما لا يخفى فليتأمل ثم رايان شيخنا الشهاب الرملى اقتصر في فتاويه على أن المفهوم من كلامهم ما تقدم أنه المتبادر من كلام الشارح (قوله مسامتا) ينبغى تنازع نزول وبلوغ فيه (بان يغلب على ظنه ذلك) لو تبين

مسامتا لبلد النداء ولمن حضروا العيد الذى وافق يومه يوم الجمعة لا نصراف بعده قبل دخول وقتها وعدم العود لها وإن سمعوا تخفيفاً عليهم ومن ثم لم يحضروا لزومهم الحضور للجمعة على الأوجه ولا تسقط بالسفر من محلهما محل يسمع أهل النداء مطلقاً عندهما لأنه معها كمحلة منها (ويحرم على من لزمته) الجمعة وإن لم تنعقد به كقيم لا يجوز له القصر (السفر بعد الزوال) لدخول وقتها إلا أن تمكنه الجمعة) أى يتمكن منها بأن يغلب على ظنه ذلك وهو مراد المجموع بقوله يشترط عليه إدراكها إذ كثيراً ما يطلقون العلم ويريدون الظن كقولهم يجوز الأكل من مال الغير مع علم رضاه ويجوز القضاء بالعلم (في طريقه) أو مقصده كما باصه

(١) قوله وبلوغ كذا بخطه ولعل الصواب وطلوع اهو من هامش الأصل

وحذفه لفهمه مما قبله وذلك لحصول (٤١٦) المقصود وقيد صاحب التعجيز بحثا بما إذا لم تبطل بسفره جمعة بلده بان كان تمام الاربعين

كان حصل عنده بقربة قوية نزلته منزلة العلم فاحفظه فانه دقيق ع ش (قوله وحذفه) أى قوله أو مقصده (لفهمه مما قبله) أى من قوله فى طريقه (قوله وذلك وقوله وقيد) أى الاستثناء (قوله مما امر انفا) أى فى شرح واهل القرية الخ (قوله بخلاف المسافر) حاصله ترجيح جواز سفره لحاجة وإن تعطلت الجمعة لكن هل يختص ذلك بالواحد ونحوه أو لا فرق حتى لو سافر الجميع لحاجة وكان امكنتهم فى طريقهم كان جائزا وإن تعطلت الجمعة فى بلدهم ويخص بذلك ما تقدم من تحريم تعطيلها فى محلهم فيه نظر والوجه أنه لا فرق سم على حج وقديقال لا وجه للتردد فى ذلك لانه حيث كان السفر لعذر مرخصا فى تركه فلا فرق فى ذلك بين الواحد وغيره ع ش (قوله لكن الفرق الخ) وفاقا لانه باله والى كانهما (قوله لها) متعلق بقول المتن تخلفه سم (قوله وايد) أى ايد الاسنوى البحث (قوله فان هناك الخ) ولا بن الرفعة ان يقول لا جدوى له بعد اشتراكهما فى ان كلا يقوم مقام الواجب عند العذر نعم فرق بينهما بغير ذلك وهو ان الظاهر يتكرر فى كل يوم وليلة بخلاف الجمعة وانه يغتفر فى الوسائل ما لا يغتفر فى المقاصد سم وعبرة البصرى ولك ان تقول يؤيد بحث ابن الرفعة انهم جعلوا من جملة اعدار الجمعة نحو ايناس المريض ولا شك ان الوحشة أولى لكونها عذرا منه فليتامل بانصاف اه وقوله ولا شك الخ محل تأمل (قوله ومعناه) أى كون الظاهر اصلا لا بدلا (قوله حينئذ) يغنى عنه قوله لتعذر فرضه الخ (قوله ان قولهم الا فى الخ) أى انفا فى شروط صحة الجمعة (قوله تجوز) أى والمراد القضاء للغوى (قوله فى قوله) أى الآتى آنفا فى شروط الصحة قول المتن (وقبل الزوال الخ) وأوله الفجر ولو سافر يوم الجمعة بعد الفجر ثم طرأ عليه جنون أو موت فالظاهر سقوط الاثم عنه كما إذا جامع فى نهار رمضان أو جنبنا عليه الكفارة ثم طرأ عليه الموت أو الجنون شرح مر أقول فيه نظر لتعديه بالاقدام فى ظنه ويؤيد عدم السقوط مالم يوطى زوجته بظان انها اجنبية فان الظاهر عدم سقوط الاثم بالتبين والفرق بين الكفارة والاثم ظاهر فليتامل اللهم إلا ان يريد بسقوط الاثم انقطاعه لا ارتفاعه من أصله وقديقال ينبغى سقوط اثم تضييع الجمعة لا اثم قصد تضييعها سم وع ش قول المتن (كعبده) بالجرو والنصب والاول منقول من خط المصنف ع ش (قوله فى التفصيل) إلى قوله اما المسافر فى النهاية والمغنى الا قوله لخبر إلى المتن وقوله أو لا نقاذ نحو مال وقوله بسند ضعيف جدا (قوله فى التفصيل المذكور) أى فان امكنه الجمعة فى مقصده وطريقه أو تضرر بالتخلف عن الرفقة جاز أو لا فلا مغنى ونهاية قول المتن (فى الجديد) والقديم ونص عليه فى رواية حرمة من الجديد انه يجوز لانه لم يدخل وقت الوجوب وهو الزوال مغنى ونهاية قول المتن (سفر امباحا) أى كسفر تجارة ويشمل المسكرو كما قاله الاسنوى كسفر منفرد نهاية ومغنى (لان الجمعة الخ) الاولى ذكره عقب قول المتن فى الجديد كفى فى النهاية والمغنى (مضافة إلى اليوم) اخذ بعضهم من ذلك انه يحرم النوم بعد الفجر على من غلب على ظنه عدم الاستيقاظ قبل فوات الجمعة ومنعه مر أقول وهو ظاهر ويدل له جواز انصراف المعذرين من المسجد قبل دخول الوقت لقيام العذر بهم ع ش

خلاف ظنه بعد السفر فلا اثم والسفر غير معصية كما هو ظاهر نعم إن أمكن عوده وادراكه فمتجه وجوب ذلك ولو سافر يوم الجمعة بعد الفجر ثم طرأ عليه جنون أو موت فالظاهر سقوط الاثم كما إذا جامع فى نهار رمضان أو جنبنا عليه الكفارة ثم طرأ عليه الموت أو الجنون يلزمه ان يقول بسقوط الاثم فى مسألة الجماع المذكور شرح مر أقول فيه نظر لتعديه بالاقدام فى ظنه ويؤيد عدم السقوط مالم يوطى زوجته بظان انها اجنبية فان الظاهر عدم سقوط الاثم بالتبين والفرق بين الكفارة والاثم ظاهر فليتامل اللهم إلا ان يريد بسقوط الاثم انقطاعه لا ارتفاعه من أصله وقديقال ينبغى سقوط اثم تضييع الجمعة لا اثم قصد تضييعها اه (بخلاف المسافر) حاصله ترجيح جواز سفره لحاجة وإن تعطلت الجمعة لكن هل يختص ذلك بالواحد ونحوه أو لا فرق حتى لو سافر الجميع لحاجة وكان امكنتهم فى طريقهم كان جائزا وإن تعطلت الجمعة فى بلدهم ويخص بذلك ما تقدم من تحريم تعطيلها فى محلهم فيه نظر والوجه أنه لا فرق (لها) يتبع بقول المتن تخلفه (قوله لوضوح الفرق) قد يقال لابن الرفعة ان يقول لا جدوى للفرق بان الظاهر اصل لا بدل بخلاف

وكانه أخذه مما مر آنفا من حرمة تعطيل بلدهم عنها لكن الفرق واضح فان هؤلاء معطلون بغير حاجة بخلاف المسافر فان فرض أن سفره لغير حاجة اتجه ما قاله وإن تمكن منها فى طريقه أما إذا لم يغلب على ظنه ذلك بان ظن عدمه أو شك فيه فلا يجوز سفره (أو يتضرر بتخلفه عن الرفقة) لها فلا يحرم إن كان غير سفر معصية دفعا لضرره وقضيته أن مجرد الوحشة غير عذر وهو متجه وإن صوب الاسنوى بحث ابن الرفعة باعتباره وايد به لانه لا يجب السفر للماء حينئذ لوضوح الفرق فان هناك بدلا لا هنا وليست الظاهر بدلا عن الجمعة بل كل اصل فى نفسه ومعناه انه لا يخاطب بالظاهر مادام مخاطبا بالجمعة بل عند تعذرها لا بدلا عنها لأن القضاء إذا لم يجب إلا بخطاب جديد فأولى أداء آخر غايته ان الشارع جعله حينئذ فرض الوقت لتعذر فرضه الاول وبهذا يعلم ان قولهم الا فى بل تقضى ظهرا فيه تجوز وان الرفع فى قوله جمعة صحيح لما علمت بتقرر ان الظاهر ليست قضاء عنها (وقبل الزوال كعبده) فى التفصيل المذكور (فى الجديد إن كان سفر امباحا)

وظاهره انه لا يلزمه قبله وإن لم يدرك الجمعة الا به (وان كان طاعة) مندوبا وواجبا (جاز) قطعا الخبر فيه لكنه ضعيف (قلت الاصح ان الطاعة كالإباح والله اعلم) فيحرم نعم ان احتاج السفر لادر الكنحو ووقوف عرفة ولا نقاذنحو (٤١٧) مال او اسير جاز ولو بعد الزوال بل

يجب لا نقاذنحو لا سير أو نحوه
كقطع الفرض لذلك ويكره
السفر ليلة الجمعة لما روى
بسند ضعيف جدا من سافر
ليلتها دعا عليه ملكاه اما
المسافر لمصيبة فلا تسقط
عنه الجمعة مطلقا لانه في
حكم المقيم كما علم من الباب
قبل هذا وحيث حرم عليه
السفر هنالم يترخص مالم
تفت الجمعة فيحسب ابتداء
سفره من الآن كما مر ثم
(ومن لا جمعة عليهم) وهم
بالبلد (تسن الجماعة في ظهرهم
في الاصح) لعموم الأدلة
الطالبة للجماعة اما من هم
خارجها فتسن لهم إجماعا
(ويخفونها) كاذانها ندبا
(إن خفي عذرهم) لئلا
يتهموا بالرغبة عن صلاة
الامام ومن ثم كره اظهارها
عند جمع بخلاف ما إذا كان
ظاهر الإذلال تهمة (ويندب
لمن امكن زوال عذره)
كقن يرجو العتق ومريض
يتوقع الشفاء وإن لم يظن
ذلك (تاخير ظهره الى الياس
من) ادراك (الجمعة) بان
رفع الامام راسه من ركوع
الثانية او يكون بمحل لا يصل
منه لمحل الجمعة الا وقد رفع
راسه منه على الاوجه رجاء
لتحصيل فرض اهل
الكامل نعم لو اخرها حتى
بقى من الوقت قدر اربع
كعات لم يسن تاخير الظهر

بحدف وتقدم عن شيخنا ما يوافقه (قوله وظاهره الخ) أي التعليل المذكور (قوله لابه) أي بالسعي قبل
الفجر (قوله مندوبا وواجبا) كسفر زيارة قبره صلى الله عليه وسلم وسفر حج نهاية ومعنى (قوله فيحرم) أي
التفصيل المذكور سم (قوله نحو ووقوف عرفة الخ) وما دخل بالنحو ومنع وطه الكفار لناحية من دار
الاسلام ولا يبعد ان يدخل به رد وجهه الناشئة (قوله او نحوه) أي كادر الك عرفة سم أي وانفاذا ناحية
وطنها الكفار معنى ونهاية (قوله ويكره السفر الخ) ولا يحرم هل وان تعطلت بخروج جمعة بلده فيه خلاف
فاطلق الشارح امتناع السفر من مكه يوم التروية إذ لم يبق بها من تنعقد بها الجمعة في حاشية الايضاح
ومختصره وفي الحج من شرح مختصر الايضاح وجرى عليه الجبال الرملی وابن علان في شرحهما على الايضاح
والاستاذ ابو الحسن البكري في شرح مختصره وهو ظاهر كلام الشارح في الحج من التحفة وقال العلامة ابن
قاسم في شرح اني شجاع ظاهر كلامهم انه حيث جاز السفر فلا فرق بين ان يترتب عليه فوات الجمعة على
أهل محله بأن كان تمام الاربعين أو لا وان بحث بعضهم خلافة وظاهره أنه لا فرق بين سفر السكل أو البعض
انتهى وقال ابن الجبال في شرح الايضاح التقييد ببقاء من تنعقد به لم يظهر وجهه اذا لا يجب على الشخص
تصحيح عبادة غيره فليتامل انتهى كرى على بافضل وتقدم عن ع ش ما يؤيده (قوله ويكره السفر ليلة
الجمعة) هذا ان قصد الفرار من الجمعة وإلا فلا ذكره الا يصحى جر هزى (قوله دعا عليه ملكاه) فيقولان
لا نجاء الله من سفره واعانه غلى قضاء حاجته خفى وشيخنا (قوله مطلقا) أي سواء سافر يوم الجمعة أو
قبله (قوله وحيث حرم) الى قوله ومن ثم قالوا في المغنى الا قوله او يكون بمحل الى رجاء (قوله فيحسب ابتداء
سفره من الآن) ينبغي إذا وصل لمحل لور جمع منه لم يدركها ان ينعقد سفره من الآن وإن كانت الى ذلك الوقت
لم تفعل في محلها سم على حج اه ع ش ويفيده قول الشارح الاقوى او يكون بمحل لا يصل الخ (قوله كما مر ثم)
أي في شرح ولو انشا السفر عاصيا ثم تاب كرى (قوله وهم بالبلد) الى قوله ثم رايتهم في النهاية الا قوله او
يكون بمحل الى رجاء او قوله ومن ثم الى التنييه وقوله وليس الى وهنا (قوله وهم بالبلد) أي بلد الجمعة معنى (قوله
خارجها) أي في غير بلد الجمعة معنى ونهاية (قوله بالرغبة الخ) أي او يترك الجمعة تساهلا معنى ونهاية (قوله
ومن ثم كره اظهارها الخ) وهو كما قال الاذرى ظاهر اذا قاموا بها بالمساجد معنى ونهاية (بخلاف ما اذا كان
ظاهر الخ) أي كالمرأة فيسن الاظهار وشرح بافضل ونهاية (قوله او يكون بمحل الخ) أي فلا يسن التاخير هنا
الى الرفع سم (قوله لو اخرها) أي الجمعة (قوله لم يسن تاخير الظهر الخ) بل ينبغي حرمة حينئذ مالم يرد فعل
الجمعة سم (قوله ولا يشك الخ) يعني ان ما هنا في المعذورين وما في قولهم لو احرم الخ في غير المعذورين فافترقا
كردى (قوله ما هنا) أي من تصوير الياس بما ذكر (قوله بقولهم) أي الاقوى في غير المعذورين (قوله

التييم بعد اشتراكهما في ان كلا يقوم مقام الواجب عند العذر فكما جاز التيمم لعذر الو حشة فملا جاز الظهر
لذلك نعم فرق بينهما بغير ذلك وهو ان الظهر يتكرر في كل يوم وليلة بخلاف الجمعة وانه يغتفر في الوسائل
مالا يغتفر في المقاصد (قوله فيحرم) أي على التفصيل (قوله او نحوه) أي كادر الك عرفة لا يجب تاخير العشاء
لادراكها كما هو ظاهر (قوله وحيث حرم عليه السفر الخ) قال في الانوار وإذا جاز لا مكانا في طريقه فعليه
حضورها حيث امكن اهو كان يمكن ان لا يلزمه حضورها حيث لم يقصد تركها عند ابتداء السفر بل عرض
له ذلك القصد لانه حيث ساغ السفر وعدمسافر اثبت له حكم المسافر كما ان الانصراف من صف القتال تمتنع
الا على قاصد التحيز مع انه إذا انصرف بقصد التحيز لا يلزمه العود فليتامل (قوله فيحسب ابتداء سفره من
الآن) ينبغي إذا وصل لمحل لور جمع منه لم يدركها ان ينعقد سفره من الآن وان كانت الى ذلك الوقت لم تفعل
في محلها (قوله او يكون بمحل لا يصل الخ) أي فلا يسن التاخير هنا الى الرفع (قوله لم يسن تاخير الظهر قطعا)

قطعا كما قاله المصنف ولا يشك ما هنا بقولهم لو احرم

(٥٣) — شروانى وابن قاسم — ثانى

بالظهر قبل السلام ولو احتملا لم يصح لان الجمعة ثم لازمة له فلا ترتفع الا بيقين بخلافها هنا ومن ثم قالوا الو لم يعلم سلام الامام احتاط حتى يعلمه

أربعون كاملون الخ) يجري هذا الكلام فيما لو تعددت حيث يمتنع التعدد ووجب استئناؤها لوقوعها معاً أو الشك في ذلك واعتادوا عدم الاستئناف سم (قوله وإن لم يباس الخ) أي بضيق الوقت عن واجب الصلاة والخطبتين (قوله قال بعضهم) لعله أراد به الشهاب الرملي (قوله المخاطب بها يقينا) أن أريد المخاطب بها يقينا في الجملة لم يفدوا في هذه الحالة فهو أول المسئلة فلا يستدل به لأنه استدلال بمحل النزاع فليتامل سم (قوله فلا يخرج عنه إلا بالياس يقينا) قد يقال الياس العادي حاصل يقينا وهو كاف سم (قوله وليس) أي ما هنا (من تلك القاعدة) أي لا أثر للتوقع (قوله لم يعارض متيقنا وهنا عارضه الخ) في هذا التعبير توقف ولعل حقه لم يصاحب متيقنا وهنا صاحبه الخ (قوله وهنا عارضه يقين الوجوب) فيه ما مر عن سم أنفا (قوله فلم يخرج عنه إلا يقين الياس منها) نعم لو كان عدم عاداتهم لها أي الجمعة امر أعاديا لا يتخلف كما في بلدنا بعد إقامتها أو لا اتجه فعل الظهر وإن لم يضق وقته عن فعلها كما شاهدته من فعل الوالد رحمه الله تعالى كثير أشرح مر أه سم قال ع ش قوله مر إلا يقين الياس الخ وهو سلام الامام منها واما قبل السلام فلم يباس لاحتمال أن يتذكر الامام ترك ركن من الاول فتكمل بالثانية ويبقى عليه ركعة يأتي بها وقوله مر نعم لو كان الخ استدراك على ما فهم من قوله مر إلا يقين الياس الخ أن هؤلاء من حقهم أن لا يفعلوا الظهر إلا عند ضيق وقته بحيث لا يمكن فعل الجمعة مع خطبتها ع ش وقال الرشيدى قوله مر نعم لو كان عدم عاداتهم لها الخ أي فيما إذا اقيمت جمعات متعددة لغير حاجة واحتمل سبق بعضها ولم يعلم في هذه الحالة تجب إعادة الجمعة كما يأتي ووجه تعلق هذا الاستدراك بما قبله النظر للعادة وعدمه وإن كانت صورة الاستدراك فيها إعادة الجمعة والمستدرك عليه جمعة مبتدأة وكانه أراد بالاستدراك تقييد الصورة المذكورة قبله بأن محلها إذا كانت تلك العادة يمكن تخلفها اه (قوله صرحوا بذلك الخ) فيه نظر إذ ليس في ذلك القول أنه علم من عاداتهم ذلك سم (قوله ولو صلى) إلى المتن في المغنى والنماية (قوله ولو صلى الظهر الخ) عبارة النماية ولو زال العذر في أثناء الظهر قبل فوت الجمعة اجزأتهم وتسبب لهم الجمعة نعم أن بان الخنثى رجلا لم يمتدح كونه من أهل الكمال ولينظر فيما لو عتق العبد قبل فعله الظهر ففعلها جاهلا بعقده ثم علم به قبل فوات الجمعة أو تخلف للعري ثم بان أن عنده ثوبا نسيه وللخوف من ظالم أو غريم ثم بان غيبتهما وما أشبه ذلك والظاهر أنه يلزمه حضور الجمعة في ذلك أه أي في جميع ما ذكر ع ش (قوله ثم زال عذره الخ) مثله إذا زال في أثناء الظهر كما في الروض وغيره سم (قوله فتلزمه) أي لتبين أنه من أهل الكمال فإن لم يتمكن من فعلها فلا شيء عليه لأنه أدى وظيفة الوقت مغنى وهو ظاهر صنيع الشارح أيضا وفي البجيرمي عن البرماوى وأن لم يتمكن من فعلها أعاد الظهر لتبين أنها في غير محلها ولا يلزمه قضاء كل ظهر جمعة تقدمت لوقوع ظهر التي بعدها قضاء عنها اه وفي ع ش عن سم ما يوافقه عبارة قوله مر ثم علم به قبل فوات الجمعة الخ قضيته أن ما مضى قبل يوم التمكن من فعل الجمعة لا قضاء لشيء منه لعذره لكن في سم على المنهج ما نصه ومن ذلك العبد إذا عتق قبل فعله الظهر وقبل فوات الجمعة لكن لو لم يعلم بعقده حينئذ واستمر مدة صلى الظهر قبل فوات الجمعة لزمه قضاء ظهر واحد لأن أول

(تنبيه) أربعون كاملون
ببلد علم من عاداتهم أنهم
لا يقيمون الجمعة فهل لمن
تلزمه إذا علم ذلك أن يصلي
الظهر وإن لم يباس من الجمعة
قال بعضهم نعم إذا لا أثر
للتوقع وفيه نظر بل الذي
يتجه لا لأنها الواجب أصالة
المخاطب بها يقينا فلا يخرج
عنه إلا بالياس يقينا وليس
من تلك القاعدة لأنها في
متوقع لم يعارض متيقنا
وهنا عارضه يقين الوجوب
فلم يخرج عنه إلا يقين الياس
منها ثم رأيتهم صرحوا
بذلك حيث قالوا لو تركها
أهل بلد لم يصح ظهرهم حتى
يضيق الوقت عن واجب
الخطبتين والصلاة ولو
صلى الظهر ثم زال عذره
وامكنه الجمعة لم تلزمه
بل تسن له إلا أن كان
خنثى واتضح بالذكرة
فتلزمه (و) يندب (لغيره)
وهو من لا يمكن زوال
عذره (كالمرأة والزمن)
العاجز عن الركوب

بل ينهى حرمة حينئذ ما لم ير دفعل الجمعة (قوله أربعون كاملون ببلد علم من عاداتهم الخ) يجري هذا الكلام فيما لو تعددت حيث يمتنع التعدد ووجب استئناؤها لوقوعها معاً أو الشك في ذلك واعتادوا عدم الاستئناف (قوله المخاطب بها يقينا) أن أريد المخاطب بها يقينا في الجملة لم يفدوا في هذه الحالة فهو أول المسئلة فلا يستدل به لأنه استدلال بمحل النزاع فليتامل سم (قوله فلا يخرج عنه إلا بالياس يقينا) قد يقال الياس العادي حاصل يقينا وهو كاف (قوله فلم يخرج عنه إلا يقين الياس) نعم لو كان عدم عاداتهم لها أمر أعاديا لا يتخلف كما في بلدنا بعد إقامتها أو لا اتجه فعل الظهر وإن لم يضق وقته عن فعلها كما شوهد من فعل شيخنا الشهاب الرملي كثير أشرح مر (قوله صرحوا بذلك الخ) فيه نظر إذ ليس في ذلك القول أنه علم من عاداتهم ذلك والافرض الكلام في الأفراد (قوله ولو صلى الظهر ثم زال عذره الخ) مثله إذا زال في أثناء الظهر كما في الروض وغيره (إلا أن كان خنثى واتضح بالذكرة فتلزمه) قال في شرح العباب ويلحق به أي بالخنثى

ظهر فعله بعد العتق المذكور لم يصح لانه من أهل الجمعة ولم تفت والظهر الذي فعله في الجمعة الثانية وقع قضاء عن هذا الظهر وهكذا هذا هو الظاهر وقال الشيخنا الطيلاوي فلولا يعلم انه كان يصلي قبل فوت الجمعة او بعده فلا يبعد ان الحكم كذلك لان الاصل بعد العتق هو وجوب الجمعة فليتام له وقضيته انه لو علم بالعتق بعد فوت الجمعة وجب عليه فعل الظهر ولو بعد خروج وقته وهو ظاهر لان صلاته الاولى غير صحيحة لكنه قد يخالفه ما افهمه قول الشارح ثم علم به قبل فوت الجمعة اه ع ش (قوله وقد عزم الخ) مع قوله الآتي أما لو عزم الخ هذا التفصيل ما اختاره النووي دون ما أطلقه عن اختيار الخراسانيين وقال انه اصح من نذب التعجيل فكان مراد الشارح الاشارة الى حمل اختيارهم على التفصيل سم واعتمد المنهج والمغنى والنهاية اطلاق المنهاج عبارتهما قال في الروضة والمجموع هذا اي نذب التعجيل مطلقا هو اختيار الخراسانيين وهو الاصح وقال العراقيون هذا كالا ول فيستحب له تأخير الظهر حتى تفوت الجمعة والاختيار التوسط يقال ان كان جاز ما بانه لا يحضرها وان تمكن منها استحبابه لتقديم الظهر وان كان لو تمكن او نشط حضرها استحبابه للتأخير قال الاذري وما ذكره المصنف من التوسط شيء ما ابتداء لنفسه وقوله ان كان جاز ما يرد بانه قديمن له بعد الجزم بعدم الحضور وكم من جازم بشيء ثم اعرض عنه اه فالمتقدم ما في المتن اه بخلاف (قوله او نشط) وفي القاموس والمختار انه من باب علم وفي المصباح انه من باب ضرب فعلى هذا ففيه لغتان حقتى اه بحيرى (قوله ولو فوات غير المعذور الخ) اي فاته بغير عذر بدليل العلة الاتية ولا يغني عن هذا التقييد قوله غير المعذور فتأمل سم (قوله وايس منها) اي بان يسلم الامام (قوله يشبهه) اي العصيان (قوله واذا فعلها فيه) اي الظهر في الوقت مع التأخير (قوله الآن) اي بعد فوت الجمعة (قوله اي شروط غيرها) اشار به الى انه ليس لغير الجمعة شرط واحد والى ان الشرط بمعنى الشروط ويمكن الاستغناء عن التاويل المذكور بجعل الاضافة للاستغراق اي مع كل شرط من شروط غيرها ع ش (قوله شروط خمسة) لا ينافيه عددها في المنهاج ستة لانه اعتبر كون العدد اربعين شرطا مستقلا بخلافه هنا ع ش قول المتن (احدها وقت الظهر) اي خلافا للامام احمد فقال بجوازها قبل الزوال مغنى وع ش (قوله بان يتي الخ) اي يقينا أو ظنا سم وع ش (قوله ما يسعها الخ) ومعلوم انه يخرج منها بالتسليمة الاولى وعليه فلو أتى بها فدخل وقت العصر هل يمتنع عليه الاتيان بالتسليمة الثانية ام لا فيه نظر والاقرب الثاني لانها تابعة لما وقع في الوقت فليراجع ع ش اقول بقياس الحدث عقب التسليمة الاولى الاول (قوله للاتباع الخ) ولانهما فرضا وقت واحد فلم يختلف وقتهما كصلاة الحضر والسفر مغنى ونهاية (قوله وجري عليه الخلفاء الخ) اي فصار اجماعا فعليا (قوله ولو امر الامام) الى قوله ولو شك في النهاية الا قوله او عددها وقوله على ما قيل الى والتمام (ولو امر الامام بالمبادرة الخ) كأن المراد بالمبادرة فعل ما قبل الزوال وبعدهما تأخيرها الى وقت العصر كما قال بكل منهما بعض الاثمة ولا بعده وفيه وإن لم يقدح المصلي القائل بذلك لما سياتى ان حكم الخلاف رفع الخلاف ظاهر او باطنا وسياتى في النكاح في الوطى في نكاح بغير ولي ما يصرح بذلك وظاهر ان مثله فيما ذكر كل مختلف فيه كفعلها خارج خطة الابنية مثلا ويحتمل بقاء العبارة على ظاهرها من ان المراد بالمبادرة فعلها اول الوقت وبعدهما تأخيرها الى اخر وقتها بصرى وقوله ولا بعده الخ فيه وقفة ظاهرة فانهم صرحوا بانه لا يجوز للامام ان يدعو الناس الى مذهبه وان يتعرض باوقات صلوات الناس وبانه لا يما يجب امتثال امر الامام باطنا اذا امر

وقد عزم على عدم فعل الجمعة وإن تمكن (تعجيلها) اي الظهر محافظة على فضيلة أول الوقت أما لو عزم على أنه إن تمكن أو نشط فعلها فيسن له تأخير الظهر لليأس منها ولو فانت غير المعذور وأيس منها لزومه فعل الظهر فور الان العصيان بالتأخير هنا يشبهه بخروج الوقت وإذا فعلها فيه كانت اداء خلافا لكثيرين لان الوقت الان صار لها (ولصحتها مع شرط) اي شروط (غيرها) من الخمس (شروط) خمسة (أحدها وقت الظهر) بأن يبقى منه ما يسعها مع الخطبتين للاتباع رواه البخاري وعليه جرى الخلفاء الراشدون فمن بعدهم ولو أمر الامام بالمبادرة

الغن إذا بان حرا كما هو ظاهر لنظير العلة المذكورة وبها فارق الصبي إذا صلى الظهر ثم بلغ بالسن أو الاحتلام قبل فوات الجمعة لانه لم يكن من أهلها حين صلى الظهر اه (قوله وقد عزم على عدم فعل الجمعة مع قوله الآتي اما لو عزم الخ) هذا التفصيل ما اختاره النووي دون ما أطلقه عن اختيار الخراسانيين وقال انه اصح من نذب التعجيل فكان مراد الشارح الاشارة الى حمل اختيارهم على التفصيل (قوله ولو فوات غير المعذور وايس الخ) اي فاته بغير عذر بدليل العلة الاتية ولا يغني عن هذا التقييد قوله غير المعذور فتأمل (قوله احدها وقت الظهر) فلا تقضى جمعة هل سننها كذلك حتى لو صلى جمعة مجزئة وترك سننها حتى خرج الوقت لم

بمستحب أو مباح فيه مصلحة عامة فكيف يجب باطنا امتثال أمره بتقديم الجمعة على وقت الظهر أو تأخيرها عنه الحرام وقوله لما سياتي أن حكم الحائض يرفع الخلاف الخ ظاهر المنع فإن الحكم الشرعي معتبر في حقيقته تعلقه بمعين وما هنا ليس كذلك بخلاف ما ياتي في النكاح وعلى فرض كونه حكما فهو حكم فاسد وجب المحرم لا ينفذ باطنا فتعين حمل كلام الشارح على ظاهره من أن المراد بالمبادرة فعل الجمعة في أول وقت الظهر وبعدها فعلها في آخره كما هو ظاهر صنيع النهاية وسم وصرح بوجوب اقتصار عرش على هذا المراد والله اعلم (قوله بها) أو بغيرها من بقية الصلوات عرش (قوله أو عدمها) فيه تأمل تتم على حج ولعل وجهه أنه إذا أمر بغير مطلوب لا يجب امتثاله ويرد هذا ما صرحوا به في الاستسقاء من وجوب امتثال الامام فيما أمر به ما لم يكن محرما على أنه قد يكون التأخير هنا لمصلحة رآها الامام اه عرش وقوله ما لم يكن محرما شامل لمباح لا مصلحة فيه وليس كونه وفيه نظر ظاهر كما يعلم من مراجعة باب الاستسقاء (قوله فلا يجوز الشرع) إلى المتن في المغني (قوله مع الشك) لعل المراد بالشك الاستواء أو مع رجحان الخروج فإن ظن البقاء فتعين الجمعة سم على المنهج وظاهره وإن لم يكن الظن ناشئا عن اجتهاد أو نحوه وهو ظاهر لا اعتضاده بالأصل فلو أحرم بالظاهر ظانا خروج الوقت فتبين سعته تبين عدم انعقاد الظهر فرضا ووقع نفلا مطلقا لم يكن عليه ظهر آخر وإلا وقع عنه فإن كان الوقت باقيا يمكن فيه فعل الجمعة فعلها وإلا قضى الظهر عرش (قوله ولا تقضى إذا فاتت الخ) هل سنتها كذلك حتى لو صلى بجزئة وترك سنتها حتى خرج الوقت لم تقض أو لا بل يقضيها وإن لم يقبل فرضها القضاء فيه نظر فليراجع سم على حج واستظهر الزركشي أنها تقضى ونقل عن العلامة شيخنا الشوبري مثله ووجهه بانها تابعة لجمعة صحيحة وداخلية في عموم أن النفل الموقت يسن قضاؤه عرش (قوله بالنصب) أي على الحالية عرش (قوله على ما قيل) مبنى هذا القيل على أن الظهر قضاء الجمعة فوجه فساد الرفع عنده دلالة على انتفاء قضائها مطلقا بخلاف النصب لدلالة على أن المنقضي قضاء الجمعة لكننا نقضى ظهر أو (قوله ومرانفا) أي قبيل قوله وقبل الزوال كبعده سم (قوله والقاء) إلى قوله ولك رده في المغني الا قوله بل افسد الاول (قوله لأن بينهما الخ) أي بين اشتراط وقت الظهر وعدم القضاء شيء آخر وهو القضاء جمعة في ظهر يوم آخر فلا يتعين مع الاشتراط عدم القضاء حتى يؤخذه منه كردى (قوله ولك رده الخ) استشكله سم راجعه (قوله أن المراد بالظهر) أي في المتن قول المتن (فلوضاق الخ) أي أو شك في ذلك منهج اه سم (قوله ولو احتمالا) ينبغي أن يكون إشارة إلى تأثير الشك فقط أي التردد مع استواء دون

تقضى أو لا بل يقضيها وإن لم يقبل فرضها القضاء فيه نظر فليراجع (قوله أو عدمها) فيه تأمل (قوله مع الشك) ما المراد به (قوله على ما قيل) مبنى هذا القيل على أن الظهر قضاء الجمعة فوجه فساد الرفع عنده دلالة على انتفاء قضائها مطلقا بخلاف النصب لدلالة على أن المنقضي قضاء الجمعة لكننا نقضى ظهر أو (قوله ومرانفا) أي قبيل قوله وقبل الزوال كبعده سم (قوله على أن المراد بالظهر الا عم الخ) أقول إذا اراد بالظهر الا عم كان معنى قوله فلا تقضى جمعة في غير وقت الظهر الا عم وحينئذ فلا شبهة في صحة التفريع لأن اشتراط وقت الظهر مطلقا يستلزم عدم صحة القضاء في غير وقت الظهر مطلقا ولا في انتفاء الواسطة بين اشتراط وقت الظهر مطلقا وعدم القضاء في غيره فقولنا عدم القضاء لا يؤخذ من اشتراط وقت الظهر غير صحيح بل أخذه منه مما لا شبهة فيه كما تبين وقوله لأن بينهما أي بين اشتراط وقت الظهر الا عم وعدم القضاء في غيره واسطة غير صحيح أيضا بل لا واسطة بينهما كما تبين فإن اراد أن بين وقت ظهر يومها وعدم القضاء في غير وقت الظهر مطلقا فهذا لا يناسب كلامه ولا يستفاد منه نعم قد يراد على إرادة الا عم شيء آخر وهو أن في القضاء مطلقا في غير وقت الا عم لا يقتضي نفي القضاء مطلقا لجزئية ثبوته في وقت ظهر غير يومها مع أن المقصود بيان نفي أنها لا تقضى مطلقا ولعل هذا مراد هذا القائل وإن كانت عبارة لا تناسبه ولا تدل عليه فليتامل (قوله في المتن فلو ضاق الخ) عبارة المنهج فلو ضاق أو شك (ولو احتمالا) هذا يفيد أن ظن سعة الوقت لا يفيد فيه شيء (ولو احتمالا) ينبغي أن يكون إشارة إلى تأثير الشك فقط بدليل أن المتبادر من سياق قوله الا في ولم يؤثر هنا الشك الخ لأن التفاوت بين

بها أو عدمها فالقياس وجوب امتثاله (فلا) يجوز الشرع فيها مع الشك في سعة الوقت اتفاقا ولا (تقضى) إذا فاتت (جمعة) بالنصب لفساد الرفع على ما قيل وسم آتفا ما فيه بل ظهر أو القاء هي ما في أكثر النسخ وفي بعضها بالواو ورجح بل افسد الاول بان عدم القضاء لا يؤخذ من اشتراط وقت الظهر لأن بينهما واسطة وهي القضاء في وقت الظهر من يوم آخر ولك رده بأن هذا إنما ياتي على أن المراد بالظهر الا عم من ظهر يومها وغيره وليس كذلك بل المراد بالظهر يومها كما أفاده السياق وحينئذ فالنفرع صحيح كما هو واضح (فلوضاق) الوقت (عنها) أي عن أقل مجزئ من خطبتيها وركعتيها ولو احتمالا

(صلوا ظهرا) كما لو فات
 شرط القصر يلزمه الاتمام
 ولو شك فنواها ان بقي
 الوقت وإلا فالظهر صحت
 نيته ولم يضر هذا التعليق
 لاستناده إلى أصل بقاء
 الوقت فهو كنية ليلة ثلاثي
 رمضان صوم غد إن كان من
 رمضان كذا اجزم به بعضهم
 وفيه نظر بل لا يصح لانه
 إن أراد أن هذا التعليق
 لا ينافي صحة نية الظهر سواء
 أبانت سعة الوقت أم لا أبطله
 وجود التعليق المانع
 للجزم من غير ضرورة لأن
 الشك في سعته مانع لصحة
 الجمعة ومعين للأحرام بالظهر
 وحينئذ فليس التشبيه
 بمسئلة الصوم صحيحة أو صحة
 نية الجمعة إن بان سعة
 الوقت كان مخالفا لكلامهم
 فان قلت لم منع الشك هنا
 نية الجمعة ولم يعمل
 بالاستصحاب وعمل به في
 رمضان قلت لأن ربط الجمعة

الظن بدليل أن المتبادر من سياق قوله الآتي ولم يؤثر هنا الشك الخ أن التفاوت بين الموضوعين في الشك فقط دون الظن ولو أحرزوا عند الاحتمال بالظهر فبان سعة الوقت هل يتجه عدم انعقاد الظهر ويتجه نعم اه
 سم وقوله ولو أحرزوا الخ تقدم عن ع ش انفا ما يوافق به زيادة قول المتن (صلوا ظهرا) أي وجب
 عليهم أن يحرموا بالظهر ولا ينعقد إحرارهم بالجمعة شيخنا وكذا عند الشك في سعة الوقت كافي المنهج
 والروضة والنهاية وتقدم ويأتي في الشرح (قوله صحت نيته الخ) أقول هذا بنا فيه قول الروض مانصه بل إن
 لم يسمع أي الوقت الواجب من الخطبتين والركعتين أو شكوا في بقاءه تعين الإحرام بالظهر اه إلا أن
 يخصص هذا القائل كلام الروض بغير التعليق ولا يخفى ما فيه نعم إن صورت المسئلة بما إذا لم يشك لنحو
 اعتقاد سعة الوقت فعلى كذا كانت الصحة ظاهرة سم اه (قوله كذا اجزم به بعضهم) افق به شيخنا الشباب
 الرملي سم وظاهره بل صريحه أن الافتاء في صورة الشك ويأتي عن ع ش عن سم على المنهج خلافه
 (قوله بل لا يصح) يؤيده كلام الروض وغيره ولو شك في بقاء الوقت تعين الإحرام بالظهر كرى (قوله
 للجزم) أي بالظهر (قوله لان الخ) علة لقوله من غير ضرورة (قوله أو صحة الخ) عطف على صحة كرى
 (قوله لان شك في سعته مانع الخ) أي كاتقدم وينبغي أنه لو نوى عند سعة الوقت ولو ظنا بالجمعة أن
 توفرت شروطها وإلا فهي ظهر صحت هذه النية وحصلت الجمعة أن توفرت شروطها وإلا فالظهر ولا يضر
 هذا التعليق لانه تصرح بمقتضى الحال سم (قوله أو صحة نية الجمعة الخ) جرى عليه النهاية لكنه لم يصرح
 بالشك عبارته ولو قال إن كان وقت الجمعة باقيا بالجمعة وإن لم يكن فظهر أنم بان بقاؤه فوجهان اقيسهما الصحة
 كما افق به والد رحمه الله تعالى لان الأصل بقاء الوقت ولانه نوى ما في نفس الامر فهو تصرح بمقتضى الحال
 اه قال ع ش قال سم على المنهج بعد هذا وصورة المسئلة انه عند الإحرام يعلم بقاء ما يسعها من الوقت
 أو يظن ذلك فلا يرد ما عساه يتوهم من أن هذا لا يتصور لانه إذا شك في بقاء الوقت قبل الإحرام وجب
 الإحرام بالظهر اه وهذا التصور هو الملاقي لعبارة الشارح م وفي حاشية الزيادة ما ينافي هذا
 التصور حيث قال لو شك فنوى الجمعة أن يفي الوقت وإلا فالظهر صحت نيته ولم يضر هذا التعليق الخ ثم نظر
 تبعنا لحج في الصحة التي نقل الجزم بها عن غيره اه أقول وتعليل النهاية ظاهر في التصور بالشك كما جزم به
 الحلبي عبارته ولو نوى في صورة الشك الجمعة إن كان الوقت باقيا وإلا فالظهر لم يضر هذا التعليق حيث تبين
 بقاء الوقت كما افق به والشيخنا لانه تصرح بمقتضى الحال عند الاحتمال واما عند تيقن الوقت وظنه فلا
 يصح هذا التعليق بل الواجب الجزم بنية الجمعة اه (قوله لكلامهم) الذي سبق قريبا بقوله اتفاقا كرى
 (قوله هنا في بقاء) لعل هنا قلب مكان من الكاتب فان حق المقابلة بما يأتي في بقاء هنا وقت الفعل خبر
 فالشك فتأمل (قوله) ومن ثم قبل دخول الوقت الخ) وأيضا فثم علامة على بقاء رمضان وهو عدم تمام العدد
 بخلافه هنا سم قول المتن (ولو خرج الوقت الخ) ينبغي تصوير المسئلة بما إذا أحرم بها في وقت يسعها لكنه
 طول حتى خرج الوقت اما لو أحرم بها في وقت لا يسعها جاهلا بأنه لا يسعها فالوجه عدم انعقاد الجمعة لانه

الموضوعين في الشك فقط دون الظن ولو أحرزوا عند الاحتمال بالظهر فبان سعة الوقت هل يتعين عدم
 انعقاد الظهر ويتجه نعم (قوله) ولو شك فنواها ان بقي الوقت وإلا فالظهر صحت نيته) أقول هذا بنا فيه
 قول الروض مانصه بل إن لم يسمع أي الوقت الواجب من الخطبتين والركعتين أو شكوا في بقاءه تعين
 الإحرام بالظهر اه إلا أن يخصص هذا القائل كلام الروض بغير التعليق ولا يخفى ما فيه نعم إن صورت
 المسئلة بما إذا لم يشك لنحو اعتقاد سعة الوقت فعلى كذا كانت الصحة ظاهرة (قوله كذا اجزم به بعضهم)
 افق به شيخنا الشباب الرملي (قوله لان الشك في سعته مانع الخ) أي كاتقدم وينبغي أنه لو نوى عند سعة
 الوقت ولو ظنا بالجمعة أن توفرت شروطها وإلا فهي ظهر صحت هذه النية وحصلت الجمعة أن توفرت
 شروطها وإلا فالظهر ولا يضر هذا التعليق لانه تصرح بمقتضى الحال (قوله) ومن ثم قبل دخول وقته
 فلم يؤثر) وأيضا فثم علامة على بقاء رمضان وهو عدم تمام العدد بخلافه هنا (قوله) ولو خرج الوقت

يقينا او ظنا (وهم فيها) ولو قيل (٢٢) السلام وإن كان ذلك باخبار عدل على الاوجه (وجب الظهر) وفانت الجمعة

أحرم بها في وقت لا يقبلها وهل تنعقد ظهرا أو نفلا مطلقا فيه نظر والثاني أوجه فهو كالأحرم قبل الوقت جاهلا فليتامل سم على حج وكتب عليه الشورى ما نصه قوله والثاني أوجه لا وجه له بل الوجه الأول وقوله فهو كالحج ممنوع لوضوح الفرق اه أقول ولعل الفرق بينهما أنه قبل دخول الوقت أحرم بها فيما لا يقبل ظهرا ولا الجمعة وما إذا أحرم بها في وقت لا يسمعها فالوقت قابل للظهر لا للجمعة والقاعدة إذا انتفى شرط من شروطها كفوات العدد ونحوه وقعت ظهرا اه عش واعتمده القليوبي (قوله يقينا) إلى قوله ولو مد في النهاية والمغنى (قوله يقينا او ظنا) أي لا شك كما يأتي (قوله ذلك) أي الخروج (قوله بأخبار عدل الخ) أي ولو رواية اخذا بما يأتي في الاخبار بالسبق (قوله كالحج) أي يتحلل فيه بعمل عمرة نهاية (قوله هنا) أي في أثناء الجمعة (قوله فيما مر) أي بان شكوا قبل الاحرام سم (قوله من الآن) والمعتمد عند خروج الوقت نهاية ومعنى وزيد أي فيسر بالقراءة من حينئذ وهذه قاعدة الخلاف عش عبارة سم قوله من الآن هو واحد وجهين رجحه الروياني وثانيهما أنها إنما تنقلب عند خروج الوقت وهو المعتمد كما قاله شيخنا الشهاب الرملي كما في مسألة الرغيف وقضيته أنه يجهر بالقراءة مادام الوقت بخلافه على الأول فإنه يسر من الآن اه (قوله هنا) أي في الجمعة (قوله قلت يفرق بان المبطل الخ) يستل حينئذ لم كان المبطل هنا الضيق وهناك الانقضاء فاذا بين ذلك كفي في الفرق حينئذان يقال لوجود المبطل حالا هنا وهناك وإن لم يبين اشكل الفرق واعلم أنه أراد بضيق مدة الخف ما إذا صار الباقي منها لا يمكن أن يسع الصلاة فالصلاة لا تنعقد حينئذ وهو نظير الجمعة نعم بعضهم خص عدم الانقضاء ثم بحالة العلم سم (قوله الانقضاء) أي انقضاء مدة الخف (قوله وحيث) إلى قول المتن استئنافا في المغنى وكذا في النهاية إلا قوله وإن كانت إلى فتعين (قوله وحيث انقلب الخ) دخول في المتن (قوله فيها) أي الجمعة (قوله بناء على ما مضى الخ) أي فيسر بقراءتها من حينئذ ولا يحتاج إلى نية الظهر نهاية ومعنى عبارة سم قال في الروض ولو لم يجدوا النية أي للظهر اه فدل على جواز التجديد وفيه تامل اه وعبارة عش قوله مر ولا يحتاج إلى نية الظهر قضية نفى الاحتياج جواز نية الظهر وهو غير مراد فان استئناف الظهر بصير قضاء مع إمكان وقوعه أداء وهو لا يجوز اه ولك حمل كلامهم إلى أنه لا يحتاج إلى نية القلب بل تنقلب بنفسها فلو نوى القلب لا يضر وإنما المضروبة الاستئناف به فلا إشكال (قوله على حيالها) أي استقلالها (قوله كاسم) أي في شرح بتخافه عن الزفة كمدى قول المتن (وفي قول استئنافا) أي فينونون الظهر حينئذ هل ينقلب ما فعل من الجمعة نفلا أو يبطل قولان أصحهما في المجموع وأولها نهاية ومعنى (قوله إلى صيرورتها) أي صلاة

يقينا او ظنا وهم فيها وجب الظهر بناءً وفي قول استئنافا) ينبغي تصوير المسئلة بما إذا أحرم بها في وقت يسمعها السكنه طول حتى خرج الوقت أما لو أحرم بها في وقت لا يسمعها جاهلا بأنه لا يسمعها فالوجه عدم انعقادها الجمعة وهل تنعقد ظهرا أو نفلا مطلقا فيه نظر والثاني أوجه لأنه لا أحرم بها في وقت لا يقبلها فهو كما لو أحرم قبل الوقت جاهلا فليتامل (او ظنا) خرج الشك في خروجه (بخلافه فيما مر) أي بان شكوا قبل الاحرام (قوله انقلب ظهرا من الآن) هو واحد وجهين رجحه الروياني وثانيهما أنها إنما تنقلب عند خروج الوقت وهو المعتمد كما قال شيخنا الشهاب الرملي كما في مسألة الرغيف وقضيته أنه يجهر بالقراءة مادام الوقت بخلافه على الأول فإنه يسر من الآن (قلت يفرق الخ) قد يفرق هنا بان الموقت هنا نفس الصلاة والموقت ثم خارج عنها ويضابق في وقتها ما لا يضابق في الخارج عنها فليتامل (قوله بان المبطل ثم الانقضاء الخ) يستل حينئذ لم كان المبطل هنا الضيق وهناك الانقضاء فاذا بين ذلك كفي في الفرق حينئذان يقال لوجود المبطل حالا هنا وهناك وإن لم يبين اشكل الفرق واعلم أنه أراد بضيق مدة الخف ما إذا صار الباقي منها لا يمكن أن يسع الصلاة فالصلاة لا تنعقد حينئذ وهو نظير الجمعة نعم بعضهم خص عدم الانقضاء ثم بحالة العلم (بناء على ما مضى) قال في الروض ولو لم يجدوا النية أي للظهر اه فدل على جواز التجديد وفيه قال شيخنا الشهاب البرلمسي واعلم أن الاسنوي صرح بان البناء على وجه الوجوب وهو مشكل على مسألة ما لو أخبروا

لا متنازع الابتداء بها بعد خروج وقتها ففانت بفواته كالحج ولم يؤثر هنا الشك بخلافه فيما مر لأنه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء ولو مد فيها حتى علم أن ما بقي منها لا يسمع ما بقي من الوقت انقلب ظهرا من الآن وليس نظيره ما لو أحرم بصلاة وكانت مدة الخف تنقضي فيها أو حلف ليا كن ذا الرغيف غدا فأكله اليوم لا بحث حالا على ما يأتي لأن الأولى فيها فساد لا انقلاب فاحتبط لها وكذا الثانية لأن فيها الزام الذمة بالكفارة فان قلت لم كان ضيق الوقت هذا مانعا من الانعقاد بخلاف ضيق مدة الخف قلت يفرق بأن المبطل ثم الانقضاء هو وجود في أدنى لحظة فلم يعتبر ما قبله وهنا الضيق وهو يستدعي النظر لما قبل الانقضاء فاذا تحقق ابطل وحيث انقلب ظهرا وجب الاستمرار فيها (بناء) على ما مضى لأنهما صلاتا وقت واحد وإن كانت كل مستقلة إذا أصبح أنها صلاة على حيالها كاسم فتعين بناء أطولها على أقصرهما تنزيلا لها منزلة الصلاة الواحدة كصلاة الحضر مع السفر (وفي قول) لا يجب الاستمرار فيها بل يجوز قطعها وفعل الظهر

(استئنافا) لا اختلاها بخروج وقتها ويرد بأن مثل هذا الاختلال لا يجوز القطع المؤدى إلى صيرورتها كلها قضا. الظهر

وبهذا فارق ما يأتي من جواز قطع المسبوقه وقيل يجب وبطل ماضى (والمسبوق) المدرك ركعة (كغيره) أى الموافق فى أنه إذا خرج الوقت قبل الميم من سلامه لزمه إتمامها ظهر أسواء كان معذورا فى السابق أم لا كما اقتضاه إطلاقهم ولا نظر (٤٣٣) لكون جمعة تابعة لجمعة صحيحة

لأن الوقت أهم شروطها فلم
يكشف هذه التهمة الضعيفة
ومن ثم لو سلم الإمام وحده أو
بعض العدد المعتبر فى الوقت
والبقية خارجه بطلت صلاة
المسلمين فى الوقت لانه بان
بخروجه قبل سلام الاربعين
فيه ان لا جمعة سواء أقصر
المسلمون فيه بالتأخير أم لا
كما اقتضاه إطلاقهم لأن
الملحوظات شروط وقوعها
من العدد المعتبر فيه وهذا
موجود مع التقصير وعدمه
ويؤيده أنه لو بطلت صلاة
واحد من العدد بعد سلام
البقية بطلت صلاتهم لفوات
العدد قبل سلام الجميع
وفارق ذلك ما لو بان حدث
غير الإمام فانها تقع له جمعة
على المعتمد بأن الجمعة
تصح مع الحدث فى الجملة
كصلاة فاقد الطهورين ولا
كذلك خارج الوقت فكان
ارتباطها بها أتم منه بالطهارة
وبحث الأسنوى أنه يلزمه
مفارقة الإمام فى التشهد
ويقتصر على الواجب إذا لم
تمسكه الجمعة إلا بذلك
ويؤخذ منه أن إمام الموافقين
الرائد على الأربعين لو طول
التشهد وخشوا خروج
الوقت لزمهم مفارقتها
والسلام تحصيل للجمعة
نعم ما بحثه إنما يأتى على ما
اعتمده انه لا يشترط فى

الظهر (قوله ما يأتى) أى آنه قول المتن (والمسبوق الخ) أى هذا كله فى حق الإمام والمأموم الموافق وأما
المسبوق فهو كغيره معنى (قوله أى الموافق) إلى قوله نعم فى النهاية والمغنى لإقوله سواء إلى ولا نظر وقوله
لانه بان إلى وفارق (قوله قبل الميم من سلامه) أى قبل ميم عليكم من سلامه الاول (قوله لزمه إتمامها الخ) ولو
سلموا منها هم أو المسبوق التسليمه الاولى خارج الوقت عالين بخروجه بطلت صلاتهم كالسلام فى أثناء الظهر
عمدا فان كانوا اجاهلين اتموها ظهر انها وقوعه أى ونجدو للسهم ولعلهم ما يبطل عمده عشا (قوله ولا
نظر الخ) رد لدليل القيل الاق (قوله ومن ثم) أى من اجل ان الوقت الخ (قوله لو سلم الإمام الخ) عبارة المغنى
والنهاية ولو سلم الاولى الإمام وتسعة وثلاثون فى الوقت وسلموا الباقيون خارجه صحت جمعة الإمام ومن معه
أما المسلمون خارجه أو فيه ونقصوا عن أربعين كان سلم الإمام فيه وسلم من معه أو بعضهم خارجه فلا
تصح جمعهم اه أى ثم إن سلموا عالين بخروج الوقت بطلت صلاتهم وإلا فلا تبطل ويتمونها ظهر إن علموا
بالحال قبل طول الفصل عشا (قوله بطلت صلاة المسلمين الخ) ظاهره بطلان الصلاة من حيث هى وهو
محل تأمل لأنهم إنما أتوا بالسلام بظن أن واجبه جمعة حيث تبين أن واجبه الظهر علم أنه لم يقع موقعه
فأشبهه ما لو سلموا اجاهلين بخروج الوقت وقد صرحوا بعدم بطلان الصلاة حيث تدل على إتمامها ظاهر أفعال
الاقرب بطلان خصوص الجمعة لا مطلق الصلاة وفى تعبير غيره أى كالتأخير والمغنى بعدم صحة جمعهم إشارة
لذلك فليتأمل وليراجع بصري وتقدم عن عشا ما يوافق (قوله فيه) لا حاجة اليه (قوله سواء أقصر الخ)
وفاق للنهية (قوله فيه) أى فى خارج الوقت كرى (قوله بالتأخير) أى تأخير السلام إلى خروج الوقت
(قوله فيه) أى فى الوقت (قوله وهذا) أى الفوات (قوله ويؤيده) أى التعميم المذكور بقوله سواء الخ
ويحتمل ان المرجع قوله لان الملحظ الخ (قوله بطلت صلاتهم) حتى لو تأخر واحد فى المسجد وانصرف غيره
إلى بيته ثم أحدث من فى المسجد قبل سلامه بطلت صلاة من فى البيت وبذلك بلغز فيقال لنا شخص أحدث فى
المسجد فبطلت صلاة من فى البيت شيخنا (قوله وفارق ذلك) أى ما لو سلم الإمام وحده الخ (قوله وبحث
الاسنوى الخ) اعتمده المغنى والزبادى والبرماوى وكذا اعتمده سمس كما يأتى (قوله انه) أى المسبوق (قوله
ويؤخذ منه) أى من البحث المذكور (قوله بقاؤه) أى المسبوق (معه) أى الإمام (قوله والمعتمد خلافه)
هذا ممنوع بل المعتمد عدم الاشتراط سم قول المتن (فى خطة ابنة الخ) أى وإن لم تكن فى مسجد والخطة بكسر
الخاء المعجمة أرض خط عليها أعلام ليعلم أنه اختارها للبناء مغنى وعشا (قوله التعبير) إلى المتن فى النهاية
(قوله إذ نحو الغيران) جمع غار (قوله والسر اديب) جمع سرداب بيت فى الارض (قوله والبناء الواحد
الخ) ظاهره ولو كان لا يسمى قرية فى العرف وهو محل تأمل بصري اقول وفى النهاية متصل ما فى الشرح
واعتمده عشا على المنهج عبارة وقضية أى التعبير بالأبنية أنه لا يصح إقامتها ببناء واحد متسع استوطنه
جماعة تنعقد بهم الجمعة وليس مرادافى من مانصه التعبير بها أى بالأبنية للجنس فيشمل الواحد إذا كثر
فيه عدد معتبر كما لا يخفى اه قول المتن (أوطان المجمعين) أى التى يتخذها العدد المجمعون وطنا

بسبق جمعة أخرى فانهم قالوا يستحب لهم الاستئناف ولهم إتمام الجمعة ظهر او قد يفرق بأن جواز الاستئناف
فى مسئلتنا يلزم عليه إيقاع فعل من الصلاة قضاء بعد إمكان فعله اداء بخلاف مسئلة السابق لكن قضية هذا
الفرق أنه لو فرض وقوع الاختيار فى مسئلة السابق بعد أن صلوا ركعة وبقي من الوقت ما يسع ركعة أخرى فقط
أن يلزم البناء ويمتنع الاستئناف وقد يلزم اه (قوله إنما يأتى ما اعتمده انه لا يشترط الخ) هذا الحصر يدل
على أنه لا فرق عند من يشترط البقاء بين إدراك الثانية من أولها وإدراك ركوعها فابعد فقط والالم يأت
هذا الحصر لانه يكفى جريان البحث فى مدركها من أولها تأمل (قوله والمعتمد خلافه) هذا ممنوع بل

إدراك الجمعة بر كوع الثانية بقاؤه معه إلى أن يسلم والمعتمد خلافه كما يأتى (وقيل يتمها جمعة) لانه تابع لجمعة صحيحة (الثانى أن تقام فى خطة
أبنية) التعبير بالبناء وبالجمع للغالب إذ نحو الغيران والسر اديب فى نحو الجبل كذلك والبناء الواحد كاف كما هو ظاهر (أوطان المجمعين)

الجمعة بحيث تسمى بلدا أو قرية واحدة (٤٢٤) للتابع والمراد بالخطبة كما هو ظاهر من كلامهم وصرح به جمع المتقدمون محل معدود

بحيث لا يظعنون عنها شتاء ولا صيفا إلا لحاجة شيخنا قول المتن (المجمعين) بتشديد الميم أي المصلين للجمعة
مغنى ونهاية (قوله الجمعة) صفة أبنية أو أوطان سم واقتصر المغنى وشرح بافضل على الاول عبارتهما
ولا بد أن تكون الأبنية بجمعة والمرجع فيه إلى العرف اه (قوله للتابع) أي لانها لم تقم في عصر النبي
ﷺ والخلفاء الراشدين إلا في مواضع الإقامة مغنى ونهاية (قوله والمراد) إلى قوله نعم في النهاية والمغنى
(قوله محل معدود الخ) أي ولو فضاء ولا فرق في المعدود منها بين المتصل بالأبنية والمنفصل عنها كما يحتمل
السبكي اخذ من كلام الامام واستحسنه الاذرعى قال واكثر اهل القرى يؤخرون المسجد عن جدار
القرية قليلا صيانة له عن نجاسة البهايم وعدم انعقاد الجمعة فيه بعيد و قول القاضي ابى الطيب قال اصحابنا لو
بنى اهل القرية مسجدهم خارجا لم يجز لهم إقامة الجمعة فيه لانفصاله عن البنيان محمول على انفصال لا يعده من
القرية اه فالضابط فيه ان لا يكون بحيث تقصر الصلاة قبل مجاوزة نهاية ومغنى (قوله وفيه نظر والوجه
الخ) وفاق للنهاية والمغنى (قوله وكلامهما به) أي ولنصریح كلام الشيخين بالضابط المذكور (قوله الموضع
الخارج) أي من محل الإقامة (قوله منه) أي من محل الإقامة (قوله الاول) وهو إفتاء ابن البرزى (قوله فهو
الخ) أي المسجد المذكور (قوله ويرد بمنع ان ذلك الخراب الخ) قد تقرر في باب القصر ان الخراب حيث لم
يهجره ولا اتخذوه مزارع ولا حوطا على العامردونه بعد من البلد وإن لم يكن متخللا بين عمراتها بل في
جانب منها وحيث نذالوجه انه حيث لم يهجره هذا المسجد والخراب الذي بينه وبين البلد ولا اتخذوا ذلك
مزارع ولا حوطا على العامردونه بعد المسجد وذلك الخراب من البلد وهذا لا ينبغي التوقف فيه وإنما محل
التوقف ما لو اندرس ما بين ذلك المسجد والبلد ولم يبق للجدران بقايا بل صار ما بينهما فضاء مع ترددهم إلى ذلك
المسجد سم (قوله أن ذلك الخراب) أي الذي بين المسجد والعامر (كذا) أي كالخراب المتخلل بين العمران
(قوله إلى عده منها) أي عدا المسجد من البلد (قوله نحو السعف الخ) السعف جريد النخل كرى (قوله بان
خربت الخ) ولا تنعقد في غير بناء إلا في هذه نهاية ومغنى (قوله فاقاموا) أي اقام اهلها على عمارتها ولو في غير
مظال نهاية ومفهومه انه لو اقام غير اهلها لعمارتها لم يجز لهم إقامتها فيها إذ لا استصحاب في حقهم ومفهومه
ايضا عدم اللزوم بل عدم الجواز إذا قصدوا ترك العمارة سم على حج وهو ظاهر وبقى ما لو اقاموا ولياؤهم على
العمارة وهم على نية عدمها او العكس هل العبرة بنية الايلاء او بنيتهم فيه نظر والا قرب الاول وجودا
وعدمه لان غير الكامل لا اعتداد بنيتهم وبقى ايضا ما لو اختلف نية الكاملين فبعضهم نوى الإقامة وبعضهم
عدمها فيه نظر والا قرب أن العبرة بنية من نوى البناء وكأن غيرهم معهم جماعة أغراب دخلوا بلدة غيرهم
فتصح منهم تبعه اهل البلدة ع وش وقوله والا قرب ان العبرة بنية من نوى الخ ينبغي إذ لم ينقصوا عن اربعين
(قوله فاقاموا لعمارتها) أي واطلقوا ع ش (قوله بخلاف المقيمين الخ) أي بخلاف ما لو نزلوا مكانا واقاموا
فيه ليعمره وقرية لا تصح جمعهم فيه مغنى ونهاية (قوله وإنما يتجه الخ) عبارة الشوبرى قال في البحر وحد
القرب أن يكون بين منزل ومنزل دون ثلثمائة ذراع قال والدشيخنا ارجح أن المعتبر العرف (قوله وهو
متجه) اعتمد النهاية والمغنى ونسم وع ش ما افق به الشهاب الرملى من عدم صحة جمعة من هو خارج عن الخطبة

المعتمد عدم الاشرائط (قوله الجمعة) صفة أبنية أو أوطان (قوله ويرد بمنع أن ذلك الخراب الخ) قد تقرر
في باب القصر ان الخراب حيث لم يهجره ولا اتخذوه مزارع ولا حوطا على العامردونه بعد من البلد وإن لم
يكن متخللا بين عمراتها بل كان في جانب منها وحيث نذالوجه انه حيث لم يهجره هذا المسجد والخراب الذي
بينه وبين البلد ولا اتخذوا ذلك مزارع ولا حوطا على العامردونه بعد المسجد وذلك الخراب من البلد وهذا
على لا ينبغي التوقف فيه وإنما محل التوقف ما لو اندرس ما بين ذلك المسجد والبلد ولم يبق للجدران بقايا بل صار
ما بينهما فضاء مع ترددهم إلى ذلك المسجد (قوله فاقاموا لعمارتها) عبارتهم فاقام اهلها ومفهومه انه لو اقام غير
اهلها لعمارتها لم يجز لهم إقامتها فيها إذ لا استصحاب في حقهم فليتامل (قوله فاقاموا لعمارتها) مفهوما

من البلد أو القرية بأن لم يجز
لمريد السفر منها القصر فيه
نعم افق جمال الاسلام ابن
البرزى بكسر الباء نسبة
لبرز السكتان في مسجد خرب
ماحو اليه بجواز إقامتها فيه
وان بعد البناء عنه فراسخ
وفيه نظر والوجه ما ذكرناه
من الضابط لتصریح نص
الام وكلامهما به فانها قالا
الموضع الخارج الذي إذا
انتهى اليه منشى السفر منه
كان له القصر لا تجوز إقامة
الجمعة فيه لكن انتصر الاول
جمع بان بقاء المسجد عامرا
يصير ما بينه وبين العامر
من الخراب كخراب تخلل
العمران وهو معدود من
البلد اتفاقا فهو لم يخرج عن
ذلك الضابط ويرد بمنع ان
ذلك الخراب كهذا لان
العمران لا يتخلل عن تخلل
خراب فاقتضت الضرورة
عده منه بخلاف ذلك فان
بعده لا سيما الفاحش جعله
اجنبيا عن البلد فلا ضرورة
بل ولا حاجة إلى عده منها
وأبنية نحو السعف كالحجر
وقد تلزمهم إقامتها بغير
أبنية بأن خربت فاقاموا
لعمارتها بخلاف المقيمين
لانشائها عملا بالأصل فيهما
قال ابن عجيل ولو تعددت
مواضع متقاربة وتميز كل
باسم فلكل حكمه اه وإنما
يتجه ان عدد كل مع ذلك
قرية مستقلة عرفا وقضية

قوله هنا في خطبة وفيما يأتي بأربعين أن شرط الصحة كون الأربعين في الخطبة وأنه لا يضر خروج
من عداها عنها فيصح ربط صلاتهم الجمعة بصلاة امامها بشرطه وهو متجه وكلامهم في شروط القدوة المكانية يقتضيه أيضا

فعليه لو اقتدى اهل بلد سمعوا وهم ببلدهم بامام الجمعة في بلده وتوفرت شروط الاقتداء جاز ثم رايت الاذرعى والزركشى اطلقا انه لا يضر خروج الصفوف المتصلة بمن في الابنية الى محل القصر وانى قلت في شرح العباب عقبه وهو (٤٢٥) مقيس لكن الاوجه حمله على ما هنا

والتبعية لما ينظر اليها غالبا

في الزائد على الاربعين

وانعقاد الجمعة من دونها إذا

بان حدث الباقيين تبعا

للامام خارج عن القياس

على ان صورة الجماعة المراجعة

ثم لم يوجد في الخارج ما

ينافيها بخلافه فان وجود

بعض الاربعين خارج

الابنية ينافيها (ولو لازم

أهل الخيام الصحراء) اى

محلها كباصله (ابدا فلا

جمعة) عليهم (في الاظهر)

لان قبائل العرب كانوا

حول المدينة ولم يأمرهم

صلى الله عليه وسلم بحضورها ولا تصح

منهم بمحلهم ولو سمعوا

النداء من محلها بشروطه

السابقة لزمهم فيه تبعا لاهله

أما لو كانوا ينتقلون في نحو

الشتاء فلا جمعة عليهم جزما

وخارج بالصحراء مالم

كانت خيامهم في خلال

الابنية وهم مستوطنون

فتلزمهم الجمعة وتنعقد بهم

لانهم في خلال الابنية فلا

يشترط كونهم في ابنية

(الثالث ان لا يسبقها ولا

يقارنها جمعة في بلدتها) مثلا

وان عظمت لانها لم تفعل

في زمنه صلى الله عليه وسلم ولا في زمن

الخلفاء الراشدين إلا في

موضع واحد وحكمته

ظهور الاجتماع المقصود

وان زاد على الاربعين (قوله لو اقتدى اهل البلد الخ) هذا متجه مع قطع النظر عن المفرع عليه لوجود الشرط من الجماعة والخطبة بخلاف المفرع عليه لفقد شرط الخطبة سم (قوله اطلقا انه لا يضر الخ) اعتمد شيخنا الشهاب الرملى على عدم صحة جمعة الخارجين عن الخطبة واعلم انه لو خرج من لا تلزمه الجمعة عن الخطبة واحرم بالظهر فاحرم بالخطبة اربعون بالجمعة خلفه صحت لهم الجمعة كما هو ظاهر ولا يضر خروج الامام لانه لم ينو الجمعة فليتامل سم (قوله حمله على ما هنا) اى بان يحمل على الزائد على الاربعين سم (قوله وانعقاد الجمعة الخ) جواب سؤال تقريره ظاهر (قوله تبعا الخ) متعلق بقوله وانعقاد (قوله خارج الخ) خبره (قوله ثم) اى فى مسألة تبين حدث الباقيين (قوله في الخارج) اى فى الظاهر قول المتن (ولو لازم اهل الخيام الخ) اى ولم يبلغهم النداء من محل الجمعة نهاية ومعنى وأشار الشارح الى هذا القيد بقوله الآتى ولو سمعوا الخ (قوله اى محلا) الى قوله وخرج فى النهاية والمعنى (قوله اى محلا منها) اى والا فى المتن صادق بما اذا كانوا ينتقلون فى الصحراء من موضع اوضع اذ يصدق عليهم انهم ملازمون للصحراء اى لم يسكنوا العمران رشيدى (قوله كانوا حول المدينة الخ) اى بحيث لا يسمعون نداءها شيخنا (قوله ولم يأمرهم الخ) اى ما كانوا يصلونها معنى (قوله بحضورها) الاخصر الاولى بها (قوله ولا تصح الخ) عطف على قول المتن فلا جمعة (قوله اما لو كانوا الخ) محترز الملازمة ابدا (قوله فلا جمعة الخ) ولا تصح منهم فى موضعهم جزما معنى ونهاية سم ويتجه انه لو سمعوا نداء محل الجمعة لزمهم فيه حيث امتنع ترخصهم اه (قوله وهم مستوطنون) اى بحيث لا يظنون عنها شتاء ولا صيفا لا الحاجة شيخنا قول المتن (ان لا يسبقها الخ) (فرع) لو طول الخطيب بحيث يؤدى الى سبق غير هذه الجمعة ولو ظنا حرم عليه ذلك مر اه سم (قوله وان عظمت) اى وكثرت مساجدها نهاية (قوله وحكمته) اى الاقتصار على الواحدة (قوله فيها) اى من مشروعية الجمعة قول المتن (وعسر اجتماعهم الخ) اى بان لم يكن فى محل الجمعة موضع يسعهم بلا مشقة معنى وفى البجيرة بعد ذكر مثله عن الايعاب وقد استفيد منه ان غالب ما يقع من التعدد غير محتاج اليه اذ كل بلد لا تخلو غالبا عن محل يسع الناس ولو نحو خرابة وحريم البلد اه اقول هذا التامير دعى ماجرى عليه الشارح فى حل كلام الانوار الآتى وأما على ما ياتى عن سم فى حله فلا كما لا يخفى (قوله يقينا) الى قول المتن وقيل فى النهاية (قوله وانه الخ) عطف على قوله ان ضمير اجتماعهم الخ (قوله لمن تلزمه الخ) اى لمن تصح منه وإن كان الغالب ان لا يفعلها نهاية (قوله لمن تنعقد به) عبارة المعنى والنهية لمن تلزمه وان لم يحضرها اه (قوله والذى يتجه الخ) وفاقا للنهية والمعنى والشهاب الرملى وقال سم والاوجه اعتبار الحاضرين بالفعل فى تلك الجمعة وانهم لو كانوا اثنا عشر

عدم اللزوم بل عدم الجواز اذ قصدوا ترك العماره فان لم يقصدوا شيئا ففيه نظر (قوله فعليه لو اقتدى اهل البلد الى جاز) هذا متجه مع قطع النظر عن المفرع عليه لوجود الشرط من الجماعة والخطبة بخلاف المفرع عليه لفقد شرط الخطبة ولو وقف احد باحدى رجليه فى الخطبة والاخرى خارجا فيحتمل ان يقال فيه ما قيل فى الاعتكاف فان كان اولا فى الخطبة فاخرج إحدى رجليه لم يضر او كان ولا خارجا ثم ادخل إحداهما لم يضر ويحتمل ان يكون كالمقدم إحدى رجليه على الامام واعتمد عليهم ما وعلى إحداهما (قوله ثم رايت الاذرعى والزركشى اطلقا انه لا يضر خروج الصفوف الخ) اعتمد شيخنا الشهاب الرملى على عدم صحة جمعة الخارجين عن الخطبة واعلم انه لو خرج من لا تلزمه الجمعة عن الخطبة واحرم بالظهر فاحرم بالخطبة اربعون بالجمعة خلفه صحت لهم الجمعة كما هو ظاهر ولا يضر خروج الامام لانه لم ينو الجمعة فليتامل (قوله لكن الاوجه حمله الخ) اى بان يحمل على الزائد على الاربعين (فلا جمعة عليهم جزما) يتجه انهم لو سمعوا نداء محل الجمعة بشرطه لزمهم فيه حيث امتنع ترخصهم (فرع) لو طول الخطيب بحيث يؤدى الى سبق غير هذه الجمعة ولو ظنا حرم عليه ذلك مر (قوله والذى يتجه الخ) نقل عن الشهاب الرملى ما يوافق ذلك والاوجه اعتبار الحاضرين بالفعل فى تلك

(٥٤ - شروانى وابن قاسم - ثانى) فيها (الا إذا كبرت) ذكره ايضا على ان المدار انما هو على قوله (وعسر اجتماعهم) يقينا وسياقه يحتمل ان ضمير اجتماعهم لاهل البلد الشامل لمن تلزمه ومن لا وانه لمن تنعقد به وكلاهما بعيد والذى يتجه

اعتبار من يغلب فعلهم لعادة وان (٤٣٦) ضابط العسر ان يكون فيه مشقة لا تحتل عادة (في مكان) واحد منها ولو غير مسجد فتجوز

اجتماعهم بسبب واحد منهم فقط بان سهل اجتماع ما عدا واحد او عسر اجتماع الجميع انه يجوز التعدد اه
وفي الكردى عن الارباب وكذا في عرش عن سم والزبادى على المنهج عن مر ما يوافقه (قوله اعتبار من
يغلب الخ) فيدخل الارقاو الصبيان حتى اى الحاضر و غالباً (قوله وان ضابط العسر الخ) عطف على قوله
اعتبار من يغلب الخ (قوله ان تكون فيه) اى فى الاجتماع فى مكان واحد من البلد (قوله مشقة) اما لكثرة
او لقتال بينهم او لبعداً عن البلد عاب و حد البعد هنا كما فى الخارج عن البلد لا يعاب اى بان يكون من
بطرفها الا يبلغهم الصوت بشروطه الآتية اه كردى على بافضل و يأتى فى الشرح ضبط آخر لحد البعد وعن
سم غيرهما (قوله ولو فى غير مسجد) اى مع وجود مسجد فلو كان فى البلد مسجدان وكان اهل البلد إذا
صلوا فيها وسعاهم مع التعدد وكان هناك محل متسع كزربية مثلاً إذا صلوا فيها لا يحصل التعدد هل يتعين
عليهم فعلها فيه فيه نظر والا قرب نعم حرص على عدم التعدد عرش اقول ولا موقع لهذا التردد فان كلام
الشارح والنهاية والمغنى هنا صريح فى تعين نحو الزربية فيما ذكر (قوله فتجوز الزيادة الخ) اى لان الشافعى
دخل بغدادوا اهلها يقيمون بها جمعيتين وقيل ثلاثاً ولم يشكر عليهم فعمله الا كثر على عسر الاجتماع نهاية ومغنى
(قوله بحسب الحاجة) ومع ذلك يسن لمن صلى جمعة مع التعدد بحسب الحاجة ولم يعلم سبق جمعة ان يعيدها
ظهر اخر وجا من خلاف من منع التعدد ولو لحاجة شيخنا وسم و يأتى عن المغنى والنهاية وشرح بافضل مثله
(قوله قال فى الانوار) اى عاطفاً على عسر اجتماعهم الخ (قوله والاول محتمل الخ) قد يقال اى احتمال مع ما
تقرر من ان العبرة فى موقف مؤذن بلدا الجمعة بطرفها الذى يلى السامعين لا بمحل إقامة الجمعة فيتعين حمل
كلام الانوار على ماساى بصري ولك ان تجيب عنه أخذاً بما يأتى عن سم بأن محل ما تقرر إذا لم يثبت إقامة الجمعة
فى محل البعيد (قوله ان كان البعيد بمحل الخ) بل هو متجه ولو كان بمحل يسمع منه حيث لحقه بالحضور مشقة
لا تحتل عادة لتحقق العذر المجوز للتعدد حينئذ ولعل هذا مراد الانوار ولا ينافى ذلك قولهم يجب السعى
من الفجر على بعيد الدار لان محله إذا لم يثبت إقامة الجمعة فى محله فالخاصل ان مشقة السعى التى لا تحتل عادة
تجوز التعدد دون الترك رأساً مر اه سم اقول وهذا هو الظاهر الموافق لضبطهم لعسر الاجتماع بان
تكون فيه مشقة لا تحتل عادة (قوله وظاهر ان كان بمحل لو خرج الخ) بل وان كان لو خرج ادر كم احيث
شق الحضور سم (قوله كامر) اى فى شرح ان كان سفرنا مباهاً سم (قوله كذلك) اى بمحل لو خرج
عقب الفجر لم يدرك الجمعة (قوله ومن ثم اطال السبكي الخ) فالاحتياط لمن صلى جمعة ببلد تعدد فيه
الجمعة بحسب الحاجة ولم يعلم سبق جمعة ان يعيدها ظهراً ورجلاً من الخلاف مغنى وشرح بافضل ونهاية
قول المتن (وقيل لا تستثنى هذه الصورة) هذا ما اقتصر عليه صاحب التنبية كالشيخ ان حامد ومتابعيه
وهو ظاهر النص وإنما سكت الشافعى رضى الله عنه على ذلك اى التعدد ببغداد لان المجتهد لا يشكر على
مجتهد وقد قال ابو حنيفة بالتعدد مغنى ونهاية (قوله وقال الخ) وصنف فيه اربع مصنفات نهاية (قوله
على ذلك) اى الافتصار على جمعة واحدة (قوله أحدث المهدي) أى فى أيام خلافة قول المتن (أن حال
الخ) اى كبغداد نهاية (قوله اكثر من جمعة) اسم التفضيل ليس على بابة قول المتن (ان كانت) اى
البلدة نهاية (قوله والتزمه قائله) اى التزم الجواز صاحب القيل لدفع الاعتراض (قوله بمحلها) الى
قوله كما يقبل فى النهاية والمغنى الا قوله ومحل الى ويعرف وقوله رواية ومعدور (قوله حيث لا يجوز فيه
التعدد) وذلك بان لا يعسر اجتماعهم بمكان على الاول ومطلقاً على الثانى وان لا يحول نهر على الثالث وان

الجمعة وانهم لو كانوا ثمانين مثلاً وعسر اجتماعهم فى مكان بسبب واحد منهم فقط بان سهل اجتماع ما عدا
واحد او عسر اجتماع الجميع انه يجوز التعدد (قوله ان كان البعيد بمحل الخ) بل هو متجه لو كان بمحل يسمع منه
حيث لحقه بالحضور مشقة لا تحتل عادة لتحقق العذر المجوز للتعدد حينئذ ولعل هذا مراد الانوار ولا ينافى
ذلك قولهم يجب السعى من الفجر على بعيد الدار لان محله إذا لم يثبت إقامة الجمعة فى محله فالخاصل ان مشقة
السعى لا تحتل عادة تجوز التعدد دون الترك رأساً مر (قوله وظاهر ان كان بمحل لو خرج الخ) بل وان

الزيادة بحسب الحاجة لا غير
قال فى الانوار أو بعدت
اطراف البلد أو كان بينهم
قتال والاول محتمل ان كان
البعيد بمحل لا يسمع منه
نداؤها بشروطه السابقة
وظاهر ان كان بمحل لو خرج
منه عقب الفجر لم يدركها
لانه لا يلزمه السعى اليها الا
بعد الفجر كما سر وحينئذ فان
اجتمع من اهل المحل البعيد
كذلك اربعون صلوا الجمعة
والا فالظاهر والثانى ظاهر
ايضا فكل فئة بلغت اربعين
تلتزمها إقامة الجمعة (وقيل
لا تستثنى هذه الصورة)
وتحمل المشقة لما تقرر انها
لم تعدد فى الزمن الاول
ومن ثم اطال السبكي فى
الافتصار له نقلاً ودليلاً
وقال انه قول اكثر العلماء
ولا يحفظ عن صحابى ولا
تابعى تجوز تعدد ما لم يزل
الناس على ذلك الى ان
أحدث المهدي ببغداد معها
آخر (وقيل ان حال نهر
عظيم) يجوز الى سباحة
(بين شقيها كانا كبدين)
فلا يقام فى كل شق أكثر
من جمعة واعترضه الشيخ
ابو حامد بانه يلزمه جواز
قصر من دخل من احدهما
الى الآخر بقصد السفر
والترمه قائله (وقيل ان
كانت قرى متفاضلة
فاصلت عمارتها)
(تعددت الجمعة بعددها)
اى تلك القرى استصحبها
لحكمها الاول (ولو سبقها جمعة) بمحلها حيث لا يجوز فيه التعدد (فالصحيحة السابقة) لجمعتها الشرائط لا

ولو أخبرت طائفة بأنهم مسبقون بأخرى أتموها ظهر أو الاستئناف أفضل ومحلّه كما هو ظاهر أن لم يمكنهم ادراك جمعة السابقين ولا لزومهم القطع لا درا كما ويعرف السبق بخبر عدل رواية أو معذور كما هو ظاهر كما يقبل أخباره بنجاسة على المصلي وإنما لم يقبل في عدد الركعات خبر الغير لأنه لا مدخل له فيه لاناظته بما في قلب المصلي (وفي قول أن كان السلطان مع الثانية) اماما كان أو مأموما (فهي الصحيحة) ولا لادى الى تفويت جمعة أهل البلد بمبادرة شزيمة ونائب السلطان حتى الامام الذي ولاه مثله في ذلك وكذا الذي أذن فيها أما ما يجوز فيه التعدد فتعددت بزيادة على الحاجة فتصح السابقات الى أن تنتهى الحاجة ثم تبطل الزائدات ومن شك في أنه من الاولين أو الآخرين أو في أن التعدد لحاجة أولا لزمته الاعادة فيما يظهر كما يعلم بما يأتي فان قلت فكيف مع هذا الشك يحرم أولا وهو متردد في البطلان قلت لا نظر لهذا التردد لاحتمال أن يظهر من السابقات المحتاج اليهن

لا تكون البلدة في الأصل قرى على الرابع ع ش (قوله ولو أخبرت الخ) ببناء المفعول فيصدق بما لو كان المخبر واحدا فيرشد الى أن خبر الواحد كاف كما سيأتي في قوله ويعرف السبق بخبر عدل رواية الخ (قوله باخرى) اي بطائفة اخرى (قوله أتموها ظهرا) اي كالمخرج الوقت وهم فيها مغنى ونهاية قال الرشيدى قوله مر أتموها ظهرا لا يخفى اشكاله لان قضية الاخذ بقول المخبرين وجوب الاستئناف لان حاصل اخبارهم بسبق اخرى لهم أن تحرم هؤلاء باطل لوقوعه مسبقا بجمعة صحيحة والفرق بين هذه ومالو خرج الوقت وهم فيها أنهم هناك أحرموها بالجمعة في وقتها والصورة أنهم يحملون خروجها في أثنائها فعذروا بخلاف هذا فتأمل اه (قوله والاستئناف افضل) اي ليصح ظهروهم بالاتفاق مغنى (قوله ومحلّه) اي محل جواز الامرين و (قوله ان لم يمكنهم الخ) اي فيما اذا اتسع الوقت ولا لزومهم الا تمام ظهرا اخذنا ما يأتي (قوله ويعلم السبق بخبر عدل) فاخبار العدل الواحد كاف في ذلك كما استظهره شيخنا مغنى ونهاية (قوله بخبر عدل رواية الخ) صورهما لان كلا لا يلزمه الجمعة فيصح تركه للجمعة والاخبار بالسبق سم وعبرة ع ش أى أو غيرهما من لا يمتنع عليه التخلف لقرب محله من المسجد وزادته على الأربعين لتصح الخطبة في غيبته اه (قوله خبر الغير) اي إذا لم يبلغوا عدد التواتر (قوله لا مدخل له فيه) اي للغير في العدد (قوله لاناظته الخ) اي فلا يطلع عليه الغير قول المتن (وفي قول أن كان الخ) قال البلقيني هذا القول مقيد في الامام لا يكون وكيل الامام مع السابقة فان كان معها فالجمعة هي السابقة نهاية ومعنى (قوله وإلا) اي وإن قلنا بصحة السابقة مطلقا (قوله جمعة أهل البلد) اي جمعة أكثرهم المصلين مع الامام مغنى (قوله الذى ولاه) الضمير المستتر للمضاف كما هو صريح صنيع النهاية أو للمضاف اليه كما هو صريح صنيع المغنى والاولا كثر استعمالا وافيد هنا (قوله اذن) اي السلطان أو نائبه (قوله اماما يجوز الخ) محترز قوله المتقدم حيث لا يجوز فيه التعدد (قوله ثم تبطل الزائدات) اي فيجب على مصلحها ظهور يومها نهاية (قوله ومن شك) اي عند الاحرام بدليل ما يأتي من السؤال والجواب ولا يخفى أن هذا الشك حاصله الشك في أن جمعته من القدر الزائد على الحاجة فهي باطلة او المحتاج اليه فهي صحيحة سم اقول وكذا حكم الشك بعد الفراغ كما يأتي في قول المصنف فلو وقعتا معا أو شك استؤنفت الخ وشرحه (قوله في أنه من الاولين الخ) وهذا موجود الان في حق كل من أهل مصر لان كلا منهم لا يعلم هل جمعته سابقة أولا ومعلوم لكل احد ان هناك فوق الحاجة فيجب عليه فعل الظهر ع ش ويأتى عن شيخنا مثله (قوله والآخرين) اي والفرض ان هناك مالا يحتاج اليه يقينا حلى (قوله لزمته الاعادة) اي إعادة الجمعة سم اي كما هو ظاهر كلام الشارح وفيه ان الشك لا يزول باعادة الجمعة فالظاهر ما جزم به النهاية من لزوم الظهر عبارته ومن لم يعلم هل جمعته من الصحيحات او غيرها وجب عليه ظهور يومها وحمل ع ش والسكردى كلام الشارح على ما يوافقه ففسر الاعادة فيه باعادة الجمعة ظهرا (قوله ان يظهر) اي ما احرم به المتردد (قوله من السابقات الخ) أى وأنه هو السابق (قوله تلزمه الاعادة) أى إعادة الجمعة وهو ظاهر ان علم أن وقت الحاجة لم ينقض فان علم انقضاؤه لم تلزم الاعادة بل لم تجز وقد فاتته الجمعة وإن شك فهل يعيد ثم إن لم يظهر شيء تلزم الاعادة ايضا ويعود التفصيل المذكور وكيف الحال سم وقوله ان علم ان وقت الحاجة الخ وفيه

كان لو خرج أدركها حيث شق الحضور (قوله بخبر عدل رواية أو معذور) صورهما لان كلا لا يلزمه الجمعة فيتضح تركه بالجمعة والاخبار بالسبق (قوله ومن شك) اي عند الاحرام بدليل ما يأتي من السؤال والجواب ولا يخفى أن هذا الشك حاصله الشك في أن جمعته من القدر الزائد على الحاجة فهي باطلة او المحتاج اليه فهي صحيحة فهل حكمه كافي قوله فلو وقعتا معا أو شك استؤنفت الجمعة وهل قضية ذلك أنه إذا استأنفها برى حيث لم يقارن استئناف القدر الزائد وإن سبقه بالفعل أولا لان مقتضى شك عدم اجزائهم ما فعلوه أولا فليتأمل (قوله تلزم الاعادة) أى إعادة الجمعة وهو ظاهر ان علم أن وقت الحاجة لم ينقض فان علم انقضاء لم تلزم الاعادة بل لم تجز وقد فاتته الجمعة وإن شك فهل يعيد ثم إن لم يظهر شيء تلزم الاعادة ايضا ويعود التفصيل

فصحت لذلك لان الأصل عدم مقارنة المبطل ثم ان لم يظهر شيء تلزم الاعادة

(والمعتبر سبق التحرم)
براء اكبر من الامام وان لم
يلحقه الاربعون إلا بعد
احرام أربعين المتأخر لان
بالراء يتبين الانعقاد والعدد
تابع فلم يعتبر وقيل هو
المعتبر ويدل له أن الامام
لو سلم في الوقت والقوم
خارجة فلا جمعة للجميع
ويجوز بانه يقتصر للتمييز
في السبق لسكون الكل
في الوقت ما لم يعتذر ثم
لان الوقت هو الاصل
كما س (وقيل) سبق الهمة
وقيل سبق (التحلل) وهو
السلام أى ميم المتأخر
منه من عليكم أو السلام كما
هو ظاهر وذلك للام من بعده
من عروض مفسد للصلاة
بخلاف التحرم (وقيل)
المعتبر السبق (بأول
الخطبة) بناء على أن
الخطبتين بدل عن الركعتين
(فلو وقعتا) بمحل يمنع
تعدد هافيه (معا أو شك)
أو وقعتا معا أو مرتبا
(استؤنف الجمعة) ان اتسع
الوقت لتدافعهما في المعية
واحتمالها عند الشك مع
أن الاصل عدم وقوع جمعة
بجزء في حق كل طائفة ولا
أنزل للتردد مع اخبار العدل
لان الشارع أقام اخباره
في نحو ذلك مقام اليقين

أنه إذا علم ذلك فامعنى لزوم الاعادة وقوله أو كيف الحال ويظهر أنه يصير الى ضيق الوقت فان تبين ان جمعة
من الصحاح فلا شيء عليه ولا فيجب عليه الظهور ثم رابت قال الكردي قوله تلزم الاعادة أى إعادتها ظهرا
لا جمعة لانها غير ممكنة هنا كما هو ظاهر وعلم من هذا وما مر في الجماعة من انه لو اقتدى بمن يجوز كونه اميا ولم
يتبين كونه قارئا لزمته الاعادة انه لو شك في بعض من الاربعين المحسوبين انه من اهل البكال ام لا ولم
يتبين الحال لزمته الاعادة لان كل واحد امام بالنسبة الى الآخرين اه اى على ما يأتى في الشرح خلافا للنهاية
والمغنى وغيرهما (قوله براء اكبر) الى قوله وقيل في النهاية والى قوله ويجوز في المغنى (قوله براء اكبر الخ)
أى وان سبقه الآخر بالهمز مغنى (قوله الاربعون) أى تسكئة الاربعين عبارة النهاية والمغنى تسعة
وثلاثون (قوله المتأخر) أى الامام المتأخر لإحرامه عن إحرام امام آخر (قوله لان الخ) تعليل للدين
(قوله تبين الانعقاد) أى وتعينت جمعته للسبق وامتنع على غيره افتتاح جمعة أخرى نهاية ومغنى (قوله)
وقيل الخ) عبارة المغنى وقيل الثانية هى الصحيحة لان الامام لا عبرة به مع وجود أربعين كاملين بدليل انه لو
سلم الامام في الوقت الخ (قوله كما مر) أى في شرح والمسوق كغيره (قوله سبق الهمة) أى من الله
مغنى (قوله من عليكم الخ) بيان للمتأخر سم عبارة الكردي قوله من عليكم أى ان أخره من السلام كما
هو المعهود (قوله أو السلام) أى ان أخره من عليكم بان قال عليكم السلام اه (قوله بمحل) الى التنبيه في
النهاية والمغنى لا قوله للترددانى لاحتمال تقدم قول المتن (استؤنف الجمعة) أى فلوايس من استأفها
صلى الظهر وفي هذه الحالة يتجه امور منها نذب سنة الجمعة القبلية دون البعدية اما نذب القبلية فتبعا
لوجوب الاقدام على الجمعة لاحتمال ان يسبق واما عدم نذب البعدية فلانه بالمعية أو الشك تبين عدم
أجزائها ومنها أن يجب كفاية الجماعة في الظهر لانه الذى صار فرض الوقت (فرع) حيث تعددت
الجمعة طلب الظهر وجوبا ان لم يجز التعدد ونذبان جاز خروجا من خلاف من منع التعدد مطلقا أى سواء
كان بقدر الحاجة أو زاد عليها سم (قوله لتدافعهما في المعية) أى فليست لإحداهما اولى من الاخرى
مغنى (قوله مع ان الاصل الخ) لا يقال هذا بعينه موجودا لو شك هل فى الاما كن غير محتاج اليه ولا وقد
قلتم فيها بعدم وجوب الاعادة لانا نقول الاحتمال فى هذه الصورة اخف من الاحتمال فى المعية لان الشك فى
المعية شك فى الانعقاد حلى اه بجزئى (قوله ومع اخبار العدل) أى بالسبق بقى ما لو تعارض عليه مخبران
ففى الزركشى انه يقدم المخبر بالسبق لان معه زيادة علم ونازه فى الايعاب بان السبق إنما يرجع إذا كان

المذكور أو وكيف الحال فليحرر (قوله والمعتبر سبق التحرم براء اكبر الخ) فان قلت بتمام الرايتين الدخول من
اول التكبير فمن سبق باوله وان تأخرت رآه عن راء الاخر يتبين سبقه لياه فكان ينبغي اعتبار الا ابتداء قلت
السابق بالراء يتبين دخوله قبل تمام إحرام لاخر فيجوز إحرامه لا نعقاد جمعته قبل تمامه وهو ما منع من انعقاده
فليتأمل فقد انضح اعتبار الانتهاء (قوله فى المتن) فلوا وقعتا معا أو شك استؤنف الجمعة) فلوايس من استأفها
صلى الظهر وفى هذه الحالة يتجه امور منها نذب سنة الجمعة القبلية دون البعدية اما نذب القبلية فتبعا لجواز
اقدامه على الجمعة وإنما جاز الاقدام عليها بل وجب لاحتمال ان يسبق ومن لازم مشروعية اقدامه عليها
مشروعية سنتها المتقدمة وإلا لا امتنع الاقدام ايضا على الجمعة واما عدم نذب البعدية فلانه بالمعية أو الشك
تبين عدم اجزائها وان ما وقع ليس فرض وقته فلم يبق له بل القياس انقلاب ما وقع من الجمعة وقبلتها نفلا
مطلقا ومن هنا يظهر ان نذب القبلية منوط بجواز الاقدام على الجمعة والبعدية منوطة باجاء الجمعة التى
فعلها ومنها ان يجب كفاية الجماعة في الظهر لانه الذى فرض الوقت والجماعة فى فرض الوقت واجبة
كفاية فليتأمل (قوله فى المتن استؤنف الجمعة) فلوايس من استأفها صلي الظهر واكتفى شيخنا الشهاب
الرملى بالياس بان جرت العادة بعدم استئفها وشرط شيخنا عبد الحميد الياس الحقيقى بان يضيق الوقت
ويؤبده انهم لو لم يفعلوا شيئا مطلقا امتنع الظهر إلا عند ضيق الوقت فليتأمل (فرع) حيث تعددت
الجمعة طلب الظهر وجوبا ان لم يجز التعدد ونذب ان جاز خروجا من خلاف من منع التعدد مطلقا أى سواء كان

استند به يحصل زيادة العلم وما هنا ليس كذلك والحق أنها متعارضان فيرجع ذلك للشك وهو يوجب استئناف الجمعة ع (قوله ولا لاحتمال تقدم احدهما الخ) عبارة المغنى والنهاية قال الامام وحكم الائمة بانهم اذا عاودوا الجمعة برئت ذمتهم مشكل لاحتمال تقدم احدهما فلا تصح اخرى فاليقين ان يقيموا الجمعة ثم ظهر اقل في المجموع وما قاله مستحب ولا فاجل الجمعة كافية في البراءة كما قالوه لان الاصل عدم وقوع الجمعة قال غيره ولا ان السبق اذ لم يعلم او يظن لم يؤثر احتماله لان النظر الى عدم المكلف او ظنه لا الى نفس الامر اه (قوله فلا تصح الاخرى) اي المستأنفة بصرى (قوله انه لا يجوز الاستئناف الخ) أي بمحل يجب فيه الاستئناف ليكون التعدد فيه فوق الحاجة ووقعت هذه الجمعة معايقنا او شكاً عبارة المغنى فائدة الجمع المحتاج اليها مع الزائدة عليه كالجمعة المحتاج الى احدهما ففي ذلك التفصيل المذكور فيهما كما افتى به البرهان ابن ابي شريف اه وعبارة شيخنا ولو تعددت الجمعة بمحل يمتنع فيه التعدد وزادت على قدر الحاجة في محل يجوز فيه التعدد كان للمسئلة خمسة احوال الاولى ان تفعا معا فبطلان فيجب ان يجتمعوا او يعيدوها جمعة عند اتساع الوقت الثانية ان تفعا مرتباً فالسابقة هي الصحيحة واللاحقة باطله فيجب على أهلها صلاة الظهر الثالثة ان يشك في السبق والمعية فهمى كالحالة الاولى الرابعة ان يعلم السبق ولم تعلم عين السابقة فيجب عليهم الظهر لانه لا سبيل الى إعادة الجمعة مع يقين وقوع جمعة صحيحة في نفس الامر لكن لما كانت الطائفة التي صحت جمعتها غير معلومة وجب عليهم الظهر الخامسة ان يعلم السبق وتعلم عين السابقة لكن نسيت وهي كالحالة الرابعة في مصر نايجب علينا فعل الجمعة ولا لاحتمال ان تكون جمعتنا من العدد المحتاج اليه ثم يجب علينا فعل الظهر لاحتمال ان تكون من العدد غير المحتاج اليه مع كون الاصل عدم وقوع جمعة مجزئة اه (قوله مع التعدد) اي تعدد المستأنفة (قوله انه) اي التعدد في الاستئناف (قوله ولا) اي بان زاد عليه يقينا او شكاً (قوله لا تصح) كذا في اصله بخطه وفي نسخة الظهر على انه فاعل وهي اظهر وان كانت من تصرف النساخ بصرى (قوله انه ما دام الوقت متسعا الخ) واكتفى شيخنا الشهاب الرملى اي والنهاية بالياس العادى بان جرت العادة بعدم استئنافها وشرط شيخنا عبد الحميد اى كالشارح الياس الحقبى بان يضيق الوقت ويؤيده انهم لو لم يفعلوا شيئا مطلقا لمنع الظهر لا عند ضيق الوقت فليتامل سم (قوله عمار انفا) اي في التنبيه السابق في شرح الى الياس من ادراك الجمعة (قوله ويسن الاذان لها الخ) اي والسنة القبليه والبعدية عبارة شيخنا ومحل سن البعدية الجمعة ان لم يصل الظهر معها اي وجوباً وندباً ولا قامت قبلية الظهر مقام بعدية الجمعة فبصل قبلية الجمعة ثم بعديته ولا بعدية للجمعة حينئذ اه (قوله اذن قبل) اي ولو بقصد الجمعة (قوله والاقامة الخ) اي تسن لها الاقامة مطلقاً (قوله ولا ينافيه) اي وقوع جماعة ذلك الظهر فرض كفاية (قوله السابق) اي عن قريب (قوله في ظهرهم) اي من لا جمعة عليهم (قوله لان الفرض) اي اصاله (ثم) اي في بلد الجمعة (قوله وان المراد الخ) عطف على قوله انه لا يجوز الخ (قوله وقوعها الخ) اي فتى وقعا على هذه الحالة استؤنفت الجمعة وجد الشك بالفعل او لا (قوله وكذا الباقي) اراد به الترتيب قاله السكرى ويظهر ان مراد الشارح بالباقي الشك في انه من الاولين الخ او في ان التعدد للحاجة او لا (قوله فلا يقال لو شك الخ) يعنى فتى كان المراد بالشك في المعية او في الباقي ما ذكر فلا يتبع بعض حكم الاربعين لان الوقوع على الحالة المذكورة امر مضاف الى الجميع (قوله نعم يظهر الخ) تصوير لشك البعض يعنى في هذه الصورة بمقتضى شك البعض لافى الصورة الاولى قاله السكرى اقول بل يحتمل فيها ايضا بان يخبر احدى الطوائف عدل بان جمعتهما من السابقات او عدول بان تعود الحاجة فليتامل (قوله لم يلزمهم الخ) اي لما مر ان الشارع اقام اخباره والخ وقضيته غدم جواز الاستئناف ايضا (قوله ان امكنه الخ) الاولى جمع الضمير اي وان لم يمكن استئناف الجمعة فيجب الظهر قول الماتن (وان سبقت احدهما ولم تتعين الخ) وقد افتى الوالدرحه الله تعالى في الجمع الواقعة في مصر لان بانها صحيحة سواء وقعت معا او مرتباً الى ان ينهى عسر

بقدر الحاجة أو زائداً عليها (قوله وان سبقت احدهما ولم تتعين أو تعينت ونسيت

صلوا اظهرا) لتيقن وقوع جمعة صحيحة (٤٣٠) في نفس الامر لكنها غير معلومة معينة منها والاصل بقاء الفرض في حق كل فلو سلمتها المظهر

الاجتماع بامكانة تلك الجمع فلا يجب على أحد من مصلحيها صلاة ظهر يومها لكنها تستحب خرجا من خلاف من منع تعدد الجمعة بالبلدة وان عسر الاجتماع في مكان فيه ثم الجمع الواقعة بعد انتهائها الحاجة الى التعدد غير صحيحة فيجب على مصلحيها ظهر يومها نهاية قال ع ش قوله م ر لكنها تستحب الخ هذا مفروض فيما اذا تعددت واحتمل كون جمعة مسبوقة اما اذا لم تعدد او تعددت وعلم انها السابقة فلا يجوز اعادة الجمعة بمحله لا اعتقاد بطلان الثانية ولا ظهر السقوط فرضه بالجمعة ولم يخاطب بالظهر في ذلك اليوم وهو معلوم ان ما ذكره اذا كانت جمعة جامعة لسائر الشروط ايضا يقينا او ظنا بخلاف ما اذا شك في بعضها كان ترددي ببعض الاربعين المحسوبين هل هو من اهل الكمال ام لا ولم يبين الحال لومته اعادة الجمعة ظهر كما مر عن الكردي وباتى عن سم وايضا تقدم عن قريب عن شيخنا وع ش ما يتعلق بجمع مصر راجعه قول المتن (صلوا اظهرا) ولا يقال انا او جنبنا عليه صلاتين الجمعة والظهر بل الواجب واحدة فقط الا اننا لم نتحقق ما تبرا به الذمة او جنبنا كليهما ليتوصل بذلك الى براءة ذمته بيقين وهذا كالتوسى احدى الخمس ولا يعلم غيضا فاننا نعلم ان الواجب عليه واحدة فقط ونلزمه بالخمسة لتبر اذمته بيقين ثم رابت في حاشية الشيخ عبد البر الا جهوري على المنهج عن الرمي ما يوافقه ع ش (قوله كان سمع) الى قوله عملا في النهاية والمعنى (قوله عملا بالاسواق فيها) اي الجمعة وهو عدم جواز اعادة تيقن وقوع جمعة صحيحة (وفيه) اي الظهر وهو بقاء فرض الوقت وعدم سقوطه بما فعل من الجمعة (قوله باجماع) الى قوله ويشكل في النهاية والمعنى (قوله من يعتد به) احتراز عن قول ابن حزم بان عقادها بالواحد منفردا (قوله لكن في الركعة الاولى الخ) اي فقط فلو صلى الامام باربعين ركعة ثم احدث فأنتم كل لنفسه اجزائهم الجمعة نهاية ومعنى و سم (قوله ولو بعد سلام من عده الخ) اي وانصرف الى بيته وبذلك يلغز فيقال لنا شخص احدث في المسجد فبطلت صلاة من في البيت شيخنا (قوله بطلت جمعة الكل) اي من حيث هي جمعة اخذنا ما تقدم بصري (قوله ويشكل عليه) اي على بطلان جمعة الكل بذلك الحدث (قوله ما ياتي) اي في شرح ولو بان الامام جنبنا او حدثنا (قوله وللمتطهر منهم تبعنا له) اي بخلاف ما لو بان الامام حدثنا فقط او مع بعض بقية الاربعين لم تصح لاحد كما ياتي في شرح ولو بان الامام حدثنا الخ سم (قوله فيفرق الخ) المتبادر من هذا الفرق عدم التعويل فيه على ما يتبادر من احدث وبان حدثا من طرو والحدث في الاول وكونه من اول الصلاة في الثاني وانه لا فرق بينهما في الموضعين وان مدار الفرق ليس الا على ظهور البطلان قبل السلام وعدم ظهور ذلك سم وفي البصري ما يوافقه (قوله تبين الحدث الخ) اي بعد سلام الكل (قوله لما ياتي) اي شرح ولو بان الامام جنبنا الخ (قوله ان جماعة المحدثين) اي الجماعة معهم سم (قوله فان خروج احد الاربعين) اي حسبا بالانصراف بالفعل ومثله ما اذا تبين الحدث للقوم في اثناء الصلاة بلا انصراف بصري (قوله تلك) اي ما ياتي (قوله حينئذ) لا يظهر له فائدة (قوله واختلفوا الخ) فينبغي لمن لا تعتقده ان لا يحرم بها الا بعد احرام اربعين ممن تنعقد بهم شرح بافضل ولا يخفى ما فيه من الحرج الشديد (قوله عجزت عليه) وجرى عليه ايضا شرح المنهج والتحفة واعتمد النهاية والمعنى والشهاب الرمي وفتح

عملا بالاسواق فيها وفيه (وفي قول جمعة) لان المفعولين غير مجزئين (الرابع الجماعة) باجماع من يعتد به لكن في الركعة الاولى بخلاف العدد لا بد من بقاءه الى سلام الكل حتى لو احدث واحد من الاربعين قبل سلامه ولو بعد سلام من عده منهم بطلت جمعة الكل وقد يشكل عليه ما ياتي انه لو بان الاربعون او بعضهم محدثين صحت للامام لاستقلاله وللمتطهر منهم تبعاله وقد يجب بان الذي دل عليه صنيعهم حيث غيروا هنا باحدث وسم ببيان أن الفرض هنا أنه ظهر بطلان صلاته قبل سلامه وحينئذ فيفرق بان العدد ثم وجدت صورته الى السلام فلم يؤثر تبين الحدث الراجع له لما ياتي ان جماعة المحدثين صحيحة حسبا بانوا بخلاف ما هنا فان خروج احد الاربعين قبل سلام الكل أبطل وجود صورة العدد قبل السلام فاستحال القول بالصحة هنا وعليه فلو لم يبين حدث الواحد هنا لا بعد سلامه وسلامهم لم يؤثر لانه من جزئيات تلك حينئذ واختلفوا في اشتراط تقدم احرام من تنعقد بهم على غيرهم والمنقول الذي عليه جمع محققون كابن الرفعة والاسنوي وغيرهما أنه لا بد منه وجريت عليه في شرح العباب ورددت ما أطال به المنتصرون لاسيما الزركشي

الجواد عدم الاشتراط وهو المعتمد كرى على بافضل وقوله والتحفة فيه توقف بل اخر كلام التحفة كالصرح في عدم الاشتراط (قوله لعدم الاشتراط) متعلق بالمنتصرون وافق بعدم الاشتراط الشهاب الرملى سم (قوله بما يؤيدهم) اى المنتصرين و (قوله مامر انفا) اى فى شرح والمعتبر سبق التحريم و (قوله وما يأتى) اى فى المتن انفا (قوله وعلى الاول) اى الاشتراط (قوله مامر) اى فى الجماعة فى شرح او حال باب نافذ كرى (قوله هنا) اى فى الجمعة (قوله عدم اشتراط ذلك) اى تاخر الافعال و (قوله ثم) اى فى الرابطة (قوله ونية الاقتداء) الانسب لاستثنائها الا فى حذفه هنا (قوله مامر) اى فى باب الجماعة معنى (قوله الانية الاقتداء الخ) اقتصر النهاية والمعنى على استثناء الامامة عبارة فى نية الامامة فتجب هنا فى الاصح لتحصل له الجماعة اه ولعل وجهه ان نية الاقتداء شرط فى جماعة غير الجماعة ايضا قول المتن (ان تقام باربعين) اى منهم الامام ومحل ذلك فى غير صلاة ذات الرقاع اما فيها فيشترط زياتهم على الاربعين ليحرم الامام باربعين ويقف الزائد فى وجه العدو ولا يشترط بلوغهم اربعين على الصحيح لانهم تبع للاولين نهاية اى بل يكتفى بواحد كما يأتى فى صلاة الخوف ع ش قول المتن (باربعين) اى ولو كانوا ملتصقين كما قاله الرحمانى نقل عن الرملى شيخنا عبارة سم ولو وجد بدنان ملتصقان بحيث عد اثنين فى باب الميراث فهل يعدان هنا اثنين الوجه انهما يعدان هنا اثنين بل فى عبارة ابن القطان ان حكمهما حكم الاثنين فى سائر الاحكام مراه وسئل البلقينى عن اهل قرية لا يبلغ عددهم اربعين هل يصلون الجمعة او الظهر فاجاب رحمه الله تعالى بانهم يصلون الظهر على مذهب الشافعى وقد اجاز جمع من العلماء ان يصلوا الجمعة وهو قوى فاذا قلدوا اى جميعهم من قال هذه المقالة فانهم يصلون الجمعة وان احتاطوا فصولوا الجمعة ثم الظهر كان حسنا ففتح المعين وتقدم عن الجرهمى ما يوافقه وفى رسالة الجمعة للشيخ عبد الفتاح الفارسى سئل الشيخ محمد بن سليمان الكردى ثم المدنى رحمه الله تعالى ان الجمعة اذا لم تستوف الشروط وصليت بتقليد احد المذاهب واراد المصلون اعادتها ظهرا هل يجوز ذلك ام لا واجاب بان ذلك جائز لا يمنع منه بل هو الاحوط خروجا من الخلاف وما فى الامداد ولا يجوز اعادة الجمعة ظهرا وكذا عكسه لغير المعذور وفحله عند الاتفاق على صحة الجمعة لا عند وجود خلاف قوى فى عدم صحتها نعم لمذهب الغير فى صحة الجمعة شروط لا بد فى جواز تقليده من وجودها والا فلا تصح الجمعة على مذهبه ايضا فرار امن التلقيق الممنوع اجماعا ومن الشروط المعتبرة فى مذهب مالك القائل بالانقضاء باثنى عشر رجلا طهارة الثوب والبدن والمكان عن المني والوضوء بالشك فى الحدث ومسح جميع الراس فى الوضوء والموا لاة بين اعضاء الوضوء وذلك فى الوضوء والغسل ووضع الانف على الارض فى السجود ووضع اليدين مكشوفتين على الارض فيه ونية الخروج من الصلاة وان يكون الامام بالغوا وان لا يكون فاسقا مجاهرا وان يكون الخطيب هو الامام وان تكون الصلاة فى المسجد الجامع وسئل رحمه الله تعالى اذا فقدت شروط الجمعة عند الشافعى فما حكمها واجاب بانه يحرم فعلها حينئذ لانه تلبس بعبادة فاسدة نعم او قال بصحتها من يجوز تقليده وقلة الشافعى تقليد اصحها مجتمع الشروط طهارة فعلها حينئذ بل يجب ثم اذا ارادوا اعادتها ظهر اخر وجام من الخلاف فلا بأس به بل هو مستحب حينئذ ولو منفردا وقولهم لا تعاد الجمعة ظهرا محله فى غير المعذورين ومنهم من وقع فى صحة جمعة خلاف وسئل الشيخ محمد صالح الرئيس مفتى الشافعية بمكة المشرفة رحمه الله تعالى هل يسن اعادة الجمعة ظهرا اذا كان اماما مخالفا واجاب بقوله نعم تسن اعادتها ظهرا حينئذ ولو منفردا وقولهم كل صلاة جرى فيها خلاف تسن اعادتها ولو فرادى ولانك ان هذه مما جرى الخلاف فى صحتها كما نبه على ذلك التحفة فى باب صلاة الجمعة وسئل رحمه الله تعالى عن اهل قرية دون الاربعين يصلون الجمعة مقلدين للامام مالك فى العدد مع جهلهم بشروط الجمعة عنده وقال لهم امامهم صلوا ويكفى ذلك التقليد واجاب بقوله نعم حيث نقصوا عن الاربعين جاز التقليد للامام مالك لكن مع العلم بالشروط والمعتبرة عنده

(قوله لعدم الاشتراط) افى بعدم الاشتراط شيخنا الشهاب الرملى (أن تقام بأربعين) لو صلاها الاربعون فى قرية اخرى ثم حضروا قريتهم واعادوها فينبغى صحة تلك الاعادة وهل يسقط عنهم اسم التعطيل او تدفعه

لعدم الاشتراط يمكن بما يؤيدهم مامر انفا ان اجرام الامام هو الاصل وانه لا عبرة باحرام العدد وما يأتى انه لو بان حدث المامومين انعقدت للامام فعلم ان من لم تنعقد بهم وغيرهم كلهم تبع للامام وانها حيث انعقدت له لم ينظر للامامومين قيل وعلى الاول لا بد من تاخر افعالهم عن افعال من تنعقد به كالا حرام انتهى وهو بعيد جدا لوضوح الفرق بين الاحرام وغيره كما مر فى الرابطة فى الموقوف بل الصواب هنا عدم اشتراط ذلك وان قلنا باشتراطه ثم لوضوح الفرق بين الباين (وشرطها) اى الجماعة فيها (كغيرها) من الجماعات كالقرب ونية الاقتداء وعدم المخالفة الفاحشة والعلم بافعال الامام وغير ذلك مامر الا نية الاقتداء والامامة فانها شرطان هنا للانقضاء كما مر لا يمكن انقضاء الجمعة مع الانفراد (و) واختصت باشتراط امور اخرى منها (ان تقام باربعين)

والعمل به أيضا وتسن الاعادة وأما قول امامهم ويكفي الخ فان أراد بذلك أنه لا يشترط العلم بالشروط فهو قول غير صحيح انتهى ما تيسر نقله من تلك الرسالة باختصار (قوله وان كان) الى المتن في النهاية الا قوله وقياسه الى او من الجن (قوله وان كان بعضهم الخ) اي المتوطن بهذا المحل وهو شامل للامام وهو متجه وان بادر مر بالخالفه وينبغي صحة الاعادة المذكورة من كلهم ايضا سم (قوله او من الجن الخ) عطف على قوله صلاها عبارة النهاية وتنقد باربعين من الجن أو منهم ومن الانس قاله القمولى وقيدته الدميرى في حياة الحيوان ، اذا تصوروا بصورة بنى آدم اه قال سم هذاى التقييد جرى على الغالب لا شرط بل حيث علم اوطن انهم جن ذكور كفى وان تصوروا بصورة غير بنى آدم مر اه واقره عش واعتمد القليوبى وشيخناو البصرى التقييد عبارة شيخنا ولو كان الاربعون من الجن صحت بهم الجمعة كفى الجواهر حيث علمت ذكورهم وكانوا على صورة الادميين وقال بعضهم لا يشترط كونهم على صورة الادميين بخلاف مالو كانوا من الملائكة لانهم غير مكلفين اه وسناق عبارة البصرى (قوله كما قاله القمولى) قد يقتضى الاكتفاء بكون بعض الاربعين من الجن انه لو اقامها اربعون من الجن مستوطنون بالقرية لم ياتهم انس القرية بتعطيل القرية منها حتى يجوز لهم الذهاب لفعلها في قرية اخرى وقد يستبعد ذلك فليحذر سم على حج اه عش (قوله ان علم الخ) وهل يشترط لصحتها منهم كونهم في ارضنا او في الارض الثانية ام لا يشترط فتتقدمهم وان كان مسكنهم في الارض السابعة من ذلك البلد فيه نظر والاقرب الثانى بدليل قولهم من وقف ارضنا سرت وفقيتها للارض السابعة وهو صريح فى ان كل من كان فيها هو من اهلها نعم ان كان بينهم وبين الامام مسافة تزيد على ثلثائة ذراع فى غير المسجد لا تصح للبعد كالانس اذا بعدوا عن الامام عش وفيما استقر به نظر ظاهر اذ غير ارضنا لا يعدو وطننا (قوله يعزر مدعى الخ) ان قلنا بكفر مدعى رؤيتهم فهو مرتد والمرتد لا يعزر اول مرة مرو عبارة النهاية بكفر مدعى الخ وفيه نظر ايضا لاننا لنسلم ولا مخالفته للقران لان قوله تعالى انه يراكم هو و قبيله من حيث لا ترونهم يحتمل ان المراد به ان الغالب رؤيتهم لنا من غير ان نراهم فلا ينبغي وقوع رؤيتنا يا هم ولو سلم فلا بد فى الكفر من علمه ان ذلك هو المراد فى الاية وان لا يقصد الكذب والا فلا يتجه الكفر فليتامل سم عبارة البصرى بعد كلام نصها فالحاصل انه لو قيل فى المقام انعقاد الجمعة بهم لا بد من تصورهم بصور بنى آدم وفى مقام عدم تكفير مدعى رؤيتهم على غير صورهم الاصلية لافرق لكان له وجه وجهه فليتامل وقوله لانه حينئذ يخالف للقران قد قال ليس فى الاية الشريعة ما يقتضى عموم الاحوال والازمان فيكون فى صدقات ثبوت هذه الخاصية لهم فى الجملة فليتامل ثم رايت البيضاوى اشار لذلك فى تفسيره فراجع اه (قوله وذلك) اي اشترط الاربعين (قوله لما صبح ان اول جمعة صليت الخ) عبارة المغنى لما روى البيهقي عن ابن مسعود انه صلى الله عليه وسلم جمع بالمدينة وكانوا اربعين

وان كان بعضهم صلاها فى قرية اخرى على ما يحته جمع وقياسه ان المريض لو صلى الظهر ثم حضر حسب ايضا او من الجن كما قاله القمولى ان علم بعد العلم بوجودهم وجود الشرط فيهم وقول الشافعى يعزر مدعى رؤيتهم محمول على مدعيها فى صورهم الاصلية التى خلقوا عليها لانه حينئذ يخالف للقران وذلك لما صبح ان اول جمعة صليت بالمدينة كانت باربعين والغالب على احوال الجمعة التعبد

اذا قصدوا ابتداء ان يعودوا الى قرينهم لاعادتها فيما فيه نظر (قوله وان كان بعضهم الخ) اي المتوطن بهذا المحل وهو شامل للامام وهو متجه وان بادر مر بالمخالفة (او من الجن) قد يقتضى الاكتفاء بكون بعض الاربعين من الجن انه لو اقامها اربعون من الجن مستوطنون بالقرية لم ياتهم انس القرية بتعطيل القرية منها حتى يجوز لهم الذهاب لفعلها فى قرية اخرى وقد يستبعد ذلك فليحذر (قوله ان علم وجود الشرط فيهم) وقيدته الدميرى فى حياة الحيوان بما اذا تصوروا بصورة بنى آدم هذا جرى على الغالب لا شرط بل حيث علم اوطن انهم جن ذكور كفى وان تصوروا بصورة غير بنى آدم مر ولا يعارض ذلك ما نقل عن النص من كفر مدعى رؤيتهم عملا باطلاق النص لانه محمول على من ادعى رؤيتهم على ما خلقوا عليه وكلا منافيين ادعى ذلك على صورة بنى آدم شرح مر اقول اما قوله ولا وقيدته الدميرى الخ فقيه نظر لاننا لنسلم ولا مخالفته للقران لان قوله تعالى انه يراكم هو و قبيله من حيث لا ترونهم يحتمل ان المراد به ان من شأنهم رؤيتهم لنا من غير ان نراهم او ان الغالب ذلك فلا ينبغي وقوع رؤيتنا يا هم ولو سلم فلا بد من الكفر من علمه ان ذلك هو المراد فى الاية وان لا يقصد الكذب والا فلا يتجه الكفر فليتامل (قوله وقول الشافعى يعزر) ان قلنا بكفر مدعى رؤيتهم فهو

رجلا قال في المجموع قال أصحابنا وجه الدلالة أن الأمة اجتمعوا على اشتراط العدد والاصل الظهر فلا تجب الجمعة الا بعد ثبت فيه توقيف وقد ثبت جوازها باربعين وثبت صلوا كما رايتموني أصلي ولم يثبت صلاته لها باقل من ذلك اه وعبارة النهاية لخبر كعب بن مالك قال أول من جمع بنا في المدينة أسعد بن زرارة قبل مقدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة في تجميع الخطب وكنا اربعين وخبر ابن مسعود انه صلى الله عليه وسلم جمع بالمدينة وكانوا اربعين رجلا وقل جابر مضت السنة في كل ثلاثة إماما وفي كل اربعين جمعة اخرجه الدارقطني وقول الصحابي مضت السنة كقوله قال صلى الله عليه وسلم ولعله صلى الله عليه وسلم اذا اجتمع اربعون فعليهم الجمعة وقوله صلى الله عليه وسلم لا جمعة الا في اربعين اه قال ع شر قوله ولعله جابر مضت السنة اخرجه الدارقطني والبيهقي وفيه عبد العزيز قال الدارقطني منكر الحديث وقال البيهقي هذا الحديث لا يحتاج بمثله وحديث اذا اجتمع اربعون رجلا الخ اورده صاحب التتمة ولا اصل له وحديث لا جمعة الا باربعين لا اصل له انتهى الحافظ ابن حجر في تخريج احاديث الرافعي اه (قوله وقد اجمعوا) اي من يعتد به كما سرفلا يرد مخالفة ابن حزم عبارة شيخنا قد اختلف العلماء في العدد الذي تنعقد به الجمعة على خمسة عشر قول الاول ولا تنعقد بالواحد وهو قول ابن حزم وعليه فلا يشترط الجماعة كما هو ظاهر الثاني باثنين كالجماعة وهو قول النخعي الثالث باثنين مع الامام عند أبي حنيفة وسفيان الثوري ومحمد والليث الرابع بثلاثة مع الامام عند أبي حنيفة وسفيان الثوري الخامس بسبعة عند عكرمة السادس بتسعة عند ربيعة التاسع باثني عشر وهو مذهب الامام مالك الثامن مثله غير الامام عند اسحاق التاسع بعشرين في رواية ابن حبيب عن مالك العاشر بثلاثين كذلك الحادى عشر باربعين ومنهم الامام وهو اصح القولين عند الامام الشافعي الثاني عشر باربعين غير الامام وهو القول الآخر عند الامام الشافعي واه قال عمر بن عبد العزيز وطائفة الثالث عشر بخمسين في رواية عن الامام احمد الرابع عشر ثمانون حكاه المازري الخامس عشر جمع كثير من غير حصرو لعل هذا الاخير ارجحهما من حيث الدليل قاله في فتح الباري اه (قوله والاربعون اقل ما ورد) (فرع) لو شك عند الاحرام في وجود العدد الذي تنعقد به الجمعة ينبغي ان لا ينعقد احرامه ولو شك بعد السلام منها في ذلك فهل يغتفر هذا الشك كما لو شك بعد السلام من سائر الصلوات في شيء من شروطها فانه لا يضر كما تقدم في سجود السهو او لا وبفرق بين هذا الشرط وغيره من الشروط فيه نظر وقد يؤيد الثاني أنه لو شك بعد السلام حيث امتنع التعدد في أنها سبقت غيرها او قارنته أو سبقت به بطائ مع ان سبقها غيرها حينئذ من شروط صحتها دل على ان هذه الشروط الزائدة فيها اضيقت بحكمها ببقية الشروط فليراجع سم وفي فتاوى الشيخ محمد صالح الرئيس سئل رحمه الله تعالى عن صلي الجمعة والحال هو شك هل فيها اربعون ام دون ذلك والحال فيها اربعون وشك هل في الاربعين امى او من لا يعرف شروط الجمعة ام لا ما حكم هذا الشك هل يضر ام لا وإذا لم يضر فهل يسن ان يصلي الظهر ام لا واجاب رحمه الله بقوله لو كان الشك في استيفاء العدد قبل الصلاة لا تصح معه الجمعة والشك بعدها لا يضر واما الشك في الامية ونحوها فلا يضر والله اعلم اه وياتى عن الفتاوى المذكورة ما يتعلق بالمقام (قوله وخبر الانفضاض الخ) عبارة النهاية واما خبر انفضاضهم فلم يبق الا اثناعشر فليس فيه انه ابتداه ابا ثني عشر بل يحتمل عودهم او عود غيرهم مع سماعهم اركان الخطبة اه قال الرشيدى قوله مر بل يحتمل عودهم اى قبل التحريم واحرم بالاربعين فالانفضاض كان قبل الصلاة في الخطبة كما صرح به رواية مسلم واما رواية البخارى انفضوا في الصلاة فمحمولة على الخطبة جمعها بين الاخبار اه قول المتن (مكلفا) عبارة المغنى والنهاية وشرط كل

مرتد والمرتد لا يعزّر أول مرة مر (فرع) لو وجد بدنان ملتصقان بحيث عدائين في باب الميراث في نحو حجب الام من الثلث الى السادس فهل يعدان هنا اثنين الوجه انهما يعدان هنا اثنين بل في عبارة ابن القطان ان حكمهما حكم الاثنين في سائر الاحكام مر (فرع) لو شك عند الاحرام في وجود العدد الذي تنعقد به الجمعة ينبغي ان لا ينعقد احرامه ولو شك بعد السلام منها في ذلك فهل يغتفر هذا الشك كما لو شك بعد

وقد أجمعوا على اشتراط
العدد والاربعون أقل
ماورد وخبر الانفضاض
محمّل (مكفا حرا ذكرا)
يميزا ليخرج السكران بناء
على أنه مكلف

لأنها لا تلزم اضداده ولا
لنقصهم كإقدامه فلا تنعقد
بهم كإدراكه هنا فلا تكرر
بخلاف المريض ولو كمل
العدد بخنثى وجبت الإعادة
وإن بان رجلا ولو أحرما
باربعين فيهم خنثى فأنقض
واحد وبقى الخنثى لم تبطل
كما قاله جمع تبع السبكي لأنها
تبقينا انعقادها ثم شككتنا
في جود مبطل وهو أنوثة
الخنثى فلا يضر لأن الأصل
بقاء الانعقاد كما كان الأصل
بقاء الوقت وعدم المفسد
فيما لو شكوا فيها في خروجه
أو فيها أو قبلها في مسح الرأس
في الوضوء فقول بعضهم
تبطل في مسئلة الخنثى إذ لا
أصل هنا يرد ما قرره من
أن الأصل دوام صحتها
(مستوطنا) بمحل إقامتها
فلا تنعقد بمن يلزمه حضورها
من غير المستوطنين لأنه
صلى الله عليه وسلم لم يقيم
الجمعة بعرفة في حجة
الوداع مع غزوه على
الإقامة أياما وفيه نظر فانه
كان مسافرا إذا لم يقيم بمحل
أربعة أيام صحاح وعرفة
لأبنية بها فليست دار إقامة
لأن يحجب بأنه لا مانع
أن يكون عدم فعله الجمعة
لأسباب منها عدم أبنية
ومستوطن ثم ومر أول
باب صلاة المسافر

واحد منهم أن يكون مسلما مكلفا أي بالغا عاقل حرا كاملا اه (قوله) لأنها إلى قوله فقول بعضهم (الخ) في
النهاية والمعنى (قوله) لأنها لا تلزم (الخ) عبارة النهاية فلا تنعقد بالسكفار وغير المكلفين ومن فيه روق بالنساء
والخنثى اه (قوله) اضداده ولا) أن دخل في الإشارة قوله لم يميزا بر السكزان سم (قوله) بخلاف المريض
أي فان عدم لزومها له ليس لنقص فيه بل للتخفيف عنه فلا مانع من انعقادها به بصرى (قوله) وجبت
الإعادة) يحتمل أن يستثنى ما لو اعتقد من عدد الخنثى تمام العدد بغير الخنثى أو أنه رجل واعتقد هو تمام العدد
بغيره أو أنه رجل ثم بان رجلا فينتجه أن لإعادة لوجود الشروط في اعتقادهم وفي نفس الأمر وكذا
ينتجه عدم الإعادة لو بان في الأثناء خنثى ثم قبل طول الفصل ومضى ركن رجلا سم (قوله) باربعين) أي
غير الإمام مغنى (قوله) أو قبلها) أي قبل شروع الجمعة وبعد فراغ الوضوء ع ش (قوله) بمحل إقامتها) خرج به
ما لو تقاربت قربتان في كل منهما دون أربعين بصفة الكمال ولو اجتمعوا بلغوا أربعين فانها لا تنعقد بهم
وإن سمعت كل واحدة نداء الأخرى لأن الأربعين غير متوطنين في موضع الجمعة نهاية (قوله) بمن تلزمه
حضورها (الخ) أي ولا بالمستوطنين خارج محل الجمعة وإن سمعوا نداءها لفقد إقامتهم بمحلها نهاية ومعنى
ويأتى في الشرح ما يفيد به بلفظه هنا من غير المستوطنين أي بمحل إقامة الجمعة (قوله) لأنه صلى الله عليه وسلم
يقيم (الخ) يمكن أن يكفي في الدليل أن الغالب على أحوال الجمعة التعبد ولم تثبت إقامتها بغير المستوطنين سم
(قوله) على الإقامة) أي بمكة (في حجة الوداع) أي وكان يوم عرفة فيها يوم جمعة كما في الصحيحين وصلى به
الظهر والعصر تقديما كما في خبر مسلم شرح المنهج (قوله) وفيه نظر) أي في الاستدلال المذكور (قوله) فانه
كان مسافرا (الخ) أي وبجور غزوه على الإقامة أياما بمكة بعد عرفة لا ينتهى سفره به وإنما ينتهى ببلوغها كما تقدم
في باب صلاة المسافر فعدم تجميعه حيثئذ للسفر لا لعدم التوطن بحيرى (قوله) إذا لم يقيم (الخ) أي وكما يدل
عليه جمعه بعرفة بين الظهر والعصر تقديما بحيرى (قوله) وعرفة (الخ) عطف على اسم وخبر أن في قوله فانه
كان (الخ) والحاصل أن الاستدلال المذكور مشكل من وجهين الأول أنه صلى الله عليه وسلم كان مسافرا فعدم إقامته
الجمعة بعرفة للسفر والثاني أنه لا بنية في عرفة فعدم إقامته الجمعة بها لعدم كونها دار إقامة ومن ثم قال
الشيخ العزيزي هذا التعليل مشكل قديما وحديثا بحيرى (قوله) لا أن يحجب (الخ) فيه بحث ظاهر لأنها
سلمنا أنه لا مانع مما ذكره إلا أن عدم إقامته الجمعة بعرفة وكونه لا مانع مما ذكره لا يدل على هذا السبب المعين
اعني عدم الاستيطان لجواز أن يكون غير دونه فلا يثبت المطلوب خصوصا وهذه واقعة حال فعلية سم
عبارة البصرى قوله بأنه لا مانع الخ مسلم لكنه لا يجدى لأنه مستبدل لا مانع اه (قوله) ومستوطن ثم) أي
وعدم مستوطن في عرفة (قوله) أن من توطن خارج السور) وفي فتاوى الشيخ محمد صالح الرئيس سئل رحمه
الله تعالى عن بلدة مشورة ميمنة سورها حارة وميسر ته حارة وتقام في داخل السور جمعتان جمعة للشافعية
مستوفية للشروط كاملة العدد وجمعة للخوارج مختلفة الشروط ناقصة العدد وفي كل من الحارتين

السلام من سائر الصلوات في شيء من شروطها فانه لا يضر كما تقدم في سجود السهو وما نحن فيه من ذلك لأن
وجود العدد المذكور من شروط صحتها ولا يفرق بين هذا الشرط وغيره من الشروط وفيه نظر وقد يؤيد
الثاني أنه لو شك بعد السلام حيث امتنع التعدد في أنها سبقت غيرها أو قارنته أو سبقت به بطأت مع أن
سبقها غير ما حيثئذ من شروط صحتها فدل على أن هذه الشروط الزائدة فيها اضيق حكما من بقية الشروط
فليراجع (قوله) لأنها لا تلزم اضداده ولا) يرد السكزان أن دخل في الإشارة كونه ميمزا (قوله) وجبت
الإعادة) يحتمل أن يستثنى ما لو اعتقد من عدد الخنثى تمام العدد بغيره أو أنه رجل واعتقد تمام العدد بغيره
أو أنه رجل ثم بان رجلا فينتجه أن لإعادة لوجود الشروط في اعتقادهم وفي نفس الأمر وكذا ينتجه عدم
الإعادة لو بان في الأثناء خنثى ثم قبل طول الفصل ومضى ركن رجلا (قوله) لأنه صلى الله عليه وسلم يقيم (الخ) يمكن أن
يكفي في الدليل أن الغالب على أحوال الجمعة التعبد ولم تثبت إقامتها بغير المستوطنين (قوله) إلا أن يحجب
(الخ) فيه بحث ظاهر لأنها سلمنا أنه لا مانع مما ذكره إلا أن عدم إقامته الجمعة بعرفة وكونه لا مانع مما ذكره

ان من توطن خارج السور لا تنعقد به الجمعة داخله وعكسه لانه اعنى السور يجعلهما (٤٣٥) كبلدين منفصلتين وافق شارح

فيمن لومته ففاته وامكنه
ادراكها في بلده لجواز
تعدد هافيه او في بلد الظهر
مادام قادرا عليها ثم انتهى
وماقاله في بلده واضح وفي
غيرها إنما يتجه ان سمع
النداء منها لان غايته أنه
بعد يأسه من الجمعة ببلده كمن
لا الجمعة ببلده وهو إنما يلزمه
بغيرها ان سمع نداءها
بشروطه والمستوطن هنا
هو من (لا يظن) اى
يسافر عن محل اقامته
(شتاء ولا صيفا) لا الحاجة
فلا تنعقد بمسافر ومقيم على
عزم عوده لوطنه ولو بعد
مدة طويلة ومن له مسكنان
ياتى فيه التفصيل الاتى في
حاضرى الحرم نعم لا يأتى
هنا اعتبارهم ثم مانوى
الرجوع اليه للاقامة فيه
ثم ماخرج منه ثم موضع
احرامه لعدم تصور ذلك
هنا وإنما المتصور اعتبار
ماقامته بدأ كثر فان استوت
بهما فما فيه أهله وحاجير
ولده فان كان له بكل أهل
أومال اعتبر ما به أحدهما
دائما أو أكثر أو بواحد
أهل وبآخر مال اعتبر ما فيه
الأهل فان استويا فى كل ذلك
٣ هنا يابض بالأصل وكان
الشيخ أراد الكتابة على
هذه القولة بعد ثم لم يكتب
عليها اه من هامش

المذكورتين الجمعة للشافعية مستوفية للشروط كاملة العدد فهل يجوز في هذه الصورة إعادة الظهر جماعة
او فرادى واتحرم و اجاب بقوله و حيث الامر ما سطر فلا يجوز لمن كان في داخل السور ومن الشافعية إعادة
الجمعة ظهر الان جمعة الخوارج الغير المستوفية للشروط ليست جمعة ولا تفصلهم عن هو خارج في السور
بالسور واما اهل الحارثين فان كانتا تعدان بلدا واحدا بان كان بعضهم يستعين من بعض واتحد النادى
و ملعب الصبيان فان لم يوجد محل يسع الجميع بلا مشقة فلا إعادة سنة لمن لم تقدم جمعة يقينا وان وجد محل
يسعهم كذلك فلا إعادة واجبة لمن تأخرت جمعة وللجميع إذا وقعنا معا أو شك في المعية وحيث سنت الاعادة
سنت الجماعة في الظهر وحيث وجبت الاعادة كانت الجماعة فرض كفاية وان كانت الحارثان تعدان
بلدين بان لم يتجه ما ذكر فلا يجوز الاعادة اه (قوله ان من توطن خارج السور الخ) شامل لما إذا كان له
سور اخر متصل طرفاه بذلك السور كما في المدينة المنورة (قوله لانه اعنى السور يجعلهما) الخ ٣ (قوله فيمن
لومته) اى بان اقيمت الجمعة في محل من بلده يجب عليه السعى اليها (وقوله وامكنه ادراكها الخ) اى ادراك
جمعة في محل من بلده لا يجب عليه السعى اليها بعده و توقفه على مشقة لا تحتل عادة وبذلك يندفع استشكل
البصرى بقوله قد يقال لا معنى للفوات حينئذ فليتامل اه (قوله إنما يتجه ان سمع النداء منها) يمكن توجيهه
الاطلاق المذكور بانه حينئذ منسوب الى التقصير فلا بعد في التغليظ عليه بخلاف من لا الجمعة ببلده ولم يسمع
النداء من غير هاتين بله بصرى عبارة سم قوله لان غايته انه بعد يأسه الخ قد يمنع ويفرق اه قول المتن
(لا الحاجة) اى كتجارة وزيارة نهاية (قوله فلا تنعقد) الى قوله ومن له في النهاية والمغنى (قوله ومقيم
على عزم عوده الخ) ومنه ما لو سكن ببلده باهله عازما على أنه ان احتيج اليه في بلده لموت خطيبها او امامها مثلا
رجع الى بلده فلا تنعقد به الجمعة في محل سكنه لعدم التوطن وافهم قوله على عزم عوده الخ ان من عزم على
عدم العود انعقدت به لانها صارت وطنه عشا اقول ومفهوما ايضا لان عقاد إذا لم يعزم على شىء لم تكن قضية
صنيع عشا عدمه ولعلها الاقرب فليراجع (قوله ولو بعد مدة طويلة) اى كالتفقهة والتجار نهاية ومغنى
(قوله ومن له مسكنان الخ) اى كاهل القاهرة الذين يسكنون تارة بها واخرى بمصر القديم او ببلد
سم (قوله ياتى فيه التفصيل الخ) وافق شيخنا الشهاب الرملى فيمن سكن بزوجته في مصر مثلاً وبأخرى في
الخائف مثلاً وله زراعة بينهما ويقم في الزراعة غالب النهار ويبيت عند كل واحدة منهما ليلة في غالب احواله
بانه يصدق عليه انه متوطن في كل منهما حتى يحرم عليه سفره في يوم الجمعة بعد الفجر لمكان نفوته به لا لخوف
ضرر نهاية وسم قال عشا قوله مرانه متوطن في كل منهما اى تنعقد به الجمعة فيهما اه (قوله ثم ماخرج
منه) قد يقال ما المانع من اتيان هذا بان يعتبر ما كان في يوم الجمعة سم ويأتى عن النهاية ما يوافقه (قوله اعتبار
ماقامته بها كثر) اى سواء كان له في الاخر اهل او مال او لاعشا (قوله ان استوت) اى اقامته (قوله فما
فيه اهله) ينبغى وماله اخذ انما يأتى وكأنه سقط سهوا بصري (قوله او مال) اول منع الخلو فقوله احدهما اى

لا يدل على هذا السبب المعين اعنى عدم الاستيطان لجواز أن يكون لغيره دونه فلا يشبث المطلوب خصوصا
وهذه واقعة حال فعلية اه (قوله لان غايته انه بعد يأسه الخ) قد يمنع فيفرق (قوله ومن له مسكنان) اى
كاهل القاهرة الذين يسكنون تارة بها واخرى بمصر القديم او ببلد لا ق وفي فتاوى شيخنا الشهاب الرملى لو
كان له زوجتان كل واحدة منهما في بلدة يقيم عند كل واحدة منهما انعقدت به في البلدة التي اقامته بها أكثر دون
الاخرى فان استويا فيها انعقدت به في البلدة التي ماله فيها أكثر دون الاخرى فان استويا فيها اعتبرت نيته
في المستقبل فان لم يكن له نية اعتبار الموضع الذى هو فيه اه وفيها ايضا فيمن سكن بزوجته في مصر مثلاً
وبأخرى في الخائف مثلاً وله زراعة بينهما ويقم في الزراعة غالب نهاره ويبيت عند كل منهما
ليلة في غالب احواله انه يصدق عليه انه متوطن في كل منهما حتى يحرم عليه سفره يوم الجمعة
بعد الفجر لمكان نفوته به لا لخوف ضرر اه (قوله ثم ماخرج منه) قد يقال ما المانع من
اتيان هذا بان يعتبر ما كان فيه يوم الجمعة (قوله فما فيه اهله) ٣

انعدت به في كل منهما فيما يظهر ولا تاتي نظرية هذه ثم لتعذر ثم ما ذكر لا ينافيه ما في الانوار انهم لو كانوا بمحل شتاء وبآخر صيفا لم يكونوا مستوطنين بواحد منهما لان محل هذا (٤٣٦) فيمن لم يتوطنوا محلين معينين ينتقلون من أحدهما إلى الآخر ولا يتجوزونهما إلى غيرهما

أو كلاهما (قوله انعدت به الخ) عبارة النهاية اعترفت نيته في المستقبل فان لم تكن له نية اعتبار الموضوع الذي هو فيه كذا افتى به الوالد رحمه الله (قوله نظرية هذه) أي الاخير (قوله ثم ما ذكر) أي قوله ومن له مسكنان الخ (قوله لم يكونوا متوطنين الخ) أي فلا تنعقد به الجمعة في واحد منهما (قوله محل هذا) أي ما في الانوار (قوله كذلك) أي معينين الخ (قوله لكن يختلف الخ) أي وأما إذا استوت تنعقد به الجمعة في كل منهما كما سر (قوله عنها) أي عن بلدهم (قوله لم تنعقد بهم) أي في مصايفهم (قوله وان خرجوا الخ) عطف على قوله ان سافروا الخ (قوله فتلزمهم) أي وتنعقد بهم (قوله ان عد) أي ما خرجوا اليه (قوله وإلا) أي وان لم يعد من الخطة و (قوله فيها) أي في الخطة (قوله وما قاله الخ) أي الجلال (قوله ولا سفرهم) عطف على قوله في خروجهم (قوله نعم تلزمهم الخ) لعل هذا إذا سمعوا النداء من بلدهم وإلا لم تلزمهم لان المسافر ولو سافرا قصيرا لا تلزمه الجمعة حيث لم يسمع نداء هاهنا من بلدهم اسم اقول لا حاجة إلى ما ترجاه إذ صنيع الشارح كالصريح في ان الكلام فيما إذا أقاموا في المصايف إقامة قاطعة للسفر فتلزمهم إقامتها في المصايف إذا قيمت فيها الجمعة معتبرة (قوله أو في بلدهم) عطف على قوله في مصايفهم (قوله وإنما يسقط) أي الخروج (قوله نعم ان سمعوا النداء الخ) أي من بلدهم أو غيرهما وقد أقاموا في المصايف إقامة قاطعة للسفر (قوله مطلقا) أي أما في بلدهم أو غيرهما الشامل للمصايف بشرطها (قوله ولوا كره) إلى قوله ولو خرج في النهاية (قوله ولوا كره الامام) وظاهر ان الامام ليس بقيد (قوله اهل بلدا الخ) ويظهر أن ذريتهم بعدهم مثلهم فيما يأتي (قوله لم تنعقد بهم الخ) وافتى بعض العلماء بانهم لا تلزمهم الجمعة بل لا تصح الخ مشكل جدا إلا ان يكون المراد به لا تنعقد بهم أو يحتمل على ما إذا لم يكن بالبلد غيرهم بصرى عبارة ع ش قوله لم تلزمهم الخ أي لكن لو سمعوا النداء من قرية أخرى وجب عليهم السعي إليها (قوله عازمون على الرجوع الخ) مفهومه انهم إذا عزموا على عدم الرجوع أو لم يعزموا على شيء منهما انعقدت بهم وتقدم عن ع ش ما يقتضي عدم الاعتقاد في الصورة الثانية (قوله بعد الفجر) محل تأمل فانه إما ان يكون المراد به فجر يومها كما هو الظاهر فكيف يصح قوله الاتي من حين الفجر أو غير يومها فوجه التقييد به بصرى اقول في قوله الاتي تسامح والمراد بذلك من وقت يسع الرجوع إلى وطنهم وإقامة الجمعة فيه (قوله فهل يلزمهم السعي الخ) أي بان يسرعوا إلى وطنهم لإقامتها فيه كردى (قوله كما سر) أي قبيل قول المصنف أو بلغهم صوت الخ كردى (قوله أو ينظر في محلهم الخ) قد يتوقف في كل من الاحتمالين أما الاول فلانه مناف لما تقدم من ان التعطيل إنما يحرم إذا كان السفر لغرض حاجة وقد فرضه هنا الحاجة وأما الثاني فلان السماع إنما ينظر اليه فيما يظهر وتعطيه قوة كلامهم فيما إذا قيمت الجمعة بالفعل بمحل فليتأمل بصرى حاصله الميل إلى انه لا يلزمهم الرجوع إلى بلدهم مطلقا (قوله فان كان يسمع اهله الخ) أي ولم يخشوا على اموالهم سم (قوله لما سر) أي قبيل قول المصنف ويحرم على من لزمته الخ (قوله الاول احوط) ينافيه ما تقدم للشارح من تقييد بحث صاحب التعجيز فلا تغفل بصرى

(قوله نعم تلزمهم الخ) لعل هذا إذا سمعوا النداء من بلدهم وإلا لم تلزمهم لان المسافر ولو سافرا قصيرا لا تلزمه الجمعة حيث لم يسمع نداء هاهنا من بلدهم (قوله نعم تلزمهم الخ) إن كان السفر القصير كافي سفر الجمعة الطويل فانه لا ينقطع إلا بإقامة أربعة صحاح أو نية إقامتها في إطلاق اللزوم نظر إذ لم يسمعوا نداء بلدهم من تلك المضائق وكذا يقال في قولهم الاتي نعم ان سمعوا الخ (قوله فان كان يسمع اهله النداء من بلدهم) أي ولم يخشوا على اموالهم (قوله محل نظر) والاول احوط لعل الاول اوجه

بمخلاف من توطنوا محلين كذلك لكن يختلف حالهم في إقامتهم فيها فان التوطن بهما أو بأحدهما ينافي بما ينطبقه التوطن في حاضري الحرم وافتى الجلال البلقي في أهل بلد يفارقونها في الصيف إلى مصايفهم بانهم ان سافروا عنها ولو سافرا قصيرا لم تنعقد بهم فان خرجوا عن المسافر كن فقط وتركوا اموالهم لم يكن هذا ظعننا لانه السفر فتلزمهم ولو فيما خرجوا اليه ان عد من الخطة وإلا لزمهم فيها وما قاله في خروجهم عن المسافر كان ظاهرا إلا قوله وتركوا اموالهم فليس بقيد وفي سفرهم إن اراد به انها لا تنعقد بهم في مصايفهم فواضح نعم تلزمهم ان اقيمت فيها الجمعة معتبرة أو في بلدهم لو عادوا إليها فليس بصحيح لان خروجهم عنها لا حاجة لا يمنع استيطانهم بها إذا عادوا إليها كما يصرح به المتن وإنما تسقط عنهم الجمعة نعم إن سمعوا النداء ولم يخشوا على اموالهم لو ذهبوا للجمعة لزمهم مطلقا وانعدت بهم في بلدهم ولو أكره الامام أهل بلد على سكنى غيرها فامثلوا السكنهم عازمون

على الرجوع لبلدهم متى زال الا كراه لم تنعقد بهم في الثانية بل في الاولى لو عادوا إليها كما هو ظاهر ولو خرج بعد الفجر وعبارة أهل البلد كلهم لحاجة كالصيف وأمكنهم إقامة الجمعة بوطنهم فهل يلزمهم السعي إليها من حين الفجر لانهم يحرم عليهم أن يعطلوها كما سر أو ينظر في محلهم فان كان يسمع أهله النداء من بلدهم لزمهم لما مر أنه في حكم بعض أجزائه وإلا فلا محل نظر والاول احوط

وعبارة سم لعل الاوجه الثاني لانهم مسافرون والمسافر لاجمة عليه وان قصر سفره الا اذا خرج الى ما يبلغ اهله نداه بلده كما صرحوا بذلك وهذا بما يؤيد النظر في قوله السابق نعم يلزمهم ان اقيمت فيها جمعة الخ وذلك لان المسافر لاجمة عليه وان دخل بلدا لجمعة وقصر سفره مالم يكن خروجه الى ما ذكر فليتامل اه اقول قد تقدم الجواب عن النظر في قول الشارع السابق بانه مفروض فيما اذا انقطع سفرهم باقامة قاطعة للسفر وتقدم استحكال السيد البصري للثاني ايضا (قوله قال الاسنوى ومن تبعه الخ) لك ان تقول في توجيهه لا يتخلو اما ان يكون المراد بالمجمعين من يلزمهم أو من تتعقد بهم أو من يفعلونها فان كان المراد ماعدا الاخير وردت الصورة التي افادها الاسنوى وان كان الاخير ورد مالموا اقامها اربعون مقيمون غير مستوطنين و اقامها معهم جمع من الارقام المستوطنين مع انها غير صحيحة ايضا فحينئذ لا بد من قوله مستوطنا فتأمل بصرى وقوله لك ان تقول في توجيهه الخ لعله اراد بقطع النظر عن الرد الآتي في الشارع ولا فقول له فان كان المراد ماعدا الاخير الخ فظاهر المنع لاسيما بالنسبة لارادة من تتعقد بهم كما يظهر بالتأمل (قوله لانه) اى محل الاستيطان (قوله) لا يحتمل ان المراد) اقول هذا الجواب غير ملائق للرد المذكور وذلك لانه وان احتمل ان المراد بالمجمعين ما ذكر لا ان تقييد الإقامة بكونها في الخط مع إضافة الخط إلى الاوطان ثم إضافة الاوطان إلى المجمعين نص صريح في المحل الذي تقام فيه لا بد ان يكون محل استيطان المجمعين فالصورة المذكورة لا تحتمل إلا الخروج بقوله المجمعين باعتبار ما تقر بدون خفاء في ذلك نعم اعتبار التكليف والحرية والذكورة فيهم لا يفيد ما تقدم فافاده هنا بما قبل قوله مستوطنا الخ وصار قوله مستوطنا الخ مستغنى عنه نعم يمكن حينئذ دفع دعوى الاستغناء بأنه افاد تفسير الاستيطان بما لا يستفاد مما تقدم فليتامل فانه في غاية الظهور سم (قوله امن أهلها) أى أهل وجوبها (قوله وعلم) الى المتن في النهاية لا قوله وبه يعلم الى وفي انعقاد جمعة الخ (قوله وعلم عامر الخ) يتأمل سم لعل وجه التأمل ان عامر وهو قوله والجمعة بفعل المقيم المقيم لفقد الماء ويقضى الظاهر انما يقتضى عدم اغناء جمعة من ذكر عن القضاء وهو لا يستلزم عدم الانعقاد وعبارة النهاية ومعلوم عامر في صفة الاثمة ان الاميين اذ لم يكونوا في درجة لا يصح اقتداء بعضهم ببعض لان الجماعة الخ وعلم ما تقرر انه لا بد الخ قال ع ش قوله لم ما تقرر أى من أن الاميين اذ لم يكونوا الخ اه (قوله انه لا بد) أى فيمن تتعقد به املو وجد اربعون تغنى صلاتهم عن القضاء فظاهر صحتها لمن لا تغنى صلاته تبعا وان لزمه قضاء الظاهر سم (قوله وهو ظاهر الخ) وهو ظاهر ان وجد هناك اربعون غيرهم وكذا ان لم توجد فلا تصح الجمعة اخذ من توجيهه ما فتي به البغوى في الامى بقوله لان الجماعة المشتركة الخ وذلك لان من لا تغنى صلاته عن القضاء كالامى في عدم صحة الاقتداء به

الثاني لانهم مسافرون والمسافر لاجمة عليه وان قصر سفره الا اذا خرج الى ما يبلغ اهله نداه بلده كما صرحوا بذلك وهذا بما يؤيد النظر في قوله السابق نعم يلزمهم ان اقيمت فيها جمعة الخ وذلك لان المسافر لاجمة عليه وان دخل بلدا لجمعة وقصر سفره مالم يكن خروجه الى ما ذكر فليتامل (قوله) لا يحتمل ان المراد الخ) اقول هذا الجواب غير ملائق للرد المذكور وذلك لانه وان احتمل ان المراد بالمجمعين ما ذكر لا ان تقييد الإقامة بكونها في الخط مع إضافة الخط إلى الاوطان ثم إضافة الاوطان إلى المجمعين نص صريح في المحل الذي تقام فيه لا بد ان يكون محل استيطان المجمعين فالصورة المذكورة لا تحتمل إلا الخروج بقوله المجمعين باعتبار ما تقر بدون خفاء في ذلك نعم اعتبار التكليف والحرية والذكورة فيهم لا يفيد ما تقدم فافاده هنا بما قبل قوله مستوطنا الخ وصار قوله مستوطنا الخ مستغنى عنه نعم يمكن حينئذ دفع دعوى الاستغناء غنه بأنه افاد تفسير الاستيطان بما لا يستفاد مما تقدم فليتامل فانه في غاية الظهور (قوله وعلم عامر) يتأمل (قوله انه لا بد) أى فيمن تتعقد به املو وجد اربعون تغنى صلاتهم عن القضاء فظاهر صحتها لمن لا تغنى صلاته تبعا وان لزمه قضاء الظاهر (قوله وهو ظاهر) هو ظاهر ان وجد هناك اربعون غيرهم تغنى صلاتهم عن القضاء وكذا ان لم توجد بان كان جميع اهل البلد لا تغنى صلاتهم عن القضاء فلا تصح منهم الجمعة اخذ من توجيهه ما فتي به البغوى في الامى بقوله لان الجماعة المشتركة هنا الخ وذلك لان من

قال الاسنوى ومن تبعه وهذا الشرط لا يغنى عنه قوله أوطان المجمعين فان ذلك شرط في المكان وهذا في الاشخاص حتى لو اقامها في محل الاستيطان اربعون غير مستوطنين لم تتعقد بهم وان لزمهم اه ورد بأن هذه الصورة خارجة بقوله المجمعين لانه في هذه الصورة لغير المجمعين ويحجب بانها وان خرجت به الا ان ذلك خفي اذ يحتمل أن المراد بالمجمعين مقيموا الجمعة وان لم يكونوا امن أهلها فاحتاج لبيانها هنا مع ذكر قيود لا يستغنى عنها منها اشتراط التكليف والحرية وعلم عامر في التيمم انه لا بد من اغناء صلاتهم عن القضاء وهو ظاهر وان لم أر من صرح به في غير فاقد الظهورين

بل هو أولى بالمنع لأن الامي يصح اقتداء مثله بخلاف من تلزمه الاعادة سم (قوله وسيعلم) الى قوله وبه يعلم في المغنى (قوله فيهم) اي في الاميين (قوله فانه امي الخ) وفي فتاوى الشيخ محمد صالح الرئيس سئل رحمه الله تعالى عن اهل بلدة يصلون الجمعة باكثر من الاربعين ثم يعيدون الظهر لظنهم ان فيهم اميون ومن لا يعرف شروط اركان الصلاة والخطبة فيكون عددهم اقل من الاربعين كما هو معلوم في اكثر العوام المقصرين الذين لا يبالون بالدين والمنهكين في طلب الدنيا فهل يؤثر هذا الظن فتحرم عليهم الجمعة ويجب عليهم ان يصلوا الظهر فقط أو لا يؤثر فيكون وجود العدد على حسب الظاهر فقط مالم يتبين ولم يتيقن ان فيهم ذلك لأن التفتيش عن كل واحد منهم سوء الظن بهم وما امرنا بهذا فيصلون الجمعة وإن قلنا بالثاني فهل يسن لهم إعادة الظهر احتياطاً لظنهم المتقدم أو تحرم إعادة وجاب بانهم إن دخلوا في الجمعة مع ذلك الظن فلا تصح صلاتهم فالاعادة واجبة إلا ان قلدوا القائل بجوازها بدون الاربعين واما ان دخلوا فيها مع ظن استجماع الشروط فلا تجوز الاعادة لعدم الموجب اهـ وتقدم عن الفتاوى المذكورة ان الشك في الامية ونحوها لا يؤثر مطلقاً في الصلاة ولا قبلها ولا بعدها (قوله هنا) اي في الجمعة (قوله بينهم) الاولي بينهم بضمير الجمع كما في النهاية (قوله وبه يعلم) اي بالتعليل المذكور (قوله انه لا فرق الخ) خلافاً للنهاية والمغنى وشيخ الاسلام وشرح بافضل وشرحى الارشاد عبارة الاول وظاهر ان محله اي افتاء البغوى إذا قصر الامي في التعليم والافتتاح الجمعة ان كان الامام قارئاً (قوله وان الفرق بينهما الخ) اعتمده شيخنا والبجيرمي وفاقاً للنهاية والمغنى عبارة الاولين ولو كانوا الاربعين فقط وفيهم امي فان قصر في التعليم لم تصح جمعتهم لبطلان صلاته فينقصون عن الاربعين فان لم يقصر في التعليم صحت جمعتهم كما لو كانوا الاميين في درجة واحدة فشرط كل ان تصح صلاته لنفسه كما في شرح الرملى وان لم يصح كونه اماماً للقوم فقول القاويى اي تبعاً للتحفة يشترط في الاربعين ان تصح امامة كل منهما للبقية ضعيف والمعتمد ما تقدم اهـ (قوله فصلاته باطله ولا فالاعادة الخ) بقى اي المطلق الامي قسم آخر تصح صلاته ولا إعادة وهو من لا يمكنه التعلم مطلقاً سم (قوله كما مر آنفاً) اي بقوله وعلم (قوله فلا تصح إرادته هنا) محل نظر بصري (قوله وفي انعقاد) الى قوله ولو كان في المغنى (قوله عدم صحة جمعتهم) فان وجد من يخطب لهم ولم يكن بهم صمم يمنع السماع انعقدت بهم لانهم يتعظون كذا في شرح مرو وهو ظاهر على ما اعتمده تبعاً لشيخ الاسلام من حمل كلام البغوى في مسألة الامي المذكورة على من قصر في التعلم لان هؤلاء غير مقصرين ومع ذلك لا بد ان لا يكون الامام منهم كما جزم به شيخنا الشهاب الرملى من امتناع اقتداء الاخرس بالاخرس اما على ما اعتمده شيخنا الشارح في مسألة الامي من كلام البغوى فالقياس عدم انعقاد جمعتهم وان وجد من يخطب لهم بل وان كان في الاربعين اخرس واحد فتمام سم

لا تغنى صلاته عن القضاء كالامى في أن كلا لا يصح الاقتداء به بل هو أولى من الامي بالمنع هنا لان الامي يصح اقتداؤه بمثله بخلاف من تلزمه الاعادة (قوله باطله ولا فالاعادة) بقى قسم آخر تصح صلاته ولا إعادة وهو من لا يمكنه التعلم مطلقاً (قوله وجهان) اوجههما عدم الانعقاد لفقد المظنة فان وجد من يخطب لهم ولم يكن بهم صمم يمنع السماع انعقدت بهم لانهم يتعظون كذا في شرح مرو وهو ظاهر على ما اعتمده تبعاً لشيخ الاسلام من حمل كلام البغوى في مسألة الامي المذكورة على من قصر في التعليم لان هؤلاء غير مقصرين ومع ذلك لا بد ان لا يكون الامام منهم كما جزم به شيخنا الشهاب الرملى في شروط الامامة من امتناع اقتداء الاخرس بالاخرس اما على ما اعتمده الشارح في مسألة الامي من كلام البغوى فالقياس عدم انعقاد جمعتهم وقوله فالقياس الخ اي الان جوزنا اقتداء الاخرس بالاخرس وخطب غيرهم ان لم نكتف بخطبة احدهم بالاشارة وام احدهم باقيهم فقط فتأمل فنه وان وجد من يخطب ويؤم لهم كافي مسألة الامي لانهم اميون او في حكم الاميين (قوله ومعلوم من اشتراط الخطبة الخ) كان وجه علم ذلك توقف الخطبة على النطق لسكن لم يكتف بخطبة احدهم بالاشارة إذا كانت مفهومة لحصول المعصود بها كالعبارة وحينئذ تنعقد جمعتهم وان امهم احدهم ان قلنا بصحة اقتداء الاخرس بالاخرس خلاف ما قاله الشهاب الرملى وان قلنا بصحة خطبة احدهم

وسيعلم بما يأتى ان شرطهم أيضاً ان يسمعوا اركان الخطبتين وان يكونوا قراء أو أميين متحدين فيهم من يحسن الخطبة فلو كانوا قراء إلا واحداً منهم فانه امي لم تنعقد بهم الجمعة كما افق به البغوى لان الجماعة المشروطة هنا للصحة صيرت بينهما ارتباطاً كالارتباط بين صلاة الامام والمأموم فصار كافتاء قارئ بامى وبه يعلم انه لا فرق هنا بين أن يقصر الامي في التعلم وان لا وان الفرق بينهما غير قوى لما تقرر من الارتباط المذكور على ان المقصر لا يحسب من العدد لانه ان امكنه التعلم قبل خروج الوقت فصلاته باطله والا فالاعادة لازمة له ومن تلزمه لا يحسب من العدد كما مر آنفاً فلا تصح إرادته هنا وفي انعقاد جمعة أربعين أخرس وجهان ومعلوم من اشتراط الخطبة بشروطها الآتية عدم صحة جمعتهم ولو كان في الاربعين من لا يعتقد وجوب بعض الاركان

حكى صحح حسابه من الاربعين وان شك في اتيانه بجميع الواجب عندنا كما تصح امامته (٤٣٩) بنام ذلك لان الظاهر توقيه للخلاف

بخلاف ما اذا علم منه مفسد
عندنا فلا يحسب كما هو ظاهر
عامة لبطلان صلاته عندنا
ثم رايت في الخادم عن
مقتضى كلام الشيخين ان
العبرة بعقيدة الشافعي اماما
كان أو مأموما وهو صريح
فيما تقرر (والصحيح
انقاده بالمرضى) وان
صلو الظاهر على ما مر لكانهم
ولما سقطت عنهم رقابهم
(و) الصحيح (ان الامام
لا يشترط كونه فوق
اربعين) لخبر اول جمعة
السابق (ولو انقض
الاربعون) يعني العدد
المعتبر ولو تسعة وثلاثين
إذا كان الامام كاملا
والانقضاء مثال والضابط
النقص (أو بعضهم في
الخطبة لم يحسب المقبول)
من أركانها (في غيبتهم)
لا شرائط سماعهم لجميع
أركانها (ويجوز البناء على
ما مضى ان عادوا قبل طول
الفصل) عرفا وان انقضوا
لغير عذر لان اليسير لا يقطع
الموالة نظير ما مر في الجمع
وغيره (وكذا) يجوز بناء
الصلاة على الخطبة ان
انقضوا بينهما) وعادوا قبل
طول الفصل عرفا لذلك
(فان عادوا) في صورتين
(بعد طوله) عرفا وضبط
جميعه بما يزيد على ما بين
الاجاب والقبول في البيع
بعيد جدا والاوجه ما

عبارة عش قوله مر انعقدت بهم أي حيث كان الامام ناطقا ولا فلا عدم صحة إمامة الآخر ثم هذا
ظاهر بناء على ما قدمه من صحة جمعة الاربعين إذا كان بعضهم أميا لم يقصر في التعلم اما على ما اقتضاه كلام
البغوي وهو ضعيف من عدم الصحة مطلقا لا ارتباط صلاة بعضهم ببعض فالقياس هنا عدم الصحة اه (قوله
من اشتراط الخطبة الخ) كان وجه علم ذلك منه توقف الخطبة على النطق سم (قوله صح حسابه الخ) مثل ذلك
ما في فتاوى السيوطي فانه سئل عما إذا كان الخطيب حنفيا لا يرى صحة الجمعة إلا في السور فهل له ان يخاطب
ويؤم في القرية وهل تصح الصلاة خلفه فأجاب بأن العبرة في الاقتداء بنية المقتدى فتصح صلاته في الجمعة
خلف حنفي ان كان في قرية لا سورها إذا حضر أربعون من أهل الجمعة انتهى وينبغي تقييده بنظير ما قيد
به من مس فرجه سم وقوله من مس فرجه لعل صوابه من اقتصد وان المراد بذلك القيد نسيانه الاقتصاد
على ما بحثه جمع وان لم يرتض به الشارح (قوله مما مر) أي في اقتداء الشافعي بالحنفي كردد (قوله مفسد
عندنا) أي كسه فرجه (قوله فيما تقرر) هو قوله بخلاف ما إذا علم منه مفسد عندنا الخ وقال ع ش هو
قوله لبطلان صلاته عندنا اه قول المتن (والصحيح) كان الاول ان يعبر بالاظهر لان الخلاف قولان
لا وجهان مغنى وعش (قوله على ما مر) أي في شرح بأربعين (قوله لكانهم) إلى قوله وضبط جمع في
المغنى وإلى قوله الاوسع في النهاية قول المتن (لا يشترط كونه الخ) أي إذا كان بصفة الكمال مغنى ونهاية
(قوله لخبر الخ) أي لا تطلق هذا الخبر (قوله السابق) أي في شرح بأربعين (قوله يعني العدد المعتبر الخ)
فلو كان مع الامام الكامل أربعون فانهض واحد منهم لم يضرب وارور بعضهم هذه على المتن مغنى (قوله
ولو تسعة الخ) عبارة النهاية والمغنى وهو تسعة وثلاثون على الاصح اه (قوله إذا كان الامام كاملا) كان
الاولى ذكره عقب قول المتن فوق أربعين (قوله والانقضاض مثال) كان الاولى تأخير هذا ذكره في شرح
او بعضهم الخ (قوله مثال) أي لا قيدي لان الانقضاض هو الذهاب من مكان الصلاة والمراد هنا الخروج
من الصلاة ولو مع البقاء في محلها (قوله والضابط النقص) أي فلو اعمى على واحد منهم او بعد في المسجد إلى
مكان لا يسمع فيه الامام كان كالمفوض عش (قوله لا شرائط سماعهم الخ) لقوله تعالى وإذا قرء
القرآن فاستمعوا له وأنصتوا قال أكثر المفسرين المراد به الخطبة فلا بد ان يسمع الاربعون جميع أركان
الخطبة نهاية ومغنى قول المتن (على ما مضى) أي قبل انقضاضهم سم (قوله وان انقضوا الخ) أي
الاربعون كلاً أو بعضاً وكان الأولى ذكر هذه الغاية قبل قول المصنف قبل طول الفصل قول المتن (ان عادوا
الخ) خرج به ما لو عاد بدلهم فلا بد من الاستئناف وان قصر الفصل مغنى ونهاية (قوله نظير ما مر في الجمع الخ)
فيجب ان لا يبلغ قدر ركعتين بأخف ما يمكن كما قدمه الشارح مر عش (قوله وغيره) أي كان يسلم
ناسيا ثم تذكر قبل طول الفصل نهاية ومغنى (قوله لذلك) أي لان اليسير لا يقطع الخ (قوله وضبطه جمع له)
أي لطول الفصل (قوله بعيد) خبر وضبط الخ (قوله وهو) أي الطول عرفا (قوله صرح به) أي بأن الطول

فهل يكفي مع وجود ناطق فيه نظر ولعل الظاهر لا فليتام (قوله من اشتراط الخطبة بشروطها الخ)
وايضاً فاقتداء الآخر بالآخر غير صحيح على ما جزم به شيخنا الشهاب الرمي في شروط الامامة ويؤخذ
منه مع ما وجه به شيخنا الشارح ما نقله عن البغوي في الامي عدم الانقضاء وان وجد من يخاطب لهم بل وان
كان في الاربعين آخرس واحد فتام نعم قياس حمل شيخ الاسلام كلام البغوي على من قصر بالتعلم الانقضاء
هنا إذا وجد من يخاطب لهم أي ويؤم لما تقدم عن شيخنا الرمي في شروط الامامة (قوله حكى صح حسابه
من الاربعين) مثل ذلك ما في فتاوى السيوطي فانه سئل عما إذا كان الخطيب حنفيا لا يرى صحة الجمعة إلا
في السور فهل له أن يخاطب ويؤم في القرية وهل تصح الصلاة خلفه فاجاب بقوله العبرة في الاقتداء بنية
المقتدى فتصح صلاته في الجمعة خلف حنفي ان كان في قرية لا سورها إذا حضر أربعون من أهل الجمعة
اه وينبغي تقييده بنظير ما قيده من مس فرجه (قوله ويجوز البناء على ما مضى) أي قبل انقضاضهم

قلناه من الضبط بالعرف الاوسع من ذلك وهو ما أبطل الموالة في جميع التقديم ثم رأيت الرافعي صرح به وسبقه اليه القاضي ابو الطيب

عرقا ما أبطل الموالاة الخ (قوله وابن الصباغ أطلق الخ) مبتدأ وخبر (قوله به) أى بما أبطل الخ (قوله وان انفضوا) إلى قوله لما سر في النهاية والمعنى (قوله لان ذلك) أى ما ذكر من الخطبة والصلاة (قوله لم ينقل) أى ولان الموالاة لها موقع في استئالة القلوب نهاية ومعنى (قوله بمفارقة) عبارة المعنى والنهاية بان اخرجوا انفسهم من الجماعة في الركعة الاولى او ابطلوها أى الصلاة مطلقا (قوله للاولى) أى الركعة الاولى (قوله يبطلان) أى للصلاة (قوله للثانية) أى الركعة الثانية و (قوله لما سر) أى في شرح الرابع الجماعة (قوله ولم يحرم الخ) أى ولم يعد المنفوضون قال في الروض أو انفضوا في الركعة الاولى ثم عادوا ولم يطل فصل بنوا اه سم ويمكن ادخالها في كلام الشارح بان يراد بقوله اربعون سمعوا الخطبة ما يشمل العائدين بعد انفضاضهم وعبارة ع ش قوله بطلت الجمعة أى حيث كان الانفضاض بعد الرفع من الركوع اما لو كان قبله فان عادوا واقتدوا بالامام قبل ركوعه او فيه وقرؤ الفاتحة واطمانوا مع الامام قبل رفعه عن اقل الركوع استمرت جمعتهم كالتبائط انقوم عن الامام ثم اقتدوا به اه (قوله في الركعة الاولى) يفيد بطلان الجمعة إذا أحرم عقب انفضاضهم اربعون سمعوا الخطبة في الركعة الثانية وذلك لتبين انفراد الامام في الاولى أى فلم تحصل الركعة الاولى للعدد وصحتها إذا كان احرام الاربعين السامعين عقب انفضاضهم في الاولى لكن ينبغي تقييده بما إذا ادر كوا الفاتحة قبل ركوعه كما في مسألة التبائط ثم رأت التنبيه الاتي المصريح فيه بانه لا فرق في جريان الخلاف في اعتبار ادر كوا الفاتحة قبل الركوع بين الجائين والمتباطئين سم وتقدم عن ع ش ما يوافقه (قوله فيتمونها) إلى قوله ويفرق في النهاية والمعنى ما يوافقه (قوله فيتمونها الخ) أى يتمها من بقي ظهر مغنى زاد الرشيدى في صورة ما إذا كان المنفوض بعضهم وإن كان خلاف المتبادر من السياق إذ لا يتأتى ذلك فيما إذا انفض الاربعون اه وعبارة ع ش أى يفعلونها ظهرا باستئنافها بالنسبة فيمن انفض إلى بطلانها وبالنسبة على ماضى في حق غيره اه (قوله فيتمونها ظهرا) نعم لو عاد المنفوضون لزومهم الاحرام بالجمعة إذا كانوا من اهل وجوبها كما في قوله بالوالد رحمه الله تعالى إذ لا نصح ظهرا من لزمته الجمعة مع إمكان ادراكها وليس فيه انشاء جمعة بعد أخرى لبطلان الاولى نهاية قال ع ش قوله لم لزومهم الاحرام أى مع اعادة الخطبة ان طال الفصل بين انفضاضهم وعودهم اه (قوله فعليه) أى على بطلان الجمعة بالانفضاض ويحتمل على اشتراط العدد ابتداء ودواما (قوله لو تبائطوا) أى لو احرم الامام وتباطوا المأمومون او بعضهم عنه ثم احرموا فان تاخر تحرهم عن ركوعه فلا جمعة لهم وان لم يتاخر عن ركوعه فان ادر كوه الخ مغنى ونهاية (قوله فلا جمعة) ظاهره وان قرؤ الفاتحة وأدر كوا مع الامام الركوع وفيه نظر ثم رأت سم على حج نقل عن مقتضى الروض انهم حيث قرؤ الفاتحة وادر كوا معه الركوع قبل رفعه عن اقله ادر كوا الجمعة اه وهو ظاهر اه فقول الشارح م ر قبل الركوع أى قبل انتهائه ع ش (قوله اشترط ان يتمكنوا من الفاتحة) أى بان يتموا قراءتها قبل رفع الامام راسه عن اقل الركوع نهاية أى وركعوا

(قوله ولم يحرم عقب انفضاضهم الخ) يفيد بطلان الجمعة إذا أحرم عقب انفضاضهم اربعون سمعوا الخطبة في الركعة الثانية وذلك لتبين انفراد الامام في الاولى أى فلم تحصل الركعة الاولى للعدد وصحة الجمعة إذا كان احرام الاربعين السامعين عقب انفضاضهم في الاولى لكن ينبغي تقييده بما إذا ادر كوا الفاتحة قبل ركوعه كما في مسألة التبائط لان لا فرق في جريان الخلاف في اعتبار ادر كوا الفاتحة قبل الركوع ولا بين الجائين والمتباطئين (قوله ولم يحرم عقب انفضاضهم في الركعة الاولى اربعون) أى ولم يعد المنفوضون قال في الروض أو انفضوا في الركعة الاولى ثم عادوا ولم يطل فصل بنى قال في شرحه ما فهمه ان طول الفصل يضر ليس كذلك اخذا بما ذكره في التبائط اه واحتمل م ر الفرق بشدة الاعراض هنا القطع القدوة بعد انعقادها (قوله وان ادر كوه قبل الركوع اشترط ان يتمكنوا من الفاتحة قبل ركوعه) صريح في انه لا بد من التمكن من الفاتحة قبل الركوع لكن عبر في الروض بقوله كاصله ولو تبائط المأمومون وأدر كوا الاولى أى الركعة الاولى مع الفاتحة صحت اه وهو شامل لما

وابن الصباغ أطلق اعتبار العرف ويتعين ضبطه بما قررته (وجب الاستئناف في الاظهر) وان انفضوا بعذر لان ذلك لم ينقل عنه ^{صلى الله عليه وسلم} إلا متواليا وكذا الأئمة بعده (وان انفضوا) أى الاربعون أو بعضهم بمفارقة أو بطلان صلاة بالنسبة للاولى وبطلان بالنسبة للثانية لما سر أن بقاء العدد شرط إلى السلام بخلاف الجماعة فانها شرط في الاولى فقط (في الصلاة) ولم يحرم عقب انفضاضهم في الركعة الاولى اربعون سمعوا الخطبة (بطلت) الجمعة فيتمونها ظهرا لان العدد شرط ابتداء فكذا دواما كالوقت فعليه لو تبائطوا حتى ركع فلا جمعة وان ادر كوه قبل الركوع اشترط أن يتمكنوا من الفاتحة قبل ركوعه والمراد كما هو ظاهر أن يدر كوا الفاتحة والركوع قبل قيام الامام عن اقل الركوع لانهم حينئذ ادر كوا الفاتحة والركعة فلا معنى لاشتراط ادر كوا جميع الفاتحة قبل اخذ الامام في الركوع

واطمأنوا قبل رفع الامام الخ عش وفي سم بعد سرد تعبير الروض مانصه وهو شامل لما إذا أدركوه را كعوا وتموا الفاتحة ثم ركعوا واطمأنوا قبل ارتفاعه عن أقل الركوع فليراجع اه وتقدم عن عش اعتماده (قوله قبل أقل الركوع) كذا في أصله بخطه رحمه الله تعالى فليتأمل فان الظاهر عن بصري (قوله او همته العبارة) اي بان حمل قولهم قبل ركوعه على قبل ابتداء ركوعه اما إذا حمل على قبل انتهائهم ركوعه فلا إشكال (قوله أما إذا لم يسمعوها الخ) محترز قوله السابق سمعو الخطبة (قوله فلا بد من إحرامهم الخ) حاصل هذا المقام انه إن بطلت صلاة بعض الاربعين من غير ان يكمل العدد بغيرهم بطلت الصلاة سواء وقع ذلك في الركعة الاولى أو في الثانية وإن أخرج بعضهم نفسه عن القدرة فان كان في الاولى بطلت أو فيما بعده لم يضر وإن انقض الاربعون او بعضهم ولحق تمام العدد فان كان للحقوق قبل الانقضاء صحت الجمعة سواء كان ذلك في الاولى ولو بعد الرفع من ركوعها أو في الثانية قبل الرفع من ركوعها فيما يظهر وسواء سمع الاحقون الخطبة او لا وإن كان بعده فان كان قبل ركوع الاولى وسمعو الخطبة صحت الجمعة والا فلا سم وكذا في الشورى والنهاية لا قوله قبل الرفع إلى وسواء سمع (قوله لانهم لا يصيرون الخ) عبارة المغنى لانهم إذا لحقوا العدد تام صار حكمهم واحدا فيسقط عنهم سماع الخطبة اه (قوله لا حينئذ) أي حين إذا حرموا قبل الانقضاء (قوله لانهم تابعون لمن أدركها) هل يعتبر بالفعل بان يقرأها جميع السامعين او يكفي مضى زمن يكفي فيه محل تأمل بصري أقول تعبير النهاية المتقدم آنفا صرح في الاول (قوله وأنه يعلم) أي بالتعليل و(قوله انهم) اي السامعين (لوم يدركوها) اي الفاتحة و(قوله إدراك هؤلاءها) اي إدراك الاحقين للفاتحة (قوله بخلاف الخطبة الخ) خبر مبتدأ محذوف أي وهذا أي ما أفاده كلامه من جواز تبعض صلاة الجمعة بان يفعل بعضها المتفوضون وبعضها الاحقون بشرطه بخلاف الخطبة الخ (قوله أربعون) أي أو بعضهم والمراد بالاربعين العدد المعتبر وهو تسع وثلاثون نهاية ومغنى قول المتن (وفي قول لا إن بقي اثنان) وفي قول لا إن بقي اثناعشر لحديث جابر انهم انفضوا عن النبي ﷺ فلم يبق معه إلا اثناعشر رجلا مع الامام فانزل الله تعالى وإذ أروا تجارة الآية فدل على أن الاربعين لا يشترط في دوام الصلاة واجاب الاول بان هذا كان في الخطبة كما ورد في مسلم ورجعه البيهقي على رواية البخاري في الصلاة وحملها بعضهم على الخطبة جمعاً بين الروايتين وإذا كان في الخطبة فاعلمهم عادوا قبل طول الفصل مغنى ونهاية (قوله لوجود مسمى الجماعة) فيه إلهام أن مسمى الجماعة يشترط فيه الثلاثة وليس كذلك كما مر فالاولى مسمى الجمع كما عبر به الشارح المحقق أي والنهاية والمغنى بصري (قوله وبحث بعضهم الخ) تقدم عن النهاية اعتماده تبعاً للده فلعل الشارح أراد بالبعض الشهاب الرملي (قوله أن محل إتمامها الخ) اي السابق في شرح بطلت (قوله لزمهم أعادتها جمعة) اي إن اتسع الوقت ولا فظروا وإن فعلوه

إذا أدركوه را كعوا وتموا الفاتحة ثم ركعوا واطمأنوا قبل ارتفاعه عن أقل الركوع فليراجع (قوله اشترط ان يتمكنوا من الفاتحة) اي بان يتموا قراءتها قبل رفع الامام راسه عن أقل الركوع شرح مر (قوله فلا بد من إحرامهم قبل انقضاء السامعين) وإذا حرموا كذلك صار حكمهم حكم الاولين وحصلت الجمعة وإن كان إحرامهم بعد رفع الامام عن ركوع الاولى كما بينه الشارح في شرح الارشاد ادا على ابن المقرئ ما وقع له مما يخالف ذلك وحاصل هذا المقام أنه بطلت صلاة بعض الاربعين من غير أن يكمل العدد بغيرهم بطلت الصلاة سواء وقع ذلك في الركعة الاولى او في الثانية وإن أخرج بعضهم نفسه عن القدرة فان كان في الاولى بطلت أو فيما بعده لم يضر وإن انقض الاربعون او بعضهم ولحق تمام العدد فان كان للحقوق قبل الانقضاء صحت الجمعة سواء كان ذلك في الاولى ولو بعد الرفع من ركوعها على ما تقدم او في الثانية قبل الرفع من ركوعها فيما يظهر خلافاً لما يدل عليه كلامه في شرح الارشاد إذ لو كان بعده لم يدركوا ركعة في جماعة فكيف تصح الجمعة وقد يقال لو اثر هذا اثر في الاولى فليتأمل وسواء سمع الاحقون الخطبة او لا وإن كان بعد

الذي أو همته العبارة أما إذا لم يسمعوها فلا بد من إحرامهم قبل انقضاء السامعين لانهم لا يصيرون مثلهم إلا حينئذ وفي هذه الحالة لا يشترط تمكّنهم من الفاتحة لانهم تابعون لمن أدركها وبه يعلم أنهم لو لم يدركوها قبل انقضاءهم اشترط إدراك هؤلاءها وهو ظاهر بخلاف الخطبة إذا انقض أربعون سمعوا بعضها وحضر أربعون قبل انقضاءهم لا يكفي سماعهم لباقيها ويفرق بأن الارتباط فيها غير تام بخلاف الصلاة (وفي قول لا) يضر (إن بقي اثنان) مع الامام لوجود مسمى الجماعة إذ يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء وبحث بعضهم أن محل إتمامها ظهراً أي والاكتفاء به إذا لم تتوفر شروط الجمعة وإلا كان عادوا لزمهم إعادتها جمعة

انفضوا أو قدموا أو بلغوا
بعد فعلها إقامتها ثانيا
بخطبة المصلين بل يلزم
المقصرين كالمفوضين ذلك
اه وما قاله فيمن قدموا
أو بلغوا غلط لقولهم
المذكور أما إذا لم يسمعوها
الخ وفي المقصرين برده
كالاول إطلاق الاضباب
أنهم يتمونها ظهرا ويلزم
من صحة الظهر سقوط الجمعة
وعما يؤيد عدم فعل الجمعة
قولهم لو بادر أربعون بها
بمحل لا تعدد فيه فانت على
جميع اهل البلد فيصلونها
ظهرا لا متناع الجمعة
عليهم فاذا امتنعت الجمعة
هنا مع تقصير المبادرين
بها ومن ثم قيل أنهم
يؤدبون فأولى في مسئلتنا
وبحث بعضهم أيضا أنه لو
غاب بعض الأربعين فصلوا
الظهر ثم قدم الغائب في
الوقت لم تلزمهم إعادتها
جمعة كما لو بلغ الصبي بعد
فعلها أو صلى مسافر الظهر
في السفر ثم قدم وطنه قبل
إقامتها ويحتمل أن قدمه
بعد إحرامهم بالظهر
كذلك (تنبيه) ما مر من
اشتراط إدراك الأربعين
قدر الفاتحة في الاولى هو
ما قاله الامام وصححه
الغزالي وجرى عليه شرح
الحاوي وغيرهم وظاهر
الشرح الصغير بل صريحه
الاكتفاء بادرارك ركوع

على التفصيل المار عن ع ش (قوله واعتمده غيره) وأفتى به شيخنا الشهاب الرملي سم (قوله فقال) أى
الغير (قوله ولمن انفضوا الخ) أى من الحاضرين الكاملين (قوله أو قدموا) أى من الغائبين (قوله أو
بلغوا) أى من الصبيان (قوله بعد فعلها) أى الجمعة تنازع فيه قدموا أو بلغوا (قوله بل يلزم المقصرين)
أى بترك الحضور أو بالتباطىء عن الركوع (قوله كالمفوضين) أى كالتلزم المفوضين أى الخارجين من
الجمعة بعد الاحرام بها أو قول السكردي قوله كالمفوضين مثال للمقصرين اه خلاف الظاهر (قوله ذلك)
أى إقامة الجمعة ثانية الخ كما هو المتبادر وعليه مبنى قول الشارح الاق (ومما يؤيد الخ) ويحتمل ان المشار اليه
فعل الجمعة ابتداء وعليه مبنى رد سم والبصرى لذلك القول الاق (قوله انتهى) أى قول الغير (قوله
لقولهم الخ) الاستدلال به في غاية الظهور لانه يدل على عدم حصول الجمعة باحرام من لم يسمع الخطبة بعد
انفضاض السامعين ودلالة ذلك على عدم حصولها باقامة جديدة ثانية أى بخطبة المصلين أوليا عملا لمرية
سم (قوله المذكور) أى السابق آنفا (قوله أما إذا الخ) بيان لقولهم المذكور سم (قوله برده الخ) هذا
ممنوع فى المقصرين لجواز حمل الإطلاق على ما إذا لم تتوفر الشروط سم عبارة البصرى قوله برده الخ محل
تأمل إذ يمكن حمل الإطلاق على ما إذا لم تتيسر الاعادة اه (قوله كالاول) وهو قوله ولا كان عادوا
لزيم الخ كرى (قوله إطلاق الاصحاب انهم الخ) أى السابق في شرح بطلت كرى (قوله وما يؤيد عدم
فعل الجمعة الخ) قديمين ويفرق بحصول الجمعة في الجملة في مسألة المبادرة دون مسئلتنا بل لا جامع بين المسئلتين
سم عبارة البصرى لا تأييد فيه كما هو ظاهر لا إقامة الجمعة بالبلد في تلك الصورة فلا معنى لاقامتها ثانيا إذا لم تقام
جمعة بعد اخرى وفيما نحن فيه لم تقم بها جمعة أصلا فلم نقل بوجوب الاعادة حيث تيسرت لادى الى تعطيل
الجمعة بالكلية فليست محل حق التأمل ثم رأيت في النهاية مانعه نعم لو عاد المفوضون لزيمهم الاحرام بالجمعة إذا
كانوا من اهل وجوبها كما أفتى به الوالد رحمه الله الخ اه (قوله لو غاب بعض الاربعين) أى عن محل الجمعة
ولو بعد زولوا بلا سفر (قوله فصلوا الخ) أى الحاضرون (قوله لم تلزمهم) أى الاربعين (قوله كالأول)
الصبي الخ) الفرق بمسكن قريب سم أى يكون الغائب مكلفا حين فعلهم الظهر بفرض الوقت دون الصبي
(قوله بعد فعلها) أى فعل من دون الاربعين الظهر (قوله قبل إقامتها) أى إقامة الحاضرين دون الاربعين
الظهر (قوله ان قدمه) أى الغائب (بعد إحرامهم) أى الحاضرين (قوله كذلك) أى فلا تلزمهم إعادتها
جمعة (قوله من اشتراط الخ) أى في صور الانفضاض بقرينة قوله الاق ثم هذا الخلاف الخ لسكنه لم
يصرح فيما مر باشتراط ذلك فيها بل في صورة الشاطىء (قوله إدراك الاربعين الخ) شامل للمفوضين
واللاحقين قبل الانفضاض مطلقا وكذا بعده إذا سمعوا الخطبة كما تقدم عن سم (قوله قدر الفاتحة)
أى بالمعنى السابق في قوله والمراد كما هو ظاهر الخ (قوله في الاولى) أى الركعة الاولى (قوله فقط) أى
وإن لم يدرك الفاتحة (قوله القفال مرة) إشارة إلى ما نقل عنه ايضا من موافقة مقالة الامام السابقة بصري
(قوله وقال البغوى انه المذهب الخ) قضية صنيعة ان الضمير راجع إلى الاكتفاء ورجعه المغنى والنهاية
إلى ما قاله الامام عبارتهما ولو أحرم الامام وتباطأ المأمومون أو بعضهم بالاحرام ثم أحرم موافان أدركوا
الركوع مع الفاتحة صحت جمعهم وإلا فلا وسبقه في الاولى بالنكبير والقيام كالم منع إدراكهم الركعة
لا يمنع انعقاد الجمعة وهذا ما جرى عليه الامام والغزالي وقال البغوى انه المذهب وجزم به صاحب الانوار

فان كان قبل ركوع الاولى وسمعوا الخطبة صحت الجمعة وإلا فلا (قوله واعتمده غيره) وأفتى به شيخنا الرملي
(قوله لقولهم المذكور الخ) الاستدلال به في غاية الظهور لانه يدل على عدم حصول الجمعة باحرام من لم
يسمع الخطبة بعد انفضاض السامعين وذلك على عدم حصولها باقامة جديدة ثانية أوليا عملا لمرية فيه
(قوله أما إذا الخ) بيان لقولهم المذكور (قوله برده كالاول إطلاق الاصحاب الخ) هذا ممنوع فى
المقصرين لجواز حمل إطلاق الاصحاب على ما إذا لم تتوفر الشروط (قوله فأولى) قديمين ويفرق بحصول
الجمعة في الجملة في مسألة المبادرة دون مسئلتنا بل لا جامع بين المسئلتين (قوله كالأول) أى الركعة الاولى (قوله فقط) أى

إذ لم يمنع السبق به الركوع فكذا الجمعة وشرط الجوفى قرب تحريمهم من تحريم الامام (٤٤٣) عرفان في هذا الخلاف هل هو خاص

بالجائين بعد الانقضاء
أو يجري حتى في أربعين
حضر وامتعه ولا وتباطوا
عنه والوجه جريانه في
الصورتين ثم راي ابن ابي
الدم صرح بذلك ثم قال
فالتفريع كالتفريع وكذا
الرافعي كما قاله جمع فانه جعل
هذا الخلاف مبني على القول
بأن صلاة الجماعة تبطل
بانقضاء القوم وقال ابن
الرفعة بل إنما فرعه على أن
الانقضاء عنه في الأثناء
يوجب الظاهر لا الإبطال
لكنه نظره ويردوان
اقتضى كلام الزركشي
تقريره بأن انفرد الامام
أولا حتى لحقوه كأنفرد في
الأثناء فان قلنا انه مبطل ثم
أبطل هنا وإلا فلا ووجه
البناء انفرد الامام ببعض
الصلاة في صورتين قبل
بل البطالان في غير مسألة
الانقضاء أولى لأن انفرد
الامام وجد فيها ابتداء وفي
تلك دواما والشروط
يغتفر فيها في الدوام مالا
يغتفر في الابتداء كالإبطاء
السابقة في الموقف وكرفع
الجنابة قبل إتمام المسبوق
صلاته ولا بن المقرئ هنا
كلام بين فيه أن الكل شرطوا
حيث لا انقضاء ادراك
الركعة الأولى وإنما الخلاف
في ادراك الفاتحة ثم استنتج
من ذلك ما هو مردود عليه

وابن المقرئ وهو المعتمد وقال الشيخ أبو محمد الجويني الخ اه (قوله السبق) فاعل يمنع (قوله به) متعلق
بالسبق وخبره لما قبل الركوع (قوله الركوع) الأولى الركعة كما في النهاية والمغني (قوله ثم هذا الخلاف)
أي الذي بين الامام والده (قوله خاص بالجائين الخ) أي من المنفذين وغيرهم (قوله والوجه جريانه الخ)
اعتمده النهاية والمغني كما مر انفا (قوله بذلك) أي بالجريان (قوله ثم قال) أي ابن أبي الدم (فالتفريع
كالتفريع) يعني أن الخلاف في اشتراط ادراك قدر الفاتحة في صحة الجمعة في صورة التباطي متفرع على
القول بأن صلاة الجمعة تبطل بانقضاء القوم كما أن الخلاف في اشتراط ذلك في صورة الحقوق بعد
الانقضاء متفرع على هذا القول (قوله وكذا الرافعي) أي قال أن التفريع في التباطي كالتفريع في
الحقوق (قوله فانه الخ) أي الرافعي (قوله هذا الخلاف) أي الذي بين الامام والده (قوله على القول الخ) أي
الاصح كردى (قوله بأن صلاة الجماعة) كذا في أصله بخطه بصرى أي والأولى صلاة الجمعة (قوله تبطل
بانقضاء القوم) أي بانفرد الامام بسبب انقضاءهم فثبت وجدا لانفراد كما في الصورة الثانية يجري فيه
الخلاف واليه اشارة بقوله الاتي ووجه البناء الخ كردى (قوله بل إنما فرعه) أي فرع الرافعي هذا الخلاف
(قوله عنه) أي عن الامام (قوله لكنه نظره) أي لكن نظر ابن الرفعة في تفريع الرافعي المذكور
ورجع الكردى الضمير المجرور الى المرفوع عليه أي أن الانقضاء عنه في الأثناء الخ (قوله ويرد) عطف
على قوله لكنه نظره يعني قال ابن الرفعة فيه نظر وأقول بل هو مردود فالرد راجع الى ما نظره لا الى
التنظير كردى (قوله بأن انفرد الامام) أي بتباطي القوم عنه (قوله كأنفرد الخ) أي بانقضاء القوم
عنه (قوله انه) أي الانفراد (قوله ثم) أي في الأثناء (قوله هنا) أي في الابتداء (قوله ووجه البناء)
يعني وجه اتحاد المبني عليه للخلافين في صورتين السابقتين في قوله فالتفريع كالتفريع اوفى قوله مبني على
القول الخ وتقدم هذا الاحتمال الثاني عن الكردى (قوله في غير مسألة الانقضاء) يعني في مسألة التباطي
(قوله وحذفها) أي في الغير والتأنيث لرعاية جانب المغني (قوله في تلك) أي في مسألة الانقضاء
(قوله ولا بن المقرئ الخ) عبارة النهاية عقب ما تقدم انفا عنه من مقالة الامام والده قال الكمال ابن ابي
شريف فقد ظهرا ادراكهم الركعة الأولى معه محل وفاق وقد ادعى المصنف يعني ابن المقرئ في شرحه
انه يؤخذ من الاتفاق على ذلك تقييد لحقوق اللاحقين بكونه في الركعة الأولى فلو تحرم أربعون للاحقون
بعد رفع الامام من ركوع الأولى ثم انقض الأربعون الذين أحرم بهم أو نقصوا فلا الجمعة بل يتم الامام
ومن بقى معه ظهرا لانه قد تبين بفساد صلاة الأربعين او من نقص منهم أن قدم مضى للامام ركعة فقد فيها
الجماعة والعدد إذا لمقتدون الذين تصح بهم الجمعة هم اللاحقون ولا يجرى ما لا بعد ركوعه ويحجب
عنه بانهم إذا تحرموا والعدد تام صار حكمهم واحدا كما صرح به الاصحاب فكالم يؤثر انقضاء الأولين
بالنسبة الى عدم سماع اللاحقين الخطبة كذلك لا يؤثر بالنسبة الى عدم حضورهم الركعة الأولى اه قال
عش قوله مر كذلك لا يؤثر الخ معتمدا (قوله ان الكل) أي من الجويني ولده وغيرهما (قوله من ذلك)
أي من الاتفاق على اشتراط ادراك الركعة الأولى حيث لا انقضاء (قوله ما هو الخ) وهو تقييد لحقوق
اللاحقين بكونه في الركعة الأولى (قوله مزدود عليه) وفاقا للنهاية وسم والشورى وعش كما مر (قوله
كما بينت الخ) ومر انفا عن النهاية بيانه أيضا (قوله خلف المتنفل) الى قول المتن الخامس في النهاية والمغني
(قوله خلف المتنفل) أي بان احرم بنا فلهو الحال انه امام الجمعة وصلى الظهر لكونه مسافرا ثم صلى بهم
الجمعة إماما معاش (لصحتها من هؤلاء) أي ما هو ما فتصح إماما كما في سائر الصلوات نهاية ومعنى (قول المتن
بغيره) كان الأولى بغيرهم لأن العطف إذا كان بالواو لا يفرد الضمير معنى (قوله إلا به) أي بواحد من
يمكن قريب (قوله) وتصح الجمعة خلف العبد) بقى ههنا شيء وهو أنه هل يشترط في الصحة خلف من ذكر

كما بينت ذلك مستوفى في شرح العباب وقلت في آخره فتأمل هذا المحل فانه التمس على كثيرين (وتصح) الجمعة (خلف) المتنفل وكل
من (العبد والصبي والمساكين في الاظهر ان تم العدد بغيره) أي كل منهم لصحتها من هؤلاء والعدد قد وجد بصفة الكمال فان لم يتم العدد إلا به

لم تصح جزما (ولو بان الامام جنباً او محدثاً صحت جمعهم في الاظهر ان تم العدد بغيره) كما في سائر الصلوات بناء على الاصح ان الجماعة وفضلها يحصلان خلف المحدث ومثل ذلك (٤٤٤) عكسه هو مالوبان الماموون وبعضهم محدثين فتحصل الجمعة للامام والمتطهر منهم تبعاله

اي واغتفر في حقه فوات العدد هنادون ما في المتن لانه متبوع مستقل كما اغتفر في حقه انعقاد صلاته جمعة قبل أن يحرموا خلفه وإن كان هذا ضروريا (ولا) يتم العدد بغيره (فلا) تصح جمعهم لما مر (ومن لحق الامام المحدث را كالم تحسب ركعته على الصحيح) في الجمعة وغيرها كما مر قبل صلاة المسافر بدليله ولا ينافي هذا ما قبله لان الحكم بادر اك الركوع إنما هو لتحمل الامام عنه القراءة والمحدث ليس من اهل التحمل وإن كانت الصلاة خلفه جماعة (الخماس خطبتان) لما في الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم لم يصل الجمعة إلا بخطبتين (قبل الصلاة) إجماعا إلا من شذو فارقا العيد فان خطبتيه مؤخرتان عنه للاتباع أيضا ولان هذه شرط والشرط مقدم بخلاف تلك فانها تكملة فكانت الصلاة أهم منها بالتقديم ويفرق بين كونها شرطا ههنا لا شتم بأن المقصود منها هنا التذكير بمهمات المصالح الشرعية حتى لا تنسى فوجب ذلك في كل جمعة لان ما هو مكرر كذلك لا ينسى غالبا وجعل

ذكر مغنى (قوله لم تصح جزما) أي لا تنفاد تمام العدد المعبر نهاية قول المتن (ولو بان الامام جنباً الخ) بخلاف مالوبان كافر او امرأة لانها ليسا اهلا لامامة الجمعة بحال مغنى ونهاية قول المتن (او محدثا) ومثل الحدث النجاسة الخفية وكل ما لا تلزم الاعادة معه وخرج بذلك مالوبان امرأة وخنى او كافر او نحو ذلك ممن تلزم فيه الاعادة فلا تصح الجمعة برماوى وقلوبى اه بجزمى (قوله عكسه الخ) مثله مالوبان ان عليهم او بعضهم نجاسة غير معفو عنها فلا جمعة لاحد ممن بان كذلك وتصح جمعة الامام والمتطهر منهم نهاية (قوله محدثين) أي بخلاف مالوبانوا نساء أو عبيد السبوة الاطلاع عليهم نهاية ومغنى (قوله فتحصل الجمعة للامام الخ) أي وإن لم يكن الامام زائدا على الاربعين نهاية وشرح بافضل (قوله اي واغتفر الخ) عبارة المغنى والنهاية فان قيل كيف صحت صلاة الامام مع فوات الشرط وهو العدد فيها وهذا شرطه في عكسه اجيب بانه لم يفوت بل وجد في حقه واحتمل فيه حدثهم لانه متبوع ويصح إحرامه منفردا فاغفر له مع عذره ما لا يغتفر في غيره وإنما صحت للمتطهر المؤتم به تبعاله اه (قوله هنا) أي في العكس (قوله دون ما في المتن) أي مالوبان حدث الامام ع ش (قوله فلا تصح جمعهم) أي جزما نهاية ومغنى (قوله لما مر) أي في شرح بطلت من قوله لان العدد شرط ابتداء كرى وعبارة النهاية والمغنى لان الكمال شرط للاربعةين كما مر اه (قوله ما قبله) أي من صحه الجمعة لوبان الامام محدثا بشرطه (قوله عنه) أي اللاحق في الركوع قول المتن (الخامس خطبتان) قال البلقيني شرط الخطيب ان يكون ممن يصح الاقتداء به انتهى وقضيته انه لا تصح خطبة الامي إذ لم يكن القوم كذلك وقد يوجه ما قاله فليست اسم (قوله لما في الصحيحين) إلى قوله بخلاف تلك في المغنى وكذا في النهاية لإقوله إجماعا إلا من شذو قول المتن (قبل الصلاة) والخطب المشروعة عشر خطبة الجمعة والعيدين والسكسوفين والاستسقاء واربع في الحج يوم السابع من ذى الحجة بالمسجد الحرام ويوم التاسع بنبوة ويوم النحر بمنى ويوم النفر الاول بها وكلها بعد الصلاة إلا خطبتي الجمعة وعرفة فقبلها وما عدا خطبة الاستسقاء فتجزو قبل الصلاة وبعد ها وكلها ثنتان إلا الثلاثة الباقية في الحج ففردى نهاية واسنى وشيخنا (قوله إجماعا الخ) أي مع خبر صلوا كما ايتمون في اصلي ولم يصل صلى الله عليه وسلم الا بعدهما ولان الجمعة إنما تودى جماعة فاخرت ليدر كما المتأخر مغنى زاد النهاية بقوله تعالى فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الارض فاباح الانتشار بعدها فلو جاز تأخيرهما لما جاز الانتشار اه قال ع ش قوله رم ولم يصل صلى الله عليه وسلم الا بعدهما فيه انه يخالف ما نقله الشيخ عميرة عن شرح الدماميني على البخارى من ان الانقضاء كان في الخطبة وانها كانت في صدر الاسلام بعد الصلاة وانها من ذلك اليوم حولت إلى قبل الصلاة اللهم إلا ان يقال ان التحويل كان لحكمة فنزل منزلة النسخ وان ذلك رواه لم تصح او ان الصحابة فهموا منه عليه الصلاة والسلام ان كونها بعد الصلاة نسخ بالامر بفعل ما قبل الصلاة اه عبارة شيخنا بعد ذكر ما من عن شرح الدماميني بلا عرو اليه فقول الشيخ الخطيب ولم يصل صلى الله عليه وسلم الا بعدهما أي بد نزول الآية وما قبله فكان يصلي قبلها اه (قوله ايضا) الاولى إسقاطه عبارة شرح بافضل قبل الصلاة للاتباع واخرت خطبتنا نحو العيد للاتباع ايضا اه وهي ظاهرة (قوله الشرط مقدم) فيه انه يقارن ايضا كالا استقبال ويحجب بتعذر المقارنة ههنا سم عبارة البصري لعل الاولى والشرط لا يتأخر اللهم إلا ان يريد التقدم الذاتي اه (قوله نوجب ذلك) أي التذكير او الخطبة وذكر اسم الإشارة لان الخطبة لا تستعمل بدون التاء (قوله في حفظه) أي حفظ المقصود منها (قوله وثم) أي والمقصود منها في العيد (قوله وذلك) أي الصرف (قوله يوم الجمعة يوم عيد الخ) أي فمقتضاه ان المقصود من خطبته الصرف عما ذكر كخطبة العيد (قوله لان ذاك) أي عيد الفطر والاضحى (قوله ويؤيد بشرطه حضور الخطبة كشرطه وذلك في مسئلة المبادرة وغيرها (قوله والشرط مقدم) فيه انه يقارن ايضا

شرطا تتوقف عليه الصحة مبالغة في حفظه والاستمرار عليه وشم صرف النفوس عما يقتضيه العيد من ثغرها ومرحها ذلك وذلك من مهمات المندوبات دون الواجبات فان قلت يوم الجمعة يوم عيد ايضا قلت العيد يختلف لان ذاك من عود السرور الجنى وهذا من عود السرور الشرعى لكثرة ما فيه من الوظائف الدينية ومن ساعة الاجابة وغيرها كما بينته في كتابي للعبة في خصائص الجمعة ويؤيد

ذلك) أى الاختلاف وفى دعوى التأييد تأمل قول المتن (وأركانها خمسة) أى إجمالا وإلا ففى ثمانية تفصيلا لتكرر الثلاثة الأولى فيها ولو سرد الخطيب الأركان ولا مختصرة ثم أعادها مبسوطا كما اعتيد الان اعتمداً بما أتى به أو لا وما أتى به ثانياً بعد تأكيداً فلا يضر الفصل به وإن طال كما بحثه ابن قاسم شيخنا وياتى عن عرش مثله بزيادة (قوله من حيث المجموع) الى قوله ولا نظر فى النهاية (من حيث المجموع الخ) جواب عما يقال ان الاضافة إن كانت للاستغراق لزوم وجوب الخمسة فى كل من الخطيبين وإن اريد بها اركان مجموعهم الزم جواز اتيان بعضها ولو واحد فى أو لا هما والباقي فى ثانيتهما وإتيان الجميع فى إحداهما فقط وحاصل الجواب اختيار الشك الثانى وحمله على بعض ما صدق عليه بقريته ما سيعلم من كلامه الا فى عرش (قوله كما سيعلم من كلامه) أى على ما سيعلم الخ عرش (قوله) وقياس ما سران الشك الخ) وقياسه ايضا تأثير الشك فى أثناء الخطبة وأنه لا يرجع لقول غيره وإن كثر إلا ان بلغ حد التواتر واما القوم لو شكوا كلهم أو بعضهم فى ترك الخطيب شيئا من الأركان فلا تأثير له مطلقا أى بعد الفراغ أو قبله سم وحلي (قوله عدم تأثير الشك) أى شك الخطيب (قوله بعد فراغها) أى بعد الفراغ من خطبتيها نهاية قال عرش مفهوماً أنه يؤثر إذا شك فى أثناء الثانية بعد فراغ الأولى أو فى الجلوس بينهما فى ترك شئ من الأولى وبقي ما لو علم ترك ركن ولم يدرك هل هو من الأولى أم من الثانية هل يجب إعادتهما أم إعادة الثانية فقط فيه نظر والأقرب يجلس ثم يأتى بالخطبة الثانية لاحتمال ان يكون المترك من الأولى فيكون جلوسه أو لا لغو افتسكل بالثانية وبتقدير كونه من الثانية فالجلوس الثانى لا يضر لأن غايته أنه جلوس فى الخطبة وهو لا يضر وما يأتى به بعده تكرير لما أتى به من الثانية واستدراك لما تركه منها اهـ وقوله ثم يأتى بالخطبة الثانية أى ويقرأ آية فيها وإلا فلا يزول الشك (قوله وبه يندفع) أى بالقياس المذكور (قوله يأتى فى الشك الخ) أى بعد فراغ الوضوء وقبل الشروع فى الجمعة أو بعده (قوله لانهما) الى قوله وروى البيهقى فى النهاية والى قوله ولا يشترط فى المعنى إلا قوله كما صرح به الى وظاهر كلام الشيخين قول المتن (ر الصلاة على رسول الله الخ) وآسن الصلاة على الهوسنل الفقيه اسماعيل الحضرمى هل كان النبى صلى الله عليه وسلم يصلى على نفسه فقال نعم نهاية وقوله مر وآسن الصلاة الخ أى والسلام عرش وقوله مر على اله أى وصحبه وقوله مر فقال نعم هذا محتمل لأن يكون فى غير الخطبة شيخنا ولا يكون بالاسم الظاهر

كالاستقبال ويحجب بتعذر المقارنة هنا (فرع) قال البلقينى ان شرط الخطيب ان يكون ممن يصح الاقتداء به اهـ وقضيته انه لا تصح خطبة الامى اذا لم يكن القوم كذلك وقد وجه ماقاله فلي تأمل (فرع آخر) لو لحق فى الأركان لحناء غير المعنى أو اتى بمخل آخر كظهار لام الصلاة هل يضر كفى التشهد ونحوه فى الصلاة فيه نظر (قوله عدم تأثير الشك فى ترك فرض من الخطبة بعد فراغها) قياس ما ذكر ايضا تأثير الشك فى أثناءها وأنه لا يرجع لقول غيره وإن كثر إلا ان بلغ حد التواتر وهذا كله فى ظاهر فى الخطيب فلو شك الأربعون أو بعضهم فى ترك الخطيب شيئا من فروضها فى أثناءها فهل يؤثر حتى يمتنع على الشاك الإحرام قبل الاتيان بالمسكوك فيه لتوقف انعقاد صلاتهم على وجوب الخطبة وقد شكوا فيها ويفرق بين ذلك وما لو شك المقتدون فى بقية الصلوات فى ترك الامام بعض فرض الصلاة وشروطها حيث لا يؤثر بان الشك هنا فيما يتوقف عليه انعقاد اصل الصلاة وفى تلك فيما يتوقف عليه الاقتداء لاصل الصلاة فيه نظر وظاهر صنيعهم ان ذلك لا يؤثر ويؤيده انهم لو شكوا حال صلاة الجمعة فى إخلال الامام بفرض منها او شرط لهما لم يؤثر مع ان الاقتداء فيها يتوقف عليه اصل الانعقاد فلي تأمل وقد يفرق بان للخطبة تعلقا بغير الخطيب لاشتراط سماع الأربعين ولو بالقوة فلو شكوا أو بعضهم توقف انعقاد جمعهم على إعادتها ولزم الخطيب إعادتها اذا علم شكهم أو شك بعضهم فلي تأمل فقد ينقض هذا الفرض بان صلاة الجمعة لها تعلق بالمأمومين ايضا لاشتراط ربطهم بها فى انعقادها ويفرق بان الشرع اعتبر سماع الخطبة فلا بد من وجوده ومع الشك لم يعلموا وجوده فان ذلك ولم يعتبر اطلاع المأموم على صلاة الامام فلم يؤثر الشك ومال مر تارة الى ضرر الشك من غير

ذلك إطلاق العيد ثم دائما وإضافته للمؤمنين هنا غالبا (وأركانها خمسة) من حيث المجموع كما سيعلم من كلامه وقياس ما سران الشك بعد الصلاة أو الوضوء فى ترك فرض لا يؤثر عدم تأثير الشك فى ترك فرض من الخطبة بعد فراغها وبه يندفع قول الرويانى بتأثيره هنا ولا نظر لكونه شاكا فى انعقاد الجمعة لأن ذلك يأتى فى الشك فى ترك ركن من الوضوء مثلا وهو لا يؤثر (حمد الله تعالى) للاتباع رواه مسلم (والصلاة على رسول الله ﷺ)

لأنها عبادة افتقرت إلى ذكر الله تعالى فافتقرت إلى ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم كالأذان والصلاة وروى البيهقي خبر قال الله تعالى وجعلت
 امتك لا تجوز عليهم خطبة حتى يشهدوا أنك عبدى ورسولى قيل هذا مما تفرّد به الشافعى رضى الله عنه ورد بانه تفرّد صحيح ولا يقال ان
 خطبته صلى الله عليه وسلم ليس فيها صلاة لأن (٤٤٦) اتفاق السلف والخلف على التصلية في خطبهم دليل لوجوبها لإذ بعد الاتفاق على سنة

دائما (ولفظها) أى حمد
 الله والصلاة على رسول الله
 صلى الله عليه وسلم (متعين)
 لأنه الذى مضى عليه الناس
 فى عصره صلى الله عليه وسلم
 الى الآن فلا يكفى ثناء
 وشكرو ولا الحمد للرحمن أو
 الرحيم مثلا ولا رجم الله
 رسول الله أو بارك الله عليه
 ولا صلى الله على جبريل ولا
 الضمير كصلى الله عليه وان
 تقدم له ذكر كما صرح به
 فى الانوار وجعله اصلا مقبلا
 عليه واعتمده البرماوى
 وغيره خلا فالمن وهم فيه نعم
 ظاهر المتن تعين لفظ رسول
 وليس مرادا بل يكفى لفظ
 محمد أو حمد والنبي والحاشر
 والمأحى والعاقب ونحوها
 بما ورد وصفه به وفارق
 الصلاة بان ما هنا اوسع
 ويفرق بينها وبين الاذان
 فانه لا يجوز ابدال محمد فيه
 بغيره مطلقا كما هو ظاهر من
 كلامهم وهو قياس التشهد
 بجامع اتفاق الروايات فى
 كليهما عليه بان السامعين
 ثم غير حاضرين فابدا له
 موهم بخلاف الخطبة وايضا
 فالخطبة لم يتعبد بجميع
 ألفاظ أركانها خفف أمرها
 وأيضا فالآذان قصد به

وبالضمير ع ش (قوله لأنها عبادة الخ) هذه الأدلة لا تدل على خصوص الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم سم (قوله
 افتقرت الخ) أى وجوبه فى الواجب وندى فى المنسوب ع ش (قوله وروى البيهقي الخ) ليتأمل أى دلالة فيه
 للطلوب بصرى وتقدم عن سم مثله (قوله قبل هذا) أى إيجاب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فى الخطبة
 (قوله بانه تفرّد صحيح) أى لما تقدم من الأدلة معنى (قوله لإذ بعد الاتفاق) فاعل الوجوب علم منه صلى الله
 عليه وسلم فى آخر الأمر ولم يخطب بعده بصرى أى أو ثبت بحديث الوجوب علينا دون صلى الله عليه وسلم
 (أى حمد الله) الى قوله لا بعض اية فى النهاية لإاقوله بما ورد الى ظاهر كلام الشيخين وقوله يكفى الى المتن قول
 المتن (ولفظها متعين) أى من حيث مادتها وان لم تكن مصدرا فشمّل المشتقات شيخنا (قوله مضى عليه
 الناس الخ) أى غير النبي صلى الله عليه وسلم لما مر انفا من خلو خطبته صلى الله عليه وسلم من الصلاة عليه
 (قوله فلا يكفى ثناء الخ) ولا لاله إلا الله ولا المدح والجلال والعظمة ونحو ذلك معنى ونهاية (قوله والحمد
 للرحمن الخ) فلفظة الله متعينة نهاية ومعنى (قوله ولا رجم الله الخ) فادة الصلاة متعينة (قوله ولا صلى الله
 على جبريل الخ) فيتعين اسم ظاهر من اسمائه صلى الله عليه وسلم (قوله واحمد الخ) فان قيل لم تعين لفظ
 الجلالة فى صيغة الحمد فى الخطبة دون اسم النبي صلى الله عليه وسلم فى صيغة الصلاة بل كفى نحو المأحى والحاشر
 مع انه لم يرد يجب بان لفظ الجلالة اختصاصا بما به تعالى ومزية تامة يفهم عند ذكره سائر صفات الكمال
 كائنص عليه العلماء بخلاف بقية اسمائه تعالى وصفاته ولا كذلك نحو محمد من اسمائه صلى الله عليه وسلم سم
 على المنهج اه ع ش (قوله وفارق الصلاة) أى وفارق الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم فى الخطبة الصلاة عليه
 صلى الله عليه وسلم فى الصلاة حيث اشترطوا فيها ما ورد فيها من اسمائه صلى الله عليه وسلم بخصوصه واكتفوا
 فى الخطبة كل ما كان من اسمائه عليه الصلاة والسلام وان لم يرد فيها بخصوصه ع ش (قوله ويفرق بينها
 أى الخطبة (قوله فيه) أى فى الأذان (قوله مطلقا) أى اسما أو صفة (قوله عليه) أى لفظ محمد (قوله
 بان السامعين الخ) هذا الفرق بالنظر للأذان ويبقى الفرق بالنسبة للتشهد ويفرق بان امر الصلاة اضيق
 فاقصر على ما ورد سم (قوله لكليات الشريعة) أى لاصولها (قوله واشهر اسمائه محمد) يغنى عنه ما بعده
 (قوله ليكون ذلك) أى الاتيان بذلك و(قوله اشهر الخ) لعله ماض من باب الافعال (قوله ومن ثم) أى
 لاجل ان يكون ذلك الخ (قوله لكن صرح الجبلى الخ) وهو المعتمد معنى ونهاية (قوله من اجزاء أنا حامد لله
 الخ) ويظهر ان مثله أى حامد لله أو ان الله الحمد لا شتاله على حروف الحمد ومعناه ع ش (قوله كعليكم
 السلام) أى قياسا عليه (قوله واحمد الله الخ) أى ونحمد الله والله احمد نهاية أى والله نحمد ع ش (قوله
 وصلى الخ) (فرع) أفتى شيخنا الشهاب الرملى بانه لو اراد بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم غيره لم
 ينصرف عنه واجزات وأقول ينبغى ان يكون بخلاف ما لو قصد بالصلاة عليه غير الخطبة لان هذا صرف عن
 الخطبة وذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم سم على المنهج اه ع ش (قوله ونصلى الخ) وصلى الله على
 محمد نهاية (قوله ولا يشترط قصد الدعاء الخ) لكن ينبغى عدم الصارف عن الدعاء لمحض الخبر سم عبارة
 ع ش قوله ولا يشترط الخ أى ومع ذلك يحصل له الثواب المرتب على الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم (قوله

الخطيب وتارة الى عدم ضرره (قوله لأنها عبادة الخ) هذه الأدلة لا تدل على خصوص الصلاة عليه صلى
 عليه وسلم (قوله بان السامعين ثم الخ) هذا الفرق بالنظر للأذان ويبقى الفرق بالنسبة للتشهد ويفرق
 بان امر الصلاة اضيق فاقصر على ما ورد (قوله ولا يشترط قصد الدعاء بالصلاة) لكن ينبغى عدم الصارف

الإشارة لكليات الشريعة التى أنى بها نبيها وأشهر اسمائه محمد فوجب الاتيان بأشهر أسمائه وهو محمد ليكون ذلك أشهر لتلك
 الكليات ومن ثم تعين لفظ محمد فى التشهد ايضا لانه أشبه بالأذان وظاهر كلام الشيخين كالأصحاب تعين لفظ الحمد معر فالكن صرح الجبلى
 بما اقتضاه المتن من أجزاء أنا حامد لله وحمدت الله وتوقف فيه الأذرعى لكن جزم به غيره ويكفى ايضا الله الحمد كعليكم السلام قاله ابن الاستاذ
 واحمد الله وحمد الله وصلى واصلى خلا فالما يؤهم المتن من تعين لفظ الصلاة معر فاو لا يشترط قصد الدعاء بالصلاة خلا فالله حب الطبرى

لأنها موضوعة لذلك شرعا (والوصية بالتقوى) لأنها المقصود من الخطبة فلا يكفي مجرد التعذر (٤٤٧) من الدنيا فإنه مما تولى به مشكروا

الشرائع بل لا بد من الحث على الطاعة والزجر عن المعصية ويكفي أحدهما للزوم الآخر له (ولا يتعين لفظها) أي الوصية بالتقوى (على الصحيح) لأن الغرض الوعظ كما تقرر فيكفي أطيعوا الله (وهذه الثلاثة أركان في كل واحدة من الخطبتين) لأن كل خطبة مستقلة ومنفصلة عن الأخرى (والرابع قراءة آية مفهومة لا كنتم نظروا) ان تعلقتم بحكم منسوخ أو قصة لا بعض آية وان طال الخبر لمسلم كان

صلى الله عليه وسلم يقرأ سورة في كل جمعة على المنبر وفي رواية له كان له صلى الله عليه وسلم خطبتان يجلس بينهما يقرأ القرآن ويذكر الناس وإنما اكتفى في بدل الفاتحة بغير المفهومة لأن القصد ثم إنابة لفظ مناب آخر وهذا المعنى غالبا (في إحداهما) لثبوت أصل القراءة من غير تعيين محلها فدل على الاكتفاء بها في أحدهما ويسن كونها في الأولى بل يسن بعد فراغها سورة ق دائما للاتباع ويكفي في أصل السنة قراءة بعضها (وقيل في الأولى) لتسكون في مقابلة الدعاء في الثانية (وقيل فيهما) كاللثام (وقيل لا تجب)

لأنها موضوعة (الخ) وتقدم في باب الصلاة أن الصلاة عليك يا رسول الله إنما تكفي حيث نوى بها الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم فهل يأتي نظيره هنا أو لا فيه نظر والأقرب الثاني ويفرق بأن الصلاة يحتاج لها ما لا يحتاج للخطبة ع (قوله لأنها) إلى قوله لا بعض آية في المعنى لا قوله ويكفي إلى المتن (قوله لأنها المقصود الخ) أي وللا تبايع رواه مسلم نهاية ومعنى (قوله من الدنيا) أي من غرورها وزخرفها نهاية (قوله ويكفي أحدهما للزوم الآخر له) أما لزوم الثاني للاول واغتناء الاول عنه فواضح وأما العكس فحمل لا لأن براد بالطاعة الواجبات لا غير ثم رايت المعنى والنهاية اقتصر على أن الحمل على الطاعة يغني عن الحمل على ترك المعصية ولم يتعزضا للعكس بصري وحمل ع ش كلام النهاية على ما في الشرح فقال قوله مر على الطاعة أي صريحا أو التزاما اخذ من كلام ابن حجج اه قول المتن (على الصحيح) الخلاف في لفظ الوصية وأما لفظ التقوى فحكى بعضهم القطع بعدم تعيينه نهاية ومعنى (قوله لأن الغرض الوعظ) أي وهو حاصل بغير لفظها نهاية وقد يقال الغرض من الحمد الثناء ومن الصلاة الدعاء وهما حاصلان بغير لفظها أيضا ويمكن الفرق بأنهما تعبد بلفظها فتعينادون الوصية بالتقوى شورى وبر ماوى (قوله لأن كل خطبة) ولا تبايع السلف والخلف ومعنى ونهاية قول المتن (قراءة آية) ويتجه عدم أجزاءها مع لحن يغير المعنى ثم المتجه أنه لو لم يحسن شيئا من القرآن كان حكمه كالمصلي الذي لم يحسن الفاتحة وهل يجزى ذلك في بقية الأركان حتى إذا لم يحسن الحمد أتى بدله بذكر أو دعاء مثلا ثم وقف بقدره فيه نظر ومال مر إلى عدم جريان فيها بل يسقط المعجوز عنه بلا بدل وفيه نظر وعلى الجملة فيفرق بين بعض الخطبة وكلها حتى لو لم يحسن الخطبة سقطت كالجمعة والكلام حيث لم يوجد آخر يحسنها كلها كما هو ظاهر سم على حجج اه ع ش واعتمد الحلبي ما مال إليه مر في البقية إلا في الحمد فقال يجزى في العجز عن لفظ الحمد ما تقدم في الآية (قوله مفهومة الخ) أي لمعنى مقصود كالوعدو والوعيد والوعظ ولو لم يحسن شيئا من القرآن أتى ببدل الآية من ذكر أو دعاء فان عجز وقف بقدرها والكلام حيث لم يوجد من يحسنها غيره شيخنا وتقدم مثله عن سم انفا (قوله بحكم منسوخ) أي بخلاف منسوخ التلاوة فلا يكفي نهاية (قوله وان طال) والمعتمد أنه يكفي إذا طال نهاية ومعنى وسم وشيخنا (قوله لثبوت) إلى قوله وقع لأن عبد السلام في النهاية والمعنى إلا ما نبه عليه (قوله لثبوت أصل القراءة) أي في الخطبة (قوله فدل على الاكتفاء بها الخ) وتجزى قبلهما وبعدهما وبينهما معنى وفي ع ش بعد ذكر مثله عن العباب وهو ظاهر لعدم اشتراط الترتيب بين الآيتين وشي من الأركان فكل موضع أتى به فيه أجزأته اه (قوله في الأولى) أي بعد فراغها نهاية وسم (قوله دائما الخ) أي في خطبة كل جمعة ولا يشترط رضا الحاضرين كما لا يشترط في قراءة الجمعة والمنافقين في الصلاة وأن كانت السنة التخفيف نهاية ومعنى (قوله قراءة بعضها) وان تركها قرا يأبى الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا الآية معنى وإيعاب (قوله أو أطلق فعنهما الخ) اعتمده الزيادة وع ش وشيخنا وظاهر صنيع النهاية والمعنى ان الاطلاق كقصده نحو الحمد وحده فتجزي عنه (قوله ولا تجزى آية وعظ الخ) وكره جماعة تضمين شيء من أي القرآن بغيره من الخطب والرسائل ونحوهما ورخصه جماعة وهو الظاهر معنى ونهاية بل قال حجج الحق ان تضمين ذلك والاقتباس منه ولو في شعر جائز وان غير

عند الدعاء لمحض الخبر (قوله والرابع قراءة آية) هل تجزى مع لحن يغير المعنى فيه نظروا وقد يتجه عدم الأجزاء والتفصيل بين عاجز انحصار المرفيه وغيره ثم المتجه أنه لو لم يحسن شيئا من القرآن كان حكمه كالمصلي الذي لم يحسن الفاتحة وهل يجزى ذلك في بقية الأركان حتى إذا لم يحسن الحمد أتى بدله بذكر أو دعاء مثلا ثم وقف بقدره فيه نظر ومال مر إلى عدم جريان ذلك في بقية الأركان بل يسقط المعجوز عنه بلا بدل وفيه نظر وعلى الجملة فيفرق بين بعض الخطبة وكلها حتى لو لم يحسن الخطبة سقطت كالجمعة والكلام حيث لم يوجد آخر يحسنها كلها كما هو ظاهر (قوله وإن طال) ينبغي اعتمادا لا اكتفاء بما طال شرح مر والمتجه الا اكتفاء بما طال منه (قوله كان صلى الله عليه وسلم يقرأ سورة الخ) ولا يشترط رضا الحاضرين شرح مر (قوله وفي رواية له الخ) هذه الرواية تقتضي الاكتفاء بقراءة تها في الجلوس مع انهم على خلافه (قوله ويسن كونها في الأولى)

لأن المقصود الوعظ ولا تجزى آية وعظ أو حمد عنه مع القراءة إذا شئ الواحد لا يؤدي به فريضة مقصودان بل عنه وحده ان قصده وحده

نظمه ومن ثم اقتضى كلام صاحب البيان وغيره أنه لا محذور في أن يراد بالقرآن غيره كادخلها بسلام لمستأذن نعم إن كان ذلك في نحو مجون حرم بل ربما افضى إلى كفر اه و ينبغي ان يعلق بالقرآن فيما ذكر الاحاديث والاذكار والادعية غش (قوله في الاخيرة) اى في صورة الاطلاق (قوله اخروى) فلا يكفي الدنيوى ولو مع عدم حفظ الاخروى كذا قال بعضهم لكن القياس كما قال الاطفيحي انه يكفي الدنيوى عند العجز عن الاخروى شيخنا قول المتن (للمؤمنين الخ) لو خص بالدعاء اربعين من الحاضرين فينبغي الاجزاء ولو انصرفوا من غير صلاة وهناك اربعون سامعون ايضا فتصح اقامة الجمعة بهم مراه سم وقوله اربعين الخ أى بخلاف ما لو خص دون اربعين او غير الحاضرين فلا يكفي شيخنا (قوله) وإن لم يتعرض للمؤمنين الخ قال الاذرعى و ظاهر نص المختصر يفهم ايجاب الدعاء للمؤمنين وجرى عليه كثير من ثم اخذ اى الاذرعى من بعض العبارات انه يجب التعرض للمؤمنين وان لم يحضر ن اتمى فان اراد بالتعرض ان لا يقصد الخطيب اخر اجهن بان يريد المؤمن الذكر فقط فواضح أن هذا لا يجوز وإن اراد تعين لفظ بدل عليهن ولا يكتفى باندر اجهن في جمع المؤمنين فمنوع لان استعمال المذكور مراد به الجنس الشامل لجمع المؤمنات صحیح لغة واستعمالا فاذا لم يقصد به الخطيب خلاف ذلك كن داخلات ولا يحتاج إلى النصريح بما يدل عليهن بخصوصهن ايعاب اه سم (قوله لان المراد الخ) الظاهر أن المراد بيان الاكمل وأنه يجوز ارادة المذكور فقط وان حضر الاناث ثم رأت ما في الحاشية الاخرى وهو وجوب الدعاء للمؤمنات ايضا لكن ان كان شرط الصحة الخطبة خالف قولهم يكفي تخصيصه بالسامعين فانه شامل لما اذا تم حضور ذكرها فليحذر سم وفي الجبرمى عن ع ش والقلوبى ان التعميم مندوب ويشترط ملاحظة الجنس ولا قصد التغليب اه وحمل الرشيدى كلام النهاية على اعتماد ما مر عن الاذرعى ومال اليه ولعل الاظهر ما مر عن الايعاب مما حاصله انه لا يحتاج إلى النصريح بما يدل عليهن ولا إلى ملاحظة الجنس او التغليب ولا يجوز اخر اجهن بان يريد بالمؤمنين خصوص المذكور والله اعلم (قوله الجنس الشامل الخ) قد يقتضى أنه لو اراد المذكور فقط ضرر الظاهر انه غير مراد سم وفيه وقفة وعبرة ع ش هذا يقتضى انه لو خص المؤمنين

ولا بان قصد هما والقراءة أو أطلق فعنها فقط فيما يظهر في الاخيرة ولو أتى بايات تشتمل على الاركان كلها ماعدا الصلاة لعدم اية تشتمل عليها لم تجزى لانها لا تسمى خطبة (والخامس ما يقع عليه اسم دعاء) اخروى (للمؤمنين) وإن لم يتعرض للمؤمنات لان المراد الجنس الشامل لمن لنقل الخلف له عن السلف

أى بعد فراغها كما قاله الاذرعى مر (قوله) ولا بان قصد هما) صرح به في المجموع (قوله) والخامس الخ) لو خص بالدعاء اربعين من الحاضرين فينبغي الاجزاء وعليه فلو انصرفوا من غير صلاة وهناك اربعون سامعون ايضا فهل تصح اقامة الجمعة بهم بنبغى الصحة لان الخطبة صحت ولا يضر انصراف المخصوصين بالدعاء من غير صلاة مر (قوله) وإن لم يتعرض للمؤمنات الخ) قال في شرح العباب قال الاذرعى و ظاهر نص المختصر يفهم ايجابه لهما اى ايجاب الدعاء للمؤمنين والمؤمنات وجرى عليه كثير من وعددهم ثم اخذ من بعض العبارات انه يجب التعرض للمؤمنات وإن لم يحضر ن اه فان اراد بالتعرض ان لا يقصد الخطيب اخر اجهن بان يريد المؤمنين المذكور فقط فواضح أن هذا لا يجوز وإن اراد تعين لفظ بدل عليهن ولا يكتفى باندر اجهن في جمع المؤمنين فمنوع لان استعمال المذكور مراد به الجنس الشامل لجمع المؤمنات صحیح لغة واستعمالا فاذا لم يقصد به الخطيب خلاف ذلك كن داخلات وفيه ولا يحتاج إلى النصريح بما يدل عليهن بخصوصهن اه فليحذر ذلك مع قولهم و يكفي تخصيصه بالسامعين كرهكم الله فان السامعين قد يتمحصون ذكرها وليس في تخصيصهم تعرض للمؤمنات إلا ان يدعى ان المراد ان الدعاء للمؤمنات واجب وليس شرطاً في صحة الخطبة وفيه نظر وقد يخص كفاية تخصيصه بالسامعين بما إذا حضر المؤمنين اه (قوله) لان المراد الجنس) الظاهر ان المراد بيان الاكمل وأنه يجوز ارادة المذكور فقط وإن حضر الاناث ثم رأت ما في الحاشية الاخرى وهو وجوب الدعاء للمؤمنات ايضا لكن ان كان شرط الصحة الخطبة خالف قولهم يكفي تخصيصه بالسامعين فانه شامل لما اذا تم حضور ذكرها فليحذر (قوله) لان المراد الخ) قد يقتضى أنه لو اراد المذكور فقط ضرر الظاهر انه غير مراد (قوله) لنقل الخلف له عن السلف) نقل مر عن صاحب الانتصار انه

(في الثانية) لأن الاواخر به اليقوي يكتفي تخصيصه بالسامعين كرحمكم الله وظاهر انه لا يكتفي (٢٤٩) تخصيصه بالغائبين (وقيل لا يجب)

وانتصر له الاذرع وغيره
ولا بأس بالدعاء لسلطان
بعينه حيث لا مجازفة في
وصفه قال ابن عبد السلام
ولا يجوز وصفه بصفة
كاذبة إلا للضرورة ويسن
الدعاء لولاة المسلمين
وجيوشهم بالصالح
والنصر والقيام بالعدل
ونحو ذلك ووقع لأن
عبد السلام أنه أتى بأن
ذكر الصحابة والخلفاء
والسلاطين بدعوة غير
محبوبة ورد بأن الاول
فيه الدعاء لا كابر الامة
وولاتها وهو مطلوب وقد
تكون البدعة واجبة او
مندوبة قبل بل يتعين الدعاء
للصحابة بمحل به مبتدعة
ان أمنت الفتنة وثبت أن
أباموسى وهو أمير الكوفة
كان يدعو لعمر قبل الصديق
رضي الله عنهما فانكر عليه
تقديم عمر فشكا اليه
فاستحضر المنكر فقال إنما
أنكرت تقديمك على أبي
بكر فبكى واستغفر
والصحابة حينئذ متوفرون
وهم لا يسكتون على بدعة
إلا إذا شهدت لها قواعد
الشرع وقد سكتوا هنا
لأنهم يشكرون أحد الدعاء بل
التقديم فقط وكان ابن
عباس يقول على منبر
البصرة اللهم أصلح عبدك
وخليفتك عليا اهل الحق

بالدعاء كفى لصدق الجنس من لكتنه غير مراد اه قول المتن (في الثانية) نقل عن بعض من أدركناه أنه لو
قدم الخطبة الثانية على الاولى كان مكروهاً وأنه أتى بذلك وأقول لا حاصل لهذا الكلام لأن أى خطبة
قدمها كانت أولى والدعاء فيما قدمه المؤمن لا أثر له بل لا بد أن يأتي به فيما أخره لأنه الثانية وفاقا لم
سم (قوله وظاهر انه لا يكتفى الخ) وجزم ابن عبد السلام في الامالى والغزالي بتحريم الدعاء للمؤمنين
والمؤمنات بمغفرة جميع ذنوبهم وبعدهم دخولهم النار لا ناقة قطع بخبر الله تعالى وخبر رسول الله صلى الله عليه
وسلم ان فيهم من يدخل النار نهاية واطال عرش الرد على ما في اليعاب عما قد يخالفه (قوله ولا بأس
بالدعاء الخ) أى مع الكراهة كما أتى عن الشافعى سم أى لم يخف الفتنة (قوله حيث لا مجازفة الخ) أى
مبالغة خارجة عن الحد كان يقول اخي اهل الشرك مثلاً فدل على المجازفة في وصفه ليست من الدعاء ولكن
لما كان الدعاء قد يشتمل عليها عدت كاتها منه بجبرى (قوله ويسن الدعاء الخ) أى في الخطبة الثانية
وتحصل السنة بفعله في الاولى ايضا لكن الثانية أولى لما قدمه ان الدعاء اليق بالخوانيم عرش (قوله وورد الخ)
وقد يجاب بحمل الافتاء على التعيين بذكر اسمائهم فيوافق حينئذ ما أتى عن الشافعى (قوله بأن الاول) أى
ذكر الصحابة (قوله وهو مطلوب) ان اراد في الخطبة كما هو الظاهر يزعم عليه ان فيه مصادرة (قوله فشى
اليه فاستحضر) الضمير الاول لآبى موسى والاخير ان لعمر (قوله تقديمك الخ) من إضافة المصدر إلى مفعوله
(قوله فبكى) أى عمر (واستغفره) أى طلب عمر من المنكر المغفرة عن اتعابه بالاستحضار (قوله وقد سكتوا هنا
الخ) قد يقال غاية مفاده عدم المنع الشامل للاباحة لا التنبذ المدعى ثم رايت في سم مانعه ظاهر ما في شرح
العباب ان ما في قصتي أبى موسى وابن عباس على سبيل الاباحة اه (قوله وكان ابن عباس الخ) عطف على
قوله ان أباموسى الخ ولو قال وان ابن عباس كان يقول الخ كان اسبغ (قوله بعض المتأخرين ولو قيل الخ)
تايد لقوله السابق ولا بأس الخ (قوله للسلطان) أى ونحوه من ذوى الشوكة (قوله في قيام الناس الخ)
ومثله تقبيل بعضهم ليد بعض (قوله وولاة الصحابة الخ) ان أراد وولاة الصحابة على الاجمال فقد ينظر في
ذكر هذا مع الاستغناء عنه بقوله السابق ويسن الدعاء لولاة المسلمين وان اراد على التعيين فقد يشكل بما في
شرح الروض وغيره عن الشافعى ولا يدعو في الخطبة لاحد بعينه فان فعل ذلك كرهته انتهى فان خص أى
ما نقل عن الشافعى بغير الصحابة بقى الاشكال في قوله وكذا بقية وولاة العدل فليتأمل سم اقول هذا مبنى على
ان ما ذكر ليس من مقول بعض المتأخرين واما إذا كان ما ذكر إلى قوله وذكر المناقب من مقوله كما هو

يجب الدعاء للمؤمنين والمؤمنات وأنه يكتفى تخصيصه بالسامعين اه فليتأمل فيه (قوله في الثانية) نقل عن
بعض من أدركناه أنه لو قدم الخطبة الثانية على الاولى كان مكروهاً وأنه أتى بذلك وأقول لا حاصل لهذا
الكلام لأن أى خطبة قدمها كانت أولى والدعاء فيما قدمه المؤمن لا أثر له بل لا بد أن يأتي به فيما أخره لأنه
الثانية وفاقا لم (قوله وظاهر انه لا يكتفى تخصيصه بالغائبين) هل يكتفى تخصيصه بأربعين من السامعين
معينين او غير معينين الوجه الاكتفاء بقياسه الاكتفاء بالذكور دون الاناث ثم رايت ما في الحاشية المارة
(قوله ولا بأس بالدعاء لسلطان بعينه) ظاهره انه لا يسن الدعاء له بعينه وان كان عادلا والفرق بينه وبين
تعين وولاة الصحابة كما في قصتي أبى موسى وابن عباس الآتية ان كان ما فهمما على سبيل الاستحباب ظاهر
لكن ظاهره ما في شرح العباب أن ما فهمما على سبيل الاباحة حيث قال ابن الرفعة وتخصيص النوى
الكراهة بما إذا جازف والاباحة بما إذا لم يجازف أى في وصف السلطان قاله غيره عن المتأخرين لأن أباموسى
الاشعرى دعا في خطبته لعمر الخ قصة أبى موسى ثم زاد على ابن الرفعة حكاية قصة ابن عباس فليتأمل (قوله
ولا بأس بالدعاء الخ) أى مع الكراهة كما أتى عن الشافعى (قوله وولاة الصحابة يتدب الدعاء لهم) ان اراد
ولاة الصحابة على الاجمال فقد ينظر في ذكر هذا مع الاستغناء عنه بقوله السابق ويسن الدعاء لولاة المسلمين
الخ وان اراد على التعيين فقد يشكل بما في شرح الروض وغيره من الشافعى ولا يدعو في الخطبة لاحد بعينه

(٥٧ - شروانى وابن قاسم - ثاقب) أمير المؤمنين قال بعض المتأخرين ولو قيل ان الدعاء للسلطان واجب لما تركه من
الفتنة غالباً لم يبعد كما قيل في قيام الناس بعضهم لبعض وولاة الصحابة يتدب الدعاء لهم قطعاً وكذا بقية وولاة العدل وفيه احتمال

المبتدأ و ذكره الشارح لتأييد الرد السابق فلا اعتراض عليه (قوله والولاة المخطئون بما فيهم الخ) أى وصف الولاة العاملين للطاعة والمعصية جميعا بما فيهم الخ وهذا كما تقدم تأييد لقوله حيث لا مجازة في وصفه قال الخ وبذلك يندفع قول سم قوله مكروه قديح مخالف إطلاق قوله السابق لا باس بالدعاء لسلطان الخ ولو سلم انه ليس من كلام البعض فقولهم لا باس الخ لا ينافي السكر اهـ (قوله وصرح القاضي) إلى قوله وببحث الخ تأييد لقوله وذكر المناقب الخ (قوله بان محله) أى محل جواز الدعاء من ذكر (قوله ان لا يطيله) أى الدعاء (قوله له) أى للظن الغالب (قوله في ترك لبس السواد) أى في الزمن السابق لان الخلفاء العباسيين أمروا الخطباء بلبس السواد كما يأتى كرى (قوله أى الاركان) إلى قوله وسواء في النهاية والمغنى إلى قوله وتغليط إلى فان التعليل قول المتن (ويشترط كونها الخ) وجملة شروط الخطبة اثنان عشر الاسماع والسماع والموالاة وسر العورة وطهارة الحدث والخبث وكونها بالعربية وكون الخطيب ذكر او االقيام فهما لقادر عليه والجلوس بينهما بالطمانينة وتقديمهما على الصلاة ووقوعهما في وقت الظهر وفي خطبة ابنية ولا يشترط في سائر الخطب إلا الاسماع والسماع وكون الخطيب ذكر او كون الخطبة عربية ومحل اشتراط العربية ان كان في القوم عربى والا كفى كونها بالعجمية إلا في الآية فلو لم يحسن شيامن القرآن اتى ببدل الآية من ذكر او دعاء فان عجز وقف بقدرها شيخنا (قوله دون ما عداها) يفيدان كون ما عدا الاركان من توابعها بغير العربية لا يكون مانعا من الموالاة ويجب وفاقا لم ان محله إذا لم يطل الفصل بغير العربى ولا ضرر ومنع الموالاة كالسكوت بين الاركان إذا طال سم على المنهج والقياس عدم الضرر مطلقا ويفرق بينهما وبين السكوت بان في السكوت اعراضا عن الخطبة بالكلية بخلاف غير العربى فان فيه وعظا في الجملة عـش (قوله نعم ان لم يكن الخ) أى ولم تمض المدة الالية فتأمل سم (قوله من يحسنها) المراد احسان لفظها وإن لم يفهم معناها كما نبه عليه سم ويأتى انفا في الشرح وعن النهاية والمغنى (قوله واحد بلسانهم) عبارة النهاية والمغنى واحد بلغته وإن لم يعرفها القوم فان لم يحسن احد منهم الترجمة فلا جمعة لهم لا تنفاه شرطها اهـ قال عـش قوله مر وإن لم يعرفها الخ قضيته ان الخطيب لو احسن لغتين غير عربيتين كرومية وفارسية مثلا وباقي القوم يحسن احداهما فقط أن للخطيب أن يخطب باللغة التى لا يحسنونها وفيه نظر بل الظاهر ان الخطبة لا تجزى حينئذ إلا باللغة التى يحسنها وقوله مر فان لم يحسن احد منهم الترجمة أى عن شىء من اركان الخطبة كما تقدم عن سم في قوله حتى لو لم يحسن الخطبة سقطت كالجمعة عـش (قوله بلسانهم) أى ما عدا الآية فيأتى ما تقدم ولا يترجم عنها سم وكردى على بافضل (قوله وإن امكن تعلمها الخ) أى ولو بالسفر إلى فوق مسافة القصر كما يعلم مما تقدم في تكبيرة الاحرام عـش (قوله وجب الخ) أى على سبيل فرض السكافية (فرع) هل يشترط في الخطبة تمييز فروضها من سننها فيه ما في الصلاة في العامى وغيره من التفصيل المقرر عن فتاوى الغزالي وغيره سم على المنهج اهـ عـش (قوله على كل منهم) أى وإن زاد راعى الاربعين نهاية وشرح بافضل (قوله عصوا كلمهم الخ) (فرع) لو لحن في الاركان لحنا يغير المعنى أو اتى بمحل اخر كاظهار لام الصلاة هل يضر كفى التشهد ونحوه في الصلاة فيه نظر سم على حج والا قرب عدم الضرر في الثانية الحاقا لها باللحن في الفاتحة لحنا لا يغير المعنى وأما الارلى فالاقرب فيها الضرر لان اللحن حيث غير المعنى خرجت الصيغة عن كونها احدا مثلا وصارت اجنبية فلا يعتد بها عـش بخذف (قوله بل يصلون الظهر) قال شيخنا ظاهره ولوى اول الوقت وانه لا يلزمهم السعى إلى الجمعة في بلد

فان فعل ذلك كرهته اهـ فان خص بغير الصحابة في الاشكال في قوله وكذا بقية ولاة العدل فليتامل (قوله مكروه) قديح مخالف إطلاق قوله السابق ولا باس بالدعاء لسلطان الخ (قوله دون ما عداها) يفيدان كون ما عدا الاركان من توابعها بغير العربية لا يكون مانعا من الموالاة (قوله نعم ان لم يكن الخ) أى ولم تمض المدة الالية فتأمل وهل المراد باحسانها احسان لفظها وإن لم يفهم معناها (قوله خطب منهم واحد بلسانهم) هذا ظاهر بالنسبة لما عدا الآية من الاركان اماهى ففيه نظر لما تقرر في باب الصلاة من ان القرآن لا يترجم

والولاة المخطئون بما فيهم من الخير مكروه الاحشية فتنة ويماليس فيهم لا توقف في حرمة إلا لفتنة فيستعمل التورية ما أمكنه وذكر المناقب لا يقطع الولاة ما لم يعد به معرضا عن الخطبة وصرح القاضي في الدعاء لولاة الامر بان محله ما لم يقطع نظم الخطبة عرفا وفي التوسط يشترط ان لا يطيله اطلالة تقطع الموالاة كما يفعله كثير من الخطباء الجهال وبحث بعضهم انه لا يشترط في خوف الفتنة غلبة الظن وإذا بذلك اشتراط المصنف له في ترك لبس السواد (ويشترط كونها) أى الاركان دون ما عداها (عربية) للاتباع نعم إن لم يكن فيهم من يحسنها ولم يمكن تعلمها قبل ضيق الوقت خطب منهم واحد بلسانهم وإن امكن تعلمها وجب على كل منهم فان مضت مدة امكان تعلم واحد منهم ولم يتعلم عصوا كلمهم ولا جمعة لهم بل يصلون الظهر وتغليط الاسنوى

سمعوا النداء منه وأنه لا يسقط عنهم وجوب التعلم بشماعهم فراجعهم بما روى اه بجري م اقول ما استظهره
 اولا هو مبنى على ما تقدم من الشهاب الرملى والنهاية والمغنى من كفاية الياس العادى واما على ما تقدم في
 الشرح من اشتراط الياس الحقيق فلا بد من ضيق الوقت كما اشار اليه انفا (قوله قول الروضة كل) اى فى
 على كل منهم (قوله مع عدم معرفتهم) شامل للخطيب سم (قوله لها) اى لمعاني الخطبة نهاية ومعنى (قوله العلم
 بالوعظ الخ) اذ الشرط سماعها لا فهم معناها شرح بافضل (قوله فى الجملة) كان معنى فى الجملة ان يعلم انه
 يعظ ولا يعلم المواعظ به (٣) سم (قوله اعنى القاضى الخ) عبارة بالمغنى والنهاية وشرح بأفضل ولا يشترط
 ان يعرف الخطيب معنى اركان الخطبة خلافا للزركشى كن يؤم القوم ولا يعرف معنى الفاتحة اه (قوله
 وسواء فى ذلك) اى فى عدم اشتراط فهم الخطيب لمغنى الاركان (قوله ويشترط) الى قوله بل غدم الصارف
 فى المغنى وإلى قوله وفى الجواهر فى النهاية (قوله الا فى الخ) اى فى المتن (قوله بين الاخيرين) اى القراءة
 والنداء نهاية (قوله كونها مرتبة الاركان الخ) (فرع) افنى شيخنا الرملى فيما لو ابتدا الخطيب يسرد
 الاركان مختصرة ثم اعادها مبسوطة كما اعتيد الآن كأن قال الحمد لله والصلاة على رسول الله أو صيكم
 بتقوى الله الحمد لله الذى الخ بانه ان قصر ما اعاده بحيث لم يعد فصلا مضر احسب ما تى به اولا من سرد الاركان
 ولا احسب ما اعاده والغنى ما سرده اولا واقول ينبغى ان يعتد بما تى به اولا مطلقا اى طال الفصل ام لا لان
 ما تى به ثانيا بمنزلة اعادة الشئ للثا كيد فهو بمنزلة تكرير الركن وذلك لا يؤثر رسم على المنهج ويؤخذ من
 هذا تقييد ما تقدم من عدم اجزاء الضمير ولو مع تقدم ذكره بما اذا لم يسرد الخطيب الاركان ولا اجزاؤه و
 ظاهره حافظه فانه مهم وقوله بمنزلة اعادة الشئ للثا كيد يؤخذ منه أنه لو صرفها لغير الخطبة لم يعتد به ع ش
 قول المتن (وبعد الزوال) اى يقينا فلو هجم وخطب وتبين دخول الوقت هل يعتد بما فعله فيه نظر ومقتضى
 عدم اشتراط النية الاول فايراجع ع ش وعبارة البجيرى ولو هجم وخطب فلان فى الوقت صح شوبرى
 وع ش على مر وقال سم بعدم الصحة لانها وإن لم تحتاجا إلى نية لكنهما منزلتان منزلة ركعتين
 فاشبهتا الصلاة اه وهذا هو المعتمد اه (قوله للاتباع) اى الاخبار فى ذلك وجريان اهل الاعصار
 والامصار عليه ولو جاز تقديمها لقدمها النبي ﷺ تخفيفا على المبكرين وإيقاعا للصلاة أول الوقت
 نهاية ومعنى (قوله فكما مر) اى فيخطب مضطجعا فان عجز عن الاضطجاع خطب مستلقيا سم وبصرى
 وع ش (قوله جلس الخ) يجوز الاقتداء به اى فى صلاته قاعدا سواء قال لا يستطيع ام سكت لان الظاهر
 ان ذلك القعود او الاضطجاع او الاستلقاء لعذر فان بانت قدرته لم يؤثر اى فى صحة الخطبة نهاية ومعنى
 واسنى زاد شيخنا سواء كان من الاربعين او زائدا عليهم عند الرملى واشترط الزيادة كونه زائدا على
 الاربعين بخلاف ما لو صلى من قعود وتبين انه كان قادرا على القيام فى الصلاة فانها لا تصح والفرقان

عنه فليعتبر ماذا يفعل حينئذ (قوله مع عدم معرفتهم الخ) شامل للخطيب فليحذر (قوله فى الجملة) كان معنى فى
 الجملة ان يعلم انه يعظ ولا يعلم المواعظ به (قوله فى المتن ان قدر) قال فى الروض وتصح خطبة العاجز قاعدا ثم
 مضطجعا لم يقل ثم مستلقيا قال فى شرحه ويجوز الاقتداء به سواء اقال لا يستطيع ام سكت لان الظاهر انه
 إنما قعد او اضطجع لعجزه اه ثم قال فى الروض فان بان قادرا فكمن بان جنبيا اه قوله فكمن بان جنبيا
 قد يقتضى التشبيه اشتراط كونه زائدا على الاربعين ويتجه خلافه لان الاشتراط هناك لان الجنب لم تصح
 صلاته بخلاف الخطيب هنا فان صلاته كخطبته صحيحة فليتامل فانظر هل يجزى نظير ذلك كله فى ترك الجلوس
 بينهما الا تى فتصح خطبة العاجز عنه مع تركه ويجوز الاقتداء به سواء اقال لا يستطيع ام سكت لان الظاهر
 انه إنما تركه لعجزه واذ بان قادرا كان كمن بان جنبيا واعلم ان المعتمد عند شيخنا الشهاب الرملى ما فى الروض
 فى صلاة الجماعة من وجوب الاعادة اذ بان الامام قارعا على القيام وفرق بينه وبين ما هنا مر (قوله فان عجز
 فكما مر) يشمل الاستلقاء (قوله فى المتن والجلوس) فلو تركه لم تصح خطبته ولو سها فاما يظهر اذ الشرط
 يضر الاخلال بها ولو مع السهو (قوله والجلوس مع الطمأنينة فيه) ظاهر انه لا يكفى عنه نحو الاضطجاع

٣ (قوله المواعظ به) كذا
 بخط الشيخ وكذا فى سم
 ولعل المناسب المواعظ به
 والله اعلم اه من هامش

الخطبة وسيلة والصلاة مقصودة ويغترف في الوسائل ما لا يغترف في المقاصد هو استظهر عرش مقالة الزيادة وسم مقالة الرمي من عدم اشتراط زيادته على الاربعين ثم قال فانظر هل يجري نظير ذلك كله في تركه الجلوس بينهما الا فتصح خطبة العاجز عنه اى بحسب ما يظهر لنا مع تركه ويجوز الاقتداء به سواء اقال لا يستطيع ام سكنت الخ اه اقول قضية ما ياتي منه ومن النهاية من وجوب الفصل بسكينة على قائم عجز عن الجلوس كنهو جالس عجز عن القيام الجريان والله اعلم (قوله) ويجب على نحو الجالس الخ اى من المضطجع أو المستلقي فيما يظهر فية فصل في ذلك كله بسكينة وجوباً بشيخنا (قوله) على نحو الجالس اى كقائم عجز عن الجلوس سم عبارة البصري اى يجب على الخاطب من جلوس له جزء من القيام الفصل بين الخطبتين بسكينة الخ ومله كما افاده في النهاية قائم لم يقدّر على الجلوس قال بل هو اولى اه اى فيجب الفصل في المستلين بسكينة ولا يكتفى بالاضطجاع اه (قوله) بسكينة) ويؤخذ من كلامه في شرح العباب انه يشترط ادنى زيادة في السكوت على سكينة التفسير والعنى سم (قوله) ولا يجوزى عنه الاضطجاع) ظاهره ولو مع السكوت وهو ظاهر ويوجه بأنه مخاطب بالقيام في الخطبتين وبالجلوس بينهما فاذا عجز عن القيام سقط وبقى الخطاب بالجلوس في الاضطجاع ترك للواجب مع القدرة عليه لكن في سم على حج ما يخالفه حيث قال كان المراد الاضطجاع من غير سكينة اه غش وفيه ان كلام سم فيمن خطب جالساً وليس واجبه بين الخطبتين الجلوس بل السكينة فتحصل ولو مع الاضطجاع ولذا جرى شيخنا على ما قاله سم فقال فلا يكتفى الاضطجاع ما لم يشتمل على سكينة ولا كفى اه (قوله) الاضطجاع) وكذا لا يكتفى كلام اجنبى كما افهمه كلام الراعى خلافاً لصاحب الفروع شرح العباب وظاهر أن مراده بالاجنبى ما ليس من الخطبة فليتأمل سم (قوله) وفي الجواهر الخ) قال في شرح العباب ولو وصلها بحسبنا واحدة سم (قوله) فلا نظري كلامها) اى لا فساد في كلام الجواهر كرى اى في تعبيرها بثالثة (قوله) من حيث اطلاقه الثانية) اى في قوله لأن التي كانت ثانية الخ (قوله) بعد الحاقه) اى نحو الدعاء للسلطان (قوله) على انها غير محله) اى ان الخطبة الاولى ليس محل نحو الدعاء للسلطان (وقد يجاب) اى عن النظر ببعدها للاحاق قول المتن (واسماع اربعين) أى بأن يرفع الخطيب صوته بآركانهما حتى يسمعهما عدد من تنعدهم الجمعة لأن مقصودها وخطم وهو لا يحصل إلا بذلك فعلم انه يشترط الاسماع والسمع وإن لم يفهمه واه معناها فلا يكتفى بالاسرار كالآذان ولا اسماع دون من تنعدهم الجمعة غنى ونهاية قال ع ش قوله مر باركانهما ففهمه انه لا يضرب الاسرار بغير الاركان وينبغي ان محله إذالم يطل به الفصل ولا اضرة لقطعه الموالاة كالسكوت وقوله مر حتى يسمعهما عدد الخ اى في ان واحد فيما يظهر حتى لو سمع بعض الاربعين بعض الاركان ثم انصرف وحضر غيره واعدادها له لا يكتفى لان كلام الاسماعين لدون الاربعين فيقع لغوا ونقل بالدرس عن فتاوى شيخ الاسلام ما رواه انه فليراجع عرش وقوله وينبغي الخ فيه رقة والفرق بين السكوت والاسرار غير خفى وقوله في ان واحد الخ فيه وقفة ظاهرة فان المقصود اسماع الاربعين وقد وجد (قوله) اى تسعة) الى قوله ويعتبر في النهاية والمغنى (قوله) وهو) اى الخطيب (قوله) اسماعه) لا حاجة اليه (قوله) يفهم ما يقول) لعل الاولى يعلم ما يقول اى الالفاظ لما تقدم انه لا يشترط فهمه خلافاً للقاضى سم وقوله الاولى يعلم الخ اى كفى النهاية والمغنى (قوله) ويعتبر على الاصح الخ) الذى افاده شيخنا الشهاب الرملى ان المعتمدان المعتمد اسماع بالوقفة بحيث

ويؤيده الاتباع (قوله) نحو الجالس) أى كقائم عجز عن الجلوس (قوله) بسكينة) قال في شرح العباب ليحصل الفصل ويؤخذ منه انه يشترط ادنى زيادة في السكوت على سكينة التفسير والعنى اه (قوله) ولا يجوزى عنه الاضطجاع) قال في شرح العباب ولا كلام اجنبى كما افهمه كلام الراعى خلافاً لصاحب الفروع اه وظاهر ان مراده بالاجنبى ما ليس من الخطبة فليتأمل (قوله) الاضطجاع) كان المراد من غير سكوت (قوله) وفي الجواهر لم يجلس الخ) قال في شرح العباب ولو وصلها بحسبنا واحدة اه (قوله) يفهم ما يقول) لعل الاولى يعلم ما يقول اى الالفاظ لما تقدم انه لا يشترط فهمه خلافاً للقاضى اه (قوله) ويعتبر على الاصح عند الشيخين

ويجب على نحو الجالس
الفصل بسكينة ولا يجوزى
عنه الاضطجاع ولا يجب
نية الخطبة بل عدم الصارف
فيما يظهر وفي الجواهر لو لم
يجلس حسبنا واحدة فيجاس
وبأتى بثالثة أى باعتبار
الصورة ولا فمى الثانية
لأن التي كانت ثانية صارت
بعضاً من الاولى فلا نظري
كلامها خلافاً لزعمه نعم
إن كان النظر فيه من حيث
اطلاقه الثانية الشاملة لنحو
الدعاء للسلطان فله اتجاه
من حيث بعد الحاقه بالاولى
مع الاجماع الفعلي على أنها
غير محله وقد يجاب بأنه
وقع تابعاً غتفر (واسماع
أربعين) أى تسعة وثلاثين
وهو لا يشترط اسماعه ولا
سماعه لانه وإن كان اصم
يفهم ما يقول (كاملين)
من تنعدهم الاركان
لا جميع الخطبة ويعتبر على
الاصح عند الشيخين

لا بالقوة فلا تجب الجمعة
على أربعين بعضهم صم
ولا تصح مع وجود لغط
يمنع سماع ركن على
المعتمد فيهما وإن خالف
فيه كثيرون وألا كثيرون
فلم يشترطوا إلا الحضور
فقط وعليه بدل كلام
الشيخين في بعض المواضع
ولا يشترط طهرهم ولا
كونهم بمحل الصلاة ولا
فهمهم لما يسمعون كما
تسكن في قراءة الفاتحة في
الصلاة ممن لا يفهمها
(والجديد أنه لا يحرم
عليهم) يعني الحاضرين
سمعوا ولا يصح رجوع
الضمير للاربعة الكاملين
ويستفاد عدم الحرمة على
مثلهم وغيره بالمساواة أو
الأولى ولا يرد عليه
تفصيل القديم فيهم لانه
مفهوم (الكلام) خلافا
للأئمة الثلاثة بل يكره
لما في الخبر الصحيح أن رجلا
سأل النبي ﷺ عن
الساعة وهو يخطف ولم
ينكر عليه وبه يعلم أن الأمر
للنشد في وإذا قرئ
القرآن فاستمعوا له
وانصتوا بنساء على أنه
الخطبة وبه قال أكثر
المفسدين وإن المراد باللغو
في خبر أبي هريرة المشهور
بخالفة السنة واعتراض
الاستدلال بذلك باحتمال

لو أصغروا لسمعوا وأن اشتغلوا عن السماع بنو التحدث مع جلسهم سم وكذا اعتمده النهاية ومن تبعه
من متأخري الأزهر كشيخنا والبجيري عبارة النهاية فعلم أنه يشترط السماع والسماع بالقوة لا بالفعل
إذ لو كان سماعهم بالفعل واجبا لكان الانصات متحتما اه قال عث قوله مر والسماع بالقوة أي بحيث
لو أصغى لسمع ومنه يؤخذ أن من نكس وقت الخطبة بحيث لا يسمع أصلا لا يعتد بحضوره اه عبارة
شيخنا وفي النوم خلاف فتمتنى كلام الشبراملي أنه كالصمم وجعله القليوبي كاللغظ وتبعه المحشي أي
البرماوي رضي الله عنه فاعتمده أنه يضر كالصمم اه (قوله فيهما) أي في الصمم واللغظ (قوله وإن خالف فيه)
أي في اشتراط السماع بالفعل (قوله وعليه) أي على اشتراط الحضور والسماع بالقوة فقط (قوله ولا
يشترط) إلى قوله ويصح في المعنى إلا قوله ولا كونهم بمحل الصلاة وإلى قوله وظاهر كلامهم في النهاية إلا قوله
خلافا للأئمة الثلاثة وقوله ولا حال الدعاء الملوك على ما في المرشد (قوله طهرهم) أي السامعين نهاية ومعنى
(قوله ولا كونهم بمحل الصلاة) أي كداخل السور مثلا بخلاف الخطيب فيشترط كونه حال الخطبة داخل
السور حتى لو خطب داخله والقوم خارجة يسمعون كفي بجري (قوله ولا فهمهم الخ) أي ولا سترهم نهاية
ومعنى (قوله لا يسمعون) أي لادول أنه رشيدى (قوله كما ذكرنا الخ) في هذا القياس تأمل (قوله على مثلهم)
أي في الكمال رشيدى (قوله المساواة الخ) نشر على ترتيب اللام ويحتمل أن أو بمعنى بل (قوله ولا يرد عليه)
أي على رجوع الضمير للاربعة الكاملين (قوله تفصيل القديم) لعله يقول يحرم على الاربعة لا على من
زاد عليهم عث وقد يخالفه قول المعنى والنهاية والقديم يحرم الكلام ويجب الانصات اه وأيضا أن تفصيل
القديم إنما يرد على التفصيل الأول لا الثاني (قوله لانه مفهوم) أي والمفهوم أنه إذا كان فيه تفصيل لا
يعترض به عث (قوله بل يكره) إلى قوله وظاهر كلامهم في المعنى إلا قوله واعتراض إلى ولا يحرم (قوله
بل يكره الخ) أي للحاضرين سمعوا أو لا معنى ونهاية واسنى (قوله أن رجلا الخ) هو سليك الغطفاني عث
(قوله ولم ينكر عليه الخ) أي ولم يبين له وجوب السكوت نهاية ومعنى (قوله وبه يعلم الخ) أي بالخبر أو بعدم
الانكار (قوله على أنه) أي أن المراد بالقرآن الخطبة أي رسميت قرآنا لاشتمالها عليه (قوله وأن المراد الخ)
غطف على قوله أن الأمر الخ (قوله في خبر أبي هريرة الخ) وهو إذا قلت لصاحبك انصت يوم الجمعة
والامام يخطف فقد لغت نهاية ومعنى وكردى (قوله مخالفة السنة) أي لا الواجب (قوله بذلك) أي بالخبر
الصحيح المذكور (قوله باحتمال أن المتكلم الخ) قد يجاب عن هذا بأنه خلاف الظاهر جدا فلا اثر له في الأمور
التي يكتفى فيها بالظن وبأنه في خبر الصحيحين عن انس بينما النبي ﷺ يخطف يوم الجمعة إذ قام أعرابي
فقال يا رسول الله هلك المال الخ فان قوله إذ قام أعرابي الخ في غاية الظهور في أنه قام مما استقر فيه بل
لا يكاد يحتمل خلاف ذلك كما لا يخفى (قوله أو قيل الخطبة) يجاب عنه بأنه في غاية البعد مع قوله وهو

وغيرهما سماعهم لها بالفعل لا بالقوة الخ) الذي أفاده شيخنا الشهاب الرمل أن المعتمد أن المعتبر السماع
بالقوة بأن يكون بحيث لو صغى لسمع وإن اشتغل عن السماع بتحدث مع جلسه أو نحوه مر (قوله سمعوا أو لا)
يقتضى رجوع قوله لا إلى بل يكره لغير السامعين ولا يخالف قوله بعد ذلك ولا يكره الكلام لمن أيسر له قطعاً
الخ (قوله بل يكره) قال في الروض ولا يختص أي السكر اه بالاربعة أي الحاضرون فيها سواء (قوله ولم
ينكر عليه) قد يقال إن دل هذا على عدم الحرمة مدل على عدم السكر اه (قوله واعتراض الاستدلال بذلك
باحتمال أن المتكلم تكلم قبل أن يستقر في موضع) قد يجاب عن هذا بأنه خلاف الظاهر جدا فلا اثر له
في الأمور التي يكتفى فيها بالظن وبأنه في خبر الصحيحين عن انس بينما النبي ﷺ يخطف يوم الجمعة
إذ قام أعرابي فقال يا رسول الله هلك الحال وجاع العيال فادع الله لنا فرغ يديه ودعا فان قوله قام أعرابي
في غاية الظهور في أنه قام مما استقر فيه بل لا يكاد يحتمل خلاف ذلك كما لا يخفى مع أنه لم ينكر عليه ولم يبين له
حرمة الكلام ووجوب السكوت وقوله أو قيل الخطبة يجاب عنه بأنه في غاية البعد مع قوله وهو يخطف
وعبارة شرح الروض لخبر البيهقي بسند صحيح عن انس أن رجلا دخل والنبي ﷺ يخطف يوم الجمعة

أن المتكلم تكلم قبل أن يستقر في موضع ولا حرمة حينئذ قطعاً أو قبل الخطبة

أو أنه معذور بجهله وبحاجب هذه واقعة قولية والاحتفال بعمها وإنما الذي يسقط بالاحتمال الواقعة الفعلية كما هو مقرر في محله فان قلت هذه فعليه (٥٤) قلت ممنوع بل جوابه قول متضمن لجواز سؤاله على أي حالة كان فكانت قولية بهذا الاعتبار

ولا يحرم قطعاً الكلام على خطيب ولا على من لم يستقر في موضع كما تقرر ولا حال الدعاء للملوك على ما في المرشد ولا على سامع خشي وقوع محذور بغافل بل يجب عليه عينا إن انحصر الأمر فيه وظن وقوعه به لولا تنبيهه أن ينبهه عليه أو علم غيره خيرا نأجزأ أو نهاه عن منكر بل قد يجب في هذين أيضا إن كان التعليم لواجب مضيق والنهي عن محرم ويسن له أن يقتصر على إشارة كفت وظاهر كلامهم أن الخير والنهي الغير الواجبين لا يستأن ولو قيل بسنيتهما انحصرا بكلام يسير لم يبعد كتشميت العاطس بل أولى (ويسن الانصات) أي السكوت مع الاصغاء لما لا يجب سماعه بخلاف ما لو كان سن الحاضرين أربعون تلزمهم فقط ليحرم على بعضهم كلام فوته سماع ركن كما علم من وجوب الاستماع لتسبيه إلى إبطال الجمعة ويسن ذلك وإن لم يسمع الخطبة خروجاً من الخلاف نعم الأولى لغير السامع أن يشتغل بالتلاوة والذكر سرا ثلاثا يشوش على غيره ولا يكره الكلام لمن أبيح له قطعاً ممن ذكر

وغيره ككونه قبل الخطبة أو بعدها أو بينهما ولو لغير حاجة على الوجه وتقييده بالحاجة فيه نظر لأنه عند هال كراهة وإن لم يبيح له قطعاً كما هو ظاهر ويكره للدخول أن يسلم أي وإن لم يأخذ لنفسه مكانا لا يشتغل المسلم عليهم فإن سلم لزومهم الرد لأن الكراهة لا مر خارج ويسن تشميت العاطس والرد عليه لأن سببه قهري ورفع الصوت من غير مبالغة بالصلاة والسلام عليه صلى الله عليه وسلم عند ذكر الخطيب له

من أن لا يجيبه ويؤخذ منه أنه لو كان إذا لم يجبه يحصل له منه ضرر لكون الشافعي المالك أميراً أو داسطوة يحرم عليه لكن لا من جهة الكلام بل من جهة الإكراه على المعصية فليتامل اه (قوله بنية التحية) قضية هذا التصور المسئلة بأقامة الجمعة في مسجد وانها لو اقيمت في غيره فلا صلاة مطلقاً مراً وقد يقتضيه أيضاً قوله الاتي أي ما لم تسن له التحية سم ويبقى عن النهاية والمغنى ما يوافقه (قوله وهو الاولي) أي صلاتهما بنية التحية أو لي من صلاتهما غير ناوهم تحية ولا غير ما فعلم أن ذلك جائز وسيأتي بصرى (قوله) أو رتبة الجمعة الخ) ويبقى قريباً عن سم أن مثل سنة الجمعة الفائتة إذا كانت ركعتين كالصبح عشاء (قوله معها) أي مع الرتبة (قوله) فإن أراد الاقتصار) أي على واحدة من التحية والرتبة (قوله) لأنها تفوت) أي التحية بفواتها أي النية (قوله بالكلية الخ) خلافاً للنهاية والمغنى (قوله) إذا لم تنو) يغنى عنه قوله بفواتها ولعله مقدم عن مؤخر الأصل بخلاف الرتبة القبلية إذ لم تنو (قوله بخلاف الرتبة الخ) أي فيمكن تداركها بعد الجمعة (قوله للداخل الخ) متعلق بقوله ويسن صلاة ركعتين الخ عبارة النهاية والمغنى وكره تحريماً بالاجماع تنفل احد من الحاضرين بعد صعود الخطيب على المنبر وجلسه عليه وإن لم يسمع الخطبة بالكلية لا غرضه عنه بالكلية ويستثنى التحية للداخل المسجد والخطيب على المنبر فيسن له فعلها ويخففها وجوباً هذا إن صلى سنة الجمعة وإلا صلاتها مخففة وحصلت التحية ولا يزيد على ركعتين بكل حال فإن لم تحصل تحية كان في غيرها مسجد لم يصل شيئاً أما الداخل في آخر الخطبة فإن غلب على ظنه أنه إن صلاتها فأنته تكبيرة الاحرام مع الامام لم يصل التحية أي ندباً بل يقف حتى تقام الصلاة ولا يقعد لئلا يجلس في المسجد قبل التحية ولو صلاتها في هذه الحالة استحب للامام أن يزيد في كلام الخطبة بقدر ما يكملها اه بخذف قال عشاء قوله مراً فيسن له فعلها أي سراً في ذلك سنة الجمعة وغيرها كفاتنة حيث لم تزد على ركعتين مراً سم على المنهج قوله ولا يزيد على ركعتين الخ أي حيث علم بالزيادة اما لو شك هل صلى ركعتين أو واحدة سن له ركعة لأن الأصل عدم الفعل اه عشاء (قوله أو صلاة أخرى الخ) أي بان نوى بهما سبباً غير التحية والرتبة أخذاً بما يأتي وتقدم آنفاً عن عشاء ما يخالفه (قوله لم تنعقد) هذا يدل على أن الكلام في حال الخطبة سم (قوله على ما تقرر) وهو قوله وهو الاولي مع قوله أو صلاة أخرى الخ (قوله فقط) أي بلا نية سبب أصلاً (قوله بخلاف نية ركعتين الخ) تقدم ويبقى عن سم اعتماداً خلافه (قوله بالمعنى السابق) وهو سقوط الطاب (قوله قلت يفرق الخ) وفي سم بعد أن اطل في رده مانصه والذي يتجه أنه يصلي ركعتين

صوته الخ قال في شرحه وقضية كلام المصنف كالروضة أن ما قاله مباح مستوي الطرفين لأنه وإن كان مطلوباً فالاستماع كذلك ولك أن تقول لا نسلم أنه مطلوب هنا لمنعه من الاستماع فالأولي تركه بل صرح القاضي أبو الطيب بكرهته لأنه لا يقطع الاستماع اه وعبارة العباب ولا أي ولا يكره رفع الصوت بلاه بالغة الخ (قوله بنية التحية) قضية هذا التصور المسئلة بأقامة الجمعة في مسجد وانها لو اقيمت في غيره فلا صلاة مراً مطلقاً وقد يقتضيه أيضاً قوله الاتي أي من لم تسن له التحية (قوله لم تنعقد) هذا يدل على أن الكلام في حال الخطبة (قوله بخلاف نية ركعتين سنة الصبح الخ) يراجع (قوله قلت يفرق بان نية ركعتين الخ) أقول قد ينظر في هذا الفرق من وجهين الاول أن قضيته بعد تسليمه امتناع الركعتين بنية رتبة الجمعة القبلية وذلك يناقض ما افاده قوله السابق بنية التحية الخ الصريح في جواز الاقتصار على نية الرتبة القبلية لا ترى قوله وحينئذ الخ فإن اجاب بان نية رتبة التحية ليس فيه صرف عن التحية بخلاف نية سبب غيرها فهو تحكيم بحث والثاني منع أن مجرد نية سبب آخر فيه صرف عن التحية وإنما يحصل الصرف ان نية التحية في نية سببها على أن الحكم بالصرف ينافي ما افاده قوله مع استوائها الخ فليتامل والذي يتجه أنه يصلي ركعتين ولو قضاء سنة الصبح أو نفس الصبح سواء نوى معهما التحية أو لا بخلاف ما لو صرفهما (فرع) يذبح فيما لو ابتدأ فرضة قبل جلوس الامام فجلس في اثنتان اه إن كان الباقي ركعتين جازله فعلمهما ولزمه تخفيفهما وينبغي مراجعة ما تقدم فيهما ودخل وقت الكراهة وهو في نافلة مطلقاً لكن ما هنا اضيق منه أو أكثر امتنع فعله وعليه

وصلاة ركعتين بنية التحية وهو الاولي أو رتبة الجمعة القبلية إن لم يكن صلاتها وحينئذ الاولي نية التحية معها فإن أراد الاقتصار فالأولي فيما يظهر نية التحية لأنها تفوت بفواتها بالكلية إذ لم تنو بخلاف الرتبة القبلية للداخل فإن نوى أكثر منهما أو صلاة أخرى بقدرهما لم تنعقد فإن قلت يلزم على ما تقرر أن نية ركعتين فقط جائزة بخلاف نية ركعتين سنة الصبح مثلاً مع استوائهما في حصول التحية بهما بالمعنى السابق في بابها قلت يفرق بان نية ركعتين فقط ليس فيه صرف عن التحية بالنية بخلاف بنية سبب آخر فأبيح الاول دون الثاني

ولو قضاء سنة الصبح أو نفس الصبح سواء نوى معهما التحية أو لا بخلاف ما لو صر فهما عنها ع (قوله) ويلزم أن يقتصر على أقل مجزئ (قوله) وفاقا للمغني وخلاف للنهية وتبعه شيخنا عبارتهما والمراد بالتخفيف فيما ذكر الاقتصار على الواجبات قاله الزركشي والوجه أن المراد به ترك التطويل عرفا أه أي فله أن يأتي بسورة قصيرة بعد الفاتحة ع (قوله) على ما قاله جمع (الخ) وفي نسخة على الوجه (فرع) ينبغي فيما لو ابتدأ فريضة قبل جلوس الإمام فجلس في اثناهما أنه إن كان الباقي ركعتين جازله فعلم ما ولزمه تخفيفهما أو أكثر امتنع فعله وعليه قطعها أو قلبها نفلا والاقتصار على ركعتين مع لزوم تخفيفهما سم على حج أقول والظاهر الاستمرار سيما إذا حرم على ظن سعة الوقت لأنه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء ع (قوله) وإن يخفف صلاة طرا ظاهره قد يوجه الصحة مع الاقتصار على الأقل وإن تعمد ابتداءها بعد علمه أن ما بقي إلى جلوس الإمام لا يسعها وفيه نظر سم على حج أقول والأقرب الصحة لأنه حال شروع علم يكن متي الشئ يسعها فيعدم مع رضاعته باشتغاله بالصلاة ع (قوله) قبل الخطبة متعلق بجلوس الإمام و (قوله) في اثناهما متعلق بطرأ الضمير للصلاة (قوله) على ذلك أي على أقل مجزئ وفاقا للمغني وخلاف للنهية كما مر أ (قوله) على ما قبله أي على ما قاله جمع في ركعتين لداخل المسجد والخطيب على المنبر (قوله) أوفى التي قبلها أي في الركعتين للداخل (قوله) زيادة (الخ) أي على ما قاله جمع واعتمده المغني وطولا عرفا على ما اختاره النهاية (قوله) بطلت وفاقا للنهية والمغني وشيخنا (قوله) محتمل بفتح الميم أي معتمد (قوله) وتحرم إلى قوله وسجدة في النهاية (قوله) إلا قوله أي ما لم تسن إلى بعد جلوس وكذا في المغني إلا قوله لا طواف (قوله) وتحرم (الخ) ويستمر ذلك إلى فراغ

الخطبة وتوابعها كافي سم عن مر وفي كلام حج هنا ما يصرح به ما نقله سم عنه فيما تقدم في التوابع لعله في غير التحفة ع وفي البصري ما يوافقه (قوله) على جالس متعلق بتحرم (قوله) أي ما لم تسن له التحية (الخ) احتراز عن من جلس جاهلا أو ناسيا للطلب التحية ثم علم أو تذكر قبل طول الفصل (قوله) بغير محلها أي محل الجمعة (قوله) وقد نواها معهم (الخ) أي وقد قصد أن يقيم الجمعة معهم وهو في بلدته بان قرب بلدته من بلد الإمام كما مر في الشرط الرابع كروى وعبارة ع (قوله) بعد سر دقول الشارح وتحرم (الخ) وقضية قوله ونواها معهم بمحله أنه لو بعد عن المسجد وتطهر لا يحرم عليه فعله في موضع طهارته حيث قصد فعله في غير محل الطهارة فتنبه له فإنه دقيق أه (قوله) بعد جلوس الإمام ظرف ليجرم أي أما بعد الصعود قبل الجلوس فلا يحرم ع (قوله) أي خلا لما مر عن سم (قوله) صلاة فرض (الخ) والفرق بين الكلام حيث لا بأس به وإن صعد المنبر ما لم يبتدىء بالخطبة والصلاة حيث تحرم حينئذ لأن قطع الكلام متى ابتداء الخطيب الخطبة حينئذ بخلاف الصلاة فإنه قد ينوئ بها سماع أول الخطبة مغني ونهاية وشيخنا (قوله) ولو فاتته (الخ) أي فلا يفعلها وإن خرج من المسجد وعاد إليه بسبب فعلها فيما يظهر أخذاء قالوه فيما لو دخل المسجد في الأوقات المسكروة بقصد التحية ع (قوله) عبارة سم ولو أراد بعد جلوس الإمام بعض الجالسين فريضة ثنائية فخرج عن المسجد ثم دخله بقصد التوصل لفعل تلك الفريضة فينبغي امتناع ذلك كالمورد في الكراهة بقصد التحية بل قياس مسئلة التحية أنه

قطعها أو قلبها نفلا والاقتصار على ركعتين مع لزوم تخفيفهما ولو أراد بعد جلوس بعض الجالسين فريضة ثنائية فخرج من المسجد ثم دخله بقصد التوصل لفعل تلك الفريضة فينبغي امتناع ذلك كالمورد في الكراهة بقصد التحية فقط بل قياس مسئلة التحية أنه لو دخل ابتداء بعد جلوس الإمام بقصد التحية أو ثنائية لم تنعقد فليراجع ثم رايت قول الشارح وإن يخفف (الخ) فتأمل مع ما ذكرناه (قوله) على الوجه في نسخة على ما قاله جمع وبينت ما فيه في شرح العباب (قوله) وإن يخفف صلاة طرا جلوس الإمام (الخ) ظاهره قد يوجه الصحة مع الاقتصار على الأقل وإن تعمد ابتداءها بعد علمه أن ما بقي إلى جلوس الإمام لا يسعها وفيه نظر (قوله) أن يقتصر ويحتمل أن المعتبر العرف (قوله) ويحرم إجماعا وإن أمن فوات سماع أول الخطبة خلا لما في الفرر البهية وقد يؤخذ من ذلك أن الطواف ليس كالصلاة ويمنع من سجدة التلاوة والشكر كما أفنى به شيخنا الشهاب الرملي وشمله كلامهم وإن كان كل منهما ليس صلاة وإنما هو ملحق بها

ويلزمه أن يقتصر فيهما على أقل مجزئ على الوجه وأن يخفف صلاة طرا جلوس الإمام على المنبر قبل الخطبة في اثناهما بان يقتصر على ذلك بناء على ما قبله ويؤخذ من عدم اغتفارهم في الدوام هنا ما اغتفر في الابتداء أنه لو طولها هنا أوفى التي قبلها زيادة على أقل المجزئ بطلت وهو محتمل لأن الحرمة هنا عند القائلين بها ذاتية ويحرم إجماعا على ما حكاها الماوردي على جالس أي ما لم تسن له التحية كما هو ظاهر وإن لم يسمع ولولم تلزمه الجمعة وإن كان بغير محلها وقد نواها معهم بمحله وإن حال مانع الاقتداء لاقى فيما يظهر في الكل بعد جلوس الإمام على المنبر صلاة فرض ولو فاتته تذكرها الآن وإن لزمته فورا أو نفلا

ولو في حال الدعاء للسلطان ولا تنعقد لا طواف وسجدة تلاوة أو شكر فيما يظهر فيهما أخذان تعليمهم حرمة الصلاة بأن فيها إعراض عن الخطيب بالكلية (فرع) كتابة الحفائظ آخر جمعة من رمضان بدعة منكورة كما قاله القمولى لما فيها من تفويت سماع الخطبة والوقت الشريف فيما لم يحفظ عن يقتدى به ومن اللفظ المجبول وهو كعسلمون أى وقد جزم أئمتنا وغيرهم بحرمة (٥٧) كتابة وقرأة الكلمات العجيبة التي

لا يعرف معناها وقول بعضهم انها حية محيطية بالعرش اشها على ذنبها لا يعول عليه لان مثل ذلك لا مدخل للراى فيه فلا يقبل منه إلا ما ثبت عن معصوم على انها بهذا المعنى لا تلائم ما قبلها في الحفيظة وهو لا آله إلا آلاؤك بالله كعسلمون بل هذا اللفظ في غاية الإيهام ومن ثم قيل انها اسم صنم ادخلها ملحد على جملة العوام وكان بعضهم اراد دفع ذلك الإيهام فزاد بعد الجلالة محيط به عليك كعسلمون أى كحاطة تلك الحية بالعرش وهو غفلة عما تقرران هذا لا يقبل فيه إلا ما صح عن معصوم واقبح من ذلك بما اعتيد في بعض البلاد من صلاة الخس في هذه الجمعة عقب صلاتها زاعمين انها تكفر صلوات العام أو العمر المتروكة وذلك حرام أو كفر لوجوه لا تخفى (قلت الاصح ان ترتيب الاركان ليس بشرط والله اعلم) لان تركه لا يخل بالمقصود الذى هو الوعظ لكنه يتدب خروجاً من الخلاف (والاظهر اشتراط الموالاة) بين اركانها

لو دخل ابتداء بعد جلوس الامام بقصد التحية أو الثنائية لم تنعقد فليراجع اه (قوله لا طواف وسجدة تلاوة الخ) وفاقاً للنهاية فى الاولى دون الثانية عبارة توجب أخذ من ذلك ان الطواف ليس كالصلاة هنا ويمنع من سجدة التلاوة والشكر كما افق به الود رحمة الله وشمله كلامهم وان كان كل منهما ليس صلاة وإنما هو ملحق بها اه واعتمده شيخنا (قوله فيهما) أى فى الطواف والسجدة وافق شيخنا الشباب الرملى بامتناع سجدة التلاوة والشكر سم (قوله اخذ الخ) أى ولم يجرم الطواف والسجدة اخذ الخ (قوله فرع) الى قوله أى وقد جزم فى المغنى والنهاية (قوله كتابة الحفائظ) جمع حفيظة وهى الرقية كرى عبارة للنهاية والمغنى كتب كثير من الناس أو افاي اسمونها حفائظ اه (قوله آخر جمعة الخ) أى حال الخطبة نهاية ومعنى (قوله كما قاله القمولى) كان النحاس وغيره نهاية (قوله ومن اللفظ المجبول) عطف على قوله من تفويت الخ عبارة للمغنى والنهاية وكتابة ما لا يعرف معناها وقد يكون دالا على ما ليس بصحيح اه (قوله وقد جزم الخ) فى اخر فتاوى المصنف مانصه مسئلة هذه الطلسمات التي تكتب للنافع بمحولة المعنى هل تحل كتابتها الجواب تكروه ولا تحرم انتهى اه سم (قوله التي لا تعرف الخ) تفسير للاعجوبة كرى (قوله انها) أى عسلمون (قوله لان مثل ذلك) أى التفسير المذكور (قوله وذلك) أى الزعم المذكور (قوله لوجوه الخ) منها اسقاط القضاء وهو مخالف للذهاب كلها كرى (قوله لان تركه) الى قوله بما لا تعلق فى النهاية والمغنى (قوله بين اركانها الخ) عبارة للنهاية والمغنى بين اركانها وبين الخطبتين وبينهما وبين الصلاة اه (قوله بين اركانها) أى فلا يطيل الفصل بين ركعتين من اركان الخطبتين ولا بين الركن الاخير من الاولى وبين الجالوس بينهما (قوله وبينهما) أى فلا يطيل الفصل بين الخطبتين (قوله وبينهما وبين الصلاة) أى فلا يطيل الفصل بين الثانية منهما وبين الصلاة سم (قوله طويلا عرفا) أى بان يكون مقدار ركعتين بأقل مجزى وما دونه لا يخل بالموالاة كرى على بافضل (قوله بما لا تعلق الخ) هل هو يخرج لنحو الدعاء للولاية لان له تعلقا بما فيه من الجملة ولا بناء على ما نقله فيما تقدم عن القاضي والاذعى وافرهما محل تأمل ولعل الثانى أقرب والمراد بماله تعلق الخ ماله تعلق بأركانها كاليسبسط والاطالة فى احدهما بصرى (قوله وهو الخ) أى لإطلاق القطع وظاهر صنيعه اختيار الاول أى التفصيل واعتمده شيخنا ايضا فقال ولا يقطع الموالاة الوعظ وان طال وكذا قرأة وان طال حيث تضمنت وعظا خلا فلن اطلق القطع بها فانه غفلة الخ اه لكن مفهوم قول الشارح السابق بما لا تعلق الخ وصرح مامر هناك عن السيد البصرى ان لا تضر اطالة القراءة مطلقا وان لم يتضمن وعظا (قوله بأقل مجزى) أى باخف ممكن على العادة ع ش (قوله فلا يبعد الخ) اعتمده النهاية والمغنى (قوله الضبط بهذا الخ) أى ضبط

شرح مر (قوله ولو فى حال الدعاء للسلطان) قد يخالفه ما تقدم عن المرشد إذ يدل على ان الدعاء للسلطان ليس له حكم الخطبة إلا ان يفرق (قوله وسجدة تلاوة أو شكر فيما يظهر) افق شيخنا الشباب الرملى بامتناع سجدة التلاوة والشكر (قوله أى وقد جزم أئمتنا وغيرهم بحرمة كتابة وقرأة الكلمات الخ) فى اخر فتاوى المصنف رحمه الله مانصه مسئلة هذه الطلسمات التي تكتب للنافع بمحولة المعنى هل تحل كتابتها الجواب تكروه ولا تحرم اه (قوله بين اركانها وبينهما) أى فلا يطيل الفصل بينهما (قوله وبينهما وبين الصلاة) أى فلا يطيل الفصل بين الثانية منهما وبين الصلاة (قوله فلا يبعد الضبط بهذا الخ) شامل لما بين الاركان وفى العباب مانصه فرع لواحدت الامام فى الخطبة او بينها وبين الصلاة فاستخلف من سمع واجبها الا غير جاز اه وقوله لواحدت الامام قال فى شرحه باغماء او غيره ثم بين عن المجوع تبعاً للعمرانى

(٥٨ - شروانى وابن قاسم - ثانى) وبينهما وبين الصلاة بأن لا يفصل طويلا عرفا بما لا تعلق له بما هو فيه فيما يظهر من نظائره ثم رأيت بعضهم فصل فيما إذا طال القراءة بين أن يكون فيها وعظ فلا يقطع وان لا يقطع وبعضهم أطلق القطع وهو غفلة عن كونه ^{عليه السلام} كان بقرأ فى خطبته ومراختلال الموالاة بين المجموعتين بفعل ركعتين بأقل مجزى فلا يبعد الضبط بهذا ما يكون بيانا المعروف ثم رأيتهم عبروا بأن الخطبة والصلاة مشبهتان بصلاتي الجمع وهو صريح فيما ذكرته ومرفى مسائل الانفاض ما يؤيد ذلك

الموا لا بان لا يكون الفصل قدر كعتين باخف يمكن ع ش ويحتمل أن المراد ضبط محلها بان يكون الخ
(قوله لعموم هذا) اى قول المصنف ر الاظهر الخ بصرى (قوله لما قررته) بيان للعموم لاصلة كما هو الظاهر
و المراد بما قررته قوله بين اركانها وبينها وبينها وبين الصلاة هذا ما يظهر فى حل كلامه وهو بعد محل
نظار لانه سبق بيان الانقضاء فيها وهو ما يليه صادق بالانقضاء بين كل من اركانها مع ما يليه فيعلم منه
اشتراط الموا لا بين اركان الخطبتين وبينها وبينها وبين الصلاة فيعلم منه اشتراط الموا لا بينهما
وبينها فليتأمل بصرى زاد سم عقب مثله نعم قد يجاب بان ما سمر لا يفيد الموا لا فى غير الانقضاء و جازان
تعتبر فى الانقضاء دون غيره بخلاف هذا اه عبارة النهاية و ذكر هذا هنا بعد ما تقدم لعموم مه دفعا لما قد
يتوهم من ان ذلك خاص بحال الانقضاء اه (قوله قول جمع الخ) و فاقا للمغنى قول المتن (وطهارة الحدث
الخ) اى والسابع من الشر وطهارة الحدث والخبث نهاية قال غ ش قضية ضنيعة مر ان الطهارة وما بعدها
بالرفع و جره أظهر ليفيد اشتراط ذلك صريحاً وهل يعتبر ذلك فى الاركان وغيرها حتى لو انكشفت عورته
فى غير الاركان بطلت خطبته ولا فيه نظر والا قرب الثانى لجمع الشر وط الى ذكرها انما تعتبر فى الاركان
خاصة ولو بان الخطيب محدثا او ذا نجاسة خفية قال سم على المنهج لا يبعد الا كسقاء بالخطبة كما لو بان
قادرا على القيام اه و قياسه أنه لا يضر لو خطب مكشوف العورة ثم بان قادر على السترة (فائدة) وقع
السؤال فى الدرس عما لو راى حنفيامس فرجه مثلاً ثم خطب فهل تصح خطبته او لا والجواب ان الاقرب بل
المتعين عدم الصحة لانه وان لم يكن بين السامعين والخطيب ابطاة لكنه يؤدى الى فسادنية المأموم لا اعتقاده
حين النية أنه يصلى صلاة لم تسبق بخطبة فى اعتقاده اه (قوله الا كبر) الى قوله او نائبة فى النهاية والمغنى (قوله
فان سبقه الخ) عبارة المغنى والنهاية والاسنى فلو اغمى عليه او احدث فى اثناء الخطبة استأنفها ولو سبقه الحدث
وقصر الفصل ولو احدث بين الخطبة والصلاة وتطهر عن قرب لم يضر اه قال غ ش قوله او احدث فى اثناء
الخطبة الخ أ ما لو استخلف غيره بنى على ماضى (فرع) اعتمد مر أن الخطيب لو احدث جازا الاستخلاف
والبناء على خطبته بخلاف ما اذا اغمى عليه لان المغنى عليه لا اهلية له بخلاف المحدث سم على المنهج اه
ع ش وقوله بخلاف ما اذا اغمى عليه الخ باق ما فيه (قوله لان الخطبة الخ) اى فلا تؤدى بظهارتين نهاية
(قوله تشبه الصلاة) اى على الاصح و (قوله او نائبة الخ) اى على مقابله (قوله ويفرق الخ) اقره ع ش
(قوله وجوازه فيما لو استخلف من سمع) وفى العباب ما نصه فرع لو احدث الامام فى الخطبة وبينها وبين
الصلاة فاستخلف من سمع واجبها لا غير جاز انتهى وقوله ولو احدث الامام الخ قال فى شرحه باغما او

لعموم هذا لما قررته لم
يكثف عنه بما سمر فى مسألة
الانقضاء فاندفع قول
جمع هذا مكرر (وطهارة
الحدث) الا كبر والاصغر
فان سبقه تطهر واستأنف
وان قرب الفصل لان
الخطبة تشبه الصلاة او
نائبة عنها ويفرق بين عدم
البناء هنا وجوازه فيما
لو استخلف من سمع ما مضى
بان فى بناء الخطيب

والرافعى أن مراد الاصحاب بالسماع الحضور وان لم يسمع ثم قال ما ذكره فى الحدث فى الخطبة باغما او غيره
هو ما جرى عليه الشيوخان هنا فى الحدث بغير اغما واقتضاه فى الحدث بالاغما ما نقله عن صاحب التهذيب
لكن اختار فى الروضة فى الاغما منع الاستخلاف وصححه فى المجموع وفيه وفى الحدث لاختلال الوعظ بذلك
وقياسا على منع البناء على اذان غيره والاوجه الاول الخا قال للخطبة بالصلاة وفارقت الاذان بانها للحاضرين
فلا لبس وهو للغائبين فيحصل اللبس باختلاف الاصوات وفرق بين الحدث بالاغما ومثله الجنون بالاولى
والحدث بغيره بعيد بنى والاهلية بكل منهما ولا نظر لبقاء التكليف بعد غير الاغما وزواله به اذ لا يرتبط
بذلك هنا معنى مناسب فالوجه التسوية بينهما اما فى المنع على ما سمر عن المجموع او فى الجواز على ما سمر فى
العز بن زهوا والاوجه كما نقرر اه ثم قال فى العباب تبعاً للروض من زيادته ويكره ان اتسع الوقت فيطهر
ويستأنف قال فى شرحه فان ضاق الوقت عن الطهارة والاستئناف استخلف اه وعبارة شرح الروض
وكره اى الاستخلاف بعد الخطبة او فيها ان اتسع الوقت فيطهر ويستأنف او يبنى بشرطه اه وقوله او
يبنى فى غير الحدث فى الخطبة لقوله مع الروض بعد ذلك فلو احدث فى الخطبة استأنفها ولو سبقه الحدث وقصر
الفصل اه ثم قال فيما لو احدث بين الخطبة والصلاة وتطهر عن قرب بان الاوجه انه لا يضر (قوله ولعموم
هذا لما قررته لم يكثف عنه بما سمر الخ) فيه نظر و اوضح لان الذى قرره هنا اعتبار الموا لا فى ثلاثة مواضع

تكميلا على ما فسد بحدته وهو ممنوع ولا كذلك في بناء غيره لان سماعه لما مضى من الخطبة (٤٥٩) قائم مقامه ولم يعرض له ما يبطله

فجاز البناء عليه له فاندفع
ما يقال كيف يبني غيره على
فعله وهو في نفسه لا يبني
عليه (والخبر) الذي
لا يعنى عنه في الثوب والبدن
والمكان وما يتصل بها
بتفصيله السابق في المصلي
(والستر) للعودة وان قلنا
بالاصح انها ليست بذلا
عن ركعتين لانه ﷺ
كان يصلي عقب الخطبة
فالظاهر انه كان يخطب
وهو متطهر مستور
(وتسن) الخطبة (على
منبر) ولو في مكة خلافا
لمن قال يخطب على باب
الكعبة وذلك للاتباع
وخطبته ﷺ على بابها
بعد الفتح إنما هو لتعذر
منبر ثم حينئذ ولهذا لما
أحدثه معاوية ثم أجمعوا
على اذان الجمعة الاول لما
أحدثه هو أو عثمان رضى
الله عنهما ويسن وضعه
على يمين المحراب أى
المصلي عليه كما أجمعوا فيه
إذ القاعدة ان كل ما قبله
يسارك يمينه وعكسه
ومن ثم عبر جمع يسار
المحراب وكان الضواب
ان الطائف بالكعبة مبتدى
من يمينها لا يسارها ومنبره
ﷺ كان ثلاث درج
غير المسماة بالمستراح
ويسن الوقوف على التي
تليها للاتباع نعم ان

غيره ثم بين عن المجموع تبعاً للعمرانى والرافعى أن مراد الأصحاب بالسماع الحضور وان لم يسمع ثم قال ما ذكره
في الحديث باغماء أو غيره هو ما جرى عليه الشيخان هنا في الحدث بغير اغما واقتضاه في الحدث بالاغماء
ما نقله عن صاحب التهذيب لكن اختار في الروضة في الاغماء منع الاستخلاف والوجه الاول إلحاق الخطبة
بالصلاة أو فرق مابين الحدث بالاغماء ومثله الجوزون بالاولى والحدث بغيره بعيد ولو الالهية بكل منهما
ولا نظر لبقاء التكليف بعد غير الاغماء وزواله به إذ لا يرتبط بذلك هنا معنى مناسب ثم قال في العباب تبعاً
للرخص من زيادة ويكره أى الاستخلاف ان اتسع الوقت في تطهر ويستأنف وقال في شرحه فان ضاق
الوقت عن الطهارة والاستئناف استخلف اه سم (قوله تكميلاً على ما فسد) قد يقال لاى معنى فسد
بالنسبة ولم يفسد بالنسبة لغيره وقد يقال هو نظير الصلاة إذا حدث لا يبني عليها وغيره بان استخلفه يبني اى
بالنسبة لا قتداء القوم وقد يفرق سم (قوله على ما فسد) المعارض الطالب للفرق بمنع انه فسد سم (قوله
الذى) الى قوله وبحث في النهاية والمغنى لا قوله ولهذا الى ويسن وضعه وقوله إذ القاعدة الى ومنبره (قوله
لانه الخ) تدليل لكل من الطهارة والستر (قوله هو متطهر) اى من الحدث والخبر قول المتن (على منبر)
بكسر الميم من المنبر وهو الارتفاع ويبنى ان يكون بين المنبر والقبلة قدر ذراع او ذراعين قاله الصميرى ويكره
منبر كبير يضيق على المصلين ويستحب التيامن في المنبر الواسع نهاية ومغنى قال ع ش قوله مرقدر ذراع الخ
لعل حكمته ان يتأني له المبادرة للقبلة مع فراغ الإقامة فما يفعل الان من قربته منه جداً خلاف الاولى لكن
ادعى للمبادرة الى المحراب بعد فراغ الخطبة وقوله م ويستحب التيامن اى للخطيب وهو القرب من جهة
اليمن اه ع ش (قوله لمن قال الخ) وهو السبكي نهاية ومغنى (قوله وذلك الخ) راجع الى ما في المتن (قوله
وخطبته الخ) رد لدليل المخالف (قوله ولهذا) اى ولتسبب ذلك عن التعذر (قوله أو عثمان) وهو الاصح
(قوله ويسن وضعه الخ) اى لان منبره ﷺ هكذا وضع وكان يخطب قبله على الارض وعن يساره
جذع نخلة يعتمد عليه نهاية زاد المغنى فلما اتخذ المنبر تحول اليه فخن الجذع فأتاه النبي صلى الله عليه وسلم
فالتزمه وفي رواية ففسحه وفي أخرى فسمعنا له الحن مثلاً اصوات العشار اه (قوله إذ القاعدة الخ)
علة لا تفسير (قوله قابله) بفتح التاء (قوله يساره يمينه) جملة خبر ان (قوله وكان الخ) عطف على
قوله عبر الخ (قوله من يمينها الخ) وهو ركس الحجر الاسود لانه يقابل يسارك عند استقبالها سم عبارة
الكردى لان الطائف مبتدى يساره فهو يمين الكعبة اه (قوله على التي تليها الخ) اى على الدرجة التي
تلى الدرجة المسماة بالمستراح فان قيل ان ابا بكر نزل عن موقفه صلى الله عليه وسلم درجة وعمر درجة أخرى
ثم وقف على موقفه ﷺ أجيب بان فعل بعضهم ليس حجة على بعض وليكل منهم قصد صحيح
والمختار هو الفتحة صلى الله عليه وسلم لا بالعموم الامر بالاقتداء به مغنى (قوله نعم ان طال وقف على السابعة) اى
لان مروان بن الحكم زاد في زمن معاوية رضى الله تعالى عنه على المنبر الاول ست درج فصار عدد درجه اى
غير المستراح تسعة فكان الخلفاء يقفون على الدرجة السابعة وهى الاولى من الاول لان الزيادة كانت من
اسفله مغنى ونهاية (قوله ان فقد) الى قوله نعم في النهاية لا قوله فاذا صعد الى المتن وقوله ولما فيه الى

بين الأركان وبين الخطبتين وبين الخطبتين والصلاة واعتبار الموالاة بين هذه الثلاثة مستفاد من مسألة
الانقضاء اما الاولان فن قوله ثم ولو انقض الاربعون او بعضهم في الخطبة فانه شامل للانقضاء في اثنا
احدهما وبينهما ثم قال ويجوز البناء على ما مضى ان عادوا قبل طول الفصل واما الثالث فن قوله ثم وكذا
بناء الصلاة على الخطبة الخ ثم قال فاذا عادوا قبل طولهاى في المسئلتين وجب الاستئناف في الاظهر فلا كتفاء
بما مر عما نأظر نعم قد يجاب بان ما مر لا يفيد الموالاة في غير الانقضاء وجاز ان يعتبر في الانقضاء
دون غيره بخلاف هذا فليتأمل (قوله تكميلاً على ما فسد) قد يقال لاى معنى فسد بالنسبة له ولم يفسد
بالنسبة لغيره وقد يقال هو نظير الصلاة إذا حدث لا يبني عليها وغيره بان استخلفه يبني اى بالنسبة لا قتداء
القوم وقد يفرق (قوله على ما فسد الخ) المعارض الطالب للفرق بمنع انه فسد (قوله من يمينها) اى وهو

طال وقف على السابعة بحث أن ما عتيد الآن من النزول في الخطبة الثانية الى درجة سفلي ثم العود بدعة قبيحة شنيعة

(أو محل) (مرتفع) أن فقد المنبر لانه باغ في الاعلام فان فقد استند لنحو خشبة (ويسلم) ندبا لما دخل من باب المسجد لا قبالة عليهم ثم (على من عند المنبر) إذا انتهى إليه الاتباع (٤٦٠) ولا نه يرد مفارقتهم وظاهر كلامهم انه لو تعددت الصفوف بين الباب والمنبر لا يسلم إلا على الصف

الذي عند الباب والصف الذي عند المنبر والذي يتجه وهو القياس انه يسن له السلام على كل صف اقبل عليهم ولعل اقتصارهم على ذينك لانها كد ثم رايت الاذرعى صرح بنحو ذلك ومر انه لا يسن له تحية المسجد للاتباع وان قال كثيرون يندبها فاذا صعد سلم ثالثا لانه استدبرهم في صعوده فكانه فارقمهم (وان يقبل عليهم) بوجهه كهم لانه الاتق بادب الخطاب ولما فيه من توجههم للقبلة ولانه ابلغ لقبول الوعظ وتأثيره ومن ثم كره خلافه نعم يظهر في المسجد الحرام انه لا كراهة في استقبالهم لنحو ظهره اخذا من العلة الثانية ولانهم محتاجون لذلك فيه غالباً على أنه من ضروريات الاستدارة المندوبة لهم في الصلاة إذ امر الكل بالجلوس تلقاء وجهه ثم بالاستدارة بعد فراغه في غاية العسر والمشقة (إذا صعد) الدرجة التي تلي مجلسه وتسمى المستراح (ويسلم عليهم) كما مر للاتباع وفي المرات المذكورة يلزمهم على الكفاية الرد (ويجلس ثم) هي بمعنى الفاء التي افادتها عبارة اصله (يؤذن بين يديه) والاولى اتحاد المؤذن للاتباع إلا

ولانه وكذا في المغنى لا قوله وظاهر كلامهم الى ومرا انه قول المتن (أو مرتفع) أى على يمين المحراب شرح المنهج والسنة لا يبالغ في ارتفاعه بحيث يزد على المنابر المعتادة ع ش (قوله ان فقد المنبر) اى كما في الشرحين والروضه وان كان مقتضى عبارة المصنف التسوية مغنى ونهاية (قوله فان فقد) اى المرتفع (قوله استند الخ) اى كما كان صلى الله عليه وسلم بفعله قبل فعل المنبر مغنى ونهاية (قوله من باب المسجد) اى يسلم على الحاضرين فيه على عادة الداخلين كرى اى فمن بفتح الميم وبخذف على ويحتمل انه بكسر الميم متعلق بدخل ومفعول يسلم بخوف اى على الحاضرين عبارة المغنى ونهاية عند دخوله المسجد على الحاضرين اه (قوله يرد مفارقتهم) اى باشتغاله بصعوده المنبر ويؤخذ منه ان من فارق القوم اشتغل ثم عاد اليهم سن له السلام وان قرئت المسافة جدا ع ش وقوله وبؤخذ كان حقه ان يسكت على قول الشارح فاذا صعد سلم الخ (قوله على ذينك) اى من عند الباب ومن عند المنبر (قوله ومر) اى فى باب صلاة النفل (قوله انه لا يسن له تحية المسجد) ومعلوم ان التحية لمن كان في غير المسجد ثم اتاه ومنه يعلم ان من كان جالساً في المسجد و اراد الخطبة سن له فعل رايتها قبل الصعود ع ش (قوله فاذا صعد الخ) يغنى ما ياتي عنه في المتن قول المتن (وان يقبل عليهم) اى على جهتهم فلا يقال هذا لما يأتى فيمن في مقابله لا من عن يمينه او يساره وكذا قوله كهم اى يسن لهم ان يقبلوا عليه اى على جهته فلا يطلب من على يمينه او يساره ان يتحرف اليه ع ش اه بجرى (قوله كهم) اى كما يسن للقوم السامعين وغيرهم ان يقبلوا عليه بوجههم لانه الادب وما فيه من توجههم للقبلة مغنى ونهاية قال ع ش قوله بوجههم اى وان لم ينظروا له وهل يسن النظر اليه ام لا فيه نظر والا قرب الثاني اخذاً مما وجوهه ا به حرمة اذان المرأة بسن النظر للمؤذن دون غيره وبقي الخطيب هل يطلب منه النظر اليهم فيكره له تغميض عينيه وقت الخطبة ام لا فيه نظر والا قرب الاول اخذاً من قول المصنف الآتى وأن يقبل عليهم إذا المتبادر منه انه ينظر اليهم اه (قوله لانه الاتق الخ) عبارة المغنى ولانما سن استقباله عليهم وان كان فيه استدبار القبلة لانه لو استقبلها فان كان في صدر المسجد كما هو العادة كان خارجاً عن مقاصد الخطاب وإن كان في اخره ثم ان استدبروه لزوم ما ذكرناه وان استقباله لزوم ترك الاستقبال لخلق كثير وتركه لو احداً سهل اه (قوله نعم) الى قوله اذا امر الكل فى النهاية (قوله من العلة الثانية) وهى قوله لما فيه من توجههم للقبلة ويؤخذ منها ايضا ان استدبار من بين الكعبة وبين المنبر لها واستقبالهم لنحو ظهر الخطيب ليس بسنة بل خلافها فليراجع (قوله لذلك فيه) أى للاستقبال لنحو ظهر الخطيب فى المسجد الحرام قول المتن (اذا صعد) اى واستند الى ما يستند اليه نهاية ومغنى (قوله الدرجة) الى قوله لا لعذر فى النهاية وكذا فى المغنى لا قوله هى الى المتن (قوله الدرجة الخ) اى ونحوها من المحل المرتفع مغنى (قوله وتسمى الخ) اى مجلسه والثاني باعتبار الدرجة (قوله كما مر) اى انفا قول المتن (ويجلس) اى بعد سلامه على المستراح ليستريح من صعوده ويندب رفع صوته اى بالخطبة زيادة على الواجب للاتباع رواه مسلم ولانه ابلغ فى الاعلام نهاية قال ع ش قوله مر بعد سلامه اى فلولم يات به قبل الجلوس فينبغى له ان يأتى به بعده ويحصل له أصل السنة اه قول المتن (ثم يؤذن) بفتح الذال فى حال جلوسه كما قاله الشارح وقال الدميرى ينبغى ان يكون بكسر هاء اليوافى المحرر من كون الاذان المذكور من واحد لا من جماعة مغنى ونهاية (قوله والاولى اتحاد المؤذن) وللفظ الشافعى واجب ان يؤذن مؤذن واحد اذا كان على المنبر لا جماعة المؤذنين لانه لم يكن لرسول الله صلى الله عليه وسلم إلا مؤذن واحد فان جماعة كرهت ذلك مغنى ونهاية (قوله لا لعذر) اى فان كان ثم عذر بان اتسع المسجد ولم يكف الواحد تعدد المؤذنين فى نواحي المسجد بحسب الحاجة ولا يجتمعون للاذان كما صرح به صاحب البيهجة ع ش (قوله فاحدنه عثمان الخ) وفى البخارى كان الاذان على عهد

ركن الحجر لانه يقابل يسارك عند استقبالها

لعذر وبفراغ الاذان أى وما يسن بعده من الذكر يشرع فى الخطبة وأما الاذان الذى قبله على المنارة وأحدنه عثمان رضى الله عنه وقيل معاوية رضى الله عنه لما كثر الناس ومن ثم كان الاقتصار على الاتباع أفضل أى إلا الحاجة كان توقف حضورهم على

ما بالمناثر (تنبيه) كلامهم هذا وغيره صريح في ان اتخاذ مرق للخطيب بقرا الآية والخبر المشهورين بدفعوه وكذلك لانه حدث بعد الصدر الاول قبل لكنها حسنة لحث الآية على ما يندب لكل احد من اكثر الصلاة والسلام عليه عليه السلام لاسيما في هذا اليوم ولحث الخبر على تاكيد الانصات المفوت تركه لفضل الجمعة بل موقع في الاثم عند كثيرين من العلماء اه وأقول يستدل لذلك أيضا بأنه عليه السلام أمر من يستنصت له الناس عند ارادته خطبة منى في حجة الوداع فقياسه انه يندب للخطيب (٤٦١) امر غيره بان يستنصت له الناس

وهذا هو شأن المرق فلم يدخل ذكره للخبر في حيز البدعة اصلا فان قلت لم امر بذلك في منى دون المدينة قلت لاجتماع اخلاط الناس وجفائهم ثم فاجتاحو المنية بخلاف أهل المدينة على انه عليه السلام كان بينهم بقرائه ذلك الخبر على المنبر في خطبته (وان تكون) الخطبة (بليغة) أى في غاية من الفصاحة ورصانة السبك وجزالة اللفظ لانها حينئذ تكون اوقع في القلب بخلاف المبذلة الركيكة كالمشتملة على الالفاظ المألوفة أى في كلام العوام ونحوهم ويؤخذ من ندب البلاغة فيها حسن ما فعله بعض الخطباء من اضمينها آيات وأحاديث مناسبة لما هو فيه إذ الحق أن اضمين ذلك والاقتراس منه ولو في شعر جائز وان غير نظمه ومن ثم اقتضى كلام صاحب البيان وغيره انه لا يحظر في ان يراد بالقران غيره كادخلها بسلام مستاذن نعم إن كان لك في

رسول الله عليه السلام وأنى بكر وعمر حين يجلس الامام على المنبر فلما كثر الناس في عهد عثمان أمرهم باذان اخر على الزوراء واستقر الامر على هذا معنى (قوله كلامهم هذا) إلى قوله اه في النهاية لا قوله قيل (قوله كلامهم هذا الخ) أى قولهم وتسئ على منبر او مرتفع الخ (قوله يقرأ) أى بعد الاذان وقبل الخطبة نهاية (قوله الآية) أى ان الله وملائكته يصلون على النبي الآية و (قوله والخبر الخ) أى إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة الخ (قوله قيل امكنها حسنة) عبارة النهاية بعد كلام طويل فلم ان هذا أى قراءة المرق بين يدي الخطيب ان الله وملائكته الخ ثم يأتى بالحديث بدعة حسنة اه (قوله بل والموقع) عطف على المفوت والضمير للترك (قوله لذلك) أى الاتخاذ المرق وحسنة (قوله ايضا) أى كما يستدل به بما سبق من الحث على اكثر الصلاة والسلام والحث على تاكيد الانصات (قوله فلم يدخل الخ) اعتمده شيخنا (قوله فلم يدخل) من الدخول و (قوله ذكره) أى المرق فاعله وانما نهيت على ذلك مع ظهوره ثلاثا يغتر بما فى الكردى (قوله لاجتماع اخلاط الناس الخ) قياس هذا الجواب سن الترقية عند الحاجة دون غير هالكنه اطاق ندها فيما يأتى سم وقد يحجب بأن قوله على أنه عليه السلام كان بينهم الخ يفيد التندب مطلقا (قوله في غاية من الفصاحة الخ) عبارة غيره فصيحة جزلة اه (قوله ورصانة السبك الخ) والرصانة والجزالة هما معنى المحكم والسبك النظم والمجون ما يقال من غير مبالاة كردى (قوله بخلاف المبذلة) هى المشهورة بين الناس و (قوله الركيكة) هى المشتملة على التنافر والتعقيد (قوله ويؤخذ) إلى قوله ومن ذكر الخ اقره عش كاسر (قوله اضمين ذلك) أى ما ذكر ون الآية والحديث ويحتمل ان الاشارة للقران فقط و (قوله له) أى لنحو الخطبة (قوله والاقتراس منه) مما ذكر من القران والحديث وكذا ضمير نظمه (قوله إن كان ذلك) أى الاقتراس مما تقدم (قوله ومن ذكر ما يناسب الخ) عطف على قوله من اضمينها الخ (قوله أى قريبة) إلى قوله وساعة الاجابة في النهاية لا قوله أى بين معان على السواء وقوله وذلك إلى والامر وقوله وافناء الغزالي إلى والدعاء وكذا فى المغنى لا قوله وقد يحرم إلى اثنى (قوله أى بين معان الخ) ويظهر ان يحمل كلام المتولى على ما إذا لم تقم قرينة تعين المراد وإلا فلا محذور بصري ويظهر ان المراد بالمعنى ما فوق الواحد (قوله وقد يحرم الاخير) أى ما ينكره الخ (قوله فلا ينافى) أى اقصار الخطبة قال الاذرعى وحسن ان يختلف ذلك باختلاف أحوال وأزمان وأسباب وقد يقتضى الحال الاسهاب أى التطويل كالحث على الجهاد إذ اطرق العدو والعياد بالله تعالى البلاد وغير ذلك من النهى عن الخمر والفواحش والزنا والظلم إذ اتابع الناس فيها انتهى وما ذكره غير مناف لما مر إذ الاطالة عند دعاء الحاجة اليها عارض لا يعكر على ما فضله ان يكون مقتصدانها (قوله تمل وتضجر) كلاهما من باب الافعال (قوله فى خبره مسلم) وهو اطلوا الصلاة واقصروا الخطبة نهاية (قوله وقال الخ) أى قال مسلم فى خبر اخر وهو ان صلانه صلى الله عليه وسلم كانت قصدا وخطبة قصدا وإن قصرها علامة على الفقه نهاية (قوله واطويل الصلاة) وحكمة ذلك لحوق المناشرين برماوى والعمل الان بالعكس بجبرى (قوله فهى قصيرة) أى الخطبة (قوله بالنسبة للصلاة الخ) قد يشكل (قوله قلت لاجتماع اخلاط الناس الخ) قياس هذا الجواب سن الترقية عند الحاجة دون غير هالكنه اطاق ندها فيما يأتى (قوله فهى قصيرة بالنسبة للصلاة الخ) قد يشكل على ذلك ندب قراءة ق بينهما

نحو مجون حرم بل ربما أفضى إلى الكفر ومن ذكر ما يناسب الزمن والاحوال العارضة فيه في خطبهم الاتباع ولان من لازم رعاية البلاغة رعاية مقتضى ظاهر الحال في سوق ما يطابقه (مفهومة) أى قريبة الفهم لا كثر الحاضرين لان الغريب الوحشى لا يتفهم به قال المتولى وتكره الكلمات المشتركة أى بين معان على السواء البعيدة عن الافهام وما تنسكه عقول بعض الحاضرين اه وقد يحرم الاخير ان اوقع في محذور (قصيرة) يعنى متوسطة فلا ينافى ندب قراءة ق فى أولها وفى كل جمعة وذلك لان الطويلة تمل وتضجر والامر فى خبره مسلم بقصرها وتطول الصلاة وقال ان ذلك من فقه الرجل فهى قصيرة بالنسبة للصلاة وإن كانت متوسطة فى نفسها فلا اعتراض على اثنى خلافاً ما زعمه

على ذلك انه إذا ضمت ق إلى الخطبة ربما زادت على الصلاة إذا قرأ فيها بسبح وهل أتاك إلا أن يمنع ذلك وفيه بعد أو يقال محل نذب كونها دون الصلاة إذا لم يات بسنة قراءة ق وقرأ في الصلاة السورتين المذكورتين سمى وفيه بعد أيضاً لما مر من نذب قراءة ق في خطبة كل جمعة (قول الماتن ولا يلتفت يمينا وشمالا الخ) أى بل يستمر على ما مر من الاقبال عليهم إلى فراغها ولا يعيب بل يخشع كافي الصلاة فلما استقبل القبلة أو استدبرها الحاضرون أجزأ ذلك مع الكراهة نهاية ومغنى (قوله ولا شمالا ولا خلفا) عبارة المغنى تنبيهه كان ينبغي ان يقول ولا شمالا بزيادة لا كافي الشرح والروضة لانه إذا التفت يمينا فقط أو شمالا فقط صدق عليه ان يقال لم يلتفت يمينا وشمالا ولو حذفهما كان اعم اه (قوله ويكره دق الدرج الخ) عبارة النهاية والمغنى ويكره ما ابتدئته جملة الخطباء من الإشارة بيد أو غيرها والالتفات في الخطبة الثانية ودق الدرج في صعوده بنحو سيف أو رجله والدعاء إذا انتهى إلى المستراح قبل جلوسه عليه وقول البيضاوى يقف في كل مرقة أى درجة وقفه خفيفة يسأل الله تعالى المعونة والتسديد غريب ضعيف اه أى فلا يسن بل يقتضى كلامه كراهة ذلك لو قوف فيطلب منه الصعود مسترسلا في مشيه على العادة كافي الزيادة عن التبصرة وفي سم عن المنهج عن العباب ع ش (قوله وافتاء الغزالي) عبارة المغنى وان افق ابن عبد السلام باستحبابه والشيخ عماد الدين بأنه لا بأس به اه (قوله والدعاء الخ) أى وبالله الاسراع في الثانية وخفض الصوت بها ويكره الاحتباء للحاضرين وهو ان يجمع الرجل ظهره وساقيه بشو به أو يديه أو غيرهما والامام يخطب للنهى عنه ولا نه يجلب النوم فيمنعه الاستماع مغنى ونهاية وشرح بافضل وفي السكردى عليه ما نصه قال ابن زياد البني إذا كان يعلم من نفسه عادة ان الاحتباء يزيد في نشاطه فلا بأس به اه وهو وجه وان لم اره في كلامهم ويحمل النهى عنه والقول بكرهته على من يجلب له الفتور والنوم فراجع الاصل ففيه ما يشرح الصدر لذلك اه وايضا النهى مقيد بما يفرض إلى كشف العورة لعدم نحو السروال (قوله قبل الجلوس) أى الأذان فرماتوه هو أنها ساعة الاجابة وهو جمل لانها بعد جلوسه مغنى (قوله وذكر شعر فيها) أى يكره مغنى (قوله واعترض) أى كراهة ذكر الشعر في الخطبة (قوله وبجاب الخ) قد يقال عدم إنكار الصحابة يدل على الموافقة سم (قوله لعدم الكراهة) صلة لا حجة الخ (قوله لانهم الخ) فيه ما لا يخفى (قوله في ذلك) أى في السكوت على المكروه (قول الماتن ويعتمد) أى نذباً نهياً ومغنى (قوله كالفوس) إلى قوله خرو جاني النهاية وإلى قوله والافضل في المغنى إلى قوله الذى إلى فان لم يشغلها (قوله كالفوس) أى والريح نهاية (قوله وإشارة إلى الخ) عبارة النهاية والمغنى وحكمته الإشارة الخ (قوله في مر يد الضرب الخ) أى فيمن يريد الجهاد مغنى زاد النهاية وليس هذا تناو ولا حتى يكون باليمين بل هو استعمال واهتمام بالالتكاه فكان أليسا به اليق مع ما فيه من تمام الإشارة إلى الحكمة المذكورة اه (قوله ويشغل الخ) وبما عمت به المولى في اما كن كثيرة من بلدتنا ان يمسك الخطيب حال خطبته حرف المنبر ويكون في ذلك الحرف عاج بعيد عنه وقد أفتى الوالد رحمه الله بصحة خطبته أى حيث لم ينجر بجره كما نصح صلاة من صلى على سري قوائمه من نجس أو على حصير مفروش على نجس أو يديه حبل مشدود في سفينة فيها نجاسة وهى كبيرة لا تنجر بجره لانها كالدار فان كانت صغيرة تنجر بجره لم تصح صلاته قال الاسنوى في المهمات وصورة مسئلة السفينة كافي الكفاية ان تكون في البحر فان كانت في البر لم تبطل قطعاً صغيرة كانت او كبيرة اه وإنما بطلت صلاة القابض طرف شيء على نجس وإن لم يتحرك بحر كته لعله ما هو متصل بنجس ولا يتخيل في مشئلتنا انه حامل للمنبر نهاية (قوله ذرق طير) أى لا يعنى عنه نهاية (قوله نحو عاج) والعاج عظم الفيل كرى على بافضل (قوله وحاصله) أى التفصيل السابق (قوله يده) أى أو شيء من ثيابه (قوله مطلقاً) أى انجر المنبر بجره أو لا

فانها إذا انضمت اليهما ربما زادت على الصلاة إذا قرأ فيها بسبح وهل أتاك إلا أن يمنع ذلك وفيه بعد أو يقال محل نذب كونها دون الصلاة إذا لم يات بسنة قراءة ق وبقرا في الصلاة السورتين المذكورتين فليبتأمل (قوله وبجاب الخ) قد يقال عدم إنكار الصحابة يدل على الموافقة

فان لم يشغلها به وضع النخ

على اليسرى أو أرسلها ان
امن العبث نظير ما مر في
الصلاة (و) أن (يكون
جلوسه بينهما) أي الخطبتين
(نحو سورة الاخلاص)
تقريباً خروجا من خلاف
من أوجهه ويشغل فيه
بالقراءة للخبر الصحيح بذلك
والأفضل سورة الاخلاص
ولو طول هذا الجلوس
بحيث انقطعت به الموالاة
بطلت خطبته لما مر ان
الموالاة بينهما شرط بخلاف
ما لو طول بعض الاركان
بمناسب له (وإذ افرغ منها
شرع المؤذن في الإقامة
وبادر الامام) ندبا (ليبلغ
المحراب مع فراغه) تحقيقا
للموالاة (ويقرأ في الركعة
(الاولى للجمعة) أو سبوح
(وفي الثانية المنافقين) أو هل
اتاك (الاتباع فيهما رواه
مسلم لكن الاولان افضل
ولو غير محصورين لما مر ان
ما ورد بخصوصه لا تفصيل
فيه ولو ترك ما في الاولى قراه
مع ما في الثانية وإن أدى
انطواء يلم اعلى الاولى لتاكيد
امراتين السورتين ولو
قرأ ما في الثانية في الاولى
عكس في الثانية لتلا تخلو
صلاته عنهما ولو اقتدى في
الثانية فسمع قراءة الامام
للمنافقين فيها فظاهر انه
يقرأ المنافقين في الثانية
أيضا وإن كان ما يدركه أول
صلاته لان السنة له حيثئذ

(قوله فان لم يشغلها به وضع النخ) عبارة المغنى فان لم يجد شيئا من ذلك أي نحو السيف جعل النبي الخ اه
زاد النهاية ولو لم يكن شغل النخ بحرف المنبر وإرسال الاخرى فلا بأس ويكره له ولهم الشرب من غير عطش
فان حصل فلا وإن لم يشتد كما اقتضاه كلام الروضة وغيرهما اه (قوله وضع النبي الخ) لعل هذا الما لم يكن نحو
السيف في يسراه سم ومر انقاعن النهاية والمغنى ما يصرح بذلك (قوله على اليسرى) أي تحت صدره
نهاية (قوله أو أرسلها) وينبغي ان تكون الاولى اولى للامر بها في الصلاة وقد يشعر به التقديم ع ش
أقول بل يصرح بذلك قول الشارح نظير ما مر في الصلاة قول الماتن (وأن يكون جلوسه الخ) ويسن أن يختم
الخطبة الثانية بقوله استغفر الله لي ولكم نهاية ومغنى ويحصل بمره به يعلم ان ما يقع من بعض جملة الخطباء
من تكريرها ثلاثا لا اصل له ع ش قول الماتن (نحو سورة الاخلاص) استحبابا وقيل ايحا بالمغنى (قوله
أوجهه) أي كون الجلوس قدر سورة الاخلاص بحيرى (قوله فيها) في الجلسة بين الخطبتين (قوله والأفضل
النخ) اعتمده ع ش وشيخنا (قوله سورة الاخلاص) عبارة العباب وان يقرأها فيه قال في شرحه لم ار من
تعرض لندها بخصوصها فيه ويوجهه بأن السنة قراءة شئ من القرآن وهي اولى من غيرها لما زيد ثوابها
وفضائلها وخصوصياتها اه سم (قوله تحقيقا للموالاة) أي مبالغة في تحقق الموالاة وتخفيفا على
الحاضرين وقضية ذلك انه لو كان الامام غير الخطيب وهو بعيد عن المحراب أو بطى بالنهضة سن له القيام
بقدر يبلغ به المحراب وإن فاتته سنة تأخر القيام الى فراغ الإقامة نهاية (قوله أو سبوح) الى قوله ولو قرأ في
النهاية والمغنى (قوله للاتباع فيهما) قال في الروضة كان ^{صلى الله عليه وسلم} يقرأها تين في وقت وهاتين في وقت آخر
فهما سنتان نهاية ومغنى ولو قرأ الامام الجمعة والمنافقين في الركعة الاولى فينبغي أن يقرأ في الثانية سبوح وهل
اتاك لانهما طلبتا في الجمعة في حداتها ع ش وفيه وقفة عبارة سم ولو قرأ في الاولى الجمعة والمنافقين
وفي الثانية سبوح وهل اتاك فالوجه انه يحصل اصل السنة اه (قوله ولو غير محصورين) كذا في شرح
الروض هنا ايضا سم وكتب عليه ع ش ايضا مانصه عمومته شامل للمالوت ضرروا أو بعضهم لحصر بول
مثلا وينبغي خلافه لانه قد يؤدي الى منارفة القوم له وصيرورته منفردا اه (قوله ولو ترك ما في الاولى
النخ) أي فان ترك الجمعة أو سبوح في الاولى عمدا أو سهوا أو جهلا قرأها مع المنافقين أو هل اتاك في الثانية نهاية
(قوله قراه مع ما في الثانية) كذا في شرح الروض هنا ايضا لكنه قيد في اخر صلاة الجماعة بالمحصورين
الراضين وفيه نظرو لعله غير مسلم وينبغي حيثئذ ان يراعى ترتيب المصحف فيقرأ الجمعة أو لائم المنافقين لان
الترتيب سنة وكون الثانية محل المنافقين بالاصالة لا يقتضى مخالفة الترتيب المطلوب ولا ينافيه تقديم الجمعة لان
ذلك لا ينافيه وقوع المنافقين في محلها الاصل وهذا ظاهر لا توقف فيه سم (قوله لان السنة حيثئذ الاستماع

(قوله وضع النبي على اليسرى الخ) لعل محله هذا إذا لم يكن نحو السيف في يسراه (قوله والأفضل سورة
الاخلاص) عبارة العباب وان يقرأها فيه قال في شرحه لم ار من تعرض لندها بخصوصها فيه ويوجهه بان
السنة قراءة شئ من القرآن وهي اولى من غيرها لما زيد ثوابها وفضائلها وخصوصياتها اه باختصار (قوله
الجمعة أو سبوح) لو قرأ في الاولى الجمعة والمنافقين وفي الثانية سبوح وهل اتاك فالوجه انه يحصل اصل السنة
وتوهم عدم حصوله تمسكا بعدم وروده برده ماصرحوا به من حصول اهل السنة فيما لو قرأ المنافقين في الاولى
والجمعة في الثانية أو قراها جميعا في الثانية مع عدم ورود ذلك (قوله ولو غير محصورين) كذا في شرح
الروض هنا ايضا ثم قوله ولو ترك ما في الاولى قراه مع ما في الثانية كذا في شرح الروض هنا ايضا لكنه
قيد في اخر صلاة الجماعة بالمحصورين الراضين حيث قال تنظير الشئ ذكره ما نصه كسورة الجمعة المتروكة
في أول الجمعة فانه يقرأها مع المنافقين في الثانية إذا كان المأمومون محصورين راضين او فيه نظرو لعله غير
مسلم (قوله قراه مع ما في الثانية) أي وراعى ترتيب المصحف فيقرأ الجمعة أو لائم المنافقين لان الترتيب
سنة وكون الثانية محل المنافقين بالاصالة لا يقتضى مخالفة الترتيب المطلوب ولا ينافيه تقديم الجمعة لان ذلك
لا ينافي وقوع المنافقين في محلها الاصل وهذا ظاهر لا توقف فيه (قوله لان السنة حيثئذ الاستماع) قد

الاستماع فليس كترك الجمعة في الاولى وقارى المنافقين فيها حتى تسن له الجمعة في الثانية

الخ) قد يقال استماعه بمنزلة قراءته لان قراءه امامه قائمة مقام قراءته فكانه قرأ المنافقين في أوله فالمتجه قراءته الجمعة في ثانيته لثلاثه صلواته عنهما سم على حج ولو قيل يقراني ثانيته المنافقين لم يبعد لان قراءه الامام للمنافقين التي سمعها المأموم ليست قراءة حقيقة بل ينزل منزلة ما لو ادرك في الركوع فيحتمل القراءة عنه فكانه قرأ ما طلب منه في الاولى اصاله وهو الجمعة عش (قوله لثلاثه صلواته منهم) وقراءة بعض من ذلك افضل من قراءة قدره من غيرهما إلا ان يكون ذلك الغير مشتملا على ثناء كاية السكرى نهاية ومعنى وشيخنا قال عش قوله افضل من قراءة قدره من غيرهما ظاهره ولو كان سورة كاملة وعليه فيخصص ما تقدم له من افضلية السورة الكاملة من قدرها من طويلا بما إذا لم يرد فيه طلب السورة التي قرأ بعضها فليراجع اه (قوله فان لم يسمع) أي قراءة الامام و (قوله فيها) أي الاولى عش (قوله) احتمال ان يقال يقرأ الجمعة هذا هو الذي يتجه بصري عبارة عش والاقرب الاحتمال الاول لانه إذا قرأ المنافقين في الثانية خلت صلواته من الجمعة بخلاف ما إذا قرأ الجمعة فان صلواته اشتملت على السورتين وإن كانت كل منهما في غير موضعها الاصل اه وقال سم الوجه أنه يقرأ المنافقين فقط في الثانية لان الامام يحمل عنه السورة كالفاتحة مر اه وفيه نظر ظاهر قول المتن (جهرا) أي ويسن كون قراءة الامام في الجمعة جهرا نهاية ومعنى سم (قوله ويسن الخ) أي الجهر نهاية ومعنى (قوله قبل اوبثنى رجله الخ) رقي فتاوى السيد البصري شتل رضى الله تعالى عنه هل المراد بثنى الرجل هنا وفي نظائره من الاذكار الاتيان بالوارد قبل تغيير جلسة السلام وهو عليها والاشارة إلى المبادرة بكل تقدير قد تنفق صلاة على جنازة حاضرة أو غائبة قبل تمام ما ذكر أو قبل شروعه فيه فهل يغتفر اشتغاله بما وماذا يفعل أجاب بان في شرح العباب ما يصرح بتفسير ثنى الرجل بالبقاء على هيئة جلسة الصلاة التي كان عليها وهو ظاهر الروايات ولا يذبحى العدول عنه بتأويله وقول السائل فهل يغتفر الخ محل تأمل والذي يظهر بناء على ذلك الظاهر عدم الاغتفار بالنسبة إلى ترتب ما ترتب عليه لان المشروط يفوت بفوات شرطه واما حصول الثواب في الجملة فلا نزاع فيه وقوله وماذا يفعل يظهر انه يشتغل بصلاة الجنازة لسكونها فرض كفاية ولعظم ما ورد فيها وفي فضلها والفقير الصادق من حقه الاشتغال بما هو الاهم يعني صلاة الجنازة اه (قوله وفي رواية بزيادة الخ) قال الغزالي وقل بعد ذلك أي قراءة ما ذكر سبعا سبعا اللهم يا غني يا حميد يا مبدئ يا معيد يا رحيم يا ودود اغني بحلالك عن حرامك وبفضلك عن سواك وبطاعتك عن معصيتك قال الفاكهي في شرحه على بادية الهداية للغزالي ما نصه رایت نقلا عن العلامة ابن أبي الصيف في كتابه رغائب يوم الجمعة من قال هذا الدعاء يوم الجمعة سبعين مرة لم تمض عليه جمعة حتى يستغنى وذكر الفاكهي قبل هذا انه جاء في حديث عند الترمذي حكم عليه بالحسن والغرامة وحديث عند الحاكم حكم عليه بالصحة من حديث علي رضى الله تعالى عنه وفي حديث عند احمد والترمذي ايضا بالفظ الا اعلمك بكلمات لو كان عليك مثل جبل ثبير ديننا اداه الله تعالى عنك اللهم اكفني بحلالك عن حرامك الخ كرى على بافضل (قوله وقبل ان يتكلم) أي ومع ذلك لا يكون اشتغاله بالقراءة عذرا في عدم رد السلام فيما يظهر على انه يجوز ان الرد لا يفوت ذلك لوجوبه عليه عش أي عينا فلا يخالف ما مر عن البصري من عدم اغتفار صلاة الجنازة

فان لم يسمع وسنت له السورة فقرأ المنافقين فيها احتمال ان يقال يقرأ الجمعة في الثانية كما شمله كلامهم وان يقال يقرأ المنافقين لان السورة ليست متصلة في حقه (جهرا) اجماعا ويسن ايضا لمسبق قام ليأتي بثانيته (فائدة) وردان من قرأ عقب سلامه من الجمعة قبل أن يثنى رجله الفاتحة والاخلص والمعوذتين سبعا سبعا غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر واعطى من الاجر بعدد من آمن بالله ورسوله وفي رواية لابن السني ان ذلك باسقاط الفاتحة يعيد من السوء إلى الجمعة الاخرى وفي رواية بزيادة وقبل أن يتكلم حفظ له دينه ودينه وأهله وولده اه

(فصل في آدابها والاغسال المسنونة) (يسن الغسل

يقال استماعه بمنزلة قراءته لان قراءه امامه قائمة مقام قراءته فكانه قرأ المنافقين في اوله فالمتجه قراءته الجمعة في ثانيته لثلاثه صلواته عنهما وقد يقال في قوله الاتي فان لم يستمع الخ ان الوجه فيه قراءة الجمعة في ثانيته بل هو اولى بذلك مما نحن فيه ولو ادرك الامام في ركوع الاولى فالوجه انه يقرأ المنافقين فقط في الثانية إذا لم يسمع قراءة الامام لان الامام يحمل عنه السورة كالفاتحة مر (قوله في المتن جهرا) أي للامام (قوله ويسن) أي الجهر (فصل يسن الغسل الخ)

وإن لم تلزمه للاخبار الصحيحة فيه وصرها عن الوجوب الخبر الصحيح من توضع يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل فالفعل افضل اي فبالسنة اي بما جوزته من الاقتصار على الوضوء اخذ ونعمت الخصلة هي ولكن الغسل معها افضل وينبغي لصائم خشى منه مفطرا ولو على قول تركه وكذا سائر الاغسال (وقيل) يسن الغسل (لكل احد) وإن لم يرد الحضور كالعيد و فرق الاول بأن الزينة ثم مطلوبة لكل احد وهو من جعلتها بخلافه هنا فان سبب مشروعيته دفع الريح الكريه عن الحاضرين (ووقته من الفجر) الصادق لان الاخبار علقته باليوم وفارق غسل العيد بان صلاته تفعل اول النهار غالبا فوسع فيه بخلاف هذا (وتقريبه من ذهابه) اليها (افضل) لانه ابلغ في دفع الريح الكريه ولو تعارض مع التكبير قدمه حيث امن القوات على الاوجه للخلاف في وجوبه ومن ثم كره تركه وهذا اولى من بحث الاذعي انه ان قل تغير بدنه بكر والاغتسل ولا يبطله طرو حدث ولو اكبر (فان عجز) عن الماء للغسل بطريقه السابق في التيمم (تيمم)

كالغسل من الجنابة والحيض والنفاس والموت وما شرع لمعنى في المستقبل كان مستحبا كغسل الحج واستثنى الحليمي من الاول الغسل من غسل الميت قال الزركشي وكذا الجنون والاعماء والاسلام نهاية اي وما ياتي في قول الشارح ولحق عاتة الى الماتن لا قوله وكذا الى وعند سيلان الوادي قول الماتن (لحاضرها) من ذكر او انثى حرا وعبد مقيم او مسافر ابن قاسم الغزي (اي مرید) الى قول الشارح في النهاية لا قوله وينبغي الى الماتن وقوله حيث امن القوات وكذا في المغني لا قوله او بنية طهر الجمعة (قوله اي مرید حضورها الخ) وفي العباب ولو امرأة اه وفي الروض فرع لا بأس بحضور العجائز باذن الأزواج وليحترزن من الطيب والزينة اي بكرهان لهن اه وصرح في شرحه بان حضور العجائز مستحب ثم قال وخرج بالعجوز اي غير المشتبهة الشابة والمشتبهة فيكره لهما الحضور وبالاذن ما اذا كان لهما زوج ولم ياذن لهما فيحرم حضورهما مطلقا وفي معنى الزوج السيد اه وحيث كره الحضور او حرم هل يستحب الغسل فيه نظرا ويتجه الى الان عدم استحبابه سم عبارة البجيرمي قوله لا يريدها ظاهره وإن حرم عليه الحضور كذا تاجل بغير اذنه وهو متجه وإن خالف بعض مشايخنا فيه فليؤي وير ماوى وحفي والمراد به من لم يرد لعدم فيشمل ما اذا اطلق بر ماوى اه (قوله فيه) اي في طلب الغسل (قوله هي) اي الرخصة وهي الاقتصار على الوضوء (قوله) ولكن الغسل معها افضل) يعني الغسل مع الوضوء افضل من الاقتصار على الوضوء شيخنا (قوله) و فرق الاول الخ) ومثله ياتي في التزين نهاية ويغني اي يقال يختص هنا بمرید الحضور بخلافه في العيد ع ش قول الماتن (ووقته من الفجر) فلا يجزى قبله وقبل وقته من نصف الليل كالعيد يغني وشو برى (قوله) وفارق العيد) اي حيث يجزى غسله قبل الفجر نهاية (قوله بان صلاته الخ) عبارة النهاية بيقام اثره الى صلاة العيد لقرب الزمن وبانه لو لم يجز قبل الفجر لصاق الوقت وتأخر عن التكبير الى الصلاة اه (قوله بخلاف هذا) اي فعل صلاة الجمعة (قوله) ولو تعارض) اي الغسل (قوله قدمه) اي الغسل ومثله بدله فيما يظهر فاذا تعارض التكبير والتيمم قدم التيمم ع ش وشيخنا (قوله حيث امن القوات) اي قوات الجمعة (على الاوجه) اي وفاقا للزركشي سم (قوله وهذا) اي اطلاق تقديم الغسل على التكبير (قوله) ولا يبطله طرو حدث الخ) وفي العباب بعد ما ذكر لكن تسن إعادته اه وظاهره سنه في كل من الحدث والجنابة لكن عبارة المجموع مصرحة بعدم استحباب إعادته للحدث بل محتملة لعدم استحبابها للجنابة ايضا كما بينه الشارح

(قوله في الماتن لحاضرها) عبارة العباب ويختص بمن يحضرها ولو امرأة قال في شرحه وأفهم تخصيصه بما ذكر فواته بفعلها فيتعذر قضاؤها وهو ظاهر ثم رايه السبكي افنى بان الاغسال المستنونة لا تقضى مطلقا لانها ان كانت للوقت فقد فأت السبب فقد زال ويستثنى منه نحو دخول مكة والمدينة إذا لم يتم دخوله وقد يفهمه كلامه لان السبب الى الآن لم يزل اذا لم يزل الا بالاستقرار بعد تمام الدخول اه شرح العباب وينبغي ان يستثنى نحو غسل الافاقة من جنون البالغ لانه لاحتمال الجنابة وذلك موجود مع القوات نعم إن حصلت له جنابة بعد الافاقة واغتسل لهما انقطع طاب الغسل السابق (قوله لحاضرها) قال في العباب ولو امرأة اه وفي الروض اخر الباب فرع لا بأس بحضور العجائز باذن الأزواج وليحترزن من الطيب والزينة اي بكرهان لهن اه وصرح في شرحه بان حضور العجائز مستحب ثم قال وخرج بالعجوز اي غير المشتبهة الشابة والمشتبهة فيكره لهما الحضور كما مر في صلاة الجماعة بزيادة وبالاذن ما اذا كان لهما زوج ولم ياذن لهما فيحرم حضورهما مطلقا وفي معنى الزوج السيد اه وحيث كره الحضور او حرم هل يستحب الغسل فيه نظرا ويتجه الى الان عدم استحبابه لانها منهية عن الحضور فلا تؤمر بما هو من توابع الحضور المنهي عنه وقد يقال لا تؤمر به من حيث الحضور للجمعة وتؤمر به من حيث مطلق الاجتماع كما قالوا يسن الغسل لكل اجتماع وفيه نظر لانه اجتماع منهى عنه الان يقال دفع الريح الكريه عن الحاضرين وان تعدى بالحضور (قوله على الاوجه) أي وفاقا للزركشي (قوله) ولا يبطله طرو حدث ولو اكبر) عبارة العباب ولا يبطله طرو حدث او جنابة لكن تسن إعادته اه وظاهره سن إعادته فيهما

في شرحه وهو كما بين سم على حج اه ع ش و شيخنا (قوله بنيته) أى التيمم ع ش (قوله بدلا عن الغسل) أى فيقول نوبت التيمم بدلا عن غسل الجمعة شيخنا زاد القليوبى والبرماوى ولا يكفي نوبت التيمم عن الغسل لعدم ذكر السبب كسائر الاغسال اه اى بخلاف نوبت التيمم عن غسل الجمعة فيكفى كما يأتى انفا (او بنية طهر الجمعة) اى بان يقول نوبت التيمم لطهر الجمعة ولا يكفي ان يقتصر على نية الطهر بدون ذكر التيمم ع ش وفي الكردى عن القليوبى وكذا فى البجيرى عن البرماوى ويكفى نوبت التيمم لطهر الجمعة أو للجمعة أو للصلاة أو عن غسل الجمعة وإن لم يلاحظ البدلية (قوله مراده بنية تحصيل الخ) الاقرب ان يقول بان مراده بنية التيمم بدلا عن الغسل بصرى (قوله تلك) اى النظافة و (قوله هذه) اى العبادة (قوله كل محتمل) والا قرب السكر اه لان الاصل فى البدل ان يعطى حكم مبدله لا المانع ولم يوجد ع ش عبارة الكردى على بافضل ويكره ترك التيمم كما قاله القليوبى والشورى وغيرهما اه (قوله ما يجىء فى غسل الاحرام) ونصه هناك فالذى يتجه انه اذا كان يبدنه تغير ازاله به وإلا فان كفى الوضوء توضحا به وإلا غسل به بعض أعضاء الوضوء وحيث إن نوى الوضوء تيمم عن باقية غير تيمم الغسل وإلا كفى تيمم الغسل فان فضل شىء عن أعضاء الوضوء غسل به على يده و معلوم ان الكلام فى الوضوء المسنون فلا يقال ان قضية قوله ان كان يبدنه تغير ازاله تقديم ذلك على الوضوء الواجب وليس مراد ع ش (بنيتها) خرج ماله نوى احدهما فقط فلا يحصل الاخر كما يعلم مما مر آخر الغسل سم (قوله فقياس ما مر آخر الغسل حصولهما) هو الظاهر كما نقل عن افتاء م ع ش وفي الكردى على بافضل عن الشورى ان فى المسئلة نزاعا طويلا فى شرح الروض فى باب الاحرام بالحج والذى انحط عليه كلامه أنه يكفي عنهما تيمم واحد اه قول المتن (من المسنون الخ) افتى السبكي بان الاغسال المسنونة لا تقضى مطلقا لانها ان كانت للوقت فقد فات او للسبب فقد زال ويستثنى منه نحو دخول مكة او المدينة اذ لم يتم دخوله اه شرح العباب وينبغى ان يستثنى نحو غسل الافاقة من جنون البالغ نعم ان حصلت له جنابة بعد الافاقة واغتسل لها انقطع طلب الغسل السابق سم على حج اه ع ش عبارة النهاية ولو فاتت هذه الاغسال لم تقض اه قال ع ش نقل شيخنا الزيادى عن شيخه الطندائى أن غسل العيد يخرج بخروج اليوم وغسل الجمعة يفوت بفوات الجمعة ونقل شيخنا المذكور عن بعض مشايخه ان غسل الميت ينقض بنية الاعراض عنه او بطول الفصل اه و قياس ما قدمه فى سنة الوضوء اعتماد هذا وينبغى ان غسل نحو الفصد والحجامة كغسل غاسل الميت اه قول المتن (غسل العيد) اى الاصغر والا كبره (قوله للمار) لعله اراد ما مر فى شرح قيل يسن لكل احد لكنه حكمه لاعتله (قوله لاجتماع الناس الخ) قضية هذا التعليل اختصاص الغسل بالمصلى جماعة وقضية المتن أنه لا فرق فى الثلاثة بين ذلك ومن يصلى منفردا سم على حج وقوله لا فرق هو المعتمد ع ش (قوله وارادة الاجتماع الخ) لعل هذا فى غير من اراد الانفراد بها سم قول المتن (ولغسل الميت) اى او ميممه كما هو ظاهر وصرح به الناصر الطيلاوى اى ولو شهيدا وان ارتكب محرما وسواء كان الغاسل واحدا او متعددا حيث باشروا كلهم الغسل بخلاف المعاوين بنماولة الماء ونحوه و ظاهره انه لا فرق بين مباشرة كل منهم جميع بدنه او بعضه كيدنه مثلا بل و ظاهره ايضا ان الحكم كذلك ولو لم يكن الموجود منه الا العضو المذكور فقط وغسلوه وهو قريب ع ش (المسلم) الى قوله كما تقرر فى المغنى والى قول المتن واكدها فى النهاية الا قوله ما لم يحتمل الى اما اذا و قوله واذن ودخول مسجد وقوله ولبلوغ السن وقوله كذا الى وعند (المسلم الخ) وسواء كان الغاسل طاهرا ام لا تجائز كايسن الوضوء من حمله اى ارادة حمله ليكون على

بنيته بدلا عن الغسل أو بنية طهر الجمعة وقول الشارح تبعا لاسنوى بنية الغسل مراده نية تحصيل ثوابه وهى ما ذكرته (فى الاصح) كسائر الاغسال المسنونة ولان القصد النظافة والعبادة فاذا فاتت تلك بقيت هذه وهل يكره ترك التيمم اغضائه حكم مبدله كما هو الاصل أولا لفوات الغرض الاصلى فيه من النظافة كل محتمل ولو وجد ماء يكفي بعض بدنه فظاهر أنه يأتى هنا ما يجىء فى غسل الاحرام ولو فقد الماء بالكلية سن له بعد أن يتيمم عن حدثه تيمم عن الغسل فان اقتصر على التيمم بنيتها فقياس ما مر آخر الغسل حصولهما ويحتمل خلافة لضعف التيمم (ومن المسنون غسل العيد) لما مر (والكسوف) الشامل للكسوف (والاستسقاء) لاجتماع الناس لهما ويدخل وقته باول الكسوف وارادة الاجتماع لصلاة الاستسقاء (و) الغسل (لغسل الميت) المسلم

لكن عبارة المجموع مصرحة بعد استحبابه للحدث بل محتملة لعدم استحبابه للجنابة أيضا كما بينه الشارح فى شرحه وهو كما بين (قوله بنيتها) خرج ما اذا نوى احدهما فقط فلا يحصل الاخر كما يعلم مما مر آخر الغسل (قوله فى المتن غسل العيد والكسوف والاستسقاء) ظاهره وإن فعلت الثلاثة فرادى وان اشعر التعليل بخلافه (قوله وارادة الاجتماع) لعل هذا فى غير من اراد الانفراد بها (قوله

طهارة نهاية زاد المغنى وقيل يتوضأ من حمله أى بعده لاحتمال أنه خرج منه شئ لم يعلم به ويسن الوضوء من مسه اه (قوله وغيره) أى وإن حرم الغسل كالشهيد أو كرهه كالخمرى بجيرى (قوله من غسل ميتا فليغتسل) بقية الخبر ومن حمله فليتوضأ وهل المراد أن الوضوء بعد الحمل كما هو ظاهر اللفظ أو قبله ومعنى الحديث ومن أراد حمله كما جرى عليه النهاية أى والمغنى فيه نظر وقضية كلام شرح الروض أن الوضوء بعد الحمل كما أنه بعد الممس وإيضاً ظاهر فليغتسل في الحديث أن الاغتسال بعد تغسيل الميت سم على حج اه ع ش عبارة البجيرى وأصل طلب الغسل من غاسل الميت إزالة ضعف بدن الغاسل بمعالجة جسده دخال عن الروح ولذلك يندب الوضوء من حمله لكن بعده ويندب الوضوء قبله أيضاً ليكون حمله على طهارة اه قول المتن (والمجنون والمغمى عليه) شمل كلامهم هذا غير البالغ أيضاً نهاية قال ع ش قضيته مع قوله الاتى وينوى هنا رفع الجنابة أن غير البالغ أيضاً ينوى رفع الجنابة وأن قطعاً باتفافها منه لسكونه ابن ثمان من السنين مثلاً وهو بعيد جداً بل الظاهر أن الصبي ينوى الغسل من الافاقه وفى شرح الخطيب على الغاية أن البالغ ينوى رفع الجنابة بخلاف الصبي فإنه ينوى السبب ع ش ويأتى عن سم والبصرى والمغنى ما يوافقهم فى الصبي قول المتن (والمغمى عليه الخ) ينبغى أن يلحق به السكران فيندب له الغسل إذا أفاق بل قديدى دخوله فيه مجاز ع ش قول المتن (إذا أفاق) أى ولم يتحقق منهما انزال ونحوه بما يوجبها وإلا وجب الغسل مغنى ونهاية (قوله لانه) أى الجنون عبارة النهاية والمغنى لما قيل عن الشافعى أنه قال قل من جن الا وانزل اه (قوله ولم يلحق بالنوم الخ) أى لم يجعل الجنون مظنة للجنابة كما جعل النوم مظنة للحدث وضمير كونه للنوم وعليه للحدث كرى عبارة سم قوله ولم يلحق بالنوم الخ أى حتى يجب الغسل وإن لم يعلم خروج المنى اه (قوله لا اماره عليه) أى على خروج الریح نهاية ومعنى (قوله فاذا لم يز) أى المنى (قوله وينوى هنا رفع الجنابة) أى فى غسل الجنون والاعمال وهل هى على سبيل التعمين أو على سبيل الاستحباب محل تأمل ولعل الثانى اقرب ويؤيده قول الشارح الاتى ما لم يحتمل وقوع جنابة منه الخ بصري (قوله وينوى هنا الخ) ظاهره وجوبه باحتى لا يجوز فى السنة غير هذه النية قال فى شرح العباب على أنه يشترع الغسل لمن لا يتصور منه انزال كالصبي المجنون إذا أفاق اه ومعلوم أنه لا وجه لتعمينها فى حصول هذا الغسل بل لا تجوز والحاصل أن الصبي ينوى الغسل من الافاقه والبالغ ينوى هذا أو رفع الجنابة أو نحو رفع الحدث من كل ما يكتفى لرفع الجنابة سم على حج اه ع ش (قوله رفع الجنابة) أى أو نحوه (قوله ويجزئه) أى الغسل و (قوله بفرض وجودها) أى الجنابة و (قوله إذا لم يكن الحال) وهل يرتفع به الحدث الأصغر أو لا لان غسله للاحتياط والحدث الأصغر يحقق فلا

للخبر الصحيح من غسل ميتاً فليغتسل) بقية الخبر ومن حمله فليتوضأ قال فى شرح العباب أى ندباً اه وهل المراد أن الوضوء بعد الحمل كما هو ظاهر اللفظ أو قبله والمعنى من أراد حمله فيه نظر فليراجع عبارة الروض من غسل الميت سنة كالوضوء من مسه اه وفى شرحه فى قوله فى الخبر ومن حمله فليتوضأ وقيس بالحمل المس اه وقوله وقيس الخ يقتضى أن الوضوء بعد الحمل كما أنه بعد الممس لا قبله كما هو ظاهر وفى شرحه من حمله أى أراد حمله اه فليراجع ظاهر قوله فى الحديث فليغتسل أن الاغتسال بعد تغسيل الميت (قوله ولم يلحق بالنوم فى كونه مظنة للحدث) أى حتى يجب الغسل وإن لم يعلم خروج المنى (قوله وينوى هنا رفع الجنابة الخ) ظاهره وجوباً حتى لا يجوز فى السنة غير هذه النية مر قال فى شرح العباب على أنه يشترع الغسل لمن لا يتصور منه انزال كالصبي المجنون إذا أفاق اه ومعلوم أن الصبي لا يحتمل الانزال وحينئذ يلزم أن لا تعمين نية رفع الجنابة فى حصول هذا الغسل بل لا تجوز بل تحصل سنته بنية سببه أيضاً بأن ينوى الغسل من الافاقه فيكون الحاصل أن الصبي ينوى الغسل من الافاقه والبالغ ينوى هذا أو رفع الجنابة إن لم يردوا بأنه ينوى رفع الجنابة تعين ذلك كما هو ظاهر العبارة لكن لا وجه لتعمينه أن قالوا بمشروعية هذا الغسل لمن لا يتصور منه انزال (قوله رفع الجنابة) ينبغى أو نحو رفع الحدث من كل ما يكتفى لرفع الجنابة (قوله فى

وغیره للخبر الصحيح من غسل ميتاً فليغتسل وصرفه عن الوجوب الخبر الصحيح ليس عليكم فى غسل ميتكم غسل إذا غسلتموه وقيس بميتنا ميت غيرنا (و) غسل (المجنون والمغمى عليه إذا أفاق) لانه وَيَسْتَلِمْ كان يغمى عليه فى مرض موته ثم يغتسل وقيس به المجنون بل أولى لانه مظنة لانزال المنى ولم يلحق بالنوم فى كونه مظنة للحدث لانه لا اماره عليه وهنا خروج المنى يشاهد فاذا لم يرد يوجد مظنة وينوى هنا رفع الجنابة لان غسله لاحتمالها كما تقرر ويجزئه بفرض وجودها إذا لم يكن الحال اخذاً بما مضى فى وضوء الاحتياط

(و) غسل (الكافر إذا أسلم) أي بعد إسلامه للامر به صححه ابن حبان وغيره ولم يجب لأن كثيرين أسلموا ولم يؤمروا به وينوي هنا سببه كسائر الاغسال الا غسل ذنبك كما مر مالم يحتمل وقوع جنابة منه قبل فيضم ندبا اليهانية رفع الجنابة كما هو ظاهر أما إذا تحقق وقوعها منه قبل فيلزمه الغسل وان اغتسل في كفره لبطلان نيته (واغسال الحج) الشامل للعمرة الآتية وغسل اعتكاف وأذان ودخول مسجد وحرم المدينة ومكة للحلال ولكل ليلة من رمضان قال الأذرعى ان حضر الجماعة وفيه نظر لانه لحضور الجماعة لا يختص بـ رمضان فنصهم عليه دليل على ندمه وان لم يحضره الشرف بـ رمضان ولحق عانة أو تنف ابط كما صح عن ابني عمر وعباس رضى الله عنهم ولبلوغ بالسن والحجامة أو نحو فصد والخروج من حمام ولتغير الجسد

يرتفع بالمشكوك فيه والأقرب الثاني لما ذكر ع ش (قوله وغسل الكافر الخ) ويسن غسله بماء وسدروا أن يحلق رأسه قبل غسله وظاهر اطلاقهم عدم الفرق بين الذكر وغيره وهو محتمل ويحتمل أن محل ندمه الذكر المحقق وان السنة للمرأة والخنثى التقصير كالحج وعلى الاول يكون ندم الحلق هنا لغير الذكر مستثنى من كراهته له وقياس ماسياقي في الحج ندم امرار الموصى على رأس من لا شعر به نهاية عبارة سم قال في شرح العباب واطلاق حلق رأس الكافر يشمل رأس الانثى وله وجه نظر المصلحة القاء شعر الكافر وان سلم أن الحلق مثله في حقها فتستثنى هذه الحالة لما ذكر وأما حلق الحية الذكر فالظاهر أنه غير مطلوب هنا اه قال ع ش قوله مر قبل غسله أي لا بعده كما وقع لبعضهم وقال مر ان حصلت منه جنابة حال الكفر غسل قبل الحلق أي لترفع الجنابة عن شعره ولا فبعد الحلق لانه انظف لرأسه سم على المنهج وقوله مر عدم الفرق بين الذكر وغيره معتمد وقوله مر وعلى الاول أي عدم الفرق وظاهر كلامهم اختصاص الحلق بشعر الرأس ولما لم يتعد لشعر الوجه لما في ازالته في المثلة ولا كذلك الرأس لستره ع ش قول المتن (إذا أسلم) أي ولم يسبق منه نحو جنابة ولا فيجب غسله نهاية ومعنى وبأق في الشرح مثله (قوله أي بعد إسلامه) إلى قول المتن واكدناه في المعنى الا قوله مالم يحتمل إلى اما إذا وقوله واذن ودخول مسجد وقوله وفيه نظر إلى ولحق عانة وقوله وكذا إلى وعند كل وقوله وانحو فصد (قوله وينوي هنا سببه) ظاهره وجوب ذلك في حصول هذه السنة سم (قوله الاغسل ذنبك) أي المجنون والمعنى عليه كرى عبارة المغنى الا الغسل من الجنون فانه ينوي الجنابة وكذا المعنى عليه ذكره صاحب الفروع ومحل هذا إذا جن او اغنى عليه بعد البلوغ أما إذا جن أو اغنى عليه قبل بلوغه ثم أفاق قبله فانه ينوي السبب كغيره اه وتقدم عن سم وع ش مثله (قوله كما مر) أي في قوله وينوي هنا رفع الجنابة (قوله مالم يحتمل الخ) متعلق بقوله وينوي هنا سببه الخ وتقييده (قوله وقوع جنابة) أي وانحوها (قوله اليها) أي نية السبب (قوله نية رفع الجنابة) أي ونحو رفع الحدث كما مر عن سم انفا (قوله وقوعها) أي او وقوع الحيض سم (قوله فيلزمه الغسل) ويندب غسل اخر للاسلام مالم ينوه مع غسل الجنابة ع ش وبجري (قوله الشامل الخ) صفة الحج (قوله الآتية) صفة الاغسال سم (قوله وغسل اعتكاف واذن ودخول مسجد الخ) أي قبلها ع ش (قوله للحلال) أي وأما المحرم فداخل في قوله واغسال الحج سم (قوله ولكل ليلة الخ) ويدخل وقته بالغروب ويخرج بطول الفجر ع ش (قوله وفيه نظر الخ) والوجه الاخذ باطلاقهم نهاية فلا يتقيد بمرى الجماعة لان الغسل للجماعة سنة مستقلة كما يصرح به (قوله لانه لحضور الجماعة) ويشمل ذلك قوله الاق وعند كل مجمع الخ لكن يشكل كل هذا على قوله مر الاق اما الغسل للصوات الخمس فغير مستحب الخ فانه شامل لما لو فعلت جماعة او فرادى فليتأمل إلا أن يقال مراده مر أن الغسل لا يسن له من حيث كراهية صلاة فلا ينافى سنه له من حيث الجماعة ع ش اقول وهذا المراد على فرض تسليمه ينبغي تقييده بما إذا تغير جسده بالفعل بين كل صلاتين (قوله ولحق عانة) أي كلا او بعضا ع ش (قوله او تنف ابط) ويقاس به نحو قص الشارب نهاية (قوله والخروج من حمام) أي عند ارادة الخروج وان لم يتنور نهاية ومعنى أي بماء بارد كما في فتاوى شيخنا حج سم

المتن والكافر إذا أسلم) قال في العباب وحلق رأسه قبل غسله قال في شرحه لا بعده كما في الجواهر عن النص خلافا لمن وهم فيه اه ويحتمل حمل الاول على ما إذا لم يكن عليه جنابة والثاني على ما إذا كانت عليه اترتفع عن الشعر ايضا ويحتمل ترجيح الاول مطلقا إذ لا اعتبار بشعر الكفر واطلاق حلق رأس الكافر يشمل حلق رأس الانثى وله وجه نظر المصلحة القاء شعر الكفر وان سلم أن الحلق مثله في حقها فتستثنى هذه الحالة لما ذكر وأما حلق الحية الذكر فالظاهر أنه غير مطلوب هنا والفرق ان غير اللحية مما يطلب ازالة شعره في الجملة بخلافها وانه قيل بحرمة ازالة شعر اللحية بخلاف غيرها اه (قوله وينوي هنا سببه) ظاهره وجوب ذلك في حصول هذه السنة (قوله اما إذا تحقق وقوعها) أي او وقوع الحيض (قوله الآتية) صفة الاغسال (قوله للحلال) أي واما المحرم فداخل في قوله واغسال الحج (قوله لحضور الجماعة) شامل

وكذا عند كل حال يقتضى
تغيره وعند كل مجمع من
بجامع الخير وعند سيلان
الوادي (وأكد لها غسل
غاسل الميت) للخلاف في
وجوبه ويؤخذ منه كراهة
تركه أيضاً (ثم) غسل
(الجمعة وعكسه القديم)
فقال ان غسل الجمعة أفضل
منه للأخبار الكثيرة فيه
مع الخلاف في وجوبه أيضاً
واستشكل بأن القديم يرى
وجوب غسل غاسل الميت
وسنية غسل الجمعة فكيف
تفضل سنة على واجب ورد
بأن له قولاً فيه بوجوب
غسل الجمعة أيضاً (قلت
القديم هنا أظهر ورجحه
الاكثرون وأحاديثه
صحيحة كثيرة وليس للجديد)
في أفضلية غسل الميت على
غسل الجمعة (حديث صحيح
والله أعلم) أى متفق على
صحته فلا يرد خبر من غسل
ميتاً وإن صح له بعض
الحفاظ مائة وعشرين
طريقاً على أن البخاري
رجح وقفه على أبي هريرة
وصحح جفع أنه صلى الله
عليه وسلم كان يغتسل من
أربعة من الجنابة ويوم
الجمعة ومن الحجامة

على المنهج وقوله مر عند إرادة الخروج بفيد أنه يغتسل داخل الحمام وعليه فلو اغتسل من الحنفية مثلاً ثم
أتسل بغسله الخروج لا يطلب منه غسل آخر عرش (قوله وكذا كل حال يقتضى الخ) هل الغسل حينئذ
عند إرادة الخروج فيه أو بعد الفراغ منه لعل الأول أقرب وإلا فهو مستغنى عنه بما قبله بصرى وقد يؤخذ
من اقتصار النهاية والمغنى على ما قبله من الأقرب الثاني (قوله) وعند كل مجمع من مجامع الخير) قال في شرح
العباب أى الاجتماع على مباح فيما يظهر لأن الاجتماع على معصية لا حرمة له انتهى سم على حج ومن
المباح الاجتماع في القهوة التي لم تشتمل على أمر محرّم ولو كان الداخل لمن لا يليق به دخوله كعظيم مثلاً ثم
ينبغي أن هذه الاغتسال المستحبة إذا وجد لها أسباب كل منها يقتضى الغسل كالأفاقة من الجنون مثلاً وحق
العانة وتنف الابط إلى غير ذلك يكفي لها غسل واحد لتدخلها الكونها مسنونة وأنه لو اغتسل لبعضها
ثم طرأ غيره تعدد الغسل بعدد الأسباب وإن تقاربت وكالغسل التيمم في ذلك ويؤيد ما ذكر من تعدد الغسل
والتيمم بعدد الأسباب أنه لو اغتسل للعبد قبل الفجر لا يسقط بذلك غسل الجمعة بل ياتى به بعد دخول
وقته عرش (قوله وعند سيلان الوادي) أما الغسل للصلوات الخمس فغير مستحب كما أفنى به الشهاب الرملى
رحمه الله تعالى لشدة الحرج والمشقة فيه نهاية ومعنى قال عرش المتبادر أنه لا يستحب الغسل لها وإن
فعلت في جماعة لكن كتب سم على قول حج ولكل مجمع الخ ما نصه هل ولو لجماعة كل من الخمس اه
وعلم رده من المتبادر المذكور فليراجع وقد تقدم ما فيه اه (قوله فكيف تفضل سنة الخ) ما المانع فإن
لذلك نظائر سم (قوله ورد بان له الخ) حاصل هذا اختلاف القديم في وجوب غسل الجمعة بمجرد هذا لا يدفع
الاشكال بالكلية إلا أن اختلف أيضاً في وجوب غسل غاسل الميت إذ لو جزم بوجوبه واختلف في وجوب
غسل الجمعة لم يخل تفضيل ما اختلف في وجوبه على ما جزم بوجوبه عن الاشكال سم عبارة البصرى قد
يقال قول المصنف قلت القديم الخ ان فرع على قول الاستحباب ورد الاشكال أو على الثاني فكذلك لأن
الظاهر من كلامهم ان القديم يرى تقديم غسل الجمعة مطلقاً اه (قوله فيه) يغنى عنه ما بعد قول المتن
واكد ها الخ) أى في الجديد نهاية قول المتن (واحاديثه) أى غسل الجمعة نهاية ومعنى (قوله في أفضلية
غسل الميت الخ) عبارة المحلى من الاحاديث الطالبة لغسل غاسل الميت اه قال في شرح العباب وسكتوا عن
ترتيب البقية ويظهر ان الأولى منها ما اختلف في وجوبه ثم ما صح حديثه فان استوى إثنان أو أكثر في
الاختلاف في الوجوب وصحة الدليل قدم ما كثرت اخباره الصحيحة ثم ما كان النفع متعدداً فيه أكثر وكذا
يقال في مسنونين مضعف دليلهما يقدم ما نفعه أكثر انتهى سم وعكس الثلاثة الأول النهاية فقال
الأفضل بعدهما ما كثرت أحاديثه ثم ما اختلف في وجوبه ثم ما صح حديثه ثم ما كان نفعه متعدداً أكثر اه
قال عرش قوله مر ما كثرت أحاديثه الخ لعل وجه تقديمه على غيره أنهم قدموا غسل الجمعة لكثرة
أحاديثه فاشعر بانهم يقدمون ما كثرت أحاديثه على غيره ثم قال فلو اجتمع غسلان اختلف في وجوب كل
منهما قدم ما القول بوجوبه أقوى فان استويا تعارضاً فيكونان في مرتبة واحدة اه قول المتن (وليس
للجديد الخ) لا يخلو عن مسامحة اذ ليس في شيء من الاحاديث النصريح بتفضيل احدهما على الآخر ويحجب

لجماعة النهار وغير رمضان وقضية ذلك سن الغسل لجماعة كل من الخمس فليراجع (قوله) وعند كل مجمع
الخ) هل ولو لجماعة كل من الخمس وعبارة العباب واكل اجتماع قال في شرحه أى على مباح فيما يظهر لأن
الاجتماع على معصية لا حرمة له الخ (قوله فكيف تفضل سنة على واجب) ما المانع فإن لذلك نظائر (قوله
ورد بان له قولاً الخ) حاصل هذا اختلاف القديم في وجوب غسل الجمعة بمجرد هذا لا يدفع الاشكال بالكلية
إلا أن اختلف أيضاً في وجوب غسل غاسل الميت إذ لو جزم بوجوبه واختلف في وجوب غسل الجمعة لم يخل
تفضيل ما اختلف في وجوبه على ما جزم بوجوبه عن الاشكال (قوله في المتن وليس للجديد) عبارة المحلى
من الاحاديث الطالبة لغسل غاسل الميت اه قال في شرح العباب وسكتوا عن ترتيب البقية ويظهر ان
الأولى منها ما اختلف في وجوبه ثم ما صح حديثه فان استوى إثنان أو أكثر في الاختلاف في الوجوب وصحة

بأن مقصود المصنف أن كثرت الاحاديث الصحيحة في أحاديث الجائنين مشعرة برجحانه بصرى (قوله) وغسل الميت هذا يدل على أنه عليه السلام غسل الميت سم (قوله) ومن فوائد الخلاف (إلى قوله) قيل ليس الخ في المغنى إلا قوله أى من محل خروجه إلى وكذا في المشى وكذا في النهاية إلا قوله ومن جاء أول ساعة إلى ولم تأمير (قوله) ومن فوائد الخلاف الخ (إى من فوائد معرفة الآكد تقديمه فيما لو وصى بمألا لى الناس به نهاية ومعنى (قوله) لو وصى الخ (إى أو وكل مغنى (قوله) ويسن لغير معذور (أى يشق عليه البكور (التبكير إليها) أى ليأخذوا بحاجتهم وينتظروا الصلاة مغنى ونهاية قال ع ش يؤخذ من هذا التعليل أن من هو مجاور بالمسجد أو ياتيه لغير الصلاة كطلب العلم بحسب آتيانه للجمعة من وقت التهيؤ ويؤخذ منه أيضا أن الخطيب لو بكر إلى مسجد غير الذى يخطب فيه لا يحصل له سنة التكبير لأنه ليس متبها للصلاة فيه اه (قوله) من طلوع الفجر (فلو جاء قبل الفجر لم يثبت على ما قبله ثواب التكبير للجمعة ولو استصحب المبكر معه ولده الصغير المميز ولم يقصد الولد بالمحى للجمعة لم يحصل له فضل التكبير ولو بكر أحد مكرها على التكبير لم يحصل له فضل التكبير فلوزال الأكره حسب له من حيث أن قصد الإقامة لاجل الجمعة فيما يظهر في كل من الأربع سم وقوله ولو بكر الخ نقله ع ش عنه وقره (قوله) بعد اغتساله قضية هذا التقييد الوارد في الحديث توقف حصول البدنة أو غير هاعلى كون المحى مسبوقا باغتسال والثواب امر توقيفى فيتوقف على الوجه الذى ورد عليه سم على حج اه ع ش ورشيدى لسن في البجير مى عن ع ش أن الغسل ليس بقيد بل بيان ألا كل فثله إذا راح من غير غسل اه فليراجع (قوله) في الساعة الأولى بدنة الخ (و ظاهر أن من جاء في الساعة الأولى ناويا بالتبكير ثم عرض له عذر فخرج على نية العود لا تفوته فضيلة التكبير نهاية قال ع ش قوله مر لا تفوته الخ قد يفهم منه أنه لو رجع إلى المسجد في ساعة أخرى لا يشارك أهلها في الفضيلة ويحتمل أن يشاركهم ويكون المعنى أنه إذا خرج في الساعة الأولى لعذر لا يفوت ما استقر له من البدنة مثلا بمجيئه لأنه أعطيها في مقابلة المشقة التي حصلت له ولا وإذا جاء في الساعة الثانية فقد حصلت له مشقة أخرى بسبب المحى فيكتب له ثوابها وفي سم على حج (فرع) دخل المسجد في الساعة الأولى ثم خرج وعاد إليه في الساعة الثانية مثلا فلم يثبت له بدنة وبقرة الوجه لا بل خروجه بنافى استحقاق البدنة بكمالها بل ينبغى عدم حصولها لمن خرج بلا عذر لأن المتبادر أن من دخل واستمر اه وبما قدمناه في قولنا ويحتمل أن يشاركهم الخ يعلم الجواب عن قوله الوجه لا ع ش أقول ما ذكر من الاحتمال بعيد وإنما الأقرب ما افاده كلام سم من استحقاق حصه من البدنة وتتمام البقرة ثم ما افهمه كلام النهاية من استحقاق تمام البدنة فقط (قوله) دجاجة) بتثليث الدال والفتح اوضح كرى على بافضل (قوله) والسادسة بيضة) فاذا خرج الإمام إلى الخطبة

وغسل الميت ولا دليل فيه للتقديم ولا للجدد ومن فوائد الخلاف لو وصى بمألا لى به (ويسن) لغير معذور (التبكير إليها) من طلوع الفجر لغير الخطيب لما في الخبر الصحيح أن للجائى بعد اغتساله غسل الجنابة أى كغسلها وقيل حقيقة بأن يكون جامع لأنه يسن ليلة الجمعة أو يومها في الساعة الأولى بدنة والثانية بقرعة والثالثة كبشا أقرن والرابعة دجاجة والخامسة غصفورا والسادسة بيضة والمرادان ما بين الفجر وخروج الخطيب ينقسم ستة أجزاء متساوية سواء اطال اليوم أم قصر ويؤيده الخبر الصحيح يوم الجمعة ثلثا عشر ساعة

الدليل قدم ما كثرت أخباره الصحيحة أخذاً من تقديمهم غسل الجمعة لذلك مع استوائه هو وغسل غاسل الميت في الاختلاف في وجوبه ما ثم ما كان النفع متعدياً فيه أكثر وكذا يقال في مسنونين ضعف دليلهما فيقدم ما نفعه أكثر اه (قوله) وغسل الميت) هذا يدل على أنه عليه السلام غسل الميت (قوله) من طلوع الفجر (فلو جاء قبل الفجر لم يثبت على ما قبله ثواب التكبير للجمعة فيما يظهر ولو استصحب المبكر معه ولده الصغير المميز ولم يقصد الولد بالمحى للجمعة لم يحصل له فضل التكبير فيما يظهر ولو بكر أحد مكرها على التكبير لم يحصل له فضل التكبير فيما يظهر فلوزال الأكره حسب له من حيث أن قصد الإقامة لاجل الجمعة فيما يظهر (قوله) لغير الخطيب (في شرح الروض قال في الروضة وذكر صاحب العدة والبيان أنه يستحب للخطيب إذا وصل المنبر أن يصلي تحية المسجد ثم يصعد وهو غريب مردود قال الاسنوى بل الموجود دلالة المذهب الاستحباب قال الاسنوى والمختار أنه إذا حضر حال الخطبة لا يبرج على غير ما قال وقد سال الاسنوى قاضى حمة عن هذه فاجاب بأنه ينبغى أن يقال إذا دخل المسجد للخطبة فإن لم يقصد المنبر لعدم تحقق الوقت أو لا انتظار ما لا بد منه صلى التحية وإلا فلا يصليها ويكون اشتغاله بالخطبة والصلاة يقوم مقام التحية كما يقوم مقامها طرف القدوم اه باختصار (قوله) بعد اغتساله قضية هذا التقييد الوارد في الحديث توقف

ومن جاء أول ساعة أو وسطها أو آخرها يشتركون في أصل البدنة مثلاً لكنهم يتفاوتون في كمالها وإنما عبر في الخبر بالروح الذي هو حقيقة في الخروج بعد الزوال ومن ثم أخذ منه غير نأ أن الساعات من الزوال لأنه خرج لما يؤتى به بعده (٤٧١) على أن الأزهرى قال أنه يستعمل

حقيقة أيضاً في مطلق السير ولوليلاً وب تسليم أن هذا مجاز تتعين إرادته لخبر يوم الجمعة المذكور أما الامام فيسن له التأخير إلى وقت الخطبة للتأجيل وقد يجب التكبير كما مر في بعيد الدار ويسن لمطيق المشي أن يأتي إليها ككل عبادة (ماشياً) إلا لعذر للخبر الصحيح من غسل أي بالتخفيف على الأرجح يوم الجمعة أي رأسه أو زوجته لما مر من ندب الجماع ليلتها أو يومها كذا قالوه و ظاهر استواؤهما لكن ظاهر الحديث أنه يومها أفضل ويوجه بأن القصد منه أصالة كف بصره عما لعله يراه فيشتغل قلبه وكلما قرب من خروجه يكون أبلغ في ذلك واغتسل وبكر أي بالتشديد على الأشهر أني بالصلاة أول وقتها وبالتخفيف خرج من بيته باكراً وابتكر أي أدرك أول الخطبة أو تأكيد ومشى ولم يركب أي في جميع الطريق ودنا من الامام فاستمع ولم يبلغ كان له بكل خطوة أي من محل خروجه إلى مصلاه فلا ينقطع الثواب كما قاله بعضهم بوصوله للمسجد بل يستمر فيه أيضاً إلى مصلاه وكذا في

حضرت الملا تكة يستمعون الذكر أي طووا الصلح فلم يكتبوا أحد نهاية ومعنى (قوله ومن جاء الخ) وانظر هل المراد بالمجيء الخروج من المنزل إلى المسجد أو الدخول فيه والاقرب الثاني ونقل في الدرر عن الزياي ما يوافقه نعم المشي له ثواب آخر زائد على ثواب دخوله في المسجد قبل غيره ع ش (قوله الذي هو حقيقة في الخروج الخ) المشهور أنه اسم للرجوع بعد الزوال ومنه قوله ^{عليه السلام} تغدو خماساً وتروح بطاناً وعليه فالله تعالى أو تسكبوا فيه مجازين حيث استعملوه في الذهاب وفيما قيل الزوال رشيدى (قوله أن هذا مجاز) أي الخروج بعد الفجر معنى مجازي للروح (قوله أما الامام الخ) أي فلو بكر لا يحصل له ثواب التكبير وحكمته أن التأخير أهيب له وأعظم في النفوس وتأخيره لسكونه ما موراه يجوز أن يثاب عليه ثواباً يساوي ثواب المبكرين أو يزيد ع ش (قوله فيسن له التأخير الخ) ويلحق بالامام من به سلس بول ونحوه فلا يندب له التكبير وإطلافة يقتضى استحباب التكبير للعجز عن استحسن حضورها وكذلك الخنثى الذي هو في معنى العجز وهو متجه نهاية قال ع ش قوله مر فلا يندب له التكبير ظاهرة وإن أمن تلويث المسجد ويوجه بأن الساس من حيث هو مظنة لخروج شيء منه ولو على القطنة والعصابة وقوله إن استحسن الخ أي بان لم تكن متزينة ولا متعطرة ع ش (قوله وقد يجب التكبير الخ) أي قبل الزوال بمقدار يتوقف فعل الجمعة عليه نهاية (قوله ككل عبادة) دخل فيها الحج والعمرة لكن يأتي أن الحج راكباً أفضل سم (قوله إلا لعذر) عبارة المغنى أن قدر ولم يشق عليه اه (قوله أي بالتخفيف) الأولى هو بالتخفيف (قوله أي رأسه الخ) عبارة النهاية والمغنى وتخفيف غسل أرجح من تشديدها ومعناها غسل أحوالها بان جامعا فالجاء إلى الغسل إذ ينسب له الجماع في هذا اليوم ليأمن الخ أو أعضاء وضوئه بأن توضع ثم اغتسل للجمعة أو ثيابه ورأسه ثم اغتسل وإنما فر دالراس بالذكر لأنهم كانوا يجعلون فيه نجودهن وخطمي وكانوا يغسلونه ولا ثم يغتسلون واختير الأخير اه أي قوله أو ثيابه ورأسه ع ش (قوله أي) الأولى حذفه من هنا وذكره قبيل الخ وقبيل خرج الخ (قوله أو تأكيد) عبارة النهاية والمغنى وقيل هما بمعنى واحد جمع بينهما تأكيداً (قوله اجر صيامها وقيامها) أي من فعل نفسه لو فعل ع ش (قوله وأن يكون طريق) أي قوله وكذا لم يسمعها في النهاية إلا قوله واحضروا وقوله إلا أن يفرق وكذا في المغنى إلا قوله أي وإن لم يلق إلى المتن (قوله وأن يكون طريق ذهابه أطول) أي من طريق رجوعه إن أمن الفتور نهاية ومعنى (قوله ويتخير في عودته الخ) ينبغي أن يحل إذا لم يكن العود قربة أيضاً كما إذا قصد به لباس أهله والقيام بهم شرعى يتعلق بهم أو بغيرهم أو صيانة جوارحه وقواه من المخالفة المتوقعة عند مقارفة المنزل وعليه يحمل ما ورد في الحديث الذي اعترض به ابن الصلاح على الأصحاب في تقييمهم المشي بالذهاب وهو خبر مسلم أنهم قالوا الرجل الخ كما ذكره في النهاية بصرى (قوله وأن يكون مشيه بسكينة) أي إن لم يضق الوقت وكما يستحب عدم الركوب هنا إلا لعذر يستحب أيضاً في العيد والجنازة وعبادة المريض ومن ركب لعذر أو غيره سير دابته بسكون كالمشي لم يضق الوقت مغنى زاد النهاية ويشبه أن يكون الركوب أفضل لمن يجهد المشي لهرم أو ضعف أو بعد منزل بحيث يمنعه ما يناله من التعب الخشوع والحضور في الصلاة عاجلاً اه قال ع ش قوله مر وعبادة المريض أي بل

حصول البدنة أو غيرها على كونه المجيء مسبوقة بالغتسال والثواب أمر توقيفي فيتوقف على الوجه الذي ورد عليه (فرع) دخل المسجد في الساعة الأولى ثم خرج وعاد إليه في الساعة الثانية مثلاً لم له بدنة بقرة الوجه لا بل خروجه يناق استحقاق البدنة بكاملها بل ينبغي عدم حصولها من خرج بلا عذر لأن المتبادر أنها لمن دخل واستمر ولو حصل له لزم أن يكون من غاب ثم رجع أكمل ممن لم يرغب ولا يقوله أحد خصوصاً إن طال غيبته كان دخل في أول الساعة الأولى وعاد في آخر الثانية (قوله ككل عبادة) دخل فيها الحج والعمرة

المشي لكل صلاة عمل سنة أجر صيامها وقيامها قيل ليس في السنة في خبر صحيح أكثر من هذا الثواب فليمتنبه له وحله في غير نحو الصلاة بمسجد مكة لما يأتي في الإغتكاف من مضاعفة الصلاة الواحدة فيه إلى ما يفوق هذا بمراتب لا سيما إن انضم إليها نحو جماعة وسواك وغيرهما من مكملاتها وأن يكون طريق ذهابه أطول لأنه أفضل ويتخير في عودته بين الركوب والمشي كما يأتي في العيد وأن يكون مشيه (بسكينة)

في سائر العبادات لمطبق المشي كما قاله حج وقوله لم يسكن كالمشي أي فلولم يمكن تسييرها بسكون لصعوبتها واعتيادها العدو ركب غيرها إن تيسر له ذلك لتحصيل تلك السنة عَش (قوله للامر به) أي بالاتباع بسكينة (قوله رواه) أي ما ذكر من الامر والنهي (قوله ومن ثم) أي لاجل النهي عن السعي (قوله كره) أي العدو إلى الجمعة (قوله كما قرئ به الخ) المتبادر رجوع الضمير باحضروا لكن قضية اقتضار النهاية وشرح المنهج على امضوا انه المقر وشاذ (قوله وجب) وكذا يجب السعي إذا لم يدرك الوقت في غيرها إلا به بخلاف ما إذا خشي فوات تكبيرة الاحرام فيمضي بسكينة بخلاف ما إذا لم يدرك جماعة بقية الصلوات إلا بالسعي فلا يسرع كما نقله المجموع وغيره عن الاصحاب وان اقتضى كلام الرافي وغيره انه يسرع وصرح به الفارقي بحثا وتبعه ابن أبي عصرون شرح الروض اه سم (قوله وإن لم يلق به) وفاقا للنهاية وفتح الجواد وفي عَش على المنهج هو المعتمد اه (قوله فيها) أي في الجمعة (قوله إلا ان يفرق) قد يفرق بثبوت لائقية السعي شرعا بالنسبة لكل احد كما في العدو بين الميئين في السعي وكافي الرمل في الطواف وكافي الكر والفر في الجهاد سم (قوله محل الصلاة) أي ولولم يكن مسجدا عَش (واقضه) أي الذكر وقد جعله مقابلا للقراءة فلا يشمله فلا يفيد أن الصلاة على النبي ﷺ أفضل من سورة الكهف والوجه أن الاشتغال بسورة الكهف أفضل من الاشتغال بالصلاة عليه ﷺ لان القرآن أفضل من غيره وقد اشتركا في طلب الاكثار منهما في هذا الوقت سم (قوله قبل الخطبة) متعلق يشتغل في حضوره (قوله وكذا إن لم يسمعها الخ) أي وكذا يسن ان يشتغل بذلك في حالة الخطبة إن لم يسمعها نحو بعد (قوله كما مر) أي في شرح ويسن الانصات (قوله للاخبار الخ) راجع لما في المتن (قوله في ذلك) أي الاشتغال بما ذكر (قوله وإنما يكره) إلى قوله وقضية تها في المغنى وكذا في النهاية إلا قوله لم يجد غير ما وقوله وكذا إلى او كان الجالس (قوله وإنما يكره القراءة في الطريق الخ) ومثل ذلك القراءة في القهاوى والاسواق عَش (قوله ان النهي الخ) أي صاحبها نهاية قول المتن (ولا يتخطى) ويكره التخطى أيضا في غير مواضع الصلاة من المتحدثات أي المباحة ونحوها واقتصارهم على مواضعها جرى على الغالب نهاية قال عَش ومن التخطى المكروه بالاولى ما جرت به العادة من التخطى لتفرقة الاجزاء او بتخير المسجد او سقي الماء او السؤال لمن يقرأ في المسجد ما لم يرغب الحاضرون الذين يتخطاهم في ذلك وإلا فلا كراهة أخذ ما يأتي في مسئلة تخطى المعظم في النفوس ثم الكراهة في مسئلة السؤال من حيث التخطى اما السؤال بمجردة فينبغي ان

للامر به مع النهي عن السعي أي العدو رواه الشيخان ومن ثم كره وكذا في كل عبادة والمراد بقوله تعالى فاسعوا امضوا أو احضروا كما قرئ به شاذ انعم إن لم يدركها إلا بالسعي وقد أطاقه وجب أي وإن لم يلق به ويحتمل خلافه أخذًا من أن فقد بعض اللباس اللائق به عذر فيها إلا أن يفرق (وأن يشتغل في طريقه وحضوره) محل الصلاة (بقراءة أو ذكر) وأفضله الصلاة على النبي ﷺ قبل الخطبة وكذا إن لم يسمعها كما مر للاخبار المرغبة في ذلك وإنما تكره القراءة في الطريق أن النهي عنها (ولا يتخطى)

لكن يأتي أن الحج را كبا أفضل (قوله إلا بالسعي وقد أطاقه وجب) وكذا يجب السعي إذا لم يدرك الوقت في غيرها إلا به وبقي ما إذا لم يدرك جماعة بقية الصلوات إلا بالسعي وفي شرح الروض في باب الجماعة بعد ان قرر انه يمشى بسكينة وإن خشي فوات تكبيرة الاحرام ما نصه اما لو خاف فوات الجماعة فقضية كلام الرافي وغيره أنه يسرع وبه صرح الفارقي بحثا وتبعه ابن أبي عصرون والمنقول خلافه فقد صرح به وعدد جماعة إلى ان قال ونقله في المجموع عن الاصحاب نعم لو ضاق الوقت وخشي فواته فليسرع الخ وذكر في شرح الارشاد الصغير ما نصه اما عند ضيقه فالأولى الاسراع بل يجب جهده على الوجه إذا لم يدركها إلا به وإن لم يلق به فيما يظن اه وكتب لمن سأله عن هذه العبارة ما نصه قوله بل يجب جهده الخ هو المعتمد عندي كجمع وإن سلم ان الجمهور على خلافه لانه هو اللائق بالاحتياط المبني عليه امر الجمعة ما يمكن فتأمله وزعم ان الاسراع منهى عنه لا يجدي لان محل النهي في غير هذه الحالة اه (قوله إلا ان يفرق) قد يفرق بثبوت لائقية السعي شرعا بالنسبة لكل احد كما في العدو بين الميئين في السعي وكافي الرمل في الطواف وكافي الكر والفر في الجهاد (قوله واقضه) أي الذكر وقد جعله مقابلا للقراءة فلا يشمله فلا يفيد أن الصلاة عليه أفضل من الاشتغال بالصلاة عليه ﷺ والسلام أفضل من سورة الكهف والوجه ان الاشتغال بسورة الكهف أفضل من الاشتغال بالصلاة عليه عليه أفضل الصلاة والسلام لان القرآن أفضل من غيره وقد اشتركا في طلب الاكثار منهما في هذا الوقت (قوله في المتن ولا يتخطى) أي ولو من جهة العلوكا هو ظاهر بان امتدت خشية فوق رؤسهم بحيث يتأذون بالمرور عليها

لا كراهة فيه بل هو سعى في الخير واعانة عليه اه (قوله رقاب الناس) يؤخذ من التعبير بالرقاب ان المراد بالتخطي ان يرفع رجله بحيث تحاذي في تخطيه اعلى منسكب الجالس وعليه فما يقع من المرور بين الناس ليصل الى نحو الصف الاول ليس من التخطي بل من خرق الصفوف ان لم يكن ثم فرج في الصفوف يمشي فيها عرش لكن قضية اجلس فقد آذيت في حديث النهي ان المدار على الايذاء ولو بدق جنب الحاضر ونحوه وباتى عن سم ما يصرح به (قوله فيكره له الخ) ويحرم ان يقيم احدا يجلس مكانه ولكن يقول نفسه حوا او توسعوا الامر به فان قام الجالس باختياره واجلس غيره فلا كراهة في جلوس في غيره واما هو فان انتقل الى مكان اقرب الى الامام لم يكرهه ولا كره ان لم يكن عذرا لان الايثار بالقرب مكروه بخلافه في حظوظ النفس فانه مطلوب لقوله تعالى ويؤثرون على انفسهم معنى زاد النهاية وفي الامداد مثله ولو اثر شخص احق بذلك المحل منه لكونه قارنا او عالما بل الامام ليعلمه او يريد عليه اذا غلط فهل يكره ايضا او لا لكونه لمصلحة عامة الاوجه الثاني اه قال عرش قوله مر ويحرم ان يقيم الخ اى حيث كانوا كلهم ينتظرون الصلاة كما هو الفرض اما ما جرت العادة به من اقامة الجالسين في موضع الصف من المصلين جماعة اذا حضرت جماعة بعدهم وارادوا فعلها فالظاهر انه لا كراهة ولا حرمة لان الجالس ثم مقصر باستمرار الجلوس المؤدى لتفويت الفضيلة على غيره اه (قوله ذلك) اى التخطي ولو من جهة العلوك كما هو الظاهر بان امتدت خشبة فوق رؤسهم بحيث يتاذون بالمرور عليها القربها من رؤسهم مثلا سم (قوله كراهة شديدة) عبارة النهاية كراهة تنزيهه كافي المجموع وان نقل عن النص حرمة واختاره في الروضة اه (قوله نعم للامام التخطي الخ) اى فلا يكره له لا يضطراره اليه نهاية ومعنى (قوله اذا اذنوا له فيه الخ) عبارة المغنى اذا اذن له القوم في التخطي ولا يكره لهم الاذن والرضا بادخالهم الضرر على انفسهم لكن يكره لهم من جهة اخري وهو ان الايثار بالقرب مكروه كما قاله ابن العباداه وفي البصرى مانصه هل العلم برضاهم كاذنهم فيما ذكره الاقرب نعم اه اى اخذ من مسئلة التخطي للبعظم (قوله نعم ان كان فيه ايثار الخ) لعل بترك الفرجة بين يديه له (قوله او كانوا نحو عبيده الخ) اى كتليذه قال المغنى ولهذا يجوز ان يبعث عبده اى مثلا لياخذ له موضعا في الصف الاول فاذا حضر السيد تاخر العبد قاله ابن العباداه ويجوز ان يبعث من يقعد له في مكان ليقوم عنه اذا جاءه ولو فرش لاحد ثوب او نحوه فلغيره تنحيته والصلاة مكانه حيث لم يكن به احدا للجلوس عليه بغير رضا صاحبه ولا يرفعه بيده او غيرها لئلا يدخل في ضمانه زاد النهاية نعم ما جرت العادة به من فرش السجادات بالروضة الشريفة ونحوها من الفجر او طلوع الشمس قبل حضور اصحابها مع تاخيرهم الى الخطبة وما يقاربها لا بعد في كراهتها بل قد يقال بتجريمه لما فيه من تحجير المسجد من غير فائدة عند غلبة الظن بحصول ضرر لمن نحاه او جلس مكانها اه قال عرش قوله مروى يجوز ان يبعث الخ اى فهو مباح وليس مكروها ولا خلاف الاولى بل لو قيل بد به لكونه وسيلة الى القرب من الامام مثلا لم يبعد وقوله مر من يقعد له في مكان الخ ظاهره وان لم ير المبعوث حضور الجمعة بل كان عزمه اذا حضر من بعثه انصرف هو من المسجد وهو ظاهر وقوله مر بل قد يقال بتجريمه معتمد عرش وفي الكردى على بافضل من فتح الجواد في احياء الموات مانصه والسابق الى محل من المسجد او غيره للصلاة واستماع حديث او وعظ اى ونحوهما احق به فيهما وفيما بعد ما حتى يفارقه وان كان خلف الامام وليس فيه اهلية الاستخلاف فان فارقه لغير عذرا ولعذر لا يعود بطل حقه فان فارقه لعذر بنية العود اليه كقضاء حاجة وتجديد وضوء واجابة دعاء كان احق به وان اتسع الوقت ولم يترك نحو ازاره حتى يقضى صلاته او مجلسه الذى يستمع فيه نعم ان اقيمت واتصلت الصفوف فالوجه سد الصفوف مكانه ولا عبرة بفرش سجادة له قبل حضوره فلغيره تنحيته بما لا تدخل في ضمانه بان لم تنفصل على بعض اجزائه وينتجه في فرشها خلف المقام بمكة وفي الروضة المكرمة حرمة اذ الناس بها بون تنحيتهما وان جازت وفي الجلوس خلف المقام لغير دعاء مطلوب وفي صلاة اكثر من سنة الطواف حرمتها ايضا ان كان وقت احتياج

لقربها من رؤسهم مثلا انتهى (قوله نعم للامام التخطي) اى بلا كراهة

رقاب الناس للنهي الصحيح
عنه فيكره لذلك كراهة
شديدة بل اختار في الروضة
حرمة وعليها كثيرون نعم
للإمام التخطي للنهي او
المحراب اذا لم يجد طريقا
سواه وكذا لغيره اذا
اذنوا له فيه لحياء على
الأوجه نعم ان كان فيه
ايثار بقربة كره لهم او
كانوا نحو عبيده او
اولاده او كان الجالس

الناس للصلاة ثم اه (قوله في الطريق) خبر كان سم (قوله او كان ممن لا تنعقد به الجمعة الخ) عبارة النهاية والمغنى وشيخنا او سبق العبيد والصبيان او غير المستوطنين الى الجامع فانه يجب على السكاملين اذا حضروا التخطي لسماح الاركان اذا توقف سماع ذلك عليه اه قال ع ش بل تجب اقامتهم من مجالسهم اذا توقف ذلك عليه وبه يقيد قولهم اذا سبق الصبي الى الصف لا يقام منه اه (قوله او وجد فرجة الخ) عبارة النهاية والمغنى او وجد في الصفوف التي بين يديه فرجة لم يبلغها الا بتخطي رجل او رجلين فلا يكره له وان وجد غيرها لتقصير القوم باخلاء فرجة لكن يسن له عدم التخطي اذا وجد غيرها فان زاد التخطي عليهما الى الرجلين ولو من صف واحد ورجا ان يتقدموا الى الفرجة اذا اقيمت الصلاة كره لكثرة الاذى اهى ورجاء سد ها قال الرشيدى قوله ولو من صف واحد انظر ما صورة الزيادة في الصف الواحد وقوله مرد ورجاء ان يتقدموا الخ قضيته انه اذا لم يرج ذلك فلا كراهة فتنبه اه (قوله لكن يكره ان يرد الخ) ولو وجد فرجة يتخطى في صفوفها صفوا واحدا واخرى يتخطى في صفوفها صفين فالوجه عدم كراهة التخطي للثانية لان تخطي الصفين ماذون فيه والوصول اليها اكمل سم ويأتى عن الايعاب ما قديح الفه (قوله على صفين الخ) التقييد بصف او صفين عبر به الشافعى وغير كثير ومنهم النووي في مجموعه برجل او رجلين فالمراد كفى التوضيح وغيره اثنا مطلقا فقد يحصل تخطيهم من صف واحد لا زحام وزعم ان العبارتين سواء وانه لا بد من تخطي صفين ممنوع بل الوجه ما تقرروا وتعارض تخطي واحد واثنين فالمراد كراهة الظاهر لان الاذى فيه اخف منه فيها ثم ان علم منهما من المساحة ما لم يعلمه منه آثرهما فيما يظهر ايعاب اه كرى على بافضل (قوله اولم يرج انهم الخ) فان لم يرج ذلك فلا كراهة وان كثرت الصفوف وكذلك اذا قامت الصلاة ولم يسدوها فيخرجها وان كثرت كرى على بافضل (قوله الف موضعا) اهى اولم يالف ع ش (قوله وقيد الاذرى الخ) اقره النهاية واعتمده المغنى وقال سم ومال اليه شيخنا مناهضة قول يمكن بقاؤه على ظاهره لان العظيم ولو في الدنيا كالا مام ونوابه يتسامح الناس بتخطيه ولا يتأذون به اه (قوله بمن ظهر صلاحه الخ) ولو فرض تأذيتهم به احتمل الكراهة ايضا سم اهى كاهو الظاهر من التمليل (قوله وقضيتها) اهى العلة (ان محله) اهى عدم الكراهة (و) (قوله في تخطي الخ) خبر ان (قوله وانه لا فرق الخ) اعتمده ع ش والبجيرمى قول المتن (وان يزين) اهى مر يد حضور الجمعة الذكروا اما المرأة اهى ولو يجوز اذا اردت حضورها فيكره لها التطيب والزينة وفاخر الثياب نعم يستحب لها قطع الرائحة الكريهة ومثل المرأة فما ذكر الختني نهاية ومغنى قال ع ش قوله مر قطع الرائحة الخ اهى وان ظهر لما يزيل به ريح حيث لم يأت بالاهاه (قوله وافضلها) الى قوله وبان في حديث الخ في النهاية والمغنى (قوله وافضلها الا بيض) اهى ختى في العائى اهى كفى سم ويسن ان تكون ثيابا جديدة اهى كما في النهاية فان لم تكن جديدة سن ان تكون قريبة منها اهى كفى ع ش والا كمل ان تكون ثيابا كلها بيضاء فان

(قوله الطريق) خير كان (قوله لكن يكره ان يرد على صفين) ولو وجد فرجة يتخطى في صفوفها صفوا واحدا واخرى يتخطى في صفوفها صفين فالوجه عدم كراهة التخطي للثانية لان تخطي الصفين ماذون فيه والوصول اليها اكمل (قوله وقيد الاذرى الخ) اقول يمكن بقاؤه على ظاهره لان العظيم ولو في الدنيا كالا مام ونوابه يتسامح الناس بتخطيه ولا يتأذون به (قوله وقيد الاذرى بمن ظهر صلاحه الخ) ولو فرض تأذيتهم به احتمل الكراهة ايضا (قوله وافضلها الا بيض) قال في شرح العباب واستثنى من ذلك الغزى ايام الشتاء والحل وفيه نظر لانه يمكنه لبس ما بقي ثوبه الا بيضا فاذا وصل للجامع نزعه فان يتيسر له ذلك لم يبعد ان يكون خوفه تدنس ثوبه الا بيضا عذر فى عدم لبسه انتهى ما فى شرح العباب بقى مالمو كان يوم الجمعة يوم عيد فهل يراعى الجمعة فيقدم الابيض او العيد فلا غلى او يراعى الجمعة وقت اقامتها فيقدم الابيض حينئذ والعيد في بقية اليوم فيقدم الاغلى فيها لكن قد يشكل على هذا الاخير ان قضية قوله في كل زمن انه ان روعبت الجمعة روعبت في جميع اليوم وقد يرجح مرعاة العيد مطلقا ان الزينة فيه آكد منها في الجمعة ولهذا سن الغسل وغيره فيه لكل احد وان لم يحضر فليتنامل انتهى

في الطريق او كان ممن لا تنعقد به الجمعة والجاتى ممن تنعقد به فيتخطى ليسمع او وجد فرجة بين يديه لتقصيرهم لكن يكره ان يزيد على صفين او اثنين الا اذا لم يجد غيرها او لم يرج انهم يسدون عند القيام قال جمع ولا يكره المعظم الف موضعا وقيد الاذرى بمن ظهر صلاحه ولا يته لتبرك الناس به وقضيتها ان محله في تخطي من يعرفونه وانه لا فرق حينئذ بين ان يتخطى لموضع الفه وغيره (وان يزين باحسن ثيابه) للبحث على ذلك في الخبر الصحيح

وأفضلها الأبيض في كل زمن حيث لا عذر على الوجه للخبر الصحيح البسوا من ثيابكم البيضاء فانها من خير ثيابكم وكفنا فيها وتاكم وبلى
 الأبيض ما صبح قبل نسجه ويكره ما صبح بعده لأنه صلى الله عليه وسلم لم يلبسه كذا ذكره جمع متقدمون واعتمده المتأخرون وفيه نظر فان إطلاق
 الصحابة للبسة صلى الله عليه وسلم المصبوغ على اختلاف ألو انه يدل على أنه لا فرق وفي حديث اختلاف في ضعفه أنه صلى الله عليه وسلم أتى له بعد غسله بلحفة مصبوغة
 بالورس فالتحف بهم اقال رواه قيس بن سعد رضي الله عنهم وكان أنظر أزرالورس على عكسه (٤٧٥) وهذا ظاهر في أنها مصبوغة بعد

النسج بل يأتي قيل العيد أنه
صلى الله عليه وسلم كان يصيب ثيابه
 بالورس حتى عمامته وهذا
 صريح فيما ذكرته (وطيب)
 لغير صائهم على الوجه لما في
 الخبر الصحيح ان الجمع بين
 الغسل ولبس الاحسن
 والطيب والانصاف وترك
 التخطي يكفر ما بين الجمعتين
 ويسن للخطيب أن يبالي في
 حسن الهيئة وفي موضع من
 الاحياء يكره له لبس السواد
 أي هو خلاف الاولى
 وتبعه ابن عبد السلام فقال
 إدامة لبسه بدعة لكن قضية
 تعبيره بالادامة انه لا بدعة
 في غيرها ويؤيده ما يأتي
 وقول الماوردي ينبغي لبسه
 يحمل على زمنه من منع
 العباسيين الخطباء إلا به
 مستندين فيه لما رواه ابن
 عدى وأبو نعيم والبيهقي
 عن جدهم عبد الله بن عباس
 رضي الله عنهما قال مررت
 بالنبي صلى الله عليه وسلم وإذا معه
 جبريل وأنا أظنه دحية
 الكلبي فقال جبريل للنبي
صلى الله عليه وسلم انه أوضع الثياب
 وان ولده يلبسون السواد

لم يكن كلفا فعلاها و يطلب ذلك حتى في غير يوم الجمعة نعم المعتبر أي كافي سم وغش في العيد الاغلي في الثمن لانه
 يوم زينة حتى لو كان يوم الجمعة يوم عيدا راعى يوم العيد في جميع نهاره على المعتمد شيخنا (قوله في كل زمن الخ)
 وقيد بعض المتأخرين افضلية البياض بغير ايام الشتاء والوحل وهو ظاهر حيث خشى تلوثها نهاية ويوافقه
 قول الشارح في التحفة حيث لا عذر على الوجه اه ونظر فيه في الامداد بانه يمكنه حملته معه إلى المسجد ثم
 يلبسه فيه اه وقال في الايعاب فان لم تيسر له ذلك أي نحو لبس ما بقي ثوبه الأبيض في الطريق ثم نزعه في الجامع
 لم يبعد ان يكون خوف تدنس ثوبه الأبيض عذرا في عدم لبسه اه وبه يجمع بين الخلاف في ذلك كرهى على
 بافضل (قوله فانها من خير ثيابكم الخ) التبعض فيه لا ينافي انها الخير على الإطلاق لجواز تفاوت افراد الخير
 سم (قوله وفيه بظن الخ) عبارة النهاية والمغنى لسكن سياق فيما يجوز لبسه أنه لا يكره لبس مصبوغ بغير
 الزعفران والمصفر اه أي سواء اصبح قبل النسج ام بعده قال غش قوله مر انه لا يكره الخ معتمداه عبارة
 سم قال شيخنا الشهاب الرملي المعتمد عدم الكراهة وهو الموافق لقول الاصحاب في باب اللباس لا يكره من
 المصبوغ إلا المزعز والمصفر على ما فيه اه وما اعتمده موافق لما اختاره شيخنا الشارح اه وعبارة شيخنا
 بخلاف ما صبح بعده فلبسه خلاف الاولى على المعتمد وقيل بكرهته اه (قوله على انه لا فرق) أي في عدم
 الكراهة وهو المعتمد حلي (قوله وبان في حديث الخ) عطف على قوله فان إطلاق الخ فالباء بمعنى اللام ولو
 حذفه كان اخصر واولى (قوله على عكسه) أي معاطف بطنه (قوله وهذا) أي الحديث (قوله فيما ذكرته)
 أي من عدم الفرق قول المتن (وطيب) وأفضله وهو المسك آكد شرح بافضل عبارة ابن قاسم الغزي
 والتطيب باحسن ما جدمه اه قال شيخنا واولاه المسك اه (قوله لغير صائهم) أي ولغير امرأة كما مروا لغير
 محرم كما يأتي (قوله يكفر ما بين الجمعتين) هذا يقتضي ان تكفير ما ذكره مشروط بما ذكر في الحديث وقضية
 الحديث السابق في شرح ما شيا خلافة فعل ما هنا بيان للاكمل غش (قوله في حسن الهيئة) أي والعمة
 والارتداء نهاية ومعنى (قوله وفي موضع الخ) عبارة المغنى والنهاية وترك لبس السواد للامام اولى من لبسه
 الا ان خشى فتنة ترتب على تركه من سلطان او غيره اه (قوله إدامة لبسه بدعة) أي لكل احد أي على
 الراس وغيره ومحلها ما لم يكن فيه غرض كتحملة الوسخ غش (قوله لا غيرها) أي الادامة (قوله ما يأتي) أي
 آتفا في السؤال والجواب (قوله وقول الماوردي الخ) جواب سؤال ظاهر البيان (قوله عن جدم) أي جد
 الخلفاء العباسيين و (قوله عبد الله) بدل من جدم (قوله انه) أي الثوب الاسود و (قوله وان ولده) أي ولد
 عبد الله بن عباس رضي الله تعالى عنها (قوله فان قلت صح الخ) أي فقطضي هذا لبس الاسود (قوله وانه
 خطب الناس الخ) أي يوم دخوله مكة (قوله وفيه) أي في لبسه السواد في يوم الجمعة وقت الفتح قاله السكردى
 وانظر تقييده اللبس يوم الجمعة من ان اخذه بل يردده قول الشارح على انه ليس فيها الخ (قوله وفي العيد الخ)
 عطف على قوله في نحو الحرب الخ (قوله من يديه) إلى قوله حتى تبدو في النهاية وإلى قوله والذي في معنى
 الحنا بلة في حاشية شيخنا على الغزى (لا احدهما) أي لازالته من يده واحدة ورجل واحدة وإما الاقتصار

(قوله وأفضلها الأبيض) الأفضل في العمامة أيضا البياض كما هو ظاهر (قوله فانها من خير ثيابكم) التبعض
 فيه لا ينافي انها الخير على الإطلاق لجواز تفاوت افراد الخير (قوله ويكره ما صبح بعده الخ) قال شيخنا

فان قلت صح أنه صلى الله عليه وسلم دخل مكة وعليه عمامة سوداء وأنه خطب الناس وعليه عمامة سوداء وفي رواية دخل مكة يوم الفتح
 وعليه شقة سوداء وفي أخرى غنداب عندي كان له عمامة سوداء يلبسها في العيدين ويرخيها خلفه وفي أخرى للطبراني انه عم غلبا بعمامة سوداء
 وارسله إلى خيبر ونقل لبس السواد عن كثير من الصحابة والتابعين قلت هذه كلها وقائع فعلية محتملة فقدم القول وهو الامر
 بلبس البياض عليها على أنه ليس فيها لبسه يوم الجمعة بل في نحو الحرب لانه أرهب وفيه يوم الفتح الاشارة إلى ان ملته لا تتغير
 إذ كل لون غيره يقبل التغير وفي العيد لان الارفع فيه أفضل من البياض كما يأتي (ولإزالة الظفر) من يديه ورجليه لأحدهما

فيكره كلبس نحو نعل او خف واحدة لغير عذر وشعر نحو لبطة وعائنه لغير مر يد التضحية في عثر الحجة وذلك لاتباع رواه البزار وقص شاربه حتى تبدو حرمة الشفة وهو المراد بالا حفاء المأور به في خبر الصحيحين ويكره استئصاله وحلقه ونوزع في الحلق بصحة وروده ولذا ذهب اليه الأئمة الثلاثة علي ما قيل والذي في مغني (٤٧٦) الحنابلة انه يخبر بينه وبين القص ونقل الطحاوي عن مذهب أبي حنيفة وصاحبيه وزفر

علي الدين دون الرجلين وبالعكس فلا كراهة فيه فيما يظهر بصري و شيخنا (قوله فيكره) اي الاتصا على احد هما شيخنا (قوله كلبس نحو نعل الخ) اي كقفازة واحدة (قوله وشعر الخ) عطف على الظفر (قوله نحو لبطة الخ) انظر ما المراد بنحو هما عبارة النهاية والمغني والشعر فينتف لبطة ويقص شاربه ويحلق عائنه ويقوم مقام حلقها قصها او تنفها اما المرافة فينتف عائنها بل يتعين عليها ازالها عند امر الزوج لها به اه زاد المغني في الاصح فان تفاخس وجب قطعها والعانة الشعر النابت حو الى ذكر الرجل وقبل المرافة وقيل ما حول الدبر قال المصنف والاولى حلق الجميع اه قال ع ش قوله مر بل يتعين عليها الخ اي حيث لم يترتب على ازالها ضرر بمخالفة العادة في فعلها اه (قوله لغير مر يد التضحية الخ) اي ولغير محرم لحرمه ذلك في حقه ولكراهته في حق مر يد التضحية كما يأتي شيخنا (قوله وقص شاربه الخ) والتوقيت في ازاله الشعر والظفر بالطول ويختلف باختلاف الاشخاص والاحوال ويسن دفن ما ينزله من شعر وظفر ودم مغني ونهاية و شيخنا زاد الاول وعن انس انه قال اقتلنا في ازاله ذلك انه لا يترك اكثر من اربعين ليلة اه وزاد الاخير ان وما قاله في الانوار من انه يستحب قلم الاظفار في كل عشرة ايام وحلق العانة كل اربعين يوما مجرى على الغالب اه قال ع ش قوله من شعر قد يشمل شعر العورة وليس مراد ابل الواجب ستره عن الاعين وهل يحرم القاء ذلك في النجاسة كالاخيلة او لافيه نظر وظاهر اطلاقه سن الدفن الثاني فليرا جع ثم لو لم يفعله صاحب الشعر اي مثلا ينبغي لغيره من يتا او غيره فعله لطلب ستره عن الاعين في حد ذاته واحترامه ومن ثم يحرم استعماله فيما ينتفع به كعشعر اناته واتخاذ خيط منه او نحو ذلك اه (قوله استئصاله) اي الشارب (قوله في الحلق) اي في كراهته (قوله اليه) الى اختيار الحلق (قوله ان احفاه) اي حلق الشارب (قوله قلت هي) اي واقعة الحلق (قوله واقعة الخ) ما المانع ان يحمل انه فعله احيانا للبيان الجواز سم (قوله بذلك) اي بقص ما يسهل قصه وحلق غيره (قوله اليه) اي القول بذلك (قوله وحلق الراس مباح) ولذلك قال المتولي ويترن الذكرك بحلق راسه ان جرت عادته بذلك قال بعضهم وكذا لم تجر عادته بذلك وكان براسه زهومة لا نزول إلا بالحلق مغني (الان تاذي الخ) اي والا في نسك او مولود في سابع ولادته او كافر اسلم نهاية ومغني (قوله ان تاذي ببقاء شعره الخ) اي او صار تركه بخلا بالمرودة كافي زمنا فيندب حلقه وينبغي له اذا اراد الجمع بين الحلق والغسل يوم الجمعة اي مثلا ان يؤخر الحلق عن الغسل اذا كان عليه جنابة ليزيل الغسل اثرها عن الشعر ع ش (قوله اوشق عليه الخ) اي او كان براسه زهومة لا نزول إلا بالحلق او جرت عادته بالحلق كاتقدم عن المغني عبارة البصري قوله اوشق عليه تعبه فيندب بل لا يبعد وجوبه ان غالب على ظنه حصول التأذي اه (قوله والمعتمد الخ) اعتمده شيخنا وهو الظاهر من كلام النهاية كاتبه عليه ع ش (قوله والرجلين) اي وفي كيفية تقليمهما (قوله مخالفا الخ) وفسره ابو عبد الله بن بطلة بان يدا بخنصر اليمنى ثم الوسطى ثم الابهام ثم البنصر ثم المسبحة ثم باهام اليسرى ثم الوسطى ثم الخنصر ثم السبابة ثم البنصر نهاية (قوله هو) اي الخبر المذكور (قوله لم اجدته) اي يمكن (قوله واثره) اي نقله شيخنا (قوله انتهى) اي مقول الحافظ السخاوي (قوله في ذلك) اي في كيفية التقليم (قوله به) اي بمحل القلم (قوله قبله) اي الغسل (قوله فعل ذلك) اي القلم (قوله وبكرة الجمعة) اي او يوم الاثنين دون بقية الايام شيخنا (قوله قيل بل في حديث الخ) وينبغي ان يحله ما لم يحصل منه تشويه وإلا فيندب قصه ع ش (قوله والريح الكريه) اي كالصنان فيزيله

الرملي المعتمد عدم الكراهة وهو الموافق لقول الاصحاب في باب اللباس لا يكره من المصبوغ إلا المزعفر والمعصف على ما فيه وما اعتمده موافق لما اختاره شيخنا الشارح (قلت هي واقعة فعلية محتملة الخ) ما المانع

أن إحفاه أفضل من قصه فان قلت ما جرى ابناء عن صحة خبر الحلق قلت هي واقعة فعلية محتملة انه ^{صلى الله عليه وسلم} كان يقص ما يمكن قصه ويحلق ما لا يتيسر قصه من معاطفه التي يعسر قصها فان قلت فهل نقول بذلك قلت قد أشار اليه بعض المتأخرين وله وجه ظاهر إذ به يجمع الحديثان على قراءتنا فليتعين لان الجمع بينهما ممكن واجب وحلق الرأس مباح الا ان تأذي ببقاه شعره اوشق عليه تعبه فيندب وخبر من حلق رأسه اربعين مرة في اربعين اربعا ضار فقيها لا أصل له والمعتمد في كيفية تقليم اليدين أن يبدأ بمسبحة يمينه إلى خنصرها ثم اهامها ثم خنصر يسارها إلى اهامها على التوالي والرجلين أن يبدأ بخنصر اليمنى إلى خنصر اليسرى على التوالي وخبر من قص اظفاره مخالفا لم يرو في عينيه رمدا قال الحافظ السخاوي هو في كلام غير واحد ولم اجدته واثره الحافظ الدمياطي عن بعض مشايخه ونص أحد

على استحبابه اه وكذا لم يثبت خبر فروق الله هو مكروه على السنة الناس في ذلك وأيامه أشعار منسوبة لبعض الأئمة وكلها بالما زور وكذب وينبغي البدار بغسل محل القلم لان الحلك به قبله يخشى منه البرص ويسن فعل ذلك يوم الخميس أو بكرة يوم الجمعة لورود كل وكراهة المحب الطبري تنف الانف قال بل يقصه لحديث فيه قيل بل في حديث ان في بقائه امانا من الجذام (والريح) الكريه ونحوه كالوسخ لثلاثا يؤذي

بالماء أو غيره قال امامنا الشافعي رضي الله تعالى عنه من نظف ثوبه قل همه ومن طاب ربحه زاد عقله نهاية
ومعنى قال شيخنا قوله كالصنان هوريج كرهه يكون تحت الابط ودخل بالكاف بجرو ونحوه وقوله أو غيره
اي كالمركب الذهبي والطين والليمون ونحوها بان ياطبخ ذلك موضعه في الحمام اه (قوله وهذه) إلى قوله
كما ينتهي في المغنى إلى قوله فيه رد إلى المتن وإلى قول المتن ويحرم في النهاية الا قوله ذلك وقوله لما جاء إلى المتن
وقوله كما ينتهي اليه يؤخذ (قوله وهذه الخ) اي التزين وما بعده (قوله لكل من اراد الحضور الخ) اي وهو
مباح كما تقدم قول المتن (وان يقرأ الكهف الخ) وقرائتها مع التدبر أفضل من قرائتها بدون تدبر خلافا لما
توهم من تساويهما سم (قوله فيه رد الخ) اي في الاقتصار على الكهف بدون لفظ سورة (قوله فكره
ذلك الخ) اي كرهه في جميع القرآن ان يذكر اسم السورة من غير إضافة لفظ سورة اليه عشر (قوله والافضل
اولها الخ) عبارة النهاية وقرائتها نهارا اكدوا ولاها بعد الصبح الخ اه وعبارة المغنى والظاهر كما قال
الاذرعي ان المبادرة إلى قرائتها اول النهار أولى مسارعة الخ وقبل قبل طلوع الشمس وقبل بعد العصر
وفي الشامل الصغير عند الرواح إلى الجامع اه (قوله وأن يكثر منها الخ) وأقل الاكثر ثلاثة عشر (قوله
ان الاول) اي من قرائها يوم الجمعة نهاية (قوله بضئ له من النور الخ) هل وإن لم يقرأها في الجمعة الاخرى او
بشرطها سم على المنهج والاول هو الظاهر لان كل جمعة ثواب القراءة فيها متعلق بما بينها وبين الاخرى فلا
ارتباط لواحدة من الجمع بغيرها عشر (قوله ان الثاني) اي من قرائها في ليلتها نهاية (قوله ما بينه وبين البيت
العتيق) يحتمل انه على ظاهره فيكون نورا لا بعدا كثر من نور الاقرب لان الله يفعل ما يشاء ويحكم
ما يريد ويحتمل أن نور الاقرب وإن كان أقل مسافة يساوى نور الابعد أو يزيد عليه وإن كان أطول
مسافة سم على حجة (قائدة) قال السيوطي كيفية صلاة ليلة الجمعة لحفظ القرآن اربع ركعات يقرأ فيها
يس والم تنزيل والدخان وتبارك فاذا فرغ حمدوا وحسن الشناء وصلوا على محمد وسائر الانبياء واستغفروا
للمؤمنين والمؤمنات ثم اللهم ارحمني بترك المعاصي ابداما بقيتني وارحمني ان أتكلف ما لا يعنيني وارزقني
حسن النظر فيما يرزقني عن الله بديع السموات والارض ذا الجلال والاكرام والقوة التي لا ترام اسالك
يا الله يا رحمن بجلالك ونور وجهك أن تلزم قلبي حفظ كتابك كما علمتني وارزقني أن أتلهه على النحو الذي
يرزقني عن الله بديع السموات والارض ذا الجلال والاكرام والعزة التي لا ترام اسالك يا رحمن بجلالك
ونور وجهك أن تنور بكتابك بصري وان تطلق به لساني وان تفرج به عن قلبي وان تشرح به صدري وان
تشغل به بدني فانه لا يعنيني على الحق غيرك ولا يؤتيني إلا انت ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم اه
وظاهره انه لا يكرر الدعاء ولو قيل به لكان حسنا وقوله واستغفر للمؤمنين والمؤمنات اي كان يقول
استغفر الله لي وللمؤمنين والمؤمنات عشر وقوله حكاية عن سم أو يزيد عليه لا يظهر وجهه (قوله
وحكمة ذلك) اي تخصيص الكهف بالقراءة في يوم الجمعة وليلتها قول المتن (ويكثر الدعاء الخ) وتستحب
كثرة الصدقة وفعل الخير في يومها وليلتها مغنى وشيخنا (رجاء ان يصادف ساعة الاجابة الخ) اعلم ان وقت
الخطبة يختلف باختلاف اوقات البلدان بل في البلدة الواحدة إذ يتقدم الخطيب في بعض الجمع ويتأخر في
بعض فالظاهر ان ساعة الاجابة في حق اهل كل محل من جلوس خطيبه إلى اخر الصلاة ويحتمل انها مبهمة
بعد الزوال فقد يصادفها اهل محل ولا يصادفها اهل محل آخر بتقدم أو تأخر وسئل البلقيني كيف يستحب
الدعاء في حال الخطبة وهو ما مور بالانصات فاجاب بانه ليس من شرط الدعاء التلفظ بل استحضار ذلك بالقلب
كاف في ذلك وقال الحليمي في منهاجه وهذا إما ان يكون إذا جالس الامام قبل ان يفتتح الخطبة وإما ان

أن يحمل على انه فعله أحيانا لبيان الجواز (قوله في المتن يومها وليلتها) قال في شرح الروض قال يعني الاذرعي
وقرائتها نهارا اكد اه شرح مر وقرائتها مع التدبر أفضل من قرائتها بدون تدبر خلافا لما توهم من
تساويهما (قوله ما بينه وبين البيت العتيق) يحتمل انه على ظاهره فيكون نورا لا بعدا كثر من نور الاقرب
لان الله تعالى يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد ويحتمل أن نور الاقرب وإن كان أقل مسافة يساوى نور الابعدا

وهذه كلها لا تختص بالجمعة
بل تسن لكل من أراد
الحضور عند الناس لكتبتها
فيها أكد (قلت وأن يقرأ
الكهف) فيه رد على من شذ
فكره ذكر ذلك من غير
سورة (يومها وليلتها)
والافضل أولها مبادرة
للخير وحذر من الاهمال
وأن يكثر منها فهما للخبر
الصحيح ان الاول يضئ له
من النور ما بين الجمعة
والخير الدارمى أن الثاني
يضئ له من النور ما بينه
وبين البيت العتيق وحكمة
ذلك أن فيها ذكر القيامة
وأهوالها ومقدماتها وهي
تقوم يوم الجمعة كما في مسلم
ولشبهه بها في اجتماع الخلق
فيها (ويكثر الدعاء) في يومها
رجاء ان يصادف ساعة
الاجابة وهي لحظة لطيفة
وأرجاها

خطبته وأما بين الخطبة والصلاة وأما في الصلاة بعد التشهد قال الناشري وهذا يخالف قول البلقيني وهو
 اظهر نهاية قال ع ش قوله مر كاف في ذلك ثم هو وإن كان كافيا في الدعاء لا يعد كلاما فلا تبطل الصلاة
 باستحضار دعاء محرم او مشتمل على خطاب بل ولا يثاب عليه ثواب الذكرو قوله مر وهو اظهر اى بما
 ذكره البلقيني فانه لا يخلو عن نظر لما في اشتغاله بالدعاء بالقلب من الاعراض عن الخطيب غير انه اذا بنى على
 كلام الحلبي جاز ان يكون وقت الاجابة وقت الخطبة او وقت صلاة الجمعة لا يصادفها إذ لم يدع فيه اه ع ش
 وفي سم بعد ذكر السؤال والجواب المذكورين عن الاعباب مانصه وحاصل السؤال أن طالب كثرة الدعاء
 رجاء ان يصادف ساعة الاجابة مع تفسيرها بما ذكره ينص من طالب الدعاء حال الخطبة مع انه ينافي الانصات
 المأمور به وحاصل الجواب التزام طالب الدعاء حال الخطبة لما ذكره ومنع المناقاة المذكورة وقد يقال ليس
 المقصود من الانصات الا ملاحظة معنى الخطبة والاشتغال بالدعاء بالقلب ربما يفوت ذلك اه (قوله من
 حين يجلس الخطيب الخ) المراد بذلك عدم خروجهما عن هذا الوقت لانها مستغرقة له لانها لحظة لطيفة نهاية
 ومعنى (قوله بنظر المختار في ليلة القدر الخ) قاله في المجموع ولعله عنده من حيث الدليل ولا فائدة تمد أنها تلزم
 ليلة بعينها ع ش (قوله انها تنتقل) قال ابن يونس الطريق في ادراك ساعة الاجابة اذا قلنا انها تنتقل ان
 تقوم جماعة يوم الجمعة فيجىء كل واحد منهم ساعة ويدعو بعضهم لبعض معنى (قوله وفي ليلتها) عطف على
 قوله في يومها (قوله وانه استجبه فيها) ويسن ان لا يصل صلاة الجمعة بصلاة اخرى ولو ستمت بل يفصل بينهما
 بنحو تحوله او كلام الخبر فيه رواه مسلم ويكره تشييك الاصابع والعيب حال الذهاب اهلا ولا تم تكن جمعة
 وانتظارها ومن جلس بطريق أو محل الامام أمرأى ندبا بالقيام وكذا من استقبل وجوه الناس والمكان
 ضيق بخلاف الواسع نهاية ومعنى قال ع ش قوله مر وانتظارها اى حيث جلس ينتظر الصلاة فاذا جلس
 في المسجد لا للصلاة بل لغيرها كحضور درس او كتابة فلا يكره ذلك في حقه واما اذا انتظرهما معا فينبغي
 الكراهة لانه يصدق عليه انه ينتظر الصلاة اه قول المتن (والصلاة على رسول الله ﷺ) اى يكثرها
 قال ابو طالب المكي وقل ذلك ثلثمائة مرة وروى الدارقطني عن ابي هريرة رضى الله عنه ان النبي ﷺ
 قال من صلى على يوم الجمعة ثمانين مرة غفر له ذنوب ثمانين سنة قيل يا رسول الله كيف الصلاة عليك
 قال تقول اللهم صل على محمد عبدك ونيبك ورسولك النبي الامى وتعدو واحدة قال الشيخ ابو عبد الله
 النعماني انه حديث حسن (فائدة) قال الاصبهاني رايته النبي ﷺ في المنام فقلت له يا رسول الله
 محمد بن ادريس الشافعي ابن عمك هل خصصته بشىء قال نعم سألت رضى عز وجل ان لا يحاسبه قلت
 بماذا يا رسول الله قال كان يضلى على صلاة لم يصل على مثلها قلت وما تلك الصلاة يا رسول الله قال كان
 يقول اللهم صل على محمد كلما ذكره الذاكرون وصل على محمد وعلى آل محمد كلما غفل عن ذكره الغافلون
 اه معنى عبارة ع ش لم يتعرض اى الرملى كابن حجج لصيغة الصلاة على النبي ﷺ وينبغي ان تحصل
 باى صيغة كانت ومعلوم ان افضل الصيغ الصيغة الابراهيمية ثم رايته في فتاوى ابن حجر الحديثية
 نقلا عن ابن الهمام مانصه ان افضل الصيغ من الكيفيات الواردة في الصلاة عليه اللهم صل ابدا افضل
 صلواتك على سيدنا عبدك ونيبك ورسولك محمد واله وسلم عليه تسليما كثيرا وزده تشريفا وتكريما وانزله
 المنزل المقرب عندك يوم القيامة اه واقله ثلثمائة بالليل ومثله بالنهار ثم رايته في السخاوى مانصه

من حين يجلس الخطيب
 على المنبر إلى فراغ الصلاة كما
 مر وفي أخبار أنها في غير
 ذلك ويجمع بينها بنظر
 المختار في ليلة القدر أنها
 تنتقل وفي ليلتها لما جاء عن
 الشافعي رضى الله عنه انه
 بلغه أن الدعاء يستجاب فيها
 وانه استجبه فيها (والصلاة
 على رسول الله ﷺ) في
 يومها وليلتها للأخبار
 الصحيحة الامرة بذلك
 والناصة على ما فيه من عظيم
 الفضل والثواب كما بينتها
 في كتابي الدر المنضود في
 الصلاة والسلام على صاحب
 المقام المحمود

يزيد عليه وإن كان أطول مسافة (قوله من حين يجلس الخطيب الخ) لا يخفى أن من حين جلوس الخطيب
 إلى فراغ الصلاة يتفاوت باختلاف الخطباء إذ يتقدم بعضهم ويتأخر بعضهم بل يتفاوت في حق الخطيب
 الواحد إذ قد يتقدم في بعض الجمع ويتأخر في بعض فهل تلك الساعة متعددة فهي في حق كل خطيب ما بين
 جلوسه إلى آخر الصلاة وتختلف في حق الخطيب الواحد ايضا باعتبار تقدم جلوسه وتأخره فيه ونظرو ظاهر
 الخبر التعدد ولا مانع منه ثم رايته الشارح سئل عن ذلك فاجاب بقوله لم يزل في نفسه ذلك منذ سنين حتى رايته
 الناشري نقل عن بعضهم انه قال يلزم على ذلك ان تكون ساعة الاجابة في حق جماعة وغيرها في حق اخرين

قوله أكثر وأمن الصلاة على قال أبو طالب المبني صاحب القوت أقل ذلك ثلثاً مرة قلت ولم أقف عن مستنده في ذلك ويحتمل أن يكون تلقى ذلك عن أحد من الصالحين أما بالتجارب أو بغيره أو يكون ممن يرى بان الكثرة أقل ما تحصل بثلاثمائة كما حكموا في المتواتر قولاً أن أقل ما يحصل بثلاثمائة وبضعة عشر ويكون هنا قد ألغى الكسر الزائد على المثني والعلم عند الله تعالى اه (قوله ويؤخذ منها) أي الاختيار (قوله أن الاكثار منها الخ) بل الاشتغال بها في ليلة الجمعة ويومها أفضل من الاشتغال بغيرها مما لم يرد فيه نص بخصوصه أما ما ورد فيه ذلك كقراءة الكهف والتسبيح عقب الصلوات فالاشتغال به أفضل ع ش (قوله أو قرآن) كان المراد به غير الكهف سم أقول بل خرج الكهف بقوله لم يرد الخ (قوله أي من لزمته الخ) أي ومن يعقد منه كما سياتي معنى (قول المتن ويحرم الخ) أي إلى الفراغ من الجمعة انتهى تجريد اه سم (قوله فإن قلت الخ) أقول هذا السؤال وجوابه المذكور كلاهما مبني على غير أساس وهو توهم أن ذي لا تضاف إلا للذكورة أخذاً من قولهم إنها لا تضاف إلا إلى اسم جنس ظاهر توهم أن المراد باسم الجنس الذكرة وليس كذلك بل المراد به ما يقابل الصفة قال الدماميني في شرح التسهيل فقد توهم بعضهم أن المراد باسم الجنس الذكرة فاستشكل بسبب هذا الوهم الفاسد ما وقع في الحديث أن تصل ذارحمك وغاب عنه مواضع في التنزيل والله ذو الفضل العظيم ذو العرش المجيد ذو الطول ذو الجلال والاكرام انتهى سم (قوله واضافتها) مبتدأ وخبره قوله بتقدير الخ (قوله بتقدير تسكيره الخ) لا حاجة إلى ذلك لما صرح به في التسهيل وغيره من أنها قد تضاف إلى علم سماعاً بل نقلوا أن القراء يقيسه فتأمل سم (قول المتن التشاغل بالبيع) قال الروياني لو أراد ولي اليتيم بيع ماله وقت النداء للضرورة وثم من تلزمه الجمعة بذل ديناراً ومن لا تلزمه بذل نصف دينار وهو ثمن مثله احتمل أن يبيع من الثاني لثلايق الأول في المعصية واحتمل أن يبيع من الأول

وهو غلط ظاهر وسكت عليه وفيه نظرو من ثم قال بعض المتأخرين ساعة الإجابة في حق كل خطيب وسامعيه ما بين أن يجلس إلى أن تنقضي الصلاة كما صح في الحديث فلا دخل للعقل في ذلك بعد صحة النقل انتهى قال الشارح في شرح العباب وقد سئل البلقيني كيف يدع حال الخطبة وهو مأمور بالانصات فاجاب بأنه ليس من شروط الدعاء التلطف بل استحضاره بقلبه كاف وهو حاصل السؤال أن طلب الاكثار الدعاء جاء أن يصادف ساعة الإجابة مع تفسيرها بما ذكره يتضمن طلب الدعاء حال الخطبة مع أنه ينافي بالانصات المأمور به وحاصل الجواب التزام طلب الدعاء حال الخطبة لما ذكره ومنع المناقاة المذكورة وقد يقال ليس المقصود من الانصات إلا ملاحظة معنى الخطبة والاشتغال بالدعاء بالقلب بما يفوت ذلك (قوله أو قرآن) كان المراد غير الكهف (قوله في المتن ويحرم على ذي الجمعة الخ) أي إلى الفراغ من الجمعة اه تجريد قال في شرح العباب قال الروياني ولو أراد ولي اليتيم بيع ماله وقت النداء للضرورة وثم من تلزمه الجمعة بذل ديناراً ومن لا تلزمه بذل بعضه احتمل أن يبيع من الثاني لثلايق الأول في الاثم واحتمل أن يبيع من الأول لأن الموجب وهو الولي

غير عاص والقول للطالب وهو عاص به ويحتمل أن يرخص له في القبول إذا لم يؤد له ترك الجمعة لنفع اليتيم ورخص للولي في الإيجاب للحاجة اه ويتجه أن محل التردد حيث كان ثمن مثله نصف دينار والذي يظهر ترجيحه أخذاً بما يأتي أن الاعانة على المعصية معصية أنه يلزم الولي عن لا تلزمه ولا يقاس القابل بالتابع لأنه إنما جازله لذلك للضرورة ولا ضرورة إلى إلحاق القابل به والزيادة التي بذلها غبطة لا ضرورة اه (قوله فإن قلت كيف اضاف ذي الخ) أقول هذا السؤال وجوابه المذكور كلاهما مبني على غير أساس وهو توهم أن ذي لا تضاف إلا للذكورة أخذاً من قولهم إنها لا تضاف إلا إلى اسم جنس ظاهر توهم أن المراد باسم الجنس الذكرة وليس كذلك بل المراد به ما يقابل الصفة قال الدماميني في شرح التسهيل فقد توهم بعض أن المراد باسم الجنس الذكرة فاستشكل بسبب هذا الوهم الفاسد ما وقع في الحديث أن تصل ذارحمك وغاب عنه مواضع في التنزيل والله ذو الفضل العظيم ذو العرش المجيد ذو الطول ذو الجلال والاكرام اه (قوله بتقدير تسكيره) لا حاجة إلى ذلك لما صرح به في التسهيل وغيره على أنها قد تضاف إلى علم سماعاً بل نقلوا أن القراء

ويؤخذ منها أن الاكثار منها أفضل منه بذكر أو قرآن لم يرد بخصوصه (ويحرم على ذي الجمعة) أي من لزمته فإن قلت كيف أضاف ذي بمعنى صاحب إلى معرفة قلت أل هنا ويصح أن تكون للجنس أو العهد الذهني وكل منهما في معنى الذكرة كما هو مقرر في محله فصحت الإضافة لذلك واضافتها للعلم في أنا الله ذو بكة بتقدير تسكيره ايضاً نظير ما قاله الرضى في فرعون موسى وموسى بنى اسرائيل بالاضافة (التشاغل) عن السعي إليها (بالبيع)

او الشراء لغير ما يضطر اليه (وغيره) من (٤٨٠) كل العقود والصنائع وغيرهما من كل ما فيه شغل عن السعي اليها وان كان عبادة (بعد

الشروع في الاذان بين يدي الخطيب) لقوله تعالى اذان ودلى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع اى اتركوه والامر للوجوب فيحرم الفعل وقيس به كل شاغل ويحرم ايضا على من لم تلزمه مبايعه من تلزمه لا عاتقه له على المعصية وان قيل ان الاكثرين على الكراهة وخرج بالتشاغل فعل ذلك في الطريق اليها وهو ماش او المسجد وان كره فيه ويلحق به كما هو ظاهر كل محل يعلم وهو فيه وقت الشروع فيها ويتيسر له لحوقها بالاذان المذكور الاذان الاول لانه حادث كما مر فلا يشمل النص نعم من يلزمه السعي قبل الوقت يحرم عليه التشاغل من حينئذ ويذى الجمعة من لا تلزمه مع مثله فلا حرمة بل ولا كراهة مطلقا (فان باع) مثلاً (صح) لان النهى لمعنى خارج عن العقد (ويكره) التشاغل بالبيع وغيره لمن لزمته ومن يعقد معه (قبل الاذان) المذكور (بعد الزوال والله اعلم) لدخول الوقت فر بما فوت نعم ان فحش التأخير عنه كما في مكة لم يكره كما بحثه الاسنوى للضرورة (فصل) فيما تدرك به الجمعة وما يجوز الاستخلاف فيه وما يجوز

لان الموجب وهو الوالى غير عاص والقبول للطالب وهو عاص ويحتمل ان يرخص له في القبول اذالم يؤدى ترك الجمعة كما رخص الولي في الايجاب للحاجة اتهم والذي يتجه ترجيحه اخذا بما ياتي ان الاعانة على المعصية معصية انه يلزم الولي البيع من الثاني اى من لا تلزمه الجمعة ايعاب ونهاية واقره سم (قوله او الشراء) الى قوله ويلحق في النهاية والمغنى (قوله لغير ما يضطر اليه) عبارة للمغنى والاسنى قال الاذرعى وغيره ويستثنى من تحريم البيع ما لو احتاج الى ما طهرته او ما يوارى عورته او ما يوقته عند الاضرار اه وعبارة النهاية واستثنى الاذرعى وغيره شراء ما طهره وسترته المحتاج اليها وما دعت اليه حاجة الطفل او المريض الى شراء دواء او طعام او نحوهما فلا يعصى الولي ولا البائع إذا كانا يدركان الجمعة مع ذلك بل يجوز ذلك عند الضرورة وان فانت الجمعة في صور منها اطعام المضطرب ببيع ما ياكله وبيع كفن ميت خيف تعيره بالتأخير وفساده ونحو ذلك اه قال غش مر بل يجوز ذلك الخ هذا جواز بعد منع فيصدق بالوجوب اه (قوله من كل العقود) الاولى من سائر العقود (قوله وقيس به) اى البيع نهاية (قوله من كل شاغل الخ) أى عن شأنه أن يشغل نهاية وشرح بافضل قال غش هذا يشمل ما لو قطع بعدم فواتها ونقله سم على المنهج عن الشارح مر اه وتقدم عن الايعاب والنهية ما قد يفيد (قوله وان كان عبادة) اى ككتابة القرآن والعلم الشرعى فتحرم خارج المسجد وتسكبه فيه غش (قوله مبايعه الخ) اى ونحوها (قوله فعل ذلك) اى البيع ونحوه مغنى (قوله وان كره فيه) اى في المسجد مطلقا فلا تنقيد الكراهة بهذا الوقت غش عبارة للمغنى لان المسجد يزه عن ذلك اه (قوله ويلحق الخ) خلافا للنهية والامداد عبارتها ولو كان منزله بباب المسجد او قريبا منه فهل يحرم عليه ذلك أو لا إذ لا تشاغل كالحاضر في المسجد كل محتمل وكلامهم الى الاول اقرب اه (قوله به) اى بالمسجد (قوله كما هو ظاهر) اى لا انتفاء التفويت (قوله كل محل الخ) اى كان يكون منزله بباب المسجد او قريبا منه (قوله وهو فيه) اى والحال انه في هذا المحل (قوله وقت الخ) مفعول يعلم (قوله فيها) اى في الجمعة متعلق بالشروع (قوله ويتيسر له الخ) عطف على قوله يعلم الخ (قوله وبالاذان المذكور الخ) اى وخرج بالاذان الخ الاذان الاول (قوله لما مر) اى في شرح ثم يؤذن (قوله من حينئذ) اى من وقت لزوم السعي نهاية (قوله وبذى الجمعة الخ) عطف على قوله بالتشاغل الخ (قوله مطلقا) اى قبل الاذان وبعده (قوله لمعنى خارج الخ) اى فلم يمنع الصحة كالصلاة في الدار المغصوبة مغنى زاد النهاية وبيع العنب لمن يعلم اتخاذه خرا اه (قوله كما في مكة) اى في زمنه واما في زمنا فليس فيها تأخير فاحش (قوله للضرورة) اى لتضرر الناس بتعطل مصالحهم في تلك المدة الطويلة

(فصل فيما تدرك به الجمعة) (قوله المتطهر الخ) اى بخلاف المحدث فانه لا يتحمل القراءة عن المأموم وكالمحدث من به نجاسة خفية غش (قوله من ذلك) اى إدراك الجمعة والاستخلاف وفعل المزحوم رشيدى (قوله المحسوب) نعت سبى للامام ولم يبرز لا من اللبس ويحتمل انه صفة لركوع الثانية (قوله لا فيما ياتي) اى انفاى قوله وبأدراك ركعة معه الخ (قوله واستمر الخ) عطف على ادراك ركوع الخ (قوله الى أن يسلم معه) خالفه النهاية والمغنى وشرح المنهج فاكثفوا بالاستمرار الى فراغ السجدة الثانية كما ياتي (قوله وبهذا) اى بما يفيد قول المصنف فيصلى الخ من اشتراط الاستمرار الى السلام (الاعتراض عليه الخ) اقره المغنى عبارته تنبيه قول المحرر من أدرك مع الامام ركعة أدرك الجمعة أولى من قول المصنف من أدرك ركوع الثانية أدرك الجمعة لان عبارة المحرر تشمل ما لو صلى مع الامام الركعة الاولى وفارقه في الثانية فان الجمعة

يقبضه فتأمل (قوله ويلحق به الخ) ذكر في شرح الارشاد مانصه ولو كان منزله بباب المسجد وقريبا فهل يحرم عليه ذلك أولا كلامهم الى الاول اميل وهل الاشتغال بالعبادة كالكتابة كالاشتغال بنحو البيع قضية كلامهم نعم اه ملخصا (فصل فيما تدرك به الجمعة)

للبرحوم وما يمتنع من ذلك (من أدرك ركوع) الركعة (الثانية) مع الامام المتطهر المحسوب له لا فيما ياتي تحصل
واستمر معه الى أن يسلم كما أفاده قوله فيصلى بعد سلام الامام وبهذا يندفع الاعتراض عليه بأن قوله أصله أدرك مع الامام ركعة أحسن

على ان هذا فيه ايهام سلم منه المتن اذ قضيته الا كنفاء بادر الكوع والسجدتين فقط والمعتمد كما افاده كلام الشيخين واعتمده الاذرعى وغيره وان خالف فيه كثيرون وحلوا كلامهما على التمثيل دون التقيدوا استدلو ابنص الام وغيره (٤٨١) انه لا بد من استمراره معه الى السلام

والا كان فارق او بطلت صلاة الامام لم يدرك الجماعة وايدى الغزى بما ياتى فى الخليفة انه لو ادرك ركوع الثانية وسجدتها لا يدرك الجماعة وهو استدلال محتمل وان امكن الفرق وكون الركعة تنتهى بالفراغ من السجدة الثانية اذ ما بعدها ليس منها كما هو واضح من كلامهم لا ينافى ذلك لان الاحتياط للجمعة يقتضى اعتبار تابع الثانية منها فيها لا تميزها بخصوصيات عن غيرها كما علم بامام وياتى (ادرك الجماعة) حكما لا ثوبا كاملا (فيصلى بعد سلام الامام ركعة) جهر للخبر الصحيح من ادرك ركعة من الجماعة فليصل اى يضم فقط فتح تشديد اليها اخرى وفى رواية صحيحة من ادرك من صلاة الجماعة ركعة فقد ادرك الصلاة وتحصل الجماعة ايضا بادر الكركعة اولى معه وان فارقه بعدها لما مر ان الجماعة لا تجب الا فى الركعة الاولى وبادر الكركعة معه وإن لم تكن اولى الامام ولا ثانيته بان قام لرائدة ولو عاد ما كما بينته فى شرح الارشاد فى مبحث القدوة فقول اصل الروضة سهوا تصوير بدليل انه قاسه على المحدث وهو تصح الصلاة خلفه وإن علم حدث نفسه بخاء جاهل

تحصل له بذلك ولا تشملها عبارة المصنف وعبارة المصنف توهم ان الركوع وحده كاف فيجوز لمن ادركه اخراج نفسه وإتمامها منفردا وليس مرادوا لذلك قلت واتم الركعة معه اى عطف ادلى قول المصنف ادرك الخ (قوله على ان هذا) اى قول اصله المذكور (قوله اذ قضيته الا كنفاء الخ) اعتمده الخطيب والجمال الرملى وسهم وغيرهم وهو ظاهر الاسنى لشيخ الاسلام كردى على بافضل (قوله والمعتمد كما افاده كلام الشيخين الخ) المعتمد عند شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله تعالى وغيره وفاقا لمصنوع خلاف هذا المعتمد وهو ظاهر الاخبار وظاهر المعنى وعليه فالمعتمد فيما ايدى به الغزى خلاف ما ذكره فيه وفاقا لما سياتى عن البغوى سم وقوله وغيره اى كالتحاية والمغنى وشرح المنهج (قوله كلام الشيخين) اى قولهما فيصلى بعد سلام الامام (قوله واستدلو ابنص الام) اى ويدل له الحديث الا تى ايضا سم (قوله انه لا بد الخ) خبر قوله والمعتمد (قوله لم تدرك الخ) ببناء المفعول (قوله كان فارقه الخ) اى فى التشديد (قوله محتمل) بفتح الميم بقرينة ما بعده (قوله وإن امكن الفرق) لعله ما ياتى من ان المسبوق تابع والخليفة امام لا يمكن جعله تابعا لهم (قوله وكون الركعة الخ) جملة استثنائية (قوله لا ينافى ذلك) اى اشتراط الاستمرار الى السلام (قوله منها) اى من الثانية (قوله فيها) اى فى الجماعة وكل من الجارين متعلق بالاعتبار (قوله لا تميزها الخ) متعلق بيقضى الخ (قوله بامام) اى من شروط الجماعة (قوله وياتى) اى فى الاستخلاف وكان الاولى وما ياتى قول المتن (ادرك الجماعة) اى بشرط بقاء العدد الى تمام الركعة فلو فارقه القوم بعد الركعة الاولى ثم اقتدى به شخص وصلى معه ركعة لم تحصل له الجماعة لفقد شرط وجود الجماعة فى هذه الصورة كما قدمه فى الشروط ع ش وقوله فلو فارقه القوم الخ اى سلموا قبل الامام كفى سم وقوله شرط وجود الجماعة صوابه وجود العدد كفى سم ايضا ما يوافقه (قوله حكما) الى قوله وبادر الكركعة معه فى النهاية (قوله حكما لا ثوبا كاملا) كذا فى النهاية وقال المغنى اى لم تفتهاه ولعله احسن (قوله للخبر الصحيح الخ) لما كان فى المتن دعوتان اتى بدليلين الاولى للثانية والثانية للاولى كذا فى البجيرمى ويظهر ان الاول دليل للدعوتين معا ولذا قدمه (قوله فليصل الخ) يمكن انه ضمن معنى الاضافة حتى تعدى الى اى مضيفا اليها اخرى سم (قوله اى يضم فقط فتح الخ) لعله انما اقتصر عليه لكونه الرواية الاولى لا فيجوز فيه فتح الياء وكسر الصاد وهو الظاهر من التعدية بحرف الجر فان صلى بتعدى بنفسه وكان ضمن معنى يضم ع ش (قوله وإن فارقه الخ) الو او هنا وفى قوله الا تى وإن لم تكن الخ للحال (قوله فجاء جاهل الخ) عطف على قوله قام الخ (قوله وادرك الفاتحة) اى فلا بد هنا من ادراك الركعة معه بقرامتها ومن عدم علمه بزيادتها (قوله الى ان يسلم) لعله مبنى على ما تقدم له سم اى وتقدم ما فيه (قوله ويؤخذ منه) اى من القياس فى قوله فهو كمصل الخ (قوله انه لا بد هنا الخ) كان الاشارة الى ما اذا كان عامدا فى الزائدة سم اقول بل قضية القياس المتقدم ان المشار اليه القيام لازادة مطلقا (قوله وفى هذه الاحوال) اى الثلاث (قوله ان يقتدى به) اى بمدرك ركعة من الجماعة فقط (قوله جاز الخ ياتى عن

(قوله والمعتمد كما افاده كلام الشيخين) المعتمد عند شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله وغيره وفاقا لمصنوع خلاف هذا المعتمد وهو ظاهر الاخبار وظاهر المعنى وعليه فالمعتمد فيما ايدى به الغزى خلاف ما ذكره فيه وفاقا لما سياتى عن البغوى (قوله واستدلو ابنص الام وغيره) اى ويدل عليه الحديث الا تى ايضا (قوله فليصل) يمكن انه ضمن معنى الاضافة حتى تعدى الى اى مضيفا اليها اخرى (قوله وإن علم حدث نفسه فجاء جاهل بخاله الخ) اى فلا بد هنا من ادراك الركعة معه بقرامتها ومن عدم علمه بزيادتها فقولته ثم استمر معه الى ان يسلم لعله مبنى على ما تقدم له (قوله انه لا بد هنا الخ) كان الاشارة الى ما اذا كان عامدا فى الزائدة (قوله جاز كفى البيان الخ) إن قلت يشكل على الجواز هنا ما ياتى فى صلاة

(٦١) - (شروانى وابن قاسم) - (ثانى) بحاله واقتدى به وادرك الفاتحة ثم استمر معه إلى ان يشلم لانه ادرك مع الامام ركعة قبل سلام الامام فهو كمصل ادرك صلاة اصلية جمعة او غير ها خلف محدث ويؤخذ منه انه لا بد هنا من زيادة الامام على الاربعين وفى هذه الاجوال كلها لو اراد آخر ان يقتدى به فى ركعته الثانية ليدرك الجماعة جاز كفى البيان عن ابن حامد وجرى عليه الرى وابن كبن وغيرهما

النهاية والمعنى خلافه (قوله قال بعضهم وعليه لو أحرم الخ) نقله الزيايدي في شرح المحرر وأقره وخالف الجلال الرملي فاقى بانقلابها ظهر أو قال القليوبي أن كانوا جاهلين ولا لالم ينفع قد أحرمهم من أصله وهو الوجه الوجهية بل وأوجه منه عدم انعقاد أحرامهم مطلقا فتأمل انتهى اهـ كردى على بأفضل (قوله وعليه) أى على ما فى البيان (قوله حصلت الجمعة الخ) اعتمده سم كياتى ع ش (قوله أولئك) أى أباحا مدوم من معه (قوله أنه لا يجوز الخ) وهو المعتمد ع ش (قوله انتهى) أى مقول بعضهم (قوله وفيه نظر) أى فى نزاع بعضهم (قوله وليس هنا فوات العدد فى الثانية) قد يقال بل فيه فوات العدد فى الأولى أيضا بخلاف المسبوق كما هو ظاهر (قوله بل العدد موجود الخ) (قرع) لو شك مدرك الركعة الثانية قبل سلام الإمام هل سجد معه أم لا سجد وأتمها الجمعة أو بعد سلام الإمام أتمها ظهر لأنه لم يدرك ركعة معه فعلم أنه لو أتى بركعته الثانية وعلم في تشهد ترك سجدة من الثانية سجد بها ثم تشهد وسجد للسجود وهو مدرك للجمعة وإن علم فيه تركها من الأولى أو شك فاته الجمعة وحصل له ركعة من الظهر شرح بأفضل ونهاية واستنى وفي السكردى على الأولى قوله فاته الجمعة أى لأنه لم يدرك مع الإمام ركعة كاملة وقوله حصلت له من الظهر ركعة أى ملفقة من ركوع الركعة التى أدر كها مع الإمام وسجود الركعة الثانية التى تدار كها بعد سلام الإمام وتبين أن جلوسه للتعهد لم يصادف محله فيجب عليه القيام فور اعتد تذكره أو شك أم لا وادرك الأولى مع الإمام وتذكر في تشهد مع الإمام ترك سجدة من الأولى فانه باتى بعد سلام الإمام بركعة ويكون مدركا للجمعة لأنه أدر كركعة كاملة مع الإمام ملفقة من ركوع الأولى وسجود الثانية اهـ (قوله أى الركوع) إلى قوله موافقة فى المعنى إلا قوله وآ كد إلى المتن وإلى قوله ومر الفرق فى النهاية (قوله أى الركوع) أى ركوع الثانية (قوله من غير نية) أى كابدل عليه تعبيره ببيتى نهاية (قوله لأن الجمعة الخ) أى ولدفع ما يتوهم من لفظ الإتمام أنه يحسب له ما أدركه ركعة ع ش (قوله قد تسمى ظهر الخ) قد ردان توهم ذلك لا يتأتى مع قوله فاته الجمعة سم قول المتن (والأصح أنه الخ) ومقابله ينوى الظهر أنها التى يفعلها ومحل الخلاف فيمن علم حال الإمام والأبأن رآه قائما ولم يعلم هل هو معتدل أو فى القيام فينوى الجمعة جز ما نهاية ومعنى قال ع ش والأقرب أن الأمر كذلك فيما لورأى الإمام قائما ولم يعلم من حاله شيئا هل هو يصلى الجمعة أو الظهر فينوى الجمعة وجوابا أن كان ممن تلزمه الجمعة ويخير بين ذلك وبين نية الظهر أن كان ممن لا تلزمه ثم إن اتفق فى الأولى وكذا

الخوف قبيل قول المتن ويسن حمل السلاح فى هذه الأنواع من أنه لو كان الخوف فى بلد وحضرت صلاة الجمعة جاز أن يصلوها على هيئة صلاة ذات الرقاع بشرط منها أن يكون فى كل ركعة أربعون سمعوا الخطبة لكن لا يضر النقص فى الركعة الثانية اهـ وجه الاشكال أن بين ما هنا وما هناك منافاة لأن نية الجواز هنا أنه لا يشترط هناك أن يكون فى الركعة الثانية أربعون سمعوا الخطبة بل يجوز أن يكون أقل ولو واحد أو إن لم يسمع الخطبة ولا حاجة إلى اغتفار النقص عن الأربعين فى الثانية ونية ما هناك أنه لا بد هنا فى المقتضى الآخر أن يكون بعضا من أربعين سمعوا الخطبة حتى لو لم يكن كذلك لا يصح اقتداؤه بالجمعة ولا يمكن حمل ما هناك على ما هنا لأن اغتفار النقص عن الأربعين صادق بكون المقتضى واحدا مثلا لأنهم اشترطوا أن يكون المقتضى فى الثانية أربعين سمعوا الخطبة غاية الأمر أنه يغتفر نقصهم بعد الاقتداء وما هنا كالصريح فى أنه لا يشترط السماع ولا ما هنا على ما هناك لما ذكر من أن ما هنا كالصريح فى أنه لا يشترط السماع مع التصريح هناك باشتراطه اللهم إلا أن يتكلف فى إخراج ما هنا عن ظاهره وحمله على اعتبار السماع المذكور فليتأمل قلت قوله أنه لا يجوز الاقتداء بالمسبوق المذكور وقد قيد الجواز أنه لو فارق القوم الإمام فى الركعة الثانية فاقته مسبوق بالإمام أو بعض القوم فيها فان لم يجوز ذلك كان بعيدا جدا إذ لا فرق فى المعنى بين ذلك وبين الاقتداء فى الثانية دون مفارقة وإن جاز ذلك فلا فرق بين ذلك وبين اقتداء المسبوق المذكور إلا بكونه بعد سلام من عدان اقتدى به ولا اثر لذلك فى المعنى فليتأمل وقد يدفع ذلك بأن شرط أول الجمعة وقوعها فى جماعة أربعين وقد يقتضى هذا المنع فى الصورة المؤيد بها أيضا فيحرر (قوله لأن الجمعة قد تسمى

قال بعضهم وعليه لو أحرم خلف الثانى عند قيامه لثانيته آخر وخالف الثالث آخر وهكذا حصلت الجمعة لكل ونزع بعضهم أولئك بأن الذى اقتضاه كلام الشيخين وصرح به غيرهما أنه لا يجوز الاقتداء بالمسبوق المذكور اهـ وفيه نظر وليس هنا فوات العدد فى الثانية ولا لم تصح للمسبوق نفسه بل العدد موجود حكايا لأن صلاته كمن اقتدى به وهكذا تابعة الأولى (وإن أدر كبعده) أى الركوع (فاته) الجمعة لمفهوم هذا الخبر (فيتم) صلاته عالما كان أو جاهلا (بعد سلامه) أى الإمام (ظهرا أربعا) من غير نية لفوات الجمعة وأ كد بأربعا لأن الجمعة قد تسمى ظهرا مقصورة (والأصح أنه) أى المدرك بعد الركوع

في الثانية ان نوى الجمعة أنه سلم من ركعتين سلم معهم وحسبت جمعة والاقام معهم وأتم الظهر لأن نيته ان وجد ما يمنع من انعقادها جمعة وقعت ظهرا اه قول الماتن (بنوى الخ) ولو ادرك هذا المسبوق بعد صلاته الظهر جماعة يصلون الجمعة لزمه ان يصلها معهم نهاية (قوله وجوبا) اي كما هو مقتضى عبارة الروضة وهو المعتمد وعبارة الانوار بنوى الجمعة جواز او قال ابن المقرئ ندبا والجواز لا ينافي الوجوب والندب يحمل على من لم تزمه الجمعة كالمسافر والعبد هكذا حمله شيخنا الشهاب الرمي مغنى ونهاية (موافقة للامام) اي امام الجمعة وان كان يصلي غيرهما فيشمل ما لو نوى الامام الظهر فيتوي بالمأموم الجمعة خلفه وان ضاق الوقت فاندفع ما يقال ان التعليل قد يخرج هذه الصورة عرش (قوله ولان الياس) قضية العلة الاولى التي اقتصر عليها الشيخان دون الثانية انه بنوى في اقتدائه الجمعة وان علم ضيق الوقت بحيث لو فرض ان الامام تذكر ترك ركعتي بركة وعلم هو ذلك وادركها معه لا يمكنه الا تيان بالباقية فيه ولا مانع من ذلك لان الاصل ان كلا علة مستقلة ثم سالت مر عن ذلك فقال على البدنية بنوى الجمعة ولو ضاق الوقت كما ذكر نظرا للعلة الاولى انتهى سم اه عرش (قوله اذ قد يتذكر الخ) ومثل ذلك ما لو كان الامام يصلي ظهرا فقام للثالثة وانتظره القوم لبسبوا معه فاقضى به مسبوق وانى بركة فينبغي حصول الجمعة لانه يصدق عليه انه ادرك الركعة الاولى في جماعة باربعين عرش (قوله ويعلم الخ) اي او يظن ظنا قويا عرش (قوله فيدرك معه الجمعة) اي وان امتنع على القوم متابعتهم في تلك الركعة لعلمهم بتمام صلاتهم وذلك لانه ادرك ركعة من الجمعة في الجماعة مع وجود العدد في تلك الركعة لان القوم باقون في القدوة حكما نعم لو سلم القوم قبل فراغ الركعة اتجه فوات الجمعة عليه لانه لم يذكر ركعته الاولى منها مع وجود العدد المعبر الا على ما تقدم عن البيان عن اني حامد فيحتمل حصول الجمعة لاقتدائه في هذه الركعة بالامام المتخلف عن سلام القوم فهو كالمقتدى بالمسبوق سم على حجج والمعتمد في المقتدى بالمسبوق انه لا تقتد جمعة فيكون المعتمد هنا عدم ادراكها عرش (قوله ولو بالنسبة الخ) راجع لقوله ولا في القيام الخ (قوله حملا الخ) علة للمتن (قوله ومر الخ) أي في شرح ومن لا جمعة عليه الخ (قوله بأن أخرج نفسه) فيه حمل الخروج من الجمعة أو غيرها على اعم من الخروج من امامتها والخروج من نفسها زيادة للفائدة وان كان المتبادر الثاني سم (قوله بنحو تاخره) هذا قد يشمل مجردنية الخروج منها ان قلنا يخرج بها حتى لو تقدم واحد بنفسه او اشارته او اشارة القوم عند مجردنية صار خليفة وفيه نظر بل الوجه بقاء اقتدائهم به ونية الخروج من الامامة

الخ) قد يراد أن توهم ذلك لا يتأني مع قوله فائنة الجمعة (قوله وجوبا على المعتمد) وفي الانوار جواز او في الروض ندبا وجمع شيخنا الشهاب الرمي بين الاولين بحمل الجواز على ما اذا كانت الجمعة مستحبة او غير واجبة عليه كالمسافر والعبد والوجوب على ما اذا كانت لازمة له فاحرامها بها واجب وهو يحمل قول الروضة في اخر الباب الثاني من ان من لا عذر له لا يصح ظهره قبل سلام الامام اه ولو ادرك هذا المسبوق بعد صلاة الظهر جماعة يصلون الجمعة لزمه ان يصلها معهم شرح مر (قوله موافقة للامام ولان الياس الخ) قضية العلة الاولى التي اقتصر عليها الشيخان دون الثانية انه بنوى في اقتدائه الجمعة وان علم ضيق الوقت بحيث لو فرض ان الامام تذكر ترك ركعتي بركة وعلم هو ذلك وادركها معه لا يمكنه الا تيان بالباقية فيه (قوله فيدرك معه الجمعة) اي وان امتنع على القوم متابعتهم في تلك الركعة لعلمهم بتمام صلاتهم وذلك لانه ادرك ركعة من الجمعة في الجماعة مع وجود العدد في تلك الركعة لان القوم باقون في القدوة حكما كما هو ظاهر خلافا لما توهمه طلبة من انتفاء العدد فتدبر نعم لو سلم القوم قبل فراغ الركعة اتجه فوات الجمعة عليه لانه لم يذكر ركعته الاولى منها مع وجود العدد المعبر الا على ما تقدم عن البيان عن اني حامد فيحتمل حصول الجمعة لاقتدائه في هذه الركعة بالامام المتخلف عن سلام القوم فهو كالمقتدى بالمسبوق (قوله بان خرج نفسه عن الامامة الخ) فيه حمل الخروج من امامتها والخروج منها نفسها زيادة للفائدة وان كان المتبادر الثاني (قوله بنحو تاخره) هذا قد يشمل مجردنية الخروج منها ان قلنا يخرج بها حتى لو تقدم واحد

(بنوى) وجوبا على
المعتمد (في اقتدائه الجمعة)
موافقة للامام ولان الياس
لا يحصل الا بالسلام اذ
يتذكر الامام ترك ركن
فيأتي بركة ويعلم المأموم
ذلك فيدرك معه الجمعة
وانما قلنا ويعلم الى آخره
لقولهم لا تجوز متابعة
الامام في فعل السهو ولا
في القيام الخامسة ولو
بالنسبة للمسبوق حملا على
انه سها بركن ومر الفرق
بين الياس هنا وفي المعذور
(وإذا خرج الامام من
الجمعة أو غيرها) بأن
أخرج نفسه عن الامامة
بنحو تأخره

اوخرج عن الصلاة (بحدث او غيره) (٤٨٤) كراف كثير او بلا سبب اصلا (جاز الاستخلاف) للامام ولهم وهو اولي

بمجرد هالاي يذ على ترك الامامة ابتداء فليتامل سم ولك ان تمنع الشمول بظهور نحو التأخر في الفعل المحسوس كالبعد الزائد على ثلثائة ذراع في غير المسجد (قوله او خرج) الى قوله وان فوت في النهاية والمغنى لا قوله قالوا قول المتن (بحدث) او عمدا او سهوا نهاية (قوله كراف الخ) اي وتعاطى مفسد مغنى (قوله وبلا سبب الخ) عطف على قول المتن بحدث الخ قول المتن (جاز الاستخلاف) اي قبل اتيانهم بركن نهاية ومغنى (قوله وهو اولي) اي واستخلافهم اولي من استخلافه لان الحق في ذلك لهم فمن عينه للاستخلاف اولي بمن عينه ولو تقدم واحد بنفسه جاز مغنى زاد النهاية ومقدمهم اولي منه إلا ان يكون راتباً فظاهر أنه اولي من مقدمهم ومن مقدم الامام ولو قدم الامام واحداً وتقدم اخر بنفسه كان مقدم الامام اولي اه قال ع ش اي فيجب على المامو من متابعة الاول في جميع الصور المذكورة ويمتنع عليهم الاقتداء بالآخر سواء كان في الركعة الاولى والثانية وفي سم على المنهج فرغ مقدم القوم اولي من مقدم الامام إلا الامام الراتب فتقدمه اولي مر انتهى اه ع ش (قوله فيمن لم تبطل صلاته) وذلك في قصة ابى بكر ع ش (قوله ومن فعل عمر الخ) عطف على قوله من فعل ابى بكر الخ (قوله كذا قيل) وهو الاصح نهاية (قوله والوجه الخ) خلافاً للنهاية و لظاهر اطلاق المغنى جواز التقدم (قوله وان فوت على نفسه) اي بان لم يدرك الاولى على ما ياتي سم اي في شرح دونه في الاصح (قوله ان محل الخلاف الخ) لعله الاتي عن ابن الاستاذ سم (قوله ولو تركه) الى قوله كما يفهم في النهاية والمغنى (قوله لزومهم الخ) اي الاستخلاف منهم فوراً وفي سم لو انقسموا فرقتين حينئذ وكل فرقة استخلفت واحداً فينبغي الامتناع لان فيه تعدداً للجمعة فليتامل اه اي ثم ان تقدم ما معالم تصح الجمعة لواحد منهما وان ترتبا صحت الأول وقول سم فينبغي الامتناع الخ صرح به الامداد عبارته ويجوز كافي التحقيق والمجموع خلافاً للامام وغيره ان يتقدم اثنان فاكثري يصلي كل بطائفة إلا في الجمعة لا تمتنع تعدداً انتهت بقوله إلا في الجمعة الخ صريح في امتناع تعدد الخليفة فيها دون غيرها وقال ما قالاه من الامتناع هو الظاهر وان نظر فيه شيخنا الشوبري اه ع ش اقول والامتناع إنما يظهر في اولي الجمعة دون ثانيتهما بل قضية قول الشارح الاتي اذ لو اتى من فرادى الخ جواز التعدد في الثانية فليراجع (قوله دون الثانية) اي فلا يلزمهم الاستخلاف لادراكهم مع الامام ركعة مغنى ونهاية (قوله حينئذ) اي حين اذ كان خروج الامام من الجمعة في الثانية (قوله وقدم النسوة الخ) اي في الجمعة كما هو قضية هذا السياق سم (قوله ولو قدم الامام الخ) اي طلب منه ان يتقدم ع ش (قوله لم يلزمه التقدم) اعتمده المغنى (قوله وله احتمال بالزوم) هو الوجه حيث ظن التواكل اوشك مر اه سم عبارة النهاية وهو الوجه حيث غلب على ظنه ذلك اي التواكل اه (قوله ولا عبرة) الى قوله ولو فعله بعضهم في النهاية والمغنى لا قوله ولو قولاً الى ولا (ولا عبرة) عبارة النهاية والمغنى ولا يستخلف إلا من يصلح للامامة لا امرأه ولا مشكلاً الرجال

بنفسه أو إشارته أو إشارة القوم عند مجرد الدنية صار خليفة وفيه نظر بل الوجه بقاء اقتدائهم ونية الخروج من الامامة بمجرد هالاي يذ على ترك الامامة ابتداء فليتامل (قوله في المتن بحدث او غيره) يدخل في الغير تمام صلاة الامام اخذ من قولهم واللفظ الروض وشرحه ولو اراد المسبوقون او من صلاته اطول من صلاة الامام ان يستخلفوا من يتم بهم لم يجوز إلا في غير الجمعة اه (قوله ويجوز ان يتقدم واحد بنفسه وان فوت على نفسه) اي بان لم يدرك الاولى على ما ياتي (قوله لان الظاهر ان محل الخلاف) لعله الاتي عن ابن الاستاذ (قوله لزومهم في اولها) لو انقسموا فرقتين حينئذ وكل فرقة استخلفت واحداً فينبغي الامتناع لان فيه تعدداً للجمعة فليتامل (قوله وقدم النسوة) اي في الجمعة كما هو قضية هذا السياق (قوله وله احتمال بالزوم) هو الوجه حيث ظن التواكل اوشك مر لا يقال ترجيح هذا الاحتمال ينافي قوله السابق والوجه كما بينته في شرح العباب الخ لانا نقول الاستخلاف في الركعة الاولى لا يستأزم تفويت الجمعة على الخليفة كما يعلم مما سيايت في قوله ثم ان كان ادرك الاولى تمت جمعتهم (قوله وهو متجه) هو الوجه حيث

ولبعضهم (في الاظهر) لان الصلاة بامامين على التعاقب جائزة كما صح من فعل ابى بكر ثم النبي صلى الله عليه وسلم في مرضه الذي مات فيه قالوا وإذا جاز هذا فيمن لم تبطل صلاته ففي من تبطل بالاولي لضرورته الى الخروج منها واحتياجهم الى امام ومن فعل عمر لما طعن ثم عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنهما ويجوز ان يتقدم واحد بنفسه وان فوت على نفسه الجمعة لان التقدم مطلوب في الجملة فعذر به كذا قيل والوجه كما بينته في شرح العباب انه لا يجوز له ذلك بل وان قدمه الامام لان الظاهر ان محل الخلاف في وجوب امتثاله اذا لم يترتب عليه فوات الجمعة ولو تركه الامام ولم يتقدم أحد في الجمعة لزومهم في اولها فقط لما مر من اشتراط الجماعة فيها دون الثانية فلو اتم الرجال حينئذ منفردين وقدم النسوة امرأة ممن جاز كما يفهمه تعبير الروضة بصلاحية المتقدم لامامة القوم أي الذين يقتدون به وان لم يصلح لامامة الجمعة اذ لو اتمن فرادى جاز فالجماعة اولي ولو قدم الامام او المامو من قبل فراغ الاولى واحداً

لم يلزمه التقدم على ما بحثه ابن الاستاذ وله احتمال بالزوم لثلا يؤدي الى التواكل وهو متجه ولا عبرة بتقديمه لمن لا تصح امامته لهم كأمراة فلا تبطل صلاتهم إلا ان اقتدوا بها وإنما يجوز الاستخلاف او التقدم

ولم يتعرض له المصنف هنا اكتفاء بما قدمه في صلاة الجماعة اه (قوله قبل أن ينفردوا الخ) أى وقبل مضى
 زمن يسع ركنا عش (قوله ولو قوليا) نقله عش عن الزيادة واقره (قوله وإلا) أى بان انفردوا
 بركن سم عبارة النهاية أما إذا فعلوا ركنا فإنه يمتنع الاستخلاف بعده كما نقله عن الإمام وأقره وحيث امتنع
 الاستخلاف أتم القوم صلاتهم فرادى ان كان الحدث في غير الجمعة فإن كان فيها فقد مر اه قال عش
 قوله مر اما إذا فعلوا ركنا ومثله كما لو طال الزمن وهم سكوت بقدر مضى ركن وقوله مر فإنه يمتنع
 الاستخلاف بعده أى ثم إن كان ذلك في الركعة الثانية أو فرادى أو في الأولى استأنفوا الجمعة وقول مر
 وحيث امتنع الاستخلاف أى بان طال الفصل وقوله مر فقد مر وهو أنه تبطل الصلاة في الركعة الأولى
 ويتمونها فرادى ان كان في الركعة الثانية اه عش (قوله مطلقا) سواء جددوا نية الاقتداء أم لا اخذا
 بما بعده وسواء انفردوا في الركعة الأولى أو في الثانية كما يأتي عن سم (قوله ولو فعله بعضهم) أى بان انفرد
 بركن قبل الاستخلاف و(قوله وإلا بطلت) محله كما هو ظاهر إن كان الانفرد في الركعة الأولى فإن كان في
 الثانية بقيت الجمعة كما يفهمه كلام الانوار واما جواز اقتدائهم بعد ذلك الانفراد في الثانية فيحتمل
 أن يجري فيه ما قالوه في المسبوقين وقد قالوا ليس للمسبوقين في الجمعة أن يستخلفوا من يتم بهم فإنه كأنشاء
 جمعة بعد أخرى ويحتمل أن يفرق بان الانفرد صير الاقتداء جديدا وبما تقرر يظهر صحة شمول قوله
 وإلا امتنع في الجمعة مطلقا لما إذا وقع الانفرد في الركعة الأولى أى لبطلان صلاتهم حينئذ ولما إذا وقع
 في الثانية على ما تقدم آنفا من أنه يجري فيه ما قالوه في المسبوقين فليتامل فإن الوجه عدم جريانه سم (قوله وإلا
 بطلت) أى خصوص الجمعة لا الصلاة كما تقدم نظائره بصري (قوله مادام اماما) أى ولو صورة على ما تقدم
 عن سم (قوله استخلافه) تنازع فيه الفعلان (قوله بخلاف ما إذا أخرج نفسه الخ) أى حسا بنحو تأخر كما
 تقدم (قوله هو) إلى قوله اماما مقتدبه في النهاية والمغنى قول المتن (قبل حدثه) يتجه ان يقال او بعد حدثه قبل
 تبينه لا انعقاد الاقتداء بالحدث عند الجهل بحدثه فاذا أدرك معه الأولى مثلاً ثم تبين حدثه وخرج صح
 استخلاف هذا ويؤيده التعليل المذكور إذ ليس في استخلافه حينئذ انشاء جمعة بعد أخرى ولا فعل الظاهر
 قبل فواتها ويمكن ادخال ذلك في عبارة المصنف بان يراد إلا مقتديا به قبل تبين حدثه فليتامل فلم ار من تعرض

غلب على ظنه التواكل مر (قوله وإلا) أى بان انفردوا بركن (قوله ولو فعله بعضهم) بأن انفرد بركن
 قبل الاستخلاف (قوله وإلا بطلت) محله كما هو ظاهر ان كان الانفرد في الركعة الأولى فإن كان في الثانية
 بقيت الجمعة ولهذا قال في الانوار مانصه الثاني أى من شروط الاستخلاف ان يقدم على قرب فان قضاو ركنا
 عن الانفرد امتنع التقديم والمتابعة ولو كان هذا في الركعة الأولى من الجمعة بطلت انتهى أى بطلت
 بالانفراد بالركن ومفهوم ذلك عدم البطلان بذلك الانفرد في الركعة الأولى مطلقا واما جواز اقتدائهم
 بعد ذلك الانفرد فيها أى الثانية فيحتمل أن يجري فيه ما قالوه في المسبوقين وقد قالوا ليس للمسبوقين في
 الجمعة أن يستخلفوا من يتم بهم وعلوه بانه كأنشاء جمعة بعد أخرى قاله في شرح الروض وكانهم أرادوا
 بالانشاء ما يعم التحقيق والمجازى إذ ليس فيما إذا كان الخليفة منهم انشاء جمعة وإنما فيه ما يشبهه صورة على
 ان بعضهم قال بالجواز في هذه لذلك اه فيقال فيما نحن فيه اذا قدموا واحدا منهم امتنع إلا على قول
 البعض المذكور وعليه ينبغي وجوب نية الاقتداء لان الانفرد بالركن قطع حكم الاقتداء السابق
 وحينئذ لا يلزم الخليفة مراعاة نظم الامام فليتامل ويحتمل أن يفرق بان الانفرد صير الاقتداء جديدا وبما
 تقرر يظهر صحة شمول قوله وإلا امتنع في الجمعة مطلقا لما إذا وقع ذلك في الركعة الأولى أى لبطلان صلاتهم
 حينئذ وكذا لما إذا وقع في الثانية إلا على قول البعض المذكور في تلك الصورة على ما تقدم واما قوله وإلا
 بطلت فهو خاص بما إذا وقع ذلك في الأولى بخلاف ما إذا وقع في الثانية لسن يمتنع الاستخلاف إلا على ذلك
 القول في تلك الصورة على نظر في جريانه هنا في الموضوعين فليتامل فإن الوجه عدم جريانه (قوله في المتن
 إلا مقتديا به قبل حدثه) يتجه ان يقال او بعد حدثه قبل تبينه لا انعقاد الاقتداء بالحدث عند الجهل بحدثه

قبل أن ينفردوا بركن ولو
 قويا على ما اقتضاه اطلاقهم
 وإلا امتنع في الجمعة مطلقا
 وفي غيرها بغير تجديد نية
 اقتداء به ولو فعله بعضهم
 ففي غيرها يحتاج من فعله
 لنية دون من لم يفعله وفيها
 ان كان غير الفاعلين أربعين
 بقيت وإلا بطلت كما هو
 ظاهر وأفهم ترتيبه
 الاستخلاف على خروجه
 انه لا يجوز له الاستخلاف
 قبل الخروج وبه صرح
 الشيخان في باب صلاة
 المسافر نقلا عن المحامي
 وغيره والمراد كما هو ظاهر
 انه مادام اماما لا يجوز ولا
 يصح استخلافه لغيره
 بخلاف ما إذا أخرج نفسه
 من الامامة فإنه يجوز
 استخلافه وان لم يكن له
 عذر لقولهم السابق آنفا
 وإذا جاز هذا إلى آخره
 وقول أبي محمد متى حضر
 إمام أكمل جاز استخلافه
 مراده ان أخرج نفسه عن
 الامامة وحينئذ لا يتقيد
 بالأكل (ولا يستخلف)
 هو أو هم (للجمعة إلا
 مقتديا به قبل حدثه) ولا
 يتقدم فيها أحد بنفسه

لذلك سم (قوله كذلك) أي مقتديا بالامام قبل نحو حدته (قوله لأن فيه الخ) يعني في استخلاف غير المقتدي (إنشاء جمعة بعد أخرى) أي أن نوى الخليفة الجمعة (أو فعل الظهر الخ) أي أن نوى الظهر الخ سم (قوله وكل منهما ممتنع) أي فتبطل صلاته وإذا بطلت جمعة وظهر أبقيت نفلا وظاهر أن محله إذا كان جاهلا بالحكم وبطلت صلاتهم أن اقتدوا به مع علمهم ببطلان صلاته نعم إن كان ممن لا تلزمه الجمعة ونوى غيرها صحت صلاته وحيث صحت صلاته ولو نفلا واقتدوا به فإن كان في الأولى لم تصح ظهر العدم فوت الجمعة ولا الجمعة لأنهم لم يدركوا منهار كعة مع الامام مع استغنائهم عن الاقتداء به بتقديم واحد منهم أو في الثانية أتموها جمعة شرح الروض وتبعه في جميعه الشارح في شرح العباب سم وكذا تبعه النهاية في قوله نعم إن كان ممن لا تلزمه الخ قال غش قوله مر وحيث صحت صلاته أي غير المقتدي وقوله مر ولو نفلا أي وكذا أن نوى غير الجمعة جاهلا وهو ممن لا تلزمه الجمعة فإن صلاته تقع نفلا مطلقا وقوله أو في الثانية أتموها جمعة قضيته صحة القدوة وفيه أنه مخالف لقول المصنف ولا يستخلف للجمعة الخ ففعل الأمر أتموها جمعة فرادى فليراجع عش وتقدم عن سم والنهاية ما يوافقه وقد يصرح بذلك قول المغني وإذا لم يجز الاستخلاف أتم القوم صلاتهم فرادى أن كان الحدث في غير الجمعة أو فيها الكن في الركعة الثانية فإن وقع في الأولى منها فيتمونها بظهر الخ اه لكن قوله فيتمونها بظهر العلة فيمن لم تلزمه الجمعة وفيما إذا خرج الوقت ولا فيخالف ما تقدم في الشرح وعن الاسني والاياعاب والنهاية عبارة عش فإن كان أي اقتدوا به بغير المقتدي النوى غير الجمعة في الأولى لم تصح صلاتهم بظهر الامام فعل الجمعة باستثنائها ولا جمعة لأنهم صاروا منفردين ببطلان صلاة الامام سم على المنهج اه (قوله ذلك) أي الاحرام بالجمعة (قوله كالأولى مطلقا) أي من أي صلاة كانت (قوله ما غيرها) أي غير الجمعة فلا يشترط فيه ذلك أي كون الخليفة مقتديا بالامام قبل حدته نهاية (قوله أو الثالثة المغرب) أي أو ثانيتهما سم (قوله لأنه حينئذ يحتاج للقيام الخ) قضية هذا التعليل أنه لو كان موافقا لهم كان حضر جماعة في ثانية منفردا وأخبرته فاقتدوا به فيها ثم بطلت صلاته فاستخلف موافقا لهم جاز وهو ظاهر وإطلاقهم المنع جرى على الغالب ويجوز كافي المجموع استخلاف اثنين فاكثريصل كل بطائفة والأولى الاقتصار على

إلا أن كان كذلك لأن فيه إنشاء جمعة بعد أخرى أو فعل الظهر قبل فوات الجمعة وكل منهما ممتنع وإنما اغتفروا ذلك في المسبوق لأنه تابع لا منشيء ما غير ما فلا يشترط فيه ذلك بل الشرط في غير المقتدي به قبل نحو حدته أن لا يخالف امامه في ترتيب صلاته كالأولى مطلقا أو الثالثة الرابعة بخلاف ثانيتهما أو رابعتهما أو الثالثة المغرب حيث لم يجددوا نهاية الاقتداء به لأنه حينئذ يحتاج للقيام وهم للقعود اما مقتد به قبل ذلك فيجوز استخلافه

فاذا ادرك معه الأولى مثلا ثم تبين حدته وخرج صح استخلاف هذا ويؤيده التعليل المذكور إذ ليس في استخلافه حينئذ إنشاء جمعة بعد أخرى ولا فعل الظهر قبل فواتها ويمكن إدخال ذلك في عبارة المصنف بأن يراد إلا مقتديا به قبل تبين حدته فليتأمل فلم أر من تعرض لذلك والله أعلم (قوله لأن فيه) يعني في استخلاف غير المقتدي إنشاء جمعة بعد أخرى الخ أي فتبطل صلاته قال في شرح الروض وإذا بطلت جمعة وظهر أبقيت نفلا وظاهر أن محله إذا كان جاهلا بالحكم وبطلت صلاتهم أن اقتدوا به مع علمهم ببطلان صلاته نعم إن كان ممن لا تلزمه الجمعة ونوى غيرها صحت صلاته ولو نفلا واقتدوا به فإن كان في الأولى لم تصح ظهر العدم فوت الجمعة ولا جمعة هلا صحت جمعة اكتفاء بأدراك الأولى في جماعة لأنهم لم يدركوا منهار كعة مع الامام مع استغنائهم عن الاقتداء به بتقديم واحد منهم أو في الثانية أتموها جمعة اه وتبعه في جميعه الشارح في شرح العباب وأعلم أنهم قالوا ليس للمسيوقين في الجمعة أن يستخلفوا ممن يتم بهم وعلوه بأنه لا تنشأ جمعة بعد أخرى قال في شرح الروض وكانهم أرادوا بالإنشاء ما يعين الحقيقة والجازي الخ كلامه المستطرد في الحاشية الأخرى وقضية هذا الذي عللوا به لجواز أن كان الخليفة ممن لا تلزمه الجمعة ونوى الظهر وهو نظير ما تقرر في غير المسيوقين من لا تلزمه في الثانية ونوى غيرها وحينئذ تستوي المستثنان في جواز ما ذكره وإلا اشكلت أحدهما بالأخرى بل ينبغي الجواز في هذه أيضا إذا كان ممن تلزمه وكان جاهلا بالحكم لا تعقاد صلاته نفلا كافي تلك نعم بشكل فيها انقلابها نفلا إذا كان جاهلا حيث كان متمكنا من الجمعة ولو باقتدائه بمن يستخلف من المقتدين فليتأمل (قوله لأن فيه إنشاء جمعة بعد أخرى) أي أن نوى الخليفة الجمعة (قوله أو فعل) أي أن نوى الظهر (قوله أو الثالثة المغرب) قياس قوله السابق بخلاف ثانيتهما وقوله الآتي لأنه حينئذ الخ أن يزداد أو ثانيتهما (قوله لأنه حينئذ يحتاج للقيام الخ) وقضية التعليل أنه لو كان موافقا لهم كان حضر

مطلقا لانه يلزمه مراعاة
نظم صلاة الامام فيقنت
ويتشهد في محل قنوت
الامام وتشهده (ولا يشترط
كونه) أى الخليفة أو
المنقدم (حضر الخطبة ولا)
أن يكون أدرك (الركعة
الاولى في الاصح فهمها)
لانه بالافتداء به قبل خروجه
صار في حكم من حضر الخطبة
فضلا عن كونه أدرك
الركعة الاولى الا ترى انه
لو انقض السامعون بعد
لأحرام غيرهم قاموا مقامهم
كما مر ولا يشترط سماعه
للخطبة جز ما ولو استخلفه
قبل الصلاة اشترط سماعه
لها وإن زاد على الأربعين
كما اقتضاء اطلاقهم لأن من
لم يسمع لا يندرج في ضمن
غيره إلا بعد الافتداء وهذا
لو بادر أربعون سمعوا
فعدوا الجمعة انعقدت لهم
بخلاف غير السامعين فإن
قلت ظاهر كلامهم صحة
استخلاف من سمع ولو نحو
محدث وصي زاد في الفرق
قلت يفرق بانه بالسماع
اندرج في ضمن غيره فصار
من أهلها تبعاعا ظاهرا فلمذا
كفى استخلافه ولبطلان
صلاته أو نقصها اشترطت
زيادته وأما من لم يسمع فلم
يضر من أهلها ولا في الظاهر
فلم يكف استخلافه

واحد ولو بطلت صلاة الخليفة جاز استخلاف ثالث وهكذا وعلى الجميع مراعاة ترتيب صلاة الامام
الاصلي نهاية ومعنى قال ع ش قوله لم رفاستخلف موافقا اى وهو غير مقتد به وقوله ويجوز كافي المجموع
استخلاف اثنين الخ ظاهره ولو في الجمعة وهو مشكل لما فيه من تعدد الجمعة حقيقة او حكما في كلام سم
ما يصرح بالمنع فما هنا مخصوص بغير الجمعة ع ش اقول وهذا ظاهر فيما إذا كان الاستخلاف في الاولى
واما إذا كان في الثانية فلا ثم راي ان سم خص المنع باولى الجمعة والله الحمد (قوله مطلقا) اى سواء خالف
امامه في ترتيب صلاته أم لا قول المتن (ولا يشترط الخ) أى في جواز الاستخلاف في الجمعة نهاية ومعنى (اى
الخليفة الخ) عبارة النهاية والمعنى اى المقتدى اه (قوله لانه) الى قوله على ما جررته في النهاية الا قوله وان
زاد الى لان من لم يسمع وكذا في المعنى الا قوله فان قلت الى واما من لم يسمع (قوله قاموا مقامهم) اى قام
غير السامعين مقام السامعين (قوله كما مر) اى في بحث الانقضاء (قوله ولا يشترط الخ) عبارة النهاية والمعنى
واحتراز بقوله حضر الخطبة عن سماعها فغير مشروط جز ما كما صرح به الرافعى اه قال ع ش قوله مر عن
سماعها الخ ظاهره وان بعد بحث لو اصفى لم يسمع وهو غير مراد اه (قوله ولو استخلفه الخ) عبارة
النهاية والمعنى ويجوز له الاستخلاف في اثناء الخطبة وبين الخطبة والصلاة بشرط كون الخليفة في الثانية
حضر الخطبة بتمامها والبعض الفائت في الاولى إذ من لم يسمع ليس من اهل الجمعة وانما يصير غير السامع
من أهلها إذا دخل في الصلاة وينزل السماع هنا منزلة الافتداء اه (قوله قبل الصلاة) اى بين الخطبة
والصلاة نهاية (قوله اشترط سماعها) محل هذا الاشتراط حيث كان الخليفة ينوى الجمعة بخلاف
ما لو كان ينوى الظهر مثلا فلا يشترط سماعه ولا حضوره ع ش (قوله وإن زاد على الأربعين الخ) هذا يوجب
تقييد قول المصنف كغيره السابق وتصح خلاف العبد والصبي والمسافر في الاظهر إذا تم العدد بغيره بما
إذا سمع المذكورون الخطبة إذا كانوا غير الخطيب وبذلك تشعر عبارة السؤال الاتي انفا ولعل الكلام
فيمن نوى الجمعة وفي شرح مر اى والخطيب ولو استخلف من يصلى بهم ولم يكن سمع الخطبة عن لا تلزمه
الجمعة ونوى غير الجمعة جاز اه ويستفاد من هذا الكلام ونحوه ان شرط امام الجمعة النواى لها ان يكون
سمع الخطبة وإن زاد على الأربعين وكان ممن لا تلزمه وقد بحثت بذلك مع مر فاعترف بافادة هذا الكلام ذلك
لكن استغربه وتوقف فيه سم (قوله بخلاف غير السامعين) ثم حيث انعقدت المبادرين وجب على غيرهم
الافتداء بامامهم لئلا يؤدي انفرادهم بامامهم الى إنشاء جمعة بعد اخرى بدون حاجة اليه فان لم يتفق لهم
افتداء به فانتهم الجمعة ويعزز ذلك الامام المبادر على تفويته الجمعة على اهل البلد ع ش (قوله زاد) اى
على الأربعين ع ش (قوله فما الفرق) اى بينه وبين الكامل الذى لم يسمع سم وع ش (قوله من أهلها) اى
الجمعة (قوله ولبطلان صلاته) أى فى حق المحدث (أو نقصها) أى فى حق الصبي وهذا يقتضى أن الضمير
في زاد لكل من المحدث والصبي ع ش (قوله ولا في الظاهر) عطف على مقدر اى لا تبعا ولا في

جماعة في ثانيته منفردا أو أخيرته فاقتدوا به فيها ثم بطلت صلاته فاستخلف موافقا لهم أى غير مقتد به جاز
وهو ظاهر وإطلاقهم المنع جرى على الغالب شرح مر (قوله لانه يلزمه مراعاة نظم صلاة الامام) قد يدل
على انه لو استخلف من لم يقتد به قبل حدثه لم يلزمه مراعاة نظم صلاته لكن تقدم ان شرطه ان لا يخالف الامام
في النظم (قوله وإن زاد على الأربعين) هذا يوجب تقييد قول المصنف كغيره السابق وتصح خلاف العبد
والصبي والمسافر في الاظهر إذا تم العدد بغيره بما إذا سمع المذكورون الخطبة إذا كانوا غير الخطيب وبذلك
تشعر عبارة السؤال الاتي انفا ولعل الكلام فيمن نوى الجمعة ولو استخلف من يصلى بهم ولم يكن سمع الخطبة
من لا تلزمه الجمعة ونوى غير الجمعة جاز اخذا مما مر شرح مر ويستفاد من هذا الكلام ونحوه ان شرط
امام الجمعة النواى لها ان يكون سمع الخطبة وإن زاد على الأربعين وكان ممن لا تلزمه وقد بحثت بذلك مع مر
فاعترف بافادة هذا الكلام ذلك لكن استغربه وتوقف فيه (قوله فما الفرق) اى بينه وبين الكامل الذى
لم يسمع (قوله واما من لم يسمع الخ) فان اغنى عليه في اثناء الخطبة امتنع الاستخلاف كما صححه في المجموع

مطلقا ويجوز الاستخلاف في الخطبة (٤٨٨) لمن سمع ماضى من اركانها دون غيره على ما حررته في شرح الارشاد (ثم) اذا استخلف واحد

الظاهر كرى (قوله مطلقا) أى زاد على الأربعين أم لا (قوله ويجوز الاستخلاف الخ) نعم إن أغنى عليه في أثناء الخطبة امتنع الاستخلاف فيها وبفرق بينه وبين المحدث بأن المغنى عليه خرج عن الأهلية بالكلية بخلاف المحدث نهاية ومغنى وتقدم في مبحث شروط الخطبة عن الإيعاب اعتماد الفرق وعن سم تو جيبه (قوله في الخطبة) أى فى انائها نهاية (قوله دون غيره) أى غير من لم يسمعه (قوله إذا استخلف) إلى قوله وإن أدرك معه فى النهاية والمغنى قول المتن (أن كان الخ) أى الخليفة نهاية (قوله وأن بطلت الخ) يعلم منه أنه ليس المراد بإدراك الركعة مع الإمام أن يكون مقتديا فيها كلها بل المدار على كونه اقتدى بالإمام قبل فوات الركوع على المأموم بأن اقتدى به فى القيام وإن بطلت صلاة الإمام قبل ركوعه واقتدى به فى الركوع وركع معه وإن بطلت صلاة الإمام بعد ذلك ع ش و سم أى بعد الركوع وطمانيته حلى (قوله وإن استخلف فيها) أى كان استخلف فى اعتدالها نهاية ومغنى و سم أى وقد اقتدى به بعد الركوع أو فيه ولم يدرك لما تقدم أنه متى أدركه قبل فوات الركوع صححت له الجمعة ع ش قول المتن (فتم لهم دونه الخ) وظاهره يشترط أن يكون زائدا على الأربعين وإلا فلا تصح جمعهم كإنبه عليه الفتى تليذا بن المقرئ نهاية ومغنى (قوله فيتمها ظهرا) (فرع) جاء مسبوق فوجد الإمام قد خرج من الصلاة وانفرد القوم بالركعة ولم يستخلفوا فهل له الان الشروع فى الظاهر لأنه لا يمكنه إدراك الجمعة لو صبر أو يجب الصبر إلى سلامهم أو يجب أن يقتدى بواحد منهم ويحصل له الجمعة الظاهر الأخير ثم افتأى به شيخنا حجب سم على المنهج لكن تقدم للشارح م ما يصح بخلافه وسيأتى فى قوله لم لكن تعليلهم ما يشير إليه ع ش وقوله ثم افتأى به الخ تقدم فى الشرح ما يوافقه (قال البغوى يتمها الجمعة الخ هذا هو الظاهر مغنى ونهاية (قوله فقد مر) أى فى أول الفصل وهذا تعليل بقوله فيتمها ظهرا الخ وفيه ما لا يخفى (قوله أن المعتمد أنه لا بد) فعلى مقابله المعتمد قول البغوى وهو المعتمد (قوله من بقائه) أى المسبوق (معه) أى الإمام (قوله وفارق الخ) رد لدليل مقابل الأصح عبارة المغنى والنهاية والثانى أنها تم له أيضا لأنه صلى ركعة من الجمعة فى جماعة فاشبهه المسبوق فأجاب الأول بأن المأموم يمكن جعله تبعا للإمام والخليفة الإمام اه (قوله اقتدى به) أى بالخليفة أو بالإمام (قوله أنه) أى الخليفة (قوله مطلقا) أى أدرك ركعة مع الإمام أو لا (قوله لبقاء كونه مأموما حكا) يؤخذ منه أنه لو استخلف فى غير الجمعة من غير المقتدين بشرطه لا تصير صلاة الخليفة جماعة إلا أن نوى الإمامة وهو ظاهر سم (قوله وعما مر) أى فى قول المتن وتصح خلاف العبد والصبي الخ و (قوله أنها لا تصح) بيان لما مر (قوله من لا تلزمه) مفهومه أنها تصح خلاف المقيم غير المستوطن وإن لم يزد على الأربعين لأنها تلزمه ويرد عليه أن شرطها أربعون مستوطنا سم (قوله وإن العدد) مر هذا فى شرح الرابع الجماعة (قوله إن فرض ما هنا) أى تمام الجمعة للجميع أو للمأمومين فقط واقتصر ع ش على الثانى (قوله وأنه حيث لزوم الخليفة الخ) هذا يخالف قضية الافتاء الأتى سم (وإلا لم يصح الخ) بل ينبغى أى كافى النهاية والمغنى أن لا تحصل لهم الجمعة إن كان الاستخلاف فى الركعة الأولى بأن

وتقدم بنفسه فى الجمعة (إن كان أدرك) الإمام فى قيام أو ركوع الركعة (الأولى) وإن بطلت فيما إذا أدركه فى القيام صلاة الإمام قبل ركوعها (تمت جمعهم) أى الخليفة والمأمومين لأنه صار قائما مقامه (والا) يدرك ذلك وإن استخلف فيها (فتتم) الجمعة (لهم دونه فى الأصح) لا درا كهم ركعة كاملة مع الإمام بخلافه فيتمها ظهرا وإن أدرك معه ركوع الثانية وسجودها كما أفهمه كلام الشيخين وغيرهما وإن قال البغوى يتمها الجمعة لأنه صلى مع الإمام ركعة فقد مر أن المعتمد أنه لا بد من بقائه معه إلى أن يسلم وفارق هذا الخليفة مسبوقا اقتدى به بأنه تابع والخليفة إمام لا يمكن جعله تابعا لهم وببحث بعضهم أنه متى أدرك ركعة لم تلزمه نية الإمامة والألزمته وفيه نظر لأنه ليس إماما من كل وجه فالوجه أنه لا تلزمه نية الإمامة مطلقا لبقاء كونه مأموما حكا إذ يلزمه الجرى على نظم الإمام الأول (تنبيه) يؤخذ من تعليلهم هنا فى بعض المسائل وعما مر أنها لا تصح خلف من لا تلزمه إلا أن زاد

ويفرق بينه وبين المحدث بأن المغنى عليه خرج عن الأهلية بالكلية بخلاف المحدث بدليل صحة خطبة غير الجمعة منه شرح مر (قوله وأن بطلت فيما إذا أدركه) أى وبطلت فيما إذا أدركه فى الركوع قبل السجود كما هو ظاهر هذه العبارة (قوله وأن استخلف فيها) أى بأن استخلف بعد الركوع (قوله فى المتن فتم لهم دونه) هلا تمت له أيضا اكتفاء بادراكه أو لاداءه فى جماعة وجوابه قوله وفارق الخ (قوله فقد مر أن المعتمد الخ) فعلى مقابله المعتمد قول البغوى وهو المعتمد (قوله لبقاء كونه مأموما حكا) لئلا يقال صار إماما حكا لقيامه مقام الإمام (قوله لبقاء كونه مأموما حكا) يؤخذ منه أنه لو استخلف فى غير الجمعة من غير المقتدين بشرطه أنه لا تصير صلاة الخليفة جماعة إلا أن نوى الإمامة وهو ظاهر (قوله من لا تلزمه) مفهومه أنها تصح خلاف المقيم غير المستوطن وإن لم يزد على الأربعين لأنها لا تلزمه ويرد عليه أن شرطها أربعون مستوطنا (قوله وأنه حيث لزوم الخليفة الظاهر اشترط) هذا يخالف قضية الافتاء الأتى (قوله وإلا لم يصح اقتداؤهم

على الأربعين وإن العدد بقاءه شرط إلى السلام أن فرض ما هنا إذا كان الإمام زائدا على الأربعين لأنه إذا كان أدرك منهم بطلت بخروجه لنقص العدد وأنه حيث لزوم الخليفة الظاهر اشترط أن يكون زائدا على الأربعين وإلا لم يصح اقتداؤهم به

أدرك مع الامام القيام أو الركوع فان كان في الثانية ففيه ما يأتي عن افتاء بعضهم بما فيه سم (قوله ولا ينافي هذا) أي الاشتراط المذكور ما قالوه في صلاة الجمعة في الخوف الخ من انه لا يضر النقص عن الاربعين في الركعة الثانية (قوله الجائز في الامن الخ) صفة لصلاة الجمعة الخ ويعني بها ما على هيئة ذات الرقاع (قوله فاحدث) أي الامام واستخلفه أي المقتدى في الثانية (قوله دون ادراك الجمعة) أي ادراك الخليفة للجمعة (قوله واما حسبانته من العدد الخ) هذا يخالف قوله السابق وانه حيث الخ وحاصل ما ارتضاه الشارح كما ترى انه اذا لم يزد الخليفة على الاربعين ولم تحصل له الجمعة كفي في تمام العدد حتى لا تبطل جمعتهم ولهم الاقرار بالثانية ولكن لا يصح اقتداؤهم به فليتأمل فيه ففيه ما فيه سم أي فتي لم يزد الخليفة على الاربعين لم تصح جمعتهم أيضا كما مر عن النهاية والمغني (قوله ويراعى وجوب الخ) قد يدل هذا على وجوب المراجعة وان لم يزد فوات بعض اركان الركعة عليه كالوركع الامام بهم ورفع قبل ركوع الخليفة وبطلت صلاته في الاعتدال فاستخلفه قبل ركوعه فليس له الركوع بل يسجد بهم ويحتمل ان له الركوع في هذه الحالة مع انتظارهم له في الاعتدال الي ان يلحقهم ثم يسجد بهم وعلى هذا افلوا استخلف بعد اعتداله من لم يقرأ الفاتحة من الموافقين فله قراءتها ثم الركوع والخوفهم في اعتدالهم فان لم تطو لهم الاعتدال قبل وصوله اليهم فينبغي ان لهم العود الى الركوع فليتأمل ويراجع سم ويوافق الاحتمال المذكور قول ع ش ما نصه قوله ويراعى المسبوق الخ قد تشمل هذه العبارة ما لو قرأ الامام الفاتحة واستخلف شخصاً لم يقرأها فيجب عليه ان ركع من غير قراءة وليس مراد بل يجب عليه قراءة الفاتحة لاجل صحة صلاة نفسه وهو مع ذلك موافق لنظم صلاة امامه لان المراد بنظمها ان لا يخالفه فيما يؤدي إلى خلل في صلاة القوم وهذا غاية امره انه طوّل القيام الذي خلف الامام فيه ونزل منزلته وهو لا يضر من الامام لو كان باقيا اه (قوله رجوباً) إلى قول المتن وأشار في النهاية والمغني إلى قوله وجوباً (قوله وان لم يستخلف) أي بان تقدم بنفسه او استخلفه القوم شرح العباب اه سم قول المتن (تشهد الخ) أي وقتت لهم في تلك الركعة ان كانت ثانية الصبح ولو كان هو يصلي الظهر ويترك القنوت في الظهر وان كان هو يصلي الصبح وسجد بهم لسهو الامام الحاصل قبل اقتدائه به وبعده نهاية ومغني قال ع ش قوله وقتت لهم الخ أي فلو ترك القنوت لم يسجد هو أي لعدم حصول خلل في صلاته ولا المأمومون به بتركه أي لانه محمول على الامام سم على حج اه (قوله وجوباً) خلافاً للمغني والنهاية عبارتهما ولا يجب التشهد على الخليفة المسبوق لانه لا يزيد على بقائه مع امامه ولا القعود ايضا كما قاله الاسنوي اه قال سم وهو متعين اه أي ما قاله الاسنوي وقال ع ش

(به) بل ينبغي انه لا تحصل لهما الجمعة إن كان الاستخلاف في الركعة الاولى بان لم يدرك مع الامام القيام أو الركوع فان كان في الثانية ففيه ما يأتي عن افتاء بعضهم بما فيه (قوله ولا ينافي هذا) أي الاشتراط المذكور ما قالوه في صلاة الجمعة في الخوف الخ من انه لا يضر النقص عن الاربعين في الركعة الثانية (قوله الجائز في الامن الخ) صفة لصلاة الجمعة الخ ويعني بها ما على هيئة ذات الرقاع (قوله فاحدث) أي الامام واستخلفه أي المقتدى في الثانية (قوله دون ادراك الجمعة) أي ادراك الخليفة للجمعة (قوله واما حسبانته من العدد الخ) هذا يخالف قوله السابق وانه حيث الخ وحاصل ما ارتضاه الشارح كما ترى انه اذا لم يزد الخليفة على الاربعين ولم تحصل له الجمعة كفي في تمام العدد حتى لا تبطل جمعتهم ولهم الاقرار بالثانية ولكن لا يصح اقتداؤهم به فليتأمل فيه ففيه ما فيه سم أي فتي لم يزد الخليفة على الاربعين لم تصح جمعتهم أيضا كما مر عن النهاية والمغني (قوله ويراعى وجوب الخ) قد يدل هذا على وجوب المراجعة وان لم يزد فوات بعض اركان الركعة عليه كالوركع الامام بهم ورفع قبل ركوع الخليفة وبطلت صلاته في الاعتدال فاستخلفه قبل ركوعه فليس له الركوع بل يسجد بهم ويحتمل ان له الركوع في هذه الحالة مع انتظارهم له في الاعتدال الي ان يلحقهم ثم يسجد بهم وعلى هذا افلوا استخلف بعد اعتداله من لم يقرأ الفاتحة من الموافقين فله قراءتها ثم الركوع والخوفهم في اعتدالهم فان لم تطو لهم الاعتدال قبل وصوله اليهم فينبغي ان لهم العود الى الركوع فليتأمل ويراجع سم ويوافق الاحتمال المذكور قول ع ش ما نصه قوله ويراعى المسبوق الخ قد تشمل هذه العبارة ما لو قرأ الامام الفاتحة واستخلف شخصاً لم يقرأها فيجب عليه ان ركع من غير قراءة وليس مراد بل يجب عليه قراءة الفاتحة لاجل صحة صلاة نفسه وهو مع ذلك موافق لنظم صلاة امامه لان المراد بنظمها ان لا يخالفه فيما يؤدي إلى خلل في صلاة القوم وهذا غاية امره انه طوّل القيام الذي خلف الامام فيه ونزل منزلته وهو لا يضر من الامام لو كان باقيا اه (قوله رجوباً) إلى قول المتن وأشار في النهاية والمغني إلى قوله وجوباً (قوله وان لم يستخلف) أي بان تقدم بنفسه او استخلفه القوم شرح العباب اه سم قول المتن (تشهد الخ) أي وقتت لهم في تلك الركعة ان كانت ثانية الصبح ولو كان هو يصلي الظهر ويترك القنوت في الظهر وان كان هو يصلي الصبح وسجد بهم لسهو الامام الحاصل قبل اقتدائه به وبعده نهاية ومغني قال ع ش قوله وقتت لهم الخ أي فلو ترك القنوت لم يسجد هو أي لعدم حصول خلل في صلاته ولا المأمومون به بتركه أي لانه محمول على الامام سم على حج اه (قوله وجوباً) خلافاً للمغني والنهاية عبارتهما ولا يجب التشهد على الخليفة المسبوق لانه لا يزيد على بقائه مع امامه ولا القعود ايضا كما قاله الاسنوي اه قال سم وهو متعين اه أي ما قاله الاسنوي وقال ع ش

ب) بل ينبغي انه لا تحصل لهما الجمعة إن كان الاستخلاف في الركعة الاولى بان لم يدرك مع الامام القيام أو الركوع فان كان في الثانية ففيه ما يأتي عن افتاء بعضهم بما فيه (قوله ولا ينافي هذا) أي الاشتراط المذكور ما قالوه في صلاة الجمعة في الخوف الخ من انه لا يضر النقص عن الاربعين في الركعة الثانية (قوله الجائز في الامن الخ) صفة لصلاة الجمعة الخ ويعني بها ما على هيئة ذات الرقاع (قوله فاحدث) أي الامام واستخلفه أي المقتدى في الثانية (قوله دون ادراك الجمعة) أي ادراك الخليفة للجمعة (قوله واما حسبانته من العدد الخ) هذا يخالف قوله السابق وانه حيث الخ وحاصل ما ارتضاه الشارح كما ترى انه اذا لم يزد الخليفة على الاربعين ولم تحصل له الجمعة كفي في تمام العدد حتى لا تبطل جمعتهم ولهم الاقرار بالثانية ولكن لا يصح اقتداؤهم به فليتأمل فيه ففيه ما فيه سم أي فتي لم يزد الخليفة على الاربعين لم تصح جمعتهم أيضا كما مر عن النهاية والمغني (قوله ويراعى وجوب الخ) قد يدل هذا على وجوب المراجعة وان لم يزد فوات بعض اركان الركعة عليه كالوركع الامام بهم ورفع قبل ركوع الخليفة وبطلت صلاته في الاعتدال فاستخلفه قبل ركوعه فليس له الركوع بل يسجد بهم ويحتمل ان له الركوع في هذه الحالة مع انتظارهم له في الاعتدال الي ان يلحقهم ثم يسجد بهم وعلى هذا افلوا استخلف بعد اعتداله من لم يقرأ الفاتحة من الموافقين فله قراءتها ثم الركوع والخوفهم في اعتدالهم فان لم تطو لهم الاعتدال قبل وصوله اليهم فينبغي ان لهم العود الى الركوع فليتأمل ويراجع سم ويوافق الاحتمال المذكور قول ع ش ما نصه قوله ويراعى المسبوق الخ قد تشمل هذه العبارة ما لو قرأ الامام الفاتحة واستخلف شخصاً لم يقرأها فيجب عليه ان ركع من غير قراءة وليس مراد بل يجب عليه قراءة الفاتحة لاجل صحة صلاة نفسه وهو مع ذلك موافق لنظم صلاة امامه لان المراد بنظمها ان لا يخالفه فيما يؤدي إلى خلل في صلاة القوم وهذا غاية امره انه طوّل القيام الذي خلف الامام فيه ونزل منزلته وهو لا يضر من الامام لو كان باقيا اه (قوله رجوباً) إلى قول المتن وأشار في النهاية والمغني إلى قوله وجوباً (قوله وان لم يستخلف) أي بان تقدم بنفسه او استخلفه القوم شرح العباب اه سم قول المتن (تشهد الخ) أي وقتت لهم في تلك الركعة ان كانت ثانية الصبح ولو كان هو يصلي الظهر ويترك القنوت في الظهر وان كان هو يصلي الصبح وسجد بهم لسهو الامام الحاصل قبل اقتدائه به وبعده نهاية ومغني قال ع ش قوله وقتت لهم الخ أي فلو ترك القنوت لم يسجد هو أي لعدم حصول خلل في صلاته ولا المأمومون به بتركه أي لانه محمول على الامام سم على حج اه (قوله وجوباً) خلافاً للمغني والنهاية عبارتهما ولا يجب التشهد على الخليفة المسبوق لانه لا يزيد على بقائه مع امامه ولا القعود ايضا كما قاله الاسنوي اه قال سم وهو متعين اه أي ما قاله الاسنوي وقال ع ش

(واشار) الخليفة نذ بان ترك لم يعد نذب ذلك لغير مصلى او غيره نظير ما مر ان من احرم على يسار الامام سن له ولغيره من مصلى او غيره نحو بيه الى اليمن وظاهر المتن وغيره نذب اشارته وان علم أن من وراءه لا يخفى ذلك عليهم بوجه وعليه فيوجه بأنهم قد ينسون أو يظنون سهوه (اليهم ليفارقوه) وتجب ان خشوا خروج (٤٩٠) الوقت ولا لم يكره (أو ينتظروا) سلامه ليسلوا معه وهو الا فضل ثم يقوم الى ما بقى عليه من

ركعة ان أدرك الجمعة بناء على ما مر عن البغوى او الثلاث إن لم يدر كها وقوله ليفارقوه أو ينتظر أو يحتمل أن يكون من جملة ما يشير اليه وعليه ففهم التخيير من الاشارة يمكن كما لا يخفى ويحتمل أن يكون بيانا للحكم المترتب عليها فلا اعتراض عليه خلافا لجمع وقضية المتن عدم صحة استخلاف مسبوق جاهل بنظم صلاة الامام وصححه في الروضة لكن رجح في التحقيق الصحة واعتمده الاسنوى وغيره وعليه فيراقب من خلفه فان هموا بالقيام قام ولا اقعده وفي الرباعية اذا هموا بالقعود قعد وتشهد معهم ثم يقوم فان قاموا معه علم انها نائيتهم ولا علم انها اخرتهم ولا ينافى هذا ما مر في وجود السهو انه لا يرجع لقول الغير ولا لفعله وإن كثر لان هذا مستثنى لضرورة توقف العلم بالنظم عليهم اى اصالته فلا ينافى ان له اعتماد خبر ثقة غيرهم واشارته كما في المجموع عن البغوى واقره قال عنه كما لو اخبره الامام أى الذى بطلت صلاته ان الباقي من صلاته كذا فله اعتماد خبره اتفاقا (ولا يلزمهم استئناف نية

وما قاله خج من الوجوب ظاهر وموافق لقول المصنف ويراعى المسبوق الخ (قوله وأشار الخليفة الخ) أى بعد تشهده عند قيامه نهاية زاد المغنى وله ان يقدم من يسلم بهم كما ذكره الصيمرى ثم يقوم اه (قوله سن له) أى الامام (قوله وعليه الخ) أى على هذا الظاهر والاخصر الاسكب ويوجه قول المتن (ليفارقوه الخ) أى ليتخير المقتدون بعد اشارته وغاية ما يفعلون بعدها أن يفارقوه بالنية ويسلموا أو ينتظروا سلامه بهم مغنى (قوله وتجب) الى قوله ولا ينافى فى النهاية الا قوله بناء على ما مر عن البغوى وقوله يحتمل الى بيانا للحكم وكذا فى المغنى الا قوله وفى الرباعية الخ (قوله وتجب الخ) أى فيما اذا كانت جمعة كما هو ظاهر رشيدى (قوله لم تكرر) أى المفارقة (قوله وهو الخ) أى الانتظار (قوله ويحتمل الخ) اقتصر عليه النهاية والمغنى (قوله بيان للحكم الخ) عبارة النهاية وقول المصنف ليفارقوه الخ قال الشارح علة غاية الاشارة أى لكونها خفية قد تفهم وقد لا وحيت فهمت فغايتها التخيير بينهما والغرض من ذلك دفع ما عترض به على المصنف من ان التخيير المذكور فيه غير مفهوم من اشارة المصلى خصوصاً مع الاستدبار وكثرة الجماعة يميناً وشمالاً وخلفاً اه (قوله لكن رجح فى التحقيق الصحة) وهو المعتمد مغنى ونهاية (قوله واعتمده الاسنوى الخ) وافق به شيخنا الشهاب الرملى سم (قوله وفى الرباعية الخ) ومثلها الثلاثية فيما يظهر (قوله ولا ينافى الخ) عبارة المغنى والنهاية قال بعضهم وفى هذا دليل على جواز التقليد فى الركعات ويكون محل المنع إذا اعتقد شيئا آخر انتهى وهذا ممنوع فان هذا ليس تقليداً فى الركعات اه أى فلا يقال كيف يرجع إلى فعل غيره عش (قوله لان هذا مستثنى الخ) قد يقال لا حاجة لذلك لان الممتنع الرجوع لغيره فيما يتعلق بصلاته لا فيما يتعلق بغيره سم (قوله عليهم) أى المأمومين (قوله قال عنه) أى قال المصنف فى المجموع عن البغوى و (قوله كما قالوا خبره الخ) مقول قال قول المتن (ولا يلزمهم) أى المقتدين (استئناف نية القدوة) ويجوز التجديد اى لنية القدوة وينبغي ان يكون مكروهاً لانه اقتداء فى اثناء الصلاة سم على المنهج اقول قد يقال بعدم الكراهة لأنهم معذورون باحرامهم الاول فطرو البطلان لا دخل لهم فيه ومعلوم أن النية بالقلب فلو تلفظوا بها بطلت صلاتهم عش راقول بل الظاهر ما يأتى فى الشارح من نذب التجديد (قوله بالمتقدم) الى قوله ولا فرق فى النهاية والمغنى (قوله بغيره) أى من الامام والقوم سم (قوله مطلقاً) أى تقدم بنفسه او بغيره (قوله ولا فرق الخ) ولو أراد المسبوقون أو من صلاته أطول من صلاة الامام أن يستخلفوا من يتم لهم لم يجز إلا فى غير الجمعة إذ لا مانع فى غيرها بخلاف الممارسة لا ينشأ جمعة بعد أخرى ولو صورة مغنى زاد النهاية قال الناشرى ومحل ما ذكر فى الجمعة إذا قدموا من لم يكن من حملتهم فان كان من حملتهم جاز حتى لو اقتدى شخص بهذا المقدم وصلى معهم ركعة وسلموا فله أن يتمها جمعة لانه وإن استفتح الجمعة فهو تبع للامام والامام مستديم لها لا مستفتح نقله صاحب البيان عن الشيخ ابى حامد واقره وكذا الرمى لكن تعليلهم السابق يخالفه اه قال عش قوله مر فله أن يتمها جمعة مشى عليه حج وقوله مر لكن تعليلهم السابق يخالفه أى فلا يجوز فى الجمعة مطلقاً وهو المعتمد اه عش (قوله ولا فرق فى غير الخ) أى فى عدم لزوم استئناف نية القدوة (قوله به) أى

بعد ادراك ركعة من الجمعة فهذا أولى اه وهو متعين (قوله فى المتن وأشار اليهم) قال فى شرح العباب وعليه ففهم التخيير من الاشارة كانه من قوله ويراعى (قوله واعتمده الاسنوى وغيره) وافق به شيخنا الشهاب الرملى (قوله لان هذا مستثنى الخ) قد يقال لا حاجة لذلك لان الممتنع الرجوع لغيره فيما يتعلق بصلاته لا فيما يتعلق بغيره (قوله بالمتقدم بغيره) أى من الامام والقوم (قوله والذى يتجه الاول) اعتمده

القدوة) بالمتقدم بغيره أو بنفسه فى الجمعة وغيرها كما اقتضاه كلام الحاوى وغيره لكن الذى بحثه الاذرى واقتضاه بالامام كلام الشيخين وغيرهما أنه متى لم يقدمه الامام لزومهم استئنافها والذى يتجه الاول لان الزايم له الجرى على نظم الامام مطلقاً صريح فى أنه تابع له ومنزل منزله وإذا كان كذلك لم يحتج الاقتداء به الى نية كما هو واضح ولا فرق فى غيرهما بين من اقتدى به قبل خروجه ومن لم يقتد به

إلا عند تخالف النظم أو فعل ركن كما علم بمأمر (في الأصح) لتزويها منزلة الأول في رعاية نظمه وغيره نعم ينبغي ندها آخر وجا من الخلاف (ومن زحم عن السجود) في الجمعة أو غير ما لکن لغلبتها فيها ذكرها هاهنا (فأمكنه) بأن وجدت هيئة الساجدين فيه ولو (على) دضو (إنسان) لم يحش منه فتنة أخذ بمأمر في الجر من الصف ولو قنوا و يفرق بينه وبين ما أمر ثم إن جر فيه استيلاء عليه (٩١) مضمّن بخلاف مجرد السجود عليه ولو غير مكلف بناء على أنه لا يشترط الرضا بذلك وهو ما قاله ابن الرفعة وإن لم يخل عن وقفة إلا أن يحمل على ما لا تأذي به أو به تأذي يظن الرضا به (فعلم) وجوبا لما صرح عن عمر رضي الله عنه ولا يعرف له مخالف وعبر بانسان لأنه لو ارد عن عمر ولا فالاعتبار بشيء الشامل للبهيمة ومتاع وغيرهما عم (ولا) يمكنه على شيء أو امكنه لامع التنكيس (فالصحيح) أنه ينتظر (زوال الزحمة في الاعتدال ولا يضره تطويله لعدوه وقضيته أنه لو امكنه الانتظار جالسا بعد الاعتدال لم يجزله وعليه يفرق بينهما بأن الاعتدال محسوب له فله البقاء فيه بخلاف ذلك الجلوس فكان كالأجنبي عما هو فيه نعم إن لم تكن طرات له الزحمة إلا بعد أن جلس فينبغي انتظاره حيثئذ فيه لأنه أقل حركة من عوده للاعتدال (ولا يؤمى به) لندرة هذا العذر وعدم دوامه ويسن للامام أن يطول القراءة ليلحقه فيها ثم إن زحم في الثانية وكان أدرك الأولى تخير بين المفارقة والانتظار وإلا لم تجز المفارقة لقدرته على أدراك الجمعة فلم يجز له مع

بالامام الأول (قوله إلا عند تخالف النظم الخ) أي فيلزم استئناف النية (قوله بمأمر) أي في شرح ولا يستخلف للجمعة وفيما قبله (قوله لتزويها) أي المتقدم بنفسه والمتقدم بغيره (قوله ندها) أي نية القدوة أي استئنافها قول المتن (ومن زحم) أي منعه الزحام نهاية ومعنى (قوله في الجمعة) إلى قوله إلا أن يحمل في النهاية إلا قوله لم يحش إلى ولو قنوا وقوله ويفرق إلى ولو غير مكلف وكذا في المغنى إلا قوله وإن لم يخل عن وقفة (قوله لکن لغلبتها فيها الخ) أي لغلبة الزحمة في الجمعة (ذكرها هاهنا) ولأن تقاريعها متشعبة مشكلة لكونها لا تترك إلا ركعة منتظمة أو ملفقة على ما يأتي ولهذا قال الامام ليس في الزمان من يحيط باطرافها نهاية ومعنى قول المتن (فأمكنه) أي السجود على هيئة التنكيس بأن يكون الساجد على شاخص أو المسجود عليه في ودة نهاية (قوله هيئة الساجدين الخ) وهي التنكيس معنى (قوله لم يحش منه الخ) فلو كان الذي يسجد على ظهره من عظام الدنيا أو يغلب على الظن عدم رضاه بذلك وربما ينشأ منه شر أتجه عدم اللزوم سم على المنهج أقول قد يتجه الحرمة ع ش (قوله ويفرق بينه) أي بين القن هنا حيث يجب السجود عليه إن أمكن (قوله بخلاف مجرد السجود داخ) أي فلا يدخل بذلك تحت يده ومع ذلك إذا تلف بالسجود عليه ضمنه الساجد كما يأتي عن ع ش (قوله بناء على أنه الخ) عبارة للمغنى ولا يحتاج هنا إلى أنه لا امر فيه يسير كما قاله في المطلب اه (قوله أنه لا يشترط الرضا الخ) أي وهو الراجح ع ش (قوله أو به تأذي يظن الرضا الخ) لا ينبغي ما فيه على النية بصرى عبارة سم ليس فيه حزاة مع قوله بناء على أنه الخ اه (قوله وجوبا) إلى قول المصنف فالصحيح في النهاية والمغنى (قوله وجوبا) ومع ذلك إذا تلف المسجود عليه ضمنه ولا يدخل بذلك تحت يده فلو كان صيدا وضاع لا يضمنه المصلي لأنه لا يدخل في يده ع ش (قوله لما صرح الخ) أي من قوله إذا اشتد الزحام فليسجد أحدكم على ظهر أخيه نهاية ومعنى (قوله الشامل للبهيمة الخ) أي كافي المجموع وإن لم يأذن صاحب البهيمة كافي شرح العباب عبارته وإن لم يأذن الأدمى ولا صاحب البهيمة للحاجة مع أن الأمر فيه يسير قاله في المطلب وكذا ابن الاستاذ اه سم (قوله للبهيمة ومتاع الخ) أي وإن لم يأذن صاحبه كالا ستناد إلى حائظه ع ش (قوله في الاعتدال) متعلق ينتظر (قوله لعدوه) متعلق بقوله ولا يضره الخ (قوله وقضيته) أي قضية التقيد بالاعتدال (قوله إلا بعد أن جلس الخ) قضيته أنها إذا طرات قبل الجلوس فينبغي العود إلى الاعتدال ولو كان أقرب إلى الجلوس منه ولو قبل بعدم جواز حيزه لم يبعد ويأتي عن ع ش ما يؤيده (قوله لأنه أقل حركة) ظاهره جواز العود ولو قبل بعدم جواز لم يكن بعيد إلا أن عوده محل الاعتدال فعل أجنبي لا حاجة إليه ع ش (قوله ثم إن زحم) إلى المتن في النهاية والمغنى (قوله في الثانية) أي الركعة الثانية (قوله وإلا لم تجز الخ) وهو المعتد خلافا لما اطال به السنوي ومعنى ونهاية وسم (قوله وفيما إذا زحم الخ) إن كان في حيز وإلا فذاك ولا قيد بمن لم يدرك الأولى سم عبارة النهاية والمعنى أما المزمع في الركعة الثانية من الجمعة فيسجد متى تمكن قبل السلام أو بعده نعم لو كان مسبوقا لحقه في الثانية فإن تمكن قبل سلام الامام وسجد السجدين أدرك الجمعة وإلا فلا كما بعلم بما سأتى اه (قوله كما يأتي) أي يعلم ما يأتي في المتن قبيل الباب (قوله من السجود) إلى قوله وقضيته في النهاية (قوله في الثانية) أي الركعة الثانية ع ش (قوله منه) أي من

م - (قوله أو به تأذي يظن الرضا به) ليس فيه حزاة مع قوله بناء على الخ (قوله الشامل للبهيمة) أي كافي المجموع وإن لم يأذن صاحب البهيمة كما نقله في شرح العباب عن المطلب وابن الاستاذ فقال وإن لم يأذن الأدمى لا صاحب البهيمة للحاجة مع أن الأمر فيه يسير قاله في المطلب وكذا ابن الاستاذ اه (قوله وإلا لم تجز المفارقة) أي خلافا لما اطال به السنوي (قوله وفيما إذا زحم في الثانية) أي إن كان في حيز وإلا فذاك ولا قيد

ذلك فتوهموا فيما إذا زحم في الثانية لا يدرك الجمعة إلا أن يسجد السجدين قبل سلام الامام كما يأتي (ثم إن) كانت الزحمة في الأولى (وتمكن) من السجود (فإن ركع امامه) في الثانية أي قبل شروعه فيه (يسجد) وجوباً لأنه لم يسبق بأكثر من ثلاثة أركان طويلة (فإن رفع) منه (والامام قائم

قرا الفاتحة لا درا كه محلها فان ركع الامام قبل فراغها ركع معه وتحمل عنه بقيتها كالمسبوق بشرطه (او) فرغ منه والامام (راكع فلا يصح) أنه (يركع) معه (وهو كمسبوق) فيتحمل (٩٩٢) عنه الفاتحة لانه لم يدرك محلها (فان كان امامه) حين فراغه من سجوده (فرغ من الركوع)

السجود (قوله قرا الفاتحة) أي شرع فيها (قوله وتحمل عنه بقيتها الخ) أي فيدرك الركعة إن اطمأن بقينا قبل رفع الامام عن اقل الركوع وتمت جعته مع الامام ولا ياتي بركة بعد سلام الامام قليوبى (قوله فيتحمل عنه الفاتحة الخ) يؤخذ منه إن اطمأن قبل ارتفاع امامه عن اقل الركوع نهاية (قوله حين فراغه) أي فراغ المرحوم ع ش (قوله مطلقا) أي سواء كان الامام سلم او لا قول المتن (فاتت الجمعة) أي فيتمها ظهر الخلاف ما لو رفع راسه من السجود فسلم الامام في الحال فانه يتمها الجمعة مغنى ونهاية قال ع ش قوله مر فسلم أي أي فشرع في السلام بخلاف ما لو رفع مقارناله فلا يدرك ركعة قبل سلام امامه ويحتمل وهو الاقرب إدرا كما لان القدرة إنما تنقطع بالميم من عليكم ثم رايت سم على المنهج نقل هذا الثاني عن مر اه (قوله وقضيته انه لو قارن الخ) قد يمنع ان قضيته ذلك بل عكسه بناء على ان معنى وان كان سلم وإن كان تم سلامه قبل فراغه من السجود وبدل على ان معناه المراد ذلك انه لا يصح ان يكون معناه وإن كان شرع في السلام لا تقتضاه الفوات بمجرد الشرع قبل الفراغ وهو فاسد فتعين أن المراد وإن كان تم سلامه فتأمل سم على حجج اه ع ش عبارة البصري قوله وقضيته الخ كون ذلك قضية ما ذكر محل تأمل بل قضيته عدم الفوات لان الرفع المذكور ليس عن بقية الركعة الاولى ولان الامام إنما يخرج من الجمعة بعد انتهاء النطق بالميم لاحال النطق بها فتأمل اه (قوله كما رفع الخ) قد يمنع اقتضاء هذه المقارنة سم قول المتن (وإن لم يمكنه السجود الخ) ولو زحم عن الركوع في الاولى ولم يتمكن منه إلا حال ركوع الثانية ركع معه وحسبت الثانية له مغنى (قوله لانه سبقه الخ) فيه وقفة لان السبق بذلك غير لازم إذ من افراد ذلك أي الزحام عن السجود ما لو فرغ من السجود فوجد الامام في الاعتدال مثلا ولا سبق هنا بما ذكر وما مضى لا يحسب السبق به لزو واله ويكفي التعليل بأنه لم يدرك الركوع كالمسبوق فليتأمل ولعل لذلك رجوع عن ذلك التعليل في النسخ المعتمدة سم عبارة النهاية والمغنى لظاهر إنما جعل الامام ليؤتم به فاذا ركع فاركعوا ولان متابعة الامام اكد ولهذا يتبعه المسبوق ويترك القراءة والقيام اه قول المتن (ويحسب ركوعه الاول الخ) يمكن ان يكون من فوائد حسبان انه لو بان خلل في الثاني لم يؤثر فلو بان الخلل في الاول فهل يحسب الثاني او لا فتلغوا الركعة فيه نظر ولعل المتبج الاول سم (قوله لانه اتى) إلى قوله واعترضه في النهاية والمغنى قول المتن (بطلت صلاته) أي بمجرد دهبه للسجود لانه شروع للبطل بر ماوى اه بجري (قوله واعترضه الخ) اجاب عنه النهاية بما نصه وسكت أي الروضة هنا عن حكم ما ذكره بعد لعله عما قدمه أن الاصح لزومه أيضا فقول الاسوى بل يلزمه ذلك ما لم يسلم الامام إذ يحتمل أن الامام قد نسي القراءة مثلا فيعود اليها هو سراد الروضة هنا ودعواه ان عبارتها غير مستقيمة ممنوعة اه وفيه ان المراد لا يدفع الايراد واجاب عنه المغنى ايضا بما نصه وهذا أي لزوم الاحرام ما لم يسلم الامام هو المعتمد وكلام الروضة محمول على

أو بقي منه جزء لكنه لم يدرك فيه فاتته الركعة مطلقا (و) حينئذ فتى (لم) يسلم وافقه فيما هو فيه (لانه لا فائدة لجريه على نظم نفسه حينئذ) (ثم يصلي الركعة بعده) لما تقرر من فوات ركعته الثانية بفوات ركوعها مع الامام (وإن كان) الامام (سلم) قبل فراغه من السجود (فاتت الجمعة) لانه لم يدرك معه ركعة وقضيته انه لو قارن رفع راسه الميم من عليكم انها تقوته وهو محتمل وقضية قول شارح صرحوا هنا بانه لو سلم الامام كرفع هو من السجود انه يتم الجمعة خلافا (وإن لم يمكنه السجود حتى ركع الامام) في الثانية أي شرع في ركوعها (فتى) قول يراعى نظم صلاة (نفسه) فيسجد الان لثلا يوالى بين ركوعين في ركعة واحدة (والاظهر انه يركع معه) لانه سبقه باكثر من ثلاثة طويلة (ويحسب ركوعه الاول في الاصح) لانه اتى به في وقته والثاني إنما اتى به لمحض المتابعة وإذا حسب له الاول (فركعته) ملائقة من ركوع الاولى وسجود الثانية) الذي اتى به (ويدرك بها الجمعة في الاصح) لانه ادرك ركعة منها قبل سلام الامام

بمن لم يدرك الاولى (قوله وقضيته الخ) قد يمنع أن قضيته ذلك بل عكسه بناء على أن معنى وإن كان سلم وإن كان تم سلامه قبل فراغه من السجود وبدل على أن معناه المراد ذلك انه لا يصح ان يكون معناه وإن كان شرع في السلام لا تقتضاه الفوات بمجرد الشرع قبل الفراغ وهو فاسد فتعين المراد بان كان تم سلامه فتأمل (قوله كما رفع الخ) قد يمنع اقتضاء هذه المقارنة (قوله لانه سبقه الخ) فيه وقفة لان السبق بذلك غير لازم إذ من افراد ذلك ما لو فرغ من السجود فوجد الامام في الاعتدال مثلا ولا سبق هنا بما ذكر وما مضى لا يحسب السبق به لزو واله ويكفي التعليل بأنه لم يدرك الركوع كالمسبوق فليتأمل (قوله لانه سبقه الخ) رجوع عن هذا التعليل في النسخ المعتمدة (قوله في المتن ويحسب ركوعه الاول الخ) يمكن ان يكون من فوائد حسبان ركوعه الاول والتلفيق انه لو بان خلل في الثاني لم يؤثر فلو بان الخلل في الاول فهل يحسب الثاني او لا فتلغوا الركعة فيه نظر ولعل المتبج الاول (قوله على ما في الروضة كاصلها) وسكت أي صاحب الروضة هنا

والالتفيق غير مؤثر في ذلك (فلو سجد على ترتيب نفسه) عامدا (عالمًا بأن واجبه المتابعة) في الركوع كما هو الاظهر المذكور (بطلت الوجوب صلاته) لانه في موضع الركوع ويلزمه التحريم بالجمعة إن أمكنه إدراك الامام في الركوع على ما في الروضة كاصلها واعترضه

الوجوب اتفاقا وهذا على خلاف قد تقدم وان الاصح لزوم فلا منافاة بينهما وما اذ علمت ذلك فقول
 الاسنوي ان عبارة الروضة غير مستقيمة ممنوع اه (قوله ان يلزمه الخ) خبر ان الموافق الخ (قوله ما علمه) الى
 قول المتن والاصح في النهاية لا قوله ولم يستمر الى المتن وكذا في المغني لا قوله ولو عاميا الى المتن (قوله
 ما علمه) اي من وجوب المتابعة نهاية (قوله بان استمر الخ) كذا نقل في شرح الروض التصوير بذلك عن
 السبكي والاسنوي فقال قالا وصورة المسئلة ان يستمر سهو وجهه الى اتيانه بالسجود الثاني والافعلي
 المفهوم من كلام الاكثرين يجب متابعة الامام فيما هو فيه اي فان ادركه معه السجود تمت ركعته اه وقوله
 المفهوم من كلام الاكثرين اي وهو عدم حساب سجدته ثانيا للمقابل لما في المنهاج والمحرر من الحسبان
 ومفهوم قوله والافعلي المفهوم الخ عدم وجوب المتابعة على ما في المنهاج وفي فتاوى شيخ الاسلام ما حاصله
 انه الظاهر اه سم وعبارة المغني قبيل قول المصنف والاصح الخ فلوزالجهله او نسيانه قبل سجوده ثانيا
 وجب عليه ان يتابع الامام فيما هو فيه كما هو المفهوم من كلام الاكثرين اه زاد النهاية اي فان ادركه معه
 السجود تمت ركعته كما اشار اليه بقوله والاصح الخ (قوله وسجد) اي سجدتيه وهو على نسيانه او جهله نهاية
 ومغني (قوله ففرغ من السجدين الخ) ولو فرغ من سجوده الاول فوجد الامام ساجدا فتابعه في سجوده
 حسب له ركعته ملفقة مغني (قوله قبل سلام الامام) اي قبل تمامه كما جرى عليه شيئا لا الشروع فيه كما ذهب
 اليه حجب شوبري (قوله حسب له ما اتى به الخ) ولو لم يتمكن المزمع من السجود حتى سجدا الامام في الركعة
 الثانية سجد معه وحصلت له ركعة ملفقة من ركوع الاول وسجود الثانية فان لم يتمكن الا في السجدة الثانية
 سجد معه فيها وهل يسجد الاخرى لانهار كن واحدا ويجلس معه فاذا سلم بنى على صلاته او ينتظره ساجدا
 حتى يسلم فيبنى على صلاته احتمالات والوجه منها الاول كما اعتمدته شيخنا وإن خالف في ذلك بعض المتأخرين
 اي شيخ الاسلام مغني وسم ونهاية (قوله والاصح بناء على الحسبان الخ) اعتمدته المنهج والنهاية والمغني
 (قوله وانتصر له السبكي الخ) ذكر في الفرع عن السبكي ما يقتضي انه انما يقول بالحسبان فيما اذا استمر على

عن حكم ما اذا ادركه بعد علمه بما قدمه من ان الاصح لزومه ايضا فقول الاسنوي بل يلزمه ذلك ما لم يسلم
 الامام إذ يحتمل ان الامام قد نسي القراءة مثلا فيعود اليها هو مراد الروضة هنا ودعواه ان عبارتها غير
 مستقيمة ممنوعة شرح مر (واعترضه بان الموافق الخ) جزم في العباب بهذا الموافق ويمكن انه مراد الروضة
 (قوله بان استمر على ترتيب نفسه سهو او جهلا) كذا نقل في شرح الروض التصوير بذلك عن السبكي
 والاسنوي فقال قالا وصورة المسئلة ان يستمر سهو وجهه الى اتيانه بالسجود الثاني والافعلي المفهوم
 من كلام الاكثرين يجب متابعة الامام فيما هو فيه اي فان ادركه معه السجود تمت ركعته انتهى وقوله المفهوم
 من كلام الاكثرين اي وهو عدم حساب سجوده ثانيا للمقابل لما في المنهاج والمحرر من الحسبان ومفهوم قوله
 والافعلي المفهوم من كلام الاكثرين عدم وجوب المتابعة على ما في المنهاج وفي فتاوى شيخ الاسلام
 ما حاصله انه الظاهر انتهى فليتأمل قال في الروض فرع فان لم يتمكن حتى سجدا الامام في الركعة الثانية سجد
 معه وحصلت له ركعة ملفقة قال في شرحه فان لم يتمكن الا في السجدة الثانية سجد معه فيها ثم يحتمل ان يسجد
 الاخرى لانهما كركن واحدا وان يسجد معه فاذا سلم بنى على صلاته ذكرهما الزركشي ثم قال والمتجه انه
 ينتظره ساجدا حتى يسلم فيبنى على صلاته لان الاحتمال الاول يؤدي الى المخالفة والثاني الى تطويل الركن
 القصير وايداه بما قدمته عن القاضي والبغوي اوائل صفة الاثمة وقد هتتم ان المختار جواز تطويل الركن
 القصير في مثل ذلك وقد جوز الدارمي وغيره المنفردان يقتضي في اعتداله بغيره قبل ركوعه ويتابعه انتهى
 والوجه وفاقا لما يخناه الاحتمال الاول ثم قال في الروض فان لم يتمكن اي من السجود حتى تشهد الامام
 سجد فان فرغ من السجود ولو بالرفع منه قبل سلامه اي الامام وإن لم يعتدل حصلت له ركعة وادرك الجمعة
 وإن رفع بعد سلامه فاتمه فيتمها ظاهرا اه قال في شرحه كذا نقله الرافي عن التتمة وجزم به النووي وليس
 على وجهه فانه لما ذكره في التتمة تفرع على القول بانه يجري على ترتيب نفسه واما على القول بانه يتابعه

ترتيب نفسه سهو او جهلا اما اذا لم يستمر بان زال سهوه او جهله فموافق لما اقتضاه كلام الاكثرين من وجوب المتابعة للامام فيما هو فيه اى فان ادرك معه السجود حسبت والا فلا وهذا التفصيل منطبق على ما حل به صاحب النهاية اى والمغنى متن المنهاج فليتماثل بصري وتقدم عن الاسنى ما يوافق ما فى الغرر (قول المتن اذا كملت السجدة ثان الخ) اى بخلاف ما اذا كملنا بعد سلام امامه فلا يدرك بها الجمعة نهاية ومعنى (قوله وان كان الخ) (فرع) قال فى الروض فان لم يتمسك اى من السجود حتى تشهد الامام سجد فان فرغ من السجود ولو بالرفع منه قبل سلامه اى الامام وان لم يعتدل حصلت له ركعة وادرك الجمعة وان رفع بعد سلامه اى الامام فاتته فيتمها ظهرا واعتمده النهاية وسم خلافا للاسنى قال ع ش قوله لم بعد سلامه اى بعد فراغه بخلاف ما للورفع مقارنا لسلامه فانها تحصل له وقوله فاتته الخ معتمداه قول المتن (ناسيا) اى للسجود او كونه فى الصلاة بجزى قول المتن (ركع معه الخ) اى وحصل له من الركعتين ركعة ملفقة ويسقط الباقي منهما نهاية ومعنى

فلا يسجد بل يجلس معه ثم بعد سلامه يسجد سجدة تين ويتمها ظهرا نبيه على ذلك
الاذرعى وغيره انتهى واقول اذا اعتمدنا ما فى الروض تبعنا للرافعى
والنوى كأن سجد السجدة الثانية وادرك الجمعة فى
مسئلة الزركشى السابقة بالاولى فتردد الزركشى
فيها انما ياتى على تفريع ما هنا على
الضعيف كما زعمه الاذرعى
وغیره والله
تعالى
اعلم

اذا كملت السجدة ثان قبل
سلام الامام وان كان فيها
نقص التلقيق ونقص عدم
متابعة الامام (و) التخلّف
بالنسيان او نحو مرض او
بطء حركة كهو بالرحمة فى
جميع ما مر فحينئذ (لو
تخلّف بالسجود) فى الاولى
(ناسيا حتى ركع الامام
لثانية) فذكره (ركع معه)
وجوبا (على المذهب) لانه
سبق باكثر من ثلاثة
اركان فلم يجز له الجرى
على نظم نفسه

(تم الجزء الثانى ويليهِ الجزء الثالث اوله باب صلاة الخوف)

﴿ فهرست الجزء الثاني من حواشى تحفة المحتاج بشرح المنهاج ﴾
 (للعلامة شهاب الدين احمد بن حجر الهيتمى المكي رحمهم الله تعالى)

صحيحة

- ٢ باب صفة الصلاة
 ١٠٨ باب شروط الصلاة
 ١٣٧ فصل فى ذكر مبطلات الصلاة وسننها ومكروهاتها
 ١٦٨ باب سجود السهو
 ٢٠٤ باب فى سجود التلاوة والشكر
 ٢١٩ باب فى صلاة النفل
 ٢٤٦ كتاب صلاة الجماعة
 ٢٧٧ فصل فى صفات الائمة
 ٣٠٠ فصل فى بعض شروط القدوة الخ
 ٣٢٤ فصل فى بعض شروط القدوة ايضا
 ٣٣٩ فصل يجب متابعة الامام فى افعال الصلاة
 ٣٥٦ فصل فى زوال القدوة وايجادها وادراك المسبوق للركعة
 ٣٦٨ باب كيفية صلاة المسافر
 ٣٧٨ فصل فى شروط القصر وتوابعها
 ٣٩٣ فصل فى الجمع بين الصلاتين
 ٤٠٤ باب صلاة الجمعة
 ٤٦٤ فصل فى اداب الجمعة والاعتشالات المسنونة
 ٤٨٠ فصل فيما تدرك به الجمعة